

الكتب القانونية

المصرفاوى
في
قضايا وزل الحقوق والالتزامات
تشرىها وقضاء في مائة عام

مكتور
حسن صادق والمصرفاوى
أستاذ القانون المكتات
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية
والنظامى لدى محكمة النقض



مطبعة مصر وشركة دار الكتب

المُرَصِّفَاوِي
فِي
قَانُونِ الْحُقُوقِ بَابِ
تَشْرِيعِ وَقَضَاءِ فِي مِائَةِ عَامٍ

دكتور
حسن سادات المُرَصِّفَاوِي
أستاذ القانون الجنائي
كلية الحقوق - جامعة الألبسكندرية
والبحراني لدى محكمة النقض

الطبعة الثانية

١٩٩٧

الناشر // منشأ رفاه الاستاذية
جلال حزي وشركاه

مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى
الْعَدْلُ ... الْحَقُّ

بسم الله الرحمن الرحيم

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ
لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ "

صدق الله العظيم
(سورة المائدة - الآية ٨)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ..

وبعد ، فقد صدر لنا في عام ١٩٨١ « قانون الإجراءات الجنائية » من تطوراته التشريعية ومذكراته الايضاحية وأحكام النقض في خمسين عاماً ، وكان عزمنا أن يلزمه في الاصدار قانون العقوبات ، ولكن شاء الله أن يتأخر مواعده . وها نحن اليوم نقدم لرجال القانون هذا الكتاب الثاني تحت عنوان « قانون العقوبات تشريعاً وقضاء في مائة عام » ، وهو يختلف عن سابقه - قانون الإجراءات الجنائية - في أمرين ، أولهما أنه يشتمل على أحكام لقراءة المائة عام ، والأمر الآخر أنه يتضمن أحكاماً لمحاكم الموضوع خلال السنوات الثلاثين الأولى ، لما تميزت به من عمق في البحث ومن تناولها لصور عملية هامة في أحوال أخرى ، رأينا مع هذا وذاك أن نضمنها الكتاب تعميماً لشمول النفع به .

واتماماً للافادة من فكر المشرع في تطور القانون ، ومما يصاحبه من ظروف اجتماعية واقتصادية وغيرها تكشف عن خلفية كل نص ، فقد أولينا عناية بالغة لايراد المذكرات الايضاحية لكل تعديل أدخل على القانون . وفي ملاحق هذا الكتاب أوردنا ابتداء تعليقات الحقاينة على قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ، وأردفناها بالمذكرات الايضاحية للتعديلات التي أدخلت على القانون المشار اليه حتى صدر قانون العقوبات الراهن عام ١٩٣٧ ، وانتهينا بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون . أما التعديلات اللاحقة والتي أدخلت على القانون الحالي فقد أثبتناها في موضعها من التعديل .

وراعينا في الأحكام الثابتة بنهاية كل مادة التقسيم العلمي ، سواء أوردنا لها عنواناً فرعياً أم سكتنا عن ذلك ، مراعين بالنسبة لأحكام محكمة النقض البدء بذكر الأحداث منها ، وأما أحكام محاكم الموضوع فأخذنا فيها بالتسلسل التاريخي . وكان عمادنا فيما أوردنا من أحكام لمحكمة النقض من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٨١ هي مجموعة القواعد القانونية في أجزائها السبعة ، ومجموعة أحكام محكمة النقض التي أصدرها المكتب الفني ، وذلك

تيسيرا لمن يريد الرجوع الى أصل الحكم . أما ما عدا ذلك فقد تعددت المصادر التي استقيننا منها تلك الأحكام وفق ما أشير اليه بنهاية كل حكم .

وانا اذ تقدم هذا العمل نرجو الله أن نكون قد وفقنا الى اصدار مجموعة جنائية كاملة لقانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات ، توفر على المشتغلين بالقانون كثيرا من الجهد فى استخلاص تلك الأحكام من مصادرها فضلا عن أن بيان التطور التشريعى يكشف عن مرامى المشرع ومقاصده بما ينير السبيل لأعمال العدالة التى يرنو اليها المجتمع .

والله الموفق

دكتور

حسن صادق المرصفاوى

الاسكندرية فى :

رمضان ١٤٠٥

يونية ١٩٨٥

الفهرس

الكتاب الأول

احكام ابتدائية

الباب الأول - قواعد عمومية (١ - ٨)

الباب الثاني - أنواع الجرائم (٩ - ١٢)

الباب الثالث - العقوبات (١٣ - ٣٨)

القسم الأول : العقوبات الأصلية (١٣ - ٢٣)

القسم الثاني : العقوبات التبعية (٢٤ - ٣١)

القسم الثالث : تعدد العقوبات (٢٢ - ٣٨)

الباب الرابع - اشتراك عدة أشخاص فى جريمة واحدة (٣٩ - ٤٤ مكررا)

الباب الخامس - الشروع (٤٥ - ٤٧)

الباب السادس - الاتفاقات الجنائية (٤٨)

الباب السابع - العود (٤٩ - ٥٤)

الباب الثامن - تعليق تنفيذ الأحكام على شرط (٥٥ - ٥٩)

الباب التاسع - أسباب الإباحة وموانع العقاب (٦٠ - ٦٣)

الباب العاشر - المجرمون الأحداث (٦٤ - ٧٣)

الباب الحادى عشر - العفو عن العقوبة والعفو الشامل (٧٤ - ٧٦)

الكتاب الثانى

الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية

وبيان عقوبتها

الباب الأول - الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج (٧٧-٨٥)

الباب الثانى - الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل (٨٦-١٠٢)

الباب الثانى مكررا - المفرقات (١٠٢ أ - ١٠٢ و)

الباب الثالث - الرشوة (١٠٣ - ١١١)

الباب الرابع - اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر (١١٢ - ١١٦ مكررا)

الباب الخامس - تجاوز الموظفين لحدود وظائفهم وتقصيرهم فى أداء الواجبات المتعلقة بها (١١٠ - ١٢٥)

الباب السادس - الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس (١٢٦ - ١٣٢)

الباب السابع - مقاومة الحكم وعدم الامتثال لأوامرهم والتعمدى عليهم بالسب وغيره (١٣٣ - ١٣٧ مكررا)

الباب الثامن - هرب المحبوسين وإخفاء الجانين (١٣٨ - ١٤٦)

الباب التاسع - فك الاختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة (١٤٧ - ١٥٤)

الباب العاشر - اختلاس الألقاب والوظائف والالتصاف بها بدون حق (١٥٥ - ١٥٩)

الباب الحادى عشر - الجنب المتعلقة بالأديان (١٦٠ - ١٦١)

الباب الثانى عشر - اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية (١٦٢)

الباب الثالث عشر - تعطيل المواصلات (١٦٣ - ١٧٠ مكررا)

الباب الرابع عشر - الجنب والجنايات التى تقع بواسطة الضحف وغيرها (١٧١ - ٢٠١)

الباب الخامس عشر - المسكوكات الزيف والمزورة (٢٠٢ - ٢٠٥)

الباب السادس عشر - التزوير (٢٠٦ - ٢٢٧)

الباب السابع عشر - الاتجار فى الأشياء المنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات (٢٢٨ - ٢٢٩)

الكتاب الثالث الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس

- الباب الأول - القتل والجرح والضرب (٢٣٠ - ٢٥١ مكررا)
الباب الثاني - الحريق عمدا (٢٥٢ - ٢٥٩)
الباب الثالث - اسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشربة أو الجواهر المغشوشة
المضرة بالصحة (٢٦٠ - ٢٦٥)
الباب الرابع - هتك العرض وافساد الأخلاق (٢٦٧ - ٢٧٩)
الباب الخامس - القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال
وخطف البنات (٢٨٠ - ٢٩٣)
الباب السادس - شهادة الزور واليمين الكاذبة (٢٩٤ - ٣٠١)
الباب السابع - القذف والسب وافشاء الأسرار (٣٠٢ - ٣١٠)
الباب الثامن - السرقة والاغتصاب (٣١١ - ٣٢٧)
الباب التاسع - التفالس (٣٢٨ - ٣٣٥)
الباب العاشر - النصب وخيانة الأمانة (٣٣٦ - ٣٤٣)
الباب الحادى عشر - تعطيل المزادات والغش الذى يحصل فى المعاملات
التجارية (٣٤٤ - ٣٥١)
الباب الثانى عشر - ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروف
باللوتيرى (٣٥٢ - ٣٥٣)
الباب الثالث عشر - التخريب والتعيب والاتلاف (٣٥٤ - ٣٦٨)
الباب الرابع عشر - انتهاك حرمة ملك الغير (٣٦٩ - ٣٧٣)
الباب الخامس عشر - التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة والاعتداء
على حرية العمل (٣٧٤ - ٣٧٥)

الكتاب الرابع المخالفات

المواد من ٣٧٦ الى ٣٨٠

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات

قرر مجلس الشعب * القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه .

مادة ١ - يلغى قانون العقوبات الجارى العمل به أمام المحاكم الأهلية
وقانون العقوبات الذى تطبقه المحاكم المختلطة . ويستعاض عنهما بقانون
العقوبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من ١٥
أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

نامر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى عابدين فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٣١ يولية
سنة ١٩٣٧) .

قواعد عامة

الشرعية الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع

١ - ان ما تضمنه الدستور من نص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية تعتبر مصدرا رئيسيا للتشريع لا يفيد وجوب تطبيق هذه الأحكام إلا باستجابة المشرع وتدخل منه في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ .

(٢٩/٤/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٣ ص ٥١٩)

٢ - النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع هي دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يسنه من القوانين وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية منوط باستجابة الشارع لدعوة الدستور وإفراغ أحكامها في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال التنفيذ .

(١٤/٤/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٣ - ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي فيما يشرعه من قوانين ، ومن ثم فإن المناط في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية استجابة الشارع لدعوته وإفراغ مبادئها السمحاء في نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذي تحدده السلطة التشريعية لسريانها .

(١٠/٧/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦)

٤ - ما نص عليه الدستور في المادة الثانية من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته ، إنما هي دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنته من

قوانين . ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ .

(١٩٨٢/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٤ ص ٤١٤ ، ١٩٨١/١١/٤ س ٣٢ ق ١٤١ ص ٨١٣)

الدستور هو القانون الأعلى

٥ - لما كان الدستور هو القانون الوضعي الاسمي صاحب الصدارة فان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه . فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور . فاذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى ، لزم أعمال هذا النص في يوم العمل به . ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه .

(١٩٨٥/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٨ ص ١٠٢٧) .

٦ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعي الاسمي صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة قد نسخ حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك وكان يبين مما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه « اذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت ، يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة » ، الأمر الذي يقطع بأن من يحال إلى المحاكمة أمام المحكمة المبينة في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذي يشغل منصبه لا الوزير السابق فانه يتعين الالتفات عن المادة ٢٠ سالفة الذكر .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢)

٧ - ان القول بعدم دستورية قانون التجمهر لأن هذا القانون صدر

فى ظل الحماية البريطانية من سلطة غير شرعية ، وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذى يكفل حرية الرأى والاجتماع والخطابة مردود بأن هذا القانون - كما تدل عليه ديباجته - قد صدر فى ١٨/١٠/١٩١٤ من ولى الأمر الشرعى فى ذلك العهد وهو الحديوى الذى كان له حق التشريع ، وأن هذا القانون وان صدر قبل دستور سنة ١٩٢٣ الا أن هذا الدستور قد نص فى المادة ١٦٧ منه على أن « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها الدستور » . لما كان ذلك وكان الدستور الآنف الذكر وان كفل فى المادتين ١٤ و ٢٠ منه حرية الرأى والاجتماع والخطابة . الا أنه جعل مناط هذه الحرية أن يكون فى حدود القانون ، لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد الا فى حدود احترام كل منهم لحريات غيره . فمن حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها اعتداء على حريات الغير .

(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧٠ ص ٢٠٣)

٨ - ان الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالاضراب والتوقف عن العمل لصدوره فى غيبة البرلمان وعدم توافر الشروط التى تتطلبها المادة ٤١ من الدستور مردود بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن للسلطة التنفيذية حق اصدار مراسيم لها قوة القانون فى غيبة البرلمان اذا حدث ما يوجب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور ألا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان ، فاذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين زال ما لها من قوة القانون . ولما كان المرسوم بقانون آنف الذكر صدر من الجهة المختصة باصداره حسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان فى أول اجتماع له ولم يصدر أحد مجلسي البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه ، فان هذا الدفع يكون على غير أساس .

(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧٠ ص ٢٠٣)

لا عذر للجهل بالقانون

٩ - من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائي باعتبار أن العلم بالقوانين وفهمه على وجهه الصحيح أمر مفترض في الناس كافة ، وإن هذا الافتراض يخالف الواقع في بعض الأحيان ، بيد أنه افتراض تملية الدواعي العمالية لحماية مصلحة المجموع . ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له مفترض في حق الكافة ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كذريعة لنفي القصد الجنائي .

(١٩٨٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٨ ص ٤٦٠)

١٠ - من المقرر أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له يفترض في حق الكافة ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفي القصد الجنائي .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٥ ص ٥٥٨ ، ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ ق ٥٣ ص ٢٤٣ ، ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٣ ص ١١١٦)

١١ - الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكمل له ليس بعذر يسقط المسؤولية .

(١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٨ ص ٩٣٧)

١٢ - لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء هما تشريعان مكملان لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيهما من جرائم وعقوبات مقرر ولا يمدن بالجهل بأحكامهما ، لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن من أنه كان يجهل اجراءات الحصول على الترخيص وما تم من اجراءات كان له أثره على القصد الجنائي لديه ، وأن جهله هذا يشكل خطأ في الواقع ، والقانون الخاص بالمباني لا يعد من القوانين الجنائية مما يؤدي الى الاعفاء من المسؤولية - لا يعدو أن يكون دفعا بالجهل بأحكام هذين القانونين أنزله منزلة الجهل بالواقع الذي ينتفى به القصد الجنائي ، وهو بهذه المثابة دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(١٩٧٧/٢/٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٨ ص ٢١٥)

الجهل بقانون غير عقابي

١٣ - من المقرر ان الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٥ ص ١٣٣١)

١٤ - يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات ان يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على انه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعاً كانت له اسباباً معقولة وهذا هو المعول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو الاستفادة من مجموع نصوص القانون .

(١٩٨٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٦ ص ٩٢٤ ،

١٩٨٢/٣/١٠ س ٣٣ ق ٦٦ ص ٣٢٢)

١٥ - من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على انه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب مقبولة . وهذا هو المعول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو الاستفادة من مجموع نصوص القانون . فانه مع تقريره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية : (أولا) اذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه (ثانياً) اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه . وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب مقبولة . كما قال في المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في قضائه ببراءة المطعون ضدهما على مجرد القول بخلو الأوراق مما ينفي دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون

أن يبين الدليل على صحة ما ادعاه المطعون ضدهما من أنهما كانا يعتقدان أنهما انما كانا يباشران عملا مشروعاً والأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد ، فانه يكون مشوياً بالقصور .

(١٩٨١/٥/٢٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ٩٩ ص ٥٦٣)

قانون عام وقانون خاص

١٦ - من المقرر أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام قانون عام إلا فيما لم ينتظمه القانون الخاص من أحكام ، وأن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمناً التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائماً .

(١٩٨٦/١٢/١٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٠٦ ص ١١٠٤)

قوة اللوائح التنفيذية

١٧ - ان من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فان اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تنسخ نصاً آمراً في القانون .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨)

١٨ - ان صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه ، ويجب تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحة أو قرار .

(١٩٨٧/١١/١٩ ط ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق ، ١٩٨٩/١/١٩ ط ٦١٥٦ س ٥٨ ق)

١٩ - من المقرر أنه يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد في نص القانون وبين

الشروط والأوضاع المحددة في القرار ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨)

٣٠ - لما كان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص أن يعدل بقرار منه في الجداول الملحق بهذا القانون ، وما كان ذلك منه إلا أعمالا للمادة ٦٦ من الدستور الحالي والمرددة في الدساتير المتعاقبة. منذ دستور سنة ١٩٢٣ بجواز أن يعهد القانون الى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يعينها القانون الصادر منها ، لما كان ذلك ، وكان ما ناطه الشارع بالوزير المختص من جواز تعديل الجداول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو الاضافة أو بتغيير النسب فيها إنما كان تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقا لصالح المجتمع ، فانه يكون متفقا وأحكام الدستور ، ويكون النعي على المادة ٣٢ المشار اليها من القانون المذكور بعدم الدستورية على غير أساس ، ولا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، لا على الحكم ان هو التفت عنه أو لم يرد عليه ، ولا على المحكمة المشار أمامها هذا الدفع ان هي استمرت في نظر الدعوى المطروحة عليها دون أن تمنح مبدية أجلا للطعن بعدم دستورية تلك المادة سالفة الذكر .

(١٩٨١/٥/٣١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠٤ ص ٥٨٦)

٣١ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا في الأصل الى الاذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعدو الاذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون

ترديدا للاذن العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر .

(١٩٥٩/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٨٥ ص ٣٧٧)

٣٢ - ليس معنى الاذن العام المستمد من المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملقى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية .

(١٩٥٩/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٨٥ ص ٣٧٧)

٣٣ - الأصل كى يحقق النص التشريعى العلة من وضعه أن يكون كاملا مبينا الفعل الاجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق ، الا أنه لا حرج ان نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركا للائحة أو قرار البيان التفصيل لذلك الفعل .

(١٩٦٨/١/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١ ص ١١٥ ، ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩١ ص ٩٤٦)

التعليمات لا تقوم مقام القانون

٣٤ - لا يصح الاعتداد بالتعليمات فى مقام تطبيق القانون .

(١٩٧٧/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣١ ص ٦٢٢)

تفسير القانون

٣٥ - يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة فى تفسيرها وعدم تجميل عباراتها فوق ما تحتل .

(١٩٨٩/٢/٢ ط ١٩٤١ س ٥٨ ق)

٣٦ - صياغة النص فى عبارات واضحة جلية ، تعتبر تعبيرا صادقا عن ارادة الشارع ، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التاويل

أو بدعوى الاستشهاد بحكمة الشارع .

(١٩٨٩/٢/٢ ط ١٩٤١ س ٥٨ ق ، ١٩٨٨/١٢/١ ط ٢ س ٥٨ ق)

٣٧ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن مراد الشارع ، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، وانه لا اجتهاد ازاء صراحة النص الواجب تطبيقه .

(١٩٨٤/١/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١٩ ، ١٩٨٣/٢/٢١ س ٣٤ ق ٤٧ ص ٢٤٨ ، ١٩٨٦/٣/٣ س ٣٧ ق ٦٨ ص ٣٢٩ ، ١٩٨٦/٤/١٠ ق ٩٦ ص ٤٧٤)

٣٨ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحتمل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فانه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون الواجب تطبيقه .

(١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٠ ص ٣٣٠)

٣٩ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأليم .

(١٩٧٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٧ ص ٨٧٢ ، ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٥ ص ٥٥٨ ، ١٩٨٢/١/٥ س ٣٣ ق ٢ ص ١٦ ، ١٩٨٤/١٠/٢ س ٣٥ ق ١٣٦ ص ٦١٧)

٣٠ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وانه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك . ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المبنى قاطعاً

في الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .
اذ تدور الأحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها ، وأنه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨ ، ١٩٨١/٣/٩ ،
س ٣٢ ق ٣٦ ص ٢٢١ ، ١٩٦٧/١٢/١٩ س ١٨ ق ٢٧٤ ص ١٢٨٦ ،
١٩٨٢/٥/١٨ س ٣٣ ق ١٢٥ ص ٦٢١ ، ١٩٨٢/١٠/٢٨ ق ١٦٨ ص ٨١٧)

٣١ - تفسير النصوص المتعلقة بالأعفاء على سبيل الحصر ، فلا يصح التوسع في تفسيرها بطريق القياس ، ولا كذلك أسباب الإباحة التي ترتد كلها الى مبدأ جامع هو ممارسة الحق أو القيام بالواجب ، وعلى ذلك فلا يجوز للقاضي أن يعفى من العقوبة الا اذا انطبقت شروط الاعفاء في النص التشريعي على الواقعة المؤتممة انطباقا تاما سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو الحكمة التي تفيهاها المشرع من تقرير الاعفاء .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٥ ص ١٣٠٧)

٣٢ - متى كان النص واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطرا في سبيل تعرف الحكم الصحيح الى تقضي الغرض الذي زمي اليه والقصيد الذي أملاه ، ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها . ومن ثم فلا يجوز اهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم ، واذا كان تطبيق القانون يؤدي الى اعتبار جريمة القتل الخطأ التي تسفر عن موت ثلاثة أشخاص واصابة آخر والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أخف من جريمة الاصابة الخطأ التي ينشأ عنها اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقب عليها بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٤ ، فإن هذه المفارقة قد تصلح سندا للمطالبة بتعديل التشريع ولكن لا يجوز الشك في بها للجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الصريح الواجب التطبيق .

(١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٢ ص ٢٣٣)

٣٣ - لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص ولا صرفه عما يحقق الغاية التي تفيهاها الشارح من تقريره .

(١٩٨٦/١/١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١ ص ٥)

٣٤ - لا يجوز أن يؤخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

(١٩٦٧/١٢/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٤ ص ١٢٠٨)

٣٥ - لا يصح القياس في قانون العقوبات .

(١٩٥٦/٣/٢ أحكام النقض س ٧ ق ١٢٢ ص ٤٢٢)

٣٦ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارح إذا أورد مصطلحاً فمعناه في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

(١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٥٠ ص ٨٦٩ ، ١٩٨٩/٢/٢ ط ١٩٤١ س ٥٨ ق ٢ ، ١٩٨٤/١٠/٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٣٦ ص ٦١٧)

٣٧ - يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها قوق ما تحتمل . والمادة (٢٢١) من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ الواردة في باب العقوبات كغيرها من المواد الواردة في ذات الباب لم يرد بها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المفترضة .

(١٩٦٥/٥/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ٩٨ ص ٤٨٢)

٣٨ - لا محل للاجتهاد عند ضراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(١٩٦٠/١/١١ أحكام النقض س ١١ ق ٤ ص ٢٥)

٣٩ - القاضي مطالب أولاً بالرجوع الى نص القانون ذاته واعماله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فإذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتغليبها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد

الشارع .

(١٩٥٩/٦/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٣ ص ٦٣٩)

٤٠ - إذا كان المشرع قد عمد الى اصدار القانون الجديد ليفسر به القانون القديم ويفصح عن قصده الحقيقي منه . فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكما مستحدثا بل يقتصر على ايضاح وجلاء غموض القانون القديم وبيان قصد المشرع منه ومن ثم كان ساريا على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر .

(١٩٥٩/٢/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٩ ص ١٢٧)

٤١ - لا عقوبة الا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس ، والأخذ في حالة الشك بالتفسير الأصلح للمتهم .

(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٧ ص ٤٨٣)

٤٢ - انه وان كان من المقرر انه لا عقوبة الا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس الا أن ذلك ليس معناه أن القاضى ممنوع من الرجوع الى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التي ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون . والمفروض في هذا المقام هو المباشرة الكافة بالقانون بمعناه الذى قصده الشارع ما دامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

الغاء القانون

٤٣ - الغاء التشريع أو تعديله يكون بتشريع لاحق عليه مماثل له أو أقوى منه ينص على الالغاء صراحة أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .

(١٩٨٨/١١/٣ ط ٣٩٠٦ س ٥٨ ق)

٤٤ - من المقرر أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع. ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨ ، ١٩٧١/١/٤
س ٢٢ ق ٩ ص ٣٥ ، ١٩٨٦/٣/١٣ س ٣٧ ق ٨٣ ص ٣٩٥ ، ١٩٨٧/١١/١٩
ط ١٤٦٨ س ٥٧ ق)

٤٥ - من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة بالمادة الثانية من القانون المدنى أنه « لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » .
ومن المقرر أن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائما .

(١٩٧٦/٤/١٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩١ ص ٤٢٢)

٤٦ - من المقرر أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام قانون عام الا فيما لم ينتظمه القانون الخاص من أحكام وأن التشريع العام اللاحق لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق ، بل يظل التشريع الخاص قائما .

(١٩٨١/٣/٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٦ ص ٢٢١ ، ١٩٧٦/٤/١١
س ٢٧ ق ٨٩ ص ٤٠٩)

٤٧ - ان المفاضلة فى تطبيق قانون خاص وقانون عام انما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه فى كل منهما وحدة تشتمل كل عناصر هذا الفعل وأركانها . أما اذا كان الفعل المنصوص عليه فى أحدهما يختلف عن الفعل الذى ينص عليه الآخر فان المزاخمة بينهما تمتنع ، ويمتنع بالتبع الاشكال فى تطبيقهما لانطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه .

(١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣)

من قواعد المسؤولية :

٤٨ - لا يسوغ الخلط بين اتجاه الارادة الى الفعل واتجاهها الى تحمل مسئوليته ، لأن الأول وحده هو مناط التأثيم والعقاب .
(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٣ ص ٦٥٧)

٤٩ - من المقرر أنه لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .
(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٣ ص ٦٥٧)

٥٠ - ان مسلك المتهم فى الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح اتخاذه دليلا على قيام موجب المسؤولية فى حقه .
(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٣ ص ٦٥٧)

٥١ - الجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبات شخصية محضة لا تنفذ الا فى نفس من أوقعها القضاء عليه .
(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٤ ص ١٠٦)

٥٢ - من المقرر أن تقدير قيام العلم الذى يتوافر به القصد الجنائى بعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب .
(١٩٨٢/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٨ ص ١٠٦٩)

٥٣ - من المقرر أنه لا أثر للصلح على الجريمة التى وقعت ولا على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .
(١٩٨٦/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٣ ص ٥١٩)

الباعث على الجريمة ليس ركنا فيها

٥٤ - لا يؤثر الباعث فى قيام الجريمة ولا عبرة به فى المسؤولية .
(١٩٨٢/١٠/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦)

٥٥ - الباعث على الجرائم ليس ركنا فيها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .

(١٠/٣/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٠ ص ٢٢٣ ، ١٣/١/١٩٦٩ ق ١٨ ص ٨٥)

٥٦ - الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها ، فلا يؤثر على سلامة الحكم اغفاله بيانه أو الخطأ فيه ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما يفى بالنتيجة التي انتهى إليها .

(١٢/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٧ ص ١٢٤٢ ، ٣١/٥/١٩٦٦ ق ١٣٢ ص ٧١٥)

٥٧ - ان الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها ، فمتى توافرت أركان الجريمة وجب العقاب ولو لم ينكشف الباعث الذي دفع الجاني الى مقارفتها .

(٢٦/٤/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٧ ص ٦٩)

عن المسؤولية المفترضة

٥٨ - الأصل ان القصد الجنائي من أركان الجريمة ، فيجب ان يكون ثبوته فعليا ولا يصح القول بالمسؤولية المفترضة الا اذا نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائفا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن ، اذ من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة أن الانسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا الا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يحرمه القانون . ولا مجال للمسؤولية المفترضة في العقاب الا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ويجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك . وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل .

(١٤/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧ ص ٦٦)

٥٩ - مسؤولية صاحب المحل ومديره أو القائم على ادارته - بموجب المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ مسؤولية مفترضة عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون بعيدة كل

البعد عن قواعد الاشتراك المعروفة في القانون . مما مفاده انه لا يمكن معاقبة
اى متهم - كما هو الحال في الشريك - بغض النظر عن معاقبة الفاعل .
لأن الشريك يستمد صفته من الجريمة التي وقعت ومن فعل الاشتراك الذي
ارتكبه وعن قصده هو من فعلته - أما المسؤولية المفترضة المنصوص عليها
في المادة ١٥ سالفة الذكر فانها لا تقوم الا مع قيام مسؤولية مرتكب الفعل
المخالف لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتدور معها وجودا
وعدمًا . فاذا كان الحكم قد نفى عن المتهم الأولى القصد الجنائي في جريمة
الامتناع عن بيع سلعته وقضى ببراءتها من التهمة المسندة اليها فان ذلك
يستتبع براءة الطاعن صاحب المحل ما دام الحكم لم يثبت الاشتراك في
حقه طبقا للقواعد العامة ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أدانته - رغم هذا -
استنادا الى مسؤوليته المفترضة وحدها بمقتضى المادة ١٥ سالفة الذكر
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٨٦/١/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٤ ص ١٧)

٦٠ - مناط مسؤولية صاحب المحل المفترضة طبقا لنص المادة ١٥
من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ هو وقوع مخالفة لأحكام هذا
المرسوم بقانون في محله من مديره أو القائم على ادارته ، فاذا انتفت المخالفة
سقط موجب مساءلة صاحب المحل الفرضية .

(١٩٨٣/١١/١٥ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩١ ص ٩٥٧)

من أحكام محكمة الموضوع

٦١ - لا يجوز الحكم في مواد الجرائم بالقياس والتمثيل فاذا ترك
القانون معاقبة بعض الأمور المحرمة أدبيا أو دينيا مهما كانت قبيحة ومكروهة
وجب على المحكمة أن تحكم ببراءة فاعلها .

(استئناف مصر ١٩٨٥/٤/٢ الحقوق س ١٠ ق ٣٥ ص ١٥٣)

٦٢ - أحداث الحفر الممنوعة بمقتضى دكريتو ١٨٩١/١١/٩ يعد من
المخالفات المستمرة ، ولكن هذا الاستمرار ينقطع بمجرد صدور الحكم فيها
على المخالف بالغرامة واعادة الحفرة لأصاها ، لأنه اذا لم يعدها تردمها جهة
الادارة وتنفذ عليه المصاريف اداريا . ولا يجوز للنيابة رفع الدعوى عليه
مرة أخرى بناء على اهمال الجهة الادارية في تنفيذ الحكم الأول .

(استئناف طنطا ١٨٩٩/٣/٢٦ الحقوق س ١٤ ق ٥٥ ص ١٢٣)

الكتاب الأول
أحكام ابتدائية

الباب الأول

قواعد عمومية

مادة ١

تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة
من الجرائم المنصوص عليها فيه .

٦٣ - التشريع الجنائي المصري هو الذي يطبق دون غيره على من يرتكب في إقليم الدولة فعلا يعد جريمة حسب نصوص هذا التشريع ايا كانت جنسية مرتكب الفعل وهو أمر تقتضيه سيادة الدولة على اقليمها وهو الوسيلة لتأمين الحقوق الجديرة بالحماية الجنائية ، ويعتبر ضمن اقليم الدولة التي تحددها حدودها السياسية بما فيها من أنهار وبحيرات وقنوات وموانئ فضلا عن المياه الإقليمية ولا يستثنى من هذا الأصل الا ما تقتضيه قواعد القانون الدولي من اعفاء رؤساء الدول الأجنبية وممثلها الدبلوماسيين والأفراد العسكريين الأجانب من الخضوع للقضاء الاقليمي . ويمتد اختصاص القضاء الاقليمي الجنائي الى السفن التجارية الأجنبية الراسية في الميناء ، في حدود ما أقرته اتفاقية جينيف المعقودة سنة ١٩٥٨ التي نصت على حق الدولة في التعرض للسفن التجارية الأجنبية أثناء مرورها بالموانئ أو المياه الإقليمية في حالات من بينها أن يكون هذا التدخل ضروريا للقضاء على اتجار مخير مشروع في المواد المخدرة . ثم أكدته - من بعد - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي وقعت عليها مصر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٠ وصدقت عليها بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ١٩٨٣/٤/٣٠ ووافق مجلس الشعب عليها في ٢٢ من يولية سنة ١٩٨٣ وأودعت وثيقة التصديق عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، بالنص في المادة ٢٧ منها على أن « لا ينبغي للدولة الساحلية أن تمارس الولاية الجنائية على ظهر سفينة أجنبية مارة خلال البحر الاقليمي من أجل توقيف أي شخص أو اجراء أي تحقيق بصدور جريمة ارتكبت على ظهر السفينة أثناء مرورها الا في الحالات التالية يقط (أ) . . . (ب) . . . (ج) . . . (د) أو اذا كانت هذه التدابير لازمة

مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المواد التي تؤثر على العقل .
(١٩٨٦/٦/٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٠ ص ٦٣٠)

حكم المحكمة الموضوع

٦٤ - من حيث ان ٠٠٠ بصفته محاميا عن ٠٠٠ قال أولا بن النيابة ليس لها حق في طلب مناقبة المذكور بالاعدام على مقتضى المادة ٢٠٨ ع ، حيث ان المادة الأولى من مقتضاها أنه وضع للمعاملة به على مقتضى الشريعة الغراء القاضية بأن طلب القصاص هو من حقوق أولياء الدم ، ثانيا بأنه لو فرض وصار اعتبار طلب النيابة في هذا الخصوص ، فان المادة ٣٢ من القانون المذكور مقتضاها أن لا يحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجبها الا اذا أقر هو بها أو شهد شاهدان أنهما نظرا في حالة وقوع ذلك منه ، وأن ٠٠٠ لم يقر بالفعل ولم يوجد عليه شاهدان ، ومع ذلك فان النيابة تقول انه كان مشاركا لـ ٠٠٠ في الفعل ، وبهذا لا يدخل أيضا تحت نص المادة ٢٠٨ مطلقا ٠٠٠٠٠٠ وحيث ان المادة الأولى من قانون العقوبات جعلت من خصائص الحكومة المعاقبة على الجرائم التي تقع من هذا القبيل ٠٠٠ وحيث ان العبارة الأخيرة المقال فيها ، وهذا بدون اخلال في أي حال من الأحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الغراء لا يمكن الاحتجاج بها في هذا المقام ، لأن الشارع يقصد بها الدية التي هي عبارة عن التضمينات التي يستحق تقديرها لأولياء الشأن بحسب أحكام الشريعة الغراء ، كما يستنتج ذلك أيضا من المادة ٢٣٠ ع التي نصها « في جميع الأحوال المبينة في هذا الباب (أي باب القتل والجرح والضرب والتهديد) التي تقضى فيها الشريعة الغراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة ، وهذا بدون اخلال بالعقوبات المدونة بالقانون ، ٠٠٠ وحيث يتضح مما سلف ذكره أن ليس للورثة حق المطالبة الا بالدية فقط التي هي عبارة عن طلب تعويضات وأن هذه الدية يصير تقديرها بحسب الشريعة الغراء ، وأن حق طلب العقوبة هو من خصائص الحضرة الفخيمة الحديوية .

(جنایات مصر ١٨٨٧/٨/١٠ الحقوق س ٢ ص ٢٢٢)

مادة ٢

تسرى أحكام هذا القانون أيضا على الأشخاص الآتى ذكرهم :

أولا : كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري .

ثانيا : كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(أ) جنسية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون .

(ب) جنسية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون .

(ج) جنسية تقليد أو تزيف أو تزوير عملة ورقية أو معدنية مما نص عليه في المادة ٢٠٢ أو جنسية إدخال تلك العملة الورقة أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة إلى مصر أو إخراجها منها أو ترويجها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل بها مما نص عليه في المادة ٢٠٣ بشرط أن تكون العملة متداولة قانونا في مصر .

- الفقرة (ج) معدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٢/٢٢ ونشر في ١٩٥٦/٢/٢٦ .

- المادة ٢ ج من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

جنسية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري .

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ .

وقعت في جنيف في أبريل سنة ١٩٢٩ إتفاقية بشأن مكافحة تزيف العملة بين عدد كبير من الدول وقد رغبت مصر في الانضمام إلى تلك الاتفاقية الدولية لما في ذلك من فوائد لا تخفى .

وكان السبيل إلى تحقيق تلك الرغبة هو العمل على توافر الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة ومن أهمها الشروط المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ و ١٢ منها .

وقد اشترطت المادة الثالثة من الاتفاقية ضرورة اعتبار الأفعال الآتية جنایات عادية والعقاب عليها وهي :

- (١) أي تزوير أو صنع أو تغيير للعملة مهما كانت الوسائل المستعملة .
- (٢) التداول الغير مشروع للعملة المزيفة .
- (٣) إدخال أو استلام أو الحصول على العملة المزيفة في إحدى الدول بقصد تداولها مع العلم بتزييفها .
- (٤) الشروع أو الاشتراك عمدا في ارتكاب الأفعال السابقة .

(٥) صنع أو استلام أو الحصول على آلات أو أدوات مخصصة لتزيف أو تغير العملة .

وقد اشترطت المادة الرابعة أنه إذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة في دول مختلفة فيجب اعتبارها جرائم مستقلة .

وقد اشترطت المادة الخامسة وجوب عدم التفرقة في العقاب على الجرائم المبينة في المادة الثالثة سواء وقعت على عملة وطنية أو أجنبية .

كما اشترطت المادة الثانية عشر ضرورة تنظيم إدارة مركزية خاصة في كل دولة لمكافحة التزيف والأبحاث المتصلة به .

وقد حققت مصر هذا الشرط الأخير بأن أصدر وزير الداخلية قرارا وزاريا في ١٢ يولية سنة ١٩٣٣ بإنشاء مكتب بوزارة الداخلية لمكافحة تزيف العملة وحدد فيه اختصاصاته والحقه بإدارة الأمن العام .

وقد راعت اللجنة المشكلة لوضع مشروع كامل لقانون العقوبات تحقيق الشروط الأخرى الواردة في المواد السابقة تضمنت المواد من ٢٦٣ - ٢٦٨ من المشروع الواردة في الباب الرابع عشر منه الحاض بتزيف العملة وما يتصل بها ما يحقق هذا الغرض .

وقد رؤى العمل على الانضمام الى الاتفاقية الدولية المشار اليها باقتباس النصوص الواردة في مشروع اللجنة المبالة الذكر واستبدالها بالمواد ٢٠٢ الى ٢٠٥ الواردة في الباب الخامس عشر من قانون العقوبات وقد تضمنت ذلك المادة الثانية من مشروع القانون .

ولما كانت المادة ٢٠٢ عقوبات الجديدة المدلة بمقتضى هذا المشروع تعاقب على تقليد أو تزيف أو تزوير بأية كيفية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا وتعتبر تلك الأوراق في حكم العملة الورقية وكانت المادة ٢٠٦ عقوبات تعاقب أصلا على تلك الأفعال فقد اقتضى الأمر حذف عبارة أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا من المادة ٢٠٦ عقوبات المذكورة وقد تضمنت ذلك المادة الثالثة من المشروع .

ولما كان محل الجريمة في المادة ٢٠٦ مكررا المضافة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ هو ذات المحل في المواد من ٢٠٢ الى ٢٠٥ التي تضمنتها الباب الخامس عشر من قانون العقوبات الخاص بتقليد وتزيف وتزوير العملة الورقية والمدنية ، كان من اللازم تحقيقا لمقتضى التناسق التشريعي نقل تلك المادة من الباب السادس عشر الخاص بتزوير الأختام والتمغيات والعلامات والمحركات الى الباب الخامس عشر وهو ما حققه المشروع المرافق بنقل المادة ٢٠٧ - مكررا الى الباب الخامس عشر تحت رقم ٢٠٤ مكررا (١) والغاء المادة ٢٠٦ مكررا .

ولما كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ باضافة مادة جديدة من قانون العقوبات برقم ٢٠٦ مكررا التي أصبحت بمقتضى المشروع المرافق المادة ٢٠٤ مكررا (١) قد أشارت الى أن محل الجريمة في تلك المادة هو ذات المحل في المواد الخاصة بتزيف وتقليد العملة المدنية والورقية وأنه تخرج بذلك أوراق البنكنوت الأجنبية لأن القانون لم ينص أصلا على جريمة خاصة لمن يقلدها وأنه لا مبرر لوضع جريمة خاصة لها في هذه الحالة اكتفاء بأن تقليدها يعتبر جريمة تزوير في محرو عرفي اذا توافرت أركانها ، فقد اقتضى الأمر بعد أن تقرر العقاب على التزوير وتقليد أوراق البنكنوت الأجنبية بنفس العقوبة المقررة لتزوير وتقليد أوراق البنكنوت الوطنية اضافة فقرة ثالثة الى المادة ٢٠٤ مكررا (١) من المشروع المرافق تنص على أنه في تطبيق أحكام الفترتين السابقتين تعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت الأجنبية وقد تضمنت ذلك المادة الرابعة من المشروع .

ولما كان البند (ج) من المادة الثانية من قانون العقوبات ينص أصلاً على أنه تسرى أحكام ذلك القانون على كل من ارتكب في خارج القطر جريمة تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ عقوبات بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانوناً في القطر المصري ؛ ولما كان المشروع المرافق قد استبدل بنصوص المادتين ٢٠٢ و ٢٠٤ عقوبات نصوصاً تتضمن جرائم أخرى غير تزيف المسكوكات فقد أصبح من المنع تعديل البند (ج) المذكور بما لذلك واستبدال نص جديد به ترد فيه الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ عقوبات بعد تعديلها وقد تضمنت التعديل المطلوب المادة الأولى من المشروع .

حُكْمَانِ

٦٥ - لما كانت الفقرة أولاً من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت - استثناء من قاعدة اقليمية القوانين الجنائية - على انه تسرى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً ، يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري ، فإن مفاد ذلك أن حكم هذه الفقرة ينصرف إلى كل شخص سواء أكان وطنياً أم أجنبياً ارتكب في الخارج فعلاً يجعله فاعلاً أصلياً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ، ويتم الاشتراك بطريقة أو أكثر من طرق الاشتراك المنصوص عليها في القانون ، ويتحقق ولو كان الجاني أجنبياً مقيماً في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد ، لما كان ذلك فانه لا محل لما تحتاج به الطاعنة من أنها سنورية الجنسية ولم يسبق لها دخول البلاد قبل يوم ضبطها .

(١٩٧٤/٢/٢٣ أحكام النقض بس ٢٥ ق ٣٨ ص ١٦٩)

٦٦ - حضر المتهم إلى القطر المصري ومعه منشورات ثورية لتوزيع في القطر تنفيذا للاتفاق الجنائي الذي وقع في الأستانة ، وقبل البدء في توزيع هذه المنشورات ألقى القبض عليه . قررت محكمة النقض أن الحكم بادانة المتهم المذكور يدخل تحت نص المادة ٤٧ مكرزة عقوبات وأنه لا يهم معرفة ما اذا كانت الجريمة معاقبا عليها في تركيا .

(١٩١٢/١٢/٢١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٥ ص ٢٧)

من أحكام محكمة الموضوع

٦٧ - من المبادئ العمومية المتفق عليها علماً والمأخوذ بها عملاً أن

السلطة القضائية في المواد الجنائية تمتد على كافة انحاء الدولة وان كافة الوقائع الجنائية التي تحدث من أى شخص في أرض دولة من الدول خاضعة وجوباً لأحكام تلك الدولة لا فرق في ذلك بين الوطني والأجنبي .

(استئناف مصر ١٩٠٠/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٤٣)

مادة ٣ ..

كل مصرى ارتكب وهو في خارج القطر فعلاً يعتبر جنسية أو جنسية في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

الأحكام

٦٨ - شرط عقاب المصرى عن جريمة وقعت منه في الخارج أن تكون تلك الجريمة معاقباً عليها طبقاً لقانون البلد الذى ارتكبت فيه ، وفقاً لنص المادة ٣ من قانون العقوبات . ويتكفى إثبات الحكم أن الأفعال المسند الى الطاعن ارتكابها معاقباً عليها طبقاً لقانون البلد الذى وقعت فيه ، فلا يلزم إيراد نص التجريم في القانون الأجنبي .

(١٩٩٢/٤/٢٣ ط ٢٢٢٩١ لسنة ٥٩ ق.)

٦٩ - ان نص المادة الثالثة من قانون العقوبات المصرى صريح الدلالة على أن هذا القانون واجب التطبيق اذا كانت الجريمة التى ارتكبت وقع بعضها في مصر والبعض الآخر في بلدة أجنبية وكان مرتكبها خاضعاً للأحكام المصرية . فاذا كانت الجريمة وقعت كلها لا بعضها في الخارج فان مرتكبها الخاضع للأحكام المصرية متى عاد الى مصر جرم على فعلته طبقاً للقانون المصرى ما دامت هي مما يعاقب عليه بقانون البلد الذى ارتكبت فيه .

(١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٩ ص ١٣٦)

٧٠ - جرى عرف أغلب الدول المتمدينة بالتعاون بينها على اجراءات التحقيق والقبض والتنفيذ بنسب السلطة المختصة في دولة ما السلطة المماثلة لها في الدولة الأخرى لعمل هذه الاجراءات وباعتبار ما تقوم به هذه السلطة صحيحة تعتمد عليه الجهة التى ندرتها اعتمادها على ما تقوم هي به من ذلك

على ان هذا الذى اُطرد عليه العرف الدولى ممكن استفادته أيضا من نص المادتين الثالثة والرابعة من قانون العقوبات (أى قد يكون من الضرورات لامكان العمل بهما) • واذن فالتحقيق الذى يجريه قاض اجنبى بناء على ندبه من النيابة المصرية لتحقيق جريمة وقعت من مصرى فى بلد هذا القاضى صحيح ويصح للمحاكم المصرية الأخذ به •

(١٧/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٢٧ ص ١٤٨)

٧١ - تنطبق المادة ٣ من قانون العقوبات على المصرى الذى يرتكب جريمة خارج القطر سواء عاد الى القطر بإرادته أو مكرها بأن سلمته الدولة التى ضبطت فى أرضها الى الحكومة المصرية •

(٥/١٢/١٩١٤ الشرائع س ٢ ص ١١٣)

مادة ٤

لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل فى الخارج إلا من النيابة العمومية •

ولا تجوز اقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما اسند اليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته •

مادة ٥

يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها • ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلىح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره •

وإذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية •

غير أنه فى حالة قيام اجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مغالفا لقانون ينهى عن ارتكابه فى فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها •

الأحكام

القواعد العامة

٧٣ - القانون الذي استوفى مراحله التشريعية وتتم نشره في الجريدة الرسمية لا يجوز انتحدي به إلا من التاريخ الحقيقي لهذا النشر :

(١٤ / ٦ / ١٩٨٨ ط ١٨٣٤ لسنة ٥٤ ق)

٧٣ - لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتنفيذ القانون ، ولا ينفذ القانون قبل نشره ، وليس لقانون الجنائي أثر رجعي ...

(١٩ / ١١ / ١٩٩٢ ط ٥٩٨٣ لسنة ٥٩ ق)

٧٤ - مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

٧٥ - يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذي كان معمولاً به وقت ارتكابها ، ما دام القانون الجديد لم يعدل من أحكامها .

(٧ / ٢ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٨ ص ٢١٥ ، ٣٠ / ١٢ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠ ص ١٦)

٧٦ - من المقرر أنه متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصح للمتهم فإنه يكون هو الواجب التطبيق .

(٢٥ / ١٠ / ١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٧٧ ص ٧٨٠)

٧٧ - صدور قانون أصح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً ، يوجب تطبيقه دون غيره أعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(١٦ / ٤ / ١٩٩٢ ط ١٤٨٥٥ لسنة ٢٩ ق)

٧٨ - من المقرر على مقتضى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من

قانون العقوبات أنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم به نهائيا قانون
أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره .

(١٣/٤/١٩٨٧ ط ٥٨٧٣ لسنة ٥٦ ق)

٧٩ - العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت
ارتكابها ، الا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا فى الدعوى ،
قانون أصلح للمتهم فانه هو الذى يتبع دون غيره .

(١٤/٣/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٩ ص ١٦٦)

٨٠ - اذا كان النص الجديد أصلح للمتهمين من النص الملغى فهو
الواجب العمل به فى القضايا التى لم يحكم فيها الا بعد وجوب العمل به
حتى ولو كانت حوادثها وقعت قبل هذا الوجوب .

(٩/١١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٧ ص ٣٥٤)

٨١ - اذا صدر قانون قبل الحكم نهائيا على متهم وكان هذا القانون
أصلح له كان هو الواجب تطبيقه عليه .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨ ص ٢٤)

٨٢ - تعاقب قانونين دون أن يكون الثانى أصلح للمتهم ، يوجب
تطبيق الأول على الأفعال التى وقعت قبل الغائه لامتناع تطبيق الثانى .

(٢٨/١٠/١٩٨٧ ط ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق)

٨٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن المقصود بالقانون الأصلح
فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون
الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً أصلح له من القانون القديم ، كان يكون
قد ألغى بعض الجرائم أو بعض العقوبات أو خفضها أو قرر وجبها للاعفاء من
المسئولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها .

(١٢/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٧ ص ٣٦٤)

٨٤ - ان قصد الشارع من عبارة القانون الأصلح للمتهم المنصوص
عابها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، القوانين

التي تلغى بعض الجرائم، وتلغى بعض البغوبات أو نخففها أو تلك التي نقرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها .

(١٩٥٧/١٠/١٤ أحكام النقض س ٨ في ٢٢٦ ص ٨٤٥ ، ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ق ٧٣ ص ٢٤٣)

٨٥ - لما كان من المقرر بأننا إن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، وكان الفاصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة لما عرفه القانون ، سواء أكان هذا الفعل ايجابيا أو سلبيا أو ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبارة في الاستمرار هنا هي تدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعًا ومتجددًا ، ولا عبارة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقابه . لما كان ذلك ، وكانت جريمة امتناع المطعون ضده عن تنفيذ القرار الهندسى تقوم على فعل سلبى يتوقف على تدخل ارادته تدخلا متتابعًا ومتجددًا بتكوين فعل الامتناع المعاقب عليه ، ومن ثم فانه يكون جريمة مستمرة تخضع ما بقى استمرارها لأحكام القانون اللاحق ولو كانت أحكامه أشد .

(١٩٨١/١١/٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٩ ص ٨٠٥)

٨٦ - من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة الجديدة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة .

(١٩٨٤/١٠/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٥ ص ٦١٣)

٨٧ - من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦١ ص ١١٥١)

٨٨ - ان البحث فى وجوب تطبيق أخف القانونين لا يكون الا فى حالة ما اذا كان العقاب المراد بوقيعه يسمح به القانون الأشد دون القانون الأخف لا فى حالة ما اذا سمح به كل منهما .
(١٩٠٥/٦/٣ الاستقلال س ٤ ص ٤٠٨)

القواعد الموضوعية دون الاجرائية

٨٩ - من المقرر أن القوانين المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام عموما ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق .
(١٩٨١/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٥ ص ٧٨٦)

٩٠ - طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .
(١٩٨٨/٦/١٤ ط ٨٣٤١ لسنة ٥٤ ق)

٩١ - ان أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات .
(١٩٥٣/٦/٤ أحكام النقض س ٤ ق ٣٣٢ ص ٩١٩)

٩٢ - مجال اعمال قاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعلق فى الأصل بالقواعد الموضوعية ، أما القواعد الاجرائية فانها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التى لم يكن تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

(١٩٨٣/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٣ ص ١٣٥)

٩٣ - نصت المادة ٥ عقوبات على أنه يعاقب على الجرائم - الا فى حالة ظهور قانون أصلح للمتهم - بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، ولكن هذا النص خاص بتوقيع العقوبات فلا يتعدى الى مسائل الاجراءات .
(١٩١١/٣/١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٩١ ص ١٧٥)

٩٤ - عدم تأثير القوانين على الماضي انما هو قاصر على مواضيع الدعاوى . ولما كانت قوانين المرافعات وتحقيق الجنايات لا تمس الموضوع بل هي خاصة بمسائل الاختصاص والاجراءات فهي نفسها وكل تعديل يحصل فيها تسرى من تاريخ صدورها على جميع الدعاوى التي يحكم فيها ابتداءيا لو كانت نشأت قبلها .

(١٨٩٣/٣/٤ الحقوق س ٩ ق ٣٣ ض ١٠٥) .

٩٥ - انه وان كان من المقرر أن القوانين المستجدة المتعلقة بالمرافعات وباختصاص المحاكم تسرى على الوقائع السابقة التي لم يحكم فيها نهائيا ، الا أنه من المقرر أيضا أن كل دعوى ينبغي الفصل فيها من المحكمة التي رفعت اليها ، وأن القانون الجديد القاضي بتعديل الاختصاص لا يمنع محكمة مرفوعة أمامها دعوى بصفة قانونية من الحكم فيها ما لم ينص على ذلك صريحا .

(١٨٩٦/١/٤ الحقوق س ١١ ق ٥٧ ص ٢٥٣)

٩٦ - لما كان الثابت أن الدعوى الماثلة قد رفعت قبل صدور القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، ومن ثم فلا يسرى عليها ما ورد بنص المادة ١٥ ~~منه من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى اجراء فى الجرائم المذكورة فيه الا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه لما هو مقرر من أن أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الاجرائية ، اذ الأصل أن الاجراء الذى يتم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون .~~

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٣ ص ٦٧٤)

٩٧ - المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصاح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، وذلك بأن مجال اعمال تلك القاعدة يمس فى الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الاجرائية فانها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت

متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

(١٩٦٢/١٠/٢ أحكام النقض س. ١٣ ق ١٤٨ ص ٥٩٠)

٩٨. - الأصل أن قوانين الإجراءات تسري من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات ، فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى ، فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا تكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ، ولو كانت الدعوى قد رفعت اليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ، وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال .

(١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦١ ص ٨٣٦ ، ١٩٨٤/٢/٩ س ٣٥ ق ٢٤ ص ١١٩)

نفاذ القانون

٩٩. - من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه ، وهي قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب .

(١٩٦٩/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٩ ص ٢٧١ ، ١٩٨٥/٦/١٣ س ٣٦ ق ١٣٨ ص ٧٨٢)

١٠٠. - من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأميم الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها الى الأفعال التي لم تكن مؤتمة قبل

اصدارها . فمتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما أنشأه من مركز أصليح ليلمتهم - قد صدر في ١٩٦٠/٦/٥ ، غير أنه لم يعمل به الا في ١٩٦٠/٧/١٣ أي بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الأصلي طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(١٧/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٩١ ص ٣٦١)

١٠١ - أنه بالرجوع الى المادة الخامسة من قانون العقوبات بيند أنها بينما تنص في فقرتها الأولى على أنه « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » ، فإنها تنص في فقرتها الثانية على أنه « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا قانون أصليح للمتهم ، فهو الذى يتبع دون غيره » ، والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « صدور القانون » ، أما الحكمة في التفرقة بين الحالتين فهي واضحة أيضا : ذلك بأن الأصل في القوانين - حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ - أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن الدستور اذا كان قد أعقبه هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها - فإن هذا انما أملاه حرص واضح الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصدورها سواء أكان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا ، ولذا فإنه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذها اما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مده أو بإجازة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث فإنه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليه .

(٧/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٣ ص ٤٨١)

صور عملية

١٠٢ - يتحقق معنى القانون الأصليح للمتهم في حكم المادة السادسة من قانون العقوبات ، اذا كان ينشئ للمطعون ضده وضعيا أصليح له من القانون الملقى فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، والذى بصدوره أصبح الفعل المسند للمطعون ضده مجرد جنحة وزال عنه وصف

الجنائية الذي كان يسبقه عليه القانون الملغى .

(١٥/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٥ ص ٥١٦)

١٠٣ - صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائي في جريمة بناء بدون ترخيص يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم من القانون القديم اذ أوجب على القاضى وقف نظر الدعوى مدة ستة أشهر .

(٢٧/١٠/١٩٨٧ ط ١٤١ س ٥٦ ق)

١٠٤ - يتحقق معنى القانون الأصلح للمتهم اذا اشتملت أحكامه على ترك الخيار للقاضى فى توقيع أى من عقوبتى الحبس أو الغرامة بعد أن كان الحكم بهما وجوبيا .

(٩/١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠ ص ٤١)

١٠٥ - الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط دون اعتبار للمدة المحكوم بها .

(١٨/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨ ص ٦٢)

١٠٦ - إلغاء القانون عقوبة الحبس المقرر للجريمة دون عقوبة الغرامة ، يعتبر أصلح للمتهم بالنسبة لعقوبة الحبس دون عقوبة الغرامة الواجب الحكم بها عند ثبوت التهمة .

(٢٨/٥/١٩٨٦ ط ١٦٩٥ س ٥٦ ق)

١٠٧ - من المقرر أن جدول التسعيرة الذى يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانونا أصلح للمتهم لأنه لم يبلغ التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيما للأثمان التى تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب فى زمان ومكان محددين .

(١٥/٦/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٩ ص ٧٢٠)

١٠٨ - ان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وقد صدر فى يوليو ١٩٧٥ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف.

وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان انتابت من الاوراق أن المال موضوع الجريمة لا يجاوز خمسمائة جنيه فانه يتعين نقض الحكم فيه والاحالة حنى يتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر .

(١٩٧٧/٣/٢٨ . أحكام النقض : ش ٢٨ ق ٨٥ ض ٤٠٦ ، ٤/١٠/١٩٧٦ س ٢٢ ق ١٥٦ ص ٦٩٤)

١٠٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم . واذا فمتى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذى وقعت الجريمة فى ظله - قد حظر الحكم فى جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل فى الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع القيد الذى كان مفروضاً على القاضى وخوله وقف تنفيذ عقوبة اللجنة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فان القانون الجديد يكون هو الأصلح لهذه الفئة .

(١٩٦٢/٤/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٨٧ ص ٣٤٧)

١١٠ - اذا عوقب المتهم من أجل تأخره فى توريد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ ثم صدر قرار بمد أجل التوريد قبل صدور الحكم . النهائى فان المتهم يجب أن يستفيد من ذلك وتصبح جريمته غير قائمة .

(١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٧١ ص ١٦٦)

١١١ - ان العقاب المقرر بمقتضى المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ لا يصح الا اذا كان الامتناع عن البيع متعلقاً بسلعة مسعرة طبقاً للمادة الثانية من هذا المرسوم ، فاذا كانت المادة محل الدعوى قد حذفت من جدول التسعير الرسمى بقرار صدر قبل الحكم النهائى فى الدعوى فانه يكون من الواجب أن تقضى المحكمة ببراءة المتهم طبقاً للمادة ٥ من قانون العقوبات .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٦ ص ٣١٤)

١١٣ - اذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم لامتناعه عن بيع سلعه مسعرة فادانته المحكمة في هذه الجريمة عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، وكان الوزير - بعد صدور هذا الحكم الذى طعن فيه منهم - تنفيذا لنص المادة ٢ من القانون المذكور الذى يخوله أن يحذف سندا من الجدول أو يضيف اليه سلعا أخرى ، قد أصدر قرارا بحذف المسلي (محل جريمة المتهم) من السلع المسعرة والمحددة الربح فان المتهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل صيرورة الحكم نهائيا ، لأنه هو القانون الأصلح له . ولا يؤثر فى هذا أن الوزير بما له من سلطة خوله اياها القانون قد أصدر قرارا آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي يقضى باعادة هذه السلعة الى الجدول ، اذ لا يضار المتهم به ما دامت الواقعة كانت غير معاقب عليها فى الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الحذف وقرار الاعادة .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٦ ص ١٦٨)

١١٣ - ان قصد الشارع من عبارة القانون الأصلح للمتهم المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات القوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها أو تلك التى تقرز وجها للاعفاء من المسئولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها . والقرارات الوزارية الصادرة فى نطاق النقد والاستيراد وفى حدود التفويض التشريعى لا تعد قانونا أصلح للمتهم اذا كان ما تضمنته تعديلا لنظم معينة مع ابقاء الحظر الوارد فى القانون على حاله .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨)

١١٤ - ان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم الى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهذا هو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » . أما ما أورده المادة المشار اليها فى فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » ، فانما هو استثناء على الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت الى تقريره لأن المرجع فى قض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان التائم فى جريمة

استخراج ردة معدة لرغف العجين غير مطابقة للمواصفات يكمن أساسا في مخالفة امر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردة ، وكانت القرارات التمشيوية التي تحدد تلك المواصفات انما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة مستخرجي الردة في شيء ولا تعدو ان تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فان نفاير مواصفات الردة على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديد ما لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأثير عديم مطابقتها للمواصفات ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين الى القرار الساري وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن الفعل صفة الجريمة- ما يصدر من قرارات قالية بتعديل تلك المواصفات .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥ ص ١١٨ ، ٢/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢١٢ ص ١٠٤٧ ، ٨/١/١٩٦٨ ق ٨ ص ٣٩ ، ١٣/١١/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٣٠ ص ١١٠٥)

القوانين المؤقتة

١١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي أن يتضمن تحديدا صريحا لها ، فلا يكفي أن يكون التحديد ضمنيا مستفادا من ظروف وضع التشريع وملابساته .

(١٧/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٣ ص ٧٠١)

١١٦ - من المقرر أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي أن يتضمن تحديدا صريحا لها . فلا يكفي أن يكون التحديد ضمنيا مستفادا من ظروف وضع التشريع وملابساته . وقد جرى قضاء النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة الى الأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية فعدها غير محددة المدة ولا جائزا ابطال العمل بها الا بناء على قانون يصدر بالغائها . وكذلك الشأن في قوانين التسعيرة والقوانين والقرارات التموينية فاعتبرها غير محددة المدة ما لم تتضمن تحديدا صريحا لها .

(٥/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٤٩ ص ٧٤٤)

١١٧ - ان المادة ٥ عقوبات فى فقرتها الاخيرة قد افادت ان حكمها خاص بالقوانين المؤقتة ، أى التى تنهى عن ارتكاب فعل فى مدة زمنية محددة ، فهذه هى التى يبطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة الى صدور قانون بالغائها . أما القوانين الاستثنائية التى تصدر فى حالات الطوارئ ولا يكون منصوصا فيها على مدة معينة لسريانها فانها لا تدخل فى حكم هذا النص ، لأن ابطال العمل بها يقتضى صدور قانون بالغائها . هذا هو المستفاد من عبارة النص ، وهو ايضا المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسى التى نقل عنها هذا النص ومن المناسبات التى اقتضت وضع هذه المادة هناك ، وهو هو بعينه الذى يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الايطالى الصادر سنة ١٩٣٠ والمشار اليه فى المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات المصرى ، فقد ذكرت المادة صراحة أن حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ. ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصرى ، وجاء فى التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يتفق وما سبقت الاشارة اليه . وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التى تصدر لمناسبة الأحكام العرفية غير محددة بمدة معينة ولا جائزا ابطال العمل بها الا بناء على قانون يصدر بالغائها ، لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة بالمعنى الذى تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . واذن فالمتهم يستفيد من الغاء هذه الأوامر فى أية حالة كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها ، وبناء على هذا فالمتهم باحراز سلاح لا تصح معاقبته بمقتضى تلك الأوامر الملغاة بل تجب معاقبته على مقتضى أحكام القانون .

(١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩ ص ٦٣)

رقابة محكمة النقض

١١٨ - لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ، اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى .

(١٩٨٦/١/٩ ط ٦٩٩٢ س ٥٤ ق)

١١٩ - متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات

قانون جديد أصحح للمتهم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق ، ولمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(١٧/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٢ ص ٣٦٥)

١٣ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(٢٦/١٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٧ ص ٩٥٩)

١٣١ - ما دامت الأفعال المكونة للجريمة انتمى ادين بها الطاعن قد أصبحت غير معاقب عليها فانه يفيد من ذلك طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ويتعين قبول الطعن والقضاء ببراءته مما نسب اليه .

(٨/١١/١٩٤٩ أحكام النقض س ١ ق ١٦ ص ٤٦)

من أحكام محكمة الموضوع

١٣٢ - انه من جهة قواعد الاختصاص يجب التفضيل بين حالتين ، احدهما اذا كانت الدعوى لم ترفع أمام المحكمة ثم صدر قانون جديد بتغيير الاختصاص ، والحالة الثانية أن تكون الدعوى رفعت بالفعل أمامها ثم صدر القانون الجديد بتغيير الاختصاص وتحويله لمحكمة أخرى . ففي الحالة الأولى تسرى بلا شك قاعدة سريان القانون الجديد على الوقائع السابقة عليه لأن الدعوى لم ترفع بعد أمام المحكمة ولم تقيد اختصاصها بها وعلى هذا يجب سريان القانون الجديد عليها ورفع الدعوى أمام المحكمة الجديدة ولو أن الواقعة سابقة على ذلك القانون . وأما في الحالة الثانية فمن المقرر أن المحكمة يتحدد اختصاصها برفع الدعوى اليها ، فمتى رفعت اليها وصدر قانون جديد بعد ذلك بتغيير الاختصاص وتحويله لمحكمة أخرى فلا يسرى مفعوله على تلك الدعوى وواجب على المحكمة القديمة أن تستمر في نظرها حتى يفصل فيها لأن الاختصاص تعين برفع الدعوى اليها . وهذه القاعدة لا يمكن العدول عنها الا اذا كان القانون الجديد صدر بإلغاء المحكمة القديمة واستبدالها

بغيرها لنظر الدعوى فتصبح المحاكم الجديدة بطبيعة الحال هي المختصة .
(استئناف مصر ١٩١٠/٩/٢٩ المجموعة الرسمية. س. ١٢ ص ١٥)

١٢٣ - اتهم تاجر ببيع الفجم بأزيد من الثمن المبين فى التعريفة غير أنه قبل صدور الحكم فى الدعوى أصدر وزير الداخلية قرارا بحذف الفجم من التسعيرة فحكمت المحكمة ببراءة المتهم مرتكبة على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات التى نصت على أنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .
(المطارين المركزية ١٩١٥/٢/١٣ المجموعة الزمنية س. ١٦ ص ٨٦)

مادة ٦

لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض .

مادة ٧

لا تغل أحكام هذا القانون فى أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة الفراء .

(راجع الحكم رقم ٦٤ تحت المادة الأولى)

حكم

١٢٤ - انما وضعت المادة (١) من قانون العقوبات لأجل الحقوق الخاصة بالأحوال الشخصية ، فلا يصح أن يرتكن عليها فى أمر خاص بالتحقيق الجنائى ويقال ان شهادة الشاهد الواحد لا تكفى لاثبات الواقعة طبقا لقوله تعالى « واستشهدوا شاهدين من رجالكم » لأن قانون العقوبات المصرى يقبل شهادة الشاهد الواحد فى اثبات الجرائم .

(١٩١٣/١٢/٢٧ الشرائع س ١ ص ١٧٩)

مادة ٨ .

تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون فى الجرائم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخصوصية الا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك .

حکمان

١٢٥ - ان قواعد الاشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات تسرى ايضا - بناء على المادة ٨ من هذا القانون - على الجرائم التى تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة الا اذا وجد فى هذه القوانين نص على غير ذلك .

(١٦/٣/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤١ ص ٨٠٣)

١٢٦ - ان المادة الأولى من قانون العقوبات تنص على سريان أحكامه على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ، الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية . والمادة الثامنة منه تعمم هذا الحكم بشأن كافة الجرائم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المصرية الأخرى . فاذا ضبط بحار صينى من بحارة مركب انجليزى بمدينة بورسعيد محرزا لمواد مخدرة فمحاكمته يجب أن تكون أمام المحاكم المصرية لأن مجرد اشتغاله بحارا بمركب انجليزى لا يجعله من ذوى الامتيازات ، ولأن القانون لم يفرق فى المجرمين بين المقيمين منهم بالقطر المصرى وبين الممارين به مجرد مرور ، بل كل ما يتطلبه هو وقوع الجريمة على أرض مصرية من شخص لا توجد قوانين ولا معاهدات ولا عادات مرعية تخرجه من انطباق القوانين المصرية عليه .

(١٥/٦/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٧ ص ٣٤٣)

الباب الثاني

أنواع الجرائم

مادة ٩

الجرائم ثلاثة أنواع :

- الأول : الجنايات
- الثاني : الجنح
- الثالث : المخالفات

حكم

١٢٧ - العبرة في تحديد نوع الجريمة هو بمقتضى العقوبة التى
رصدتها الشارع لها .

(١٩٨٨/١١/٣ ط ٣٩٠٦ س ٥٨ ق)

حكم محكمة الموضوع

١٢٨ - الجريمة تكون جناية أو جنحة أو مخالفة بحسب العقوبة
المقررة قانوناً لكل من هذه الجرائم الثلاث .

(استئناف مصر ١٩٠٤/٦/١٢ المجموعة الرسمية س ٦ ق ١٧
ص ٣٥)

مادة ١٠

الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

- الاعدام
- الأشغال الشاقة المؤبدة
- الأشغال الشاقة المؤقتة
- السجن

مادة ١١

الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

• الحبس

• الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

- معسلة بالتقاراد بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٩٨١/١١/٤ ونشر في ١٩٨١/١١/٤ .

- وكان نصها قبل التعديل :

الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

• الحبس الذي يزيد أقصى مدته على اسبوع

• الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصري

- المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ :

كان من شأن الطفرة التي اكتشفت الأوضاع الاقتصادية أن أصبحت عقوبة الغرامة المقررة لجرائم المخالفات - التي لا تزيد على جنيه واحد - جزاء تافها غير رادع - مما دعا الكثير من التشريعات الجنائية المكملة لقانون العقوبات الى مجاوزة هذا الأصل في تقدير العقوبة ، وهو ما حدا بالمشروع الى رفع العقوبة في مواد المخالفات . بحيث لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه ، حتى يحقق الردع الكافي وتعود بذلك للعقوبة هدفها . ومن ناحية أخرى ، فإنه تمسبا من المشروع مع الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية ورئي إلغاء عقوبة الحبس في المخالفات ، لما وجه الى العقوبات سلبية الحرية قصيرة المدة من انتقادات ، ولأن المخالفات لا تعكس اتجاهات إجرامية لدى المخالف يتعين مواجهته بالحبس . ومن ثم نص المشروع على تعديل المادتين ١١ و١٢ من قانون العقوبات لكي تغدو الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس أو بالغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه ، بينما المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة فقط ، والتي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

وغنى عن البيان أن رفع حد الغرامة في المخالفات الى مائة جنيه من شأنه أن يرشد المشرع الى ضبط العقوبات في القوانين المكملة لقانون العقوبات على نحو أفضل ، وأن يسهم في تيسير الاجراءات وسرعة تحقيق العدالة حتى يستوعبها نظام الاوامر الجنائية ولما يعكسه زيادة عدد المخالفات - بعد اتساع مداها - من أثر على الطعن فيها بالاستئناف أو النقض .

ولقد استتبع ذلك ضرورة النظر في المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات لاعادة تقييمها على مدى النظرة التي اتجه اليها المشروع ، ومن ثم فقد رئي :

أولا : أنه وقد انتشرت ظاهرة التعرض للأناث على وجه يחדش حياء من بالتول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق - فقد رئي تشديد عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٦ مكررا من قانون العقوبات الى الحبس الذي لا يزيد على شهر بدل عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام المنصوص عليها في القانون القائم . خاصة وأن المشروع قد

انتهى الى الغاء عقوبة الحبس - الذى لا يجاوز اسبوعا - فى المخالفات .

ثانيا : الحاقا لما تقرر من رفع عقوبة الغرامة فى الجنيح والمخالفات والغاء عقوبة الحبس فى هذه الأخيرة ، كان من المتعين تعديل أحكام الكتاب الرابع من قانون العقوبات - المخالفات - على هذا الأساس فقد رثى استبدال المادة ٣٧٦ بنص يتضمن قاعدة عامة مؤداها الغاء عقوبة الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع من كل نص ورد فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر ، وذلك تجنبا لمساوى تلك العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة .

ثالثا : رثى أيضا بعد مراجعة استقراء المخالفات المنصوص عليها فى الكتاب الرابع من قانون العقوبات استبعاد ما انتظمته فيها التشريعات الجنائية المكملة لقانون العقوبات التى كادت أن تكون معطلة التطبيق والابقاء على ما دون ذلك ، وكذلك الابقاء على القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩٥ عقوبات القاتلة والخاصة بمخالفة أحكام اللوائح العمومية أو المحلية مع تعديل النص المقترح بما يتفق وأحكام هذا المشروع .

مادة ١٢

المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ١٩٨١/١١/٤ ونشر فى ١٩٨١/١١/٤

- وكان نصها قبل التعديل :

المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع .

الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١١ .

الباب الثالث

العقوبات

القسم الأول

العقوبات الأصلية

قواعد عامة

الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة وضابط التمييز

١٣٩ - الفیصل فی التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل ايجابيا أو سلبيا ، ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هنا هى بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعًا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى تستمر آثاره الجنائية فى أعقابه .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٥ ص ٦٦٧ ، ١٩٦٦/٢/٢٨ س ١٧ ق ٣٧ ص ٢٠٣)

١٣٠ - الفیصل فی التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى يعاقب عليه القانون ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة فى الاستمرار هى بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعًا متجددا .

(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٨ ص ٢٠٧ ، ١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٨٩ ص ١٢٠ ، ١٩٤٠/١١/١١ ج ٥ ق ١٤١ ص ٢٦٦)

أمثلة

١٣١ - إذا كانت الواقعة هي أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص خارجا عن خط التنظيم فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تكرار حصول تدخل جديد من جانبه في هذا العمل ذاته ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر اذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانونا .

(١٩٥١/٤/٢٢ أحكام النقض س ٤ ق ٣٧٥ ص ١٠٣١ ، ١٩٥٠/٣/١٤ س ١ ق ١٣٤ ص ٤٠٠)

١٣٢ - في جريمة اقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص ، يتم الفعل المسند الى المتهم وينتهى بإجراء هذا البناء . ولا عبرة بما تسفر عنه الجريمة من آثار ، اذ لا اعتداد بأثر الفعل في تكييفه القانوني .

(١٩٩٢/٥/٢ ط ٨٤٧٧ س ٥٩ ق ٠)

١٣٣ - لما كانت الجريمة المسندة الى الطاعن جريمة مستمرة استمرارا متجددا فيبقى حق رفع الدعوى عنها حتى يتم توريد الضرائب المستحقة أو يسقط حق الخزانة العامة في المطالبة بها بمضى خمس سنوات ، وذلك أخذا بمقومات الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل ارادة الجاني تداخلا متتابعاً .

(١٩٨٤/١٠/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٥ ص ٦١٣)

١٣٤ - جريمة الزنا جريمة الأصل فيها أن تكون وفتية لأن الركن المادى المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة الأفعال كما اذا ارتبط الزوج بامرأة اجنبية يزنى بها أو ارتبط اجنبى الزوجة بفرض الزنا ، وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمنى متصل جريمة واحدة في نظر الشارع كما هو المستفاد من نص المادة ٢١٨ من قانون الاجراءات الجنائية اعتبارا بأنها وان نفذت بأفعال متلاحقة كل منها يصدق عليه في القانون وصف الجريمة الا أنه وقد انتظمها وحدة المشروع الاجرامى ووحدة الجاني والحق المعتدى عليه كانت جريمة واحدة . ولما كان القانون قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العام بالجريمة فان مدة الشلثة أشهر تسرى حتما من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتمة لا من يوم انتهاء أفعال

التتابع ، اذ لا يصح الخلط بين بدء سريان التقادم الذي يحتسب من انتهاء النشاط الاجرامى وبين بدء ميعاد سقوط الحق فى الشكوى الذى يرتد الى العلم بوقوع الفعل المؤثم لأن مدة السقوط أجراها الشارع فى خصوصه بعامة من وقت قيام موجب الشكوى بصرف النظر عن تتابع الأفعال الجنائية . ولا شك فى أن علم المجنى عليه بالعلاقة الآتمة من بدايتها يوفر له العلم الكافى بالجريمة وبمتركبها ويتيح له فرصة الالتجاء الى القضاء ولا يضيف اضطراد العلاقة الى علمه اليقيني جديدا ، ولا يتوقف حقه فى الشكوى على ارادة الجانى فى اضطراد تلك العلاقة . والقول بغير ذلك يخالف قصد الشارع الذى جعل من مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمتركبها قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه طوال هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الشكوى حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أبى تأبد سلاحا للتهديد أو الابتزاز أو النكاية .

(١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٢ ص ٢٧٠)

١٣٥ - جريمة احراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

(١٩٦٦/١٠/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩١٨) .

١٣٦ - جريمة احراز المخدرات من الجرائم المستمرة التى تتوافر فى حق المتهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التى ظل محرزاً لها فيها .

(١٩٦١/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٩١ ص ٤٩٥)

١٣٧ - جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة فى الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية ، وهى حالة تتجدد بتداخل ارادة الجانى ، وإيجاباً من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكباً للجريمة فى كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائمة ، ومتى كان المتهم لم يحاكم فى ظل القانون السابق فإن القانون الجديد هو الواجب التطبيق .

(١٩٦٠/١١/٢٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٦ ص ٨٥٧)

١٣٨ - جريمة التعدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

(١٥/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س. ٧ ق ٢٨١ ص ١٠٣٠) .

١٣٩ - جرى قضاء هذه المحكمة بأن جريمة عدم تقديم الاقرار عن الارباح هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع المتول المتواصل من تنفيذ ما يأمر به القانون .

(١٢/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س. ٥ ق ٢٠٧ ص ٦١٤) .

١٤٠ - جعل القانون إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبا عليها ، وهذه الجريمة تتكون من حالة تقوم وتستمر ما دام هذا الاخفاء المتعمد قائما .

(٢٧/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س. ٣ ق ٢٧٨ ص ٧٤٢) .

١٤١ - جريمة الاستخفاء من الخدمة العسكرية هي جريمة مستمرة فالاهمال الذي يعزى لموظفي الحكومة في تأدية واجباتهم الخاصة بقانون القرعة بقصد تخليص شخص من الخدمة يتحقق ما دام ذلك الشخص مختفيا تعلم الموظف .

(٧/٣/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٩١ ص ٢٣٥) .

١٤٢ - ان ابلاغ أحد المشتريين في الاتفاق الجنائي عن الاتفاق ، وهو جريمة مستمرة ، ثم دخوله بعلم البوليس بالمهمات المتفق على سرقتها في المنزل الذي أعد لاجتماعه فيه مع من تأمروا معه ، وحضنوا ذلك على مرأى من رجال البوليس . كل هذه مظاهر خارجية تنبعث عن الواقعة الجنائية ذاتها ، وتكشف لمن يدت لهم عن ان تلك الجريمة المستمرة ترتكب في الوقت نفسه ، وهذا تلبس يجيز لرجال الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين .

(٢٨/٦/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٣٣ ص ٣١٢) .

أثر اعتبار الجريمة مستمرة

١٤٣ - مُحاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادته فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها .

(١١/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٥ ض ٦٦٧)

١٤٤ - جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد الى أحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا . يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين .

(١١/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦١ ص ١١٥١)

١٤٥ - جريمة احراز السلاح الناري المششخن والذخيرة بغير ترخيص من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسقطه المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة الا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

(٣/٣١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٧ ض ٤٠١)

١٤٦ - لما كانت جنحة الهرب من تحت المراقبة القضائية من الجنح المستمرة فاحتساب المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية فيها يكون من تاريخ انقطاعها لا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

(نقض ١٧/٦/١٨٩٩ المجموعة الرسمية س ١ ص ١١٥)

الجريمة المتتابعة

١٤٧ - الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادىء الأمر ، على أن يجرى نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة ، بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابها أو كالتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمنة التي يرتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها جميعا تكون

جريمة واحدة .

ز ١٠/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٤ ص ٦٥٨
١٥/١/١٩٨٦ س ٣٧ ق ١٧ ص ٧٨)

١٤٨ - ان من الجرائم جريمة يحصل التصميم عليها ، ولكن تنفيذها قد لا يكون بفعل واحد ، بل بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني . فكل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذها لهذا الغرض لا يكون العقاب عليه وحده ، بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة ، بحيث اذا كان أحد هذه الأفعال لم يظهر الا بعد المحاكمة الاولى فان الحكم الاول يكون مانعا من رفع الدعوى بشأن هذا الفعل احتراما لمبدأ قوة الشيء المحكوم فيه . والتمييز بين الجرائم التي من هذا النوع وبين غيرها من أنواع الجرائم الأخرى التي يعتبر كل منها جريمة مستقلة واجبا العقاب عايبا عقابا على حدة وان كانت كلها متماثلة في موضوعها لا يمكن وضع قاعدة عامة له ، اذ هو بحث موضوعي دقيق يجب ان يبحثه قاضي الموضوع في كل قضية على حدة .

(٨/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١ ص ١)

١٤٩ - لما كان من المقرر أن جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتتالية الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هي حينئذ تقوم على نشاط واحد وان اقترب في أزمنة متوالية الا بأنه يقع تنفيذها لمشروع إجرامي واحد ، وإلاعتداء فيه بمسلط على حق واحد وان تكررت هذه الأفعال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بأنفسام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه اذا صدر حكم في أي منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها الا بعد صدور الحكم .

(٢٤/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٣ ص ٤٦٨)

جريمة الاعتياد

١٥٠ - الاعتياد على الدعارة يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وعدم بيان الحكم لتوافر هذا الركن يجعله قاصرا .

(٢٨/٣/١٩٩٤ ط ١٣٦٥٠ س ٥٩ ق)

الجريمة الظنية

١٥١ - الجريمة الظنية هي التي تنم عن تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق الا في وهم فاعلها دون أن يكون ثمة خطر على المجتمع أو ضرر من فعله .

(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)

الجريمة العسكرية

١٥٢ - الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها اخلافاً بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين .

(١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٤ ص ٢٠٦)

لا اعفاء من العقاب بغير نص

١٥٣ - لا اعفاء من العقوبة بغير نص .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٥ ص ١٣٠٧)

للقاضي مطلق تقدير العقوبة

١٥٤ - تقدير العقوبة وتقدير مناسبتها بالنسبة لكل متهم مسألة موضوعية .

(١٩٨٨/٩/٢٠ ط ٢١٩٠ س ٥٨ ق)

١٥٥ - من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ومن غير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

(١٩٨٧/٢/٢ ط ٥٨٧٢ س ٥٦ ق)

١٥٦ - تقدير العقوبة وتقدير موجبات الرأفة أو عدم قيادها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب.

التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

(١٩٨٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١٣ ص ١١٢١ ،
١٩٨٨/١٢/١٩ ط ٥٩٩٠ س ٥٨ ق)

١٥٧ - تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع ما دامت تدخل
في حدود العقوبة المقررة قانونا .

(١٩٨٦/١/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢ ص ٥١)

١٥٨ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير مناسبة
العقوبة بالنسبة الى كل متهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب
يودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر
الذي ارتأته .

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤ ص ٣٦)

١٥٩ - ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير قيام
سبوجيات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب
عليها ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة
بالبقدر الذي ارتأته .

(١٩٧٨/٨/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩)

١٦٠ - تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود النص المنطبق من إطلاقات
محكمة الموضوع .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٥ ص ١٣٠٧)

١٦١ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون ، مما يدخل
في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها
الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢ ،
١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٢ ص ١٠٣٤ ، ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ق ٢٠٠
ص ١٠٦٩ ، ١٩٦٣/٦/١٧ س ١٤ ق ١٠٥ ص ٥٤٨ ، ١٩٦٣/١١/٢٦
س ١٥١ ص ٨٥٩)

١٦٢ - تقدير العقوبة بمدايره ذات الواقعة التي قارفها المتهم لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها .
(١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٥٩ ص ٩٥٠)

١٦٣ - المحكمة غير ملزمة عند توقيعها أقصى العقوبة ان تبين سببا لذلك ما دامت تمارس حقا خوله لها القانون .
(١٩٥٦/٥/٢٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٠ ص ٧٩٠)

١٦٤ - ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة واعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالتقدير الذي رآه .

(١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض س ٧ ق ١٣٧ ص ٤٦٩)

١٦٥ - من المقرر ان تقدير العقوبة هو من اطلاقات قاضي الموضوع في الحدود المقررة في القانون ، فلا يصح النعي على الحكم بأنه قد فرق بين المتهمين في تجريم العقوبة التي أوقعها على كل منهم .

(١٩٥٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١ ق ٢١٨ ص ٦٦٥)

١٦٦ - ان تقدير العقوبة بما في ذلك وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، فما دامت هي لم تخرج بالعقوبة عن الحد المقرر بنص القانون فلا رقابة عليها . واذا كانت المحكمة قد ألغت وقف التنفيذ المقضى به ابتدائيا لما أرتأتة من أن عدم وجود السوابق وجده لا يصلح مبررا له فلا معقب عليها في ذلك .

(١٩٤٩/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١ ق ٦٥ ص ١٨٨)

١٦٧ - للمحكمة توقيع العقوبة اذا كانت ذات حد واحد كعقوبة الاعدام ، أو أقصاها اذا كانت ذات حدين ، بدون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك . وكل ما هي ملزمة به انما هو مجرد الاشارة الى النص المبيح . ولها أيضا اذا هي أرادت استعمال الرأفة والنزول عن الدرجة المنصوص عليها الى درجة أخف منها ان تفعل دون أن تكون ملزمة وجوبا ببيان موجب

هذا المدول عن المنصوص عليه الى ما هو اخبر منه .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦ ص ٤٠)

١٦٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلت أسبابه من نوع العقوبة واقتصر في منطوقه على بيان مدتها ، وكان الحكم العقوبة من العقوبات المقيدة للحرية يقتضى تحديد نوعها ليتسنى تنفيذها طبقا للأحكام المقررة في شأنها فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(١٩٨٥/١/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٨ ص ١٩٠)

١٦٩ - تستمد العقوبة الأصلية وصفها من أنها تكون العقاب الأصلي أو الأساسى المباشر للجريمة والتي توقع منفردة بغير أن يكون القضاء بها معلقا على الحكم بعقوبة أخرى .

(١٩٥٩/٣/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٣ ص ٣٢٨)

١٧٠ - يعتبر تدبير الايداع فى مؤسسة الرعاية الاجتماعية عقوبة مقيدة للحرية لصنف خاص من الجناة هم الأحداث .

(١٩٩٢/٤/٢٣ ط ٣٩٦٢ س ٥٩ ق)

١٧١ - تدبير الايداع فى مؤسسة الرعاية الاجتماعية الذى نصت عليه المادة ٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث هو عقوبة جنائية بالمفهوم القانونى تقيده حرية المحكوم عليه بها ، وقد رتبها القانون المشار اليه - وهو من القوانين العقابية - لصنف خاص من الجناة هم الأحداث ، وإن لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية .

(١٩٨٣/٣/٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٩ ص ٣٠٧)

١٧٢ - تكلم الشارح عن العقوبات الأصلية فى القسم الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات بعد أن عدد أنواع الجرائم فى الباب الثانى من الكتاب المذكور . ويبين من مراجعة هذه النصوص أن الشارح أورد فى المادة (١٠) العقوبات الأصلية للجنايات وقصرها على الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن أما الغرامة فقد نص عليها

فى المادة (٤٦) تخيرية مع السجن أو الحبس كعقوبة أصلية للشروع فى جنابة عقوبتها اذا تمت السجن ، وفى هذه الحالة وحدها تكون الغرامة فى الجنابات عقوبة أصلية ، أما اذا قضى بها بالاضافة لعقوبة أخرى فعندئذ تكون العقوبة الأخيرة هى الأصلية وتعتبر الغرامة مكملة لها . ويصدق هذا النظر أيضا على العقوبات المقيدة للحرية (كالحبس) التى تعد فى الأصل من العقوبات الأصلية المقررة لمواد الجناح ، غير أنها قد تكون تكميلية اذا نص عليها بالاضافة الى جزاء آخر مباشر كما هو الحال فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٣٥) من قانون العقوبات الفرنسى التى نصت على عقوبة الحبس الذى لا يجاوز خمس سنوات كجزاء مكمل لعقوبة التجريد المدنى .

(١٧/٣/١٩٥٩ . أحكام النقض س ١٠ ق ٧٣ ص ٣٢٨)

١٧٣ - عقوبة المنع من الإقامة فى مكان معين اعمالا للمادة ٢/٤٨ ، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - هى نوع من التدابير الوقائية ، وهى عقوبة حقيقية رتبها القانون لفئة خاصة من الجناة وإن لم ترد فى قانون العقوبات ، بيد أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التى نص عليها القانون . ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلاً - المقدم من غير النيابة العامة - ايدع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(١٤/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٣ ص ٦٥)

١٧٤ - ان القانون اذ نص على اغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكاً لمن تجب معاقبته على الفعل الذى ارتكب فيه . ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصى لأن الاغلاق ليس عقوبة مما يجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو فى حقيقته من التدابير الوقائية التى لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها متعدية الى الغير . ولا يجب اختصاص المالك فى الدعوى عند الحكم بالاغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة فى المحل المحكوم باغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه . واذن فالحكم باغلاق الصيدلية من أجل أن موظفاً لدى صاحب الصيدلية قد زاول فيها مهنة

الصيدلة دون حق هو حكم صحيح .

(١٦٠ ص ٦٤ ق ٢ س ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض)

١٧٥ - ان الشارع الجنائي لم يعمد الى صياغة تعريف عام للجريمة وانما جاء في المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات ببيان أنواع الجرائم وهي الجنايات والجناح والمخالفات ، ثم عرف كل منها على حدة وجعل مقياس جسامته الجرمية بمقدار جسامته العقوبة المقررة لها ، وانه باستقراء هذه العقوبات يبين منها انها اما ان ترد على الجسم وهي عقوبة الاعدام واما ان ترد على الحرية بسلبها أو تقييدها وهي عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها المؤبدة والمؤقتة والسجن والحبس وما يلحق بها كالمراقبة وتقييد الإقامة ومنها ما يرد على المال وهي الغرامة والمصادرة . والندابير المنصوص عليها بالمادة ٤٨ مكررا من ق ٨٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن مكافحة المخدرات عقوبات مقررة لصنف معين من الجناة نظرا لخطورتهم الاجرامية ، وهي عقوبات مقررة للجناح وليست تدابير علاجية بل تحفظية ، يجوز استئناف الحكم الصادر بعقوبتها .

(١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦ ص ٢٣)

١٧٦ - الأصل في العقوبات التكميلية أنها تجعل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله وأنها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، الا أن التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره والا كان توقيعها عبثا لورود القضاء بها على غير محل .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠ ص ٩٢)

١٧٧ - ان الرد وان كان من العقوبات التكميلية الا أنه قائم على حق خاص لا يزول بزوال العقوبة الأصلية أو الغرامة بل لن يزال لصاحبه تقاضيه بالطرق القانونية الأخرى .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١ ص ١)

١٧٨ - قضاء الأحكام السابقة للدوائر الجنائية بمتحكمة النقض جرى على اعتبار التمويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الجمارك - هي من بين العقوبات التكميلية التي

تنطوي على عنصر التعويض ، وأجاز - نظرا لتوافر هذا العنصر - تدخل الخزانة العامة أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به ، ثم الطعن في الحكم الذي يصدر بشأنه ، وإذا كان هذا هو النظر الصحيح في القانون ، ذلك بأن الصفة المختلفة للجزاءات المقررة بالقوانين آنفة الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة ، بما في ذلك التشديد في حالة العود - بالتعويض المدني للخزانة جبرا للضرر ، وهذه الصفة المختلطة تجعل من المعنيين أن يطبق في شأنها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المدنية ، وأن للمحكمة أن تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ، ولا يقضى بها إلا على مرتكب الجريمة فأعلن أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، ولأنها لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية فان وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية كما تنقضي أيضا بمضي المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون . ولا تسرى في شأنها اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه . هذا ومن جهة أخرى ونظرا لما يخالف هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة فانه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها ، وذلك عملا للأصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية ..

(هيئة عامة ١٩٨٥/١/٢٩ أحكام النقض من ٣٦ ق ١ هيئة عامة

ص ٥)

١٧٩ - لما كان التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للفرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أي ضرر ، وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة

دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ؛ وأخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار في الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر انه أجاز في العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، وإلطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، وذلك بأن هذا التدخل - وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل ، بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة بالفعل والتي يمكن توجيهها للجاني والمسئول عن الحقوق المدنية على السواء ، ويكون فيها التعويض متمشيا مع الضرر الواقع .

(١٩٨٠/٣/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٨ ص ٣٦٨ ، ١٩٨٠/١٠/٣ ق ١٥٧ ص ٨١٥)

١٨٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار اليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، مما مؤداه أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على وقوع ضرر عليها .

(١٩٧٣/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٠ ص ٣٢٥)

مادة ١٣

كل محكوم عليه بالاعدام يشق .

الأحكام

١٨١ - ليس في القانون سوى طريقة واحدة للاعدام وهي الاعدام

شئنا . فيكتفى أن ينص في الحكم على نوع العقوبة التي أرادت المحكمة تطبيقها ، أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فأمر زائد على الحكم ، والمرجع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان المعنى القانوني لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها .

(١٩٣٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٢٨٤ ص ٣٧٧)

١٨٢ - لا يعيب الحكم القاضي بالاعدام عدم نصه على ذكر طريقة ذلك الاعدام ، أما كون الاعدام يكون تنفيذه بالشنق كما قضت به المادة ١٣ عقوبات أو بأي طريقة أخرى ، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ولا شأن فيه لسلطة الحكم .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦ ص ٤٥)

١٨٣ - لا يشترط قانونا لتوقيع عقوبة الاعدام توافر أدلة خاصة ، بل أن شأنها في ذلك شأن باقي العقوبات ، يوقعها القاضي متى اطمأن إلى صحة الأدلة أو القرائن المقدمة له ، اذ هو حر في تكوين اعتقاده ، وليس مقيدا بدليل خاص ، كما أنه غير مقيد بفتوى المفتى في القضايا التي يحكم فيها بالاعدام .

(١٩٣٤/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٥ ص ٣١٢)

مادة ١٤

عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة لمدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة .

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

حكم

١٨٤ - ان الغرض من وضع المادة ٣٤ عقوبات انما هو التعويل في تنفيذ العقوبة فقط لا منع المحكمة من الحكم بالأشغال الشاقة متى كان المتهمون من نسوة أو تجاوز سنهم الستين سنة اذ يتضح جليا من نص المادة المذكورة أنها تشمل الرجال والنساء المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ولو تجاوزوا هذا السن ، لأن لفظة المحكوم عليهم الواردة بها يؤخذ منها أنه لا بد أن يكون هناك حكم صادر من المحكمة . فالحكم بالأشغال الشاقة على من تجاوز سنهما الستين سنة ولا يكون اذن وجها للنقض .

(١٨٩٨/٤/١٦ الحقوق س ١٣ ق ١٠٤ ص ٣٣٣)

مادة ١٥

يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاؤا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقا مدة عقوبته في أحد السجون العمومية .

مادة ١٦

عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ، ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا تزيد على خمس عشرة سنة الا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

حكم

١٨٥ - لا يعرف القانون سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي المحكوم بها حكفا لعقوبة الحبس بنوعيه .

(١٩٥٨/١١/١٠ احكام النقض س ٩ ق ٢٢٠ ص ٨٩٤)

مادة ١٧

يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت احوال الجريمة المقامة من اجلها الدعوى العمومية رافة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتى :

عقوبة الاعدام بعقوبة انشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
عقوبة الانشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الانشغال الشاقة المؤقتة
أو السجن .

عقوبة الانشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز
أن يتقص عن ستة شهور .
عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن يتقص عن ثلاثة شهور .

الأحكام

١٨٦ - المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز تبديل العقوبات المقيدة
للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت
الاحوال رافة القضاة .

(١٩٨٦/٢/٣ أحكام النقض بين ٣٧ ق ٤٧ من ٢٢٦)

١٨٧ - العبرة في أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات هي
بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني .

(١٩٨٥/٣/١٣ أحكام النقض من ٣٦ ق ٦٥ ص ٢٨٣)

١٨٨ - الظروف المخففة المنصوص عليها في المادة ١٧ عقوبات ،
قاصرة على العقوبات الجنائية المقيدة للحرية المذكورة فيها فلا تشمل العقوبات
المالية ولذا وجب في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٩٧
عقوبات الحكم بالغرامة المساوية للمبلغ المختلس رغما عن تطبيق المادة ١٧
عقوبات .

(١٩٠٩/٤/١٧ المجموعة الرسمية من ١٠ ص ١٧٠)

١٨٩ - ادانة المحكمة للمتهم بجريمة هتك عرض بالقوة واعمالها
في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة الانشغال الشاقة وهي
العقوبة المقررة لتلك الجريمة أصلا دون معاملته بالرافة هو خطأ في تطبيق
القانون .

(١٩٨٩/١/١ ط ٥٩٩٤ لسنة ٢٨ ق)

١٩٠ - المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية ونحوها في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة رافة القضاة بعقوبات مقيدة للحرية اخف منها ، فالحكم اذا قضى بالنزول عن الحد الأدنى للغرامة المقررة قانونا استنادا الى المادة ١٧ عقوبات يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(١٨/١٠/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٦٢ ص ١٢٣٦)

١٩١ - أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة لا تسرى الا على العقوبات الأصبية ، فيجب عند الحكم بالعقوبة لجريمة اختلاس أموال أميرية وهي المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون العقوبات أن يحكم بغرامة مساوية للمبلغ المختلس طبقا للمادة المذكورة ولو طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وذلك لأن هذه الغرامة ما هي الا عقوبة تبعية .

(١٩١٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١٠٧ ص ١٨٣)

١٩٢ - نصوص المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة قاصرة على العقوبات المقيدة للحرية فيجب عند الحكم بالعقوبة لجريمة الرشوة بمقتضى المادة ٩٣ عقوبات أن يحكم بغرامة مساوية لقيمة العطية طبقا للمادة المذكورة ، ولو طبقت المادة ١٧ التي مر ذكرها .

(١٩١٧/١/٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٣٨ ص ٦٧)

١٩٣ - ان المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المتعلقة باستعمال الرافة لا تختص الا بالعقوبات الأصلية فاذا تراءى للقاضي وجوب استعمال الرافة في قضية فلا يمكن توقيع عقوبة ثانوية بأقل من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة في القانون .

(١٩٠١/١/١٩ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٧٨)

١٩٤ - يجوز ابدال عقوبة الاعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفق المادة ١٧ بعقوبات .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣ ص ١٢)

١٩٥ - تقدير ظروف الرأفة من محكمة الموضوع انما يكون بالنسبة للواقعة الجنائية التي ثبتت لديها قبل المتهم فاذا اعتبرت المحكمة المتهمين الثاني والثالث شريكين في جريمة القتل مع سبق الاصرار وعاملتهما بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقعت عليهما عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، فهذا مفاده انما اخذت في اعتبارها الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٣٥ عقوبات وهي الاعدام ثم نزلت بها الى العقوبة التي أباح لها هذا النص النزول اليها جوازيًا ، وكان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه أن تنزل الى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت لم تفعل ذلك فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها .

(١٥/٣/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٥١ ص ٢٤٢)

١٩٦ - مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الأحوال رأفة القضاة .

(١٩/٥/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٥ ص ٦٤٢)

١٩٧ - المادة ١٧ من قانون العقوبات اذ أجازت عند استعماله الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة عقوبة السجن أو الحبس قد اشترطت أن لا تنقضى مدة الحبس عن ستة أشهر .

(٣١/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٣ ص ٦٥٥)

١٩٨ - لما كانت المادة ١٦ من قانون العقوبات قد عرفت عقوبة السجن بأنها وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنوات ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا في الأحوال الخصوصية المنصوص عايتها قانونا ، وكانت المادة ١٧ عقوبات لم يرد بها تحديد لحديها الأدنى والأقصى فان الشارع يكون قد قصد

الإحالة الى المادة ١٦. المتقدم ببيانها واعتبار عقوبة السجن تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة السجن لمدة سنة واحدة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بجعل عقوبة السجن ثلاث سنين بالاضافة الى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(١٥/١٠/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٦ ص ٢١٩)

١٩٩ - لما كان اعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات يجيز للمحكمة الموضوع النزول بعقوبة السجن المقررة لجريمة حيازة سلاح نارى غير مششخن بدون ترخيص الى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث شهور فضلا عن الغرامة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه مع اعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات قد عاقب المطعون ضده بالحبس لمدة ستة شهور ملتزما الحد الأدنى لجريمة حيازة سلاح نارى مششخن ، وهو ما يشعر بأن المحكمة انما وقفت عند هذا الحد ولم تستطع النزول عنه ، وكان لا يعلم مدى العقوبة المقيدة للحرية التى كانت ستنزل اليها لو أنها فطنت الى الوصف القانونى الصحيح للجريمة التى دأته بها مع اعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(٢٤/٥/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٩٣ ص ٥٣٢)

٢٠٠ - ان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة أشهر ، ومن المقرر أن تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الأحوال رأفة القضاة .

(٢٨/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٧ ص ٣١٧ ، ٢٥/٣/١٩٧٤)

س ٢٥ ق ٧٢ ص ٣٣٤)

٢٠١ - الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ عقوبات تعاقب من أحدث بشخص عامة مستديمة يستحيل برؤها بالسجن من ثلاث سنين الى خمس ، ولا تنزل هذه العقوبة - عند استعمال الرأفة بمقتضى المادة ١٧ من ذلك القانون - الى أقل من ثلاثة أشهر حبسا ، فاذا حكمت المحكمة بأقل من

ذلك أو بغرامة فقط كان على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بثلاثة أشهر .

(١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١٢ ص ٣٥٨
١٩٣٠/١/٩ ق ٣٧٨ ص ٤٣٢)

تقدير المحكمة

٢٠٢ - الظروف المخففة متروكة لتقدير المحكمة ، وهي حرة في تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وعدم تطبيقها حسب ما تملية عليها عقيدتها من توفر هذه الظروف أو عدم توفرها ؛

(١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٢ ص ٦٦)

٢٠٣ - ان تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تسبغه المحكمة عليها ، وهي اذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فانما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٢ ص ٧٤٨)

٢٠٤ - تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته . وليس في القانون ما يلزمها بأن تتقيد بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات ان هي عملتها .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦١ ص ٨٥٢)

٢٠٥ - ان نص المادة ١٧ عقوبات وان كان يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي أباح النزول اليها جوازيا ، الا أنه يتعين على المحكمة اذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة الا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة .

(١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٩ ص ٢٥١)

٢٠٦ - ان عبارة أحوال الجريمة التي تقتضى رافة القضاة والتي ورد ذكرها في المادة ١٧ عقوبات لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى ، وانما تتناول بلا شك كل ما تعلق بمادية العمل الاجرامى من حيث هو وما تعلق بشخص المجرم الذى ارتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة ، وكذلك كل ما احاط بذلك العمل ومرتكبه والمجنى عليه من الملابس والظروف بلا استثناء وهو ما اصطلح على تسميته الظروف المادية والظروف الشخصية وهذه المجموعة المكونة من تلك الملابس والظروف والتي ليس فى الاستطاعة بيانها ولا خصرها هي التي ترك لطلق تقدير القاضى ان يأخذ منها ما يراه هو موجبا للرافة .

(١٩٣٤/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨١ ص ٢٣٥)

٢٠٧ - اذا كان الحكم فيما اشار اليه فى صدر المادة ١٧ من قانون العقوبات لم يقصد الا توقيع العقوبة فى الحدود المنصوص عليها فيها ، ولا يفهم منه انه اراد تخفيض العقوبة بانزالها الى الحد الأدنى - اذ كان فى وسع المحكمة - لو كانت قد ارادت ان تنزل بالعقوبة الى اكثر مما نزلت به - ان تنزل الى الحبس لمدة ستة شهور - وما دامت هي لم تفعل فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها فعلا مع الوقائع التى ثبتت لديها .

(١٩٥٩/٦/٢٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٥ ص ٧٠١)

٢٠٨ - اذا كانت المحكمة قد ظنت خطأ انها عاملت المتهمين بالرافة جسيبا تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فان هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقا فى تخفيض العقوبة اعمالا لهذه المادة وفى حدود التطبيق الصحيح للقانون ، متى كانت اسباب الحكم ليس فيها ما يدل على ان المحكمة كانت لا تزال فى حرج من النزول بالعقوبة عن القدر الذى قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المتقضى بها هي التى رأتها مناسبة للواقعة وهي حرة من كل قيد .

(١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٧ ص ٧١٤)

٢٠٩ - يصح للقاضى ان يتخذ من صغر سنن المتهم طرفا قضائيا مخففا ولو كانت تلك السن قد تجاوزت الحد الأدنى الذى يعتبر القانون فيه

صغر السن عذرا قانونيا .

(١٩٣٤/١/٨٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨١ ص ٢٣٥ -)

٣١٠ - الأصل أن الاستفزاز لا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا
من العقاب . بل هو لا يعدو أن يكون ظرفا قضائيا مخففا يترك أمر تقديره
لمحكمة الموضوع .

(١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٤ ص ٩٤٢)

ذكر المادة ١٧

٣١١ - من المقرر أن انزال المحكمة خكم المادة ١٧ من قانون
العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعها تدخل
في الحدود التي رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من اطلاقات
محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت
العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

(١٩٧٧/١٠/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٢ ص ٨٢٩ ،
١٩٦١/١٠/٣٠ س ١٢ ق ١٦٨ ص ٨٤٩ ، ١٩٥٨/١/١٤ س ٩ ق ٧
ص ٣٦)

رقابة محكمة النقض

٣١٢ - يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التي
تدخل الواقعة في متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضي حتما أن تقدر محكمة
النقض العقوبة اللازمة ، فإن ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ
بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

(١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٤ ص ١٢٠٣)

٣١٣ - اذا ذكر استعمال الرأفة في الحكم ولم تخفض العقوبة الى
الدرجة التي تقتضيها الرأفة كان ذلك من موجبات قبول طلب النقض والابرام
ببناء على الفقرة الثانية من المادة ٢٢٠ تحقيق جنايات .

(نقض ١٨٩٣/٣/١١ الحقوق س ٨ ص ٢٩٨)

من أحكام محكمة الموضوع

٢١٤ - يراعى فى الرافعة وعدمها نتيجة الضرر الذى تنتج عن الجريمة .

(بنى سوف جنابات ١٨٩٥/٣/٦ س ١٠ ق ٣١ ص ١٢٣)

٢١٥ - ليس من العدل معاملة متهم بالشدة التى يستوجبها نصرة مادة العقوبة اذا كان له فى الجريمة شركاء اكثر منه ذنباً وقد أهملت الحكومة محاكمتهم ومعاقبتهم . فهذا الاختلاف فى المعاملة يستوجب الرافعة للمتهم المحاكم .

(استئناف مصر ١٨٩٨/٧/٧ المحقوق س ١٣ ق ٨٢ ص ٢٤٥)

مادة ١٨

عقوبة الحبس هى وضع المحكوم عليه فى أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ، ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن اربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقاً لما هو مقرر من القيود بقانون تحقيق الجنايات الا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

مادة ١٩

عقوبة الحبس نوعان :

• الحبس مع الشغل

• الحبس البسيط

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون او خارجها فى الأعمال التى تعينها الحكومة .

حکمان

٢١٦ - المحكمة في حل من الحكم بأي نوع تراه من نوعي الحبس ،
الحبس البسيط أو الحبس مع الشغل ما دامت الواقعة جنحة .

(١٦/٥/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦٤ ص ٣٠٨)

٢١٧ - الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت اليه
غرامة .

(١٥/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢١ ص ١٧٩)

مادة ٢٠

يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة
المحكوم بها سنة فأكثر ، وكذلك في الأحوال الأخرى المعينة قانونا .
وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل .

- الفقرة الثالثة من هذه المادة ألغيت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في
١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ . وكان نصها قبل الالفاء : ويجب الحكم دائما بالحبس
البسيط في احوال المخالفات .

- المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ :

بعد أن صدر القرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بتعديل المادتين ١١ و ١٢ من قانون
العقوبات متضمنتين الإطار العام لجرائم الجنح والمخالفات مما مقتضاه أن أصبحت عقوبة الجنحة
سوى الحبس والغرامة التي يزيد حدها الأقصى على مائة جنيه أو أحدهما وأصبحت عقوبة
المخالفة - بعد الفاء عقوبة الحبس فيها - هي الغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه - فكان لزاما
مراجعة العقوبات المقررة للجنح في قانون العقوبات حتى تتسق مع الميار الجديد الذي أقره
المشرع في ذلك القرار بقانون .

وعلى ضوء ذلك فقد رئي في هذا المشروع أن يجرى تعديل العقوبات في مواد الجنح على
النحو التالي كإصل عام :

أولا - عدم المساس بالنصوص التي تكون العقوبة فيها الحبس وجوبا أو الحبس والغرامة
معاً على سند من أنه لا محل لرفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فيها طالما أنها مضافة لعقوبة
الحبس التي يتمثل فيها أساسا الردع المستهدف من النص .

ثانيا - أن بعض الجنح المعاقب عليها بالحبس أو الغرامة قد أصبحت خفيفة بتشديد
العقاب فيها لدواعي الملازمة ولتحقيق الردع المنشود منها مما دعا إلى إلغاء عقوبة الغرامة
التخييرية فيها والابقاء على عقوبة الحبس وحدها وهي التي جاءت بالمواد ٤٦ الخاصة بالعقاب
على الشروع في الجنايات و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ التي تعاقب على هرب المحبوسين وإخفاء الجاني

أو الفارين من الخدمة العسكرية و١٥٥ التي تعاقب على التداخل في الوظيفة العمومية ، ١٧٦ ، ١٧٨ مكررا ثانيا للتين تعاقبان على الخس بواسطة الصحف وغيرها على بعض طائفة من الناس أو الاساءة الى سمعة البلاد بالطرق المنصوص عنها في القانون و٢١٦ و٢١٧ اللتين تعاقبان على التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها و٢٣٩ التي تعاقب على اخفاء جثث القتيل أو دفنها دون اخبار جهات الاقتضاء ، ٢٨٣ التي تعاقب على خطف الاطفال حديثي العهد بالولادة و٢٩٦ و٢٩٧ اللتين تعاقبان على الشهادة الزور و٣٢١ التي تعاقب على الشروع في السرقات المصدرة من الجنح و٣٢٦ التي تعاقب على النصب واعطاء الشيكات بلا رصيد قائم المصدرة فيه و٣٤٣ التي تعاقب على سرقة المستندات والاوراق بعد تقديمها للمحكمة و٣٦١ مكررا التي تعاقب على تخريب المنشآت الصحية الثابتة أو المتنقلة للقوات المسلحة .

ثالثا - أما باقى الجنح فقد رأت عدم المساس بعقوبة الحبس الواردة بـ ١ لملاءمتها مع زيادة الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بدرجات متفاوتة مراعى - فى الكثير الغالب منها - مضاعفة الغرامة الى عشرة أمثالها حتى يعود لها الردع المطلوب والتناسق فى نطاق ما انتهى اليه تعويل المادتين ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات وهي العقوبات الواردة بالنصوص المشار اليها بالمادة الاولى من هذا المشروع .

ولم تمنع هذه الاتجاهات من تقرير بعض الاستثناءات المصدرة التي أملت ظروف موافقة عقوبة الغرامة مع خطورة الجريمة .

رابعا - ولقد استتبع ذلك من ضرورة تعديل النصوص التي تعالج ما يخصم أو يحسن للمحكوم عليهم مقابل الحبس الاحتياطي أو التنفيذ بطريق الاكراه البدني ، وذلك برفع قدر ذلك المقابل المنصوص عليه فى المواد ٢٣ من قانون العقوبات ، ٥١١ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الى مائة قرش وازاء ما كشف عنه تطبيق بعض النصوص القائمة فى قانون العقوبات من قصور أو ثغرات فى مواجهة ما يتصل بتوفير الأمن والاستقرار فى الداخل وحماية نقد البلاد الوطنى فى شتى أشكاله من التقليد والتزييف فضلا عن مواجهة منازعات الحياة على العقارات التي تزايدت بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة على وجه تطلب تدخلا تشريعيًا لتنظيم ذلك كله عن طريق استبدال أو اضافة بعض النصوص الجديدة على النحو التالى :

فى مجال حماية الأمن والاستقرار فى الداخل والتصدي للعابثين بالأديان شدد العقاب المنصوص عليه بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات لحماية اقامة الشعائر الدينية للطوائف المختلفة بعيدا عن أعمال العنف أو التهديد أو التخريب أو انتهاك حرمة القبور أو تدنيسها - كما شدد العقاب المنصوص عليه بالمادة ٢٠١ من قانون العقوبات وتوسيع نطاق التجريم فيها ليشمل كل شخص آخر غير مصرح له من الجهات المختصة بالقاء المقالات أو اذاعة التعليقات أو الرسائل تحت ستار الدين بالقدح أو الذم فى الحكومة أو فى غير ذلك مما نص عليه فى هذه المادة مستخدما فى ذلك أماكن العبادة أو المحافل العمومية ، وولدت العقوبة الى السجن اذا استعمل الفاعل القوة أو العنف أو التهديد . وتحقيقا لذات الغرض اضيفت مادة جديدة برقم ٩٨ (و) لعاقبة كل من يستغل الدين ويعمل تحت ستاره لترويح وتحبيذ الافكار المتطرفة التى من شأنها اثاره الفتنة أو ازدراء أحد الأديان السماوية والطوائف المنتمية اليها أو الاضرار بالوحدة الوطنية فى البلاد أو السلام الاجتماعى أو تكدير الأمن العام ، فضلا عن المعاقبة على جسياسة المحررات والمطبوعات أو التسجيلات أو غير ذلك من الوسائل المنضممة شيئا مما ذكر اذا كانت معدة للطباعة أو التوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

وفي مجال توسيع نطاق الحماية للنقد الوطني للبلاد في شتى أشكاله فإن النصوص الحالية التي تعالج التقليد أو التزييف أو التزوير للعملة الوطنية في الباب الخامس عشر من قانون العقوبات قاصرة على العملة المتداولة قانوناً دون العملة الذهبية أو الفضية التذكارية المأذون بإصدارها قانوناً على الرغم من أن لهذه العملات التذكارية قيمة مرتفعة جداً وتكون محل اقتناء وتعامل بين الأفراد بالنظر إلى ذلك ، ولا تقل خطورة العبث بها عن خطورة المساس بالعملية المتداولة قانوناً وهو ما أوصت به كذلك اللجنة الاستشارية العليا لمكافحة التزييف والتزوير بجلستها الثالثة بعد المائة - لذلك رأت إضافة مادة جديدة برقم ٢٠٢ مكرراً إلى قانون العقوبات لتعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ على تقليد أو تزييف أو تزوير العملات الوطنية التذكارية الذهبية أو الفضية - المأذون بإصدارها قانوناً - أما إذا كانت تلك العملات التذكارية أجنبية فيشترط للعقاب عليها بتلك المادة المعاملة بالمثل - كذلك عدلت المادة ٢٠٤ مكرراً أولاً لتشمل حالات الحيازة أو التصوير - فضلاً عن الأفعال الأخرى المنصوص عليها فيها - للصور التي تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر حتى ولو كان ذلك للأغراض الفنية أو لمجرد الهواية ، وذلك لمواجهة الأساليب والوسائل الفنية الحديثة التي يلجأ إليها الجناة في هذا المجال مثل التصوير الإلكتروني وغيره للعملة الورقية بذريعة الهواية أو الأغراض الفنية الأخرى في الحالات التي لا تندرج تحت الأغراض المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة مما يتيح للجنة الإفلات من العقاب مع ما في ذلك من خطورة شديدة على العملة الوطنية وقيمتها والثقة فيها في مواجهة العملات الأخرى - وهو ما أوصت به كذلك

اللجنة الاستشارية العليا بجلستها الرابعة بعد المائة .

ملاحظة : ما جاء بالمذكرة الإيضاحية من المواد ٣٦٩ وما بعدها في قانون العقوبات أوردناها في مكانها لمناسبتها وأهميتها .

ولكى تكون العقوبة على المادة المراد تعديلها متسقة مع باقى العقوبات المبينة في باقى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير المبينة في المواد ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ والتي تناول حالات أكثر خطورة من تلك المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ المراد تعديلها فقد اقتضى الأمر تشديد العقوبات المبينة في تلك المواد على النحو المبين بالمشروع .

وقد اقتضت مراجعة تلك النصوص جميعها أن يتضمن قانون العقوبات الأحكام الواردة في بعض القوانين الجنائية المكملة له التي تعالج موضوعات لها صلة وثيقة بمواد قانون العقوبات التي تشتمل على الأحكام العامة لها مثل المادة الأولى من ديكريتهو الأشياء الفاقدة فقد الحقت بمواد السرقة تحت رقم المادة ٣٢١ مكرراً والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن نشر الكتاب المدرسى فقد ألحق بالباب السابع عشر تحت رقم المادة ٢٢٩ مكرراً ، والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن حظر استعمال العملات المعدنية لغير أغراض التداول فقد ألحق بالباب الخامس عشر تحت رقم المادة ٢٠٤ مكرراً جـ من قانون العقوبات مع إلغاء تلك القوانين الجنائية المكملة له . هذا فضلاً عما أوحى إلغاء عقوبة الحبس في المخالفات من إلغاء الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون العقوبات . وكذلك إلغاء المادة ٣٦٩ عقوبات لتتسق ذلك مع باقى الأحكام التي قررت في جرائم السرقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرض مشروع القانون المرافق بعد إقراره في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة والتي عرضت على المجلس الأعلى للمهنتات القضائية .

حكم

٣١٨ - لما كان نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات قد جرى على أنه يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع انشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر ، وكذلك في الأحوال الأخرى المبينة قانونا ، ويجب الحكم بالحبس البسيط في أحوال المخالفات ، وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل ، مما يفصح عن جواز الحكم بالحبس مع الشغل في مواد الجناح كلما كانت مدة العقوبة المقررة بها تقل عن سنة .
(١٩٨١/٦/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٠ ص ٦٧٦)

مادة ٢١

تبتدىء مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يعبر المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي .

الأحكام

٣١٩ - لا يعد من أوجه النقض سكوت الحكم عن خصم مدة الحبس الاحتياطي لأنه إنما يجب عند التنفيذ لا عند الحكم .
(١٨٩٦/١٢/١٩ القضاء س ٤ ص ٧١)

٣٢٠ - ليس وجها للنقض عدم النص على خصم الحبس الاحتياطي لأن مدته تخصص حتما نص عليه في الحكم أو لم ينص .
(١٨٩٧/٢/١٣ القضاء س ٤ ص ٢٠٣)

٣٢١ - قضت المادة ٣٠ عقوبات على القاضي أن يستنزل من العقوبة عند الحكم مدة الحبس الاحتياطي إلا أنه جرى العمل في المحاكم على اعتبار هذه المسألة من متعلقات التنفيذ فعماله عليهم ملاحظة ذلك وحينئذ لا يكون مجرد الحكم من النص على استنزال المدة المذكورة باعثا على النقض .
(١٩٠٦/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٨ ص ٧٥)

٣٢٢ - إذا لم تأمر محكمة الجنايات في حكمها باستنزال مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة التي حكمت بها فلا يكون ذلك وجها للنقض ، لأن

خصم الحبس الاحتياطي راجع للتنفيذ .

(١٩٠٦/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٨ ص ٧٥)

٣٣٣ - استنزال مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة المقيدة للحرية واجب قانونا طبقا للمادة ٢١ من قانون العقوبات ، فاذا لم تأمر المحكمة باستنزال هذه المدة في الحكم فلا يعد ذلك بطلانا جوهريا .

(١٩١٢/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٧٢ ص ١٤٤ ،

١٩١٦/١١/٢٥ س ١٨ ق ١٥ ص ٢٨)

مادة ٢٢

العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بان يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم ، ولا يجوز ان تقل الغرامة عن مائة قرش ولا ان يزيد حدها الاقصى في الجنج على خمسمائة جنيه ، وذلك مع عدم الاخلال بالحدود التي يبينها القانون لكل جريمة .

- مدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل : العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بان يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم ، ولا يجوز ان ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في اى حال من الاحوال .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكممان

٣٣٤ - عقوبة الغرامة المقررة لجريمة احرار الذخيرة ذات صفة عقابية بحتة ، يجب ادماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالاضافة اليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

(١٩٨٦/١/٣٠ احكام النقض س ٣٧ ق ٤٢ ص ٢٠٨)

٣٣٥ - الغرامة من العقوبات التبعية الا انها عقوبة ناشئة عن الجريمة ، والشان فيها الشان في العقوبة الاصلية فهي تتبعها في الحكم لتعلقهما كليهما بالحق العام وحده .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١ ص ١)

مادة ٢٣

إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

وإذا حكم عليه بالحبس وبالعقوبة معا وكانت المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

- الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل : إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

القسم الثاني

العقوبات التبعية

مادة ٢٤

العقوبات التبعية هي :

- أولا : الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ .
- ثانيا : العزل من الوظائف الأميرية .
- ثالثا : وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .
- رابعا : المصادرة .

حكمان

٢٢٦ - غلق المحل التجارى فى حالة ذبح أو ضبط أو بيع لحوم مخالفة به ، عقوبة تكميلية وجوبية ، القضاء بها فى جميع الأحوال اذا كانت للحوم تم ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى .

(١٩٨٥/١١/٥ احكام النقض س ٣٦ ق ١٧٧ ص ٩٨١)

٢٢٧ - التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب

والرسوم هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وتسرى القواعد العامة بشأن العقوبات عليها .

(١٩٨٦/١١/٢١ ط ٤٠ س ٥٦ ق)

مادة ٢٥

كل حكم يعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

اولا : القبول في اى خدمة في الحكومة مباشرة او بصفة متعهد او ملتزم ايا كانت أهمية الخدمة .

ثانيا : التحلي برتبة او نيشان .

ثالثا : الشهادة امام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .

رابعا : ادارة اشغاله الخاصة بامواله واملاكه مدة اعتقاله ويعين قيما لهذه الادارة تقره المحكمة ، فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية او ذى مصلحة في ذلك ، ويجوز للمحكمة ان تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة ، ويكون القيم الذى تقره المحكمة او تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته .

ولا يجوز للمحكوم عليه ان يتصرف في امواله الا بناء اذن من المحكمة المدنية المذكورة . وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد اموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته او الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته .

خامسا : بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في احد المجالس الحسبية او مجالس المديرية او المجالس البلدية او المحلية او اى لجنة عمومية .

سادسا : صلاحيته ابدا لان يكون عضوا في احدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة او ان يكون خيرا او شاهدا في العقود اذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الاشغال الشاقة .

حكم

٢٢٨ - لمحكمة الجنايات أن تكون عقيدتها من كل ما يقوم في الدعوى من أدلة ، فلها أن تأخذ بشهادة الشاهد الذي سمع على سبيل الاستدلال لصغره أو لحرمانه من بعض حقوقه المدنية وبدون حلف يمين إذا اعتقدت أن شهادته هي الصادقة طبقا لنظرية حرية تكوين العقيدة .

(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٧ ، ص ٢٢١)

من احكام محكمة الموضوع

٢٢٩ - يكون المحكوم عليه بالأشغال الشاقة محجورا عليه في ادارة امواله مدة العقوبة ، فاذا لم يعين هو قيما له تصدق المحكمة على تعيينه لادارة امواله أو لم يسع أحد غيره في ذلك جاز للنيابة بصفتها محافظة على الصالح العام أن تطلب تعيين قيم له . ويقدم الطلب الى أودة مشورة المحكمة المدنية وهي بعد سماع أقوال النيابة ومن يطلب تعيينه والتحقق من لياقته تقرر تعيينه على شرط أن يؤدي حسابا عن ادارته كل مدة معينة ، وأن يودع صافي الايراد بخزينة المحكمة على ذمة المحجور عليه وأما مصاريف قضية تعيينه فانها تلزمه بصفته المذكورة .

(قنا الابتدائية ١٨٩٥/٣/٦ الحقوق س ١٠ ق ٢٦ ص ٩٩)

٢٣٠ - لم يعط القانون الجديد للقيم على المحكوم عليه بجناية الحق في بيع الأعيان بل أبقى هذا الحق للمحكوم عليه نفسه بشرط الحصول على الاذن بذلك من المحكمة ويدل على ذلك قوله « ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في امواله الا بالايصاء أو بالوقف أو بناء على اذن من المحكمة المدنية » . فتقييد وظيفة القيم بالادارة من جهة وإباحة التصرف للمحجور عليه بعد استئذان المحكمة فيما خلا الايصاء والوقف من جهة أخرى يدلان على أن التصرف ببيع الأعيان هو من حقوق المحكوم عليه .

(ملوى الجزئية - مدنى - ١٩٠٦/١٠/٢٤ المجموعة الرسمية س ٨

ص ٤٣)

٢٣١ - لا تطبق احكام المادة ٤/٢٥ عقوبات الخاصة بتعيين قيم لادارة اموال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات جنائية الا اذا كانت الاحكام

التي حكم بها عليهم صدرت من المحاكم الأهلية طبقا لقانون العقوبات الأهلي .
وعلى ذلك إذا حكم مجلس عسكري بعقاب شخص لمخالفته انقوائن العسكرية
فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تعين له قيما عملا بالمادة المذكورة .

(استئناف الزقازيق ١٩١٩/١٠/٦ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٠٨
ص ١٣٣)

٣٣٣ - إن قرار المحكمة القاضي بتعيين قيم لإدارة أموال شخص
محكوم عليه بعقوبة جنائية عملا بالفقرة الرابعة من المادة الخامسة والعشرين
من قانون العقوبات لا يعتبر حكما له قوة الشيء المحكوم فيه ، فيجوز لآخوة
شخص محكوم عليه أن يطلبوا من المحكمة عزل القيم الذي عينته وتعيين
أحدهم بدلا عنه إذا خيف على مصلحة المحكوم عليه من إدارة ذلك القيم .

(استيوط الابتدائية (مدني) ١٩٢٠/١٠/٢٣ المجموعة الرسمية
س ٢١ ص ١٣٧)

مادة ٢٦

العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات
المقررة لها .

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم
عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ، ولا نيله أي مرتب
مدة يقدرها الحكم ، وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا
أقل من سنة واحدة .

مادة ٢٧

كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع
والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة
فحكم عليه بالحبس يخكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة
الحبس المحكوم بها عليه .

الأحكام

٢٣٣ - يجب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامه عملاً بالمادة ٢٧ عقوبات .

(١١/١٢/١٩٨٨ ط ٥٩٧٦ س ٥٨ ق)

٢٣٤ - يجب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والقضاء عليه بالحبس في جناية التعدي على مبان مملوكة للدولة .

(١١/١٢/١٩٨٧ ط ٥٩٠٥ س ٥٦ ق)

٢٣٥ - ادانة الطاعنين بجريمة تعذيب متهم لحيلة على الاعتراف والاشتراك فيها ومعاملتهم بالرافة ومعاقيبتهم بالحبس دون العزل خطأ .

(٨/١/١٩٨٧ ط ٥٩٦٣ س ٥٦ ق)

٢٣٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وقضى بعزله من وظيفته فان قضاءه يتفق وصحيح القانون ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ عقوبات ، ذلك أن توقيت عقوبة العزل الذي يشهده الطاعن لا يكون الا في حالة الحكم بعقوبة الحبس .

(٢٨/٥/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٣٣ ص ٦٨٣)

٢٣٧ - يجب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والقضاء عليه بالحبس في جريمة استيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة .

(٨/١٢/١٩٨٨ ط ٥٩٧٥ س ٥٨ ق)

٢٣٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهمين - بجناية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافة - وقضى عليهما بالحبس فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن توقت مدة العزل المقضى بها عليهما اتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(٢/١٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٧ ص ١٠٢٠ ، ٥/١٠/١٩٦٥)

س ١٦ ق ١٢٨ ص ٦٧٢)

٢٣٩ - تسوى المادة ٢٧ عقوبات بين الجريمة التامة والشروع في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المقضى بها ، وإدانة المتهم بتجريمته الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال الدولة ومما ملته بالرافة ومعاقبته بالحبس دون العزل هو خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤١ ص ٦٧٨)

٢٤٠ - لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جناية الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرافة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .

(١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٢ ص ٧٤٣)

٢٤١ - لما كان الثابت أن المحكمة لم تجر أي تعديل في وصف التهمة أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جرائم التزوير في محور رسمي وتقليد ختم إحدى جهات الحكومة واستعماله وأثبتها في حق الطاعن ، عامله بالرافة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر فإنه إذ قضى بعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة أعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات يكون قد التزم صحيح القانون باعتبار أن العزل من الوظيفة هو من العقوبات التبعية التي تطبق حتماً مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها دون ما حاجة إلى لفت نظر الدفاع .

(١٩٨١/٤/٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٥٩ ص ٢٣٤)

من أحكام محكمة الموضوع

٢٤٢ - الحرمان من الحق المكتسب لا يتيسر حصوله إلا بنص صريح في القانون فلا يجوز التوسع بالقياس في الأحوال المنصوص عليها في القانون . فبناء على ذلك نص المادتين ٣٩ و ٤٠ من قانون العقوبات الذي يجعل الحرمان من حق التمتع بمرتب ملحقاً حتماً بكل عقوبة جنائية لا يفي لحرمان مستخدم الحكومة في السابق من حقه في المعاش المرتب له إذا حكم

عليه فيما بعد بعقوبة جنائية

(استئناف ٣١/١٠/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٦٠ ص ١٧١)

مادة ٢٨

كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣٥٤ و ٣٦٦ و ٣٦٧ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين .

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بعلمها جملة .

مادة ٢٩

يترتب على مراقبة البوليس الزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في القوانين المختصة بتلك المراقبة . ومخالفة أحكام هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .

مادة ٣٠

يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي نتجست من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية .

وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم .

الأحكام

التعريف بالمصادرة

٢٤٣ - المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة ، قهرا عن صاحبها وبغير مقابل ، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التفويض ، بمعنى على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية ، إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوصفها الأولى تكون تدبيرا وقائيا على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي بوصفها الثانية توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة .

(٢٢/٣/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٠ ص ٤٠٩ ، ١٧/٥/١٩٦٦ س ١٧ ق ١١٥ ص ٦٣٩ ، ١٠/٦/١٩٨١ س ٣٢ ق ١٠٩ ص ٦١٧) .

٢٤٤ - المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي يوجب القضاء بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال ، إنما يجب تفسيره على هدى القواعد المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات والتي تستلزم في حالة المصادرة وجوبا أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة

للكافة - المالك والحائز - واذا كانت السيارات غير محرم حيازتها ، فان القضاء بمصادرتها عند ضبطها في احدى الحالات التي توجب ذلك طبقا لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المشار ذكره - انما يكون على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ومع عدم الاخلال بحقوق الغير - مالكا كان أو حائزا - حسن النية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد قضت ببراءة المَطعون ضده تأسيسا على عدم ثبوت ارتكابه لجريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار فانها اذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة ، لا تكون قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح .

(١٩٨٨/١١/٢٣ ط ٤٥٣٠ س ٥٧ ق)

٢٤٥ - من المقرر أن المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات اجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة ، قهرا عن صاحبها وبغير مقابل ، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح الا اذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلتها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وحيث على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات بتنظيم اسئمة مالمها والاتجار فيها - والتي طبقها الحكم سليما في حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، فان المحكمة اذ لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدر في مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شرائه بقصد الاتجار لا تكون قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعا الطاعن من دعوى التناقض .

(١٩٧٩/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥١ ص ٢٥٨ ، ١٩٨٥/٢/١٢)

س ٣٦ ق ٣٦ ص ٢٢٣)

٢٤٦ - نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر ، ويجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير الحسن

• النية .

(١٦/٤/١٩٨٧ ط ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق)

٢٤٧ - المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، ولا يجوز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط اذا كان مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكه في الجريمة .

(١٦/٤/١٩٨٧ ط ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق)

٢٤٨ - لما كانت المادة ٣٠ عقوبات تحمي حقوق الغير الحسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة الى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء ، وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا في حملها ، فاذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصا له قانونا منه فانه لا يصبح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه .

(١٨/٥/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٦ ص ٦٢٦ ، ١٦/٣/١٩٨٣ س ٣٤ ق ٧٤ ص ٣٦٨)

٢٤٩ - شرط مصادرة الأموال عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن تكون متحصلة من الجريمة ، وقضاء الحكم المطعون فيه بمصادرة النقود المضبوطة مع الطاعن رغم نفيه عنه قصد الاتجار بالمواد المخدرة خطأ في تطبيق القانون .

(٢٢/٧/١٩٩٢ ط ٢١٧٦٢ لسنة ٦٠ ق)

٢٥٠ - المقصود بالآلات التي استعملت في الجريمة - في صدد المصادرة - كل أداة استخدمها الجاني ليعتزله من امكانياته لتنفيذها او لتخطي عقبة تعترض تنفيذها .

(٢٨/٢/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩ ص ٣١٥)

٢٥١ - تقدير ما اذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت

ففي ارتكاب الجريمة من عدمه مسألة موضوعية .

(١٩٩٢/٥/٦ ط ٥٣٦٦ لسنة ٥٩ ق)

يشترط سبق ضبط المال

٢٥٢ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، فإذا كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم القانون .

(١٩٦١/١٠/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٧ ص ٧٦٦ ، ١٩٧٣/٦/٤ س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦)

٢٥٣ - متى كان البين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط ، فإن طلب مصادرتها يكون واردا على غير محل . ومن ثم لا يجوز القضاء بها .

(١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٧ ص ١٧٣)

المصادرة الوجوبية

٢٥٤ - انقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تعد صنعها أو استعمالها جريمة في ذاتها .

(١٩٩١/٥/٢ ط ٥٣٢٣ س ٥٩ ق)

٢٥٥ - أوجبت المادة ٣٠/٢ ع الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة إذا كان عرضها للبيع يعد جريمة في ذاتها .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٥ ص ٨١٦)

٢٥٦ - المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وهي بهذه المثابة بعقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية ، أما ما أشارت

اليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار اجراء بوليسى لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة .

(١٩٥٦/٣/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ١٢٢ ص ٤٢٢)

٣٥٧ - من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المغشوشة أو الغير صالحة للاستهلاك اعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها هي تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة وهي وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .

(١٩٧٤/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٢ ص ١٤٥)

٣٥٨ - النظر الى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك انما يرتد الى وقت ضبطها ، فاذا ثبت انها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحا في القانون ، لأن الحكم بالمصادرة انما ينعطف الى يوم الضبط بحالتها التي هي عليها وقتذاك .

(١٩٧٤/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٢ ص ١٤٥)

٣٥٩ - ان المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء المغشوش في ذاته لاجراجه من دائرة التعامل ، لأن الشارع ألصق به طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، ومن ثم فانها تكون واجبة في جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت بمخالفة استثناء في هذا من الأحكام العامة للمصادرة في المادة ٣٠ عقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضي بادانته أو ببراءته رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع .

(١٩٦٩/٣/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٥ ص ٣٠٣)

٣٦٠ - ان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع

الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء أكانت تستخدم في ذات المهنة أو كانت لازمة لها كآثاث العيادة ، فالحكم بمصادرة ما عند المتهم من قوالب وجبس يكون في محله .

(١٨/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦٠ ص ٦٩٨)

المصادرة في الجرائم المرتبطة

٣٦١ - الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة ، إلا أن هذا الجب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . ولما كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، فإنه يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

(٢٣/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٤ ص ٦٧٨)

لا يجوز وقف تنفيذ المصادرة

٣٦٢ - مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء ذاته لإخراجه عن تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحرزها أو يحوزها ، ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية في معنى نص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، لأن الشارع ألصق بالسلح طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، وإذا كان الغرض من هذا التدبير لا يتحقق إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته ، هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط يكون معيبا بالخطأ في تطبيق

القانون :

١٩٨١/٦/٨٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٠٨٣ ض ٦١٢ (

٣٦٣ - المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان ذلك مقررا ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فتنفذ المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته . ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقضى بها .

(١٩٦٢/١٢/٣١ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١٣ ض ٨٨٠ ، ١٩٤٩/٣/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤١ ض ٨٠٣)

المصادرة وحقوق الغير

٣٦٤ - من المقرر أن المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة الى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز والمحرز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا في أحرارها ، فإذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصا له قانونا في إيجازته فإنه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه .

(١٩٧٥/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٣ ص ٤٤٤ ، ١٩٦٧/٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٣٣)

٣٦٥ - المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فإنه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه ما دام مرخصا له قانونا فيه ، ذلك أنه يجب تفسير نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال ، على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير

الحسن النية .

(١٤/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٥ ص ٢١٥)

٣٦٦ - النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعة لها فيه لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

(٢٠/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٢٢ ص ٤٢٢)

٣٦٧ - لا يضيع الحكم بمصادرة بندقية كان مرخصا لصاحبها في استعمالها بمعرفة خفير زراعته وضبطت هذه البندقية مع خفير كان قد طلب الاذن له في حملها ووافق المركز على ذلك .

(١٥/٥/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٠ ص ٣٢)

من أحكام محكمة الموضوع :-

٣٦٨ - الأشياء التي يعد صنعها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة يكون الحكم بمصادرتها من مستلزمات النظام العام ، ويجب أن يقضى بها على الورثة بعد وفاة الجاني ، كما يقضى بها في حالة الحكم بالبراءة أو في حالة ما اذا كان الجاني مجهولا .

(الأقصر الجزئية ٨/٥/١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٦٨ ص ١١٣)

مادة ٣١

يجوز - فيما عدا الأحوال السابقة - الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة البوليس والمصادرة . وذلك في الأحوال المنصوص عليها قانونا .

القسم الثالث نعدد العقوبات

مادة ٣٢

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

مناط تطبيق المادة ٣٢/٢

٣٦٩ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المسندة الى المتهم قد وقعت لغرض واحد وإرتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(١٩٨١/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٢ ص ٧٥٧)

٣٧٠ - من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار اليها . وتقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بلا معقب متى كانت وقائع الدعوى على النحو الذي حصله الحكم تتفق قانونا مع ما انتهى اليه .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٣ ص ٢٩٩ ، ١٩٨٢/٥/٩ س ٣٣ ق ١٦٣ ص ٥٦١ ، ١٩٨٧/١١/٢ ط ٢٨٠ س ٥٧ ق)

٣٧١ - من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها

الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار اليها ، وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(١٩٨٠/١/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٤ ص ٢٥ ، ١٩٧٣/١١/٢٠ س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣ ، ١٩٧٣/٦/٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦ ، ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٢ ص ٧٢ ، ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ١٦ ص ٧٧ ، ١٩٩٢/٣/٣٠ ط ٧٦٤٦ س ٥٩ ق)

٣٧٢ - مناط تطبيق الارتباط الوارد في المادة ٣٢/٢ عقوبات هو انتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال يكمل بعضها البعض الآخر بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع . وتقدير قيام الارتباط مسألة موضوعية ، وقيام الطاعن وآخرين بسرقة شخصين مختلفين وفي زمانين ومكانين متغايرين لا يتحقق به الارتباط .

(١٩٨٨/٣/٢ ط ٤٠٥٩ لسنة ٥٧ ق)

٣٧٣ - لما كان مناط تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال يكمل بعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في هذه المادة ، وأنه وإن كان الأصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة فإن عدم تطبيقها يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تقتضي تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(١٩٨٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١١٢ ص ٥٦٩)

٣٧٤ - أن تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يتطلب توافر شرطين أولهما وحدة الغرض والثاني عدم القابلية لتجزئة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما ينفي توافر هذين الشرطين فإنه لا يكون ثمة محل لاثارة الارتباط .

؛ ١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧٤ ص ٧٩٢)

٣٧٥ - قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم

العقل ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها في التحقيق والادلة والمحاكمة وتدور في فلكها بموجب الاثر القانوني للارتباط بحسبان ان عقوبة الجريمة الاشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(١٩٨٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٥ ص ٩١٦)

٣٧٦ - قواعد التفسير الصحيح للقانون يستوجب بحكم اللزوم العقل والمنطق ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها بموجب اثر الارتباط وليس العكس .

(١٩٨٧/٣/١٦ ط ١٩٨٠ لسنة ٥٦ ق)

٣٧٧ - من المقرر ان الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٢/٢ عقوبات انما ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة التي لا تسلب المحكمة حقها في النظر في باقى الجرائم المرتبطة او ان تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافر اركانها وثبوتها قبل التهم .

(١٩٧٠/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٢ ص ٤٦٦ ، ١٩٦١/١١/٦ س ١٢ ق ١٧٦ ص ٨٨٤ ، ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ق ١١٥ ص ٦٠٠ ، ١٩٨٤/١٢/٢٠ س ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٣٧٨ - الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٢/٢ عقوبات ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة . ولا محل لعمال الارتباط عند القضاء بالبراءة في احدى التهم ولو كانت جنائية .

(١٩٨٨/١٠/٢٧ ط ٣٩٥٩ لسنة ٥٧ ق)

٣٧٩ - لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال المسندة الى الطاعن الا اذا اتحد الحق المعتدى عليه ، فاذا اختلف فان السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض .

(١٩٧٧/٥/٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٦ ص ٥٤٧ ، ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ ق ٨٢ ص ٣٣٠)

٢٨٠ - لا تتعدد العقوبة بتعدد أفراد المجنى عليهم فلو تعدى فريق على آخر بالضرب فعقوبته واحدة إذ الضرب الحاصل منه كان موجها ضد الأفراد من حيث هيئتها بتمامها .

(١٢/٦/١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ٣٦٩)

تقدير الارتباط متسالة موضوعية

٢٨١ - الدفع بقيام الارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة بالجلسة ذاتها دفاع جوهرى على المحكمة أن تعرض له فى حكمها والا كان مشنوبا بالقصور .

(٢٥/١٠/١٩٨٨ ط ٢٢٢٣ لسنة ٥٧ ق ، ١٦/١/١٩٨٦ ط ٢٢٧٢ س ٥٥ ق)

٢٨٢ - لا مجال للبت فى الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات الا فى حالة اتصال محكمة الموضوع بالدعوى الأخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها بالارتباط .

(٢٨/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٠ ص ٤٨٢)

٢٨٣ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، فاذا كان الطاعن لم يطلب الى المحكمة ضم القضية التى يقول بوجود الارتباط بينها وبين واقعة الدعوى المطروحة فانه لا يقبل منه أن يثير دعوى الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلب ذلك من تحقيق موضوعى لا يصح أن تطالب محكمة النقض بأجرائه .

(٢/١١/١٩٨٧ ط ٢٨٠ س ٥٧ ق)

٢٨٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أن تقدير توافر الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع ما لم تكن الوقائع كما أثبتتها الحكم دالة على توافر شروط انطباق هذه المادة ، ومتى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تنبئ بذاتها عن تحقق الارتباط بين الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، فان الحكم يكون بمنأى عن الخطأ فى تطبيق القانون فيما ذهب من توقيع

عقوبة مستقنة عن كل من الجريمين .

(١٤/٣/١٩٧٦ - أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٥ ص ٣١٢)

٢٨٥ - انقول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، وتقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وان كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا انه يتعين أن يكون ما ارتأته من ذلك سائفا في حد ذاته .

(١٦/١١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥٣ ص ٦٩٦)

٢٨٦ - محكمة الموضوع هي وحدها صاحبة الحق في القول بوجود الارتباط بين تهمتين منسوبيتين لشخص أو عدم وجوده ، فقضاؤها بعدم ارتباط احدهما بالآخرى وترتيبها جزاء مستقلا على كل واحدة منهما لا مدخل لمحكمة النقض فيه .

(١٣/٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٥ ص ٧١)

٢٨٧ - ان مسألة تطبيق المادة ٣٢ عقوبات مسألة راجعة الى تقدير محكمة الموضوع .

(٨/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥١ ص ١٩١)

٢٨٨ - ان مسألة ما اذا كانت الأفعال المنسوبة الى متهم واحد تكون مجسوعا من الجرائم مرتبطين ببعضه ببعض بحيث لا يقبل التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ عقوبات عليها - هذه مسألة تقديرية وموضوعية ومحكمة الموضوع الفصل فيها نهائيا ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه ما دام رأيها لا يتنافر مع مقتضى العقل .

(١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٥ ص ٢٧٨)

٢٨٩ - تفصل محكمة الموضوع نهائيا فيما اذا كانت الجرائم المسندة الى المتهم تكون جريمة واحدة ويحكم عليه من أجلها بعقوبة واحدة

طبقا للمادة ٣٢ عقوبات ، حيث ان ذلك من المسائل المتعلقة بالموضوع .
(١٩١١/١٢/١١ المجموعه الرسمية س ١٢ ق ٤٧ ص ٨٧)

٣٩٠ - من المقرر انه وان كان الامر في تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما صار اثباتها في الحكم توجب تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ، فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(١٩٧٧/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٦ ص ٨٩٧ ، ١٩٧٦/٦/٦ س ٢٧ ق ١٣٣ ص ٦٠٢ ، ١٩٧٣/٦/٤ س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦)

٣٩١ - من المقرر انه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها ، فان ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠ ص ٦٢ ، ق ١٦ ص ٧٧ ، ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٥٣ ص ٢٧٤ ، ١٩٨١/١٠/٢٧ س ٣٢ ق ١٣٢ ص ٧٥٧)

٣٩٢ - انه وان كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها أمرا داخلا في سلطة قاض الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استنادا الى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما ينتهي اليه الا انه متى كانت وقائع الدعوى - كما أثبتها الحكم - توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

(١٩٤٧/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٢ ص ٤٠٢ ، ١٩٤٣/٥/٣ ج ٦ ق ١٧٤ ص ٢٤٢)

٣٩٣ - انه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم

هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينهما ، فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي حددت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها .

(١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٩ ص ٢٤٤ ، ١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ١١ ص ٤٣ ، ١٩٧٣/٢/٥ ق ٢٨ ص ١٢٠ ، ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩٣ ص ٨٥٥)

٣٩٤ - لا مجال في الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إلا في حالة اتصال محكمة الموضوع بالدعوى الأخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها الارتباط ، ولا يقبل من الطاعنة أن تثير لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي لا يصح أن تطالب هذه المحكمة بإجرائه ، ومن ثم يكون ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد غير سديد .

(١٩٨٠/١٠/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٤ ص ٢٥ ، ١٩٥٦/٦/١١ س ٧ ق ٢٤١ ص ٨٧٥)

٣٩٥ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مسألة موضوعية . لا ارتباط بين جريمتي شروع المتهم في قتل المجنى عليه في اليوم التالي لارتكابه جريمة هتك عرضه بالقوة في مكان آخر غير الذي ارتكبت فيه الجريمة الأخيرة .

(١٩٩٢/٢/١٨ ط ١٧٢٠١ لسنة ٦٠ ق)

٣٩٦ - الارتباط من المسائل التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٩ ص ٥٨٥ ، ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٢ ص ١٧٢)

٣٩٧ - تقدير الارتباط بين الجرائم موضوعي ، إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التي تقتضي تدخل محكمة النقض لانزال حكم

القانون على وجهه الصحيح • ويتحقق معنى الارتباط بين جريمتي الاتلاف ودخول مسكن بقصد منع حيازته •
(١٩٨٦/٥/٢١ ط ٢١١٧ س ٥٦ ق)

استثناء من حكم المادة ٣٢ عقوبات

٢٩٨ - ان المادة ١٣٨ من قانون العقوبات دل صريح عبارتها بوضوح دلالتها على أن الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليه اذا كان الهرب فصحباً بالقوة أو بجريمة أخرى ، فتتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدية الغرض •

(١٩٧٦/٤/٢٥ أحكام النقض سن ٢٧ ق ٩٩ ص ٤٥٦)

الارتباط الذي لا يقبل التجزئة والارتباط البسيط

٢٩٩ - المقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ، ويجب على المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم • أما في أحوال الارتباط البسيط - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات - فان ضم الدعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع •

(١٩٧٥/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٨٦ ص ٨٤٤)

اشتراط ان تكون الجرائم المرتبطة قائمة

٣٠٠ - ان مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في احداها بالبراءة •

(١٩٨٥/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٤ ص ٣٧١)

٣٠١ - اذ كان مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في احداها بالبراءة • وكانت المحكمة قد خلصت في منطق سائق الى قيام

الارتباط بين جريمتي تقليد الأختام والتزوير في الأوراق الرسمية ارتباطا لا يقبل التجزئة فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة التقليد . فاذا أسفر تمحيض المحكمة لدفاع الطاعن عن تحقق موجب الاعفاء من العقاب في جريمة التقليد امتنع عليها توقيع عقوبة الجريمة الأخف وهي جريمة التزوير في الأوراق الرسمية .

(١٩٨٦/٦/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٣ ص ٦٤٦)

٣٠٣ - من المقرر أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفيا ، لما كان ذلك ، فانه لا محل لأعمال حكم المادة ١٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم أو سقوطها أو انتقضائها ، لأن مجال البحث في الارتباط إنما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة .

(١٩٧٥/٤/٢٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٣ ص ٣٥٨ ، ١٩٧٣/٢/١٢ س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١)

٣٠٣ - ان دعوى قيام الارتباط أيا ما كان وصفه بين جرائم التعامل في النقد الأجنبي واستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبي وهي ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركي ذات العقوبة الأخف ، لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعا للحكم بانقضائها في جريمة التهريب الجمركي للتصالح ، ولا تقتضي بدها انسحاب أثر الصلاح في الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم ، لما هو مقرر من أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفيا ، فلا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم

و سعوها أو انقضائها .

(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥ ، ٢١/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ق ١١٧ ص ٦٣٩)

٣٠٤ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم ، أما إذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بمضي المدة فإنه لا يكون ثمة محل لأعمال حكم تلك المادة .

(٥/٣/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨)

صور عملية

١ - ارتباط

٣٠٥ - ادانة الطاعن بجريمتي تقاضى مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار وعدم تحرير عقد ايجار يوجب توقيع عقوبة واحدة عنهما عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين خطأ يجب تصحيحه بالاكْتفاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .

(٢٣/١/١٩٨٦ ط ٣٨٧٩ لسنة ٥٤ ق)

٣٠٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبى عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجريمتين قد وقعتا وليدتا نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة الذي عناه الشارع بالحكم الوارد في المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .

(٣١/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض نس ٢٩ ق ٢٠٧ ص ٩٩٧)

٣٠٧ - إذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات .

(٢٧/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٥١ ص ٥٩٠)

٣٠٨ - انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المرتبطة ذات العقوبة الأشد خطأ يوجب نقضه .
(١٩٩٢/١/٧ ط ٥٣٤٣ لسنة ٥٩ ق)

٣٠٩ - متى كان الحكم قد قضى بعقوبتين مختلفتين عن جريمتي أحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص مع وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة الأشد لأن الفعل الواحد كون جريمتين ، فإنه يكون قد إخطأ في تطبيق القانون .
(١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٦ ص ٢٦٥)

٣١٠ - طبقا للمادة ٢٢ عقوبات يجب الحكم بعقوبة واحدة على المتهم الذي ارتكب جريمتين تنفيذا لغرض واحد كان شرع في قتل شخص عارضه في خطف امرأة .
(١٩٠٧/٤/٢٧ الاستقلال س ٦ ص ٧٥)

٣١١ - التزوير واستعماله ولو أنهما جريمتان منفصلتان عن بعضهما يعاقب عليهما بعقوبة واحدة متى كان المرتكب لهما شخصا واحدا .
(١٩٠٥/١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٧ ص ٥٧)

٣١٢ - التزوير والاستعمال ولو أنهما مكونان لجريمتين إلا أنهما تعاقبان بعقوبة واحدة إذا كانتا صادرتين عن شخص واحد ، فإنهما في هذه الحالة عبارة عن تنفيذ متتابع لتصميم جنائي والاستعمال لم يكن إلا لتحقيق الغرض الذي قصده فاعل التزوير .
(١٩٠٠/٣/١٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢١٥)

٣١٣ - التزوير الجاصل بقصد الاختلاس يعتبر مع الاختلاس جريمة واحدة تعاقب عقابا واحدا ، فإذا حكمت المحكمة عليهما بعقوبتين كان ذلك خطأ في التطبيق وجاز نقض الحكم .

(١٨٩٤/١٢/٢٩ الحقوق س ١٠ ق ٦ ص ١٧)

٣١٤ - بيان الحكم أن الجرائم التي ارتكبتها المتهم وقعت لغرض واحد ومعاقبته بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم اعمالا لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته اغفال تعيينه للجريمة الأشد .

(١٩٩٢/١/١٢ ط ١٤٨٣٨ لسنة ٦٠ ق)

ب - عدم الارتباط

٣١٥ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الزائد بالفقرة المشار إليها ، كما إن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع وإذا كان ما تقدم وكانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تفيد أن ما وقع من الطاعن من حيازة السلاح الناري الغير المرخص المضبوط بمنزله بعد ارتكابه حادث السرقة ، قد استقر في يقين المحكمة أنها وقعت حال كون الطاعن يحمل سلاحه الآخر المرخص والذي ضبط قبل تفتيش مسكنه ، مما لا يوفر وحدة النشاط الإجرامي بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بينهما ، ولا التعدد المعنوي للجريمتين في معنى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات. لتغاير الجريمتين وتميز كل منهما لعناصرها وذاتيتها المستقلة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا وقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون ، بل إنه يفرض أن السلاح المضبوط بمسكن الطاعن هو ذات السلاح الذي يحمله وقت ارتكابه السرقة أو أنه أعده لهذا الغرض فإن استمرار حيازة الطاعن لهذا السلاح بعد ارتكابه جريمة السرقة واستنفاد الغرض من حمل السلاح يشكل جريمة مستمرة مستقلة عن جريمة السرقة التي دين بها ويكون الحكم إذ دأبه بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين قد اقترن بالصواب .

(١٩٨١/٥/١٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٦ ص ٤٨٩)

٣١٦ - إذا كانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تشير إلى أن الجرائم التي قارفها الطاعن قد وقعت على أشخاص مختلفين وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد ، فإن ذلك لا يتحقق به الارتباط الذي

لا يقبل التجزئة .

(١٩٨٠/٤/٢ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٨ ص ٤٧٤ ، ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ في ١١٦ ص ٢٤٤)

٣١٧ - إذا كانت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد أن ما وقع من الطاعن من استعماله القوة ضد الحفير النظامي لمنعه من أداء واجبه في القبض عليه بـمـد ارتكاب جريمة الشروع في السرقة باكراه واقتياده إلى مخفر الشرطة للإبلاغ عن الواقعة فإنه لا يوفر وحدة النشاط الإجرامي بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بينهما .

(١٩٧٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩٢ ص ٤٤٦)

٣١٨ - لما كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى لا يتوفر فيه أي ارتباط بين جريمتي الرشوة والاختلاس اللتين دان المتهم بهما ، بل يكشف عن تمام الاستقلال بينهما بما يمتنع معه تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، فإنه إذا انتهى الحكم بالرغم من ذلك إلى قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين استناداً إلى ما أورده من ثبوت وحدة الغرض الإجرامي الذي يتمثل على حد قوله في السعي إلى المنال الحرام بأي طريق يكون منظوياً على فهم خاطئ لمعنى الغرض في مدلول المادة المذكورة فضلاً عن اغفال الالتفات إلى ما يستلزمه النص من عدم قابلية الجرائم المرتبطة للتجزئة .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣٧ ص ٧٦٣)

٣١٩ - من حيث أن مبني الأحكام السابقة المراد العدول عن المبدأ القانوني الذي قرره هو أن جريمتي جلب المواد المخدرة وتهريبها تقوم كلتاهما على فعل مادي مستقل وإن ارتبطت أحدهما بالآخرى بحيث لا تقبل التجزئة ، ومن ثم فقد أعملت تلك الأحكام نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت - بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد - بالعقوبات التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي . ومن حيث أن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة يجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » ، فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل

الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التي تبخض عنها الوصف أو التكييف انقائونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف التي لا مقام لها البتة مع قيم الجريمة ذات الوصف الأشد ، اذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة . وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سائفة الذكر ، اذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعاق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . لهذا كان ذلك ، وكان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب المواد المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر ، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل الى الجمارك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله ، وايجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة ، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ انه يقصد بالاقليم الجمركي الأراضي والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة ، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وضمنا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به ، أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ، ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى الى أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي

بغير استيفاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعلم جلبا محظورا . لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار اليه على أن « يعتبر تهريبا ادخال البضائع من أي نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة » ، يدل على أنه إذا انصب التهريب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد ادخال هذه البضائع الى البلاد أو اخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها ، بينما اشترط لتوافر الجريمة بالنسبة الى غير المنوع من البضائع أن يكون ادخالها الى البلاد أو اخراجها منها مصحوبا بطرق غير مشروعة . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ ، وكان الاصل على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان أن الجواهر المخدرة هي من البضائع المنوعة » ، فان مجرد ادخالها الى البلاد قبل الحصول على الترخيص سالف الذكر يتحقق به الركن المادي المكون لكل من جريمتي جلبها المؤثمة بالمادة ٣٣ آتفة البيان وتهريبها المؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار اليه ، وهو ما يقتضي اعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاعتداد فحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد ، وهي جريمة جلب المواد المخدرة ، والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المشار ذكره أصلية كانت أم تكميلية .

ومن حيث انه لما تقدم فان الهيئة العامة تنتهي بالأغلبية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الى العدول عن الأحكام التي صدرت على خلاف هذا النظر .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٨٨/٢/٢٤ ط ٣١٧٢ س ٥٧ ق)

جب العقوبات الأصلية فقط

٣٣٠ - لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت في

فقرتها الأولى على أنه « إذا كَوَّن الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ». فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة « وساف » يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة التي اختصت فيها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تباين صياغة الفقرتين إذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » بعبارة « دون غيرها » في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بمسألة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت ثمة حاجة إلى أفراد فقرة إكليلهما . لما كان ذلك وكان الفعل الذي قارفه الطاعن يتداوله وضافان قانونياً : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والأوضاع المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه السبائك بإدخالها إلى البلاد وتعمد أخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها مما يقتضي إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبار الجريمة التي يتمخض عنها الوصف الأشد - وهو جريمة الاستيراد - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالتقدي الأجني دون عقوبة التهريب الجمركي المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ ، أصلية كانت أو تكميلية فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جمركي يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقاً لأشدهما مما لا سند له في القانون وبما يناقض نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، وهو ما يكون معه قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض جمركي قدره ٠٠٠٠٠ ودون حاجة إلى بحث السبب الثاني من أسباب الطعن المتصل بجريمة التهريب لانتفاء الجدوى منه بعد استبعاد عقوبتها . ولا يمنع

من ذلك أن يكون الشارع في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بأنها تعويض طلبا أنه قد حدد مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر ، وبسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها وضاعته في حالة العود ، وهو ما يتأدى منه أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، والحكم به جتمى تفضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المباشمين في الجريمة - فاعلين او شركاء دون سواهم - فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى الميثوليين عن الحقوق المدنية ، تلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، واخيرا فان وفاة المحكوم عنيه بالتعويض اثناء نظر الدعوى يستتبع حتما عدم الاستمرار في الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية إعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز في العمل بـ على سبيل الاستثناء لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض والظعن فيما يصدر بشأن طلبها من احكام ، ذلك بان هذا التدخل وان وصف بأنه دعوى مدنية او وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل ، بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركي ذاتها ، رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الأصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وليس من قبيل التعويضات المدنية إصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

(١٩٨١/١١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥١ ص ٨٧٥)

٣٣١ - دلت المادة ٣٢ من قانون العقوبات بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، اذ يعتبر الجاني أنه لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر اذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها ، يؤكد هذا النظر تبان صياغة الفقرتين اذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد »

بعبارة « دون غيرها » في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي. بينما استقطت تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي . ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتها بعبارة واحدة وعلى نسق واحد . ولما كان ثمة حاجة الى اقرار فقرتين لكليهما .

(١٩٨٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٥ ص ٤١٢)

٣٣٣ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التي تخمل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدني للخزاة ، أو اذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها . مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

(١٩٨١/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٢ ص ٤٠٤ ، ١٩٨٠/٥/٢٦ س ٣١ ق ١٣٢ ص ٦٨٠ ، ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٧ ص ٨٦٣ . ١٩٧٣/٣/١٢ س ٢٤ ق ٧٠ ص ٣٢٥ ، ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٣ ق ٢٨٧ ص ١٢٧٧ ، ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ ق ٦٣ ص ٢٥٩ ، ١٩٦٣/١٢/٢ س ١٤ ق ١٥٥ ص ٨٦٢ ، ١٩٨٥/٢/١٣ س ٣٦ ق ٣٩ ص ٢٤٢ ، ١٩٨٥/١٠/٣٠ ق ١٧٣ ص ٩٥٧)

٣٣٣ - لا انطباق للمادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد ، اذ يعتبر الجنائي أنه قُصِد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها . العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .

(١٩٨٧/١/٢٦ ط ٥٠٠٣ س ٥٦ ق)

٣٣٤ - عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر - والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية ، غير انه لما كانت

طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح . فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء ، وتتنافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد ، فانه يتعين ادماج هذه الغرامة في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالاضافة اليها .

(١٧/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٣ ص ٣٢٨)

٣٢٥ - اذا ارتكب المتهم جريمة اختلاس أموال أميرية وتزوير في أوراق رسمية وراث المحكمة أن الجريمة مرتبطين أحدهما بالأخرى فقط بتوقيع العقوبة المقررة لأشد الجريمتين وهي التزوير فاستبعاد العقوبة الأصلية للجريمة الأخف وهي الاختلاس لا ينبغي أن يحول دون توقيع عقوبتها التكميلية .

(٣٠/١٠/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٩ ص ٧٤)

٣٢٦ - اذا حكم بادانة متهم لاختلاسه أموالا أميرية ولتزويره أوراقا رسمية اخفاء للاختلاس فالحكم عليه بعقوبة السجن طبقا للمادة ١٨١ عقوبات باعتبار أنها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين المنسوبتين اليه والمرتبطتين ببعضهما ارتباطا غير قابل للتجزئة هو حكم صحيح . ومن ثم فلا يكون هناك خطأ في تطبيق القانون اذا لم يحكم على المتهم بالغرامة المقررة للاختلاس طبقا للمادة ٩٧ عقوبات .

(١٩/٤/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١١٢ ص ٢١٩)

٣٢٧ - اتهم موظف عمومي بتبديد أموال أميرية (م ٩٧ عقوبات) وبالتزوير في أوراق رسمية (م ١٧٩ عقوبات) . بقصد اخفاء التبديد ، فحكمت عليه المحكمة بعقوبة التزوير لأنها أشد العقوبتين (م ٣٢ عقوبات) وحكمت محكمة النقض والابرام بأن عدم الحكم على المتهم بعقوبتي الغرامة والرد التبعيتين اللتين يقضى القانون بالحكم بهما في جريمة التبديد لا يعد خطأ في التطبيق .

(١٠/١١/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٣ ص ٣)

٣٢٨ - العقوبات التكميلية من غرامة ورد ومصادرة هي عقوبات

نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها وماحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها . فمهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم الأخرى فإن تطبيقها لا ينبغي أن يجب تلك العقوبات التكميلية كما يجب العقوبة الأصلية التابعة لها ، بل لا يزال واجباً الحكم بها مع الحكم بعقوبة الجريمة الأشد .

(١٩٢٩/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٠ ص ٢٧٩)

٣٣٩ - إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب الحكم بالعقوبة التبعية أو التكميلية المقررة للجريمة التي عقوبتها أخف من العقوبة الأصلية المقررة لأشد تلك الجرائم والا كان الحكم قابلاً للنقض لاشتماله على خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٢٤/١١/٣ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١٣ ص ٢١)

ترتيب العقوبات حسب جسامتها

٣٣٠ - عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي العقوبة المقررة لأشدّها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات لا حسب ما يقدره القاضي . القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ، أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة .

(١٩٨٧/١/٢٦ ط ٥٠٠٣ س ٥٦ ق)

٣٣١ - من المقرر أن العبرة في جسامّة العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات هي النظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذي درج الشارع عليه في المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات ، وعقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس لجريمة التشرد ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية أو أي قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(١٩٧٦/١٠/١٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٤ ص ٧٢٢)

٣٣٢ - العبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي بتقدير القانون ذاته لها - أي العقوبة المقررة لأشدّها في نظر القانون

من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات - لا حبيب مل يقدره القاضى بالحكم فيها . وبالتالي فان القانون الذى يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ، أشد من ذلك الذى يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة .

(١٩٦٦/٥/٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٨ ص ٥٤٦ ، ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٨ ص ٤٢٢) .

٣٣٣ - العبرة فى تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى يقضى بها على الجانى بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات هى بتقدير القانون للعقوبة الأصلية. وفقا لترتيبها فى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات لا وفقا لما يقدره القاضى فى الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة دون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها أى القانونين يستمدعا من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين فى كليهما ، فان اتحدت العقوبتان درجة ونوعا تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى .

واذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية فى الجريمتين - مقيدة بحد أدنى ، ذلك بأن العقوبة الأعلى درجة تمثل أبلغ ما يهدد الجانى من شدة فى حين أن العقوبة الأدنى درجة وان تمثل فيها قصارى ما يأمله المجرم من رحمة . بيد انه يظل معرضا لتطبيق الحد الأدنى للعقوبة الأعلى درجة ، ومن ثم كان تيقن دره ذلك الخطر أولى من التعلق بمجرد أمل محل انظر . ولما كان يبين أن عقوبتى الجريمتين الأوليين (الجرح الخطأ وترك الكلب فى الطريق دون مقود أو كمامة) وان اتحدتا فى الدرجة والنوع وفى خيار القاضى فى ايقاع احدهما أو كليهما ، واتفقتا فى الحد الأقصى للغرامة وفى الحد الأدنى للحبس ، الا أنهما اختلفتا فى الحد الأقصى للحبس فهو أشد فى الأولى منه فى الأخرى ، وفى الحد الأدنى للغرامة فهو أشد فى الأخرى منه فى الأولى ، ومن ثم فان تلك الجريمة الأولى هى صاحبة العقوبة الأشد المتعين القضاء بها دون غيرها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(١٩٦٦/٤/٢٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٦ ص ٥٣٥ ، ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٧ ص ١٤٠٠)

أثر توافر أو عدم توافر الارتباط

٣٣٤- دلت المادة ٢/٣٢ عقوبات صراحة على أنه حيث يقسم الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجب توقيع عقوبة واحدة هي تلك المقررة لأشدّها إذا تساوت العقوبات المقررة لها ، كما دلت ضمنا وبطريق اللزوم على أنه إذا تساوت عقوبات الجرائم المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها ويتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائي بالادانة في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة أو جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها . لما كان ذلك . وكانت العقوبة المقررة في القانون لكل من جريمتي تزوير المحرر العرفي واستعماله واحدة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك في تزوير المحرر العرفي برغم سبق صدور حكم نهائي بادانته في جريمة استعمال ذلك المحرر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٨١/٥/٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٣ ص ٤٧٥)

٣٣٥- لما كان القانون قد أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ اعتبار الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، ومن ثم فانه إذا أقيمت الدعوى الناشئة عن الجريمة الأخف وصدر فيها حكم بات فانه يتعين تحريك الدعوى ثانية عن الجريمة الأشد المرتبطة بها ابتغاء تطبيق القانون تطبيقا صحيحا باعتبار أن القانون يقرر العقوبة المقررة لأشدّها ، وهذه الأخيرة هي الواجبة التنفيذ دون الأولى ، ولكن لما كان المتهم ينبغي ألا يضيار من اجراء غير صحيح لم يكن في وسعه أن يحول دونه - فإن المحكمة الثانية التي تنظر الجريمة الأشد يجب أن تستنزل من العقوبة التي ستحكم بها العقوبة التي سبق أن قضى بها عليه في الأولى وأن تبين ذلك في مدونات حكمها ، بحيث لا يقضى في منطوقه الا بالقدر الزائد - مراعاة للعدالة وعدم ترك الأمر الى جهات التنفيذ - فان هي رأت أن العقوبة التي وقعت عليه في الجريمة الأولى كافية كعقوبة للجريمة الأشد فيما لو حكمت هي في الجريمتين ابتداء ، فان من سلطتها النطق بالعقوبة مع النص على عدم تنفيذها اكتفاء بتنفيذ العقوبة المتضمن بها في الجريمة الأخف .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٣ ص ٢٩٩)

٣٣٦ - من المقرر أنه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم. لوحدة المشروع الجنائي بالإضافة إلى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهي عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إليه اعمالاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(١٩٦٦/٥/٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٨ ص ٥٤٦ ، ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٧٨ ص ٤٢٢)

٣٣٧ - توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائي يوجب توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم .

(١٩٨٧/١/٢٦ ط ٥٠٠٣ س ٥٦ ق)

٣٣٨ - ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان ، هما الشروع في تصدير جوهز مخدر والشروع في تهريبه يوجب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهي الشروع في تصدير المخدر .

(١٩٨٦/٣/١٣ ط ٧٧٩ س ٥٥ ق ، ١٩٨٦/١١/١١ ط ٤٠ س ٥٦ ق)

٣٣٩ - ارتباط جنائية استعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته بجنحة احراز سلاح أبيض بدون ترخيص يوجب أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة .

(١٩٨٦/١١/٢٣ ط ٣٨٤٤ س ٥٦ ق)

٣٤٠ - اعمال المادة ١/٣٢ عقوبات يقتضى الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين .

(١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٩ ص ٦٢٨)

٣٤١ - مفاد المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم انما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف ، فلا تصح مؤاخذه المتهم الا عن

جريمة واحدة هي الأشد عقوبة . وبصدور الحكم في هذه الجريمة تنتهى المسئولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه .

(١٩٨٥/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٤ ص ٣٧١)

٣٤٢ - الأصل أن الجاني في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فصل واحد يعتبر أنه إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها فلا تطبق عليه المادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف .

(١٩٦٦/٥/٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٨ ص ٥٤٦)

٣٤٣ - أن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة الأخف ، فلا تصح مؤاخذه المتهم الا على جريمة واحدة هي الأشد عقوبة . وبصدور الحكم في هذه الجريمة تنتهى المسئولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . وكذلك تكون الحال اذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لتلك الجرائم واحدة .

(١٩٣٨/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٣٤ ص ٢٥٦)

٣٤٤ - اذا ارتكبت عدة جرائم وكان الباعث على ارتكابها الوصول الى غاية واحدة فالعقوبة الواجب تطبيقها هي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون ، فليس من الضروري اذن توقيع العقوبة المقررة للجريمة التي كان قصد الفاعل الوصول اليها . فالموظف الذى ارتكب جريمة التزوير لارتكاب جنائية الاختلاس يعاقب بالعقوبة المقررة لأشدهما أى جنائية التزوير .

(١٩٠٠/٤/٢١ المجموعة الرسمية س ١ ص ٣٠٧)

٣٤٥ - اذا قضت محكمة الدرجة الأولى على متهم بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل عن كل تهمة من التهمتين المسندتين اليه فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم ، فرأت المحكمة الاستئنافية أن هاتين التهمتين مرتبطتان احدهما بالآخرى وطبقت المادة ٣٢ عقوبات ، فانه يتعين تليها ألا يقضى عليه الا باحدى العقوبتين المقضى بهما عليه ابتدائياً ، اما أن تضم هاتين العقوبتين وتجمل من مجموعهما عقوبة واحدة توقعها على المتهم فهذا خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٢٥/١/٢١ : مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٠ ص ٤١٤)

٣٤٦ - متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ترشح لقيام الارتباط المنصوص عنه في المادة ٣٢/٢ عقوبات فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين الواقعتين المعروضتين عليها بقضائها بعدم اختصاصها بنظر احدهما وبالعقوبة في الثانية أن تعرض لهذا الارتباط وأن دبدى رأيا فيما اذا كانت الجريمتان - اللتان لم يكن قد حكم في أيهما بعد - قد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة بما لا يجوز معه أن توقع عنهما الا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد أم أن هذا الارتباط غير قائم . ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(١٧/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٤ ص ٣٧٢)

٣٤٧ - اذا ارتكب الجاني عدة جرائم ووقعت عليه المحكمة من أجل كل جريمة فيها عقوبة خاصة بها وأثبتت بحكمها في الوقت ذاته أن هذه الجرائم مرتبطة ببعضها ببعض لا ارتكابها لغرض واحد كان الحكم معينا متعينا نقضه من جهة ما أوقعه من العقوبات عن سائر الجرائم الأخرى عدا الجريمة التي هي أشد عقوبة ، وذلك وفقا للمادة ٣٢ عقوبات .

(٢٨/١١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٥ ص ٣٦٥)

٣٤٨ - اذا كون الفصل الواحد جرائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبطة ببعضها البعض لغرض واحد - ذلك الارتباط الذي قصده الشارع في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت إحدى هذه الجرائم داخلة في الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - أيا ما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى ، جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ومن ثم يكون ما خاض فيه الطاعنون في خصوص ما أسبوه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة واعتبار جريمة احراز السلاح تابعة لجريمة القتل ومندمجة فيها مما خاضوا فيه من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضحه .

(١٧/٤/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٨٢ ص ٤٤٢ ، ١٩٦١/٢/٦)

ق ٢٧ ص ١٧٤)

٣٤٩ - اذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة في ثلاث قضايا باختلاس اشياء محجوزة وكان أساس الاختلاس في كل هذه القضايا واحدا ، وهو عدم تقديم المحجوزات في اليوم الذي كان محددًا لبيعها فيه واعترف المتهم بالتصرف فيها ، فإن المحكمة المنظور أمامها هذه القضايا الثلاث في جلسة واحدة لا ينبغي لها أن توقع على المتهم عقوبة في كل قضية ، بل يتعين عليها أن تضم القضايا الثلاث بعضها الى بعض ، وتحكم عليه فيها بعقوبة واحدة ، لأنه لم يقارف الا واقعة جنائية واحدة لا يمكن أن تكون الا جريمة واحدة .

(١٩٤٢/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٩ ص ٢١)

٣٥٠ - متى كان الارتباط المقول به بين الدعويين ليس هو الارتباط الغير قابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فإن المحكمة لا تلتزم بضم القضيتين ما دامت لم تر وجها لذلك مما تكون معه اجراءات المحاكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها .

(١٩٦٢/٤/١٧ احكام النقض س ١٢ ق ٩٥ ص ٣٧٥)

٣٥١ - رفع الدعوى عن جريمة اللجنة أمام محكمة الجنج لا يسلب المتهم فيها حقه في ابداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها في شأن الارتباط الذي يدعيه بينها وبين الجناية التي سبقت محاكمته وادانته من أجلها أمام محكمة الجنايات ، كما يكون من حقه - اذا تبين لمحكمة الجنج من التحقيق الذي تجريه ان اللجنة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة - ألا توقع عليه الا عقوبة واحدة .

(١٩٦٢/٤/٢ احكام النقض س ١٢ ق ٦٩ ص ٣٧٣)

٣٥٢ - الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروخة ودعوى أخرى منظورة في الجلسة ذاتها هو دفاع جوهري لأنه لو تحقق قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وعلى المحكمة أن تعرض له في حكمها .

(١٩٧٢/٣/١٣ احكام النقض س ٢٣ ق ٨٣ ص ٣٧٦)

٣٥٣ - اذا كانت الجريمتان المسندتان الى المتهم قد ارتكبتا لغرض واحد ، وكانت احدهما مرتبطة بالآخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد ، فالطعن في هذا الحكم - وان اقتصر على احدى

الجريمتين - يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية ،
وذلك حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي
عقوبة الجريمة الأشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات .

(١٩٣٥/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٧ ص ٤٥٨)

٣٥٤ - اذا ارتكب المتهم جريمتين أو أكثر في أوقات مختلفة ،
وكانت كل منهما منفصلة عن الأخرى عوقب على كل واحدة منها عقابا
منفصلا عن الآخر .

(١٨٩٥/١/٥ الحقوق س ١١ ق ٧ ص ٢٥)

٣٥٥ - لا يوجد نص في القانون المصرى فى محاكمة من ارتكب
جرائم متعددة وأقيمت عليه الدعوى العمومية أن تضم تلك الجرائم بعضها
الى بعض ويحكم فيها جميعا بحكم واحد بادراج الأخف عقابا منها فى الأغلب .
كما أجازته محاكم فرنسا . وعدم نص القانون على ذلك دليل على عدم
استحسانه له .

(١٨٩٤/١/٢٧ الحقوق س ٩ ق ١٩ ص ٦٠)

المصلحة فى الطعن بالنقض للارتباط

٣٥٦ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر
الجرائم المسندة الى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها ،
فانه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جرائم هتك العرض ، والشروع فى
الوقاع والاحتجاز بغير حق ما دامت المحكمة قد أدانته بجريمة الخطف
بالاكراه وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات بوصفها الجريمة
الأشد .

(١٩٨٠/٥/١٥ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٠ ص ٦٢١)

٣٥٧ - لما كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم تنبىء بذاتها عن
الارتباط القائم بين جريمة القتل الخطأ وباقي التهم الثلاث المسندة الى الطاعن
فان اهمال الحكم التحدث عن احدى هذه التهم الثلاث على استقلال لا يوجب
نقضه ما دام قد انتهى الى معاقبة المتهم بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة

الأشد .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٥ ص ١٠٠٤)

٣٥٨ - يكفي أن الحكم الصادر بعقوبة في تزوير واستعمال تزوير على اعتبار أن هاتين الجريمتين جريمة واحدة يكون مذكورا فيه تاريخ الاستعمال فلا ينقض هذا الحكم بسبب عدم بيان تاريخ التزوير فيه .

(١٩٠٥/١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٧ ص ٥٧)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٥٩ - لا يعاقب فاعل التزوير بعقوبتين في حالة استعماله هو الورقة المزورة لأن استعمال الورقة بواسطة من زورها ليس هو إلا عبارة عن تكميم قصده وهو الحصول على الغرض الذي من أجله ارتكب التزوير .

(استئناف مصر ١٨٩٩/١/١٦ ، القضاء س ٦ ص ١٣٣) .

٣٦٠ - متى كان في الجريمة اتحاد في القصد وفي زمن الفعل فلا يعتبر تعدد المصابين فيها تعددا لها بل تعتبر جريمة واحدة .

(استئناف مصر ١٨٩٩/١١/٧ الحقوق س ١٤ ق ١٤٥ ص ٥٥٩)

٣٦١ - قضت المادة ٣٢ من قانون العقوبات بوجوب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها وهي تطابق المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ، ومن المبادئ القانونية أن العقوبات التكميلية التي قررها الشارح في عقوبات مخصصة هي متعلقة بنوع تلك الجرائم ومن شأنها أن يكون العقاب لمرتكبها وحائلا بينهم وبين ما يحاولون ارتكابه منها في المستقبل ، وقد تضييع الحكمة التي قصدها الشارع إذا كان من المتيسر لمقترف تلك الجرائم أن يتخلصوا من الجرائم التي اقترفوها ، ومن ثم فالعقوبات التكميلية المقررة لتلك الجرائم واجب الحكم بها ولو لم يحكم بعقوبتها الأصلية لكونها عقوبة الجريمة الأخف . وإن ما جاء بالمادة ٣٢ عقوبات المطابقة للمادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي من وجوب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها لا ينطبق على العقوبات التكميلية كالمصادرة والغلق وما مائل ذلك لأن ذلك يستلزم أن تكون العقوبات التكميلية مرتبة الدرجات حتى يتيسر عند تطبيقها معرفة

أيها أشد (يراجع مختصر جاروف شرح قانون تحقيق الجنايات - طبعة ثانية ص ٣٨٢) .

(استئناف طنطا ١٩١٣/٥/٢٢ - الشرائع - س ١ ص ١٥)

٣٦٢ - السرقة والشروع في النصب والتعدي على موظف أثناء تأدية وظيفته يعاقب بمرتبتها على أشدها بعقوبة واحدة وإن تعددت الجرائم متى ثبت أن الغرض منها جميعا واحد وأنها ارتكبت تنفيذا لقصد جنائي واحد تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

(جنايات قنا ، ١٨/١٠/١٩٢٠ المحاماة س (ص ٢٩٩)

٣٦٣ - إذا فصل على حده في إحدى الجرائم الناشئة عن فعل واحد أو التي ارتكبت لغرض واحد ثم رفعت الدعوى العمومية بعد ذلك عن باقي الجرائم الأخرى فلا يحول المبدأ القانوني القاضي بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها دون قبولها لأن موضوع الدعوى ليس واحدا في الحالتين ، وإنما يجب في هذه الحالة أن تراعى المحكمة ما قضت به المادة ٣٢ عقوبات من وجوب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم مع النص فيه بغضم العقوبة السابق الحكم بها في الدعوى الأولى .

(جنايات أسيوط ١٩٢٦/٦/١٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٩٣ ص ١٤٠)

مادة ٣٣

تتعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦ .

مادة ٣٤

إذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :

- (أولا) الأشغال الشاقة
- (ثانيا) السجن
- (ثالثا) الحبس مع الشغل
- (رابعا) الحبس البسيط

مادة ٣٥

تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية
محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة .

مادة ٣٦

إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها
وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو في حالة
تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة الحبس والحبس على عشرين
سنة ، وأن لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

مادة ٣٧

تتعدد العقوبات بالغرامة دائما .

مادة ٣٨

تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على
خمس سنين .

الباب الرابع

اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة

مادة ٣٩

يعد فاعلا للجريمة :

أولا : من يرتكبها وحده أو مع غيره .

ثانيا : من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها .

ومع ذلك إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها إلى غيره منهم ، وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها .

الإجبيكام

قواعد عامة - راجع ما جاء بالقواعد العامة في المقدمة

٣٦٤ - من المقرر أن القضاء بالعقوبة يحكمه مبدأ أساسي لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ، ومقتضاء ألا يحكم بعقوبة أيا كان نوعها إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها .

(١٩٨٠/١/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٧ ص ٣٩)

٣٦٥ - من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

(١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨ ص ٨٨)

٣٦٦ - من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره ، فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو

شريكا . فاذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته - التى تضمنت وقائع القذف - الا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التى يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل فى الأساس ولا يمكن أن يقال إن المحامى يبتدع الوقائع فيها . ولا يقدح فى ذلك ما قرره محامى الطاعن فى محضر جلسة المحاكمة من أنه وحده هو المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة فى الدعوى .

(١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢١ ص ٩٩٥)

٣٦٧ - من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم فى القيام بالعمل المعاقب عليك فاعلا أو شريكا ، فاذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامى صحيفة الدعوى - التى تضمنت واقعة السرقة التى نسيبت للمطعون ضده - الا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه الصحيفة التى يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل فى الأساس ، ولا يمكن أن يقال إن المحامى يبتدع الوقائع فيها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن من عدم مسئوليته عما ورد فى صحيفة الجنيحة المباشرة يكون غير سديد .

(١٩٨٤/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٢ ص ٥٠٧ ، ١٩٨٢/٣/٢٨ س ٣٣ ق ٨٣ ص ٤٠٧)

٣٦٨ - من المقرر أن مسئولية المتهم تتحدد بما ينسب اليه من وقائع ولا يحتاج بما يقضى به على متهم آخر .

(١٩٨٤/١١/٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٦١ ص ٧٣٣)

٣٦٩ - يؤخذ من نص المادتين ٣٩ و ٤٠ عقوبات أنه - لتبين الحد الفاصل بين الفاعل الأصلي والشريك فى جريمة تعدد فيها المتهمون - ينظر الى الأعمال التى اقترفتها كل متهم ، فان كانت هذه الأعمال داخلة ماديا فى تنفيذ الجريمة التى حدثت عند مقترفتها فاعلا أصليا ، أما اذا كانت تلك الأعمال غير داخلة فى تنفيذ الجريمة اعتبر مقترفتها شريكا فقط اذا كان هذا العمل هو من قبيل التحريض أو الاتفاق أو المساعدة بالقيود المدونة بالمادة ٤٠ عقوبات .

(١٩٣١/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٨ ص ٢٤٢)

لا محل للمسئولية المفترضة الا بنص خاص

٣٧٠ - من المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا الا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه ، ولا مجال للمسئولية الافتراضية أو المسئولية التضامنية في العقاب الا استثناء بنص في القانون وفي حدود ما استثناء .

(١٣/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٤ ص ٩٧٨)

٣٧١ - من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة أن الانسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا الا حيث يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة في العقاب الا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ويجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتمل .

(١٣/٤/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦)

٣٧٢ - الأصل أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ولا يصح القول بالمسئولية الفرضية الا اذا نص عليها الشارع صراحة أو كان استخلاصها سائغا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن .

(١٣/٤/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦)

تحديد معنى الفاعل

٣٧٣ - دلت المادة ٣٩ - البند ثانيا - من قانون العقوبات على أن الجريمة اذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطتها تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في ايقاع تلك الجريمة المعنية وأسهم فعلا بدور في تنفيذها .

(هيئة عامة ٢٤/٢/١٩٨٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ هيئة عامة ص ١)

٣٧٤ - البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لحطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة ، والا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو إغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعنية وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الحطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة - وأن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع . ولما كان القصد أمرا باطنيا يضره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر منه ، فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه .

(١٢/٣/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٠ ص ٣٨٠)

٣٧٥ - البين من نص المادة ٣٩ عقوبات في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لحطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، عرف أو لم يعرف ، اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق

بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، اى ان يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة - وان لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين الخمسة قد انهالوا معا على المجنى عليه ضربا وطعنا بالسكاكين والمضى بقصد ازهاق روحه وأنهم أحدثوا به جملة اصابات فى صدره ورأسه وبظهره ، وأن الاصابات مجتمعة بين طعنات وقطعية قد أسهمت فى احداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا أصليا بغض النظر عن الاصابة التى أحدثها .

(١٩٨٠/٣/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٥٧ ص ٤٠٧ ، ١٩٧٣/٥/١٣
س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠)

٣٧٦ - تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعد فاعلا للجريمة (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره (ثانيا) من يدخل فى ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، فالبين من نص هذه المادة فى ضريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعى الذى استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندى أن الفاعل اما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها ، فاذا أسهم فاما أن يصدق على فعله وصف الجريمة التامة ، واما أن يأتى عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف ، وليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أو شريكا ، بل يكفى أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التى أثبتتها ، كما أنه ليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التى أتاها كل مساهم على حده ما دام قد أثبت فى حق الطاعن اتفاقه مع باقى المتهمين على تقليد وترويج أوراق النقد المحلية والأجنبية واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فان هذا وحده يكفى لتضامنه فى المسئولية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا .

(١٩٨١/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٦ ص ٣٦٦)

٣٧٧ - انه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات ومن تعليقات الحقاتية عليها ، انه يعتبر فاعلا للجريمة : (أولا) من يرتكبها . جده أو مع غره و (ثانيا) من يتدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ، ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها . فاذا ما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل ، ثم اعتدى كل منهم على المجني عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه ، فان كلا منهم يعتبر فاعلا لا شريكا ، ولو كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن الفعل الذي وقع من واحد منهم عرف أو لم يعرف .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٦ ص ٥٤٠)

٣٧٨ - اثبات الحكم في حق الطاعن مساهمته بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مادية وتواجده مع آخرين على مسرحها ، يكفي لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين .

(١٩٨٤/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٥ ص ٣٤٨)

٣٧٩ - يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . ولما كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين الأول والثاني قد ساهم في جريمة السرقة التي قارفاها ودبرا أمرها مع الفاعلين المجهولين - بفعل من الأفعال المكونة لها فذلك يكفي لاعتبار كل منهما فاعلا أصليا .

(١٩٦٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ١١١ ص ٥٧٨ ، ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٤٨ ص ٦٥٦)

٣٨٠ - يتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها اذا وقعت نتيجة اتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وان لم يبلغ دوره على

مسرحتها حد الشروع .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٨ ص ٦٥٦ ، ١٩٦٨/٦/٢٤
س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠)

٣٨١ - ليس بلازم أن يفصح الحكم مسراحة عما اذا كان المتهم فاعلا
أم شريكا ، بل يكفى أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي أثبتتها .
(١٩٧٠/٣/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٩١ ص ٣٦٥)

٣٨٢ - اذا ارتكب جريمة أشخاص جريمة واحدة وحكم عليهم
بصفتهم فاعلين أصليين فلا حاجة لبيان الفعل الذي ارتكبه كل منهم في
الحكم لعدم وجود قاعدة عامة تقضى بذلك .
(١٩١٠/٦/٢٠ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٣٦٢)

أثر سبق الاصرار والترصد في توافر صفة الفاعل

٣٨٣ - ان الحكم المطعون فيه وقد أثبت توافر ظرفي سبق الاصرار
والترصد في حق الطاعن ، لما يرتب في صحيح القانون بينه وبين المتهم
الآخر تضامنا بينهما في المسئولية الجنائية ويكون كلا منهما مسئولولا عن
جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي يتنا النية عاينه
باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ،
يستوى في هذا أن يكون محدث الاصابة التي أدت الى الوفاة معلوما ومعينا
من بينهما أو غير معلوم .

(١٩٨٥/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٩ ص ٧٨٩)

٣٨٤ - ان عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام
الاتفاق بينهم ، اذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من
تقابل ارادة المشتركين فيه . ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ومن الجائز
عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها
تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون
كل منهم قد قصد قصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور
في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة . ومن ثم فلا

تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين ثبوت اتصاف المتهمين الخامس والسادس والسابع على قتل المجنى عليه مما متضاء مسألة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة الى نقصي محدث الاصابات التي نشأت عنها الوفاة .

(١٩٧٩/٥/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٧ س ٥٩٨ ، ١٩٧٤/٦/١٧ س ٢٥ ق ١٣١ ص ٦١٢)

٣٨٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية فان كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بيتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ عقوبات .

(١٩٧٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨١ ص ٨٧٥)

٣٨٦ - متى كان ما أثبتته الحكم كائنا بذاته للتدليل على اتفاق الطاعنة مع باقي المتهمين على قتل المجنى عليه ، من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها ، بالإضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعنة فاعلة أصلية في الجريمة .

(١٩٧٤/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٢ ص ٧٩٨)

٣٨٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فان كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ عقوبات ، يستوى في هذا أن يكون محدث الاصابة التي أدت الى الوفاة معلوما ومعينا بينهما أو غير معلوم .

(١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥٩)

٣٨٨ - تواجد المتهمين على مسرح الجريمة ومساهمتها في الاعتداء

على المجنى عليها مع توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حقهما يجمعهما
مسيئولين عن نتيجة الاعتداء :

(٢/١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١ ص ١)

٣٨٩ - يعتبر فاعلا أصليا في الجريمة كلي من أتى عملا ماديا من
الأعمال المكونة لها والداخله في تنفيذها . فاذا دلت المحكمة في حكمها على
توافر ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين على قتل المجنى عليها ، ثم أثبتت أنه
قصد أحدهما ضرب المجنى عليها بالعصا على ساعدها الأيمن إنما كان لافقادها
المقاومة للمتهم الآخر الذي ضربها الضربة القاضية ثم عبت المتهمين كليهما
فاعلين أصليين في جريمة القتل ، فإنها تكون قد أصابت ، ولو أن الضربات
التي أوقعها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها .

(٢/١١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣ ص ٣)

٣٩٠ - اذا كانت المحكمة في حادثة شروع في قتل قد وجهت
الواقعة التوجيه الذي اقتنعت بصحته وجزمت من الوقائع الثابتة أمامها أن
متهمين أطلقا عيارين على المجنى عليه أصابه أحدهما وأن إطلاقهما العيارين
كان منهما بقصد القتل وبسبق اصرار ثم حكمت عليهما بالعقوبة بناء على
ذلك وذكرت في حكمها أن لا داعي لمعرفة صاحب العيار الصائب ما دامت
نية القتل مع سبق الاصرار كانت قائمة عندهما كان حكمها هذا صحيحا
قانونا .

(١٧/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠١ ص ٣٥٣)

صور عملية

١ - القتل

٣٩١ - استظهار الحكم اتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على قتل المجنى
عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن
باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها ، فيعتبر فاعلا أصليا في
الجريمة .

(١/١٢/١٩٨٨ ط ٤٢١٤ س ٥٨ ق ١)

٣٩٢ - اثبات الحكم فى حق التأتنين مساهمته بنصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مديه وتواجده مع آخرين على مسرحها يكفى لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين .

(١٩٨٨/١٢/٨ ط ٤٢٢٤ س ٥٨ ق)

٣٩٣ - اذا كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعنين اتفاقهم على قتل المجنى عليهما الأولين وبأشر كل منهم فعل القتل تنفيذًا لما اتفقوا عليه . فان هذا مقتضاه قانونا مساءلتهم جميعا عن جريمة القتل العمد دون حاجة الى تعيين من مهم أحدث الاصابات القاتلة .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٣٩٤ - متى كان الثابت فى حق المتهمين أنهما كانا على مسرح الجريمة واعمل المتهم الأول موصيه واعمل المتهم الثانى مطرقة الحديدية - تنفيذًا لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه - فإن فى هذا ما تتحقق به مسئولية المتهمين عن جناية قتل المجنى عليهما عمدا كفاعلين أصليين فيها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات . لما كان ذلك صحيحا فى القانون ، وكان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار فى حق المتهمين مما يرتب فى صحيح القانون تضامنا بينهما فى المسئولية الجنائية فان كلا منهما يكون مسئولًا عن جريمة القتل العمد التى وقعت تنفيذًا لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(١٩٧٨/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٠ ص ٩١٦)

٣٩٥ - اذا كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه ، فان ذلك يرتب تضامنا فى المسئولية ، يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محددًا بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه .

(١٩٧٨/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٢ ص ٢٧٥)

٣٩٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سليم وبأدلة سائغة وجود الطاعنين معا على مسرح الجريمة واطلاقهم الأعيرة النارية

على المجنى عليه تنفيذا لتقصدهم المشترك الذي يبتوا النية عليه ، فان في هذا ما تتحقق به مسئولية الطاعنين جميعا ، عن جناية قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات ، فيستوى في هذا أن يكون مطلق الأعيرة التي أودت بحياة المجنى عليه معلوما معينة بالذات أو غير معلوم .

(١٩٧٠/٥/٣١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٩ ص ٧٦٠ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨)

٣٩٧ - اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمين انهمالوا معاً على المجنى عليه ضرباً بالعصى والشراشير بقصد ازهاق روحه أخذاً بالنار وأنهم أحدثوا به جملته إصابات في رأسه ورقبته وصدره وأطرافه وأن الإصابات جميعها بين راضية وقطعية قد ساهمت في أحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية ، فان كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلاً أصلياً بغض النظر عن الضربة التي أحدثها .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠)

٣٩٨ - متى كان غرض المتهم من إطلاق الرصاص من بندقيته يميناً وشمالاً هو تمكين باقى المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهريهما على مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربهما بعد ذلك وقد أنتج التدبير الذى تم بينهم النتيجة التى قصدوا إليها وهى القتل ، فذلك يكفى لاعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل عمداً من غير سبق اصرار .

(١٩٥٧/١٢/٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦٥ ص ٩٦٤ ، ١٩٥٧/٢/١١ ق ٤٣ ص ١٤٤)

٣٩٩ - متى كان الثابت أن الطاعن ومن معه قد اتفقوا على قتل المجنى عليه لدى رؤية فريق منهم له بالسوق أخذاً بالنار بين العائلتين وأن الجميع قد ساهموا في اقتراف الجرم واستمر الطاعن يواصل اعتدائه حتى خر المجنى عليه قتيلاً تنفيذاً لهذا الاتفاق فان الطاعن يكون فاعلاً في جريمة القتل سواء أمكن ارتكاب الفعل الذى أدى الى الوفاة وحده أو كانت الوفاة لم تحدث بفعله منفرداً بل نشأت عنه وعن أفعال واحد أو أكثر ممن

بدخلوا معه .

(١٩٥٢/٥/٢٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٤ ص ١٠٠٥ ، ١٩٥٢/٥/١٩ ق ٣٥٥ ص ٩٤٩ ، ١٩٥٢/٤/٨ ق ٢٩٨ ص ٧٩٧)

٤٠٠ - متى كان الثابت في الحكم أن المتهمين اتفقا معا على قتل كثر من المجنى عليهما ثم ذهبا الى مكان وجودهما وأطبق كل منهما عيارا ناريا صوبهما فقتل أحدهما وأصيب الآخر ، كان كل من المتهمين قد أتى عملا من الأعمال المكونة لكل من الجريمتين اللتين وقعتا بناء على اتفاقهما ، ويكون الحكم صحيحا اذ اعتبرهما فاعلين أصليين في جنايتي القتل والشروع فيه .

(١٩٤٩/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩٩ ص ٨٧٤)

٤٠١ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها في الحكم أن المتهمين كانا متفقين على قتل المجنى عليه وأن كلا منهما أطلق عليه عيارا ناريا تنفيذا للقصد المتفق عليه ، فإن معاقبتهم باعتبار كل منهما فاعلا للقتل تكون صحيحة ولو كانت الوفاة لم تقع الا من عيار واحد .

(١٩٤٧/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٩ ص ٤٠٠ ، ١٩٤٥/١١/٥ ق ١ ص ١ ، ١٩٤٣/١١/٢٩ س ٦ ق ٢٦٧ ص ٤٣٢ ، ١٩٤٢/١٢/١٤ ق ٤٤ ص ٦٥ ، ١٩٤٢/١٢/٧ ق ٣١ ص ٤٣)

٤٠٢ - اذا كان الحكم في بيانه الأفعال التي صدرت من المتهمين قد ذكر أنهما انتقضا فجأة ، كل بالعصا التي كان يحملها ، على المجنى عليه فضرباه على رأسه وجسمه ، فلما حاول الهرب تعقباه ، وظل هو يقاومهما ولكنهما استمرا يضربانه الى أن سقط على الأرض جثة هامدة ، ثم انتهى الحكم أن كلا منهما قد ارتكب عملا من الأعمال التي ارتكب القتل بها وتكون مساءلتهم كفاعلين صحيحة .

(١٩٤٧/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥١ ص ٣٣٢)

٤٠٣ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين اتفقا على قتل المجنى عليه فاما أبصراه قادمًا في الطريق انتقضا عليه ، وضربه أحدهما بالعصا ، وأطلق عليه الآخر عيارا ناريا أصابه فتوفى من هذه الاصابة ، فإن الضارب بالعصا يكون هو أيضا فاعلا في جناية قتل المجنى عليه ولو أن

الوفاة لم تحدث من الضرب الذي أوقعه .

(١٩٤٥/٦/٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٩٥ ص ٧٣٠)

٤٠٤ - إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم هو وحده المحدث للإصابات التي أدت إلى القتل ، فإنه يكون مسئولاً عن هذه الجناية ، ولو كانت الإصابات تدل على تعدد الفاعلين ، ما دام الثابت أنه قد تدخل في ارتكابها بأن أتى عملاً من الأعمال المكونة لها .

(١٩٤٤/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٦٦ ص ٥٠٨)

٤٠٥ - إذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جناية القتل ، ثم اعتدى كل منهم بالضرب على المجنى عليه ، فإنهم يعتبرون فاعلين في جناية القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا من فعل واحد منهم فقط عرف بعينه أو لم يعرف . يدل على ذلك المقابلة بين الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات . فالأولى محلها أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون لكل جريمة ، أما الثانية فمحلها أن تكون الجريمة قد اتفق بين عدة أشخاص على ارتكابها بجملة أفعال على أن يقوم كل واحد منهم بمباشرة فعل منها . وهذا هو مفهوم نص المادة ٣٧ من القانون الهندي الذي أخذت عنها الفقرة المذكورة .

(١٩٤١/٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٠ ص ٣٨٣)

٤٠٦ - إذا بين الحكم الصادر في جريمة القتل العمد بدون سبق إصرار ما يفهم منه أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين فيكون هذا الحكم قد أصاب إذا هو اعتبر كلا من هذين المتهمين فاعلاً أصلياً . ولا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أنه لم يبين ما هو مسند إلى كل من المتهمين على حدته من الأفعال التي جعلته مسئولاً على انفراد عن جريمة القتل العمد ما دام الفعل الذي قارنه كل منهما على انفراد كان من شأنه أن يحدث الموت .

(١٩٣٢/٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٢ ص ٤٦٧)

٤٠٧ - إذا ثبت على متهمين بالقتل اتفاقهم على ارتكابه وإصرارهم عليه فهم جميعاً مسئولون عنه ، ومتى ثبت ذلك بالحكم فلا وجه للطعن عليه بقصوره عن بيان الإصابات التي وقعت من كل منهم والميت منها وغير

المحيت .

(١٠/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٠ ص ٣٤٧)

٨٠ - إذا حصلت جريمة القتل والشروع فيه مع سبق اصرار وتوافق المتهمين على الفئك بالمجنى عليهم فجميع المتهمين يعتبرون فاعلين أصليين لأن غرضهم من الفعل كان واحدا وهو القتل . ولا يؤثر في ذلك كون أحد المتهمين استعمل في الواقعة لأجل الوصول الى هذا الغرض آلة أقل سرعة في أحداث القتل من الآلة التي استعملها غيره من المتهمين لأن النتيجة كانت واحدة فعليهم جميعا تبعثها سواء من الوجهة الجنائية أو المدنية .

(٤/١/١٩٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٧٥ ص ٢١٧)

٩٠ - لا يعتبر وجها من أوجه النقض في جريمة قتل كون المحكمة اعتبرت متهمين فاعلين أصليين في حين أن أحدهما هو الذي قام وحده بإطلاق العيار الناري الذي تمت الجريمة بسببه إذا كان ثبت في الحكم أن المتهم ارتكبا الجريمة معا بأن تواجدا معا في محل وقوعها .

(٧/٥/١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٥٠ ص ٩٢)

٩٠ - أنه من المبادئ القانونية أنه إذا ارتكب جملة أشخاص عملا جنائيا أو تداخلوا في تنفيذ عمل مكون لجريمة تنفيذا لقصد مشترك بينهم جميعا ، فكل واحد من هؤلاء الأشخاص يكون مسئولاً عن هذا الفعل كنفس مسئوليته فيما لو حصل ارتكاب الفعل من كل واحد منهم على حدة . فإذا قصد جماعة مسلحة شخصا لقتله وأطلق عليه بعضهم دون البعض الآخر عيارا ناريا أو أعيرة نارية فقتلوه يعتبر الجميع فاعلين أصليين لجريمة القتل .

(٢٨/١١/١٩١٤ - الشرائع س ٢ ص ١١٠)

٩١ - يجوز اعتبار الشخص فاعلا أصليا لجريمة القتل ولو أنه لم يحدث بنفسه الجروح التي سببت الموت ، فإذا اشترك شخصان في قتل بسلاح ناري ولو لم يطلق على المجنى عليه إلا عيار واحد ، فالمحكمة نظرا لكيفية ظروف اشتراكهما حكمت عليهما بأنهما فاعلين أصليين ، ومحكمة

النقض والابرام اعتبرت هذا الحكم صحيحا .

(١٩١٤/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٢ ص ٢)

١٢٢ - إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار نارى واحد واستبعد ظرف سبق الاصرار ، ومع ذلك أدان عدة متهمين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود اتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض .

(١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٢ ص ٦٦٣)

١٢٣ - إذا كان الحكم حين اعتبر زيدا مسئولاً عن فعل انقتل الذى تم تنفيذه بيد بكر لم يبين توفر الاتفاق بينهما على هذا الفعل ، بل كان كل ما قاله فى هذا الشأن لا يدل على أكثر من مجرد توارد الخواطر على اطلاق الاثنين النار فى وقت الحادث ، الأمر الذى لا يرتب فى القانون تضامنا فى المسئولية الجنائية بينهما بل يجعل فعل من أطلق العيار ولم يصب مجرد الشروع فى القتل العمد متى توافرت أركانه القانونية ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان .

(١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٢ ص ٦٥٣)

١٢٤ - لا يكفى لاعتبار المتهمين فاعلين أن يكون الحكم قد استظهر توافر سبق الاصرار لديهم ، واتفاقهم على ارتكاب الجرائم التى وقعت ، وأن كلا منهم وقع منه فعل أو أفعال مادية فى سبيل تنفيذ مقصدهم ، إذا كانت الوقائع التى أوردها غير قاطعة فى أن كل واحد منهم قد باشر بنفسه فعلا يمكن وصفه فى القانون بأنه شروع . فإذا كانت الوقائع التى أثبتتها المحكمة لا تنفى احتمال أن العيارات التى أطلقها أحد المتهمين لم تصب أحد القتيلين الا بعد وفاته ، ولم تطلق صوب القتيل الآخر ولا صوب المجنى عليه الذى لم يقتل ، مما لا يصح معه اعتبار إطلاقها بالنسبة اليه شروعا فى قتل لأصابتها ميتا وعدم تصويبها الى حى ، فإنه مع هذا الاحتمال الذى يجب حتما أن يستفيد منه المتهمون لكون مطلق تلك العيارات غير معين بالذات من بينهم ، لا يصح أن يعد هؤلاء المتهمون الا شركاء لفاعل غير معين من بينهم فى الجرائم التى وقعت .

(١٩٤٢/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠ ص ٥٩)

ب - القتل بالسّم

٤١٥ - من وضع سّما في طعام وأعطاه لشخص حسن النية ليوصله الى المجنى عليه يعد فاعلا أصليا لا شريكا .

(١٩١٦/٦/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١٢ ص ٢٥)

٤١٦ - يعتبر فاعلا أصليا لجريمة التسمم من صنع حلوة مسمومة بقصد اعطائها للمجنى عليه ولو كان تقديمها لهذا الأخير بواسطة شخص آخر يعلم أنها مسمومة .

(١٩١٢/١٠/٢١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٢ ص ٥)

ج - الشروع في القتل

٤١٧ - اذا كان الثابت أنّ المتهمين قد اتفقا على سرفة القطن الذي كان المجنى عليه قائما بحراسته ، فلما اعترض ووقف حائلا دون تمكينهما من اختلاسه أمسك به المتهم الثاني لشغل مقاومته وطعنه الآخر بسكين ، فإن ذلك مما يصح معه قانونا وصف المتهم الثاني بأنه فاعل أصلي ما دام أنه تداخل تداخلا مباشرا في تنفيذ جريمة الشروع في القتل مما عناه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات لأن كلا منهما قد أتى عمدا عملا من الأعمال المكونة للجريمة .

(١٩٦١/٦/٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٢ ص ٦٣٨)

د - الضرب المفضي الى الموت

٤١٨ - ان الجاني يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي الى الموت اذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو ان يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا لاغرض الاجرامى الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها .

(١٩٧٩/٤/٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٨ ص ٤٦١)

٤١٩ - للمحكمة أن تعتبر المتهمين فاعلين أصليين في الضرب

الذى أحدث الوفاة ولو كانت بعض الضربات لم تؤثر فى القتل متى ثبت أن الضربات التى نشأت عنها الوفاة كانت أزيد من عدد الضاربين .

(١٤/١٢/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٣ ص ٣٧١)

٤٣٠ - إذا اتهم عدة أشخاص بارتكاب جريمة ضرب أفضى الى موت مع سبق الإصرار وكانت وفاة المجنى عليه ناشئة عن ضربة واحدة من ضربات متعبدية وإبتيهت المحكمة سبق الإصرار فانه يصبح واجبا عليها عندئذ أن تعين من بين المتهمين من هو الذى ضرب المجنى عليه الضربة المميتة .

(٢/١١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٠ ص ٣٤٨)

٤٣١ - إذا اشترك عدة أشخاص فى ارتكاب فعل مكون لجريمة اعتبر القصد مشتركاً بينهم وأصبح كل منهم مسئولاً عن نتائج هذا الفعل كما لو انفرد فى ارتكابه . فإذا ضرب عدة أشخاص رجلاً ضرباً لم يقصدوا منه قتله ولكنه أفضى الى موته جاز معاقبتهم جميعاً بوصف كونهم مرتكبين للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٠٠ عقوبات .

(١/٦/١٩١٨ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٩٩ ص ١٤٢)

هـ - الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة

٤٣٢ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بأنهما ضربا المجنى عليه بالعصى على ذراعه اليمنى ضرباً نشأت عنه عاهة مستديمة ، واستخلصت المحكمة من التقرير الطبى أن ليس بهذه الذراع الا اصابة واحدة هى التى نشأت عنها العاهة ، ثم قالت انه لم يتيسر لها معرفة من من المتهمين هو الذى أحدثها ، فان براءة كليهما تكون متعينة ، ولا يصح فى هذه الحالة القول بأخذهما بالقدر المتيقن ، فان ذلك محله أن يكون كل منهما قد وقع منه ضرب ولكن لم تعرف على سبيل التحقيق الضربة التى أحدثها .

(٣٠/١١/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٥ ص ٣٢)

٤٣٣ - إذا كان المتهمان متفقين على ضرب المجنى عليه وقام كلاهما بتنفيذ الاعتداء فيه فضربه أحدهما على ذراعه والآخر على رأسه فان كلا منهما

يعتبر فاعلا في جريمة احدث العاهة الناشئة عن احدي الضربتين .

(١٩٤١/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٤ ص ٤٢٧)

٤٢٤ - اذ تعدد المتهمون وتعددت اصابات المجنى عليه وتخلفت عنه عاهة مستديمة واعتبر المتهمون جميعا مسئولين عنها فيتبعين على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها أن هذه العاهة قد تخلفت عن ضربات متعددة أوقعها المتهمون بالمجنى عليه في مشاجرة فجائية أو عن ضربة من أحدهم بعينه في مشاجرة اتفقوا عليها فكانوا مسئولين عنها جميعا ، ويخلو الحكم من ذلك مبطل له .

(١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥ ص ٢١)

و - السرقة

٤٢٥ - لما كان من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة باكرام التي دانه بها ، بأن رافق زميله المحكوم عليه الآخر ، وظل متواجدا بدراجته البخارية على مسرح الجريمة بينما قام زمياله بالاعتداء على المجنى عليه وسرقة نقوده ، فان في ذلك ما يكفي لاعتبار الطاعن فاعلا أصليا في الجريمة .

(١٩٨٤/١١/١٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٦٨ ص ٧٦٠)

٤٢٦ - يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة التي قارفها ودبرها مع المتهمين الآخرين ، بأن رافقهما الى مكان الحادث وظل في سيارته خارج المسكن لمراقبة الطريق بينما قام زميلاه بكسر باب المسكن والاستيلاء على المسروقات ، فان هذا يكفي لاعتباره فاعلا أصليا في الجريمة .

(١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦)

٤٢٧ - متى كان مفاد ما أثبتته الحكم أن الجناة بما فيهم الطاعن قد اتفقوا على سرقة المجنى عليه وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة

للجريمة فان ذلك يكفي لاعتبارهم فاعلين أصليين .

(١٥/٣/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٩١ ص ٣٦١)

٤٢٨ - ان مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال المكونة لها مما يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، وهو مظاهرتة وباقي المتهمين للمتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبته بالنقود ، يجعله كما انتهى اليه الحكم فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكره التي دين بها .

(٢٤/٣/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٤ ص ٣٨٨)

٤٢٩ - متى كان الحكم قد أثبت أن المحكوم عليهم قد اتفقوا على سرقة مسكن المجنى عليه وتوجهوا جميعا اليه وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة ، فان هذا يكفي لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في الجريمة سواء من قام منهم بالاستيلاء فعلا على المسروقات أو من بقى على مسرح الجريمة للمراقبة والحراسة وقت ارتكابها .

(٦/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧ ص ٢٩)

٤٣٠ - اذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أسهم بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها معالجة المتهمين وبينهم الطاعن فتح باب الشقة ودخولهم جميعا بها ومعهم الأدوات التي تستعمل في فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يتعدى الاشتراك في الجريمة .

(٢/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٨٠ ص ٤٠٢)

٤٣١ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتفق مع زملائه على السرقة وذلك بأن يدخل الزملاء المنزل لأخذ المسروق منه ويبقى هو على مقربة منهم يحرسهم ليتمكنوا من تنفيذ مقصدهم المتفق عليه ، فانه يكون فاعلا في السرقة لا مجرد شريك فيها .

(٦/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨٥ ص ٤٤٧ ،

٨/١/١٩٤٠ ج ٥ ق ٤٥ ص ٦٧)

٤٣٢ - ان جلوس أحد المتهمين بالسرقة يتكلم مع حارس الشيء

الذى سرق لكى يسهل لزميله السرقة ، ذلك يعد عملا من الأعمال المكونة للجريمة ، فيعد فاعلا فيها متى تمت الجريمة بأخذ المسروق واخراجه من حيازته .

(١٩٤٧/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٢ ص ٤٠٧)

٤٣٣ - لا يشترط فى القانون لمعاقبة المتهمين فى جناية السرقة بالاكراه أن يقع من كل متهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفى فى عددهم فاعلين لهذه الجناية أن يرتكب كل متهم أى الفعلين ، متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا .

(١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٩ ص ٧٥٧)

٤٣٤ - لا يكفى لادانة شخص بصفته فاعلا أو شريكا فى جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها الا اذا كانت ظروف الدعوى كما اوردها الحكم ظاهرا منها أنهم جميعا كانوا متفقين على السرقة .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٦ ص ٦٤١)

٤٣٥ - اذا ارتكب عدة أشخاص جريمة السرقة واستغفل بعضهم الاكراه فآثر هذا الظرف المشدد يتناول جميع المتهمين بغير استثناء ما دامت السرقة وقعت بناء على اتفاق سابق وكان استعمال الاكراه متوقعا لسبب من الأسباب .

(١٩٢١/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٢ ص ٦٢)

٤٣٦ - متى كان المتهمون فى جريمة قد ساهم كل منهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها فذلك يكفى لاعتباره فاعلا أصليا ، واذن فإذا كان المتهمون فى سرقة قد قام بعضهم بتلحية سنكان المنزل وبعضهم بدخوله والاستيلاء على المسروقات وتمت الجريمة بناء على ذلك ، فانهم جميعا يكونون فاعلين أصليين .

(١٩٤١/١٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٣٢ ص ٦٠٣)

٤٣٧ - يجب لاعتبار المتهمين فاعلين فى السرقة أن يقوم الدليل

على اتفاقهم على مقارفة الجريمة . فالحكم وان عنى بذكر ما قارفه كل من المتهمين لم يعن ببيان صلة فعل الآخرين بفعل المتهم الأول ، وهل كان نتيجة اتفاق على السرقة أو أنه حصل عرضا ، ثم هو لم يورد دليلا على أن تواجد المتهمين الآخرين قريبا من المتهم الأول إنما كان نتيجة اتفاق بينهم ولم يكن محض مصادفة ، يكون الحكم قاصرا بما يعيبه .

(١٩٤٨/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ - ق ٥١٣ ص ٤٧٠)

ز - ائتلاف

٤٣٨ - التدليل على اتفاق الطاعن مع باقى الجناة على ارتكاب جريمة الحريق والائتلاف العمديين من معيتهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها ووحدة الحق المعتدى عليه ، يكفى لمساءلة الطاعن كفاعل أصلى وتضامنه فى المسئولية الجنائية .

(١٩٨٧/٤/٩ ط ٥٩١٥ لسنة ٥٦ ق)

٤٣٩ - ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار المتهم الذى يقف الى جوار زملائه ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة فاعلا أصليا فى هذه الجريمة لا شريكا .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٣ ص ٧٢٣)

٤٤٠ - يكون فاعلا لا شريكا فى جريمة الائتلاف المتهم الذى يقف حاملا سلاحا الى جانب زملائه ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة لأن فعله هذا هو من الأعمال المكونة للجريمة .

(١٩٤١/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٩ ص ٥٢٦)

ح - جرائم النشر

٤٤١ - انه فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف لا يمد من ارتكب قذفا فى مقالة نشرت فى احدى الجرائد فاعلا أصليا الا اذا تعذرت اقامة الدعوى العمومية على مدير الجريدة أو ملتزم طبعها ، فاذا أقيمت الدعوى

على أحدهما وعلى المؤلف معا عد المؤلف شريكا في الجريمة ليس الا .
(١٩١٧/١/٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٢٩ ص ٥١)

ط - التزوير

٤٤٣ - ان الجريمة اذا كانت تتبرك من، جملة أفعال (كما هو الشأن في تزوير إيصال مركب ماديا من العبارة الواردة بصلبه ثم من الامضاء) فكل من أتى فعلا من هذه الأفعال المادية التي من مجموعها تتكون الجريمة فهو فاعل أصلي لهذه الجريمة ، وان لم يكن هو في باقي الأفعال التي صدرت من غيره سوى مجرد شريك ، كما جاء في المادة ٣٩/٢ عقوبات .
(١٩٣٣/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤٨ ص ١٩٨)

من أحكام محكمة الموضوع

٤٤٣ - اتحاد المتهمين على فعل الجناية يجعلهما فاعلين أصليين لا أحدهما فاعل والآخر شريك .
(المحكمة المختصة بمدينة الفيوم ١٨٨٨/١٠/٣ - الحقوق - س ٣ ص ٣٨٤)

٤٤٤ - تعدد الجريمة بتعدد المصابين لا يكون عند اتحاد القصد وزمن الفعل ، أي أنه متى كانت الضربات التي وقعت من المتهمين صدرت عنهم تنفيذا لقصد واحد في زمن واحد فلا وجه لتعدد المصابين فيها . أما اذا لم يكن بين الفاعلين رابطة اتحاد في القصد وتعاون على الفعل كما هو الحال في المشاجرات التي تحدث بغتة من غير اتفاق سابق بين المتشاجرين على أحداثها بل يتحرك فيها كل منهم عن قصده الذاتي وفكرته الحالية فان الجريمة في هذه الحالة تتعدد بتعددهم ولا تضامن بينهم في المسؤولية .

(استئناف مصر جنح وجنايات ١٨٩٩/١١/٧ المجموعة الرسمية س ١ ص ١١٩)

مادة ٤٠

يعد شريكا في الجريمة

(أولا) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هلبا التعريض .

(ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فووقت بناء على هذا الاتفاق .

(ثالثا) من اعطى الفاعل او الفاعلين سلاحا او آلات او اى شىء آخر مما استعمل فى ارتكاب الجريمة مع علمه بها او ساعدهم باى طريقة اخرى فى الاعمال المجهزة او المسهلة او المتممة لارتكابها .

الأحكام

عموميات

٤٤٥ - الأصل فى القانون أن المساهمة التبعية تتحقق من الشريك باحدى وسائل الاشتراك التى نص عليها القانون فى المادة ٤٠ عقوبات وهى التعريض والاتفاق والمساعدة .

(١٥/١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠ ص ٤٧ ، ١٦/١/١٩٦٤ س ١٥ ق ١ ص ١)

٤٤٦ - من المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا الا غبا يكون لنشاطه المؤثم دخل فى وقوعه ، سواء كان ارتكابا أو تركا ، ايجابيا أو سلبا ، وذلك طبقا لأوامر الشارع ومناهيه ، ولا مجال للمسئولية المفترضة أو المسئولية التضامنية فى العقاب ، الا استثناء بنص القانون وفى حدود ما استنه وأوجبه .

(٩/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٢ ص ١٤٦١)

٤٤٧ - الجرائم شخصية فلا تتعدى مسئولية فاعليها الى الغير ممن لم يثبت اشتراكهم فيها بطريق من طرق الاشتراك القانونية . وعلى ذلك لا يصح قانونا أن يعاقب تاجر مسلي لأن العامل الذى عنده باع بمخزنه سمنا

مغشوشا ما لم يثبت اشتراك هذا التاجر معه فعلا .

(١٦/٥/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦١ ص ٣٠٧)

٤٤٨ - ان التحريض أو الاتفاق تابعان مباشرة للواقعة الأصلية اذا نظر لهما كاشتراك ، لأن الاشتراك لا يمكن وجوده الا تابعا لواقعة أصلية يجوز أن يبقى انفاعل لها غير معلوم أو أن تكون هي غير معاقب عليها ، ولكن يجب على كل حال أن تكون ارتكبت فعلا . وعليه فإن الاشتراك لا يكون تاما الا باتمام الواقعة الأصلية ، ويعتبر تاريخ وقوع الجريمة هو تاريخ وقوع جريمة الاشتراك ولو كانت وقائع الاشتراك حاصلة قبل ذلك .

(٢٤/١/١٩١٤ الشرائع س ١ ص ١١٢)

٤٤٩ - ان الاشتراك في الجريمة لا يكون الا بفعل ايجابي يصدر من الشريك ومجرد الامتناع لا يكفي لوجود الاشتراك حتى لو كان الشخص عالما بالعمل المنوي اجراؤه ولم يسع الى منعه . فمجرد حضور أشخاص وقت ارتكاب جريمة قتل لا يكفي لاعتبارهم شركاء ولو كانوا مسلحين ما دام أنه لم يثبت عليهم أنهم وجدوا في محل الواقعة لتسهيل وقوع الجريمة .

(٢٦/١٠/١٩١٢ الشرائع س ١ ص ٢٨)

٤٥٠ - المعاونة والتمهيد هما الأساس الشرعي لتهمة الاشتراك .

(٢٧/٣/١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ٢٦٨)

٤٥١ - قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضا - بناء على المادة الثامنة من القانون - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة الا اذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك .

(١/٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٢٣ ص ١١٧)

١ - التحريض

٤٥٢ - الاشتراك بطريق التحريض أو المساعدة - بخلاف الاشتراك بطريق الاتفاق - لا يستوجب انعقاد ارادتي الشريك والفاعل الأصلي ،

فلا يستلزم أن يكون فاعل الجريمة أهلا للمسئولية الجنائية أو متوافر لديه القصد الجنائي .

(١٩٨٤/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٩ ص ٦٨٥)

٤٥٣ - لا يلزم لتوافر التحريض على الجريمة فانونا أن يكون للمحرض سلطة على المحرض تجعله يخضع لأوامره ، بل يكفي أن يصدر من المحرض من الأفعال أو الأقوال ما يهيئ شعور الفاعل بصدقه بل إجرام .

(١٩٢٩/٥/١٦٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦٣ ص ٣٠٨)

٤٥٤ - إذا بقى الفاعلون الأصليون لجريمة القتل غير معلومين فذلك لا يمنع مطلقا من الحكم على الشريك الذي حرض على ارتكاب جريمة القتل التي ارتكبها هؤلاء المجهولون . وأما إذا كان بعض الأشخاص متهمين بأنهم الفاعلون وحكم ببراءتهم فذلك لا يغير شيئا من حالة من كانت مقامة عليه الدعوى بصفة شريك لأنه ليس شريكا فقط لأشخاص معينين بل شريك في جريمة القتل نفسها .

(١٩١٤/١/١٠ المجموعة الرسمية س ١٥ ص ٧١)

٤٥٥ - لم يرد في القانون تعريف للاشتراك بالتحريض . فهو إذا من المسائل المتعلقة بالموضوع التي يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع وبناء عليه يكفي أن يثبت الحكم وجود التحريض بدون حاجة إلى بيان الأركان المكونة له بالتفصيل .

(١٩١١/١١/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٧ ص ٣٢)

٤٥٦ - ليس من الضروري في حكم قاض بالادانة في تهمة اشتراك بالتحريض أن يذكر تاريخ التحريض ، لأن التاريخ الواجب بيانه هو تاريخ ارتكاب الجريمة المحرض عليها ، حيث أن من حرض على ارتكاب جريمة لا يعاقب إلا إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض .

(١٩١١/١١/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٧ ص ٣٢)

٤٥٧ - الشخص الذي يحرض آخر على ارتكاب جريمة يعتبر

شريكا ، سواء كان هو الذى حرض بنفسه إلفاعل الأصل أو حرضه بواسطة شخص آخر .

(١٦/٥/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٤١)

٤٥٨ - السلطة التى للسيد على خادمه من شأنه جعل السيد مشاركا فى الجناية أو الجنحة التى يرتكبها الخادم بناء على أمره (م ٦٨ عقوبات) . ليس من الضرورى كما فى العمل بالمادة ٢٢٤ عقوبات أن يكون فى امكان السيد أن يستعمل وسائل الاكراه .

(١٧/٥/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٣٧ ص ٨٩)

٤٥٩ - العمدة الذى يأمر أناسا من أهل بلده بضرب انسان يقضى على نفسه بالمشاركة فى الجريمة الواقعة ، ولا داعى للبحث فيما إذا كان فى استطاعة مرتكبها مخالفة أمره أم لا . فان ما له من السلطة عليهم بموجب وظيفته يكفى لمعاملته بمقتضى المادة ٦٨ عقوبات .

(١٧/٥/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٤٦ ص ١١٠)

ب - الاتفاق

(١) تعريف الاتفاق

٤٦٠ - من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، واذ كان القاضى الجنائى حرا فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فان له - اذا لم ينم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(٢/١٠/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٥٩ ص ٨٢٦ ، ٣/٣١/

١٩٧٤ س ٢٥ ق ٧٦ ص ٣٤٨ ، ٢٣/١/١٩٧٤ ق ٣٨ ص ١٦٩ ، ٥/٢٨/

١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٤١ ص ٦٧٨ ، ١٣/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٨٦ ص ٣٨٨ ،

١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٤٨ ص ٧٣٢ ، ٢٨/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ق ٨٠ ص

٤٨٣ ، ١٦/٥/١٩٨٥ ق ١٢٣ ص ٦٩٩)

٤٦١ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك .

(١٣/١٠/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢)

٤٦٢ - الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوفر لديه .

(٩/٤/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٨ ص ٤٦١)

٤٦٣ - ان الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل ارادة المشتركين ، ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو حتى لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الحطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة .

(٢١/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١١ ص ٥٣١)

٤٦٤ - من المقرر أن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل ارادة المساهمين ، ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الحطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، وانه يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها .

(١٢/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٧ ص ٧٧٢)

٤٦٥ - الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحا على اركان الواقعة الجنائية التي تكون محلا له .

(١٩٦٥/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٦ ص ٧١٨)

٤٦٦ - يشترط في الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك ان تتحدد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وعلى الحكم أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها ، وذلك من واقع الدعوى وظروفها .

(١٩٨٣/٥/١١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢٥ ص ٦٢٤)

٤٦٧ - يتوافر الاشتراك في جريمة السرقة بطريق الاتفاق متى لاتحدت ارادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧٢)

(٢) الاتفاق وسبق الاصرار

٤٦٨ - ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة منهم .

(١٩٨٨/١٢/١ ط ٤٢١٤ س ٥٨ ق)

٤٦٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف مسبق الاضرار في حق الطاعنين فانه يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسئولية الجنائية .

(١٩٨٢/١١/١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٧٠ ص ٨٣٠)

٤٧٠ - تواجد الطاعنين على مسرح الجريمة ومساهمتهم في الاعتداء على المجنى عليه مع توافر ظرف سبق الاصرار في حقهم يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسئولية الجنائية عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهم المشترك الذي بيتوا النية عليه يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محددا بالذات أو غير محدد وبصرف

النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه .

(١٩٨٦/١٢/٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩٠ ص ٩٩٢)

٤٧١ - مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها ، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لاقامة الاتفاق على ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ، ١٩٨٣/٤/١٤ س ٣٤ ق ١:٨ ص ٥٤٤)

٤٧٢ - الاشتراك في جناية القتل سواء اكان بطريق الاتفاق أم بغيره قد يكون وليد اللحظة التي تلاها وقوع الجريمة ولا يتحتم أن يكون وليد سبق الاصرار ، فلا تعارض اذن بين ما يقول به الحكم من انتفاء سبق الاصرار لدى المتهمين على مقارنة الجريمة وقوله انهم جميعا انتووا قتل المجنى عليه فجأة عندما رأوه يمر عليهم واتفقوا على ذلك في هذه اللحظة ذاتها .

(١٩٣٩/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢٦ ص ٤٢٣)

(٣) الاتفاق والتوافق

٤٧٣ - من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلاً له ، وهو غير التوافق الذي هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حده قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه ، وهو ما لا يستوجب مساءلة سائر من اتفقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر - كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات - أما في غير تلك الأحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أنه يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمعنى المحدد في القانون .

(١٩٧٩/٣/١٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٦ ص ٣٦٩)

٤٧٤ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في الفعل بطريق الاتفاق والمساعدة فان عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك

وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها
بذلك من واقع الدعوى وظروفها . فإذا كان ما أورده الحكم وإن كان يدل
على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه
لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحدد النية
على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذي لم يدل الحكم على توافره بل نفاه
في صراحة . كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر
حدده القانون . وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا
بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة
فعله الذي ارتكبه ، وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم
ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فإنه بذلك يكون مشوباً بالقصور مما
يستوجب نقضه .

(٢٦ / ١٠ / ١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٢ ص ٦١٩)

ب - المساعدة

٤٧٥ - يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل
تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب
الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك .

(١٣ / ١ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨)

٤٧٦ - الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد
بالاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل
تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو
المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة ، ومتى كانت المحكمة
- وإن خلاصت في قضائها إلى أن وفاة المجنى عليه قد نشأت عن إصابة
واحدة ونفت حصول اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الحادث ، قد أسببت
مسئوليتهم جميعا على ما قالت من علمهم بارتكاب الفاعل - وهو مجهول من
بينهم - للجريمة ومساعدته بقصد معاونته على ارتكابها دون أن تدلل على
قصد اشتراكهم في الجريمة التي دانتهم بها وأنهم كانوا وقت وقوعها عالمين
بها قاصدين إلى الاشتراك فيها وذلك ببيان عناصر اشتراكهم ومظاهره
بأفعال ايجابية صدرت عنهم تدل على هذا الاشتراك وتقطع به - فإن ذلك
لا يتوافر به الاشتراك بالمساعدة ولا يتحقق به معنى وحدة الجريمة كما

هي: معرفة في القانون ، ولا يكفي المسألة كل من الطاعنين عن الوفاة التي نشأت عن اصابة بعينها لم يعرف محدثها ، ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٤/٦/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٤ ص ٨١٨)

٤٧٧ - لا يشترط لتحقيق الاشتراك بطريق المساعدة المنصوص عليها في المادة ٣/٤٠ عقوبات أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ، بل يكفي أن يكون الشريك عالما بارتكاب الفاعل الجريمة وأنه يساعده في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

(٨/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٣ ص ٨٠٨)

٤٧٨ - لا يشترط قيام الاتفاق بين الفاعل والشريك في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣/٤٠ عقوبات ، اذ لو كان ذلك لازما لما كان هناك معنى لأن يفرد القانون فقرة خاصة يعنى فيها ببيان طرق المساعدة وشروط تحقيق الاشتراك بها مع سبق النص في الفقرة الثانية على تحقيقه بمجرد الاتفاق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة .

(٣٠/٥/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢٣٠ ص ٧٠٩)

٤٧٩ - ان توقيع شخص على عقد مزور بصفته شاهدا مع علمه بتزويره يعد اعانة لفاعل التزوير على الأعمال المجهزة والمسهلة المتممة لفعل الجنيحة .

(٦/٢/١٩٩٧ القضاء س ٤ ص ١٨٦)

الاثبات

١ - قواعد عامة

٤٨٠ - لا يلزم التدليل على الاشتراك بأدلة مادية محسوسة يكفي استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

(٨/١/١٩٨٧ ط ٦١٤٣ س ٥٦ ق)

٤٨١ - يتم الاشتراك في الجريمة غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(٢٠/٥/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٨ ص ٥٠٤)

٤٨٢ - مناط جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج أستنادا الى قرائن أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائفا لا يتجافى مع المنطق أو القانون .

(١٧/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٠ ص ٤٦٧)

٤٨٣ - أنه وإن كان من المقرر قانونا أن الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على إقرار الجريمة أو معاصرة لها ، إلا أنه لا حرج على المحكمة في أن تستنتج بفعل الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(٧/١٠/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٠ ص ٣٧٠)

٤٨٤ - الاشتراك بالاتفاق يتكون من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه ، وللقاضي الجنائي إذا لم يطمح على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو بما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، كما له أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على الجريمة من أعمال لاحقة لها .

(٢٨/٥/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٣ ص ٧١٩)

٤٨٥ - ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بحصول الاشتراك أن تستخلص حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون

في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه .

(١٠/١٢/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٦ ص ٤٠٠ ،
٣/١٠/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢)

٤٨٦ - اذا ضرب رجل رجلا فأحدث به عاهة مستديمة ثم جاء آخر وضرب المجنى عليه أيضا فلا يكون مجرد الضرب الحاصل من الجاني الثاني عقب الضرب الحاصل من الأول دليلا على أنه متفق مع الجاني الأول ومساعد له الا اذا ثبت ذلك للمحكمة بطريقة قاطعة . فاذا لم يثبت ذلك كان ما حصل من الجاني الثاني ضربا بسيطاً يدخل تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٦ عقوبات .

(٣/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٥ ص ١٠٩)

٤٨٧ - ليس من الواجب أن يشتمل الحكم الصادر من محكمة الموضوع على الوقائع المكونة للاشتراك بالاتفاق والتعريض ، لأن هذا النوع من الاشتراك لا يظهر في الخارج بأفعال مادية . ويكفي أن تكون المحكمة قد عللت ما استنتجته من وجود الاتفاق والتعريض بطريقة تسوغ اعتقادها بحقيقة حصوله .

(٢٥/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٢ ص ٢٢٣)

٤٨٨ - اذا حكم على شريك لأنه ساعد الفاعل الأصلي على ارتكاب الجريمة وجب بيان كيفية المساعدة في الحكم ، وأما اذا حكم عليه لأنه اتفق مع الفاعل الأصلي على وقوع الجريمة ف وقعت بناء على هذا الاتفاق فهذا النوع من الاشتراك أي الاتفاق على ارتكاب الجريمة فإنه لا يحصل عادة بمقتضى معاهدة أو بأعمال ظاهرة يمكن للشهود أن يعاينوها ولذا لا يمكن وجود دليل على الاتفاق الا من معرفة كيفية ارتكاب الجريمة ، وهذا ما فعلته المحكمة اذ أثبتت في حكمها أن المتهم أطلق العيار على المجنى عليه عقب العيار الذي أطلقه المتهم الأول ، وهذا ما أثبت وجود اتفاق سابق بينهما .

(١٣/٤/١٩٠٧ الاستقلال س ٦ ص ٥٠)

ب - اثبات التعريض

٤٨٩ - متى كان القانون لم يبين ما هو المراد من كلمة التعريض ،

فان تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه من الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ويكفى أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له .

(١٩٦٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٥ ص ٢٩٥)

ج - اثبات الاتفاق

٤٨٩ - ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريقة الاتفاق بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بقيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها ما دام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

(١٩٨٠/١٠/٢ أحكام النقض س ٣١ ق ١٥٩ ص ٨٢٦)

٤٩١ - الاشتراك بطريقة الاتفاق ، انما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المنق عليه ، وهذه النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التي لا تقع عادة تحت الحس وليست لها امارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه . وللقاضي الجنائي اذا لم يتم على الاتفاق أو التحريض دليل مباشر أن يستدل عليه بطريقة الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ولا حرج عليه من أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ وقوعه .

(١٩٧٠/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٢ ص ١٢٥٠ ،

١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ق ٨٨ ص ٤١٤)

٤٩٢ - لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٢ ص ٥٩١)

٤٩٣ - متى كان للقاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له اذا لم يتم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريقة الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائغا وله

من ظروف الدعوى ما يبرره .

١٣٠/١/١٩٦٩ أحكام النقض سن ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨ ، ١٩٦٨/٣/٤٠
س ١٩ ق ٥٨ ص ٣١١)

٤٩٤ - ان الاشتراك بالاتفاق يقتضى أن تتحد نية انشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية اما أن يقوم عليها الدليل المباشر ، واما أن تستخلص من وقائع الدعوى اذا كان في تلك الوقائع ما يساعد على الاعتقاد بوجودها .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١١ ص ٢٧٢)

٤٩٥ - الاتفاق على ارتكاب جريمة ما هو من الأمور التى قد تبقى سرية بين المتفقين ولا يقوم عليها دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود ، ولكن عدم قيام هذا الدليل المباشر لا يمنع من الاستدلال عليها بطريق الاستنتاج من القرائن .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٢ ص ٨٥)

٤٩٦ - ان الاشتراك فى ارتكاب جريمة الذى يحصل بالاتفاق مع الفاعل الأصلي لا يترك فى الغالب أثرا ماديا يمكن الارتكان عليه لاثباته . وكذلك فى أغلب الأحيان لا يمكن اثباته مباشرة بشهادة شهود أو ضبط آلات أو أوراق أو أى شئ مادي آخر يدل عليه . وانما للمحكمة بدون شك أن تستنتجها استنتاجا من وقائع الدعوى ، ومتى بينت الوقائع التى تستنتج منها هذا الاتفاق كان حكمها صحيحا من جهة بيان الوقائع .

(١٩١٤/٤/١٨ الشرائع س ١ ص ١٩٧)

٤٩٧ - ولو أنه ليس من الضروري أن يذكر فى الحكم الوقائع المادية المكونة للاشتراك المبني على اتفاق لأن الاتفاق قد لا يكون ظاهرا ظهورا ماديا الا أنه على المحكمة بيان الأسباب التى أقنعتها بوجود هذا الاشتراك . اما اذا اعتبرت المحكمة المتهم شريكا بالمساعدة فيجب أن تبين فى حكمها الوقائع المادية المكونة لهذا النوع من الاشتراك فلذلك يعتبر باطلا بطلانا جوهريا حكم محكمة الجنايات الذى اقتصر على القول بأن المستفاد من التحقيق اشتراك

المتهم باتفاقه مع بقية المتهمين وبتسهيله لهم ارتكاب الجريمة .

(١٩١٣/٦/٧ المجموعة الرسمية س ١٤ ص ٢٢١)

٤٩٨ - ولو أنه لا يجب حتما أن يشتمل الحكم بالادانة للاشتراك بناء على اتفاق على الوقائع المادية المكونة لهذا الاتفاق لأنه يجوز أن يوجد الاتفاق من اتحاد ارادات مختلفة لا تظهر بأعمال خارجية ، بيد أن مجرد ذكر هذه الجملة ، ان المتهم اتفق مع آخرين على ارتكاب الجريمة التي وقعت بناء على هذا الاتفاق ، في الحكم غير كاف ، ويكون الحكم في هذه الحالة باطلا بطلانا جوهريا لأن للمتهم الحق في أن يجد في الحكم الذي قضى عليه بالعقوبة الدليل على أن الحكم عليه لم يكن نتيجة عمل استبدادي ، ولأنه يجب ألا تشتمل الأحكام على أسباب تسمح لمحكمة النقض والابرام بإجراء مراقبتها .

(١٩١٢/٤/١٣ المجموعة الرسمية س ١٣ ص ١٢٧)

٤٩٩ - يتم الاشتراك غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فيكفي في ثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . واتفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على اثبات اسمه بالبطاقة خلافا للاسم المدون باستمارة طلب استخراجها ، هو اشتراك مع الموظف في تزوير ورقة رسمية .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦١)

٥٠٠ - الاشتراك بالاتفاق على استعمال ورقة مزورة بطريقة تقديمها في دعوى مدنية توصلها لاثبات حق لا وجود له يتناول بالبداية كل النتائج الحتمية التي يقتضيها تقديم الورقة المزورة كمستند في الدعوى من التمسك بها مع استمرار هذه الحالة الى أن تنقطع بانتفاء الدعوى نفسها أو بتنازل صريح من مقدم الورقة .

(١٩٣٨/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧٥ ص ٣٣٣)

٥٠١ - إذا كانت الوقائع الثابتة في الحكم لا تدل على أن المتهم ارتكب عملا من الأعمال المكونة للشروع في القتل ، وإنما تدل على أنه صاحب المصلحة في الجريمة وأنه كان مصرا للضعيفة في نفسه فاستعان

بأخرين على ارتكابها وأنه هو قبيل الجائحة على أحد الفاعلين الأصليين فإن هذا البيان دال على الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق وعلى أن الجريمة قد وقعت بناء على هذا الاتفاق .

(١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٧ ص ١٣٤)

وسائل الاشتراك سابقة على وقوع الجريمة أو معاصرة لها

٥٠٢ - من المقرر أن فعل الاشتراك لا يتحقق به الصفة الجنائية الا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروع فيها .

(١٩٨٣/٤/٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٨ ص ٤٨٠)

٥٠٣ - الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان التحريض أو الاتفاق سابقا على وقوعها ، أو كانت المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وكان وقوع الجريمة ثمرة لذلك الاشتراك بحيث اذا تمت الجريمة فإن كل نشاط تال لتمامها لا يصح أن يوصف في القانون بوصف الاشتراك ، وإنما يصح أن يكون جريمة مستقلة متى توافرت شرائطها ، وأن جاز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق يسوغ الاستشهاد به .

(١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٢ ص ٢٨٤ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٢ ص ٥٩١)

٥٠٤ - الأصل في القانون أن الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان التحريض أو الاتفاق سابقا على وقوعها ، وأن تكون المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك ، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة .

(١٩٦٧/٣/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٣ ص ٣٩٢)

٥٠٥ - لا جدال في أن الاشتراك في الجريمة لا يتكون الا من أعمال ايجابية ولا ينتج أبدا عن أعمال سلبية ، كما لا جدال في أن أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك المعاقب عليه الا اذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة ، وأن أعمال المساعدة لا تعد اشتراكا الا اذا كانت سابقة أو معاصرة

للجريمة ، واذن فلا اشتراك بأعمال لاحقة للجريمة .

(١٩٤٥/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٣ ص ٧١٩)

قصد الاشتراك في جريمة معينة

٥٠٦ - المستفاد من مطالعة نصوص القانون العامة في الاشتراك (المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ من قانون العقوبات) أنها تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة ، فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين فلا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لأنه لم يقع عليها .

(١٩٦٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ١١١ ص ٥٧٨)

٥٠٧ - من المقرر قانوناً أن فعل الاشتراك لا تتحقق فيه الصفة الجنائية الا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها ، سواء كانت جريمة تامة أو شروعا فيها . فإذا كانت مدونات الحكم صريحة في أن الجريمة التي اتفق عليها بين المتهمين الأول والثالث وبين هذا الأخير والطاعن لم يتم الدليل على وقوعها ، فإن الحكم اذ دان الطاعن بوصفه شريكا في جريمة لم تقع يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(١٩٦١/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٤ ص ٥٠٨)

٥٠٨ - متى كان قوام الأدلة التي أوردها الحكم في حق المتهم بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جناية القبض على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه هو الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعل الجريمة أو يدل على قصد الاشتراك لديه ، وكانت هذه الأفعال لاحقة للجريمة ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٥٨/١/١٤ أحكام النقض س ٩ ق ٨ ص ٣٩)

٥٠٩ - عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه .

(١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض س ٨ ق ٩٠ ص ٣٣٩)

٥١٠ - إذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالما بها قاصدا الاشتراك فيها فإن ذلك يكون في الحكم قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٩٥٦/٢/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٧٩ ص ٢٦٤ ، ١٩٥٥/١/١١ س ٦ ق ١٤٤ ص ٤٣٩)

٥١١ - يشترط لعقاب الشريك في جناية القتل العمد ثبوت علمه بها وقت مقارفته الاشتراك .

(١٩٣٩/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٥ ص ٥٤٤)

الاشراك في الاشتراك

٥١٢ - لما كانت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا تشترط في الشريك أن يكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة ، ومن ثم يكفي لتحقيق اشتراكه في الجريمة بطريق التحريض أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، اذ الشريك انما هو في الواقع شريك في الجريمة ذاتها يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من أنه لا عقاب على الاشراك في الاشتراك يكون غير صحيح .

(١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠١ ص ٩٧٦)

٥١٣ - ان المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعرف الاشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة ، وكل ما توجبه هو أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، أو بناء على اتفائه على ارتكابها مع غيره أيا كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها ، يستوى في هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبواسطة ، اذ المدار في ذلك - كما هو ظاهر النص - على علاقة المتهم بذات الفعل المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا

معه فيها

(٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ أحكام النقص س ٢ ق ١٢٢ ص ٥٩١ ، ١٨ / ٣ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٦ ص ١١٠ ، ٧ / ٦ / ١٩٤٣ ج ٦ ق ٢١٦ ص ٢٨٧)

٥١٤ - الأصل أن الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ، ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها . واذن فمتى وقع فعل الاشتراك في الجريمة - كما هو معرف به في القانون - فلا يصح القول بعدم العقاب بمقولة انه لم يقع مع هذا الفاعل أو ذاك ، بل وقع مع شريك له أو مع غيره من الفاعلين .

(٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ أحكام النقص س ٢٠ ق ١٢٢ ص ٥٩١ ، ١٨ / ٣ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٦ ص ١١٠ ، ٧ / ٦ / ١٩٤٣ ج ٦ ق ٢١٦ ص ٢٨٧)

٥١٥ - الشريك انما يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه حتى ولو مع شريك له .

(٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ أحكام النقص س ٧ ق ٢٥٠ ص ٩١٠)

الاشتراك مع المجهول

٥١٦ - متى كان الاعتداء الذي أفضى الى موت المجنى عليه وليد سبق الاصرار عند المتهمين الاثنين فذلك يقتضى اعتبار من منهما لم يحدث الضربة التي أفضت الى الموت شريكا بالاتفاق والمساعدة مع من أحدث تلك الضربة يسأل عن الجريمة التي وقعت بصرف النظر عما ارتكبه هو من الأيذاء ، وعما اذا كانت الوفاة نتيجة محتملة للضرب الذي أحدثه أو لم تكن ، وبصرف النظر عن توافر شروط المادة ٤٣ في حقه أو عدم توافرها .

(١٠ / ٣ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٥ ص ٤١٧)

٥١٧ - اذا كان الظاهر من الواقعة الثابتة بالحكم أن أحد المتهمين

ارتكب وحده الفعل المكون للجريمة باطلاقه عيارين ناريتين على المجنى عليه اوديا بحياته ، وأن الآخر انما صاحبه وقت ارتكاب هذا الفعل لشده ازرم ومساعدته دون أن يرتكب أى فعل من الأفعال الداخلة فى الجريمة ، فانه كلا من المتهمين يعتبر شريكا للآخر فى جناية القتل ، وذلك لتعذر معرفة من منهما الذى باشر القتل .

(١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٦ ص ٥٨٤)

٥١٨ - اذا اُدان الحكم متهمين فى جناية قتل على أساس أن كلا منهم مجرد شريك لفاعل أصلى من بينهم بسبب تعذر معرفة الفعل الذى قام به كل منهم فى تنفيذ الجريمة التى اتفقوا على ارتكابها فيكفى أن يبين الحكم وقوع الجناية منهم وطريقة اشتراكهم فيها على الصورة المذكورة دون حاجة الى بيان الأفعال التى قام بها كل منهم بالذات فى تنفيذها .

(١٩٣٩/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٥ ص ٥٤٤)

٥١٩ - يجب على المحكمة فى حق من تريد اعتباره فاعلا أصليا فى جريمة القتل العمد أن تبين أنه قد اقترف فى الواقع فعلا ماديا من الأفعال المادية الداخلة فى تكوين الجريمة والا فانه قد لا يكون الا مجرد شريك . فاذا اتهم متهمان بأن كلا منهما أطلق عيارا ناريا على المجنى عليه وأثبت الكشف الطبى أن الوفاة حصلت من مقذوف واحد ولم يتبين أى مقذوف من الاثنين هو الذى تسبب عنه القتل ، فمن التحكم وتجاوز حد القانون اعتبارهما فاعلين أصليين لمجرد أنهما كانا معا ، وأن كلا منهما أطلق عيارا ناريا ، وأنهما كانا مصرين على ارتكاب الجريمة ، وانما القدر المتيقن فى هدم الحالة ، فى حق كل من المتهمين هو أنه اتفق مع زميله على ارتكاب الجريمة وصمم كلاهما على تنفيذها فيتعين اعتبار كل منهما شريكا لا فاعلا أصليا .

(١٩٣١/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٨ ص ٢٤٢ ،

١٩٣١/٤/٥ ق ٢٣٤ ص ٢٨٦)

٥٢٠ - اذا تعدد المتهمون وتعددت الجرائم الثابتة عليهم وثبت سبق اصرارهم عليها وكان فعل كل جريمة منها لا يمكن تصور وقوعه الا من فاعله بعينه ولم يعرف الفاعل الأصلى لكل جريمة فلا تصلح نسبة الفعل الأصلى لكل واحد من هؤلاء المتهمين ، لأن هذه النسبة تكون مشكوكا فيها ،

والمشكوك فيه لا يصح اعتباره أساسا للحكم ، وإنما يجب اعتبار المتهمين جميعا شرلاء بالاتفاق في كل من هذه الجرائم ما دام الاشتراك هو العنصر المتيقن في حق كل منهم . ولا مانع في القانون يمنع من عتاب الشريك اذا كان الفاعل الأصلي مجهولا ، كما لا مانع عقليا ولا قانونيا يمنع من اعتبار الشخص شريكا فقط متى وقع الشك في نسبة الفعل له وكانت عناصر الاشتراك متوفرة في حقه توافرا لا شك فيه .

(١٩٣٠/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٤ ص ١٣٢)

مشتملات الحكم

٥٢١ - سهو الحكم عن ذكر احدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه ما دامت المحكمة اشارت الى النص الذى استمدت منه العقوبة .

(١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٨ ص ١٠٢٧)

٥٢٢ - يجب على الحكم ان يستظهر عناصر الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها من واقع الدعوى وظروفها .

(١٩٨٣/٦/١٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥٣ ص ٧٧٨)

٥٢٣ - يجب أن يستظهر الحكم في جريمة الاشتراك في ارتكاب غش في تنفيذ عقد النقل بطريق الاتفاق والمساعدة عناصر الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها من واقع الدعوى وظروفها . ومجرد أن السيارات التى ضبطت بمكان الحادث مملوكة للمتهمين لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . وعدم بيان الحكم ما يدل على اتحاد نية الطاعنين على ارتكاب الفعل المتفق عليه وكذا توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون يجعله قاصرا .

(١٩٩٢/٣/٢٢ ط ٦٠٦٦ س ٥٩ ق)

٥٢٤ - ادانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك في الاختلاس يوجب استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها ومجرد قيام الطاعن الثانى بالاشتراك مع الطاعن الأول في

تقديم المستند المزور الى المختصين لا يفيد بذاته المساهمة في جريمة الاختلاس . وعدم بيان الحكم ما يدل على توافر المساهمة في مقاربة جريمة الاختلاس يجعله قاصرا .

(١٩٨٨/٩/٢٧ ط ٣٦٩٠ س ٥٨ ق)

٥٢٥ - يجب أن يبين الحكم القاضي بادانة متهم في الاشتراك في جريمة طريقة الإشتراك والعناصر التي استخلص منها وجوده ، فاذا خلا الحكم من ذلك وجب نقضه .

(١٩٣٨/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٤ ص ٣٦٤)

٥٢٦ - يجب على المحكمة - عند الحكم على متهم لاشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة - أن تبين واقعة السرقة التي حصل الاشتراك فيها ، وبعد بيانها وتأكيد ثبوتها تبين أن المتهم اتفق مع غيره على اقتراف هذه الجريمة .

(١٩٣٣/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦٢ ص ٢١٣)

٥٢٧ - اذا ظهر من أوراق الدعوى أن القتل لم يحصل إلا من عيار واحد وقضت المحكمة بالعقوبة ضد اثنين دون أن تبين من منهما هو الفاعل الأصلي ومن هو الشريك ولم يظهر من الحكم أن كان كلا المتهمين حضر وقت الحادثة أم أحدهما فقط كان الحكم معيبا لعدم بيانه الواقعة بيانا كافيا ووجب نقضه بالنسبة للآخرين ، إذ أن عقوبة الشريك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار تختلف قانونا عن عقوبة الفاعل الأصلي .

(١٩٢٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٢ ص ٢٥٠)

٥٢٨ - بين قانون العقوبات عدة أنواع من الاشتراك (المادة ٤٠ عقوبات) فالحكم الذي يعاقب شخصا لاشتراكه في ارتكاب جريمة يجب أن يوضح نوع الاشتراك .

(١٩١٩/١٠/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٣ ص ٢٣)

٥٢٩ - لا يتحتم في حكم الادانة في الاشتراك بناء على اتفاق - مادة ٢/٤٠ عقوبات - بيان الوقائع التي اعتبرت المحكمة مكونة للاتفاق

وحكم المحكمة عن وجود الاتفاق هو مسألة موضوعية تفصل فيها نهائيا .

(١٩١٢/٢/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٤٣ ص ٨٨)

٥٣٠ - اذا اتهم شخص بأنه شريك في ارتكاب جريمة وجب بيان هذه الجريمة في الحكم. ولو لم يعرف فاعلها الأصلي، اذ لا وجود لجريمة الاشتراك إلا باثبات وجود الجريمة الأصلية .

(١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١١ ص ١٢٣)

٥٣١ - اذا كانت العقوبة المقررة لها على الطاعة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك ، فان مجادلتها فيما اثبتته الحكم من وصف الجريمة بالنسبة لها باعتبارها فاعلة أصلية لا يكون له محل ولا مصلحة لها منها ، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذتها بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة لها ، اذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تُعطيهِ المحكمة لها .

(١٩٧٤/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٥٠ ق ١٧٢ ص ٧٩٨)

من أحكام محكمة الموضوع

٥٣٢ - ان مجرد سير شخص خلف ماشية مسروقة في يوم ضبطها مع السارق بعد مضي عدة أيام من تاريخ وقوع السرقة بدون أن يكون موجودا وقتها مع السارق لا يعد من أجله فاعلا أصليا أو شريكا ، اذ لا يوجد في هذه الحالة شيء من أنواع الاشتراك المنصوص عليها في القانون ، حتى ولو كان يعلم بأن هذه الماشية مسروقة ، لأن علمه بذلك لا يكفي وحده لثبوت تهمة الاشتراك عليه ما دام أنه لم يعمل عملا من الأعمال المكونة لها قانونا . واذا كان سائرا خلف تلك الماشية جهارا في الطريق فلا يكون فعله فعل مخفي الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها لفقدان شرط الاخفاء .

(جنح قنا ١٨٩٨/٨/٢٣ الحقوق س ١٤ ق ٢٥ ص ٥٣)

٥٣٣ - اذا استشهد من بلغ بامر كاذب بشهادة أشخاص آخرين على صحة أقواله وشهد هؤلاء الأشخاص بذلك الأمر جاءت معاقبتهم بصفاتهم

شركاء قد سهلوا ارتكاب الجريمة .

(أسوان الجزئية ١٩٠٥/٤/٢٤ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٢٠٢)

٥٣٤ - الأعمال التي تدخل في تكوين الاشتراك في جريمة هي الأعمال التي تقع قبل أو وقت وقوعها أما الأعمال اللاحقة لها فلا يعد من أعمال الاشتراك فيها غير أنه يجوز في بعض الأحوال العقاب عليها كجريمة قائمة بذاتها .

(استئناف اسكندرية ١٩٢٥/٨/٩ المجموعة الرسمية س ٢٧ في ٧١ ص ١١١)

٥٣٥ - إذا كان الفاعل الأصلي للجريمة حسن النية في فعله بحيث لا يترتب عليه مسئولية فإن ذلك لا يبرئ المشاركين له في الجريمة من العقوبة ما داموا سيئ النية في الاشتراك .

(استئناف مصر ١٨٩٨/٥/٨ الحقوق س ١٣ ص ٢٢٨)

مادة ٤١

من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانونا بنص خاص .
ومع هذا :

(أولا) لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي تغير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال .

(ثانيا) اذا تغير وصف الجريمة نظرا الى قصد الفاعل منها او كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة او علمه بها كقصد الشريك منها او علمه بها .

الأحكام

٥٣٦ - عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئولية الجنائية اذا وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفته شريكا ، وذلك أن مساهمته في الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للاشتراك وعدوله لا يفيد الا اذا كان قد استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل

وقوعها .

(١٩٧٢/٥/٨ احكام انقض س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧٢)

٥٣٧ - انه وان كان صحيحا ان الاشتراك لا يتحقق الا في واقعة. معاقب عليها تقع من الفاعل الاصل ، وان الشريك لا يجوز عقابه اذا كان ما وقع من الفاعل الاصل غير معاقب عليه ، الا ان ذلك لا يستلزم ان تكون محاكمة الشريك معلقة على محاكمة الفاعل الاصل والقضاء عليه بالعقوبة اذ ذلك يؤدي الى عدم معاقبة الشريك اذا تعذرت محاكمة الفاعل الاصل لكونه مجهولا او متوفى او غير معاقب لانعدام القصد الجنائي عنده او لأحواله أخرى خاصة به .

(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٣ ص ٦٥٩ ، ١٩٤٣/٦/٧ ج ٦ ق ٢٠٩ ص ٢٧٩)

٥٣٨ - اذا كان الفعل الجنائي قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الاصل بسبب ظرف خاص به فلا يكون المتهم بالاشتراك مسئولا على أساس وجود هذا الظرف الا اذا كان عالما به ، ويجب في هذه الحالة ان يثبت الحكم عليه. توافر هذا العلم .

(١٩٤٠/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٥ ص ٢٦١)

٥٣٩ - ان القانون في تقرير العقوبات لم يجر على قاعدة ان يكون عقاب الفاعل الاصل اشد من عقاب الشريك ، بل انه ترك الى المحكمة تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما في الحدود التي قررها لكل من يساهم في الجريمة فاعلا كان او شريكا ، ولا رقابة لمحكمة النقض في ذلك ما دامت العقوبة المحكوم بها داخلية في حدود النص القانوني المنطبق على الواقعة . واذن فالمحكمة اذا أوقعت على الشريك عقوبة اشد من عقوبة الفاعل فانها غير ملزمة بتعليل ذلك .

١ ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٨ ص ٢٤٩

مادة ٤٢

إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به. وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً .

الأحكام

٥٤٠ - يعاقب الشريك بالعقوبة المقررة للجريمة ، ولو امتنع ذلك على الفاعل لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد أو لأسباب خاصة به .

(١٩٨٦/٣/٣ ط ٢٣٤٦ س ٥٥ ق)

٥٤١ - من المقرر أن المادة ٤٢ من قانون العقوبات جاءت بحكم عام شامل للجرائم كلها ، فمتى ثبت وقوع جريمة السرقة بالاكراه وثبت اشتراك المتهم في ارتكابها بأحدى طرق الاشتراك ، وتوافرت سائر أركان الجريمة المذكورة في حقه وجبت معاقبته ولو كان الفاعلان الأصليان غير معاقبين ما دام عدم عقابهما راجعاً الى سبب خاص بهما .

(١٩٨٤/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٩ ص ٦٨٥)

٥٤٢ - الأحكام الصادرة ببراءة الفاعل لانعدام القصد الجنائي لديه ، لا تصلح لأن يحتج بها بالنسبة الى الشريك المقدم الى المحاكمة على أساس توافر القصد الجنائي عنده ، إذ أن المادة ٤٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا كان الفاعل غير معاقب عليه لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به فذلك لا يمنع من معاقبة الشريك ، وهذا صريح في أن القانون نفسه لا يجيز أن يتعدى أثر الحكم ببراءة الفاعل الى الشريك إذ التعدية يلزم عنها حتما تعطيل مقتضى ذلك النص بمنع النيابة العامة بصفة مطلقة من تقديم الدليل على ثبوت نية الاجرام لدى الشريك في واقعة ارتكبها الفاعل دون أن يكون عنده القصد الجنائي كما يتطلبه القانون .

(١٩٤٢/٤/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩٢ ص ٦٤٨)

٥٤٣ - إذا كان الفاعل الأصلي في جريمة تزوير شهادة إدارية

بناريخ. وفاة مد فضى ببراءة لجهله بحقيقة تاريخ الوفاة فلا جناح على المحكمة اذا هى عاقبت الشريك فى هذه الجريمة على أساس انه هو كان يعمم حقيقة ذلك التاريخ .

(١٩٤١/١٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٣٠ ص ٦٠٢)

٥٤٤ - ما دام قد صدر حكم نهائى من محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها فان المتهم بالاشتراك فى ارتكابها مع من صدر له الحكم يستفيد منه حتما. ولو لم يكن هؤلا طرفا فيه ، ذلك لأن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة فى ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعتبر ويحق أن تعتبر على خلاف أحكام الادانة أو أحكام البراءة الصادرة لأسباب متعلقة بأشخاص متهمين معينين بالذات حجة فى حق الكافة أى بالنسبة لكل من يكون له شأن فى الواقعة موضوع الدعوى .

(١٩٤١/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٥ ص ٥٧٩)

٥٤٥ - براءة أحد الفاعلين أو الشركاء لا يلزم عنه - على مقتضى الأحكام المقررة بقانون العقوبات لمسئولية الفاعلين والشركاء فى الجريمة - براءة باقى من ساهموا معه عن قصد فيها .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٢ ص ٥١٣)

٥٤٦ - ان الاتفاق الجنائى بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة ضرب يجعل كلا منهم مسئولا بصفته شريكا بالاتفاق عما يقسح من الباقيين تنفيذًا لهذا الاتفاق ، كما يجعله مسئولا أيضا عن المضاعفات الناتجة عن الضرب ، وذلك لأن القانون نص على تشديد العقاب فى حالة هذه المضاعفات لمجرد حصولها ولو لم تكن مقصودة بذاتها من الضارب ، فتستوى فى ذلك مسئولية الفاعل الأصلى والشريك ، وما دام ما وقع من الفاعل الأصلى لم يخرج عما حصل الاتفاق عليه من الشركاء فلا محل مع هذا للرجوع الى المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، لأن هذه المادة تفترض وقوع جريمة أخرى غير التى تناولها فعل الاشتراك .

(١٩٣٩/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٠ ص ٥٤٠)

٥٤٧ - ان قواعد الاشتراك هى عامة تنطبق على كل الجرائم ، ولا

يخرج عن هذه القاعدة الا ما استثنى بنص صريح ، فاذا استحصل اشخاص على اعلام شرعى بأمر غير حقيقى بان قرروا أمام القاضى الشرعى بصفته موظفا عموميا حال اصداره الاعلام المذكور ان والد أحدهم غائب غيبة منقطعة بقصد تخليصه من الخدمة العسكرية فانهم يعتبرون شركاء فى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٨١ عقوبات . ولا يمكن القول بأنهم لا يعتبرون شركاء بناء على عدم وجود جريمة تزوير موجهة لموظف عمومى بصفته فاعلا أصليا لأنه اذا سلمنا بذلك تكون النتيجة استحالة معاقبة أى فرد اشترك مع موظف عمومى فى تزوير حصل منه أثناء تأدية وظيفته اذا اتفق أن هذا الموظف خرج عن دائرة العقاب لأسباب خاصة بشخصه وهذه النتيجة قد استبعدت صراحة بنص المادة ٤٢ عقوبات .

(١٩١٠/٧/٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ص ٣)

٥٤٨ - ان ظرف حمل السلاح ظرف ماذى يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العقوبة بسببه ، ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله واذا استعمل حامل السلاح سلاحه فى جرح أو قتل وجبت مؤاخذه جميع الشركاء بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها ، وذلك عملا بأحكام المادة ٤٣ عقوبات .

(١٩٣٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٢ ص ٣٧٥)

٥٤٩ - من اشترك فى جريمة فعلية عقوبتها ، فاذا طرأ ظرف مشدد لها وكان من الحوادث اللاصقة بها وجب أن يتحمل الشريك بنتيجته كفاعله وعليه فمتى حصل التحريض على جريمة ضرب وأفضت الى الموت عوقب الشريك بعقوبة الفاعل الأصلي طالما كان ما حدث هو نفس ما وقع التحريض والاتفاق عليه .

(١٩٢٧/٥/٣١ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٦ ص ٣٧)

٥٥٠ - حيث ان الشريك يعاقب بعقاب الفاعل الأصلي - مادة ٦٧ عقوبات - فعدم ذكر الظروف المجسمة لجريمة الفاعل الأصلي عبارة عن بطلانه بالنسبة للشريك كما هو بطلان بالنسبة للفاعل الأصلي .

(١٩٠١/١٢/١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٣٠ ص ٩٢)

مادة ٤٣

من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تبعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت .

الأحكام

٥٥١ - الأصل ألا يسأل الجاني الا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها ، ويسأل المتهم عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان في مقدوره أو من واجبه توقع حدوثها ، عملاً بالمادة ٤٣ عقوبات .

(١٩٨٨/١٢/٨ ط ٦٠٠٧ س ٥٨ ق)

٥٥٢ - قيام الجريمة الاحتمالية قبل المتهم رهن بثبوت مساهمته في جريمة أصلية قصد اليها فاعلاً كان أم شريكاً .

(١٩٨٨/٢/٨ ط ٦٠٠٧ س ٥٨ ق) .

٥٥٣ - الأصل أن المتهم لا يسأل الا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل الا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى العادى للأمور ، خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن ارادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية . ولذا بات من المقرر أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ، ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٥ ص ٤٠٨)

٥٥٤ - الأصل أن الجاني لا يسأل الا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها بأحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، الا أن الشارع اذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة لذاتها ، وانما تقع كنتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة

ابتداء وفقا للمجرى العادى للامور ؛ قد خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان فى مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها على أساس افتراض أن ارادة الجانى لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلى ونتائجه الطبيعية ، وهو ما نص عليه فى المادة ٤٣ عقوبات .

(١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٥ ص ١٥٦)

٥٥٥ - المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت فى باب الإشتراك إلا أنها جاءت فى باب الأحكام الابتدائية فدل الشبارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هى أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر الى الجريمة التى اتجهت اليها ارادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً بحكم المجرى العادى للامور .

(١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٥ ص ١٥٦) .

٥٥٦ - ان المادة ٤٣ من قانون العقوبات لم تشترط لمساءلة الشركاء فى جريمة عن الجريمة أو الجرائم التى تكون من نتائجها المحتملة ، أن تكون الجريمة الأولى لما تتم ، واذن فيصح العقاب على الشروع فى القتل باعتباره نتيجة محتملة للسرقه ولو كانت جريمة السرقه قد تمت مقارفتها بالفعل .

(١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٣ ص ٧٤٨)

٥٥٧ - ان مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها فى المادة ٤٣ عقوبات لا تنأتى الا اذا كان الفعل الأصلى المتفق على ارتكابه يكون فى حد ذاته جريمة ما . فاذا اتفق زيد مع بكر على أن يستخرج الثانى لأول جواز سفر بجنسية غير جنسيته نظير مبلغ معين ، فعلم بكر على تحقيق هذا الأمر بطريق التزوير ، ولم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير من ضمن ما وقع الاتفاق عليه بين زيد وبكر صراحة أو ضمناً فلا يصح أن يؤخذ زيد على جريمة التزوير طبقاً للمادة ٤٣ عقوبات باعتبار أن هذه الجريمة كانت نتيجة محتملة للاتفاق الذى تم بينهما ، ما دام الاتفاق الذى تم بينهما لم ينطو على جرم كانت جريمة التزوير احدى نتائجه الاحتمالية ، وما دام استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ايسست له لا يستدعى الحصول عليه

ضرورة ارتكاب التزوير .

(١٩٣٥/٢/٢٥٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤٠ ص ٤٣٥)

٥٥٨ - الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كاف وحده - بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات - لتحميل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ، ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها ، متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانونا أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل غفلا وبحكم المجرى العادى للأمور أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها . فاذا اتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين ، فإن القانون يفرض بحكم المادة ٤٣ عقوبات على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاوم دفاعا عن ماله فيحاول اللصوص اسكاته خشية الافتضاح ، فاذا عجزوا عن اسكاته قضوا على حياته ليأمنوا شربه . تلك حلقات متسلسلة تتصل أخراها بأولها اتصال العلة بالمعلول ، فكل من كانت له يد في أولى الحوادث ، وهي حادثة السرقة - يجعله القانون مسئولاً بصفته شريكا عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل ، باعتبارها نتيجة محتملة للأولى . واذا لم يكن في الاستطاعة مؤاخذه ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة ، لعدم قيام الدليل على ذلك ، فإن وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذه قانونا بقصده الاحتمالي فيما يتعلق بجريمة القتل ، على اعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع كل ما حصل ان لم يكن توقعه فعلا ، ومسئوليته في القتل بنية احتمالية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيناً أو ساطورا أو أية أداة أخرى .

(١٩٣٤/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٠ ص ٢٣٤) .

٥٥٩ - القصد الاحتمالي يقوم مقام القصد الاصيل في تكوين ركن العمد ، وهو لا يمكن تعريفه الا بأنه نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أنه قد يتعدى فعله الغرض المنوي بالذات الى غرض آخر لم ينو من قبل أصلا فيمضى مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض الغير مقصود . ومظنة وجود تلك النية هي استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه . والمراد بوضع تعريفه على هذا الوجه أن يعلم أنه لا بد

فيه من وجود النية على كل حال وأن يكون جامعا لكل الصور التي تشملها تلك النية مانعا من دخول صور أخرى لا نية فيها داعيا الى الاحتراس من الخلط بين العمد والخطا . والضابط العملي الذي يعرف به وجود القصد الاحتمالي أو عدم وجوده هو وضع السؤال الآتي والاجابة عليه « هل كان الجاني عند ارتكابه فعلته المقصودة بالذات مريدا تنفيذها ولو تعدى فعله غرضه الى الأمر الاجرامى الآخر الذى وقع فعلا ولم يكن مقصودا له فى الأصل أم لا ؟ » ، فان كان الجواب بالإيجاب تحقق وجود القصد الاحتمالي أما ان كان بالسلب فهناك لا يكون فى الأمر سوى خطأ يعاقب عليه أو لا يعاقب بحسب توفر شروط جرائم الخطا وعدم توفرها . ثم ان الاجابة على هذا السؤال تنبنى طبعا على أدلة الواقع من اعتراف أو بينات أو قرائن ، وعليه فالقصد الاحتمالي لا يتحقق فى صورة ما اذا قصد المتهم قتل زيد فوضع له مادة سامة فى قطعة حلوى وأعطاهم له لياكلها فاستبقى زيد هذه القطعة وجاء بكر فوجدوها فاكل منها فمات ، فان المتهم فى هذه الحالة يعاقب بتهمة الشروع فى قتل زيد فقط ولا تجوز معاقبته بتهمة قتل بكر بادعاء أن القصد الاحتمالي قد تحقق ، لأن النية الثانوية غير موجودة بل الموجودة نية متركزة كلها على الغرض الأصلي المقصود بالذات مقصورة عليه وغير متجاوزة له الى أى غرض اجرامى آخر .

(١٢/٢٥/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٥ ص ١٦٨)

٥٦٠ - من المقرر فى القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء ، ومن ثم فان ما يشير الطاعن من اقتصار المسئولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديدا فى القانون .

(١١/٢٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٧ ص ٨٠٩ ، ١٢/١٢/

١٩٦٩ س ٢٠ ق ٣٠١ ص ١٤٥١)

٥٦١ - من المقرر فى فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التى

وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها خاعلين كانوا أو شركاء والاحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون .

(١٩٦٥/٦/٧ أحكام النقض س ١٦ ق ١١١ ص ٥٥٦ ، ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ق ٢٠٤ ص ٧٦٠)

٥٦٢ - من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون .

(١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢١ ص ١١٨ ، ١١/٢٠/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩ ، ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ق ٢٥ ص ١٥٦ ، ١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٧ ص ١١٩) .

٥٦٣ - ما دام الحكم قد عاقب المتهم على الاشتراك في الشروع في القتل على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التي وقعت فيها ، لا على أساس الاتفاق على القتل مباشرة ، خلا يقبل النعي عليه أنه لم يقم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل .

(١٩٤٨/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٣ ص ٥٣٧)

٥٦٤ - إذا حكم بالعقوبة على متهمين لاشتراكهم في جريمة بطريق الاتفاق على ارتكاب جريمة أخرى معينة وكانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة لهذا الاتفاق فيجب أن يبين الحكم بيانا كافيا ما كان من اتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة المعنية حتى يكونوا مسئولين بعدئذ عن الجريمة التي تلت ذلك والمقول بأنها كانت محتملة الوقوع .

(١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٨ ص ٤٠)

مادة ٤٤.

إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك .

الأحكام

٥٦٥ - يجب الحكم بالغرامة النسبية على المتهمين متضامنين ، ولا يجوز التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم .
(١٩٨٨/١٠/١٣ ط ٣٠٤٢ س ٥٨ ق)

٥٦٦ - تعتبر الغرامة عقوبة تكميلية اذا قضى بها في الجنايات بالاضافة الى عقوبة اخرى . .
(١٩٨٨/١٠/١٣ ط ٣٠٤٢ س ٥٨ ق)

٥٦٧ - اعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين بالغرامة النسبية متضامنين ولا يستطاع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه .
(١٩٥٦/٦/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣٦ ص ٨٥٣)

٥٦٨ - ان المستفاد من عبارة المادة ٤٤ عقوبات وعبرة تعليقات وزارة الحقانية عليها أن الشارع انما عني بالنص على الغرامة النسبية ليضمن للدولة أن تحصل من المتهمين جميعهم مبلغا بصفة غرامة يساوي المبلغ المختلس لا أكثر ولا أقل . وهذا واضح أيضا من استقراء النصوص الواردة في باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر (م ١١٢ وما بعدها) فاتها قد ربطت تلك الغرامة بما يجب رده . وأبرزت المادة ١١٥ هذا الربط على نحو لا يدع مجالا لأي شك ، اذ نصت عبارتها الفرنسية بالزام الجاني بمبلغ مساو لضعف ما استوفاه يرد نصفه لمستحقه ويؤخذ النصف الآخر غرامة . واذن فالواجب في الغرامة النسبية أن يحكم بها على المتهمين معا بحيث لا يستطاع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها ، أما ايجاب هذه الغرامة كلها على كل واحد منهم فغير شديد .

(١٩٤٧/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢٩ ص ٣١٨)

مادة ٤٤ مكررا

كل من اخفى اشياء مسروقة او متحصلة من جناية او جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .

واذا كان الجاني يعلم ان الاشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها اشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

- مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ ، الصادر في ١٧/٦/١٩٤٧ ونشر في ١٩/٦/١٩٤٧ .

الأحكام

اركان الجريمة

٥٦٩ - توافر اركان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة شرطه ان يثبت فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين ان هذا المال مسروق .

(١٩٨٩/١/٥ ط ٦٠٥٥ س ٥٨ ق)

٥٧٠ - ان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة تتكون من : (١) فعل الاخفاء وهو يتحقق بتسليم الشيء المسروق ودخوله في حيازة المتهم . (٢) وكان المتسلم متحصلا من طريق السرقة . (٣) وعلم المتهم بان الشيء مسروق او متحصل من طريق السرقة .

(١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٠ ص ٦٨٠)

٥٧١ - ان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة لا تتحقق الا بتوافر عنصرين : اخفاء شيء متحصل من طريق السرقة ، وعلم الجاني بمصدر هذا الشيء . ولا يتحقق العنصر الاول الا بتسليم الجاني الشيء او حجزه او حيازته فعلا . فتوسط المتهم في عرض اشياء مسروقة للبيع يغير ان تكون يده قد وصلت الى هذه الاشياء لا يعد اخفاء لها لعدم توافر العنصر المادي للجريمة .

(١٩٣٨/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٢ ص ٣٦٤)

٥٧٢ - الواجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة اخفاء الاشياء

المتحصلة من سرقة أن يبين مدى اتصال المتهم بالمال المسروق وأنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا سائفا كافيا لحمل قضائه .

(١٩٧٢/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٥ ص ١٣٥٦)

٥٧٢ - إخفاء جريمة مستقلة

٥٧٣ - لا يعتبر القانون إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، فهما جريمتان مستقلتان بآركانهما وطبيعتهما .

(١٩٨٣/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٩ ص ٤٣٩ ، ١٩٨٦/٤/١٧ س ٣٧ ق ٩٦ ص ٤٩٤)

٥٧٤ - أن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة جريمة اشتراك في السرقة وإنما اعتبره جريمة قائمة بذاتها ، وبناء على ذلك فإن تاريخ هذه الجريمة لا شأن له بيوم السرقة بل هو لا يكون إلا من يوم الإخفاء ، أي من يوم تسلم المتهم الشيء المسروق ، فهذا اليوم هو الذي يجب أن يكون مبدأ المدة سقوط الدعوى .

(١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٠ ص ٦٨٠)

٥٧٥ - من المقرر أن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة .

(١٩٧٤/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٤ ص ٣٤٠ ، ١٩٨٢/١٢/٢ س ٣٣ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٥٧٦ - جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة إنما هي جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن الجريمة المتحصلة منها وتختلف طبيعة كل

منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى ، فلا يعتبر الاخفاء اشتراكا في الجريمة أو مساهمة فيها ، ولا يتصور وقوعها من شخص واحد ، ويجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا وموضوعه أشياء متحصلة من جرائم عدة .

(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٩ ص ٤٩٢ ، ١٩٨٧/١/١٥ ط ٦١٤٤ س ٥٦ ق)

٥٧٧ - لا يعتبر القانون اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها ، وإنما يعتبر جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بآركانهما وطبيعتهما وتعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه عن أشياء متحصلة من سرقات متعددة .

(١٩٦٥/٣/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٥٨ ص ٢٦٧ ، ١٩٦٣/١/٢٩ س ١٤ ق ١٠ ص ٤٣)

٥٧٨ - جريمة اخفاء المسروقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى . وعلى ذلك فإن القضاء نهائيا - من محكمة أول درجة - ببراءة المتهم بالسرقة لا يتعارض مع ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن بجريمة اخفاء المسروقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها من حيازته للمسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة .

(١٩٦٢/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٨ ص ٦٨١)

٥٧٩ - إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا .

(١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٥ ص ٦٣٧)

٥٨٠ - جعل قانون العقوبات الجديد اخفاء الأشياء المسروقة جريمة خاصة منفصلة عن السرقة لا عملا من أعمال الاشتراك فيها . ولذلك تقتصر مسئولية التعويض المدني على مقدار الضرر الذي نشأ عن فعله ، فإن أخفى

بعضاً من المسروقات لا كلها اقتصرت مسئوليته بالتضامن مع السارق على مقدار ما أخفى .

(١٦/٢/١٩١٨ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ص ٧٠)

٥٨١ - من أخفى أشياء مسروقة ليس بشريك في السرقة بل هو مرتكب لجريمة مستقلة ومستمرة لا يبتدىء ميعاد سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بسنبيها الا من يوم ظهورها فتصح اذن محاكمته ولو كان قد مضت ثلاث سنوات من وقت وقوع السرقة .

(٣٠/١٢/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٢٦ ص ٦٠)

فصل الاخفاء

٥٨٢ - الركن المادى لجريمة اخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بإدخال المخفى الشيء المسروق فى حيازته وأن عدم ضبط المسروق لدى المتهم بإخفائه ليس من شأنه أن ينفى عنه الجريمة ، لأنه يكفى أن تكون المحكمة قد اقتنعت بأن هذا الشيء المسروق كان فى حيازته فعلاً ، ذلك أنه فضلاً عن أنه ضبط الشيء فى حيازة المخفى ليس ركناً من أركان جريمة الاخفاء فان القانون لا يشترط فيها أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم .

(٢٠/٢/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٧ ص ٢٣٢)

٥٨٣ - ان فعل الاخفاء الذى تتكون منه جريمة اخفاء الأشياء المسروقة لا يتصور وقوعه الا بعد وقوع السرقة ، والقانون لم يبين للاخفاء وقتاً يجب أن يكون وقوعه فيه لكى يكون معاقباً عليه . ولذلك فان القول بأن الاخفاء لم يكن معاصراً للسرقة لا وجه له .

(٢٢/٣/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٠ ص ٢٠٤)

٥٨٤ - لا يشترط فى جريمة اخفاء الأشياء المسروقة أن يكون الجانى قد أخفاها فى مكان بعيد عن الأنظار وعن متناول الناس ، ولا أن تحصل هذه الحيازة بغير طريق الشراء أو بغير قصد التملك ما دام هو حين مجازها كان عالماً بسرقتها .

(١٨/١/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٨٧ ص ٢٦١)

٥٨٥ - ان الاخفاء في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة ليس معناه أن يبعد المتهم الشيء عن أنظار الناس أو يضعه في مكان بعيد عن متناولهم ، كما هو مفهوم التكلفة لغة ، بل المقصود به في اصطلاح القانون في هذا المقام هو فقط الاحتياز والاتصال المادي مهما كانت صفته ، أي ولو كان علنا وعلى مرأى من الكافة ، ومهما كان سببه ، أي ولو كان عن طريق الشراء ولو بثمن المثل ، وسواء أكان بين المتهم وبين السارق علاقة أم لم تكن . مواذن فان معاقبة المتهم من أجل جريمة اخفاء المسروق لا يقدر فيها كونه اشترى الشيء المسروق ممن يتجر فيه وبثمن مناسب .

(١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٤ ص ٥٩٢)

٥٨٦ - فعل الاخفاء كما هو معروف به في القانون إنما يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله ، فمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة يكفي لتوفر عنصر الاخفاء لا يشترط في ذلك أن تكون الحيازة بنية التملك .

(١٩٦١/١/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٦ ص ٩٨)

٥٨٧ - يكفي للعقاب على اخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توافر نية التملك .

(١٩٦١/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٢ ص ٢٨٤)

٥٨٨ - ان فعل الاخفاء ، كما هو معرف به في القانون ، يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ، ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . فإذا كانت الواقعة أن المتهمين أخذوا سيارة سرقوها وعرضوا على شخص شرائها فقبل إذا هم ذهبوا بها إلى مكان ما ، فوافقوه وساروا بها إلى هذا المكان وهو معهم ، فانه بهذا يكون قد شارك سائر المتهمين في حيازة السيارة المسروقة ، وخصوصا إذا كان هموا فضلا عن ذلك قد زودوا السيارة بالوقود وإدعى انه هو المالك لها عندما ساجاه الحفير داخل السيارة مع زملائه .

(١٩٤٥/٥/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٣ ص ٧١٠)

٥٨٩ - الركن المادى لجريمة اخفاء الاشياء المسروقة يتحقق بحيازة المخفي للمسروق ، والحيازة تكفى مهما كان سببها . فيعد مرتكباً للجريمة من خاز المسروق سواء اكان ذلك بطريق الشراء او الوديعة او الهبة او المعاوضة او الاجارة او غير ذلك ، وليس يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك .

(١٩٤٤/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٤٥ ص ٤٧٢)

٥٩٠ - ان مجرد تسلم المسروق يكفى لتحقيق ركن الاخفاء متى كان مقترنا بعلم المتسلم بأنه مسروق .

(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩٩ ص ٦٥٧)

٥٩١ - متى اثبت الحكم فى حق المتهم أنه اشترى الاسلاك المسروقة التى وجدت فى حيازته ، وأنه اقر بذلك ، فقد تحقق ركن الحيازة على ما هو معروف به فى القانون .

(١٩٥٧/٦/١٠ احكام النقض س ٨ ق ١٧٥ ص ٦٣٧)

٥٩٢ - لما كان الحكم قد حصل دفاع الطاعن بأنه تسلم المسروقات من المتهم الاول للتفكير فى شرائها ثم اطرحه بما يبرر رفضه ، فانه قدم استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالا ماديا بالمضبوطات وأنه اخفاها لديه ، وهو ما يتحقق به ركن الاخفاء فى حقه على ما هو معروف به فى القانون ، اذ يكفى مجرد تسلم المسروق لتوافر هذا الركن ، ولا يشترط أن يكون احتجازه بنية تملكه .

(١٩٧٨/١٠/٩ احكام النقض س ٢٩ ق ١٣٢ ص ٦٧٧)

٥٩٣ - لا يشترط لاعتبار الجانى مخفيا لشيء مسروق أن يكون محرزا له ماديا ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ، ويكون سلطانه مبسوطا عليه ، ولو لم يكن فى حوزته الفعلية .

(١٩٦٩/١١/١٧ احكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٣ ص ١٢٩٤ ، ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ق ١٢٠ ص ٦٠٣)

٥٩٤ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجانى مخفيا لشيء مسروق .

أن يكون محرزا له احرازاً مادياً بحيث بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل
بيده به ، وأن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ، ولو لم يكن في حوزته الفعلية .
ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ذلك الركن بل يكفي أن
يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه ، إذ أن هذا الركن
مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن
تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها وأدبياتها .

(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١ ص ١)

٥٩٥ - إذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالاً
بمادياً بالآلات المسروقة بتسليمها من المتهم الأول (السارق) ودفع جزءاً من
الثمن إليه ، فهو يكفي لتوفر ركن الاخفاء على ما هو معرف به في القانون .

(١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٣ ص ٨٨)

٥٩٦ - لا تتحقق جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة
إلا إذا وقع من الجاني فعل ايجابي تدخل به متحصلات الجريمة في حيازته ،
أما وجوده في مكان الاخفاء أو في محل دخله المخفي وضبط فيه ، فلا يكفي
لاعتباره مخفياً لشيء يحوزه غيره دون أن يصل إلى يده .

(١٩٥٧/٦/١٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٠ ص ٦٦٥)

٥٩٧ - أن الركن المادي في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة
لا يتحقق إلا باتيان الجاني فعلاً ايجابياً يدخل به المسروق في حيازته .

(١٩٥٥/٢/٨ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٦ ص ٥٠٥)

٥٩٨ - أن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق ركنها المادي
إلا إذا أتى الجاني فعلاً مادياً ايجابياً يدخل به الشيء المسروق في حيازته .
فمجرد علم المتهم بأن شيئاً مسروقاً موجود في منزله لا يكفي لاعتباره مخفياً
لأنه متى كان هو لا شأن له بوجوده فيه وكان غيره من سكان المنزل هم الذين
نحسوا على ذلك .

(١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣١ ص ٦٨١)

٥٩٩ - لا يشترط في جريمة اخفاء المسروق أن يكون قد جاء إلى

حيازة المتهم بلا مقابل ، أو أن يكون فعل الاخفاء قد وقع خفية وسرا ، فمن يشتري المسروق نهارا جهاراً مع علمه بسرقة يكون مخفياً له .

(١٩٤٣/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢١ ص ٢٩٤ ، ١٩٤٣/٥/٢٤ ق ١٩٦ ص ٢٦٥)

٦٠٠ - يكفي لتوافر الركن المادى فى جريمة اخفاء الأشياء المسروقة ، اخفاء شيء مسروق أيا ما كان قدره .

(١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧)

٦٠١ - يستوى لتوفر جريمة الاخفاء أن تكون الأشياء المخفاء متحصلة من جريمة سرقة أو من جريمة عثور على أشياء فاقدة بنية تملكها ما دامت قد توافرت لدى العاثر على الشيء الضائع نية امتلاكه سواء أكانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أو لاحقة عليه .

(١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض س ٧ ق ٣٥٢ ص ١٢٧٤)

٦٠٢ - لا يشترط فى جريمة اخفاء المسروق أن يكون فعل الاخفاء قد وقع على ذات المسروق ، بل يكفي أن يقع على أى شيء يكون قد جاء عن طريق السرقة ، فمن يستولى على جزء من ثمن المسروق مع علمه بسرقة يكون مخفياً لمسروق .

(١٩٤٣/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢١ ص ٢٩٤)

الاخفاء جريمة مستمرة

٦٠٣ - ان جريمة اخفاء الشيء المسروق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لا تنقطع الا بخروج الشيء المسروق من حيازة مخفيه .

(١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤٠ ص ٣٢٣)

٦٠٤ - ان جريمة اخفاء الأشياء المسروقة تتحقق فى استمرار المخفى على حيازتها بعد أن اتضح له أنها متحصلة من طريق السرقة ولو لم يكن عالماً بذلك من قبل .

(١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٤ ص ٣٢١)

السارق والمخفي والوسيط

٦٠٥ - ان ظهور فاعل السرقة أو رفع الدعوى عليه ليس بضروري لصحة معاقبة المخفي متى ما ثبت أنه أخفى ما سرقه غيره وهو عالم بحقيقة الأمر فيه .

(١٩٤٣/٤/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٦١ ص ٢٢٦)

٦٠٦ - مجرد توسط المتهم في رد المسروق مقابل جمل ما تقاضاه لا يكفي لاعتباره مخفيا له ، ما دام لم يثبت أنه كان في حيازته .

(١٩٤٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٢ ص ٣٦٩)

٦٠٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه ببراءة المطعون ضده من تهمة اخفاء الماشية المسروقة على انه كان مجرد وسيط في رد هذه الماشية لصاحبها دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لردّها ، مما مؤداه أن حيازته لها وهو في سبيل ردها للمجنى عليه هي حيازة تأمت منذ نشأت لحساب المجنى عليه ، ومن ثم فإن يده على الشيء المسروق هي يد مالك بما ينتفى به قصد الاخفاء كما هو معروف به في القانون . ولما كان ما استخلصه الحكم هو محض تقدير لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض . فان النعى على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب يكون في غير محله ويتعين رفض الطعن .

(١٩٦٣/٥/١٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٧٨ ص ٣٩٩)

٦٠٨ - اذا كانت محكمة أول درجة قد أدانت المتهم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة (حمارين) وبينت الواقعة في أن المتهم طلب من المجنى عليه حلوانا مقابل رد الحمارين ، ولما تسلم المبلغ وجد الحمارين في الصباح مطلقين خلف مباني العزبة ، وكان الحكم الاستثنائي قد أضاف لذلك قوله ان استيلاء المتهم على الحوان واعادة الحمارين للمسروقين للمجنى عليه فيه الدليل القاطع على أنه أتى قطعاً فعلا ماديا ايجابيا أدخل به المسروقات في حيازته ، فان هذا الحكم يكون قاصرا في بيان فعل الاخفاء ، اذ أنه لم يبين ما اذا كان المتهم قد أتى فعلا غير ما أثبتته عليه الحكم الابتدائي ، وكما أن ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفصل الايجابي الذي قال بوجوده الحكم

المطعون فيه .

(١٨/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٢ ص ٣٨٠)

ركن العلم

٦٠٩ - الواجب في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة أن يثبت الحكم على المتهم علمه بأن الأشياء التي وجدت عنه لا بد أن تكون قد تحصلت من سرقة . .

(٢٠/١١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٩٥ ص ٥٣٢)

٦١٠ - علم مخفى الشيء المسروق بأنه مسروق ركن أساسي من أركان جريمة الاخفاء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٩ عقوبات ، فمن الضروري أن يثبت الحكم توافره والا كان باطلا .

(١٤/١١/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤ ص ١٤)

٦١١ - من المقرر أن العلم في جريمة الأشياء المتحصلة من جريمة السرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود ، بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .

(١٣/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٤ ص ٢٥ ، ١٧/١١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٦٣ ص ١٢٩٣ ، ٢٧/٥/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٢٠ ص ٦٠٣ ، ٢١/٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٥٠ ص ٢٦٠ ، ٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٧٧ ، ١٢٤٠ ، ١/١/١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٦ ص ٧٧ ، ٧/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٢ ص ٢٩٤)

٦١٢ - العلم في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جريمة بالظروف المشددة مسألة نفسية لمحكمة الموضوع تبينها من أقوال الشهود وظروف الدعوى وملابساتها .

(١٥/١/١٩٨٧ ط ٦١٤٤ لسنة ٥٦ ق)

٦١٣ - العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن

تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ، ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة على استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها .
توافره .

(١٩٨٤/١١/٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٦٠ ص ٧٣٠ ، ١٩٨٢/٦/٦
س ٣٣ ق ١٣٨ ص ٦٦٩)

٦١٤ - تقصى العلم بأن ما يخفيه المتهم من مسروقات متحصلة
من جناية اختلاس مسألة موضوعية .

(١٩٨٧/١/١٥ ط ٦١٤٤ لسنة ٥٦ ق)

٦١٥ - لا يشترط أن يتحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن
ركن العلم فى جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة ما دامت الوقائع كما
أثبتها تفيد بذاتها توافره .

(١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٠ ص ٦٠٣ ، ١٩٧٢/١٠/٣٠
س ٢٣ ق ٢٤٩ ص ١١٠٥ ، ١٩٧٤/١٢/٩ س ٢٥٠ ق ٢٣٩ ص ١١٧٧ ،
١٩٧٨/١٠/٩ س ٢٩ ق ١٣٢ ص ٦٧٧)

٦١٦ - ليس لزاما على المحكمة أن تضمن حكمها الثمن الحقيقى
للأشياء المسروقة ، وإنما يكفي أن تكون قد قدرت - استنادا الى قرائن
مقبولة - أنها بيعت للمتهم بثمن بخس يقل عن قيمتها الحقيقية .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٣ ص ١٢٩٤)

٦١٧ - ان الواجب - لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء
الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررا من قانون
العقوبات أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين
أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة .

(١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٤ ص ٤٤٢ ، ١٩٦٦/٢/٢٢
ق ٣١ ص ١٨٥)

٦١٨ - ان الواجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء الأشياء
المتحصلة من سرقة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررا عقوبات أن يبين

الحكم فرق اتصال المتهم بالمال المسروق ، انه كان يعلم علم اليقين أن المال لا يبد متحصل من جريمة سرقة. وأن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصه استخلاصا سائغا كافيا لحل قضائه .

(١٩٨٥/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥١ ص ٣٠٠ ، ١٩٨٥/١/٢٠ ق ١٢ ص ١٠١)

٦١٩ - يشترط قانونا في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى المادة ٩٧٧/٢ من القانون المدني ، أن يتجر فيه حقيقة ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو أن يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر ، وتقدير الاحتراف بالتجارة أو الاتجار بمثل الشيء المسروق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها الى محكمة الموضوع .

(١٩٦١/٤/١٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٨٧ ص ٤٦٨)

٦٢٠ - الأصل أن المشرع جعل من الحيازة في ذاتها سندا للملكية المنقولات وقرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يعم الدليل على عكس ذلك ، وهو ما صرح به الفقرة الأخيرة من المادة ٩٧٦ من القانون المدني . أما بالنسبة الى حالة الشيء المسروق أو الضائع فإن الحكم يختلف اذ وازن الشارع بين مصلحة المالك الذي جرد من الحيازة على رغم ارادته وبين مصلحة الحائز الذي تلقى هذه الحيازة من السارق أو العاثر ، ويرأى - فيما نص عليه في المادة ٩٧٧ من القانون المدني - أن مصلحة المالك أولى بالرعاية .

(١٩٦١/٤/١٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٨٧ ص ٤٦٨)

٦٢١ - يلزم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة أن يشتمل الحكم على ما يفيد وقوع الجريمة مصدر الأشياء المخفاة وعلى ثبوت علم المخفي بوقوعها .

(١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٧ ص ٧٧٣)

٦٢٢ - اذا كان الحكم قد تحدث عن ركن العلم بالسرقة لدى المتهمين فقال « وحيث ان المتهمين لم يقدموا ما يدل على من باعهما الدراجة وعلمهما بالسرقة ثابت من قيامهما بالشراء من شخص لا يتجر في مثل هذه الأشياء

ولم يحصل منه على ورقة مبايعة فان الدليل الذى استخلصته المحكمة على علم المتهمين بالسرقة يؤدى الى ما رتبته عليه .

(١٩٥٥/١١/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٨ ص ١٣٦٥)

٦٢٣ - اذا قدم المتهم للمحاكمة بأنه أخفى بعض الزجاجات المسروقة والمبذرة المملوكة لشركة من شركات المياه الغازية فبرأته المحكمة على أساس أن الزجاجات المضبوطة لديه ليست متحصلة من جريمة سرقة أو تبديد ، أخذاً في ذلك بدفاعة القائم على أن الشركة تتقاضى من عملائها مبلغاً من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد إليها وأن الزجاجات لذلك تتداول في السوق ، وأن تسليم الشركة الزجاجات لعملائها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الإستعمال كما هو المفهوم من الاقرار الذى تأخذه عليهم فان حكمها بذلك لا يكون مخطئاً .

(١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٦ ص ٥١٩)

٦٢٤ - أن خيازة الشيء المسروق وعدم إمكان اثبات مصدره بطريقة معقولة يصنع أن يتميز قرينة على ارتكاب جريمة اخفاء أشياء مسروقة لا على ارتكاب جريمة السرقة الا اذا كانت هناك ظروف أخرى تؤيد ارتكاب السرقة .

(١٩٢١/١١/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٧٣ ص ١١٦)

٦٢٥ - يجب للدانة في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة أن يبين الحكم الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء التى وجدت عنده متحصلة من سرقة والا كانت التهمة غير وافية البيان . وإذن فإذا كان الحكم قد اكتفى فى صدد بيان الدليل على علم المتهم بالسرقة بقوله « ان الثمن الذى اشترى به يقل عن ثمن المثل » وكان هذا وحده مع عدم بيان فرق الثمنين لا يكفى بذاته لأن يستخلص منه العلم بالسرقة فانه يكون واجبا نقضه .

(١٩٤٧/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩٣ ص ٣٧٥)

٩٢٦ - لا يكتفى أن تقول المحكمة ان المتهم كان يعلم بأن الأشياء التى وجدت عنده غير مملوكة لمن سلمها اليه ، اذ هذا لا يفيد عامه بأن هذه الأشياء لا بد أن تكون قد تحصلت عن السرقة دون غيرها من الطرق المشروعة

وغير المشروعة .

(١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩١ ص ٨٢)

٦٢٧ - اذا كانت المحكمة فى قضائها بإدانة المتهم فى اخفاء أشياء مسروقة قد أقامت قولها بعلمه بالسرقه على ما قام لديها من أنه كان يعرض هذه الأشياء للبيع بثمن بخس ، وكان الدفاع قد قدم فواتير للمحكمة لإثبات أن الثمن الذى عرض الأشياء للبيع به هو الثمن الجارى فى الأسواق ، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذا الدفع ، فذلك يكون قصورا فى الأسباب يستوجب نقض الحكم ، لأن هذا الدفع من شأنه لو صح أن يهدم ما اعتمدت عليه المحكمة فى قولها بالعلم بالسرقه .

(١٩٤٥/١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٧١ ص ٦١٤)

٦٢٨ - ان من أركان جريمة اخفاء الأشياء المسروقة أن يعلم المتهم بأن ما يخفيه متحصل من السرقه . فاذا كان الطاعن قد أقام دفاعه على أنه لم يكن يعلم بأن ما ضبط بمنزله مسروق ، وكان الحكم المطعون فيه مع تنويه بهذا الدفاع قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يستظهر علم الطاعن بأن ما ضبط عنده كان مسروقا فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(١٩٥٣/٥/١٨ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٦ ص ٨١٣ ، ١٩٥٣/٢/١٠ ق ١٨٨ ص ٥٠٤)

٥٢٩ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جريمة اخفاء أشياء مسروقة (مضخات حريق) بانية قولها بعلم المتهم بأن هذه الأشياء مسروقة على أنها مما لا يباع فى الأسواق ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها ، اذ أن ما قالت من ذلك لا يدل على أن المتهم كان يعلم أن تلك الأشياء متحصلة من سرقه .

(١٩٥٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١ ق ١٤٦ ص ٤٤٤)

٦٣٠ - يلغى الحكم الصادر بعقوبة فى جريمة اخفاء أشياء مسروقة تطبيقا للمادة ٢٧٩ عقوبات اذا لم يثبت فى الحكم أن المخفى لهذه الأشياء كان يعلم بأنها مسروقة ، وذلك لأن العلم ركن أساسى لتطبيق المادة ٢٧٩

المذكورة .

(١٦/٥/١٩١٤ الشرائع س ١ ص ٢٠٩)

العلم بالظروف المشددة

٦٣١ - العلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها .

(٢٧/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٠ ص ٦٠٣)

٦٣٢ - استلزم القانون لتوقيع العقوبة المقلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يعلم الجاني بالظروف المشددة للجريمة التي كانت مصدرا للمال الذي يخفيه ، أما اذا انتفى عنه بتلك الظروف المشددة فيجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر .

(٢٥/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٥ ص ٥٩٧)

٦٣٣ - ان تعيين الجناية التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الاخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ، ولا يكفي في هذا الصدد مطلق القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الاخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة ، ويكون اخفاؤها جنحة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين أو يورد في أسبابه ما يدل به على توافر علم المطعون ضده بالظروف المشددة التي أحاطت بالجريمة التي تحضلت منها الأشياء المختلصة ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات فانه يكون مشوبا بالتصور .

(٥/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٦ ص ١١٩٥)

الاخفاء والتهريب

٦٣٤ - جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك على أن المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضاعة في اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف

القانون ، وهو لا يقع فعلا او حكما الا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية وعلى ذلك فان حيازة السنعة فيما وراء هذه الدائرة - من غير المهرب لها فاعلا كان او شريكا - لا يند في القانون-تهريبا- كما لا يعد اخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكررا عقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة ، ولا كذلك جريمة التهريب ، ومن ثم فان حيازة البضاعة مجردة وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب عليه .

(١٠٤٣/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٣ ص ١٠٤٣)

٦٣٥ - البين من نص المادة ٤٤ مكررا عقوبات ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بانتزاع حيازته من يد مالكة أو صاحب الحق في حيازته شرعا بحيث يكون المال ثمرة للجريمة وحصيلة لها ثم تتصل يد الشخص بحصيلة تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة في التبيد أو المستولى عليها في النصب أو الأشياء التي حانت محلها كثمان المسروقات ، يدل على ذلك أن جريمة الاخفاء قبل التعديل الذي أجراه المشرع سنة ١٩٤٧ على المادة المذكورة كانت قاصرة على المال الذي ينتزع بالسرقة وكان موضعها المادة ٣٢٢ عقوبات في الباب الخاص بجرائم الأموال . كما أن نص المادة ٤٤ مكررا صدر بما يدل على أصله التشريعي وعلى المنحى الذي اتجه اليه الشارع من قصره على الأشياء التي يفقد صاحبها حيازتها بالجريمة والتي تعد من قبيل السرقة ، كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون سنة ١٨٨٣ والتي جرى نصها بمعاقبة (كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوقة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جنائية أو جنحة ، . وبتطبيق المبادئ المتقدمة على اخفاء البضائع المهربة أو حيازتها يبين أن المادة ٤٤ مكررا لا تنطبق عليها .

(١٩٦٧/٣/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

من أحكام محكمة الموضوع

٦٣٦ - اذا أخفت الزوجة في المنزل أشياء سرقها زوجها مع علمها بالسرقة فلا عقاب عليها بالمادة ٢٧٩ عقوبات لاختفائها أشياء مسروقة وذلك

لأنه (أولا) نظرا لعلاقات الزوجية وفروضها ليس في استطاعة الزوجة أن تعارض زوجها أو تبلغ عنه (ثانيا) ليس للزوجة أن تمنع زوجها من التصرف حسبما يشاء في منزله .

(استئناف بنى سويف ١٦/٤/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٣٦ ص ٢٦٩)

٦٣٧ - حيازة الشيء المسروق مع عدم اثبات مصدره تعتبر قرينة على ارتكاب جريمة اخفاء أشياء مسروقة لا على جريمة سرقة .

(سوهاج الجزئية ٢٩/١/١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ١٠ ص ٢١)

٦٣٨ - لا يشترط لتوافر جريمة اخفاء الأشياء المسروقة المعاقب عايتها بمقتضى المادة ٢٧٩ (أ) أن يكون المخفى عالما بحدوث السرقة وقت استلامه الأشياء المسروقة بل يكفي أن يكون العلم لاحقا أثناء حفظ هذه الأشياء (ب) ولا أن يكون المخفى استلم الشيء المسروق بذاته ، بل يكفي استلامه لشيء كانت السرقة وسيلة للحصول عليه كأوراق بنكنوت اسلمت بديل ورقة مسروقة ذات قيمة أعلى .

(المنيا الجزئية ١١/٨/١٩٢١ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٤٩ ص ٨٠)

الباب الخامس

الشروع

مادة ٤٥

الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .
ولا يعتبر شروعا في الجريمة أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

الأحكام

البدء في التنفيذ

٦٣٩ - الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها . فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة ، بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادي لها ومؤديا اليه حالا . ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعنين الثلاثة الأول تسلقوا السور الخارجى للحديقة الى داخل المنزل وبقي الطاعن الرابع بالسيارة فى الطريق فى انتظارهم حتى اتمام السرقة وأن الطاعن الثانى عالج الباب الداخلى بأدوات أحضرها لكسره الى أن كسر بعض أجزائه ، وأثبت الحكم أنهم كانوا ينوون سرقة محتويات المنزل ، فإنهم يكونون بذلك قد دخلوا فعلا فى دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب السرقة التى اتفقوا على ارتكابها بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير متوقع ، ويكون ما ارتكبوه سابقا على ضبطهم شروعا فى جريمة السرقة .

(٤/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٨ ص ٩١١ ، ٥/٥/١٩٧٠)

س ٢١ ق ١٢٥ ص ٥١٨)

٦٤٠ - ان الطاعنين اذ قاما - مع المتهمين الآخرين - بالصعود الى مكان الحادث وفتحه واخرجوا بعض البضائع منه فقد تجاوزوا بذلك مرحلة التحضير ودخلا فعلا فى دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب جريمة السرقة التى اتفقا على ارتكابها مع المتهمين الآخرين ، بحيث أصبح عدولهما بعد ذلك باختيارهما عن مقارفة تلك الجريمة أمرا غير متوقع ويكون ما ارتكباه سابقة على واقعة الضبط شروعا فى جناية معاقبا عليها .

(١٩٨٦/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٣ ص ٩٠٤)

٦٤١ - لا يشترط لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي لاعتبار أوه شرع فى ارتكاب جريمة ان يبدأ بتنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى ومؤد اليه حتما ، وبعبارة اخرى يكفي أن يكون الفعل الذى باشره الجانى هو الخطوة الأولى فى سبيل ارتكاب الجريمة وان يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر الى ارتكابها ، ما دام قصد الجانى من مباشرة هذا العمل معلوما ثابتا .

(١٩٣٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٢ ص ٣٧٥)

٦٤٢ - البدء فى التنفيذ هو ارتكاب الأعمال التى يرى مرتكبها انها تؤدى مباشرة الى فعل الجريمة ولو لم تكن من الأفعال المكونة لها خلافا للعمل التحضيرى فانه مبهم ولا يمكن تعيين الغرض منه حتى لو اتضح توفر القصد الجنائى لأن الفاعل قد يعدل عن ارتكاب الجريمة قبل أن يبدأ فى تنفيذها .

(١٩٢٣/١١/٥ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١ ص ١)

الأعمال التحضيرية

٦٤٣ - ان نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات وان كان لا يوجد فيه ما يوجب لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل فى تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة الا أنه يقتضى أن يكون الفعل الذى بدىء فى تنفيذه من شأنه أن يؤدى فورا ومن طريق مباشر الى ارتكاب الجريمة . واذن فان اعداد المتهم للمادة السامة ، وذهابه بها الى حظيرة المواشى التى قصد سميها ، ثم محاولته فتح باب الحظيرة ، ذلك لا يمكن اعتباره شروعا فى قتل تلك المواشى لأنه لا يؤدى فورا ومباشرة الى تسميمها ، وانما هو لا يعدو أن يكون من قبيل

الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عايتها ولو وضحت نية المتهم .
 (١٩٤٣/٥/٣١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠١ ص ٢٧٥)

٦٤٤ - الأعمال التحضيرية التي لا تأثير لها في ارتكاب الجريمة إلا
 تأثيرا ثانويا كاصطناع مفاتيح بقصد السرقة لا تعتبر وحدها شروعا ، أما
 اذا ضبط الرجل داخل المنزل ومعه هذه المفاتيح المصطنعة من غير أن يأخذ
 شيئا فيعد شارعا .

(١٨٩٧/١/٩ الحقوق س ١٢ ق ٢٠ ص ٨٩)

عدم تمام الجريمة

٦٤٥ - ان تقدير العوامل التي أدت الى وقف الفعل الجنائي او خيبة
 اثره متعلق بالوقائع ولا رقابة فيه لمحكمة النقض على قاضى الموضوع .
 (١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٩ ص ٧٢٦)

٦٤٦ - ان تقدير كون الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة ،
 هي ارادية أم خارجة عن ارادة الجاني ، هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه
 قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض .

(١٩٣٥/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٩ ص ٤٩٢)

٦٤٧ - لا أهمية لعدم بيان السبب الذى حال دون اتمام الجريمة
 فى تهمة الشروع فى القتل ما دام سياق الحكم مفهوم منه هذا السبب .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦ ص ٤٥)

٦٤٨ - لا يتحتم فى حكم بالادانة فى الشروع - مادة ٤٥ عقوبات -
 بيان الظروف التي منعت اتمام الجريمة وقول المحكمة بأن الجريمة لم تتم
 لظروف خارجة عن ارادة المتهم هو فصل فى مسألة موضوعية تفصل فيها
 نهائيا .

(١٩١٢/٢/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٤٣ ص ٨٨)

صور عملية

٦٤٩ - لما كان الحكم قد انتهى في منطق سليم الى ان الطاعن الأول ضبط خارج مبنى شركة المجنى عليه حاملا آلة حاسبة مملوكة لها واعتزف بشروعه في سرقتها وان وقوع هذه الجريمة كان بناء على اتفاقه والطاعن الثاني . بمعنى أن البدء في تنفيذ الجريمة كان نتيجة اتفاق الطاعنين وان ضبط الطاعن الأول قد تم وهو في هذا الطور من أطوار الجريمة بغير تراجع من جانبه عن المضي في تنفيذها فيكون غير صحيح في القانون قول الطاعن الثاني بأن ما اقترفه يعد عملا تحضيريا .

(١٩٦٥/٦/٢٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٥ ص ٦٥٤)

٦٥٠ - من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن الأول بعد أن توجه الى المخزن المعد لتفريغ المازوت لم يقم بالتفريغ واكتفى بإزالة الرصاص الذي يقفل به صنبور خزان السيارة وحصل على توقيع الطاعن الثاني على الفاتورة بما يفيد استلامه الزيت ثم سلك الطريق المؤدى الى خارج مصنع الشركة وعندئذ اكتشف شيخ الحفراء وجود المازوت بالسيارة وقام بضبطه وأن ذلك يعتبر بدءا في التنفيذ لجريمة السرقة لأنه مؤد فورا ومباشرة لاتمامها ومن ثم فإن الحكم اذ اعتبر ما وقع من الطاعن الأول شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤ ص ٦٦)

٦٥١ - ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلا ما دام أن نية الجاني قد اتجهت الى ارتكاب السرقة .

(١٩٦١/١/٢٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٦٤ ص ٨٣٧)

٦٥٢ - اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم وزميله دخلا الى فناء المصنع بعد سديد الليل بطريق التسور واختبئا في مكان مجاور لمخزن المصنع ادعى به محسرات وأسلاك حاسوبية وان بابه يفتح ويفلق دون مفتاح .

واستخلص الحكم من ذلك ومن الظروف الأخرى لواقعة الدعوى قيام نية السرقة لديهما ، فان الحكم اذ اعتبر ما وقع من المتهم وزميله شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح غير مشوب بالخطأ في القانون أو القصور :

(١٥٠/١٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٨ ص ١٠٦٨)

٦٥٣ - اذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها الأدلة التي استخلصت منها واقعة الدعوى وهي أن المتهم أدخل يده في جيب المجنى عليه بقصد سرقة ما به ، ثم عاقبته على الشروع في السرقة فان حكمها يكون صحيحا .

(١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٦ ص ٥١٩)

٦٥٤ - ان فك الصواميل المربوط بها الموتور لسرقته يعتبر بدءا في التنفيذ مكونا لجريمة الشروع في السرقة .

(١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٩ ص ٣٠٢)

٦٥٥ - متى كان المتهم قد فتح الباب العمومي للمنزل بواسطة كسره من الخارج ثم كسر كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ولكنه فوجئ قبل أن يتم مقصده ، فان ذلك يعد في القانون شروعا في سرقة المنقولات التي بالقاعة ولو لم يكن قد دخلها ولم يمس شيئا مما قصد سرقته .

(١٩٤٣/٤/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٦٢ ص ٢٢٧)

٦٥٦ - ان جذب قفل باب احدى الغرف بقوة والتوصل الى فتحه ثم فتح الباب ، ذلك كسر من الخارج ، فيجب عده بدءا في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقارف ذلك الفعل كان بقصد السرقة .

(١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٣١ ص ١٩٢)

٦٥٧ - اذا كانت الواقعة هي أن المتهم وهو في أحد مراكز اقامة الجيش البريطاني تسلم البنزين المرسل في سيارة الى الجيش وأعطى ايصالا بتسليم البنزين كله نيابة عن المرسل اليه ، ولكنه أفرغ منه بعضه في

الطلبية التي لديه واستبقى في السيارة بعضه ، ثم خرج بها مع السائق من مركز الجيش على زعم افراع الباقى في طلبية اخرى ، الا أنه بدلا من ذلك عرضه على أحد تجار البنزين ليشتريه فلم يقبل . ففطن لذلك سائق السيارة وعمل على ضبطه ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع اركان الشروع في السرقة لان البنزين وقت أن عرض للبيع كان في حيازة الجيش البريطاني ولم تكن يد المتهم عليه الا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه ، ولا يؤثر في ذلك عدم تعيين المحكمة الشخص الذي عرض عليه البنزين ما دام الثابت أن المتهم قد عرضه فعلا للبيع ولم يتم له مقصده لسبب لا دخل لارادته فيه .

(١٩٤٢/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦ ص ٧٧)

٦٥٨ - اذا كان اثبات بالحكم أن بعض الأشياء المسروقة وجد بمنزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه ، وبعضها على حائط هذا المنزل الخرب ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة السرقة ، ومن الخطأ عدها شروعا ما دامت تلك الأشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه الى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبها .

(١٩٤٢/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣ ص ٦٤)

٦٥٩ - ان فتح المتهم باب المنزل لسرقة ماشية فيه ودخوله في الحوش الموجود فيه الماشية يعتبر بدءا في تنفيذ جريمة السرقة لأنه يؤدي فورا ومباشرة الى اتمامها .

(١٩٣٩/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢ ص ٥٦٧)

٦٦٠ - لا يشترط في تحقق جريمة الشروع في السرقة أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه الى حيازته الشخصية ، بل يتوفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئا مما أراد سرقة .

(١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٧ ص ٥٣٨)

٦٦١ - يعتبر دخول الرجل منزل غيره شروعا في السرقة متى اقترف الفعل باعتراف منه بقصده السرقة او يثبت عليه ذلك من الواقع .

(١٨٩٧/١/٩ الحقوق س ١٢ ق ٢٠ ص ٨٩)

٦٦٣ - اذا كانت الجريمة التى أدين فيها المتهم شروعا فى قتل بطريقة احداث اصابة بالمجنى عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الاصابة من تغير .

(١٩٣٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٢٠ ص ٤١٧)

٦٦٣ - اذا قدم شخص لآخر عمدا جواهر غير مضره فى الواقع اعتقادا منه بإمكان تسبب الموت عنها وذلك لجهله المقدار الكافى من السم لاحداث الوفاة اعتبر فعله شروعا لأن الجريمة انما خابت لأسباب لا دخل لارادة الناعل فيها . وينتج مما تقدم أنه لا يشترط فى الحكم القاضى بالادانة لشروع فى القتل بالسم أن يشير الى أن كمية السم المقدمة كانت كافية لاحداث الموت لأن هذه الواقعة لا تكون ركنا من أركان الجريمة .

(١٩١٣/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٨ ص ٣٩)

٦٦٤ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هى فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، اذ أن المتهمين بهذا قد تعدوا مرحلة التفكير والتحضير وانتقلا الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما لمت الجريمة فى أعقاب ذلك مباشرة .

(١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ٨٩ ص ٤٦٣)

٦٦٥ - ما دام الثابت بالحكم أن المتهمين لم يقتصروا فقط على وضع الكليشيهات وقص الأوراق واعداد المعدات اللازمة لعملية التقليد ، بل انهم وضعوا الحبر والورق المقصوص وأداروا الماكينة وابتدأوا فى الطبع ولولا مفاجأة البوليس لهم لآتموا الجريمة ، فهذا العمل يعتبر شروعا فى تقليد الأوراق المالية .

(١٩٣٨/١/٣-٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٢ ص ١٣٨)

٦٦٦ - اذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكينة ظحن الغلال وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها فيكون بذلك قد أتى فعلا من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباطا بالسبب بالمسبب

ويعد هذا الفعل شروعا لا مجرد اعمال تحضيرية .

(٣٠ ١٦٥٩/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٨٠ ص ٣٦٠)

٦٦٧ - ان جريمة دقى المراهات حفية تتم بمجرد نفيها من الآخرين ولا يتوقف تمامها على تسليم المبلغ المراهن به الى من يتلقاها .

(١٩٧٥/٢/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٣ ص ١٠٠)

الجريمة المستحيلة

٦٦٨ - من المقرر أنه لا عقاب على من يرتكب جريمة مستحيلة استحالته مطلقة ، أما اذا كانت الاستحالة نسبية فيجوز وجود جريمة ، وعلى ذلك اذا وضع شخص يده فى جيب شخص آخر بقصد السرقة ولم يجد فيه شيئا فانه يعد مرتكبا لجريمة الشروع فى السرقة ، ومن ثم فالقرار بأنه لا وجه لاقامة الدعوى خطأ ويجب نقضه .

(١٩٢٤/١١/٣ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٢٥ ص ٣٩)

٦٦٩ - ان الجريمة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البتة لتحقيق الغرض الذى يقصده الفاعل ، أما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجانى فانه لا يصح القول بالاستحالة . ولما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه توصل بالقوة والتهديد الى اغتصاب عقد البيع مثبتا به بيع المجنى عليها السيارة والتزامها بتسليمها اليه ، فان الوسيلة تكون قد حققت الغرض الذى قصده الطاعن وهو الحصول على السند بما تكون معه جريمة اغتصابه بالقوة والتهديد التى دانه الحكم بها قد تحققت .

(١٩٨٠/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٠ ص ١٠٩٣ ،

١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٧٩ ص ٧٦٠ ، ١٩٨٦/١١/١٩ س ٣٧ ق ١٧٣ ص ٩٠٤)

٦٧٠ - ان كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة ما دام لم يثبت أنه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط

الجاني المريب في هذه الجريمة ، وأنه استعان بهذه المعلومات لكي يقبض عليه فيها مما يعتبر مؤثرا في تقدير معيار الاحتمال .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩)

٦٧١ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ، أما اذا كانت تلك الوسيلة تصاح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف خارج عن ارادة الجاني فان ما اقترفه يعد شروعا منطبقا على المادة ٤٥ من قانون العقوبات . فاذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم انتوى قتل المجنى عليه وأستعمل لهذا الغرض بندقية ثبت صلاحيتها الا أن المقدوف لم ينطلق منها لفساد كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة . ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها ، فان قول الحكم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة استنادا الى فساد كبسولة الطلقة التي استعمالها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون .

(١/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٢ ص ١٠)

٦٧٢ - اذا كان السلاح صالحا بطبيعته لاجداث النتيجة التي قصدها المتهم من استعماله وهي قتل المجنى عليه فان عدم تحقق هذا المقصد - اذا كان لأسباب خارجة عن ارادة المتهم - لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خائبة . فاطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومغلقة نوافذها هو شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

(٢٥/١٢/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ق ٣٤ ص ٦٠)

٦٧٣ - ما دام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه فعلا ولكن العيارات لم تقتله لأنه أخطأ في تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذي انتوى قتله بحيث أن قوة المقدوفات التي أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابة قاتلة . فان ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة ، بل هو يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب لسبب خارج عن ارادة المجنى ، لأنه لو لم يخطئ في تقدير المسافة

لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد الفاعل الى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرّة أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بفعله .

(١٩٣٨/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٦ ص ٢٨٠)

٦٧٤ - اذا تعمد شخص قتل شخص آخر مستعملا لذلك بندقية وهو يعتقد صلاحيتها لخراج مقذوفها فاذا بهما غير صالحة لخراج ذلك المقذوف فان الحادثة تكون شروعا في قتل وقف. الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجة عن ارادة الفاعل فهو شروع معاقب عليه قانونا . أما القول بأن هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة وأن وجود هذه الاستحالة يمتنع معه القول بالشروع فلا يؤخذ به في صدد هذه الحادثة إذ عبارة المادة ٤٥ عقوبات عامة تشملها .

(١٩٢٢/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٧ ص ٥٣١)

٦٧٥ - متى كانت المادة المستعملة للتسليم صالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة المبتغاة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة ، لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الامكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التي ارتكبت من اجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها أما كون هذه المادة (هي مادة بسلقات النحاس) لا تحدث التسسم الا اذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسسم الجنائي لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة ، وانما هي ظروف خارجة عن ارادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة في شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - اذا ثبت اقترافه بنية القتل - طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحية لاجداث الجريمة المبتغاه قد خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ ع . فاذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوى القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا عالما بضررها فأحدثت في صحة المجنى عليه اضطرابا ولو وقتيا اعتبر هذا الفعل جريمة اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ ع . فاذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك انعدمت في هذا الفعل الجريمة

بكافة صورها .

(١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٤ ص ٥٦٩ ،
١٩٤٤/٥/١٥ ج ٦ ق ٣٥٤ ص ٤٨٨ . ١٩٣٨/١٢/١٢ ج ٤ ق ٣٠٥
ص ٣٩٨)

بيان الشروع في الحكم

٦٧٦ - اذا كان الحكم قد اُدين المتهم في جريمة الشروع في سرقة
اطار من سيارة ولم يقل في ذلك الا أنه حاول أن يركب سيارة النقل من
الخلف وكان بها اطار ، فانه يكون معيبا اذ هو لم يأت بما يعتبر توافر البدء
في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في
السرقة الا بهما .

(١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨٤ ص ٤٤٧)

٦٧٧ - أن بيان ركن العمد في جرائم الشروع في القتل أمر
واجب ، واغفاله يقتضى نقض الحكم .

(١٩٣٧/٤/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧١ ص ٦٥)

٦٧٨ - من الأركان الجوهرية لجريمة الشروع أن يخيب أثرها
لظرف خارج عن ارادة الفاعل ، فلا بد وأن ينص الحكم على هذا الركن ، والا
كان محلا للنقض ، ومع ذلك ليس من الضروري أن ينص الحكم بعبارة
صريحة ولا أن يستعمل الفاظ القانون نفسها طالما أن الوقائع الثابتة في
الحكم مشتملة في نفسها على ما يستفاد منه أن أثر الجريمة قد خاب بظرف
خارج عن ارادة الفاعل .

(١٩٢٠/٦/٢٩ المحاماة س ١ ص ٢٥٣)

٦٧٩ - لا تكفي الأعمال الغير جلية لتكوين الشروع في جريمة
وخصوصا في مسألة دقيقة مثل جناية موقعة أنتى بغير رضاها ، وذكرت
محكمة الموضوع أن المتهم طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها
لا يكفي للمعاقبة على الشروع في الجريمة المذكورة .

(١٩١٢/٣/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٥٩ ص ١١٨)

٦٨٠ - يكفي لبيان واقعة الشروع ما يؤخذ منه البدء في العمل وخيبته .

(١٩١٢/٢/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٩٠ ص ٨٨)

من أحكام محكمة الموضوع -

٦٨١ - ان مجرد دخول لص في منزل وهربه بدون أن يتمكن من سرقة شيء يعد شروعا في السرقة .

(بنى سويف جنائيات ١٨٩٥/٣/٦ الحقوق س ١٠ ق ٣١٦ ص ١٢٣)

٦٨٢ - اذا ام يتم فعل الجريمة تعتبر شروعا ، كمن يبرق شيئا وقبل أن يتمكن من أخذه والفرار به قبض عليه .

(استئناف مصر ١٨٩٦/١٠/١٧ الحقوق س ١١ ق ٩ ص ٣٤٨)

٦٨٣ - ليس لجريمة هتك العرض المنصوص عنها في المادة ٢٣١ عقوبات حالة شروع تميزه عن الفعل التام ، فتعتبر الجريمة واقعة بمجرد استعمال المتهم القوة ضد المجنى عليه وإتيانه عملا يثلم شرفه ، فمختارة شروع في ذلك المنصوص عنها في المادة المذكورة الغرض منها بيان هذه النتيجة .

(احالة مصر ١٩٠٨/١/٢٧ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٨٧)

٦٨٤ - الشروع كما هو وارد في المادة ٤٥ عقوبات لا ينطبق على الأفعال التي ترتكب بغير عمد ، وعلى هذا لا شروع في القتل الخطأ .

(احالة طنطا ١٩١٢/٣/١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٨١ ص ١٦٠)

٦٨٥ - يكفي لتوفر الشروع أن يبدأ في التنفيذ بأعمال محسوسة يظهر منها جليا قصد الفاعل في ارتكاب الجريمة حتى ولو كان اتعابا في ذلك الوقت مستحيلا لأسباب خارجة عن إرادته فلذلك اذا كسر شخص خزانة بقصد السرقة ووجدتها خالية اعتبر عمله شروعا في سرقة .

(استئناف أسيرط ١٩١٤/٢/١٢ المجموعة الرسمية س ١٥ ص ١٢٦)

مادة ٤٦

يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك :

• بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام .
• بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤبدة .

• بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا او السجن اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة .
• بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا او الحبس اذا كانت عقوبة الجناية السجن .

- الفقرة الخامسة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل : بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا او الحبس او غرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا اذا كانت عقوبة الجناية السجن .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

٦٨٦ - شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص - ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حال الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة المقامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، أما في حالة الشروع فان تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(١٠/٥/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٨ ص ٦٧٢ ، ١٢/٢ / ١٩٥٨ س ٩ ق ٢٤٧ ص ١٠٣٠)

٦٨٧ - أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة ، ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالفة الذكر ، يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس

خيمة ما احلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، أما في حالة الشروع فنحدد تلك الغرامة غير ممكن ، وهو ما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها .

(١٩٦٠/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٤٠ ق ١٤٠ ص ٧٣٦)

٦٨٨ - ان الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تعاقب على القتل بالاعدام اذا سبقته أو تلتها أو اقترنت به جناية أخرى قد جعلت في الواقع هاتين الجريمتين جناية واحدة خاصة يعاقب على الشروع فيها كما يعاقب على الشروع أى جريمة أخرى فتطبق في هذه الحالة الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ مع القواعد العامة المتعلقة بالشروع وقد حكمت المحكمة بأن الشروع في القتل الذي سبقه شروع في سرقة ذات ظروف مشددة (٢٧٣ عقوبات) يعاقب بالمواد ١٩٨/٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات لا بالمواد ١٩٨/١ و ٢٧٣ و ٤٥ و ٨٦ مع اعمال المادة ٣٢ عقوبات .

(١٩١٧/١٠/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ص ١)

٦٨٩ - اذا كانت الواقعة تعتبر جناية أو جنحة تبعا لاقتنائها أو عدمه بأحد الظروف المشددة فالشروع فيها يعتبر جناية كذلك اذا اقترنت به ظرف من تلك الظروف .

(١٩٠٧/٩/٢٩ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٢٨)

٦٩٠ - ان الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة التامة حال كونه لم يثبت عليه الا الشروع فقط يعد خطأ في التطبيق لوجوب الحكم بعقوبة أخف .

(١٨٩٧/٧/١ الحقوق س ١٢ ق ٨٤ ص ٣٦١)

مادة ٤٧

تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع .

الباب السادس

الاتفاقات الجنائية

مادة ٤٨

يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنسية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها • ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء أكان الغرض منه جائزاً أم لا إذا كان ارتكاب الجنسيات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه •

وكل من اشترك في اتفاق جنائي سواء أكان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن • فإذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس •

وكل من حرض على اتفاق جنائي من هذا القبيل أو تداخل في إدارة حركته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عليها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية •

ومع ذلك إذا لم يكن الغرض من الاتفاق ارتكاب جنسية أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجنسية أو الجنحة •

ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجنسية بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جنسية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجنسية • فإذا حصل الإخبار بعد البحث والتفتيش تميز أن يوصل الإخبار فعلاً إلى ضبط الجنسية الآخرين •

الأحكام

شرط قيام الجريمة اتحاد الارادات

٦٩١ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع . وأنه يكفي أن تستخلص المحكمة العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه .

(١٨/٣/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٦ ص ٤١٩)

٦٩٢ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أم لم تقع .

(٢١/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١ ، ٢٥/٤/١٩٦٧ س ١٨ ق ١١٥ ص ٥٩٧ ، ١٩/٢/١٩٨٤ س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨)

٦٩٣ - ان تعثر تنفيذ الاتفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعنين بمكان الحادث وضبط ثانيهم بعد أن تمكن الباقيون من الهرب ، هو أمر لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس شرطاً أو ركناً لانعقاده .

(٢١/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٦٩٤ - ان قانون العقوبات قد عرف بالاتفاق الجنائي في المادة ٤٨ منه ، فبذه الجريمة على ما هو واضح من مفهوم النص لا يمكن أن تكون الا باتحاد ارادات على ما ورد النص عنه ، بحيث اذا كان أحد أصحابها جادا في الاتفاق والآخر غير جاد فلا يصح أن يقال بأن اتفاقا جنائيا قد تم بينهما لعدم اتحاد ارادتهما على شيء في الحقيقة وواقع الأمر . واذن فاذا كانت الواقعة هي أن زيدا اتصل بأحد الجنود البريطانيين وعرض عليه أن يبيعه هذا أسلحة من الجيش البريطاني فتظاهر هذا الجندي له بقبول العرض

واتصل بأحد رؤسائه ، وهو ضابط بريطاني وأفضى اليه بالأمر فاتفقا فيما بينهما على التظاهر بقبول العرض وساويا المفاوض على ثمن الأسلحة ، ثم اتصل الضابط بالبوليس المصرى وبلغه بما وقع ، ثم أحضر الضابط والجندي البريطانيين بعض الأسلحة بدعوى سرقتها إياها من مخازن البوليس ثم هما بتسليمها لزيد فداهمه البوليس المصرى فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة الاتفاق الجنائي ولا عقاب عليها .

(١٩٤٨/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨٦ ص ٥٥٣)

٦٩٥ - الاتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل ارادة كل من المشتركين فيه ، ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ، فمن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

(١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣١ ص ٤٢٢)

٦٩٦ - لابد لوجود جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها فى المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات أن يكون الاتفاق منظما على نوع ما وأن يستمر قائما مدة من الزمن .

(١٩١٧/٦/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١٠١ ص ١٨١)

٦٩٧ - لا يقصد بالمادة ٤٧ مكررة عقوبات الخاصة بالاتفاق الجنائي مجرد التوسع فى المواد ٣٠ الى ٤٣ عقوبات الخاصة بالاشتراك بل تقرير جريمة جديدة قائمة بذاتها وهذه الجريمة قد تتوفر بصرف النظر عن البدء فى تنفيذها بمجرد دخول جملة اشخاص فى بحث الأعمال التحضيرية لمشروع ما . ونوع الاتفاق يختلف فى كل من الحالتين ، اذ لتوفر الاتفاق الجنائي يجب أن يكون الاتفاق منظما ولو كان التنظيم فى مبدأ تكوينه فقط ، وأن يكون مستمرا ولو مدة من الزمن على الأقل بينما لا يشترط لوجود الاشتراك توفر أي ركن من هذين الركنين . اتحد جملة أشخاص وهم تحت عامل الغضب الوقتى وبلا ترتيب سابق وساروا فى الطريق باتفاقهم معا بقصد الاعتداء بالقوة على أشخاص وأمالك خصومهم ولكنهم قبل أن يرتكبوا عملا ما عدلوا عن قصدهم بإرادتهم . فحكم بأن هذه الوقائع لا تقع تحت أحكام المادة ٤٧ مكررة عقوبات ولا غيرها من مواد قانون العقوبات .

(١٩١٣/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٥ ص ١٠٧)

٦٩٨ - للمحكمة أن تستخلص العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه .

(١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٦٩٩ - من المقرر أنه لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به .

(١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٧٠٠ - الحكم المطعون فيه بتبرئته المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقالة أنها - بسبب أن التزييف كان مفضوحا - جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٦٥/٥/١٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٨ ص ٤٤١)

لا أهمية للنور المساهم

٧٠١ - يعاقب المشتركون في الاتفاق الجنائي بمقتضى المادة ٤٨ عقوبات سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجناية أو الجنية المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد ، ولا يشترط العقاب أن يظهر المشتركون في الاتفاق الجنائي على مسرح الجريمة المقصودة منه في حال تنفيذها .

(١٩٦١/٤/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٨٣ ص ٤٥٤)

٧٠٢ - ان القانون لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ عقوبات أكثر من اتحاد شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنية ما أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها . واذن فالمشتركون في الاتفاق الجنائي يعاقبون بمقتضى هذه المادة سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجناية أو الجنية المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٠ ص ١٥٦)

موضوع الاتفاق الجنائي

٧٠٣ - المادة ٤٧ عقوبات مكرره الخاصة بالاتفاقات الجنائية يعاقب بطريقة استثنائية على الأعمال التحضيرية المحضه .

(١٩١٢/١٢/٢١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٥ ص ٢٧)

٧٠٤ - ان حكم المادة ٤٨ عقوبات يتناول كل اتفاق على أية جناية أو جنحة مهما كان نوعها أو الغرض منها . وهذا يلزم عنه أنه اذا لم ترتكب الجريمة بتنفيذ الاتفاق فانه ينبغي العقاب على الاتفاق ذاته . وأما اذا ارتكبت أو شرع في ارتكابها وكان الشروع معاقبا عليه فانه يكون هناك جريمتان ، وفى هذه الحالة توقع على المتهمين عقوبة واحدة هى العقوبة الأشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات ، ما لم يكن الاتفاق على جريمة واحدة معينة ، وفى هذه الحالة ، وهذه الحالة وحدها يجب بمقتضى صريح النص الوارد فى المادة ٤٨ المذكورة - على خلاف القاعدة المقررة فى المادة ٣٢ - أن تكون العقوبة التى توقع هى عقوبة الجريمة التى وقعت تنفيذا للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة الاتفاق الجنائي . واذن فاذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة الاتفاق الجنائي على التزوير وفى جريمة التزوير وعاقبته بعقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات فانها لا تكون قد أخطأت .

(١٩٤٤/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٢١ ص ٥٦٠)

٧٠٥ - ان القانون يعاقب على الاتفاق الجنائي على ارتكاب جناية أو جنایات أو جنحة أو جنح ، سواء أكانت معينة أم غير معينة . وهذا المعنى يظهر بوضوح من المذكرة التفسيرية للمادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات القديم اذ جاء فيها : ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء أكانت الجناية أو الجنایات أو الجنحة أو الجنح المقصودة منه معينة أم لا . كما لو أشير الى استعمال القوة أو العنف أو المفرقات أو الأسلحة وهكذا للوصول الى غرض جائز أم لا . وكذلك يكفى لتطبيق المادة ٤٨ أن يكون اتفاق المتهم مع أى واحد ممن تكون منهم الاتفاق . اذ الاتفاق يتكون قانونا طبقا لنص المادة ١/٤٨ كلما اتحد شخصان فاكتر على ارتكاب جناية أو جنحة ما

(١٩٤٤/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ح ٦ و ٣٤٦ ص ٤٧٥)

٧٠٦ - لا يشترط فى الاتفاق الجنائي أو تتبع الجنائى أو الجنحة

المتفق على ارتكابها . ومن باب أولى لا يشترط عند وقوعها أن يصدر حكم بالعقوبة فيها . ومن ثم فالعبرة في الاتفاق الجنائي هي بثبوت واقعته ذاتها بفحص النظر عما تلاها من الوقائع .

(١٩٤٤/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ و ٣٤٦ ص ٤٧٥)

٧٠٧ - أن نص المادة ٤٧ مكررة عمومات عام يشمل الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنايات أو الجنح بجميع أنواعها ، وليس مقصورا على الاتفاقات الجنائية المتصلة بالأغراض السياسية أو الاجتماعية . فلا اتفاق على ارتكاب بجناية تقليد للأوراق المالية يدخل في متناول هذه المادة .

(١٩٣٨/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٢ ص ١٣٨)

٧٠٨ - أن النص الفرنسي للمادة ٤٧ مكررة لا يشمل الا الاتفاق على ارتكاب الجنايات أو الجنح (بالجمع) مطلقا أو الجنايات أو الجنح التي تكون من نوع بخاص ، سواء أكانت تلك الجنايات أو الجنح هي المقصودة بالذات من الاتفاق أم كانت وسيلة لتحقيق الغرض المقصود منه . ولكنه ليس من المستطاع الأخذ بمفهوم النص الفرنسي لهذه المادة لأن نصها العربي الذي يدل على أن الاتفاق الجنائي يتم ولو كان المتفق عليه بجناية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها ، قد تضافرت على تأييده المذكرتان الإيضاحيتان الفرنسية والعربية ، وفهمه مجلس شورى القوانين على هذا النحو ، واعتراض على هذا المفهوم باعتراضات فنية دقيقة ، وأبت الحكومة قبول اعتراضه ، مما يدل على أن المراد لهذه المادة هو جعلها تنطبق بلا شك ولا ريب على الاتفاق الذي يحصل على ارتكاب بجناية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها وهما تضاهلت تلك الجناية أو الجنحة ، ولئن كان هذا المعنى (المحتوم) الذي لا محيص عنه لنص المادة المذكورة سينتصادم من جهة مع الفقرة الثانية من المادة ٤٥ التي لا توجب عقابا على الزم والتصميم والأعمال التحضيرية ، ومن جهة أخرى يختلط مع الفقرة الثانية من المادة ٤٠ التي تجعل الاتفاق طريقة من طرق الاشتراك في الجريمة التي ترتكب بناء عليه ، فإن هذا الخلط وذلك الاصطدام يرجعان إلى اضطراب التشريع وعدم التدقيق منه ولهم بهذا التشريع على ما هو عليه يقتضي (أولا) وحوب القول في الاتفاق الجنائي على ارتكاب جنحة أو جنحة بعينها مهما تضاهلت تلك الجناية أو تلك الجنحة ، أنه في حالة عدم تنعبد الاتفاق فيكون معانها عليه وحده بحسب المادة ٤٧

المكررة - وأما إذا ارتكبت الجناية أو الجنحة بناء على هذا الاتفاق كان هناك جريمتان ناشئتان من حيث الاتفاق في ذاته عن فعل واحد هما جريمة الاتفاق الجنائي المستقل وجريمة الاشتراك بالاتفاق ، وإن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات تنطبق في هذه الحالة فيعاقب الشريك بل الفاعل الأصلي بأشد العقوبتين (ثانيا) أن مجرد الاتفاق على ارتكاب الجناية أو الجنحة ولو واحدة بعينها كاف بذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة إلى تنظيم ولا إلى استمرار ، بل عبارات التنظيم والاستمرار هي عبارات اضطرت المحاكم للقول بها هربا من طغيان هذه المادة . والواقع أن الشرط الوحيد الكافي لتكوين الجريمة هو أن يكون الاتفاق جديا ، فكلما ثبت ذلك للقاضي قامت الجريمة ووجب تطبيق العقاب .

(١٩٣٣/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٨ ص ١١٣)

٧٠٩ - أنه وإن كانت الظروف السياسية هي التي دعت إلى سن المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات إلا أن هذه المادة تنطبق على الاتفاقات الجنائية التي يكون الغرض منها ارتكاب جرائم عادية كما تنطبق على الاتفاقات الجنائية ذات الأغراض السياسية .

(١٩١٧/٦/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١٥١ ص ١٨١)

٧١٠ - أنه وإن كانت الظروف السياسية هي التي دعت إلى سن المادة ٤٧ مكررة عقوبات إلا أنه مع ذلك لا يصح أن يكون تطبيقها قاصرا على الاتفاقات الجنائية التي يكون الغرض منها ارتكاب جرائم سياسية . وعليه فيجوز تطبيق تلك المادة على الاتفاقات الخاصة بارتكاب الجرائم الأخرى المخالفة للقانون العام بشرط أن يكون الاتفاق منظما على نوع ما ومستمرا برهة من الزمن .

(١٩٢٢/٦/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٦٢ ص ١٠٣)

٧١١ - تتم جريمة الاتفاق الجنائي المعاقب عليها بموجب المادة ٤٧ مكررة عقوبات إذا اتفق جملة أشخاص على قتل شخص ما وكلفوا آخر - مقابل أجر يدفعونه إليه - بتنفيذ هذا الاتفاق سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره لذلك بصرف النظر عن كون الاتفاق لم ينفذ بسبب أن الشخص الموكول إليه التنفيذ أبلغ الأمر للجهة المختصة .

(١٩٢١/١١/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٦١ ص ٩٦)

الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة

٧١٢ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة ما دام الاتفاق قائما ، ومدة سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بها لا تبتدىء الا من وقت انتهاء الاتفاق سواء باقتراف الجريمة او الجرائم المتفق على ارتكابها ، او بعدول المتفقين عما اتفقوا عليه .

(١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٣ ص ٤٤٤)

٧١٣ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة فليس حصول الاتفاق هو المعاقب عليه بالمادة ٤٧ عقوبات مكررة بل حالة الاتفاق . وهذه الحالة مستمرة من وقت وقوع الاتفاق للوقت الذي ينفذ فيه مع توفر أركانه المكونة له . من ثم لا عبرة بمحل وقوع الاتفاق .

(٢١/١٢/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٥ ص ٢٧)

العقوبة

٧١٤ - افاد المشرع - بنص المادة ٤٨/٢ ، ٣ ، ٤ عقوبات انه لم يستثن من الحكم الذي قرره في الفقرتين الثانية والثالثة الا الحالة التي يكون فيها الغرض من الاتفاق ارتكاب جناية او جنحة معينة في هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها . لا يجوز توقيع عقوبة اشد مما نص عليه في القانون لتلك الجناية او الجنحة . اما اذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب عدة جنايات او عدة جنح فيجوز توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة ولو كانت اشد مما نص عليه القانون لاي الجرائم المقصودة من الاتفاق واذا كان الحكم قد اثبت على المتهم انه حرّض على اتفاق جنائي القصد منه ارتكاب جنح سرقات ، وادار حركته بجمع الغلمان الذين استخدمهم في النشل مع تقديم ما يحصلون عليه ، فقد حقت عليه عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة ٤٨/٣ عقوبات ولو أنها اشد من العقوبة المقررة لجنحة السرقة .

(٨/٥/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٤٦ ص ٤٧٥)

الاعفاء من العقاب

٧١٥ - ان الاعفاء من العقاب ليس اباحة الفعل أو محور المسؤولية

الجنائية بل هو مقرر لمصلحة الجاني الذي تحققت في فعله وفي شخصه عناصر المسؤولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعدر المعفى من العقاب من أثر هو حط العقوبة عن الجاني بعد استقرار ادانته دون ان يمس ذلك قيام الجريمة في ذاتها أو اعتبار المجرم المعفى من العقاب مسئولاً عنها ومستحقاً للعقاب أصلاً .

(١٣/٣/١٩٨٥ - أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٤ ص ٣٧١)

٧١٦ - القانون لم يرتب الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذي أسهم بإبلاغه اسهاماً ايجابياً وجدياً ومنتجاً في مفاوضة السلطات الى ضبط مهربي المخدرات . . وباعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة . فاذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقيماً فلا يستحق صاحبه الاعفاء ، وتقرير توافر موجب الاعفاء أو انتفائه مما تفصل فيه محكمة الموضوع ما دامت تقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى .

(٢٧/١٢/١٩٨٣ - أحكام النقض س ٣٤ ق ٢١٨ ص ١٠٩٤)

٧١٧ - اثبات الحكم وقوع جريمة القتل والسرقة قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة ، يكفي رداً على ما أثاره الطاعن عن اعفائه من المسؤولية وفقاً للمادة ٤٨ عقوبات .

(٨١/٥/١٩٧٢ - أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧٢)

٧١٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع جنايتي تسهيل الإستيلاء على ميل الجمعية التعاونية للبترول والتزوير ، قبل اعتراف الطاعن بارتكابهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الاعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات بما يدل على اطراحه .

(١٦/٦/١٩٦٩ - أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢)

٧١٩ - ان الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات تتطلب وجوب المبادرة باخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي ومن اشتركياً فيه قبل وقوع أى جنائية أو جنحة ، واذن فمتى كان ما أدلى به الطاعن هو أقوال معامز

إبدائها بعد ضبطه وهو يحاول تسليم الرسالة بالبوليصة المزورة ، وبعد أن وقعت جريمة التزوير والاستعمال ولم يكن من شأن تلك الأقوال التي أبدوها أن تكشف عن اشتراكهما في الاتفاق الجنائي ، فلا حق له في الانسحاب من الاعفاء المقرر بتلك المادة .

(١٩٥٤/١/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ١ ص ٢٧٤)

٧٣٠ - ان مبادرة أحد المتفقيين الى الاخبار بوجود اتفاق جنائي ومن اشتركوا فيه لا يترتب عليه بنص المادة ٤٨ أكثر من اعفائه وحده من العقاب ، وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها ولو لم يكن الاتفاق الا من اثنين فقط هما المبلغ والمبلغ عنه .

(١٩٤٣/٦/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٣٣ ص ٣١٣)

٧٣١ - ان المادة ٤٧ مكررة عقوبات تشترط للاعفاء من العقاب الوارد بها أن يحصل الاخبار من المتهم قبل بحث الحكومة وتغيشها عن الجناة فلاعتراف الذي يصدر بعد ضبط الجناة لا يعفى المعترف من العقاب .

(١٩٣٨/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٢ ص ١٣٨)

٧٣٢ - فرق القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ شى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها في المادة ٤٨ منه بين حالتين للاعفاء تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالاخبار أن يصدر الاخبار قبل علم السلطات بالجريمة . أما الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالاخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاخبار أن يكون اخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم أن المطعون ضده أفضى بمعلومات صحيحة الى رجال الشرطة ، أدت بذاتها الى القبض على المتهم الثانى فيكون مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المذكورة قد تحقق ولا يحتاج في هذا الصدد بأن أمر المتهم الثانى كان معلوما لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات ما دام اقرار المطعون ضده قد أضاف جديدا الى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض عليه .

والفصل في ذلك من خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق ما دلم يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض سن ١٨ ق ٢٨ ص ١٥٣)

٧٢٣ - مفاد المادة ٢/٤٨ من قانون المخدرات أنه في حالة إبلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها بها فإن موجب الاعفاء المنصوص عليه في هذه المادة يتوافر متى كان الإبلاغ صادقا متسببا بالجدية والكفاية . ومن شأنه معاونة السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة .

(١٩٨٥/٣/١٣ أحكام النقض سن ٣٦ ق ٦٤ ص ٣٧١)

الباب السابع

العود

مادة ٤٩

يعتبر عائدا :

(أولا) من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية او جنحة .

(ثانيا) من حكم عليه بالحبس مدة سنة او اكثر وثبت انه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة او من تاريخ سقوطها بمضي المدة .

(ثالثا) من حكم عليه لجنائية او جنحة بالحبس مدة اقل من سنة واحدة او بالغرامة وثبت انه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الاولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور .

وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود .
وكذلك يعتبر العيب والاهانة والسب والقلبي جرائم متماثلة .

الأحكام

٧٣٤ - يصح الاستناد الى سوابق المتهم سواء لتشديد العقوبة عليه في العود او كقرينة على ميله الى الاجرام .

(١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٨ ص ٤٥٦)

٧٣٥ - يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما كانت المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي يعتبر عائدا على أساسها وبين الحكم عليه فيها .

(٣١/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٢ ص ٧٤٥)

٧٢٦ - اذا كانت السابقة التي اوخذ بها الطاعن هي جناية وحكم عليه فيها بعقوبة الجناية ، فيمثل هذه السابقة لا يسقط بمضى المدة ، ولا يهم اذن ذكر تاريخها في الحكم ، لأن مراعاتها يطير لها اذا طبقا للفقرة الاولى من المادة ٤٨ من قانون العقوبات منها تراخي الرمس بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة .

(١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٨ ص ٣٢٢)

٧٢٧ - ان المماثلة بين الجريمة الاولى التي صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

(١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٥ ص ١٨)

٧٢٨ - ان المادة ١٠ من المستوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ صريحة في أن المراقبة التي تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات انما هي المراقبة التي يحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون فلا تنصرف الى المراقبة التي يقضى بها طبقاً لأحكام قانون العقوبات .

(١٩٥١/١١/٦ أحكام النقض س ٣ ق ٥٥ ص ٢٤٤)

٧٢٩ - المراد بتمثيل الجرائم في الحبس الذي تخذت عنه المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش في حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية ، حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما ، أو تحكما لتمثيل الغرض من مقارنة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال .

(١٩٤٣/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٦ ص ٢١١)

٧٣٠ - ان المادة ٤٨ من قانون العقوبات جعلت السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود . وقد نصت المادة ٢٨٠ من هذا القانون على اعتبار جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا

في حكم السرقة ، وهذا النص عام يجعل مختلس الأشياء المحبوزة كالسارق في جميع أحكامه ، ومنها تشديد العقوبة عليه في حالة العود ، ومن ثم جريمة احتلاس الأشياء المحبوز عليها تصبح جناية اذا توافرت شروط المادة ٥٠ من قانون العقوبات .

(١٩٢٧/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٤٩ ص ١٠٦)

٧٣١ - المشاركة في جنحة ونفيس الجنحة هما جريمتان مماثلتان لبعضهما من وجهة المادة ١٨ عقوبات المتعلقة بالعود .
(١٩٠٢/٥/١٧ المجموعة الرسمية س ٤ ص ٨٩)

وجوب ان تكون الأحكام نهائية

٧٣٢ - يشترط في الحكم الذي يتخذ سابقا في العود أن يكون قد صار نهائيا قبل وقوع الجريمة الجديدة ، ويجب على المحكمة متى انتهت الى اعتبار المتهم عائدا أن تعنى في حكمها باستظهار الشروط التي يتطلب القانون توافرها لقيام هذا الظرف المشدد .

(١٩٨٢/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣٠ ص ٦٤٠)

٧٣٣ - متى كان الحكم الوارد بورقة الفيش - الصادر من المحكمة العسكرية والذي تستند اليه النيابة في اعتبار الواقعة جنائية - لم يرد بصحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده ، ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائيا بالتصديق عليه ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب النيابة العسكرية المثبت لجصول التصديق على الحكم لم يرد الا بعد أن صدر الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لقضائه في الواقعة على أساس أنها جنحة يكون في غير محله متعين الرفض موضوعا .

(١٩٦٣/٢/١٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٧ ص ١٢٧ ، ١٩٦٠/١١/٢٨)

س ١١ ق ١٦٣ ص ٨٤٥)

٧٣٤ - متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق

صدوره عليه قد أصبح نهائيا ولم تقدم النياية المغامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم الغيايى ، فإن لضاها فى الدعوى بناء على الأوراى المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد حالف القانون فى شىء .

(١٢/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٧ ص ١١٤٧)

٧٣٥ - يجب فى العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائيا قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمته من أجلها . فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم فى الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عائدا .

(٢٤/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤ ص ٣٣)

بيان السوابق فى أسباب الحكم

٧٣٦ - عدم بيان توافر ظرف العود بالشروط المنصوص عليها فى المادة ٥١ من قانون العقوبات يعتبر قصورا له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

(١٦/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩٣ ص ٩٩٨)

٧٣٧ - يجب لسلامة الحكم القاضى بمعاقبة المتهم على أساس أنه عائد أن يبين الأحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها لكى تتمكن محكمة النقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون .

(٢١/٥/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٩ ص ١٥٥)

٧٣٨ - لأجل العمل بالمادة ٥٠ من قانون العقوبات لا يقضى القانون بأن تكون العقوبات السابقة توقعت فى وقت معين ، على أن هذه السوابق يجب ذكرها فى الحكم هى وتواريخها لكى لا ينقض لعدم ذكره الوقائع .

(٢١/١/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ق ٥٠ ص ١٠٤)

٧٣٩ - عدم النص فى الحكم عن تواريخ الأحكام الصادرة فى

سوابق لا ينقضه اذا كانت العقوبة لم تشدد بسبب تلك الأحكام .

(١٩٠٤/١٠/١٣ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٨٢)

٧٤٠ - يعد بطلانا جوهريا في الحكم القاضي بعقوبة على عائد من حنحة الى جنحة مؤديا لنقضه خلوه من ذكر تواريخ الأحكام السابقة ، ويتحتم هذا الذكر لكي يعلم أن خمس السنوات لم تكن قد انقضت .

(١٩٠٣/١١/٧ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٦٠ ص ١١٧)

٧٤١ - يجوز نقض الحكم اذا اعتبر المحكوم عليه عائدا طبقا للمادة ١٨ من قانون العقوبات ولم تذكر فيه أركان العود المنوه عنها في هذه المادة ومثل نوع الجريمة السابقة والعقوبة المحكوم بها وتاريخ الحكم ، فان هذه البيانات ضرورية حتى يتسنى لمحكمة النقض والابرام أن تعرف اذا كانت المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون أو لم تخطئ ، ومجرد الإحالة على تذكرة السوابق لا يكفي في هذه الحالة .

(١٩٠٠/١٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٤٠)

٧٤٢ - يجب حتما بيان السابقة التي تنسب للمتهم وتاريخها ليعلم ان كانت مستوفية الشروط القانونية وان كانت التهمة الثانية وقعت في الخمس سنين التالية للأولى أم لا والا كان الحكم منقوضا .

(١٨٩٩/١١/٣ القضاء س ٦ ص ٢٤٠)

٧٤٣ - من المبادئ المقررة ان الأحكام تكون باطلة اذا لم تحتو على التوضيحات الضرورية . فاذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن المتهم عائدا وأهمل ذكر تاريخ عقاب الجريمة التي حصلت منه أولا كان منقوضا لعدم تمكن محكمة النقض حينئذ من معرفة توفر شروط العود من عدمه المحتوى عليه نص المادة ١٨ ، وهو أنه لم يمض خمس سنين على ارتكاب الفعل الأول ، وكذلك الحال اذا تجرد من ذكر تاريخ الواقعة المعاقب عليها طالب النقض .

(١٨٩٨/١٢/١٧ القضاء س ٦ ص ٤٩)

٧٤٤ - اعتبار المحكمة المتهم من ذوى السوابق وتشديد العقوبة

عليه بسببها دون أن تذكر ما هي تلك السوابق ، ولا ما حكم عليه فيها ولا تاريخ تنفيذها عليه ، كل ذلك وجه مهم في ابطال الاجراءات موجب لنقض الحكم .

(نقض ١٨٩٣/٢/٤ الحقوق س ٩ ق ٤١ ص ١٢٧)

من احكام محكمة الموضوع

٧٤٥ - لا يعتبر عائدا طبقا للمادة ١/٤٨ ع الا من سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية . . . أي باحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٠ ع . فإذا حنك على شخص لارتكابه جنائية بعقوبة الحبس فقط نظرا لوجود ظروف مخففة ثم ارتكب بعد ذلك جنائية او جنحة فلا يعتبر عائدا طبقا للمادة ١/٤٨ ع .

(استئناف مصر ١٩١٣/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٠٨ ص ٢٠٨)

٧٤٦ - تعتبر السرقة والشروع فيها جنحتين متماثلتين في باب العود .

(الاقصر الجزئية ١٩١٥/٥/٦ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٨٣ ص ١٣٧)

٧٤٧ - يحتسب ميعاد الخمس السنوات المنصوص عليها في المادة ٣/٤٨ عقوبات طبقا للتقويم العربى لا الافرنجى وهذا التفسير فضلا عن ملاءمته لروح التشريع المصرى فإنه ارفق بالمتهم .

(الاقصر الجزئية ١٩١٦/٢/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٩١ ص ١٥٤)

٧٤٨ - لا يعد تبديد المنقولات المحجوزة جنحة مماثلة للسرقة بالنسبة للعود بالمعنى المقصود بالمادة ٣/٤٨ عقوبات .

(شربين الجزئية ١٩١٦/٧/١٩ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١١٧ ص ٢٠٤)

٧٤٩ - تعتبر جريمة السرقة وجريمة اخفاء الأشياء المسروقة جنحة متماثلة. بالنسبة للعود .

(كفر الشيخ الجزئية ١١/٥، ١٩١١ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٧ ص ٦١ ، اسيوط الجزئية ١١/٤/١٩١٩ س ٢١ ق ٩٨ ص ١٥٩)

٧٥٠ - ان تشديد العقوبة بسبب العود هو من النظام العام ويجب على القاضى ان يقضى به من تلقاء نفسه ولو لم تطلب النيابة ذلك .

(كفر الشيخ الجزئية ١١/٥/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ص ٦١)

مادة ٥٠

يجوز للقاضى فى حالة العود المنصوص عنه فى المادة السابقة ان يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد .

ومع هذا لا يجوز فى حال من الأحوال ان تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة .

مادة ٥١

إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحدها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه فى هذه الجرائم بعد الحكم عليه بأخر تلك العقوبات فللقاضى ان يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق احكام المادة السابقة .

الأحكام

٧٥١ - يشترط لاعتبار المتهم عائدا فى حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ان يكون عائدا بمقتضى قواعد العود المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من نفس القانون ، وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية

كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو احدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر. وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة بما نص عليه في المادة ٥١ سالف الذكر .

(١٦/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٣ ص ٩٩٨ ، ٣/١١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٣٨ ص ١١٩٨ ، ١٢/١/١٩٥٩ س ١٠ ق ٥ ص ١٨ ، ١/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٩٤ ص ٤٦٠)

٧٥٣ - يبين من استقراء نصوص المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٤ من قانون العقوبات أنه يلزم لتوافر ظرف العود المتكرر المنصوص عليه في المادة ٥١ من قانون العقوبات التي تحيل اليها المادة ٥٢ سالف البيان أن تكون الجريمة الجديدة جنحة بغض النظر عما اذا كانت السوابق الماضية في جنح أو جنائيات ، وهذا الوجوب مستفاد من صريح نص المادة ٥١ عندما أورد عبارة « ثم ثبت ارتكابه جنحة سرقة أو ... » ومن استلزام المادة ٥٤ أن تكون الجريمة الجديدة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ وهي « جرائم كلها نجح » . وقد قصد المشرع رفع عقوبة الجنحة للمتهم العائد عودا متكررا طبقا للمادة ٥١ علاجا لمشكلة معتنady الاجرام مرتكبي الجنح المتماثلة حيث لا تجدى معهم عقوبة الجنحة . أما اذا كانت الجريمة الجديدة بطبيعتها جنائية ، فلا تتحقق أية صورة من صور العود البسيط أو المتكرر ، لأن عقوبة الجنائية أشد بطبيعتها من عقوبة الجنحة ، وللمحكمة في نطاق عقوبة الجنائية المقررة بطبيعتها للواقعة الجديدة من الحرية ما يسمح لها بالتشديد إلى المدي الذي تراه مناسبا لجسامة الواقعة الجديدة ولخطورة مرتكبها من جهة أخرى يغير حاجة إلى الاستعانة بأحكام التشديد للمود البسيط أو المتكرر .

(٧/٣/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٢ ص ٢٨٠)

٧٥٣ - المادة ٥١ من قانون العقوبات اذ اوردت جريمة التزوير في عدد الجرائم المتماثلة التي عدتها جاء نصها في ذلك عاما لا تخصيص فيه ، ولفظ التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذي سوى في الحكم والعقوبة بينها وبين تزوير المحررات ، واذن فإذا كان الحكم قد قضى بعدم

اعتبار جريمة تقليد الاحكام من الجرائم التى عدها المادة ٥١ ساله الذكر
فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون وفى تاييده
(١٩٥٥/١٢/٢٧ احكام النقض س ٦ ق ٢٦٢ ص ١٥٦٤)

٧٥٤ - ان نص المادة ٥٠ من قانون العقوبات صريح فى ان العائد
فى الجرائم المبينة بها لا يستحق عقوبه الاشغال الشاقة المنصوص عليها
الا اذا كانت الجريمة الاخيرة التى ارتكبها جريمة تامة لا مجرد شروع ، فان
كانت الجريمة الاخيرة شروعا فى احدى الجرائم المبينة بتلك المادة امتنع
تطبيقها .

(١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٩ ص ٣٥٨)

٧٥٥ - نص المادة ٥٠ عقوبات صريح فى ان العائد المشار اليه
فيها لا يكون مستحقا لعقوبة الاشغال الشاقة المنصوص عليها الا اذا كانت
جريمته الاخيرة جنحة سرقة او اخفاء اشياء مسروقة او نصب ... الخ .
اى جريمة تامة لا مجرد شروع ، ولا يصح القول بكفاية الشروع لا استنادا
على ما ورد فى صدر المادة من اعتبار الشروع من السوابق التى يبنى عليها
تشديد عقوبة الجريمة الاخيرة ولا استنادا على ما ورد بالمادة الاولى من
قانون معتادى الاجرام رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وما ورد بمذكرته الايضاحية
ما قد يدل على امكان تطبيق المادة ٥٠ ع ولو كانت الجريمة الاخيرة مجرد
شروع ، لا يصح شئ من ذلك مع صراحة المادة ٥٠ لأن من القواعد
الاساسية ان لا عقاب بغير نص وان على القاضى التزام حد النص فى احكام
العقوبات وعدم الاضافة اليه بعلة التفسير مهما يكن التفسير موافقا للمنطق
الصحيح .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٧ ص ١٦٨)

٧٥٦ - يشترط لاعتبار المتهم عائدا فى حكم المادة ٥١ عقوبات
(أولا) ان يكون عائدا بمقتضى القواعد العامة الواردة فى المادة ٤٩
(ثانيا) ان يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما
لمدة سنة على الاقل او بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدهما لمدة سنة على
الاقل فى سرقات او فى احدى الجرائم التى بينتها المادة ٥١ المذكورة ،
وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الاحكام (ثالثا) ان يرتكب

جنحة مماثلة مما نص عليه فيها . فمن تتوافر فيه هذه الشروط يعتبر عائدا طبقا لهذه المادة ولو كانت العقوبة الاحدية المحكوم بها عليه والتي اعتبر عائدا من أجلها ليست في سرقة أو في جنحة أخرى مماثلة لها . إذ ان هذه المماثلة ليست ضرورية في حالة العود طبقا للمادة ٢/٤٩ عقوبات .

(١٩٣٨/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٩٤ ص ١٩٨ ،

٧٥٧ - متى كان قد سبق الحكم على المتهم بسرقة باكثر من عفووة مقيدة للجرية في سرقات ونصب وكأنت أخرجا بالأشغال الشاقة ، فانه يكون عائدا في حكم المادة ٥١ عقوبات ، وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة لأن سبق توقيع هذه العقوبة عليه يجعله عائدا مهما طال امد الحكم عليه بها .

(١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٥ ص ٦١٧ ،

٧٥٨ - تنطبق المادة ٥٠ عقوبات اذا كان المتهم عائدا سبق الحكم عليه بالعقوبات المقيدة للجرية المبينة في المادة المذكورة ، ولا يلتفت الى الزمن الذي مضى بين تلك العقوبات السابقة والعقوبة التي بها أصبح المتهم عائدا .

(١٩١٣/١٢/٥٧ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٢ ص ٦٨ ،

٧٥٩ - يعمل بالمادة ٥٠ من قانون العقوبات مهما كان تاريخ السوابق ما دامت أحدثها لم تسقط بمضى المدة .

(١٩٠٥/١/٢١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٥١ ص ١٠٥)

٧٦٠ - ليست جريمة انتهاك ملك الغير المعاقب عليها بالمادة ٣٢٤ من قانون العقوبات داخلة في عداد الجرائم التي نصت عليها المادة ٥٠ .

(١٩٢٠/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٧٨ ص ١٢٧)

٧٦١ - الشروع في السرقة ليس هو العود المنصوص عليه في المادة ٥٠ من قانون العقوبات .

(١٩٠٥/١١/١١ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٧ ص ٣٦)

٧٦٣ - الحكم بالاشتغال الشاقة عملاً بالمادة ٥٠ عقوبات اختياري محض ويترك للرأي قاضي الموضوع الذي له أن يفصل في ضرورة تشديد العقوبة من عدمها في هذه الحالة .

(٢٧/١٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ و ٢٤ ص ٦٨)

من أحكام محكمة الموضوع

٧٦٣ - كلمات قاضي وقاضي أول درجة وقاضي الاستئناف يراد بها المعنى العام ، وهي مرادفة لكلمة محكمة مهما كان عدد القضاة المركبة منهم ، فالمراد من كلمة القاضي في المادة ٥٠ من قانون العقوبات هو المعنى العام .

(استئناف مصر ١٢/٦/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٣٥)

٧٦٤ - القاضي الجزئي غير مختص بالنظر في دعوى سرقة متى كان قد صدرت عليه التهم ستة أحكام في سرقة . أحدها بالجسب مبينة لأن الواقعة تكون جنائية .

(استئناف مصر ١٠/٦/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٤١)

٧٦٥ - تنقلب الجنحة إلى جنائية إذا عاد المتهم إلى ارتكاب جنحة أخرى من الجنح المنصوص عليها في المادة ٥٠ من قانون العقوبات الجديد ، لا فرق في ذلك بين أن تكون الجنحة الثانية التي عاد إليها المتهم شروعاً أو فعلاً تاماً لأن قول الشارع في المادة ٥٠ « إذا ثبت ارتكابه لجنحة سرقة ... » يتناول الشروع والفعل التام إذ كلاهما جنحة يعاقب عليها القانون .

(استئناف مصر ٥/٢/١٩٠٥ الحقوق س ٢٠ ص ٣٧)

٧٦٦ - يكفي لتطبيق المادة ٥٠ عقوبات أن يكون للمتهم سوابق حكم عليه في اثنتين منها بالحبس أكثر من سنة وأن تكون آخر سابقة له من مدة أقل من خمس سنين .

(جنابات مصر ٢٧/٤/١٩٠٥ القضاء س ٤ ص ٢٩٨)

٧٦٧- . - يشترط لتوفر العود المنصوص عليه في المادة ٥٠ عقوبات أن تكون عقوبة الحبس لمدة سنة أو أكثر التي سبق الحكم بها على المتهم قد صدرت من أجل تهمة واحدة . فلا تسري المادة المذكورة إذا كانت تلك العقوبة هي مجموع مدة عقوبات الحبس لمدة أقل من سنة صدر بها حكم واحد عن تهم متعددة .

(استئناف الزقازيق ١٩١٨/٣/٣٠ المجموعة الرسمية من ١٩ ق ٩١ ص ١٢٣)

مادة ٥٢

إذا توافر العود طبقاً لأحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المبينة في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرماً اعتاد الاجرام متى تبين لها من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المتهم وماضيه أن هناك احتمالاً جدياً لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة ، وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية وذلك إلى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة .

ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع في المؤسسة على ست سنوات .

- القيت بالتبانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ ونشر في ١٨/٨/١٩٥٦ .

- واخيفت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٢/٨/١٩٧٠ ونشر في ١٣/٨/١٩٧٠ .

- وكان نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ الآتي :

إذا ارتكب العائد في حكم المادة السابقة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلاً من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله إلى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه إلى أن يأمر وزير الحفانية بالافراج عنه ، ولا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين ، ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام والمادتين ٥٢ و٥٣ من قانون العقوبات :
قضت المادتان الاولتان من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على

الاجرام ناشاء محل خاص يرسل اليه المعتادون على السرقات ومن على شاكلتهم من المجرمين الى ان يأمر وزير العدل بالافراج عنهم ، ذلك لانه لما كان الكثيرون منهم يصلون الى الحالة التي القوها متى اطلق سراحهم فقد روى ابتداء طريقة من طول العقاب بحسب بين الشدة وبين تشجيع المسجونين على اعداد انفسهم لكسب حريف بعد مبارحة السجن . وقد ادمجت هاتان المادتان في قانون العقوبات مع تعديل يسير لصارتا المادتان ٥٢ ، ٥٣ .

كما قضت المادتان الثالثة والرابعة من ذلك القانون على ان يكون المحل الخاص خاضعة في نظامه الداخلي لاحكام قانون الليمانات مع جواز تقرير استثناءات لصالح نزلائه . وعلى تشكيل لجنة للتفتيش عليه وتقديم تقرير عن هؤلاء النزلاء الى وزير العدل .

وقد اعد ليمن الدلتا للغرض الآنف ووضع له نظام من مقتضاه تعليم المحكوم عليه صناعة ومنحه مكافأة عن عمله .

وقد قضت المادتان ٣٣ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة المسجون باصدار قرار وزاري يبين أنواع الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل ، ونفاذاً لذلك صدر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قرار يلزم عليهم أعمال الورش الصناعية والأعمال الزراعية والبساتين وغير ذلك . وأوجبت المادتان ٤٥ و ٤٦ منح المسجون عند الافراج عنه مكافأة مالية عن حسن سلوكه وأخرى عن عمله . وقضت المادة ١١ بترتيب المسجونين حسب سوابقهم ومدة عقوبتهم وقابليتهم للإصلاح وبتقسيمهم على اختلاف لغاتهم الى فئات وتلقبهم من درجة الى درجة أعلى منها بسبب السلوك والعمل والمدة . كما ألزمت اللائحة الفصل السادس منه بتأليف المسجونين وترغيبهم في الفضيلة وحضهم على مكارم الأخلاق وأداء فرائض دينهم .

ولما كان مقتضى ما تقدم أن رسالة المسجون قد استعالت الى تشييف المسجونين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج في الجماعة وإتاحة السبيل لهم لمزاولة عمل أو صناعة تيسر لهم سبل العيش الشريف ، ذلك أن النظرة الى المحكوم عليه قد تغيرت عما كانت فيما مضى فلم يعد ينظر اليه نظرة حقد وانتقام بل على أنه مريض في حاجة الى علاج لكي يرد بعد انقضاء مدة عقوبته الى المجتمع عضواً صالحاً فيه ، وكان قد ثبت من الإحصاء أن عدد المحكوم عليهم بالارسل الى المحل الخاص قد هبط بنسبة ٧٠٪ فقد كان يضم مائتين والف (١٢٠٠) قبل عام ١٩٣٩ وأضحى لا يضم الآن سوى أربعمائة (٤٠٠) هذا مع اضطراب زيادة عدد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وفق أحكام المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ بلغ عددهم الآن نحو ثلاثمائة والف (١٣٠٠) . لما كان ذلك فإن الغاية المبتغاة من إنشاء المحل الخاص المسمى ليمن الدلتا وهي ردع المجرم مع اعداده في الوقت ذاته لكسب عيشه عن طريق يتأى به عن موطن الزلل فيقطع عن العودة الى الجريمة للتعيش منها ، صارت تتحقق في النظام الراهن للمسجون ومن ثم فلا وجه للإبقاء على نظام المحل الخاص ولا لاطالة مدة العقاب لا سيما أن الجريمة التي يرتكبها المائد هي في أصلها جنحة وحسب جزاء عنها معاقبته بالأشغال الشاقة من سنتين الى خمس سنين وهي العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون العقوبات .

وعلى هدى ذلك أعد مشروع القانون المرافق بإلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام والمادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات . بيد أنه روى بالنسبة

للمحكوم عليهم. طبقاً لهاتين المبادتين قبل العمل بأحكام هذا القانون أن ينقلوا إلى الليمانات على أن يعاملوا فيها. وفق أحكام المحل الخاص إلى حين الإفراج عنهم . كما رؤى رعايتهم بأن يفيدوا من أحكام المادة الرابعة من لائحة السجون التي تنص على أن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من النساء كافة. أو من الرجال الذين بلغوا سن الستين أو من تقتضي حالتهم الصحية ذلك يقضون العقوبة في سجن عمومي .

تنص المادة ١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ على ما يأتي :

« يلغى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الأجرام والمادتين ٥٢ و٥٣ من قانون العقوبات . »

مع ذلك ينقل إلى الليمانات من سبق الحكم عليهم وفق المبادتين ٥٢ و٥٣ المذكورتين - قبل العمل بهذا القانون - مع بقائهم خاضعين لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون . »

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ :

لما كانت الجرائم التي وقعت في الفترة الأخيرة تكشف عن إستهتار طائفة من المنحرفين بالأمن العام أخذت تثير الرعب في نفوس المواطنين بما ترتكب من حوادث تتسم بالعنف وتفسح عن نزعة خطيرة إلى الأجرام ، فإن الحاجة قد غدت ملحة إلى إعادة النظر في بعض أحكام جريمة السرقة في قانون العقوبات لما لوحظ من أنها تمثل الطابع الأعم فيما وقع من جرائم . ومن ناحية أخرى فإن تغليب العقاب وإن كان يجدي في ردع الخارجين على القانون إلا أن هذا الردع يكون ضعيف الأثر بالنسبة لمن اعتاد الأجرام منهم مما يستلزم إخضاعهم لتوع خاص من التدابير اتقاء خطرهم وسعيًا بهم في طريق العودة إلى الحياة الأفضل .

ومن أجل ما سلف أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات متضمنًا الأحكام الآتية :

١ - اعتداء بالاتجاهات العلمية الحديثة في السياسة العقابية رأى المشروع أن يخضع طائفة من اعتادوا الأجرام لنوع من التدابير الوقائية بعزلهم في مؤسسات خاصة فنص على إضافة مادتين إلى قانون العقوبات برقمي ٥٢ و٥٣ تجيز أولهما للمحكمة عند توافر حالة العود طبقاً للمادة ٥١ «عوبات» بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرماً اعتاد الأجرام وتحكم بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية ، ولوزير العدل أن يأمر بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الأيداع على ست سنوات . هذا وقد تضمن النص شرط اعتبار العائد مجرماً اعتاد الأجرام وهو أن تثبت المحكمة من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المتهم وماضيهِ أن هناك احتمالاً جدياً لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة .

وعالجت المادة ٥٣ حالة العائد الذي سبق الحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة طبقاً للمادة ٥٣ أو اعتباره مجرماً اعتاد الأجرام طبقاً للمادة ٥٢ ثم يرتكب خلال سنتين من تاريخ الإفراج

عنه احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ ، فأوجب النص على المحكمة في هذه الحالة ان تحكم بايداعه احدى مؤسسات العمل الى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بناء على اقتراح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة ، وذلك تقديرا من المشروع ان المتهم تتوالى فيه الخطورة في هذه الحالة ، ويجوز أن تبلغ مدة الايداع وفقا لهذا النص الى عشر سنوات .

٢ - ليس من شك أن مجرد حمل الجاني في جريمة السرقة لسلاح أمر يستوجب تشديد العقاب لاحتمال استعماله أو التهديد به فضلا عما يوليه من جرائم في نفس حامله الأمر الذي ينبغي معه رفع هذه الجريمة الى مصاف الجنايات وهو ما اتجه اليه المشروع ، بإضافة مادة جديدة رقم ٣١٤ مكررا الى قانون العقوبات تقضي بعقوبة السجن اذا وقعت ولو من شخص واحد يكون حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبئا ، وقد استوجب هذا التعديل حذف الفقرة (سادسا) من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات التي تعاقب على هذه الجريمة بالحبس بغير الشغل

٣ - نظرا لما ينطوي عليه ارتكاب جرائم السرقات في الطرق العامة أو في وسائل النقل من استهتار بالغ بالقانون واختلال بالأمن العام فقد عدل المشروع نطاق تطبيق المادة ٣١٥ عقوبات بأن بسط حكمها على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة داخل المدن والقرى ، وتلك التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية

٤ - مراعاة لحرمة المسكن وتوفيرا لطمأنينة المواطنين في مساكنهم اعتد القانون بظرف المسكن في جريمة السرقة لاعتباره ظرفا مشددا (مادة ٣١٧ فقرة أولى عقوبات) . ولما كانت السرقة من المسكن عن طريق دخوله بوسيلة غير مشروعة ينطوي على اعتداء أكثر جسامة ويهم عن خطورة الجاني فقد استحدث المشروع نص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا تقضي في فقرتها الأولى بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته اذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة .

٥ - أخذا بما اتجه اليه المشروع من توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم فقد نص في الفقرة الثانية من المادة المقترح اضافتها برقم ٣١٦ مكررا ثالثا على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات على السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية ، وهي صورة لا تندرج تحت النص المقترح للمادة ٣١٥ التي تستلزم توافر ظروف معينة .

حكم

٥٢

٧٦٨ - عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها المنصوص عليه في المادة ٥٢ ع المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ، يترتب عليه استحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته ، الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات ، ووجوب اعمال احكام المادة ٥١ عقوبات

الى أن يصدر القرار الجمهوري .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٨ ص ٦٦٨)

مادة ٥٣

إذا سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة عملاً بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرماً اعتاد الإجرام ، ثم ارتكب خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة .

ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في هذه الحالة على عشر سنوات .

- الفيت بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ ونشر في ١٨/٨/١٩٥٦ .

- ثم أضيفت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٢/٨/١٩٧٠ ونشر في ١٣/٨/١٩٧٠ .

راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٥٢ .

- كان نص المادة ٥٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ قبل إلغائها :
يجوز تطبيق أحكام المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥١ من هذا القانون أو بالاعتقال في محل خاص بمقتضى المادة السابقة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ المذكورة أو شرع في ارتكابها مدة الإفراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الإفراج عنه إفرجا نهائيا . وفي هذه الحالة يجوز إبلاغ مدة السجن إلى عشر سنين .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تحت المادة ٥٢ .

حكم

٧٦٩ - المادة ٥٣ ع المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ توجب العناية ببحث حالة العود المنطبق عليها ما دامت سوابق المتهم تثير الشبهة في قيامها .

(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧١ ص ٣٣٠)

مادة ٥٤

للقاضي ان يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على العائد الى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل او ثلاث عقوبات مقيمة للحرية احدها على الأقل لمدة سنة او اكثر ، ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السابقة .

الباب الثامن

تعليل تنفيذ الأحكام على شرط

مادة ٥٥

يجوز للمحكمة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون • ويجب أن تبين فى الحكم أسباب إيقاف التنفيذ •

ويجوز أن يكون الإيقاف شاملاً لآى عقوبة تبعية وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم •

الأحكام

١ - عقوبة جنائية

٧٧ - ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقى دون الجزاءات الأخرى التى لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، ولما كانت عقوبة اغلاق المحل المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المشار بيانه لا تعتبر عقوبة بحتة وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة فإن الحكم المطعون فيه اذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة اغلاق المحل دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها فانه يكون قد أخطأ صحيح القانون فى هذا الصدد مما يعيبه ويستوجب نقضه • لما كان ذلك وكان تصحيح هذا الخطأ الذى تردى فيه الحكم لا يخضع لآى تقدير موضوعى ، وكان الحكم قد انتهى الى صحة اسناد الجريمة المسندة الى المطعون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لها فانه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩. في شأن الحالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض. الحكم
بقضا جزئية وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون. بريمة خيمة ممتدة
(١٩٨١/١٧/٢٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩ ص ٦٨)
ق ١٢٢ ص ٦٨٦)

٧٧١ - ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف
تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت
العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات
بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة : ومن هذا عقوبة قتل النباتات
الموجودة بالحديقة المنشأة بغير الطريق القانوني المنصوص عليها في المادة
١٠٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

(١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤١ ص ٦٣٦)
٣٧/٦

٧٧٢ - المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف
تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت
العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات
بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة فهو إذن لا يجوز في التعويضات ولا
في سائر أحوال الرد لأن الرد في جميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر
إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الجريمة ، وإزالة المبانى التي
تقام مخالفة للقانون هي من قبيل إعادة الشيء إلى أصله وإزالة اثر المخالفة ،
والحكم بوقف تنفيذها يكون مخالفا للقانون .

(١٩٨٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٨٥ ص ٩٧٥)
١٧/١١

٧٧٣ - المادة ٥٥ ع' عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون
الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة ، حتى ولو كان فيها معنى
العقوبة ، فوقف التنفيذ لا يجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد ،
لأن الرد بجميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر ، إنما قصد به إعادة الحال
إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .

(١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٨١ ص ٣٢٢)
مجموعة القواعد القانونية ح ٦ ق ٥٦٧ ص ٧٠٧)

٧٧٤ - من المقرر أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالفرامة أو الحبس إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أم تبعية ، أما الجزاءات الأخرى وإن كان فيها معنى العقوبة ليست عقوبات بحتة فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها .

(١٢٠/٢/١٩٨٥ : أحكام النقض - س ٣٦ ق ٣٦ ص ٢٢٣)

٧٧٥ - إن المادة ٥٥ عقوبات لا تجيز الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة .

(٣٦٠/٥/١٩٤٩ : مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٣ ص ٩٠٥)

ب - أسباب الوقف

٧٧٦ - إن الحكم بوقف التنفيذ لا يكون إلا لتحقيق مصلحة اجتماعية من إصلاح جال المحكوم عليه وتمهيد السبيل لعدم عودته إلى ارتكاب الجرائم ولذلك نصت المادة ٥٥ عقوبات على أن شروط وقف التنفيذ فيما يتعلق بالجاني هي أن يكون له من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . فالحكم الذي يعلن وقف تنفيذ العقوبة على شرط أن يعيد المتهم الطفل المخطوف إلى والدته الحاضنة يكون قد خالف القانون من ناحية تجاوزه سلطته بخلقه من عنده شرطاً لوقف التنفيذ لم ينص عليه القانون .

(١٩٣٨/١٢/٥ : مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٥ ص ٣٧٦)

٧٧٧ - المحكمة ملزمة قانوناً ببيان الأسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التي تدعوها إلى إلغاء وقف التنفيذ إذا بدا لها ذلك .

(١٩٣٦/٤/٦ : مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٦ ص ٥٩٢)

٧٧٨ - الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها وإيقاف التنفيذ استثناءً وارد على الأصل ، وعلى ذلك فلا بد عند الأمر بإيقاف التنفيذ من بيان سبب الإيقاف والا كان الحكم باطلاً ويتعين نقضه .

(١٩٢٨/١١/١٥ : المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٣٨ ص ٣٢٥)

٧٧٩ - المادة ٥٢ ع المعدلة بالمادة الثانية من المرسوم ١٩/١٠/١٩٢٥ تشترط لایقاف التنفيذ في عقوبة الحبس الا يكون سبق الحكم على المدان بعقوبة من نوع خاص ، كما تشترط أيضا تسبیب ایقاف التنفيذ الملقى به والذي هو اختیاری دائما للمحكمة .

(١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣ ص ٤٢)

ج - تقدير الوقف موضوعي

٧٨٠ - ان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الامور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع .
(١٩٨٦/٣/٢ احكام النقض س ٣٧ ق ٦٦ ص ٣٢٢)

٧٨١ - تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرافة او عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ، ودون ان تسال حسابا عن الاسباب التي من اجلها اوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتاتته ، كما ان وقف تنفيذ العقوبة او شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم امر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا من سلطة قاضي الموضوع ، ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير اليه رايه ، وهو يقرره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل متهم شخصيا على حده .

(١٩٨١/١/٧ احكام النقض س ٣٢ ق ١ ص ٢٣)

٧٨٢ - الامر بايقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع ، من حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها ان يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل رخص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير اليه رايه .

(١٩٧٦/١٠/٢٥ احكام النقض س ٢٧ ق ١٧٨ ص ٧٨٥ ، ٦/٤/١٩٧٣)

(١٩٧٣ س ٢٣ ق ١٩٥ ص ٨٦٦)

٧٨٣ - ان الامر بايقاف تنفيذ العقوبة وشمول الايقاف لجميع

الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أو عدم شموله - هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة للقانون - مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع ، فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عايه أو أن يجعل هذا الايقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه ، بل خص به قاضي الموضوع ، ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيبته وما يصير اليه رايه .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١ ص ٥٣ ، ١٠/٦/١٩٥٧ س ٨ ق ١٧٦ ص ٦٤٠ ، ٧/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ق ٧٥ ص ٣١٨)

٧٨٤ - وقف تنفيذ العقوبة أو شموله جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً من سلطة قاضي الموضوع ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيبته وما يصير اليه رايه ، وهو يقرره لمن يراه مستحقاً من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حده .

(١٩٨٦/١٢/٤٥٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١٣ ص ١١٢١)

٧٨٥ - الحكم بايقاف التنفيذ أمر موضوعي بحث يدخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره ، يقرره لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حده .

(٢٥/١٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦١ ص ١٠٨١ ، ٤/٦/٢٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦١ ص ٣٤٨)

٧٨٦ - الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقرير نوعها ومقدارها من صميم عمل قاضي الموضوع ومن حقه أن يأمر أو لا يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها على المتهم ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيبته وما يصير اليه رايه .

(١٤/٦/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

٧٨٧ - أن وقف تنفيذ العقوبة أمر يتعلق بتقديرها ، وهذا التقدير

في الحدود المقررة قانونا للجريمة من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا نلتزم
بيان الأسباب التي من أجلها أوقعت على المتهم العقوبة بالقدر الذي ارتأته ،
راون فالسعى على الحكم انه أغفل طلب وقف التنفيذ ولم يرد عليه لا محل له .
(١٠/٢٢ . ١٩٥٠ احكام النقض س ٢ ق ٣٢ ص ٧٦)

٧٨٨ - لما كان من المقرر ان وقف تنفيذ العقوبة يعتبر عنصرا من
العناصر التي توضع في الاعتبار عند تقديرها ، وكان الحكم الصادر عن محكمة
اول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة
التي أوقعتها عليه الحكم المعارض فيه فانه يكون - بهذه المثابة - قد عدل
العقوبة الى أخف .

(٩/٣/١٩٨١ احكام النقض س ٣٢ ق ٣٧ ص ٢٢٧)

٧٨٩ - ظاهر من نص المادة ٥٥ من قانون العقوبات ان ليس فيها
ما يلزم المحكمة اذا ما رأت وقف التنفيذ ان تأمر به بالنسبة لعقوبتي الحبس
والغرامة ، واذن فاذا كانت المحكمة قد رأت ان تجعل وقف التنفيذ مقصورا
على عقوبة الحبس دون الغرامة فانها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .
(٩/١٠/١٩٥٠ احكام النقض س ٢ ق ١٣ ص ٣٢٠)

٧٩٠ - ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات قد خولت المحكمة عند
الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معا ان تأمر بوقف تنفيذ احدهما او كليهما ،
وليس فيها ما يلزم المحكمة اذا ما رأت وقف التنفيذ ان تأمر به بالنسبة
لهما معا .

(١٩/٤/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٦٦ ص ٢٣٤)

٧٩١ - للمحكمة عند الحكم في حناية او جنحة بالغرامة او الحبس
مدة لا تزيد على سنة ان تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة ، ليس
في ذلك ما يلزم المحكمة اذا ما رأت وقف التنفيذ بان تأمر به بالنسبة
لهما معا .

(١٣/٢/١٩٨٦ ط ٥١٠٦ س ٥٥ ق)

٧٩٣ - من المقرر انه اذا قضت المحكمة بأكثر من عقوبة على المتهم

مخلىس ثمة ما يلزمها اذا ما رأت وقف التنفيذ ان تأمر به بالنسبة لجميع العقوبات المقررة بها ، كما ان شمول الايقاف لجميع الآثار الجنائية او عدم شموله لها هو ما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .

(١٩٨٣/٤/٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٩ ص ٤٨٨)

٧٩٣ - يسقط استئناف النيابة للحكم الغيابي بصدور الحكم في المعارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقررة بها غيابيا بايقاف تنفيذها ، لان وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة وله اثر في كيانها .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٦ ص ٢٦٠)

٧٩٤ - لا مانع قانونا من الحكم في الاستئناف بايقاف تنفيذ عقوبة قضت بها محكمة الدرجة الاولى بغير ايقاف ونفذت فعلا على المحكوم عليه ، ذلك بان الحكم بايقاف التنفيذ لا تقتصر فائدته على تلك الشرة العاجلة التي يستفيد منها المحكوم عليه عقب صدور الحكم مباشرة ، وانما يتعدى اثر الحكم الى ابعد من ذلك .

(١٩٣٤/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٥ ص ٢٦٣)

٧٩٥ - ان القانون لا يوجب على القاضي ان يغلظ العقاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد ، بل ترك امر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملايساتها ، وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد او الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل اجاز ذلك . واذن فلا تشريب على المحكمة اذا هي قالت ان المتهم عائد ، ومع ذلك لم تطبق عليه مواد العود ، ثم امرت بوقف تنفيذ العقوبة التي اوقعها عليه على الرغم من سبق الحكم عليه بوقف التنفيذ .

(١٩٤٣/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٩ ص ١٦٠)

د - مانع من الوقف (القانون السابق)

٧٩٦ - الاصل في الأحكام وجوب تنفيذها ، وليس من واجب النيابة ان تنبه المحكمة في كل قضية الى انها لو ارادت الحكم فلا توقف النفاذ لوجود المانع ، بل على المحكمة نفسها قبل الحكم بايقاف التنفيذ ان تحقق - كما هو مفهوم نص المادة ٥٢ عقوبات - من عدم وجود ما يمنع هذا

الايقاف وان ثبت ذلك في الحكم

(١٠/٣٠/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٣ ص ٧٩)

٧٩٧ - ان المادة ٥٢ عقوبات لا تشترط ان يكون الحكم السابق المانع من ايقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل المحاكمة الجديدة ، بل نصها في هذا الصدد اتي مطلقا من كل قيد زمني ، فبها قدمت السابقة في الزمن فانها معتبرة لمنع من ايقاف التنفيذ

(١١/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٦ ص ٨٢ ، ٢٠/٦/١٩٣٢ ق ٣٥٩ ص ٥٩١)

٧٩٨ - متى ثبت ان المتهم كان قد سبق الحكم عليه في اي تاريخ كان بالحبس اكثر من اسبوع فلا يصح ان يؤمر في الحكم بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليه

(١٠/١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٣ ص ٢١٩)

٧٩٩ - يشترط لجواز الامر بايقاف تنفيذ الحبس الا يكون المتهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بالحبس لمدة اكثر من اسبوع وليس من الضروري في حالة سبق الحكم بالحبس ان تكون الجريمتان متماثلتين .

(٥/٥/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٨٨ ص ١٥٥)

٨٠٠ - تنظر المادة ٥٣ من قانون العقوبات بان ايقاف تنفيذ حكم صدر بالعقوبة على شخص يمنع من ايقاف تنفيذ اي حكم آخر يصدر بعد ذلك على نفس هذا الشخص .

(٢٨/٢/١٩٢١ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٢٥ ص ٢٤١)

رقابة محكمة النقض

٨٠١ - الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين يكون قد اخطأ في القانون لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات واذ كان ذلك ، وكان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون ، الا

أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً مما يجيب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة ، فانه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(١٩٧٩/١٢/٩ - أحكام النقض سن ٣٠ ق ١٩٤ ص ٩١٠ ، ١٩٧٠/٦/١٠٠
 سن ٢١ ق ١٨٤ ص ٧٩٤ ، ١٩٥٦/٢/٦ سن ٧ ق ٤٥ ص ١٣٤)

٨٠٢ - ليس لمحكمة التقاضي أن تأمر بإيقاف التنفيذ طبقاً للمادة ٥٢ عقوبات ، لأن هذا يقتضي منها - بحسب اشتراط تلك المادة - أن تتدخل في بحث الظروف التي تبرر إيقاف التنفيذ . وهذا منها يكون خروجاً عن مهمتها .

(١٩٢٩/١٢/٧ - مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١٢ ص ٣٥٨)

٨٠٣ - ان خطأ المحكمة بالحكم بوقف التنفيذ يستوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع في العقوبة التي يحكم بها ، ولا يجوز أن يكتفى بتصحيحه من محكمة النقض ، إذ أن إيقاف التنفيذ عنصر تجب مراعاته في تقدير العقوبة بل هو جزء يتصل بها كل الاتصال .

(١٩٤٨/٦/٢ - مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٠ ص ٥٨٦)

مادة ٥٦

- يضمن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً .

ويجوز الغاؤه : (١) اذا صدر ضد المحكوم عليه خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف أو بعده .

(٢) اذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمخصوص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد غلّمت به .

- الفقرة الأولى معلقة بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٩/٩ ونشر في ١٩٥٣/٩/٢٠ .

- وكان نص المادة ١/٥٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ كالآتي :

يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم الذي يقتضيه فيه الحكم نهائياً .

هـ المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ م .

تنص المادة ٥٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة ، وتعين المادة ٥٣٧ من هذا القانون شروط رد الاعتبار فتنص على أنه يجب أولاً أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذاً كاملاً - وثانياً أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العقوبة عنها مدة ٦ سنوات إذا كانت العقوبة عقوبة جناية أو ٣ سنوات إذا كانت العقوبة عقوبة جنحة .

وتجبر المادة ٥٥ من قانون العقوبات للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالقرابة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، أو تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا دأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة - يثبت غل الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون وتوجب هذه المادة أن تبين المحكمة في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ .

ثم حددت المادة ٥٦ عقوبات مدة إيقاف التنفيذ بخمس سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً .

ثلاً ان قانون الإجراءات الجنائية لم يتميز صراحة لتنظيم رد اعتبار المحكوم عليه لسبب إيقاف التنفيذ ويمكن القول بأن مضمون الخمس سنوات التي يوقت فيها تنفيذ العقوبة والتي بانتهاءها يصبح الحكم كأن لم يكن ، يعتبر بمثابة رد اعتبار قانوني .

وكانت المادة المنصوص عليها في المادة ٥٦ عقوبات تستقيم مع المادة التي كان يجوز بعدها طلب رد الاعتبار قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية الجديد إذ كانت المادة التي يجوز بعدها طلب رد الاعتبار بالنسبة لعقوبات الجنح هي مدة ثماني سنوات من تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو العفو عنها فكان هناك تناسب معقول وفرقة منطقية بين المحكوم عليه مع إيقاف التنفيذ وبين الذي تنفذ عليه العقوبة إذ في الحالة الأولى يصبح الحكم كأن لم يكن وبالتالي بمثابة رد اعتبار قانوني بعد مضي خمس سنوات من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً بينما في الحالة الثانية لا يجوز طلب رد الاعتبار إلا بعد مضي ثماني سنوات من تنفيذ العقوبة .

وإذا كان إيقاف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة لعقوبات تعتبر من عقوبات الجنح ، ولما كانت المادة التي يجوز بعدها طلب رد الاعتبار قد عدلها قانون الإجراءات الجنائية وجعلها ثلاث سنوات من انتهاء تنفيذ العقوبة إذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنحة فإن مركز المحكوم عليه مع إيقاف التنفيذ يصبح في بعض الحالات أسوأ من مركز المحكوم عليه الذي قضى مدة العقوبة كاملة وهو ما لا يتماشى مع روح التشريع ومنطق الأمور .

لذلك رأت تخفيض المادة التي يصدر بها الأمر بإيقاف التنفيذ إلى ثلاث سنوات بدلاً من خمس سنوات على أن تبدأ المدة أيضاً من الوقت الذي يصبح فيه الحكم نهائياً .

وبذلك تتناسب هذه المادة مع التي يجوز بعدها طلب رد الاعتبار وهي بالنسبة لعقوبات الجنح مدة ثلاث سنوات تبدأ من انتهاء تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو العفو عنها .

ولا شك ان المدعى الجديدة فضلاً عما تؤدي اليه من التناقض بين احكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية من ايضاً مدة كافية لمراقبة ما اذا كانت الاعتبارات التي راعاها القاضي من اخلاق المحكوم عليه او ماضيه او سنه او الظروف التي ارتكب فيها الجريمة كانت حبيطة تبحث على الاعتقاد بانه لن يعود الى مخالفة القانون- ام انها لم تكن تؤدي الى ذلك فايقاف التنفيذ لا يكون الا عند الحكم في جناية او جنحة بالفرامة او بالحبس مدة لا تزيد على سنة . ولا شك ان هذه الحالات تستدعي النظر اليها نظرة خاصة بسبب ضالة العقوبات المحكوم بها فيها ونسبب الاعتبارات التي أدت الى الحكم فيها بايقاف التنفيذ .

ولا شك ان هذا النظر ذاته هو الذي كان الدافع الى التفرقة بين مدتي ايقاف التنفيذ وطلب رد الاعتبار قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية .

لذلك ربي تعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات على النحو الوارد في المشروع المقترح .

حَكَمَان

٤٠٨ - ان القانون اراد في المادة ٥٦ عقوبات امرين اولهما ان يكون مبدأ مدة وقف التنفيذ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . والثاني ان الحكم يجب ان يصرح فيه بان مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون ذلك بمثابة انتذار صريح للمحكوم عليه .

(١٩٤١/٦/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٥ ص ٤٥١)

٤٠٥ - لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب ان تكون العقوبة التي يستند اليها في الغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما ان نصوص المواد الواردة بالبَاب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتعليق تنفيذ الاحكام على شرط جاءت خلوا من التفرقة بين الاحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلبه الالغاء .

(١٩٥٧/٥/٢١ احكام النقض س ٨ ق ١٤٨ ص ٥٣٩)

مادة ٥٧

يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي امرت بايقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .

واذا كانت العقوبة التي بني عليها الالغاء قد حكم بها بعد ايقاف التنفيذ

جاز أيضا ان يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سوا من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العمومية .

٨ م

الأحكام

٨٠٦ - متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل فعارض وخكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم استثنائيا فان الاختصاص بالفصل متى طلب الغاء وقف تنفيذا العقوبة انما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقننا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات ، لأن تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة لها نورا التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومنتجا لنتائجه من وقت صدوره .

(١٩٥٧/٥/٢١ أحكام النقض من ٨ ق ١٤٩ من ١٥٤٣)

٨٠٧ - لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لالغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، وكل ما اشترطته ان يصدر أمر الالغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب اجراء أى تحقيق .

(١٩٥٧/٥/٢١ أحكام النقض من ٨ ق ١٤٨ من ٥٣٩)

٨٠٨ - الغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها .

(١٩٨١/١٠/١ أحكام النقض من ٣٢ ق ١٢١ من ٦٨٣)

مادة ٥٨

يترتب على الالغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت .

مادة ٥٩

إذا انقضت مدة الايصال ولم يكن صدر في خلالها حكم بالفائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن .

حسبكم

٨٠٩ - الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً هو إجراء يرمى إلى انذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف ، فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائياً ولم يكن قيد صيد في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة بالمحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط نكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحسن به هذا الحكم سابقة في العود أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا يزال قائماً فيحتمل سبابة في العود ما لم يصرح الحكم بنفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً ومنها احتسابه سابقة في العود ، وذلك كله عملاً بالقواعد العامة في قانون العقوبات .

(٢٣/٣/١٩٦٤ . أحكام النقض بس ١٥ ق ٤٣ ص ٢١٤)

الباب التاسع

أسباب الإباحة وموانع العقاب

مادة ٦٠

لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً
بحق مقرر بمقتضى الشريعة ...

الأحكام

٨١٠ - أن الإباحة إنما تستمد بالنسبة إلى كل من يلوذ بها من حكم
القانون لا من توارث يسببها بين الوالد وولده، ومن ثم فإن الحكم المطعون
فيه متى كان قد ذكر صفة الطاعن، وكان خاطئاً والديه عن السلاح - يفرض
حبسه - لا يعفيه من هذا الواجب متى آل إليه، وكان الطاعن لم يطلب
- فضلاً عن ذلك - إلى محكمة الموضوع تحقيق شيء مما يعفيه في طعنه
فليس له أن يشتر ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض.

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤)

٨١١ - لا يلتزم المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في
حكمها بما لم يدفع به إمامها، وإذا ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بإمام
المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فليس له أن ينعي على حكمها اغفاله
التحاشي عن ذلك.

(١٩٦٦/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٧ ص ١٢٤٢)

٨١٣ - نصت المادة ٥٥: عقوبات على علم سريان أحكام قانون
العقوبات على كل عمل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة،
ولا ينطبق هذا النص إلا على الحق التأديبي المخول لرب البيت والوصي
والاستاذ، كما يستنتج ذلك من الأعمال التحضيرية وعلى الخصوص من

مناقشة مجلس شورى القوانين المدونة بمحضر جلسة ١٩٠٤/١١/٢

(١٩١١/٦/٣ المجموعة الرئيسية سن ١٢ ق ١٣٦ ص ٢٧٥)

٨١٣ - من المقررات: التأديب وأن كان حقاً للزوج من مقتضاء اباحة الإيذاء ، إلا أنه لا يجوز أن يتعدى الإيذاء الجفيف ، فإذا تجاوز الزوج هذا الحد فأحدث أذى بجسم زوجته ، كان معاقباً عليه قانوناً ، حتى ولو كان الأثر الذي حدث بجسم الزوجة لم يزد عن سحجات بسيطة .

(١٩٨١/١١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤٩ ص ٨٦٧)

٨١٤ - أن من المقرر شرعاً أن التأديب المباح لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسراً أو جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض .

(١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٦ ص ٥٩٦)

٨١٥ - من المقرر أن التأديب من مقتضاء اباحة الإيذاء ، ولكن لا يجوز أن يتعدى الإيذاء الحقيقي ، فإذا تجاوز الزوج هذا الحد فأحدث أذى بجسم زوجته كان معاقباً عليه قانوناً ، حتى ولو كان الأثر الذي حدث بجسم الزوجة لم يزد عن سحجات بسيطة .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٦ ص ٦٧٢)

٨١٦ - أنه وإن أبيع للزوج تأديب المرأة تأديباً على كل معصية لم يزد في شأنها حد مقرر إلا أنه لا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ، ولو يقع في هذه الضرب الفاحش هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد .

(١٩٦٥/٦/٧ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٠ ص ٢٥٢)

٨١٧ - أن حق الزوج في تأديب زوجته مبني بالمادة ٢٠٩ من قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية التي نصها « يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً عن كل معصية لم يزد في شأنها حد مقرر » ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو يقع ، وقد قالوا إن حد الضرب الفاحش الذي تشير إليه المادة هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد .

فاذا ضرب زوج زوجته فاجبت بها سيجين في ظاهر الحنصر وسيجيا آخر في الصدر . فهذا القدر كاف لإعتبارها وقد خرج منه بخارجا عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوحيا للعقاب . . .

(١٨ / ٢٢ / ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٥ ص ٢٢٥)

٨١٨ - اذا كان الولي قد رأى تقي متسبباً لحمل ابنته القاصرة على اطاعة اوامره التي لا ينبغي من وراثتها الا تهذيب اخلاقها وتقويم سلوكها ان يضع في رجليها قيداً حديدياً عند غيابها عن المنزل ملاحظاً في ذلك الا يمنعها من الحركة داخل المنزل والا يؤلم بدنها ، فذلك لا تجاوز حيز الحدود حق التأديب المخول له قانوناً .

(٤ / ١ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٣ ص ٨٥)

٨١٩ - ان انتفاء المسئولية الجنائية عن الوالد الذي يضرب ابنته في الحدود المعقولة تأديباً له لا يرجع الى انتفاء القصد الجنائي عنده لسلامة نيته وابتغائه الخير لابنته ، بل يرجع الى الاباحة القانونية المنصوص عليها في المادة ٦٠ عقوبات التي تنص بان حكم القانون لا يصري على كل فعل يرتكب بسلامة نية عملاً بحق مقرر قانوناً . ولذلك فاذا تجاوز الوالد حدود التأديب المباح حتى عليه العقاب المقرر لجريمة الضرب العمد .

(٢٨ / ٣ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٨ ص ١٨٤)

٨٢٠ - التأديب المباح شرعاً لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسراً او جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض . فاذا ربط والد ابنته بحبل ربطاً محكماً في عضديها أحدث عندها تخفيراً سببت وفاتها ، فهذا تعذيب شنيع يقع تحت المادة ١ / ٢٠ عقوبات .

(٥ / ٦ / ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٦ ص ١٩٠)

٨٢١ - لما كانت المادة ٦٠ من قانون العقوبات انما تبيح الأفعال التي ترتكب عملاً بحق قرره القانون ، واذا كلن الأصل أن أى مساس بجسم الانسان يجرمه قانون العقوبات ، وكار ليس من حق المدرس التعدى بالضرب على التلاميذ . فان ما يثير الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

(٢ / ٤ / ١٩٨١ أحكام التقض بس ٣٠٢ ق ٥٥ ص ٣١٥)

٨٢٣ - ان المادة ٢٧ من المرسوم بقانون الصادق في ٢٧/٤/١٩٣٢
باعتقاد اللائحة الدخيلة للمواخذة الدينية قد كانت تحل تمتع التاديب
الجسماني منعا باتا ، فلا يصح اذن التمسك باحكام الشريعة في مستند
وسبائل التاديب . ومع ذلك فانه اذا صبح للتدريس بملك المعاهد (مدرس
بالأزهر) ان يؤدب أحد الطلبة جسمانيا ، فان هذا ليس معناه أنه لا يعاقب
اذا هو تخطى في ذلك الحدود المقبولة عقلا .

(١٩٤٢/١/٥٠ مجموعة القواعد القانونية تج ٥ ق ٣٤٣ ص ٦٠٣)

٨٢٣ - الاصل ان ائ منساح تجتسم المجنى عليه يجرمه . قانون
العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وانما يبيح القانون قتل الطبيب بسبب
حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد واللوائح ، وهذه الإجازة هي أساس
الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاومتها
فعلا وينبني على القول بان أساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر
بمقتضى القانون ، ان من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يجدره
بالتفكير من خروج وما اليه لياعتباره معتديا ، أي على أساس البعدية ولا يعفى
من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشرطها للقانونية .

(١٩٨١/٣/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٦ ص ١٤٦)

٨٢٤ - من المقرر ان اباحية عمل الطبيب مشروطة بان يكون
ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فاذا فرط في اتباع هذه الأصول
أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية والمدنية متى توافر الضرر بحسب
تخطئه الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرره في أداء عمله وأيا كانت درجة
جسامة الخطأ .

(١٩٨٤/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥ ص ٣٤)

٨٢٥ - من المقرر ان اباحة عمل الطبيب مشروطة بان يكون ما يجريه
مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فاذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها
حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم
تحرره في أداء عمله .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠ ، ١٩٦٨/١/٨)

س ١٩ ق ٤ ص ٢١ ، ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ق ٢٣ ص ٩١)

٨٢٦ - يقتضى التبليغ عن الجرائم فى بعض صورته الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة ، وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو أخرازه إلا أن الاحتفاظ به فى هذه الحالة مهما طال امره لا يغير طبيعته ما دام القصّة منه وهو التبليغ لم يتغير وإن كان فى ظاهره يتسم بطابع الجريمة وذلك عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(١١/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٦٥ ص ٢٢٨)

٨٢٧ - توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز والمحافظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أى وجه ، وهو فى أدائه لهذا الواجب إنما يستعمل حقا مقورا له بمقتضى القانون ، فإن انطوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يجرمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، هذا الا اذا ثبت سوء نيته - كما اذا كان الحجز الموقّع على القمح قد اصطنع اصطناعيا - فانه فى هذه الحالة لا يتمتع بالاباحة المقررة فى القانون - فاذا كان مفاد ما أورده الحكم أن القمح المحجوز عليه والذي وردة ناظر زراعة المتهم الى بنك التسليف هو بقية القمح الناتج من الثقاوى المنتقاة التى حصل عليها المتهم وان ثمة عذرا فهزيا حال دون وفائه بالتزامه ، فهو توقيع حجز ادارى على محصول هذه الثقاوى المنتقاة ، فإن هذا الذى أورده الحكم سيدي فى القانون .

(١٦/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٧ ص ٣٠٤)

٨٢٨ - حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح لاحتهم الامتناع عن رد الشئ حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر ما أقامه من بناء وهو من شأنه أن يصبح وجبنت نيته - انعدام مسؤوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(١٥/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٩ ص ٢٨٦)

٨٢٩ - لا يعتبر استرداد المالك بالقوة لشيء لم يكن فى حوزته استعمالا لحق مقرر له بمقتضى القانون فى المادة ٥٥ عقوبات حيث أن القانون لا يبيح لأحد أن يقضى لنفسه بنفسه .

(٣/٦/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣٦ ص ٢٧٥)

حكم من محكمة الموضوع -

٨٣٠ - اللاعب الذي يتسبب في جرح غيره أثناء اللعب مع مراعاة أصوله لا يكون مسئولاً جنائياً إذا وقع ذلك عفواً منه وبحسن قصد وكان اللعب مضرراً به قانوناً ولا يخطر على الأمن العام .

(احالة طنطا ٢٢/١٠/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٣٣)

مادة ٦١

٨٣١ - لا عقاب على من ارتكب جريمة الجاهل الى ارتكابها فترؤفة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة اخرى .

الأحكام

٨٣١ - من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المسئولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله - ويشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٧ ص ٦٧٥ ، ٢٤/٣/

١٩٨٣ س ٢٤ ق ٨٨ ص ٤٣٢)

٨٣٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه بامتناع مسئولية المطعون ضده الى أنه لجأ الى اقامة البناء بدون ترخيص لضرورة وقاية نفسه وماله بسبب خارج عن ارادته لا يد له فيه ولا في قدرته منعه ، وهو تهدم البناء بسبب هطول الأمطار ، فان هذا الذي اتخذه الحكم أساساً لقضائه ينفي المسئولية الجنائية لا يصلح في ذاته سبباً للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة الى ارتكاب جريمة اقامة البناء بدون ترخيص وبأن إعادة البناء كانت الوسيلة الوحيدة لدفع خطر حال على النفس او وشيك الوقوع ، واذا كان الحكم قد اتخذ من واقعة تهدم البناء على هذا النحو ذريعة للقول بقيام حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية ، فقد كان يتعين عليه أن يستظهر الصلة بين واقعة تهدم البناء بسبب هطول الأمطار والضرورة

التي ألجأت المطعون ضده الى اقامته على خلاف احكام القانون ، وان يستجلى هذا الامر ويستظهره بأدلة سائغة للوقوف عيسى ما اذا كانت الجريمة التي ارتكبتها المطعون ضده هي الوسيلة الوحيدة لدفع خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو غيره ولم يكن لإوادته دخل في حله ، أو أنه كان في وسعه أن يتجنب ارتكابها بالالتجاء الى وسائل أخرى يتمكن بها من وقاية نفسه أو غيره من ذلك الخطر الجسيم الحال بفرض قيامه ، مما قصر الحكم في بيانه .

(١٩٧٥/٢١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٧ من ٦٧٥)

٨٣٣ - يشترط لتوافر حالة الضرورة أو حالة الاكراه الأدبي التي تمنع المسؤولية الجنائية أن يثبت أن الجاني قد أراد الخلاص من شر محقق به ، وأنه كان يبغى دفع مضره لا يبررها القانون ، ولا يتصور أن يكون الطعن في حكم صدر ضد مصلحة الدولة بالطرق القانونية المقررة للطعن في الاحكام عملاً جائراً يتفيا المتهم منعه أو الخلاص منه باقتراء الجريمة .

(١٩٧٠/١/١٨٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤)

٨٣٤ - يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبتها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به .

(١٩٦٤/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢١)

٨٣٥ - لما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب اليه من امتداد الضرورة المعفية من العقاب الى حالة الخطر الذي يهدد المال - على فهم خاطيء لاحكام حالة الضرورة وشروطها ، فانه يكون قد تردى في خطأ تطبيق القانون .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٧ ص ٦٧٥)

٨٣٦ - اذا كان الحكم قد ذهب الى أن تهديد المطعون ضدهم بالوضع تحت الحراسة وايلولة ارضهم للاصلاح الزراعي يعد حالة ضرورة معفية من العقاب مع أنه انصب على المال فحسب ، فانه يكون قد انطوى على تقرير قانوني خاطيء لان حالة الضرورة تستلزم أن يكون الخطر مما يهدد النفس .

(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٦ ص ٤٧٩)

٨٣٧ - ليست التحقيقات أو جميع الابتناءات بحالة الضرورة المعزوفة في القانون والتي ترفع المسؤولية الجنائية عن المتهم بعرض الزشوة اذ يشترط في حالة الضرورة ألا يكون لإرادة الجاني دخل في حلولها والا كان للمتهم أن يرتكب أمرا مجرما ثم يقارن بجريمته في سبيل النجاة بما ارتكبه .

(١٣/٦/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٥ ص ٤٧٢)

٨٣٨ - الأصل أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بالشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو غيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، فليس للمتهم أن يرتكب أمرا مجرما ثم يقارن بجريمته في سبيل النجاة مما ارتكبه .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤ ، ١٩٦٧/١١/٢٨ س ١٨ ق ٢٥٣ ص ١١٩٦) .

٨٣٩ - من المسلم به أنه ليس للإنسان أن يرتكب أمرا مجرما ثم يقارن جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده ، ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن إنما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الاخفاء التي ارتكبتها فان الدفاع الذي يستند اليه الطاعن من أنه كان في حالة ضرورة الجاته إلى دفع الرشوة تخلصا من خطر القبض عليه هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

(١٣/٣/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٦٣ ص ٣٣٠)

٨٤٠ - تقدير توافر حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات من أطلاقات محكمة الموضوع .

(الهيئة العامة للمواذ الجزائية ١٩٨٨/٢/٢٤ ط ٣١٧٢ س ٥٧ ق)

٨٤١ - ان تقدير ما اذا كان المتهم مكرها أم مختارا فيما أقدم عليه من مقارفته للجرم المسند اليه أمر موكل إلى قاضي الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى في حدود سلطته التقديرية بلا معقب عليه ما دام استخلاصه سائغا لا شطط فيه .

(١٩٧٩/٤/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٤ ص ٤٤٣)

٨٤٢ - الفصل في الواقع الذي يتوافر به الاكراه أو الضرورة هو من الموضوع ، يستقل به قاضيه بغير معقب .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

٨٤٣ - الملاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح سندا للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة الى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

٨٤٤ - للاعفاء من العقوبة المؤسس على الاكراه شروط خاصة منصوص عليها في المادة ٥٦ عقوبات لا يقوم صغر السن وحده مقامها ، فلا يجوز لمتهم قاصر أن يعتذر عن جريمة ارتكبها بأنه كان مكرهاً على ارتكابها بأمر والده .

(١٩٣٥/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢١ ص ٤١٤)

٨٤٥ - لا يسوغ من المتهم القول باضطواره الى ارتكاب الجرم انصياعاً لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتستروا على ما ارتكبه ما دام أن أفعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التي أتاها من قبل عمداً واتجهت إرادته إليها واستمر موعلاً في ارتكابها وانتهت المحكمة الى ادائه بها ، هي أعمال غير مشروعة ونية الاجرام فيها واضحة مما لا يشفع للمتهم ما يدعيه من عدم مسئوليته .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤)

٨٤٦ - متى كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أثار دفاعاً مؤداه أنه كان في حالة ضرورة الجأته الى ارتكاب الجريمة المسببة اليه ، فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٦ ص ٨٦٩ ، ١٩٦٩/١/٦)

س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤)

مادة ٦٢

لا عقاب على من يكون فاقداً للشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل .

أما الجنون أو عيية في العقل :

وأما لغيوبة ناشئة عن عتافز مخدرة أيا كان نوعها إذا اخلاها قهره عنه أو على غير علم منه بها .

الأحكام

قواعد عامة

٨٤٧ - أن الضبرة في تقدير شعور المتهم واختياره لتقرير مسؤوليته الجنائية هي بما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما كانت عليه قبل ذلك .

١٩٣٦/٥/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٠٧ من ١٩٦٦ (

٨٤٨ - أن المادة ٦٢ من قانون العقوبات لا تنطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم ، إذ لا يتصور في هذه الحالة اكتفاء الشارح في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية ، فإن القصد الجنائي باعتباره واقعة يجب أن يكون ثبوته بناء على حقيقة الواقع .

١٩٤٦/٥/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٣ من ١٤٠ (

٨٤٩ - أن فقدان الشعور أو التمتع به وقت ارتكاب الجريمة أمر متعلق بالموضوع يفصل فيه قاضيه بلا رقابة لمحكمة النقض . ومجرد توقيع المحكمة للعقاب دليل على أنها اقتنعت بأن المتهم كان متمتعاً بشعوره وبالاختيار في عمله . واذن فلا يصلح الطعن في الحكم بدعوى أن المتهم كان فاقداً للشعور وقت ارتكاب الجريمة .

١٩٢٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٤ من ٣٢٢ (

٨٥٠ - لا تلتزم المحكمة بتقصي أسباب امتناع المتهم من العقاب

ما لم يذق به صراحة امامها - قول الدفاع بل هذا المتهم استغنى من هؤلاء
لفقده الذاكرة وواضح ذلك من ملف طبي ، لا يعد دفاعا او تنبيها من اسباب
امتناع المتهم من العقاب - (١٩٨٧/١/٨ ط ٨٥١ لسنة ٥٦ ق ط ٦١١٣ لسنة ٥٦ ق)

الجنون وما في حكمه

٨٥١ - لا يطلب القانون في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك
والتمييز ، وإنما تتوافر بفقد أحدهما -

(١٩٧١/٢/٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ٤٨ ص ١١٩)

٨٥٢ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره
في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب رهيبه الحالة راجعا - على
ما تبص به المادة ٦٢ - من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون
غيرها - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة بساطة وبسلامة
إدراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي دبر بها ووقت اعترافه بارتكابها
في التحقيقات فإن النعت عليه في هذا الصدد لا يكون له محل -

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢ ر ١٩٦٨/٣/٢٥)

س ١٩ ق ٦٦ ص ٣٥٠)

٨٥٣ - البله عاهة في العقل يوقف ثمر الملكات الذهنية دون بلوغ
مرحلة النضج الطبيعي ، ولا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك
والإرادة معا وإنما تتوافر بفقد أحدهما - وإذا ما كان الأمر المطعون فيه قد
اقتصر في التذليل على توافر الرضا لدى المجنى عليها في جناية هتك العرض
باستظهار ادراكها للنواحي الجنسية بغير أن يبحث خصائص إرادتها وادراكها
العام توصلا للكشف عن رضاها الصحيح الذي يجب تحقيقه لاستبعاد ركن
القوة أو التهديد في جناية هتك العرض ، فإن الأمر يكون قد استخلص
توافر الرضا لدى المجنى عليها من دلائل لا تكفي بذاتها لحمل النتيجة التي
رتبها عليها مما يجعله معيبا بالقصور -

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٣ ص ٦٧٤)

٨٥٤ - لما كان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره :

واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً على ما تنص عليه المادة ٦٢ عقوبات الجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان المستفاد من دفاع الطاعن هو أنه كان في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز والغضب تملكه عقب علمه بأن شقيقته المجنى عليها حملت سفاحاً ، فإن الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .

م - ٨٥٤ -

(١٨ / ١ / ١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢١ ص ١٢٣)

٨٥٥ - إذا كان المستفاد من مدونات الحكم أن الطاعن كان في حالة من حالات الاثارة أو الاستفزاز تملكته فالجائز إلى فعلته عندما يسمع بحمل أخته سفاحاً مما لا يتحقق به الجنون والعاهة في العقل ، وهي مناط الاعفاء من المسؤولية ولا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب بل يعتبر عذراً قضائياً مخففاً يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير المحكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وهو ما يبدو أن المحكمة قد التفت إليه ، فإن مما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(١٩ / ١ / ١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٣ ص ٥٦)

٨٥٦ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون تسبب هذه الحالة راجعاً - على ما تنص عليه المادة ٦٢ ع - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ولما كان المستفاد من دفاع الطاعنين هو أنهما كانا في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز والغضب تملكتهما عند الاعتداء على عمهما كبير أقرتهما ، فإنه الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة بالعقل .

(٢٩ / ٤ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١ ، ١٢ / ٣ / ١٩٧٢)

س ٢٣ ق ٧٨ ص ٤٤٠)

٨٥٧ - إذا كان المستفاد من دفاع المتهم أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز تملكته فالجائز إلى فعلته دون أن يكون متمالكا ادراكه ، فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسؤوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل ، وهما مناط الاعفاء من المسؤولية ، ولا يعد دفاعه هذا في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب ، بل هو دفاع لا يعدو

أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضيائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

٦ ١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض من ١٩٠ ق ٦٦ - هـ ٣٥٠ .

٨٥٨ - متى كان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره وقت ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه ارتكب جريمته تحت تأثير ما كان يعانيه من حالة نفسية وعصبية ، فإن دفاعه على هذه الصورة لا يتحقق به دفع بانتفاء المسؤولية لجنون أو عاهة في العقل وهما مناط الاعفاء من المسؤولية ، بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه الى تقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم رده على هذا الدفاع .

٥ ١٩٨٠/٢/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٨٦ من ٢٤٦ ، ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ - هـ ٨٨٨ .

٨٥٩ - لما كان من المقرر أن المرض العقلي الذي وصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية ، فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن النفسي - بفرض صحته - لا يؤثر على سلامة عقله وضحة ادراكه وتتوافر معه مسئولية الجنائية عن الفعل الذي وقع منه يكون صحيحا في القانون .

١١ ١٩٨٠/٢/١١ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٤ - هـ ٢١٨ ، ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ - هـ ٨٨٨ ، ١٩٧٥/٣/٣ س ٢٦ ق ٤٦ - هـ ٢٠٧ .

٨٦٠ - من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاهة في العقل اللذين يجملان الجاني فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون

المقتضيات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه "جنون أو عاهة في العمل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا ، من ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك ، أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية . . .

(١٩٦٤/٦/٢٩ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٣ ص ٥١٦ ، ١٩٨٥/٥/٩ س ٣٦ ق ١١٢ من ٦٣١ ، ١٩٨٨/١٠/١٣ ط ٣٠٤٣ س ٨٥ ق)

٨٦١ - المرض النفسي لا يؤثر في سلامة العقل وصحة الإدراك وتتوافر فيه المسؤولية الجنائية .
(١٩٨٩/١/٥ ط ٥٧٧٥ لسنة ٥٨ ق)

٨٦٢ - إذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي تحارف بها الجريمة كانت نتيجة لحالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله وطلب إجالته إلى معهد نفساني لفحصه ، وكان يؤدي هذا الدفاع أن النفس شيء آخر متميز تماما عن العقل وأن أمراضا قد تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه إصابته بأي مرض عقلي قد رد على الدفاع بأن التشريع الجنائي المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل أما الجنون أو عاهة في العقل ، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور والاختيار في عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يبينه على أسباب سائغة ، فإن النعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب يكون في غير محله .

(١٩٦٢/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٩ ص ٦٤٠)

٨٦٣ - المصاب بالحالة المعروفة باسم الشخصية السيكوباتية وإن عُد من الناحية العلمية مريضا مرضا نفسيا إلا أنه لا يعتبر في عرف القانون

مرضا بجنون أو عاهة في العقل بما يصح معه اعتباره فاقد بالشعور أو الإختيار في عمله .

(١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ و ١٩٤ ص ٩٤٢ ، ١٩٥٤/٦/٣٠ س ٥ ق ٢٧٠ ص ٨٤١ ، ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ق ١٤٢ ص ٥٩٠)

٨٦٤ - لم ينص القانون على أن مجرد الصمم والبكم من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية .

(١٩٦٦/٤/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٧ ص ٤٥٥)

٨٦٥ - يشترط لانعدام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقا للأحوال المشار إليها في المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، أما الإصابة المرضية بالدرن والارهاق في العمل فليست من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

(١٩٥٨/٦/٢٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٧٦ ص ٦٩٨)

٨٦٦ - ان تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الأصل من المنسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنها يتعين أن تبنى قضاها على أساس سليم .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨)

٨٦٧ - ان الادعاء بكون المتهم مجذوبا وفاقدا عقله وقت ارتكاب الفعل لا يصح أن يكون سببا للنقض ، لأن القاضي متى قضى بأن الفاعل مجرم فقد حكم بالضرورة بمسئوليته وتوفر الركن الأدبي للجريمة ، وهذا أمر موضوعي قد فصل فيه نهائيا .

(١٩٠٣/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٤ ص ٢٢٩)

٨٦٨ - تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة .

(١٩٨٥/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٧٠ ص ٩٣٥ ، ١٩٨٥/٥/٩)

ق ١١٢ ص ٦٣١)

٨٦٩ - تقدير حالة المتهم العقلية مسألة موضوعية ، على المحكمة حتى يكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدمها أو توريد أسباباً سائفة لإعراضها عن ذلك . وتمسك المدافع عن الطاعن بسبق إصابته بمرض عقلي هو دفاع جوهري يجب تحقيقه عن طريق المختص فيها أو الرد بما ينفي ذلك بأسباب سائفة والا كان الحكم معيباً .

(١٥/١٢/١٩٨٨ ط ٥٨٣ لسنة ٥٨ ق)

٨٧٠ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية انتهى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدمها لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسباباً سائفة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، ولما كانت المحكمة لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يبطله .

(١٩٧٨/١٠/١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٦ ص ٦٤٩ ، ١٩٦١/١١/٢٠ س ١٢ ق ١٨٨ ص ٩٢١ ، ١٩٥٩/١/٢٦ س ١٠ ق ٢٠ ص ٨٠ ، ١٩٨١/٣/٤ س ٣٢ ق ٣٥ ص ٢١٨ ، ١٩٨٦/٢/٢٠ س ١٠ ق ٢٠ ص ٨٠ ، ١٩٨١/٣/٤ س ٣٢ ق ٣٥ ص ٢١٨ ، ١٩٨٦/٢/٢٠ س ٣٧ ق ٦٢ ص ٣٠٤ ، ١٩٩١/١/٣ ط ٦١٣٢٩ س ٥٩ ق)

٨٧١ - الأصل أن تقدير حالة المتهم (العقلية) من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ما دامت تقييم تقديرها على أسباب سائفة ، وهي لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتمذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(١٩٧٥/٣/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٦ ص ٢٠٧ ، ١٩٧٥/١/١٢ ق ٦ ص ٢٣ ، ١٩٨١/١٠/٢٨ س ٣٢ ق ١٣٤ ص ٧٧٥ ، ١٩٨٧/١٠/١ ط ١٤٣٥ س ٥٧ ق)

٨٧٢ - متى كان الأمر المطعون فيه قد أسس قراره بامتناع عقاب

المطعون ضده على ما تضمنته الشهادة الطبية الصادرة من مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية من أن المطعون ضده مريض باضطراب عقلي وأنه كان يعالج من هذا المرض قبل الحادث بأربعة أشهر ، وعلى تذكيرة علاج المتهم بمستشفى الأمراض العقلية في تاريخ لاحق على تاريخ الواقعة المسندة إليه ، وكان الأمر لم يستظهر أن المرض العقلي الذي أصيب به المطعون ضده يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وإن من شأنه أن يعدم الشعور والادراك وقت ارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨)

٨٧٣ - لا يحق لمحكمة الموضوع أن تستند في إلبات عدم جنون المتهم إلى القول بأنه لم يقدم دليلاً ، بل إن من واجبها في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مجنوناً وقت ارتكاب الحادث ولا تطالبه هو بإقامة الدليل على دعواه ، وكذلك لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد أنه مجنون في الوقت المناسب أثناء المحاكمة لأن ذلك لا يصح الاستدلال به إلا في حق من لم يطمئن في سلامة عقله .

(١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٥ ص ٦٧١)

٨٧٤ - إذا كانت المحكمة لم تلاحظ على المتهم أن به جنوناً أو عاهة بعقله ، وكان المدافعون عنه لم يثيروا شيئاً في صدد هذا أمامها ، وكانت جميع الأوراق المقدمة في طعنه على الحكم لا تفيد أنه كان وقت المحاكمة مصاباً في عقله فلا يكون ثمة وجه للمساس بالحكم الصادر بإدانة هذا المتهم .

(١٩٤٩/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٦٧ ص ٨٩٤)

٨٧٥ - إذا كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم قد طلب عرض هذا الأخير على الطبيب الشرعي أو وضعه تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية ، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قصورها من إجراء لم يطلب منها .

(١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٦ ص ٣٥٠)

الغيبوبة

٨٧٦ - الاصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار في غملة وقت ارتكاب الفعل .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣ ص ١٠٤ ، ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٨١ ص ٤٢٤)

٨٧٧ - الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي تلك التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم بحقيقة أمرها ، ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً أو عن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك مما ينبنى عليه توافر القصد الجنائي في الجرائم ذات القصد العام .

(٢٦/٥/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٧ ص ٦٧ ، ٢٠/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ق ١٠٦ ص ٦٠١)

٨٧٨ - يجرى القانون حكم المدرك التام الإدراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً أو عن علم بحقيقة أمرها ، مما ينبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ، ومن ثم فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣ ص ١٠٤)

٨٧٩ - أن الغيبوبة المانعة من العقاب هي التي تكون ناشئة عن مادة مخدرة يكون المتهم قد تناولها قهراً عنه أو على غير علم منه بها ، أما إذا كان قد تعاطاها مختاراً عن علم بحقيقة أمرها فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها فهما كانت ملابسات تناولها إياها .

(١٢/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٠ ص ٩٩)

٨٨٠ - مني بحقت محكمة الموضوع ان الجاني قد تعاطى الخمر بمحض اختياره فليس لسكره في هذه الحالة تأثير ما في مسئوليته الجنائية .

(٢٩ / ١٠ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٥ ص ٣٧٧)

٨٨١ - من المستقر عليه أن السكران مني كان فاقده الشعور أو الاختيار في عمله لا يضح أن يقال عنه انه كالت الذي لديه بنية في ارتكاب جريمة ذات قصد خاص ، وذلك سواء اكان قد اخذ المسكر بعلمه ورضاه أم اخذه قهراً عنه أو على غير علم منه ما دام المسكر قد افقده لشعوره واختياره ، فمثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على تلك الجريمة إلا ان يكون قد اتى ارتكابها من قبل ثم اخذ المسكر ليكون مشجعاً له على ارتكاب جريمة ، ولا يرد على ذلك بأنه يؤخذ من المادة ٦٢ عقوبات أن السكران لا يعفى من العقاب إلا اذا كان قد اخذ المسكر بغير ارادته ، ما دام القانون يوجب في الجريمة التي تتطلب قصداً خاصاً أن يكون الجاني قد اتى ارتكابها وما دامت هذه النية باعتبارها ركناً من أركان الجريمة لا يصح القول بها إلا اذا تحققت بالفعل .

(١٣ / ١٠ / ١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٤ ص ٨٢٩)

٨٨٢ - الأصل أن الغيبوخة المانعة من المسؤولية - على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض الجرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فانه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراسات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وهو المعول عليه في القانون الهندي الذي أخذت عنه المادة المذكورة .

(٣٠ / ٦ / ١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦١ ص ٧٤٢)

٨٨٣ - قد استقر قضاء محكمة النقض في تفسير المادة ٦٢ من قانون العقوبات على أن السكران ولو شرب باختياره لا يمكن أن يسأل عن القتل العمد لما تستلزمه هذه الجريمة من قصد جنائي خاص يجب أن يتحقق قيامه بالفعل عند المتهم ويجب أن تستدل المحكمة على قيامه في حكمها وهو ما لا سبيل إليه إذا كان السكر قد ذهب بإدراك المتهم وإرادته .

(١٩٤٧/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٨ ص ٣٣١)

٨٨٤ - السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه إنه كانت لديه نية القتل ، وذلك سواء أكان قد أخذ المسكر بعلمه وإرضاه أم كان قد أخذ قهرا عنه أو على غير علم منه ما دام المسكر قد أفقده شعوره واختياره ومثل هذا الشخص لا تصبح معاقبته على القتل العمد إلا إذا كان قد انتهوى القتل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعا له على تنفيذ نيته .

(١٩٤٦/٥/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٣ ص ١٤١)

٨٨٥ - إذا كانت المحكمة قد استدلت على توافر نية القتل لدى المتهم لظروف الحادث واستعمال آلة قاتلة وطعنه بها المجنى عليه في مقتل معرضة عن حالة السكر التي تمسك الدفاع عنه بقيامها عنده ، بمقولة أنه تعاطي الخمر باختياره فيكون مسئولا قانونا عن فعله ، فإن حكمها يكون معيبا .

(١٩٤٦/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٦ ص ٢٦٣)

٨٨٦ - الغيبوبة الناشئة عن السكر لا تعفى من العقاب إلا إذا أخذ الجاني المسكر قهرا عنه أو على غير علم منه فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة أحداث عابثة لم يذكر أنه كان في حالة سكر شديد بل ذكر أنه كان ثملا مما يفيد أنه كان فاقد الشعور أو الاختيار في عمله ، وكان المتهم نم يثر أيام المحبكية شيئا في هذا الصدد فلا يحق له أن يطالبها بالتجديت عن مدى تأثير السكر في مسئوليته بما دامت هي قد اقتنعت بمسئوليته جنائيا عما وقع منه .

(١٩٤٨/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٨ ص ٤٨٧)

٨٨٧ - من المقرر أن الفصل في امتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارنته للجريمة وأن كان متعلقا بموضوع الدعوى يستقل بتقديره قاضي الموضوع ، إلا أن شرط ذلك أن يكون ثبوتها على أسباب سائفة .

(١٤/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦ ص ٣٥٦)

٨٨٨ - تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به ، والفصل في امتناع مسئولية تاسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه .

(١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨١ ص ٤٢٤ ، ١١/٧/١٩٦٠ س ١١ ق ١٤٥ ص ٧٥٦)

٨٨٩ - إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع شيء كان فاقد الشعور وقت مقارفة الجريمة حتى كان يشعير عليها أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه موضوعا وبما أن الحكم لا يبين منه أن المتهم كان فاقد الشعور بفعل المنكر فلا يكون له أن يثير ذلك لدى محكمة النقض .

(١١/١٣/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٣٥ ص ٣٦٥)

٨٩٠ - إن المادة ٦٣ عقوبات لم تغذر إلا المعتوه لا السكران ، نعم يمكن أن يغذر السكران إذا كان سكره ناشئا عن شربة مصادرة مسكرة بغير علمه ، لكن إذا كان ذلك مع علمه أن المادة مسكرة ، فلا يغذر ، على أن السكر موجب للرافة إذا لم يكن له علاقة بالجريمة .

(١/٥/١٨٩٧ الحقوق س ١٣ ق ٦٢ ص ٢٧٢)

من أحكام محكمة الموضوع

٨٩١ - الأصل في المرء الاختيار وهو الذي القيت يستتبعه تبعه الأعمال على فاعلها ، ومنطب الاختيار في الإنسان استثناء يجب أن يقام الدليل الخاص عليه .

(جنایات مصر ٢٩/٦/١٨٩٨ الحقوق س ١٣ ق ١٩٨)

٨٩٢ - حيث انه ثبت بالشهادة الطبية الموجودة باوراق القضية المؤرخة في ١٨٨٦/٧/٢٨ وهو التاريخ المقارب لوقوع التزوير فيه . بان المذكور كان مصابا بتعكير في قواه العقلية وان ما هو به الآن نتيجة التراكم النومي الذي كان يحصل له في اثناء المرض وبعده وان هذا يسمى بنوب السكينة الحقيقية . وحيث مما ذكر يكون تطبيق المادة ٦٦ عقوبات على المتهم المذكور هو في محله .

(استئناف مصر ١٨٨٧/٥/١٨٨٧ الحقوق سن ٢ ص ٢٨١)

٨٩٣ - العتة الذي نص عليه القانون - الموجب للعذر - هو الجنون المعروف لا ضعف العقل أو اضطرابه في جزء منه دون غيره ولا تخل للتمييز اللغوي أو الاصطلاحي ما دام لالفاظ القانون معان مقررمة مبرورة . ولا اعتبار لأقوال الأطباء في ذلك إلا بما يوافق القانون ويواضعه .

(جنايات مصر ١٨٩٨/٦/٢٩ الحقوق سن ١٣ في ١٩٨)

٨٩٤ - إن الأعمال الناتجة عن الحق والسفه لا ترفع التكليف عن وصفه به لأنه بين الأحمق والمعتوه فرقا عظيما .

(استئناف مصر ١٨٩٨/١٢/١٤ الحقوق سن ١٤ ق ٥ ص ١٧)

٨٩٥ - تقتسم علماء الجنايات السكر الى قسمين ، سكر لا يراد به الاستعانة على الجنائية ، وسكر يراد به الاستعانة على ارتكابها . وقرروا أنه اذا سكر انسان سواء كان معتادا على السكر أو مكرها عليه وارتكب الجناية وكان سكره تاما لا يؤخذ جنائيا لعدم توفر الارادة والتمييز . وأما اذا كان سكره خفيفا فلا يعفى من العقوبة . أما اذا قصد بشربه المسكر الاستعانة على ارتكاب الجريمة فهذا قد انقسموا فيه الى قسمين ، الأول اذا كان سكره تاما فهو فاقد التمييز ولا يمكن أن يقال إن النية بقيت مستمرة في ذهنه مع وجود السكر العام لأن حالة فقد التمييز تمنع من اعتبار بقاء النية موجودة حتى في حالة السكر ، والقول الثاني قرر بوجوب عقاب الشخص اذا كان السكر غير تام ، وعليه فالسكر على اطلاقه ليس كالجنون أو عاهة العقل .

(اجالة مصر ١٩٠٧/٦/٨ المجموعة الرسمية سن ٩ ص ٢٢)

٨٩٦ - ان جنون من يرتكب جريمة جنونا يمنع مسئوليته جنائيا ينفي عنه أيضا مسئوليته مدنيا عن الضرر المترتب على فعله .

(اجا الجزئية ١٩١٨/١/٢٢ المجموعة الرسمية سن ١٩ ق ٩٢ ص ١٣٣)

مادة ٦٣

لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف امري في الاحوال الآتية :

(اولا) اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته او اعتقد أنها واجبة عليه .

(ثانيا) اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لمّا أمرت به القوانين أو اعتقد أن اجراءه من اختصاصه .

وعلى كل حال يجب على الموظف ان يثبت انه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وانه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده كان مبنيا على اسباب معقولة .

الاحكام :

١ - الموظف

٨٩٧ - الاحكام التي تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ومن ثم فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة ، حتى وان كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تقضى عليه الطاعة ، كما انه ليس لرؤوس أن يطيع الأمر الصادر من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه :

(٢٣ / ١١ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧٦ ص ٨٢١ ، ١٦ / ١٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ٣٢٢ ص ١٠٨٦ ، ١ / ٢٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٨ ص ٧٨)

٨٩٨ - متى كان المتهم قد عين طبقا للأوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق الذي نظم على غرار المصالح الأميرية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها سواء بسواء ، فانه يكون في هذا القدر من الكفاية ما يخوله الحق في الافادة من الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(٢٥ / ١٢ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٥ ص ١٣٣١)

٨٩٩ - من المقرر أن أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ليسوا من .

طائفة الموظفين العاملين وان كانوا مكلفين بخدمة عامة . ومن ثم فان الطاعنين - بصفتهم اعضاء احدى لجان هذا الاتحاد - لا يستفيدون من حكم البند الثانى من المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(١٩٧٨/٢/٥ ، احكام النقض س ٢٩ ق ٢٤ ص ١٣٢)

٩٠٠ - من المقرر ان الاحكام التى تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات انما تنصرف بصراحة نصها الى الموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وبالتالى فان حكمها لا يمتد الى العاملين بالشركات العامة سواء منها المؤممة او التى تساهم الدولة او احدى الهيئات العامة فى مالها .

(١٩٧٤/١١/٢٤ احكام النقض س ٢٥ ق ١٦٣ ص ٧٥٦)

استثناء ارتكاب الجرائم

٩٠١ - من المقرر ان طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد باى حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على الرؤوس ان يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه .

(١٩٧٤/١١/٢٤ احكام النقض س ٢٥ ق ١٦٣ ص ٧٥٦ ، ١٩٧٤/١٠/١٣ ق ١٤٥ ص ٦٧٤ ، ١٩٧٢/٣/١٣ س ٢٣ ق ٨٦ ص ٣٨٨ ، ١٩٨٣/٣/٢٤ س ٢٤ ق ٨٨ ص ٤٣٢ ، ١٩٨٢/١١/٣٠ س ٣٣ ق ٩٩٤ ص ٩٣٧)

٩٠٢ - من المقرر ان طاعة الرئيس لا تمتد باى حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على رؤوس ان يطيع الامر الصادر اليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستاهل من المحكمة ردا .

(١٩٦٩/١/٦ ، احكام النقض س ٢٠ ق ٦ ص ٢٤)

٩٠٣ - الاصل انه ليس على رؤوس ان يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، فان طاعة الرئيس

لا ينبغي بأية حال أن تمتد إلى ارتكاب الجرائم .

(١٣/٥/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٤-١٥٥ من ١٤٢)

٩٠٤ - لا محل لتطبيق المادة ٥٨ عقوبات إلا إذا كاي ما وقع من الموظف قد كان تنبيهاً لأمر سائح مشروع صادر إليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقده أنها واجبة . أما إذا كانت الوقائع مما لا يمكن للرجل العادي الفهم أن يفترض منها أنها مما يجوز للرئيس أن يأمر بمؤسسه بارتكابها لجريئها عن جود فلا محل اذن لتطبيق هذه المادة .

(١٣١/٥/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٣ من ١٤٣)

٩٠٥ - اطاعة الرؤساء لا ينبغي بأية حال أن تمتد إلى الجرائم وتسعها في الوجوب ، فإذا علل المتهم عمله بهذا الدفاع ولم تكن المحكمة بالرد عليه فلا تريب عليها في ذلك ما دام وجه الإجراء بدعياً .

(٣١/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤١-١٤٢ من ١٤٤)

شرط التثبت والتحري

٩٠٦ - ان المادة ٦٣ عقوبات اذ نصت بأنه لا تجزئة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقده أن اجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته قد أوجب عليه - فوق ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقاداً مبنياً على أسباب معقولة .

(٢/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢ من ١٤)

٩٠٧ - تنفي المادة ٢/٦٣ عقوبات المسؤولية عن الموظف العام اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقده أن اجراءه من اختصاصه .

(١٥/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٣ من ٧٢٤)

٩٠٨ - من المقرر أن طاعة الرؤوس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون . وقد حمل القانون أساساً في المادة ٦٣ من

قانون العقوبات لمنع مسئولية الموظف الجنائية أن يكون قينما قام به حسن النية، ولأنه قام أيضا بما ينبغي له من وسائل التثبت والتجري، وأنه كان يعتقد مشروعيتها العمل الذي قام به اطاعة لأمر رئيسه وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة له.

(١٤٦/٤/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٦١ ص ٣١٤)

٩٠٩ - أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات متى فقرتها الأولى لا تنطبق إلا إذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته، ولا يغني اعتقاد الموظف بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلا والتثبت من صدور الأمر لا غنى عنه لتوافر حسن النية.

(٢٨/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٢ ص ٧٦)

٩١٠ - أوردت الشارح المادة ٦٣ من قانون العقوبات ليجعل في حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا يتخرجوا في أداء واجباتهم أو يترددوا في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسئولية الجنائية وقد جعل الشارح أساسا لمنع المسئولية أن يكون الموظف قينما قام به حسن النية وأنه قام أيضا بما ينبغي له من وسائل التثبت والتجري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة، ومن ثم فإذا كان المتهم يعمل في ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك، السيباق في الوظيفة المخصصة له، إنما كان مباشر عملا له صبغته الرسمية وارتكب فعلا ينهى عنه القانون تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيسه الذي تجب عليه طاعته فإنه لا يكون مسئولا على أي الأحوال.

(٢٥/١٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٥ ص ١٣٣١)

٩١١ - أن المادة ٥٨ عقوبات تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف - فوق أن يكون حسن النية - وجوب تحريه وتثبته من ضرورة التجائه الى ما وقع منه ووجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقادا مبنيا على أسباب معقولة. فإذا كان المفهوم مما أثبتته الحكم أن ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم يكن منبعثا عن أسباب معقولة فلا يحق له التمسك بهذه المادة.

(١١/٣/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤٧ ص ٤٤٧)

٩١٢ - ان مظهر التثبت والتحري اللذين يتطلبهما القانون في الحالة المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات هو الا يلجأ الموظف الى استخدام سلاحه ضد من يشتبه في المروءة الا بعد النيم من ان لشبهته محلا واستنفاد وسائل الارهاب والتهديد التي قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة الى استعمال سلاحه .

(١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨١ ص ٦١١)

٩٢٣ - لما كان الثابت من استقراء أوراق الدعوى وتحقيقاتها ان المتهم بوصفه شرطيا سوريا في دائرة ميناء الاسكندرية شاهد المجنى عليه وهو من اللصوص المبرورين له ومطلوب منبسط ، وكان يحمل صندوقين متجهما بهما الى باب الخروج من الدائرة الجمركية وبادر الى القائهما والتخلص منهما في محاولة للفرار والهرب من وجه المتهم وزميله مما دفعهما الى تعقبه للقبض عليه الامر الذي ترى معه المحكمة انه وان توافر لدى المتهم وقام الاعتقاد بمشروعيته وضرورة هذا الفعل ، الا انه - في ذات الوقت - تجاوز الاجراء المعقول في هذه الظروف في ضوء ما تقضى به النظم وتعليمات الشرطة من حظر وعدم اللجوء الى استخدام السلاح الناري الا اذا استحال عليه انذار الهارب وبعد استنفاد وسائل التهديد والارهاب وان يكون اطلاق النار في الهواء ثم في الاجزاء السفلية من جسمه فحسب وفي اتجاه رجله ، فيكون اقدام المتهم على اطلاق النار من مسدسه وهو يجري خلف المجنى عليه الذي لم يستجب الى انذاره بالتوقف عن الهرب ، دون ان يتحرى عدم اصابتة او يتثبت من احكام التصويب سواء في الهواء او في غير مقتل منه ، اذ كان في وسعه ان يصوب سلاحه الى رجل المجنى عليه ليعوقه عن الحركة ، او انه اطلق النار دون هذا التحري وذلك ما تنحسر معه قالة مشروعية ما ارتكب من جرائم ويستحيل عليه التمسك باحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات ويضحى ما لاذ به من دفاع في غير محله مقترا الى سننه من القانون .

(١٩٨٥/٣/٣١ احكام النقض س ٣٦ ق ٨٥ ص ٥٠٨)

المباب العاشر

المجرمون الأحداث

المواد من ٦٤ إلى ٧٣ الفيت بالانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر
مضى ١٩٧٤/٥/١٦ ، ونشر في ١٩٧٤/٥/١٦ .

المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

مادة ٦٤ - لا تقام الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

مادة ٦٥ - إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على سبع سنين وتقل عن اثنتي عشرة سنة
كافة جنائية أو جنحة يأمر القاضي إما بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه ، على
أن يكونوا مسئولين عن تحسين سيره في المستقبل وإما بإرساله إلى مدرسة إصلاحية أو محل
تأجير معين من قبل الحكومة .
وإذا ارتكب مخالفة للقاضي أن يوجه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه لأحد من ذكروا
في الفقرة السابقة ، فإن لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن
يتعهد بحسن سيره في المستقبل أو إلى شقعه خيري لمدة لا تزيد على أسبوع .

.. مادة ٦٦ - إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة
سنة كاملة جنائية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس
مدة لا تزيد على ثلاث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا .
وإذا ارتكبت جنائية عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل مدة العقوبة بعقوبة
الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين .

مادة ٦٧ - إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة
سنة كافة أية جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانونا أو
بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في الجنايات أن يأمر بتسليم المتهم لوالديه أو لمن
له حق الولاية على نفسه طبقا لأحكام المادة ٦٥ .
وكذلك يجوز له في مواد الجنح والجنايات أن يأمر بإرسال المتهم إلى مدرسة إصلاحية
أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

مادة ٦٨ - إذا ارتكب الصغير عدة جنائيات أو جنح جازت محاكمته من أجلها كلها مرة
واحدة ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة السابقة .

مادة ٦٩ - إذا ارتكب الصغير بعد تسليمه لأحد من ذكروا في المادتين ٦٥ و ٦٧ جريمة
خلال سنة من تاريخ الأمر بتسليمه يحكم على من تسلمه بغرامة لا تزيد على خمسين قرشاً

مختاراً أن كانت الجريمة الثانية مخالفة وبغرامة لا تزيد على جنيتين مصريين - أن كانت بجنحة ، وبغرامة لا تزيد على أربعة جنيهات مصرية أن كانت جنائية .

مادة ٧٠ - كل مجرم عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر من هذا النوع طبقاً لأحكام المواد ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ يبقى فيه إلى أن يأمر لوزير الداخلية بالأفراج عنه بقرار يصدر بناء على طلب مدير المدرسة أو المحل وموافقة النائب العمومي . ولا يجوز في أية حال إبقاؤه أكثر من خمس سنين ولا بعد بلوغه سن ثمانى عشرة سنة كاملة .

مادة ٧١ - لا تسرى أحكام الباب السابع من هذا الكتاب المختصة بالبيود على المجرم الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

مادة ٧٢ - لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

وفي هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة أن وجدت ، فإن كانت تلك العقوبة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين ، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

مادة ٧٣ - إذا كان سن المتهم غير ضئيل قدره القاضى نفسه .

التحكيم قبل الألف

١ - مادة ٦٤

٩١٤ - لا تأثير لأفعال المحكمة في ذكر سن المتهم ، اللهم إلا إذا كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها مما يمكن أن تتأثر عقوبتها وجوباً بصغر سن المتهم طبقاً للمادة ٦٠ عقوبات أو كان هناك احتمال لتطبيق المادة ٥٩ التي تحرم محاكمة من لم يبلغوا السابعة من عمرهم .

(١٩٣٠/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ في ٧ ص ٩)

٩١٥ - قضيت المادة ٥٩ عقوبات بأن على المحكمة أن تقر في حكمها (في حالة ما إذا كان عمر المتهم أقل من ١٥ سنة) ما إذا كان فعل ما اتهم به بتمييز أو بغير تمييز . فإذا اقتضت على ذكر السن ولم تذكر شيئاً عن التمييز كان الحكم لاغياً .

(١٨٩٨/٥/٢١ الحقوق س ١٣ ق ١٠٨ ص ٣٤٢)

٢ - مادة ٦٧

٩١٦ - التعاديب بالضرب عقوبة والارسال للإصلاحية عقوبة ، ولكنهما عقوبتان خاصتان بفريق من الناس هم الأحداث ويجوز الطعن بطريق

التحقق والابرام في الأحكام الصادرة بهذه العقوبات في مواد الجنيح والجنابات .

مادة ١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤ ص ١٦)

٩١٧ - ارسال مجرم من الأحداث الى مدرسة اصلاحية عملا بالمادة ٦١٠ عقوبات لا يعجز عن العقوبة بمقتضاها القانوني ، وبناء عليه يكون الحكم القاضي بذلك غير قابل للطعن بطريق النقض والابرام .

(٢٧/٤/١٩١٢ المجتوعة الرسمية س ١٣ ق ٧١ ص ١٤٤ ، ٣١/٧/١٩٣٠ ق ١٤٦ ص ٢٦٣)

٤ - المادة ٧٢

٩١٨ - لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه المادة ٧٢ من قانون العقوبات الا اذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة يوقعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ان وجدت هي الاعداد او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

(١٣/٦/١٩٦٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٧ ص ٥٦٤ ، ٢٤/٥/١٩٥٤ س ٥٠ ق ٣٣٠ ص ٦٩٤ ، ١٩/٣/١٩٥١ س ٢ ق ٢٩٥ ص ٧٧٨)

٤ - مادة ٧٣

٩١٩ - بيوتيقية الزواج لا تعد حجة رسمية على تاريخ ميلاد السائر لانها لم تعد لذلك .

(١٣/١١/١٩٣٠ مجتوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٦ ص ٩٤)

٩٢٠ - اذا كان لتحديد سن المتهم أهمية قانونية وكانت هذه السن غير محققة فللقاضي ان يقدرها ، ولكن يجب عليه عندئذ ان يبين تاريخ تقدير هذه السن هل هو وقت ارتكاب الجريمة او وقت الحكم في القضية فان لم يفعل كان حكمه معيبا .

(١٣/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ح ٢ ق ١٦ ص ٩٤)

٩٢١ - اذا لم تقدم الى المحكمة الورقة المثبتة لسن المتهم فلا يجوز

تقديمها الى محكمة النقض والابرام توصلا لنقض الحكم الصادر عليه بصفته
 من المجرمين الأحداث ، لأنه بمقتضى المادة ٦٧ عقوبات يكون للمحكمة حق
 تقدير سنن المتهم اذا كان سنة غير محقق فلا يشكل الى يقال حينئذ ان المحكمة
 التي أصدرت الحكم قد أخطأت في تطبيق القانون .

(١٢ / ١١ / ١٩٢٠ : (اللسان الجعدي) في البراءة من علة في ٣٠ ص ٥٧ .
 ١٩٢٠ / ٢ / ٧ ص ٢١ ق ٧٩ ص ١٢٧)

الباب الثاني عشر

العفو عن العقوبة والعفو الشامل

مادة ٧٤

العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقرر قانوناً .

ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك .

حكام

٩٢٢ - صدور قرار رئيس الجمهورية بالعفو عن العقوبة المحكوم بها يخرج الأمر عن يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطاعة المضى فى نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن .

(١٩٨٢/١٠/٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥١ ص ٧٢٨)

٩٢٣ - العفو عن العقوبة ينصرف الى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس بما قضى به فى الدعوى المدنية التى تستند الى الفعل ذاته لا الى العقوبة المقضى بها .

(١٩٨٢/١٠/٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥١ ص ٧٢٨)

مادة ٧٥

إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة اليوايسى لمدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة أو ابتلاكها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون .

وهذا كله اذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك .

مادة ٧٦

العفو الشامل يمنع أو يوقف السير في اجراءات الدعوى او يمحو حكم الادانة .

ولا يمس حقوق الغير الا اذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك .

الأحكام

٩٣٤ - ان قضاء محكمة النقض قد استنبر على أن اصداره قد حدد في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ ومذكرته الايضاحية معنى الجريمة السياسية التي قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها بأنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وقيدها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك لعلة معينة رأها هي اسدال الستار عن التطاحن الداخلى وآثاره باعتبار أن الاجرام فى هذا النوع من الجرائم نسبى لا يستهدف الجانى فيه اشباع غرض شخصى أو يندفع اليه بباعث من الأنانية . واذا فمتى كان الثابت أن الطاعن دين بأنه : أولا - انضم الى جمعية بمصر ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا فى ذلك ، ثانيا - روج بالملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا فى ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قال ان هاتين الجريمتين ليستا من الجرائم السياسية التى قصد المرسوم السالف الذكر العفو عنها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

٩٣٦ - ثانياً ان لا يجوز رفع حذفاً معني الجريدة الرسمية التي اهدى
المرتلزام بقانون نواقيسها في ائحة ٩٤٩ الى ان يتسولها بقانونه فحقنا انهيته التي
تكون قد اذكتها للمعينة ان لا يجوز ان لا يتسولها في ائحة ٩٤٩ في ائحة ٩٤٩ في ائحة ٩٤٩

(١٩٥٣/٤/١ . احكام النقص في ٥ ق ١٥٠ في ٤٤٣ ، ١٦/١١/١٩٥٣
ق ٢٧ ص ٧٧)

٩٣٦ - اذا قيد العفو بقيود ظاهرة وشمل اشخاصاً معينين فلا يمكن
اجتهادهم عفوياً شاملاً يمتد اثره الى غير الاشخاص المتصورين في وقت مع

(١٩٢٦/١١/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١٠٠ ص ١٥١)

الكتاب الثاني
الجنايات والجرح المضرة بالمصلحة العمومية
وبيان عقوبتها

الباب الأول

الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

مواد هذا الباب معدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ١٩٤٠/٥/٢٨ ونشر في ١٩٤٠/٥/٣٠ ثم أضيفت المادتان ٧٩ مكررا و ٧٩ ثانية بالقانون رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٣/١٢ ونشر في ١٩٥٣/٣/١٢ . ثم أضيفت اليه المادة ٧٩ ثانية/٢ بالقانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/١١/٣٠ ونشر في ١٩٥٣/١١/٣٠ . ثم عدلت مواد هذا الباب بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/٥/١٩ ونشر في ١٩٥٧/٥/١٩ ، وأضيفت المادة ٧٨/و والمادة ٣/٨٠ بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ ونشر في ١٩٧٧/١١/١٠ . راجع المذكرات الايضاحية للقوانين المشار اليها في نهاية هذا الباب .

مادة ٧٧

يعاقب بالاعدام كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي الى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها .

مادة ٧٧ (أ)

يعاقب بالاعدام كل مصري التحق بأى وجه بالقوات المسلحة لتولة في حالة حرب مع مصر .

مادة ٧٧ (ب)

يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى دولة اجنبية او تخابر معها او مع احد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عنائية ضد مصر .

مادة ٧٧ ج

يعاقب بالاعدام كل من سعى إلى دولة أجنبية معادية أو تخاير معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها أو تعاونتها في عملياتها الحربية أو للاضرار بالعمليات الحربية للدولة المصرية .

مادة ٧٧ (ج) -

يعاقب بالسجن إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم وبالأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت في زمن حرب .

(١) كل من سعى إلى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها أو تخاير معها أو معه أو كان من شأن ذلك الإضرار بمركز مصر الجربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي .

(٢) كل من أثلّف عمداً أو أخلّى أو اختلس أو زور أوراقاً أو وثائق وهو يعلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية أخرى .

فإذا وقعت الجريمة بقصد الإضرار بمركز البلاد الجربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي أو بقصد الإضرار بمصلحة قومية لها كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة في زمن السلم والأشغال الشاقة المؤبدة في زمن الحرب .

ولا يتجاوز تطبيق المادة ١٧ من هذا القانون إلى حال غير جريمة من هذه الجرائم إذا وقعت من موظف عام أو شخص ذي صلة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة .

خاتمة

٩٢٧ - ان نية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً في جريمة التخابير مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكرراً (١) من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ .

(١٣ / ٥ / ١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ١٣٥٠ من ٢٠٠٥)

٩٢٨ - نية الاضرار بالمصالح العمومية للملاد ليست ركنا من اركان جريمة التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٧/د من قانون العقوبات
(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ و ٣٤ ص ١٦٨)

مادة ٧٧ (هـ)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل شخص كلف بالتفاوض مع حكومة اجنبية في شأن من شئون الدولة فتعتمد اجرائها ضد مصلحتها .

مادة ٧٧ (و)

يعاقب بالسجن من قام بغير إذن من الحكومة بجمع الجند او قام بعمل عدائى آخر ضد دولة اجنبية من شأنه تعريض الدولة المصرية لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية .

فاذا ترتب على الفعل وقوع الحرب او قطع العلاقات السياسية تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٧٨

كل من طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ ولو بالواسطة من دولة اجنبية او من احد ميم يعملون لمصلحتها نقودا او اية منفعة اخرى او وعدا بشئ من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما اعطى او وعد به . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما اعطى او وعد به اذا كان الجانى موظفا عاما او مكلفا بخدمة عامة او ذا صفة نيابية عامة او اذا ارتكب الجريمة في زمن الحرب .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من اعطى او عرض او وعد بشئ مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية .

ويعاقب بنفس العقوبة ايضا كل من توسط في ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة .

وإذا كان الطلب أو القبول أو العرض أو الوعد أو التوسط كتابة فإن الجريمة تتم بمجرد تصدير الكتاب .

مادة ٧٨ (أ)

يعاقب بالاعدام كل من تدخل لمصلحة العدو في تدبير لزعة اخلاص القوات المسلحة أو اضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عنده .

مادة ٧٨ (ب)

يعاقب بالاعدام كل من يحرض الجند في زمن الحرب على الانخراط في خدمة اية دولة اجنبية أو سهل لهم ذلك ، وكل من تدخل عمدا باية كيفية في جمع الجند أو رجال أو أموال أو مؤن أو عتاد أو تدبير شيء من ذلك لمصلحة دولة في حالة حرب مع مصر .

مادة ٧٨ (ج)

يعاقب بالاعدام كل من سهل دخول العدو في البلاد أو سلمه مدنا أو حصونا أو منشآت أو مواقع أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو اسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل في ذلك أو خدمه بأن نقل اليه اخبارا أو كان له مرشدا .

مادة ٧٨ (د)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أعان عمدا العدو باية وسيلة أخرى غير ما ذكر في المواد السابقة .

ويعاقب بالسجن كل من أدى لقوات العدو خدمة ما للحصول على منفعة أو فائدة أو وعد بها لنفسه أو لشخص عينه لذلك سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر وسواء أكانت المنفعة مادية أم غير مادية .

مادة ٧٨ (هـ)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من أ تلف أو عيب أو عطل عمداً
أسلحة أو سفناً أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو
مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو إدارية أو غير ذلك مما أعد للدفاع عن البلاد
أو مما يستعمل في ذلك . ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أساء عمداً صنعها
أو إصلاحها وكل من أتى عمداً عملاً من شأنه أن يجعلها غير صالحة ولو مؤقتاً
للانتفاع بها فيما أعدت له أو أن ينشأ عنها حادث .

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة في زمن حرب .

مادة ٧٨ (و)

إذا وقع أحد الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة
بسبب إهمال أو تقصير تكون العقوبة السجن .

فإذا وقعت الجريمة في زمن حرب تكون العقوبة الأشغال الشاقة
المؤقتة . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب عليها تعطيل
العمليات العسكرية .

— أضيف بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ ونشر في
١٩٧٧/١١/١٠ .

— المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ :

بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٦ صدر أمر نال الحاكم العسكري العام رقم (١) لسنة ١٩٧٦
بالغاء بعض الأوامر العسكرية ، وقد نصت المادة الأولى من هذا الأمر على الغاء أوامر نائب
الحاكم العسكري العام أرقام ٢ و ٣ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٢٥ و ٢٦ لسنة ١٩٧٣
والأمرين رقمي ٤ و ٧ لسنة ١٩٧٤ والأمر رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ ، والمادة الثانية من الأمر رقم ١
لسنة ١٩٧٣ ، وذلك استجابة لما أوصت به اللجنة التي شكلت من ممثلين لرياسة الجمهورية
وزياسة مجلس الوزراء ووزارتي العدل والداخلية لبحث الوسائل الكفيلة بالحسد من تراكم
التضاييا التي تختص بها محاكم أمن الدولة ، وما يترتب على ذلك من تأخير إجراءات التصديق
على الأحكام الصادرة فيها — من الغاء هذه الأوامر المشار إليها وتضمنين قانون العقوبات ما ورد
بها من جرائم وعقوبات حتى تتحقق لها صفة الدوام والاستمرار .

ولمنا كمانيت بعض الجرائم الواردة في الأوامر العسكرية الملغاة ، وكذلك البعض الآخر
الوارد في الأوامر العسكرية التي لا تزال سارية ، ذات أهمية بالغة لتعلقها بالمصلحة العامة
لما تشكله من خطورة على المجتمع وأفراده وأمواله ليس فقط في الظروف الاستثنائية التي
دعت إلى إعلان حالة الطوارئ ، إنما في الظروف العادية أيضاً ، ومن ثم فقد رُئي — إدراكاً
لتلك الأهمية — إعداد مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لتتضمن

الجرائم والعقوبات التي كانت تنص عليها بعض الأوامر العسكرية الملغاة ، وأيضا تلك التي يقررها البعض الآخر من تلك الأوامر التي لا تزال سارية ، وذلك بالقدر وفي الحدود التي تسمح بها الحاجة إلى إجراء التعديل فيها ، حتى تتحقق هذه الجرائم صفة البؤس والاستقرار ، وفيما يلي أيضا للتعديلات التي اشتمل عليها المشروع - صفة البؤس والاستقرار - تتجلى في :
١ - كمال من على المقتل أو الإصابة من المزدحمين ، ١٤٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، التي يعاقب على جرائم التعدي على المواطنين العموميين أو رجال الضبط أو أي إنسان يكلف بخدمة عمومية وأحداث الجرح أو الضرب بأحد الناس تعديلا من شأنه جعل عقوبة الحبس فيها وجوبية إذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أسلحة أو غصص أو آلات أو أدوات أخرى باعتبار ذلك طرقا مشكوكا كطرق المسار يشككه استعمال هذه الأشياء في ارتكاب الجرائم المذكورة ، من مخطوطة المستندة إلى كتي المخزونة

أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٣٧٣ الملغى ، ١٤٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
٢ - ونظرا لأن المهمات والأدوات المستعملة أو المدة للاستعمال في عمليات المياه والمجاري والملوكة للمرافق التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام لا تقل في أهميتها والخطورة المترتبة على سرققتها عن الأدوات والمعدات المتعلقة بالمواصلات الكهربائية والمواصلاتية والتي يستوجب لها المشرع من قبيل ماذع برقم ٣١٦ مكررا (ب) ثانيا ، بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٤٦ يقضى فيها بعقوبة السجن على السرقات التي تقع عليها ثم استعمل بها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ مادة أخرى بالرغم ذاتة تكفل امتلاء حكم تلك الفقرة إلى جرائم سرقة الأدوات والملوكة للمرافق توليد أو توصيل التيار الكهربائي ، لذلك فقد تم تعديل نص هذه المادة ليسري حكمها أيضا على جرائم سرقة الأدوات والمهمات المستعملة أو المدة للاستعمال في عمليات المياه والمجاري والملوكة للمرافق المشتمل عليها ، وذلك ضمانا لسير الانتفاع بها على وجه الانتظام والاطراد ، وقد كان أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ الملغى يعاقب على الجرائم المشار إليها .

٣ - استحدث المشروع مادتين جديدتين برقمي ٧٨ (و) و ٣١٦ مكررا (رابعاً) ، وعصى أولهما بتجريم الاتلاف أو التعيب أو التعطيل وغير ذلك من الأفعال الأخرى المبينة بالمادة ٧٨ (هـ) من قانون العقوبات ، والتي تقع على أسلحة أو سفن أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو غير ذلك مما يعد للدفاع عن البلاد أو مما يستعمل في ذلك ، إذا وقعت هذه الأفعال بسبب إهمال أو تقصير ، وذلك لأن المادة ٧٨ (هـ) لا تعاقب عليها إلا إذا ارتكبت عن عمد ، وتقرر الفقرة الأولى من المادة المستحدثة رقم ٧٨ (و) عقوبة السجن لهذه الجريمة ، أما فقرتها الثانية فتقرر لها عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت في زمن الحرب ، وهذه المادة تقابل المادة (٢) من أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ الذي لا يزال سارياً .

٤ - أما المادة المستحدثة برقم ٣١٦ مكررا (رابعاً) فتقرر حكماً خاصاً بالسرقات التي تقع أثناء الغارات الجوية إذا تعاقب عليها بالسجن فإذا ما توافرت فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ من قانون العقوبات تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، وهذه المادة تقابل المادة (١) من أمر النائب العسكري العام رقم (١) لسنة ١٩٧٣ التي تعاقب على السرقة التي تقع في أثناء الغارات الجوية والتي لا يزال تحكمها سارياً .

٥ - تنص المادة (٨١) من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالسجن كل من أدخل عمداً قسراً

وإن من الحرب بتسليح كل أو بعض الجيوش بالأسلحة التي لا يفي استخدامها على عتق أو تحرير أو تشتت أو تدمير من
مع الحكومة بالجملة، والقول بالسلطة أو القوة بالذات أو بالواسطة أو بأي شكل من الأشكال في تنفيذ
هذه العقوبة، ويسير بهذا الحكم على المتعاقدين من الباطن والظاهر، إذ كان الإخلال
بتنفيذ الالتزام راجعاً إلى فعلهم، وإذا وقعت الجريمة بقصد الإضرار بالدفاع عن البلاد أو
بعمليات القوات المسلحة فتكون العقوبة الأعدام. ونظراً لما يترتب على هذه الجريمة من أضرار
مالية، فقد أضاف المشروع إلى المادة المذكورة فترة جديدة (أخيرة) توجب الحكم على الجاني
في جميع الأحوال بغرامة مساوية لقيمة ما أحدثه من ضرر بأموال الحكومة أو بممتلكاتها
يقبل عياداً في ذمته نتيجة الإخلال أو الغش، وذلك حتى يتسنى للدولة استرداد قيمة هذا
الضرر. وهذه الفترة تتأهل للفترة الأخيرة من المادة (١) من أمر النائب الحاكم العسكري العام
رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ السابق الإشارة إليه.

مادة ٧٩

كل من قام في زمن حرب بنفسه أو بواسطة غيره مباشرة أو عن طريق
بلد آخر بتصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من المواد من مصر إلى بلد
معاد أو باستيراد شيء من ذلك منه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة
تعاادل خمسة أمثال قيمة الأشياء المصادرة أو المستوردة على ألا تقل الغرامة
عن ألف جنيه.

ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة، فإن لم تضبط يحكم على الجاني
بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء.

مادة ٧٩ (أ)

يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف
جنيه كل من باشر في زمن الحرب أعمالاً تجارية أخرى بالذات أو بالواسطة
مع دغايا بلد معاد أو مع وكلاء هذا البلد أو مندوبيه أو ممثليه أيا كانت
أقامتهم أو مع هيئة أو فرد يقيم فيها.

ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة، فإن لم تضبط يحكم على الجاني
بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء.

مادة ٨٠

يعاقب بالأعدام كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون
لمصلحتها أو أفشى إليها أو إليه أية صورة وعلى أي وجه وبأية وسيلة سرا

من أسرار الدفاع عن البلاد أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذين الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ، وكذلك كل من أتلّف لمصلحة دولة أجنبية شيئاً يعتبر سراً من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به .

الأحكام

٩٢٩ - يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بجناية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما يكون الشيء ذات طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقاً بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكول إلى محكمة الموضوع في كلا الأمرين ولها في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الاستعانة به ، كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما دامت المحكمة أثبتت في حكمها الأساسيات التي استندت إليها في استخلاص النتيجة التي انتهت إليها في طبيعة السر وفي علاقته بالدفاع عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصاً سائفاً يؤدي إليها .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٠ - يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر ، وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب تباشرها قواتها النظامية .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣١ - أن مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً وأن مسئولية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوي وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها ، كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٢ - أن المادة ٨٠ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها

رجاء نصيا عاما حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٣ - ان المادة ٨٠ قصدت الى التعميم والاطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون اذ جاء فيها ان المهم في امر هذه الجريمة هو الغرض الذى يرمى اليه الجاني فغير ذى بال الصورة التى يجري بها تحقيق هذا الغرض او الوسائل التى تستعمل فى ذلك ، كما أنه ليس من المهم ان يكون السر قد علم باكملة فان عبارة باى وجه من الوجوه يراد به ان تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر الا بعضه وكذلك لو كان السر افشى على وجه خاطيء او ناقص .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٤ - ان سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعنى فى شىء ان الأسرار التى افشاها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٥ - ان ترمى أسرار الدفاع الى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يندر ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٦ - انه وان كان الأصل فى فقه الفانون الدولى أن الحرب بمعناها العام هى الصراع المسلح بين دولتين الا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى فى الحالة القائمة بين مصر واسرائيل وهى حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٧ - القانون الجنائى قانون حرانى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية ، اذ يرمى من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة

عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أو
تتقيد بأزادة الشارح في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب
بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه
القانون الدولي من قواعد أو مبادئ، يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة
الدولية .

ب. ١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٨ - للمحكمة الجنائية في تحديد معنى حالة الحرب وزمن الحرب
أن تهتدي بقصد المشرع الجنائي تحقيقاً للهدف الذي هدف إليه وهو حماية
المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستنداً الى أساس من الواقع الذي
رأته في الدعوى وأقامت الدليل عليه .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٣٩ - إذا حبل الحكم أن الحرب بين مصر واسرائيل قائمة فعلا
واستند في ذلك الى اتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من
ناحية واسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد هذه العمليات ومن تدخل الأمم
المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون الا بين متحاربين واصدار مصر التشريعات
المؤسسة على قيام حالة الحرب كانشاء مجلس الغنائم ومن اعتراف بعض
الدول باسرائيل كدولة فان الحكم يكون قد استند في القول بقيام الحرب بين
مصر واسرائيل الى الواقع الذي رآه وللأسانيد والاعتبارات الصحيحة التي
ذكرها .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٤٠ - الهدنة لا تجيء الا في أثناء حرب قائمة فعلا . وهي اتفاق
بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما
طالت فترة الحرب . ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين
فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين . أما الحرب فلا تنهى الا بانتهاء
النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا
النزاع نهائياً ، واذن فلا يمس ما استدل الحكم به على قيام حالة الحرب بين
مصر واسرائيل ما اعترض به المتهمان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها
القتال أو أن دولة بريطانيا التي سلمت الأسرى الى عملائها لم تكن تحارب

مصر حين كان المتهمان يباشران نشاطهما .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٤١ - إذا قرر المحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني إنما نسبوا منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة بريطانيا وأن هذا العمل في دأبه يكشف عن قصور ذلك المتهمين الآخرين الأول والثاني ناطقة في إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسجلة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها ، كما قرر المحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخابر المتهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدن عليه من تلقيه التعليمات والامتناع عن إبلاغه في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تليخ هذه الأسرار ينطوي بطبيعته على الإضرار بمركز مصر الحربي فإن هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في تجريمه الاشتراك في جنائية التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا (٢) التي دأبتا بها المحكمة .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٤٢ - إذا قرر المحكم أنه متين ثبت في حق المتهم عبثه بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن انتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأمورا لفعل ذلك من المخاضرات البريطانية بما يقبله ويحصل عايه من مرتب شهري فرضته له يكون مرتشيا فإن الحكم يكون صحيحا في القانون خاليا من عيب القصور في التدليل على الجريمة التي دان المتهم بها .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

٩٤٣ - إذا أثبت الحكم على المتهمين أنهما كانا يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هي بطبيعتها وفي الظروف التي أبلغت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكمية فإن الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذي بين طائفة من الأسرار الحكمية المشار إليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ ص ٥٠٥)

مادة ٨٠ (أ)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه :

(١) كل من حصل بآية وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد ولم يقصد تسليمه أو إفشاءه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها .

(٢) كل من أذاع بآية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد .

(٣) كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو إذاعته .
وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

- نصت المادة ١١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ على إلغاء القانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة الصادر في ١٧/٨/١٩٥٦ .

مادة ٨٠ (ب)

يعاقب بالسجن كل موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أفشى سرا من أسرار الدفاع عن البلاد ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

مادة ٨٠ (ج)

يعاقب بالسجن كل من أذاع عمدا في زمن الحرب أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفرع بين الناس أو إضعاف الجلد في الأمة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة أجنبية .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة معادية .

مادة ٨٠ (د)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل مصرى أذاع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو بأمر بآية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد .

وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

مادة ٨٠ (هـ)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من طار فوق الأراضي المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة .

(٢) كل من قام بأخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواقع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة .

(٣) كل من دخل حصناً أو أحد منشآت الدفاع أو معسكراً أو مكاناً خيماً أو استقرت فيه قوات مسلحة أو سفينة حربية أو تجارية أو طائرة أو سيارة حربية أو ترسانة أو أي محل حربي أو محلاً أو مصنعاً مباشراً فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد ويكون الجرم ممنوعاً من دخوله .

(٤) كل من أقام أو وجد في المواقع والأماكن التي حظرت السلطات العسكرية الإقامة أو التواجد فيها .

فاذا وقعت الجريمة في زمن الحرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفى أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة اجتماع هذين الطرفين تكون العقوبة السجن .

ويعاقب بالعقوبات نفسها على الشروع في ارتكاب هذه الجرائم .

مادة ٨٠ (و)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مئة جنيه ولا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من سلب لدولة إجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها بآية صورة وعلى أي وجه وبآية وسيلة أخباراً أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوم أو صور أو غير ذلك مما يكون خاصاً بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته .

مادة ٨١

يعاقب بالسجن كل من أخل عمداً في زمن الحرب بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد توريد أو اشغال ارتبط به مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة أو لوقاية المدنيين أو تموينهم أو ارتكب أي غش في تنفيذ هذا العقد ويسرى هذا الحكم على المتعاقدين من الباطن والوكلاء والبائعين إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام راجعاً إلى فعلهم .

وأذا وقعت الجريمة بقصد الأضرار بالدفاع عن البلاد أو بعمليات القوات المسلحة فتكون العقوبة الأعدام .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بغرامة مساوية لقيمة ما أحدثه من ضرر بأموال الحكومة أو مضارعتها على ألا تقل عما دخل في ذمته نتيجة الإخلال أو الغش .

- أضيفت الفقرة الأخيرة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتساريخ ١٩٧٧/١١/٢ ونشر في ١٩٧٧/١١/١٠ .

- راجع ما جاء بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تحت المادة ٧٨ .

مادة ٨١ (أ)

إذا وقع الإخلال في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات المشار إليها في المادة السابقة بسبب إهمال أو تقصير فتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٢

يعاقب باعتباره شريكا في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب .

(١) كل من كان عالما بنيات الجاني وقدم اليه اعانة او وسيلة للتعيش او للسكنى او ماوي او مكانا للاجتماع او غير ذلك من التسهيلات وكذلك من حمل رسائله او سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو أخفائه أو نقله أو إبلاغه .

(٢) كل من أخفى أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك .

(٣) كل من أتلف أو أختلس أو أخفى أو غير عمدا مستندا من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها .

ويجوز للمحكمة في هذه الأحوال أن تعفى من العقوبة أقارب الجاني واصهاره الى الدرجة الرابعة اذا لم يكونوا معاقبين بنص آخر في القانون .

مادة ٨٢ (أ)

كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧ أ و ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٧ هـ و ٧٨ و ٧٨ أ و ٧٨ ب و ٧٨ ج و ٧٨ د و ٧٨ هـ و ٨٠ من هذا القانون ولم يترتب على تعريضه اثر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

مادة ٨٢ (ب)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧ أ و ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٧ هـ و ٧٨ و ٧٨ أ و ٧٨ ب و ٧٨ ج و ٧٨ د و ٧٨ هـ و ٨٠ أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه .

ويعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة كل من حرض على الاتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته ، ومع ذلك اذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة واحدة معينة أو اتخاذها وسيلة الى الغرض المقصود يحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

ويعاقب بالحبس كل من دعا آخر الى الانضمام الى اتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته .

مادة ٨٢ (ج)

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من سهل ياھمالة او بتقصيره ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ ا و ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٧ د و ٧٧ هـ و ٧٨ ا و ٧٨ ب و ٧٨ ج و ٧٨ د و ٧٨ هـ و ٨٠ .

فاذا وقع ذلك في زمن الحرب او من موظف عام او شخص ذي صفة نيابية عامة او مكلف بخدمة عامة تسوعت العقوبة .

مادة ٨٣

في الجنايات المنصوص عليها في هذا الباب يجزى للمحكمة في غير الاحوال المنصوص عليها في المواد ٧٨ و ٧٩ و ٧٩ ا من هذا القانون ان تحكم فضلا عن العقوبات المقررة لها بغرامة لا تجاوز عشرة آلاف جنيه .

مادة ٨٣ (أ)

تكون العقوبة الاعدام على اية جريمة مما نص عليه في الباب الثاني من هذا الكتاب اذا وقعت بقصد المساس باستقلال البلاد او وحدتها او سلامة اراضيها او اذا وقعت في زمن الحرب بقصد اعانة العدو او الاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

وتكون العقوبة الاعدام ايضا على اية جناية او جنحة منصوص عليها في هذا الباب متى كان قصد الجاني منها اعانة العدو او الاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

مادة ٨٤

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يسارع الى ابلاغه الى السلطات المختصة .

وتضاعف العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .
ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقوبة زوج الجاني وأصوله وفروقه .

مقالة ١٢٤

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا الباب كل من
بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الادارية او القضائية قبل البدء في تنفيذ
الجريمة وقبل البدء في التحقيق . ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا
حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق . ويجوز لها ذلك
إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكب الجريمة الآخرين
أو على مرتكب جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

حكم

٩٤٤ - من المقرر أن المحكمة الموعود أن تفضيل في مبدى تحقق
يجب الاعفاء من العقاب متى كانت بغيره على ما سيأتي .
١٩٨٤/٢/١٩ أحكام التقاضي من ٢٥ إلى ٢٤ من ١٨٨٤

مادة ٨٥

يعتبر سرا من أسرار الدفاع :

(١) المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والأقتصادية
والصناعية التي يعكم طبيعتها لا يطلعها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في
ذلك ويجب مراعاة مصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرا على من عليها هؤلاء
الأشخاص .

(٢) الأشياء والمكتبات والمخبرات والوثائق والرساوم والجوانب
والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد
لا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها أو استعمالها والتي يجب أن تبقى سرا
على من عداهم خشية أن تؤدي إلى إفشاء معلومات مما أشير إليه في الفقرة
السابقة .

(٣) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها
وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها وبصفة عامة كل ما له مساس

بالشئون العسكرية والإستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بتشريعها وإن اذاعتها»

(٤) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمتها مرتكبها ومع ذلك فيجوز للمحكوم عليه أن يتولى بالمعساة كما أن يأخذ بإذاعة ما يراه من منجزاتها «سبا»

مادة ٨٥ (١)

في تطبيق أحكام هذا الباب

(أ) يقصد بعبارة « البلاد » الأراضي التي للدولة المصرية عليها سيادة أو سلطان .

(ب) يعتبر موظف عام أو ذو صفة ثنائية عامة أو يكلما بصفة عامة ولو لم يحصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء تاديه وظيفته أو خدمته أو بسببها وكذلك من زالت عنه الصفة قبل ارتكابها سواء كان قد حصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء قيام الصفة أو بعد انتهائها .

(ج) تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية في حكم حالة الحرب ، وتعتبر من زمن الحرب الفترة التي يحق فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلياً .

(د) تعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بلغة الدولة أو كانت تعامل معاملة المعادين .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن تبسط أحكام هذا الباب كلها أو بعضها على الأفعال المنفردة عليها فيه حين ترتكب بمسيرة دولة شريكة أو خليفة أو خليفة

نحكم

٩٤٥ - الشارع لم يشترط في الجماعة السياسية لكيما تصير في حكم الدولة طبقاً للمادة ٨٥/أ من قانون العقوبات أن تكون جماعة معادية للحرية وإنما أحال في شأنها إذا اعتنقها في حكم الدولة - إلى أحكام الباب

الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات برمته - بما في ذلك جرمية
التخابر سواء تم مع دولة معادية وفقا للمادة ٧٧/هـ أو مع مجرد دولة
أجنبية ولو لم تكن معاديا وفقا لنص المادة ٧٧/د - بما مفاده وجوب تطبيق
البندين ج ، د من المادة سالفه اندكر حسبما يقتضيه الحال على الجماعات
السياسية .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض بين ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨) .

- من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :

يحتوي الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الجرائم المقررة بأمر
الدولة من جهة الخارج ومن جهة الداخل ، وتبين هذه الجرائم بأنها بطبيعتها لا تقع على فرد أو
أفراد بعينهم وإنما تصيب الجرائم جميع من يقيم على أرضها ، ولذلك انصرفت عناية الشرائع
المختلفة الى فرض عقوبات خاصة بها لتكفل كيان الدولة وسلامتها ولتقى الأمن في ربوعها
وتحتي أنظمتها وسلطانها .

ولما كان هذا شأن الجرائم المذكورة فإن الضرورة تعمل على تطور التشريع فيها تبعاً لما
يعرض الدولة في نواحي النشاط المختلفة أو يتناول ولاقاتها بتغيرها من الدول أو باختلاف
عليها من نظم الحكم . وهذا فضلا عن أن الحروب في العصر الحديث قد اتخذت ضورا واساليب
لا عهد للماضي بها وكشف ذلك التطور عن أنواع من الأفعال الاجرامية لم تكن معروفة من ذي
قبل مما يوجب على الدولة أن تعمل على توطئها ودفعها عن نفسها . وقد اخطرت كثير من دول
أوروبا الى تعديل تشريعاتها الجنائية في الجرائم المشار اليها لتواجه الاخطار التي أحدثت بها
في الحرب العالمية الأخيرة ولتلائم الآثار التي خلفت عنها - وفي مصر صدر القانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٤٠ باستبدال أحكام جديدة بالباب الأول كما صدرت بضعة تعديلات في الباب الثاني
لمعالجة وجوه النقص التي أسفر عنها تطبيق أحكامها في ظروف مختلفة . ومع ذلك فقد ظل
الشعور قويا بأن أحكام قانون العقوبات المصري عامة يشوبها التخلف عن مسايرة التطور في
أحوال البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فشكلت لجنة فوضت مشروع كامل لذلك
القانون يلائم ما أصابته البلاد من تطور وانطوى القسم الذي أنجزته اللجنة على مشروع حديث
للجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من القانون المذكور .

ولما كانت البلاد في وثبتها الأخيرة قد حققت استقلالها كاملا ودعمت شخصيتها في
المجال الدولي وأرسيت نظامها الدستوري كدولة جمهورية ديمقراطية بذلك وضحت الضرورة
للحفاظ على هذه الأوضاع التي بلغت الدولة ضد أي خطر قد ياتيا من ناحية الخارج أو
يتألب عليها من ناحية الداخل . كما اقتضى الحال مراجعة الأحكام الأخرى المستوفية لمسايرة
النظام الدستوري السابق وتكييفها تكييفا يضمن الوضع الدستوري الجديد . على أن إعادة
النظر في الباب الأول الخاص بالجرائم المضرّة بأمن الدولة من ناحية الخارج قد أُوحي باستبدال
جميع أحكامه بغيرها أما الباب الثاني الخاص بالجرائم المضرّة بأمن الدولة من ناحية الداخل فلم
توجد حاجة الا لتعديل بعض الأحكام فيه .

وقد روي أن يتخذ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات ومن القانون المقارن أساسا

لمشروع قانون بذلك مع مراعاة الأحكام المناسبة لدستور البلاد ونظامها ودون الغفال للعبارة من التجارب التي مرت بها .

ورؤي أيضا أن الحاجة تدعو إلى تعديل أحكام أخرى في الأبواب الثالث والخامس والرابع عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني وفي البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

اولا - في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات :

جرى مشروع التعديل في هذا الباب على سنة القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ في الاحتفاظ بعدد مواد الباب تناديا من تعديل أرقام المواد التالية لها في القانون . واحتذى المشروع حذو القانون في التفريق في مقدار العقوبة بين الجرائم التي ترتكب في زمن السلم وبين الجرائم التي ترتكب في زمن الحرب وذلك تبعا للحالة الخاصة التي تكون عليها الدولة فإن كانت في حالة حرب طبقت العقوبة المغلظة ، أما العقوبة العادية فلا تطبق إلا إذا كانت الدولة في حالة سلام مع سائر الدول .

وقد استحدثت المشروع جرائم كانت خالية وجرى على تنسيق العقوبات تنسيقا جديدا يهدف إلى المحافظة على سيادة البلاد وسلامتها مع تطور الأحداث في المعترك الدولي .

وفيما يلي بيان عن مواد المشروع الجديد :

المادة ٧٧ - وهي مادة جديدة أضيفت إلى الباب لتعاقب على كل فعل يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامتها أو أراضيها . وقد لوحظ في إطلاق صياغتها حماية مقدمات الوطن من كل فعل يمسها دون حصر أو تحديد للصورة التي قد يقع بها الفعل المذكور . وهذا النص يقابل المادة ١٢٤ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات وأصلها مشتق من التشريع المقارن في كثير من الشرائع ، وجعلت العقوبة في النص المقترح الإعدام أخذا بحكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات الإيطالي وبعض القوانين الأخرى .

المادة ٧٧ (أ) - تقابل المادة ٧٧ من القانون الحالي التي تعاقب كل مصري يلتحق على أي وجه يعمل في القوات المسلحة للدولة تعارب مصر . وعُدلت صياغتها ليشمل العقاب كل مصري يرتكب الجناية بالالتحاق بدولة تعتبر في حالة حرب مع مصر بالمعنى المقصود بحالة الحرب في حكم هذا الباب .

المادة ٧٧ (ب) و ٧٧ (ج) - تقابلان المادة ٧٨ من القانون الحالي . واستحدثت المادة الأولى العقاب على السعى أو التخابر مع دولة أجنبية أو أحد من يصلون لمصلحتها للقيام بأي عمل من الأعمال العدائية ضد مصر وأيا كانت صورة العمل العدائي الذي يتفياه الجاساني . وخصصت المادة الثانية العقاب على السعى أو التخابر مع دولة معادية أو أحد من يصلون لمصلحتها لمعاونتها في عملياتها الحربية عامة أو للاضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة المصرية . وقد اقتبس النصان من المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٧٧ (د) - تقابل المادة ٧٨ مكررا من القانون الحالي وعُدلت صياغتها لتأثيم السعى والتخابر مع دولة أجنبية للاضرار بمركز البلاد الاقتصادي على غراز ما يتناوله النص القائم من عقاب السعى والتخابر مع الدولة الأجنبية للاضرار بالمركز الحربي أو السياسي أو

الدبلوماسي . إذ أنه غير خاف الز الأحوال الاقتصادية على كيان الدولة وأمنها في حالة السلم أو الحرب، على السواء .

وعدلت صياغة البند (٢) ليمتد العقاب الى كل من اتلف عمدا أو اخلى أو اختلس أو زور أوراقا أو وثائق وهو يعلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية أخرى لها بعد أن كانت حمايته مقصورة على الأوراق أو الوثائق الصالحة لإثبات حقوق مصر قبل دولة أجنبية وقد اقتبس هذا التعديل من التشريع المقارن (المادة ٢٥٥ فقرة أولى عقوبات ايطاليا . ٢٦٧ فقرة ثانية عقوبات بلجيكي) .

وقد استحدثت النص طرفا مشددا للجريمة إذا وقعت بقصد إلحاق الضرر بوضع هذه الأوضاع المشار اليها في البند (١) أو إذا ارتكبت الجريمة المثارة اليها في البند (٢) بقصد الإضرار بمصلحة من المصالح القومية .

ونص أيضا على عدم جواز تطبيق المادة ١٧ على الجريمة إذا وقعت من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لامتناع موجبات الرافة في هذه الأحوال .

المادة ٧٧ (هـ) - وهي مادة جديدة أضيفت الى الباب المشار اليه لتعاقب كل من كلف بالمفاوضة مع حكومة أجنبية في شأن من شئون الدولة فتعمد إجراء ما ضد مصلحة مصر ، ويتطابق نصها المادة ١٢٦ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات كما تقابله المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات الايطالي .

المادة ٧٧ (و) - تقابل المادة ٧٨ ثالثة من القانون الحالي وقد لوحظ على هذا النص أنه يقتصر على عقاب من قام بغير إذن من الحكومة بجمع الجند ضد دولة أجنبية وبذلك لا يمتد العقاب الى أفعال قد تكون أشد وأكثى بالدولة الأجنبية وينمكس انهما على الدولة المصرية فوضع النص المقترح لتعاقب هذه الآثار بالعقاب على أى عمل عدائي أجبر ضد دولة أجنبية من شأنه تعريض مصر لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية ، وقد اقتبس هذا التعديل من المادة ١٢٨ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات ومن المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الايطالي .

مادة - ٧٨ - تقابل المادة ٧٨ رابعة التي تعاقب كل من حصل ولو بالواسطة من دولة أجنبية أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها على نقود أو أية منفعة أخرى أو على وعد بشئ من ذلك أو حاول أن يحمل غيره على قبول النقود أو المنفعة أو الوعد بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصالح القومية . وقد استبدل به النص المقترح لتجريم طلب الرشوة وجعله نظرا لقبولها أو الحصول عليها مع الإبانة عن عقاب الراشي في جميع الصور التي يعطى فيها الرشوة أو يعرضها أو يفند بها لازالة اللبس الذي يبعث عليه قصر النص الراشع على عقاب من يحصل غيره على قبول الرشوة . وقد أخذ النص المقترح بعقاب الوسيط بذات العقوبة التي يعاقب بها الراشي والمرشئ . وقد رؤى تشديد العقوبة على هذه الجريمة امتدادا بالبواعث التي دعت المشرع في العهد الأخير الى تشديد العقوبة على الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث الخاص بالرشوة . واقتبست من المادة ١٢٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات فقرة جديدة تنص على أنه اذا حصل الطلب أو القبول أو العرض أو الوعد أو التوسط كتابة فإن الجريمة تتم بمجرد تصدير الكتاب إذ أنه بغير هذه الاضافة تبقى تلك الصورة على خطورتها وانصاحتها عن التوايل الاجرامية ضد الدولة من أعمال التحضير التي لا يعاقب القانون عليها .

٧٨ (أ) - (١) - من القوانين القائمة والإعمال التي تحكمها هذه النصوص تجمعها غاية واحدة هي تسهيل دخول العدو في البلاد أو تسهيل تقدمه في أراضيها في وقت الحرب فتعاقب المادة ٧٨ (١) على كل تدبير يقصد به تحليل القوات المسلحة عن واجبها في الولاء كما تناول الأعمال التي ترمي إلى الفت في عزيمة تلك القوات أو إضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية . وتعاقب المادة ٧٨ (ب) من يخرض الجنود المصريين في زمن الحرب على الانخراط في خدمة دولة أجنبية ولو لم تكن هذه الدولة في حالة حرب مع مصر كما يتناول النص بالعقاب أيضا كل من يتدخل بمساعدة دولة معادية بجمع الجند أو الرجال أو المؤن أو المتاد لحسابها وتعاقب المادة ٧٨ (ج) من يسهل دخول العدو في البلاد أو يسهل شيطا أعداء للدفاع عن البلاد أو مما يستعمل في ذلك الغرض . وقد بسلت العقوبة على الجرائم السابقة الأعدام .

ولما كانت وسائل اعانة العدو لا تقع تحت حصر فقد كفل النص المقترح بالمادة ٧٨ (د) معاقبة من يساعد العدو عمدا بأية وسيلة أخرى غير الوسائل التي تنطوي تحت حصر المواد السابقة لجعل العقاب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ولا يخفى أن العقاب على هذه الجريمة يكون الإعدام اذا كانت الوسيلة التي يتعمد بها الجاني لعدو البلاد من شأنها تحقق الغرض المتصور من اعاقبته عليها عملا بالمادة ٨٣ (أ) من المشروع .

من المسلمات أن الأحكام السالف ذكرها تنطوي وجود قصد إجرائي . فمما يلاحظ في هذه المادة تعدد سبيل الضرر الأشياء التي يعاقب على اعدامها أو إتلافها عمدا . عندما تستعمل في الدفاع عن البلاد أو تكون معدة لهذا الغرض كما تنص على جريمة أخرى قصرت صورتها على إساءة صنع الأشياء المذكورة . أسبابا من شأنها أن تجعلها غير صالحة لأن يستعمل بها . أو أن تعرض للخطر حياة الأشخاص الموجودين بها أو الذين يناط بهم استعمالها أو ينشأ عنها حادث ما فيبدل نص المادة على وجه يتناول بالعقاب أعمال الإتلاف أو التعيب أو التعطيل التي تقع على الأشياء المشار إليها أو غيرها مما يوضح في موضع الدفاع عن البلاد أو يعد لذلك الغرض كإساءة الصيانة أو الإهمال أو الإهمال في الصيانة أو الإهمال في الصيانة أو الإهمال في الصيانة .

المادة ٧٨ (هـ) - تعاقب المادة ٨١ من القانون القائم وقد لوحظ أن هذه المادة تعد على سبيل الضرر الأشياء التي يعاقب على اعدامها أو إتلافها عمدا . عندما تستعمل في الدفاع عن البلاد أو تكون معدة لهذا الغرض كما تنص على جريمة أخرى قصرت صورتها على إساءة صنع الأشياء المذكورة . أسبابا من شأنها أن تجعلها غير صالحة لأن يستعمل بها . أو أن تعرض للخطر حياة الأشخاص الموجودين بها أو الذين يناط بهم استعمالها أو ينشأ عنها حادث ما فيبدل نص المادة على وجه يتناول بالعقاب أعمال الإتلاف أو التعيب أو التعطيل التي تقع على الأشياء المشار إليها أو غيرها مما يوضح في موضع الدفاع عن البلاد أو يعد لذلك الغرض كإساءة الصيانة أو الإهمال أو الإهمال في الصيانة أو الإهمال في الصيانة أو الإهمال في الصيانة .

المادتان ٧٦ و ٧٦ (١) - تعاقبان المادتين ٧٦ مكررا و ٧ ثالثة المضافتين بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣ إلى قانون العقوبات وهما خاصتان بعقاب التجار مع الأعداء في وقت الحرب ووضعت المادتان الجديدتان في محلها المناسب من المشروع .

المواد ٨٠ و ٨١ (أ و ب) - تقابلها المواد ٨١ و ٨٠ مكررا و ٨٠ ثالثة من التشريع القائم - وقد عدلت المواد المقترحة تعديلا يسد وجوه النقص في المواد المجهول بها، ويزيل ما قد يلحسبه الخفاء في معانيها المقصودة وغلظ العقاب عليها الى الحد المناسب لآثارها وأخطارها .

مد زيد الايضاح في المادة ٨ بالتصريح في نصها على عقاب من يحصل على سر من اسرار الدواع سواء قصد تسليمه لدولة اجنبية او لإحد من يمثلون لمصلحتها او قصد مجرد افشائه لتلك الدولة او لمن يعمل لمصلحتها ؛ فانه وإن كان الانشاء يدخل إلى بدلولة التسليم بمعناه في مقام هذا النص الا انه رؤى اضافته صراحة ملأيا لكل شك أو تأويل .

ومى المادة ٨٠ (أ) اطلق العقاب عليها من التبدل الذي يفسه النص البراهن في المادة ٨٠ مكررا المقابلة وهو الحصول على السر بوسيلة من وسائل التحايل بغرض غير تسليمه لدولة اجنبية او لشخص يعمل لمصلحتها وجعل مناط العقاب الحصول على السر بأية طريقة غير مشروعة . وقد أخذ التعديل من المادة ١٢٩ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات ومصدرها في التشريع الفرنسي .

وافردت المادة ٨٠ (ب) عقوبات أشد لجريمة افشاء السري إذا وقعت من موظف عام او شخص ذي صفة نيابية عامة او مكلف بخدمة عامة لما تنطوي عليه الجريمة في هذه الأحوال من الإخلال بالثقة المفروضة في الجاه .

المادة ٨٠ (ج) - تقابل المادة ٨٠ وأربعة من التشريع القائم وتعاقب المادة الجديدة على اذاعة الاخبار أو الاشاعات الكاذبة أو البعائات المثيرة في زمن الحرب إذا كان من شأنها إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو اضرار البلد في الأمة . وقد اقتبس نصها من المادة ١٤٣ من مشروع تعديل قانون العقوبات .

وقد رؤى تعليق الدتوة الى الاشتغال الشاقة المؤقتة إذا كانت الجريمة نتيجة تخابر الجاهي مع دولة اجنبية والى الاشتغال الشاقة المؤبد إذا كان التخار مع دولة معادية وجرى المشروع في ذلك على مدى القانون الإيطالي في المادة ٢٦٥ .

المادة ٨٠ (د) - وهي مادة جديدة تعاقب كل مصري يذيع عمدا في الخارج اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرسة حول الأوضاع الداخلية في البلاد إذا كان من شأن ذلك اضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيجتها واحبارها أو باشر أى تسلط يجرم عليه الاضرار بالمصالح القومية وقد رؤى العقاب على هذا الفعل لما قد يتشأ عنه من نتائج سلبية تصيب سمعة الدولة في المحيط الخارجى فضلا عن دلالتة على مروق المواطن من واجبات الولاء للوطن . وقد اقتبس هذا النص من المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات الإيطالي وهي تعاقب على الجريمة في جميع الأحوال بالنسبة واتما رؤى في النص المقترح الثتوية بالعقوبة الى حد يتناسب مع العقوبات المقررة للجرائم الشبيهة بها في القانون المصري .

المادة ٨٠ (هـ) - وهي تقابل المادتين ٨٢ و ٨٢ مكررا من القانون الحال وقد استحدثت النص المقترح فقرة جديدة بالنص على عقاب التعليق فوق الأوامر المصرية بعد ترخيص من السلطات المختصة . ويرمى النص المستحدث الى توعية الغاية من تجريم الضرر الأخرى التي يتناولها. تحكم المادتين المجهول بها وهي فرض ابداء المصانة الضرورية لحماية اسرار الدواع

عن البلاد وقد أخذ ذلك النص من المادة ١٤٥ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات اقتباساً من التشريع الفرنسي .

المادة ٨٠ (و) - وهي مادة جديدة يقصد منها معالجة نقص في التشريع القائم ذلك انصوص ذلك التشريع انما تهدف في المادة ٨٠ وما بعدها الى حث اسرار الدفاع عن البلاد من ان تسلم الى دولة اجنبية او ان تفسى او تذاق او تتخذ الاسباب لافشائها او اذاعتها على ان هناك طائفة من الاخبار او المعلومات ونحوها لا ترقى الى مرتبة اسرار الدفاع ومع ذلك يفرض الصالح العام عدم اذاعتها الى الهيئات الاجنبية وقد وضع النص المقترح للوفاء بهذا الغرض ويعاقب من يسلم امثال هذه الاخبار او المعلومات اذا كانت خاصة بالمصالح الحكومية او الهيئات العامة او المؤسسات ذات النفع العام وضد اقر من الجهة المختصة بحظر نشرها او اذاعتها .

المادة ٨١ - تقابل المادة ٨١ مكرراً من القانون القائم وقد لوحظ ان نص هذه المادة يقتصر عن تناول الوكلاء والبائعين اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام المقنود مع الحكومة راجعاً الى ضلهم واستدرك النص المقترح هذا النقص وجعلت العقوبة على الجريمة بالسجن وذلك نظراً لما كشفت عنه الاحداث الاخيرة التي مرت بالبلاد عما لهذه الجريمة من خطر على كيان الدولة وسلامتها واخذ باتجاه التشريع المقارن في تشديد العقاب عليها (٢٥١ و ٢٥٢ عقوبات ايطالي) سوى تمسكاً مع مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات المقاب على الجريمة بالاعدام اذا وقعت بقصد الاضرار بالدفاع عن البلاد او بتسليحات القوات المسلحة .

المادة ٨١ (ا) - وهي مادة جديدة اضيفت لتجريم الاخلال بتنفيذ الالتزامات المشار اليها في المادة السابقة اذا وقع افعال او تقصير . وتقابل المادة ١٤٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات مع تشديد العقوبة عليها الى الحد المناسبت لها اخذاً باتجاه التشريع المقارن على هذا السبيل فالمادة ٢٥١. فقرة ثانية عقوبات ايطالي تعاقب على الجريمة بالسجن نصف المدة المقررة للجريمة العمدية .

المادة ٨٢ - تقابل المادة ٨٢ من القانون الحالي . وقد اضيف بالنص المقترح الى الافعال الجنائية التي تحكمها المادة المذكورة فعل جنائي آخر تمثل صورته في الاثلاف او الاختلاس أو التزوير أو الاخطاء الذي يقع عمداً على مستند من شأنه تسهيل كشف الجريمة وادلتها أو عقاب مرتكبها اذ روى تنبوية هذا الفعل بالافعال الأخرى التي يتناولها القانون القائم كما روى معاقبة من يرتكب فعلاً من تلك الافعال باعتباره شريكاً في الجريمة الأصلية دون حاجة الى التزام قواعد القانون العام المتعلقة بالاشتراك في الجرائم بالنظر الى ما تقسم به الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب من أهمية وخطر . وقد ايجز للمحكمة ان تقضى بالاعفاء من العقاب المقرر بالمادة المقترحة لصلة القرابة أو المصاهرة حتى الدرجة الرابعة اذا وجدت من ظروف الدعوى ما تبرر الاعفاء . وقد اقتبس هذا النص من المادة ١٤٨ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات المأخوذة من التشريع المقارن .

المادة ٨٢ (ا) - وهي مادة جديدة روى استهداؤها لعقاب التعريض على ارتكاب الجنائيات ذات الخطر الشديد ما نص عليه في ذلك الباب اذا لم يترتب على التعريض اثر متوازن ذلك مع المادة ٩٥ في باب الجرائم الخفية بأمن الدولة من جهة الداخل والتي تعاقب

على التحريض . العقيم على ارتكاب الجنايات الموسومة بالخطر . ما نص عليه الباب المذكور .
واقترس النص المقترح من المادة ١٤٩ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات مع الاحتفاظ بالتناسق بين حكمه وحكم المادة ٩٥ المتقدم ذكرها من حيث مقدار العقوبة .

المادة ٨٢ (ب) - وهي مادة جديدة رؤى اضافتها لوضع عقوبة على الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة السابقة أغلظ من العقوبات المقررة في الأحكام العامة للاتفاق الجنائي ومع استحداث جريمة خاصة لمعاقبة من دعا آخر إلى اتفاق جنائي على ارتكاب الجنايات المذكورة إذا لم تقبل دعوته ، وبذلك يتناسق حكم هذه المادة مع ما نص عليه المادنان ٩٦ و ٩٧ عقوبات في باب الجرائم المفضرة بأمن الدولة من جهة الداخل من أحكام خاصة بالاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنايات المنصوص عليها فيها . وقد اقتبس النص المقترح من المادة ١٥٣ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٨٢ (ج) - تقابل المادة ٨٣ مكررا من القانون القائم التي يتناول حكمها بالعقاب كل من سهل بأعماله أو تقصيره أو مخالفته اللوائح ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ من ذلك القانون ، وقد رؤى تعديلها على الوجه المقترح بالمادة الجديدة ليسرى حكمها على المواد التي تحكم الجرائم المذكورة في هذا المشروع مع بسط ذلك الحكم أيضا على طائفة أخرى من الجرائم لا تقل عن سابقتها في الأهمية والخطر ، وتناول التعديل مضاعفة العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب أو وقعت من موظف عام أو شخص ذي صلة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لما تفرضه هذه الظروف من وجوب الأخذ بمزيد من التحوط والحذر .

وقد اشتق التعديل المقترح من المادة ١٥٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .
المادة ٨٣ - وهي مادة جديدة ولوحظ في وضعها أن العقوبات المقررة للجنايات المنصوص عليها في هذا الباب هي الإعدام أو العقوبات الجنائية الأخرى المقيدة للحرية دون الغرامة ولما كانت الظروف في بعض تلك الجنايات قد تبجل من اللانم الحكم فيها بعقوبة الغرامة مع العقوبة البدنية فقد أجاز للمحكمة بالنص المقترح أن تقضى في الجنائية بعقوبة الغرامة مع العقوبة المقررة لها بالمادة الأصلية التي تحكمها كلما رأت معلا لذلك . على أنه لما كانت الجنايات المنصوص عليها في المواد ٧٨ و ٧٩ و ٧٩ (أ) من هذا المشروع يحكم فيها بالعقوبتين على سبيل الوجوب فقد تضمن النص المقترح استثناء من تلك الجنايات من حكمه .

وقد أخذ مشروع هذه المادة مما نص عليه المادة ١٥٥ من مشروع لجنة التعديل .

المادة ٨٣ (أ) - تقع الجرائم المفضرة بأمن الدولة من ناحية الخارج والداخل على صور وأشكال شتى ولا مشاحة أن أخطر هذه الجرائم على حياة الدولة وأشدها أثرا على كيانها ووجودها هي الأفعال التي يقصد من ورائها إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وكذلك الأفعال التي ترمى إلى إعانة عدوها عليها أو الإضرار بالعمليات الحربية لقواتها المسلحة . ولما كانت الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من الكتاب الأول الخاص بالجرائم المفضرة بأمن الدولة من ناحية الداخل قد تنصرف إلى غاية من الغايات السابقة فلا تكون العقوبة المنوطة لها كافية في الزجر ولذلك تضمن النص المقترح العقاب على الجريمة في هذه الأحوال بالإعدام إذا كان من شأن الجريمة تحقيق الغرض المقصود منها أما في الباب الأول

من الكتاب الثانى الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من ناحية الخارج فقد نضمن المشروع نصا جديدا بالمادة ٧٧ يعاقب بالاعدام كل من يرتكب عمدا فعلا يؤدي الى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها . ولم يبق بعد ذلك الا أن يضاف الى المادة المقترحة ٨٣ (أ) نص يعاقب بالعقوبة السابقة أيضا من يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب بقصد إعانة العدو أو الاضرار بالعلاقات الحربية للقوات المسلحة اذا كان من شأنها تحقيق الغرض المذكور . وقد اشتق نص المادة المقترحة بما تجرى به المادة ١٣٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادتان ٨٤ و ٨٤ (أ) - والمادة الأولى تقابل المادة ٨٤ فقرة أولى من القانون القائم التى يتناولها حكمها بالعقاب كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيها ولم يبلغه الى السلطات المختصة . وقد روى في النص المقترح أن يبسط الحكم على جميع الجرائم التى تقع تحت طائلة هذا الباب حثا على ابلاغ أولى الأمر بأية جريمة من هذه الجرائم بالنظر لآثرها الخاص على الدولة . كما روى مضاعفة العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب وأجيز للمحكمة أن تغل من العتاب لصلة الزوجية أو الأبوة والبنوة إذا رأت من ظروف الدعوى محلا لذلك . وقد اقتبس ذلك النص من المادة ١٥١ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

والمادة الثانية تقابل المادة ٨٤ فقرة ثانية وفقرة ثالثة من القانون القائم وقد عدلت صياغتها تعديلا أولى الى تحقيق أغراضها وأخذ في ذلك بما تجرى به المادة ١٥٣ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٨٥ - وتقابل المادة ٨٥ بند « ثانيا » و « ثالثا » وقد تميزت المادة المقترحة بوسع ضوابط محدودة المعالم للمعنى المقصود « بأسرار الدفاع عن البلاد » في تطبيق أحكام القانون ولما كانت الأخبار والمعلومات الخاصة بالقوات المسلحة وكذلك كل ما يمس الشؤون العسكرية والاستراتيجية تنصل بطبيعتها بتنظيم وسائل الدفاع عن البلاد مما يقتضى إحاطتها بالسرية التامة لذلك تضمن النص الجديد اعتبارها من أسرار الدفاع ما لم تنزع الجهة المختصة هذه الصفة منها بالتصريح كتابة بنشرها أو إذاعتها .

وقد ألحق بأسرار الدفاع الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التى تتخذ للكشف عن الجرائم التى يتناولها هذا الباب أو لتحقيقها أو محاكمة مرتكبيها وذلك ضمانا لمصر نطاق الجرائم المذكورة وعدم افلات الجناة من القصاص . وأخذ في ذلك بما يجرى به نص المادة ١٤٢ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات المقترحة من المشروع الفرنسى .

المادة ٨٥ (أ) - ونسابل بعض فقرات المادة ٨٥ من القانون القائم وقد استحدث النص المقترح حكما جديدا يلحق بحالة الحرب الفترة التى يحدد فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلا اعتبارا بأن تلك الفترة وإن كانت فى الواقع ليست من زمن الحرب الا أنها تبلغ بحكم الظروف مبلغ حالة الحرب مما يقتضى تسويتها بتلك الحالة وسحب أحكامها عليها . وقد تضمنت المادة المقترحة النص على أنه يعتبر فى حكم الدول الجماعات السياسية التى لم تعترف لها مصر بصفة الدولة متى كانت تعامل معاملة المحاربين . ولم يقصد بذلك خلق حكم جديد فى القانون وإنما روى التصريح به فى المشروع باعتباره من المبادئ التى استقرت عليها آراء الفقه والقضاء فى القانون الدولى .

وأبانت المادة كذلك الموظف ومن في حكمه بالمعنى المقصود في هذا الباب ^{في} دوره
اعتباره موظفا ولو لم يحصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء قيام الصفة أو بسببها
وكذلك ولو زالت عنه الصفة قبل ارتكاب الجريمة وسواء حصل على الأشياء المذكورة أثناء قيام
الصفة أو بعد انتهائها .

وقد روعي في ذلك الحكم أن بين هذه الطائفة وبين الدولة التي اختارته وقتا للخدمة
العامة علاقة أدبية لا تنقسم عراها بانتهاء العمل أو الخدمة وتستوجب هذه العلاقة مزيدا من
واجب الاخلاص والأمانة ولو بعد انتهائها .

وقد جرى مشروع المادة الجديدة أيضا بحذف البند خامسا من المادة ٨٥ الذي ينص على
اعتبار الأفعال المشار إليها في أحكام ذلك الباب إذا وقعت على دولة حليفة في حكم الجرائم
التي تقع على مصر وسوي في الحكم بين الدولة الحليفة والدولة الشريكة أو الصديقة وأصبح
قرار رئيس الجمهورية شرطا لازما لبسط أحكام ذلك الباب كلها أو بعضها على الأفعال
المنصوص عليها فيه إذا ارتكبت ضد أي دولة من الدول المذكورة على اختلاف علاقاتها بمصر .
فقد رُوي أن يوضع في يد الحكومة الحق في سحب هذه الأحكام على حليف البلاد أو عدم
سحبها عليه حسبما تمليه ظروف الحال ومقتضيات الصالح العام . فضلا عن أن القرار بـسريان
الأحكام المذكورة يعتبر لازما في كثير من الظروف للعلم بأحكام القانون وترتيب المسؤولية
الجنائية بناء عليه وقد اقتبس هذا النص من المادة ٢/٨٦ من قانون العقوبات الفرنسي .

- المواد من ٧٧ الى ٨٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :-

مادة ٧٧ - يعاقب بالاعدام كل مصري رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها .

مادة ٧٨ - كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو تخابر معها
أو معه بقصد إيقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها أو تمكينها
من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالاعدام ولو لم ينشأ عن فعله محاربة .

مادة ٧٩ - وكذلك يعاقب بالاعدام كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد
تسهيل دخوله في أراضى الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا أو محطات عسكرية أو موانئ
أو مخازن أو ترسانات أو سفنا أو طائرات مما هو مملوك لها أو بقصد إمداده بمساکر
أو قنود أو مؤونات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو الى أرضها أو ازدياد
قوة عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتزويج صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم
أو بأي وسيلة أخرى . . .

مادة ٨٠ - إذا كانت المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها
ارتكاب جنائية من الجنایات المذكورة بالمادة السابقة الا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار
مضرة بأحدى حالتى الحكومة السياسية أو العسكرية يعاقب فاعلها بالسجن .

مادة ٨١ - يعاقب بالاعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأموري
الحكومة أو غيرها أودع اليه سر مخبرة أو اوسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك
بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وافشاء بقصد الحياة مباشرة أو بواسطة الى مأمور دولة
أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك .

مادة ٨٢ - وكذلك يعاقب بالاعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانئ فسلم جميع تلك الرسومات أو إحداها للعدو أو لمأموريه . . وأما إذا سلمها بدون إذن الحكومة إلى مأموري دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحياد فيعاقب بالسجن .

مادة ٨٣ - كل شخص وصل بطريق الرشوة أو الفس أو الاكراه إلى اختلاس هذه الرسومات فسلمها إلى العدو أو مأموري دولة أجنبية يعاقب بعقوبة الموظف أو مأمور الحكومة المقررة في المادة السابقة وبحسب الأحوال الميئة فيها .

وإذا كانت هذه الرسومات قد وجدت في حيازة من سلمها دون استعمال وسائل غير مشروعة تكون العقوبة السجن في الحالة الأولى من المادة ٨٢ والسجن من سنتين إلى خمس في الحالة الثانية من المادة المذكورة .

مادة ٨٤ - كل من أخفى عنده أحدا من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل غيره على إخفاء من ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٨٥ - يحكم أيضا بالعقوبات المقررة في المواد من ٧٧ إلى ٨٣ إذا ارتكبت الجريمة اضرازا ببلد حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك .

- المواد من ٧٧ إلى ٨٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ :

مادة ٧٧ - يعاقب بالاعدام كل مصري رفع السلاح على مصر أو التحقق على أى وجه بعمل في القوات المسلحة لدولة تحارب مصر .

مادة ٧٨ - كل من ألقى الدسائس إلى دولة أجنبية أو إلى أحد مأموريها أو إلى أى شخص آخر يعمل لمصلحتها أو تخاير معها أو معه بقصد استعدادها على مصر أو تمكينها من العدوان عليها أو بتقصده ارتكاب جريمة ما نص عليه في المادة ٧٩ يعاقب بالاعدام سواء تحقق الغرض المطلوب أم لم يتحقق .

مادة ٧٨ مكررا - يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم . وبالسجن إذا ارتكبت في زمن حرب :

(١) كل من ألقى الدسائس إلى دولة أجنبية أو إلى أحد مأموريها أو كانت له معها أو معه مخابرات وقصد بتلك الدسائس أو المخابرات الاضرار بمركز مصر الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى .

(٢) كل من أثلف عمدا أو أخفى أو اختلس أو زور أوراقا أو وثائق وهو يعلم أنها تصلح لاثبات حقوق مصر قبل دولة أجنبية .

فإذا كان الجانى موظفا عاما أو ذا صفة ليابية عامة أو موفد في مهمة أو عهدت إليه الحكومة بعمل تكون العقوبة السجن من ثلاث إلى عشر سنوات إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم والاشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت في زمن حرب .

مادة ٧٨ ثالثة - يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من قام بغير اذن من الحكومة بجمع الجند ضد دولة اجنبية .

فاذا ترتب على ذلك قطع العلاقات السياسية تكون العقوبة السجن من ثلاث الى عشر سنوات .

مادة ٧٨ رابعة - كل من حصل ولو بالواسطة من دولة اجنبية أو من احد مأموريها أو من أى شخص آخر يعمل لمصلحتها على نقود أو أية منافع أخرى أو على وعد بشئ من ذلك أو حاول كذلك أن يحمل غيره على قبول نقود أو منافع أخرى أو على وعد بشئ من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصالح القومية يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبغرامة من عشرين الى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة فى زمن سلم ، وبالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠ جنيه الى ٢٠٠ جنيه اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب .

مادة ٧٩ - يعاقب بالاعدام كل من سهل دخول العدو فى البلاد أو سلمه مدنا أو حصونا أو منشآت أو مواقع أو مرافق أو مخازن أو ترسانات أو سفنا أو طائرات مما يستعمل فى الدفاع عن البلاد أو مما أعد لذلك أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو معدات حربية أو مؤن أو أغذية أو أمدد بالعساكر أو بالرجال أو بالنقود أو خدمه بأن نقل اليه أخبارا أو بأنه كان له مرشدا أو حرض الجنود المصريين على الانضمام الى العدو ، وبوجه عام كل من ساعد تقدم قوات العدو وذلك بإثارة الفتن أو بإلقاء الرعب فى نفوس قوات الدفاع عن البلاد أو بمنع اتصالها ببعضها ببعض فى لقاء العدو أو بزعزعة ولاء تلك القوات للملك أو إخلاصها للبلاد أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٨٠ - يعاقب بالاعدام اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب وبالأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت فى زمن سلم كل من سلم لدولة اجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد ، وكذلك من حصل بأية طريقة على سر من هذا القبيل بقصد تسليمه بالذات أو بالواسطة لدولة اجنبية ، ومن أتلف لمصلحة دولة اجنبية كل هذا السر أو بعضه أو جعله كذلك غير صالح لأن ينتفع به .

مادة ٨٠ مكررا - يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة فى زمن سلم وبالسجن اذا ارتكبت فى زمن حرب :

(١) كل من حصل بأية وسيلة من وسائل التحايل على سر من أسرار الدفاع عن البلاد وذلك لغرض غير تسليمه الى دولة اجنبية أو لأحد مأموريها أو لأى شخص يعمل لمصلحتها .
(٢) كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل عن بعد بقصد الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد أو ما هو فى حكمها أو بقصد تبليغها .

مادة ٨٠ ثالثة - يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أذاع بأية طريقة كانت أسرار الدفاع عن

البلاد أو ما هو في حكمها .

وتكون العقوبة السجن إذا ألحقت الجريمة أذى بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو إذا كان الجاني موظفا عاما أو ذا صفة نيابية عامة أو موقفا في مهمة أو عهدت إليه الحكومة بعمل أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب .

مادة ٨٠ - رابعة - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٨٠ مكررة كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة أو عمد أثناء حالة الحرب أو ما في حكمها إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو إلقاء الرعب بين الناس أو إضعاف الجبهة في الأمة .

مادة ٨١ - يعاقب بالأعدام إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وبالإشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت في زمن سلم ، كل من أعدم أو ألقى عمدا أسلحة أو سفنا أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو أغذية مما يستعمل في الدفاع عن البلاد أو مما أعد لذلك أو أساء صنعها عمدا إساءة من شأنها أن تجعلها غير صالحة لأن ينتفع بها أو أن تعرض للخطر حياة الأشخاص الموجودين بها أو الذين ينافون بهم استعمالها أو أن ينشأ عنها حادث ما .

مادة ٨١ مكررا - كل من تعمد في زمن حرب ألا ينفذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد توريد أو إشغال ارتبط به مع الحكومة لحاجات الجيش أو الأهالي المدنيين أو ارتكبت غشيا في تنفيذ مثل هذا العقد يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وتطبق الأحكام نفسها على المقاولين من الباطن إذا وقع منهم عدم التنفيذ أو الغش فيه .

مادة ٨٢ - يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم أو بالسجن إذا ارتكبت في زمن حرب كل من وصل بالتخفي أو بإخفاء شخصيته أو مهنته أو صفته أو جنسيته أو بواسطة وسائل خادع بها العمال المكلفين بالحراسة أو غافلهم .

(١) إلى أن يدخل حصنا أو أحد منشآت الدفاع أو معسكرا أو مكانا خيما أو استقرا فيه الجيش أو بارجة أو باخرة تجارية مسلحة أو طائرة أو سيارة حربية مسلحة أو ترسانة أو أي محل حربي أو محلا أو مصنعا يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد ويكون الجمهور ممنوعا من دخوله .

(٢) إلى أن يباشر في منطقة محظورة حدودها السلطة الحربية ومن غير الحصول على إذن منها رسما أو تصويرا فوتوغرافيا أو نقلا أو أعمالا طبوغرافية في داخل الميادين أو المنشآت أو المواقع أو المحال الموجودة في المنطقة المذكورة أو حولها أو أن يبقى في هذه المنطقة خلانا لنهني صريح أصدرته إليه السلطة المختصة .

ويعاقب بالعقوبات نفسها على الشروع في الأعمال المتقدم ذكرها .

مادة ٨٢ مكررا - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة دون الاستعانة

بأحدى الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تزيد على ٥٠ جنيهًا أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم وبالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من ٢٠ إلى ١٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت في زمن حرب .

مادة ٨٣ - يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ٢٠ جنيهًا إلى ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم وبالحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠ جنيهًا إلى ٢٠٠ جنيه إذا ارتكبت في زمن حرب :

(١) كل من كان عالماً بنيات شخص ارتكب أو شرع في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ وقدم إليه اعانة أو وسيلة للتعيش أو للسكنى أو مأوى أو مكانا للاجتماع أو أى تسهيل آخر .

(٢) كل من أخفى الأشياء أو الأدوات التي استعملت أو التي أعدت للاستعمال في ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة أو الأشياء أو المهمات أو الوثائق التي حصل عليها بواسطة هذه الجريمة وهو عالم بذلك .

(٣) كل من حمل وسائل شخص ارتكب أو شرع في ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة أو سهل له بأية طريقة كانت البحث عن موضوع الجريمة أو أخفاه أو نقله أو إبلاغه وهو عالم بذلك في الحالين .

مادة ٨٣ مكررا - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة في زمن سلم وبالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ٢٠ جنيهًا إلى ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت في زمن حرب كل من سهل بعدم احتياظه أو إهماله أو مخالفته اللوائح ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ .

مادة ٨٤ - يعاقب بالعقوبات المبينة في المادة السابقة كل من علم بارتكاب فعل من الأفعال المشار إليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ أو بالشروع فيه دون أن يكون مشتركاً في تحضيره ولم يبلغ أمره السلطات الإدارية أو القضائية منذ علمه به .

مادة ٨٤ مكررا - يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا الباب كل من كان البادى بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية عن الجريمة قبل تنفيذها أو الشروع فيها . ويجوز الإعفاء من العقوبة إذا حدث الإبلاغ بعد تمام الجناية أو الجنحة أو الشروع فيها ولكن قبل البدء في التحقيق .

وكذلك يجوز إعفاء الجاني الذي يكون بعد البدء في التحقيق قد تمكن من القبض على الجناة أو شركائهم في نفس الجريمة أو في جرائم أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

مادة ٨٤ ثالثة - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٨٤ كل من أذاع بيانات متعلقة بتحقيقات أو تحريات خاصة بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب .

ويحكم بالعقوبات المقررة في المادة ٨٣ إذا كان من أذاع قد علم بهذه البيانات بسبب

وظيفته أو بسبب مهمة نييط بها .

مادة ٨٥ - فى تطبيق احكام هذا الباب :

(اولا) يقصد بعبارة « البلاد » الاراضى التى للدولة المصرية عليها سيادة أو سلطان ؛
(ثانيا) ويقصد بعبارة « اسرار الدفاع عن البلاد » الاشياء والوثائق والبيانات
والمعلومات التى يجب فى مصلحة الدفاع عن البلاد الا يعلم بها غير من نييط بهم حفظها .
(ثالثا) وتعتبر من حكم اسرار الدفاع عن البلاد الاشياء والوثائق والبيانات والمعلومات
التي اعتبرت سرا بمقتضى امر من الحكومة أو التي ليست فى ذاتها سرا ولكن اذاعتها يؤدي الى
كشف اسرار الدفاع عن البلاد .

(رابعا) تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية فى حكم حالة الحرب .
(خامسا) تعتبر الافعال المشار اليها فى احكام هذا الباب اذا وقعت على دولة حليفة فى
حكم الجرائم التي تقع على مصر . . .

ويجوز بمرسوم أن تبسط احكام هذا الباب كلها أو بعضها على الافعال المنصوص عليها
فيه حين ترتكب ضد دول شريكة أو صديقة .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ :

« لا شك فى أن الباب الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات المحاسب بالجنايات
المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج « المعمول به » اذا قورن بمثلها فى القوانين الأخرى يجب
أن يعتبر الآن نظاما تشريعيًا ناقصا لا يتفق مع مقتضيات الأحوال الحاضرة .

والواقع أن هذا الباب لا يتضمن غير تسع مواد تنص الأربعة الأولى منها على الأفعال التي
ترتكب فى سبيل إثارة حرب ضد مصر (مادة ٧٨) أو مساعدة العدو أثناء الحرب سواء
بالاندماج فى صفوفه (م ٧٧) أو بتسهيل دخوله القطر أو بتسهيل تقدم سيره فى البلاد أو
بالعمل على انتصاره بأية طريقة كانت (المادتان ٧٩ و ٨٠) وتنص المادتان التاليتان لهما
على افشاء الموظف أو مأمور الحكومة أو أى شخص آخر سرا خاصا بمخابرة أو ارسالية عسكرية
أو برسومات الاستحكامات أو الترسيزات أو الموائى أودع اليه أو علم به بطريقة رسمية أو
بسبب وظيفته . وتعاقب المادة ٨٣ من يصل الى اختلاس الرسومات بطريق الرشوة أو الفس
أو الاكراه أو بغير تلك الطرق . وأخيرا تنص المادة ٨٤ على عقاب من يخفى أحدا من
الجواسيس أو جنود العدو المرسلين للكشف وتنص المادة ٨٥ على تطبيق العقوبات المقررة
فى المواد السابقة اذا ارتكبت الجريمة اضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد العدو
مشترك .

ويلاحظ بادىء ذى بدء أن مفهوم هذه الأحكام فى اشارتها الى العدو وان الجرائم ترتكب
فى زمن حرب على أن الجرائم التي ترتكب ضد أمن الحكومة يجوز أن تقع فى زمن السلم أيضا
عند اتخاذ العدة للحرب . وينبغى للحكومة ألا تتقف مكتوفة الأيدي ازاء أفعال من شأنها
اضعاف الدفاع عن أراضيها أو الاضرار بها وقد يترتب عليها فيما بعد آثار بالغة فى سير
الأعمال الحربية .

ثم ان احكام هذا الباب لا تشمل جميع الافعال التي تصى أمن الحكومة من جهة الخارج

فان كثيرا من الجرائم لم ينص عليها ... وحيث ينص على جريمة معينة يكون النص عليها غير واف ويرجع سبب هذا النقص الى أنه عندما وضع قانون العقوبات فى سنة ١٨٨٣ نقلت هذه المواد من قانون العقوبات الفرنسى الصادر فى سنة ١٨١٠ نقلا حرفيا تقريبا ولم يطرا عليها تعديل جدي منذ ذلك الحين . ولذا فان الاحكام الحالية لا تتناول غير الجرائم التى كانت معروفة فى عهد حروب نابليون .

ولا يخفى أن الحروب قد اتخذت الآن صورا واساليب لم تكن معروفة فى المسابح حين كان الحرب قاصرا على القتال بين قوات حربية تتلاقى . أما اليوم فقد اتخذت الحرب حتى فى ساحات القتال صورا أعقد وأشكل بكثير عن ذي قبل ثم إن الحرب وقد أصبحت تستغفر لها كل قوات الأمة تقع كذلك فى ساحات الميادين الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية .

وقد كان من أثر الصور والأساليب والأوضاع المختلفة التى اتخذتها الحرب الحديثة أن استحدثت أنواعا من الأفعال الجنائية لم تكن تعرف فى الماضى وإن امتنع من المفروض "عسى الدولة أن تنقيها وأن تدفعها عن نفسها" .

لذلك لم يسهل أغلب الحكومات منذ حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ إلا أن تعين النظر فى تشريعاتها الخاصة بحماية الدولة وإن تستكملها .

ففى قوانين العقوبات الحديثة التى صدرت خلال العشرين سنة الماضية أصبح باب الجنايات المضرة بأمن الحكومة يدبر للأحوال الجديدة ما تقتضيه من الأحكام . ولقد نرى له صورة جديدة مختلفة عما كان عليه فى القوانين القديمة .

ذلك هو شأن قانون العقوبات التركى الصادر فى سنة ١٩٢٦ ومواد الباب الخاص « بالجرائم التى ترتكب ضد الوطن » فيه عشرون . والعقوبات التى تقررها لتلك الجرائم بالغة الشدة . وكذلك يتضمن قانون العقوبات الايطالى الصادر فى سنة ١٩٣١ أربعة وعشرين مادة لباب الجرائم التى ترتكب ضد « الشخصية الدولية للدولة » ويتناول جرائم لم يكن ينص عليها من قبل وكذلك الحال بالنسبة لقانون العقوبات الرومانى الجديد « كارول الثانى » وهو معمول به منذ أول يناير سنة ١٩٣٧ .

أما البلاد التى لم يكن قانون العقوبات فيها موضع تعديل عام وتدونين جديد فقد صدرت فيها قوانين خاصة لسد النقص فى التشريع المعمول به حماية أمن الدولة من جهة الخارج . كذلك فعلت بريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا .

بل أن فرنسا عدلت هذا التشريع أكثر من مرة فى السنوات ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٤ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ حتى لقد رأت من الضرورى جمع اشتات الأحكام فى هذا الصدد ووضع الباب الخاص بأمن الحكومة من جهة الخارج وضما جديدا وكان ذلك بالمرسوم بتأون الصادر فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٩ .

وأما قانون العقوبات المصرى فقد رأت الحكومة أن الأوفق فتحا يتعلق به أن يصالح الباب الأول من الكتاب الثانى صوغا جديدا فتلغى المواد القديمة بدلا من أن تكتل باضافة مواد جديدة الى المواد القديمة إذ يجب على كل حال تعديل هذه المواد نفسها .

وقد درج فقهاء القانون في الغالب على التفريق أولا بين الجنايات المفضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج وبين الجرائم الأقل خطرا في هذا الشأن والتي تجعل عادة بعبارة « المساس بأمن الحكومة » .

ثم ان الجنايات المذكورة تعتبر خيانة اذا ارتكبتها رجل من أهل البلاد وتجنسا اذا ارتكبتها أجنبي .

وقد أخذ القانون الروماني والفرنسي بهذه التفرقة غير انه لم يستحسن الاقتداء بهما في مشروع القانون المصري فان الفارق بين الخيانة والتجسس نظري محض اللهم الا اذا عمد الشارع كما فعل القانون الروماني لجعل جزاء الخيانة أشد من التجسس . ولم ير من المصلحة في وضع المشروع الاقتداء بالقانون الروماني بل أخذ بما فعله القانون الفرنسي فوحدت الجزاءات على جرائم هذا الباب سواء أكان مرتكبها أجنبيا أم مصرية وبذلك لم يعد لتفرقة التسمية أية فائدة عملية .

من جانب آخر رأت من الأمثل ألا ترتب الجرائم وفقا لجسامة العقوبة المازرة لها وان يراعى فيها ترتيب منطقي بأن تجمع الجرائم ويتعاقب ذكرها بحسب طبيعتها أو بحسب الموضوع الذي تنصل به . ومثل هذا الجمع بين النصوص الخاصة بالجرائم التي تشترك في وجوه متعددة جدير بأن يظهر ما بينها من الفوارق وبأن يعمل اختلاف العقوبات فيها .

وانه ليجب بلا شك الاحتفاظ بعدد مواد هذا الباب تفاديا من تعديل ترقيم المواد التالية في القانون . لذلك لم يكن بد من حل مشكلة اضافة عدد من المواد الجديدة وقد عالج المشروع ذلك بأن جعل بعض المواد مكررة لأخرى باضافة كلمات « مكررة » و « ثالثة » و « رابعة » ودعى في ضمنها لغيرها أن الجرائم الواردة في المواد المكررة تنصل في موضوعها بوجه عام بالجرائم الواردة في المواد الأصلية التي أضيف الى رقمها التكرار .

وقد فرق المشروع فيما يتعلق بمقدار العقوبات بين الجرائم التي ترتكب في زمن السلم وبين التي ترتكب في زمن الحرب بحسب الحالة التي تكون الدولة فيها ابان ارتكاب الجريمة أن سلمنا أو حربا . والعقوبة أشد حين ترتكب الجنايات أو الجنح في زمن الحرب . تلك هي القاعدة العامة التي جرت عليها القوانين الأجنبية في هذا الشأن .

والعقوبة الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في جنايات الخيانة العظمى أو التجسس . أما الصور الأخرى للمساس بأمن الدولة من جهة الخارج فعقوبة كبرى جرائم الحبس من ستة شهور الى خمس سنوات والغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ما ارتكبت في زمن الحرب . وفي هذه الحالة الأخيرة لن يؤدي تطبيق الظروف المخففة الى تجويل العقوبة الى مجرد الغرامة بل يجب دائما أن تكون العقوبة مقيدة للحرية .

وفي الجرائم الأقل خطورة تكون العقوبة الحبس والغرامة سواء ارتكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب على أنه في الحالة الأولى يكون الحبس من شهر الى ستة شهور والغرامة من ٢٠ جنيه الى ٢٠٠ جنيه ، وفي الحالة الثانية يكون الحبس من ستة شهور الى ثلاثة سنوات والغرامة من ٥٠ جنيه الى ٢٠٠ جنيه . فيجوز الحكم بالغرامة وحدها حتى حين ترتكب الجرائم في زمن الحرب .

وأقل الجرائم شأنًا أو تلك التي ترتكب بحسن نية يعاقب عليها في زمن السلم بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ٥٠ جنيتها . وقد أريد بعدم وضع حد أدنى لهذه العقوبات أن تترك للقاضي الحرية التامة في تقدير خطورة الجريمة التي ارتكبت ولا سيما إذا كان حسن النية ظاهرا . على أنه نص لزم من الحرب على حد أدنى للعقوبة إلا أنه يجوز تخفيفها بالاكتفاء بعقوبة الغرامة .

وفيما يتعلق بالجرائم الخاصة بمعقود التوريد والإشغال التي تبرم مع الحكومة في زمن الحرب ونظرا لما لهذه المعقود من أهمية جعل لها عقوبة خاصة هي غرامة حدها الأقصى ٥٠٠٠ جنيته .

المادة ٧٧ :

يكمل النص الجديد لهذه المادة نص المادة ٧٧ القديمة بإضافة الجملة الآتية : « أو التحق على أى وجه يعمل في القوات المسلحة لدولة تحارب مصر » . وهذه العبارة مستعملة أيضا في القانون الإيطالي .

والحق أن عبارة « رفع السلاح على مصر » ضيقة المدلول ولا تتفق كثيرا مع أحوال الحرب الحديثة . فإن المصرى الذى لا يشترك مباشرة في الأعمال الحربية لدولة إجنبية تحارب مصر والذي بصفته من رجال الفن اشترك في بناء خط للدفاع أو يكون قد نظم طرق تموين الجيش أو سبأهم في وضع خطط الهجوم أو اشترك في إدارة المخابرات ليس بلا شك أقل جرما - ان لم يكن أكثر - من ذلك الذى يعمل السلاح في جيوش العدو . على أنه يجب على أى حال لتطبيق المادة ٧٧ أن يكون الجانى أحد رجال قوات العدو المحاربة ولو كان اشتراكه فيها في الخدمات الإضافية أو بصفته من رجال الفن المدعفين الملحقين بالجيش .

المواد ٧٨ و ٧٨ مكررة و ٧٨ ثالثة و ٧٨ رابعة :

تنص هذه المواد الأربع على الاتصال بصفة غير مشروعة بدولة أجنبية . وقد نقلت المادة ٧٨ من المادة ٧٨ القديمة مع تعديل فيها .

فقد استبدلت أولا بعبارة « دولة أجنبية أو أحد مأموريها » عبارة « دولة أجنبية أو أحد مأموريها أو أى شخص آخر يعمل لمصلحتها » وهى أوفى وأشمل وقد كان يجب لكى تنسج الجريمة تحت طائلة المادة القديمة أن يثبت أن الشخص الذى اتصل به الجانى هو أحد مأمورى الحكومة الأجنبية . وهذا الإثبات يتعذر في كثير من الأحوال لأن هذه الصلة تترتب على العموم على وثائق أو وقائع لا يمكن التعرفها إلا بتحقيق في الخارج وبقعود النص القديم كان من الممكن أن تغفل من العقاب أعمال إجرامية لا شك في أنها ترمى إلى استعداء بلد على مصر أو تمكينها من العدوان عليها بسبب عدم إقامة الدليل على أمر أن يكن من الأركان المكونة للجريمة فليست له إلا مرتبة ثانوية .

وقد حذفت من المادة الإشارة إلى الحرب أو المحاربة واقتصرت على الإشارة إلى الاستعداد والعدوان لأن الحوادث القريبة العهد دلت على جواز وقوع اتصال بالسلاح بين دولتين وأن أفعالا يعلن بها إعلانا صريحا . فالتعبير أضيق من أن يكفى في هذا الشأن ويجب أن يستعاض عنه بتحاربا بالفعل دون أن تعلق أحدهما الحرب على الأخرى والحرب بحسب الاصطلاح يقتضى

عنه بكلمة « استعداء » أو « عدوان » اذ تشمل أحوالا تختلف عن الحرب بحسب الاصطلاح في أنها لا يسبقها اعلان الحرب .

ومن جانب آخر فإن المادة ٧٩ القديمة تذكر الناء الدسائس والمخابرات التي من شأنها تسهيل دخول العدو في مصر أو تقدم سيرة على أنه ينبغي أن يفرق بين الأعمال الجنائية المنصوص عليها في هذه المادة كتسليم المدن والحصون وأعداد العدد ٠٠٠ الخ . وبين الدسائس أو المخابرات التي يقصد بها اتمام هذه الأعمال والأعمال الأولى تكون بلا شك الجريمة الأصلية بينما لا تعدو الثانية عن أن تكون فرما عنها وصورة من صورها .

لهذا رأى من الأولي قصر المادة ٧٩ على الجريمة الأصلية والخاص الصورة الفرعية لتلك الجريمة بالمادة ٧٨ اذ أن موضوع هذه المادة هو الدسائس والمخابرات الاجرامية مع دولة اجنبية .

والمادة ٧٨ لا تنص الا على أشد الحالات خطورة مما يرمى فيها الجاني الى أن يحرض دولة اجنبية على مصر أو أن يقوم بمساعدة عامة لجهود العدو .

على أنه قد يكون للدسائس والمخابرات مع الدول الأجنبية اغراض ليس لها تلك الأهمية وإن تكن مع ذلك لا تخلو من المساس بأمن الدولة وينجب من أجل ذلك ألا تغفل من العقاب .

وتنص المادة ٧٨ (مكررة) على عقاب الدسائس أو المخابرات مع دولة اجنبية أو مع مأموري دولة اجنبية عندما يقصد بها الإضرار بمركز مصر .

وتنص المادة ٨٠ من قانون العقوبات الحالي على جريمة في هذا الصدد نفسه ، غير أنه يجب لكي يكون العمل سابقا عليه أن تقع الجريمة بطريق المخابرات مع رعايا دولة معادية وعلى هذا الوجه تكون المادة شديدة التنفيذ فهي من جهة تغفل الطرق الأخرى التي يمكن بها الاتصال بالعدو اتصالا غير مشروع ومن جهة أخرى لا تعاقب على ارتكاب جريمة في زمن السلم .

ومع أن المادة ٧٨ (مكررة) قد صيغت في عبارة أعم من حيث الطريق التي تستعمل في المخابرات والفرض الذي ترمى اليه فهي لا تخلو من القيد اذ هي تشترط أن يحصل الاتصال مع دولة اجنبية أو أحد مأموري دولة اجنبية ولقد كان هذا القيد واجبا مع عموم العبارات التي استعملت في تعريف أركان الجريمة ومن شأنه أن يمكن القاضي من تعرف نية الجاني وما اذا كانت توصف أو لا توصف بسوء القصد . والواقع أن سوء القصد يكون أكثر وضوحا اذا كانت علاقات المتهم مع دولة تضمر إعداء بمصر أو بها مظنة الاعتداء عليها أو مع أحد مأموريها وكما يكون لنوع العلاقات بين مصر والدولة التي تجنى نفعا من الجريمة فضل تحديد وجود الجريمة كذلك يكون لهذه العلاقات أثر في تحديد درجة خطورة الجريمة .

والأعمال المذكورة في رقم ٢ من المادة ٧٨ (مكررة) هي صورة خاصة للإساءة الى مركز الدولة رأيت القوانين الإيطالية والرومانية والفرنسية أن تذكرها صراحة .

وقد حصلت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٨ (مكررة) طرعا مشددا بالنسبة للجاني أن يكون موطئا عاما أو ذا صفة نيابية عامة أو موفدا في مهمة أو عهدت اليه الحكومة بعمل ٠٠٠ ومبني هذا الحكم الذي أخذ عن القانون البلجيكي والروماني أن الجريمة تكون ذات خطر خاص اذا

ارتكبا موظف أو شخص حاز ثقة مواطنيه أو عندما تكون المهمة أو العمل الذي عهد به إلى المتهم هو الذي مكنه من ارتكاب الجريمة وفيما يلزم هذه الجريمة من خيانة الأمانة ما يبرر تقرير عقوبة أشد .

وتشير المادة ٧٨ (ثالثة) إلى أعمال عدائية أهمها العمل على تجنيد الرجال لمحاربة دولة أجنبية وأنه وإن تكن هذه الأعمال لا يتوفر فيها سوء القصد المطلوب في الأعمال المنصوص عليها في المادة ٧٨ فقد يترتب عليها من النتائج ما يسيء إلى الدولة المصرية أو رعاياها . وهذه النتائج - كفساد العلاقات الدبلوماسية أو تدابير الأخذ بالثأر أو مقابلة العدوان بمثلله - تفترض بطبيعتها عدم قيام حرب بين الدولتين ومن ثم لا يتصور نوع هذه الجريمة إلا في زمن السلم .

والعمل معاقب عليه ولو لم يترتب على الأعمال العدائية أثر ما فإذا ترتب عليه أثر كان ذلك سببا في تشديد العقوبة ويتصل بجرائم العلاقات غير المشروعة مع الدول الأجنبية المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة جريمة الرشوة حين يكون الغرض منها ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية .

والمادة ٧٨ (رابعة) وهي مأخوذة عن القانون الإيطالي تعاقب كل من حصل على مال أو أية منافع بأية صورة وعلى أى وجه أو على وعد بشئ من ذلك في مقابل عمل لمصلحة دولة أجنبية خلافا لمصالح مصر .

وعبارة « عمل ضار بالمصالح القومية » التي استعملت في هذه المادة أجنس وأعم من المادة ٨٠ أولا لأن ركن هذه الجريمة الأساسي هو الحصول بالذات أو بالواسطة على نقود أو منفعة . على أنه يجب أن يكون إلى جانب ذلك نية الإضرار بالحكومة المصرية . . وهي هذه النية التي تجعل للحصول على منفعة من حكومة أجنبية الطابع الجنائي .

على أن النية تكون كافية فلا يشترط أن يتم الجنائي فعلا العمل الذي من أجله قبيل المكافأة أو حصل على وعد بها أو أن يشرع في مثل هذا العمل . وإذا كان المطلوب في هذه الحالة هو مجرد النية فلنكى لا يتعذر إقامة الدليل عليها يجب ألا تستند إلى وقائع محددة محصورة بل يجب أن يصاغ موضوعها في عبارة عامة تشمل جميع الأحوال التي ترمي النية فيها إلى الإضرار بالحكومة .

وحتى تكون عقوبة هذه الرشوة وادعة ينبغي أن تتناول الراش أيضا وهذا ما ترمى إليه العبارة الأخيرة الواردة في المادة ٧٨ (رابعة) والمأخوذة عن القانون الروماني .

المادة ٧٩ :

تنص المادة ٧٩ الجديدة على عين المنصوص عليها في المادة القديمة وقد فرق بين الأعمال ذاتها وبين الدسائس والمخابرات التي تلقى أو تبشر بقصد ارتكابها وشرح وجه هذه التفرقة عند الكلام عن المادة ٧٨ .

وكمل البيان الوارد في المادة القديمة فأضيف عبارة « منشآت » بعد « مفتى » المدن والحصون « لأنها أهم مدلولاً » والواقع أن الدفاع عن البلاد في الحرب الحديثة يشمل إلى جانب

المحصل على منشآت دفاعية أخرى في الخنادق. وشباك الأسلاك الشائكة وخطوط الحماية المضادة للمدبابات ... الخ . وقد تكون هذه المنشآت أحيانا أكثر أهمية من الحصون بالمعنى المصطلح عليه .

ومن جانب آخر يشترط النص القديم في تكوين أركان الجريمة أن تكون المخازن والترسانات ... الخ . التي تسلم للعدو ملكا للحكومة . ولكن هذا الشرط لا يتسق مع طبيعة الجريمة ولا مع روح المادة وفحواها إذ المهم في هذا الشأن أن العدو يجب ألا يستول على منشآت أو مبانى أو سفن أو طائرات ... الخ تستعمل في الدفاع عن البلاد أو تكون معدة لهذا الغرض بقطع النظر عن مالكتها .

وإنه وإن تكن هذه الأشياء بوجه عام من أملاك الدولة العامة فقد تقع حالات استثنائية كما إذا كانت الأشياء التي تسلم إبنية استولت عليها السلطات بصفة مؤقتة .

كذلك كمل النص بأن أضيف إليه عبارة « مهمات حربية » و « مؤن » وهما عبارتان يصلح ما فيهما من عموم ما في التعداد الذي تضمنته المادة من حصر وتحديد .

ذكر في المادة فيما ذكر تسليم وسائل المواصلات الى العدو وقد دلت الحرب الأخيرة على ما لهذه الوسائل من أهمية بالغة للأعمال الحربية ولذلك يجب أن تؤول عبارة « وسائل المواصلات » بأوسع ما تجمله من معنى لتشمل جميع طرق النقل والاتصالات والمراسلة .

لمن يسلم للعدو مكتب مراسلات برقية أو تليفونية أو خطا من الخطوط البرقية أو التليفونية أو محطة للإذاعة اللاسلكية أو يدله على طريق للبرور أو يورد له عربات أو حيوانات للجبر أو النقل لكي يتمكن من نقل جيشه أو مؤنه أو يمد به بأي وسيلة من وسائل الاتصال ولو بالمراسلة مع وحدات جيشه الأخرى يرتكب جريمة لا تقل خطرا أو أثرا عن الاتصال الأخرى المذكورة في نفس المادة .

وتنص هذه المادة على امداد العدو بالرجال ولو لم يكونوا جنودا والمادة ٧٩ القديمة لا تذكر إلا الجنود وحدهم ، لأن أهمية ذلك من حيث إعانة العدو لا تقل أهمية عن امداده بالأغذية والنقد .

وأضيف الى المادة ٧٩ نوعان من الجرائم أخذا من القانون الرومانى وهما نقل أخبار للعدو أو خدمتهم بطريق الارشاد والدلالة وتحريض الجنود المصريين على الانقسام للعدو .

ولى تعداد الصور المختلفة للمساعدة على تقدم سير العدو ذكر - على مثال القسانون الرومانى - إثارة الفتن والقاء الرعب في نفوس قوات الدفاع ومنع اتصالها ببعضها ببعض في لقاء العدو . وهذه الصورة الأخيرة تقابل جريمة تسليم المواصلات الى العدو المشار إليها في نفس هذه المادة .

المواد ٨٠ و ٨١ مكرزا و ٨٠ و ٨١ نالفة و ٨٠ و ٨١ رابفة :

تسمى المواد الثلاث الأولى الى تحقيق حماية أسرار الدفاع عن القطر ، وترمى المادة الرابعة الى منع الدعاية المثيرة . وقد كان من أثر تعدد الحروب الحديثة أن زاد عدد ونوع الأشياء التي يجب أن تظل مجهولة من الدول الأجنبية والتي إذا علمت بها أضر ذلك بالاستعدادات الخاصة بالدفاع عن البلاد في زمن السلم وبالدفاع ذاته في زمن الحرب .

ولا ينص قانون العقوبات الحالي الا على افشاء سر مخايرة أو إرسالية عسكرية أو رسومات الاستحكامات والترسانات والموانئ .

ولا حاجة للإشارة الى ما في هذا النص من قصور وعدم كفايته حتى فيما يتعلق بالأسرار الحربية الصرفة ثم انه يجب ألا يغيب عن البال انه ثمة معلومات كثيرة في النواحي السياسية والاقتصادية والعلمية أو الصناعية يجب أن تظل مكتومة لما قد يترتب على معرفة الدول الأجنبية بها من اضعاف لقوة الدولة .

فان البيانات الخاصة مثلاً بحالة التكوين في البلاد فيما يتعلق ببعض الحاصلات أو بمقدرة انتاج المصانع الحربية أو بطرق الصناعة أو الاختراعات العلمية التي ترمى الى تقوية التسليح هي من الأسرار الهامة التي يجب اخفاؤها عن الدول الأجنبية وليست من هذه الناحية دون رسومات الاستحكامات أو الخطط التي تقرر هيئة أركان الحرب اتخاذها في الأعمال الحربية .

ولقد أخذت بعض القوانين ومنها القانون الروماني في سبيل تحديد معنى الأسرار بطريقة سرد الشئون التي تحيط بكافة الصور التي يمكن افتراضها في هذا الصدد . أما القسانون الايطالي فقد أحال في تعداد هذه الأمور الى مرسوم تصدره الحكومة وهو بهذه المثابة قابل لأن يتناوله التعديل والتكملة وفقاً لما تظهره التجارب .

وعلى خلاف ذلك القانون الفرنسي ، فقد قسم أسرار الدفاع الوطني الى أربعة أقسام رئيسية وعرف كلا من هذه الأقسام بعبارات عامة جداً .

ولقد رتب من الأوفق الأخذ بطريقة القانون الفرنسي في هذا المشروع المرافق وذلك بوضع تعريف عام (٨٦) (٢) و (٣) يفنى بما في عبارته من عموم عن كل سرد وتعداد . وأخذاً بذلك تشمل عبارة « الوثائق » بلا شك الكتابات والمذكرات والخطط والرسومات والصور والخرائط والنقل الطوبوغرافي والصور الفوتوغرافية وغيرها من وسائل النقل .

كذلك تشمل عبارة الأشياء . الأسلحة والذخائر والآلات والمسدد الميكانيكية والأدوات وقطعها منفصلة كما تشمل أيضاً الفرقعات والمواد الكيميائية وغيرها أو عناصرها التي تتركب منها .

والركنان اللذان يتميز بهما هذا التعريف أن تكون الأشياء والوثائق ... الخ .

أولاً : متعلقة بالدفاع عن البلاد ثم انه يجب أن تبقى سرية لا يعلمها الا من نيط بهم حفظها .

وتلحق الفقرة الثالثة من المادة ٨٦ بهذه الأسرار الأشياء والوثائق والمعلومات والبيانات التي قد يؤدي العلم بها بطريق غير مباشر الى الكشف عن سر بالمعنى المتقدم .

وقد يحدث أن معلومات ليست بطبيعتها من أسرار الدفاع عن البلاد تكسبها الظروف - وقد يكون ذلك لمدة محدودة - أهمية الأسرار نفسها وهو ما يقع على الأخص في تنقيلات الجنود أثناء الاستعداد لعملية حربية .

والحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تقرر أهمية هذه المعلومات وضرورة حمايتها

والمادة ٨٥ (ثالثة) تنهى لها سبيل تلك الحماية كما لو كانت تلك المعلومات من الأسرار الحقيقية وذلك بإعطاء هذه المعلومات حكم الأسرار .

ووغتى عن البيان أنه فى الحصول كثيرة تكون طبيعة الوثيقة أو المعلومات بحيث لا تدع محالا للشك فى أنها تتضمن سرا من الأسرار للدفاع عن البلاد بينما قد تقع حالات لا يتبين فيها معنى السرية بطريقة جلية واذ ذلك يرجع الأمر الى تقدير المحكمة . وفى مثل هذه الأحوال يحسن بالمحكمة أن تأخذ أى السلطات ذات الشأن وهى أقدر من غيرها على الحكم على أهمية الوثيقة أو المعلومات التى تجرى بشأنها المحاكمة وعلى سريتها .

: احتذاء بالتشريعات الأخرى تقضى المادة ٨٥ بمقوبة شديدة على من يسلم الى دولة أجنبية أسراراً خاصة بالدفاع عن البلاد فهى تعاقب بالاعدام اذا ارتكبت الجريمة فى زمن الحسرب وبالإشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت فى زمن السلم .

والمهم فى أمر هذه الجريمة هو الغرض الذى يرمى اليه الجاني فغير ذى بال الصورة التى يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التى تستعمل فى ذلك اذ أنه ليس من المحتم أن يكون السر قد علم بأكمله . فان عبارة « بأى وجه » فى المادة ٨٥ يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر الا بعضه وكذلك لو كان السر أثنى على وجه خاطئ أو ناقص .

وتوجد الجريمة ولو لم يتحقق الغرض المقصود وانه ليكنى أن يجعل شخص على سر من هذا القبيل وان يثبت أنه كان ينوى تسليمه لبولة أجنبية ولو لم يحصل التسليم فعلا .

وتنص العبارة الأخيرة من المادة ٨٥ على الحالة التى يقع فيها أنه لمصلحة دولة أجنبية يتلف سرا من أسرار الدفاع أو يجعله غير صالح لأن ينتفع به . ولما كان من آثار تسليم سر الى دولة أجنبية بل هو فى الغالب أهم آثاره أن يصبح السر غير صالح لأن تنتفع به الدولة صاحبة السر فان اتلاف السر أو جعله غير صالح لأن تنتفع به الدولة صاحبة السر يجب أن يعتبر من حيث آثاره شبيها بتسليم السر ويجب لذلك أن يكون العذاب على العملين عقاباً واحداً .

وتتصل الجريمة المشار إليها فى الفقرة (أ) من المادة ٨٥ مكررة مباشرة بجريمة الحصول على سر بقصد تسليمه لدولة أجنبية (مادة ٨٥) وفى الحالة التى تعنيها المادة المذكورة لا يكون عقاب اذا لم يتولى لدى الفاعل قصد التسليم أو اذا تعذر اثباته . وعلى أنه اذا أريد صيانة أسرار الدفاع صيانة تامة يجب أن يعتبر مجرد حيازة سر من تلك الأسرار جريمة قائمة بذاتها ولو لم يكن القصد تسليمها الى دولة أجنبية .

انما يمتنع العقاب اذا لم يكن وجود السر لدى شخص مبنيا على عمل شخصى فلا جريمة حيث يكون الشخص قد وصل الى معرفته صدفة واتفقا .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٨٥ مكررة على تبليغ الأسرار وتنظيم وسائل المراسلة لتحقيق هذا الغرض . وقد أظهرت حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ أهمية وسائل المخابرات السرية التى تستعمل لجمع المعلومات الحربية أو إرسالها قلولاً هذه الوسائل لتعذر فى كثير من الأحوال تسليم الأسرار الى الدول الأجنبية ولذا وجب أن يتناول العقاب تنظيم واستعمال مثل هذه الوسائل للمخابرات متى ثبت أن الغرض منها تسليم أسرار متعلقة بالدفاع عن البلاد .

وأخيرا تنص المادة ٨٠ (ثالثة) على حالة تسليم سر يتعلق بالدفاع من شخص حصل عليه بطريقة مشروعة (والا كان نص المادة ٨٠ مكررة (أولا) منطبقا دون أن يكون قد قصد إبلاغه الى دولة أجنبية والا وقع تحت طائلة المادة ٨٠) .

والمادة ١٨٨ مكرر التي أدخلت حديثا في قانون العقوبات تنص على جريمة تكاد تكون عين هذه الجريمة غير أن هذه المادة لا تعاقب الا على النشر بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٧١ أى عن طريق الصحف بوجه خاص . ولكن متى كان الأمر خاصا بسر من أسرار الدفاع فالإذاعة بالطرق الأخرى وعلى الأخص بطريق القتل باللسان ليست أقل اضرارا للدولة وإذا أذيع السر على هذا الوجه فإنه يصل فعلا الى علم الدول الأجنبية أو قد يصل الى علمها . وعلى كل حال فإنه كما سبق القول يفقد أهميته بالنسبة للبلاد بمجرد إذاعته . ومثل هذه الإذاعة حتى لو حصلت عن غير قصد جنائي لعدم الاحتياط يترتب عليها نتائج بالغة الخطورة بالنسبة لأمن البلاد ويجب لهذا السبب أن يقرر لها جزاء .

وتحل المادة ٨٠ (ثالثة) محل المادة ١٨٨ (مكررة) وتلغى هذه وإذا كانت العقوبة في كلا المادة الجديدة والمادة ١٨٨ مكررة هي السجن إذا ما ارتكبت الجريمة في زمن الحرب فإن العقوبة المنصوص عليها في المادة ٨٠ (ثالثة) أشد حين ترتكب الجريمة في زمن السلم وذلك لأنه كان من الواجب أن يكون ثمة تناسق بين هذه العقوبة والعقوبات المقررة لجلمة الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج .

وتجعل المادة ٨٠ (ثالثة) قياسا على المادة ١٨٨ (مكررة) من إلحاق أذى بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد طرفا مشددا ما دام مناط العقاب على الإذاعة هو الضرر الذي يلحق بالدولة . فمن الطبيعي تشديد العقوبة حين يكون الضرر محققا وشديدا .

وكذلك يعتبر من الظروف المشددة للأسباب التي سبق بيانها عند التحليق على المادة ٧٨ مكررة أن يكون الجاني موظفا أو ذا صفة نيابية أو مكلفا بمهمة أو عمل رسمي .

وتنص المادة ٨٠ (رابعة) على جريمة جديدة أخذت بها القوانين الحديثة كالتأنيؤ والتركي والروماني والإيطالي وهي المعبر عنها بالدعوة السياسية للهزيمة .

ولقد دلت حالة توتر العلاقات الدولية التي تسبق الحرب وحالة الحيز ذاتها على ما للدعاية المثيرة من الأهمية والخطر في إضعاف قوة المقاومة في الأمة وفي سيرتها الدولية وأصبحت « حرب الأعصاب » كما سميت ذات أثر كبير في العلاقات بين الدول حتى قبل أن تعلن الأعمال العدائية وأثنائها .

ولا شك في أن الأخبار والبيانات والإشاعات الكاذبة المبالغ فيها أو المغرضة أو الدعاية المثيرة هي الوسيلة البارعة للفت في عصب وحدة الأمة وقوتها المعنوية وهي من هذه الناحية تعرض أمن الدولة الخارجى للخطر . لذلك لم يقتصر الأمر في معالجة هذه المسألة في دول كثيرة على التدابير الإدارية كإنشاء وزارات أو مصالح للدعاية بل اتخذت فيها أسباب القمع . وفي بلجيكا أعد حديثا مشروع قانون يعاقب على الخصوص كل دعاية مثيرة .

وتشترط المادة ٨٠ رابعة أن تكون الأخبار أو البيانات أو الإشاعات قد خلقت خلقا أو حرفت عن معناها الحقيقي ولا يشترط ذلك إذا كان الأمر خاصا بالدعاية المثيرة فإنها تنطوي

بلا شك على نية الاضرار بالحكومة .

ولا شأن للوسيلة التي تتبع في اذاعة الاخبار ... الخ في الحالتين في وجود الجريمة فلا يشترط مثلا أن تكون الاذاعة بطريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

ويلاحظ أن الجريمة قد تقع في زمن السلم وفي زمن الحرب على السواء فإن الاستعدادات الحربية تكون على وجه الخصوص في زمن السلم . ثم ان القاء الرعب في نفوس الأمة واضعاف قوة مواردها مما يتعلق به الفرض ابان توتر العلاقات الدولية أو التهديد بوقوع حرب حين تكون حركات الرأي العام خلالها ذات خطورة خاصة .

مادة ٨١ و ٨١ مكررة - ومن أخطر الجرائم التي ترتكب ضد الدولة اعدام استحكامات الدفاع أو الأسلحة أو المهمات أو الذخائر أو المؤن .

وعلى وجه العموم كل ما يستخدم في الدفاع الوطني أو ائتلاف أى شيء من ذلك عمدا .

ولا يذكر قانون العقوبات المصري هذه الجريمة في الباب الاول من الكتاب الثانى وانما يعاقب في المادة ٩٠ من الباب الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من الداخل بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب عمدا مباني أو مخازن أو ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة وقصور هذا النص لا يحتاج الى بيان .

ولذلك جاء المشروع بمادة جديدة هي المادة ٨١ استمدت أحكامها من المادة ٧٦ (ثانية) من القانون الفرنسى .

وأول ما تستمد منه هذه المادة هو أنها تعدد في عبارات قصد بها أن تكون عامة الاشياء التي يعاقب على اعدامها أو اتلافها عمدا عندما تستعمل في الدفاع عن البلاد أو تكون معدة لهذا الغرض .

وتنص المادة الجديدة على جريمة جديدة دلت الحوادث الأخيرة على ضرورة قمعها ألا وهي الأعمال التي تحصل بسوء الصنع حين تقع على أشياء تتعلق بالدفاع عن البلاد . وهي لا تعدد أن تكون صورة من صور اعدام أو الاتلاف .

وقد لا يترتب على هذه الأعمال أن تصبح الأشياء غير صالحة للاستعمال وان يكن يجوز أن تؤدي الى وقوع حوادث كما هو الحال اذا أسء صنع الأسلحة والذخائر أو بناء المخابىء .

هذه وتلك جرائم شنيعة يجب أن تقمع بنفس الشدة التي يقمع بها الاتلاف أو التخريب المنوء عنه في صدر هذه المادة .

المادة ٨٢ و ٨٢ مكررة - يجب لصيانة أسرار الدفاع عن البلاد أن يحظر على الجمهور الدخول الى الحصون ومنشآت الدفاع والسفن ... الخ .

يجب اعتبار الدخول الى الأماكن المذكورة في ذاته جريمة كى يكون هذا الحظر مرعيا ولولا ذلك النص لأفلت الخونة والجواسيس في حالات كثيرة من كل عقاب اذ كان من المتعذر ضبطهم عند نقلهم تلك البيانات التي يكونون قد حصلوا عليها دون أن يستهدفوا خطر ما .

وننطبق الاعتبارات ذاتها على الأشخاص الذين يباشرون حول الميادين والمنشآت وغيرهما الكائنة في منطقة محظورة حدودها السلطة الحربية رسماً أو تصويراً فوتوغرافياً أو نقلاً أو أعمالاً طبوغرافية أو الذين يصرون على البقاء في منطقة محظورة بعد التنبيه عليهم مرة أولى من السلطة المختصة بمغادرة المنطقة وهم على بينة مما يفعلون .

على أن العقوبات تختلف بحسب ما إذا كان الجاني قد استعمل الوسائل أو الحيل أو لم يستعمل شيئاً منها . فإن استخدام تلك الوسائل قرينة على نية الإجرام عنده .

وقد يجوز أن يأتي الجاني ما أتاه بعدم احتياط وعلى أي حال دون الاستعانة بوسيلة ما من تلك الوسائل في هذه الحالة تنص المادة ٨٢ (مكررة) على عقوبات أخف وفي هذه الجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين تكون شخصية المتهم وسوابقه وكذلك الظروف المحيطة بالجريمة . كل ذلك من العناصر التي لها أثر في تكييف الجريمة وتقدير خطورتها .

المادتان ٨٢ و ٨٣ مكررا - أحكام المادة ٨٣ مأخوذة عن القانون الفرنسي وهي تعاقب على جرائم تلحق بالجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ .

والأفعال المنصوص عليها في هذه المادة تكاد تشبه الاشتراك في الجرائم المنصوص عليها في المواد الخمسة المذكورة وقد تبلغ مبلغه في بعض الصور وإنما تختلف عنه عند التشابه أنه لا حاجة لإثبات أن الجريمة الأصلية لم تكن لتتسع لولا التسهيلات أو الاختفاء أو حمل الرسائل المشار إليها في المادة ثم أنه في كثير من الحالات تباشر هذه الأفعال بعد ارتكاب الجريمة الأصلية .

ويقصد بالفقرة ١ من هذه المادة أن ينطوي تقديم الإعانة أو وسائل التمييز أو السكنى . . . الخ على عمل إيجابي يخرج عن المألوف عرفاً في صلات مقدم هذه الأشياء بالشخص الآخر . فلا يدخل في حكم هذه الفقرة طبعاً الحالات التي يشترك فيها شخص مع آخر في الميشة أو السكنى كحالة الزوجة مع زوجها أو الزوج مع زوجته أو الولد مع أبيه .

والمادة ٨٣ مكررة تنص أحكامها كذلك كالمادة ٨٢ بالجرائم المشار إليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ وهي تنص على معاقبة كل مساعدة غير مقصودة لمن يرتكب الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة الذكر وأنه وإن يكن القصد الجنائي منتفياً في هذه الحالة فإن الضرر الذي يلحق بالبلاد بسبب تلك المساعدة جدير بأن يبرر العقاب .

على أنه لم يكن في الأمر سوء القصد . فقد اشترط المشروع - كما تشترط القوانين الإيطالية والرومانية والتركية والفرنسية والبلجيكية حيث توجد مثل هذه الأحكام - أن يكون قد وقع خطأ من جانب الجاني وأنه يجب أن يكون تمام الجريمة الأصلية قد سهل بعدم احتياط أو أحمال أو مخالفة لوائح والصورة المألوفة في هذا النوع من الجرائم هو أن يجعل شخص يتلف أو يسرق أو يخطف أشياء أو وثائق أو بيانات تكون سرا من أسرار الدفاع عن البلاد وفي أغلب الأحوال يكون الجاني ذا صفة نيابية أو وظيفة أو مهنة عامة .

المادتان ٨٤ و ٨٤ مكررا - تجعل المادة ٨٤ من الغفال الشخص الذي علم بالعزم على ارتكاب جنائية أو جنحة ضارة بأمن الحكومة من الخارج أو بأن جريمة من تلك الجرائم قد ارتكبت فعلاً إبلاغ السلطات المختصة بمجرد علمه بذلك . جريمة قائمة بذاتها .

وهذه المادة لا تعنى الا الاشخاص الذين يعلمون بارتكاب هذه الجرائم أو بالعزم على ارتكابها دون أن يشتركوا في تحضيرها أو تنفيذها . أما الذين اشتركوا فبطبيعة الحال تطبق بالنسبة لهم العقوبات المقررة للجريمة التي ارتكبت أو للشروع فيها .

على أنه فيما يتعلق بهؤلاء تنص المادة ٨٤ مكررا على أنه يعفى من العقوبة من كان الأول في تبليغ السلطات المختصة عن الجريمة قبل تنفيذها أو الشروع فيها اذ بهذا التبليغ يتسنى لتلك السلطات أن تمنع تنفيذ الجناية أو الجنحة . وفي الغالب أن تلقى القبض على الجناة وفي درء الضرر الذي كان يلحق الدولة من تنفيذ تلك الجريمة نوع من التكفير عن ذنب الاشتراك في تحضيرها .

على أنه ينبغي أن يكون من المسلم أنه لا يجوز أن يستفيد من هذا التسامح الا من درء عن الدولة بالفعل ضررا محققا أى الذى بلغ السلطات قبل غيره .

فمن أبلغ السلطات بعد ذلك بنفسى الأخبار ولم تعد جديدة أو لم يعد لها فائدة - لا يكون قد أدى خدمة ذات بال .

وغنى عن البيان أن الذين ارتكبوا الجريمة المشار اليها في المادة ٨٤ لهم من باب أولى أن يستفادوا من الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٨٤ مكررة اذا توافر في تبليغهم الشروط المنصوص عليها في تلك المادة .

وفي الحالتين الأخيرين المنصوص عليهما في الفقرتين الثانية والثالثة يكون الاعفاء من العقوبة متروكا لتقدير القاضى وهو الذى يقدر قيمة الفائدة الحقيقية التى ترتبت على التبليغ ولا سيما فيما يتعلق بسير التحقيق والقبض على الجناة .

المادة ٨٤ (ثالثة) - تعاقب المسادتان ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات كل من نشر بطريق الصحف أو غيرها المرافعات القضائية والأحكام فى الدعاوى التى قررت المحاكم سماعها فى جلسة سرية أو فى الدعاوى الأخرى على أثر حظر خاص . كما تعاقب المادة ١٩٣ الاذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم بشروط معينة وحكم هذه المواد قاصر عن الغرض فى هذا الشأن لأنها تشترط أن يكون النشر باحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولأن العقاب يجب أن يتفاوت بين زمن السلم والحرب وأخيرا لأنه يجب أن يعتبر من الظروف المشددة النشر الذى يحصل من جانب الشخص الذى اتصل علمه بتلك الأخبار بسبب وظيفته .

المادة ٨٥ - ورد بهذه المادة تعريف عبارات مختلفة استعملت فى هذا الباب وقد سبق الكلام من عبارة « أسرار الدفاع عن البلاد » فى التعليق على المادة ٨٠ .

أما الفقرة ٥ من هذه المادة فقد حلت محل الحكم فى المادة ٨٥ من قانون العقوبات على أنها تفرق بين الدول التى ترتبط بمصر بمعاهدة تحالف وبين الدول التى تكون مدينة لمصر أو شريكة لها .

أما الأولى فإن الجرائم الموجهة ضدها تعطى اطلاقا حكم الجرائم الموجهة ضد الدولة المصرية وأما الثانية فاحتذاء بالقانون الفرنسى ينص المشروع على وجوب استصدار مرسوم لبسط هذا الحكم على ما يوجه ضد تلك الدول من الجرائم ويجوز أن يقتصر بسط الحكم على بعض جرائم معينة .

- المادتان ٧٩ مكررا و٧٩ ثانية المضافتان بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/٣/١٩٥٣ ونشر في ١٢/٣/١٩٥٣

مادة ٧٩ مكررا - كل من قام في زمن حرب بنفسه أو بواسطة غيره مباشرة أو عن طريق بلد آخر بتصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من المواد من مصر الى بلد معاد أو باستيراد شيء من ذلك منه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل خمسة أمثال قيمة الأشياء المصدرة أو المستوردة على ألا تقل الغرامة عن ألف جنيه .

ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء .

مادة ٧٩ ثانية - كل من باشر في زمن حرب أعمالا تجارية أخرى بالذات أو بالواسطة مع رعايا بلد معاد أو مع وكلاء هذا البلد أو مندوبيه أو مثليه أيا كانت اقامتهم أو مع هيئة أو فرد مقيم فيها يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه .

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣ :

لم يتضمن قانون العقوبات المصري نصوصا تعاقب من يصدر أو يستورد في زمن حرب الى أو من بلد معاد أو من يباشر أعمالا تجارية مع رعايا تلك البلد أو وكلائه أو مندوبه أو مع هيئة أو فرد مقيم فيها .

ولا شك أن هذه الأفعال تهدد أمن الدولة وسلامتها وتلحق ضررا جسيما بصالحها الاقتصادية مما يترتب عليه عرقلة مجهودها الحربي كما تزيد في امكانيات البلد المصادق للاستمرار في عدوانه .

وقد جرى التشريع المقارن بنصوص تشمل عقاب مثل هذه الأفعال ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٧٩ فقرة خامسة والمادة ٨٣ من قانون العقوبات الفرنسي من فرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة على كل من يقوم بأعمال تجارية في زمن الحرب بالذات أو بالواسطة مع رعايا دولة معادية أو وكلائها أو مندوبيها مخالفا بذلك الحظر الصادر في هذا الشأن من السلطات الفرنسية - وكذلك المواد ٢٤٨ وما بعدها من قانون العقوبات الإيطالي وهذه المواد الأخيرة شملت كثيرا من صور هذه الجريمة .

وقد روي لهذه الأسباب سد هذه الثغرة في قانون العقوبات المصري وذلك بإضافة مادتين جديدتين اليه برقم ٧٩ مكررا و٧٩ ثانية في الباب الأول من الكتاب الثاني الخاص بسلامة أمن الدولة في الخارج لما بين الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وتلك الواردة في المشروع المقترح من تماثل في الهدف هو حماية الدولة وأمنها وسلامتها في زمن الحرب .

وقد نصت المادة ٧٩ مكررا على عقاب عمليات التصدير والاستيراد سواء تمت هذه العمليات بالذات أو بالواسطة ويشمل موضوع الجريمة كافة الأشياء سواء أكانت منتجات صناعية أم زراعية أم مواد أولية أو غير ذلك وسواء أتم التصدير من مصر الى بلد معاد مباشرة أم في طريق بلد أجنبي آخر وكذلك اذا تم استيراد هذه الأشياء الى مصر مباشرة من البلد المعادى أو عن طريق بلد أجنبي .

وإشتملت المادة ٧٩ ثانية على عقاب صور التعامل الأخرى التي لا تدخل في نطاق المادة السابقة فنصت على عقاب من يباشر في زمن حرب بنفسه أو بواسطة غيره أعمالا تجاوية مع رعايا بلد معاد أو مع وكلاء هذا البلد أو مندوبيه أو مثليه أو مع هيئة أو فرد مقيم فيها . والمقصود بزمن الحرب في خصوص هذا التشريع حالة قيام الحسب فعلا أو حالة وقت القتال من غير إبرام صلح سواء أكان ذلك نتيجة هدنة دائمة أو مؤقتة أو كان نتيجة لغير ذلك من الأسباب .

- إضافة ٧٩ ثانية/٢ بالقانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/١١/٣٠ ونشر في ١٩٥٣/١١/٣٠

- مادة ٧٩ ثانية فقرة ثانية - ويعكف بمصادرة الأشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء .

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٣ :

جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣ الذي تضمن إضافة مادتين جديدتين إلى قانون العقوبات أن المادة ٧٩ مكررا نصت على عقاب عمليات التصدير والاستيراد سواء تمت هذه العمليات بالذات أو بالواسطة وأن موضوع هذه الجريمة قد شمل كافة الأشياء سواء كانت منتجات صناعية أم زراعية أم مواد أولية أم غير ذلك وأن المادة ٧٩ ثانية حظرت صور التعامل الأخرى التي لا تدخل في نطاق المادة السابقة .

ولما كانت المادة ٧٩ ثانية قد وردت في البسب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فإنه ينطبق عليها نص المادة الثانية من ذلك القانون وهي تنص بأن أحكامه تسرى على كل من ارتكب خارج القطر المصري جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البسبين الأول والثاني من الكتاب الثاني من القانون المذكور . ويتبين من ذلك أن هذه المادة تعاقب على كل صور التعامل التي لا تدخل في نطاق المادة ٧٩ مكررا ولو كان التعامل مع الأعداء يتم خارج مصر سواء أكان التعامل عن طريق التصدير أو الاستيراد أو بآية صورة أخرى .

ونظرا لأن صور التعامل المنصوص عليها بالمادة ٧٩ ثانية قد تقع على أشياء معينة فتكون محلا للجريمة وهذه الأشياء وأن كان يمكن مصادرتها تطبيقا لنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات غير أنه ووعي إضافة فقرة ثانية من المادة ٧٩ ثانية للنص على هذه المصادرة صراحة ولتأكيد إمكان ضبط هذه الأشياء عند مرورها عبر الأراضي المصرية أو البحار الإقليمية المصرية أو في الأحوال الأخرى التي يمكن فيها إجراء هذا الضبط وللنص أيضا على وجوب الحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء إذا لم تضبط وذلك على النحو الوارد بالمادة ٧٩ مكررا .

.. تنص المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ على ما يأتي :

مادة ١ - يحظر نشر أو إذاعة أي أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها وعلى العموم كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية بأي طريق من طرق النشر أو الإذاعة إلا بعد الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العامة للقوات المسلحة .

مادة ٢ كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالعقوبات من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك إذا ارتكبت الجريمة في زمن السلم وبالسجن إذا ارتكبت في زمن الحرب .

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ يحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة :

لا يخفى ما لتشكيلات الجيش وتجهيزاته وعتاده من أهمية بالغة من ناحية أمن الدولة وسلامتها في الداخل والخارج مما يقتضى إحاطتها دائماً بسياج من السرية التامة والحيلولة دون تسرب أنبائها إلى الجهات التي تفيد منها في النيل من صالح البلاد . وقد تضاعفت هذه الأهمية في العهد الحاضر بصفة خاصة نظراً لما لبط بالقوات المسلحة من الاشتراك في الدفاع عن البلاد العربية إلى جانب الدفاع عن مصر ضد العدو المشترك - بحيث أصبح الأمر يستدعى جعل نشر أو إذاعة أي أخبار عن الجيش وتشكيلاته وتحركاته وعتاده وكل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية بصفة عامة منوطاً بالحصول على موافقة القيادة العامة للقوات المسلحة باعتبارها الجهة المختصة التي تستطيع تقدير ما من شأن نشره أو إذاعته أن يضر أو لا يضر بصالح الأغراض العسكرية .

وقد وضع هذا القانون لتحقيق هذه الأغراض .

هذا وقد ألقى القانون سالف الذكر بموجب المادة ١١ من القانون رقم ١٢ لسنة

١٩٥٧ .

الباب الثاني

الجنايات والمجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

القسم الاول

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ قسم الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الى قسمين ، الاول يضم المواد من ٨٦ الى ٨٩ ، والثاني يضم المواد من ٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب ، وأضاف الى القسم الاول المواد ٨٦ و ٨٦ مكررا و ٨٦ مكررا أ و ٨٦ مكررا ب و ٨٦ مكررا ج و ٨٦ مكررا د و ٨٨ و ٨٨ مكررا و ٨٨ مكررا أ و ٨٨ مكررا ب و ٨٨ مكررا ج و ٨٨ مكررا د و ٨٨ مكررا هـ .

وسوف نورد المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ في نهاية هذا الباب .

مادة ٨٦

يقتصد بالارهاب في تطبيق احكام هذا القانون كل استخدام القوة او العنف او التهديد او الترويع يلجأ اليه الجاني تنفيذا لمشروع اجرامى فردى او جماعى ، بهدف الاخلال بالنظام العام او تعريض سلامة المجتمع او امنه لخطر ، اذا كان من شأن ذلك اىذاء الأشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .

- ألغيت المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ في نهاية هذا الباب .

- المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالاعدام كل من اعتدى على حياة الملك أو على حريته .
ويعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من اعتدى على الملك افتداء لا يهدد حياته .
ويحكم بتلك العقوبات نفسها إذا كان الاعتداء على الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش .

مادة ٨٦ مكررا

يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار ، على خلاف أحكام القانون ، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة ، يكون الغرض منها الدعوة بآية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفها الدستور والقانون ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي . ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة ، أو قيادة ما فيها ، أو أمدّها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالغرض الذي تدعو اليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، أو شارك فيها بآية صورة ، مع علمه بأغراضها .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بآية طريقة أخرى للأغراض المذكورة بالفقرة الأولى ، وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ، تتضمن ترويجا أو تحبيلا لشيء مما تقدم ، إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية ، استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

مادة ٨٦ مكررا (أ)

تكون العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو اليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من امدأها بأسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو أفوال أو معلومات مع علمه بما تدعو اليه وبوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو اليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة . ، أو إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة . وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في المادة السابقة تستخدم الارهاب لتحقيق الأغراض التي تدعو اليها ، أو كان الترويح أو التجهيل داخل دور العبادة ، أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة أو الشرطة أو بين أفرادها .

مادة ٨٦ مكررا (ب)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل عضو بأحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكررا يستعمل الارهاب لإجبار شخص على الانضمام الى أي منها ، أو منعه من الانفصال عنها .

وتكون العقوبة الاعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت المجنى عليه .

مادة ٨٦ مكررا (ج)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة أجنبية ، أو

لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أى منها ، وكذلك كل من تخابر معها أو معه للقيام بأى عمل من أعمال الارهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك فى ارتكاب شئ مما ذكر .

وتكون العقوبة الاعدام اذا وقعت الجريمة موضوع السعى أو التخابر أو شرع فى ارتكابها .

مادة ٨٦ مكررا (د)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل مصرى تعاون أو التحق - بغير إذن كتابى من الجهة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو تعاون أو التحق بأى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة ارهابية أيا كانت تسميتها ، يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الارهاب أو التدريب العسكرى وسائل لتحقيق أغراضها ، حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة الى مصر .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا تلقى الجانى تدريبات عسكرية فيها أو شارك فى عملياتها غير الموجهة الى مصر .

مادة ٨٧

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة . فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

- معذلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر فى ١٩٥٧/٥/١٩

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ فى نهاية هذا الباب .

- المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من شرع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو فى تغيير شئ من ذلك . فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

مادة ٨٨

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري أو المائي معرضا سلامة من بهما للخطر . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا استخدم الجاني الإرهاب ، أو نشأ عن الفعل المذكور خروج من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها ، أو إذا قاوم الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته ، وتكون العقوبة الاعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها .

مادة ٨٨ مكررا

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجزه أو حبسه كرهينة ، وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع .

ويعاقب بذات العقوبة كل من مكن أو شرع في تمكين مقبوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب أو اتصف بصفة كاذبة أو تزى بدون وجه حق بزي موظفي الحكومة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره عنها ، أو إذا نشأ عن الفعل خروج من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون ، أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في سبيل إخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه .

وتكون العقوبة الاعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص .

مادة ٨٨ مكررا (أ)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم ، وكان ذلك بسبب

هذا التنفيذ ، أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أنساء
تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا نشأ عن التعدي أو المقاومة
عاهة مستديمة ، أو كان الجاني يحمل سلاحا أو قام بختف أو احتجاز أى
من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجه أو أحد من أصوله
أو فروعه .

وتكون العقوبة الاعدام إذا نجم عن التعدي أو المساومة موت المجنى
عليه .

مادة ٨٨ مكررا (ب)

تسرى أحكام المواد ٨٢ و ٨٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٨ (هـ) من هذا
القانون على الجرائم المنصوص عليها فى هذا القسم .
ويراعى عند الحكم بالمصادرة عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية .
وتخصص الأشياء المحكوم قضائيا بمصادرتها للجهة التى قامت
بالضبط متى رأى الوزير المختص أنها لازمة لمباشرة نشاطها فى مكافحة
الإرهاب .

مادة ٨٨ مكررا (ج)

لا يجوز تطبيق أحكام المادة ١٧ من هذا القانون عند الحكم بالإدانة
فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القسم عدا الأحوال التى يقرر
فيها القانون عقوبة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، فيجوز النزول
بعقوبة الاعدام الى الأشغال الشاقة المؤبدة ، والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة
المؤبدة الى الأشغال الشاقة المؤقتة التى لا تقل عن عشر سنوات .

مادة ٨٨ مكررا (د)

يجوز فى الأحوال المنصوص عايتها فى هذا القسم ، فضلا عن الحكم
بالعقوبة المقررة ، الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية :

- ١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .
 - ٢ - الالتزام بالإقامة في مكان معين .
 - ٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .
- وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات .
- ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

مادة ٨٨ مكررا (هـ)

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا القسم كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ، ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق .

ويجوز لها ذلك إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكب الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

النيت المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ١٩٤٩/٤/٢١ ونشر في ١٩٤٩/٤/٢٦ .

- راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ تحت المادة ١٠٢ / ١ .
- المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالاعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسى .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر .

ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها .

مادة ٨٩

يعاقب بالاعدام كل من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .

أما من انضم الى تلك العصبة ولم يشترك في تأليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

القسم الثاني

راجع ما جاء تحت القسم الاول .

مادة ٨٩ مكررا

كل من خرب عمدا بأى طريقة احدى وسائل الانتاج أو أموالا ثابتة أو منقولة لاحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا ترتب على الجريمة الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها أو اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب .

ويحكم على الجانى فى جميع الاحوال بدفع قيمة الأشياء التى خربها .

ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء فى الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائى فيها .

- اضيفت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى ١٦/٧/١٩٧٥ ونشر فى ١٩٧٥/٧/٣١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ١١٢ وما بعدها .

مادة ٩٠

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من خرب عمدا مباني أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو الجمعيات الاعتبارية قانوناً ذات نفع عام .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا وقعت الجريمة فى زمن هياج أو فتنة بقصد احداث الرعب بين الناس أو اشاعة الفوضى .

وتكون العقوبة الاعدام اذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجودا في تلك الأماكن .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها .
ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة في الفقرة الأولى اذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض ارهابي .

- الفقرة الأخيرة مضافة بالمادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

- راجع المذكرة الايضاحية في نهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني :

- معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

- ثم بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في ٢٥/٧/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ في نهاية هذا الباب .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

- في يوليو سنة ١٩٦١ صدرت عدة قوانين بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبأسهام الحكومة في بعضها الآخر ، استهدف بها بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني وكان لا بد ان يساير التشريع هذا النهج الجديد وأن يقوم بدور فعال في سبيل تحقيق هذه الأهداف وتأمين الحماية الكافية لها .

وقد روي لذلك تعديل بعض نصوص قانون العقوبات المتعلقة بتخريب الأملاك العامة والخاصة والرشوة والتزوير والاختلاس تعديلا من مقتضاه الحفاظ على أموال الدولة والمؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت التي تسهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت - صونا لهذه الأموال من كل فعل عمدي أو غير عمدي يترتب عليه إلحاق ضرر بها - وقد اقتضى ذلك التسوية بين جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التي تقع على أموال الجهات المذكورة وبين تلك التي تصيب أموال الدولة أو إحدى الهيئات العامة ما دام أن الدولة تساهم بمالها بنصيب في أموال تلك الجهات . كما اقتضى الأمر تقليظ العقوبة في جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التي تقع على أموال الشركات المساهمة أو الجماعات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو المؤسسات أو الجمعيات الاعتبارية قانونا ذات نفع عام لأن أموالها وإن تكن أموالا خاصة فإن اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومي للبلاد يقتضي من الشارع رعاية أولى .

ولما دل عليه العمل من قصور النصوص المتعلقة بجرائم تخريب الأملاك العامة والخاصة والقتل والإصابة الخطأ روي تعديلا بما يكفل سد أوجه النقص فيها .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق وقد تضمن التعديلات الآتية :

أولا - لما كانت المادة ٩٠ من القانون الحالى تشترط وقوع فعل التخريب فى زمن هياج أو فتنة أو بقصد أحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى - فقد رأى استبعاد هذا الشرط كركن من أركان الجريمة وجعله ظرفا مشددا لها واقتضى ذلك تعديل النص - تعديلا من مقتضاء التدرج فى العقوبة بما يتناسب والآثار المترتبة على فعل التخريب فنص على عقوبة السجن جزاء من يخرب عمدا أملاكاً عامة وما فى حكمها من الأشياء المملوكة للجهات التى - عمدها النص - فاذا وقع الفعل إبان هياج أو فتنة أو بقصد أحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، وتكون عقوبة الإعدام فى الحالتين إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجودا فى تلك الأماكن .

واستحدث النص الجديد فقرة خاصة بالزام الجانى فى جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التى خربها . ومن المفهوم أن التخريب المعاقب عليه طبقا لهذه المادة هو التخريب الذى يتسم بالجسامة سواء وقع على مال ثابت أو منقول ، مملوك للدولة أو لاحدى المؤسسات العامة أو غيرها من الجهات التى أوردتها هذه المادة . فلا يدخل فى حكم هذه المادة أفعال الهدم أو الاتلاف البسيطة التى تناولتها المادة ١٦٢ عقوبات . كما أنه من المفهوم أن المادة ٣٦١ عقوبات لا تتناول الا تخريب واتلاف الأموال الخاصة وقد استتبع تعديل المادة ٩٠ عقوبات تعديل المادتين (١٦٢ ، ٣٦١) مع التدرج فى العقوبة على الوجه المبين بالمشروع ومع استبعاد الأعمال ذات القيمة التاريخية من حكم المادة ١٦٢ عقوبات لأن ما يعتبر منها من الأموال العامة يدخل فى مدلول المادة ٩٠ عقوبات إذا كان الاتلاف جسيما أما فى الحالات الأخرى فانه يعاقب عليها طبقا لقانون حماية الآثار . كذلك حذفت عبارة " بقصد الإساءة " من المادة ٣٦١ عقوبات تمشيا مع ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أنها تحصيل لحاصل وذكر المفهوم .

ثانيا - عدلت المادة ١٠٣ مكررا بأن أضيف لها حالة الموظف الذى يمتنع عنه أنه مختص بالعمل أو بالامتناع عنه وهى حالة لم يكن يتناولها العقاب من قبل مع وجوب فرض عقوبة لها لأنه أقرب الى طبيعة الرشوة من حالة الزعم . كما أضيفت حالة قبول الموظف العمومى للرشوة الى الحالات الأخرى الواردة بهذه المادة وذلك توحيدا للحالات المعاقب عليها فى سائر مواد الرشوة . وقد اقتضى تعديل هذه المادة تعديل المادة ١٠٤ مكررا بإضافة حالة الموظف الذى يعتقد خطأ أنه مختص بالعمل أسوة بإضافتها الى المادة ١٠٣ مكررا « ١ » عقوبات ، وإضافة حالة الإخلال بواجبات الوظيفة الى هذه المادة والمادة ١٠٥ عقوبات أسوة بالنص عليها فى المادة ١٠٤ عقوبات .

ثالثا - أضيفت مادة جديدة برقم ١٠٦ مكررا « ١ » لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتلائم مقتضياته - نصت على عقاب الرشوة فى محيط الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات المنشأة طبقا للقانون والمؤسسات والجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام - أسوة بأحكام الرشوة فى محيط الوظائف العامة على النحو الموضح بالنص وذلك مع عدم الإخلال بالحالات التى يعتبر فيها الجانى مكلفا بخدمة عامة طبقا للمادة ١١١ عقوبات كما أضيفت فقرة جديدة الى المادة ١١١ تتناول اعتبار أعضاء مجالس إدارة ومديرى ومستخدمى المؤسسات والشركات والمنظمات والجمعيات والمنشآت - إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما نأية صلة كانت - فى حكم الموظفين العموميين .

رابعاً - أجرى القانون الحالي حكم الرشوة على استعمال القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عمومي للأغراض الواردة في المادتين ١٠٩ و ١٠٩ مكرراً . وإيراد الشارع لهذه الجريمة في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في معناها لنوع شبه لاحظه بين الجريمتين من جهة النتيجة التي يفضي إليها التهديد أو الاعتداء لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون وهي لا تكون الا بوعده أو عطية . ومن أجل ذلك رؤى ادماج جريمة الاكراه على الاخلاق بأعمال الوظيفة أو الخدمة في مسورتها التامة والخاتبة المنصوص عليها في المادتين سالفتي الذكر في نص مستحدث برقم ١٣٧ مكرراً «١» مع رده الى موطنه الطبيعي مع جرائم الاعتداء على الموظفين .

وقد استهدى المشروع في ذلك بما وجه الى هذين النصين من نقد فقهي وبما جرت عليه التشريعات الحديثة . واستتبع ذلك الغاء المادة ١٠٩ وتعديل المادة ١٠٩ مكرراً من القانون العام وراعى الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً المستحدثة الى مرتبة الجنايات مع التدرج في العقاب بما يتناسب والآثار المترتبة عليها . ومع حذف عقوبة الغرامة لعدم ملائمتها لطبيعة الجرمية وتمشياً مع أحكام محكمة النقض في هذا الشأن وعلى الأخص بما أن نقلت من باب الرشوة الى الباب المتفق مع طبيعتها .

خامساً - غلظت العقوبة الواردة في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً بشأن جريمة عرض الوساطة أو قبولها ملاحقة لجريمة الرشوة في مهدها الأول كبها للدوافع التي تدعو لها وتهدد الطيق إليها ، وتي ثلاثم روح المهد وتحقق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد . وقد لوحظ في النص أن يفرق في العقوبة بين حالة الوساطة من فرد عمادي لدى موظف عمومي وحالة الوساطة من موظف عمومي لدى آخر .

سادساً - لا تقوم جريمة المادة (١١٣) من القانون القائم الا اذا كان الاستيلاء على المال مباحاً بنية تملكه وفي قصر العقاب على هذه الحالة ما يتهدد أموال الدولة الأمر الذي يقتضي تعديل النص بما يضمن عدم استعمال الموظفين العموميين لمال الدولة في مصالحهم الخاصة وأو استعمالاً مؤقتاً منوهاً فيه الرد مع تقرير عقوبة الجنائية في الحالة الأولى (الواردة في الفقرة الأولى) والاكتفاء بعقوبة الجنحة في حالة عدم توافر نية التملك (الواردة بالفقرة الثانية من المادة) . وواضح أنه اذا كان محل الجريمة نقوداً ، وتم الاستيلاء عليها بنية اتفاقها في مصلحة خاصة ثم ردها بالتالي ، فإن الاستيلاء في هذه الصورة يكون محققاً للتملك بالنسبة لمن استولى عليها ، وبالتالي مدرجا تحت الفقرة الأولى من المادة دون الفقرة الثانية منها . وكذلك الشأن في غير النقود من الأشياء الأخرى القابلة للاستهلاك أي التي تدلك بمجرد استعمالها . وللملة ذاتها وتمشياً مع منطق المشروع - استحدث نص المادة (١١٣ مكرراً) ليراجع الحاسب كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم باحدى الشركات المساهمة أو باحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للقانون أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة ذات نفوذ عام - اختلس أموالاً أو أوراقاً أو أمتعة أو غيرها مسجلة له بسبب وظيفته أو استولى بغير حق بأية صفة كانت على مال لها أو سهل لغيره ذلك من قبله بالعقوبة اذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك .

سابعاً - استحدثت المادة ١١٦ مكرراً لتحريم الاخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود المعاولة والنقل والتوريد والالتزام والأشغال العامة التي تكون الدولة

أو إحدى الجهات المبينة بالنص طرفاً فيها إذا ترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب غش في تنفيذ هذه الالتزامات - وذلك بعد أن اتسعت قاعدة القطاع العام وأصبح لزاماً تأمين الأوضاع الجديدة للمجتمع .

وغنى عن البيان أن العقود الواردة بالمادة جاءت على سبيل الحصر ، وأنه يدخل في حكم النص الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقدارها أو مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في انجاز الأشغال أو في الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجز به العرف أو أصول الصناعة . وقد استتبع إيراد هذا النص تعديل المادة ١١٦ عقوبات الحالية بما يجعلها شاملة للجهات التي أوردتها المادة ١١٦ مكرراً المقترحة .

ثامناً - استحدثت المادة ١١٦ مكرراً (أ) لمواجهة حالة الموظف العمومي الذي يضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المهود بها إليها ولو لم يترتب على الجريمة أي نفع شخصي له ، وقد جعلت العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه إذا كان الضرر الذي ترتب على فعله جسيماً ، فإذا كان الضرر المذكور غير جسيم جاز الحكم عليه بدلاً من العقوبات السابقة بالمحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . أما إذا ترتب على الجريمة أضرار بركن البلاد الاقتصادي أو بمصلحة من مصالحها القومية فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه .

كما استحدثت المادة ١١٦ مكرراً (ب) لمراقبة الموظف العمومي الذي يتسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المهود بها إليها ، وذلك نظراً لما يوجبه بناء المجتمع الجديد على كل فرد من ضرورة التزام الحيطة والحرص على هذه الأموال والمصالح حرصه على ماله ومصلحته الشخصية .

وواضح أن النص يشترط الخطأ الجسيم والضرر الجسيم كركنين متلازمين لوقوع هذه الجريمة فالخطأ غير الجسيم لا يكفي ولو كان الضرر جسيماً ، والضرر غير الجسيم لا يكفي ولو كان الخطأ جسيماً .

وقد شددت العقوبة إذا ترتب على الفعل إلحاق ضرر بمرکز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها . واشترط لرفع الدعوى أن يصدر بذلك قرار من النائب العام أو المحامي العام .

ثاسماً - أضيفت مادة جديدة برقم ٢١٤ مكرراً لتفليظ العقاب على جرائم التزوير التي تقع في محرر إحدى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو الدتابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات الاعتبارية قانوناً ذات نفع عام . وتشديده إذا كان التزوير واقفاً في محرر إحدى الشركات أو الجمعيات أو لاية مؤسسة أو منظمة أو مؤسسة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأي صفة كانت . ودمشاً من هذا الاتجاه وتحقيقاً لغاياته تناول المشروع اختتام تلك الجهات وعلاماتها ودمقاتها أسوة بأخماة

اللازمة لاختتام وعلامات ودمغات الحكومة فاستحدثت المادة (٢٠٦ مكررا) . كما عدل نص المادة ٢٠٧ عقوبات الحالية بما يحقق هذا الغرض .

عسانرا - ونظرا لتطور اسباب الحوادث في العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد نواحي النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث في بعض الاحيان الى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا . ولأن النصوص القائمة بشأن القتل الخطا والاصابة الخطا لم تحقق الردع الكافي اتجه المشرع الى رفع الجزاء المقرر لهاتين الجريمتين على الوجه المبين به بتشديد العقوبة برفع حدتها الأدنى والأقصى في حالة ما اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلايا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو اذا كان الجاني عند ارتكابه الخطا الذي نجم عنه الحادث متعاطيا مسكرا أو مخدرا أو نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . كما جعل المشروع من تعدد المجنى عليهم في الجريمتين طرفا مشددا آخر تفضل به العقوبة ، دون تغيير طبيعة الجريمة من جنحة الى جناية لأن وصف الجناية لا يتلاءم مع حصول الحادث عن خطأ .

وبهذا يمكن درء اسباب كثيرة من التكبث والحوادث التي تهدد حياة المواطنين الآمنين .

- المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب عمدا مبان أو مجازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة .

- مادة ٩٠ معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :

يـ نب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب شيئا من المباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وكان ذلك في زمن حربي أو فترة بقصد أحداث الرعب بين الناس أو اشاعة الفوضى .

وإذا كان بهذه الأماكن شخص أو أكثر كانت العقوبة الأعدام .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ في نهاية هذا الباب .

مادة ٩٠ مكررا

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة احتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو مرافق عامة أو مؤسسات ذات نفع عام .

فإذا وقعت الجريمة من عصاة مسلحة يعاقب بالأعدام من ألف العصاة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

- أضيفت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في

١٩٥٧/٥/١٩ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ في نهاية هذا الباب .

مادة ٩١

يعاقب بالاعدام كل من تولى لغرض اجرامي قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع ، ويعاقب كذلك بالاعدام كل من استمر رغم الأمر الصادر له من الحكومة في قيادة عسكرية أيا كانت وكل رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح (أو مجتمعة) بعد صدور أمر الحكومة بتسريحها .

مادة ٩٢

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو البوليس طلب اليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة إذا كان ذلك لغرض اجرامي . فإذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة كإتت العقوبة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، أما من دونه من رؤساء العساكر أو قوادهم الذين أطاعوه فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

- معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ في نهاية هذا الباب .

- مادة ٩٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر في عساكر الجيش أو البوليس بطلب اليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة الصادرة بالتجنيد أو استخدامهم في ذلك . فإذا ترتب على هذا الأمر أو التكليف أثره بأتى تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة بسبب طاعة العساكر لهذا الأمر أو التكليف غير المشروع يعاقب بالاعدام .

أما من دونه من رؤساء العساكر أو قوادهم الذين أطاعوا هذه الأوامر غير المشروعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٩٣

يعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصاية حاملة للسلاح أو تولى قيادة ما وكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات .

ويعاقب من عدا هؤلاء من أفراد العصبة بالأشغال الشاقة المؤقتة .

- معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بنهاية هذا الباب .

- مادة ٩٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصبة حاملة للسلاح أو تولى فيها قيادة ما سواه أكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أم كان ذلك لمقاومة القوة العسكرية المأمورة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات . وأما أفراد هذه العصابات الذين لم يتولوا فيها رئاسة أو قيادة ما وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٩٤

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة أو نظمها أو أعطاها أو جلب إليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث إليها بمؤونات أو دخل في مخابرات إجرامية بأي كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها وكذلك من قدم لها مساكن أو محلات يآوون إليها أو يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم .

مادة ٩٥

كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

- معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بنهاية هذا الباب .

- مادة ٩٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

مادة ٩٦

يعاقب بالعقوبات المتقدمة ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ مكررا ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه . ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة من حرص على هذا الاتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عايتها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

- معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بنهاية هذا الباب .

- مادة ٩٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالعقوبات المتقدمة ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه . ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة من حرص على هذا الاتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن يكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

مادة ٩٧

كل من دعا آخر الى الانضمام الى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالحبس اذا لم تقبل دعوته .

- معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بنهاية هذا الباب .

- مادة ٩٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من دعا آخر الى الانضمام الى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم

المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالحبس اذا لم تقبل دعوته .

مادة ٩٨

يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه الى السلطات المختصة .

ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد فى ذلك المشروع ولا على أضوله وفروعه .

- معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر فى ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بنهاية هذا الباب .

- مادة ٩٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه الى اول الامر .
ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد فى ذلك المشروع ولا على أضوله وفروعه .

مادة ٩٨ (أ)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو هيئات أو منظمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو الى القضاء على طبقة اجتماعية ، أو الى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الى هدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو الى تحييد شئ مما تقلم أو الترويج له ، متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات كل اجنبى يقيم فى مصر وكل مصرى ولو كان مقيما فى الخارج اذا أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار فرعا فى الخارج لاحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المذكورة ، وكذلك كل من أنشأ أو أسس

أو نظم أو أدار في مصر فرعا لمثل هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات :
ولو كان مقرها في الخارج .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة في الفقرتين السابقتين أو اشترك فيها بأية صورة .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من اتصل بالذات أو بالواسطة بالجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المتقدمة ذكرها لأغراض غير مشروعة أو شجع غيره على ذلك أو سهله له .

مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/١١/١٩٤٦
ونشر في ١٩/٨/١٩٤٦ .
وبمعدلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٤/١١/١٩٥٤ ونشر في ٢٥/١١/١٩٥٤ .

المذكورة الأيساحية مشروع الرشوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ :

كان من آثار الحرب العالمية الأولى أثر سرت النظريات الشيوعية والفوضوية لقطعتا حيزا بعيدا بحيث أصبحت الهيئات النظامية عرضة للتعزيع ، وهذه النظريات لها من الخلافة في الظاهر ما تنفعل به القلوب ولها من التخيل ما يحرك الشهوات فيسير بها في طريق التفتت الذي لا يرمى حدا .

ولقد شوهد في السنين الأخيرة أن الذين يقولون بالمساواة قد تطلفوا لدرجة مدمية ، لوقفا لهذا التيار الجارف وايقادا للباب دون تغلغله بين طبقتنا ، وعلى الأخص طبقتنا العاملة الهادئة الوادعة ، وحماية لأولئك العمال وغيرهم ممن يتعرضون للدفاع في هذا التيار المخرب ، لم ير الشارع هذا من أن يضرب على أيدي من يريدون أن تنقضي طبقة من الطبقات فنص في المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب كل من تحدثه نفسه بالانتقاض على النظام الموضوع . ثم لما وضع الدستور في سنة ١٩٢٣ وقرر نظاما للحكم وللهيئة الاجتماعية على أسس قررهما لم يفته ، مع تقديره الحرية الصحافة والرأي ، أن يبيح الرقابة عليها وقاية للنظام الاجتماعي الذي أقامه (م ١٥) ، كما لم يفته في سبيل ذلك أن يحول تقييد حرية الاجتماع التي كفلها .

ولكن الحرب العالمية الأخيرة كان من آثارها أن ساءت الحال وتفاقم الأمر في شتى الجبهات وتحاللت على خرق القانون بشتى الوسائل فوجب لوقفها وقطع السبيل عليها تعديل القانون بإضافة نصوص شاملة تتناول كل الصور التي يتحقق بها الغرض المنشود .

فوضعت المادة ٩٨ (أ) لمعاقبة من يبلغ بهم الشطط إلى إنشاء جمعيات شيوعية أو فوضوية في المملكة المصرية يتخذونها أداة لاسقاط طبقة واعلاء طبقة أخرى أو يرمون من ذرائعها

الى تقويض ما يقوم عليه كيان البلاد من النظم الاجتماعية والاقتصادية أو القضاء على أى نظام من النظم السياسية الأساسية متى كانت وسيلتهم ملحوظا فيها التخويف والترديد ، وقد جعلت العقوبات فيها الاشغال الشاقة المؤقتة مع الغرامة التى تتناسب مع طبيعة الجريمة . ونص على عقاب كل من ينضم الى هذه الجمعيات أو يشترك فيها على أية صورة من الصور مع جملة بحقيقة أمرها .

أما المادة ٩٨ (ب) فهى توسعة لحكم المادة ١٧٤ الحالية فيما تعاقب عليه من الأفعال فوضع عقاب جزاء على تلك الأفعال ولو لم يثبت أن الترويع أو التحديد قد وقعا علانية ، لأن أعمال الهيئات أو الأشخاص الذين يقومون بتلك الدعوة الضارة هى بطبيعتها مما يحرص فيه على منتهى الكتمان ، ولأن تعدد النواحي التى تقوم بالدعوة - كما هو مشاهد - يجب معه أن يعامل كل قائم بها على أساس النتيجة التى يبتغيها .

ونظرا الى ما لوحظ فى العمل من أن كثيرا من الناس تجرفهم تيارات الشيوعية الخلابة ولكنهم ، خضبة من صولة القانون من جهة ولكى يخفوا مرامهم من جهة أخرى حتى يستدرجوا الأبرياء الى الانضمام اليهم فاذا ما وقعوا فى أيديهم استعبدوهم وأثروا فيهم بشتى الوسائل الى أن يعتنقوا مذهبهم ، يتدارؤون فى مسميات وعناوين لمشروعات دولية ظاهرها غيى مريب وحقيقتها عمل أكيد فى ميدان الشيوعية المخالفة لأصول النظام المقرر فقد رأت الحكومة منعا للاشتطاط فى هذا السبيل وتحاشيا لوقوع الأبرياء فى براثن أولئك العائشين بالنظام من وراء الحجب - رأت أن تراقب مثل هذه التشكيلات الدولية فنص فى المادة ٩٨ (ج) على تحريم إنشاء جمعيات أو هيئات أو أنظمة لها صفة دولية فى المملكة المصرية قبل الحصول على ترخيص من الحكومة ، كما نص على أن يحرم على المصريين المقيمين فى المملكة المصرية أن يشتركوا أو ينضموا على أية صورة الى مثل تلك الهيئات فى أية جهة تكون ، وذلك بغير إذن الحكومة .

أما المادة ٩٨ (د) فالغرض منها المعاقبة على المدد الذى يرسل من الخارج من الجمعيات الشيوعية لبث الدعوة الضارة أو اجرا على بثها فكل من يقبل من مصر مددا من هذا القبيل يجب معاقبته وكذلك تجب معاقبة من يعمل على تسهيل بث الدعوة بامداد المال أو بأية معونة مادية ولو لم يكن قصده الاشتراك فى الجريمة . وبث الدعوة المعاقب عليه هنا هو ما يكون للشيوعية أو لتكوين أحزاب أو جمعيات لها سواء أكان علانية أم لم يكن .

ثم نص فى المادة ٩٨ (هـ) على وجوب حل التشكيلات الشيوعية فى حالة المادة ٩٨ (أ) وبإجازة ذلك فى الأحوال الأخرى بناء على ما يراه القاضى من ظروف كل حالة ، كما نص على وجوب إصدار التود والامتنع والأوراق وسائر ما يستخدم فى بث الدعوة ، أو فى ارتكاب أية جريمة فى سبيل ذلك .

والتشريعات المقترحة ليست مبتدعة وإنما هى مستمدة من التشريعات الحديثة فى البلاد الأخرى كالقانون الإيطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ ، وقانون كندا فى هذا الخصوص فى سنة ١٩٢٧ (رقم ٩٨ جزء أول الفصل ٣٦ القسم الثانى من مجموعة القوانين) وتعديل القانون الفرنسى فى سنة ١٩٣٩ (ذكرينو ١٩٣٩/٤/٢١ فى صدد المدد الذى يرسل من الخارج لنشر الدعوة السياسية) والقانون البلجيكى فى السنة عيها (قانون ١٩٣٩/٧/٢٠ المادة ١٣٥ مكررة عقوبات) فى الصدد عينه .

المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ :

أثبتت الفترة التي انقضت منذ صدور المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ بإضافة بعض المواد الى قانون العقوبات ، وهي المواد من ٩٨ (أ) الى ٩٨ (هـ) أن أحكام هذه المواد قاصرة على مواجهة الأمر الذي وضعت من أجله . إذ أن الهيئات والمنظمات المحظور تكوينها وتشكيلها بمقتضى هذه المواد تستعين في عملها بالسرية والحيلة التامة مما يصعب أو يستحيل معه الكشف عن نشاطها ، وقد اقتضى ذلك تعديل هذه النصوص تعديلا يكفل سد أوجه النقص التي كشفت عنها التجارب ودلت عليها الحوادث . فأعدت الوزارة مشروع هذا القانون الذي يشتمل على مادتين تنص المادة الأولى على الاستعاضة عن المادتين ٩٨ (أ) و ٩٨ (هـ) المشار اليهما بنصين جديدين :

فكفل نص المادة ٩٨ (أ) الجديد العقاب على مجرد انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المحظور تكوينها بمقتضى هذه المادة سواء أكانت ذات صفة دولية أم غير ذلك وحتى لو كان غرضها قاصر على تحبيذ أو ترويح شيء مما هو منصوص عليه في نفس المادة ولو لم تقم بأي مجهود نحو تنفيذ هذه الأغراض وبذلك يمكن القضاء على مثل هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات وهي في مهدها دفعا لشرها وخطرهما المتوقع - كما ضمن النص الحكم على تغليب العقاب على الأجنبي المقيم في مصر وكذلك المصري المقيم في الخارج إذا أنشأ أحدهما أو أدار فرعا في الخارج لأحدى هذه الجمعيات أو المنظمات أو الهيئات وكذلك الحال لو أدار في مصر فرعا لمثل هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات التي يكون مقرها في الخارج وهو ما لم تحققه المواد القديمة .

وقد سوى النص الجديد بين عقوبة الانضمام الى الهيئات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٨ (أ) وعقوبة الانضمام الى فروع هذه الهيئات المنصوص عليها في الفقرة الثانية . ومن البديهي أنه يجب أن يثبت على من ينضم الى تلك الهيئات أو يشترط فيها علمه بحقيقة أمرها حتى يمكن أن ينطبق عليه نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (أ) .

واعتبر بموجب النص الجديد الاتصال بالهيئات أو الجمعيات المذكورة أو بسلطاتها لأغراض غير مشروعة جريمة بحيث لا يشترط لتوافر أركانها أن يبلغ الاتصال لدرجة الانضمام أو الاشتراك في تلك الهيئات بل يكفي فيها أن تكون هناك علاقة غير مشروعة من أي نوع كانت - كان يتصل شخص بأحدى هذه الهيئات لتلقى تعاليمها تمهيدا لأن يكون في المستقبل أداة لنشر مبادئها أو الالتحاق بخدماتها فيخرج من دائرة العقاب من يتصل بالهيئات المذكورة لأغراض علمية أو لأغراض أخرى مشروعة وغير مستترة فيظل عبء الإثبات في هذه الحالة : - اثبات أن الاتصال كان لغرض غير مشروع - على عاتق النيابة العامة .

هذا وقد أصبح بمقتضى نص المادة ٩٨ (هـ) حل الجمعيات والمنظمات والهيئات ولزوعها المشار اليها في المادتين ٩٨ (أ) و ٩٨ (ج) واغلاق أمكنتها وجوبيا كما جعل الغلق جواريا بالنسبة للأمكنة التي تقع فيها الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (ب) و ٩٨ (ب) مكررا و ٩٨ (د) و ١٧٤ - وقد أورد نص المادة ٩٨ (هـ) حكما يتضمن النص على مصادرة الأموال الموجودة في حيازة المحكوم عليه التي تكون في الظاهرة داخلة ضمن أملاكه إذا كانت هناك

قرائن تؤدي الى اعتبار هذا المال هو، في الواقع مورد تحت تصرف الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة .

وأصبحت بموجب نص المادة ٩٨ (ب) مكررا حيازة أو احرار المطبوعات أو المجموعات التي تتضمن تحبيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ جريمة . اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ولايس ضبطها حالة أو ظرف لا يمكن معه الا اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ولو لم يكن قد بدأ هذا التوزيع فعلا أو تم اطلاق الغير عليها - كما أصبحت حيازة أو احرار وسائل الطبع والتسجيل والاذاعة المخصصة لهذا التحبيذ أو الترويج جريمة يعاقب عليها . ولا شك أن عبء اثبات هذا التخصيص يقع على عاتق النيابة العامة . ولا يشترط لتوافر أركان هذه الجريمة توافر أية طريقة من طرق العلانية ، فيكفي أن تضبط المحررات أو المطبوعات بمسكن المتهم مثلا وهي متضمنة تحبيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها . وليس هذا النص بمستحدث في التشريع بل سبق إليه المشرع الفرنسي حينما أصدر مرسوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بشأن حل المنظمات الشيوعية إذ نصت المادة الثالثة منه على أن « المحررات الدورية أو غير الدورية والرسامات وبصفة عامة كل مادة للاذاعة ترمى الى ترويج نظام الدولة الثالثة الشيوعية أو المنظمات المتصلة بها يحظر نشرها أو ترويجها أو توقيعها أو تقديمها للجمهور أو عرضها للبيع أو تعريضها لأبصار الجمهور أو حيازتها بقصد توزيعها أو عرضها أو بيعها أو تقديمها للجمهور » .

- مادة ٩٨ (أ) مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ :

كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في المملكة المصرية جمعيات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه متى كان استعمال القوة أو الإكراه أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في المملكة المصرية جمعيات ترمى الى القضاء على أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الإكراه أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك .

وكل من انضم الى الجمعيات المشار اليها في الفترتين السابقتين يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه .

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من انضم أو اشترك في المملكة المصرية بأية صورة في جمعية من هذه الجمعيات يكون مقرها خارج المملكة المصرية .

حسكمان

٩٤٦ - انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة جمعيات أو تنظيمات بقصد سيطرة أو قضاء طبقة على أخرى أو قلب نظم الدولة الأساسية أو

الترويج لذلك مؤتم بمقتضى المادة ٩٨ أ عقوبات • ضبط منشورات تتضمن نقد الحالة السياسية والاقتصادية فى الحدود التى كفلها الدستور والقانون لا يتحقق به أحد الأهداف المؤتمة •

(١٢ / ٢ / ١٩٨٧ ط ٥٩٠٣ س ٥٦ ق)

٩٤٧ - اكتفاء الحكم بالادانة فى جريمة الترويج لمبادئ مناهضة مؤتم فى القانون بسرد أنواع الأوراق والنشرات والكتب المضبوطة دون بيان موضوعها بما يتحقق به وقوع الجريمة يجعله قاصرا •

(١٢ / ٢ / ١٩٨٧ ط ٥٩٠٣ س ٥٦ ق)

مادة ٩٨ (أ) مكررا

يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بآية وسيلة الى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة أو الحز على كراهيتها أو الازدراء بها أو الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، أو التحريض على مقاومة السلطات العامة أو ترويج أو تحبيذ شئ من ذلك •

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه اذا كان استعمال القوة أو العنف أو الارهاب ملحوظا فى ذلك •

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من انضم الى احدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات مع علمه بالغرض الذى تدعو اليه أو اشترك فيها بآية صورة •

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة كل من روج بآية طريقة لمناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة أو حرض على كراهية هذه المبادئ أو الازدراء بها أو حشد الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، أو حرض على مقاومة السلطات العامة •

وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو اذاعة شيء مما ذكر .

- اضيفت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٩٧٠/٥/٢٤ ونشر في ١٩٧٠/٥/٢٨ .

مادة ٩٨ (ب)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من روج في الجمهورية المصرية بآية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم السياسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو للقضاء على طبقة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة مأخوذا في ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من حبذ بآية طريقة من الطرق الأفعال المذكورة .

- اضيفت بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ ونشر في ١٩٤٦/٨/١٩ .

- وعدل (لفظ الجمهورية) بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٦/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٣/٦/٢٥ .

- من المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ :

هذه المادة توسعة لحكم المادة ١٧٤ الحالية فيما تعاقب عليه من الأفعال فوضع عقاب على تلك الأفعال ولو لم يثبت أن الترويح أو التحبيد قد وقع علانية لأن أعمال الهيئات أو الأشخاص الذين يقومون بتلك الدعوة الضارة هي بطبيعتها مما يحرم فيه على منتهى الكتمان ، ولأن تعدد النواحي التي تقوم بالدعوى كما هو مشاهد يجب معه أن يامل كل قائم بها على أساس النتيجة التي يبتغونها .

- تنص المادة ١ من القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ على ما يأتي :

يحذف من القوانين والمراسيم وغيرها من التشريعات القائمة عبارات :

« حضرة صاحب الجلالة الملك » و « قوات حضرة صاحب الجلالة الملك » و « بلاد حضرة صاحب الجلالة الملك » و « خدمة حضرة صاحب الجلالة الملك » و « حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك » وكلمة « الملكى » .

ويستعاض عنها بالتوالى بعبارات :

« رئيس الجمهورية » و « القوات المسلحة » أو « القوات العسكرية » و « البلاد المصرية » و « الخدمة العسكرية » و « الحكومة » وكلمة « الجمهورى » .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض العبارات فى التشريعات الثانية اقتضاه اعلان النظام الجمهورى :

اعلن مجلس قيادة الثورة فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ النظام الجمهورى فى مصر .

وقد اقتضى الامر ضرورة اعادة النظر فى التشريعات القائمة لتعديل بعض العبارات التى تتضمنها وتتنافى مع الوضع الجديد .

وقد اعدت رئاسة مجلس الوزراء مشروع قانون تنص مادته الاولى على حذف عبارات « حضرة صاحب الجلالة الملك » و « قوات حضرة صاحب الجلالة الملك » و « بلاد حضرة صاحب الجلالة الملك » و « خدمة حضرة صاحب الجلالة الملك » و « حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك » وكلمة « الملكى » من التشريعات الحالية والاستعاضة عنها بالتوالى بعبارات « رئيس الجمهورية » و « القوات المسلحة » أو « القوات العسكرية » حسب الحال و « البلاد المصرية » و « الخدمة العسكرية » و « الحكومة » وكلمة « الجمهورى » .

ونص فى مادته الثانية على أن يسرى القانون من وقت اعلان النظم الجمهورى .

مادة ٩٨ (ب) مكرر

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيبا أو ترويجا لشيء نص عليه فى المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٣ اذا كانت مقدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عايتها ، وكل من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة نداءات أو أناشيد أو دعاية خاصة بمذهب أو جمعية أو هيئة أو منظمة ترمى الى غرض من الأغراض المنصوص عليها فى المادتين المذكورتين .

- اضيفت بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ١١/٢٤/١٩٥٤ ونشر فى

١٩٥٤/١١/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ تحت المادة ٩٨ (ا) .

مادة ٩٨ (ج)

كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في الجمهورية المصرية من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أى نوع كان ذات صفة دولية أو فروعا لها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا كان الترخيص بناء على بيانات كاذبة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، كل من انضم الى الجمعيات أو الهيئات أو الأنظمة المذكورة وكذلك كل مصري مقيم في الجمهورية المصرية انضم أو اشترك بآية صورة من غير ترخيص من الحكومة الى تشكيلات مما ذكر يكون مقرها في الخارج .

• أضيفت بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ونشر في ١٩٤٦/٨/١٩ .

• ومعدلة (لفظ الجمهورية) بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢٥/٦/١٩٥٣ ونشر في ١٩٥٣/٦/٢٥ .

راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٩٨ (ب) .

• عدلت عقوبة الغرامة الواردة في الفقرتين الاولى والثالثة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

• راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ٩٨ (د)

يعاقب بالنسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من تسلم أو قبل مباشرة أو بالواسطة بآية طريقة أموالا أو منافع من أى نوع كانت من شخص أو هيئة في خارج الجمهورية أو في داخلها متى كان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ أ و ٩٨ ب مكرر و ٩٨ ج و ١٧٤ من هذا القانون .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من شجع بطريق المساعدة المالية

أو المسادية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المشار إليها في الفقرة السابقة دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

- أضيفت بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ونشر في ١٩/٨/١٩٤٦ .

- وعدلت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٤/٥/١٩٧٠ ونشر في ٢٨/٥/١٩٧٠

- مادة ٩٨ (د) مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ :
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ألف جنيه كل من تسلم أو حصل مباشرة أو بواسطة أية طريقة كانت نقودا أو منافع من أى نوع من شخص أو هيئة في خارج الجمهورية المصرية متى كان ذلك في سبيل الترويج لما هو مشار إليه في المواد الثلاث السابقة وفي المادة ١٧٤ من هذا القانون .

ويعاقب بالحبس بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المالية أو المسادية على ارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة في المواد الثلاث السابقة دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

مادة ٩٨ (هـ)

تقضي المحكمة في الأحوال المبينة في المواد ٩٨ أ و ٩٨ ب مكرر و ٩٨ ج بجل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع المذكورة وإغلاق أمكنتها ومصادرة الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق وغيرها مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو أعيد لاستعماله فيها أو يكون موجودا في الأمكنة المخصصة لاجتماع أعضاء هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع ، كما تقضي بمصادرة كل مال يكون متحصلا من الجريمة أو يكون في الظاهر داخلا ضمن أملاك المحكوم عليه إذا كانت هناك قرائن تؤدي إلى أن هذا المال هو في الواقع مورد مخصص للصرف منه على الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع المذكورة .

- أضيفت بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ونشر في ١٩/٨/١٩٤٦ .

- وعدلت بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٤/١١/١٩٥٤ ونشر في ٢٨/١١/١٩٥٤ .

- تم بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٤/٥/١٩٧٠ ونشر في ٢٨/٥/١٩٧٠ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ تحت المادة ٩٨ (أ) .

- مادة ٩٨ (هـ) المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ .

٠ تقضى المحكمة عند الحكم بالإدانة في الأحوال المبينة في المادة ٩٨ (أ) بحل التشكيلات المذكورة وإغلاق أمكنتها .

ويجوز لها ذلك في الأحوال المبينة في المواد ٩٨ (ب) و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) وفي المادة ١٧٤ ، وتقضى في جميع الأحوال المذكورة بمصادرة النقود والأمتعة والأوراق وغيرها مما استعمل في ارتكاب الجريمة .

مادة ٩٨ (هـ) المعدلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ :
تقضى المحكمة في الأحوال المبينة في المادتين ٩٨ (أ) و ٩٨ (ج) بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة وإغلاق أمكنتها .
ويجوز لها أن تقضى بإغلاق الأمكنة التي وقعت فيها الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (ب) و ٩٨ (بمكررا) و ٩٨ (د) و ١٧٤ .

وتقضى في الأحوال المذكورة في الفقرتين السابقتين بمصادرة النقود والأمتعة والأوراق وغيرها مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو يكون موجودا في الأمكنة المخصصة لاجتماع أعضاء هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع كما تقضى بمصادرة كل مال يكون في الظاهر داخلا ضمن أملاك المحكوم عليه إذا كانت هناك قرائن تؤدي إلى أن هذا المال في الواقع مورد مخصص للصرف منه على الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة .

مادة ٩٨ (و)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج أو التحييد بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة يقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو إزدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي .

٠ أضيف بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

٠ راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ :

مادة ٩٩

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه وتكون العقوبة الأشغال الشاقة

المؤقتة أو السجن اذا وقع الفعل على وزير أو على نائب وزير أو على أحد أعضاء مجلس الشعب .

- عدلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ في نهاية هذا الباب .

- مادة ٩٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من حاول بالنوة أو بالتهديد باستئصالها إرهاب الملك أو أحد أوصياء العرش قاصدا بذلك جملة أو اكراهه على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

فاذا وقعت الجريمة على وزير أو على أحد أعضاء البرلمان غوت مرتكبها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

مادة ١٠٠ .

لا يحكم بعقوبة ما بسبب ارتكاب الفتن على كل من كان في ذمة العصابات المنصوص عليها في أحكام هذا الباب ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل عنه أول تنبيه عليه من السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد التنبيه إذا لم يكن قد قبض عليه إلا بعيدا عن أماكن الاجتماع التوري بلا مقاومة ولم يكن حاملا سلاحا ، ففي هاتين الحالتين لا يعاقب إلا على ما يكون قد ارتكبه شخصا من الجنايات الخاصة .

مادة ١٠١

يعفى من العقوبات المقررة للبغاة كل من يادر منهم بأخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاغتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة . وكذلك يعفى من العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش .

مادة ١٠٢

كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه .

... رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى مائتي جنيه بدلا من عشرين جنيها بفوجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٠٢ مكررا

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه كل من اذاع عمدا اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مفرضة او بث دعايات مثيرة اذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام او القاء الرعب بين الناس او إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه في الفقرة المذكورة اذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية المخصصة ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

- اضيفت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

- عدلت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٤/٥/١٩٧٠ ونشر في ٢٨/٥/١٩٧٠ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ في نهاية هذا الباب .

- مادة ١٠٢ مكررا المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

يعاقب بالحبس مبدئيا لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من اذاع عمدا اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مفرضة او بث دعايات مثيرة اذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو القاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ويعاقب بذات العقوبة كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه في الفقرة السابقة اذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها وكل من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

.. من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :

ثانياً - في الباب الثاني من الكتاب الثاني الخاص بالجرائم المتعلقة بأمن الدولة من جهة الداخل :

المادة ٨٧ - وضعت هذه المادة أصلاً لحماية النظام الملكي الذي كان قائماً واقتضى الحال تعديل نصها بما يوافق الوضع الدستوري الجديد الذي حقته البلاد في نهضتها الأخيرة .
وانما رؤى أن يتناول العقاب كل محاولة بالقوة لقلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة بعد أن كان مناط العقاب في النص القائم هو الشروع بالقوة في ارتكاب الجريمة . ويتطابق هذا التعديل المادة ١٦٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات وحكمها مستمد من اتجاهات التشريع المقارن (مادة ٢٨٣ من قانون العقوبات الايطالي) .

المادة ٩٠ - تعاقب هذه المادة على تخريب المباني أو مخازن الذخيرة أو غيرها من أملاك الحكومة ولكن لوحظ أن نصها بهذا الاطلاق يشوبه قصور دون بيان النطاق الذي يسرى عليه حكمه . وقد تحدد هذا النطاق في الفقه والتضاء باشتراط وقوع الفعل في زمن هياج أو فتنة أو بقصد إشاعة الفوضى كما لوحظ جمود المادة عن تغطية العقاب إلى الحد المناسب إذا وجد إمكان الجريمة شخص أو أكثر فعُدل النص على نحو يحدد مدى انطباقه المقصود ويسد وجه النقص فيه ، وأخذ في ذلك بصياغة المادة ١٦٧ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٩٠ مكرر - وهي مادة جديدة تعاقب كل محاولة بالقوة لاحتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح الحكومة أو لمرافق عامة . فإذا وقعت الجريمة من عصاة مسلحة غلظ العقاب على من ألف العصاة أو تولى زعامتها أو بشرقيها قيادة ما . وقد جرمت الأفعال التي تنطبق على هذا النص بالنظر لما تنطوي عليه من خطر على استقرار الأمن في الدولة والتحدى السافر لسلطانها .

واشتق هذا النص من المادة ١٦٨ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٩٢ - تعاقب هذه المادة كل شخص يجب على عساكر الجيش أو البوليس طاعته إذا طلب اليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة الصادرة بالتجنيد وقد لوحظ أن تخصيص التعطيل في أوامر التجنيد يحول دون عقاب الفعل إذا انصب التعطيل على ما عدا ذلك من أوامر مع أنها قد لا تكون أقل خطراً على كيان الدولة واستتباب الأمن فيها ، فعُدلت المادة لتتناول بالعقاب جميع الصور التي ينصب فيها الطلب أو التكليف على تعطيل أي أمر من أوامر الحكومة ما دام الغرض منه إجرامياً وأخذ النص المحل من المادة ١٦٣ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ٩٣ - تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٣ على عقاب من يتولى الرئاسة أو القيادة في عصاة مسلحة بقصد ارتكاب الجرائم المبينة بها وتنص الفقرة الثانية على عقاب أفراد العصاة الآخرين الذين لم يتولوا فيها رئاسة أو قيادة وقبض عليهم في محل الواقعة . ولما كان شرط القبض على أفراد العصاة بمحل الواقعة يجعل من تمكنوا من الفرار بمنأى عن العقاب . فقد عدل هذا النص لاستدراك العقاب في الصورة الأخيرة وأخذ في التعديل بما تنص عليه المادة ١٦٥ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ - تعاقب المادة ٩٥ - على التحريض على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ إذا لم يترتب على التحريض أثر .
وتعاقب المادة ٩٦ على الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجرائم المشار إليها .

• وتعاقب المادة ٩٧ من دعا - الى الانضمام الى اتفاق جنائي على ارتكاب تلك الجرائم اذا لم تقبل دعوته .
• وتعاقب المادة ٩٨ من علم بوجود مشروع لارتكاب نفس هذه الجنايات ولم يبلغه الى اولى الأمر .

• وبالنظر الى ان هذا المشروع - قد نص على إلغاء المادة ٨٦ كما سيأتي - بعد واستحدثت بالمادة ٩٠ مكررا حكما يتناول بجرينة لا تقل في خطرها عن الجرائم المنصوص عليها في المواد السالف ذكرها - فقد رؤى لذلك حذف المادة الأولى من بين أرقام النصوص الأخرى المنوه عنها بالمواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ - ووضعت رقم المادة الجديدة في محلها لتسرى عليها القواعد المقررة بالمواد المذكورة .

المادة ٩٩ - تعاقب المادة ٩٩ من يحاول بالقوة أو التهديد باستعمالها ارغام رئيس الدولة أو أحد الوزراء أو أعضاء البرلمان على أداء عمل من خصائصه أو على الامتناع عنه وقد عدلت صياغتها بما يلائم الوضع الدستوري الراهن مع إضافة « أية وسيلة أخرى غير مشروعة » الى الوسائل القسرية التي تستعمل في ارتكاب الجريمة ويقابل هذا التعديل نص المادة ١٥٩ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

المادة ١٠٢ - مكررا - وهي مادة جديدة برؤى سننها للضرب على أيدي العايشين بمن يمدون الى ترويع الأكاذيب أو بث البعايات المثيرة التي يكون من شأنها تدمير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ويقصد بهذا النص الحرص على استقرار السكينة في ربوع البلاد لتصرف الجهود الى العمل المشردون يأس أو تخلف - وقد كان الأمر العسكري رقم ٤٦ الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يعاقب على هذه الجريمة بالسجن فرؤى أن يكون عقابها في النص المقترح بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين للموازنة بين حكمها وبين العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ عقوبات .

واشتملت المادة المنترحة على فقرة ثانية تعاقب على حيازة أو احراز المحررات أو المطبوعات المتضمنة شيئا مما نص عليه في الفقرة السابقة اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ولا يمس ضبطها حالة أو ظرف لا يمكن معه الا اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير كما تعاقب على حيازة أو احراز وسائل الطبع والتسجيل والاذاعة التي تخصص لتكون أداة لترويع الأكاذيب أو بث البعايات . وغنى عن البيان أن عبء اثبات هذا التخصيص يقع على عاتق النيابة العامة .

ونظرا لاستقلال نظام الحكم الملكي التي نص المادة ٨٦ التي تفرض عقوبات استثنائية للاعتداء على حياة الملك أو الملكة أو ولي العهد أو أوصياء العرش وللاعتداء على حرياتهم وترك عقاب هذه الجرائم اذا وقعت على رئيس الجمهورية للقواعد العامة في العقاب على الجرائم التي تقع على غيره من المواطنين .

الباب الثاني مكررا

المفرقعات

مادة ١٠٢ (أ)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك .

ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديدتها قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها .

- أضيفت مواد هذا الباب (من ١٠٢ أ الى ١٠٢ هـ) بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ١٩٤٩/٤/٢١ ونشر في ١٩٤٩/٤/٢٦ .

- تنص المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ على ما يأتي : « يصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل القرارات المبينة للشروط والاجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات » .

حكما

٩٤٨ - القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ أ من قانون العقوبات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحرزه مفرقع أو ما يدخل في تركيب المفرقات أو ما يستخدم في صنعها أو لانفجارها ولا ضرورة بعد ذلك لاثبات نيته في استعمال المفرقع أو ما في حكمه في التخريب والاتلاف . ولا شأن للقصد الجنائي بالباعث على الاحراز .
(١٩٨٣/١٢/٨ - أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٨ ص ١٠٣٩)

٩٤٩ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحرزه مفرقع أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك في حكم المادة ١٠٢ أ من قانون العقوبات لاثبات نيته في استعمال المفرقع في التخريب والاتلاف ، وإنما ذلك هو شرط لتطبيق المادة ١٠٢ ب عقوبات .

(١٩٨٢/٥/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٨ ص ٥٨٦)

مادة ١٠٢ (ب)

يعاقب بالاعدام كل من استعمل فرقعات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو يقرض ارتكاب قتل سياسي أو تخريب المباني أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتداد الجمهور .

مادة ١٠٢ (ج)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من استعمل أو شرع في استعمال الفرقعات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر .
فإذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الاعدام .

مادة ١٠٢ (د)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من استعمل أو شرع في استعمال الفرقعات استعمالا من شأنه تعريض أموال الغير للخطر .
فإذا أحدث الانفجار ضررا بتلك الأموال كان العقاب الأشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ١٠٢ (هـ)

استثناء من أحكام المادة ١٧ لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

- المذكرة الايفساحية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ :

١ - كان من نتائج الحرب الأخيرة أن أصبح مسرح العمليات الحربية قريبا من تخوم المملكة المصرية . وقد ترتب على ذلك أن تراكمت الأسلحة والذخائر والفرقعات في تلك المناطق مما أدى الى تسرب كميات منها الى بعض الجماعات والافراد .

وقد شجع وجود هذه الفرقعات لدى بعض العناصر ذات الميول الاجرامية على استخدامها في تهديد الأمن العام والقاء الرعب في قلوب السكان وتعريض حياتهم للخطر .

٢ - ولما كانت حيازة هذه الفرقعات دون ترخيص لا تعتبر جريمة في جميع الأحوال

بحسب نصوص قانون العقوبات وإن كانت قد نظمت أحكام الحيازة في أوامر عسكرية ليست لها صفة الدوام والاستقرار فقد وثى النص في قانون العقوبات على حظر حيازتها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك لمن تقتضى الضرورة بالتصريح لهم بها وذلك أسوة بما هو متبع بشأن الأسلحة .

٣ - وكان من الطبيعي على ضوء ما وقع في الفترة الأخيرة من سلسلة الحوادث الإجرامية التي استعملت فيها المفرقات أن يعاد النظر في نصوص قانون العقوبات التي تضمنت الأحكام المتعلقة باستعمال وإحراز القنابل والديناميت والمفرقات الأخرى وهي ثلاث مواد .

المادة ٨٨ - وقد وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المخرقة بالحكومة من جهة الداخل والمادة ٢٥٨ التي وردت في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بالحريق عمدا والمادة ٣٦٢ التي وردت في الباب الثالث عشر الخاص بالتخريب والتعيب والاتلاف .

ومما تجب ملاحظته أن هذه المواد لا تشمل كل الصور التي تستعمل فيها المفرقات على وجه يضر بسلامة الدولة وأمنها في الداخل أو يعرض حياة الأفراد فيها وأموالهم للخطر والتلف فضلا عن أن العقوبات الواردة فيها ليست على درجة من الشدة تبلغ بها حد الزجر وتحدث في مرتكبي هذه الجرائم الأثر الرادع .

٤ - لذلك شمل التعديل الذي تضمنته المشروع المرافق ثلاثة مبادئ :

الأول : حظر حيازة المفرقات بدون ترخيص .

الثاني : توسيع نطاق تطبيق المواد الثلاث المذكورة بحيث تتناول كل الصور التي تهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم .

فأضيف إلى النصوص التي يعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٨ من قانون العقوبات استعمال المفرقات بنية تخريب المباني والمنشآت المعدة للمصالح العامة أو المؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتياح الجمهور ، كدور التمثيل والسينما . وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من أثر خطير في الأمن الداخلي للدولة واحتمال حصول إضرار جسيمة للأنفس والأموال .

الثالث : تشديد العقاب .

أ - رفعت العقوبة على إحراز المفرقات أو حيازتها أو صنعها أو استيرادها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بدلا من الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين والغرامة التي لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه وهي العقوبة التي نص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات .

ب - وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات تلتزم بمقابلة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة لمن يعرض عمدا حياة الناس أو صحتهم للخطر باستعماله ومفرقاته إذا ترتب على ذلك موت شخص أو أكثر فقد وثى تشديد العقاب في هذه الحالة بتصر العقوبة على الإعدام .

ج - ورفعت عقوبة السجن المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٨ وهي

أخاصة بتعريض أموال الغير للخطر الى الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة التي يقضى بها إذا ما أحدث الانفجار ضررا بالأموال .

ومما تجب الإشارة اليه أنه في الأحوال التي يكون الاعتداء فيها على المنشآت والمباني العامة وغيرها من الأماكن المدة لارتداد الجمهور فقد رثى تشديد العقوبة بأن تكون الاعدام كما نص عليه في المادة ١٠٢ (ب) .

د - ولم يغفل المشرع الحال تشديد العقاب على تعريض حياة الناس أو صحتهم للخطر نتيجة الاعمال وعدم الاحتياط فنص في المادة ١٠٢ هـ على الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كما رفعت هذه العقوبة في حالة موت شخص أو أكثر الى الحبس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ست سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

ونظرا لما تنطوي عليه هذه الجرائم من خطورة بالغة فقد رثى تضيق نطاق المادة ١٧ من قانون العقوبات فنص في المادة ١٠٢ (أ) من المشروع الحال على ألا تقل العقوبة بأى حال عن الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

هـ - كذلك رثى اتباعا لأصول الصياغة التشريعية وعلى سبيل التيسير أن ينظم مجموع تلك الأحكام باب واحد رثى أن يكون موضعه بعد الباب الثاني من قانون العقوبات هو الخاص بالجرائم المخررة بأمر الحكومة من جهة الداخل ، أى عقب المادة ١٠٢ من قانون العقوبات مباشرة .

٦ - ونظرا لأن الحكم الخاص بحظر حيازة الفرقعات دون ترخيص هو حكم مستحدث فقد رثى إتاحة الفرصة لمن يحوزون الفرقعات أن يبلغوا عنها الجهات المختصة خلال فترة وجيزة كما رثى إضافة حكم جديد خاص بإعفاء هؤلاء المبلغين عما يكونون قد اقترفوا من جرائم تعتبر جنحا في سبيل الحصول على تلك الأشياء كجرائم السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة .

٧ - ولما كان المشروع قد تضمن تشديد العقوبة على حيازة الفرقعات بدون ترخيص فقد رثى ضرورة تحديد المواد التي تدخل في تركيب الفرقعات والتي يتعين أخذ ترخيص بها . فقد كانت المادة ٨٨ لفترة ثالثة من قانون العقوبات تنص على أن تعتبر من الفرقعات « كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب الفرقعات » وهذه المواد كثيرة ولا تقع تحت حصر وبعضها غير ضار في ذاته كالجلسرين مثلا لذلك نص المشروع على أن يعتبر من الفرقعات المواد التي تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد ما قرار من وزير الداخلية .

تقرير لجنة الشؤون التشريعية :

د ان الحالة التي طرأت أخيرا على البلاد ، وسلسلة الحوادث الاجرامية التي استعملت فيها الفرقعات ، هي التي حملت الحكومة على المبادرة الى تقديم مشروع هذا القانون بعد ان تبين ان النصوص القائمة في قانون العقوبات لا تكفى وحدها لمعالجة تلك الحالة فكانت هناك حالات لا تعتبر فيها حيازة الفرقعات جريمة معاقبا عليها كما ان الاوامر العسكرية التي نظمت

أحكام الحيابة ليس لها صفة الاستقرار فلم تجد الحكومة مناصاً من دعم العقاب بتقديم هذا المشروع الى البرلمان . وقد ضمنت ثلاثه مبادئ رئيسية :

- الاول : حظر حيابة المرفقات بدون ترخيص .
- الثاني : توسيع نطاق المواد الثلاث الاولى منه بحيث تتناول كل الصور التي تهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحيابة الأفراد وأموالهم .
- الثالث : تشديد العقاب .

وقد بدأت الحكومة بإحالة هذا المشروع الى مجلس الشيوخ الذي بحثه ووافق عليه بعد ادخال بعض التعديلات وأحاله الى مجلس النواب .

وقد أدمج مجلس الشيوخ الفقرة الأولى وسدر الفقرة الثانية من البند ١ في المادة ١٠٢ فأصبح النص المعدل كالآتي : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك .

ووافقت اللجنة على هذا التعديل احكاما للصياغة كما رأى مجلس الشيوخ . حذف عبارة : « بحيث لا تقل العقوبة بأى حال من الأحوال عن الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات » من الفقرة الثانية من البند (١) المادة ١٠٢ واستبدل بها بنداً جديداً (هـ) نصه كالآتي : استثناء من أحكام المادة ١٧ لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة . وقد وافقت اللجنة على هذا التعديل لأن النص على القيد السالف فى بند مستقبل (هـ) يفيد سريانه على كل الحالات التى سبق النص عليها فى المادة ١٠٢ بقراءتها وهذا ما تقتضيه المصلحة العامة .

أما فيما يتعلق بالمادة ١٠٢ (هـ) فى المشروع المقدم من الحكومة فقد رأى مجلس الشيوخ حذفها اكتفاء بالمبادئ القانونية العامة بقانون العقوبات وقد وافقت اللجنة على ذلك .

ووافقت اللجنة أيضاً على حذف لفظ « أو صحتهم » الوارد بالبند (جـ) فى المادة ١٠٢ اكتفاء بالعقاب على تعريض حياة الناس للخطر . لأن إيراد النص على هذا الوجه فيه تجديد ووضوح يمتشى مع طبيعة أحكام قانون العقوبات ويتجسم فيه الخطر الذى يبرر الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ١٠٢ (و)

يعاقب بالحبس على مخالفة شروط الترخيص المشار إليها فى المادة ١٠٢ (أ) .

تم احييت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٤/١/١٩٥٢ ، ونشر فى ٢٨/١/١٩٥٢ .

تم المذكرة الايفساحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ :
فى ٢١/٤/١٩٤٩ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ بأجسالة باب جديد الى قانون

العقوبات بشأن المفرقات هو الباب الثاني المكرر ونص في المادة ١٠٢ (أ) وهي من بين المواد التي أضاقها على أنه « يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك » . ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ المذكور على أن يصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل القرارات المبينة للشروط والاجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات .

وتنفذاً لذلك النص صدر قرار وزير الداخلية في ١٩٥٠/٩/٢٠ بالاتفاق مع وزير العدل .

ولما كانت أحكام القانون بوضعها الحالي خالية من نص خاص يعاقب على مخالفة شروط نقل هذه المفرقات وتخزينها وما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة ، مما أصبح معه العقوبة الواجبة التطبيق هي مجرد توقيع عقوبة المخالفة عملاً بالمادة ٣٦٥ فقرة ٢ عقوبات ونسحب الترخيص وهذه عقوبة لا تتواءم مع خطورة الفعل ذاته ، لذلك رأى وضع نص ينسحب على كافة وجوه المخالفات .

وما من شك في أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ إنما يترخص على تجنب الأضرار التي تنجم من تداول المفرقات وما إليها على نحو يخالف قرارات وزير الداخلية .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ برقم ١٠٢ (ب) لتحقيق الغرض المقدم .

الأحكام

أ - المراد بالمفرقات .

٩٥٠ - أن المقصود من عبارة مفرقات أخرى الواردة بالمادة ٣١٧ مكررة عقوبات الخاصة بإخراز القنابل أو الديناميت إنما هو المواد التي من قبيل القنابل والديناميت والتي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة ، لأن غرض الشارح من إيراد هذا النص الذي جاء به القانون فقرة ٣٧ لسنة ١٩٢٣ هو العقاب على من صنع هذه المواد أو استيرادها أو إخراجها بعد أن كان القانون قبل سنة ١٩٢٣ لا يعاقب إلا على تدمير الأموال . ودون ذلك فالخراطيش والرضخات التي تقتذف بواسطة البنادق والطبقات ونحوها من الأسلحة النارية والتي تحتوي على رش أو نواصير وبشء من البارود كاف لإطلاقها ، وإن كانت في الواقع بفرعية إلا أنها - نظراً لقلّة كمية البارود أو المادة المتفجرة التي تكون بها - قد جدد العرف موطن استعمالها وحصره في إصابتها الحيوان من إنسان وغير إنسان . وطريقة صنعها نفسها ملاحظ فيها صلاحيتها لهذا الغرض الخاص بالذات .

ولذلك فلا يمكن اعتبارها من قبيل المفرقات التي تستعمل لتدمير الأموال ، واذن فلا عقاب على من أحرزها ولا محل لتطبيق المادة ٣١٧ عقوبات مكررة عليه .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢ ص ١٣)

٩٥١ - ان البارود لا يعتبر من المفرقات الوارد ذكرها في المادة ٣٦٣ عقوبات إلا اذا كان بكمية كبيرة وفي حيز مغلق لا يتسع للغازات التي يتحول إليها عقب الاشتعال ، فإذا كانت كميته يسيرة ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فانه لا يعد من تلك المفرقات .

(١٩٤٠/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٩ ص ١٧٧)

٩٥٢ - المفرقات المحرمة التي تشير إليها المادة ٣١٧ مكررا عقوبات هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة ، فلعب الأطفال (الصواريخ) لا تدخل في عداد المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة .

(١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٣ ص ٤١٥)

القصد الجنائي

٩٥٣ - القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحرزه مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك لاثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف ، كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الاحراز .

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٩ ص ٦٥٨)

٩٥٤ - ان المادة ٣١٧ مكررة عقوبات المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ تعاقب على احراز المفرقات في كافة صورته وألوانه ، مهما كان الباعث لهذا الاحراز الا ما كان منه برخصة أو بمسوغ قانوني ، والقصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الاحراز ، وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرز أن المادة مفرقة أو مما يدخل في تركيب المفرقات .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٨ ص ٢٧١)

العقوبة

٩٥٥ - عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (أ) لجريمة إحراز المفرقات بغير ترخيص لا يجوز ابدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات الا بالعقوبة التالية لها مباشرة في ترتيب العقوبات وهي عقوبة السجن التي جعلها المشرع من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة الا في الأحوال المخصوصة المنصوص عليها قانوناً .

(١٠/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٥٧ ص ٦٦٨)



المادة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، الذي عدل وأضاف بغير نص
قانون العقوبات ، الذي صدر ونشر في ١٨/٧/١٩٩٢ :

لقد كانت قوة أخير والسماحة واعلاء قيم المودة والتراحم وإيثار البيئة المصنوع المضادة
هو زاد مصر وقوتها عبر رحلتها الرائدة في تاريخها الانساني العريق . وعندما انتاب العنف
والارهاب أرجاء شتى من المنورة ظلت مصر واحة للأمن ولأمان حتى أنها لم تكن بحاجة الى
تجريم الفعل ليس لها وجود في الواقع المصري .

على انه وقد كادت مصر أن تفرغ من مشاكل شتى كانت تعرقل مسيرتها في البناء
وتوجهت بكل طاقاتها في الحقبة الاخيرة تصنع مشروعها الحضاري القومي في بناء دولة
مصرية لها مكانها ومكانتها في عالم الرخاء والسلم والعلم ، إلا وقد خرج عليها من الظلام
ارهاب أسود ليس له من زاد يقتات به الا النيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية
والوحدة الوطنية فيها وليس له من هدف الا الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع
وأمنه للخطر وقطع الطريق على الحركة الحضارية الجسور لبناء الدولة المصرية العصرية ، فزاح
يبعث فحيحه بين الشباب ليندفع به الى طرق العنف والتخريب والارهاب . ليحوله من دوزخ

الطبيعى فى أن يكون عدة مصر وقوتها فى مشوارها المضارى الى أن يكون قاطع الطريق عليها
فى هذا المشوار .

وهكذا شهدت مصر فى السنوات الأخيرة تلك العصور من العنف والإرهاب والتطرف
تنفيذا لمشروعات إجرامية جماعية أو فردية لم تكن تعرفها من قبل ولم يكن ثمة بد من مواجهتها
تشريعيا بكل الحسم وبسيف القانون وسلاح الشرعية التى ما فتئت تواجه به مصر كل خروج
على قيمها الأصيلة وتقاليدها الخالدة وعزمها الأكيد على البناء واللاحاق بركب الانسانية
المضارى .

وإذا كان المجتمع الدولى قد عانى فى العقود الأخيرة من ذات الظاهرة الارهابية التى
هددت أمن الأفراد واستقرار الجماعة ونظام الدولة ، واثرت بالسلب على حركة النمو والتطور ،
فقد واجهت العديد من الدول الديمقراطية كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة
هذه الظاهرة وآثارها المدمرة من خلال أداة التشريعية المناسبة ، بما أدى الى الاسهام فى
مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف والإرهاب وحماية حقوق المواطنين
وحرياتهم ، ذلك أن نبل الغاية لا يقتضى عن شرعية الوسيلة ، وكان منهج بعض الدول اصدار
قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب ومنهج البعض الآخر منها ادخال تعديلات فى قوانين العقوبات
والاجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة وذلك كله وفقا لاحكام دساتيرها .

واذ كشف الواقع فى مصر عن وجوب التدخل التشريعى - لمواجهة هذه الظاهرة الاجرامية ،
فقد أثر المشروع المرافق تاسيا بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة الى ادخال بعض التعديلات
على هذه القوانين فى مجال التجريم والعقاب والاجراءات الجنائية كأحد الأدوات التى تسهم فى
مواجهة الإرهاب من خلال عقوبات رادعة واجراءات شرعية حاسمة تلتزم باحترام الدستور
وسيادة القانون .

وعلى قاعدة من هذا النظر أعد مشروع القانون المرافق متناولا القوانين التالية :

أولا - قانون العقوبات :

وهكذا ورد التعديل فى الشق الموضوعى منه تعديلا بالاضافة على الباب الثانى من
الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، حيث قسم هذا الباب الى فصلين خصص الفصل الاول منه
للجرائم الارهابية ، فاتجهت أولى موادته وهى المادة ٨٦ عقوبات الى تحديد مفهوم الإرهاب
والوسائل التى يلجأ اليها والغاية التى يسعى لبلوغها ، والأثر المترتب عليه .

ثم نصت المواد التالية على تجريم انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة أى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأى وسيلة الى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع احدى مؤسسات الدولة أو احدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور والقانون أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى (م ٨٦ مكررا) باعتبار أن مثل هذه التنظيمات هى النواة الأولى للمتف والارهاب .

كما عاقبت كل من انضم اليها أو شارك فيها بأية صورة ، وكل من روج للأغراض والمبادئ التى تدعو اليها وشدد العقوبات اذا كان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق تنفيذ أغراضها . كما عاقب المشروع على استعمال الارهاب لاجبار شخص على الانضمام اليها أو منعه من الانفصال عنها . وعلى التعاون أو الالتحاق بغير اذن أو تصريح كتابى من الجهة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لدولة اجنبية أو بأى جمعية أو منظمة أو جماعة يكون مقرها بالخارج وتتخذ الارهاب أو التدريب العسكرى وسائل لتحقيق أغراضها .

كذلك عاقب المشروع كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضاً سلامة من بها للخطر وشدد العقوبة اذا استخدم الجانى الارهاب أو نشأ عن الفعل المذكور جروح لى شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو اذا قاوم الجانى بالنوة أو العنف السلطات العامة أثناء تادية وظيفتها فى استعادة الوسيلة من سيطرته .

كما تسارول المشروع عقاب كل من قبض على أى شخص أو احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة فى أدائها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أى نوع ، أو مكن أو شرع فى تمكين مقبوض عليه من الهرب . وكذلك عالج المشروع حالة التمرد على أحد القائمين على تنفيذ أحكام الفصل الاول من الباب الثانى من قانون العقوبات .

هذا وقد أنزل المشروع على صور التجريم المستخدمة تلك الأحكام المستقر تقنينها فى قانون العقوبات بالنسبة لما يشابهها من جرائم ، وهى الأحكام المتعلقة بالتحريض والاتفاق والمساعدة وتسليط العقوبة على من يؤدى دوراً قيادياً فى هذه التنظيمات الارهابية وقواعد الامفاء من العقاب وتخفيف العقوبة فى حالات ابلاغ الجانى أو اعترافه ومن نطاق التجريم والعقاب الى الأفعال التى تقع فى الخارج استهدافاً لتنفيذ أغراض هذه التنظيمات داخل البلاد .

كما حظر تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند الحكم بالإدانة في هذه الجرائم عمدا الأحوال التي ينص فيها القانون على الحكم بالاعدام فيجوز النزول بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وأجاز فضلا عن الحكم بالعقوبة الحكم ببعض التدابير على التحرر المميز بالمادة ٨٨ مكررا (ب) .

الباب الثالث

الرشوة

مادة ١٠٣

من يوظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عون من أعمال وظيفته بدون مرتسبيا ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

- يراد هذا الباب (من المادة ١٠٣ الى المادة ١١١ ملغاة ويستبدل بها المواد ارقام ١٠٢ و ١٠٣ مكررا و ١٠٤ و ١٠٤ مكررا و ١٠٥ و ١٠٥ مكررا و ١٠٦ و ١٠٦ مكررا و ١٠٧ و ١٠٧ مكررا و ١٠٨ و ١٠٨ مكررا و ١٠٩ و ١٠٩ مكررا و ١١٠ و ١١١ بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩/٢/١٩٥٣ ونشر في ١٩/٢/١٩٥٣ .

- راجع التعديلات اللاحقة للقانون المشار اليه تحت كل نص .

- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في نهاية هذا الباب .

- راجع نصوص المواد من ١٠٣ الى ١١١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ في نهاية هذا الباب .

الأحكام

تعديد اعمال الموظف

٩٥٦ - من المقرر أن الموظف العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق . والشارع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العامين في موطن ما أورد به نصا ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ في الحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(١١/١/١٩٨٤ أحكام المنقضى من ٣٥ ق ٦ ص ٣٩)

٩٥٧ - اختصاص الرقابة الادارية بالكشف عن المخالفات الادارية والمالية والجرائم التى تقع من العاملين لا يقتصر على الموظفين بالمعنى المفهوم فى فقه القانون . ينبسط ليشمل العاملين فى جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ . ويعتبر خبراء الجدول بالمحاکم فى حكم الموظفين العموميين فى نطاق جريمة الرشوة .

(١٧/١/١٩٨٩ ط ٤٥٣٦ لسنة ٥٨ ق)

٩٥٨ - اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب أدائه ايا كان نصيبه منه ؛ وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ركن فى جريمة الارشاء المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات .

(١٦/٣/١٩٨٣ أحكام النقض نس ٣٤ ق ٧٥ ص ٣٧١)

٩٥٩ - اختصاص الموظف بالعمل الذى دفع الجعل مقابلا لادائه سواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ، ركن فى جريمة الرشوة التى تنسب اليه ، ويتعين على الحكم اثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

(٢٣/١٢/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١٢ ص ١١١٨)

٩٦٠ - ان المرجح فى تحديد الاختصاص هو الجهة الادارية المختصة دون المتهم وخلق بالمحكمة أن تتحرى حقيقة اختصاص الموظف بسؤال الجهة الادارية التى يتبعها دون التعويل فى ذلك على اقراره . لان توزيع الاختصاصات لا يثبت بالاقرار ، بل بتكليف الجهة الادارية التى يتبعها الموظف فى أقل الأقدار .

(٢٧/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٧ ص ١١٤٩)

٩٦١ - لا يحتسم القانون أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس فيه ما يمنع من أن يدخل فى أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس مختص ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون هناك قرار وزارى بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لان ذلك اجراء تنظيمي لا يهدر حق رئيس الادارة فى تكليف موظف بعمل خاص بادارة

أخرى .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢ ، ١٩٩٠/١٠/٢٢ ط ٢٨٤٥٩ س ٥٩ ق)

٩٦٢ - ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح ، واذن فلا مانع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية . وعلى ذلك فإذا استندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة إلى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التي يعمل فيها فلا تشريب عليها في ذلك .

(١٩٤٧/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢٨ ص ٣١٨)

٩٦٣ - ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون لها بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وإن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .

(١٩٧٠/٢/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠ ، ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ق ١٦ ص ١١٧ ، ١٩٨٤/١/٢ س ٣٥ ق ٢ ص ٢٢ ، ١٩٨٣/٥/١٢ س ٣٤ ق ١٢٧ ص ٦٣٠ ، ١٩٨٢/١٢/٢٨ س ٣٣ ق ٢١٧ ص ١٠١١)

٩٦٤ - من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الرشو أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٨ ص ٨٩٠ ، ١٩٦٩/٦/٩ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٩٦٥ - لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(١٩٨٧/٣/٥ ط ٥٨٣١ س ٥٦ ق ، ١٩٨٧/٢/١٢ ط ٥٩١١ س ٥٦ ق)

٩٦٦ - يتوافر قيام جريمة الرشوة من جانب الموظف ولو كان غير مختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها .

(١٩٨٨/١١/١٧ ط ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق)

٩٦٧ - لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨ ص ٣٣ ، ١٩٧٠/٤/١٩
سن ٢١ ق ١٤٧ ص ٦١٧)

٩٦٨ - ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس ولما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مبلغا من المال على ساع بالتليفزيون - وهو موظف عام - لسرقة أحد الأفلام الموجودة في استوديو مصر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن عمل الساعي نقل الأفلام بين مكتبة التليفزيون وبين الاستوديو ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة أيا كانت الجهة المالكة للفيلم ، ودان الطاعن على هذا الاعتبار ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٤ ص ٣٩٤)

٩٦٩ - ليس ضروريا في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة ، بل يكفي أن تكون له علاقة بها .

(١٩٥٨/١٠/٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٤ ص ٧٥١)

٩٧٠ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتشى هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له

فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

- (١٩٥٨/١/٧٠) أحكام النقض س ١ ق ٣ ص ١٧ ، ١٢/١٢/١٩٣٨
مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٦ ص ٣٩٨)

٩٧١ - يجب في جرائم الرشوة والشروع فيها ان يكون الغرض منها أداء ابوظف عملا من أعمال وظيفته أو عمل يزعم الموظف أنه يدخل في اختصاصه .

(١٩٥٧/٤/١٥٠) أحكام النقض س ٨ ق ١١٣ ص ٤١٦)

٩٧٢ - ليس من الضروري لتوافر أركان جريمة الرشوة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٩ عقوبات أن يكون الأعمال التي يطلب من الموظف العمومي أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي ان يكون لها علاقة بها : وقد حكم بأن تقديم مبلغ لكاتب المجلس الحسبى بقصد تأجيل قضية منظورة أمام المجلس يعد شروعا فى رشوة ولو أن التأجيل من اختصاص المجلس نفسه ولا يدخل فى حدود وظيفة الكاتب .

(١٩٢٢/٢/٢٧٠) المجموعة الرسمية س ٤ ق ١ ص ١)

٩٧٣ - أن اختصاص الموظف بالعمل الذى دفع الجعل مقابلا لأدائه سواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ، ركن فى جريمة الرشوة التى تنسب اليه ، ومن ثم كان يتعين على الحكم اثباته بما يحسم به أمره . وخاصة عند المنازعة فيه ، دون الاجتزاء على الرد بتقريرات قانونية عامة مجردة عن الاختصاص الحقيقى والمزعم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم فى شأن الواقع المعروض الذى هو مدار الأحكام ، ولا يتحقق بها ما يجب فى التسبيب من وضوح البيان ، مما يجعل الحكم قاصرا متعينا نقضه .

(١٩٦٩/١١/١٧) أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٢ ص ١٢٨٨ ،
١٩٦٩/١٠/٢٧ ق ٢٢٧ ص ١١٤٩)

٩٧٤ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه الرشوة من أجله متروك لتقدير محكمة الموضوع ما دام سائفا .

(١٩٨٧/٣/٥) ط ٨٣١ لسنة ٥٦ ق)

٩٧٥ - تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي . وتسليم مبلغ الرشوة - من بعد - ليس الا نتيجة للاتفاق .

(١٩٨٨/١٢/١ ط ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق ، ١٩٩٠/١٠/٢٢ ط ٢٨٤٥٩ س ٥٩ ق)

٩٧٦ - لا تقوم جريمة الرشوة الا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشي والمرتشى أو الوسيط .

(١٩٨٨/٢/٢ ط ١٩٤١ س ٥٨ ق)

٩٧٧ - اذا كان الطاعتان لا يجحدان أن الموظف المعروض عليه الرشوة هو رئيس الشئون الفنية الذى يدخل فى اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المعهدة إليه . باستخراج شهادات التأمين ، فإن هذا ما يجعل له اختصاصا فى صدد استخراج هذه الشهادات .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٩٧٨ - يكفى لتوافر الاختصاص فى جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، واذ كان ذلك ، وكان الثابت بما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذى حرر المحضر الذى عرضت الرشوة لتغييره وان هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقد عرض الرشوة عليه ، فإن هذا مما يتوافر به الاختصاص الذى يسمح للموظف بتنفيذ الغرض من الرشوة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر قد أعمل بحكم القانون على وجهه الصحيح .

(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٣ ص ٧٥٨ ، ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٥ ص ٢٩)

٩٧٩ - ما دام الغرض الذى من أجله قبل الموظف (كونه مستأجر) المال هو عدم تحرير محضر لمن قدم اليه المال ، وما دام تحريرا مثل هذا المحضر يدخل فى اختصاص هذا الموظف فإنه يكون مرتشيا ولو لم يكن هناك

أى موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال لعدم تحريره .

(١٩٤٨/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١١ ص ٤٦٦)

٩٨٠ - ان اختصاص الموظف بالعمل الذى آداه أو امتنع عن آدائه مقابل رشوة هو ركن من أركان الجريمة ، فيجب بيانه فى الحكم الصادر بالآداة والا كان باطلا .

(١٩٤٦/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨٨ ص ١٧٣ ، ١٩٤٦/٥/٢٧ ق ١٧٢ ص ١٦٢)

طلب الرشوة

٩٨١ - جعل القانون من مجرد طلب الرشوة من الموظف جريمة تامة .

(١٩٦٧/١١/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٥ ص ١٠٨٧)

٩٨٢ - تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك الا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .

(١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٤ ص ٦٩٨)

القبول والأخذ

٩٨٣ - جريمة ارتشاء الموظف المنصوص عليها فى المادة ٨٩ عقوبات تتحقق اما بقبول الموظف وعدا بشئ ما لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من أعماله ، واما بأخذه عطية أو هبة لأى هذين الفرضين ، فتتفقد هذه الجريمة انما يكون بايقاع ذلك القبول أو هذا الأخذ ، وفى كل من القبول أو الأخذ ينحصر مبدأ التنفيذ ونهايته . واذن فالوعد أو الاعطاء من جانب الراشى مهما يكونا محرمين واقعا جانبيهما تحت العقاب فان كليهما بالنسبة لجريمة ارتشاء الموظف عمل تحضيرى بحت ، ومثلهما الاستيعاد أو الاستعطاء الحاصلان لذى الحاجة من جانب الموظف ، بل أن هذين أشد من الوعد أو الاعطاء تغلغلا فى باب التحضيريات من قبل أنهما أسبق زمانا منها

على مبدأ التنفيذ .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد العاوية ج ١ و ٨٧ ص ٩٧)

جدية عرض الرشوة

٩٨٢ - لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة ان تكون قد وقعت نتيجة تدبير لصبتها والا يكون الراشي جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه اليه في مسائل ذلك من العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي .

(١٩٦٧/٢/١٤ احكام النقض س ١٨ ق ٤١ ص ٢٠٩ . ١٩٦١/٦/١٣ س ١٢ ق ١٣٤ ص ٦٩٨)

٩٨٥ - ان تقديم مبلغ لموظف لعمل من أعمال وظيفته هو رشوة ، ولا يؤثر في ذلك ان يكون تقديمه بناء على طلب الموظف أو ان يكون قد تم الاتفاق على ذلك في تاريخ سابق ، او ان يكون الراشي غير جاد في عرضه ما دام المرتشى كان جادا في قبوله . وضبط الراشي حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف لجريمة الرشوة وقت ارتكابها غيباح لرجل الضبطية القضائية ان يقبض على المنهم ويفتشه ، ولا يقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبلغ الرشوة أن رفضت الاذن في التفتيش لعدم تعيين المراد تفتيشه .

(١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٣ ص ٥٧٦)

٩٨٦ - لا يهم لأجل ان يعد الموظف مرتشيا ان يكون الراشي جادا في عرضه . بل المهم ان يكون العرض جديا في ظاهره وقبله الموظف على هذا الاعتبار منتويا العبث بأعمال وظيفته بناء عليه ، ذلك بأن الحالة التي شرع العقاب من أجلها تتحقق بالنسبة الى الموظف بهذا القبول منه . لأنه يكون قد اتجر فعلا بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلا بالضرر الناشء من العبث بالوظيفة .

(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦ ص ٧١)

المستفيد من الرشوة

٩٨٧ - تساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطية ، ومن تم فلا مصلحة للمتهم من التحدي بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .
(١٩٥٨/١/٧ أحكام النقض س ٩ ق ٣ ص ١٧)

القصد الجنائي

٩٨٨ - القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشي عند طلب أو قبول أو وعد أو العطية أو الفائدة أنه يقبل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للاخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملايسبات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة .
(١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٩ ص ٤٨٧)

٩٨٩ - لا تعد الرشوة جريمة تستحق العقاب الا اذا استوفت شروطها ، وهي وجود نية الرشوة بين الطرفين وكون العمل المأخوذة لأجله الرشوة من خصائص وظيفة المرتشي .

وحيث ان الهيئة الحاكمة شرعت في ايجاد مأموري الضبطية الادارية لحفظ نظام انهيئة الاجتماعية ومن أهم وظائفهم منع ما عساه يقع بين أفراد الهيئة الاجتماعية مما يخل بالنظام العام ، وقد وضعت قانون العقوبات لعقاب من يقدم على ارتكاب أي جريمة رغما عن هذه المحافظة ولردع المرتكب عن القود وزجر غيره عن مثلها . وليس من وظائف أولئك المأمورين ايقاع أفراد الهيئة في شرك الجريمة وتخريضهم على ارتكابها ، ان لم نقل أن ذلك نقيض ما هم منوطون به وعلى خلاف الباغت لسن قانون العقوبات من تقليل وقوع الجرائم بين أفراد الهيئة . ولذا كان من مقتضى القانون أن من أركان العقاب على الجريمة حرية ارادة المجرم الاختيارية ونية قصد السوء عدا بعض احوال استثنائية ، ولا شك أن الارادة الاختيارية قد تفقد بسبب الخديعة والتخريض ، وعند فقد نية الارتكاب لا يشتر الفعل جريمة ولا يعاقب عليه القانون وان كان في نفسه أمرا فظيما . إذ أن الأعمال بالنيات ، ذلك أمر

أجمع على وجوبه النقل والعقل ،

(١٢٠ / ٧ / ١٨٦١ الحقوق س ٦ ص ١٨٦)

الاثبات

٩٩٠ - ان الممول عليه اما هو نقاض الرشوة بـالاخلاق بواجبات الوظيفة التي أتبنتها الحكم ، ولا يؤثر في قيام اركان جريمه الرشوة عدم ضبط الراشى ما دام الموظف قد قبل الرشوة منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى .

(١٩٦٩ / ٤ / ٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٤ ص ٤٩٨)

٩٩١ - ان تقرير عدم ضبط مبالغ الرشوة كله مع المتهم بمظنة احتمال احتجازه له في الصباح قبل حضور المجنى عليه لصرف قيمة الإذن بعد ظهر يوم الحادث ، انما هو من قبيل الاستنتاج المنطقي من وقائع الدعوى وظروفها ما تملكه محكمة الموضوع بغير معقب .

(١٩٦٧ / ١٠ / ٩ أحكام النقض س ١٨٠ ق ١٩٢ ص ٩٥٠)

العقوبة

٩٩٢ - الغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى صريح نص المادة ١٠٨ من قانون العقوبات هي غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين .

(١٩٥١ / ١٢ / ٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٥ ص ٣٢٤)

رد الرشوة

٩٩٣ - يعد الموظف العمومي مرتكباً لجريمة الرشوة اذا اخذ هدية او عطية لتأدية عمل من أعمال وظيفته ولو رد فيما بعد تلك الهدية أو العطية للراشى ولم ينجز ما وعد به .

(١٩١٧ / ١ / ٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٣٨ ص ٦٧)

مادة ١٠٣ مكرر (أ)

يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه .

- عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في ١٩٦٢/٧/٢٥ .

- وراجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ١٠٩٠ .
- مادة ١٠٣ مكررا المضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ :

يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه .

الأحكام

٩٩٤ - ان جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه حقا أو غير حق ولا يستطيع الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون ، لأن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة ولأن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما استثنى في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين إحتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه ، وذلك عن طريق الاتجار فيها وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه حين يتجر فيها على أساس من الواقع اذ هو يجمع بين اثنين هما الاحتيال والارتشاء .

(١٩٨٥/١/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣ ص ٤٨)

٩٩٥ - جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله ، ولو كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه غير حق ولا يستطيعه الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون ، ما دام العمل المطلوب في ذاته وبصورة مجردة داخلا في اختصاص الموظف وما دام أن زعم الاختصاص يكفي لتتام الجريمة لأن تنفيذ الغرض من الرشوة ليس ركنا في الجريمة .

(١٩٩٠/١٠/٢٢ ط ٢٨٣٥٩ س ٥٩ ق)

الزعم بالاختصاص

٩٩٦ - مفاد نص المادة ١٠٣ مكررا اشتراط الشارع أن يكون زعم الموظف باختصاصه ، بالعمل الذي طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو للامتناع عنه صادرا على أساس أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية ، أما الزعم القائم على انتحال صفة وظيفية منبثة الصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني فلا تتوافر بهذا الزعم جريمة الرشوة التي نص عليها القانون بل يكون جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ ع بانتحال الجاني صفة غير صحيحة .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٨ ص ٧٥٥)

٩٩٧ - من المقرر أن جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد الموظف أو زعم اذ هو حينئذ يجمع بين اثنين هما الاحتيال والارتشاء .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٥ ص ٦٠٩ ، ١٩٦٩/١/٦ ق ٨ ص ٣٣ ، ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٣٣ ق ١٥٤ ص ٧٥٢)

٩٩٨ - يتوافر الزعم بالاختصاص لو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به ، اذ يكفي ابداء الموظف استعدادا للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لأن ذلك المساوئ منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨ ص ٣٣ ، ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ٢٠٠ ص ٩٨٦)

٩٩٩ - تصدى المحكمة لشرط الاختصاص لبيان ما اذا كان العمل الذي طلبت الرشوة من أجله يتصل بأعمال وظيفة الطاعن بما يقع تحت طائلة المادة ١٠٣ من قانون العقوبات أو أن هذا العمل لا يدخل في نطاق وظيفته وانما هو قد ادعى كذبا باختصاصه به الأمر المؤتم بالمادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ، هذا التصدى هو من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد استجلاء حقيقة ركن من أركان الجريمة وليس اضافة لعناصر جديدة لم تكن معلومة للطاعن أو محاميه أثناء المحاكمة .

(١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٠ ص ٩٨٦)

١٠٠٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على صدور الزعم بالاختصاص من جانب الطاعن بما أثبتته في حقه من أنه ادعى للشاهد المبلغ أن بوسعه إلغاء الأمر الصادر بنقله وزميليه لقاء مبلغ الرشوة فإن ما يثيره الطاعن في شأن القصور في التدليل يكون مردودا .

(١٠٠٦ / ١٠ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٠ ص ٩٨٦)

١٠٠١ - يستفاد من الجمع بين نص المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من قانون العقوبات ، في ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف أو من في حكمه متى قبل أو طاب أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة ولو كان حقا ، كما تتحقق الجريمة أيضا في شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، مما دلالتة أن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما استثنى في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما زعم الموظف أو اعتقد ، اذ هو حينئذ يجمع بين اثنين هما الاحتيال والارتشاء .

(١١ / ٢١ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٢ ص ١١٢٨ ، ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ١٦٢ ص ٨٠٢)

١٠٠٢ - استحدثت الشارع نص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . (المعدلة أخيرا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين الحقيم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم . ويكفي لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية ، وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من

الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

(١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٠ ص ٤٠٦ . ١٩٨١/٦/١ س ٢٢ ق ١٠٥ ص ٥٩٤) .

١٠٠٣ - استحدث الشارع نص المادة ١٠٢ مكررا مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وتشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين الحقهم الشارع بهم في هذا الباب ، وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم .

(١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٤ ص ٧٠٦)

١٠٠٤ - أفادت المادة ١٠٢ عقوبات أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذي يراد من الموظف أدائه أو الامتناع عنه داخلا في أعمال وظيفته . واذن فإذا كان الموظف غير مختص بأجراء أعمال من الأعمال . سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلا في وظيفته أم بسبب أنه هو بمتنفي نظام تعيينه ، ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشر فيها ، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه للقيام به أو للامتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة ، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه . واذن فلا رشوة ولا شروعاً في رشوة في تقديم نقود إلى باشجاويش مباحث مديرية الجيزة لكيلا يضبط في القسافرة صاجا منروقا من الجيش البريطاني ، إذ هذا العمل ليس مما يحق له بمتنفي وظيفته أن يباشره .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٨٥ ص ٦٢٨)

مادة ١٠٤

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافاته على ما وقع منه من ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ من هذا القانون .

الأحكام

١٠٠٥ - استهدف المشرع من النص في المادة ١٠٤ ع المعدلة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشتمل أمانة الوظيفة ذاتها .

(١٩٧٠/٢/١ أحكام النقض سن ٢١ ق ٢٩ ص ٢٠٠)

١٠٠٦ - الإخلال بواجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات ذات مدلول أوسع من أعمال الوظيفة ، فتتناول أمانة الوظيفة ذاتها .

(١٩٨٨/١٢/٢٢ ط ٤٩٥٨ س ٥٨ ق)

١٠٠٧ - سوى الشارع في المادة ١٠٤ عقوبات - التي عدت صور الرشوة - بين الإخلال بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من أعمالها . ورود تعبير الإخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقاً يتسع مدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوى .

(١٩٨٧/١/٨ ط ٦١٤٣ س ٥٦ ق)

١٠٠٨ - نص الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدت صور الرشوة على إخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من الأعمال الوظيفية . وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف وسلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم . وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث يشمل أمانة الوظيفة ذاتها ، فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو الامتناع عن القيام به يجري عليه وصيف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص . فإذا تقاضى الموظف جعلاً عن هذا الإخلال كان فعله ارتشاء ، وليس من الضروري في جريمة الرشوة

ان تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي ان يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وان يكون الراشي قد أتجر معه على هذا الأساس ، كما لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشور او الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة ، بل يكفي ان يكون له علاقة به ، و يكون له نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة .

(١٩٨٥/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢١٠ ص ١١٣٢ ، ١٥/٢/١٩٩١ ط ٥١٩ س ٦٠ ق ، ١٩٨٢/١٠/١٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٤ ص ٧٥٢ ، ١٩٨٢/١٢/٨ ق ١٩٩ ص ٩٦٢ ، ١٩٨٣/٤/٣ س ٣٤ ق ١١٠ ص ٥٦٤ ، ١٩٨٣/٥/١٢ ق ١٢٧ ص ٦٣٠)

١٠٠٩ - نص الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدلت صور الرشوة على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة الى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة . وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف ، وكل تصرف أو سلوك ينتسب الى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائما أن تجرى على ستن قويم . وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فاذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الاخلال كان فعله ارتشاء ، ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب ولا يتغير حكم القانون ولو كان الاخلال بالواجب جريمة في ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات ما دامت الرشوة قد قدمت الى الموظف كي يقارف تلك الجريمة أثناء تأدية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

(١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٤ ص ٣٩٤)

١٠١٠ - أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل

موظف أو مكلف بخدمة عامة علم أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . وامتناع الموظف أو المكلف بخدمة عامة عن أداء واجب التبليغ عن جريمة يعتبر اختلافاً خطيراً بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة يستوى في القانون إمتناع الموظف أو المستخدم العام عن أداء عمل من أعمال وظيفته تطبيقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صور الرشوة وجاء نصها في ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث ينس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم . وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التي عدتها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . وإذا كانت أمانة الوظيفة تفرض على المستخدم في مصلحة حكومية ألا يتدخل في عمل رئيسه وأن ينأى عن السعى لديه للامتناع عن أداء واجب التبليغ الذي يلزمه به القانون لما قد يؤدي إليه تدخله من إفلات مجرم من المسؤولية الجنائية وهو أمر تتأذى منه العدالة ويسقط عنده ذمة الموظف ، فإذا وقع منه فإنه يعد اختلافاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يبادر بالتبليغ عن الجرائم فور علمه بها . ولما كان الحكم قد أثبت أن رئيس مجلس المدينة (وهو مكلف بخدمة عامة) وسائق سيارته (وهو مستخدم في الدرجة التاسعة بمحافظة الشرقية) علما بسبب تأدية عملهما بارتكاب الطاعن جريمة نقل فول سوداني من محافظة الشرقية بدون ترخيص وهي جريمة تموينية يجوز للنيابة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أو طلب ، فإن عرض جمل على أحدهما للاخلال بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة بالامتناع عن أداء واجب التبليغ عن تلك الجريمة التموينية يعد في صحيح القانون عرضاً للرشوة . وإذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه عرض جعلاً على السائق حتى يتوسط لدى رئيسه لكي يمنع عن إبلاغ الشرطة بالمخالفة التموينية واستخلصت من هذه الواقعة أن الغرض من عرض الجمل على السائق ينطوي فضلاً عن الوساطة لدى رئيسه أن يمنع من جانبه عن التبليغ عن تلك الجريمة لأن قبول الوساطة يقتضي حتماً وبطريق اللزوم العقلي الامتناع عن التبليغ ، وهو استخلاص شديد وسائله ، ذلك أن

واجب التبليغ عن الجرائم يفرض على رئيس المدينة وعلى سائق سيارته على السواء المبادرة الى التبليغ عن المخالفة التموينية التي علم بها كل منهما بسبب تأدية عمله .

(١٩٦٧/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٣ ص ١١٩٦ . ١٩٦٠/٢/٢٠ / ١٩٦١ س ١٢ ق ٤٢ ص ٢٤١)

١٠١٨ - نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف اذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الاخلال أو أن يكون لاحقا عليه ما دام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الاخلال بواجباتها ، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الاخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقا عليه من قبل ، فإن ما يثيره المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الاخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٣ ص ٢٤١)

١٠١٣ - إذا كان الثابت أن المتهم توجه الى مكتب الشخص الذي كلف بأجراء التحريات عن المنزل الذي يديره للدعارة السرية ، ثم كشف له عن شخصيته وأفهمه بأن لديه شكاوى ضده محالة اليه من النيابة . ويمكنه حفظها وطالبه بمبلغ عشرة جنيها ، فإن هذا يوفر الاخلال بواجبات وظيفة المتهم ويقع تحت حكم المادة ١٠٤ سواء كان طلبه المبلغ له ، أو في سبيل استرداده لقريبة نظير ما دفعه أجرا لأفعال غير مشروعة .

(١٩٦٠/٣/٨ أحكام النقض س ١١ ق ٤٥ ص ٢٢٠)

١٠١٣ - اثبات الحكم أن الطاعن قبل وعدا بمبلغ من المال لنقل كمية من الثوم بالسيارة قيادته التابعة لاحدى شركات القطاع العام يتحقق به الغرض المقصود من الرشوة ، ويعد اخلاا بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ عقوبات .

(١٩٨٦/١/٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١١ ص ٤٦)

مادة ١٠٤ مكررا

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه أو للاخلال بواجبات الوظيفة يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة حسب الأحوال حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات الوظيفة .

تمت عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في ١٩٦٢/٩/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .

- مادة ١٠٤ مكررا الفسالة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ :

كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة حسب الأحوال حتى ولو كان يقصد القيام بذلك العمل أو الامتناع عنه .

الأحكام

١٠١٤ - تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله ، ولو كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطيعه الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون ، ما دام العمل المطلوب في ذاته وبصورة مجردة داخلا في اختصاص الموظف .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨ ص ٣٣)

١٠١٥ - إن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨ ص ٣٣)

١٠١٦ - تنعقد جريمة الرشوة بالاتفاق الذي يتم بين الراشي والمرتشى ولا تبقى بعد ذلك إلا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٨)

١٠١٧ - يكفى فى جريمة الرشوة أن يكون الدافع اليها عملا من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع ، فمع التسليم بأن عينات اللبن المقدمة للتحليل والتي قدمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش فذلك لا تأثير له فى قيام الجريمة .
(ز ١٢/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٦ ص ٣٩٨)

مادة ١٠٥

كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع منه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه .

- عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر فى ٢٥/٧/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمادة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .

- مادة ١٠٥ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ :

كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه بقصد المكافأة على أدائه أو الامتناع عنه وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

حکمان

١٠١٨ - لما كانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تنص على أن كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بعد مرثيا ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به ، كما تنص المادة ١٠٥ منه على أن كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل

عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه . ومفاد هذين النصين أنه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجمل انطبقت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه ما دام أداء العمل كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ البداية . أما إذا كان أداء العمل - أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة - غير مسبوق باتفاق بين الراشي والمرتشى فإن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .

(١٢٠ / ٣ / ١٩٨٤ أحكام النقض سن ٣٥ ق ٥٥٥ ض ٣٦٧)

١٩٠ - إن مفاد نصوص المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ع أنه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على امتناع الموظف عن أداء عمله معين أو للإخلال بواجبات وظيفته انطبقت المادة ١٠٤ ع ، يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الإخلال أو أن يكون العطاء لاحقا عليه مادام الامتناع أو الإخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجبات الوظيفة . أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراشي على أداء العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال ثم طالب بمكافأته ، انطبقت المادة ١٠٥ عقوبات .

(١٦ / ٣ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٨ ص ٣٩٨)

مادة ١٠٥ مكررا

كل موظف عمومي قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة ١٠٦

كل مستخدم طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية بغير علم مخدومه أو رضائه لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه

يعتبر مرتشيا ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٠٦ مكررا

كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو معاونة أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أى نوع يعد في حكم المرتشي ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من هذا القانون إن كان موظفا عموميا وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط في الأحوال الأخرى .

ويعتبر في حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لإشرافها .

- راجع الأحكام الواردة تحت المادة ١٠٦ مكررا (أ)

مادة ١٠٦ مكررا (أ)

كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو بإحدى المؤسسات أو الجمعيات الاعتبارية قانونا ذات نفع عام ، وكذلك كل مدير أو مستخدم في أحدها طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها يعد مرتشيا ويعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به ولو كان الجاني يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات وظيفته .

ويعاقب الجاني بالعقوبات ذاتها إذا كان الطلب أو القبول أو الأخذ لاحقا لأداء العمل أو للامتناع عنه أو للاخلال بواجبات الوظيفة وكان يقصد المكافاة على ذلك وبغير اتفاق سابق .

- أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في

١٩٦٢/٧/٢٥

راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠.

الأحكام

١٠٢٠ - يكفي قيام جريمة الاتجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات أن يطلب الفاعل لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعدا أو عطية تذرعا بنفوذ الحقيقي أو المزعوم بغرض الحصول أو محاولة الحصول على مزية للغير من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المسألة ولو كان النفوذ مزعوما . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترائة بعناصر أخرى أو وسائل اجتهالية . فان كان الجاني موظفا عموميا وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات والا وقيمت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات .

(١٩٨٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٧ ص ٩٣٢)

١٠٢١ - عناصر الركن المادي للواقعة المنصوص عايتها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات الخاصة باستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول على حكم أو قرار ، هو التذرع بالنفوذ الحقيقي أو المزعوم الذي يمثل السند الذي يعتمد عليه الجاني في أخذه أو قبوله أو طلبه الوعد أو العطية ، فهو يفعل ذلك نظير وعد لصاحب الحاجة في أن يستعمل ذلك النفوذ . كما أن المقصود بلفظ النفوذ هو ما يعبر عن كل إمكانية لها التأثير لدى السلطة العامة مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب سواء أكان مرجعها مكانة رياضية أو اجتماعية أو سياسية ، وهو أمر يرجع الى وقائع كل دعوى حسبما يقدره قاضي الموضوع .

(١٩٨٥/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٩ ص ١٠٣٥)

١٠٢٢ - من المقرر أن الشارع قد سوى في نطاق جريمة الاتجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات بين تذرع الجاني في الطلب أو القبول أو الأخذ بنفوذ حقيقي للحصول على مزية من سلطة عامة وبين تذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم فقد قرر الشارع أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، اذ هو حينئذ يجمع بين الغش - أو

الاحتيال - والاضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لاشرافها . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . ولم يفرق الشارع - في صور تلك الجريمة في سائر جرائم الرشوة - بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره ، فان كان الجاني موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات .

(١٩٨٣/٥/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤١ ص ٧٠٠)

١٠٢٣ - استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساواة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى ووسائل احتيالية فان كان الجاني موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ع والا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكرراً من القانون المذكور .

(١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٤ ص ١٠٢٠)

١٠٢٤ - سوى الشارع في نطاق جريمة الرشوة بما لا يبيته في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه عن طريق الاتجار فيها .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨ ص ٣٣)

١٠٢٥ - اذ اشترطت المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات لتطبيقها أن يطلب الفاعل لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعداً أو عطية تدرعاً بنفوذه الحقيقي أو المزعوم بغرض الحصول على مزية للغير من أية سلطة عامة ، فقد دل ذلك على أن المشرع قد ساوى في هذه الجريمة بين قبول العطية وأخذها وبين طلبها . فلا يشترط لتحقيقها قبول العطية أو أخذها فحسب بل ان مجرد طلب العطية تتوافر به هذه الجريمة بتمامها ، ولا يعتبر

هذا في صحيح القانون بدءا في تنفيذها أو شروعا فيه .

(١٤/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٤ ص ٨٣٢)

١٠٣٦ - سوى الشارع في نطاق جريمة الاتجار بالنفوذ -
المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات بين تذرع الجاني -
في الطلب أو القبول أو الأخذ بنفوذ حقيقي للحصول على مزية من سننطة
عامة ، وبين تذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم ، فقد قرر الشارع أن الجاني حين
يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به
على أساس من الواقع ، اذ هو حينئذ يجمع بين الغش أو الاحتيال والاضرار
بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لاشرافها ، ولا يلزم أن
يكون الزعم بالنفوذ صريحا بل يكفي أن يكون سلوك الجاني منطقيا ضمنا على
زعم منه بذلك النفوذ .

(٢٠/١١/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٥ ص ١١٢٢)

مادة ١٠٧

يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرشى أو
الشخص الذي عينه لذلك أو علم به ووافق عليه أيا كان اسمها أو نوعها
وسواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية .

الأحكام

١٠٣٧ - لم يفرق الشارع في سائر جرائم الرشوة بين الفائدة
التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

(٢٠/١١/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٥ ص ١١٢٢)

١٠٣٨ - لا يغير من وصف فعل الموظف المتهم بأنه ارتشاء أن يكون
ما قبضه من مال حرام جزءا مما استولى عليه الراشي بغير حق من مال
الدولة علم بذلك أو لم يعلم ، أو أن يكون الراشي موظفا مثله لأنه لا ينظر
في وصف الوظيفة الا بالنسبة الى المرشى وحده .

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٢ ص ٨٠)

١٠٢٩ - يستوى لتكامل أركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة الى المجنى عليه أو عن طريق وسيط . . .

(ز ١٦٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ في ١١٤ ص ٥٨١)

١٠٣٠ - عام الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالا غير واجبة الأداء، لا يعفيه من المسئولية ، بل هو مما تتحقق به جريمة الرشوة ما دام العطاء لم يكن إلا لحمله على الإخلال بواجبات وظيفته . . .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٩ ص ٢٢٩)

١٠٣١ - إن غرض الشارع من المادة ٩٦ إنما هو شمول عبارتها لكل ما يتم به جريمة الارشياء من وعد أو عطية .

(١٩٣٤/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٢ ص ٢٦١)

مادة ١٠٧ مكررا

يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرشئي ، ومع ذلك يعفى الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها .

الأحكام

١٠٣٢ - القصد الجنائي في جريمة التوسط في الرشوة يتحقق بعلم الوسيط بأركان جريمة الرشوة التي ساهم فيها ، والعلم بصفة الموظف المرشئي وأن الجعل الذي يتقاضاه هذا الأخير هو مقابل أداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو بالإخلال بواجباتها ، ويستنتج هذا الركن من الظروف والملازمات التي صاحبت التوسط الفعلي بين الراشي والموظف المرشئي .

(١٩٩٠/١٠/٢٢ ط ٢٨٤٥٩ س ٥٩ ق)

١٠٣٣ - يبين من نص المادتين ١٠٧ مكررا و ١٠٨ مكررا عن قانون العقوبات أن المشرع عرض في كل منهما لجريمة تختلف عن الموازنة في النص الآخر ، وإن جريمة الوساطة في الرشوة تختلف عن جريمة تعيين شخص لأخذها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن بأدلة

ببائفة انه ارتكب الجريمة المنصوص عايبها فى المادة ١٠٨ مكررا فانه لا يوجب لاعمال الاعفاء المقرر فى المادة ١٠٧ مكررا لكونه قاصرا على الراشى والوسيط دون غيرهما ويكون منبى الطاعن فى هذا الشأن لا سند له
(١٩٨٢/١١/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٢ ص ٩٣٠)

١٠٣٤ - يشترط فى الاعتراف الذى يؤدى الى اعفاء الراشى او الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات أن يكون صادقا كاملا يغطى جميع وقائع الرشوة التى ارتكبها الراشى او الوسيط دون نقص أو تحريف وأن يكون حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فاذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يترتب الاعفاء .

(١٩٨١/١٢/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٧٠ ص ١٠١٦ ، ١/٢/١٩٧٠ س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠)

١٠٣٥ - حصول الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم العدول عنه لدى المحكمة لا يعفى من العقاب .

(١٩٨٧/١/٨ ط ٦١٤٣ س ٥٦ ق)

١٠٣٦ - ان العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة للمعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢)

١٠٣٧ - ان المشرع فى المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد منح الاعفاء الوارد بها للراشى باعتباره طرفا فى الجريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها سواء كان يعمل من جانب الراشى وهو الغالب ، أو يعمل من جانب المرتشى وهو ما يتصور وقوعه أحيانا ، دون أن يمتد الاعفاء للمرتشى ، واذا كان الحكم قد دلل بما أورد من أدلة سناثفة على أن ما ارتكبه الطاعن يوقر فى حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتشيا - وليس وسيطا - فإن ما يشير الطاعن من تعيب الحكم لعدم اعفائه من العقاب طبقا

للمادة ١٠٧ مكررا عقوبات لا يكون له وجه .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٨ ص ٤١٤)

١٠٣٨ - ان العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبول الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ، ذلك ان الراشى أو الوسيط يؤدي في الحالة الأولى خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها ، وتسهيل اثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التي أدت الى الاعفاء من عقاب الراشى أو الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف الرشوة .

(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٤ ص ٩٩-١٠٢/٤/١٩٦١ س ١٢ ق ٨٨ ص ٤٧٨ ، ١٩٨٣/١/٤٠ س ٣٤ ق ٤ ص ٣٦)

١٠٣٩ - أطلق الشارع في المادة ١٠٧ مكررا في قانون العقوبات عبارة النص ولم يقيدها ، فمنح الاعفاء للراشى باعتباره طرفا في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشى وهو الغالب ، أو يعمل من جانب المرتشى وهو ما يتصوّر وقوعه أحيانا .

(١٩٦١/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٠ ص ٦٢٨)

١٠٤٠ - الاعتراف المنصوص عليه في المادة ٩٣ ع لم يحدد له النصي زمتا ولا جهة حكومية خاصة يؤدي لديها ، فهو بهذا الاطلاق يكون في أي زمن ولدى أية جهة إدارية أو قضائية ، لكنه لا تتحقق فائدته ولا ينتج أثره الا اذا كان حاصلا لدى جهة الحكم وهو القضاء ، أما اذا حصل لدى جهة التحقيق الادارية أو القضائية ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الاعفاء .

(١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤١ ص ١٧٧)

١٠٤١ - اذا حصل الاعتراف لدى المحكمة فما دام القانون لم يشترط له أي شرط بل جاء لفظه مطاقا خاليا عن كل قيد زمني أو مكاني ، أو كفي فلا يجوز أن يضع له القاضى قيودا من عند نفسه ، بل كل ما له أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الاعتراف وهو اقرار الشخص بكل وقائع

الجريمة وظروفها اقرارا صريحا لا مواربة فيه ولا تضليل . فمتى وقع هذا المداول حق الاعفاء بدون نظر الى أى أمر آخر . واذن فللراشى أو الوسيط أن يعترف فى أى وقت لغاية اقفال باب المرافعة لدى محكمة الموضوع واعترافه هذا يعفيه من العقوبة .

(١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤١ ص ١٧٧)

١٠٤٢ - لم تبين المادة ٩٣ عقوبات الخاصة بالرشوة الوقت الذى يلزم أن يحصل فيه الاعتراف حتى يترتب عليه الاعفاء من العقوبة طبقا للفقرة الثانية من المادة المذكورة ، فمتى كان الاعتراف صريحا ومطابقا للحقيقة تكون نتيجته الاعفاء من العقوبة اذا حصل فى أى وقت ما قبل صدور الحكم فى الموضوع .

(١٩٢١/٤/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٩٢ ص ١٧٩)

من احكام محكمة الموضوع

١٠٤٣ - ان افصاح الراشى للمعروضة عليه الرشوة عن غرضه من العطفية أمر ضرورى لتأكيد نيته حتى تكون العقوبة واجبة لأن الرشوة بالمعنى المعاقب عليه هي العطفية التى يقصد بها حمل الموظف على مخالفته واجباته .

(النيا الجزئية ١٩٠٦/١/٢٠ الحقوق س ٢١ ص ٢٢٧)

١٠٤٤ - تعطى الرشوة الى موظف لأجل تادية عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه فاذا كان العمل الذى أعطيت الرشوة من أجله لأجل اجرائه أو الامتناع عنه ليس هو من اختصاص الموظف ، اذ ليس فى وسعه عمله كانهاء ذلك العمل أو خروجه من سلطته الى سلطة أخرى ، فتكون الشروط القانونية غير متوفرة . ولا يكفى اعتقاد الراشى بمقدرة المرتشى على تلبية رغبته لتوقيع العقاب بل لا بد من أن تكون مقدرة المرتشى فى هذه الحالة فعلية .

(منطقة الجزئية ١٩٠٨/٣/٢٩ الحقوق س ٢٣ ص ٢٨٩)

مادة ١٠٨

إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة فيعاقب الراشي والمرتشى والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة ، ويعفى الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من هذا القانون .

حكم

١٠٤٥ - يعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت الى الموظف بقصد افساد ذمته ليقارف جريمة دس مخدر فى منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحربى الذى يعمل فيه من قدمت له العطية .

(١٩٦٠/٤/٤ أحكام النقض س ١١ ق ٦٢ ص ٣١٦)

مادة ١٠٨ مكررا

كل شخص عين لأخذ العطية أو الفائدة أو علم به ووافق عليه المرتشى أو اخذ أو قبل شيئا من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به وذلك اذا لم يكن قد توسط فى الرشوة .

مادة ١٠٩

- عدلت بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩/٢/١٩٥٣ ونشر فى ١٩٥٣/٢/١٩

- تم الغيت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر فى ١٩٦٢/٧/٢٥

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠

- مادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ :

يعاقب بالعقوبات المقررة للرشوة بحسب الأحوال من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد فى حق موظف عمومى أو مستخدم ليحصل على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال المكلف بها .

أحكام عن المادة ١٠٩ قبل الغائها

١٠٤٦ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فانه لا يتحقق في المادة ١٠٩ الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ، وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفة الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح ، فاذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فان الجناية تنحل الى جنحة تعدي متى توافرت شروطها .

(١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٥ ص ٢٩٥)

١٠٤٧ - ايراد الشارح لجريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في مفاهاها لنوع شبه لاحظته المشرع بين الجريمتين من جهة النتيجة التي يفضي اليها التهديد أو الاعتداء ، لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون . وهي لا تكون الا بوعده أو عطية .

(١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٨ ص ٧٢٢)

١٠٤٨ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التعدي على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل في انتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذه النية - التي تنتسب الى هذا الباعث الخاص - هي قوام القصد الجنائي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التي

تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات .

(١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٨ ص ٧٢٢)

١٠٤٩ - لا محل لتوقيع عقوبة الغرامة في جريمة المادة ١٢٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لانتفاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة على ما سبق به قضاء محكمة النقض . . .

(١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٨ ص ٧٢٢)

١٠٥٠ - ان الشارح أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به فيستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به . لمنعه من أدائه مستقبلا ، طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٢ ص ٤٩٣)

١٠٥١ - ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة ، وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وان كان المشرع قد أعطاها حكم الرشوة الا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيسة لاجرية فقط وليس في عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو افساد ذمة الموظف . ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعده به وهنا لا وعد ولا عطية .

(١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٢ ص ٤٩٣)

مادة ١٠٩ مكررا

من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وذلك اذا كان العرض حاصلًا لموظف عام ، فاذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

- عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في ١٩٦٢/٧/٢٥

- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠

- مادة ١٠٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ :

من عرض رشوة ولم تقبل منه أو من استعمال القوة أو العنف أو التهديد ولم يبلغ مقصده يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وذلك اذا كان العرض أو التهديد أو استعمال القوة والعنف حاصلًا لموظف عمومي ، فاذا كان العرض أو استعمال القوة أو التهديد حاصلًا لغير موظف عمومي تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

الأحكام

١٠٥٢ - لا يشترط القانون لتحقق جريمة عرض الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الاعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحًا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٥ ص ٧٨ ، ١٩٧٣/١١/٢٦ س ٢٤ ق ٢٢٣ ص ١٠٨٥)

١٠٥٣ - يكفي لتوافر الركن المادي لجريمة عرض الرشوة أن يصدر وعد من الراشي إلى الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له متى كان هذا العرض جديًا ، لا يهم في ذلك نوع العطاء المعروض ، وبقطع النظر عن الصورة التي قدم بها .

(١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١)

١٠٥٤ - تقديم العطاء الى المجنى عليه يعتبر عرضا للرشوة ولو تم بعد تمام العمل الذي وقعت الرشوة من أجل تجنبه ، وهو ابلاغ المجنى عليه للمسئولين بمخالفة الطاعن الأول لأحكام قانون الاصلاح الزراعى ، لان هذا الأمر خارج عن ارادة الطاعن ولا ارتباط له بجريمته .

(١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١)

١٠٥٥ - الأصل أنه متى كان الموظف مختصا بالعمل فإن الجانى يؤاخذ على الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن عرض مبلغ الرشوة انما كان بقصد درء عمل ظالم قام به المخبران لضبطهما له هو وزميله فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧)

١٠٥٦ - متى كان ما أثبتته الحكم فى حق الطاعن من أنه عرض رشوة على الشرطى لحمله على الاخلال بواجبه بالامتناع عن الابلاغ عن واقعة رؤيته له يحوز شأيا غير معبأ يتوافر به جريمة عرض الرشوة يكما هى معرفة به فى القانون ، وكان لا يؤثر فى قيام هذه الجريمة ثبوت توافر جريمة حيازة الشأى غير المعبأ طبقا لقرار وزير التموين أو عدم توافرها ، ما دام القانون يؤاخذ على جريمة الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق ، فان ما يثيره الطاعن عن قصور الحكم فى استظهار جريمة حيازة الشأى غير المعبأ وفحوى القرار الذى يحكمها يكون فى غير محله .

(١٩٦٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٨٧ ص ٤٥٧)

١٠٥٧ - لا يشترط قانونا لقيام جناية عرض الرشوة أن يصرح الراشئ للموظف بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجناية شأنه شأن الركن المعنوى لاية جريمة أخرى ، قد يقوم فى نفس الجانى وغالبا ما يتكتمه ، ولتقاضى الموضوع - اذا لم يوضح الراشئ عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الأثبات

وبظروف العطاء وملابساته .

(١٢٠/١٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٤ ص ٩٨٠)

١٠٥٨ - اذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عمومي « جندي المرور » ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها. المتهم ولم تقبل منه . وهي الجريمة التي دانه الحكم بها فانه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز
(٢٠/١٠/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٦ ص ٨٠٤)

١٠٥٩ - عرض الرشوة على العسكري وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة في سبيل حمله على ابداء أقوال جديدة غير ما سبق أن أبداه في شأن كيفية ضبط المتهم وظروف هذا الضبط والميل به الى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتنجو من المسئولية وهو أمر تتلذذ معه الغدالة وتسقط عنده ذمة الموظف . وهو اذا وقع منه يكون اخلايا بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت يده من وقائع وما يوشع فيها من إجراءات تتخذ أساميا لاثار معين يرتبه القانون عليها ، وهذا الاخلاق بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المعاقب عليه قانونا من تقاضى الموظف جملا في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجمل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب .

(٧/١٠/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٧ ص ٧٦٦)

١٠٦٠ - ان لاختصاص الموظف بالعمل الذي طاب اليه أداءه ، أيا كان نصيبه منه ركن في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا عقوبات . ومن ثم فانه يتعين اثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

(٢٩/١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢ ص ١٢٠ . ٢٠/١١/١٩٨٥ س ٣٦ ق ١٨٨ ص ١٠٢٧)

١٠٦١ - لما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مبلغا من النقود على حاجب النيابة لسرقة إحدى القضايا . وكان الحكم المطعون فيه

قد استظهر أن من عمل حاحب السباه نقل القضايا بين الموظفين . وكان هو قدر من الاختصاص يسمح له بسعيد العرص المقصود من الرشوة ، ودان الطاعن على هذا الأساس . فان المعنى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(١٩٦٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٧ ص ٣٣٨)

١٠٦٢ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله . وتوافر نية الارتشاء لدى الراشي . هو من الأمور التي يترك تقديرها لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أفضل تصحيح ثابت في الأوراق .

(١٩٦١/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٤ ص ٩٨٠)

١٠٦٣ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات أنه لا جريمة في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه .

(١٩٥٩/٦/١٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٩ ص ٥٨٩)

١٠٦٤ - يراد بالموظف العمومي - بحسب قصد الشارع في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات - كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة ، فلا يدخل في هذا المعنى سوى رجال السلطة القضائية وكبار رجال السلطة التنفيذية والإدارية .

(١٩٥٩/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٨١ ص ٣٦٤)

١٠٦٥ - رجال السلطة القضائية يدخلون في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات . وفقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل - بولايته للقضاء ولا يترتب عليه انحسار صفة الوظيفة العامة عنه في خصوص المادة سالفة الذكر .

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤ ص ٣٦)

١٠٦٦ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية . فإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائغا على أن عمل الساعي «المبلغ» يقتضى التردد على المكان الذى تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفى مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التحدى بانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس .

(١٩٥٩/١/٢٠٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥ ص ٥٥)

١٠٦٧ - يجب في جريمة الرشوة أن يكون العمل الذى قدم الجبل الى الموظف لأدائه أو للامتناع عنه داخلا في أعمال وظيفته هو ، فإن لم يكن من اختصاصه وكان الغرض هو مجرد سعيه لدى موظف آخر لا شأن له بالجبل فلا قيام لهذه الجريمة .

(١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٨٢ ص ٣٦٢)

١٠٦٨ - لا يشترط لقيام جريمة عرض الرشوة أن يكون المجنى عليه جادا في قبولها اذ يكفي لقيام تلك الجريمة مجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل متى كان العرض حاصلا لموظف عمومي أو من في حكمه .

(١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١)

١٠٦٩ - لا يقدح في جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون المرتشى جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى .

(١٩٨٧/٣/٥ ط ٥٩٣١ لسنة ٥٦ ق)

١٠٧٠ - من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قطة ورجعت نتيجة تدبير لضبطها ، ولا يشترط لقيامها أن يكون المجنى عليه جادا في قبولها اذ يكفي لقيامها مجرد عرض المتهم الرشوة ولو لم يقبل منه متى كان العرض حاصلا لموظف عمومي أو من في حكمه .

(١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦ ص ١١٧ ، ١٩٨٢/١٢/٢٨)

س ٣٣ ق ٢١٧ ص ١٠٦١)

١٠٧١ - مؤدى نص المادة ١٠٩ مكررا عقوبات أن الغرامة المقررة هي الغرامة العادية إذ هي محددة بحددين يتعين التزامهما وليست محددة بنسبة الضرر المترتب على الجريمة أو الفائدة التي تحصل عليها الجاني أو كان يأمل الحصول عليها ، فهي ليست من الغرامات النسبية ومن ثم يتعين وفقا للمادة ٤٤ عقوبات أن يحكم بها على كل منهم على انفراد .

(١٩٨٢/١٢/٢٨ احكام النقض س ٣٣ ق ٢١٧ ص ١٠٦١)

١٠٧٢ - ان كل موظف يقبل من آخر وعدا بشئ ما أو يأخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقا . أو للامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق ، يعد مرتشيا بمستحفا للعقاب على جنابة الرشوة ، يستوى في هذا أن يكون الراشي الذي تعامل معه جادا فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره ، وكان الموظف قد قبله على أنه جدي منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي ، ذلك لأن العلة التي من أجلها شرع العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، إذ أنه في الحالتين - على السواء - يكون قد اتجر بالفعل بوظيفته ، وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلا بالضرر الناشئ عن العبث بالوظيفة التي ائتمنت عليها الموظف ليؤدي أعمالها بونحي من ذمته وضميره ليس الا . أما الراشي فإن جنابة الرشوة لا تتحقق بالنسبة له الا في حالة قبول الموظف قبولا جديا دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه إذ في هذه الحالة - كما في حالة الرفض الصريح - لا يكون هناك اتجار فعلى من جانب الموظف بالوظيفة التي أمرها بيده هو وحده ولا شأن للراشي فيها مما يكون منتفيا فيه أى عبث بها ، وفي هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف الا جنحة شروع فقط .

(١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٦٥ ص ٢٢٩ ،

١٩٣٣/٤/٢٤ ج ٣ ق ١١٠ ص ١٧٣)

١٠٧٣ - لما كان الحكم قد دلل على أن العطية عرضت من الطاعن على المبلغ وهو ساع بمأمورية الضرائب مقابل حصوله على ملف الضرائب الخاص بالطاعن وتسليمه له لاتلافه ولكنها لم تقبل منه ، فإن ذلك مما يتحقق معه معنى حمل الموظف على الاخلال بواجب وظيفته وان العطاء كان ثمنا لاستغلاله لها ، وهو ما يتوافر به القصد الجنائي في تلك الجريمة كما هو

معرف به في القانون . ولا يشترط أن يستظهر الحكم هذا الركن على استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توفره .

(١٩٧٥/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٩ ص ٨٣)

١٠٧٤ - يتحقق الأصد الجنائي في جريمة الرشوة بمجرد علم الراشي بصفة المرتشي وان الرشوة التي عرضها أو قدمها اليه مقابل انجاز الأخير بوظيفته واستغلاله اياها .

(١٩٧٠/٢/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠)

١٠٧٥ - اذا كان الحكم قد استظهر استغلالا سليما من ظروف الواقعة أن غرض المتهم انصرف الى منع المنجني عليهما من أداء وظيفتهما وتضبط أحد المهربين لبضائع مخزنية ، فان الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تكون متوافرة .

(١٩٦١/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١٦٩ ص ٨٥٤)

١٠٧٦ - التسليم بأن غرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعنين وأن الرفض قد وقع من جانب المبلغ يمنع به القول بإمكان حصول عدول اختياري بعد ذلك ، وليس ينقض ما تم أن حصل الضبط أثناء المهلة التي طلبها الطاعنان للتشاور بعد خلافهما مع المبلغ على مقدار الرشوة ورفض قبول المبلغ المقروض .

(١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠٠ ق ١٥ ص ٥٥)

١٠٧٧ - اذا وعد شخص موظفا باعطائه كل ما يملك في تظير قيامه بعمل له فان هذا القول لا يفيد أن هناك شروعا منه جديا في اعطاء رشوة اذ هو لم يعرض فيه شيئا مغينا على الموظف بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجد .

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٣ ص ٥٢٥)

١٠٧٨ - ليس من الضروري لتوافر أركان جريمة الرشوة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٩ عقوبات أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف العمومي أدائها داخله ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون لها

علاقة بها . وقد حكم بأن تقديم متباخ لكاتب المجلس الحسبي بقصته تأجيل قضية منظورة أمام المجلس يعد شروعا في رشوة ولو أن التأجيل من اختصاص المجلس نفسه ولا يدخل في حدود وظيفة الكاتب .

(١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ص ١٠)

١٠٧٩ - تكون جريمة الرشوة تامة متى قبل الموظف الهدية التي عرضت عليه وتكون هذه الجريمة شروعا فيها إذا عرضت عليه فلم يقبلها ؛ يحصل الشروع في الرشوة بمجرد وعد الراشي باعطاء الهدية ولو لم يبرزها فعلا أو لم يعلن نوعها ولا قيمتها ؛ ان الشروع في الرشوة يجوز أن يحصل بواسطة شخص ثالث .

(١٩٠١/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٨٥)

١٠٨٠ - ان الشروع في الرشوة لا يدخل كجريمة الرشوة تحت نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٣ القاضي بمعافاة الراشي أو المتوسط من العقوبة اذا أخبر الحكومة بوقوع الرشوة أو اعترف بها لأن الحكمة من صدور هذا الأمر وهي سهولة الإثبات عند تمام الفعل غير متأتية في حالة الشروع لتيسر الإثبات فيها بواسطة الموظف الذي عرضت عليه الرشوة ، ولأن الشروع في الرشوة منفصلة عن جريمة الرشوة نفسها وليست تابعة لها ، اذ لكل منهما عقاب خاص . فالحكم القاضي بعدم العقاب للشارع في الرشوة عند الاعتراف أو الاخبار قياسا على جريمة الرشوة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ؛

(١٨٩٧/١/٩ الحقوق س ٤ ص ١٥٢)

١٠٨١ - عقوبة القرابة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا عقوبات لجريمة عرض الرشوة ليست من العقوبات النسبية ، يجب الحكم بها على كل متهم دين بها .

(١٩٨٩/٢/٢ ط ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق)

١٠٨٢ - مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه لا يكفي لوقوع الرشوة . ويعتبر جريمة خاصة لها ذاتيتها ، ولا يمتد اليها

حكيم المبادرة المقررة كعقوبة تكميلية لجريمة الرشوة .

(١٩٨٨/٢/٢ ط ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق)

من احكام محكمة الموضوع

١٠٨٣ - تقديم نقود الى طبيب مركز يعتبر شروعا في رشوة ولو حصل ذلك يمد الكشف على المصاب وتقديم التقرير الى النيابة لان هذا طرف خارج عن ارادة المتهم فلا يمكن ان يستفيد منه ما دام قد قام بكل ما في وسعه من الاعمال المكونة للجريمة ولا يمكن الاحتجاج بأنه بتقديم التقرير أصبحت جريمة الرشوة مستحيلة لانه فضلا عن ان عمل الطبيب لا ينتهي بتقديم التقرير فان هذه الاستحالة مع فرض التسليم بها هي استحالة نسبية لا تمنع العقاب

(استئناف شبين الكوم ١٠/٥/١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٣٤ ص ٣١٧)

مادة ١٠٩ مكررا ثانيا

مع عدم الاخلال بآية عقوبة أشد يقضي بها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول .

فاذا وقع ذلك من موظف عمومي فيعاقب الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ .

واذا كان ذلك بقصد الوساطة لدى موظف عمومي يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررا .

- اضيفت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- تم عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في ١٩/٧/١٩٦٢

- راجع ما جاء بالذكر الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٧٧ ، ٢٢٢

- مادة ١٠٩ مكرر ثانيا المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بهسا قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من عرض اه قبل الوساطة فى رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول .

فاذا وقع ذلك من موظف عمومى أو كان بقصد الوساطة لدى موظف عمومى فتكون العقوبة الحبس أو غرامة لا تزيد على ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

الأحكام

١٠٨٤ - الأصل فى قواعد التفسير أن الشارع اذا اورد مصطلحا معينا فى نص ما لمعنى وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه ؛ ويؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة وإيرادها مع مثيلاتها فى باب بذاته من الكتاب الثانى - وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة - أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص يفاير جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ؛ إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فانه يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعلة فى المهة الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداء أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون ارادة الجانى على هذا الأساس قد اتجهت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى اتيان فعل عرض لرشوة أو قبول الوساطة منها ، ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التائيم فى هذه الجريمة الى مجرد الزعم بالعمل لعهد الى الافصاح عن ذلك فى صراحة - وعلى غرار ما سنه فى المادة ١٠٤ مكررا من تائيم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع فى التفسير لأنه فى مجال التائيم محظور . ولما كان ذلك وكان الأمر المطعون فيه والصادر من مسنشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قد أثبت بما أورده من أدلة سائفة أن قصد المطعون ضدهما لم ينصرف البتة الى الاتصاف بالطرف الآخر المزمع ارشائه وانهما انما قصدا الاستئثار بالمبلغ لنفسهما بما ينتفى معه فى صورة الدعوى - الزكن المعنوى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا ثانيا ، فان الأمر المطعون فيه يكون قد أصاب صاحبها

القانون .

(١١/١١/١٩٧٣ أحكام النقض سن ٢٤ ق ٢٩٢ ص ٩٢٩)

١٠٨٥ - لا قيام لجريمة عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها انما في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها وحدد عناصرها ومقدماتها بلب الرشوة بنائون العقوبات ما دام أن مدلول النص هو الاحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أية جريمة منها - الى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من القانون ببالف الذكر . ولهذا فقد لزم لقيام تلك الجريمة أن يأتي الجاني فعله من المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقي لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقي أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداءه أو الامتناع عنه بوجود حقيقي لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون ارادة الجاني - قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم - الى اتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة منها ، ذلك بأنه لو أراد الثبارة من التائيم في هذه الجريمة الى مجرد الزعم لصد الى الإفصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار سننه في المادة ١٠٤ مكررا من تائيم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التائيم محظور . وكان الثابت أن المتهم لم ينصرف قصده اليته الى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارتشائه ، وانه انما قصد الاستئثار بالمبلغ لنفسه ، بما ينفي معه - في صورة الدعوى المراهنة - الركن المعنوي للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات وبالتالي لا يمكن مساءلته استنادا الى تلك المادة .

(٢٢/١٢/١٩٨٥ أحكام النقض سن ٣٦ ق ١٨٩ ص ١٠٣٥)

١٠٨٦ - تغيا المشرع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا . تجريم الأفعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ تحد الاشتراك في رشوة أو شروع فيها والتي لا يؤتمها نص آخر ، وذلك للقضاء على سماسة الرشوة ودعاتها ، الا أنه وقد قرن الشارع للأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله « كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة » ، فانه لا قيام لهذه الجريمة المستعته إلا اذا كان عرض الوساطة أو قبولها انما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها

وجدد عناصرها ومقوماتها الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بالرشوة ما دام مدلول العرض هو الاحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أى جريمة منها - الى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من هذا القانون لما كان ذلك فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو علم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يتراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون ارادة الجانى - على هذا الأساس - قد اتجهت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى اتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أود الشارح من التائيم فى هذه الجريمة الى مجرد الزعم لعمد الى الإفصاح عن ذلك فى صراحة على غرار سننه فى المادة ١٠٤ مكررا من تأثيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع فى التفسير لأنه فى مجال التائيم محظور .

(٢٩/١١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٣ ص ١٠٠٦)

١٠٨٧ - وأضح من عبارة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة أن المشرع هدف بهذه المادة المستحدثة العقاب على مجرد عرض الوساطة فى الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر الى اسهامه فى عرض الرشوة ، وواضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة .

(٤/١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤ ص ٣٦)

١٠٨٨ - لا تقوم الجريمة المستحدثة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا ثانيا قائمة الا اذا كان عرض أو قبول الوساطة فى جريمة من جرائم الرشوة التى انتظمتها وحدد عناصرها ومقوماتها باب الرشوة طالما أن مدلول النص بالاحالة بالضرورة فى بيان المقصود من الرشوة أن يكون الموظف العام أو من فى حكمه أو المستخدم فى المشروعات العامة أو الخاصة مختصا بالعمل الذى وقع الارتشاء مقابل تحقيقه أو الامتناع عنه الاحتشام حقيقيا أو مزعوما أو مبنيا على اعتقاد خاطئ منه ، فإنه يجب أن يتحقق هذا الشرط ابتداء وبالصورة المتقدمة فى جانب الموظف المنوط به الممسل

الذى عرض أو قبل الجاني الوساطة في شأنه - ومن ثم فإن الجريمة المذكورة لا تقوم في جانب العارض ، أو القابل للوساطة الا اذا كان ثمة عمل يدخل أصلاً في اختصاص الموظف المعلوم الذى عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته - اختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على اعتقاد خاطئ منه بالذات وبالقدر المنصوص عليه في المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقده الوسيط في هذا الخصوص اذ لا أثر لزعمه أو اعتقاده الشخصى على عناصر جريمة الرشوة .

(١٩٦٧/٦/٢٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٥ ص ٨٦٩)

١٠٨٩ - جريمة عرض الوساطة في رشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تتحقق بتقديم الجاني الى صاحب الحاجة عارضاً عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء .

(١٩٦٦/١١/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٠ ص ١١١٩)

١٠٩٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ عقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة ، واذا كان الشارع قد أعطاها حكم الرشوة فان مراده بأن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة التي قصد بها أن تكون مقابل الاتجار بالوظيفة أو افساد ذمة الموظف ، ويؤكد هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٠٣ من أن الغرامة لا تزيد على ما أعطي أو وعد به ، وهنا لا وعد ولا عطية .

(١٩٦١/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١٦٩ ص ٨٥٢)

مادة ١١٠

يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشى أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقاً للمواد السابقة .

الأحكام

١٠٩١ - جزاء المصادرة المنصوص عليها في المادة ١١٠ عقوبات ، هو عقوبة يجب توقيعها على كل من ثبتت مقارفته الجريمة فاعلاً كان أو

شريكا • ويجب تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات على ضوء نص المادة ٢٠ من ذات القانون •

(١٩٨٨/٢/٢ ط ١٩٤١ س ٥٨)

١٠٩٢ - حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه التي توجب كإصل عام حماية حقوق الغير حسن النية ، ويندرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبيا عن الجريمة •

(١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٢ ص ٩٥٠)

١٠٩٣ - يستوجب نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه ويصير الراشي أو الوسيط •

(١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٢ ص ٩٥٠ ، ١٩٨٨/٢/٢ ط ١٩٤١ س ٥٨ ق)

مادة ١١١

يغد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل :

(١) المستعملون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها •

(٢) أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أو معينين •

(٣) المحكمون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصلون والحراس القضائيون •

(٤)

(٥) كل شخص مكلف بخدمة عمومية •

(٦) أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت •

.. الفئ البند (٤) بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر فى ١٩٥٧/٥/١٩

- اضيف البند (٦) بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر فى ١٩٦٢/٧/٢٥

- راجع ما جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت الملادين ٧٧ ، ٢٢٢

- راجع ما جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠.

- مادة ١١١ بند ٤ - ملقى بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :

الامباء والجراخون والقابلات بالنسبة الى ما يعطونه من بيانات او شهادات بشأن حمل او مريض او عامة او وفاة .

الاحكام

١٠٩٤ - كلما رأى المشرع اعتبار اشخاص معينين فى حكم الموظفين العاميين فى موطن ما اورد به نصا ، كالشان فى جرائم الرشوة واختلاس الاموال الاميرية والتسبب بالخطا الجسيم فى الحاق ضرر جنسيم بالاهوال وغيرها من الجرائم الواردة بالباب الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات ، حين اورد فى الفقرة الخامسة بالملادة ١١١ منه انه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار اليها كل شخص بمكاف بخدمة عامة ، يجعل هؤلاء فى حكم اولئك الموظفين العاميين فى هذا المجال المعين فحسب دون شواه فلا يجاوزه الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما اسبغته من حماية على الموظف او المستخدم العام ..

(١٩٧٦/٢/٢ احكام النقض س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢)

١٠٩٥ - لكى يكتسب العاملون فى خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب ان يكون المرفق مدار بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .

(١٩٨١/٢/٩ احكام النقض س ٣٢ ق ٢١ ص ٣٤٧)

١٠٩٦ - الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائيم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او احيد اشخاص القانون العام عن طريق شغله

منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق .

(١٩٨١/٢/٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١ ص ١٤٧)

١٠٩٧ - ان عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى وان تكن بالاختبار
الا أنها تصبح لمن ينضمون الى عضويته تكليفا بالخدمة للقادرين على الوفاء
بها .

(١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢)

١٠٩٨ - من المقرر أن المكلف بالخدمة العمومية هو كل شخص
يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأهولين
أو المستخدمين العموميين ما دام أن هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن
يملك هذا التكليف . وعضوية الاتحاد الاشتراكى العربى وان تكن بالاختيار
الشخصى الا أنها تصبح بالنسبة لمن ينضمون الى عضويته تكليفا بالخدمة
للقادرين على الوفاء بها .

(١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١ ، ١٩٧٦/٢/٢
س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢)

١٠٩٩ - تنصيب الطاعن - وهو موظف فى وزارة الصناعة - نائبا
للمحارس على الشركة الموضوعة تحت الحراسة الادارية ، بتكليف ممن يملكه
للمسهر على نشاط الشركة واخضاعها لرقابة الدولة المباشرة يعد تكليفا
بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين فى حكم الرشوة عملا بالفقرة الخامسة من
المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٩ ص ٥٧٠)

١١٠٠ - يدخل فى حكم الموظفين العموميين والمأهولين
والمستخدمين بمقتضى نص المادتين ١٠٩ مكررا و ١١١ من قانون العقوبات
رجال الجيش والبوليس وموظفى الوزارات والمصالح ومستخدميها على اختلاف
طبقاتهم .

(١٩٥٩/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٨١ ص ٣٦٤)

١١٠١ - يقوم مشايخ الحارات فى المدن - كما يبين من مطالعة

الأورنيك رقم ٢٣ شياخات - بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أى أنهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات إستحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن العام ، فإذا أخذ أحدهم عطية مقابل عدم احضار أحد الأشخاص المطلوبين الى مكتب الآداب فإن عمله هذا يعد رشوة .

(٧/١٠/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٨ ص ٧٧٣)

١١٠٢ - ان الشارع لم يقصر تطبيق أحكام الرشوة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم بل نص في المادة ١٠٤ عقوبات على أن كل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كالموظفين في باب الرشوة . فيكفى إذن للعقاب أن يكون المقابل قدم الى شخص يقوم بعمل من الأعمال العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين وكل ما يشترط للعقاب في هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالعمل العام مبن يملك هذا التكليف .

(١٣/٣/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٤ ص ٤٢٤ ، ٢٥/١٠/١٩٤٣ ق ٢٤٣ ص ٣٢٠ ، ١/٣/١٩٤٣ ق ١٢٣ ص ١٧٧) .

١١٠٣ - اذا كلف العمدة من السلطة العسكرية وتحت الأحكام العرفية بتقديم أنفار لفرقة العمال فقبل مبالغ أو هدايا نظير الامتناع عن تقديم بعض أنفار يعتبر قبوله هذا ارتشاء .

(٢١/٢/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٨٩ ص ١٤٤)

١١٠٤ - رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب بأية صفة كانت فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق جريمتى الرشوة والاختلاس . وقد أراد معاقبة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة فعلا والملحقة بها حكما . مهما تنوعت أحكامها وأيا كانت درجة الموظف أو من فى حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به .

(٦/٤/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١١٠٥ - لما كانت العلاقة القانونية التى ربطت بين الطاعن وشركة أتوبيس شرق الدلتا فيما أورده الحكم من شروطهما ، هى علاقة عمل لتوافر

خصيصة التبعية والأجر اللتين تميزان عقد العمل ، فانه يكون في حكم الموظفين العامين في مجال جريمة الرشوة ، يستوى في هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدد .

(١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٧ ص ٦١٧)

١١٠٦ - لا محل للاستدلال بانحسار صفة الموظف العام عن موظفي الشركات في موطن الحماية التي أسبغها المشرع على الموظفين العموميين في المادة ٦٣ أ ج في شأن رفع الدعوى الجنائية ، اذ المناط في قيام هذه الصفة الموطن الذي انصرف اليه مراد الشارع ولا يمتد الى غيره ولا قياس في هذا الصدد .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١١٠٧ - من المقرر أنه لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . وشركة مياه الاسكندرية على ما يبين من النظام الأساسي لها قد نشأت في الأصل شركة انجليزية ذات مسئولية محدودة منحت امتياز توريد المياه للمدينة ثم رخص لها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة تدار عن طريق مجلس ادارتها ، وقد نص في المادة الثالثة من نظامها الأساسي أن غرض الشركة توريد المياه طبقا للاتفاقات القائمة مع السلطة مانحة الالتزام . ومن ثم فإن العاملين في هذه الشركة بعد أن تبين أنهم لا يساهمون في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين ، ولا يغير من ذلك أن يكون للدولة رقابة واشرافا على الادارة المالية للشركة والزام الشركة بتقديم كشوف أو بيانات أو فحص حساباتها وفقا لما تقتضي به المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ، ولا أن يكون موظفوها قد خضعوا طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ لأحكام قانون الرقابة الادارية والمحاکمات النيابية ، ذلك بأن أحكام هذا القانون أصبحت تسرى بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية ، وليس من شأن هذا الاشراف وحده دخول موظفي تلك الهيئات في زمرة الموظفين العموميين .

- والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وان
قضى بتأميم شركة مياه الإسكندرية وبأيلولة ملكيتها الى الدولة ، الا أنه نص
على احتفاظ الشركة المؤممة بشكلها القانوني واستمرارها في مزاولة
نشاطها . وكان الشارع قد أوضح في أعقاب هذا القانون عن اتجاهه الى
عدم اعتبار موظفي مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العاملين
بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي
تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة
١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على عمال وموظفي هذه
الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعمد العمل ، وقد عاد المشرع الى
توكيد هذا الحكم بإيراده اياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللائحة السابقة ، وفي ذلك كله آية
بينه على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة
لم يغير من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين
فيها ، في حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك في شأن العاملين في
المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٧ لسنة ١٩٦١
في خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة . وكلمنا
رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين
العامين في موطن ما أورد به نصا ، كالشأن في جريمة الرشوة واختلاس
الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦١ الى المادة ١١١
من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين في
تطبيق نصوص الجريمتين المشار اليهما مستخدمو الشركات التي تساهم
الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت ، فجعل
هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب
دون سواء ، فلا يجاوزه الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون
الاجراءات الجنائية فيما أسبغه من حماية خاصة على الموظف العام .

(١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٩ ص ٤٦٨ ، ١٩٦٦/٤/٢٦)

ق ٩٥ ص ٥٣٠)

١١٠٨ - المؤسسات العامة بحسب الأصا. أجهزة ادارية لها
شخصية اعتبارية مستقلة تنشؤها الدولة لتشاء عن ط بقها بعض فروع
نشاطها العام وتتبع في ادارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها

يقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . والعاملون في المؤسسات العامة والجمعيات والشركات التي تنشؤها بمفردها يكونون في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص وأحكام الرشوة عملا بالمادة ١١١ من قانون العقوبات .

(١٤/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤١ ص ٢٠٩)

١١٠٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن الطاعن وهو يعمل سابقا بالشركة العامة لاستصلاح الأراضي لا يعد موظفا عاما أو مستخدما عموميا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(١١/٥/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٦٩ ص ٣٤٩)

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ :

صدر بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٤٨ قرار وزاري بتشكيل لجنة لوضع مشروع قانون كامل للعقوبات وقد جاء بذلك القرار أن قانون العقوبات منذ أن عدل في سنة ١٩٠٤ لم ينقح من أحكامه إلا ما اقتضته الضرورة الملحة وما اقتضاه تنفيذ معاهدة مونتره سنة ١٩٣٧ وأن تطور الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يقتضى تنقيح هذا التشريع تنقيحا يستجيب لما استجد من أوضاع ويساير النهضة التشريعية في نواحيها المختلفة وأن مهمة اللجنة هي تنقيح التشريع تنقيحا شاملا تحقيقا للأغراض المتقدمة وقد أنجزت اللجنة المذكورة جزءا كبيرا من مهمتها ولكنها لم تصل الى نهايتها وإذا كان ذلك التنقيح لازما في سنة ١٩٤٦ كما جاء بذلك القرار الوزاري فهو بلا شك ألزم الآن بعد قيام حركة الجيش التي قامت لتدك صرح الفساد وتنقضي عليه في شتى صوره .

ولما كانت النصوص الحالية الواردة في البابين الثالث والرابع من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر لا تحقق الغرض المقصود من الضرب بشدة على أيدي العابثين وتترك صورا كثيرة من الاجرام والفساد بنجر عقاب فقد رأى الاسراع بتعديل هذين البابين تعديلا شاملا وذلك بالغاء المواد من ١٠٣ الى ١١١ الواردة في الباب الثالث والمواد من ١١٢ الى ١١٩ الواردة في الباب الرابع من قانون العقوبات الحال والاستعاضة عنها بمواد أخرى جديدة هي المواد المبينة بالمشروع المرافق وقد رأى أن يجعل الأساس في صياغة المواد الجديدة ما انتهت اليه لجنة تعديل قانون العقوبات في مشروعها مع اضافة مواد أخرى جديدة يستكمل بها ما فات اللجنة استكماله من نواحي النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة بما يتفق وهذا الغرض وتشديد العقوبات الواردة بمشروع اللجنة لتلائم روح العهد الحاضر وتحقق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها .

وقد صيغت المواد ١٠٣ و ١٠٣ مكررا و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٦ مكررا و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩

و١٠٩ مكررا و١١١ من اشروع المرافق على نسق الصياغة التي اقرنها لجنة تعديل قانون العقوبات في المواد المقابلة لها من مشروعاتها وهي على التوالي ١٨٠ و١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٦ و١٨٧ و١٨٩ و١٩٠ و١٩١ وصيغت المادتان ١٠٧ و١٠٨ من المشروع المرافق على نسق صياغة المادتين ١٨٥ و١٨٨ من مشروع اللجنة مع ادخال بعض التعديلات عليهما وصيغت مواد جديدة في المشروع المرافق لا مقابل لها في مشروع اللجنة وهي المواد ١٠٤ مكررا و١٠٥ و١٠٥ مكررا و١١٠ لتتناول بالعقاب بعض صور الجريمة التي فاتت اللجنة النص عليها في مشروعاتها - اما المواد من ١١٢ - ١١٩ مكررا من المشروع المرافق فهي مطبوعة على نسق المواد من ١٩٢ - ٢٠٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات وقد تلافت النصوص الواردة بهذا المشروع المرافق كثيرا من نواحي النقص التي اخذت على النصوص الحالية في قانون العقوبات التي تعرض لها شراح القانون الجنائي بالنقد في مؤلفاتهم فنصت المواد ١٠٣ و١٠٣ مكررا و١٠٤ و١٠٤ مكررا و١٠٦ و١٠٦ مكررا من المشروع المرافق على التسوية بين طلب الرشوة أو قبول أو اخذ الوعد أو العطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة أو للامتناع عن عمل من أعمالها . ونصت المادة ١٠٤ من المشروع على عقاب الموظف العمومي على الرشوة حتى ولو كان العمل الذي حصل على الرشوة لأدائه أو للامتناع عن أدائه يخرج عن اختصاصه ما دام ذلك الموظف قد زعم أنه من أعمال وظيفته . ونصت المادة ١٠٤ مكررا من المشروع على عقاب الموظف العمومي على الرشوة لأداء عمل أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل أو الامتناع عنه . ونصت المادة ١٠٥ من المشروع على عقاب الموظف العمومي الذي يقبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع بقصد المكافأة على ذلك . بنظر اتفاق سابق . ونصت المادة ١٠٥ مكررا من المشروع على عقاب الموظف العمومي الذي يقوم بعمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن عمل من أعمالها أو يخل بواجباتها نتيجة لرشاء أو توصية أو وساطة . ونصت المادة ١٠٦ من المشروع على عقاب مستخدمي البيوت التجارية أو الصناعية أو المالية أو غيرها وكل مستخدم آخر على الرشوة لأداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل . ونصت المادة ١٠٦ مكررا من المشروع على عقاب الاتجار بالنقد سواء أكان المتجرون بنفوذهم من الموظفين العموميين أو من غيرهم وشددت العقاب في الحالة الأولى . ونصت المادة ١٠٧ من المشروع على أنه يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة أيا كان اسمها ونوعها وسواء كانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية وذلك ليقع تحت طائلة العقاب الموظف المرتشي الذي يقوم بعمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن عمل من أعمالها مقابل حصوله على خدمة لا تقوم بمال كالحصول على توظيف أحد أقاربه أو السعي في ترقية أو غير ذلك من صور الفائدة . ونصت المادتان ١٠٧ و١٠٨ مكررا من المشروع على ما يتضمن عدم الاقتصار على حالة تعيين الموظف المرتشي للشخص الذي يتسلم الهدية أو العطية في الأحوال التي تتبع فيها هذه الطريقة . بل يكفي بأن يعلم به الموظف المذكور ويوافق عليه . ونصت المادة ١٠٨ مكررا من المشروع على عقاب ذلك الشخص الذي عين لأخذ العطية أو الفائدة أو الذي علم به ووافق عليه المرتشي إذا أخذ أو قبل الشخص المذكور شيئا من ذلك مع علمه بسببه . ونصت المادة ١٠٩ مكررا على عقاب حالات الشروع في الرشوة . ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على عقوبة مصادرة ما دفعه الراشي على سبيل الرشوة وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تجيز بصفة عامة الحكم بمصادرة الأشياء

التي تحصلت من الجريمة . ونصت المادة ١١١ من المشروع على من يعد من الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الرشوة .

ونصت المادة ١١٢ من المشروع على عقاب الموظف العمومي الذي يختلس أموالا أو أشياء سلمت إليه بسبب وظيفته وهذه الحالة مماثل نص المادة ١٧٣ من قانون العقوبات الفرنسي وقد شدد العقاب في المادة ١١٢ في حالة ما إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة واختلس شيئا مما سلم إليه بهذه الصفة - ونصت المادة ١١٣ من المشروع على استيلاء الموظف العمومي بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات العامة أو سهل ذلك لغيره - ونصت المادة ١١٤ من المشروع على عقاب الموظفين العموميين المنصوص عليهم في تلك المادة الذين يطلبون أو يأخذون ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق مع علمهم بذلك نقض هذا النص الجديد على كل خلاف نشأ نتيجة لتطبيق نص المادة ١١٤ عقوبات القديم الذي وردت به كلمة « أخذ » بينما كانت المادة ١٧٤ من قانون العقوبات الفرنسي تنص على عقاب من اقتضى *se seront fait donner* أي من طلب أو أخذ . ونصت المادة ١١٩ من المشروع على من يعد من الموظفين العموميين في تطبيق أحكام النصوص الخاصة باختلاس الأموال الأميرية والغدر . ونصت المادة ١١٩ مكررا على أنه لا تبدأ المدة المسطرة للدعوى العمومية في جرائم اختلاس الأموال الأميرية والغدر إلا من انتهاء الوظيفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

- المواد من ١٠٣ الى ١١١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

مادة ١٠٣ - يعد مرتشيا كل موظف عمومي قبل وعدا من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق .

مادة ١٠٤ - المأمورون والمستخدمون أيا كانت وظيفتهم واختيروا والمحكمون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين .

مادة ١٥٠ - تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بشئ أزيد من قيمته أو شرائه بقيمة أنقص منها أو من أي عقد حصل بين الراشي والمأمور المرتشى .

مادة ١٠٦ - يعد أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أو لأي انسان عينه لذلك .

مادة ١٠٧ - يعد في حكم الرشوة أن يقبل أي شخص له صفة نيابية عامة سواء كانت النيابة بطريق الانتخاب أو بغيره وعدا بشيء ما أو أن يأخذ هدية أو عطية .
(١) للحصول من أية سلطة عامة على أي التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو رتبة أو نشان أو مكافأة أو مزيد أو للشروع في الحصول على شيء من ذلك .

(ب) أو لاستعمال نفوذ مركزه النيابي حقيقيا كان أو مزعوما للحصول على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات من أية سلطة عامة أو للشروع في الحصول على شيء من ذلك .

مادة ١٠٨ - من رشا موظفا والموظف الذى يرتشى ومن يتوسط بين الراشى والمرتشى يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قبة ما اعطى او وعد به .

ويقضى بالمقويات نفسها فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة السابقة ، غير أنه يجوز ان يحكم بالسجن لمدة تقل عن ثلاث سنين دون ان تكون ادى من ستة شهور .

ومع ذلك يعفى من العقوبة الراشى او المتوسط اذا اخبر السلطات بالجريمة او اعترف بها .

مادة ١٠٩ - يعد مثل الراشى ويعاقب بالمقويات المقررة فى المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بافعال محسوسة كالضرب ونحوه او طرق التهديد فى حق موظف ليحصل منه على قضاء امر غير حق او على اجتنابه أداء عمل من اعمال وظيفته .

مادة ١١٠ - كل من قبل وعدا او عطية او فائدة خصوصية كالمبتين فى المادة ١٠٦ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر فى المادة ١٠٨ اذا لم يتوسط بسعيه فى الحصول على الرشوة .

مادة ١١١ - من شرع فى اعطاء رشوة ولم تقبل منه او فى الاكراه بالضرب والتهديد ونحوها ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

الباب الرابع

اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر

- ألغيت مواد هذا الباب (من المادة ١١٢ الى المادة ١١٩) واستبدل بها أرقام ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١١٩ مكررا بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣. الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩ ، ونشر في ١٩٥٣/٢/١٩ .
- عدلت بعض مواد هذا الباب بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٧/١٩ ونشر في ١٩٦٢/٧/٢٥ .
- ثم عدلت مواد هذا الباب بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٩٧٥/٧/١٧ ، ونشر في ١٩٧٥/٧/٣١ .
- راجع النصوص السابقة على القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ في نهاية هذا الباب .
- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ١٠٣ .
- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .
- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ في نهاية هذا الباب .
- راجع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الاموال العامة ومذكرته الايضاحية بنهاية هذا الباب ، وهو الذي ألغى بموجب المادة الخامسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ١١٢

كل موظف عام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجنبت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المتلويين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم اليه المال بهذه الصفة .
- (ب) إذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محذور مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(ج) اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وتروى عليها اضرار بمركر
البلاد الاقتصادى او بمصلحة قومية لها .

الأحكام

قاعدة عامة .

١١١٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣، يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى ومن فى حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات يختلس مالا تحت يده متى كان المال المختلس قد سلف اليه بسبب وظيفته ، ويتم الاختلاس فى هذه الصورة متى انصرف نية الجانى الى التصرف قيمياً بحوزه بصفة قانونية من مال سلم اليه أو وجد فى عهده بسبب وظيفته .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨ ، ١٩٨٤/٦/١٤ س ٣٥ ق ١٣٢ ص ٥٨٥)

١١١١ - فرض القانون العقاب فى المادة ١١٢ عقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزاً له الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، وهو معنى مركب من فعل ماضى هو التصرف فى المال ومن عامل معنى يقترب به وهو نية اضرار المال على ربه .

(١٩٨٣/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٢ ص ٥٧٢ ، ١٩٨٢/٦/٦ س ٣٣ ق ١٣٧ ص ٦٦٥)

صفة الجانى

١١١٢ - يجب لاعمال نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون المتهم موظفاً أو مستخدماً عمومياً .

(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤ ص ١١٥٨)

١١١٣ - ان قانون العقوبات اذ عاقب بمقتضى المادة ١١٢ الموظف العام أو من فى حكمه اذا اختلس شيئاً مسلماً اليه بحكم وظيفته ، فقد دل

على اتجاهاه الى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في جريمة الاختلاس واردا - على ما عدته المادة ١٢١ منه - معاقبة جميع العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا-أو الملاحقة بها حكما مهما تنوعت أشكالها وأيا كانت درجة الموظف او من في حكمه في سلم الوظيفة ، وأيا كان نوع العمل المكلف به ، لا فرق بين الدائم وغير الدائم ولا بين ذى الحق فى المعاش ومن لا حق له فيه .

(١٠/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٨ ص ٦٧٩)

١١١٤ - ان صفة الجانى أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع الذى اخذ به قانون العقوبات هى البركن المفترض فى جناية الاختلاس تقوم بقيامها فى المتصف بها ، ولا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجانى كما يكون مستأهلا للعقاب ، اعتبارا بان الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات .

(١٠/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٨ ص ٦٧٩)

١١١٥ - ان تحقق صفة الموظف العام أو ما فى حكمه ركن من أركان جنايتى الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو ما فى حكمه - المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ و ١١٣/١ من قانون العقوبات . ومتى كان الحكم لم يستظهر هذه الصفة فى الطاعن فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان .

(١١/١١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٣ ص ٩٦١)

١١١٦ - ان لفظة موظف الواردة بالمادة ١٠٣ عقوبات ليست مقيدة بأية صفة أخرى ، كما هو الحال فى المواد السابقة على المادة المذكورة ، بل هى تشمل جميع فئات موظفى الحكومة ، لا فرق بين الدائمين منهم وغير الدائمين ولا بين ذوى الحق فى المعاش ومن لا حق لهم فيه . والقصد من هذا التعميم هو بلا ريب حماية مال الدولة من أن يعبث به أحد من التابعين لها ، سواء بأخذه لنفسه أو بتسهيل سلبه على الغير .

(٢٢/١٠/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٧ ص ٣٧١)

١١١٧ - ان المادة ٩٧ عقوبات تنطبق على الشئى الذى تسلم

اليه المصوغات من الصياغ بمقتضى وظيفته العمومية وهي عمل الششنى اذا
اختلس شيئا منها لأن المادة المذكورة تنص أيضا على اختلاس الأموال
والأمتعة الخصوصية التى تسلم الى الأمناء بسبب وظائفهم .

(١٩١٨/٩/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٤٨)

١١١٨ - الحفير بأحد فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى يمد
فى حكم الموظفين العموميين وفق البند السادس من المادة ١١١ من قانون
العقوبات ، وادانته بالجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ و ١١٣
من القانون المذكور وتوقيع عقوبة العزل عليه تطبيق صحيح القانون .

(١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨ ص ١٠١)

١١١٩ - لما كان المتهم الأول بوصفه جنديا فى القوات المسلحة
يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ، فانه
يصبح مسئولاً عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات تسلمت اليه بسبب
وظيفته .

(١٩٦٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٦ ص ٣٢٩)

١١٢٠ - اذ كانت الخدمة العسكرية هى من الخدمات العامة بالقوات
المسلحة فان المتهم - بوصفه جنديا فى الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة
العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ، ويصبح مسئولاً عما يكون تحت
يديه من أموال سلمت اليه بسبب وظيفته يستوى فى ذلك أن يكون مالا
عاماً أم لا .

(١٩٥٨/١١/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٦ ص ٩٢٥)

١١٢١ - يعتبر فرملجى قطار السكة الحديدية بحسب قانون تلك
المصلحة أمينا مثل الكمباري على البضائع المشحونة بالقطار ، ومن ثم
تطبق عليه المادة ٩٧ عقوبات اذا اختلس شيئا منها .

(١٩٢٢/٥/٣١ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٦١ ص ١٠١)

١١٢٢ - فرملجى السكة الحديدية يعتبر بحسب لوائح تلك
المصلحة أمينا على البضائع المسلمة اليه بسبب وظيفته ومن ثم تطبق عليه

المادة ٩٧ عقوبات اذا اختلس شيئا منها .

(١٩٢٣/٤/٢ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٦٢ ص ١١٢)

١١٣٣ - ناظر الزراعة وأمين المخزن التابعان لمصلحة الأملاك
الأميرية اللذان يختاسان محاصيل هما مؤتمنان عليها بسبب وظيفتهما
يرتكبان الجناية المعاقب عليها بالمادة ٩٧ عقوبات .

(١٩٢٠/٢/٢١ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٨٨ ص ١٤٣)

١١٣٤ - الأشخاص المستخدمون في مجالس المديريات هم موظفون
عموميون بالمعنى المقصود في قانون العقوبات .

(١٩١٤/٥/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١١٧ ص ٢٣٣)

١١٣٥ - موظفو المجالس البلدية موظفون عموميون ، وعلى ذلك
تجوز محاكمتهم على ما يقع منهم من الاختلاس طبقا للمادة ٩٧ عقوبات .

(١٩١١/٦/٨ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣٨ ص ٢٧٩ ، ١٣/٤/١٩١٢
س ١٣ ق ٧٠ ص ١٤٠)

١١٣٦ - مستخدم البريد المكلف بتسليم الخطابات المسجلة من
الجمهور لقيدها في دفاتر المصلحة وتسليمها لموظفين آخرين اذا اختلس
اوراقا مالية من أحد هذه الخطابات يعد عمله سرقة منطبقة على المادة
١/٢٧٤ من قانون العقوبات لا جناية اختلاس مما يقع تحت نص المادة ٩٧
منه لأن محتويات هذه الخطابات لا تعد أموالا مسلحة اليه بحكم وظيفته ولأنه
ليس من عمله أن يتسلم نقودا يكون أميننا عليها اذ المقروض في هذه
الخطابات الا تحتوى على أشياء ذات قيمة .

(١٩٢٧/٦/٢١ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٦١ ص ١٣٥)

١١٣٧ - تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال
للموظف حاصلًا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة ، ولما
كانت وظيفة الطاعن وصفته في التحصيل لم تتغير أثناء وجوده في الاجازة
المرضية ، وكان الثابت أنه تسلم المال المختلس بصفته الوظيفية المذكورة

كان فعله جناية منطبقة على المادة ١١٢/٢ عقوبات .

(١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢١ ص ١٤٢٦)

١١٢٨. - تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تساييم المال للموظف حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة ، سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم أو تعليم أو تكليف كتابي أو شفوي ، بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل ، وفقى قيامه بذلك وتسليمه دفاتر قسائم التحصيل ما يكسبه هذه الصفة ما دام لم يدع بأنه أقحم نفسه على العمل وأنه قام متطفلا أو متفضلا أو فضوليا سواء بتهاون من رؤسائه أو زملائه أو بإعفاء منهم .

(١٩٦١/٤/٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٩ ص ١٣٧ ، ١٩٦١/٢/٢٠ ق ٤٥ ص ٢٥١)

١١٢٩ - كاتب السجن والادارة بالمركز الذى يباشر بنظم وظيفته تحصيل الغرامات وغيرها من المبالغ التى تدفع على ذمة القضايا لتوريدها الى خزانة المحكمة أو المركز يعتبر من المندوبين للتحصيل الذين يتناولهم حكم المادة ٩٧ عقوبات .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٤ ص ٥٦)

١١٣٠ - ان المادة ٩٧ عقوبات اذ تكلمت عن مامورى التحصيل فقد عنيهم جميعا ، من كان منهم داخلا هيئة العمال ومن كان خارجا عنها . (١٩٣٠/٣/٦٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١ ص ١)

١١٣١ - يعاقب طبقا للمادة ٩٧ عقوبات مامور التحصيل بوزارة الأوقاف الذى يختلس أموالا كانت تحت يده بسبب وظيفته .

(١٩١٧/٣/١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٦٣ ص ١١٠)

١١٣٢ - يعاقب مندوبو تحصيل الأموال الأميرية بمقتضى المادة ٩٧ عقوبات الخاصة باختلاس الأموال الأميرية بقطع النظر عن كونهم موظفين عموميين أو غير موظفين عموميين ، وعلى ذلك اذا اختلس المساذون الرسوم

التي يحصلها عوقب بمقتضى هذه المادة بدون حاجة الى أن تتعرض المحكمة لكونه موظفا عموميا من عدمه .

(١٩٢١/١٠/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٨ ص ١٦)

١١٣٣ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى ومن فى حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرر من ذات القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد فى حيازته بسبب وظيفته ، فاذا كان الجانى من الأمانة على الودائع وسلم اليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سابقة البيان .

(١٩٨١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٥ ص ٧١٥)

١١٣٤ - يراد بالأمانة على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع ، وانما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التى يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابى أو ادارى .

(١٩٦٠/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٨ ص ٧٢٧)

تسليم المال

١١٣٥ - يبين من الرجوع الى أصل تشريع المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وهى المقابلة للمادة ١٠٠ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ والمادة ٩٧ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ والمادة ١١٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ أن هذا النص ظل على أصله من اشتراط أن تكون الأشياء مسلمة الى الموظف بسبب وظيفته ، وقد جاءت الصيغة الفرنسية لهذا لركن بعبارة *qui étaient entre ses mains en vertu de ses fonctions* وهو التعبير نفسه الذى استعمله المشرع الفرنسى عند صياغة المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التى أخذت عنها المادة ١١٢ من قانون العقوبات المصرى . وأن هذا التعبير من الشارح لآية على أنه لم يكن مراده عند وضع النص أن يجعل الاختلاس

مقصورا على الحالة التي يكون فيها الشيء قد سلم الى الموظف تسليما ماديا ، وانما اراد ان يجمع الى هذه الصورة الحالات التي يكون فيها عمل الموظف قد اقضى وجود الشيء بين يديه وفرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ الشيء ، وهو صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبه بينهما وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة ، ذلك بأن الاختلاس في هذه الحالة الأخيرة هو انتزاع المال من الحيازة بنية تملكه ، أما هنا فان الشيء في حيازة الجاني بصفة غير قانونية ثم تنصرف نيته الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . فمتى وقع هذا التغير في نية الحائز استحال الحيازة الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك وتوافرت جريمة الاختلاس تامة ، وأن كان هذا التصرف لم يتم فعلا . واذا كان ذلك وكان الشارع عند استبدال النص الحالي للمادة ١١٢ بالنص السابق لم يجعله مقصورا - كما كانت الحال في النص السابق - على مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب النقود ، بل أطلق حكم النص ليشمل كل موظف عام يختلس مالا مما تحت يده متى كان مسلما اليه بسبب وظيفته ، وهذا التعبير الأخير هو الذي كان مستقرا عند صياغة هذه المادة منذ أول وضعها ، وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ أنه رأى في صياغة المواد الجديدة ما انتهت اليه لجنة تعديل قانون العقوبات في مشروعها مع اضافة مواد أخرى يستكمل بها ما فات اللجنة استكمالها من نواحي النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة لتلائم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها ، فان تأويل التسليم المشار اليه في النص بالأخذ المادي وحده ، فيه تضيق للمدى الذي يشمل له لتطبيقه ، وهو بما لا يتفق مع الاتجاه الذي أوضح عنه المشرع في المذكرة الايضاحية ولا مع ما قصده عند وضع النص من أن تجريم الاختلاس والعقاب عليه لا يستلزم كما هو مبين فيما سبق سوى وجود الشيء في حفظ الموظف الذي عهد اليه به ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم اليه تسليما ماديا أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته ، ولا يسع محكمة النقض وهي تعرض لتفسير المادة ١١٢ الا أن تشير كما سلف القول الى أن الاختلاس المذكور في تلك المادة - باعتباره صورة خاصة من صور خيانة الأمانة - يقع تامة متى وضحت نية الحائز في أنه يتصرف في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه .

(١٩٧٤/٦/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٧ ص ٥٤٦)

١١٣٦ - جنابة اذختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات تتحقق متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف الغموى بسبب وظيفته . يستوى فى ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد ، لأن العبرة هى بتسليم المال للجانبى ووجوده فى عهده بسبب وظيفته .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٤ ص ٦٨٧)

١١٣٧ - يتحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة متى كان المال قد سلم الى الجانبى بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولا عنه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله فى حدود الاختصاص المقرر لوظيفته .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٤ ص ٦٨٧)

١١٣٨ - الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات لا تتحقق الا اذا كان تسليم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفى استنادا الى نظام مقرر أو أمر ادارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح ، ويستوى فى ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد لأن لعبرة هى بتسليم المال للجانبى ووجوده فى عهده بسبب وظيفته .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٧ ص ٢٨٦)

١١٣٩ - من المقرر فى القانون أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس فى حكم المادة ١١٢ عقوبات سوى وجود المال تحت يد أى من الموظفين العموميين أو من فى حكمهم ، يستوى فى ذلك أن يكون قد سلم اليه تسليما ماديا أو أن يوجد لديه بسبب وظيفته . ويعتبر التسليم منتجنا لأثره فى اختصاص الموظف متى كان مأمورا به من رؤسائه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله فى حدود الاختصاص المقرر لوظيفته .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٦ ص ١٤٨٤)

١١٤٠ - ان المادة ١١٢ من قانون العقوبات اذا غابت الموظف العنوى المأمور بالتحصيل بفقوبة الجنابة المخلطة الواردة فيها ، اذا اختلس مالا سلم اليه بمقتضى وظيفته وبصلته هذه ، فقد دلت على أن العبرة فى تحقيق الجنابة هى بالوقت الذى سلم اليه فيه المال على هذا الأساس ، فاذا

كان قبل تسليمه أثناء قيامه بالخدمة في جهة معينة ، ثم نقل منها ، فاختلس ما كان قد حصله بصفته الوظيفية المذكورة كان فعله جنائية مغلظة في الحالين بنص المادة المشار إليها ، إلا إذا كانت يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه أمينا عاما الى كونه أمينا خاصا فلا يندرج فعله عندئذ تحت هذا الوصف .

(١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٢ ص ١٢١٢)

١١٤١ - من المقرر أن جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلما الى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما مملوكا للدولة أو مالا خاصا مملوكا للأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(١٩٦٩/٢/١٧٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٧ ص ٢٦١ ، ١٩٦٩/١/١٣ ق ٢٤ ص ١٠٨)

١١٤٢ - جرى قضاء النقض على أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشيء تحت يد الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ من القانون المذكور ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم اليه تسايجا ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، كما يستوى أن يكون الشيء المختلس مالا عاما مملوكا للدولة أو مالا خاصا مملوكا لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢١٢) .

١١٤٣ - دلت المادة ١/١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أن تطبيقها يقتضى أن يكون الجاني موظفا أو من في حكمه وأن يكون المال قد وجد بين يديه بمقتضى وظيفته لا بمناسبتها فحسب . ولا يؤدي بالضرورة انتفاء صفة الجاني كأمور للحصول أو أمين على الودائع الى ثبوت تسليمه للمال بسبب وظيفته . ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه استيفاء لبيانه أن يبين بمقتضيات وظيفة المتهم وكونها طوعت له

تسليم الغرامة التي نيسب اليه اختلاسها ، ولا يعتبر وجود الشرطى فى المركز عاملا بغير التحصيل من تلك المقتضيات وانما هى مناسبة لا شأن لها فى ذاتها باقتضاء الغرامة ، ويكون ما وقع من الطاعن ، اذ انتفى مقتضى الوظيفة خيانة امانة مناقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا اختلاسا فى حكم المادة ١١٢ من القانون المذكور :

(١١/١١/١٩٦٨ أحكام النقض سن ١٩ ق ١٩٠ ص ٩٥٠) .

١١٤٤ - ب ان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢/١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لا تتحقق الا اذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفة استنادا الى نظام مقرر أو أمر ادارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح فلا قيام لهذه الجريمة الا اذا حاز الموظف المال المختلس بمقتضى وظيفته لا بمناسبتها فحسب .

(١١/١١/١٩٦٨ أحكام النقض سن ١٩ ق ١٩٣ ص ٩٦١) -

١١٤٥ - يعتبر التسليم منتجا لأثره فى اختصاص الموظف اذا كان مأمورا به من رؤسائه .

(١١/١١/١٩٦٨ أحكام النقض سن ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

١١٤٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الأشياء المختلسة قد اودعت عهدة المتهم أو سلمت اليه بسبب وظيفته بل اكتفى فى معرض تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن المتهم يشغل وظيفة مساعد بمبنى قسم السفريات بهيئة البريد المحفوظة به الرسائل المختلسة وأن المتهم اعترف بأنه اختلس الرسائل من قسم الصادر قبل ختم بطاوعها ، فان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يتوافر به التبدل على تحقيق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم جريمة المادة ١١٢/١ عقوبات الا بتوافره مما يعيب الحكم بالقصور .

(١١/١١/١٩٦٨ أحكام النقض سن ١٩ ق ٩٤ ص ٤٩٣)

١١٤٧ - التحدث استقلالا عن ملكية موضوع الاختلاس ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة ما دامت بدونات الحكم تكشف عن ذلك بما

يتحقق فيه سلامة التطبيق القانوني الذي خلص اليه ، وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة حتى يلتزم الحكم بتواجهتها .

(١٩٦٧/٣/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٤ ص ٤٠٠)

١١٤٨ - الخطابات التي يسلمها أصحابها الى طوفا البريد بسبب وظيفته ، هي من الأوراق المشار اليها في المادة ١١٢ عقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية ، ذلك أن عبارة الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بالطائفة عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .

(١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٦ ص ٢١٥)

١١٤٩ - إذا كان ما أورده الحكم لا يتوافر بة التذليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة ، فإن الحكم يكون لمعييا بالقصور الذي يُعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(١٩٦٢/١/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٦ ص ٢٣)

١١٥٠ - لا يشترط في حكم المادة ١١٢ عقوبات أن يكون المال المختلس مالا أميريا ، بل يكفي أن يكون مملوكا للأفراد متى كان قد سلم للموظف بسبب وظيفته .

(١٩٦١/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٩ ص ٧٣٢)

١١٥١ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن المتهم الأول - وهو يشتغل وظيفه سكرتير نيابة - استلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذي يجري في جنابة ، من المحقق المادة المخدرة لتحريرها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم المحقق واحتلها للمتهم الثاني الذي أسرع في الخروج بها وأخطأها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان ، جنابة اختلاس حرز المادة المخدرة ، وجنابة احراز مخدر في غير الأحوال التي بينها القانون .

(١٩٦٠/١/١٢ أحكام النقض س ١١ ق ٩ ص ٤٩)

١١٥٢ - إذا كان ما استلمه المتهم من القمح بصفته أمينا لشؤنة

بنك التسليف وحساب الحكومة فيكون اختلافيه مما ننطبق عليه المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
(١٩٥٩/١٠/٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٣ ص ٧٦١)

١١٥٣ - تتحقق جناية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ متى كان الميال المختلس مسلما الي المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفاتره .
(١٩٥٧/١٢/٣١ أحكام النقض س ٨ ق ٢٨٠ ص ١٠١٩)

١١٥٤ - كل مبلغ يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده في الأموال الأميرية سواء أكان خاصا أم عاما يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية .

(١٩٥٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٨ ق ١١٤ ص ٤١٨)

١١٥٥ - ان مبلغ ضهان الإفراج الذي يستلمه كاتب السجن من مفرج عنه يعتبر يلا شك مالا للحكومة ، لأنه وإن كان المفروض أن الموظف المذكور يستلمه من صاحبه لايداعه أمانات الا أن هذا المبلغ يفقد صفته الشخصية بمجرد تسليمه من صاحبه الي هذا الموظف ويصبح مملوكا للحكومة حتى يرد لصاحبه اذا حصل الرد ، فاذا أدخل الموظف المشار اليه في ذمته هذه النقود بنية الغش قايدا بذلك جرمات الحكومة من بعض أموالها فان هذا الفعل يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات لا جنحة تبديد .

(١٩٥٥/٤/٩ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٥ ص ٧٩٢)

١١٥٦ - متى كانت المحكمة حين أدانت المتهم (صراف) في جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات قد أثبتت أن الأموال التي اختلسها كانت قد سلمت اليه بسبب وظيفته ، فلا يهم بعد ذلك ألا يكون المتهم قد قيد هذه الأموال في دفاتر الحكومة وأوراقها التي تحت يده ، كما لا يهم أن تكون وقت اختلاسها مملوكة للأفراد أو للحكومة ، فان نص تلك

المادة صريح في عدم انفرة بين الاموال الاميرية والاهوال الخصوصية .

(١٦/١٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٥٧ ص ٢٥٣ ،
٤، ١٩٤٥/٦ ج ٦ ق ٥٩٢ ص ٧٢٨)

١١٥٧ - المبالغ التي تسلم الى صراف القرية بسبب وظيفته لتوريدها الخزانة سدادا للاموال الاميرية يقع اختلاسها تحت نص المادة ١١٢ عقوبات ولو كان تسليمها لم يحصل الا بمقتضى ايصالات عرفية ولم تورد قيمتها في الاوراق الرسمية .

(٢٦/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٨ ص ٤١٣ ،
٧/٣/١٩٣٨ ق ١٧١ ص ١٥٦)

١١٥٨ - لا فرق بين اموال الدولة بصفتها سلطة عامة مركزية وبين اموال مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف انواعها لكل منها ، اذ اموال الفريقين هي في الجملة اموال الدولة ومخصصة للمنافع العامة في الدولة . ومجرد تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية واستقلالها باموالها لتنفق في المصالح العامة المحلية وعدم ضمان الحكومة المركزية لها في نتائج تصرفاتها - لا شيء من ذلك ، يناقش وخلف كون اموال تلك الهيئات هي جزء من اموال الدولة سمحت السلطات العليا في الدولة لتلك الهيئات بجبايته واستبقته في يدها لتنفقه في المصالح العامة المحلية . واذا فكل نص قانوني شوع لحماية اموال الحكومة او الدولة يجب ان يمتد حكمه الى اموال تلك الهيئات . فالموظف الذي يدخل في ذمته شيئا منها ينطبق عقابه على المادة ٢٠٣ عقوبات .

(٦/٦/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٨ ص ٥٨٣)

١١٥٩ - الاموال التي تحصل من المولين باسم اجور الحفر تعتبر اموالا عامة بمجرد تحصيلها باسم الدولة ويعاقب مختلسها بالمادة ٩٧ عقوبات . ولا يغير من اعتبارها كذلك انها لم تدخل خزانة الدولة بعد تحصيلها ، لان ذلك ليس شرطيا في صحة هذا الاعتبار .

(٢٣/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤٧ ص ٣٠٠)

١١٦٠ - لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧ عقوبات ان يكون المال

للمختلس هو من اموال الدولة داخل في ميزانيتها . بل يكفي ان يكون من اموال مصلحة عامة من المصالح التي للدولة اشراف عليها سواء اكان مملوكا لتلك المصلحة ام تان مودعا عندها . فتدخل في تلك المصالح مجالس المديرية كما تدخل وزارة الاوقاف والمجالس البلدية والمحلية وما يماثلها من المصالح وان كان اكل منها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٨ ص ١٧٤)

الركن المادي

١١٦١ - من المقرر ان جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلما الى الموظف العمومي او من في حكمه طبقا للمادتين ١١٢ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته . يستوي في ذلك ان يكون مالا عاما مملوكا للدولة او مالا خاصا مملوكا للأفراد لان العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(١٩٨٤/٦/١٤ احكام النقض بس ٣٥ ق ٢٣٢ ص ٥٨٥) .

١١٦٢ - تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ بعقوبات متى كان المال المختلس مساما الى الموظف العمومي او من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، وبأن يضيف الجاني مال الغير الى ملكه وتتجه نيته الى اعتباره مملوكا له بأي فعل يكشف عن نيته في تملك هذا المال .

(١٩٧٢/١١/٢٠ احكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٤ ص ١٢٦٥)

١١٦٣ - يتم الاختلاس بمجرد تصرف الموظف في المال المعهود اليه تصرف المالك له بنية اضاعته عليه .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ احكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٦ ص ١٤٨٤)

١١٦٤ - ان الاختلاس يقتضي بطبيعته اضافة المختلس للمال المعهود اليه الى ملكه بنية اضاعته على ماله .

(١٩٦٨/١١/٤ احكام النقض س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

١١٦٥ - متى كان الطاعن بما قارفه من فعل مادي قد تصرف في المال عهده على اعتبار أنه مملوك له فإنه يكون فاعلا أصليا في جريمة اختلاس المال الأميري .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٨ ص ٣١١)

١١٦٦ - لما كان الحكم قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد وأثبت في حقه التصرف في الكسب الذي أؤتمن عليه تصرف المالك له ، فإن ذلك حسب بيانا لجناية الاختلاس كما هي معرفة في القانون بركنيها المادي والمعنوي .

(١٩٦٧/١٢/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧٦ ص ١٢٩٥)

١١٦٧ - جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الأمين ما هو مؤتمن عليه من مهمات ومواد من المخزن أو المكان المخصص لحفظها بنية اختلاسها .

(١٩٦٦/١١/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٧ ص ١١٠٤)

١١٦٨ - الاختلاس المنصوص عليه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات هو صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الاختلاس المنصوص عليه في المادتين ٣١٧ و ٣١٨ من قانون العقوبات والذي يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلصة أو بالقوة بغية تملكه .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٠ ص ٨٤٦ ، ٤/٢٢ / ١٩٦٣ س ١٤ ق ٦٦ ص ٣٢٩)

١١٦٩ - ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٧ عقوبات هي من صور جريمة خيانة الأمانة المبينة في المادة ٢٩٦ منه ، وإنما الذي يميزها أنها لا تقع الا من موظف عمومي أو من في حكمه على أموال في عهده بحكم وظيفته سواء أكانت أميرية أم خصوصية ، فكل مبلغ يستلمه الصراف بوصفه صرافا يعتبر بمجرد تسلمه اياه من الأموال الأميرية سواء أدرج هذا المال في الأوراد أو الدفاتر أم لم يدرج بها فاذا اختلسه فعقابه ينطبق على المادة ٩٧ عقوبات .

(١٩٣٢/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٨ ص ٤٨٩)

١١٧٠ - فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على بحيث الموظف يبا يؤتمن عليه وما يوجد بين يديه يمتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره جائزا له الى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له . وهو معنى مركب من فعل يادي - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوي يقترب به - وهو نية اضياع المال على ربه .

(١٩٦٦/٤/٢٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٤ ص ٤٩١)

١١٧١ - تتم جريمة الاختلاس قانونا بمجرد اخراج الموظف العمومي أو المستخدم للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

(١٩٥٨/١٢/٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٧ ص ١٠٢٠)

١١٧٣ - متى كانت الواقعة تخلص في أن الطبيب شاعده المتهم وهو ممرض بالمستشفى يحمل في يده لفافتين وهو في طريقه نحو باب الخروج فاستراب في الأمر وأمره بفتحهما فوجد بداخلهما بعض الأدوات والمهمات الطبية فإن جريمة الاختلاس تكون قد تمت ، لأن جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الموظف أو المستخدم العمومي للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

(١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٢ ص ٧٤٢)

١١٧٣ - الاختلاس يتم متى أضاف المختلس الى ملكه الشيء الذي سلم اليه وتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، ولا يمنع من تحقق جريمة الاختلاس أن يكون بعض الشيء المختلس قد ضبط في الشارع قبل الوصول به الى منزل المتهم .

(١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٨ ص ١٣٦)

١١٧٤ - ان اختلاس الأموال اذ وقع بأفعال متتابعة بناء على تصميم واحد من الجرائم المتتالية وكان جريمة واحدة يشمل الحكم فيها كل أفعال الاختلاس المقترفة قبل المحاكمة حتى ما كان منها لم يعرض على المحكمة .

(١٩٣٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٨ ص ٤١٣)

١١٧٥ - جريمة الاختلاس هي من الجرائم التي يحصل التصميم قبلها ولكن تنفيذها قد يكون لا بفعل واحد بل بأفعال متتابعة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواخذ الذي قام في فكر الجاني ، وعليه فلا يجوز العقاب على كل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذها لهذا الغرض إنما يكون العقاب على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة ، فإذا حوكم المتهم من أجل جريمة الاختلاس ثم ظهرت اختلاسات أخرى وقعت في الفترة التي حدث فيها الاختلاس الأول وحوكم من أجله المتهم فإن الحكم الأول يكون مانعا من رفع الدعوى بشأن الاختلاس الجديد . . .

(١٩٢٨/١١/٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٢٣ ص ٢٩١)

١١٧٦ - لفظ الاختلاس الوارد بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات معناه تصرف الجاني في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ، وهو معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ومن فعل قلبي يقترب به وهو نية اضرار المال على ربه . وليس لاثبات جريمة الاختلاس طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة . . .

(١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٣ ص ٩٤)

الاثبات

١١٧٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد وأثبت في حقه التصرف في مستلزمات الانتاج التي أؤتمن عليها تصرف المالك لها ، فإن ذلك حسب بياننا لجناية الاختلاس كنا هي معرفة في القانون بركنيها المادي والمعنوي .

(١٩٨٠/٣/١٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٥ ص ٣٥٤ ، ١٩٨٠/٣/٢٤ ق ٨١ ص ٤٤٢)

١١٧٨ - من المقرر أنه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المعاقب عايبا بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أي دليل أو قرينة تقدم اليها .

(١٩٨١/١٢/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٧ ص ١٦٠٣ ، ١٩٩١/١/٢٤ ط ٤٧ ص ٦٠٠ ق)

١١٧٩ - لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أي دليل أو قرينة تقدم اليها مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة .

(١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٦ ص ٤١)

١١٨٠ - لما كان الحكم المطعون فيه متى دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من أدلة سائغة وأثبت في حقه أنه تصرف في المبلغ الذي أخذه من اختلاسه على اعتبار أنه مملوك له ، فإن ذلك بحسبه بيانا لجناية الاختلاس كما هي معرفه في القانون بركنيها المادى والمعنوى .

(١٩٨٤/١٢/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٣ ص ٨٧٤)

١١٨١ - لا يصح الادعاء بأن امتناع المتهم عن دفع الافواك المختلسة بعد تكليفه به قانونا يعد شرطا لتوفر تهمة الاختلاس ، اذ القانون لم يضع طريقة مخصوصة لاثبات هذه التهمة ولم يوجب التكليف المذكور ، بل ترك الأمر في ذلك لقاضى الموضوع يقدره حق قدرة ، فلو اعتبرت الاختلاس موجودا بضميخ اركانه المكونة له من الأدلة التى قامت لديه فليس لمحكمته النقض حق المراقبة عليه فيما يتعاق بهذا الاعتبار .

(١٨٩٩/٦/١٠ القضاء س ٦ ص ٣٢٨)

١١٨٢ - من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ ، ١٩٦٦/٤/٢٦ س ١٧ ق ٩٤ ص ٤٩١ ، ١٩٨٣/٤/١٩ س ٣٤ ق ١١٢ ص ٥٧٢ ، ١٥/١٢/١٩٨٣ ق ٢١١ ص ١٠٥٦)

١١٨٣ - العجز في محتويات المخزن الذى أوتمن عليه المتهم لا يعد قرين الاختلاس لما يتضمنه من إضافة المال الى ذمة المختلس بنية اضاعته على ربه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذا اقتصر في التدليل على

قيام الاختلاس من مجرد ضياع الشيء من المتهم دون أن يقدم لفقدائها تعليلا مقبولا ، وكانت قيمة هذا الشيء داخلية في حساب المبلغ الذي ألزم المتهم برده ، فإن الحكم يكون قاصرا البيان واجبا نقيضه .

(١٢/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٣ ص ١٩٤)

١١٨٤ - إن الجريمة تتحدد بمجرد وقوعها بتوافر أركانها القانونية ، ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة ، فاختضاء الحكومة من الممولين مطلقا بأنها بعيد أن كانوا قد دفعوها إلى مندوب التحصيل الذي اختلسها ، ذلك لا يقوم ولا يؤخذ في ثبوت جنابة اختلاس أموال الحكومة .

(١٢/٣/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٢ ص ٦٥٩)

١١٨٥ - لا يؤثر في قيام جريمة الاختلاس رد الجاني بمقابل المال الذي تصرف فيه ، لأن الظروف التي تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها .

(١٦/١/١٩٩١ ط ٤٤ لسنة ٦٠ ق)

١١٨٦ - قيام الطاعن بسداد المبلغ الذي دين باختلاسه أنها هو أمر لاحق على وقوع جريمة الاختلاس التي أثبتها الحكم في حقه مما لا يؤثر في قيامها وفي مسئولته عنها .

(١٣/٤/١٩٨٧ ط ٥٨٧٣ لسنة ٥٦ ق)

١١٨٧ - من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الاختلاس رد الجاني بمقابل المال الذي تصرف فيه .

(٢٤/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٤١ ق ٨١ ص ٤٤٢)

١١٨٨ - الرد ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولية المتهم عن جريمة الاختلاس التي ارتكبها وتوافرت عناصرها القانونية في حقه .

(٢٠/١١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٤ ص ١٢٦٥)

١١٨٩ - لا يؤثر في مسئولية المتهم في جنابة الاختلاس ميادرتة بسداد المعجز ، كما لا يفيد الإبستناد إلى ما ورد بلائحة النقل المشترك

- وهي لائحة إدارية تنظيمية - من ائذار المختلس ومتنخله مقله - لا يقيد به الاستناد الى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبتها متى توافرت عناصرها القانونية في حقها .

(١٩٥٨/٥/٥ أحكام النقض س ٩ ق ١٢٣ ص ٤٥٠)

١١٩٠ - الشخص المسلم اليه مبالغ اذا ردها قبل الحكم عليه يعتبر هذا الرد طرفاً مخففاً ولكن لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال مغيراً لوصف الجريمة أو لشيء من أركانها .

(١٩١٤/٥/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١١٧ ص ٢٣٣)

القصد الجنائي

١١٩١ - لا يلزم أن يتخذ الحكم استقلاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس ، بل يكفي أن يكون ما أوردته من وقائع وظروف يدل على قيامه .

(١٩٨٠/٥/٢٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٣٣ ص ٦٨٣ ، ١٩٧٤/٦/٣٠ ، ١٩٨٠/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٧ ص ٥٤٦ ، ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٨ ص ٧٣٢ ، ١٩٨١/١٢/١٥ س ٣٢ ق ١٩٧ ص ١١٠٣ ، ١٩٨٣/٢/٢٨ س ٣٤ ق ٥٦ ص ٢٨٩ ، ١٩٩١/١/٢٤ ط ٤٧ ص ٦٠ ق ، ١٩٩١/١/١٦ ط ٤٤ س ٦٠ ق)

١١٩٢ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بلغته على اعتبار أنه مملوك له ، كما لا يلزم أن يتخذ الحكم استقلاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون ما أوردته من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(١٩٧٤/١٢/١٦ أحكام النقض س ٤٥ ق ١٨٨ ص ٨٦٦ ، ١٩٨١/٥/١٦ س ٣٢ ق ٨٥ ص ٨٤٤ ، ١٩٨٤/٦/١٤ س ٣٥ ق ١٣٢ ص ٥٨٥)

١١٩٣ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس

المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له . ومتى ثبت ذلك في حقه فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها .

(١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٥ ص ١٠٥٠ ، ١٩٨٣/١/٦ س ٣٤ ق ١٠ ص ٧٣)

١١٩٤ - القصد الجنائي هو من الأمور النفسية التي قد لا تترك أثرا محسوسا يدل عليها مباشرة فيكون للقاضي أن يستخلصه بكافة المكنات العقلية .

(١٩٦١/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٠ ص ٧٣٢)

١١٩٥ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ، ولا يؤثر في ذلك دفعه مقابل المال الذي تصرف فيه .

(١٩٤١/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٨ ص ٥٦١)

١١٩٦ - من المقرر أن مجرد وجود عجز في عهدة الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على الاختلاس ، وأنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جنابة الاختلاس أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال بعهدته بسبب وظيفته على اعتبار أنه مملوك له .

(١٩٨٨/١/١١ ط ٤٥٣٠ لسنة ٥٧ ق)

١١٩٧ - ان الشارح في المادة ١٠٣ ج لم يرد بقوله بأي كيفية كانت أن تكون هذه العبارة وصفا للوجه الذي عليه أخذ الموظف النقود بل هي وصف للوسيلة التي توصل بها لأخذ النقود . كما أنه لم يرد بعبارة لمصلحة نفسه الواردة في المادة عينها أن يكون معناها شاملا للأخذ مع نية الرد بل أن يكون قاصرا على الأخذ مع نية الاضاعة على المالك . واذن فلا تنطبق هذه المادة على حالة الموظف الذي يأخذ شيئا من نقود الحكومة

قاصداً مجرد الانتفاع به وقتياً ورده من بعد .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٠ ص ٣٨٣)

١١٩٨ - إذا ارتكب المتهم جريمة اختلاس أموال أميرية وتزوير في أوراق رسمية ورأت المحكمة أن الجريمتين مرتبطتان احدهما بالآخرى فقضت بتوقيع العقوبة المقررة لأشد الجريمتين وهي التزوير فاستبعاد العقوبة الأصلية للجريمة الأخف وهي الاختلاس لا ينبغي أن يحول دون توقيع عقوبتها التكميلية .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٩ ص ٧٤)

١١٩٩ - الاختلاس يشمل في معناه القصد السيئ ، فمتى قررت محكمة الموضوع أن الاختلاس قد ثبت لها فإنها تكون بذلك قررت أخذ المتهم المال والتصرف فيه غشاً وبسوء قصد كأنه مملوك له .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٨ ص ١٧٤)

١٢٠٠ - ان الظروف المخففة المنصوص عليها في المادة ١٧ عقوبات قاصرة على العقوبات الجنائية المقيدة للحرية المذكورة فيها ، فلا تشمل العقوبات المالية ، ولذلك وجب في جناية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ٩٧ عقوبات الحكم بالغرامة المالية للمبلغ المختلس رغماً من تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

(١٩٠٩/٤/١٧ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ١٧٠)

١٢٠١ - لا يلزم أن يتخذت المحكمة استقلاً عن القصد الجنائي سواء ما تعلق منه بنية الاختلاس أو علم المتهم بأن المال مملوك للدولة أو من في حكمها ، الا ان شرط ذلك أن تكون الوقائع التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم قصد بفعله إضافة المال المستولى عليه إلى ملكه وعلمه علماً يقينياً أنه مملوك للدولة أو من في حكمها .

(١٩٨٣/٢/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤١ ص ٢٢٢)

١٢٠٢ - لا يلزم أن يتخذت المحكمة استقلاً عن نية الاختلاس وشرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بقطعها أن المتهم

فبعد بفعنه اضافة ما اختلسه الى ملكه الامر الذي خلت منه مدونات الحكم .

(١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣٧ ص ٦٦٥)

١٢٠٣ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكررا. من ذات القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد في خيازته بسبب وظيفته ، فاذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم اليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سنالفة البيان . ومدلول عبارة الأمن على الودائع لا ينصرف الا لمن كان من طبيعة عمله حفظ المال العام وأن يسلم اليه المال على هذا الأساس فلا ينصرف الي من كان تسليم المال اليه بصفة وقتية كالمكلف بنقله فحسب .

(١٩٨٥/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٧ ص ٢٣ :١) .

من أحكام محكمة الموضوع

١٢٠٤ - يغد مختلسا موظف الحكومة الذي استلم بمقتضى وظيفته مالا على ذمة الحكومة ولم يورده في خزينتها .

(جنايات مصر ١٨٩٣/٢/٧ الحقوق نس ٨ ص ٢٥١)

١٢٠٥ - اذا اختلس أحد مأموري الضبطية القضائية أشياء سلمت اليه أثناء تحرير محضر جنائي فلا ينطبق عقابه على المادة ١٠٠ عقوبات لانه لم يكن إميئا عموميا كما هو الشرط في تطبيق هذه المادة بل تقع الجريمة التي ارتكبها تحت حكم المادة ٣١٥ عقوبات التي نصت عن معاقبة الاختلاس الذي يقع من أفراد الناس .

(استئناف مصر ١٩٠٠/٧/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٨٢)

مادة ١١٣

كل موظف عام استولى بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بآية طريقة كالت يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك .

وينعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الأحوال كل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص أو أوراق أو غيرها تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بآية طريقة كانت .

- كانت قد عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ، ونشر في ٢٥/٧/١٩٦٢ .

الأحكام

١٣٠٦ - تقتضى جناية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق وجود المال في ملك الدولة وعنصرا من عناصر ذمتها المالية ، وقيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة . ويشترط لاعتبار المال قد دخل في ملك الدولة أن يكون قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وتسلمه موظف مختص بتسلمه . وتعتبر المنازعة في ملكية الشيء المدعى الاستيلاء عليه دافعا جوهريا توجب تعرض الحكم له .

(١٦/١/١٩٩٢ ط ٢١٢٧ لسنة ٦٠ ق)

١٣٠٧ - من المقرر أن جناية المادة ١١٣ عقوبات تتحقق متى استولى الموظف أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من هذا القانون بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملك المال وتضييعه على ربه . وإذا كانت عبارة مال أو أوراق أو غيرها الواردة في المادة ١١٣ عقوبات قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مولولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية وهو ما ينطبق على العينتين محل الاتهام اللتين أخذتا يقصد تحليلهما

لما لهما من قيمة في الكشف عن قيام جريمة تعاطى المخدر .

(١٦٦/١٢/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩٩ ص ١٠٥٠)

١٢٠٨ - ان جناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ عقوبات تتحقق أركانها متى استولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما ، ولو لم يكن هذا المال في حيازته أو لم يكن من العاملين في الجهة التي تم له الاستيلاء على مالها ، وذلك بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه واضعاعته على ربه ، وهو ما يقتضى وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات سالفة الذكر ، عنصرا من عناصر ذمتها المالية ، ولا يعتبر المال أيا كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون ، قد دخل في ملكية الدولة أو إحدى الجهات المذكورة الا اذا كان قد آل اليها بسبب صحيح ناقل للملكية .

(١٩٨٣/٢/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤١ ص ٢٢٢ ، ١٩٨٣/٣/١٦ ق ٧٥ ص ١٣٧١)

١٢٠٩ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تختلف في أركانها وعناصرها عن جريمة التسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من ذلك القانون .

(١٩٧٤/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٠ ص ٣٢٢)

١٢١٠ - اذ عاقب قانون العقوبات بمقتضى المادة ١١٣ الموظف العام أو من في حكمه اذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لأحدى الهيئات العامة فقد أراد على ما عدته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملاحقة بها حكما أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل المكلف به . ولما كان الطاعن بحكم كونه عاملا في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظفين العموميين ، فان النعى على الحكم بالخطأ في القانون اذ أسبغ على الفعل المسند اليه وصف الجنائية في حين أنه جنحة

سرقة يكون على غير أساس .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٨ ص ١١٥٣ .
١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٤١ ص ٦٧٨)

١٢١١ - يكفي لتأثير استيلاء الموظف على مال مملوك للدولة باعتباره جناية على مجرد توافر صفة العمومية في الجاني وكونه موظفا عاما أو من في حكمه بصرف النظر عن الاختصاص الذي يخوله الاتصال بالمال موضوع الاستيلاء .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٢ ص ٨٠٢)

١٢١٢ - متى كان الطاعن لا ينازع في أن الشركة التي كان يعمل بها واتهم بالاستيلاء على الغزل منها كانت أصلا شركة خاصة ثم ضمت الى القطاع العام ، وهو ما أوضحه الحكم المطعون فيه ، فإن في ذلك ما يكفي لبيان أن الدولة ساهمت في مالها بنصيب ما ، ومن ثم فهي تدخل في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٠ ص ٤٧٦)

١٢١٣ - لا يشترط لقيام جناية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صفات خاصة في الموظف العمومي ، كالتى اشترطتها المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم اليه بسبب وظيفته ، بل يكفي أن يكون الجاني موظفا عموميا أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من القانون سالف الذكر ، وأن يكون المال الذى استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة .

(١٩٦١/٥/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٨ ص ٥٢٨)

١٢١٤ - لا يشترط لقيام جريمة الاستيلاء ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات من أن يكون المال مسددا الى الموظف بسبب الوظيفة .

(١٩٨٦/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩٩ ص ١٠٥٠)

١٢١٥ - أموال هيئة قنّاة السويس أصبحت من أموال الدولة اعتباراً من تاريخ تأميم شركة القنّاة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وينطبق نص المادة ١١٣ عقوبات إذا اختلسها موظف عمومي . ولا فرق في صدد هذه الجريمة بين أملاك الدولة الخاصة وأموالها العامة .

(١٧/١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧ ص ١٠٤)

١٢١٦ - إذا كان ما أورده الحكم أن المتهم أقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته ، فلا يمكن أن تضاف عليه صفة مأمور التحصيل أو المندوب له مهما استتال به الزمن وهو موغل فيه ، وتكون المادة المنطبقة على فعلته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلاتها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت نقوداً للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أعملها الحكم في حقه .

(١٧/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٧ ص ٢١٣)

١٢١٧ - متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم أن المتهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنيهاً ، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وهي استيلاء موظف عمومي أو من في حكمه بغير حق على مال مملوك للدولة إذ لا يشترط لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته ، بل يكفي لتوافرها أن يكون الجاني موظفاً عمومياً أو من في حكمه ، وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يقتصر على عقاب من يأخذ نقوداً للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة وسنداتها وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ المال فشمّل بذلك النقود وغيرها من جميع صور المال .

(١١/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٤ ص ٨٧١)

١٢١٨ - يجب للعقاب بمقتضى المادة ١١٨ عقوبات أن يكون الماهم

موظفا عموميا ولا يكفي أن يكون مكلفا بخدمة عامة فان لو كان المشرع أراد ذلك لذكره صراحة كما فعل في نصوص أخرى كالمادة ١٠٤ .

(١٩٤٩/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨٣ ض ٨٤٩)

١٢١٩ - ليس من الضروري لتطبيق المادة ١٠٣ عقوبات ان يكون المختلس محصلا او ما في حكمه كما تشير به المادة ٩٧ عقوبات ، بل يكفي ان يكون المختلس موظفا عموميا واختلس أموالا إمبرية .

(١٩٢٢/٣/٢٨٠ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٥٣ ض ٨٧)

١٢٢٠ - ان جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام - او من في حكمه - على مال للدولة او لاحدى الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات او المنشآت اذا كانت الدولة او احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بانتزاعه منها خلسة او حيلة او عنوة بنية تملكه واضاعة المال على ربه ، ولا يشترط في قيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من ذلك القانون من ان يكون المال مسابما للموظف بسبب الوظيفة .

(١٩٧٥/١١/٢٤ احكام النقض س ٢٦ ق ١٦٩ ص ٧٦٤)

١٢٢١ - جنائية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة او عنوة او حيلة بقصد ضياع المال على ربه .

(١٩٧٤/١٠/١٢ احكام النقض س ٢٥ ق ١٤٥ ص ٦٧٤)

١٢٢٢ - الاستيلاء على مال الدولة يتم بانتزاع المال خلسة او حيلة او عنوة ، اما اتصال الجاني بعد ذلك بالمال المستولى عليه فهو امتداد لهذا الفعل واثرو من آثاره .

(١٩٧٠/٤/٦ احكام النقض س ٢١ ق ١٢٧ ض ٥٢٢)

١٢٢٣ - تتم جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بمجرد اخراج الموظف العمومي او المستخدم للمال في المكان الذي يحفظ فيه بنية

تملكه . ولما كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم قد دلت على ان النحاس والأدوات موضوع الجريمة ضبطت مخبأة في ماكينة السيارة قيادة الطاعن عند خروجه من باب الشركة فان الجريمة تكون قد تمت .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٠ ص ٨٥٩)

١٢٣٤ - جنابة الاستيلاء . تقتضى وجود المال فى ملك الدولة او احدى الجهات المذكورة فى المادة ١١٣ ع عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام او من فى حكمه بانتزاعه منها خلسة او حيلة او عنوة . ولا يعتبر المال ايا كان الوصف الذى يصدق عليه قد دخل فى ملك الجهة الا اذا كان قد آل اليها بسبب صحيح ناقل للملك . ومن ثم فان ملكية الدولة او ما فى حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

(١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٨ ص ٩٢٨)

١٢٣٥ - دلت المادة ١١٣ عقوبات فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن جنابة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق تقتضى وجود المال فى ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام - او من فى حكمه - بانتزاعه منها خلسة او حيلة او عنوة ، ولا يعتبر المال ايا كان وصفه الذى يصدق عليه فى القانون ، قد دخل فى ملك الدولة الا اذا كان قد آل اليها بسبب صحيح ناقل للملك .

(١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٠ ص ٩٥٠)

١٢٣٦ - المادة ١١٣ . من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مقابل النص القديم للمادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور . وكان النص القديم يقتصر على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة ومستندات وأمتعتها ومستندات وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ سالف الذكر واختار لفظ المال ليشمل العقاب بها اختلاس النقود وغيرها من الأموال على اختلاف صورها .

(١٩٦٣/١١/١٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٦ ص ٨١١)

١٢٢٧ - إذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير حق هو قيمة الفرق بين ما وردته المتهم الثالث بالفعل وبين ما التزم بتوريده للدولة ، فإن ما يثبته المتهم الثاني بشأن ملكية المتهم الثالث لهذا المال غير سديد ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملاً من مال الدولة ، وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورد به بالفعل منه ، ويكون الفرق مالا خالصاً لها سهل المتهم الثالث الاستيلاء عليه بغير حق بما يتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة ، وهي مرادفة لجريمة الاستيلاء التي دين المتهم الثاني على أساسها في التجريم والعقاب بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٩ ص ١٩١)

١٢٢٨ - تتوافر أركان جناية الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات متى استولى الموظف العمومي أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال في حيازته أو لم يكن الجاني من العاملين في تلك الجهات .

(١٩٦٩/١١/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٤ ص ١٢٢٠ ، ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ ق ١٨ ص ١٠١)

١٢٢٩ - يكفي لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة قاصداً حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال في حيازته ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت تهمة الاختلاس في حق الطاعن من استيلائه على كامل مرتبه في حين أنه كان يقوم بتحرير استثمارات للمحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة في ذمته خصماً من حساب الأمانات المتنوعة الخاصة بالموظفين ، وبذلك يكون قد أدخل في ذمته المبلغ المختلس بنية الغش قاصداً بذلك حرمان الحكومة من هذا المال وهو ما تتحقق به أركان جريمة اختلاس الأموال الأميرية ، هذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في التدليل على توافر الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ويكون النعي عليه بالخطأ

في تطبيق القانون غير سديد .

(١٧/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ ص ٣٨٠)

١٣٣٠ - لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المغدل
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف ،
بل يكفي أن تمتد يده بغير حق الى مال للدولة ، ولو لم يكن في حيازة
الموظف .

(٢/١٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٧ ص ١٠٢٠)

١٣٣١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً على توافر القصد
الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لاحدى
الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في
المادة ١١٣ فقرة أولى من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٦٢ ، بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يدل
على قيامه .

(١٥/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٠ ص ١٤١١)

١٣٣٢ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات جرائم تسهيل الاستيلاء
بغير حق على مال الدولة أو الاضرار العمدي بمصالحها أو التزوير في محرراتها
طريقاً خاصاً .

(٩/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٠ ص ٥٦٩)

١٣٣٣ - متى كان الثابت من مطالبة الحكيم المطعون فيه انه اعتبر
أموال المعونة الأجنبية التي دان الطاعن بالاستيلاء عليها مملوكة للدولة رغم
أن مبدوناته قد خلت ميباً يدل على توافر هذه الملكية وهي إحدى الأركان
القانونية للجريمة فإنه يكون معيباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن
مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ما أثاره
الطاعن من دعوى الخطأ في القانون .

(١٠/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٤ ص ١٢٢٠)

١٣٣٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الطاعنين - وهما من الموظفين العموميين - قد استمرا رغم وفاة والدتهما في صرف المعاش الذي كان مستحقا لها من وزارة الخزانة ودانتهما - ضمن ما دانهما به - بجريئة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستندة من اعتراف المتهم الثاني وأقوال مندوبي الشياخات ومفتش الصحة وأقارب المتهمين وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ونتيجة الاطلاع على دفترى وفيات محلة منوف وقسم طنطا ، فإن الأدلة التي أوردها الحكم تكون سائغة ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها .

(١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٤٠ ق ٧٧ ص ٣٥٦)

١٣٣٥ - التحدث استقلالا عن ملكية المال ليس شرطا لازما لصحة الحكم بإدانة في جريئة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانوني الذي خضع اليه ، وما دامت تلك الملكية على ما هو حاصل في الدعوى لم تكن محل منازعة حتى يلتزم الحكم بمواجهتها .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧ ص ٨٥٩ ، ١٩٨٦/١١/٩ س ٣٧ ق ١٦٢ ص ٨٤٤)

١٣٣٦ - دلل الحكم المطعون فيه على قيام لازيمنى تسهيل الاستيلاء على المال العام والاضرار العمدي بقوله « وحيث ان الثابت من التحقيقات ان المتهم يعلم بأن ما قام به من توصيل التيار الكهربائي للمساكن التي أولها اياه تم بالمخالفة وعدم علم جهة الكهرباء المختصة بذلك من وراء ظهرها ، الأمر الذي سهل لأصحاب المساكن التي تم توصيل الكهرباء اليها بالاستيلاء على قيمة استهلاكهم من الكهرباء لعدم مطالبة أحد لهم بذلك ، ومن ثم تكون جريمة التسهيل قائمة في حقه فضلا عن تهمة الاضرار العمدي الممثل في ضياع قيمة الكهرباء المستهلكة والرسوم على الجهة التي يعمل بها ، وهي هندسة كهرباء شبين القناطر ، وما أورده الحكم على ما سلف بيانه تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي تسهيل الاستيلاء على المال العام والاضرار بأموال الجهة التي يعمل بها الطاعن .

(نقض ١٩٩١/٥/٢ ط ٥١٩ لسنة ٦٠ ق)

١٢٣٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن. وكونه موظفاً وكون وظيفته قد طوعت له تسلم المال المبستولى عليه وكون هذا المال قد آل الى ملك الدولة بسبب صحيح مع أنه من الواجب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان المتهم بها ، فإن الحكم يكون معيباً بما يبطله .

(١٠/٣٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٦ ص ١٠٥٥)

مادة ١١٣ مكررا

كل رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالاً أو أوراقاً أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته أو استولى بغير حق عليها أو سهل ذلك لغيره بآية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وتكون العقوبة مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع فعل الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك .

- كانت مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ، ونشر في ٢٥/٧/١٩٦٢ .

- ورد النص بصيغته في الجريدة الرسمية ، وأخذاً من النص السابق تكون الغرامة مائتي جنيه .

الأحكام

١٢٣٨ - ان الفقرة السادسة والأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يعد في حكم الموظفين « أعضاء مجلس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والهيئات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت » ، ومفاد هذا النص انطباق حكم المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورين به من أفعال تؤثمها أي من هاتين المادتين . واذ كان

ذلك ، وكانت القوانين الصادرة في شأن المؤسسات العامة وهي القوانين ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ . ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قد خولت جميعها للمؤسسات العامة سلطة انشاء جمعيات تعاونية تعد وحدة اقتصادية تابعة لها ، فانه يجب التمييز بينها وبين الجمعيات التعاونية التي يمتلك الأفراد وحدهم أموالها . اما النوع الاول فيندرج تحت مدلول المنشآت التي تساهم الهيئات العامة في مالها بنصيب والتي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على اعتبار العاملين فيها في حكم الموظفين العموميين . ولا يقدح في ذلك أن تكون الفقرة الأخيرة من المادة سالفة الذكر لم تتضمن النص صراحة على الجمعيات التعاونية ، وذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية أن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها البعض ، وقد استهدفت الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وأموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها ما دامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما . اما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد فهي وحدها التي يسرى عليها نص المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والتي استحدثت فيها المشرع عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر ، بعقوبة أشد جنامة مما لو تركهم للقواعد العامة إذا ما اقترفوا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات ، وتسرى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين في تلك المشروعات ولو كانت تخضع لأشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة مادام أن الأشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس المال .

(١٩/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٢ ص ٧٤٨) .

١٢٣٩ - ان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته ، إنما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة كانت ومن ثم فإن المؤسسات العامة تخرج بطبيعتها تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات بحسب

الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارها مستقلة تنشئها الدولة مباشرة عن طريقها بعض مروع نشاطها أمام ، وتتبع في إدارتها أساليب القساون اسام وتتمتع في ممارستها بعسط من حقوق السلطة العامة . يالفدر الالبرم تحقيق أغراضها .

(١٢/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨)

١٣٤٠ - جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ / مكررا من قانون العقوبات لا تتحقق إلا إذا كان الجاني من الموظفين في المشروعات الخاصة الميينة في القانون بيان حصر - سواء كان عضوا بمجلس الإدارة أو مديرا أو مستخدما - وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي استنادا الى نظام مقرر أو امر إداري صادر ممن يملكه أو مستعدا من القوانين أو اللوائح ، أما إذا كان الجاني قد استلم المال بصفته عميلا للبنك - لا بصفته موظفا في المشروع - فإنه يكون مدينا بهذا المال فحسب ولا تتحقق بتسليمه له جناية الاختلاس كما هي معرفة به في القانون .

(١٤/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٠ ص ٥٥٨)

١٣٤١ - يبين من نص المادتين ١١١ و ١١٣ مكررا من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع قد استحدث في المادة الأولى منهما عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر في نص المادة المذكورة ، يعقوبة أشد مما لو تركهم للقواعد العامة إذا ما اقترفوا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات ، وعلة التشديد في هذه الحالة - على ما أوضحت عنه المذكرة الأيضاحية المصاحبة للقانون - أن أموال هذه المشروعات وإن كانت أموالا خاصة إلا أن اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومى للبلاد يقتضى من الشارع رعاية أوفى - أما إذا ارتكب موظفوها ذلك الفعل المادى وكانت الدولة أو إحدى الأشخاص المعنوية العامة تسيارهم بتبصيب في مالها ، فإن العاملين فيها يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة السادسة من المادة ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات حسب الأحوال .

(٢٣/١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨ ص ١٠٠)

١٣٤٢ - يشترط لتطبيق المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات .

أن تكون صفة الوظيفة قائمة ولم تزل عن الجاني وقت ارتكاب الحادث بعزل أو نحوه . واستمرار الجاني في مباشرة أعمال وظيفته بالفعل من بعد انتهاء عقد عمله لا يدرجه في عداد المكلفين بخدمة عامة ما لم يثبت أنه كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف ، اذ لا يكفي أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الأعمال العامة .

(١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠ ص ٧٢)

١٢٤٣ - عبارة الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها الواردة بالمادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها كل ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .

(١٩٧٤/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ ص ٣٤٨)

١٢٤٤ - تتحقق جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً عقوبات اذا كان الجاني من الموظفين في المشروعات الخاصة المبينة في لقانون بيان حصر - سواء كان عضواً بمجلس الإدارة أو مديراً أو مستخدماً - وأن يكون قد تسلم المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي استناداً الى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح .

(١٩٧٠/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٩ ص ٤٠٣)

١٢٤٥ - فرض القانون العقاب في المادة ١١٣ مكرراً على عبث الموظف أو من في حكمه بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزاً له الى التصرف فيه على اعتبار أنه يميلوك له وهو معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ومن عامل معنوي يقترب به وهو نية اضرار المال على ربه .

(١٩٧٠/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٥ ص ١٢٧٠)

١٢٤٦ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لا تتحقق الا اذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استناداً الى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح، والعبرة هي بتسليم

المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(١٥/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٧١ ص ٣٥٥)

١٣٤٧ - جناية الاستيلاء بغير حق على مال نص عليه في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، ولا مراء في أن ما أتاه الطاعن للحصول على العلف المستولى عليه من اصطناع المحررات المزورة قد انطوى على حيلة توصل بها الى الاستيلاء عليه وخزمان الجمعية المجنى عايتها منه ، ولم يكن أداء الثمن وفي خصوص واقعة الدعوى - الا وسيلة للوصول الى الاستيلاء على العلف بغير حق .

(١٩/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٢ ص ٧٤٨)

١٣٤٨ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قصدي بفعله إضافة ما اختلسه الى ملكه .

(٢٤/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٣)

مادة ١١٤

كل موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو القرامات أو نحوها ، طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

حكماني

١٣٤٩ - متى كانت الواقعة التي أثبتتها محكمة الموضوع في حكمها هي أن المتهم بصفته محصلا بسوق صنف الملوكة قد استولى حال تحصيله للرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة هذه الرسوم ، فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

(١٩/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٠ ص ٥٣٤)

١٣٥٠ - تعتبر شركة الأسواق بالنسبة لما تحصله من رسوم

الذبيح من ملتزمى الرسوم أو العوائد أو الأموال ونحوها بالمعنى المقصود منهم فى المادة ٩٩ عقوبات ، وعلى ذلك اذا أخذ أحد موظفى الشركة زيادة عن المستحق حوكم بمقتضى المادة المذكورة .

(٢٨/٨/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٣ ص ٨)

مادة ١١٥

كل موظف عام حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو حصل أو حاول أن يحصل لغيره ، بدون حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ١١٥ مكررا

كل موظف عام تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة لوقف خيرى أو لاحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة انشاءات بها أو شغلها أو انتفع بها بأية صورة أو سفل ذلك لغيره بأية طريقة يعاقب بالسجن متى كان ذلك العقار يتبع الجهة التى يعمل بها أو جهة يتصل بها بحكم عمله ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ويحكم على الجانى فى جميع الأحوال بالعزل من وظيفته أو زوال صفته وبرد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته وبغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من منفعة على الا تقل عن خمسمائة جنيه .

- اضيفت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ٢٧/٣/١٩٨٤ ونشر فى

١٩٨٤/٣/٣١ .

حكم

١٢٥١ - لا يشترط لتوافر جريمة التعدى على مبان مملوكة لاحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ عقوبات أن يتم الدخول الى العقار بواسطة الكسر ، يكفى أن يشغله أو ينتفع به الموظف العام بأية صورة .

(١١/١/١٩٨٧ ط ٥٩٠٥ س ٥٦ ق)

مادة ١١٦

كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس .

وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو إذا وقعت الجريمة في زمن حرب .

- كانت قد أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في ٢٥/٧/١٩٦٢ .

مادة ١١٦ مكررا

كل موظف عام أضر عمداً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو بمصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن .

- كانت قد أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في ٢٥/٧/١٩٦٢ .

حكمات

١٢٥٢ - القصد الجنائي في جريمة الإضرار العمدي المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا عقوبات والتي أصبحت برقم ١١٦ مكررا بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ هو اتجاه ارادة الموظف الجاني الى الاضرار بالأموال أو المصالح المعهودة اليه ، فلا تقع الجريمة اذا حصل الضرر بسبب الإهمال ، والخطأ في جريمة الإهمال - المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ب) عقوبات والتي أصبح رقمها ١١٦ مكررا (أ) بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ قوامه تصرف ارادى خاطيء يؤدي الى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد أحداثها ولم يقبل وقوعها . والخطأ الجسيم والفسح كلا منهما يمثل وجها للجرام يختلف عن الآخر اختلافا تاما ويناقضه ، فالخطأ هو جوهر الإهمال والفسح هو محصور

العمد ، وان جاز اعتبارهما صنوين في مجال المسؤولية المدنية او المهنية .
الا ان التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية ، يؤكد ذلك ان الشارح
ادخل بالمادة ١١٦ مكررا عقوبات جريمة الاضرار العمدي ذات التعديل
الذي استحدثت به جريمة الاهمال الجسيم ، فاستلزم الغش ركنا معنويا في
الجريمة الاولى واكتفى بالخطأ الجسيم ركنا في الجريمة الثانية .

(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٧ ص ٦٧٤)

١٣٥٣ - اذا كان الحكم قد اتخذ من جريمة الاضرار دليلا على جرائم
الارتشاء وركنا فيها بناء على ان مبالغها هي مقابل الاخلال العمدي بمقتضيات
الوظيفة الذي يتمثل في الاضرار بمصالح الجهة التي يعمل بها ، وكان الحكم
قد اخطأ في الاستدلال في جريمة الاضرار ، فان الخطأ يشمل استدلال الحكم
كله بما يعيبه ويوفر المصلحة في التمسك بأوجه الطعن المتعلقة بجريمة
الاضرار دون ان يحتاج الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة
الى التهم جميعا وايقاع عقوبة واحدة مقررة لأشدها .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

مادة ١١٦ مكررا (١)

كل موظف عام تسبب بخطئه في الخاق ضرر جسيم بأموال او مصالح
الجهة التي يعمل بها او يتصل بها بحكم وظيفته او بأموال الغير او مصالحهم
المعهد بها الى تلك الجهة بان كان ذلك ناشئا عن اهمال في أداء وظيفته او
عن اخلال بواجباتها او عن اساءة استعمال السلطة يعاقب بالحبس وبغرامة
لا تتجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات
وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد
الاقتصادي او بمصلحة قومية لها .

- كانت قد اضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في

١٩٦٢/٧/٢٥ .

الأحكام

١٢٥٤ - مناط تطبيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات هو توافر الخطأ والضرر الجسيم ورابطة السببية بينهما .

(١٩٩٢/١١/١٩ ط ٥٣٣٢ س ٥٩ ق)

١٢٥٥ - جريمة المادة ١١٦ مكررا (أ) عقوبات اركانها خطأ وضرر جسيم ورابطة سببية بينهما . والخطأ الجسيم يوفره الإهمال في أداء الوظيفة والاخلال بواجباتها وإساءة استعمال السلطة .

(١٩٨٨/١١/١٠ ط ٢٧١٣ س ٥٨ ق)

١٢٥٦ - تمسك الطاعن بأن فتح الاعتماد للعميل تم بموافقة اللجنة المختصة وأن حسابات العميل وقت منحه الاعتمادات كانت تسمح بذلك وأن ضرر البنك مرده هرب العميل الى خارج البلاد ، هو دفاع جوهري والتفات الحكم عنه يجعله قاصرا ومخلا بحق الدفاع .

(١٩٨٨/١١/١٠ ط ٢٧١٣ س ٥٨ ق)

١٢٥٧ - يبين من نص المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات ومن مقارنته بنص المادة ١١٥ من القانون المذكور ومن المذكرة الايضاحية المصاحبة له أن جريمة المادة ١١٦ المذكورة تتطلب قيامها بتحقيق الضرر سواء في الواقع أو في قصد الفاعل ، وأن مجرد الاحتمال على أى وجه ولو كان راجحا لا تتوافر به تلك الجريمة في أى من ركنيها والترجيح بين المضالحي المتعارضة - مصلحة الشركة التي يديرها الطاعن - في التمسك بإيقاع الغرامة التهديدية ومصاحبتها في سير عملها وانتظامه واختيار أخفى الأمرين وأهون الضررين لا يتحقق به الضرر المقصود في القانون أو القصد المعتبر الملابس للفعل المادى المكون للجريمة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ خاض في تقاريراته دون التفات الى ما يشهد من مدوناته لحقيقة الواقع المطابق لصحيف القانون وعلى الأخص شهادة الوزير المختص وفحوى المذكرة المقدمة منه ، يكون معيبا .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

مادة ١١٦ مكررا (ب)

كل من أهمل في صيانة أو استخدام أى مال من الأموال العامة معهود به اليه أو تدخل صيانته أو استخدامه في اختصاصه وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات اذا ترتب على هذا الإهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص .

وتكون العقوبة السجن اذا وقعت الجريمة المبينة بالفقرة السابقة في زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربى .

- كانت قد اضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر فى ١٩٦٢/٧/٢٥ .

- عدلت العقوبة فى الفقرة الاولى بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذى صدر فى ١٥/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

١٢٥٨ - حدد المشرع للخطأ الجسيم فى صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرر (ب) صورا ثلاث هى الإهمال الجسيم فى أداء الوظيفة واساءة استعمال السلطة والاخلال الجسيم بواجبات الوظيفة . ومن المقرر أن الخطأ الذى يقع من الافراد عمدا فى الجرائم غير العمدية يتوافر فى تصرف الشخص تصرفا لا يتفق والبيئة التى تقضى بها ظروف الحياة المعاصرة ، وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الانسان لا يأتى الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التى أحاطت بالمستول ، والاهمال الجسيم فى نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبئ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادى فى مثل ظروفه وقوامه تصرف ارادى خاطئ يؤدى الى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقبل احداثها ولم يقبل وقوعها - والسلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئية والعرف ومألوف الناس فى

أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها ، فإن قعد عن بذل القدر الذى يبذله أكر الناس تباونا فى أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيما . وتقدير ذلك الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو مما يتعلق بموضوع الدعوى . لما كل ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن من الواقع الذى استبان للمحكمة بما لها من سلطة التقدير أنه أهمل إهمالا جسيما فى أداء أعمال وظيفته وأغفل ما تتطلبه واجبات عمله كرئيس لأكبر فرع من فروع الشركة من حذر وحيلة ودلل على ذلك بقبوله التعامل بشيكات مع شخصين لم يسبق له التعامل معهما ولا يعلم عن قدرتهما المالية ويسارها المالى شيئا ودون أن يتحقق من شخصيتيهما ويتعرف على عمليهما أو أن يطلع على سجليهما التجارى واكتفى بضمان عميل آخر لهما على الرغم من تحذير زميل له قفى العمل وفى حضور رئيس مجلس إدارة الشركة من أن ذلك العميل الضامن سبق اشهار افلاسه وقد تسبب ذلك الخطأ الفاجش من الطاعن فى خسارة للشركة بلغت ٠٠٠٠ فان هذا الذى أورده الحكم سائغ ويستقيم به قضاؤه وتندفع به دعوى الفساد فى الاستدلال .

(١٠/٣/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٤ ص ٢٣٦)

مادة ١١٦ مكررا (ج)

كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عايبه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط به مع احدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ أو مع احدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو اذا ارتكب أى غش فى تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو مصلحة قومية لها .

وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مفشوشة أو فاسدة تنفيذا لى من العقود سالفة الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بفشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد .

ويحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة .

ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش واجعا الى فعلهم .

الأحكام

١٢٥٩ - واضح من مساق نص م ١١٦ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه يعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبينة به على سبيل الحصر ، ويدخل في حكم النص - حسبما جاء بالمذكرة الايضاحية لذلك القانون - الغش في عدد الأشياء الموردة أو مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها ، وعلى الجملة كل غش في انجاز الأشغال أو الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكل تغيير في الشيء لم يجربه العرف أو أصول الصناعة .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٩ ص ٥٨٠)

١٢٦٠ - لا يلزم لتوافر الركن المادى لجريمة الغش في التوريد ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامه الضرر المترتب عليه .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٩ ص ٥٨٠)

١٢٦١ - من المقرر أنه لا يلزم لتوافر الركن المادى لجريمة الغش في التوريد جسامه الضرر المترتب عليه بل يكفي وقوع الغش لتوافر الجريمة ولو لم يترتب عليه ضرر ما ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

(١٩٨١/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٥ ص ٩٠١)

١٢٦٢ - يبين من سياق نص المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه اشترط لقيام أى من الجريمتين اللتين تضمنهما وهي الاخلال العمدى في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود أن يقع الاخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التى أوردها المادة على سبيل الحصر ، وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التى أشارت

اليها المادة المذكورة . وقد افصحنا المذكرة الايضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم : ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالتثبت من طبيعة العلاقة بين المطعون ضده والجهة التي تم التوريد اليها مع ما لذلك من اثر في اسباع التكييف الصحيح على واقعة الدعوى . فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم مما يستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٦٩/٤/٢١ احكام النقض س ٢٠ ق ١٠٣ ص ٤٩٤)

١٣٦٣ - الواضح من مسار نص المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه يعاقب على نوعين من الجرائم (الأول) هو الاخلال العمدي في تنفيذ أى من العقود المبينة بها على سبيل الحصر ، وهذا النوع هو الذي ربط فيه الشارح الاخلال بجسامة النتيجة المترتبة عليه فاشتراط الضرر الجسيم ركنا في الجريمة دون ما عداه (والثاني) هو الغش في تنفيذ هذه العقود وهو ما لم يتطلب فيه الشارح قدرا معيناً من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب .

(١٩٦٧/٣/٦ احكام النقض س ٨ ق ٦١ ص ٣٠٨)

١٣٦٤ - لما كان نص المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات قد جرى في فقرته الثانية على أن « » ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، متى أقامت قضاها على ما افتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، فان ما تخلص اليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها ، واذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدونات الطاعن بصفته متعاقدا من الباطن على توريد لحوم لجهة حكومية قد ورد بالفعل كمية فاسدة منها الى تلك الجهة اذ تبين من فحص تلك الكمية أنها محمولة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي ، وقد كان ذلك راجعا لفعله دون أن يثبت للمحكمة غشه أو علمه بفسادها ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود واعترافه في التحقيقات بتوريدها له معينه الصحيح من الأوراق ، فلا يعدو ما ينصاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون - اذ دانه عن جريمة لما تقع - أن

يكون محاولة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسست في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح . وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

(١٩٨١/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٥ ص ٩٠١)

١٢٦٥ - الضرر ليس ركنا فى جريمة الغش فى التوريد .

(١٩٨٧/٣/٥ ط ٦١٥٩ س ٥٦ ق)

١٢٦٦ - جناية الغش فى عقد التوريد المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات هى جريمة عمدية ، يشترط لقيامها توافر القصد الجنائى . باتجاه ارادة المتعاقد الى الاخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع عليه بذلك .

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٥ ص ١١٩ ، ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

١٢٦٧ - القصد الجنائى هو من اركان جريمة الغش فى عقد التوريد ، فيجب ان يكون ثبوته فعليا ، فاذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن الأساسى اذ خلت مدوناته من ايراد الدليل على أن الطاعنة قد عمدت الى غش اللبن المورد الى المستشفى للاخلال بعقد التوريد أو الغش فى تنفيذه فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه .

(١٩٧٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨١ ص ٧٩٥)

١٢٦٨ - القصد الجنائى من اركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسئولية الفرضية الا اذا نص عليها الشارع صراحة او كان استخلاصها سائفا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والاصول المقررة فى هذا الشأن .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

١٢٦٩ - تقدير امكان علم الجانى بالغش أو تغذر هذا العلم عليه من سلطة محكمة الموضوع ، ومجرد قيام الطاعن بشراء اللبن المورد من احدى

شركات القطاع العام لا يصلح لاثبات تعذر علمه بالغش .

(١٩٨٧/٣/٥ ط ٦١٦٠ س ٥٦ ق)

١٢٧٠ - تذرع الطاعن باغفال لجنة الاستلام تكليفه باستبدال الجبن المغشوش وفقا لشروط العقد لا يصلح عذرا لانتفاء مسئوليته الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة .

(١٩٨٧/٣/٥ ط ٦١٦٠ س ٥٦ ق)

١٢٧١ - خلا سنياق المادة ١١٦ مكرز (ج) من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - ٨٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بهذا الشارع العلم بالنسبة لما اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .

(١٩٧٣/١/٨ احكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

١٢٧٢ - جريمة الغش في التوريد المؤتممة بالمادة ١١٦ مكررا (ج) عقوبات تفترض مسئولية المورد عما يقع من الغش حتى مع عدم علمه به خلافا لما تضمنه قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ من انتفاء المسئولية عند اثبات حسن النية ومصدر الأشياء موضوع الجريمة وتحدى الطاعن بالقانون الأخير والقسول بانتفاء مسئوليته غير سديد .

(١٩٨٧/٣/٥ ط ٦١٦٠ س ٥٦ ق ، ٦١٥٩ س ٥٦ ق)

١٢٧٣ - اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدا بتوريد جبن فاسد لجهة حكومية لم يثبت غشه لها أو عليه بفسادها يوجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكرر (ج) عقوبات لافتراض عدم بذله العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو الموردة .

(١٩٨٧/٣/٥ ط ٦١٦٠ س ٥٦ ق ، ٦١٥٩ س ٥٦ ق)

١٢٧٤ - مجرد قيام مندوب الطاعن بالتوريد لا يحول دون اكتشاف الغش لو بذلت العناية الكافية في مراقبة ما يتم توريده .

(١٩٨٧/٣/٥ ط ٦١٥٩ س ٥٦ ق)

١٢٧٥ - لا يتطلب القاتون طريقا خاصا لاثبات العينة ، بل يجوز اثباته بطرق الاثبات كافة . واذن فمتى اطمانت المحكمة الى الدليل من جهة اخذ العينة ومن جهة عملية التحليل ذاتها . بغض النظر عن عدد العينات المتأخوذة وتختلف الطاعن وقت الاجراء . فان المجادلة فيما اطمانت اليه عن ذلك لا نصح .

(١٩٦٧/٣/٦ احكام النقض س ١٨ ق ٦١ ص ٣٠٨ . ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٩ ص ٥٨٠)

مادة ١١٧

كل موظف عام استخدم سخرة عمالا في عمل لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ او احتجز بغير مبرر أجورهم كلها او بعضها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الحبس اذا لم يكن الجانى موظفا عاما .

مادة ١١٧ مكررا

كل موظف عام خرب او اتلف او وضع النار عمدا في اموال ثابتة او منقولة او اوراق او غيرها للجهة التى يعمل بها او يتصل بها بحكم عمله . او للغير متى كان معهودا بها الى تلك الجهة ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت احدى هذه الجرائم بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا او لاختفاء ادلتها .

ويحكم على الجانى في جميع الاحوال بدفع قيمة الاموال التى خربها او اتلفها او احرقها .

مادة ١١٨

فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ و ١١٣ فقرة اولى وثانية ورابعة و ١١٣ مكررا فقرة اولى و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٦ و ١١٦

مكررا و١١٧ فقرة أولى يعزل الجانى من وظيفته أو تزول صفته ، كما يحكم عليه فى الجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ و ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، و١١٣ مكررا فقرة أولى و ١١٤ و ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه .

الأحكام

العزل

١٣٧٦ - لا يؤثر فى وجوب الحكم بالعزل من الوظيفة عن جريمة الاختلاس سبق مجازاة المتهم إداريا عن خطأ إدارى من الفعل ذاته ، لأن عقوبة العزل عقوبة تكميلية مقررة فى القانون عن جنائية الاختلاس . بملا بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات والمحكمة الجنائية ملزمة بتوقيعتها . وهى تختلف فى طبيعتها كعقوبة جنائية عن الجزاء الإدارى الموقع من الجهة الادارية .

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٠ ص ٧٩٢)

١٣٧٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهمين - بجنائية الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بالرافة - ونقض عليهما بالحبس . فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى عليهما اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التى تسمى بين حالتى الجريمة التامة والشروع فى هذا الخصوص .

(١٢/٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٧ ص ١٠٢)

الرد

١٣٧٨ - جزاء الرد - المنصوص عليه فى المادة ١١٨ عقوبات المبدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه . ولما كان الثابت من مبنونات الحكم نفسه أن الطاعن رد ما اختلسه فى اليوم السابق على محاكمته ، فان الحكم اذ قضى بالرد يكون معيبا بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من الرد .

(١٢/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٧ ص ١٠٢)

١٢٧٩ - إذا كان الحكم قد أثبت أن البنزين المختلس يُعد تفريغاً قد ضبط ، فإنه يكون قد أصاب التطبيق السليم للقانون بعدم الحكم برد المال المختلس .

(١٩٦١/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٠ ص ٤٩١)

١٢٨٠ - الحكم برد المبلغ المختلس - على اعتبار أنه عقوبة من العقوبات المقررة قانوناً للجريمة التي دين الطاعن بارتكابها - يقتضى من الحكم تحديده ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بسكوته عن بيان مندار المبلغ الذى قضى برده يكون قد جهل إحدى العقوبات التى أوقعها مما يقتضى نقضه .

(١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٤ ص ٣٥)

١٢٨١ - إذا كان المتهم قد برد المبلغ المختلس الى المجنى عليه قبل صدور الحكم فلا محل لالزامه برده مرة أخرى ، فإذا كانت محكمة الموضوع قضت بالرد خطأ تعين على محكمة النقض إعفاء الطاعن من رد المبلغ المحكوم به .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢٠ ق ٧٩ ص ٧٤)

١٢٨٢ الرد والغرامة المكملان لعقوبة الاختلاس مقصودان بذاتهما لا يحول دون ترتيبهما أية عقوبة أخرى تجب عقوبة الاختلاس الأصلية ذلك بأن الرد حق أصيل للمجنى عليه المختلس ماله لا تغنى عنه بالنسبة اليه أية عقوبة مدنية توقع على المختلس ، كما أن الغرامة هي عقاب مالى وضع خصيصاً للمختلس جزاء وفاقاً على إختلاسه ماله غيره ، وفى ترتيب الشبارع لها معنى خاص هو التأديب بشئ من جنس العمل ، فإذا حكمت المحكمة بالعقوبة الأصلية ولم تحكم بالغرامة وجب على محكمة النقض تعديل الحكم بالزام المتهم بالغرامة أيضاً فوق العقوبة الأصلية .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٩ ص ٨١)

الغرامة

١٢٨٣ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات غرامة نسبية ، يكون المتهمون فى الجريمة الواحدة متضامنون بالالتزام بها طبقاً للمادة ٤٤ عقوبات فاعلين كانوا أم شركاء دون تقييد بأن يكون من حكم

عليه بها موظفا أو من في حكمه .
(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٩ ص ٨٩٢ ، ١٩٧٠/٤/٦ .
س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٣٨٤ - الجزاءات المنصوص عليها في المادة ١١٨ ع ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها الا على الموظف العمومي المختلس أو من في حكمه أو بناء على نص خاص ، كما هو الحال بالنسبة إلى الشريك اذا توافرت شروط المادة ٤٤ عقوبات .

(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠١ ص ٤٩٢) .

١٣٨٥ - العقوبات المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات أراد الشارع انزالها بالموظف العمومي أو من في حكمه لاعتبارات متعلقة بجناية الاختلاس ذاتها وبصفة فاعلها ، التزام الحكم المطعون فيه ذلك وعدم الحكم بالفرامة النسبية المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات على المتهمين غير الموظفين باخفاء أشياء متحصلة من جناية اختلاس صحيح في القانون .

(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠١ ص ٤٩٢)

١٣٨٦ ب وضعت المادة ١٦٨ ع حدا أدنى للغرامة لا يقل عن ٥٠٠ جنيه حتي لو قل المبلغ المختلس عن هذا الحد .

(١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢١ ص ١٤٢٦)

١٣٨٧ - ان الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون ، وان كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه يقضى بها على كل من ساهم في الجريمة - فاعلا كان أو شريكا - فاذا تعدد الجناة كانوا جميعا متضامنين في الالتزام بها .

(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٨ ص ٧٣٢ ، ١٩٥٦/٦/٥
س ٧ ق ٢٣٦ ص ٨٥٣ ، ١٩٨٤/٦/١٤ س ٣٥ ق ١٣٢ ص ٥٨٥)

١٣٨٨ - الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات - وان كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه - الا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وهو ما من شأنه أن يكون المتهمون متضامنون في الالتزام بها بما لم

يخص الحكم كلا منهم بنصيب ما .

(١٩٦١/٥/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٨ ص ٥٢٨ ، ١٩٥٦/٦/٥ س ٧ ق ٢٣٦ ص ٨٥٣)

١٣٨٩ - من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ عقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وأعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين معا بهذه الغرامة متضامنين فلا يستطاع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم .

(١٩٨٢/١٠/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦١ ص ٧٨٦)

١٣٩٠ - إن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون المذكور ويحكم بها على المتهمين معا بحيث لا يستطاع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها .

(١٩٥٥/٦/٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢١ ص ١٠٩٤)

١٣٩١ - إن الغرامة التي نصت عليها المادة ٩٧ عقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . وهي مؤسسة على قاعدة تخالف قاعدة الغرامات المتروكة تقديرها للقاضي ، فهذه تكون مسببولة كل متهم فيها مرتبطة بدرجة ادانته حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل أو حسب عسرهم ، بينما تلك التي تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة . فكل إنسان أتى فعلا يجمعه مسئولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزما بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة أن تحصله . ومؤدى هذا أن الشارع إنما عني بأن يضمن للحكومة أن تحصل من المتهمين جميعا مبلغا بصفة غرامة يساوى المبلغ المختلس لا أكثر ولا أقل ، ولهذا أوجب التضامن فيه على المحكوم عليهم ما لم ينص على خلاف ذلك فإذا تخطت المحكمة هذه القاعدة بتقديرها للغرامة وإيجابها على كل واحد من المتهمين فإن حكما بهذا لا يتمشى مع القصد الذي رمي إليه الشارع ، وللمحكمة النقض تضييق هذا الخطأ وجعل الغرامة المقتضى بها بمبلغا واحدا يلزم به جميع المتهمين بالتضامن .

(١٩٣١/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٢ ص ٣٥٠)

١٢٩٢ - ان الغرامة المنصوص عليها في المادة ٩٧ عقوبات هي عقوبة مترتبة على الجريمة نفسها . والشأن فيها الشأن في العقوبة الأصلية ، فهي تنبعها في الحكم لتعلقهما كإيهما بالحق العام وحده . وهذا بصرف النظر عما اذا كان المبلغ المختلس حصل رده فعلا قبل صدور الحكم بالعقوبة أو قضي برده بموجب الحكم نفسه .

(١٩٣٠/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١ ص ١)

١٢٩٣ - من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص . ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقتها المحكمة - على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(١٩٥٨/١٢/٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٧ ص ١٠٢٠ ، ١٩٥٨/٦/٢٤ ق ١٨٢ ص ٧٤٣)

١٢٩٤ - ان ما تقضى به المادة ٩٧ عقوبات من وجوب الحكم على المختلس يرد ما اختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفتها مجنيا عليها من الادعاء بحق مدني للمطالبة بالمصاريف التي تكبدتها بسبب فعل المتهم للحصول على المبلغ المختلس ، ولا يمنع من الحكم لها بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها ، لان الغرامة التي نصت عليها تلك المادة هي عقوبة جنائية أما المصاريف المطلوبة فهي من قبيل التعويض المدني . ومن ثم فلا غبار على الحكم اذا قضى للحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من المصاريف طبقا للمستندات التي قدمتها .

(١٩٣٦/٥/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٧ ص ٦٠٥)

مادة ١١٨ مكررا

مع علم الاخلال بأحكام المادة السابقة يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب الحكم بكل أو بعض التلابير الآتية :

- ١ - الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
- ٢ - حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبةه مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
- ٣ - وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب منخفض لمدة لا تزيد على ستة أشهر .
- ٤ - انعزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدا من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لأي سبب آخر .
- ٥ - نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١١٨ مكررا (أ)

يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويجب على المحكمة أن تقضى فضلا عن ذلك بالمصادرة والرد ان كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

الأحكام

١٢٩٥ - نطاق تطبيق المادة ١١٨ مكررا عقوبات التي استحدثت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ إنما يدور وجودا وعدما مع تحقق علته في حالتين ، الأولى أن تكون قيمة المال موضوع الجريمة لم تتجاوز خمسمائة جنيه ، أما إذا تجاوزته فلا محل لأعمال النص . والثانية إذا كان الضرر الناجم عنها لا يربو في قيمته عن ذلك المبلغ .

(١٩٨٣/١٧٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠ ص ٧٣)

١٢٩٦ - القضاء بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من الندابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا عقوبات شرطة ألا تزيد قيمة المال المختلس أو الضرر الناجم عن الجريمة على خمسمائة جنيه .

(١٩٨٢/٤/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٨ ص ٥٣٢)

١٢٩٧ - دفاع المتهم بجريمة الاختلاس بأن قيمة المثل المختلس لا تجاوز ٥٠٠ جنيه ، يجب تمحيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه ، لكونه ~~مكتسبا ومؤثرا~~ في تقدير العقوبة وفقا لما تنص عليه المادة ١١٨ مكررا عقوبات .

(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩١ ص ٤٥٤) .

١٢٩٨ - ادانة الطاعن بجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جناية اختلاس ومعاقبته بعقوبة الجناية الواردة بالمادة ١١٢ عقوبات وفضلا عن الغرامة النسبية المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا عقوبات بخطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها .

(١٩٨٧/١/١٥ ط ٦١٤٤ لسنة ٥٦ ق)

مادة ١١٨ مكررا (ب)

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب كل من نادر من الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها .

ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة اذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي فيها .

ولا يجوز اعفاء المبلغ بالجريمة من العقوبة طبقا للفقرتين السابقتين عن الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا اذا لم يؤد الإبلاغ الى رد المال موضوع الجريمة

ويجوز أن يعفى من العقاب كل من اخفى مالا متحصلا من احدى

الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب إذا أباح عنها وأدى ذلك الى اكتشافها
ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها .

حكم

١٢٩٩ - لما كان الدفع بالاغتناء عن العقاب تأسيسا على ما جرى
به نص المادة ١١٨ مكررا (ب) من قانون العقوبات هو من الدفع الجهرية
التي ينبغي على المحكمة ان تناقشها في حكمها وتسططحقه ايراداً له وردا
عليه . وكانا الملوك المعطون بالخيار قد قضى بإدارة القطاع دون ان يعرض لهذا
الدفع أو يرد عليه ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسييب .

(١٥ / ١٠ / ١٩٨٠ : أحكام النقض س ٣١ ق ١٧١ ص ٨٨٦)

مادة ١١٩

يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب ما يتكون كله
أور بعض مملوكا لأحدى إلهيات الآتية أور خاضعا لإشرافها أو لإدارتها :

(أ) الدولة و وحدات الادارة المحلية .

(ب) إلهيات إعمية والمؤسسات إعمية و وحدات القطاع العام .

(ج) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له .

(د) النقابات والإتجايدات .

(هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

(و) الجمعيات التعاونية .

(ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم

فيها إحدى إلهيات المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

(ج) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال

العامة .

حكم

١٣٠٠ - متى كان البين من مدونات الحكم أن المواد المخنسة ال

عام مملوك للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، أما دور الجمعيات التعاونية فقام

على الاشراف على توزيعها . فانه لا وجه لما زعمه الطاعن من أنها مثال متاح
لجميعات التعاونية .

(١٧/٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ و ٥٧ ص ٢٦١)

مادة ١١٩ مكررا

يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب :

(ا) القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات
الادارة المحلية .

(ب) رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها
من لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين .

(ج) أفراد القوات المسلحة .

(د) كل من فوضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك
في حدود العمل المفوض فيه .

(هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الادارة والمديرون ومسؤولو العاملين في
الجهات التي اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة .

(و) كل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناءً على تكليف
صادر اليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم القوات السابقة
متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك
بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به .

ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة ، باجر أو بغير
اجر ، طوعية أو إجبارية .

ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب
متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة .

الأحكام

راجع الأحكام التي وردت تحت المادة ١١١

١٣٠١ - الموظف العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق .

(١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢)

١٣٠٢ - ان هيئة الإصلاح الزراعي هيئة عامة من أشخاص القانون العام تقوم على مرفق من مرافق الدولة ، وتتمتع بقسبط من اختصاصات السلطة العامة ولها الاشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون ، كما أن مالها مال عام ، ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للدولة ، والعاملون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة .

(١٩٦٩/٢/١٧٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٧ ص ٢٦١)

١٣٠٣ - المؤسسات العامة على ما يبين من قوانين اصدارها رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ و ٢٢ لسنة ١٩٦٦ هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام ، ومن ثم فإن العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨)

من أحكام محكمة الموضوع

١٣٠٤ - عبارة موظفي الحكومة ومأموريها الزائدة في المادة ١٣٥ عقوبات تنطبق على كل مستخدمى البوستان مهما كانت درجتهم ، ومنهم الفراش .

(استئناف قنا ١٦/٤/١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٢٢

ص ٢٤٥)

- باب اختلاس الاموال الاميرية والفرد

١ - . . .

الواد من ١١٢ الى ١١٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

مادة ١١٢ - كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمانة على الودائع أو الصيارفة المتولين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شيء من الأموال الاميرية أو الخصوصية التي في عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والمستندات والنقود أو اختلس شيئا من الأمتعة المسجلة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

مادة ١١٣ - كل من يكلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على دمة الحكومة واستحصل بواسطة نفسه في شراء ذلك الشيء أو بيعه أو الكشف عن متداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل أن كان موظفا عموما .

مادة ١١٤ - أرباب الوظائف العمومية أيًا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرؤسين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزمون الزسئون أو الموالد أو الأموال ونحوها والموظفون من خدمتهم إذا أخذوا في حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو المشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي :

رؤساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالسجن ، وأما المستخدمون المرؤسون ومساعدهو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بذوق حق وبدفع غرامة مساوية لها .

مادة ١١٥ - كل موظف في الوظائف العمومية خبز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة بحل توظيفه من أجره ونحوها يعاقب بالسجن . وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجره وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة . ويحكم عليه في الحالتين برد ما أخذه لمستحقه ويفرمة مساوية له .

مادة ١١٦ - كل موظف عيومي لم يستوف استخدام كامل الحسبة المعينة للمامورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ، ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خبيثه الخصوصيين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة .

مادة ١١٧ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الأشغال المحالة عليه ادارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على قامة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد على سنة .

وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره عمل

المعاملات الأميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ١١٨ - كل موظف أدخل في ذمته بأي كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

مادة ١١٩ - كل موظف عمومي أعان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للقوات البرية أو البحرية أو الجوية يعاقب بالحبس والعزل .

- باب مختلاس الأموال الأميرية والغدر -

المواد من ١١٢ إلى ١١٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

مادة ١١٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف أو مستخدم عمومي اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو السيارات المنوطين بحساب النقود واختلس شيئا مما سلم له بهذه الصفة .

مادة ١١٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات العامة أو سهل ذلك لغيره .

مادة ١١٤ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي له شأن في تحصيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك .

مادة ١١٥ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي مكلف بالمحافظة على مصلحة الدولة أو إحدى الهيئات العامة في صفة أو عملية أو قضية وأخل بهذه المصلحة ليحصل على ربح لنفسه أو لغيره .

مادة ١١٦ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي له شأن في إدارة المقاولات أو التوريدات أو الأشغال المتعلقة بالدولة أو بأحدى الهيئات العامة أو أشراف عليها حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو لغيره بأية كيفية على ربح من الأعمال المذكورة .

مادة ١١٧ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استخدم عمالا في عمل الدولة أو لأحدى الهيئات العامة سخرة أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها .

مادة ١١٨ - فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجاني بالعزل والرد وغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح على ألا تقل الغرامة عن خمسمائة جنيه .

مادة ١١٩ - يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليهم في المادة ١١١ من هذا القانون .

مادة ١١٩ مكررا - لا تبدأ المدة المسقطة للدعوى العمومية في الجرائم المذكورة في هذا الباب الا من تاريخ انتهاء الوظيفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

- باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر .

- التعديلات التي أدخلت بموجب القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

مادة ١١٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب مائة أو مئتين أو مئتين وخمسين أو مائة وثمانين .

مادة ١١٣ مكررا - (مضافة) يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل عضو مجلس إدارة احدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المتبعة قانونا ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم في احداها اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلما اليه بسبب وظيفته أو استولى بغير حق على مال لها أو سهل ذلك لغيره .

فاذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه أو احدى عاتق العقوبتين .

مادة ١١٦ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي له شأن في إدارة المقاولات أو التوريدات أو الأشغال المتعلقة بالنقل أو باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت أو يكون له شأن في الاشراف عليها ، حصل أو حاول ان يحصل لنفسه أو لغيره بأية كيفية على ربح من عيل من الاعمال المذكورة .

مادة ١١٦ مكررا - (مضافة) يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من اخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة يرتبط به مع الحكومة أو احدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد ، فاذا وقع الفعل في عقد مقاوله ارتبطت به احدى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المنورة قانونا أو المؤسسات أو الجمعيات المتبعة قانونا ذات نفع عام تكون العقوبة الحبس .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء اذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش واجبا الى فعلهم .

مادة ١١٦ مكرر (أ) - (مضافة) كل موظف عمومي أحدث عمدا ضررا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الاكراه أو مصالحهم المهود بها اليها يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

فاذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بدلا من العقوبات السابقة بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه اذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه اذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

تقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ :

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الايضاحية ، واستماعت ما ينص عليه الدستور في المادة ٣٣ منه من أن (للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون ، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب) . كما استماعت نظر قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة .

وقد لاحظ بعض الاعضاء من حيث المبدأ ، أن سياسة تشديد العقوبات لا تحقق دائما الهدف المرجو منها . وأنه ليس بالعقوبة وحدها يحمى المال العام ، بل أن جرائم العدوان على المال العام والتي تقع من بعض الموظفين لا ترجع إلى قصور التشريع بقدر ما ترجع إلى قصور التنظيم والرقابة المستمرة والمتابعة المستمرة وقد أبدى السيد المستشار مديرو ادارة التشريع أن المشروع المعروض لا يبتغي تشديد العقوبة بقدر ما يبتغي سد الثغرات التي كشف عنها التطبيق وتجميع كل النصوص الخاصة بالتجريم في هذه الحالات في باب واحد في قانون العقوبات حتى لا تظل متناثرة في أكثر من قانون مع تحقيق التناسق بين الأحكام المختلفة . وأنه إذا كانت بعض الجرائم قد استحدثت أو كانت بعض الظروف المستوجبة للتشديد قد اضيفت فإنه يجب ملاحظة أن مشروع القانون المعروض قد تضمن نصا مستحدثا يجيز للبحكمة اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيه بعقوبة الحبس الذي يجوز أن ينزل إلى أقل من ثلاثة أشهر أو أن تقضى فيها ببعض التدابير التي أشار إليها هذا القانون مثل : العزل عن الوظيفة أو حظر مزاولة النشاط الاقتصادي .

وفي ضوء هذه الملاحظات وافقت اللجنة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، غير أنها أدخلت جملة تعديلات على بعض موادها كما حذفت بعضها .

المواد المعدلة :

١. في المادة ١١٦ - التي تعاقب بالسجن كل مواطن عام عهد إليه بتوزيع سلعة وفقا لنظام معين فآخل - عمدا - بنظام - توزيعها ، والتي تشدد العقوبة فتجعلها الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته ، أو اذا وقعت الجريمة في زمن حرب ، رأت اللجنة أن تعدل صياغة النص لتزيد اوضاحا في أن حكمه يشمل كل موظف مسئول عن توزيع سلعة وعدم الاكتفاء بأن يكون قد عهد إليه بتوزيعها .

ولكنها في نفس الوقت جعلت العقوبة الحبس بدلا من السجن كما جعلت العقوبة المشددة السجن بدلا من الأشغال الشاقة المؤقتة ، وذلك حتى تكون العقوبة متناسبة مع ما هو مقرر في شريعات التموين وباعتبار أن النص يعاقب على مجرد الاخلال العمدي بنظام التوزيع دون تطلب اثبات أن يكون الموظف قد حصل على فائدة من وراء ذلك .

وفي المادة ١١٨ مكررا :

ادخلت اللجنة تعديلا على صياغة هذه المادة فاضافت عبارة « مع عدم الاخلال باحكام المادة السابقة » ، ذلك أن المادة السابقة وهي المادة ١١٨ تنص على عقوبات من بينها العزل لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين ، ومن ثم فقد اقتضت الحيطة هذا التعديل في الصياغة حتى لا تتداخل عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة السابقة مع عقوبة العزل المؤقت المنصوص عليها في هذه المادة .

كما رأت اللجنة أن تحذف من التدابير المنصوص عليها في هذه المادة التدبير الذي كان واردا بالبند (١) منها وهو اغلاق محل المحكوم عليه نهائيا او لمدة محدودة ، ذلك أن معظم الجرائم الواردة في هذا الباب تتعلق بالموظفين العاملين ، فضلا عن أن اغلاق المحل نهائيا تدبير شديد الوطأة يصيب غير الجاني بالضرر .

المواد المحذوفة :

لم توافق اللجنة على استحداث بعض الجرائم التي أوردها المشروع نظرا لأن طبيعة الاخلال الذي أرادت تجريمه مما يقتضى أن يكتفى بشأنه بالجزاءات التأديبية ، ذلك أن التوسع في التجريم في مثل هذه الحالات من شأنه أن يقعد الموظف العام عن البت والمبادرة خشية الخطأ الذي قد يؤدي به الى المسؤولية الجنائية ومن ثم فلم تر أن يكون مجرد تقصير الموظف الذي يترتب عليه سقوط حق الدولة أو الجهات العامة الأخرى في تحصيل أى مبالغ مستحقة لها مثل الضرائب والرسوم جريمة يعاقب عليها بالتجسس فضلا عن أن تسبب الموظف العام في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهات المشار إليها يعاقب عليه طبقا للمادة ١١٦ مكررا (ب) من المشروع .

كذلك رأت اللجنة حذف المادة ١١٦ مكررا (أ) التي تصاقب الموظف العام اذا أتى عملا من شأنه الاضرار بأموال أو مصالح للجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله ، أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة ، نظرا لأن في هذا النص توسعة في تجريم فعل لا يعتبر جريمة بحسب الأصل ، لأنه لا يتضمن تعمد الاضرار ولكن احتمال الضرر قد يكون واقعا عن اتيان هذا الفعل ، ولأن المشروع يعاقب على تفضله الاضرار في المادة ١١٦ مكررا ، كما أنه يعاقب على الإهمال في المادة ١١٣ مكررا (ج) .

وأخيرا فقد رأت اللجنة حذف المادة ١١٦ مكررا (د) من المشروع التي تنجزم الاخلال المختص بالادارة أو الرقابة بواجبه ، مما تسبب عنه وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب من أحد العاملين في الجهات المشار إليها ، إذ أن ذلك قد يدفع المختص بالادارة أو الرقابة الى التزيد في التعميدات الادارية والمكتبية ، خشية أن تقع جريمة من أحد العاملين في الجهة التي يشرف عليها ، فيتحمل مسئولية جنائية ، خاصة أن هذه الجهات متعددة وليست مقصورة على أجهزة الدولة والقطاع العام بل تشمل الجمعيات التعاونية والنقابات والجمعيات

الخاصة ذات النفع العام . بل وبعض الشركات التي تسهم فيها الدولة ، مما قد يؤدي الى عزوف كثيرين عن تولي مسئولية فيها .

وقد وافقت الحكومة على تعديل المذكرة الايضاحية بما يتلاءم مع هذه التعديلات .

.. المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ :

تصدر التشريعات في الدولة لحماية المصالح المشروعة فيها متاثرة بنظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

، وفي ضوء هذا تطورت سياسة التشريع في الدولة لحماية المال العام من كل عدوان عليه .

وقد أولى الدستور أهمية كبرى لحماية الملكية العامة فنص في المادة ٢٣ منه على أن « للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون ، باعتبارها سندا لقوة الوطن واساسا للنظام الاشتراكي وعصرا لرعاية الشعب » .

وقد كان من الطبيعي أن يتسارع المشرع الجنائي التطور الذي حدث في أعقاب صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهايم الحكومة في بعضها الآخر لتحقيق سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وبناء المجتمع الاشتراكي فصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وكان من أبرز ما تفياه المشرع من هذا التعديل تشديد العقاب على جرائم الاعتداء على المال العام .

ثم صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة لمواجهة ما كشف عنه التطبيق من أوجه القصور في حماية الأموال العامة .

وقد أعد مشروع القانون المرافق ابتغاء بسبب الثغرات التي كشف عنها التطبيق بشأن حماية المال العام ، وجما للأحكام الخاصة بجرائم العدوان على المال العام في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، حتى لا تظل متناثرة في أكثر من قانون ، هذا فضلا عما هدف إليه المشروع من تحقيق التناسق بين الأحكام المختلفة وكشف الثغور عن بعضها مع الاستهداء في ذلك بما اشترق عليه قضاء محكمة النقض .

وبديهي أن المقصود بالأموال العامة في نطاق القوانين الجنائية التي تهدف الى حمايتها يختلف عن المعنى الفني الدقيق للأموال العامة في حكم القانون المدني والقانون الاداري إذ يخلع المشرع الجنائي صفة المال العام على طائفة من الأحوال التي يراها جديرة بحماية خاصة لتعلقها بالمنفعة العامة ولو لم تكن لها هذه الصلة في حكم القوانين الأخرى .

وانطلاقا من هذا المعنى ونسج المشرع في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه المقصود بالمال العام في تطبيق أحكامه ، وقد تابع المشروع هذا الاتجاه في المادة ١١٩ فخلع صفة المال العام على ما يكون كله أو بعضه لاحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) الى (ز) من هذه المادة .

وقد تم الاستئناس في صياغة هذا النص بصياغة المادة ٨٧ من القانون المدني فتجنب صياغة النص على أن يكون المال العام هو المملوك كله أو بعضه لاحدى الجهات المنصوص عليها

في نكاح المادة. وذلك تجنباً للأخذ برأى. قاطع فيما اذا كانت هذه الاموال مملوكة لهذه الجهات أو أن هذه الجهات هي مجرد حارسة عليها وذلك على نسق ما اتبعت لجنة مراجعة القانون المدني عند تعديل صياغة المادة ١١٩ من المشروع التمهيدى للقانون المدني والتي أصبحت المادة ٨٧ من القانون المذكور .

وتبعاً للتوسعة في مدلول المال العام تضمن المشروع في المادة ١١٩ مكررا ٢ التوسعة في مدلول الموظف العام كذلك في نطاق تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فلم يقف في شأن تحديد مدلول الموظف العام في نطاق تطبيق أحكامه عند الترميم الضيق للموظف العام في نطاق تطبيق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين في الدولة ، أو عند الترميم الذي وضفته المحكمة الإدارية العليا للموظف العام بأنه الشخص الذى يعين بصفة مستمرة غير عارضة للمساهمة في خدمة مرفق عام بديره الحكومة المركزية أو السلطات الإدارية اللامركزية بالطريق المباشر ، ولكن اتجه المشروع الى التوسع في مدلول الموظف العام في نطاق تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فحددت المادة ١١٩ مكررا بالاضافة الى الموظف العام بالمعنى الضيق كل من اعتبروا موظفين عموميين في نطاق تطبيق أحكام الباب المذكور يستوي في ذلك أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر

وقد حرص المشروع على النص على سريان أحكامه على رجال السلطة العامة حتى يمتد سريان أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات على كل من يجمع بقسط من السلطة العامة ولو لم يدخل في نطاق العاملين المدنيين في الدولة بالمعنى الضيق .

وبدبى أنه يخضع لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات كذلك وفقاً للنص سالف الذكر رجال القوات المسلحة والشرطة وفرق الأمن والصد ومشايخ البلاد والمأذونين وغيرهم سواء نظمت أحوالهم الوظيفية تشريعات خاصة أم لا .

وانه وإن كانت جرائم العدوان على المال العام تختلف عن الجرائم للاقتصادية إلا أنها - كالجرائم الاقتصادية - تشمل عدواناً على المصالح الاقتصادية للدولة ، ولذلك فقد تم الاستئناس بتوصيات المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة ١٩٥٣ وتوصيات الحلقة الأولى لمنظمة الدفاع الاجتماعى لجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٦ وذلك على نحو ما تستم الإشارة إليه في موضعه .

وفيما يلي بيان بأهم الأحكام التى تضمنها المشروع :

١ - تضمن المشروع في مادته الأولى تعديلاً للكتاب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ليشمل فصلاً من جرائم اختلاس الأموال الأميرية والغدر والصور المختلفة الأخرى للعدوان على المال العام فاستبدل بعنوان الباب المذكور عنوان « اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر » ، كما استبدل بأحكام ذلك الباب الأحكام الوليدة في المشروع .

٢ - تضمن المشروع تعديل المادة ١١٢ من قانون العقوبات واذا كان يشترط لوقوع جريمة الاختلاس فى حكم الجادة ١١٢ من قانون العقوبات أمران أولهما يتعلق بصفة الجانى اذ لا تقع هذه الجريمة إلا من موظف عام والثانى أن يكون المال المختلس مسلماً إليه بسبب

وظائفه فقد روى تعديل صياغة المادة ١١٢ نسالة الذكر على النحو يتحقق معه وقوع جريمة الاختلاس اذا كانت الاموال او الاشياء المختلصة قد وجدت في حيازة الموظف بسبب الوظيفة يستوى في ذلك ان تكون هذه الاموال او الاشياء قد سلمت اليه تسليما ماديا او ان توجد بين يديه بمقتضى وظيفته وذلك طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

وغنى عن البيان انه لا يشترط ان يكون الشيء المختلس مما يمكن تقويمه بالنقد فقد يكون للشيء المختلس قيمة اديبة . كما لا يشترط ان يكون الشيء المختلس خاصا بالدولة او باحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ فقد يكون مملوكا لافراد كالحظايا التي سلمها اصحابها الى موظف البريد .

واذ يتسع مدلول النص للعقاب على اختلاس الموظف العام للأوراق والسندات والسجلات والدفاتر وأوراق القضايا ومحاضر الشرطة فقد روى الا يتم العقاب على ذلك وفقا لاحكام الفقرة الثانية في المادة ١٥٢ من قانون العقوبات والتي نصت المادة الثالثة من المشروع على الغائها .

ومن الجدير بالذكر ان الصياغة الواردة في المشروع للمادة ١١٢ من قانون العقوبات قد تضمنت وضع طرف مشدد جديد لجريمة الاختلاس وهو ارتباط هذه الجريمة بجريمة تزوير او استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة لمواجهة الحالات التي يلجأ فيها الجاني الى التزوير او استعمال المحرر المزور لتستر الاختلاس وذلك لاستبعاد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة لتصبح العقوبة المقررة للجريمة بظرفها المشدد هي الاشغال الشاقة المؤبدة .

٣ - وقد تضمنت المادة ١١٢ بصياغتها الواردة في المشروع طرفا مشددا جديدا لجريمة الاستيلاء بغير حق على اموال او اشياء لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ وذلك اذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير او استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة تنسيقا بين احكامها واحكام المادة ١١٢ بصياغتها الجديدة في المشروع .

كما استحدث المشروع في المادة ١١٣ من قانون العقوبات فقرة اخيرة لعقاب الموظف العام الذي يستولى بغير حق على مال خاص تحت يد جهة من الجهات المعتبر مالها من الاموال العامة او يسهل ذلك لغيره كنموذج البنك الذي يستولى على مجوهرات فرد من الافراد مودعة خزانة مؤجرة لهذا الفرد، حين لا يكون امر هذه الخزانة معهودا به الى ذلك الموظف ، والا توافرت اركان جنائية الاختلاس .

وغنى عن البيان في مجال تطبيق هذه المادة ان الاستيلاء على النقود والمثلثات بنية ردها يحقق قصد تملكها وتوافر به جريمة الاستيلاء .

٤ - وقد عدلت صياغة المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات بما يقصرها على الرؤساء واعضاء مجالس الادارة لشركات المساهمة والمديرين والعاملين بها نظرا لان المادتين السابقتين قد امتد تطبيقهما ليشمل العاملين بالجهات الاخرى الواردة في نص المادة ١١٣ مكررا بصياغته الحالية وذلك بعد التوسع في تحديد مدلول الموظف العام وفقا لاحكام المادة ١١٩ مكررا بصياغتها الواردة في المشروع .

وقد روى في تقدير العقوبة قصر نطاق تطبيق النص في صياغته الواردة في المشروع

على الماملين. بجميع طوائفهم في شركات المساهمة .

٥ - أما بالنسبة للجريمة التي يرتكبها الموظف العام بتحصيل أو أخذ أو طلب ما يزيد على المستحق من الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات أو نحوها مع علمه بذلك فقد أبى المشروع على صاغتها الحالية في المادة ١١٤ من قانون العقوبات .

٦ - وقد أضيفت مادة جديدة برقم ١١٤ مكررا لمقابلة الموظف الذي يقصر في واجبات وظيفته ويترتب على تقصيره سقوط حق الدولة أو أي من الهيئات أو الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ في تحصيل أي من المبالغ سالفة الذكر .

٧ - يولى التشريع الجنائي المقارن اهتماما خاصا بجريمة التريب « أنظر المادة ١١٧ من قانون العقوبات الفرنسي مقابلة بالقانون الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات الإيطالي » .

وإذا تشديد العقوبة في الفقرتين الأولى والثانية فقد حذفت الفقرة الثالثة من النص الحالي إذ أصبحت الجريمة في أدنى صورها معاقبا عليها بالسجن .

وقد حلت الصياغة الواردة في المشروع للمادة ١١٥ من قانون العقوبات محل المادتين ١١٥ و ١١٦ من قانون العقوبات في صياغتهما الحالية مع التوسعة في مجال إعمالها بتحريرها من القيود الواردة في المادتين سالفتي الذكر .

وعلى ذلك فإن جريمة التريب في صورتها الواردة في المشروع تتسع لتشمل حالة كل موظف عام أيا كان وجه نشاطه يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره ، بدون حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته .

وقد روعي في صياغة النص أن يكون تريب الموظف مؤثمة على إطلاقه وأن يكون نظير غيره بالربح محل عقاب إن كان قد حدث بدون حق .

ومن المعلوم أن النشاط الإجرامي للجاني يتحقق سواء حصل على فائدة من ربح أو منفعة أو حاول الحصول عليها ، ولما كانت المحاولة لا ترقى إلى مرتبة المشروع فإن النشاط الإجرامي للجاني يتحقق في حالة المحاولة ولو لم تصل أفعاله إلى مرتبة البدء في التنفيذ .

ونقم الجريمة كذلك سواء حصل الموظف لنفسه على الربح أو المنفعة أو حاول الحصول على أي منهما بطريق مباشر أو غير مباشر ولا يشترط لتحقيق هذا النشاط أن يحصل الجاني بالفعل على الربح أو المنفعة أثناء مباشرته العمل المكلف به بل يستوى أن يحصل على الربح أو المنفعة بعد الانتهاء من هذا العمل أو أن يكون الحصول على أي منهما رهنا بتنفيذ اتفاق لم يتخذ بعد ، أو أن يأمل الموظف في الحصول على الربح أو المنفعة دون أن يتحقق أمه .

ومن الجدير بالذكر أنه لا عبية بقيمة المنفعة التي يتم الحصول عليها أو تقع المحاولة للحصول عليها فيستوى أن يكون للمنفعة مظهر مالي أو اقتصادي أو أن تحقق فائدة اعتبارية .

ولكن يجب لوقوع الجريمة أن يكون الحصول على الربح أو محاولة الحصول عليه من عمل من أعمال الوظيفة ، وسواء كان ذلك في مرحلة تقرير العمل الذي يستغله الموظف أو في

مرحلة المداولة في اخذها أو عند التصديق عليه أو تعديله على نحو معين أو تنفيذه أو ابطاله أو الفائه .

٨ - ونظرا لأن الدولة نستغل جانبيا لا يستهان به من المال العام في توزيع السلع على الجمهور حتى تكفل عدالة توزيعها بين المواطنين وحتى لا يكون الجمهور تحت رحمة تجار القطاع الخاص اذ قل المعروض من السلع في الأسواق ، فقد استحدثت المشروع في المادة ١١٦ العقاب على مسلك شائع هو ان يخل الموظف عمدا بنظام توزيع سلعة عهد اليه بتوزيعها وفقا لنظام معين .

وتضمن النص المذكور في فقرته الثانية طرفا مشددا مؤداه تشديد العقوبة من السجن الى الأشغال الشاقة المؤقتة اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب أو اذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته وتقرير ما اذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أمر متروك لتقدير المحكمة وفقا لظروف الحال .

٩ - أما صياغة المادة ١١٦ مكررا في المشروع فهي تتناول الجريمة التي يعالجها قانون العقوبات الحالي في المادة ١١٦ مكررا (أ) ، وقد تشدد المشروع العقاب على مخالفة أحكام الفقرة الأولى من السجن الذي لا تزيد مدته على ستين سنين والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه الى الأشغال الشاقة المؤقتة .

كما خصصت فقرة ثانية من النص لحالة كون الضرر الناشئ عن الفعل غير جسيم فاجيز في هذه الحالة توقيع عقوبة السجن .

١٠ - ونظرا لأن القانون الحالي يعاقب على الاضرار العمدي كما يعاقب على حدوث الضرر الجسيم نتيجة خطأ الجاني الجسيم ولا يواجه مقارفة الفعل العمدي الذي قد يؤدي الى حدوث الضرر فقد استحدثت المشروع في صياغته الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مكررا (أ) حكما جديدا جرم به سلوك الموظف الذي لا يعتمد الاضرار وانما يأتي عمدا فعلا من شأنه الاضرار بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المهدود بها الى تلك الجهة ، وجعل النص الجديد الضرر حال تحققه بالفعل طرفا مشددا لعقوبة الجريمة .

وقد دعى في تحرير هذا السلوك توقع الضرر من ثوراته وان لم يتصرف قصد الجاني الى احدث هذا الضرر .

١١ - أما صياغة المادة ١١٦ مكررا (ب) في المشروع فقد استبعدت شرط الخطأ الجسيم لتوافر أركان الجريمة التي يعالجها النص ، لما كشف عنه المحقق من قنن اثبات جسامه الخطأ ، وأصبح يكفي لوقوع الجريمة الى جانب الضرر الجسيم مجرد الخطأ الذي يفضي اليه .

وقد رفعت الحدود القصوى للغرامة في النص المذكور حتى تتناسب مع التطور الذي حدث في قيمة النفود .

١٢ - ونظرا لانه قد رؤي من الأوفق القضاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فقد دلت بعض ضور الجرائم المعاقب عليها وفقا لأحكامه الى الباب الرابع من الكتاب الثاني

من قانون العقوبات بعد أن أتاح تعديل عنوانه تضييقه بعض صور الجرائم التي تمثل عدوانا على المال العام .

وانطلاقا من هذا المبنى فقد أعدت صياغة المادة ١١٦ مكررا (ج) في المشروع لتحل محل المادة ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢. وهي جريمة الإهمال في صيانة أو استخدام مال من الأموال العامة مع التعديل فيها بحذف حالة نشوء ضرر جسيم نتيجة إهمال الموظف إذ تناولت المبادء ١١٦ مكررا (ب) في المشروع العقاب على هذه الحالة .

١٣ - وقد استحدثت المشروع في المادة ١١٦ مكررا (د) مسئولية المختص بالإدارة أو الرقابة إذا أخل بواجبه مما تسبب عنه وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . وجعل المشروع في المادة الرابعة منه تحريك الدعوى عن هذه الجريمة متوقفا على إقرار من النائب العام أو المحامي العام ضامنا للموظف نفسه .

ويشترط لتطبيق هذا النص ثلاثة شروط أولها وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وثانيهما أن يثبت أن المختص بالإدارة أو الرقابة قد أخل بواجبه وثالثه أن تقوم رابطة السببية بين تلك الجريمة وهذا الإخلال بالواجب فإذا قام المختص بالإدارة أو الرقابة بواجبه ومع ذلك وقعت الجريمة فلا مسئولية عليه .

وقد عمد المشروع إلى إطلاق المسئولية على كلاً فمستول عن الإدارة أو الرقابة فلم يحدد ما بالرقابة المباشرة أو غير المباشرة ما دام مناط الأمر قيام رابطة السببية بين الإخلال بالواجب ووقوع الجريمة وحتى لا تقتصر المسئولية في النهاية على صفار المشرفين .

١٤ - وبالنسبة للصياغة الواردة في المشروع للمادة ١١٦ مكررا (هـ) فهي تقابل المبادء ١١٦ مكررا من قانون العقوبات وقد رؤى توسيع نطاق أعمالها وتشديد العقاب على مخالفة أحكامها .

وجدير بالإشارة أن عقد التوريد الذي ورد في النص ليس عقدا قائما بذاته وإنما هو عبارة عن التزام يتضمن عقد آخر ، وقد يكون هذا العقد بيما حينما يتعهد البائع بتسليم المبيع أو توريده في الزمان والمكان المتفق عليهما بالعقد ، وقد يكون التوريد على وجه المقايضة إذا كان الصانع يقوم بتوريد سلعة ما يقوم بتصنيعها مقابل مبلغ من المال متى كانت قيمة العمل تفوق قيمة الخامات التي جرى تصنيعها والا فإن التوريد يكون على وجه البيع لا المقايضة . وقد يكون التوريد على سبيل الإيجار أو على سبيل العارية .

وقد استحدثت في المشروع نص الفقرة الثالثة لمواجهة الحالة التي يتم فيها استعمال أو توريد مواد مفسوسة أو فاسدة فأقام المشروع قرينة مؤداها مسئولية المورد أو المستعمل ما لم يثبت أنه لم يكن من مقدوره القيام بالغش أو الفساد .

١٥ - أما الصياغة الواردة في المشروع للمادة ١١٧ فقد استحدثت فيها نص الفقرة الثانية للعقاب على حالات استخدام العمال سخرة أو حالات احتجاز كل أو بعض أجورهم بغير مبرر إذا لم يكن الجاني موظفا عاما وكان العمل لأحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ .

١٦٢ - وأضيف نص المادة ١١٧ مكررا ليقرر عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لكل موظف عام يضع النار عمدا أو يخرب أو يتلف أموالا ثابتة أو منقولة أو أوراقا أو غير، لأحدى الجهات التي يعمل بها أو يتصل بها ، بحكم عمله أو للغير متى كان متهودا ؛ إلى تلك الجهة .

ويشكل هذا النص بداية حالة اتلاف الأوراق أو السجلات أو المستندات أو الدفاتر الذي يقع من الموظف الحافظ عليها والمعاقب عليها حاليا . يقتضئ الفقرة الثانية في المادة ٥٢ من قانون العقوبات وقد تم إلغاء هذه الفقرة في المادة الرابعة في المشروع نظرا لأنه رؤ تشديد العقاب على ارتكاب هذه الجريمة .

كما قرر النص عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لمن يضع النار عمدا في أموال ثابتة أو منقولة أو أوراق أو غيرها لجهة يعتبر ما لها من الأموال العامة أو يخرب عمدا شيئا من ذلك أو يتلفه . نصيب ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا ١١٦ مكررا ، أو إخفاء أدلتها ، وهي جرائم الاختلاس ، والاستيلاء ، والإضرار العمدي بالأموال أو المصالح :

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة على أنه يحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيم الأشياء التي أحرقها أو خربها أو أتلفها .

١٧ - وبقررت المادة ١١٨ أنه فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا ، ١١٣ مكررا ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ مكررا ، ١١٦ مكررا (أ) فقرة ثانية ، ١١٧ فقرة أولى ، وهي جرائم الاختلاس والاستيلاء وطلب أو أخذ ما ليس مستحقا من رسوم أو غرامات أو عوائد أو ضرائب أو نحوها والتربيع ، والاخلال المتعمد بنظام توزيع السلع ، والإضرار المتعمد بالأموال أو المصالح ، والادتكاء المتعمد لفعل من شأنه الإضرار بها إذا نجم عنه الضرر بالفعل ، واستخدام الموظف العام لعبا سخرة ، يعزل الجاني من وظيفته أو يفقد صفته ، كما يحكم في الجرائم المذكورة بالمواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ وهي جرائم الاختلاس والاستيلاء وطلب أو أخذ ما ليس مستحقا والتربيع ، بالرد وبغرامة مساوية لنسبة ما اختلسه الجاني أو استولى عليه أو حصلته أو طلب من مال أو منفعة على الأقل الغرامة أو خماسية جيه .

١٨ - وقد استحدثت المشروع في المادة ١١٨ مكررا من قانون العقوبات قائمة بالتدابير التي يمكن الحكم بها كلها أو بعضها حسب الأحوال في حالة ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وقد اقتبس بعض هذه التدابير مما انتهى إليه المؤتمر السبادسي لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة ١٩٥٣ ومن توصيات الحل الأولى لمنظمة الدفاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٦ ومما اتبعت بعض الدول كيوغونلافيا وألمانيا وهولندا وسويسرا في بعض الجرائم التي تمس المصالح الاقتصادية للدولة

١٩ - ومن البديهي أنه في الحالات التي تستوجب طردها رافة القضاء بالجاني تطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات ومؤداهما إمكان الغزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى الحبس

الذى لا ينتقص عن ستة شهور ويعنوبة السجن الى الحبس الذى لا ينتقص عن ثلاثة شهور كما أنه من الممكن شمول هذا الحبس بوقف التنفيذ .

غير أنه لما كانت الوقائع العملية تتخذ في كثير من الأحيان صورا يكون من القسوة فيها حتى الحكم بمثل هذه العقوبة ، فقد استحدثت المادة ١١٨ مكررا (١) لكى نجيز للمحكمة اذا كان المال موضوع الجريمة او الضرر الناتج عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، أن تقضى فيها بدلا من العقوبات المقررة لها . بعقوبة الحبس ، الذى يهبط بالتسالى الى اقل من ثلاثة شهور ، أو بواحد أو أكثر مما نصت عليه المادة ١١٨ مكررا من تدابير .

وأوجبت الفقرة الثانية من المادة نفسها ، أن تقضى المحكمة بالمصادرة والرد في جميع الأحوال إن كان لها محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاس أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

وأجاز المشروع في المادة الرابعة منه والتي تضمن إضافة مادة جديدة برقم ١٦٠ مكررا الى قانون الإجراءات الجنائية للنائب العام أو المحامي العام اذا تحققت شروط الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (١) أن يحيل الدعوى الى محكمة جنح مختصة لتقضى فيها وفقا لأحكام المادة ١١٨ مكررا (١) المشار اليها .

٢٠ - ولما كانت جرائم الاختلاس والاضرار والمؤان على المال العام تقترب في العادة خفية ، وقد لا يظن اليها أول الأمر الا بعد أن ينتفض على ارتكابها زمن يطول أو يقصر ، فقد رأى ثلثا سبيل التخير بها وإمالة اللثام عنها وعن جناتها أن توضع المادة ١١٨ مكررا (ب) ، كى يعفى عن العقوبة من يبادر منهم بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية بالجريمة . اذا كان من غير فاعلها أو المعرضين على ارتكابها ، ونجا الإبلاغ بعد تمام الجريمة وانما قبل اكتشافها . وأجازت المادة عيها الاعفاء من العقوبة كذلك حتى اذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة ، وانما بشرط أن يسبق صدور الحكم النهائي فيها .

هذا ، وتطلبت المادة كذلك في سبيل الاعفاء من غنوبة جنائيات الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا أن يتوافر فضلا عما تقدم من الشروط ، شرط إضافي هو أن يؤدي الإبلاغ الى رد المال موضوع الجريمة .

وأجازت المادة كذلك أن يعفى من العقاب المخفى للمال المتحصل من إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني في قانون العقوبات اذا أبلغ عن الجريمة وأدى ذلك الى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل منها .

٢١ - أما عن المادتين ١١١ ، ١١٩ مكررا الخاصتين بتحديد مدلول المال العام والموظف العام في تطبيق أحكام هذا الباب ، فقد وردت الإشارة اليهما فيما تقدم .

٢٢ - ولقد تضمن المشروع مادة ثانية تناولت بالتعديل مواضع أخرى من قانون العقوبات للتنسيق بينها وبين ما انتهى اليه المشروع من أحكام جديدة في الباب الرابع من الكتاب الثاني لذلك القانون .

فاضيفت المادة ٨٩ مكررا الى قانون العقوبات في باب الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة

من جهة الداخل وهو الباب الثانى من الكتاب الثالث ، تعاقب كل من خرب عمدا بأية طريقة احدى وسائل الانتاج أو أموالا ثابتة أو منقولة يعتبر مالها من الأموال العامة طبقا للمادة ١١٩ السالف ذكرها ، إذا كان يقصد الاضرار بالاقتصاد النومى مع تشديد العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، إذا ألحقت الجريمة ضررا جسيما بمركز البلاد الاقتصادى أو مصلحة قومية لها أو إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب . وقضت المادة نفسها بأنه يحكم على الجانى بدفع قيمة الأشياء التى خربها وأنه يجوز اعفاؤه من العقوبة إذا بادر بإبلاغ السلطات الادارية أو القضائية بالجريمة بعد تمامها ، وقبل صدور الحكم فيها إذا لم يكن من الفاعلين أو المحرضين .

٢٣ - وأضيفت المادة ٢٥٣ مكررا الى قانون العقوبات فى باب الحريق عمدا وهو الباب الثانى من الكتاب الثالث لتعاقب كل من يضع النار عمدا فى احدى وسائل الانتاج أو فى أموال ثابتة أو منقولة مملوكة لاحدى الجهات المعتبر مالها من الأموال العامة إذا كان يقصد الاضرار بالاقتصاد القومى . وشددت المادة العقوبة إذا ألحقت الجريمة ضررا جسيما بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها أو إذا ارتكبت فى زمن الحرب . وقضت بأن يحكم على الجانى بدفع قيمة الأشياء التى أحرقتها وبأنه يجوز الاعفاء من العقوبة لذات الشروط التى تضمنتها المادة ٨٩ مكررا المتقدم بيانها .

٢٤ - كما أضيفت الى قانون العقوبات فى باب التخريب والتعيب والاتلاف وهو الباب الثالث عشر ، من الكتاب الثالث ، مادة برقم ٣٦١ مكررا (ا) لتعاقب بالسجن كل من عطل عمدا بأية طريقة كانت وسيلة من وسائل خدمات المرافق العامة أو وسيلة من وسائل الانتاج مع تشديد العقوبة إذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بالانتاج أو الاخلال بسير مرفق عام .

٢٥ - وتضمن المشروع فى مادته الرابعة اضافة مواد بأرقام ٨ مكررا ، ١٦٠ مكررا ، ٢٠٨ مكررا (د) الى قانون الاجراءات الجنائية فضلا عن اضافة فقرة جديدة الى المادة ١٥ من القانون المذكور .

وتتعلق المادة ٨ مكررا بالحسك الخاص بسلم جواز اقامة الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١١٦ مكررا (ب) ، ١١٦ مكررا (د) من قانون العقوبات والتي سبقت الاشارة اليهما الا من النائب العام أو المحامى العام .

أما الفقرة المضافة الى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية فتتضمن حكما مؤداه عدم بدء المدة المستقلة للدعوى الجنائية فى الجرائم الواردة فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الا من تاريخ انتهاء الوظيفة ما لم ييذا التحقيق فيها قبل ذلك مع الاشارة الى أن هذا الحكم لا يخل بالأحكام الواردة فى الفترتين السابقتين من المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

وتتناول المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية والمضافة بالمادة الخاصة من المشروع القواعد الخاصة بحالة بعض الجنايات التى تقع على الميال العام إلي مجباكم الجنب إذا تحققت شروط الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (ا) التى سبقت الاشارة اليها وذلك لتقضى فيها المحاكم المذكورة وفقا لأحكام المادة سالفة الذكر .

وتضمنت المادة الرابعة من المشروع كذلك اضافة مادة برقم ٢٠٨ مكررا (د) الى قانون

الاجراءات الجنائية تعالج ما تبين من قصور في المواد ٢٠٨ مكررا ١ ، ب ، ج القائمة حاليا في القانون المذكور ، اذ عاجلت هذه المواد أسلوب تتبع الأموال المتحصلة من الاختلاس ومن سائر جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني ، حال حياة الجاني دون أن تعالج الفرض الذي فيه يتوفى الجاني قبل أو بعد احالة قضيته الى المحكمة شسدا لهذا النقص رخصت المادة ٢٠٨ مكررا (د) للمحكمة الجنائية المختصة في حالة انقضاء الدعوى العمومية بالوفاة سواء قبل المحاكمة أو فر اثنتائها أن تنظر الدعوى أو تستمر في نظرها الاجراءات المتبعة فيها للتضاء بالرد وذلك في جرائم الاختلاس والاستيلاء واخذ ما ليس مستحقا من رسوم أو غرامات أو عوائد أو ضرائب والتربيع المعاقب عليها بالمواد ١١٢ ، ١١٣ فترة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات .

وطبقا للمادة نفسها تأمر المحكمة بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم ولكل من أفاد فائدة جديفة من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا في أموال كل من بقدر ما استفاد .

ولما كان يخشى بعد وفاة الجاني وجود اخلافه في حالة عجز عن مباشرة الدفاع عن أنفسهم في الدعوى المدنية بطلب الرد فقد أوجبت المادة قياسا على ما هو مقرر في الدعوى العمومية عن جنائية - نسب المحكمة محاميا للدفاع عنهم حالة عدم انابتهم محاميا يتولى هذا الدفاع .

٢٦ - وبالنظر الى جملة الأحكام الموضوعية والاجرائية التي استحدثتها المشروع لتجمل محل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة قد نصت المادة الخامسة من المشروع على الغاء هذا القانون وكذلك فانه لما كانت المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، تتطلب أخذ رأى الوزير المختص قبل اقامة الدعوى العمومية ضد العاملين في تلك المؤسسات والشركات في حالة ارتكابهم بعض جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وكان في ذلك القيد الوارد على حرية النيابة العمومية ما يعطل المحاكمة ويهدر ما يتطلبه النائب العام من ضرورة الاسراع فيها ، فضلا عن كونه قيذا لا يراعى حين يكون الجاني عاملا بالدولة أو بجهة تابعة لها ، فقد نصت المادة السادسة من المشروع كذلك على الغاء نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - السالف ذكره ، حتى تسترد النيابة حريتها في اقامة الدعوى الجنائية ازاء العاملين بالقطاع العام . اسوة بما هو متبع مع العاملين بالدولة .

تلك هي الأحكام التي رأى المشروع ضرورة جعلها قانونا حتى يحظى المال العام برعاية تضمنه مثلما يضاف المال الخاص بعين صاحبه البسامرة وحتى لا تصبح خصيصة ذلك المال وهي أن المالك له شخص معنوى هو الدولة أو غيرها ، لا شخص آدمى ، مدعاة لعبث به ومن يديرون اياه أو لعدم الاكتراث بحمايته من جانب المشرفين على ادارته .

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢

بشأن حماية الأموال العامة

صدر بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٢ ونشر في ٢١/٩/١٩٧٢

مادة ١ - للأموال العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن .

وتعتبر حماية الاموال العامة فى زمن الحرب واجبا من واجبات الدفاع القومى .

مادة ٢ - يقصد بالاموال العامة فى تطبيق احكام هذا القانون ، ما يكون مملوكا أو خاضعا لادارة أو اشراف احدى الجهات الآتية :

- (أ) الدولة ووحدات الحكم المحلى .
- (ب) الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهما .
- (ج) الاتحاد الاشتراكى والمؤسسات التابعة له .
- (د) النقابات والاتحادات .
- (هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .
- (و) الجمعيات التعاونية .
- (ز) أية جهة ينص القانون على اعتبار أموالها من الاموال العامة .

مادة ٣ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من وضع النار عمدا فى مال من الاموال العامة أو خربه عمدا بأية طريقة أخرى .

فإذا ترتب على الجريمة الحاق ضرر بالمركز الاقتصادى للبلاد أو بمصلحة قومية لها ، تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس كل من عطل عمدا بأية طريقة كانت وسيلة من وسائل الانتاج أو وسائل الخدمات المستخدمة فى المرافق العامة .

فإذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بالانتاج أو بسبب مرفق عام تكون العقوبة السجن .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين كل من أهمل فى صيانة أو استخدام أى مال من الاموال العامة متهود به اليه أو تدخل فى حيازته أو استخدامه فى اختصاصه وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر .

فإذا ترتب على هذا الاهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص أو أى ضرر جسيم بالمال العام تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

وتكون العقوبة السجن ، اذا وقعت الجريمة المبينة بالفقرة السابقة فى زمن حرب عسلى وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربى .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل موظف عام استخدم ما عهد به اليه بحكم وظيفته من وسائل عامة نقودا كانت أو موارد أو عمالة ، فى غين الأغراض التى خصصت لها بمقتضى الخطة العامة للتدبيرة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وبطريقة يترتب عليها الحاق ضرر بأهداف هذه الخطة .

مادة ٧ - تعتبر وسائل الانتاج الخاصة المرتبطة بتنفيذ الخطة الاقتصادية العامة للدولة

بعد تحديدها بقرار من الجهات المختصة شى حكم الأموال العامة فى تطبيق المواد الثلاث السابقة من هذا القانون .

مادة ٨ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على خمس سنوات على السرقات التى تقع على الأموال العامة .

ويكون العقوبة السجن اذا ارتكبت الجريمة الميئة بالفترة السابقة فى زمن حرب على مال من الأموال المخصصة للمجهود الحربى أو أحد المرافق العامة .

مادة ٩ - تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ و ١١٣ فقرة أولى و ١١٦ و ١١٦ مكررا من قانون العقوبات ، الأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها .

مادة ١٠ - لا تغل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

ويجوز للنياية العامة احوالة الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون الى محاكم أمن الدولة المختصة .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

المذكرة الايضاحية للاقتراح بمشروع قانون ٣٥ لسنة ١٩٧٢

يولى الدستور أهمية كبيرة لحماية الملكية العامة ودعمها ، باعتبارها سندا لقوة الوطن واساسا لنظام الاشتراكى ومصدرا لرفاهية الشعب .

غير أن للمال العام معنى أوسع نطاقا عن معناه التقليدى وهو أنه المال المملوك للدولة ، وقد تحدد هذا المعنى بصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل بعض أحكام قانون العقوبات ، فأصبح كل مال للدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بتصيب بل اتسع نطاق الحماية فى بعض النصوص لتمتد الى الجمعيات التعاونية والنقابات والجمعيات المتبررة قانونا ذات نفع عام .

وتتناول المادة الثانية من الاقتراح مشروع قانون تحديد المقصود بالأموال العامة على نحو يكفل مد حماية هذا القانون الى أموال الاتحاد الاشتراكى العربى والنقابات والمؤسسات والجمعيات ذات النفع العام علاوة على الأموال المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، سواء أكانت شركات أو جمعيات تعاونية ، وسواء كانت من الأموال التى أشارت اليها المادة ٨٧ من القانون المدنى ، أو مملوكة للدولة ملكية خاصة ولو لم تكن مخصصة لمنفعة عامة .

ورغم أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد عالج كثيرا من نواحي التصور فى حماية الأموال العامة ، إلا أنه لوحظ بمناسبة بعض الحوادث التى وقعت أخيرا أن بعض جرائم التخريب المتعمد يعاقب عليها طبقا للمادة ٩٠ عقوبات بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين ولا تزداد

العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة الا اذا وقعت الجريمة في زمن الهياج أو الفتنة واذا ارتكبت بقصد احداث الرعب بين الناس أو اشاعة الفوضى ، ولا يحكم بالاعدام الا اذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجودا في نفس الأماكن . بينما أن مثل هذه الجريمة يجب أن تشدد عقوبتها لتكون الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فاذا ترتب عليها إلحاق ضرر جسيم بالمركز الاقتصادي للبلاد أو بمصلحة قومية لها يجب أن تزداد عقوبتها لتكون الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من الاقتراح بمشروع قانون .

كذلك فإن وضع النار عمدا في مال من الأموال العامة (المادة ٥٢ عقوبات) يجب أن يكون شأنه شأن التخريب العمدي إذا وقع على الأموال العامة .

وتنص المادة الرابعة من الاقتراح بمشروع قانون على عقوبة الحبس في حالة تعطيل إحدى وسائل الإنتاج ووسائل الخدمات المستخدمة في المرافق العامة . وتجعل العقوبة السجن اذا ارتكبت بقصد الاضرار بالإنتاج أو بسير مرفق عام .

وقد لوحظ أن الاهمال في صيانة أو استخدام المال العام الذي يعطل الانتفاع به أو يكون من شأنه تعريض سلامة المال أو الأشخاص للخطر لا يعاقب عليه في حد ذاته ، الا اذا ترتب عليه وقوع الضرر فعلا ، وكان الضرر منطويا على قتل شخص أو جرحه طبقا للمادتين ٢٢٨ و ٢٤٢ عقوبات ، أما الضرر الذي يصيب المال فلا يعاقب عليه الا في حالة الخطأ الجسيم الذي يرتكبه الموظف العام ويلحق ضررا جسيما بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ب) ، والا في حالة الحريق باهمال الواردة بالمادة ٣٦٠ عقوبات والتي يعاقب عليها بعقوبة لا تتناسب مع خطورة الفعل وهي الحبس مدة لا تزيد على شهر أو غرامة لا تزيد على عشرين جنيها ، لذلك اقتضى الأمر تقرير عقوبة الحبس على مجرد الاهمال في صيانة المال العام أو استخدامه الذي يعطل الانتفاع به أو يكون من شأنه تعريض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر ، وأن تشدد العقوبة اذا ترتب على هذا الاهمال حريق أو حادث نشأت منه وفاة شخص أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص أو ضرر جسيم بالمال ، كما تشدد العقوبة اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للجهود الحربية .

ورغم أن هذا الاقتراح بمشروع قانون خاص بحماية الأموال العامة كما حددتها مادته الأولى ، الا أن وسائل الانتاج المملوكة ملكية خاصة ترتبط بتنفيذ الخطة الاقتصادية ومن ثم فإنها يجب أن تعتبر في حكم الأموال العامة فيما يتعلق بجرائم التخريب العمدي والتعطيل والاهمال الواردة في هذا القانون . وهو ما نصت عليه المادة السادسة من الاقتراح .

ولما كانت الأموال العامة لا تتمتع بحماية خاصة عن غيرها من الأموال فيما يتعلق بالعدوان عليها ، الا أن يكون ذلك اختلاسا من موظف عام ، فمن يرتكب جريمة سرقة على مال عام يحكم عليه بنفس عقوبة جريمة سرقة المال الخاص فقد اقتضى الأمر كذلك أن تنص المادة السابعة على تشديد عقوبة السرقة التي تقع على الأموال العامة ، ولهذا الحكم نظير في المادة ٣١٦ مكررا من قانون العقوبات التي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيره .

ولما كانت جرائم الاختلاس اذا وقعت في زمن الحرب ، تكون أشد خطرا اذ هي تشمل

عبثا على الاتفاق الموجه الى متطلبات المعركة - فقد نصت المادة الثامنة من الاقتراح على أن تكون عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت في زمن الحرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

اما المادة التاسعة فقد تضمنت في فقرتها الأولى حكما يعد تطبيقا للقواعد العامة في تطبيق العقوبة الأشد ، كما تضمنت في فقرتها الثانية حكما خاصا بأحالة هذه الجرائم الى محاكم أمن الدولة المختصة سواء تلك التي تنشأ طبقا لقانون الطوارئ أو التي قد تنشأ مستقبلا طبقا لحكم المادة ١٧١ من الدستور .

وجدير بالذكر أن جرائم الأموال العامة تختلف عن الجرائم الاقتصادية وإن كانت تتصل مثلها بالمصلحة الاقتصادية للدولة ، وأنه من المأمول أن يصدر قانون مستقل بشأن الجرائم الاقتصادية .

الباب الخامس

تجاوز الموظفين حدود وظائفهم
وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها

مادة ١٢٠

كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

— قدر الغرامة - معدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكان قبل التعديل خمسين جنيهاً مصرياً .
— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٢١

كل قاض امتنع عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير بحق وكان ذلك بناء على سبب من الأسباب المذكورة في المادة السابقة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكرراً وبالعزل .

— عدلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

— من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :

ثالثاً - في الباب الخامس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات :

تنص المادة ١٢١ على عقاب القاضي الذي يصدر حكمه بناء على التوسط أو الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية أو يمتنع عن الحكم بسبب من ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل ولما كان القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ قد استحدث حكماً جديداً بالمادة ١٠٥ مكرراً يقضى بعقوبة السجن على الموظف العمومي الذي يقوم بعمل من أعمال الوظيفة أو يمتنع عن أدائه نتيجة لرجاء أو نحره فقد رأى تنسيقاً للمقوبات في الجرائم المتماثلة تعديل المادة ١٢١ بتفليظ العقاب عليها لتكون بالسجن والعزل .

- مادة ١٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧
كل قاض امتنع بناء على الأسباب المذكورة آنفا عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير
حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل .

مادة ١٢٢

إذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب
بالعزل وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه .

ويعد ممتنعاً عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن إصدار حكم بعد
تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في قانون المرافعات في
المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص
غير صريح أو بآي وجه آخر .

- عقوبة الغرامة بالفترة الأولى بمدة القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ
١٩٨٢/٤/١٤ ونشر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢ وكانت الغرامة قبل ذلك عشرين جنيهاً .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٢٣

يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطته وظيفته في
وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير
تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة
أو من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ
حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان
تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاص الموظف .

- عدلت بالرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٨/٢ ، ونشر في
١٩٥٢/٨/٧

- مادة ١٢٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل موظف عمومي استعمل سلطته وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة
أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانوناً
أو تنفيذ حكم أو أمر طلب من المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل
وبالحبس .

- من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ :

أضيفت لفقرة جديدة الى المادة ١٢٣. عزوبات تصدر بها القضاء على ما كثرت منه الشكاوى من امتناع الوزراء المسئولين في الوزارات المختلفة عن تنفيذ الأحكام التي يصدرها مجلس الدولة أو تراخيمهم في تنفيذها - الأمر الذي لم يكن يخضع الموظف المسئول عن التنفيذ إلا للمسئولية المدنية فقط . . فجاء النص بعقوبة الحبس والعزل لكل موظف عمومي يمتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إذاره على يد محضر .

الأحكام

١٣٠٥ - المشرع كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد فيه نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال العامة وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في ماليتها بنصيب ما بآية صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العموميين في هذا المجال فحسب دون سواء . ولما كان ذلك وكان المشرع لم يورد نصا من شأنه أن يجعل العاملين في شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة في حكم الموظف العام في مفهوم نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ومن ثم فلا مجال لانزال حكم هذه المادة على رئيس مجلس الإدارة الذي تنحصر عنه صفة الموظف العام .

(١٩٨١/٤/٢٦ . أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٣ ص ٤٠٩)

١٣٠٦ - صريح نص المادة ١٢٣ عقوبات يتناول بالعقاب الموظف العمومي الذي يمتنع عمدا عن تنفيذ الأحكام المشار إليها فيها ، بعد إذارته بتنفيذها شريطة أن يكون تنفيذ الحكم داخل في اختصاصه ، ومن ثم يتعين لتوافر الركن المادي في هذه الجريمة تحقق صفة الموظف العمومي ، وكون تنفيذ الحكم داخلا في اختصاصه ، فضلا عن وجوب إذار الموظف المختص المطلوب إليه تنفيذ الحكم بالتنفيذ بعد إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المنفذ به .

(١٩٨٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٨ ص ٢٨٠)

١٣٠٧ - مناط جريمة امتناع الموظف العمومي عن تنفيذ حكم اذاره بعد اعلانه بالصورة التنفيذية للحكم مع دخول تنفيذ هذا الحكم في اختصاصه .

(١٩٩١/١٢/٣ ط ٤٣٣٤ لسنة ٥٩ ق)

١٣٠٨ - اشترط الشارع - في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات - ان يقوم طالب التنفيذ باذار الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ لتحديد مهلة اثمانية ايام الممنوحة للتنفيذ خلالها والتي يستحق العقاب بانقضائها اذا امتنع عمدا عن التنفيذ .

(١٩٨٥/٣/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٧ ص ٣٤٤)

١٣٠٩ - من المقرر ان اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا للمادة ١/٢٨١ مرافعات اجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ ايا كان نوعه والا كان باطلا . ولا يغنى عنه مجرد اعلان الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ بصحيفة اللجنة المباشرة المرفوعة عليه بطلب عقابه تطبيقا للمادة ١٢٣ عقوبات ، ذلك انه لا يتصور ان يكون الشارع باغفاله النص على هذا الاجراء في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد قصد الخروج على القواعد العامة لتنفيذ الاحكام اذ ان الغاية التي استهدفها الشارع من سبق اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا لنص المادة ٢٨١ مرافعات انما هي اعلانه بوجوده واخطاره بما هو مازم بادائه على وجه اليقين وتحديد امكان مراقبته استيفاء السند المنفذ به جميع الشروط الشكلية والموضوعية .

(١٩٨٥/٣/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٧ ص ٣٣٤)

١٣١٠ - اعلان الصبورة التنفيذية للحكم المنفذ به الى الموظف المختص المطلوب اليه تنفيذه ، هو شرط لانطباق المادة ١٢٣ عقوبات ، فالدفع بعدم اعلان السند التنفيذي جوهرى وعدم مواجهته والرد عليه يجعل الحكم قاصرا .

(١٩٨٩/١/٢٩ ط ٣٤٥٨ لسنة ٥٧ ق)

١٣١١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على تخلف الركن المادى للجريمة المنصوص

عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لعدم اعلان المتهم المطعون ضده بالصورة التنفيذية للحكمين المطلوب اليه تنفيذهما واكتفاء الطاعن بانذاره بالتنفيذ . وكان ما اوردته المحكمة فيما تقدم واسس عليه قضاءه صحيحا في القانون ، ذلك بانه لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية على ان « يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم او امر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم او الامر داخلا في اختصاص الموظف » مما مفاده اشتراط الشارح ان يقوم طالب التنفيذ بانذار الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ لتحديد مبدأ مهلة الثمانية ايام الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق بانقضائها العقاب اذا امتنع عمدا عن التنفيذ ، وكان من المقرر ان اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا للفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات اجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ - ايا كان نوعه - والا كان باطلا ، فانه لا يتصور ان يكون باغفاله ايراد هذا الاجراء في النص المؤتم لامتناع الموظف عن تنفيذ حكم قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام ، ذلك ان المحكمة التي استهدفها المشرع من سبق اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا للفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هي اعلانه بوجوده واخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله امكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية . لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة مستهدفة في جميع الأحوال وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما اقام عليه قضاءه فانه لا يكون قد خالف القانون في شيء ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله .

(١٩٧٨/٣/١٩٦ احكام النقض س ٢٩ ق ٥٥ ص ٢٩١)

١٣١٣ - اكتفاء حكم الادانة في جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم شالاحالة الى الأوراق ودون بيان ماهيتها ووجه استدلاله بها واغفاله بيان تاريخ اعلان المحكوم عليه بالحكم ، وما اذا كان مذيلا بالصيغة التنفيذية وتوافر باقى الشروط المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات يعيبه بالقصور .

(١٩٩١/١٢/٣ ط ٤٣٣٤ لسنة ٥٩ ق)

١٣١٣ - دفع المتهم بان عدم تنفيذ الحكم بالتعويض مرده عدم وجود مصرف مالي ، واطراح الحكم هذا الدفاع بقاله انه من الطبيعي توافر

ذلك المصرف ، فانه يكون غير كاف للتدليل على أن الطاعن قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المظعون ضده ، ويكون الحكم مشوباً بالقصور في اثبات توافر القصد الجنائي في الجريمة التي دين عنها .

(١٩٧٧/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١٦ ص ١٠٦٦)

١٣١٤ - علاقة رؤساء مجالس إدارات شركات القطاع العام بهذه الشركات علاقة تعاقدية ، ويعتبر رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام في عداد العاملين بها . ويحكم العلاقة التعاقدية هذه أحكام قانون العمل ونظام العاملين بالقطاع العام ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتباره متمماً لعقد العمل . ورئيس مجلس إدارة شركة قطاع عام لا يعد موظفاً عاماً في مفهوم الموظف العام بالرغم من أن تعيينه ونقله وإعارته يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

(١٩٨٥/٢/٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٢ ص ٢٠٣)

١٣١٥ - العاملون في شركات القطاع العام لا يعدون في حكم الموظفين العمامين إلا ينص خاص من المشرع كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات نطاق تطبيق المادة ١٢٣ عقوبات بفقرتها مقصور على الموظف العام دون من في حكمه .

(١٩٨٥/٢/٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٢ ص ٢٠٣)

١٣١٦ - لما كان نطاق تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات مقصوراً - وفق صريح نصها في فقرتها - على الموظف العام كما هو معرف به في القانون - دون من في حكمه - فلا يدخل في هذا النطاق بالتالي العاملون بالمؤسسات الخاصة المعتبرة في حكم المؤسسات العامة ، لما هو مقرر من أن الموظف العام هو من يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق . وكان رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية - بحكم نيابة هذه المجالس عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وكون تلك المؤسسات بمنأى من الخضوع للجهاز الإداري شأنهم شأن العاملين بها ليسوا في عداد الموظفين العمامين الذين يحكمهم هذا النص ، فإن الحكم

المطعون فيه اذ انتهى الى عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عايتها في الميادة المشار اليها لان المطعون ضده - بوصفه رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير جريدة الجمهورية - ليس موظفا عاما في حكم هذا النص ، ورتب على ذلك رفض دعوى الطاعن المدنية قبله يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٧٦/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٧ ص ٢٢٠)

مادة ١٢٤

اذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخلفين العموميين عملهم ولو في صورة الاستقالة أو امتنعوا عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة اذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر ، أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو اذا أضر بمصلحة عامة .

وكل موظف أو مستخدم عمومي ترك عمله أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الاخلال بانتظامه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه .

ويضاعف الحد الأقصى لمدة العقوبة اذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو اذا أضر بمصلحة عامة .

- عدلت بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ، ونشر في ١٩٤٦/٨/١٩

- تم عدلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥/٢/١٩٥١ ، ونشر في ١٩٥١/٢/٨

- عدلت عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ وكان قدرها قبل ذلك خمسين جنيها .

- مادة ١٢٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

إذا نفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام امتنع عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر . وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضرت بمصلحة عامة .

وفىما يتعلق بتطبيق هذه المادة يمد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت فى خدمة الحكومة أو فى خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية أو القروية .

- مادة ١٢٤ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :

إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم ولو فى صسنة الاستقالة أو امتنعوا عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقيين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر ، أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو إذا أضرت بمصلحة عامة .

وكل موظف أو مستخدم عمومى ترك عمله أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الإخلال بانتظامه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .

ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر ، أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو إذا أضرت بمصلحة عامة .

- المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :

« القصد الأساسى من وضع هذه المادة هو المحافظة على سير المرافق العامة وانتظامها لتؤدى الغرض المرجو منها .

ولما كانت المرافق العامة كالسكك الحديدية والترامواى وتوريد المياه والنور وما شابهها تتصل بحياة الناس وتمس حاجاتهم الضرورية فإن أداءها فى الواقع وحقيقة الأمر لا يختلف ولا يصح أن يختلف من الأعمال التى تؤدىها الحكومة عن طريق موظفيها بل هى قد يكون فيها ما هو أهم من بعض الأعمال التى تتولاها الحكومة فالسكك الحديدية التى تتولاها الحكومة بنفسها لا تختلف من حيث طبيعة ما تؤديه عن السكك الحديدية التى تتولاها شركات وكذلك الحال بالنسبة الى مرافق المياه والنور التى تتولاها شركات وكذلك الحال بالنسبة الى مرافق المياه

والنور التي تتولاها الحكومة والسلطات البلدية وتلك التي تتولاها الشركات . لما كان ذلك فان التسوية بين هذه الأعمال وأعمال الحكومة من حيث ما يجب لها من استمرار وانتظام يكون لها ما يقتضيها . لذلك عدلت المادة ٣٧٤ المذكورة على نحو ما جاء بالمادتين ١٢٤ ، ١٢٤ (أ) من المشروع .

وقد كانت هذه المسألة لا تتناول بالعقاب المسألة التي يحصل فيها أخطار عن التوقف عن العمل قبل حصوله ولكن اتخاذ هذا الإخطار مبررا لعدم العقاب خطأ ظاهر وذلك أولا لما بين أعمال الحكومة وهي لا يشفع فيها أخطار وبين خدمات المرافق العامة من التشابه والتعاضل على ما سلف بيانه . ثانيا لأن مجرد وقف العمل يلحق الضرر مباشرة بالأهلين الذين لا صلة لهم في النزاع القائم بين من يدير العمل والعمال ، لا شأن لهم في حله ولذلك رثى حذف هذا القيد تمشيا مع القوانين الحديثة .

ونظرا الى أهمية المرافق العامة وضرورتها قد حذر على من يتولون أمور إدارتها هي وما شاكلها أن يعملوا على وقف العمل بها لأن المصلحة العامة تضار بذلك كما لو كان الوقف حاصلًا من المستخدمين تماما وقد نص على ذلك في المادة ٣٧٤ المكررة .

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ :

لما كان الموظفون العموميون هم الدعامة الكبرى التي يقوم عليها بناء الدولة والأمناء على المصلحة العامة واليه يعود الفضل في صلاح الأداة الحكومية اذا أدوا واجبهم على وجه حسن كما تقع عليهم تبعه لفساد هذه الأداة اذا قصروا أو أهملوا في القيام بواجباتهم لذلك أجمعت تشريعات الدول على تقرير أحكام اختصت فيها الموظفين العموميين ببعض القيود ورتبت على مخالفتها عقوبات تختلف في الشدة باختلاف الضرر الذي تحدثه أو قد تلحقه بالمصلحة العامة .

وقد عنت تلك الأحكام بنوع خاص بمقاومة الحركات الاجتماعية التي تكون الغاية منها ترك العمل أو الاضراب عن أدائه كي لا يؤدي الاتفاق على القيام بهذه الأعمال الى تعطيل دولاب العمل في الإدارة أو فرع من فروعها فقررت عقوبات شديدة على مرتكبيها ومنظميها والداعمين اليها والمحرضين والمشجعين عليها سواء أكانوا من الموظفين أم من غيرهم كما حظرت الدعوة الى تحجيد هذه الحركات وانتشارها بإذاعة أخبار عنها ولو كانت صحيحة أو الإعلان أو النشر عنها بأية طريقة من طرق العلانية .

ويقابل تخضوع الموظفين لتلك الأحكام تقرير ضمانات ومميزات لهم قد لا تكون لغیرهم من سائر الأفراد فإذا هم بدأ لهم أو لطوائف منهم المطالبة ، بزيادة من الضمانات أو الميزات أو باستكمال ما هو متور لهم منها لم يجز أن تتخذ تلك المطالبة - صورة من الصور التي تضر بالمصلحة العامة التي هم أمناء عليها كان يتركوا العمل جماعات متوافقين أو يمتنعوا عن أدائه فإن الأشخاص الذين يتجاوزون في مطالبتهم الى هذه الوسائل غير المشروعة يعتبرون خارجين عن القانون . بل إن حركة كهذه تعد بمثابة فتنة إن لم تكن ثورة على نظام الحكم ولا حرج في هذه الحالة على ولاية الأمور في أخذ دعاء السوء من الموظفين وغسیرهم من المحرضين بالشدة صونا للمصلحة العامة والنفاذا لها من عبث العابثين .

ولقد تضمن قانون العقوبات فى الباب الخامس من الكتاب الثانى (المادة ١٢٠ وما بعدها) لائحة من الأحكام تتعلق بتقرير الجزاءات على تجاوز الموظفين العموميين حدود وظائفهم وتقصيرهم فى أداء الواجبات المتعلقة بها ومن بين هذه الأحكام المادة ١٢٤ التى تنص على عقاب من يترك العمل بدون مسوغ شرعى أو يمتنع عن أدائه اضراما بمصلحة عامة .

إلا أنه لوحظ أن هذه المادة قاصرة عن مواجهة مختلف الصور التى يلجأ إليها من تسول لهم نفوسهم الاضرار بالمصلحة العامة سواء آكانوا من الموظفين أم كانوا من غيرهم .

لذلك رثى أن الحاجة ماسة الى معالجة هذا الموقف واستكمال النقص فى هذا الصدد فلائحت صياغة الأحكام التى تضمنتها المادة المذكورة على وجه صريح يكفل تحقيق المصلحة العامة وفيما يلى بيان التعديلات التى تضمنها المشروع المرافق :

نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ فى صيغتها الحالية على عقوبة الحبس لمدة أقصاها ستة أشهر والغرامة لغاية خمسين جنيتها توقع على الموظفين الذين يتركون العمل بدون مسوغ شرعى إذا صدر عن ثلاثة منهم على الأقل وبناء على اتفاق سابق .

وقد رثى نظرا لخطورة هذا العمل جعل العقوبة فى هذه الحالة الحبس لمدة أقصاها ثلاثة أشهر وإبقاء الحد الأقصى على حاله مع استبعاد الغرامة كمقوبة اختيارية وجعلها حتمية أقصاها خمسون جنيتها كما رثى أنه لا لزوم للنص على وجوب الاتفاق فى حالة ترك العمل أو الامتناع عنه . لأن هذا الاتفاق يكون بطبيعة الحال مفروضا قيامه ما دام الترك أو الامتناع إجماعيا بين متعددين . ويكفى أنهم قد جميعهم غرض مشترك وتضامنوا على تحقيقه .

فالذين يمتنعون عن العمل فى بلد بنساء على ما علموه من أمر زملائهم فى بلد آخر لا يصح فى حقهم القول بوجود اتفاق وإن كان الواقع أنهم اتفقوا بالعمل وحتى لا يلجأ الذين تسول لهم نفوسهم الاضرار بالمصلحة العامة الى ترك العمل تحت ستار الاستقالة لأسباب ظاهرها فيه الجدل وباطنها فيه الشر تضمن المشروع النص على حظر ترك العمل ولو بدعوى الاستقالة . وقد شددت العقوبة اذا وقع الترك أو الامتناع من ثلاثة موظفين على الأقل اذا كان من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة ، أو اذا أضر بمصلحة عامة كما شددت اذا كان الترك مقصودا به الدعاية السياسية مما يجب أن يتحاشى الموظفون اتعابه فى أعمالهم .

ورغبة فى القضاء على التحايل الذى قد يلجأ اليه سيعوا الدية نص على اعتبار الباطل أو الإهمال المتعمد فى اتجاز الواجبات المطلوبة منهم فى حكم الامتناع عن العمل متى كان مقصودا به الى نفس الغرض .

وقد اختص المشروع المحرضين على الامتناع أو التوقف عن العمل وكذلك الأشخاص الذين يستندون على حق الموظفين فى العمل باستعمال القوة أو التهديد أو غير ذلك من التدابير غير المشروعة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات بعقوبة أشد من التى توقع على الممتنعين فضلا عن الحكم بالعزل اذا كان مرتكبوا الجريمة من الموظفين ولهذا الحكم نظير فى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ الذى قرر استمرار العمل بالأمر المسمى رقم ٧٥ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل فى المؤسسات ذات المنفعة العامة . وقد تضمن

المشروع كذلك عقاب كل من شجع أديبا أو ماليا أو ماديا على ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو إذا عاينها أخبارا ولو صحيحة ولهذا الحكم نظير في المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الذي لم يزل نافذا بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ .

وأخيرا لوحظ أن «الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ الحالية سوت في الحكم بين الموظفين وبين الأجراء» الذين يشتغلون في خدمة الحكومة أو في خدمة السلطات الإقليمية وأنه قد يشك في أن هذا النص لا يتناول من يندبون للمعاونة في خدمة عامة بصفة عارضة لذلك أضاف للمشروع الأشخاص الذين « يندبون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة أو السلطات المذكورة » .

تقرير لجنة الشئون التشريعية

« أن حفظ كيان المجتمع وصون الأداة الحكومية هما من أهم الأغراض التي يجب على المشرع أن ينشدها وعليه أن يضع من التشريعات ما يكفل استتباب النظام ويحقق حسن سير الأعمال والأضراب وسيلة من وسائل الإكراه الخطرة وكثيرا ما يخرج عن الطاق الذي رسمه لها القانون مما يؤدي إلى نتائج ليس من السهل التنبؤ بمداهها ولجنة الشئون التشريعية لا يمكنها أن توافق بأي حال من الأحوال على اتخاذ الأضراب وسيلة إلى تحقيق أغراض معينة مهما كان الباعث عليها إذ لا يصح وضع مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المصالح الخاصة .

ومن أخص وظائف المشرع أن - يعنى بصفة خاصة - حرصا على المصلحة العامة - بمقاومة الحركات الاجتماعية التي ترمي إلى عرقلة الأعمال الحكومية أو خدمة المرافق العامة عن طريق ترك العمل أو الامتناع عن أدائه بفرض عقوبات رادعة على مرتكبي هذه الجرائم أو منظميها أو الشركاء فيها أو الداعين إليها أو المحرضين عليها أو المشجعين لها أو المدعين لأخبارها سنوا .

وقانون العقوبات الحالي يتضمن أحكاما قصد بها إلى المحافظة على المصلحة العامة في هذا الصدد ولكنها جاءت قاصرة عن مواجهة مختلف الصور ولذلك رأت الحكومة أن تقدم مشروع القانون المعروض سدا للنقص .

المادة ١٢٤ :

١ - تناولت الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ في صورتها المقترحة بمشروع الحكومة العقاب على ترك العمل أو الامتناع عمدا عن أدائه إذا صدر من جماعة من الموظفين أو المستخدمين العموميين عددهم ثلاثة على الأقل واستحدثت هذه الفقرة الاستقالة كصورة من صور ترك العمل وهذا النص يسد نقضا بدا لمحكمة النقض والإبرام عندما اضطرت إلى عدم تطبيق هذه المادة على الاستقالة لتصور نصها القائم عن تناول هذه الصورة .

٢ - وبينت الفقرة الثانية من مشروع قانون الظروف المشددة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ويرجع المشروع هذه الظروف إما إلى الغرض من الامتناع أو الترك وإما إلى الآثار المترتبة أو التي يحتمل أن تترتب على إحدى هاتين الحالتين وقد رأت اللجنة عدم الأحكام بالظروف المشددة التي ترجع إلى الغرض لأن مبدأ هذا بحث النية وقد يكون هذا البحث في كثير من الحالات متعذرا والأصل في التشريع أن تكون فيه واضحة ولا تكون النية محل مؤاخذة .

ولهذا السبب حذفت اللجنة كلمتي (لغرض سياسي) كظرف مشدد على أن الظروف للشدة الأخرى والتي أبقت عليها اللجنة فيها الكفاية .

ورأت اللجنة أن ترك العمل أو الامتناع عمدا عن أدائه من جماعة الموظفين أو المستخدمين يستوجب أخذ من نشبت الجريمة في حقه بالشدة إذا توافر أحد الظروف المشددة فوات أن نضيف إلى هذه الفقرة عبارة « ولا يجوز في هذه الأحوال وقف تنفيذ العقوبة » . وتوجه اللجنة النظر إلى أن حذف كلمتي « لغرض سياسي » غير مقصود به أن يصبح ترك العمل أو الامتناع عمدا عن أدائه لمثل هذا الغرض غير معاقب عليه إذ أن هذا الحذف كان يصدد الظروف المشددة فقط .

وحذلت اللجنة كلمة « ضعفين » تفاديا للبس فالضغف لغة بمعنى المثل ولكن جرى الاصطلاح على أن يكون معناه المثلين ولما كان المقصود في حالة الظروف المشددة رفع العقوبة إلى مثل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى فإن هذا يتحقق بالاختصار على النص الوارد في المشروع بعد حذف كلمة « ضعفين » وقد راعت اللجنة هذا المعنى في المواضع الأخرى المماثلة .

٣ - ونصت الفقرة الثانية من المادة على جريمة ترك العمل أو الامتناع عنه بقصد عرقلة سير العمل أو الإخلال بانتظامه إذا وقعت من فرد - لا من جماعة يبلغ عددها ثلاثة على الأقل - وجاء العقاب المنصوص عليه في الفقرة أخف من العقاب المنصوص عليه في الفقرة الأولى والحكمة في ذلك واضحة لأن مثل هذا الحزم أقل خطورة من ذلك

٤ - وتناولت الفقرة الرابعة الكلام على الظروف المشددة لجريمة الفرد وقد حذفت اللجنة فيها عبارة « لغرض من الأغراض المبينة في الفقرة الثانية لإيجاد التناسق بين النصوص كما أضافت للسبب ذاته عبارة من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو إذا أضر بمصلحة عامة . ولا يجوز في هذه الأحوال وقف تنفيذ العقوبة » .

٥ - وكانت المادة ١٢٤ من مشروع القانون تتضمن فقرة خامسة تنص بأن يعتبر في حكم الامتناع كل تباطؤ أو أعمال متعمد يقع من الموظف أو المستخدم وقد رأت اللجنة أن هذا النص قد يكون عرضه لسوء التساويل أو التطبيق وإن ما ورد في نصوص الفقرتين الأولى والثالثة يقضي بتوقيع الجزاء في حالات الامتناع المتعمد عن تأدية واجب من واجبات وظيفته وفي هذه النصوص الحماية الكافية لحسن سير العمل وللمواخذه من تسول له نفسه الإخلال به . لهذه الأسباب رأت اللجنة حذف الفقرة الخامسة .

المادة ١٢٤ (١) :

ترمي المادة ١٢٤ (١) من مشروع القانون إلى تناول حالات ثلاث .

الأولى : حالة الاشتراك بالتحريض في جريمة وقعت .

الثانية : حالة التحريض والتشجيع ولو لم تقع الجريمة .

الثالثة : إذاعة أخبار بقصد تحبيذ جريمة وقعت أو الدعوة إلى ارتكاب جريمة لم تقع بعد من الجرائم التي ورد ذكرها في المادة ١٢٤ .

وتحقيقه للغرض الذى بوخته هذه المادة أدخلت اللجنة على نصها تعديلا شاملا على الروح المبين بالمابلة الواردة فى ذيل هذا التقرير .

وعنى عن البيان أن نص الفقرة الأولى كما عدلته اللجنة هو تطبيق للمبدأ العام الذى يوجب مسئولية الشريك فى جريمة مهما تكون طريقة اشتراكه فيها والجديد فى هذا جعل عقاب الشريك مضاعفا لعقوبة الفاعل الأصل ذلك لأن مسئولية الشريك فى هذه الجرائم مسئولية خطيرة إذ أن فى إقدامه على ارتكاب جريمة الاشتراك ما يدل على الاستهتار بمصلحة الموظفين والمصلحة العامة على السواء .

والمادة ٤١ من قانون العقوبات تقضى بأن الشريك يعاقب بعقوبة الفاعل الأصل إلا ما استثنى بنص خاص وقد وردت فى مواضع مختلفة من قانون العقوبات نصوحا تقضى بعقاب الشريك بعقوبة أشد مما يوقع على الفاعل الأصل .

حكم

١٣١٧ - أن كل ما تطلبه المادة ١٢٤ من قانون العقوبات هو أن يمتنع الموظف أو العامل عن عمله أو يتركه بقصد عرقلة سيره أو الإخلال بانتظامه ، وهى لا تستلزم وقوع ضرر بالمصلحة العامة ، ولا أن يكون المتهمون متعددين .

(١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥٩ ص ٣٣٧)

مادة ١٢٤ (أ)

يعاقب بضعف العقوبات المقررة بالمادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التحريض فى ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها .

ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الأولى من المادة المذكورة كل من حرّض أو شجّع موظفا أو مستخدما عموميا أو موظفين أو مستخدمين عموميين بأية طريقة كانت على ترك العمل أو الامتناع عن تأدية واجب من واجبات الوظيفة إذا أنهم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من جلد جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين من هذه المادة أو فى الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ ، ويعد على وجه الخصوص من وسائل التحريض إذاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن هذه الجرائم بأحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ .

وتفصلا عن العقوبات المتقدم ذكرها يحكم بالعزل اذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين أو المستخدمين العموميين .

- اضيفت بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ، ونشر في ١٩/٨/١٩٤٦

- وعدلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥/٢/١٩٥١ ، ونشر في ٨/٢/١٩٥١

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ تحت المادة ١٢٤

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ تحت المادة ١٢٤

- مادة ١٢٤ (أ) المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :
يعاقب بغضف العقوبات المقررة بالمادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التحريض في ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها .

ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الاولى من المادة المذكورة كل من حرض أو شجع موظفا أو مستخدما عموميا أو مستخدمين عموميين بأية طريقة كانت على ترك العمل أو الامتناع عن تادية واجب من واجبات الوظيفة اذا لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة .

وتفصلا عن العقوبات المتقدم ذكرها يحكم بالعزل اذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين .

ويعاقب بنفس العقوبة من حذب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ أو في الفقرتين السابقتين من هذه المادة أو اذاع عنها أخبارا غير صحيحة وذا - بأية طريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ .

حكم

٣١٨ - لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص ، بل يكفي لتوافرها أن يجصل التحريض عن ارادة من الجاني وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانونا . وان لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة . كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم .

(٢٠/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٢٤ ص ٤٣٠)

مادة ١٢٤ (ب)

يعاقب بالعقوبات المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ كل من اعتدى أو شرع في الاعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين العموميين في العمل باستعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة على الوجه المبين في المادة ٣٧٥ .

- اضيفت بالرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ، ونشر في ١٩/٨/١٩٤٦ .

- وعدلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥/٢/١٩٥١ ، ونشر في ٨/٢/١٩٥١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ تحت المادة ١٢٤

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ تحت المادة ١٢٤

- مادة ٢٤ (ب) المضافة بالرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :

يعاقب بالعقوبة المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ كل من يعتدى أو يشرع في الاعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين العموميين في العمل باستعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة على الوجه المبين في المادة ٣٧٥ من هذا القانون .

مادة ١٢٤ (ج)

فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاث السابقة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من السلطات الاقليمية أو البلدية أو القروية والأشخاص الذين يندبون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة أو السلطات المذكورة .

- اضيفت بالرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ، ونشر في ١٩/٨/١٩٤٦ .

- وعدلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥/٢/١٩٥١ ، ونشر في ٨/٢/١٩٥١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ تحت المادة ١٢٤

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ تحت المادة ١٢٤

- مادة ١٢٤ (ج) المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :

فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاث السابقة بعد بالموظفين والمستخدمين العموميين جميع
الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو خدمة سلطة من سلطات الاقاليم
أو السلطات البلدية أو القروية والأشخاص الذين يتدبرون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة
أو السلطات المذكورة . . .

مادة ١٢٥

كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الخس في
اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلا عن عزله
بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر
التي نشأت عن فعله المذكور .

الباب السادس

الأكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

مادة ١٢٦

كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه
لحملة على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات
الى عشر .

واذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

الاحتكام

من هو المتهم

١٣١٩ - المتهم في حكم الفقرة الاولى من المادة ١٢٦ من قانون
العقوبات هو كل من وجه اليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك
اثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومركبيها
وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ و ٢٩
من قانون الاجراءات الجنائية ، ما دامت قد حامت حوله شبهة أن عليه ضامعا
في ارتكاب الجريمة التي يقوم اولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها .
ولا مانع من وقوع أحدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات
اذا ما أحدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحملة على الاعتراف ايا ما كان الباغت
له على ذلك ، ولا وجه للتفرقة بين ما يدلى به المتهم في محضر تحقيق تجريه
سلطة التحقيق وما يدلى به في محضر جمع الاستدلالات ما دام القاضي
الجنائي غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل وله الحرية المطلقة في
استمداده من أي مصدر في الدعوى يكون مقتنعا بصحته . ولا محل للقول
بان الشنارح قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا

بغير مخصص ولا يتسق مع اطلاق النص .

(١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

الركن المسمى

١٣٢٠ - لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

(١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

١٣٢١ - شكوت القانون عن تعريف معنى التعذيب البدني وعدم اشتراطه له درجة معينة من الجسامة يجعل تقدير توافره موضوعيا .

(١٩٨٨/١٢/١٩ ط ٥٩٩٠ س ٥٨)

١٣٢٢ - أن القانون لم يشترط لتوافر اركان جريمة تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف المنصوص عليها في المادة ١٢٦ من قانون العقوبات أن يكون التعذيب قد ادى الى اصابة المجنى عليه ، فمجرد ايثاق يديه خلف ظهره وتعليقه في صيوان ورأسه مدلى لأسفل - وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن من أقوال زوجة المجنى عليه - يعد تعذيبا ولو لم يتخلط عنه اصابات .

(١٩٨٦/١١/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٦٠ ض ٨٢٧)

القصد الجنائي

١٣٢٣ - القصد الجنائي المتطلب في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٦ من قانون العقوبات يتحقق كلما عمد الموظف أو المستخدم العمومي الى تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أيا كان الباعث له على ذلك . وتوافر هذا القصد يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(١٩٨٠/١١/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٩٠ ص ٩٧٩)

١٣٢٤ - لا يشترط لانطباق حكم المادة ١٢٦ من قانون العقوبات حصول الاعتراف فعلا ، وإنما يكفي - وفق صريح نصها - أن يقع تعذيب

على المتهم بقصد حمله على الاعتراف .

(٢٨/١١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

١٣٣٥ - اذا عذب موظف عمومي متهما ليحمله على الاعتراف وجب عقابه سواء اعترف المتهم بسبب التعذيب او لم يعترف ، لان عبارة امر بتعذيب متهم تشير الى استعمال القسوة او التعذيب المقصود منه حمل متهم على الاعتراف مكرها او محاولة الحصول على ذلك الاعتراف لا الحصول فعلا على الاعتراف بواسطة القسوة او التعذيب ، ولو كان الامر بخلاف ذلك لاصبحت المادة ١١٠ غير قابلة للتطبيق وخصوصا في حالة موت المجنى عليه بسبب التعذيب قبل اعترافه مع ان المادة المذكورة تقضى بتشديد العقوبة في حالة موت المجنى عليه وذلك بدون ادنى تمييز بين حالة وفاة المجنى عليه قبل الاعتراف وبينها بعده .

(٣٠/٦/٢٩٦٧-المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٩٩ ص ١٧٤)

علاقة السببية

١٣٣٦ - اذا كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن توافر علاقة السببية بين افعال التعذيب التي ارتكبها وبين النتيجة التي انتهت اليها هذه الافعال وهي وفاة المجنى عليه في قوله : ولما كانت المحكمة ترى توافر علاقة السببية بين فعل التعذيب الذي اوقعه المتهم بالمجنى عليه وبين النتيجة التي انتهت اليها هذا التعذيب وهي موت المجنى عليه غرقا ، فان حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات يكون قائما ومطبقا على وقائع الدعوى ، ذلك ان فعل التعذيب الذي باشره المتهم على المجنى عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والاسقاط في الماء الملوث مع التهديد بالالقاء في البحر وما ادى اليه ذلك مع استمرار الاعتداء بتلك الصورة على غلام ضئيل البنية ودفعه الى حافة رصيف المياه في محاولة لا تزال بها مرة اخرى سبق للمجنى عليه التأذى من سابقتها ، كل ذلك يستتبع ان يحاول المجنى عليه التخلص من قبضة المتهم جذبا كما يستتبع من المتهم دفعا في محاولة انزال المجنى عليه الى الماء او حتى التهديد به وهو غير متيقن من اجادة المجنى عليه للسباحة ، وقد جرى كل ذلك في بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البترول الممتدة بطوله ، هذا التتابع الذي انتهى الى سقوط المجنى عليه في مياه البحر وهو متعلق

بحزام المتهم ثم غرقه وموته يعتبر عاديا ومألوفاً في الحياة وجارياً مع دوران الأمور المعتاد ولم يداخله عامل شاذ على خلاف السنه الكونية . ولذا فلا يقبل ولا يسمع من المتهم انه لم يتوقع حدوث تلك النتيجة الأخيرة وهي موت المجنى عليه غرقاً ، وهو دليل سائح يؤدي الى ما انتهى إليه الختم ويتفق وصحيح القانون .

(١٣/١١/١٩٨٠ أحكام النقض سن ٣١ ق ١٩٠ ص ٩٧٩)

حكم محكمة الموضوع

١٣٢٧ - لتطبيق مادة التعذيب توصلا للحصول على الاعترافات يلزم أن يكون المعبذب أو الأمر بالتعذيب صاحب صفة رسمية ، ويكون إما أنه أمر بالمعذب أو بأشرفه بنفسه ، وبدون ذلك لا يمكن تطبيق المادة ١١٧ عقوبات . ان حصول التعذيب بعلم الموظف وأثناء وجوده لا ينتج أنه الأمر به إلا انه ينتج الرضا ، وهذا الرضا لا يغير من معنى لفظة الأمر الواردة في المادة ١١٧ عقوبات .

(استئناف مصر ١٠/٥/١٩٠٢ الحقوق سن ١٧ ص ٢٠٦)

مادة ١٢٧

يعاقب بالسجن كل موظف عام وكل شخص مكلف بخدمة عامة أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .

- عدلت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ ، ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢

- مادة ١٢٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بقرامة لا تزيد على خمسين جنيتها مصرياً ، ويجوز أن يحكم عليه أيضاً مع هذه العقوبة بالعزل .

- المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ :

من بين المعالم الأساسية لدستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ انه على عناية بالغة بتدعيم الحرية

وسيادة القانون . فمن بين أهداف الدستور الأساسية التي تضمنتها وثيقة اعلانه ، تحقيق الحرية لانسانية المصري عن ادراك حقيقة أن انسانية الانسان وعزته هي الشعاع الذي هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذي قطعتة البشرية نحو مثلهما . الأعلى وان كرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة الوطن . ذلك أن الفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن وانه بقيمة الفرد وبمجموع بكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته . كما ان سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب لكنها الأساس الوحيد لمشروعيه السليمة في نفس الوقت .

وانطلاقا من هذا الهدف تضمن الدستور نصوصا ترس مبادئ الحرية الشخصية وتضع لها ضماناتها

ومن استعراض هذه النصوص المختلفة يبين أن الدستور قد اقام سدا منيعا في وجه أية محاولة لانتهاك الشرعية والحرية . غير أن الدستور لا يمكن أن يتحمل وحده هذا العبء . فالدستور هو الإطار الشرعي الذي يقدم لنا مؤشرات على طريق التقدم ، ويتعين بعد ذلك في ضوء هذه المؤشرات القيام بتطوير القوانين التي تعبر عن ارادة التغيير . فالدستور في معظم نصوصه يحيل على القانون ليضع المبدأ موضع التطبيق ، كما أن بعض النصوص القائمة لم يعد متيفا مع المبادئ والضمانات التي أرساها هذا الدستور .

ونظرا لأن النصوص المتعلقة بالحريات قد وردت في عدة قوانين قائمة في قانون الاجراءات الجنائية وفي قانون الطوارئ وفي قوانين تدابير أمن الدولة . كما أن دعم حق المواطن في حماية حريته وحرمة حياته الخاصة يقتضي تعديلا في قانون العقوبات - فقد رأى أن يصدر قانون واحد يتضمن الأحكام الجديدة ، ومعدلا في ذلك بعض أحكام القوانين القائمة التي أصبحت متعارضة مع أحكام الدستور أو منشأ أحكاما جديدة حتى يكون لهذا القانون سمته باعتباره أحد ملامح التصحيح الذي بدأ في ١٥ مايو . وقد سبق للمشرع الفرنسي أن اتبع نفس الأسلوب في التشريع حينما أصدر في ١٧ يوليو ١٩٧٠ القانون رقم ٧٠ - ٦٤٣ بشأن تدعيم ضمانات الحرية الفردية للمواطنين . ومن ثم فقد أعد الاقتراح بمشروع قانون المرافق متضمنا أبوابا ثلاثة : في حماية الحريات في قانون العقوبات ، ثم في قانون الاجراءات الجنائية ، ثم في قانون الطوارئ .

الباب الأول - في حماية الحريات في قانون العقوبات :

لما كانت التجربة قد كشفت عن أن الدولة لها دورها في حماية الحريات في بعض الظروف عن التزام القانون ، وبدلا من أن تكون مهمتها حماية أمن المواطنين ، وحررياتهم كادت تهدد هذه الحرية فقد كان لذلك انعكاسه على مبادئ الدستور الجديد الذي نص على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وسطر إزاء المتهم بدنيا أو معنويا . المادة ٤٢٠ ، كما نص على أن "الحياة بالمواطنة الخاصة جريمة يحميها القانون في المادة ٤٢١" . وقد كان الدستور لهذا النص يدن ما تكشف من حالات انتهكت فيها بعض مراكز السلطة المحلية الخاصة للمواطنين عن طريق التصنت والتلصص على حياتهم الخاصة .

وقد جاء المشروع المقترح مقبلا عن هذه الحماية التي نص عليها الدستور . ففي مادته الأولى : شدد العقوبة المقررة في المادة ١٢٧ عقوبات لجرمة الموظف العام الذي يأمر بمقاب المحكوم عليه أو يعاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه ،

فرمها الى مرتبة الجناية ونص على أن عقوبتها السجن نظرا لعدم تناسب عقوبة الجنبه المقرره لها في النص المالى وهى الحبس أو الغرامة التى لا تزيد عن خمسين جنيهها ، مع جسامه الجريمة .

ومن ناحية أخرى فقد أضاف المشروع فى مادته الثانية الى قانون العقوبات من مادين برقمى ٢١٠ مكررا و ٣١٠ مكررا فى نهاية الباب السابع من الكتاب الثالث وهو المعنون «الغذب والسب وإفشاء الأسرار» . فالمادة ٣١٠ مكررا (أ) تعاقب بعقوبة الجنبه بعدها الأقصى كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن بأن استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق أى جهاز من الأجهزة محادثات جرت فى مكان خاص أو عن طريق التليفون أو التقط أو نقل صورته شخص كان موجودا فى هذا المكان الخاص . وتعتبر الجريمة جنائية وتكون عقوبتها السجن اذا وقعت من موظف عام اعتمادا على سلطه وظيفته . وبطبيعة الحال فان الجريمة لا تعتبر قائمة اذا كانت هذه الأفعال برضاء صاحب الشأن ، مع افتراض هذا الرضاء اذا صدرت هذه الأفعال على منمنع أو مرأى من الحاضرين ، كما أن الجريمة لا تقوم اذا كان التسجيل أو المراقبة قد جرت فى الحالات المصرح بها قانونا ، مثل الحالات التى يصدر بها أمر من القاضى وفق أحكام قانون الاجراءات الجنائية ، والنص على ذلك فى المشروع وان كان تطبيقا للقواعد العامة ، إلا أنه تأكيد لازم ، وهو ما جرى عليه المشرع الفرنسى حينما أصدر فى ١٧ يوليو ١٩٧٠ القانون رقم ٧٠ - ٦٤٣ بشأن تدعيم ضمانات الحريات الفردية للمواطنين وعدل بعض مواد العقوبات خاصة بالعدوان على الحياة الخاصة (المادتان ٣٦٨ و ٣٦٩) .

أما المادة ٣١٠ مكررا (أ) فقد نصت على أن يعاقب بعقوبة السجن ، كل من حاز أو أذاع أو سهل أذاعة أو استعمال ولو فى غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه بأحدى الطرق للبيئة بالمادة السابقة أو من حدد بإفشاء أمر من الأمور التى تم التحصل عليها بأحدى هذه الطرق لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

وظاهر أن هذه الحالات أشد خطورة مما يبرر اعتبارها جنائية فى جميع الأحوال ، على أنه اذا وقعت الجريمة من موظف عام اعتمادا على سلطه وظيفته شددت العقوبة لتكون الأشد الشاقة المؤقتة أو السجن .

وبطبيعة الحال فى المادتين ، نص المشروع على الحكم بمصادرة الأجهزة والتسجيلات وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة أو تحصيل عنها .

مادة ١٢٨

إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة فى القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ وتشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت العقوبة قبل ذلك عشرين جنيها مصريا .

- راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

١٣٢٨ - يقضى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجز الادارى لتحصيل الضرائب بأنه لا يجوز توقيع هذا الحجز الا بعد اعلان ورقة تتضمن التنبيه على الممول بالدفع وانذاره بالحجز وعلى ذلك فالصراف الذى يدخل منزل ممول ليحجز منقولاته لتحصيل الضرائب من غير أن يسبق اعلان الممول يعاقب طبقا للمادة ١١٢ عقوبات لأنه لم يراع القواعد المقررة فى القانون .

(١٩١٧/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٧٦ ص ١٣١) .

مادة ١٢٩

كل موظف او مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية يستعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه اخل بشرفهم او احدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت العقوبة قبل ذلك عشرين جنيها مصريا .

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

١٣٢٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن الا بوسائل العنف الذى لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم ، فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الاكراه وسوء معاملة الموظفين لأفراد الناس فى الباب السادس من الكتاب الثانى الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية ، أما المادتان ٢٨٠ و ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق فى الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التى تحصل لأحد الناس ، وفى هذه المفارقة بين العناوين التى اندرجت تحتها هذه المواد ما ترتسم به فكرة المشرع المصرى من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض او الحبس او الحجز من الجرائم التى تقع اطلاقاً من موظف أو غير

موظف .

(١٩٦٤/١٢/٨٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٩ ص ٨٠٥) .

١٣٣ - المادة ١١٣ من قانون العقوبات لا تنطبق الا على من استعمل القسوة من الموظفين اعتمادا على سلطة وظيفته ، ولا تنسج الحالات القبض والحبس والحجز بدون وجه حق لا سيما اذا كانت مشفوعة بالتعذبات البدنية المنصوص عليها بالمادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ ع . اما هاتان المادتان فلورودهما بالكتاب الثالث في الباب الخامس من قانون العقوبات الذي عنوانه « القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق » ، ولكون نصيهما مطلقين فهما وحدهما الواجب تطبيقهما في احوال القبض والحبس والحجز المذكورة ايا كان الجاني موظفا او غير موظف .

١٩٣١/٥/٧ - مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣ ص ٣٠٣ (

١٣٣١ - اذا قضى بحكم بالعقوبة على موظف عمومي لاستعماله القسوة مع الافراد اعتمادا على وظيفته وجب عليه ان يبين الوظيفة التي كان المتهم يؤديها وقت استعماله القسوة والا كان الحكم باطلا .

(١٩١٨/٣/٢ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٦ ص ٨٧) .

١٣٣٢ - يؤخذ من المادة ١١٣ عقوبات سنوء من نصها الحقيقي او من موضعها في القانون لورودها تحت عنوان الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس افتراض ضرورة الاكراه بغير وجه حق أثناء القيام بعمل يمكن ان يكون قانونيا في ذاته بمعنى ان وجود الجريمة مترتب على الكيفية التي استعملها الموظف في القيام بالعمل وان هذا العمل سواء كان جائزا او غير جائز لا يعاقب عليه طبقا للمادة ١١٣ عقوبات الا اذا كان استعمال كحجة او سبب لهذا الاكراه الحقيقي ، وبناء عليه يكون استعمال القسوة اللازمة لاجراء القبض او الحبس لا يقع تحت تبصوض المادة ١١٣ عقوبات ، ولو كان القبض او الحبس غير قانوني .

(١٩١١/٥/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١ ص ٣) .

١٣٣٣ - ان امر ذي السلطة بضرب شخص يعد تعريضا قانونيا

يعاقب عليه فلا يصح الطعن ادن بأن الواقعة لا يعاقب عليها القانون .

(١٨٩٧/٥/٢٢ القضاء س ٤ ص ٣٦٩)

١٣٣٤ - ان جريمة استعمال القسوة المنصوص عنها في المادة ١٢٩ من قانون العقوبات تتوافر أركانها باستظهار وقوع التعدي من المتهم على المجنى عليه اعتمادا على سلطة وظيفته نون ما حاجة لذكر الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه نتيجة لهذا التعدي .

(١٩٥٤/١١/١٦ أحكام النقض س ٦ ق ٦١ ص ١٨٣) .

١٣٣٥ - ان ركن القسوة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ من قانون العقوبات يتحقق بكل فعل مادي من شأنه أن يحدث الميا يدين المجنى عليه مهما يكون الألم خفيفا . ولو لم يترتب على الفعل حدوث اصابات ظاهرة فيشمل اذن الضرب كما يشمل الايذاء الخفيف .

(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣١٠ ص ٨٣) .

١٣٣٦ - ان استعمال الموظفين ومن في حكمهم القسوة مع الناس اعتمادا على وظائفهم كما يكون الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات يكون أيضا - اذا حصل بالضرب - الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أو غيرها من المواد الأخرى التي تعاقب على أحداث الضرب أو الجرح عمدا .

(١٩٤٥/١١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨ ص ٦)

١٣٣٧ - لا عبيرة بالبائع في جريمة حجز شخص بدون وجه حق .
(١٩٨٨/١٢/١٩ جم ٥٩٩ بينة ١٩٥٨ ق)

١٣٣٨ - إن المادة ١٢٩ من قانون العقوبات المصري منقولة عن المادة ٦٠ (عقوبات التركي المياخوذة عن المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الفرنسي ، وكانت جميع هذه القوانين قد استعملت في التعبير عن القسوة المعاقب عليها بمقتضاها عبارة (Violence contre les personnes) وهذه العبارة لا تنصرف الا الى الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص ، لما كان ذلك كانت الأقوال والأشعارات لا تدخل في مدلول القسوة المقصود

بالمادة ١٢٩ المذكورة . واذا كان القانون المصرى قد حذا حذو القانون التركى فى عدم الاكتفاء بالعبرة المذكورة فأضاف اليها عبارة بحيث انه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم ، فان هذا منه لا يعدو أن يكون بيانا لفعل القسوة أراد به تأكيد قصده فى أن تشمل القسوة بجميع أحوال الاعتداء الذى يقع على الشخص مهما خفت جسامته ، أى سواء أكلن من قبيل الضرب الذى يؤلم الجسم أم من قبيل الايذاء الخفيف الذى يمس الشرف وان لم يؤلم الجسم ، واذن فاذا عدت المحكمة المتهم مرتكباً لجريمة استعمال القسوة اعتباراً أن هذه الجريمة قد تقع بالأنماط كما تقع بالأفعال فإنها تكون مخطئة .

(١٦/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٧ ط ٧٠)

١٣٣٩ - ان جريمة القسوة المشار اليها فى المادة ١٢٩ عقوبات تتم حكماً متى استعمل الموظف أو المستخدم العمومى القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث يخل بشرفهم أو يحدث آلاماً بأبدانهم . ولا يشترط فى ذلك أن يكون المتهم وقت ارتكابه الاعتداء قائماً بأداء وظيفته ، أو أن يكون الاعتداء على درجة معينة من الجسامة ، فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وهو من رجال البوليس اعتدى على المجنى عليهم بالضرب اعتماداً على وظيفته فأحدث بهم جروحاً فليس مما يستوجب نقضه . أنه لم يذكر فيه ما اذا كان المتهم وقت استعمال القسوة كان يؤدى وظيفته أو لم يرد به اسم المجنى عليه ، أو بيان ما وقع من العدوان بالتفصيل .

(٢٠/٣/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٢ ص ٤٤)

مادة ١٣٠

كل موظف عمومى أو مستخدم عمومى وكل أنسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكاً عقاراً كان أو منقولاً قهراً عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلاً عن رد الشئ المقتصب أو قيمته ان لم يوجد غيماً .

مادة ١٣١

كل موظف عمومى أوجب على الناس عملاً فى غير الحالات التى يجيز

فيها القانون ذلك أو استخدم أشخاصا في غير الأعمال التي جمعوا لها بمقتضى القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بقيمة الأجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق .

مادة ١٣٢

كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي يفتنى في حالة نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهرا بشئ ثمن أو بتمن بغس ما كولا أو علقا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد ثمن الأشياء المسخوطة مستحقها .

نشرت في ١٩٨٢/٤/٢٢ ، وكانت العقوبة قبل ذلك عشرين جنيها مقريا .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الباب السابع

مقاومة المحاكم وعدم الامتثال لأوامرهم
والتعدي عليهم بالسب وغيره .

مادة ١٣٣

من أهان بالأشادة أو القول أو التهديد موظفاً عمومياً أو أحد رجال
الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تادية وظيفته أو بسبب
تاديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز
مائتي جنيه .

فإذا وقعت الأهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد
أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على
سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

- عدلت عقوبة الغرامة في اللقريتين بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في
١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت عقوبة الغرامة في الفقرة الأولى عشرين جنيها
مصرياً ، وفي الفقرة الثانية خمسين جنيهاً مصرياً .
- راجع ما جاء بالذاكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

١٣٤ - لا يشترط لتوفر جريمة الاهانة المنصوص عليها في
المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة
مشتمة على قذف أو اسناد أمر معين ، بل يكفي أن تحمل معنى الاساءة
أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ، انه يكفي لتوافر القصد الجنائي
فيها تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة الى الموظف سواء أثناء
تادية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها .
(٢٠/١٠/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٩ ص ٧٣٢ ،
٢٧/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ ، ١٣/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٧٠
ص ١١٩٤ ، ٢٥/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٧٥ ص ١٢٩١)

١٣٤١ - الإهانة هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء، وخطا من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشتمل قذفا أو سببا أو افتراء ، ولا عبرة في الجرائم القولية بالمداورة في الأسلوب ما دامت العبارات مفيدة بسياقها معنى الإهانة .

(١٩٣٣/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٦ ص ١٤)

١٣٤٢ - ان القانون في المادتين ١/١٣٣ و ١٣٤ عقوبات قد قصد المعاقبة على الإهانة بمعناها العام ، فما يوجه الى الموظف مما يمس شرفه وكرامته معاقب عليه بهما سواء أكان من قبيل القذف أم السب ، الا أنه لا يقبل من المتهم على كل حال أن يقيم الدليل لاثبات ما أسنده الى المجنى عليه ما دام ذلك لم يقع علنا ولم يكن القصد اذاعته بل مجرد توجيهه الى المجنى عليه وحده .

(١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٢ ص ٦٧٦)

١٣٤٣ - من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة الفاظ الإهانة هو بما تطمئن اليه محكمة الموضوع من تحصيلها لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت هي لم تخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة .

(١٩٧٧/١/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢ ص ١٤ ، ١٩٧٢/١١/١٣ س ٢٣ ق ٢٧٠ ص ١١٩٤)

١٣٤٤ - ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تتحقق ولو كان من تفوه بالفاظ الإهانة قد أوردتها في حوار بينه وبين غيره من الحاضرين ما دام أنه قد تعدد توجيهها الى الموظف في محضره وعلى مسمع منه . وهذه المادة لا تعاقب على اهانة الموظف بسبب تأدية الوظيفة ، فقط بل تعاقب أيضا على الإهانة متى كانت قد وقعت عليه أثناء تأدية الوظيفة وكان من شأنها المساس بالوظيفة وكرامتها .

(١٩٥٢/١١/١٢ أحكام النقض س ٤ ق ٤٥ ص ١٠٩)

١٣٤٥ - ان عبارة المادة ١٣٣ من قانون العقوبات عامة تشمل كل اهانة بالاشارة أو القول أو التهديد بلا فرق بين أن تكون الإهانة حصلت

ابتداء من المعتدى أو حصلت ردا لاهانة وقعت عليه .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠ ص ١١٢)

١٣٤٦ - يحتوى على وجه مهم للبطلان ناتج عن عدم ذكر الواقعة المستوجبة للعقوبة الجبم الذى يقضى بها فى تهمة التعدى بالقول والاشارة أو الضرب بمقتضى المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من قانون العقوبات ولم تذكر به صفة المجنى عليه فان هذا الذكر ضرورى ليعلم هل هو من موظفى الحكومة أم لا .

(١٩٦٣/١/١٧ - المجموعة الرسمية س ٤ ق ٨٨ ص ٢٠٠)

١٣٤٧ - من ثبتت عليه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٧ عقوبات لا يخايه من العقاب عليها أنه كان فى حالة دفع اعتداء وقع عليه ، لأن عبارة هذه المادة عامة تشمل كل اهانة بالاشارة أو القول بلا فرق بين أن تكون حصلت ابتداء من المعتدى أو حصلت ردا لاهانة وقعت عليه . والجريمة الوحيدة التى نص القانون على أن العقاب عليها يستحق إذا وقعت ابتداء ولا يستحق إذا وقعت دفعا عن اعتداء هى جريمة مخالفة السبب غير العلنى المبينة فى المادة ٣٤٧ عقوبات ، فان مفهوم نصها أن وقع منه السبب غير العلنى دفعا عن سب وقع عليه لا عقاب عليه ، أما المادة ١١٧ فاذا لم ينص المشرع فيها على ما يفهم منه ذلك فيجب تطبيقها بحسب عموم نصها .

(١٩٣٢/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٩ ص ٤٨٩)

١٣٤٨ - يقول شخص بالمأمور مركز جال اجتماع عام بمكتبه « أنا مش اشتغل فى الدار يتاعتك » . مقررنا هذا القول بالاشارة باليد فى وجه المأمور يكفى لتكوين جريمة الاهانة المبينة فى المادة ١١٧ من قانون العقوبات . فاذا اقتصر الحكم الاستثنائى على اثبات هذه العبارة مقترنة بالاشارة باليد فى الظروف التى حدثت فيها وكانت هذه العبارة هى بعض ما أسند الى المتهم صدوره - على ما هو ثابت بالحكم الابتدائى - فان عدم ذكر باقى الألفاظ المنسوب صدورها الى المتهم والمدونة فى الحكم الابتدائى لا يمد قصورا فى بيان الواقعة .

(١٩٣٢/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٩ ص ٤٨٩)

١٣٤٩ - الركن الأساسي لجريمة اهانة الموظف المتصوص عليها
بالمادة ١٥٩ عقوبات هو وقوع الاهانة بسبب امور تتعلق بوظيفة الموظف
المعتدى عليه . ويجب للتحقق من توفر هذا الركن النظر في جميع اجزاء
المطبوع . فاذا اتضح من الاطلاع على الصور والمقالات التي اشتملت عليها
الصحيفة انها كلها سلسلة واحدة يرمى بها المتهم الى انطعن في حق المجنى
عليهم بسبب امور تتعلق بوظيفتهم تعين اعتبار ما وقع منه اهانة موظف
بسبب اعمال تتعلق باداء وظيفته تقع تحت نصوص المواد ١٤٨ و ١٥٨ و ١٥٩
عقوبات .

(ر. ١٤/٥/١٩٣١ . مجموعة القواعد القانونية ج ٢ - ق ٢٦١ - ص ٣٢٧)

١٣٥٠ - ان المادة ١٣٣ عقوبات لا تعاقب على اهانة الموظفين اثناء
تأدية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضا اذا كانت الاهانة قد وقعت بسبب تأدية
الوظيفة . واذن فاذا كانت الاهانة لم تقع الا بعد ان انتهى الموظف من عمله
بساعة عند مقابلة المتهم له في الشارع فان ذلك لا يمنع من العقاب
اذ انه ليس فيه ما ينفي أن وقوع الاهانة كان بسبب تأدية الوظيفة .

(١٩٤٠/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ - ق ١١٩ ص ٢٢٦)

١٣٥١ - انه اذا جاز أن تتحقق جريمة توجيه الاهانة الى الموظف
او الى الهيئة التابعة لها الموظف على سبيل الاستثناء في غير حضور المجنى
عليه فذلك مشروط بأن تصل الاهانة بالفعل الى علم الموظف او الهيئة وأن
يكون المتهم قد قصد الى هذه الغاية .

(١٩٤٧/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ - ق ٣٢٦ ص ٣١١)

١٣٥٢ - يشترط لتطبيق المادة ١١٧ عقوبات أن تحصل الاهانة
في مواجهة المجنى عليه ويجب أن يذكر ذلك في الحكم القاضي بالاذانة
والا كان باطلا .

(١٩١٠/٣/٢٦ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢١٤)

١٣٥٣ - توفر صفة الموظف العام أو من في حكمه في المجنى
عليه وتحقق الاهانة في اثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها من الأمور
الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام

استدلالتها سلبيا مستندا الى أصل صحيح في الاوراق .

(١٣/١١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٢ في ٢٧٠ ص ١١٦٤)

١٣٥٤ - موظفو المجالس البلدية وعمالها يقومون بخدمة عامة فهم بذلك من الموظفين انذين تحميهم المادة ١١٧ عقوبات .

(٢٤/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٩ ص ٣٠١)

١٣٥٥ - اذا كانت الواقعة - بحسب الثابت في الحكم الصادر بعقوبة في تهمة تعد على موظف عمومي - ليست من قبيل التعدي على الموظف اثناء تأدية وظيفته ولا بسببها لأنه لم يثبت أن المجنى عليه كان يؤدي عملا من أعمال وظيفته ولا ان العلة في التعدي ترجع الى عمل من جهة الاعمار بل تبين عكس ذلك فلا تدخل الواقعة تحت حكم المادة ١١٧ عقوبات . ولكنها قد تكون جريمة السبب المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ عقوبات لو كانت الألفاظ المنسوبة للمتهم قيلت في محل عمومي .

(٤/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٣ ص ١٣٨)

١٣٥٦ - يعتبر الحكم القاضي في جريمة تعد على موظف عمومي بالقول باطلا بطلانا جوهريا ويجب نقضه اذ أغفل الظروف التي أصدرت فيها الأقوال المهينة والعمل الذي كان الموظف يؤديه وقت أن أدين .

(٢٧/٣/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٦ ص ١٤٦ ، ٧/١٢/١٩١٧)

س ١٨ ص ٧٣)

١٣٥٧ - يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة تعد توجيه الفاظ تحجل بذاتها معنى الاهانة الى الموظف سواء اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها . فمضى ثبت للمجكمة صدور الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجاني قصد بها الإساءة أو الاهانة .

(٢٧/١١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ ، ٢/١/١٩٧٧)

ق ٣ ص ١٤ ، ١٣/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٧٠ ص ١١٩٤ ، ٢٥/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٧٥ ص ١٢٩١)

١٣٥٨ - من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة

إهانة موظف عمومي بالقول والاشارة أثناء تأديته لأعمال وظيفته مجرد
بمجه. توجيه الالفاظ، اتي نحمل معنى الاهانة الى الموظف سواء اثناء تأديه
الوظيفة أو بسببها .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦)

١٣٥٩ - القصد الجنائي في جريمة الاهانة بالكتابة المعاف عليها
بالمادة ١٣٣ / و ١٣٤ من قانون العقوبات يكون متوافرا بمجرد قصد
توجيه العبارات المهينة الى المجنى عليه مهما كان الباعث على ذلك . ولا يشفع
للمتهم ان يكون قد ارسل الكتاب المتضمن للاهانة الى المجنى عليه في ظرف
مقفل اذ ان الشارع قد سن المادة ١٣٤ خصيصا للمعاقبة على مجرد اهانة
الموظف العمومي بالكتابة .

(١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٢ ص ٦٧٦)

١٣٦٠ - في جريمة الاهانة يتوفر سوء القصد من مجرد توجيه
العبارات المهينة عمدا مهما كان الباعث على توجيهها .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٧ ص ٤٩)

١٣٦١ - ان مجرد التفوه بالفاظ متنوعة في حق موظف عمومي
اثناء تأديته عمله يحقق جريمة الاهانة المنصوص عليها بالمادة ١١٧ عقوبات
فمتى ثبت على المتهم صدور هذه الالفاظ عنه فلا حاجة للتدليل صراحة في
الحكم على أنه قصد بها الاهانة .

(١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٤ ص ٥٢)

١٣٦٣ - القصد الجنائي في جريمة الاهانة التي نصبت عليها في
المادة ١٥٩ المذكورة يتحقق متى كانت العبارة بذاتها تحمل الاهانة ،
ولا عبرة بالبواعث .

(١٩٣٣/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٢ ص ١٠٤)

١٣٦٤ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط إبوليس الذي
كلف تفتيش منزل المتهمه للبحث عن امرأة محجور عليها لتسليمها الى أهلها
قد اصطحب معه أحد المحامين وشيخ الحارة والقيم عليها ، ثم صعد معهم الى

مسكن المتهم. فاعلقت الباب دونهم فطرق شيخ الحارة بالباب فسمالت هي من الطارق فأجابها الضابط وعرفها بتخصيته ومهمته فأجابته بقولها « لا نيا به ولا بوليس ولا أنت ولا أحسن منك ياخذني القسم »، وذلك على أثر مناقشة بينهما على التفتيش ودخول المنزل فهذه العبارات لا تفيد بداتها ان المتهمه فصدت أهانه الضابط اذ هي قد تحمل على ان مرادها هو ان حقها في عدم دخول منزلها مكفول بحكم القانون، وان اجلا يهتها كان شأنه وقدره لا يستطيع ان يدخله، واذن فانه يكون من اللازم لاعتبار المتهمه في هذه الواقعة مرتكبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣/١. عقوبات ان يثبت ان المتهمه قصدت توجيه الألفاظ التي صدرت منها إلى ضابط البوليس وإهائته وتحقيره.

(١٩٤٨/١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٠ نص ٤٧٨)

١٣٦٤ - لا مانع يمنع من اشتغال المقال الواحد وما يتبعه من رسوم وغيره على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير، وللبحكمة في هذه الحالة أن يتوازن بين القصدين وتقرر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر، ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم على كل الأحوال على ما عداه، وألا استطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهرياً عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة موظف عمومي ما شاء دون أن يناله القانون بعقاب.

(١٩٥٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٤ نص ٤٠٣)

١٣٦٥ - يجب لصحة الحكم في جريمة الاهانة أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الاهانة التي بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ولا يفتى عن هذا البيان إلاخالة في شأنه إلى ما ورد بمنحصر جمع الاستدلالات.

(١٩٧٩/١/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧ ص ١٠٣)

١٣٦٦ - لما دام الحكم قد أورد ألفاظ الاهانة التي بدرت من المتهم وبين أنها وجهت منه إلى المجنى عليه (موظف) في أثناء قيام هذا الأخير بتأدية وظيفته، فهذا يكفي في بيان الواقعة.

(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٩ ص ٥٧٨)

١٣٦٧ - يجب - عند الحكم على شخص لتعديه على موظف عمومي -
بتعدين في الحكم الفاظ التعدي . وان يذكر فيه ان هذا التعدي حصل على
على الموظف العمومي اثناء تاديه وظيفته : وان يبين نوع العمل الذي كان
هذا الموظف قائما به وقت الاعتداء عليه . فاذا لم يعن الحكم ببيان ذلك
كان ناقصا نقصا جوهريا عابثا له موجبا لنقضه .

(١٩٣٠/٤/٦٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤ ص ٢٠) .

١٣٦٨ - لا يكفي في الحكم الصادر بعقوبة في تهمة اهانته لموظف
عمومي اثناء تاديه وظيفته ان تقول المحكمة ان المتهم اعتدى على المجني
عليه بالالفاظ المبينة بالمحضر : ، بدو ان تبين ما هي هذه الالفاظ ولا ان
كانت هي الواردة بصيغة الاتهام المقدمة من النيابة ام هي الفاظ اخرى ،
لان بيان هذه الالفاظ ضروري حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ما اذا
كانت هي تعتبر في الحقيقة مهينة او لا ، وقصور الحكم في هذا الصدد يبطل له .

(١٩٣١/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص ٢٧٨) .

١٣٦٩ - اذا حكمت المحكمة بتعاقبة متهم لانه اهان موظفا
وتعدي عليه بالقوة اثناء تاديه وظيفته واكتفت في اثبات التهمة بان ذكرت
ان المتهم اهان فلانا بالالفاظ الواردة في المحضر وتعدي عليه بالقوة اثناء
تاديه وظيفته ، فان هذا يكون قصورا في البيان موجبا لنقض الحكم حيث
لا يعلم من الحكم ما هي الالفاظ التي اعتبرت اهان ولا ما هي الالفاظ التي
وصفت بانها تعد بالقوة حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة ما اذا كان
القانون قد طبق تطبيقا صحيحا ام لم يطبق .

١٩٢٩/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٣ ص ١٦٦) .

١٣٧٠ - الحكم القاضي بادانة المتهم لاهانته موظفا عموديا اثناء
تاديه وظيفته قابل للنقض اذا لم يبين فيه الفاظ الاهانة ونوع العمل الذي
كان يؤديه الموظف العمومي وقت الاعتداء عليه ، وذلك لان محكمة النقض
والايرام لا يتسنى لها عند عدم استيفاء هذه الاوجه مراقبة صحة تطبيق
القانون .

(١٩١٣/٢/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٢٩ ص ٥٥ ، ١٩٢٥/٣/٢٧
سن ١٦ ق ٨٨ ص ٤٦)

١٣٧١ - إذا كانت التهمة الموجهة للمتهم هي التصدي بالقول والإشارة وجب اشتغال الحكم على بيانها حتى يمكن الإقرار بأنهما مما يعاقب عليه القانون أم لا ، وإلا كان منقوضا طبقا للمادة ١٤٧ جنابات . . .
(١٧/١٢/١٨٩٨ الحقوق س ١٤ ق ١٣٠٠ ص ٥٢١)

١٣٧٢ - ليس من الضروري في الحكم الصادر بالعقوبة على متهم يقتضي المادة ١٢٥ من قانون العقوبات أن يكون مشتملا على الألفاظ التي صدرت من المتهم ولا على ذكر الأفعال المبادية التي اعتبرت إشارة منه ، لأنه يلزم لمعرفة ما إذا كان هناك تعدد الإحاطة بجميع ظروف الدعوى وتقديره من الظروف هو من خصائص محكمة الموضوع دون محكمة النقض والإيرام . . .
(١٣/٤/١٩٠١ المجموعة (الرسمية) س ٢ ق ٣٢ ص ٩٥)

١٣٧٣ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب الحكم في دعواه نطق قائلا « دا تحامل » موجه الخطاب إلى المحكمة في هيئتها وإلى شخص القاضي الذي أصدر الحكم ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة إهانة المحكمة وإخلال بمقام القاضي المختص عليهما في المواد ١٣٣/٢ ، ١٧١ و ١٨٦ من قانون العقوبات . . .
(١٠/٥/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٢ ص ٢٥١)

١٣٧٤ - أراد المشرع بنص المادة ١٣٣/٢ عقوبات العقاب على اجلئة هيئة المحكمة أو أحد قضاتها في أثناء انعقاد الجلسة ولو كانت الفاظ الإهانة غير متعلقة بالدعوى المنظورة أو متعلقة بشئون القاضي الخاصة ، ذلك لأنه حال انعقاد الجلسة تعتبر الإهانة واقعة دائما أثناء تأدية الوظيفة ومن شأنها بطبيعة الحال المساس بالوظيفة بكرامتها .

(١٠/٥/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨٢ ص ٢٥١)

١٣٧٥ - إن المادة ١١٧ عقوبات التي تعاقب على إهانة القاضي أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وعلى إهانة المحكمة التي يؤلفها هذا القاضي أثناء انعقادها قد استعملت كلمة الإهانة بمعناها العام الذي يشمل كل ما يوجب للموظف بأسرها بشرفه أو بكرامته أو إحساسه قذفا أو سببا أو غيرهما . واذن فما يدخل في معنى الإهانة التي تعاقب عليها هذه المادة

اسناد الخطأ للمحكمة عقب اصدارها الحكم فى قضية ما ولو كانت مخطئة فى الواقع .

(١٩٣٠/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٠ من ١٩٢٣)

١٣٧٦ - اذا ناء شخص وقت انعقاد الجلسة بالفاظ عدوا العاضى اهانة له وحكم عليه بعقوبة وثبت بالحكم الابتدائى ان الالفاظ التى صدرت من المتهم لانت بلهجة تبدل على التهم فان هذا يكفى لادانة المتهم . لان القاضى الذى وجهت اليه هذه الاهانة وسجع باذنيه وراى بعينيه ما لاني من لهجة المتهم وجركاته هو وبعده الذى يصلح الرجوع الى تقديره فى مثله هذه الحالة .

(١٩٢٩/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٨ من ١٩٢٦)

من احكام محكمة الموضوع

١٣٧٧ - لم يقصد الشارع فى المادة ١٦٠ عقوبات ان يجعل من شروط العقاب ان تقع الاهانة على هيئة نظامية باكملها بل يكفى فى ذلك اهانة فريق من تلك الهيئة سواء كان هذا الفريق مكونا للاقلية او الاكثرية وذلك لان اهانة فريق من الهيئة يجعل الاهانة تلحق الهيئة كلها .

(جنايات مصر ١٩٢٤/٦/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٨ ص ١٥)

١٣٧٨ - قال المتهم حال النطق بالحكم الصادر عليه « انتم ظلمتوني الله ليخرب بيوتكم انه احكموا مثل ما سيجبكم وانا اعزق شتغل ر ولاية يعنى الحكمكم الذى ما موجود سيجلس فاشي لم وقد عاقبته المحكمة على جريمة ليغنى المخصوص من عليها المصاديق ١٢٤-١٢٥ عقوبات وتايد الحكم استئنافا »

(استئناف مصر ١٩٨٧/١٠/١٧ الحقوق س ٢ ص ٣٧٣)

١٣٧٩ - قال المتهم عقب صدور الحكم عليه من المحكمة « ان هذا الحكم زى الزفت » وقد عاقبته المحكمة على جريمة التعدى المخصوص عليها بالمادة ١٢٤ عقوبات ، وتايد الحكم استئنافا .

(استئناف مصر ١٩٨٧/٨/٢٣ الحقوق س ٢ ص ٣٥٠)

مادة ١٣٤

يحكم بالعقوبة المفردة بالفقرة الاولى من المادة السابقة اذا وجهت
الاهانة بواسطة التلفراف او التليفون او الكتابة او الرسم .

حكم

١٣٨٠ - ان جريمة الاهانة التي توجه الى موظف عمومي اثناء نادية
وظيفته او بسبب تاديتها والاهانة التي تقع على محله فضائيه او اداريه
او مجلس او على احد اعضائها اثناء انعقاد الجلسة كما تتحقق بحكم المادة
١٣٣ من قانون العقوبات بالاشارة او القول او التهديد في مواجهة المعتدى
عليه تتحقق كذلك بواسطة التلفراف او التليفون او الكتابة او الرسم
بموجب المادة ١٣٤ من القانون المذكور ، على ان يكون عقابها في الحالات
الاخيرة طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٣٣ المشار اليها ولا يشترط لتوفر
الاهانة ان تكون الأفعال او العبارات المستعملة مشتبهة على قذف او سب او
اسناد امر معين بل يكفي ان تحمل معنى الاساءة او المساس بالشعور او
الفض من الكرامة .

(١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض ش ٦ ق ٢٢٣ ص ٦٨٨)

مادة ١٣٥

كل من أزعج إحدى السلطات العامة أو الجهات الادارية أو الأشخاص
المكلفين بخدمة عمومية بان أخبر بأي طريقة كانت عن وقوع كوارث أو
حوادث أو أخطار لا وجود لها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر
وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وتقضى المحكمة فوق ذلك بالمصاريف التي تسببت عن هذا الازعاج .

- عقوبة الغرامة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢
ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت العقوبة قبل ذلك عشرة جتهات مفرية .

- راجع ما جاء بالملحوظة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٣٦

كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

٠ - عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت العقوبة قبل ذلك عشرين جنيها مصريا .
٠ - راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

١٣٨١ - لا يعتد بالباعث فى جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة فى الباب السابع من قانون العقوبات ، وإنما تكفى لتوافر التركن الأدبى فى تلك الجرائم أن يرتكب الجاني الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التى لا يلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائى العام .

(١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٨ ص ٧٢٢)

١٣٨٢ - إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائى لدى المتهم بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا فى حراسة اثنين من أفراد البوليس والحيلولة بين المتجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين إداائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط فى أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصيف خاطئ لا يلتئم مع التفسير السليم للقانون .

(١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٨ ص ٧٢٢)

١٣٨٣ - إذا حكم بعقوبة عملا بالمادة ١١٩ عقوبات على من تعدى بالضرب والجرح على موظف عمومى فلا يشترط لصحة الحكم بيان مدى العلاج فيه إلا إذا بلغ الضرب والجرح درجة الجسامة المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ عقوبات .

(١٩٦٩/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٢٨٨)

١٣٨٤ - غير محتم أن تبين في الحكم القاضي بالعقوبة في ضرب موظف أثناء تادية وظيفته بيانا يقتضي عدمه البطلان الأعمال التي كان يجريها الموظف وقت وقوع الحادثة .

(١٩٠٣/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩٠ ص ٢٠٣) .

١٣٨٥ - ان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التفدي - المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وت تنظيم استعمالها والائجاز فيها - قصدًا جنائيًا خاصًا بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل مع علمه بشروط الجريمة .

(١٩٨٥/٥/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٩ ص ٧٣٦) .

من أحكام محكمة الموضوع

١٣٨٦ - متعاون المركز الذي يؤدي عملاً بصفته كونه نائباً عن الحكومة في صوالها المختصة لا يعتبر شخصاً مكلفاً بتادية صفة أميرية بالمعنى المراد في المادة ١٢٨ من قانون العقوبات . فبناء على ذلك لا تقع المقاومة التي تحصل له عندما يباشر مع مساح قياس أرض من أملاك الحكومة المختصة تحت طائلة المادة ١٢٨ عقوبات .

(مفاغة الجزئية ١٩٠٣/٢/٨ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٥٣ ص ١٢٥) .

مادة ١٣٧

وأذا حصل مع التعلق أو المقاومة ضرب أو نسا عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

فاذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال اية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى أو بلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس .

- الفقرة الثانية معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ ونشر في ١٩٧٧/١١/١٠ .

- وعدلت عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ .

المصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل ذلك عشرين جنيها
مصريا .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تحت المادة ٨٧ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٣٠ .
- مادة ١٣٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :
- واذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشا عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة
لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً .
- فإذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس .

حكم

١٣٨٧ - ان المادة ١/١٣٧ عقوبات لا تشترط جسامه معينة في
الاصابة بل يكفي لتحقيقها ان يصحب التعدي ضرب أو ينشأ عنه أى جرح ،
واذن فالنص على المحكمة أنها لم تبين في الحكم ما أثبتته الكشف الطبي من
اصابات وقعت على المجنى عليه لا محل له .

(١٦/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢ ص ٥١) ...

مادة ١٣٧ مكررا

يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣
و ١٣٦ و ١٣٧ خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات
بالنسبة الى عقوبة الغرامة اذا كان المجنى عليه فيها موظفا عموميا أو مكلفا
بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه
الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

- اضيف بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢/٣/١٩٥٥ ، المنشور في
١٩٥٥/٣/٣ .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ :

... كثر الاعتداءات على الناس بالسب والقذف بطريق التلويح واستفحلت مشككة
ازعاجهم في بيوتهم ليلا ونهارا واسياعهم اقتدح الألفاظ واقبح العبارات واحتمى المعتدون
سرية المحادثات التليفونية واطمانوا الى أن القانون لا يعاقب على السب والقذف بدعوى رادعة
الا اذا توافر شرط العلانية وهو غير متوافر طبقا للنصوص الحالية الأمر الذي يستلزم تدخل
المشرع لوضع حد لهذا العبث والضرب على أيدي هؤلاء المستهترين .

أحكم أن المجنى عليه وإن كان من رجال الشرطة إلا أنه مكلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهي حراسة أحد القطارات وأن المظنون ضده اعتدى عليه أثناء سير القطارات وأبان تأديته لعمله وبسببه . فقد توافرت في حق الجاني مقويات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا عقوبات .

.. (١٨/٣/١٩٦٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٩ ص ١٨٧) .

١٣٨٩ - مصلحة السكك الحديدية هي مصلحة إدارية إرادية لها ومصرفاتها وإرادة في ميزانية الحكومة ، فبناء على ذلك يكون المفتش الذي من شئونه مراقبة إرادات تلك المصلحة شخصا مكلفا بتأدية خدمة إدارية والتعدي أو المقاومة التي تحصل له تدخل تحت حكم المادة ١٢٨ من قانون العقوبات .

.. (٢١/٢٢/١٩٠٦ المجموعة الرسمية من ٣ ق ٦٨ ص ١٨٧) .

- مادة ١٣٧ مكررا (أ) -

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك مقصده ، فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين .

وتكون العقوبة السجن في الحالتين إذا كان الجاني يحمل سلاحا .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشر سنين إذا صدر من الجاني ضرب أو جرح أو شتم عنه عامة مستديمة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا أفضى الضرب أو الجرح المشبه اليه في الفقرة السابقة إلى الموت .

تمت نصيبك بالتقنين رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ، ونشر في ٢٥/٧/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالذاكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .

الأحكام

١٣٩٠ - من المقرر أن جرائم التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات يجمعها ركن مادي واحد ، وينصل بينها الركن الأدبي ، فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ - ١٣٧ آنفة الذكر قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة ، فإنه لا يتحقق في جريمة المادة ١٣٧ مكرر (أ) بادية الدكر الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أدائه أو أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وان الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكررا (أ) لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة ، لقضاء امر بغير حق أو اجتناب أداء العمل المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف أو المكلف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أم في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل ، طالما أن أداء الموظف أو المكلف للعمل غير المنع أو اجتناب أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو العنف أو التهديد .

(١٩٨٤/٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٦ ص ٢٢٢)

١٣٩١ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد وينصل بينهما الركن الأدبي ، فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكررا (أ) الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(١٩٨٣/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٤ ص ٨٢٩)

١٣٩٣ - أطلق الشارع حكم المادة ١٣٧ مكرر ١ و ٢ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة، أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذ أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(١٥/٦/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٨ من ٥٩٠٠ ، ٢٠/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٢ ص ١٠٧٨)

١٣٩٣ - لا تستلزم الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ مكرر (أ) من قانون العقوبات لأنطباقها إحداث إصابات بالموظف المعتدى عليه ، بل يكفي استعمال القوة أو العنف أو التهديد .
(٥/١٤/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٦ ص ٦٦٣)

١٣٩٤ - الركن المبادي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (أ) من قانون العقوبات يتحقق بما يصدر من الجاني من أعمال القوة أو العنف أو التهديد قبل الموظف العام ، أيا كانت درجة القوة أو العنف أو التهديد ، يستوي في ذلك أن تترك القوة أو العنف أثرا أم لا .
(٥/٢٠/١٩٨٦ أحكام النقض بين ٣٧ ق ١٢٦ ص ٦٦٣)

١٣٩٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن طبقا للمادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات وهي لا تستلزم لأنطباقها إحداث إصابات بالموظف المعتدى عليه ، بل يكفي استعمال القوة أو العنف أو التهديد ، ومن ثم فلا على المحكمة أن هي لم تورد سبب إصابة كل من المجنى عليهم .

(١٣/١٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠١٠ ص ٩٣٩)

١٣٩٦ - أطلق المشرع حكم المادة ١٣٧ مكررا (أ) عقوبات دون

تخصيص شخص الجاني أو صفته لينال بالعقاب كل من يقترب الفعل المؤثم يستوى أن يكون من الموظفين العامين أو المكلفين بالخدمة العامة أو من الأفراد، اذ العبرة هي بصفة من يقع عليه الفعل دون اعتداد بشخص أو صفة من أتاه.

(١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٣ ص ٢٧٤)

١٣٩٧ - من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان في غير أوقات العمل الرسمية ، ومن ثم فإن القول بأن الشرطيتين كانا في وقت الراحة مردود. بأنهما كلفا بمرافقة الضابط أثناء قيامه بضبط المتهم الأول ، ومن ثم فقد وقع الاعتداء عليهما أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها .

(١٩٧٦/١١/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨٨ ص ٨٢٤)

١٣٩٨ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر وظيفة الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذي منعه الطاعنان من أدائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا ، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة ، فإن الحكم يكون قابرا في بيان هين الركن من أركان الجريمة التي ادانها بها .

(١٩٧٧/٦/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٢ ص ٧٢٠)

١٣٩٩ - مقاومة مأمور مركز ومنعه من تنفيذ أمر المديرية لتسليم اطيان لأناس رسا عليهم المزداد فيها هي أفعال يعاقب عليها بمقتضى المادة ١٢٨ من قانون العقوبات لأن المأمور في هذه الحالة يؤدي وظيفة أميرية .

(١٩٠٤/٤/٩ الجمعية الرسمية بي ٥ ق ١١٠ ص ٢١٤)

١٤٠٠ - الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات لا يتحقق الا اذا توافرت لدى الجاني تية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام . تتمثل في انتواء الحضور من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة ، هي أن يؤدي عملا لا يحق له أن يؤديه أي أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف به ، وقد أطلق الشارع حكم هذه المادة لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة ، متى كانت غايته

من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بخدمة عامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه ، أو في غير حالة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل .

(١٩٨٦/١٠/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٦ ص ٦٦٣) .

١٤٠١ - من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧/١ ، مكررا (أ) لا تتحقق الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة تتمثل في ابتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا من أعمال وظيفته لا يحل له أن يؤديه . أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(١٩٧٧/٦/٦٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٢ ص ٧٢٠ ، ١٩٧٦/٢١/١٠ سن ٢٧ ق ١٨٨ ص ٨٢٤)

١٤٠٢ - من المقرر أن الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات لا يتحقق الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وأن الشارع قد أطلق حكم هذه المادة لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل .

(١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧٤ ص ٧٩٢ ، ١١/١٧/١٩٨١ س ٣٢ ق ١٥٧ ص ٩١٢)

١٤٠٣ - يتحقق الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧/١ مكررا عقوبات متى توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام يتحصل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه

على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب
لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل مكلف بأدائه .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض نس ٢٣ ق ١٤٨ ض ٦٥٦) .

١٤٠٤ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها
في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات والجناية
المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١/١ ، ٢ من هذا القانون يجمعها
ركن مادي واحد . ويفصل بينهما الركن الأدبي ، فبينما يكفي لتوافر الركن
الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو اذراك
الجاني لمبا يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالبائع ، فإنه لا يتحقق
في المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالانصاف
الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه
على نتيجة معينة ، هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه ، أو أن يستجيب
لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل مكلف بأدائه .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ - أحكام النقض نس ٢٠ ق ٢١٢ ض ١٠٧٨ .
١٩٦٩/٣/٣١ ق ٩٠ ص ٤٢٤) .

١٤٠٥ - تتجدد صورتها جريمة الاعتداء على الموظفين في الركن
المباني وبفترقان في الركن الأدبي .

(١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض نس ١٠ ق ١٥٨ ض ٧٢٢) .

١٤٠٦ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنة - بما لا تنازع
في صحة إسناد الحكم بشأنه - أنها قامت بتحريض الأهالي المجتمعين حشده
رجال القوة وأنها أمسكت بمفتش التموين محاولة منعه من ركوب السيارة
فان ذلك يكفي لتحقيق الركن المادي للجناية المنصوص عليها في المادة
١٣٧ مكررا عقوبات . ولما كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من
ظروف الواقعة أن غرض الطاعنة من تعديها قد انصرف الى حمل المجنى عليهم
بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الطاعنة وكمية
الحبز اللازمة للتحقق من جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فانه
بذلك يتوفر به الركن الأدبي للجناية المذكورة .

(١٩٧٣/١٢/٣١ أحكام النقض نس ٢٤ ق ٢٦٧ ص ١٣٠٩) .

١٤٠٧ - اذا كان المحسّم المطعون فيه - بعد ان اورد من وقائع المقاومة الخاصة من الطاعن ورفاقه ما يكفى لتوافر العنصر المادى للجريمة - استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة ان غرض الطاعنة وباقي المتهمين لما وقع منهم من افعال مادية قد انصرفت الى منع المجنى عليهم من اداء اعمال وظيفتهما لعدم تمكنهما من اقتياد المتهمين الى مخفر الشرطة للكشف عن شخصيتهم وقد تمكنوا بما استعملوه فى حقهم من وسائل العنف والتعدى من بلوغ مقصدهم ، فان الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الاركان .

(١٠٧٨ / ١٠ / ١٩٦٩ / ٢٠ / ٢١٢ ق.د.جى ١٠٧٨)

١٤٠٨ - متى كان الحكم قد اثبت فى حق المتهم انه امسك بملايس المحضر المجنى عليه اثناء توقيع الحيز واعتدى على الحيز النظامى المرافق له ، ليحول دون المقي فى اجراءات الحيز وقد ترتب على فعله ان امتنع المحضر عن مباشرة تلك الاجراءات ولم يتمكن من توقيع الحيز الا بعد ان توجه الى مركز الشرطة وخطر بالحادث ، فان الحكم يكون قد اثبت قيام الركن المعنوى للجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا (ا) من قانون العقوبات بعنصره العام والخاص اذ استظهر ان نية المتهم فى الاعتداء قد انصرفت الى منع المجنى عليه - المحضر بالمحكمة - من اداء عمل من اعمال وظيفته .

(١٠٧٨ / ١٠ / ١٩٦٩ / ٢٠ / ٢١٢ ق.د.جى ١٠٧٨)

١٤٠٩ - بما كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة ان نية الطاعن ومن ساهم معه فى الجريمة وما وقع منهم من افعال مادية قد انصرفت الى منع الموظفين العاملين المجنى عليهم من اداء عمل من أعمال وظائفهم ، وهو ضبط اللحوم المذبوحة خارج السلخانة ، فانه يكون قد اثبت قيام الركن الادبى للجريمة التى دان الطاعن بها .

(١٠٧٨ / ١٠ / ١٩٦٩ / ٢٠ / ٢١٢ ق.د.جى ١٠٧٨)

الباب الثامن

هرب المختوسين وإخفاء الجائين

مادة ١٣٨

كل انسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

فاذا كان صادرا على المتهم امر بالقبض عليه وايداعه فى السجن وكان محكوما عليه بالحبس او بعقوبة اشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب فى احدى الحالتين السابقتين مضحوبا بالقوة او بجريمة اخرى .

- عقوبة الغرامة معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ .
ونشر فى ٢٢/٤/١٩٢٨ ، وكانت العقوبة فى الفقرة الاولى عشرة جنيهات ، وفى الفقرة الثانية خمسين جنيها .

- اراجع ما جاء بالامرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

متهم مقبوض عليه

١٤١٠ - يشترط للعقاب على جريمة الهرب المنصوص عليها فى المادة ١٣٨ عقوبات أن يكون الهرب قد حصل بعد القبض على من وقع منه الهرب ، فلا جريمة اذا لم يكن هناك قبض سابق .

(٢٠/١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٢ ص ٣٦٥)

١٤١١ - اذا كانت الواقعة هى أن ضابط البوليس فتش المتهم

فوجد معه هيرينا فكلف الحفير بالمحافظة عليه حتى يفتش منزله فأفلت المتهم من الحفير وفر هاربا ، فهروبه يقع تحت طائلة المادة ١٢٠ من قانون العقوبات لحصوله على أثر ضبطه متلبسا .

(١٣/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٦ ص ١١٨)

١٤١٣ - الحكم بادانة المتهم لهربه بعد القبض عليه متلبسا بالجناية بمعرفة شيخ الحفراء يقع تحت أحكام المادة ١٢٠ عقوبات ولا يشترط لتوفر أركان الجريمة المتخصص عليها في المادة المذكورة أن يكون القبض على المتهم حصل بمقتضى أمر بالقبض .

(١٩١٣/٤/٥ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٤١ ص ١٥١)

١٤١٣ - كل شخص هرب أثناء وجوده في حالة حبس قانوني يعاقب بالمواد ١٢٩ وما بعدها من قانون العقوبات وذكر يتو ١٧/٢/١٨٩٨ فإذا قبض على شخص متهم بسرقة في غرفة العملة وسبق به إلى المركز وقصار حوزته به ثم هرب من المركز فإنه يعاقب طبقا للمواد المذكورة لأن الحبس في هذه الحالة قانوني لحصوله بعد القبض القانوني .

(١٨٩٩/١٢/٢ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٣٥)

١٤١٤ - فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن تسليم إلى الجيشين ، ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ، ما دام هو طبيعته استمرارا للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحد مما مقتضاه وفقا لأحكام قانون العقوبات ألا يعاقب المتهم إلا بعقوبة واحدة ؛ وبإمكان الفرار من الخدمة العسكرية معاقبا عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، وكان هرب الجندي الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو استمرارا لفعل الفرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم ، فإن القضاء ببراءة المتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضا عليه قانونا بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون .

(١٩٤٨/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٠ ص ٦٠٩)

. . علم نزيان المادة ٣٢ عقوبات

١٤١٥ - دلت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات في صريح عبارتها وواضح دلالتها على ان الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم اذا كان الهرب مصحوبا بالقوة او بجريمة اخرى ، فتعدد العقوبات علي الرغم من الارتباط ووحدة الغرض .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٠ ص ١١٤٦ ، ٤/٢٥ / ١٩٧٦ س ٢٧ ق ٩٩ ص ٤٥٦)

من أحكام محكمة الموضوع

١٤١٦ . ب . يجب لتطبيق المادة ١٢٠ من قانون العقوبات / أن يكون المتهم الهارب مقبوضاً عليه قبضاً قانونياً . وبما أن الخفاء ليسوا من رجال الضبطية القضائية فالمتهم الذي يهرب بعد أن قبض عليه بخفي قبل التحقيق وقيل سيدير أمر بالقبض عليه من الجهة المختصة لا يمكن اعتباره مقبوضاً عليه قبضاً قانونياً ولا تطبق عليه المادة ١٢٠ عقوبات . . .

(ابنوب الجزئية ٤/١٠/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٣٤ ص ٥٦)

١٤١٧ . - ان قبض أحد الأفراد على مجرم وهو متلبس بالجريمة طبقاً للمادة ٧ تحقيق جنایات لا يجعل ذلك المجرم في حالة القبض القانوني المقصود بالمادة ١٢٠ عقوبات ، وهي التي تعاقب علي هرب المحبوسين ، فإذا فر المقبوض عليه في مثل هذه الظروف لا تسري عليه أحكام المادة المذكورة . . .

(ديروط الجزئية ٥/١٢/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٣٤ ص ٥٠)

١٤١٨ . - اذا قبض أحد الأفراد على مجرم وهو متلبس بالجريمة ثم فر المقبوض عليه منه عوقب الفار بمقتضى المادة ١٢٠ عقوبات لأنه كان في حالة القبض القانوني المقصود بتلك المادة .

(ديروط الجزئية ٣/١/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٣٥ ص ٥١)

١٤١٩ - اذا قبض بمعرفة العمدة على متهم بحرق ساقية وساقه

الفقرة المذكورة الى المركز فهرب في الطريق فانه يعد مرتكباً لجنحة الهرب المنصوص عنها في المواد ١٣٤ وما يتبعها من قانون العقوبات . فان القبض عليه في هذه الحالة مطابق للقانون . فهو محروم من إلتمتع بحريته وحكمه حكم الشخص المحبوس فعلاً .

(استئناف أسيوط ٢٨/١٠/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٦١)

١٤٢ - ان مجرد القبض على أى شخص كان تحت تهمة معينة بمنزلة رجال الضبطية القضائية أو رجال البوليس ونحوهم من أرباب الحفظ يجعل المقبوض عليه خاضعاً لحكم المحبوس تماماً ولو لم يصدر أمر بطبئته لئلا يهرب بعد ذلك ممن كلف بالمحافظة عليه أثناء السير في الطريق أو من محل من محلات الحكومة ولو لم يكن مغدلاً لحبس وكان هذا الهرب بأعمال عوقب المهمل على ذلك بنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٢ عقوبات .

(استئناف قنا ٧/٩/٢٨٩٧ القضائية س ٤ ق ٤٣١)

مادة ١٣٩ -

أدفع بكل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب بأهملته عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوماً عليه بعقوبة جديّة أو متهماً بجناية . وأما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشئ فى ٢٢/٤/١٩٨٢ بملوكايت عقوبة بالغرامة قبل ذلك خمسين جنيهاً وعشرين جنيهاً على التوالى .

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٤٠

كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وساعده على هربه أو سهله له أو تغافل عنه يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالاعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن .

وفي الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس .

مادة ١٤١

كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على انسان ويهمل في الاجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبة المدونة في المادة السابقة بحسب الأحوال المبينة فيها .

مادة ١٤٢

كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سببه له في غير الأحوال السابقة يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع . فإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع . وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .

مادة ١٤٣

كل من أعطى اسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع .

مادة ١٤٤

كل من أخفى نفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا في حقه امر بالقبض عليه وكذا كل من اعانه بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .

وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة الحبس .

وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو إجداده أو أولاده أو أحفادهم .

١٤٢١ - أُلغيت العقوبة المؤبدية التي كان منصوص عليها في الفقرة الرابعة وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/٢٤ ، ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٧ .

- راجع ما جاء بالمادة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

١٤٢١ - نصت المادة ١٢٦ بمقوبات على عقاب كل من أخفى شخصا أو متهما بجناية أو جنحة وتنطبق هذه المادة على كل من أخفى شخصا جاريا البحث عنه بمناسبة جريمة معينة ولو لم يتهم ذلك الشخص فعلا بارتكاب جريمة .

(١٩٨٢/٨/١٩ المجموعة الرسمية من ١٣ إلى ٢ ص ٥) .

١٤٢٢ - في تهمة إخفاء المجرمين يجب أن يبين في أسباب الحكم أن المتهم كان عالما بأن الشخص الذي حوكم من أجل إخفائه قد ثبت القبض عليه أو كان متهما في جناية أو جنحة أو صدر في حقه أمر بالقبض عليه .
والأولى كان ذلك من أوجه البطلان والتي يترتب عليها نقض الحكم .

(١٩٨٣/٢/٦ المجموعة الرسمية من ٢٤ إلى ٨٢ ص ١٣٨) .

١٤٢٣ - المادة ١٢٦ المكررة من قانون العقوبات تستثنى من أحكامها الزوج والزوجة والأصول والفروع ، لكن إذا اتهم زوج وزوجته

بأحرار مادة مخدرة وثبت عليهما الإحراز كأننا مستحقين للعقاب ؛ ولا يجوز
للزوجة في هذه الحالة أن تحتج بالمادة ١٢٦ مكررة بزعم أنها مسلوقة
إلا دة أمام زوجها ما دام أن لها في الجريمة عملا ماديا مسندا إليها استقلالا
عن زوجها .

(١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٥ ص ٢٩٩
١٥/١٢/١٩٤٧ ج ٧ ق ٤٥٤ ص ٤٢١ ، ٣٠/٤/١٩٣٤ ج ٣ ق ٢٣٦ ص
٣١٣)

مادة ١٤٥

كل من علم بوقوع جريمة أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد
بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء أما بآي
الجاني المذكور وأما بإخفاء أدلة الجريمة وأما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة
وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا
للاحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاعدام تكون العقوبة
بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو
السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة
شهور . وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة
نفسها .

ولا تنطبق احكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع
الجاني .

- ألغيت عقوبة الغرامة التي كان منصوصا عليها في القرنين الثالثة والرابعة بموجب
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٤ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

١٤٢٤ - لقد جاء نص المادة ١٤٥ عقوبات عاما مطلقا لم يرد فيه ما يفيد انه يشترط ان يصر المتهم كل مدة التحقيق على فعل الاعانة الذي وقع منه ، بل لقد جاء نصها عاما مطلقا لا يقبل مثل هذا القيد ولا وجه لقياس هذه الجريمة في هذا الصدد على شهادة الزور . فان الشهادة أمام المحكمة وحده لا تنجزا ، لأن القضاة الذين يسمعونها لا يتغيرون أثناء المحاكمة ، وهم انما يصدر عن حكمهم في الدعوى بناء على التحقيقات التي يجرونها بأنفسهم فيها ، فكل ما يجيء على لسان الشاهد أمامهم في مهبة كان فيه من خلاف أو تناقض في يؤخذ جملة عند التقدير على أنه هو ما شهد به الشاهد . أما التحقيقات الابتدائية فانها عمليات متعددة مختلفة متتالية قوامها السرعة في العمل ولا يجب فيها ألا يتغير المحقق ، وذلك لا يصح معه اعتبارها منذ البدء فيها حتى الانتهاء منها كالأمر متجزئ كما هو الشأن في المحاكمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تمثيل من يعين الجاني في التحقيق على الفرار من وجه القضاء بالشاهد الذي يشهد زورا أمام المحكمة لا يمكن أن يكون - لو جاز هذا التمثيل - إلا في حالة ابداء أقوال كاذبة في التحقيق بشأن الجريمة ، أما سائر الحالات الواردة في المادة ١٤٥ فالتمثيل فيها ممتنع بداهة . ولما كان ذلك ، وكان الواجب أن يكون حكم الجريمة الواحدة واحدا في جميع الصور التي عددها القانون لوقوعها ، ثم لما كانت المادة ١٤٥ المذكورة قد اقتبست من شرائع لا تجعل لعدول المتهم عن فعل الاعانة تأثيرا في مسئوليته الجنائية ، وكانت قد استثنت في حكمها أشخاصا لم ينص في مواد شهادة الزور على اعفائهم من العقاب ، وكذلك لما كانت المادة ١٤٤ عقوبات المأخوذة عن القناتون الفرنسي قد نصت على جريمة تشبه تلك التي نص عليها في المادة ١٤٥ من عدة وجوه ولم يقل أحد عندهم ان حكمها حكم شهادة الزور فيما يختص بعدول المتهم عن فعل الاعانة ، لما كان ذلك كله كذلك فانه يتعين القول بأن عدول المتهم بالجريمة الواردة بالمادة ١٤٥ عقوبات عما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء لا يصح أن يرفع عنه المسئولية الجنائية .

(١٩٤٣/٥/٢٤ - مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٩٢ ص ٢٥٧)

١٤٢٥ - تنطبق المادة ١٢٦ مكررة على الشخص الذي يقرر وقائع كاذبة في تحقيق البوليس أو النيابة من شأنها أن تمنع معاقبة أحد مرتكبي

الجريمة الحاصل بشأنها هذا التحقيق . ولا ضرورة لكي ينطبق المادة المذكورة أن يكون الشخص الذي أعان الجاني على التخلص من العقاب يعرف هذا الجاني شخصيا أو أن يكون الجاني وقتئذ شخصا معلوما للمتحققين . لأن القصد من المادة هو معاقبة من يضع العوائق في سبيل ظهور الحقيقة في التحقيقات وتنطبق المادة المذكورة سواء حكم على الشخص الذي قضت اعانته على التخلص من العقاب أو لم يحكم عليه .

(١٩١٤/٥/٢٣ البراءة س ١ ص ٢١٢)

١٤٢٦ - أن الشارع لم يضع نص م ١٤٥ ع الا للعقاب على افعال لم تكن من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التي بينها وهي لفعل الاعانة الجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم : أما ما يكون من هذه يعاقب عليه القانون - مثل التعدي على موظف عمومي كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تنطبق عليه هذه المادة ، ذلك بأن المراد من عبارة « واما باخفاء أدلة الجريمة » الواردة بها ، إنما هو الاخفاء الذي ما كان القانون يعاقب عليه ، أما اذا كان اخفاء أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى يعاقب عليها قانونا فان مثل هذه الصبورة التي يقرر لها القانون عقابا خاصا - ان كانت في الواقع اخفاء لتلك الأدلة - لم يفت عليه أولا وبالذات سبب اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء - ليست البتة ما قصده الشارع بمقتضى « واما باخفاء أدلة الجريمة » ، بل ان كل صورة منها تأخذ بحكمها بحسب النص القانوني الخاص بها ، وغاية ما يمكن القول به هو أنه الفصل الواحد من أفعال الصور المتفرقة تكون الجريمة الخاصة المنصوص عنها في القانون وفي أن واحد يكون جريمة المادة ١٤٥ المشار اليها .

(١٩٧٣/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦٧ من ١٣٠٩)

١٤٢٧ - أن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة الا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها . فكافة الطرق التي يبتها تلك المادة هي أفعال اعانة للجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم أما ما كان من هذه الأمور يعاقب عليه القانون فلا تصدق عليه هذه المادة . واذن فالمراد من عبارة « واما باخفاء أدلة الجريمة » الواردة بها إنما هو الاخفاء الذي ما كان القانون

يعاقب عليه كإخفاء المفاتيح المصطنعة التي استعملت في ارتكاب سرقة ، أو إخفاء العصي التي استعملت في ضرب ، أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بالدماء أو غسلها أو وضع تراب على محل فيه دم من أثر الحادثة ، أو كغير ذلك من الأمور التي ليس في فعلها إجرام . أما إذا كان إخفاء أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا ، كإخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) أو إخفاء جثة القتل (مادة ٢٠٣) أو الإجهاز على القتل قبل أن ينم على قاتله (وهي جنائية تقع تحت متناول المادة ١٩٨ عقوبات) أو إخفاء المواد المخدرة مع العلم بأنها مخدرة (وهي إحراز مما ينطبق عليه قانون المخدرات مادة ٣٥) ، فإن مثل هذه الصور التي يقرر لها القانون عقابا خاصا ، وإن كانت كلها في الواقع إخفاء لتلك الأدلة لم يبعث عليه أولا وبالأذات سوى إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . ليست البتة من المقصود للشارع بمباراة « وأما بإخفاء أدلة الجريمة » ، بل إن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها غاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون ، وفي آن واحد يكون جريمة المادة ١٢٦ المكررة ويقتضي تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد .

(١٩٣٢/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٦٣ ص ٩٥)

١٤٢٨ - إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات لم تفرق في تحديثها عن أدلة الجريمة بين أنواعها من مادية أو غير مادية ، بل جاءت مطلقة . فمتى ثبت في حق المتهم أنه أخفى دليلا من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها قاصدا من ذلك إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة واستحق العقاب .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢ ص ٥١)

١٤٢٩ - إن المادة ١٢٦ مكررة عقوبات تطلب لدى يعاقب المتهم أن يكون ما حصل منه عملا فعليا لا عملا سلبيا .

(١٩٢١/١١/٢٦ القضية رقم ٣٠٢ سنة ٣٩ قضائية)

١٤٣٠ - لا يشترط لتكوين الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٢٦

مكررة من قانون العقوبات وجود اتفاق بين من يقدم معلومات كاذبة وبين الجاني الأصلي الذي تقدم هذه المعلومات لصالحه بل يكفي أن يعلم الشخص بوجود جنسية أو جنحة من شخص آخر ويعين الجاني على الفرار من وجه القضاء لتقديم معلومات غير صحيحة لا تتعلق بالجريمة وهو يعلم عدم صحتها .

(١٩١٩/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٥١ ص ٨٣)

١٤٣١ - تنطبق المادة ١٢٦ مكررة عقوبات على جميع الأحوال التي يثبت فيها أن شخصا تعمد اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ولو لم يتم الفرار فعلا .

(١٩١٣/٣/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٦٩ ص ١٣٥)

١٤٣٢ - ان المادة ١٤٥ من قانون العقوبات - التي تعفى الزوجة من العقاب ان هي اخفت أدلة الجريمة التي قارفها زوجها - تقتضى لاعمالها أن يكون عمل الزوجة غير منطوق على جريمة فرض القانون عقابا على ارتكابها .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٣ ص ١٠٠٠)

١٤٣٣ - متى كان الحكم قد رد على ما دفعت به المتهمة من أنها تستفيد من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات بقوله ان ما ورد في المادة ١٤٥ المذكورة لا ينصب الا على اخفاء أدلة الجريمة ما دامت وسيلة الاخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها والقانون يعاقب على مجرد احراز الجواهر المخدرة احرازا ماديا مع العلم بأنها مخدر ، فان هذا الرد يكون صحيحا في القانون .

(١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢ ص ٤ ، ١٩٥٥/١١/١٤)

س ٦ ق ٣٨٩ ص ١٣٢)

من أحكام محكمة الموضوع

١٤٣٤ - لا تنطبق المادة ١٢٦ مكررة عقوبات الا على الاعانة المقدمة الى الجاني . ومن ثم لا تسرى أحكام هذه المادة على من أعطى معلومات

كاذبة للنيابة بقصد اعانة شخص كان متهما وقتئذ وحكم بعد ذلك ببراءته .

(استئناف إسبوط ١٥/٤/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٩٦ ص ١٨٥)

١٤٣٥ - تنطبق المادة ١٢٦ مكررة عقوبات على الاعانة المقدمة الى أى منهم ولا تقتصر على الجانى فقط . لان الغرض من المادة ١٢٦ مكررة هو التوسع فى أحكام المادة ١٢٦ حتى تشمل كل اعانة معنوية تقدم للمتهم أثناء التحقيقات الابتدائية . أما اذا قصرت على الاعانة للجانى بحصر اللفظ فيمن حكم عليهم نهائيا فقد يترتب على ذلك تسهيل طرق الفرار للجناة الحقيقيين ونجاة من يعينهم من طائفة العقاب .

(استئناف طنطا ٣٠/١٠/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٩ ص ١٨)

١٤٣٦ - لابد لتطبيق المادة ١٢٦ مكررة عقوبات على من قدم معلومات غير صحيحة بشأن جريمة أن يصر على أقواله فاذا عدل عنها قبل انتهاء التحقيق فلا عقاب عليه .

(استئناف قنا ١٧/١١/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٥٧ ص ٨٢)

١٤٣٧ - لا عقاب بالمادة ١٢٦ مكررة عقوبات على من قدم معلومات غير صحيحة عن جريمة بقصد اعانة الجانى على الفرار من وجه القضاء الا اذا كانت تلك المعلومات قدمت لموظف عمومى له حق التحقيق ، فلا تسرى تلك المادة على من قدم معلومات من هذا القبيل لشيوخ الحفراء .

(استئناف قنا ١٧/١١/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٥٧ ص ٨٢)

١٤٣٨ - اتفاق الجانى مع شخص آخر على أن يقدم هذا الأخير معلومات غير صحيحة عن الجريمة بقصد اعانة الجانى على الفرار من وجه القضاء لا يجعل ذلك الجانى شريكا فى الجنحة المنصوص عليها بالمادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات ، فلا عقاب عليه من أجل ذلك .

(استئناف مصر ٢٦/٢/١٩١٨ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٦٧ ص ٩٦)

مادة ١٤٦

كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية .

- ألغيت عقوبة الغرامة من الفقرة الأولى بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم موضوعي

١٤٣٩ - اخفاء شخص فار من الخدمة العسكرية بعد تجنيده أو مساعدته على الفرار من وجه القضاء يعاقب عليه بمقتضى المادة ١٢٧ أ عقوبات .

(جرجا الجزئية ١٥/٣/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ص ١٠٤ ص ١٦١)

الباب التاسع

فك الأختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة

مادة ١٤٧

إذا صار فك ختم من الأختام الموضوعة لحفظ مغل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر ضابط من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أن كان هناك حراس .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٣/٤/١٩٨٢ ، وكانت العقوبة قبل ذلك خمسين جنيها .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

١٤٤ - الأختام التي يعاقب على كسرها بالمادة ١٢٨ عقوبات وما بعدها هي الأختام التي تضعها السلطة الحكومية عملاً بنص قانوني أو أمر قضائي أو قياماً بما تراه هي واجباً عليها للمحافظة على الأماكن أو الأوراق أو الأمتعة الأخرى فلا يجوز لأي إنسان المساس بها حتى لو كان يزعم أن لا حق للسلطة الحكومية في وضعها . ونص هذه المادة واضح في أن العقاب إنما هو على كسر الأختام . فكل طريقة أخرى غير هذا الكسر أو غير العبث بالأختام ذاتها يتوصل بها إلى النفوذ إلى داخل المكان لا عقاب عليه بمقتضى المادة المذكورة. مهما يكن من مخالفة هذه الطريقة للغرض المقصود من وضع الأختام . ذلك بأن نصوص قانون العقوبات هي مما لا يجوز التوسع في تفسيره وإخراج معناه عن دلالة اللفاظ .

(١٨/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥٤ ص ٢١٥)

مادة ١٤٨

إذا كانت الاختتام موضوعة على أوراق أو أمتعة نلتهم في جناية أو لمحكوم عليه في جناية يعاقب الحارس الذي وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ . وكانت الغرامة قبل ذلك عشرين جنيها .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٤٩

كل من فك ختما من الاختتام الموضوعة لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة . فإذا كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

مادة ١٥٠

إذا كانت الاختتام التي تصار فكها موضوعة لأمر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه . وإن كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت العقوبة قبل ذلك خمسين جنيها .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

فك الختم

١٤٤١ - إذا حكم قضائيا بإغلاق محل لإدارته بدون رخصة ووضعت اختتام على المحل ثم توصل صاحب المحل إلى فتح باب للمكان المغلق بدون أن ينس الاختتام الموضوعة فإنه لا يجوز في هذه الحالة تطبيق المادة ١٣١ الخاصة بفك الاختتام بدعوى منع الاستهانة بإجراءات السلطات العامة . لأن نص القانون صريح في أن المعاقب عليه هو فك الاختتام . فما دامت الاختتام

سليمة فلا جريمة . على أنه إذا أمكن لصاحب المحل ان يفلت باحتياله هذا من عقاب المادة ١٣١ فان في الاستطاعة مع اعادة اغلاق المحل تنفيذا للحكم السابق معاقبته على فتحه المحل بدون رخصة .

(١٩٣١, ٢/٥٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٨ ص ٢٣٦)

١٤٤٣ - فك الاختتام الموضوعه بأمر النيابة تنفيذا لحكم قضى بغلق اسطبل طبقا لقانون نمره ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المضرة بالصحة معاقب عايه بمقتضى المادة ١٣١ عقوبات لأن الاختتام وضعت بأمر احدى الجهات العمومية المختصة ، ولأن المادة المذكورة نصت على حالة فك الاختتام الموضوعه « لامر غير ما ذكر » في المواد السابقة عليها .

(١٩١١/١/١٤ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٣٣ ص ٦٠)

الحارس

١٤٤٣ - اوجبت المادة ١٥٠ من قانون العقوبات عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة ان كان من فك الاختتام هو الحارس نفسه .

(١٩٧٨/١١/٢٣ احكام النقض س ٢٩ ق ١٦٩ ص ٨٢٦)

١٤٤٤ - اذا كانت الواقعة أن المطعون ضده قد فك الاختتام الموضوعه على حانوته بغير اذن وحالة كونه حارسا عليها ، فقد بات واجبا توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين ١٤٧ و ٢/١٥٠ ع .

(١٩٧٠/١٢/٦ احكام النقض س ٢١ ق ٢٨٣ ص ١١٧٢)

مادة ١٥١

اذا سرقت أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مراقبة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت الغرامة قبل ذلك عشرين جنيها .

- راجع ما جاء بالذكره الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

الركن المادى

١٤٤٥ - أراد المشرع بنص المادتين ١٥١ و ١٥٢ ع العقاب على كل استيلاء يقع بطريق الغش أيا كان نوعه ، أى سواء كان سرقة أم اختلاسا أم سلبا للحيازة ، ومهما كان الباعث عليه يستوى أن يكون الغرض منه نملك الشيء أو تلافه .

(١٩٧٠/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٣ ص ٢٩٨)

١٤٤٦ - مراد الشارع من استعمال الفاظ السرقة والاختد والاتلاف فى المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبينة بها مهما كان الباعث عليه . ومن ثم فانه يستوى أن يكون الطاعن قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها ذلك أن القصد الذى رمى اليه الشارع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة وأوراق المرافعة القضائية .

(١٩٦٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٥ ض ٧٥٤)

١٤٤٧ - متى كان الحكم قد أثبت أن الكاتب المساعد بقلم الحفظ بمحكمة القاهرة التجارية قد بارح مكتبه يوم الحادث الى غرفة كاتب أول المحكمة فاغتنم المتهم - وهو كاتب عمومى - فرصة غيبته وجعل يقلب الملفات الموضوعة على المكتب واختلس منها أمر أداء معين والمستندات المرافقة له وأخفى هذه الأوراق بين صديريه وقبضه ، ثم أحس بعد ذلك بافتضاح أمره اذ رآه بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويخفيها ، فأعادها ووضعها بين أوراق أحد الدفاتر التى كانت موضوعة على المكتب ، فان هذه الواقعة كما أثبتها الحكم على المتهم تكون جريمة السرقة التامة المنصوص عليها فى المادتين ١٥١ و ١٥٢ عقوبات كما هى معرفة بها فى القانون .

(١٩٥٦/٤/٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٩ ض ٥١٢)

١٤٤٨ - ان الشارع اذ نص فى المادة ١٥٢ عقوبات على عقاب من سرق أو اختلس أو أتلف شيئا مما ذكر فى المادة ١٥١ قد أراد العقاب

على كل استيلاء يقع بطريق الغش ايا كان نوعه ، أى سواء كان سرقة ام اختلاس ، ومهما يكن الباعث عليه ، أى سواء اكان الغرض منه تملك الشيء أو اتلافه وبين أن النص الفرنسى للمادة لم يرد فيه لفظ *detournement* الذى يفيد معنى الاختلاس بل ورد فيه *soustraction* و *enlèvement* ، وترجمتها السرقة والأخذ ، بدلا من لفظي السرقة والاختلاس الواردين فى النص العربى ، الا انه مما لا شك فيه أن الاختلاس داخل حكم المادة ١٥٢ المذكورة : (أولا) لان النص العربى هو الذى يعول عليه فى حالة وجود خلاف بينه وبين النص الفرنسى ، و (ثانيا) لأن المادة تعاقب الحافظ للأشياء إذا ارتكب فعلا من الأفعال الواردة بها ، والسرقة لا يتصور وقوعها ممن يكون حائزا للشيء من قبل فلا بد أن يكون المقصود هو اختلاسه اياه . وهذا هو التفسير الصحيح الذى يفسر به القضاء والفقه فى فرنسا المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات الفرنسى اللتين نقلت عنهما المادتان ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات المصرى ، وهما أيضا قد ورد فيهما ألفاظ *destruction, enlèvement, soustraction* ولم يرد فيهما لفظ *detournement* هذا فيما يختص بالأعمال المادية التى يعاقب عليها القانون فى المادة ١٥٢ . أما فيما يختص بشرط حفظ الشيء فى مخزن عام أو تسليمه الى شخص مأمور بحفظه ، فما ينبغى ملاحظته أن القانون ينص فى حالتين حكمهما واحد . الحالة الأولى كون الشيء محفوظا فى مخزن عام والحالة الثانية كون الشيء مسلما الى شخص مأمور بحفظه ولو لم يكون مودعا فى مخزن عام . واذن فان تطبيق المادة ١٥٢ لا يستلزم حتما وجود الشيء فى مخزن عام بل يجوز تطبيقها متى كان الشيء قد سلم الى شخص مأمور بحفظه أينما كان مكان الحفظ ، كما أنه لا يستلزم وقوع فعل الاختلاس أو الاتلاف . . . الخ من الحافظ بل يطبق حكمها على الحافظ وغير الحافظ . مع هذا الفارق وهو أن الحافظ يعاقب بعقاب أشد ويعتبر فعله جناية أما غير الحافظ ففعله جنحة . اذن فإذا اختلس أحد موظفى المحكمة أوراقا ومستندات من ملف قضية جنحة بعد تسلمه من كاتب الجلسة المختص بحفظه فانه يعد مختلسا لأوراق مرافعة قضائية ومستندات كانت مسلمة الى شخص مأمور بحفظها ، ويقع تحت طائلة المادة ١٥٢ ولو كان الاختلاس لم يتم الا بعد أن نقل القضية الى منزله واعتبار هذه الواقعة سرقة بمقولة أن يد الموظف كانت عارضة غير صحيح فى القانون . ما دام الثابت انه تسلم الملف ليطلع عليه شخصا فى منزله ولبت فى حيازته اياها ، مما يجعل يده على الملف يد أمين ، ولكن هذا الخطأ فى الوصف

لا تأثير له . لأن السرقة والاختلاس والاتلاف في المادة ١٥٢ عقوبات حكمها جميعا واحد .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٢ ص ٥٧٦)

١٤٤٩ - ان لفظ سرق ولفظ اختلس في المادة ١٣٢ عقوبات يكادان يؤديان معنى واحدا ، ويؤكد ذلك النص الفرنسي لهذه المادة فاستعمال الحكم عند التعبير عن الجريمة المنطبقة عليها المادة ١٣٢ عقوبات للفظ اختلس في معنى السرقة لا شائبة فيه .

(١٩٣٠/٢/١٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٧ ص ٤٦٩)

موضوع الجريمة

١٤٥٠ - متى كانت الأوراق القضائية مسلمة الى كاتب مكلف بحفظها فان اختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١/١٥٢ ع ولو وقع الاختلاس في وقت لم تكن فيه الأوراق تحت يد الكاتب لاي سبب من الأسباب .

(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٧٨٥)

١٤٥١ - ان جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية جريمة من نوع خاص نص عليها بقانون العقوبات بغية الزام الخصوم سلوك سبيل الذمة والأمانة في المخاصمات القضائية ، وأن القصد الذي رمى اليه الشارع من تجريم الأفعال الواردة في المادتين ١٥١ و ١٥٢ ع هو المحافظة على المستندات الحكومية وأوراق المرافعة القضائية ومن ثم لا ينال من توافر أركان هذه الجريمة حصول التسليم ما دام ان الاستيلاء قد وقع بطريق الغش .

(١٩٧٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٣ ص ٢٩٨)

١٤٥٢ - لما كانت أوراق التنفيذ محل الجريمة - وهي حكم رد حيازة بمرفقاته - من أوراق المرافعة القضائية التي شملها نص المادة ١٥١ . وكانت هذه المادة لا تستلزم لأعمالها في شأن تلك الأوراق أن تكون متعلقة بالجكومة على عكس ما استلزمه بالنسبة لباقي الأوراق التي عدتها في صدرها ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون اذ طبق المادتين ١٥١ و ١٥٢ عقوبات يكون غير سديد .

(١٩٦٣/١١/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣٥ ص ٧٥٤)

١٤٥٣ - إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين اختلسوا أوراق مرافعات قضائية مملوكة للحكومة وكذلك طوابع الدمغة الخاصة ببنقابة المحامين والنبي كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدة الأمين عليها المأمور بحفظها الأمر المتطبق على المادتين ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات والمادة الأخيرة منها تنص على عقوبة الحبس ، فإن الحكم اذ دانها طيقا للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات يوصف أنهما استوليا بغير حق على مبال الدولة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(١٦/٥/١٩٦١ أحكام النقض بس ١٢ ق ١٠٨ ص ٥٦٧)

١٤٥٤ - محضر الحجز في يد المندوب لتوقيعه يعد من الأوراق المكلف بحفظها والمشار إليها في المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

(١٤/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٦ ص ٢١٨)

١٤٥٥ - يدخل بمحضر البوليس ضمن الأوراق التي نصت عليها المادة ١٥١ من قانون العقوبات متى سلم الى شخص مأمور بحفظه .

(٢٧/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٩ ص ١١٨٥)

١٤٥٦ - متى كانت الأوراق القضائية المختلسة مسلمة الى كاتب مكلف بحفظها فإن اختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١/١٥٢ عقوبات ولو تصادف وقوع الاختلاس في وقت لم تكن فيه تحت يد الكاتب لأي سبب من الأسباب التي قد تعرض ، واذا كان الاختلاس قد وقع من الساعي الذي كان ينقل الأوراق من الكاتب والية فانه يكون مؤاخذا عليه بهذا النص . واذا وقع من شيخوخة آخر عليها وهي مع الساعي فان فعلته تقع تحت هذا النص كذلك .

(٣٠/١٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٤ ص ٢٦٧)

١٤٥٧ - ان جريمة سرقة الأوراق والمستندات التي تقع ممن قدمها الى المحاكم أثناء تحقيق قضيته هي جريمة من نوع خاص نص عليها قانون العقوبات في المادة ٢٩٨ بغية إلزام الخصوم بسلوك سبيل الذمة والأمانة في المخاضات القضائية والتنبيه الى أن السندات والأوراق التي يقدمها كل منهم الى المحكمة تصبح حقا شائعا للفریقین يسوغ للخصم الآخر

أن يعتمد عليها في اثبات حقوقه ، فلذلك وما دام نص هذه المادة صريحا في عقاب من قدم الورقة ثم سرقها ، فان هذا النص يتناول حتما صاحب الورقة الذي يسرقها بعد تقديمها .

(١٩٣٨/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢١ ص ٢٤٧)

١٤٥٨ - قلم الكتاب يعتبر انه احد الاماكن العمومية المعدة لحفظ الأوراق ، وليس من الضروري أن يكون مكان الحفظ مخزنا عموميا . . .

(١٩٣٠/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٧ ص ٤٦٩)

١٤٥٩ - ذكر كيفية حصول السرقة في الحكم ليس شرطاً في صحته . . .

(١٩٣٠/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٧ ص ٤٦٩)

١٤٦٠ - متى ذكرت المحكمة أن الورقة المسروقة كانت مودعة بالقضية نمرة مجكمة ، كان هذا كافيا لبيان أنها من ضمن أوراق المرافعة القضائية ، لأن هذه العبارة تشتمل كل ورقة يكون وجودها في ملف الدعوى من مستلزمات السير والمرافعة في القضية وليست قاصرة على أوراق المرافعات .

(١٩٣٠/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٧ ص ٤٦٩)

١٤٦١ - سرقة عقد الايجار المودع في أوراق دعوى ينطبق عقابها على المادتين ١٤٢ و ١٤٣ عقوبات لأن المقصود بالأوراق المنصوص عنها بهاتين المادتين هي الأوراق المودعة بالقضايا التي يحصل من سرقتها ضرر لمودعيها لا الأوراق الادارية والقضائية التي يتيسر للانسان استخراج صور مطابقة لها . .

(١٨٩٩/٢/٤ القضاء س ٦ ص ١٣٠)

الفصل الجنائي

١٤٦٢ - ان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد كل سلب للحيلازة يقع على الأوراق

المبينة بها ، مهما كان الباعث عليه ، ويستوى في ذلك أن يكون المتهم قد قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٦ ص ١٣٩٦)

١٤٦٣ - يكفي لقيام القصد الجنائي في جريمة المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات أن يكون مستفادا من سياق الحكم ، ما دام ما أورده فيه يكفي لإستظهاره .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٦ ص ١٣٩٦)

١٤٦٤ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اتلاف الأوراق الحكومية أو اختلاسها أن يكون الجاني عالما بشخص الحافظ . وأنه مأمور بحفظها ، لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي مودعة في المخازن العمومية أو بين يدي الأمين المأمور بحفظها .

(١٩٦١/٢/١٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٦ ص ٢١٨)

١٤٦٥ - العبرة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات هي بصفة الموظف وقت ارتكاب الجريمة إذ أن هذه الصفة هي مناط تشديد العقوبة .

(١٩٥٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٤ ص ١٥٤٣)

١٤٦٦ - اعتبار الموظف حافظا للورقة في حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية وهي مجرد تسليم هذه الورقة اليه .

(١٩٥٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٤ ص ١٥٤٣)

١٤٦٧ - مسجأة الموظف عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات تتوافر بمجرد تسليم الأوراق أو السندات اليه بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها .

(١٩٥٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٤ ص ١٥٤٣)

١٤٦٨ - يكفي لقيام القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عنها

بالمادة ١٥٢ عقوبات وهو تعمد الاتلاف ان يكون عاما ومستفادا من سياق الحكم ما دام ان ما آورده فيه ما يكفي لاستظهاره دون نظر الى البواعث .
(١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٩ ص ١١٨٥)

١٤٦٩ - تتحقق جريمة الاتلاف المنصوص عنها في المادة ١٥٢ عقوبات بمجرد وقوع تعمد مادي (تمزيق) على ورقة من الأوراق المنصوص عليها في تلك المادة بغية اتلافها وأن يكون من شأن هذا الاتلاف تغيير أو تشويه أو اعدام تلك الورقة .

(١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٩ ص ١١٨٥)

من أحكام محكمة الموضوع

١٤٧٠ - يعتبر من السجلات العمومية الوارد ذكرها بالمادة ١٣٢ عقوبات الدفاتر المعهود حفظها الى نقاش الأختام طبقا للمادة ٣ من لائحة ١٨٩٤/١/٤ ، فاذا تسبب أحد نقاش الأختام في اتلاف بعض أوراق دفتريه جازت معاقبته بالمادة ١٣٢ عقوبات ولو أنه ليس من الموظفين العموميين ذوي الرتب .

(منيا القمح الجزئية ١٩٠٩/٤/١٧ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٣٠٨)

١٤٧١ - يجوز تطبيق المادة ١٣٢ عقوبات على غير الموظفين العموميين من ذوي الرتب ، وبناء عليه تسري أحكامها على المبأذون الذي أعمل في حفظ دفاتر قبساتم الزواج واشهادات الطلاق .

(فاقوس الجزئية ١٩٠٩/٣/١٠ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٢٨٢)

مادة ١٥٢

. وأما من سرق أو اختلس أو أتلّف شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس .

- ألغيت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٩٧٥/٧/١٦ ، ونشر في ١٩٧٥/٧/٣١ .

- راجع ما جاء بالذاكرة الايفساحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ١١٢ .

- مادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

فقرة ثنائية :

فاذا كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الاشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

مادة ١٥٣

اذا حصل فك الاختتام او سرقة الأوراق او اختلاسها او اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ١٥٤

كل من اخفى من موظفى الحكومة او البوستان او مأموريهما او فتح مكتوبا من المكاتيب المسلمة للبوستان او سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس او بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه وبالعزل فى الحالتين . وكذلك كل من اخفى من موظفى الحكومة او مصلحة التلغرافات او مأموريهما تلغرافا من التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو افشاء أو نسل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت الغرامة قبل ذلك للالين جنيها .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

١٤٧٢ - قضت المادة ١٤٥ عقوبات بمعاقبة من اخفى تلغرافا أو افشاء ولم تفرض عقابا على من فتحه ، ولذا كان الحكم عليه على مقتضى المادة المذكورة باطلا ويتعين على محكمة النقض الغاء والحكم بالبراءة .

(١٨٩٨/٣/٥ القضاء س ٥ ص ٢٢٢)

من احكام محكمة الموضوع

١٤٧٣ - ان الغرض من لفظى الموظفين والمأمورين والرؤساء والمرؤسين ويدخل فى عداد الرؤسين كل العمال والخدمة ايا كانت الوظيفة التى يشغلها الرؤس ، لان لفظ موظفين المستعملة فى النص العربى من

المادة يقابلها في النص الفرنسي لفظ *fonctionnaire* ولفظ مأمورين يقابلها في النص الفرنسي *agents* ، وهذه الكلمة الأخيرة بالفرنساوي معناها الخدمة أو العمال . وما يؤيد ذلك هو أن المادة ١٣٥ من قانون العقوبات الأهل تقابل المادة ١٨٧ من قانون العقوبات الفرنسي . وقد جاء في كتاب شرح قانون العقوبات الفرنسي تأليف جارسون أن لفظ موظفين وخدمة يشملان جميع أرباب الوظائف راقية كانت الوظيفة أو حقيرة (انظر الفقرات ٣ وما بعدها من صحيفة ٤٦١ من الشرح المذكور ، وعليه فإذا ارتكب فراش البومستة عميلا من الأعمال المنوم عنها في المادة ١٣٥ عقوبات فيعاقب بالعقاب الوارد بها .

(استئناف قنا ١٦/٤/١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ص ٢٤٥)

١٤٧٤ - إن القانون لا يعاقب على إفشاء التلغرافات إلا إذا حصل الإفشاء بواسطة أحد موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها أو بواسطة أحد الأفراد بالاشتراك مع أحد هؤلاء الموظفين أو المأمورين بالشرائط القانونية المنصوص عنها في المادة ٦٨ عقوبات كما هو ظاهر من نص المادة ١٤٥ ، فينتج من ذلك أنه إذا أفشى أحد الأفراد تلغرافيا من التلغرافات المسلمة إلى مصلحة التلغرافات وكان وصوله إليه بغير واسطة أحد الموظفين أو المأمورين المذكورين أو بواسطة البعض لمن ذكرنا ولكن بغير الشروط المذكورة فلا عقاب عليه وغاية ما في الأمر أنه يكون قد ارتكب فعلا مضرا بالغير موجبا لتعويض الضرر حسبما تقتضيه قواعد القانون المدني .

(استئناف مصر ١٥/١٢/١٨٩٦ الحقوق س ١٢ ق ١ ص ٢)

١٤٧٥ - كل من أفشى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تلغرافا من التلغرافات المسلمة إلى المصلحة المذكورة أو سبيل ذلك لغيره يعاقب . م ١٤٥ عقوبات .

- يسرى الحكم المذكور المتعلق بالإفشاء على جميع التلغرافات سواء كانت اعتيادية أو سرية من غير فرق أو تمييز .

- لا يؤخذ شخص بما اقترقه آخر ، فإذا أفشى تلغرافا قبل أن يصل

الى صاحب الجريدة ثم نشره صاحب الجريدة المذكورة لا يدان لأن الافشا.
حصل من غيره .

- ان عدم تعريف صاحب الجريدة بمن أوصل اليه التلغراف الذي
نشره لا يحسب دليلا على جريمته .

(عابدين الجزئية ١٨٩٦/١١/٢٩ الحقوق نس ١١ ق ١٠٠ ص ٣٨٥)

الباب العاشر

اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق

مادة ١٥٥

كل من تدخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو باذن منها بذلك أو أجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس .

- راجع القانون رقم ٣١١ الصادر في ١٩٥٣/٦/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٣/٦/٢٥ ، ونص على أن تعذف من القوانين والقراسيم وغيرها من التشريعات بعض العبارات التي لا تتماشى مع إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية .

- راجع ما جاء بالملحظة الإيضاحية للقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٩٨ (ب) .

- ألغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

- راجع ما جاء بالملحظة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

معنى انتحال الصفة

١٤٧٦ - أن مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تدخلاً في الوظيفة لما يقتضيه هذا التدخل من أعمال إيجابية تكون - بالإضافة إلى ادعاء الصفة وانتحالها الافتئات الذي قصد الشارع أن يكون محلاً للعقاب ذلك هو الذي يستفاد من نص المادة ١٥٥ وتؤكد المقارنة بين هذا النص ونص المادة ١٥٦ التالية لها . فإن المادة ١٥٦ قد فرضت عقوبة أخف من العقوبة المقررة في المادة ١٥٥ على لبس الكسب الرسمية أو حمل العلامات الخاصة بالوظائف ، واشترطت للعقاب أن يحصل ذلك علناً ، مع أن لبس

الكسوة أو حمل الشارة هو بذاته انتحال ظاهر لصفة الموظف مما مفاده أن هذا الانتحال وحده ليس هو التدخل الوارد ذكره في المادة ١٥٥ واذ فتوقيع العقوبة الواردة بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات على من لم يقع منه أكثر من ادعائه كذبا أنه مخبر يكون خطأ اذ هذا العمل لا عقاب عليه قانونا .

(١٩٤٦/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٥٦ ص ٢٥١)

١٤٧٧ - اذا كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه رجل قروى من الريف متقدم في السن وأن المتهم اعترض سبيله وانحرف به الى طريق فرعى وزعم له أنه مخبر ثم أمره بإبراز بطاقته الشخصية واخراج ما يحمله في جيوبه من نقود وأوراق فانصاع المجنى عليه لهذا الأمر اعتقادا منه بأن المتهم من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الاجراء قانونا ، فان هذه الأفعال والمظاهر مما تتحقق بها جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النقيض س ١٢ ق ١٥٧ ص ٨١٥)

١٤٧٨ - من المقرر أن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها الا اذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتيال والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها ولو لم يتم بعمل من أعمالها . واذ كان ذلك - وكانت المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب فقط على اجراء عمل من مقتضيات وظيفة عمومية بل تعاقب أيضا على تداخل في الوظيفة من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يكتفيا بمجرد انتحال الوظيفة بل طلب الطاعن الأول من المتهم الرابع إبراز بطاقته الشخصية والاطلاع عليها فأخرجها وتظاهر الطاعن المذكور مع الطاعن الثاني والمتهم الثالث بضبط المجنى عليه ومن معه واصطحبهم الى قسم الشرطة الأمر الذي حمله على الاعتقاد بأن الطاعنين من رجال الشرطة الذين لهم اتخاذ هذه الإجراءات قانونا ، وهو ما تتحقق به جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(١٩٧٤/٢/٢٤ أحكام النقيض س ٢٥ ق ٤١ ص ١٨٧ ، ١٩٥٤/١١/٢)

س ٦ ق ٥٧ ص ١٧٣)

صور تنتفى فيها الجريمة

١٤٧٩ - انتحال صفة الموظف لا يعتبر بذاته تداخلا فى الوظيفة .
ولذا يتمين أن يستظهر الحكم فى هذه الجريمة الأعمال الايجابية التى صدرت
من المتهم والتى تعتبر اقتناتا على الوظيفة .

(٢٢/٣/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٢ ص ٤١٦)

١٤٨٠ - اذا اقيمت دعوى بمقتضى المادة ١٣٦ عقوبات ضد
شخص لتدخله فى وظيفة مأذون يجب أن يثبت أن هذا المتهم انتحل لنفسه
وظيفة مأذون وأجرى عملا من الأعمال الخاصة بهذا الموظف . وبناء على ذلك
الفقيه الذى أصدر فتوى بأن المرأة المطلقة يجوز لها أن تتزوج بزوجها مرة
ثانية وساعد فى ارجاعها لا يصح عقابه بصفته أنه تدخل فى وظيفة المأذون .

(٢٤/٦/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٨٣)

١٤٨١ - لا تعد جريمة التدخل فى الوظائف العمومية الفتوى
الشرعية التى يفتى بها شخص بصفته عالما فى وقوع أو عدم وقوع الطلاق
دون أن يجعل نفسه معينا من قبل الحكومة .

: ١٤/١١/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٨٢ ص ١٥٨)

مادة ١٥٦

كل من لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التى
تخلو ذلك أو حمل علانية العلامة المميزة لعمل أو لوظيفة من غير حق يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

- الفيت عقوبة الفرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢
ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم المحكمة الموضوع

١٤٨٢ - تقضى المادة ١٣٧ فقرة ثانية بعقاب من لبس مطلق
كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا لرتبة ، فمطلق الكسوة يشمل المخصصة

لموظفي الحكومات الأجنبية لعموم النص لأن الغرض من هذه المادة هو منع الأسباب الموصلة لارتكاب الجرائم بالتزوي بزي يمنح صاحبه بعض حقوق ليست له فيسهل معها اقتراف الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٣٦ عقوبات ، ولا شك أن هذه المادة لا تختلف سواء كانت هذه الكسوة لموظفي حكومة أجنبية أو الحكومة المحلية . وقد نص على ذلك في تعليقات على قانون العقوبات في شرح المادة ٢٥٩ عقوبات فرنسائى .
(طنطا الجزئية ١٩١٣/٤/٢٤ الشرائع س ١ ص ٥٣)

مادة ١٥٧

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه كل من تقلد علانية نيشانا لم يمنحه او لقب نفسه كذلك بلقب من ألقاب الشرف أو برتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة من غير حق .
- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت الغرامة قبل ذلك عشرين جنيها .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٥٨

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه كل من تقلد علانية بغير حق او بغير اذن رئيس الجمهورية نيشانا اجنبيا او لقب نفسه كذلك بلقب شرف اجنبى او برتبة اجنبية .
- راجع ما جاء فى القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ٢٥/٦/١٩٥٣ ونص على ان تجذف من القوانين والمراسيم وغيرها من التشريعات بعض العبارات التى لا تتشى مع الغاء الملكية وعلان الجمهورية ، وكذلك مذكرته الايضاحية تحت المادة ٩٨ (ب) .
- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت الغرامة قبل ذلك عشرين جنيها .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٥٩

فى الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين يجوز للمحكمة ان تأمر بنشر الحكم بأكمله أو بنشر ملخصه فى الجرائد التى تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الحادى عشر

الجنح المتعلقة بالأديان

مادة ١٦٠

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من شوش على اقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص به :
أو عطلها بالعنف أو التهديد .

(ثانيا) كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مبان معدة لاقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .

(ثالثا) كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها .

وتكون العقوبة السجن الذى لا تزيد مدته على خمس سنوات اذا ارتكبت أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٦٠. تنفيذًا لغرض اجرامى .

- الفقرة الأخيرة مضافة بالمادة ٢/٣ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ (راجع المذكرة الايضاحية فى نهاية الباب الثانى من الكتاب الثانى) .

- عدلت الفقرة الأولى بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكان نصها قبل التعديل : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز الخمسين جنيها مصريا .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

١٤٨٣ - ان القصد الجنائى ليس ضروريا فى تهمة انتهاك حرمة

انقبور او تدنيسها . ويكفى أن الفعل المادى المسبب للانتهاك يكون حصل بإرادة الفاعل ورغبته . والقول بأن الفعل المادى يجب أن يقع على الجثة أو المقبرة على غير أساس لأن هذا المبدأ وإن كان صحيحا بالنسبة لتفسير القانون الفرنساوى إلا أنه غير صحيح بالنسبة لتفسير القانون الأهلى . وذلك لأن المقتن المصرى أحال فى تفسير المادة ١٣٨ عقوبات على المادتين ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون العقوبات السودانى ، فإذا اغتضب شخص صبية داخل جبانة يكون مرتكبا لجريمة تدنيس القبور ويحاكم بمقتضى المادة ١٣٨ عقوبات .

(١٩٠٥/٩/٣٠ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٢٥ ص ٣١)

حكم لمحكمة الموضوع

١٤٨٤ - أن الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ عقوبات التى تعاقب على انتهاك حرمة الجبانات لا تنطبق إلا على الجبانات التى لا تزال معدة للدفن فعلا والجبانات التى وإن بطل الدفن بها إلا أنها ما زالت حافظة لمعاليها . وقد قضى بأن من جفرت فى أرض جبانة مهجورة لا يقع تحت طائلة المادة سالفة الذكر إذا كانت جميع معالم الجبانة قد زالت فضلا عن أنه سبق أن باعت الحكومة الأرض باعتبارها من أملاكها الخاصة .

(قنا - استئناف ١٩٢١/٩/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٢٢ ص ٥٥)

مادة ١٦١

يعاقب بتلك العقوبات على كل تعد يقع باحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علنا ويقع تحت أحكام هذه المادة :

(أولا) طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الأديان التى تؤدى شعائرها علنا إذا حرق عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه .

(ثانيا) تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور .

حکمان

١٤٨٥ - انه وان كانت حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى الدستور الا أن هذا لا يبيح لمن يجادل فى أصول دين من الأديان ان يمتن حرمة او يحط من قدره او يزدريه عن عمد منه . فاذا تبين انه انما كان يبغى بالجدل الذى أثاره المساس بحرمة الدين والسخرية منه فليس له أن يحتسب فى ذلك بحرية الاعتقاد . وتوافر القصد الجنائى هنا - كما فى كل الجرائم - هو من الأمور التى تستخلصها محكمة الموضوع من الوقائع والظروف المطروحة أمامها . ولا يشترط فى الحكم بالعقوبة أن يذكر فيه صراحة سوء نية المتهم ، بل يكفى أن يكون فى مجموع عباراته ما يفيد ذلك .

(١٩٤١/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٧ ص ٣٧٦) .

١٤٨٦ - الأعمال المكونة للتعدى على الأديان المبينة فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٩ عقوبات لم تذكر على سبيل الحصر بل ذكرت لبيان أنه معاقب عليه بمقتضى المادة فيعتبر تعديا على مذهب دينى بيع أو عرض للبيع كتاب مشتمل على أمور مهينة لأداب المذهب ومخالفة للأداب المتبعة عند جميع المذاهب والأديان ومناقضة لتعاليم المذهب المعتدى عليه .

(١٩٠٧/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٩٤)

الباب الثاني عشر

اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية

مادة ١٦٢

كل من هدم أو أتلف عمدا شيئا من المباني أو الإملاك أو المنشآت المعدة للنفع العام أو الأعمال المعدة للزينة أو ذات القيمة التذكارية أو الفنية ، وكل من قطع أو أتلف أشجارا مفروسة في الأماكن المعدة للعبادة أو في الشوارع أو في المنتزهات أو في الأسواق أو الميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي هبها أو أتلفها أو قطعها .

ويضاعف الجرم الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ١٦٢ إذا ارتكبت الجريمة تنفيلا لغرض إرهابي .

- الفقرة الأخيرة مضافة بالمادة ٣/٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة الإيضاحية في نهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني)
كما عدلت بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ - ونشر في ٢٠/٧/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .
- وعدلت العقوبة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكان النص قبل التعديل : الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٣٠ .

- مادة ١٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :
كل من أتلف أو هدم أو تخرب أحد المباني أو الآثار المعدة للنفع العام أو للزينة وكل

من قطع أو أثلف أشجارا مغروسة في صحون الجوامع أو في الشوارع أو في المنتزهات أو في الأسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أثلفه من تلك الأشياء .

حكم

١٤٨٧ - جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ يقضى بالزام المتهم بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أثلفها أو قطعها ، وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال بالإضافة الى العقوبة الأصلية .

(١٠/١٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠١ ص ١٣٤٤)

مادة ١٦٢ مكررا

يعاقب بالسجن كل من تسبب عمدا في إتلاف خط من خطوط الكهرباء، التي تملكها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو ترخص في انشائها لمنفعة عامة وذلك بقطعه الأسلاك الموصلة للتيار الكهربائي أو الكابلات أو كسر شيء من العدد أو الآلات أو عازلات الأسلاك أو إتلاف الأبراج أو المحطات أو الشبكات المتصلة بالخطوط الكهربائية المذكورة أو جعلها كلها أو بعضها غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت ، بحيث ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي ولو مؤقتا .

وإذا حدث فعل من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة نتيجة إهمال أو عدم احتراز فتكون العقوبة الحبس الذي لا يتجاوز ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وفي جميع الأحوال يجب الحكم بدفع قيمة الأشياء التي أثلفها المحكوم عليه أو قطعها أو كسرها .

- أضيفت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١٩٧٣/٤/٥ ونشر في ١٩٧٣/٤/٥ .

- عدلت الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ ، وكانت العقوبة قبل تعديلها خمسين جنيها .

راجع ما جاء بالذكرة الايفساحية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ تحت المادة ٣١٦ مكررا ثانية .

- راجع ما جاء بالذكرة الايفساحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٣٠ .

مادة ١٦٢ مكررا (أولا)

كل من ارتكب في زمن هياج او فتنة فعلا من الأفعال المشار اليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة او قام بالاستيلاء على أحد مرافق توليد او توصيل التيار الكهربائي المذكورة في الفقرة المشار اليها بالقوة الجبرية او بأي طريقة كانت ، بحيث ترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي ، وكذا كل من منع قهرا اصلاح شيء مما ذكر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي أتلفها او قطعها او كسرها .

- اضيفت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١٩٧٣/٤/٥ ، ونشر في ١٩٧٣/٤/٥ .

- راجع ما جاء بالذكرة الايفساحية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ تحت المادة ٣١٦ مكررا ثانية .

الباب الثالث عشر

تعطيل المواصلات

مادة ١٦٣.

كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلّف شيئا من آلاتها سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه . وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض .

- عدلت بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩/٧/١٩٥٦ ، ونشر في ١٩٥٦/٨/٥ .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ . ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ وكانت قبل تعديلها خمسين جنيها .

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ١٦٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ :

كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلّف شيئا من آلاتها سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا . وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ :

كشف العمل على أن الردع لم يعد كافيا في العقوبات المقررة لجرائم تعطيل المواصلات التلغرافية والتليفونية عمدا في غير حالات الهياج أو الفتنة وكذلك في العقوبات المقررة لجرائم السرقات الممدودة من الجنيح والتي تقع على المهمات أو الأدوات المتصلة بهذا الطريق من المواصلات وقد زادت هذه السرقات حتى أصبحت خطرا يهدد مرفق المواصلات التلغرافية والتليفونية بضرر فادح .

وإزاء ذلك أصبح من اللازم وضع عقوبة مغلظة على الجرائم المشار إليها ضمانا لسير الانتفاع العام بالمرفق المذكور على الوجه المطلوب .

ولذلك أعد مشروع القانون المرافق بتعديل المادتين ١٦٣ و١٦٤ عقوبات بجعل العقوبة فيهما السجن وإضافة مادة جديدة برقم ٣١٦ مكررا ثانية تطبق ابداً العقوبة على السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات الخاصة بالمواصلات المذكورة إذا لم يتوافر فيها ظرف من الظروف المستددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ إلى ٣١٦ وروى أن يعاقب بالعقوبة المذكورة على هذه الجريمة سواء وقعت على أدوات مستعملة فعلا في المواصلات ويترتب عليها انقطاعها أو على أدوات أعدت للاستعمال في هذا الغرض وإن لم توضع بعد في موضع الانتفاع المنصود به وذلك لتأمين امداد المرفق المذكور بحاجاته السريعة دون عائق .

حکمان

١٤٨٨ - لما كانت المادة ١٦٣ من قانون العقوبات تنص على أن « » ثم نصت المادة ١٦٦ على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية ، وكانت العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة الرد الشئ الى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها في جميع الأحوال ، وإن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . وكان منا يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من قانون العقوبات .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٣ ص ٩٦١) .

١٤٨٩ - لما كان الأصل المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه ، فالمقاول المختص الذي يعهد اليه بهذا العمل يتسأل عن نتائج خطئه ، وتقدير الخطأ المنبجج لمسؤولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٣ ص ٩٦١) .

مادة ١٦٤

كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعة الأسلاك الموصلة أو كسر شيئا من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الزاخرة لها

أو بأي كيفية كانت يعاقب بالسجن مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض عن الخسارة .

- عدلت بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٧/٣١ . ونشر في ١٩٥٦/٨/٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ١٦١ .

- مادة ١٦٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعة الأسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الأسلاك أو التوائم الرالعة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع عدم الإخلال بالزامه بالتعويض عن الخسارة .

الأحكام

١٤٩٠ - أنه لما كان القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها بالمادتين ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات توافر أمرين : انقطاع المواصلات بالفعل ، وكون هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصوله كان واجبا على المحكمة إذا ما رأت ادانة المتهم في تلك الجريمة أن تذكر الدليل على تعمد ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصول انقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل الذي نتج عن ذلك والا كان حكمها مشوبا بالقصور .

(١٩٤٦/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٣ ص ٢٦٦)

١٤٩١ - يوجب القانون في الجريمة المعاقب عليها في المادتين ١٦٤ و ١٦٦ من قانون العقوبات توافر أمرين انقطاع المواصلات بالفعل ، وكون هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصوله .

(١٩٨٣/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٨ ص ٣٤٤ ، ١٩٨٢/١٠/١٢ س ٣٣ ق ١٥٥ ص ٧٥٩)

١٤٩٢ - توافر القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٦٤ و ١٦٦ أو عدم توافره مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن مراقبة محكمة النقض متى كان استخلاصه

سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

(١٢ / ١٠ / ١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٥ ص ٧٥٩)

مادة ١٦٥

كل من اتلف في زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات آحاد الناس ، وكذا من منع قهرا تصليح خط تلغرافي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن الزامه بجبر الحسارة المترتبة على فعله المذكور .

مادة ١٦٦ .

تسري أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

مادة ١٦٦ مكررا

كل من تسبب عمدا في ازعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

- أضيفت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢/٣/١٩٥٥ ، ونشر في ٣/٣/١٩٥٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ تحت المادة ١٣٧ مكررا .

مادة ١٦٧

كل من عرض للمخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

الأحكام

نطاق الجريمة

١٤٩٣ - ان المادة ١٦٧ من قانون العقوبات قد وردت في الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني تحت عنوان تعطيل المواصلات وحلت محل المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤م التي كانت تنص على عقاب من يعطل عمدا سيرة قطار الشبكة الحديدية دون تفريق بين القطارات المملوكة للحكومة وبين القطارات لشركة من الشركات التي التزمت القيسام بمرفق النقل العام عن طريق قطارات تسيير على شبك حديدية لها في مناطق محددة من الجمهورية المصرية بمقتضى عقود الترام بينها وبين الحكومة ، وقد رأى المشرع في النص الجديد أن تكون الحماية شاملة لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية ، فنص على عقوبة من يعرض سلامتها للخطر أو يعطل سيرها عمدا ، وكشف في نص المادة ١٦٦ السابقة على هذه المادة بأن ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو إبراز ما يجب أن يحدته الملتزم بتلك الوسائل المشغولة بالحماية من خدمات للجمهور بلا تفريق وعلى أساس المساواة التامة بين الأفراد بغض النظر عن يملك تلك الوسائل سواء أكانت الحكومة أم شركة أم فرد من الأفراد ، وما يوضح قصد الشارع ما جاء في المادة ١٦٦ من قانون العقوبات في شأن الخطوط التليفونية « تسرى أحكام المواد الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عامة » ، وهذه المعنى ذاته هو الذي أشار إليه المشرع المصري في المادتين ٦٦٨ و ٦٦٩ من القانون المدني في باب التزام المرافق العامة ، واذن فالقول بأنه يشترط لتطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات أن تكون وسائل النقل المعترضة للخطر مملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة يكون على غير أساس .

(١٩٥٤/٢/٢٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٥ ص ٣٧٨)

تمام الجريمة

١٤٩٤ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٧ من قانون العقوبات بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأية طريقة عمدية فمن شأنها أن تؤدي الى التعطيل أو التعريض للخطر ، سواء وقع اصطدام فعلي بالأشياء المستعملة في هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل

نتيجة ايقاف وسيلة النقل العام خوف الاصطدام بها .

(١٦ / ١٠ / ١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٦ ص ٨٠٧)

١٤٩٥ - تتحقق الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٥ عقوبات بمجرد تعطيل قطار السكة الحديد بسبب القاء أشياء على الخط الحديدي سواء أوقع اصطدام القطار فعلا بهذه الأشياء وكان التعطيل بسببه أم كان هذا التعطيل نتيجة ايقاف القطار خوف الاصطدام .

(٩ / ١١ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٣ ص ٣٥١)

مادة ١٦٨

إذا نشأ عن الفعل المذكور في المادة السابقة جروح من المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ أو ٢٤١ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . أما إذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدية .

مادة ١٦٩

كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لاحتى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه . أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس .

- عدلت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤ / ٤ / ١٩٨٢ ونشر في ٢٢ / ٤ / ١٩٨٢ ، وكانت العقوبة قبل التعديل عشرين جنيها معزياً .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

التعريض للخطر فقط

١٦٩٦ - الفقرة الأولى من المادة ٦٦٩ من قانون العقوبات قد جرمت التسبب بغير عمد في حصول حادث لاحتى وسائل النقل العام من

شأنها تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر ، ولم تشترط حدوث إصابة لأحد .

(٢٧/٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٥٧ ص ٢٩٧)

١٤٩٧ - من المقرر أن المادة ١٦٩ عقوبات لا تنطبق الا على الحوادث التي من شأنها تعريض الأشخاص الموجودين في القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة للخطر وأنه يشترط لانطباق الفقرة الثانية من هذه المادة أن تنشأ عن الحادث وفاة أو إصابة أحد الأشخاص الموجودين بوسيلة النقل .

(١٦/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٣ ص ١٥١)

١٤٩٨ - لأجل تطبيق المادة ١٥٢ عقوبات قديمة حرف المنصوص عنها لمساقبة من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه القاء الأشخاص الذين به في الخطر لا يجب أن يكون القطار كاملاً بل يعاقب أيضاً من يرض للخطر الأشخاص الموجودين في قاطرة وحدها ، لأن الظاهر من نص القانون أن غرضه حماية كل شخص راكب في قطار من قطارات السكة الحديدية والقاطرة تعد قطارا أيضاً لأن فيها أشخاصاً يعنى القانون طبعاً بالمحافظة عليهم ولا تقل عنايته بهم عن عنايته بالركاب .

(١٧/١٢/١٩٠٤ الاستقلال س ٤ ص ١٥٦)

من أحكام محكمة الموضوع

١٤٩٩ - عربة الترمواى الكهربائي التي تسير بسرعة ٢٠ كيلومترا في الساعة وتنقل البضائع وتجري على قضبان السكة الحديدية هي القطار المقصود في المادة ١٤٧ من قانون العقوبات .

(الجيزة الجزئية ٢١/٥/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٧ ص ٥٣)

مادة ١٧٠

كل من نقل أو شرع في نقل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال في قطارات السكك الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات مخالفاً في ذلك لوائح البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب

بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة كل من نقل أو شرع فى نقل مفرقات أو مواد قابلة للالتهاب فى الرسائل البريدية فى غير الحالات المصرح فيها بنقل مثل هذه الأشياء .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/١/٢ .
ونشر فى ١٩٥٦/٤/٨ .

- عدلت عقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٩٨٢/٤/١٤ ، ونشر فى ١٩٨٢/٤/٢٢ ، وكانت قبل التعديل عشرين .

- راجع ما جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٣٠ .

- الملكرة الايضاحية للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ :

خلت نصوص قانون العقوبات فى مصر من النص على عقاب من ينقل أو يشرع فى نقل المفرقات أو المواد القابلة للالتهاب بطريق البريد كما خلّت من النص على عقاب من يستعمل طوابع البريد المقلدة أو التى سبق استعمالها .

وقد أوصت اتفاقية مؤتمر بريد باريس الدولى بضرورة وضع نص يتناول هذه الحالات ولذلك روى وضع المشروع المرافق الذى أضاف فقرة ثانية الى المادة ١٧٠ عقوبات تنص على عقاب كل من نقل أو شرع فى نقل مفرقات أو مواد قابلة للالتهاب فى الرسائل البريدية فى غير الحالات المصرح فيها بنقل هذه الأشياء .

كما أضاف المشروع المرافق فقرتين الى المادة ٢٢٩ عقوبات لعقاب كل من يستعمل طوابع البريد المقلدة ولو كانت غير متداولة أو التى سبق استعمالها مع علمه بذلك ويسرى هذا الحكم على قسائم المجاورة الدولية المقلدة وهى قسائم يمكن استبدالها بطوابع بريد فى جميع البلدان الداخلة فى اتحاد البريد الدولى .

مادة ١٧٠ مكررا

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من ركب فى عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجر أو الغرامة أو ركب فى درجة أعلى من درجة التذكرة التى يحملها وامتنع عن دفع الفرق .

(ثانيا) كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب بأحدى وسائل النقل العام .

- أضيفت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/٣/٢ ، ونشر في ١٩٥٥/٣/٣ .

- وعدلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٩٧١/٥/٩ ، ونشر في ١٩٧١ ٥/٢٠ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ تحت البايذة ١٣٧ مكررا .

- وعدلت باللائحة الاولى بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ ، وكان نصها : " يعاقب بالغيب مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين ..

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ١٧٠ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ :

كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجرة أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التي يحملها وامتنع عن دفع الفرق مخالفاً بذلك اللوائح يعاقب بالغيب مدة لا تجاوز أسبوعاً أو بغرامة لا تزيد على ألف قرش .

- الملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ :

لوحظ في الآونة الأخيرة قيام بعض المواطنين بالسفر متسلقين أسطح عربات السكك الحديدية أو بخرائب القاطرات والعربات أو غيرها من وسائل النقل العامة تهرباً من دفع الأجرة مما يعرضهم للمخاطر ؛ هذا فضلاً عن أن وجودهم في غير أماكن الركوب يكون سبباً في وقوع بعض الحوادث لا سيما عند سقوط ما يحملونه فوق شريط القطار وقد أظهرت الحوادث ارتفاعاً في عدد الضحايا كان منسباً له تواجد كثيرين منهم فوق أسطح القاطرات عند انقلابها لخروجها عن الخط .

هذا ولما كانت المادة ١٧٠ مكررا عقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ تعاقب على الامتناع عن دفع الأجرة فيحسب فقد بات من المناسب أن تتناول بالعقاب كذلك ركوب وسائل النقل العامة في غير الأماكن المعدة للركوب على أن يكون من الملأثم إذا كثرة الحوادث وجوب الارتفاع بالعقوبة بتشديد عليها حتى يتحقق بذلك الردع العام والخاص معاً

الباب الرابع عشر

الجنح التي تقع بواسطة الضعف وغيرها

مادة ١٧١

كل من اغري وإحتاد أو أكثر بارتكاب جنابة أو جنحة بقول أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إيحاء صدر منه علناً أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بآية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الاغواء وقوع تلك الجنابة أو الجنحة بالفعل .

أما إذا ترتب على الاغواء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القصاص الأحكام القانونية في العقاب على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علنياً إذا حصل الجهر به أو ترديده بأحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكي أو أية طريقة أخرى .

ويكون الفعل أو الإيحاء علنياً إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أي مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وُضعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان .

الأحكام

راجع أيضا الأحكام الواردة تحت المادة ٣٠٢

١٥٠٠ - الطريق العام مكان عمومي بطبيعته ، اثبات الحكم وقوع السب في الطريق العام يتوافر به ركن العلانية .

(١٩٨٧/٤/٢٦ ط ٤٩٥٢ س ٥٦ ق)

١٥٠١ - يجب أن يشتمل الحكم القاضي بالعقوبة لجريمة السب العلني على ذكر المكان أو الظروف التي تحققت بها العلنية ولا يصح الاكتفاء بذكر لفظ العلانية وصفا للسب بل يتعين توضيحها في الحكم والا كان باطلا .

(١٩١٨/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٩ ص ٤٨)

١٥٠٢ - كلمة مقالات الواردة بالمادة ١٤٨ عقوبات لا تقتصر على الخطايا بل تشمل أيضا الحديث البسيط .

(١٩١٣/٢/١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٤٢ ص ٨١)

١٥٠٣ - انه لأجل الحكم بعقوبة القذف يجب أن يكون القذف حصل في محل عمومي ، وكل اجتماع في محفل خصوصي يعد عموميا ان كان الدخول فيه مباحا بمقتضى عوائد محلية ، فالاجتماعات التي تحصل في الأفراح بالقطر المصري تعد مجتمعات ومحافل عمومية بحسب عوائد الأهالي وطبائعهم . وكل قذف يحصل في هذه الاجتماعات يعتبر أنه حصل في محافل عمومية ، وحينئذ يعتبر قذفا في محفل عمومي قول الزوج في الفرح انه وجد زوجته ثيبا ، وكل من جاره وقتئذ على هذا القول يعتبر أيضا مرتكبا هذه الجنحة معه ولوالدها الحق في رفع الدعوى وطلب التعويضات ردا لشرفه .

(١٨٩٦/١/٤ الاستقلال س ٢ ص ٢٦٥)

من أحكام محكمة الموضوع

١٥٠٤ - يعتبر ركن العلانية متوافرا في جريمة السب وان صدرت

عبارات السب في محل خصوصي كما لو صدرت في منزل - اذا قيلت تلك
العبارات بصوت عال أمكن سماعه من الشارع .

(كفر الزيات الجزئية ١٩١٨/٧/٢ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٧٠)

١٥٠٥ - لا يعتبر من قبيل التوزيع تسليم صورة واحدة الى
شخص واحد الا اذا كان هذا الشخص قد عهد اليه بنشرها بين الناس خاصة
أو سرية الا اذا ثبت أن الغرض من ارسالها بهذه الطريقة كان يقصد النشر .
(جنایات مصر ١٩٤٨/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٣٣
ص ٣١٤)

مادة ١٧٢

كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الحرق
أو جنایات مخلة بأمن الحكومة بواسطة اخذى الطرق المتصوص عليها في
المادة السابقة ولم تترتب على تعريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس .

مادة ١٧٣

• • • • •

- ألغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في
• ١٩٥٧/٥/١٩

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ١٧٩ .

- مادة ١٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من تطاول باحدى الطرق المتقدم ذكرها على مسند الملكية أو طعن في نظام توارث
العرش أو طعن في حقوق الملك وسلطته يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل
عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ١٧٤

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين
جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرها
فعلا من الأفعال الآتية :

(أولا) التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى او على كراهته او الازدراء به .

(ثانيا) تحبيذ او ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية او النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة او الارهاب او بآية وسيلة اخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية او المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها فى الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها .

الأحكام

١٥٠٦ - اذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهمين بجريمتى الانضمام الى منظمة شيوعية يرمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات كما ترمى الى القضاء على طبقة اجتماعية ملحوظا فى تحقيق هذه الأغراض استعمال القوة والوسائل الأخرى غير المشروعة ، وجريمة التحبيذ والترويج لهذه المبادئ ، اذ قال ردا على ما يشير. الدفاع فى خصوص زوال المملكة المصرية والدستور المصرى اللذين كانا موجودين وقت الحادث ، ان تغيير شكل الدولة من ملكية الى جمهورية او تغيير الدستور لا يلغى الجريمة التى لا زالت فى نظر المشرع معاقبا عليها من وقت حصوله الى الآن ، فان ما قاله الحكم من ذلك صحيح فى القانون ويكفى الاستناد اليه فى رفض ما يشير. الدفاع فى هذا الخصوص .

(١٩٥٩/٢/٣ . أحكام النقض .س ١٠ ق ٣٠ ص ١٣١)

١٥٠٧ - ان المادة ١٤ من الدستور وان كفلت حرية الراى والاعتقاد الا أنها عقببت على ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة يكون فى حدود القانون ، ذلك ان حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة الى جميع الأفراد الا فى حدود احترام كل منهم لحريات غيره واذن فان من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استيعمال تلك الحريات الاعتداء على حريات الغير . وليس فى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٤٦ ما يمس حرية الراى أو يتجاوز تنظيم ممارسة حرية الفرد لحرية

التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تتضمن عدم المساس بحريات غيره مما لا يصح معه النعي عليه بمخالفة أحكام الدستور من هذه الناحية .

(١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٨ ص ٥٥٤ ، ١٩٥٢/٣/٣ ق ١٩٨ ص ٥٢٤)

١٥٠٨ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من مجموع عبارات المنشور محل الدعوى ان الرسائل الوارد ذكرها لا تتصل بنظام الحكومة المقرر بالقطر المصري ولا بمبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وانما يتصل بفرض آخر بينته ، وان ما جاء بتلك العبارات يصدد النظم المذكورة قد خلا من أية اشارة الى الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، الأمر الواجب توافره للعقاب على جريمة التجبير والترويع . علننا المذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور المصري الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقسوة ، وكان ما قالته المحكمة في ذلك له ما يبرره فلا يصح الطعن على حكمها بالخطأ ، ما دامت هي قيد انتهت الى أن المتهم لم يصل ولم يقصد أن يصل من قريب أو من بعيد ، صراحة أو ضمناً ، بين الوسائل التي ذكرها وبين النظم المراد حمايتها بالمادتين ١٧١ و ١٧٤/٢ من قانون العقوبات .

(١٩٤٨/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٣٩ ص ٦٠٧)

١٥٠٩ - ان الشارع اذ نص في المادة ١/١٧٤ عقوبات على عقاب من يحرض بطريقة من طرق العلانية على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري او على كراهته والازدراء به ، انما عني الطعن الذي يكون المقصود به تعريض الدستور ، وكل ما كان الدستور مصدرا له من النظم الأساسية المختلفة المرسومة فيه لضبط شئون الحكم في البلاد وتحديد ادارتها ، الى ما اراد حمايتها منه وهو الخس على قلبها وكراهيتها والازدراء بها ولم يعن الطعن في حكومة بعينها أو وزارة بذاتها أو حكام بأشخاصهم ، اذ أن القانون قد قرر لحماية هؤلاء من الطعن فيهم عقوبات خاصة في نصوص خاصة لا تنطبق على النظم الدستورية التي هي باعتبارها ذات معنوية بحثا . تحتاج حمايتها الى نص خاص بها هو الذي وردت به المادة المذكورة ، كما هو مدلول عليه بمعناها لغة وبمفهومها فقها وبما هو مستفاد من مذكرتها الايضاحية في جملتها . واذا كان القانون لا يتطلب في عبارات التحريض

على كراهية نظام الحكومة أن تكون في صورة معينة لا تقع الجريمة الا بها .
فانه لا نزاع في أنه يجب على كل حال لكى يتوافر في الجريمة عتصراها
المسادی والأدبی . أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدي الى ما نهى القانون
عنه من ذلك التحريض ، وأن تتوجه نية من صدرت عنه الى تحقيق ذلك من
ورائها . ثم انه اذا جاز أن يكون الطعن المعنى في هذه المادة موجها في
الظاهر الى هيئة معينة او الى أشخاص معينين ومسندا في الواقع الى ذات
النظام للنيل منه ، إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يكون هذا مستفادا من
العبارات في ذاتها حسب المقصود منها .

(١٣/٥/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٠ ص ١٩٨)

١٥١٠ - ان التعديل الذى أدخل على المادة ١٥١ عقوبات بالقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ قد غير حكم الفقرة
الثانية منها تغييرا جوهريا ، اذ فضلا عن أنه أدمج الفقرة الثانية بالفقرة
الثالثة من المادة ، فانه أدخل على الجريمة التى كانت تعاقب عليها الفقرة
الثانية قيودا حدت من واسع مداها . فبعد أن كان النص القديم يعاقب
على مجرد « نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية » ،
أصبح النشر وحده غير كاف لايجاب العقاب الا : (١) اذا تضمن تحبيذا أو
ترويجا (٢) وكان الأمر المحبذ أو المروج مذهبيا (لا مجرد أفكار كما كان
يقول النص القديم) (٣) وكان المذهب من المذاهب التى ترمى الى تغيير
مبادئ الدستور الأساسية (فلا يكفى فيها أن تكون بذاتها مغايرة لتلك
المبادئ كما كان يقول النص القديم) (٤) وأهم من كل ما تقدم أن النص
الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعو له هو حصول
التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الارهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة
(ولم يكن لهذا الشرط وجود النص القديم) . وهذه القيود قد تجعل
النص الجديد أصح في التطبيق في بعض الأحوال ، لأنها قد تخرج من حكم
الفقرة الثانية أشخاصا كان ينطبق عليهم النص القديم .

(١٦/١٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٢ ص ٥١٤)

١٥١١ - ان وصف الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٥١ عقوبات
المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥
لا يقتصر بحسب الصياغة الجديدة للمادة على من يجب بنفسه استعمال القوة

لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية ، بل يتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المبادئ التي ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها . ولا يكفي لتبرئة متهم في مثل هذه الحالة القول بأنه لم يشر باستعمال القوة ما دام المذهب الذي يحبذه في منشوره يقوم على أساس التذرع بالقوة والارهاب .

(١٦/١٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٢ ص ٥١٤)

١٥١٢ - الحكومة في ماهيتها القانونية هي السيادة في مظهرها العملي ، أي السيادة فعالة مجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها في الناس فكل الضوابط والاحكام الكلية التي تحدد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي التي يتكون منها في مجموعها معنى الحكومة . وتلك الضوابط والاحكام متغيرة متقلبة على صثور ووجوه شتى ، فكلما تحدثت في بلد على أي وجه من الوجوه وبأي كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هي هي ذلك الوجه المحدد ، وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقررة ، والذاتية هي الوثائق الأساسية التي تتكفل بتبيان ذلك النظام وتقريره ، وهي لا غرض من وضعها الا هذا البيان والتقرير ، فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر ، حتى الحقوق المدنية العامة التي تقرر عادة في أوائل الدساتير ليست على التحقيق الا ضوابط تحدد مدى السيادة وإلى أي حجب يجب وقوف سلطانها .

(١٤/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٣ ص ٤٦٩)

١٥١٣ - ان عبارة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري الواردة في المادة ١٥١ المعدلة من قانون العقوبات كما تصدق لغة على نظام الحكم في نوعه أي في أساسه الاجمالي المقرر بالمادة الأولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية وراثية نيابية تصدق لغة أيضا على هذا النظام في صورته التفصيلية المقررة بباقي مواد الدستور .

(١٤/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٣ ص ٤٦٩)

١٥١٤ - الوزارة هي الحكومة المتصوص عنها في المادة ١٥١ من

قانون العقوبات ، فكل تحريض على كراهة الوزارة وبغضها أو الازدراء بها بالصياح في الطريق العام معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة .
(ز ١٩٢١/١١/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٥٢ ص ٨٣)

من أحكام محكمة الموضوع

١٥١٥ - الوزارة هي الحكومة بالمعنى المراد بالمادة ١٥١ عقوبات فإذا صاح شخص علناً بالفاظ من شأنها تحريض الناس على كراهة الوزارة والازدراء بها فإنه يقع تحت طائلة المادة المذكورة .
(- أسيوط الجزئية ١٩٢١/٦/١٥ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٩١ ص ١٤٤)

مادة ١٧٥

يعاقب بنفس العقوبات من حرض إغند بأحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عر الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية .

مادة ١٧٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من حرض بأحدى الطرق المتقدم ذكرها على عص طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

لغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت الغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنية ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .

نراجع ما جاء بالذكر الأيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

١٥١٦ - ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقق العلانية بأحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمة الترويح والتجبيذ من

الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان خاص .

(١٨/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٤ ص ٦٦٨)

١٥١٧ - ان من عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات أن يقع التحريض باحدى طرق العلانية المذكورة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، وليس من أركان هذه الجريمة وقوع جناية أو جنحة بالفعل .

(١٢/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٦ ص ٤٩١)

١٥١٨ - بحسب الحكم أن يثبت على المتهم كتابة المقسمال المتضمن للتحريض والاثارة وتقديمه للنشر ثم حصول النشر فعلا ليكون ذلك بذاته شاهدا على قيام القصد الجنائي لديه ، اذن القانون يكتفى في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ عقوبات بالقصد الجنائي العام الذي يستفاد من اتيان الفعل المادى المكون للجريمة عن علم واختيار ، ولا يشترط أن يقصد المتهم الى تكدير السلم العمومى بل يكفى أن يكون ذلك من شأن التحريض الذى صدر منه .

(٢١/١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٨٨ ص ٢٧٨)

١٥١٩ - المناداة في الطريق العمومى بسقوط حزب الاتحاد الملكى وبسقوط حزب المذبذبين ليس من شأنه تكدير السلم العمومى ولا يخل مطلقا على أن المتهم قصد ذلك فلا تنطبق اذن المادة ١٥٣ عقوبات على هذه العبارة .

(٢٨/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٩ ص ٢٠٦)

١٥٢٠ - تشترط المادة ١٥٣ عقوبات السعى باحدى طرق العلانية في تكدير السلم العمومى وأن يكون ذلك بالتحريض على بغض طائفة من الناس أو الاذراء بها ، فالحكيم الذى يقضى بالعقاب على المناداة في الطريق العمومى بسقوط حزب معين أو بسقوط حزب المذبذبين يجب نقضه لان المناداة على هذه الصيغة ليس من شأنها تكدير السلم العمومى ولا يخل مطلقا على أن المنادى قصد ذلك .

(٤/١/١٩٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٦٤ ص ٩٤٠)

مادة ١٧٧

يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض غيره باحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمرا من الأمور التي تعد جنسية أو جنحة بحسب القانون .

حسكمان

١٥٢١ - تشمل المادة ١٥٤ عقوبات جريمتين مختلفتين أولاها التحريض على عدم الانقياد للقوانين وثانيهما تحسين أمر من الأمور التي تعد جنسية أو جنحة بحسب القانون ، ويكفى لتوفر القصد الجنائي في الثانية أن ترتكب عمدا ، وليس من الواجب أن تكون نية المتهم دفع الناس الى ارتكاب الجرائم . اتهم شخص بأنه حيا بواسطة الغناء شخصا آخر ارتكب جريمة ولم يكن ليعرفه الا بسبب ارتكابه لها وصدور ذلك منه علنا والجريمة لم تزل حديثة العهد ولم يكن لكلامه معنى مقبول سوى استحسان ارتكاب الجريمة وتبجيدها في شخص مرتكبها ، والمحكمة قررت أن عمله ينطبق على المادة ١٥٤ عقوبات .

(١٢/١١/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٦ ص ٣٣)

١٥٢٢ - يكفى لتوفر القصد الجنائي في جريمة تحسين أمر من الأمور التي تعد جنسية أو جنحة بمقتضى القانون المنصوص عنها في المادة ١٥٤ عقوبات أن ترتكب عمدا ، وليس من الواجب أن تكون نية المتهم دفع الناس الى ارتكاب الجرائم .

(١١/٣/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٩١ ص ١٧٠)

مادة ١٧٨

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صورة محفورة أو منقوشة أو رسوما يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للأداب .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على انظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية ، وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بآية وسيلة وكذلك كل من قدمه سرا ولو بالمجان بقصد الفساد الأخلاق .

وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للأداب ، وكل من أغرى علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عباراتها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

- ألغيت المادة ١٧٨ ، وحلت محلها المادتان ١٧٨ و ١٧٨ مكررا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٢/٢٤ ، ونشر في ١٩٥٢/٢/٢٨ .

- وعدلت عقوبة الغرامة الواردة في الفقرة الأولى بأن جعل حدها الأعلى خمسمائة جنيه وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ، ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

- راجع ما جاء بالملحظة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .
- مادة ١٧٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من انتهك بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

- الملحمة الإيضاحية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ :

لقد لمس كل شخص في الأيام الأخيرة تكاثر الصور والمطبوعات والرسوم المنالفة للآداب العامة التي تواضع عليها الجمهور في مصر طبقا لآدابه المرعية وتقاليده المتوارثة ، وما يفعله نشر هذه الصور أو عرضها أو تقديمها - ولو سرا - من تحريض الشباب على الفجور وإثارة الفتون في خياله وإيقاظ أحط الغرائز في نفسه ، وتهوين سلطان الفضيلة على مسلكه ، علما بأن هذه الصور الخليعة حتى ولو كانت لأشخاص معروفين يترتب عليها تفكيك روابط الأسرة وانحراف الشباب عن جادة الاستقامة ، وهم فخر المستقبل ومناط الآمال .

لهذا رأى مشروع القانون المرافق أن يطارد الشر في وكره ، ويضيق على الفساد حتى في مهده ، ويقضي على عوامل الانحلال قبل ذبوع أنهما ، وقبل أن تخرج إلى العلانية وتقع تحت نظر أو سمع الجمهور بآية وسيلة من وسائل الإعلان والإذاعة .

• وهذا الذي تورط به المشروع هو اجراء وقائي مبعثه الرغبة فيه. توقي. الفساد قبل. استنفاذه والقضاء على الشر قبل. استشرائه •

وقد ارتأى المشروع العقاب على الصنع والحياسة اذا قصد بها: الى البيع او التوزيع. الادب. الايجاز والنشر والعرض. كما. أثر أن يعدد - بطريق. التمثيل - صورة الاداة. المنافية للاداب التي تتحقق بها غواية النفوس ، فخص بالذكر المطبوعات والمخطوطات والرسم والاعلانات والصور والاشارات الرمزية •

ثم اردف هذا التعداد بمباراة « او غير ذلك من الاشياء والصور عامة اذا كانت منافية للاداب » ، مؤثمة تعقب - صواب الفطيلة في كافة. مقائمه - ، جتهد لا ينحصر عن تعديده بعض اشياء منافية للاداب لم يتدرج فيه. هذا - مع - ان - بعضها - قد - كان - من - هذه - الاشياء - . وقد جنح المشروع الى العقاب حتى في حالة العرض على الانظار ، اللحد يقع. اضرار او فحشاء حالة اهداء هذه المطبوعات او المخطوطات والصور والنماذج في اجتماع خاص ، مما لا يتحقق ليهما. ذكر. العلانية ، التي. يشترطها قانون العقوبات في خروج بذلك. على القواعد. المسالوفة التي تشترط العلانية في ارتكاب الجرائم المنافية للاداب وفقا للتصوي الحالية

ولعل إبراز اتجاه يوضح لنا عدم التزام القواعد المتبعة في المسؤولية الجنائية هو أن بعض هذه الجرائم التي أراد المشرع انشاءها لأول مرة في مصر يتم بمجرده الحياسة والصنع ، اذا كانت هذه الصور او غيرها منافية في ذاتها للاداب ، وكانت الحياسة مقصوداً بها الاتجار او العرض بفض النظر عن البائع الذي دفع الصانع او. المائل الى ذلك .

وبهذا استبدل المشروع بالمعيار النفساني معياراً مادياً وموضوعياً أكثر سهولة في التطبيق ، وهو صنع او حياسة المطبوعات اذا كانت منافية للاداب في ذاتها . وهو معيار من شأنه أن ينقل عبء اثبات النية الى عاتق المتهمين كما يجري عليه الحال في جرائم النشر •

ولم تكن صياغة المادة ١٧٨ الملفقة تنحصر هذا المنحى ، فكان على سلطة الاتهام أن تثبت نية انتهاك الاداب ، وهو أمر قد يصعب في بعض الصور ولا مشاحة في أن هذا المعنى أكثر اتساقاً مع فرض حماية الاداب العامة الذي بغاء المشروع •

وقد قصد المشروع الى انزال العقاب على جميع من اشتركوا في نشر الصور والمطبوعات بانواعها تطبيقاً للمادة ٤٠ من قانون العقوبات •

غير أنه حرص على تعقب المؤلفين وتقرير مسئوليتهم عن هذه الجرائم اذا ارتكبت عن طريق الصحف في حالة عدم وجود رؤساء التحرير والناشرين • فاذا كان المؤلف مجهولاً ، وقعت المسؤولية على الطابعين والعارضين والموزعين (مادة ١٧٨ مكرراً) •

• وقد تشدد للمشروع في العقاب ، فاستلزم توقيع الحبس والغرامة معاً ، كما وضع حدا أدنى لا يجوز أن تنزل العقوبة والغرامة عنه (راجع صدر المادة ١٧٨) •

وقد استلهم المشروع كل هذه الاحكام من المرسوم بقانون الصادر في فرنسا في ٢٩ - يونية سنة ١٩٣٠ (السادتان ١١٩ و ١٢٠) •

حکمان

١٥٢٣ - جريمة حيازة شرائط فيديو مخلة بالآداب المعاقب عليها
بالمادة ١/١٧٨ عقوبات لا تستوجب للمساءلة الجنائية أن تكون الحيازة
يقصد الاتجار أو الإيجار فحسب ، بل يكفي أن يكون ذلك بقصد العرض
سواء بمقابل أو بغير مقابل .

(١٩٨٧/١٠/٢٨ ط ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق)

١٥٢٤ - اتهم شخص بانتهاكه حرمة الآداب وحسن الأخلاق
لسيدة بأن قال لها « مفيش كنه أبدا أنا من جمالك ما بنام الليل » ، وطلب
عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ عقوبات واحتياطيا بالمادة ١٥٥ عقوبات فحكمت
المحكمة الجزئية ببراءته والمحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم المستأنف
وتفريم المتهم مائة قرش عملا بالمادتين ١٥٥ عقوبات و ١٧٧ جنابات ،
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فقررت أ - أن الأقوال
المعزوة الى المتهم لم يتوفر فيها الغرض المقصود من جريمة انتهاك حرمة
الآداب وحسن الأخلاق لأن العبارة الصادرة من المتهم للمجنى عليها لا ينطوى
تحتها فى الواقع ونفس الأمر أى معنى قبيح ومناف للآداب يمكن اعتباره
سنادشا للآداب العامة مهما بلغت المغالاة فى تقديرها ، فضلا عن ذلك فإن
الحكم لم يشر الى أن الأقوال التى صدرت من المتهم قد لازمتها اشارات
أو مظاهر من شأنها أن تؤول أو تزيد فى معناها وحينئذ تكون الأعمال التى
أؤخذ عليها المتهم لا يمكن أن تقع تحت نص المادة ١٥٥ عقوبات واذن يكون
قد وقع خطأ فى تطبيق القانون على الواقعة . ب - ان توجيه تلك الألفاظ
نفسها الى امرأة شريفة أو التفوه بصوت مرتفع فى محل عام على مسمع من
تلك المرأة وبكيفية تشعر الجمهور بأن هذه السيدة هى المقصودة ضراحة
كان ذلك أو تلميحا فان تلك الأقوال بالنظر الى ما ترمى الى الدلالة عليه من
سابق المعرفة بين السيدة المذكورة وبين من تفوه بها علنا تعتبر بالرغم
من خلوها فى حد ذاتها عن كل ما هو مناف للآداب سببا بمعنى الكلمة من
شأنه أن يخذش ناموس واعتبار السيدة وعقابه ينطبق على المادة ٢٦٥
عقوبات .

(١٩١٥/٨/٢١ تعليقات عبد الهادى الجندى على قانون عقوبات ١٩٠٤)

من احكام محكمة الموضوع

١٥٣٥ - يصد من الامور المنتهكة لحرمة الآداب وحسن الاخلاق المعاقب عليها بالمادة ١٦١ عقوبات ما اذا حمل شخص صندوقا فيه صور أو رسوم قبيحة مخلة بالحياء ودار به في الشوارع العمومية يقدمه لكل من أراد مشاهدته في مقابل أجر معين ، لأن هذه الحالة حالة عرض تامة لا تخرج عما هو منصوص عليه في المادة ١٥٣ عقوبات .

(الازبكية ١٩٠١/٨/٢٧ الحقوقي س ١٦ ص ٢٧١)

مادة ١٧٨ مكررا

اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر .

وفي جميع الاحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب بصلتهم فاعلين أصليين الطابعون والعارضون والموزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصلتهم فاعلين أصليين اذا سناهموا عمدا في ارتكاب الجناح المنصوص عليها في المادة السابقة متى وقعت بطريق الصحافة .

- راجع لما تجاء تحت المادة ١٧٨ .

من احكام محكمة الموضوع

١٥٣٦ - مدير الجريدة الذي ينشر مقالا مشتملا على طعن معاقب عليه مسئول على كل حال بصفة كونه ناشرا للمقال المشتمل على الطعن وذلك سواء كان له توقيع عليه أو على الجريدة أو لم يكن له توقيع لا يقبل منه القول بأنه كان حسن النية فان سوء النية متوفر ضده من مجرد نشره للمقال بعد اطلاعه عليه وعلمه بما تضمنه من العبارات الضارة بشرف الشخص المطعون فيه .

(جنايات مصر ١٩٢٤/٦/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٨ ص ١٥)

مادة ١٧٨ ثانيا

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من صنع او حاز بقصد الاتجار او التوزيع او الايجار او اللصق او العرض صورة من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد ، سواء اكان ذلك بمخالفة الحقيقة او باعطاء وصف غير صحيح او بابرار مظاهر غير لائقة او باية طريقة اخرى .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد او صدر او نقل عمدا بنفسه او بغيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور وكل من اعلن عنه او عرضه على انظار الجمهور او باعه او اجره او عرضه للبيع او الايجار ولو في غير علانية وكل من قلعه علانية بطريقة مباشرة او غير مباشرة ولو بالمجان وفي اى صورة من الصور وكل من وزعه او سلمه للتوزيع باية وسيلة .

وفي حالة العود تكون العقوبة الجئيس والغرامة معا مع عدم الاخلال باحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

فاذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحفي يسرى في شأنها حكم المادة السابقة .

- اضيفت بالقانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر في ١٢/١١/١٩٥٣ .

- البقيت عقوبة الغرامة من الفقرة الاولى بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ وكانت : وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

- راجع ما جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- الملكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣ :

درج بعض الاشخاص على عرض صور للبيع باعتبار انها تمثل مظاهر الحياة في البلاد وترمز الى عاداتها وتقاليدها وانها بمثابة دعاية للدولة المصرية . ولقد تبين في الواقع ان هذه الصور لا تمثل المظاهر الحقيقية في البلاد كما انها احيانا تعنون على غير حقيقة الموضوع المصور فيها وتبرز عادات بالية منفرة انقرضت وربما كانت شائعة في عهود انحلال اجتماعي مضت الا انها لا تمثل حقيقة البلاد الآن ومستوى الحضارة فيها ولا عاداتها الدينية او الاجتماعية او الخلقية ومن امثال ذلك اناس من قبائل اجنبية مختلفة ليسوا مصريين ومع ذلك يرمز لهم على انهم من اهل البلاد او تصوير عربات (الكارو) على انها وسيلة النقل الرئيسية

فى مصر مما يشمر بتأخر البلاد فى هذا المضمار أو صور رجال يلدخون الحشيش كما لو كان هذا الفعل عملا لا يعاقب عليه القانون .

ولما كان عرض مثل هذه الصور يسوء إلى سمة البلاد فى الداخل والخارج ويترك أثرا سيئا فى المحيط الدولى فقد رأى إضافة نص جديد إلى قانون العقوبات بعد المادة ١٧٨ مكررا برقم ١٧٨ ثالثا للعقاب على صنع أو حيازة الصور إذا كان من شأنها الاساءة إلى سمة البلاد وذلك تطهيرا للحياة المصرية من هذه الشوائب وصيانة لعزة المواطنين القومية وكبريائهم .

وبدعى أنه يسرى على الجرائم المنصوص عليها فى النص الجديد ما سبق للمشروع أنه ذكره فى المذكرة الايضاحية بمناسبة التعديل الذى أجراه على المادة ١٧٨ من أن الجريمة الخاصة ببيع أو عرض أو حيازة الصور فى ذاتها تنبئ عن منافاتها للأداب اخذا بالمعيار المادى فى تكوين الجريمة وهو معيار من شأنه أن يتقل عبء إثبات البنية إلى عاتق المتهم كما يجرى عليه الحال فى جرائم النشر . وتطبيقها لهذا النياس بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى النص الوارد فى المشروع تتم الجريمة بمجرد الصنع والحيازة إذا كان مقصودا بها الاتجار أو العرض أو التوزيع وكانت الصور فى ذاتها من شأنها الاساءة إلى سمة البلاد .

مادة ١٧٩

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها .

- عدلت بالقوانين رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر فى ١٩/٥/١٩٥٧ .

- مادة ١٧٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالسجن أو بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب فى حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها . ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور .

ويعاقب بالحبس من عاب بواسطة احدى تلك الطرق فى حق الملكة أو ولي العهد أو احد أوصياء العرش .

فاذا وقع ذلك فى حضرة احد من تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة .

- من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :

وابعا - فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات :

وتناول المشروع الاحكام التالية فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها اذ أن القانون الائم يتضمن احكاما تعاقب على هذه الجرائم بعقوبات استثنائية اذا وقعت على نظام الحكم الملكى أو على الملك امر

الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش أو أحد أعضاء الأسرة المالكة وقد أصبح من اللازم بتغير الأوضاع الدستورية إزالة الأحكام المذكورة والاستعاضة عنها بما يناسب نظام الحكم الجمهورى وتضمن المشروع ما يلى :

المادة ١٧٩ - تعاقب هذه المادة بالسجن أو بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين على العيب فى حق الملك بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧٢ عقوبات . وتعاقب بالحبس على العيب فى حق الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش . وتقضى بضاعة العقوبة فى جميع الأحوال إذا وقعت الجريمة فى حضرة المجنى عليه . ولما كانت هذه الأحكام تنطوى على عقوبات طابعها الشدة تمييزا للأشخاص الذين يمثلون نظام الحكم الملكى فإنه بزوال ذلك النظام وإقامة الحكم الجمهورى - رؤى وضع النص المقترح ليعاقب على اهانة رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المذكورة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين اتفاقا مع العقوبة المقررة بالمادة ١٨١ لعقاب الجريمة إذا وقعت فى حق رئيس دولة أجنبية وأخذاً باتجاه التشريع المتأثر فى التسوية بين الجريمتين المذكورتين فى العقوبة (المادتان ٢٦ و ٣٦ من قانون الصحافة الفرنسى) .

وقد نص على إلغاء المادة ١٧٣ التى تعاقب التطاول على نظام الحكم الملكى والمادة ١٨٠ التى تعاقب على توجيه اللوم إلى الملك لانتفاء المحل الذى يقع عليه الفعل فى ظل الوضع الجمهورى الجديد وكذلك نص على إلغاء المادة ١٨٣ التى تفرض عقوبة متميزة على العيب فى حق أحد أعضاء الأسرة المالكة لزوال هذه الصنف من دستور البلاد .

الأحكام

١٥٢٧ - ان جريمة العيب فى حق الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس تصريحاً أو تلميحاً من قريب أو من بعيد مباشرة أو غير مباشرة ، بتلك الذات المصونة التى هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بشتياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه متناصاتها ولو لم يبلغ مبلغ ما ينعى بالنسبة لسانن الناس قذفا أو سباً أو أهانة .

(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٧ ص ٨٤٨ ، ١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٣ ص ٥٤)

١٥٢٨ - القصد الجنائى فى جريمة العيب فى حق الذات الملكية يتحقق بمجرد الجهر بالإلفاظ المكونة للعيب مع ادراك معناها .

(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٧ ص ٨٤٨)

١٥٢٩ - اذا كانت العبارات المسندة الى المتهم هى قوله « نريد

حكومة تقول انها اتت بأمر الشعب لا بأمر الملك ، تريد ملكا يعتز بالشعب والشعب يعتز به ، وما هذا الملك الا الفاروق لو بعدت عنه بعض بطائنه ، واستخلصت المحكمة توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة العيب التي تتكون من هذه العبارات من جهه بها مع علمه حتما بمعناها لانها من انشائه فذلك منها سيئ .

(١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥٨ ص ٣٣٦)

١٥٣٠ - لا شك في أن نقد أعمال الحكومة حق مقرر ، الا أنه لا يصح البتة أن يصل إلى حد توجيه اللوم إلى الملك في تصدد العمل الذي يستوجب النقد أو حتى إلى مجرد القاء مسؤولية عليه ولو كان هذا أو ذاك مسوقا في قالب الاجلال والأكبار بل ذلك معاقب عليه بالمادة ١٨٠ عقوبات فإن زاد حتى تضمن عيبا كائنا ما كان في حق الذات الملكية كان واجبا العقاب عليه بالمادة ١٧٩ ، ذلك لأن الملك لا يكون محل مساءلة أبدا ، واشتراك الملك في الحقيقة والواقع على أي وجه من الوجوه في أعمال الحكومة ليس من شأنه أن يؤثر في حرية النقد المقررة ، بل هذه الحرية مكفولة على الدوام ، ولكن على ألا يزج باسم الملك ، فإن نقد أعمال الحكومة لا يتجه ولا يمكن أن يتجه الا إلى المسؤولين عنها بحكم الدستور .

(١٢/٣/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٨ ص ٩٤)

من أحكام محكمة الموضوع

١٥٣١ - التطاول المنصوص عليه بالمادة ١٥٠ عقوبات هو كل ما من شأنه أن يمس كرامة مسند الملكية بحيث يضيع احترام الناس لها أو يقلل من هيبتها ونفوذها الأدبي لدى الشعب وللقاضى في ذلك كل سلطته التقديرية بحيث يختلف هذا التقدير بالنسبة للأمر الواحد باختلاف الظروف والأحوال وعلى كل حال فإنه ليس بلازم أن يكون في التطاول معنى السخرية أو الإهانة . وركن القصد الجنائي في جريمة التطاول على مسند الملكية يستفاد حتما من الوقائع المادية المكونة للجريمة .

(المنشية الجزئية ١٩٢٣/١٢/٤ المجموعة الرسمية ص ٢٦ ق ٧٠

ص ١١٦)

مادة ١٨٠

.

- الفيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ١٧٩ .

- مادة ١٨٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو القى عليه مبهثوليته بواسطة
احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها
ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

من احكام محكمة الموضوع

١٥٣٣ - ان لفظة « ولى الأمر » الواردة فى المادة ١٦٢ عقوبات
يراد بها جلالة السلطان والجناب الخديوى ، ولذلك فلا محل للقول بأن
القانون المصرى لم ينص على عقاب تعيب جلالة السلطان .

- ان الاعتذار فى تعيب الملوك بنقله عن منشورات أخرى لا يبرىء
الناقل لأنه اقتداء فى الجرائم .

(الأذبكية ١٨٩٧/٦/١٢ الحقوق س ١٢ ق ٤١ ص ١٨٣)

مادة ١٨١

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب باحدى الطرق
المتقدم ذكرها فى حق ملك أو رئيس دولة اجنبية .

- راجع ما جاء بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ٢٥/٦/١٩٥٣ ، ونشر فى ٢٥/٦/١٩٥٣ تحت المادة ٩٨ ب .

مادة ١٨٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها
ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاب

باحدى الطرق المتقدم ذكرها فى حق ممثل لدولة اجنبية معتمد فى مصر
بسبب امور تتعلق باداء وظيفته .

- عدل الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه وذلك بالقانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٨٣

.....
التي ألغيت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر فى
١٩/٥/١٩٥٧ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ١٧٩ .

- مادة ١٨٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بنفس العقوبات من عاب بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها فى حق احد اعضاء
الاسرة المالكة .

مادة ١٨٤

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على
مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من اهان او سب باحدى الطرق
المتقدم ذكرها مجلس الشعب او غيره من الهيئات النظامية او الجيش او المحاكم
او السلطات او المصالح العامة .

:- راجع القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٠/٧/١٩٥٦ ، ونشر فى
١٢/٧/١٩٥٦ .

- تنص المادة ٢ من القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ على ما يأتى :

« يستبدل بكلمة « البرلمان » وبعبارة « مجلس النواب » و « مجلس الشيوخ » فى
جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة « مجلس الأمة » .

وكذلك يستبدل بكلمتى « النواب » و « الشيوخ » عبارة « اعضاء مجلس الأمة » .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بادخال بعض التعديلات على
التشريعات القائمة :

يقتضى الامر بعد العمل بالدستور اعادة النظر فى التشريعات القائمة لتعديل بعض
العبارات التى تتضمنها وتنال مع الوضع الجديد .

ولما كان الدستور الجديد قد جعل رئيس الجمهورية في الوقت ذاته رئيسا للدولة ورئيسا للحكومة .

فقد أعد مشروع القانون المرافق ونص فيه على أن يستبدل بمبارتي « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » في جميع التشريعات القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » .

كما يستبدل بعبارة « رئاسة مجلس الوزراء » عبارة « رئاسة الجمهورية » ويستبدل بكلمة « البرلمان » وبمبارتي « مجلس النواب » و « مجلس الشيوخ » في جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة « مجلس الأمة » وكذلك يستبدل بكلمتي « النواب » و « الشيوخ » عبارة « أعضاء مجلس الأمة » .

والمفهوم أيضا أن يستبدل بكلمتي « نائب » و « شيخ » عبارة « عضو مجلس الأمة » .

كما اقتضى النص في المادة ١٢٧ من الدستور الجديد على أن رئيس الجمهورية هو الذي يترتب المصالح العامة ضرورة النص على أن تأخذ النصوص الواردة في القوانين والمراسيم بقوانين بشأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن . وتسرى الى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه .

الأحكام

١٥٣٣ - متى كانت المحكمة قد استنتجت من ألفاظ الهتاف والظروف التي صدرت فيها أن المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء ، وكان هذا الاستنتاج سائغا تحتمله ألفاظ الهتاف ووقت حصوله ومكانه ، فلا يغير من ذلك قوله انه كان حسن النية فيما هتف به لأن غرضه منه لم يكن الا الالتماس من الملك أن يستعمل حقه الدستوري في إسقاط الوزارة وابدالها بغيرها .

(١٤/١٠/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩٤ ص ٣٧٦)

١٥٣٤ - لا يكفي في جريمة العيب حصول عيب بالفعل ؛ بل يجب أيضا أن يكون الجاني قد قصد الى العيب وتعمده ، فإذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد القصد لا يكفي للقول بأن ما وقع من المتهم انما كان للنيل من اصحاب الصور التي قطعها لإجتال أن يكون تقطيعها - على ما قد يستفاد من منطق الحكم نفسه - انتقاما من الشهود على أثر الخلاف والسب والمشادة التي قالت بحصولها بينه وبينهم دون أن يرد بخاطره المساس بأصحاب الصور ، وخصوصا بعد أن بدا من المحكمة ، وهي تتحدث عما تمسك به الدفاع أثناء المحاكمة ، من افتراض استبعادها واقعة مهمة استندت

اليها في الوقت ذاته على. تعمد العيب ، وهي واقعة وطء الصور بالقدمين وهي ملقاة على الأرض ، فهذا الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٤٩/٣/٢٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٤ ص ٨٠٦)

١٥٣٥ - إن حسن النية الذي يتطلبه القانون في جريمة الاهان هو اعتقاد المتهم بصحة الوقائع التي ينسبها لغيره وأن يكون قصده مما يقتضيه من ذلك مصلحة البلاد لا مجرد التشهير .

(١٩٢٣/٣/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٣ ص ٤٦٩)

١٥٣٦ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب خروجه من حجرة القضاة الذي رفض المعارضة المقدمة منه في أمر حبسه قال في ساحة المحكمة وعلى مسمع من القاضي « علشان خاطر « فلان » يحبسونا ده ظلم دي خواطر » ، فاستنتجت المحكمة من ذلك أنه قصد اهانة المحكمة التي أصدرت القرار باستمرار حبسه وطبقت عليه المادة ١٨٤ عقوبات فانه لا تكون مخطئة .

(١٩٤١/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٥ ص ٥٩٢)

١٥٣٧ - المراد من لفظ المحكمة الوارد في المادة ١١٧ عقوبات هو هيئة المحكمة أي القضاة ومن يعتبرون جزءا متما لهيئتهم ، ولا جدال في أن عضو النيابة متمم لتلك الهيئة في الجلسات الجنائية ومنها جلسات الاحالة ، فالاعتداء عليه هو اعتداء موجه الى المحكمة .

(١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٦ ص ٥٧٧)

١٥٣٨ - الهتاف علنا يمثل عبارة « لتسقط الوزارة الحالية » ، وعبارة « لتسقط الوزارة المستبدة » ، يعتبر اهانة لهيئة نظامية ويحمل في ذاته سوء النية ويستوجب العقاب بالمادة ١٦٠ عقوبات .

(١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧١ ص ٣١٦)

١٥٣٩ - المناداة في الطريق العام بسقوط الحكومة ونعتها بالذبذبة لا يؤخذ منها قصد اهانة الحكومة لأن التطورات السياسية واختلاف الأحزاب جعلت طائفة من الناس تردد هذه العبارة وما يشابهها حتى كادت تكون

مألوفة عندهم ، فالتصد الجنائي يكون اذن غير متوفر وعلى ذلك ينقض الحكم القاضي بالعقاب .

(١٩٢٦/١/٤ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٦٢ ص ٩٤)

١٥٤ - ان عبارة « الهيئات النظامية » الواردة بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات لا يجوز ان تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكوناً لأكثرية أو أقلية ، وكذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار حزب سياسي في المجلس النيابي كهيئة نظامية ، ومن ثم فإن الطعن الذي لا يكون موجهاً إلى المجلس نفسه كهيئة نظامية بل إلى بعض أعضائه أياً كانوا يعتبر طعنًا موجهاً إلى أشخاص معينين ، وتكون المواد الجائز تطبيقها عليه هي ٥٩ أو ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ من قانون العقوبات لا المادة ١٦٠ منه .

(١٩٢٤/١١/٦ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ١ ص ١)

مادة ١٨٥

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صلة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ اذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح خمسمائة جنيه بدلاً من مائة جنيه ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٨٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة من الطرق المتقدمة ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى .

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من خمسين جنيها وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .
- راجع ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٨٧

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدمة ذكرها أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق أو التأثير في الشهادة الذين قد يطلبون أداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الأفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير في الراى العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده .

فإذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ١٨٨

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا الى الغير اذا كانت تبصل بالسلم أو الصالح العام وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته .

فإذا كان النشر المشار اليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الاضرار بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الاضرار فتكون العقوبة الحبس

مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

- عدلت بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١١/٢٣/١٩٥٥ ، ونشر في ١٩٥٥/١٢/٥

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه ومائتي جنيه في القوانين على التوالي ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ١٨٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدمة ذكرها اخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا للغير ، اذا كان من شأن هذه الاخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو تلحق ضررا بالمصلحة العامة .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ :

تشترط المادة ١٨٨ عنوبات لعقاب من ينشر بسوء قصد اخبارا كاذبة أن يكون من شأنها تكدير السلم العام أو أن تلحق ضررا بالمصلحة العامة وقد أظهر العمل أن هذا الشرط قد جعل النص قاصرا عن تناول صورة أخرى تبقى الضرورة تناولها بالعقاب لما لها من اتصال بالسلم والصالح العام . لذلك كان لابد من اجراء تعديل يشمل هذه الصورة درءا لما يترتب على النشر من ضرر لا يخفى .

لحرية الأفراد في نشر الأنباء التي تتعلق بمصلحة عامة ليست مطلقة ولكنها كسائر الحريات الفردية محدودة بحق الهيئة الاجتماعية في الذود عن مصالحها ومن هذه المصالح وصول المواطنين الى الأنباء الصحيحة في كل أمر ذي صفة عامة أما نشر الأوهام والمفترقات فمن شأنه أن يفسد الرأي العام عن الحقائق الهادية الى تكوين عقيدته فيما يعرض له على أساس سليم .

لذلك رؤى تعديل المادة ١٨٨ عقوبات واستبدالها بالنص المقترح في المادة الأولى من هذا المشروع كما رؤى جعل عبء الاثبات على عاتق المتهم حتى يأخذ نفسه بالحرص والحيلة في كل ما له مساس بالسلم أو الصالح العام . فلا يقدم على النشر قبل أن يتثبت من صحة الخبر فإذا هو أقدم غير متأن ولا مستوثق فلا يكون من التصسف القراض علمه بالكذب بل لعل ذلك هو الأقرب للنظر الصحيح وأدنى الى وجه الحق في الكشف عن النوايا .

وتعاقب المادة ٣٨٥ فقرة ثالثة من قانون العقوبات بغرامة لا تتجاوز جنيها أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع كل من حرض المسارة على الفسق في الطرق أو الأمكنة العامة . وقد لوحظ أخيرا أن عدد مرتكبي هذا النوع من الجرائم أخذ في الازدياد وأصبح من الضروري صونا للأخلاق

والآداب العامة تغليظ العقوبة على هذه الجرائم ردعا للفاعليها وجزرا لسواهم عن ارتكابها وذلك فضلا عن أن اخذ الرذيلة بالشدة يلائم الاتجاه العام الذي تهدف اليه التقنينات المصرية الحديثة .

وردى لذلك الاستعاضة عن الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٥ بمادة جديدة تلحق بالسبب الرابع من قانون العقوبات الخاص بهتك العرض والفساد الأخلاق وتكون المادة ٢٦٩ مكررا كالنص المقترح في المادة الثانية من هذا المشروع وردى أن يتوفر في النص الجديد التدرج في العقاب فيعاقب بعقوبة المخالفة على ارتكاب الجريمة لأول مرة على أن تكون العقوبة في هذه الحالة هي الحبس لمدة لا تزيد على أسبوع فإذا ما عاد الجاني الى ارتكاب جريمة من نفس النوع في خلال المدة المحددة بالمادة يغلظ العقاب عليه ويعاقب بعقوبة الجنحة وفضلا عن ذلك فإنه يوضع تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس كنتيجة حتمية للحكم بادانته وغنى عن البيان أن تطبيق النص المقترح لا يحول دون مساواة الجاني طبقا للأحكام الخاصة بالمشردين والمشتبه فيهم .

ونص في المادة الثالثة من هذا المشروع بإلغاء الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات المشار اليه .

حکمان

١٥٤١ - يجب لتطبيق المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة مع سوء القصد أن يكون الخبر كاذبا وأن يكون ناشرا عالما بهذا الكذب ومتعمدا نشر ما هو مكذوب . فإذا كان الحكم لم يورد شيئا عن كذب الخبر في ذاته ولا عن علم الطاعن بكذبه فإنه يكون قاصرا لعدم استظهاره عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها .

(١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٦ ص ٩٨٢)

١٥٤٢ - لا يبد لتوفر سوء القصد وهو أحد الأركان المكونة لجنحة نشر الأخبار الكاذبة المنصوص عليه في المادة ١٦٢ عقوبات من اثبات أنه المحرر كان يعلم كذب الخبر وقت النشر والنيابة العمومية هي المكلفة باثبات ذلك .

(١٩٠٨/٩/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٧)

مادة ١٨٨ مكررا

- ألغيت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ١٩٤٠/٥/٢٨ ، ونشر في ١٩٤٠/٥/٣٠

- وكانت قد أضيفت بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ الصادر في ١٩٣٩/٨/٢٧

ونشر في ١٩٣٩/٨/٢٨

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تحت المادة ٧٨

- مادة ١٨٨ مكررا المضافة بالمرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها بيانات خاصة بالدفاع الوطنى . كان يجب أن تبقى سرية او حظرت الحكومة افشاؤها .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا يتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنية كل موظف عام أو شخص ذو صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة افشى البيانات المشار اليها فى الفقرة السابقة أو ساعد على نشرها .

لذا الحقت الجريمة ضررا بالاستعدادات العسكرية للدفاع عن البلاد كانت العقوبة السجن .

كذلك يعاقب بالسجن اذا ارتكبت الجريمة فى زمن الحرب او فى اثناء تعبئة الجيش .

- المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ :

يقتضى اغداد البلاد من الوجهة الحربية وتهيئة اسباب الدفاع عنها طائفة من التدابير يجب أن يظن أمرها مكتوما .

وقد نص القانون الجنائى فى باب الجرائم المخفرة بامن الدولة من جهة الخارج على عقوبات جديدة بالنسبة لمن يفشى اسراراً سياسية او حربية ، غير انه اشترط لقيام الجريمة أن تكون اذاعة الاسرار الى دولة اجنبية أى أن تتوافر نية الاضرار بالدولة .

على انه لا شك فى أن اذاعة الاسرار الحربية عن طريق الصحف مثلا حتى ولو لم تتوفر فيها نية الاضرار أو الطمع فى الحصول على الربح بالغة الخطر على الدفاع الوطنى ويجب ألا يخطئ العقاب . ويرمى مشروع القانون المرافق الى سد هذا النقص فى قانون العقوبات . وهو أسوة ببعض التشريعات وعلى الخصوص التشريع الايطالى يعاقب كل من يذيع اخبارا تتصل بالدفاع الوطنى اذا كانت هذه الاخبار بطبيعتها يجب أن تظل سرية كما هو الشأن فى اعمال التحصينات او اذا كانت الحكومة قد أعلنت أن نوعا من الاخبار كـ اخبار تنقلات الجنود لا يجوز نشره بسبب ظروف خاصة ، وان تكن تلك الاخبار بوجه عام مما يباح نشره .

ولا شك أن من يريد نشر اخبار الجيش يستطيع دائما أن يتفادى الوقوع تحت طائلة القانون ، فالحيز اما بطبيعته مما لا يقبل الشك فى انه سرى ، واما انه مما يجوز الشك فى سريته ، فليس على من يريد نشره الا التثبت لدى السلطات المختصة مما اذا كان يساح أو لا يساح نشره ، واما آخر الامر انه من الاخبار التى أعلنت الحكومة عدم جواز نشره ، فالسبيل فى كل هذه الاحوال واضح لمن كان يريد النشر بحسن نية .

ويشترط لتوافر أركان الجريمة أن يحصل نشر الخبر باحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١

من قانون العقوبات • ولكن اذا كان الامر متعلقا بموظف عام او اى شخص ذى صفة بيابية عامة او مكلف بخدمة عامة فانه يكفى لتطبيق لعقوبة عليه ان يدعى حبرا من شأنه ان يظل سريا ولو لم ينشر الخبر ، كما انه يكفى لتطبيق العقوبة عن النشر ان يكون قد سهل النشر بآية طريق من الطرق كان يمكن الناشر بسقطه يرتكبها بدون ترو من العلم باخبار او بوقائع او تدابير يجب الا تذاغ •

وتنص المادة ١٨٨ مكررا فى الفقرتين ٣ و ٤ على تشديد العقوبة اذا ترتبت على الجريمة نتائج مسيئة للاستعدادات العسكرية للدفاع عن البلاد • ويسوى فى هذه الحالة كما فى حالة البيانات الخاصة بالدفاع الوطنى المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية ان تكون الاستعدادات أو البيانات هى الاستعدادات التى تخص الجيش المصرى أو تخص جيشا حليفا اذا كان الامر يعنى الدفاع عن البلاد •

وتشديد العقوبة واجب أيضا دون حاجة الى البحث فى الاسماء التى ترتبت على الجريمة للاستعدادات العسكرية للدفاع اذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب أو اثناء تعبئة الجيش أو الاساءة تكون مفروضة حتما •

مادة ١٨٩

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدمة ذكرها ما جرى فى الدعاوى المدنية أو الجنائية التى قررت المحاكم سماعها فى جلسة سرية أو فى الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب أو فى الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون •

ولا يعاقب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم • ومع ذلك ففي الدعاوى التى لا يجوز فيها اقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو بإذنه •

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيهه ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

حکمان

١٥٤٣ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والاحكام التي تصدر علنا ، وان هذه الحصانة لا تمتد الى ما يجرى في الجلساب غير العلنية ولا الى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون او المحكمة الحد من علنيتها ، كما انها مقصورة على اجراءات المحاكمة ولا تمتد الى التحقيق الابتدائي ولا الى التحقيقات الأولية او الادارية لان هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهد بها غير المصوم ووكلائهم ، فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات او ما يقال فيها او يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام واحالة على المحاكمة فانما ينشر ذلك على مسئوليته وتجاوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب واهانة .

(١٩٦٢/١/١٦ احكام النقض س ١٣ ق ١٣ ص ٤٧ ، ١٩٥٩/٣/٢٤ س ٢٠ ق ٧٨ ص ٣٤٨)

١٥٤٤ - حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ، ولا يمكنه ان تتجاوزها الا بتشريع خاص .

(١٩٦٢/١/١٦ احكام النقض س ١٣ ق ١٣ ص ٤٧ ، ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ ق ٧٨ ص ٣٤٨)

مادة ١٩٠

في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظرا لنوع وقائع الدعوى ان تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام او الآداب نشر المرافعات القضائية او الاحكام كلها او بعضها باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ ، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

- عدل الحد الاقصى لعقوبة الغرامة لاصبح مائتي جنيه بدلا من مائة جنيه ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢

- راجع ما جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

مادة ١٩١

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بأحدى الطرق المتقدمة ذكرها ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم .

مادة ١٩٢

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بأحدى الطرق المتقدمة ذكرها ما جرى من المناقشات في الجلسات السرية لمجلس الشعب أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية للمجلس المذكور .

- راجع القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٠/٦/١٩٥٦ ، ونشر في ١٢/٧/١٩٥٦

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ١٨٤

مادة ١٩٣

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بأحدى الطرق المتقدمة ذكرها :

(أ) أخبارا بشأن تحقيق جنائي قائم اذا كانت سلطة التحقيق قد قررت اجراءه في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت اذاعة شيء عنه مراعاة للنظام العام أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

(ب) أو أخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا .

- الفيت. بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٣١/١٢/١٩٥١ ، ونشر في ٢/١/١٩٥٢

- تم اضيفت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٣٠٨

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من لمسين جنيها ، وذلك

بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ اصادو في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢
- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ١٩٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائي قائم .
اذا كان قاضى التحقيق قد امر بجعل التحقيق سرىا أو اذا كانت النيابة العمومية قد حظرت .
اذاعة شيء منه مراعاة لاحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

- الملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥١ :

بما أن المادتين ١٩٣ و ١٩٩ من قانون العقوبات لا شبيه لهما فى تشريع من التشريعات الجنائية .

وبما أن كليهما دخیل على قانون العقوبات اذ هو برىء منهما ، فلما ألفى دستور الأمة .
فى سنة ١٩٣٠ لم يجد الشارع حينذاك بدا من احاطة الحكومة بسياس تشريعى يمنع الصحف
المعارضة من الخوض فى كل امر قد تخرج اثارته الحكومة ويحرم عليها الاشارة الى أى تحقيق .
تأمر به السلطة التنفيذية اذا هى اجترأت - أى الصحف - على لقد عمل من أعمال المحكام
أو تصرف من تصرفاتهم .

وبما أن المحكمة الظاهرة من هاتين المادتين فى حماية التحقيق وهى حكمة مزعومة ، فقد
دلت التجارب على أن بجلل تطبيقها ليس حماية التحقيق بل ان تطبيق احداها كان حائلا دائما
دون ظهور الحقيقة ومانعا من الكشف عن اخطر الجرائم .

وبما أن المادة ١٨٧ وهى مادة أصيلة فى قانون العقوبات قد تكفلت بحماية التحقيق .
ونصت على الجزاء الرادع لكل من تسول له نفسه العبث بالتحقيق والتأثير فيه بأى نوع من
أنواع التأثير .

وبما أن المادة ١٩٣ ليس هدفها حماية التحقيق وانما هدف بها الشارع الى عدم احراج
المحقق كما جاء فى الملذكرة الايضاحية على لسان شارعها .

وبما أن علانية التحقيقات لا يمكن أن تكون سببا فى احراج المحقق بل على العكس فمن
شان العلانية أن تنأى بالتحقيق عن الشبهات .

مادة ١٩٤

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه .
أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من فتح اکتتابا أو أعلن عنه باحدى
الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف
أو التضمينات المحكوم بها قضائيا فى جناية أو جنحة .

وكذلك كل من أعلن باحدى تلك الطرق قيامه او قيام آخر بالتعويض
المشار اليه كله أو بعضه أو عزمه على ذلك .

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه وذلك بموجب
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

مادة ١٩٥

مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتيابة او واضع
الرسم او غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة او المحرر
المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر اذا لم يكن ثمة رئيس تحرير
بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته .

ومع ذلك يعفى من المسئولية الجنائية :

- (١) اذا اثبت ان النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل
ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .
- (٢) او اذا ارشد فى اثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل
ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبات مسئوليته واثبت فوق ذلك انه
لو لم يتم النشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته فى الجريدة او لضرر جسيم
آخر .

الأحكام

١٥٤٥ - ان النص فى الفقرة الاولى من المادة ١٩٥ من قانون
العقوبات يدل على أن مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة مبناهما
صفته ووظيفته فى الجريدة وأنها تلازمه طالما ثبت أنه يباشر عادة وبصورة
عامة دوره فى الاشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على اصدار هذا
العدد أو ذاك من أعداد الجريدة . ولا عاصم له من هذه المسئولية أن يكون
قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر ما دام أنه قد استبقى لنفسه حق
الاشراف عليه . ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسئولية المفترضة
أنما مرده فى الواقع افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه
بنشره ، أى أن المشرع قد أنشأ فى حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل
ما تنشره الجريدة التى يشرف عليها ، فمسئوليته اذن مفترضة نتيجة

افتراض العلم . ولما كان لا مراء ان المسؤولية الجنائية في جرائم النشر على هذا النحو الذي رسمه المشرع قد جاءت على خلاف المبادئ العامة التي تنص بأن الانسان لا يكون مسئولاً الا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر انه قام به فعلاً ، فهي اذن مسئولية خاصة أفرد لها المشرع تنظيمًا استثنائيًا على خلاف القواعد العامة تغيا بها تسهيل الإثبات في جرائم النشر ، مما لازمه أنه يمتنع التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه وقصر تلك المسؤولية المفترضة على من اختصها دون غيرهم ممن يقومون بالتحريض . بيد أن ذلك لا يعنى أن يكون هؤلاء الذين لا تبسيط عليهم المادة ١٩٥ من قانون العقوبات بمنجاء من العقاب على ما تسطره أيديهم بل هم مسئولون أيضا ، غير أن مسئوليتهم تكون خاضعة للقواعد العامة في المسئولية الجنائية . فمن ثم يجب لادانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلاً المقال موضوع الإتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكاً يقع تحت بصوص قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أقام مسئولية الطاعنين عن عبارات السب والقذف التي تم نشرها بالجريدة تأسيساً على أن الأول رئيس مجلس إدارتها والثاني نائبه وإنهما لم ينفيبا علمهما بهذا النشر . أى على أساس المسئولية المفترضة ، رغم أنهما ليسيا من الأشخاص الذين حددهم المشرع في المادة ١٩٥ سالفة الذكر . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ صحيح القانون فضلاً عن أنه اذا خلت أسبابه من اقامة الدليل على ارتكاب الطاعنين للجريمة طبقاً للقواعد العامة في المسئولية الجنائية سواء باعتبارهما فاعلين لها أو شريكين فيها ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب وذلك كله مما يوجب نقضه .

(١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٨ ص ٣٢١)

١٥٤٦ - مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة مبناها صفة ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الاشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة ، ولا يرفع هذه المسئولية عن عاتقه أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر ما دام قد استبقى لنفسه حق الاشراف عليه ، ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسئولية المفترضة إنما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره ، أى أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها فمسئوليته اذن مفترضة نتيجة افتراض

هذا العلم : وما دام أن عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السبب فقد حقت عليه مسئوليته الفرضية ولا يمكنه التنصل منها الا اذا كان القانون لا يكتفى للعقاب بمجرد العلم بالمقال والاذن بنشره بل يشترط قصد خاص لا تفيد عبارات المقال ولا تشهد به الفاظه او علما خاصا لا تدل على وجوده معاني المقال المستفادة من قراءة عباراته والفاقه .

(١٧/١١/١٩٦٤ احكام النقض س ١٥ ق ١٣٦ ص ٦٨٧)

١٥٤٧ - مسئولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على افتراض قانوني بأنه اطلع على كل ما نشر بالجريدة ، وأنه قدر المسئولية التي قد تنجم عن النشر ، ولو لم يطلع فعلا . وهو لا يستطيع دفع تلك المسئولية باثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الادارة ، او أنه وكل الى غيره القيام بأعمال التحرير ، او أنه لم يطلع على أصل المقالة المنشورة ، او أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها . ويظهر من ذلك أن المسئولية الجنائية في جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التي تقضي بأن الانسان لا يكون مسئولا الا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا ، فهي إذن مسئولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الاثبات في جرائم النشر ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، ويجب قصر تلك المسئولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها . فمتى وجد رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه ، أصبح هو وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها ولا يجوز أن تتعدى هذه المسئولية الفرضية الى غيره ممن يقومون بالتحرير أو يتولون رياسته فعلا . على أن هؤلاء المجررين لا يكونون بمنجاة عن العقاب على ما تسيطره أيديهم ، بل هم مسئولون أيضا ، غير أن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة في المسئولية الجنائية ، فيجب لادانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

(١٩٣٤/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١٥ ص ٢٧٥)

١٥٤٨ - رئيس التحرير المسئول جنائيا طبقا لأحكام قانون العقوبات والمسئول اداريا طبقا لأحكام قانون المطبوعات ، يجب أصلا أن يكون رئيسا فعليا ، أي أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه.

او يكون في استطاعته هذا الاشراف واتفاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفه رئيس التحزير لا يدرا عنه هذه المسئولية بعد ان اخذها على نفسه رسميا بقيامه بالاجراءات التي يقتضيها قانون المطبوعات ، والا لأصبح في استطاعة كل رئيس تحزير ان يتخلى عن هذه المسئولية الادارية .

(١٩٣٤/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١٥ ص ٢٧٤)

١٥٤٩ - مسئولية الناشر التي قررتها المادة ١٦٦ ع مكررة منستمدة من القانون لا من الواقع ومؤسسة على قرينة قانونية يتعذر دحضها فبمقتضى هذه المادة يعتبر مدير الجريدة مسئولاً عما ينشر فيها من المقالات ولو ادعى أنه كان غائبا عن مكان الجريدة وقت نشرها .

(١٩٣٠/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠ ص ٩)

١٥٥٠ - انه فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف لا يعد من ارتكب قذفا في مقالة نشرت في اخذ الصحف فاعلا أصليا الا اذا تعذرت اقامة الدعوى العمومية على مدير الجريدة أو ملتزم طبعها ، فاذا أقيمت الدعوى على أحدهما وعلى المؤلف معنا عد المؤلف شريكا في الجريمة ليس الا .

(١٩١٧/١/٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ص ٥١)

١٥٥١ - (أ) صاحب الجريدة الذي رفعت عليه دعوى قذف لا يجوز له أن يتمسك بأن الخبر الذي نشره في جريدته وصل الى علمه من شخص آخر .

(ب) صاحب الجريدة اذا نشر خيرا وهو يعلم أنه يشتمل على قذف يكون مسئولا جنائيا بصفته فاعلا أصليا في جريمة القذف مع الشخص الذي حرر الخبر المذكور .

(ج) كل أمر مخالف بذاته للقانون مثل نشر واقعة قذف في حق الغير يعتبر عملا وقانونا وكأنه قد عمل بسوء النية اضرارا بالمجنى عليه وأن يقصد أن يكون من ورائه نتائج المنتظرة وليس من الضروري اذن في مثل هذه الدعاوى اثبات وجود سوء النية فعلا .

(١٩٠٨/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٥٨)

١٥٥٢ - لما كانت المادة ١٩٥ من قانون العقوبات قد نصت على إعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية في إحدى حالتين : الأولى إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفه المسئول عما نشر ، والثانية إذا أرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبات مسؤوليته ، وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يتم بالنشر لعارض نفسه لحسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر ، وكان موجب هذا الإعفاء في كل من حالتيه المتقدم ذكرهما قد ورد إستثناء على الأصل العام الذي يقضى بمسؤولية رئيس التحرير عما ينشر في جريدته مسئولية إفتراضية فإن عيبه إثبات توفر الإستثناء في صورتيه انما يقع على كاهل المتهم .

(١٩٧٥/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٧ ص ٥٦٧ .

١٥٥٣ - ان القانون قد أوجب في الشق الأخير من المادة ١٩٥ عقوبات لإعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تتم بالنشر في الجريدة توافر شرطين : أحدهما أن يرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ، ويقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبات مسؤوليته ، والآخر أن يثبت أيضا أنه لو لم يتم بالنشر لعارض نفسه لحسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر . فإذا لم يتم بتحقيق هذين الشرطين أو قام بتحقيق واحد منهما فقط دون الآخر فلا تزال عنه المسؤولية .

(١٩٣٩/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٨ ص ٥٥٧)

١٥٥٤ - لا يرفع المسئولية المدنية عن مالكة المجلة ادعاؤها بعدما عن أعمالها التي يقوم بها ابنها الناشر وحده ما دامت هي التي اختارته لهذا العمل اذ هو يعتبر تابعا لها تسأل عن خطئه ما بقيت ملكية المجلة لها .
(١٩٥٠/١/١٦ أحكام النقض س ١ ق ٨٣ ص ٢٥١)

مادة ١٩٦

في الأحوال التي تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التي استعملت في ارتكاب الجريمة قد نشرت في الخارج ، وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة

مرتكب الجريمة يعاقب ، بصفتهم فاعلين أصليين ، المستوردون والطابعون .
فإن تعذر ذلك فالبايعون والموزعون والملصقون وذلك ما لم يظهر من ظروف
الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور
أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى .

حكم

١٥٥٥ - إن القانون إذ نص في المادة ١٩٦ عقوبات على عقاب
المستوردين والطابعين ، ثم البائعين والموزعين والملصقين ، بما لم يظهر من
ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة والرسم
وغيرها مما استعمل في ارتكاب الجريمة ، إذا كانت الكتابة ونجوها قد نشرت
في الخارج أو كان غير ممكن معرفة مرتكب الجريمة ، فإن نصه هذا محله
فقط - حسبما هو واضح به - معاقبة واحد أو أكثر من هؤلاء على أساس
اعتباره فاعلا أصليا في الجريمة ، ولا علاقة له بعقاب من منهم - كائنة
ما كانت مرتبته - يكون قد ساهم في الجريمة بارتكاب الفعل الذي اتخذ معه
وصفه مستوردا أو طابعا أو بائعا أو موزعا أو ملصقا متى كان عالما بما
حوته الورقة التي تحمل الجريمة ، فإن ما يقع منه على هذا النحو مستوجب
لعقابه لا على أساس أنه فاعل أصلي بل على أساس أنه شريك بطريق المساعدة
في الجريمة التي قصد إليها والتي وقعت بناء على فعله .

(١٩٤٠/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧٩ ص ١١٦)

مادة ١٩٧

لا يقبل من أحد للافلات من المسؤولية الجنائية بما نص عليه في المواد
السابقة أن يتخذ لنفسه مبررا أو أن يقيم لها عللا من أن الكتابات أو
الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى
أنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في مصر أو في الخارج أو أنها لم
تزد على ترديد اشاعات أو روايات عن الغير .

مادة ١٩٨

إذا ارتكبت جريمة باحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجل الضبطية
القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز
وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو

يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا وكذلك الأصول (الكليشيات) والألواح والأحجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل .

ويجب على من يباشر الضبط أن يبلغ النيابة العمودية فورا . فإذا أقرته فعليها أن ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه في ظرف ساعتيْن من وقت الضبط إذا كان المضبوط صحيفة يومية أو أسبوعية . وإذا كانت الصحيفة صباحية وحصل الضبط قبل الساعة السادسة صباحا فيعرض الأمر على رئيس المحكمة في الساعة الثامنة . وفي باقي الأحوال يكون العرض في ظرف ثلاثة أيام ويصدر رئيس المحكمة قراره في الحال بتأييد أمر الضبط أو إلغائه والإفراج عن الأشياء المضبوطة وذلك بعد سماع أقوال المتهم الذي يجب إعلانه بالحضور .

ولصاحب الشأن أن يرفع الأمر لرئيس المحكمة بعريضة في نفس هذه المواعيد .

ويؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التي ضبطت أو التي قد تضبط فيما بعد أو إعدامها كلها أو بعضها .

وللمحكمة أن تأمر أيضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بالصاقه على الجدران أو بالأمرين معا على نفقة المحكوم عليه .

فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أي شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر في صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالي لصدور الحكم ما لم تحدد المحكمة فيعادا أقصر من ذلك والا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبإلغاء الجريمة .

- أضيفت الفقرتان الثانية والثالثة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٩٤٧/٦/٢٣ ، ونشر في ١٩٤٧/٦/٢٦

- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٧ :

تقضى المادة ١٩٨ من قانون العقوبات بأنه إذا ارتكبت جريمة باحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط الكتابات والرسوم والصور وغيرها مما يكون قد بيع أو وزع أو عرض للبيع فعلا .

وبناء على ذلك اذا كانت الجريمة وقعت بطريق النشر في الصحف جاز ضبط الجريدة بمجرد خروجها من المطبعة وعرضها للبيع - ثم ترفع الدعوى للمحكمة وهي تحكم اما بالعقوبة واعداد الأعداد المضبوطة واما بالبراءة ورد هذه الأعداد لصاحبها .

ولما كانت الجريدة تصدر بنت يومها وهي الظروف القائمة وقتها وتغير من يوم ليوم وكان الحكم بالبراءة لا يمكن صدوره من المحكمة الا بعد بضعة أسابيع عن الأقل ان لم يكن بضعة شهور تصبح الأعداد المضبوطة بعدما غير صالحة للتوزيع أو للبيع ، اذ تكون الأخبار الواردة بها قد نشرت في الصحف في حينها ونفذت بذلك قيمتها ولا يكون هناك فائدة من اعادتها لأصحابها ، فقد أعددت مشروع هذا القانون لئلا في مثل هذه الحالة ، وهو يقضى بأنه في حالة ضبط أعداد الجريدة يجب عرض الأمر فوراً في ظرف ساعتين من وقت الضبط على أودة المشورة حتى اذا لم تر محلاً لهذا الضبط أمرت بإلجاء من الأعداد المضبوطة وأمكن توزيعها وبيعها قبل فوات الوقت .

وقد حدث فراراً أن ضبطت الجرائد وصودرت أعدادها ثم لم تقدم الدعوى إلى المحكمة بل لم يحصل بشأنها أى تحقيق وكانت النتيجة أن المصادرة حصلت عن الواقع بطريقة إدارية .

وفكرة عرض الأمر على أودة المشورة لم تكن فكرة جديدة فقد نصت المادة ٢٩٩ الثانية أنه في حالة استمرار الجريمة أثناء التحقيق على نشر مادة من مشروع ما يجرى التحقيق من أجله ، فيجوز غلاوة على ضبط أعداد الجريدة تعطيل صدورها ثلاثين يوماً الأكثر ، وأما لا يكون هذا إلا بأمر من أودة المشورة بناء على طلب النيابة ، والمطلوب الآن أن يكون حكم ضبط أعداد الجريدة هو حكم تعطيلها أى أنه يجب الحصول على أمر من أودة المشورة في الحالين ، والواقع أن ضبط أعداد الجريدة يعد تعطيلاً لها يوماً واحداً ، بل إن إحياء من التعطيل لأنه في حالة التعطيل يعلم صاحب الجريدة مقدماً أن جريدته معطلة فلا ينفق نفقات طائلة في تحريرها وطبعها ، أما في حالة ضبط الأعداد فإنه لا يعلم أن هذا الضبط سيحصل لينفق أموالاً طائلة في أعداد الجريدة ثم تضبط وتضيق عليه أمواله .

مادة ١٩٩

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريمة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر .

ويصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بآية طريقة من طرق الطعن .

فإذا كانت موالة النشر المشار إليها في الفقرة الأولى قد جرت بعد

احالة القضية للحكم الى محكمة الجنج او الى محكمة الجنسايات يطلب امر التعطيل من محكمة الجنج او من محكمة الجنايات على حسب الاحوال .

ويجوز اصدار امر التعطيل كلما عادت الجريدة الى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من اجله او من نوع يشبهه .

ويبطل فعل امر التعطيل اذا صدر اثناء مدة التعطيل امر بحفظ القضية او قرار بان لا وجه لاقامة الدعوى فيها او حكم بالبراءة .

مادة ٢٠٠

اذا حكم على رئيس تحرير جريدة او المحرر المسئول او النساشر او صاحب الجريدة في جناية ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة او في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ٣٠٨ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الاسبوع او اكثر ولمدة ثلاثة اشهر بالنسبة للجرائد الاسبوعية ولمدة سنة في الاحوال الاخرى .

فاذا حكم على احد الاشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الامر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .

واذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في اثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الامر بتعطيل الجريدة مدة تساوي مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى .

واذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في اثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الثاني وجب تعطيل الجريدة مدة تساوي المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى .

مادة ٢٠١

كل شخص ولو كان من رجال الدين اثناء تادية وظيفته القى في احد اماكن العبادة او في حفل ديني مقالة تضمنت قدحا او ذما في الحكومة او في

قانون أو في مرسوم أو قرار جمهوري أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو اذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن .

- معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢

- راجع ما جاء بالذكرة لايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

- مادة ٢٠١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ :

إذا ألقى أحد رجال الدين في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عموماً مقالة تضمنت قدحاً أو ذماً في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

مادة ٢٠١ مكرر

• • • • •

- أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ١٠/٨/١٩٥٠ ، ونشر في ١٩٥٠/٨/١٠

- وألغيت بالمرسوم بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٧/٨/١٩٥٢ ، ونشر في ١٩٥٢/٨/٩

- مادة ٢٠١ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور ، وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر في الصحف أو في غيرها من المطبوعات دون إذن مكتوب من وزير الداخلية أخباراً أو رسوماً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها .

الباب الخامس عشر المسكوكات الزيف والمزورة

مادة ٢٠٢

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من قلّد أو زيف أو زور بآية
كفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر أو في الخارج .

ويعتبر تزيفا انتقاض شيء من معدن العملة أو طلاؤها بطلاء يجعلها
شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة .

ويعتبر من حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها
قانونا .

- ألغيت مواد هذا الباب (من ٢٠٢ الى ٢٠٥) ، وحلت محلها المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ .
مكررا ٢٠٤ و ٢٠٤ مكررا (١) ، و ٢٠٤ مكررا (٢) ، و ٢٠٥ ، بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦
الصادر في ١٩٥٦/٢/٢٢ ، ونشر في ١٩٥٦/٢/٢٦

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٢ ج .

الأحكام

١٥٥٦ - من المقرر أنه يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن
تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط أن يكون
التقليد متقنا بحيث يتخدع به حتى المدقق ، بل يكفي أن يكون بين الورقة
المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن
يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس .

(١٩/٤/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٦ ص ٣٦٦)

١٥٥٧ - يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك
مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يقدح في ذلك أن يكون التقليد

ظاهرا ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس وأنه قد خدعهم فعلا .

(١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٣ ص ١١٣٢)

١٥٥٨ - أنه وإن كان القانون قد فرق في توزيع العقاب الذي حدده لجناية تزيف المسكوكات: تبعا لنوع معدن العملة التي حصل تقييدها ، إلا أن هذا لا يقتضى سوى أن تكون تلك المسكوكات التي تحصلت من الجريمة قد عملت تقليدا للنوع الوارد في النص القانوني الذي عوقب الجاني عيلى مقتضاه . أما نوع المعدن الذي استخدم في عملية التزيف نفسها فلا تهم معرفته ولا تتأثر به عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها .

(١٩٣٩/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٥ ص ٤٣١)

١٥٥٩ - جريمة التزيف وإن استلزمت - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا ، هو نية دفع العملة الزائفة الى التداول بما يتعين على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته فى حكمها على إستقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها القانون ، وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني ، فإنه يكون متعينا حينئذ على الحكم ببيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

(١٩٦٥/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٥ ص ٧١٠)

١٥٦٠ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا .

(١٩٦٥/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٢ ص ٧٥٦)

١٥٦١ - من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الورقية الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتفاق تكفل لها الرواج فى المعاملة هى فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، إلا أن شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل المستعملة فى التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة أما اذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدى مهما اتقن استعمالها الى انتاج ورقة زائفة شبيهة

بالورقة الصحيحة فان جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير قائم .

(١٩٧٦/٤/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٢ ص ٣٨٦)

١٥٦٢ - ان مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢)

١٥٦٣ - من المقرر ان جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢)

١٥٦٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب التزييف وعدد من العملات المعدنية المزيفة ولبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فانهم يكونون قد تعدوا مرحلة التفكير والتحضير وانتقلوا الى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم كتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهم استنادا الى أن الواقعة لا تعد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

(١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٧ ص ٧٩٥)

١٥٦٥ - ان تحضير الآلات والعدد والأدوات اللازمة لتزييف النقود

ثم استعمال المتهم اياها بالفعل فى اعداد المعدن بقطعة على قدر العملة الأصلية التى أريد تقليدها . ذلك يجب فى نظر القانون عسده شروعا فى جنسية التزييف اذ أن المتهم بفعله هذا قد تعدى التفكير والتحضير وانتقل الى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لامت الجريمة فى أعقاب ذلك مباشرة .

(١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٥ ص ٣٣٠)

من أحكام محكمة الموضوع

١٥٦٦ - لم يشترط القضاة لتجوز جريمة تقليد المسكوكات مشابهتها للمسكوكات الحقيقية تمام التشابه فتعتبر هذه الجريمة قائمة لا شروعا فيها متى كانت المسكوكات المزيفة تشابه النقود الحقيقية مشابهة كافية لتداولها وقبولها فى المعاملة ولو انها لا تشمل على جميع أوصافها .

(استئناف مصر ١٩٤٧/١/٢٣ المجموعة الرسمية ص ١ ص ٣١٢)

مادة ٢٠٢ مكررا :

يعاقب بالعقوبة المذكورة فى المادة السابقة كل من قلد أو زيف أو زور بآلة كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية مأذون باصدارها .
مجانونا .

ويعتلب بذات العقوبة كل من قلد أو زيف أو زور عملة تذكارية اجنبية متى كانت التزوير صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية .

- اضيف بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر فى ٢٣/٤/١٩٨٢ -

- راجع ما جاء باللائحة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

مادة ٢٠٣

يعاقب بالعقوبة المذكورة فى المادة السابقة كل من ادخل بنفسه او بواسطة غيره فى مصر او اخرج منها عملة مقلدة او مزيفة او مزورة . وكذلك كل من روجها أو حازها بقصد الترويج أو التعامل بها .

- راجع ما جاء تحت المادة ٢٠٢

حكم

- ١٥٦٧ - جريمة ترويج العملة مستقلة عن جريمة تقليدها .
(١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٧ ص ٧٩٥)

مادة ٢٠٣ مكررا

إذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط
بسر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الأسواق
الداخلية أو الخارجية جاز الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

- راجع ما جاء تحت المادة ٢٠٢

مادة ٢٠٤

كل من قبل بحسن نية عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة ثم تعامل بها
بعد علمه بعيبها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة
لا تتجاوز مائتي جنيه .

- عدلت عقوبة الغرامة الى مائتي جنيه بدلا من عشرين جنيها وذلك بموجب القانون رقم
٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

حكم

١٥٦٨ - انه وان كانت المادة ٢٠٢ عقوبات قد جاءت بنص عام
يعاقب بعقوبة الجنائية على الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزورة أو ترويجها
مع العلم بتزويرها ، فان المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لمن يتعامل
بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها اذا كان قد أخذها وهو يجهل
عيوبها . ولهذا فانه يجب لسلامة الحكم الذي يصدر بالادانة على أساس
الجنائية تطبيقا للمادة ٢٠٢ أن يتضمن أن المتهم لم يكن قد أخذ المسكوكات
التي تعامل بها وهو يجهل تزويرها . واذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم
في جريمة ترويج المسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبه بعقوبة الجنائية
مع تمسك المتهم بأنه كان وقت أخذها يجهل أنها مزورة ودون أن يتعرض

لنفي هذا الجهل فانه يكون قد جاء قاصر البيان .

(٢٣/١٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٢ ص ٢٦١)

مادة ٢٠٤ مكررا (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من صنع او باع او وزع او حاز بقصد البيع او التوزيع لأغراض ثقافية او علمية او صناعية او تجارية قطعاً معدنية او أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر او لأوراق البنكنوت المالية التي اذن بإصدارها قانونا اذا كان من شأن هذه المشابهة ايقاع الجمهور في الغلط .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاز او صنع او صور او نشر او استعمل للأغراض المذكورة او للأغراض الفنية او مجرد الهواية صوراً تمثل وجهها او جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ما لم يصدر له بذلك ترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيد التي يفرضها .

ويعتبر من قبيل العملة الورقية في تطبيق احكام الفقرتين السابقتين أوراق البنكنوت الأجنبية .

- راجع ما جاء تحت المادة ٢٠٢

عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المساند في ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في ٢٣/٤/١٩٨٢

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠٤

بمادة ٢٠٤ مكررا (١) المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ .

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من صنع او باع او وزع او حاز بقصد البيع او التوزيع لأغراض ثقافية او علمية او صناعية او تجارية قطعاً معدنية او أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر او لأوراق البنكنوت المالية التي اذن بإصدارها قانونا اذا كان من شأن هذه المشابهة ايقاع الجمهور في الغلط .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من طبع او نشر او استعمل للأغراض المذكورة صوراً تمثل وجهها او جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ، ومع ذلك يجوز هذا الطبع او النشر او الاستعمال للأغراض سالفة الذكر مترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيد التي يفرضها .

وفي تطبيق احكام الفترتين السابقتين تعتبر في حكم العملة الورقية اوراق البنكنوت
الاجنبية .

مادة ٢٠٤ مكررا (٢)

يعاقب بالحبس كل من صنع او حاز بفسير مسوغ أدوات او آلات او
معدات مما يستعمل في تقليد العملة او تزيفها او تزويرها .

راجع ما جاء تحت المادة ٢٠٢

حكيكم

١٥٦٩ - لا تشترط المادة ٢٠٤ مكررا (٢) من قانون العقوبات
للعقاب على جريئة خيازة الأدوات والآلات والمعدات التي تستعمل في تقليد
العملة وتزويرها ضرورة استعمال تلك الأدوات أو الآلات وإنما يكفي بأن
تكون خيازتها بغير مسوغ .

(١٩٦٥/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢)

مادة ٢٠٤ مكررا (٣)

كل من حبس عن التداول أي عملة من العملات المعدنية المتداولة قانونا
او صهرها او باعها او عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية او أجرى
أي عمل فيها يترغ عنها صفة النقد المقررة يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة
تساوي عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة وبمصادرة العملة او المادة
المضبوطة .

- اعلنت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في
١٩٨٢/٤/٢٢

- راجع ما جاء بالامرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

مادة ٢٠٥

يعفى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٢ مكررا و ٢٠٣ كل
من بادر من الجناة باخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة
او المزيفة او المزورة وقبل الشروع في التحقيق .

ويجوز للمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة اذا حصل الاخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة او على مرتكبي جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

- راجع ما جاء تحت المادة ٢٠٢

- عدلت الفقرة الاولى واصيغت اليها المادة ٢٠٢ مكررا وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢

- راجع ما جاء بالامثلة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

الأحكام

١٥٧٠ - قسم الشارع حالات الاعفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات الى حالتين مختلفتين ، تتميز كل منهما بعناصر مستقلة ، وافرد لكل حالة شروطا خاصة ، كما جعل الاعفاء في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وجوبيا ، متى توافرت شروطه بينما جعله جوازيًا للمحكمة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية منها .

(١٥/١١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٩ ص ٩٥١)

١٥٧١ - قسم القانون احوال الاعفاء في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات الى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الاولى - فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة او المزيفة او المزورة - أن يصدر الاخبار قبل الشروع في التحقيق . اما الحالة الثانية من جالتي الاعفاء فهي وان لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع في التحقيق ، الا أن القانون اشترط في مقابل المنحة التي منحها للجاني في الاختيار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة ، او على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة الى الانضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبي الجريمة حتي يصبح الجاني جديرا بالاعفاء المنصوص عليه . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى باقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع في التحقيق ، وكان مؤدي ما حصله الحكم المطعون فيه أن الشخصين اللذين ادعى الطاعن أنه أخذ العملة

الورقية المقلدة منهما قد أنكر ذلك ولم يسند اليهما أى اتهام وأن الأقوال التى أدلى بها الطاعن فى هذا الصدد لا تغير من الحقيقة والواقع ولم يكن الهدف منها الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدى الى القبض على مرتكبى الجريمة بل استهدف منها التنصل من الاتهام والقاء عبء المسؤولية على عاتق غيره دون وجه حق ، فهى بذلك لا تعد اخبارا عن مرتكبى الجريمة بالمعنى القانونى الذى اشترطه الشارع ، ومن ثم فقد تخلقت شرائط الاعفاء بحالتيه ، ويكون الحكم قد أصاب فيما انتهى اليه من عدم تمتع الطاعن بالاعفاء لانعدام مسوغه ويكون التعنى عليه بالخطا فى تطبيق القانون فى غير محله .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٤ ص ١٠٠٤)
(١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ق ١٣٥ ص ٧١٠)

١٥٧٢ - تشترط الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ عقوبات بالمعسلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ للاعفاء من العقاب صدور الاخبار قبل الشروع فى التحقيق .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨١ ص ٤٣٠)

١٥٧٣ - من المقرر أن الفصل فى أمر تسهيل القبض على باقى الجناة هو من خصائص قاضى الموضوع وله فى ذلك التمييز المطلق ما دام يقيم على أسباب تسوغه .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨١ ص ٤٣٠)

١٥٧٤ - موضوع الاخبار فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ عقوبات تجاوز مجرد التعريف بالجناة الى الافضاء بمعلومات جديدة صحيحة تؤدى بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة ، فاذا كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير ذلك الطريق فلا اعفاء .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨١ ص ٤٣٠)

١٥٧٥ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على أنه " يجوز للمحكمة اغفاء الجاني من العقوبة اذا حصل الاخبار بعد الشروع فى التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبى الجريمة أو على مرتكبى جريمة أخرى ماثلة لها فى النوع والخطورة ، ولما

كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب اعفائه من العقاب تأسيسا على أنه مكن السلطات من القبض على المتهم الأول في الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له رغم أنه يشكل دفاعا جوهريا ، اذ من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مسئوليته ويتغير به وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه .

(١٩٦٧/٢/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٣ ص ١٦٠)

١٥٧٦ - أن شرط الإعفاء من العقوبة في جريمة تقليد أوزاق العملة أن يكون الجاني قد أرشد عن معرفته من باقى الجناة .

(١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٣ ص ١١٣٢)

١٥٧٧ - أن مفهوم حكم القانون الوارد في المادة ٢٠٥ عقوبات هو أن المشرع إنما أراد اعفاء المتهم بجبائية من الجنايات المذكورة في المبادئ ٢٠٢ و ٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات اذا هو أخبر الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن المتهم . فاذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم وقت أن قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جناية التزييف وشريكه في الترويج وسهل القبض عليه فانه يكون مستحقا للاعفاء .

(١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٧ ص ٥٩٤)

١٥٧٨ - إن المادة ١٧٣ عقوبات نصت على أن الأشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧٢ عقوبات يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور والفصل في أمر تسهيل القبض المشار اليه بأخر المادة المتقدمة هو من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق .

(١٩٣٦/٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٢ ص ٥٤٩)

١٥٧٩ - أن عدل الاعتراف عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقى

المجرمين ، فهذا العبدول لا تأثير له ، اذ ليس من مستلزمات الاعتراف في مثل هذه الحالة أن يصبر عليه المتهرب الى النهاية بل يكفي أن ينتج ثمرته وهي تبسيط القبض على باقى الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك :

(١٧/٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٢ ص ٥٤٩)

من أحكام محكمة الموضوع

١٥٨٠ - يعفى مرتكب جناية تزيف النقود من العقاب اذا ارشده الحكومة عن شركائه فى الجناية وذلك عليها وسهّل لها ضبطهم ولو قبض عليه هو فى أثناء ارتكابه هذه الجناية او فى أثناء شروعه فى ارتكابها ، وذلك لأن تمام هذه الجناية لا يمتنع من تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٢ عقوبات على من يسهل القبض على مرتكبى الجناية المذكورة بعد تمام ارتكابها متى كان ارشاده هو الذى سهل دون غيره القبض عليهم :

(إبتئناف مصر ١٨/٩/١٨٩٩ الحقوق بس ١٤ ق ١١٥ ص ٥٠٥)

٢٠٢ - المواد ٢٠٢ الى ٢٠٥ من القانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٣٧ :

مادة ٢٠٢ - كل من قلّد ضرب المسكوكات المتداولة قانوناً او عرفاً فى بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت او فضة او نقص قيمتها ياخذ جزء من الذهب او الفضة المشتملة عليه بواسطة تبرّد او مراض او ماء الحل او غير ذلك وكذا من طلى مسكوكات بطلاء يصيرة شبيهاً بمسكوكات اكثر من قيمته او استترك فى ترويض تلك المسكوكات المزورة او الناقصة او فى ادخالها فى بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٠٣ - اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها فى المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة فى تلك المادة فتكون العقوبة الاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

مادة ٢٠٤ - الاشتراك المذكور فى المواد السابقة لا ينسب اصلاً الى من أخذ مسكوكات مزورة او مفشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها . ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات تعد أن تعقبت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة امثال المسكوكات المتعامل بها .

مادة ٢٠٥ - الاشخاص المرتكبون للجنایات المذكورة فى المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ يملون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنایات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم او سلكوا القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

الباب السادس عشر

التزوير

مادة ٢٠٦

يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي :

- امر جمهورى أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .
- خاتم الدولة أو امضاء رئيس الجمهورية أو ختمه .
- إختام أو تمغيات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .
- ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة .
- أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات آخر صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها .
- تمغيات الذهب أو الفضة .

نـ راجع القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩٥٣/٦/٢٥ ، ونشر فى ١٩٥٣/٦/٢٥ تحت المادة ٩٨ ب .

- حذفت عبارة : أوراق البنوك المالية التى ائذن بإصدارها قانونا ، من عبارة النص بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/٢/٢٢ ، ونشر فى ١٩٥٦/٢/٢٦ .

- راجع ما جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٩٨ ب .

- راجع ما جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٢ ج .

الأحكام

ماهية التقليد ومقاييسه

١٥٨١ - من المقرر أن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى مصالح

الحكومة أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ، ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنياً بحيث يخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها .

(١٩٨٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٦ ص ١٨٤)

١٥٨٢ - المقرر أن التقليد يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، وبالعبرة فيه بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن يخدع به الجمهور في المعاملات .

(١٩٨٥/٢/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٥ ص ٢٢٠ ، ١٩٨٤/٢/٢٢ س ٣٥ ق ٣٨ ص ١٩١)

١٥٨٣ - من المقرر أن العبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن يخدع فيه الجمهور في المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلاً بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل .

(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٢ ص ٤٥٨)

١٥٨٤ - العبرة في جرائم التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . واغفال حكم الادانة في جريمة تقليد أختام بيان ماهية الأختام الصحيحة والأختام المزورة اكتفاء بما أورده من بغايرة الأختام الميصوم بها على المحررات المضبوطة للأختام الصحيحة يشوبه بالتصور .

(١٩٨٨/١١/١٧ ط ٣٨٩٥ لسنة ٥٨ ق)

١٥٨٥ - من المقرر في جرائم التقليد أن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات ، ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع به الفاحص الدقيق بل يكفي أن يكون بين

الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ، ما دام من شأنه أن يخدع الناس .

(١٩٧٩/٦/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩ ، ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٣٩ ص ٦٢٨ ، ١٩٧٤/١٢/١٥ س ٢٥ ق ١٨٦ ص ٨٥٩ ، ١٩٥٥/١٠/٣ س ٦ ق ٣٤٤ ص ١١٨٠ ، ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ق ١٠٨ ص ٤٠٢)

١٥٨٦ - إذا كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد استندت في ثبوت توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون أن تبين أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يتسع له وجه الطعن ، ولا يدفعه ما تنهى إليه الحكم المطعون فيه من ثبوت إمكان انخداع الشخص العادى فى العلامة المقلدة ، لأن ذلك لا يعدو أن يكون استدلالا على وجود التشابه يلزم إيراد مسوغاته وأسانيده ، والمظاهر الدالة عليه مما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك المشابهة ، إذ لا يكفى أن تؤسس المحكمة حكمها على رأى غيرها ، وهو ما خلا الحكم من بيانه ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والتقرير برأى فى شأن ما أثاره الطاعن فى طعنه من دعوى خطأ الحكم فى تطبيق القانون .

(١٩٨١/٣/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٤٢ ص ٢٤٩)

١٥٨٧ - القاعدة القانونية المقررة لجرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن الجريمة تتحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور فى المعاملات لأن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع المدقق بل يكفى أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل .

(١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٣ ص ١٠٧ ، ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ق ٨٢ ص ٣٨٦ ، ١٩٧٢/٤/٢ س ٢٣ ق ١١٠ ص ٤٩٩)

١٥٨٨ - يكفى للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح من الأوراق المالية ولا يقدح فى ذلك كون التقليد ظاهرا ما دامت المحكمة قد قررت أنه من شأنه أن

ينخدع الناس .

(١٩٥٥/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٦ ص ١٥١٨)

١٥٨٩ - لا يلزم لقيام جنائية تقليد الأوراق المالية أن يبلغ التقليد حد الاتقان بل يكفي أن يكون على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن الورقة صحيحة .

(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٠ ص ٩٠٥)

١٥٩٠ - لا يشترط في جريمة تقليد أوراق البنكنوت المبادون بإصدارها قانوناً أن يكون التقليد قد تم بمهارة وخلق ، بل يكفي أن يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور .

(١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض س ٦ ق ١٤٣ ص ٤٣٥)

١٥٩١ - في جريمة تقليد الاختتام يكفي لتوفر ركن التقليد إمكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء أي شرط آخر .

(١٩٣٥/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٨ ص ٤٩٩)

١٥٩٢ - متى أثبت الحكم أن التقليد كان بحيث ينخدع به الجمهور كان هذا كافياً لتوفر ركن التقليد في الجنائية المقترفة دون اقتضاء أي شرط آخر .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٦ ص ٤٩٢)

١٥٩٣ - لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ١/٢٠٦ أن يكون الجاني قد قلّد بنفسه ختماً أو علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره ، طالما أنه كان مساهماً فيما قارفه فقد سوى المشرع بين من قلّد بنفسه أحدي تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلاً للجريمة .

(١٩٨٠/٦/٩ أحكام النقض س ٣١ ق ١٤٣ ص ٧٤٢ ، ١٩٧٦/٦/٧)

س ٢٧ ق ١٣٩ ص ٦٢٨ ، ١٩٨١/١٠/١٣ س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢ ، ١٩٨٦/٤/١٦ س ٣٧ ق ٩٨ ص ٤٨٣)

١٥٩٥ - سوى الشارع في المادة ٢٠٦ عقوبات بين من يزور أو يقلد علامه لاحدى جهات اخكومته او امضاءات موظفيها بنفسه ، وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التزوير أو التقليد في الحالين فاعلا لتجريمه .

(١٧/٥/١٩٥٤ احكام النقض س ٥ ق ٢١٧ ص ٦٤٩)

١٥٩٥ - لما كانت المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات تعاقب غسلي المسكوكات المزورة أو المفسوشة بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ السابقتين عليهن ، وكانت هاتان المادتان وضعتا لحماية المسكوكات المتداولة قانونا أو عرفا في البلاد من التقليد سواء أكانت هذه المسكوكات من الذهب أم الفضة أم غيرها ، وكانت طرق الغش والتقليد التي نص عليها في المادة ٢٠٢ لا يتصور وقوعها الا في العملة المعدنية ، وكانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تعاقب كل من قلد أو زور أو استغل بشيئا من الأشياء التي ذكرتها مع العلم بتقييدها أو بتزويرها ومن بين ما ذكرت في الفقرة الخامسة أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها وكانت الأوراق المضبوطة قصد من صنعها تزوير الأوراق المالية من فئة العشرة قروش الصادرة من خزانة الحكومة المصرية ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ طبق المادة ٢٠٦ عقوبات على واقعة الدعوى ولم يطبق المادة ٢٠٤ من القانون المشار اليه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(٢٥/٥/١٩٥٤ احكام النقض س ٥ ق ٢٣٦ ص ٧٠٩)

١٥٩٦ - أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(٢٤/٥/١٩٥٤ احكام النقض س ٥ ق ٢٢٨ ص ٦٨٣)

١٥٩٧ - ان أوراق البنكنوت الامريكانية ليست من الأوراق الرسمية التي وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات لحمايتها من التزوير ، فان تزويرها ليس تقليدا لورقة صادرة من الحكومة أو من أية جهة من جهاتها اذ هي صادرة من أحد البنوك التجارية الامريكية التي

لا يمكن اعتبار الأوراق الصادرة منها من الأوراق الرسمية التي يشترط فيها أن يكون مجررها موظفا عموميا مختصا بتحريرها وإنما شأن تلك الورقة في بلادها هو شأن أوراق البنوك المرخص للبنك الأهلي بإصدارها في مصر ، وهذه لا يعاقب على التزوير فيها على اعتبار أنه واقع في أوراق رسمية ، بل يعاقب عليه القانون بنص آخر هو المادة ٢٠٦ عقوبات على أساس أنها من أوراق البنوك المالية التي أذن في إصدارها قانونا ، على أن هذه المادة لا تنطبق على التزوير في أوراق البنوك الأجنبية ، لأن عبارتها على ما ورد في المذكرة الإيضاحية الخاصة بها ، والاشارة إليها مع ما أشير إليه في المادة ٢ من قانون العقوبات الخاصة بحماية الصوالمح العمومية المصرية ويحددها - كل ذلك يدل على أن المقصود من المادة ٢٠٦ المذكورة إنما هو حماية أوراق البنوك التي أذن بإصدارها في مصر دون غيرها من البلاد ، وأذن فتزوير تلك الأوراق أو استعمالها تنطبق عليه المادة ٢١٥ عقوبات على أساس أنها أوراق عرقية .

(١٠/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٣ ص ٢٣١)

١٥٩٨ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الاشارات والرفوز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي اصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها وشكلها والمراد بالعلامة في هذا المقام الآلة الطباعة التي تشتمل على أصل العلامة أو الأثر الذي ينطبع عند استعمالها ، ولا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة آنفة الذكر أن يكون الجاني قد قلده بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون مرتكب التقليد في الحالين فاعلا للجريمة .

(١٩٨٤/٣/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥١ ص ٢٤٦ ، ١٩٨٢/٢/١٦ س ٣٣ ق ٤٤ ص ٢١٨)

١٥٩٩ - البين من استقراء نصوص المواد ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا و ٢٠٨ من قانون العقوبات أن هذا القانون إنما عاقب بعقوبة الجناية على تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو إحدى الجهات الملحقه بها حكما والواردة على سبيل الحصر على تدرج ملحوظ فيه جسامة الجريمة ، وأن العقوبة تقدر بقدرها فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا من القانون المذكور الا اذا كان التقليد

منصبا على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة وان تكون العلامة لاحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت خدمته ، لأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها ، ولأن النصوص المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق والمراد بالعلامة فى هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطبق ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة لا دلالة أفراد وتمييز فحسب ، بل دلالة توثيق أيضا . الأمر المستفاد من ورود حكمها فى باب التزوير - وهو يتعلق بالحجية فى الإثبات وفى النصوص الخاصة بالتزوير فى الأحكام والأوراق الرسمية بالذات - وكذا اخذا من دلالة العلامة فى اللغة عموما على الانارة أو الشاهد أو الدليل ، فضلا عن سياق النصوص وترادفها فى مجموعها على تحديد المعنى المقصود . ولا كذلك شارات الأندية الرياضية - ومنها النادى الأولمبى - التى تعتبر حلية أو زينة يتميز بها كل ناد عن غيره فى حلبة المنافسة والمباهاة أسوة بأعلامه وملابسه المخصوصة . وإنما أطلق عليها لفظ العلامة لغة من قبيل الاشتراك فى الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي المنضبط فى القانون ، هذا إلى أن الأندية الرياضية ليست من الجهات المبينة على سبيل الحصر فى المادتين سالفتي الذكر ، ولا وجه لاعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون أفرد الأندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الأندية والأندية الرياضية بخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب ، ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات أيا كانت ومنها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذى ألغى وحل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به ، على غير ما استثنى الشارح بالنسبة إلى الأندية الرياضية التى تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر . وهذا الفارق يدل على أن المشرع أراد المغايرة بينهما فى الأحكام واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هيئات لها من الأهمية ما يقتضى أفرادها بوضع مستقل وحياطة علاماتها ومنحركاتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنايات . ولا يصح اعتبار الأندية منظمات تسهم الحكومة فى مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات وما تضيفه عليها من ميزات لأن تلك الأندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والاسهام ، بل هى بنص الشارح وبحكم طبيعتها التى لا تنفك عنها نشاط خالص لا يسعى إلى التربح ولا ينحو نحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على النقيض من

شركات المساهمة أو المؤسسات مثلا مما عدته المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات . وعلى ذلك . فان تقليد علامة النادى الاوليمبى لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة فى قانون العقوبات والتي ربط لها الشارع عقوبة الجناية ، فاذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فاذا غير مما هو من جوهره باسناد اليه كان تغيير الحقيقة فى المحرر تزويرا عرفيا معاقبا عليه يعقوبة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات . لا جنائية طبقا للمادة ٢١٤ مكررا منه . لما سلف . ولأن الشارع انما اعتبر مال الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب ومنها الأندية الرياضية مالا عاما فى حكم قانون العقوبات ، ولم يعتبرها من الهيئات ذات النفع العام فى أحكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين فى هذا الباب . وعبرة الشارع واضيحة المعنى لا غموض فيها . ومراده لا يخلل التأويل ، ولا تصلح مصادرته فيما اراد . وعلى ذلك فان تذاكر الدخول فى النادى الاوليمبى محررات عرقية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

ر. ش. ١٩٦٩/١٢/٢٩ : أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٣ ص ١٤٦٧ .

١٦٠٠ . - لمن كان ظاهرا المواد ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا و ٢٠٨ . من قانون العقوبات ينوهم بأنه يتناول تقليد العلامات التجارية التى توضع على المصنوعات أو المنتجات لتمييزها فى السوق عما يماثلها من بضائع صاحب العلامة ليضمن اليها الراغبون فى الشراء ، الا أن مقارنة نصوص القانون فى هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد اخراج هذه العلامات من عموم هذه النصوص اذا استثنى لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية وفرض لها عقوبة مخففة لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المناقصة التجارية الى أقصى حد ممكن يمليان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذى يقع من المتنافسين فى التجارة والصناعة الا بالقدر الذى سنه ، وفى الحدود التى رسمها مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذى قصد به الى حماية العلامة التجارية أو البيان التجارى ، لأن علة وجوده وصراحة عبارته وإيراده فى قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام والخاص ، كل ذلك يقطع فى الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات المذكورة فى حكم المواد السابقة وخصها بحمايته فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ، هذا فضلا عن أن المادة ٢٠٦

من قانون العقوبات لا ننطبق بحسب وضعها الا على علامات الحكومة بما هي سلطة عامة دون سائر ما نباشره من اوجه النشاط الصناعي او التجاري .
ولما كان القرار المطعون فيه قد اعمل هذا النظر أصلا وتطبيقا فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٣ ص ١٤٦٧)

١٦٠١ - سر.العلامات المعاقبة على تقليدها. بالمادة ٢٠٦. من قانون العقوبات هي الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الاميرية او السلطات العامة والتي تصطلح على استعمالها لغرض تمن الآغراض او للدلالة على معنى خاص - ايد. كان نوعها او شكلها . - وهي تنطبق على الآلة التي تشتمل على اصتل للعلامة او على الاثر الذي ينطبع عند استعمالها . - ولما كانت الاشارات التي حصل تقليدها انما هي شيعارات خاصة بمجوز الاسيكندرية اصطلح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تبيع فيه بحيث تتغير يؤميا للدلالة خاصة فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه ففى يوم معين . - وتقليدها لا شك فقل مؤثم +

(١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٣ ص ١٠٧)

١٦٠٢ - ان العبرة فى تقليد الاختام وما مائلها ما نصت عليه المادة ١٧٤ عقوبات ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وانما هي بالختم المقلد نفسه . - فمتى كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لأجل استعماله فى غرض معين . سواء بواسطة رجال الحكومة انفسهم ام بواسطة غيرهم ممن تعهد اليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جنابة تزوير معاقبا عليها بالمادة ١٧٤ المذكورة . وكان استعماله جنابة كذلك طبقا لهذه المادة .
فالختم الضاكر من القسم الشطرى التابع لوزارة الزراعة لى تستعمله شركة الاسواق فى سلخانة معينة يكون تقليده جنابة واقعت تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر .

(١٩٣٥/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٨ ص ٤٩٩)

ماهية الختم وما اليه

١٦٠٣ - المراد بالختم او التمغة او العلامة هو ذات الآلة التي يطبع بها او طابعها اى اثرها المنطبع . فاصطناع صفيحة مائلة للصفائح التي

تعلق على السيارات . تمييزا . للواحدة . منها . عن غيرها من غير تقليد ختم المحافظه . الذي يصمم به . على ما يسلم . من الصفائح لأصحاب السيارات لا يعتبر تزويرا او تقليدا معاقبا عليه بالمادة ١٧٤ ع ، بل يعتبر مخالفة لحكم المادتين ١٢ و ٥٣ من لائحة السيارات ، اذ ان الصفيحة لا تكون هي العلامة القانونية الا اذا كان عليها ختم المحافظة الذي يكون ذاتية الصفيحة من جهة كونها علامة حكومية .

(١٩٢٩ / ١٠ / ٢٤ . مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٧ ص ٣٥٦)

١٦٠٤ - ان كلمة علامة . الواردة . بالمادة ١٧٤ عقوبات . لا تصدق الا على آلة من الآلات التي يطبع بها او على طابعها أي اثرها المنطبع ، فلا يدخل في مدلولها الصفيحة النحاسية التي يحملها رجال البوليس وعليها قمر يعرفون بها ، اذ هي ليست في واقع الامر الا جزءا من ملابسهم كالأحزمة والأزرار المخصوصة . ولا تفرق عن غيرها من اجزاء الملابس الا في أنها رقعة معدنية عليها أسماء العساكر مرموزا لها بأرقام . وما كانت أسماء العساكر ولا الأرقام المرموز لها بها علامة من علامات الحكومة ، واذن فلا عقاب على من تحملها . وانما يعاقب حاملها اذا كان قد ارتكب الجنحة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ او بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات .

(١٩٢٩ / ٦ / ١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٤ ص ٣٤١)

١٦٠٥ - السلخانة التي يديرها المجلس البلدى بالاسكندرية بالنيابة عن الحكومة هي مصلحة أميرية فتقليد ختمها معاقب عليه بالمادة ١٧٤ عقوبات .

(١٩١٧ / ٤ / ٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٧٥ ص ١٣٠)

١٦٠٦ - تنطبق المادة ١٧٤ عقوبات على تزوير اختتام وتمغات الحكومة ولو كانت غير مستعملة الآن .

(١٩١١ / ١٢ / ٣٠ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٩ ص ٣٧)

١٦٠٧ - المادة ١٧٤ ع واضحة في أن التقليد أو التزوير يجب أن يكون موضوعه شيئا من الأشياء المبينة فيها ختما كان أو ورقة أو تمغة ، أي أن يكون التقليد أو التزوير حاصلًا أيهما في ذات الشيء من هذه

الأشياء . ولفظ الاختام الوارد في المادة ١٧٥. ع ليس معناه اثر الاختام وطابعها ، بل ذات الآلات التي تختتم بها الحكومة أو تتمتع بها . وعلى ذلك لا تنطبق المادة ١٧٤ ولا المادة ١٧٥ على من اقتطع قطعة من الذهب عليها تمغة الحكومة وأحكم وضعها ولحامها بمعدن آخر بعد تغطيته بطبقة من الذهب بكيفية غير ظاهرة وباعه أو رهنه على أنه من الذهب الخالص ، وإنما تعتبر هذه الفعلة نصبا داخلا تحت حكم المادة ٢٩٣ ع .

(١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨ ص ٣٦)

الاستعمال

١٦٠٨ - ان مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها عليه ليشترئها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ولا يلزم أن يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الأوراق التي يتعامل بها اذ يكفي أن تكون الحيازة لغيره ما دام هو يعلم أن هذه الأوراق مقلدة سواء كان علمه قبل أو أثناء العرض للتعامل .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٣ ص ٧٩٥)

١٦٠٩ - متى كان الحكم قيد اثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة ، التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فان هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين ، وليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٣ ص ٧٩٥)

١٦١٠ - اذا تعرض الحكم الى جريمة استعمال المتهم ختما مقلدا مع علمه بتقليده - التي دانه بها - في قوله : أما تهمة استعمال الختم المقلد التي وجهتها النيابة الى المتهم فهي ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللحوم ومن ضبطها بمحله عقب ذبحها بفترة وجيزة وعليها الختم المقلد ، مما يؤيد علم المتهم بمكان الختم المزيف ومبادرته الى استعماله بوضع بصمته على اللحوم المضبوطة ، فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة استعمال الختم المقلد مع علمه بتقليده ، وفيما قاله الحكم

عن هذه الجريمة ما يكفي في بيان علم المتهم بالتقليد .
(١٩٥٩/٩/٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٩١ ص ٤٢٠)

١٦١١ - أن تقديم المتهم بعض الأوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه يعد استعمالاً لها مما يقع تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات .
(١٩٤٤/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٨١ ص ٥٢٠)

١٦١٢ - الحكم الذي يعاقب على جريمة استعمال أوراق مالية مقلدة يجب أن يثبت فيه كون هذه الأوراق مزيفة حقيقة وأن استعمال المتهمين لها كان مع علمهم بتزويدها ، وإلا كان حكماً ناقصاً البيان في أركان هذه الجريمة بتعينة نقضه .
(١٩٢٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٧ ص ٦٨)

١٦١٣ - أن القصد الجنائي في جريمة تزوير محرر وتقليد خاتم من اختام إحدى الجهات الحكومية يتحقق متى تعدد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر أو تقليد الخاتم مع انتواء استعمال المحرر أو الخاتم في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة أو ارتكب التقليد ، وليس أمراً لازماً على الحكم التحدث صراحة واستقلالاً عن توافر هذا الزكن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

(١٩٨٦/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٤ ص ١٦٣)

١٦١٤ - أن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في المادة ٢٠٦ عقوبات في جريمة التقليد هو قصد خاص قوامه نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة حكومية أو بمصلحة الأفراد مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده إثبات عكس هذا القصد .

(١٩٨٦/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٤ ص ١٦٣)

١٦١٥ - لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تشترط توافر قصد خاص هو نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة والأفراد ، الأمر الذي يستفاد من ارتكاب التقليد أو التزوير

ويكون على المتهم في هذه الحالة عبء نفي توافره .

(١٩٧٩/٦/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩ ح ٢)

١٦١٦ - يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي تطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتجريم الفعل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة حكومية أو بتصلح الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده اثبات عكس هذا القصد ، أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدمغة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون اذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، بما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٣ ص ١٥٥ ح ١)

١٦١٧ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحقق الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التقليد والتزوير بإيداعه قد إورد من الوقائع ما يدل عليه .

(١٩٨١/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢ ح ١)

١٦١٨ - القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع .

(١٩٨٢/٢/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٥ ص ١٨١ ح ١)

١٦١٩ - لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٣ ص ٧٩٥ ، ١٩٨٢/٢/٩ س ٣٣ ق ٣٥ ص ١٨١ ح ١)

١٦٢٠ - احتمال حصول الضرر ركن من أركان جريمة تزوير

أوراق البنوك المنصوص عليها في المادة ١٧٤ عقوبات ويعتبر الضرر محتملاً ولو أن التهم لم يقصد الإضرار بالبنك مباشرة ، لأنه يجوز أن ينشأ عن التزوير ضياع ثقة الجمهور اللازمة لتداول هذه الأوراق .

(١٩١٣/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٩ ص ٤١)

١٦٣١ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام المتهمين بطبع هذه الأوراق بما استعملوه من آلة للطباعة وبعض المواد والأدوات الأخرى المضبوطة ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .
(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٨ ص ٦٨٣)

مادة ٢٠٦ مكرراً

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة في المادة السابقة إذا كان محلها اختتاماً أو دمغات أو علامات لأحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات الاعتبارية قانوناً ذات نفع عام .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين إذا كانت الاختتام أو الدمغات أو العلامات التي وقعت بشأنها الجرائم المبينة في الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشأة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت .

- أضيف بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٥/٢١ ، ونشر في ١٩٧٣/٥/٢١ .

- تم الفيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٢/٢٢ ، ونشر في ١٩٥٦/٢/٢٦ .

- تم أضيف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٧/١٩ ، ونشر في ١٩٦٢/٧/٢٥ .

- راجع ما جاء باللمرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٢ ج .

- راجع ما جاء باللمرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .

- مادة ٢٠٦ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز مائة جنيه كل من صمم

أو باع أو صنع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً ، إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .
ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً كل من طبع أو نشر أو استعمل للأغراض المذكورة صوراً تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ، ومع ذلك يجوز هذا الطبع أو النشر أو الاستعمال للأغراض مسالفة الذكر بترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيد التي يفرضها .

المذكورة الأيضاحية للقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ :

نص قانون العقوبات في الباب الخامس عشر من الكتاب الثاني على المسكوكات الزيف المزورة المواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٥ ع وموضوع الجرائم المنصوص عليها فيها هو المسكوكات ويقصد بها في هذا المقام النقود أو العملة المعدنية التي عليها سمة السلطة التشريعية العليا في البلاد التي أصدرتها والتي تجرى بواسطتها المعاملات بين الناس ، فلا تتناول أحكام الباب تقليد الأوراق الجارية مجرى النقود والذي نص عليه في الباب السادس عشر الخاص بالتزوير (المواد من ٢٠٧ إلى ٢٢٧ ع) .

وقد نصت المادة ٢٠٦ في الفقرة الخامسة على الأوراق التي لها قيمة مالية والتي تصدرها خزانة الحكومة ، وهي الأوراق التي تصدرها وزارة الخزانة بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ وفي الفقرة السادسة على أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً وهي أوراق البنوك التي يصدرها البنك الأهلي بموجب الدكرتو الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ ولا يندرج تحت مدلول هذه الفقرة أوراق البنوك الأجنبية لأنها ليست من الأوراق المأذون بإصدارها في مصر ، كما أنها ليست من المحررات الرسمية في مصر ، ولذلك فإن تقليدها أو تزويرها يعتبر تزويراً في محررات عرقية .

وجريمة التقليد سواء في المسكوكات (وهي العملة المعدنية) أو في العملة الورقية وهي الأوراق التي لها قيمة مالية وتصدرها خزانة الحكومة أوراق البنوك ، يشترط لوقوعها ثلاثة أركان أولها محل الجريمة المنصوص عليها في القانون ، وثانيها الركن المادي وهو التقليد والمتصود به اصطلاحاً شيء كاذب ليحسبه شيئاً صحيحاً ، ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع فيه المدقق ، بل يكفي لتوفره إمكان انخداع الجمهور بالشيء المصطنع وإمكان قبوله في التعامل ، والركن الثالث هو القصد الجنائي فعلاوة على القصد الجنائي العام . وهو ارتكاب الفعل المكون للجريمة مع العلم بأنه معاقب عليه قانوناً ، يشترط قصده الجنائي خاص هو أن يكون الجاني قد أراد وضع هذه العملة في التعامل على أنها صحيحة بما يترتب على ذلك من النتائج . وهذا القصد بمنصريه العام والخاص يفترض وجوده من ارتكاب الفعل المادي لهذه الجرائم - وللمتهم طبعاً أن يثبت عدم وجود القصد الخاص بأن يثبت مثلاً أنه ارتكب هذا الفعل بقصد إجراء تجربة علمية أو صناعية ، وفي هذه الحالة لا تتوافر الجريمة ويفلت المتهم من العقاب .

ولما كانت بعض الهيئات أو الأفراد تقوم بتقليد العملة المعدنية أو الورقية لاستعمالها على أغراض تمثيلية أو ثقافية بمناسبة طبع الكتب المدرسية مثلاً ، وقد أثبتت الحوادث المتعددة

تسرب مثل هذه الأوراق الى أيدي الجمهور وتداولها في التعامل - ولما كانت نصوص قانون العقوبات بحالتها الراهنة قاصرة عن مواجهة هذه الحالة كما سبق أن أوضحنا .

لذا اقتضى الأمر وضع نص لعقاب من يصنع أو يبيع أو يوزع أو يحوز بقصد البيع أو التوزيع قطعاً معدنية أو أوراقاً متشابهة في مظهرها للعملة المعدنية أو الورقية المتداولة في مصر . .

كما رُئي معاقبة من يطبع أو ينشر أو يستعمل صوراً تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه تلك العملة الورقية ، وقد أجاز الطبع أو النشر أو الاستعمال بترخيص من وزير الداخلية لأغراض ثقافية أو لغوها حتى يمكن مواجهة الحالات التي تظهر في العمل ويفضلع وزير الداخلية بتقديرها - كما نؤمن له وضع القيود التي تلزم للقيام بهذه الأفعال . . .

ويلاحظ أن محل الجريمة في هذه المادة هو ذات المحل في المواد السالفة الذكر والخاصة بتزيف وتقليد العملة المعدنية والورقية . وبذلك تخرج أوراق البنكنوت الأجنبية لأن القانون لم ينص أصلاً على جريمة خاصة لمن يقلدها ، فلا يبرر لوضع جريمة خاصة لها في هذه الحالة اكتفاءً بأن تقليدها يعتبر جريمة تزوير في محرر عرفي إذا توافرت أركانها .

وتعديلاً لهذا الغرض أعيد مشروع قانون بإضافة مادة جديدة الى قانون العقوبات .
برقم ٢٠٦ مكرراً .

مادة ٢٠٧

يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختتام أو تمفسات أو علامات حقيقية لأحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية أو إحدى الهيئات المبينة في المادة السابقة واستعملها استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة .

- عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ، ونشر في ٢٥/٧/١٩٦٢ .

- راجع لما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .
- مادة ٢٠٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختتام الحكومة الحقيقية أو اختتام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو الإدارة أو أحد الناس .

مادة ٢٠٨

يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو دمغة أو علامة لأحدى الجهات

أيا كانت أو الشركات الماذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

مادة ٢٠٩

كل من استحصل بغير حق على الاختتام أو التمفات أو النياشين الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضرًا بأي مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أي إدارة من إدارات الأهالي يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

مادة ٢١٠

الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

الأحكام

١٦٣٢ - ان المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بأن الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور . وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئاً إضافة عبارة « وعرفوها بالفاعلين الآخرين » في المادة ٢١٠ . والمادتان مستمادتان من قانون العقوبات الفرنسي ، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ . وقد اكتفى الشارع الفرنسي في المادة ١٤٤ بالنص على أن تسرى أحكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل المشرع المصري . وكلتا المادتين إنما يتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما لحالة واحدة ، الحالة الأولى هي إخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة ، والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم . وليست الغلة في

الاعفاء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع أن يتوسع في الاعفاء فيتغاضى عن العقاب فى الحالة الثانية أيضا فى سبيل الوصول الى معافاة باقى الجناة .

(١٤/١٠/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٠ ص ٢٣)

١٦٢٣. ينفي الإغفاء من العقاب فى حالة اخيار السلطات بجريمة التقليد بعد شروعاتها فى البحث أو الضبط أن يفضى المتهم بمعلومات جدية صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على سائر المسباهمين فى الجريمة . فمتى أفضى المتهم بالمعلومات الجدية المؤدية الى ذلك تحقق موجب الاعفاء ولو عجزت السلطات عن القبض على سائر الجناة ، سواء كان ذلك راجعا الى تقصير الجهة المكلفة بتعقبهم والقبض عليهم أو الى تمكنهم من الفرار .

(٤/٦/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٣ ص ٦٤٦)

١٦٢٤ - الفصل فى امر جدية المعلومات وأثرها على تسهيل القبض على الجناة من شأن قاضى الموضوع ، الا أن تحد ذلك أن يقيمه على أسباب سائفة لا تعسف فيها .

(٤/٦/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٣ ص ٦٤٦)

١٦٢٥ - الاعفاء من العقاب ليس اباحة للفعل أو محوا للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الجانى الذى تحققت فى فعله وفى شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للفعل المعفى من العقاب من أثر هو حط العقوبة عن الجانى من استقرار ادانته دون أن يمس ذلك قيام الجريمة فى ذاتها .

(٤/٦/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٣ ص ٦٤٦)

مادة ٢١١

كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى أثناء تاديه وظيفته تزويرا فى أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع

أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة
أو بالسجن .

- معلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ١٩٨٤/٢/٢٠ ، ونشر في
١٩٨٤/٢/٢٣ .

- مادة ٢١١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل صاحب وظيفة عمومية ارتكبت في أثناء تأدية وظيفته تزويراً في أحكام صادرة
أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من المستندات والأوراق الأميرية
سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات
أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة
أو بالسجن .

الأحكام

تغيير الحقيقة

١٦٢٦ - لما كان البين من استقراء نصوص الباب السادس عشر
من الكتاب الثاني من قانون العقوبات في شأن التزوير ، أن الشارع ،
وإن لم يورد تعريفاً محدداً للمحرر ، رسمياً كان أم عريضاً - إلا أنه اشترط
صرامة للعقاب على تغيير الحقيقة أن يقع في محرر وأن يكون تغيير الحقيقة في
بيان مما أعد المحرر لاثباته ، فالمحرر محل جريمة التزوير ، هو المحرر الذي
يتمتع بقوة الاثبات ويرتب عليه القانون أثراً ، فإن لم يكن التغيير قد جرى
في محرر ، فإن جريمة التزوير تكون منتفية لانعدام المحل ، وإذا كانت قواعد
التفسير لنصوص القانون في هذا النطاق قد يتبادر منها أن المحرر هو كل
مسطور ينتقل به فكر أو معنى معين أو منجد من شخص إلى آخر ، فإنه
مطلوبته أو النظر إليه أي كانت مادته أو نوعه أو اللغة أو العلامات التي
كتب بها ، فإنه يخرج عن معنى المحرر في صحيح القانون بكل ما لا يعد
بحسب طبيعته محرراً ، كالعدادات والآلات واللوحات والصور ، إذ هي
بحسب طبيعتها الغالبة تبقى كذلك فلا يخرجها عن طبيعتها تلك أن تتضمن
بعض أجزائها كتابات أو علامات أو أرقاما أي كان نوعها . ولما كان مفاد
ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر قاعدتي السيارتين وقاعدتي
محركيهما من المحررات ، وخلص من ثم إلى أن التغيير في أرقامهما لا يعد
تزويراً ، فإنه يكون قد اقترن بالصواب ، وبرى من ثم من حيث الخطأ في

• تاويل القانون •

(١١٢٢ / ١٢ / ١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠٨ ص ١١٢٢)

١٦٢٧ - أضاف الشارع بمقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الى طرق التزوير التى عددها نص المادة ٢١١ من قانون المقوبات طريقا آخر هو وضع صورة شخص آخر مزورة على المحرر الرسمى .

(١٩٩١ / ٢ / ٦ ط ١٣١ س ٦٠ ق)

١٦٢٨ - تتم جريمة التزوير بثلاثة شروط أساسية أولها تغيير الحقيقة بأحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون ، ثانيا حصول ذلك مع القصد فى عمله ، ثالثا احتمال حصول الضرر من ذلك للغير سواء حصل فعلا أم لم يحصل وسواء كان الضرر ماديا أو ادبيا محضا .

(١٨٩٣ / ٣ / ٤ الحقوق س ٩ ق ٥ ص ٢٥)

١٦٢٩ - بان ان التزوير ايا كان نوعه يقوم على اسناد امر لم يقع ممن اسند اليه ، فى محرر أعد لإثباته ، بأحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون ، بشرط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يجهل أن يترتب عليه ، أما اذا انتفى الاسناد الكاذب فى المحرر ، لم يصبح القول بوقوع التزوير .

(١٩٦٩ / ١٠ / ٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٣ ص ١١٣٣)

١٦٣٠ - التزوير ايا كان نوعه يقوم على استناد امر لم يقع ممن أسند اليه - فى محرر أعد لإثباته - بأحدى الطرق المنصوص عليها قانونا ، بشرط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يجهل أن يترتب عليه ذلك ، أما اذا انتفى الاسناد الكاذب فى المحرر لم يصبح القول بوقوع التزوير ، واذا كان المحرر عرقيا وكان مضمونه مطابقا لإرادة من نسب اليه معبرا عن مشيئته انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر .

(١٩٨٢ / ٦ / ٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٣ ص ٦٩٣)

١٦٣١ - إذا كان المحرر عرقيا وكان مضمونه مطابقا لإرادة من نسب اليه معبرا عن مشيئته ، انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ،

ولو كان هو لم يوقع المجرور ، ما دام التوقيع حاصلا في حدود التعبير عن ارادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال . واذا كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة في صورة واقعة الدعوى دفعا جوهريا من شأنه - اذا صح - أن تندفع به جرائم التزوير المسندة الى المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة ، ايرادا له أو ردا عليه ، فانه يكون قاصر البيان واجب النقض ، ولا يعترض على ذلك بأن الحكم اعمل في حق الطاعنين المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهم عقوبة مقررة لأي من الجرائم الأخرى التي ذاثم بها ، لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المعنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم التزوير .

(٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض بس ٢٠ ق ٢٢٣ ص ١١٣٣)

١٦٣٣ - التزوير هو تغيير الحقيقة ، وبناء عليه فلا يعد تزويرا ما اذا كان قاض شرعي معزول من وظيفته حرزا أضافا على عقد زواج بعد تاريخ العقد من مقتضاها أن ولي الزوجة استلم صداقها بل تعتبر هذه الإضافة شهادة منه بالكتابة على هذه الواقعة .

١٨٩٧/٥/١ - الحقوق سن ١٢ ق ٧٩ ص ٢٤٩ .

طرق التزوير

عام

١٦٣٣ - من المقرر أن طرق التزوير التي نص عليها القانون تندرج جميعها تحت مطلق التغيير بتغيير الحقيقة التي يعاقب عليها القانون ، ولم يميز الشارح بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا ، وكل طريقة من طرق التزوير تكفي لترتيب المسؤولية ولو لم تتوافر الطرق الأخرى .

(١٩٩١/٢/٦ ط ١٣١ لسنة ٦٠ ق)

١٦٣٤ - لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي (دفتر خزانة المجلس البلدي) لمجرد قيام المتهم بلصق ورقة فرعية مزورة (الايصال المنسوب صدوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدون

بها إيراد اليوم في دفتر الحزينة للإيهام بأن هذا الإيراد قد تم إيداعه في أحد البنوك .

(١٩٥٧/١٠/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٠ ص ٧٤٧)

١٦٣٥ - يجب لاعتبار المحرر مزورا أن يقع التغيير في نفس المحرر مباشرة وبأحدى الطرق المبينة على سبيل الجسر في قانون العقوبات . فإذا وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له ، محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي ، فهذا الفعل - وأن كان يترتب عليه تغيير ضمنى في معنى الرخصة - إلا أنه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس المستور ولم يحصل بأحدى الطرق المبينة في القانون للتزوير المادى ، إذ أن المتهم لم ينس كتاب الرخصة ولم يدخّل عليها أى تغيير مادى ، فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيدا عما رسمه القانون في باب التزوير ، ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا ، لعدم تجاوز التوسع في تأويل أحكام قانون العقوبات ولا يفسح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان أخرى بالتغيير الذى يحصل فى علامة واردة بالمحرر ، أو فى رقم أو ترقيم فيه ، إذ العلامات والأرقام والترقيم ليست إلا أجزاء من المحرر ، فالتغيير فيها تغيير فى ذات المحرر ، أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءا من المحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير .

(١٩٣٤/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٧ ص ٢٥٦)

١٦٣٦ - ان طرق التزوير التى نص عليها القانون تدرج كلها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة الذى يعاقب عليه القانون ولم يتميز الشارع فى العقاب بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا فى الحكم ولا يسوغ فى العقل أن يكون ارتكاب التزوير بأحدى هذه الطرق جناية فإذا وقع بغيرها كان جنحة ما دام يتحقق باى منها تغيير الحقيقة المعاقب عليها .

(١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٨ ص ٦٧١)

١٦٣٧ - ان من أركان جريمة التزوير تغيير الحقيقة فى المحرر بأحدى الطرق التى نص عليها القانون ، فإذا خلا الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة عن بيان ذلك أو قصر فيه كان معيبا عيبا جوهريا موجبا

لنقضه .

(١٩٣٧/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٧ : ص ٩٥)

١٦٣٨ - يشترط في جريمة التزوير أن يقع تغيير الحقيقة بطريقة من الطرق المبينة في المادتين ١٧٩ و ١٨١ على سبيل الحصر ، ولذا يجب أن يكون الحكم الصادر بعقوبة في جريمة التزوير مشتملا على بيان طريقة التزوير .

(١٩٣٠/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦ : ص ٣)

١٦٣٩ - لا يكفي في بيان كيفية التزوير الاقتصار في الحكم على القول بأن المتهم وقع بختم المجنى عليه بغير علمه ، بل لا بد كذلك من بيان كيفية حصول المتهم على الختم لمعرفة أن كان بطريق السرقة أو خيانة الأمانة على الختم أو ضياعه مثلا ، فإذا خلا الحكم من هذا البيان كان مشتملا على عيب جوهري ووجب نقضه .

(١٩٢٦/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٧٨ ص ٢٢)

١٦٤٠ - بما أن قانون العقوبات قد نص على عدة طرق لا ارتكاب التزوير فإن الحكم القاضي بالادانة في جريمة تزوير أوراق عرقية إذا لم يبين الطريقة التي حصل بها التزوير كان باطلا .

(١٩٢٢/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ١٦ ص ٢٣)

١٦٤١ - اشتمال الحكم على أن ختم المجنى عليه كان مع أحد المتهمين بالتزوير وأنه زور عقدا لا يمكن اعتباره بيانا كافيا للواقعة الجنائية موضعا الطريقة التي ارتكب بها التزوير .

(١٩٠١/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١ ص ٢)

١٦٤٢ - يجب أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة في التزوير مشتملا على بيان طريقة التزوير بعبارة واضحة والا جاز نقضه .

(١٩٠٠/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٣١٥)

صور التزوير المادى

الاصطناع

١٦٤٣ - الاصطناع باعتباره طريقا من طرق التزوير المادى هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق بما دام المجرر فى إى من المالين متضمنا لواقعة يترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتج به فى اثباتها .

(١٩٦٨/٥/٦ : أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦ ، ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٣٣)

١٦٤٤ - اصطناع الورقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بصرف النظر عن الوقت الذى تم فيه ، فلا محل لما يقوله الطاعن من أن جريمة التزوير فى محضر الجلسة لا يقع إلا إذا تم التزوير فيه أثناء انعقاد الجلسة .

(١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٢ ص ٢٠٩)

١٦٤٥ - إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أن الطاعن وزملاءه قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بامضاء مزور لمهندس التنظيم ، وأن مهندس التنظيم الذى زورت امضاؤه كان قد ندب للخدمة فى دائرة القسم الذى يقع فيها المنزل الذى زور القرار بهدمه ، وأن مظهر قرار الهدم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات الصحيحة ، فهذا يعد تزويرا فى ورقة رسمية .

(١٩٥٣/٤/١٣ : أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٦ ص ٦٧٩)

١٦٤٦ - المحرر الذى يصطنع فى صورة المحررات الرسمية وينسب زورا إلى الموصف العمومى المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر فى الحقيقة عن الموظف المذكور يعطى حكم المحرر الرسمى فى باب التزوير .

(١٩٥٢/٦/٤ : أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٩ ص ١٠١٧)

١٦٤٧ - متى كان المتهم قد اصطنع أوراقا لها مظهر الأوراق الرسمية وذيلها بتوقيعات لأشخاص على أنهم من الموظفين العموميين للايهام برسميتها وقدم هذه الأوراق فعلا لجهة رسمية فانه يكون قد ارتكب جريمة

التزوير والاستعمال المنصوص عليهما في المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ عقوبات .
(١٩٤٧/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٣٦ ص ٤٠٩ ،
١٩٤٥/٤/٤ ج ٦ ق ٥٤٤ ص ٦٨٢)

وضع امضاء

١٦٤٨ - تغيير الحقيقة في محرر بوضع امضاء مزور يعد تزويرا
ماديا ، متى كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق ،
ومتى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير . . .

(١٩٦٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٢ ص ٢٠٦)

١٦٤٩ - من المقرر قانونا أن التزوير يقع بتوقيع الجاني على محرر
بامضاء ليست له ولا يشترط اذا كانت الامضاء لشخص حقيقي أن يقلد
المزور امضاء المزور عليه ، بل يكفي وضع الاسم المزور عليه .

(١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٥٠ ص ٨٠٩)

١٦٥٠ - إضافة أى توقيع مزور على أى عقد من العقود المعتبرة
مخصوصا الرسمية منها هي تزوير لا شك فيه حتى لو كان التوقيع لشاهد
لا لأحد أطراف العقد .

(١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١٨ ص ٣٦٢)

١٦٥١ - متى كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن جريمة التزوير
التي أدانت المتهم فيها وقعت بطريق التوقيع بختم مزور فلا يهم أن يكون
التوقيع قد حصل بختم اصطنع خصيصا لهذا الغرض أو أنه كان بخلسة
بالحتم الحقيقي للمجنى عليه ، لأن المؤدى واحد ، وليس على المحكمة في الحالة
الآخرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم ما دامت هي قد اقتنعت من
وقائع الدعوى وأدلتها بتزوير التوقيع .

(١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٥ ص ٥٧٩)

١٦٥٢ - ان وضع امضاء مزور على شيكوى قدمت في حق انسان
الى جهة ذات اختصاص يعد تزويرا ، لأن التوقيع على الورقة للايهام بان

ما دون فيها صادر عن صاحب التوقيع هو بذاته تغيير للحقيقة في الكتابة بطريق وضع امضاء مزور ، وذلك بغض النظر عن كون ما دون بالورقة صحيحا أو غير صحيح .

(١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٨ ص ٢٤٤)

١٦٥٣ - ان القانون لا يشترط في تزوير الامضاءات أن تكون عن طريق تقليد الامضاءات الحقيقية ، فيكفى التوقيع باسم صاحب الامضاء ولو كان رسمه مخالفا للامضاء الحقيقي .

(١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٨ ص ٢٤٤)

١٦٥٤ - ان مجزء وضع وكيل المحامي اسم المحامي على بطاقات مكتبه في مكان التوقيع منها على المحرر فيها يعتبر تزويرا بوضع امضاء مزور للمحامي ولو لم يكن في ذلك تقليد للامضاء الصحيح ، لأن القانون لم يشترط التقليد بل نص على مجرد وضع الامضاء المزور ، ثم ان عدم علم المحامي بوضع اسمه على البطاقات المتضمنة تكليف عملاء المكتب بدفع ما عليهم للوكيل فيه ما يكفي لتوافر ركني احتمال الضرر وسوء القصد .

(١٩٤١/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٤ ص ٣٥٠)

١٦٥٥ - التوقيع بامضاء مزور على عريضة دعوى يعتبر تزويرا في أوراق أميرية اذا اكتسبت العريضة صفة المحررات الرسمية باعلانها ، وتصح معاقبة المتهم على هذا الأساس متى ثبت أنه عمل على اعلانها وهو عالم بحقيقة أمرها .

(١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٧ ص ٢١٩ ، ١٩٣٦/١/٦ ج ٣ ق ٤٢٦ ص ٥٣٦)

١٦٥٦ - من ينتزع امضاء صحيحا موقعا به على محرر ولصقه بمحرر آخر فانه يرتكب تزويرا ماديا بطريقة تغيير المحرر ، لأنه بفعلته انما ينسب الى صاحب الامضاء واقعة مكذوبة هي توقيع على المحرر الثاني .

(١٩٣٧/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧ ص ٣٤)

١٦٥٧ - ان التوقيع على المحرر بامضاء مزور يعد تزويرا معاقبة

عليه ، ولو كان الامضاء لشخص لا وجود له في الواقع ، فمن اصطنع عريضة دعوى حجز ما للمدين لدى الغير ناسبا صدورها الى شخص موهوم وقسمها - بعد التوقيع عليها باسم ذلك الشخص - الى فلم المحضرين لاعلانها فاعلنها ، فانه يكون قد اقترف جريمة التزوير المعاقب عليها بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات .

(١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩ ص ٢٩)

١٦٥٨ - يعاقب بمقتضى المادة ١٨٠ عقوبات من تسمى باسم كاذب واستلم عريضة افتتاح دعوى معلنة لشخص خلافه ووضع امضاء ذلك الشخص عليها ثم حضر امام المحكمة حتى صدر عليه الحكم بهذه الصفة .

(١٩٠٧/٢/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ١٠٨ ص ٢٣٠)

١٦٥٩ - من وقع بختم بدون علم صاحبه ولا اذن منه على عقد يبيع عقار لصاحب الختم يعد مرتكبا لجريمة التزوير ولا يهم البحث في هل الختم الذي استعمل حقيقى او مزور ، ويعد حينئذ مرتكبا لاستعمال التزوير من قدم فى دفاعه ضد مالك عقدا عليه ختم حقيقى موقعا به عليه بطريقة الفس المتقدم ذكرها .

(١٨٠٥/٤/٨ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٢ ص ٣)

طمس امضاء

١٦٦٠ - ان طمس الامضاءات الصحيحة الموضوعية على العقد ووضع اختام بدلا منها لمتنع مضاهاة الامضاءات على ورقة اخرى - ذلك محبت ماذى فى العقد يتوافر به التزوير لما فيه من تغيير لحقيقة الطريقة التى تم بها التوقيع عند التعاقد .

(١٩٤٠/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٨ ص ٢٧٢)

حلف واذاعة

١٦٦١ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المجنى عليه سلم المتهم أوراقا من تذاكره الطبية تحوى باعلاها كلمة انذار ، وترك الفراغ بينها وبين توقيعيه باءملها على بياض ليملاء المتهم بانذار يوجهه الى بعض

مستأجري ارضه وأن المتهم أزال الجزء العلوى لأحدى هذه الأوراق بما فيه كلفة ائذار ثم ملاً البيض بسند مديونية حوله الى شقيقته ، فان ما أثبتته الحكم وانتهى اليه من اعتبار ما وقع من الطساعن يكون جريمة تزوير في محرر عرفي واستعماله مع العلم بتزويره تكييف صحيح لمبا وقع منه ، ذلك بان ازالته البيان الذى كان مكتوباً بصدر الورقة للدلالة على حقيقة الاتفاق هو تغيير للحقيقة بال حذف ، وقد صاحب هذا الحذف انشاء السند المزور الذى كتب فوق الأمضاء . فأصبح الفعلان تزويراً اجتماع فيه طريقتان من طرق التزوير المادى احدهما حذف بيان من المحرر وثانيهما اصطناع سند المديونية ، هذا فضلاً عن أن المجنى عليه بوضعه كلمة ائذار في صدر الورقة قد جدد موضعها على نحو ما الامر الذى يتعذر معه القول بوجود فكرة ائتمان المجنى عليهم للمتهم .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣)

١٦٦٣ - لا يشترط في جريمة تزوير محرر رسمي أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها من قصد نسبتها اليه ، بل يكفي أن تكون موهبة بذلك .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠١ ص ٢٧١)

١٦٦٣ - اختطاف ورقة مضمّنة على بياض وملؤها بسند دين أو مخالصة أو غير ذلك من الالتزامات التى يترتب عليها ضرر لصاحب الامضاء يعد بحكم المادة ٢٩٥ عقوبات تزويراً مما يعاقب عليه بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات .

(١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٨ ص ١٧٨)

١٦٦٤ - كل اضافة على صك عرفي من شأنها تغيير مركز الطرفين هي تزوير يستوجب العقاب .

(١٩٣٣/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٨ ص ١٧٨)

الترك

١٦٦٥ - من المقرّر الا ينظر في التزوير بالترك الى الجزء المتروك من المحرر فحسب ، بل يجب النظر الى ما يتضمنه المحرر في مجموعه استظهاراً

لمدى ما ترتب على الترك من تغيير الحقيقة التى كان يجب أن يظهر بها مؤدى هذا المجموع .

(١٩٨٣/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣١ ص ١٧٤)

١٦٦٦ - ان الراى القائل بأن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لان الترك لا يعد تغييرا للحقيقة ، اذ التغيير يقتضى عملا ايجابيا من جانب مرتكبه ، والذي يترك شيئا كان يجب اثباته لا يأتى عملا ايجابيا ، هذا الراى على اطلاقه غير شديد ، اذ يجب ألا يقتصر النظر على الجزء الذى حصل تركه ، بل ينظر الى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر فى مجموعته ، فاذا ترتب على الترك تغيير فى مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييرا للحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه .

(١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٨ ص ٤١٧)

المباغطة

١٦٦٧ - اذا كتب شخص ورقة تدل على أن آخر مدين له بمبلغ من النقود ثم دسها عليه فى أوراق أخرى فوق عليها بامضائه ضمن هذه الأوراق دون أن يتنبه لمباغطه ، فهذا تزوير عن طريق المباغطة للحصول على امضاء المجنى عليه .

(١٩٤٠/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥١ ص ٧٨)

صور للتزوير المعنوى

انتحال الشخصية

١٦٦٨ - انتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١)

١٦٦٩ - متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهى صورة من صور التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، وكان المتهم قد غير الحقيقة فى المحرر بطريق الغش تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا لاغير وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة

من أجله . فان جناية التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به في القانون .

(١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٠٧ ص ٧٢٦)

١٦٧٠ - ان التسمي باسم شخص وهمي ، وطلب اعلان عريضة دعوى بهذا الاسم ، ثم حصول الاعلان فعلا بناء على ذلك ، يعتبر تزويرا في ورقة رسمية بطريق اثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسمي باسم الغير ، ومثل ذلك تغيير الحقيقة في مجرر رسمي هو محضر الجلسة بحضور أحد المتخاصمين أمام المحكمة وانتحاله اسما غير اسمه ، ولو كان وهميا . وتغيير الحقيقة في العريضة وفي المحضر باعتبارهما من الأوراق الرسمية من شأنه العبث بما لهذه الأوراق من القيمة والانتقاص من ثقة الناس بها مما يتوافر معه ركن الضرر على كل حال .

(١٩٤٤/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٨ ص ٤٩٣)

١٦٧١ - ان جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بطريق انتحال شخصية الغير تتحقق متى تقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد وتسمي باسم شخص آخر وأدلى بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المنتحل ولا يغير من ذلك عدم وجود ما يمنع قانونا من أن يؤدي هذا الشخص الشهادة باسمه الحقيقي ، لأن القاضي الذي يسمع الشهادة يجب أن يكون ملما بعلاقة الشاهد بالخصوم .

(١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٤ ص ٢٧٣)

انتحال الصفة

١٦٧٢ - يدخل ضمن طرق التزوير المؤثمة بالمادة ٢١٣ عقوبات جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وتشمل هذه الصورة كل تقرير لواقعة على غير حقيقتها . ومن ثم فانه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه مثل أمام المحكمة المدنية وانتحل صفة ليست له بادعائه كذبا الوكالة عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين أنها منقطعة الصلة تماما بموضوع النزاع ولا تخوله الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فأثبت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة ، فان في هذا ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاشتراك في

ارتكاب تزوير في محرر رسمي التي دين بها المتهم .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٧ ص ٧٨١)

١٦٧٣ - يعاقب بمقتضى المادة ١٨٠ عقوبات من تسمى باسم كاذب واستلم عريضة افتتاح دعوى لشخص خلافه ووضع امضاء ذلك الشخص عليها ثم حضر أمام المحكمة حتى يصدر الحكم عليه بهذه الصفة .

(١٩٠٧/٢/٦ المجموعة الرسمية س ٨ ص ٢٣٠)

واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

١٦٧٤ - ان المادة ٢١٣ من قانون العقوبات تعاقب كل موظف عمومي غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تخييرها المختص بوظيفته ، سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بهنا أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة منع غلته بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . وواضح أن عبارة جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، ليست مرادفة لعبارة تغيير اقرار أولى الشأن . واذن فليس من الضروري أن يكون هناك صاحب شأن صدرت عنه اقرارات أمام موظف رسمي فغيرها ، بل يتحقق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو أثبت الموظف في الورقة واقعة مزورة اختلقها هو وجعلها في صورة واقعة صحيحة فحصل بذلك تغيير في موضوع الورقة أو أحوالها من شأنه أحداث ضرر بأحد الأفراد أو بالمصلحة العامة .

(١٩٤٤/٤/١٠ مجموعة القواعد العامة ج ٦ ق ٣٣٣ ص ٤٥٥)

١٦٧٥ - لم ينص قانون العقوبات على عقاب الأشخاص الغير الموظفين كما نص على عقاب الموظفين العموميين في المادة ١٨١ عقوبات اذا ارتكبوا جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ، ومع ذلك يمكن معاقبتهم بصفة شركاء في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة ولو لم ترفع الدعوى على الموظف العمومي كما هو الحال اذا كان التزوير عبارة عن تقرير وقائع كاذبة أمام موظف عمومي .

(١٩١٠/٧/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١ ص ٣)

الضرر

الضرر المحتمل

١٦٧٦ - ان احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير سواء كان المحرر رسميا أو عرفيا .

(١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦ ص ٩١ ، ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٣٣)

١٦٧٧ - يشترط لجريمة التزوير حصول الضرر منه أو احتمال حصوله فان لم يكن للمزور ضده فلورثاء .

(١٨٩٨/٥/٧ الحقوق س ١٣ ق ٧٧ ص ٢٣٩)

١٦٧٨ - التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية لا اثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال .

(١٩٨٣/٥/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٥ ص ٦٦٦)

١٦٧٩ - ان التنازل من المزور عن العقد المزور لا يمنع اقامة الدعوى العمومية لمعاقبة المرتكب . وما ورد بالمادة ٢٨١ مرافعات من جواز ايقاف المدعى عليه المرافعة الحاصلة في مادة التزوير بتنازله عن التمسك بالورقة المدعى فيها ذلك لا يصح الارتكان عليه لأن هذه المادة خاصة بالحقوق الشخصية ولا ارتباط لها بالحق العمومي المتعلق بجزاء المجرمين . وانه مع تسجيل العقد المزور لا يصح الادعاء بفقد منفعته أو شرطى حصول الضرر أو احتمال حصوله لأنه بالتسجيل يمكن لاي شخص التمسك به وبالأولى المزور .

(١٨٩٨/٥/٢٨ الحقوق س ١٣ ق ٩٢ ص ٣٠٢)

مقياس الضرر

١٦٨٠ - ان العلم فيما يتعلق بعنصر الضرر على الخصوص ، لا يشترط فيه أن يكون علما واقعيا فعليا ، بل من المتفق عليه أنه يكفي لامكان القول بتوافر هذا العنصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم أن من شأن تغييره للحقيقة أن يترتب عليه ضرر سواء علم ذلك فعلا ، وتصور

الضرر مشخصا أمام بصيرته أم لا .

(١٩٣٣/٦/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٩ ص ١٩٨)

وقت تحقق الضرر

١٦٨١ - لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر واحتماله انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما يطرأ فيما بعد .

(١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٩ ص ١٢٩)

١٦٨٢ - ان البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما قد يطرأ فيما بعد ، فالتزوير يعاقب عليه ولو وافق صاحب الامضاء بعد تزوير امضائه على ما جاء بالشكوى .

(١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٨ ص ٢٤٤)

١٦٨٣ - عند البحث في توافر أركان جريمة معينة يجب أن يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة ، فاذا رُوي أن الضرر هو ركن في جريمة التزوير مثلا قد كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ، ولم يكن مستحيل التصور ، وكانت الأركان الأخرى متوافرة في ذلك الوقت ، كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تحقق احتمال وقوعه ، لأنها اما أن تكون وقعت بأسباب خارجة عن ارادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر في محو جرمته ، واما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله ، والمتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يمحو سابق جرمه وبخاصة في جريمة التزوير .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٦ ص ١٨٣)

١٦٨٤ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً ، بل يكفي أن يكون قيامه

مستنادا من مجموع عباراته .

(١٩٦٧/١/٢٣ احكام النقض من ١٨ ق ١٦ ص ٩١ : ١٩٧١/١٢/٢٧
س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٢٢)

في المحرر الرسمي

١٦٨٥ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة ان يتحدث صراحة عن
ركن الضرر ، ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي ، لان
تغير الحقيقة فيه بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ، ينتج
عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب على العبث بالورقة
الرسمية من غش لقيمتها في نظر الجمهور بحسبانها ذات حجة ، والاخذ
بها وتصديقه واجب بحكم القانون
(١٩٨٦/١/٢٩ احكام النقض س ٣٧ ق ٣٤ ص ١٦٣)

١٦٨٦ - من المقرر أن الضرر عنصر من عناصر جريمة التزوير
لا قيام لها بدونه ، وهو ان افترض توافره وتحقق قيامه بالنسبة للمحررات
الرسمية بمجرد تغير الحقيقة فيها ، لما في ذلك من تقليل الثقة فيها الا انه
ليس كذلك بالنسبة للمحررات العرفية التي ينبغي أن يترتب على تغير
الحقيقة فيها حصول ضرر بالفعل أو احتمال حصوله .
(١٩٨٤/٥/٢٩ احكام النقض س ٣٥ ق ١٢٠ ص ٥٣٢)

توافر الضرر بصرف النظر عن الباعث

١٦٨٧ - ان مجرد تغير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص
عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر
عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغير مضمون المحرر بحيث
يخالف حقيقته النسبية وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه
من وقوعها لأن هذا التغير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة ،
يترتب على العبث بالورقة الرسمية بالنقض مما لها من قيمة في نظر الجمهور
باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ بما فيها .
(١٩٨٠/٥/٢٨ احكام النقض س ٣١ ق ١٣٣ ص ٦٨٣)

١٦٨٨ - تتحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ، ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالأورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها بما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به .

(١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٧ ص ٦٧٣ ، ٢٥/٣/١٩٦٨ س ١٩ ق ٦٧ ص ٣٥٨)

١٦٨٩ - تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية يتحقق فيه دائما الضرر لما في ذلك من اخلال بالثقة الواجب توافرها في تلك الأوراق .
(١٩٤٨/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨٤ ص ٥٥٢)

١٦٩٠ - مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر، فإن كل عبث بها يقلل من الثقة والاحترام الواجبين لها قانونا .
(١٩٣٧/١/٤- مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١ ص ٣٠)

١٦٩١ - التزوير في الأوراق الرسمية يبنى عليه دائما احتمال حصول الضرر ، وهو على الأقل الضرر الناشئ عن ضياع الثقة الخصوصية التي لابد من وجودها في كل ورقة صادرة من السلطة العمومية .
(١٩١٣/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٥٧ ص ١١٢)

١٦٩٢ - التزوير في الأوراق العمومية مغل بالنظام العام ويحتمل فيه الضرر لهذا السبب .

(١٩١٣/٥/٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٩٩ ص ١٩٢)

١٦٩٣ - سن القانون عقوبات صارمة للتزوير في الدفاتر الرسمية لأجل المحافظة على صحة الوقائع الثابتة لها . فالتزوير الذي من هذا القبيل يكون اذن معاقبا عليه ولو لم يثبت حصول ضرر بالفعل وذلك لاحتمال حصول ضرر على الدوام بالمصلحة العمومية .

(١٩٠٥/٤/١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٨٥ ص ١٧٧)

تغيير اسم المتهم نى تحقيق

١٦٩٤ - ان جريمة انتزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها فى نظر الجمهور ، وينبنى على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه فى محضر رسمى يعد تزويرا سواء أكان الاسم المنتحل لشخص حقيقى معلوم أم كان اسما خياليا لا وجود له فى الحقيقة والواقع بما دام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة فى اثبات شخصية من نسب اليه ، وليس من هذا القبيل تغيير انتم متهم فى محضر تحقيق ، وذلك لأن مثل هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة المتهم ، ثم ان هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(١٩٧٩/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٩ ص ٩٧٤ ، ١٩٧٩/٤/٢٩
١٩٧٩ ق ١٠٧ ص ٥٠٦ ، ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٣٧ ص ١٧٠)

١٦٩٥ - متى كان من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه وإن مجرد تغيير المتهم لاسمه فى هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه انتحل بمحضر التحقيق اسم شخص معروف لديه كان يعمل معه فى مركب صيد وأنه سرق بطاقته الشخصية بقصد استعمالها فى مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره ، فإن الحكم يكون قد أثبت فى حقه توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد على غير أساس من القانون .

(١٩٧٩/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٦ ص ٥٠٢)

١٦٩٦ - انه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه فى هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . فاذا كان الجانى لم يقصد انتحال

اسم شخص معين معروف لديه بل قصد دجور انتسبى باسم شخص وجهى امتنع القول بأنه كان يعلم ان عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالتغير بما دام لا وجود لهذا الغير فى اعتقاده - ذلك يانه يجب لتوافر القصد الجنائي فى جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا او محتمل الوقوع .

(١٩٦٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٥ ص ٤٨٩) ..

١٦٩٧ - تبرئة من ينتحل اسم شخص معروف له فى محضر تحقيق على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للشخص المنتحل اسمه اعتبارا بانه لا يكفى فى هذه الحالة احتمال حصول الضرر ، هذا يكون خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٤٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٧ ص ٧٦٤)

١٦٩٨ - محاضر التحقيق قد تصنع دليلا يحتج به فى اثبات شخصية من يسألون فيها ، فان أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية فى المحضر . فاذا ما حصل التغير فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويرا فى ورقة رسمية . وما يقال فى هذا الصدد من أن تغير المتهم اسمه فى محضر التحقيق يدخل فى وسائل الدفاع التى له - بوصف كونه متهما - أن يختارها لنفسه ، ذلك لا يصح اذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لأنه فى هذه الحالة كان ولا بد أن يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعريضه اياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل فى هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولا بأن المتهم انما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة اليه ، فانه لا يشترط فى التزوير أن يقصد الجاني الاضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى الا الى منفعة نفسه ، وكذلك لا يجدى المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فان العدول لا يجدى فى رفع المسئولية بعد وقوع الجريمة وتمامها ، ويكفى فى التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل .

(١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٢ ص ٦٣٦)

١٦٩٩ - التسمى باسم منتحل فى شهادة تحقيق الشخصية هو

تزوير في ورقة رسمية . وليس هذا من قبيل تغيير اسم المتهم في محضر تحقيق جنائي الذي قالوا أن لا عقاب عليه ما دام لم يترتب عليه اضرار بالغير ، فان مثل هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة اسم المتهم ، ثم ان هذا التغير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(١٣/٥/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٥ ص ١٤٣)

الضرر في المحرر العرفي

١٧٠٠ - احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير في محرر عرفي ، ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحقق عند ركن الضرر صراحة واستقلالاً بل يكفي أن يكون مستفاداً من مجسوع عباراته .

(٦/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

١٧٠١ - ان مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عنها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء كان المزور عليه أو أى شخص آخر ، ولو كان الضرر محتملاً ، اذ تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً وهو ما لا يحتاج الى تدليس خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

(٦/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٥ ص ٣٢٨ ، ٢٤/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١ ، ١١/١٠/١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٣٠ ص ٩٦٩ ، ٢٧/٥/١٩٦٨ س ٩ ق ١٢٣ ص ٦١٥ ، ٥/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٢٧ ص ١١٩٩)

١٧٠٢ - لا يشترط في التزوير في ورقة عرفية وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر واحتماله انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما يطرأ فيما بعد .

(١٢/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٤ ص ٣٧٧)

١٧٠٣ - لا يشترط في جريمة التزوير في المحرر العرفي وقوع

الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون محتملا ، وتقدير ذلك متروك لمحكمة الموضوع وحدها حسبما تراه من ظروف الدعوى دون معقب عليها .
(١٩٦٧/٥/٩ أحكام النقض س ٨ (ق. ١٢٢ - ص: ٦٣٤))

١٧٠٤ - يعد تزويرا في محررات عرفية واقعا تحت المادة ١٨٣ ع تغيير الحقيقة في تذكرة شحن بضاعة بباخرة وفي شهادات جمركية بوضع اختام قنصلية اجنبية وامضاء كل من القنصل ونائبه . ويعد استيعمالا لمحررات مزورة مع العلم بتزويرها تقديم تذكرة الشحن هذه الى شركة البواخر لاستبدال اذن استلام البضاعة بها وتقديم شهادة الاجراءات الجمركية الى الجمرک للتوصل بذلك الى اخراج صناديق بها مهربات من دائرة الجمرک بدون تفتيش وبدون دفع رسوم جمركية باعتبارها مسموحات قنصلية .

(١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٢ ص ٢٨٤) .

١٧٠٥ - ان كل محرر تغير الحقيقة فيه يصح أن يكون موضوعا لجريمة التزوير متى كان التغير الذى حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للغير . والتوقيع على شكوى فى حق انسان بامضاء لغير مقدمها للايهام بانها مقدمة من صاحب التوقيع من شأنه الاضرار بصاحب التوقيع وبالمشكو ، ذلك لأن الشكوى الحالية من التوقيع ليس لها اثر الشكوى الموقع عليها بامضاء شخص معين . والشكوى الموقع عليها يختلف تأثيرها عند من يطلع عليها باختلاف صاحب التوقيع ، والشكوى المقدمة من شاك واحد اقل تأثيرا من الشكوى التى تقدم من شاكين عديدين . ثم انه اذا كان لكل انسان الحق فى أن يتقدم بأية شكوى الى السلطات العامة الا أن هذا الحق يقابله واجب عليه هو أن يتوخى الحقيقة فى شكواه مما يقتضاه أن كل شكوى يجب أن يكون موقعا عليها ممن أراد أن يستعمل حقه فى تقديمها لكى يتحمل المسئولية عما جاء فيها .

(١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٨ ص ٢٤٤)

١٧٠٦ - اذا زور الدائن سندا لاثبات الدين الذى له فى ذمة مدينه فإنه يكون مرتكبا لجريمة التزوير ، لأنه بفعله هذه انما يخلق لاثبات دينه دليلا لم يكن له وجود ، الأمر الذى يسهل له الوصول الى حقه ، ويجعل

هذا الحق اقل عرضة للمنازعة ، وهذا من شأنه الاضرار بالمدين .

(١٩٤١/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٨ ص ٥٨٧ ،
١٩٤١/٢/٢٤ ق ٢١٤ ص ٤٠٥)

١٧٠٧ - ان ايجار ملك الغير يقع صحيحا نافذا فيما بين المتعاقدين ولو كان المستاجر يعلم بان المؤجر غير مالك ، وذلك متى كان لا يوجد من جانب المؤجر ما يمنعه من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة ليتمكن المستاجر من الانتفاع بها مدة الايجار ، واذن فكل تغيير في ورقة العقد من شأنه التأثير في القيمة القانونية له يكون تزويرا معاقبا عليه .

(١٩٤٠/٤/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٠ ص ١٦٤)

١٧٠٨ - ان العقود العرفية متى كانت ثابتة التاريخ ، يتعلق بها قانونا حق الغير لجواز الاحتجاج بها عليه أو احتجاج الغير بها ، فاذا وقع فيها تغيير للحقيقة بقصد الاضرار به عد ذلك تزويرا في أوراق عرفية ووجب عقاب المزور .

(١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٦ ص ٣٨٣)

١٧٠٩ - لا يشترط لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يحل ذلك الضرر بمن زور عليه المجبر ، بل يتوفر هذا الركن ولو كان ضرر التزوير قد حل أو كان محتمل الحلول بأي شخص آخر .

(١٩٣٦/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٧ ص ٥٨١ ،
١٩٣٦/٢/١٠ ق ٤٣٩ ص ٥٤٧)

١٧١٠ - يعد ارتكبا لجريمة التزوير من اصطنع سببدا بقصد اثبات حق متنازع فيه أو قبض دين لم يحل أدائه لأن التزوير في هاتين الحالتين من شأنه أن يحدث ضررا .

(١٩١٩/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٣٩ ص ٦٤)

١٧١١ - زور المتهم عقدا عرفيا على امرأة بأنها قبلت الزواج به وحكمت المحكمة بان هذا التزوير يمكن أن يترتب عليه ضرر مادي وأدبي

يقطع النظر عما لهذا العقد من القوة فى الاثبات .

(١٤/١٠/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٥ ص ١١)

١٧١٢ - تغيير حدود الأراضى المبيعة وكميتها الحاصل باتفاق العاقدین فى عقد بيع عندما يكون العقد ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً والمراد من ذلك مع سوء القصد حرمان الغير من حقه فى الشفعة يعد تزويراً فى أوراق عرقية واقعا تحت حكم المادتين ١٩٣ و ١٨٩ من قانون العقوبات .

(٩/٥/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩١ ص ٢٠٤)

١٧١٣ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم قد اصطنع اقرارات بديون نسبها الى المجنى عليه فإن هذه الاقرارات لما كانت من شأنها انشاء التزامات كان هذا التزوير بطبيعته منظوياً على الاضرار ، ولا يكون هناك محل للطعن على هذا الحكم بأنه لم يتحدث عن ركن الضرر استقلالاً .

(٧/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٨ ص ١٢٢)

١٧١٤ - ان مجرد تغيير الحقيقة هى محرر عرفى بوضع امضاء مزور يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترقب عليه ضرر للغير فاذا كان الحكم قد أثبت أن العقد المصطنع ذيل بتوقيعين مزورين تخالف كل منهما الامضاء الصحيحة للمتعاقدین مما من شأنه أن يلحق بهما ضرراً ان لم يكن محققاً فهو على الأقل محتمل ، فان جريمة التزوير تكون متوافرة فى حق المتهم .

(٢٥/٥/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٥ ص ٤٣٤)

١٧١٥ - اذا انعدم الالتزام الناشئ عن سند مزور أو انعدم الضرر الذى ينشأ عن هذا الالتزام بأمر خارج عن إرادة المزور فتبطل الاجرام باقية وعقاب المزور واجب قانوناً . فاذا زور شخص سنداً بمبلغ من المال ناسباً لانسبان أنه أصدر لآخر وهو يعلم أنه بتزويره هذا يخلق التزاماً على أولهما للآخر بدون وجه حق فان تزويره هذا - ولو لم يتمسك بالسند من اصطنع باسمه . يكون تام الأركان . وعدم تمسك من أنشئ السند لمصلحته بهذه السند المزور هو أمر خارج عن فعل التزوير الذى تم من جهة المزور لزمته

تبعته .

(٢٤ / ١٠ / ١٩٢٩ في مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٨ ص ٣٥٦)

١٧١٦ - إذا قام بخلاف فيما إذا كانت الاسماء المدلول عليها بالامضاءات الموقعة بها على العقود او السندات المزورة هي لأشخاص وهميين لا وجود لهم في الواقع او أنهم لأشخاص موجودين في حقيقة الواقع وممكن قانوناً أن تضدر منهم تعهدات لاغير وأن يلتزموا به بالتزامات ، ولم تبحث المحكمة هذه البنية بل قضت بإدانة المتهم بقائلة إن التزوير يعاقب عليه على كل حال « سواء أكان هناك أشخاص بالاسماء المزورة ام لا » ، فكان حكمها بإطلاقاً واجباً نقضه ، لأن القاعدة التي أسست عليها حكمها ليست على إطلاقها صحيحة . بل هي أي صيغة ما إذا كانت الأوراق عرفية . وكانت سندات دين أو عقود التزام لا تصح الا اذا كان الشخص نفسه الصادر منه السند أو العقد مضيه باسم لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه اسم ما بل كان الاسم مذكوراً في الامضاء فقط أو كان الاسم الحقيقي مذكوراً في الصلب والوصفي هو المذكور في الامضاء . في هذه الأحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة بوضر . بعينه اذ انتحل لنفسه اسماً غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الامضاء ليفر من الدين أو الالتزام ، أما اذا اصطنع انسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أم غير مذكور فيه فان مثل هذه الورقة مصطنعة قد خلقت معدومة لأن كل تعهد أو التزام يقتضي حتماً وبطبيعة الحال وجود تعاقد تكون الورقة دليلاً عليه ووجود متعهد هو أحد طرفي العقد ، فاذا كان العقد لا وجود له في الواقع وكان المتعهد شخصاً لا وجود له في الواقع فالورقة - وهي الأداة الدالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم - هي ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وببجرد اصطناعها ضرر لأي انسان ولا يمكن عقلاً أن يكون اصطناعها جريمة يعاقب عليها القانون ، كل ما في الأمر أن هذه الورقة المبتكرة اذا ادعى صانعها أنها حقيقية وقدمها للغير موهماً إياه بصحتها يراى منه شيئاً من ثروته أو حاول بهذا الإيهام أن يبتز شيئاً من ثروته كان هذا الابتزاز أو محاولته الابتزاز نصباً أو شروعا في نصب وسيلته الإيهام بواقعة مكذوبة ، أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة .

(٢٣ / ٥ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٥ ص ٥٧٠)

١٧١٧ - تحرير المدين على نفسه سنداً بالدين الذي في ذمته لدائنه لا يعدو أن يكون أقراراً هزلياً من جانب محرره ، وهو خاضع في كل الأحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن ، وفي هذه الرقابة الضمانة الكافية للمحافظة على حقوق ذلك الدائن ، فان قصر هو في حق نفسه بأن أهمل مراقبة مدينه عند تحرير سند المديونية فلا يجوز له أن يستعدي القانون عليه بحجة انه ارتكب تزويراً في سند الدين بتغيير الحقيقة فيه ، اذ ليس فيما يقع من المدين من هذا القبيل شيء من معنى التزوير ، ذلك بأن تغيير الحقيقة في الأقرار الفردية لا يعد تزويراً الا في أحوال خاصة .

كان يكون المحرر رسمياً ويكون مركز المقر فيه كمركز الشاهد لأن الحقيقة المراد اثباتها في ذلك المحرر الرسمي لا يمكن اثباتها فيه على وجهها الصحيح الا من طريق ذلك المقر في مثل هذه الأحوال يفرض القانون على المقر التزام الصدق فيما يثبت في المحرر الرسمي فاذا غير الحقيقة في اقراره حق عليه العقاب باعتباره مزوراً ، ومثال ذلك ما يقع في الأقرار في دفاتر قيد المواليد والوفيات وقسائم الزواج والطلاق ، فمن يقرر كذباً في دفتر المواليد أن طفلاً ولد من امرأة وهي ليست أمه الحقيقية عد مزوراً ووجب عقابه على ما اقترفه من تغيير الحقيقة . انما في المحررات العرفية المعدة لاثبات ما يقع من المعاملات بين الأفراد فليس لما يثبت فيها من الأقرار الفردية من الأهمية ما يقتضى استعلاء القانون على المقر الذي يغير الحقيقة فيها ، اذ المفروض فيها أنها خاضعة في كل الأحوال لرقابة ذوى الشأن ، فاذا قصر صاحب الشأن في تلك الرقابة فعليه وحده تقع مغبة ذلك التقصير ، واذن فلا جريمة اذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم كتب على نفسه بحضور دائنه سنداً بنديونيته له بمبلغ ٣٣٠٠٠ قرش وأثناء تحريره جعل المبلغ بالأرقام على صحته في أعلى السند ولكنه عند اثبات قيمته كتابة كتبه ثلاثة آلاف وثلاثمائة قرش فقط لعلمه بأن دائنه لا يستطيع أن يدرك هذا التغيير في الكتابة لأنه لا يعرف من اللغة الغربية سوى مجرد الأرقام . ولا يغير من وجه المسألة أن يكون الدائن عاجزاً عن مراقبة صحة ما يسطره المدين اما لجهله القراءة والكتابة واما لجهله اللغة التي حرر بها سند المديونية فان عليه في مثل هذه الأحوال أن يستعين بغيره على تحقيق تلك الرقابة صونا لحقوقه لا أن يترك الأمر الى المدين وحده ثم يشكو من أن هذا المدين لم يسطر الحقيقة في المحرر الذي وكل اليه تحريره ، والقانون لا يتولى بحمايته سوى الشخص اليقظ الحريص على حقوقه .

(١٩٣٢/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٣ ص ٥٩٧) .

١٧١٨ - لا عقاب على التزوير لانتفاء الضرر اذا كان ما اثبت بالمحرر حاصلًا لاثبات التبخلص من امر مسلم بالخلوص منه .

(١٧/٥/١٩٣٧ - مجموعة القواعد القانونية ج ٤ - ق ٨٤ ص ٨٣)

١٧١٩ - اذا استبدل شخص بورقه مخالصة صادرة منه (بخطه وامضاته وتوقيع شاهدين) ورقة أخرى فهذا الاستبدال لا يكون فيه امر جنائي لو ان الورقة الثانية حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وامضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الاولى فعلا بنفسيهما ، اذ في هذه الصورة ينتفى كل ضرر يحصل من هذا الاستبدال مهما يكن استبدالا متعمدا ، وذلك لان قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية هي هي قوة الدليل المستفاد من الورقة الاولى بلا أدنى فرق .

(٢٢/٥/١٩٣٣ - مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٤ ص ١٨١)

١٧٢٠ - ان التغير الحاصل في ورقة عرفية مدعى بتزويرها من شأنه ان يقدم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغير لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبًا للعقاب ، اذ لا يمكن ان يترتب عليه ضرر ما .

(٢٧/٢/١٩٣٣ - مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٢ ص ١٣٢)

١٧٢١ - اذا كتب شخص على نفسه اقرارا بدين لآخر وغير الحقيقة في هذا الاقرار بانقاص قيمة الدين عن حقيقته فليس فيما فعل معنى التزوير المستوجب للعقاب . بل هو ضرب من الغش لا عقاب عليه .

(٢٦/١٢/١٩٣٢ - مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٦٩ ص ١٠٢)

١٧٢٢ - اذا وقع شخص على ورقة عرفية بامضاءات أو اختتام مزورة ولم يكن له من ذلك غرض الا تقرير حقيقة واقعة ثبتت صحتها للمحكمة فانه لا يكون مرتكبًا لجريمة التزوير وذلك لعدم توفر ركن سوء النية ولعدم وقوع الضرر أو وجود احتمال لوقوعه .

(٤/١٢/١٩٢٢ - المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ١٠٩ ص ١٨٩)

١٧٢٣ - ان الاحتجاج يقول بعض علماء القانون بانعدام الضرر في جريمة التزوير في المحرر العرفي متى كان هذا المحرر قد زور بغية الوصول

الى حق ثابت شرعا ، هذا الاحتجاج لا يجدى الا اذا كان الحق الذى اصطنع المحرر لاثباته ثابتا بطريق قاطع يوم أن اصطنع هذا المحرر ولم يكن ثم نزاع بشأنه .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٢٥ ص ١٨٢)

١٧٢٤ - يشترط لوجود الضرر اما حصوله أو احتمال حصوله ، فلا يمكن أن يقول انه لا ضرر فى تزوير عقد بيع لأنه إن لم يحصل لشخص المزور ضده فيمكن أن يحصل لوريثه .

(١٨٩٧/٥/٧ القضاء س ٥ ص ٢٠٧)

خفية المحرر

١٧٢٥ - من المقرر أنه لا يكفى للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة فى المحرر بل يجب أن يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لاثباته .

(١٩٧٤/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨ ص ٨٣٠ ، ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ق ١١٢ ص ٥١٢)

١٧٢٦ - تاريخ المحرر هو من البيانات الهامة التى يجب اثباتها فى محاضر الأعمال الخاصة بالمأموريات التى كلف بها معاون محكمة الأحوال الشخصية باعتبار أن هذا البيان هو عنصر أساسى لاثبات ما يدرج فى هذه المحاضر من البيانات .

(١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض س ١١ ق ١١٧ ص ٦١٥)

١٧٢٧ - ليس كل تغيير للحقيقة فى محرر يعتبر تزويرا ، فهو إذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم الاقرارات الفردية فإنه لا عقاب اذا ما كان هذا البيان لا يعدو أن يكون خبرا يحتمل الصدق أو الكذب ، أو كان من ضروب الدفاع التى يلجأ اليها الخصوم مما يكون عرضة للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته ، والبيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف .

(١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٠ ص ٤٦٢)

١٧٣٨ - لا يشترط القانون أن يكون المحرر قد أعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى القانوني ، بل يكفي للعقاب على التزوير أن يقع تغيير الحقيقة في محرر يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة .

(١٠/٤/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٣ ص ٤٥٥) .

المحرر الباطل

١٧٣٩ - التزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلًا في محرر باطل شكلاً لاحتمال حصول الضرر منه للغير أو للمجتمع. إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر له فإنه قد تتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص ، وهذا وحده كان لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر .

(١٠/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

١٧٣٠ - من المقرر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر - بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره - مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة ، على اعتبار أن المحرر رسمي لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال .

(٢٣/٦/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٠ ص ٦٧٤) .

١٧٣١ - التزوير الذي يقع من المحضر في اعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب عليه كون المحضر لم يتبع في هذا الاعلان الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات .

(٢٢/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦ ص ٨٨) .

١٧٣٢ - يحتمل حصول الضرر من عقد مزور به بطلان جوهري أو نسبي لإحتمال جهل الناس بوجود هذا البطلان ، وعلى ذلك يمكن أن يكون تزوير هذا العقد جريمة التزوير . ألفى قانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ الأمر العالي الصادر في ١٧/٦/١٨٨٠ المتضمن الأحكام الخاصة بالمأذونين ولم يصدر بعد القرار الوزاري المنصوص عليه بشأنهم في المادة ٣٨٣ من

القانون المذكور ، وهم الآن بناء على ذلك من غير قوانين خاصة بهم ، ولكن حيث ان الناس يعتقدون وان كانوا مخطئين في اعتقادهم ان العقود التي ما زالوا يقومون بتحريرها عقود رسمية صحيحة فهناك احتمال حصول ضرر من تزوير تلك العقود وتنطبق المادة ١٨١ عقوبات على هذه الحالة .

(٢٠/٤/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١١١ ص ٢٣١)

القصد الجنائي

١٧٣٣ - القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتوائه استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وتقدير قيام القصد الجنائي من ظروف الدعوى يفد مسألة تتعلق بالوقائع وتفصل فيها محكمة الموضوع بغير تعقيب .

(١٦/١/١٩٩١ ط ٤٤ س ٦٠ ق)

١٧٣٤ - ان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا بنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(١٢/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٤ ص ٣٧٧ ، ٢٤/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١ ، ٣٠/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ق ١٨٦ ص ١٠١٨)

١٧٣٥ - نية الغش التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير تتوفر متى اتجهت نية الجاني الى استعمال المحرر فيما أنشئ من أجله .

(٢١/٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٧٦ ص ٢٥٤)

١٧٣٦ - القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه ان يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة التي يقصد تغييرها في المحرر . فاذا كان الحكم قد أسس ادانة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية ، فانه يكون قاصرا ومبنيا على خطأ في تطبيق القانون .

(٨/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٧ ص ٧٩٤)

١٧٣٧ - النية الخاصة في جريمة التزوير التي اشترطها الشارح المصري لتطبيق المادة ١٨١ عقوبات هي نية الغش ، حيث نص على أن يكون التغير حاصلًا بقصد التزوير ، ولا يشترط في ذلك نية الاضرار بالغير لأن هذا الاشتراط يضيق دائرة القصد الجنائي بدون مسوغ ما دام أن القانون لم يتطلب سوى نية الغش أي نية الاحتجاج بالمحرر المزور على أمر ليس للمزور حق فيه .

(١٨/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥٢ ص ١٩٣)

١٧٣٨ - القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب التزوير بجميع الأركان التي يتكون منها وإرادته استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

(٢/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٤ ص ٦٨٢ ، ١٠/٤/١٩٤٤ ق ٣٣٣ ص ٤٥٥)

١٧٣٩ - أن القصد الجنائي في التزوير ينحصر في أمرين ، الأول وهو عام في سائر الجرائم ، علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التي تتكون منها طبقًا للقانون ، أي إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانونًا ، وأن من شأن هذا التغير أن يترتب عليه الضرر ، والثاني وهو خاص بجريمة التزوير ، اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غير من أجله .

(١٣/٣/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٨ ص ٤٣٠)

١٧٤٠ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتًا بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

(١٠/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٤ ص ٦٤١ ، ٢٢/١١/١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٧٠ ص ١١١٥ ، ٢٨/١٢/١٩٧٠ ق ٣٠٧ ص ٩٢٧٦)

١٧٤٠ مكرر - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد سغير الحقيقة في الورقة

المزورة بنية استعمالها فيما زورت من أجله والاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل ، فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

(١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٥١ ص ٢٨٠)

١٧٤١ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

(١٩٨٦/١٠/١٦ ط ٣٢٩١ لسنة ٥٦ ق)

١٧٤٢ - مجرد إهمال العملة أو شيخ البلد في تحري الحقيقة في الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير .

(١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٢ ص ٩٦٠)

١٧٤٣ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة للاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة . فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

(١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٩ ص ٦٣١)

١٧٤٤ - متى كان الطاعن قد اعترف بالتحقيقات وبالجلسة بأن صلب الوصلين المزورين قد حررا بيده ، وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - وكان ما أثبتته الحكم من وقوع التزوير من الطاعن بمحو عبارات كانت مدونة على الورقتين وتحري عبارات أخرى محلها مغايرة للحقيقة ، يلزم عنه أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزوير المحررين اللذين أسند إليه تزويرهما على تلك الصورة ، فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١ ص ٥٢٢)

١٧٤٥ - القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بـ لازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، ما دام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤ ص ١٠٨ ، ١٩٨٥/٣/٢١ س ٣٦ ق ٧٤ ص ٤٣٦ ؛ ١٩٨٢/٣/٤ س ٣٣ ق ٦٠ ص ٢٩٠ ، ١٩٨٨/١١/١٠ ط ٣٨٨٤ لسنة ٥٨ ق)

١٧٤٦ - أثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند اليه تزويره واستعماله .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣١ ص ١٨١ ، ١٩٦٧/١٢/١٢)

١٧٤٧ - ان ثبوت القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع على حسب الظروف المطروحة عليها ؛ وليس من اللازم أن يكون بيان سوء نية المزور في الحكم صريحا بل يكفي أن يكون في الوقائع الوازنة به ما يدل على ذلك .

(١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٧ ص ٤٠٨ ، ١٩٤٠/١١/٢٥ ق ١٥٥ ص ٢٨٥ ، ١٩٨١/١٠/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢)

١٧٤٨ - مجرد كون الطاعن هو صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي في ثبوت اشتراكه فيه والعلم به ، كما أن مجرد التمسك بالتوكيل المزور لا يكفي كذلك في ثبوت هذا العلم ما دام الحاصل أن الحكم لم يقيم الدليل على أن الطاعن قد اشترك في ارتكاب تزوير المحرر .

(١٩٨٧/٣/١٦ ط ٧٠٦٣ لسنة ٥٦ ق)

١٧٤٩ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها ما دام الحكم لم يقيم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه .

(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٦ ص ١١٣٠ ، ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٥٣ ص ٦٣٦ ؛ ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ق ٧٧ ص ٤١٢ ، ١٩٩١/٣/٣١ ط ١٨٢٦ س ٥٩ ق)

١٧٥٠ - انه لما كان يلزم في التزوير توفر علم المتهم بأنه يغير الحقيقة ، وكانت الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون والفروض ، بل يجب أن تكون قائمة على يقين فعلي ، فإن الحكم الذي يقام على القول بأن المتهم كان من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها فيعتبر بذلك عالما بها وإن كان لم يعلمها بالفعل ، يكون معيبا واجبا نقضه .

(١٩٤٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٥ ص ٧٨١)

١٧٥١ - يشترط في التزوير أن يثبت علم المتهم بأنه يغير الحقيقة ، فإذا كان ما قالته المحكمة في هذا الصدد لا يفيد ثبوت هذا العلم على وجه اليقين كان الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٩٤٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨١٧ ص ٧٧٣)

١٧٥٢ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة تزوير الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غير الحقيقة فيه ، وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

(١٩٧١/١/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥)

١٧٥٣ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير بل يكفي أن يكون ما أورد من وقائع وظروف يدل على قيامه .

(١٩٩١/٢/١١ ط ٢٠٢ س ٦٠ ق)

الباعث

١٧٥٤ - الباعث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركنا من أركانها حتى تلزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

(١٩٨٠/٣/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

١٧٥٥ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل

التي نصن عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق به جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها .

(١٩٧٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٩ ص ٣٢٩)

١٧٥٦ - ان دفاع الطاعن من عدم وجود مصلحة له في الاشتراك في التزوير انما يتصل بالباعث على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له .

(١٩٧٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٨ ص ٢٩٢)

١٧٥٧ - المصاحبة في الجريمة لا تعدو أن تكون الباعث عليها ، وليس الباعث في جريمة التزوير ركنا من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحقق عنه استقلالاً .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

١٧٥٨ - القصد الجنائي في جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر المزور فيما زود من أجله ، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث الأخرى . فإذا كان الحكم قد استخلص عدم توافر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر عرفي من أنه لم يقصد الاضرار بصاحب الاسم الذي انتحله لنفسه وبني على ذلك براءة المتهم فانه يكون قد أخطأ في تفسير القانون ويتعين نقضه .

(١٩٥٠/٢/٧ أحكام النقض س ١ ق ١٠٣ ص ٣١٢)

١٧٥٩ - القصد الجنائي في التزوير يتحقق بعلم المتهم أنه يغير الحقيقة بغض النظر عن البواعث التي دفعته الى ذلك .

(١٩٤٨/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨٤ ص ٥٥٢)

١٧٦٠ - ركن القصد في جريمة التزوير يستلزم وجود أكثر من مجرد ارادة ارتكابه فلا يتوفر هذا الركن اذا لم يقترن بسوء النية وقصد الضرر . أحدث المتهم تغييرا ماديا في قسيمة رسمية لمجرد اصلاح ذات البين

بين أقربائه فحكمت محكمة النقض والابرام بأن لا وجه لرفع دعوى التزوير .
(١٥/٢/١٦١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٥٧ ص ١١٢)

المحررات الرسمية

١٧٦١ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ، ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يؤهم أنه هو الذي بأمر إجراءاته في حدود اختصاصه .

(٢٣/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٨ ص ٤٠٩ ، ١١/١/١٩٧١
س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥)

١٧٦٢ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يؤهم أنه هو الذي بأمر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدع به الناس .

(١٣/٦/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٠ ص ٧٩٤ ، ٢٣/١١/١٩٦٤
س ١٥ ق ١٣٧ ص ٦٩٧)

١٧٦٣ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ولو لم تصدر في الحقيقة عنه .

(١٧/٣/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٥ ص ٣٤٩)

١٧٦٤ - من المقرر أن مناط اعتبار الورقة الرسمية أو أنها مزورة

لأحدى الشركات المساهمة هو صدورها من موظف مختص بتحريرها ووقوع
تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض نس ٢٠ ق ١١٠ ص ٥٢٢)

١٧٦٥ - يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من
قانون العقوبات متى صدر أو كان في الامكان صدوره من موظف عام مختص
بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير .

(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢١٢)

١٧٦٦ - يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات
متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التداخل في
هذا التحرير . كما يستمد المحرر رسميته من ظروف انشاءه أو من جهة
مصدره أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها
أو لأقرارها .

(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)

١٧٦٧ - لا يشترط في القانون - . كما تسبغ الرسمية على
الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ، ذلك أن الصفة انما يسبغها
محررها لا طبعها على نموذج خاص . والرسمية تتحقق حتما متى كانت
الورقة صادرة أو منسوبة صدورها الى موظف مختص بتحريرها ، سواء
كان أساس الاختصاص قانونا أو مرسوما أو لائحة أو تعليما أو بناء على امر
رئيس مختص أو طبقا لمقتضيات العمل .

(١٩٦١/٤/٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٧ ص ٤١٩)

١٧٦٨ - من المقرر أنه يدخل في حكم المحررات الرسمية فيما
يتعلق بجريمة التزوير المحررات المصطنعة التي تنسب زورا الى موظف
عمومي مختص وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها
الأوراق المزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات
لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين متى كان الجاني قد قصد أن
يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن ينخدع بها

الناس وخصوصا من أريد خذعه .

(١٤/٣/١٩٦١ أحكام النقض بس ١٢ ق ٦٨ ص ٣٥٦)

١٧٦٩ - ان قانون العقوبات وان لم يضع تعريفا محددا للورقة الرسمية ، الا انه اورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بقض أنواع هذه المخدرات . وقد جرى قضاء محكمة النقض - على هدى الأمثلة التي ضربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها وفقا لما تقضى به القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر اليه من جهة الرئيسة - وقد قن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة ٣٤٠ من القانون المدني الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

(٢/١٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٥ ص ٦٠١١)

١٧٧٠ - ان مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بحكم وظيفته بتحريرها على موجب ما تقضى به القوانين واللوائح ، وأن يكون التغيير حاصلًا فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى آخر متعلق بها .

(٢٢/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٦ ص ١٦١)

١٧٧١ - ان مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بحكم وظيفته وعلى موجب ما تقضى به القوانين واللوائح .

(٤/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٩ ص ٤٢١)

١٧٧٢ - لا يعتبر تحرير الموظف العمومى للأوراق مختصا بوظيفته طبقا للمادة ١٨١ عقوبات الا اذا كان تحريرها مفروضا عليه بمقتضى القانون أو اللوائح الرسمية .

(٢٨/٢/١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٥٤ ص ١٠٧)

١٧٧٣ - لا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ، يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به تكليفاً صحيحاً ، كما يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ، ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو اقرارها .

(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢١٢ ، ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)

١٧٧٤ - من المقرر أن التزوير في الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من اختصاص الموظف على مقتضى وظيفته وفي حدود اختصاصه أيا كان سنده من القانون أو تكليف رؤسائه .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٢ ص ١٢٨٨)

١٧٧٥ - الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جنائية التزوير في المحرر الرسمي .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٢ ص ١٢٨٨)

١٧٧٦ - الموظف العمومي المشار اليه في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات هو كل من يعهد اليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي يناط به أداءه سواء كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو القضائية ، يستوى في ذلك أن يكون تابعا مباشرة الى تلك السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها .

(١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٠ ص ٥٥٩)

١٧٧٧ - ان سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبترول هي محررات احدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب وقد قام الطاعن بوصفه موظفا عاما بالمصنع الحربى ٨١ بالتوقيع عليها بما يفيد - على خلاف الحقيقة - ورود كميات الوقود الواردة بتلك السندات الى المصنع الأمر الذى يشكل احدى صور التزوير التى أوضحتها المادة ٣١٣ من قانون العقوبات والمعاقب عليها بالمادة ٢١٤ مكررا .

(١٩٧٧/١/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١ ص ٥)

١٧٧٨ - كشف العائلة الذي يحذر للاعفاء من الخدمة العسكرية
موقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور المركز أو البندر أو القسم ويختتم
ببختام الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية .

(١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٦ ص ٤٤٠)

١٧٧٩ - ان تغيير الحقيقة في محضر التصديق على التوقيع بطريق
الغش وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله ، يتوافر به أركان
جناية التزوير كما هي معروفة به في القانون .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١)

١٧٨٠ - يعتبر دفتر الاشتراك الكيلومتري الذي يخول السفر
بقطارات هيئة السكك الحديدية من المحررات الرسمية ، والتزوير فيها يعد
جناية معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١١ عقوبات .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣١ ص ١٨١)

١٧٨١ - من المقرر أن اذن البريد يصنبح ورقة رسمية بمجرد
سحبه والتوقيع عليه من عمال البريد ، فأى تغيير في بياناته يعد تزويرا
فى ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات
التي من شأن الموظف العمومي المختص تحريرها بنفسه ، ومن ثم فإن التغيير
فى اسم من سحب الاذن له أو المكتب الذى يجب أن يصرف منه يعد تزويرا
فى محرر رسمي .

(١٩٦٥/٣/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٥ ص ٢١١)

١٧٨٢ - من المقرر أن نسخة الحكم الأصلية هي من الأوراق
الرسمية وأن كاتب الجلسة الذى هو المنوط بتحريرها أصلا تقلا عن ذات
النص الذى دونه القاضى فى مسودة الحكم ، ولا يغير من رسميتها أن يخالف
هذا الكاتب واجبه ويعهد الى غيره بتحرير تلك النسخة ، لأن صفة الرسمية
أنما تنسحب على الورقة فى هذه الحالة منذ بدء تحريرها وذلك بمجرد
تدخل الكاتب المختص وتوقيعه عليها ، اذ العبرة فى هذا الصدد هي
بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه فى أول الأمر .

(١٩٦١/١٢/٤ أحكام النقض س ١٢ ق ١٦٦ ص ٩٥٠)

١٧٨٣ - ان كاتب الجلسة مختص. بمقتضى المادة ٧١ من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محضر رسمي .
(١٠/١١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٢ ص ٩٠٠٢)

١٧٨٤ - أعدت أوراد الأموال الصادرة من انصيافة لاثبات قيمة الأموال المستحقة على الممول ، كما أعدت لاثبات مقدارها وهذا مقتضاه ان كل تغيير للحقيقة بها يعتبر تزويرا يعاقب عليه القانون .
(٢٠/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٢ ص ٥١٧)

١٧٨٥ - المحضر الذي يحرره الباشجاويش - وهو من رؤس رجال الضبطية القضائية - في نطاق الاستدلالات والتحريات الخاصة بالجرائم بناء على تدبه من مأمور المركز يعتبر في القانون محررا رسميا يجريه موظف مختص بتحريره ، فكل تغيير في الحقيقة يقع في تحريره يعتبر تزويرا في ورقة رسمية .

(٦/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٥٧ ص ١٥٥ ، ٤/٤/١٩٥٠ س ١ ق ١٦٣ ص ٤٩٧)

١٧٨٦ - اذا قدم متهم لقاضي الاحالة بتهمة محو اسم بلدة من بوليصه نقل البضائع واثبات غيرها معاها اعتبر ذلك تزويرا في ورقة رسمية مما تناوله المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع .

(٢٩/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨ ص ٥٥)

١٧٨٧ - الاعلانات التي يجريها المحضرون المسدوبون هي أوراق رسمية يحررها مأمورون عموميون مختصون ، فكل تزوير مادي فيها باحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧٩ عقوبات يقع فاعله تحت المسؤولية ويعاقب بمقتضى المادة ١٨٠ ان كان غير موظف .

(١٤/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦١ ص ١٦٠)

١٧٨٨ - اذا غر شخص في تصريح سفر مجاني معطى من مصلحة السكة الحديدية رقم القطار المثبت في هذا التصريح فقد ارتكب جريمة:

تزوير في ورقة رسمية ، اذ من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر الذي هو من الأركان الأساسية لجريمة التزوير .

(١٣/٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٥ ص ٤٦٨)

١٧٨٩ - التزوير الذي يقع في دفاتر صندوق التوفير يعتبر تزويرا في ورقة رسمية . لأن القانون الجنائي المصري يعد من الأوراق الرسمية - بالنسبة الى جريمة التزوير - كل ورقة تكون لها صفة عامة ، ودفاتر صندوق التوفير لها هذه الصفة لأنها عبارة عن استثمارات أميرية مخصصة لاثبات وبيان حركة النقود لدى صندوق التوفير الذي هو مصلحة أميرية يقوم بها موظفون عموميون أو مندوبون عنهم .

(١/٥/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧ ص ٣١)

١٧٩٠ - حوالة البوستة ورقة رسمية فالتزوير الذي يقع في أي جزء منها يعتبر تزويرا في ورقة رسمية ، لا فرق في ذلك بين الجزء الذي يحرمه الموظف المختص ولا شبهة في رسميته وبين الجزء الذي يحرمه بمن أرسلت باسمه الحوالة عند الصرف ، لأن هذا الجزء الأخير يعتبر سند صرف رسميا اذ العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضائه وبختم البوستة اقرارا منه بقيامه بما فرضته عليه تعليمات المصلحة من الاستيثاق ممن شخصية صاحب الحق في تسلم قيمة الحوالة .

(٢٢/٥/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٥ ص ٣٨)

١٧٩١ - ورقة الاعفاء من اجرة السكة الحديدية هي من الأوراق الرسمية والعبث بها ضار بخزانة الحكومة ، فالتزوير فيها واستعمالها مع العلم بتزويرها يكون جنایة يقع فاعلها تحت فتناول المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ عقوبات . ولا يجوز في هذه الحالة تطبيق المادة ١٨٥ باعتبار الجريمة جنحة ، ذلك بان هذه الورقة ليست من قبيل تذاكر المرور ولا تذاكر السفر ، جوازات السفر ، ولا أوراق الطريق المنصوص عليها بالمادة ١٨٥ المذكورة لأن هذه التذاكر في جملتها هي أوراق منشأة تحت فكرة أساسية هي فك قيد الحرية العالق ببعض الأشخاص وتركهم يروجون ويفدون على الوجه المأذون لهم به في الورقة . أما ورقة الاعفاء من الأجرة فلسه الفاضل منها

إلا إعفاء حاملها من دفع الأجرة فقط ، وشتان ما بين هذا وبين إطلاق حرية السفر .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٨ ص ٦٩)

١٧٩٣ - شيخ البلد مسئول جنائيا عن تزويره في المعلومات العادية التي يبلغها للعبة فيثبتها هذا في أورنيك تعيين الحفرة .

(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٠ ص ١١٢)

١٧٩٣ - التزوير في الاخطارات الصادرة من حسابات المديرية الى الحسابات المجالس المحلية ، هو تزوير في أوراق أميرية .

(١٩٣١/١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥٢ ص ١٩٣)

١٧٩٤ - اذا كان الثابت من الحكم ان المتهم - وهو كاتب بقسم المجازي باحدى البلديات - حرر أمرا بتوصيل المجازي الى منزل وذكر به نمره حافظة توريد مفتعلة كما يطمئن رئيسه الباشمهندس الى ان رسم التوصيل قد ورد للخزانة فعلا فيصدر أمر التوصيل كان هذا الفعل تزويرا في محرر رسمي من واجبة تحريره وعليه بحكم وظيفته ان يثبت فيه كل البيانات الشخصية التي يهتم رئيسه الاطلاع عليها قبل اصدار أمره بتنفيذ العمل المطلوب . ولا عبرة بان هذا المحرر ليس معدا لاثبات توريد الرسم المستحق وان اثباته انما يكون بقسمة التوريد ما دام ان ذكر نمره حافظة التوريد بالمحرر انما كان الغرض منه ان يعانم الباشمهندس واقعة جوهرية هي شرط اساسي لاصدار أمره بالتوصيل ، وهذه الواقعة من اختصاص الموظف اثباتها بعد التاكيد من صحتها بناء على التحريات المطلوب منه عملها قبل هذا الاثبات ومن واجب وظيفته انه ان ذكرها في المحرر فلا يذكرها الا على وجهها الصحيح .

(١٩٣٢/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٨ ص ٥٨٣)

١٧٩٥ - ان بطاقات التمرين بوصف كونها أوراقا تحمل بيانات يوقع عليها موظفون مختصون في حدود وظائفهم تعتبر أوراقا رسمية ، فتعتبر الحقيقة فيها وتقليد لمضاهات الموظفين المختصين بتوقيعها يند جنائية

تزوير .

(١٠/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٤ ص ٧٤٩)

١٧٩٦ - اذن البريد ورقة رسمية ، فاذا وقع التغيير فيه في اسم من سحب الاذن له فذلك يعد تزويرا في ورقة رسمية ، بغض النظر عن مبلغ اتصاله بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف تحريرها بنفسه .

(٢٢/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٠ ص ٦٥١)

١٧٩٧ - اذا تقدم شخص الى كاتب التصديقات ووقع بختم كان معه على عقد بيع باعتبار انه البائع وأن الختم ختمه ، وتم التصديق على العقد رسميا على اساس أن البائع نفسه هو الذي حضر وبصم بختمه ، فهذه الواقعة تعد تزويرا في أوراق رسمية تتوافق فيها جميع العناصر القانونية للجريمة بما في ذلك التصد الجنائي ، كما هو معرف به في القانون .

(١١/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٨ ص ٦١٩)

١٧٩٨ - متى كان صاحب الحق في اذن البريد - مرسله او من ارسل اليه - قد اثبت فيه اسم المكتب الذي يجب أن يضرق منه ، فان مخو هذا الاسم ووضع اسم مكتب آخر يكون تزويرا في محرر رسمي .

(٢٤/١١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٥ ص ٤٠٣)

١٧٩٩ - ان الأورنيك رقم ٥ - مرور ٥٠٠ كان هذا لا يثبت نتيجة اختبار من يطلب رخصة لقيادة سيارة ، واذا يوقع ضابط المرور ومهندسين التسيارات بقلم المرور اللذان يختبران الطالب فهو ورقة تحوي جميع العناصر التي تجفلها بمقتضى القانون ورقة رسمية .

(٤/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠ ص ٧٣)

١٨٠٠ - ان ما يدون بالتذكرة التي تسلمها ادارة الجيش للعساكر بالرفت من الخدمة خاصا بدرجة أخلاق صاحب التذكرة مدة وجوده بالخدمة هو من البيانات التي أعدت هذه التذكرة لاثباتها ، فتعتمد تغيير الحقيقة فيه .

يعد جنابة تزوير في ورقة رسمية .

(١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧ ص ٣٦)

١٨٠١ - ان مجرد اصطناع شهادة ادارية والتوقيع عليها باهـضائـين مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الادارية لتقديمها الى اقليم التسجيل ، ذلك يعد تزويرا في أوراق اميرية . ولا يغير من ذلك ان تكون الواقعة التي اثبتت في الشهادة صحيحة اذ لا تزال ثمة واقعة غير صحيحة هي نسبة الشهادة كذبا الى الموظف المختص بتحريرها واعطاؤها بذلك الصفة الرسمية .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٨ ص ٦٤٢)

١٨٠٢ - اذا كان الثابت بالحكم ان العبارتين موضوع التزوير قد اضيفتا على هامش الصورة الرسمية المستخرجة من عريضة الدعوى الموقع عليها بامضاء الكاتب المختص وختم المحكمة بحيث يفهم المطلع على الصورة ان هاتين العبارتين موجودتان في هامش العريضة الاصلية . فان هذه الاضافة تعد تغييرا للحقيقة في محرر رسمي بزيادة كلمات عليه مما تتحقق به جريمة التزوير . ولا يشترط لذلك ان تكون الزيادة موقعا عليها بالاعتماد بل يكفي ان تكون موهمة بذلك .

(١٩٤٣/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٧ ص ٣٢٦)

١٨٠٣ - التغيير الذي يحصل في ورقة عقد البيع بعد مراجعته من المساحة واعتمادها له هو تزوير في ورقة رسمية ، اذ ان الاعتماد من هذه الجهة الرسمية يعتبر منصبا على جميع ما تضمنه العقد من البيانات التي من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها . فالتغيير في احدى هذه البيانات ، تنسحب عليه المراجعة ، فمجريه يعتبر أنه غير في اشارة المراجعة نفسها ، ولا يهم بعد ذلك ان يكون ذلك التغيير قد حصل باتفاق طرفي العقد .

(١٩٤١/١٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٣١ ص ٦٠٢)

١٨٠٤ - ان تغيير الحقيقة في عريضة الدعوى المدنية بطريقة زيادة قيمة وعدد الاشياء موضوع الدعوى بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك على هامشها من الموظف العمومي ودفع الرسم المقدّر فعلا ، هو تزوير في

أوراق رسمية سواء أحصل اعلان العريضة قبل ذلك أم ثم يحصل .

(١٩٣٩/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٩ ص ٤٩٠)

١٨٠٥ - ورقة اعلان الدعوى من الأوراق الرسمية وقد أعدت لاثبات ما جاء بها وعلى الخصوص شخصية طالب الاعلان . فتغيير الحقيقة فيها ، فضلا عن أنه يزعم الثقة الواجبة للأوراق الرسمية بوجه عام فيه اهدار لقوتها ولكل ما يترتب عليها من الاجراءات ، فهذا التغيير يجب العقاب عليه ولو لم يترتب عليه وقوع ضرر بالفعل على شخص معين أو احتمال وقوعه .

(١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٣ ص ٢٧٢)

١٨٠٦ - اثبات واقعة أن اعلان العريضة بما حوتها تم بنسأء على طلب شخص معين ، مع أنه لا وجود لهذا الشخص ، يعد تزويرا معنويا فى ورقة رسمية باثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة .

(١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٦ ص ٥٣٦)

١٨٠٧ - التغيير فى بعض أرقام الرسوم الموجودة بهامش صورة شمسية لعقد بيع مسجل يعتبر تزويرا فى ورقة رسمية .

(١٩٣٥/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٨ ص ٤٩١)

١٨٠٨ - ان بوليصة السكة الحديد المتعلقة بنقل البضائع هى من الأوراق الرسمية المحررة بمعرفة موظف عمومى مختص بها وان التزوين فيها يقع تحت نص المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات . أما ما ورد فى المادتين ١٨٤ و ١٨٥ عقوبات من التزوير فى تذكرة السفر أو تذكرة المرور أو الأوراق التى من هذا القبيل فلا يشمل التزوير فى بوالص السكة الحديد المتعلقة بنقل البضائع كما يتبين من مراجعة نص المادتين السالف ذكرهما .

(١٩٢٢/١٠/٣٠ الطعن رقم ٦٠٢ سنة ٢٩ قضائية)

١٨٠٩ - اتهم زيد وعمرو وبكر بارتكابهم تزويرا فى أوراق رسمية أى محضر حصر تركة بأن أنشأوه جديدا ونسبوا صدوره الى العملة ووقعوا عليه بختم مزور نسبوه الى العملة ، وهذا المحضر المزور تحرر بدلا من

المحضر الصحيح . قدم المتهمون الى محكمة الجنايات فقضت بالعقوبة .
 فرفعوا نقضا عن الحكم بنوه على ان محضر حصر التركة الذي يحرره العمد
 ليس من المحررات الرسمية بالمعنى القانوني اذ لا يوجد في قانون المحاكم
 الحسبية نص يجتم على العمد تجرير مثل هذا المحضر . ومحكمة النقض
 قضت بأن تزوير مثل هذا المحضر يعد تزويرا في أوراق رسمية بالمعنى
 المقصود في المادة ١٧٩ عقوبات لأن المادة العاشرة من قانون المجالس
 الحسبية تقضى على العمد في بعض الجهات باتخاذ جميع الاحتياطات التحفظية
 التي تقضى السرعة باتخاذها محافظة على أموال القصر بما في ذلك وضع
 اختام اذا اقتضى الحال ذلك ، وانه وان لم ينص في هذه الحالة على وجوب
 تحرير محضر بمعرفة العمد في هذه الحالة الا ان هذا مستفاد من طبيعة
 الواجب المفروض عليه في تلك المادة ، والا كيف يتسنى للعمدة اثبات
 قيامه بهذا الواجب اذا لم يكن قد حرر محضرا بما أجراه لا سيما وأن هذا
 الاحتياط الواجب على العمد اتخاذه لا يتأتى حصوله في بعض الصور الا
 اذا جرد العمد الأشياء وسلمها لأمين يحفظها الى ان يعين الوصي ، وهذا
 لا يكون طبعا الا بكتابة هذا المحضر .

(١٩١٨/١١/٩ المجموعة الرسمية س ١٩ ض ٥٨)

١٨١٠ - قد تحتوي الورقة العرفية في مجموعها على بيانات ذات
 صفة رسمية فاذا ارتكب موظف عيومي تزويرا في هذه البيانات عوقب ذلك
 الفعل بمقتضى المادة ١١٨ عقوبات . حرر صراف بصفته هذه بعض بيانات
 كاذبة على اجبدي استمارات البنك الزراعي عن مقدار ما يملكه مقدم
 الاستيارة فحكم بأن هذا التزوير معاقب عليه بالمادة ١٨١ عقوبات ولو ان
 الاستيارة هي ورقة عرفية في مجموعها .

(١٩١٣/٤/١٢٠ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٥ ص ١٦٦)

١٨١١ - من يذكر في عريضة دعوى حجز ما للمدين لدى التفسير
 بيانات مزورة ويؤدي عمله هذا الى قيد هذه البيانات المزورة في دفتر المحكمة
 الرسمي يعتبر مرتكبا لجريمة التزوير في أوراق أميرية ويعاقب طبقا للمادة
 ١٨٠ من قانون العقوبات .

(١٩١٤/١١/٢١ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٢٢ ص ٣٥)

١٨١٢ - يعد مرتكبا لجريمة التزوير في أوراق عمومية مهندس
الرى الذى يزور اثناء تأدية وظيفته فى بيان ما تم من الأعمال فى دائرة
اختصاصه لحساب وزارة الأشغال العمومية ، ويعتبر فاعلا أصليا لا شريكا
ما دام قد وقع بنفسه على ذلك البيان كأنه صادر منه ولو لم يكتبه بيده ،
بل أملاه على مستخدم آخر .

(١٩١٤/١٢/١٩ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٢ ص ٣)

١٨١٣ - ليس من اللازم لتكوين جريمة التزوير فى أوراق رسمية
بواسطة استبدال الأشخاص أن يوقع المزور على العقد المشتمل على البيانات
الكاذبة التى صدرت منه .

(١٩١٥/٣/١٣ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١٢ ص ١٧)

١٨١٤ - تعتبر ورقة عمومية فى مواد التزوير المنصوص عليه فى
المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات الورقة التى تعطى شكل الأوراق
العمومية وينسب انشاؤها الى موظف عمومى مختص حالة كونها لم تصدر
منه . وفى الواقعة اصطنع أحدهم عريضة دعوى أفرغها فى قالب ورقة
صنيعة الشكل وضمنها اسم محضر مختلق .

(١٩١٦/٢/٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٧٠ ص ١١٧)

١٨١٥ - تعتبر أوراقا أميرية فى مواد التزوير الأوراق المكلف
بتحريرها موظف عمومى ولو تعلقت بإدارة أموال الحكومة الخاصة ، فغير
الموظف الذى يزور وصولا بأجرة أرض من أراضى مجلس المديرية يعد مرتكبا
للتزوير فى ورقة عمومية ويقع تحت طائلة المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات .

(١٩١٦/٨/٢١ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٤ ص ٦)

١٨١٦ - يعد التزوير فى حوالة بوستة بقصد قبض قيمتها بدلا
عن المرسل اليه تزويرا فى أوراق عمومية معاقبا عليه بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠
عقوبات .

(١٩١٩/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٤٠ ص ٦٦)

١٨١٧ - تذاكر توزيع السكر تصبح من الأوراق الأميرية متى

يحصل التوقيع عليها من أحد موظفي الحكومة المنوط به رسميا الاشراف على هذا التوزيع ، فكل تزوير يقع في هذه الأوراق يعتبر قانونا من التزويرات التي تحصل في الأوراق الأميرية .

(١٩٢١/٥/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٤٩ ص ٧٩)

١٨١٨ - تعتبر محاضر كسر الأختام من المحررات الرسمية لأنها تحرر بمعرفة مأمورين مختصين بها ، فاذا غير أحد العمد فيها عد عمله تزويرا معاقبا عليه لأنه مكلف بملاحظة العمل باللوائح والقوانين في بلده وتنفيذها .

(١٩٢٧/٦/٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٣٢ ص ٧٣)

١٨١٩ - يعتبر ورقة رسمية بالمعنى المقصود بالمادة ١٧٩ عقوبات الاتفاق الخاص بتطهير الترع والمعقود بين مقال واحد مفتش الري بصفته نائبا عن وزارة الأشغال .

(١٩٢٢/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٥١ ص ٨٥)

١٨٢٠ - لدفتر أحوال العنقدة صفة رسمية ، وبناء عليه يكون التزوير الحاصل فيه معاقبا عليه بمقتضى المادة ١٧٩ عقوبات ، وفضلا عن ذلك فإن المادة ١٧٩ عقوبات تعاقب على التزوير الحاصل في الأوراق ذات الصفة الرسمية كما تعاقب على التزوير الحاصل في الأوراق الأميرية ، فيكفى لتطبيق هذه المادة أن يكون دفتر الأحوال من الأوراق الأميرية ، بمعنى أنه من الدفاتر التي تستعمل لتأدية خدمة كل شخص مكلف بخدمة أميرية .

(١٩١١/١١/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٧ ص ٣٢)

١٨٢١ - يعتبر دفتر الأحوال دفترا أميريا بالمعنى المراد من المادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

(١٩٠٦/٦/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٢٤ ص ٤٨)

١٨٢٢ - لم يسو الشارح في باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة الذي يكلف ممن يملك التكليف بالقيام بعمل

عارض من الأعمال العامة ، ولو أراد الشارع التسوية بينهما في باب التزوير لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١١ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٠ ص ٥٥٩)

١٨٢٣ - يعتبر المجندون بالقوات المسلحة طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية من المكلفين بخدمة عامة لا من الموظفين العامين الذين يقصر نطاق تطبيق المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات عليهم .

(١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٠ ص ٥٥٩)

١٨٢٤ - لا جدال في أن أمين الشئون المختص بتحرير ايصالات توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة واثبات بيان هذه الايصالات بدفتر الشئون ليس موظفا عموميا لأنه يتبع بنك التسليف الزراعى وهو ليس هيئة حكومية - فاذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الايصالات وهذا الدفتر جنائية تزوير في أوراق رسمية ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

(١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ٥٠ ص ٢٣٦)

١٨٢٥ - اذا قدمت لكاتب محكمة عريضة دعوى فاشر عليها بأن يصير اعلانها لجلسة كذا فلم يرق صاحب الدعوى هذا التحديد فمحا اشارة الكاتب وكتب بدلها تاريخ جلسة أخرى فلا تزوير ، لا في ورقة رسمية ما دام أن هذا التغير قد حصل قبل الاعلان ، ورسمية الورقة لا تثبت لها الا باعلانها فعلا ، ولا في ورقة عرفية لأن هذا التغير انما حصل أخذا بحق مرسوم اذ كاتب المحكمة ليس من حدوده التحكم على ذوى الشأن في تحديد أيام الجلسات بل هو اذا صار توسيطه في هذا فعليه أن يحدد تاريخ الجلسة الذى يمليه عليه الطالب .

(١٩٣٠/١٠/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٠ ص ٧٥)

١٨٢٦ - لا عقاب على تزوير شهادة ادارية مدعى صدورها من العدة وأحد المشايخ متضمنة اقرارهما بأن مورث شخص يمتلك الاطيان الموضحة بها ما دام تزويرها حصل لاحقا لصدور منشور مصلحة المساحة الذى ابطال قبول مثل هذه الشهادات لدى قلم التسجيل ابتداء من أول

يناير سنة ١٩٢٨. وحتم-تقديم اعلانات شرعية بدلا عنها اذ هي لم تعد لها قيمة ، وهي بوصفها ورقة عريضة لا يمكن ان يترتب على تزويرها ضرر لـ احد .

(١٩٢٦/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٥ ص ٢٥٥)

١٨٢٧ - لا يعتبر المحرر رسميا إلا اذا حرره موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره واعطائه البصيفة الرسمية ، ويعطى حكم المحرر الرسمي في باب التزوير بمحرر الذي يصطنع على صورة المحررات العمومية او الرسمية وينسب زورا الى الموظف العمومي المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور ، أما اذا كان الموظف المنسوب إليه المحرر المزور غير مختص بتحرير أمثاله ، فلا يمكن اعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية إلا اذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تفوت ملاحظته على كثير من الناس . ففي هذه الصورة يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محررا رسميا لتوقيع حصول الضرر بسببه على كل حال ، واذن فالتزوير الذي يقع في اشارة تليفونية منسوب صدورها الى رئيس مصلحة ما تتضمن سؤال موظف عن سبب تخلفه عن الاشتراك في الانتخاب لا يعتبر تزويرا في اوراق رسمية إنما هو تزوير في ورقة عرفية .

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٤ ص ٥٢٥)

١٨٢٨ - تنطبق المادة ١٧٩ عقوبات الخاصة بالتزوير الذي يرتكبه الموظفون العموميون على كل شخص يشغل خدمة عمومية وإن لم يكن مستخدما في الحكومة حقيقة ، وعليه يعاقب موظف مجلس بلدى اسكندرية بالمادة المذكورة .

(١٩١٢/٤/١٣ المجموعة الرسمية س ١٣ ص ١٤٠)

المحرر العرفي الذي يصبح رسميا

١٨٢٩ - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر بدادة من موظف عمومي ، فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته أو نسب اليه التدخل فأتخذ المحرر الشكل

الرسمي ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محضر رسمي بمجرد ان يكتسب هذه الصفة وتنسحب رسميته الى ما سبق من الاجراءات اذ العبرة بما يؤول اليه المحرر وليس بما كان عليه اول الامر .

(١٩٧٨/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٨ ص ٤٠٩ ، ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢)

١٨٣٠ - من المقرر انه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محضر رسمي ان يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عثماني من اول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عثماني في حدود وظيفته ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محضر رسمي بمجرد ان يكتسب المحرر الصفة الرسمية ، بتدخل الموظف ، وتنسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ، اذ العبرة بما يؤول اليه لا بما كان عليه . ولا محل بعد ذلك للتحدي بعدم صلاحية صورة الحكم المعانة كأداة للتنفيذ ، لان صفة المحرر من حيث رسميته او عرفيته امر يختلف عن صلاحيته واعتباره أداة تنفيذ جبرى .

(١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٩ ص ٦٣ ، ١٩٦٧/٢/٧ ق ٣٣ ص ١٧١)

١٨٣١ - من المقرر ان البيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه وان كان في الاصل لا يعدو ان يكون خبرا يحتمل الصدق او الكذب يصدر من طرف واحد ومن غير موظف مختص ، الا انه اذا جاوز الامر هذا النطاق بتدخل المحضر - وهو المنوط به عملية الاعلان - بتأييد البيان المفاهيم للحقيقة عن علم او بحسن نية بان يثبت ما يخالف الواقع من حيث اقامة المعلن اليها بالمحل الذي يوجه الاعلان اليه وعلاقتها بمن يصح قانونا اعلانها مخاطبا معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الاصل ، فاذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي اذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة رسمية باتخاذ اجراءات الاعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧ ، ١٩٦٦/٣/١٣ س ١٢ ق ٦٥ ص ٢٤٠)

١٨٣٢ - عريضة الدعوى وقد آلت الى ورقة رسمية بتدخل الموظف المختص بقلم الكتاب بتحصيل رسمها والتوقيع عليها ، تنسحب رسميتها الى الاجراءات السابقة ، لما كان ذلك وكان ما قام به الطاعن هو نسبة التوقيع الذى جرت به يده الى المحامى الذى استلزم القانون توقيعه على عريضة الدعوى ، مما ترتب عليه مخالفة الحقيقة القانونية التى كان يتمتع اثباتها كما تطلبها القانون فى المحرر الرسمى ليكون حجة على الكافة بما أثبت فيه .

(١٩٧٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٩ ص ٣٢٩)

١٨٣٣ - ان صحيفة الدعوى وان كانت تغسل ورقة عرفية طالما هى فى يد صاحبها تنقلب الى محرر رسمى بمجرد قيام المحضر باعلانها ، ويصبح ما فيها من تغيير للحقيقة تزويرا فى ورقة رسمية .

(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٧ ص ٨٢٠)

١٨٣٤ - اذا كان التزوير فى عريضة دعوى بوضع امضاء مزور عليها قبل اعلانها يعد تزويرا فى ورقة عرفية ، فلا نزاع فى أن هذا التزوير العرفى ينقلب الى تزوير رسمى بعد اعلان العريضة بواسطة المحضر بناء على طلب مرتكب التزوير .

(١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٨ ص ٥١٢ ، ١٩٣٤/٦/٤ ق ٢٥٨ ص ٣٤٣)

١٨٣٥ - ان الاستمارة (أ س) هى فى الأصل ورقة عرفية يتداولها الأفراد ويحررون فيها ما يشاءون وهى تبقى هكذا حتى تقسم للجنة القرية للموافقة على صحة البيانات الواردة فيها . فاذا ما توقع عليها من أعضاء اللجنة أصبحت ورقة رسمية ككل ورقة يحررها موظف عمومى مختص بتحريرها ، فاثبات بيانات فيها غير مطابقة للحقيقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بمقتضى المادة ١٨١ ع .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٠ ص ٣٨٣)

صور لمحررات متنوعة

أ - وثيقة الزواج

١٨٣٦ - ان من شروط صحة الزواج محلية المرأة وألا يقوم بهبها سبب من اسباب التحريم ومنها الجمع بين المرأة وخالتها فهما من المحرمات من النساء حرمة مؤقتة ، والعلة في التحريم هي أنه لو فرضت كل منهما ذكرا حرمت على الأخرى وبذلك فلا يصح الجمع بينهما لما هو ثابت من تحريم الجمع بين سائر المحارم بالكتاب والسنة والاجماع ، ومن ثم فهذا التحريم بهذه المثابة يعد من الموانع الشرعية المستوجبة للتفريق بين الرجل والمرأة المحرمة ، ولا فرق في ذلك بين ما اذا كانت محلية المرأة في عقد الزواج عامة أو أصلية كما في الحرمة المؤبدة مما يعد شرطا لانعقاد الزواج أو محلية خاصة أو فرعية كما في الحرمة المؤقتة مما تعد شرطا لصحته .

(١٩٦٨/٦/١٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٨ ص ٧٤٠)

١٨٣٧ - عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريزها موظف مختص هو المأذون الشرعي ، وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصيغة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها اذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا ، ومن ثم فإن حضور المتهم أمام المأذون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويرا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ دانه بارتكاب جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج صحيحا .

(١٩٦٨/٦/١٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٨ ص ٧٤٠)

١٨٣٨ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه مع علمه بالقاعدة الشرعية المجمع عليها من الفقهاء والتي تقضى بأن اسلام الزوجة الذمية لا يترتب عليه بذاته فصم عرى الزوجية بينها وبين زوجها الذمي بل يجب أن يصدر حكم القاضي بتطليقها عليه اذا لم يسلم ، وحتى صدور هذا الحكم لا تعتبر الزوجة مطلقة يحل لها أن تنكح زوجا غيره - مع علمه بذلك كذب على المأذون في أن من يريد الزواج منها بكرا لم يسبق لها أن تزوجت

وانها مصرية الجنسية فوثق المأذون الزواج بنساء على ذلك وحرر وثيقته واثبت فيها أن الزوجة خالية من الموانع الشرعية وانها مصرية الجنسية وضبط عقد الزواج على هذا الأساس ، فان ما أثبتته المأذون في العقد المختص هو بتحريره من خلو الزوجة من الموانع الشرعية هو اثبات لواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يعفى هو من العقاب عليها لحسن نيته ولكن لا يستفيد المتهم من هذا الاعفاء بصفته شريكا له فيعاقب على اشتراكه في هذا التزوير .

(١٠/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٦ ص ٩٣٦)

١٨٣٩ - ان دفع المتهم بأن عقد الزواج الذي أجراه المأذون لم يكن في الواقع ورقة رسمية صادرة من موظف مختص بتحريرها استنادا الى المادة ٢٧ من لائحة المأذونين التي تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج اذا كان أحد طرفيه أجنبيا - ذلك دفع غير سديد اذ المأذون قد حرر عقد الزواج لأن الزوجين وشاهديهما قررا أمامه أن الزوجة مصرية الجنسية وهو في هذه الحالة يكون مختصا بتحريره . على أن هذا العقد لم يقع باطلا بطلانا جوهريا اذ اتفق المتعاقدان فيه على الزواج وانما طرأ عليه البطلان بما اتضح من أن الزوجة أجنبية وانه لم تتبع الاجراءات الخاصة بالشكل التي اوجب القانون اتباعها وهو أن يقوم القاضى الشرعى بتحرير عقد الزواج ، وفي هذه الحالة يكون التزوير معاقبا عليه لاحتمال الضرر .

(١٠/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٦ ص ٩٣٦)

١٨٤٠ - انه لما كان المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في اسلام أهل الكتاب انه لا يحكم باسلامهم بالنطق بالشهادتين لا غير ، بل لابد مع ذلك من النطق بالتبرى من كل دين يخالف دين الاسلام ، وأن هذه التبرى شرط لاجراء أحكام الاسلام عليهم ، لا لتبوت الايمان فيما بينهم وبين الله . ولما كان ذلك هو الجارى عليه العمل في المحاكم الشرعية في ضبط الاشهاد بالاسلام فانه اذا كان الثابت بالحكم أن المتهم لم ينطق أمام المأذون الا بالشهادتين لا غير ، فاعتبره الحكم غير مسلم وبالتالي اعتبره كاذبا فيما قرره للمأذون من عدم وجود مانع شرعى من زواجه بالمسلمة التي كان زواجها موضوع العقد ، وفيما قرره أيضا من أن اسمه هو الاسم الذى تسمى به حالة كونه مسيحيا ، مما يكون جريمة الاشتراك بطريق المساعدة

مع موظف عمومى جسن النية هو المأذون فى ارتكاب تزوير فى وثيقة عقد زواج ، وبناء على ذلك عاقبه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٤١٠ و ٤١١ من قانون العقوبات فهذا الحكم لا يكون قد أخطأ .

(١٩٤٤/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٦ ص ٤٢٥)

١٨٤١ - اذا تسمى الزوج فى وثيقة زواجه باسم غير اسمه الحقيقى كان مرتكبا لجريمة التزوير فى أوراق رسمية ، لأنه وان كانت الوثيقة معدة قبل كل شىء لاثبات حصول الزواج بطريقة رسمية إلا أن شخصية الزوج يجب أن تثبت لدى الموثق قبل أن يقوم على قبول إقراره وتوثيقه رسميا . لأهمية النتائج التى تترتب على إثبات اسم غير حقيقى من عبث بالحقوق وغض من قيمة الوثيقة كمستند رسمى لا يدون فيه إلا الواقع ، فكل تغيير للحقيقة من هذا القبيل يكون تغييرا فى شخصية لازمة البيان شرعا أو قانونا لاتمام العقد ، وعلى ذلك يعد المغير مرتكبا لجريمة التزوير ويتعين إلغاء القرار القاضى بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم الجناية .

(١٩٢٦/١١/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١١٤ ص ١٨٣)

١٨٤٢ - يحرم زواج المرأة شرعا عند تعلق حق الغير عليها بنكاح أو عدة كما يحرم نكاحها ان كانت حاملا مشبوتا نسب حملها ، ومن ثم واجب المأذون أن يتحرى خلو الزوجين من موانع النكاح هذه واثبات ذلك فى عقد الزواج لتكون مباشرة له مطابقة لأصوله الشرعية ، فاذا أثبت فيه عدم وجود المانع خلافا للحقيقة كان ذلك تزويرا ووجب نقض القرار القضاى بأن لا وجه .

(١٩٢٤/١١/٦ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١٦ ص ٢٦)

١٨٤٣ - من المقرر أن التزوير فى المخدرات لا تكتمل أركانه إلا اذا كان تغيير الحقيقة قد وقع فى بيان مما أعد المحرر لاثباته ، وأن مناط العقاب على التزوير فى وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة فى اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسيق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى فى النتيجة مع القول بأنها مطابقة طلاقا يحل به العقد الجديد ، مادام الأمران يلتقيان مع الواقع فى الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان

الثابت أن عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة. وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه : مما يجعل البيان مطابقا للواقع في نتيجته ويجمل بالتالي انعقاد العقد صحيحا ، ولا يغير من الأمر أن يكون الطاعن قد لجأ بعد ذلك إلى المعارضة في حكم الطلاق لأن العبرة إنما تكون بوقت توثيق العقد .

(١٩٦٣/٤/٩ أحكام النقض من ١٤ ق ٦٣ ص ٣١٣)

١٨٤٤ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع في ذاته - قرروا بسلامة نية أمام المأذون - وهو يشبه لهما - عدم وجود مانع من موافقه كانا في الواقع يجهلان وجوده - وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها - قد اطمأنت إلى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان بوجود ذلك المانع وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالواقع - وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملايسات التي أحاطت بهذا العذر دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده المتهمان من أنهما كانا يباشران عملا مشروعاً - للأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فإن الحكم أذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(١٩٥٩/١١/٢ أحكام النقض من ١٠ ق ١٨٠ ص ٨٤٤)

١٨٤٥ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين يباشروا عقد النكاح - وهو عمل مشروع في ذاته - قرروا أمام المأذون وهو يشبه لهم عدم وجود مانع من موافقه وكانوا في الواقع يجهلون أن ثمة مانعاً ، فإن جهلهم - وهذه هي الحال - لا يعتبر جهلا بقانون العقوبات لا يقبل احتجاج به لسلامة نيتهم ، بل هو جهل بواقعة حال هي ركن من أركان جنائية التزوير المرفوعة بها الدعوى عليهم أساسه عدم علمهم بحكم من أحكام قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، فهو خليط مركب بين جهل بالواقع ومن عدم علم بحكم ليس من أحكام قانون العقوبات يجب

قانونا - في صدد-المسألة الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالواقع ،
ومعاملة المتهمين على هذا الاعتبار ، ولكن مثل هذا الجهل لا يقبل الاعتذار
به الا اذا اقام المتهم الدليل القاطع على أنه تعرى تحريا كافيا ، وأنه اذا
اعتقد بأنه انما كان يباشر عملا مشروعاً كان لاعتقاده هذا اسباباً معقولة .
فان هذا هو المعول عايه في القوانين التي اخذ عنها الشارع أسس المسؤولية
الجنائية ، وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون ، كما هو الشأن في
المادتين ٦٠ و ٦٣ من قانون العقوبات .

(١٠/٥/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨١ ص ٢٤٧)

١٨٤٦ - تغيير اسم الزوج باسم آخر في عقد الزواج الذي ينحرم
المأذون الشرعى لا يعتبر تزويراً في أوراق رسمية ما دام هذا التغيير
لا يضر أحداً ولا يمس بشخص معين وما دام قد حصل بفلم الزوجة ، وعليه
فالسجلان اللذان يغير اسميه بقصد الوصول الى تحرير العقد بعسفة رسمية
دون حاجة الى أخذ إذن بالزواج من مصلحة السجون حسب ما تقضى به
أوامرها الادارية لا يؤثر في صحة عقد الزواج الذي تم بالايجاب والقبول
بين الزوجين ، لأن وجود مثل هذا الأمر الادارى من مصلحة السجون لا يجعل
الزواج معلقاً على شرط بل كل ما فيه مخالفة ادارية .

(٧/٦/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٩ ص ٤٣)

١٨٤٧ - اذا ارتكب ثلاثة أشخاص تزويراً في شهادة طبية محررة
لتقدير السن وتحدى أحدهم لدى المأذون بهذه الشهادة الطبية المزورة
وقدمها له للاستدلال بها على سن الزوج ، فيما أن الشهادة الطبية هي من
الأدلة المعتبرة في تقدير السن ولا يطلب من المأذون أن يذهب الى أبعد منها
في تحريه للسن فخدعه بها وحمله على تحرير العقد هو حمل له على التزوير
في سن الزوج وعلى قبول الاشهاد بالزوجية وتدوينه رسمياً بدون شغور
منه بالحقيقة ، ولا شك أن الحادع بهذا مستحق للعقاب .

(١٨/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥٧ ص ٢١٦)

١٨٤٨ - ان نص الفقرة التي اضيفت بالقانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٢٣ الى المادة ٣٦٦ من لائحة المحاكم الشرعية ليس نصاً موضوعياً وارداً
في بيان ماهية عقد الزواج وكيفية انعقاده صحيحاً حتى يسوغ الادعاء بأن

مسبالة السبن. أصبحت بمتضاها ركناً أساسياً فى عقد الزواج كما قد يتوهم . وإنما هى نهى غير موجه إلا إلى الموظف الذى يباشر تحرير الالتهاد بالعقد. أن يقبل. تحزيره إلا لمن يكونون بالغى السن . وهذا النهى الموجه إلى الموظف. يجتم عليه أن. يتحقق من سن الزوجين برويتهما فإذا تشكك أو إعترضت العادة الجارية دون رؤية الزوجة فسنبيه ابوجيدة المقبولة لتقدير السن من معاينة الطبيب وشهادته عند عدم وجود الدليل الذى يستنتج من ورقة رسمية كشهادة ميلاد ونحوها . أما الاستشهاد على السبن بشهود من غير أولى الفن فغير مقبول أصلاً وشهادتهم فى هذا الصدد لغو صرف لا يمكن أن يبنى عليها أى حكم . فكل موظف يباشر عقد الزواج ولا يتحقق بنفسه أو بتلك الطريقة المقبولة سن الزوجين فهو مقصر فى تنفيذ أمر الشارع وعليه تقع تبعة تقصيره . أما الشهود فإن تقريرهم أمامه كذباً بأن الزوجين قد بلغ كل منهما السن المقررة لا يعد تزويراً معاقباً عليه إلا فى صورة واحدة هى صورة ما إذا تواطأوا مع الموظف ليخل بواجبات وظيفته فيكتب فى العقد كاذباً متعمداً أن الزوجين أو أحدهما بلغ السن الحقيقية على خلاف الحقيقة ووجه تزويرهم آت من جهة تصوير الموظف المسئول لغير الحق حقاً فبياً هو من واجبه الرسمى الخاص به ومن اشتراكهم معه وممالاتهم له على هذا الاخلال بالواجب .

(٢٠/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٦ ص ١١٤)

١٨٤٩ - اثبات بلوغ الزوجة ست عشرة سنة والزوج ثمانى عشرة سنة على خلاف الحقيقة فى عقد الزواج يعتبر تزويراً معنوياً فى ورقة رسمية معاقباً عليه بالمادة ١٨١ عقوبات ، لأن عقد الزواج وان لم يعد إلا لاثبات بصيغته الشرعية التى ينعقد بها الزواج وليست السن شرطاً لصحته شرعاً ، إلا أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ قد جعل السن شرطاً أساسياً لمباشرة عقيد الزواج وصار اثباتها فيه من البيانات الجوهرية اللازمة لاستكمال شكله القانونى . فعقد الزواج الذى يدون به المأذون على خلاف الحقيقة بلوغ هذه السن أو تجاوزها يصلح بغير شك لإيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تجعل القاضى الشرعى يحيز سماع الدعوى الناشئة عن هذا العقد . والتزوير المعاقب عليه هو التزوير الذى يقع فى محرر يمكن أن يوجد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة .

(١٩/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦١ ص ٥٣)

١٨٥٠ - بلوغ الزوجين السن المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣. شرط أساسي لمباشرة عقد الزواج وأن إثبات السن في العقد من البيانات الجوهرية التي أعد العقد لإثباتها وأصبح من أعمال وظيفة المأذون الرسمية أن يتحرى عن سن الزوجين وأن يبينها في عقد الزواج حتى يكون مستكملاً لشكله القانوني . وعليه فإذا أثبت المأذون في العقد أن سن الزوجة أو الزوج بلغ الحد القانوني وكان في الحقيقة أقل من ذلك اعتبرت الواقعة تزويراً معنوياً في محرر رسمي ، ويعتبر المأذون فاعلاً أصلياً إذا كان له شركاء في هذا التزوير عوقبوا معه بهذه الصفة وإن كان سليم النية عوقب الشريك فقط متى ثبت سوء نيتهم .

(١٩٢٧/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية من ٢٩-ق ٢ من ٣)

١٨٥١ - نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ على أنه لا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المضادة على زواج مستند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد ، ويؤخذ من ذلك أن بلوغ هذه السن صار شرطاً أساسياً لمباشرة عقد الزواج وأن إثباتها في العقد صار من ضمن البيانات الجوهرية التي أعد العقد لإثباتها وأصبح من وظيفة المأذون الرسمية أن يتحرى عن سن الزوجين وأن يثبتها في عقد الزواج حتى يكون مستكملاً لشكله القانوني . والقول بأن عقد الزواج جعل لإثبات الزواج فقط ، ولم يعد لإثبات السن في غير محله لأنه لا يمكن تحرير عقد الزواج إلا بإثبات هذه السن فيه فإذا أثبت كذباً على غير حقيقتها كانت الواقعة تزويراً معاقباً عليه لأنها تمس ركناً من أركان العقد .

(١٩٢٧/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية من ٢٩ ق ٣٤ ص ٧٥)

١٨٥٢ - عقد الزواج الذي يحصل على يد المأذون حتى لو كان فيه تغيير للسن عن حقيقتها أو كانت فيه السن على حقيقتها ولكنها أقل من المقررة هو عقد رسمي صحيح على الرغم من أن المأذون لم يكن مصرحاً به بتحريره ، إذ الواقع أن الغرض من العقد إنما هو وجود دليل كتابي خاص بالزوجة يحضره موظف حكومي مختص ويكون له أثر ثابت يرجع إليه في أوراق الحكومة حتى لا يدعى الناس الزوجية بعضهم على بعض ، وهذا الدليل يستفاد يقيناً حتى في مثل هذا العقد ، واذن تكون مخالفة المأذون للنهي المنصوص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة القديمة وبالمادة ٣٦٧ من اللائحة

الجديدة سواء أكان معتمدا لها أم مخدوعا فيها هي مخالفة لا تمس جوهر عقد الزواج من جهة موضوعه ولا تمتد من جهة الاحتجاج برسميته على وجود الزوجية . وكل ما قد يخشى منها هو أن يكون مظهرا مضللا للمحكمة فتقبل الدعوى والزوجان أو أحدهما غير بالغ السن . على أن هذا التخوف وهمي غالبا فان الالتجاء للوثيقة الرسمية لا يكون الا عند انكار الزوجية ، وفي هذه الحالة يجتهد كل خصم في عرقلة مسعى خصمه ، فمن تقوم الوثيقة حجة عليه لا يتردد في الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم بلوغه هو أو خصمه السن وقت الدعوى وفي إقامة الدليل على عدم صحة السن الواردة بتلك الوثيقة . وعلى ذلك تكون مسألة اثبات السن على غير حقيقتها في وثيقة الزواج مسألة ضئيلة الأثر ، فالغش الذي يقع من الزوجين وذويهما فيها لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وإن كان عقاب ، فالمأذون وحده وهو العامل الحكومي المكلف بتحري السن هو الذي يعاقب لخلاله بوظيفته متى تعد اثبات السن على غير حقيقتها ، أما غيره من ذوي الشأن فلا يعاقبون الا اذا اثبت أنهم تواطوا معه على هذا الإخلال . وفي غير هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم مهما خدعوا المأذون حتى ولو اتوا له بشهادة طبية مزورة لأن المأذون هو المكلف بالتحري فعليه أن لا يعتمد في تحريه على مثل هذه الشهادة التي لا تقيد أن الذي كشف عليه الطبيب وقدر سنه هو بنفسه العاقد الذي يحضر أو ذويه لديه لتحرير العقد بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذي يريد الزواج حتى يكون متيقنا أنه هو الذي يحرر له العقد . فاذا تقدم له شخص غير العاقد متسنيا باسم هذا العاقد فحضر الكشف الطبي عليه وحرر له العقد كان هناك تزوير صريح بانتحال شخصية الغير في عقد رسمي .

(١٥/٢/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٩ ص ٤٥٨)

٢٨٥٣ - شهادة الشهود لا تصلح البتة لأن تكون دليلا على تقدير سن الزوجين ولا يترتب على عدم صدقهم فيها أية مسئولية جنائية عليهم ، فلا يصح للمأذون أن يعتمد عليها في هذا المقام ، بل عليه أن يعتمد على معاينته الشخصية لذات المتزوجين ، أو على شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها أو على شهادة طبية : فاذا فرط هو في واجبه من التحري بالطرق المعتبرة أمكن النظر في أمره اداريا ، بل اذا ظهر أنه تعدد التغيير في اثبات السن مع علمه بالحقيقة أمكن النظر في أمره جنائيا . ومع ذلك فتصح مؤاخذه الشهود في صورة ما اذا ثبت أن المأذون تعدد الإخلال بواجبه وهم تواطوا .

معه على هذا الاخلال ، وفي صورة ما اذا ثبت أن الشهود قدموا الى المأذون شهادة ميلاد مزورة و شهادة طبية مزورة . وتأتي مؤاخذتهم في الصورة الاولى من جهة انهم عانوا المأذون على تعمد الاخلال بواجبه . وفي الصورة الثانية من جهة أنهم خدعوه في ذات الدليل المقبول الذي لا يحصى له عن الاعتماد عليه فافسدوا عليه عمله وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه .

(١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٩ ص ٢٩١)

١٨٥٤ - اذا حضر أشخاص امرأة الى طبيب لتقدير سنّها بدلاً من امرأة أخرى يراد عقد زواجها وعصلوا من الطبيب على شهادة بأن سنّها تزيد على ست عشرة سنة وقدموها الى المأذون لحمله على تخيير عقد الزواج فلا تزوير معاقب عليه في هذه الشهادة لأنها ليست ورقة رسمية ولو كان الطبيب موظفا بالحكومة ، وكل ما تضمنته هو رأي من الطبيب خاص بتسنن المرأة التي عرضت عليه ، فاذا كانت تلك المرأة قد اتخذت في الشهادة اسم أخرى فلا ضرر على الطبيب من هذا لأنه ليس مكلفا بتحقيق شخصية من يجري الكشف عليهم ، كما لا ضرر على المرأة التي انتحل اسمها لأن تقدير السن في ذاته بالنقص أو الزيادة لا حجة فيه عليها ولا ضرر منه يلحقها .

(٢٨/٥/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٥ ص ٣٢٩)

١٨٥٥ - اذا حضرت امرأة أمام طبيب وعرضت نفسها عليه متسمية باسم أخرى يراد عقد زواجها وطلبت اليه اعطائها شهادة بسنّها توصلا لاثبات أن سن المرأة المنتحل اسمها أكثر من ست عشرة سنة حتى يمكن عقد زواجها وانخدع الطبيب وأعطاهما الشهادة المطلوبة ووقعت هي على هذه الشهادة ببصمة أصبعها فهذه الشهادة لا تزوير فيها مطلقاً لا مادياً ولا معنوياً ، لأنها ليست سنداً على أحد ولا تضر أحداً ، فهي لا تضر الطبيب لأنه أثبت فيها ما شاهده تماماً ولا المرأة التي كان مراداً عقد زواجها لأن التزوير كان لمصلحتها .

(٩/١١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٦ ص ٣٥٣)

ب - وثيقة الطلاق

١٨٥٦ - لم توجب لائحة المأذونين - التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠

منه - بالفصل الثالث بشأن بيان واجبات المأذونين الخاصه بشهادات اطلاق ، ولا يى الفصل الاول بشأن الواجبات العامة للمأذونين اثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول او الخلوه . واشهاد الطلاق سن اصلا لاثبات وقوع الطلاق بالحالة التى وقع بها كما اثبتته المطلق وبنفس الاغاط التى صدرت منه ، ولم يكن معدا لاثبات حالة الزوجية من حيث الدخول او عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم فى الاشهاد لأن الطلاق يصح شرعا بدونه ، فهو ادعاء مستقل خاضع للتمحيص والتثبت وليس - حتى لو ذكر فى الإشهاد - حجة على الزوجة ولا يؤثر فى حقوقها انشريعة التى لها أنه تطالب بها أمام القضاء . وما اثبتته المأذون فى اشهاد الطلاق على لسان الزوج من أنه لم يدخل بزواجه ولم يخل بها انما هو من قبيل الاقرارات الفردية التى تصدر من طرف واحد ولا تصلح بذاتها لأن تكون أساسا للمطالبة بحق ما .

(١٩٥٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١١٢ ص ٥١٢)

١٨٥٧ - لا تغد وثيقة الزواج او الطلاق التى يحررها المأذون عملا بلائحة المأذونين الصادرة فى ٧ فبراير سنة ١٩١٥ باطلة لخلوها من امضاء أو ختم أصحاب الشأن اذ لم ينص على أن عدم التوقيع موجب للبطلان . ولذلك فان التزوير فى اشهاد الطلاق يعاقب من أجله بعقوبة التزوير فى الأوراق الأميرية ولو خلا الاشهاد من امضاء أو ختم أحد ذوى الشأن فيه .

(١٩١٦/٧/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٣ ص ٥)

ج - المواليد والوفيات

١٨٥٨ - نصوص المواد الأولى والسادسة والسابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانونين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاقر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب اليهما حقيقة ، ذلك بان مجرد اثبات الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يجزىء فى بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تعتريه شبهة ، وحتى يكون صالحا للاستشهاد به فى مقام اثبات النسب ، فاذا تعمد المبلغ تغيير الحقيقة فى شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به ، فانه يعد مرتكباً لجناية.

التزوير في محرر رسمي .

(١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٢ ص ٨٠٦ ، ٢/٣ /
١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠١ ص ٣٨٨ ، ١٩٤٠/١/٢٩
ق ٥٧ ص ٨٩)

١٨٥٩ - ان تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمى والدى الطفل
أو أحدهما يعد في القانون تزويرا في ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد
دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في اثبات نسب
الطفل .

(١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٣٦ ص ٩٣٠)

١٨٦٠ - ان تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسم الطفل وتاريخ
ميلاده والجهة التي ولد فيها واسم والديه يكون جنباية تزوير في أوراق رسمية
ما دام التغيير قد وقع في بيانات مما أعد دفتر المواليد لاثباتها فيه .

(١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣١ ص ١١٩)

١٨٦١ - ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية أعدت لاثبات
تاريخ الوفاة .

(١٩٥٧/٥/٦ أحكام النقض س ٨ ق ١٢٥ ص ٤٥٣)

١٨٦٢ - شهادة الوفاة من الأوراق الرسمية والتزوير الذي يحصل
فيها من حلاق لضحة باثباته أن شخصا توفي في تاريخ معين مع أنه توفي
قبل ذلك بسنوات هو تزوير معاقب عليه قانونا .

(١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٢ ص ٤٧)

١٨٦٣ - تغيير الحقيقة في الشهادة الإدارية التي يحررها العمدة
ب وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ يعتبر تزويرا في ورقة رسمية ما دامت قد
حررت لتسجيل عقد من عقود التصرف ولم تحرر في صدد تحقيق وفاة
أو وراثة أو ضبط عقد زواج مما ورد ذكره في المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من
قانون العقوبات .

(١٩٤٥/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٢ ص ٧٧٤)

د - الاعلام الشرعى

١٨٦٤ - ان البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث فى الاعلام الشرعى هو لا يملك من البيانات الجوهرية التى لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر فى الأصل لاثباتهما ، ومن ثم فان تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويراً فى محرر رسمى .

(١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨١ ص ٧٣٦)

١٨٦٥ - الاعلام الشرعى بتحقيق الوفاة والوراثة هو بمثابة دعوى وهو لذلك قابل للطعن طبقاً للمادة ٣٥٧ من لائحة الاجراءات الشرعية فالاقرارات الكاذبة التى تصدر من الورثة أمام القاضى الشرعى المختص باصداره لا تعد تزويراً بل تعتبر من قبيل الكذب فى الدعوى .

(١٩٢٧/٦/٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٨ ص ٤١)

هـ - البطاقة الشخصية

١٨٦٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية ، وأن كل تغيير فيها يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية ، وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من الطاعن من تقديمه الى مجهول بطاقة عائلية قام بتغيير الحقيقة بوضع اسم الطاعن ولقبه بدلاً من اسم ولقب صاحبها ، اشتراكاً فى جريمة ارتكاب تزوير فى محرر رسمى ، فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(١٩٧٩/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٧ ص ٥٠٦ ، ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦٢ ، ١٩٦٥/١١/٢٩ س ١٦ ق ١٧٢ ص ٨٩٥)

١٨٦٧ - انه لما كانت البطاقات الشخصية بطبيعتها أوراقاً أميرية لصدورها من جهة أميرية هى وزارة الداخلية فان تغيير الحقيقة فيها يكون جنائياً تزويراً فى أوراق أميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه بعقوبة

الجنة ، فانه في هذه الحالة يجب عدم جنحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية قد نصت على ان « كل من ذكر بيانات غير صحيحة في الطلب الذي يقدم للحصول على بطاقة شخصية وهو يعلم بعدم صحتها او أحدث كذلك تغييرا في بيانات هذه البطاقات او انتحل شخصية غيره او استعمل بطاقة ليست له يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها او باحدى هاتين العقوبتين » ، فذلك مفاده ان تغيير الحقيقة في هذه البطاقات يعاقب عليه في جميع الأحوال بعقوبة الجنة . ولا يقدح في ذلك ان النص على العقوبة جاء في صدد تغيير البيانات المثبتة من قبل وأنه لا يشمل حالة الاصطناع ، اذ لا فرق في الواقع ولا في القانون بين هذا النوع من التغيير وبين اصطناع البطاقة الشخصية على غرار البطاقة الصحيحة فان كلا النوعين تزوير مادي حكمه واحد ، ولا يقبل عقلا ان يعد احدهما جناية والآخر جنحة . واذن فالحكم الذي يقضى باعتبار جريمة اصطناع البطاقة الشخصية التي قارفها الطاعن جناية تزوير وقضى عليه بعقوبتها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٥٣/٥/١٩ أحكام النقض س ٤ ق ٣١٠ ص ٨٥٤)

- اثبات التزوير

١ - طرق الاثبات

١٨٦٨ - القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا .

(١٩٨٠/٣/٦٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨ ، ١٩٨١/١٠/١٣ س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢ ، ١٩٨٦/١٠/٢٣ ط ٣١٤ س ٥٦ ق)

١٨٦٩ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير ، فللقاضي الجنائي ان يكون اعتقاده فيها دون التفتيد بدليل معين .

(١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٦٨٥)

١٨٧٠ - اثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص اذ العبرة

فيه بما تظنن اليه المحكمة من الأدلة السائفة .

(١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٩ ص ٤٩٤)

١٨٧١ - لا يلتزم المحكمة بتعيين خبير في دعاوى التزوير ، بشرط ثبوت الأمر لديها مما يقدم في الدعوى من أدلة أخرى .

(١٩٨٧/١/٨٠ ظ ٨٥١ لسنة ٥٦ ق)

١٨٧٢ - لم يجعل القانون لاثبات التزوير طريقا خاصا مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٥ ص ١٦٤ ، ١٩٦٩/١/١٣)

ق ١٤ ص ٦٩)

١٨٧٣ - من المقرر أن مجرد تمسك المتهم بالمجرد المزور ، وكونه صاحب المصلحة في التزوير ، لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير أو اشتراكه فيه والعلم به ما دام ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه .

(١٩٨٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٤ ص ٤٦٠)

١٨٧٤ - مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة في التزوير لا تكفي للتدليل على أنه هو الذي قام بالتزوير أو يعلم به .

(١٩٨٢/٢/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٦ ص ١٣٣)

١٨٧٥ - من المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها ما دام الحكم لم يتم الدليل على مقارنة الطاعن للتزوير أو اشتراكه فيه .

(١٩٨٦/٤/١ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩١ ص ٤٤٥)

١٨٧٦ - من المقرر أن مصلحة المتهم في التزوير لا تكفي بمجرد ادانته بتهمة الاشتراك فيه .

(١٩٨٦/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٧ ص ١٢٧)

١٨٧٧ - لا أثر لوقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقا للمادة ٢٨٩ من إفعات بإقرار الخصم بعدم تمسكه بالسند - على جريمة التزوير والاستعمال واستحقاق مقارنهما للعقاب .

(١٥/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٠ ص ٣٠٣)

١٨٧٨ - لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة اثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية انتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في أدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى إطمأنت إليه واقتنعت به .

(١٥/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٠ ص ٣٠٣)

١٨٧٩ - يكتسب المحرر العرفي حجته في الاثبات بعد التوقيع عليه ، قيام الطاعن كمحال بتحرير بيانات العقد كطلب موكله دون التوقيع عليه ، ليس من شأنه أن يجعله فاعلا أصليا في جريمة تزوير محرر عرفي أو شريكا فيها .

(١٥/٤/١٩٨٧ ط ٦٣٥٤ لسنة ٥٦ ق)

١٨٨٠ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات التزوير واستعماله طريقا خاصا ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائفة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين ، فانه لا محل اذن للاحتجاج بأن المادة ٧١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لاثبات عكس ما ورد في اعلام الوراثة . ذلك لأن ما نص عليه في المادة المذكورة من حكم انه هو في الحقيقة الا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة السهو أو الخطأ مما تتأثر به حقوق الوراثة الشرعيتين بأضافة غير وارث اليهم أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا . ولا شأن للحكم هذه المادة بالاعلام الذي يكون الحكم الجنائي قد أثبت أنه زور بسوء القصد وتغيرت فيه الحقيقة التي كان يجب أن يتضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

(١٥/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

١٨٨١ - متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الاعفاء منها ، فانه

لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

(١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨١ ص ٧٣٦)

١٨٨٢ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن المتهم لا بد ضالع في التغير الذي وقع في الورقة ، فإن وقوع استغير بيد شخص آخر ليس من شأنه أن يؤثر في مسئوليته ، إذ لا يجب لمعاقبة المتهم على التزوير أن يكون تغير الحقيقة في الورقة قد وقع بيده هو .

(١٩٤٩/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨٤ ص ٨٥١)

١٨٨٣ - ان المحكمة اذا سمعت شهادة الشهود واعتمدت على اقوالهم في قضائها بتزوير سنة - بالغة ما بلغت قيمته - فلا يصح أن يعاب عليها أنها يخالفت الاجكام التي رسمها القانون المدني في باب الاثبات .
إذ المقام لم يكن مقام اثبات عقد مدني بل اثبات واقعة جنائية جائز فيها الاستدلال بالطرق القانونية كافة .

(١٩٤٢/١١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٩ ص ٤١)

١٨٨٤ - ان القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .

(١٩٣٦/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣١ ص ٥٤٢)

(ب) علم وجود المحرور

١٨٨٥ - عدم وجود المحرور المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه الى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات .

(١٩٨٠/٣/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨ ، ١٩٨٦/٥/٢٨ س ٣٧ ق ١١٤ ص ٥١٠)

١٨٨٦ - لما كان القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في

دعوى التزوير فللقاضى أن يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين ، فلا حرج على المحكمة أن هى أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل فى الدعوى ما دامت قد اطمأنت الى صحتها .

(١٩٨٢/١١/٣٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٤ ص ٩٣٧)

١٨٨٧ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عديم ثبوت جريمة التزوير ، اذ الأمر فى هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات ، ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل فى الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها .

(١٩٦٤/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٧ ص ٦٩٧ ، ١٩٥٢/٦/٥ س ٣ ق ٣٨٧ ص ١٠٣٦ ، ١٩٥٢/٤/٢٩ ق ٣٢٢ ص ٨٦٠ ، ١٩٨١/١٢/٣ س ٣٢ ق ١٨٣ ص ١٠٤٢ ، ١٩٨٥/٣/١٣ س ٣٦ ق ٦٧ ص ٣٤٥ ، ١٩٨٢/١٠/٢١ س ٣٣ ق ١٦٣ ص ٧٩٥)

١٨٨٨ - ان اتلاف الورقة أو انعدامها لاى سبب كان لا يبرر فى حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به فيها ، اذ التزوير ممكن اثباته ولو كانت الورقة لم يعد لها وجود ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن ترفض تحقيق الوقائع التى يرتكن عليها مدعى التزوير لمجرد عدم وجود الورقة المطعون عليها بالتزوير .

(١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٢ ص ٤٥٨)

١٨٨٩ - لا مانع من الحكم بتزوير عقد عرفى فقد أصحله اكتفاء بالصورة المستخرجة .

(١٩٢٣/٣/٥ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٩١ ص ١٥٧)

ج - المضاهاة

١٨٩٠ - لم ينظم القانون المضاهاة فى قانون الاجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها .

(١٩٦٦/٣/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٠ ص ٣٠٣)

١٨٩١ - ليس في القانون ما يمنع من اتخاذ الصور الشمسية
أساساً للمضاهاة

(١٩٥٠/٥/٢٩ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٩ ص ٧٠٥)

١٨٩٢ - ان القانون لم يحدد للقاضي المدني ولا القاضي الجنائي
طرق استبدال خاصة لتحقيق مواد التزوير بل كل الادلة القانونية من
كتابات وشهادة شهود وقرائن كلها يجوز للقاضي الاعتماد عليها في تكوين
اغتقاده . وليست المضاهاة شرطاً ضرورياً يجب توفر حصوله للقول بوجود
التزوير أو عدم وجوده بحسب ما يظهر من نتيجتها ، اذ لو صح ذلك
لما أمكن الفصل في شأن ورقة ضاعت بعد تزويرها أو وجدت ولكن لا توجد
أوراق لمضاهاتها عليها .

(١٩٣٢/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٠ ص ٥٤٠)

١٨٩٣ - ان المحكمة غير ملزمة قانوناً بأن تعين خبيراً للمضاهاة
في دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتاً لديها من شهادتها هي
أو ما يكون في الدعوى من أدلة أخرى .

(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢ ص ٦٥٩)

د - الاطلاع على الورقة المزورة

١٨٩٤ - اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل التزوير عند نظر
الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة
المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها
في تمحيض الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي
الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث
والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لابداء رأيه فيها ، وليطمئن
الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها .

(١٩٨٠/٣/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨ ، ١٩٧٤/٥/١٩
س ٢٥ ق ١٠٥ ص ٤٩١)

١٨٩٥ - اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند
نظرها يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة

اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم وجبت عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم برأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، الأمر الذي فات المحكمة اجراءه . ولا يغير من ذلك ما هو مبين على حرز الأوراق من تجريزها بتعريف سكرتير المحكمة ، لأن هذا الأمر حتى ولو جعل على أن المحكمة قد اطلعت عليها فإنه لا يكفي لأن الاطلاع يتعين أن يكون في حضرة الخصوم .

(١٩٩٠/٩/٣ ط ٤٧٦١٥ لسنة ٥٩)

١٨٩٦ - اغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الخصوم يعيب اجراءات المحاكمة .

(١٩٨٧/١٠/١ ط ٧٩٨ لسنة ٥٧ ق)

١٨٩٧ - متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم اعترف بجريمة التزوير في الورقة الرسمية ، وأنه لم يطلب الى المحكمة أن تطلعه على الورقة المزورة ، فليس للمتهم أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه .

(١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٧٥ ص ٢٠٢)

هـ - التزوير المفضوح

١٨٩٨ - لئن كان من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دعاية خاصة ، بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا وتعذر على الغير أن يكشفه بما دام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، إلا أنه من المقرر أيضا أن التزوير في المحررات اذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن ينخدع به أحد فلا عقاب عليه .

(١٩٨٢/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٥٠ ص ٢٨٧)

١٨٩٩ - قول الطاعن بأن ما حدث من تزوير في الاستثمارات موضوع التهمة الثانية بتغيير الأرقام هو من قبيل التزوير المفضوح مردود

بما هو مقرر عن أنه لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون واضحا ولا يستلزم جهدا في كشفه أو انه متقن . ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد مما يكون معه هذا الدفاع بشقيه ظاهر البطلان لا يستلزم ردا خاصا من الحكم المطعون فيه .

(١٩٨٠/٥/٢٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٣٣ ص ٦٨٢ ، ١٩٦١/١/٩ س ٢ ق ٨ ص ٦٤)

١٩٠٠ - أن كشف تزوير المحرر لمن تصادف اطلاعهم عليه ممن كانت لديهم معلومات خاصة سهلت لهم ادراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة ما دام المحرر ذاته يجوز أن يتخدع به بعض الناس .

(١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٣٠ ص ٤٠٥)

١٩٠١ - أن القول بأن التغيير الذي حصل في الأوراق المرفوعة بهذه دعوى التزوير مفضوخ لا يخفى على أحد ولا يمكن أن ينخدع به أحد ، هذا القول لا يقبل اثارته لدى محكمة النقض اذا لم يكن حصل التمسك به أمام محكمة الموضوع .

(١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٠ ص ٧١٧)

١٩٠٢ - من المقرر أن التزوير في المحررات اذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد ، وكان فوق هذا واقعا في جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة .

(١٩٣٣/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٥٤ ص ٢٠٣)

١٩٠٣ - اذا قضت المحكمة ببراءة المتهم من تهمة التزوير لوضوح التزوير بشكل لا يخدع معه انسان ولا يمكن حينئذ أن يحدث منه ضرر فقد فصلت في مسألة متعلقة بالموضوع وليس لمحكمة النقض والابرام أن تعيد النظر في هذا الحكم .

(١٩١١/٣/١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٢ ص ١١٦)

و - التزوير المتقن

١٩٠٤ - يكفي أن يكون تغيير الحقيقة في التزوير المعاقب عليه من شأنه أن ينخدع به بعض الناس .

(١٩٨٨/١١/١٢ ط ٣٨٨٤ لسنة ٥٨ ق)

١٩٠٥ - لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متفقا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا لكشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

(١٩٩١/٢/٦ ط ١٣١ س ٦٠ ق ، ١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٤ ص ٣١٠)

١٩٠٦ - من المقرر أن التزوير في المحررات والتقليد في الاختام إذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن ينخدع به أحد ، فلا عقاب عليه لعدم الضرر ، إلا أن إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائزة ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .

(١٩٨٦/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٤ ص ١٦٣)

١٩٠٧ - من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . لما كان ذلك وكان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تغيير الحقيقة الذي تنال الأسم واللقب في البطاقة العائلية المزورة يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، فإن بما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(١٩٧٩/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٧ ص ٥٠٩ ، ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ ص ٩٤٠)

١٩٠٨ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن

ما دام ان تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن يتخذ به بعض الناس .
(١٩٦٤ / ١٢ / ٢٨ - أحكام النقض س ١٥ ق ١٧١ ص ٨٧٣) .

ز - تاريخ وقوع الجريمة

١٩٠٩ - من المقرر ان استخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .
(١٩٧٧ / ٤ / ١٠ - أحكام النقض س ٢٨ ق ٩٧ ص ٤٦٧)

١٩١٠ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تنتهي بمجرد وقوع التزوير في محرر بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، ولذا يجب أن يكون جريان سيقوط الدعوى بها من ذلك الوقت . واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق . وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تزوير المحرر حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذه الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها .
(١٩٧٧ / ١ / ٣٠ - أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٢ ص ١٤٨)

الإشتراك في التزوير

١٩١١ - إذا كان محصل ما وقع هو أن المتهم عندما انشأت عريضة دعواها وضعت للبطلن الآلة عثوانا لا يقيم به ، ثم قدمت العريضة للإعلان قلباً أثقل المحضر لمباشرة الاعلان أثبت على لسان شيخ الحارة أنه لا سكن للمطلوب إعلانة وعلى الطالبة الأرشاد ، وإذا ذل ما أثبت المحضر على عدم صحة البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه ، فقد تكشف الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية - وهي لا تكتسب في مثلها الا باتخاذ اجراءات الاعلان ، أما قبل ذلك فان الورقة تظل عرفية في ملك المتهم ، مما مؤداه أن الصفة الرسمية عندما انعطفت على الورقة كانت تحتل معها ما يمحى به أثر البيان المطعون فيه ، فهي إذن قد انسحبت في خصوصية على ما هو حكم العدم ، ولما كان المحضر - طبقاً للوصف - هو الفاعل الأصلي للتزوير الذي نسب الى المتهم الاشتراك فيه ، وكان هذا

المحضر لم يثبت غير الحقيقة فقد امتنع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بمحل اقامة المعلن اليه . وامتنع القول تبعاً لذلك بحصول اشتراك في تزوير أو استعمال محرر مزور .

(١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٠ ص ٤٦٢)

١٩١٢ - الحقيقة المراد اثباتها هي حصول الاعلان في محل الإقامة أو تخلفه لعدم صحة العنوان أو لغيره . لا يثبت على وجهها الصحيح عن طريق طبية الاعلان ، بل هي منوطه بالموظف المختص . وهو هنا المجيز . يثبتها عند انتقاله لباشرة الاعلان بالمحل المعلن بالورقة - فإذا اثبت على لسان شيخ الحارة أنه « لا يمكن للمطلوب اعلانه » بالعنوان الذي وضعته المنهجة بعريضة دعواها ، فإن البيان كما صدر منها وبما صار اليه أمره لا يمكن رغم مغايرته للحقيقة أن يكون محلاً للعقاب . ومثله لا يؤثم إلا إذا تجاوز الأمر هذا النطاق بفعل من المحضر وذلك بأن يقوم الأخير بتأييد البيان عايناً أو حسن النية . فيثبت بما يخالف الواقع . وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي وتكون مساءلته على أساس توافر القصد الجنائي لديه أو إعدامه ، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم الاشتراك أيضاً .

(١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض س ١٠٠ ق ١٠٠ ص ٤٦٢)

١٩١٣ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت واقعة الدعوى اشتراكاً في تزوير معنوي تم بتقديم امرأة مجهولة باتفاقها مع أخرى الى الطبيب الشرعي منتحلة شخصية هذه الأخرى لتوقيع الكشف الطبي عليها فكشف عليها هذا الطبيب باعتبارها هي المرأة الأخرى ، وإثبت نتيجة الكشف في تقريره ، فإن ادانة المرأة الأخرى في هذه الجريمة تكون صحيحة سواء أكانت المرأة المجهولة قد وقعت ببصمتها أم لم توقع .

(١٩٥٠/٣/٢٧ أحكام النقض س ١ ق ١٥١ ص ٤٦١)

١٩١٤ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يجوز دونه الاشتراك في جريمة التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

(١٩٥٦/٥/٢٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٢ ص ٧٩٧)

١٩١٥ - من شهد على ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها فهو شريك بالمساعدة في الأعمال المتممة لجريمة التزوير ، وهي إعطاء الورقة المزورة شكل الورقة الصحيحة وإظهارها كأنها صادرة من المجنى عليه فيها .

(١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٧ ص ٢٢٩)

١٩١٦ - اتهمت النيابة العمومية شخصين بتزوير ورقة رسمية - إعلان تكليف بالحضور - بأن حرر أولهما الورقة وكتب الثاني عليها فلا يفيد إعلانها وطلبت من قاضي الاحالة إحالتها بالمادة ٤٨١ عقوبات الأول بصفته فاعلا اضليا والثاني شريكا . فأحالهما الى محكمة الجنايات وهذه حكمت بالعقوبة . رفع الشريك نقضا عن الحكم فقضت محكمة النقض بقبوله وبإزالة المتهم لأن الواقعة المنسوبة للفاعل الأصلي لا عقاب عليها لأن هذه المادة لا تعاقب الا على التزوير الذي يحصل من موظف مختص أى مكلف بمقتضى وظيفته اجراء أعمال داخلية فى دائرة هذه الوظيفة وأن الورقة لا تكتسب الصنيفة الرسمية الا اذا حررها الموظف المختص ويكون العمل الذى يشته داخل فى دائرة وظيفته وبدون ذلك تكون عديمة القيمة .

(١٩٢١/٤/٢٦ المحاماة س ٢ ص ٥٧)

١٩١٧ - اذا وضع شخص ختمه بصفة شاهد فى ورقة مزورة فان هذا العمل يجعله مشاركا فى جنحة التزوير حيث سجل على مرتكبه استعماله .

(١٩٠١/٥/٢٥ المجموعة الرسمية س ٣ ق ١١ ص ٣٢)

١٩١٨ - ان المادة ١٩١ عقوبات وان كان خاصة بالموظفين الا انه لا شئ يمنع من تطبيقها على المشتركين معهم فى التهمة ولو لم ترفع الدعوى على الموظف الذى هو الفاعل الاصل لوجه ما .

(١٨٩٨/٦/١١ القضاء س ٥ ص ٢٨٩)

اثبات الاشتراك

١٩١٩ - اثبات اشتراك الطاعن فى مقارفته جريمة التزوير يفيد حتما توافر علمه بالتزوير فى المحرر الذى أسند اليه استعماله .

(١٩٨١/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٨ ص ٩٢١)

١٩٢٠ - الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاستها ، وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم . . .

(١٩٨٠/٣/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨ ، ١٩٨٠/١٠/٨ ق ١٦٤ ص ٨٥١ ، ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ ق ٦٨ ص ٢٩٢ ، ١٩٧٤/١٠/٢٠ س ٢٥ ق ١٤٧ ص ٦٨٤ ، ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١ ، ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ق ١٢٣ ص ٦١٥ ، ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٥ ص ١٠٥٠ ، ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٣٣ ، ١٩٨١/١١/١٧ س ٣٢ ق ١٥٨ ص ٩٢١ ، ١٩٨٦/١٠/٢٣ ط ٣٣١٤ لسنة ٥٦ ق ؛ ١٩٩١/١/١٧ ط ٨١ لسنة ٦٠ ق)

١٩٢١ - من حيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنة بتهمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي وفي استعماله مع العلم بتزويره استنادا إلى أنها صاحبة المصلحة الأولى في تزوير التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه دون أن تستظهر أركان جريمة الاشتراك في التزوير وتورد الدليل على أن الطاعنة زورت هذا التوقيع بواسطة غيرها - ما دامت تنكر ارتكابها له ، وخلا بتقرير المضاجعة من أنه محرر بخطها - كما لم يعين الحكم باستظهار علم الطاعنة بالتزوير ، لما كان ذلك وكان مجرد كون الطاعنة هي صاحبة المصلحة في التزوير لا يكفي في ثبوت اشتراكها فيه والعلم به ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

(١٩٨١/١١/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧١ ص ٩٧٨)

١٩٢٢ - مجرد تقديم الطاعنة الأوراق المزورة إلى مصلحة الجوازات لا يكفي لثبوت اشتراكها في التزوير وعلمها به .

(١٩٨٨/١٠/٣ ط ٣٠٢١ لسنة ٥٨ ق)

١٩٢٣ - مجرد العلم بارتكاب التزوير لا يكفي بذاته لثبوت الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب الجريمة .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٨ ص ٢٢٩)

اسباب الحكم

١٩٢٤ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(١٩٨٠/٣/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨ ، ١٩٨٢/١١/٣٠ س ٣٣ ق ١٩٤ ص ٩٣٧)

١٩٢٥ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعدد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة منه ، وليس أمراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

(١٩٧٧/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٩ ص ٦٠٩ ، ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ق ٣٢٩ ص ٤٦٧ ، ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

١٩٢٦ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي والضرر ، بل يكفي أن يكون قيامهما مستفاداً من مجموع عباراته .

(١٩٧٤/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٨ ص ٨٦٦ ، ١٩٩١/٢/١١ ط ٢٠٢ لسنة ٦٠ ق)

١٩٢٧ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازماً من طبيعة التزوير في محرر زمني .

(١٩٧١/١/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥)

١٩٢٨ - بيان عدد الأوراق المزورة لا شأن له في توفر أركان جريمة التزوير .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢)

١٩٢٩ - من المقرر أنه يجب للادانة في جرائم تزوير المحررات أن

يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه والا كان باطلا .

(١٩٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٣ ص ٨ ، ١٩٨٨/٣/٢٣ ط ٤٢٦٣ س ٥٧ ق)

١٩٣٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الإيصال المورر لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب صدوره اليه ، فإن مؤدى ذلك أن التزوير حدث بطريق الاصطناع ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين الطريقة التي حصل بها فعل التزوير يكون على غير أساس .

(١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٩ ص ١٠٧)

١٩٣١ - لا حاجة الى النص باللفظ على وجود سوء النية في جريمة التزوير متى كان سياق الحكم يشير في عدة مواضع الى وجود هذا الركن بشكل واضح .

(١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦ ص ٢٩)

١٩٣٢ - يجب رفض طلب النقض المقدم عن حكم صادر بعقوبة في تزوير مبنيا على أنه لم يثبت في الحكم سوء القصد في التزوير متى كان ~~ملكوفا في هذا الحكم~~ وما يؤيد سوء النية عند المتهم أنه سبق زور مخالصة على المجنى عليه ، فإن سوء النية يكون بذلك مثبتا .

(١٩٠٤/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٦١ ص ١١٩)

١٩٣٣ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الأدلة التي استخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الأوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه وقوع الضرر أو احتمال وقت مقارفة جريمة تزوير المحرر العرفي ~~المسندة اليه ، فانه يكون معيبا بالقصور المستوجب لنقضه~~ .

(١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٥١ ص ٢٨)

١٩٣٤ - اذا اتهم شخص بتزوير ورقة واستعمالها وحكم بادانته بدون أن يذكر في الحكم كيف وقع التزوير وهل استعمل المتهم الورقة علما بتزويرها وما الذي قام من الأدلة على ثبوت تهمة الاستعمال المسندة الى المتهم

بأن هذا الحكم باطلا ويتعين نقضه .

(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٩ ص ١٦١)

١٩٣٥ - إذا اتهم شخص بتزوير عقد بيع واتهم كذلك باستعماله فانه يجب على المحكمة أن تبين في الحكم الصادر منها بالعقوبة ما يشخص عقد البيع المقول بتزويره فتذكر تاريخ العقد وتاريخ وثمرة تسجيله ان كان منسجلا أو تاريخه الثابت ان كان ذا تاريخ ثابت فقط ومقتضى الأطيان المتبينة والجهة الواقعة هي فيها . كما يجب أيضا بيان وقائع الاستعمال بذكر الجهة الخاصة والشأن الذي استعمل فيه وإذا كان قدم لجهة القضاء فتذكر ثمرة القضية التي قدم فيها ونهاية مدة استعماله . حتى يتيسر معرفة ما اذا كانت جريمة الاستعمال انقطعت وسقطت بالمدة أم لا ، فإذا لم يذكر كل ذلك في الحكم كان باطلا واجبا نقضه .

(١٩٢٩/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٢ ص ٣٥٣)

١٩٣٦ - إذا كان الحكم حين قبض بادانة المتهم (شيخ بلد) في حناية تزوير شهادة إدارية بتاريخ وفاة لم يبين أن المتهم كان يعلم أن تاريخ الوفاة الذي أثبت لا يطابق الواقع فإنه يكون قد قصر في إثبات ركن ضروري اثباته لتوقيع العقاب .

(١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٦ ص ٦٧١)

١٩٣٧ - الحكم القاضي بادانة متهم في تزوير عقود وسندات دين يجب أن توضح فيه ماهية تلك العقود وخلاصة موضوع الالتزامات التي حوتها وقيمة المبالغ المدونة في سندات الدين . لأن هذه الأوراق هي جسم الجريمة التي أُوخذ بها المتهم فيجب تشخيصها ببيان موضوعها ليتمكن بهذا التشخيص أن يتعرف ما اذا كان لتلك الأوراق قيمة قانونية أم هي لا يمكن بحسب موضوعها . أن يترتب عليها أثر قانوني أو أي ضرر لأحد ، والقصور في هذا البيان هو من العيوب الجوهرية في الحكم .

(١٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٥ ص ٥٧٠)

١٩٣٨ - في مواد التزوير يلزم بيان الطرق التي يمتثلها حصل ارتكاب الجريمة وهذه الطرق واضحة في المادة ١٨٩ وبدونها لا يمكن

ارتكاب جريمة التزوير واذا حلا الحكم من بيان طريقة من الطرق المذكورة
توجب نقضه لخلوه من بيان الواقعة .

(١٣/١/١٩٠٠ الحقوق س ١٥ ص ٢٦)

١٩٣٩ - اتهم موظف عمومي بتبديد اموال اميرية (م ٩٧ عقوبات)
وبالتزوير في اوراق عمومية. (م ١٧٩ عقوبات) بقصد اخفاء التبديد
فاعتبرت المحكمة الجريمة التي عقوبتها اشد وهي جريمة التزوير في اوراق
اميرية وطبقت المادة ١٧٩ عقوبات التي لا تنص الا على عقوبة الاشغال
الشاقة المؤقتة او السجن فطعنن التيابة العمومية على هذا الحكم خطأ في
تطبيق القانون ارتأته لأن المحكمة لم تحكم على المتهم بعقوبة الغرامة والرد
التبعيتين اللتين يقضى القانون بالحكم بهما في جريمة التبديد . فحكمت
محكمة النقض بأن عدم الحكم بهاتين العقوبتين التبعيتين لا يعد خطأ في
التطبيق لأن العقوبة التبعية غير واردة في المادة ١٧٩ عقوبات التي طبقتها
المحكمة في حكمها .

(١٠/١١/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ص ٣ : ١٩/٤/١٩١٣
س ١٤ ص ٢١٩)

من احكام محكمة الموضوع

١٩٤٠ - ان انتحال الاصلان اسما غير اسمه الحقيقي يعد تزويرا
يعاقب عليه .

(استئناف مصر ٢٢/١٠/١٨٩٥ الحقوق ١٠ ق ٩٥ ص ٣٩٠)

١٩٤١ - اركان التزوير ثلاثة قلب الحقيقة وسوء القصد واحتمال
حصول الضرر للغير .

(استئناف بنى سويف ٢٨/١١/١٨٩٥ الحقوق س ١١ ق ٢٣ ص ٢٩٩)

١٩٤٢ - ان عدم وجود جسم الجريمة (الورقة المزورة) في اوراق
الدعوى تحت نظر المحكمة لا يمنع المحكمة من الحكم على مزورها بالعقوبة
القانونية اذا تحققت من حصول التزوير باثباتات اخرى .

(استئناف بنى سويف ٢٨/١١/١٨٩٥ الحقوق س ١١ ق ٢٣ ص ٢٩٩)

١٩٤٣ - التزوير في الأوراق الميرية انما يحصل بتغيير الحقيقة في كتابة رسمية يختص بتحريرها الموظف الميري دون سواه ، فكل كتابة ليست من اختصاص الموظف الميري لا يحسب التزوير فيها تزويرا في أوراق رسمية ، ولو كانت حاصلة على نفس الورقة الرسمية بل تزويرا في ورقة عادية .

(استئناف مصر ١٨٩٧/١١/٨ الحقوق س ١٣ ق ٢٢ ص ٥٢)

١٩٤٤ - ان المادة ٤٤ من قانون الانتخاب بقضائها ان كل طعن في صحة الانتخاب يقدم في الثمانية أيام ، الخ ، قد أدخلت تحتها كل طعن من أنواع الطعن المشتمل عليها هذا القانون ليس الا ، فهي قاصرة على أنواع الطعن المدنية ، وأما دعوى التزوير في دفاتر الانتخاب فشيء آخر لم يدخل تحت لفظة « كل » ، بل انها يجوز رفعها في بحر المدة المنصوص عنها في قانون العقوبات .

(استئناف مصر ١٨٩٩/٧/٤ الحقوق س ١٤ ق ١١٢ ص ٤٨٧)

١٩٤٥ - ان وجود قانون خاص في قرئنا لمعاقبة الجرائم (ومن ضمنها التزوير) التي ترتكب في الانتخابات وكون عقوباتها أخف من العقوبات العادية المنصوص عنها في القانون العام الفرع الثاني والقانون المصري أيضا ليس بسبب لأن يكون الشارع المصري قصد إهمال هذه الجرائم أو عدم العقاب عليها في قانونه العام ما دام قانون العقوبات المصري قد جاء بعد قانون الانتخاب المصري فيكون الشارع قد أراد جعل عقاب التزوير في الانتخاب داخلا تحت نصوص الباب الشامل لجميع أنواع التزوير العادية .

- دفتر الانتخاب المنصوص عنه في المادة ٣١ من قانون الانتخاب هو من الأوراق الرسمية التي يعد التزوير فيها تزويرا في أوراق رسمية .

(استئناف مصر ١٨٩٩/٧/٤ الحقوق س ١٤ ق ١١٢ ص ٤٨٧)

١٩٤٦ - سوء القصد ركن من أركان جريمة التزوير ، فاذا لم يكن هناك سوء قصد لم تتوفر شروط الجريمة ووجب الحكم بالبراءة ، مثال ذلك ما لو كلف شخص ما لأن يضمن شخصا آخر على قبض حوالة من البوستان

مثلا ، وكان الضامن يعرف المضمون شخصيا . أنه فلان ، ولكنه كان يجهل
أنه (المضمون) تقديم الى البوينة مسميا نفسه باسم شخص آخر ، فجاء
هذا الضامن الى البوينة معه وضع امضاءه بالضمانة امام الموظف على الخوالة
دون ان يسأل من الموظف عن شخصية المضمون ، وكان الضامن من جهة
أخرى يجهل اللغة المحررة الخوالة بها ليقرأ ما اذا كان مضمونه هو صاحب
الخوالة أو غيره ، فان ضمانته وبالحالة هذه وان كانت في الواقع اشتراكا في
التزوير لكنها خاضعة عن سلامة نية تبرئه من الجريمة .

(استئناف مصر ١٨٩٩/٩/٢٠ الحقوق س ٦٤ ق ١٢١ ص ١٥٢٠)

١٩٤٧ - الفاعل الأصلي في التزوير هو الذي يأتي للمفعول ولو كان
بمصلحة غيره ، كالكاتب الذي يحرق سندا مزورا بمصلحة غيره ، والشريك
شاهد .

(استئناف مصر ١٨٩٩/١٠/١١ الحقوق س ١٤ ق ١٤٤ ص ٥٥٣)

١٩٤٨ - كل ورقة محررة عن يد مأثور مختص رسميا بتحريرها
تعتبر من الأوراق الرسمية كمحاضر الجلسات القضائية ومحاضر أهل الخبرة
ونحوهم لأن محرريها معينون رسميا لعملها فتحريرها يكون بواسطتهم
والتوقيع عليها امامهم . ولا يدخل في ذلك الأوراق المحررة من أشخاص
عاديين والمضافة الى الأوراق الرسمية كالعرائض وتناجى الأقوال الختامية
الموجودة في ملفات القضايا لأن تحريرها والتوقيع عليها يكون امام المأمور
المختص .

(استئناف مصر ١٨٩٩/١٠/١١ الحقوق س ١٤ ق ١٤٤ ص ٥٥٣)

١٩٤٩ - ان وضع ختم على أوراق رسمية تحت امضاء ضليخة
يفيد شهادة المأمور الرسمي المحرر لها بأن من نسب اليه هذا الختم وضعه
بنفسه أمامه على تلك الورقة ، ولذلك جعل القانون الختم الموضوع على ورقة
رسمية حجة في المضاهاة فاذا كان الختم مزورا كانت هذه الشهادة مفيدة
للحقيقة لأنها تعطى حينئذ للختم قوة ليست له فتثبت أنه ختم صاحب
الامضاء الذي تصح المضاهاة عليه حالة أن الأمر ليس كذلك ، وعليه يعتبر
وضع هذا الختم المزور تزويرا في أوراق رسمية . ولا يمنع اعتبار هذا
الفعل تزويرا كون وضع هذا الختم لم يغير حقيقة ما قصد تحريره بالورقة ،

لأن القانون لم يجعل هذا شرطا في تزوير الأوراق الرسمية بل أطلق التزوير على كل تغيير في موضوع الورقة وشكلها تحقيقا للثقة بها من كل وجه يمكن الاستفادة به منها .

(استئناف مصر ١١/١٠/١٨٩٩ الحقوق س ١٤ ق ١٤٤ ص ٥٥٣)

١٩٥٠ - لا يمنع من اعتبار الفعل تزويرا معاقبا عليه كون تغيير الحقيقة لم يكن فيما قصد درجه بالورقة لأن القانون لم يجعل هذا شرطا في التزوير الواقع من الموظفين أو غيرهم في أوراق رسمية تحقيقا للثقة فيها بصيانتها من كل تغيير . ولعدم وجود هذا الشرط في المادة ١٤٥ من القانون الفرنسي المقابل للمادة ١٨٩ من قانون العقوبات المصري مالت المحاكم الفرنسية الى تقرير هذه القاعدة في أحكامها بالنسبة الى الموظفين ، ولم يحمل بعض المؤلفين على مخالفتها في ذلك الا وجود هذا الشرط مصرحا به في المادة ١٤٧ المختصة بالتزوير الواقع في أوراق رسمية من غير الموظفين وكون التفرقة بين النوعين مع اتحاد الفعل وموضوعه لا يمكن إرجاعها الى سبب صحيح فاشترط في الموظفين ما اشترط القانون في غيرهم ، لكن القانون المصري أطلق في الحالتين فلم يعد معه وجه لهذا الخلاف .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ١١/١٠/١٨٩٩ المجموعة الرسمية

س ١ ص ٢٣)

١٩٥١ - لا يشترط في التزوير المادى في ورقة أميرية أن تكون الورقة صادرة عن مأمور رسمي أو مشتملة على علامته ، لأن المراد بالورقة الأميرية في باب التزوير هي الورقة التي من شأنها أن تصدر عن المأمور المختص بتحريرها ولا فرق في ذلك بين كونها صدرت فعلا ثم حدث التغيير فيها أو لم تصدر عنه أصلا ونسبت اليه زورا يجعلها على مثال ما يحرم صورة وشكلا .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ٢٣/١١/١٨٩٩ المجموعة الرسمية

س ١ ص ٤٣)

١٩٥٢ - التزوير الحاصل بزيادة سمات إنما يكون بإضافة الفاظ توجب تغييرا في معنى الورقة المزورة أما اذا كانت الورقة مشتملة على عقد واحد كله مزور من أوله الى آخره فيكون التزوير في هذه الحالة حاصلا

بوضع أسماء أشخاص مزورة (م ١٨٩ عقوبات) لأن المراد من هذه الطريقة هو جعل شخص حاضرا في عقد أو سند ثم يكن حاضرا فيه .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ١٨٩٩/١١/٢٣ المجموعة الرسمية
س ١ ص ٤٣)

١٩٥٣ - تسجيل عقد غير موجود في السجل المصان ، انشاء لهذا العقد في أحد مظاهر وجوده الرسمية ، لأن السجل المصان يفيد ان ما فيه متدرج . بسند شرعى وأن معنى هذا السند موافق للحقيقة ولذلك يقوم بمقايه عند ضياعه في الحجة والبرهان . فالتزوير . فيه بكتابة سند لا وجود له تزوير . فني هاتين النسختين معا .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ١٨٩٩/١١/٢٣ المجموعة الرسمية
س ١ ص ٤٣)

١٩٥٤ - كلمة موظف في مصلحة أميرية أو محكمة الواردة في المادة ١٩١ من قانون العقوبات تتناول كل شخص مكلف بعمل رسمى . ولا تقتصر على الموظفين الداخلين هيئة العمال المستحقين لمعاش التقاعد . فمن ثم يدخل تحت حكم هذه المادة المستخدم باليومية في إحدى مصالح الحكومة إذا ارتكب تزويرا في العمل المنوط به .

(استئناف مصر ١٩٠٠/٣/١ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٧٩)

١٩٥٥ - إذا تسمى شخص باسم شخص آخر لكى يستوفى الجزاء المحكوم به على ذلك الآخر ، فيجوز أن لا يكون الفعل الذى صدر عنه تزويرا معاقبا عليه ومن ثم إذا حكم على شخص بغرامة وأريد تنفيذها عليه بالحبس فتسمى أخوه المقيم معه في معيشة واحدة باسمه وقبل أن يحبس عوضا عنه ، فلا يعد هذا الفعل تزويرا معاقبا عليه بالمادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات متى كان على حالة من البساطة يستفاد منها أنه لم يقصد مطلقا الاضرار بالنظام العام بل بالنظر لمشاركته لأخيه في المعيشة فهم أن هذا الجزاء يتناولهما على السواء وأنه يجوز له أن يفعل ما يفعله أخوه .

(استئناف مصر ١٩٠٠/٤/١٨ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٤١
ص ١٢٣)

١٩٥٦ - مصلحة السكك الحديدية هي مصلحة عمومية من مصالح الحكومة ، فمن سود بطريق الغش والتدليس بياض ورقة شحن (بوليصة) من أوراق هذه المصلحة المكفولة بختمها يرتكب تزويرا في أوراق رسمية (م ١٩٠ عقوبات) .

(استئناف ١٤/١٠/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٤٢ ص ١٢٥) .

١٩٥٧ - حوالة البوستة ودفتر تسليم الحوالات الموجود في مصلحة البوستة هما من قبيل الأوراق والدفاتر الرسمية المنوه عنها في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات . فمن وضع زورا امضاء المرسل اليه على الحوالة والدفتر المذكورين وكذلك شريكه الذي شهد زورا بأنه هو نفس المرسل اليه يعاقبان بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات .

(جنایات مصر ٢٦/٤/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٩١ ص ١٩٦) .

١٩٥٨ - قدم زيد عريضة دعوى باسم عمرو بدون علمه ورضائه وتحقيقا لغرضه أمضى عريضة الدعوى باسم عمرو ووقع عليها بختم مزور عليه وقدمها الى قلم كتاب المحكمة ودفع الرسم المقرر عليها ثم سيلمها لقلم المخبرين لاعلانها ، والمحكمة قررت أن قيد عريضة الدعوى يجعل لها صفة رسمية ويكون زيد قد ارتكب تزويرا في ورقة رسمية ولو لم تكن له صفة العريضة الصفة الرسمية وقت أن وضع عليها الامضاء والختم المزورين .

(جنایات طنطا ١١/٥/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٣٠٧) .

١٩٥٩ - وضعت امرأة غير متزوجة طفلا من السفاح ولسكى تنقضى الفضيحة إتفقت مع امرأة متزوجة على نسبة المولود لهذه الأخيرة فجضرتا معه أمام الموظف المنوط به قيد المواليد وقررتا أن الطفل هو ابن المرأة المتزوجة . فاحال قاضى الاحالة المراتين الى محكمة الجنایات لمحاكمتها على تهمة الاشتراك في التزوير في أوراق رسمية (م ١٨١ عقوبات) ، ونسبة الطفل الى غير أمه (مادة ٢٤٥ عقوبات) أو لمحاكمتها على التهمة الأخيرة فقط بطريق الخيرة . وقد حكمت عليهما محكمة الجنایات بموجب المادة ٢٤٥ عقوبات وجدها .

(جنایات مصر ٢٢/٤/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٥٥ ص ١٩٣) .

١٩٦٠ - يكفى لتكوين جريمة التزوير فى أوراق رسمية اذا ارتكبها احد الافراد بأن رور ورقة ونسب صدورهما الى موظف عمومى أن يكون ظاهر تلك الورقة وشكلها يدلان على أنها من الأوراق العمومية بدون حاجة لتدخل ذلك الموظف فعلا ، كما أن بطلان تلك الورقة بطلانا جوهريا لاغفال شرط من الشروط اللازمة لاعطائها الصفة الرسمية سواء أكان ذلك ناشئا عن جهل المزور أم عدم مهارته لا يمكن أن يمحو جريمة التزوير .

(جنايات الاسكندرية ١٩٢١/٨/٩ المجموعة الرسمية س ٤٣ ق ٦٧ ص ١٠٦)

١٩٦١ - من سمي نفسه باسم شخص آخر محكوم عليه بعقوبة لكى يعاقب بدلا عنه وقد تحررت هذه الواقعة الكاذبة بصفة واقعة صحيحة فى أوراق رسمية أميرية كدفاتر السجن مثلا كان ذلك الفاعل معدودا من المزورين المعاقبين بالمادة ١٩٠ عقوبات .

(استئناف مصر ١٩٨٦/١٢/٢٩ الحقوق س ١٢ ق ٩ ص ٢٨)

١٩٦٢ - من سمي نفسه باسم غيره وحضر أمام احدى لجان الامتحان المدرسية للحكومة لكى يحصل بامتحانه شهادة لمنفعة الغير الذى سمي نفسه باسمه يعد عمله تزويرا معاقبا عليه بالمادة ١٩٠ عقوبات .

- والشخص المسمى باسمه والحاصل الامتحان لمنفعته يعتبر مشاركا فى التزوير اذا كان العمل حاصلا بالاتفاق معه أو بقبوله .

(استئناف مصر ١٨٩٧/٢/٧ الحقوق س ١٢ ق ١٧ ص ٧٥)

١٩٦٣ - ان مجرد تغيير الانسان اسمه أمام هيئة رسمية لا يعتبر وحده تزويرا فيما يكتب أمامها بشأنه فى الأوراق ولكن التزوير يكون فيما لو غير اسمه باسم شخص معين وأصاب ذلك الشخص ضرر من هذا التغيير .

(استئناف مصر ١٨٩٧/٤/١٨ الحقوق س ١٢ ص ١٥٨)

١٩٦٤ - ان من ضمن طرق ارتكاب التزوير جعل واقعة مزورة فصح صورة واقعة صحيحة وذاك لاغتنام فائدة وإيقاع ضرر .

(استئناف مصر ١٨٩٨/١/١٧ الحقوق س ١٣ ق ٢٨ ص ٧٤)

١٩٦٥ - من جملة وقائع التزوير جعل واقعة مزورة بصورة واقعه
صحيحة كان يدعى زيد ان اخته وكلته في عهد رواجها على عمرو مع انها لم
توكله بذلك ويعقد العقد بهذه الدعوى .

(استئناف اسكندرية ١٨٩٨/٣/٢ الحقوق س ١٣ ق ٣١ ص ٨٢)

١٩٦٦ - ان حضور شخص و اشخاص امام أحد المأمورين
المكلفين باجراء العقود الرسمية ونسبتهم اقوالا كاذبة الى شخص لم تصدر
منه هو تزوير ما دامت هذه الأقوال تكون اتفاقا مضرا أو محتمل الضرر .

(استئناف مصر ١٨٩٨/٥/٨ الحقوق س ١٣ ق ٧١ ص ٢٢٩)

١٩٦٧ - إذا كان الفاعل الأصلى للجريمة حسن النية في فعله
بحيث لا يترتب عليه مسئولية فإن ذلك لا يبرىء المشاركون له في الجريمة
من العقوبة ما داموا سبىء النية في الاشتراك .

(استئناف مصر ١٨٩٨/٥/٨ الحقوق س ١٣ ق ٧١ ص ٢٢٩)

١٩٦٨ - التزوير المعنوي يتعلق بمعنى المكتوب وليس له علامة
محسوسة من خط أو وضع أو غيرها من الأمور الخارجية التى تراها العين
وتتكشف بها حقيقته ، فاذن اذا اشتمل التزوير على شىء من تلك العلامات
المحسوسة فلا يكون تزويرا معنويا بل هو التزوير المادى فى حقيقة معناه .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ١٨٩٩/١١/٢٣ المجموعة الرسمية
س ١ ص ٤٣)

١٩٦٩ - اذا انتحل بشخص اسما مزورا عند استجوابه بمعرفة
ضابط البوليس فى تهمة وجهت اليه وترتب على ذلك ذكر بيان غير صحيح
فى المحضر الذى حرره ضابط البوليس المذكور فلا يعاقب بمقتضى نصوص
قانون العقوبات الخاصة بالتزوير فى أوراق عمومية .

(احالة - الزقايق ١٩١٢/١/١١ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٦٦
ص ١٣١)

مادة ٢١٢

كل شخص ليس من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن مدة أكثرها عشر سنين .

مادة ٢١٣

يعاقب ايضا بالأشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن كمل موظف في مصلحة عمومية او محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات او احوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقراز اولى الشان الذى كان الفرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها او بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها او بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

الأحكام

(راجع أيضا الأحكام الواردة تحت المادة ٢١١ عقوبات)

١٩٧٠ - ان جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا معينا لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجتها فى نظر الجمهور . والباعث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركنا فيها .

(١٩٨٥/١٠/١٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٨ ص ٨٧٨)

١٩٧١ - ان مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون فى الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمى المختص باصداره وبدون ان يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير نتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة اذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة فى نظر الجمهور باعتبارها ممة

يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بها فيه .

(١٦/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ في ١٢١ ص ٦٨٢)

١٩٧٣ - الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض. لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما ورد بها .

(٩/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٤ ص ٣٢٠ ، ١٩٩١/٢/ ط ١٤٣٩ س ٦٠ ق ١١٠)

١٩٧٣ - مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش في الأوراق الرسمية بالوسائل التي نص عليها القانون يتحقق به تزويرها وينتج عنه جتما ضرر بالمصلحة العامة .

(١٧/١١/١٩٨٨ ط ٤٢٢٥ لسنة ٥٧ ق ٢)

١٩٧٤ - من المقرر أن المحرر يعتبر رسميا في حكم إكلائين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات متى صدر أو كان في الامكان صدوره من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير ولا يستند الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستند كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به .

(٣٠/١١/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٤ ص ٩٣٧)

١٩٧٥ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا الى موظف عام لايهام برسميتها، ويكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصه .

(١٠/١٢/١٩٩٠ ط ٢٨٩٠٩ س ٥٩ ق ، ١١/١٢/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩٩ ص ١٠٥٠)

١٩٧٦ - لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر

فعلا من الموظف المخصص بتحريرها بل ان الجريمة تتحد باصطناع المحرر
وسببته كذبا الى موظف عام للايهام برسمينه .

(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٤ ص ٣١٠ ، ١٩٨٢/١٠/٢١
ق ١٦٣ ص ٧٩٥)

١٩٧٧ - لا يشترط كيما تسبغ الرسمية على الورقة ان يكون
محررة على نموذج خاص ، ذلك ان صفة الورقة انما يسبغها عليها محررها
وليس طبعا على نموذج خاص .

(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٤ ص ٣١٠)

١٩٧٨ - مناط رسمية المحرر ان يكون صادرا من موظف عمومي
مكلف بتحريره وأن يقع التغيير فما أعدت الورقة لاثباته او في بيان جوهره
يتعلق بها .

(١٩٨٢/١٠/٢١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٣ ص ٧٩٥)

١٩٧٩ - التزوير في الأوراق الرسمية او الاشتراك فيه لا يتحقق
الا اذا كان اثبات البيان المزور من اختصاص الموظف العام على مقتضى وظيفته
في حدود اختصاصه ايا كان سنده من القانون او تكليف رؤسائه .

(١٩٨٣/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ٧٥ ص ٣٧١)

١٩٨٠ - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي ان
يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي مختص بتحريره ، بل يكفي
لتحقق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع - ان تعطى الورقة المصطنعة
شكل الورقة الرسمية ومظهرها ، ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام
لايهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام ان تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل
الموظف في تحريرها بما يوهم انه هو الذي باشر اجراءاته في حدود
اختصاصاته . فقد يكون المحرر عرفيا من أول الامر ثم ينقلب الى محرر
رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته اذ في
هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد ان يكتسب المحرر
الصفة الرسمية بتدخل الموظف وينسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات

لأن العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه .

(١٦/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢١ ص ٦٨٢)

١٩٨١ - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أنه يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الأمر ، اذ قد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، لفني هذه الحالة يعتبر واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف ، وتنسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ، اذ العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر .

(١٦/٥/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٣ ص ٦٠٨ ، ١٠/٢١/١٩٨٢ ق ١٦٣ ص ٧٩٥)

١٩٨٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية ، فكل تغيير فيها يعتبر تزويرا في أوراق رسمية ، وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من الطاعنة - من اتفاقها مع مجهول على تحرير بيانات طلب الحصول على بطاقة شخصية باسم المجنى عليها ووضعها صورتها هي عليها وتقديمها بها الى موظف السجل المدني المختص منتحلة اسم المجنى عليها فتمت الجريمة بنسأ على ذلك اشتراكا في تزوير محرر رسمي فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون ما تشره الطاعنة في هذا الشأن في غير محله .

(١/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١ ص ١٠٥)

١٩٨٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية ، وكل تغيير فيها يعد تزويرا في أوراق رسمية ، واثبات البتوة في سجلات الأحوال المدنية.

واثبات الزوجية والبنوة في البطاقة العائلية بنسب على ما يقره ويتصف به طالب القيد على غير الحقيقة يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

(١٠/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٦ ص ٣٢٢)

١٩٨٤ - عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بموجبها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جسد النزاع بشأنها .
ومناطق العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه حضر أمام المأذون مع المحكوم عليها الأخرى بصفته وكيلها ووافق على قولها بأنها بكر لم يسبق لها الزواج ، والواقع أنها كانت متزوجة فعلا مع علمه بذلك ، فإن هذا يكفي لادانته بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون للنسب عليه في هذا الشأن محل .

(٤/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٠ ص ٢٩٠ - ١٠/٣/١٩٨٢)

ق ٦٦ ص ٣٢٢)

١٩٨٥ - عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جسد النزاع بشأنها .
ومناطق العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعد تزويرا في محرر رسمي .

(٢٠/١١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٦ ص ٩٢٤)

١٩٨٦ - عقد الزواج وثيقة رسمية ، اثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية في وثيقة الزواج مع العلم بمخالفة ذلك للحقيقة هو تزوير في

محرم رسمي ، ولا تتوقف رسمية هذه الورقة على اتخاذ اجراء آخر .
(١٩٨٦/١١/٢٠ ط ٣٨٤٢ لسنة ٥٦ ق)

١٩٨٧ - من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزوير سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يقع الا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه .

(١٩٨٣/١/١٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧ ص ١٠٣)

١٩٨٨ - يعاقب على التزوير في المحرم الرسمي ولو كان المحرم باطلا .

(١٩٨٨/١١/١٧ ط ٤٢٢٥ لسنة ٥٧ ق)

١٩٨٩ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرم مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام فيما أورده من الوقائع ما يشهد لقيامه .

(١٩٨٢/٥/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٣ ص ٦٠٨ ، ١٩٨٢/٣/٩ ق ٦٤ ص ٣١٠)

١٩٩٠ - الباعث على ارتكاب جريمة التزوير في أوراق رسمية ليس ركناً من أركانها .

(١٩٨٨/١١/١٧ ط ٤٢٢٥ لسنة ٥٧ ق)

مادة ٢١٤

من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو - يعلم بتزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشرة -

الأحكام

أ - ماهية الاستعمال

١٩٩١ - تقوم جريمة استعمال المحرر المزور باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعمله بتزويره .

(١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

١٩٩٢ - الركن المادى فى جريمة استعمال محرر مزور يتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون .

(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٤ ص ٣١٠)

١٩٩٣ - يقوم الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٥ ص ٧٧١ ، ١٩٧٣/٧/٤ ، س ٢٤ ق ١٨٥ ص ٨٩٧)

١٩٩٤ - لما كان الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون وكأن الطاعن لا يمارى أنه قدم الورقة المزورة فى تحقيقات اللجنة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ متركز بنها ، وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الاستعمال فى حقه دون أن يغير من الأمر أن يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن غيره ما دام أنه كان فى الحاليتين عالما بتزوير الورقة التى قدمها ، فإن ما يثيره من أنه قدم هذه الورقة بصفته وكيلًا عن زوجته لا يكون له محل .

(١٩٨١/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٨ ص ٩٢١)

١٩٩٥ - لما كان استعمال الورقة المزورة مع العلم بذلك يعاقب عليه القانون ولو كان محل ذلك محررا باطلا ، لاحتمال حصول الضرر منه ، ذلك بأن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر ، فاته قد تتعلق ثقة

الغير ممن لا يتضح أمامه ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع به الناس من يفوتهم ملاحظة أو معرفة ما فيه من عيوب أو نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب استعمال هذا المحرر .

(١٠/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٦ ص ٣٢٢)

١٩٩٦ - العنصر: الميادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فإذا كانت الواقعة هي أن الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور ولكنهم اشتبهوا فى أمره ولم يصرّفوا له المبلغ موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتمام الجريمة ، وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ عقوبات .

(٢٥/٦/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤١ ص ٥٥٩)

١٩٩٧ - استعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل ايجابى يستخدم به المحرر المزور والاستناد الى ما دون فيه ، يستوى فى ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية أو مسح -موظف عام أو كان حاصلًا فى معاملات الأفراد .

(٩/١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٨ ص ٦٤)

١٩٩٨ - ان جريمة استعمال المحرر المزور جريمة قائمة بذاتها مستقلة عن جريمة التزوير أفرد لها القانون نصا خاصا وقرن لها عقوبة خاصة .

(١٥/٥/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢١١ ص ٦٤٤)

١٩٩٩ - ان استعمال التزوير هو جريمة منفصلة عن نفس التزوير ، ولذلك يمكن محاكمة شخص على استعمال التزوير ولو كان الحق فى رفع الدعوى العمومية عن التزوير قد سقط بمضى المدة .

(١٠/٤/١٩٥٠ المجموعة الرسمية س ٦ ص ١٧٧ ، ١٢/٥/١٩٠٠

س ٢ ص ١٧)

٣٠٠ - التزوير والاستعمال ولو أنهما مكونان لجريمتين إلا أنهما تعاقبان بعقوبة واحدة إذا كانتا صادرتين عن شخص واحد ، فإنهما في هذه الحالة يكونان عبارة عن تنفيذ متتابع لتصميم جنائي والاستعمال لم يكن إلا لتحقيق الغرض الذي قصده فاعل التزوير .

(١٩٠٠/٣/١٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢١٥)

٣٠١ - لا يصح القول بثبوت جريمة الاستعمال إلا بعد التدليل على ثبوت جريمة التزوير وتوافر أركانها .

(١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤٤ ص ٣٢٦)

٣٠٢ - استعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما أعدت له ، فإذا كان المتهم قد زور اذن بريد وأرسله الى والده لصرفه فنفذ الوالد الأمر بقبض القيمة فمعاقبته عن الاستعمال صحيحة .

(١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٠ ص ٦٥١)

٣٠٣ - ان استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية لاستعمالها واستعمالها فعلاً مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل يُعند في القانون استعمالاً لورقة رسمية مزورة ، لا على أساس أن هناك تزويراً في الصورة بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة في الدفتر الرسمي مزورة ، فاستعمال الصورة هو في الواقع وحقبة الأمر استعمال للدفتر ذاته ، والصورة لم تجعل إلا كشهادات بما هو ثابت فيه .

(١٩٤٣/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢١٦ ص ٢٨٧)

٣٠٤ - تقديم العقد المطعون فيه أثناء تحقيق صخته بناء على طلب قاضي التحقيق لا يكون جريمة الاستعمال .

(١٩١٣/٧/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٠٤ ص ٢٠٨)

٣٠٥ - استعمال الأوراق المزورة مع العلم بتزويرها أمر معاقب بحايه قانوناً طبقاً للمادة ١٨٢ عقوبات ، ولو كان الغرض من استعمالها

الوضوح الى حق ثابت شرعا .

(١٩١٤/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٣ ص ٣)

٢٠٠٦ - القصد من تسجيل العقود هو اشهارها وتحقيق الأحكام القانونية المترتبة على التسجيل وهي انتقال الملكية بين المتعاقدين اذ بدونه لا يحصل انتقالها كما يقضى بذلك القانون رقم ١٨ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ . وعلى ذلك فتسجيل العقد المزور عمل متهم له وتقديمه الى الجهة المختصة به يعتبر استعمالا له .

(١٩٢٨/٥/١١ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٦ ص ٢٥٤)

٢٠٠٧ - لما كان تسجيل العقد الصادر ببيع أرض نتيجه نقل التكليف الى اسم المشتري فان تسليم عقد بيع مزور الى قلم كتاب المحكمة المختلطة لتسجيله يعد استعمالا للتزوير معاقبا عليه بالمادة ١٨٣ عقوبات .

(١٩٢٠/٩/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٥٠ ص ٨٥)

٢٠٠٨ - ينحصر استعمال التزوير في الانتفاع بورقة مزورة بتقديمها أو بالإحتجاج بها على الغير سعيا وراء منفعة أو ايجادا لحق ، وعلى ذلك من يسجل عقدا مزورا ناقلا للملكية يكون مرتكبا لاستعمال تزوير لأنه يسعى في الحصول على اشهار انتقال الملكية اشهارا رسميا وعلى اعتبار الغير له صفة مالك .

(١٩٠٤/١٠/١٦ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٣٦ ص ٧٨)

٢٠٠٩ - اذا كان الحكم قد اثبت ان الطاعن استعمال الاعلام الشرعي المزور مع علمه بذلك بأن قدمه الى بلدية الاسكندرية - وهو ما تتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها فانه يكون مسئولا عنها ويحق عقابه عليها ، ذلك بأن وكالته عن زوجته لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة التي دين من أجلها .

(١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

ب - القصد الجنائي

٢٠١٠ - من المقرر أنه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة الا

بشبهت علم من استعملها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام
الجهة التي قدمت لها ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك
في هذا الفعل .

(١٦/٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٢ ص ١٤٠ ، ١٩٥٧/٢/٢٥
س ٨ ق ٤٨ ص ١٦٧ ، ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ق ٢٢٨ ص ٨٢٤)

٢٠١١ - إذا اتهم شخص باستعمال ورقة مخالصة مزورة وخكمت
المحكمة بإدانتها بدون أن تبين في حكمها أن المتهم كان يعلم بتزوير المخالصة
وبدون أن تذكر فيه أي بيان لهذه المخالصة لا من جهة تاريخها ولا من جهة
المبلغ ولا من هو الدائن به ولا من هو المدين فيه فإن ذلك يعد نقصاً جوهرياً
يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(١٨/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٣٥ ص ٢٧٣)

٢٠١٢ - متى كان المتهم قد أدين باعتباره ضالعا في التزوير فهذا
بذاته يتضمن أنه حين استعمال الورقة المزورة كان لابد يعلم بأنها مزورة .
(٤/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠ ص ٧٣ ،
١٩٤٥/١١/٥ ق ٤ ص ٣) .

٢٠١٣ - الاستعمال المعاقب عليه قانوناً هو استعمال ورقة تكون
في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون ، أما تغيير الحقيقة في ورقة هي
من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها صالحة لأن تكون أساساً
للمطالبة بحق ، واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا يعاقب عليه ؛

(٢٤/٦/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩١ ص ٤٩٣)

ج - جريمة مستمرة

٢٠١٤ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة
استعمال الورقة المزورة فإنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لاية جهة
من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكاً
بها .

(١٠/٦/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٨ ص ٥٠١)

٣٠١٥ - جريمة استعمال الأوراق المزورة هي من الجرائم التي تحدث وتنتهي ويتجدد حدوثها وانتهائها تبعاً للأغراض المختلفة التي تستعمل فيها الورقة المزورة ، وكلما استعملت مرة لغرض بعينه تحقق ركن الاستعمال ووجب بتحقيقه العقاب . وكل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة استعمالها في هذه المرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للغرض الذي ابتداء استعمالها من أجله ، ولا تبتدى مدة سقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال في كل مرة الا من بعد نهاية زمنها .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧١ ص ١٧٩)

٣٠١٦ - لا تنقطع جريمة استعمال الورقة المزورة بالطعن فيها بالتزوير أمام المحكمة المدنية والسير في اجراءات تحقيق هذا الطعن ولا ينهي الاستعمال ويقطع استمراره الا التنازل عن التمسك بالورقة أو صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت فيها .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧١ ص ١٧٩)

٣٠١٧ - جريمة استعمال العقود المزورة هي جريمة مستمرة تبقى قائمة ما دام التمسك بهذه العقود جاصلاً الى أن ينتهي الفصل في الدعوى التي قدمت فيها . وتبتدى مدة سقوط الدعوى العمومية من تاريخ الفصل في الدعوى المقدمة فيها هذه العقود لا من تاريخ ايداعها بالقضية .

(١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٢ ص ١٦٦)

٣٠١٨ - يتحقق فعل استعمال الأوراق المزورة بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها ، فما قد يحصل بعد ذلك من تنازل عن الورقة لا يكون له أثر في الجريمة التي وقعت .

(١٩٤٣/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٨٥ ص ١٢٨)

٣٠١٩ - ان استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله جريمة مستمرة لا ينقطع استمرارها الا عند صدور الحكم نهائياً بتزوير المحرر أو التنازل عنه قبل الحكم في الدعوى .

(١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨ ص ٢١)

١٩٣٨/١١/١٤ ح ٤ ق ٢٧٥ ص ٣٣٣ . ١٩٢٣/٥/٢٢ ج ٣ ق ١٢٥
(ص ١٨٢)

٢٠٢٠ - استعمال التزوير جريمة مستمرة فلا يبتدىء سريان المدة
اللازمة لسقوط الدعوى العمومية بشأنه الا من وقت تنازل المتمسك بالورقة
المزورة عن التمسك بها .

(١٩٢٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٧٧ ص ١٢٥)

د - التقادم

٢٠٢١ - نجريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ
بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ،
ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تأريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل
عنها أو من تأريخ الحكم بتزويرها .

(١٩٧٨/٣/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤١ ص ٢٢٤ ؛ ١٩٧٣/١١/٤
س ٢٤ ق ١٨٥ ص ٨٩٧ ، ١٩٦٩/١١/٢٤ س ٣٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١) .

٢٠٢٢ - بيان تواريخ وقائع استعمال المحرر المزور انما يكون
ضروريا عندما تكون هناك مظنة سقوط الجريمة قبل رفع الدعوى العمومية ،
فاذا امتنع هذا الاحتمال فلا مبرر لتحتميم ذلك البيان .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥١ ص ١٩١)

٢٠٢٣ - اذا تمسك المدعى عليه فى دعوى مدنية بورقة مزورة فانه
يرتكب جريمة استعمال تلك الورقة وكل استعمال يعد جريمة مستقلة ،
ومع ذلك اذا كان الخصم الآخر فى أثناء سير الدعوى المدنية يطعن بتزوير تلك
الورقة فان جريمة الاستعمال تمتنع من وقت التقرير فى قلم الكتاب طبقا
للمادة ٢٧٣ من قانون المرافعات . ومن هذا التاريخ أى من تاريخ هذا التقرير
يبتدىء سريان المدة لسقوط الدعوى العمومية ، فان خروج هذه الورقة من
يد الخصم ومع حصول الطعن فيها بالتزوير يجعل فى الواقع ونفس الأمر
بعد حصول التقرير يجب مشابقتها بحالة المتهم وحرية الدفاع تقضى بجواز
انكار الجريمة والادعاء بصحة الورقة من غير أن يؤدي ذلك الى الوقوع فى

جريمة استعمال جديدة .

(١٩٠٠/٦/٩ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٧٥)

هـ - التنازل عن الورقة المزورة

٢٠٣٤ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فإن التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له في وقوع الجريمة ، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند المثبت لتنازل الطاعن عن التمسك بالمحررين ، لأن المحكمة - في أصول الاستدلال - لا تلتزم بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها أن هي التفتت عن أى دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما يفيد اطراحه .

(١٩٨٠/٣/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨ ، ١٩٨٠/١٠/١٦ ، ١٧٣ ص ٨٩٥ ، ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ق ٦٠ ص ٣٠٣)

٢٠٣٥ - متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(١٩٧٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٩ ص ٨٦٣ ، ١١/١/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٤ ص ٦٠٠)

٢٠٣٦ - أنه متى تمت جريمة التزوير بتحقيق أركانها فتنازل المتهم عن الورقة المزورة لا تأثير له ، إذ لا يشترط تحقق الضرر بل يكفي أن يكون محتملاً وقت ارتكاب الجريمة . وكذلك الحال في جريمة الاستعمال فإن تنازل المتهم بعد تقديم الورقة لا يجوز دون عقابه . ولا يقدح في ذلك أن المادة ٢٨١ من قانون المرافعات تجوز المدعى عليه أن يوقف المرافعة في دعوى التزوير بإقراره بعدم تمسكه بالورقة المدعى التزوير فيها ، إذ هذا متعلق بالسير في دعوى التزوير المعنوية أو عدم السير فيها ، ولا شأن له بالعقاب عن التزوير أو الاستعمال .

(١٩٤٤/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٢٧ ص ٤٥٠)

و - اسباب الحكم

٣٠٣٧ - الاشتراك في التزوير يفيد حتما علم المتهم بالاشتراك بأن الورقة التي يستعملها مزورة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدّثه عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة بالنسبة للمشارك في تزويرها .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١)

٣٠٣٨ - الأصل أنه لا يلزم أن يتحدّث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت مدوناته تقتضي عن لالك .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

٣٠٣٩ - لا تثريب على المحكمة إذا لم تتحدّث في حكمها عن جريمة استعمال ورقة مزورة ما دامت قد نفت التزوير فيها .

(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٢ ص ٥١٣)

٣٠٣٠ - متى كان المستعمل هو المزور وثبت في نفس الحكم الذي يجاقب على الجريمتين أن ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير متوفر بالنسبة إليه لم تبق بعد ذلك حاجة إلى القول عند الكلام على جريمة الاستعمال أن المتهم المزور كان يعلم أن السند مزور .

(١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦ ص ٢٩)

٣٠٣١ - لثبوت استعمال التزوير يلزم اثبات وقوعه بأحدى الطرق المبينة في المادة ١٨٩ وما بعدها من قانون العقوبات ، وأن يكون استعماله مع العلم بالتزوير . وعلى ذلك يجب أن يبين في الحكم اثبات تزوير الورقة المستعملة وطريقة ارتكابه وعلم من استعمل الورقة المزورة بتزويرها وتاريخ التزوير والاستعمال .

(١٩٠١/٢/٢ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٢٩ ص ٩٠)

٣٠٣٢ - إذا ذكر في حكم أن المتهم باستعمال ورقة مزورة دفع مبالغاً وأخذ به وصلاً وأنه فيما بعد قدم الوصل مع تغيير في أرقامه كفى هذا التذكير للبيان بأنه استعمل الورقة وهو عالم بتزويرها بدون أن يكون العلم

مذكورا بالصراحة في الحكم .

(١٩٠٢/١١/٢٩ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٤٧ ص ١١٢)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٠٣٣ - تزوير الأوراق واستعمالها فعلاً مختلفان كل منهما مستقل بنفسه ومعاقب عليه بعقوبة خاصة به وهما وان رفع عنهما دعوى واحدة إلا أنهما يكونان في الحقيقة دعويين لكل منهما حكم مخصوص . فيجوز أن يحكم على المتهم لارتكابه الأمرين معاً ، ويجوز أن يحكم عليه لأجل واحد منهما فقط ، كما لو سقط حق الدعوى عن التزوير ولم يسقط عن الاستعمال .

(استئناف مصر ١٨٩٦/١١/٢ الحقوق س ١١ ق ٩٨ ص ٣٧٩)

٣٠٣٤ - ان قصد القانون من معاقبة فعل التزوير واستعمال الورقة المزورة هو أن من استعمل ورقة مزورة مع علمه بتزويرها يعاقب ولو لم يكن هو الفاعل للتزوير وبالعكس يعاقب فاعل التزوير ولو لم يستعمل الورقة المزورة . ولكن لا يترتب على ذلك أنه يجب معاقبة فاعل التزوير بعقوبتين في حالة استعماله هو الورقة المزورة ، لأن استعمال الورقة بواسطة من زوجها ليس هو إلا عبارة عن تكميم قصده وهو الحصول على الغرض الذي من أجله ارتكب التزوير فيصير حينئذ فعل التزوير واستعماله في هذه الحالة تنفيذاً متتابعاً لتصميم جنائي واحد صار تحضيره أولاً بفعل التزوير ثم تنفذ بالاستعمال ، وعايه لا يكون الاستعمال جنحة مستقلة عن فعل التزوير إلا إذا نسب إلى شخص آخر غير فاعل التزوير .

(استئناف مصر ١٨٩٩/١/١٦ الحقوق س ١٤ ق ٢٩ ص ٥٩)

٣٠٣٥ - التزوير والاستعمال جريمتان منفصلتان عن بعضهما وتستحق كل واحدة منهما العقوبة على حدتها وسواء في ذلك وقعت هاتان الجريمتان من شخص واحد أو من عدة أشخاص .

(استئناف مصر ١٩٠٠/٢/٨ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٢٠)

٣٠٣٦ - تزوير عقد وتسجيله بارتكاب تزوير آخر هما جريمتان

مترقبطنان ببعضهما وبيجب عدهما جريمة واحدة يحكم فيها بعقوبة واحدة .
(استئناف مصر ١٩٠٤/١١/٢ المجموعة الرسمية س٦ ق٣١ ص٦٦)

٣٠٣٧ - اذا أتى المدعى المدنى فى دعوى مدنية على ذكر ورقة مزورة
فى عريضة دعواه فهذا فى حد ذاته لا يكفى لتكوين جريمة استعمال ورقة
مزورة .

(استئناف أسيوط ١٩١٢/٤/١٨ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١١٦
ص ٢٤٢)

مادة ٢١٤ مكررا

كل تزوير أو استعمال يقع فى محرر لحدى الشركات المساهمة أو
لحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو
لحدى المؤسسات أو الجمعيات المتبعة قانونا ذات نفع عام تكون عقوبته
السجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا وقع التزوير أو
الاستعمال فى محرر لحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها فى الفقرة
السابقة أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى اذا كان للدولة أو لحدى
الهيئات العامة نصيب فى مالها بأية صفة كانت .

- الفيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ
١٩٨٢/٤/١٤ ، ونشر فى ١٩٨٢/٤/٢٢ والعبارة هى « أو بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها
مصريا » .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

٣٠٣٨ - لما كانت المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة
بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وقد نصت فى فقرتها الثانية على أنه « تكون
العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا وقع التزوير أو الاستعمال
فى محرر لحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة
أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى اذا كان للدولة أو لحدى الهيئات

العبارة: يصيب في مالها بآية صفة كانت ، ، فالتزوير الذي يقع في المحررات الصادرة عن إحدى هذه الجهات ، وان كانت عقوبة السجن وهي عقوبة مقررّة للجناية ومعاً للتعريف الوارد في المادة العاشرة من قانون العقوبات الا أنه يعتبر تزويراً في محررات عرفيه نظراً لأن المشرع لم يسبغ على العاملين في هذه الجهات والذين تصدر عنهم مثل هذه المحررات صفة الموظف العام أو من نى حكمه ، وهي صفة لازمة في اصفاء الرسمية على المحرر ، وهو ما فعله بالنسبة للنصوص التي تعاقب على جرائم الرشوة والاختلاس .

(١٩٨٤/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٠ ص ٥٣٣) .

٢٠٣٩ - يكفي لاعتبار المحرر لاحدى الجمعيات التعاونية في حكم المادة ٢١٤ مكرراً ع أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص في تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما اعطت الورقة لاثباته .

(١٩٧١/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٠٠٠ ص ٨٣٣) .

٢٠٤٠ - البين من نص المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات المضادة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن كل تزوير أو استعمال يقع في محررات الجمعيات التعاونية ايا كانت عقوبته السجن - وهي عقوبة مقررّة للجناية يحسب التعريف الواردة في المادة العاشرة من قانون العقوبات . ومن ثم فالجريمة في كل احوالها جناية لا جنحة .

(١٩٦٧/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦ ص ٩١) .

مادة ٢١٥

كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

الأحكام

٢٠٤١ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع منه تغيير الحقيقة ضرر بالغير .

سواء اكان المزور عليه أم اى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملا .

(١٩٨٣/٦/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٣ ص ٧٠٩)

٣٠٤٣ - انه وان كان استعمال التزوير احيانا جريمة وقتية الا أنه اذا استعملت ورقة مزورة بأن قدمت فى دعوى مدنية تبقى الجريمة مستمرة حتى يصدر حكم نهائى فى موضوع الدعوى ان لم يحصل التنازل عن الورقة المزورة قبل ذلك : فلا يبدأ بريان المدعى باللائمة ليسيوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية عن جريمة استعمال التزوير الا من تاريخ صدور الحكم النهائى أو التنازل عن الورقة

(١٩١٨/٢٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ١٩ ص ١١٩)

٣٠٤٣ - اتخذ المتهمون أسماء كاذبة وتوصلوا بذلك الى قيد هذه الأسماء بدفتر أحد نقاشى الاختام والحصول على اختام بها وذلك بقصد التوقيع بها على عقود مزورة ولكنهم لم ينفذوا هذا القصد . ومحكمة النقض والابرام قررت : (١) أن المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات لا تنطبقان على المتهمين حيث ان نقاشى الاختام لا يعتبرون من أصحاب الوظائف الأميرية (لائحة ٤ يناير سنة ١٨٩٤) ، كما ان دفاترهم لا تعتبر من الأوراق الرسمية بالمعنى المقصود بها فى المادتين المذكورتين . (٢) أنه لا يمكن عقاب المتهمين لارتكابهم التزوير فى أوراق خصوصية بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات ولا أى نص آخر فى هذا القانون لأن الأعمال التى ارتكبوها تعد من الأعمال التحضيرية .

(١٩١١/٩/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٤ ص ٩)

٣٠٤٤ - لا يمنع من اقامة دعوى التزوير الجنائية عدم ادعاء المجنى عليه بتزوير العقد فى دعوى مدنية أقيمت من قبل واكتفاؤه بطلب رده وبطلانه ولا يمنع منها كذلك تنازل المتهم عن تمسكه بالجزء المزور من العقد .

(١٩٠٥/٢/٤ المجموعة الرسمية س ٦ ص ١٣٢)

٣٠٤٥ - ينقض الحكم القاضى بأن استعمال الورقة المزورة شرط فى العقاب على ارتكاب تزويرها ، اذ كل فعل منهما جريمة مستقلة على خدتها .

• ويكفى لتحقيق التزوير احتمال حصول ضرر للمرتكب ضده .

(١٨٩٧/١٢/١ القضاء س ٥ ص ٦٤)

٣٠٤٦ - اذا رأت محكمة الاستئناف أن الدعوى العمومية سقطت في جنحة التزوير فعليهما أن تبحث في العقد وتحكم بتزويره أو صحته لكي تفصل في تهمة الاستعمال بدون أن تعاقب على جنحة التزوير .

(١٨٩٧/٢/٦ القضاء س ٤ ص ١٩٢)

٣٠٤٧ - تتم جريمة التزوير بثلاثة شروط أساسية ، أولها تغيير الحقيقة بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، ثانيا حصول ذلك مع القصد في عمله ، ثالثا احتمال حصول الضرر من ذلك للغير سواء حصل فعلا أو لم يحصل وسواء كان الضرر ماديا أو أدبيا محضا .

(١٨٩٣/٣/٤ الحقوق س ٩ ص ٢٥)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٠٤٨ - ان ارتكاب التزوير في الايصالات بإضافة زيادة عليها معاقب عليه بمقتضى المادة ١٩٣ عقوبات ، ولا يبرأ المتهم حينئذ من التهمة بتنازله عن مبلغ الزيادة بعد حلف صاحب الوصل اليمين الحاسمة بناء على تكليفه من المتهم بحلفها .

(استئناف مصر ١٨٩٧/١/٢٤ القضاء س ٤ ص ١٥١)

٣٠٤٩ - القاعدة في الضرر هي النظر الى ما تؤدي الورقة المزورة اليه باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ١٨١٩/١١/٢٣ المجموعة الرسمية س ١ ص ٤٣)

٣٠٥٠ - متى كان المقصود من التزوير الوصول الى اثبات حق متنازع فيه بأي وجه كان فلا خلاف في استحقاق الفعل للعقاب ، كما لو زور المحكوم له خطابا على المحكوم عليه يتضمن قبوله للحكم وتنازله عن حق المعارضة والاستئناف . ولا يعارض ذلك كون الحكم الموصوف بكونه غيايبا

هو في الحقيقة حضوري ومضت عليه مواعيد الاستئناف قبل حصول التزوير؛
لأنه ما دام المحكوم عليه ينازع في بقاء مفعول ذلك الحكم (الذي لا يزال
يعتبره غايبيا) لعدم تنفيذه في مدة الستة أشهر التالية لصدوره أو يكون
له حق التمسك بإعلان إعلان الحكم لسبب ما حتى لا يكون لمضي المواعيد
تأثير عليه فمثل ذلك الخطاب لو كان صحيحا يحرمه من هذا الحق ويكون
الركن الثالث من أركان التزوير وهو احتمال الضرر متوافرا .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ١٨٩٩/١٠/٢٤ المجموعة الرسمية
س ١ ص ٩٢)

٢٠٥١ - إذا حصل تزوير في عقد باطل حتما فلا عقاب عليه لعدم
احتمال الضرر . ومن ثم إذا حصل تزوير في عقد عرفي موصوف بأنه عقد
بيع عقار وكان يستفاد من نصيغة العقد أن البيع هو في الحقيقة هبة فإن
التزوير في هذه الحالة لا يكون معاقبا عليه .

(استئناف ١٩٠٠/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٢ ص ١٨٠)

٢٠٥٢ - باع زيد عقارا له بعقد صوري لعنبرو ثم صنع زيدا
عقدا يبيع هذا العقار نفسه له ولأمراته فهذا العقد المصنع لا يرتب تزويرا
معاقبا عليه عقابا قانونيا إذ لا يتأتى أن يحدث معه ضرر لعنبرو حيث لم تنتقل
إليه ملكية العقار أبدا لكون العقد الأول صوريا ولا لدائني زيد لأن العقار
لم يتحول عن ملكيته ولم يزل ضامنا لحقوق دائنيه لذلك السبب أيضا .
(استئناف مصر ١٩٠١/٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٣ ص ٣١)

٢٠٥٣ - رفع زيد دعوى على بكر قحصل بكر على ورقة زيارة
مطبوع عليها اسم زيد . ثم عمده بكر إلى خالد الكاتب العجومي وإكتبه على
هذه الورقة ما مضمونه وعند للقاضي بدفع مبلغ من النقود أجرا على المساعدة
ثم أرسلت هذه الورقة غير ممضاة بطريق البوستان بنية افهامه أنها من قبل
زيد وهو ما اعتقده القاضي فعلا . فحكم بناء على ذلك أن خالد ارتكب
جريمة التزوير في المحررات وأن بكر شريكا له .
(اسكندرية الابتدائية ١٩٠٦/٢/٢٠ المجموعة الرسمية س ٧ ص ٢٠٦)

٢٠٥٤ - لا عقاب على التزوير في أوراق خصوصية الا اذا كان من
شأنه أن يلحق ضررا بأحد سواء كان الضرر ماديا أو أدبيا فلا عقاب على من

اصطنع كتاب توصية يقصد به نيل وظيفة اذ الكتاب المزور ليس من شأنه أن يلحق ضررا بسمعة أو شرف من نسب اليه الكتاب أو أى شخص آخر .
(استئناف مصر ١٢/٢/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٥٦ ص ٩٨)

٣٠٥٥ - ليس من الضروري لاعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة تزوير أن يكون قد كتب العقد المزور بخطه أو وضع امضاءه أو ختمه عليه بل يكفي أن يكون التزوير من عمله ، وأن يكون وقع بأشرافه .
(استئناف أسيوط ١٢/٥/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٢٦ ص ٢٨)

٣٠٥٦ - تزوير كتب التوصية وشهادات حسن السير والسلوك مع مخالفته للآداب الاجتماعية لا يعد تزويرا في أوراق عرقية معاقبا عليه لأنها ليست مسندا لحق وليس من شأنها أحداث ضرر بالمصلحة العامة التي لا تدع وسيلة للاستعلام والتحري عند تعيين أى مستخدم . ولا المصلحة الخاصة للمنسوب له الخطاب لانتفاء قصد الاضرار بل كل ما يمكن أن يقال عنها أنها تمهيد لجريمة نصب إذا توافرت في ذلك شروطها الأخرى .
(جيزة الجزئية ٩/٢/١٩٢٤ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٣٠ ص ٦٩)

مادة ٢١٦

كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

وتكون العقوبة السجن الذى لا تزيد مدته على خمس سنوات اذا ارتكبت أى من هذه الجرائم تقييلا لغرض اربابى .

- الفيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ والعبارة هي « أو بغرامة لا تجاوز عشرين جنيهها مصرية » .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- الفقرة الأخيرة مضافة بالمادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة الايضاحية في نهاية الباب الثانى من الكتاب الثانى) .

مادة ٢١٧

كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل احين الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس .

وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات اذا ارتكبت اى من هذه الجرائم تنفيذا لغرض ايهابى .

- الفقرة الأخيرة مضافة بالمادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة الايضاحية في نهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني) .

حكمايان

٣٠٥٧ - من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يلها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء ، فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بادخال وقائع لا تناولها نصوصها .

(١٩٦٥/١١/٢٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٢ ص ٨٩٥ ، ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ ص ٩٤٠ ، ١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠ ص ٢٤)

٣٠٥٨ - ما يقوله الطاعن من أن تزوير دفتر الاشتراك الكيلومتري الذى يخول السيفر بقطارات مصلجة السبكك الحديدية يعتبر جنحة منطبقة على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ، فهو مردود بأن هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التى وردت فى هذه المادة استثناء من الأصل ، فلا يصح التوسع فيها أو القياس عاها بادخال محررات لا تناولها هذا النص .

(١٩٥٣/٦/٢٩ أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٣ ص ١٠٢٩)

مادة ٢١٨

كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات اذا ارتكبت
 أى من هذه الجرائم تنفيذا لغرض ارهابى .
 عدل الحد الاقصى لعقوبة الغرامة فاصبح مائتى جنيه بدلا من عشرة جنيهات مصرية ،
 وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢
 - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠
 - الفترة الاخيرة مضافة بالمادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة
 الايضاحية فى نهاية الباب الثانى من الكتاب الثانى) .

مادة ٢١٩

كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات دغروشة معدة للايجار
 وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالإجرة يوميا قيد
 فى دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب
 بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

وتكون العقوبة السجن الذى لا تزيد مدته على خمس سنوات اذا ارتكبت
 الجريمة تنفيذا لغرض ارهابى .

عدل الحد الاقصى لعقوبة الغرامة فاصبح مائتى جنيه بدلا من عشرة جنيهات مصرية ،
 وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢
 - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠
 - الفترة الاخيرة مضافة بالمادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة
 الايضاحية فى نهاية الباب الثانى من الكتاب الثانى) .

حكم

٢٠٥٩ - ان الشارح اذا رأى أن ينص نصا خاصا فى المادة ١٨٦
 من قانون العقوبات على عقاب من يقيدون فى دفاترهم من أصحاب اللوكندات
 وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهم يعلمون ذلك .
 فليس معنى هذا أنه أراد اعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى ، وهى أهم
 بكثير من دفاتر اللوكندات - من العقاب على ما يرتكبونه فى دفاترهم من
 التزوير ، بل أن هذا التزوير يدخل تحت حكم المادة ١٨٣ من قانون

العقوبات التي تعاقب على التزوير الواقع في المحررات العرفية اطلاقا .
(١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٨ ص ٤١٧)

مادة ٢٢٠

كل موظف عمومي اعطى تذكرة سفر او تذكرة مرور باسم مزور
مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز
خمسمائة جنيه فضلا عن عزله .

وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات اذا ارتكبت
الجريمة تنفيذا لفرض ادهابي .

عدل الحد الاعلى لعقوبة الغرامة فاصبح مائتي جنيه بدلا من عشرة جنيهات مصرية ،
وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠
- الفقرة الأخيرة مضافة بالمادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة
الايضاحية في نهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني) .

حكم

٢٠٦٠ - لا يسرى حكم المادة ٢٢٠ عقوبات الا على أوراق المرور
وجوازات السفر ، أى الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية
الأشخاص فى التنقل من مكان الى آخر مهما كانت مسمياتها .
(١٩٦٧/٦/٥ احكام النقض س ١٨ ق ١٥٥ ص ٧٧١)

مادة ٢٢١

كل شخص صنع بنفسه او بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على
ثبوت عاهة لنفسه او لغيره باسم طبيب او جراح بقصد انه يخلص نفسه
او غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

مادة ٢٢٢

كل طبيب او جراح او قابلة اعطى بطريق المجاملة شهادة او بيانا

مزورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، فإذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للقيام بشيء من ذلك أو وقع بالفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة .

ويعاقب الراشي والبوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي أيضا .

• عدلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونظر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

• عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

• راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

• من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :-

خامسا - في البابين الثالث والسادس عشر من الكتاب الثاني وفي الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات :

استحدث المشروع في الباب الثالث من الكتاب الثاني الخاص بالرشوة جريمة جديدة بالمادة ١٠٩ مكررا ثانيا وهي عرض أو قبول الوساطة في جريمة من جرائم الرشوة فقد دلت احوال التطبيق أن ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب إذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى في القانون فرؤى تجريمه في كل الصور للاحقة جريمة الرشوة في مهبها الأول .

هذا وقد عدلت المادة ١١١ من قانون العقوبات من يعتبر في حكم الموظفين في تطبيق النصوص الواردة في باب الرشوة وتضمن البند الرابع من المادة « الأطباء والجراحين والقابلات بالنسبة الى ما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة » .

ولا ريب أن الأطباء والجراحين والقابلات متى كانوا موظفين عموميين فإن أحكام الرشوة تسرى عليهم في النطاق الذي تسرى فيه على غيرهم من الموظفين بلا حاجة الى نص خاص بذلك . ولذلك رؤى ان اطلاق صياغة البند الرابع المشار اليه على جميع الأطباء والجراحين والقابلات عملا الموظفين منهم وغير الموظفين قد يؤدي بالاستنتاج من ظاهر النص الى أنه يتناول بالعقاب غير الموظفين منهم الذين يتقاضون أجرهم عن بيانات أو شهادات صحيحة وهي نتيجة لم يقصد اليها المشرع . وإزالة لهذا اللبس رؤى حذف البند الرابع من المادة ١١١ اكتفاء في شأن الأطباء والجراحين والقابلات من موظفي الحكومة بما ينطبق على سنائر الموظفين الآخرين من أحكام مقررة في باب الرشوة . وقد اقتضى ذلك تعديل المادة ٢٢٢ عقوبات تعديلا يشمل الاحوال الخاصة باعطاء الشهادات أو البيانات المزورة سنواء كان الأطباء والجراحون والقابلات الذين اعطوها من الموظفين أو غير الموظفين وسواء وقعت الجريمة بسبب المجاملة أو نتيجة الرجاء أو التوصية أو الوساطة أو بناء على طلب وعد أو عطية أو قبولها أو أخذها . وقد جعل

العقاب بعقوبة الجنحة في الحالة التي تقع فيها الجريمة بطريق المجاملة من تلقاء نفس الطبيب بدون رجاء أو وساطة أو توصية أو طلب عطية أو وعد أو أخذها والعقاب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة في الأحوال الأخرى . ويقضى اعتبار الجريمة في حكم الرشوة عقاب الراشي والوسيط بذات العقوبة المقررة للمرتشي .

ونظرا إلى أن الفعل الجنائي بتغيير الحقيقة كما يقع في الأحوال المنصوص عليها بالمادة ٢٢٢ بطريق التزوير في الشهادات أو البيانات قد يقع كذلك بطريق أداء الشهادة زورا أمام القضاء فقد رُؤي تنسيقا للأحكام في الحالين أن تضاف فقرة ثانية إلى المادة ٩٨ عقوبات في باب شهادة الزور تقضى بأن كل طبيب أو جراح أو قابلة طلب أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء الشهادة زورا في شأن ما تقدم بيانه أو صدرت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات في باب الرشوة إذا كانت أشد من العقوبة المنصوص عليها لجريمة شهادة الزور

سادسا - وتحقيقا للأحكام المتقدمة بهذا المشروع تضمنت المادة الحادية عشرة منه نصا بإلغاء المواد ٨٦ وبند ٤ من المادة ١١١ و ١٧٣ و ١٨٠ و ١٨٣ من قانون العقوبات والقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أي خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة خاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى .
وأما إذا سبق إلى ذلك بالوعد له بشئ ما أو بإعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشدين بالعقوبات التي تستوجبها جنائياتهم .

الأحكام

٢٠٦١ - ان المادة ٢٢٢ ع اذ قررت عقوبة الجنحة للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك ، لم تعن التزوير المادى وإنما التزوير المعنوى الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صبورة واقعة صحيحة حال تحرير الطبيب للشهادة .

(١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٠ ص ٩٤٠)

٢٠٦٢ - يكفى أن تكون الشهادة التي يجبرها طبيب معدة لأن تقدم لاحدى المحاكم ولو لتعزيز طلب تأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها لما فى تأجيل القضايا بالباطل من الاضرار بالمصلحة العامة وبمصلحة

المتقاضين ، ولا فرق بين أن يكون هذا الطبيب موظفا أو غير موظف .

(١٩٢٩/١/٢ مجموعة الفوائد القانونية ج ١ ق ٨٧ ص ٩٧)

٢٠٦٣ - تختلف الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٠ من قانون العقوبات عن الجريمة الواردة في المادة ١٨٩ منه لان المادة ١٩٠ عقوبات تنطبق على كل شهادة طبية مزورة لتقديمها للمحاكم بخلاف المادة ١٨٩ فانها لا تسرى الا على الشهادة الطبية المقدمة للسلطات الادارية. والتي تقرر كذبا وجود امراض او عاهات تستوجب الاعفاء من خدمة عمومية ،

(١٩١٨/١١/٩ المجموعة الرسمية س ١٩ ص ٦١)

مادة ٢٢٣

العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم الى المحاكم .

مادة ٢٢٤

لا تسرى احكام المواد ٢١١ و ١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ على احوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ ولا على احوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة .

حكمان

٢٠٦٤ - جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة والمشار اليها في المادة ٢٢٤ عقوبات جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد أو القوانين بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها الى نوع آخر من أنواع التزوير الغير منصوص عليها فيها .

(١٩٧٢/٣/٢٠ احكام النقض س ٢٣ ق ٩٦ ص ٤٤٠)

٢٠٦٥ - انه وان كان تغير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنابة وفقا لنصوص القانون العام ، الا أنه اذا وجد نص يعاقب على هذه التغير بعقوبة الجنح فانه يتعين اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق

للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنع بصريح نصها سريان أحكام التزوير العامة على الجرائم المنصوص عليها فيها أو في قوانين عقوبات خاصة .

(٢١/٣/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٨ ص ٦٧١)

مادة ٢٢٥

تعتبر بصمة الأصبع كالامضاء في تطبيق أحكام هذا الباب .

الأحكام

٢٠٦٦ - وضع الطابع بصمة أصبعه على استمارة طلب حصول على بطاقة باسم شخص آخر هو تزوير في محرر رسمي .

(١٤/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦١)

٢٠٦٧ - لا تنطبق المادة ١٧٩ عقوبات الا في صورة ما اذا كانت هناك اختتام مزورة . ولا تكون الاختتام مزورة الا اذا كانت مبيئة لأسماء الأشخاص المسمين فيها بيانا يداخله الغش بأن تكون مصطنعة بالأسماء المنسوبة لهم أو مقلدة بأسمائهم على مثال اختتام لهم موجودة من قبل أو تكون هي اختتام أصحابها المنقوشة أسماءهم عليها بعلمهم واطلاعهم ولكنها اختلست منهم ووقع بها أو غشوا في التوقيع بها على ما لا يقصدون التوقيع عليه . أما البصمة التي يضعها شخص ما بأصبعه فيستحيل عقلا أن تكون مزورة لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير بأصبعها بأصبعه لأنها لو نطقت لما قاضت إلا باسم بأصبعها لا باسم المراد نسبتها إليه . وعليه فمن تسلم إعلانا من العمدة ليسلمه لنفر فطلب للقرعة توقيع بصمة أصبعه عليه بدلا من أن يوقع عليه من هذا نفر ببصمة أصبعه فان عمله هذا لا يكون تزويرا حاصلا بوضع بصمة مزورة يقع تحت نص المادة ١٧٩ من قانون العقوبات ، بل كل ما يكون وقع معه هو انه أوهم بأن بصمة أصبعه هي بصمة نفر القرعة ، وهذا الإيهام قد تتصور له أهمية قانونية في جريمة النصب لو أن الموضوع يحتمل القول بهذه الجريمة ، أما في جريمة التزوير فلا أهمية له مطلقا .

(٩/٥/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥١ ص ٢٩٥)

٣٠٦٨ - للبطانة حرمة وللمحرر المذيل بها حجية فيما سطر من أجله ، والعيب به عيب بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب .
فالمحرر الذي يسند فيه للغير أى تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذبا لهذا الغير يكتسب فى الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ، ويمكن أن يخدع من يتعامل به ، كما تخدع الورقة المذيلة بامضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها . ذلك لأن البصمات تتشابه وهى لا تقرأ الا بعد تحقيق فنى ، فيمكن للمزور أن يقدم ذلك المحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحتل عليه لو قسم له ورقة عليها ختم أو امضاء مزور ، فهو اذن محرر يصلح مبدئيا أن يكون أساسا للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير . ومن يبصم بأصبعه أو أصبح غيره على محرر وينسب كذبا تلك البصمة لشخص آخر إنما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر والانتحال طريقة مستثناة من طرق التزوير المادى التى نصت عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

(١٩٣٥/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤٨ ص ٤٤٩)

٣٠٦٩ - لا يصح تأسيس جريمة تزوير على وضع بصمة أصبع شخص ما على أحد المحررات بقصد اثباتها لشخص آخر .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٥١ ص ٥٨)

مادة ٢٢٦

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة امام السلطة المختصة باخذ الاعلام اقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها او يعلم انها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الاعلام على اساس هذه الأقوال .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من استعمل اعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة وضبط على الوجه المبين فى الفقرة الاولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

- عدلت بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ١٣/٥/١٩٥٠ ، ونشر في
١٨/٥/١٩٥٠ .

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة في الفترتين فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه.
وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .
- راجع ما جاء بالذكر الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ٢٢٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرّر في
اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام أقوال غير صحيحة
عن الوقائع المرغوب في اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط
الاعلام على أساس هذه الأقوال .

ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل
اعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو
عالم بذلك .

- من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠ :

- عدلت المادة ٢٢٦ عقوبات بإضافة عبارة الوصية الواجبة الى فقرتها حتى يكون
النص متمشيا مع ما اُخذ به قانون الوصية الصادر سنة ١٩٤٦ .

الأحكام

٢٠٧٠ - من المقرر أن المشرع قصد بالعقاب في المادة ٢٢٦/١ ،
من قانون العقوبات - على ما يبين من النص وأعماله التحضيرية - كل شخص
سواء أكان هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان
شاهدا في ذلك التحقيق ، على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد
قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الاعلام وليس أمام سواها .
فلا يمتد التأنيم الى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق اداري تمهيدى
لاعطاء معلومات ؛ أو الى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من
قبيل الكذب في الدعوى .

(١٦/١١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥٢ ص ٦٩٢)

٢٠٧١ - ان مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦
من قانون العقوبات هو أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير

صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الإشهاد . هذا هو الواضح من نص المادة المذكورة ، ويزيد في إيضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون من أن هذه المادة إنما أثبتت الشبهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضي الشرعى أو أمام إحدى جهات القضاء الملى . عندما يراد تحقيق الوفاة أو الوراثة . أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق إدارى تمييزى بقصد الادلاء بمعلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون ما دامت هذه التحريات التمهيدية لا بد أن يعقبها سماع شاهدين على الأقل . أمام القضاء الشرعى أو القضاء الملى ، وإقرارات هؤلاء الشبهود الأخيرة هى التى تعتبر على وجه ما أساسا فى الموضوع ، وهى التى أراد القانون إلحاقها بالعقوبة إذا كانت غير صادقة .

(١٩٥٠/٥/٢ أحكام النقض س ١ ق ١٨٦ ص ٥٦٦)

٢٠٧٣ - أنه لما كان القانون قد نص فى المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من يقرر فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المطلوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الإشهاد على أساسها . فقد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية فى جميع الصور المذكورة فيها ، فهى لا يتحقق الا اذا كان الجانى قرر أقوالا غير صحيحة أو هو عالم بأنه لا يدرك حقيقة الأمر فيها . واذا كان المفروض قانونا أن هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها ، وهو الدليل الوحيد الذى يقبل فى اثبات ذلك ، فلا خطأ اذا قضى الحكم ببراءة المتهم فى هذه الجريمة تأسيسا على أن الأوراق المقدمة من المدعى بالحق المدنى أيا كانت البيانات الواردة بها لا تصلح لاثبات عكس الثابت فى اعلام الوراثة محل الدعوى الذى يعتبر ما ورد فيه حجة لا يصح اثبات عكسه الا بحكم شرعى يصدر فى دعوى ترفع بالطريق الشرعى أمام محكمة الأحوال الشخصية عملا بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية .

(١٩٥٠/٥/٢ أحكام النقض س ١ ق ١٨٦ ص ٥٦٦)

٢٠٧٣ - إن جريمة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ عقوبات لا تقتضى نية خاصة فيكفى لتحقيق القصد الجنائى فيها أن يكون المتهم قد قرر أقوالا عن ورثة المتوفى وهو يجهل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها .

١٩٤٩/١/٣ - مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٩ ص ٧٢٣)

٢٠٧٤ - انه لما كان انقانون قد نص بالمادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من يقرر في اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة اقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها او يعلم انها غير صحيحة متى ضبط الاعلام على اساسها ، فانه قد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها واذن فهي لا تتحقق الا اذا كان الجاني قد قرر اقواله وهو عالم بان الواقعة موضوع اقواله غير صحيحة ، او هو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقوله عنها أولا . اما اذا كان قرر اقواله وهو معتقد بان الواقعة كما يقررها صحيحة فانه لا يكون متعمدا ارتكاب الجريمة ولا تجوز اذن معاقبته عنها .

(١٩٤٣/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٩٥ ص ٢٦٤) .

مادة ٢٢٧

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه كل من ابدى امام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ احد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج اقوالا يعلم انها غير صحيحة او حرر او قدم لها اوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على اساس هذه الأقوال او الأوراق .

ويعاقب بالحبس او بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم ان احد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

- عدل الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى ثلثمائة جنيه في الفقرة الاولى والى خمسمائة جنيه في الفقرة الثانية بدلا من مائة ومائتي جنيه على التوالي ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

٢٠٧٥ - ان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريها موظف مختص هو المأذون الشرعى ، وهذه الورقة اسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار

المرتبة عليها - متى تمت صحيحة بـ قيمتها اذا ما جد النزاع بشأنها ،
ومناط هذه الورقة هو اثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير
العقد ، فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا
في النصيم ، واذن فان الحكم اذ دان المتهم بارتكابه تزويرا في محرر رسمي
على أساس أنه حضر أمام المأذون مع متهمة أخرى ، وهي الزوجة ، على أنه
وكيلها وسميت باسم غير اسمها الحقيقي ووافق على قولها بأنها بكر ليست
متزوجة ، والواقع أنها كانت متزوجة فعلا ، فحرر المأذون بناء على هذا عقد
الزواج ، فان الحكم يكون صحيحا ويكون ما يثيره الطاعن من ان هذه الواقعة
لا يعاقب عليها القانون الذي لم يتضمن نصوصه الا على واقعة التقرير كذبا
بان سن أحد الزوجين هي السن المقررة لصحة الزواج طبقا للقانون في
غير محله ، اذ أن ما تضمنه نص المادة ٢٢٧ عقوبات من توقيع عقوبة الحبس
أو الغرامة على تغيير الحقيقة في البيانات الخاصة بسن أحد الزوجين في عقد
الزواج لم يقصد به الى اباحة تغييرها في البيانات الجوهرية الأخرى ،
وانما قصد به الى مجرد تخفيف العقوبة على أمر كان بحسب الأصل واقعا
تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (٢١٣ من القانون
الحالي)

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٤٧٩)

الباب السابع عشر

الاتجار فى الأشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات

مادة ٢٢٨

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من ادخل فى بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها او نقل هذه البضائع او حملها فى الطريق لبيعها او عرضها للبيع او اخفاها او شرع فى ذلك ما لم ينص قانون على عقوبة اخرى .

- عدل الحد الاقصى لعقوبة الغرامة فاصبح خمسمائة جنيه بدلا من خمسين جنيها ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ٢٢٩

يعاقب بالعقوبات المدونة فى المادة السابقة من صنع او حمل فى الطريق للبيع او وزع او عرض للبيع مطبوعات او نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحتى البوستة والتلغراف المصرية او مصالح البوستة والتلغرافات فى البلاد الداخلة فى اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة .

ويعتبر فى حكم علامات وطوابع مصلحة البريد قسائم المجاوبة الدولية البريدية .

ويعاقب بنفس العقوبة من استعمل طوابع البريد المقلدة ولو كانت غير متداولة او التى سبق استعمالها مع علمه بذلك ، ويسرى هذا الحكم على

• قسائم المجاورة الدولية المقلدة •

- أضيفت الفقرتان الثانية والثالثة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ ، ونشر في ١٩٥٦/٤/٨ • •

- راجع ما جاء باللمرة الايضاحية للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ١٧٠ •

مادة ٢٢٩ مكررا

كل من طبع او نشر او باع او عرض للبيع كتابا او مصنفا يحتوي على كل او بعض المناهج التعليمية المقررة في المدارس التي تديرها او تشرف عليها وزارة التعليم او احدى هيئات الادارة المحلية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وبمصادرة الكتاب او المصنف •

- مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ، ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ •

- راجع ما جاء باللمرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ •

الكتاب الثالث
الجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس

الباب الأول

القتل والجرح والضرب

مادة ٢٣٠

كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب
بالاعدام .

الأحكام

٢٠٧٦ - ان القانون لا يشترط لثبوت جريمة القتل والحكم بالاعدام على مرتكبها وجود شهود رؤية أو قيام أدلة معينة ، بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالادانة في تلك الجريمة من كل ما تظمن اليه من ظروف الدعوى وقرائنها ومتى رأت الادانة كان لها أن تقضى بالاعدام على مرتكب القتل المستوجب للقصاص دون حاجة الى اقرار منه أو الى شهادة شاهدين برويته حال وقوع الفعل .

(١٩٣٨/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢١ ص ٢٢٩)

٢٠٧٧ - يجوز اعتبار شخص فاعلا أصليا لجريمة القتل ولو أنه لم يحدث بنفسه الجروح التي سببت الموت ، فاذا اشترك شخصان في قتل بسلاح ناري ولم يطلق على المجرى عليه الا عيار واحد ، فالمحكمة نظرا لكيفية ظروف اشتراكهما حكمت عليهما بأنهما فاعلان أصليان ، ومحكمة النقض والابرام اعتبرت هذا الحكم صحيحا .

(١٩١٤/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٦ ص ٢)

٢٠٧٨ - يجب في تأويل القانون في مواد العقوبات التزام نص القانون ، وحينئذ يجب نقض حكم محكمة الجنايات القاضي بالاعدام اذا كانت المحكمة قبل اصدار حكمها المذكور أخذت رأى مفتى نظارة الحفانية بدلا من

رأى مفتى الجهة .

(١٩٠٦/٦/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ص ٧٤)

مادة ٢٣١

الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المضر منها ايداء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه ، سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موفوقا على شرط .

الأحكام

تعريف

٢٠٧٩ - ان سبق الاصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها - فضلا عن انه حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(١٩٨٥/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٢ ص ١١٤٥)

٢٠٨٠ - من المقرر فى تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الاصرار وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال ، مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى فى نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراضه وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية القتل لدى الجانى غير محددة ، قصد بها شخصا معينا أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذى قصده وهو ما ينفى المصادفة أو الاحتمال . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التى يستفاد منها توافر سبق الاصرار من الموضوع الذى يستقل به قاضيه

بغير معقب ما دام لاستخلاصه وجه مقبول .

(١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ١٩٧٧/١٢/٢٦ ،
س ٢٨ ق ٢١٩ ص ١٠٧٦)

٢٠٨١ - ليست العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبر ، فما دام الجاني قد انتهى بتفكيره الى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الاصرار متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض .

(١٩٧٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠ ، ١٠/٣١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٨ ص ٣١١ ، ١٩٨٣/٤/١٤
أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤)

٢٠٨٢ - يشترط لتوفر سبق الاصرار في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء .
(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥١ ص ٧٤٣)

٢٠٨٣ - الاصرار السابق كما عرفته المادة ١٩٥ من قانون العقوبات هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جريمة أو جنحة ولا يلزم حينئذ لتوافره أن يكون المجرم عمل عمله بترو ورباطة جأش بل يكفي أن يكون صمم على ارتكاب الجريمة قبل تنفيذها .

(١٩١٥/٧/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٨٧ ص ١٤٥)

٢٠٨٤ - سبق الاصرار بين المساهمين في الجريمة يستلزم تقابلا سابقا بين ارادتهم - بعد روية - الى تفاهمهم على اقترافها .
(١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٦ ص ٥٤٤)

٢٠٨٥ - من المقرر أنه لا يشترط أن يكون الاصرار على القتل منصرفا الى شخص معين بالذات أو أن يستمر لفترة طالت أم قصرت متى أقدم الفاعل عليه في روية وهدوء .

(١٩٨٥/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٢ ص ١١٤٥)

التعليق على شرط أو ظرف

٢٠٨٦ - من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من إطلاقات فاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج . ويتحقق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . وهو وصف للقصد الجنائي وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

(١٩٨٥/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٨ ص ٨٣١ ، ١٠/٢٧/١٩٨٥ ق ١٧٠ ص ٩٣٥ ، ١٩٨٦/٤/٣ س ٣٧ ق ٩٣ ص ٤٥٣)

٢٠٨٧ - يتحقق ظرف سبق الاصرار ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، وهو وصف للقصد الجنائي ، وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

(١٩٨٠/١٢/٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٥ ص ١٠٦٥)

٢٠٨٨ - لا يحول دون قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الإيذاء مغلقة على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه ، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسليح به المتهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلا للضرب والإيذاء ، لأن سبق الاصرار هو وصف للقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وإيذائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

(١٩٥٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٨ ق ١١٠ ص ٤٠٦)

٢٠٨٩ - لا يمنع من توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى اذا سنحت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذا لما عقدا عليه النية من قبل .

(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣١٤ ص ٨٣٦)

٢٠٩٠ - ان القانون في المادة ٢٣١ عقوبات يعد الجريمة واقعة بسبق اصرار ولو كان ارتكابها موقوفا على حدوث أمر أو معلقا على شرط .
واذن فان اصرار المتهم على استعمال القوة مع المجنى عليها اذا منعه عن ازالة السد ولتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق ، ثم حضوره الى محل الحادثة ومعه السلاح .، ذلك يدل على توافر سبق الإصرار عنده كما عرفه القانون .

(١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٧ ص ٤٤٩ ،
١٩٣٩/١٠/٢٣ ج ٤ ق ٤١٤ ص ٥٨٣)

اثبات سبق الاصرار

٢٠٩١ - من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة ، وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(١٩٨١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٤ ص ٨٩٣ ، ٨/٦/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٤٠ ص ٧٢٣ ، ١٩٧٩/٢/٢٥ س ٣٠ ق ٥٩ ص ٢٩٤ ،
١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ، ١٩٧٣/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥ ،
١٩٨٢/١/١٩ س ٣٣ ق ٦ ص ٣٧ ، ١٩٨٢/٣/٢٨ ق ٨٤ ص ٤١٤)

٢٠٩٢ - من المقرر أن مناط سبق الاصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد اعمال فكر وروية ، وأن البحث في توافر سبق الاصرار ولئن كان من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ، غير أن ذلك مشروط بأن يكون موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

(١٩٨٤/١١/٢٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٣ ص ٨١٢)

٢٠٩٣ - لا ينال من صحة استخلاص المحكمة لتوافر سبق الاصرار الخطأ في تاريخ المشاجرة السابقة على وقوع الحادث والباعثة على ارتكابه .

(١٩٧٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠)

٢٠٩٤ - من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى

وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا تتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج :

(١٩٨٠/٢/١١ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٤ ص ٢١٨ ، ١٠/٢٩ / ١٩٨٠ ق ١٨١ ص ٩٢٩ ، ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ١٢/٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٢٧ ص ١١٠٨ ، ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ق ٨٢ ص ٤٣٠ ، ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٦ ص ٨٧٥)

٣٠٩٥ - البحث في توافر ظرف سبق الاصرار والترصد مسألة موضوعية ما دام سائغا .

(١٩٨٧/١/٨ ط ٤٠٦١ س ٥٦ ق)

٣٠٩٦ - تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الاصرار من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام لاستخلاصه وجه مقبول .

(١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٨ ص ١٥٧)

٣٠٩٧ - ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني خلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٦ ص ٨٣٢)

٣٠٩٨ - سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت قد دلت على ذلك بأدلة سائغة .

(١٩٦٦/١٠/١١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٤ ص ٩٣٩)

٣٠٩٩ - ان سبق الاصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجاني قد فكر فيما اعتزمه وتدبر عواقبه وهو هادئ البال ، فاذا كان لم يتيسر له التدبر والتفكير ، وارتكب جريمته وهو تحت تأثير عامل من الغضب والهياج

فلا يكون سبق الاصرار متوافرا .

(١٩٣٧/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٦ ص ٨٠)

٢١٠٠ - ان ظرف سبق الاصرار وان كان مما تفصل فيه محكمة الموضوع الا أن لمحكمة النقض حق الاعتراض عليها اذا خرجت في حكمها عما يقتضيه التعريف الوارد في القانون لسبق الاصرار ، أو اذا استنتجت قيامه من وقائع لا تؤدي الى ذلك .

(١٩٣٧/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٦ ص ٨٠
١٩٣٤/٤/٢٣ ج ٣ ق ٢٣٥ ص ٣١٢)

٢١٠١ - اذا اثبتت محكمة الموضوع توفر سبق الاصرار واستنتجت وجوده من الوقائع الثابتة في الدعوى في غير تعسف ولا تنقيض فليس لمحكمة النقض حق مناقشتها فيما استنتجت ، لأن مسألة وجود سبق الاصرار مسألة موضوعية. ومحكمة الموضوع السلطة التامة في تقرير ما براه منها .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٣ ص ٨٥ ،
١٩٣١/١/٢٥ ق ١٦٩ ص ٢٢٢ ، ١٩٣٢/١٠/٢٤ ق ٣٧١ ص ٦٠٦)

٢١٠٢ - سبق الاصرار ظرف مشدد ، والبحث في وجوده وعدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ككل العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة تماما . وبما أنه من الأمور النفسية التي قد لا يظهر في الخارج أثر مادي يدل عليها مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج ما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها . ومتى قال بوجوده فلا رقابة عليه لمحكمة النقض ، اللهم الا اذا كانت تلك الظروف والقرائن لا تصلح عقلا لهذا الاستنتاج .

(١٩٢٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦٠ ص ٣٠٧)

٢١٠٣ - ليس من الضروري - عند تناول المحكمة بحث سبق الاصرار أو التربص أن تذكر توافره بلفظه في الحكم بل حسبها أن تسوق من العبارات ما يدل على قيامه عند المتهم . فاذا قالت ان المتهم دخل المسجد بسكين كانت معه وانتقل فيه من صف الى آخر ثم تخير له موضعا بقرب

المجنى عليه وغافله أثناء الركوع وانخفاض الأبصار فطعنه بالسكين ثم حكمت عليه على اعتبار أن هناك سبق اصرار وترصد كان حكمها صحيحا .
(١٠/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١٢ ص ١٣٠)

٣١٠٤ - اذا اضافت المحكمة الى أسباب الحكم قولها ان هناك حزازات بين المتهمين لم يتوصل التحقيق لمعرفة سببها فان هذا لا ينفي وجود سبق الاصرار ما دامت المحكمة قد استوفت البيان الدال عليه .
(٣/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٨ ص ١٢٩)

٣١٠٥ - سبق الاصرار ليس له زمن خاص معين قانونا ، بل الأمر يفي وجوده وعدمه متعلق برأى قاضى الموضوع .
(٤/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٤ ص ٢٥٦)

٣١٠٦ - سبق الاصرار من عناصر الجريمة التى لقاضى الموضوع وحده سلطة بحثها وتقدير ما يقوم عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون لقضائه معقب من رقابة محكمة النقض .
(٢٠/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٩ ص ٨٠)

٣١٠٧ - اذا كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهى الأشغال الشاقة المؤبدة ، تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظروف مشددة ، فلا مصلحة لهما فيما أثاراه من قصور الحكم فى استظهار ظرف سبق الاصرار .

(١٩/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٨ ص ٤٢٩ ، ٨/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ١٤/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ق ٥٤ ص ٢٤٠)

أمثلة لتوافر سبق الاصرار

٣١٠٨ - كفاية الاستدلال على سبق الاصرار من استظهار الحكم أن المشاجرة السابقة التى نشبت بين المجنى عليه والطاعن الأول ولدت فى نفس الطاعنين أثرا دفعهم الى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ،

فان استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا في القانون .

(١٩٧٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠)

٢١٠٩ - لا يقدح في قيام ظرف سبق الاصرار في جناية احداث عامة ، كون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه .

(١٩٧٠/١٠/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٩ ص ٩٦٦)

٢١١٠ - ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ومتى كان الحكم قد استظهر ظرف سبق الاصرار ففى قوله أن الحمد وسبق الاصرار متوافران في حق المتهمين من ذلك التدبير والتخطيط واحتشاء الثاني والثالث للخمر حتى يفقدا شعورهما ويقوى قلباهما فلا تأخذهما بالمجنى عليه شفقة ولا رجية وأنهما تدبرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤده على ذلك النحو ، فان ذلك سائق ويتمحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معروف به في القانون .

(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٦ ص ٨٣٢ ، ١٩٦٦/٢/٢٢ س ١٧ ق ٣٥ ص ١٩٣)

٢١١١ - لا يضير الحكم أن يستظهر ظرف سبق الاصرار من الضغينة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والتي دلل على قيامها تدليلا سائفا .

(١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٣ ص ٨٩٤)

٢١١٢ - متى قال الحكم ان سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل واعدادهم للسلاح اللازم لتنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحمل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة ازالته للضرورة ، فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الاصرار ودلل على توافره تدليلا سائفا .

(١٩٥٦/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٨ ص ١١١٨)

٢١١٣ - سبق الاصرار يتوافر ولو لم يكن المتهم عالما بأن المجنى

عليه سيمر من مكان الحادث وقت وقوعه .

(١٩٥٦/٣/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٨٧ ص ٢٨٤)

٢١١٤ . يعتبر الحكم قد استظهر في منطق سليم ظرف سبق الاصرار اذا قال انه متوفر من حمل المتهم لهذا السلاح (بندقية) واعدادهم والتوجه الى مكان المجنى عليه واطلاقه عليه بمجرد رؤيته مما يدل على سبق اعتزام القتل ، للحزازات التي اثارتها في نفس المتهم تبرئة قريب المجنى عليه من تهمة قتل ابن عم المتهم .

(١٩٥٥/١/١٢ أحكام النقض من ٦ ق ١٤٥ ص ٤٤٩)

٢١١٥ . اذا كان الحكم قد استخلص توافر سبق الاصرار مما ذكره من قيام ضغينة بين الطاعن والمجنى عليه نشأت اثر مشاجرة سابقة بسبب الرى - فانه يكون قد دلل على توفر هذا الظرف تبليلا سائغا .

(١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض من ٥ ق ٢٤٢ ص ٧٣٢)

٢١١٦ - لا يقدح في توافر ظرف سبق الاصرار وفي أن تكون الجريمة قد ارتكبت نتيجة تصميم سابق أن يختلق الجناة أو أحدهم سبباً فجائياً مزعوماً للتحرش بالمجنى عليهما تبريراً للعدوان المبيت تمهيداً لتنفيذ القصد المصمم عليه .

(١٩٥٤/٦/٩ أحكام النقض من ٥ ق ٢٤٦ ص ٧٤٥)

٢١١٧ - يكفي في اثبات توافر ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة في حكمها أن المتهمين قد اثار حفيظتهما الاعتداء على قريبهما في الليلة السابقة فاتفقا معاً على تدبير اعتداء مماثل على المجنى عليه الذي كان معروفاً أنه لا بد أن يتوجه الى حقله لارشاد النيابة عند اجراء المفأينة ، فاعدا السكين التي حملها المتهم الأول والبلطة التي كانت مع الثاني وتخيرا مدخل منزل واقع في الطريق الضيق الذي لا بد أن يسلكه المجنى عليه عند عودته من الحقل في طريقه الى منزله ، وكما في هذا المكان ، وعند مرور المجنى عليه خرجا عليه فجأة واركبيا اعتداءهما بضربه بالآلتين اللتين أعداهما وفرا هاربين .

(١٩٥٠/٤/١٧ أحكام النقض من ١ ق ١٦٧ ص ٥٠٩)

٣١١٨ - إذا استخلصت المحكمة قيام ظرف سبق الاصرار من الضحية الثابت بين المتهم والمجنى عليه ، ومن مجيء المتهم من بلدته الى مكان الحادث الذي يبعد عنها ثلاثين كيلو مترا ، ومن تربصه له بجوار الطريق الذي سيمر به حتى اذا رآه انقض عليه وطعنه تلك الطعنات التي اودت بحياته ، فهذا استخلاص يؤدي اليه ما ذكرته المحكمة من الأسباب .

(١٥/٥/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥١ ص ٤٨٥)

٣١١٩ - ان سبق الاصرار يكون متوافرا قانونيا في حق المتهم اذا كان قد تروى في جريمته ثم اقدم على مقارفتها ، مهما كان الوقت الذي حصل فيه التروى . فاذا استخلصت المحكمة توافر هذا الظرف من مرور بضع ساعات على المتهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويعمل على جمع عشيخته بواعداد عدته في سبيل مقارفتها ومن سيره مسافة كيلو مترين حتى وصل الى مكان الحادث ، فلا تقبل من المحكوم عليه منازعة أمام محكمة النقض في شأن توافر هذا الظرف .

(٢٨/١٠/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٧ ص ٢٦٣)

٣١٢٠ - وجود سبق الاصرار أو عدم وجوده هو أمر موضوعي متى أثبتته المحكمة فلا رقابة عليها لأحد . اللهم الا اذا كانت تستنتج من أمور لا وجه لاستنتاجها منها . وللمحكمة أن تستنتج سبق الاصرار من وجود المتهمين ليلا بلا سبب بالزراعة التي اعتاد المجنى عليه المرور عليها مع حملهم أسلحة نارية ووجود ضغائن بين الجانين والمجنى عليه .

(١٠/١٠/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٦ ص ٣٤٦)

٣١٢١ - اذا ذكرت الواقعة بظروف يستفاد منها اصرار جاز الحكيم فيها بمقتضى المادة المتعلقة به ولو لم يذكر صريحا .

(١٨٩٧/١/٢ الحقوق س ١٢ ق ٥٢ ص ٢٣٨)

٣١٢٢ - تعتبر الجناية حاصلة مع سبق الاصرار اذا ارتكبت تشفيا من المجنى عليه بالنسبة لعداوة سابقة بينهما .

(١٨٩٧/١/٢ القضاء س ٤ ص ١٠٣)

أمثلة لعدم توافر سبق الاصرار.

٢١٢٣ - متى كان الحكم قد تحول في توافر ظرف سبق الاصرار لدى المحكوم عليه على ما استخلصته المحكمة من أقوال الشاهدة من مطاردته لوالدها أكثر من مرة للخلاص منه ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهدة وإن قررت في التحقيقات أن المحكوم عليه قد باغتها ووالدها من قبل عدة مرات على نحو استنتجنا منه رغبته في الاعتداء إلا أنها لم تقل صراحة أو ضمنا أنه كان يقصد في تلك المرات قتل والدها ولم يتعد قولها أنه جاء إلى المدينة عدة مرات وأنها ووالدها كانا يبادران إلى مغادرة المدينة لدى استئجارهما بقدمه في كل مرة فيعود أدراجه مما يعيب حكمها بالخطأ في الاسناد.

(١٧/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٨ ص ٧٥٨)

٢١٢٤ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائغ أن الحادث لم يكن وليد اصرار سابق بل وقع فجأة على أثر المشاحنة التي قامت بين المجنى عليه والجاني. وأن هذا الأخير لم يكن ينوي ازهاق روح المجنى عليه ، فإنها تكون قد فصلت في مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

(٣٠/١/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩ ص ١٠٨)

٢١٢٥ - إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه إنما كان اعتداء وقع منه وقتة بعد غضبة عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم لملاقاته كان يبغى مسابغة بخصمه فهو - أي المتهم - وإن عمله القتل إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عندما أقدم على ارتكاب فعله مما لا يتوفر به سبق الاصرار .

(٢٩/١٠/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٢٧ ص ٨٣٨)

٢١٢٦ - أن سبق الاصرار يستلزم أن تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفي لأن يدبر الجاني - أمر ارتكاب الجريمة في هدوء وروية ، ويغلب الرأي فيما عقد العزم عليه مقدرا خطورته. ناظرا إلى عواقبه . فإذا كان ما قاله الحكم هو أن الطاعن إذا عرف في يوم الحادث أن والده أرسل إليه عمه ليوقظه ، ليذهب إلى الحقل مبكرا ، فكر في التخلص من أبيه ، وبعد أن

سار مع عمه برهه تر له نلى انه ذاهب الى الخنل ولكنه عاد الى مكان قريب
كان يخفى فيه بندقيته ولما رى والده منفردا اتجه اليه واطلق النار عليه -
فان ما قاله الحكم من ذلك لا يكفى للتدليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمة
بعد أن أعمال تفكيره الهادىء المطمئن مما يستلزمه ظرف سبق الاصرار
قانونا .

(١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٣٥ ص ٩٢٧)

٢١٢٧ - ان مناط قيام الاصرار هو أن يرتكب الجانى الجريمة وهو
هادىء البال بعد اعمال فكر وروية . فاذا كان الحكم فى تحدته عن توافر
هذا الظرف قد خلا من الاستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من
العبارات ما يدل على ان الطاعن عندما شرع فى قتل المجنى عليه كانت ثورة
الغضب ما زالت تملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادىء المطمئن ، فانه
يكون قد اخطأ بي اعتبار هذا الظرف قائما .

(١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤١ ص ٩٢٣)

٢١٢٨ - اذا كان ما أثبتته المحكمة فى حكمها فى صدد التدليل
على توافر ظرف سبق الاصرار يفيد بذاته أن الاعتداء انما كان على اثر النقاش
الذى وقع بين المتهم والمجنى عليه وبسببه ، فهذا يتنافى مع قولها بأن
الاعتداء كان بناء على اصرار سابق .

(١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٩ ص ٨٤٤)

٢١٢٩ - اذا كان ما أثبتته الحكم فى صدد سبق الاصرار لا يفيد
أن المتهمين كانوا وقت الحادث فى حالة هدوء وان تفكيرهم فى ارتكابه لم يكن
فى ثورة غضب فانه يكون قاصرا البيان بما يوجب نقضه .

(١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٥١ ص ٨١٦)

٢١٣٠ - ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى
فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وانما هى تستفاد من وقائع خارجية
يستخلصها القاضى منها استخلاصا . واذن فقول المحكمة ان الشهود شهدوا
بسبق الاصرار لا يجدى فى اثباته ، كما لا يجدى فى اثباته أن تعتمد المحكمة
على أن أحد المتهمين قرر أن ثمة خصومة قائمة بينه هو وأهله وبين المجنى

عليه وأهله ، وأن هذه الخصومة ترجع الى سنة قبل الحادث ، وسلم بمحصول المشاجرة التي حصل بسببها الاعتداء وأن المجنى عليه شهد هو وأمه بسوء جوار المتهمين ورغبتهم الملحة في اجلائه هو وأهله من المنزل وبحصول مشاجرة بينهم في أمسية يوم الحادث .

(١٥/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٦ ص ٦٤٨)

٢١٣١ - اذا كان الحكم حين أدان المتهم في جناية القتل العمد مع سبق الاصرار لم يذكر عن سبق الاصرار الا قوله إنه ثابت من الضغائن التي بين عائلتي المجنى عليه والمتهم فانه يكون قلصر البيان ، اذ الضغائن وحدها لا تكفي بذاتها للقول بثبوت سبق الاصرار .

(٣/٦/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٩ ص ٦٨)

٢١٣٢ - اذا كان الثابت بالحكم أن المتهم عند رؤيته المجنى عليه مارا بمنزله أخذ السبكين وتعقبه الى المكان الذي وقف فيه يتكلم ، وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين مترا ، ثم انقض عليه وطمعه بالسكين ، فان هذا لا يبرز القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبر والتزوي فيما أقدم عليه .

(١٤/١٢/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤١ ص ٦١)

٢١٣٣ - ذكر الضغينة والحفيظة لا يكفي لاثبات سبق الاصرار ، لأن سبق الاصرار يتطلب في الثبوت والاستنتاج وقائع أوضح ، فاذا لم يبين الحكم الوقائع التي استخلص منها وجود سبق اصرار المتهم على جرمه كان ناقصا ولعن نفيه .

(٧/١٢/١٩٢٦ المحاماه من ٧ ص ٧٨٦)

٢١٣٤ - ان ظرف سبق الاصرار يستلزم أن يكون لدى الجاني الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقوم عليه ، فمن أودى واهتيج ظلما وطفيانا وانزعج من توقع تجديد ايقاع الأذى به ، فاتجهت نفسه الى قتل معذبه ، فهو فيما اتجه اليه من هذا الغرض الاجرامى الذي يتخيله قاطعا لشقائه يكون نائرا مندفعا لا سبيل له الى التبصر والتروى والأناة ، فلا يعتبر ظرف الاصرار متوفرا لديه اذا هو قارف القتل الذي

اتجهت اليه ارادته .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦ ص ٤٥)

٢١٣٥ - سبق الاصرار يستلزم حتما ان يكون الجاني قد اتم تفكيره وعزمه في هدوء يسمح له بترديد الفكر بين الاقدام والاحجام وترجيح اولهما على الآخر ، فهو لا يعتبر متوافرا في حالة ما اذا علم شخص ان مشاجرة حصلت واصيب فيها احد اقاربه مثلا فقام لفوره متهيجا واخذ الفأس وذهب الى مكان المشاجرة وهو بهذه الحالة فوجد الجاني فضربه بالفأس ضربة قضت عليه فيما بعد .

(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٩ ص ٢٢٢)

٢١٣٦ - اذا طبقت المحكمة المادة ١٩٤ عقوبات على متهم ولم تبين بحكمها ركن سبق الاصرار بيانا واقفا بل اكتفت بإيراد عبارات تشكيكية لا تقطع بوجود سبق الاصرار فان هذا الحكم يكون مشتملا على خطأ في التطبيق القانوني ، وللمحكمة النقض تعديله وتطبيق المادة ١/١٩٨ عقوبات بدلا من المادة ١٩٤ .

(١٩٢٩/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٣ ص ٢٨٣)

٢١٣٧ - اذا ذهب رجل ليقول زيدا فوجد معه بكرة فظن انه جاء مع خصمه ليساعده فقتل بكرة هذا فان سبق اصراره على قتل زيد لا ينصب على قتل بكر وتكون تهمته بقتل بكر اذا قتل عمدا بدون سبق اصرار .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٨ ص ١١٩)

سبق الاصرار والقصد الجنائي

٢١٣٨ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فكل مقوماته . فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الاصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص ، واذا كان ما قاله الحكم المطعون فيه في نفى سبق الاصرار لا ينفي نية القتل ولا شأن له بالعقوبة التي اوقعها على الطاعن طالما انها مقرر في القانون للجريمة التي دين بها فان حالة التناقض تنحصر عن الحكم المطعون فيه .

(١٩٨١/٢/٥ احكام النقض س ٣٢ ق ٢٠ ص ١٣٨ ، ١٩٧٤/٤/٢١)

س ٢٥ ق ٨٨ ص ٤١٦ ، ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١١١ ص ٥٣١ ،
١٩٦٧/١٠/٣١ س ١٨ ق ٢١٧ ص ١٠٥٩ ، ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ق ٢٨
ص ١٥٧ ، ١٩٧٠/١/٢٦ ق ٤٤ ص ١٨١)

٢١٣٩ - نفى سبق الإصرار لا يتعارض في العقل والمنطق مع ثبوت
نية القتل ؛ لأن قيام أحد هذين العنصرين المستقلين لا يلزم عنه قيام الآخر ،
ولا تلازم بينهما إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تتولد نية القتل فجأة عند أحد
المتشاجرين أثناء المشاجرة . . .

(١٩٥٥/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٦٨ ص ١٢٥٥ ، ١٩٧٠/١/٢٦
س ٢١ ق ٤٤ ص ١٨١)

٢١٤٠ - النية المييئة على الاعتداء يصح أن تكون غير محدودة
ويكفي فيها أن يدبر الجاني الاعتداء على من يعترض عمله كائناً من كان ذلك
المعترض .

ذ (١٩٣١/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٩ ص ٣٥٨)

٢١٤١ - اثبات تعمد القتل عند الجاني لا يكفي لاثبات سبق
الإصرار ، بل لا بد من التدليل على هذا الظرف الأخير تدليلاً واضحاً .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠١ ص ١٢١)

سبق الإصرار والترصد

٢١٤٢ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع
أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي
منها استخلاصاً ، ويكفي لتحقيق ظرف الترصد متجرد تريبص الجاني للمجنى
عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل
بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه . والبحث في توافر ظرفي سبق الإصرار
والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها
ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلاً مع ذلك الاستنتاج .

(١٩٧٩/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٤ ص ٣٦٠ ، ١٩٧٧/٦/٦
س ٢٨ ق ١٥٠ ص ٧١٣)

٢١٤٣ - سبق الاصرار حاله ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها الفاضى منها استخلاصا . ويكفى لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت ام قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه . والبحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع .

(١٩٨٥/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٩ ص ٧٨٩ ، ١٩٨٣/٤/١٤ س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٢١٤٤ - ان حكم ظرف الترصد فى تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار ، واثبات توافر أحدهما يغنى عن اثبات توافر الآخر ، ومن ثم فانه لا يجدى الطاعن ما يثبته عن خطأ الحكم فى اثبات توافر ظرف سبق الاصرار فى حقه بفرض صحته .

(١٩٦٨/١/٢٢ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤ ص ٨١ ، ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٣٧ ص ١٢٤٢)

٢١٤٥ - فى ثبوت ظرف سبق الاصرار ما يغنى عن البحث فى توافر ظرف الترصد .

(١٩٥٥/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٦ ق ٤٤٣ ص ١٤٩٨)

٢١٤٦ - لا تلازم بين التربص وبين اعتياد المرور من طريق ما ، ولا بين سبق الاصرار وبين هذا الاعتياد ، ولا تنافى بين أيهما وبين عدم الاعتياد ، فسواء أكان المجنى عليه معتادا سلوك هذا الطريق ، أم كان غير معتاد سلوكها ، فما ذلك بضار شيئا فيما يقوم من الأدلة على توافر أى من هذين الطرفين .

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧ ص ١٦)

٢١٤٧ - ثبوت سبق الاصرار كاف وحده لتطبيق المادة ١٩٤ عقوبات ، بغير حاجة الى اقتترانه بظرف التربص ، فاذا كان الحكم الذى طبق هذه المادة به ما يفيد ثبوت سبق الاصرار فليس ما يطعن عليه أن يكون ذكر عبارة من ظرف التربص لا سند لها منه .

(١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧ ص ١٦)

الاتفاق وسبق الاصرار ..

٢١٤٨ - من المقرر أن مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عتة الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يفارغ الجريمة بنفسه من المصيرين عليها ، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار .

(١٩٧٨/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٢ ص ٢٧٥ ، ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ١٨ ص ٨٥ ، ١٩٣١/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٩ ص ٣٥٨ ، ١٩٤٤/١١/٦ ج ٦ ق ٣٩٢ ص ٥٣٠)

٢١٤٩ - لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين - وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا انفعال نفسي - وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم وظهورهم سيوياً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهم على النحو الذي ساقه الحكم ، ومن ثم فانه لا تريب على المحكمة ان هي آخذت الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد لمحدث الاصابات التي أدت الى وفاتهم بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن اتفاقهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا الى احدثائها . وهي الوفاة .

(١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٧ ص ٧٨٠ ، ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ق ١٩٢ ص ٩٣١)

٢١٥٠ - متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير الطبي الشرعي لا يعتبر أن جميع الاصابات التي أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت في وفاة المجنى عليه بل أثبت وجود اصابات أخرى لا دخل لها في احداث الوفاة ، وكان الحكم قد دان أولئك الطاعنين بجريمة قتل المجنى عليه سالف البيان واعتبرتهم مسئولين جميعاً عنها دون أن تحدد الاصابات التي وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة . واذا كانت هناك اصابات أخرى لم تسهم في الوفاة ، وكانت الواقعة من غير سبق اصرار ولم يدلل الحكم على وجود اتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل ، فان الحكم يكون بذلك قاصر البيان .

(١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٩ ص ٦٣٤)

٢١٥١ - لا تناقض بين نفي سبق الاصرار والترصد وبين ثبوت حصول الاتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين .

(١٩٦٥/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٦ ص ٧١٨)

٢١٥٢ - لا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين انتواء المتهمين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر المتيقن نفي ظرف سبق الاصرار بل لا بد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

(١٩٥٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٠ ص ٥٨٥)

سبق الاصرار والارتباط

٢١٥٣ - لا يوجد في القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المنصوص عليها في المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات وجريمة القتل العمد المرتبطة بجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ من القانون متى توافرت أركانها .

(١٩٧٤/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٢ ص ٧٩٨)

سبق الاصرار والعذر القضائي المخفف

٢١٥٤ - لما كان لا تلازم بين ظرف سبق الاصرار وتوفر العذر القضائي المخفف للعقاب وكان الحكم قد انتهى في مجال تقدير العقوبة الى النزول فيها الى الاشغال الشاقة المؤقتة - وهو ما لم يخطئ الحكم فيه - لظروف الدعوى وملابساتها فان ما يثيره الطاعنون في دعوى التناقض في التسبب يكون غير سديد .

(١٩٧٨/٥/٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢)

الدفاع الشرعي وسبق الاصرار

٢١٥٥ - اثبات الحكم التدبير للجريمة بتوافر سبق الاصرار او التحيل لارتكابها ينتفى به حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له واعمال خطة انفاذه .

(١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٨ ص ٢٠٧)

٢١٥٦ - متى أثبت الحكم توفر سبق الإصرار كان معنى ذلك أن المحكمة استبعدت ما دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس .

(١٦/١١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٩ ص ٣٥٨)

من أحكام محكمة الموضوع

٢١٥٧ - أن سبق الإصرار هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر فيها إيذاء شخص معين أو شخص غير معين . ويسبق الإصرار زمن محدود يتمكن فيه الروية من مخاطبة الشهوة ويصح للعقل أن يرد جماع الغضب .

(جنايات مصر ٢٩/٦/١٨٩٨ الحقوق س ١٣ ق ١٩٨)

٢١٥٨ - يعتبر الإضرار اضرازا قانونيا ولو لم يسبق الجناية إلا بلحظات متى كان نتيجة حقة سابق ، والإصرار على قتل عدو آخر عند عدم وجود الأول يعتبر قتلا باصرار في نظر القانون .

(استئناف مصر ١٤/١٢/١٨٩٨ الحقوق س ١٤ ق ٥ ص ١٧)

مادة ٢٣٢

الترصد هو تربص الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى إيذائه بالضرب ونحوه .

الأحكام

٢١٥٩ - يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه .

(٩/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥٩)

٢١٦٠ - البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من

اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .
(١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥٩)

٢١٦١ - ظرف الترصّد لا يقصد به الا أن يكون ظرفا مشبّدا للعقوبة وليس عنصرا يدخل فى تكوين الجريمة بحيث يؤثر فى المسئولية وجودا وعدما ، ومن ثم فإن ما قصده المحكمة من استبعاد نية القتل وظرف الترصّد هو انتفاء مقتضيات تشديد العقوبة دون أن يترتب على ذلك انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دين بها .
(١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٣ ص ٢٥٥)

٢١٦٢ - الترصّد هو تربص الجانى للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أو قصرت فى مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر فى ذلك أن يكون الترصّد بغير استخفاء . ولما كان ما أوردته الحكم المطعون فيه من تربص البطاعنين للقتيل فى طريق مروره اليومى لا يستقيم مع القول بأنهم تتبعوه مسافة طويلة قبل اقدامهم على قتله ، لأن هذا التابع يرشح الى القول بوقوع الفعل بغير مفاجأة أو غدر وهما من عناصر الترصّد ، ومن ثم يكون الحكم مبيّبا بالفساد فى استدلاله على ظرف الترصّد .

(١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٦ ص ٥٤٤ ، ١١/٢٣ / ١٩٦٤ ص ١٥ ق ١٤٢ ص ٧٢١)

٢١٦٣ - يكفى لتوافر ظرف الترصّد - كما هو معروف به فى القانون فى حق المتهم ما استخلصه الحكم من تربصه بالمجنى عليه وانتظاره آياه على مقربة من الدار التى يعام بوجوده بها وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضربه بالعصا عندما ظفر به ، وذلك بصرف النظر عن حالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة اذ أن هذه الحالة لا يعتد بها الا فى صدد التدليل على ظرف سبق الاصرار .

(١٩٦٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٠ ص ٢٤٥)

٢١٦٤ - العبرة فى قيام الترصّد هى بتربص الجانى وترقبه

للمجنى عليه فترة من الزمن طالعت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد في مكان خاص بالجاني نفسه .

(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٧ ص ١٧٤ ، ١٩٥٥/١١/١٩ سن ٦ ق ٣٩٧ ص ١٣٥٧)

٢١٦٥ - ان ظرف الترصد يتحقق بانتظار الجاني للمجنى عليه في الطريق الذي يعرف انه سوف يأتي منه سواء كان ذلك بالتربص له في مكان معين فيه أو بالسير في بعض الطريق انتظارا لقدم المجنى عليه من حقله ما دام الجاني كان مترقبا في الطريق مجيئه للفتك به .

(١٩٥٢/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ١١٩ ص ٣٠٦)

٢١٦٦ - يكفي في بيان توفر ظرف الترصد كما عرفه القانون أنه يثبت الحكم أن المتهمين انتظروا المجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به ، ولا تأثير لتعريف الانتظار وإذا كان الترصد ظرفا مستقلا حكمه في تشديد العقوبة حكم سبق الاصرار ، فإن قيامه وحده يكفي ولو لم يتوفر ظرف سبق الاصرار .

(١٩٤٣/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨٠ ص ٢٤٧ ، ١٩٤٢/١١/٢٣ ق ٢٠ ص ٢١ ، ١٩٣٦/١/١٣ ج ٣ ق ٤٣٠ ص ٥٤٢)

٢١٦٧ - الترصد ظرف عيني مشدد ، وصفة لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة .

(١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٩ ص ٨٣٣)

٢١٦٨ - خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذهُ الطاعنون مكمنا لترقبهم المجنى عليه لا يقدح في سلامته ، طالما أن هذا الخطأ غير مؤثر في منطقه أو النتيجة التي انتهى اليها .

(١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٢ ص ٧٢١)

٢١٦٩ - يكفي لاستظهار ظرف الترصد أن يقول الحكم انه متوفر من تربص المتهم للمجنى عليه في طريقه الى زراعته حتى اذا ما اقترب منه

ممكنه أطلق النار عليه فخر صريحا .

(١٣/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٤ ص ٥٧٨)

٣١٧٠ - اذا كانت المحكمة بعد ان أثبتت على المتهم قيام العداة بينه وبين المجنى عليه وتوقع هذا الأخير انتقام المتهم منه ، قد استخلصت من ذلك ومن وجود المتهم مختبئا بسلاحه بجوار نخيل فى طريق المجنى عليه دون أن يكون لذلك أى مبرر ، أن هذا المتهم لابد كان يعلم بأن المجنى عليه سيمر فى مكان الحادث سواء أكان هذا العلم عن طريق الرؤية أو السماع وأنه انتظره فيه ليفتك به ، فهذا منها استخلاص سائق تبرره المقدمات التى ذكرتها .

(٢٠/١١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٩٧ ص ٥٣٣)

٣١٧١ - لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات اذ نصت على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد ، فقد غايرت بذلك بين الطرفين ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم اذا استبقى ظرف سبق الاصرار مع استبعاد ظرف التردد .

(١٧/١٠/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٨ ص ٧٣٨)

٣١٧٢ - لما كان حكم ظرف سبق الاصرار فى تشديد العقوبة كحكم ظرف التردد ، واثبات توافر أحدهما يغنى عن اثبات توافر الآخر ، فإنه لا يكون للطاعنين مصلحة فيما أثاراه من تخلف ظرف التردد .

(١٩/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٦ ص ٤٤٣ ، ٣١/١٠/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٤٢ ص ٥٩٠)

٣١٧٣ - غاير الشارع بين ظرف سبق الاصرار وظرف التردد ، ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٠ عقوبات .

(١٢/١٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٥ ص ٩٨٥ ، ٧/١١/١٩٥٥ س ٦ ق ٣٨٠ ص ١٢٩٩)

٣١٧٤ - ان القانون اذ نص فى المادة ٢٣٠ عقوبات على العقاب

على جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار او التردد فقد غاير بين الطرفين .
وأفاد أنه لا يشترط لوجود التردد أن يكون مقترنا بـسبق الاصرار بل
يكتفى بمجرد تردد الجاني للمجنى عليه بقطع النظر عن كل اعتبار آخر .
(١٨/٥/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٠ ص ٦٦٤)

مادة ٢٣٣

من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا
بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام .

الأحكام

٣١٧٥ - التسميم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن
الشارع المصري قد ميزها عن الصور العادية الأخرى بجعل الوسيلة التي
تستخدم فيها لحدوث الموت ظرفا مشددا للجريمة لما تنم به عن غدر وخيانة
لا مثيل لهما في صور القتل الأخرى ، ولذلك أفرد التسميم بالذكر في
المادة ١٩٧ عقوبات وعاقب عليه بالاعدام ولو لم يقترن فيه العمد بـسبق
الاصرار .

(٥/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٧ ص ٤٠)

٣١٧٦ - أن جريمة القتل بالتسميم هي جريمة القتل بأي وسيلة
أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجاني كان في عمله
منتويا القضاء على حياة المجنى عليه ، فإذا سككت الحكم عن إبراز هذه النية
كان مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه .

(٢٠/١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٥ ص ٥٤٤)

٣١٧٧ - يجب لتطبيق المادة ١٩٧ عقوبات على من دس السم
لأحد أن تثبت نية القتل لديه .

(١٣/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٩ ص ٦٨)

٣١٧٨ - أن كون الجريمة مستحيلا معناه ألا يكون في الامكان
تحقق تلك الجريمة مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها

غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ، أما اذا كانت تلك الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض ولكنه لم يحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة . فاذا وضع متهم في الماء الذي يشرب منه المجنى عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة اذا أخذت بكميات كبيرة (هي سلفات النحاس) ولم يمت المجنى عليه ، فهذا الفعل يعتبر شروعا في قتل اذا اقترن بنية القتل العمد ، ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس أن المادة الموضوعة في الماء لا تحدث الوفاة الا اذا أخذت بكميات كبيرة ، وأن طعمها الإذع يمنع بالشاربي من تناول كمية كبيرة منها ، وأن القى الذي تحدثه يطردها ، فإن هذه الظروف خارجة عن ارادة الفاعل حالت دون اتمام الجريمة .

(١١/٥/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦٩ ص ٦٠١)

٢١٧٩ - وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأفعال التنفيذية لجريمة القتل بالنسم ما دامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور الى النتيجة المقصودة منها ، كصورة ما اذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها السم الى داخل الجسم ، فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك ، لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه ، ولا محل للقول باستحالة الجريمة ما دام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

(٨/٤/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٧ ص ٤٥٨)

٢١٨٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه مذكورا به أن الذي أعطاه الجاني للمقتول هو سم تسبب عنه قتله ، فلا وجه لطلب نقضه بدعوى أن الحكم لم يتعرض لذكر نوع العقاقير أو الجواهر التي أعطاها المتهم للمجنى عليه حتى يعلم ان كانت سامة أم لا م .

(٦/٥/١٨٩٩ الحقوق س ١٤ ق ١٣٧ ص ٥٤١)

٢١٨١ - من وضع سما في طعام وأعطاه لشخص حسن النية ليوصله الى المجنى عليه يعد فاعلا أصليا لا شريكا لأنه هو الذي وضع بنفسه السم عمدا في الطعام وهو أهم ركن من أركان الفعل الأصلي ولم يكن

الشخص السليم النية فيما بقى من الأفعال سبوى آلة فى يد المتهم توصل بها الى اتمام قصده ، لأنه كان واسطة فى توصيل الطعام من المتهم الى المجنى عليه .

(٢٨/٦/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٨ ص ٢٥)

٣١٨٢ - ان الشروع فى القتل بواسطة السم يتكون بمجرد اعطاء شخص عمدا مادة فى امكانها احداث الموت او يظن افاعل أنها تحدث الوفاة وذلك توصلا لقتل المجنى عليه . أما اذا أعطى السم بكمية خفيفة جدا اذا كانت الجواهر المستعملة غير مضرّة وذلك بدون علم الفاعل ولكنها أعطيت بقصد قتل المجنى عليه ، فان هذه الوقائع لا تكون جنسية مستحيلة بل شروعا فى القتل عمدا قد خاب أثره لأسباب خارجة عن ارادة الفاعل وفى الواقع فان جريمة الشروع فى القتل عمدا بواسطة السم توجد قانونا متى أظهر الفاعل نية ارتكابها بأعمال مقاربة للجناية ومع جميع الظروف المكونة لها ، وأما كون السم قد أعطى بكمية خفيفة جدا أو أن المادة المستعملة كانت بدون علم الفاعل غير مضرّة بدلا من أن تكون قاتلة فان هذه ظروف تهرية تجعل القتل شروعا بدلا من قتل تام .

(١٣/١٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ص ٣٩)

مادة ٢٣٤

من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما اذا كان القصد منها التاهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وتكون العقوبة الاعدام اذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض ارهابي .

- الفقرة الثالثة مضافة بالمادة ٩/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة الايضاحية بنهاية الباب الثانى من الكتاب الثانى) .

الأحكام

الفقرة الأولى

القصد الجنائي

٣١٨٣ - جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر الخاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه فلا يدرك بالحس الظاهر وإنما هو يستخلص من الأمارات والمظاهر الخارجية التي تدل عليه ، واستخلاصه من هذه الأمارات والمظاهر وإن كان من شأن محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن يكون ما أثبتته الحكم منها كافياً بذاته للكشف عن قيام القصد الجنائي .

(٢٣ / ١١ / ١٩٨٧ ط ٣١٦٨ لسنة ٥٧ ق)

٣١٨٤ - تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانوناً بنية خاصة. هي انتواء القتل وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة في تلك الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه .

ز ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٦ ص ١١٠٢ ، ٦ / ٩ / ١٩٦٩ ق ١٧٢ ص ٨٥٩ ، ٢٥ / ٣ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ٨٢ ص ٣٨٨)

٣١٨٥ - لما كانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . وكان ما استدل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحاً من شأنه أحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادي من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل ، وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن

قيام هذه النية بنفس الجاني بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل على القصد الخاص وتكشف عنه .

(١٩٨١/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٩ ص ٩٢٩)

٢١٨٦ - جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمّره في نفسه ، والحكم الذي يقضى بادانة المتهم في هذه الجناية يجب أن يعني بالبحث عن هذا الركن استقلالا أو استظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصته منها .

(١٩٨٦/١٢/١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٨٩ ص ٩٨٩ ، ١٠/٥/١٩٨٢ س ٣٣ ق ١١٣ ص ٥٧٢) :

٢١٨٧ - تتميز جناية القتل العمد قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمّره في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بادانة متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعني بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند اليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولكي تصلح الأدلة أساسا تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بيانا يوضحها ويرجعها الى أصولها الا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم .

(١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٠ ص ٢٧٦ ، ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ق ١٠٨ ص ٤٨٧ ، ١٩٧٠/٥/٤ س ٢١ ق ١٥٦ ص ٦٦٤)

٢١٨٨ - في جناية القتل العمد يجب أن تستظهر المحكمة في حكمها أن الجاني انتوى إزهاق روح المجنى عليه وأن تدل على ذلك بالأدلة المؤدية الى توافر هذه النية وذلك لأن الأفعال التي تقع من الجاني في جرائم

القتل العمد والضرب المفضى الى الموت والقتل الخطأ تتجدد في مظهرها الخارجي.، وانما الذى يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هو النية التى عقدها مقارف الجريمة عند ارتكاب الفعل المكون لها. : فبتى كانت الجريمة المعروضة على المحكمة جريمة قتل عمد وجب على المحكمة أن تتحقق من توافر هذا العمد وان تدلل عليه التدليل الكافى حتى لا يكون هناك محل للشك فى أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب أفضى الى الموت أو اصابة خطأ ، وحتى يتيسر لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٩ ص ٤٠٢)

٢١٨٩ - من المقرر فى قضاء النقض أن السكران متى كان فاقده الشعور والاختيار فى عمله فلا يصح أن يقال عنه انه كانت لديه نية القتل ، وذلك سواء اكان أخذ المسكر بعلمه ورضاه أم كان قد أخذه قهرا عنه أو على غير علم منه ما دام السكر قد أفقده شعوره واختياره ، مثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على القتل العمد الا اذا كان قد انتوى القتل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعا له على تنفيذ نيته .

(١٩٨٢/٣/١٤ أحكام النقض سن ٣٣ ق ٧١ ص ٣٥٦)

٢١٩٠ - ان الواجب بيانه والتدليل عليه فى الحكم الصادر بالعقوبة فى جريمة الشروع فى القتل انما هو نية ارتكاب الجريمة التامة لا نية الشروع فيها ، لأن نية الشروع فى القتل نية غير مفهوم لها مدلول موضوعى ولا حكم قانونى بل او صح تصورها وكان مدى فكر الجانى الاقتصار على فعلته التى يقصد بها القتل أن تقف عند حد الشروع فيه ، لما كانت فعلته الا مجرد تعمد الايذاء بالضرب أو الجرح بحسب النتيجة الواقعية للفعل .

(١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٦ ص ١٣٤)

٢١٩١ - لا يشترط لصحة الحكم الصادر فى جريمة القتل عمدا أن يكون قد ورد به ذكر العمد بلفظه ، بل يكفى لصحته أن تكون نية القتل مستفادة من الوقائع والعبارات التى اشتمل عليها ، فاذا جاء بالحكم أن المتهم قام الى المجنى عليه واغتاله بكتف نفسه ، ثم جاء به أن المتهم هدد المجنى عليه بضياع عمره كان ذلك كافيا فى بيان نية القتل .

(١٩٣٠/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢ ص ٥)

٢١٩٢ - فيما يتعلق بإثبات نية القتل ليس من الضروري ان تتكلم المحكمة في حكمها عن نية انقتل استقلالا ، بل يكفي أن يظهر من حكمها أنها اقتنعت بوجود هذه النية لما قام لديها من الدلائل المستحصه من الأفعال المسادية التي أثبتتها في حكمها .

(١٩٢٩/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣٩ ص ٢٧٨)

٢١٩٣ - العمد في القتل هو التوجه اليه بإرادة احداثه ، ولا يعد القتل عمدا اذا انتفت هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه ، بل يعتبر الفعل ضربا أو جرحا أفضى الى الموت منطبقا على المادة ٢٠٠ عقوبات ، فنية القتل هي الفارق الجوهرى بين الجريمتين . واذا فليس من القتل العمد أن يكتنم شخص نفس آخر بقصد هتك عرضه فيموت ، بل تكون الجريمة هتك عرض بالقوة مرتبطة ارتباطا غير متجزى مع ضرب أفضى الى موت بغير سبق اضرار .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٣ ص ١٢٢)

٢١٩٤ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

(١٩٨١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٤ ص ١٠٨٤ ، ١٠/١١/٢/١٩٨٠ س ٣١ ق ٤٤ ص ٢١٨ ، ١٩٨٠/١٢/٤ ق ٢٠٥ ص ١٠٦٥ ، ١٠/٦/٨/١٩٨٠ ق ١٤٠ ص ٧٢٣ ، ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٦ ص ٨٣٢ ، ١٠/٥/٢٦/١٩٦٩ ق ١٥٧ ص ٧٨٠ ، ١٩٧٢/٢/٦ س ٢٣ ق ٧٤ ص ٢١٩ ، ١٢/٣/١٩٧٦ ق ٧٨ ص ٣٤٠ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ، ١٠/٣/٢٦/١٩٧٣ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ، ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥٩ ، ١٠/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧٤)

اثبات القصد الجنائي مسألة موضوعية

٢١٩٥ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى

موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

(١٩٨٥/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٧٠ ص ٩٣٥ ، ١٢/٥/١٩٨٥ ق ١٢٧ ص ٧٧٢ ، ١٩٨٧/١٠/٨ ط ١٤٤٥ س ٥٧ ق ، ١٣/١٠/١٩٨٨ ط ٣٠٤٣ س ٥٨ ق)

٣١٩٦ - من المقرر قانونا أن توافر القصد الجنائى هو ما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سبيليا مستمدا من أوراق الدعوى .

(١٩٨٦/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٥٧ ص ٢٧٢)

٣١٩٧ - من المقرر أن استخلاص نية القتل لدى الجانى وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها وإن كان أمرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون تعقيب ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن تكون الوقائع والظروف التى استندت اليها وأُسست عليها رأيها تؤدى عقلا الى النتيجة التى رتبها عليها ، ولمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كانت الأسباب التى أوردتها تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها .

(١٩٨٢/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧١ ص ٣٥٦)

٣١٩٨ - تعمد القتل أمر داخلى يتعلق بالارادة ويرجع تقدير توافره أو عدم توافره الى سلطة محكمة الموضوع وحريتها فى تقدير الوقائع ، متى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائغا يكفى لاثبات توافر هذه النية ، ولما كان ما أوردته الحكم تدليلا على قيام نية القتل لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التى أوضحها هو تدليل سائغ فإن منمى الطاعنين فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(١٩٨٠/٣/١٩ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٨ ص ٤٢٩ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٠ ص ٥٨٦ ، ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ق ١٨ ص ٦١٤)

٣١٩٩ - لئن كان استخلاص نية القتل لدى الجانى وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها أمرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون معقب ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن تكون الوقائع والظروف التى استندت اليها وأُسست عليها رأيها تؤدى عقلا الى النتيجة

التي رتبها عليها ، ولمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كانت الاسباب انى
أوردتها تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٥ من ٤٩٣) .

٢٣٠٠ - من المقرر أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز
قانونا بنية خاصة هو انتواء القتل وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد
الجناي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ، وانه لا يكفى
لتوافر تلك النية لدى المتهم من استعماله سلاحا من شأنه احداث القتل
واطلاقه على المجنى عليه فى مقتل ، اذ أن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد
المتهم ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى
عليه فى مقتل ، وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم
عن قيام هذه النية بنفس الجانى بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل
على القصد الخاص وتكشف عنه .

(١٩٨٥/١٢/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٩٨ من ١٠٧٢)

٢٣٠١ - إن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية
خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام
الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية . لما كان ذلك فإن من
الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة فى جرائم القتل العمد والشروع فيه
عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره . وعدم
استظهار الحكم القصد الجنائي الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى
تدل عليه وتكشف عنه يجعله مشوب بالقصور .

(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٣ من ٦٣٨)

٢٣٠٢ - البحث فى توافر نية القتل لدى الجانى أو عدم توافرها
هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى
وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتنافى عقلا مع
ما انتهى اليه .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٨ من ٣٩٩ ، ١٩٧٢/٥/٨
ق ١٥٢ من ٦٧٢)

٢٣٠٣ - ان استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، ومتى كان الحكم قد دل على هذه النية تدليلا سائغا واضحا فى اثبات توافرها لدى الطاعن ، فان ما يشهده فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٦ ض ٨٣٢ ، ١٩٦٩/٤/٢١ ق ١١١ ص ٥٣١)

٢٣٠٤ - ان القضية الجنائية امر باطنى يضمنره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه ، والعبرة فى ذلك هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٤٠ ق ١١١ ص ٥٣١ ، ١٩٦٩/١/٢٠ ق ٣١ ص ١٤٥ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠)

٢٣٠٥ - ان بيان ركن العمد فى جرائم الشروع فى القتل أمر واجب ، واغفاله يقتضى نقض الحكم .
(١٩٣٧/٤/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧١ ص ٦٥)

٢٣٠٦ - نية القتل مسألة موضوعية بحثة لقاضى الموضوع تقليرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل ، ومتى تقرر أنها حاصلة للأسباب التى بينها فى حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، اللهم الا اذا كان العقل لا يتصور امكان دلالة هذه الأسباب عليها .

(١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٣ ص ٦٧)

٢٣٠٧ - ان نية القتل بالنسبة لمرتكب الجريمة حالة منحددة ومعروفة قانونا بحيث يتعين التحقق من توفر الأركان المكونة لها ، بل هى مجرد حالة فعلية أو استعداد نفسى داخل يقدرها قاضى الموضوع وحده على حسب ما يتوافر لديه من عناصر الاقتناع بقيامها دون أن يكون ملزما بالتدليل على قيامها بوقائع أو أدلة محسوسة ما دامت الوقائع الأخرى الثابتة فى الحكم لا تتناقض مع القول بقيامها .

(١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤ ص ٤٤)

٢٢٠٨ - مسألة تعمد القتل هي مسألة موضوعية محضة لم يرد بالقانون تعزيف لها، وهي زيادة على ذلك أمر داخلي متعلق بالارادة لا يشترط فيه ان يستفاد حتما من طرف معين ، بل يرجع امر توفره الى سلطة قاضي الموضوع وحده وحرية في تقدير الوقائع ، فله ان يستخلصه ويثبت توافره استقلالا وخارجا عن البيانات التي يثبتها في حكمه للأركان المادية الظاهرة ، وليس في توسع محكمة النقض أن تتدخل في بحث هذه المسألة الا في حالة وجود تناقض ظاهر بين بعض الظروف المادية التي يثبتها قاضي الموضوع وبين النتيجة المباشرة التي يستخلصها ، لأن وجود مثل هذا التناقض الصريح - جتى ولو كان خاصا بالموضوع - من شأنه أن يلحق بالحكم بطلانا جوهريا .

(١٥/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣ ص ٢٠)

٢٢٠٩ - آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ، ولا يجدى الطابع تعييبه للحكم لعدم ايراده اقوال كل من الشاهدين على حدة وجمعه بينهما بأسناد واحد رغم ما حده من اختلاف بينهما - بفرض حصوله - طالما أنه لا يدعى اختلاف أقوالهما فيما استند اليه الحكم منها .

(٩/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٤ ص ٣٤٣ ، ٧/٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٧ ص ٩٤) .

٢٢١٠ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعمد المتهم أحداث إصابة قاتلة بالمجنى عليه بقصد ازهاق روحه ، فانه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت او مدية ما دامت هذه الآلة تحدث القتل .

(٩/١٠/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٠ ص ٧٨٩)

٢٢١١ - لا يخرج على المحكمة في أن تستخلص نية القتل من نوع الآلة التي استعملها الجاني في الجريمة ومن اقدامه على طعن المجنى عليه في موضع خطر طبيعية شديدة ، لأن ذكر هذين الأمرين معا كاف في إثبات قيام نية القتل لدى الجاني .

(٣١/١٠/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٧ ص ٦٠٩)

٢٢١٢ - مهما تكن الآلة التي تستعمل في ارتكاب الجريمة من آلات القتل فلا بد لاعتبار الجريمة قتلا عمدا من توافر نية القتل عند الجاني وقت ارتكاب الفعل ، ولا بد في تطبيق أية مادة من المواد الخاصة بالقتل العمد من بيان هذا القصد الجنائي والتدليل عليه استقلالاً في الحكم . ومجرد قول المحكمة ان التهمة تكون قتلا عمدا معاقبا عليه بالمادة ١٩٨ لا يغني عن إيراد الدليل على قصد العمد ، اذ هذا الدليل وحده هو المفيد للوصف الذي اختارته المحكمة والمفرق بين القتل العمد والضرب المفضي الى الموت .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٧ ص ٨٨)

٢٢١٣ - مهما بينت المحكمة من تضافر المتهمين على ضرب المجنى عليه الضرب الشديد الذي أدى الى وفاته ، ومهما تكن الآلة التي استعملت فيه هي مما يستعمل للقتل فانه لا بد لها من ذكر بيان نية القتل وثبوتها عند المتهمين وقت ارتكاب الجريمة .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٩ ص ٨٩)

٢٢١٤ - لا مانع مطلقاً يمنع قاضي الموضوع من أن يستدل على نية القتل بنوع الآلة التي استعملها الجاني ، فان هذه قرينة ، وإلّا قانون جعل القرائن من طرق الاستدلال . وموطن القول بأن مجرد استعمال آلة قاتلة ليس وحده دليلاً على نية القتل هو أن لا تكون المحكمة تعرضت لمسألة النية والتعمد بخصوصها بل تكون قد أهملتها واقتصرت على مجرد اثبات نوع الآلة أما اذا تعرضت لمسألة النية فعلا وفصلت فيها فعلا فلا محل لهذا القول .

(١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤١ ص ٦٦)

٢٢١٥ - استعمال آلة قاتلة لا يكفي وحده لأن يتخذ دليلاً على نية القتل ، اذ يجوز أن يكون القصد منه مجرد الإيذاء ، وإطلاق المسدس على عضد المجنى عليه لا ينهض دليلاً على وجود هذه النية ، لأن العضد ليس بمقتل .

(١٩٤٦/٥/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٢ ص ١٣٩)

٢٢١٦ - اذا كانت الأداة التي استعملت في الجريمة لا تؤدي

بطبيعتها الى الموت فذلك لا يقلل من قيمتها كدليل ما دامت المحكمة قد أثبتت أن الاعتداء بها كان بقصد القتل ، وأن القتل قد تحقق بها فعلا بسبب استعمالها بقوة .

(٢٧/١٠/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج د ق ٢٨٩ ص ٥٦٢)

٢٣١٧ - لا حاجة لأن يذكر في الحكم لجريمة القتل نوع الآلة التي استعملت في ارتكاب الجريمة بل يكفي في ذلك ذكر الآلة نفسها ، وعلى ذلك يرفض الطعن المبني على اغفال ذكر نوعها .

(١٩٢٦/١/٥ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٩٩ ص ١٥٠)

٢٣١٨ - لا يقدح في ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط اوسائل التي استعملت في الحادث .

(٣١/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٠ ص ٥٢١ ، ٢٤/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج د ق ١٥٤ ص ١٤٥)

٢٣١٩ - ان طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا .

(١٤/١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩ ص ٤٣)

٢٣٢٠ - متى اثبت الحكم أن المتهمين الأربعة الذين قارفوا القتل استنادا الى الأدلة المعقولة التي أوردها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس شخصا للمجنى عليه وان الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

(٢٠/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٦ ص ٥٣٠)

صور عملية

١ - توافر القصد الجنائي

٢٣٢١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله ، انها ثابتة في حق المتهمين ثبوتا قاطعا من اقدامهم على الاعتداء على المجنى عليه بالآلات حادة بيضاء هي قاتلة بطبيعتها اذا ما استعملت كوسيلة

للاعتداء كالسكينة والبلطة والساطور وضربهم المجنى عليه بتلك الآلات في أكثر من مقتل من جسمه ، في رأسه وعنقه وظهره ، ولم يتركوه الا بعد أن أجروا تهشيم رأسه تهشيمًا ، بما يؤكد أنهم قصدوا أزهاق روحه ولم يتركوه الا قتيلاً ، فان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائق وكاف .

(١٩٨٠/٣/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٠ ص ٣١٣)

٢٢٢٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث انه عن قصد القتل فهو متوافر في حق المتهمين من استعمالهم آلات قاتلة بطبيعتها (سكاكين ومدى) واستهدافهم مقاتل المجنى عليه ، كما أن تعدد الضربات المحدثه للجروح البطنية والقطعية يقطع بقيام نية ازهاق روحه لديهم » ، واذا كان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائق وكاف للتدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فانه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد .

(١٩٨٠/٣/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٥ ص ٤٠٧)

٢٢٢٣ - ان اصابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنتفي معه قانوناً نية القتل .

(١٩٧٩/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢١٤ ص ٩٩٤)

٢٢٢٤ - اذا كان الحكم قد ساق على قيام نية القتل تدليلاً سائغاً واضحاً في اثبات توافرها لدى الطاعن بقوله « وحيث ان نية القتل ثابتة قبل المتهم من قيامه بتفريق المجنى عليه بقصد ازهاق روحه وعدم افلاته لرأس المجنى عليه الا بعد أن تحقق مأربه وتيقنه من وفاته » ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير مسديد .

(١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٤ ص ٢٢٢)

٢٢٢٥ - من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن في أن يثير عدم اسهام الاصابات التي أحدثها في التعجيل بوفاة المجنى عليه ما دام الحكم قد أثبت في حقه نية القتل ووقع عليه عقوبة مبررة في القانون لجناية الشروع في

• القتل

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤ ص ٢٤)

٢٢٢٦ - لما كان الحكم المطعون فيه استظهر نية القتل بقوله « وحيث انه عن نية القتل وهي نية ازهاق الروح فهي لا ريب ثابتة من ظروف الدعوى ومن استعمال المتهم آلة حادة « سكيناً » في الاعتداء على المجنى عليها وطعنها بها عدة طعنات في مقاتل من جسدها فضلاً عن شدة هذه الطعنات وخطورتها قاصداً من ذلك ازهاق روحها ولم يتركها الا جثة هامدة » كل ذلك يؤكد في يقين المحكمة أنه قد انتوى ازهاق روح المجنى عليها » ، واذا كان ما أورده الحكم في ذلك كافياً وسائفاً في التدليل على كبروت نية القتل لدى الطاعن ، فإنه لا محل للنقض عليه في هذا الصدد .

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٣ ص ٣٤)

٢٢٢٧ - متى كان الحكم قد دلت على توافر نية القتل بالأخذ بالشار وتعدد الاصابات وتعديها في المقاتل وباستعمال آلات حادة وواضحة تحدث القتل وأن الجناة لم يتركوا فريستهم الا بعد أن صار جثة هامدة فهذا حسيته للتدليل على قيام تلك النية كما هي مدونة به في القانون .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠)

٢٢٢٨ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثاني أنه فاعل أصلي في الجريمة التي دانه بها مع المتهم الأول بما جمع بينهما من وحدة القصد على ارتكابها والظهور على مسرحها واتيانه دوراً مباشراً في تنفيذها ، وأثبت ترصدهما للمجنى عليه في طريق مروءه وأن المتهم الأول أطلق النار عليه تنفيذاً لهذه النية المبيتة ، وكان ما أورده الحكم في التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول ، كما ينسحب عليه ينسحب بطريق اللزوم على المتهم الثاني ، فإن ما يثيره هذا الأخير في طعنه في شأن القصور في تسبيب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس .

(١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٩ ص ٥٣٢)

٢٢٢٩ - إذا تحدث الحكم عن نية القتل واستظهرها في قوله « ان نية القتل ثابتة لدى المتهم من اقدمه على اطلاق عيار على المجنى عليه

الأول من سلاح نارى محشو بالمقدوف صوب اليه نحو قلبه وهو بسلاح قاتل بطبيعته مما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم انما أطلق العيار على هذا المجنى عليه بقصد قتله وازهاق روحه ، ولا يغير من الراى شيئا أن العيار أخطأ وأصاب المقدوف شخصا آخر ، فإن المتهم فى هذه الحالة يتحمل كذلك مسئولية جريمة الشروع فى قتل هذا المجنى عليه الثانى أيضا طالما أنه حين أطلق العيار على المجنى عليه الأول انما كان يقصد قتله وازهاق روحه ، فقصد القتل وازهاق الروح ثابت لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليهما الاثنى كليهما ، ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكون سائفا فى استخلاص نية القتل العمد لدى المتهم وصحيتها فى القانون .

(١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٧ ص ٨٠٧)

٢٢٣٠ - متى كان الحكم قيد استخلص توافر نية القتل استخلاصا سائفا وصحيا فى القانون ، فلا يؤثر فى ذلك طول مدة علاج المجنى عليه أو قصرها .

(١٩٥٧/١٢/٣٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٩ ص ١٠١٦)

٢٢٣١ - متى كان الحكم قيد أثبت فى حديثه عن نية القتل أن المتهم استعمل أداة قاتلة وجهها الى مقتل من المجنى عليه هو منطقة القلب بالذات وطعنه بها طعنة شديدة قاسية نفذت الى القلب فأحدثت الوفاة ، فإن ما ذكره الحكم من ذلك تتوفر به نية القتل ويستقيم به الدليل على قيامها ، ويستوى بعد ذلك أن يخطئ الحكم فى بيان الباعث أو يصيب .

(١٩٥٧/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٢٧ ص ٨٣٨)

٢٢٣٢ - متى كانت جريمة القتل العمد والضرب المسندتان الى المتهم تختلفان فى العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون ، فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة الى أحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة الى المجنى عليه الآخر .

(١٩٥٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٤٥ ص ١٥٢)

٢٢٣٣ - متى أثبتت المحكمة أن المتهم استعمل سلاحا «مسدس» من شأنه أحداث القتل وازهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح الى رأس

المجنى عليه بقصد قتله فأصابه في مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من ضغينة سابقة فإنها تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدي إليه ،
ولا ينفي توفر هذه النية القول بشفاء المجنى عليه بغير علاج .

(١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢١٠ ص ٧٤٦)

٢٢٣٤ - ان اصابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنتفى معه قانونا بتوفر نية القتل .

(١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض س ٦ ق ١٤٠ ص ٤٢٥)

٢٢٣٥ - مجرد عدم قول المجنى عليه ان نية الطاعن كانت منصرفة الى القتل ، أو قوله انه لا يعرف قصد الجاني ، ليس من شأنه أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص ذلك القصد من كافة ظروف الدعوى .

(١٩٥٤/٦/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦٢ ص ٨١١ ، ١٩٥١/١١/٥ س ٣ ق ٥٤ ص ١٤٣)

٢٢٣٦ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وثقت الطاعنين أحداث أصابات قاتلة ، فانه لا يقدح في ذلك أن يكون المتهمان قد استعملوا في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها وهي عضنا غليظة . ما دامت هذه الآلة تحدث القتل وما دام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة اصابة ويجوز أن تكون من الضرب بهصا .

(١٩٥٣/١/١ أحكام النقض س ٤ ق ١٢٨ ص ٣٣٣)

٢٢٣٧ - يكفي لاستظهار نية القتل أن تقول المحكمة انها ثابتة بحبل المتهم ثبوتا قاطعا من ظروف الحادث ومن انه استعمل سلاحا ناريا وأطلق منه مقدوقين صوب على المجنى عليه بقصد ازهاق روحه .

(١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٨ ص ٩١٦ ، ١٩٥٠/١٠/٩ ق ٥ ص ١٢)

٢٢٣٨ - متى أثبت الحكم أن المتهمين قد أعدوا البنادق والذخيرة وتربصوا بها في طريق المجنى عليهم حتى اذا ما رأوا سيارتهم قادمة تقلهم

أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين قتلهم ، فذلك منه ما يكفي لبيان نية القتل لدى المتهمين والعناصر التي استخلصت منها هذه النية .

(١٧/١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٩٠ ص ٣٨٦)

٢٣٣٩ - لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجاني اثر مشادة وقنية ، فاذا ما استخلصت محكمة الموضوع هذه النية مع قيام هذا الظرف فلا تشریب عليها في ذلك .

(٨/٣/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٠ ص ٥٥)

٢٣٤٠ - ان تعجز شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرحا ، وتركه في مكان منعزله محروما من وسائل الحياة ، يعتبر قتلًا عمدا متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال .

(٢٨/١٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨ ص ٢٧)

٢٣٤١ - اذا استنتجت المحكمة نية القتل من معاينة الكريك الذي استعمل في ضرب المجنى عليه ومن موضع الاصابة وجسامتها وشدة الضربة ومن باقى ظروف الحادثة التي استعرضتها المحكمة في حكمها فلا يعيب حكمها ان يكون قد اوضح مسع ذلك ما يفيد ان المتهم ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ولا أنه لم يرد على دفع المتهم بأنه كان يحمل الكريك الذي استعمله في القتل بمقتضى صناعته ، اذ لا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين كونه ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ، لأن الغضب يبعد سيق الاصرار فقط ولأن وجود الكريك بيد المتهم لا يمنع المتهم عند انفعاله من أن ينوى القتل في الحال وينفذ نيته بما في يده .

(٢٨/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٠ ص ٤٩٠)

ب - قصور في بيان القصد الجنائي

٢٣٤٢ - اذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه واستدل به على ثبوت نية القتل في حق الطاعنين لا يكشف عن قيام هذه النية ، اذ هو لا يعدو أن يكون سردا للفعل المادى في الجريمة ، ذلك أن توجيه عدة طعنات بسكين إلى المجنى عايمهم واصابتهم في مواضع قاتلة لا يفيد حتما أن قصد الطاعنين

قد جاوز مجرد الايذاء والتعدي وانهما كانا ينتويان ازهاق روح المجنى عليهم ، ما دام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بينهما وهو ما لا يغنى عنه ما قاله الحكم من أن الطاعن الأول كان يضرب المجنى عليهم قاصدا قتلهم اذ ان قصد ازهاق الروح انما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة ، والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه . هذا الى أن الحكم - وقد أثبت أن الطاعن الثاني الذي كان مسلحا بمسدس لم يحاول استعماله في اطلاق النار على المجنى عليهم بل كان يطلق الأعيرة منه في الهواء - لم يتحدث عن أثر هذه الواقعة في التعرف على حقيقة القصد المشترك الذي نسب الى الطاعنين الاتفاق على تنفيذه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه .

(٢٣/١١/١٩٨٧ ط ٣١٦٨ لسنة ٥٧ ق)

٢٢٤٣ - جناية القتل تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمّره في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا ، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساسا تنبئ عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بيانا واضحا ويرجعها الى أصولها في أوراق الدعوى . ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه الطاعن ، ذلك أن اطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتما أن الجاني انتوى ازهاق روحه ، لاحتمال أن لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الارهاب أو التعدي ، كما أن اصابة المجنى عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن اذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه ، لأن تلك الاصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد ، ولا يغنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عايه ، اذ أن قصد ازهاق الروح انما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر

الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه .

(١٩٨٠/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٣١ ص ٦٧٦)

٢٣٤٤ - إذا كان ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية وما عول عليه في اثبات نية القتل لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، إذ قد تتوافر نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقتية ، كما أن مشاعر الندم بعد ارتكاب الفعل ليس من شأنها نفى نية القتل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يعيبه .

(١٩٧٩/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٠ ص ٨٣٩)

٢٣٤٥ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استدل على ادانة الطاعنة بأقوال شهود الاثبات التي اقتضت على مجرد رؤيتهم الطفلة المجنى عليها وهي على قيد الحياة مع جدتها الطاعنة في مركز الشرطة قبيل اعلان الأخيرة عن موتها ، وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن وفاة المجنى عليها بسبب اسفكسيا . كتم النفس . ولما كانت أقوال الشهود كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤية الطاعنة ترتكب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة إليها وكان الحكم لم يورد أية شواهد أو قرائن تؤدي بطريق اللزوم إلى ثبوت مقارفة الطاعنة لواقعة كتم نفس المجنى عليها التي أودت بحياتها - ولم يبين كيف انتهى إلى هذه النتيجة حين دان المتهم بجريمة القتل العمد ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده عن توفر نية القتل وقيام ظرف سبق الاصرار في حقها طالما أنه لم يتم الدليل على ثبوت اقترافها الفعل المادى المكون لهذه الجريمة ، لما كان ما تقدم فإن تدليل الحكم يكون غير سائق وقاصراً عن حمل قضائه .

(١٩٧٩/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٥ ص ٣٦٦)

٢٣٤٦ - لا يغنى عن بيان القصد الجنائي ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عليه ، إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه ، الأمر الذي يعيب الحكم .

(١٩٧٨/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٥ ص ٥٩٨)

٢٢٤٧ - لا يكفي في اثبات نية القتل في حق الطاعن ما سجله الحكم من أن الحادث قد ارتكب أخذا بتأثر ابن عمه قصارى ما أسنده إليه الحكم إنما هو مجرد وجوده بصحبة الطاعن الأول في غضون ارتكاب الحادث واثناء اطلاق الأخير العيار الناري فجأة على المجنى عليه وهو ما لا يتوافر به في حد ذاته الدليل على تعمد الطاعن الثالث وقوع الاعتداء على المجنى عليه فضلاً عن تعمده المساهمة في ازهاق روحه ، لما كان ذلك فان الحكم يكون معنياً بالقصور في التدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثاني مما يوجب نقضه .

(٢٣ / ١٠ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٢ ص ٨٨١) .

٢٢٤٨ - يصح في العقل أن يطلق الجاني السلاح الناري على جريمته عن قرب ، متعمداً أصابته بالفعل ، وهو لا يهدف من وراء ذلك سوى مجرد أحداث هذه الإصابة به ، دون ازهاق روحه ، ومن ثم فلا حجة من بعد فيما نسبته الحكم إلى الطاعن من تعمده إطلاق النار على المجنى عليه بقصد قتله ، إذ أن هذا القصد الخاص هو العنصر المطلوب استظهاره والذي بشأنه الحكم القصور في التدليل على توافره .

(١٦ / ١ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩ ص ٨٧) .

٢٢٤٩ - إذا كان ما أورده الحكم استدلالاً منه على توافر نية القتل لدى الطاعن من أنه جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ، ولما حاولت الاستغاثة أطبق على عنقها ليكتم نفثتها وظن كذلك كاتماً نفسها حتى فاضت روحها ، لا يفيد سوى مجرد قصد الطاعن ارتكاب الفعل المادي ، وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن .

(١٠ / ١ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢ ص ٥٧) .

٢٢٥٠ - إذا كان يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اصرار الطاعن على قتل المجنى عليه وازهاق روحه انتقاماً منه لسرقة بضاعته ، وعقده العزم على اقتراف جريمته في روية وتفكير وهدوء نفس وبعد تقليب الرأي لا يرتد إلى أصول ثابتة في التحقيقات ولا تسانده أقوال الشهود والأدلة التي عول عليها فيما خاص إليه في هذه

المخصوص . فان الحكم اذ اقام قضاءه على ما لا سند له من اوراق الدعوى وحاد بالأدلة التى أوردها على ثبوت توافر قصد القتل وسبق الاصرار عن نص ما اثبات به وفحواها ، يكون باطلا لابتنائه على أساس فاسد .

(١٩٧٤/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٥ ص ٨٥٥)

٢٢٥١ - لما كان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للحديث عن توافر قصد ازهاق الروح لدى الطاعن اقتصر على ذكر تعمد الجاني اتيان الفعل المبادئ المتمثل فى مناداته للمجنى عليها وتكليفها برفع التلدة الحديدية التى شحنها بتوصيلة كهربائية ممتدة بسلك فى مجله ، دون أن يعرض ليدفاعه القائم على نزوعه الى المداخلة عن طريق اتصال سلك كهربائى بالتلدة حتى اذا ما أمسك به الأولاد ارتعشوا ضحك عليهم ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا .

(١٩٧٤/٤/٢١ أحكام النقض س ٤٩ ق ٨٩ ص ٥٢٩)

٢٢٥٢ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر نية القتل لدى الطاعن من إطلاقه عيارا ناريا من بندقية وهو سلاح قاتل بطبيعته قاصدا اصابة أى من أفراد عائلة المجنى عليها وهو لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح من شأنه إحداث القتل وإطلاق عيار نارى منه على المجنى عليها واحداث اصابته ولا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن هذه النية بنفس الطاعن ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور .

(١٩٧٤/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٩ ص ١٨٠)

٢٢٥٣ - لما كان ما استدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية القتل لدى الطاعن من تحضوره الى مكان الحادث حاملا سلاحا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه فى مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى عليه فى مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور متعيينا نقضه .

(١٩٦٥/٣/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٤ ص ٢٠٦ ، ١٩٦٥/١/٤)

ق ٥ ص ١٦ ، ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ق ١٣٣ ص ٦٧٥)

٢٢٥٤ - لما كان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه لا يفيد حتما أن الجاني أتوى ازهاق روحه، وكانت الإصابة في مقتل لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجاني صوب العيار إلى المجنى عليه متعمدا أصابته في الموضع الذي يعد مقتلا من جسمه ونحو ما لم يدل عليه الحكم، فانه يكون معيبا بالقصور في البيان .

(١٩٦٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٥ ص ٨٤٠)

٢٢٥٥ - بما ذكر الحكم من أن نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الجند الذي ملأ قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها، ولو كان المذدوف قد أطلق عن قصد، ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تعمدوا تصويب الأعيرة النارية إلى مقاتل من المجنى عليهما .

(١٩٦٢/١/٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٩ ص ٣٥)

٢٢٥٦ - إذا كان الحكم قد اقتصر على بيان إصابات المجنى عليهما دون أن يستظهر نية ازهاق الروح، كما أنه لم يستظهر علاقة السببية بين تلك الإصابات كما أوردها الكشف الطبي وبين الوفاة التي حدثت فانه يكون معيبا بما يكفي لنقضه .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢ ص ٣٨٥)

٢٢٥٧ - لا يكفي بذاته استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى التبديل على نية القتل وازهاق الروح إلى القول بأن نية القتل متوافرة من استعمال المتهم لسلاح قاتل بطبيعته هو مطواه ومن أنه ياله بالطعنات المتعددة على المجنى عليه، فانه يكون مشوبا بالقصور إذ أن ما أثبتته الحكم لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل المادي وهو ضربات مطواه .

(١٩٥٨/١١/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٧ ص ٩٣٠)

٢٢٥٨ - ان مجرد استعمال سلاح ناري والحاق إصابات متعددة .

بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد ازهاق روحه ، ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في اثبات قيام هذا القصد .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠ ص ٧٩)

٢٢٥٩ - تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه لا يفيد حتما أن مطلقه انتوى ازهاق روحه ، كما أن إصابة انسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل الا اذا ثبت أن مطلق العيار قد وجهه الى من أصيب وصوبه متعمدا الى الموضع الذي يعد مقتلا من جسمه .

(١٩٥٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٨ ق ١١ ص ٤١١ ، ١٩٥٦/١٠/١٦ س ٧ ق ٢٨٥ ص ١٠٥٢)

٢٢٦٠ - لا يكتفى في بيان نية القتل أن تكون الإصابة جاءت في مقتل من المجنى عليه اذا كان الحكم لم يبين أن الجاني تعمد إصابة المجنى عليه في هذا القتل ، وانه كان يقصد بذلك ازهاق روحه .

(١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٢ ص ٤٧٦)

٢٢٦١ - اذا أتى الحكم خاليا من بيان اضطلاع المتهم بنية القتل عند ارتكاب الجريمة ، لا في روايته للوقائع ولا عند كلامه على سبق الاصرار كان باطلا ووجب نقضه .

(١٩٢٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٢٥ ص ١٤٧)

٢٢٦٢ - لا يكفي في اثبات نية القتل العمد أن تنفى المحكمة في حكمها ما يدعيه المتهم من أن الواقعة انما هي قتل خطأ ، بل لا بد أن يتجه الحكم الى اثبات أن ما اجترحه المتهم كان جريمة قتل عمد وأن نية القتل - لا احداث جروح - كانت هي رائدة في فعلته ، وذلك حتى لا يفسح المجال أيضا للظن بأن الجريمة هي ضرب عمد أفضى الى موت .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٩ ص ١٢١)

٢٢٦٣ - اذا لم تعن المحكمة أن تذكر في حكمها الظروف التي استخلصت منها ثبوت نية القتل لدى المتهمين عند ارتكاب فعلتهم كان حكمها

باطلا .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٠ ص ١٢١)

٢٢٦٤ - قصد القتل ركن جوهرى من أركان جريمة القتل العمد ،
فإن أغفل الحكم ذكره وجب نقضه .

(١٩٢٦/١/٥ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٥٤ ص ٨٠)

الباعث

٢٢٦٥ - من المقرر أنه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما
نشأت لدى الجانى اثر مشادة وقتية ، كما أن الباعث على الجريمة ليس ركنا
من أركانها أو عنصرا من عناصرها .

(١٩٨٠/٣/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٥ ص ٤٠٧ ، ١٩٧٥/٦/٨
س ٢٦ ق ١١٥ ص ٤٩٣)

٢٢٦٦ - لا يقدح فى سلامة الحكم بعبى الطاعن عليه أنه أغفل
بيان الباعث على القتل ، لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها
أو عنصرا من عناصرها ، فلا يقدح فى سلامة الحكم اغفاله عن بيان الباعث
تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤ ص ٢٤ ، ١٩٧٣/٣/٢٦
س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧)

٢٢٦٧ - متى كان ما يجادل فيه الطاعنان انما يتصل بالباعث على
ارتكاب جريمة القتل ، وهو ليس من أركانها أو عناصرها فانه مهما كان
الحكم قد أخطأ فى بيانه فان ذلك لا يؤثر فى سلامته .

(١٩٧٨/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٢ ص ٢٧٥ ، ١٩٧٧/٤/٢٥
س ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠)

الاستفزاز

٢٢٦٨ - لا تأثير للاستفزاز أو الغضب فى اثبات توافر نية

القتل أو نفيها .

(١٩٨٤/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٦ ص ٣٥٣)

٢٣٦٩ - حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل، ولا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعله تحت تأثير أى من هذه الحالات وان عدت أَعذاراً قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها الى محكمة الموضوع .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١) .

٢٣٧٠ - من المقرر أن حالات الاثارة والاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وكونه ارتكب فعله تحت تأثير أى من هذه الحالات .

(١٩٨٢/١/١٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣ ص ٢ ، ١٩٨٢/٣/٣١ ق ٨٦ ص ٤٢٣)

٢٣٧١ - ان الاستفزاز لا ينفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني ، وبين كونه قد ارتكب الفعل تحت تأثير الغضب .

(١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٦ ص ٣٥٠)

٢٣٧٢ - ان الاستفزاز لذاته لا ينفي نية القتل .

(١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٢ ص ١٠٨)

علاقة السببية

٢٣٧٣ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني ، وترتبط من الناحية الممنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمداً . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه . فاذا كان الحكم المطعون

فيه قد دتل على أن اعتداء الطاعنين واحداث اصابات برأس المجنى عليه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي الى ما انتهى اليه فانه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٦٥/١٠/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٧ ص ٦٦٢)

٢٢٧٤ - جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه بنية قتله يؤدي بتطبيعته الى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من اصابة وقعت في مقتل أم من اصابة وقعت في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٢٢٧٥ - من الجائز أن تنشأ نية اقتل لدى الجاني اثر مشادة كلامية .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٢٢٧٦ - اذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الاصابة ، فان اهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الاصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد اليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله .

(١٩٦١/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٠ ص ٧٨٠)

٢٢٧٧ - اذا كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي وصف اصابات المجنى عليها وان وفاتها تعزى الى اصابتها النارية مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتك ونزيف في مواضع حددها ، فانه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين اصابات المجنى عليها وسببها .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٣٤)

٢٢٧٨ - قطع التقرير الطبي أن ما صاحب الحادث من انفعال نفساني ومجهود جسماني نبه العصب السمبتاوي مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت بالوفاة كاف لاثبات توافر رابطة السببية ، ولا يغير من ذلك امكان حصول النوبة ذاتيا اذا كان من واجب المتهم أن

يتوقع حصول هذه النتيجة .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٥ ص ١٤٠٨)

٢٢٧٩ - لا يتطلب المادة ٢٣٤/١ عقوبات سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته الى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة . ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بآلة قاتلة وحدثت الوفاة من الطعنات فلا يعينه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعا ونسب حدوثها الى المتهم وحده دون غيره وبغير مشاركة .

(١٩٧٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٤ ص ٣٧٩)

٢٢٨٠ - اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها فلا يجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاء في هذا الشأن على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

(١٩٨٥/١/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٠ ص ٩٠)

٢٢٨١ - رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما والا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه . فاذا كان الحكم المطعون فيه في صدد حديثه عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية عن الاصابات التي وجدت بالقتيل ولم يعن ببيان رابطة السببية من هذه الاصابات والوفاة من واقع الدليل الفني فان النعي عليه بالقصور يكون مقبولا .

(١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٢ ص ٢٨٦)

٢٢٨٢ - اذا كان الحكم الصادر بادانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف انتهى الى أن الاصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت وفاة المجنى عليه ، فانه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(١٩٦٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٦ ص ٨١٥)

تحديد المسؤولية

٢٣٨٣ - إذا كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجرائم القتل العمد والشرع فيه مع سبق الإصرار فقد وجب مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ، ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يتبت أن الجاني قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها أو قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال . . .

(١٩٨٠/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٨ ص ١١٣٢)

٢٣٨٤ - تحقق قيام ظرف سبق الإصرار كما هو مغرّف به في القانون يرتب بين الطاعن وبين من يدعى بأشهادهم في ارتكاب الفعل معه تضامنا في المسؤولية تستوي في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليها ؛ إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واتهامهم في الاعتداء على المجنى عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي اتفاه دون تحديد لفعله وفعل من كانوا معه ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاته بناء على ما اقتنعت به من الأسباب السائغة التي أوردتها من أن تدبيره قد أنتج النتيجة التي قصد إحداثها وهي الوفاة ، فإن ما يشيره الطاعن بشأن تعدد محدثي إصابات المجنى عليه التي سببت الوفاة نظرا لتعدد واختلافها شكلا وسببا يكون غير سديد .

(١٩٨٠/٣/٩ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٤ ص ٣٤٣)

٢٣٨٥ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردتها أن الطاعنين الثلاثة قد اتفقوا على ارتكاب جريمة السرقة التي وقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لها ، ودلل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثالث باعتباره الفاعل الأصلي في جريمة القتل العمد فذلك حسبه ، إذ ينعطف حكمه على من اتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة مع علمه باحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لها ، بغض النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته ما دامت المحكمة قد دلت تدليلا سليما على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق الطاعنون الثلاثة على ارتكابها .

(١٩٧٨/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٧ ص ٨٠٩)

٢٢٨٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن والمنحكوم عليها الأخرى تواجدهما على مسرح الجريمة ومساهمتها في الاعتداء على المجنى عليه متى توافر ظرف سبق الاصرار في حقهما مما يرتب في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية بينهما عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي يبتا ألتية عليه ، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهما محددا بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه .

(١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٣ ص ١٥٥) .

٢٢٨٧ - لما كان الحكم قد أثبت في دليل سائر توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن ووالده مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية ، فإن الحكم إذ انتهى إلى مساءلة الطاعن بوصفه فاعلا أصليا طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون قد أضاف صحيح القانون ويضحي بما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير منديف .

(١٩٧٥/٥/١١ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٣ ص ٤٠٥) .

٢٢٨٨ - الأصل أن الإنسان يتسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها غيره متى توافر سبق الاصرار ، وإن قل نصيبه في الأفعال المتبادية المكوكة لها ، ومن ثم فانه لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال .

(١٩٦٦/٢/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧ ص ٩٤ ، ١٩٦٦/١/٤ ن ٥ ص ٢٥) .

٢٢٨٩ - متى كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجريمة القتل لعمد مع سبق الاصرار فقد وجبت مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع يره ، ويكون ما انتهى إليه الحكم من مساءلته وحده عن النتيجة ضحيها في لقانون .

(١٩٦٦/٢/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧ ص ٩٤ ، ١٩٦٦/١/٤ ن ٥ ص ٢٥) .

٢٢٩٠ - من المقرر أن سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين

على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه ، ومن ثم فإن الحكم إذا كان اطاعين بجناية الضرب المفضي الى الموت من جراء بعض الضربات التي أحدثوها بالمجنى عليه يكون صحيحاً ما دام قد اثبتت نوافر ظرفي سبق الاصرار والترصد واتفاقهم السابق على ضرب المجنى عليه . ولا موجب في هذه الحالة لبيان الصلة بين الاصابة التي أحدثها كل منهم بالمجنى عليه وبين الوفاة .

(١٩٦٥/١٠/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٧ ص ٦٦٢)

٢٢٩١ - لا يشترط لتوافر سبق الاصرار أن يكون غرض المصير هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصير عليه منصرفاً الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم ثار ويناصبونها العداء واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون الى الفتك به وببصره - المجنى عليه الثاني - الذي كان الى جواره وهو ما يرتب بينهم تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، اذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهما ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذاً لهذا الاتفاق والتصميم الذي انتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الاصابات التي أدت الى وفاتهما بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهو الوفاة ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

(١٩٦٣/١١/١٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٨ ص ٨٢٣ ، ١٢/٩)

(١٩٥٧ س ٨ ق ٢٦٥ ص ٩٦٤)

٢٢٩٢ - من المقرر أن سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كل منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه ، ومن ثم فإن الحكم إذا كان

الطاعنين كإيهما بجناية العاهة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء احدي الضربات يكون صحيحا .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٨ ص ٤٥١)

٣٣٩٣ - متى كان الحكم قد حدد الأفعال التي قارفها كل متهم واثبت عليهم اتفاقهم على قتل المجنى عليه والشروع في قتل الباين عمدا مع سبق الإصرار ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي الى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين في جريمة القتل والشروع فيه ، وليس يلزم والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حده .

(١٩٦١/٤/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٨٢ ص ٤٤٢ ، ١٩٦١/٣/١٣ ،
نق ٦٦ ص ٣٤٧)

٣٣٩٤ - انه مع عدم قيام سبق الإصرار بين المتهمين أو قيام الاتفاق بينهما لا يصح أن يسأل كل منهما الا عن الأفعال التي ارتكبتها .
(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٩ ص ٢٠٢)

٣٣٩٥ - اذا كانت الوقائع التي أوردها الحكم بادانة المتهمين في جناية القتل العمد المقترن بظرف من الظروف المشددة التي أوردها القانون لا تؤدي الى نسبة وفاة المجنى عليه لفعل جنائي مادي وقع من واحد منهم معين بالذات ، وكانت الادانة قد بنيت على أساس توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد لديهم ، فذلك يقتضي قانونا اعتبار كل من المتهمين مجرد شريك في الفعل بطريق الاتفاق والمساعدة لفاعل أصلي مجهول من بينهم ، فاذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعا فاعلين أصليين في هذه الجناية فانه يكون قد أخطأ في هذا الاعتبار .

(١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٨ ص ٤٣٣)

٣٣٩٦ - اذا كان ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل ، من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن ناعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا

منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها بالاضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ عقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جنايه. القتل انعمد المقترون بجناية قتل أخرى ، ويرتب في صحيح القانون تضامنا في المسئولية الجنائية عرف محدث الاصابة القاتلة منهم أو لم يعرف .

(١٩٧٠/١/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٨ ص ١٥٧)

٢٢٩٧ - متى كان الحكم قد اثبت بالأدلة السائغة التي أوردها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشدة أزر زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليه تنفيذا لقصدهما المشترك الذي يتنا النية عليه ، فإن في هذا ما تحقق به بمسئولية المتهمين معا عن جنايتي قتل أحد المجنئ. عليهما عمدا والشروع في قتل الآخر ، كفاعلين أصليين فيها طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى في هذا أن يكون مطابق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومثينا بالذات أو غير معلوم .

(١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٩ ص ٦٤٩)

٢٢٩٨ - من المقرر أنه متى اثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توفرها في حق من أداته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك ، فإن النعى على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سيديد .

(١٩٦٣/٥/١٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٨١ ص ٤٦٩)

٢٢٩٩ - تضامن المتهمين في المسئولية الجنائية في جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معا على ارتكاب هذم الجريمة .

(١٩٥٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠ ص ٧٧)

٢٣٠٠ - إذا كان الحكم قد بين ما ساهم به المتهم مع آخرين من اتفاقهم على قتل المجنى عليهم وسرقة ما معهم واصرارهم السابق على القتل

وشد أزر أحدهم بوجود الباقيين معه في مكان الحادث وقت مقارفة الجرائم واعداد الحفرة لدفن الضحايا واهالة التراب عليهم بعد سرقة النقود والمصوغات التي كانت معهم واقتسامها فيما بينهم ، فان الحكم اذ بين ذلك وأقام الدليل عليه يكون قد أصاب في اعتبار ذلك المتهم فاعلا أصليا لا شريكا ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تنشأ الا من فعل متهم آخر .

(١٢/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٦٠ ص ٨٥١)

٢٣٠١ - اذا اتفق متهم مع آخرين على قتل شخص وأطلق هذا المتهم أعيرة نارية لم تصب المجنى عليه الذي توفي نتيجة أعيرة أطلقها عليه الآخرون فان المتهم يكون مسئولاً عن جريمة قتل المجنى عليه باعتباره فاعلا أصليا في حكم المادة ٣٩/٢ عقوبات على ما جرى به قضاء محكمة النقض . ذلك أن ما ساهم به من أفعال يعد من الأعمال التنفيذية في الجريمة المذكورة .

(١٢/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٥٩ ص ٨٤٦)

٢٣٠٢ - ما دام الحكم قد أثبت أن المتهمين قد اتفقا على اغتيال المجنى عليه وأن كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة ، فان مساءلتها معه عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة ، ولا يغير من ذلك أن تكون احدي الضربتين هي التي أحدثت الوفاة .

(١/١/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٢٨ ص ٣٣٢)

٢٣٠٣ - اذا أثبت الحكم أن المتهم وآخر قد أحدثا الاصابات بالمجنى عليه بنية قتله وأنهما معا كانا ينهالان بعصى غليظة على رأسه ، فهذا المتهم يكون مسئولاً عن وفاة المجنى عليه مهما كانت الضربة التي أحدثها به ، واذن فعدم امكان تعيين هذه الضربة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

(٧/١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣ ص ٤٣)

٢٣٠٤ - متى كان الثابت بالحكم أن كلا من المتهمين قد ضرب القاتل وأن ضربته ساهمت في الوفاة ، كان كل منهم مسئولاً عن الوفاة ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة . فاذا كان كل منهم قد قصد القتل فانه يعد مسئولاً عن جناية القتل العمد ولو لم يكن بينه وبين زملائه اتفاق

• على القتل

(١٩٢٨/١١/٧ مجموعة الفواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٤ ص ٣١٨)

٢٢٠٥ - مجرد توافق المتهمين على الفعل لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة الفعل الذي ارتكبه .

(١٩٥٥/١٢/١٢ أحكام النقض س ٦ ق ٤٣٣ ص ١٤٦٦)

٢٣٠٦ - حدوث اصابة المجنى عليه من الامام رغم وقوف ضاربه خلفه جائز اذ أن جسم الانسان متحرك لا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء .

(١٩٨٨/١٢/١ ط ١٢١٤ لسنة ٥٨ ق)

٢٣٠٧ - مجرد ملاحقة الطاعن للمجنى عليها ومراودتها عن نفسها وتهديده لها بالقتل ان اقترنت بغيره لا يفيد حتما ثبوت مقارفة الطاعن لواقعة قتل المجنى عليها .

(١٩٨٨/١١/٣ ط ٢٤٢١ لسنة ٥٨ ق)

الخطأ في الشخص

٢٣٠٨ - لا يجدى الطاعن التحدى بأن الحكم لم يفصح عن بيان نية القتل لمن أخطأ في شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الاول بذاته أو تحديده وانصراف أثره الى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تعدو أن تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التي يؤخذ الجاني فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها فعله ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا الغرض . ومن ثم فان ما أورده الحكم بيانا لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسبة الى جريمة قتل المجنى عليه الاول ينعطف حكمه بطريق اللزوم الى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التي دانه بها .

(١٩٨٠/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٨ ص ١١٣٢)

٢٣٠٩ - متى توافر ظرف سبق الاصرار فان القتل يعتبر مقترفاً به وملازماً له ولو أخطأ الجاني الهدف فأصاب آخر . لما كان ذلك وكافة الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الاصرار في حق الطاعنين وبالنسبة لواقعة القتل . فان هذين العنصرين يعتبران قائمان في حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين اقترنتا بهما زماناً ومكاناً وهما قتل ٠٠٠ والشروع في قتل ٠٠٠ ولو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلاً بفعل القتل الذي انتوى الطاعنان ارتكابه وعقداً عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف ، الأمر الذي يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية فيكون كل منهما مسئولاً عن جرائم القتل والشروع فيه التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليتين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت الى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .

(١٢/٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٩ ص ٢٤٣)

٢٣١٠ - واذا كان الحكم قد دلل على قيام نية القتل بما فيه الكفاية بقوله : وحيث ان نية القتل متوافرة لدى المتهمين من استعمالهما آلتين قاتلتين بطبيعتهما (مسدسين) وتصويبهما الى المجنى عليه وإطلاق عدد من الأعيرة النارية عليه في مواضع قاتلة من جسمه ، وذلك بقصد ازهاق روحه انتقاماً للثأر . وحيث ان نية القتل متوافرة كذلك بالنسبة للمجنى عليه . الذي أصيب أثناء إطلاق النار لقتل المجنى عليه ، ومن المعلوم أنه أخطأ في شخص المجنى عليه لا يؤثر في توافر أركان جريمة القتل العمد ما دامت متوافرة بالنسبة للمجنى عليه المقصود ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان في خصوص نية القتل يكون غير سديد .

(١٣/١١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٥ ص ٩٤٣)

٢٣١١ - لا يعيب الحكم عدم افصاحه عن شخص من انصرفت نية المتهم الى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديد وانصراف أثره الى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فان كانت الأولى فالمسئولية متوافرة الأركان وان كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة

العمدية بحسب النتيجة التي انتهى اليها فعله .

(١٩٥٧/١٢/٣ أحكام النقض س ٨ ق ٢٥٨ ص ٩٣٩)

٢٣١٣ - انه وان كان صحيحا انه يكفي للتعاب على القتل العمد ان يكون الجاني قد قصد بالفعل الذي قاربه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذي انتواه قد اصاب غير المقصود - سواء اكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل ، الا أنه يجب بالبداهة أن تتحقق نية القتل بآدى قى بدء بالنسبة الى الشخص المقصود واضابته أولا وبالذات ، فان شكك الحكم عن استظهار هذه النية كان معينا .

(١٩٥٧/٣/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ٧٩ ص ٢٧٨)

٢٣١٣ - متى كان الثابت بالحكم ان المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل زوجته فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فانه يكون مسئولا جنائيا عن الشروع فى قتل زوجته ، وفى قتل المصابة ، ذلك لانه انتهى إلى القتل وتعمده ، فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليها .

(١٩٤٤/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٢ ص ٤٥٤ ،

٢٣١٤ - يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل الذي قاربه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذي انتواه قد اصاب غير المقصود ، سواء اكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل ، فان جميع العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة فى الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله .

(١٩٤٣/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨٢ ص ٢٥٢)

٢٣١٥ - ان سبق الاصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له ، فمتى قام بتنفيذ الجريمة التي أصر على ارتكابها فيعتبر هذا الطرف متوافرا فى حقه ولو كان الفعل الذى ارتكبه لم يقع على الشخص الذى كان يقصده بل وقع على غيره .

(١٩٤٢/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٠ ص ٦٦٤ .

(١٩٣٤/١٠/٢٢ ج ٣ ق ٢٧٩ ص ٣٧٢)

٢٣١٦ - اذا صوب شخص على انسان عياراً نارياً بقصد قتله فإخطأه وأصاب انساناً آخر فقتله وجب اعتبار هذا الشخص قاتلاً عمداً لأنه نوى القتل وتعمده فهو مسئول عن النتائج الاحتمالية التي ترتبت على قصده الجنائي .

(١٩٣٠/١١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٩ ص ١٢٥)

٢٣١٧ - اذا أطلق شخص عياراً نارياً على جماعة بنية القتل فأصاب آخر ليس من هذه الجماعة المتشاجرة فقتله اعتبر قاتلاً عمداً .

(١٩٢٩/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١٠ ق ٢٦٦ ص ٣٠٩)

العقوبة

٢٣١٨ - تقضى المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق اضرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، كما تنص المادة ٤٦٠ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية هي الأشغال الشاقة المؤبدة، والمحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول عن ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة . ومن ثم فإن العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة مدة عشر سنوات - تكون في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجرائم الشروع في القتل واحراز السلاح والذخيرة التي دين بها .

(١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٠ ص ١٠٦٩)

٢٣١٩ - لا محل لأن ينقض خطأ في تطبيق القانون الحكم القاضي بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات في تهمة شروع في قتل عمد مع سبق الاصرار عملاً بالمادة ٣٥٢/٢ عقوبات التي تجيز تخفيض العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤقتة التي هي من ثلاث الى خمس عشرة سنة لأنه لا شيء في القانون يحتم والحالة هذه الحكم بالحد الأدنى .

(١٩٠٣/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٤ ص ١٤١)

من أحكام محكمة الموضوع

٢٣٣٢ - لا يحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجبها الا اذا اقر هو بها أو شهد شاهدان أنهما نظرا في حال وقوع ذلك منه .

(جنایات مصر ١٨٩٣/٨/٣٠ الحقوق س ٨ ص ٢٣٧)

٢٣٣٢.١ - اذا أصر القاتل عمدا على قتل زيد فأصاب رجلا آخر خطأ كان الحكم واحدا ويجب قتل القاتل .

(جنایات بنی سويف ١٨٩٣/١١/٣٠ الحقوق س ٨ ق ٨١ ص ٣٣٢)

٢٣٣٢.٢ - ينار في القتل عمدا الى الآلة التي استعملت اذا كانت من معدات القتل عمدا أو من غيرها .

- ما دامت الآلة المستعملة في الجنايات هي قتاله فسيان مات المضروب بها فورا أو بعد حين من الزمان طويل أو قصير .

- ان العمد في القتل يتوفر بمجرد وجوده بالنظر الى شخص معين ولو لم يقتل هو وقتل آخر في الحادثة .

(استئناف مصر ١٨٩٦/١٢/١٥ الحقوق س ١٢ ق ٧ ص ٢٥)

٢٣٣٣ - قصد قتل انسان هو ركن من أركان جريمة القتل العمد فاذا أطلق شخص عيارا ناريا على شيء يحسبه بحسن نية شبيحا فأصاب رجلا وهو يجهل وجود أحد من الناس لا يعاقب لتهمة شروع في قتل بل لتهمة احداث جروح ناشئة عن عدم احتياط .

(حالة طنطا ١٩١٢/٣/١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٨١ ص ١٦٠)

الفقرة الثانية

الاقتران

٢٣٣٤ - يكفي لتفايظ العقاب عملا بالمادة ١/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي

فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك للمستقل به قاضى الموضوع .

(ر ١٩٨٠/١٢/٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٥ ص ١٠٦٥ ،
١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ ق ٢١٤ ص ٩٩٤)

٢٣٣٥ - يكفى لتفليظ العقاب عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استئلال الجريمة المفترنة عن جناية اقتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن ، وملاك الأمر فى تقدير ذلك يستقل به قاضى الموضوع . ولما كان شرط انزال العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . وعلى محكمة الموضوع فى حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن نقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٤ ص ٦٠٤ ، ١٩٨٥/٦/١٢
س ٣٦ ق ١٣٧ ص ٢٧٢ ، ١٩٨٨/١١/١٥ ط ١٩٨٧ س ٥٨ ق)

٢٣٣٦ - ان المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها وهى التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب لانطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة سببية على الوجه الذى بينه القانون ، أما اذا انتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة مما يتعين معه على المحكمة فى حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة السرقة أن تبين غرض الجانى من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .

(١٩٨٦/١١/١٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٠ ص ٨٨٣)

٢٣٣٧ - لما كان ما أثبتته المحكمة كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل من معيّنهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذها وأن

كلا منهم قد قصد قصد الآخر في ايقاعها ، مما يرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية ، ومن ثم فان كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد المقترون بجناية الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بيتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(١٩٧٩/١٣/٣٠ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢١٤ ص ٩٩٤)

٣٣٢٨ - من المقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، لا يشترط وقوعهما في مكان واحد ، وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع . .

(١٩٦٦/١٠/١١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٤ ص ٩٣٩)

٣٣٢٩ - إذا كان الثابت من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه أن الطاعن شرع في قتل . . . بأن أطلق عليها عيارين نارين قاصدا قتلها وما أن أسرعت لنجدتها والدتها . . . وشقيقتها . . . حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصدا قتلها فقصيتا ، ثم أردف ذلك بقتل . . . كل ذلك تم في مسرح واحد ، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنايات القتل قد تتابعت وكانت جناية الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعاً رابطة زمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عاياه في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(١٩٦٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٤ ص ٥٧٠)

٣٣٣٠ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما اذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة اجرامية واحدة ، إذ العبرة

هي بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض الآخر بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكونا لجريمة مستقلة عن الأخرى .

(١٩٦٦/٥/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٢ ص ٧١٥ ، ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ق ١٩٢ ص ٩٣١)

٢٣٣١ - جعل الشارع في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بفقرتيها الثانية والثالثة ، من الجناية المقرنة بالقتل العمد أو من الجناية المرتبطة به طرفاً بمشدد لجناية القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين ، بفرض عقوبة الاعدام عند اقتران القتل بجناية والاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجناية ، ومقتضى هذا أن تكون الجناية المقرنة بالقتل مستقلة عنه ، وألا تكون مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب . فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف ، ومتى تقرر ذلك ، وكان كل من جنايتي القتل العمد والسرقة بالاكراه إذا نظر إليهما معاً يتبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها ، فإنه يكون جريمة القتل ، ويكون في الوقت نفسه ركن الاكراه في السرقة ، فيكون عقاب المتهم طبقاً لنص المادة ٢٣٤ عقوبات في فقرتها الثالثة لا الثانية التي أعمل نصها الحكم .

(١٩٦٠/٤/٢٥ أحكام النقض س ١١ ق ٧٢ ص ٣٥٦)

٢٣٣٢ - يكفي لتحقيق الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات وقوع أى فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد متميز عنه ، ويكون بذاته لجناية من أى نوع كان .

(١٩٥٩/٤/١٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٢ ص ٤٢٢)

٢٣٣٣ - أن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جناية القتل العمد والجناية الأخرى التي اقترنت بها قدر معين من الزمن ما دامت الجنايتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزها بعضهما عن بعض بالقدر الذي تكون كل منهما جريمة مستقلة .

(١٩٥٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٦ ص ٧٠٠)

٢٣٣٤ - انه لما كان مفهوم ما نصت عليه المادة ٢٣٤/٢ عقوبات من تشديد عقوبة جريمة القتل اذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جريمة أخرى أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وكان تقدير ذلك من شأن قاضي الموضوع ، فإن الحكم متى تضمن توافر رابطة الزمنية هذه فلا تجوز اثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٤٨/١١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٥ ص ٦٢٩)

٢٣٣٥ - إذا كانت الجريمة الأخرى لا يعاقب عليها لسبب خاص بالمتهم فإن التغليب لا يكون له من مبرر ، وإذا فاذا قتل الابن أباه لسرقة ماله فلا يصلح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه ، إذ الحكم غايته بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة في حين أن القانون لا يعاقب عليها .

(١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٨ ص ٧١٣)

٢٣٣٦ - ان الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات اذ نصت على تغليب العقاب في جريمة القتل العمد اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جريمة أخرى فإنها لا تطلب سوى أن تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية ، وأن تكون الجريمة الأخرى التي قارفتها المتهم مع القتل جريمة ، واذن فلا يشترط أن يكون بين الجنايتين رابطة أخرى كاتحاد القصد أو الغرض . كما لا يشترط أن يكون بين الجنايتين رابطة أخرى كاتحاد القصد أو الغرض . كما لا يشترط أن تكون الجريمة الأخرى من نوع آخر غير القتل ، إذ النص إنما ذكر جريمة أخرى لا جريمة من نوع آخر . فيصبح أن تكون الجريمة المقترنة بالقتل جريمة قتل أيضا . لكن لكي يصدق على هذه الجريمة وصف أنها جريمة أخرى يشترط أن يكون الفعل المكون لها مستقلا عن فعل القتل ، بحيث أنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين ، أو كان هناك فعلا بدأ وعدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون إلا جريمة واحدة فلا ينطبق ذلك النص . أما اذا تعددت الأفعال وكان كل منها يكون جريمة ، فإنه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلا ، والأخرى جريمة كائنا ما كان نوعها ، وذلك بغض النظر عما قد يكون هناك من ارتباط أو اتحاد في الغرض . وبناء على ذلك فإن إطلاق المتهم عيارا ناريا بقصد القتل أصاب به شخصا ، ثم إطلاقه عيارا ثانيا أصاب به شخصا آخر ، ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة ، لأنه مكون من

فعلين مستقلين متميزين أحدهما عن الآخر ، كل منهما يكون جناية .

(١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦ ص ٤ ،
١٩٤١/١٠/٢٧ ج ٥ ق ٢٨٧ ص ٥٦١ ، ١٩٣٩/١٠/٣٠ ج ٤ ق ٤٢٣
ص ٥٩١) .

٢٣٣٧ - المادة ٢/٢٣٤ عقوبات صريحة في تغليظ العقاب عندما
تكون الجناية الثانية مقترنة بالأولى ، وهذا يدل على أنه يصح إلا يكون بين
الجنايتين زمن مذكور .

(١٩٤٢/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨٤ ص ٦٤٥)

٢٣٣٨ - يشترط لتطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات ألا تكون
الجريمتان ناشئتين عن فعل جنائي واحد وأن تتوافر رابطة الزمنية بينهما .
(١٩٨٨/١١/١٥ ط ٣٨٩٧ لسنة ٥٨ ق)

٢٣٣٩ - ان كل ما تشترطه المادة ٢/٢٣٤ عقوبات هو.. ألا تكون
الجنايتان ناشئتين عن فعل واحد. كغيار نارى يطلق عمدا فيقتل شخصين
أو قنبلة تلقى فتصيب أكثر من شخص ، اذ وحدة الفعل تكون حينئذ مانعة
من انطباقها .

(١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٨ ص ٥٨٧)

٢٣٤٠ - لا يشترط لتطبيق المادة ٢/١٩٨ عقوبات أن تمضى
بين الجنايتين فترة من الزمن ، بل بالعكس ما دامت هذه الفقرة تنص على
أن جريمة القتل العمد تكون قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى
فهى تنطبق فى حالة اقتران الجناية الأخرى بجريمة القتل مثل ما تنطبق فى
حالة ما تكون الجناية الأخرى قد تقدمت جناية القتل أو تلتها بزمن قريب .
وكل ما فى الأمر أن لا تكون الجنايتان ناشئتين عن فعل جنائى واحد كغيار
نارى واحد يطلق عمدا فيقتل شخصين أو قنبلة تلقى عمدا فتصيب شخصين
أو أكثر ، اذ وحدة الفعل فى مثل هاتين الصورتين تكون مانعة من انطباق
الفقرة المذكورة . أما اذا تعدد الفعل ، كما لو أقدم الجانى على قتل شخص
عمدا بأن طعنه بسكين قاصدا قتله فأصابه أصابة أودت بحياته ثم شرع فى
قتل شخص آخر عمدا بأن طعنه بالسكين فأحدث به جروحا لم تؤد الى وفاته

فان الفقرة تكون منطبقة ولو كانت الأفعال المتعددة قد وقعت في ثورة غضب واحدة متصلة .

(١٩٣١/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٨ ص ٢٨٢)

٢٣٤١ - لا تنطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات اذا كانت الجريمتان حدثتا من فعل واحد غير متجزئ في ذاته كرصاصة أطلقت فأصابت رجلين أو قنبلة قذفت فأصابت عدة أشخاص أو خشبة أسقطت على أناس فقتلتهم أو سهم رمى فاخترق صدر اثنين . أما اذا تعدد الفعل وتعددت الجرائم بتعددته فان الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات تكون هي المنطبقة ولو كانت الأفعال ونتائجها المتعددة حدثت في أثناء مشاجرة واحدة وتحب تأثير ثورة غضب واحدة ؛ إذ العبرة في عدم الانطباق هي بوحدة الفعل لا بوحدة الثورة الاجرامية .

(١٩٢٩/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣٨ ص ١٥٣)

٢٣٤٢ - ان الشارع في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات قصد ربط جناية القتل العمد بجناية أخرى تقارنها أو تتلوها أو تسبقها أن ينزل هذه الجناية الأخرى منزلة الظرف المشيد لجريمة القتل المذكورة . ولما كان لا مانع يمنع من أن يكون لجناية القتل العمد المقترنة بظرف مشدد شروع يعاقب عليه القانون وجب تطبيق هذه الفقرة على الشروع في القتل العمد اذا اقترنت به أو سبقته أو تلتها جناية أخرى ولو كانت هذه الجناية الأخرى شروعا في قتل كذلك .

(١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨ ص ٣٦)

٢٣٤٣ - ان الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تعاقب على القتل بالأعداء اذا سبقته أو تلتها أو اقترنت به جناية أخرى قد جعلت في الواقع هاتين الجريمتين جناية واحدة خاصة يعاقب على الشروع فيها كما يعاقب على الشروع في أي جريمة أخرى فتطبق في هذه الحالة الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ مع القواعد العامة المتعلقة بالشروع . وقد حكمت المحكمة بأن الشروع في القتل الذي سبقه شروع في سرقة ذات ظروف مشددة (م ٢٧٣ عقوبات) يعاقب بالمواد ١٩٨ فقرة ثالثة و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات لا بالمواد ١٩٨ فقرة أولى و ٢٧٣ و ٤٥ و ١٦ مع مراعاة

المادة ٣٢ عقوبات .

(٢٧/١٠/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١ ص ١)

٢٣٤٤ - يطبق تشديد العقوبة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات أيا كان نوع الجناية المقرنة بالقتل وسواء كانت جريمة تامة أو شروعا فقط ، فتسرى تلك الفقرة اذا على حالة اقتران جناية القتل بجناية قتل أخرى أو شروع في قتل .

(١٥/٤/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٩٧ ص ١٦٦)

٢٣٤٥ - القتل عمدا معاقب عليه بالاعدام اذا تلاه شروع في جناية قتل أخرى منفصلة عن الأولى ، اذ يكفي لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٦٨ عقوبات أن تكون الجناية التالية مستقلة عن الأولى ، ولا يشترط أن تكون من نوع آخر غير القتل .

(١٤/٦/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٢٥ ص ٢٤٩)

٢٣٤٦ - اذا رفعت الدعوى العمومية على متهم ممتلا بالمادة ١٩٨ عقوبات لارتكابه جناية قتل اقترنت بجناية أخرى هي الشروع في قتل آخر فللمحكمة أن تبرئ المتهم من تهمة القتل الأصلية وتحكم بادانته لارتكابه جناية الشروع ولو أن هذه الجناية الأخيرة لم ترفع بها الدعوى إلا لظروف مشددة للجناية الأصلية .

(٢٨/٢/١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ص ١٣٤)

الارتباط

٢٣٤٧ - تستوجب المادة ٢/٢٣٤ عقوبات لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التآهب لفعل حنحة أو تسهила أو ارتكابها بالفعل ، ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجناية سرقة أن نبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .

(٤/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٠ ص ٩٢٥)

٢٣٤٨ - انه وان كان يكفي لتفليظ العقاب عملا بالمادة ٢٣٤/٣ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتمييزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما ، الا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفهما والعقوبة المقررة لها .

(١٩٦٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٥ ص ١٩٣)

٢٣٤٩ - سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفا مشددا للقتل متى وقع منضمما الى الجنحة وسببا لارتكابها ، فمتى كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن بما ورد في المعاينة أنه بعد أن اغتال المجنى عليها قد شرع في سرقة مالها ، فإنها اذ طبقت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكييف الواقعة من ناحية القانون .

(١٩٥٩/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٥١ ص ٢٣٤)

٢٣٥٠ - ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الاصرار عليه لتسهيل السرقة .

(١٩٥٠/٤/٢٤ أحكام النقض س ١ ق ١٧١ ص ٥٢)

٢٣٥١ - ان المادة ٢٣٤/٣ عقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ، وهي التآهب لفعل جنحة أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة .

(١٩٤٩/١١/٢٩ أحكام النقض س ١ ق ٤١ ص ١١٨)

٢٣٥٢ - ان الرابطة التي يجب توفرها طبقا للمادة ١٩٨ عقوبات في الحالة الواردة في شطرها الأخير تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جنحة أو بقصد التخلص من عقوبتها .

(١٩٣٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٥ ص ٤٦٩)

٢٣٥٣ - ولو أن ظاهر عبارة الشطر الأخير من المادة ١٩٨ عقوبات قد تفيد أن النص يشير الى حالة حصول الجريمتين من شخصين مختلفين ،

الا أنه لا نزاع فى أن النص يتناول أيضا حالة ما اذا وقعت الجناية أو الجنحة من شخص واحد .

(١٩٣٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٥ ص ٤٦٩)

٢٣٥٤ - يجب لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات أن يعنى الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا فيكشف معه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل ، هل كان للتأهب للسرقة أو لتسهيلها وإن لم تتم ، أو كان لتتميم ارتكابها بالفعل أم أن السرقة كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منة تمكين المتهم من الهرب ، إذ أن ثبوت القتل لأن المقاصد المذكورة شرط أساسى لاستحقاق العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالفقرة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط ، بل كانت جريمة القتل وقعت لغرض آخر غير المنصوص عليه واقتترنت بها أو تلتها جنحة السرقة ، وليس بين الجريمتين سوى مجرد الارتباط الزمنى ، فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨ ص ٧)

من احكام محكمة الموضوع

٢٣٥٥ - ان تشديد العقوبة المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات فى حالة ما اذا كانت جريمة القتل العمد قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جريمة أخرى لا يجوز تطبيقه الا اذا تمت جريمة القتل العمد لا فى حالة الشروع فيه .

(جنايات بنى سويف ١٩٢٢/٢/٢٢ المجموعة الرسمية ص ٢٣ ق ٧٨ ص ١٢٥)

مادة ٢٣٥

المشاركون فى القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

حكم

٢٣٥٦ - عقوبة الاشتراك فى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار هى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا لنص المادة ٢٣٥ عقوبات .

ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة طبقا للمادة ١٧ من القانون المذكور الى عقوبة السجن .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣ ص ١٢)

مادة ٢٣٦

كل من جرح أو ضرب احدا عمدا أو اعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع . وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا ارتكبت الجريمة تنفيلا لغرض ارهابي . فاذا كانت مسبقة باصرار أو ترصد تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة .

- الفقرة الثانية مضافة بموجب المادة ٣/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة الايضاحية في نهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني) .

الأحكام

رابطه السببية

٢٣٥٧ - من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا ونفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أحدث بالمجنى عليه عمدا اصابة العنق بأن طعنه بمطواه ودل على توافر رابطة السببية بين هذه الاصابة والوفاة بما استخلصه من أقوال الطبيب المعالج في التحقيقات وشهادة الطبيب الشرعي نفسه بجلسة المحاكمة بعد اطلاعه على أوراق علاج المجنى عليه بالمستشفى بما يجعل الطاعن مسئولا في صحيح القانون عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت من طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان

متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له في الأوراق،
فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له .

(١٩٧٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٠ ص ١٠٧٣)

٢٣٥٨ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل
الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه
من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، وبذلك فالضارب مسئول عن
جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق
غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا
لتجسيم المسؤولية .

(١٩٦٦/٦/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٢ ص ٨٠٦)

٢٣٥٩ - اذا كان المتهم لا ينازع فى أن الوفاة تسببت عن النزيف
الناشئ عن الاصابة ولا يدعى أن التأخر فى اسعاف المجنى عليه كان متعمدا
لتجسيم مسئولية فانه يكون مسئولا جنائيا عن الوفاة .

(١٩٤٢/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٣٦ ص ٦٠٥)

٢٣٦٠ - ما دام اثبات من الحكم أن السبب الرئيسى فى وفاة
المجنى عليه هو الاصابة التى أحدثها به الجانى ، فهذا الجانى مسئول عن
جريمة الضرب المفضى الى الموت ولو كان المجنى عليه به من الأمراض ما ساعد
أيضا على الوفاة .

(١٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩ ص ٩)

٢٣٦١ - يكفى لعقاب شخص بمقتضى المادة ٢٠٠ عقوبات لاجدائه
جروحا بآخر عمدا أفضت الى موته بدون أن يقصد بذلك قتله أن يثبت أنه
كولا هذه الجروح ما حصلت الوفاة بقطع النظر عما يعرض من الأسباب غير
ذلك مثل عدم العناية بمعالجة الجروح .

(١٩١٠/١٢/٢١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٣١ ص ٥٧)

٢٣٦٢ - لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم نقلا عن

التقريرين الطبي الشرعى له معيته الصحيح من ذلك التقرير ، ومؤداه أن وفاة المجنى عليه تعزى الى تلوث موضع إصابة المجنى عليه بأسفل الساق اليمنى بمكروب التيتانوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوى شعبى مزدوج ، فان فى ذلك ما يقطع بنوافر رابطة السببية بين الفعل المسند الى الطاعن وبين الوفاة .

(١٩٨٠/١١/٥ - أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٧ ص ٩٦٥)

٢٣٦٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه ارتكب المجنى عليها - فسقطت على الأرض وتوفيت ، ودل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن ووفاة المجنى عليها بما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن الانفعال والمجهود الجسماني والألم الإصابى الناشئة عن التعدى قد ساهمت فى أحداث الوفاة ، فان فى ذلك ما يحقق مسئوليته فى صحيح القانون - عن هذه النتيجة التى كان من واجبه أن يتوقع حصولها لما هو مقرر من أن الجانى فى جريمة الضرب أو أحداث الجرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ، ولو كانت عن طريق غير مباشر ، ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعلة وبين النتيجة ، ومن أن فرض المجنى عليها إنما هو من الأمور الثانوية التى لا تقطع هذه الرابطة .

(١٩٨٠/٣/١٣ - أحكام النقض س ٣١ ق ٧٠ ص ٣٧٧)

٢٣٦٤ - متى كان الحكم المطعون فيه اعتمادا على الأدلة السائغة التى أوردها والتى لا يمارى الطاعن فى أن لها معيتها الصحيح فى الأوراق قد خلص الى أحداث الطاعن جرحا عمدا برأس المجنى عليه بضربه عصا ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن وفنده وأطرحه بأسباب سائغة التزم فيها بالتطبيق القانونى الصحيح ، فان الطاعن يكون مسئولا عن جناية الضرب المفضي الى الموت التى أثبت الحكم مقارفته اياها ، ولا يجدى الطاعن ما يشير عن الإهمال فى علاج المجنى عليه ، لأنه فضلا عن أنه لا يبدو القول المرسل الذى سبق بغير دليل فانه - بفرض ضحته - لا يقع رابطة السببية ، لأن المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية ، وهو ما لم يقل به

الطاعن ولا سند له من الأوراق ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد
يضحي ولا محل له .

(١٩٨٠/٢/٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٤١ ص ٢٠٠)

٢٣٦٥ - قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة
الضرب المفضى الى الموت من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة
الموضوع . ومتى فصلت فى شأنها اثباتا ونقيا فلا رقابة لمحكمة النقض
عليها ما دامت قد أقامت قضاها فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهت اليه ،
سواء يؤثر فى ذلك خطأ المجنى عليه - بفرض وجوده - ما دامت فعلة الطاعن
كانت هى العامل الأول الذى لولاه لما حصلت الوفاة .

(١٩٨٠/١/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٣ ص ٢١ ، ١٩٨١/٤/٣ ،
س ٣٢ ق ٥٥ ص ٣١٥)

٢٣٦٦ - متى كان ما قاله الحكم يوفر فى حق المتهم ارتكابه فعلا
عمديا ، ارتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ، فانه يسوغ
إطراح ما دفع به المتهم من انتفاء مسئوليته عن وفاة المجنى عليه .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٤ ص ١١٨١)

٢٣٦٧ - ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على
رأسه فحدثت به الاصابة التى أودت بحياته ، يوفر فى حق الطاعن ارتكابه
فعلا عمديا ارتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه
الضربة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الاصابة التى أدت الى وفاته .

(١٩٦٥/٣/٨ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٦ ص ٢١٥)

٢٣٦٨ - اذا كان الحكم قد أثبت أن جذب المتهم للحقيبة من يد
المجنى عليها بعنف هو الذى أوقع المجنى عليها من الترام فأصيبت بجروح
وأصيبت أثناء علاجها منها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها
أثناء مدة العلاج وانتهى بوفاتها ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به ظرف
الأكراه فى جناية السرقة كما يجعل المتهم مسئولاً عن جناية احداث جرح
عمدى أفضى الى موت المجنى عليها .

(١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٤٠ ص ٩٤٥)

٢٣٦٩ - متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة البنسلين بسبب حساسية المجنى عليها وهي حسابية خاصة بجسم المجنى عليها كامنة فيه ، وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها أو تدل عليها ، ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت ان هي لم تحمل المتهم المسئولية عن وفاة المجنى عليها .

(١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض سن ٨ ق ١٩٤ ص ٧١٧)

٢٣٧٠ - رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية البحتة التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع .

(١٩٨٥/١١/١٤ أحكام النقض سن ٣٦ ق ١٨٥ ص ١٠٠٩)

٢٣٧١ - من المقرر ان قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولمتن فصلت في شأنها اثباتا أو نفيًا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهت اليه .

(١٩٧٨/١٠/١٩ أحكام النقض سن ٢٩ ق ١٤٠ ص ٧٠٦ ، ١٩٧٠/٥/٥ سن ٢١ ق ١٢٦ ص ٥٢٢)

٢٣٧٢ - من المقرر أن تقدير قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى الى الموت أو انتفائها من من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة .

(١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض سن ٢٨ ق ١٢٦ ص ٥٩٦)

٢٣٧٣ - يجب أن يثبت بالحكم الصادر بعقوبة في جريمة ضرب أفضى الى موت ارتبأط الوفاة بالضرب ارتباط المسبب بالمسبب والمعاول بالعلة .

(١٩٢٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٨ ص ٦٨)

٢٣٧٤ - افتقار الحكم الى بيان رابطة السببية بين الضرب والوفاة
في جريمة الضرب المفضي الى الموت يجعله قابرا .
(١٩٩٢/٥/٧ ط ٢٠٨٧٣ لسنة ٦٠ ق)

٢٣٧٥ - لما كان الحكم وان عرض لاصابة المجنى عليه من واقع
الكشف الطبي الموقع عليه الا أنه حين دان الطاعن بجريمة الضرب المفضي الى
الموت لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة وبين وفاة المجنى
عليه استنادا الى دليل فني مما يصمه بالقصور .
(١٩٧٧/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٤ ص ٦٣٩)

٢٣٧٦ - خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الاصابات التي
اثبتت على المتهم ايجدائها بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير ، على الرغم من
ان هذا البيان جوهرى ولازم للقول يتوافر اركان جريمة الضرب المفضي الى
الموت التي يدين المتهم بها ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيباً
نقضه .

(١٩٦١/١٤/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩١ - ص ٩٢٩ - ١٩٦٠/١١/٧ :
س ١١ ق ١٤٧ - ص ٧٧١)

٢٣٧٧ - تشمل عبارة ضرب أو جرح كل فعل يقع على الجسم
ويكون له تأثير ظاهري أو باطني ، وعلى ذلك تنطبق المادة ٢٠٠ عقوبات على
حالة الضغط على عنق المجنى عليه حتى يموت مختنقاً .

(١٩١٠/١/١٥ المجموعة الرسمية س ١١ ص ١١٤)

القصد الجنائي

٢٣٧٨ - القصد الجنائي في جرائم الضرب عامة ومنها جريمة
الضرب المفضي الى الموت يتحقق متى ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعلم بأن
هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة المجنى عليه أو صحته . ولا يلزم أن
يتحدث الحكم عنه صراحة ، بل يكفي أن يكون مفهوماً من وقائع الدعوى كما
أوردها .

(١٩٨٣/٣/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٢٣٧٩ - لا يتطلب القانون في جريمة الضرب المفضى الى الموت قصدا خاصا واذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر باختياره - وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن - فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا المسكر الاختيارى ومبلغ تأثيره في ادراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المفضى الى الموت التى دين بها ما دام القانون لا يستلزم منها قصدا خاصا ، اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣ ص ١٠٤)

٢٣٨٠ - ان القانون لم ينص على ركن العمد في مواد الضرب او الجرح بل اعتبرها من الجرائم العمدية التى يكفى فيها القصد الجنائى العام الذى يفترضه القانون من غير نص عليه . واذا كان الشارع فى جريمة الضرب او الجرح المفضى الى الموت قد نص على العمد ، خلافا لما فعل فى المواد الأخرى الخاصة بالضرب او الجرح ، فذلك لما أراده من وجوب التفرقة بين جريمة الجرح او الضرب المفضى الى الموت وبين جريمة القتل العمد . ولكن ليس معنى هذا النص أن هذه الجريمة تتطلب نية جنائية خاصة بل القصد الجنائى يتوافر فيها قانونا متى ارتكب الجانى فعل الضرب او الجرح عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب او صحته . ولا عبرة بالبواعث والدوافع التى تحمل على ارتكاب فعل الجرح مهما كانت شريفة ، بل متى تحقق فعل الجرح وثبت عام الفاعل بأن فى فعله مساسا بجسم المصاب تحققت الجريمة ولو كان من أوقع فعل الجرح وانتواه مدفوعا اليه بعامل الحنان والشفقة ، قاصدا مجرد فعل الخير أو ملبيا طلب المجروح نفسه . ومتى ثبتت عليه جريمة احداث الجرح العمد يتحمل قانونا مسئولية تغليظ العقاب على حسب نتيجة الجرح الذى أحدثه ومضاعفاته ، كما لو طال علاج المجنى عليه أو تخلفت عنده عاهة مستديمة أو مات بسبب الإصابة ولو كان لم يقصد هذه النتيجة مأخوذا فى ذلك بقصده الاحتمالى اذ كان يجب عليه وهو يحدث الجرح أن يتوقع امكان حصول النتائج التى قد تترتب على فعلته التى قصدها ولا يهم فى ذلك ان كانت تلك النتائج قد ترتبت مباشرة أو غير مباشرة على فعله ما دام هذا الفعل هو السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى التى سببت النتائج

المذكورة :

(١٩٣٨/٣/٢٨٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٨ ص ١٨٤)

٣٣٨١ - ان الشارع لا يكتفى في ثبوت القصد الخاص بالأخذ باعتبارات وافتراضات قانونية. بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، ومن ثم فانه فلا محل للتسوية بين الجرائم ذات القصد العام وتلك التي يتطلب فيها قصدا جنائيا خاصا .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣ ص ١٠٤)

٣٣٨٢ - ان خطأ الجاني في شخص من تعمد الاعتداء عليه لا تأثير له في النية الاجرامية التي كانت لديه وقت ارتكابه فعلته . واذن فاذا كان المتهم لم يتعمد بالضربات التي اوقعها الا اصابة زوجته . ولكن بعض هذه الضربات اصاب ابنته التي كانت يجعلها فيرفيت بسبب ذلك . فان هذا لا ينفي عنه وصف القصد في الضربات التي اصابتها ولو انها لم تكن هي المقصودة . ومن ثم لا يكون الواقعة قتلا خطا بل هي ضرب افطى الجمل موت .

(١٩٤١/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٨ ص ٥٦٧)

٣٣٨٣ - ان كل شخص لا يخمينه قانون مهنة الطب ولا يشغلها بسبب الاباحة ، يحدث جرحا باخر وهو عالم بان هذا الجرح يؤلم المجرع ، يسأل عن الجرح العمد وما ينتج عنه من عاهة أو موت ، سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المخرج عليه أو لم يتحقق .

(١٩٤٤/١٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٢ ص ٥٦٧)

٣٣٨٤ - ان جرمية الجرح العمد وان كانت تتوافر عناصرها ولو كان محدث الجرح طبييا أو جراحيا يعمل لخير المريض وشفائه متى ثبت أنه أتى الفصل المأدى بأحداث الجرح وهو عالم ان فعله يمس سلامة جسم مريضه ، الا ان المسئولية الجنائية في هذه الجريمة تنتفي عن الطبيب أو الجراح لا لعدم توافر القصد الجنائي لديه ، بل لسبب قانوني آخر هو ارادة الشارع الذي خول الأطباء بقتضى القوانين واللوائح التي وضعتها لتنظيم مزاوله مهنة الطب ، حق التعرض لأجسام الغير ولو باجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها . اما من يحدث جرحا باخر وهو يعلم أن هذا الجرح

يؤذى المجروح ولا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشمل له لسبب الإباحة فانه يسأل عن الجرح العمد ونتائجه من موت أو عاهة سواء تحقق الغرض الذى قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق . واذن فالخلاق غير المرخص نه فى مباشرة الجراحة الصغرى اذا أجرى عملية ختان وتسببت عنها وفاة المصاب فجبله يعتبر جرحا عمدا لم يقصد منه القتل ولكنه أفضى الى الوفاة طبقا للمادة ٢٠٠ عقوبات .

(١٩٢٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٨ ص ١٨٤)

٢٣٨٥ - يكفى لصحة الحكم الصادر بالعقوبة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت أن تذكر المحكمة فى حكمها أن المتهم ضرب المجنى عليه ولم يقصد من الضرب قتلا ولكنه أفضى الى الموت ، لأن فى هذا التعبير ما يفهم معه من غير لبس أن الضرب حصل عمدا .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٢ ص ٥٦)

٢٣٨٦ - اذا ثبت من الوقائع أن الجانى لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته إليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى أحداث هذا الجرح . واذن فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المجنى عليه شعر بالتم عند التبول فقصد الى منزل المتهم الذى كان تمورجيا بعيادة أحد الأطباء ، فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بأن أدخل بقبلة قسطرة ، ولكن هذا العمل قد أساء الى المجنى عليه وتفاقمت حالته الى أن توفى ، وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة وبمقدم القبل نتيجة ايلاج قسطرة معدنية بمجرى البول بطريقة غير فنية ، وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموى عفن أدى الى الوفاة ، فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٠٠ عقوبات ، وهى جريمة أحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى الى الموت . وانما هى تكون جريمة القتل الخطأ وعقابها ينطوى تحت المادة ٢٠٢ عقوبات .

(١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٢ ص ٤٨٤)

الباعث

٢٣٨٧ - اذا كان ما خلص اليه الحكم أن ما وقع من الطاعن بضغطة يديه على فم وأنف المجنى عليها فعل عمدي لم يقصد منه قتل المجنى عليها ولكنه أدى الى وفاتها وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم تتوافر به أركان جناية ضرب أفضى لموت ما دام قد ثبت تعمد الفعل ذاته وهو كتم فم وأنف المجنى عليها ومساسه بسلامتها ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد أشار الى أن قيام الطاعن بكتم فم وأنف المجنى عليها كان بقصد منعها من الاسترسال في الاستعانة ذلك لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها ولا عنصراً من عناصرها .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٦ ص ٦٩٥)

٢٣٨٨ - ان قول المتهم من أنه قصد إبعاد المجنى عليها من مكان المشاجرة خوفاً عليها فدفعها بيده ووقعت على الأرض إنما يتصل بالباعث ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسئولية .

(١٩٥٨/١٢/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٢ ص ١٠٤٤)

مسئولية محدث الاصابة

٢٣٨٩ - من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى الى الموت الا اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها ، وكانت واقعة الدعوى كما حصلها الحكم وأقوال الشهود كما أوردها قد خلت من توافر سبق الاصرار أو وجود اتفاق بين المطعون ضدهما على مقارفة الاعتداء بالضرب على المجنى عليها . وكان التقرير الطبى الشرعى قد أثبت أن بالمجنى عليها اصابتين وكان من بين تلك الاصابتين ما لا يؤدي الى الوفاة ولم يمكن تحديده أى من المطعون ضدهما التى أحدثت الاصابة التى ينتج عنها الكسر والثيف والثى كانت سبباً للوفاة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه غير أساس أن كلا من المطعون ضدهما ضمت المجنى عليها وأنه لم يرف أيهما التى أحدثت الاصابة التى نشأت عنها الوفاة فاخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ودانتهما

بجنته الضرب المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات يكون قد أصبح محجة الصواب ولا مخالفة فيه للقانون .
(١٩٨٣/٣/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٩ ص ٢٣٩ ، ١٩٨٣/١٠/٩
س ٢٤ ق ١٥٩ ص ٨٠٩)

٢٣٩ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .

(١٩٨٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦٨ ص ٨٦٩)

٢٣٩١ - الأصل إنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يظن إليها .

(١٩٦٧/٢/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٣١ ص ١٦٣)

٢٣٩٢ - إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن وآخر هما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدثا جميع إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما في ضربه ، وأن تلك الإصابات كلها ساهمت في أحداث الوفاة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفي ويسوغ به ما أوتى إليه في قضائه من مساءلة الطاعن عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت .

(١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٩ ص ١٥٥)

٢٣٩٣ - إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعنين هما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدثا جميع إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما في ضربه وأن تلك الإصابات كلها قد ساهمت في أحداث الوفاة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفي ويسوغ به ما انتهى إليه في قضائه من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت أطراح دفاعهما بشأن مسئولية كل منهما فقط عما أحدثه من إصابات ولا ينال من سلامة الحكم أن يكون تقرير الصفة

التشريحية قد خص اصابات البطن والصدر والعنق بانها كانت أشد من غيرها جساما ما دام الثابت - وهو ما لا ينازع فيه الطاعنان - أن اصابات المجنى عليه كلها قد تسببت في حصول النزيف والصدمة العصبية ثم الوفاة .

(١٩٧٣/٣/٤ احكام النقض س ٢٤ ق ٦٣ ص ٢٨٩)

٢٣٩٤ - من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى الموت الا اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه . ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها .

(١٩٦٦/٥/٢ احكام النقض س ١٧ ق ٩٩ ص ٥٥١ ، ١٩٧٢/١/١٧ س ٢٣ ق ٢٥ ص ٩٣ ، ١٩٥٢/١١/٣ س ٤ ق ٣٠ ص ٦٩)

٢٣٩٥ - متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه باصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو المحدث لاحدى هذه الاصابات وانتهى الحكم من ذلك الى أن المتهم مسئول عن جناية الضرب المميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريحية من أن الضربة التى أوقعها المتهم هى وسائر انضربات التى وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هى السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب محجة الصواب في تقرير مسئولية المتهم .

(١٩٥٦/١٠/٩ احكام النقض س ٧ ق ٢٧٨ ص ١٠٢٠)

٢٣٩٦ - متى كان الحكم قد اعتبر الطاعنين فاعلين في جريمة الضرب المفضى الى الموت على أساس أن الضربة التى أحدثها كل منهما برأس المجنى عليه قد ساهمت في احداث الوفاة ، فإنه يكون قد بنى مسئوليتهما على أساس قانونى صحيح .

(١٩٥٣/١٠/١٢ احكام النقض س ٥ ق ٤ ص ١٠ ، ١٩٥٣/١/١٢ س ٤ ق ١٤٥ ص ٣٧٦)

٢٣٩٧ - اذا كانت الواقعة التى اثبتتها الحكم هى أن المتهم ضرب

المجنى عليه بمنقرة ضربة في رأسه ، وأن أخريس قد يكونون ضاربوه في رأسه أيضا ، وأنه تبين من الدليل الفني أنه وجد بالرأس ثلاث إصابات وإن الوفاة نشأت عنها مجتمعة ، فهذا المتهم يكون قد ارتكب جناية الضرب المفضى الى الموت اذ قد وقع منه فعل الضرب والضربة التي أوقعها ساهمت في وفاة المضرور .

(١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٧ ص ٣٢٦ ، ١٩٤٥/١٢/١٧ ق ٣٨ ص ٣٣٠ ، ١٩٤٣/٥/١٠ ج ٦ ق ١٨٠ ص ٢٤٧)

٢٣٩٨ - إذا وقع ضرب من شخصين أو أكثر وتوفي المصاب بسبب هذا الضرب وظهر أن وفاته نشأت من مجموع الضربات التي وقعت عليه عد كل ضارب مسئولاً عن جناية الضرب الذي أفضى الى الموت لمساهمة ضرباته في الوفاة سواء أكانت هذه المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر .

(١٩٣٨/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٦ ص ٣٦٥)

٢٣٩٩ - ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سائفاً وفي منطبق سليم من الوقائع التي تناولها التحقيق أن المتهمين إتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليه وباشر كل منهم فعل الضرب تنفيذاً لهذا الاتفاق فإن ما استخلصته المحكمة من ذلك تتحقق به مسئوليتهم جميعاً عن جريمة الضرب المفضى الى الموت بصفتهم فاعلين أصليين دون حاجة الى تعيين من أحدث منهم الإصاية أو الإصابات التي ساهمت في أحداث الوفاة ودون حاجة الى توفر ظرف سبق الإصرار .

(١٩٥٥/١/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ١٥٣ ص ٤٦٠)

٢٤٠٠ - ان مساءلة متهمين معا عن جريمة الضرب المفضى الى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منهما المحدث للإصابة التي أدت الى الوفاة ما دام أن الحكم قد أثبت أنهما ارتكبا جريمتهما عن سبق اصرار وترصد .

(١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٧ ص ٦٦٧)

٢٤٠١ - اذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لإصابات المجنى عليه فقال انها أكثر من واحدة ساهمت

كأنها غنى وفاته ، وعرض لسبق الاصرار فأورد الادلة على توفره لدى المتهمين وكان ما ذكره من ذلك من شأنه ان يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فانه يكون سليما .

(١٩٤٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ١ ق ٥٥ ص ١٦٥)

٣٤٠٣ - ان الوصف المعدل الذي نزلت اليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب المفضى الى الموت لا يعفى التطبيق السليم في شئ من اولاً يعطى الطاعن حقاً في اثارة دعوى الاخلال بحق الدفاع ، اذ ان المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحال بتنبيهه او المدافع عنه الى ما أجرتة من تعديل في الوصف ما دام قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ، ومن ثم فقد انحسرت عن الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦٨ ص ٨٦٩)

٣٤٠٣ - ان ما يثيره المتهم بشأن تعدد المتهمين وشيوع الاتهام لعدم تعيين محدث اصابات رأس المجنى عليه التي نشأت عنها وفاته ، مما كان يتعين معه على المحكمة مؤاخذته بالقدر المتيقن في حقه وهو جريمة الضرب البسيط ، مردود بما أثبتته الحكم في حقه اخذاً بأدلة الثبوت في الدعوى ، أنه هو وحده الذي ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه فحدث به الاصابات التي افضت الى موته .

(١٩٦٦/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٣٤ ص ١١٨١)

٣٤٠٤ - متى كانت المحكمة قد انتهت الى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفضى الى الموت المسئولية عن وفاة المجنى عليها فان هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص احداث الجرح البسيط .

(١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٤ ص ٧١٧)

٣٤٠٥ - اذا كان الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن برأس المجنى عليه اصابتين وأن الوفاة نشأت عن احدهما دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وانه لم يعرف

أيهما أحدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتيقن في
حكما ودانها بجنحة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ عقوبات وكانت
العقوبة المنقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فان الحكم
يكون سليما ولا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٥٦/٢/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٤٦ ص ١٣٦)

٢٤٠٦ - اذا كانت المحكمة قد قالت في موضع من حكمها أن وفاة
المجنى عنه نشأت عن إصابة واحدة ثم نفت ظرف سبق الاصرار عن المتهمين
ولم تقم الدليل على حصول اتفاق بينهما على اقرار الحادثة ثم أسست
مسئولتهما معا على أنهما كانا متفاهمين متعاونين على ضرب المجنى عليه
يحدوهما قصد مشترك ، فقولها هذا لا يصح في القانون أن يجعل كلا من
المتهمين فاعلا في الجريمة أو شريكا مع الفاعل فيها ، ويكون هذا الحكم
قاصرا مما يعيبه .

(١٩٥٢/١١/٤ أحكام النقض س ٤ ق ٣٤ ص ٧٨)

٢٤٠٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه لا يقوم على أن هناك اتفاقا بين
الطاعنين على مقارفة الضرب وكانت المحكمة لم تحدد الضربات التي وقعت
من كل من المتهمين ، وكان ما أوردته عن الكشف الطبى لا يفيد أن جميع
الضربات التي أحدثها قد ساهمت في أحداث الوفاة ، ومع ذلك ساءل
المتهمين كليهما عن الحادث فانه يكون معيبا متعينا نقضه .

(١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٨٣ ص ٢٢١ ، ١٩٥١/٥/٢١
س ٢ ق ٤٠٧ ص ١١١٧)

٢٤٠٨ - كل من يساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذي
أفضى الى وفاة المجنى عليها يكون مسئولاً عن دفع التعويض عن ذلك لمن
يستحقه قانونا .

(١٩٧٠/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٢ ص ١٢٥٠)

٢٤٠٩ - اذا أقامت النيابة الدعوى العمومية على متهمين بأنهم مع
غيرهم ضربوا المجنى عليه ولم يقصدوا قتله ولكن الضرب أفضى الى موته ،
ثم بين الحكم أن الذى ثبت للمحكمة هو أن الذين ضربوا المجنى عليه هم

عولاء المتهمون ، وأنهم احدثوا به الاصابات العديدة التي اثبتتها الكشف
الصبي ومن بينها الضربة الواحدة التي انضت الى موته وانه لم يعرف بطريقه
تأطبة من من هؤلاء المتهمين هو انذى احدثها فاعتهم من مسئولية الضرب
الذى سبب الوفاة واخذتهم بالنقد المتيقن من الضرب الذى وقع منهم فحكمت
عليهم بأقصى العقوبة المقررة فى المادة ٢٠٥ عقوبات وبالزامهم بأن يدفعوا
لورثة المجنى عليه تعويضا ، فالذى يفهم من ذلك أن المحكمة اعتبرت الضربة
التي احدثت الوفاة شائعة بين المتهمين وأنها لاحظت أن هذه الضربة كانت
أحدى نتائج فعل حصل منهم جميعا وهو الايذاء الذى اتجرت ارادتهم على
ايقاعه بالمجنى عليه فقضت عليهم بالتعويض عن الضرر المترتب على الوفاة
التي كانت نتيجة لهذا الايذاء . وهذا الذى فعلته المحكمة صواب فانه اذا
كان لم يتيسر مؤاخضة المتهمين بالمادة ٢٠٠ عقوبات فانه لا مانع من
اعتبارهم مسئولين مدنيا بطريق التضامن عن الضرر طبقا للمادتين ١٥٠
و ١٥١ من القانون المدنى .

(١٩٣٥/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٥ ص ٥٢٥)

النتائج الاحتمالية والمسئولية عنها

٣٤١٠ - المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولا عن جميع النتائج
المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى
العلاج او الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية .

(١٩٨٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٥ ص ١٠٠٩)

٣٤١١ - الأصل أن المتهم لا يسأل الا عن الفعل الذى ارتكبه أو
اشترك فى ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، الا أن الشارع وقد توقع حصول
نتائج غير مقصودة لذاتها وفقا للمجرى العادى للأمور خرج عن ذلك الأصل
وجعل المتهم مسئولا عن النتائج المحتملة لعمله متى كان فى مقدوره أو كان
من واجبه أن يتوقع حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ، ما لم تتدخل عوامل
أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة .

(١٩٨١/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٧ ص ٣٨٠)

٣٤١٢ - يكون المتهم مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها

من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

(١٩٨٠/٣/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٣ ص ٣٣٨ ، ١٩٧٩/٣/٢٦ س ٢٠ ق ٧٩ ص ٣٨١)

٢٤١٣ - إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن عن أنه دفع المجنى عليه فسقط على الأرض وارتطمت رأسه بقطعة من المبانى المسلحة والمرتفعة عن الأرض فأخذت الدماء تنزف منه ودل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما أثبتته تقرير الصفة التشريعية من أن الوفاة نتيجة كسر شرخى بالجمجمة ونزيف ضاغط على المخ بما يجعل الطاعن مسئولاً في صحيح القانون عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له في الأوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الوجه يضحى غير قويم .

(١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٧ ص ٩٠١)

٢٤١٤ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ؛ كما أنه يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى الموت اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات المفضية الى الوفاة أو التى ساهمت في ذلك .

(١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٧ ص ٢١٧ ، ١٩٧٠/٦/٦ س ٢١ ق ١٨٣ ص ٧٨٩)

٢٤١٥ - تطبق المادة ١/٢٠٠ ع حتى ولو كان المترتب على الإصابة هو مجرد التعجيل بوفاة المجنى عليه .

(١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٠ ص ٦٥)

٢٤١٦ - من يرتكب فعل الضرب عمدا يجب قانونا أن يتحمل المسؤولية عن النتائج المحتمل ترتبها على الإصابة التى أحدثها اذ هو كان عليه أن يتوقعها وقت ارتكابه فعلته ، ولا يغير من ذلك أن يكون هناك

اهمال فى علاج المجنى عليه ما دامت فعلة المتهم كانت هى العامل الاول الذى لولاه لما حصلت الوفاة .

(١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤ ص ٥٧٩ ، ١٩٤٢/٣/٩ ج ٥ ق ٣٦٣ ص ٦٢٦ ، ١٩٣٣/١١/٢٠ ج ٣ ق ١٥٧ ص ٢٠٧)

٢٤١٧ - مضى زمن بين الحادثة والوفاة لا يزحزح المسئولية الجنائية عن متهم ثبت أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة الاصابة الواقعة منه .
(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٠ ص ١٠٧)

٢٤١٨ - ان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٠٠ عقوبات وهى احداث جروح أو ضربات عمدا أو اعطاء مواد ضارة لم يقصد بها قتل المجنى عليه ولكنها مع ذلك أفضت الى موته لا يمكن بطبيعتها أن يكون لها شروع ، فان العقوبة الواجب تطبيقها تتوقف على نتيجة الفعل فان أدى الى الموت طبقت المادة المذكورة ، والا فاحدى المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ تبعا لظروف الدعوى .

(١٩٢١/١١/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٧٥ ص ١١٨)

٢٤١٩ - انه من المبادئ القانونية أنه اذا ارتكب جملة أشخاص عملا جنائيا أو تداخلوا فى تنفيذ عمل مكون لجريمة فيعتبر القصد مشتركا بينهم جميعا وكل واحد من هؤلاء الأشخاص مسئول عن هذا الفعل كنفس مسئوليته فيما لو حصل ارتكاب الفعل من كل واحد منهم على حدة .

(١٩١٨/٦/١ المجموعة الرسمية س ١٩ ص ١٤٢)

من احكام محكمة الموضوع

٢٤٢٠ - من كان قاصدا بالضرب زيدا فأصاب عمرا يعد ضاربا عمدا لأنه انما قصد الضرب وتعمد فسيان اصابة من قصد أو اصابة غيره ، فاذا توفي المصاب بالضرب الواقع على الصورة المتقدمة وكان الضارب لا يقصد اماتة المضروب كانت جريمته داخلة تحت المادة ٢١٥ عقوبات .

(استئناف مصر ١٨٩٢/٣/٣١ القضاء س ١ ص ١٩٨)

٢٤٣١ - كل من تجاسر عمدا على جرح شخص جرحا تسبب عنه وفاته عوقب بمقتضى المادة ٢١٥ عقوبات والزامه بالتعويض لورثة القتيل .
(استئناف مصر ١٨٩٤/٥/٢ الحقوق س ١٢ ق ١٨ ص ٨١)

٢٤٣٢ - ان الجرح المذكور فى المادة ٢١٥ عقوبات هو لفظ عام يطلق على العض وغيره من الحوادث التى توجبها ولا يلتفت الى ما يطرأ على الجروح من الحوادث المبلية للجسم التى تنشأ عن عدم الاعتناء وما أشبهه ، فان هذه الحوادث لا تبيح فعل المتهم من جهة ولا تمحو وجود السبب الأول أى الإصابة من جهة أخرى ، وعليه فاذا نشأ عن العض جرح أفضى الى الموت فلا يعتبر ضربا بسيطا ، بل يجب تطبيق المادة ٢١٥ المذكورة .
(استئناف مصر ١٨٩٦/١١/١٧ الحقوق س ١٢ ق ٣٨ ص ١٣٧)

٢٤٣٣ - ان الجرح الناشئ من العض المفضى الى الموت لا يعتبر ضربا بسيطا ويجب عليه تطبيق المادة ٢١٥ عقوبات ولو طرأ عليه من الحوادث المبلية للجسم التى تنشأ عن عدم الاعتناء وما شاكله ، اذ المعول عايه هو الفعل الأصل الذى كواه ما حصل للمتوفى كل ما أوجب وفاته .
(استئناف مصر ١٨٩٦/١١/١٧ القضاء س ٤ ص ٥١)

٢٤٣٤ - ليس كل ضرب يعقبه موت يعتبر ضربا أفضى الى الموت معاقبا عليه بالمادة ٢١٥ عقوبات ، بل لابد من تحقق أن الوفاة كانت سببية عن الضرب بدليل لا يحتمل الشك ، فاذا وجد ثمة شك فى ذلك سقط الدليل المذكور .

(استئناف مصر ١٨٩٩/٨/١٧ الحقوق س ١٤ ق ١٠٠ ص ٤٥٦)

٢٤٣٥ - ان وصف الجريمة بالخطأ أو العمد انما يستند اليها باعتبار جوهرها لا بالنظر الى عرض من أعراضها كالجرائم المدونة فى المواد ٢١٥ و ٢١٨ و ٢١٩ ، فان جوهر الجريمة فيها هو الضرب العمد ، أما ترتب الوفاة عليه فى الأولى وانفصال عضو أو فقد منفعته فى الثانية والعجز عن العمل فى الثالثة فليس ذلك الا عرضا من أعراضه وظرفا من الظروف

المشددة لعقوبته .

(استئناف مصر وجنح وجنايات ١٨٩٩/١١/٧ المجموعة الرسمية سر
١ ص ١١٩)

٢٤٢٦ - يكفى لتطبيق المادة ١٢٥ من قانون العقوبات أن يكون
الجاني تعمد الضرب أو الجرح مطلقا وأن يكون فعله أفضى الى موت شخص
ما فليس من الضروري اذا البحث فيما اذا كان الشخص المصاب فعلا هو
الذى تعمد الجاني ايذائه أو شخصا آخر .

(استئناف مصر ١٩٠٠/٩/١٦ المجموعة الرسمية س ٣ ق ١٢ ص ٣٥)

٢٤٢٧ - اذا اتفق أهالى بلدين على المضاربة معا ومات أحدهم أثناء
المضاربة فلا حق لورثته فى مطالبة من قتلوه بتعويض لأنه هو الذى عرض
نفسه باختياره للقتل باشتراكه فى المضاربة .

(استئناف مصر مدنى ١٩١٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ١١
ص ١٨٣)

٢٤٢٨ - تعدى المتهم على المجنى عليه بالضرب أثناء مشاجرة بينهما
وهما فى سفينة على النيل من غير أن يقصد قتله ، وكانت نتيجة هذا الضرب
أن سقط المجنى عليه فى النيل وغرق . قررت المحكمة أن ما حصل من المتهم
تنطبق عليه المادة ٢٠٠ عقوبات ولا تنطبق عليه المادة ٢٠٢ عقوبات .

(جنايات الاسكندرية ١٩١١/٤/٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣٩-
ص ٢٨١)

مادة ٢٣٧

من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها
يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ .

حكما

٢٤٢٩ - لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن قد فاجأ
زوجته متلبسة بجريمة الزنا ولم يكن قتلها حال تلبسها بالجريمة المذكورة

فاذا ما كان الحكم قد اطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه باعمال المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات فانه يكون قد التزم بصحيح القانون ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد ، لما هو مقرر من أن الاعذار القانونية استتنا . لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة المفاجأة متلبسة بالزنا خلا يكفي ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة .

(١٩٨٤/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٦ ص ٦٧٠ ، ١١/١ / ١٩٧٦ س ٢٤ ق ١٨٧ ص ٨١٧ ، ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤٧ ص ٧٠٤ ، ١٩٤٣/١٠/٢٥ ج ٦ ق ٢٤٢ ص ٣٨٩)

٢٤٣٠ - أن القتل المقترن بعذر شرعى معاقب عليه في مصر وبالقوانين الفرنسية والإيطالية بعقوبة الجنحة ، ومعرفة ما إذا كانت هذه الجريمة هي إذن جنحة حقيقية قد دار عليها البحث في تلك البلدان ، وأجمعت أغلب الآراء هناك على إعتبارها كذلك نظرا إلى أن المقياس الوحيد لتبويب الجرائم إلى جنایات وجنح يرجع إلى مقدار العقوبة الذي ينص عليه القانون وأن القانون نفسه هو الذي يقضى بعقوبة الحبس في جريمة القتل المقترن بعذر . وفضلا عن ذلك فانه يجب أن يلاحظ أن القانون المصرى على خلاف القوانين الفرنسية والإيطالية لم يتبع في تحديد مقدار العقوبة في حالة العترة بل بنص بمادة خاصة أن القتل المقترن بعذر يعاقب عليه بعقوبة خاصة بدلا من العقوبات المنصوص عنها في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠ عقوبات ، وهذه الطريقة التي اتبعها تثبت بوضوح تام - ان كان هناك حاجة إلى الوضوح - أن القتل المقترن بعذر في اعتبار الشارع المصرى يكون جريمة مستقلة في حد ذاتها وأن المعاقبة عليها بعقوبة الجنحة البسيطة يعطيها صفة الجنحة بلا أدنى ريب ، وعلى ذلك فلا عقاب على الشروع في القتل المقترن بعذر عملا بنص المادة ٤٧ عقوبات .

(١٩١٥/٤/١٠ الشرائع س ٢ ص ٢٤٥)

مادة ٢٣٨

من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئا عن اهماله أو دعونه أو عدم احترازه أو عدم مراعاته القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني أخلاقاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافرت ظروف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

— عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر في ١٩٦٢/٧/٢٥ .

— راجع ما جاء بالملحوظة الأيقاعية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .

— مادة ٢٣٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا يقصد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوقى أو عن عدم مراعاة وإتباع اللوائح يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه مصري :

الأحكام

صور يتوافر فيها الخطأ

٢٤٣١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى وأن السرعة التي تصلح أساساً للمسائلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة ، وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المروز ومكانه وزمانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً ومستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق .

(١٩٨١/١/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢ ص ٣٢)

٢٤٣٢ - اذ ما كان الحكم قد خلص في منطق سائح وتدليل مقبول الى أن الطاعن لم يقلل من سرعته ازاء كومة التراب التي كانت تعترض طريقه عند محاولة مقادتها فضيق الطريق على السيارة القادمة من الاتجاه المضاد مما تسبب في وقوع الحادث ، وهو ما يوفر ركن الخطأ في جانبه ومن ثم فان ما ينشأ في هذا الوجه لا يكون له محل .

(١٩٨٠/١/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠ ص ٥٤)

٢٤٣٣ - متى كانت المحكمة قد خلصت من أدلة الثبوت التي اطمانت اليها أن قائد السيارة لم يكن يقظا ولم يتخذ الحيطة الكافية لمقادة الحادث كما فعل من سبقه من قائدي السيارات ورتبت على ذلك أنه كان يسير بسرعة غير عادية والا كان في مكنته التحكم في قيادة السيارة وإيقافها في الوقت المناسب مما أدى الى اصطدامه بالمجنى عليهم واصابتهم بالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة بعضهم نتيجة خطأ المتهم وعدم تبصره ، فهو ما تتوافر به أركان المسؤولية الجنائية في حقه من الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما .

(١٩٨٠/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣١ ق ٥٤ ص ٢٧٨)

٢٤٣٤ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي يقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وأن تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى . كما جرى قضاء هذه المحكمة بأنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف الى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر ، فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور اذ أوجبت على قائد السيارة ان أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه ان يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها

وبعد التأكد من أن حالة الطريق يسمح بذلك .

(١٩٧٨/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٠ ص ٣٢٢ ، ١٩٧٧/١١/٦
س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١)

٢٤٣٥ - أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجراح . وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

٢٤٣٦ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجراح .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢ ص ١٢ ، ١٩٦٧/٣/٦
١٨ ق ٦٦ ص ٣٢٥)

٢٤٣٧ - السرعة لا يصح أن تقاسر بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملائسة للحادث .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

٢٤٣٨ - تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

٢٤٣٩ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على

مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ .

(١٠/٦/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٦ ص ٦٥٥)

٢٤٤٠ - متى كان الثابت أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل بحقيقة حالة فرملة القدم بها ، وبأن الحلل يطرا عليها بغتة من وقت لآخر فلا تستجيب له في الوقت المناسب عند العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم على قيادتها والسير بها ، فإنه يكون مسئولاً عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا تجدى في هذا المقام الحاجة بأن الحلل الذي طرا على فرملة السيارة كان فجائياً .

(٢٦/٢/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٥١ ص ١٧٦)

٢٤٤١ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد استدل على خطأ المتهم بأسرعه في قيادة السيارة بقوله أن المتهم قرر أنه رأى المجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهي مسافة كانت كافية لتفادي الحادث بالانحراف الى جانب الطريق الخالي لو لم يكن مسرعاً ، وكان ما ساقه الحكم في شأن الأمتار الأربعة لا يكفي لبيان ركن الخطأ ما دام لم يستظهر مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة في الظروف التي وقع فيها الحادث كافية لتفاديه وما هي السرعة التي تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك ، فهذا من الحكم يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٨/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٣ ص ٨٠٤)

٢٤٤٢ - سائق السيارة حتى ولو كان موظفاً له بحكم وظيفته الحق في الاسراع الزائد عن الحد المرخص به في اللوائح أو في السير بالجانب الذي يختاره من الطريق بلا قيد - حتى لو كان كذلك ، لا يعفى من العقاب على ما يقع من الاصابات بسبب عدم احتياطة أو عدم تحرزه .

(١٧/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤ ص ١٤٧)

٢٤٤٣ - سائق سيارة قادها وهو سكران وكان مسرعا بها اسرعا خطرا ولم يستعمل النور الذى بها ليكشف له الطريق فاصطدمت سيارته بعربة نقل كانت أمامه فأصيب ركاب السيارة من جراء هذه المصادمة - هذا بعربة نقل كانت أمامه فأصيب ركاب السيارة من جراء هذه المصادمة - هذا يؤثر على مسئوليته جنائيا أن يثبت أن قائد العربة التى كانت أمامه كان هو أيضا مخالفا للوائح بعدم استعماله النور الخلفى لعربته مما ساعد على وقوع الحادثة ، اذ مهما يكن له من شركاء فى هذه المسئولية الجنائية فاشتراكهم لا يخليه منها ولا يجعل عقوبته غير قانونية لا نوعا ولا مقدارا .

(١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٩ ص ٣٥٧)

٢٤٤٤ - من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة لتمكنه من كشف الطريق خلفه . والرجوع بالسيارة الى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والاستيثاق من خلو الطريق مستعينا بالمرآة العاكسة ، ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استعانتة بآخر . لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن على أنه عند رجوعه بسيارته الى الخلف فى طريق متسع لم يستعمل آلة التنبيه ولم يتخذ أى قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة فصدم المجنى عليه فأحدث به الاصابات التى أودت بحياته فانه لا يجدى الطاعن ما يثبته من أنه اعتمد فى تراجعته على توجيه شخص آخر لم يستطع الارشاد عنه .

(١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٨ ص ٦٤٥)

٢٤٤٥ - من المقرر - وفق قواعد المرور - أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ، ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ، ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة تمكنه من كشف الطريق خلفه . لما كان ذلك فان السير بالسيارة على افريز الطريق أو الى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر للاستيثاق من خلو الطريق مستعينا بالمرآة العاكسة ومن ثم فليس يرفع عنه ذلك الواجب استعانتة بآخر .

(١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤١ ص ١٨٤)

٣٤٤٦ - الانحراف الى اليسار بقصد مجاوزة سيارة أخرى يجب أن يحصل مع الثبوت والاحتياط وتدير العواقب كيلا يحدث تصادما يودي بحياة الغير وعدم مراعاة ذلك يوجب مؤاخذة قائد السيارة .

(١٢/٦/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٦ ص ٩٢١)

٣٤٤٧ - اذا كان مؤدي ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة في خروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادي الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التثبيته - وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرمى مع أنه كان من المتعين وهو يسير بها بمؤخرتها أن يسير ببط حتى يستقيم خط السير ويكون الطريق مرئيا ، فان ما تقدم يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ .

(١٢/٣/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠١)

٣٤٤٨ - أن مخيرة اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته ما كان امامه في الطريق من عربات ثقيل لا يصح في العقل عدمه لذاته خطأ مستوجبا لمسئوليته ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الاقدام عليه ، اذ منع الاجتياز على الاطلاق وعدمه دائما من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتض وهذا مما قد تتأذى به مصالح الناس فضلا عن مخالفته للمألوف نزولا على حكم الضرورة .

(١٢/٩/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٨ ص ١٠٦٩)

٣٤٤٩ - ان اجتياز سيارة ما يكون امامها في الطريق لا يصح في العقل عدمه لذاته خطأ مستوجبا للمسئولية ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الاقدام عليه كقصر عرض الطريق أو انشغال السكة بسيارات أخرى قادمة من الاتجاه المضاد أو عدم استجابة سبائقي السيارة التثبيت ببصره من خلو الطريق امامه أو غير ذلك ، اذ منع الاجتياز على الاطلاق وعدمه دائما من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتض وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلا عن مخالفته للمألوف نزولا على حكم الضرورة .

(١٥/٤/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٣ ص ١٢٧)

٢٤٥٠ - انه وان كانت لائحة السيارات لم تنص على انه يجب على سائق السيارة أن يلزم السير على يمين الطريق ، فان العرف جرى على ذلك ، واستقر نظام المرور عليه بحيث اذا ما خولف هذا العرف حق على المخالف أن يؤخذ بمقتضى المادة ٢٨ من لائحة السيارات التى تحظر قيادة السيارات بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور ومتعلقاته .

(١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٦ ص ٦٦٦)

٢٤٥١ - ان مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوى الذى وقع فيه الحادث خطأ يستوجب مسئولية صاحبه .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٣ ص ٨١٧)

٢٤٥٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى تدليل سائح من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة كارو يعبر بها عرض الطريق السريع بين القاهرة والاسكندرية دون أن يتحقق من خلوه من السيارات رغم قدومه من طريق زراعى جانبى بما يوفر ركن الخطأ فى جانبه ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(١٩٧٩/٤/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٤ ص ٤٩٥)

٢٤٥٣ - متى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائفة التى أوردتها أن المجنى عليها عبرت الطريق قبل التحقق من خلوه فاصطدمت بالجزء الخلفى الأيسر للسيارة مما نجم عنه إصاباتها وأنه لم يقع خطأ من المتهمه تتحقق به مسئوليتها عن الحادث ولم تأخذ بتصوير المجنى عليها من أن السيارة صدمتها بمقدمها بعد أن استبانت من المعاينة ما يناقض هذا التصوير ، فلا يقبل المجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٠ ص ٧٧٨)

٢٤٥٤ - الأصل المقرر فى القانون أن الانسان لا يسأل الا عن خطئه الشخصى ، فصاحب المركب لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنيا عما

يصيب الناس من أضرار عن خطأ الملتزم بتسييره ، . الا اذا كالى العمل جاريا تحت ملاحظته واشراقه الخاص ، فاذا كان هو قد سلم المركب الى غيره على مقتضى الالتزام الذى حصل عليه من الجهة الادارية المختصة لتسييره فى الغرض المعين بوثيقته ، فان مساءلته هو تكون ممتنعة الا أن تكون يده لا زالت مبسوَطة عليه وعلى نسير العمل فيه ، أما اذا كانت قد غلت أو ارتفعت فلا وجه لمساءلته ، والظاهر من مدونات الحكم انه قال ببقاء يد المالك افادة من الملك ذاته مع اختلاف الأمرين .

(١٩٦٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣)

٣٤٥٥ - لما كانت الوقائع كما أوردتها الحكم تدل على أن العيار الذى انطلق لم يكن ليصيب أحدا ، لولا انفجار ماسورة السلاح ، فان إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب فى صناعتها ، لم يكن للمتهم يد قية ولم يكن فى استطاعته أن يتوقعه ، وكانت مخالفة اللوائح وأن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته فى قضايا الإصابة والقتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق فى صورة الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ .

(١٩٦٣/٦/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٢ ص ٥٣٠)

٣٤٥٦ - فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة والجنين أحدهما أن يحذروا مستخدمى المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها ، وثانيهما أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها ، واذا كانت طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطار ، فان طلب عدم الاقتراب من العربات المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل إبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك ، والمستفاد

من النص الأخير ان اجتيال الخط - ولو كان امرا منهيًا عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير . وان التحذير امر عام لم تقصد اللائحة توجيهه الى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على ارواح الناس بغير تفرقة .

(١٩٦٣/٦/٤ احكام النقض س ١٤ ق ٩٥ ص ٤٨٦)

٢٤٥٧ - لا محل لتحدى بأن على الجمهور ان يحتاط لنفسه او التجدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خط السكة الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقات) عمومية كانت او خصوصية او ترك الحيوانات اجتازها عند اقتراب مرور القطارات او عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تفيد ان سائق السيارة التي كان بها المجنى عليها قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز عراس معينون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته او وجوده به - ذلك ان مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر عمله او بغيابه عنه - بل بقيامه بواجبات المفروضة عليه والتي توضح للناس على ادراكهم اياها والتي تتمثل في افعال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها - وهو ما قصر الحارس في القيام به كما دلت عليه المحكمة تدليلاً سائفاً ، وهو ما يكون الجزئيتين المنصوص عليهما في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات اللتين دين الحارس بهما ويستتبع مسئولية الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٣ من القانون المدني .

(١٩٦١/١/٣٠ احكام النقض س ١٢ ق ٢٢ ص ١٣١)

٢٤٥٨ - متى كان الحكم بقدر أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة خاص في منطق تسليم أن ركن الخطأ الذي نسب الى الطاعن ونجم عنه الحادث يتمثل في أنه قام بالإشراف على تصنيع ماكينة لتشغيلها في مصنعه دون اتباعه المواصفات الفنية لتصنيعها ، وقام بتجربتها دون اتخاذ الحيطة الكافية فانفجرت مما أدى الى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل واصابة المجنى عليهم ، فان الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن كما اثبت أن قتل واصابة المجنى عليهم كان نتيجة لهذا الخطأ ويتصل به اتصال السبب بالمنبب هستنتاً في ذلك الى ما له أصله الثابت

بالأوراق ومدللا عليه تدليلا سائغا في العقل وسديدا في القانون ويؤدي الى
ما رتبته الحكم عليه .

(١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠ ص ٨٩)

٣٤٥٩ - على كل مدير لآلة بخارية أن يتخذ طرق الوقاية المانعة
لأخطارها عن الجمهور المعرض للاقتراب منها ، لا فرق في ذلك بين أن يكون
المدير مالكا للآلة أو مستأجرا لها . فإذا ثبت أن المجنى عليه أخطأ في اقترابه
من عامود الآلة المتحركة الذي نشأت عنه الإصابة فإن خطأه في هذا لا يجب
خطأ مدير الآلة في عدم اتخاذ اجراء ما يلزم من طرق الوقاية ما دام المحل
الذي فيه العامود المتحرك مفتوحا للجمهور .

(١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٨ ص ٢٩٠)

٣٤٦٠ - إذا كان الحكم قد خلص الى أن ركن الخطأ الذي نسبته
الى الطاعن يتمثل في أنه رغم التعليمات الكتابية الصادرة اليه بضرورة
وضع السلك الأرضي المؤقت بموقع العمل - قبل البدء فيه - للتأكد من عدم
سريان التيار الكهربائي في الأسلاك ، أهمل في اتخاذ هذا الاجراء مما أدى
الى عدم اكتشاف عودة سريان التيار الكهربائي وبالتالي الى وقوع الحادث ،
فانه يكون سائغا في العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ في جانب الطاعن
وتتوافر به السببية بين هذا الخطأ وصعق المجنى عليه واصابة الآخرين .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨١ ص ٨٧١)

٣٤٦١ - انزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت
قريبة من الأرض وانصرافه دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها فاصطدم
بها المجنى عليه أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائي مخلفا به آثار
حرق كهربائي يتوافر به الخطأ في حقه وتتحقق به رابطة السببية بين هذا
الخطأ وبين النتيجة وهي الوفاة .

(١٩٧٧/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٦ ص ٥٠٠)

٣٤٦٢ - من المقرر أن المالك مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال
الصيانة والترميم ، فإذا هو قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي
يصيب الغير عن هذا التقصير ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقريره بما أثبتته

فى حق الطاعن من أنه قد أهمل فى التزامه بمداومة صيانة منزله القديم من وقت لآخر مع حاجته الى التنكيس الشامل وقت الحادث ، ومن أنه لا يدرا عنه التزامه هذا سبق قيامه بإجراء تنكيس من قبل .

(١٠/٤/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩٩ ص ٤٧٦ ، ١١/١/١٩٧٦ س ٢٧ ق ١٨٦ ص ٨١١)

٢٤٦٣ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جناليد ومدنيا
فما يتعلق بنوع الدعوى ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت على الطاعن بادلة سائغة انه أهمل فى ترميم المنزل على الرغم من اخطارته بقرار الترميم مما يتوفر به الخطأ فى حقه ، واستظهر فى منطق سائغ رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى أصاب المجنى عليهم ، وأحاط بعناصر جريمتى القتل والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهن ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يشتره من شأن عدم اتخاذ جهة الادارة اجراءات اخلاء المنزل فوراً من سكانه * . ذلك بان تقدير وجوب هذا التدخل لم يعمد وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم ، فاذا جاز القول بان خطاها فى هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام ، فانما ذلك يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى ارواح الناس ، كما أنه يفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفي مسئولية الطاعن طالما ان الحكم قد أثبت قيامها فى حقه ، ومن ثم فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعن يكون سديداً فى القانون .

(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٠ ص ٦٩٦)

٢٤٦٤ - أن المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فاذا قصر فى ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير ، ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة ، اذ على المالك اخلاء مسئوليته ازاء الغير إن يتحقق مع قيام المستأجر بما التزم به فى هذا الشأن .

(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٤٠ ص ٦٩٦ ، ١٣/٥/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٠٩ ص ٥٥٤)

٢٤٦٥ - المسؤولية المفترضة لمالك البناء قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه لا شأن لها بالمسؤولية الفعلية للمقاول الذي أنشأه عن خطأ اقامته دون مراعاة في الأصول الفنية في تشييده ، لأن المسؤولية المفترضة في جانب المالك ضمانه مقرر لمصلحة الغير تقوم بقيام موجبتها على الدوام . وليست رخصة يتحالف بها المقاول الذي أخطأ في تشييده بل يظل مسئولاً عن المالك طبقاً للضمان الفعلي المقررة في المادة ٦٥١ من القانون المدني ، كما يكون مسئولاً عما يحدثه تهدمه بخطئه الفعلي من ضرر للمالك أو غيره ، وللمالك حق الرجوع عليه انتهاء بما يلزم بأدائه من تعويض للغير ابتداء .

(١٩٦٦/٦/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٦ ص ٧٣٧)

٢٤٦٦ - إذا قتل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ مالكة الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند اجراء اصلاحات به ، فإنه لا يشترط للمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليه .

(١٩٥٥/١٢/١٢ أحكام النقض س ٦ ق ٤٣٢ ض ١٤٦٣)

٢٤٦٧ - صاحب البناء الذي يشرع في هدمه ، سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بذلك تحت ملاحظته مسئول جنائياً ومدنيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذه الاحتياطات المعقولة التي تقى الأنفس والأموال ما قد يصيبها منه من الأضرار . ويعتبر العمل جارياً تحت ملاحظته واشرافه متى ثبت أنه كان عالماً بحصوله ولم يثبت أنه عهد به فعلاً لأشخاص ممن يقومون عادة بمثله تحت مسئوليتهم شخصياً .

(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٤ ص ١٦٣)

٢٤٦٨ - إذا كان صاحب البناء مع اعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي الى سقوطه المفاجيء ، قد أهمل في صيانتته حتى سقط على من فيه فلا ينفي مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعاً الى عيب في السفل الغير المملوك له . فإنه كان يتعين عليه حين اعلان بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على ابعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء باصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، سيما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة وتلزمه

تحتته .

(١٩٤٥/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧ ص ٦٥٠)

٢٤٦٩ - يعتبر قائلاً خطأ صاحب البيت الذي يتسبب عن سقوطه موت ساكنيه ، ويعاقب بمقتضى المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات اذا ثبت انه كان يعلم أو فى حالة تمكنه من العلم بان ذلك البيت غدير متين كما هو اشترك بنفسه فى ادارة بنائه مثلاً .

(١٩٥٨/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٢٨٤)

٢٤٧٠ - ان الحكم المطعون فيه وقد خلص الى ان ركن الخطأ الذى نسبته الى الطاعن يتمثل فى انه رغم علمه بوجود خلل فى أبواب المصعد لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تشغياله حتى يتم إصلاحه مما أدى الى وقوع الحادث يكون سائفاً فى العقل والمنطق وهو ما يوفق الخطأ فى جانب الطاعن وتنتفى به عن الحكم قاله الفساد فى الاستدلال . ولا يقدح فى ذلك دفاع الطاعن بأنه عهده الى شركة فنية بضمانة المصعد ، ذلك ان تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ايا كان قدر الخطأ المنسوب اليه . يستوى فى ذلك ان يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر فى حصوله .

(١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٨ ص ٧٨)

٢٤٧١ - الأصل ان من يشترك فى أعمال الحفر لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصى ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولاً جتائياً عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التى تقى الأنفس مما قد يصيبها من الأضرار الا اذا يكن العمل جارياً تحت ملاحظته واشرافه الخاص ، فان عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه .

(١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٩ ص ١٣١ ، ١٩٦٨/١١/٤)

س ١٩ ق ١٧٩ ص ٩٠٤)

٢٤٧٢ - من المقرر ان اباحة عمل الطبيب مشروط بان يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فاذا فرط فى اتباع هذه الأصول

او خالفها حق عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمدته ونتيجته او تقصيره وعدم تحرزه في اداء عمله . ولما كان ما أثبتته الحكم من عناصر الخطا التي وقعت من الطاعن أثناء اجرائه العملية الجراحية للمجنى عليها ، تكفي لحمل مسئوليته جنائيا ومدنية ، فان ما ينهه الطاعن على الحكم من مخالفته القانون والخطا في تطبيقه يكون غير سديد .

(١٩٦٣/٦/٦٦ ، احكام النقض س ١٤ ق ٩٩ ص ٥٠٦ ، ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ق ٢٣ ص ٩١)

٢٤٧٣ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم كان معه طفيل لا يتجاوز السنين من عمره فأهمل المحافظة عليه اذ تركه بمفرده بجوار بوقه غاز مشتعل على ماء فسقط عليه الماء فحدثت منه بحروق اودت بحياته ، فان هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطا على اساس ان التقصير الذي ثبت عليه يستوجب ذلك سواء اكان هو واليد الطفيل أم لم يكن .

(١٩٤١/١١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٦ ص ٥٦٥)

٢٤٧٤ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتبار خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطا الا ان هذا مشروط بان تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

(١٩٨٦/١١/١٦ احكام النقض ص ٣٧ ق ١٧٨ ص ٩٣٨ ، ١٩٨٥/٥/٨ ص ٣٦٦ ق ١٤ ص ٦٢٤)

٢٤٧٥ - استعانة بمخالف القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جريمة القتل والاصابة الخطا مشروط بان تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث .

(١٩٩٢/٣/٢٥ ط ١٢١ لسنة ٩٩ ق)

٢٤٧٦ - اذا خالف شخص اللوائح وباع مواد مخدرة (منزولا) يكون مسئولا جنائيا عن نتيجة استعمالها ويعاقب على جريمة القتل غير

٢. البعد اذا مات المشتري بسبب افراطه في تعاطي تلك المواد .

(٢٢/٤/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٢ ص ١٣)

تقدير الخطأ الموضوعي

٢٤٧٧ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا
مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .
(١٧/١/١٩٨٠ . أحكام النقض س ٣١ ق ١٠ ص ٨٩ ، ٢٥/٢/١٩٨٠
ق ٥٤ ص ٢٧٨)

٢٤٧٨ - لما كان من المقرر أن الخطأ المباشر وغير المباشر سواء
بغنى ترتيب مسئولية مرتكبه عن القتل الخطأ ، وكان الحكم قد دُلَّ على أن
بوفاة المجنى عليه كانت نتيجة خطأ الطاعن وذلك بما نقله عن التقرير الطبي
الشرعى ، فإن ما يثيره بشأن مرض المجنى عليه وفرصته الضئيلة فى النجاة
منه بالتدخل الجراحى السليم يكون غير شديد .

(١١/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥ ص ٣٤)

٢٤٧٩ - لما كانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير
الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، وقد قررت أن الطاعن
تخذ خطأ بتصديده لفلاج حالة الفتق الأربى الأيمن المختنق جراحيا فى عيادته
الخاصة مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من غرغرينا فى الأمعاء
الدقيقة والحصى رغم علمه مسبقا قبل تداخله جراحيا بأن وجود الغرغرينا
أمر متوقع ، الأمر الذى انتهى الى وفاة المريض ، فإن هذا القدر الثابت من
الخطأ يكفى وحده لحمل مسئولية الطاعن جنائيا ومدنيا .

(١١/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥ ص ٣٤)

٢٤٨٠ - ان السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى
جريمة القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة ، وانما هى التى تتجاوز
الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب
عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة فى
ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية ، وتقدير
الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع

الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه. أمام محكمة النقض ، وتقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق ، وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

(١٩٧٩/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢١١ ص ٩٨٠ ، ١٩٧٩/٦/٧ ق ١٢٨ ص ٦٤٥ ، ١٩٨٧/٢/٤ ط ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق)

٣٤٨١ - ب - السرعة التي تصنع أساسا للمسئالة الجنائية في جرمي القتل والاصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف المرور وزمانه ومكانه ؛ وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة من عناصر الخطأ مسألة موضوعية .

(١٩٩٢/٣/٢٦ ط ٧٥٢٨ لسنة ٥٩ ق)

٣٤٨٢ - ادانة الطاعن بالقتل والاصابة الخطأ بمجرد عدم التزامه الجانب الأيمن من الطريق أو عدم مراعاته للقوانين دون استظهار أنه لم يكن هناك ما يبرر ذلك من الظروف التي وقع فيها الحادث تجعل الحكم معيبة بالقصور .

(١٩٨٨/١٠/١٧ ط ١٩٦٩ لسنة ٥٥ ق) .

٣٤٨٣ - بان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائية ومدنيا وتقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يتعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة .

(١٩٨٦/٣/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٧٠ ص ٣٤٢)

٣٤٨٤ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها

سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصل في الأوراق .

(١٩٧٩/٦/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٨ ، ض ٧٠٠ ، ١٩٧٨/١/٢
س ٢٩ ق ٣ ص ٢٤)

٣٤٨٥ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ، و مدنيا في جريمة القتل والاصابة الخطأ مما يتعلق بموضوع الدعوى . وأن تقدير توافر رابطة مسببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١ ض ٧١ ، ١٩٨٥/٣/٣٤
س ٣٦ ق ٨٥ ص ٥٠٨ ، ١٩٨٥/١/١٦ ق ٩ ص ٨٢)

٣٤٨٦ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد أشتتن قضاءه على أسباب تحمله .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٤ ض ٥٠٢ ، ١٩٧١/٣/٢٨
س ٢٢ ق ٦٩ ص ٢٩٤ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٣ ، ١٩٦٩/٦/٢
س ٢٠ ق ١٦٣ ض ٨١٧ ، ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ق ١٠٩ ض ٥٥٤ ،
١٩٦٨/٢/١٢ ق ٣٦ ص ٢٠٧)

٣٤٨٧ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

(١٩٧٢/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٣٢ ص ١٤٨٠ ، ١٩٧٣/١٢/٩
س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢ ، ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٠ ص ٤٧٥)

٣٤٨٨ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها

طبقا للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور ، وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(١٩٦١/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٣ ص ٧٤٣)

٢٤٨٦ - من المقرر أن تقدير الخسائر المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما اوضحته من الأدلة السائغة التي اوردتها أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية غلى المجازة طباعا اذ لم يبادر الى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبههم الى قرب مرور القطار وتراجى في اغلاق المجاز من ضلفته ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته إيقافها وأن هذا الأخير كان معذورا في اعتقاده بخلو المجاز وعبوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٢ ص ١٣١)

٢٤٩ - متى كانت الواقعة أن المجنى عليه كان راكبا سيارة فوق بالات القطن المحملة بها ، ثم وقف عند اقترابها من كوبرى كانت تمر من تحته فصدمه الكوبرى فتوفى ، فهذا يدل على أن المجنى عليه هو الذي تسبب باهماله وتقصيره في حق نفسه فيما وقع له ، إذ هو لو كان منتبها الى الطريق الذي تسير فيه السيارة وظل جالسا في مكانه بها لما أصيب بأذى - ومن الخطأ معاقبة السائق بمقولة أنه قد ساهم في وقوع الحادث إذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن وكان عليه أن يجلس به بحيث يكون في مأمن من الضرر ، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث .

(١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠ ص ٦٧)

٢٤٩١ - نص المادة ٢٤٤ عقوبات ولو أنه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص الا أنه ، في الواقع ، نص عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته ، فكل خطأ مهما كانت جسامته يدخل في متناولها . ومتى

كان هذا مقررا فان الخطأ الذي يستوجب المساواة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة ، لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساواة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني ، وما دام الخطأ - مهما كان سيرا - يكفي قانونا لتحقيق كل من المسئوليتين ، واذ كان الخطأ في ذاته هو الأساس في الحالتين ، فان براءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه - يستلزم - حتما رفض الدعوى المدنية المؤسّسة على هذا الخطأ المدعى ، ولذلك فان المحكم متى نفى الاتساق المقامة عليه الدعوى المدنية ، لا تكون المحكمة في حاجة - لان - تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسبابا خاصة بها .

(١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٣٣ ص ١٩٣)

صورة واحدة للخطأ تكفي .

٢٤٩٣ - من المقرر أنه متى اطمانت المحكمة الى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسئولية ولو لم يقع منه خطأ آخر ، فانه لا يخدع للدعوى للمتهم في المجادلة في باقي صور الخطأ التي استندت اليها الحكم الية .
(١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٢ ص ٥٥١ ، ١٩٧٩/١١/٢٢)
س ٣٠ ق ١٧٦ ص ٨٢١ ، ١٩٦٣/١٠/١٤ س ١٤ ق ١١٢ ص ٦٠٣)

٢٤٩٣ - لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ ان يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صوره التي اوردتها المادة ٢٣٨ عقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة ان تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا يخدع للدعوى للمتهم من التحدى بان الخطأ لا يثبت في حقه الا اذ كان هذا صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار او مخالفا للائحة الميناء فحسب ، ولا من المجادلة في ثبوت او نفي ثبوت خطأ للجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح ما دام ان الحكم قد ثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا الى الصور التي اوردتها والتي منها عدم الاحتياط والتوقي وهو ما يكفي وحده لاقامة الحكم .

(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠٢ ، ١٩٧٨/١٠/١٠)
س ٢٩ ق ١٢٥ ص ٦٤٥ ، ١٩٦٠/٦/٢٨ س ١١ ق ١٣١ ص ٦٣٨)

٢٤٩٤ - ان الشارح اذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ عقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فلعله ولو لم يقع منه خطأ آخر .

(١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٨٥ ص ٢٤٩)

٢٤٩٥ - ان قانون العقوبات اذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطيا قائما بذاته تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أي خطأ آخر .

(١٩٤٤/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٥ ص ٤٨٩)

٢٤٩٦ - ان المادة ٢٣٨ عقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها واذن فمتى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال في حق المتهم « مفتش صحة » بعدم اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذي يقضي بإرسال المعقورين الى مستشفى الكلب ولوقوعه في خطأ يتعين على كل طبيب ان يدركه ويراعيه بفض النظر عن تعليمات وزارة الصحة ، فان ما يثيره المطاعين من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون له أساس ، ذلك ان الطبيب الذي يعمل مفتشا للصحة يجب عليه ان يلتم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

(١٩٥٣/٦/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٤ ص ١٠٣٣)

علاقة السببية

(راجع ما جاء تحت المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦)

٢٤٩٧ - من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارقه الجاني وتربط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعة من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

(١٩٨٦/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٩ ص ٥٥٣)

٢٤٩٨ - يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

(١٩٨٥/٣/٣١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٥ ص ٥٠٨)

٢٤٩٩ - من المقرر أن تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة ، ولها أصولها فني الأوراق كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، فإن ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن سديد . ولا يقدح في ذلك ما نعاه الطاعن من عدم قيام الجهة الادارية المختصة بتعيين شرطى لتنظيم المرور في محل الحادث أو وضع مصابيح للاضاءة ليلا ، لأنه بفرض قيام هذه المسؤولية فإن هذا لا ينفي مسؤولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

(١٩٨٠/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٤ ص ٢٧٨ ، ١٩٧٣/١٤/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣ ، ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٩٣ ، ١٩٧٢/٤/٢ س ٢٣ ق ١١١ ص ٥٠٦ ، ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢ ، ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٩ ص ٩٠٤)

٢٥٠٠ - يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مجموعته يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن سديدا .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١ ص ٧١)

٢٥٠١ - من المقرر أن رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ، ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها استنادا الى دليل فني ، لكونها من الأمور الفنية البحتة ، وعليه أن يظهر في مدوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة ، لأنه من البيانات الجوهرية والا كان الحكم

معيّنا بالقصور .

(١٩٧٨/١١/٢٧ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٧٢ ص ٨٢٦ ، ١٩٧٥/١٢/٨
 من ٢٦ ق ١٨ ص ٨٢٩ ، ١٩٦٦/٦/١٣ من ١٧ ق ١٥١ ص ٨٠٢)

٢٥٠٢ - يكتفى بتوافر رابطة اسببيه ان تستخلص المحكمة من
 وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لبا وقع الضرر .

(١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض من ٢٣ ق ٣٠٠ ص ١٣٣٨)
 ٢٥٠٣ - التعجيل بالموت مرادف لاحداثه في توافر علاقة السببية
 واستيجاب المسؤولية .

(١٩٧٠/٤/٢٠ أحكام النقض من ٢١ ق ١٤٨ ص ٦٢٦)

٢٥٠٤ - ان علاقة السببية في المواد الجنائية مسيالة موضوعية
 ينفرد بتقديرها قاضي الموضوع ، فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة
 النقض .

(١٩٧٠/٥/٢٤ أحكام النقض من ٢١ ق ١٧١ ص ٧٢٤)

٢٥٠٥ - من المقرر ان رابطة السببية كركن من اركان جريمة
 القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومسايلته عنها طالما كانت
 تتفق مع السير العادي للأمر ، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع
 رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لاحداث
 النتيجة .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٥٧ ص ١٢٧٠ ، ١٩٧٠/١١/٨
 من ٢١ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٩ ، ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

٢٥٠٦ - متى كان الحكم - وان عرض لاصابة المجنى عليه من
 واقع الكشف الطبي الموقع عليه - الا أنه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ
 ورتب على ذلك مسؤولية متبوعة ، لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك
 الاصابة وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فني - مما يصح بالقصور
 الذي يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٩٩ ص ٩٨٣)

٢٥٠٧ - يكون المتهم مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطباً أو عمد ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه في السن هما من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهت إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابة .

(١٩٥٧/٥/٦ أحكام النقض س ٨ ق ١٢٤ ص ٤٤٨ ، ١٩٧٠/٥/٢٤ س ٢١ ق ١٧١ ص ٧٢٤)

٢٥٠٨ - جريمة الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .

(١٩٥٦/٢/٧ أحكام النقض س ٧ ق ٤٨ ص ١٤٢ ، ١٩٥٥/٤/٢٦ س ٦ ق ٢٦٣ ص ٨٧١)

٢٥٠٩ - من المتفق عليه أنه يلزم لتحقيق جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها بالمادة ٢٠٢ عقوبات أن يكون الخطأ الذي ارتكبه الجاني هو السبب الذي أدى إلى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب . وتطبيق هذه القاعدة يستدعي حتماً استبعاد كافة صور القتل التي يقطع فيها عقل كل إنسان في مركز الجاني لأسباب صحيحة مقبولة بأن نتائج الإهمال محصور مداها محددة نهايتها وأنها لا تصل إلى إصابة أحد أو إمارته ، إذ في هذه الصورة لا يكون القتل ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب آخر لا شأن للمهمل به وليس مسئولاً عن نتيجته .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٤ ص ٤٥٨)

٢٥١٠ - جريمة القتل الخطأ تتركب واقعتها من أمرين أولهما أن الجاني جرح المجنى عليه وثانيهما أن هذا الجرح نشأت عنه الوفاة ، فلمحكمة الموضوع إذا استبعدت ظرف نشوء الوفاة عن الجرح أن تعدل وصف التهمة

من قتل خطأ الى جرح وتطبيق المادة ٢٠٨. بدلا من المادة ٢٠٢ عقوبات .
(١٩٣١/٥/٢٨٠٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٦ ص ٣٣٠)

٢٠٥١١ - إذا كان الالتهاج الذي سبب الوفاة (فني جريمة قتل خطأ) قد نتج عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه فمسألة المتهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسئوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبت ساقه وأن هذا البتر كان يحتمل معه نجاته ، إذ لا يجوز له وهو المحدث للإصابة أن يتذرع باحتجاج المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهي عملية جراحية عظيمة الخطر فضلا عما تسببه من الآلام المبرحة .

(١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١٤ ص ١٩٥)

٢٠٥١٢ - إذا فني الحكم وبجود رابطة السببية بين خطأ المتهم (وهو سائق سيارة) والتصادم الذي وقع دون أن يبين كيفية إمكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المنسوبة إليه ، فإن هذا يكون قصورا يعيب الحكم عيبا جوهريا مبطلا له .

(١٩٣٨/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٣٨ ص ٢٦٤)

٢٠٥١٣ - إنه لا يكفي للإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من المحكوم عليه ، بل يجب أيضا أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وينبنى على ذلك أنه إذا انعدمت رابطة السببية وأمكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ انعدمت الجريمة منهيا لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها . فإذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسئولا جنائيا عن بجنحة القتل الخطأ لأنه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه ، وأن هذا الشخص الآخر دفع العربة بقوة جسمه الى الحلف بغير احتياط فقتل المجنى عليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في ذلك لانعدام رابطة السببية بين عمل المتهم وبين قتل المجنى عليه ، لأن ترك المتهم سيارته في الطريق العام يحرسها تابع له ليس له أية علاقة أو صلة بالخطأ الذي تسبب عنه القتل الذي وقع من التابع وحده . على أن اخلاء المتهم (صاحب السيارة) من المسئولية الجنائية لا تخليه من المسئولية المدنية ، بل ان مسئوليته مدنيا تتوافر جميع عناصرها القانونية متى أثبت الحكم أن التابع كان يعمل عنده

الطاعن ولحسابه وقت أن تسبب بخطئه في قتل المجنى عليه .
(١٩٣٨/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٣٣ ص ٢٥٣)

الحادث القهرى

٢٥١٤ - انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة يمنع مسئولية المخطئ الا اذا كون خطؤه بذاته جريمة .
(١٩٨٨/١٠/١٧ ط ٢٩٦٩ من ٥٧ ق)

٢٥١٥ - يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى الا تكون للجاني دخل في حصول الضرر او في قدرته منعه . واذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمانت الى توافر الخطأ في حق الطاعن واوردت صورة الخطأ الذى وقع منه وبنت عليه مسئوليته فان في ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .

(١٩٧٩/١١/٢٢ أحكام النقض سن ٣٠ ق ١٧٦ من ٨٢١ - ١٣/٢/١٩٧٧ من ٤٨ ق ٥٣ ص ٢٣٧ ، ١٩٥٩/٤/٢٠ سن ١٠ ق ٩٩ ص ٢٥٢)

٢٥١٦ - متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها ، انقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وامتنعت المسئولية عن أخطأ الا اذا كان خطئه بذاته جريمة .
(١٩٦٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٤ من ٩٩٣)

الخطأ المشترك

٢٥١٧ - ان الخطأ المشترك - فى نطاق المسئولية الجنائية - لا يخلو المتهم من المسئولية ، ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة .

(١٩٨٠/٤/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٩٤ ص ٥٠٠ ، ١٢/٢٦/١٩٧٩ من ٣٠ ق ٢١١ ص ٩٨٠)

٢٥١٨ - يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية

الآخر ، كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(١٩٧٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٤ ص ٩٥٤ ، ٢٠/٢/١٩٧٨ س ٢٩ ق ٢٩ ص ١٦٧ ، ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٣ ق ٢٠٦ ص ٩٢١)

٣٥١٩ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨١ ص ٨٧١ ، ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٢ ص ١٩٢ ، ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤ ، ١/١/١٩٨٥ س ٣٦ ق ٩ ص ٨٢)

٣٥٢٠ - ان قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ سنة ١٩٧٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ قد أوجب في مادته الرابعة على كل قائد مركبة قبل تحركها الكشف عليها وعلى جميع أجهزتها والتأكد من سلامتها ومن صلاحيتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر منها على الغير وهو مسئول عن استيفاء المركبة لكافة الشروط التي يتطلبها القانون واللوائح وعن توافر هذه الشروط في الركاب والحمولة ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما ذهب إليه عن مسئولية قسم الصيانة بالشركة عن صلاحية السيارة ، ذلك أن اشتراك الغير في الخطأ - مع فرض ثبوته - لا يعفيه من المسئولية .

(١٩٧٨/٤/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٢ ص ٣٣٣)

٣٥٢١ - لما كان التقرير المقدم في الدعوى والذي تظمن إليه المحكمة يكشف عن خطأ المتهم بوصفه المسئول عن ملاحظة المصعد والمتمثل في إهماله القيام بالصيانة المنتظمة من تشحيم لآلية الأبواب وضبط التجاوزات التي بها وتغيير العجل الكاوتشوك من وقت لآخر ومراجعة أعمال السوست ، وأنه لولا هذا الخطأ لما فتح باب المصعد مع عدم وجود الصاعدة أمامه ولما وقع الحادث ، فإنه غير مجد ما يثيره الدفاع عن المتهم من تعدد أوجه الخطأ التي لحقت بتصرف المجنى عليه لما هو مقرر من أنه يصح في

القانون أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين أو أكثر وأن هذا الخطأ يفرض وجوده لا يخلو مسئولية المتهم .

(١٣/٤/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٦ ص ٣٢٣)

٢٥٢٢ - الأصل أن خطأ المضرور ذاته لا يرفع مسئولية المسئول ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(٣/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧ ، ٢٩/١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩ ص ١٠٧)

٢٥٢٣ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وجده ينزوله من السيارة قبل وقوفها ، وأن المتهم لم يرتكب ثمة خطأ لمساءلته ، إذ كان يقود السيارة ولم ير المجنى عليه عند مغادرته لها لانشغاله بقيادتها ، فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(٢/١٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧١ ص ٧٩٢)

٢٥٢٤ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور ، ومن المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة .

(٢٠/١١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٨ ص ٩٣٨ ، ٨/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ق ١١٠ ص ٦٢٢ ، ٢٥/٣/١٩٩٢ ط ٩١٤١ س ٥٩ ق)

٢٥٢٥ - من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور ، وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة ، فقد كان يتعين على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعنين كاملاً وتلم به المأماً شاملاً بجميع

عنابصره وتبدل برأيها فيه وتبين مدى أثره على توافر رابطة السببية .

(١٩٧٤/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٠ ص ٧٨٧ ، ١١/٨ / ١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٩ ، ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

٢٥٢٦ - ان عدم اذعان المجنى عليهم لطلب الاخلاء الموجه اليهم أو تراخي باقي ملاك العقار عن اجراء الترميم لا ينفي عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته اذ يصح في القانون ان يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم وغيره ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٠ ص ٦٩٦)

٢٥٢٧ - قيام خطأ في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع مساءلة المتهم بما لم ينف ركناً في الجريمة .

(١٩٨٨/٣/٢٩ ط ١٨٠٧ س ٥٦ ق)

٢٥٢٨ - لا ينال من مسؤولية الطاعن ان يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركاً بينه وبين آخرين ما دام ان خطأ الآخرين لا ينفرد خطؤه هو ولا يستفرقه .

(١٩٨٦/٣/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٧٠ ص ٣٤٢)

٢٥٢٩ - الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسؤولية ما دام الحكم قد اثبت قيامها في حقه .

(١٩٦٨/٥/١٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٩ ، ص ٥٥٤ ، ٢/١٢ / ١٩٦٨ ق ٣٦ ص ٢٠٧ ، ١٩٧٠/٤/٢٠ س ٢١ ق ١٤٨ ص ٦٢٦)

٢٥٣٠ - خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ، ما دام هذا لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

٢٥٣١ - يصح في القانون ان يقع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين ، ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفرد

المسئولية. عن الآخر ، اذ يصح أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين
أو أكثر .

(١٩٦٨/١/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩ ص ١٠٧ ، ١٢/١/١٩٤٨
مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٠ ص ٤٥٧)

٢٥٣٢ - ان الشارع اذ عبر في المادة ٢٣٨ عقوبات بعبارة
التسبب في القتل بغير قصد قد اراد أن يمد نطاق المسؤولية لتشمل من
كان له نصيب في الخطأ ، وما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على
خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ
أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسؤوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون
أحد هذه الأخطاء سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث .

(١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٣ ص ٩١)

٢٥٣٣ - لا يجدى المتهم في جريمة القتل الخطأ محاولة إشراك متهم
آخر في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث ، اذ الخطأ المشترك يفرض قيامه
لا يخلو الطاعن من المسؤولية .

(١٩٥٤/٦/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٩ ص ٨٠١)

٢٥٣٤ - اذا سار سائق أتوموبيل بناء على أمر سيده بسرعة تزيد
عما قررت اللوائح فنشأ عن ذلك قتل انسان من غير عمد بعد السائق فاعلا
أصليا وسيده شريكا بالتحريض .

(١٩١٧/٦/٩ المجموعة الرسمية ص ١٨ ق ١٠٠ ص ١٧٩)

العقوبة

٢٥٣٥ - لا تتطلب المادة ٢٣٨/٣ لسريانها أكثر من ثبوت وقوع
خطأ من جانب المتهم وأن ينتج عن هذا الخطأ وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص .

(١٩٧١/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٩ ص ٢٩٤)

٢٥٣٦ - جمعت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات الحد الأدنى
لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . ولما كان الحكم المطعون

فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة ، بل قضي بأقل منه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، الا انه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة عقوبتين تخييريتين ، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضي الموضوع فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(١٥/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٢ ص ١٤٢٠ ، ٢٥/٢/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٥٥ ص ٢٤٩)

٢٥٣٧ - يبين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ومن وزودهما على غير منوال واحد في التشريع أنهما وان كانتا من طبيعة واحدة الا انهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانهما الخاص ، وقد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة ، وهما وان تماثلتا في ركن الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة الا ان مناط التمييز بينهما هو النتيجة المادية الضارة : فهي القتل في الأولى والإصابة في الثانية . ولم يجبر الشارع القتل ظرفا مشددا في جريمة الإصابة الخطأ بل ركننا في جريمة القتل الخطأ مما لا محل معه لاعتبار المجني عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الإصابة الخطأ . ومن ثم فان القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات عن جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التي أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر ، يكون تقييدا لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ وتخصيصا لعمومه بغير مخصص .

(١٩/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٢ ص ٢٣٣)

٢٥٣٨ - اجراء عملية جراحية بغير ترخيص يتحقق معه في آن واحد بنجزد جصوله مظهران قانونيان : مظهر مخالف لائحة تعاطى صناعة الطب ومظهر جنحة اصابة خطأ ، ففاعل هذه العملية يعتبر مخالفا ويعتبر في الوقت عينه مرتكبا جنحة الإصابة الخطأ فتجب عليه عقوبة الجنحة وحدها لا عقوبتا الجنحة والمخالفة ، لأن المخالفة والجنحة اللتين ارتكبهما نشأتا معا عن فعل واحد هو اجراء العملية ، والفعل الواحد اذا كون جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بها دون غيرها . أما ايجاب عقوبتين احدهما على الجنحة والأخرى على المخالفة فلا يكون الا في صورة ما اذا لم تكن

المخالفة والجنحة نشأتا معا عن فعل واحد بعينه كصورة سائق سيارة بلا رخصة صدم انسانا في أثناء سيره .

(١٩٣١/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٦ ص ٣٣٠)

٢٥٣٩ - من القواعد العامة أن المسؤولية الجنائية تخصص أى تكون شخصية بمعنى أنه لا يسأل شخص عن القتل الخطأ الذى وقع من غيره ما لم يكن ذلك الشخص وقع منه هو نفسه خطأ آخر وكان هذا الخطأ سببا أو أحد الأسباب التى أفضت الى وقوع تلك الجريمة . وقد اختلف الفقهاء قديما وحديثا فى الراى عندما يقع القتل أو الإصابة الخطأ من كثيرين فان بعضهم ذهب الى اعتبار الكل فاعلين أصليين ، والبعض الآخر ذهب الى التمييز بين الذين تسببوا فى القتل الخطأ فقالوا بأن الخطأ الذى تسبب عنه القتل مباشرة وبطريق أصلى يكون صاحبه فاعلا أصليا وأن الخطأ الذى لم يتسبب عنه القتل مباشرة بل بطريق التبعية يكون صاحبه شريكا ، وقد أيدوا رأيهم هذا بقاعدة الاشتراك لأنها عامة وتسرى حتى على الجرائم التى تقع عن غير عمد ، وهذا الراى الأخير هو الذى تأخذ به المحكمة لقربه من المعقول ومن الصواب . فاذا سار سائق أو تومبيل بناء على أمر سيده بسرعة تزيد عما قررتة اللوائح فنشأ عن ذلك قتل إنسان من غير عمد عد السائق فاعلا أصليا وسيده شريكا بالتحريض .

(١٩١٧/٦/٩ المجموعة الرسمية س ١٨ ص ١٧٩)

٢٥٤٠ - الحكم على المتهم بغرامة لأنه عمل عملية جراحية وخالف بذلك اللوائح الصحية لا يمنع من محاكمته أمام محكمة الجنح كقاتل خطأ إذا نشأ عن إهماله موت الشخص الذى عملت له العملية .
(١٩٠٥/٥/٢٧ الاستقلال س ٤ ص ٤٠٧)

أسباب الحكم

٢٥٤١ - صحة الحكم بالادانة فى جريمة القتل والإصابة الخطأ تستوجب بيان عنصر الخطأ المرتكب وإيراد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق فضلا عن بيان مؤدى أدلة الثبوت .

(١٩٩٢/٣/٢٦ ط ٧٥٢٨ س ٥٩ ق)

٣٠٤٣ - ما ذكره الحكم من أن تمايل ركاب السيارة لا يحدث الا عند السرعة التي لا تناسب السير في المنعطف لا يقدرون ان يكون من المعلومات العامة التي يفترض في الشخص المعتاد ان يكون ملبسا به ، مما لا تلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه .

(١٦٦/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩ ص ٨٣)

٣٠٤٣ - لما كان القانون قد أوجب في كتل حكم بالاذانة ان يستدل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة اتخاذها ، وكان من المقرر أن تكون الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية ، وأنه يجب لسلامة القضاء بالاذانة في جريمة القتل الخطأ ، حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى اذانة الطاعن استنادا الى أنه قائد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وأنه لم يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة ، وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وأوجه الحيطة والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق ، كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان إصابات المجنى عليه ، وكيف أنها أدت الى وفاته من واقع تقرير فني ، باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

(١٥/١٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٦ ص ١٠٩٩)

٣٠٤٤ - اذ كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة ، وما اذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كانا في مكنه بذلهمسا

والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركن الاحتمال ورابطة السببية ، وإنما اتخذ الحكم دليله من أن سرعة هذا النوع من السيارات يتلزم معه انقلابها في المنحنيات وهو ما لا سند له في الأوراق ولا يُعتبر من المعلومات العامة التي تنفي قضاء القاضي بعلمه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا .

(١٩٧٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٤ ص ٩٥٤)

٢٥٤٥ - أن اغفال المحكم الرد على ما أفصحت به المأينة من أن السيارة تركت خلفها آثار فرامل طولها ٢٢ متر على يسار الطريق ، ولما أسند إلى المطعون ضده بنحضر ضبط الواقعة من اقتران بخطئه ، يعيب الحكم .

(١٩٧٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٤ ص ٩٥٤) .

٢٥٤٦ - من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل والإصابة الخطأ أن يبين منه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث ، ورابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد التهمة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للامور ، وخطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة .

(١٩٨٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٨ ص ٩٤٨ ، ١٩٨٣ س ٣٤ ق ٣٩ ص ٢٠٩ ، ١٩٨٥/٥/٨ س ٣٦ ق ١١٠ ص ٦٢٢ ، ١٩٨٥/١٠/٣ ق ١٤٣ ص ٨١٠)

٢٥٤٧ - يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث ، لما كان ذلك وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للامور ، كما أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم

لم يبين مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ، كما أن ما أورده فى مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ اذ لا يوفره مجرد احتكاك السيارة قيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون استظهار كيفية حدوث هذا الاحتكاك وبحث موقف المجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

(١٩٧٩/١٢/٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٥ ص ٨٦٥ ، ١٢/٩ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

٢٥٤٨ - متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن مهندس التنظيم قرر بمحضر جمع الاستدلالات أنه قد تم اعلان السكان بقرار الازالة عن طريق قسم ثان المنصورة ، ولما رفض السكان استلام صورة القرار تم لصق صورة على العقار وذلك بمعرفة مندوب الشياخة المختص وقدم للمحقق ورقة بين بها الاجراءات سنالفة الذكر ورفض السكان استلام صورة قرار الازالة ثم لصق صورة منه على العقار ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة الى قول مهندس التنظيم وما قدمه من أوراق تشير الى رفض السكان استلام صورة القرار ثم لصق صورته على العقار دون أن يقول كلمته فى هذا الشأن ومدى مسئولية الطاعن عن الحادث على ضوء ذلك فان الحكم يكون مشوبا باليقصور فى التسبيب .

(١٩٧٩/٥/٢٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٨ ص ٦٠٧)

٢٥٤٩ - لما كان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة الى الكشف الطبى وخلا من أى بيان عن الاصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف انها لحقت به من جراء التصادم وأدت الى وفاته من واقع هذا التقرير الطبى ، ولذلك فقد فاتته أن يدل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والاصابات التى حدثت بالمجنى عليه وأدت الى وفاته استنادا الى دليل فنى فانه يكون قاصرا .

(١٩٧٨/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٢ ص ٨٣٦)

٢٥٥٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذي أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب عدم احترازه وعدم اتباعه التعليمات الخاصة دون إيضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة الطاعن لها وقت الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كان علم الاحتراز وعدم اتباع التعليمات سببا في حدوثه ، فانه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن .

(١٩٧٨/٦/١١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٤ ص ٥٩٤)

٢٥٥١ - من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة القتل الخطأ أن يبين اصابات المجنى عليه ويورد مؤدى التقرير الطبي وأن يدل على قيام رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه ووفاته استنادا الى دليل فنى .

(١٩٨٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٣ ص ٢٨٣)

٢٥٥٢ - إذا كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي اصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفائها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

(١٩٧٤/٦/٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٥ ص ٥٣٦ ، ١٩٧٤/٥/١٩)

ق ١٠٣ ص ٤٨٣)

٢٥٥٣ - لما كان الحكم وقد دان المتهم بجريمتي القتل والاصابة الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعه (المسئول عن الحقوق المدنية) قد خلا من الإشارة الى بيان اصابات المجنى عليهم ، كما فاته أن يورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وأن يدل على قيام رابطة السببية بين اصابة أحدهم ووفاته استنادا الى دليل فنى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٨ ص ٩١٢)

٢٥٥٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان إصابات المجنى عليه التي نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت الى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبي ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في استظهار رابطة السببية بما يستوجب نقضه .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣١ ض ١٤٦ ، ١١/١٧ / ١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٥٧ ص ١٢٧٠ ، ١٠/١١/١٩٦٩ ق ٢٤٩ ص ١٢٤٢)

٢٥٥٥ - تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به فير المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لادانة المتهم أنه يبين الحكم الخطأ الذي قاربه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التي نسبت الى الطاعنين بما ينحسم أمرها ، ولم يحققها بلوغاً الى غاية الأمر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالاستناد الى الدليل الفني المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحتة ، فإنه يكون واجب النقض .

(١٩٦٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣ ، ٥/٢٧ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٣٥ ص ٦٥٧)

٢٥٥٦ - متى كان الحكم وقد دان الطاعن بجريمتي القتل والاصابة الخطأ قد اقتصر على الإشارة الى اصابة المجنى عليه الثاني بكسر في عظامتي العضد الأيسر دون أن يورد مؤدى التقرير الطبي المتوقع عليه ، كما فاته أن يبين إصابات المجنى عليها الأولى التي لحقتها من جراء اصطدامها بالسيارة وأن يدل على قيام رابطة السببية بين إصابتهما ووفاتها استناداً الى دليل فني ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(١٩٦٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٧١ ص ٣٥٩)

٢٥٥٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه وان أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن قد أغفل التصدي لموقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاؤها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بأنقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام

السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهري قد يتوجب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وتورد عليه وأن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه الميسافة تلاشى اصابة المجنى عليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(١٢/١٠/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١١١ ص ٥٦٨) .

٢٥٥٨ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لبسامة الحكيم بالادانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣١ ص ١٤٦ - ٢٧/١/١٩٦٤ س ١٥ ق ١٩ ص ٩٢) .

٢٥٥٩ - اغفال حكم الادانة ببيان الاصابات التي حلت بالمجنى عليها ونوعها وكيف أدت الى وفاة أحدهما من واقع الدليل المقيم ، وكذا عدم استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر تجعله قاصرا .

(٥/١/١٩٨٩ ط ٥٧٣٩ س ٥٨ ق) .

٢٥٦٠ - عدم بيان الحكم لعناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وكيف أنه كان سببا في وقوع الحادث يعيب بالقصور .

(١٨/٢/١٩٩٢ ط ١٥٢٦٨ س ٥٩ ق) .

٢٥٦١ - عدم استظهار الحكم أن السرعة كانت السبب في وقوع الحادث ، وكيف أنها استغرقت خطأ المجنى عليه بعبوره الطريق فجأة وعدم رده على دفاع الطاعن بانعدام رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة المجنى عليه يجعله قاصرا .

(٢٥/٣/١٩٩٢ ط ٩١٤١ س ٥٩ ق ٢) .

٢٥٦٢ - الدفع بوقوع الحادث بسبب أجنبي هو دفع جوهري ،

يجب على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه .

(١٢/١٢/١٩٨٨ ط ٦٠٥٤ نس ٥٨ ق ٩/٣/١٩٨٩ ط ٣٥١٦ س ٥٧)

٢٥٦٣ - القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفني وهو التقرير الطبي في جريمة القتل الخطأ. من هنا يعيب الحكم .

(١٩٥٧/٥/٢٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٥١ ص ٥٤٨)

٢٥٦٤ - مجرد انقلاب السيارة بركابها لا يعتبر دليلاً على الخطأ . وعدم استظهار الحكم سلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة والمنتاصر التي استخلص منها قيادة لها بسرعة تجاوز الشريعة القانونية وعدم بيانه موقف المجنى عليهم وقت ركوبهم بالسيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية يعيبه بالقصور .

(١٩٩٢/٣/٢٦ ط ٧٥٢٨ س ٥٩ ق)

٢٥٦٥ - لما كان الحكم المظنون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ما يوقر الخطأ في ثباته دون أن يستظهر تحذر الضرورة التي كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفادياً لوقوع الحادث ، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى من بعد بيان قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن يانقطاعها ، وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته إلتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى بما يعيبه بالقصور .

(١٠/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٣ ص ٨١٠)

٢٥٦٦ - متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان في مكنته في الظروف التي وقع فيها الحادث إيقاف السيارة رغم ما تملك به المتهم في

دفاعه بأن الحادث وقع قضاء وقدرًا لأن المجنى عليه نزل فجأة من الرصيف محاولاً اختراق الشارع ، كما أغفل الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

(١٩٥٧/٢/٤ أحكام النقض س ٨ ق ٣٢ ص ١٠٧)

٢٥٦٧ - إذا لم يذكر الحكم شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الإصابات هي التي أدت إلى وفاة المجنى عليه ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

(١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٥٦ ص ٩٣٩)

٢٥٦٨ - متى كان الحكم إذ قضى بإدانة المتهمين في جريمة القتل الخطأ قد أقام قضاءً على أساس أن كمباري كل عربية من عربات الترام مسئول عما يحصل في العربية الأخرى غير التي عهد إليه العمل فيها دون أن يعين أساس هذه المسئولية ومداهما وهل هناك تعليمات من إدارة الترام في هذا الصدد تجعل المتهمين مسئولين عن كلتا العربتين فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه .

(١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٦ ص ٥٧٧)

٢٥٦٩ - إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان يقود سيارته بالسرعة القانونية وأن النور الخلفي لسيارة المجنى عليه كان محجوباً بطبقة من فعل المطر والوحل ، وكان تقرير المهندس الفني قد اشتمل على ما يفيد صحة هذا الدفاع ، ومع ذلك قضت المحكمة بإدانة الطاعن دون أن تتعرض لهذا الدفاع الجوهري فإنه يكون قاصراً متعيباً نقضه .

(١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٩ ص ٣٣٦)

٢٥٧٠ - متى كان الحكم الذي أدان المتهم (قائد سيارة) في جريمة القتل الخطأ لا يبين منه وجهة النظر التي انتهت إليها المحكمة في كيفية وقوع الحادث ، وعلى الأخص ما إذا كانت مصادمة المجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها حتى يمكن تحديد وجه الإهمال الذي وقع من المتهم ، ولم يبين كذلك الأساس الذي اعتمد عليه في القول بأن المتهم لم يستعمل فرامل السيارة الا قبل ادراك المجنى عليها بمتريين ، وأنه كان

يستطيع رؤيتها قبل ذلك ، وكبل ذلك جوهرى فى استظهار خطأ المتهم
وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث ، فهذا قصور فى البيان يستوجب
نقض الحكم .

(١١/٧/١٩٥١ . أحكام النقض س ٢ ق ٤٦ ص ١١٥) .

٢٥٧١ - لا يكفي لمسائلة شخص جنائيا عما يصيب الغير من الأذى
بفعل حيوانه أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له ، فإن ذلك إن صبح مبدئيا
أن يكون سببا للمسئولية المدنية فإنه لا يكفي فى تقرير المسئولية الجنائية
التي لا يصح أن يكون لها محل إلا إذا ثبت على المالك نوع من الخطأ فى
المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن الغير ، وفى هذه الحالة يجب بيان نوع
هذا الخطأ فى الحكم ووجه نسبته إلى مالك الحيوان بالذات . فإن قصر الحكم
فى هذا البيان كان باطلا وواجبا نقضه . وعلى ذلك فالحكم الصادر بعقوبة
من أهمل فى حفظ كلبه فعرض شخصيا آخر إذا اقتصر على القول بأن الكلب
قد أصيب بمرض فعرض المجنى عليه دون أن يبين ما إذا كان هذا المرض قد
طرا عليه فجائيا أم ظهرت عوارضه من زمن ، ولا متى عرض المجنى عليه حتى
يعرف ما إذا كان صاحب الكلب قد علم بخطره فى وقت مناسب ، ومع ذلك
لم يعمل على حجزه أو قتله وكف أذاه عن الغير ، وبالجمله ما هو نوع الخطأ
الذى يصح أن ينسب إلى المتهم بالذات ويجعله مسئولاً ، كان بالحكم قصور
يعيبه عيباً جوهرياً يستوجب نقضه .

(٢٣/٤/١٩٣١ . مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٨ ص ٣٠٠) .

٢٥٧٢ - إذا كانت المحكمة فى حكمها بإدانة المتهم فى جاذة قتل
خطأ لم تتعرض لما أثاره الدفاع من مفاجاة المجنى عليه السيارة أثناء
سيرها ولم يبين كيف كان فى استطاعة المتهم فى الظروف التي وقعت فيها
الواقعة أن يتحاشى إصابة المجنى عليه فإن حكمها يكون قاصراً .

(٣١/١/١٩٤٩ . مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٦ ص ٧٦٤) .

٢٥٧٣ - إذا كان الدفاع عن المتهم فى جاذة قتل خطأ قد طلب إلى
المحكمة الاستئنافية تدب خير لمعرفة هل كان قائد السيارة يستطيع إيقافها
على المسافة التي انعقد اجتماع الشهود على أن المجنى عليه عبر الميدان على
مداها من السيارة ، ولمعرفة ما إذا كان فى مقدوره مع حال الميدان أن يتفادى

حصول الحادث في ظروف وقوعه ، فلم تجبه المحكمة الى طلبه ولم ترد عليه
فذلك قصور منها يعيب حكمها .

(١٩٤٨/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٢ ص ٥١٥)

٢٥٧٤ - يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الجرح الخطأ ان يبين
فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة المكونة للجريمة ،
نوع الخطأ المرتكب ويعين واقعه ، ويوزد الدليل عليها ، والا فإنه يكون
قاصرا متعينا نقضه .

(١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٦ ص ٨٧)

٢٥٧٥ - اذا لم يبين الحكم الصادر بالادانة في جريمة القتل الخطأ
نوع الخطأ الذي وقع من المتهم فإنه يكون متعينا نقضا ، اذ يجب في هذه
الجريمة ان يقع من المتهم خطأ مما نص عليه في المادة ٢٣٨ عقوبات ، وأن
تتوافر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة .

(١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٧ ص ٥٠٨)

٢٥٧٦ - الحكم الصادر بالعقوبة - تطبيقا للمادة ٢٠٨ عقوبات -
يجب ان تذكر فيه وقائع الحادثة وكيفية حصولها وكنه الاهمال وعدم
الاحتياط المنسوبين الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم
حين وقوع الحادثة ، فاذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تعين نقضه .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤ ص ٤٤)

٢٥٧٧ - أساس المسؤولية الجنائية ، طبقا للمادة ٢٠٢ عقوبات ،
هو الاهمال أو ما جرى مجراه ، فتبين ذلك في الحكم أمر لا مناص منه ، فاذا
طبقت المحكمة هذه المادة على شخص لأنه قام باجراء عملية ختان للفلام
وباشر الفيلس على الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبيه حيناً آخر ، ولكن هذا
الفلام توفي عقب ذلك ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الاهمال
الذي وقع من ذلك الشخص فكان سببا فيما اصاب المجنى عليه وأودى
بحياته ، ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلا ، ولم تلتفت لما تمسك به هذا
الشخص من أن له الحق في اجراء عمية الختان بموجب ترخيص وسمى

بيده ، كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب لنقضه .
(١٩٣٤/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١٢ ص ٢٧٣)

٢٥٧٨ - الحكم الصادر بعقوبة طبقا للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات
لقتل خطأ نشأ عن عدم احتياط أو عدم مراعاة اللوائح يجب أن تذكر فيه
الوقائع التي استنتجت منها المحكمة وجود علة الاحتياط وإن تعين اللائحة
التي لم يراعها المحكوم عليه والا كان باطلا .

(١٩١٧/٣/٣ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٦٢ ص ١٠٩)

٢٥٧٩ - يعد ناقصا في بيان الواقعة الحكم الذي يقضى بالعقوبة
لقتل خطأ دون أن يبين أن كان الخطأ عن جهل أو خفة أو عن مخالفة للوائح
أو غير ذلك ، وذلك لأن هذا النقص في البيان لا يمكن محكمة النقض من أن
تعرف حقيقة هل الواقعة مما لا يعاقب عليها القانون من عدمه .

(١٩٠٤/١٠/١٣ الاستقلال س ٤ ص ١٥٩)

من أحكام محكمة الموضوع

٢٥٨٠ - إذا اتضح أن المتهم بقتل الغير خطأ بواسطة رمحه بحصان
كان راكبا عليه أجرى ما يجب عليه بقدر طاقته وقوته الجسمانية لمنع حدوث
المصادمة من سرعة سير الحصان الناشئة عن سبب خارج عن ارادته فلا يكون
هناك إهمال أو عدم تحرز من المتهم يجعله مسئولاً قانوناً عما هو منسوب
إليه ويتعين إذن براءته .

(استئناف مصر ١٨٩٥/١١/١٦ القضاء س ٣ ص ٥)

٢٥٨١ - قوانين مستشفى المجاذيب تقضى على المرضى عند هياج
أحد المجانين أن يعطوا يديه بطريقة لا ضرر فيها ، فإذا هاج مجنون
والمرضىون بدلا من اتخاذ الطريقة المذكورة ضغطوا عليه ضغطا شديدا وقع
بسببه على مقدم البطن فأحدث ذلك نزيفا باطنيا وتفتتا في الأنسجة الكائنة
بين جدر البطن والعمود الفقري ومات المجنون فلا يعد عماهم هذا ضربا
أفضى الى موت بل يعد قتل خطأ لعدم الاحتياط واقعا تحت المادة ٢٠٢
عقوبات .

(استئناف مصر ١٩٠٥/٤/١٠ الاستقلال س ٤ ص ٤٢٨)

٢٥٨٢ - يجب ان يكون القتل والجرح الخطأ الواقعيان تحت نص المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات ناشئين مباشرة عن رعبونة المتهم او عدم احتياطه او اهماله ، فلذا اهمل مثلا في حفظ المواد الملتهبة (كالپكبريت) حتى سقطت منه فمر عليها النورج فالتهبت فاشتعل الجرن وامتدت النار الى غيره من الاجران والمساكن فاحترق خلق كثير فلا يكون مسئولا الا عن الحريق باهمال فقط ، لا عن القتل والجرح الخطأ .

(استئناف طنطا ١٤/١٢/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٢٣٥)

٢٥٨٣ - لا تبوؤ جريمة القتل بغير عمد المنصوص عنها في المادة ٢٠٠ عقوبات الا اذا كان الفعل المسبب للوفاة غير شرعى ، لما اذا كان شرعيا فيعتبر قتلا بغير تبصر يدخل تحت المادة ٢٠٢ عقوبات ، مثال ذلك اراد زيد وهيب في حالة الدفاع الشرعى ان يضرب بكرا فاصابت الضربة عمرا وتوفى بسببها ، حكم بآنة لا يجوز رفع الدعوى على زيد بالمادة ٢٠٠ عقوبات .

(حالة طنطا ٢٣/١٠/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٨ ص ١٨)
٢٥٨٤ - دهن سائق اثناء قيادته مركبة طفلا بآمايته وثبت ان السائق كان ضعيف البصر جدا لوجود غشاوة على عينيه ظاهرة تراهيا العين المجردة . فحكم بان عدم اتخاذ السيد للاحتياط اللازم حين اختيار خادمه يجعله مواخذا جنائيا عن موت الطفل بموجب المادة ٢٠٢ عقوبات ، وحكم ايضا بان اهمال اهل الطفل المجنى عليه في مراقبتهم له لا يؤثر على المسئولية الجنائية الواقعة على كل من السيد وخادمه .

(مغاغة الجزئية ٢٧/٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٦٠ نص ٢١١)

٢٥٨٥ - لا يسأل الطبيب عن خطئه في تشخيص المرض او عن عدم مهارته في مباشرة عملية جراحية الا انه يكون مسئولا عن خطئه الجسيم مدنيا وجنائيا اذا ثبت انه لم يتخذ الاجراءات التى يوجبها الفن .

(استئناف مصر ٢/٥/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١١ ص ٢٠)

٢٥٨٦ - المقاول الذى لا يعمل تحت اشراف مهندس معمارى يكون

يخشثولا جنائيا ومهنية عما يحصل من الحوادث بسبب خلل فى الأعمال التى تقوم بها بنفسه أو بواسطة عماله لرداة الأدوات التى استعمالها ولا يرفع عنه هذه المسئولية اشتراك المالك معه فى الرأى أو تنفيذ أمره اذا كان فيه مخالفة لأصول الفن .

(استئناف مصر ١١/٥/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ١٢ ص ٢٥)

٢٥٨٧ - لا مسئولية على المالك الذى ساء العمل الناشء عنه الحادث لمقاوم وانما يكون مسئولاً اذا تولى الإدارة أو تدخل فى العمل أو اختار مقاولاً تنقصه التجربة أو مشهوراً بعدم الكفاءة أو لا يظهر من حالته بما يحمل على الثقة به .

(استئناف مصر ١١/٥/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٢ ص ٢٥)

٢٥٨٨ - اذا نشأ الحادث من قبل المجتئ عليه وحبدة فلا مسئولية مدنية أو جنائية على المالك أو المقاول ، أما اذا كان هناك اشتراك فى الخطأ فمن قبل أحدهما فتعده مسئولاً وانما يكون للاشتراك فى الخطأ أثره فى تقدير العقوبة أو التعويض المدنى مما يبعثه القاضى .

(استئناف مصر ١١/٥/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٢ ص ٢٥)

مادة ٢٣٩

كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

- الفيت عقوبة الغرامة وكانت « أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً » ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .
- راجع ما جاء بالذاكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حکمان

٢٥٨٩ - تنطبق المادة ٢٠٣ عقوبات على الموظف - وهو عمدة في الدعوى - الذي يصرح بدفن جثة قتيل قبل اجراء التحقيق وهو يعلم بأن

الموت جنائي .

(٢٩/١٠/١٩٦٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣ ص ٦)

٢٥٩٠ - يكفي في بيان جريمة دفن جثة بغير تحقيق القول بأن فلانا دفن جثة فلان المقتول قبل اجراء التحقيق ، لأن هذا القول شامل لجميع أركان الجريمة ولا عبء يكون حلاق الصحة كشف عليها أو لم يكشف لأن العنصر المكون للجريمة هو الدفن قبل اجراء التحقيق .

(٥/١١/١٩٠٤ الاستقلال س ٤ ص ٧٢)

من احكام محكمة الموضوع

٢٥٩١ - اخفاء جثة منتحر أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عايمها وتحقيق حالة الموت وأسبابه معاقب عليه بالمادة ٢٠٣ عقوبات لأن المنتحر يعتبر قتيلا بالمعنى المقصود في تلك المادة .

(استئناف بنى سويف ١٥/٤/١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٨٧ ص ١٦٨)

مادة ٢٤٠

كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عنه أي عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين . أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد أو ترصد فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين .

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات إذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض إرهابي .

- اضيفت الفقرة الثانية بموجب المادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، (راجع المذكرة الايضاحية بنهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني) .

الأحكام

تعريف العاهة وصور عملية

٢٥٩٢ - ان القانون وان لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد امثلة لها ، الا ان قضاء محكمة النقض جرى في ضوء هذم الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوّة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يبت فيه بما يتبينه في حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب .

(١٩٨٥/٢/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٠ ص ٢٤٥ ، ١٩٨٢/٢/٢ س ٣٣ ق ٢٤ ص ١٢٧)

٢٥٩٣ - العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة ، ويكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤءه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدة كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

(١٩٨٦/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٩ ص ٥٥٣)

٢٥٩٤ - يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤءه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

(١٩٨٥/٣/١١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦١ ص ٣٥٦)

٢٥٩٥ - من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة

١- التي ضربتها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم
أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفي لتوافر
العامة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة
قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه ، أو أن تكون
منفعتها قد فقدت فقدًا كليًا حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل
الإصابة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي
وعناصر الإثبات التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه
في عينه اليمنى قد خلفت له عاهة مستديمة هي فقد ما كانت تتمتع به من
قوة إبصار قبل الإصابة فقدًا تامًا ، ومن ثم فإن ما يشبه الطاعن من ضعف
قوة إبصار هذه العين أصلاً لا يؤثر في قيام أركان الجريمة ما دام أنه لم
يدع في مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الإبصار من قبل الإصابة المنسوب
إليه أحداثها .

(١٩٨٠/٦/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٥٢ ص ٧٨٩ ، ١٩٧٩/١/٨
س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ ، ١٩٧٥/١/٢٧ س ٢٦ ق ٢٢ ص ٩٤)

٢٥٩٦ - يتحقق وجود العاهة - في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون
العقوبات - بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية .
لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارى في أن إصابة الرأس قد اقتضت اجراء
عملية تربنة ورفع العظام فإن الحكم اذ ساءله بعد ما أثبت في حقه أحداث
هذه الإصابة ، عن نشوء عاهة مستديمة من جرائها لدى المجنى عليه يكون
تحدد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(١٩٧٨/١٠/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٠ ص ٧٠٦)

٢٥٩٧ - ان نص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات اذ اردف عبارة
« عاهة مستديمة » بعبارة « يستحيل برؤها » ، فقد أكد - فحسب - معنى
الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى ، ومن ثم فلا يحول دون تطبيق هذا
النص اقتصار التقرير الطبي الشرعي على وصف العاهة بأنها مستديمة
وسكوته عن الافصاح باستحالة برئها طالما أن هذه الاستحالة - ولو لم
تذكر - صفة ملازمة ونتيجة حتمية لاستدامة العاهة .

(١٩٧٦/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٠٢ ص ٨٩٢)

٣٥٩٨ - لا يؤثر في قيام العاهة كونها لم تقدر بنسبة مئوية .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٠ ص ٩٠٢)

٣٥٩٩ - لم يرد في القانون تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى في ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يشترط وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية .

(١٩٦٨/١١/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٩ ص ٩٤٥ ، ١٣/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣)

٣٦٠ - من المسلم به في صحيح القانون أن العاهة المستديمة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه ، وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو بتقليل قوة مقاومته الطبيعية ، إذ القانون لم يحدد نسبة معينة للنقص الذي يتطلبه القانون لتكوين العاهة ، بل يكفي لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذي تخلفت به قد فقد بصفة مستديمة ولو فقد جزئياً مهما كان مقدار هذا الفقد .

(١٩٦٧/١٢/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧٩ ص ١٣٠٢)

٣٦٠١ - من المقرر أن عبارة يستحيل برؤها التي وردت بالمادة ٢٤٠ عقوبات بعد عبارة عاهة مستديمة إنما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه ، إذ استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برئها .

(١٩٦٦/١٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٩ ص ١٠٦١)

٣٦٠٢ - متى قيل أن العاهة مستديمة كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها .

(١٩٦٥/٥/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩٠ ص ٤٥٠)

٣٦٠٣ - ان بيان مدى العاهة أو عدم بيانها في الحكم لا يؤثر في

سلامته .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣٢ ص ٨٣٩)

٣٦٠٤ - يكفي أن تبين المحكمة الدليل على أحداث المتهم للاصابة وعلى حدوث العاهة نتيجة لتلك الاصابة ، اما مدى جسامه العاهة فليس ركنا من أركان الجريمة .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١١ ص ٦٢٦)

٣٦٠٥ - ان تقدير نسبة العاهة المستديمة بوجه التقريب وضالة هذه النسبة لا ينفيان عنها هذه البصفة .

(١٩٥٢/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٠١ ص ٢٦٠)

٣٦٠٦ - ان المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات اذا كانت قد أردفت عبارة « عاهة مستديمة » بعبارة « يستحيل برؤها » فليس ذلك الا تأكيداً لمعنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى . واذن فاذا اكتفى الحكم عنسة تطبيق هذه المادة « بذكر العبارة الأولى وحدها دون الثانية فذلك لا يخل به اقل اخلال .

(١٩٣٥/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٨ ص ٥٢٧)

٣٦٠٧ - لم يرد بالقانون تعريف للعاهة التي تنص عليها المادة ٢٠٤ عقوبات . والعاهة لغة تتناول كل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد أجزاء الجسم أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية ولم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الواجب توفره لتكوين العاهة بل ترك مدى انطباق هذا التعريف لقاضى الموضوع ليفصل فيه كما يرى غير خاضع لرقابة محكمة النقض .

(١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٤ ص ٤٧)

٣٦٠٨ - للمحكمة الحق في اعتبار العاهة مستديمة إذا استنتجت ذلك من وصف العاهة الذى وصفها به الكشف الطبى ، حتى ولو لم يرد به لفظ مستديمة لأن العبرة ليست بالألفاظ .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٤ ص ٧٩)

٢٦٠٩ - لا يشترط لامكان تطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات أن تكون العاهة التي أصابت المجنى عليه قد أفقدت منفعة العضو فقدا كلياً ، بل يكفي أن تكون أفقدتها فقدا جزئياً وأن تقرر محكمة الموضوع أن هذا الفقد الجزئي مستديم .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٨ ص ٨١)

٢٦١٠ - ليس تناقضاً في الحكم أن تثبت المحكمة أن العاهة التي حصلت بالعضو المصاب تنقص من كفاءته للعمل نحو ٨٪ مثلاً ثم تقول أن العاهة مستديمة ويستحيل برؤها .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٨ ص ٨١)

٢٦١١ - أن عبارة يستحيل برؤها التي وردت بالمادة ٢٠٤ عقوبات بعد عبارة عاهة مستديمة إنما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه ، إذ استدامة العاهة يلزم عنها حتماً استحالة برئها . فمتى قيل أن العاهة مستديمة كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار مستحيل برؤها والتخلص منها . على أن تلك العبارة لا وجود لها بالنص الفرنسي للمادة إذ اقتصر فيه على عبارة مستديمة . فإذا قرر الحكم أخذاً بقول الطبيب الشرعي أن العاهة مستديمة ولم يزد على ذلك وطبق المادة ٢٠٤ كان حكماً صحيحاً غير مقصر في تعرف وقائع الموضوع وبيانها .

(١٩٣١/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٤ ص ٣٥٢)

٢٦١٢ - أن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة ، بل جاء نص المادة ٢٤٠ عقوبات عاماً مطلقاً ، إذ أنه بعد أن عدد معظم النتائج الخطرة الناشئة عن الضرب والتي تستوجب تشديد العقوبة أضاف إليها العبارة « أو أي عاهة مستديمة يستحيل برؤها » . فيكفي إذن لتكوين العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدا جزئياً مهما يكن مقدار هذا الفقد .

(١٩٤٤/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٧ ص ٥١٨)

٢٦١٣ - إذا كان الحكم قد أثبت من واقع التقرير الطبي الشرعي أن إحدى أصابت المجنى عليه الأول قد خلفت له فقداً بالعظم الجداري الأيسر

لفروة الرأس نتيجة لعملية التربيعة التي اقتضتها حالة إصابته ، فانه لا على الحكم ان لم يبين مدى تأثير هذه العاهة على مقدرة المجنى عليه على العمل .

(١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧ ص ٧٢)

٣٦١٤ - اذا كان الحكم قد استخلص دوام العاهة من عدم توقع ملء الفقد العظمى بنسيج عظمى ، وان كان يحتمل أن يملأ بنسيج ليفى ، وذلك بناء على رأى الطبيب الشرعى الذى أشار الحكم الى تقريره ، فذلك استخلاص سائق ولا يصح ان يعاب به الحكم .

(١٩٥٣/٤/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ٢٧٥ ص ٧٥٥)

٣٦١٥ - من المعارف العامة التى لا تحتاج الى خبرة فنية خاصة ان الاعتداء بجسم صلب ثقيل كما هو الشأن فى الأداة المستعملة - الكوريك - يمكن أن تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بالجزء الحاد منها أو بالجزء الحلقى الحشبي .

(١٩٨٥/٣/١٢ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٣ ص ٣٦٦)

٣٦١٦ - ليس من الضروري أن يكون الحكم الصادر بعقوبة فنى دعوى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة بفقد جزء من عظام الجمجمة مشتملا على بيان مقدار الجزء الفاقد وتحديد مقاسه ، بل يكفي أن تذكر المحكمة أن ما فقد هو جزء من العظام اذ أن أقل جزء قد يترتب على فقده حدوث العاهة وما دامت المحكمة أثبتت حدوثها فلا وجه لنقض الحكم بسبب نقص فى بيان الواقعة .

(١٩٣ / ١١/ ٦ مجموعة القواعد القانونية ح ٢ ق ٨٧ ص ٨١)

٣٦١٧ - لا تتخلف عن عملية التربيعة عاهة مستديمة بالمعنى القانونى الا اذا كان من شأنها جعل المصاب عرضة للتأثيرات الجوية أو لعوارض أخرى تجعل حياته فى خطر . ومن ثم يجب أن نص الحكم على بيان الحالة التى تنشأ عن هذه العملية وأثرها فى مستقبل حياة المجنى عليه . فاذا خلا الحكم من هذا البيان كان مشتملا على نقص جوهري موجب لنقضه .

(١٩٢٨/٦/٥ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٩٢ ص ٢٢٤)

٢٦١٨ - لا يقدح في سلامة الحكم عدم بيانه مدى العاهة ، ما دامت ثابتة في كلا التقريرين الطبيين ، خصوصا اذا كان الطاعن لا ينازع في أن عين المجنى عليه كانت قبل الحادث مبصرة ، لم يصب عدستها انخلاع أو اعتام .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٤ ص ٦٠٥)

٢٦١٩ - متى كان ما أورده الحكم في خصوص وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها كافيا في بيان العاهة المستديمة التي نشأت عن الاصابة وفي نسبتها الى المتهم ، فإنه لا يقدح في ذلك عدم تحديد قوة ابصار العين قبل تلك الاصابة ، ما دام قد ثبت أن العين أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو فقدت منفعتها فقدا كلياً .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٦ ص ١٠١٢ ، ١٥/٣/١٩٦٦ س ١٧ ق ٦١ ص ٣٠٨)

٢٦٢٠ - من الحقائق العلمية الثابتة انه لا تلازم بين احساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات ، فقد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات وبذلك تفقد العين منفعتها (وظيفتها) .

(١٩٦٦/٣/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٦١ ص ٣٠٨)

٢٦٢١ - اذ ما كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي من تخلف العاهة المستديمة لدى المجنى عليها وهي فقد قوة الابصار بعينها اليمنى نتيجة اصابتها التي أحدثها الطاعن ، مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الاصابة وان قوة الابصار قد فقدت كلية على أثرها فان النقص على الحكم بالبطلان لا يكون له محل .

(١٩٦٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٠ ص ٩٣١ ، ٣٠/٣/١٩٥٩ س ١٠ ق ٨٣ ص ٣٧٢)

٢٦٢٢ - لا يؤثر في قيام العاهة في ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية ، فالعاهة في العين مثلا تثبت بمجرد فقد ابصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف ، وانما التقدير يلزم فقط لتبين جسامه

العاهة ومبلغ الضرر الذى لحق المجنى عليه من جرائمها .

(١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٣ ص ٥٩٢)

٣٦٢٣ - الضعف المستديم فى قوة الابصار الناتج عن ضرب يجب
اعتباره عاهة مستديمة واقعة تحت نص المادة ٢٠٤ عقوبات .

(١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣٩ ص ٦٣)

٣٦٢٤ - فقد منفعة ربع بصر احدى العينين الناشئ عن الضرب
أو الجرح يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤسها بالمعنى الوارد فى المادة
٢٠٤ عقوبات .

(١٩١٣/٥/٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٢٦ ص ٢٥٠)

٣٦٢٥ - يعتبر ضعف بصر احدى عيني المجنى عليه الناشئ عن
الضرب عاهة مستديمة بالمعنى المقصود فى المادة ٢٠٤ عقوبات .

(١٩١٠/٢/١٩ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢٠٤)

٣٦٢٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد
بعض صيوان الأذن تشويه لا يؤدي الى فقد وظيفتها كلا أو بعضا وبالتالى
لا يعد عاهة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل الفنى من واقع الأمر من أن
هذا الفقد قد قلل من وظيفة الأذن فى تجمع وتركيز الت موجات الصوتية
المنبعثة من مصادر صوتية فى اتجاهات مختلفة ، وفى حماية الأذن الخارجية
وطبقتها من الأتربة بما يقدر بحوالى ٥٪ ، وكانت الأحكام الجنائية انما تبني
على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التى لا تصدق حتما فى كل حال ، فان
الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٣٣)

٣٦٢٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صيوان الأذن
اليسرى قد انتزع بأكمله عدا شحمة الأذن ، التى لا تؤدي وظيفة ولا تعدو
أن تكون حلية وترتجأ على ذلك ضعف قوة سمع هذه الأذن بنسبة ١ - ٢٪
التي انتهى اليها الحكم أخذا برأى الطبيب الشرعى وأحد الاخصائين ودل
الحكم على ذلك تدليلا سائغا ، فان منازعة الطاعن فى تخلف العاهة لا تكون

مقبوه . ولا يجدي دفاعه بإمكان الاستعاضة عن الأذن الطبيعى باحدى صناعية تؤدي وظيفتها تماما . ذلك لان تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه ان يفي وجودها كليه او يخل بين الطاعن وبين نتائج فعلته .

(١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٩ ص ١٠٦١)

٣٦٢٨ - كسر بعض الأسنان لا يعد عاهة مستديمة بالمعنى القانونى .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٨ ص ٥٨) .

٣٦٢٩ - اذا كان الحكم قد أثبت انه تخلفت عن الجرح الذى أحدثه الطاعن بيد المجنى عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي اعاقه في حركة ثنى الأصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٣٪ ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(١٩٥٣/٣/٢٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٢٤ ص ٦٤٣) .

٣٦٣٠ - ان العاهة غلى حسب المستفاد من الامثلة التى ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد احد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة . فاعاقه ثنى مفصل لسلامية من سلاميات أحد أصابع اليد تعتبر عاهة مستديمة متى كانت تقلل بصفة مستديمة من منفعة الأصبع باليد .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨ ص ٧٨)

٣٦٣١ - يعتبر فقد سلامية الأصبع عاهة مستديمة بالمعنى المقصود في المادة ٢٠٤ عقوبات .

(١٩١١/٥/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٢١ ص ٢٣٩)

٣٦٣٢ - فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق فى التنفس عاهة مستديمة .

(١٩٧٣/١١/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٠ ص ١٠١٠)

٢٦٣٣ - لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوين العاهة المستديمة بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب . ومن ثم فإنه لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن الفتق الجراحى لا يعد عاهة مستديمة ما دام أن ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما يستند الى الراى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه الى اصابة المجنى عليه بهذا الفتق فى منطقة السرة يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضا للصددمات البسيطة ولمضاعفات الاختناق والاحتباس المعوى ، وأنه حتى اذا أجريت له عملية جراحية فلا بد أن يتخلف لديه قدر من العاهة نتيجة ضعف فى البطن والجلد الذى من وظيفته حماية الأحشاء .

(١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٩ ص ٩٤٥)

٢٦٣٤ - ان استئصال طحال المجنى عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جناية عاهة مستديمة .

(١٩٤١/٣/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٢ ص ٤١٤)

٢٦٣٥ - من يجذب شخصا فيوقعه على الأرض فينشأ عن ذلك خلع فى كتفه يتخلف عنه عاهة مستديمة يعد مرتكبا لجريمة الضرب العمد الذى أفضى الى عاهة مستديمة .

(١٩١٣/١٢/٢٠ الشرائع س ١ ص ١٧٧)

٢٦٣٦ - يعتبر النقص المستديم فى منفعة اليد عاهة بالمعنى المقصود فى المادة ٢٠٤ عقوبات .

(١٩١٠/٥/١٤ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٣١٣)

٢٦٣٧ - تقصير الفخذ يعد عاهة مستديمة وعقابه ينطبق على المادة ٢٠٤ عقوبات .

(١٩٠٥/١/٢٨ الاستقلال س ٤ ص ١٦٥)

القصد الجنائى

٢٦٣٨ - تتوافر أركان جناية العاهة المستديمة فى حق المتهم

ما دام قد ثبت أنه تعمد الفعل الميأس بسلامة المجنى عليه - بغض النظر عن الباعث الذي دفعه لذلك ، لأنه غير مؤثر في توافر القصد الجنائي في الجريمة المذكورة .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض سن ١٨ ق ٢٠٦ ص ١٠١٢)

٢٦٣٩ - الباعث على ارتكاب جريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة ليس عنصرا من عناصر تكوينها .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض سن ٢ ق ١٢٧ ص ٣٤٥)

٢٦٤٠ - ان كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمدا بقصد الإيذاء يعد ضربا ويعاقب عليه بالمادة ٢٤٠ عقوبات متى تخلفت عنه عاهة يستحيل برؤها . فاذا كانت الواقعة هي أن المتهم دفع المجنى عليها بيده قوقعت على الأرض وأصيبت بكسر في عظم الفخذ تخلفت عنه عاهة مستديمة فإنه يحق عقابه بمقتضى المادة المذكورة .

(١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٣٥ ص ٣٤٦)

٢٦٤١ - متى أثبت الحكم على المتهم أنه تعمد إيذاء المجنى عليه حين التقط قطعة من الحديد وهوى بها على رأسه فأحدث جرحا نشأت عنه عاهة مستديمة فإنه يكون قد بين ركن العمد في الجريمة التي دانه من أجلها بيانا كافيا .

(١٩٤٥/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧ ص ٣٠)

٢٦٤٢ - اذا كان الحكم قد ساءل الطاعن عن العاهة ولم يثبت عليه الا أنه دفع المجنى عليه فوق فنشأت العاهة لا من الدفع مباشرة بل من الظروف التي وقع فيها الدفع ، ذلك دون أن يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع المجنى عليه فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان اذ الدفع وحده لا يفيد بذاته أن فاعله كان يقصد به إيذاء المدفوع في جسمه ومن الجائز عقلا أن الإيذاء الذي أصاب المجنى عليه على أثر دفعه لم يكن ملحوظا عند المتهم .

(١٩٤٥/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤ ص ٣٤)

٢٦٤٣ - ان تعدد الضرب يكفي لمساءلة الضارب عن العناية التي تحدث عنه ولو لم يكن قد قصد اليها ، وذلك على اساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب كان عليه أن يتوقعها .

(١٧/٥/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٩٠ ص ٢٥٦)

٢٦٤٤ - جنابة الضرب الذي أفضى الى البعاجة تتطلب لتوافرها ان يكون الجاني قد تعدد بفعلته ايلام المجنى عليه في جسمه ، ويكفي ان يكون مستفادا من الحكم في جملته ان المحكمة عند قضائها في الدعوى قد اقتبعت بان المتهم بفعل الضرب الذي وقع منه كان يقصد ايلاء المجنى عليه .

(٩/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٥ ص ٢٩٩)

٢٦٤٥ - من المقرر ان آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة .

((١٢/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٣ ص ٣٦٦))

علاقة السببية

٢٦٤٦ - من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا ونفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

(١٣/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٠ ص ٣٧٧ ، ٧/٢/١٩٨٠ س ٣١ ق ٤١ ص ٢٠٠)

٢٦٤٧ - العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا أتاه عمدا أو خروجه بما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحتة ، لقاضي الموضوع تقديرها ، ومتى فصل

في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

(١٣/١٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٧٦ ص ٩٠٤)

٣٦٤٨ - تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق .

(١٣/١٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣)

٣٦٤٩ - اثبات الحكم اعتداء الطاعن على المجنى عليه بقبضة يده وبحداثه محدثا اصاباته التي تخلفت عنها عاهة مستديمة يكفي بيانا لعلاقة السببية بين الاعتداء واحداث العاهة .

(١/١٢/١٩٨٨ ط ٤٥٤١ س ٥٨ ق)

٣٦٥٠ - متى كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي وصنف اصابات المجنى عليه بيديه وأنه تخلف لديه بسببها عاهتان مستديمتان الأولى بيده اليمنى وهي اعاقة بنهاية حركة ثني معصمها للأمام والثانية بيده اليسرى تجعل الأصبعين الوسطى والبنصر في حالة ثني جزئي مما تعجزه عن أعماله بنحو ١٥٪ ، فانه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعن وحصول العاهتين مما ينفي عنه حالة القصور في التسبب .

(١٧/٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٨ ص ٢٤٦)

٣٦٥١ - اذا كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابة المجنى عليه بفخذه الأيسر والتي نقلها عن التقرير الطبي الابتدائي وبين العاهة المستديمة التي تخلفت لديه بذلك الفخذ والتي أوردتها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أنها تعزى الى تلك الاصابة بما أحدثته من شلل بالطرف السفلى الأيسر مع قدرة على المشي متكئا على عصا فانه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

(١٢/١٠/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦٩ ص ٨٧٦)

٣٦٥٢ - إذا كان ما قاله الحكم أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده ثم تناول عصا وانهاى بها ضربا عليه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يوفر فى حق الطاعن فعلا عمديا ارتبط بتخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه هي فقد فى السمع بالأذن اليسرى ونقص فى السمع بالأذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجهة اليسرى ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذا الضرب بقبضة اليد وبالعصا لما حدثت الاصابة ، فيكون نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير سديد .

(١٩٧٩/٤/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٢ ص ٤٣٤)

٣٦٥٣ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ، ومن ثم فإنه وقد أورد الحكم أن اصابة الجانب الأيسر التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه نتيجة ركله بالقدم قد نجم عنها تمزق بالطحال ساعد على حدوثه وجسود تضخم مرضى به تطلب اجراء عمل جراحى انتهى باستئصال الطحال مما يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، فإن المتهم يكون مسئولاً عن هذه العاهة ولو وجدت الى جانب الاصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر فى حصولها .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٠ ص ١٠٣٨)

٣٦٥٤ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله والنتيجة ، ولو كانت تلك النتائج قد حدثت عن طريق غير مباشر كالترأخى فى العلاج أو الإهمال الا اذا أثبت أن المجنى عليه كان معتمداً ذلك لتجسيم المسئولية .

(١٩٦٨/٤/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٧ ص ٥٠٧)

٣٦٥٥ - اذا نشأ عن الجرح أو الضرب عاهة مستديمة فالحكم بادانة المتهم يقع تحت أحكام المادة ٢٠٤ عقوبات ، ولو أن العاهة المستديمة لم تكن هي النتيجة المقصودة من الضرب بل نتيجة محتملة له فقط . وتعتبر العاهة المستديمة نتيجة محتملة للضرب ولو تسببت مباشرة عن عدم اعتناء

المجنى عليه بعلاج طبي مفيد . اذ أن اهمال العلاج الطبي والحذر من الأطباء صفتان متأصلتان في الوسط الذي نشأ فيه كل من المتهم والمجنى عليه ، ومن ثم فلا يصح اعتبار ذلك كخطأ ينسب الى المجنى عليه .

(١٩١٣/٣/٢٩٠ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٦ ص ١٦٨)

٢٦٥٦ - اذا كان الحكم اذ دان المتهم على اعتبار أنه أحدث العاهة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العاهة وبين الإعتداء الذي قال انه المتهم أوقعه بالمجنى عليه فانه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه .

(١٩٥٦/١/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣ ص ٥٩)

٢٦٥٧ - اذا انتهى الحكم الى معاقبة المتهم على أساس أنه هو الذي أحدث الضربة التي نشأت عنها العاهة دون أن يتحدث عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي أحدثها ومبلغ هذه العلاقة بما يرفع الاحتمال الذي أشار اليه الطبيب الشرعي ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان .

(١٩٤٦/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥١ ص ٢٤٩)

٢٦٥٨ - اذا كان المتهم في جناية الضرب الذي نشأت عنه العاهة قد تمسك بضرورة استدعاء الطبيب الشرعي لابتداء رأيه في التطور الذي صاحب اصابة المجنى عليه ، هل كان نتيجة اهمال مجرد أو اهمال متعمد أم كان نتيجة حتمية للاصابة الناتجة عن الضرب ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن تتعرض لهذا الطلب وترد عليه فان حكمها يكون معيبا بالقصور .

(١٩٤٦/١٠/٢١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٥ ص ١٨٨)

تقدير قبول العلاج

٢٦٥٩ - من المقرر أن أحكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لوحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادي مراعاته ، فإذا كان المجنى عليه قد تعمد تسويء مركز المتهم فأهمل قاصدا ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوء نتيجة تلك الفعل ، فعندئذ لاتصح مساءلة المتهم عما وصلت اليه حال المجنى عليه بسبب ذلك ، واذا كان المجنى عليه في الضرب ونحوه مطالبا بتحمل المداواة المعتادة المعروفة فانه اذا رفضها فلايسأل المتهم

عما يترتب على ذلك ، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه ، ولكنه لا يصح أن يلزم بعملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاما مبرحة وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده أمر المتهم ، وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقها بما يلبسها من ظروف .

(١٩٧٦/٢/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٩ ص ١٩١ ، ١٥/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٤ ص ٧٦٢)

٣٦٦٠ - من المقرر أن المتهم يكون مستثولا جنائيا عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة التي أحدثها ، وإذا كان ذلك وكان البين من المفردات المنضمة أن المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات وقد واجهت النيابة والده وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبى من أن العاهة التي تخلفت بعين ابنه المجنى عليه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له فرفض إجراء هذه العملية لحشية تعرض ابنه المذكور للخطر ، وكان لا يصح أن يلزم المجنى عليه بتحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب استنادا إلى أن تلك العاهة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للمجنى عليه دون أن تتحدث في حكمها عن وجه تأثير عدم رضا وليه الشرعى بإجراء هذه العملية على تكييف الواقعة فإن حكمها يكون قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٦٩/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٤ ص ٣٤٥)

٣٦٦١ - رفض المجنى عليه إجراء الجراحة ، لما قدره من خطرها على حياته ، هو من خالص حقه ، وإذا انتفى عنه سوء القصد فقد تعينت مساءلة المتهم عن العاهة باعتبارها من نتيجة عمله .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٣ ص ٢٤٦)

٣٦٦٢ - متى كان الحكم قد أثبت قيام العاهة بالرغم مما ورد بالتقرير الفنى من أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه مع أن حالته لم تستقر بعد إجراء الجراحة أو برفض المجنى عليه إجرائها ، فإن الحكم إذ دان المتهم بجناية العاهة المستديمة دون أن يثبت في هذا الأمر قد

أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٦ ص ١٠٠٩)

٢٦٦٣ - ان القول بقيام العاهة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة تجرى له لا يكون صحيحا في القانون الا اذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها بناء على تقديره أن فيها تعريضا لحياته للخطر ، اذ أن المجنى عليه لو قبل العملية ونجحت وانتهت ببرئه فان ادانة المتهم على أساس العاهة لا تكون صحيحة بل من المتعين معاقبته على جنحة احداث الضرب فقط .

(١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٢ ص ١٢٠)

٢٦٦٤ - اذا ضرب شخص آخر على ذراعه فانكسرت ونشأت عن ذلك عاهة مستديمة وكان المجنى عليه قد امتنع عن قبول العملية التي كان يرجع معها ازالة هذه العاهة فلا يسأل المتهم الا عن فعله المباشر ، ولذلك اذا حكم على الضارب بمقتضى المادة ١/٢٠٤ ع وجب نقض الحكم لحطأ في تطبيق القانون .

(١٩٢٥/٢/٣ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٤٠ ص ٦٠)

الخطأ في الشخص

٢٦٦٥ - الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد ، فيعتبر مسئولا عن الاصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعدد ضربه ، لانه انما قصد الضرب وتعده ، والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

(١٩٦٣/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٨ ص ٥٦٣ ، ١٩٥٧/٣/٢٥ س ٨ ق ٨١ ص ٢٨٤ ، ١٩٧٠/١٢/٦ س ٢١ ق ٢٧٩ ص ١١٥٧)

٢٦٦٦ - توجيه المتهم ضربة واحدة الى امرأة واصابتها بها هي جوابنتها الصغيرة التي كانت تحملها ولم تكن مقصودة بالايذاء ، ذلك يجعله مسئولا عن اصابة البنت وعن مضاعفات الاصابة على أساس انها متعمدة .

(١٩٤٦/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٨٥ ص ٧٦)

٢٦٦٧ - اذا رمى زيد عمرا بحجر قاصدا اصابته فأخطاته الرمية وأصابته بكره الذي كان يسير مصادفة بجواره فان مسئولية زيد عن اصابة بكره هي مسئوليته عن فعله الذي تعمده ارتكابه ، لأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من مقصده ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .

(٢٨ / ١٠ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٨ ص ٢٦٣) .

المسئولية الجنائية

٢٦٦٨ - متى اطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدث الاصابتين اللتين وجدتا برأس المجنى عليه فلا ضير في أن تخطيء في تحديد أيهما التي أحدثت الكسر ما دام المتهم يحمل وزرها معا ويكون الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التي انتهى اليها الحكم ولا يعيبه .

(٨ / ١٠ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٧ ص ١٠١٧)

٢٦٦٩ - ما دام الحكم الذي أدان الطاعن في جريمة ضرب أفضى الى عاهة قد تعرض لما يثيره المتهم بشأن عملية التربة وعدم ضرورتها ، ورد على ذلك ردا سليما بقوله أن الطاعن هو المسئول عن نتيجتها ، ما دام الطبيب قد رأى سلامة المريض تقتضى اجراءها طبقا للتعليمات الفنية لوزارة الصحة ، فان ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

(١٨ / ٥ / ١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٩ ص ٨٢٣)

٢٦٧٠ - اذا اتهم شخص بأنه ضرب غيره فأحدث به جرحا نشأت عنه عاهة مستديمة ورات المحكمة عدم نشوء هذه العاهة من الضرب الذي وقع منه وطبقت عليه لذلك المادة ٢٠٥ عقوبات بدلا من المادة ٢٠٤ عقوبات كان حكمها صحيحا . ولا يصح الطعن فيه بزعم أنه مع تبرئة المتهم من جناية العاهة ، كانت لاتصح محاكمته عن تهمة الضرب التي لم تكن مرفوعة بها الدعوى . لا يصح الطعن بهذا لأن التهمة الأساسية الموجهة على المتهم هي تهمة الضرب ونشوء العاهة ليس الا نتيجة لهذا الضرب ومسئوليته عن العاهة ليس هي المسئولية الأولى بل هي مسئولية احتمالية رتبها القانون على من ثبتت عليه جريمة الضرب الذي يكون أدى الى هذه العاهة ، فعدم ثبوت العاهة من الضرب الذي وقع من المتهم لا يخلية مطلقا من المسئولية

الأساسية الاولى عن هذا انضرب ولا يجعل هذا الضرب غير مرفوعة به الدعوى
كما يزعم .

(١٩٣١/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٤ ص ٣٢٨)

٢٦٧١ - أحدث المتهم جرحان فى يد المجنى عليه الذى فتح الجرح
ولم يعتن بتنظيفه حتى وجدت به غنغرينا التى أدت الى بتر الإصبع . ومحكمة
النقض والابرار قررت أن المتهم لا يسأل الا عما نتج مباشرة عن فعله ،
وعلى ذلك فعقابه يكون بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات لما أحدثه من الجرح
وليس بمقتضى المادة ٢٠٤ عقوبات لما حدث من العاهة المستديمة .

(١٩١١/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٦ ص ١٣)

٢٦٧٢ - من أحدث بغيره ضرباً أو جرحاً يعتبر مسئولاً عن نتيجة
العملية الجراحية التى أجريت للمصاب وترتب عليها أحداث عاهة مستديمة
به ، اذا كانت الاصابة هى التى استدعت هذه العملية وكانت ضرورية ولازمة
لحياة المصاب .

(١٩٢٢/١١/٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٧١ ص ١١٧)

٢٦٧٣ - من المقرر أن يسأل الجانى بصفته فاعلاً أصلياً فى جريمة
أحداث عاهة مستديمة اذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم
باشر معه الضرب تنفيذا لهذا الغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن
هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت العاهة بل كان غيره ممن اتفق
معهم هو الذى أحدثها .

(١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٥ ص ١١٠٥)

٢٦٧٤ - متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب
المجنى عليه ، فإن مقتضى ذلك مساءلة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن
العاهة التى تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اتفقا
عليه وأحدثاه بالمجنى عليه ، وذلك من غير حاجة الى تقصى من منهما الذى
أحدث اصابة العاهة .

(١٩٥٧/٣/١٢ أحكام النقض س ٨ ق ٦٩ ص ٢٤٥)

٢٦٧٥ - متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهمين تربصوا للمجنى عليه في الطريق وأنتظروا عودته حتى إذا ما اقترب منهم انهالوا عليه ضربا فأحدثوا به إصابات تخلفت عنها عاهة مستديمة ، فإن ما تحدثت عنه المحكمة في شأن ترصدهم له يفيد حصول الاتفاق بينهم على ضربه ويكون كل منهم مسئولا عن العاهة بوصف كونها نتيجة للضرب الذي اتفقوا عليه وأحدثوه بالمجنى عليه سواء في ذلك ما وقع منه أو من زملائه .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض سن ٣ ق ١٦١ ص ٥٠٨)

٢٦٧٦ - متى كان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق جميع المتهمين بالضرب الذي أحدث بالمجنى عليه إصابات نشأت عن أحداها عاهة ، مستندا في ذلك إلى أسباب ذكرها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإنه لا يكون قد أخطأ بمسئلتهم جميعا عن العاهة لأنه مع قيام ظرف سبق الاصرار عند المتهمين جميعا يكون كل منهم مسئولا لا عما وقع فحسب بل أيضا عما يقع من باقي المتهمين منه .

(١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٥٨ ص ١٧٤)

٢٦٧٧ - متى أثبت الحكم على المتهمين اشتراكهما مع آخر بالاتفاق والمساعدة في جناية العاهة المستديمة المتخلفة برأس المجنى عليه وأدانهما على هذا الأساس ، فإنهما يكونان مسئولين عن العاهة حتى ولو كان لم يقع منهما أي ضرب على المجنى عليه ، بل ههنا يكونان مسئولين عنها كذلك ولو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الاشتراك منهما .

(١٩٤٣/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١١٣ ص ١٦٥ ،

١٩٣٨/٤/٤ ج ٤ ق ١٩٥ ص ٢٠١ .

٢٦٧٨ - إذا كان الثابت من الكشف الطبي أن العاهة المستديمة نشأت عن إحدى الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه ، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على المحدث لهذه الإصابة التي نشأت عنها العاهة فاستناد العاهة إلى المتهمين جميعا لا يصح ، لأنه في جرائم المشاجرات - ما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ وحالة سبق الاصرار - مراعاة أن تكون مسئولية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة

على فعله الشخصى بحيث لا يحمل وزر غيره من باقى الضارين ، وعدم تحرى الحكم مسئولية كل ضارب فى احداث العاهة المستديمة يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٣٤/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٩ ص ٣٠٧)

٣٦٧٩ - اذا نشأ عن جريمة الضرب عاهة مستديمة ولو كانت هذه العاهة مترتبة على سوء العلاج فالمتهم مسئول عن نتيجة فعله وتعتبر جريمته جنائية طبقا للمادة ٢٠٤ عقوبات .

(١٩٢٠/٩/٢٥ المحاماه س ١ ص ٣٣٣)

٣٦٨٠ - اذا نشأ عن الجرح أو الضرب عاهة مستديمة فالحكم بادانة المتهم يقع تحت حكم المادة ٢٠٤ عقوبات ولو أن العاهة المستديمة لم تكن هى النتيجة المقصودة من الضرب بل نتيجة محتملة فقط . وتعتبر العاهة المستديمة نتيجة محتملة للضرب ولو تسببت ومباشرة عن عدم اعتناء المجنى عليه بعلاج طبي مفيد اذ أن اهمال العلاج الطبي والحذر من الاطباء صفتان متاصلتان فى الوسط الذى نشأ فيه كل من المتهم أو المجنى عليه ومن ثم فلا يصح اعتبار ذلك كخطأ ينسب الى المجنى عليه .

(١٩١٣/٣/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٤ ص ١٦٨)

القدر المتيقن

٣٦٨١ - متى كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه قد أصيب فى رأسه اصابة نشأت عنها عاهة مستديمة كما أصيب باصابات أخرى فى الصدر والأضلاع والساعد والعضد الأيمن والظهر واطمأنت المحكمة الى ثبوت اتهام المتهمين مع آخرين فى احداث تلك الاصابات وانتهت الى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الاصابة التى نشأت عنها العاهة وأخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر المتيقن فى حقهما وهو الضرب المنصوص عليه فى المادة ١/٢٤٢ عقوبات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٥ ص ٥٢٦)

٣٦٨٢ - أخذ الشخص بالقدر المتيقن موضعه أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت عليه المرافعة ، فإن لم يتوافر ذلك فى الدعوى ، فإن الحكم

المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقضه .

(١٧/١٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٦ ص ٨٥٧)

٣٨٨٣ - متى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بوصف أنهما مع آخر احداثا الاصابات التي نشأت عنها العاهة برأس المجنى عليه ، فانتهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى الى مساءلة المتهمين على أساس الجرحه اخذا بالقدر المتيقن في حقهما وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون ، فان فصل محكمة الجنايات في الدعوى لا يكون منظويا على خطأ في تطبيق القانون ويكون ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى في غير محله .

(١٢/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٩ ص ١٤٧)

٣٦٨٤ - متى استبعدت المحكمة اصابتي العاهة لعدم حصولهما من المتهمين ، فلا يصح لها أن تسند اليهما احداث اصابات أخرى بالمجنى عليهم وأخذها بالقدر المتيقن في حقهما ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون اعلان التهمة قد شمله ، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(١١/٦/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٠ ص ٨٧١)

٣٦٨٥ - اذا كان النابت بالتقرير الطبى أنه وجد بالمجنى عليه اصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسمه ومن هذه الاصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هي التي تخلف عن اهداها عاهة مستديمة ، ولم تر المحكمة مساءلة المتهمين بهذه الضربات عن العاهة وأخذتهما بالقدر المتيقن في حق كل منهما وهو أنه أحدث بالمصاب ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فانها تكون قد أخطأت ، اذ كان يجب عليها أن تسائلهما على مقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات .

(٢٠/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٣ ص ٩٧٣)

٣٦٨٦ - اذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها انه من المتعذر تعيين محل الضربة التي أحدثها متهم معين بالمجنى عليه لتعدد المتهمين وتعدد الاصابات ، ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على أساس أن الاصابة التي أحدثها

بالمجنى عليه استوجبت علاجه مدة تزيد على العشرين يوما ، فذلك مع ما هو ثابت من تفاوت فى جسامه الاصابات يكون خطأ . ويجب لوضع الأمور فى نصابها تعديل العقوبة المحكوم بها على هذا المتهم طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات .

(١٩٤٦/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٠ ص ٨٩)

٢٦٨٧ - متى كان الثابت من تقرير الطبيب الشرعى الذى كشف على المجنى عليه أن عدة اصابات فى رأسه من الجهة اليسرى ، وان العاهة التى تخلفت عنده لم تنشأ من كل هذه الاصابات ، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على من أحدث الاصابة التى نشأت منها العاهة ، فان ادانة واحد بعينه من المتهمين بأحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه ، بل المتعين هو أخذ كل منهم بالقدر المتيقن فى حقه من الضرب ومعاقبته بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات .

(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤ ص ٧٠)

من أحكام محكمة الموضوع

٢٦٨٨ - من ألقى شخصا على الأرض -نزع عنه كسر ذراعه اعتبر عمله من قبيل الضرب أو الجرح المعطل لأحد أعضاء الجسم الانسانى والمعاقب عليه بموجب المادة ٢١٨ عقوبات .

- لا يمحو هذه الجناية ما اذا كان تعطيل ذلك الضو ناتجا عن شدة المرض أو سوء المعالجة ما دام سبب التعطيل الاصلى هو الالتقاء على الأرض .

(استئناف مصر ١٨٩٦/١٢/٢٢ الحقوق س ١٢ ق ٨ ص ٢٧)

٢٦٨٩ - ان العاهة المستديمة هى التى يستحيل برؤها وتعتبر فى القانون جناية ويعاقب مرتكبها بمقتضى المادة ٢١٨ عقوبات .

(استئناف مصر ١٨٩٧/١٢/٢٥ الحقوق س ١٣ ق ٢٠ ص ٤٥)

٢٦٩٠ - يجب لأجل تقدير النتائج المترتبة عن الجروح والضرربات التى من شأنها تشديد العقاب (م ٢١٥ و ٢١٨ و ٢١٩ عقوبات) أن لا يلتفت الا الى النتائج التى تنشأ عن فعل المتهم نفسه . اذا كانت العاهة المستديمة

التي تخلفت عن الضربات لم تنشأ الا عن اهمال المصاب نفسه في معالجته
الاصابة فان الفعل في هذه الحالة لا يقع تحت حكم المادة ٢١٨ عقوبات .

(استئناف مصر ١٧/٤/١٩٠٠ المجموعة الرسمية من ٢ ص ١٧٤)

٣٦٩١ - اذا اُهمل المصاب في معالجة جرحه فنشأ عن اهماله عاهة
مستديمة فلا يؤخذ المتهم على نتيجة هذا الاهمال وانما يكون مسئولا
عن الجرح فقط ويعاقب طبقا للمادة ٢٢٠ عقوبات لا المادة ٢١٨ .
(استئناف ٤/٧/٢٠٠ المجموعة الرسمية من ٢ ص ٣٣٣)

مادة ٢٤١

كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه مرض أو عجز عن
الاشتغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
على سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ، ولا تجاوز ثلثمائة
جنيه مصرى .

أما إذا صدر الضرب أو الجرح عن سبق اصرار وترصد أو حصل
باستعمال أية أسلحة أو عصى أو آلات أو أدوات أخرى فتكون العقوبة
الحبس .

وتكون العقوبة السجن الذى لا تزيد مدته على خمس سنوات اذا
ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض ارهابى .

- معلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ٢/١١/١٩٧٧ ونشر فى ١٠/١١/١٩٧٧

- ثم عدلت عقوبة الغرامة برفع الحد الأقصى الى ثلثمائة جنيه بموجب القانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تحت المادة ٧٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ٣٤١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من أحدث بغيره جروحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الاشتغال الشخصية
مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على
خمس مئتي جنيه مصريا . أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فتكون
العقوبة الحبس .

- اضيفت الفقرة الثالثة بموجب المادة ١/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة الإيضاحية بنهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني) .

الأحكام

قواعد عامة

٢٦٩٢ - في جريمة الضرب أو أحداث الجرح عمدا ، يكون الجاني مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي - كإطالة أمد علاج المجرى عليه أو تخلفات عامة مستديمة به أو الإفضاء إلى موته - ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة لقطع رابطة السببية من فعل الجاني .

(١٩٨٢/١٠/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦)

٢٦٩٣ - تغليب العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعله لوحظ فيها قيام حسن النية لدى المجرى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادي مراعاته ، فإذا كان المجرى عليه قد تعمد تسوية مركز المتهم فأهمل قاصداً أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوء نتيجة تلك الفعلة فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال المجرى عليه بسبب ذلك .

(١٩٨٢/١٠/٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥١ ص ٧٢٨)

٢٦٥٤ - ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

(١٩٨٥/٣/٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٩ ص ٣٤٣ ، ١٩٨٣/٣/١٤ ص ٣٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤ ، ١٩٨٢/١٠/٧ س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦)

٢٦٩٥ - من المقرر أنه يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه ، ومتى وجد

الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون كانت النتيجة محمولة عليه
وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ .

(١٣/٢/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٦ ص ١٣٩١)

مدة العجز عن الأشغال

٢٦٩٦ - ان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن
يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح
قد زاد على عشرين يوما مما يتعين معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة
أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها .

(٢٦/٤/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧١ ص ٣٩٩)

٢٦٩٧ - شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون
المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد
زاد على عشرين يوما ، وأنه ان كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق
المادة ٢٤٢ من القانون المشار اليه أن تبين أثر الاصابات أو درجة جسامتها
على اعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب
ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا ، الا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤١
سألقة البيان أن تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها ، فإن الحكم
المطعون فيه اذا لم يبين مدى أثر الاصابات التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه
على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية يكون مشوبا بالقصور
مما يعيبه ويوجب نقضه .

(٦/٤/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧١ ص ٣٠٤ ، ٣٠/١/١٩٦٧
س ١٨ ق ٢٠ ص ١١٤)

٢٦٩٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد فى أسبابه ما يفيد
تحقق النتيجة التى يستقيم بها انزال حكم المادة ٢٤١ عقوبات على واقعة
الذبوى ، فإنه يكون قاصرا عن بيان شرط تطبيق المادة المذكورة .

(١/٣/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٣٨ ص ١٩٩)

٢٦٩٩ - اذا طبقت المحكمة فى حق المتهم المادة ٢٤١/١ عقوبات

فلا يكون قد شاب أسباب حكمها الفصور ان هي لم تذكر مدة عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبي الشرعى من بيان لنوع الاصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة ، وما دام التقرير الطبي نفسه الذى أشار اليه الحكم وأورد مضمونه بين فيه أن الاصابة أعجزت المجنى عليه عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوما .

(١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٥ ص ٦٩٦)

٢٧٠٠ - اذا كانت المحكمة قد طبقت على المتهمين بالضرب المادة ١/٢٤١ عقوبات دون أن تعين من منهم الذى أحدث الاصابة التى تطلب علاجاً مدة أكثر من عشرين يوماً ولكنها أوردت الأدلة التى استخلصت منها مساءلة كل متهم عن فعل الضرب ، وكانت العقوبة التى أوقعتها داخلة فى حدود العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٤٢ لجريمة الضرب البسيط ، فلامصلحة لهم فى نعيمهم على الحكم أنه لم يبين أى الاصابات هى التى أعجزت المجنى عليه تلك المدة ولم تعين من منهم الذى أحدثها .

(١٩٤٩/١١/٨ أحكام النقض س ١ ق ٢٢ ص ٦١)

٢٧٠١ - يكفى لتطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يذكر بالحكم أن المجنى عليه مرض وعولج أكثر من عشرين يوماً حتى لو كان المرض لم يمنعه عن مزاوله أعماله .

(١٩٣٠/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٣ ص ٣٧)

٢٧٠٢ - يجب لامكان تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يكون الجرح أو الضرب قد أحدث بالمجنى عليه مرضاً أو عجزاً عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً ، ولما كانت هذه النتيجة هى علة تشديد العقوبة وجب عند تطبيق هذه المادة أن يذكر فى الحكم أن هذه النتيجة وقعت فعلاً والا كان الحكم ناقصاً فى بيان الوقائع ووجب نقضه . والغالب أن المرض يترتب عليه العجز عن القيام بالأعمال الشخصية الا أنه لما كان أحد الأمرين كافياً على انفراده لامكان تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات وجب أن يكون المرض الذى لا يتسبب عنه العجز عن أشغاله الشخصية بالغاً من الجسامة مبلغاً يجعله أمام القانون فى درجة ذلك العجز ، وبلوغ المرض هذا المبلغ من

الجسامة أمر تقديرى موكول، لبقاضى الموضوع . ولكن لا يكفى لتطبيق المادة المذكورة أن يقول القاضى فى حكمه ان المجنى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوما لأن هذا القول لا يكفى فى الدلالة على شدة المرض الذى أصاب المجنى عليه لجواز أن يكون العلاج الذى استمر هذه المدة قاصرا على التردد على الطبيب لعمل غيار يومى أو ما أشبه ذلك من الأحوال التى لا تدل بذاتها على جسامة المرض .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥٠ ص ١٨٦)

٢٧٠٣ - اذا طبقت المحكمة المادة ٢٠٥ عقوبات على شخص متهم بضرب آخر باعتبار أن المجنى عليه عولج أكثر من عشرين يوما وذكرت بالحكم أن طول مدة العلاج لم ينشأ عن الضرب وحده ، وإنما نشأ عن إصابة المجنى عليه بمرض آخر فإن هذا يكون ابهاما مبطلا للحكم ، إذ لا يستطاع أن يعرف منه ان كانت مدة علاج الأصابات المتخلفة عن الضرب زادت على عشرين يوما أم لم تزيد .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٦ ص ١٦٨)

٢٧٠٤ - عجز المصاب أو مرضه مدة تزيد على العشرين يوما شرط لازم لتطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات ، فبيان ذلك فى الحكم واجب ، ولا يكفى أن يستند الحكم فى اثبات العجز أو المرض الى أن علاج المصاب استغرق مدة تزيد على العشرين يوما فإن ذلك لا يقطع فى عجز المصاب عن أداء أعماله مدة العلاج .

(١٩٣٤/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٧ ص ٣٠٦)

٢٧٠٥ - الأشغال الشخصية المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ عقوبات لا تنحصر فى الأشغال المنادية بل تشمل العقلية أيضا .

(١٩١٣/٣/١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٧٠ ص ١٣٦)

٢٧٠٦ - الحكم الذى يقضى بالعقوبة طبقا للمادة ٢٠٥ عقوبات من أجل جروح أو ضربات نشأ عنها عجز عن العمل يجب أن ينص فيه على أن المجنى عليه كان فى الواقع عاجزا عن أداء أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فإذا لم ينص على ذلك كان الحكم باطلا ، ولا يكفى أن يذكر

فيه ان المجنى عليه عولج مدة تزيد على عشرين يوما .

(١٩٢١/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٢٠٠ ،
١٩٠٢/٥/١٧ س ٤ ق ٢٤ ص ٥٨ ، ١٩٠٣/١١/١٤ س ٥ ق ٦٦ ص ١٢٦)

٢٧٠٧ - تعتبر حالة المرض المنصوص عليها بالمادة ٢٠٥ من
قانون العقوبات مستمرة ما دام العلاج ضروريا .

(١٩٢٠/٣/١٣ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٠٢ ص ١٦٤)

٢٧٠٨ - اذا حكم بادانة شخص بمقتضى المادة ٢٠٥ من قانون
العقوبات لانه احدث بغيره جروحا او ضربات وجب ان تبين فى الحكم المدة
التي كان المجنى عليه فيها مريضا او عاجزا عن الأعمال الشخصية فعلا
سواء كان الحكم باطلا ، ولا يكفى فى ذلك ان يذكر فى الحكم ان التقرير
الطبي الذى حرر وقت وقوع الجريمة قرر العلاج مدة تزيد على عشرين يوما
لان الممول عليه هو المدة التى يمكنها المريض بالفعل .

(١٩١٨/٨/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٩ ص ٣٤)

٢٧٠٩ - الترصد نوع من أنواع سبق الاصرار فاذا ترصد جماعة
شخص حتى خرج عليهم فضربه يكون ما وقع منهم ضربا مع سبق
الاصرار .

(١٩١٤/١٢/١٩ الشرائع س ٢ ص ١١٥)

٢٧١٠ - يعد بطلانا جوهريا مؤديا الى النقض عدم ذكر حصول
مرض او عجز عن الأشغال لمدة أكثر من عشرين يوما فى حكم قاض بالعقوبة
عملا بالمادة ٢٠٥ عقوبات .

(١٩٠٥/٦/١٠ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٤ ص ٧)

٢٧١١ - يتعين نقض الحكم الصادر بالعقوبة عملا بالمادة ٢١٩
من قانون العقوبات متى لم يبين فيه أن الضرب نشأ عنه عجز عن الأشغال
مدة تزيد على العشرين يوما لأنه بهذه الحالة يكون الحكم المطعون فيه لم يبين
الواقعة بيانا كافيا .

(١٩٠٤/١/٢ المجموعة الرسمية س ٥ ص ٢٠٩)

٢٧١٢ - تطبيق المادة ٢١٩ عقوبات يوجب على المحكمة أن تذكر في حكمها أن الضرب الذي توقع على المجنى عليه أوجب عجزه عن الشغل مدة تزيد على عشرين يوما ، فعدم ذكر المدة التي مكثها المجنى عليه تحت المعالجة لا يعتبر بيانا كافيا للواقعة ويجعل الحكم منقوضا .

(١٨٩٩/٣/٢٥ الحقوق س ١٤ ق ٩٣ ص ٢٤١)

من احكام محكمة الموضوع

٢٧١٣ - يشترط لوجود الجنحة المدونة في المادة ٢١٩ جملة شروط منها وجود الجرح أو الضربات ماديا وأن ينشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية أزيد من عشرين يوما . وهذان الشرطان مستفادان صريحا من نفس المادة المذكورة فلزوم وجودهما واجتماعهما وترتب أحدهما على آخر مما لا يقبل الشك بحال من الأحوال . وينتج من ذلك حتما أنه لا يصح اعتبار مجرد الجروح أو الضربات مرضا ، لأن القانون اعتبرهما أمرين مختلفين مستقلين في وجودهما واشترط اجتماعهما معا وأن يكون أحدهما علة ومنشأ لوجود الآخر .

وبناء على ذلك لا ينطبق حكم المادة المذكورة على مجرد الجروح أو الضربات مهما طالت مدة بقائها وعلاجها اذا لم ينشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة أزيد من عشرين يوما لأن بقاءها لا يزيد شيئا في وجودها المادي الذي لم يكتف القانون به وحده في تطبيق هذه المادة .

والمراد بالمرض هنا هو اختلال الصحة وضعف القوة التي لا يستطيع الانسان معها أن يباشر أعماله الشخصية بدون أن يعرض نفسه للضرر . وعدم استطاعة الأعمال الشخصية هو المعنى الملحوظ للقانون من المرض وهو الجهة التي نظر اليها فيه ، ولذلك عطف عليه بكلمة عجز الذي هو نص صريح في هذا المعنى بيانا له بعبارة أخرى .

وعبارة الطبعة الفرنسية تشير الى هذا المراد لأن مقابل حرف (أو) في الفرنسية يأتي لتوضيح معنى سابق بعبارة أخرى ، ولأن أداة التنكير لم تتكرر فيها مع كلمة عجز وهو دليل على أن هذه الكلمة جاءت لتوضيحها لمعنى سابق لا تعبر عن معنى جديد وعبارة الطبعة العربية لا تأبى هذا المعنى

لأن حرف (أو) يصلح أن يكون ما بعده بيانا للمعطوف عليه أو تصحيحا لمعناه كما يصح استعماله لأغراض أخرى .

ويتحصل من ذلك أن قصد القانون من المرض أو العجز يرجع إلى شيء واحد وهو الحرمان من الأعمال الشخصية مدة تزيد من سترين يوما فهو المعول عليه في تحقيق الشرط الثاني لنطبق المادة ٢١٩ عقوبات . وفي الحقيقة لا يمكن التحويل على غيره في الاستدلال على جسيمة الجروح أو الضربات وفي قياس درجة خطورتها ، لأنه هو الأثر الذي ينتج عنها ، وحقيقة ليست متنوعة مختلفة بل هي حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، ولذلك يتعين أن يكون هو الضابط الوحيد لجسامة هذه الإصابات والقياس الصحيح الذي لا يصح التحويل على غيره في تقدير العقوبة المناسبة لها .

وان الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية في موضوع المادة ٩٠٣ من القانون الفرنسي وهي التي نقلت عنها حرفيا عبارة المادة ٢١٩ صريحة كلها في المعاني التي قدمناها ولم تختلف عنها دلالة أو صراحة عبارات مشاهير العلماء الذين شرحوا هذه المادة مثل دالوز وفستان هيلي وبوناز وجارو وبرناردى شويه بل كل عباراتهم بها كأنها من القضايا البدئية المسلمة التي لا خلاف معها وإنما اختلفت كلماتهم في تعيين معنى المراد من الحرمان من الأعمال الشخصية .

وان الصواب فيه ما حسمه جمهورهم وجرت عليه أحكامهم وهو أن المراد به هو الحرمان من الأعمال البدنية أما الأعمال الاعتيادية فأنما ينبغى النظر إليها في التعويض على المصاب لها في وصف التهمة وتقدير العقاب .

وحيث أنه لم يترتب في هذه الدعوى كون المصاب انحرى من أعماله البدنية مدة تزيد من عشرين يوما بل الثابت أنه كان مباشرا لها فلا أهمية لمقدار المدة التي مكنها تحت العلاج . وبناء على ذلك لم يكن الجرح الذي حصل فيه بالغاً درجة الجسامة المدونة في المادة ٢١٩ وحينئذ تكون المادة ٢٢٠ هي المنطبقة تمام الانطباق .

(استئناف مصر ١٩/١٠/١٨٩٧ الحقوق ص ١٢ ق ٨٩ ص ٨٣٢)

مادة ٢٤٢

إذا لم يبلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائتي جنيه .

فإن كان صادرا عن سبق اصرار أو ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز ثلثمائة جنيه .

وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس .

وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات إذا ارتكبت الجريمة تنفيلا لفرض ارهابي .

- عدلت بإتقان رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١١/٢/١٩٧٧ ونشر في ١٠/١١/١٩٧٧

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة في الفترتين الأولى والثانية إلى مائتي جنيه وثلثمائة جنيه على التوالي بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٣/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تحت المادة ٧٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- أضيفت الفترة الأخيرة بموجب المادة ١/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع

المذكرة الإيضاحية بنهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني) .

- مادة ٢٤٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

إذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

فإن كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد لتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرية .

الأحكام

تعريف الضرب والجرح

٣٧١٤ - لما كانت المادة ٢٤٢ فى فقرتها الثالثة لم تضع اية فيود فى شأن تحديدها لمفهوم الاداة التى تستعمل فى احداث الاصابة وكان استعمال المطعون ضده حجرا فى احداث اصابة المجنى عليه يعد منه استعمالا لاداة فى احداثها معاوبا عليه بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون .

(١٩٨١/٥/٤ احكام النقض س ٣٢ ق ٨٠ ص ٤٦٠)

٣٧١٥ - لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ عقوبات ان يحدث الاعتداء جرحا او ينشا عن مرض او عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك اثرا او لم يترك ، وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة ان يبين موقع الاصابات التى انزلها المتهم بالمجنى عليه ولا اثرها ولا درجة جسامتها .

(١٩٨٦/١١/٦ احكام النقض س ٣٧ ق ١٦١ ص ٨٣٣ ، ١٩٨٣/٣/٢ س ٣٤ ق ٦٠ ص ٣١٠ ، ١٩٨٠/١٢/٧ س ٣١ ق ٢٠٦ ص ١٠٧٦ ، ١٩٨٠/٤/١٣ ق ٩٢ ص ٤٩٣ ، ١٩٧٤/٦/١٧ س ٢٥ ق ١٣١ ص ٦١٢ ، ١٩٧٠/١٠/٤ س ٢١ ق ٢٢٣ ص ٩٤٦ ، ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ق ٨٥ ص ٤٤٤)

٣٧١٦ - الاصابات الرضية كما يجوز حدوثها من الضرب بالايدي .
يجوز حدوثها من الضرب بالعصى .

(١٩٦٨/٤/١٥ احكام النقض س ١٩ ق ٨٥ ص ٤٤٤)

٣٧١٧ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم على ان المتهم اجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له باجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ، فان جريمة احداث الجرح عمدا تتوافر عناصرها كما هو معروف بها فى المادة ٢٤٢ عقوبات .

(١٩٥٧/١٠/١٥ احكام النقض س ٨ ق ٢١١ ص ٧٨٦)

٢٧١٨ - لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ عقوبات أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً بصرف النظر عن الآلة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد .

(١٥/٤/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٩ ص ٤٠٤ ، ١١/١٢/١٩٥٦ س ٣ ق ٦٥ ص ١٧٦)

٢٧١٩ - متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم أحداثها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها ، وأطمانت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ، ولم ترفع بشأنها دعوى ، مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها إنما يرجع إلى أنه لم يفتن إليها .

(١٨/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٧٣ ص ٢٥٧)

٢٧٢٠ - لا يشترط فيما يقع من أفعال التعدي تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات أن تحدث جرحاً أو تستوجب علاجاً ، بل يكفي أن يكون الفعل ضرباً في ذاته ، واذن فالضرب باليد يقع بغير شك تحت نص المادة ٢٠٦ المذكورة .

(٢٧/٣/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦ ص ٧)

٢٧٢١ - لمحكمة الموضوع القول الفصل فيما إذا كان ما وقع من يمتهم يعد من قبيل الضرب والجرح أو من قبيل الإيذاء الخفيف لأن الفرق بين الجالتين هو فرق متعلق بالوقائع لا بالقانون .

(١٢/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٥ ص ٤٨)

٢٧٢٢ - لا شيء في القانون يوجب على محكمة الموضوع أن تذكر في حكمها نوع الآلة التي استعملها المتهم في الضرب .

(٣١/١٠/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٤ ص ٦٠٨)

٢٧٢٣ - ليس من الواجب في الحكم بالادانة في جريمة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات أن يبين مواقع الإصابات ولا درجة جسامتها ،

لأن الضرب مهما كان ضئيلا ، تاركا أثرا أو غير تارك ، يقع تحت نص المادة المذكورة .

(١٩٤٤/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٢ ص ٤٨٦ ،
١٩٤١/١٠/٢٧ ج ٥ ق ٢٩٠ ص ٥٦٣)

٢٧٢٤ - يكفي لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يثبت حصول الضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا .

(١٩٣٢/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٥٩ ص ٧٩)

٢٧٢٥ - إذا طبقت المحكمة المادة ٢٠٦ عقوبات على متهم فليس من الضروري مطلقا ذكر أن الجروح التي حدثت للمجنى عليه سببت له مرضا أو أعجزته عن القيام بأشغاله ، إذ لا ضرورة لمثل هذا البيان إلا عند تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات .

(١٩٢٩/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٩ ص ٢٥٨)

٢٧٢٦ - ليس من الضروري توضيح الإصابات بالحكم تفصيلا ما دامت المادة التي طبقتها المحكمة على المتهم هي المادة ٢٠٦ عقوبات وما دامت المحكمة قد ذكرت في الحكم أن تلك الإصابات موضحة بالكشف الطبي .

(١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٤ ص ٩٥)

٢٧٢٧ - إذا طبقت المادة ٢٠٦ عقوبات على المتهم فلا موجب مطلقا لبيان المدة التي مرض فيها المجنى عليه أو عجز فيها عن الأشغال الخصوصية ، إذ الملاحظ في تطبيق هذه المادة أن مدة المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية لم تتجاوز العشرين يوما .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٣ ص ٨٥)

٢٧٢٨ - إذا حرش صاحب كلب كلبه على شخص فعضه وأحدث به جروحا عد صاحب الكلب مرتكبا للجنحة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات (أو ٢٠٥ تبعا لظروف الدعوى) لا للمخالفة المنصوص

عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٣١ من ذلك القانون .
(١٩١٧/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٤٠ ص ٧٠)

القصد الجنائي

٢٧٢٩ - ان جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته ، ويكفي ان يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى .

(١٩٨٢/١٠/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦ ، ١١/١/١٩٨٢ ق ١٧٠ ص ٨٣٠ ، ١٩٨٠/٣/١٣ س ٣١ ق ٧٠ ص ٣٧٧ ، ٤/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ق ٩٢ ص ٤٣٤ ، ١٩٧٨/١٢/١٠ س ٢٩ ق ١٨٧ ص ٩٠١ ، ١١/١٠/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٢٨ ص ٥٣٠ ، ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ق ١٥٩ ص ٨٢٣)

٢٧٣٠ - ان جريمة احداث الجرح عمدا لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام ، وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته . وقول الطاعن ان دفعه للمجنى عليه كان بقصد فض شجار بينهما انما يتصل بالبائع وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسئولية .

(١٩٧٨/٣/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤٣ ص ٢٣٥)

٢٧٣١ - ان القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد انما يتحقق باقدام الجاني على احداث الجرح عن ارادة واختيار ، وهو عالم بان فعله يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه او صحته ، ولا يؤثر في قيام المسئولية ان يكون المتهم قد اقدم على اتيان فعلته مدفوعا بالرغبة في شفاء المجنى عليه .

(١٩٥٧/١٠/١٥ أحكام النقض س ٨ ق ٢١١ ص ٧٨٦)

٢٧٣٢ - ان ركن القصد الجنائي في جرائم الضرب العمد عموما يتحقق بارتكاب الجاني فعل الضرب عن علم بان فعله يترتب عليه المساس

بسلامة جسم المجنى عليه .

(١٩٥٥/٥/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٠ ص ١٠٥٦)

٢٧٣٣ - يتوافر القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح العمد متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته ولا عبثاً بالبواعث .
(١٩٣٢/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢: ق ٣٦٨ ص ٦٠٢)

٢٧٣٤ - لا تلتزم المحكمة في جريمة احداث جرح عمداً بأن تحدث استقلالاً عن القصد الجنائي لدى المتهم بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما اوردها الحكم .

(١٩٧١/١٠/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٨ ص ٥٣٠ ، ١٠/١٦ / ١٩٦١ س ١٢ ق ١٥٩ ص ٨٢٣)

٢٧٣٥ - توافر القصد الجنائي في الضرب لا يستلزم من الحكم بياناً خاصاً ، وإنما يكفي أن يستفاد من عبارته .
(١٩٥٨/٣/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٦٣ ص ٢٢٠)

٢٧٣٦ - أن جريمة الضرب لا تقتضي قصداً جنائياً خاصاً يتعين على المحكمة التحدث عنه ، إذ أن فعل الضرب يتضمن بذاته العمد ، واذن فالطعن على الحكم الذي أدان المتهم في جريمة الضرب بأنه لم يذكر أن الضرب حصل عمداً هو طعن لا وجه له .

(١٩٥٠/٦/١٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٣٩ ص ٧٣٧ ، ١٢/١٣ / ١٩٤٩ ق ٥٠ ص ١٥٠)

٢٧٣٧ - ذكر لفظ العمد ليس ضرورياً في الحكم متى كان العمد مفهوماً من عباراته .

(١٩٣٢/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٥٦ ص ٦٠)

٢٧٣٨ - أعمال الاعتداء لا تستلزم توفر نية إجرامية خاصة بل

يكفى فيها مجرد تعمد الفعل لتكوين الركن الأدبى للجريمة ، فيعتبر الحكم مستوفيا لكل الشرائط القانونية متى أثبت توفر هذا العمد ولو بطريقة ضمنية .

(١٢/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٥ ص ٤٨)

٢٧٣٩ - انه مع التسليم بأن المجنى عليه قد استفز الجانى لاحداث الضرب فلا تأثير لهذا الاستفزاز على قيام الجريمة التى ارتكبت تحت هذا العامل .

(١٢/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٩ ص ٣٨٧)

٢٧٤٠ - الجرح الذى يحدثه جلاق بحقن المجنى عليه بأجرائه له عملية ازالة الشعرة غير المرخص له بأجرائها يكون جريمة الجرح القصد . ولا ينفى قيام القصد الجنائى رضاء المجنى عليه بأجراء العملية أو ابتغاء المتهم شفاؤه فان ذلك متعلق بالبواعث التى لا تأثير لها فى القصد الجنائى الذى يتحقق بمجرد تعمد احداث الجرح .

(١١/١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤ ص ٣١)

٢٧٤١ - متى كان الثابت من الوقائع أن الجانى لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته اليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى احداث هذا الجرح ، ومن ثم فاذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تمرير مرؤد بعين المجنى عليها لم يكن مقصودا به احداث جرح وأن استعمال المرؤد على هذا النحو ليس من طبيعته احداث الجرح وأن الجرح انما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائى فى جريمة الجرح المحدث للعاهة متوفر لدى المتهم .

(١٦/٤/١٩٥٧ أحكام النقض بس ٨ ق ١١٦ ص ٤٢٨)

٢٧٤٢ - ان الكى الحاصل بإرادة المكوى من آخر على سبيل المعالجة لا يعد جرحا عمدا تنطبق عليه المادتان ٢١٩ و ٢٢٠ عقوبات لفقد سوء

القصد معه .

(٢٤/٤/١٨٩٧ الحقوق س ١٢ ق ٨١ ص ٣٥١)

المسئولية عن الضرب

٣٧٤٣ - جرائم الضرب واحداث الجروح عبدا تتحقق كلما ارتكب الجاني فعل الضرب أو احداث الجرح عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ومتى ثبتت عليه جريمة احداث الجرح العمد تحمل قانونا مسئولية تغليظ العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه ومضاعفاته ولو كان لم يقصد هذه النتيجة مأخوذا في ذلك بقصد الاحتمالي ، اذ كان يجب عليه أن يتوقع امكان حصول النتائج التي قد تترتب على فعلته التي قصدتها .

(١٩٨٠/١/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٣ ص ٢١)

٣٧٤٤ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الاجرامي ، ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، وتقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٣٧٤٥ - لما كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه قد أصيب في جانبه الأيسر إصابات نشأت عنها عاهة مستديمة كما أصيب بإصابات أخرى أسفل العين اليسرى والمعصم الأيسر واطمأنت المحكمة الى ثبوت اسهام الطاعن مع المتهم الآخر في احداث تلك الاصابات وانتهت الى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على محلت الإصابة التي نشأت عنها العاهة ، وأخذت من أجل ذلك الطاعن بالقدر المتيقن في حقه وهو الضرب المنصوص عليه بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات فان الحكم يكون قد اقترن بالصواب .

(١٩٨٣/٣/٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٠ ص ٣١٠)

٣٧٤٦ - من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٣٧٤٧ - من المقرر أن الجاني في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ، ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة .

(١٩٨٦/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٩ ص ٥٥٣ ، ١٢/٤ / ١٩٨٥ س ٣٦ ق ١٩٧ ص ١٠٦٩ ، ١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ق ٤٨ ص ٢٦٠ ، ١٩٨٠/١/٣ س ٣١ ق ٣ ص ٢١ ، ١٩٨٨/١٢/١ ط ٤٥٤١ س ٥٨ ق)

٣٧٤٨ - المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣١ ص ٨٣٥)

٣٧٤٩ - رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة لا يقطعها مرض المجنى عليه .

(١٩٨٨/١٢/١ ط ٤٥٤١ س ٥٨ ق)

٣٧٥٠ - تبدأ رابطة السببية بالفعل الضار وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا .

(١٩٨٨/١٢/١ ط ٤٥٤١ س ٥٨ ق)

٣٧٥١ - إن حكم القانون في جرائم الضرب أن من تعمد ضرب شخص يكون مسئولاً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل ولو لم يكن قد قصدتها

فالضارب يحاسب على مقدار مدة العلاج او تخلف عاهة عند المجنى عليه او وفاته من الضرب . وشريكه فى الضرب يكون مثله مسئولاً عن كل هذه النتائج لأن القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون فى جريمتها ليس الا انتواء الضرب .

(١٥/٤/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٧ ص ١٧٢)

٢٧٥٢ - أحدث المتهم جرحاً فى يد المجنى عليه الذى فتح الجرح ولم يعثر بتنظيفه حتى وجدت به (غنغرينا) أدت الى بتر الأصبع . ومحكمة النقض قررت أنه لا يسأل الا عما ينتج مباشرة عن فعله ، وعلى ذلك فيكون عقابه بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات لما أحدثه من الجروح وليس بمقتضى المادة ٢٠٥ عقوبات لما حدث من العاهة المستديرة .

(١٤/١٠/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٣ ص ١٣)

٢٧٥٣ - لا يلزم حدوث جرح أو نشوء مرض أو عجز نتيجة لجريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ . عقوبات ولا يلزم لصحة الحكم بالادانة فيها بيان موضع الاصابات وأثرها ودرجة جسامتها .

(٣٠/١٢/١٩٨٦ ط ٣٧٢٢ س ٥٥ ق)

٢٧٥٤ - الصلح مع المجنى عليه لا أثر له على الجريمة التى وقعت (ضرب) أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .

(١٦/١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٣ ص ١٠٢)

الجرح واسباب الإباحة

٢٧٥٥ - الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقاً للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح - وهذه الإجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلبه القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلاً ، وينبنى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ، أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من الجروح وما اليها باعتباره معتدياً أى على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة

بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا في القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة احداثه بالمجنى عليه جرحا عمديا ما دام أنه كان فى مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تنتفى به حالة الضرورة .

(١٣/١٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٧٦ ص ٩٠٤)

٢٧٥٦ - اذا كانت الواقعة التى اثبتها الحكم هى أن المتهم وهو غير مرخص له فنى مزاولة مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسبب له بذلك ورما فى الفك الأيمن فهذه جريمة احداث جرح عمدا بالمادة ٢٤٢/١ عقوبات لا اصابة خطأ .

(١٨/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦٠ ص ٦٩٨)

٢٧٥٧ - الطبيب الجراح لا يعد مرتكبا لجريمة الجرح عمدا لأن قانون مهنته - اعتمادا على شهادته الدراسية - قد رخص له فى اجراء العمليات الجراحية بأجسام المرضى ، وبهذا الترخيص وحده ترتفع مسئوليته الجنائية عن فعل الجرح .

(٢٤/١٠/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٨ ص ٦٠٢)

٢٧٥٨ - اذا كانت أسباب الاباحة قد جاءت استثناء للقواعد العامة التى توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم ، فانه يجب عدم التوسع فيها حتى لا ينتفع بها الا من قصرها القانون عليهم . فالحلاق الذى يجرى لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائيا عن جريمة احداث الجرح العمد رغم رخصة الجراحة الصغرى التى بيده ، اذ هى على حسب القانون الذى أعطيت على مقتضاه لا تبيح له اجراء هذا الفعل .

(٢٣/١٠/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٧ ص ٥٨)

٢٧٥٩ - اذا الحق أحد اللاعبين ضررا بزميله أثناء لعب مشروع وكان ذلك بغير قصد فلا يعتبر أنه ارتكب جريمة احداث جرح أو ضرب عمدا وربما جاز عقابه بمقتضى المادة ٢٠٨ .

٧٠/٥/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢٨٦

٢٧٦٠ - لما كان القانون لا يصرح بمسدم معاقبة الولي فيما اذا وقع منه ايذاء على من له الولاية عليه كان شأنه من هذا القبيل شأن سائر الناس في المحاكمة والمعاقبة .

(١٨٩٥/١/٥ الحقوق س ١١ ص ٢٥)

مادة ٢٤٣

اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٤١ و ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمهر مؤلف من خمسة اشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء فتكون العقوبة الحبس .

وتكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات اذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض ارهابي .

- اصلت الفقرة الثانية بموجب المادة ١/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة الايضاحية بنهاية الباب الثاني من الكتاب الثاني) .

الأحكام

٢٧٦١ - التوافق هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه وهو لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات . أما في غير تلك الأحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو مشتركا بالمعنى المحدد في القانون .

(١٩٦٥/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٦ ص ٧١٨)

٢٧٦٢ - الاصل أن التوافق هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين واتجاه كل منهم بذاته الى ما اتجهت اليه خواطر الباقين دون أن

يكون هناك ثمة اتحاد بين ارادتهم .

(١٨/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٦ ص ٥٤٤)

٣٧٦٣ - مجدر التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(١١/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٣ ص ١٠٨٢)

٣٧٦٤ - مجزء التوافق وان كان لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ، الا أنه اذا أثبت الحكم في حق كل من المتهمين أنه ساهم في احداث الاصابات التي أدت الى وفاة المجنى عليه ودانها على هذا الاعتبار فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(١٨/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٨٦ ص ٣٠٨)

٣٧٦٥ - التوافق على ارتكاب الجريمة إنما يقع بين المتهمين فجأة في اللحظة التي تسبق وقوعها ولا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين التوافق على ارتكاب الجريمة .

(١٨/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٨٦ ص ٣٠٨)

٣٧٦٦ - ان كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توارد خواطر الجناة على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم إتجاهاً ذاتياً الى ما تنجبه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى وفقاً لما عبرت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ .

(٢٢/١٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٨ ص ٨٥٧)

٣٧٦٧ - توافق الجناة هو توارد خواطرهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مؤاخذه سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر ، كالشأن فيما نصت

عليه المادة ٢٤٣ عقوبات . أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون ، واذن فإذا أدانت المحكمة المتهمين جميعا عن العاهة التي حدثت للمجنى عليه على أساس مجرد توافقه على ضربه فإنها تكون قد أخطأت ، ولا تصح الادانة الا اذا ثبت للمحكمة - بغض النظر عن سبق الاصرار - أنه كان هناك اتفاق بينهم على الضرب .

(١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٧ ص ٨١١) .

٣٧٦٨ - لا يشترط للعقاب بمقتضى المادة ٢٠٧ عقوبات أن يكون لدى المتهمين سبق اصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه بل يكفي مجرد توافقه على ايقاع الأذى بالمجنى عليه .

(١٩٤٠/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٦ ص ٢٤٥) .

٣٧٦٩ - ان كل ما تستلزمه المادة ٢٠٧ عقوبات هو ان يقع الضرب بالعصى أو نحوها من عصاة مكونة من خمسة أشخاص على الاقل اتحدت ارادتهم في آن واحد على الاعتداء على المجنى عليه .

(١٩٣٨/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٦ ص ٢٦٢) .

٣٧٧٠ - ان المادة ٢٠٧ عقوبات تعاقب كل من اشترك في التجمهر المنصوص عليه فيها ولو لم يحصل منه شخصيا أى اعتداء على أحد من المجنى عليهم ، فمن الواجب اذن أن يدل الحكم على توفر جميع أركان هدم المادة ، كيما تستطيع محكمة النقض أن تطمئن الى أن القسانون قد طبقوا تطبيقا صحيحا . واذن فإذا كان كل ما ثبت بالحكم هو أن الذين اشتركوا في التجمهر والاعتداء كانوا أربعة فقط ، وأن ثلاثة منهم اشتركوا فعلا في الضرب ، ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الرابع بحيث لم يكن في الاستطاعة أن يناله الحكم بعقاب لولا تطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات ، فإن هذا البيان الذى لا يكفى وحده لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات يجعل الحكم مستوجب النقض بالنسبة لجميع المحكوم عليهم .

(١٩٣٤/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣١ ص ٣٠٨) .

٣٧٧١ - ان المادة ٢٠٧ عقوبات تسوى في المسؤولية بين من

قارف بالضرب بشخصه وبين من لم يقارفه وتجعل الصنفين فاعلين أصليين وهي حالة خاصة من أنواع الاجرام اورد لها الشارع حكما استثنائيا لا يتمشى مع المبادئ العامة للمسئولية الجنائية .

(١٩٣٢/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٠ ص ٤٦٥)

٢٧٧٣ - ان المادة ٢٠٧ عقوبات لم تشترط الا أن يكون الضرب أو الجرح حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء . فالتوافق على التعدي هو المحور الذي تدور عليه علة التشديد الذي ارتآه المشرع بوضعه هذه المادة التي أريد بها العقاب على الفكرة الاجرامية المتحدة التي تنشأ عند عصابة من المعتدين في وقت واحد وتقصر ظروفها عن توافر شروط الاشتراك بمعناه القانوني وشروط سبق الاصرار وهذه الفكرة الاجرامية قد تتحقق في التصور من غير أن يعد الجناة من قبل آلات الضرب بل قد توجد بمجرد اجماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر الى آلة من آلات الضرب مع اتحاد الجميع على فكرة الاعتداء .

(١٩٣٢/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٠ ص ٤٦٥)

٢٧٧٣ - يجب لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات أن يثبت في الحكم أن الاعتداء الذي وقع من المتهمين كان بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى وأن المتهمين توافقوا على التعدي والايذاء .

(١٩٣١/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٠ ص ٣٣٣)

٢٧٧٤ - التوافق ركن مطلوب في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ ، وسبق الاصرار ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ عقوبات ، ولا مانع قانونا من الجمع بين التوافق وسبق الاصرار في حادثة واحدة متى رأت محكمة الموضوع أن الأفعال التي وقعت من المتهمين تتكون منها الجريمتان المنصوص عليهما في المادتين المذكورتين معا .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٣ ص ٨٥)

٢٧٧٥ - التوافق المنصوص عليه بالمادة ٢٠٧ عقوبات معناه قيام فكرة الاجرام بعينها عند كل من المتهمين ، أي توارد خواطرهم على الاجرام

واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر اهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى بالمجنى عليه ، وللمحكمة أن تستنتج التوافق بهذا المعنى من الوقائع المعروضة أمامها .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٢ ص ١٨٢ ،
١٩٢٩/٤/٤ ق ٢٢٠ ص ٢٥٨)

٢٧٧٦ - التوافق المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات معناه اتحاد ارادة المتهمين جميعا على الايذاء ، ولا يشترط أن يكون هناك اتفاق بينهم حاصل من قبل يستلزم وجود الاصرار السابق على ايقاع الأذى .

(١٩١٦/٢/٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٧١ ص ١١٩)

٢٧٧٧ - في جريمة الضرب الذي يقع من عصابة مؤلفة من خمسة أشخاص على الأقل المنصوص عنها في المادة ٢٠٧ عقوبات لا ضرورة لأن تذكر المحكمة في حكمها أن الأشخاص كانوا خمسة أو أكثر اذا كانت الوقائع التي بينتها المحكمة ظاهرا منها بما لا يبقى معه مجالا للشك أن الضرب وقع من عصابة مؤلفة من خمسة أشخاص على الأقل .

(١٩١٤/١/٣١ الشرائع س ١ ص ١١٤)

٢٧٧٨ - التوافق على التعدي المنصوص عنه في المادة ٢٠٧ عقوبات لا يستوجب اتفاق سابق على المضاربة ، ولذا تنطبق المادة ٢٠٧ على الأشخاص الذين انضموا الى معركة بين فريقين حين علمهم بحصولها .

(١٩١٢/١٢/٧ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٣٠ ص ٥٦)

٢٧٧٩ - تنطبق المادة ٢٠٧ عقوبات الصادر بها أمر عال في ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥ الخاصة بالتعدي الحاصل عن عصابة توافقت أعضاؤها على ارتكاب هذا الفعل بواسطة استعمال القوة على جميع أعضاء هذه العصابة وليس فقط على الضاربين منهم ، وذلك بقطع النظر عن المواد الخاصة بالاشتراك التي أضيفت عام ١٩٠٤ على قانون العقوبات .

(١٩١٢/٥/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١١٢ ص ٢٣٤)

مادة ٢٤٣ مكررا

يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة الى عقوبة الغرامة اذا كان المجرى عليه فيها عاملا بالسكك الحديدية او غيرها من وسائل النقل العام ووقع الاعتداء وقت اداء عمله اثناء سيرها او توقفها بالمحطات .

- اضيفت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/٣/٣ ، ونشر في ١٩٥٥/٣/٣ .
- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ تحت المادة ١٣٧ مكررا .

مادة ٢٤٤

من تسبب خطأ في جرح شخص او ايلذاته بان كان ذلك ناشئا عن اهماله او رعونته او عدم احترازه او عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه او احدى هاتين العقوبتين اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة او اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلا لا جسيما بما تفرضه عليه اصول وظيفته او مهنته او حرفته او كان متعاطيا مسكرا او مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث او نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة او عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس اذا نشأ عن الجريمة اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص ، فاذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

- عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٧/١٩ ونشر في ١٩٦٢/٧/٢٥ .
- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .

- رفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة في الفقرتين الاولى والثانية الى مائتي جنيه وثلثمائة جنيه على التوالي بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ، ونشر في ١٩٨٢ ٤/٢١ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ٢٤٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعدد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط ونحرز أو عن احمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

الأحكام

(راجع الأحكام الواردة تحت المادة ٢٣٨)

تقدير الخطأ

٢٧٨٠ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية جرمته جنائيا ومدنيا .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٢٧٨١ - تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه وبين الاصابة موضوعي .

(١٩٨٧/٢/٤ ط ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق)

صورة واحدة للخطأ تكفي

٢٧٨٢ - من المقرر أنه لا يلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صورته التي أوردها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوفر صورة واحدة منها .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩ ، ١٩٧٣/٢/١١ من ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٢٧٨٣ - لا يكفي لتكوين جنحة الجرح خطأ التي تعاقب عليها المادة ٢٠٨ عقوبات وجود خطأ أيا كان نوعه ، بل يلزم أن يدخل تحت أحد الأنواع الخاصة المبينة على سبيل الحصر في المادة المذكورة ، فإذا قضى الحكم بالعقوبة طبقا لتلك المادة وجب أن يبين نوع الخطأ المعين الذي ارتكبه المتهم والا كان باطلا .

(١٩١٦/١٢/٢٣ المجموعة الرسمية من ١٨ ق ٢٧ ص ٤٩)

من الصور العملية

٢٧٨٤ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقيهم ذلك ، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته . فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه .

(١٩٨٢/٦/٨ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٤١ ص ٦٨٦)

٢٧٨٥ - إذا أجرى حلاق لمريض بقصد شفائه عملية جراحية ليست من اختصاصه فعقابه . ينطبق على المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات لأنه تسبب في أحداث خراج بعدم مراعاته للوائح ولا تسرى عليه المادتان ٢٠٥ أو ٢٠٦ من ذلك القانون .

(١٩١٧/١/٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١٨ ص ٣١)

٢٧٨٦ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية . في جريمة الإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الجرح ، وأنه وإن كان تقدير سرعة السيارة في ظروف معينة ، وهل تعد عنصراً من عناصر الخطأ أم لا ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ . فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته لسيارته والعناصر التي استخلص منها قيادته لها بسرعة تجاوز السرعة القانونية كما أن الحكم من جهة أخرى لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تفادي تلافى إصابة المجنى عليه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها . هذا وقد أغفل الحكم طلبه الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه وبهذا خلا أيضاً من أي بيان عن الإصابات التي شوهدت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها

لحقت به من جراء التصادم ، واذا أدانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك فان حكمها يكون قاصرا .

(١٩٧٩/٤/٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٢ ص ٤٨٦)

اسباب الحكم

٣٧٨٧ - ان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(١٩٧٩/٤/١٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٢ ص ٤٨٦)

٣٧٨٨ - يعتبر وجها للطعن عدم بيان الحكم كيفية الاهمال وكيفية عدم مراعاة اللوائح حتى تسبب من ذلك اصابة المجنى عليه من غير قصد .

(١٩٢٣/٤/٣ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٦٣ ص ١١٣)

العقوبة

٣٧٨٩ - عقوبة اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ هي الحبس وجوبا .

(١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٩ ص ٦٢٨ ، ١/٣٠ /

١٩٨٩ ط ٦٧٧ س ٥٨ ق)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٧٩٠ - المخدم الذي ينشأ عن أمر يعطيه اهمال معاقب عليه هو مسئول جنائيا كفاعل أصلي عن نتائج هذا العمل . فالمتهم الذي كان يدير بنفسه تنفيذ أشغال ترميم في بيته الخاص ثم يأمر أحد العمال بأن يلقي عرقا من الخشب بلا حيلة وباهمال ينشأ عنه جرح أحد المارة يعتبر كفاعل أصلي مسئول جنائيا بنص المادة ٢٠٨ عقوبات .

(استئناف طنطا ١٩١٤/٦/٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٠٨

ص ٢١٥)

مادة ٢٤٥

لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله ، وقد بينت فى المواد الآتية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها .

مادة ٢٤٦

حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص الا فى الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها فى هذا القانون .

وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى الفقرة ٤ من المادة ٢٧٩ .

- الفقرة الثانية معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ، ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ٢٤٦ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ فقرة أولى وثانية .

الأحكام

المادة ٢٤٦/١

١ - شرط وجود الاعتداء

٢٧٩١ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل القتل أو الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا

على نفس المدافع أو غيره .

(١٠/٦/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٩ ص ٦٥١)

٣٧٩٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه. بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، وحق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت. انه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

(١٣/٢/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٠ ص ٢٤٥ ، ١٦/١/١٩٨٥ س ٣٦ ق ١٠ ص ٩٠)

٣٧٩٣ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه. بلا معقب عليها ما دام استدلالها سائفا يؤدي الى ما انتهى اليه .

(٢٧/١٠/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٧٠ ص ٩٣٥ ، ١٢/٣/١٩٨٦ س ٣٧ ق ٨٠ ص ٣٨٠)

٣٧٩٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سائفا لا عيب فيه ويؤدي الى ما انتهى اليه . كما أن حالة الدفاع الشرعى لا تستلزم استمرار المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط. أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة ، اذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان ، مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات .

(٤/١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٧ ص ٥٩)

٢٧٩٥ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها انما هو من الامور التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائغا ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان .

(١٩٨٢/١٢/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٨ ص ٩٥٤)

٢٧٩٦ - ان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الشصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها ، وأن حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٢ ص ٤٢٨)

٢٧٩٧ - لما كان لا قيام لحق الدفاع الشرعى مقابل دفع اعتداء مشروع ، وكان ما وقع من رجل الشرطة على ما تناهى اليه الحكم ليس فيه ما يخالف القانون ، فان الخطر الناشء عنه يكون مشروعا لا تتوافر معه مبررات الدفاع الشرعى .

(١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢١ ص ٥٦٨)

٢٧٩٨ - حق الدفاع الشرعى من لرد العدوان ومنع استمراره ، وتقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها موضوعى .

(١٩٨٧/٢/١٩ ط ٦١٦١ س ٥٦ ق)

٢٧٩٩ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وانما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل التعدى أو الاستمرار فيه ، بحيث اذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٤ ص ٤٦٩)

٢٨٠٠ - لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يستمر المجنى

عليه في الاعتداء على المتهم أو أن يحصل بالفعل اعتداء على النفس ، ومن ثم فإن قول الحكم بأن الاعتداء على الطاعنين لم يكن مستمرا لا يصلح سببا لنفي ما تمسك به الطاعنان من أنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن نفسيهما إذا اعتداء المجنى عليهما ثم مطاردتهما ومحاولة اللحاق بهما .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٣ ص ٧٦٥)

٢٨٠١ - حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن المتهم الثاني في الدعوى كان قد انتهى من اعتدائه على الطاعن ، وأن الحاضرين كانوا قد أمسكوا به وحالوا دون مواصلته الاعتداء على الطاعن ، فإن ما يقع من اعتداء من هذا الأخير على المتهم سالف الذكر بعد أن كف عن الاعتداء هو اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح في القانون عده دفاعا شرعيا .

(١٩٦٢/١٩/٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٧١ ص ٧٠٠ ، ٣/٢٥ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ٦٦ ص ٣٥٠)

٢٨٠٢ - إذا كان الثابت أن المتهم قد تمكن من انتزاع المطواة من يد المجنى عليه فصار أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء ، فإن ما وقع منه بعد انتزاعه السلاح من موالاة طعن المجنى عليه إنما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا .

(١٩٦١/١١/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٨٢ ص ٩٠٥)

٢٨٠٣ - لا قيام لحق الدفاع الشرعي مقابل دفع اعتداء مشروع ، كمن يستعمل حقا مقررًا بمقتضى القانون في الحدود التي رسمها ، ومن ذلك الحق المخول لأفراد الناس لمباشرة القبض على متهم شوهد متلبسا بجناية أو جنحة مما يجوز معها الحبس الاحتياطي - كما يجري بذلك نص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية - لتسليمه الى أقرب رجال السلطة العامة .

(١٩٦١/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٢ ص ٥٠٠)

٢٨٠٤ - يشترط في حق الدفاع الشرعي عن النفس أن يكون استعماله موجها الى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، فإذا كان الطاعن لا يدعى أن

عدوانا حالا بإدره به المجنى عليه ، أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه ، فإن حق الدفاع الشرعى لا يكون له وجود .

(١٩٥٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٥ ص ١٠٩٥)

٢٨٠٥ - أن القاء المجنى عليه بعض التراب نحو المعتدين على والده لا يعد اعتداء يبرر الدفاع .

(١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٧٩ ص ٢٨٩)

٢٨٠٦ - حضور المتهم الى مكان المعركة حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه هو الذى بدأ بإطلاق النار وأنه كان منتويا الاعتداء لا الدفاع .

(١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض س ٨ ق ٩٦ ص ٣٦٢)

٢٨٠٧ - أن حق الدفاع الشرعى قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أية إصابات متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة ، إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

(١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ١١١ ص ٣٤٢)

٢٨٠٨ - أن حق الدفاع الشرعى لا يتنافر مع ارتكاب المدافع القتل العمد بل أنه يبيحه فى الأحوال التى نص عليها القانون .

(١٩٥٣/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٥٩ ص ١٧٦)

٢٨٠٩ - ليس فى القانون ولا فى المنطق ما يحول دون أن يعتدى شخص على غيره وأن يعتدى عليه من آخر بغير أن يترتب على ذلك لزوم أن يكون أحدهما فى حالة دفاع شرعى .

(١٩٥٣/٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٧٦ ص ٤٦١)

٢٨١٠ - أن القانون لا يمكن أن يطالب الإنسان بالهرب عند تخوف الاعتداء عليه لما فى ذلك من الجبن الذى لا تقره الكرامة الانسانية . واذن فالمحكم الذى ينفى ما دفع به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى بمقولة

انه كان في مقدوره أن يهرب ويتجنب وقوع اعتداء منه أو عليه ، هذا الحكم يكون مؤسسا على الخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه .

(١٨٥٢/١٠/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١ ص ١)

٢٨١١ - ان اثبات توفر نية القتل لدى المتهم لا ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي ، فاذا كانت المحكمة قد اكتفت في تنفيذ ما دفع به المتهم من قيام هذه الحالة باثبات توفر نية القتل لديه فهذا يعيب حكمها .

(١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض س ١ ق ١٢٨ ص ٣٨)

٢٨١٢ - ان قيام حالة الدفاع الشرعي لا تقتضي انتفاء نية القتل لدى المدافع بل قد تقوم مع توافر هذه النية لديه .

(١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٥٩ ص ١٧٦)

٢٨١٣ - ان تعذر معرفة من الذي بدأ بالعدوان بسبب انكار المتهم التهمة لا يصبح ان يبنى عليه حتما القول بأنه لا بد أن يكون هو المعتدى ولا يبرر وحده الأخذ بأقوال فريق المجنى عليه ، لأن العبرة في المواد الجنائية هي بالحقائق الصرف لا بالاحتمالات والفروض المجردة .

(١٩٤٩/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٦١ ص ٨٢٤)

٢٨١٤ - ان الاعتداء مهما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعي ، والقول بأن المتهمين كان في وسعهما الابتعاد عن الاعتداء الذي بدأ عليهما لم يعزز بما يبرره لا من ناحية الوقائع ولا من ناحية القانون ، ومن ثم يكون الحكم معيبا .

(١٩٤٩/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٥٨ ص ٨٢١)

٢٨١٥ - الدفاع الشرعي لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على المدافع أو غيره .

(١٩٤٨/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٩ ص ٥٦٩)

٢٨١٦ - انه يشترط في الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء الذي

يرمى المتهم الى دفعه حالا أو وشيك الوقوع ، فاذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لهذا الحق وجود ، لأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل التعدى . فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم انهان على المجنى عليه ضربا بالبلطة حتى مات ، وذلك بعد أن كان قد سقط على الأرض أثر ضربه بالعصا من المتهم الثانى ، وأنه تمادى فى الاعتداء عليه بغير مبرر رغم محاولة أخيه منعه عنه ، فإن المتهم اذا أقدم على قتل المجنى عليه ، بعد أن زال كل خطر من جانبه ولم يعد ثمة محل للتخوف منه. لا يكون فى حالة دفاع شرعى .

(١٩٤٣/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٢ ص ٣١٩ ،
١٩٤٣/١٠/١٨ ق ٢٣٧ ص ٣١٥)

٣٨١٧ - يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد فعل فعل ايجابى يخشى معه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . واذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر الى إطلاق النار على المجنى عليه اذ رآه بين الأشجار دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع ، فلا يصح القول بأن هذا المتهم كان وقتئذ فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال ، ومع انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى لا يصح اعتبار المتهم متجاوزا حق الدفاع اذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيام الحق .

(١٩٤٣/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٣٤ ص ٣١٣)

٣٨١٨ - اذا كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة هى أنه على أثر النزاع الذى حصل بين المتهم وخصمه انتوى كل منهما الاعتداء على الآخر ، وبعد ذلك أنفذ مقصده بضرب غريمه ، فإن كلا منهما يكون فى هذه الحالة معتديا ، اذ كلاهما حين أوقع فعل الضرب كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد به ضربا موجها اليه فكلاهما معاقب على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهما بالعدوان ومن لم يبدأ ، اذ أن حق الدفاع الشرعى يكون منتفيا .

(١٩٤٣/٤/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٥٨ ص ٢٢٤)

٣٨١٩ - يشترط فى الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم الى دفعه حالا أو وشيك الوقوع ، فاذا كان الاعتداء قد انتهى فلا

فلا يبقى لهذا الحق وجود . وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها . ففي الحريق العمد تنتهى حالة الدفاع الشرعى بانتهاء الجانى من وضع النار فعلا فى المال المراد احراقه .

(١٩٤١/٣/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١ ص ٤١١)

٢٨٢٠ - يشترط لوجود حق الدفاع الشرعى عن النفس أو المال أن يكون الاعتداء عليهما قائما فلا دفاع بعد زوال الاعتداء .

(١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٨ ص ١٣٥)

٢٨٢١ - اذا دخل شخص فى منتصف الليل منزل شخص آخر بوجه غير قانونى بواسطة التسلق وكان حاملا سلاحا ثم بقى فى المنزل مختبئا عن أعين من لهم الحق فى اخراجه فلا شك فى أن صاحب المنزل يكون فى هذا الظرف فى موقف يبيح له حق الدفاع الشرعى عن نفسه وعن ماله ، فإذا هو استعمل حقه ضد هذا الشخص فلا يجوز لهذا الأخير اذا رد بالاعتداء على صاحب المنزل أن يحتج بأنه إنما يدافع عن نفسه .

(١٩٣٠/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٢ ص ١٣٢)

٢٨٢٢ - من المقرر أن التشاجر بين فريقين اما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع ، حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، واما أن يكون مباداة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

(١٩٧٨/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٢ ص ٩٧٦)

٢٨٢٣ - ان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، ومن ثم فانه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه ، وأى الاعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع ، فتنتفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس واما أن يكون مباداة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

(١٩٧٢/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٦ ص ٦٠٦)

٨٨٢٤ - ان الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشترك فيه مستوجبا للعقاب بلا قيد ولا شرط ، اذ قد يكون التشاجر بين فريقين أصله اعتداء وقع من فريق وأن الفريق الآخر المعتدى عليه انما كان يرد الاعتداء ، وفي هذه الحالة يخول القانون للمعتدى عليه دفع الاعتداء الواقع عليه .

(١٦/١١/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٥ ص ٦٨٤)

٢٨٢٥ - التشاجر بين فريقين قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق ، وأن الفريق المعتدى عليه انما كان يرد الاعتداء ، وفي هذه الحالة يكون الفريق المعتدى واجبا بعقابه ، والفريق المعتدى عليه مدافعا واجبا أن يعامل بمقتضى الأحكام المقررة في القانون للدفاع الشرعى .

(١٢/٣/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٦ ص ٩٣)

٢ - على نفس الشخص أو نفس الغير

٢٨٢٦ - أن حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

(١٨/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٧ ص ١٦٤ ، ٢٧/٣/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٣١ ص ١٢١٤ ، ٢٧/٣/١٩٥٦ س ٧ ق ١٣٠ ص ٤٥١ ، ١٠/١/١٩٨٨ ط ٣٠٣ س ٥٦ ق)

٢٨٢٧ - شرط الدفاع الشرعى عن النفس أن يكون استعماله موجها الى مصدر الخطر لمنع وقوعه .

(٢٢/١/١٩٨٧ ط ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق)

٢٨٢٨ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

(١٣/٣/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٣ ص ٣٩٥)

٢٨٢٩ - ان حق الدفاع عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على

نفس المدافع أو على نفس غيره . فإذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى وكانت المحكمة فى صدد ردها عليه لم تنف وقوع الاعتداء على والده بل قالت ان هذا الاعتداء لم يكن مما يصح رده بالقتل دون أن تعرض الى مساءلة المدافع عن تجاوز حدود حقه فى الدفاع ، فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(١٩٤٨/١٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٦ ص ٦١٧)

٢٨٣٠ - اذا كان المتهم قد تمسك بأنه حين أوقع فعل الضرب بالمجننى عليه انما كان فى حالة من حالات الدفاع الشرعى عن النفس ، فان رد المحكمة عليه بقولها ان المجنى عليه لم يكن يقصده هو بفعل الضرب الذى كان ينوى ايقاعه بل كان يقصد اخاه ، لا يكون سديدا ، لأن حق الدفاع مباح قانونا عن نفس الإنسان أو عن نفس غيره اطلاقا .

(١٩٤٦/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٠ ص ١٧٤)

٣ - تقدير حالة الاعتداء التى تستوجب الدفاع

٢٨٣١ - من المقرر أنه يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد صدر فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومتنضياته أمر اعتبارى المناط فيه للحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف جزية ودقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه ما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى المترن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه المخاطر والملايسات .

(١٩٨٦/١/٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨ ص ٣٤)

٢٨٣٢ - لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل

يكفى أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معنوية . وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجية دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات .

(١٤/٢/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٨ ص ٣٩٩)

٢٨٣٣ - من المقرر قانوناً أن حالة الدفاع الشرعي تتوافر بوقوع فعل إجباري يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي سواء وقع الاعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة بوجود خطر حال على نفسه أو على نفسه أو ماله ، أنه وإن كان الأصل أن تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ثم طعنه بها يعد محض عدوان ولا يعد من قبل الدفاع الشرعي ، إلا أنه إذا كان تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ليس من شأنه - بمفرده - أن يحول دون مواصلة العدوان فإن يحق للمعتدى عليه أن يستعمل القوة اللازمة لدرئه مع الأخذ في الاعتبار ما يحيط بالمدافع من مخاطر وملايسات تتطلب منه معالجة الموقف على الفور بما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن الذي كان يتعذر عليه وهو محفوف بالمخاطر .

(٢٩/١٢/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٢٣ ص ١٠٩٣)

٢٨٣٤ - يكفى في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع من الأفعال التي رأى هو - وقت العدوان - النتي قدره - أنها هي اللازمة لردّه ، إذ لا يتصور التقدير في هذا المقام إلا أن يكون اعتبارياً بالنسبة للشخص الذي فوجئ بفعل الاعتداء في ظروفه الحرجة وملايساته الدقيقة التي كان هو وحده دون غيره المحسوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور في كيفية الخروج من مأزقها مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذي كان يستحيل عليه وقتئذ وهو في حالته التي كان فيها .

(٢/٣/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٧ ص ٣٠٥ ، ٣١/١/١٩٧٧)

س ٢٨ ق ٣٨ ص ١٧٦)

٢٨٣٥ - الدفاع الشرعى عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو عن نفس غيره وأن تقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها وان كان من الأمور الموضوعية التى تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم فى هذا سليما لا عيب فيه .

(١٩٨٦/١/٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨ ص ٣٤)

٢٨٣٦ - الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، موثقتين التناسب بين تلك القوة وبين الاعتداء الذى يهدد المدافع لتقرير ما اذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعى فلا جريمة فيما أتاه طبقا لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات أم أنه تعدى حدوده بتية سليمة فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها .

(١٩٨٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٨٠ ص ٩٥٠)

٢٨٣٧ - تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات .

(١٩٨٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٩ ص ٦٨٤)

٢٨٣٨ - حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد الاعتداء على نفس المدافع أو غيره والعبرة فى تقدير قيامه بالظروف المحيطة بالمدافع وقت رد العدوان ، ولا تصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن هذه الظروف .

(١٩٩٢/٢/١١ ط ١٢٥٨١ لسنة ٦٠ ق)

٢٨٣٩ - يجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب ضده هذا الدفاع مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ، ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما اذا كان مقبولا تسويغه البداة بالنظر الى ظروف المصادث وعناصره

المختلفة .

(١٩٧٦/١٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٤ ص ٩٩٥ . ٨/١٠/١٩٤٥
مجموعة الفواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٢ ص ٧٥٧)

٣٨٤٠ - ان العبرة في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي ومقتضياته
هي بما يراه المدافع في الظروف المحيطة ، بشرط أن يكون تقديره مبنيا على
أسباب معقولة تبرره .

(١٩٧٦/٥/١٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦١٢ ص ٤٨٢) .

٣٨٤١ - من المقرر أن قيام حالة الدفاع الشرعي لا يستلزم
استمرار المجنى عليه في الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل بل يكفي
أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى معه المتهم وقوع جريمة من
الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي .

(١٩٧٤/٢٠/١٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٧ ص ١٦٤)

٣٨٤٢ - مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عايهما أو أحدهما
لبساطته وبين ما وقع من المتهمين لجسامته لا ينتفى به حق الدفاع الشرعي
كما هو معروف به في القانون .

(١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض س ٨ ق ٩٥ ص ٣٥٨)

٣٨٤٣ - اذا كانت الواقعة كما أثبتتها المحكم المطعون فيه هي أن
الطاعن بوغت أثناء وجوده في زراعته عند منتصف الليل بحركة في شجيرات
القطن ففطن الى أن هناك سرقة ولأن الظلام كان حالكا تستحيل معه الرؤية
فقد أطلق من بندقيته عيارا ناريا نحو مصدر الصوت أصاب المجنى عليه
أرداه قتيلا وتبين من وجود مقدار من القطن معه أنه كان يسرقه فالواضح
من هذه الظروف أنه لم يكن في مقدور الطاعن أن يتبين ما اذا كان السارق
واحدا أو أكثر مع احتمال أن يكون بعضهم أو أحدهم يحمل سلاحا أو أنه
يتخوف ان يحدث له من استعمالها موت أو جراح بالغة ، والتخوف في هذه
الحالة يكون مبنيا على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي
استخدمها مما يتعين معه اعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله .

(١٩٥٥/١١/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٦ ص ١٣٥١)

٢٨٤٥ - لا يشترط في انقانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع اعتداء على النفس أو المال بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء ، وتقدير المدافع أن الفعل يستوجب الدفاع يكفي فيه أن يكون مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ذلك . وما دامت العبرة في التقدير بما يراه المدافع في ظروفه التي يكون فيها فإن رأى المحكمة وهي تصدر الحكم في الدعوى يجب ألا يحسب له حساب في ذلك .

(١٩٤٢/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٨ ص ٦٧
١٩٤١/١/٦ ج ٥ ق ١٨١ ص ٣٤٢)

٢٨٤٦ - تقدير الظروف التي تبيح استعمال حق الدفاع الشرعى عن النفس أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع نهائيا. وليس لمحكمة النقض والابرام أن تعيد البحث فيه .

(١٩١٦/٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٧٣ ص ١٧١)

٢٨٤٧ - ان مسألة الدفاع الشرعى مسألة متعلقة بالموضوع ولا ضرورة لمحكمة الموضوع أن تنص في حكمها على رفضها بل ان الحكم بالادانة يعتبر في ذاته رقضا ضمنيا .

(١٩١٣/٥/١٠ الشرائع س ١ ص ٢٧)

٢٨٤٨ - البحث في وجود حق الدفاع الشرعى هو قبل كل شيء من المسائل التي تتعلق بالموضوع ، اذا اقتصر الدفاع على ذكر بعض الوقائع ليتوصل بها الى اثبات وجود حق الدفاع الشرعى ولم يتعرض لذكر أى مسألة قانونية تتعلق بكفاية هذه الوقائع للدلالة على وجود هذا الحق ثم قررت المحكمة في حكمها أن الجزيلة ثابتة فكانها حتما حكمت بعدم ثبوت الوقائع التي ذكرها الدفاع ويكون حكمها هذا وافيا بالغرض .

(١٩١٠/٦/٤ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٣٥٧)

٢٨٤٩ - متى أثبتت محكمة الجنايات في حكمها لواقعة من وقائع الدعوى عدم وجود سبب للإباحة أو مانع للعقاب فلا سبيل لمحكمة النقض

والإبرام أن تنقض الحكم المذكور .

(١٩٠٧/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٦٧)

٤ - الخطر التصوري

٢٨٥٠ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد صدر فعل يخشى معه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب معقولة .

(١٩٧٦/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٧ ص ٦٩٨ ، ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ق ٣٧ ص ١٦٤ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٢ ص ٣٨٨)

٢٨٥١ - يكفي لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره . بشرط أن يكون الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب مقبولة ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري ، المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بالمخاطر والملايسات ، وهو بما قصر الحكم في استظهاره مما يعيبه بالقصور في الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٠ ص ٩٦٠ ، ١٩٦٩/٣/٣١ ق ٨٩ ص ٤٢٠ ، ١٩٦٤/٣/١٦ س ١٥ ق ٣٩ ص ١٨٩)

٢٨٥٢ - مفاجأة شخص أثناء سبره وسط المزروعات في ليلة حاكمة الظلمة يستحيل معها الرؤية وفي مكان ينأى عن العمران بطلق نارى نحوه - وهو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة - يبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي تصل الى يد المدافع ويعتبر في حالة دفاع شرعي

عن نفسه .

(١٩٥٦/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٧ ص ١١١٣)

٢٨٥٣ - يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول .

(١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٨١ ص ٦١١) .

٢٨٥٤ - لا يلزم فى الفعل المتخوف منه المسبوغ للدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطره حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة ، واذن فالحكم الذى يشترط فى الفعل المسبوغ لحق الدفاع الشرعى أن يكون خطرا فى الواقع ولا يكتفى بما توهمه المتهم معه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون .

(١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٨٩ ص ٣٦٩) .

٢٨٥٥ - ب. ان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا ، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهميا ، أى لا أصل له فى الواقع وحقيقة الأمر ، متى كانت الظروف والملايسبات تلقى فى روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها اليه .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٧ ص ٥٧٢) .

٥ - صور ترشيح لقيام حالة الدفاع الشرعى

٢٨٥٦ - حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله انها تخلص فى أن المتهم وشقيقه والمجنى عليه يستأجرون حديقة وفى يوم الحادث كانوا بالحديقة يتحاسبون على قيمة الثمار فحصل نقاش بين المتهم وشقيقه المجنى عليه ، استل على أثره المجنى عليه مديّة وكان يريد ضرب أخيه بها ، فما كان من المتهم الا أن أخرج من جيبه مسدس أطلق منه ست رصاصات على أخيه المجنى عليه فأراد قتيلا : لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

لدى الطاعى ، وكان قد دانه دون أن ينفى قيام تلك الحالة ومن غير أن يتناولها بالتمحيص أو يبين وجه الرأى فيها ، وذلك حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٨٠/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ١٧٠ ص ٨٨٣)

٢٨٥٧ - اذا كان ما أوردته الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لدى الطاعن ، وكان قد دانه دون أن ينفى قيام تلك الحالة ، ومن غير أن يتناولها بالتمحيص أو يبين أوجه الرأى فيها ، وذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور والتناقض فى التسبيب بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٧٤/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٠ ص ٨٣٨)

٢٨٥٨ - متى كان البادى مما استخلصه الحكم من وأقعة الدعوى أن الطاعن ظن أن المجنى عليه قد يبنى الاعتداء عليه فعالجه بضربة عصا على رأسه ، وكان هذا الاستخلاص الذى انتهى اليه الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها ، واذا هى لم تفعل ذلك فإن حكمها المكطون فيه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٩ ص ٩٥٨)

٢٨٥٩ - لما كان ما أوردته الحكم المكطون فيه فى حيثياته يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعنين ، وكان قد دانه دون أن يعرض لهذه الحالة أو يرد على انتفائها وعدم توافرها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور والتناقض فى التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٦٣/٦/١٠ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٧ ص ٤٩٦)

٢٨٦٠ - بساطة الاصابات التى تحصل بالمتهم نتيجة اعتداء المجنى عليه لا تنفى أن المجنى عليه هو البادى بالعدوان .

(١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦١ ص ٩٥٦)

٢٨٦١ - اذا كان ما أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى مفيدا أن المتهمين لم يطمعنا المجنى عليه بالسكاكين الا عقب اصابة أخيها اصابة خطيرة بالرأس ، قَدْلك كان يقتضيها أن تبحث في قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة تثبت قيامها أو تنفيه ولو كان المتهمان لم يدفعا بذلك .

(١٩٥٠/٥/٢ أحكام النقض س ١ ق ١٨٨ ص ٥٧٤)

٢٨٦٢ - اذا كانت الوقائع الثابتة لدى المحكمة دالة على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ولكن الدفاع عنه لم يطلب اعتباره كذلك بل اقتصر على طلب استعمال الرأفة به ، وجب على محكمة الموضوع أن تعتبره من تلقاء نفسها فى حالة دفاع شرعى ، اذ فهما تكن طلبات المتهم فى دفاعه فانها لا تغير شيئا من طبيعة فعله ولا من كيفية اعتبار القانون له .

(١٩٢٩/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٣ ص ٣٠٠)

٦ - صوّر لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى -

٢٨٦٣ - متى كان الحكم قد أثبت استعانة الطاعن بأخرين لنصرته على المجنى عليه لمجرد حصول مشادة كلامية بينهما ، انتفى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له واعجال الحطة فى انقاذه .

(١٩٨٥/١٢/١٢ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠٣ ص ١١٠١)

٢٨٦٤ - ان حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه .

(١٩٨٥/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٦ ص ٢٧٣)

٢٨٦٥ - لما كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمراقبة معتد على اعتدائه ، وأن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن ما قارفه الطاعن من طعن انما كان من قبيل القصاص والانتقام ، فإن ما أورده الحكم ودل عليه تدليلا سائغا من نفي توافر حالة الدفاع الشرعى يتفق وصحيح

القانون .

(١٩٨٠/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٧ ص ٦٧٠)

٣٨٦٦ - ان حانة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى اثبت الحكم ان كلا من المتهم والمجنى عليه كان يقصد الاعتداء على الآخر بغض النظر عن البادى منهما بالاعتداء .

(١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٧ ص ٩٠١ ، ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١١١ ص ٥٣١)

٣٨٦٧ - اذا كان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة ان كل ما اثاره المدافع عن الطاعن هو ان هذا الأخير رأى واحدا من اثنين من الشبان يهيم بالامساك بزوجه فاراد باطلاق النار انهاء الوضع وتفريق الجمع ، وهو ما لا يفصح عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن الزوجة كما هي معرفة به فى القانون ، ولا يعتبر طلبا جديا بتحقيقها وكانت الواقعة حسبما سجلها الحكم لا ترشح لقيام تلك الحالة ، فان تعيب الحكم من هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(١٩٧٧/١١/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٧ ص ٩٠٢)

٣٨٦٨ - لما كان المطعون ضده قد تمكن من انتزاع المطواة من يد المجنى عليه فصار أعزلا من السلاح لا يستطيع به اعتداء ، فان ما وقع من المطعون ضده بعد انتزاعه السلاح من المجنى عليه ثم موالاة طعنه به انما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح فى القانون اعتباره دافعا شرعيا .

(١٩٧٦/٥/١٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٦ ص ٤٨٢)

٣٨٦٩ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، كما أن الواقعة لا ترشح لقيام هذه الحالة ، فان دعوى القصور فى التسبب بقالة أن الحكم لم يعرض لبحث حالة الدفاع الشرعى تكون غير مقبولة .

(١٩٧٥/١/٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤ ص ١٥)

٣٨٧٠ - اذا كان الحكم قد رمى دعوى السرقة ضد المجنى عليه

بأنها مختلفة ، فان ذلك ينفي بالضرورة حالة الدفاع الشرعى

(١٥/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٦ ص ١٤١٥)

٢٨٧١ - تقرير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها تتعلق بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بغير معقب ، متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها . واذ كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم من أدلة منيعة فى إكتمال افتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، تأسيسا على أن ما وقع من رجلى الشرطة اجراء مشروع لم يتعد الاستيقاف بما يزيل دواعى الشبهة ومن أنهما لم يخرجيا عن حدود القانون ، بما لا يتوافق معه مبررات الدفاع الشرعى ، فانه نعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(٢٠/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٢ ص ٢٠٧٨ : ٦/١٦/١٩٦٩ ق ١٨٠ ص ٩٠٢)

٢٨٧٢ - القول بأن المحكمة لم تستظهر البادى بالعدوان مردود بأن الحكم قد تصدى لهذا الأمر وهو بصدد الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، واستخلص فى دليل سائق أن الطاعن هو المعتدى أولا وأخيرا .

(١٦/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٩ ص ٨٩٥)

٢٨٧٣ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادى الى إطلاق النار على المجنى عليه اذ رآه يمر أمام حقله لئلا ولم يصل صوته الى سمعه عندما ناداه مسفرا عن شخصيته ، وكان المجنى عليه وقت إصابته فى حقله هو وبعيدا عن زراعة المتهم ودون أن يكون قد صدر من المجنى عليه أو من غيره أى فعل مشتبك للدفاع ، فلا يسوغ القول بأن المتهم كان وقتئذ فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله .

(٥/١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٣ ص ١٧)

٢٨٧٤ - إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم هو الذى بدأ المجنى عليه بالعدوان بأن مر بجملته فى أرض المجنى عليه بدون رضاه ، فلمّا حاول هذا اقناع المتهم باتخاذ طريق آخر منعا للضرر عن ملكه وحدث بينهما

سبب ذلك مناقشة ونماسك لم يكن من المتهم الا أن ضرب المجنى عليه على رأسه بعاس كان يحماها فهذه الواقعة لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى .

(١٢/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٤٢ ص ٩١٧)

٢٨٧٥ - اذا ردت محكمة الموضوع على الادعاء بحالة الدفاع الشرعى ونفت وجوده فلا يجوز الطعن فى حكمها بزعم أن الطاعن تعدى بنية سليمة حدود الدفاع الشرعى ، لأن نفي حالة الدفاع الشرعى يشمل نفي هذا الزعم .

(١٢/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٥ ص ٢٦٦)

٢٨٧٦ - متى كانت الواقعة أن المتهم على أثر أن اعتدى عليه المجنى عليه بالفأس تمكن من انتزاعها منه فصار أعزل لا يستطيع متابعة اعتدائه ، ثم ضربه هو بالفأس ، فإن هذا منه يعد اعتداء معاقبا عليه ولا يصح فى القانون عدمه دفاعا .

(١١/٦/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٢ ص ٧٣٦)

٢٨٧٧ - اذا كان الحكم قد نفي قيام حالة الدفاع الشرعى لما ثبت لدى المحكمة من أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه فلا تجوز اثاره الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

(٢٤/٤/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٤٠ ص ٤٦٤)

٢٨٧٨ - اذا كانت ظروف الواقعة كما أثبتتها المحكمة فى حكمها تدل على أن المتهمين قد تعدى كل منهما على الآخر وهدده بالقتل ثم نفذه فى غريمة ، فإن فسارعة أحدهما الى التنفيذ وسبقه فيه لا تجعل الآخر فى حالة دفاع شرعى عن نفسه .

(٢٧/١١/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣ ص ١٨)

٧ - سبق الاصرار بنفى حالة الدفاع الشرعى

٣٨٨٠ - من المقرر أنه متى كان الحكم قد اثبت التدبير للجريمة تتوافر سبق الاصرار عليها وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب ، انتهى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له

واعمال الخطة في انفاذه .

(٢٩ / ١٠ / ١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨١ ص ٩٢٩)

٢٨٨١ - من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع الا اذا كان من قدمه قد اصر عليه ، واذ كان الطاعنان لم يتمسكا امام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى واصدرت الحكم المطعون فيه بقيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، هذا فضلا عما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين من التدبير للجريمة بتوفر سبق الاصرار لديهما على ايقاعها مما ينتفى معه حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا جالا لعدوان حال دون الاسلاس له واعمال الخطة في انفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ومتى لم يكون منعى الطاعنين في هذا الصدد لا محل له .

(١٨ / ٣ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٤ ص ٣٦٠)

٢٨٨٢ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير لأجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق السابق على ايقاعها أو التحيل لارتكابها انتفى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا على عدوان حال دون الاسلاس له واعمال الخطة في انفاذه .

(٤ / ٣ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٧ ص ٣٢٥ ، ٦ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ق ٢١٩ ص ١٠٧٦ ، ١٥ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٩١ ص ١٤١٥)

٢٨٨٣ - من المقرر فى صريح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة ، سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على ايقاعها أو التحيل لارتكابها انتفى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا جالا لعدوان حال دون الاسلاس واعمال الخطة في انفاذه ، لهذا - ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء وهو ما أثبتته الحكم بغير معقب ، فلا محل لما أثاره الطاعنون فى هذا الصدد .

(٢٦ / ١ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٨ ص ١٥٧)

٢٨٨٤ - اذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهمين بيتوا النية على

ارتكاب الجرم ونفذوا هذه النية بأن ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقارير الطبية فإنها تكون بذلك قد ردت على دفاع المتهمين من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى وخلصت إلى تفنيده مما لا يصح معه النعى على الحكم بالقصور .

(٢٣/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥ ص ٨٧)

٢٨٨٥ - إذا دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى فيجب على المحكمة أن تبحث هذا الدفع وتقبله أو تستبعده بنص خاص صريح لأنه من الأسباب المبيحة للفعل المسقط للعقوبة ، والادعاء به يعتبر من الطلبات الهامة التى يجب على القضاء بحثها استقلالاً وقبولها أو رفضها ، إلا أنه إذا تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ولكنه لم يبين للمحكمة الوقائع الدالة على ذلك فيعتبر الحكم أنه قد نفى هذا الدفع ضمناً إذا هو قرر أن الجريمة وقعت مع سبق الإصرار عليها إذ أن ظرف الدفاع الشرعى ينتفى مع قيام ظرف سبق الإصرار .

(١٣/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٢ ص ١٠٢)

٨ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء

٢٨٨٦ - من المقرر أن تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء لتقرير ما إذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعى فلا جريمة فيما أتاه طبقاً لنص المادة ٢٤٥ عقوبات ، أم أنه تعدى حدوده - بنية سليمة - فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، إنما هو من الأمور الموضوعية البحث التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المعروضة عاينها - بغير معقب ، ما دامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها .

(١٨/١٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١٥ ص ١٠٦٢ ، ١/٣٠/١٩٧٧ س ٢٨ ق ٣٠ ص ١٣٨)

٢٨٨٧ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم تدل بغير شك على أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة فإنه

يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(١٩٧٧/١/٣١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٨ ص ١٧٦)

٢٨٨٨ - الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التى تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها ، ويجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع قنينا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ، ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما اذا كان مقبولا تسوغه البنداهة بالنظر الى ظروف الحادث وعناصره المختلفة .

(١٩٦٨/١/٢٢ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥ ص ٨٦)

٢٨٨٩ - الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير التناسب بين تلك القوة وبين الاعتداء الذى يهدد المدافع أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب متى بنت قضاءها فى ذلك على أسباب سائغة .

(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٦ ص ٦٠٥)

٢٨٩٠ - عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع لا ينظر اليه الا لمناسبة تقدير ما اذا كانت القوة التى استعملت لدفع التعدى زادت عن الحد الضرووى الذى استلزمه القانون ، ومدى هذه الزيادة فى مسئولية المتهم عن الاعتداء الذى وقع منه .

(١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦١ ص ٩٥٦ ، ١٩٥٥/٢/٢٦ س ٦ ق ١٨٨ ص ٥٧٦)

٢٨٩١ - ان حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته ، وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى ، فاذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حقت البراءة للمدافع ، وان زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزا حق الدفاع وحق عليه العقاب فى

الحدود المبينة في القانون .

(١٩٥٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٦ ص ٣٢٨)

٣٨٩٢ - التماثل في الاعتداء ليس شرطا من شروط الدفاع الشرعى ، بل ان للمدافع ان يدافع عن نفسه بالوسيلة التى يراها لازمة لرد الاعتداء وانتهى تختلف تبعا لاختلاف الظروف ، فإذا كان الواضح أن الطاعن وآخر هوجما وضرب الآخر ضربا كان من المحتمل أن تنشأ عنه جروح بالغة فلا شك أن الطاعن كان له أن يدافع عن هذا الآخر بما يرد هذا الاعتداء بالوسيلة التى تيسر له استعمالها ولو كان ذلك باستعمال السلاح النارى .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٤ ص ٧٢٤) .

٣٨٩٣ - لا يمكن اعتبار شخص يحمل بندقية معدة لأطلاق النار أنه فى خطر داهم اذا ما أبدى آخر يحمل مجرد عصا الرغبة فى تعقبه ، كما لا يمكن اعتبار أن هذا الخطر ليس فى الاستطاعة ان يدفع بشيء سوى القتل بالنار لا سيما اذا كان حامل البندقية بين قومه وذويه .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧٠ ص ٨٩)

٣٨٩٤ - لا يشترط بصفة مطلقة فى الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم . فان النظر الى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه ، وعلى أساس كون ما وقع من مسلكه مبررا تبريرا تاما وجزئيا ، فإذا كان ما وقع منه مبررا تبريرا تاما فقد حقت براءته ، والا فانه يعد متجاوزا حدود حقه فى الدفاع ، ويعامل على هذا الأساس فيعاقب بعقوبة مخففة باعتباره معذورا .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٧ ص ٥٧٢)

٩ - يجب ان يكون الدفع صريحا

٣٨٩٥ - لئن كان من المقرر ان التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى

لا يشترط فيه إirاده بلفظه إلا أنه يجب أن يكون صريحا وجديا .

(١٢/١٠/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦٩ ص ٨٧٦)

٢٨٩٦ - ما ورد على لسان الدفاع من أنه في الوقت الذي وقّع العدوان على المجنى عليه وقع أيضا عدوان على المتهم ، لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ، ولا يعدّ دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد .

(٧/٥/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٧ ص ٥٤٩)

٢٨٩٧ - من المقرّر أن التمسك بحالة الدفاع الشرعى يجب - حتى يلتزم الحكم بالرد عليه - أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة .

(٢٧/١١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٣ ص ٩٩٣ ، ٦/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٥٠ ص ٧١٢ ، ١٦/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٣٦ ، ٢٤/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٣٨ ص ٦١٤)

٢٨٩٨ - أن ما استطرد اليه الطاعن من إثارة تجاوزه حق الدفاع الشرعى مردود بأن البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه .

(٥/١٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١٢ ص ١٠٤٣)

٢٨٩٩ - لا يشترط قانونا في التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة .

(٢٠/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٦ ص ٣١٤ ، ٢٤/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٣٦ ص ٦٠٦ ، ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٥٠ ص ٧٤٩)

٢٩٠٠ - لا يشترط في التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس إirاده بصريح لفظه ، فإذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتديا وأنه على فرض صحة ما أسند اليه فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه فإن مفاد ذلك تمسكه بقيام تلك الحالة .

(١٢/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٤ ص ١٢٧)

٢٩٠١ - ستكون المهمة في التحقيق عن اثاره حقه في الدفاع الشرعى لا يمنعه من التمسك بهذا الحق امام محكمة الموضوع .
(١٩٥٧/٤/٢ احكام النقض س ٨ ق ٩٥ ص ٣٥٨)

١٠ - لا يشترط في الدفع الاعتراف بالجريمة

٢٩٠٢ - استقر قضاء محكمة النقض على انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة .
(١٩٨٦/١/٨ احكام النقض س ٣٧ ق ٨ ص ٣٤ ، ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ ق ١٢٣ ص ٦٢٤)

٢٩٠٣ - اذا ما تبينت المحكمة من ظروف الدعوى والادلة القائمة فيها ان المتهم كان في حالة دفاع شرعى فانه يكون عليها ان تعامله على هذا الاساس ولو كان هو او المدافع عنه قد رأى ان مصلحته في الدفاع تتحقق بانكار ارتكاب الواقعة بتاتا . اما القول بان المتهم لا يجوز له ان يعد في حالة من حالات الدفاع الشرعى الا اذا كان معترفا بالفعل الذى وقع منه فمحله عند مطالبة المتهم المحكمة بان تتحدث صراحة في حكمها عن حالة الدفاع الشرعى ، فان هذه المطالبة لا تقبل منه الا اذا كان هو قد تمسك بما ادعى في دفاعه بانه حين ارتكب الفعل الذى كان يستعمل حقه في الدفاع الشرعى ، ولكن ما دامت المحكمة هي التى استظهرت من تحقيقها حالة الدفاع الشرعى واقتنعت بوجودها فلا يمكن ان يحول دون معاملتها للمتهم على مقتضى ما رأت أى حائل من عدم اعتراف المتهم أو عدم تمسك الدفاع عنه بقيام تلك الحالة .

(١٩٤٢/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤ ص ١٨)

٢٩٠٤ - ان التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يقتضى التسليم من جانب المتهم بوقوع الاعتداء وبأن الالتجاء اليه انما كان لضرورة اقتضاها الدفاع عن النفس أو المال فاذا كان المتهم قد أنكر التهمة المسندة اليه ، ولم يكن في دفاع محاميه ما يفيد التسليم بوقوع الاعتداء منه الا من باب الافتراض فقط ، فليس في هذا ما يفيد أنه تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى بطريقة جدية تقتضى من المحكمة أن تفرد لها ردا .

(١٩٤١/٦/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ح ٥ ق ٢٨٣ ص ٥٥١ ،

١٩٤١/٦/١٦ ق ٢٧٧ ص ٥٤٥ . ١٩٣٩/١١/٦ ق ٣ ص ٦ . ١٩٣٩/١/٢٣
تج ٤ ق ٣٤٠ ص ٤٤٥)

٢٩٠٥ - الحكم الصادر بالادانة في جناية احداث عاهة مستديمة او غيرها من جرائم الاعتداء على النفس اذا لم يتعرض الى الكلام عن الدفاع الشرعى ولم يعامل المتهم على مقتضى احكامه فلا يقبل الطعن فيه بججة قيام حجة الدفاع الشرعى لدى المتهم في الواقع متى كان المتهم لم يعترف بالجريمة اعترافا يتضمن انه كان في حالة دفاع شرعى والدفاع عنه لم يتمسك امام المحكمة بقيام هذه الحالة ، ومتى كانت وقائع الدعوى حسبما اثبتته الحكم بناء على ما حصلته المحكمة من التحقيق الذى أجرته - خالية مما يفيد توافر ثبوت أية حالة من احوال الدفاع الشرعى كما عرفه القانون .

(١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٤ ص ٣٩٥)

٢٩٠٦ - ان التمسك بطرف الدفاع الشرعى عن النفس لا يستقيم الا مع الاعتراف بالحادثة وتبيان الظروف التى دفعت الفاعل الى اتيان ما اتام دفاعا عن نفسه او نفس غيره او ماله او مال غيره . فاذا ظل المتهم منكرا ما وقع منه لم يبق للدفاع الشرعى أساس يقوم عليه ، الا في حالة ما اذا كانت ظروف الواقعة نفسها ناطقة بوجود حالة الدفاع عن النفس او المال ، وعندئذ يجوز للمحكمة ان يلقى المتهم ان يلقى المحكمة الى هذه الظروف ، بل يكون للمحكمة ان تستظهر هذه الظروف من تلقاء نفسها وتبنى عليها حكمها .

(١٩٣٥/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٩ ص ٤٦٣)

١١ - اسباب الحكم

٢٩٠٧ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا يجوز ثارتها لأول مرة امام محكمة النقض ، الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هي معرفة به فى القانون او ترشح لقيامها .

(١٩٨٤/٢/٢٩ احكام النقض س ٣٥ ق ٤٦ ص ٢٢٢ . ١٩٨٦/١/٣٠)

س ٣٧ ق ٤١ ص ١٩٩)

٢٩٠٨ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الجوهري ،
تجب مناقشته فى الحكم والرد عليه والا كان الحكم بعيبا ؛
(١٠/١١/١٩٨٨ ط ٣٠٣ س ٥٦ ق)

٢٩٠٩ - لما كان ما استخلصه الحكم من واقعة الدعوى انه على
اثر نزاع نشب بين والدته المتهم وبين والد المجنى عليه بسبب الخلاف على ريد
الزراعة ، قدم المجنى عليه وآخرون الى منزل المتهم حاملين عصيا ، يحاولون
الاعتداء بها عليه ، وقد حدثت مشاجرة طعن فيها المتهم المجنى عليه ، يرشح
لقيام حالة الدفاع الشرعى فانه كان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه الحالة
وتقول كلمتها فيها ، حتى وان لم يدفع الطاعن بقيامها .
(١٤/١١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٠ ض ٧٦٧)

٢٩١٠ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين تعرض لنفى
حالة الدفاع الشرعى التى دفع بها الطاعن قال « ان الواقعة على فرض صحة
قالة المتهم بنشوب مشاجرة بينه وبين المجنى عليها قام على أثرها بصفعها
واذ حاولت الاعتداء عليه بسكين انتزعتها منها وقام بطعنها به عدة طعنات ،
فان المتهم بعد أن تحصل على السكين من المجنى عليها فان قيامه بالاعتداء
عليها بعد أن زال كل خطر من جانبها ولم يعد ثمة محل للتخوف منه لا يكون
فى حالة دفاع شرعى اذ الاعتداء وقد انتهى لا يكون لهذا الحق وجود لأن
الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وانما يشرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل
التعدى . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم لا يصلح ردا لنفى ما أثاره الطاعن
من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ذلك أن الحكم حين أفصح عن
اقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بمقولة زوال الخطر من المجنى عليها بعد
انتزاعه السكين منها - قد أغفل كلية الإشارة الى الاصابات التى حدثت
بالطاعن والتى اتهم باحداثها بالمجنى عليها ، كما لم يتعرض الحكم لاستظهار
الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه ، وأى
الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى
لديه ، لما كان ذلك فان الحكم يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه .

(٢١/٢/١٩٨٨ ط ٤٣٨٩ س ٥٧ ق)

٢٩١١ - لما كان البين مما أورده الحكم أنه لم يوازن بين الاعتداء

الذى وقع على الطاعن وعلى ولديه - والذى خول له حق الدفاع الشرعى - وبين ما اتاه هو من سبيل هذا الدفاع فانه اذ دانه بتهمة القتل العمد واعتبره متجاوزا حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها فانه يكون قاصر البيان .

(١٩٧٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٩٩ ص ٩٢٩)

٢٩١٢ - اطراح الحكم دفاع الطاعنين بتوافر حق الدفاع الشرعى عن جانبهما بقالة ان تانيهما لم يعترف بالجريمة وانهما لم يكونا مستهدفين لاي اعتداء رغم ما أسند الى متهم آخر من الشروع فى قتل أولهما ودون ان يستظهر الصلة بين هذا الاعتداء والاعتداء الذى وقع من الطاعن الثانى على المجنى عليه ، يعد قصورا موجبا لنقضه .

(١٩٧٩/٤/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٠ ص ٤٧٧)

٢٩١٣ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لديه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع مبينا وجه الرأى فيه ، مع أنه من الدفوع الجوهرية التى تلتزم المحكمة بأن تناقشها فى حكمها وترد عليها ، ولا يرفع عنها هذا الالتزام أنها اعتبرت الفعل المسند للطاعن جريمة غير عمدية - قتل خطأ - واستبعدت وصف جناية القتل العمد الواردة فى أمر الاحالة ، ذلك أن تكييف المحكمة للواقعة لا يلزم المتهم فى دفاعه الذى لم يبتغيه مجردا وانما استهدف به النجاة من العقاب .

(١٩٧٩/٤/١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٢٩١٤ - متى كان الثابت أن الطاعن قد وجدت به عدة اصابات أثبتتها الكشف الطبى الموقع عليه . وكان الحكم رغم ايراده دفاع الطاعن الذى تغيا منه الاستدلال على توافر حالة الدفاع الشرعى لديه ، لم يتحدث عن الاصابات التى وصفها الكشف الطبى وبين علاقتها بالاعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليهما والذى دانت المحكمة ، فان الحكم يكون قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التى كان الطاعن والمجنى عليهما وقت وقوع الحادث ، الأمر الذى لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣١ ص ١٥٩)

٢٩١٥ - الدافع بقيام بجائنة الدفاع الشرعي من الدفع الجوهرية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها .

(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٠ ص ٧٤١ ، ١٩٦٩/٥/٥ ق ١٣٣ ص ٦٥٢ ، ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ق ١٦٢ ص ٦٨٩)

٢٩١٦ - من المقرر أنه وإن كان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي وما ينفي هذا التجاوز ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص الخاطئ بما يتفق وتلك الحقيقة وما يقضي به المنطق والقانون .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٧٥)

٢٩١٧ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملابسات طبقا للواقعة التي أثبتتها الحكم .

(١٩٦٤/١١/١٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٢ ص ٦٦٨)

٢٩١٨ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي ، وهو ما انتهت إليه في تكييفها لمركزه من الناحية القانونية ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء بأجانبها على الطاعن البدء بإطلاق النار للارهاب دون سند من القانون ، فإنه يكون لمحكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا وتصحح هذا الاستخلاص الخاطئ ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

(١٩٦٣/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٧ ص ٥٥٩)

٢٩١٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في نفي حالة الدفاع

الشرعى. التى تمسك بها المتهمان فى دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا الى مكان الحادث مسلحين واستبدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، فإن الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال لان مجرد حضور المتهم الى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان منتويا الاعتداء ، لا الدفاع .

(١٢/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٦ ص ١٣٢)

٢٩٢٠ - إذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على المتهمة - والذى خول لها حق الدفاع الشرعى - وبين ما أتته هى فى سبيل هذا الدفاع ، فإنه اذ دأبها بتهمة احداث الغامة المستديمة واعتبرها متجاوزة حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها والتقارير الطبية فإنه يكون قاصرا. قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٢/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٩ ص ٩٩٦)

٢٩٣١ - اذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المجنى عليه توجه على رأس فريق من أنصاره الى مكان الجدار الذى كان المتهم يجرى اقامته وتعرضوا له وهدموا جزءا منه واعتدى المجنى عليه وزميله على المتهم اعتداء وصفه الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبى أنه فى مقتل وخطير ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعى فتثبت قيامها أو تنفيها ما دامت الوقائع كما أوردها الحكم ترشح لها ولو لم يدفع المتهم بقيامها ، فاذا لم تفعل كان حكمها مشوبا بالقصور .

(١٧/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٨٥ ص ٣٠٥)

٢٩٣٢ - متى كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض أن تصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(٢٨/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٨ ص ٦٥ ، ٣٠/١٠/١٩٥٦)

س ٧ ق ٣٠٧ ص ١١١٣)

٢٩٢٣ - إذا كان الحكم اذ نفى قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم قد اقتصر على إلقول بأن الاعتداء الذى وقع عليه قد تخلفت عنه اصابات بسيطة لا تحتاج لعلاج ، ولم يتعرض لاستظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع على المتهم والذى وقع منه واى الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(٢١٣/١٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ١١١ نص ٣٤٢)

٢٩٢٤ - إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المتهمين لم يغتديا على المجنى عليه الا بسبب دخوله فى عقار فى حيازة أحدهما بالقوة ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تبين فى قيام حالة الدفاع الشرعى الذى تترشح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة فتثبت قيامها أو تنفيه ولو كان المتهمان لم يدفعا به ، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(٩/١٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ٩٢ نص ٤٦٨)

٢٩٢٥ - إذا كان ما رد به الحكم على دفاع الطاعن ، من أنه ثاب فى حالة دفاع شرعى ، فقد استند فيه الى عدم اتباع التعليمات الخاصة برجال الحفظ التى يقتضيها واجب التثبت والتحرى ، فإن ما قاله الحكم لا يكفى للرد على دفاع الطاعن اذ يحتمل معه أن يكون فى حالة تجاوز حدود الدفاع الشرعى .

(٢١/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٥٩ ص ٧١٦)

٢٩٢٦ - إذا كانت المحكمة بعد أن أثبتت أن المجنى عليه دخل الحديقة التى يحرسها المتهم ليلاً وشرع فى السرقة منه قد نفت صدور فعل من المجنى عليه يستوجب الدفاع الشرعى من المتهم ورتبت على ما قالت من فرار المجنى عليه ابتعاد خطره دون أن تبين فى حكمها أنها وزنت الظروف التى وجد فيها المتهم بفعل المجنى عليه وهل كان مجرد شروع هذا الأخير من الفرار كافياً لأن يعيد الى المتهم طمأنينته الى أن الخطر قد زال مع أن المجنى عليه كان لا يزال فى الحديقة وكان الوقت مظلماً ، فإن حكمها بذلك

يكون مشوباً بفساد الاستدلال .

(١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٥٣ ص ١٤١)

٢٩٢٧ - إذا دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس فانه يتعين على المحكمة لكى تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً أن تبين أولاً الواقعة كما ثبتت لديها ثم تفصل فيما إذا كان المتهم اذ وقع منه الفعل قد كان أو لم يكن في حالة من الحالات التى تبرر له حسب القانون استعمال حق الدفاع الشرعى وبعدئذ تنظر فيما إذا كان قد تجاوز حدود هذا الدفاع .

(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٢ ص ٥٦٠)

٢٩٢٨ - متى كانت الواقعة الثابتة فى الحكم هى أن المتهم كان فى حالة تجعل تخوفه من أن يصيبه الموت أو جراح بالغة فى محله ، وأنه أطلق أولاً عياراً فى الهواء فلم يكن له أثر فى رد الاعتداء بل استمر مهاجموه فى اعتدائهم ، فأطلق عياراً آخر أصاب المجنى عليه ، فإن المتهم يكون فى حالة دفاع شرعى تنطبق عليها المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم اذ أخذه لأنه كان واجباً عليه أن يتحرى فى إطلاق النار على المجنى عليه أن يكون فى موضع يكفى لتعطيل المعتدى لا أن يصيبه فى مقتل يودى بحياته - قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، ويكون من المتعين القضاء ببراءة المتهم على أساس الواقعة الثابتة بالحكم من أنه كان ازاء فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة وأنه كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٦ ص ٢٨٤)

٢٩٢٩ - إذا كانت المحكمة قد اعتمدت فى نفى قيام حالة الدفاع الشرعى على مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه لضالته وبين فعل المتهم لجسامته فإن حكمها يكون قاصراً اذ أن ذلك ليس فيه ما ينفى قيام حالة الدفاع لشرعى كما هو معرف به فى القانون .

(١٩٥٠/١/٢٥ أحكام النقض س ١ ق ٨٩ ص ٢٧٤)

٢٩٣٠ - إذا كان الحكم قد بنى على تقرير أن المجنى عليهما ومن معهما لم يكونوا يقصدون القتل وإن سلاحهم كان أضعف من سلاح المتهم ، واستوجب فوق هذا ما لم يوجب القانون فى البدء بإطلاق الأعيرة النارية

فى الهواء ثم على الأقدام فانه يكون قد جاء مخالفا للقانون مما يقتضى نقضه .

(١٩٥٠/١/٩ أحكام النقض س ١ ق ٧٩ ص ٢٣٨)

٢٩٣١ - اذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى اذ الواقعة هى أن المجنى عليه ابتدره بالسب ثم حاول تسلق جدار بيته صاعدا اليه ليعتدى عليه فقفذه هو بحجر لمنعه من الوصول اليه ، وكانت المحكمة - مع تسليمها بهذه الواقعة - قد أدانته بمقولة انه كان فى استطاعته الاحتماء داخل داره ليتفادى اعتداء المجنى عليه فهذا منها قصور . إذ كان عليها أن تتعرض فى حكمها لما قاله المتهم من محاولة المجنى عليه ايقاع الأذى به وتسلق جدار بيته لارتكاب جريمته فيه ، فإن البيوت مما يصح فى القانون أن يتعلق بها حق الدفاع .

(١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢٩ ص ٦٨٦)

٢٩٣٢ - ان حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته ، وتناسب فعل الدفاع مع الإعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى ، فاذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حقت البراءة للمدافع ، وأن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزا حق الدفاع وحق عليه العقاب بالشروط الواردة فى القانون . واذن فاذا كان كل ما قالته المحكمة فى حكمها لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ، ما وقع منهما من المتهم وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما ينفى حالة الدفاع الشرعى ، فانه يكون قاصر البيان فى الرد على ما تمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى .

(١٩٤٧/٤/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٣ ص ٣٢٩)

٢٩٣٣ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن نفس أخيه الذى أصيب بضربة شديدة ، وأن فريق المجنى عليه وقد كانوا خمسة مسلحين بالعصى هم الذين بدأوا بالعدوان ، فانه يتعين على المحكمة ان لم تر الأخذ بهذا وهو من أوجه الدفاع المهمة ، أن تتحدث عنه وترد عليه بما يفنده ، والا كان حكمها بالادانة قاصرا .

(١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢ ص ٥٧)

٢٩٣٤ - إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان المتهم تمسك في دفاعه بأنه لم يرتكب فعل الضرب الذي أوقعه بالمجنى عاياه الا دفاعا عن ماله عندما كان المجنى عليه يحاول عنوة دخول منزله الذي يسكن فيه فان الحكم اذا أدان المتهم في جريمة اعتدائه على المجنى عليه بالضرب دون أن يرد على هذا الدفاع يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٩٤٢/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩٠ ص ٦٤٧)

٢٩٣٥ - إذا كان المحامي عن المتهم قد سلم بوقوع الاعتداء منه على المجنى عليه معللا بأنه كان في حالة دفاع شرعى وتمسك فعلا بذلك وطلب البراءة فانه يكون من واجب المحكمة أن تعنى بتحقيق هذا الدفاع ، فان هي حكمت بادانة المتهم دون أن تعرض له فانها تكون قد أخلت بحقوق الدفاع ويتعين نقض حكمها .

(١٩٣٩/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣١ ص ٤٢٩)

٢٩٣٦ - يجب أن يشتمل الحكم على بيان أن المتهم تمسك بالدفع بحالة الدفاع الشرعى وعلى بيان ما انتهى اليه رأى المحكمة فيه وأسباب رفضه. إن لم تر له محلا ، أما اغفال الدفع جملة واحدة فيعتبر اخلافا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(١٩٣٥/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٠ ص ٥٢٨)

٢٩٣٧ - اهمال المحكمة البحث في دفاع هام تقدم به المتهم ، كمسألة الدفاع الشرعى عن النفس ، ودائته قبل تمكينه من تقديم الأدلة المؤيدة لدفاعه هذا وعدم تعرض المحكمة مع ذلك فى حكمها لبيان ما رآته فى قيمة هذا الدفاع مما دعاها الى عدم الالتفات اليه يعتبر نقصا جوهريا يبطل الحكم .

(١٩٣٠/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨ ص ٤)

٢٩٣٨ - اذا تمسك المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس وقت ارتكابه ما نسب اليه وجب على المحكمة أن تبحث هذا الوجه

وتفصل فيه والا كان حكمها باطلا متعينا نقضه .

(١٩٣٠/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣ ص ٢ ، ٢٨/١٠/١٩٤٠ ج ٥ ق ١٣٤ ص ٢٥٧)

٢٩٣٩ - الدفاع الشرعى عن النفس هو من الأعداء القانونية المبيحة للفعل والمستقطعة للعقوبة فلا ادعاء به يعتبر كالطلبات الهامة التي يجب على القضاء بحثها استقلالاً واجابتها أو رفضها رقضا مؤيدا بالدليل .
(١٩٢٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١٣ ص ١٢١)

٢٩٤٠ - وجود حق الدفاع الشرعى أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع ، غير أنه لما كان قانون العقوبات قد بين بعض الشروط الواجب توافرها لاستعمال هذا الحق وتجب على الحكم الذى يقضى بالبراءة بناء على أن المتهم كان فى حالة الدفاع الشرعى أن يبين الظروف التي أوجدت الحق المذكور والا كان ذلك الحكم باطلاً .

(١٩١٦/٤/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٩٥ ص ١٣٢)

٢٩٤١ - إذا أهمل الحكم البحث فى مسألة الدفاع الشرعى التي تمسك بها المتهم ولم يبين على الأخص ما اذا كان المتهم عندما لجأ الى استعمال القوة ضد المعتدى عليه تجاوز الحد اللازم لدفاعه عن نفسه دفاعاً شرعياً عند ذلك بطلانا جوهرياً فى الحكم يدعو لنقضه .

(١٩٢٠/٢/٧ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٧٨ ص ١٢٦)

٢٩٤٢ - يتعين نقض الحكم الصادر ببراءة شخص متهم بالمضاربة إذا كان الحكم يائى البراءة على حق الدفاع الشرعى عن النفس ولم يبين فيه الواقعة بياناً كافياً حتى تتمكن محكمة النقض والابرام من النظر هل توفرت الشروط المقررة فى القانون لوجود حالة الدفاع الشرعى عن النفس أم لم تتوفر .

(١٩٠٤/١١/١٢ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٤ ص ٥٢)

١٢ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ورقابة النقض

٢٩٤٣ - متى كان بين ما ينهائ الطاعن فى شأن اعتداء المجنى عليه

وولده عليه وهو ا يرمى به الى انه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مردودا بأن الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها . واذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه لا الطاعن ولا المدافع عنه قد دفع أيهما أمام محكمة الموضوع بقيام تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فان ما يشبه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب عليها ما دام استدلالها سليما يؤدى الى ما انتهت اليه .

(١٧/١٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٢ ص ١١٠ ، ١٢/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ق ٢١٢ ص ١٠٤٣ ، ١٣/١٠/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٦٩ ص ٨٧٦ ، ٢٩/١١/١٩٧٩ س ٣٠ ق ١٨٢ ص ٨٤٥)

٢٩٤٤ - أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها ، وأن حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

٢٩٤٥ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها ، وأن حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

(١٠/١١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤٥ ص ٨٣٤ ، ١٠/١٢/١٩٨١ ق ١٩٤ ص ١٠٨٤ ، ٥/٢/١٩٨١ ق ٢٠ ص ١٣٨)

٢٩٤٦ - من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ، يجب لتلتزم المحكمة بالرد عليه أن يكون جديا صريحا أو أن تكون الواقعة كما

أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تبحث في حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى لديه ، وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها ، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعنين كانت لديهما نية الانتقام من المجنى عليه الأول بسبب النزاع السابق بينهم ، وأنهما بإدراهما بالطعن بآلاتهم الحادة « مطواه وسكين » بمجرد أن ظفرا به دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى . فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

(١٩٨٠/٦/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٤٠ ص ٧٢٣)

٣٩٤٧ - القول بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وإن كان فى الأصل من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يشترط فى ذلك أن يكون تقديرها سائفا متفقا وصحيح القانون .

(١٩٧٦/٥/١٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٦ ص ٤٨٢)

٣٩٤٨ - الأصل أن الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

(١٩٨١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٤ ص ١٠٨٤ ، ١٧/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٥٨ ص ٢٦٦)

٣٩٤٩ - لا يقبل الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتواءم فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .

(١٩٦٦/٦/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٢ ص ٨٠٦ ، ٢٣/١/١٩٦٢ س ١٣ ق ٢١ ص ٧٩)

٣٩٥٠ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها ومدى تناسب القوة اللازمة لرد الاعتداء هى من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا

معقب طالما كان استبدال الحكم سليما ويؤدي الى النتيجة التي خلص اليها .

(١٦/١١/١٩٦٤ أحكام النقض س ٥ ا ق ١٣٢ ص ٦٦٨)

٣٩٥١ - ان البت فيما اذا كان المدافع قد تجاوز او لم يتجاوز حدود الدفاع الشرعى ، هو من الامور الموضوعية ، ويخضع التقدير فيها لسلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها ، ما دامت قد استندت فى هذا التقدير الى اسباب سائغة مقبولة من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليه .

(١٨/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٨ ص ٨٢٠)

٣٩٥٢ - اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه لا يفيد ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ، وكان هذا المتهم لم يدفع امام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة ، فلا يكون له ان يثير ذلك امام محكمة النقض .

(٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٦ ص ٧٣١)

٣٩٥٣ - الاصل فى الدفاع الشرعى انه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لأول مرة لدى محكمة النقض ، الا انه اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم بالادانة دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون ، فان محكمة النقض يكون لها ان تتدخل على اساس ما لها من الحق فى تكييف الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم ، على الوجه الصحيح .

(٢١/٢/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٥ ص ٤٠٤)

٣٩٥٤ - اذا كان المتهم لم يتمسك امام المحكمة بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عندما ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يحق له ان يطالب المحكمة بان تتحدث فى حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هي من جانبها لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

(١٦/٢/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٨٨ ص ١١٩)

٣٩٥٥ - انه وان كان التقرير باعتبار متهم ما فى حالة دفاع شرعى أم لا هو من المسائل الموضوعية التي لا شأن فيها لمحكمة النقض الا انه اذا

ما أثبتت محكمة الموضوع في حكمها من الوقائع بما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى واستخلصت هي من هذه الوقائع خلاف ما تنتجه كان لمحكمة النقض أن تصحح الاستنتاج بما يقضى به المنطق ، ولا يقال إنها عندئذ قد تدخلت في مسألة موضوعية لأن هذا الاستنتاج الخاطئ لا يكون إلا عن خطأ محكمة الموضوع في تفهم تعريف حالة الدفاع الشرعى ومعنى أركانه القانونية . ولا شبهة في أن مثل هذا الخطأ يتعين على محكمة النقض تصحيحه لأنه من المسائل القانونية .

(١٣/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٨ ص ٩٥ ، ٢٤/١٠/١٩٣٢ ق ٣٦٦ ص ٦٠)

٢٩٥٦ - إذا نفت المحكمة صراحة في حكمها طرف الدفاع الشرعى الذى تمسك به المتهم فلا دخل لمحكمة النقض فيه لأنه أمر راجع الى الموضوع .

(٢٥/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣٩ ص ٢٧٨)

٢٩٥٧ - لا تقبل محكمة النقض الطعن في الحكم بأن المحكوم عايه كان في حالة دفاع عن نفسه اذا لم يكن سبق أن ادعى ذلك أمام محكمة الموضوع .

(١٣/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٣ ص ٧٠)

٢٩٥٨ - اذا دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى فيجب على المحكمة اذا حكمت عليه بالعقوبة - أن تبين في حكمها ظروف الواقعة والأسباب التى حملتها على الاعتقاد بأن المتهم لم يكن في حالة دفاع شرعى .

(١٧/١٠/١٩١٤ الشرائع س ٢ ص ٤٢)

المادة ٢/٢٤٦

٢٩٥٩ - حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧٩ من القانون ذاته ، وكانت القوة لأزمة لدفع هذا الخطر .

(٢/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٩ ص ٦٨٤)

٢٩٦٠ - الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة اشائية من المادة ٢٤٦ عقوبات لا يبيح استعمال القوة الا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثباني (الحريق عمدا) والشبان (السرقة والاغتصاب) والثالث عشر (التخريب والتعيب والاتلاف) والرابع عشر (انتهاك جريمة ملك الغير) من الكتاب الثالث - الجنایات والجنح التى تحصل لآحاد الناس - من هذا القانون ، وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى (الدخول أو المرور بغير حق فى أرض مهيئة للزراعة أو مبدور فيها زراع أو محصول) والمادة ٣٨٩ فقرة أولى (التسبب عمدا فى إتلاف منقول للغير) وثالثة (رعى بغير حق مواشى أو تركها ترعى فى أرض بها محصول أو فى بستان) ، والنزاع على الرى ليس من بين هذه الأفعال .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٤ ص ٩٩٥)

٢٩٦١ - اذا كانت الواقعة كما أوردها الحكم يبين منها ان النزاع بين المجنى عليه والطاعن هو فى جوهره نزاع على تجريف الأرض المتنازع على سملكتها ومنع المجنى عليه شمال الطاعن من رفع الأتربة منها ، ولما كان ما نسبته الطاعن الى المجنى عليه من الاعتداء على حرته وعماله فى العمل بمنعهم من رفع الأتربة من الأرض دون أن ينسب اليه دخول العقار لمنع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه - لو صح أنه يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات الواردة فى السباب الخامس عشر من هذا القانون - لا يتوافر به حق الدفاع الشرعى عن المال اذ أن ذلك ليس من بين الأفعال التى تصح عنها قانونا المدافعة باستعمال القوة ، فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(١٩٨١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٤ ص ١٠٨٤)

٢٩٦٢ - اذا كان ما نسبته الطاعن الى المجنى عليه هو محاولة الاعتداء على مجرى مياه تروى أطيانه بالقاء بعض الأتربة فيها - لو صح - فخانه لا يتوافر به حقه فى الدفاع الشرعى عن المال ، اذ ليس ذلك ما تصح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة ، بمقتضى المادة ٢/٢٤٦ من قانون العقوبات .

(١٩٧٤/٤/٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٥ ص ٣٩٥)

٢٩٦٣ - حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة .

(١٩٧٢/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٦ ص ٦٠٦)

٢٩٦٤ - مجرد قيام المجنى عليه بقطع البرسيم المتفق بينه وبين الطاعن على شرائه بفرض أنه لم يكن دفع ثمنه - لا يكون جريمة. تبينح للطاعن حق الدفاع الشرعى عن ماله .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٩ ص ٨٩٥)

٢٩٦٥ - أباحت المادة ٢٤٦ عقوبات حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى باب انتهاك حرمة ملك الغير .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٣ ص ٧٦٥)

٢٩٦٦ - النزاع على الرى ليس من بين الأفعال التى تبينح الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات .

(١٩٦٨/١/٢٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٥ ص ٨٦ ، ١٩٥٦/٥/١٤ س ٧ ق ٢٠٠ ص ٧١٢)

٢٩٦٧ - حالة الدفاع الشرعى عن المال تنشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنها جرائم الاتلاف . ولا يوجب القانون بصفة مطلقة لقيام تلك الحالة أن يكون الاعتداء حقيقيا بل قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أى اثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسبابا معقولة .

(١٩٦٥/٥/١٧ أحكام النقض س ١٦ ق ٩٣ ص ٤٦٣)

٢٩٦٨ - انه لما كان للمتهم فى القانون الحق فى استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء طبقا للمادة ٢٤٦ عقوبات اذا ما دىجل المجنى عليه أرضا فى حيازته بقصد منع حيازته بالقوة ، فان مجرد القول فى الحكم بأن الحال لم تكن تستلزم اطلاق الأعيرة لعدم وجود ما يتخوف منه لا يصلح

رداً لنفى ما تحسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال .

(١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٠ ص ٦٨٣)

٢٩٦٩ - أنه لما كان القانون قد قرر فى المادة ٢٤٦ عقوبات حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يستتبع جريمة من الجرائم الواردة فى باب انتهاك حرمة ملك الغير ، فإنه إذا كان المتهم قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه لجأ الى القوة لرد المجنى عليه عن أرضه بعد أن دخلها عنوة لمخبره ، عن زراعتها وأخذت المحكمة بهذا الدفاع وقضت ببراءته ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية تمسك بذلك أيضاً ، ولكنها أدانته بمقولة أن النزاع بين الطرفين يقوم على زراعة أرض يدعى كل منهما أنه بصاحبه الحق فى زراعتها فذلك لا يكفى ، وكان الواجب على هذه المحكمة أن تبحث فيما له الحياة الفعلية على الأرض المتنازع عليها ، حتى إذا كانت لمتهم ، وكان المجنى عليه هو الذى دخلها بقصد منع حيازته بالقوة ، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ عقوبات ويكون للمتهم الحق فى استعمال القوة اللازمة لردّه طبقاً للمادة ٢٤٦ عقوبات .

(١٩٤٤/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٩١ ص ٣٨٨)

٢٩٧٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم لم يطلق المقيّد النار الذى أصاب به المجنى عليه الا حين رآه عند التفجر فى زراعته يسرق منها ، فهذا متى كانت الإصابة غير مميتة بما يسوغ القول بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن المال .

(١٩٤٣/١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٧٧ ص ١٠١)

٢٩٧١ - ان حق الدفاع الشرعى عن المال لا يبيح - كما هو مقتضى المادة ٢/٢٤٦ من قانون العقوبات - استعمال القوة الا لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها على سبيل الحصر فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر وفى المادتين ١/٣٨٧ و ١/٣٨٩ ، ٣ عقوبات . ومن ثم فكل فعل لا يدخل فى عداد هذه الجرائم لا يجوز دفعه

بالقوة .

(١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٧ ص ٤٤٩
١٩٤١/٣/١٠ ق ٢٢٤ ص ٤١٦)

٣٩٧٣ - اذا كان كل ما وقع من المجنى عليه هو أنه حاول حل
يقبرة المتهم من الساقية ليتمكن من ادارتها لرى اطيانه فان اعتداء المتهم
عليه لرده عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن حقه في ادارة الساقية اتماما
لرى أرضه ، لأن هذا الحق ليس مما تصح المدافعة عنه باستعمال القوة .

(١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢ ص ١٨)

٣٩٧٣ - اذا دافع متهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن ماله
و حكمت المحكمة الابتدائية بادانته وأيدت المحكمة الاستئنافية حكمها بدون
أن يرد في الحكمين ما يدل على أن المحكمة بحثت هذا الدفاع لتبين ما اذا
كان منحيها مستوجبا للبراءة أم غير ضئيج مستوجبا للاهمال فان ذلك
يكون قصورا مبطلا للحكم .

(١٩٢٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١١ ص ٢٥٤)

٣٩٧٤ - المادة ٢١٠ عقوبات تبيح حقيقة استعمال القوة اللازمة
لرد الاعتداء على المال . والاعتداء على المبال يحصل في صور منها ترك
المواشي ترعى في أرض الغير . ولكن يجب في هذه الصورة أن تكون القوة
موجهة الى رد الاعتداء ، فاذا هي وجهت ضد صاحب المواشي توجيها ليس في
شأنه رد الاعتداء كان الفعل معتديا لا رفاعا عن المال .

(١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧٦ ص ٩٢)

٣٩٧٥ - الشرائط الواجب توفرها لوجود الدفاع الشرعي هي
(١) أن لا تتجاوز القوة المستعملة حد ما هو ضروري لدفع الجريمة .
(٢) أن تكون الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢١٠ من قانون
العقوبات ويصح الاحتجاج بحق الدفاع الشرعي في تهمة ضرب شخص
حاول الدخول في محل مخصوص للحريم ولم يرضخ لأمر شرعي صدر اليه
بالخروج فاضطرت الحال الى اخراجه بالقوة .

(١٩٥٣/٣/٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٧٣ ص ١٥٢)

من احكام محكمة الموضوع

٢٩٧٦ - في حالة الدفاع عن النفس تعد جسامه الخطر بالنسبة للتاثير الذي يقع على المعتدى عليه ، وذلك لأن حال المعتدى عليه وقت التعدي الشديد هو حال رجل يريد تخليص نفسه بأي طريقة ممكنة ، اذ قد يتأتى أن يعمل المعتدى عليه أي فعل يترأى له بدون تعقل للتخلص من الخطر لعدم وجود الوقت لاختياره الطرق المناسبة لحالة الدفاع خصوصا اذا كان التعدي واقع من لصوص في الليل والناس نيام .

(جنایات مصر ١٩/١٢/١٨٩٨ الحقوق س ١٤ ق ٢١ ص ٤٦)

٢٩٧٧ - لا محل قانونا للارتكان على الدفاع الشخصى ان لم يكن هناك اعتداء محقق لا وصى أو اعتقاد بوجود خطر مهدد مبنى على اسبابه معقولة .

(احالة طنطا ١٢/٣/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٨١ ص ١٦٠)

مادة ٢٤٧

وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب الى الاحتباء برجال السلطة العمومية .

الأحكام

٢٩٧٨ - امكان الرجوع الى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق لا يصلح على اطلاقه سببا لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى ، بل ان الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل ، والقول بغير ذلك مؤد الى تعطيل النص الصريح الذى يخول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطيل تاما .

(١٩٨٦/١٠/٢) أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٩ ص ٦٨٤ ، ١٩٦٨/٦/٢٤
س ١٩ ق ١٥٣ ص ٧٦٥)

٢٩٧٩ - ليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان من الممكن

الركون في الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة .

(١٩٥٩/١/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١ ص ٨٣)

٢٩٨٠ - اذا نفت المحكمة قيام حالة الدفاع الشرعى لبسطة الاعتداء الواقع على المتهم وأنه كان في استطاعته الالتجاء الى رجال السلطة العمومية الذين كانوا على مقربة منه فان حكمها يكون قاصرا ، اذ أن بسطة الاعتداء لا تصلح على اطلاقها سببا لانتفاء تلك الحالة ، بل يجب الرجوع في ذلك الى تقدير المدافع نفسه في الظروف التي كان فيها ، فاذا ما تبين أنه وقت العدوان قد قدر أن العمل يستوجب الدفاع وكان تقديره مبنيا على اسباب جائزة ومقبولة قامت حالة الدفاع الشرعى . وكذلك لا يصلح سببا لانتفائها القول بإمكان احتماء المتهم برجال السلطة فان ذلك يقتضى أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يكفى لاتخاذ هذا الاجراء دون أن يترتب على ذلك تعطيل للحق ذاته المقرر في القانون ، وما دامت المحكمة لم تظهر كنه هذا الا مكان وكيافته مع ما ذكرته عن ظروف فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

(١٩٥٠ /٢/٢٧ أحكام النقض س ١ ق ١١٧ ص ٣٥٠)

٢٩٨١ - اذا كانت المحكمة ، في سبيل نفيها قيام حالة الدفاع الشرعى ، قد قالت أن فريق المتهم كان في وسعهم أن يلجأوا الى رجال السلطة العامة لدفع تعرض فريق المجنى عليه لهم في العقار الذى تحت يدهم ، دون أن يكون لقولها هذا سند يبرره في الحكم بل جاء هذا القول منها مسوقا على صورة عامة مطلقة لا تجعل لأصحاب اليد على العقارات أن يتمتعوا بحقوقهم الشرعى في المدافعة عن مالههم ، فهذا منها يخالف القانون الذى نصه أن هذا الحق لا يسقط الا اذا كان من الممكن الركون في الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العامة .

(١٩٤٩/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٦١ ص ٨٢٤)

٢٩٨٢ - ان تحريم حق الدفاع عن المال عند امكان الرجوع الى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة عليه محله أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل . والقول بغير ذلك مؤد الى تعطيل النص القانونى الصريح الذى يغول

حق الدفاع لرد أفعال التعدي - تعظيلا تماما .

(٢٧/٥/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧١ ص ١٦٢)

٣٩٨٣ - أن القانون وإن كان قد نص على أنه لا وجود لحق الدفاع الشرعي متى كان في الأماكن المكونة إلى الاحتماء برجال السلطة إلا أن ذلك يقتضي أن يكون هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الاجراء حتى لا يكون من مقتضى المطالبة به تعطيل الحق المقرر في القانون ما دامت جميع أحوال الدفاع الشرعي عن المال يتصور فيها كلها إمكان ترك المعتدي ينفذ عدوانه حتى يستعان عليه بمرجئال الحكومة .

(٣/٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٢ ص ٣٩٤)

٣٩٨٤ - أن حق قاضي الدعوى في تقدير ما اذا كان من استعمل القوة للدفاع عن المال كأن في مكانه أن يركن في الوقت المناسب الى رجال السلطة ، وفي تقدير ما اذا كان ممكناله أن يمنع الاعتداء الواقع على المال بطريقة أخرى غير القوة هو - على حسب ما يؤخذ من نص المادتين ٢٤٦ ، ٢٤٧ عقوبات - مما يدخل في سلطته المطلقة لثقله بتحصيل فهم الواقع في الدعوى .

(٤/١٢/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦ ص ٣٨)

مادة ٢٤٨

لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد ماموري الضبط أثناء قيامه بامر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا اذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول .

الاحكام

٣٩٨٥ - حق الدفاع الشرعي لا يبيح مقاومة أحد ماموري الضبط أثناء قيامه بامر بناء على واجبات وظيفته إلا اذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول .

(١٢/٢/١٩٨٦ احكام النقض س ٣٧ ق ٥٧ ص ٢٧٢)

٣٩٨٦ - أباح القانون في المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكيم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالامسالك بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر محدثا بجسمها العديد من الاصابات يكون قد تجاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية في حالة تبجح لها بمقاومته استعمالا لحق الدفاع الشرعي عن النفس وانتهى من ذلك الى القضاء بتبرئتها من تهمة التعدي على الضابط فان النعي على الحكم بالخطأ تقي تطبيق القانون يكون على غير اساس يمتعينا الرخص .

(١٦ / ١١ / ١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٢ ص ٦٦٨)

٣٩٨٧ - انه وان كانت المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات تنص على ان حق الدفاع الشرعي لا يبيح مقاومة احد ماموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع جسيمن النية ولو تخطي هذا المأمور حدود وظيفته . . . إلخ . الا ان محل تطبيق هذه المادة - كما يؤخذ من عبارتها - ومن المصادر التشريعية التي أخذت عنها - ان يكون العمل الذي يقوم به الموظف داخلا في اختصاصه . فان المادة تتكلم عن العمل الذي يقوم به الموظف بناء على واجبات وظيفته ، والمادة ٩٩ من قانون العقوبات الهندي التي أخذت هذه المادة عنها تشير - على ما جاء في شرح المفسرين لها - الى الأعمال التي تدخل في اختصاص الموظف ، كان يقبض مأمور الضبطية القضائية على متهم بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل ، او ان يقبض بحسن نية على شخص غير الذي عين في أمر القبض او ان يشاهد وقوع فعل يظنه بحسن نية جريمة تبيح القبض فيقبض على مرتكبه ، ففي هذه الأحوال وما شاكلها لا تجوز مقاومة مأمور الضبطية القضائية ، لأن القبض على المتهمين هو من أعمال وظيفته . اما اذا كان العمل خارجا أصلا عن اختصاص الموظف فلا محل لتطبيق النص ، كان يقبض مأمور الضبطية القضائية على شاهد لا رغامه على الحضور للدلاء بمعلوماته أمامه ، لأن القبض على الشاهد ليس داخلا في اختصاصه أصلا . واذن فاذا كانت أفعال الاعتداء المسندة الى المتهم قد وقعت في أثناء قيام رجال البوليس وموظفي وزارة الأوقاف بهدم جدار أنشاء بالأرض المتنازع عليها بينه وبين وزارة الأوقاف ، فانه اذا كان الهدم مما لا يدخل في اختصاص أولئك الموظفين لا يكون هناك

ثمة مانع يمنع المتهم من دفع عدوانهم . ولا يغير من ذلك أن يكون قد صدر أمر بالهدم من النيابة العمومية ، لأن النيابة هي الأخرى لا تملك - بحسب اختصاصها - إصدار مثل هذا الأمر ، إذ الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائي ، ولا طاعة لرئيس على رؤوس في معصية القانون ، ورجال البوليس وهم ينفذون أمر النيابة لا يمكن أن يكون لهم أكثر مما للنيابة نفسها . واذن فإذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لم يرتكب ما ارتكبه إلا دفاعا عن ماله ، فإنه يكون لزاما على المحكمة أن تبحث عن الدفع فتبين هل كان المتهم واضعا يده على الأرض المتنازع عليها وأقام ابنيته عليها ، وهل كان في ظروف تبرر ما ارتكبه أم أنه قد تجاوز الحد اللازم للدفاع ، فإذا هي أغفلت بحث هذا الدفع وقضت بالادانة فإن حكمها يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

(١٩٤٥/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٩ ص ٧٦٨ ،
١٩٤٥/٥/١٤ ق ٥٧٦ ص ٧١١)

٢٩٨٨ - أن حسن النية الذي يشترطه القانون بالمادة ٢١٢ عقوبات في تآمر الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته . كى لا يباح مقاومته بحجة استعمال حق الدفاع الشرعى هو من المسائل التي لحكمة الموضوع حق الفصل فيها بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

(١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٥ ص ٢٨٧)

٢٩٨٩ - من الشروط الجوهرية لحق الدفاع الشرعى عن النفس أن يكون الفعل الذى ارتكب ضروريا لرد اعتداء لا يجيزه القانون ، فلا يبرر حق الدفاع مقاومة رجال السلطة العمومية عند قيامهم بتأذية وظائفهم . وقد حكم بأن من شرع فى قتل غيره ثم رأى خفيرا يتعقبه بقصد القبض عليه فقتله فلا يعد مرتكبا للقتل وهو فى حالة دفاع شرعى عن نفسه .

(١٩٢١/١/٣١ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١١٠ ص ١٧٧)

مادة ٢٤٩

حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

(أولا) فعل يتخوف ان يحدث منه الموت او جراح بالغة اذا كان لهذا
التخوف اسباب معقولة .

(ثانيا) اتيان امرأة كرها او هتك عرض انسان بالقوة .

(ثالثا) اختطاف انسان .

حكم

٢٩٩ - يجب في حالة الدفاع الشرعي عن النفس طبقا للمادة ٢١٣ عقوبات أن يكون استعمال القوة لمقاومة اعتداء محقق فلا يكفي في ذلك أن يتوهم المتهم بوقوع الاعتداء عليه .

(١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية من ١١ ص ١٦٢)

من احكام محكمة الموضوع

٢٩٩١ - من حالات الدفاع عن النفس التي يفترض عليها. المتهم ما لو قصد أحد سرقة فيضرب السارق ضربا أفضى الى موته فانه والحالة هذه لا جناح عليه .

(استئناف مصر ١٨٩٩/٨/٢٣ الحقوق من ١٤ ق ١٠٧ ص ٤٧٩)

مادة ٢٥٠

حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

(أولا) فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من هذا الكتاب .

(ثانيا) سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .

(ثالثا) الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته .

(رابعا) فعل يتخوف ان يحدث منه الموت او جراح بالغة اذا كان لهذا
التخوف اسباب معقولة .

حَكَمَان

٢٩٩٢ - يبيح حق الدفاع الشرعي عن المال وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٠ عقوبات القتل العمد ما دام المقصود منه منع الدخول ليلا في منزل مسكون أو في ملحقاته .

(٢٨/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٣ ص ٨٧٥)

٢٩٩٣ - الإقدام على تسلق جدار منزل يتوافر فيه بلا يشك جميع معاني الدخول في المنزل ، ونص المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات لا تشترط في عبارة صريحة أن يكون الدخول بقصد ارتكاب جريمة أو فعل آخر من أفعال الاعتداء ، وهذا مفاده بالبداية أن القانون يعتبر أن دخول المنازل ليلا بتلك الطريقة يحمل بذاته قرينة الإجرام بحيث يصح لصاحب الدار أن يعده اعتداء على المال أو النفس أو فعلا يتخوف منه الأذى ، ويحق له رده كما ترد سائر الاعتداءات ما لم يتم الدليل على أنه كان يعلم بحق العلم أن الدخول الذي يقول بأنه كان يرده كان في نظره بريئا خاليا عن فكرة الإجرام .

(٢٥/١٢/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٧ ص ٥٧٢)

من أحكام محكمة الموضوع .

٢٩٩٤ - منح الحيابة بالقوة معاقب عليه بالمادة ٣٢٣ عقوبات حتى ولو كانت الحيابة غير قانونية ، وللخائن الحق في استعمال القوة منعا للتعرض، الحاصل له بالقوة لأنه يعتبر أنه في حالة دفاع شرعي .

(جنايات قنا ١٥/٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س: ١٤ ص ٢٤١) .

مادة ٢٥١

لا يعفى من العقاب بالكلية من تعلى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا أحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ونع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنابة أن يعده مغلورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون .

الأحكام

٢٩٩٥ - حق الدفاع الشرعي شرع للدفع كل اعتداء مهما كانت جسامة . ولا ينظر الى تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء الا بعد قيام حالة الدفاع الشرعي . وثبوت قيام هذه الحالة وتحقق التناسب يترتب عليه براءة المدافع . وزيادة فعل الدفاع زيادة غير مقبولة يعد تجاوزا لحد الدفاع مستوجبا للعقاب .

(١٩٩٢/٤/٩ ط ٢٠٠٦ لسنة ٦٠ ق د)

٢٩٩٦ - لا يشترط بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي أخذ بها المدافع قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء عنه ، وإنما يكون النظر الى الوسيلة من هذه الناحية بعد تشوئ الحق وقيامه بحيث اذا تبين بعد ذلك أن المدافع لم يتجاوز حدود حقه في الدفاع قضى له بالبراءة والا عوقب اذا كانت القوة التي استعملت لدفع التعدي قد زادت على القدر الضروري بعقوبة مخففة باعتباره مقدورا .

(١٩٨٦/١/٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨ ص ٣٤)

٢٩٩٧ : اذا كان الحكم قد استدل على انتفاء حالة الدفاع الشرعي بتعدد اصنابات المجنى عليه وجسامتها وانتشارها بجسمه مع أن ذلك كله لا يدل بذاته على أن الطاعن لم يكن يرد اعتداء متخوفا منه ، لأنه لا يشترط بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي أخذ بها المدافع قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء عنه ، وإنما يكون النظر الى الوسيلة في هذه الناحية بعد تشوئ الحق وقيامه ، بحيث اذا ما تبين بعد ذلك أن المدافع لم يتجاوز حدود حقه في الدفاع قضى له بالبراءة ، والا عوقب اذا كانت القوة التي استعملت لدفع التعدي قد زادت على القدر الضروري بعقوبة مخففة باعتباره مقدورا .

(١٩٧٦/٤/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٣ ص ٣٨٩)

٢٩٩٧ - البحث في تجاوز حدود الدفاع الشرعي لا يكون الا بعد أن ينشأ الحق في ذاته ، ولا على المحكمة ان التفتت عما أثاره الطاعن بشأن تجاوز هذا الحق ما دامت قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعي بأسباب

كافية وسائفة .

(١٩٧٢/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣:٣ ص ١٣٥٠ ، ١٩٧١/٣/٢٢
س ٢٢ ق ٦٨ ص ٢٧٨)

٣٩٩٨ - ان البحث في تجاوز حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه ، ولما كان الحكم قد نفى حصول عدوان من جانب المجنى عليه ، فانه لا يكون قد قام حق للطاعن في الدفاع يسوغ معه البحث في مدى مناسبة طعنه للمجنى عليه بمطواه كرد على ذلك العدوان .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٩ ص ٨٩٥)

٣٩٩٩ - ما دامت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون هنا وجه لما يشكو منه المتهم من عدم بحثها في أمر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى ، اذ التجاوز لا يكون له وجود الا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى قد توافرت .

(١٩٥٥/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٦ ق ٤٢٣ ص ١٤٣٤)

٣٠٠٠ - ان حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما يعرفها القانون اما ان تكون قائمة فتحول دون العقاب ، واما ان يتجاوز فيها حدود الدفاع بنية سليمة فتستوجب تخفيف العقوبة ، اما القول بان المتهم كان في حالة بها ظل من الدفاع عن النفس فغير مستساغ في القانون .

(١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٥٩ ص ١٧٦)

٣٠٠١ - اذا كان الثابت بالحكم يستفاد منه ان المحكمة رأت ان اول ضربة اوقعها المتهم برأس المجنى عليه كانت بناء على حق مقرر له كالدفاع الشرعى ، ومع ذلك اخذته على ما قالت انه ثبت لديها من انه ضرب المجنى عليه عمدا بآلات حادة وراضة على رأسه ووجهه فأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد قتله ولكن الضرب أفضى الى موته ، وكان في ذلك متجاوزا حق الدفاع الشرعى وذلك دون أن تعين الضربة الاولى التى اوقعها المتهم على رأس المجنى عليه هل هى الضربة التى أدت الى الوفاة أم هى احدى الضربتين الاخرين اللتين لم يكن لهما دخل فيها ، فانه مع احتمال ان تكون الضربة الاولى هى التى أدت الى الوفاة ،

ومع وجوب ألا يؤاخذ المتهم الا عن الضربتين اللتين تجاوز بهما حق الدفاع لا يصح ادانته عن جريمة الضرب المفضى الى الموت بل يتعين استبعاد الضربة التي أدت الى الوفاة واعتبار الضربتين الأخريين فقط .

(١٠/٤/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٦ ص ٤٦٠)

٣٠٠٢ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فانه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً فى القانون .

(٦/٤/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٠ ص ٤١٥)

٣٠٠٣ - سرق غيظ المتهم فى الليالى السابقة على الحادثة رأى المتهم المجنى عليه وآخر بجوار غيظه فاعتقد أنهما المعتادان سرقة فبادر المتهم المجنى عليه بضربه بسكين كانت القاضية عليه . قدم المتهم لمحكمة الجنايات بالمادة ١٩٨ عقوبات فدافع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن ماله ، فقضت محكمة الجنايات بذلك وأثبتت فى حكمها الواقعة كما تقدم - ومحكمة النقض قررت بأن الواقعة كما سبق بيانها فى الحكم انما تقع تحت نص المادة ٢١٥ عقوبات لأن المتهم قد تجاوز بحسن نية حدود الدفاع الشرعى عن النفس .

(٢٦/١١/١٩٢١ المحاماه س ٢ ص ٤٣٣)

المادتان ١٧ و ٢٥١ عقوبات

٣٠٠٤ - لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ عقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالمعذر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى - وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها فى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد فعندئذ فقط يكون عايباً أن تعد المتهم معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل الى الحد الأدنى . ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى وأعملت فى حقه

المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فإن ما تزيده من إضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافله ولا جدوى للطاعين من التحدى بالظروف المخيفه التي تنص عليها تلك المادة . . .

ر ١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٨٦ ص ٥٨٦

٣٠٥ - لا يتوجد في القانون ما يمنع المحكمة من اعتبار خوف المتهم أو توهمه غير المبتنى على اعتباط مقبولة والذي لا يعتبر معه في حالة دفاع شرعى ولا في حالة تجاوز حدود هذا الدفاع . ما يمنع من اعتبار هذا التوهم طرفا من ظروف العرافة .

(١٩٥١/١١/٦ أحكام النقض س ٣ ق ٥٦ ص ١٥٠)

٣٠٦ - إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ، ومع ذلك فإنها أوقعت عليه - بناء على المادة ١٧ عقوبات - عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المخصوص عليها في المادة ٤٣٦ . لجناية الضرب المفضى الى الموت التي وقعت منه ، فلا يصح من المتهم أن ينعى عليها أنها أخطأت في حقه . فإن كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يستغفها نظرا لما استبانت من أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد ، فعندئذ ، وعندئذ فقط ، يكون لها أن تعد معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩١ ص ٦٣٥)

مادة ٢٥١ مكررا

إذا ما ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الإصرار والتبرص .

- أضيفت بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ١٩٤٠/٢/٢٥ ونشر في ٢٨/٣/٤٠

١٩٤٠

١ - المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ :

« اشتركت الحكومة المصرية سنة ١٩٢٩ في عقد معاهدة لتحسين حال الجرحى والمرضى في الحروب تضمنت تنقيحاً لمعاهدة سابقة عقدت في هذا الشأن في سنة ١٩٠٦ وانضمت لها الحكومة المصرية، وقد صدر مرسوم في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣ بإصدار معاهدة سنة ١٩٢٩ المذكورة نص فيه على دخولها في دور التنفيذ من ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ » .

وقد تعهدت حكومات الأطراف المتعاقدة في هذه المعاهدة بأن تصدر في خلال خمس سنوات من تاريخ تنفيذها تشريعات يقضي بحماية الشعارات التي نصبت بالمعاهدة على استعمالها لتمييز المنشآت الطبية الملحقة بالجيش ورجال الخدمة الطبية أثناء الحروب ما لم يكن تشريعها القائم يكفي لهذه الحماية .

ولما كان الشعار الأصلي للمعاهدة هو الصليب الأحمر على قاعدة يسطاه وقد نص في المادة ١٩ منها على أن يعتبر كل من شعار الهلال الأحمر (وهو شعار مهبر وتركيا) ، والشمس والأسد الحمراء (وهو شعار إيران) في حكم شعار الصليب الأحمر فقد رأى أن يصدر قانون بحماية هذه العلامات جميعاً ولهذا أعد مشروع القانون بشأن حماية شعار الهلال الأحمر والشعارات والأسماء المشبهة به وهو يقضى بأنه لا يجوز استعمال هذه الشعارات لغير القسم الطبي في الجيش أو المنشآت والوحدات التابعة له ولغير جمعية الهلال الأحمر أو ما رخص له من الجمعيات الأخرى للمتطوعين بالإسعاف أو أو محطات الإسعاف كما يقضى بعقاب من يخالف هذه الأحكام عقوبة تشدد متى كان الاستعمال في زمن الحرب .

بذلك تعهدت حكومات الأطراف المتعاقدة بحماية علم الاتحاد السويسري نظراً لما ظهر من إساءة استعماله من بعض الأفراد في أحوال يجرح فيها الشعور الوطني السويسري وقد وردت المادة الثانية من المشروع المذكور تنفيذاً لهذا التعهد .

وتقضى المادة الثالثة من المشروع بأنه يجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تقضى بإزالة الشعار موضوع الجريمة ولها أن تقضى كذلك بإعدام الأشياء التي تحمل شعاراً أو اسماً استعمل خلافاً لأحكام القانون المذكور .

كذلك تقضى تعهدات الحكومة المصرية في هذه المعاهدة بمنع استعمال الشعارات المذكورة كعلامات تجارية . . ولم يضمن هذا الحكم المشروع المشار إليه لأن موضعه التشريع الذي يصدر في شأن العلامات التجارية .

وأخيراً تعهدت الحكومات المتعاقدة في المعاهدة المذكورة بأن تتخذ الإجراءات اللازمة لعقاب كل عمل مخالف لأحكام المعاهدة أثناء الحرب عند عدم وجود أحكام كافية في قوانينها الجنائية كما تعهدت بتبادل الأحكام الخاصة بذلك بواسطة مجلس الاتحاد السويسري على أن يحصل ذلك على الأكثر في مدى خمس سنوات من تاريخ الصديق على المعاهدة .

وقد رأى تنفيذاً للتعهد السابق إضافة أحكام إلى قانون العقوبات تقضى بالتشديد في معاقبة من يعتدى على الجرحى والمرضى بالقتل أو الجرح أو الضرب أو السرقة أو يعتدى على

المنشآت الصحية بالتخريب أو التعطيل ، وهذا هو موضوع المشروع الثاني .

وبالنسبة لجرائم القتل والجرح والضرب اضيفت مادة ٢٥١ مكررة وهي تقضى بمعاينة جرائم القتل والجرح والضرب التي ترتكب على الجرحى والمرضى حتى من الأعداء بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الاصرار والترصد .

وبالنسبة لجرائم السرقة اضيفت فقرة الى المادة ٣١٧ تجعل ضمن الظروف المشددة لجريمة السرقة ارتكابها أثناء الحرب على الجرحى والمرضى حتى من الأعداء .

وبالنسبة للتخريب اضيفت المادة ٣٦١ مكررة وهي تقضى بعقاب كل من خرب المنشآت الثابتة أو الوحدات الصحية المتنقلة في القسم الطبي في الجيش أو الثابتة له أو أهوات هذه المنشآت أو الوحدات أو عطل شيئاً منها أو جعلها غير صالحة للاستعمال . وقد نص فيها على عقاب مشدد يماثل العقاب الذي قضت به الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦١ المتعلقة بالتخريب أو التعطيل الذي ينشأ عنه تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو جعل حيلاً للناس أو صحتهم في خطر .

الباب الثاني

الحريق عمدا

مادة ٢٥٢

كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك .

الأحكام

٣٠٠٧ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمدا المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمدا في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة وتقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة متعلقة بالوقائع التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب .

(١٩٨٣/١١/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧٨ ص ٨٩٦)

٣٠٠٨ - القصد الجنائي في جريمة الحريق العمدا المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات يتحقق بمجرد وضع النار عمدا في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به ، فمتى ثبت للقاضي أن الجاني عمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة .

(١٩٨٠/٦/١٩ أحكام النقض س ٣١ ق ١٥٥ ص ٨٠٤)

٣٠٠٩ - ان القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ عقوبات يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمدا في المكان المسكون أو

المعد للسكنى او مى احد ملحناه المتصلة به . فمى نبت للقاضى أن الجانى
تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المسادة . والعمد هنا
معناه توجه الارادة اختيارا الى وضع النار ايا كان الباعث عليه ، اى سواء
اكان الغرض من ذلك هو مجرد احراق المكان ذاته ام كان وضع النار وسيلة
لتحقيق غرض آخر ، كالحصول على قيمة الأشياء المؤمن عليها ، على أنه مهما
يكن قصد الجانى الأول من وضع النار فى المكان المسور فهو مأخوذ أيضا
فى هذه الجريمة بقصده الاحتمالى ومستثول عن كافة النتائج الاحتمالية
الناشئة عن فعله ، لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها .

(٣١/١/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣١٨ ص ٤١٣)

٣٠١ - اذا صح أن رجلا يريد إعدام منقول له فيحتاط له لذلك
ويتخذ له من طرق الوقاية ما ينضى به العقل . فان يحرق خرقة أو متاعا
باليا فى ديكانه أو فى منزله محتاطا لذلك الاحتياط الواجب - اذا صح ان
مثل هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقا أو قد يعاقب عليه على اعتبار انه
جنحة احراق بالاهمال ، فيما لو امتدت نتائج الفعل وأحدثت حريقا فيه
بنية الدكان ، الا أنه متى كان الثابت هو أن الجانى وضع النار لأحراق المنقول
وهو موقن أن النار لا بد متصلة بباقي البناء ، فإيقانه هذا هو دليل الاختيار
الذى ينحصر فيه معنى العمد فى جناية الحريق ، وبه يتحقق القصد الجنائى
فيها .

(٢٧/١١/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٠ ص ٢١٧)

٣٠١١ - القصد الجنائى فى جريمة الاحراق يتحقق بمجرد تعمد
وضع النار فى الأشياء لاتلافها . ولا يلتفت الى انقول بأن القصد من الاحراق
كان تنظيف المكان ولم يكن الاضرار بمالك الأشياء لأن هذا احلال للباعث
محل القصد الجنائى والبواعث لا اعتداد بها

(٢١/٥/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٢ ص ٣٢٧)

٣٠١٢ - يتحقق القصد الاحتمالى فى صورة ما اذا وضع شخص
النار عمدا فى قطن بداخل عرفة لاحراقه فاحترفت الغرفة وما جاورها لأن
وضع النار لاحراق القطن باغرفة يترتب عنه غالبا احراق نفس الغرفة وما
جاورها من الأماكن . واذن فان المادة ٢١٧ تقنيات يجب تطبيقها فى مثل

• هذه الصورة .

(١٣ / ٦ / ١٩٢٩ مجموعة انقواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٣ ص ٣٤١)

٣٠١٣ - يعتبر القصد الجنائي في جريمة الحريق العتد متوافرا قانونا متى كان الفاعل قد وضع النار عن علم مهما كان الباعث له على ارتكاب تلك الجريمة . ولذلك يعاقب طبقا للمادة ٢١٧ من قانون العقوبات من يضع النار في ذاته وهو يقصد ان يتهم شخصا آخر بالحريق .

(٢٢ / ٥ / ١٩١٥ - المجموعة الرستية - س ١٧ ق ٣٤ ص ٥٢)

مادة ٢٥٢ مكررا .

كل من وضع النار عمدا في احدى وسائل الانتاج او في اموال ثابتة او منقولة لاحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ترتب على الجريمة الخناق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادى او بمصلحة قومية لها او اذا ارتكبت في زمن حرب .

ويحكم على الجانى في جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التى احرقها .

ويجوز ان يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء من غير المتخرضين على ارتكاب الجريمة بابلاغ السلطات القضائية او الادارية بالجريمة بعنه تمامها وقبل صدور الحكم النهائى فيها .

• - اعلنت بالتساون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦ / ٧ / ١٩٧٥ ، ونشر في ٣١ / ٧ / ١٩٧٥ .

• - راجع ما ج . بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ١١٢ مكرر وما بعدها .

مادة ٢٥٣

كل من وضع نارا عمدا في مبان او سفن او مراكب او معامل او مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى او في معاصر او سواق او آلات رى او فى

غابات أو أجمات أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالاسفال الشاقة المؤقتة إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له .

الأحكام

٣٠١٤ - القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات يتحقق متى وضع الجاني النار في شيء من الأشياء المذكورة بهذه المادة وكان عالما بأن هذا الشيء مملوك لغيره - بقطع النظر عما يكون لديه من باعث - إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٠ ص ١٧٦ ، ١٩٥٢/١/١ س ٣ ق ١٣٧ ص ٣٦٢)

٣٠١٥ - العمد في معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات ، هو توجه الإرادة اختيارا الى وضع النار أيا ما كان الباعث عليه ، أي سواء أكان الغرض من ذلك هو إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٠ ص ١٧٦ ، ١٩٨١/٤/٦ س ٣٢ ق ٥٧ ص ٣٢٤)

٣٠١٦ - متى كان الظاهر من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن المتهم الأول عمد وضع النار في المخزن المملوك للشركة المجنى عليها - بأن أشعل قطعة من القماش ووضعها داخل ذلك المخزن ، فإنه يكون مسئولا جنائيا وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات مهما يكون من قصده الأول من وضع النار عمدا ، هذا فضلا عن وجوب مؤاخذته بقصده الاحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ و ٢ ص ١٧٦)

٣٠١٧ - ان الجريمة المعاقب عليها بمعنى المادة ٢١٨ عقوبات تعتبر تامة بمجرد وضع النار عمدا في أحد الأماكن الواردة في هذه المادة سواء اشتعلت النار أم لم تشعل فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قذف كرة مشتعلة في مخزن (مشغل حصر) لأحراقه ولم يتحقق الغرض الذي

رمى اليه من فعلته ، فيصح عقابه بالمادة ٢١٨ المذكورة ولو لم تلتهم النار شيئا من محتويات المخزن .

(١٩٣٩/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٣ ص ٤٩٦)

من احكام محكمة الموضوع:

٣٠١٨ - لما كانت السواقي لا يمكن نقلها من مكانها إلا بعد هدمها واعادة بنائها فيجب لذلك اعتبارها كالمباني المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ عقوبات ومن ثم لا تدخل في عداد آلات الزراعة المنوه عنها في المادة ٣٢١ من القانون المشار اليه فوضع النار عمدا في ساقية يعاقب عليه بالمادة ٢٣٣ المذكورة آنفا .

(استئناف مصر ١٨٩٩/١٢/٥ المجموعة الرسمية ص ٢ ص ٩)

مادة ٢٥٤

من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بامر مالكيها .

مادة ٢٥٥

من وضع نارا عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في ذرع محصود أو في أكوام من قش أو تبن أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق سواء كانت لا تزال بالفيط أو نقلت إلى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أو لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكا له .

أما إذا أحدث عمدا حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أي ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بامر مالكيها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

الأحكام

٣٠١٩ - وضع النار في قش الارز وحطب الذرة كاف لتكوين

جريمة المادة ٢٢٠ عقوبات لأن كليهما من المواد التي يدخلها أهل القرى للوقود . وعلى فرض أن لفظ الأخشاب لا يسع دخولها في مدلوله ، فإنها لا شك زرع محصور والقانون لم يشترط في الزرع المحصور أن تكون ثمرته لا زالت متصلة به أو أنها انفصلت منه . . .

(١٩٣١/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية مجلد ٢، ص ٣٢٧)

٣٠٣ - وضع النار في الخطاب الذرة جريمة يعاقب عليها، بمقتضى المادة ٢٢٠ عقوبات لأن هذه الأخطاب تعد من الأخشاب المعدة للوقود أو على الأقل من المزروعات المحصورة المنصوص عليها في المادة المذكورة . . .

(١٩١٨/٥/١١ المجموعة الرسمية س ١٩، ق ٩٨، ص ١٤١)

٣٠٣ - وضع النار في خطب القطن جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٢٠ عقوبات لأن خطب القطن إما أن يكون من الأخشاب المعدة للوقود أو زرعاً محصوراً وكلاهما من الأموال المنصوص عليها في المادة المذكورة . . .

(١٩٠٩/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٩، ق ١٧٢، ص ١٤١)

٣٠٣ - لا يعد من أوجه الإبطان الجوهريه لنقض الحكم الصادر بعقوبة في تهمة الحريق عمداً بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة ٢٢٠ عقوبات عدم ذكر الطريقة التي استعملت . . .

(١٩٠٨/٩/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٠، ص ١٠٦)

٣٠٣ - وضع النار عمداً في خطب ذرة تنطبق عليه المادة ٢٣٥ عقوبات لأن خطب الذرة من المحصولات التي يتكثف الانتفاع بها . . .

(١٩٠٤/٢/١٣ الاستقلال س ٤، ص ١٤٩)

مادة ٢٥٦

وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلاً من وضعها مباشرة في ذلك .

حکمان

٣٤٠ - إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن: المتهم أشعل النار في لقافة وضعها باحنياط تحت باب منزله ثم اطفأها في الحال قبل أن تمتد الى الباب ، فتكفي هذه الواقعة بأنها وضع النار عمدا بالواسطة ، الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات . وإذا كانت هذه المصادرة حادثة التي أنه يجب بالشك في الجرمية المنصوص عليها فيجب أن يكون اتصال المتهم بالتار من الشيء الذي وضعها في الشيء المراد له الواقعة وأن تصل النار بالفعل الى هذا الشيء ، فإنه لا يمكن توافر تقييد القصد بخلاف تحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل . وإذا توافر ولكن لم تصل النار فان الواقعة لا تكون جناية تامة ، وإنما تكون شروعا فقط ، بحيث إذا عُدل المتهم بإرادته فلا تصح معاقبته . واذن فإن تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون معاقبا عليه .

(١٥/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٣ ص ٧٥٩)

٣٠٣٥ - لا تأثير في توافر أركان جريمة الحريق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ عقوبات لمقدار ما تلتهمه النار في المكان الذي علقت به أو من محتوياته ، ولا لعلم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطر الحريق الذي أشعل عمدا بمحلهم . فإذا رش شخص بنزينا على مفروشات المنزل ، وأشعل فيها النار فإطفأها الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة ، فهو اذن قد وضع النار عمدا في مكان مسكون ، ويكون تطبيق المادة ٢١٧ عقوبات على فعلته مبليما لا عيب فيه .

(١٦/٤/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٢ ص ٣٠٩)

من احكام محكمة الموضوع

٣٠٣٦ - ان المادة ٢٢١ عقوبات تقابل المادة ٤٣٤ فرنساوي فقرة سابعة ولتطبيق هذه الفقرة يجب مراعاة الثلاثة أركان الآتية : أولا - وضع النار في أي شيء كان . ثانيا - وضيغ الشيء المذكور بكيفية من شأنها توصيل النار للشيء المراد إحراقه بحسب الأحوال المتبوعة بالمبينة في المادة السابقة . ثالثا - وصول النار بالفعل للشيء المقصود بالحريق (راجع شيفو وهيلي ج ٦ فقرة ٢٥٥٤) . فإذا انعدم الركن الأخير فلا يكون

الفعل المرتكب جريمة تامة بل يعتبر شروعا فيها .
(احالة طنطا ١٩٠٨/٦/٤ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٣٠٢)

مادة ٢٥٧

وفي جميع الأحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت
شخص أو أكثر كان موجوذا في الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب
فاعل هذا الحريق عمدا بالاعدام .

مادة ٢٥٨

- ألغيت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ١٩٤٩/٤/٢١ ، ونشر في
١٩٤٩/٤/٢٦ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ تحت المادة ٨٨ .

- مادة ٢٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من استعمل قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى في الأحوال الميينة في المواد
السابقة المتعلقة بجناية الحريق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم للخطر بأن
استعمل مفرقات على أى وجه كان . فاذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب
الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .

ويعاقب بالسجن من عرض عمدا بالطريق عينها أموال الغير للخطر ، فاذا أحدث الانفجار
ضررا للأموال كان العقاب الأشغال المؤقتة .

فاذا كان الخطر المشار اليه في الفقرتين السابقتين ناشئا عن افعال أو عدم احتياط كان
العقاب لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ٢٥٩

في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ اذا لم
تستعمل مفرقات ولم تتجاوز قيمة الأشياء المحرقة خمسة جنيهات مصرية
ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق ضرر بأشياء أخرى تكون
العقوبة الحبس .

حكم

٣٠٣٧ - ان وضع النار عمدا في الأشياء المنصوص عليها في المادة ١/٢٥٥ عقوبات يكون جنحة اذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة ، وكانت الأشياء المحرقة لا تزيد قيمتها على خمسة جنيهات مصرية ، ولم يكن من وضع النار خطر على الأشخاص أو الأموال وفيما عدا ذلك تكون الواقعة جنائية ، ومحكمة الموضوع هي التي تقدر الظروف الواقعية التي تكون فيها الواقعة جنحة .

(١٩٤١/٦/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٠ ص ٥٤٨)

الباب الثالث

اسقاط الحوامل وصنع وبيع الأثرية
والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة

مادة ٢٦٠

كل من أسقط عمدا امرأة حبل بفرب او نحوه من انواع الايذاء يعاقب
بالاشغال الشاقة المؤقتة .

الأحكام

٣٠٢٨ - من المقرر أن الاسقاط هو تعمد انهاء حالة الحمل قبل
الأوان ومتى تم ذلك فان أركان هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل فى رحم
الحامل بسبب وفاتها ، وليس فى استعمال القانون لفظ الاسقاط ما يفيد
أن خروج الحمل من الرحم فى مثل هذه الحالة ركن من أركان الجريمة ، ذلك
بأنه يستفاد من نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الاسقاط أن المشرع
افترض بقاء الأم على قيد الحياة ، ولذلك استخدم لفظ الاسقاط ، ولكن ذلك
لا ينفى قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الأوان ولو ظل الحمل فى
الرحم بسبب وفاة الحامل .

(١٩٧٦/٦/٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٣٢ ص ٥٩٦ ، ١٢/٢٧ /
١٩٧٠ س ٢١ ق ٣٠٢ ص ١٢٥٠)

٣٠٢٩ - المادة ٦٠ من قانون العقوبات انما تبيح الأفعال التى
ترتكب عملا بحق قرره القانون بصفة عامة وتحرير الشارع للاسقاط يحول
دون اعتبار هذا الفعل مرتببا بحق وانما يجمل منه اذا وقع جريمة يستحق
جانيها العقاب الذى فرضه الشارع لفعلته ، فلا يكون مقبولا ما عرض اليه
المتهم فى دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة الاسلامية تبيح اجهاض
الجنين الذى لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات

تبيح ما تبيحه الشريعة الإسلامية .

(١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٥ ص ٩٥٢)

٣٠٣٠ - إباحة الشريعة الإسلامية اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها ، وإنما هو اجتهاد للفقهاء انقسم حوله الرأي فيما بينهم .

(١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٥ ص ٩٥٢)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٠٣١ - من أذى امرأة حبلى ونتج عن الأذى إسقاطها فلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٢٤ عقوبات إذا تبين أنه لم يقصد بهذا الفعل إسقاطها .

(إحالة طنطا ١٩٠٨/٧/٥ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٣٠٣)

مادة ٢٦١

كل من إسقط عمداً إبرة حبلى بإعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدالاتها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب بالحبس .

حكم

٣٠٣٣ - ان رضا الحامل بالإسقاط لا يؤثر في قيام الجريمة . ذلك أن للنفس البشرية حرمة لا تستباح بالإباحة ، ومن ثم فإن ذهاب المجنى عليها برضاها إلى المحكوم عليه الأول ليجرى لها عملية الإسقاط ووفاتها بسبب وذلك لا ينفي خطأ المحكوم عليه المذكور ، وليس في مسلك المجنى عليها ما يقطع علاقة السببية بين فعل المسقط وبين وفاة المجنى عليها .

(١٩٧٠/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٢ ص ١٢٥٠)

مادة ٢٦٢

المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال

الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها
وتسبب الإسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها .

من أحكام محكمة الموضوع

٣٠٣٣ - نصت المادة ٢٢٦ عقوبات الخاصة بإسقاط الحوامل على
عقاب كل امرأة رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها أو رضيت باستعمال
الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل وتسبب
الإسقاط عن ذلك حقيقة . وتنطبق هذه المادة على كل امرأة استعملت
وسائل الإسقاط بمحض إرادتها دون وساطة الغير في ذلك .

(استئناف أسيوط ١٩١٢/٥/٩ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١١٧
ص ٢٤٤)

٣٠٣٤ - لا تنطبق المادتان ٢٢٤ و ٢٢٥ عقوبات الخاصة بإسقاط
الحوامل على المرأة التي أسقط حملها بل تنطبقان فقط على الغير الذي تسبب
في ذلك ، فإذا ضربت المرأة نفسها حتى أسقطت حملها دخل هذا الفعل
ضمن عبارة الوسائل السالف ذكرها الواردة في المادة ٢٢٦ عقوبات ،
وتكون الواقعة جنحة لا جناية كما هو الحال بالنسبة للجرائم المعاقب عليها
بالمادتين المتقدم ذكرهما .

(استئناف أسيوط ١٩١٢/٥/٩ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١١٧
ص ٢٤٤)

مادة ٢٦٣

إذا كان المسقط طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة يحكم عليه
بالإشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٦٤

لا عقاب على الشروع في الإسقاط .

مادة ٢٦٥

كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشا عنها مرض أو

عجز وقتي عن العمل يعاقب طبقا لأحكام المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ على حسب
جسامة ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم
وجوده .

حكم

٣٠٣٥ - أعطى المتهم المجنى عليه مقدارا من الداتورة ولم يكن
متعمدا قتله فأسعف بالعلاج وشفى ، وقدم المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة
الشروع فى احداث جرح يفضى الى الموت عملا بالمواد ٢٠٠ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات
فقضت عليه محكمة الجنايات بالعقوبة طبقا للمواد المذكورة : . ومنحكمة
النقض قررت أنه لا شروع فى جريمة احداث جرح يفضى الى الموت لأن
العقاب فيها متوقع بحسب نتيجة الفعل ، فان افضى الى الموت طبقت المادة
٢٠٠ والا فاحدى المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ عقوبات ، وأن الحادثة المنسوبة
للمتهم لا تخلو من أحد أمرين اما أن تعتبر شروعا فى القتل بواسطة السم
منطبقة على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ عقوبات اذا كان المتهم متعمدا القتل واما
أن تعتبر جريمة اعطاء جواهر غير قاتلة منطبقة على المواد ٢٢٨ و ٢٠٤ و ٢٠٥
و ٢٠٦ عقوبات .

(١٩٢١/١١/٢٧ المحاماة س ٢ ص ٤٤١)

مادة ٢٦٦

- الفيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقم الفشى والتدليس الصادر فى ١٩٤١/٩/١٦
ونشر فى ١٩٤١/٩/١٨ .

- مادة ٢٦٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من غش اشربة أو جواهر أو غللا أو غيرها من اصناف المأكولات أو ادوية معدة للبيع
بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع اشربة أو جواهر أو اصناف
مأكولات أو ادوية مع علمه أنها مفسوسة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري
علما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى
هاتين العقوبتين فقط .

الباب الرابع

هتك العرض وفساد الأخلاق

مادة ٢٦٧

من واقع إنشئ بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
- فإذا كان الفاعل من أضواء المجنى عليها أو من المتولين تربيتها
أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من
تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

الأحكام عند الرضا

٣٠٣٦ - لما كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جناية
المواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها
سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد
أو غير ذلك ما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ،
وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود
حصول الإكراه . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى
عليها التي اطمأن إليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعن لها وأنه جذبها من ذراعها
وكتفها وإدخلها غرفة النوم حيث واقعها كرها عنها فان هذا الذي أورده
الحكم كاف لإثبات توافر جريمة واقعة إنشئ بغير رضاها بإركانها بما فيها
ركن القوة ومن ثم فان النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

(٢٥/٥/١٩٨١ أحكام النقض ش ٣٢ ق ٩٦ ص ٥٤٦)

٣٠٣٧ - ركن القوة في جريمة واقعة إنشئ بغير رضاها يتوافر
باستعمال وسيلة تعدد ارادة المجنى عليها .

(٣/١/١٩٨٩ ط ٥٦٠٧ لسنة ٥٨ ق)

٣٠٣٨ - ركن القوة على جريمة الواقعة الانشئ بغير رضاها يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضائها. المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن الثاني وزميله قد هددوا المجنى عليها بقتل وليدها الذي كانت تحمله ان لم تستجب لرغبتها في موافقتها مما أدخل الفرع والخوف على قلبها ، بعد أن انفرد بها في قلب الصحراء ، خشية على وليدها فأسلمت نفسها لهما تحت تأثير الخوف ، فان في ذلك ما يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة الواقعة .

(١٩٨٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٧١ ص ٣٨٤ ، ١٩٨٢/٢/٨ ، س ٣٣ ق ٣٤ ص ٦٧٣)

٣٠٣٩ - للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصون الاكراه ، ومتى أثبت الحكم أخذاً بأقوال المجنى عليها التي اطمأنت اليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعن لها الا تحت التهديد بعدم تمكينها من مغادرة المسكن الا بعد أن يقوم بموافقتها ، فان هذا البنى أورده الحكم كاف لاثبات توافر جريمة الواقعة انشئ بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة .

(١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٥ ص ٥٣٨)

٣٠٤٠ - اذا كان الحكم في جريمة الوقاع قد دلت على الاكراه بأدلة سائفة في قوله ان الطاعن أمسك بالمجنى عليها من ذراعيها وأدخلها عنوة زراعة القطن فقاومته الا أنه تمكن بقوة العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهددها بمطواة كان يحملها وضربها برأسه في جبهتها عند مقاومتها له ، فان هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت وجود كدم بجبهة المجنى عليها وأن بنيان المتهم الجسماني فوق المتوسط وأنه يمكنه مواجهة المجنى عليها بغير رضاها بقوة العضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الاصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير الى أن المجنى عليها لم تبذل مقاومة جسدية فعلية في درء المتهم عنها ، هذا الذي ورد بالتقرير لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الاكراه بالسلاح ،

وهذا الفعل يكون الجريمة البتة دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الاكراه
وعدم الرضاء فى جريمة الوقاع .

(١٩٥٩/١/١٩ احكام النقض س ١٠ ق ١٣ ص ٤٧)

٣٠٤١ - متى كانت الواقعة الثابتة هى اذن المتهم انما توصل الى
مواقعة المجنى عايبا بالحديفة بان دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه
زوجها فانها اذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن فلا تاثير لذلك على توافر
اركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٦٧ عقوبات .

(١٩٥١/٥/١٤ احكام النقض س ٢ ق ٣٩٧ ص ١٠٨٩)

٣٠٤٢ - ان القضاء قد استقر على ان ركن القوة فى جناية الواقعة
يتوفر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء من المجنى عليها ، سواء
بإستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير
ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها عن المقاومة ، أو بمجرد
مباغتته اياها . أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة
على العقل أو استغراق فى النوم . فاذا كانت الواقعة الثابتة فى الحكم أن
المتهم دخل مسكن المجنى عليها بعد منتصف الليل وهى نائمة وجلس بين
رجليها ورفعها لمواقعتها فتنبهت اليه وأمسكت به وأخذت تستغيث حتى
حضر على استغائتها آخرون أخبرتهم بما حصل فان هذه الواقعة فيها ما يكفى
لتوافر ركن الاكراه فى جناية الشروع فى الواقعة .

(١٩٤٢/١٠/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤١ ص ٦٩٢)

٣٠٤٣ - لما كانت المحكمة قد اقتنعت من الدليل الفنى بأن
المجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت مصابة بالنقص العقلى فلا يجدى الطاعن
تحواله بجهله اصابة المجنى عليها بهذه العاهة العقلية لما كانت فيه من ظروف
تدل على أنها كانت تمارس الجنس بوعى وادراك لما تاتيه ، ذلك أنه من المقرر
على قضاء هذه المحكمة ان كل من يقوم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة
فى ذاتها أو التى تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى
بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته
فاذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التى تتكون منها ما لم يتم
الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يتقضى الحقيقة . لما كان ذلك

ودان الطاعن لم يقدم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على حالة المجنى عليها فان ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(١٩٨٤/٥/٢١ أحكام النقض من ٣٥ ق ١١٤ ص ٥١٣)

٣٠٤٤ - ان عدم الرضاء المنصوص عليه بالمادة ٢٣٠ عقوبات كما يتحقق بوقوع الاكراه المادى على المجنى عليها فانه يتحقق كذلك بكل مؤثر يقع على المجنى عليها من شأنه أن يخرمها حرية الاختيار في الرضاء وعدمه سواء أكان هذا المؤثر آتيا من قبل الجاني كالتهديد والاسكار والتنويم المغناطيسى وما أشبه أم كان ناشئا عن حالة قائمة بالمجنى عليها كحالة النوم أو الاغماء وما أشبه .

(١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦ ص ٢٢)

٣٠٤٥ - ليس للزوجة المسلمة حرية الاختيار في التسليم في نفسها لزوجها وعدم التسليم ، بل هي مجبرة بحكم عقد الزواج وبحكم الشرع في موافاة زوجها عند الطلب ، وليس لها أن تمتنع بغير عذر شرعى والا كان له حق تأديبها : وللزوج في الشريعة الاسلامية حق ايقاع الطلاق بمشيئته وحده من غير مشاركة الزوجة ولا اطلاعها . فاذا طلق زوج زوجته وجعل عليها أمر الطلاق فانها تظل قائمة فعلا على حالها من التاثر بذلك الاكراه الادبى الواقع عليها من قبل عقد الزواج والشرع للبائع لها من حرية اختيار عدم الرضاء ان ارادته . واذن فاذا طلق زوج زوجته طلاقا مانعا من حل الاستمتاع ، وكنتم عنها أمر هذا الطلاق عامدا قاصدا ثم واقعها وثبت بطريقة قاطعة أنها عند الواقعة كانت جاهلة بتمام الجهل بسبق وقوع هذا الطلاق المزيل للحل ، وثبت قطعاً كذلك أنها لو كانت علمت بالطلاق لامتنعت عن الرضاء له ، كان وقاعه اياها حاصلًا بغير رضاها ، وحق عليه العقاب المنصوص عليه بالمادة ٢٣ عقوبات لأن رضاهما بالوقاع لم يكن حرا بل كان تحت تاثير اكراه عند رال اثره بالطلاق وهي تجهله

(١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦ ص ٢٢)

٣٠٤٦ - ان الاكراه - وهو ركن من الأركان الأساسية لجريمة موافاة أنثى بغير رضاها - قد يكون ادبيا كما يكون ماديا . وقد ينشأ

الإكراه الأدبي عن طرق خداع يتخذها الجاني لايقاع المجنى عليها في الخطأ .
(١٨٠/١٢/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٥٩ ص ٩٩)

٣٠٤٧ - يعاقب على جريمة واقعة الأنثى بغير رضاها متى وقعت .
مهما كان الباعث للجاني على ارتكابها . اتفق قبلي متزوج مع أم فتاة صغيرة
تبلغ من العمر اثنتي عشرة سنة على أن تزوجه من ابنتها بعقد زواج ظاهري .
وتوصل بهذه الوسيلة الى معاشرة الفتاة معاشرة الأزواج وهي تعتقد
أنها تسلم نفسها لزوجها الشرعي . فحكمت المحكمة أن الزوج المزعوم
يعاقب بمقتضى المادة ١/٢٣٠ عقوبات ولو لم يكن يقصد مجرد إرضاء شهوة
بل كان يرمى الى انشاء أسرة جديدة .

(١٨٠/١٢/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٥٩ ص ٩١)

الشروع

٣٠٤٨ - متى قال الحكم أن المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وأرعبها
غفوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأمسكت برباط الأستك
تحاول منعه ما استطاعت من الوصول الى غرضه منها فتمزق لباسها في
يده وفك أزرار بنطوله وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول فواقعتها
بالقوة ، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت
المحكمة بأن المتهم كان يقصد اليه .

(٢٩/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٩٧ ص ١٠٧٩)

٣٠٤٩ - أن رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وأمساکه
برجلها - ذلك يصبغ في القانون عدة شروعا في وقاع متى اقتنعت المحكمة
بأن المتهم كان يقصد اليه ، لأن هذه الأفعال من شأنها أن تؤدي فورا
ومباشرة الى تحقيق ذلك المقصد .

(١١/١/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٧٤ ص ٩٩)

عن أحكام محكمة الموضوع

٣٠٥٠ - ادعى أحد الأقباط الأرثوذكس كذبا أن زوجته متوفاة
وتوصل بذلك الى الحصول على رضا أم بزواجه من ابنتها التي لم تبلغ

الرابعة عشرة من عمرها ، وبالفعل أجرى رسوم زواجه بها على يد شخص
فيل أنه قسيس وعاشرها بعد ذلك معاشرة الأزواج مدة ثلاثة شهور ثم
تركها . ومحكمة جنایات أسيوط قررت أن رواجهما لم يكن صحيحا
اذ لم يكن للبنت ولي شرعى ينوب عنها عند العقد وهى لا تملك تزويج نفسها
مراعاة لسنها ، كما قررت أن المتهم توصل بالحيلة الى اغوائها بغير رضاها
وبقصد جنائى وأنه لذلك يعاقب بمقتضى المادة ٢٣٠ عقوبات لوقاعه آنسى
بغير رضاها .

(جنایات. أسيوط ١٩١٢/٦/٦. المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٢٧
ص ٢٦٤)

مادة ٢٦٨

كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع فى ذلك يعاقب
بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع . . .

واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة
سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧
يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .
نواذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

الأحكام

عمومات

٣٠٥١ - كل فعل مخل بالحياة يستطیع الى جنس المجنى عليه
موراته يخذش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية فهو هتك عرض .
أما الفعل المخل بالحياة الذى يخذش المزه فى حياة العين والأذن
ليس الا فهو فعل قاصح . فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه عندما
كانت المجنى عليها تنهيا للنوم سمعت طرقا على باب غرفتها فاعتقدت أن
الطارق زوجها ففتحت الباب فوجدت المتهم يدخل الغرفة ، ثم لما حاولت
طرده وضع يده على فمها واحتضنها بأن ضم صدرها الى صدره ثم ألحها
على السرير فاستغاثت فركلها بقدمه فى بطنها وخرج ، ثم أدانته فى جريمة

هتك عرض بالقوة ، فانه يكون سليما لتوافر اركان هذه الجريمة فى حقه .

(١٩٥١/١٠/٨ احكام النقض س ٣ ق ١٥ ص ٣٠)

٣٠٥٢ - ان الفارق بين جريمتى هتك العرض والفعل الفاضح لا يتكّن وجوده لا فى مجرد مادية الفعل ولا فى جسامته ، ولا فى العنصر المعنوى وهو العمد ، ولا متى كان الفعل بطبيعته واضح الاخلال بالحياء ، انما يقوم على الفارق بين الجريمتى على اساس ما اذا كان الفعل الذى وقع يחדش عاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بعوراته - تلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى لا يدخر أى امرى وسعاً فى صونها عما قل أو جل من الأفعال التى تمسها ، فان كان الفعل كذلك اعتبر هتك عرض والا فلا يعتبر . وبناء على هذا يكون من قبيل هتك العرض كلف فعل عمد مخل بالحياء يستطيل الى جسم المرأة وعوراته ويחדش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، أما الفعل العمد المخل بالحياء الذى يחדش فى المجنوس عليه حياء العين والأذن ليس الا فهو فعل فاضح .

(١٩٢٨/١٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧ ص ٣٢)

٣٠٥٣ - ان واقعة هتك العرض تكون واحدة ولو تعددت الأفعال المكونة لها . فلا يصح اذن أن توصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذى فيه مصلحة المتهم . فاذا كان هتك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية وكان وقوع أولها مباحة ولكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التى وقعت عليه ، فان ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله ايضا حاصلًا بالرضا ، وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها . الا اذا كانت قد وقعت علنا فى محل مفتوح للجمهور وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم هم وغيرهم ممن يتصادف دخولهم (معبد أبو الهول) أنه يشاهدوا الواقعة ، فان وقوعها فى هذا الطرف يجعل منها جنحة فعل فاضح على معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ عقوبات .

(١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٥ ص ٦٨٨)

٣٠٥٤ - لكل من جريمة هتك العرض بالقسوة وجريمة الغصب أركانها المستقلة تماما عن الأخرى ، ومن ثم فان القول بأن انتفاء احدهما

(١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠ ص ٣٨)

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض سن ١٩ ق ٢٠٨ من ١٠٢٧)

(١٩٧٠/٣/٨ احكام النقض س ٢١ ق ٨٧ ص ٣٥١ ، ١٩٧٠/٣/١٦
 نق ٩٥ ص ٣٨٢ ، ١٩٨٥/٢/١٤ س ٣٦ ق ٤٣ ص ٢٦٠ ، ١٩٩٢/٢/١٨
 سط ٧٢٠١ س ٦٠ ق)

(١٩٧٧/٣/٢٨ احكام النقض من ٢٨ ق ٨٦ ص ٤١١ ، ١٩٧٥/١/١٢)
 من ٢٦ ق ٧ ص ٢٧)

٣٠٥٨ - الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق باى فعل
مخل بالحياء العرضى لدمجنى عليها ويستطيل الى جسمها ويخدش عاطفة

الحياة عندها من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك أثرا بجسمها ، كما أن القصد الجنائي يتحقق في هذه الجريمة بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته ، ولا عبء بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالغرض الذي توجاه منه ، ويكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليها وبغير رضائها ، ولا يلزم أن يتحدث عنه المحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(١٩٨٦/٥/٢٩ أحكام النقض من ٣٧ ق ١١٨ ص ٦٠٠ ، ١٩٨٠/١/١٦
س ٣١ ق ١٥ ص ٧١)

٣٠٥٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرم على صيورها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقتزن ذلك بفعل مبادئ أخرى من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياة العرضي للمجنى عليه من ناحية المستأنس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بغيرتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣ ، ١٩٦٤/١٢/٨
س ٩٥ ق ١٥٩ ص ٨٠٥)

٣٠٦٠ - إن الشوارع قصد بالعقاب على جريمة هتك العرض حماية المتاع الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضة من أية ملامسة مخلة بالحياة العرضي ، لا فرق في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مغطاة بالملايس ، ما دامت هذه الملامسة قد استطلت على جزء من جسم المجنى عليه بغير عورة .

(١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٥ ص ٤٨٨)

٣٠٦١ - لا يعتبر هتك عرض إلا المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفا في حكم العورات ، وكذلك الأفعال الأخرى التي تصيب الجسم فتغدش حياته العرضي لمبلغ ما يصاحبها من فحش . فإذا قاد شخصان المجتني عليهما إلى غرفة مغلقة الأبواب والنوافذ وقبله أحدهما في وجهه وقبله الثاني على غرة منه في قفاه وعضه في موضع التقبيل ، فهذا

الفعل لا يعتبر اذن هتك عرض ولا شروعا فيه ، كما انه لا يدخل تحت اية جريمة اخرى من جرائم افساد الاخلاق .

(١٥/١/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٢ ص ٢٦٦)

٣٠٦٣ - كل مساس بجزء من جسم الانسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب ان يعد من قبيل هتك العرض . والمرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك انما يكون الى العرف الجارى واحوال البنيات الاجتماعية . فالفتاة الريفية التى تمشى ساقرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها ان فى تقبيلها فى وجنتيها اخلاا بجياثها العرضى واستطالة موضع من جسمها ثلثه هى ومثيلاتها من العورات التى تخرص على سترها ، فتقبيلها فى وجنتيها لا يخرج عن ان يكون فعلا فاضحا مخللا بالحياء منطقيا على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات .

(٢٢/١/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٠ ص ٢٥٩)

٣٠٦٣ - جريمة هتك العرض لا تتكون فقط من فعل معين مخدش للحياء يقع على محل معين من الجسم ، بل تتكون ايضا من كل عمل مخدش للحياء يقع على شخص المجنى عليه مطلقا .

(١٥/٢/١٩٠٨ المجموعة الرسمية من ٩ ص ١٠١)

الزكن المادى

٣٠٦٤ - من المقرر انه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض ان يقوم الجانى بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم يقترب ذلك بفعل مادي آخر من افعال الفحش لما فى ذلك الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل فى خلقة كل انسان وكيانه الفطرى ، وانه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض ان يترك الفعل اثرا فى جسم المجنى عليه .

(١٧/١/١٩٧٧ احكام النقض من ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢)

٣٠٦٥ - اذا كان الثابت من الحكم ان المظعون ضدها قد كشفت عن عورات المجنى عليها وحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرج والاليتين

جروقا متقيحة فتبيحة كي هذه المناطق بأجسام ساخنة فان هذا الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد باخ من الفحش والاخلال بالحياء العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى فى جريمة هتك العرض .

(١٥/٢/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٤ ص ٢٢١)

٣٠٦٦ - اذا كان الغرض الجارى واحوال البيئات الاجتماعية تبيح فى حدود معينة الكشف عن العورة مما ينأى عن التائيم المعاقب عليه قانونا ، الا أنه متى كان كشف هذه العورة أو الميساس بها قد تم على غير ارادة المجنى عليه فان ذلك يعد تعديا متافيا للآداب ويعتبر فى القانون هتك عرض قصد الشارح العقاب عليه حماية للمناعة الأدبية التى يصون بها الرجل أو المرأة عرضيه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضى ، ولا عبرة بما يكون قد دلف الجانى الى فعلته أو الغرض الذى توخاه منها ، فيصح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليه ، واذا خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر واستخلص من قيام المطعون ضدها على نظافة المجنى عليها الداخلية أن الاعتداء على عورتها بالصورة التى أوردتها لا يعد من قبيل هتك العرض فانه فضلا عن ترديه فى الخطأ فى تطبيق القانون يكون قد انطوى على قسناد فى الاستدلال يعيبه .

(١٥/٢/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٤ ص ٢٢١)

٣٠٦٧ - لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا فى جسم المجنى عليها .

(٢٤/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦١ ص ٧٧٢)

٣٠٦٨ - ادخال المتهم فى روع المجنى عليهن أماكن علاجهن من العقم عن طريق الإستعابة بالجن ثم اتيانه أفعالا مخلة بالحياء العرضى لهن مع علمه بذلك يحقق جريمة هتك العرض بالقوة مهما كان الباعث على ما ارتكبه من أفعال .

(٤/١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠ ص ٣٨)

٣٠٦٩ - من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل منخل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليها وعوراتها ويغدىش عاطفة الحياء عندها ، وأنه

يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليها يعد من العورات التي تحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترب ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليها من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه لفطري .

(١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٩ ص ١٤٦ ، ١٩٨٦/١/٧ ن ٣٧ ق ٧ ص ٢٩)

٣٠٧٠ - الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يتحقق لا بوقوع فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه يستطيل الى جسمه يصيب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء من هذه الناحية ، الا أنه متى ارتكب الجاني أفعالا لا تبلغ درجة الجسامة التي يسوغ عدها من قبيل هتك لعرض العام ، فإن ذلك يقتضي تقضى قصد الجاني من ارتكابها فاذا كان قصده انصرف الى ما وقع منه فقط فالفعل لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح ، ما اذا كانت تلك الأفعال قد ارتكبت بقصد التوغل في أعمال الفحش فان وقع منه بعد بدء في تنفيذ جريمة هتك العرض وفقا للقواعد العامة لو كانت هذه الأفعال في ذاتها غير منافية للأداب .

(١٩٧٠/٥/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٥ ن ٥١٨)

٣٠٧١ - جريمة هتك العرض تتم قانونا بكل مساس بما في جسم لجنى عليها من عورات ولو لم يحصل ايلاج أو احتكاك .
(١٩٧١/٤/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٦ ن ٣٥٠)

٣٠٧٢ - متى كان الحكم قد اثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هتك العرض بالقوة بركنيها المادي والمعنوي بما أورده من اجترائهم على خراج المجنى عليه عنوة من الماء الذي كان يسبح فيه عاريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو عاريا بالطريق الغام وبذلك استطالوا الى سسمة بأن كشفوا على الرغم منه عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه القوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ عقوبات ، فإن الحكم يكون قد

أصناف صحيح القانون .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣)

٣٠٧٣ - يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أي فعل مغل بالحياء العرضي للمجنى عليه ويستطيل الى جسمه فيصيب عورة من عوراتهِ ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولما كان المحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن حاول جذب ملابس المجنى عليه دون رضاه حتى كشف جزءاً من جسمه ، ولما أن أعاد المجنى عليه بملابسه كما كانت أمسك المتهم بيده على غير رضاه ووضع فيها قبلة حتى أمنى ، وبكأن هذه الملامسة وإن لم تقع في موضع يعد عورة ، فيها من الفحش والجدش بالحياء العرضي بما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة ، فإن ذلك مما يتحقق به أركان جريمة هتك العرض كما هي معرفة به في القانون .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣١ ص ١١٢٩)

٣٠٧٤ - الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه ، بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضة قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء والعرض درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق .

(١٩٨٢/٣/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٨ ص ٣٨٤)

٣٠٧٥ - يكفي لتوفر الركن المادي في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل الواقع على جسم المجنى عليه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء العرضي درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق .

(١٩٦٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٢ ص ٢٥٤)

٣٠٧٦ - لا يشترط قانوناً لتوافر الركن المادي في جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليه أو أن تتم المباشرة الجنسية .

أو بالأمرين جميعا ، ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة بغض النظر عما يصاحبه من أفعال فهو إذن يمكن أن يقع من عنين بفرض ثبوت عنته . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن وضج يده على ألية المجنى عليه واحتضنه ووضع قبله فى يده ، وكانت هذه الملامسة فيها من الفحش والحدش بالحياء العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذلك وجاء استخلاصه للواقعة وردّه على دفاع الطاعن سائغا ، فإن ذلك مما تتوافر به أركان جريمة هتك العرض كما هى معرفة به فى القانون .

(١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣ ص ٥٨) .

٣٠٧٧ - يكفى لتوافر الركن المادى فى جريمة هتك العرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء ، فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين جميعا ، ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عايبا ، كما لا يؤثر فى قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبى قد أثبت عدم تخلف آثار مما قاربه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه .

(١٩٦٢/٢/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٨ ص ١٤٥ ، ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ق ٧ ص ٢٧) .

٣٠٧٨ - وضع الأضبع فى ذبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالا للشك باخلاله بحيائه العرضى .

(١٩٦١/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٤ ص ٧٤٧) .

٣٠٧٩ - تمزيق لباس المجنى عليها الذى كان يستترها وكشف جزء من جسمها هو من العورات على غير ارادتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك ، هذا الفعل تتوافر به جناية هتك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم المجنى عليها من جرائم أخرى .

(١٩٦٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١١ ق ٥٦ ص ٢٨٦) .

٣٠٨٠ - متى كان الفعل المبادئ الذي يارفعه المتهم هو مباغته المجنى عليها بوضع يدها الممدودة على فبه خارج الملابس ، فان هذا الفعل هو مما يخذش حياة المجنى عليها ابعرضى وقد استتال الى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر بها الركن المادى لجناية هتك العرض .

(١٧/٣/١٩٥٨ احكام النقض س ٩ ق ٨٢ ض ٢٩٨)

٣٠٨١ - متى كان الطباع قد باغت المجنى عليها وهى مريضة ومستلقية فى فراشها وكم فها يدها وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالا جنسيا بايلاج قضيبه فيها بغير رضاها منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة او اتيان اية حركة ، فان ذلك يكفى لتكوين جريمة الوقاع المنصوص عليها فى المادة ١/٢٦٧ عقوبات ، اما الآثار التى تنتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة .

(٢٧/١/١٩٥٨ احكام النقض س ٩ ق ٢٨ ص ١٠٢)

٣٠٨٢ - متى كان مؤدى ما أثبت الحكم أن اتصالا جنسيا ثم بين المتهم والمجنى عليها وهو مناط ادانة المتهم ، اما طريقة حصول هذا الاتصال وكيفيته فهى أمور ثانوية لا اثر لها فى منطبق الحكم او مقوماته - متى كان ذلك فان دعوى الخطأ فى الاسناد التى يشير اليها المتهم تكون غير مجدية .

(٤/٢/١٩٥٧ احكام النقض س ٨ ق ٣٣ ص ١٠٩)

٣٠٨٣ - اذا كان المتهم قد طرق باب المجنى عليها ليلا ففتحته معتقدة أنه زوجها ، فسارع المتهم بالدخول واغلاق الباب خلفه ، وامسكها من صدرها ومن كتفها ، وجذبها اليه وراودها عن نفسها مهددا اياها بالايذاء ان رفضت ، فاستغاثت فاعتدى عليها بالضرب ، فان هذا الفعل المادى الذى وقع على جسم المجنى عليها بقصد الاعتداء على عرضها هو مما يخذش حياتها ويمس عرضها ، ويجعل الواقعة لذلك هتك عرض بالقوة تنطبق عليها المادة ١/٢٦٨ عقوبات .

(٤/١٠/١٩٥٤ احكام النقض س ٦ ق ٥ ص ١٢)

٣٠٨٤ - ان مفاجأة المتهم المجنى عليها اثناء نومها وتقبيله اياها وامساكه بشديها يتحقق به جنائية هتك العرض بالقوة ، لما فى ذلك من

مباغتتها بالاعتداء المادى على جسمها فى مواضع يتاذى عرض المرأة من المساس بحرماتها .

(١٩٥٢/١/٢١ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٦ ص ٤٤٠)

٣٠٨٥ - إذا كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن المجنى عليها استيقظت من نومها على صوت رجل يقف بجانب رأسها يهزها بيد ويمسك ثديها بيد أخرى ، فأخذ يراودها عن نفسها فلما أبت واستغاثت وضع يده على فمها ومزق قميصها من أعلاه ولمس بيده الأخرى ثديها ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة .

(١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٢ ص ٦٨٢)

٣٠٨٦ - متى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى فى قوته أنه بينما كانت المجنى عليها تسير فى صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع لفيف من الشبان وتقابل الفريقان وكان المتهم فى محاذاة المجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمترا منها مد يده حتى لامس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه ، فإنه يكون قد بين العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التى أدان المتهم فيها من وقوع الفعل المادى المكون للجريمة مع العلم بماهيته ، ومن عنصر المفاجأة المكون لركن الاكراه .

(١٩٥٠/٥/١ أحكام النقض س ١ ق ١٨٤ ص ٥٦١)

٣٠٨٧ - متى كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن المتهم جثم على المجنى عليها عنوة وأدخل أصابعه فى دبرها فهذه الواقعة تكون جريمة هتك العرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبى المتوقع على المجنى عليها من عدم وجود أثر بها .

(١٩٥٠/٤/١٧ أحكام النقض س ١ ق ١٦٨ ص ٥١٣)

٣٠٨٨ - أن الفخذ من المرأة غورة فلمسه وقرصه على سبيل المغازلة يعد هتك عرض .

(١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٩ ص ٦٧٤)

(١٩٣٦/٥/١١ ج ٣ ق ٤٧٠ ص ٦٠٢)

٣٠٨٩ - ملامسة المتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها يعتبر هتك عرض ، ولو كان عنيها ، لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والحديث لئحيا ، العرض ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة .

(١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤ ص ٣)

٣٠٩٠ - ان جريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل مناف للآداب مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل ايلاج او اختكاك يتخلف عنه أى اثر كان .

(١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٥ ص ١٥١)

٣٠٩١ - صلت المرأة وثديها . كلاهما تعبير لمفهوم واحد ويعد من العورات التي تحرص دائما على عدم المساس بها فامساكه بالرغم عنها وبغير ارادتها بقصد الاعتداء على عرضها هو ما يتخذش حياءها ويمس عرضها . ويعتبر هتك عرض .

(١٩٨٢/٣/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٨ ص ٣٨٤)

٣٠٩٢ - ثدي المرأة من العورات التي تحرص دائما على عدم المساس بها ، فامساكه بالرغم منها وبغير ارادتها يعتبر هتك عرض .

(١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٤ ص ٤٨٧)

٣٠٩٣ - اذا كان الثابت بالحكم ان المتهم احتضن مخدومه كرها عنها ثم طرحها أرضنا واستلقى فوقها ، فذلك يكفي لتحقيق جريمة هتك العرض ، ولو لم يقع من الجاني أن كسفت ملبسه او ملبس المجنى عليها .

(١٩٣٤/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٠ ص ٣٧٣)

٣٠٩٤ - كل مناس بها في جسم المجنى عليه مما يعبر عنه بالعورات يعتبر في نظر القانون هتكا للعرض ، فمن يطوق كتفى امرأة بذراعيه ويضمها اليه يكون مرتكبا لجناية هتك عرض ، لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها ويمس جزءا منه هو لا ريب داخل في حكم العورات .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٧ ص ٤٢٧)

٣٠٩٥ - ان خلع سروال المجنى عليها، وكشف مكان البعورة منها تتوافر بهذا الفعل جريمة هتك العرض بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها، كما لا يؤثر في قيام هذه الجريمة عدم تخلف آثار ميا قارفة المتهم وأثبت الجريم وقوعه منه .

(١٩٨٥/١٠/٣١ أحكام النقض من ٣٦ ق ٦٤ ض ٤٦٨) .

٣٠٩٦ - إذا مزق شخص لباس غلام من الجلف فقد أخل بحياته العرضي إذ كشف جزءا من جسمه هو من العورات التي يحرض كل انسان على صونها وحجبها عن انظار الناس ، وكشف هذه البعورة على غير ارادة المجنى عليه بتمزيق اللباس الذي يستبرها يعتبر في حد ذاته جريمة هتك عرض تامة ولو لم يصاحب هذا الفعل أى ملامسة مخلة بالحياء .

(١٩٣١/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٨ ص ٣٥٤) .

٣٠٩٧ - قرص امرأة في عجزها يعتبر جناية هتك عرض لوقوعه على ما يقد عورة من جسم المجنى عليها .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١ ص ٢٦) .

٣٠٩٨ - يعتبر هتك عرض بحسب المادة ٢٣١ عقوبات أى فعل وقع من الجاني على جسم الغير مخدش للحياء بقطع النظر عن بساطته أو جسامة .

(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٨ ص ٤٧٠) .

٣٠٩٩ - جريمة هتك عرض صبي تتم بمجرد الاتصال أو الملامسة بقطع النظر عن حصول ادخال تام أو ناقص في جسم الصبي .

(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٩٠ ص ٢٣٤) .

القصد الجنائي

٣١٠٠ - كل ما يتطلبه القانون لتحقيق القصد الجنائي هو أن تتجه ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه يخل

بالحياء العرضى لمن وقع عليه مهما كان الباعث الذى حملته الى ذلك .

(١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠ ص ٣٨)

٣١٠١ - القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجانى الى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلة الا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها . ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٥ ص ٣٨٢ ، ١٩٦٥/١٢/١٣ س ١٦ ق ١٧٧ ص ٩٢٥ ، ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ق ١١٧ ص ٦٣٩ ، ١٩٨٥/٤/١٤ س ٣٦ ق ٤٣ ص ٢٦٠)

٣١٠٢ - الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجانى الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفعه الى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣)

٣١٠٣ - لا يجدى الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعريضهم للبرد ، ذلك أن الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجانى الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته أو الغرض الذى توخاه منها .

(١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٩ ص ٨٠٥)

٣١٠٤ - القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يعد عورة سواء أكان ذلك ارضاء للشهوة أو بقصد الانتقام .

(١٩٦١/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٤ ص ٧٤٧)

٣١٠٥ - إذا كان ما أثبتته المحكمة فى حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها ، فإن ذلك يتوافر

به. القصد الجنائي في جريمة هتك العرض .

(١٤/٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٥٥ ض ١٧٤)

٣١٠٦ - ان القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها سواء أكان ذلك ارضاء لشهوة أم حبا للانتقام .

(٢٧/١٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ١١٧ ص ٣٦١)

٣١٠٧ - لا يشترط في القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض أن يكون الجاني مدفوعا الى فعلته بعامل الشهوة البهيمية ، بل يكفي أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه ، مهما كان الباعث على ذلك ، فيصح العقاب ولو كان الجاني لم يقصد بفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه .

(٢٢/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٧ ص ٧٧٩ ،

١٧/٤/١٩٤٢ ج ٥ ق ٣٨١ ص ٦٤٣)

٣١٠٨ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بثبوت نية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها ، ولا عبرة بالباعث على ارتكابها سواء أكان ارضاء لشهوة أو حبا للانتقام أو لغير ذلك . فإذا اتهم أربعة أشخاص بأنهم القوا المجنى عليها على الأرض وأمسكوها من يديها ورجليها وطعنوا اثنان منهم بمداية في ساعدها وفخذها حتى تمكن آخر من إزالة بسكارتها بأصبعه . فإن الأفعال المسندة الى المتهمين الأربعة المذكورين تكون الفعل الأصلي لجريمة هتك العرض بالاكراه لا الاشتراك فيها ، ويعتبر كل متهم فاعلا أصليا في هذه الجريمة .

(١٢/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٤ ص ٢٦٥)

٣١٠٩ - تستلزم جريمة هتك العرض فضلا عن ركنها المادي بركن النية أي أن يكون مرتكب الفعل المكون للجريمة قد اتاه وهو عالم بما يفعل مهما كان الباعث له على ذلك . فلا عقاب عليه حينئذ ان لم يكن ذلك الفعل سوى نتيجة عرضية أو غير مقصودة لحركة وقعت منه لغرض آخر .

مضرب خفي امرأة أثناء مشاجرة فمزق ملابسها وعرض جسمها عاريا

لرئظار ، فحكم بأنه لم يرتكب جريمة هتك العرض لأنه ما كان يقصد الوصول الى تلك النتيجة :

(١٩١٧/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٤ ص ٤)

القبوة

٣١١٠ - ركن القوة في جناية هتك العرض يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك بما يؤثر في المجنى عليها فيغدها الأرادة ويقدها عن المقاومة وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق وأقوال الشهود حصول الاكراه .

(١٩٨٦/٢/٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٥٢ ص ٢٥٢)

٣١١١ - لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الاكراه أثراً في جسم المجنى عليها ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضائه . وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه على المجنى عليها .

(١٩٨٠/٢/١٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٥ ص ٢٣١)

٣١١٢ ب - من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة هتك العرض يتحقق بكافة منور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يقصد تعطيل المقاومة أو اعدائها عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة ، وأن رضا الصغير الذي لم يبلغ السابعة غير معتبر قانوناً ، وبعد هتك عرضه جناية هتك عرض بالقوة ولو لم تستعمل ضده أي وسيلة من وسائل الاكراه أو القسر ، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في قضائه بالادانة استناداً الى أقوال شاهدي الإثبات بدعوى خلو جسم المجنى عليها من الإصابات ، ولا تعدو منازعة الطاعن في هذا الصدد أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع .

(١٩٨١/١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٥ ص ٤٩)

٣١١٣ - من المقرر أن ركن القوة أو التهديد الذي يميز بجناية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ عقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على استعمال القوة المادية فحسب ، بل انه يتحقق كذلك بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . ومن بين هذه الصور عاهة العقل التي تعدم الرضا الصحيح . ولما كان الحكم رغم تسليمه بأن المجنى عليه مريض بمرض عقلي خلقي - قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره على إرادة المجنى عليه توصلنا لتكشف على رضاه الصحيح - الذي يجب تحققه لانتفاء ركن القوة أو التهديد الذي استتبعه الحكم - أو عدم توافره فانه يكون مشوباً بالقصور .

(١٩٧٨/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٧ ص ٥٢٤ ، ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ق ١٢٣ ص ٦٧٤) .

٣١١٤ - يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي سجلها التحقيق ومن أقوال الشهود حسبول الأكراه على المجنى عليه . ولما كان الحكم قد أثبت أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع أصبعه فيه فأحدث بها سحبات بالفخذ الأيمن وجرحاً سطحياً بالفرج ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر أركان جريمة هتك العرض بما فيها القوة ، ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢)

٣١١٥ - لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفي إتيان الفعل الماس أو الحادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه - ولا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة استقلالاً متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٠ ص ٤٣٦ ، ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٢٤٢ ص ١١٩١)

٣١١٦ - يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون

الفعل قد ارتكب ضيعة إرادة المجنى عليه وبغير رضائه .

(١٩٦٩/٦/٩ - أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣)

٣١١٧ - لا يشترط في جريمة هتك العرض بانقوة استعمال القوة المادية بل يكفي اتيان الفعل الماس أو الحادش لسحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضائه .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ - أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣١ ص ١١٢٩)

٣١١٨ - لا يلزم أن يتخذ الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ - أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣١ ص ١١٢٩)

٣١١٩ - من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض وركن الاكراه في جريمتي اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد ، يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلاً لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسده فانه يصح ايضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(١٩٦٣/١٠/٢١ - أحكام النقض س ١٤ ق ١١٧ ص ٦٣٩ ، ١٠/٢١/

١٩٨٦ س ٣٧ ق ١٥٠ ص ٧٨٣)

٣١٢٠ - من المقرر أن ركن القوة في جناية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية بل ان الشارع جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقربه بها في النص ، وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جناية كلما ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضائه ، فتندرج تحت معنى القوة أو التهديد المباغتة ، لأن بها ينعدم الرضاء الضحيح .

(١٩٦٣/٣/٢٦ - أحكام النقض س ١٤ ق ٥٣ ص ٢٥٤)

٣١٢١ - متى ثبت أن المجنى عليها قد اتخذت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى

فسلمت بوقوع الفعل الذي استتال الى موضع العفة منها وخذش حياءها ،
فان هذا مما تتحقق به جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل في أعمال
طبيب المستشفى بغير حق .

(١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض س ١١ ق ١١٨ ص ٦٢٧)

٣١٢٢ - مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة
الليل وفي مكان غير آهل بالناس لا يعتبر أنه قد تم بغير رضا المجنى عليه .
(١٩٥٩/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٩ ص ٢٢٦)

٣١٢٣ - يندرج تحت معنى القوة أو التهديد الاكراه الأدبر
والمباغته واستعمال الحيلة لأن في كل من هذه الوسائل ينعدم الرضا
الصحيح .

(١٩٥٨/٦/١٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٧ ص ٦٥٩)

٣١٢٤ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ المجنى عليها أثناء
وقوفها بالطريق وضغط اليتها بيده فان جنائية هتك العرض بالقوة تكون
قد تحققت لما في ذلك من مباغته المجنى عليها بالاعتداء المادي على جسمها
في موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمته .

(١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٩ ص ٦٧٣)

٣١٢٥ - يتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض بالقوة بأن
يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما
يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم .

(١٩٩٢/٢/١٨ ط ٧٢٠١ س ٦٠ ق)

٣١٢٦ = يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون
المتهم قد ارتكب الفعل المكون للجريمة ضد ارادة المجنى عليه أو بغير رضائه ،
وكلا الحالين يتحقق باتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه ، فمتى كان الحكم الذي
أدان المتهم بهذه الجريمة قد أثبت عليه أنه جثم على المجنى عليها وهي نائمة
ورفع جلبابها وأدخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكه في فرجها من
الخارج حتى أمنى ، فاستغاثت بوالدتها التي كانت تنام بجوارها ، فانه يكون

قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التي دانه بها .
 ر ١٩٥٠/٤/٢٤ أحكام النقض س ١ ق ١٧٤ ص ٥٣٤ ، ١١/٢٨ /
 ١٩٥٥ س ٦ ق ٤٠٧ ص ١٣٨٧)

٣١٢٧ - يكفي قانونا لتوفر ركن القوة في جريمة هتك العرض
 أن يكون الفعل قيد ارتكابه ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما
 يتحقق بإتيان القتل مباغتة ، فإذا قال الحكم أن مباغتة المجنى عليه ووضع
 المتهم أصبعه في دبره فجأة يعدم الرضاء وبذلك يكون ركن الإكراه متوافرا ،
 فنقوله هذا صحيح .

(١٩٤٥/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٧ ص ٧٧٩)

٣١٢٨ - ان المادة ١/٢٦٨ عقوبات صريحة في أن هتك العرض
 الذي يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة أو التهديد . وقد تواضع
 القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان
 الفعل المكون للجريمة قد وقع ضد إرادة المجنى عليه سواء أكان ذلك راجعا
 إلى استعمال المتهم وسيلة القوة أو التهديد بالفعل أم إلى استعمال وسائل
 أخرى يكون من شأنها التأثير في المجنى عليه بهدم مقاومته أو في إرادته
 بإعدامها بالمباغتة أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال
 الجنون أو الغيبوبة أو النوم . أما إذا كان هتك العرض قد وقع على المجنى
 عليه وهو مالك لشعوره واختياره ولم يبد منه أية مقاومة واستنكار فانه
 لا يصبح بحال تشبيه هذا بالإكراه أو التهديد المعدم للرضاء ، وذلك لما
 ينطوي فيه من الرضاء بجميع مظاهره وكامل معالته .

(١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٥ ص ٦٨٨ ،
 ١٩٤٢/٤/١٣ ق ٣٨١ ص ٦٤٣)

٣١٢٩ - متى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بمظاهر الجاني
 فاعتقدت أنه طبيب فسلمت بوقوع الفعل عليها ، ولم تكن لترضى به لولا
 هذه المظاهر فإن هذا يكفي للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع
 من المتهم ويتوافر به ركن القوة .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٣ ص ٥١٨)

٣١٣٠ - إذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضواً تناسلاً المجنى عليه بغير رضائه وهو في حالة سكر وأخذ يعيث فيه بيده فهذا كافٍ لإثبات توافر ركن القوة .

(١٩٣٦/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٦ ص ١٨)

٣١٣١ - ليس من الضروري لتحقيق جريمة هتك العرض بحسب ما تقتضيه المادة ٢٣١ عقوبات استعمال القوة المادية بل يكفي إثبات وقوع الجريمة بدون رضا المجنى عليه كما في حالة الخداع أو الإكراه الأدبي : (١٩٢١/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٩٦ ص ١٤٩) .

٣١٣٢ - القوة اللازمة لتوفر جريمة هتك العرض طبقاً للمادة ٢٣١ عقوبات هي القوة بأعم معانيها . ومن ثم ينطوي تحتها حالة عدم الرضاء ، أي أنه يكفي لتوفر جريمة هتك العرض بالقوة طبقاً للمادة المذكورة أن يرتكب الفعل بدون رضا المجنى عليه ، وبناءً على ذلك حكمت محكمة النقض أن هتك عرض شخص حالة نومه يدخل تحت نص المادة ٢٣١ عقوبات . (١٩١٤/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٥٥ ص ١٠٩)

٣١٣٣ - لا يشترط لتوفر جريمة هتك العرض باكراه استعمال القوة المادية بل يكفي فيها حصول الفعل بغير رضا المجنى عليه سواء كان بطريق الحيلة أو المباغته .

(١٩١٢/١١/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١ ص ٣) .

٣١٣٤ - يكفي لارتكاب جريمة هتك العرض المنصوص عنها في المادة ١/٢٣١ عقوبات أن يجتهد المتهم لاقتناع المجنى عليه بنظريات فاسدة حتى يضطره لخلع ملابسه ولو حالت الظروف دون الاستمرار في تنفيذه ما ربه منه .

(١٩١١/١٠/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٧ ص ١٤) .

الاثبات

٣١٣٥ - امكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى علمياً وتمسك الدفاع

بهذا الطلب لمعرفة ما اذا كان الحيوان المنوى من مادة الطاعن ام لا هو دفاع جوهرى وعلى المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا والا اخلت بحق الدفاع .

(١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨١ ص ٣٣٣)

٣١٣٦ - ان مسألة رضا المجنى عليها او عدم رضاها فى جريمة هتك عرضها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هذا الشأن طالما ان الأدلة والاعتبارات التى ذكرتها من شأنها ان تؤدى الى ما انتهى اليه الحكم ، واذ كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم من مباحة المتهم للمجنى عليها يتوافر به ركن القوة فى هذه الجريمة وكانت الأدلة التى ساقها للتدليل على ذلك من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها ، فان ما يثيره المتهم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٠ ص ١٢٠٥ ، ١١/٢/١٩٧٣)

(١٩٧٣ س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨)

٣١٣٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه حين ادان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الاكراه الواجب توافره لقيام هذه الجريمة واغفل التحدث عما دفع به الطاعن من ان الأفعال المنسوبة اليه تمت برضا المجنى عليها فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٨ ص ٣٣٤)

٣١٣٨ - سكوت المجنى عليه وتغاضيه عن أفعال هتك العرض مع شعوره بأنها ترتكب على جسمه ، لا يمكن أن يتصور معه عدم رضاها بها مهما كان الباعث الذى دعاه الى السكوت وحدا به الى التغاضى ، ما دام هو لم يكن فى ذلك الا راضيا مختارا .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢ ص ١٤٧)

٣١٣٩ - العبرة فى جريمة هتك العرض ليست للقوة بذاتها بل على تقدير انها معدمة للرضا ، فاذا ما تحقق الرضا ، ولم يكن للقوة أى أثر فى تحقيقه ، فان مسألة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢ ص ١٤٧)

٣١٤٠ - للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه المادى والأدبى على المجنى عليها فى جريمة هتك العرض .

(١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٥ ص ٥٣٤ ،
١٩٣٥/١٢/٤ ق ٤٠٥ ص ٥١٠)

الظروف المشددة

السن

٣١٤١ - متى كان قد ثبت للمحكمة بالدليل الرسمى أن سن المجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة ، فإنه غير مجد قول الطاعن انه كان يجهل سن المجنى عليها الحقيقية لما كانت عليه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة ذاتها أو التى تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتجرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخل التقدير حق عليه العقاب ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

(١٩٧١/٤/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٦ ص ٣٥٠)

٣١٤٢ - الأصل أن القاضى لا يلجأ فى تقدير السن الى أهل الخبرة أو الى ما يراه بنفسه الا اذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .

(١٩٧٠/٣/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٧ ص ٣٥١ ، ١٩٦٨/٥/٢٧
س ١٩ ق ١٢١ ص ٦٠٨)

٣١٤٣ - اذا سكنت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات عن النص على التقويم الذى يعتد به فى احتساب عمر المجنى عليه فى الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من أركانها - فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم أخذاً بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى والتى تقضى بأنه اذا جاء النص العقابى ناقصاً أو غامضاً فينبغى أن يفسر بتوسع

لصالح المتهم وبتضييق ضد مصلحته .

(١٢/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٤ ص ١٢٨)

٣١٤٤ - نصت المادة ٣/٢٦٩ عقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيرا لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو ركن مميز للجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة . ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لانعدام التمييز والارادة . فاذا كانت محكمة ثانی درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن عمره الفعلي متأخر عن سنه بحوالی أربع سنوات ، الا أنها لم تبد رأيا فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خاصا بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في ارادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسمييب بما يتعين معه نقضه .

(١٤/٤/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٦٢ ص ٣١٨)

٣١٤٥ - ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الدليسل الفني أن سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثمانی عشرة سنة كاملة فلا يجدى المتهم قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت عليه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته . فاذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة .

(٣١/٥/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠٥ ص ٢٧٧ ،

١٩٤٠/٣/٢٥ ج ٥ ق ٨٦ ص ١٥٤)

٣١٤٦ - أن السن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة ، ولا يقبل من المتهم الدفع بجهله هذه السن الا اذا اعتذر مع ذلك بظروف قهرية أو استثنائية ، وتقدير هذه

الظروف من شأن محكمة الموضوع .

(١١/١١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية جزء ٥ ق ١٤٦ ص ٢٧٢)

٣١٤٧ - ان جريمة هتك العرض المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ عقوبات يجب أن يحتسب فيها سن المجنى عليه طبقا للسنة الهجرية .

(١٩١٢/٤/٥ الشرائع ن ١ ص ٢٦)

التربية

٣١٤٨ - لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق لقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كانت في مكان خاص ، ولا يشترط كذلك أن يكون الجاني محترفا مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد عهد اليه من أبوي المجنى عليه إعطاؤه دروسا خاصة والاشراف عليه في هذا الصدد .

(١٩٥٨/٥/١٩ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٧ ص ٥٤٦ ، ١٩٥٧/١١/٤ س ٨ ق ٣٣٣ ص ٨٥٩)

٣١٤٩ - متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فانه ينطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ١/٢٦٧ والمادة ٢/٢٦٩ عقوبات .

(١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٥ ص ٢٦٣)

٣١٥٠ - يكفي لقيام الظرف المشدد - بالنسبة للمتولين التربية - أن تكون هذه عن طريق لقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا .

(١٩٥٣/٤/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ٢٧٢ ص ٧٤٩)

٣١٥١ - ان مجرد كون المتهم بجريمة هتك العرض من المتولين تربية المجنى عليه يكفي لتشديد العقاب . ولا يشترط ان تكون التربية في مدرسة او دار تعليم عامة ، فيكفي ان يكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

(١٩٤٨/١٠/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٤ ص ٦١٥)

٣١٥٢ - ان المادة ٢/٢٦٩ عقوبات تنص على تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض اذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أى اذا كان الفاعل من اصول المجنى عليه او المتولين تربيته او ملاحظته او ممن لهم سلطة عليه او كان خادما بالأجرة عنده او عند من تقدم ذكرهم ، وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي لا يرعى سلطة مخدمه فيقارف جريمته على خادم يكون هو الآخر مشمولا برعاية نفس المخدم وحمايته .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٦ ص ١٥٤)

الخادم

٣١٥٣ - نص المادة ٢/٢٦٩ عقوبات يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي يقارف جريمته على من يتولى مخدمه تربيته او ملاحظته .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٠ ص ٨٣٩)

٣١٥٤ - يعتبر الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته ، ويعمل في حقه بالظرف المشدد بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٠ ص ٨٢٩)

٣١٥٥ - تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات بمدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات .

(١٩٥٩/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٩ ص ٢٢٦)

٣١٥٦ - انه لما كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فانه يكفي عند تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض على أساس ان المتهم له سلطة على المجنى عليه باعتباره خادما عنده ان يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة الى بيان الظروف والوقائع التي لا يستلزم الجريمة للتدليل على ان المخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة ، لان القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

(١١/٣/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧٤ ص ١٢٨)

٣١٥٧ - انه وان كانت عبارة خادم بالأجرة الواردة في المادة ٢٣٠ عقوبات لا يصح أن تتناول كل فرد يشتغل بالأجرة للمجنى عليها أو لمن لهم سلطة عليها الا أنه يدخل تحتها الأشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزل المجنى عليها أو منزل أحد من لهم سلطة عليها والذين يجدون في هذا التقرب من المجنى عليها بسبب الخدمات المأجورة التي يقومون بها قريبا وتسهيلات لارتكاب الجريمة لا تيسر لغيرهم . وقد حكمت المحكمة بأن العقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ عقوبات تنطبق على الخادم في قهوة الذي يهتك عرض ابنة صاحب القهوة .

(٢٦/٨/١٩١٨ المجموعة الرسمية ص ١٩ ص ٣٣)

الشروع

٣١٥٨ - اذا صارح شخص انسانا بنيته في هتك عرضه وهدده بوضربه وأمسك به بالقوة رغم مقاومته اياه والقاء على الأرض ليعبث بمرضه ولم ينل منه غرضه بسبب استغاثته ، فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجنى عليه بالقوة .

(١١/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٢ ص ٤٢٢)

من أحكام محكمة الموضوع

٣١٥٩ - يعاقب عقاب هتك العرض بالأكراه من جنس جنائية هتك العرض على طفل عمره ثلاث سنوات بحالة لا يتأتى معها أن تكون فيه الإرادة ولا التمييز الضروريين لمقاومة الفعل المرتكب .

(استئناف ٢٦/٢/١٩٠٢ المجموعة الرسمية ص ٣ ق ٦٢ ص ١٧٥)

٣١٦٠ - يعد هتك عرض بالاكراه فعل المتهم الذي يلقي بنتا بكرا عمرها عشر سنوات على الأرض عنوة ويزيل بكارتها بأضبعه .

(استئناف مصر ١٩٠٥/١/٣ ، الاستقلال س ٤ ص ٨٥)

٣١٦١ - ليس من الضروري لاعتبار جريمة هتك العرض حاصلة بالقوة استعمال أفعال مادية لمنع مقاومة المجنى عليه ، بل يكفي لذلك عدم رضا المجنى عليه . وعليه فالفسق بشخص نائم يعتبر هتكاً لعرضه بالقوة لأن النوم معدم للرضا خصوصاً إذا أبدى المجنى عليه مقاومة عند تيقظه .

(استئناف الجزئية ١٩٠٥/٥/١٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ١٠٥ ص ٢٢٦)

٣١٦٢ - يتعد مرتكباً لجريمة هتك العرض بالقوة لا الفعل الفاضح من تمسك بـ غلام ويرفع ملابسه ليبصق آخر في دبره ، ولو كان الغرض من ذلك مجرد الانتقام ، لأن نية المناس بعرض المجنى عليه ظاهرة من هذه الأفعال ، ولأنه ليس من الضروري لتوفر جريمة هتك العرض أن تترن الأفعال المذكورة بالشهوة .

(جنايات طنطا ١٩٢٥/٣/٩ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٥٧ ص ٨٧)

٣١٦٣ - الفسق باكراه نوعان معنوي وهو المستنقع من مجرد صغر سن المجنى عليه ومادى وهو ما ينشأ عن فعل الاكراه المعلوم ، ففسق المتولى تربية الصغير الذى لم يبلغ اثنى عشرة سنة من العمر ، يعد فسقا باكراه ولو لم يكن فيه اكراه مادى . ويعاقب الجانى بالمادة ٢٤٦ عقوبات .

(عابدين الجزئية ١٩٠٢/١٢/١٠ الحقوق س ١٨ ص ٢١)

٣١٦٤ - القاصر الذى عمره أربع عشرة سنة ليس أهلاً قانوناً لأن يرضى بارتكاب أمر مناف للأداب فلا تستطيع ضحية يقتل عمرها عن ذلك أن تكون عاهرة ولا يملك الحكم عليها لارتكابها جريمة معاقباً عليها بمقتضى القرار الوزاى الخاص بالمعاهرات .

(دمنهور المركزية ١٩٠٥/٨/١٠ المجموعة الرسمية س ٧ ص ٢٢)

٣١٦٥ - ليس جريمة هتك العرض المنصوص عليها فى المادة

٢٣١ عقوبات حالة شروع تميزه عن الفعل التام فتعتبر الجريمة واقعة بمجرد استعمال المتهم القوة ضد المجنى عليه وإتيانه عملاً يثلم شرفه ، فعبارة أو شرع في ذلك المنصوص عليها في المادة المذكورة الغرض منها بيان هذه النتيجة .

(إحالة مصر ٢٧/١/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٨٧)

مادة ٢٦٩

كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس ، وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة بمن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

الأحكام

راجع الأحكام الواردة تحت المادة ٢٦٨

٣١٦٦ - كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقيم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

(٢١/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٥٠ ص ٧٨٣)

٣١٦٧ - لما كان قد ثبت للمحكمة من الدليل الرسمي وهي شهادة الميلاد أن سن المجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمانى عشر سنة كاملة فإنه غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل سن المجنى عليها الحقيقية لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب

ما لم يقدّم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

(١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٩ ص ١٤٦)

٣١٦٨ - لما كانت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات اذ سبكت عن النص على التقويم الذي يعتد به في احتساب عمر المجرم عليها في الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من أركانها - فانه يجب الأخذ بالتقويم الهجري الذي يتفق مع صالح المتهم أخذاً بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائي ، والتي تقضى بأنه اذا جاء النص العقابي ناقصاً أو غامضاً فينبغي أن يفسر بتوضيح لصالح المتهم . وبتضييق ضد مصلحته ، وأنه لا يجوز أن يؤخذ في قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم ، لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

(١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٩ ص ١٤٦)

مادة ٢٦٩ مكررا

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرف المارة على الفسق بأشعارات أو أقوال . فإذا عاد الجاني الى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً ، ويستتبع الحكم بالادانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

- أضيفت بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/١١/٢٣ ، ونشر في ١٩٥٥/١٢/٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ تحت المادة ١٨٨ .

- عدلت العقوبة وجعل الحبس لا تزيد مدته على شهر ، وذلك بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ٢٧٠

- أضيفت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الصادر

في ٢٦/٤/١٩٥١ ، ونشر في ٢٨/٤/١٩٥١ •

- مادة ٢٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من تعرض لافساد الأخلاق بتحريضه عامة الشبان الذين لم يبلغوا سن المحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو اثنا أو بمساعدته اياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالسجن •

الأحكام قبل إلغاء المادة ٢٧٠

معنى التحريض

٣١٦٩ - إن المادة ٢٧٠ عقوبات تدل على أن جريمة التحريض على الفسق والفجور لا يمكن أن تتوافر بالكلام المجرد ولو فحش أو فحشت مراميها لأن كلمة « تعرض » في النص معناها الاعتداء بالفعل كما هو الظاهر من مبدول الكلمة الفرنسية المقابلة لها والتي استعملها القانون في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ السابقتين عليها في تحديد معنى هتك العرض ، هذا فضلا عن استعمالها في عنوان الباب الواردة فيه هذه الجرائم وغيرها مما انعقد الاجماع على أنه لا يقع بمجرد القول •

(١٤/١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٨٤ ص ٢٧٢)

٣١٧٠ - لا يشترط في جريمة الاعتداء على التحريض على الفسق والفجور أن يكون قد وقع من الشبان ، بناء على التحريض ، أفعال اتصال جنسي أو لذات جسمانية ، بل يكفي أن يكون قد وقع عنهم أي فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق • واذن فاعداد المتهم محلا للدعارة وتكليفه ابنته ، وهي عذراء قاصر ، بالاشتراك في مباشرة ادارته والاشراف عليه ومجالسة زواره من الرجال والنساء والتحدث معهم في ذلك الشأن الذي أعد المحل له ، ذلك تتوافر به العناصر القانونية لهذه الجريمة •

(٢٣/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٤ ص ٣٢٤)

٣١٧١ - تحريض الشبان على الفجور أو الفسق المنصوص عليه في المادة ٢٣٣ عقوبات لا ينحصر في اللذة الجسمانية فقط بل يشمل أيضا افساد الأخلاق بأي طريقة كانت •

(٢٢/٣/١٩١٣ المجنوعة الرسمية س ١٤ ق ٧١ ص ١٣٧)

٣١٧٢ - مسألة ما اذا كانت الأفعال التي ارتكبت في قضية معينة تكفي لتكوين التحريض على الفسق هي مسألة تتعلق بالوقائع ، والفصل فيها متروك لمحكمة الموضوع ، وليس من الضروري أن يبين حكم الادانة الظروف التي استنتج منها قاضي الموضوع توافر هذا الركن من أركان الجريمة .

(١٩١٦/٣/١١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٩٤ ص ١٥٩)

٣١٧٣ - اذا كان النابت من الحكم أن ما صدر من المتهم من قولها لأحد المارة في الطريق العام « الليلة دي لطيفة تعال نمضيها سيوى » لم تجهر به ولم تقله بقصد الاذاعة أو على سبيل النشر أو الإعلان عن نفسها أو عن سلعتها المقوتة ، وإنما قصدت أن تتصيد من تانس منه قبولاً لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود ، فإن هذا الفصل لا تتوافر به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من ذلك القانون ، ولا الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، ولا يبقى بعد ذلك محلاً للتطبيق على واقعة الدعوى الا الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات التي تنص على عقاب من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال .

(١٩٥٤/٧/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٢ ص ٨٤٨)

طبيعة الجريمة

٣١٧٤ - أن جريمة التعرض لافساد أخلاق الفتيات القاصرات من جرائم الاغتياذ والتي تتكون من تكرار أفعال الاقصاد ، ففهما تعددت هذه الأفعال فانها متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية ، لا تكون الا جريمة واحدة .

(١٩٤١/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٨ ص ٣٧٨)

(١٩٣٨/٤/١١ ج ٤ ق ٢٠١ ص ٢١٢)

٣١٧٥ - جنحة الاعتياذ على تحريض الشبان على الفسق والفجور جريمة مستمرة ، فلا تسقط الا بمرور ثلاث سنين من تاريخ آخر واقعة من

وقائع الافساد والمكونة لركن العادة .

(١٩١٦/٣/١١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٩٤ ص ١٥٩)

السن

٣١٧٦ - ان مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على الفسق والفجور هي السن الحقيقية للمجنى عليهم . والاصل أن علم الجاني بهذه السن مقترض . ولا يثنى هذا الافتراض الا اذا لم يكن في امكان الجاني معرفة حقيقة السن بسبب قيام ظروف قهرية او استثنائية منعت من ذلك . ومن ثم لا يقبل من الجاني اعتماد على أن مظهر المجنى عليها يدل على تجاوزها السن القانونية ، لأن بهذا المظهر ليس من شأنه أن يمنعه من التحقق من سنها . وكذلك لا يقبل منه أن يعتمد في تقدير السن على الشهادات الطبية ، لأن تقدير السن بمعرفة رجال الفن لا يدل في الواقع على حقيقة هذه السن ، ولا يلجأ اليه إلا عند الضرورة حين ينعدم الدليل الأصلي وهو دفتر المواليد ، أو على الأقل إذا قامت موانع قهرية تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

(١٩٣٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٦ ص ٣٠٤ ،

١٩٣٣/١١/٢٦ ج ٣ ق ٢٩٢ ص ٣٩٦)

٣١٧٧ - ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أو يدفع بجهله سن المجنى عليه الحقيقية ما لم يثبت أن الجهل كان نتيجة خطأ أوقعته فيه ظروف استثنائية لا يعد مسئولا عنها .

(١٩٢٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٨ ص ٣٠٦ ،

١٩٣٦/١١/١٦ ج ٤ ق ١١ ص ١١)

٣١٧٨ - لا يقترب في جريمة تحريض الشبان عادة على الفسق والفجور أن يذكر حكم الادانة بصريح اللفظ أن المتهم كان يعلم أن المجنى عليه قاصر . وليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أن يدفع بجهله سن المجنى عليه الحقيقية ما لم يثبت أن جهله كان نتيجة خطأ أوقعته فيه ظروف استثنائية لا يعد هو مسئولا عنها . وكذلك ليس له أن يتمسك بخبان المجنى عليها - وهي فتاة لا تتجاوز الثانية عشرة من عمرها - بسببها

تذكرة من البوليس تبيح لها مباشرة الدعارة .

(١١/٣/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٩٤ ص ١٥٩)

ركن العادة

٣١٧٩ - العادة من الأركان الهامة في تهمة التعريض لافساد الأخلاق بتعريض الشبان على الفسق والفجور ، فإذا لم تثبت المحكمة فور حكمها لا يفي ولا دليلها واقتصرت على القول بأن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود كان حكمها منقوضا .

(٢٨/٣/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٩ ص ٢٥٤)

٣١٨٠ - إذا طبقت المحكمة المادة ٢٣٣ عقوبات على من تعرض لافساد أخلاق قاصر بأن حرّضها على الفسق والفجور وثبت بالحكم أن المجنى عليها قضت مدة بمنزل المتهم تتعاطى فيه الفحشاء فلا يصح الطعن في الحكم بزعم أن ركن العادة غير متوافر ، لأن إبقاء المتهم للمجنى عليها بمنزلة المعاملة للبغاء تتعاطى فيه الفحشاء دال بنفسه على تكرار التعريض وبلوغه مبلغ العادة .

(١٦/٥/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٨ ص ٣٠٦)

٣١٨١ - يجب في جريمة التعريض على الفسق والفجور المعاقبة عليها بالمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات توفر ركن الاعتیاد في حق المتهم .

(١١/٣/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٧ ص ٨٧)

٣١٨٢ - متى أثبت الحكم بالأدلة التي أوردتها أن المجنى عليها حضرت بمنزل المتهم عدة مرات لارتكاب الفحشاء فيه ، وأن ذلك منها كان بناء على طلب المتهم ، فإن هذه الواقعة يكون فيها ما يفيد توافر ركن الاعتیاد لدى المتهم .

(١٨/١٤/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٠ ص ٢٧٣)

٣١٨٣ - متى كانت واقعة الدعوى الثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعة كانت تعرض بنتين قاصرتين على الدعارة ردحا من الزمن تكرر

فيه فعل التحريض بتقديمهما لرجال مختلفين ، ففي ذلك ما يكفي لبيان توافر ركن العادة في جريمة التحريض على الفجور .

(١٩٣٨/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٠ ص ٢٠٨)

٣١٨٤ - يستلزم ركن العادة - وهو من الأركان الجوهرية لجريمة تحريض الشبان على الفسق والفجور - أن تتكرر وقائع الفساد في أزمان مختلفة ولا يشترط أن يتعدد المجنى عليهم . ولذلك فإن تحريض فتاة واحدة قاصرة على الفسق والفجور يقع تحت طائلة المادة ٢٣٣ عقوبات إذا تكررت أفعال التحريض .

(٦٩١٥/٩/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٤٦ ص ٧٣)

الشروع في الفسق

٣١٨٥ - ان القول بأن الشروع في الفسق لا يكون الا بإيلاج أحد السبيلين في الآخر هو من الخطأ الواضح ، لأن الإيلاج هو تمام الجنائية فحصوله لا يكون شروعا بل جنائية تامة ، والا لزم أن لا يكون وجود الجنائية السابقة أو يتعلق وجودها على اعتبارات خارجة عن نظر القانون .

(نتض ١٨٩٣/٩/٢ الحقوق س ٨ ق ٨٣ ص ٣٤٠)

أسباب الحكم

٣١٨٦ - يجب لتطبيق المادة ٢٣٣ عقوبات أن يثبت في الحكم سن الفتيات المجنى عليهن وأن المتهم حرضهن على الفجور أو ساعدهن عليه أو سهله لهن ، فإذا خلا الحكم من بيان ذلك كان ناقصا واجبا نقضه .

(١٩٣١/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٧ ص ٢٤١)

٣١٨٧ - القانون لم يشترط في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ عقوبات أن يكون وقوعها في مكان له وصف خاص ، فلا يشترط إذن أن يذكر في وصف التهمة الذي أسست عليه الادانة أن الجريمة وقعت في منزل يدار للدعارة .

(١٩٤٠/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٠ ص ٢٧٣)

مادة ٢٧١

- ألغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الصادر في ١٩٥١/٤/٢٦ ونشر في ١٩٥١/٤/٢٨ .

- مادة ٢٧١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

إذا كان تعريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعا من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى سبع .

حكم

٣١٨٨ - الزوج الذي يتعرض لافساد أخلاق زوجته القاصر عن سن ١٨ سنة تطبق عليه المواد ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢/٢٣٠ عقوبات اذ للزوج سلطة على زوجته بالمعنى المقصود من المادة ٢/٢٣٠ عقوبات .

(١٩١٥/٣/٦ الشرائع ص ٢ ص ٢١٥) .

مادة ٢٧٢

- ألغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الصادر في ١٩٥١/٤/٢٦ ونشر في ١٩٥١/٤/٢٨ .

- مادة ٢٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من يعول في مبيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس .

مادة ٢٧٣

لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها ، إلا أنه إذا دُعي الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالذين في المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها .

الأحكام

٣١٨٩ - لما كان المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في عقد الزواج على امرأة متزوجة بآخر أنه عقد باطل لا أثر له ولا يثبت النسب ، وتجب الحيلولة بين الرجل والمرأة وعدم تمكينها من الدخول .

فلذا ما ارتكب المعصية ووقع الدخول بالمرأة فلا يؤثر هذا الدخول على العقد ولا يرفع عنه البطلان ولا يثبت به النسب ، ويجب التفريق بينهما جبرا ان لم يتفرقا اختيارا ، واذا كان الرجل والمرأة اللذان ارتكبا المعصية عاقلين عالمين بالتحريم فانه يجب عليهما حد الزنا ، وهذا هو المتفق عليه أيضا في مذهب الأئمة الثلاثة .

(١٠/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٦ ص ٣٢٢)

٣١٩٠ - لما كان من المقرر في فقه الشريعة الاسلامية ، وعلى ما جرى به قضاء دائرة الأحوال الشخصية بهذه المحكمة (محكمة النقض) أن النسب يثبت بالفراش وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به من مخالطة بناء على عقد فاسد أو شبيهه ، وأن النص على أن الولد للفراش انما يراد به الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة عند ابتداء الحمل لا بعد ذلك ، وكان عقد الطاعن على المتهمه الأخرى كما سلف البيان عقدا باطلا ، فانه لا يثبت به نسب إلى الطاعن .

(١٠/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٦ ص ٣٢٢)

رفع الدعوى الجنائية

٣١٩١ - متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقا للأوضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فان غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها - واذن فادانة الشريك نهائيا جائزة ولو كان الحكم على الزوجة غيابيا . والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح الا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

(٢/٣/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣ ص ٧٨٧)

٣١٩٢ - متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطبيقه زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

(٢/٣/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣ ص ٧٨٧)

٣١٩٣ - ان المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات اذ قالتا عن المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون الا بناء على دعوى الزوج لم يقصد بكلمة دعوى الى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٣١٩٤ - ان جريمة الزنا ليست إلا جريمة كبائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من اخلال بواجبات الزواج الذي هو قوام الاسرة والنظام الذي نعيش فيه الجماعة ، ولكن لما كانت هذه الجريمة تنأذى بها في ذات الوقت بمصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع في سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضا الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها . واذ كان هذا الايجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المتعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص ، وهذا يقتضى اعتبار الدعوى التي ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية في جميع الوجوه الا ما تناوله الاستثناء في الحدود المرسومة له ، أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه . واذن فمتى قدم الزوج شكواه فان الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائي وتسرى عليها اجراءات المحاكمة ، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى الا اذا كان مدعياً يحق مدنى .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٣١٩٥ - ان عدم الفصل في واقعة الزنا حصلت في بلد أجنبية وحقت هناك لا يمنع من محاكمة المتهم عن واقعة أخرى حصلت في مصر تكون وجدها - بغض النظر عن الواقعة الأخرى - جريمة الزنا .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٣١٩٦ - ان التبليغ عن جريمة الزنا انما يكون من الزوج ، أى لابد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فاذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ عقوبات أن يبلغ عنها .

(١٩٣٣/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٧ ص ١٤٨)

٣١٩٧ - الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى الزنا يجب أن يوضح به أن رفع دعوى الزنا كان بناء على بلاغ الزوج والا كان باطلا .

(١٩٢٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٢ ص ٢٥٥)

٣١٩٨ - طبقا لأحكام الشريعة الفراء يجوز للزوج متى زاد سنه عن ثلاث عشرة سنة أن يقيم دعوى الزنا على زوجته ولا يؤثر في الدعوى كونه قاصر قانونا .

(١٩١٤/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ص ١١٢)

٣١٩٩ - إذا بلغ زوج عن زنا زوجته ثم طلقها قبل الحكم في الدعوى فلا يمنع ذلك من أن يحكم عليها وعلى شريكها بعد .

(١٩٠٥/١١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٧ ص ١١)

٣٢٠٠ - بلاغ الوصي على الزوج (القاصر) عن زنا الزوجة صحيح إذا حضر الزوج في الجلسة وأقر البلاغ .

(١٩٠٦/٢/١٧ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٤٨ ص ١٠٢)

جريمة الزنا وجريمة دخول منزل

٣٢٠١ - نص المادة ٣٧٠ عقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه كائنة ما كانت ، سواء تعينت الجريمة التي استهدفها من الدخول أم لم تتمتع ، وسواء كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ، فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

(١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٤ ص ٩٨٦)

٣٢٠٢ - إن جريمة دخول منزل المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ عقوبات من أركانها ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله . فإذا كان القصد قد تعين وهو الزنا فطلب الزوج الذي طلق زوجته معاقبة

لشريك. باعتبار أنه يرتكب جريمة المادة ٣٢٤. عقوبات. أو طلب النياحة في ذلك لا بد. يتناول البحث في ركن القصد والبحث في هذا الركن لا بد يتناول مسألة الزنا ولو في الجملة. وإذا كانت الزوجة قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطلق، فمن غير المقبول أن تثار هذه الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده، بل الأشكل بالقانون وحكمة التشريع أن يقول أن عدم التجزئة - الذي يقضى بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على الشريك ما دام رفعها على الزوجة قد استحال - يستفيد الشريك من نتائج اللازمة، فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في المنزل ما دام أحد أركانها هو قصد الاجرام وما دام الاجرام هنا معني أنه الزنا.

(١٩٣٣/٣/٦٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٧ ص ١٤٨)

من احكام محكمة الموضوع

٣٣٠٣ - لا يجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها ويلزم أن يكون البلاغ صريحاً واضحاً صادراً منه مبيناً فيه صراحة وغيبته في اقامة الدعوى العمومية على زوجته وشريكها في الجريمة .
(دُمياط الجزئية ٢٢/٥/١٨٩٤ الحقوق س ٩ ص ٢٦٥)

٣٣٠٤ - ترفض دعوى الزنا اذا اقيمت على زوجة بلون طلب زوجها عبلاً. بالمادة ٢٥١ عقوبات .
(استئناف الرقازيق ٥/٩/١٨٩٥ ، القضاء س ٥ ص ٣٩٦)

٣٣٠٥ - اذا زنت الزوجة حال قيام الزوجية ثم طلقها الزوج طلاقاً يائناً وطلب محاكمتها بعد ذلك وجب في هذه الحالة للكم ببراءة ساحتها لأن الطلاق البائن يحل روابط الزواج الشرعية فتملك الزوجة عصمتها ويدهي أن طلب المحاكمة لا يكون الا من الزوج (المادة ٢٥١ عقوبات)
(الفيوم الجزئية ٢٧/١١/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٢ ص ١٥٠)

٣٣٠٦ - لما كانت محاكمة المرأة في الزنا مغلقة على بلاغ الزوج فراعاة لمصلحة شرف العائلة فهذه المصلحة عينها تستلزم عدم جواز اقامة

الدعوى العمومية على شريك المرأة اذا لم يكن هذا البلاغ .
(شبين الكوم الجزئية ١٨/٣/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٧٦
ص ٢٠٤)

٣٢٠٧ - متى لوحظ أن مفهوم المادتين ٢٥١ و ٢٥٢ عقوبات يقضى
بان جنحة الزنا لا تعتبر في الحقيقة جريئة الا في حق الزوج المثلوم شرفه
كانت النتيجة المقبولة عدلا وعقلا أن لا غقاب على المرأة الزانية اذا كانت قد
زنت لتواطؤ زوجها ورضاه ولو كان هو المشتكى عليها فيما بعد . . .
(الموسكى الجزئية ١٤/١٠/١٩٠١ الحقوق س ١٦ ص ٢٨٩)

٣٢٠٨ - يترتب على الطلاق البائن حل عقد الزواج واعتبار
الزوجين كأن لم يكن بينهما رابطة زواج ، وعلى ذلك لا يجوز للزوج أن
يطلب محاكمة زوجته الزانية اذا طلقها طلاقاً بائناً . . .

(استئناف قنا ٤/٧/١٩٠٧ المجموعة الرسمية س ٩ ص ١١٣)

٣٢٠٩ - عدم قبول الزوج رفع دعوى الزنا على زوجته وشريكها
يمنع من محاكمتها بمقتضى المادة ٣٢٤ عقوبات لانتهاكها حرمة ملك الغير
بدخولها في المكان الذي ارتكبا فيه الزنا .

(اسيوط الجزئية ٢٩/٦/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢ ص ٢٦٨)

٣٢١٠ - وفاة الزوجة المتهمة بالزنا قبل الحكم عليها يترتب عليه
سقوط الدعوى العمومية بالنسبة لها ولشريكها وتسقط الدعوى المدنية
ايضا تبعا للدعوى الجنائية .

(استئناف اسيوط ٤/١٢/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٢١
ص ١٩٧)

مادة ٢٧٤

المرأة المتروجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على
سنتين لكن لزوجها ان يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما
كانت .

الأحكام

قيام الزوجية

٣٣١١ - كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت في جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بكونها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض وعليه هو لكى ينفي هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٣١٢ - الحكم الصادر من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس ببطلان زواج المتهمة بالزنا من زوجها الطاعن والذي رفعت به الدعوى قبل واقعة الزنا يكون صحيحا ويكون الحكم المطعون فيه سليما فيما انتهى اليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لانعدام الزواج فى اليوم المقول بحصولها فيه .

(١٩٥٣/٢/٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٧٩ ص ٤٦٩)

٣٣١٣ - المقرر شرعا ان التطليقة الرجعية الثانية تصبح بائنة بينونة صغرى متى انقضت العدة قبل أن يراجع الزوج زوجته وان حكم البينونة الصغرى أنها تزيل الملك وان لم تزل الحل بمعنى أن للزوج - وقد فقد ملك عصمة الزوجة - أن يستحل مقاربتها بعقد ومهر جديدين فقط بدون أن يكون هذا الاستحلال موقوفا على تزوجها بزواج آخر كما هو الحال فى البينونة الكبرى . واذا جدد المطلق العقد على المطلقة كان فى ذلك ما يفيد أن مطلقته قد انقضت عدتها وبانت منه بينونة صغرى سقط بها ملكه لعصمتها وأصبحت طليقة تتزوج ممن شاءت . فاذا ما اتهمت المطلقة بارتكاب الزنا فى المدة التى كانت فيها بائنة قبل تجديد العقد فإنه لا عقاب عليها قانونا وليس من الجائز فى مثل هذه المواد المخلة بالعرض والشرف أن يقبل القاضى مطلق دليل ولا أن يؤول الوقائع تأويلا فى مصلحة الاتهام ، بل يجب عليه الاعتراف مع القانون بأنها مما يجب التحرج الشديد فى قبول أدلتها وفى استنتاج النتائج من وقائعها وظروفها أخذا بتلك القاعدة

الحكمة قاعدة دره الحدود بالشبهات .

(١١/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٩ ص ١٠٥)

الأدلة قبل الزوجة

٣٣١٤ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا ، أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة ، بحيث إذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بادانتها وتوقيع العقاب عليها .

(١٣/١٢/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٢ ص ٩٣٤ ، ١١/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ق ٥٨ ص ٢٥٨ ، ٢٩/٥/١٩٦٢ س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٣١٥ - أن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات لم تقصد بالمتهم بالزنا سوى الرجل الذي يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة ، فهو وحده الذي رأى الشارع أن يخصه بالأدلة المعينة المذكورة بحيث لا تجوز أدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها . أما المرأة فاثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقا للقواعد العامة .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١ ، ١٣/٢/١٩٣٣ ج ٣ ق ٨٧ ص ١٣٢)

٣٣١٦ - اثبات زنا الزوجة يصح بكافة طرق الإثبات القانونية ، أما تحديد أدلة الإثبات بالمصر في المادة ٢٣٨ إنما هو بالنسبة للشريك .

(١٤/١/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٤٩ ص ١٠٢)

رضا الزوج وتنازله

٣٣١٧ - جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يمد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة ، ويمد الثاني شريكا وهو الرجل الزاني ، فإذا امحت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم

على اشريك تائيدا غير مباشر لزوجة إنتى غدت يميناي عن كل شبهة اجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعنة الأصلية ، لأن آجرأم الشريك انما هو فرع من اجرام الفاعل الأصلي ، والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات لما كان ما تقدم ، فان تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته - والمقدم لهذه المحكمة - ينتج اثره القانوني بالنسبة لها ولشريكها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية للتنازل وجزاءتهما مما أسند اليهما .

(١٩٨٠/١١/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٢ ص ٩٩٥ ، ١٥/٣١/١٩٧٨ س ٢٥ ق ١٠٥ ص ٤٢٧ ، ١٩٣٣/٤/١٠٠٠ مجتوعة القواعد القانونية لجز ٣ ق ١٠٥ ص ١٥٨)

٣٣١٨ - اذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه في جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء اكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب ختاما أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يتجنبك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتغلقه بالنظام العام وينتج اثره بالنسبة لكلا الدعويين الجنائية والمدنية وهو ما يرمى اليه الشارح بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٧٨/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٨ ص ٥٢٧)

٣٣١٩ - ان دفاع الطاعن في خصوص تنازل الزوج المجنى عليه في جريمة الزنا يغد دفاعا هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسئولية الطاعن الجنائية وجودا وعدما مما يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا لتقول كلمتها فيه أو أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أما وقد قعدت عن ذلك فان حكمها يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٧٨/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٨ ص ٥٢٧)

٣٣٣٠ - ان التنازل الذي يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح افتراضه والاخلد فيه بطريق الظن ، لأنه نوع من الترك لا بد من اقامة الدليل على حصوله . والتنازل ان كان صريحا أي

صدرت به عبارات تفيده ذات الفاظها ، فان القاضى يكون مقيدا به ، ولا يجوز له ان يحمله معنى تنبوعه الالفاظ . اما ان كان ضمنيا أى مستفادا من عبارات لا تدل عليه بذاتها او تصرفات معزوة لمن نسب صدورها اليه ، كان للقاضى ان يقول بقيامه او بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصة من الأدلة والوقائع المعروضة عليه ، ومتى انتهى الى نتيجة فى شأنه فلا تجوز مناقشته فيها الا اذا كانت المقدمات التى اقام عليها النتيجة لا تؤدي اليها على مقتضى اصول المنطق .

(١٩٤١/٥/١٩٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٣٣٣١ - اذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها فى محاكمتها على جريمة الزنا لرضائه بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ، ورأت المحكمة انه لم يقدّم عليها دليل على صحة ما ادعت به الزوجة ، فرأت المحكمة فى هذه النقطة الموضوعية لا مقبّ عليه فيها .

(١٩٣٣/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨٧ ص ١٣٢)

٣٣٣٢ - طلب الحكم من المحكمة الشرعية على الزوجة بطاعة زوجها حتى لو كان مقدما من الزوج نفسه لا من وكيله وحتى لو كان تقديمه هو بصفة دعوى اصلية لا دفاعا فى دعوى نفقة فائه لا يفيد أن الزوج ضفيع عن زوجته ورضى بأن تعود لمعاشرته ولا ينافى حقه فى الاصرار على عقوبتها على الزنا ، بل ان اظهر ما يفيد ذلك هو أنه يريد اعتقالها فى منزله لمراقبتها .

(١٩٢٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٢ ص ٢٥٥)

من اجكام محكمة الموضوع

٣٣٣٣ - بما انه عملا بالمادة ٢٣٦ عقوبات يجوز لزوج المرأة المثبوت عليها الزنا ان يوقف تنفيذ الحكم فله ايضا ان يوقف سير الدعوى بحبل الحكم فيها .

(ملوى الجزئية ١٩٠٧/٣/٢٣ المجموعة الرسمية س ٨ ص ١٢٦)

٣٣٣٤ - اذا اوقفت دعوى الزنا المقامة على الزوجة بناء على ان

زوجها رضي معاشرته لها فهذا الاتفاق يستفيد منه الشريك في جريمة الزنا .

... (استئناف طنطا ١٩٠٨/٢/٢٤ المجموعة الرسمية س ٩ ص ١٧٨)

٣٣٢٥ - إذا منع الزوج تنفيذ الحكم الصادر على زوجته لارتكابها الزنا طبقا للمادة ٢٣٦ عقوبات فلا يمنع ذلك من تنفيذ العقوبة على الشريك إذا كان الحكم نهائيا . وهذا بخلاف ما إذا كان الحكم ابتدائيا واستعمل الزوج حقه المخول له بمقتضى المادة ٢٣٦ عقوبات المذكورة قبل أن يحوز الحكم المذكور قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، فإن الشريك يفلت من العقاب في هذه الحالة .

(استئناف طنطا ١٩١٠/٩/١٨ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣ ص ٧٨)

٣٣٢٦ - ليس للزوج الذي طلب محاكمة زوجته لارتكابها الزنا أن تنازل عن محاكمتها وقبل معاشرتها أن يرجع في تنازله ويطلب محاكمتها من جديد لأن تنازله نهائي لا رجوع فيه .

(استئناف الزقازيق ١٩١٢/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٤ ص ٤٨)

٣٣٢٧ - لا يشترط لايقاف دعوى الزنا بناء على تنازل الزوج عن شكواه أن يرضى بمعاشرة زوجته له كما كانت ، بل يجب ايقافها متى تنازل عنها ولو صرح بعزمه على طلاق زوجته .

- (بورسعيد الجزئية ١٩١٧/٧/٩ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٢٢ ص ٢٤)

٣٣٢٨ - ان الحق المخول للزوج في ايقاف محاكمة زوجته المتهمة بالزنا بشرط قبوله معاشرتها مخول أيضا للزوجة التي يحاكم زوجها بناء على شكواها لاعتياده الزنا في منزل الزوجية لأن الحكمة التي حدت بالشارع الى اعطاء حق العفو الى الزوج متوفرة تماما كذلك في حالة وقوع جريمة الزنا من الزوج في منزل الزوجية ، ولا محل للفرقة بين الحالتين ما دام أن الشارع راعى مصلحة الزوجية أكثر من مراعاته لمصلحة الهيئة الاجتماعية عند وقوع هذه الجريمة ، فضلا عن أن ذلك الحق مستفاد من نص المادة ٢٣٩ التي تقضى بأن تحريك الدعوى العمومية لا تكون الا بفعل الزوجة

ورضاها فايقاف الحكم يكون أيضا من حقها • وشريكة الزوج في الزنا
تستفيد حتما من ايقاف المحاكمة •

(استئناف أسيوط ١٩٢٠/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢١ ص ٩٦)

٣٢٢٩ - اذا رفعت النيابة الدعوى العمومية في جريمة زنا الزوجة
ثم طلقها الزوج نهائيا فان عدوله بعد ذلك عن طلب محاكمتها لا تأثير له
على سير الدعوى والمحاكمة لأن الشارع انما خوله هذا الحق اذا قبل معاشرتها
فاذا انتهى عقد الزواج ولم يكن هناك أمل بالمعاشرة فقد الزوج هذا الحق
وزالت صفته •

(استئناف الزقازيق ١٩٢٧/١٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٥٩
ص ١٣٠)

مادة ٢٧٥

ويعاقب أيضا الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة ••

حكم

٣٢٣٠ - اذا اتهم شخص بارتكاب جريمة الزنا المنصوص عنها في
المادة ٢٣٧ ونجب على النيابة اثبات كون المرأة التي زنى بها متزوجة وليس
عاليها أن تثبت علم المتهم بأنها كذلك ، اذ أن علمه بكونها متزوجة أمر
مفروض ، بمعنى أنه اذا أهمل الزاني في البحث عما اذا كانت المرأة التي
زنى بها متزوجة فيعتبر أنه قصد ارتكاب الزنا حتى ولو كانت المرأة
متزوجة • دافع المتهم عن نفسه بأنه ما كان يعلم أن المرأة التي زنى بها
متزوجة والمحكمة قررت أن هذا الدفع لا يفي بالمقصود بل يلزمه أن يثبت
أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك حتى ولو استقصى عنه •

(١٩١٠/٤/٢ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢٣٧)

من احكام محكمة الموضوع

٣٢٣١ - علق الشارع اقامة الدعوى على المرأة الزانية على بلاغ
الزوج حفظا لكرامة الأسرة ، ويسرى هذا المبدأ على شريكها ، فاذا لم يشك

الزوج زوجته فلا تصبح اقامة الدعوى على شريكها .

(ابوتيج الجزئية ١٩٠٥/٤/٢ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٨٣ ص ١٧٢)

٣٣٣٣ - اذا غفا الزوج عن زوجته الزانية وقبل معاشرتها استفاد الشريك من هذا العفو ما لم يصبح الحكم الصادر بالادانة نهائيا . ولا يكون الحكم المذكور نهائيا الا بانقضاء ميعاد الاستئناف وميعاد النقض والابرام .

(نبطا الجزئية ١٩٢٠/١١/٩ المجموعة الرسمية س ٢٣ ص ٨٦ ص ٨٩)

٣٣٣٣ - خلافا للقاعدة العامة التي تقضى بأن وفاة الفاعل الاصل لا تحول دون اقامة الدعوى العمومية على الشريك ، فان وفاة الزوجة الزانية قبل صدور الحكم النهائي يترتب عليها سقوط الدعوى العمومية بالنسبة للشريك .

(اللبان الجزئية ١٩٢١/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣٦ ص ٦٠)

مادة ٢٧٦

الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسام في المحل المخصص للحريم .

الأحكام

الأدلة على الشريك

٣٣٣٤ - أدلة الزنا التي استوجبت المادة ٢٧٦ عقوبات توافرها هي خاصة بشريك الزوجة الزانية ، في حين أن اثبات زنا الزوج بطرق الاثبات كافة .

(١٩٨٦/٤/٩٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٥ ص ٤٧٠)

٣٣٣٥ - لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات وقد حدثت الأدلة التي

لا يقبل الاثبات بغيرها على ارجل الذي يزنى مع المرأة المتزوجة ان تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا . . واذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كالتلبس والمكاتب يصح للقاضي ان يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن ضريحا في الدلالة عليه وتمتصبا على حصوله . . وذلك متى اطمأن بناء عليه على ان الزنا قد وقع فعلا . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى اليه على هذه الصورة الا اذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه ان يؤدي الى النتيجة التي وصل اليها . ذلك لانه بمقتضى القواعد العامة لا يجب ان يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشرا ، بل للعناكم في هذا من اخص خصائص وظيفتها التي انشئت من اجلها - ان تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى انه لا بد مؤد اليه .

(١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠ ، ١٩٧٤/٦/١٠ س ٢٥ ق ١٢٤ ص ٥٨٠ ، ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٣٣٣٦ - الصنيع في القانون ان الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل ان تكون محررة من المتهم نفسه .

(١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٣٣٧ - لا يمكن ان تصلح الصورة الفوتوغرافية ليستفاد منها دليل على ارتكاب جريمة الزنا ، لان القانون تشدد بحق - كما تشدد الشريعة الغراء وغيرها من الشرائع - في أدلة الزنا ، فلم يقبل من الحجج سوى القبض على المتهم متلبسا بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى منه . ولا يمكن قياس الصورة الفوتوغرافية على المكاتب والأوراق لان المشترط في هذه المكاتب والأوراق مع دلالتها على الفعل تكون محررة من المتهم نفسه .

(١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٩ ص ١٥٥)

٣٣٣٨ - ان المكاتب التي اوردتها المادة ٢٧٦ عقوبات من الأدلة والتي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهم بالزنا هي التي تكون

مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

(١٩٥٠/٥/١ أحكام النقض س ١ ق ١٧٨ ص ٥٤٧)

٣٣٣٩ - القانون صريح في ان وجود المتهم بالزنا في المحلل المخصص للحريم من الأدلة التي تقبل الاثبات عليه ، فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزلها وانفراده بها في مخدعها ومن سائر الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى أنه لا بد زنى بها في المنزل ؛ فان القول من جانب المتهم بتطور العادات في هذا الصدد لا يكون في الواقع الا مناقشة في تقدير الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة في ثبوت الزنا ، فلا يجوز التحدى به لدى محكمة النقض .

(١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣ ص ٧٨٧ ،

١٩٣٧/٥/١٧ ج ٤ ق ٨٦ ص ٧٤)

٣٣٤٠ - ان القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد يشهد عليه مباشرة واما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقنعها بأنه ولا بد وقع . والقانون حين تعرض في هذا الصدد الى بيان أدلة معينة لم يقصد الا ان القاضى لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء الا اذا كان اقتناع المحكمة قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها . واذن فالحكم الذى يدين المتهم في جريمة الزنا اكتفاء بتوفر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلا يكون مخطئا .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٦ ص ٧٢٠)

٣٣٤١ - ان القانون اذ جعل المكاتيب من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من المتهم ، بل كل ما استوجبه هو ثبوت صدورها منه . واذن فلا تشريب على المحكمة اذا هي استندت في اثبات الزنا على المتهم الى مسودات مكاتيب بينه وبين المتهمه ولو كانت غير موقعة منه ما دام قد ثبت صدورها عنه .

(١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١٥ ص ١٩٥)

التلبس

٣٣٤٢ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وإن نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة إلا أنه لا يشترط في التلبس بالجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد وقعت بالفعل .

(١٩٨٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١٣ ص ١١٢١)

٣٣٤٣ - إن المادة ٢٧٦ عقوبات قد أوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه ، ولا يشترط لتوافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت الجريمة في حق الزوجة وشريكها من ضبطهما بملابسهما الداخلية في حجرة واحدة بالفندق في وقت متأخر من الليل ومن أقوال المجنى عليه الذي استأذنته الزوجة في المبيت عند اختها فأذن لها بذلك ، ومن تقرير مصلحة الطب الشرعي بوجود حيوانات منوية بملاءة السرير ، وكانت الوقائع التي استخلصت منها المحكمة وقوع فعل الزنا من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(١٩٧٥/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٤ ص ٧٤٤)

٣٣٤٤ - لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكاب الفعل ، بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد وقعت .

(١٩٥٣/٢/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٠٧ ص ٥٦٦)

٣٣٤٥ - إن المادة ٢٧٦ عقوبات إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كما عرفت المادة ٨ ت ج واذن فلا يشترط فيه أن يكون المتهم

قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي ان يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند القاضى مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا ، واثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة . فلا يجب أن يكون بمنحصر يحررها مأمورو الضبطية القضائية في وقتها ، بل يجوز للقاضى أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه . وذلك لأن الغرض من المادة ٨ تـ جـ غير الغرض الملحوظ في المادة ٢٧٦ المذكورة ، إذ المقصود في الأولى هو بيان الحالات الاستثنائية التي يخول فيها لمأموري الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق ، مما يقتضيه لكي يكون عملهم صحيحاً - أن يحرروهم ويثبتوه في وقتهم . أما الثانية فالمقصود منها: ألا يعتمد في إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل ان لم يكن معاصراً له ، لا على إشارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

(١٩٤٢/٥/١٩٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٣٣٤٦ - إذا شهد شاهد بأنه دخل على المتهم وشريكها فجأة في منزل المتهم فإذا هما يغير سراويل ، وقد وضعت ملابسهما الداخلية يعضها بجوار بعض وحاول الشريك الهرب عندما أصر الشاهد على ضبطه ، ثم توسلت الزوجة إليه أن يصفيح عنها وتعهدت له بالتوبة ، فتأثر بذلك وأخل سبيلها ، واستخلصت المحكمة من ذلك قيام حالة التلبس بالزنا فان استخلصها هذا لا تصح مراجعتها فيه .

(١٩٤٠/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٠ ص ١٤٢)

٣٣٤٧ - ان القانون انما أراد بحالة التلبس التي أشار إليها في المادة ٢٣٨ عقوبات أن يشاهد الشريك والزوجة المزني بها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً . فمتى بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يبدو أن يكون شروعا في جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ، خصوصاً إذا لوحظ أن القانون يجعل مجرّد وجود رجن في منزل مسبل في المحل المخصص للجريم دليلاً

على الزنا أى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع .:

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٣ ص ٥٢٥)

٣٢٤٨ - إذا كان الثابت بالحكم أن زوج المتهمة - وهو مسلم - حضر لمنزله فى منتصف الساعة العاشرة ليلاً ، ولما قرع الباب فتحت زوجته وهى مضطربة مرتبكة ، وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود للسوق ليستحضر لها حلوى ، فاستمهلها قليلاً لكنها ألحت عليه فى هذا الطلب فاعتذر ، فعادت وطلبت منه أن يستحضر لها حاجات أخرى ، فاشتبه فى أمرها ودخل غرفة النوم فوجد المتهم مخبئاً تحت السرير وكان خالفاً بحذاءه . وكانت زوجته عند قدومها لا شئ يستترها غير جلابية النوم ، فاتخذت المحكمة من هذه الحالة التى ثبتت لديها دليلاً على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب باعتباره متلبساً بجريمة الزنا ، فهى على حق فى اعتباره كذلك ، على أن وجود المتهم فى المجلى المخصص للحريم فى منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التى نصت المادة ٢٣٨ عقوبات على ضلاحتها وحدها حجة على الشريك المتهم بالزنا .

(١٩٣٥/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٩ ص ٥١٣)

٣٢٤٩ - لا ضرورة مطلقاً فى جريمة زنا الزوجة أن يضبط الشريك متلبساً بالجناية بواسطة الضبطية القضائية بل مشاهدته التلبس بواسطة الشهود أو أحدهم كاف .

(١٩١٤/٥/٢ الشرائع س ١ ص ١٩٩)

٣٢٥٠ - يقضى المادة ٢٣٨ عقوبات بأنه لا يقبل من الأدلة لاثبات ادانة الشريك مع امرأة زانية سوى بعض أدلة معينة خصوصاً الاعتراف المنصوص عنه بالمادة المشار إليها ، فإن المراد به اعتراف الشريك شخصياً لا اعتراف المرأة الزانية لأن اعترافها هذا فيما يتعلق بشخص شريكها ليس اعترافاً بمعنى الكلمة القانونى ، بل هو ركن من أركان تقدير الأدلة وغير مقبول كدليل اثبات فى الدعوى .

(١٩١٤/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ص ١١٢)

من احكام محكمة الموضوع

٣٢٥١ - متى حدد القانون طريقة للاثبات وجب الوقوف عندها ، ولا يحكم على متهم بالزنا الا اذا اخذ متلبسا بالفعل او وجد ما يدل عليه كتابة . ولم يرسم القانون هذه الطريقة الا لحكمة بالغة وهي في هذا الموضوع صيانة الاعراض عن أن تكون عرضة لسوء الظن وحسنا للاستنتاج .

(استئناف بصر ٣/١٠/١٩٨٢ الحقوق س ٧ ص ٣٠٩)

٣٢٥٢ - وجود شخص متهم بالاشتراك في الزنا في البيت الذي تسكنه الزوجة ليس دليلا على الجريمة متى ثبت أن الزوجة لا تسكن مع زوجها وأن البيت الذي تعيش فيه هو محل اقامتها الخصوصي .

(استئناف طنطا ٧/٥/١٩٠٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٠٤ ص ٢١٢)

٣٢٥٣ - حالة التلبس المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الخاصة بالشريك في الزنا لا تقتضي حتما حالة التلبس المبينة في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات أي أن يشاهد الجاني وقت ارتكاب الجريمة او عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، بل يكفي أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا في أن الجريمة قد ارتكبت ويجوز اثبات حالة التلبس بكل الأدلة القانونية بما فيها البينة . أخرج المتهم امرأة متزوجة من منزل زوجها واسكنها حجرة في منزل شخص آخر حيث اقام معها ليلة كاملة ، ثم تردد عليها مرارا فحكمت المحكمة بأن هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشهود تكون حالة التلبس فيما يتعلق بالشريك في الزنا .

(استئناف اسيوط ١٠/٢/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٥٦)

(ص ٩٢)

مادة ٢٧٧

كل زوج ذني في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

مناقشة مجلس النواب مشروع المادة ٢٧٧

(صورة طبق الأصل من محضر الجلسة الثانية والستين في يوم ٢٦ يولية سنة ١٩٢٧)
أشير الى المادة ٢٧٧ نصها :

« كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعدما لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية » .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة » - أرى أن تحذف من المادة عبارة « تكون قد أعدما لذلك » اذ انى لا أفهم أن شرط الاعداد هو الذى يؤدى الى العقوبة ، فافترضوا أنه وجدت امرأة عرضا في منزل الزوجية وتمكن الزوج من الزنا بها فهل يقال انه لا يعاقب لأنه لم يعد هذه المرأة لذلك الغرض ؟

إذا قلنا بعدم العقاب فكأننا فوتنا قصد الشارع - وما دام قد ثبت أن الرجل ارتكب جريمة الزنا غير مرة وجب رفع الكيد الثانى - ولا أرى اذن ضرورة لعبارة « تكون قد أعدما لذلك » وأطلب حذفها .

« معالى النائب المحترم مكرم باشا عبيد » - انى أوافق حضرة الأستاذ اسماعيل حمزة على اقتراحه ، وأزيد عليه اقتراحا برفع عبارة « غير مرة » وفي الواقع أن الرجال قساة جدا أيها السادة لأنهم هم الذين يشرعون لأنفسهم .

وانى أنظم لحضرات النواب الذين تكلموا عن الدين ، لا لأننا نطبق الدين على الدنيا ، بل لأن الدين هو مثلنا الأعلى . وكل منا يرجو أن تنتشر الفضيلة بين الناس ولتتمكن في المستقبل من معاقبة كل انواع الزنا مهما كانت ظروفه وحياتنا الاجتماعية الحالية تجعل الشارع يتردد عند تقرير عقوبة الزانى ، ولا يمكن أن يصل التشريع الوضعى الى مستوى التشريع السماوى ، وليس معنى هذا أن الشريعة الفراء أو الشرائع الأخرى قاسية فى عقوباتها لأن الواقع انه يجب أن يعانى الزانى ايا كان وفى كل حالة . ولكن الاعتبار الاجتماعية كما قدمت هى التى تجعل الشارع يتردد فى العقوبة . على أنه فى الوقت نفسه لا يجوز أن نسمح صراحة للرجل أن يزنى من غير عقاب ولا أن يزنى بحضور امرأته أو فى منزل الزوجية ، فهو ان فعل ذلك كان فاسقا غير جدير بالرافة ووجب على الشارع أن يوقع عليه العقوبة التى يستحقها ، وأغلب ظنى أن هذا أقل انصاف منا كرجال للفضيلة ذاتها وللمرأة فى ذاتها .

(تصليق)

ولذلك أوافق على حذف عبارة « غير مرة » و « امرأة تكون قد أعدما لذلك » الواردتين بالمادة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة » - أقترح حذف عبارة « أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات » اذ أنه يجب الاقتصار على عقوبة الحبس والمساواة فى هذا الصدد بين الرجل والمرأة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى » - حضرات النواب المحترمين : الواقع

أن النساء يتهمتنا نحن الرجال بأننا جميعا نشرع نراعى مصلحتنا دائما ونعمل ضدمن وقد ترتب على ذلك أن قامت في بلاد العالم ثورة نسوية ترمي الى تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل . وثبتت محاولات النساء لدخول برلمانات بريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها الا مظهرا لهذه الثورة .

لقد وضع الرجل كل الشروط اللازمة للمحافظة على العرض ففرض على الزوجة كل العقوبات في حين أنه أقل منها أو خففها عن نفسه ، مع أن العدالة تقضى بأن تكون عقوبة الزاني هي ذات العقوبة المفروضة على الزانية .

فالمادة ٢٧٧ من المشروع تنص على حالة الزوج الذي يزني مرة في منزل الزوجية بامرأة يكون قد أعد لها لذلك وثبت عليه بهذا الأمر ... إلخ .

فالمشرع اشترط في هذه المادة ثلاثة شروط ، وهي : الإعداد ، والتعدد ووقوع الفعل في منزل الزوجية ولكنه لم يفعل ذلك لصالح المرأة . فالرجل له أن يزني في الخارج كما يشاء وله أن يزني مرة وإحدى في منزل الزوجية . أما المرأة فلا تستطيع شيئا من ذلك . والا فالباقى العقاب . فلم لا تتركها كالرجل تعمل ما تشاء خارج منزل الزوجية حتى يكون هناك تعادل ومساواة على الأقل ؟

يا حضرات النواب المحترمين : لقد أجمع علماء النفس على أن الرجل هو السبب في دعارة المرأة لأنها قد تندفع في هذا السبيل انتقاما من زوجها وبمبادلة الخطيئة بالخطيئة .

لقد كان الواجب أن يعاقب الرجل قبل أن يعاقب المرأة لأنه هو الذي ساقها الى دعارة الدعارة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي » - لقد رسم هذا القانون حدود الزوج وحدود الزوجة ولذا لا يصح أن تقاس عقوبة أحدهما بعقوبة الآخر . فقد نص على عقوبة الحبس للرجل الذي يقتل زوجته وهي متلبسة بجريمة الزنا . ولكن ليس كل رجل يفعل ذلك ، فقد يتسامح الزوج في هذا الحق ويكتفى برفع المستوى العمومية على زوجته فيحكم عليها بالحبس سنتين لكان إذن يجب ، نسوي بين الزوجين ، أن يساح للزوجة حق قتل زوجها في حالة التلبس بالزنا . وإني أوافق على التعديل الذي تقدم به معالي وزير المسالية بشرط أن تبقى العقوبة كما هي الآن .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحديدي » - حضرات النواب المحترمين : لقد قصد الشارع بالمادة المطروحة أمام حضراتكم أن يعاقب شخصا يمكن القول عنه بأنه مستهتر بحرمة العلاقة الزوجية .

ولو نظرنا الى هذا الفعل في ذاته لوجدنا أن ضرره لا يقتصر على مجرد ارتكابه فحسب ، بل قد يجبر الزوجة على اتيان مثله اما معاندة منها لزوجها ورغبة في محاكاته انتقاما منه وتشفيا ، لهذا كان لزاما علينا في هذه الحالة أن نتشدد في توقيع العقوبة .

لذلك أرى أن الاقتراح الخاص بحذف عقوبة الفرقة اقترح وجيه وأزيد معالي مكرم باشا في رايه .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون » - يحق لنا أن نتساءل بعد أن حذف عقوبة الغرامة ، هل للزوجة أن تقف تنفيذ الحكم كما يجوز للرجل ؟

« الرئيس » - سنأخذ الرأي الآن على الاقتراحات التي قدمت من بعض حضرات النواب المحترمين بتعديلات في المادة ٢٧٧ بحسب ترتيبها وهي :

أولاً - اقتراح من حضرة النائب المحترم زهير صبرى ونصه :

« أقترح أن تكون المادة ٢٧٧ كالآتي :

كل زوج زنى وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على سنتين . . .

« فالموافق على الاقتراح يقف .

(وقف اقلية) .

« الرئيس » - إذن نقرر رفض الاقتراح .

ثانياً - اقتراح من حضرات النواب المحترمين محمود عبد النبي بك والشيخ حمد طابو سديره وعبد الحليم مصطفى خليل بك ونصه :

« نرى تعديل المادة ٢٧٧ بما يأتي :

كل متزوج زنى في منزل الزوجية أو غيره وثبت عليه الزنى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر . . .

« فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقف اقلية) .

« الرئيس » - إذن نقرر رفض الاقتراح .

ثالثاً - اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة ونصه :

« أقترح حذف عبارة « غير مرة » و « بأمرأة تكون قد إعتد بها لذلك » من المادة ٢٧٧ التي أصلها ٢٧٩ من مشروع الحكومة . . .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفائية » - توافق الوزارة على هذا التعديل فيصبح نص المادة كما يأتي : « كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية » . . .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لشؤون القصر » - ان اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة يحتوى على شقين . فإخذ الرأي على أحد شقيه فيه تضييع لنية الاقتراح . . .

« الرئيس » - ان حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة تقدم اقتراحين بتعديلات في المادة ٢٧٧ وأحدهما الاقتراح الذى تلوته قبل الآن على حضراتكم .

« فالموافق عليه يتفضل بالوقوف .

(وقف أغلبية) .

« الرئيس » - إذن يصبح نص المادة بعد التعديل هكذا « كل زوج ذنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية »

« الرئيس » - رابعا - اقترح من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك نصه :

« اقترح استبدال كلمتى (بدعوى الزوجة) بكلمات (بناء على طلب الزوجة) » .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب » - سبق أن وافق المجلس على المادة ٢٧٣ من هذا المشروع وفيها عبارة « بناء على دعوى زوجها » فلا أرى محلا لهذا التعديل .

« الرئيس » - الموافق على اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يتفضل بالوقوف .

(وقف أقلية) :

« الرئيس » - إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

خاصا - اقترahan أحدهما من حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون ونصه :

« ولكن الزوجة أن توقف تنفيذ هذا الحكم برضاها معاشرتها له كما كانت » .

والثانى من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى ونصه :

اقترح جعل المادة ٢٧٧ كالآتى :

« كل زوج ذنى لى منزل الزوجية بأمرأة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر . وللزوجة أن توقف التنفيذ بقبولها معاشررة زوجها » .

ولما كان هذا الاقتراح الأخير يحتوى على شقين الأول مماثل لاقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة الذى وافق عليه المجلس الآن والشق الثانى يتفق مع اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون فيؤخذ الراى على الشق الثانى مع اقتراح الأستاذ أنطون .

فالموافق عليه يتفضل بالوقوف .

(وقف أقلية)

« الرئيس » - إذن تقرر رفض الشق الثانى من هذا الاقتراح واقتراح الأستاذ أنطون جرجس .

سادسا - اقترح من حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة ونصه :

« اقترح أن تحذف من المادة ٢٧٧ عقوبة الغرامة » .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » - الوزارة توافق على هذا الحذف .

« الرئيس » - الموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقف الغلبية)

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب » - لا أرى معنى للكلمة المذكورة الواردة بعد عبارة « بدعوى الزوجة » فأقترح حذفها .

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » - نوافق على حذف هذه الكلمة .

« الرئيس » - اذن اتلو على حضرتكم نص هذه المادة بعد التعديلات .

« المادة ٢٧٧ - كل زوج زنى فى منزل الزوجية ولبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة . يجازى بالسجن مدة لا تزيد على ستة شهور » .

فهل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

حكم

٣٢٥٤ - للزوجة أن تسكن زوجها جيشاً سكنه ، فلها من تلقاء نفسها أن تدخل أى مسكن يتخذه ، كما للزوج أن يطلبها للإقامة به ، ومن ثم فانه يعتبر فى حكم المادة ٢٧٧ ع منزلاً للزوجية أى مسكن يتخذه الزوج ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلاً . واذن فإذا زنا الزوج فى مثل هذا المسكن فانه يحق عليه العقاب ، اذ الحكمة التى توخاها الشارع ، وهى صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التى تلحقها بخيانة زوجها أياها فى منزل الزوجية ، تكون متوافرة فى هذه الحالة .

(١٣/١٢/١٩٤٣ . مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢١٣ ص ٣٥٦)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٢٥٥ - المنزل الذى يسكنه الزوج عادة هو منزل الزوجية بالمعنى الوارد فى المادة ٢٣٩ عقوبات سواء كانت الزوجة ساكنة فيه أو غير ساكنة .

(استئناف أسبوط ١٣/٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٦٨

ص ١٣٠)

٣٢٥٦ - ظاهر من نص المادة ٢٣٨ عقوبات لا سيما ترحمتها الفرنسية ومن سياقها والمحل الذى وضعت فيه أن الشارع إنما حدد الأدلة

التي تكون حجة في الزنا بالنسبة الى الشريك في الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٣٦ و ٢٣٧ عقوبات أى في حالة ارتكاب المرأة المتزوجة جريمة الزنا مع آخر فإن البشارع في هذه الحالة جعل الأدلة التي تقبل ضدد هذا الأخير هي المبينة بالمادة ٢٣٨ ، وقد قرر العلامة جارسون بما يفيد انه في هذه الحالة المذكورة وان لم يجز اقامة الدليل على الرجل الشريك دون المرأة نفسها المزنى بها وقاصرا أيضا على هذه الحالة حالة زنا المرأة المتزوجة برجل دون حالة اعتياد الرجل المتزوج على الزنا في منزل الزوجية فانه في هذه الحالة تكون الأدلة والجج التي تقبل ضد المرأة المجرمة بالزنا وضد الرجل أو المرأة في حالة الاعتياد هي كل الأدلة والقرائن الجائز الأخذ بها في سائر الجرائم .

(استئناف أسيوط ١٣/١/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢٠ نص ١٠١)

٣٢٥٧ - في حالة ارتكاب الزوج لجريمة الزنا المنصوص عنها بالمادة ٢٣٩ عقوبات يكون لمسامحة الزوجة وتنازلها عن طلب محاكمة زوجها نفس الأثر المنصوص عنه بالمادة ٢٣٥ عقوبات في حالة ما اذا كانت الزوجة هي التي ارتكبت الجريمة .

(سنوهاج الجزئية ٩/٢/١٩٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٦٠ ص ١٠٤)

مادة ٣٧٨

كل من فعل علانية فعلا فاضحا مغلا بالحيا، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه .

- رفع الحد الأدنى لعقوبة الفحشاء الى ثلثمائة جنيه بدلا من خمسين جنيها وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ١٤/٤/١٩٢٨ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

الفعل الفاضح

٣٢٥٨ - يبين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن الجريمة

لا تقوم الا بتوافر اركان ثلاثة ، الاول فعل مادي يחדش في المرء حياء العين أو الأذن ، سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه ، والثاني العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة ، والثالث القصد الجنائي وهو تعمد الجاني اتيان الفعل . ومداعبة الطاعن لسيدة بالطريق العام واحتضانه لها من الخلف مما أثار شعور المارة حسبا استظهره الحكم المطعون فيه ، ينطوي في ذاته على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لاتيان المتهم علانية فعلا فاضحا يחדش الحياء على النحو المتقدم :

(١٩٧٥/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٩٦ ص ٨٩١)

٣٢٥٩ - يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادي يחדش في المرء حياء العين أو الأذن . أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفيحش فلا تعتبر إلا سببا . وأذن فإذا كان الحكيم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسجوع لسيدتين يتعقبهما تعرفوا انكم طراف تحبوا بروح أي سينا ، جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ . والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سبب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

(١٩٥٣/٦/١٦ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٥ ص ٩٩٦)

٣٢٦٠ - القانون يعاقب على كل فعل فاضح مخل بالحياء ، وتقدير الأفعال التي من هذا القبيل يختلف باختلاف الأوساط والبيئات واستعداد اهليهما وعاطفة الحياء عندهم للتأثر . ويعتبر فعلا مخل بالحياء ما تأتي به المرأة في محل عمومي من الحركات البذيئة التي تثير فكرة التمازج الجنسي كترقيص البطن .

(١٩٢٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣١ ص ٢٧٠)

٣٢٦١ - إذا كان اقتفاء أثر السيدات في الطريق ومسهن باليد والدخول ورائهن في منزل وتوجيه الكلام اليهن بالرغم عن ممانعتهن ، كل ذلك لا يكفي لتكوين الفعل الفاضح المخل بالحياء ، فإن هناك مع ذلك

محلا للمحاكمة على جريمة سب لأن مثل هذا الفعل يمس كرامة السيدات .
(٢١/٧/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٥)

العلانية

٣٣٦٢ - لا يشترط لتوافر العلانية التي عنتها المادة ٢٧٨ عقوبات أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة .
(١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٥ ص ٨٤٧)

٣٣٦٣ - المكان العام بالمصادفة - كالمقابر - هو بحسب الأصل مكان خاص قاصر على أفراد طوائف معينة ، ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق ، فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ، أما في غير هذا الوقت يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلاؤه أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فإذا أهمل الفاعل في اتخاذ الاحتياط الكافي كان يكون قد أغلق الباب دون أحكام فانه يؤاخذ بمقتضى المادة ٢٧٨ عقوبات إذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهد فعلاه ولو كان دخوله بطريق المصادفة .

(١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٥ ص ٨٤٧)

٣٣٦٤ - المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الأصل مكان خاص قاصر على أفراد أو طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره أحد ، أما في غير هذا الوقت فانه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلائه ، أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فإذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل انتفى تحقق العلانية ولو افتضح الفعل نتيجة حادث

قهرى أو بسبب غير مشروع .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٩ ص ١١٢١)

٣٣٦٥ - متى كان الحكم لم يستظهر عناصر المصادفة التى تسبغ على المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح المخل بالحياء ، ولم يبين ان كان الطاعن قد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، أو انه قصر فى اتخاذها ولم يتحقق ان كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل فى هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعمدوا إلى النظر من ثقب الباب أو تسليق النافذة أو السور فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى بيان ركن العلانية التى يتطلبها القانون فى هذه الجريمة بما يوجب نقضه .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٩ ص ١١٢١)

٣٣٦٦ - متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن ان الأفعال المنافية للأداب العامة التى أتاها على جسم المجنى عليه قد صدرت منه فى الترام وفى الطريق وفى إحدى المنتزهات ، وهى أماكن عامة بطبيعتها ويحتمل مشاهدة ما يقع فيها ، فان ذلك يتحقق به ركن العلانية .

(١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣ ص ٥٨)

٣٣٦٧ - العلانية ركن من أركان جريمة الفعل الفاضح الا اذا كان ما اقترفه المتهم من فعل فاضح حاصلًا مع امرأة فإن العلانية فى هذه الحالة تكون غير لازمة بنص المادة ٣٤١ عقوبات .

(١٩٢٩/١١/٧ مجئوعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١٦ ص ٣٦١)

الفصل الجنائى

٣٣٦٨ - يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح غير العلنى المنصوص عليها فى المادة ٢٧٩ عقوبات ان تتم بغير رضا المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياء على الرغم منها .

(١٩٥٩/١١/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٨ ص ٨٣٤)

٣٢٦٩ - مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ عقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما ان الأدلة والاعتبارات التي ذكرها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه المحكم .

(١٦/١١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٨ ض ٨٢٤)

٣٢٧٠ - يكفي قانونا: توافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء أن يكون المتهم عالما بأن فعلته من شأنها أن تهدش الحياء ، فمن يدخل دكان حلاق ويبول في الحوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير مقتضى للاظهار بخالته المنافية بالحياء ، يتوافر في تحقه القصد الجنائي في تلك الجريمة .

(١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٤ ص ٢٤٢)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٢٧١ - تتعين علنية الفعل الفاضح المخل بالحياء بالمكان الذي وقع فيه وامكان رؤية الغير له . والسجين مكان عمومي ولا يغير من صفته هذه وجوب حصول من يريد الدخول فيه على تصريح وبناء على ذلك يكون الفعل الفاضح المخل بالحياء الذي يقع في قاعة من السجن فعلا علنيا سيما اذا حصل في حضرة أناس .

(جنائيات مصر ١٤/٦/١٩٠٤ للمجموعة الرشنية ش ٦ ق ٥٢ ص ١٠٧)

٣٢٧٢ - مجرد تقبيل امرأة علنه لا يعد هتكا لعرضها وانما هو مما يخلها وفيه مغايرة للآداب ، ولذلك يجب تطبيق المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ عقوبات .

(استئناف مصر ١٩٠٥/١/٣ الاستقلال س ٤ ص ٨٨)

٣٢٧٣ - الفعل المخل بالحياء والآداب اذا ارتكب داخل سجن يعاقب عليه بالتطبيق للمادة ٢٤٠ عقوبات باعتبار أنه فعل فاضح علني (ولو أن السجن لا يعد محلا عموميا) ، وذلك اذا شاهده عدة أشخاص أو كان يمكنهم مشاهدته ان كانوا مستيقظين .

(احالة قنا ١٦/٤/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ٩ ص ١٨٩)

٣٢٧٤ - ليس القصد الجنائي ركنا من أركان جريمة الفعل الفاضح العلني . وعلى ذلك فمن يرتكب هذه الجريمة لا يعفى من العقاب إذا أقام الدليل بأنه ما كان يقصد أنه يرى أو ما كان يعرف أنه يمكن أن يرى ويكفى أن يكون هناك إهمال أو عدم تبصر أو عدم احتياط من جانبه .
(الأقصر الجزئية) ٢٧ ، ١١ / ١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٧١ ص ١١٨)

٣٢٧٥ - تتوفر أركان جريمة الفعل الفاضح متى وُفِعَ من الجاني أي فعل مادي مغاير للآداب علنا وتقدير ذلك متروك للقاضي بحسب ظروف كل حالة ، لأن الحياء أمر اعتباري يختلف باختلاف الأوساط ودرجة الحضارة وعليه - فيعتبر رقص البطن - مغلبي - مخجل - محموم - فتلا فاضحا معاقبا عليه ويمد القصد الجنائي - متوافرا فيه - لتعمد المذنب له عرض نفسه للأنظار بتقوى مقتضى ولو لم يكن في نيته الاستهانة بالآداب العامة .
(الأزيكية المركزية ١٢ / ٢ / ١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٤٥ ص ٩٧)

مادة ٢٧٩

يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مغلّا بالحياء ولو في غير علانية .

حكم

٣٢٧٦ - لفظة امرأة الواردة في المادة ٢٤١ عقوبات هي لفظة عامة فتطلق على الأنثى سواء كانت بالغة أو غير بالغة .
(١٩٠٦ / ١ / ٢٠ الاستقلال س ٦ ص ٧٣)

حكم المحكمة الموضوع

٣٢٧٧ - إذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها أمرا منافيا للآداب ، فلا يعتبر مرتكبا لأمر مغل بالحياء بالمعنى الوارد في المادة ٢٤١ عقوبات إذ إن هذه المادة مثل المادة ٢٤٠ لا تنطبق إلا في حالة ما تعدى الفعل الفاضح حد الكلام واقترب بفعل مادي .
(أسوان الجزئية ١٠ / ٣ / ١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١١١ ص ٢١٣)

الباب الخامس

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة

مادة ٢٨٠

كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام
المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض
على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

- دمج الحد الأقصى لغرامة الغرامة الى مائتى جنيه بدلا من عشرين جنيها بموجب القانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- دمج ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

٣٣٧٨ - الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه
حق يضر العدالة ، الحرية الشخصية حق طبيعى ، لا يجوز القبض على أحد
أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته فى غير حالة التلبس الا باذن القاضى
المختص أو النيابة العامة استنادا الى المادة ٤١ من الدستور .

(١٩٨٨/١١/٢٠ ط ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق)

٣٣٧٩ - القبض على الشخص هو امساكه من شخصه وتقييد
حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء
فترة زمنية معينة .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣)

٣٣٨٠ - لما كان القبض على شخص هو امساكه من جسمه
وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكان حبس الشخص أو حجزه

معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن و كانت هذه الأفعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتا طالا أو قصرا ، فانه يتعين القول بأن الشوارع يعتبر أن كل حادثة من تخريب الشخص في التحرك - سواء عد ذلك قبضا أو حبسا أو حجزا - معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فتوقع عقوبة الجنحة في الحالة المبينة في المادة الأولى وعقوبة الجنائية في الأحوال المبينة في المادة الثانية بفقرتها : والقول بغير ذلك يتجافى مع المنطق . فانه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تفضيل العقوبة في حالة القبض فقط مع أنه أخف من الحجز والحبس .

(١٩٤٤/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٨ ص ٤٧٨)

٣٣٨١ - صرح منشور المديرية بالقبض على المشبوهين الداخليين في البلد أو الخارجين عنها لئلا وبقائهم تحت التحفظ بشرط أن يعقب ذلك تحقيق سريع يجزئ العمد . فاذا قبض العمد على أشخاص وحبسهم متعمدا بدون أن يجرى معهم تحقيقا طبقا للمنشور ليس له أن يتركن على المنشور المذكور في الدفاع عن نفسه في تهمة الحبس بدون وجه حق المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات .

(١٩١١/٥/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١ ص ٣٠٣) .

٣٣٨٢ - يعاقب الولي نظير أمره بسجن مخجور وقيدته بتحديد

(١٨٩٥/١/٥ الحقوق س ١١ ص ٢٥) .

حكم المحكمة الموضوع

٣٣٨٣ - إذا قبض شخص على آخر بناء على تكليفه بالتحري عنه من قبل رجال الضبط والربط لسوء سيره لارساله لجهة الاقتضاء فلا يعد فعله هذا من قبيل الحبس غير القانوني ولا يعاقب عليه .

(استئناف مصر ١٨٩٥/١١/١٦ القضاء س ٣ ص ٤٣)

مادة ٢٨١

يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل شخص اغار محلا للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك .

مادة ٢٨٢

إذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيا بدون حق بزي مستغلى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن . ويحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية .

الأحكام

التهديد بالقتل

٣٢٨٤ - أن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات تتحقق سواء أكان التهديد بالقتل حصل في وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز ، فلا يشترط أن يكون التهديد بالقتل أو التعذيب تاليا للقبض .

(١٩٥٠/٥/٣٠ أحكام النقض من ١ ق ٢٣٠ ص ٧٠٩)

٣٢٨٥ - أنه لما كان القانون يقتضى - لاعتبار القبض مقترنا بالتهديد بالقتل معدودا جناية بالمادة ٢٨٢ عقوبات - أن يكون تهديد بالقتل قد وقع بقول أو فعل موجه للمقبوض عليه شخصيا ، فإنه لا يكفي لإدانة المتهم في هذه الجريمة أن تقول المحكمة في حكمها أن المتهمين قبضوا على المجنى عليه واقتادوه قسرا وحملوه عنوة واقتدارا إلى زراعة ذرة مجاورة وأخفوه ولاذوا بالفرار ، وكان مع بعضهم أسلحة وفتح بعضهم تشكيلات - وعصى وأنهم هددوا بهذه الأسلحة بقتل المجنى عليه ، الأمر المستفاد من استعمال أحدهم السلاح الذي كان يحمله إذ هدد به الشاهد فلانا عند اعتراضه على خطف المجنى عليه واستغاثته وأطلق هذا المتهم بالفعل عيارا ناريا على الشاهد المذكور أصابه في كتفه .

(١٩٤٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠٩ ص ٨٨٦)

٣٢٨٦ - العبرة في توفر ركن التهديد بالقتل في جريمة القبض والمبسن بغير حق ليست بما يقع في نفس المجنى عليه من اعتقاده أن الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد والخوف من القتل ،

وانما العبرة في ذلك هي بأن يصدر عن الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل .

(١٢/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧١ ص ٨٣٢)

التعذيبات البدنية

٣٢٨٧ - لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ؛ ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

(٢٣/٦/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٣ ص ٦٨٨)

٣٢٨٨ - الاصنابات العديدة التي استعملت في أحداثها آلة صلبة راضة - كالصا الغليظة أو عقب (كعب) البندقية يتحقق بها التعذيب البدني بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .

(٢٣/٦/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٣ ص ٦٨٨)

٣٢٨٩ - ان ايثاق يدي المجنى عليه وقيده رجله بالحبال واصنابته من ذلك بسخجات ووزرم ، ذلك يصح اعتباره تعذيباً بدنياً .

(٢٢/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٩ ص ٦٥٠)

٣٢٩٠ - يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ، ولا يشترط أن يكون تالياً له .

(٢٣/٦/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٣ ص ٦٨٨ ، ١٦/١/١٩٥١ س ٢ ق ١٩٣ ص ٥٠٩)

٣٢٩١ - متى كاث الواضح من الحكم ان جريمة القبض بتون وجه حق مع التهديد او التعذيبات البدنية التي دين المتهمان بها قد تمت واكتملت عناصرها قبل فرار المجنى عليه ، فلا يؤثر في مسئوليتهما الجنائية ان يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه او بموافقة الجناة وارشادهم .

(١٤/٥/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٠٣ ص ٧٢٢)

الشروع

٣٢٩٢ - إذا كان واحد من المتهمين قد طلب الى المجنى عليها في ملاينة ورجاء ان تتركب معها سيارتهما فاغتذرت وركبت هي ومن معها عربية حنطور ، قفز المتهم الآخر الى المقعد المجاور لحوزى العربية واستولى على الرسن وأوقف سير العربية فنزلت المجنى عليها ومن كان معها من العربية واختبأت . ثم لما عرف المتهمان مخباهما جذبها احدهما من معطفها بقوة واطلق من المسدس الذي كان يحمله عيارين مهددا بالقتل ومرددا هذا التهديد بالقول ثم دفعها المتهم الثانى من الخلف ليدخلها فى السيارة ، فان هذين المتهمين يكونان قد توافقا واتحدت بمقاصدهما عند القبض على المجنى عليها بواسطة ادخالها السيارة مع علم كل منهما بما ياتيه صاحبه من الافعال الموصلة الى هذا الغرض وعمل كل من جانبه على تحقيقه ولئن كان يلا وقع من احدهما من قفزه الى المقعد المجاور للحوزى وجذبه الرسن منه ومنع العربية من السير يصبح اعتباره من قبيل الاعمال التحضيرية للقبض لان المجنى عليها تمكنت من ذلك من الهرب فانه لا يصبح ان يعتبر من هذا القبيل ما وقع من المتهمين بعدئذ من دعوة المجنى عليها فى عنف الى ان تتركب السيارة بعد ان عرفا مخباها ثم جذبها بقوة وتهديدها بالقتل ودفعها من الخلف لادخالها السيارة ، فهذه كلها افعال تنفيذية مؤدية مباشرة الى اتمام الجريمة .

(١٦ / ١ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٣ ص ٥٠٩)

٣٢٩٣ - من الجرائم ما لا يتصور الشروع فيها لانها لا يمكن ان تقع الا تامة ، وليس من هذا القبيل جناية القبض المقترن بالتهديد بالقتل اذ هي تتكون من عدة افعال تنتهى باتمامها ، فاذا ما وقع عمل من الاعمال التى تعتبر بدءا فى تنفيذها ثم اوقف اتمامها او خاب اثرها لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها وقعت جريمة الشروع فى هذه الجناية .

(٣ / ٥ / ١٩٥١ أحكام النقض س ١ ق ٢٣٠ ص ٧٠٩)

مادة ٢٨٣

كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة او اخفاء او ابدله باخر

او عزاء زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت ان الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة .

اما اذا ثبت انه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين .

- الفيت عقوبة الغرامة التي كان منصوصا عليها في الفترتين بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠٠ .

الأحكام

٣٣٩٤ - ليس من شأن تسليم الطفل حديث العهد بالولادة من ذويه الى المتهمة بقصد تولي شئونه نهائيا - بفرض صحته - ان ينفي القصد الجنائي في جريمة عزو الطفل زورا الى غير والدته ، ذلك ان القصد الجنائي في تلك الجريمة يتحقق بعزو الطفل زورا الى غير والديه .

(١٨/٣/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٣ ص ٣٤)

٣٣٩٥ - يكفي لادانة المتهم في الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يعزو المتهم الطفل زورا الى غير والدته . ولو لم تتوصل التحقيقات الى معرفة ذوى الطفل ممن لهم الحق في رعايته وكفالته .

(٨/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٣ ص ٧٨٥)

٣٣٩٦ - ان المادة ٢٤٥ مقصورة على الجرائم التي يقصد منها او تكون نتيجتها تغيير او اعدام نسب الطفل (شرح شوفو وهيل على قانون العقوبات الفرنسي اوى جزء رابع ص ٤٩٢) . وفضلا عن ذلك فان عبارة طفل حديث العهد بالولادة الواردة في المادة المذكورة يجب أن تطلق على الطفل المولود من بضع ساعات او من بضعة ايام على الاكثر ، أي للطفل الذي لم تثبت بعد حالة نسبه ويمكن المساس بها ، اما اذا كان الطفل المخطوف قد بلغ من العمر شهرا مثلا وقيد اسمه بدفتر المواليد قيدت الحماطف له

تحت حكم المادة ٢٥١. عقوبات .

(١٩١٤/٣/٧ الشرائع س ١ ص ١١٦)

من احكام محكمة الموضوع .

٣٢٩٧ - تعاقب المادة ٢٤٥ عقوبات على خطف الاطفال حذيشي الولادة . أي الاطفال المولودين منذ بضع ساعات أو بضعة أيام ، أما خطف طفل يبلغ عمره أربع سنوات فلا تنطبق عليه هذه المادة . بل يقع تحت حكم المادة ٢٥٠ أو المادة ٢٥١ عقوبات تبعا لظروف الدعوى .

(استئناف اسيوط ١٩٢٠/٩/٩ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٥ ص ٦)

٣٢٩٨ - وضعت امرأة غير متزوجة طفلا من السفاج ولكي تتقي الفضيحة اتفقت مع امرأة متزوجة على نسبة المولود الى هذه الأخيرة فحضرتا معا امام الموظف المنوط به قيد المواليد وقررتا ان الطفل هو ابن المرأة المتزوجة . فاحال قاضي الاحالة المراتين الى محكمة الجنايات لمحاكمتها على تهمة الاشتراك في التزوير في اوراق رسمية (م ١٨٢ عقوبات) ونسبة الطفل الى غير امه (م ٢٤٥ عقوبات) او لمحاكمتها على التهمة الأخيرة فقط بطريق الخيرة فحكمت عليهما محكمة الجنايات بموجب المادة ٢٤٥ عقوبات .

(جنایات مصر ١٩٢٠/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢١ ص ٩٥)

مادة ٢٨٤ .

يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه .

- رفع المدعى العقوبة المقررة في خمسمائة جنيه بعد ان كان مخمسين جنه بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالادارة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الاحكام

نطاق النص

٣٢٩٩ - لوالد المطفل المتنازع على حضائته الحق في ضمه اليه .

ولا تمكن معاملته بمقتضى المادة ٢٤٦ عقوبات - التي جرى القضاء على معاملته الوالدين بها - إلا إذا قضى بالحضانة لغيره وامتنع هو عن تسليم الطفل للمقتضى له بهذه الحضانة .

(١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٣ ص ٢٢٤)

٣٣٠٠ - تنطبق المادة ٢٤٦ عقوبات على الوالد الذي لا يسلم ابنه لجده المحكوم لها بحضانتها .

(١٩٢٩/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١١ ص ٣٥٨)

٣٣٠١ - ان المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات التي تعاقب كل من كان متكفلا بطفل وظليه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه ، تنطبق على حالة الأب الذي لم يسلم ابنه لوالدته بعد صدور حكم من المحكمة الشرعية بخولها حق حضانة اولاده فليس له بعد صدوره أن يبيثهم عنده ، ولأن حق الحضانة في الشريعة الإسلامية ليس أساسه مصلحة الأب أو الأم ، وإنما أساسه مصلحة الطفل نفسه بوجوب تسليمه لمن يكون أشفق عليه وأقدر على مراعاة مصلحته والعناية بأمره أكثر من غيره ، حتى أن الأب يعزى شرعا إذا لم يسلم الطفل لحاضنته تنفيذا للحكم الشرعي .

(١٩١٨/٧/٢٧ المجموعة الرسمية ص ٢٠ ص ٤)

٣٣٠٢ - تنطبق المادة ٢٤٦ عقوبات التي تنص على أن كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه ، على حالة الوالد الذي لم يسلم ابنه لجده الصادر بها حكم من المحكمة الشرعية بخولها حق الحضانة . ويجب تفسير هذه المادة طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالحضانة ، ومقتضى تلك القواعد أن تقدم مصلحة الطفل على حقوق الوالد وليس من محل الرجوع لأحكام القضاء الفرنسي الذي فسر المادة ٢٤٥ من القانون الفرنسي المطابقة لمادة القانون المصري تفسيراً أضيق مما قضى به التفسير المذكور آنفاً .

(١٩١٢/١/٢٧ المجموعة الرسمية ص ١٣ ق ٢٠ ص ٥٧)

ضرورة وجود حكم

٣٣٠٣ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نقل

عن مستندات المجنى عليها التي لا يجادل الطاعن في صحتها ان حكم ضم الصغيرين الصادر لصالح المجنى عليها قد تأيد استثنافيا ، وكان باقى ما اثاره الطاعن من منازعه حول احقيه المجنى عليها في حضانه ولديها الصغيرين لا يكون له محل بعد ان صدر في هذا الشأن حكم نهائى من جهة القضاء المختص بحسم الامر لصالحها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو سكت عن هذا الدفاع - ايرادا له وردا عليه - مما يفيد ان المحكمة لم تر فيه ما يغير من افتناعها بما قضت به واطمأنت اليه مما أوردته من أدلة اثبتت في الدعوى .

(١٩٧٩/١١/٤ أحكام النقض سن ٣٠ ق ١٨٣ ص ٨٥١)

٣٣٠٤ - اذا أنكر المتهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات صدور حكم بالحضانه فيجب أن يشير الحكم القاضى بمباقبته على هذه الجريمة الى أن هناك حكما قاضيا بضم الطفل الى حضانه ، فاذا هو سكت عن تحليل هذه النقطة الجوهرية ، ففي سكوته اخلاص بحق الدفاع ، فضلا عما يترتب عليه من تفضيل حق محكمة النقض فى مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، وذلك مما يعيبه بطله .

(١٩٣٣/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١١ ص ١٧٤)

جريمة مستمرة متجددة

٣٣٠٥ - ان جريمة الإمتناع عن تسليم الطفل لمن له حق حضائته شرعا هي من الجرائم المستمرة استمرارا متتابعيا أو متجددا ، بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل إرادة الجاني متتابعيا ومتجددا بخلاف الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا فان الأمر المعاقب عليه فيها يبقى ويستمر بغير حاجة الى تدخل جديد من جانب الجاني كبناء جدار خارج خط التنظيم مثلا . والمتفق عليه أنه فى حالة الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعا من تجديد محاكمته عليها مهما طال زمن استمرارها ، فاذا رفعت عليه الدعوى العمومية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . اما فى حالة الجريمة المستمرة استمرارا متتابعيا فمحاكمة الجاني لا يكون الا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى ، وفيما يتعلق بالمستقبل فتجدد إرادة الجاني قى استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تصح

محاكمته من أجاها مرة أخرى ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية
بسبق الحكم عليه .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٨ ص ٣٢٥)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٣٠٦ - ان المادة ٢٤٦ عقوبات التي تعاقب كل من كان متكفلا
بطفل وطلبه منه من له الحق في طلبه ولم يسلمه اليه تنطبق على حالة الاب
الذي لم يسلم ابنه لوالديه بعد صدور حكم المحكمة الشرعية بخولها حق
حضانته .

(دمنهور الجزئية ١٩٢٠/٧/١٥ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١١٩
ص ١٩٣)

٣٣٠٧ - تنطبق المادة ٢٤٦ عقوبات التي تنص على عقاب من كان
متكفلا بطفل ولم يسلمه لمن له حق في طلبه على عدم تسليم بنت منها اقل
من خمسة عشر سنة ولو ان هذا النسب يزيد عن سبع سنوات .

(استئناف بني سويف ١٩١١/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٣
ق ٦٤ ص ١٢٧)

مادة ٢٨٥

كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في
محل خال من الآدميين او جعل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
سنتين .

حكم

٣٣٠٨ - ليس المراد من عبارة محل خال من الآدميين الواردة في
المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات أن يكون هذا المحل خاليا من الآدميين في
جميع الأوقات (كجزيرة مهجورة مثلا) انما المراد أن يكون المحل المذكور
خاليا فعلا من الناس في الوقت الذي حصل فيه تعريض الطفل للخطر .
ولو كان من شأنه في غير هذا الوقت أن يكون آملا بهم ، كالشارع العمومي

فانه من الجائز أن يعتبر خاليا من الناس في ساعة متقدمة من الليل ولو كان المسير لا ينقطع منه مطلقا اثناء النهار ، وعلى ذلك فمسألة خلو الشوارع من الناس أو عدم خلوه منهم هي موضوعية محضة تفصل فيها محكمة الموضوع .

(٣٠/٥/١٩١٤ الشرائع س ١ ص ٢١٨)

مادة ٢٨٦

إذا نشأ عن تعرض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالي كالمبين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمدا . فإن تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

مادة ٢٨٧

كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمود بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى مائتي جنيه مصرى بدلا من عشرين جنيها بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ٢٨٨

كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلا ذكرًا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

- عدلت بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ٢٤/٢/١٩٨٠ ونشر في ٢٨/٢/١٩٨٠

- مادة ٢٨٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن . فإن كان المختطف أنثى يعاقب الخاف بالاشغال الشاقة المؤقتة .

تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ :

ورد هذا المشروع بقانون الى المجلس بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٠ وقد أحاله المجلس بجلسته

المقودة في أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ الى اللجنة لدراسته واعداد تقريرها عنه .
وقد عقدت اللجنة اجتماعا لهذا الغرض يوم ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ حضره السيد وزير العدل ، والسيد مصطفى محمد موسى المستشار بوزارة العدل مندوبين عن الحكومة .
وبعد أن اطلعت اللجنة على مشروع القانون ومذكرته الايضاحية وراجعت أحكام قانون العقوبات واستتمت الى مناقشات السادة الأعضاء وايضاحات السيدين مندوبي الحكومة تورد تقريرها عنه فيما يلي :

أولا - تضمن هذا المشروع استبدال المواد ٢٨٨ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات بمواد جديدة .
بالرجوع الى المذكرة الايضاحية للمشروع تبين أن الهدف من هذا التعديل عدم التناسب بين الجرائم المنصوص عليها في هذه المواد والعقوبات الواردة بها ، وعدم كفايتها لتحقيق الردع خاصة في حالة اقتران جريمة خطف الأنثى بجناية موافقتها بغير رضاها ومن ثم رؤى تشديد العقوبة في مثل هذه الحالات .

ثانيا - يلاحظ أن قانون العقوبات في المواد الحالية استعمل ثلاث ظروف في تقرير العقوبة لكل جريمة من الجرائم التي تعاقب عليها هذه المواد .

- (أ) الظروف الأول : سن المخطوف .
- (ب) الظروف الثاني : الذكورة أو الأنوثة .
- (ج) الظروف الثالث : التحيل والاكراه .

فإذا توافر في الجريمة طرفان من الظروف السابقة كاستعمال التحيل أو الاكراه وعدم بلوغ سن المخطوف ست عشرة سنة كاملة كانت العقوبة السجن . أما إذا اُقرن بها الظروف الثالث وهو الأنوثة كانت العقوبة في الأشغال المؤقتة وهذا ما نصت عليه المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات

أما إذا انتفى طرف التحيل والاكراه وتوافر طرف السن فقط - وهو عدم بلوغ ١٦ سنة كاملة - فإن العقوبة في هذه الحالة تكون السجن من ثلاث سنوات الى سبع سنوات ، أما إذا اُقرن بها طرف الأنوثة فتشدد العقوبة لتصبح الأشغال الشاقة أو السجن من ٣ سنوات الى ١٠ سنوات وهذا ما نصت عليه المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات .

وفي حالة توافر طرفي التحيل أو الاكراه ، والأنوثة وانتفاء ظرف السن ولو كان سن المخطوفة أكثر من ١٦ سنة فإن العقوبة في هذه الحالة تكون الأشغال الشاقة أو السجن .
فإن اُقررت جناية خطف الأنثى بجناية موافقتها من غير رضاها فإن القانون لم يكن يعتبر هذا الاقتران ظرفا مشددا لهذه الجريمة وإنما كانت تطبق العقوبة الأشد وهي التي تنص عليها المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات والتي تعاقب من واقع أنثى بغير رضاها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ثالثا - يلاحظ أن جريمة خطف الأطفال تتنوع صورها ويختلف الهدف منها من صورة الى أخرى فقد يكون السبب من الجريمة هو بيع الأطفال لمن لم يوزق بهم أو تحريف عصاة خطف الأطفال لزيادة أفرادها أو يتم خطف الفتيات صغيرات السن لدفعهن الى احتراف البغاء أو قد يقوم بعض الشباب المستهتر بخطف الفتيات بقصد موافقتهن بغير رضائهن .
ونظرا لانتشار صور الخطف في الآونة الأخيرة ولعدم تناسب العقوبة مع هذه الجرائم

وللقضاء على هذه الظاهرة رأى المشرع تعديل هذه المواد وتشديد العقوبات المصممة عليها
فيها . ولذلك تقدمت الحكومة بهذا المشروع بالقانون المعروض لدى القسم بالآتي .

١ - أبقى المشروع على الظروف التي استخدمها قانون العقوبات في تحديد العقوبات على
هذه الجرائم ألا وهي السن والتحليل أو الاكراه ، والذكورة والأنوثة .

(أ) فإذا كان المخطوف ذكرا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة ، وكان الخطف بطريق
التحليل أو الاكراه فإن العقوبة في هذه الحالة هي الأشغال الشاقة المؤقتة (مادة ٢٨٨ من
المشروع) .

(ب) أما إذا كان المخطوف ذكرا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة وكان الخطف
بغير تحليل ولا اكراه فإن العقوبة في هذه الحالة هي السجن من ثلاث سنوات الى عشر سنين فإذا
كانت المخطوفة أنثى فتكون العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة .

ويلاحظ أن المشروع استحدث ظرفا مشددا في هذه المادة ، ألا وهو اقتران جنائية
الخطف بجنائية مواجهة المخطوفة بغير رضائها فإن العقوبة في هذه الحالة تكون الأشغال الشاقة
المؤبدة (مادة ٢٨٩ من المشروع) .

(ج) وأخيرا إذا تمت جريمة الخطف عن طريق التحليل أو الاكراه وكانت المخطوفة أنثى
أيا كان عمرها فإن العقوبة في هذه الحالة هي الأشغال الشاقة المؤبدة .
فإن اقترنت جنائية خطف الأنثى بطريق التحليل والاكراه بجنائية مواجهتها بغير رضائها
فتكون العقوبة في هذه الحالة الاعدام .

ملحوظة إضافية لمشروع القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ :

كشف التطبيق العملي لنصوص المواد ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ الواردة في الباب الخامس من
الكتاب الثالث من قانون العقوبات عن عدم التناسب بين الجرائم والعقوبات الواردة بها وعن عدم
كفاية هذه العقوبات لتحقيق الردع كهدف تنويع السياسة العقابية سيما في حالة اقتران
جريمة خطف الأنثى بجنائية مواجهتها بغير رضائها ومن ثم رؤى - وبعد استطلاع رأى دار الافتاء
فيما اقتضاه الأمر من وضع عقوبة الاعدام لاحدى جرائم هذا الباب - تعديل تلك النصوص
لتشديد العقوبة فيها ، وبالتنسيق بينها بقدر ما استلزمه هذا التشديد وذلك يجعل العقوبة
في المادة ٢٨٨ الأشغال الشاقة المؤقتة بدلا من السجن عن جريمة خطف الطفل الذي لم يبلغ
سنه ست عشرة سنة كاملة بالتحليل أو الاكراه ويقتصر نص المادة على جريمة خطف الأطفال
الذكور ، ويجعل العقوبة في المادة ٢٨٩ السجن من ثلاث سنين الى عشر بدلا من ثلاثة سنين
الى سبع عن جريمة خطف الطفل الذي لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة من غير تحليل
ولا اكراه والأشغال الشاقة المؤقتة بدلا من الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر
إن كان المخطوف أنثى والأشغال الشاقة المؤبدة وفي حالة اقتران خطف الأنثى بجنائية مواجهتها
بغير رضائها . ويجعل العقوبة في المادة ٢٩٠ الأشغال الشاقة بدلا من الأشغال أو السجن
عن جريمة خطف الأنثى بالتحليل أو الاكراه والاعدام في اقتران خطف الأنثى بجنائية مواجهتها
بغير رضائها وجعل نص المادة شاملا لجريمة خطف الأنثى بالتحليل أو الاكراه سواء أكانت
أقل من ست عشرة سنة أم أكثر منها .

ولغنى عن البيان أن عبارة الاقتران في نص المادتين ٢٨٩ ، ٢٩٠ مالم يذكر تعنى وقوع
جريمتي الخطف والإيقاع في فترة زمنية يصح معها القول بأنهما متعاصرتان .

الأحكام

الركن المادى

٣٣٠٩ - يكفى لقيام واقعة الخطف اننى تتحقق به هذه الجريمة انتزاع الطفل المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله .

(١٩٥٨/٥/١٩ أحكام النقض س ٩ ق ١٢٧ ص ٥٤٦)

٣٣١٠ - يكفى لقيام ركن التحيل - فى جريمة خطف الأطفال - أن يقع على من يكون المجنى عليه فى كفالتة ، وليس من الضرورى أن يقع على المجنى عليه نفسه متى كان هذا التحايل قد مكن الجانى من خطف المجنى عليه . واذن فمتى كان الحكم قد استظهر أن التحيل وقع على ادارة المدرسة الخاصة التى كان يتلقى فيها المجنى عليه دروسه وأنه حصل من شخص انتحل شخصية والد المجنى عليه واتصل أولاً بكاتب المدرسة وأخبره بوفاة جدة المجنى عليه وطلب اليه أن يأذن له بالخروج للنسفر مع عائلته للبلدة ، ولما استبطأ خروج المجنى عليه اتصل بناظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبدئياً التأثير والألم من عدم خروج المجنى عليه فخدع الناظر بتلك الحيلة وأذن للمجنى عليه بالخروج الذى وجد الطاعن ينتظره أمام باب المدرسة بسيارة أقله بها الى البلدة التى أخفاها فيها متى كان ذلك فكان ركن التحيل يكون متوافراً .

(١٩٥٣/٦/٢٢ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٨ ص ١٠٠٣)

٣٣١١ - يكفى لتحقيق جريمة الخطف أن يكون المتهم قد تعمد إبعاد المخطوف عن ذويه الذين لهم حق رعايته ، ولا ينفى المسئولية عنه أن يكون قد اوتكب فعلته على رأى من الناس ، أو أودع المخطوف عند أشخاص معلومين أو مدفوعاً اليها بفرض معين .

(١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٦ ص ٦٧٨)

٣٣١٢ - القانون لا يقتضى فى جريمة خطف الغلام وأخفائه أن يذكر بالحكم أن الغلام قد خطف من مكان وضعه فيه من له الولاية الشرعية عليه ، بل كان الذى يقتضيه أن يكون الطفل قد اختطف من البقعة التى جعلها

مرادا له من هو تحت رعايتهم من ولى أو وصى أو حاضنة أو مرب أو غيرهم :
(١٩٢٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٣ ص ٣٢١)

القصد الجنائي

٣٣١٣ - القصد الجنائي فى جريمة خطف الأطفال انما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذى خطف منه وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليه وحمله على مرافقة الجاني أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك .

(١٩٧٧/١/٣١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٧ ص ١٦٩)

٣٣١٤ - القصد الجنائي فى جريمة خطف الأطفال انما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٧ ص ٦١١ ، ١٩٥٢/٣/٣١ س ٣ ق ٢٤٥ ص ٦٦٠)

٣٣١٥ - يجب لتوفر القصد الجنائي فى جريمة الخطف أن يكون الجاني قد تعمد قطع صلة المجنى عليه بأهله قطعاً جدياً ، ولا اعتداداً بالباعث فى الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم ، اذ لا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى اكتملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجاني الاعتداء على عرض الطفل المخطوف .

(١٩٣١/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٨ ص ٣٥٤)

٣٣١٦ - جريمة خطف الطفل لا تستدعى قصداً جنائياً خاصاً غير تعمد ستر المخطوف عن ذويه الذين لهم حق ضمه ورعايته .

(١٩٣٠/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٢ ص ٨٥)

٣٣١٧ - يتوفر القصد الجنائي فى جريمة خطف الأطفال بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليه فى المادة ٢٥٠ عقوبات متى ارتكب الجاني الفعل

عمدا وهو يعلم بصغر سن المجنى عليه مهما كان الباعث له على ارتكابه .
أما أن الخاطف ما كان يقصد من خطف الطفل الاضرار به بل كان مقصده
أخذ جعل من أهله على اخضاره فلا يغير من شأن الجناية لأن هذا من البواعث
التي لا يلتفت اليها .

(١٢/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٦ ص ٤٨)

التحيل والاكراه

٣٣١٨ - تقدير ركن التحيل أو الاكراه في جريمة الخطف مسالة
موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما ،
واذ كان الحكم قد دلل على قيام ركن التحيل من قيام الطاعن الأول بالمبيت
في دار المجنى عليه وايهامه ايام رغبته في لقاء والده ثم اصطحابه معه على
دابته الى بلدة بعيدة على بلدته حيث سلمه الى الطاعن الثاني الذي اوصاه
بدوره أنهما في طريقهما الى والده وأخذ يجوب به وسط الحقول زهاء ساعتين
الى أن وصلا الى قرية تابعة لمدينة الفيوم ظلا بها حتى الغروب ثم عاد أدراجه
به الى منزل الطاعن الأول ، فان هذا الذي أورده الحكم يسوغ به الاستدلال
على توافر ركن التحيل في حق الطاعنين .

(٣١/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦٩ ، ٢٩/٤/١٩٧٤
س ٢٥ ق ٩٤ ص ٤٣٨)

٣٣١٩ - ان الخطف يعد متحققا فيه عنصر الاكراه أو التخايل اذا
كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

(٢/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٠ ص ٦٨٠)

٣٣٢٠ - اذا كلن الثابت بالحكم أن المتهم طلب من أم المجنى عليها
أن تسلمه ابنتها لتذهب معه الى منزل والدها ليرأها وتتغشى عنده ، فسلمته
اياها فاختفاه في بجة غير معلومة ، وكان الثابت كذلك أن البنت اعتادت أن
تذهب مع أمها الى ذلك المنزل وأنها ذهبت اليه مرة وحدها ثم عادت ، فان
هذه الواقعة تكون جناية خطف لمن غير تحيل أو اكراه ، إذ أن ما قاله المتهم
لأم المجنى عليها لا يعدو أن يكون مجرد قول كاذب خال عن استعمال طرق
الغش والايهام . والقانون اذ غلظ العقاب بالمادة ٢٨٨ عقوبات على الخطف
الذي يحصل بالتحيل أو الاكراه وجعله أشد من العقاب على الخطف الحاصل

دون تحيل أو اكراه وهو المنصوص عليه في المادة ٢٨٩ عقوبات ، انما قصد بالتحيل الذى سواء بالاكراه الى أكثر من الأقوال المجردة التى لا ترتفع الى حد الغش والتدليس او الى وصف الطرق الاحتيالية المنصوص عليها فى مادة النصب ، خصوصا أن كلمة تحيل يقابلها فى الترجمة الفرنسية للمقانون وفى القانون الفرنسى الذى أخذت عنه المادة ٢٨٨ عقوبات كلمة *fraude* أى الغش والتدليس اللذين لا يكفى معهما القول المجرد عن وسائل الخداع التى من شأنها التأثير فى ارادة من وجهت اليه .

(١٩٤٣/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٥٦ - ص ٣٣٢ ، ١٩٤٢/٦/١٥ ج ٥ ق ٤٢٦ ص ٦٧٨)

الفاعل والشريك

٣٣٣١ - لما كانت جريمة خطف طفل بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما انتزاع الطفل المخطوف من بيئته قسرا عنه أو بالغش والخداع بقصد نقله الى محل آخر وأخفائه فيه عن لهم الحق فى المحافظة على شخصه ، والثانى نقله الى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقا لهذا القصد ، فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئا منهما اعتبر فاعلا أصليا فى الجريمة . ولما كان الطاعن الأول لا يجادل فيما نقله الحكم المطعون فيه من اعترافه باحتجاز المجنى عليه فى سكنه وأخفائه فيه ، فإن فى ذلك ما يكفى لتوافر جريمة خطف الصغير التى دين بها ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

(١٩٧٧/١/٣١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٧ ص ١٩٦)

٣٣٣٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الطاعن الثانى ساهم أيضا مع الطاعن الأول فى الفعل المادى للخطف وأتى بفعل التحيل على ما سلف بيانه وتوافر فى حقه القصد الجنائى للجريمة - بوصفه فاعلا أصليا - للأدلة والاعتبارات السائفة التى أوردتها ، وكان القانون يسوى بين الفاعل والشريك فى جريمة الخطف ويعتبر مرتكبها فاعلا أصليا سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره ، فإنه لا جدوى ولا وجه لما يثيره الطاعن الثانى نعبا على الحكم بقالة القصور فى استظهار اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجريمة أو علمه بخطف المجنى عليه .

(١٩٧٧/١/٣١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٧ ص ١٦٩)

٣٣٣٣ - سوى القانون في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادى والفاعل الادبى « المحرض على ارتكاب الجريمة » ، واعتبر كلا منهما فاعلا أصليا فلا تكون المحكمة - فى هذه الحالة - بحاجة الى بيان طريقة الاشتراك .

(١١/٤/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٦٩ ص ٣٤٦) .

٣٣٣٤ - متى كان الحكم بادانة المتهم فى جريمة الخطف قد استند الى الوساطة فى اعادة المجنى عليه وقبض الفدية وهى أفعال لاحقة للجريمة ويصح أن تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة أركان الجريمة كذا أنها لا تصلح بذاتها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التى تصل المتهم بفاعل الجريمة ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

(٧/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣١ ص ٤٧٧)

٣٣٣٥ - ان القانون فى المادة ٢٨٨ عقوبات قد سوى بين الفاعل المادى والفاعل الادبى (المحرض) للجريمة واعتبر كليهما فاعلا أصليا ، واذن فمتى استظهرت المحكمة فى حكمها أن الطاعن هو المدير لتلك الجريمة للأدلة والاعتبارات التى أوردتها والتى لها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى فلا قصور بعد فى حكمها .

(١٤/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٤ ص ١٠٨٢) .

٣٣٣٦ - اذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم فى واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ، ومن مساهمته فى رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع لذلك ، فليس يقدح فى حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف ، اذ لا يشترط فى الدليل أن يكون سابقا للحادث أو معاصرا له .

(٢/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٠ ص ٦٨٠)

٣٣٣٧ - ان المادة ٢٥٠ عقوبات تعاقب الخاطف سواء أباشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره ، فاذا طبقت محكمة الموضوع هذه المادة على الشريك فى الخطف ولم تشر الى مواد الاشتراك فلا يكون حكمها معيبا .

(٢٧/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٨ ص ١٣٢)

٣٣٣٨ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين ومنهم الطاعن اتفقوا فيما بينهم على خطف طفل لم يبلغ من العمر سنت عشرة سنة كاملة للحصول على مبلغ من النقود مقابل رده لذويه ، وأن اثنين منهم .

تنفيذا لهذا الاتفاق ، خطفاه وذهبا به الى مسكن الطاعن ، ثم نقلاه منه بعد ذلك الى مسكن آخر ، فهذا الذي ثبت وقوعه من الطاعن يجعله فاعلا أصليا في جريمة الخطف ، لأنه أتى عملا من الأعمال المكونة لها باخفائه الطفل وحبسه عن ذويه الذين لهم حق ضمه ورعايته .

(١٩٣٧/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ : ق ٩٨ ص ٨١)

٣٣٣٩ - جريمة الخطف تتركب من فعلين أساسيين : (الأول) انتزاع المخطوف من بيئته بقصد نقله الى محل آخر واخفائه فيه عمن لهم حق المحافظة على شخصه (والثاني) نقله الى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقا لهذا القصد ، فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئا منهما فهو فاعل أصلي في الجريمة .

(١٩٢٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ : ق ٢٧٣ ص ٣٢١)

صور عملية

٣٣٣٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة المتهم بارتكاب جناية الخطف الى ما أقدم عليه هذا الأخير من اتصاله من تلقاء نفسه بعميد عائلة المجنى عليه للمفاوضة في اعادته لقاء جعل معين ومساومته في قيمة الجعل دون الرجوع الى أحد آخر والى تسلمه الجعل ثم احضاره الطفل المخطوف من المكان الذي أخفى فيه بعيدا عمن لهم حق المحافظة على شخصه ، وأن ذلك مما يجعله مقترفا لجريمة الخطف سواء أكان هو الذي قام بنفسه بانتزاع المجنى عليه واخراجه من بيئته واخفائه بعيدا عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال ، فإن ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما تتحقق به جناية الخطف ويصلح بذاته تدليلا على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

(١٩٦٢/٤/٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٨ ص ٣١٢)

٣٣٣١ - اذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه توجه الى مكان المجنى عليه الذي لم يبلغ من العمر خمس سنوات وكان يلهو في الطريق العام مع الشاهد وكلف الأخير بشراء حاجة له ولما أراد الشاهد أن يصحب المجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه ، وما كاد الشاهد يبتعد حتى أركب المتهم المجنى عليه على الدراجة معه موهما اياه بأنه سيصحبه الى جدته ثم أخفاه بعد ذلك عن أهله قاصدا قطع صلته بهم وستره عمن لهم حق ضمه ورعايته . فإن ذلك مما يدخل في نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات

وتتوافر به جريمة خطف الطفل بالتحايل التي عوقب المتهم بها .
(١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣٦ ص ٩٧٢)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٣٣٣ - جريمة الخطف تستلزم أولا أخذ الشخص المخطوف من مركزه الشرعى ، ثانيا إخفاء الشخص المخطوف عن لهم عليه سلطة شرعية .
(استئناف مصر ١٨٩٨/١/٢ الحقوق س ١٣ ق ٢٣ ص ٥٩)

٣٣٣٣ - يكفى لايجاد التحايل المشروط حصوله فى جريمة الخطف المعاقب عليها بالمادة ٢٥٠ أن يوهم الجانى المجنى عليه بأنه سيخذه بمأهية قدرها جنيه فى الشهر .
(جنايات مصر ١٩٠٥/٦/٨ الاستقلال س ٤ ص ٤٤٣)

٣٣٣٤ - الوالد الذى يخطف ابنه المشمول بحضانة أمه يرتكب الجناية المنصوص عليها بالمادة ٢٥٠ عقوبات .
(استئناف أسيوط ١٩٢٠/٩/٩ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٥ ص ٦)

مادة ٢٨٩

كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى عشر فان كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

ومع ذلك يحكم على فاعل جناية خطف الأنثى بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا اقترنت بها جريمة الواقعة المخطوفة .

- عدلت بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ١٩٨٠/٢/٢٤ ونشر فى ١٩٨٠/٢/٢٨ .
- راجع ما جاء بالملكرة الايفاحية للقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تحت المادة ٢٨٨ .
- مادة ٢٨٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع . أما اذا كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر .

حکمان

٣٣٣٥ - ان القانون لا يعاقب على الخطف الذى لا تحيل فيه ولا اكراه الا اذا كانت سن المجنى عليها لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة ، والعبرة فى تقدير السن فى هذا الخصوص هى بالتقويم الهجرى لكونه اصلح للمتهم ، فاذا كان الثابت بالحكم المطعون منه أن المجنى ءايمها كانت بحسب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وقوع الحادث فلا عقاب .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٠ ص ٦٨٠)

٣٣٣٦ - لا تنطبق المادة ٢٥١ عقوبات على أى الوالدين يخطف ولده .

(١٩٣٠/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٦ ص ٤١٥)

مادة ٢٩٠

كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنشئ بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة بالإعدام إذا اقترنت بها جريمة الواقعة المخطوفة بغير رضاها .

- عدلت بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ١٩٨٠/٢/٢٤ ونشر فى ١٩٨٠/٢/٢٨ .

- راجع ما جاء بالملكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تحت المادة ٢٨٨ .

- مادة ٢٩٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنشئ يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

الأحكام

٣٣٣٧ - إبعاد الأنشئ عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها وحملها على مرافقة الجانى لها يكفى لتحقيق جريمة المادة ٢٩٠ عقوبات .

(١٩٨٨/١٢/٨ ط ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق)

٣٣٣٨ - جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتّحليل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات تتحقّق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيّا كان هذا المكان بقصد العبث بها . وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التّفريير بالمجنّى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . والبحث في توافر القصد الجنائي في هذه الجريمة أو غدم توافره هو بما يدخل في سلّطة قاضي الموضوع .

(١٠/١١/١٩٨٣ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٨٨٠ ص ٩٤٥)

(٢٨/٣/١٩٨٥ من ٣٦ ق ٨٠ ص ٤٨٢ : ١٩٨٢/٢/٨ من ٣٣ ق ٣٤ ص ١٧٣)

٣٣٣٩ - جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتّحليل والإكراه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ عقوبات المعدّلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقّق بإبعاد الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيّا كان هذا المكان بقصد العبث بها . وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التّفريير بالمجنّى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أي وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . والقصد الجنائي في هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليماً .

(٢٩/٥/١٩٨٦ أحكام النقض من ٣٧ ق ١١٨ ص ٦٠٠)

٣٣٤٠ - جريمة خطف الأنثى التي تبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتّحليل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقّق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيّا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التّفريير بالمجنّى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعماله أي وسيلة مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . وتقدير توافر ركن التّحليل أو الإكراه في هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع

ما دام استدلالها سليماً .

(١٦/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٥ ص ٧١ ، ١٥/٥/١٩٨٠
ق ١٢٠ ص ٦٢١ ، ٧/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ق ١١٥ ض ٥٣٨ ، ٢٩/٤/١٩٧٤
س ٢٥ ق ٩٤ ص ٤٣٨)

٣٣٤١ - الغرض من العقاب على جريمة الخطف المنصوص عليها في
المادة ٢٩٠ عقوبات هو حماية الأنثى نفسها من عبث الخاطف وليس الغرض
حماية سلطة العائلة كما هو الشأن من جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ
سنهم ست عشرة سنة كاملة ، والتي يتحقق القصد الجنائي فيها بتعبد الجنائي
انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما
كان غرضه من ذلك .

(١٠/١١/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٨ ص ٩٤٥)

٣٣٤٢ - ان المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف
ايا كان الذي خطفت منه الأنثى اذ الغرض من العقاب بمقتضى هذه المادة
حماية الأنثى نفسها من عبث الخاطف لها وليس الغرض حماية سلطة العائلة
كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ست عشرة سنة
كاملة .

(٢٩/٤/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩٤ ص ٤٣٨)

٣٣٤٣ - ان تقدير توافر ركن التجنيل أو الإكراه في جريمة الخطف
مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها
سائماً .

(٢٨/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٠ ص ٤٨٢ ، ٨/٢/١٩٨٢
س ٣٣ ق ٣٤ ص ١٧٣)

٣٣٤٤ - اذا كان الحكم قد أثبت ان المجنى عليها في جريمة خطف
بالاكراه كانت متمسكة ببقائها في منزل والدتها ، وأن المتهم الأول جذبها
من يدها الى خارج الغرفة وانصرف بها الى الطريق ومعه المتهم الثاني ، فان

ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ركن الاكراه كما هو معروف به في القانون .
(١١/١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٤٩ ص ٤٥٠)

٣٣٤٥ - يسوى القانون بين الفاعل والشريك في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات ، واعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره ما دام قد ثبت مساهمته فيها .
(٨/١٢/١٩٨٨ ط ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق)

٣٣٤٦ - ان جريمة الشروع في خطف أنثى تبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالاكراه المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بمحاولة انتزاع هذه الأنثى وإبعادها عن المكان الذي وقع فيه محاولة الخطف أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال أية وسيلة مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .
(٦/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤ ص ٥٢)

٣٣٤٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المسد للشرع في الخطف وتوافر ركن الاكراه ، وكان ما أثبتته في مدوناته كافيا للتدليل على اتفاق الطاعن مع باقي المتهمين على خطف المجنى عليها بالاكراه من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذ جريمتهم وأن كلا منهم قصد مقصد الآخر في ايقاعها ومن ثم يصبح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلا أصليا في تلك الجريمة ويضحي منعا في هذا الشأن غير بعيد .
(٦/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤ ص ٥٢)

مادة ٢٩١

إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما .

مادة ٢٩٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أو بفرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أي الوالدين أو الجدین لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق

في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه .
وكذلك أي الوالدين أو الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى
قرار من جهة القضاء حق حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل
أو إكراه .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من خمسين جنيها . بموجب
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .
- راجع ما جاء بالمادة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

مناطق تطبيق النص

٣٣٤٨ - مناطق تطبيق المادة ٢٩٢ عقوبات أن يكون قد صدر قرار
من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه واجتنع أي من الوالدين أو الجدين
عن تسليمه إلى من له الحق في طلبه بناء على هذا القرار .
(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٧ ص ٤٨٣)

٣٣٤٩ - يختلف كل من حق الحضانة أو الحفظ عن الرؤية ؛ سواء
اكان رؤية الأب لولده وهو في حضانة النساء أم رؤية الأم لولدها إذا كان
مع أبيه أو مع غيرة من العصبات .
(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٧ ص ٤٨٣) .

٣٣٥٠ - إذا كان الحكم قد ذان المطعون ضده بتهمة أنه لم يسلم
ابنته لوالدتها لرؤيتها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات مع صراحة
نصها ووضوح عبارتها في كونها مقصورة على حالة صدور قرار من القضاء
بشأن حضانة الصغير أو حفظه بما لا يصح معه الانحراف عنها بطريق
التفسير والتأويل إلى شمول حالة الرؤية . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون وفي تأويله .
(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٧ ص ٤٨٣)

مادة ٢٩٣

كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ يدفع نفقة لزوجته

أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن . وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة .

وفي جميع الأحوال إذا أدى المخكوم عليه ما تجهد في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

- رفع الحد الأقصى للغرامة إلى خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه ، بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

- راجع ما جاء بالذاكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

٣٣٥١ - المقصود من الاجراءات التي أشار اليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة الصادرة من تلك المحاكم .

(١٣/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٨ ص ٣٢٧)

الباب السادس

شهادة الزور واليمين الكاذبة

مادة ٢٩٤

كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس .

الأحكام

أركان الجريمة

٣٣٥٢ - لا تتحقق جريمة شهادة الزور الا اذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية . بحيث اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى اعتبرت هذه الأقوال كأن لم تكن .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٠ ص ١١٧٢)

٣٣٥٣ - لا تتحقق جريمة شهادة الزور اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى .

(١٩٥٩/١٢/٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٢ ص ٩٨٣)

٣٣٥٤ - الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد و يقينه من جهة ولقابليتها للتححيص والتحقق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد التسامع والشهرة فلا يعد شهادة بالمعنى المتصور في القانون لتعذر التحقق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فان هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرفعه الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها ، فاذا كانت

الأقوال التي أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست الا أذباء بما اتصل بعلمهما أو نقل لهما فان شهادتهما لا تتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور .

(١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٥ ص ٦١٢ ، ١٩٤٠/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٩ ص ٩٥)

٣٣٥٥ - لا يلزم أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها الى آخرها . بل يكفي أن يتعمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .

(١٩٥٩/٥/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٥ ص ٥٨٣)

٣٣٥٦ - اذا كان الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق له أن ابداه من الأقوال الكاذبة الى ما قرره في شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه تهمة شهادة الزور قبل قفل باب المرافعة في الدعوى فان ادانته على جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة في القانون .

(١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢١ ص ٦٨٤)

٣٣٥٧ - للشاهد أن يعدل في الجلسة عما سبق له ابدائه من الأقوال الكاذبة ولو كان ذلك منه بعد توجيه تهمة شهادة الزور اليه ما دام باب المرافعة لم يقفل ، وفي هذه الحالة لا تصح معاقبته على شهادة الزور .

(١٩٤٦/١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥ ص ٤٨)

٣٣٥٨ - انه وان كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها الى آخرها ، بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، الا أنه يشترط أن يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها - مدنية كانت ام جنائية - فاذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى وليس من شأنها أن تفيد أحدا أو تضره فلا عقاب . فاذا كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن جنسية المتوفى المدعى تغير الحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع الدعوى الشرعية التي أدت فيها الشهادة فانها تكون على حق اذا هي اعتبرت أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه

• كشهادة زور •

(١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٧٧ ص ٧١٢)

٣٣٥٩ - ان الشاهد اذا قرر ، بعد حلف اليمين ، لمتهم او عليه ، ما يغير الحقيقة بانكار الحق او تأييد الباطل ، وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء ، فان ما يقرره من ذلك هو شهادة زور معاقب عليها قانونا .

(١٩٤٣/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٦ ص ٣٤١ .
١٩٤٢/٤/٢٠ ج ٥ ق ٣٨٩ ص ٦٤٧)

٣٣٣٦ - ان ما يتطلبه القانون للمعاقبة على شهادة الزور هو ان يقرر الشاهد امام المحكمة بعد حلفه اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، من غير القبول القول بأن يشترط ان يكون الشاهد متهما يدرا بأقواله الكاذبة التهمة عن نفسه فان الذي هذا حاله هو الذي تكون مساءلته كشاهد زور محل نظر أما الذي يقرر الكذب اضرازا بغيره او لتحقيق مصلحة لغيره فهو الشاهد الذي يعاقب على شهادة الزور .

(١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٨ ص ٣٠٢)

٣٣٦١ - الأقوال التي تصدر على خلاف الحقيقة من المتهم في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور ، لأنه لا يحلف اليمين ، ولأن أقواله هذه تتعلق بدعوى خاصة به . ولكن هذا الحكم لا يسرى على من يدعى بصفته شاهدا ويقرر بالجلسة ، بعد حلف اليمين القانونية ، ما يخالف الحقيقة ليدرا عن نفسه مسئولية جنائية لم تكن موضوع المحاكمة ، وذلك لأن القانون لا يميز في شهادة الزور بين شاهد وآخر ، ولأن الحلف يقتضى قول الحق دائما ولو كان للتحالف مصلحة شخصية في قول الزور ولدرء شبهة عن نفسه .

(١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١ ص ١)

٣٣٦٢ - ان الشريك في الجريمة المعفى قانونا من العقوبة متى دعى للشهادة وحلف اليمين على أدائها يجب ان يؤديها مطابقة للحقيقة ، فاذا هو لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توافرت أركانها . لأن اعفاءه من العقوبة يجعله في مركز لا تتعارض فيه مصاحته الشخصية

مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها .

(١١/١١/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٧ ص ٤٩٨)

٣٣٦٣ - من المقرر قانونا لتوقيع عقوبة شهادة الزور أن يبقى الشاهد مصرا على ما أدلى به من أقوال في شهادته . ومعنى الاضرار هنا أن لا يعدل الشاهد عن أقواله حتى نهاية إجراءات الدعوى وأقوال باب المرافعة فيها . ومتى أقبل باب المرافعة تكون جريمة شهادة الزور قد تمت فعلا . وعدول الشاهد بعد أقوال باب المرافعة عن أقواله التي قررها لا تأثير له على هذه الجريمة . فإذا كان الثابت بالحكم ويمحضر الجلسة أن المتهم لم يعدل عن أقواله التي قررها بصفته شاهدا أمام المحكمة حتى أقوال باب المرافعة في القضية ، فعدوله عن شهادته بعد ذلك عند محاكمته على جريمة شهادة الزور لا يجديه نفعا .

(١١/١١/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٦ ص ٤٩٨)

الشهادة أمام المحكمة

٣٣٦٤ - أن ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور . هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالا يعام بانها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء . واذ كان ذلك وكان الثابت من الشهادة المسندة إلى المطعون ضده لم تحصل أمام القضاء ، وإنما أدلى بها في تحقيقات النيابة ، فإن الواقعة لا تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور .

(١٩٧٢/٥/٢ . أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٤ ص ٣٨٤ ، ١٩٨٥/١٠/١٥ س ٣٦ ق ١٥٤ ص ٨٦٢)

٣٣٦٥ - إذا كانت الشهادة المسندة إلى المتهم لم تحصل أمام القضاء كما يتطلبه القانون في جريمة شهادة الزور ، فإن الواقعة لا تتوافر فيها العناصر القانونية للجريمة .

(١٩٥٣/١٢/١ أحكام النقض س ٥ ق ٤٧ ص ١٤١)

٣٣٦٦ - لا عقاب على من شهد زورا لدني القاضي الشرعي في

اشهاد شرعى بتحقيق وفاة أو وراثة .

(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٣ ص ١٠٢)

٣٣٦٧ - من شهد زورا أمام محكمة شرعية عوقب طبقا للمادة ٢٥٧ عقوبات ولو لم يحلف اليمين ما دامت القواعد المتبعة أمام المحاكم الشرعية لا تقضى على الشاهد بحلف اليمين .

(١٩١٧/١٢/٨ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٤ ص ١٥)

٣٣٦٨ - يصح أن يشهد المدعى بالحقوق المدنية بعد تحليفه اليمين ، وتجاوز محاكمته على الشهادة الزور اذا حلف باطلا .

(١٩٠٥/٦/١٤ المجموعة الرسمية س ٧ ص ٧٨)

٣٣٦٩ - من شهد زورا أمام المحكمة الشرعية عوقب بالمواد ٢٧٣ وما يليها من قانون العقوبات وسواء فى ذلك حلف اليمين لم يحلف .
(نقض ١٩٠٠/٦/٢ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٧٥)

القصد الجنائي

٣٣٧٠ - يشترط القانون لمسئولية الشاهد زورا جنائيا قصده الى الكذب وتعمد قلب الحقيقة . بحيث يكون ما يقوله محض افتراء فى مجلس القضاء وبسوء نية . والفصل فى مخالفته الشهادة للحقيقة أمر يتعلق بالوقائع موكل الى قاضى الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود المختلفين وقرائن الأحوال وفى الجلسة من ظروف الدغوى المختلفة .

(١٩٨٢/٣/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦ ص ٢٩٩)

٣٣٧١ - يشترط القانون لمسئولية الشاهد زورا جنائيا قصده الى الكذب وتعمد قلب الحقيقة ، بحيث يكون ما يقوله محض افتراء فى مجلس القضاء وبسوء نية ، فاذا كان الحكم قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنها إنما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فإن المحكمة اذ قضت ببراءة الشاهدين من جريمة شهادة

الزور لم تخطيء في تطبيق القانون :

(١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٥ ص ٦١٢) .

٣٣٧٢ - ان القانون لا يتطلب في جريمة شهادة الزور قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفي لتوفر القصد الجنائي فيها ان يكون الشاهد قد تغمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، وليس يضير الحكم عدم تحدته عن هذا القصد استقلالا ما دام توافره مستفادا مما أورده الحكم .

(١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٢١ ص ٦٨٠)

٣٣٧٣ - القصد الجنائي في شهادة الزور هو قلب القلب الحقائق أو اخفاؤها عن قصد وسوء نية ، ويعتبر هذا القصد متوافرا متى كذب الشاهد ليضلل القضاء بما كذب فيه .

(١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١ ص ١) .

الفرز :

٣٣٧٤ - لا يشترط قانونا للعقاب على شهادة الزور ان تكون لدى الشاهد نية الايقاع بالمتهم الذي شهد عليه ، بل يكفي في ذلك ان يكون من شأن الشهادة ان تسبب ضررا بعقاب برىء أو تبرئة مجرم .

(١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١ ص ١)

٣٣٧٥ - يكفي في جريمة شهادة الزور ان يكون من شأنها ان تؤثر في الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل .

(١٩٨٢/٣/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٢ ص ٢٩٩)

٣٣٧٦ - يكفي في جريمة شهادة الزور ان تكون الشهادة شأنها ان تؤثر في الحكم لصالح المتهم أو ضده ، ولو لم يتحقق ذلك بالفعل ، واذن فلا يمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد أدانت المتهم الذي أدبت الشهادة زورا لمصلحته .

(١٩٤٧/١٠/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٠ ص ٣٧٩)

٣٣٧٧ - لا يجوز الحكم بالعقوبة المقررة في المادة ٢٥٦ عقوبات على من يشهد زورا على متهم بجنحة الا اذا كان قد أدى الشهادة الكاذبة

بنية الاضرار بالمتهم المذكور .

(٢٠/٤/١٩١٨ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٩٦ ص ١٣٩)

٣٣٧٨ - رجوع شاهد الزور عن شهادته بعد اتمام المرافعة أمام المحكمة لا يمحو أثر الجريمة . ويكفى اثبات احتمال الضرر في جريمة شهادة الزور . واعتبرت محكمة النقض الضرر محتملا في هذه الدعوى لأن شهادة الزور التي أداها المتهم أمام المحكمة الشرعية كان من شأنها أن تؤدي إلى طلاق الزوجين لو لم يظهر تزويرها .

(٧/٦/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٢٧ ص ٢٥١)

رفع الدعوى والحكم فيها

٣٣٧٩ - ينتهى انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قفل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهى من جرائم الجلسة - قبل اقفال باب المرافعة ، لأن المحكمة تصبح من الوقت الذى اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها فى الفصل فى الجرائم التى وقعت أمامها فى الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ اجراءات جنائية .

(٢٦/٥/١٩٥٩ احكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣)

٣٣٨٠ - توجيه تهمة شهادة الزور ينطوى فى ذاته على معنى تنبيه الخصم الذى تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل اقفال باب المرافعة .

(٢٦/٥/١٩٥٩ احكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣)

٣٣٨١ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - عملا بالمادتين ١٢٩/٢ مرافعات و ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتعجل فى الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة الأصلية . ولم تكن العلة فى ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هى وجدت

بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحنيق العداة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليفرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقفال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن . .

(١٦/٥/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣)

٣٣٨٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور الى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور من جرائم الجلسة ، ومن ثم فإنه لا محل للنعي على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور الى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم .

(٥/١١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣٧ ص ٨٧٢)

٣٣٨٣ - ان مخالفة الشهادة للحقيقة أمر متعلق بالوقائع موكل تقديره الى قاضى الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف المحيطة بالدعوى أو من تناقض الشاهد في أقواله .

(٢٠/٤/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨٩ ص ٦٤٧)

٣٣٨٤ - ان سلطة القاضى الجنائى فى الدعوى المرفوعة أمامه بشهادة الزور أن يبحث فى الشهادة ويقدرها كما يرى ولو كان هو فى تقديره لها يخالف الجهة التى أدبت أمامها ، اذ القول بغير ذلك يؤدى الى تضيق النص الذى تقضى بمعاقبة شهود الزور ولو كانت جريمتهم لم تنكشف الا بعد الفصل فى الدعوى التى أدبت الشهادة فيها . . .

(١٢/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٩ ص ٩٥)

٣٣٨٥ - جريمة شهادة الزور هى من الجرائم التى تقع فى الجلسة ويجب الحكم فيها وفقا للمادة ٢٣٧ ج فى نفس الجلسة ، فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العمومية . .

(١٣/١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٢ ص ٥٤٣)

٣٣٨٦ - الخصم الذي يوجه الى خصمه اليمين الحاسمة في دعوى مدنية يعتبر أنه تنازل عن كل حقوقه اذا حلف خصمه اليمين سواء كاذبا أو صادقا . ولا يجوز حينئذ لمن وجه اليمين أن يرفع مباشرة دعوى اليمين الكاذبة على خصمه . والنيابة انتى لها وحدها الحق في رفع الدعوى في هذه الحالة لا يمكنها أن تبدى طلبات البتة في الدعوى المرفوعة مباشرة بغير حق وانما لها فقط أن ترفع دعوى مخصوصة .

(١٢/٤/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ص ١٣٩)

٣٣٨٧ - يجب على المحكمة عند وقوع جنحة أمامها أثناء المرافعة بالجلسة أن تحاكم مرتكب تلك الجنحة في الحال أيا كان نوعها وتحكم عليه بحسب ما يوجب القانون . وبناء على ذلك لو حصلت أمام المحكمة شهادة زور متوافرة الشروط التي تجعلها جنحة جاز للمحكمة أن تحاكم مرتكب هذه الشهادة في الحال دون انتظار الحكم في الدعوى الأصلية .

(١٨٩٣/٤/٢٩ الحقوق س ٨ ص ١٣٩)

٣٣٨٨ - يقضى لاعتبار الشهادة مزورة ثلاثة شروط ، الأول أن تكون كاذبة سواء كانت في صالح الشهود لأجله أو في ضرته ، الثاني أن تكون وقعت بعد أداء اليمين القانونية ، الثالث أن لا يرجع مؤديها عنها قبل انقضاء المرافعة ، ومتى استجمعت شهادة الزور هذه الشروط جاز للمحكمة التي أدت أمامها محاكمة صاحبها (ان كانت ذات اختصاص بذلك) والحكم عليه بما يستحق دون توقف على الحكم في الدعوى الأصلية التي أدت الشهادة فيها .

(١٨٩٣/٤/٢٩ الحقوق س ٨ ص ٢٨٣)

اسباب الحكم

٣٣٨٩ - من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التي أدت الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة وما غير في الحقيقة فيها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها والا كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع منه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(١٩٨٣/٣/٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٢ ص ٣١٨)

٣٣٩٠ - يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور ان يبين موضوع الدعوى التى اديت انشهادة فيها وموضوع هذه الشهادة وما غير فى الحقيقة فيها وتأثيرها فى مركز الخصوم فى الدعوى والضرر الذى ترتب عليها وان الشاهد تعتمد قلب الحقائق أو اخفاءها عن قصد وسوء نية والا كان ناقصا فى بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(١٩٧٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٢ ص ٣٤٠)

٣٣٩١ - من المقرر أنه لا يصح تكذيب الشاهد فى احدى روايتيه اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقونه الشخص الواحد كذبا فى حالة وما يقرره صدقا فى حالة أخرى انما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التى تلابسه فى كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجع معها صدقه فى تلك الرواية دون الأخرى ، وهو ما أغفل الحكم بيانه ومن ثم فانه يكون مشوبا بعيب القصور بما يوجب نقضه .

(١٩٧٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٢ ص ٣٤٠)

٣٣٩٢ - الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد فى احدى روايتيه اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا فى حالة ، وما يقرره صدقا فى حالة أخرى انما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التى تلابسه فى كل حالة مما يتجتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجع معها صدقه فى تلك الرواية دون الأخرى . ومن ثم فان ادانة الطاعن فى جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به العدة وما قرره فى التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه فى حد ذاته يؤدى اليها .

(١٩٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٥ ص ٦ ، ١٩٨٣/١/٩ س ٣٤ ق ١٢ ص ٨٢)

٣٣٩٣ - لا يصح تكذيب الشاهد فى احدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن كلتا الروايتين مصدرهما

واحد له اعتبار ذاتي واحد . ولأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة ، إنما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة ، مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح فيها صدقه في تلك الرواية الأخرى . وإذا كان مثول الشاهد أمام هيئة المحكمة في جلسة المحاكمة بين رهبة الموقف وجلاله وقدسية المكان محوطا بالضمانات العديدة المعلومه التي وسعها القانون للحصول منه على الحقيقة الخالصة - ذلك فيه ما من شأنه أن يشعر بعظم مسئوليته فيما يدلى به في آخر فرصة تسمع فيها أقواله . بما يصح معه في العقل أن يفترض أنه ، وهو في هذه الحال ، يكون أدنى الى أن تغلب عليه النزعة الى الحق فيؤثره ولا يتمادى في الحنث بيمينه اذا كان قد حلفها من قبل - اذ كان ذلك كذلك فإن اعتبار روايته الأولى عند اختلاف روايته هي الصحيحة ، لا شيء إلا لكونها هي الأولى لا يكون نه ما يقتضيه ، بل لعل شهادته أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا الاعتبار ، واذن فإن ادانة الشاهد في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي اليها . وخصوصا أنه يجب في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفسح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق والا يقيد بأقواله الأولى التي سبق له ابدائها في التحقيقات الى حد تعريضه للعقوبة الجنائية اذا هو عدل عنها ، وذلك حتى لا ينغلق قى وجهه الباب اذا ما عاوده ضميره الى الرجوع الى الحق والاقلاع عما كان عليه من باطل - الأمر الذي راعاه القانون نفسه اذ لم يعاقب على شهادة الزور اذا عدل الشاهد عن الباطل وقرر الحق في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى نظرها أمام المحكمة .

(١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٧ ص ٧٦٦)

٣٣٩٤ - اذا كان الحكم المطلق فيه قد اعتبر شهادة الطاعنين الثالث والرابع بالجلسة شهادة كاذبة قصدا منها افلات المتهمين في الجناية من العقاب فاسبين الى المجنى عليه ما لم يقله ، وضمما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى مغايرتهما الحق وتأييد الباطل بعد حلف اليمين ، وذلك بقصد تضليل القضاء ومحاباة المتهمين ، فإن الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التي دان الطاعنين من أجلها

وأورد في شأنها بيانا كافيا سائفا وصحيحا .

(١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٩ ص ٥٣٢) .

٣٣٩٥ - ادانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد ان روايته امام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله امام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على اساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي اليها .

(١٩٥٩/١٢/٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٢ ص ٩٨٣) .

٣٣٩٦ - يكفي لادانة المتهم في شهادة الزور أن تثبت المحكمة انه كذب ولو في واقعة واحدة مما شهد به .

(١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٩ ص ٢٨٥) .

٣٣٩٧ - يكون الحكم معيبا لقصوره عن بيان علم الشاهد فعلا بالحقيقة وتعده تغييرا في شهادته أمام المحكمة لمصلحة المتهم في الدعوى التي شهد فيها ، وهو ما يجب توافره للعقاب على جريمة شهادة الزور .

(١٩٤٦/١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧ ص ٤٩) .

٣٣٩٨ - الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدت في مركز الخصوم في الدعوى ، والضرر الذي ترتب عليها او المحتمل ترتبه عليها وأن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو اخفاءها عن قصد وسوء نية ، فاذا هو لم يبين ذلك كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض ايمان مراقبة صحة تطبيق القوانين ويتعين نقضه .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٧ ص ١٨٤) .

٣٣٩٩ - اذا اتهم شخص بتأديته شهادة زور في دعوى وحكمت المحكمة بادانته بدون أن تبين الوقائع التي شهد فيها زورا مكتفية بذكر أن التهمة ثابتة من المستندات المقدمة في الدعوى فإن هذا يكون قصورا في البيان يعيب الحكم عيبا جوهريا يبطله .

(١٩٢٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣٢ ص ٢٧٢) .

من احكام محكمة الموضوع

٣٤٠٠ - الشهادة التي تعتبر مزورة ويحكم على المتهم بها هي التي تؤدي أمام جلسة المحكمة ، ولا يمكن للشاهد العدول عنها بعد تأديتها .
(استئناف مصر ١٨٨٨/٩/١٩ الحقوق س. ٣ ص ٢٥٦)

٣٤٠١ - لا تنطبق العقوبة المنصوص عليها في القسانون لشهادة الزور على من شهد زورا أمام المأذون أو القاضي الشرعى .
(جنح تلا ١٨٩٢/٩/١٢ الحقوق س ٧ ص ٢٢٠)

٣٤٠٢ - من المبادئ المقررة أن الشهادة لا تعتبر مزورة الا اذا ادبت أمام هيئة المحكمة بعد حلف اليمين وأن للشاهد أن يرجع عن شهادته حتى قفل باب المرافعة ، فلا تعد مزورة شهادة الشاهد التي أداها أمام المحكمة مختلفة عن المنسوب اليه بمحضر البوليس .

(استئناف طنطا ١٨٩٧/٣/٢٧ القضاء س ٤ ص ٢٣٥)

٣٤٠٣ - كتابة شهادة في محضر أو حكم لا يعتبر تزويرا في اوراق رسمية بل تكون من قبيل شهادة الزور ، فيحاكم الشاهد متى كانت شهادته مزورة ولا فرق في ذلك بين الشهادة التي تؤدي في المحاكم الشرعية بالأحوال الشخصية وبين غيرها من المحاكم القضائية الأخرى .

(استئناف ١٩٠٠/٥/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٧٩)

٣٤٠٤ - ان الرأى الأصنوب يقضى بأن اليمين ليست بشرط في شهادة الزور بل شروطها محصورة في تغير الحقيقة والقصد السيئ، واحتمال الضرر .

(الموسكى الجزئية ١٩٠٢/٣/١٦ الحقوق س ١٧ ص ٩٥)

٣٤٠٥ - يلزم لتكوين جريمة شهادة الزور المنصوص عليها في المادة ٢٥٤ عقوبات وما يليها أن تحصل الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ولا أن يرجع الشاهد عنها حتى قفل باب المرافعة ، فلا عقاب حينئذ بمقتضى المادة ٢٥٤ عقوبات على من يشهد بعد حلف اليمين زورا أمام النيابة

أثناء تحقيق التهمة .

(أسيوط الجزئية ١٩٠٩/١٢/١٥ المجموعة الرسمية س ١١ ص ١٤٩)

٣٤٠٦ - إن من أركان جريمة الشهادة الزور أن تكون واقعة على أمور مادية تدرك بالحوس ، فلا يعتبر شاهد زور من كانت شهادته إلى ادعاء أمام القضاء مبنية على تقدير خاص به أو على استنتاج راجع إلى مقدمات مضموم بعضها لبعض ولو كان عالما أنها تناقض الحقيقة .

(طهطا الجزئية ١٩١٥/٤/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٨٢ ص ١٢٦)

٣٤٠٧ - من شهد زورا أمام محكمة شرعية يعاقب طبقا للمادة ٤٧٥ من قانون العقوبات .

(الأقصر الجزئية ١٩١٧/٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٦١ ص ١٠٧)

٣٤٠٨ - لا عقاب على شهادة الزور إلا إذا تعلقت الشهادة بموضوع الدعوى فإذا أنكر شاهد كذبا قرابته لأحد الخصام فلا يعد مرتكبا جريمة شهادة الزور ولا يعاقب من أجل ذلك .

(الأقصر الجزئية ١٩١٧/٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٦١ ص ١٠٧)

٣٤٠٩ - يتم جريمة شهادة الزور بمجرد أدائها أمام القضاء وإصرار الشاهد عليها ولو لم يأخذ بها القاضي فإن وقوع الضرر فعلا ليس بشرط لازم فيها ، بل يكفي أن يكون محتملا حصوله .

(كوم حمادة الجزئية ١٩٢٤/٦/٩ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٥٩ ص ١٠٢)

مادة ٢٩٥

ونع ذلك اذا ترنب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عيمه زورا بلا تسغال الشاقة المؤقتة او السجن . اما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه يحكم بالاعدام ايضا على من شهد عليه زورا .

(راجع الاحكام تحت المادة ٢٩٤)

مادة ٢٩٦

كل من شهد زورا على متهم بجنة او مخالفة او شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين

- الفيت عقوبة الغرامة ، بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت « او غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً » .

- راجع ما جاء بالامرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

(راجع الاحكام تحت المادة ٢٩٤)

مادة ٢٩٧

كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

- الفيت عقوبة الغرامة ، بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكانت « او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري » .

- راجع ما جاء بالامرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

(راجع الاحكام تحت المادة ٢٩٤)

مادة ٢٩٨

اذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية او مدنية عطية او وعدا بشئ ما يحكم عليه هو والمعطى او من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة او للشهادة الزور ان كانت هذه اشد من عقوبات الرشوة .

وإذا كان الشاهد طبيبا أو جراحا أو قابلة وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لاداء الشهادة زورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو في باب شهادة الزور أيهما أشد . ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرشئ أيضا .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٧٧ .

(راجع الأحكام تحت المادة ٢٩٤)

مادة ٢٩٩

يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة في دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية تفسير الحقيقة عمدا بأي طريقة كانت .

مادة ٣٠٠

من أكره شاهدا على عدم اداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة .

مادة ٣٠١ -

من ألزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يعرض عليه بالحبس ، ويجوز أن تزد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

من أحكام محكمة الموضوع

٣٤١ - لا يجوز اثبات كذب اليمين الحاسنة بشهادة الشهود في مواد العقوبات الا اذا كانت الواقعة التي تتناولها اليمين المذكورة تقتضي الاثبات بشهادة الشهود طبقا لقواعد القانون المدني ، فيجب بناء على ذلك أن يبرأ من تهمة حلف اليمين الكاذبة من أنكر مقسما اليمين الموجهة اليه من الطالب في دعوى مدنية أن مبلغا يزيد على ألف قرش سلم اليه على

سبيل القرض اذا كانت طريقة الاثبات المقدمة من النيابة العمومية هي شهادة الشهود لا غير .

(استئناف بني سويف ١٦/٣/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ١)

٣٤١١ - من طلب اليمين الحاسمة او ردها فقد ارتبط مع الطرف الآخر الذي قبلها باتفاق قضائي فلا يجوز له ان يثبت كذب اليمين ليتوصل الى الغاء الحكم المبني على تلك اليمين او ان يفسخ ذلك الاتفاق القضائي برفع دعواه مباشرة امام محكمة الجنح وغاية ما له هو الشكوى لنيابته العمومية ، اما اذا وجهت اليمين بناء على طلب المحكمة فليس هناك اتفاق قضائي وعلى ذلك يجوز في هذه الحالة للطرف الذي أضر به كذب اليمين أن يرفع دعواه مباشرة أمام محكمة الجنح بصفته مدعيا مدنيا .

(ملوى الجزئية ٣٠/٥/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٢٢٨)

٣٤١٢ - من المقرز قانوننا أن اليمين الحاسمة متى خلقت تحسم بها الدعوى نهائيا فلا يمكن للخصم الذي خسر دعواه بسببها أن يطعن في الحكم الصادر ضده بأي كيفية كانت لاعتبار أنه تجاوز عن جميع أوجه الاثبات التي لديه ولا يقبل منه أن يثبت كذب اليمين بل يلزم أن يتحمل جميع نتائج الصلح الذي عرضه على خصمه عند طلبه اليمين الحاسمة سواء كانت اليمين التي أداها خصمه صحيحة او كاذبة وبناء على ذلك ليس لمن خسر دعواه بسبب توجيه اليمين أن يعلن خصمه مباشرة أمام المحاكم الجنائية بتهمة اليمين الكاذبة لكي يطالب بحقوق مدنية ولا أن يدخل مدعيا مدنيا في حالة ما اذا تراءى للنسابة اقامة الدعوى العمومية بسبب كذب اليمين لأن عمله في هاتين الحالتين لا يكون الا اثبات كذب اليمين والطعن عليها .

(الأقصر الجزئية ٦/٣/١٩٠٩ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢٥)

٣٤١٣ - لا يجوز اثبات كذب اليمين الحاسمة بشهادة الشهود في المواد الجنائية الا اذا كانت الواقعة التي تناولها اليمين تقبل الاثبات بشهادة الشهود طبقا لقواعد القانون المدني .

(قبا الجزئية ٦/٧/١٩١٨ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٤٣)

الباب السابع

القذف والسب وافشاء الأسرار

مادة ٣٠٢

يعد قاذفا من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه .

ولا يقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

الأحكام

المراد بالقذف

٣٤١٤ - الأصل أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة قرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه واذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فان لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية ببحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجه الصحيح .

(٣٠/١١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٥ ص ١٠١٥ ، ٢٣/٢/١٩٨٢ س ٣٣ ق ٥٠٠ ص ٢٤٨ ، ٢٨/٣/١٩٨٢ ق ٨٣ ص ٤٠٧ ، ٨/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٢١ ص ٩٩٥ ، ٣١/٥/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٧٨ ص ٧٥٦ ، ١٦/١/١٩٦٢ س ١٣ ق ١٣ ص ٤٧)

٣٤١٥ - الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض، ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة .

(١٩٨٢/٤/٨ أحكام النقض نس ٣٣ ق ٩٥ ض ٤٦٨)

٣٤١٦ - المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو ما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقعة في الدعوى ، على أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

(١٩٨٩/١/٥ ط ٥٧٣٦ س ٥٨ ق)

٣٤١٧ - تحرى بمعنى اللفظ في جريمة السب أو القذف هي من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض .

(١٩٨٩/١/٥ ط ٥٧٣٦ س ٥٨ ق)

٣٤١٨ - استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى مسألة موضوعية ، لمحكمة النقض مراقبتها فيما يرتبه من النتائج القانونية .

(١٩٩٢/٢/٢٦ ط ٧٦٨٩ س ٥٩ ق)

٣٤١٩ - من المقرر أن القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦)

٣٤٢٠ - حق الالتجاء الى القضاء وان كان من الحقوق التي تثبت للكافة ، فلا يكون من استعماله في حدوده مسئولاً جنائياً ومدنياً عما ينشأ من استعماله من ضرر للغير ، الا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء الاساءة الى الغير والتشهير به ومضارته بأن كان مبطلاً في دعواه لا يقصد منها الا ايلام المدعى عليه والخط من كرامته وشرفه واعتباره والنيل منه فحينئذ تحقق عليه المساءلة الجنائية متى توافرت

• عناصرها

(١٩٨٣/١١/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٥ ص ١٠١٥)

٣٤٣١ - اسناد الطاعنين الى المجنى عليهما أن كليهما كان يعاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل الزواج ، هو اسناد أمور للمجنى عليهما لو كانت صادقة لأوجبت احتقارهما عند أهل وطنهما •

(١٩٧٨/٢/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٤ ص ١٣٢)

٣٤٣٢ - ما نشرته الجريدة من أن شابين اقتحما على المجنى عليه وهو محام مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وأنهالا عليه ضربا بالمصى الفليضة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عاريا ثم أوثقاه من يديه ورجليه بحزام من الجلد - ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوي على مساس بكرامة المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ويدعو الى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه ، وتتوافر به جريمة القذف كما هي مبينة في القانون •

(١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣ ص ٤٧)

٣٤٣٣ - متى كانت العبارة المنشورة ، كما يكشف عنها عنوانها وألفاظها ، دالة على أن الناشر انما رمى الى اسناد وقائع مهينة الى المدعى بالحق المدني هي أنه يشتغل بالجاسوسية فان ايراد هذه العبارة بما اشتملت عليه من وقائع تتضمن بذاتها الدليل على توافر القصد الجنائي ، ولا يعفى المتهم أن تكون هذه العبارة منقولة عن جريدة أخرى أجنبية فان الاسناد في القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو خطأ أو احتمالا ولو وقتين في صحة الأمور المدعاة •

(١٩٦١/١/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥ ص ٩٤)

٣٤٣٤ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من انشأه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد اللافلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة انما

نقلت عن صحيفة أخرى ، اذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها أن يتحقق قبل اقدمه على النشر أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

(١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨١ ص ٩٢٩)

٣٤٢٥ - متى كانت الألفاظ التي جهر بها المتهم وأثبتها الحكم تشمل اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض ، فان ذلك يعتبر قذفا .

(١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٩ ص ٤٦٨)

٣٤٢٦ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه .

(١٩٨١/١١/١٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٠ ص ٩٢٤)

٣٤٢٧ - ان مجرد تقديم شكوى في حق انسان الى جهات الاختصاص وادلاء مقدمها بأقواله أمام الغير لا يمكن اعتباره قذفا علنيا الا اذا كان القصد منه مجرد التشهير بالشكوى للنيل منه .

(١٩٤٧/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٩ ص ١٨٥)

٣٤٢٨ - الاسناد في القذف يتحقق ايضا بالصيغة التشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الروع عقيدة أو طنا أو احتمالا أو وهما ولو عاجلا في صحة الواقعة أو الوقائع المدعاة .

(١٩٤٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٢٤ ص ٤٤٤)

٣٤٢٩ - ان القانون اذ نص في جريمة القذف على أن تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت اليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، فانه لم يحتتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها ، بل لقد اكتفى بأن يكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه . فاذا نسب المتهم الى المجنى عليه (وهو مهندس باحدى البلديات) انه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور وأن تحقيقا أجرى معه في ذلك . فهذا قذف ، سواء أكان

الاسناد، مكونا لجريمة أم لا .

(٢٢ / ٣ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٢ ص ٢٠٥)

٣٤٣٠٠ - إذا قدم شخص إلى النيابة بلاغا نسب فيه إلى موظف صدور أوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما وطلبت في بلاغه تحقيق هذه المسألة ومحاكمة هذا الموظف أن يصح صدور هذه الأوراق منه أو محاكمة مزور هذه الأوراق أن كانت مزورة ثم نشر بلاغه مع هذه الأوراق في الجرائد ، فلا يمكن أن يفهم معنى لهذا النشر على الملأ إلا أن الناشر يشهد إلى الموظف المعنى المستفاد من جميع تلك الأوراق . ولا يطعن في تحقق هذا الاسناد كون الناشر أورد في بلاغه الذي نشره ما يحتمل معه أن تكون تلك الأوراق غير صحيحة ، فانه لا شأن لهذا البلاغ مطلقا بنشر الأوراق المحتوية على القذف بالجريدة بل أن كان في هذا النشر في ذاته قذف فانه يأخذ حكمه القانوني بدون أي تأثير لعبارة البلاغ عليه . ولا يقال أن نشر صورة البلاغ مع نصوص تلك الأوراق قد يكون له أثر في تحديد قوة الاسناد المستفاد من الأوراق فان نشر صورة هذا البلاغ فيه هو أيضا جريمة قذف صريحة ، لأن الاسناد في هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى في أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا في صحة الأمور المدعاة ، ولذلك لا عبرة بما يتخذ القاذف من الأسلوب القولي أو الكتابي الذي يجتهد فيه في التهرب من نتائج قذفه . ولا يصح التمسك في هذا الصدد بما ورد في صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ عقوبات من أنه لا عقاب على مجرد اعلان الشكوى اذ أقصى ما يستفاد من هذه العبارة انه مباح هو مجرد اعلان الشكوى المقدمة في دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٦٣ أي الأخبار التبسيط عن حصول هذه الشكوى اختياريا خاليا عن كل تفصيل .

(٣١ / ٣ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)

٣٤٣١٠٠ - يكفي لوجود جريمة القذف أن تكون عبارته موجبة على صورة يسهل معها فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذي يرميه القاذف . فإذا أمكن للمحكمة أن تدرك من محتوى عبارات القذف من هو الممتنع به استنتاجا من غير تكلف ولا كبير عناء ، وكانت الأركان الأخرى متوفرة حدة

المقاب على الجريمة ولو كان المقال خلوا من ذكر اسم الشخص المقصود .

(١٠/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠ ص ٩)

٣٤٣٣ - الشركات التجارية هي أشخاص معنوية ، والقذف الذي يحصل في حقها بطريق النشر هو قذف يلحق القائمين بإدارتها فيكون معاقبا عليه قانونا ، على أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص في حكمها أن المقصود بالقذف هو شخص مديرها بعينه ، واستخلاصها هذا مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٧ ص ٣٧٧)

٣٤٣٣ - عبارات القذف الموجهة ضد مجموع من الناس كمجلس الأقباط الملى مثلا تعتبر موجهة أيضا الى أفراد هذا المجموع ، وبناء عليه يكون لكل فرد من أفراد الحق في طلب تعويض ما ناله من الضرر بسبب هذا القذف .

(٦/٥/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٠٤ ص ٢٠٩)

٣٤٣٤ - يعاقب على القذف اذا كان حاصلًا بسوء قصد ومعلنا اما باحدى طرق النشر أو في محفل عمومي .

(٤/١/١٨٩٦ الحقوق س ١١ ق ٥٤ ص ٢٤٦)

٣٤٣٥ - كل من يجارى القاذف في قذفه يعتبر مشاركا له في الجريمة .

(٤/١/١٨٩٦ الحقوق س ١١ ق ٥٤ ص ٢٤٦)

٣٤٣٦ - من المقرر أنه وان كان الموكل لا يكتب للمحامى مذكرة التي تصننت وقائع القذف الا أنه بالقطع يمد به بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التي يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ، ولا يمكن أن يقال ان المحامى يبتدع الوقائع منها ، ومن ثم فلا يلزم لمساءلة الموكل عما ورد بها أن يكون قد وقع بنفسه عليها أو أن يقوم الدليل على أنه أملاها على محاميه .

(٢٨/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٣ ص ٤٠٧)

القذف في حق موظف

٣٤٣٧ - من المقرر أن القانون - في سبيل تحقيق مصالحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافرت فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية أي لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة الطاعن وقت اذاعتها (الثاني) ألا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة (الثالث) أن يقوم الطاعن بأثبات كل أمر أسنده إلى المطعون فيه ، فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارح ونجا الطاعن من العقاب ، أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها ، فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب ، وكانت عبارات القذف موضوع الجريمة - المشار إليها بمدونات الحكم المطعون فيه - لا تتعلق بعمل المطعون فيه بل بحياته الخاصة أي بصفته فردًا فإنه لا يجوز اثباتها قانونًا ، ويكون دفاع الطاعن من أنه يتمتع بالاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢/٣٠٢ من قانون العقوبات بمقولة أنه قدم المستندات الدالة على صحة ما أسنده للمدعى بالحق المدني - وقائع ليس من شأنه ، بفرض صحته - نفى مسئولية الطاعن عن الجريمة التي قارفها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير سند .

(١٩٨٠/٥/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

٣٤٣٨ - إدانة الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٨٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات لا محل لها من الأعمال موجب الإباحة المقررة بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات ، ذلك أن محل تطبيقه طبقاً للمادة ١٨٥ عقوبات أن يوجد ارتباط بين السب وجريمة القذف التي ارتكبها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى المطروحة .

(١٩٧٧/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦٤ ص ٧٨٦)

٣٤٣٩ - متى تحقق القصد الجنائي في جريمة القذف بما أثبتته الحكم عن قصد التشهير فإنه لا محل للبحث في حسن النية أو صحة وقائع القذف بما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

(١٩٧١/١١/٢٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٣ ص ٦٦٩)

٣٤٤٠ - اندفع بالاعفاء من العقاب حسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام يعد دفعا جوهريا لما يترتب عليه من ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تفسير وجه الرأي في الدعوى . لأن القاذف في حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما يقذف به المجنى عليه من جهة وكان من وجهة أخرى حسن النية بأن كان يعتقد صحة الاسناد وأنه يقصد منه المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية .

(١٦/٣/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٢ ص ٢٧٣) .

٣٤٤١ - الدفء . بالاعفاء من العقاب حسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام يعد دفعا جوهريا ، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى ، لأن القاذف في حق الموظفين العموميين . يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة ، وكان من جهة أخرى حسن النية ، بأن كان يعتقد صحة الاسناد وأنه يقصد إلى المصلحة العامة لا إلى اشفاء الضغائن والأحقاد الشخصية ، ، هذا إلى أنه يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني سيئ القصد غالبا . يكذب الوقائع التي أبلغ عنها ، وأن يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ ممتويا السوء والاضرار بمن أبلغ عنه ، ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه المذكورين بإيراد الوقائع التي استخلص منها توافره .

(٢٨/١١/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٢ ص ٩٢٦) .

٣٤٤٢ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هبوا لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينمى على حكمها اغفاله التحدث عنه وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة اعمالا للمادة ٢/٣٠٢ عقوبات فليس له من بعد هذا لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٨/٤/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٥ ص ٤٦٨) .

٣٤٤٣ - يشترط القانون لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف المدعى أو من في حكمه اثبات القاذف صحة وقائع القذف كلها وأنه إذا كان

القاذف قد اقدم على انقاذ ويده خالية من الدليل معتمدا على ان يظهر له التحقيق دليلا ، فهذا ما لا يجيزه القانون .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٦ ص ٤٥٨)

٣٤٤٤ - من المقرر انه يشترط قانونا لابطاح الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين او من في حكمهم ان يكون صادرا عن حسن نية اى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، اما اذا كان القاذف سيئ النية ولا يقصد من طعنه الا التشهير والتجريح شفاء لضفائن واحقاد بشخصية فلا يقبل منه اثبات صحة وقائع القذف وتجب ادانته ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٦ ص ٤٥٨ ، ١٩٥٧/٢/٥)

س ٨ ق ٣٧ ص ١٢٢)

٣٤٤٥ - اذا كان ما أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القذف كمالا من معروفة في القانون فانه لا محل لما يثيره المتهم بشأن ادانته عنها على الرغم من تبرئته من جريمة البلاغ الكاذب لاختلاف أركان كل من الجريمتين .

(١٩٦٨/٢/١٣ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٨ ص ٢١٥)

٣٤٤٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن سلامة نية اى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضفائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة اثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦)

٣٤٤٧ - من المقرر أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية اى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة مصلحة عامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضفائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة اثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع

اثبات ما قذف به .

(١٩٨٢/٤/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٥ ص ٤٦٨)

٣٤٤٨ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف . فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الاثبات .

(١٩٥٧/٢/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٣٧ ص ١٢٢)

٣٤٤٩ - ان ما يدعيه المتهم بالقذف في حق موظف عمومي من سلامة نيته لا يعفيه من العقاب ما دام قد عبّز عن اثبات حقيقة ما أسنده اليه .

(١٩٥٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٣ ص ٦٨٨)

٣٤٥٠ - ما دام المتهم لم يدفع بأن القذف الذي صدر منه وكان بحسن نية متعلقا بوظيفة المجنى عليه ويطلب اثباته . بل كان على العكس من ذلك ينكر صدوره منه ، فلا يجوز له أن ينمى على المحكمة أنها لم تتح له فرصة اثبات وقائعه .

(١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٠ ص ٦٧٦)

٣٤٥١ - ما دامت الوقائع الواردة في المقال الذي يساءل عنه المتهم بالقذف في حق المجنى عليه لا يتعلق أى منها بصفته نائبا أو وكيلا لمجلس النواب بل هي موجهة اليه بصفته فردا من أفراد الناس فيكون الاختصاص بالنظر في الدعوى المرفوعة بها لمحكمة الجنايات لا لمحكمة الجنائيات .

(١٩٥٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١ ق ٢١٦ ص ٦٥٧)

٣٤٥٢ - متى كانت عبارات القذف في حق موظف شائنة في ذاتها خادشة شرف المجنى عليه واعتباره فالقصد الجنائي يعتبر متوافرا في حق قائلها ، ويكون من اللازم عند تبرئة المتهم أن تعنى المحكمة باثبات أمرين ، أولهما صحة جميع الوقائع التي أقام عليها المتهم عبارات قذفه ، وثانيهما حسن نيته على أساس أنه إنما رمى من وراء مطاعنه الى الحسير لبلاده ولم

يقصد التشهير بالمجنى عليه .

(١٩٤٩/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٧٤ ص ٧٢٦)

٣٤٥٣ - ان القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه الى الموظف او من هو في حكمه توافر شرطين هما حسن النية واثبات صحة وقائع القذف كلها ، فاذا كان المتهم لم يستطع اثبات صحة جميع الوقائع التي اسند بها الى المجنى عليه فان خطأ الحكم في صدد سوء النية لا يكون له من اثر في الادانة .

(١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١ ص ٣١)

٣٤٥٤ - ان حسن النية الذي اشترط القانون توافره لدى إنقاذ تقريراً لطعنه في أعمال الموظفين لا يكفي وحده للاعفاء من العقاب ، وانما يجب ان يترن باثبات صحة الوقائع المسندة الى الموظف العمومي ، فاذا عجز القاذف عن اثبات الواقعة فلا يجديهِ الاحتجاج بحسن النية .

(١٩٨٢/٥/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٧ ص ٥٨١)

٣٤٥٥ - ان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً جنائياً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو اذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند أهل وطنه . ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف معتقداً صحة ما رمى المجنى عليه به من وقائع القذف : غير أن القانون - في سبيل تحقق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف بنص صريح في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الطعن الذي يحصل في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة إذ أباح هذا الطعن متى توافرت فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون حاصلاً بسلامة نية أي لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها (الثاني) ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة (والثالث) أن يقوم الطاعن باثبات حقيقة كل أمر أسنده الى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض التشريع ونجا الطاعن من العقاب ، أما اذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا

يتحقق الغرض ويتمين العقاب .

٢٠/٨/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٠ ص ٤٨٣ ،
٢٢/٥/١٩٣٩ ج ٤ ق ٣٩٨ ص ٥٥٧)

٣٤٥٦ - ان القانون صريح في المادة ٣٠٢ عقوبات في أن ضحية الوقائع موضوع القذف في حق الموظف لا يكون لها من تأثير في نفى الجريئة عن المتهم الا اذا كان حسن النية يسعى وراء مصلحة عامة ولم يكن همه النيل من المجنى عليه والتشهير به .

(٢٢/٣/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٢ ص ٢٠٥)

٣٤٥٧ - يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة ، فإذا كان القاذف بسوء النية ولا يقصد من طبعه الا شغلا ضغائن وأحقاد شخصية ، فلا يقبل منه اثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف ، ويجب ادانته حتي لو كان يستطيع اثبات ما قذف به .

(٢٢/٥/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٥ ص ٥٥٦ ،
٢١/٣/١٩٣٨ ق ١٨١ ص ١٦٩)

٣٤٥٨ - ان القانون لم يقيد حق القاذف في اثبات ما قذف به بأي قيد ، بل هو يبيع له اثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية ، واتخاذ أي قرار إداري في أمر معين لا يمنع من اثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة ، وأنه قصد به المجاياة وخدمة الأشخاص ، وليست المجازاة مقيدة عند تقدير هذه القرارات في قضايا القذف أن تأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التي قد تبدل بها الجهة التي أصدرت تلك القرارات .

٢٤/٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٤ ص ٥٥٠)

٣٤٥٩ - ان المادة ٣/٣٦٥ عقوبات إنما تعاقب من يعتدى بالنسب على موظف عام بالعقوبة الخاصة المنصوص عليها فيها اذا كان النسب موجهها الى الموظف بسبب أداء الوظيفة ، فاذا كان الثابت بالحكم أن الموظف الذي وقع عليه النسب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن يؤدي عملا ما بل كان يتناول طعام الفطور ، وأنه تدخل من تلقاء نفسه في مناقشة كانت دائرة بين المتهم

وكاتب آخر موجود معه في مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ، ولم يكن هو المخاطب بشأنه ، فشروط انطباق المادة ٢٦٥/٣ عقوبات لا تكون متوافرة وتكون الفقرة الاولى من هذه المادة هي الواجبة التطبيق .

(١٠٠/١٤/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٨ ص ٤٠٢)

٣٠٤٦ - ان القانون قد اشترط لاعفاء القاذف في حق الرجال المعنويين من العقاب فوق سلامة النية اثبات صحة الوقائع المقنونة بتهمة . ومعنى هذا الشرط ان يكون القاذف مستثدا على الدليل على صحة ما قذف به وان يقدمه للمحكمة فتعتمد . اما ان يقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمدا على ان يظهر له التحقيق دليلا ، فهذا ما لا يجيزه القانون .

(٣١/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)

٣٠٤٦١ - لا مصلحة للطاعن في الطعن بأن جريمة الاهانة الواردة عليها حكم المادة ١٥٩ عقوبات يشحب عليها تحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات ، لأنه على فرض انطباق التهمة المستندة الى الطاعن على المادتين ٢٦١ ، ٢٦٥ عقوبات بدلا من المادة ١٥٩ التي طبقتها المحكمة فإنه يشترط لاعفاء القاذف من العقاب طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات أن يثبت للمحكمة صحة الوقائع التي أسندت لها للموظف المقذوف وأن القذف كان منبعا عن سلامة نية أي أنه قد رمي به الى تحقيق مصلحة عامة . ولا يمنع ثبوت صحة الوقائع على فرض حصوله من الحكم بالعقوبة متى تبين أن القاذف كان يبغى التشهير والتجريح .

(٤٦/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٢ ص ٤٠٣)

٣٠٤٦٢ - ان الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات لم تتعرضا لبيان حكم النقذ المباح وانما نصتا على اعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب اذا كان طعنه موجها الى موظف عمومي بسبب امر يتعلق بأعماله وظيفته متى كان الطاعن سليم النية واستطاع ان يثبت صحة ما نسبته الى المجنى عليه والفرق بين الأمرين كثير . فالتنقد المباح لا عقاب عليه أصلا اذ المفهوم منه أن النباذ لم يخرج في نقده الى حد القذف والسب وأما الحالة التي تشير اليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ فالأصل فيها العقاب لأن شروط القذف

والسبب متوفرة. فيها ولكن مرتكب الفعل - قذفا كان أو سببا - يعفى من العقاب الذي كان يستحقه بحسب الاصل اذا توفرت الشروط السابق بيانها .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١١ ص ٣٩٧)

٣٤٦٣ - متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسبب والاهانة فلا محل للخوض في مسألة النية الا في صورة ما يكون الطعن موجها الى موظف عمومي . ففي هذه الصورة اذا افلح المتهم في اقناع المحكمة بسلامة نيته في الطعن بان كان يبغى به الدفاع عن مصلحة عامة واستطاع مع ذلك ان يثبت حقيقة كل فعل اسنده الى المجنى عليه فلا عقاب عليه برغم ثبوت قصده الجنائي . اما اذا تبين ان قصده من الطعن انما هو مجرد التشهير والتجريح فالعقاب واجب ولو كان في استطاعته ان يثبت حقيقته كل ما اسنده الى المجنى عليه . فالفرق بين سوء النية والقصد الجنائي في مسائل القذف والسبب كبير .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١١ ص ٣٩٧)

٣٤٦٤ - متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسبب والاهانة فلا محل للخوض في مسألة النية الا في صورة ما يكون الطعن موجها الى موظف عام . ففي هذه الصورة اذا افلح المتهم في اقناع المحكمة بسلامة نيته في الطعن بانه كان يبغى به الدفاع عن مصلحة عامة واستطاع مع ذلك ان يثبت حقيقة كل فعل اسنده الى المجنى عليه فلا عقاب عليه برغم ثبوت قصده الجنائي . اما اذا تبين ان قصده من الطعن انما هو مجرد التشهير والتجريح فالعقاب واجب ولو كان في استطاعته ان يثبت حقيقة كل ما اسنده الى المجنى عليهم .

(١٩٨٣/١١/٣٠ احكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٥ ص ١٠٩٥)

٣٤٦٥ - اذا كان المجنى عليه في القذف غير موظف فلا يقبل من البغاذف اقامة الدليل على صحة ما قذف به .

(١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٧ ص ٢٨٩)

٣٤٦٦ - لا يعتبر المحامي في أداء واجبه موظفا عموميا أو مكلفا

بخدمة عمومية . فلا يسوغ اثبات حقيقة ما أسند اليه من وقائع انقذف .
(١٢ / ٣ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٢ ص ٢٦٤)

٣٤٦٧ - الإثبات المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦١
بعقوبات يقع على عاتق المتهم . فإذا طلب الدفاع عنه ضم ملف حكومي
لإثبات الوقائع التي أسندت إلى الموظف المندوف في حقه ، ولكن المحكمة
قدرت أنه لا ينتظر بداهة أن يحوى ملف حكومي شيئاً من هذه الوقائع
فرفضت طلب الضم احتراماً لمبدأ فصل السلطات وضناً بنفوذها أن تبذله
فيما رأت أنه لا يجدي ، ولم تكن في تقديرها بعيدة عن مخبة الصواب
أو مقتضى العقل فلا تملك محكمة النقض مناقشتها في هذا الرفض بحجة
أنه قد ترتب عليه اخلال بحق الدفاع .

(١٠ / ٤ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠ ص ٩)

٣٤٦٨ - إذا ترك الموظف العمومي وظيفته فلا يبنى على ذلك
رفض طلب المتهم إثبات صحة الوقائع التي أسندها اليه وهو موظف
إذا حصل طعنه بسلامة نية ، ومن ثم يجب نقض الحكم الذي يقضى بالرفض
والتصريح للمتهم بالإثبات .

(٣ / ٢ / ١٩٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٩ ص ٥٨)

٣٤٦٩ - يجب لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٧ عقوبات
لغائده من انتقد موظفاً عمومياً بأحدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ عقوبات
أن يحصل الانتقاد شعياً وراه النفع العام لا أن يكون الباعث إليه شفاء شغائن
وأحقاد شخصية .

(٦ / ٣ / ١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٩٤ ص ١٥٥)

٣٤٧٠ - لا يشترط لتوفر جريمة القذف بتوزيع كتابات أن
يحصل توزيع الكتابات المحتوية القذف علناً إذ أن التوزيع في حد ذاته يكون
للنشر أو العلانية المطلوبة قانوناً . ويتوفر التوزيع بالمعنى الذي يرمي إليه
قانون العقوبات حتى ولو لم يكن هناك سوى كتابة واحدة سلمت إلى شخص
واحد أيا كانت صفة هذا الشخص . فيعتبر قاذفاً ويعاقب طبقاً لأحكام
المادة ٢٦١ من قانون العقوبات من أسند لغيره في عريضة افتتاح دعوى

أمورها تعدها المادة المذكورة قذفا .

(١٩١٤/٦/٦ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٢١ ص ٣٣)

٣٤٧١ - تشمل عبارة أحد الموظفين العموميين الواردة في العنصر الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية . ومن ثم يقبل من القاذف في حقهم إقامة الدليل على حقيقة الأفعال المسندة اليهم بمناسبة وظائفهم المكلفين بها . ويعتبر من الموظفين العموميين بالمعنى المقصود بالمادة ٢٧١/٢. عقوبات أعضاء المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس فيما يختص بوظائفهم المكلفين بها. بمقتضى الأمر الإعلى الصادر فى ١٤٠ مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب مجلسهم واختصاصه .

(١٩١٠/١٢/١٧ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٩ ص ٣٨)

٣٤٧٢ - إذا رفعت دعوى قذف فى حق موظف عمومى طبقا للمادة ٢٦١ عقوبات فحكم محكمة الموضوع فيما يتعلق بحسن نية المتهم نهائى وكذلك يكون حكما فيما يتعلق بصحة وقائع القذف .

(١٩١١/٥/٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٠٤ ص ٢٠٩)

تعريف السب

٣٤٧٣ - المراد بالسب فى أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعاريض التى تؤدى إليه ، وهو المعنى المنجوز فى اصطلاح القانون الذى اعتبر السب كل إصايق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره .

(١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٩ ص ١٧٥ ، ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٧ ص ١٠١٤)

٣٤٧٤ - يكفي فى السب أن تتضمن الفاظه خدش الشرف بأي وجه من الوجوه ، كما يكفي أن يكون القصد استفادا من ذات عبارات السب .

(١٩٥٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١ ق ١٤٥ ص ٤٤١)

٣٤٧٥ - ان القانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن

يحصل في مواجهة المجنى عليه - بل ان السب اذا كان معاقبا عليه متى وقع في حضرة المجنى عليه ، فانه يكون من باب أولى مستوجبا للعقاب اذا حصل في غيبته .

(١٩٤٢/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧ ص ٧٨ ،
١٩٣٩/١٠/٣٠ ج ٤ ق ٤٢١ ص ٥٨٩)

٣٤٧٦ - لمحكمة الموضوع ان تتعرف شخص من وجه اليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملابس التي اكتنفته اذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عباراته .

(١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١١ ص ٢٢٤)

٣٤٧٧ - ان المادة ٣٧٤ يفيد نصها ان السب غير المشتمل على اسناد عيب أو امر معين يكون مخالفة حتى ولو كان علنيا مهما يكن في هذا السب مما يخدش الناموس أو الإعتبار ، بينما ان المادة ٢٦٥ يقضى نصيها صراحة بان مثل هذا السب الحادش للناموس والاعتبار متى وقع علنا كان جنحة مما تعاقب عليه المادة المذكورة حتى ولو كان غير مشتمل على اسناد عيب معين ، فاي النصين أولى بالاعتبار ؟ ترى محكمة النقض ان المنطبق على غرض الشارع هو اعتبار مثل هذا السب جنحة لا مخالفة وذلك (أولا) لأن المادة ٢٦٥ عقوبات حلت محل المادة ٢٨١ عقوبات من قانون سنة ١٨٨٣ الأهل المنقولة اليه من القانون المختلط (مادة ٢٧١ ع) الذي أخذها هذا من القانون الفرنسي وأضاف إليها ما يفيد أنه جمل العلانية هي الفارق المميز بين الجنحة والمخالفة . فهذه الاضافة الواردة على أصل النص الفرنسي هي اضافة مقصودة عند الشارع المصري والتوسع الذي أتم به في نطاق الجنحة يعتبر أنه تخصيص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمنقول عن القانون الفرنسي . وكل ما في الأمر ان الشارع حين اضافها فاته ان يعدل النص الخاص بالمخالفة التعديل الذي يتفق معها بل نقل هذا النص عن الأصل الفرنسي على حاله نقلا خطأ . (ثانيا) لأن المادة ٢٦٥ ع التي تنص على السب المعتبر جنحة قد عدلت أخيرا في سنة ١٩٣١ (قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) ولم يمس الشارع أصل تلك الاضافة بل استبقاها على حالها . وفي هذا ما يشير الي تأكيد رضائه بوجودها وأنها واجبة التطبيق . هذا الى أن من قواعد الأصول أنه اذا تعارض نصان عمل بالتأخر منهما ،

فإذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعارضتين فإن نص أولاهما أصبح هو المتأخر بما طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٤١. ذلك التعديل اللفظي الذي لم يمس جوهره بل بينه وأكد حرص الشارع على استبقائه . وعليه فإذا كان المتهم قد سب المجنى عليه علنا بقوله « اطلع بره يا كلب » ، فمثل هذه العبارة الحادشة للناموس والاعتبار تجعل الواقعة جنحة لا مخالفة ولو أن السب غير مشتمل على اسناد عيب معين .

(١٤/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٣٦ ص ٤٨٢)

٣٤٧٨ - ان المادة ٢٦٥ عقوبات تعاقب في عبارتها الأولى على كل سب مشتمل على اسناد عيب معين وفي العبارة الثانية على كل سب مشتمل على تخدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت . ومراد الشارع من عبارة الاسناد هنا انما هو لصق عيب اخلاقي معين بالشخص بأي طريقة من طرق التعبير ، فمن يقول لغيره ما هذه الدسائس وأعمالك أشد من أعمال المفسدين يكون مسندا عيبا معينا لهذا الغير. خادشا للناموس والاعتبار ويتحقق عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ عقوبات لا بمقتضى المادة ٣٤٧ عقوبات .

(١٧/٢/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٤ ص ٤٤٢)

٣٤٧٩ - السب سب دائما لا يخرج عن هذا الوصف أي شيء ولو كان الباعث عليه اظهار الاستياء من أمر مكدر .

(٧/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٥ ص ١٦٣)

٣٤٨٠ - ليس من الضروري لتكوين جريمة السب العلني المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٥ عقوبات أن يكون السب وقع في حضور الشخص الذي حصل في حقه .

(٧٢/٢/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١٠٩ ص ١٦٨)

صور عملية

٣٤٨١ - يعد سباً معاقباً عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات توجيه المتهم للمجنى عليها بالطريق العام « رايحة فين يا باشا ، يا سلام يا سلام ، يا صياح الخير ، ردى يا باشا ، هو حرام لما أنا أكلمك ، انت

الظاهر عليك خارجة زعلانة ، معلش ، ، فان هذه الألفاظ تخدش المجنى عليها في شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها .

(١٩٤٠/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٨ ص ١١٦)

٣٤٨٢ - يعتبر من قبيل السب قول واحد لآخر في الطريق العام
« يا ابن الكلب » .

(١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨ ص ١٦)

٣٤٨٣ - الكاتب الذي ينسب لسفير دولة مسلمة الخط من كرامة دولته وعدم مراعاة حرمة الدين بتعاطيه الحمر في الحفلات الرسمية يكون مرتكباً لجريمة السب المتعمد الذي يحمل في ذاته سوء القصد .

(١٩٢٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠١ ص ٢٤٦)

٣٤٨٤ - تعتبر عبارة - فليسقط المدير ، فليمت المدير - سبا مخدشاً للناموس والاعتبار بالمعنى المقصود في المادة ٢٦٥ عقوبات :

(١٩١١/٥/٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٠٥ ص ٢١٢)

٣٤٨٥ - اذا كان اقتفاء أثر سيدات في الطريق ومسهن باليد والدخول ورامهن في منزل وتوجيه الكلام اليهن بالرغم من ممانعتهن كل ذلك لا يكفي لتكوين الفعل العلني الفاضح المخل بالحياء ، فان هناك مجالا مع ذلك للمحاكمة على جريمة سب لان بمثل هذا الفعل يمس كرامة السيدات .

(١٩٠٤/٧/٢١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٣ ص ٥)

قواعد عامة :

النقد المباح

٣٤٨٦ - من المقرر أن النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير أو الخط من كرامته ، فاذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه ، لما كان ذلك وكانت عبارات المقال موضوع الاتهام شائنة ومن شأنها لو صحت استتجاب

عقاب: المطعون ضدها واحتقارها عند أهل وطنها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بقالة ان تلك العبارات انما كانت من قبيل النقد المباح يكون في غير محله .

(١٩٧٥/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٧ ص ٥٦٧)

٣٤٨٧ - النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحبط من كرامته . وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، ذلك أن النقد كان عن واقعة عامة ، هو سياسة توفير الأدوية والعقاقير الطبية في البلد وهو أمر عام يهم الجمهور ، ولما كانت عبارة المقال تتلاءم وظروف الحال ويهدفها الصالح العام ، لم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين ، فإن النعي على الحكمة الخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(١٩٦٥/١٦/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٩ ص ٧٨٧)

٣٤٨٨ - حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أب تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

(١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣ ص ٤٧ ، ١٩٥٩/٣/٢٤ س ٢٠ ق ٧٨ ص ٣٤٨)

٣٤٨٩ - متى كان الحكم متضمناً ما يفيد أن المتهم كان فيجباً نسبة إلى المجنى عليه في الحدود المرسومة في القانون للنقد الذي لا عقاب عليه ، فلا يقدح في صحته أن كانت العبارات التي استعملها المتهم مرة وقاسية . (١٩٤٩/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٧٦ ص ٧٢٨ ، وراجع تعليق هام على هذا الحكم للأستاذ محمد عبد الله المحامي العام ، في هامش الصفحة المشار إليها)

٣٤٩٠ - النقد لا يخرج عن كونه قذفاً متى اشتمل على ما يشين الموظف من جهة عمله ، ولا يجدي المتهم أن تكون العبارات التي أسند فيها إلى المجنى عليه أموراً لو صيحت لأوجبت عقابه قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه قد سبقت على سبيل الفرض لا على أنها حقيقة ، فإن التصيد الجنائي يتحقق متى كانت العبارات شائنة بذاتها دون حاجة إلى أبيل آخر .

ولا تصح نبرثة المتهم على أساس أن هذا منه إنما كان نقدا مباحا إلا إذا أثبت حسن نيته وقدم الدليل على صحة كل واقعة من الوقائع التي اسندها إلى الموظف .

(١٩٤٨/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٢ ص ٦١٣)

٣٤٩١ - متى كان المقال محل الدعوى قد اشتمل على اسناد وقائع للمجنى عليه هي أنه مقامر بمصير أمة وحياة شعب ، وأن التاريخ كتب له سطورا يخجل هو من ذكرها ، وأنه تربى على موائد المستعمرين ودعامة من دعائم الاقتصاد الاستعماري التي بناء اليهود بأموالهم ، وأنه أحسد الباشوات الذين لا يندرون مصيرهم إذا استقل الشعب وتولت عنهم تلك اليد التي تحمي مخازنهم - يد الانجليز التي يهيمها وجود هؤلاء الزعماء على رأس الحكومات في مصر وغيرها من الدول المنكوبة ، وأنه يسافر إلى بلاد الانجليز ليمرغ كرامة مصر في الأوحال وليخترع نوعا من التسول هو الاستجداء السياسي ، فانه يكون مستحقا لعقوبة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، إذ أن عباراته تشتمل على نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من نسبت إليه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه . ومن الخطأ اعتبار هذا المقال نقدا مباحا لسياسة المجنى عليه وقع بحسن نية دون أن يكون المتهم قد تمسك بأنه إنما كان ينتقد أعمال المجنى عليه (وهو موظف) بسلامة نية ويقدم على كل واقعة من تلك الوقائع ما يثبت صحتها .

(١٩٤٨/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤١ ص ٦١٢)

٣٤٩٢ - أن نقد القانون في ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية في أحكامه هو من قبيل النقد المباح لتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأي لكشف العيوب التشريعية للقوانين .

(١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٧ ص ١٤١)

٣٤٩٣ - النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة سب أو اهانة أو قذف حسب الأحوال . واذن فلا يعد من النقد المباح التعرض لأشخاص

النواب والطن في ذممهم برميهم بأنهم أقروا المعاهدة المصرية الانجليزية ، مع يقينهم أنها ضد مصلحة بلدهم ، حرصا على مناصبهم وما تدره عليهم من مرتبات ، بل ان ذلك يعد اهانة لهم طبقا للمادة ١٥٩ عقوبات .

(١٠/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٦ ص ١٤٠)

٣٤٩٤ - لا يشفع تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهينة التي استعملها المتهم هي ما جرى العرف على المساجلة بها .

(٢٧/٢/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٦ ص ١٤٠)

٣٤٩٥ - اذا كان للانسان أن يشتد في نقد خصومه السياسيين فان ذلك يجب ألا يتعدى حد النقد المباح ، فاذا خرج الى حيد الطعن والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون ، ولا يبرر عمله أن يكون خصومه قد سبقوه في صحفهم الى استباحة حرمت القانون في هذا الباب ويكفى أن تراعى الحكمة هذا الظرف في تقدير العقوبة .

(٤/١/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٤ ص ٤٠٣)

٣٤٩٦ - يحق توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ عقوبات متى كانت جريمة السب متوافرة الأركان في المقالات التي ينشرها المتهم في جريدته طعنا على آخر ، ولا عبرة بما يدعيه من حسن النية وأنه كصحافي له حق النقد ، ما دام أن الألفاظ في ذاتها هي مما يخدش الناموس والاعتبار وتحبط من قدر المجنى عليه ولم يكن المجنى عليه من الرجال العموميين الذين خصصوا أنفسهم للخدمة العامة ، على أن نقد الرجال العموميين نفسه لا يباح فيه الخروج على محارم القانون باستعمال السباب والشتائم .

(١٩/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٢ ص ٢٧٢)

٣٤٩٧ - ان للصحافة الحرية في نقد التصرفات الحكومية واظهار قرائنها على ما يقع من الخطأ في سير المصطلعين بأعباء الأمر وابداء رأيها في كل ما يلامس الأحوال العامة . ولكن ليس لها الخروج عن دائرة النقد الذي يبيحه القانون - مهما أغلظ الناقد فيه - الى دائرة القذف القائم على اسناد وقائع شائنة معيبة ، والذي أوجب القانون العقاب عليه الا في أحوال

استثنائية اقتضتها المصلحة العامة وبشروط مخصوصة .

(١٠/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠ ص ٩)

٣٤٩٨ - النقد المباح هو الذى يقصر فيه الناقد نظره على أعمال من ينقده ويبحث فيها بتبصر وتعلل دون مساس بشخصه أو بكرامته ، فمهما كان الباعث على النقد فى الصحف مرتبطا بالصالح العام فان سوء النية اذا ثبت توافره لدى الناقد كان فى حد ذاته كافيا ومبررا للعقاب .
(٢٧/٣/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥ ص ٧)

٣٤٩٩ - ان من اختصاص محكمة النقض - فيما يتعلق بجريمة النشر - أن تبحث المقالات التى هى موضوع الجريمة وأن تفهم معانى عباراتها ومراميها حتى تستطيع أن تعطيها وصفها القانونى هل-هى نقد مباح أو سب محرم ، اذ هى بغير ذلك يستحيل عليها أن تؤدى واجبها فى تعرف ما اذا كانت واقعة النشر. كما أثبتها الحكم يعاقب عليها القانون أم لا يعاقب .

(٢٨/٣/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠١ ص ٢٤٦)

٣٥٠٠ - لا يعد الهتاف علنا ضد الوزارة من قبيل الاغراب عن رأى ، ولا يعد كذلك من قبيل النقد المباح الذى يجوز توجيهه الى الذين يتصدون للخدمة العامة ، وانما هو سب مجرد وواجب العقاب عليه .

(٢٨/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٩ ص ٢٠٠)

٣٥٠١ - الهتاف علنا بمثل عبارة " لتسقط الوزارة الخائنة " ، هو اهانة لهيئة نظامية يحمل فى ذاته سوء النية ويستوجب العقاب بمقتضى المادة ١٦٠ عقوبات . ولا محل للقول بأن مثل هذه الألفاظ أصبحت بعد التطور السياسى مألوفة يجرى بها اللسان بدون قصد الاهانة ، وأنها بذلك لا تكون محلا للعقاب فان العرف لم يمح مدلول السقوط ولا مدلول الحيانة ، بل لا زال اللفظان على معناهما الوصفى يخدشان الاحساس وشعور الكرامة .

(٢٨/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٩ ص ٢٠٠)

٣٥٠٢ - ان الطعن فى المحسوم انسياسيين يجوز قبوله فى البلاد الدستورية بشكل اوسع وأعم من الطعن فى موظف عام لما قد تنكشف عنه هذه المساجلة وان اشتدت من جلاء الشئون التى تهم مصلحة البلاد .
(١٩٢٨/٥/١ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٧٧ ص ١٧٧)

٣٥٠٣ - من الخطأ افتراض سوء القصد بمجرد نشر القذف ولمحكمة النقض والابرام أن تبحث جميع ظروف الدعوى لتبين اذا كان ناشر المقال المشتعل على الطعن قد أراد منفعة البلاد ، أو أنه لم يرد إلا الاضرار بالأشخاص الذين طعن عليهم .

(١٩٢٨/٥/١ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٧٧ ص ١٧٧)

القصد الجنائى

٣٥٠٤ - من المقرر أن استظهار القصد الجنائى فى جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها فى ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .:

(١٩٨٣/١١/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٥ ص ١٠١٥ ،
١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٥ ص ٧٤٢)

٣٥٠٥ - القصد الجنائى فى جريمة القذف والسب يتوافر متى كانت العبارات التى وجهها المتهم الى المجنى عليه شائنة بذاتها بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، فمتى كانت الألفاظ دالة بذاتها على معانى السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التى دفعته لنشرها .

(١٩٧٦/٥/٢٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٠ ص ٥٤٢ ، ١٩٧٠/٥/١١
س ٢١ ق ١٦٣ ص ٦٩٤)

٣٥٠٦ - القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والأهانة لا يتحقق الا اذا كانت الألفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها وقد استقر القضاء على أنه فى جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر وتبين

مناحيها ، فاذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٩ ص ٧٨٧)

٣٥٠٧ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر إذا لانت المطياعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الجاذبة للشرف والإلغاز الماسة بالاعتبار فيكون عليه عندئذ مفترضا ، ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحديث عن النقد المباح الذي هو مجرد ابداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته ، فاذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .

(١٩٦٤/١١/١٧ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٦ ص ٦٧٨)

٣٥٠٨ - لا يتطلب القبايون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنب في حقه أو اجتقاره . وهذا العام مفترض . إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحديث عن سلامة النية بما دام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

(١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣ ص ٤٧ ، ١٩٥٩/٣/٢٤)

س ١٠ ق ٧٨ ص ٣٤٨)

٣٥٠٩ - القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها ، ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال ، طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم بادلة سائفة .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٢ ص ٥٩٠)

٣٥١٠ - متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل

للخوض في مسألة سلامة النية الا في حدود ما يكون الطعن موجها الى موظف عمومي أو من في حكمه ، فاذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن أى دليل يتقدم به لاثبات صحة ما اقترف ، وفي هذا ما يكفي لرفض اجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(١٩٥٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٨ ص ٣٤٨)

٣٥١١ - ما دامت عبارات السب التي أثبتها الحكم على الطاعن تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار فلا موجب للتحديث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي لديه .

(١٩٥٤/١٠/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩ ص ١١٣)

٣٥١٢ - متى كانت العبارات المنشورة - كما يكشف عنوانها والفاظها وما أحاطَ بها من علامات وصور دالة على أن الناشر انما رمى بها الى اسناد وقائع مهيئة الى المدعية بالحقوق المدنية هي أنها تشتغل بالجاسوسية لمآرب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسناء ، وانه كان لها اتصال غير شريف بآخرين ، فإن ايراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع مبدعة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي . ولا يغنى المتهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريدة أجنبية وانه ترك للمجنى عليها أن تكذب ما ورد فيها من وقائع أو تصححها ، فإن الاسناد في القذف يتحقق ولو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتين في صجة الأمور المدعاة .

(١٩٥٠/١/١٦ أحكام النقض س ١ ق ٨٣ ص ٢٥١)

٣٥١٣ - الألفاظ متى كانت دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها ، فإن القصد الجنائي يتحقق في القذف والسب متى أقدم المتهم على اسناد العبارات الشائنة علما بمعناها .

(١٩٤٨/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤١ ص ٦١٢)

٣٥١٤ - يكفي في اثبات القصد الجنائي في جريمة السب أن يقول الحكم « ان القصد الجنائي ثابت من نفس ألفاظ السب ومدلولها ومن ظروف

المناقشة التي صدرت منها ، ، ما دامت الالفاظ التي اثبت الحكم صدورها من المتهم هي في ذاتها مما يخدش الشرف والاعتبار ويحط من قدر المجنى عليه في أعين الناس .

(١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٣ ص ٦٠٨)

٣٥١٥ - ان القصد الجنائي في جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالالفاظ النابية المكونة لها مع العلم بمعناها ، ولا يشترط ان يكون المتهم قد قصد النيل ممن صدرت في حقه تلك الالفاظ .

(١٩٤٣/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٥ ص ٢٢٥)

٣٥١٦ - اذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة القذف ، ولكن كان هذا القصد مستفادا من ذات عبارات القذف التي اوردها الحكم نقلا عن المقالات التي نشرها المتهم في حق المجنى عليه فان هذا يكفي .

(١٩٤٣/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٢ ص ٢٠٥)

٣٥١٧ - ان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى ، ولهذا ان تستخلص توافره من ذات عبارات القذف والسب والعيب ، وعلى المتهم في هذه الحالة عبء النفي ، وليس على المحكمة ان تتحدث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن .

(١٩٤٢/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠ ص ٤١)

٣٥١٨ - اذا كان الشاهد لم يخرج في شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى فلا تصح مؤاخذته عما قد يكون في شهادته من المساس بمن شهد عليه ، اذ هو في هذه الحالة - اذا كانت نيته سليمة - لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له في القانون مما لا يعد معه ما وقع منه جريمة .

(١٩٤٠/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧١ ص ١٢٢)

٣٥١٩ - ان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر

القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة القذف وهو عالم انها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذوف في حقه أو احتقاره عند الناس . ولا يؤثر في توافر هذا القصد ان يكون القاذف حسن النية أي معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف .

(١٩٣٩/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٨ ص ٥٥٧)

٣٥٢ - ان القصد الجنائي في جرائم القذف ليس الا عيتم القاذف بان ما اسنده للمقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الاخير ضررا ماديا او اذيا . وهذا الركن وان كان يجب على النيابة طبقا للقواعد العامة ان تثبت توافره لدى القاذف . الا ان عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمذلولها وبأنها تمس المجنى عليه في سمعته او تستلزم عقابه . وعندئذ يكون مبنى هذه العبارات حابلا بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي ، فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة الى أن تقدم دليلا خاصا على توفر هذا الركن ، ولكن يبقى للمتهم جق ادحاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح الفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه . فيما كتب .

(١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٠ ص ٣٥٨)

٣٥٢١ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها ، ولا حاجة في هذه الحالة الى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١١ ص ٣٩٧)

٣٥٢٢ - ان القيود التي وضعها الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات ، وهي القيود الخاصة بعدم العقاب على الطعن في أعمال إحد الموظفين العموميين اذا حصل بسلامة نية وبشرط اثبات حقيقة ما أسند اليه انما هي قيود أرادها الشارع في جرائم القذف والسب والاهانة والافتراء على السواء وهي الجرائم المبينة بالمواد ١٥٩ و ١٦٠ و ٢٦٠ و ٢٦٥ عقوبات .

(١٩٢٤/١١/٦ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ١ ص ١)

٣٥٢٣ - سوء النية مفروض في القذف حتى يقام الدليل على

ضده . فاذا قضى حكم بالمعقوبة لجريمة القذف وذكر أن سوء النية متوافر ولكنه لم يبين الوقائع التي استخلصته المحكمة منها فلا يعد ذلك وجها من أوجه انبطلان الجوهري توجب نقض الحكم .

(١٩١٧/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٣٩ ص ٦٩)

٣٥٢٤ - أن سوء القصد مفروض في القذف حتى يثبت المتهم نقيضه . وهو حسن النية ، فاذا قضى الحكم بالمعقوبة لجريمة القذف وذكر أن سوء النية متوافر ولكنه لم يبين الوقائع التي استخلصته المحكمة منها فلا يعد ذلك وجها من أوجه البطلان الجوهري التي توجب نقض الحكم .

(١٩١٧/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٣٩ ص ٦٩)

٣٥٢٥ - لقاضي الموضوع أن يفصل نهائيا فيما إذا كان سوء القصد متوافرا عند المتهم من عدمه وليس مقيدا بقواعد اثبات خاصة كضرورة وجود عداوة بين المجنى عليه والمتهم بل أن سوء القصد يصح استنتاجه من ظروف الدعوى والقرائن .

(١٩١٤/١٢/١٩ الشرائع س ٢ ص ١١٤)

العلائية

٣٥٢٦ - أن المادة ١٧١ من قانون العقوبات لم تبين طرق العلائية بيان حصر وتحديد .

(١٩٥٥/٦/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٤ ص ١٠٦٨)

٣٥٢٧ - العلائية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوفر إلا إذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة .

(١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٨ ص ٣٦٧)

٣٥٢٨ - أن قانون العقوبات لم يبين طرق العلائية في المادة ١٧١ بيان حصر وتحديد ، فلقاضي الموضوع أن يستخلص العلائية من كل

ما يشهد بها من ملابس وظروف .

(١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥٨ ص ٣٣٦)

٣٥٢٩ - مقتضى نص المادة ١٧١ عقوبات أن التوزيع يتحقق قانونا بجعل المكاتيب ونحوها في متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الاذاعة . ووسائل العلانية الواردة بالمادة المذكورة ليست على سبيل الحصر وإلتعيين بل هي من قبيل التمثيل والبيان ، مما مقتضاه أن تقديرها يكون من سلطة قاضي الموضوع .

(٨/٥/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٠ ص ٤٨٣)

٣٥٣٠ - الطريق العام هو مكان عمومي بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانونا .

(٢٥/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٤٢ ص ١٩٣)

٣٥٣١ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن سب المدعية . بالحق المدعى في الطريق العام - وهو مكان عمومي بطبيعته - مما يتوافر به ركن العلانية قانونا ، فإن نعى الطاعن على الحكم بالتصور يكون على غير أساس .

(٢١/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٦ ص ٦٣٢)

٣٥٣٢ - يكفي في استظهار ركن العلانية في جريمة السب أن يقول الحكم انه متوافر من ارسال المتهم الألفاظ المنسوب صدورها منه وهو في شرفة المنزل المطل على الطريق العام .

(٢٢/١١/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ٧٠ ص ٢١١)

٣٥٣٣ - ما دام الحكم قد أثبت أن السب كان على مسمع من السابلة لأن المتهم والمجنى عليها كانتا واقفتين بباب المنزل المطل على الطريق العام فذلك يكفي في بيان وقوع السب علنا وعلى مسمع من المارة في الطريق من غير حاجة الى تحديد مكان وقوف المتهم بباب المنزل .

(١٢/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٤٦ ص ٩٢٥)

٣٥٣٤ - يكفي لتوفر العلانية وهي من الأركان الأساسية للجريمة

المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ عقوبات أن توجه الفاظ السب في الشارع العمومي حيث يحتمل سماعها .

(١٩١٣/٢/١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٤٢ ص ٨١)

٣٥٣٥ - المنزل بحكم الأصل محل خاص ، والعلاية قد تتحقق بالفاظ السب في فناء المنزل اذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلفون الى فناءه بحيث يستطيع سماع الفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم .

(١٩٥٦/٢/١٤ أحكام النقض س ٧ ق ٥٧ ص ١٨١)

٣٥٣٦ - اذا كانت الواقعة الثابتة على المتهم هي أنه سب المجنى عليهم وهو فوق سطح المنزل على مسمع ممن كانوا في الطريق العام ، فان العلانية تكون متوافرة في هذه الحالة ، لأن القانون صريح في أن القول أو الصياح يعتبر علنيا اذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

(١٩٤٥/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٩ ص ٧٨٢)

٣٥٣٧ - ان فناء المنزل ليس محلا عموميا اذ ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره كذلك . وهو لا يتحول الى محل عمومي الا اذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه . واذن فالسب الذي يحصل فيه لا تتوافر فيه العلانية ولو كان سكان المنزل قد يسمعون . واذن فاذا كانت الواقعة هي أن المتهمة سبت المجنى عليها بمجرد دخولها الى المنزل وصعودها على السلم أمام من كانت ترافقها هي وابنها ، فان هذا يعتبر مخالفة سب غير علني .

(١٩٤٣/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٣٦ ص ٣١٥)

(١٩٣٦/١١/٢٣ ج ٤ ق ١٤ ص ١٥)

٣٥٣٨ - الفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعتبر علنية اذا سمعها من يمرون في الشارع العمومي .

(١٩٤٣/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٨ ص ١٠٦)

٣٥٣٩ - السب الحاصل بمنزل معد للسكنى الخاصة لا يمكن اعتباره سباً علنياً ولو كان السب حاصلًا أمام أحد رجال الضبطية القضائية وقت قيامه بتأدية مأمورية رسمية ولا يمكن تشبيهه المنزل في هذه الحالة بمحل المأمور الذي هو عرضة لدخول العامة .

(١٩٢٣/٥/١ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ١١٠ ص ١٩٠) .

٣٥٤٠ - لما كانت العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت ألفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في مدوناته على القول بأن السب حصل في سلم المنزل وقد أثبت الضابط في المحضر دون أن يبين أنه قد حصل الجهر به بصوت يفرغ السمع ، وكان سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع من الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجمعهم على كثرة عديدهم ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر العناصر التي تجعل من سلم المنزل محلاً عاماً على الصورة المتقدمة ، ولا يبين منه كيف تحقق من توافر ركن العلانية في واقعة الدعوى بخصوص السب في هذا المكان ، فإنه يكون قاصراً بما يعيبه .

(١٩٧٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٥ ص ٣٠٧) .

٣٥٤١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهزت بالفيلظ السب وهي تقف في « بئر السلم » بجوار المصعد بحيث سماع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ فإن ذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقاً للمادة ١٧١ عقوبات .

(١٩٦٤/٤/١٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٥٩ ص ٢٩٨) .

٣٥٤٢ - سلم المنزل ليس من طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع من الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي

يجمعهم على كثرة عددهم .

(١٩/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٨ ص ٣٦٧)

٣٥٤٣ - ما دام الحكم قد أثبت أن المتهمه جهرت بالفاظ السب وهي على سلم العمارة التي وصفها بأنها تتكون من تسعة مساكن بصوت يسمعه سكانها فذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

(٢١/٣/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ١٤٥ ص ٤٤١)

٣٥٤٤ - من المقرر أن العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة بالظعن في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمتها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلاً، تتوافر بتداولها العلانية لوقوع الإذاعة فعلاً بتداولها بين أيدي مختلفة، ولا يغير من ذلك قول الطاعنين أن الجهة التي تقدموا لها بالشكوى تعمل في سرية .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٦ ص ٤٥٨)

٣٥٤٥ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للئيل منه .

(١٨/١١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٠ ص ٩٢٤)

٣٥٤٦ - لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم ، بل يجب أن يكون الجاني قد قصده إلى إذاعة ما أبينده إلى المجني عليه .

(٣٠/٣/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٤ ص ٢١٨)

٣٥٤٧ - يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف في حق موظف عمومي أن يصل المکتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً بتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف .

(٢١/٣/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٣ ص ٦٨٨)

٣٥٤٨ - العرائض التي تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الاذاعة لدى مقدمها ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة .

(١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨١ ص ١٦٩)

٣٥٤٩ - اذا ارسل شخص تلغرافا لرئيس مصلحة يشكو فيه احد رؤوسيه وينسب اليه انه لفق عليه قضية فلا يمكن اعتبار المرسل قاذفا بما ورد في التلغراف معاقبا على فعلته بالمادة ٢٦١ عقوبات لعدم توافر ركن العلانية فيها من جهة ولأن طبيعة المراسلة التلغرافية لا تدل على قصيد إذاعة محتوياتها من جهة أخرى . ولكن يصح النظر في فعلة المرسل من وجهة جواز انطباقها على جريمة البلاغ الكاذب .

(١٩٣١/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٠ ص ٢٤٧)

٣٥٥٠ - لا تقوم جريمة القذف الا بالنشر بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٥٣ عقوبات ، ولا يكون النشر بمجرد الكتابة أو الطبع فقط ، بل يجب أن يقرن بالتوزيع ، ولا يعتبر التوزيع قانونيا الا اذا كان بقصد نشر القذف نشرًا عامًا يطلع عليه أي انسان كان ، وعليه فان توزيع الانسان نسخا من نشرة محتوية أمورا معيبة في حق شخص آخر على رؤساء مصالح يعتقد أنهم مختصون بنظر تلك الأمور لا يعتبر توزيعا حقيقيا لنشر القذف سواء كان أولئك الموزع عليهم مختصون حقيقة بنظر تلك الأمور أو غير مختصين .

(١٨٩٣/٣/٤ الحقوق سن ٩ ق ٥ ص ٢٥)

٣٥٥١ - لا يقبل وجه الطعن المبني على أن المحكمة أغفلت بيان ركن العلانية الواجب توافره في جرائم السب العلني متى كان الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي ورد في صلبه أن السب وقع بقاعة جلسة المحكمة فان قاعات الجلسة مفتوحة لكل من أراد دخولها فالعلانية متوفرة .

(١٩٣١/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٤ ص ٢٤٠)

٣٥٥٢ - العلانية في جريمتي القذف والسب المنصوص عليهما في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يشترط لها توافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة لعبارات القذف والسب على عدد من الناس بغير تمييز ، وانتواء المتهم إذاعة ما هو مكتوب . ولا يجب أن يكون التوزيع بالغا حدا معينا ، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل الى عدد من الناس ولو كان قليلا سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صور ما دام ذلك لم يكن الا بفعل المتهم أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور انه كان يجهلها . فاذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالإدانة أن المذكرة التي يحاكم من أجلها المتهم (وهو محام) لما حوته من عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة الكاتبة من ثلاث نسخ بقيت احداها بدوسيه المحامي عن المتهم وسلمت الثانية لمحامي المدعين بالحق المدني وقدمت الثالثة لهيئة المحكمة لتودع ملف القضية ، فهذا يدل على أن المذكرة قد اطلع عليها المحامي عن المقذوف في حقه وهيئة المحكمة وكاتب الجلسة أيضا بحكم وظيفته . والمتهم بوصفه محاميا - كما ذكر الحكم - لم يكن يجهل تداول المذكرة بين الموظفين المختصين بالمحكمة كنتيجة حتمية للايداع الذي يستدعي بالضرورة اطلاعهم عليها . وبهذا كله تتوافر العلانية في جريمتي القذف والسب كما عرفها القانون ، لتداول المذكرة بين محامي المقذوف في حقه وهيئة المحكمة وغيرهم ممن تقتضي طبيعة عملهم أن يطلعوا عليها ، ولشبهت قصده الاذاعة لدى المتهم ووقوع الاذاعة بفعله .

(١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٧ ص ٦٢٩)

٣٥٥٣ - عبارات السب الواردة في مذكرات كتابية قدمت في دعوى أمام المحاكم تقع تحت طائلة المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . والعلانية التي هي من الأركان الأساسية للجريمة متوافرة في هذه الحالة لأن المذكرات وإن كانت غير مخصصة لإطلاع الجمهور عموما إلا أنها بطبيعتها متداولة بين أيدي هيئة خاصة من الناس .

(١٩١٧/١٠/٦ المجموعة الرسمية نس ١٨ ق ١١١ ص ١٩٤)

٣٥٥٤ - مكاتب المحامي بحكم الأصل محل خاص ، وما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المتهمه اعتدت بالشتيم على المجنى عليها بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالمكتب ،

بما ذكره الحكم من ذلك لا يجعل مكتب المحامى محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى المحل الخاص المطل على طريق عام .

(١٧/١٠/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٦١ ص ٨٢٩)

٣٥٥٥ - ان مكتب المحامى هو بحسب الأصل محل خاص ، فاذا كان الحكم فى صدد بيانه توافر ركن العلانية فى جريمة السب لم يقل الا أن المتهم توجه حوالى الساعة ١١ صباحا الى مكتب المحامى (المجنى عليه) وبينما كانت الأبواب والنوافذ مفتوحة اتهمه بصوت عال بالسرقة بحضور فلان زميله ، وأنه يتعين اعتبار مكتب المحامى فى أوقات العمل محلا عموميا حيث يمكن لكل العملاء الدخول وحيث يمكن للمساعدين سماع المناقشة ، فإن هذا الذى ذكره لا يجعل مكتب المحامى محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى المحل الخاص المطل على الطريق العام ، وهذا قصور يعيبه .

(١٠/٥/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ١٨٣ ص ٥٥٩)

٣٥٥٦ - لا يكفى لتوافر ركن العلانية أن تكون العبارات المتضمنة للاهانة أو القذف قد قيلت فى محل عمومى بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون فى هذا المحل . أما اذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسمعها الا من أقيت اليه فلا علانية .

(٢٧/٤/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩١ ص ٦٤٨)

٣٥٥٧ - كل اجتماع يحصل فى محفل خصوصى يعتبر عموميا إذا كان الدخول فيه مباحا بمقتضى العوائد المحلية ، وعليه تعتبر الاجتماعات التى تعقد فى الأفراح بالقطر المصرى محافل عمومية وكل قذف يحصل فيها يستوفى شرط الاعلان .

(١٤/١٠/١٨٩٦ الحقوق س ١١ ق ٥٤ ص ٢٤٦)

٣٥٥٨ - ان غرفة ناظر المدرسة ليست بطبيعتها محلا عموميا يعتبر السب الواقع فيها علنا الا اذا كانت وقتئذ قد تحولت الى محل عمومى بالصدفة . واذن فالسب الحاصل فيها أمام الناظر واثنتين من المدرسين

لا يعتبر حاصلًا في علانية .

(١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠١ ص ٨٣)

٣٥٥٩ - مكتب تاجر الادوات الطبية يعتبر مكانا مطروقا تتوافر فيه العلانية قانونا .

(١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢١ ص ٦٧٥)

٣٥٦٠ - لا تعتبر حجرة مأمور المركز محلا عموميا بالمعنى المقصود في المادة ١٤٨ عقوبات . وعلى ذلك فلا يكون السبب الذي يحصل في تلك الحجرة بحضور المأمور قنط جنحة معاقبا عليها بالمادة ٢٦٥ عقوبات .

(١٩١١/٦/١١ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١١ ص ٢٠)

٣٥٦١ - جهر المتهم بفعل القذف في حائوت الكواء - وهو من ارباب الحرف الذين يفتحون ابواب مخالهم للجمهور ويترددون عليه بغير تمييز ، فضلا عن اتصال هذا المجل بالطريق العمومي - وترديد المتهم ذلك في مكتب عمله (وهو ناظر مدرسة) في حضور شاهدي الاثبات الغريبين عن مخالطيه في عمله مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق هو مما تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون .

(١٩٦١/٥/٢٢٠ أحكام النقض نس ١٢ ق ١١٢ ص ٥٩٠)

٣٥٦٢ - من المقرر أنه يجب إسبالة الحكم بالادانة في جريمة السبب العلني أن يبين ركن العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتيسر لمجكمة النقض القيام بوظيفتها . فمصدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، وأن اغفال هذا البيان المهم يعيب الحكم بالقصور بما يستوجب نقضه .

(١٩٧٧/٤/١٨ أحكام النقض نس ٢٨ ق ١٠٧ ص ٥٠٣)

٣٥٦٣ - يكفي في التحدث عن العلانية في جنحة السبب واستخلاصها أن تقول محكمة الموضوع أن العلانية متوافرة لحصول السبب أمام الموجودين وقت توقيع الحجز ومنهم المحضر وشيخ الجهة .

(١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٣ ص ٦٢٦)

٣٥٦٤ - الحكم القاضى بالعفوية فى مسائل السب المبينة بالمادة ٢٨١ من قانون العقوبات يجب أن يذكر به صريحا أو على الأقل ضمنا حال العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ التى توجد فى الدعوى والا كان باطلا .

(١٤/١٢/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٦٧ ص ١٨٦)

٣٥٦٥ - اذا كان الحكم قد اقتصر فى القول بتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف التى دان بها المتهم أن الصور وزعت على المجنى عليه وشقيقه واحتمال رؤية الغير لهذه الصور عند المصور وعدم دراية المتهم بقرن التحميص وغيره من فنون التصوير فان ما قاله الحكم من ذلك لا يتحقق به وحده توفر ركن العلانية كما يتطلبه القانون ، ومن ثم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(٢٨/١٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ١٢١ ص ٣٧١)

٣٥٦٦ - اذا كان الحكم قد اقتصر فى التحدث عن ركن العلانية بقوله ان المتهم وجهت الى المدعى بالحقوق المدنية الألفاظ سابقة الذكر علنا من الشباك ، فان هذا الذى قاله الحكم لا يبين منه تحديد لموقع النافذة التى كانت تطل منها المتهم ولا كيف تحقق بوقوعه على هذه الصورة ركن العلانية الذى تتطلبه المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١/١١/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ٥٣ ص ١٥٨)

٣٥٦٧ - انه وان كانت العلانية قد تتحقق بالجهد بالفاظ السب فى فناء المنزل اذا كان هذا المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون مداخله ويختلفون الى فئاته بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم ، الا أنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن السب حصل فى فناء المنزل الذى تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين منها اذا كان سكانه من الكثرة بحيث تجعل من فئاته محلا عاما على الصورة المتقدمة ، فانه يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

(٥/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٨١ ص ٧٧٤)

٣٥٦٨ - ان مندرة العملة هي بحكم الأصل محل خاص فالحكم الذى يعتبر السب الحاصل فيها علنيا يجب أن يبين منه كيف تحققت العلانية والا كان قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(١٥/٥/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢١٣ ص ٦٥١)

٣٥٦٩ - اذا كان الحكم قد أدان المتهم بجنحة السب العلنى دون أن يتحدث عن العلانية ويبين توافرها وفقا للقانون ، فان اغفاله هذا البيان المهم يكون قصورا .

(٢٢/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٦١ ص ٤٣١ ، ٢٨/٤/١٩٤٧ ق ٣٥٣ ص ٣٣٣)

٣٥٧٠ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تقدر وقائع دعوى القذف والسب المطروحة عليها وتعرف توافر العلانية فيها أو عدم توافرها الا أنها اذا استنتجت نتيجة من مقدمات لا تؤدي الى ما انتهت اليه فيكون لمحكمة النقض أن تراجعها فى ذلك .

(٢٣/٣/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٧ ص ٦٢٩)

٣٥٧١ - يجب لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات أن تتوافر شروط منها حصول السب علنا أى فى محل أو محفل عمومى ، فاذا اقتصر الحكم على ذكر أن التهمة ثابتة من شهادة المدعى المدنى وكانت شهادة المدعى المدنى قاصرة على ذكر الفاظ السب بدون بيان المحل الذى حصل فيه السب وهل هو عمومى أو خصوصى كان الحكم واجبا نقضه .

(١١/٦/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٥ ص ٣٤١)

٣٥٧٢ - خلو الحكم من بيان المحل الذى حصل فيه السب ومن ذكر الفاظ هذا السب يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(١٦/٥/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦٢ ص ٣٠٨)

٣٥٧٣ - ما دام المتهم قد أدين فى جريمة السب العلنى المعاقب عليها بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١ عقوبات فلا يكون له وجه فى الدفع بأن المجنى عليه هو الذى ابتدره بالسب ، اذ هذا الدفع لا يكون له مكان الا اذا كانت

الجريمة التي أدين فيها هي جريمة السب غير العلني المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ عقوبات .

(١٩٥٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٢ ص ٦٨١)

٣٥٧٤ - يجب أن يشتمل الحكم القاضي بالعقوبة لجريمة السب العلني على ذكر المكان أو الظروف التي تحققت بها العلانية في كل ما يصح الاكتفاء بذكر لفظ العلانية وصفا للسب .

(١٩١٨/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٩ ص ٤٨)

٣٥٧٥ - لا يعفى القاذف من العقاب لكونه نقل الأخبار التي ذكرها عن غيره من الناس أو من الجرائد . ويكفي بيانا لاثبات العلانية أن تذكر محكمة الموضوع في حكمها أن القذف حصل في جريدة لأن للقلم بداهة أن الجرائد معدة للبيع والتوزيع ومن شأنها أن يطلع الجمهور عليها .

(١٩١٤/١٢/١٩ الشرائع ن ٢ ص ١١٤)

٣٥٧٦ - يعود الطاعن عن الدفع بتخلف ركن العلانية في جريمة القذف ، لا على المحكمة أن هي سكنت عن التحدث عن توافر هذا الركن على استقلال ما دامت الوقائع تقطع بما يوفره .

(١٩٧١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٢ ص ٢٥٥)

٣٥٧٧ - ان القانون لا يعد الاستغزاز عذرا معفيا من العقاب في جريمة القذف والسب الا ان تكون الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات لعدم توافر ركن العلانية .

(١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٠ ص ٢٤٠)

(١٩٣٩/١٠/٣٠ ج ٤ ق ٤٢١ ص ٥٨٩)

٣٥٧٨ - مناط توافر ركن العلانية في جريمة القذف أن يكون الجاني قد قصد اذاعة ما سنده الى المجنى عليه .

(١٩٨٨/١١/٢٤ ط ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق)

٣٥٧٩ - من المقرر أن العلانية في جريمة القذف المنصوص عليها

فى المادة ٣٠٢ من قانون انعقوبات لا تتحقق الا بتوافر عنصرين اولهما توزيع الكتابية المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز . وثانيهما انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب . ولا يتطلب القانون أن يكون التوزيع بالغا حدا معيناً . بل يكفى ان يكون المكتوب قد وصل الى عدد من الناس ولو كان قليلاً . سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أو بوصول عدة صور أو نسخ منها . ما دام ذلك لم يكن الا بفعل المتهم . أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان يجهلها . ولما كان مفاد ما أورده الحكم فى مدوناته من اقدام الطاعن على ارسال برقيتين الى كل من رئيس الجمهورية ووزير العدل . تضمنتا أن المجنى عليه خرج على نزاهة القضاء واستغفل نفوذه وتوسيطه لدى المحكمة للحصول على حكم طرد ضده ودون دليل يظهر ذلك وعلى الرغم من اقراره أنه لم يحصل التجاء الى القضاء وقرار بتسليم كافة حقوقه . فإن هذا من الحكم يتوافر به عنصري العلانية فى جريمة القذف . لما هو معلوم بالضرورة أن كلتا البرقيتين تناولتها أيدي الموظفين المختصين فى رئاسة الجمهورية ووزارة العدل بحكم وظائفهم كنتيجة حتمية لها وضرورة الإطلاع عليهما منيهم . . .

(١٩٨٦/٦/٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١١٩ - ص ٦٢٢) .

قصد الأذاعة

٣٥٨٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعن قصد اذاعة ما نسبته الى المجنى عليه بما استخلصه الحكم من أن الطاعن تعد ارسال بشكواه الى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف والسب علناً وهو اختصاص محكمة الموضوع بتستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها ما دام بموجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج . فإن الحكم اذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علناً بالمجنى عليه يكون قد دل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتبحر به دعوى القصور فى التسبيب .

(١٩٨٠/٥/٢١ أحكام النقض س ٣١ - ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

٣٥٨١ - من المقرر أن العلانية فى جريمة القذف لا تتحقق الا بتوافر عنصرين اولهما توزيع الكتابية المتضمنة عبارات القذف على عدد

من الناس بغير تمييز والآخر انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب .

(١٥/٤/١٦٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠١ ص ٤٨١ ، ٥/١/١٩٧٥
س ٢٦ ق ١ ض ١)

٣٥٨٢ - ان علانية الاسناد تتضمن حتما قصد الاذاعة بمجرد الجهر
بالالفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .

(١١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٢ ص ٦٩٣)

٣٥٨٣ - لا يكفي لتوافر العلانية في جريمة القذف ان تكون عبارات
القذف قد تضمنتها برقيات تداولت بين ايدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب
ان يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما اسنده الى المجنى عليه .

(١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠١ ص ١٠٣٢ ،
١٨/١١/١٩٥٧ س ٨ ق ٢٤٨ ص ٩١٠)

٣٥٨٤ - البحث في توافر قصد الاذاعة في جريمة القذف امر
موكول الى محكمة الموضوع تفصل فيه حسيما يتكون به اقتناعها .

(١٨/١١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٨ ص ٩١٠)

٣٥٨٥ - يقتضى القول بتوافر العلانية أن يثبت أن المتهم قد قصد
الى اذاعة ما نسبته الى المجنى عليه في شكواه .

(١١/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٦٢ ص ٨٢٦)

٣٥٨٦ - العلانية في القذف لا تتحقق الا بتوافر عنصرين ، ان
تحصل الاذاعة ، وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم ، فان حصلت الاذاعة
من غير أن يكون المتهم قد قصدتها فلا تجوز مؤاخذته .

(١/١٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٤ ص ٥٩١)

٣٥٨٧ - ان القانون لا يجيز أن تحمل القاذف مسئولية نشر
عبارات القذف أو اذاعتها أو جعلها علانية بأية طريقة كانت الا اذا كان هو
الذي عمل على ذلك وقصد اليه كوسيلة لاتمام جريمته ، فمن الخطأ محاسبة

مقدم البلاغ الكاذب على العلانية الحاصلة عن طريق رفع المدعى عليه مباشرة من المجنى عليه لكذبه في الوقائع التي بلغ عنها ، لأنه وقت تقديمه البلاغ لم يكن يقدر أن بلاغه سوف ينتهي برفع الدعوتين العمومية والمدنية عليه أمام محكمة الجنج .

(١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨ ص ٦١)

٣٥٨٨ - اذا اعتبرت المحكمة ركن العلانية في جنحة قذف متوافرا ، لأن المتهم أرسل مكتوبا حاويا لعبارات القذف في حق المجنى عليه الى أشخاص عدة ، وأنه إنما كان يقصد التشهير بالمجنى عليه ، فإنها تكون قد أصابت في ذلك . لأن هذا الذي استندت اليه - فضلا عن أنه ينطبق على التعريف الوارد في القانون لتوزيع المكاتيب فيه ما تتحقق به العلانية في الواقع ما دام المكتوب قد أرسل لأشخاص عديدين ، وكان مرسله ينتوي نشره وإذاعة ما حواه .

(١٩٣٩/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٥ ص ٥٢٢)

اثبات واقعة القذف أو السب

٣٥٨٩ - اثبات السب ليس له طريق خاص والعبرة فيه بما تلمنن اليه المحكمة من الأدلة السائغة .

(١٩٧٧/٦/٢٠ أحكام النقض نس ٢٨ ق ٦٦٤ ص ٧٨٦)

٣٥٩٠ - اذا كان الجاني قد احتاط ولم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عبارات السب ، فإن لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه اليه السب من واقع عبارات السب وظروف حصوله والملابس التي اكتنفته .

(١٩٦٤/٤/١٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٥٩ ص ٢٩٨)

٣٥٩١ - ان عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة المدنية لا يقدح في سلامة الحكم الصادر بإدانة المتهم بالسب ، اذ إن حجية المحضر قاصرة على ما ورد به ولا تمنع اثبات العبارات التي لم تثبت فيه بكافة طرق الاثبات .

(١٩٥٤/٢/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ١١٥ ص ٣٤٩)

٣٥٩٢ - ان القانون لا يستلزم لاثبات وقائع القذف دليلا معيناً بل هي يجوز اثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال .

(١٩٥٢/٦/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٣٨٤ ص ١٠٢٨)

٣٥٩٣ - ان السب لا يجوز فيه الاثبات الا اذا كان مرتبطاً بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته .

(١٩٤٣/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤١ ص ٢٠٥)

٣٥٩٤ - ان الاثبات في جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٠ يولية ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أي عبارة « وذلك مع عدم الاخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات » ، وتلك الأحكام التي تشير إليها تلك العبارة هي الأحكام الخاصة بالظعن الجائز في أعمال الموظفين اذا حصل بسلامة نية وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند الى الموظف .

(١٩٣٤/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١٥ ص ٢٧٤)

تقديم شكوى لرفع الدعوى الجنائية

٣٥٩٥ - من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة - وهو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

(١٩٨٠/٤/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠٣ ص ٥٤٤ ، ١٩٧٩/١/٢١ س ٣٠ ق ٢٣ ص ١٣٠)

٣٥٩٦ - ان الدفع يستقو ط حق المدعى بالحق المدنى فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة السب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها مردود بدوره ، بأن علم المجنى عليها بالجريمة ومرتكبها الذى يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر - التى نصت عليها المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية والتى يترتب على مضيها عدم قبول الشكوى - يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضا فلا يجرى الميعاد فى حق المجنى عليه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني .

(١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٩ ص ٣٦٩ ، ١٩٧٥/٢/٢٣ س ٢٦ ق ٤٠ ص ١٧٩)

٣٥٩٧ - تقديم الشكوى خلال الأجل الذى حددته المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية فى جريمة السب انما ينفى قرينة التنازل ويحفظ لهذا الاجراء أثره القانوني ولو تراخت النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية الى ما بعد قوات هذا الميعاد .

(١٩٧٤/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٣ ص ٨٠٨) .

٣٥٩٨ - جرائم السب من الجرائم التى لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها الا بناء على شكوى المجنى عليه ، ولئن قدم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى وقت الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقاً للمادة ٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٥/١١/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٢ ص ١٣٧٤) .

اسباب الحكم:

٣٥٩٩ - لما كان الثابت من شهادة المجنى عليهما أن الطاعن وجه اليهما الفاظ السباب التى أوردها الحكم المطعون فيه فى مدوناته وذلك فى الطريق العام على مسيحين من كانوا فيه . وذلك على أثر نشوب مشباحنة بينهما وبين الطاعن وشقيقه ، فإن الحكم يكون مبرراً من دعوى الخطأ فى الاسناد وعيب القصور فى التسبيب .

(١٩٨٠/٤/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠٣ ص ٥٤٤) .

٣٦٠٠ - متى كانت العبارات التى اعتبرت بالمحكمة قذفا وسبا

فد أوردها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وامام المحكمة بارسالها فان دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة الى سماع شهادة المجنى عليه .

(١٩٥٧/٢/٥ احكام النقض س ٨ ق ٢٧ ص ١٢٢)

٣٦٠١ - الحكم الصادر بعقوبة أو تعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشتمل بداية على بيان ألفاظ القذف أو السب .

(١٩٨٧/١/٢٩ ط ٥١٥٨ لسنة ٥٦ ق)

٣٦٠٢ - ان الحكم الصادر بعقوبة في جريمة السب العلني يجب ان يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، واذن فاذا كان الحكم قد استغنى عن هذا البيان بالاشارة الى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني قائم يكون قاصرا بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٥٥/٢/٢٦ احكام النقض س ٦ ق ١٨١ ص ٦٠ ، ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ق ١٥٠ ص ٦٦٥)

٣٦٠٣ - يجب لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات - أن يذكر بالحكم ألفاظ السب التي فاه بها المتهم . ولا يغنى عن ذلك مجرد الأحالة على محضر التحقيق لأن الحكم يجب أن يكون بذاته مظهرا للواقعة التي عاقب عليها والا تعين نقضه .

(١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٩٦ ص ٢٦٩ ، ١٩٢٩/١١/٧ ق ٣١٥ ص ٣٦٨ ، ١٩٤٧/١٢/٨ ج ٧ ق ٤٣٩ ص ٤١)

٣٦٠٤ - يجب على المحكمة اذا أدانت شخصا متهمًا بسب علني أن تثبت بحكمها الألفاظ التي اعتبرت سبًا كما يجب عليها تعيين المكان المدعى بوقوع السب فيه . ولا يصح أن يكتفى الحكم في إيراد ألفاظ السب بقوله انها الواردة في المحضر ، لأن هذا قانع من أمكان تقديرها ، ولا أن يكتفى في تعيين المكان المدعى بوقوع السب فيه بذكر أنه بدائرة قسم كذا . لأن هذا البيان لا يمكن من معرفة صفة هذا المكان أعام هو فتكون العلانية

متوفرة أم خاص فلا تكون .

(١٧/١٠/١٩٢٩ مجموعة انقواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٨ ص ٣٥١
٤/١٢/١٩٣٠ ج ٢ ق ١٢١ ص ١٣٦)

رقابة محكمة النقض

٣٦٠٥ - من المقرر انه وان كان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضى من تحصينه لفهم الواقع في الدعوى ، الا ان حد ذلك أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . كما أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلسته المحكمة وتسميتها باسمها المعين في القانون - سباً أو قذفاً - هو من التكييف القانوني الذى يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبارها الجهة التى تهيم على الاستخلاص المنطقي الذى يتأدى اليه الحكم من مقوماته المسلمة .

(١٩٧٦/٥/٢٤ - احكام النقض س ٢٧ ق ١٢٠ ص ٥٤٢ ، ١٧/٢/١٩٧٥
س ٢٦ ق ٣٩ ص ١٧٥)

٣٦٠٦ - الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتم . يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السب لتستبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(١٩٧٢/٤/٢٣ احكام النقض س ٢٣ ق ١٣٤ ص ٦٠٠)

٣٦٠٧ - ان تحرى معنى اللفظ من التكييف الذى يخضع لرقابة محكمة النقض .

(١٩٧٠/٥/١١ احكام النقض س ٢١ ق ١٦٣ ص ٦٩٣)

٣٦٠٨ - من المقرر أن المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضى في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . الا ان حد ذلك أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار

اثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الالفاظ بما يحيلها عن معناها . اذ ان تحرى مطابقة الالفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سببا أو قذفا أو عيبا أو اهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض . كما أنها هي الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذى يتأدى اليه الحكم من مفاهيمه المسيلمه . ولما كان يبين من لفظ اخرس الذى وجهه الطاعن الى المطعون ضده في تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفا له عن غلوائه في اتهامه هو بما يجرح كرامته ويصنفه في اعتباره . يدل على ذلك معنى اللفظ ومنحاه ، والمنساق الطبيعي الذى ورد فيه ، ومن ثم فان الحكم اذ اعتبر ما تلفظ به الطاعن ساء يكون قد مسح دلالة اللفظ كما أوردته فضلا عن خطئه في التكييف القانونى .

(١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٧ ص ١٠١٤)

٣٦٠٩ - الأصل ان المرجع في تعريف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطعن اليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانونى على الواقعة .

(١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٩ ص ٧٨٧)

٣٦١٠ - متى أثبت حكم ما صادر في جريمة نشر ان المتهم نشر فعلا العبارات التى يؤاخذ بسببها كانت هذه العبارات هي نفس الواقعة المعزوة الى المتهم والمثبتة بالحكم ولا تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيما اذا كان قانون العقوبات يتناولها أو لا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقا صحيحا أم لا - لا تستطيع ذلك إلا اذا فحصتها وتعرفت ما فيها من الدلالات اللغوية وما لها من المرامي القريبة أو البعيدة . ومن أجل ذلك فلم يحكمه النقض دائما حق فحص تلك العبارات للفرض المتقدم وتقديرها في علاقتها مع القانون التقدير الذى تراه مهما يكن رأى محكمة الموضوع ودلالاتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون . أما القول بأن البحث في وقوع أسناد المطاعن الى المجنى عليه أو عدم وجوده هو مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع فصلا نهائيا لا معقّب عليه لمحكمة النقض فتقول غير مقبول .

(١٩٣٣/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج: ٣ ق ١٠٧ ص ١٦١)

(١٩٣٣/٢/٢٧ ق ٩٦ ص ١٤٠)

٣٦١١ - ان القضاء قد استقر على أنه لمحكمة النقض والابرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر لأنه وان عد ذلك في الجرائم الأخرى تدخلا في الموضوع الا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتي تدخل محكمة النقض من ناحية ان لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم .

(١٩٣٢/٣/٢٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٣ ص ٤٦٩)

٣٦١٢ - اذا كان المتهم في جريمة القذف بطريق النشر لم ينكر أنه نشر في جريدته العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا واكتفت المحكمة بذلك وحكمت عليه بالعقوبة بدون أن تسمع شهادة المجنى عليه كان حكمها صحيحا . ولا يجوز أنه يطعن المتهم بعدم سماع شهادة المجنى عليه خصوصا اذا كان هذا الأخير قد ادعى مدينا وقدم هو أو وكيله أعداد الجريدة وفيها كل الغنية عن سماع أقواله .

(١٩٣١/٤/١٦٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٧ ص ٢٨٩)

٣٦١٣ - اذا قضى حكم بالعقوبة تطبيقا للمادة ٢٦٥ من قانون العقوبات لسب وقع في محفل عام ، وجب أن يبين المحل الذي كان المحفل قائما فيه ليتيسر معرفة ما اذا كان المحفل في الواقع عاما ، فان لم يبين الحكم ذلك كان باطلا .

(١٩١٧/٣/٣٠٠ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٥٢ ص ٩٠)

٣٦١٤ - لا يتحتم في الحكم القاضي بادانة المتهم لارتكابه جريمة السب المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ عقوبات بيان ألفاظ السب وماهيته بل يكفي أن يشير الحكم الى إعلان افتتاح الدعوى الذي تكون ألفاظ السب واضحة فيه وضوحا كافيا .

(١٩١٣/١١/١٥ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٧ ص ٣٨)

٣٦١٥ - تحكم الاستئناف الصادر بالعقوبة في القذف مع الأخذ بأسباب القاضي الابتدائي ولم تذكر به ألفاظ القذف مع كونها لم تكن مذكورة بحكم محكمة أول درجة باطل بطلانا جوهريا مؤديا الى النقض .

(١٩٠٢/١/٤ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٨٨ ص ٢٣٦)

٣٦١٦ - لا يعد من أوجه البطلان الموجبة لنقض الحكم عدم ذكره سوء قصد المحكوم عليه في تهمة القذف فان لفظة القذف تشمل حتما سوء القصد .

(١٩٠٠/٣/٣ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٣)

٣٦١٧ - يجب ذكر الألفاظ التي تكون تهمة القذف صراحة لا استنتاجا لتمكن المحكمة النقض المراقبة على ما اذا كانت تلك الألفاظ تعتبر قذفا أم لا ، وليمكنها كذلك تقدير استنتاج المحكمة ان كان في محله أم لا ، فان لم تفعل كان الحكم منقوضا لمخالفته للمادة ١٤٧ ت ج القاضية ببيان الواقعة بيانا كافيا .

(١٨٩٩/٣/١٨ الحقوق س ١٤ ق ٨٤ ص ٢١٦)

عقوبة

٣٦١٨ - ادانة المتهم بجريمتي القذف والسب يوجب توقيع عقوبة الجريمة الأخيرة وحدها باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤ ص ١٦)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٦١٩ - لا يحسب القذف قذفا يعاقب عليه القانون الا اذا كان مكتوبا أو بواسطة إحدى طرق النشر المبين في مادة ١٥٣ عقوبات وتحقق أمره قضائيا لا اداريا .

(استئناف مصر ١٨٩٢/٨/٢ الحقوق س ٧ ص ٢١٤)

٣٦٢٠ - ان سوء القصد شرط في جرائم القذف .

(الألبكية ١٨٩٧/٦/١٢ الحقوق س ١٢ ق ٤١ ص ١٨٣)

٣٦٢١ - يعتبر قذفا ما اذا أسند الى شخص كذبا بطبع كتاب ونشره وكان الكتاب المذكور ما لو صح هذا الإسناد لشان المسند اليه في سمعته ومقامه وعرضه للمسئولية . ولا فرق بين أن يكون اسم المسند اليه الطبع ظاهرا في الكتاب بصراحة أو بطرق تلميحية تساعد على وضوحها

وصراحتها ظروف أخرى .

(استئناف مصر ١٩٠١/١/٣٠ الحقوق س ١٦ ص ٤١)

٣٦٢٢ - انه مع التسليم . يجوز انتقاد الموظفين العموميين على لسان الصحافة فان المطاعن الانقادية يجب أن تكون قاصرة على الأعمال العمومية فاذا تجاوزت هذا الحد الى الشئون الخصوصية كانت قذفا معاقبا عليه .

(الموسكى الجزئية ١٩٠٢/٣/٣١ الحقوق س ١٧ ص ٨٤)

٣٦٢٣ - أن القانون لم يعرف الاهانة ولكن العلماء أطلقوا هذه الكلمة على ما كان من شأنه أن يمس شرف الشخص أو اهانتة فهي تشمل اذن بعض الفاظ لا تعتبر في ذاتها قذفا ولا سبا ولا شتما وانما بتوجيهها للموظف العمومى يكون من شأنها مس شرفه أو احساسه .

* ان كلمة اهانة التى تشمل لغة القذف والسب والشتم وغيرها لها معنى خاص بها فى القانون فلا تدخل تحتها جريمة القذف وخلافها ، وهذا ما حذا بالشيارع المصرى الى اعتبار جريمة اهانة الموظف العمومى منفصلة عن جريمة القذف الموجهة اليه حيث جعل لكل منها عقوبة خاصة بها .

... * ان القاذف فى حق موظف عمومى له حق اثبات الوقائع التى يسند لها اذ لم يتعيدها الجذود المقررة لذلك قانونا بخلاف مرتكب الاهانة فلا حق له فى اثباتها .

* ان من ميزات الأفعال المكونة لجريمة القذف أن يكون فى الامكان اثبات صحتها أو نفيها بدليل ، أما اذا استحال الدليل فلا فتتقدم جريمة القذف .

* ان القانون لم يميز بين حالة القاذف الذى يسند لغيره وقائع اختلقها شخصيا والقاذف الذى يروى وقائع اختلقها غيره بل ان الالفاظ التى استعملها القانون سواء فى النسخة الفرنسية أو العربية عامة تشمل جميع الطرق التى يحصل بها القذف .

* ان الشخص الذى يروى خبرا أو اشاعة عن الغير مضررة بشرف

المندوف في حقه ينسب لغيره بعمله هذا عيبا كالشخص الذي يسند إليه
شخصيا ولا فرق في الحقيقة بين من ينشر فكرته الشخصية وبين من ينشر
فكرة لغيره على شكل خبر أو إشاعة لأن القاذف أسند في كلتا الحالتين
للمندوف في حقه أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره أو تعريضه
للمحاكمة .

* أنه مع التسليم بأن نسبة الإهمال في الدفاع لمحام في قضية
معينة لا تعد قذفا حسب رأى بعض علماء القانون إلا أنه من المتفق عليه أن
هذه النسبة تعد قذفا إذا تعدت حد الانتقاد ومست كرامة المحامي في صناعته
وذلك كمن ينسب لمحام أنه قصر في الدفاع لأن القضية أجيلت عليه بلا
مقابل أو أن أتعابها كانت قليلة .

(عابدين الجزئية ١٩٠٩/٨/٥ استقلاله س ٦ ص ٤١٩)

مادة ٣٠٣

يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن
عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة
أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة
العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على
خمسائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٣٠٤

لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام
القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .

حكما

٣٦٣٤ - لئن كان من المقرر أن يحق تقديم شكوى في حق شخص
إلى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاملا عليه
إلا أن ذلك مشروط بأن يكون البلاغ صادقا مقترنا بحسن النية ولا تشوبه

شائبة من سوء القصد . فان استبان للمحكمة أن التبليغ عن الوقائع محل الاتهام لم تكن بالصدق وإنما قصد به مجرد التشهير بالمجنى عليه . والنييل منه ، فان النعى على حكماً في هذا الشأن لا يكون له محل .

(١٩٨٦/٦/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٩ ص ٦٢٢)

٣٦٣٥ - مجرد تقديم شكوى الى جهة الاختصاص في حق شخص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه ما دام أن القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير بالنييل منه .

(١٩٨٨/١١/٢٤ ط ٥٧١٤ س ٥٧٠ ق .)

مادة ٣٠٥

وأما من أخبر بامر كاذب منع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الأخبار بالمذكور ، ولم تقم دعوى بما أخبر به .

الأحكام

حق التبليغ

٣٦٣٦ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير بالنييل منه . وأن استخلاص توفير ذلك القصد أو انتفائه من وقائع الدعوى وظروفها من اختصاص محكمة الموضوع دون معقب في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج .

(١٩٧٩/٤/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠١ ص ٤٨١ ، ١٩٧٩/١١/٢٩ ، ١٩٧٩/١١/٢٢ ق ١٦٣ ص ٦٦٩ ، ١٩٦٤/٥/١٦ س ١٥ ق ٦٨ ص ٣٤٣)

٣٦٣٧ - التبليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة ، فلا يجوز العقاب عليه إلا اذا كان مرقوناً بالكذب وسوء النية ، أو اذا كان المقصود منه جعله علنياً لمجرد التشهير بالمبلغ في حق . فإذا كان الحكم قد أدان المتهم بالكذب في حق المجنى عليه وعائلته في بلاغ نسب اليه فيه أنه يدير منزلاً للتجارة السرية وأن زوجته مشبوهة ، مستندا في ذلك الى أن

الشاهد انذى سنل البوليس فى هذا البلاغ كذب مقدمه فحفظ البلاغ .
والى أن التحقيق الذى يحصل أمام اثبوتيس وتسمع فيه شهود يعتبر علنيا .
فانه يكون قاصرا لعدم استظهاره ان المتهم انما كان يفصد ببلاغه مجرد
التشهير بالمبلغ فى حقه .

(١٩٤٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٢ ص ٦٤٤)

٣٦٣٨ - التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه
الجريمة وانما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به لمصلحة الجماعة .

(١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٩ ص ٤٠٥)

أركان الجريمة

٣٦٣٩ - ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ
علما علميا يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن
المبلغ ضده برىء منها وأن يقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار
عن يبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة
بيان هذا القصد . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله أنه
لا يوجد ما يبرر اتهام الطاعن للمدعية بالحقوق المدنية بالسرقة ، وأنه أمر
على اتهامه لهما ، دون أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد
الاضرار بالمبلغ فى حقه بدليل ينتجه عقلا ، فانه يكون فضلا عن خطئه فى
تطبيق القانون مشوبا بالتصور فى البيان .

- (١٩٨١/١٢/١٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٠ ص ٩٢٤) -

٣٦٣٠ - الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب
فى التبليغ وهذا يقضى أن يكون المبلغ علما علميا يقينيا لا يداخله أى شك
فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها ، كما يشترط
لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم
البلاغ منتويا السوء والاضرار عن بلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى
الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة بيان هذا القصد بمنصريه ، لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين
وعلمهم بهذا الكذب دون أن يدل على توافر هذا العلم ويستظهر قصد
الاضرار بالمبلغ فى حقه بدليل ينتجه عقلا يكون - فضلا عن خطئه فى تطبيق

القانون - مشوبا بالقصور في البيان بما يعيبه .

(١٩٧٥/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٠ ص ١٧٩ ، ١٩٧٤/١٢/٨ س ٢٥ ق ١٧٧ ص ٨٢٧)

٣٦٣١ - يشترط القانون تحقق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها منتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه .

(١٩٧٤/٤/١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٧ ص ٣٥٥)

٣٦٣٢ - من المقرر أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ . وهذا يقتضي أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخه أي شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة ، وأن المبلغ ضده برئ منها ، كما أنه يلزم لضعة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك في حكمها بدليل ينتجه عقلا .

(١٩٧٣/٥/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٥ ص ٦٩١)

٣٦٣٣ - من المقرر قانونا أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها . منتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٦ ص ٢٣٦ ، ١٩٦٣/١/١٤ س ١٤ ق ٣ ص ٢٠ ، ١٩٧٠/٤/٥ س ٢١ ق ١٢٤ ص ٥١٤)

٣٦٣٤ - لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله . ولما كان ما أسنده المتهم الى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوي على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لاثبات هذه الصفة ، كما أن ما أسنده اليهم ان صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوي على جريمة نصب ، إذ أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى

النعقد صحيحا ويبطل هذا الشرط . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى ان ما اسندد اليه لا يستوجب معاقبتهم جنائيا او تأديبيا فضلا عن انتفاء سوء القصد وقضى تبعا لذلك ببراءة المتهم من نهمه البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها فانه لا يكون معيبا في هذا الخصوص .

(١٩٦٤/٣/٩٠ احكام النقض س ١٥-١٦ ق ١٧٦)

٣٦٣٥ - المادة ٢٦٣ عقوبات تنص على ان الإخبار بامر كاذب يستوجب عقاب المخبر ولو لم تقم دعوى بما أخبر به . واقامة الدعوى في هذه العبارة ليس معناها تقديم الدعوى فملا لمحكمة الموضوع - ولكن معناها اتخاذ الاجراءات القضائية بشأن الامر المبلغ عنه ، فهي تشمل التحقيق الذي تجريه النيابة واجراءات قاضي الاجالة ان كانت كما تشمل تقديم الدعوى فعلا ونظرها بعبارة محكمة الموضوع . ومن هذا يعلم ان دعوى البلاغ الكاذب تكون مقبولة حتى ولو لم يحصل اي تحقيق قضائي بشأن الواقعة الحاصلة عنها التبليغ .

(١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد اللبنانية ج ١ ق ٢٧٢ ص ٣١٦ ، ١٩٤٥/٦/١١ ج ٦ ق ٦٠١ ص ٧٣٥)

صورة البلاغ

٣٦٣٦ - ان التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة . متى كان قد حيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة وتمديد اوصول خبرها الى السلطة العامة ليتم اتمامها من اراد اتهامه بالباطل ، ولا يؤثر في ذلك انه ائما ابدى اقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجه اليه المحقق ما دام هو تتمد ان يجيء التبليغ على هذه الصورة . ومفاد ذلك انه يشترط لتوافر الجريمة ان يقوم المتهم بجمع اخبار السلطة المختصة بتوجيه الاتهام لمن اراد اتهامه .

(١٩٧٧/١/١٧٠ احكام النقض س ٢٨ ق ٢١ ص ٩٧ ، ١٩٧٠/٦/٨٠ ص ٢١ ق ٢٠٠ ص ٨٤٨ ، ١٩٧١/١١/٨٠ ص ٢٢ ق ١٤٨ ص ٦١٥ ، ١٩٧٩/٢/١٩٥٢ ص ٣ ق ٨٦ ص ٤٩٥)

٣٦٣٧ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يقدم البلاغ الى

الموظف المخصص مباشرة - بل يكفي لاعتبار البلاغ مفدما لجهة مختصة ، ان يكون من ارسل اليه البلاغ مكلفا عادة بإيصاله الى الجهة المختصة .

(٦/٨ / ١٩٧٠ احكام النقض س ٢١ ق ٢٠٠ ص ٨٤٨)

٣٦٣٨ - لا يطلب القانون في ابلاغ الكاذب الا ان يكون التبليغ من بقاء نفس المبلغ ؛ يستوى في ذلك ان يكون قد تقدم خصيصا للدلاء به او ان يكون قد ادلى به باثنياء تحقيق أجرى معه في امر لا علاقة له بموضوع البلاغ .

(١٩/٥/١٩٥٩ احكام النقض س ١٠ ق ١٢٢ ص ٥٥٠)

٣٦٣٩ - يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يقدم البلاغ بمحض ارادة المبلغ . فلا عقاب على المبلغ اذا كان ما بلغ به قد حصل منه اثنياء استجوابه في تحقيق مادة سبق من اجلها الى مركز البوليس وسمعت اقواله فيها كمنجني عليه .

(٢٢/٥/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٤ ص ٣٨)

٣٦٤٠ - من شروط جريمة البلاغ الكاذب ان يكون اخبار الجهة الحكومية عن الامر المعاقب عليه حاصل بمحض اختيار المبلغ أى بلا طلب من تلك الجهة ؛ فمتى تحقق هذا اختيار المبلغ فهو وحده كاف لتوافر هذا الشرط ولا يلزم معه ان يكون الاخبار غير مسبوق بأى تبليغ آخر ، اذ ان القانون لا يشترط ان يكون الاخبار حاصل عن امر مجهول لدى ذوى السلطة .

(١/٩/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٩ ص ٤٢٧)

٣٦٤١ - لا عقاب على البلاغ الكاذب الا اذا حصل من المبلغ بمحض ارادته ، ومن ثم فاذا قرر شخص معلومات كاذبة جوابا على استئلة وجهت اليه في أثناء تحقيق فلا يقع تحت طائلة المادة ٢٦٤ عقوبات .

(٩/١٢/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١٧ ص ٣٠)

٣٦٤٢ - القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب ان يكون التبليغ بالكتابة ، بل يكفي ان يكون المبلغ قد ادلى ببلاغه شفاهة في أثناء

التحقيق معه ما دام الادلاء به قد حصل عن محض ارادته ومن تلقاء نفسه

(١٠/٥/١٩٥٥ احكام النقض س ٦ ق ٢٨٦ ص ٩٥٥)

٣٦٤٣ - ان القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون البلاغ مكتوبا ، فيعاقب المبلغ سواء احصل التبليغ منه شفاهه ام بالكتابة .

(١٠/١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٥ ص ٣٧٥ ، ١٩١٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١٠٨ ص ١٨٤ ، ١٩٠٥/٣/٢٥ س ٦ ق ٧٥ ص ١٥٦)

٣٦٤٤ - ان القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون التبليغ بالكتابة بل كل ما يتطلبه هو ان يكون قد حصل من تلقاء نفس المبلغ . يستوى في ذلك ان يكون قد تقدم خصيصا للإدلاء به ، او ان يكون قد ادلى به اثناء التحقيق معه في امر لا علاقة له بموضوع البلاغ ، فاذا كان المتهم عند سؤاله امام المحقق في دعوى مشاجرة قد اقيم في اقواله ان المدعى بالحق المدني سب الحكومة ورئيسها وعمدة البلد ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق ، ثم ثبت انه كان كاذبا في هذا القول قاصدا الاضرار بالمدعى لفضيحة بينهما ، فان معاقبته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة .

(٣/١١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٤ ص ٥٦٥ ، ١٩٤١/٣/٣١ ق ٢٣٩ ص ٤٣٤)

٣٦٤٥ - البلاغ الكاذب يستوى في المسؤولية عند تقديمه كتابة او شفاهما بصفة شهادة .

(١٥/٤/١٨٩٩ الحقوق س ١٤ ق ١٣١ ص ٥٣٥)

٣٦٤٦ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون البلاغ مصرحا فيه باسم المبلغ ضده ، بل يكفي ان يكون ما فيه من البيان معينا باية صورة للشخص الذي قصده المبلغ .

(٥/٤/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٥٣ ص ٢٢٠)

٣٦٤٧ - لا يلزم لتكوين جنحة البلاغ الكاذب ان يبين اسم

الشخص المبلغ ضده ، بل يكفي تعيينه بطريقة واضحة .

(١٩١٦/١٢/٩ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٢٦ ص ٤٧)

٣٦٤٨ - لا يلزم لتكوين جريمة البلاغ الكاذب المنصوص عنها في المادة ٢٦٤ عقوبات ان يورد المبلغ اسم شخص معين في البلاغ بل يكفي ان يتثبت للمحكمة ان البلاغ يقصد به شخص معين .

(١٩٠٩/٧/١٠ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢٤)

٣٦٤٩ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفي ان تشوه فيه الحقائق او تفسخ فيه الوقائع كلها او بعضها مسخا يؤدي الى الايقاع بالمبالغ ضده . ومن ثم فان ما قاله الحكم المطعون فيه من ان بلاغ المطعون ضدهما قبل الطاعن لم يكن مكنوبا من اساسه بدلالة الحكم بادانة المطعون ضدهما الثانية ينطوي على تقرير قانوني خاطئ مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٠ ص ٨١٥ ، ١/٢٤/١٩٥٣ س ٤ ق ١٥٥ ص ٤٠٥ ، ١٩٣٩/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠٩ ص ٥٧٧)

٣٦٥٠ - ان جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو بثبوت كذب بعض الوقائع التي تضمنها البلاغ متى توافرت الأركان الأخرى للجريمة .

(١٩٤٤/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٩ ص ٤١٤)

٣٦٥١ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ قد أسند الأمر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد ، بل انها تقوم ولو كان قد أسنده اليه على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥١ ص ٢٦٦)

٣٦٥٢ - ان جريمة البلاغ الكاذب تتحقق وان خلا البلاغ الكاذب من انهام صريح الى شخص معين متى كان المبلغ قد أنصح أمام السلطة التي

قدم اليها البلاغ عند سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ ضده . .

(١٤/٣/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٦ ص ٦٣٥)

٣٦٥٣ - لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قيد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد أو بناء على ما يعلمه المبلغ هو نفسه ، بل يصح العقاب ولو كان الأمر المذكور قد أسند إلى المبلغ ضده في صيغة الاشاعة أو عن طريق الرواية عن الغير .

(١٠/١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٥ ص ٣٧٥)

٣٦٥٤ - أنه لما كان التعدي بالضرب مستوجبا لعقوبة فاعله .
فإن اسناده كذبا إلى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب .

(١٠/١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٥ ص ٣٧٥)

٣٦٥٥ - أن جريمة البلاغ الكاذب تتم بتقديم بلاغ أو أخبار إلى المحاكم القضائية أو الإداريين عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله متى ثبت أن الأمر المبلغ عنه كاذب وأن المبلغ سيء القصد .

(١٠/١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٥ ص ٣٧٥)

٣٦٥٦ - إذا كان البلاغ الذي قدمه المتهم في حق وكيل النيابة يتضمن أنه أخذ مبلغا من أحد المحامين لحفظ جنابة اختلاس بأشر تحقيقها ، فهذا البلاغ فيه اسناد واقعة رشوة للميجنى عليه ، لأنه وإن كان لا يملك إصدار الأمر بالحفظ في الجنابة ، إلا أن له باعتباره محققا لها رأيا في التصرف الذي يتم فيها . على أنه لا يشترط للعقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الفعل الذي تضمنه البلاغ المقدم في حق أحد الموظفين معاقبا عليه جنائيا ، بل يكفي أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية .

(١٩/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٦ ص ١١٤)

٣٦٥٧ - إذا حكمت المحكمة بإدانة عمدة لتبليغه كذبا وبسوء قصد مأمور المركز بلاغا ضد شخص نسب فيه إليه أنه سيء السلوك فلا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أن ما بلغ به لا يقتضي معاقبة المبلغ في حقه إذ

منه. شأن هذا البلاغ - لو صح - أن يعرض المبلغ في حقه الى الانذار كمشتبه فيه . والانذار عقوبة ادارية مأمور بها بقانون المنشردين والمشتبه في احوالهم . ومنل هذه العقوبة كاف لتحقيق غرض القانون من اشتراط كون الامر المبلغ به مستوجبا عقاب المبلغ في حقه .

(١٩٢٩/٥/٩٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٥ ص ٣٠٤)

٣٦٥٨ - يعاقب على البلاغ الكاذب اذا نسبت للشخص المبلغ في حقه امور - لو صحت - لاوتجبت عقابه قانونا . وكذلك اذا كانت نسبة تلك الامور اليه جعلته عرضة لاحتقار اهل وطنه له .

(: ١٩٢٠/١/١٠٠ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٥٤ ص ٨٧)

٣٦٥٩ - لا يلزم لتكوين جنحة البلاغ الكاذب في حق موظف عمومي أن تكون الوقائع المبلغ عنها واقعة تحت أحكام قانون العقوبات بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى محاكمة تأديبية أو اتخاذ اجراءات ادارية ضد الموظف .

(١٩١٥/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٥٤ ص ٩٠)

٣٦٦٠ - يعتبر أن هناك بلاغا كاذبا في حالة ما اذا كان موضوع البلاغ وقائع قد سبق التبليغ عنها لأن البلاغ الثاني يجعل وقوع الضرر المترتب على البلاغ الأول أكثر احتمالا .

(١٩١٥/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٥٤ ص ٩٠)

٣٦٦١ - يكفي للحكيم بالعقوبة في تهمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب بعض الوقائع المدونة في البلاغ المذكور المقدم بسوء قصد ، ولا يشترط كذب جميع الوقائع والا ترتب على ذلك إن كل مبلغ يمكنه أن يدبس في بلاغه ما يشاء من الامور الشائنة والمعاقب عليها بمقتضى المادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات ضمن أشياء صحيحة ويفر من العقاب الامر المخالف لروح التشريع في مثل هذه الامور .

(١٩١٣/١/١٠ الطعن رقم ١٤٣ س ٤٠ قضائية)

٣٦٦٢ - يقع البلاغ الكاذب تحت طائلة المادة ٢٦٤ من قانون

العقوبات ولو لم يعد في الامكان رفع الدعوى العمومية بالنسبة للجريمة المبلغ عنها لسقوطها بمضى المدة .

(١٩١٦/٤/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٩٩ ص ١٦٨)

٣٦٦٣ - الاخبار بأمر كاذب فعل واحد لا يقبل التجزئة حتى ولو تعدد الأشخاص المبلغ في حقهم .

(١٩٢٠/١١/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٣٧ ص ٢٥٩)

القصد الجنائي

٣٦٦٤ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ انكاذب يتوافر : يعلم المبلغ بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وانتوائه الكيد الاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٢ ص ١٦٣ ، ١٩٧٩/٤/١٥ ، ١٩٧٣/٥/٢٧ س ٣٠ ق ١٠١ ص ٤٨١ ، ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ق ٢٩ ص ١٣٢ ، ١٩٧٣/٥/٢٧ س ٢٤ ق ١٣٤ ص ٦٥٣ ، ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٥ ص ١٢٦٣ ، ١٩٦٩/٤/٧ ص ٤٥٨ ق ٩٦ ، ١٩٦٥/٣/١٩ ص ١٠٩ ق ٥٩ ص ٢٧١ .

٣٦٦٥ - يشترط لتوافر القصد الجنائي أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه : مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد أسباب الحكم الصادر بتبرئة المدعى بالحق المدني من تهمة الرشوة والتي تقوم على الشك في الأدلة دون أن يستظهر سوء نية الطاعن وقصده الاضرار بالمدعى بالحق المدني بدليل ينتجه عقلا ، فان الحكم يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون - مشوبا بالقصور في البيان بما يعيبه .

(١٩٨٣/١١/٢٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٤ ص ٩٢٧)

٣٦٦٦ - من المقرر أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب

هو. تعتمد الكذب في التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى ان الواقعة التى ابلغ عنها كاذبة ، وان المبلغ ضده برىء منها . كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على التبليغ منتويا السوء والاضرار بالمبلغ فى حقه مما يتعين من أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه .

(١٩٨٤/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٦ ص ٤٨٣ ، ١٩٨٧/٣/٣٠ ط ٤٥٣٧ س ٥٦ ق ٢٠) .

٣٦٦٧ - لما كان الحكم المطعون فيه اذ تحدث عن توافر القصد الجنائى لدى الطاعنين اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين وعلما بهذا الكذب وهو ما لا يكفى للتدليل على أنهما كانا ينتويان السوء بالمبلغ فى حقه والاضرار به ، فانه يكون قد قصر فى اثبات القصد الجنائى .

(١٩٧٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨١ ص ٥٢٥)

٣٦٦٨ - لا يعيب الحكم عدم تحدثه صراحة وعلى استقلال عن توافر سوء قصد المتهم فى جريمة البلاغ الكاذب اذا كانت الوقائع التى اثبتها تفيد فى غير لبس أو ابهام .

(١٩٦٧/٤/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٤ ص ٤٩٦)

٣٦٦٩ - يجب لتوفر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى ابلغ عنها مكدوبة وان الشخص المبلغ فى حقه يرى مما نسب اليه وأن يكون ذلك بنية الاضرار به ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(١٩٦٣/١٢/٣١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٩ ص ١٠٣٣)

٣٦٧٠ - ان مجرد تقصير المتهم فى اقامة الدليل على صحة البلاغ ونسره فيه لا يؤدى فى العقل والمنطق الى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد به الكيد للمبلغ ضده والاضرار به . واذن فالحكم الذى يدل على توافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب بتقصير المتهم

في اقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه يكون قد شابه قصور يطلبه .
ويستوجب نقضه .

(١٩٥٥/٣/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٥ ص ٦٩٧)

٣٦٧١ - لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي ابلغ عنها بل يجب ايضا ان يكون قد اقدم على تقديم البلاغ قاصدا الاضرار بمن بلغ في حقه : فاذا كان كل ما قاله الحكم لاثبات القصد الجنائي لدى المتهم هو قوله ان سوء القصد ونية الاضرار متوافران لدى المتهم من اقدمه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة ومن شأنها لو صحت ان توجب معاقبته ، فانه يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي بشطريه ويتعين نقضه .

(١٩٤٩/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١ ق ٦٦ ص ١٩١)

٣٦٧٢ - إنه لما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يستلزم فضلا عن علم المبلغ بكذب ما بلغ عنه ، أن يكون قد اقدم على التبليغ منتويا. السوء والاضرار بمن بلغ في حقه فانه يجب ان يبين الحكم بالإدانة في هذه الجريمة توافر القصد بعنصرية على هذا النحو . واذن فلا يكفي في بيان هذا القصد قول الحكم « انه يتبين مما تقدم أن المتهم ، رغم علمه بحقيقة الواقعة التي ابلغ بها المدعيان البوليس ، عمد بسوء قصد منه - مرجعه النزاع الشرعي والأهل بينهما - الى رفع الجثة المباشرة ضدهما ، ومن ثم فالتهمة ثابتة قبله » .

(١٩٤٨/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٩٤ ص ٥٥٩)

(١٩٤٧/١٢/١٦ ق ٤٥٨ ص ٤٣٠ ، ١٩٤٥/٥/٢٨ ج ٦ ق ٥٨١ ص ٧١٦)

٣٦٧٣ - اذا كان الحكم قد استخلص توافر القصد الجنائي من ارسال المتهم للعرائض الى عدة جهات قائلا انه لو لم تكن لديه نية الاضرار بالمجنى عليه لسلك الطريق الذي رسمها القانون لرد القضاة ، فانه يكون قد استخلصه استخلاصا سائغا من وقائع مؤدية اليه .

(١٩٤٤/٥/٨ مجموعة ج ٦ ق ٣٥٠ ص ٤٨٣)

٣٦٧٤ - ان الحكم لا يعيبه بما يستوجب نقضه عدم تحدته صراحة

عن توافر سوء قصد المتهم في جريمة البلاغ الكاذب اذا كانت الوقائع التي اثبتتها تفيد ذلك .

(١٩٤١/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٢ ص ٤٠٤)

٣٦٧٥ - اذا اكتفى الحكم باثبات توافرية الاضرار لدى المبلغ فهذا لا يكفي في اثبات قيام القصد الجنائي لديه ، بل لا بد من أن يعنى الحكم أيضا باثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما اشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب والا كان الحكم مشوبا بالقصور ووجب نقضه .

(١٩٣٩/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٢ ص ٥٤٣)

٣٦٧٦ - اذا اقتصر الحكم على بيان كذب الوقائع المبلغ بها ، وعلى ذكر ما يفيد عام المبلغ بكذب احدهما ، فهذا وحده لا يكفي لاثبات توافر القصد الجنائي كما عرفه القانون ، بل يجب أن يعرض الحكم أيضا لعنصر هام من عناصر هذا القصد وهو اثبات الغرض البئيس الذي رمى المبلغ الى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذي قدمه ، وفي اغفال الحكم ذلك قصور يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٣/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٥ ص ٤٧٨)

٣٦٧٧ - مجرد كذب البلاغ لا يستلزم حتما سوء القصد بل لا بد من إقامة دليل خاص يدل عليه ما دام أنه ركن أصيل من أركان الجريمة .

(١٩٢٩/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥١ ص ٣٩٥)

٣٦٧٨ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب هو ارادة ايقاع العقاب بالمبلغ في حقه ، وعلى ذلك فلا يقبل الطعن ممن بلغ كذبا بأنه لم يكن يقصد من بلاغه الا تأييد حقوقه في دعوى مدنية مقامة بينه وبين المجنى عليه ، لأن الأغراض المشروعة لا يجوز تأييدها بالمفتريات . والباعث على العمل الجنائي لا أهمية له متى استوفت الجريمة أركانها .

(١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١٨ ص ٣٦٢)

٣٦٧٩ - تسرع المبلغ في تبليغه عن واقعة غير صحيحة دون أن يتحرى الحقيقة لا يكفي لتكوين جريمة البلاغ الكاذب التي من أهم أركانها

الكذب وسوء القصد .

(١٩٢٧/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٧ ص ٤٠)

٣٦٨٠ - عدم ذكر سوء القصد تصريحاً أو تلميحاً في حكم صادر بالادانة في دعوى بلاغ كاذب يعتبر وجهاً من أوجه البطلان الجوهريّة بالنسبة لذلك الحكم ويتعين نقضه .

(١٩٢١/٤/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٢٧ ص ٤٣)

تقدير صحة البلاغ

٣٦٨١ - لم يجعل القانون لاثبات الوقائع المبلغ عنها طريقاً خاصاً ، ومن ثم وبفرض دفع الطاعن في مذكرته الموضح له بتقديرها بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود فإنه لا يعيب الحكم انقاله الرد على هذا الدفع لظهور بطلانه .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩ ص ٦٠)

٣٦٨٢ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد إتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمور المبلغ عنها وما يفيد كذب البلاغ وسوء قصد المتهم .

(١٩٧٨/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٤ ص ٨٥٨ ، ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ق ٢٩ ص ١٣٢ ، ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٥ ص ١٢٦٣)

٣٦٨٣ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد إتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم ان كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذباً أم لا .

(١٩٦٥/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٥٩ ص ٢٧١ ، ١٩٦٤/١/١٣ س ١٥ ق ١٠ ص ٤٨ ، ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٤٨ ص ٦٤٥)

٣٦٨٤ - ان ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة

البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم بالادانة أن يثبت كذب البلاغ . واذن فمتى رأت المحكمة أن البلاغ قد يكون صحيحا فان حكمها بالبراءة يكون صحيحا ، ولا يصح القول بأنه اذا عجز المبلغ عن الاثبات فان بلاغه يعتبر كاذبا ، اذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع ، والأحكام الجنائية انما تبنى على الحقائق لا على الاعتبارات المجردة .

(١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٠ ص ٦٥٢)

٣٦٨٥ - العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع ، واكتفاء الحكم في اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها الى مجرد القول بحفظ الشكوى ادأريا وأن شهود الواقعة لم يسعقوا الشاكى في اثبات ادعائه دون أن يعنى ببيان أقوال هؤلاء الشهود ووجه دلالتها . يجعله قاصرا .

(١٩٨٨/١٢/١٥ ط ٣٠٢٩ لسنة ٥٧ ق)

٣٦٨٦ - لما كان كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب على الحكم بالادانة أن يثبت كذب البلاغ ، ولا يصح القول بأنه اذا عجز المبلغ عن الاثبات فان بلاغه كاذبا ، اذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع . وكان الأمر الذى تصدره الجهة الادارية بحفظ بلاغ قدم اليها أو بحفظ التحقيق الادارى الذى أجرته فى شأنه لا ينهض دليلا على عدم صحة الوقائع التى انطوى البلاغ عليها ولا يقيد المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب أو يحجبها عن واجبها فى تبحيص الوقائع المبلغ عنها لتقدر بنفسها مدى صحتها أو كذبها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعتمد فى اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها الا على أن البطاعين لم يقدم دليل صحتها وأن الجهة الادارية قد أمرت بحفظ البلاغ المقدم اليها فى شأنها ، فانه يكون معيبا بالتقصير المبطل له .

(١٩٨٢/٣/١٦ احكام النقض س ٣٣ ق ٧٤ ص ٣٦٧)

٣٦٨٧ - ان القول فى جريمة البلاغ الكاذب بأن عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلا على كذبها ليس صحيحا على اطلاقه ، لأن التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد بل هو من الواجبات المفروضة عليهم . وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها وكذبها من شأن السلطة الموكل اليها التحقيقات الجنائية . وتلك السلطة مقرر لها فى

سبيل التحقيق أن تفتش المنازل والأشخاص. وأن تعين الأمكنة وتجمع الأدلة المادية ، وتندب الخبراء وتستجوب المتهمين فتحصل منهم على أدلة لهم أو عليهم وتسال الشهود سواء في ذلك من يقول عنهم مقدم البلاغ أو غيرهم الى آخره ، مما مفاده بالبداهة أن مقدم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالإثبات وان كان لا مانع من سؤاله أثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من على صحة بلاغه ، حتى اذا قال بعدوله عنه أو انه لا دليل لديه على صحته ، فان النيابة تسير في اجراءاتها وتحقق الأدلة التي يوفقها عملها هي اليها . وان انتهى تحقيقها الى ثبوت صحة البلاغ فيها ، والا عادت الواقعة التي قدم البلاغ عنها غير ثابتة ، لا على أساس أن المبلغ عجز عن اثبات بلاغه بل على أساس أنها هي لم توفقي الى الإثبات من واقع الأدلة التي حصلت عليها ، ومنها ما أمكن المبلغ أن يتقدم به . ولذلك فإنه في الشرائع الأخرى لا ترفع دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ الا اذا ثبت عدم صحة البلاغ بقرار أو حكم قضائي يصدر بناء على تحقيق أو دعوى في خصوص الجريمة المبلغ عنها . وهذا القرار أو الحكم لا يمكن بداهة أن يكون أساسه عجز المبلغ عن اثبات بلاغه ، وانما أساسه أن سلطة الاتهام لم تتوصل الى إثبات الواقعة من المتهم . وعلى هذا فان قياس من يقدم البلاغ عن الجريمة الى الحكم المختصين بالتحقيق على من يقذف علنا في حق الموظفين العموميين يكون قياسا مع الفارق ، لأن القانون في صدد الطعن على الموظفين قد جاء بنصر صريح يوجب على من نشر المطاعن أن يقيم الدليل على صحتها ، وما ذلك الا لما ارتأه المشرع - للغرض السامي الذي قصد الى تحقيقه - من أن مصلحة الجماعة تقضي بأن المطاعن لا يصح أن تساق علنا وجزافا على موظفي الدولة ما لم يكن الطاعن ثبوت يده الدليل على صحتها ، وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم ، فان الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد منع التبليغ ما لم يكن المبلغ واثقا من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه ، اذ ذلك لو شكك من قصده لكان من شأنه الاضرار بالمصلحة أي اضرار . واذن فان المحكمة اذا رأت أن الأدلة القائمة في الدعوى والتي فصلتها في حكمها أنها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التي تضمنها البلاغ ، وان عجز المبلغ عن اثباتها لا ينهض دليلا على كذبها ، وبناء على ذلك برأته من تهمة البلاغ الكاذب ، فلا يصح أن ينعى عليها أي خطأ .

(١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٨ : ص ٥٨١)

٣٦٨٨ - لا يشترط في ثبوت كذب البلاغ ضرورة صدور حكم

بالبراءة أو أمر بالحفظ في موضوعه بل للمحكمة أن تقول بكذب البلاغ المرفوعة به الدعوى أمامها بناء على ما تستخلصه من التحقيقات المطروحة عليها أو التي أجرتها ، وهي إذ تفعل ذلك وتعدد الأسباب المؤدية الى كذب البلاغ يكون حكمها صحيحا .

(١٩٣٨/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٣٧ ص ٢٦٣)

٣٦٨٩ - في مسائل القذف والبلاغ الكاذب يتعين على المبلغ ، لكي يتنجو من العقاب - أن يثبت حقيقة كل ما أسنده الى غيره لا أن يقتصر على تأكيد - فيكون باطلا بطلانا جوهريا الحكم الذي يصدر ببراءة المبالغ - الذي عجز عن اثبات ما بلغ به - بحجة أن المبلغ ضده لم يقم من جانبه بإثبات عدم صحة التهمة المنسوبة اليه لمخالفة هذا القول لكل المبادئ المقررة في مسائل الإثبات وعلى الأخص المبادئ المسلم بها دائما في مسائل القذف والبلاغ الكاذب .

(١٩٣٥/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣ ص ١٥)

٣٦٩٠ - لا يشترط للفصل في دعوى البلاغ الكاذب أن تكون الجريمة المبلغ عنها قد صدر بشأنها حكم يدل على كذب البلاغ .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٩ ص ٤١٧)

٣٦٩١ - يجب حتما على قاضي جنحة البلاغ الكاذب أن يستمع لدفاع المتهم وأن يحقق الأمر المخبر به تحقيقا يقتنع هو معه بكذب البلاغ في الواقع أو عدم كذبه . ولا يمنعه من ذلك احترام مبدأ فصل السلطات وأن قاضي الجنج ليس له نظر الجنايات والتقارير بصحة وقائعها أو كذبها . فإذا حكمت محكمة الجنج الاستثنائية بعدم قبول الدعوى العمومية لأن البلاغ الكاذب كان عن جريمة جنائية لا شأن لقاضي الجنج بها كلن حكمها باطلا واحنا نقضه .

(١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٢ ص ٣١٦)

(١٩٤٦/١١/١٨ ج ٧ ق ٢٤٠ ص ٢٣٥)

٣٦٩٢ يكفي لتكوين جريمة البلاغ الكاذب أن يتبين للمحكمة كذب الوقائع المبلغ عنها ولم يشترط القانون أن يثبت ذلك بحكم بهائي

او بأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى . ومن ثم فالحكم القاضي بعفوبه على من أخبر بأمر كاذب ارتكائا على براءة المجنى عليه التي ظهرت من المرافعة لا يعتبر أنه خالف القانون ويجب على محكمة النقض والابرام احترامه .

(١٩١٥/٣/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٨٦ ص ١٤٤)

٣٦٩٣ - لا ينقض الحكم خطأ في تطبيق القانون اذا كان صادرا بعفوبه في بلاغ كاذب بسوء القصد ولم يثبت كذبه بطريق التحقيق ، بل يكفي لوجود هذه الجريمة أن تكون الوقائع المبلغ عنها كاذبة ، وللمحكمة أن تأخذ في اثبات كذبها بكل ما تراه كافيا لاقتناعها به ، ذلك لأن القانون لم يحتم أن تثبت مكدوبية تلك الوقائع بطريق التحقيق القضائي أو تحفظ التهمة أو بناء على حكم بالبرائة .

(١٩٠٣/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٢ ص ٤)

٣٦٩٤ - لا يعتبر الابلاغ من قبيل الاخبار الكاذب بسوء القصد المعاقب عليه قانونا الا اذا حققته جهة الاختصاص وظهر لها كذبه وسوء قصد مبلغه .

(١٨٩٣/٣/٤ الحقوق س ٩ ق ٥ ص ٢٥)

حجية القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى

٣٦٩٥ - ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(١٩٨٠/١/٢ أحكام النقض س ٣١ ق ٢ ص ١٧ ، ١٩٨٧/١/٢٩ ط ٢٩٣١ س ٥٥ ق)

٣٦٩٦ - من المقرر في دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائي أمر متروك للمحكمة الموضوع ، وإياها مطلق الحرية في تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها غير مقيدة في ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل .

ز ١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥١ ص ٢٦٦)

٣٦٩٧ - للمحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تتقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل بل عليها أن تفصل في الدعوى المعروضة أمامها بحسب ما ينتهي إليه تحقيقها ، ذلك ان حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة الى التحقيق ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن حول حجية هذا الأمر وتقيد المحكمة به في بحث كذب البلاغ ونية الاضرار ، لا يكون له محل .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥ ص ٦٧)

٣٦٩٨ - لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التي أبلغ بها المتهم . ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير أن تتقيد به ، وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها .

(١٩٥٧/٤/٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٥ ص ٣٧٨ ، ١٩٥٢/٢/١٩ س ٣ ق ١٨٦ ص ٤٩٥)

٣٦٩٩ - لا تتقيد المحكمة عند نظرها جريمة البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة .

(١٩٨٨/١٢/١٥ ط ٣٠٢٩ لسنة ٥٧ ق)

٣٧٠٠ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ أوراق التحقيق ضد متهم لا تتقيد به المحكمة عند نظرها في جريمة التبليغ كذبا في حق هذا المتهم ، وذلك لأن القانون يوجب على المحكمة في هذه الجريمة أن تبحث الوقائع المثبتة لكذب البلاغ وتقدر كفايتها في الاثبات .

(١٩٤١/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٩ ص ٥٨٧)

حجية الأحكام على دعوى البلاغ الكاذب

٣٧٠١ - من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم انما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي

كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .
(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١ ص ٩٧ ، ١٩٧٠/٤/٥ س ٢١ ق ١٢٤ ص ٥١٤)

٣٧٠٢ - ان القضاء بالبراءة في تهمة التبديد لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة التبديد طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدها .

(١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٩ ص ١٣٢ ، ١٩٥٣/١/٢٤ س ٤ ق ١٥٥ ص ٤٠٥ ، ١٩٥٠/١٢/١١ س ٢ ق ١٣٢ ص ٣٥٨)

٣٧٠٣ - القضاء بالبراءة في تهمة السرقة لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت لا يقطع بصحة البلاغ المقدم منها أو بكذبه .

(١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٨ ص ١٦١٥)

٣٧٠٤ - من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . ولما كان الحكم القاضي ببراءة المتهم من تهمة النصب لم يؤسس قضاءه بالبراءة على كذب البلاغ وإنما أسسه على أن الواقعة كما رواها المجنى عليه لا تكون جريمة النصب لفقد أركانها ألا وهو الطرق الاحتمالية مما يفيد تسليم الحكم المذكور بصحة الواقعة ضمناً ، وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه كما تقدم حين أسس البراءة على رأي قانوني مبني على افتراض صحة الواقعة لا يدل بحال على أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتحقيق الواجبين لتكوين رأي فاصل فيها وإنما يدل على أنها لم تجد نفسها بحاجة إلى هذا البحث الموضوعي للفصل في تهمة النصب المعروضة عليها فسلمت بالواقعة المعروضة عليها وضمنت حكمها أنها بفرض صحتها لا تكون جريمة . وإذا كان هذا الافتراض يحتمل الصحة كما يحتمل الكذب بالنسبة إلى ما افترض اذ هو قرين الظن لا القطع فإنه

بذلك لا يشكل رأيا فاصلا للمحكمة التي نظرت دعوى الواقعة موضوع البلاغ في شأن صحة هذه الواقعة أو كذبها ، وبالتالي فما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث الواقعة على نحو ما التزمت به بل كان من المنعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تصدي هي لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ عنها أو كذبه . أما وهي ثم تفعل فان قضاءها يكون معيبا .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٦ ص ٢٣٦)

٣٧٠٥ - من المقرر ان الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه . ومن ثم كان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يلتزم ما فصل فيه الحكم الصادر في جنحة الضرب محل جريمة البلاغ الكاذب من ثبوت عدم صحة الاتهام المسند فيها الى الطاعن .

(١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٠ ص ٨١٥ ، ١٩٤٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨٨ ص ٨٥٧)

٣٧٠٦ - اذا رفعت دعوى بشأن بلاغ كاذب أثناء نظر الدعوى الجنائية الخاصة بموضوع الاخبار نفسه ، فعلى المحكمة انتظار الفصل في هذه الدعوى . الأخيرة قبل الحكم في دعوى البلاغ الكاذب والا كان حكمها باطلا بطلانا جوهريا .

(١٩٢١/٣/٢٩٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٢٦ ص ٤٢)

٣٧٠٧ - لا يجوز للمحكمة الحكم في دعوى البلاغ الكاذب الا من بعد الحكم قضائيا بكذب الأمر . المبلغ عنه بدعوى على حدتها وليس لها ان تتولى تحقيق كذب ذلك الأمر في أثناء نظرها دعوى البلاغ الكاذب المرفوعة لديها فاذا فعلت كان حكمها باطلا وحاز نقضه .

(١٨٩٣/٢:٢٥ الحقوق س ٩ ق ٧٨ ص ٢٤٥)

٣٧٠٨ - معاقب المبلغ بلاغا كاذبا اذا حكم ببراءة من بلغ عنه

ولو لم يذكر في حكم البراءة المذكور أن البلاغ كاذب .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٨٨ ص ٣٣٩)

اسباب الحكم

٣٧٠٩ - لا تثريب على المحكمة ان هي لم تتحدث صراحة وعلى استقلال عن توافق أركان جريمتي البلاغ الكاذب او القذف المنسوبتين الى الطاعن ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى المدنية التي رفعت بالتبعية للدعوى الجنائية التي قضى بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير شديد .

(١٩٧٨/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٤ ص ٨٥٨)

٣٧١٠ - من المقرر أنه متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كونه جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة ، فان اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عنها .

(١٩٧٨/٦/١١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٢ ص ٥٨٧)

٣٧١١ - لم يرسم القانون في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لتحرير الأحكام شكلا خاصا ينبني البطلان على مخالفته . ولما كان ما أثبتته الحكم في مساقه واستدلالة واضح الدلالة بينها على توافق أركان جريمة البلاغ الكاذب كما هي معرفة في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات من كذب بلاغ الطاعن في حق المطعون ضده من أنه يحرز مخدرا ، وعلمه بكذبه وانتوائه السوء والاضرار بالمباغ ضده اذ هو الذي دس عليه المخدر وأرشد عن مكانه وكون الأمر المبلغ به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به ، فان النعى على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير اساس .

(١٩٦٧/٤/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٤ ص ٤٩٦)

٣٧١٢ - الحكم الصادر بالعقوبة على بلاغ كاذب يجب أن يدل فيه

على توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب فإن قصر في شيء من ذلك كان باطلا .

(١٩٢٩/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣٣ ص ١٥١)

٣٧١٣ - لا يكفي في قيام الوقائع المسندة الى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الاحالة على عريضة سبق تقديمها في هذا الشأن ، اذ يجب أن يبدو واضحا من الحكم ذاته ما هي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي اعتبرت المحكمة واقعة مكذوبة بسوء القصد من جانب المتهم .

(١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٣ ص ١١٢٦)

٣٧١٤ - مجرد احوالة الحكم الصادر بالعقوبة في تهمة بلاغ كاذب على العريضة التي قدمها المبلغ لا يعتبر بيانا لحقيقة الواقعة المبلغ بها يمكن محكمة النقض من معرفة ما اذا كان القانون طبق تطبيقا صحيحا أم لم يطبق .

(١٩٢٩/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٩٩ ص ٢٤١)

٣٧١٥ - اذا كان الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة بلاغ كاذب مبهما لا يعرف منه ما تاريخ التبليغ ولا من هو الشخص الذي صار التبليغ عنه ولا ما هي الجهة التي قدم اليها البلاغ ، فإن هذا الإبهام موجب لنقض الحكم واعادة المحاكمة حتى يعلم بصفة جاية لمن قدم البلاغ وما تاريخ تقديمه وما مضمونه وفي حق من بالذات حصل تقديمه وما هي الاجراءات التي اتخذت حتى يتيسر معها معرفة ما اذا كان هناك جريمة تبليغ كاذب مستوفية الأركان أم لا .

(١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٣ ص ١٦٧)

٣٧١٦ - يجب أن يعنى الحكم في جريمة البلاغ الكاذب باستظهار الدليل على قصد اذاعة ما أسنده المتهم للمدعى بالحقوق المدنية ، وأن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار .

(١٩٨٨/١١/٢٤ ط ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق)

٣٧١٧ - يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب أن تذكر المحكمة في صدد بيان كذب البلاغ الأدلة التي استخلصت منها

ذلك .

(١٠/١١/١٩٥٧ مجموعة الفواعد القانونية ج ٧ ق ٤١١ ص ٣٩٦)

٣٧١٨ - اذا قضى بالعقوبة في دعوى بلاغ كاذب وجب عليه أن يبين الواقعة التي حصل المبلغ عنها لتتمكن محكمة النقض والابرار من ان تراقب صحة تطبيق القانون ، فان أغفل ذلك كان باطلا .

(١/٦/١٩١٨ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٠٩ ص ١٥٦)

٣٧١٩ - لا حاجة لذكر السلطة التي تقدم اليها البلاغ صراحة في الحكم القاضي بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب طبقا للمادة ٢٦٤ عقوبات ، بل يكفي أن يظهر من مضمون الحكم حصول تقديم البلاغ الى سلطة قضائية او ادارية ، وذلك لأن جريمة البلاغ الكاذب المقدم الى سلطة قضائية او ادارية معاقب عليها بقطع النظر عن كون السلطة المقدم اليها البلاغ مختصة ام غير مختصة .

(٥/٣/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢٠٨)

٣٧٢٠ - عدم بيان تاريخ الواقعة التي حصلت بسببها اقامة الدعوى في حكم صادر بعقوبة في بلاغ كاذب هو امر مبطل للحكم بطلانا جوهريا ينبني عليه نقضه .

(٢١/٣/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١ ص ٢)

٣٧٢١ - اذ نص في الحكم المطلوب نقضه ان البلاغ ثبت كذبه ، وأن سوء القصد متوفر فيه ، فلا وجه للطعن على ذلك الحكم بأن المحكمة لم تبحث في كذب البلاغ .

(٢/٥/١٨٩٩ الحقوق س ١١ ق ٨٩ ص ٣٤٧)

٣٧٢٢ - من بلغ أمرا كاذبا بسوء قصد يعاقب ولو لم يقض فيما بلغ عنه طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٧/٤/١٩٨٥ المعدل بالمادة ٢٨٠ عقوبات ، فطعن المبلغ حينئذ في الحكم القاضي بعقابه بأن الوقائع المذكورة في البلاغ لم يحصل تحقيقها لا يعد وجها لنقضه ، كما لا يعد وجها له ادعاؤه

بعدم وجود سوء قصد وبأن ما ورد في بلاغه سمعه من أشخاص آخرين لأن هذا الادعاء دفاع في الموضوع .

(١٨٩٧/٥/١ الحقوق س ١٢ ق ٨٦ ص ٣٦٦)

٣٧٢٣ - ذكر الجهة التي قدم اليها البلاغ الكاذب ركن من أركان هذه الجريمة يتعين ذكره في الحكم الذي يعاقب عليها ، فإذا أغفل الحكم ذكره كان معيبا .

(١٩٣٥/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٩ ص ٥٢٧)

٣٧٢٤ - يجب أن يبين الحكم الصادر بعقوبة في جريمة البلاغ الكاذب الجهة التي قدم اليها البلاغ وإلا كان ياطل واجبا نقضه .

(١٩٣١/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢٠ ق ٢٠٦ ص ٢٦٦)

٣٧٢٥ - يعتبر سببا للنقض اذا لم يذكر في الحكم الصادر بالادانة في جنحة بلاغ كاذب الجهة القضائية أو الإدارية التي قدم اليها البلاغ .

(١٩٢٢/١٢/٤٠٦ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٦١ ص ١١١)

٣٧٢٦ - يجب تفسير المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات بمقارنتها مع المادة ٢٦٣ منه ولا تنطبق إلا على البلاغات المقدمة للسلطات القضائية والإدارية وعليه يجب نقض حكم لم يبين أن البلاغ حصل بتلك الطريقة .

(١٩١٤/١١/٧ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ١١ ص ٦٥)

٣٧٢٧ - الحكم القاضى بعقوبة على بلاغ كاذب دون أن تذكر فيه الجهة التي قدم اليها البلاغ ينقض بطلانه بطلانا جوهريا .

(١٩٠٦/٤/١٤ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٨٦ ص ١٧٧)

٣٧٢٨ - يلزم لأجل الحكم بالعقوبة المقررة في مسائل البلاغ الكاذب أن يكون هذا البلاغ قدم الى الجهة القضائية أو الى الجهة الإدارية ، وعلى ذلك يبطل الحكم الصادر بعقوبة على هذه الجريمة دون أن تبين فيه

الجهة التي قدم اليها البلاغ بطلانا جوهريا مؤديا لنقضه .
(١٩٠٣/١٢/٥ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٥٤ ص ١٠٧ - ١٩٠٤/١/٢٠
س ٥ ق ١٠٦ ص ٢٠٨)

٣٧٣٩ - الحكم الذي لم تذكر به السلطة التي قدم اليها البلاغ
الكاذب باطل بطلانا جوهريا مؤديا الى فتح باب النقض .
(١٩٠٢/٣/١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٦٩ ص ١٨٩)

٣٧٣٠ - يلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى البلاغ
الكاذب مشتملا على بيان الجهة التي رفع اليها قضائية كانت او ادارية ،
والا كان الحكم لاغيا ويترتب على خلو الحكم من هذا البيان وجه مهم
لبطلانه بطريق النقض والايرام .
(١٩٠٠/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ١٨٨)

٣٧٣١ - يجب في مسائل البلاغ بأمر كاذب أن يقدم البلاغ الى
سلطة ادارية او قضائية ، فاذا لم يبت في الحكم أنه تقدم الى احدهما
كان منقوضا لتجرده حينئذ من الوقائع المستوجبة للعقوبة اللازم اشتماله
عليها طبقا للمادة ١٤٧ ت ج .
(١٨٩٨/١١/١٢ الحقوق س ١٤ ق ٥٨ ص ١٢٩)

تعريك الدعوى الجنائية

٣٧٣٢ - جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بالمادة ٣٠٥ من
قانون العقوبات ليست احدى الجرائم التي عدت حصرا في المادة الثالثة من
قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى
المجنى عليه او من وكيله الخاص .

(١٩٨٤/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٦ ص ٤٨٣)

٣٧٣٣ - من المقرر أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى
البلاغ الكاذب الى محكمة الجناح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها ،
دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ ، لأن البحث في كذب البلاغ

او صحته وتحقيق ذلك انما هو امر موكول الى تلك المحكمة تفصل فيه
حسبما يؤدي اليه اقتناعها .

(١١/١/١٩٧٩ احكام النقض س ٣٠ ق ٩ ص ٦٠)

٣٧٣٤ - لما كانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى
المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست فى عداد الجرائم المشار اليها فى
المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها
على شكوى فان ما يثيره الطاعن فى شأن تنازل المجنى عليه عن شكواه يكون
غير سديد .

(١١/٦/١٩٧٨ احكام النقض س ٢٩ ق ١١٢ ص ٥٨٧ ، ١٩٧٦/١/٢٦
س ٢٧ ق ٢٦ ص ١٣٤)

التعويض .

٣٧٣٥ - من المقرر أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل انسان
بل هو واجب مفروض عليه ، فلا تصح معاقبته عليه واقتضاء التعويض منه
الا اذا كان قد تعمد الكذب فيه . أما اقتضاء التعويض من المبلغ مع القضاء
ببراءته من هذه الجريمة فلا يكون لمجرد كذب بلاغه ولحق الضرر بالمبلغ
ضده بل يجب أن يكون قد أقدم على التبليغ عن رعونة وعدم ترو دون أن
يكون لذلك مبرر .

(١٩٧٤/٤/١ احكام النقض س ٢٥ ق ٧٧ ص ٣٥٥)

٣٧٣٦ - من المقرر أنه اذا بنيت براءة المبلغ على انتفاء أى ركن
من أركان البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب
للتعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب
التعويض اذا كان صادرا من قبيل التسرع فى الاتهام أو يقصده التعريض
بالمبلغ والاساءة الى سمعته أو فى القليل عن رعونة وعدم تبصر . ولما كان
الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب
مسائلة المظعون ضدتهم بالتعويض عنه أو لا فانه يكون مغيبا بما يتعين معه
نقضه .

(١١/١/١٩٦٥ احكام النقض س ١٦ ق ١١ ص ٤٥)

٣٧٣٧ - اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة في جريمة البلاغ الكاذب لا يكون الا على أساس الاقدام على التبليغ باتهام الأبرياء عن تسرع وعدم ترو دون أن يكون هناك لذلك من مبرر .

(١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٩ ص ٧١٧
١٩٣٨/١٢/٥ ج ٤ ق ٢٨٨ ص ٣٦٧)

٣٧٣٨ - اذا برأت المحكمة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عذر عنده بينته في حكمها فيجب عليها - اذا رأت أن ترفض الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليه - أن تورد أسبابا خاصة لهذا الرفض ، لأن قيام العذر لدى المتهم لا ينفي حتما تحقق الضرر وثبوت مسئوليته عن تعويضه .
(١٩٣٨/٣/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٨ ص ١٦٦)

٣٧٣٩ - اذا اتهم شخص بتبليغه بلاغا كاذبا مع سعيه القصد وتسيكت المحكمة في قصده فحكمت ببراءته ولكنها ألزمتة مع ذلك بالتعويض المدني ، فلا يجوز الطعن في الحكم بزعم أن به تناقضا ، اذ لا تناقض بين الحكم بالبراءة لتشكيك المحكمة في قصد المتهم وبين الحكم بتضمنه خطأ في التبليغ وان كان جسن القصد فيه .

(١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٩٢ ص ٢٣٥)

٣٧٤٠ - ليس من الضروري اثبات حصول ضرر مادي لأجل الحكم بتعويضات في بلاغ كاذب اذ الضرر الحاصل في هذه الحالة ضرر أدبي ينتج حتما من حصول الفعل ذاته .

(١٩٠٥/٣/٢٥ المجنوعة الرسمية سن ٦ ق ٧٥ نص ١٥٦)

الاشتراك

٣٧٤١ - سواء اكان المتهم شريكا بالتعريض في تقديم البلاغ الكاذب أو فيه وفي الأقوال التي وردت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعد التبايغ ، فان العبرة هي بالبلاغ الذي يثبت كذبه . وادن يكفي لتكوين جريمة الاشتراك أن يكون التعريض مقصورا عليه دون سواء

مما تلاه من الأقوال في التحقيق .

(١٩٢٤/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٦٢٣ ص ٣٤٩)

٣٧٤٢ - متى تقدم شخص لأداء شهادة تعزيزا لبلاغ كاذب سبق تقديمه من آخر . وكان ذلك بناء على تدبير سابق بين المبلغ والشاهد صح اعتبار الشاهد شريكا بالاتفاق والمساعدة في جريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد التي ارتكبها المبلغ .

(١٩٤٠/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧ ص ٣)

٣٧٤٣ - اذا حصل بلاغ بواسطة شخص ما فعل ذلك بارشاد المتهم ولم يكن الا آلة له فالمسئولية الجنائية في ذلك تقع على المتهم الذي هو الفاعل الحقيقي للجريمة .

(١٩٠٣/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٢ ص ٤)

من أحكام محكمة الموضوع :-

٣٧٤٤ . ب لا عقاب على من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد اذا صح بعض ما أخبر به ، وحيث انه مثل هؤلاء المتهمين فيما أسند اليه كمثل شاهد قرر الحقيقة برمتها أمام هيئة قضائية ثم زاد عليها شيئا من عندياته لم يكن له كفل منها ، فهذا لا يمكن للمحاكم أن تحكم عليه بمقوبة شاهد الزور تغليباً لصدقه على كذبه لا سيما وأنها بعد أن تتفرس في شهادته وتقدرها حق قدرها تأخذ الصحيح منها وتبنى حكمها عليه وتترك الباطل .

(ملوى الجزئية ١٨٩١/١١/٢٩ الحقوق س ٦ ص ٣٥٠)

٣٧٤٥ - لا يكون الاخبار بأمر كاذب مستوجبا لعقاب فاعله الا اذا كان ما أخبر به يستوجب عقاب فاعله .

(جنح البلينا ١٨٩١/١٢/٣١ الحقوق س ٦ ص ٣٦٦)

٣٧٤٦ - يلزم لصحة اقامة الدعوى العمومية بشأن كذب البلاغ ان يكون حصل تحقيق قضائي عن الأمر المبلغ عنه وصدر قرار من قاضى

التحقيق بصحته أو عدمها ولا يكفي تحقيقها فقط أمام الضابطة القضائية .

(استئناف ١٨٩٢/١٠/٢٠ الحقوق س ٧ ص ٣٠١)

٣٧٤٧ - لا تجوز محاكمة المبلغ للنيابة أمرا ضد أحد الناس جنحه كان أو جناية وظهر عدم صحتها على القذف المنصوص عنه في المادة ٢٧٨ و ٢٨٠ عقوبات ما لم يكن قد جرى على ذلك تحقيق قضائي خاص غير التحقيق الذي جرى على التهمة لأنه قد يمكن أن لا يكون قد بلغ ذلك بسوء القصد (م ٢٧٩ عقوبات) .

(طنطا ١٨٩٢/١٢/٦ الحقوق س ٧ ص ٣٤١)

٣٧٤٨ - إذا اقترن تبليغ الأمر الكاذب بسوء القصد لا يبرأ صاحبه من العقوبة ، ولو لم يحصل منه اشاعة غير التبليغ .

(استئناف مصر ١٨٩٢/١٢/١٤ الحقوق س ٧ ص ٣٤٩)

٣٧٤٩ - لا يقضى على المتهم بتبليغ أمر كاذب بسوء القصد ما لم يفصل ابتدائيا من الجهة المختصة في كذب البلاغ .

(استئناف بنى سويف ١٨٩٤/٧/٨ الحقوق س ٩ ق ٩٠ ص ٢٩٤)

٣٧٥٠ - يجوز للمبلغ في حقه كذبا أن يطلب محاكمة المبلغ ولو لم يحكم قضائيا بكذب بلاغه إذا كانت النيابة قد حفظت أوراق القضية التي بلغ عنها أولا لتحقيقها براءة المبلغ ضده مما نسب إليه .

(جزئي الزقازيق ١٨٩٤/١٠/١٠ الحقوق س ٩ ق ٩٢ ص ٢٩٧)

٣٧٥١ - أن علماء القانون اتفقوا على أنه في حالة ما إذا دعى شخص لابتداء ما لديه من المعلومات في واقعة عاينها أو علم بحصولها لا يكون ما يديه سببا لوجود جنحة البلاغ الكاذب إذ أن من ضمن أركان هذه الجريمة أن يكون البلاغ صادرا عن كمال حرية وأن يسعى المبلغ وراء حاجة يطلبها بناء على ما تمليه عليه احساساته السيئة ، لا أن يكون ما صدر منه بسبب تكليفه من قبل الغير ، لأنه شتان بين من يصمم على التبايع بواسطة تحرير البلاغ وتقديمه للجهة المختصة بقصد الإيقاع بمن يريد التبليغ ضده وبين من تستدعيه السلطة المحاكمة بدون رغبة منه وتأخذ بمعلوماته

فيما أحيطت به علما من غيره لأن أعمال الأول تدل على سوء قصده وخبث

بيته بخلاف الثاني .

(جنح نجع حمادى ١٨٩٩/٤/٦ الحقوق س ١٤ ق ٥٧ ص ١٢٥)

٣٧٥٢ - لما كانت جريمة الاخبار بالأمر الكاذب لا تتم الا بإيصال الورقة المشتملة على ذلك الاخبار الى يد الحاكم القضائى او الادارى فالمحكمة المختصة بالنسبة للجهة التى وقعت فيها الجريمة هى المحكمة الكائن فى دائرتها محل توظيف الحاكم المشار اليه الذى استنتم منه ورقة الاخبار المذكور .

(استئناف طنطا ١٣/٢/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ١٥١)

٣٧٥٣ - يلزم لأجل الحصول على تعويضات فى بلاغ كاذب اثبات سوء قصد من كان سببا فى الدعوى العمومية ، فمجرد التبرئة من محكمة أخرى أحيات اليها الدعوى بعد أن حكمت محكمة النقض والابرار بنقض الحكم القاضى بالعقوبة لا يكفى لاثبات سوء القصد .

(استئناف مصر ٣١/١٠/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٣٠ ص ٦٤)

٣٧٥٤ - لا يعاقب على البلاغ الكاذب الا اذا حصل من تلقاء نفس المبلغ فالبلاغ الحاصل فى أثناء تحقيق وردا على استجواب لا يقع تحت المادة ٢٦٤ عقوبات .

(نجع حمادى الجزئية ١٩٠٥/٣/٢٩ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٩٤ ص ٢٠١)

٣٧٥٥ - اذا استشهد من بلغ بأمر كاذب بشهادة أشخاص آخرين على صحة أقواله وشهد هؤلاء الأشخاص بذلك الأمر جازت معاقبتهم بصفاتهم شركاء قد سهلوا ارتكاب الجريمة .

(أسوان الجزئية ١٩٠٥/٤/٢٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٩٥ ص ٢٠٢)

٣٧٥٦ - لأجل أن يكون البلاغ المقدم الى القضاء أساسا لدعوى

تعويض لا يكفي أن يبرأ الشخص المبلغ عنه بل يلزم أيضا أن يكون اتبع فعل ما فعل عن رعونة وبلا سبب قوى .

(استئناف مصر ١٩٠٦/١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٧ و ٧٤ ص ١٥٣) .

٣٧٥٧ - الشخص المتهم بالبلاغ الكاذب ولو لم يمكن الحكم عليه جنائيا لعدم الدليل على أنه فعل ما فعله بسوء القصد ونية الاضرار لا يزال مسئولاً عن محض اهماله مسئولية مدنية عملا بالمادة ١٥١ من القانون المدني .

(استئناف اسكندرية ١٩٠٦/٤/١٨ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٧٨ ص ١٦١)

٣٧٥٨ - يعاقب بمقتضى المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات كل من رفع على آخر بسوء قصد دعوى جنحة مباشرة وأعلنه بها .

(استئناف استيوط ١٩٠٨/١/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ١٥٤)

٣٧٥٩ - من الأركان الجوهرية لجريمة البلاغ الكاذب أن يقدم المتهم البلاغ من تلقاء نفسه ومن ثم فلا يعتبر مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب من أعطى معلومات كاذبة عند اجابته على أسئلة وجهت اليه كشاهد أثناء التحقيق .

(استئناف طنطا ١٩١٣/١٠/٨ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٠ ص ٢١)

٣٧٦٠ - ان عدم وقوع الأمر المبلغ عنه بالمرة لا يترتب عليه عدم العقوبة على البلاغ الكاذب الذي قدم بشأته . فاذا اتهم شخص بأنه عمد الى الغش ليحصل على معافاته من الخدمة العسكرية وكان من المحقق أنه لم يدع قط للخدمة العسكرية ولذلك لم تحصل معافاته منها كان اتهمه بذلك معاقبا عليه .

(كفر الزيات الجزئية ١٩١٨/١٠/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٦١ ص ٩٨)

٣٧٦١ - لا يشترط لوقوع البلاغ الكاذب نحت طائلة قانون العفوبات أن يكون الأمر المبلغ عنه معاقبا عليه بل يكفي ان يكون من شأنه تعريض المبلغ في حقه لاحتقار أهل وطنه .

(كسر الزيادات الجزئية ١٩١٨/١٠/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٦١ ص ٩٨)

مادة ٣٠٦

كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن باى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه، أو باحدى هاتين العقوبتين .

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى مائتى جنيه بعد ان كان مائة جنيه ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

(راجع الأحكام التي وردت تحت المادة ٣٠٢)

٣٧٦٢ - من المقرر أن المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تسمى اليه وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره . والمرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، بما دام أنه لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ولا يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، اذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سبا أو قذفا أو عيبا أو اهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأذى اليه الحكم من مقدماته

المسلمة .

(١٧٧ ص ٢٥ ق ٣٦ أحكام النقض ١٩٨٥/١/٢٨)

٣٧٦٣ - من المقرر أن العلانية في جريمة السب لا تحقق الا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات السب على عدد من الناس بغير تمييز وثانيهما انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب .

(١٩٨٤/١٢/١٩ أحكام النقض سن ٣٥ ق ٥٠٤ ص ٩٢١)

٣٧٦٤ - لا يكفي لتوافر العلانية ان تكون عبارات السب قد تضمنتها ورقة رسمية تداولتها أيدي موظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . وكان الحكم قد أغفل بيان ما اذا كانت صحيفة الانذار قد تداولتها أيدي عدد من الناس بلا تمييز . فضلا عن بيان قصد الطاعن من فعله فان الحكم يكون ميثوبا بالقصور .

(١٩٨٤/١٢/١٩ أحكام النقض سن ٣٥ ق ٢٠٤ ص ٩٢١ ، ١٩٨٣/٤/١٣ س ٣٣ ق ٩٧٠ هـ ٤٧٩ هـ)

٣٧٦٥ - العلانية في جريمة السب العلني مناط تحققها هو توزيع الكتابة على عدد من الناس بغير تمييز وانتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب . تداول الشكوى المتضمنة عبارات السب زیدی مواطنين بحكم عملهم غير كاف لتوفر ركن العلانية يجب أن يقصد الجاني اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . واغفال الحكم بيان ما اذا كانت الشكوى قد تداولتها أيدي عدد من الناس بلا تمييز وقصد الطاعن من فعله يجعله قاصرا .

(١٩٩٢/٦/٤ ط ١٠٠٦٨ لسنة ٥٩ ق)

٣٧٦٦ - بيان ركن العلانية في جريمة السب العلني شرط لصحة الحكم .

(١٩٩٢/٦/٤ ط ١٠٠٦٨ لسنة ٥٩ ق)

٣٧٦٧ - من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة السب العلني أن يبين عنصر العلانية بطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى

يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في مراقبة تطبيق القانون على وجه الصحيح .

(١٩٨٤/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٤ ص ٩٢١)

٣٧٦٨ - يجب أن يشتمل حكم الادانة في جريمة السب العلني بذاته على بيان ألفاظ السب التي بنى قضاءه عليها والا اعتبر قاصرا ، احالة الحكم في هذا الشأن الى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني دون بيان للعبارات التي عدّها سبا يعيبه . .

(١٩٩٢/٣/٣١ ط ٨٣٦٧ لسنة ٥٩ ق)

من احكام محكمة الموضوع

٣٧٦٩ - لا عقوبة على العبارات التي قد تفيد مجازيا معنى السب والافتراء الا اذا ثبت أن المتلفظ بها يقصد ذلك المعنى المجازي ، لأن الأصل في الكلام الحقيقة . .

(استئناف مصر ١٨٩٩/٥/٣٠ الحقوق س ١٤ ق ٧٧ ص ١٩١)

٣٧٧٠ - المندرة (محل استقبال الزائرين) المجتمع فيها عدة اشخاص لا تكون محلا عموميا بالمعنى الوارد في المادة ١٥٣ عقوبات . فبناء على ذلك يعاقب على السب الواقع فيها بهذه الحالة بمقتضى المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات لا بمقتضى المادة ٢٨١ من القانون المذكور .

(جرجا الجزئية ١٩٠٣/٢/١٥ ، المجموعة الرسمية س ٤ ص ١٢٧ -)

٣٧٧١ - يعتبر ركن العلانية متوفرا في جريمة السب وان صدرت عبارات السب في محل خصوصي كما لو صدرت في منزل اذا قيلت تلك العبارات بصوت عال أمكن سماعه من الشوارع . .

(كفر الزيات الجزئية ١٩١٨/٧/٢ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٧٠)

٣٧٧٢ - يعاقب على السب العلني ولو صدر في غياب الشخص الموجه اليه النسب بشرط أن يكون قد ذكر اسمه أو عين تعيينا كافيا . .

(كفر الزيات الجزئية ١٩١٨/٧/٢ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٧٠)

٣٧٧٣ - لا يسمح للمتهم في جريمة السب أن يثبت وقائع السب ولو كان موجها لأحد الموظفين العموميين بمناسبة أعمال وظيفته .

(جنايات مصر ١٩٢٤/٦/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٨ ص ١٥)

٣٧٧٤ - يجب على الصحافي الذي يتوخى في عمله خدمة المصلحة العامة باخلاص أن لا يتجاوز في نقده حدود الأدب واللياقة وأن لا يتعرض للأشخاص بالفاظ تخدش الناموس والاعتبار والا فانه يكون خرج على قواعد النقد المباح الذي يجب أن يقتصر فيه على الاعمال دون المساس بالأشخاص .

(جنايات مصر ١٩٢٤/٦/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٨ ص ١٥)

٣٧٧٥ - اذا قدم شخص عريضة فردية محتوية على 'قذف' أو 'سب' الى موظف بسبب وظيفته فلا يعتبر ركن العلانية متوافرا اذ لا يطعن عليها سوى أفراد معينين لاعطائها السير اللازم وفي هذه الحالة تعتبر الواقعة مخالفة اذا ما انطبقت على المادة ٣٤٧ عقوبات أو بلاغا كاذبا عند توافر أركانه .

(استئناف أسبوط ١٩٢٨/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٨٩ ص ٢١٧)

مادة ٣٠٦ مكررا (أ)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تغرض لأثني على وجهه يغلش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق .

فلذا عاد الجاني الى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

- اضيفت بالقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ ونشر في ١٩٥٣/١٢/١٢ .

- رفعت عقوبة الحبس الى شهر في الفقرة الأولى . وذلك بموجب القرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٤/١١/١٩٨١ ونشر في ٤/١١/١٩٨١ .

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١١

- المذكور الايضاحية للقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ :

دب عصر فاسدى اخلى على معاكسة الفتيات والسيدات وغيرهن فى الطرق والامكنة العامة حتى أصبحت هذه المماكسة عادة ولونا من ألوان التسلية لهم وترجع هذه الظاهرة الى تحلل من معايير الاخلاق .

ونظرا لأن النصوص الحالية الواردة فى قانون العقوبات قد لا تنطبق على أنواع معينة من المخالفات التى تقع من هؤلاء الفاسدين على غيرهم . فقد رأى اضافة مادة جديدة الى قانون العقوبات برقم ٣٠٦ مكررا لعقاب كل من تعرض لأنثى بالقول أو بالفعل فى طريق عام أو مكان مطروق على وجه يخلدش حياء . وجعل العقاب فى حالة ارتكاب هذه الجريمة لأول مرة هو الحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام .

وقد رأى اذا عا عاد الجاني الى ارتكاب جريمة من نفس نوع هذه الجريمة مرة اخرى خلال سنة من تاريخ الحكم عليه فى الجريمة الأولى أن يشدد عليه العقاب فى هذه الحالة بأن تجعل العقوبة فى الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا .

وقد اقتبس نص المادة ٣٠٦ مكررا مما ورد بالمادة ٢٢٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

وقد قررت تلك اللجنة بعقوبة الجنحة للجريمة المذكورة غير انه يرى فى النص الجديد ان يتوفر التدرج فى العقاب فيعاقب بعقوبة المخالفة على ارتكاب الجريمة لأول مرة وان تكون العقوبة فى تلك الحالة هى الحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام ، فاذا عاد الجاني الى ارتكاب جريمة جديدة من نفس النوع خلال المدة المحددة فى المادة ٣٠٦ مكررا فتلحق العقاب ويعاقب بعقوبة الجنحة .

ومن البديهي أن تطبيق المادة ٣٠٦ مكررا على فعل معين لا يمنع من تطبيق مواد أخرى على نفس الفعل اذا توافرت أركان الجرائم المنصوص عليها فى تلك المواد . كما أنه لا يشترط لإمكان رفع الدعوى العمومية فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ مكررا اذن أو شكوى من المجنى عليها بأية صورة من الصور .

حكم

٣٧٧٦ - ملاحقة الطاعن المجنى عليها على سلام المنزل وما يباحب ذلك من أقوال وأفعال حسبما استظهره الحكم المطعون فيه مما تتوافر به أركان جريمة الفعل الفاضح العلنى ينطوى فى ذاته على جريمة التعرض لأنثى على وجه يخلدش حياءها بالقول وبالفعل فى مكان مطروق . وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ مكررا (أ) عقوبات .

مادة ٣٠٦ مكررا (ب)

يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ خمسة عشر يوما والحد الأدنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيهاً إذا كان المجنى عليه في الجرائم المذكورة موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

- أضيفت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/٣/٢ ونشر في ١٩٥٥/٣/٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ تحت المادة ١٣٧ مكررا .

مادة ٣٠٧

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعفها ولم يجز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيهاً .

مادة ٣٠٨

إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بأحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى ولا يقل الحبس عن ستة شهور .

- عدلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/٥/١٩ ونشر في ١٩٥٧/٥/١٩ .

- من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ :

في الباب السابع من الكتاب الثالث

المادة ٣٠٨ - تنص المادة ٣٠٨ على أنه : إذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب بأحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات

يعاقب بالحبس والغرامة. معاً في الحدود المبينة في المواد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على أن لا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى والا يقل الحبس عن ستة شهور .

وتنظر للنزول بالعقوبة المقررة في المادة ١٧٩ الى الحدود المرسومة في المادة ١٨١ فقد أصبح من الضروري احفاقاً للسلام بين الحكيم إضافة رقم المادة ١٧٩ الى إرقام المواد التي ينطبق عليها حكم المادة ٣٠٨ المذكورة ليسرى عليها نصها حين تنطوي الجريمة على طعن في الأعراض او خدش لسمعة العائلات كما خذت المادة ١٨٣ مما يسرى عليه حكم المادة ٣٠٨ لالغائها .

هذا وقد رُوئى إعادة المادة ١٩٣ الى وضعها السابق في الباب الرابع عشر مفرغة في احكام جديدة يعاقب على نشر الأخبار بشأن التحقيقات والمرافعات في الأحوال التي يفرض الصالح العام منع هذا النشر .

- مادة ٣٠٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

إذا ضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً في الحدود المبينة في المواد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على أن لا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى والا يقل الحبس عن ستة شهور .

الأحكام

٣٧٧٧ - ان كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون عبارته متضمنة طعناً في عرض النساء أو خدشاً لسمعة العائلة . فمتى كانت الألفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها الى المجنى عليه تتضمن في ذاتها طعناً من هذا القبيل فلا يعيبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب الى المجنى عليه كان الطعن في عرضه أو خدش سمعة عائلته .

(١٩٤٥/١٠/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٧ ص ٧٤٦)

٣٧٧٨ - ان قول المتهم للمجنى عليه « يا معرض » تتضمن الطعن في عرضه ، ويجهر المتهم بهذا اللفظ الجادش للشرف والاعتراف فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه . ولا يغير من ذلك أنه كان ثملاً . ما دام هو لم يكن فاقد الشعور والاعتبار في عمله . ولم يتناول المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ عقوبات .

(١٩٤٥/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٨١ ص ٦٢٦)

٣٧٧٩ - ان عبارة طعنا في الاعراض التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٣٠٨ من القانون المذكور الصادر سنة ١٩٣٧ عبارة طعنا في عرض الافراد أو خدشا لسمعة العائلات ، وقد اريد باضافة كلمه الافراد - على ما هو واضح من المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الأخير - لحماية عرض المرأة والرجل على السواء . فالقول بأن المادة ٣٠٨ عقوبات لا يقصد بها سوى أعراض النساء غير صحيح .

(١٩٤٤/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٤٩ ص ٤٨٢)

٣٧٨٠ - ان نعت المرأة بأنها شرموطة يتضمن طعنا في عرضها .

(١٩٤٢/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨٦ ص ٦٤٦)

٣٧٨١ - الطعن في الأعراض لا يكون كذلك الا اذا كان ماسا بالكيان العائلي جارحا لشرف الأسرة خادشا لناموسها . أما اذا كانت ألفاظ السب منصفة على شخص الرجل وحده ولا تتناول المساس بشرف عائلته فيتعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ عقوبات دون الفقرة الثانية . ومن هذا القبيل سب انسان بألفاظ " يا معرص يا فواحش " فهذه الألفاظ مع عمومها خالية مما يمس شرف العائلة وليس فيها ما يجرح غير المسبوب وحده .

(١٩٣٦/٤/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦١ ص ٥٩٤)

٣٧٨٢ - الطعن في أعراض العائلات معناه رمي المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن ، أي يبدلن مواضع عفتهم بذلا محرما شرعا أو يأتين أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للآداب مخالفة تنم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى الممقوت . فكل قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه الى النساء مباشرة أو يوجه الى رجل أولئك النساء من عائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سبا فيه طعن في الأعراض ويقع تحت متناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات ، أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ بحسب الأحوال ، أي بحسب ما يكون هناك اسناد لواقعة أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية عن واقعة

سلفت .

(١٩٣٣/١/٢٦ مجموعہ القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٦ ص ١٠٩)

مادة ٣٠٨ مكررا

كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها
في المادة ٣٠٣ .

وكل من وجه الى غيره بالطريق المشار اليه بالفقرة السابقة سببا
لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بآى وجه من الوجوه خدشا
للشرف او الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ .

واذا تضمن العيب او القذف او السب الذي ارتكب بالطريق المبين
بالمقرتين السابقتين طعنا فى عرض الأفراد او خدشا لسمعة العائلات يعاقب
بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

- اضيفت بانقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١٩٥٥/٣/٢ ونشر فى ١٩٥٥/٣/٣ .

- راجع ما جاء بالادكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ تحت المادة ١٣٧ مكررا .

مادة ٣٠٩

لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسند
أحد الخصام لخصمه فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم فإن ذلك
لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

الأحكام

٣٧٨٣ - لما كان من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من
قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف التى أسندت من الخصم لخصمه فى
المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع ، وكان حكم هذه المادة
والمادتين ٩١ و ١٣٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ليس إلا تطبيقا
لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذى يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون
ارتباط بالضرورة الداعية اليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد
خلا من بيان ما ورد بمحضر الجلسة من سياق القول الذى اشتمل على عبارات

القذف ومدى اتصالها بالنزاع القائم أمام المحكمة عند نظر الدعوى وما اذا كان قد استلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضيات القدر الذي تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات القذف التي فاه بها الطاعن لا تمتد إليها حماية القانون فانه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعنيه بما يوجب نقضه .

(١٩٨٠/١١/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٩ ص ٩٧٥ ، ١٩٧٦/٣/٢٩ س ٢٧ ق ٧٩ ص ٣٦٩ ، ١٩٧٥/٢/١٧ س ٤٦ ق ٣٩ ص ١٧٥)

٣٧٨٤ - من المقرر أن يحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه .

(١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٩ ص ٣٦٩ ، ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ٢٢١ ص ٩٩٥ ، ١٩٨٢/٢/٢٣ س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨ ، ١٩٨٢/٣/٢٨ ق ٨٣ ص ٤٠٧)

٣٧٨٥ - مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وخلق الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأتها المذكورة المشتعلة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي يقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح استخلاص الحكم أن عبارات السب ليس مما يستلزمه الدفاع يعتبر قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

والتالي

(١٩٧٢/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٠ ص ١٠٧٤)

٣٧٨٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في مناصرة الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه ، وما فاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب المطعون ضده أدنى وسائل الدفاع عن نفسه في مقام اتهامه أمام الشرطة

باعتصاب اثار روحته ورميه بأنه يريد أن يعيش من مالها .

(١٠/٦، ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٧ ص ١٠١٤)

٣٧٨٧ - يدخل في معنى الخصم الذي يعنى من عقاب القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة اليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع .

(٢٧/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٢ ص ١١٩٦)

٣٧٨٨ - الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

(٢٧/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٢ ص ١١٩٦)

٣٧٨٩ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشبه ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه .

(٢/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٩ ص ٩٨٦)

٣٧٩٠ - متى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها ان العبارات التي اعتبرها الطاعن قذفا في حقه انما صدرت من المظنون ضده من مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه ورات ان المقام كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(٢٦/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٩ ص ٤٧٨)

٣٧٩١ - يشترط للانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ عقوبات ان تكون عبارات السب أو القذف التي أسندتها أحد الخصوم الى خصمه في أثناء الدفاع عن حقه أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق . والفصل في ذلك متروك ليقاضى الموضوع يقدره على حسب ما يراه من فحوى العبارات التي

فيلت والغرض الذى قصد منها .

(٢٣/٤/١٩٤٥ 'مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ف ٥٥٩ ص ٧٠٢)

٣٧٩٢ - اذا كان ما وقع من المنهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه فى الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى ، فإنه لا يكون مسئولاً عنه طبقاً للمادة ٣٠٩ عقوبات اما اذا كان قد خرج من ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه وتجب مساءلته مدنياً عما وقع منه ولذلك فإنه يجب على المحكمة فى هذا النوع من القذف أن تعرض فى حكمها لبحثه من هذه الناحية والا كان حكمها مشوباً بالقصور .

.. - (٢٣/٣/١٩٤٢ 'مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٧ ص ٦٢٩)

٣٧٩٣ - ان المادة ٣٠٩ عقوبات التى تنص على إعفاء الخصوم من العقاب على ما يستندونه بعضهم الى بعض أمام المحاكم يتناول حكمها ما يديه الخصم أثناء التحقيق فى سبيل الدفاع عن نفسه فى التهمة التى يحقق معه فيها . وذلك لأن ما جاء فى هذه المادة ليس الا تطبيقاً لقاعدة عامة هى حرية الدفاع فى حدوده التى تستلزمها فيدخل فى ذلك ما يندل به المتهم أمام النيابة من عبارات القذف وهو يفند لها التهمة التى وجهتها إليه .

(١٩/٥/١٩٤١ 'مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٦ ص ٥٢٢)

٣٧٩٤ - يشترط للانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات القذف أو السب التى استعملت فى المدافعة عن حق أمام المحاكم مبنياً على استلزامه الدفاع عن هذا الحق . والفصل فى ذلك متروك للقاضى الموضوع يقدره على حسب ما يراه من العبارات التى أبدت والغرض الذى قصد منها .

.. (١٠/٢/١٩٤١ 'مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٦ ص ٣٩٧)

٣٧٩٥ - ان المادة ٣٠٩ عقوبات وان كانت ترفع المسئولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والقذف على بعضهم البعض فى أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شتقاهيا أو تحريراً مما يتناول بطبيعة الحال ما يرد من ذلك فى عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة ، اذ هذه القرينة إنما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه فى الموضوع الذى يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة مع الأدلة التى يستند

اليها المدعى . الا انه يجب لذلك أن تكون العريضة جدية مقصودا بها طرح الدعوى بالفعل على القضاء ليعصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه من مساس أو خدش لشرفه أو اعتباره .

(١٠/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٤ ص ٢٣٧ ، ق ١٢٢ ص ٢٢٧)

٣٧٩٦ - مجل تطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات إن يقع الافتراء بالقذف أو السب من الخصم على خصمه أثناء دفاعه في قضية ، فلا تطبق هذه المادة في حالة ما إذا وقع الافتراء على شخص لم يكن خصما في القضية ، الحاصلة فيها المرافعة وكان حصوله بمذكرات وزعت على الجمهور بعد إبلاغ المرافعة .

(٢١/٦/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٤ ص ٣٣٤)

٣٧٩٧ - يشترط لتطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات أن تكون عبارات القذف والنسب التي استعملت في المدافعة عن الحقوق أملياً المخناكم مما يستلزمه الدفاع .

(١٢/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٢ ص ٢٦٤)

٣٧٩٨ - الخصم الذي يعتدى على خصمه أثناء الدفاع عن حقوقه أمام المحاكم بقذف أو سب اعتداء لا يستلزمه الدفاع في الدعوى يكون معرضا نفسه للمسئولية الجنائية بسبب افتراءه . أما إذا كان هذا الافتراء من مستلزمات الدفاع ، فلا مسئولية جنائية عليه قطعا . وإنما تارمه المسئولية المدنية أو التأديبية ولكن في حالة واحدة هي أن يسيء استعمال تلك التوسيع القانونية بأن يغالى في عبارات الافتراء مغالاة لا يقتضيها المقام .

(٨/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٢ ص ١٧٨)

٣٧٩٩ - الفصل فيما إذا كانت عبارات النسب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحنة الموضوع .

(٦/٤/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٨ ص ٤٣٤ ، ٣٠/١١/١٩٨٣ س ٣٤ ق ٢٠٥ ص ١٠١٥)

٣٨٠ - كون الافتراء من مستلزمات الدفاع أو ليس من مستلزماته وكان المتهم به قد أساء استعماله أو لم يسئه هو من الأمور المتعلقة بالموضوع يقدرها قاضيه بحسب ما يبدو له ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا ما يكون من تعليل رأيه في عبارات الافتراء أقذف وسب هي أم هي ليست كذلك ، والا فيما يكون أيضا من خطئه في طريقة الاستدلال كأن يستنتج نتيجة من مقدمات لا تنتجها أو من مقدمات لا وجود لها أو من مقدمات يحسبها كما يرويها والواقع أنها تخالف ما يرويها .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٢ ص ١٧٨)

٣٨٠١ - ان العبارات التي تخذش الناموس والاعتبار وتكون وجهة من شخص لآخر في انذار رسمي هي بلا شك مما يقع تحت نص المادة ٢٦٥ عقوبات لتوافر العلانية فيها . ومن الخطأ القول بأن هذه العبارات لا تفيد معنى السب المعاقب عليه كجريمة لدخولها في حدود المطاعنات التي تحصل بين الخصوم أثناء النزاع على حق ، لأن المادة ٢٦٦ عقوبات تستلزم - للاعفاء من العقاب على السب كجريمة - قيام دعوى بالفعل بين المفتري والمجنى عليه ، وأن يحصل الافتراء أثناء المرافعة أمام المحكمة شفها أو تجريريا .

(١٩٢٩/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٩ ص ٤٠٦)

٣٨٠٢ - اذا اتهم أحد المحامين بالقذف لأنه أورد في مذكرته التي قدمها دفاعا عن موكله عبارات تفيد القذف في حق الخصم الآخر ، فلا يمكنه أن يستند في دفاعه على المادة ٢٦٦ عقوبات التي نصت على أن الافتراء الذي يحصل من أحد الخصوم على الآخر أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم لا يستوجب إلا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية اذا ثبت أنه طبع هذه المذكرة ووزعها على الغير .

(١٩١١/٥/٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١١٩ ص ٢٣٧)

٣٨٠٣ - اذا اتهم محامى أحد الخصوم في قضية بأنه افتري على الخصم الآخر فلا يمكنه أن يستند في دفاعه على المادة ٢٦٦ عقوبات اذا لم يكن هذا الافتراء لازما لصالح الدفاع عن موكله في القضية ولم تكن له علاقة بموضوع الدعوى . وتشمل كلمة الخصوم الواردة بالمادة ٢٦٦ عقوبات

المحامين عن المتقاضين .

(٥ / ١١ / ١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٢ ص ٤) .

مادة ٣٠٩ مكررا

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن . وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح فيها قانوناً أو بغير رضا المجنى عليه :

- (أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة ايا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو على طريق التليفون .
- (ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة ايان كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .

فاذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مراءى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضا هؤلاء يكون مفترضا .

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها بما يكون قد استخدم في الجريمة ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو اعدامها .

- أضيفت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٣/٩/١٩٧٢ ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٢٧ .

مادة ٣٠٩ مكررا (أ)

يعاقب بالحبس كل من اذاع أو سهل اذاعة أو اسعمل ولو في غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بافشاء
أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص
على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه
المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد
استخدم في الجريمة أو تحصل عنها ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة
عن الجريمة أو اغنامها .

- أضيفت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٢٧ .

مادة ٣١٠

كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو المصياذلة أو القوابل أو غيرهم
مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوص أوتمن عليه فافشاء في
غير الأحوال التي يازمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها
قانونا بافشاء أمور معينة كماقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من
قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

- راجع قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .
- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى فأصبح خمسمائة جنيه
بدلا من خمسين جنيها وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤
ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

٣٨٠٤ - لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ عقوبات على افشاء السر
إذا كان لم يحصل إلا بناء على طلب مستودع السر ، فإذا كان المريض هو

الدى طلب بواسطة زوجته شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون
فى اعطاء هذه الشهادة افشاء سر معاقب عليه .

(١٩٤٠/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٢ ص ٢٩٥)

٣٨٠٥ - ان المادة ١٤٥ عقوبات تعاقب على اخفاء التاخرافات
وافشائها ولكنها لا تعاقب على فتحها اذا لم يكن مشمولاً بأحد هذين الأمرين
فاذا قضى المحكم بعقوبة ما على مجرد الفتح كان لاغياً .

(١٨٩٨/٣/٥ الحقوق س ١٣ ق ١٠٩ ص ٣٢٣)

الباب الثامن

السرقه والاغتصاب

مادة ٣١١

كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق .

الأحكام

٣٨٠٦ - من المقرر أن لكل من جريمتي السرقه والتهريب الجمركي ذاتية متميزة تقوم على مغايرة الفعل المادى لكل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تماما لكل أركانها التى تميزها عن الأخرى .
(١٧/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٢ ص ٩٤٠)

٣٨٠٧ - جريمة السرقه واخفاء الأشياء المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها ، وهما لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد ، ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقه يمتنع معه عقابه عن جريمة الاخفاء ، والعلة فى ذلك أن وجود المسروق فى حيازة سارقه انما هو أثر من آثار السرقه ونتيجة طبيعية لها .
(٢٢/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨ ص ٧٠)

٣٨٠٨ - تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقه التيار الكهربائى بل هو مؤد إليها حتما بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين فى ايقافه بمن له خبرة فى ذلك أو أن يقوم به بنفسه ، ما دام هو الذى يختلس التيار فهو السارق له .
(١٠/١٠/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٣ ص ٧٨٨)

٣٨٠٩ - جريمة السرقه وان كانت جريمة وقتية تنم وتنتهى

بمجرد ارتكابها ، الا أنها في صورة سرقة التيار الكهربائي جريمة متتابعة الأفعال يقتضى المضى فيها تدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه .

(١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٣ ص ٩٤٣)

٣٨١٠ - ان دفع قيمة التيار الكهربائي المسروق الى شركة النور بعد تمام الجريمة وتحقق أركانها لا يمحو الجريمة ولا يمنع من العقاب .

(١٩٤٥/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩ ص ٣٠)

٣٨١١ - لا يؤثر فى قيام السرقة عدم العثور على المال المسروق .
فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم اختلس سندا محررا للمجنى عليه بمبلغ كذا ، فان ادانته من أجل سرقة هذا السند تكون صحيحة ولو كان السند لم يضبط .

(١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٤ ص ٦٦٣)

الاختلاس

٣٨١٢ - من المقرر أن الاختلاس فى جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه ، وأن التسليم الذى ينتفى به ركن الاختلاس يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضح اليد مقصودا به التخلي عن الحيازة .

(١٩٨٣/١/٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨ ص ٦٤)

٣٨١٣ - من المقرر أن السرقة تتم بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاما يخرج من حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق وتحت تصرفه ، واذ كان ذلك وكانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعن وآخرين دخلوا مسكن المجنى عليها بواسطة نزع النافذة من الخارج وقام الطاعن بسرقة المسروقات من حجرتها فان الحكم اذ اعتبر الواقعة سرقة تامة لا شروعا فيها يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٧٨/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٤ ص ٦٨٤)

٣٨١٤ - الاختلاس فى جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة

المجنى عليه بغير رضاه ، فاذا تم له ذلك ، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثرا من آثار السرقة وليس سرقة جديدة ما دام سلطانه ظل مبسوطا عليه . لما كان ما تقدم وكان اكتشاف المجنى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله ، لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ، ولا يعيده الى حيازة المجنى عليه الذي لم يسترده . فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذي أخفى فيه سرقة جديدة . ذلك بأن السرقة تمت في الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المسروق من مكان الى آخر بعد ذلك .

(١٩٦٢/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٧ ص ٤٢٧)

٣٨١٥ - عدم استبقاء السارق ما اختلسه في حوزته لا ينفي ركن الاختلاس .

(١٩٥٩/٢/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٧ ص ١٦٩)

٣٨١٦ - متى كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصفه قائد سيارة نقل استلم من المجنى عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة، لتوصيلها الى آخر فلم يسلم منها الا ٤٥ شيكارة ، فان الحكم اذ انتهى الى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ في شيء .

(١٩٥٧/٣/١٢ أحكام النقض س ٨ ق ٧١ ص ٢٥٢)

٣٨١٧ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن حافظة النقود ضاعت من إحدى ركاب سيارة أتوبيس فعثر عليها غلام من الركاب فالتقطها ، ظنا منه أنها لأحد أصدقائه الراكبين معه ، ولم يكن من الكمساري بمجرد أن شاهده لحظة عثوره عليها الا أن أخذها منه ، وكان ذلك ، لا بقصد توصيلها لادارة الشركة بل بقصد اختلاسها لنفسه ، فان هذه الواقعة لا تنطبق عليها المادة ٣٤١ عقوبات ، اذ الكمساري لم يتسلم الحافظة بمقتضى أى عقد من العقود المبينة في هذه المادة وانما تنطبق عليها المادة الأولى من دكريتو الأشياء الفاقدة . اذ الكمساري باستيلائه على الحافظة لحظة العثور عليها من الغلام يكون في الواقع هو الذي التقطها وحسبها بنية تملكها بطريق الغش ، والغلام لم يكن الا مجرما واسطة بريئة .

(١٩٤٤/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٠ ص ٣٩٥)

٣٨١٨ - اذا كانت الواقعة هي أن المتهم وهو معلم ألعاب رياضية بمدرسه ما امر أحد انفراشين بحمل عدة الواح خشبية من المدرسة ويوصاها الى نجار معين ففعل وصنع النجار منها بوفيهها له ، فان هذه الواقعة تعد سرقة لا نصباً ولا خيانة أمانة . لان الاخشاب لم تكن مسلمة للمتهم بعقد من عقود الأئتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات ، ولأنه من جهة أخرى لم يحصل عليها بطريق الاحتيال بل هو أخذها خلصة بغير علم صاحبها .

(١٩٤٣/١١/١٥ . مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٥٧ ص ٣٣٣)

٣٨١٩ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين اتفقا على سبقة سوار من المجنى عليها ، وعلى اثر سقوط السوار منها التقطه أحدهما وسلبه في مكان الحادث للآخر . فان المتهمين كليهما يكونان سارقين للسوار .

(١٩٤٣/٦/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٣١ ص ٣٠٧)

٣٨٢٠ - ان السرقة لا تتم الا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاماً . يخريجه عن حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه . فاذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد الى مكان آخر في دائرة المحطة بعيداً عن الرقابة ، ثم حضر ليلاً وهو يحمل سلاحاً ومعه آخرون وحملوا القمح الى خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فان هذه الواقعة تكون جناية سرقة بالنسبة للمتهم ولزملائه ولا يصح أن تعتبر جنحة ، لأن القمح لم يكن عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يعتبر اختلاسه تاماً الا عندما نقله المتهمون معاً من دائرة المحطة في الظروف التي نقلوه فيها ، والسرقة في هذه الحالة تكون جناية .

(١٩٤٢/٥/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٦ ص ٦١٢)

٣٨٢١ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن صراف المديرية تسلم بعض رزم الأوراق المالية من صراف البنك الأهلي ، ووضعها على منضدة بجواره . وشغل بتسليم باقي الأوراق ، فاغتتم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها . فأخفاها تحت ثيابه ولما افتضحت السرقة ألقاها خلف عامود يبعد عن محل وقوفه حيث وجدها أحد عمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لأن المال قد انتقل فعلاً من حيازة الصراف الى حيازة المتهم

بطريق الاختلاس وبنية السرقة .

(١٩٣٦/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥ ص ٢٥)

٣٨٢٢ - أعطى سيد خادمه حمارة وجعشاً لبيعهما في السوق فبادل بهما حمارة أخرى لم يقبلها المجنى عليه فاضطر المتهم لاختلاسها ثم باعها ، لا يعتبر عمل الخادم سرقة لأن الحمارة الأخيرة دخلت في حوزته بعد أن رفضها المجنى عليه فهي لم تؤخذ خلصة ، والاختلاس خلصة من أركان جريمة السرقة ، كذلك لا يعتبر خيانة أمانة لأن من أركان هذه الجريمة أن يقع تسليم الشيء المبذول على وجه من الوجوه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ على سبيل الحصر ، والحمارة الأخيرة لم تسلم للمتهم لغرض من تلك الأغراض بل هي بقيت عنده لعدم قبول المجنى عليه اضافتها للملكة بدلا من حمارته التي أذن المتهم في بيعها .

(١٩٢٩/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٣٨ ص ٣٨٣)

التسليم السابق

٣٨٢٣ - من المقرر أن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى المتهم تسليماً مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت إشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعته ماله ورعايته إياه بحواسه ما يدل بذاته على أنه لم ينزل ولم يخطر له أن ينزل عن سيطرته وهيمنته عليه مادياً ، فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ، ولا تكون يد المستلم عليه إلا يدا عارضة مجردة ، وإذا كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن تسليم المجنى عليه للطاعنين إقراراً مكتوباً باستلامه عنهما مبلغ ألف جنيه كان مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال هو تسليم الطاعنين له المبلغ المذكور ، فإن انصراف المتهمين بالإقرار وهربهما به دون تسليمه ذلك المبلغ يعتبر اختلاسا بالشرط ينعدم معه الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة الأركان .

(١٩٨٠/٦/٥ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٧ ص ٧٠٨)

٣٨٢٤ - إن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى المتهم تسليماً مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقة متى

كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت اشراف صاحب اشيء ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعته ما به ورعايته اياه بحواسه ما يدل بذاته على انه لم ينزل ولم يخطر له أن ينزل عن سيطرته وهيمنته عليه ماديا . فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ، ولا تكون يد المتسلم عليه الا يدا عارضة مجردة . أما اذا كان التسليم ملحوظا فيه الابتعاد بالشيء عن صاحبه فترة من الزمن - طالت او قصرت - فان في هذه الحالة تنتقل به الحيازة للمتسلم ولا يتصور معه في حق المتسلم وقوع الاختلاس على معنى السرقة ، اذ الاختلاس بهذا المعنى لا يتوافر قانونا الا اذا حصل ضد ارادة المجنى عليه او عن غير علم منه .

(١٥/١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٩ ص ٧٠)

٣٨٢٥ - ان التسليم الذي ينتفى به ركن الاختلاس في السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقي من واضع اليد مقصودا به التخلي عن الحيازة حقيقة ، فان كان عن طريق التغافل ، فانه لا يعد صادرا عن رضاء صحيح . وكل ما هنالك أن الاختلاس في هذه الحالة يكون حاصلًا بعلم المجنى عليه لا بناء على رضاء منه ، وعدم الرضاء - لا عدم العلم - هو الذي يهيم في جريمة السرقة .

(٢/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٤ ص ٢٠١ ، ١٢/١/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٣٧ ص ٦٠٥)

٣٨٢٦ - متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن المسروقات لم تخرج من حيازة المجنى عليها ، وأن اتصال الطاعنة بها ، بوصف كونها خادمة بالأجرة عند المجنى عليها - لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها في دارها ، مما ليس من شأنه نقل الحيازة الى الطاعنة ، فانه لا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون الحكم اذ دان الطاعنة بجريمة السرقة لم يخطئ القانون في شيء .

(١١/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٠ ص ١٣٥)

٣٨٢٧ - ما دامت المحكمة حين اعتبرت الواقعة سرقة قد بينت أن المسروق كان في حيازة صاحبه وأن اتصال المتهم به بوصف كونه مستخدما

فى المحل لا يحق له الحيابة بالامنى المقصود فى باب خيانة الأمانة فانها لا تكون قد أخطأت .

(١٨/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٢ ص ٦٣١)

٣٨٢٨ - انه لكى يمكن اعتبار المتهم سارقا للشيء الذى بيده يجب أن تكون الحيابة باقية لصاحبه بحيث يظل مهيمنا عليه يرقاه بحواسه ذاته فى يده على الرغم من التسليم .

(٢٢/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٥ ص ٧٧٨)

٣٨٢٩ - التسليم الذى ينفى ركن الاختلاس فى جريمة السرقة هو الذى ينقل الحيابة ، أما مجرد التسليم المادى الذى لا ينقل حيابة ما وتكون به يد المستلم على الشيء يدا عارضة فلا ينفى الاختلاس به فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تسلم السند ليعرضه على شخص ليقراه له فبد نفس المجلس ويرده فى الحال ثم على اثر تسليمه اياه أنكره فى نفس المجلس فانه يعد سارقا ، لأن التسليم الحاصل له ليس فى أى معنى من معانى التخلي عن السند .

(١٩/٣/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٤ ص ٦٦٣ .
٨/١٢/١٩٤١ ج ٥ ق ٣١٩ ص ٥٩٥)

٣٨٣٠ - الخادم الذى يختلس مال مخدومه يعد مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة اذا كان المال قد سلم اليه على سبيل الأمانة . إماء اذا كانت يده على المال لا تكون الا مجرد حيابة عارضة غير مقصود فيها إنتقال الحيابة اليه فانه يكون مرتكبا لجريمة السرقة .

(١٢/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٧ ص ٤٧٠)

٣٨٣١ - ان تسليم الظرف مغلقة او الحقيبة مغلقة بموجب عقد من عقود الائتمان لا يدل بذاته حتما على أن المتسلم قد أئتمن على ذات الظروف أو على ما بداخل الحقيبة بالذات ، لأن تغليق الظرف وما يقتضيه من حظر استفتاحه على المتسلم أو اقفال الحقيبة مع الاحتفاظ بمفتاحها ، قد يستفاد منه أن صاحبهما ، اذ حال ماديا بين يد المتسلم وبين ما فيهما لم يشأ أن ياتمنه على ما بداخلهما . واذن فاختلاس الظروف بعد فسخ الظرف لهذا

الغرض ثم إعادة تغليفه يصح اعتباره سرقة اذا رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن على الظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتغليفه الظرف ان يمكنه من هذه الحيازة .

(١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٩ ص ٢٥١)

٣٨٣٢ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم دخلت منزل المجنى عليها وأخبرتها أنها تعرف في أمور الحمل ، وطلبت اليها خلخ كردانها وحلقها ووضعتهما في صحن به ماء ، وكلفتها أن تمر على الصحن سبع مرات ، ثم طلبت منها دقيقتا عجنته ووضعت المصوغات به ، وكلفتها الخروج لأحضار بعض آخز من الدقيق ، وحذرتها من الغيبث بالعجينة ، حتى تعود في الصباح ، فاما استبطأتها المجنى عليها بحثت عن المصوغات فلم يجدها ، فأخذت المتهم للمصوغات بعد خروج المجنى عليها لا يكون جريمة النصب وإنما هو سرقة ، لأن المجنى عليها لم تسلم المصوغات للمتهمة لتحوزها ، إنما هي فقط أبقته في الصحن وخزجت لتحضر الدقيق ثم تعود .

(١٩٣٨/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٣ ص ١٤٤)

٣٨٣٣ - اذا سلم دائن الى مدينه سند الدين المخرور عليه ليدفع جانباً من الدين ويؤشر على ظهر السند : فان هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة ، بل هو تسليم اقتضته ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ عليه والتأشير على ظهره بالمبلغ الذي دفع من الدين على أن يردده عقب ذلك الى الدائن ، فهو تسليم مادي بحث ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند فلا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس المعتبر قانوناً في السرقة اذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم ارادة الدائن . ولا يعتبر هذا العمل خيانة أمانة ، لأن الدائن حين سلم السند للمدين لم يكن قد تخلى عن حيازته القانونية ، بل ان تسليمه إياه كان تحت مراقبته .

(١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٧ ص ٣١٧)

٣٨٣٤ - اذا طلب المتهم باقى قطعة من النقود (ريال) فسلمه المجنى عليه هذا الباقي ليأخذ منه الريال وبذا يستوفى دينه فهذا التسليم مقيد بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت وهو تسليم الريال للمجنى عليه .

فاذا انصرف المتهم خفية بالنقود التي تسلمها فقد اخل بالشروط وبذا ينعدم الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرفة متوفرة الأركان .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٨ ص ٤٢٨)

٣٨٣٥ - اشترى زيد من بكر أشياء ودفع اليه ورقة مالية أجنبية غير مستعملة في مصر وأفهمه أنها ورقة مصرية قيمتها أكبر من القيمة الاسمية لتلك الورقة الأجنبية وتوصل بهذه الطريقة الى أخذ الفرق بين القيمة المدعى بها وثمان الأشياء المشتراه . حكمت محكمة النقض بأنه اذا كانت الوقائع لا تكون الاحتيال الذي هو ركن من أركان جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ عقوبات فهي على أي حال مكونة لجريمة السرقة .

(١٩١٨/٥/١١ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ١)

٣٨٣٦ - سلم مدع في قضية مدنية بمحض اختياره الى المتهم أثناء وجودهما بالمحكمة عقد رهن ضمن أوراق أخرى على ذمة ردها اليه بعد الاطلاع عاينها من المتهم ، ولكن هذا الأخير أخفى عقد الرهن فلم يرده رغما عن مطالبة به فحكمت محكمة الجنح أن المتهم لم يرتكب جريمة معاقبا عليها ، ولكنها حكمت عليه بالتعويض المدني . فطعن كل من المتهم والنيابة في هذا الحكم فقررت محكمة النقض أنه ولو أن تسليم العقد الى المتهم كان في الأصل اختياريا الا أن المتهم كان ملزما برد العقد بمجرد طلبه منه ، فلذلك اذا لم يرده اعتبر سارقا لاختلاسه شيئا مملوكا للغير .

(١٩١٣/٥/١٠ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٠١ ص ١٩٥)

المال المنقول

٣٨٣٧ - المنقول الذي تتحقق باختلاسه جريمة السرقة هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله .

(١٩٨٤/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٢ ص ٦٥١)

٣٨٣٨ - المناط في اعتبار المال منقولا قابلا للسرقة هو مجرد قابليته للنقل من مكان الى آخر ومن يد الى أخرى ولو لم يكن بذاته منقولا في حكم القانون المدني ، كالعقارات بالتخصيص والعقارات بالاتصال متى

فصلت عن المال الثابت بل والعقارات بطبيعتها بالنسبة للأجزاء التي يمكن انتزاعها منها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر اختلاس الابواب والنوافذ وأخشاب السقف سرقة يكون قد اقترن بالصواب .

(١٩٨٠/١٢/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٤ ص ١٠٥٩)

٣٨٣٩ - السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير ، والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام انه ليس مجردا من كل قيمة . كما انه لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسما متميزا قابلا للوزن طبقا لنظريات الطبيعة ، بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان الى آخر ، ومن المقرر أن قيمة المسروق ليس عنصرا من عناصر جريمة السرقة ، فعدم بيانها في الحكم لا يعيبه .

(١٩٨٠/١١/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٤ ص ١٠٠٢)

٣٨٤٠ - نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق . والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام ليس مجردا من كل قيمة ، لأن تفاعلة الشيء المسروق لا تأثير لها ما دام هو في نظر القانون مالا . ومن ثم فإن طوابع الدمغة المستعملة يصح أن تكون محلا للسرقة ، ذلك لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والانتفاع بها بعد ازالة ما عليها من آثار .

(١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩ ص ٧٥٤)

٣٨٤١ - لما كان من المقرر انه ليس يلزم توقيع السندات المثبتة للحقوق حتى يصح اعتبارها محلا للسرقة والاختلاس ، فضلا عن أن السند موضوع الجريمة كان بلا مراء ذا قيمة عند الطاعن وانتفع به في ارتكاب جريمة النصب ، وكان الثابت من الأوراق أن السند لم يتم التخلي عنه ، فإن الحكم لا يكون قد جانب الصواب اذ اعتبر الطاعن مختلسا له .

(١٩٨٣/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٢ ص ١٢٦)

٣٨٤٢ - الشيكات غير الموقع عليها يصح أن تكون محلا للسرقة

والاختلاس ، اذ هي وان كانت قليلة القيمة في ذاتها ليست مجردة من كل قيمة .

(١٠/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٥ ص ٢٧٥)

٣٨٤٣ - اختلاس دفتر شيكات مملوك لآخر ولو أنه غير ممضي . يعتبر أنه سرقة شيء هو وان كان قليل القيمة في ذاته لكنه ليس مجردا من كل قيمة .

(٢٧/٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٩ ص ٤٧٠ .
١٩٤١/٥/١٩ ج ٥ ق ٢٦١ ص ٥١٣)

٣٨٤٤ - ان السندات المثبتة للحقوق تصلح محلا للسرقة ، لأنها أموال منقولة في معنى المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

(١٩/٣/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٤ ص ٦٦٣)

٣٨٤٥ - ان السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير ، والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية ممكن تملكه وحيازته ونقله بضرب النظر عن ضالة قيمته ما دام أنه ليس مجردا من كل قيمة .

(٢٨/٢/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٠ ص ٤١٥)

٣٨٤٦ - ان قيمة المسروق ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة لعدم بيانها في الحكم لا يعنيه .

(٦/٥/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٧ ص ٤٧٠)

٣٨٤٧ - لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب الى مدير ادارة هذه اللجان اذا ثبت أن هذا التقرير ليس بنزقة جدية ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعة وأداة غش البست ثوب ورقة لها شأن .

(٣١/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)

٣٨٤٨ - التيار الكهربائي هو مما تتناول كلمة مبقول الواردة

بالمادة ٢٦٨ عقوبات اذ المنقول - طبقا لأحكام القانون المدني - هو كل شيء ذي قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله ، وهذه الخصائص متوفرة في الكهرباء . ولا يشترط في المنقول أن يكون جسما متحيزا قابلا للوزن .

(١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٤ ص ٢٩٨ ، ٥/٤/١٩٢٧ ج ٤ ق ٦٩ ص ٦٣)

٣٨٤٩ - التيسار الكهربائي منقول قابل للملك والحيازة وبالتالي للسرقة ، فبذلك يعتبر سارقا من يختلس بواسطة غش العداد كمية من النور الكهربائي اضرارا بشركة الكهرباء .

(٣١/١/١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٥٦٠ ض ١١١)

٣٨٥٠ - نزع الأتربة بلا اذن من الشارع العمومي يمكن اعتباره سرقة ولو أن-المادة ٣٤١ عقوبات نصت على جريمة نزع الأتربة كمتخالفة مخصصة ...

(١٠/٥/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٠٢ ص ١٩٨)

ملكية الغير للمال

٣٨٥١ - يكفي للعقاب في السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للمتهم ، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه .

(٨/١٠/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٣ ض ٦١٥ ، ٣٠/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ق ٦٧٣ ض ٧٨٦)

٣٨٥٢ - لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة عن نية السرقة ، كما أنه لا يؤثر في قيام تلك الجريمة عدم الاهتداء الى معرفة شخصية المالك .

(٣/١٠/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٥ ص ٥١٧)

٣٨٥٣ - لا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الاهتداء الى معرفة

شخص المالك للمسروقات .

(١٢/١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٥ ص ١٨ ، ٢٤/٤/١٩٣٩
مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨١ ص ٥٤٢)

٣٨٥٤ - اذا تبين أن ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى بين
المتهم والمجنى عليه ولم يقدّم دليل على أنه لا شبهة لدى المتهم فى ملكية المجنى
عليه للشيء المسروق وأن أخذه للشيء إنما كان اختلاسا له وسلبا من مالكه
الذى يعتقد هو أن الملكية خالصة له من دونه فلا يتحقق القصد الجنائى فى
السرقه ولا يمكن العقاب عليها ، بل تبقى المسألة نزاعا مدنيا محضاً يظفر
فيه من يكون دليله مقبولا بمقتضى قواعد القانون المدنى .

(٢٨/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٨ ص ١٩٧)

٣٨٥٥ - أخذ المتهم الأتربة المدعاة بسرقتها بناء على عقد بيع صادر
له من آخر على اعتبار أنه مالك لا يكفى لإدانتة ثبوت ملكية هذه الأتربة
لمصلحة الآثار ، بل يجب على المحكمة أن تبين أنه كان وقت استيلائه عليها
يعلم أن من باعه إياها لا يملكها ولا له حق التصرف فيها .

(٨/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٣ ص ٦٤٧)

٣٨٥٦ - متى توافرت عناصر جريمة السرقة من محجر من المحاجر
الملوكة للحكومة فإنه لا يؤثر على قيام هذه الجريمة كون المحجر كله
أو بعضه داخل فى منطقة الآثار التى وضع لحمايتها القانون رقم ١٤
لسنة ١٩١٢ ، بل يحق العقاب عليها بقانون العقوبات .

(١٤/٦/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٣٤ ص ٦٠٣)

٣٨٥٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أخذ أحجار من الجبل
من غير المناطق المخصصة للمحاجر لا يعتبر سرقة لأن تلك الأموال مباحة
وملكية الحكومة لها من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التى
يعد اختلاسها سرقة . فلا عقاب على من يأخذ هذه الأحجار الا فى صورة
ما اذا ثبت أن الحكومة وضعت يدها عليها وضعا صحيحا يخرجها من أن
تكون مباحة الى أن تكون داخله فى ملكها الحر أو المخصص للمنفعة العامة .

(١٤/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٥ ص ٤٨٢)

٣٨٥٨ - لا يعتبر سارقا من أخذ أحجارا من جهة الصحراء غير داخلية في حدود محجر مصرح بأخذ أحجار منه ، لأن الصحراء على وجه عام ليست من الاملاك الاميرية العمومية ولا الخصوصية ، بل هي أرض حرة لا مالك لها .

(١٤/١٢/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٦ ص ٢٩)

٣٨٥٩ - الزبرجد الموجود في باطن أرض الجزيرة المسماة بجزيرة الزبرجد لا يمكن اعتبارها مالا مباحا لأن الجزيرة ملك الحكومة وما يوجد في باطنها من الكنوز يكون ملكا بالتبعية والعقد الصادر من الحكومة للخاصة يدل على ميلها الى المحافظة على كنوز الجزيرة حتى انها اشترطت أن ما تستخرجه الخاصة يكون ملكا لها ، وهذه كلها أحوال تثبت أن الزبرجد المسروق له مالك معروف هو الحكومة وأنها لم تهمل مطلقا في ترك حقها لكل طارئ في الجزيرة .

(٢٢/٩/١٩٠٤ الاستقلال س ٤ ص ١٥)

٣٨٦٠ - الشيء المتروك - على ما أشارت اليه المادة ١/٨٧١ من القانون المدني - هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية انهاء ما كان له من ملكية عليه فيفقدو بذلك ولا مالك له ، فاذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقا ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد . والعبرة في ذلك بواقع الأمر من جهة المتخلى وليس بما يدور في خلد الجاني ، وهذا الواقع يدخل تحريره واستقصاء حقيقته في سلطة قاضي الموضوع الذي له أن يبحث في الظروف التي يستفاد منها أن الشيء متروك أو مفقود .

(٢٧/٤/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٨ ص ٤٩٥)

٣٨٦١ - لا يكفي لاعتبار الشيء متروكا أن يسكت المالك عن المطالبة به أو يقعد عن السعي لاسترداده بل لا بد أن يكون تخليه واضحا من عمل ايجابي يقوم به مقرونا بقصد النزول عنه .

(٢٧/٤/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٨ ص ٤٩٥)

٣٨٦٢ - اذا تمسك المتهم بأن الأوراق محل دعوى السرقة هي من

المتروكات (الدشت) ولم يعد لها مالك بعد أن تخلت الحكومة عنها
ثم أدانته المحكمة بسرقتها دون أن تتعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه فحكمها
بذلك يكون معيبا لقصوره في البيان .

(١٩٤٦/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٨ ص ١٩٢)

٣٨٦٣ - لا يشترط في الشيء المتروك أن يكون معدوم القيمة ،
بل يجوز في القانون أن يعد الشيء متروكا فلا يعتبر من استولى عليه سارقا
(١٩٤٦/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٨ ص ١٩٢)

٣٨٦٤ - ان الاكفان والملابس والخلي وغيرها من الأشياء التي اعتاد
اناس ايداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم ، وقد خصصوها لتبقى
مع جثث موتاهم لما وقر في نفوسهم من وجوب اكرامهم في اخذاتهم
على هذا النحو موقنين بأن لا حق لأحد في العبث بشيء مما أودع . فهذه
الأشياء لا يمكن عدها من قبيل المال المباح السائغ لكل شخص تملكه
بالاستيلاء عليه ، فمن يشرع في اختلاس شيء من ذلك يعد شارعا في سرقة
وعقابه واجب قانونا .

(١٩٣٦/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٧ ص ٥٩٢)

٣٨٦٥ - اذا كان الحكم حين أدان المتهم في سرقة براميل عائمة
في البحر قد اكتفى بالقول بأنه ساهم مع آخرين في اخراجها من البحر الى
الشاطئ للاستيلاء عليها دون أن يتحدث عن ملكيتها حتى تمكن معرفة
انها مملوكة لأحد فتتوافر شروط الجريمة فانه يكون قاصر البيان .

(١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٨٦ ص ٣٦٨)

٣٨٦٦ - لا يتصور وقوع السرقة على الاموال المباحة التي لا مالك
لها .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٣ ص ٦٤٠)

٣٨٦٧ - اذا كان المتعاقدان وقعا على عقد بيع وأودع العقد مؤقتا
لسبب ما لدى أمين ثم استولى عليه البائع بأن خطفه من المودع لديه فانه
يعد مرتكبا لجريمة السرقة ، لأن هذا الايداع ليس من شأنه في حد ذاته أن

يزيل عن المشتري ما له من حق في ملكيته العقد . واذن فلا يجدى البائع احتجاجه بأن هذا العقد لا يدخل في ملك المشتري الا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه كما هو شرط الايداع .

(١٩٣٩/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢ ص ٥)

٣٨٦٨ - لا يصلح أن يكون الخطأ القانوني بشأن الملكية دفاعا للمتهم في سرقة لأن الجهل بالقانون لا يعتبر عذرا مقبولا كما قضت بذلك المادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

(١٩١١/٦/٣ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣٦ ص ٢٧٥)

٣٨٦٩ - من سرق شيئا وهو شريك في ملكيته يعاقب بعقوبة السرقة .

(١٩٠٤/٧/٢١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢ ص ٣)

القصد الجنائي .

٣٨٧٠ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه . ولئن كان تحدث الحكم بالادانة استقلالا عن نية السرقة ليس شرطا لصحته ، الا أنه اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل توافرها .

(١٩٨٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٨ ص ٦٨١)

٣٨٧١ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل أنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية امتلاكه ، ولا يشترط تحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد بل يكفي أن يكون مستفادا منه .

(١٩٨٥/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٩٤ ص ١٠٥٥ ، ١٩٨٢/٥/٩ س ٣٣ ق ١١٣ ص ٥٦١ ، ١٩٨٠/١١/١٧ س ٣١ ق ١٩٤ ص ١٠٠٢ ، ١٩٨١/١٠/٢٨ س ٣٢ ق ١٢٤ ص ٧٧٥ ، ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ق ١١٦ ص ٥٤٧ ، ١٩٧٥/١١/٣٠ س ٢٦ ق ١٧٣ ص ٧٨٦ ، ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٦٣ ق ٢٧٤ ، ١٩٧٤/٤/٢٢ س ٢٥ ق ٩١ ص ٤٢٥)

٣٨٧٢ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة السرقة بقيام العلم عند الجاني بأنه يختلس المنتول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه .

(١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٠ ص ٨٤٦)

٣٨٧٣ - القصد الجنائي في جريمة السرقة ينحصر في قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الجريمة أنه يختلس المنتول المملوك للغير رغم ارادة مالكة بنية أن يمتلكه هو لنفسه .

(١٩٢٩/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٥ ص ٣٥٠)

٣٨٧٤ - القصد الجنائي في جريمة السرقة لا يتحقق اذا تبين أن ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى بين المتهم والمجنى عليه ولم يقد دليله على أن لا شبهة لدى المتهم في ملكية المجنى عليه للشيء المسروق وأن أخذه للشيء إنما كان احتلاسا وسلبا من مالكة الذى يفقد هو أن الملكية خالصة له من دونه اذ تبقى المسألة نزاعا مدنيا محضا يظفر فيه من يكون دليله مقبولا بمقتضى القانون المدنى .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠ ص ١٥٤)

٣٨٧٥ - تجب التفرقة بين القصد الجنائي والباعث على ارتكاب الجريمة ، لأن الجريمة تتم عادة وتتوفر أركانها بثبوت وجود النية في ارتكابها بدون التفات الى السبب الذى حمل على ارتكابها سواء كان شريفا أو غير شريف ، اذ إنه في كلتي الحالتين لا يكون مبررا للجريمة .

(١٩٢١/٢/٢٨ المجامع س ٢ ص ٤)

٣٨٧٦ - ان القصد الجنائي في السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه فعلته بأنه يختلس المنتول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه . فاذا كان الحكم مع تسليمه بأن المتهم لم يستول على أدوات الطباعة الا بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف في حقه ، وقد اعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقولة ان القصد الجنائي فيها يتحقق باستيلاء الجاني على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرقان صاحبه منه ولو مؤقتا ، فإنه يكون قد أخطأ لأن الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفي في القصد الجنائي ، اذ لا يبد فيه من وجود نية

• التملك

(١٨/١٠/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٣٩ ص ٣١٦)

٣٨٧٧ - لئن كان تحدث الحكم بالإدانة استقلا عن نية السرقة ليس شرطا لصحته ، الا أنه اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه النية صراحة في حكمها موافقاً للدليل على توافرها •

(٢٤/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٣ ص ٢٧٤ ، ٢٧٤/٣/١٩٧٥ نس ٢٦ ق ٢٨ ص ٢٢٩ ، ١٠/٢/١٩٧٤ س ٢٥٠ ق ٢٣ ص ١٠٠)

٣٨٧٨ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضائه بمالكه بنية امتلاكه • وأنه وان كان تحدث الحكم استقلا عن نية السرقة ليس شرطا للحكم بالإدانة في جريمة السرقة ، الا أنه اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها •

(٢٣/٦/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠١ ص ٥٠٦ ، ١/٦/١٩٦٤ مق ٩٠ ص ٤٦٠)

٣٨٧٩ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه للملكه •

(٣١/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٢ ص ٧٤٥)

٣٨٨٠ - لا يشترط التحدث صراحة واستقلا في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرقة بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه •

(١٢/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٨ ص ١١٤٩)

٣٨٨١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة اذا لم تكن هذه النية

محل النزاع ، ولكن متى كان المتهم قد نازع في توفر هذا الركن وقال انه ما قصد السرقة وانما الانتفاع بالشيء بعض الوقت وريده ثانية الى صاحبه ، كان واجبا على المحكمة والحالة هذه ان تتحدث عن القصد الجنائي فتقيم الدليل على توافره ، فاذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٤/٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٦١ ص ١٩٣)

٣٨٨٢ - من أركان جريمة السرقة ان يأخذ السارق الشيء بنية تملكه ، والمفروض ان من يختلس شيئا فانما ينتوى تملكه ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على انه في هذه الحالة لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توافر هذا الركن ، لكن اذا كان المتهم قد نازع في قيام هذا الركن بقوله انه ما أخذ البطانية محل دعوى السرقة الا لمجرد الالتحاف بها اتقاء للبرد فإنه يكون من الواجب على المحكمة ان تتحدث عن قصد الجنائي وتقيم الدليل على توافره ، فاذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا .

(٢٠/٢١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٤ ص ١٨٩)

٣٨٨٣ - ان عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم من أخذ البندقية التي أدانه في سرقته ، ذلك لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة عليه تفيد بذاتها انه كان يقصد السرقة ، وما دام الدفاع عنه لم يتمسك بعدم توافر هذا القصد لديه كما هو معرف به في القانون .

(٢٣/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٣ ص ٣٤٤)

اسباب الحكم

٣٨٨٤ - من المقرر انه يكفي ان تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكن يستتفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة الى التحدث عنه صراحة ، كما ان التحدث عن القصد الجنائي صراحة واستقلالاً في الحكم امر غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها تفيد بذاتها ان المتهم انما قصد بفعله اضافة ما اختلسه لملكه .

(٢٠/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٨ ص ١٠٢٥ ، ٨/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ق ١١٦ ص ٥٤٧ ، ٢٢/٤/١٩٧٤ س ٢٥ ق ٩١ ص ٤٢٥)

٣٨٨٥ - التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه .

(١٩٨٦/٢/٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٥٣ ص ٥٧)

٣٨٨٦ - لا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة عن نية السرقة ، ما دام الثابت من مدوّياته أنه قد جُلس في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة .

(١٩٧٧/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩)

٣٨٨٧ - يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٩ ص ٤٣٨)

٣٨٨٨ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في سرقة سند واتلافه قد أغفل التحدث عن توفر ركن نية تملك السند ، ولكنه أثبت أن المتهم بمجرد أن استولى على السند عمد إلى اتلافه ، وكانت العقوبة التي قضى بها داخلية في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٦٥ عقوبات الخاصة بالاتلاف فلا يجدي المتهم طعنه في الحكم باغفاله ذكر توفر نية التملك .

(١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٢ ص ٧٤٨)

٣٨٨٩ - السرقة قاتونا هي اختلاس السارق ملك غيره بدون رضائه ، فإذا سلم شخص باختياره شخصاً آخر سند دين لاستعماله في أمر معين فتصرف في هذا السند لمصلحته هو ثم اتهم متسلم السند بسرقة لعدم رده لصاحبه وحكمت المحكمة بإدائته ولم تبين بحكمها كيف اعتبرت التصرف في السند المسلم إليه برضاء صاحبه سرقة بالمعنى القانوني كان في حكمها قصور عن بيان الواقعة بيانا كافيا ، وهذا موجب لنقضه .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٤ ص ٣٧٠)

٣٨٩٠ - يجب نقض الحكم الذي يطبق المادة ٢٩٢ عقوبات المتعلقة بالسرقة بدون بيان للظروف التي أوجبت الحكم بهذه المادة وذلك

لعدم موافقته لما نص عنه في المادة ١٤٧ جنایات من وجوب اشتياله على بيان الواقعة التي ترتبت عليها العقوبة بيانا كافيا .

(١٩٠١/١٢/١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٣٠ ص ٩٤)

من احكام محكمة الموضوع

٣٨٩١ - ان الماء وان كان في الحقيقة عام المنفعة وهو في فراش بحره ونهره متى فصل منه ووضع في خرز كالمواسير والاناء مطلقا بحيث يمكن شموله بحق الملك فيصير كغيره من الأشياء المماثلة له فلما بان وضع اليد عليه وبناء على ذلك يكون كل تعد عليه واختلاس شيء منه خفيه من قبيل السرقة المنوء عنها في المادة ٣٠٠ عقوبات .

(استئناف مصر ١٨٩٤/٨/٢٨ القضاء س ٢ ص ٣١١)

٣٨٩٢ - المال في حيشة حيازته نوعان مباح للعموم ومال مملوك للأفراد ، فالمال المباح هو الذي لا صاحب له في الأصل أو كان له صاحب وتخل عنه والمملوك هو الذي اختص به أحد الناس لنفسه بحيازته له .

- التخلي عن الملك اما ان يكون بتركة فعلا معرضا لاستيلاء أول من يمر به أو بالتصريح بأخذه لمن يطلبه .

- من قبيل التخلي عن الملك ما يحصل في غرق السفن البحرية فان العادة فيما لو ارتطمت السفينة أو غرقت ويئس رجالها من نجاتها أن يأخذوا ما يتيسر لهم أخذه منها ويرحلوا عنها فتصير غنيمة باردة لمن يلتقي بها أو أنهم يستدعون من يتقاسمون معهم أسلابها . فإذا لم يتخل البحارة عن السفينة في تلك الحالة بل بقوا عاملين على نجاتها أو نجا شحنتها ولم يبيعوها للعموم كان التعدي على أسلابها سرقة محضة .

(جنایات المنصورة ١٨٩٥/٤/٢٣ الحقوق س ١٠ ق ٢٤ ص ١٤٥)

٣٨٩٣ - ان السرقة لا تكون الا اذا كان الشيء المسروق مملوكا لغير السارق فالأسماك الموجودة في البحر والبحيرات العمومية والأنهار ليست مملوكة لأحد بنوع خاص بل هي في الأصل كالطيور الطائرة في الهواء من الأموال المباحة الجائز لكل انسان أن يمتلكها بواسطة صيده

ووضع يده عليها واعطاء الحق للملتزم فى صيد الأسماك الموجودة فيها انما يخوله فقط حق الصيد بمفرده ولا تكون ملكيته الا على ما يصطاده فلا يعد حينئذ سارقا من زاحم الملتزم بواسطة الصيد من البحيرة الداخلة فى التزامه ، وعليه فلا يترتب على هذه المزاحمة الا الحكم بتعويضات مدنية للملتزم .

(استئناف الاسكندرية ١٨٩٥/١٠/٢٩ القضاء س ٢ ص ٣٣٤)

٣٨٩٤ - يفترض علماء القانون لمن لقى شيئا فى الطريق الغنم واستحوذ عليه مع علمه بأنه ملك الغير احدى حالتين اما أن يكون استحواذه عليه بقصد تملكه بنوع الاختلاس والتصرف فيه ، واما أن تكون نية الاختلاس لم يتولد عنده الا بعد أن أصبح الشئ فى قبضة يده . وقد عدوا الحالة الأولى من قبيل السرقة وذهبوا الى خلاف ذلك فى الحالة الثانية .

(نجع حمادى الجزئية ١٨٩٨/١٠/١٣ الحقوق س ١٣ ص ٣٢٨)

٣٨٩٥ - اصطيد فرد من الأفراد سمكا من ترعة عمومية اعطت الحكومة التزامها الى شخص معلوم ليس بسرقة واقعة تحت أحكام المادة ٢٩٤ التى لا ترمى الا الى حماية ملكية الأفراد ، لأن اعطاء الالتزام لا يترتب عليه تجريد هذه التركة من صفتها العمومية .

(جرجا الجزئية ١٩٠٣/١١/١٧ المجموعة الرسمية س ٥٠ ص ٧٥)

٣٨٩٦ - ان عدم معرفة مالك الشئ لا يدل على أن المتهم ليس سارقا بل يمكن اشتنتاج ذلك من حالة المتهم ووقائع الدعوى وسوابقه العديدة فى السرقات .

(جنائيات مصر ١٩٠٥/٢/٢٦ الاستئناف س ٤ ص ٣٩٣)

٣٨٩٧ - قرينة ثبوت ملكية المنقول بالحيازة يستفيد منها الشخص المتهم بسرقة شئ وجد فى حوزته ولا يكفى لدحض هذه القرينة تعريف المتهم على خلاف الحقيقة مصدر ملكيته لهذا الشئ سيما اذا كان مما يعقل افتراض ملكيته له .

(استئناف مضر ١٩٠٥/٩/٢٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٩ ص ١٦)

٣٨٩٨ - الشريك الذى يتصرف فى العين المشتركة بغير نية الاختلاس لا عقوبة عليه جنائيا اذا اتضح انه انما تصرف بنية سليمة ويقصد محاسبة شريكه على ما يخصه من الثمن ودفعه اليه .

(استئناف الاسكندرية ١٦/٤/١٩٠٧ المجموعة الرسمية س ٨ ص ١٤٧)

٣٨٩٩ - اتهم شخص بالسرقة لصيده سمكا من ترعة أعطتها الحكومة التزاما للغير ليصيد منها ، والمحكمة قررت ان المتهم لم يسرق حيث ان مياه الترعة متصلة بنهر النيل والأسماك تجرى بينهما بغير حصر وان ما يصاده المتهم من هذا الماء الجارى كان مالا مباحا وقت صيده .

(أسبوط الابتدائية ١٣/٦/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٣٤ ص ٢٧٨)

٣٩٠٠ - يعتبر سارقا ويعاقب عملاً بالمادة ٢٧٥ من قانون العقوبات من يطلب من آخر أوراقا مالية (بنكنوت) ليراها ويطلع عليها مع الاشتراط ضمنيا بان يزدها اليه فى الحال ثم يفر بها بنية تملكها ، وذلك لأن الاختلاس وهو دكن من الأركان الجوهرية فى جريمة السرقة متوفر وان كان المالك سلم الأوراق لسارقها طوعا واختيارا .

(دكرنس الجزئية ٩/٦/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٤٥ ص ٧٠)

٣٩٠١ - تسليم الشيء ولو خطأ ينفى الاختلاس وهو من الأركان الضرورية لجريمة السرقة . أعطى مدين دائنه ورقة مالية (بنكنوت) من فئة الخمسة جنيهات فلما منه أن قيمتها جنيه واحد فأبقاها الدائن عنده وهو عالم بخطأ مدينه فحكمت المحكمة طبقا للمبدأ المتقدم أن فعله لا يعد سرقة .

(استئناف اسكندرية ٨/٣/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ص ٤٧ ص ٨٣ ، أسوان الجزئية ٨/١/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١١٩ ص ٢٠٩)

٣٩٠٢ - يعد سارقا من أختلس أسماكاً من شباك غيره حتى

ولو كانت الشباك ملقاة في مياه بحيرة معتبرة من الأملاك العامة .

(كفر الشيخ الجزئية ١٩١٩/٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٤٩ ص ٧٨) .

٣٩٠٣ - تسليم الشيء ولو كان خطأ ينفى وجود الاختلاس الذي هو ركن ضروري لجريمة السرقة . أراد شخص أن يدفع لتاجر مبلغ خمسين قرشا فأعطاه ورقة من فئة المائة جنيه ظنا منه أنها من ذوات الخمسين جنيها فقط وطلب منه أن يرد إليه الباقي ، غير أن التاجر مع علمه بخطأ الرجل لم يرد الا تسعة وأربعين جنيها ونصف واستولى على الخمسين جنيها الأخرى وقد حكم بأن عمله هذا لا يعد سرقة .

(استئناف أسيوط ١٩١٩/١٢/١١ المجموعة الرسمية س ٢١ ص ١٩٨)

٣٩٠٤ - الذائن الذي يستولى على شيء مملوك لمدينه لا بنية امتلاكه بل كرهين لا يعتبر سارقا لأن القصد الجنائي غير متوفر . وعلى المتهم في هذه الحالة أن يثبت أنه لم يأخذ الشيء بنية التملك .

(بنى نسويف الجزئية ١٩٢٠/١١/١٧ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٥٧ ص ٩٠)

٣٩٠٥ - لا يعتبر مرتكباً لجريمة السرقة من أخذ شيئا نبذه مالكه للتخلص منه حيث ان مثل هذا الشيء يعتبر من الأموال المهمة التي تنازل صاحبها عن ملكيتها .

(سمالوط الجزئية ١٩٢٠/١٢/١٦ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٨١ ص ١٢٩)

٣٩٠٦ - لا يقع تحت أى نص من قانون العقوبات مجرد استيلاء شخص على ورقة بنكنوت قيمتها خمسون جنيها كان يظنها طالب صرفها من ذات العشرة جنيها فقط ، فأعطاه ذلك الشخص ألف قرش وتملك الباقي . مثل هذا العمل لا يعتبر سرقة لأنه تسليم اختياري ولا نصبا لعدم توفر الطرق الاحتيالية ولا خيانة الأمانة لأنه عقد بدل ولم ينص عنه في الأحوال الواردة

بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

(المنيا الجزئية ١١/٨/١٩٢١ المجموعة الرسمية بس ٢٤ ق ٤٩ ص ٨٠)

٣٩٠٧ - فى مواد السرقات اذا كان المجرى عليه سلم بنفسه الشيء المسروق الى المتهم فإنه لأجل معرفة ما إذا كان ركن الاختلاس متوافرا أم لا يجب الرجوع الى القاعدة المبنية الخاصة باليد التى بمقتضاها تتكون اليد من ركنين ، الحيازة المادية والنية ، فإذا لم يتوافر الشرطان المذكوران للمتهم كان ركن الاختلاس موجودا ، ومن ثم فإنه اذا طلب المتهم من المجرى عليه صندوقا من الدخان لفحصه ودفع ثمنه فناول المجرى عليه الصندوق فاخذه المتهم وفر به فإنه يعد سارقا .

(الأقصر الجزئية ٦/٩/١٩٢٣ المجموعة الرسمية بس ٢٦ ق ٥٨ ص ١٠١)

٣٩٠٨ - لا يعد سارقا من أخذ جزءا من كناسة الشوارع وذلك لأنها ليست مملوكة لأحد ، ولا يفرض من ذلك وجود تعاقد بين المجلس البلدى وشخص معين ببيع كناسة شوارع المدينة إليه ، فان المجلس البلدى والمشتري منه لا يملكان مثل هذه الأشياء فان ذلك يترتب عليه فقط اعتبار الشخص الذى أخذ تلك الأشياء مخالفا لتلك اللوائح .

(استئناف أسسوط ٥/٥/١٩٢٥ المجموعة الرسمية بس ٢٦ ق ٦٥ ص ١١٠)

٣٩٠٩ - السرقة هى اختلاس المنقول المملوك لتغير ، فإذا ضبط رجال الحفظ سلاحا يحمله آخرون بدعوى أنه غير مرخص به ، فان ملكيته لا تنتقل بمجرد هذا الضبط ، ولذلك اذا استرده هؤلاء ولو بالقوة فان فعلهم هذا لا يعد سرقة ولا يجوز عقابهم كسارقين وانما تجوز معاقبتهم على ما وقع منهم من أعمال العنف والضرب فقط ، وكذلك لا يعد مرتكبا لجريمة اخفاء أشياء مسروقة من أخفى هذا السلاح بعد ذلك .

(جنايات بنى سويف ١٠/١٢/١٩٢٥ المجموعة الرسمية بس ٢٧ ق ٤٢ ص ٦٤)

٣٩١٠ - يشترط لتوافر جريمة السرقة أن يحصل المتهم على الشيء

المسروق بطريق الاختلاس فاذا ما تسلمه المتهم اختيارا فلا يعتبر افعل سرقة ولو كان هذا الشيء مفقودا كما أنه لا يعد نصبا لعدم توافر ركن الاحتيال . فاذا عثر فمخض على محفظة فى الطريق العام وادعى المتهم كذبا أنها له وتسلمها من ذلك الشخص وتبين فيما بعد أنها ليست له فلا يعد عمله سرقة ولا نصبا لعدم توافر أركانها .

(استئناف مصر ٢٢/١٠/١٩٣٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٩٨ ص ٢٣٦) .

مادة ٣١٢

لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم الا بناء على طلب المجنى عليه . والمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها . كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى أى وقت شاء .

- عدلت بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ١٥/٦/١٩٤٧ ونشر فى ١٩/٦/١٩٤٧ .

- مادة ٣١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم .

- المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٧ :

ان القانون القائم لا يعاقب من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم واصل هذه المادة مأخوذ من القانون الفرنسى ، وهذا قد نقله عن القانون الرومانى ، والاصل فى علم العقاب على مثل هذه السرقة عند الرومان ان الملكية بحسب قانونهم شائعة بين افراد الأسرة الواحدة ، فلم يكن من المتصور وقوع السرقة بين بعض افراد الأسرة على بعض .

ولكن الملكية لم تعد الآن شائعة بل أصبح لكل فرد حق الملكية التام ، ومن ثم لم يعد لبقاء هذا النص حكمه فى التشريعات الحديثة الا التستر على اسرار العائلات صونا لسمعتها وحفظا لكيانها .

غير أنه لما كان اطلاق الاعفاء له من النتائج ما لا يتفق مع مصلحة العائلة نفسها فقد اتجهت بعض التشريعات الحديثة الى تعليق الاعفاء على رغبة المجنى عليه .

والشريعة الإسلامية نفسها وان كانت لا تقيم الحد فى السرقات التى تحصل من الأب والابن والزوجة وكل محرم ذى قرابة ، فانها لا تمنع من التعزير الذى يجوز فيه الحبس . ومع ذلك فانه مراعاة لكيان الأسرة قد روى الا تقام دعوى السرقة فى هذه الحالة الا بناء على طلب المجنى عليه ، كما أنه خول له حق التنازل عن الدعوى فى أى وقت شاء ، وحق طلب وقف تنفيذ الحكم على الجانى .

الأحكام

٣٩١١ - تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيوداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت شاء ، وإذا كانت الغاية من هذا الحق وذلك القيد الوارد في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلزم أن ينسب أثرهما إلى جريمة التبديد لوقوعها كالسرقة اضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص .

(١٢/٥/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٨ ص ٦١٥ ، ٦/١٦/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٢٧ ص ٥٩٦)

٣٩١٢ - تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيوداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ، يجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه الذي له أن يتنازل عن الدعوى الجنائية بالسرقة في أية حالة كانت عاينها الدعوى ، كما تضع حداً لتنفيذ الحكم النهائي على الجاني بتحويلها المجنى عليه حق وقف تنفيذه في أي وقت يشاء ، وإذا كان التنازل عن الدعوى من صاحب الحق في الشكوى يترتب عليه انقضاء هذا الحق ، وبالتالي انقضاء الدعوى الجنائية وهي متعلقة بالنظام العام فإنه متى صدر التنازل ممن يملكه قانوناً يكون للمتنازل اليته أن يطلب في أي وقت أعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ، ولا يجوز الرجوع في هذا التنازل ولو كان ميعاد الشكوى ما زال ممتداً ، لأنه من غير المستساغ قانوناً العودة للدعوى الجنائية بعد انقضائها إذ أن الساقط لا يعود .

(٢١/١٢/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢١٤ ص ١٠٧٠)

٣٩١٣ - التقنين المدني يفرق في القرابة بين قرابة مباشرة وهي قرابة الأصول والفروع وفيها تقوم الصلة بين اثنين بتسلسل أحدهما من الآخر ، كقرابة الأب وأب الأب وإن علاء الابن وابن الابن وإن نزل وقرابة غير مباشرة وهي قرابة الحواشي وفيها لا يتسلسل أحد من الآخر وإن جمعهما أصل مشترك ، كقرابة العم فهو ليس أصلاً لابن أخيه وإن كان لا يعلوهما أصل مشترك . لما كان ذلك وكان حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قد ورد استثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسيره

وينبغي قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة للجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم .

(١٩٨٣/١١/٢٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٥ ص ٩٧٢)

٣٩١٤ - تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيودا على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه ، واذ كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقه المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير اسراف في التوسع .

(١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٩ ص ٨٩١)

٣٩١٥ - اذ ما كانت العلة مما أورده الشارع من حد وقيد بالمادة ٣١٢ عقوبات ، انما هو الحفاظ على الروابط العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينبسط أثرهما على جريمة الاتلاف لوقوعها كالسرقة اضرارا بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص .

(١٩٨٣/١٢/٢١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢١٤ ص ١٠٧٠)

٣٩١٦ - يسرى حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين مال الآخر ، وتنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية قبل زوجها المتهم .

(١٩٩٢/٦/٨ ط ٨٩٩٣ لسنة ٥٩ ق)

٣٩١٧ - يختلف معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، فهو في اولاهما ذو أثر عيني مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصي يقتصر على شخص الجاني الذي قصد به وقصر عليه لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم ولا تمتد الى سواء من المتهمين .

(١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ ص ١٠٠١)

٣٩١٨ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثرا يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد اخطأ في القانون .

(٨/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ ص ١٠٠١)

٣٩١٩ - ان الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة ، غاية الأمر أن من يشمله الاعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على اعفائه من عقوبتها ، أما سائر من قارنوها معه فانهم يعاقبون ، وذلك لا على أساس أنهم ارتكبوها وحدهم ، بل على أساس أنها وقعت عنهم وهو معهم . واذن فاذا كان وجودهم معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها فانهم يعاملون على هذا الاعتبار ، أي كما لو كان هو الآخر معاقبا ، لأن الاعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه وغيره .

(٢١/٥/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٧ ص ٧١٢)

٣٩٢٠ - انه لما كان الاعفاء من العقوبة الوارد ذكره في باب السرقة في المادة ٣١٢ عقوبات علقته المحافظة على كيان الأسرة فانه يكون من الواجب أن يمتد حكم هذا الاعفاء الى جميع الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على مال الغير بدون حق ، واذن فهو يتناول مرتكب الجريمة الواردة في المادة ٣٢٦ عقوبات .

(١٥/١٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٢٢ ص ٥٩٧)

٣٩٢١ - اذا كان المتهم قد قصد من جريمته أن يقطع علاقة الزوجية القائمة بينه وبين المجنى عليها وتحقق له ذلك فعلا بتطليقه اياها مقابل ما استولى عليه منها بطريق التهديد ، فلا يجوز في هذه الحالة اعفاؤه ، اذ الحكمة من الاعفاء تكون عندئذ منتفية .

(١٥/١٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٢٢ ص ٥٩٧)

٣٩٢٢ - انه اذا جاز أن يشمل حكم المادة ٢٦٩ عقوبات بعض الجرائم غير المنصوص عليها فيه كالنصب وخيانة الأمانة ، لمائلتها لجريمة السرقة من حيث أنه يجمعها كلها كونها جرائم تقع على المال ، فلا وجه

لقياس جريمة التزوير عليها ، لأنها من قبيل آخر ، وشتان بينها وبين جريمة السرقة والجرائم الأخرى المقيسة عليها .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٩ ص ٢٧٢)

٣٩٢٣ - انه وان جرى القضاء على اعتبار جرائم النصب وخيانة الأمانة التي تقع من الأزواج والأصول والفروع ضد بعضهم في حكم السرقة بالنسبة للاعفاء الذي قرره المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات لما بينها وبين السرقه من التشابه ، الا انه لا محل للتوسع في هذا الاعفاء وتطبيقه على جريمة التزوير التي هي بعيدة كل البعد عن جريمة السرقة من جهة نتائجها لورودها في قسم آخر من قانون العقوبات .

(١٩٢٧/٦/٢١ المجموعة الرسمية ص ٢٩ ق ٧٦ ص ١٧٦)

٣٩٢٤ - الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ ع لا ينطبق على من سرق شيئا مملوكا لعمه ووالده لأن الموقوف ما دام ليس متمحضا للملكية الوالد بل له فيه شريك فهذا الاعفاء لا يمكن الأخذ به سواء ذكر في الحكم اسم هذا الوالد كمجنى عليه أو لم يذكر .

(١٩٣١/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩١ ص ٢٤٨)

٣٩٢٥ - انه في الواقع من المسلم به طبقا للمبادئ المقررة أن الاستثناء الوارد في المادة ٢٦٩ بالنسبة للسرقات هو استثناء من القاعدة ومثله مثل كل استثناء آخر لا يقبل التوسع في التأويل . ولكن مع ذلك يجب النظر بتدقيق وامعان الى معنى هذه المادة الحقيقي والى الغرض الذي كان يرمى اليه الشارع من وضعها لا لأجل التوسع في تأويل النص الذي جاء بها بل لاعطاء هذا النص النتيجة الفعلية المقصودة من وضعه . انه مما لا شبهة فيه أن جميع الأسباب والاعتبارات التي أوجبت وضع نص الاعفاء في مواد السرقات هي أيضا متوفرة في مواد التبيد والنصب . ولهذا الاعتبار بعينها فان المحاكم الفرنسية مع أن القانون لم ينص على الاعفاء في مواد التبيد والنصب كما نص عنه في الموقوفات قد أجمعت على إطلاقه بلا قيد ولا شرط على مواد التبيد والنصب . أما القانون البلجيكي الصادر في سنة ١٨٦٧ فانه وإن كان قد أضاف الى النص الأصلي المختص بالاعفاء من عقوبة السرقة نصا آخر خاصا بالاعفاء من العقوبة في النصب

«وخيانة الأمانة ، إلا أن واضعى هذا القانون قرروا عمدا أن إضافة هذا النص لم تحصل إلا تأييدا للقاعدة التي كانت متبعة في العهد السابق على سنة ١٨٦٧ ، حيث لم يكن موجودا في القانون سوى النص الوحيد الموجود الآن في القانونين الفرنسيين والمصري ..

(١٥/٣/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٧٧)

٣٩٣٦ - يشترط للاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات في أحوال السرقة بين الأزواج وبين الأصول والفروع أن لا تلحق السرقة ضررا بحقوق الغير . فالولد الذي يسرق مالا ليس لأبيه فيه إلا حق الملكية بالاشتراك مع الغير يعاقب عقاب السارق .

(١٥/٤/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٩٨ ص ١٦٧)

٣٩٣٧ - أن نص المادة ٢٨٦ عقوبات مقيد بمن ذكروا فيه ولا يسرى على السرقات التي تقع من زوج الأم اضارا بولدها من غيره أي أنه لا يعفيه من العقوبة على هذه الجريمة .

(٨/٢/١٨٩٦ الحقوق س ١١ ق ٦٧ ص ٢٧٠)

من أحكام محكمة الموضوع

٣٩٣٨ - أن الاعفاء من العقوبة الذي نصت عليه المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات في حالة السرقة بين الأزواج وبين الأصول والفروع لا يسرى في حالة خيانة الأمانة أو النصب .

(استئناف مصر ٢/٤/١٩١٨ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٨١ ص ٧١٥)

مادة ٣١٣

يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

الأول : أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا .

الثاني : أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .

الثالث : ان يوجد مع السارقين او مع واحد منهم اسلحة ظاهرة او مخبأة .

الرابع : ان يكون السارقون قد دخلوا دارا او منزلا او اودة او ملحقاتها مسكونة او معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه او استعمال مفاتيح مصطنعة او بواسطة التزيى برضى احد الضباط او موظف عمومى او ابراز امر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .

الخامس : ان يفعلوا الجناية المذكورة بطريق الاكراه او التهديد باستعمال اسلحتهم .

الأحكام

السلح

٣٩٢٩ - ان العبرة فى اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والدخائر ، وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو فى الأصل معد للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه لاستخدامه فى هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضيا من الأسلحة التى تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالمسكين أو الملقاة - فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لمناسبة السرقة .

(١٩٧٩/٣/١٥ أحكام النقض سن ٣٠ ق ٧١ ص ٣٤٦ ، ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧٢ ، ١٩٦٠/٥/٢ سن ١١ ق ٨٠ ص ٤٠٢)

٣٩٣٠ - لما كان الحكم قد اثبت ان الطاعن اقترف جريمته مع آخرين حالة كون احدهم يحمل سلاحا ، وكان حمل السلاح فى السرقة مثل ظرف الاكراه هما من الظروف المادية العينية المتصلة بالفعل الاجرامى ويسرى حكمها على كل من قارف الجريمة أو أسهم فيها فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم بهذين الطرفين ولو كان وقوعهما من بعضهم دون الباقيين ، فان ما يشترط الطاعن من حالة القصور فى بيان توافر اركان الجريمة التى داند الطاعن بها لا يكون له محل .

(١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨ ص ٣١)

٣٩٣١ - استقر قضاء مجيكية النقض على أن جنسية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة الى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ أي كان سبب حمله لهذا السلاح ، وسواء كان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة .

(١٤/١١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٠٤ ص ١٠٨٩)

٣٩٣٢ - حمل السلاح في السرقة طرقا ذاتي متصلة بالفعل الاجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أو شريكا ولو لم يعلم به .

(٧/٦/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١١١ ص ٥٥٦ ، ٢/٥/١٩٦٠ س ١١ ق ٨٠ ص ٤٠٢ ، ٨/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧٢)

٣٩٣٣ - العلة التي من أجلها غلظت الشوارع العقاب على السرقة اذا كان مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته انما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة ، وذلك لما يلقيه مجرد حمله من رعب في نفس المجني عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

(٨/٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٣١ ص ١٥٣)

٣٩٣٤ - ان ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلا سلاحا يتوافر بحمله الظرف المشدد في جنسية السرقة اذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة تاويل صحيح في القانون .

(٢٠/١٠/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠١ ص ٨٢١)

٣٩٣٥ - ان المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كغيرها من المواد الواردة في باب السرقة جملت من حمل السلاح مطلقا ظرفا مشددا دون تحديد لنوعه أو وصفه ، وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فاذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميله ارتكبا السرقة ليلا ، وكان أولهما يحمل السكين في يده فان ذلك يتوافر به جميع العناصر

القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠١ ص ٨٢١)

٣٩٣٦ - اذا كان المتهمون قد شرعوا اثناء الليل في اختلاس محصول القطن المملوك لأحدهم والمحبوز لصالح آخر حالة كون أحدهم يحمل سلاحا فان فعلتهم تكون جناية معاقبا عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١٦ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ولا يصح العقاب عليها على أساس أنها جنحة .

(١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٦ ص ٦٣٣)

٣٩٣٧ - يكفي في القانون لمعاقبة المتهمين في جناية السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملا من الأعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ، ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعا ، فاذا كان هو قد وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق فانه يكون في هذه الحالة فاعلا معهم في السرقة على أساس أن العمل الذي قام به هو من الأعمال التي اتفقوا بها على اتمام السرقة .

(١٩٤٨/١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٩ ص ٤٦٤ .

١٩٤٤/١٢/١١ ج ٦ ق ٤٢٤ ص ٥٦٢)

٣٩٣٨ - ان مجرد حمل السلاح ظاهرا أو مخبأ وقت السرقة يعد بمقتضى القانون ظرفا مشددا للجريمة ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لأي سبب من الأسباب أو غرض من الأغراض المشروعة الجائزة ، أي ولو كان لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة .

(١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٩ ص ٣٢٧)

٣٩٣٩ - ان جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات تتحقق قانونا بالنسبة الى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا كان أو مخبأ ، ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا الى سبب برىء لا اتصال له بالجريمة كالعمل الرسمي الذي يتطلب حمل السلاح وقت القيام به ، لأن العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة اذا

كان مرتكبها وقت مقارفتها يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ ، هبى إن مجرد حمل سلاح من شأنه أن يشبه أزر الجاني ويلقى الرعب في قلوب المجنى عليهم إذا وقع بصرهم ولو مصادفة على السلاح وأن يسر للجاني فضلا عن السرقة التي يقصد الي ارتكابها سبيل الاعتداء به إذا ما أراد ، على كل من يهم بضبطه أو يعمل على الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده مما لا يهم معه أن يكون السلاح ملحوظا في حمله أو أثناء ارتكاب السرقة أو غير ملحوظ .

(١٩٤٥/٣/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٣ ص ٦٧)

٣٩٤٠ - أنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي عد حمله ظلما مشددا في السرقة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين ، أسلحة بطبيعتها لأنها معدة من الأصل للفتك بالأنفس ، كالبنادق والسيوف والحراش والملاكم الحديدية وغيرها ، مما هو معاقب على احرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ ، فجعلها لا يفسر إلا بأنه لاستخدامها في هذا الغرض . وأسلحة عرضية من شأنها الفتك أيضا ولكنها ليست معدة له بل لأغراض بريئة ، فجعلها لا يدل بذاته على استعمالها في غير ما هي معدة له كالسكاكين والسواطير المنزلية والبلط والفتوس - لما كان الأمر كذلك فإن مجرد حمل سلاح من النوع الأول يتحقق به الظرف المشدد ولو لم يكن لمناسبة السرقة . أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الظرف المشدد بحمله الا اذا ثبت أنه كان لمناسبة السرقة - الأمر الذي يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة فى الدعوى ، كاستعمال السلاح أو التهديد باستعماله أو عدم وجود ما يسوغ جملة فى الظروف التي حملها فيها ، فعندئذ تتحقق به العلة الداعية الى تشديد العقاب ويحق عده سلاحا بالمعنى الذى إرادة القانون .

(١٩٤٣/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٩ ص ٢١٧ ،

١٩٤٣/٣/٨ ق ١٣٦ ص ١٩٩)

٣٩٤١ - يكفى لتوافر ظرف حمل السلاح فى جريمة السرقة أن يثبت للمحكمة من أى عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحا وقت ارتكابه الجريمة .

(١٩٣٩/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٧ ص ٤٣٢)

٣٩٤٢ - ان المادة ٢٧٣ عقوبات لم تشترط لاستحقاق العقاب

علم رفقاء حامل السلاح بوجوده معه ، لأن حمل السلاح في جريمة السرقة المذكورة هو من الظروف المشددة العينية ، التي تقضي بتشديد العقوبة على باقي الفاعلين للجريمة ولو لم يعلموا بوجود السلاح مع رفيقهم ، وليس من الظروف الشخصية التي لا يتعدى أثرها الى غير صاحبها .

(١٤/٥/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية: ج ٣، ق ٢٤٨، ص ٣٢٨)

٣٩٤٣ - ان القانون اذ جعل حمل السلاح في المادة ٢٧٣ ظرفا مشددا للسرقة لم يفكر قط في صفة حامله ان كان من شأنه حمل السلاح عادة أم لا ، كما أنه لم يعلق أدنى أهمية على كون حمله هو يقصد السرقة أم لاى داع آخر . وكل ما أراده هو أن تقع السرقة والجاني حامل سلاحا فمتى تحقق هذا الظرف تحقق ماديا بقطع النظر عن غلله وأسبابه فقد استوفى القانون مراده وحقت كلمته .

(٢٩/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢١، ص ٢٧٦)

٣٩٤٤ - يكفي لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات أن تذكر المحكمة بحكمها أن أحد المتهمين ضبط عقب ارتكاب السرقة بزمان قريب وهو حامل سلاحا كما ضبط معه المتهم الثانى يحمل الأشياء المسروقة ، اذ هما يعتبران في هذه الحالة أنهما ضبطا متلبسين بالجريمة بحسب المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، وفي ضبطهما على هذا الوجه ما يسوغ للمحكمة أن تعتقد أن حمل هذا السلاح مقارنا لارتكاب السرقة .

(١٣/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٩ ص ٩٥)

٣٩٤٥ - ان رأى القائل بأن وجود قرينة غير معمرة مع أحد السارقين وعدم وجود ذخيرة لها معه يخرجها من عداد الأسلحة التي ينص عليها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات خطأ لأن الغرض الذى يرمى اليه المشرع هو معاقبة السارق الذى يقصد ارهاب المجنى عليهم بواسطة حمله سلاحا ظاهرا وهذا الارهاب يحدث أثره فى نفس المجنى عليهم ولو كان السلاح غير معمر ، فضلا عن أن القانون قد ذهب الى أبعد من ذلك وقضى بتشديد العقوبة ولو كان السلاح مخبأ . وفضلا عما تقدم فإن القرينة ولو كانت غير معمرة ولا يمكن استعمالها كسلاح نارى فإنها مع ذلك من الممكن استعمالها سلاحا للهجوم ويمكن أنها تحدث القتل ، ولذلك يمكن اعتبارها

ضمن الأسلحة التي يقصدها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات .
(١٩٢٢/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٨٥ ص ١٣٤)

٣٩٤٦ - حمل السلاح يعتبر من الظروف المشددة في جريمة السرقة ولو كان بسبب وظيفة المتهم ككونه خفيرا .
(١٩١٦/٩/٢٣ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٥ ص ٨)

٣٩٤٧ - يلزم في جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٢٧٣ عقوبات أن يكون هناك ارتباط بين السرقة وحمل السلاح حتى يتوفر بذلك وجود الظروف المشددة ، فإن كان المتهم وقت ارتكاب الجريمة يحمل سلاحا بمقتضى صناعته وجب على المحكمة أن تبحث عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة فإذا لم يوجد ثمة ارتباط بينهما كانت جريمته جنحة فقط .
ومحكمة الموضوع هي التي تفصل نهائيا في هذه النقطة .
(١٩١٠/٣/٢٦ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢١٥)

٣٩٤٨ - حمل السلاح يعتبر من الظروف المشددة في جريمة السرقة ولو كان بسبب وظيفة المتهم ، ككونه خفيرا ، لأن العبرة في ظروف حمل السلاح هي الأثر به وسهولة استعماله عند اللزوم .
(١٩٠٩/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٧٥)

مادة ٣١٤

يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فإذا ترك الأكره أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

الأحكام

٣٩٤٩ - أن الأكره في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلا للسرقة سواء إكابت هذه الوسيلة من الوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى

عليه أو كانت تهديدا باستعمال السلاح .

(١٩٨٥/٢/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٤ ص ٢١٤ ، ١٩٨٥/١٠/٢٢ ق ١٦٦ ص ٦١٨ ، ١٩٨٧/١١/٢ ط ٢٨٠ س ٥٧)

٣٩٥٠ - الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسخيلة قسرية. تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة .

(١٩٨٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٧١ ص ٣٨٤ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦)

٣٩٥١ - لما كان لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في السرقة باكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس، بل يكفي كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس ، وكان الثابت بمدونات الجرم أن الطاعن أخذ يدفع المجنى عليها بيديه بالقوة وأطبق على عنقها يريد إلقائها على الأرض حتى يتمكن من الفرار بالمندبل وما به من نقود سرقها من جيب المجنى عليها فان ما أورده الحكم في هذا الشأن مما يتوافق به ظرف الاكراه في جريمة الشروع في السرقة كما هو معترف قانونا .

(١٩٧٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩٢ ص ٤٤٦ ، ١٩٧٥/٣/٢ س ٢٦ ق ٤٤ ص ٢٠١ ، ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ق ١٧ ص ٦٩)

٣٩٥٢ - لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في السرقة باكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون عقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس .

(١٩٨٥/٢/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٤ ص ٢١٤ ، ١٩٨٥/١٠/٢٢ ق ١٦٦ ص ٦١٨)

٣٩٥٣ - لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكراه أن يكون الاكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل إنه يكفي أن يكون كذلك ، ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس ، سواء وقع على المجنى عليه نفسه أو على غيره

لمنع من ملاحقة السارق واسترداد ما سرقه . ولما كان الثابت من مدونات المحكم أن الطاعن نشل بجابظه نقود من المجنى عليها وسلمها لآخر فلملا للاحقه ابنها اعترض الطاعن سبيله وضربه بالعصا على ذراعيه حتى يمكن السارق من الفرار بما سرقه وتم له ما اراد ، فان ما اثبتته من ذلك تتوافر به جناية السرقة بالاكراه كما هي معرفة في المادة ٣١٤ عقوبات .

(١٩٦٧/١٤/١٨ أحكام النقض نس ١٨ ق ٢٧٢ ص ١٢٧٧)

٣٩٥٤ - حصول الاكراه عقب الاختلاس مباشرة للنجاة بالشئ المختلس يتحقق به ركن الاكراه في السرقة .

(١٩٨٨/١٢/٨ ط ٤٢٢٤ لسنة ٥٨ ق)

٣٩٥٥ - ان استعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لمنع من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقة ، ذلك يجعل السرقة باكراه .

(١٩٤٧/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥٠ ص ٢٣٢)

٣٩٥٦ - اذا كانت الواقعة التي اثبتتها امر الاحالة هي ان المجنى عليه كان بالسوق فرأى شخصا يحتك به ، وشعر أن شخصا آخر وضع يده في جيبه وأخرج منه مبلغا من النقود فهم بضبطه فامسك به ذلك الشخص ومنعه من ضبط السارق حتى تمكن من الهرب ، فان فعل الاكراه المنسوب للمتهم في هذه الواقعة يكون قد وقع عقب اختلاس النقود من جيب المجنى عليه مباشرة عندما أراد ضبط السارق ، أي أثناء التلبس بارتكاب جريمة السرقة ، وقد كان الغرض منه فرار السارق بالمسروق ، ومن الخطأ اعتبار هذه الواقعة جنحة .

(١٩٤٥/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢١ ص ٦٥٨)

٣٩٥٧ - لا يلزم في الاكراه الذي يعده القانون طرفا مشددا في السرقة أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل انه يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة أثناء مشاهدة المتهم متلبسا بالجريمة وكان الغرض منه الفرار بالشئ المختلس ، ففي هذه الحالة يكون القول بأن السرقة قد وقعت بالاكراه صحيحا . إذ أن تمام استحواذ المتهم

على الشيء المسروق لم يكن ميسورا الا بما ارتكب من الاكراه - واذن فاذا كانت الواقعة هي أن المتهم خطف شيئا ليسرقه ممن كان يحمله فنجري هذا وراءه وضبطه فضربه المتهم ليتمكن من الفرار بالمسروق فان هذه الواقعة تعد سرقة بالاكراه .

(١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٦ ص ١٣١)

٣٩٥٨ - يكفي لتوافر ركن الاكراه في جريمة السرقة أن يستعمل الجاني القوة لاتمام السرقة أو للفرار بما سرقه ولو لم تترك القوة اصابات بالمجنى عليه . أما اشتراط تخلف اصابات بمن وقع عليه الاكراه فانه لا يلزم قانونا الا في الأحوال التي يغلظ فيها العقاب طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٤ عقوبات .

(١٩٣٩/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٢٢ ص ٥٩١)

٣٩٥٩ - كل اكراه يقع من الجاني والجريمة في حالة تلبس ليشتمل من الافلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الاكراه .

(١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٥ ص ٢١٨)

٣٩٦٠ - من المتفق عليه أن الاكراه الذي يخصص عقاب السرقة مباشرة بقصد تمكن السارق من التخلص من المسروق منه والفرار بما سرقه يعتبر من الاكراه المشدد لعقوبة السرقة .

(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٠ ص ٥٢٣)

٣٩٦١ - يتحقق ظرف الاكراه في سرقة تحصل باختطاف المسروق اذا وقع من الجاني عنف مادي عطل قوة المقاومة التي تثبته عنده المجنى عليه أثناء محاولة الاختطاف منه وانتهت هذه المقاومة بتغلب الجاني على المجنى عليه . أما اذا كان ما وقع من المتهم مقصورا على مجرد تغلب المجنى عليه واختطافه الشيء المسروق وفراره به قبل تنبه قوة المقاومة عند هذا المجنى عليه فلا يتحقق ذلك الظرف .

(١٩٢٩/١٠/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٧ ص ٣٤٦)

٣٩٦٢ - يعتبر الاكراه ظرفا مشددا للسرقة اذا حصل بقصد

الاستعانة به على السرقة أو النجاة بالشئ المسروق عقب وقوع الجريمة .
أما إذا حصل بقصد فرار السارق والنجاة بنفسه بعد ترك الشئ المسروق
فلا يعتبر ظرفاً مشدداً بل هو انما يكون جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها
بما يقضى به القانون .

(١٩٢٩/٣/٧٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨٧ ص ٢٣٣)

٣٩٦٣ - يعتبر الإكراه ظرفاً مشدداً لجريمة السرقة ولو لم يقع
وقت ارتكاب الجريمة ، بل وقع عقب ارتكابها مباشرة ، وسواء وقع على
شخص المخبئ عليه أو على شخص آخر حاول القبض على السارق في المكان
الذي ارتكبت فيه الجريمة .

(١٩١٩/٩/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٧ ص ٤٧)

٣٩٦٤ - إذا ارتكب عدة أشخاص سرقة ووقع اكراه من أحدهم
بمجرى مفعول هذا الظرف المشدد على جميع المتهمين بلا تفريق .

(١٩١٧/١٠/٦ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١١٢ ص ١٩٥)

٣٩٦٥ - يعد مرتكباً لجناية السرقة باكراه من فوجيء في حقل
متلبساً بسرقة فواكه فاستعمل الاكراه ضد من أراد امساكه .

(١٩١٧/٣/١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٦٤ ص ١١٢)

٣٩٦٦ - لا يشترط لإعتبار الإكراه ظرفاً مشدداً للسرقة أن يقع
في وقت ارتكاب الجريمة ، بل يعتبر أيضاً كذلك ان وقع عقب ارتكابها
مباشرة ويعتبر الإكراه من الظروف المشددة إذا استعمله السارق للمحافظة
على الشئ المنزوق أو للفراز إن فوجيء وهو متلبس بالجريمة . ومن هذا من
سرق أشياء من دار ثم عمد إلى استعمال العنف مع امرأة حاولت القبض
عليه في صحن الفلج .

(١٩١٦/٣/١٤ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٧٢ ص ١٢٠)

٣٩٦٧ - إذا دفع من خسر في لعب القمار مقدار خسارته الى من
كسب أصبح هذا مالكا لما دفع له فاذا استرده الاول بطريق الاكراه عند
مرتكب الجريمة السرقة باكراه ولا يمكن الا ارتكابه في غنى عن توفر القصد

الجنائي على أن المتهم استرد مالا اعتد به المجنى عليه أخذه بطريقة غير شرعية .

(١٩٠٩/٩/١ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٣٦)

٣٩٦٨ - لا يزعم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه ، وهو ما دلي عليه الحكم بتدليل بياني في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى إلى ثبوته في حق الطاعنين ولا يعيب الحكم أنه اعتبر التهديد باستعمال السلاح اكراها ، ذلك بأن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضاً أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ، ويندمج في الاكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني من مقارفة جريمته .

(١٩٧٩/٤/١ أحكام النقض نس ٣٠ ق ٨٦ ص ٤١١)

٣٩٦٩ - انه وان كان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ عقوبات على التهديد باستعمال السلاح وعلى عدم بمنزلة الاكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى ، الا أنه لما دام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الاكراه لأن شأنه شأن الاكراه تماماً من حيث اضعاف المقاومة وتسهيل السرقة وما دام القانون لم ينص بالذكر في المواد التي ذكر فيها مع الاكراه الا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجاني كظرف مشدد ولم يقصد التفريق بينه وبين الاكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم وهو ما أفصح عنه المشرع في المادة ٤٣٧ من مشروع قانون العقوبات الجديد ، فان مفاد ذلك أن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضاً أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وفي إشارة المادة ٣١٤ عقوبات الى الاكراه اطلاقاً ما يكفي لأن يندمج في الاكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته ، ويستوى في الأداة المهدد بها أن تكون سلاحاً بطبيعته أو بالتخصيص . متى ثبت أن الجاني قد حملها عمداً لمناسبة السرقة لتشد بها أزره وليتخذ منها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب السرقة ،

وهو ما يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة فى الدعوى فى حدود سلطته التقديرية .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٨ ص ١١١٧)

٣٩٧٠ - الأكرام فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهila للسرقة ، فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جنته ، فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(١٩٨٤/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٢ ص ٦٥١ ، ١١/٢٦/١٩٦٢ س ١٣ ق ١٨٨ ص ٧٧)

٣٩٧١ - التهديد باستعمال السلاح ولو لم يكن بطبيعته معدا من الأصل للفتك بالأنفس - كالمدى والسكاكين والبلى - يضح أن يكون وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه فى ارتكاب جريمة البقرة .

(١٩٨٧/١١/٢ ط ٢٨٠ س ٥٧ ق)

٣٩٧٢ - ان المادة ٢٧١ عقوبات ولو لم تذكر التهديد باستعمال السلاح فى ارتكاب السرقة صراحة وتعد بمنزلة الاكرام ، قد اشارت الى الاكرام اطلاقا ، وفى اشارتها ما يكفى لأن يندمج فى الاكرام كل وسيلة قسرية تستعمل لفل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيولة بينه وبين منع الجانى عن مقارفة جريمته .

(١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٠ ص ٤٢٢ ، ١٩٤٣/٥/٢٤ ج ٦ ق ١٩٧ ص ٢٧٠)

٣٩٧٣ - أنه وان كان الظاهر بادية الراى من عدم ذكر التهديد باستعمال الأسلحة معطوفا على الاكرام فى نص المادة ٢٧١ عقوبات أن التهديد باستعمال الأسلحة لا يكون الجنائية التى تقع تحت نص هذه المادة ، الا أنه متى لوحظ أن التهديد باستعمال السلاح هو فى ذاته اكرام لأنه يضعف مقاومة المجنى عليه ويسهل السرقة ، ولوحظ أيضا أن القانون سوى بينهما فى حكم المادتين ٢٧٠ و ٢٧٢ عقوبات يكون من المتعين قانونا الأخذ بهذه التسوية بينهما فى حكم المادة ٢٧١ عقوبات ، واذن فان من

يرفع سكيناً في وجه مجنى عليه أثناء السرقة ليمنع هذا المجنى عليه من الاستغاثة يكون مرتكباً للجناية المنوّه عنها في المادة ٢٧١ المذكورة .

(١٩٣٠/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٥ ص ٤١٥)

٣٩٧٤ - لم ينص القانون في المادة ٣١٤ عقوبات على نوع معين من أنواع الاكراه . فبالاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة واعدامها عندهم تسهيلاً للسرقة ، سواء كانت تؤدي الى تلك النتيجة بذاتها أم بعد اعداد وعلى نحو معين ، فإذا كان المحتكم المطعون فيه قد استخلص من التقرير الطبي أن السكران هو نيات غنى بالأتروبين وأنه يستعمل في التخدير بقصد السرقة ، وأن مفعوله يؤدي الى تخدير الجهاز العصبي وأن التأثير اليهام الذي يحدثه هو شلل أطراف الأعصاب ، وأن المتهم وضع تلك المادة وهو عالم بتأثيرها في شراب تناولته المجنى عليها وأنه هدف من ذلك الى تعطيل مقاومتها حتى يتمكن من ارتكاب السرقة ، فإن الاكراه الذي يتطلبه القانون في المادة ٣١٤ عقوبات يكون متحققاً .

(١٩٦٧/١٢/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٧ ص ١٢١٨ ، ١٩/٦/١٩٦٧ ق ١٧٠ ص ٨٤٦)

٣٩٧٥ - اذا أعطى السارق مواداً مخدرة للمجنى عليه اتقاء مقاومته يعتبر عمله هذا من أفعال الاكراه بالمعنى المقصود بالمادة ٢٧١ عقوبات .

(١٩١٢/٥/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٠١ ص ٣٠٥)

٣٩٧٦ - الاكراه الذي هو ظرف من الظروف المشددة في السرقة هو استعمال طرق قسرية لتعطيل قوة مقاومة المجنى عليه تسهيلاً للسرقة . فالسرقة التي تحصل بعد اعطاء المجنى عليه مواد مخدرة لتعطيله عن مقاومة تنفيذ السرقة هي سرقة باكراه ويتعين التفريق بينها وبين السرقة التي تحصل على شخص نائم نوماً طبيعياً فإن هذه السرقة الأخيرة سرقة بسيطة بما أن حالة المجنى عليه هي التي مكنت من السرقة ، أما في الحالة الأخرى فإن السارق اجتهد من أول الأمر في منع المجنى عليه من مقاومته بأن أعطاه مواد مخدرة .

(١٩٠٥/١/١٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٧٢ ص ١٥٠)

٣٩٧٧ - تعتبر سرقة باكراه منصوباً عليها في المادة ٢٩١ من قانون العقوبات. السرقة الممهدة باحراق مواد مخدرة نضيع شجور المجنى عليه اذ أن الاكراه هو في الواقع كل فعل خارجي يحصل بامور قسرية تعجز أو تعدم كل مقاومة من قبل المجنى عليه .

(١٢/٢٨/١٩٠١ : المجموعة الرسمية من ٣-ق ٨١ ص ٢١٥)

٣٩٧٨ - لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصيين في جنباية السرقة باكراه أن يقع من كل متهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي عديم كذلك أن يرتكب كل متهم أي الفعلين متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعاً .

(١٨/١٦/١٩٧١ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٧ ص ٦٩ : ١٩٦٧/٦/١٩٠٠
من ١٨ ق ١٧٠ ص ٨٤٦)

٣٩٧٩ - كل من ساهم في الحركة المكونة لجريمة السرقة باكراه ، وهي عبارة عن فاعلين - اسرقة والاعتداء يعتبر فاعلاً في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما .

(٢٣/٣/١٩٦٥ أحكام النقض من ١٦ ق ٦١ ص ٢٨١)

٣٩٨٠ - متى كان إثبات من الحكم أن المتهمين بالسرقة بطريق الاكراه قد ساهموا في تنفيذ الجريمة عن طريق توزيعها عليهم فاقتلس واحد منهم النقود وتسليمها آخر منه وساهموا جميعاً في تعطيل مقاومة المجنى عليه ، فإنهم يكونون في القانون مسئولين جميعاً باعتبارهم فاعلين في واقعة السرقة على أيّنا . أنها تكونت من أكثر من عمل واحد وأن كلا منهم مع علمه بعمل زملائه قد قام بعمل من هذه الأعمال بقصد تحقيق الغرض المشترك .

(١٥/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض من ٣ ق ٢٥ ص ٦٠)

٣٩٨١ - اذا ساهم عدة أشخاص في تنفيذ جريمة سرقة بطريقة توزيع الأعمال التي تتكون منها ، فبعضهم استعمل الاكراه على المجنى عليه وأمسك به حتى تمكن البعض الآخر من نقل المسروقات والفرار بها ، فهذا يجعلهم قانوناً مسئولين جميعاً باعتبارهم فاعلين أصليين في السرقة على

أساس أنها تكونت من أكثر من عمل واحد ، وأن تلامهم مع علمه بها
وبعمل زملائه قام بتنفيذ عمل فيها .

(١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد الجنائية ج ٤ في ٣٣٩ ص ٤٤١)

٣٩٨٣ - من المقرر أن ظرف الاكراه في السرقة عيني متعلق
بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم في
الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقي .

(١٩٨٥/٦/١٢ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٧ ص ٧٧٢)

٣٩٨٣ - من المقرر أن ظرف الاكراه في السرقة إنما هو من الظروف
العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة ، وهو بهذا الوصف لاحق بنفس
الفعل وسار في حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط
ولو لم يعلم به .

(١٩٨١/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤٦ ص ٨٤٣)

٣٩٨٤ - من المقرر أن ظرف الاكراه إنما هو من الظروف العينية
المتعلقة بالأركان المادية للجريمة اللاصقة بنفس الفعل ، ولذلك فهي
تسرى على كل من ساهموا في الجريمة المقترنة بها سواء أكانوا فاعلين
أصليين أم شركاء وليس لأحد منهم أن يتنصل من المسؤولية عن النتائج
المرتبة عليها .

(١٩٨٦/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٦ ص ٤١٩)

٣٩٨٥ - من المقرر أن ظرف الاكراه في السرقة إنما هو من الظروف
العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاصق بنفس
الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد
أثبت اتفاق الطاعن وآخرين فيما بينهم على السرقة وبمباشرة أحدهم فعل
الاكراه تنفيذا لمقصدهم المتفق عليه وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس ، فإن
جريمة السرقة باكراه تكون قد تحققت في كل من ساهم في فعل السرقة
أو الاكراه المكونتين للجريمة ويكونون جميعا فاعلين أصليين فيها .

(١٩٧٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٨ ص ٣٢١)

٣٩٨٦ - انه. وان كانت احكام المحاكم تقضى بان الاكراه الذى يقع فى حالة السرقة على المجنى عليه او على اشخاص جاءوا لتجديته عقب ارتكاب الجريمة مباشرة يعتبر ظرفا مشددا للسرقة ، الا انه لا يجوز التوسع فى تطبيق هذا المبدأ فى حالة ما اذا وقع الاكراه على شخص رأى اللص هاربا فحاول القبض عليه ولم يكن عالما بارتكاب السرقة .

(١٩٢١/٣/٢٨ المجموعة الرسمية من ٢٣ ق ٢٥ ص ٤١)

٣٩٨٧ - من المقرر ان طرف الاكراه فى السرقة عينى متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، لذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به. ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين .

(١٩٦٧/٦/٢٩ أحكام النقض من ١٨ ق ١٧٠ ص ٨٤٦ ، ١٢/٢١ / ١٩٦٤ من ١٥ ق ١٦٦ ص ٨٤٨)

٣٩٨٨ - طرف الاكراه فى السرقة انما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة ، وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل بوسار فى حق كل من ساهموا فيه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به .

(١٩٨٦/١٠/٥ أحكام النقض من ٣٧ ق ١٣١ ص ٦٩٥)

٣٩٨٩ - اذا ارتكب عدة اشخاص جريمة السرقة واستعمل بعضهم الاكراه فأنثر هذا الظرف المشدد يتناول جميع المتهمين بغير استثناء ما دامت السرقة وقعت بناء على اتفاق سابق وكان استعمال الاكراه متوقفا لسبب من الأسباب .

(١٩٢١/٤/٢٦ المجموعة الرسمية من ٢٣ ق ٣٩ ص ٦٢)

٣٩٩٠ - لا يقدح فى سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط المخدر الذى استعمل فى الاكراه .

(١٩٨٦/١٠/٥ أحكام النقض من ٣٧ ق ١٣١ ص ٦٩٥)

٣٩٩١ - لا يقدح فى سلامة الحكم عدم ضبط الأسلحة والأدوات التى استعملت فى الاكراه ، ذلك لأنه ما دام الحكم قد اقتنع من الأدلة السائفة

التي أوردها بأن الطاعنين كانا يحملان أسلحة وأدوات استعمالها في الاكراه وهو ما يكفي للتدليل على توافر ظرف الاكراه في حقهما ولو لم تضبط تلك الأشياء .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦)

٣٩٩٢ - اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد استخلصه مما يستتبعه .

(١٩٨٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٧ ص ٢٨٤ ، ١٩٧٥/١١/٢ ط ٢٨٠ س ٥٧ ق)
 ١٩٧٥ س ٢٦ ق ١٧٣ ص ٧٨٦ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨ ق ٢٧٢ ص ١٢٧٧ ، ١٩٨٧/١١/٢ ط ٢٨٠ س ٥٧ ق)

٣٩٩٣ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه . والاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقطع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اغدامها عندهم تسهيلات للسرقة .

(١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٢ ص ٢٠٥ ، ١٩٨٢/٥/٩ س ٣٣ ق ١١٣ ص ٥٦١ ، ١٩٨٦/١٠/٥ س ٣٧ ق ١٣١ ص ٦٩٥)

٣٩٩٤ - لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن مساهمة بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها دفعه المجنى عليه بتراجته وانتزاعه حافظة نقوده وبها مبلغ خمسة وعشرون جنيهاً فإنه يكون قد بين ظرف الاكراه والرابطة بينه وبين السرقة .

(١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨ ص ٣٢)

٣٩٩٥ - أنه لما كان القانون يوجب في ظرف الاكراه المشدد لجريمة السرقة أن يكون الجاني قد لجأ الى القوة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في سبيل تسهيل فعل السرقة ، كان من الواجب أن يعني الحكم ببيان الرابطة بين الاعتداء على المجنى عليه بالضرب وبين فعل السرقة لمعرفة توافر هذا الظرف ، كما هو معترف به في القانون ، وإلا فإنه يكون قاصر البيان متعيباً نقضه .

(١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٣٩ ص ٦٩٩)

٣٩٩٦ - إذا كان الحكم في جناية السرقة ياكراه لم يبين قياس الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من الطاعن على المجنى عليهم وبين جريمة السرقة التي ارتكبت أو الفرار بالمسروق فإن الحكم يكون قاصراً مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٨/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٥ ص ٦٧٤)

٣٩٩٧ - إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها في صدد بيان واقعة السرقة بالاكراه التي أدانت المتهمين فيها لا يبين منه قصد المتهمين من أخذ مال المجنى عليه ، أكان اختلاساً وتملكه فتكون الواقعة سرقة ، أم كان مجرد الرغبة في التشهير به للعداء الذي أثار إليه الحكم فلا تكون كذلك ، فهذه الحكم يكون قاصراً واجبا نقضه .

(٦/٤/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٢ ص ٥٣٥)

٣٩٩٨ - لا يلزم أن يتحيط الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالاً بما دامت بدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(٢٣/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٦١ ص ٢٨١ ، ١٠/١٦/١٩٦١ س ١٢ ق ١٥٦ ص ٨٠٧)

٣٩٩٩ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن المتهم قد طعن المجنى عليه بمطواه عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فاجدت الإصابات الموصوفة بالتقرين الطبي ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ظرف الإكراه في السرقة وقياس الصلة بين العنف الذي استخدمه المتهم وبين السرقة التي شرع في ارتكابها .

(٣٠/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٦٢ ص ٢١٧)

• • • - يكفي في بيان توفر ظرف الإكراه قول الحكم أن أحد الجناة قذف المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقيبة فأمسك بها المجنى عليه ولم يتخل عنها وأخذ يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجاني متظاهراً بالعمل على انقاذ المجنى عليه وأخذ يجذب الحقيبة إلا

انه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على ضياعه وعندها فر اللسان .

(١٩٥١/١١/٧ احكام النقض س ٢ ق ٥٦ ص ١٣٩)

١ . . . ٤ - اذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة حصلت من ظروف الدعوى والادلة المقدمة فيها أن الجنسية كان غرضهم ابتزاز أموال المجنى عليهما عن طريق حبسهما والاستيلاء على ما يكون مع كل منهما من نقود وأمتعة وقت القبض عليهما ، ثم أخذ قذبة لإطلاق سراحهما ، وأن هذين الغرضين هما غرضان أصيلان عندهم ، وأن الاعتداء الذي وقع على المجنى عليهما وحبسهما إنما كانا في سبيل تحقيق هذين الغرضين معا ، فكل من هؤلاء الجنسية يكون مسئولاً عن السرقة بالأكراه التي وقعت من أحدهم على المقبوض عليهم .

(١٩٤٩/٤/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧١ ص ٨٣٢)

٢ . . . ٤ - يكفي في بيان ركن الأكراه في السرقة أن تقول المحكمة بغير حكمها : أن ركن الأكراه لا يشبهه فيه إذ شهد المجنى عليه أن شخصين تغلبا عليه فأماله أحدهما وألقاه الآخر وتمكنا من سلب نقوده ، مصداقاً لهذا شهد سائر الشهود أنهم وجدوا المجنى عليه ملقى يستغيث فأخبرهم بما ناله من أكراه قسرة .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤١٥ ص ٥٤٩)

٣ . . . ٤ - إذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وإدلتها بأن المتهمين وقت محاولتهما الخروج بالسيارة وفيها القماش المسروق من دار الجمرك التي حصل فيها الاختلاس ، أي وقت مشاهدتهما بتلبسيتين بجريمة السرقة ، قد عملا على الفرار بالمسروق والتخلص من الجندى الذي هم بضبطهما حين رآهما على هذه الحال بأن فرا بالسيارة بسرعة كبيرة وفي طريق وعر ، ولم يكن قصدهما من ذلك إلا أن يرغما الجندى المذكور ، وهو متعلق بالسيارة نصفه العلوى إلى داخلها والنصف الآخر في خارجها ، على تركهما بسيارتهما وما فيها ، شاء أو لم يشأ ، وهما عالمان أنه في كلتا الحالتين سيتركها لا محالة ويصيبه الأذى حتما ، فإن السرقة التي تمت في هذه الظروف تكون قد وقعت بطريق الأكراه .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٨ ص ٥٤١)

٤٠٠٤ - إذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن فعل القتل الذي كان المتهم مصرا عليه هو الذي مكنه من السرقة من المجنى عليه فلا غبار على الحكم إذا اعتبر المتهم مرتكبا لجنايتين القتل العمد مع سبق الاصرار والسرقة باكراه .

(١٩٣٨/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٢ ص ٢٩٤) .

٤٠٠٥ - يكفي لتطبيق المادة ٢٧٢/٢ عقوبات أن يثبت الحكم أن أحد المتهمين أمسك بذراع المجنى عليه اليمنى وضغط عليها فعمل مقاومته حتى تمكن الآخر من ادخال يده في جيبه ، وأخرج ما فيها من النقود ، فانه بهذا يتوافر ظرف الاكراه .

(١٩٣٧/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢١ ص ١٠٩)

من أحكام محكمة الموضوع

٤٠٠٦ - اغتصاب سندات الديون هو انتزاع عقد متضمن لتعهد ملا أو للالتزام بحق أو للبراءة منه بقصد حرمان صاحبه من منفعته ، ويكون الاغتصاب بهذه المثابة ، عبارة عن اختلاس اشياء ذات قيمة مملوكة للغير وحينئذ يغتبر من السرقات الحاصلة بطريق الاكراه . . . ولما كان القصد الاول في توقيع العقوبة على مغتصب هذه السندات هو منع ما يحصل من اغتصابه من الضرر بحرمانه صاحب السند مما يحتوى عليه من الحقوق ، كانت الجريمة منحصرة جملة في فقد منفعة السند . وعليه فاذا كان هذا الاغتصاب واقعا على سند من السندات التي في امكان صاحبها الاستحصال على مثلها في اى وقت اراد كالاعلانات الشرعية ونحوها لم يكن هذا الاغتصاب مما يعاقب عليه قانونا ووجب تبرئة المتهم من العقاب . . .

(قرار قاض التحقيق - جناية - قنا - ١٨٩٣/٢/٤ الحقوق س ٩ ق ٦ ص ٢٠٢٨)

٤٠٠٧ - الاكراه هو كل امر ماديا كان أو ادبيا يجبر حرية المجنى عليه عن الدفاع ومنع الجريمة أو ضبط الجاني أو معرفته ، وحوادث الاكراه لا تقع تحت حضر بل هي موكولة لرأى القاضى .

- ان اعطاء المجنى عليه مأكولا من المغيبات بقصد تسهيل السرقة يعد اكرأها في السرقة .

- كل جريمة قصد بها التوصل الى اتيان جريمة ثانية أشد منها تسقط وتعتبر الجريمة الأخيرة في العقوبة مع ملاحظة أن الجريمة الأولى كانت من متممات الجريمة الثانية . فحوادث الاكراه في السرقة اذا كانت تعد نفسها جريمة . كاعطاء الماكول المغيب مثلا لا يعاقب عليها باعتبار أنها عملت تسهيلا لحصول السرقة ، وانما تعاقب بجريمة السرقة بعقوبة جنائية (السرقة باكراه) .

(استئناف مضر ٢٠/٤/١٨٩٤ الحقوق س ١٠ ق ٣٧ ص ١٦٥)

٨٠٠٨ - الإكراه هو سلب ارادة صاحب المال بحيث لا يعود في قدرته المداقة عنه وهو كما يكون ماديا يكون كذلك أدبيا ، فالتخويف والارهاب المؤثران على النفس هما من الاكراه .

(جنایات المنصورة ٢٣/٤/١٨٩٥ الحقوق س ١٠ ق ٢٤ ص ١٤٥)

٨٠٠٩ - لا يكون الإكراه موجبا لتشديد العقوبة الا اذا استعمل وقت ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهة قصيرة بقصد التمكن من الفرار ، أما اذا حصل في وقت وفي ظروف أخرى فلا يكون موجبا لتغيير صفته ، ويعد فعلا قائما بنفسه .

(استئناف مضر ١٦/٦/١٨٩٦ الحقوق س ١١ ق ٥٦ ص ٢٥١)

٨٠١٠ - لا يكون الاكراه ظرفا مشددا للسرقة بل يكون جريئة مستقلة اذا حصل من السارق بعد تمام السرقة وبقصد التمكن من الهرب . فمن ثم اذا ارتكب شخص سرقة في منزل مسكون وفي أثناء ركونه الى الهرب وقع منه تعد على شخص هم لضبطه في بستان منزل مجاور فان الفعل في هذه الحالة لا يعد سرقة باكراه .

(استئناف ١٩/١/١٨٩٩ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٣٢٨)

٨٠١١ - ان الاكراه المتوهم عنه في المادة ٢٨٩ وما قبلها من قانون العقوبات يشمل كل تعبد يوجه الى الأشخاص ولو لم يلحقهم ضرر في الأمن على أنفسهم أو يتهددهم بأى خطر شخصي ، لذلك اذا سرق جمل فتعتبر السرقة واقعة باكراه اذا أمسك اللصوص الجمل بالقوة ليحملوه على الاسراع في السير وحصل لراكبه فزع اضطره الى الفرار من وجههم وترك الجمل

في قبضة أيديهم .

(استئناف ١٦/٥/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٢ ص ١٧٧)

١٢٠٤ - اتفاق خمسة أشخاص على سرقة من شخص وتربصهم له بعد نصف الليل وطرحهم له أرضا عند وصوله وإمساكهم برأسه في التراب حتى يموت وسرقتهم كيس نقوده بعد ذلك ، كل هذا الفعل يقع تحت المادة ٢/٢١٣ من قانون العقوبات القديم ، لا المادة ٢٠٨ لأن النية إنما هي السرقة ، ولأن القتل إنما حصل لغرض اتمام السرقة .

(استئناف مصر ٢٨/٤/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٨ ص ٥٨)

١٢٠٥ - القوة التي تحصل بعد السرقة لا تعتبر ظرفا مشددا مكونا لركن الاكراه ما دام لم يكن الغرض منها تسهيل ارتكاب الجريمة .

(جنائيات مصر ١٤/٣/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٤٣ ص ٨٩)

١٢٠٦ - يشترط في وسائل الاكراه المعتبرة ظرفا مشددا لجريمة السرقة طبقا للمادة ٢٧١ عقوبات أن تكون موجهة ضد الأشخاص (اكراه مادي) وعلى ذلك لا يعتبر من أرباب ولدين صغيرين بدخوله عليهما ليلا في الحجرة التي هما بها وأطفائه نورهما أنه استعمل الاكراه المنصوص عليه في هذه المادة .

(استئناف طنطا ٣/٢/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٢٦ ص ٤٩)

١٢٠٧ - يشترط في الاكراه المعتبر ظرفا مشددا لجريمة السرقة طبقا للمادة ٢٧١ من قانون العقوبات أن يكون ماديا ، فالاكراه الأدبي بواسطة التهديد بالقول أو بالإشارة لا يعتبر ظرفا مشددا مهما كانت خطورته الا في حالة التهديد باستعمال السلاح .

(ملوى الجزئية ٢٥/٣/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٨١ ص ١٣٥)

مادة ٣١٥

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها أو في إحدى وسائل النقل البرية أو الميائية أو الجوية في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا وقعت السرقة من شخصين فاكتر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبا .

(ثانيا) إذا وقعت السرقة من شخصين فاكتر بطريق الاكراه .

(ثالثا) إذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحا وكان ذلك ليلا أو بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح .

— عدلت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٣/٨/١٩٧٠ ، ونشر في ١٣/٨/١٩٧٠

— راجع ما جاء بالملكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تبعت المادة ٥٢ .

مادة ٣١٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا حصلت السرقة من شخصين فاكتر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبا .

(ثانيا) إذا حصلت السرقة من شخصين فاكتر بطريق الاكراه .

(ثالثا) إذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حامل سلاحا وكان ذلك ليلا باكراه أو تهديد باستعمال السلاح .

الأحكام

٤٠١٦ - يتضح من نص المادة ١/٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ أنه لكي تعتبر واقعة السرقة التي ترتكب في الطريق العام جنائية يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة ضرورة توافر الطرفين المشددين الآتين : ١ - أن تقع هذه السرقة من شخصين أو أكثر ، ٢ - وأن يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبا . وكان مسلما أن المقصود بالطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور منه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد ، كما يعد في حكم الطريق العمومي جسر التربة المباح المرور عليه سواء أكانت هذه التربة عمومية مملوكة جسرًا للحكومة

أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح . وإن المحكمة في تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات . كما أن العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة المتقدمة . بيانها ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بظنيغة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض . أو لأنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة لإلحاق الأذى بالسكين أو المطواه فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(١٧/١٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٩ ض ١١١٧)

١٧٠٤ - الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت الأرض مملوكة للحكومة أم للأفراد . إثبات الحكم في مدوناته أن الطاعن ارتكب جريمة الشروع في السرقة بالأكراه في إحدى سيارات النقل العام أثناء تشغيلها عند وقوعها في إحدى المحطات يكفي لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

(٦/٢/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٤ ص ٢١٤)

١٨٠٤ - إن مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ عقوبات المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ يسرى على ما في داخل المدين أو القرى أو خارجها سواء بسواء .

(٢٩/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٧ ص ٧٢٤)

١٩٠٤ - الطرق العامة داخل المدن معدودة من الطرق العامة في حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

(٢٤/٤/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٧ ص ٥٣٧)

٢٠٠٤ - إثبات الحكم بتعدد الجناة ووقوع الجريمة في إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح يكفي لتحقيق الجناية المنصوص عليها في المادة ٣١٥ أولاً من قانون العقوبات .

(٨/٢٢/١٩٨٨ ط ٤٢٢٦ لسنة ٥٨ ق)

٤٠٢١ - جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تتحقق قانونا اذا وقعت السرقة في احدى وسائل النقل البرية او المائية او الجوية من شخصين فاكثر بطريق الاكراه ، والسيارة الاجرة هي احدى وسائل النقل البري .

(١٩٨٧/١١/٢٠ ط ٢٨١٠ لسنة ٥٧ ق)

٤٠٢٣ - ارتكاب الطاعن وآخر للسرقة من احدى وسائل النقل الغنم حالة كونه يحمل سلاحا (مَطْوَاة) تتوافر به جميع عناصر السرقة المؤثمة بالمادة ٣١٥ أولا من قانون العقوبات والتي لا تشترط لتوافرها ان تكون السرقة قد ارتكبت بالاكراه .

(١٩٨٧/٤/٩ ط ١٧٦ لسنة ٧٥ ق)

٤٠٢٣ - الحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات ، وهذه الحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص انقضوا عليه في عرض الطريق او من لصوص رافقوه منذ البداية .

(١٩٦٤/١٠/٥ احكام النقض س ١٥ ق ١٠٨ ص ٥٥٢)

٤٠٢٤ - من المتفق عليه ان الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت بغير قيد سواء اكانت ارضه مملوكة للحكومة ام للأفراد ، فوقوع سرقة على جسر تربة مباح المرور عليه يقع تحت م تناول المادة ٢٧٢ عقوبات سواء اكانت هذه التربة عمومية مملوكة لجسرها للحكومة ام كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح .

(١٩٣١/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٢ ص ٣٧٠)

مادة ٣١٦

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلا من شخصين فاكثر يكون احدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا او مخبا .

الأحكام

٤٠٢٥ - العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشيداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر ، وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ، فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(١٩٨٦/٢/٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٥٣ ص ٥٧ ، ١٩٨٥/٣/٣١ س ٣٦ ق ٨٤ ص ٥٠٣ ، ١٩٨٥/٥/٢٩ ق ١٢٧ ص ٧٢٤ ، ١٩٨٤/٣/٢٧ س ٣٥ ق ٧٥ ص ٣٤٨ ، ١٩٨٣/٤/١٤ س ٣٤ ق ١٠٧ ص ٥٣٧ ، ١٩٨٣/٣/١٥ ق ٧٠ ص ٣٥٢) .

٤٠٢٦ - العلة التي من أجلها نفاذ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقيه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه ، وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للاستعمال .

(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩) .

٤٠٢٧ - العلة الداعية إلى تشديد العقوبة في جريمة السرقة إذا اقترنت بحمل سلاح أن حمل الجاني للسلاح يشد أثره ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه ومن يخف لنجدته ويهيئ السبيل للجاني لاستعماله وقت الحاجة . هذه العلة تتوافر بلا شك إذا كان السلاح المحمول سلاحاً بطبيعته أي معد أصلاً للاعتداء على النفس كالمسدسات والبنادق فحمله يعتبر في جميع الأحوال ظرفاً مشيداً حتى ولو لم تكن لمناسبة السرقة . أما الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها المطواه ، فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(١٩٨٣/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢٩ ص ٦٤٢) .

٤٠٢٨ - يتحقق الظرف المشدد في جريمة السرقة بمجرد حمل المتهم سلاحا بطبيعته ولو كان المتهم لم يقصد من حمله الاستعانة به أو استخدامه في الجريمة ، وعلة ذلك أن مجرد حمل السلاح يلقي الرعب في نفس المجنى عليه .

(١٩٨٨/١٢/١١ ط ٤٢٣٢ لسنة ٥٨ ق)

٤٠٢٩ - استظهار الحكم بأن أحد الجناة كان يحمل سلاحا وقت ارتكابه جريمة السرقة عرف حامل السلاح أم لم يعرف يكفي لتوافر ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة . حمل السلاح في السرقة ظرف مبادى متصل بالفعل الإجرامى يسرى على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم .

(١٩٨٨/١٢/٨ ط ٤٢٢٦ لسنة ٥٨ ق)

٤٠٣٠ - حمل السلاح في السرقة مثل ظرف الاكراه هما من الظروف المماذية الغينية المتصلة بالفعل الإجرامى ويسرى حكمها على كل من قارف الجريمة أو أسهم فيها فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم بهذين الطرفين ولو كان وقعها من بعضهم دون الآخرين . ويكفى لتوافر ظرف تعدد الجناح المنصوص عليها في المادة ٣١٦ عقوبات أن تقع السرقة من شخصين فأكثر .

(١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٢ ص ٢٠٥)

٤٠٣١ - حمل السلاح في السرقة من الظروف المادية العينية المتصلة بالجريمة ، يسرى حكمها على كل من أسهم فيها فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به .

(١٩٨٨/١٢/١١ ط ٤٢٣٢ لسنة ٥٨ ق)

٤٠٣٢ - حمل السلاح في السرقة ظرف عيني يسرى حكمه في حق مرتكبيها فاعلين كانوا أم شركاء ولو كان حاملة مجهولا بينهم .

(١٩٨٩/١/١٩ ط ٦١٨٦ لسنة ٥٨ ق)

٤٠٣٣ - حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامى ، يسرى على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أم شريكا ولو لم

يعلم به .

(٣١٠/١٠/١٩٨٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٥ ص ٧٠٦)

من أحكام محكمة الموضوع

٤٠٣٤ - لما كان البحر مباحا للملاحة لجميع الأمم ولا يمكن لدولة من الدول أن تملكه دون أخرى وكان الطريق العام جزءا من أملاك الدولة ادخلا تحت سلطتها وتشري عليها أحكامها ثم يصح اعتبار البحر كالطريق العام بالنظر الى الحوادث الجنائية وما تقتضيه حصولها ففى الطريق العام من تشديد العقوبة .

(جنایات المنصورة ٢٣/٤/١٨٩٥ الحقوق س ١٠ ق ٢٤ ص ١٤٥)

٤٠٣٥ - حمل المتهم لسلح أثناء ارتكابه جريمة سرقة يعتبر ظرفا مشددا حتى ولو كان يحمل السلاح بحكم وظيفته كان يكون خفيرا مثلا .
(استئناف أسبوط ٢٥/١/١٩٢١ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٩ ص ١٤٩)

٤٠٣٦ - ان ما قرره الشارح بالمادة ٢٧٣ عقوبات من اعتبار جنحة السرقة جناية اذا وقعت ليلا ووجد مع المتهم أثناء ارتكابه اياها سلاح ظاهر او مخبا انما ترجع الغاية منه الى خطورة الأمر عند وجود السلاح مع السارق لأن وجوده معه يقتضى تحقيق نيته فى استعماله عند الحاجة غير أن هذه النية لا يمكن تحقيقها اذا كان السلاح غير صالح للاستعمال ، ومن ثم لا يكون هناك محل لتطبيق هذه المادة .

(جنایات أسبوط ١٤/٢/١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ١٤ ص ١٨)

مادة ٣١٦ مكررا

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى تقع على أسلحة الجيش او ذخيرته ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه او التهديد باستعمال السلاح او اذا توافر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المادة ٣١٧ .

١٣٤١ - مادة ٣١٦ مكررا ثانيا

- اضيفت بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٧/٢٩ ، ونشر في ١٩٥٤/٧/٢٩ .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ :

تكررت حوادث سرقات أسلحة الجيش وذخيرته واستهان الجناة بالعقوبات المنصوص عليها حاليا في القانون وخاصة عقوبات السرقات غير المقتربة بظروف مشددة الأمر الذي أظهر بجملة أن تلك العقوبات غير رادعة مما يتحتم معه النظر في تشديدها .

ويتضمن مشروع القانون المرافق اضافة مادة جديدة برقم ٣١٦ مكررا الى الباب الثامن من قانون العقوبات تعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تقع على اسلحة الجيش أو ذخيرته وفي حالة ارتكاب هذه السرقات بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو اذا توافر فيها ظرف أو أكثر من الظروف المشددة المنصوص عليها بالمادة ٣١٧ ع تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

وفي البيان أن النص يتناول بالعقاب سرقة أسلحة الجيش بجميع أنواعها سواء اكانت من الأسلحة الصغيرة أو غيرها برية أو بحرية أو جوية كما يتناول بالعقاب سرقة الذخيرة بجميع أنواعها من كافة العيارات سواء اكانت صامته لأغراض التدريب أو حية لأغراض القتال ومبرقة جميع أنواع الدانات والقبائل الخاصة بالملاح من كافة العيارات وبجميع أنواع المفرقعات التي تستعمل في المنسف والتفجير وجميع أنواع الألغام سواء الأرضية أو البحرية .

مادة ٣١٦ مكررا ثانيا

يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال في مرافق المواصلات السلكية والاسلكية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائي أو المياه أو الصرف الصحي التي تبنيها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام أو المرخص في انشائها لمنفعة عامة ، وذلك اذا لم يتوافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ الى ٣١٦ .

- اضيفت بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٧/٣١ ونشر في ١٩٥٦/٨/٥ .
- وعدلت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١٩٧٣/٤/٥ ونشر في ١٩٧٣/٤/٥ .
- تم بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١٩٧٧/١١/١٠ ونشر في ١٩٧٧/١١/١٠ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ١٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تحت المادة ٧٨ .
- مادة ٣١٦ مكرر ثانيا اضافة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ :

يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع على مهمات أو أدوات مستعملة أو معدة للاستعمال في المواصلات، التليفونية أو التلغرافية التي تبنيها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية

وذلك اذا لم يتوافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ الى ٣١٦ عقوبات .

- مادة ٣١٦ مكرر ثانيا المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ :

يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال في المواصلات التليفونية أو التلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائي المملوكة للمرافق التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو ترخص بإنشائها لمنفعة عامة ، وذلك اذا لم يتوافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد ٣١٣ الى ٣١٦ .

- المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ :

لما كانت الكهرباء تعتبر في العصر الحديث عصب التقدم العمراني والاجتماعي والثقافي ، وهي تعد جزءا أساسيا من حياة الأفراد في المجتمعات المتطورة ومن الدعامات الجوهرية للتنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج .

وإدراكا من الدولة لتلك الأهمية القصوى فقد أنشأت سدا أسوارا عاليا مستهدفة منذ الى جانب التوسع الزراعي - توليد القوى الكهربائية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية . كما تصدت الدولة لمسؤوليات مرفق الكهرباء بأجهزتها المختلفة فنظمت إدارته عن طريق الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام : ومن أجل هذا أضحت من الضروري إيجاد حماية خاصة لخطوط الكهرباء والأجهزة والآلات والمهمات المتعلقة بها ودفع أي اعتداء أو إهمال قد يصيب تلك القوى بالاتلاف أو السرقة بما يؤدي الى انقطاع التيار الكهربائي ولو مؤقتا ملحقه الأذى بالجمهور ومضرا في الوقت ذاته بالمصلحة العامة .

ولما كان مقتضى ما تقدم وضع عقوبات مغلفة لجرائم اتلاف خطوط الكهرباء التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها بما يترتب عليه انقطاع التيار الكهربائي ، كذلك جرائم السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات الخاصة بهذا المرفق وذلك ضمانا لسير الانتفاع به على وجه الانتظام والاضطراد .

من أجل ما سلف أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات متضمنا الأحكام الآتية :

١ - أشتحت المشروع مادة برقم (١٦٢ مكررا) في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المخصص لجرائم اتلاف المبانى والآثار وغيرها من الأشياء العمومية ، وتقتضى هذه المادة في فقرتها الأولى بعقوبة السجن لجريمة التسبب العمدي في اتلاف خط من خطوط الكهرباء بارتكاب فعل من الأفعال الواردة في المادة بحيث يترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي ولو مؤقتا وتحثينا للغاية المقصودة من هذا المشروع ، وهي توفير الحماية الخاصة لخطوط الكهرباء ذات المنفعة العامة فقد قصر المشروع هذه العقوبة المغلفة على خطوط الكهرباء التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو ترخص في إنشائها لمنفعة عامة حتى لا يمتد حكم تلك العقوبة المغلفة الى ما هو مملوك للأفراد أو القطاع الخاص من آلات توليد الكهرباء أو توصيلها أو استعمالها .

كما تقرر الفقرة الثانية من المادة عقوبة الغرامة في حالات الاتلاف الذي يقع بالأصالة

يرمى حالات لا تنوأل فيها دواعى التغليظ كما فى جرائم الاتلاف العمدى .
أما الفقرة الثالثة من المادة فهي بوجب الحكم على الجانى بدفع قيمة الأشياء التى
أتلفها أو قطعها أو كسرهما حتى يتسنى للدولة استرداد قيمة هذه الأشياء على النحو الذى
يحتاج تنفيذ العقوبة .

٢ - وإذا كان ارتكاب جريمة الإتلاف العمدى لحطوط الكهرباء المشار إليها فى الفقرة
الأول من المادة السابقة فى الظروف العادية يشكل خطورة شديدة على حاجات الجمهور ويضر
ضررا بليغا بالمصلحة العامة ، فإن وقوع هذه الجريمة فى زمن هياج أو فتنة يكون أشد خطرا
وإفدح ضررا ، وكذلك الحال فى جريمة الاستيلاء بالقوة الجبرية أو غيرها من الطرق على إحدى
المرافق العامة لتوريد أو توصيل التيار الكهربائى أو الحيلولة قهرا دون إصلاح أجهزتها التى
لحقها التلف . لذلك استحدثت المشروع مادة ثانية برقم (١٦٢ مكررا أولا) راجع بمقتضاها
العقوبة للجريمة التى ترتكب فى هذه الأحوال إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .

٣ - ومسايرة لاتجاه المشروع ونظرا لأن المهمات أو الأدوات المستعملة أو المدة للاستعمال
فى توليد أو توصيل التيار الكهربائى والملوكة للمرافق التى تنشئها الحكومة أو الهيئات
أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها لا تقل فى أهميتها والخطورة المترتبة على سرقتها
عن الأدوات والمهمات المتعلقة بالمواصلات التليفونية والتلغرافية والتى استحدثت لها المشرع من
قبل مادة برقم ٣١٦ مكررا ثانية بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ يقضى فيها بعقوبة السجن
على السرقات التى تقع عليها ، لذلك استبدل المشروع بهذه المادة مادة أخرى بالرقم ذاته
تكفل امتداد حكم تلك العقوبة إلى جرائم سرقة الأدوات أو المهمات المملوكة للمرافق توليد
أو توصيل التيار الكهربائى المشار إليه .

مادة ٣١٦ مكررا ثالثا

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات :
(أولا) على السرقات التى ترتكب فى إحدى وسائل النقل البرية
أو المائية أو الجوية .

(ثانيا) على السرقات التى تحصل فى مكان مسكون أو معد للسكنى
أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال
مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة
عادة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة .

(ثالثا) على السرقات التى تقع ولو من شخص واحد يحمل سلاحا
ظاهرا أو مخبا .

- أضيفت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر فى ١٢/٨/١٩٧٠ ونشر فى
١٩٧٠/٨/١٣ .

. راجع ما جاء بالذكر الإفساحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تحت المادة ٥٢ .

الأحكام

٣٧٠ - المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات وفقا لما جاء بالفقرة أولا منها على السرقات التي يرتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . وقد تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه بياناً لقصيد الشارع من اضافة هذا النص الى مواد قانون العقوبات انه يستهدف « توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم » ، فدل بذلك على انه لا يوفر بتشديد العقاب حماية لوسيلة النقل في ذاتها لكن المراد كفالة أمن ركبائها بما يجعل وجود اشخاص فيها شرطا لعمال هذا النص . فاذا وقعت السرقة على إحدى وسائل النقل أو أجزاء منها وهي خالية من الركاب تخلف مناط التشديد بمقتضى النص المذكور .

(١٩٨١/٦/١٤ أحكام النقض سن ٣٢ ق ١٩٨ ص ٦٦٧)

٣٨٠ - من المقرر أن السيارة الأجرة معهودة من وسائل النقل البرية في غرض الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

(١٩٨٠/٣/١٦ أحكام النقض سن ٣١ ق ٧١ ص ٣٨٤)

٣٩٠ - إذا كان ما أورده الحكم في صدد تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات لا يبين منه في يقين ما اذا كانت السرقة قد ارتكبت في « قطار » وهو إحدى وسائل النقل البرية أم في مكان آخر ، وكان عدم تقطن المحكمة الى استظهار هذا الركن - الذي يرتشم له الواقعة كما أوردتها - يحسم حكمها بالتصور الذي له وجه الصدارة على تناثر أوجه الطعن مما يتعين نقضه .

(١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض سن ٣١ ق ٢١ ص ١١٤)

٤٠٠ - متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه في قوله بأن المجنى عليه أبلغ باكتشافه فقد ساعته في إحدى سيارات الأوتوبيس لا يبين منه في يقين ما اذا كانت السرقة قيد ارتكبت بالسيارة - وهي إحدى وسائل النقل البري - أم في مكان آخر ثم اكتشف المجنى عليه السرقة بالسيارة ، وكان

عدم نطق المحكمة الى اسبظهار هذا انركن في جريمة المادة ٣١٦ مكررا ثالثا
عقوبات والدى برشح له الواقعة كما اوردتها يصم حكمها بالقصور مما يتعين
بقضه

(١٩٧١/١٢/٦ احكام النقض بس ٢٢ في ١٦٩ ص ٦٩٧)

مادة ٣١٦ مكررا رابعا

يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع اثناء الغارات الجوية ،
وتكون العقوبة الاشغال المؤقتة اذا توافر فى الجريمة ظرف من الظروف
المشددة المنصوص عليها فى المادة ٣١٧ .

فاذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه او التهديد باستعمال سلاح تكون
العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

- اضيفت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ الصنادق فى ١٩٧٧/١١/٢٥ ونشر فى
١٩٧٧/١١/١٠ .

- راجع ما جاء بالذكرة الايفساحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تحت المادة ٧٨ .

مادة ٣١٧

يعاقب بالحبس مع الشغل

(أولا) على السرقات التى تحصل فى مكان مسكون او مغذ للسكنى
او فى ملحقاته او فى احد المجلات المعدة للعبادة .

(ثانيا) على السرقات التى تحصل فى مكان مسور بحائط او سياج
من شجر اخضر او حطب يابس او بخنادق ، ويكون ذلك بواسطة كسر من
الخارج او تسور او باستعمال مفاتيح مصطنعة .

(ثالثا) على السرقات التى تحصل بكسر الاختام المنصوص عليها فى
الباب التاسع من الكتاب الثانى .

(رابعا) على السرقات التى تحصل ليلا .

(خامسا) على السرقات التى تحصل من شخصين فاكتر .

(سادسا)

(سابعاً) على السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة اضراراً
بمخدوميههم أو من المستخدمين أو الصناع أو الضبيان في معامل أو حوانيت
من استخلموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة .

(ثامناً) على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء
المذكورة بصفتهم السابقة .

(تاسعاً) على السرقات التي ترتكب أثناء الحرب على الجرحى حتى من
الأعداء .

- نصت الفقرة السادسة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٢/٨/١٩٨٠ ، ونشر
في ١٣/٨/١٩٧٠ .

- أضيفت الفقرة تاسعاً بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ٢٥/٣/١٩٤٠ ، ونشر
في ٢٨/٣/١٩٤٠ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تحت المادة ٥٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ تحت المادة ٢٥١ مكرر .
- المادة ٦/٣١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

على السرقات التي تحصل من شخص واحد ، يكون حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

الأحكام

الظروف المشددة

١ - المسكن

٤٠٤١ - تستند خربة المسكن من حرمة الحياة الخاصة لصاحبه
فكل مكان يخاص يقيم فيه الشخص بصفة مؤقتة أو دائمة هو مسكن ولو لم
يكن مكتملاً إذ لم يكن به نوافذ وأبواب .

(٤/٦/١٩٨٦ ط ٦٧٤ لسنة ٥٦ ق)

٤٠٤٢ - ان القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التي
تقع في المنازل أن يكون المنزل مسكوناً فعلاً ، بل يكفي أن يكون معداً
لكسكني فقط .

(١١/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٦ ص ٤٢٩)

ب - الكسر

٤٣٠٤ - الكسر المعتبر ظرفا مشددا للسرقة يتحقق باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق . فاذا كان الحكم قد أثبت أن السارقين قد استعملوا العنف في فتح باب مخزن ليسلا باستخدام مسطرة في نزع الجمع دون مساس بالحتم واعادته عقب السرقة فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٨/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٥ ص ٨٠٩)

ج - التسور

٤٤٠٤ - التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

(١٥/١٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٨ ص ١٠٦٨)

٤٤٠٥ - من المقرر أن التسور المعتبر ظرفا شديدا للسرقة هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته يستوى في ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب الى الداخل من نافذة أو شرفة أو الهبوط اليه من أية ناحية . التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها .

(١٣/٦/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٠ ص ٧٩٦)

٤٤٠٦ - التسلق هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته يستوى في ذلك استعمال السلم أو الصعود على الجدار أو الوثب الى الداخل من نافذة أو الهبوط اليه من أية ناحية .

(١٥/٥/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩١ ص ٥٤٩)

٤٤٠٧ - انه لما كان التسور ظرفا ماديا مشددا للعقوبة في جريمة السرقة التي ترتكب بواسطته فان فعله يعد بدءا للتنفيذ فيها لارباطه بالركن المادي للجريمة

(١٥/٥/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩١ ص ٥٤٩)

د - الليل

٤٨٠ ٤ - تحديد وقت وقوع الحادث من الليل أو بالنهار واثبات ظرف خيل المتهمين للسلاح هو مما يستقل به قاضي الموضوع بغير معقب .
(١٤/١١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٤ ص ١٠٨٩)

٤٩٠ ٤ - ان توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .

(٣٠/١/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٩٠ ص ٢٧٧)

٥٠٥ ٤ - ان قانون العقوبات اذ نص على الليل ظرفاً مشدداً للسرقة (المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧) ولقتل الحيوان والإضرار به (المادة ٣٥٦) ولإتلاف الزراعة (المادة ٣٦٨) ، ولا انتهاك حرمة ملك الغير (المادة ٣٧٢) الخ . دون أن يحدد بدايته ونهايته ، قد أفاد أنه إنما قصده به ما توضحه الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها . ولو كان الشارح قد قصد معنى آخر لأفصح عنه . كما فعل حتى النهاية من قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية بمثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهي قبل شروقها بساعة . وما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم والمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبر الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق وأن الشارح قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير عن القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها ، ومع ذلك فإن التفرقة بين ما يقع على أثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع في باقى الفترة التي تتخللها ليس لها في الواقع وحقيقة الأمر ما يبررها . وإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقابل أى قبل شروق الشمس وبناء على ذلك عد الحادث شروعا في جنابة سرقة على أساس توافر ظرف الليل فإنه لا يكون قد أخطأ .

(٤/١١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ح ٧ ق ٤٠٧ ص ٣٩١)

٥١٠ ٤ - مسألة كون الجريمة وقعت ليلاً مسألة تتعلق بالوقائع

ولقاضي الموضوع الفصل فيها نهائيا .

(١٩١٥/٦/٢٦ المجموعة الرسمية سن ١٧. ق ٣٥ ص ٥٥)

٤٠٥٢ - يعتبر ظرف وقوع الجريمة . لئلا من المسائل المتعلقة بالموضوع تفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع .، خصوصا وأنه لا يوجد تعريف قانوني « لليل » ، وبناء عليه فلا يعد من الأوجه الموجبة لنقض الحكم القاضي بالإدانة في جريمة سرقة حصلت ليلا طبقا للمادة ٢٧٣ عقوبات إذا لم يذكر فيها ساعة ارتكاب الجريمة .

(١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية سن ١١ ص ١٢١-١٢٠) .

هـ - تعدد الجناة .

٤٠٥٣ - يكفي لتوفير ظرف تعدد الجناة المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات وقوع السرقة من شخصين فأكثر .

(١٩٧٨/٥/٧ أحكام النقض سن ٢٩ ق ٨٨ ص ٤٧٤)

٤٠٥٤ - لا يشترط القانون لتطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ ع الحكم على شخصين أو أكثر لارتكاب جريمة السرقة ، بل يكفي مجرد وقوع الجريمة من شخصين أو أكثر ولو لم يعرف إلا أحدهم . وعلى ذلك فبراءة أحد المتهمين لا تمنع من تطبيق هذه الفقرة على المتهم الثاني ما دام قد ثبت في الحكم مساعده آخرين له في ارتكاب السرقة .

(١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج. ١. ق ٣٠ ص ٥٦) .

و - الخدم

٤٠٥٥ - إذا لم يثبت توفر أحد الشروط المشددة لعقاب السرقة الواقعة من الخدمة فمن الخطأ تطبيق المادة ٢٩٢ عقوبات ويتعين الحكم بالمادة ٣٠٠ منه .

(١٨٩٨/٥/٢٨ الحقوق سن ١٣ ق ٩٣ ص ٣٠٣)

٤٠٥٦ - لا تنطبق المادة ٢٩٢ عقوبات في السرقة على الزبال

لأنه لا يعتبر من الخدمة المبينين في المادة المذكورة .
(١٨٩٧/١/٣٠٠ الحقوق س ١٢ ق ٥٠ ص ٢٢٥)

ز - المحترفون بالنقل

٤٠٥٧ - ان المادة ٣١٧/٢ عقوبات صريحة في اعتبار الاختلاسات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو أحد أتباعهم ، اذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة من قبيل السرقة واعطائها حكمها بالرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلسه عند وقوع الاختلاس . واذن فليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق بتقديم دليل كتابي على وجود هذا المال تحت يد سارقيه ، بل يخضع الاثبات في هذا الأمر الى قواعد الاثبات في المواد الجنائية عامة .
(١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٤٩ ص ١٢٩)

٤٠٥٨ - ان المادة ٣١٧/٣ عقوبات صريحة في عدم الاختلاسات التي تحصل من « المحترفين بنقل الأشياء في العربات ٠٠٠ » من قبيل السرقة واعطائها حكمها على الرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلسه عند وقوع فعل الاختلاس .

(١٩٤٦/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج. ٧ ق ١٢٣ ص ١١٥)

من أحكام محكمة الموضوع

٤٠٥٩ - ان ما ورد في المادة ٢٩٦ عقوبات من قوله « اشتراك عدة أشخاص » يفهم منه صراحة قصد القانون أن يكون فعل السرقة حاصلًا عن العدد المعروف لغة بالجمع ، أي الذي يبتدىء من ثلاثة فما فوق . وقد خرج المثني بذلك لأن له تعبيرًا آخر كشخصين مثلاً . أما كون اللغة الفرنسية المأخوذ من قانون أهلها القانون المصري لا يوجد فيها صيغة للمثنى ، وأن كلمة عدة فيها تعني اثنين فصاعداً ، وأن شراح القانون الفرنسي يرون أن وقوع السلب من شخصين اثنين كاف لجعل الواقعة جنحة تنطبق على المادة ٣٨٨ من قانونهم المقابلة للمادة ٢٩٦ من قانوننا ، فكل ذلك مما لا يعتد به ما دام النص صريحاً عندنا .

(جنح سوهاج ١٨٩٩/٣/٧ الحقوق س ٤ ق ٤٥ ص ١٠١)

٤٠٦٠ - ان المواد ٢٨٧ الى ٢٩٢ من قانون العقوبات المحددة لدرجات التشديد تكون في مجموعها القانون العام فيما يختص بالسرقه فهي تنطبق على جميع انواع السرقات بما فيها السرقات المخصوصة المنصوص عنها في المواد ٢٩٤ الى ٢٩٦ متى توفرت في هذه الظروف المشددة المنوه عنها في المواد السالف ذكرها .

(استئناف مصر ١٩٠٠/٣/٨ المجموعة الرضفنية:س ٢ ص ١١١)

٤٠٦١ - الليل الوارد ذكره في المادة ٢٧٤ عقوبات لا يراد به الا الليل التام فلا تعد السرقة التي تقع في الفجر حاصلة ليلا .

(دشنا الجزئية ١٩٠٤/٧/١٧ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٣١ ص ٦٩)

مادة ٣١٨

يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابقة ذكرها .

مادة ٣١٩

- الفيت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .
- مادة ٣١٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنيهين مصريين اذا كان المسروق غلالا او محاصيل اخرى لم تكن منفصلة عن الارض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصرية .

حكماء

٤٠٦٢ - يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح النص - أن يكون الفعل في الأصل حنحة أى من السرقات العادية التي ينطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما اذا كان الفعل يكون جنایة فلا يمكن أن يسرى عليه الظرف المخفف .

(١٩/١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤ ص ٥١)

٤٠٦٣ - إذا كانت سرقة المحصولات غير المنفصلة عن الأرض من شخص واحد فهي مخالفة عقابها بمقتضى المادة ٣٥٠ عقوبات ، وأما إذا كانت من أكثر من شخص فهي جنحة عقابها بمقتضى المادة ٢٩٦ عقوبات .
(١٨٩٧/٤/٢٤ الحقوق سن ١٢ ق ٧٥ ص ٢٤١)

من أحكام محكمة الموضوع

٤٠٦٤ - ان تطبيق المادة ٢٩٥ عقوبات يستلزم ان تكون المحصولات المنقطعة (المسروقة) باقية في الغيط ، فمتى نقلت وسرقت بعد ذلك لا يكون الفعل منطبقاً على المادة المذكورة ولا يفتح التمسك بما جاء في المادة ٢٩٥ المذكورة من قولها « أو سرق حبوباً في آلة الطحن » ، لأن هذه العبارة خطأ في الترجمة ، إذ ان الأصل الفرنسي لتلك المادة في القانون المصري ليس فيه آلة ولا طحن ، مما يشعر بان الفرض ان تكون الحبوب في طاحون ، بل المراد ان تكون الحبوب موضوعة على بعضها بشكل مخروطي وهو المسمى عند بعض الأهالي « غرصة » وعند بعضهم الآخر « صبرة » ويؤيد هذا التغيير ترجمة المرحوم قدري بأشكال المادة ٣٨٨ عقوبات من قانون نابليون المطابقة للمادة ٢٩٥ عقوبات مصرى حيث قال « أو سرق شيئاً من صبرات الغلال » وهذا هو النص الفرنسي للعبارة المذكورة وبما ان وضع الحبوب على صورة صبرات انما يكون في الغيط وملحقاتها كالجزور فسرقة الحبوب بعد نقلها من هذه الأماكن ينطبق على المادة ٣٠٠ لا على المادة ٢٩٥ .

(تنج ملوى ١٨٩٧/١٢/٢٩ الحقوق سن ١٤ ق ٣٦ ص ٧٨)

٤٠٦٥ - سرقة غلال من الجرن بعد نقلها اليه من الغيطان هي سرقة يعاقب عليها بالمادة ٣٠٠ لا بالمادة ٢٩٥ من قانون العقوبات .

(سوهاج الجزئية ١٩٠٢/٦/٣٠ المجموعة الرسمية سن ٤ ق ١٠٨ ص ٢٤٠)

٤٠٦٦ - سرقة القطن الذي لا يزال غير منفصل عن الأرض اذ وقعت من عدة أشخاص تدخل تحت حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات لا تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٩١ أو الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢

ولو وقعت الواقعة ليلا وكان أحد الجارمين حاملا سلاحا .

(استئناف ١٥/٢/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٧٣ ض ١٩٦)

مادة ٣٢٠

المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سبينة على الأقل أو سنتين على الأكثر .

الأحكام

٤٠٦٧ - ان المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تشترط لكي يحكم يعقوبة المراقبة التي نصت عليها أن يكون المحكوم عليه عائداً ولحكم عليه بالحبس في جريمة سرقة قامة .

(٢٢/٦/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٤ ض ٦٨٨)

٤٠٦٨ - لا يجوز قانوناً الحكم بوضع النساء تحت مراقبة البوليس ذلك بأنه ان كانت المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات تجيز في حالة العود وضع المحكوم عليه بالحبس لسرقة تحت مراقبة البوليس ذكراً كان ذلك المحكوم عليه أم أنثى الا أن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي منعت سريان أحكام هذا القانون على النساء وعلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة قد خصصت هذا اليوم . وهذا القانون وإن كان عنوانه يفيد أنه خاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم الا أنه شامل لجميع أحكام المراقبة البوليسية ومنها المراقبة التي يقضى بها بحسب أحكام قانون العقوبات سواء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٧ عقوبات أو غيرها .

(٧/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٢ ض ٣٦٨)

٤٠٦٩ - ان الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ عقوبات وإن كانت تقضى باعتبار السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنجا متماثلة من حيث العود الا أن نتيجة هذا الاعتبار قاصرة على تشديد العقوبة الأصلية المقررة للجريمة تشديداً في حدود المادة ٤٩ فقط . أما مراقبة البوليس للمجرم فهي عقوبة إضافية لا تطبق الا حيث يقضى بها القانون . وقد قضى بها القانون في مادتي ٢٧٧ و ٢٩٣ عقوبات على العائد الذي يحكم عليه في سرقة أو نصب

ولم يقض بها على العائد الذي يحكم عليه لتبديد من المنصوص عليه
بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

(١٩٢٩/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦٨ ص ٣١٠ ،
١٩٣٠/٥/١٥ ج ٢ ق ٣٩ ص ٣٢)

٧٠ - تنص المادة ٢٧٧ عقوبات على أن مدة المراقبة التي يحكم
بها على السارق العائد لا تكون أقل من سنة ، فإذا حكمت المحكمة عليه بأقل
من ذلك وجب نقض الحكم وتصحيحه بما يوافق القانون .

(١٩٢٩/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٦ ص ٣٠٥)

٧١ - لتطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات - التي تجيز في حالة العود
وضع المحكوم عليه تحت المراقبة - يجب على المحكمة أن تبين في حكمها
الأحكام التي صدرت على المتهم والتي تعتبره من أجلها عائدا وفقاً لنص
المادة ٤٨ عقوبات ، فإذا لم تبين في الحكم سوابق المتهم تعين نقضه .

(١٩٢٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٢١ ص ١٤٦)

٧٢ - لا يجوز وضع متهم لشروع في سرقة تحت مراقبة
البوليس استناداً على المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات لأن هذه المادة خاصة
بجواز وضع المجرم عليهم بالحس في السرقات تحت المراقبة .

(١٩٢٧/٢٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٣٦ ص ٧٨)

٧٣ - العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ عقوبات وهي
وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس في حالة العود للسرقة هي عقوبة
تبعية يجوز للمحكمة أن تحكم بها ولو لم تطلبها النيابة .

(١٩٢٣/٣/٦ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ١٠٢ ص ١٧٣)

مادة ٣٢١

يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحس مع الشغل
مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلاً .

- ألغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ ، وكان نصها : « أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا » .
- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام .

٤٠٧٤ - ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد مال فعلا ، ما دام أن نية الجاني قد اتجهت الى ارتكاب السرقة .

(١٥/٣/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠٠ ق ٧١ ص ٣٤٦ ، ٤/١٠/١٩٦٦)

٤٠٧٥ - ان ما انتهى اليه الحكم تتوافر به جريمة الشروع في السرقة كما هي مدونة به في القانون ، ذلك أن الطاعن اذ قام بمنع المتهم الآخر بوضع الورق المسروق على عربة النقل وحاول الخروج به من باب الجمر ك يكون بهذا قد تمدي مرحلة التحضير ودخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب جريمة السرقة التي اتفق على ارتكابها مع المتهم الآخر بحيث أصبح عبدولهما بعد ذلك باختيارهما عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير متوقع ، ويكون ما ارتكبهما سابقا على ضبطهما شروعا في جنحة السرقة .

(٧/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٨ ص ٤٧٤)

٤٠٧٦ - نص المادة ٣٢١ من قانون العقوبات عام ينطبق غسلى الشروع في السرقات المعاقبة عليها بعقوبة الجنحة فينبسط بهنئة المثابة على ما نص عيه منها سواء في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ، فكان حكمه ممتدا على ما نص عليه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ .

(٤/١٠/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٦ ص ٦٩٤)

٤٠٧٧ - اذا خلص الحكم في بيان كاف الى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها في حق الطاعنة مما شهد به المجنى عليه وضبط حافظة النقود معها ، فلا يعيبه عدم تحدته صراحة عن نية السرقة .

(١٦/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥)

٧٨٠ هـ - متى كان المتهم قد توصل الى اختلاس بعض الاقطان من عنبر الغرفة بالشركة ووضعها في أكياس بفناء المحلج وكتب عليها اسم أحد التجار وإثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر اثباتا للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الاقطان بعد حلجها ، فان ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة .

(١٩٥٨/١/٢٥ أحكام النقض س ٩ ق ١٧ ص ٦٨)

٧٩٠ هـ - متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها الا بدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون الحكم اذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئ القانون في شيء .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٣ ص ١٣٢٠)

٨٠ هـ - اتيان الجاني شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكفي لاعتبارها شارعا في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة .

(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٧ ص ٥٥١)

٨١ هـ - اذا كانت الواقعة هي أن المتهم دخل الى منزل مسكون ليلا وكان يحمل معه أدوات مما يستعمل في فتح الأبواب وكسرها ثم ضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة ، فهذه الواقعة تعتبر شروعا في جناية سرقة ، اذ أن الأفعال التي صدرت من المتهم تعد من الأعمال المؤدية مباشرة الى ارتكاب هذه الجريمة ولا يصح اعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٥ ص ٩٧٩)

٨٢ هـ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم (تمورجي) كسر قفل باب مخزن المستشفى الأميرى المسلمة أمتعته الى معاون المستشفى بوصفه أمينا عليه وأخذ بعض البطاطين المحفوظة وحملها الى العنبر الذي يشتغل هو ممرضا به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى وبعضا تحت

فراش تلك الأسرة ودنك بقصد اختلاسها . فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الشروع في السرقة إذ أن تقسل البطاطين من المخزن الذي كانت محفوظة به إلى العنبر الذي يشتغل به المتهم وإخفاءها فيه على ذلك النحو هو من الأفعال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحقق به إخراجها من حيازة الأمين عليها وجعلها في قبضة الجاني تمهيدا لإخراجها كلية من المستشفى .

(١٢/٥/١٩٥٢ أحكام النقض بس ٣ ق ٣٤١ ص ٩١٥)

٨٣٠ - تسور منزل بقصد السرقة منه يُعتبر شروعا قانونيا فيها لا مجرد عمل من الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها ، ذلك بان المنازل حرم آمن لا يجوز لأحد دخولها إلا برضاء أصحابها أو في حدود القانون ، فالمجرم الذي يقصد السرقة تنتهي أعماله التحضيرية إلى تسور المنزل بحيث لو تخطى هذا السور بنقبة أو تسور وصار في هذا الحرم الآمن الذي لا حق لأحد فيها غير أهله في الوجود فيه ، سواء أكان وجوده في داخله أم فوق سطحه ، فإن مجرد فعله هذا لا يمكن اعتباره شيئا آخر غير بدءه في تنفيذه فكرته الإجرامية . فإذا ما فوجيء وهو على تلك الحال فاضطر على الرغم منه للهرب قبل البحث في المنزل على الشيء المقصود سرقة وقبل تناوله أيام فلا يستطيع الادعاء بأنه لم يأت إلا مجرد عمل تحضيرى .

(١٨/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٠ ص ٢١٧)

٨٤٠ - لا تشريب على محكمة الموضوع إذا هي اعتبرت الشروع في جريمة السرقة متوافرا من اقتحام المتهمين لسور أحد المصانع ، وهو من الأسلاك الشائكة ، ووجدوهما داخل حرم المصنع على بعد أمتار من بنائيه وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود بسبق حصول سرقة عن طريقها ومن ضبط آلات مع واحد منهما مما يستعمل للكسر .

(١٧/٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٣ ص ٢٩٤)

٨٥٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم (وهو خادم في صيدلية) أخذ بعض أدوية ونقها من المكان المعد لها إلى المكتب الموجود بالمخزن ، ثم جاء آخر ودخل المخزن فأعطاه الخادم بعض هذه الأدوية فأخذها وانصرف ، فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الشخص الآخر لم يكن إلا شروعا في سرقة ، أما ما وقع من هذا الآخر فإنه سرقة تمت بأخذ الأدوية

• وخروجه بها من الصيدلية •

(١٩٤٢/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥ ص ٥٠)

٨٦ - ٤٠ - إذا كان المتهم قد سرق قرطاً على أنه من الذهب وهو من نحاس (لأن المجنى عليها استبدلت بقرطها الذهبى قرط انحاس الذى سرق) فان الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة للقرط الذهبى شروعاً فى سرقة •

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦١ ص ٥١٣)

٨٧ - ٤٠ - يعتبر شروعاً فى سرقة أى فعل من الأفعال الموضلة للسرقة المحدد لقصد المتهم بذاتها وبما يقارنها من الأحوال بحيث لا يشك فى اتجاه قصد الفاعل الى السرقة ، وعلى ذلك فمحاولة المتهم كسر قفل دكان به بضائع وكونه من معتادى ارتكاب السرقات هو بدء فى ارتكاب السرقة ، إذ ليس من الضروى للبدء فى السرقة أن يفتح جرز المشروق بالفعل وأن تصل يد المتهم اليه •

(١٩٢٧/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٣١ ص ٧١)

من أحكام محكمة الموضوع

٨٨ - ٤٠ - يكفى لتوفر الشروع أن يبدأ فى التنفيذ بأعمال محسوسة يظهر منها جلياً قصد الفاعل فى ارتكاب الجريمة حتى ولو كان اتمامها فى ذاك الوقت مستحيلاً لأسباب خارجة عن ارادته • فلذلك اذا كسر شخص خزانة بقصد السرقة ووجدتها خالية اعتبر عمله شروعاً فى سرقة •

(استئناف أسيوط ١٩١٤/١٢/١٢ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٦٥ ص ١٢٦)

٨٩ - ٤٠ - لا تتم جريمة السرقة الا بنقل مال الغير نقلاً تاماً • وقد حكم أن من يفاجأ فى موضع ومعه الشئ الذى سرقه منه لا يعاقب الا للشروع فى السرقة •

(طهطا الجزئية ١٩١٥/١/٥ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ١٠١ ص ١٦٥)

مادة ٣٢١ مكررا

كل من عثر على شيء أو حيوان فاقد ولم يرده الى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه الى مقر الشرطة أو جهة الادارة خلال ثلاثة ايام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تجاوز سنتين اذا احتبسه بنية تملكه .

أما اذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغیر نية التملك فتكون العقوبة الغرامة التي لا تجاوز مائة جنيه .

- أضيفت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢

- ألغيت المادة الأولى من دكریتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الأشياء المفقدة وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

٤٠٩٠ - من المقرر أنه يجب لتطبيق أحكام السرقة في آحوال العثور على الأشياء الضائعة أن تقوم لدى من عثر على الشيء نية تملكه ولو كان بعد العثور عليه .

(١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٨ ص ١٢٩)

٤٠٩١ - لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند المتهم حال عبثه على الشيء ، بل يكفي أن تكون قد توافرت لديه بعد ذلك الوقت .

(١٩٦٢/١٢/٣١ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١٦ ص ٨٩١ ، ١٩٤١/٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٤ ص ٣٩٥)

٤٠٩٢ - ان حرية اختلاس الشيء الضائع تتحقق ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩٥ ص ٢٤٨)

٤٠٩٣ - ان نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من دكریتو ١٨٩٨/٥/١٨ لا يمنع من رفع الدعوى العمومية بجريمة السرقة ولو لم تكن

المهلة المعينة فيها لتسليم الشيء الذي عثر عليه او التبليغ عنه قد انقضت
بمضى كانت نية التملك متوافرة لدى المتهم

ر.س.ب. (١٧/١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٩ ص ٣٨٦
١٩٤٠/٤/٨ ج ٥ ق ٩٢ ص ١٦٥)

٤٠٩٤ - ن.د. ان. ما جرى عليه القضاء من اعتبار حبس انشيء الضائع
بنية تملكه عند العثور عليه في حكم السرقة يقتضى تطبيق جميع احكام
السرقة عليه . وهذا يلزم عنه ان يعد من يخفي الشيء بعد العثور عليه وهو
عامل بحقيقة الامر منه مرتكبا لجريمة اخفاء اشياء مسروقة .

(٣١/٥/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠٦ ص ٢٧٧)

٤٠٩٥ - ان قانون الاشياء الضائعة الصادر في ١٨/٥/١٨٩٨
بعد عدم التبليغ عن العثور على الشيء الفاقده مخالفة لمجرد عدم حصوله في
الوقت المعين . اما اذا كان حبس الشيء بقصد تملكه فانه يكون اختلاسا
تعال العقوبة عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ عقوبات .

(٣/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٦ ص ٢٢٢)

٤٠٩٦ - من وجد شيئا ضائعا واستولى عليه بنية تملكه فهو
سارق ويجازي طبقا للمادة ٢٧٥ من قانون العقوبات .

(٢٦/٦/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٣٦ ص ٥٦)

من احكام محكمة الموضوع

٤٠٩٧ - اذا عثر شخص على شيء والتقطه ثم استلمه منه آخر
ولي بطريق الخطأ أو الغش أو ادعاء الملكية كذبا فلا يعتبر هذا الآخر سارقا
لعدم توفر ركن الاختلاس الذي ينفيه التسليم انما يجوز اعتباره مخميا
لاشياء مسروقة مع علته بسرقتها ومعاقبته بالمادة ٢٧٩ بشرط ان يكون
ملتقط الشيء نفسه يستحق العقاب وان يكون المستلم قد اخذه وهو عالم
بالظروف .

(استئناف ص ١٩٢٦ ٩/٢٩ المجموعة " س ٢٧ و ٩٦

ص ١٤٤)

مادة ٣٢٢

- الفيت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٧/٦/١٩٤٧ ونشر في ١٩/٦/١٩٤٧

- مادة ٣٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

كل من أخفى أشياء مسروقة نفع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة .

- المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ :

ان الجرائم التي تقع على المسالك تنفق في الأثر وأن اختلاف الوسيلة إليها ، فليس من المقبول قصر العقاب على من يخفي الأشياء المسروقة وحدها دون الأشياء المتحصلة من جرائم الجرائم ، وخصوصا أن قواعد الاشتراك العامة قد لا يمكن معها معاقبة من يؤول إليه المال المتحصل من الجريمة مع علمه بذلك .

وقد كانت المادة ٦٩ من قانون العقوبات القديم تتناول بالعقاب من يخفي الأشياء المسلوقة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جناية أو جنحة وتعتبره شريكا للفاعل الأصلي ، ولم يفي ذلك تنفق مع القانون الفرنسي وبعض التشريعات الحديثة .

لذلك رؤى أن يستبدل بالنص الحالي للمادة ٣٢٢ النص المقترح ليتناول تلك الحالة بالعقاب ، وإذا أن هذا النص قد صار أقرب إلى جرائم الباب الرابع من قانون العقوبات منه إلى الباب الثامن الخاص بالسرقة والاعتصاب لامتداد حكمه إلى غير السرقة من الجرائم فقد رؤى أن يكون وضعه تأليا للمادة ٤٤ .

من أحكام محكمة الموضوع

٩٨٠٤ - إذا أخفت الزوجة في المنزل أشياء سرقها زوجها مع علمها بالسرقة فلا عقاب عليها بالمادة ٢٧٩ عقوبات لاخفائها أشياء مسروقة وذلك لأنه نظرا لعلاقة الزوجية وبفروضها ليس في استطاعة الزوجة أن تعارض زوجها أو تبلغ عنه ، وأنه ليس للزوجة أن تمنع زوجها من التصرف حسبما يشاء في منزله ؟

(استئناف بنى سويف ١٦/٤/١٩١٣ المجموعة الرسمية ص ١٤
ص ٢٦٩)

مادة ٣٢٣

اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلها من مالها .

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة
بالاعفاء من العقوبة .

الأحكام

(راجع أيضا الأحكام الواردة تحت المادة ٣٤٢)

٤٠٩٩ - يعد السارق الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس
فعلا مماثلا للسرقة ، والاختلاس الواقع من المالك الحارس فعلا مماثلا لحيانة
الإمانة ، إذ لولا هذا لاكتفى السارق بميادته واحدة تعاقب على جريمة اختلاس
المحجوزات .

(١٨/٢٠/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٧٤ ص ٧٦٦ ،
٢٩/١١/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٨ ص ٣٤٣)

٤١٠٠ - ان المادة ٣٥٣ اذ نصت بعبارة عامة على أن اختلاس
الاشياء المحجوزة في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالها قد افادت أن
هذا الاختلاس - اذا وقع من غير الحارس - يكون كالسرقة من كل الوجوه ،
وأن مختلس الأشياء المحجوزة كالسارق في جميع الأحكام ، فتوقع عليه
العقوبات المقررة للسرقة مع مراعاة تنويعها تبعا للظروف المشددة التي قد
يقترب بها فعل الاختلاس ، فتشدد عليه بسبب العود . يؤيد ذلك ما جاء
في تعليقات نظارة الجنايات على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ المقابلة
للمادة ٣٢٣ الحالية من أن النص « جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص
معاقبا عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات » .

(٢٩/١٢/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٨ ص ٣٤٣)

٤١٠١ - الاختلاس في معنى المادة ٣٢٣ عقوبات لا يقتصر على
مدلوله المعروف في جريمة السرقة أي انتزاع الحيازة ، بل يراد به كل فعل
يعد غرقلة في سبيل التنفيذ .

(٨/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٠ ص ٤٧٣)

٤١٠٢ - يصلح للمحكمة أن تستند - في صدد اثبات علم المتهم
في جريمة اختلاس المحجوزات بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة - إلى

أقوال الحارس في هذا العلم ، ولا يجوز القول بأن اثباته لا يكون إلا بالكتابة :
(١٩٤٣/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١١٥ ص ١٦٦)

٤١٠٣ - لا يشترط لتوفر جنحة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يكون الشخص الذي حجزت منقولاته قد أعلن بالحجز ، بل يكفي أن يثبت علمه به .

(١٩٢٦/١/٤ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٦١ ص ١٠٣)

٤١٠٤ - اختلاس المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء على السلطة التي أوقعتة . ويكون العقاب واجبا ولو كان تحفظيا لم يحكم بتثبيته في الميعاد المقرر في القانون طالما لم يصدر حكم بإطلاقه ، ثم ان وفاء الدين بعد تمام الاختلاس لا ينفي الجريمة ولا يخلو المختلس من العقاب .

(١٩٤٣/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٢٧ ص ١٨٦ ، ١٩٤٣/٢/٢٢ ق ١٢٠ ص ١٧٠ ، ١٩٤٣/٢/١٥ ق ١١١ ص ١٦١)

٤١٠٥ - ان في أخذ المالك حقه بنفسه وفي اختلاسه متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهرا على السلطة التي أوقعتة .

(١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٠ ص ١٢٣)

٤١٠٦ - يقع تحت طائلة العقاب من يختلس متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره ، ولا يشفع له أنه إنما أراد استرداد ماله المحجوز عليه ، فان أخذ الإنسان حقه بنفسه غير جائز ، وأخذ المالك متاعه ، مع علمه بتوقيع الحجز عليه ، مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهر على السلطة التي أوقعتة .

(١٩٤٢/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٢ ص ١٤)

٤١٠٧ - وجود الحارس لا يمنع من عقاب المالك بمقتضى المادة ٢٨٠ بحقوقات اذا كان هو الذي تصرف في الأشياء المحجوزة برغم وجود الحارس

ولم يقدّمها يوم البيع .

(١٩٥١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦١ ص ٢١٨)

٨٠-٤١ - مفاد نص المادة ٢٢٣ عقوبات أن الشارع قد اعتبر اختلاس الأشياء المحجوزة في حكم السرقة وأن المختلس كالسارق في جميع الأحكام فتوقع عليه العقوبة المقررة للسرقة . ولما كان نص المادة سبالة الذكر يؤدي إلى أن جريمة اختلاس المحجوزات ، وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتيباً على ذلك فإنه لا محيل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة . بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسباحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة ، ذلك أن الشارع ينص على السرقة مجتدة في هذه المادة الأخيرة يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريمة احراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها .

١٠٠-١٩٦٦/١/١٠ أحكام النقض من ١٧ ق ٧ ص ٤٢ ، ١٩٥٨/٥/١٢

س ٩ ق ١٣٠ ص ٤٨٣)

٩٠-٤٢ - أن المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات إنما وضعت لحماية المحجوزات القضائية والإدارية ، وقد اجتبط في وضع نصها تمام الاحتياط حتى يكون عاماً شاملاً لكل صور الاختلاس مهما تكن صفة المختلس ، فهي من جهة تقرر في الفقرة الأولى منها اعتبار اختلاس الأشياء المحجوزة عليها في حكم السرقة ولو كان المختلس هو المالك وذلك استندراكاً على حكم المادة ٢٦٨ التي تشترط أن يكون المسروق مملوكاً للغير ، ومن جهة أخرى تأمر في فقرتها الثانية بعدم تطبيق المادة ٢٦٩ المتعلقة بالاعفاء من العقوبة في دعاوى اختلاس الأشياء المحجوزة أمراً عاماً مطلقاً لا قيد فيه ولا تخصيص . فإذا اختلس ابن جاموسة لوالده حوزة والدته لدين نفقة لها على زوجها (والد المتهم) فلا وجه لاعفاء المتهم من العقوبة بمقولة أنه ابن الدائنة المحتاجة ، وأن كل ما أضعاه على والدته هو قيمة دين النفقة الذي فوته

عليها بسبب سرقة للجاموسة المحجوزة ، وانه في حل من ذلك بموجب المادة ٢٦٩ ما دام هو ابنها .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٤ ص ٦٥)

٤١١٠ - حجز الماشية الحبل يشمل البنتاج الذي في بطنها لتبعيته للأصل ، فاذا حصل تهديده بعد ولادته سرت على المبتدأ أحكام القانون الخاصة بتبديد الأشياء المحجوزة .

(١٩١٩/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٨٧)

من أحكام محكمة الموضوع

٤١١١ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي تفرض عقوبات السرقة على المدين المحجوز عليه أو غيره من الأشخاص الذين يختلسون الأشياء المحجوز عليها ليست حالة من أحوال السرقة ولكنها جريمة مستقلة في نوعها ، فالزوج الذي اختلس أشياء في الحجز كان هو الحارس عليها لا يجب بناء على ذلك أن ينال الامتياز الممنوح بمقتضى المادة ٢٨٦ عقوبات ولو أن الأشياء المذكورة ملك لزوجته .

(الموسكى الجزئية ١٩٠١/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٤٧ ص ١٤١)

٤١١٢ - اختلاس الأشياء المحجوز عليها إداريا كان أو قضائيا تعتبر سرقة طبقا لنص المادة ٢٨٠ عقوبات ، فاذا اقترن الاختلاس باكراه تكون عقوبته كعقوبة السرقة باكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٧١ من القانون المذكور وحينئذ لا تدخل في اختصاص محاكم الجناح .

(أدفنو الجزئية ١٩١٣/١٢/١٠ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١١٤ ص ٢٢٧)

٤١١٣ - ان المادة ٢٨٠ عقوبات التي تعاقب على اختلاس الأشياء المحجوزة تنسرى أيضا على حالة اختلاس الأشياء الموضوعة تحت يد حارس قضائي .

(العياط الجزئية ١٩١٨/٢/٤ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٩٤ ص ١٣٥)

مادة ٣٢٣ مكررا .

ويعتبر في حكم السرقة كذلك اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن
وهنها ضمانا لدين عليه أو على آخر .

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون إذا وقع
الاختلاس اضرازا بغير من ذكروا بالمادة المذكورة .

- أضيفت بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ الصادر في ١٣/٤/١٩٣٩ ونشر في ١٧/٤/١٩٣٩
- المذكرة الايفاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ :

الأصل في جرائم الاعتداء على المال أن الفعل لا عقاب عليه لو وقع من المالك أو برضائه ،
ولذا لا يعاقب المالك إذا اختلس أو بدد ما يملك . ومع هذا فقد عاقب المشرع على اختلاس
الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا ولو كان حاصلا من مالكها (مادة ٣٢٣ عقوبات)
كما عاقب المالك المعين حارسا على الأشياء المذكورة إذا اختلس شيئا منها (مادة ٣٢٤ عقوبات) .
ولقد زاد الشارع الفرنسي على هاتين الحالتين حالة أخرى وهي اختلاس الراهن للمتاع المرهون
وعاقب عليه في المادة ٤٠٠ عقوبات فرنسي المعدلة سنة ١٨٦٣ ، كما عاقب على تبديد الحاصلات
الزراعية وأدوات الزراعة المرهونة بموجب سند زراعي بالقانون الصادر في ١٨ يوليو
سنة ١٨٩٨ .

وتلك النصوص لا مقابل لها على الإطلاق في التشريع المصري ، وربما برر هذا النص
حيما مضى أن نظام التسليف كان في بؤاده محمدا لا يستأهل حماية المشرع ولا بتقرير العقوبات
لصيانة الرهن من عبث المدينين والراهنين ، على أنه لم يكن بد وقد اضطرر نظام التسليف
واتسعت حدوده من إضافة نص جديد إلى قانون العقوبات يسد هذا النقص بتقرير العقاب
على اختلاس الراهن للمتاع المرهون .

وإذا كان الفعل الذي يرد عليه العقاب يعتبر جريمة من نوع خاص ، وهو يعد أدخل
على معنى السرقة منه في غيرها من جرائم الاعتداء على المال فقد روعي أن يأتي هذا النص
في باب السرقة بعد المادة ٣٢٣ الخاصة باختلاس الأشياء المحجوز عليها .

ويقضى النص الجديد بأنه يعتبر في حكم السرقة اختلاس الأشياء المنقولة الواقع من
وهنها ضمانا لدين عليه أو على آخر .

وينبنى على أن هذا الاختلاس يعتبر في حكم السرقة أن تنطبق عليه العقوبة المقررة
للسرقة في المادة ٣١٨ ، وأنه إذا اقترن بالظروف المشددة المذكورة في المواد ٣١٣ إلى ٣١٧
انطبقت عليه العقوبات المبينة في المواد المذكورة - كما ينبغي على ذلك أن تنطبق على هذا
الاختلاس أحكام المادتين ٣٢١ - ٣٢٢ الخاصتين بالشروع والاختفاء .

وتقضى الفقرة الثانية من المادة ٣٢٣ مكررة بعدم سريان أحكام المادة ٣١٢ إذا وقع
الاختلاس اضرازا بغير من ذكروا بالمادة المذكورة .

وقد قصد بذلك عدم الاعفاء من العقاب إذا كان المختلس قد اختلس أشياء مرهونة من زوجه أو أحد أصوله أو فروجه لشخص ثالث لأن الاختلاس في هذه الصورة ، وإن كان واقعا على مال مملوك للزوج أو الأصل أو الفرع إلا أنه يضر بهذا الدائن المرتهن الذي وضع النص الجديد لحمايته . وعلى العكس ينطبق الإعفاء إذا كان المختلس قد اختلس أشياء مرهونة منه لزوجه أو أحد أصوله أو فروجه .

مادة ٣٢٣ مكررا أولا

... يعاقب كل من استولى بغير حق وبدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

- أضيفت بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ١٩٨٠/٤/٩ ونشر في ١٩٨٠/٤/٢٤ تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية

عن مشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ :

١ - أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٨٠ إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية مذأ المشروع بقانون لنظره وتقديم تقرير عنه .

وقد عقدت اللجنة اجتماعا لهذا الغرض يوم السبت الموافق ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ حضره السيد الأستاذ المستشار أحمد أبو العز وكيل وزارة العدل لشئون التشريع .

واستعادت اللجنة في مسيل دراستها للمشروع أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ ، والقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ، والقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث كما استعادت تقرير لجنة الرد على برنامج الحكومة المؤرخ في ١٩٨٠/١/٩ وتوصيات اللجنة عن بيان السيد وزير العدل الذي القاه أمامها على سياسة الوزارة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٧ وتورد اللجنة تقريرها عن المشروع فيما يلي :

٢ - يتكون المشروع الوارد عن الحكومة من مادة واحدة تضيف مادة جديدة برقم (٢٣٢) مكررا أولا) إلى قانون العقوبات وذلك فضلا عن مادة النشر والنفاذ ، وتقضى المادة المضافة بعقاب كل من استولى بغير حق وبدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد حدثت المذكرة الأيضاحية مبررات استصدار المشروع بكثرة حوادث الاستيلاء على السيارات بدون نية تملكها بقصد استعمالها مؤقتا لصالح من يستولون عليها بدون وجه حق وذلك لقضاء نزهة أو حاجة وإعادتها إلى أماكنها أو التخل عنها في أماكن أخرى ، وقد ساعد على انتشار هذه الجرائم أن العقاب على جريمة السرقة يحتم توفر القصد الجنائي الخاص بها وهو الاختلاس بنية التملك ، وأنه رغم أن القضاء الجنائي قد استقر على الحكم على مرتكبي الجرائم المذكورة باعتبارها جرائم سرقة لوقود السيارة ، فإن الجاني كان يتخلص من العقاب بالدفع

بأنه لم يستعمل السيارة التي استولى عليها ولم يستهلك وقودا مملوكا لغيره ، وللردع عن ارتكاب هذه الجرائم فقد أعدت وزارة العدل المشروع متشعبة العقاب على « سرقة منافع السيارات » الذي ينطوي بذاته على عدوان على ملك الغير وقد تضمن قانون العقوبات أمثلة على هذه الجرائم منها جريمة كل من يركب إحدى وسائل النقل العام بدون مقابل والمعاقب عليها بالمادة (١٧٠ ع) .

وهذا هو المسلك الذي اتبعه التشريع في القانون الجنائي المقارن كما أن تقرير الحكم الجديد بمقتضى المشروع يدخل في باب التمييز المقرر طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية .
وقد وافقت اللجنة على المشروع من حيث المبدأ للاختيارات التي صلب بيانها فطلب تحقيقه من زرع وزجر عن ارتكاب نوع من الجرائم . أصبح يخشى أن يصبح ظاهرة فاضية تقتضى سرعة القضاء عليها وقد سبق أن طالبت اللجنة ولجنة الرد على بيان الحكومة وزارة العدل بسرعة التقدم بهذا المشروع بعد أن أشار إليه بيان السيد وزير العدل بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩ أمام اللجنة .

٣ - عدلت اللجنة اسم المشروع بإضافة عبارة تحدد رقم المادة المضافة إلى قانون العقوبات بمقتضاه .

وقد تحققت اللجنة من أن وضع المادة المضافة بحكم المشروع وباعتبار أنها تعاقب على فعل مؤثم يعد في حكم السرقة في قانون العقوبات برقم (٢٢٢ مكررا أولا) ويكون ردها مناسبا - حيث تعاقب المادة (٢٢٢) على اختلاس الأشياء المذولة الواقع ممن رهنها ضمانا لدين باعتبار ذلك في حكم السرقة .

.. كذلك فقد عدلت اللجنة صياغة نص المادة المضافة بالمشروع بما يحقق إيراد أركان الجريمة المعاقب عليها في النص قبل العقوبة المقررة على ارتكابها بما يكفل الإيضاح وقطعية الدلالة على أحكام هذه المادة .

وطبقا للصياغة التي اقترحتها اللجنة لهذه المادة فإنه يعاقب كل من يستولى بغير وجه حق على سيارة مملوكة للغير بدون نية التملك ، وطبقا لأحكام المادة (٤) من القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون المرور فإن السيارة هي المركبة ذات المحرك الآلي الذي يسير بواسطته ومن أنواعها السيارات الخاصة وسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب وسيارات النقل المشترك وسيارات النقل وأوتوبيس ، السياحة ... الخ ، فالاستيلاء على أي نوع من أنواع السيارات المذكورة بدون وجه حق يدخل تحت طائلة العقاب بالمادة الجديدة المضافة بالمشروع إلى قانون العقوبات .

٤ - وطبقا للصياغة التي اقترحتها اللجنة لهذه المادة فإن العقوبة توقع على كل من يستولى بغير وجه حق وبدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره أيا كان القصد من الاستيلاء ، ومن ثم فإنه كما يشمل الاستيلاء المعاقب عليه الاستيلاء للنزعة أو نحوها فإنه يدخل فيه الاستيلاء للكيد أو للتعطيل أو التعويق أو لأي غرض آخر ، والمقصود بالاستيلاء بدون وجه حق ألا يكون ثمة سند من القانون أو الاتفاق أو إذن من صاحب السيارة أو من يمثله قانونا بعيارتها بواسطة الغير لاستعمالها في غرض من الأغراض وبناء على ذلك

فان وجود السيارة فى حيازة « سايس الجراج » يحكم عمله فى نظائنها وحراستها او فى حيازة الميكانيكى « بسبب قيامه باصلاح فيها » لا يعد سندا يبرر الاستيلاء عليها بغير نية التملك للتنزه ولقضاء مصالح خاصة ، وبالتالى فان استيلاء اى من هؤلاء او من غيرهما ممن يؤمن على السيارة بسبب مهنته او حرفته - لاستخدامها فى اغراضه الخاصة وفى غير الأغراض المسجلة اليه من أجلها ولو بغير نية التملك يقع تحت طائلة العقاب بمقتضى النص الجديد .

٥ - ومن الميسلمات. أنه اذا صاحب الاستيلاء المعاقب عليه بالمادة الجديدة ارتكاب فعل آخر مما يعاقب عليه قانون العقوبات او اى قانون عقابى آخر كان يقوم من استولى على السيارة بدون وجه حق وبدون نية التملك بقيادتها بدون ترخيص بالقيادة وهو ما يعاقب عليه قانون المرور الصادر بالمرامى رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ فى المادة (٧٥) منه او اذا تم الاستيلاء بواسطة مفاتيح مقلدة او عن طريق الكسر ... الخ . فان جميع هذه الصور وامثالها سوف تطبق القواعد العامة فى قانون العقوبات وبصفة خاصة احكام المادة (٣٢) منه التى تقضى بأنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشدد والحكم بعقوبتها دون غيرها - واذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد كانت كلها مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم .

٦ - وتنبه اللجنة الى أنه نظرا لان جرائم الاستيلاء على السيارات على النحر الذى يعاقب عليه المشروع يقع عدد كبير منها من المراهقين الذين يعتبرون من الأحداث اذا قلت اعمارهم عن (١٨) سنة فان القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث سوف تسرى احكامه فى هذه الأحوال وسوف توقع العقوبات المقررة للأحداث دون العقوبة التى نص عليها هذا المشروع ، وهى العقوبات المبينة فى المادة (٧) من قانون الأحداث آنف الذكر والتى تتمثل فى التوبيخ والتسليم للوالد او لولى الأمر ، والالحاق بالتدريب المهنى ، والالزام بواجبات معينة يحددها المحكم ، والاختبار القضائى والايذاء فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية او احدى المستشفيات المتخصصة بحسب الأحوال ... الخ .

وذلك تطبيقا لاحكام المادة (٧) من قانون الأحداث آنف الذكر اذا كان الحدث لا يتجاوز سنه خمسة عشر عاما . وسوف يحكم على الحدث بتدبير الاختبار القضائى او الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية اذا كان الحدث تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة وذلك باعتبار أن الجريمة الجديدة التى يعاقب عليها المشروع جنحة مقرر لها عقوبة الحبس وذلك تطبيقا لاحكام المادة (١٥) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ آنف الذكر .

٧ - راعت اللجنة النص فى المادة الثانية على نفاذ المشروع اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره حسبما جرى على ذلك المجلس فى المشروعات الماثلة التى سبق عرضها .

- المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ :

كثرت اخيرا حوادث الاستيلاء على السيارات بقصد استعمالها مؤقتا فى مصالح المتدين الخاصة مثل قضاء حاجة او نزعة واعادتها الى اماكنها او التخلي عنها فى اماكن اخرى . واحتمى المعتدون بنصوص قانون العقوبات عن عقاب من يستولى على سيارة مملوكة لغيره بقصد استعمالها واعادتها حيث يشترط القانون فى تجريم هذا الاستيلاء أن يكون مصطحبا بنية

التملك التي تشكل القصد الجنائي الخاص في جريمة السرقة . الأمر الذي . أحال سرقة منافع السيارات الى ظاهرة . مستفحلة تهدد . حق . أصحاب السيارات في . الانتفاع بها وتأمينها ضد . القبيح والانتقاص من قيمتها وكفاءتها بيد فئة . مستهتره . تنتكر لمبادئ الأخلاق والسلوك ، وتشوه الأمن والأمان في المجتمع

وقد سبق للمشرع المصري أن اتجه الى تجريم بعض حالات سرقة المنافع بنصوص خاصة منها ما تنفي به المادة (١٧٠ مكرر) من قانون العقوبات من معاقبة من يركب إحدى وسائل النقل العام دون أن يدفع مقابل ذلك ، وما تنفي به الفقرة الثانية من المادة (١١٣) عقوبات من تأميم استيلاء الموظف العام على المال العام اذا وقع القتل غير مصحوب . بنية التملك . كما عالجت بعض التشريعات الأجنبية حالات من سرقة المنافع وذلك مثل القانون الإيطالي (م ٦٢٦) والقانون الفرنسي (م ٤٠١)

ومضى كانت سرقة منافع السيارات تنطوي على عدوان ظاهر على ملك الغير ويتم عن سلوك ينهي عنه المجتمع فقد أصبح من اللازم أن يتدخل المشرع لوضع حد لهذه الظاهرة وللضرب على أيدي هؤلاء المستهترين واعتبار النهي عن هذا الفعل من أنماط السلوك الاجتماعي التي يفرضها قانون العقوبات ويرتب الجزاء الجنائي على مخالفتها

وتحقيقا لذلك رتب اعداد مشروع القانون المرافق باضافة مادة جديدة الى قانون العقوبات برقم (٢٢٢ مكررا أولا) وتنفي بمقاب كل من استولى بغير وجه حق وبدون لية التملك على سيارة مملوكة لغيره

وقد روعي في تقدير العقوبة في النص الجديد أن تكون أخف من العقوبة المقررة لجريمة السرقة

وفي تطبيق حكم النص الجديد يقصد بلفظ « سيارة » ما هو وارد بشأن التعريف وبيان أنواعها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور
وعنى عن البيان أن النص الجديد مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز لولي الأمر معاقبة الجاني تعزيرا عند عدم ثواب شروط إقامة خد السرقة

مادة ٣٢٤

كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .

أما اذا كان الجاني معترفا صناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل .

من احكام محكمة الموضوع

٤١١٤ - لا تسري المادة ٢٨١ عقوبات التي تعاقب على تقليد المفاتيح واصطناع آلة ما مع توقع استعمالها في ارتكاب جريمة الا اذا كانت

الآلات المصطنعة مما يستعمل في ارتكاب جريمة السرقة . وعلى ذلك لا تنطبق هذه المادة على تقليد ختم بقصد استعماله في جريمة تزوير .

(- أسيوط - استئناف ١٩١٨/١/٢١ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٣٣ ص ٤٩)

مادة ٣٢٤ مكررا

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاما أو شرابا في محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر سيارة معدة للايجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فر دون الوفاء به .

- اضيفت بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢٨ ونشر في ١٩٥٦/٤/١

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح مائتي جنيه بعد أن كان عشرين جنيها ، وذلك بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ :

- تقصر نصوص قانون العقوبات الحالي عن عقاب من تناول طعاما أو شرابا في محل معد لذلك وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الثمن كما تقصر عن عقاب من يشغل غرفة في فندق أو نحوه أو يستأجر سيارة وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الأجرة . الا اذا كان قد توصل الى الاستيلاء على الطعام أو الشراب أو الإقامة بالفندق باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ ع والتي لا تتوافر في غالبية الأحوال .

ولما كان اصحاب الفنادق ومحال الطعام والشراب واصحاب السيارات لا تسمح لهم طبيعة أعمالهم بأن يطالبوا عملاءهم مقدما بالثمن أو الأجرة ولولا ثقة منهم في العملاء لما قدموا لهم شيئا ما أو خدمة ما قبل أداء الثمن أو مقابل الخدمة لذلك كان لا بد من تدخل المشرع لحمايتهم لما يترتب على فعل أولئك العملاء من اضرار فظلا عن مجفاته لمبادئ الأخلاق والسلوك .

وقد عاجلت التشريعات الأجنبية هذه الحالة بوضع نص خاص يتناولها مثل المادة ٤٠١ من قانون العقوبات الفرنسي المعدلة اخيرا بالقانون الصادر في سنة ١٩٣٧ والمادة ٥٠٨ من قانون العقوبات البلجيكي والمادة ٣٦٥ من القانون البولوني .

لذلك روي وضع مشروع القانون المرائق لاستكمال النقص الحالي في التشريع مع النص على عقاب من يمتنع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة الفندق أو أجرة السيارة بغير مبرر أو فر دون الوفاء بذلك لأن هذه الحالة أولى بالعقاب من حالة من عجز عن الدفع أصلا .

مادة ٣٢٥

كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سندا مثبتا أو موجدا لدين أو تصرف أو براءة أو سنداً ذا قيمة أدبية أو اعتبارية أو أوراقا تثبت وجود حالة قانونية أو اجتماعية أو أكره أحدا بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة مما تقدم أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

— عدلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/٣/٢ ونشر في ١٩٥٥/٣/٢ .

المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات على أن كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سندا مثبتا أو موجدا لدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحدا بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وقد حددت السندات المشار إليها في المادة المذكورة بأنها المثبتة أو الموجدة لدين أو تصرف أو براءة وفسرت تلك العبارة بأن المشرع قصد بالحماية السندات التي يترتب على اغتصابها أو اكراه أحد على التوقيع عليها انتقاص لثروة المجنى عليه أي السندات التي لها قيمة مادية . أما السندات التي ليس لها سوى قيمة أدبية فقد أجمع الشراح على أن النص الحالي للمادة لا يشملها .

وقد أظهر العمل ضرورة تدخل المشرع وبسط حماية أيضا على الأوراق والأقرارات ذات القيمة الأدبية أو الاعتبارية التي يتضمن اعترافا بأمر أو التزاما بفعل أيا كان شأنه أو تثبت وجود حالة قانونية أو اجتماعية كتلك التي تتضمن تنازلا عن وظيفة عامة أو منصب ديني أو مركز اجتماعي أو قبولاً لزواج أو إقراراً بطلاق أو وعدا بشيء مما ذكر .

وقد روى تحقيقا لهذا الغرض أن يستبدل بالمادة ٣٢٥ من قانون العقوبات النص الوارد بالمشروع المرافق .

— مادة ٣٢٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سندا مثبتا أو موجدا لدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحدا بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

الأحكام

٤١١٥ — قابلية السند للإبطال لا تحول دون قيام جريمة اغتصاب السندات بالقوة المنصوص عليها في المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات ، ومن المقرر أن بيع ملك الغير قابل للإبطال لمصلحة المشتري وحده ولا يسرى في حق المالك الحقيقي الذي له أن يقر البيع في أي وقت فيسرى عندئذ في حقه .

ويقلب صحيحا في حق المشتري ، كما ينفلب العقد صحيحا في حق المشتري .
إذا آت ملكية المبيع الى ابلانل بعد صدور العقد وملت فضى باطلال العلل
للترم البائع برل ما قبضه من الثمن .

(١٠/١٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٠ ص ١٠٩٣)

١١٦ - مقياد بصر المادة ٣٢٥ عقوبات أن ركن الإكراه في
الجريمة كما يكون ماديا باستعمال القوة والعنف يكون أدبيا بطريق
التهديد ، ويعل اكرهاا أدبيا كل ضغط على ارادة المجنى عليه يعطل من حرية
الاختيار لليه ويرغمه على تسلل السند أو التوقيع عليه وفقا لما يتهدده ،
ومذا التهديد يجب أن يكون على درجة من الشدة تسوغ اعتباره قرين القوة
بالمقارنة لها مما يبرر صرامة العقوبة التي يفرضها القانون لهما على حد
سواء .

(٤٦/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

١١٧ - يتحقق ركن القوة أو التهديد في جريمة الإكراه على
امضاء السندات كما هي معرفة به في نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات
بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية
تقع على الأشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة
عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون الإكراه ماديا
باستعمال القوة فانه أيضا يصح أن يكون أدبيا بطريق التهديد الذي يبلغ
درجة من الشدة تسوغ اعتباره قرين القوة والذي يرغم المجنى عليه على
التوقيع على الوزقة أو السند .

(١٠/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٧ ص ٦٧٠)

١١٨ - نحن المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة الإكراه على
امضاء المستندات يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ، فهو
يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار
أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون
الإكراه ماديا باستعمال القوة فانه أيضا يصح أن يكون أدبيا بطريق التهديد
ويدخل في هذا المعنى التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال ، كما يدخل

فيه التهديد بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف -

(٢٤/٥/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٠ ص ٤٩٥)

مادة ٣٢٦

كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغا من النقود أو أي شيء آخر يعاقب بالحبس ، ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

الإحكام

الركن المادي

٤١١٩ - خُشِبَ الحكم أنه كشف أن الحصول على مبلغ النقود إنما كان بطريق الاكراه الأدبي الذي حمل والد الطفل المخطوف على دفعه لقاء إطلاق سراحه ، وهو ما يتحقق به ركن التهديد في الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات ، إذ أن هذا الركن ليس له شكل معين ، فيستوى حصول التهديد كتابة أو شفويا أو بشكل رمزي طالما أن عبارة المادة سالفة الذكر قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل كل وسائل التهديد .

(٧/١١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩١ ص ٨٣٩)

٤١٢٠ - يكفي لتوفر التهديد المنصوص عليه في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه مهما كانت وسيلته ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته ، عالما بأنه يغتصب مالا لا حق له فيه .

(١٧/١١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٦ ص ٨٧٤)

٤١٢١ - ما دام لم يصدر من المتهم على أية صورة من الصور أي وعيد أو إرهاب للمجنى عليه من شأنه تخويفه وحمله على تسليم المبلغ الذي طلب منه ، وإنما كان تسليم المبالغ مبنيا على سعي المجنى عليه نفسه في الحصول على الرسائل التي كان المتهم محتفظا بها تحت يده (المرسلة

اليه من زوجة المجنى عليه) فان الواقعة على هذا النحو لا تتحقق فيها جريمة الشروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٣ ص ٩١٥)

٤١٢٢ - المادة ٣٢٦ عقوبات يعاقب على اغتصاب المال بالتهديد .
والتهديد بهذا الاطلاق لا يشترط فيه أن يكون مصحوباً بفعل مادي أو أن يكون متضميناً إيقاع الأمر المهدد به في الحال ، بل يكفي بهمها كانت وسيلته ، أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه .

(١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣ ص ١٢)

٤١٢٣ - من يهدد بالتبايخ عن جريمة لم تقع عليه شخصياً ويحصل بذلك على مبلغ من المال مقابل سكوته عن التبليغ بعد اغتصابه لهذا المال عن طريق التهديد الذي وقع منه .

(١٩٤١/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٢ ص ٥٦٤)

٤١٢٤ - يكفي في التهديد المذكور في المادة ٣٢٦ عقوبات أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ماله الذي طلب منه .
ولا أهمية للطريقة التي استعملها الجاني للوصول الى غرضه متى كانت في ذاتها كافية للتأثير في المجنى عليه الى ذلك الحد ، وكان الجاني لا يقصد منها الا الحصول على مال لا حق له فيه .

(١٩٤١/١٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٢٢ ص ٥٩٧)

٣١٢٥ - التهديد لا يتوافر بمجرد شعور المجنى عليه في داخلية نفسه بالرهبة والخوف من المتهم لبطشه وسطوته وما اشتهر عنه من التعدي على النفس .

(١٩٣٧/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٤ ص ١١٥)

٤١٢٦ - الاغتصاب بالتهديد يعاقب عليه بالمادة ٢٨٣ عقوبات ويعتبر جريمة منفصلة عن التهديد المنصوص عنه بالمادة ٢٨٤ عقوبات .

(١٩١٢/٥/٤ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٧٣ ص ١٤٥)

موضوع الجريمة

١٢٧ خ - مجال تطبيق المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات هو الحصول على مال أو أي شيء آخر غير المستندات المثبتة أو الموجوده لدي أو تصرفه أو براءة مما ورد في المادة ٣٢٥ من القانون المذكور .

(١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

١٢٨ خ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتصل بالمجنى عليه لا مباشرة بل بالواسطة ، طالبا اليه أن يعطيه مالا في مقابل أن يكف عن أذاه فلم يقبل المجنى عليه بادی الأمر ، ولكن الوسيط أقنعه بضرورة دفع شيء إليه ليأمن شربه ، فقدم المجنى عليه بلاغا للجهات المختصة ذكر فيه ما وقع من المتهم وتخوفه منه ، وطالب سماع شهوده ، فما كان من البوليس بعد أن سمع أقوال المجنى عليه والوسيط الذي أقره على أقواله إلا أن وضع خطة انتهت بضبط المتهم بعد أن أخذ من المجنى عليه خصية جنیهات ، فهذه الواقعة تكون منها جريمة الشروع في التهديد بقصد الحصول على مال من المجنى عليه .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٩ ص ٦٧٩)

١٢٩ خ - إذا اتهم شخص بأنه هدد آخر للحصول على مال ، وثبت أن الحصول على المال الذي حصل عليه هو من حقه فقد انتهت جريمة التهديد ، ولم يبق محل للبحث في صحة ما أثبتته الحكم من أن المتهم استعمل طرقا غير مشروعة للغرض الذي رمى اليه .

(١٩٣٨/٣/١٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٣ ص ١٥٩)

القصد الجنائي

١٣٠ خ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه تمكن خلسة من التقاط صور للمجنى عليه وهو في وضع منافي للأداب ثم قابله بعد ذلك وهدده بنشر هذه الصور للتشهير به ان لم يدفع له مبلغ مائتي جنيه ، فإن هذا يعد بيانا كافيا على أن الطاعن قد ارتكب الجريمة مع علمه بأنه يغتصب مالا لا حق له فيه قانونا مستهدفا في ذلك تعطيل ارادة المجنى عليه بطريق التهديد بالتشهير به بما من شأنه ترويع المجنى عليه

بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة المستندة اليه .

(١٩٦٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٠ ص ٧٨٠)

١٣١ - إذا أثبت الحكم في حق المتهمين أن كلا منهما تسلم من يد المجنى عليها مبلغ خمسة جنيهات عالما أن لا حق له فيها وقد ضيظ رجال البوليس المبلغ على اثر استلامهما اياه وأنهما قد توصلا إلى ذلك يتهدد المجنى عليها بالإساءة اليها والنيل من سمعتها وسمعة شقيقها وسمعة المحل الذي تراول عملها فيه ، وكانت هذه الوسيلة كافية للتأثير عليها على النحو الذي استخلصته المحكمة ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم من حضورهما معا إلى محل المجنى عليها في أول الأمر ثم إلى محل الأميركين الذي اتفقا مع المجنى عليها على اللقاء فيه لقبض المال هو انصراف تيتهما إلى اخذ هذا المال ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في الحصول على مال بالتهديد التي دأب المتهمين بها .

(١٩٥٩/٢/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٤١ ص ١٨٣)

١٣٢ - إذا كان الواضح مما أوردته الحكم أن المتهمين حصلوا على جميع ما كانت تتجلى به المجنى عليها من المصوغات عوضا عن تلك التضرر قاموا بسرقتها من متجر أحدهم مقابل عدم التبليغ عن السرقة ، وذلك بدافع الطمع والشره في الحصول على مال لا حق لهم فيه قانونا وأنهم أساءوا استعمال الوسيلة في التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال ، فإن هذا الذي أوردته الحكم يتحقق به القصد الجنائي للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ عقوبات .

(١٩٥٥/١١/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٢ ص ١٣٢٧)

١٣٣ - يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد أن يكون الجاني وهو يقارن فعلته ، عالما بأنه يغتصب مالا لا حق له فيه ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث التي تكون قد دفعت الجاني إلى ارتكاب الجريمة . فهو يستحق العقاب ولو كان لم يرتكبها الا لمجرد الرغبة في الانتقام والثار لنفسه للأهانة التي لحقت من المجنى عليه .

(١٩٤١/١٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٢٨ ص ٦٠١)

١٣٤٠ ب. إن أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود هي (١) الحصول على مبلغ من النقود أو أى شئ آخر، (٢) أن يكون هذا الحصول بغير حق، و (٣) أن يكون التهديد هو الوسيلة إليه، وهذه الجريمة هي من جرائم القصد، ويكفى لتوكر ركن القصد الجنائي فيها أن يكون الجاني عند ارتكابه الفعل عالماً أنه مقبل على اغتصاب مال أو متساع لا حق له فيه. وبما أن التهديد ركن من أركانها المادية، فإذا حصل هذا التهديد للغرض المتقدم والمتهم مضطلع بنية الأجرام لكن حال دون وصوله إلى مبتغاه أمر خارج عن إرادته فهناك يكون فعله شروعا قانونيا معاقبا عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٨٣ عقوبات. فإذا رفض طبيب الترخيص في دفن جثة متوفى قبل تشريحها إلا إذا حصل على نقود وهو يعلم أنه لا حق له فيها، وهذا بتشريع الجثة إن لم تدفع له النقود وخاف أثر فعله بسبب خارج عن إرادته فإن فعله هذا لا يعتبر شروعا في ارتشاء بل يعتبر شروعا في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود، وتنطبق عليه المادة ٢٨٣/٢ عقوبات ولو أن فئة ما قد يؤذن بأنه من قبيل الشروع في النصب على اعتبار أن الترخيص بالدفن بلا تشريح ليس في يده بل هو برأى النيابة إلا أنه متى لوحظ أن الواقع هو أن للطبيب دخلا عظيما في تصرف النيابة من جهة الأمر بالتشريح وعدمه يعلم أن الواقعة في مثل هذه الصورة أقرب إلى الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٨٣ منها إلى جريمة النصب.

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٧ ص ٩٧)

مادة ٣٢٧

كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال يعاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن.

ويناقض بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوبا بالطلب أو بتكليف بأمر.

وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا.

وكل تهديد سواء أكان بالكتابة أم شفها بواسطة شخص آخر بارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

- عدلت الفقرتان الثالثة والرابعة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ الصادر فى ٢١/١/١٩٤٨ ونشر فى ٢٦/١/١٩٤٨ .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فى الفقرتين الثالثة والرابعة الى خمسمائة جنيه ومائتى جنيه بعد أن كان خمسين جنيها وعشرين جنيها على التوالى ، وذلك بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

- مادة ٣/٣٢٧ ، ٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :
وكل من هدّد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا .

ويعاقب على التهديد كتابة بالتعمدى أو الايذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ :
انه اذا كان وجه التفرقة أن التهديد المواجه أغلب ما يقع لا يكون جديا ، لأنه انما يجزئ اندفاعا فى صورة الانفعال النفساني فان العلة فى العقاب على التهديد وهى الانزعاج غير متخلقة فى هذه الصورة ، بل ربما كان الانزعاج من هذا التهديد اوقع فى النفس أثرا . ذلك فضلا عن أن التهديد بالواسطة قد يكون هو الآخر صادرا عن انفعال أيضا ، وعلى أن القول بعدم جدية التهديد الذى يكون مباشرا ليس له من محل ما دام من المقرر فى القانون أنه لا يشترط للعقاب على التهديد أن يكون جديا أو أن يحصل التصميم على تنفيذه ، وما دام السبب المباشر الذى يقع فى صورة الغضب معاقبا عليه ، والشأن فى الأمرين واحد . ثم ان التهديد المباشر مهما هون من أمره فإنه على أقل اعتبار سبب ، وهذا هو مما يوحى بضرورة رفع ذلك القيد بحذف عبارة (بواسطة شخص آخر) ليحق العقاب على التهديد الشفهي مباشرا كان أو غير مباشر ، كما هو الحال فى المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى .

ونظرا الى أن مدلول عبارة (التعمدى والأذى) الواردة فى الفقرة الرابعة قد تتيج مجالا للظن بأنها لا تفيد غير ما يقع على الأشخاص ، مع أن التهديد بالاعتداءات الأخرى قد يقل عن ذلك اثرا ، لذلك يكون من الواجب ابدال الفقرة الرابعة بالنص المقترح ليتناول العقاب على التهديد فى صورة التى لم يرد ذكرها فى الفقرة السابقة .

من تقرير لجنة العدل لمجلس الشيوخ عن مشروع القانون السابق
ان اللجنة تسلم بأن التهديد الشفهي المباشر أغلب ما يقع لا يكون جديا ، الا أنه على كل حال يحدث انزعاجا فى نفس الشخص المهدد ، ولكن الواجب أنه اذا كان التهديد الشفهي المباشر ليس فى النال جديا وغير مقصود بل هو نتيجة انفعالات نفسية كما تسلم المذكرة

وإنّ هذا هو على وجه العموم من أخلاق الناس وعوائدهم في هذه البلاد كما قال مجلس شورى القوانين فإنّه لا يمكن أن ينتج عنه الانزعاج في نفس المجنى عليه لأنه يعلم كسائر الناس أن مثل هذا التهديد في حالة الغضب هو تهديد غير جدي وغير مقصود ، وقد بقي غير معاقب عليه في سنة ١٩١٠ للآن ، ولم يظهر العمل ضرورة العقاب في مثل هذه الحالة .

الأحكام

موضوع التهديد

٤١٣٥ - المقصود بالتهديد بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ عقوبات ، هو إفشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه أو أوجب احتقاره عن أهل وطنه ، وهي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقعت بالفعل أو كانت مختلفة .

(١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض سن ٧ ق ٢١٣ ص ٧٥٨)

٤١٣٦ - أن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على التهديد بارتكاب جريمة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، واذن فمتى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم هدد المجنى عليه شفهيًا بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم منها إيذاؤه في أمنه ومعاشه فإن الجريمة لا تكون متوافرة الأركان .

(١٩٥٢/٢/١٩٠ أحكام اولنقض س ٣ ق ٢٦٢ ص ٧٠٢)

٤١٣٧ - التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبة أمور خادشة للشرف في سبيل الحصول على حق لا تحميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(١٩٥١/٣/٢١٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٨ ص ٨١٤)

٤١٣٨ - يعتبر تهديدًا بإفشاء أمور خادشة لشرف بمصرف توجيه عبارات إلى بعض موظفي هذا المصرف فيها إشارة إلى حصول خسائر في أعماله وإلى فضائح ارتكبتها إدارته وإشارة إلى أن مديرين للمصارف في البلاد الأجنبية قد أودعوا السجن وتلميح إلى أن مديري هذا المصرف ليسوا

خيرا من أولئك المديرين ، اذ أن هذه العبارات أشد ما يمس سمعة البنك ويهز ثقة الجمهور في كفايته لأن المصارف المالية بطبيعتها حساسة وقد تضار بأقل تعريض لسمعتها مهما كان شأن المهاجم ضئيلا وحجته واهية .

(١٩٣٢/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣١ ص ٤٦٦)

١٣٩ - من الخطأ القول بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨٤ من قانون العقوبات لا تنطبق الا في صورة ما يكون التهديد هو بالتعدي على الأشخاص أو ايدائهم ، بل الصحيح أنها تنطبق على جميع الجرائم التي يهدد بها ضد النفس كانت أو ضد المال ما دامت تلك الجرائم لا تبلغ في الجسامة درجة الجرائم المشار اليها في الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة .

(١٩٣١/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١١ ص ٢٦٩)

١٤٠ - إن نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ فيما يختص بالطلب أو التكليف الذي يصحب التهديد هو نص مطلق بمن كل قيد لا فرق في انطباقه بين صورة ما اذا كان الطلب أو الأمر الحاصل التكليف به خاصا بشخص المجنى عليه أو المتهم وصورة ما اذا كان خاصا بغيرها .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٢ ص ٦٣)

١٤١ - لم تبين المادة ٢٨٤ عقوبات نوع الطلب أو التكليف المصاحب للتهديد بل جاءت بلفظيهما منكرين لتقع العقوبة على التهديد سواء أكان الطلب قائما على مال أم على شيء آخر وسواء أكان التكليف خاصا بعمل أم بامتناع عن عمل وسواء أكان الطلب أو التكليف غير شرعي ففي ذاته أم لا . فالتهديد بإفشاء أمور مخدشة تهديدا مضحوبا بطلب تنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ عقوبات ولو كان المهدد لا يقصد الا الحصول على حقوق له عند من هدده .

(١٩٢٩/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٩ ص ٣٥٧)

١٤٢ - طلب المتهم من المجنى عليه الامتناع عن التكلم في حق اسياده في الأمور البطالة ، متى كانت هذه الأمور معلومة ومعينة بينهما يعتبر طلبا وتكليفا بأمر ، وعليه يعتبر التهديد بالقتل المصحوب بهذه

العبارة جنائية طبقا للمادة ١/٢٨٤ عقوبات .

(١٩٢٩/١/٣٢٠ ، المخاماة س ٢ ص ٤٥٥)

٤١٤٣ - ولو أنه غير ضرورى لأجل المعاقبة على التهديد أن يكون خطاب التهديد مرسلا لنفس الشخص المهدد ، ولكن اذا أرسل الخطاب الى شخص لا هو رسول لتوصيله ولا هو قريب للشخص المهدد حتى يحمله عامل المودة الى توصيله فلا عقاب .

(١٩١٥/٢/١٣ الشرائع س ٢ ص ١٧٧)

٤١٤٤ - لا ضرورة لكى تنطبق المادة ٢٨٤ عقوبات أن يبين المهدد للمجنى عليه الأمور الشائنة التى يريد افشاءها ، بل ان مجرد التلميح بها يكفى لتوقيع العقاب ، ولا ضرورة لأن تذكر المحكمة فى الحكم الذى يصدر بالعقوبة فى جريمة تهديد الأمور الشائنة التى هدد المتهم المجنى عليه بها ، لأن هذه المسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

(١٩١٤/٣/١٤ الشرائع س ١ ص ١١٧)

الركن المادى والقصد الجنائى

٤١٤٥ - ان المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات اذ نصت على عقاب من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال - اذا كان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر - لم توجب بصيغتها العامة أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجانى سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة اذا لم يجب الى طلبه ، بل يكفى أن يكون الجانى قد وجه التهديد كتابة الى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث ايقاع الرعب فى نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأمر بما قد يترسب عليه أن يذعن المجنى عليه راغما الى اجابة الطلب بغض النظر عما اذا كان الجانى قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلى الذى أحدثه التهديد فى نفس المجنى عليه ولا عبرة بعد ذلك بالأسلوب أو القالب الذى تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجانى قصد ترويع المجنى عليه وحماله على أداء ما هو مطلوب .

(١٩٧٤/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦١ ص ٧٤٦)

٤١٤٦ - القصد الجنائي في جريمة التهديد - يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق هذا الأثر بما قد يترتب عليه. أن يدعى المجنى عليه راغبا إلى إجابة طلبه ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ، ولا يلزم التحدث أستاقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم صراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها الحكم ، كما لا يغيب الحكم اغفاله التحدث عن أثر هذا التهديد في نفس المجنى عليه .

(١٩٦٩/٤/٢١ - أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٦ ص ٥٠٩ ، ١١/٦/١٩٦٣ س ١٤٠ ق ١٠١ ص ٥٢١)

٤١٤٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم استنادا إلى أنه لم يثبت أنه قصد تنفيذ التهديد ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(١٩٦٧/١٢/١٨ - أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٨ ص ١٢٦٤)

٤١٤٨ - تقدير قيام التهديد مرجعه إلى محكمة الموضوع تستخلصه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ولا معقب عليها في ذلك ما دام استخلاصها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(١٩٦٧/٦/٢٦ - أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٤١٤٩ - ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه . فإذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معيارا لثبوت القصد أو نفيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٢/١٠/١٦ - أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٨ ص ٦٣٧)

٤١٥٠ - القصد الجنائي في جريمة التهديد يتحقق متى كان الجاني مدركا وقت مقارفته الجريمة أن اقواله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه وقد تكرمه في صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى معرفة الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .

(١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١١٢ ص ٣٧٩)

٤١٥١ - لا يشترط لقيام جريمة التهديد أن تبعث رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة بل يكفي أن يكون المتهم قد أعدها وأرسلها إلى زوج المجنى عليها مما يتوقع معه أنه بحكم صلته بالمجنى عليها سوف يبلغها الرسالة .

(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٦٧ ص ٨٩٤)

٤١٥٢ - ان المادة ٣٢٧ عقوبات لم توجب بصيغتها العامة أن تكون عبارة التهديد قد وجهت مباشرة إلى ذات الشخص الذي قصد تهديده في نفسه أو في ماله فيكفي للعقاب بموجبها أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم المراد تهديده . سواء أرسلها إليه فتلقاها مباشرة أم بعث بها إلى شخص آخر فتلقاها هذا الآخر ثم باغها إياه أو لم يبلغها . ثم انه لا يشترط أن يكون الجاني الذي يختار هذا الطريق الأخير في توجيه نذيره قد قصد أن يقوم من أرسلت إليه بتبليغها إلى المعنى بها ، بل يكفي أن يثبت في حقه أنه لا يجهل أن الطريق الذي اختاره يتوقع معه حتما أن المرسل إليه بحكم وظيفته أو بسبب علاقته أو صلته بالشخص المقصود بالتهديد سيبلفه الرسالة .

(١٩٤٢/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٩ ص ٥٤)

٤١٥٣ - لا يشترط قانونا لتطبيق المادة ٣/٢٨٤ عقوبات أن يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد إلى الشخص المقصود تهديده ، بل يكفي لذلك أن يثبت أن المتهم كان يقصد إيصال التهديد إلى علم من أراد تهديده بطريق هذا الوسيط .

(١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٥ ص ٤١٦)

٤١٥٤ - ليس للمتهم أن يتسذرع بأن نشره عبارات التهديد لا يعاقب عليه إذا هو مكن من اثبات وقائعها . ذلك لأن التهديد بافشاء الأمور الماسة للشرف بطريقة نشرها إنما هو جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور التهديد سواء أحصل الإفشاء بالنشر فعلا أم لم يحصل .

(١٩٣٢/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣١ ص ٤٦٦)

٤١٥٥ - القصد الجنائي في جريمة التهديد هو أن يكون الجاني مدركا وقت مقارفة الجريمة أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه وقد يكرهه - في صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر - على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به . ولا عبرة بالبواعث إذ لا شأن لها البتة بالقصد الجنائي الخاص بالجريمة . فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه هدد المجنى عليه كتابة بارتكاب جريمة معاقب عليها بالقتل تهديدا مصحوبا بطلب نقود فالقصد الجنائي فيها هو أن يقوم يدهن المتهم وقت تحريره الكتاب أن فعلته هذه قد يترتب عليها أن يؤدي المجنى عليه للطلب راغما .

(١٩٣٥/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٢ ص ٦٣)

٤١٥٦ - يكفي لتوفر القصد الجنائي في جريمة التهديد أن يعلم الجاني المهدد أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه في حالة التهديد البسيط أو يكرهه - رغم ارادته - على الفعل المطلوب في صورة التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف يأمر .

(١٩٢٩/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٩ ص ٣٥٧)

٤١٥٧ - لا يشترط للعقاب على التهديد الشفاهي الذي يحصل بالواسطة أن يكون المتهم كلف الوسيط صراحة بإيصال عبارات التهديد إلى الشخص المهدد بل يكفي أن تكون نيته ظاهرة في أن يضل التهديد إلى علم الشخص المهدد ولا سيما إذا كان الوسيط بحكم مركزه وبالنظر للظروف ملزما بأن يبلغ التهديد إلى من وجه إليه . وكان المتهم قد هدد وكيل النيابة شفويا بواسطة حاجب بالنيابة وكاتب بها بأن قال لهما « والله العظيم لو كان وكيل النيابة رايع يقبض على فيروحة وأعدامه ورفته » .

(١٩١٨/٤/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٠٨ ص ١٥٥)

٤١٥٨ - لا يلزم لتكوين جريمة التهديد المعاقب عليه قانونا ان تكون للمهدد مصلحة في تنفيذ الأمر الحاصل بشأن التهديد .
(١٦/١/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٤ ص ٦)

٤١٥٩ - تنطبق المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٠ على الدائن الذي يهدد مدينه بالقتل ان لم يقم بوفاء ما عليه من الدين لأنه ليس من أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يكون الطلب غير شرعى فى ذاته .
(١٦/٧/١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ١٢ ص ١٦)

٤١٦٠ - لم تنص المادة ٢٨٤ عقوبات المعدلة بالقانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٠ على وجوب وجود رابطة بين الشخص المرسل اليه كتاب التهديد والشخص الموجه اليه التهديد ، ومع ذلك يجب أن توجد بينهما رابطة يكفى أن يكون من شأنها أن تجعل للتهديد أثرا فى النفس . فاذا أرسل كتاب تهديد الى مدير شركة من الشركات بقتل أحسن ممرضيه فلا يلزم حتما أن لا تكون هذه الرابطة موجودة بينهما .
(١٧/١٢/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٧ ص ٣٥)

٤١٦١ - يعاقب على جريمة التهديد بالكتابة المنصوص عنها فى المادة ٢٨٤ عقوبات ولو لم يكن الشخص المهدد معينا تعيينا صريحا ، ويكفى أن يتوصل الى تعيينه بطريق الاستنتاج من الوقائع .
(١٧/١٢/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٨ ص ٣٦)

اسباب الحكم

٤١٦٢ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التهديد التى دان إيطاعن بها وأورد عليها أدلة تؤدى الى ما رتبته عليها وأشار الى عبارات التهديد فقال « وحيث أن وقائع الدعوى تتحصل على ما جاء بأقوال المجنى عليه من أنه تلقى خطاب التهديد المؤرخ ٠٠٠ والذى ورد فيه أنه اذا لم يقم بإبرام الصلح بينه وبين المتهم يقتل ولديه فإنه سيتسبب فى أن يجنى على ولديه الآخرين ، فإن مفاد هذا الذى أورده الحكم

أن الجريمة المهدد بها هي قتل ولديه الآخرين ، وهو ما قرره المجنى عليه في التحقيق على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهدف الوجه من الطعن ، لما كان ذلك ، وكان يكفي في بيان التهديد أن يكون الحكم أشار إلى العبارات التي تهدد الطاعن بها المجنى عليه ، فإنهم تبيحسر عن الحكم حالة القصور في التسبب في هذا الصدد .

(١٩٧٨/٦/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٧ ص ٥٦٦)

٤١٦٣ - يكفي في بيان ماهية الأضرار المهدد بها أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد بها المتهم مصرفاً من المصارف واقتبس فحواها من الورقة المكتوبة بخطه والتي هدد شفويًا بعض موظفي المصرف بنشرها أن لم يعطه المصرف ما يطلب ، وما دامت هذه الورقة مودعة ملف الدعوى فقد أصبحت بهذا الإيداع جزءاً من الحكم يمكن الرجوع إليه عند تحري التفصيلات .

(١٩٣٢/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣١ ص ٤٦٦)

٤١٦٤ - يجب - لتطبيق المادة ٢٨٤ عقوبات - أن يبين بالحكم الفعل الذي حصل التهديد بارتكابه للاستيثاق من تحقق أركان جريمة التهديد ، فإذا خلا الحكم من ذلك تعين نقضه .

(١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٧ ص ٢٦٨ .

(١٩٣٣/١٢/١١ ج ٣ ق ١٧٣ ص ٢٢١)

من أحكام محكمة الموضوع

٤١٦٥ - لا عقاب على التهديد المعلق على شرط إلا إذا أثر ذلك التهديد تأثير الخوف وأجبر من وقع عليه القيام بذلك الشرط .

(جنایات مصر ١٨٩٥/١٠/٣٠ الحقوق س ١٠ ق ٩٤ ص ٣٨٩)

٤١٦٦ - لا يشترط لتطبيق المادة ٢٣١ عقوبات المختصة بجريمة التهديد المعلق أن يكون نفس الشخص المهدد محلاً لايقاع ما هدد به ومن ثم يكون المتهم مستحقاً للعقوبة إذا هدد مدير شركة زراعية بقتل مفتش

الشركة المذكورة وجرق المكان المعد لاقامة هذا المفتش اذا لم يعزله أو ينقله .
(استئناف ١٩٠٠/٤/٢ المجموعة الرسمية سن ٢ ص ٣١١)

٤١٦٧ - التكاليف . بأمر مشروع كاخلاء المستأجر للمنزل المؤجر اليه
اذا اقترن بالتهديد أوجب المسؤولية الجنائية . لأنه ليس لأحد استقضاء حقا
بنفسه .

(استئناف بني سويف ١٩٢٢/٣/٢ المجموعة الرسمية سن ٢٥ ق ٣٨
ص ٦٣ ن :)

الباب التاسع

التفليس

مادة ٣٢٨

كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر قتي حالة تفليس بالتدليس في الأحوال الآتية :

(أولا) اذا اخفى دفاتره أو اعلمها أو غيرها .

(ثانيا) اذا اختلس أو خبأ جزءا من ماله اضرارا بدائيه .

(ثالثا) اذا اغترق أو جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئا عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن اقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو ايضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع .

الأحكام

اثبات الافلاس

٤١٦٨ - ان القواعد القانونية العامة تبيح للبحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الافلاس بالتدليس أن تبحث بنفسها وتقدر ما اذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها قتي حالة افلاس وما اذا كان متوقفا عن الدفع . وهي تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف . على أن نص المادة ٢١٥ من قانون التجارة الأهلى ضريح قتي تخويل هذا الحق للمحاكم الجنائية . فلا محل للقول بأن قضاءها بالعقاب قبل صدور حكم باسهار الافلاس من القضاء التجارى يعد افتياتا علىصوص القانون ويترتب عليه العبث بحقوق المفلس وبضمانات

الدائنين .

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٥ ص ٥٢٩)

التوقف عن الدفع .

١٦٩٤ - ان المطالبة الرسمية ليست شرطا في اثبات حالة التوقف عن الدفع خصوصا متى تبين وجود تدليس من التاجر المتهم . وللمحكمة الجنائية الحق في تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بظروف الواقعة وبكل وسائل الاثبات . فالمطالبة في المواد التجارية يجوز ان تكون بخطاب عادي او برسالة تليفرافية ، كما يجوز ان تكون في بعض الأحوال بطريق المشافهة .

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٥ ص ٥٢٩)

مادة ٣٢٩

... يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس .

مادة ٣٣٠

يعد متفالسا بالتقصير على وجه العموم كل تاجر اوجب خسارة دائنيه بسبب علم حزمه او تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذي يكون في احدى الاحوال الآتية :

(اولا) اذا رؤى ان مصاريفه الشخصية او مصاريف منزله باهظة .

(ثانيا) اذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار او اعمال النصب المحض او في اعمال البورصة الوهمية او في اعمال وهمية على بضائع .

(ثالثا) اذا اشترى بضائع لبيعها باقل من اسعارها حتى يؤخر اشهار افلاسه او اقترض مبالغ او اصدر اوراقا مالية او استعمل طرقا اخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه .

(رابعا) اذا حصل على الصلح بطريق التدليس .

مادة ٣٣١ -

يجوز ان يعبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون في احدى الأحوال الآتية :

(أولا) عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة او عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ او إذا كانت دفاتره غير كاملة او غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس .

(ثانيا) عدم اعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة او عدم تقديمه الميزانية طبقا للمادة ١٩٩ او ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠ .

(ثالثا) عدم توجهه بشخصه الى مانور التفليسة عند عدم وجود الاعذار الشرعية او عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور او ظهور عدم صحة تلك البيانات .

(رابعا) تاديته عمدا بعد توقف الدفع مطلوب احد دائنيه او تمييزه اضرارا بباقي الغرماء او اذا سمح له بهزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح .

(خامسا) اذا حكم بإفلاسه قبل ان يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق .

الأحكام

٤١٧٠ - نص المشرع في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات على افعال التفالس بالتقصير الجوازي فأورد حالات معينة على سبيل الجبر اذا ما توافرت احداها في تاجر اعتبر متفالساً بالتقصير ، وترك فيها للمحكمة حرية التقدير ، فأجاز لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن تقضى او لا تقضى بالعقوبة كما يتراءى لها ومن بين هذه الحالات حالتان هما عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة وعدم اعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة .

(٤ / ١ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٦ ص ٣٧)

١٧١ - أفعال التفالس بالتقصير الجوازي الواردة بالمادة المذكورة تعتبر من الجرائم غير العمدية التي لا يشترط فيها توافر القصد الجنائي لدى الملتهم ، وإنما يقوم الزكن المعنوي في الجريمة الناشئة عنها على فكرة الخط المسبب للاخلال بالأحكام التي وضعها المشرع لضمان سير النفليسة ونصفية الأموال ، على صئزة تحقق المساواة بين الدائنين ، يضاف الى ذلك أن المشرع قد افتراض توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع الفعل المنصوص عليه في المادة ٣٣١ عقوبات ، غير أنه يجوز للمتهم أن ينفي وجود هذا الفعل ، ولما كان الطاعن (المتهم) وهو بضد تفتينب الحكم بالخطأ في القسانون قد سلم في طعنه بأنه لم يمسك بغير تجارية ولم يجادل في أنه لم يعلن عن توقفه عن الدفع ، فإن الحكم إذ دايه على سيند من توافر هاتين الجالتين يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(١٩٦٦/١/٤ . أحكام النقض . س ١٧ ق ٦ ص ٣٧) .

١٧٣ - ان الافلاس بالتقشير أو بالتدليس ينتج ضررين ، ضررا عاما وضررا خاصا كسائر الجرائم يحق للنسابة العمومية أن تقيم الدعوى العمومية به أمام المحاكم الجنائية المختصة وحدها برؤية الدعوى وتوقيع العقوبة على المفلس بما يوافق الأحكام الواردة في قانون العقوبات .

(١٨٩٣/١١/١٨ القضاء س ١ ص ٢٢٦)

مادة ٣٣٢

إذا افلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديريها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٢٨ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يترتب عليه افلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء بإعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحا وهمية أو بإخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المخصص لهم به في عقد الشركة .

مادة ٣٣٣

ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير :

(أولا) اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها
في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٣٣٠ وفي الأحوال الأولى والثبائية
والثالثة والرابعة من المادة ٣٣١ من هذا القانون .

(ثانيا) اذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي
نص عليها القانون .

(ثالثا) اذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة أو
صادقوا عليها .

مادة ٣٣٤

يعاقب بانغاس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

مادة ٣٣٥

يعاقب الأشخاص الآتي بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المينة قانونا
بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين
مقط .

(أولا) كل شخص سرق أو اخل أو خبا كل أو بعض أموال المفلس
من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من قروعه
أو من أصوله أو أنسابه الذين في درجة الفروع والأصول .

(ثانيا) من لا يكونون من الدائنين ويشترون في مداولات الصلح
بطريق الغش أو يقدمون ويشتون بطريق الغش في تغطية سندات ديون
صورية باسمهم أو باسم غيرهم .

(ثالثا) الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو
يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية في نظير إعطاء
صوتهم في مداولات الصلح أو التغطية أو الوعد بإعطائه أو يعقدون
مشاركة خصوصية لنفعهم وأضراراً بباقي الغرماء .

(رابعا) وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيئا أثناء تادية وظيفتهم .

ويحكم القاضي أيضا ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده إلى الغرماء وفي

التعويضات التي تطلب باسمهم اذا افتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالبراءة .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جز ، بدلا من مائة جنيه بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

حكما

٤١٧٣ - ان تسجيل حكم اشهار الافلاس وان كان يعتبر قرينة قانونية قاطعة في المسائل المدنية والتجارية على تمام الكافة به ، وهي قرينة تقوم على افتراض من جانب الشارع استقرارا لحالة المعاملات ، الا أنها لا تصلح - وحدها - دليلا على توفر العلم اليقيني باشهار الافلاس ، والأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال .

(١٩٦٦/١١/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٢ ص ١٠٨١)

٤١٧٤ - يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٥ عقوبات أن يقترب المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذي يسرقه أو يخفيه من الأموال التي يتعلق بها حق الدائنين أي أنه من أموال التفليسة .

(١٩٦٦/١١/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٢ ص ١٠٨١)

الباب العاشر

النصب وخيانة الأمانة

مادة ٣٣٦

يعاقب بالحبس كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو
سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال
لسلب كل ثروة الغير أو بعضها اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها
إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول
ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى اخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود
سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور ، واما بالتصرف فى مال ثابت
أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه ، واما باتخاذ اسم كاذب أو
صفة غير صحيحة • اما من شرع فى النصب ولم يتممه فيعاقب بالحبس مدة
لا تتجاوز سنة •

ويعوز جمل الجانى فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة
على الأقل وستين على الأكثر •

- ألغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢
ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ •

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ •

الأحكام

قاعدة عامة

٤١٧٥ - جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون
العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى
عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال
الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة

غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨ ص ٥٢ ، ١٩٧١/٦/٢٠ ،
س ٢٢ ق ١١٨ ص ٤٨١ ، ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ق ٤٠ ص ١٨٣)

٤١٧٦ - جريمة النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما انهما
من صور جرائم الاعتداء على المال ، إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال
في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق احتيالية ،
أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل
الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات
فتغير الجاني خيارته من خيار مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية
التملك .

(١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٢ ص ٦١١)

٤١٧٧ - يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية
من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي أن يكون
التسليم لاحقاً لاستعمال الطرق الاحتيالية .
(١٩٦٤/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٢ ص ٢٠٦)

٤١٧٨ - أن جريمة النصب لا تتوافر أركانها إلا إذا كان الجاني قد
استعمل إحدى طرق الاحتيال المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون
العقوبات على سبيل الحصر .

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٨ ص ٦٠٤)

٤١٧٩ - أن الضرر من الأركان الجوهرية لجريمة النصب ، فيتعين
على الحكم القاضي بعقاب من اتهم بالنصب أن يبين الوقائع والظروف التي
تكون الضرر بيانا تاما ، والا وجب نقضه لعدم اشتماله على أسباب كافية .

(١٩١٥/١١/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٤٩ ص ٧٧)

الكذب المجرد

٤١٨٠ - من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ
قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب

لتتحقق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مضحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

(١٩٨٥/٢/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٨ ص ٢٨٩ ، ١/١٩ / ١٩٨٢ س ٣٣ ق ٨ ص ٥٨ ، ١٩٧٨/١٢/١١ س ٢٩ ق ١٩١ ص ٩٢٧ ، ١٩٧٨/٦/١٢ ق ١١٩ ص ٦١٤ ، ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠ ص ٢٢٦ ، ١٩٨٨/١٢/٢٢ ط ٦٠٥٨ س ٥٨ ق)

١٨١ - متى كانت الواقعة - كما هي ثابتة بالحكم - هي أن المتهم لم يتجاوز في فعلته اتخاذ اسم كاذب دون أن يعمل على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه وأن المجنى عليه اقتنع بذلك لأول وهلة فإن ذلك لا يكون من المتهم الا مجرد كذب لا يتوافق معه المعنى المقصود قانونا من اتخاذ الاسم الكاذب في باب النصب ، ذلك لأن القانون وإن كان لا يقتضي أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرقا احتيالية بالمعنى الذي جاء به نص المادة النصب ، الا أنه يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخري يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم ، وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضي الموضوع .

(١٩٤٨/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٢ ص ٤٩١)

١٨٢ - إذا كان ما وقع من المتهم مجرد كذب تهاون المجنى عليه فيه (وهو محام) فصدقه فإن مجرد هذا الكذب الذي ليس من شأنه أن يجوز على مثله لا يكون الطرق الاحتياطية المرادة بالقانون ولا يستوجب العقاب .

(١٩٣١/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٠ ص ٢٥٩)

١٨٣ - إذا كان المجنى عليه في تهمة نصب هو من رجال الدين وقد دفع المبلغ للمتهم على أن يقدمه رشوة لموظف لتأدية عمل فإن أخذ المتهم لهذا المبلغ لا يعتبر جريمة معاقبا عليها ، لأن رجال الدين مفروض فيهم أنهم يعلمون أن الرشوة حرام ، فالمجنى عليه هو الذي يكون قد تساهل في شأن نفسه وفيما يقتضيه مركزه من عدم تصديق ما قد يكون المتهم أوهمه به ، ولا يكون ذلك من قبل المتهم سوى مجرد كذب غير منتج للاجرام قانونا .

(١٩٣١/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٠ ص ٢٥٩)

٤١٨٢ - أوهم شخص آخر بأنه مالك لجاموسة فباعها له وقبض ثمنها . ثم تبين أن الجاموسة مملوكة لغيره . فضاع على المشتري الثمن .
 قضت محكمة النقض بأن لا نصب قانونا لأن الإيهام بالملكية مجرد كذب لا يمكن اعتباره طرقا احتيالية بالمعنى المنصوص عنه في المادة ٢٩٣ عقوبات .

(١٩٢١/٣/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١٣ ص ١٨)

٤١٨٥ - الحصول على نقود بواسطة الوعد كذبا باستحضار أشياء مسروقة لمالكها لا يكفي لتكوين جريمة النصب .

(١٩١٤/٦/٦ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٤ ص ٥)

٤١٨٦ - أن المادة ٣١٢ عقوبات موضوعة في باب النصب الذي لا يتكون إلا باستعمال طرق احتيالية ، فلاستحواذ على سند مخالصة بواسطة الخطف لا ينطبق عقابه على هاته المادة بل على المادة ٣٠٠ عقوبات .

(١٨٩٩/٢/٢٥ القضاء س ٦ ص ١٤٣)

تأييد المزاعم

٤١٨٧ - لئن كان من المقرر أن استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يكفي - بمجرده - لتوافر أركان جريمة النصب - إلا أنه متى أساء استخدامهما مستعينا بها على تعزيز أقواله المكذوبة ، فإن ذلك من شأنه أن يخرج هذه الأقوال عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر به الطرق الاحتيالية التي تتحقق بها تلك الجريمة متى كان من شأن هذه الطرق إيهام الناس بأمر من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات وتوصل الموظف بهذا الاحتيال إلى الاستيلاء على مال المجنى عليه ، كما وأن استعانة المتهم بشخص أو متهم آخر على تأييد ادعاءاته المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والاعتقاد بصحتها ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب التي

تقع باستعمال هذه الطرق .

(٢٣/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٠ ص ٤١٨)

٤١٨٨ - جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب ان تكون موجهة الى خدع المجنى عليه وغشه ، واستخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا الا على أساس ان سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقس منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي ينخدع بها المجنى عليه .

(٢٧/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٣٤)

٤١٨٩ - ان مجرد استخدام الجاني لوظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير وان كان لا يصح عده نصبا الا أنه متى استعان بها واساء استخدامها فان ذلك من شأنه ان يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر بذلك الطرق الاحتيالية التي ينخدع بها المجنى عليه .

(٢٠/٦/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٨ ص ٤٨١)

٤١٩٠ - ان استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا الا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي ينخدع بها المجنى عليه . واذا ما كان الحكم قد جرى على قاعدة عامة هي أن مجرد استخدام صفة الطاعن - كموظف - وظرف الجوار - وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما - في الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصبا وأن ذلك من شأنه ان يؤدي الى تحقيق مقصده في التأثير على المجنى عليهما حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عن سنده في ذلك ، فانه يكون مخطئا واجبا نقضه .

(٢/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٤ ص ٨١٣)

٤١٩١ - ان استخدام الموظف وظيفته في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا الا على أساس أن سوء استعماله الوظيفة على نحو ما وقع

منه يعتبر من الطرق الاحتيالية ، كما هي معرف بها في باب النصب ، واذن فاذا كانت المحكمة في إدانة المتهم في جريمة النصب قد جرت على قاعده عامة هي أن مجرد استناد الموظف الى وظيفته في الحصول على مال يعتبر في ذاته نصبا ، فانها تكون مخطئة ويكون حكمها واجبا نقضه .

(١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٢ ص ٧٠٦)

٤١٩٢ - ان استعانة الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزب أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ، فاذا كان الحكم في ايراده واقعة الدعوى قد قال ان المتهم ، وهو تمورجى في المعزل الطبى الذي نزل فيه أخو المجنى عليها قد توصل بهذه الصفة الى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٣ قرشا على زعم انه ثمن للمحقن اللازمة لعلاج أخيها ، فهذا القول يكفى لبيان الطرق الاحتيالية .

(١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٥ ص ٧٦٥)

٤١٩٣ - يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتيالية اذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته ، فعسكرى البوليس الذى يستولى بعد تنفيذه حكما شرعيا على مبلغ من المال من شخص بايهامه بضرورة دفع رسم تنفيذ لهذا الحكم يحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .

(١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٨٠ ص ٦١٠)

٤١٩٤ - لا يمكن تطبيق المادة ٢٩٣ عقوبات يجب اثبات أن المتهم استعمل مع المجنى عليه من الطرق الاحتيالية بما كان من شأنه غش هذا الأخير وتضليله ، فلا عقاب على صراف أخذ نقودا من شخص ليسعى له في نقل تكليف الأتيان التى اشتراها من اسم البائع الى اسمه ، لأن مجرد كون المتهم صرافا لا يمكن اعتباره من الطرق الاحتيالية ، اذ هذه هي وظيفته الثابتة وهو لم يتخذ له صفة كاذبة أو يأت عملا ايجابيا من شأنه ايهام المجنى عليه بنفوذ لا يملكه .

(١٩٢٩/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٧ ص ١٦٤)

٤١٩٥ - تعتبر طرقا احتيالية لا مجرد ادعاءات كاذبة الوقائع

الآنية . افهم المتهم المجنى عليه كذبا أن في استطاعته التوسط لدى رئيس المحكمة المختلطة ليكسب دعواه المنظورة أمامها ، وكان هذا المتهم قد اخذ قبلها نقودا للفرض نفسه من شخص آخر يعرفه المجنى عليه وتصادف أن الشخص المذكور كسب دعويين له في المحكمة المختلطة فتأثر المجنى عليه من هذه الحادثة ووثق بقول المتهم وسلمه ما طلبه منه .

(١٩١٤/١١/٢٨ الشرائع س ٢ ص ١٠٩)

٤١٩٦ - اذا كلف شخص بتوصيل شخص آخر مضبوط الى احدى جهات الحكومة فعرض الشخص المكلف بالتوصيل على المضبوط أن يدفع له بضع دراهم في مقابل تخليصه من التهمة ونال منه الدراهم فعلا يعتبر عمله من طرق النصب المنوه عنها في المادة ٣١٢ عقوبات .

(١٨٩٧/٥/١ الحقوق س ١٢ ق ٨٠ ص ٣١٠)

٤١٩٧ - الكذب يبلغ مبلغ الطرق الاحتيالية المعاقب عليها اذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته ، ويدخل في عداد هذه الأعمال استعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب مزورة .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

٤١٩٨ - اذا كان ما أثبتته الحكم في حق المتهم أنه توصل عن طريق المتهمين الأول والثاني الى الاستيلاء على الجبين المودع بالشركة لحساب المجنى عليه بواسطة اتصال مزور على هذا الأخير فان ذلك يتوافر به ركن الاحتيال في جريمة النصب .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٣ ص ١١٣٧)

٤١٩٩ - اذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم في حق المتهم هي أنه تظاهر بالشراء جديا من المجنى عليها وساومها على البيع ووصل الى تحديد ثمن معين ، ثم استعان على تأييد هذه المزاعم المكذوبة بأعطائها ورقة ذات عشرة جنيهات وكلفها بصرفها ثم عاد اليها وطلب منها الورقة بحجة صرفها بنفسه فانخدعت المجنى عليها وسلمته الورقة - وهي تملك فيها جنيهين - فأخذها وهرب بها ، فان هذه الوقائع اذا ثبتت في حق المتهم وصحت

نسبتها اليه تكون قانونا جريمة النصب .

(١٩٦٠/١/١٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٧ ص ٩٥)

٤٣٠٠ - اذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم ان المتهم لم يكن يبغى السداد وانما اوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييدا لزعمه مبلغا ووقع سندات بما يوازى قيمة باقى الدين ، وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الحجز حتى اذا تم له ما اراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتمسك بها عندما تحين الفرصة التى يعد لها ما اتخذه ليحصل على المخالصة : فان هذا يكفى بذاته لأن يعتبر من الأعمال المادية المؤيدة لمزاعمه ، مما تتوفر به الطرق الاحتمالية .

(١٩٥٨/٦/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٥ ص ٦٥١)

٤٣٠١ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم على أن المتهم صادف المجنى عليها فى الطريق العام وعرض عليها شراء تذكرتين من تذاكر الملاهى باعتبار أنهما صالحتان للاستعمال مع أنهما سبق استعمالهما ، وكان كل ما وقع منه فى سبيل التأثير عليها لشراء التذكرتين لا يبدو الكذب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده ، فلا عقاب ، خصوصا اذا كانت التذكرتان لم يحصل فيهما أى تغيير بعد استعمالهما والمكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلقي فى روع المشتري ثقة خاصة فى البائع .

(١٩٤٥/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٣ ص ٧٣٦)

٤٣٠٢ - اذا أسند الى المتهم أنه حصل على أموال النقاية الزراعية المودعة فى بنك مصر بطريقة تقديم شيكات مزورة انخدع بها العامل المختص وسلمه تلك الأموال بناء عايتها ، فان هذه الأفعال تشمل جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة النصب .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤١ ص ٥٧٥)

٤٣٠٣ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم اوهم المجنى عليه بأن من سلطته أن يعينه بوظيفة فى أحد البنوك وأيد دعواه بأوراق تشهد باطلا بأنها صادرة من هذا البنك بأن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه فانخدع المجنى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذى طلبه منه ليكون تأمينا ،

فهذه الواقعة تكون جريمة النصب لأن ما ادعاه المتهم للنائب في المجنى عليه من المقدرة على تعيين الموظفين بالبنك إنما كان غير صحيح ، والأوراق التي قدمها له ليدعم بها مدعاه إنما كانت مزورة ، وبهذا تتحقق طريقة الاحتيال، كما عرفها القانون . .

(١٩٢٩/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣ ص ٢٩)

٤٢٠٤ - أنه وإن كانت جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه ، لأن القانون يوجب دائما أن يكون الكذب مصحوبا بآعمال خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، إلا أنه يدخل في عداد الأعمال الخارجية التي يتطلب القانون توافرها ليكون الكذب من الطرق الاحتيالية المعاقب عليها استعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب متى كان ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا .

(١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٠ ص ٤٦٥)

٤٢٠٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه كانت بيده ورقة يانصيب فذهب عند ظهور نتيجة السحب إلى أحد المشتغلين ببيع هذه الأوراق ليستعلم منه عما إذا كانت ورقته رابحة أم لا ، فتناول البائع كشفا وأخذ يقلب فيها ثم أخبره بأن ورقته ربحت ثمانين قرشا في حين أنها كانت قد ربحت مائتي جنيه ، وكان مع هذا البائع شخص آخر تظاهر هو أيضا وقتئذ بالكشف عن رقم الورقة ، ثم أيد البائع في قوله أن الورقة ربحت ثمانين قرشا ، فسلم صاحب الورقة ورقته إلى البائع وأخذ منه خمسة وسبعين قرشا وبعد ذلك حصل البائع لنفسه على القيمة الحقيقية التي ربحتها الورقة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة النصب ، لأن الطرق التي سلكها البائع لم تكن مجرد أكاذيب بل هي من الطرق الاحتيالية ، إذ أنها اقترنت بمظاهر خارجية هي تناول كشوف الأرقام الرابحة والتقليب فيها والاستعانة بالغير في اقناع صاحب الورقة بصحة الواقعة المكذوبة حتى انخدع فسلم الورقة إليه .

(١٩٣٧/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٦ ص ٦٩)

٤٢٠٦ - أنه يعد من الطرق الاحتيالية في جريمة النصب أن

يستعين المتهم في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه ونشره عن فتح حساب في أجسد البنوك. تودع به الأموال التي يسبأهم بها في مشروعه ، . وأسبابه أهمية ضخمة على الشركة التي أنشأها ويتولى إدارتها ، وذلك بتعدد أوجه نشاطها وأعداد مقر فخم لها ، لأن مثل هذه المظاهر مما يؤثر في عقلية الجمهور .

(١٣/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٤ ص ١٢١٢)

٤٣٠٧ - يعد من الطرق الاحتيالية ادعاء المتهم أن في استطاعته شفاء الناس من الأمراض واستتاعته في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه ووضع لوحة على بابه وارتياء ملابس بيضاء ، فإن هذه المظاهر هي مما يؤثر في عقلية الجمهور ولذلك فلا يمكن اعتبارها مجرد كذب عادي .

(٢٨/٥/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٥٦ ص ٣٤٠)

٤٣٠٨ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهمين استولوا على مبلغ من المال من المجنى عليه بأن قدما له قطعة نحاسية مطلاة بقشرة من الذهب وأوهما أنها قطع ذهبية ورجعها لديه ضمانا للوفاء بالمبلغ سالف الذكر ، فهذه الواقعة يتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب والغش .

(٢٠/٤/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨١ ص ٥٤٧)

٤٣٠٩ - يجب في جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية التي استعملت مع المجنى عليه قوامها الكذب . وإذن فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما وقع من المتهمين نصبا بناء على أنها توصلت إلى الاستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق اتهامها باحتمال مهاجمة اللصوص لها وسلب أموالها ، والاستعانة في ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التي وقعت في الجهة ، وكانت قد قالت في حكمها ما يفيد أن الحادث المشار إليه وقع فعلا وأن المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره لها المتهمان ، فذلك لا تتوافر به الطرق الاحتيالية كما هي معرفة به في القانون .

(١٧/٦/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٤ ص ١٧٩)

٤٣١٠ - إذا تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم

واستخدامهم في أغراضه واتخذ لذلك عدته من كتابات وبخور ، ثم أخذ يتحدث الى بيضة ويرد على نفسه بأصوات مختلفة لياقى في روع المجنى عليهم أنه يتخاطب مع الجن حتى حصل بذلك منهم على مالهم بدعوى مساعدتهم في قضاء حاجاتهم فانه يغد مرتكبا لجريمة النصب .

(١٣/٤/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨١ ص ٦٤٣)

٤٣١١ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان المتهم كان يحضر أقراصا من مادة أخرى خلاف المادة التي تعمل منها أقراص «اسبرين باير» الحقيقية وأقل منها بكثير في الأثر وفي تسكين الآلام والأوجاع ، ويضع هذه الأقراص في غلافات من الصفيح عليها علامة « باير » ويوزعها على الجمهور بواسطة شخص آخر كان يقرر للمشتريين أن المتهم وكيل شركة باير ، وتمكن المتهم بهذه الطرق والأساليب من بيع كمية كبيرة من الاسبرين الذي حضره واستولى على مبالغ بسبب ذلك فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٢٩٣ عقوبات .

(٢٢/٣/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٤ ص ٦٠)

٤٣١٢ - اذا تعهد شخص بعمل يستحيل تحقيقه كان ذلك قرينة على سوء نيته لا يسقطها مجرد ادعائه بأنه كان يعتقد امكان ذلك العمل لأن ادعاء كهذا لا يقبله العقل . وفي الواقعة ادعى المتهم أن له دراية بعلم الكيمياء وأنه يستخرج بواسطة الذهب من معادن أخرى وتوصل بهذه كتنفيذ هذا المشروع .

(١٠/١/١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣١ ص ٦٦)

٤٣١٣ - من المقرر أن ركن الاحتتيال المتطلب في جريمة النصب يتوافر اذا استعان الجاني بأي مظهر خارجي من شأنه أن يؤيد مزاعمه . لما كان ذلك وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أن المتهمه أوهمت المجنى عليها بقدرتها على الاتصال بالجان وامكانها من شفائهم من أمراضهم واجراء العمليات الجراحية لهم دون آلام ، وتوصلا منها الى ذلك أعدت بمنزلها حجرة مظلمة تطلق فيها البخور واحتفظت ببعض الأخبجة والأوراق وزجاجة على شكل كلب وارتدت ملابس حمراء ووضعت في رقبتها مسبحة طويلة .

فإن هذه الأفعال يتوافر بها الطرق الاحتيالية المشار اليها في المادة ٣٣٦

من قانون العقوبات .

(١٩٧٩/٤/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٧ ص ٤٥٧)

٤٣١٤ - قيام الطاعنين بإيهام المجنى عليهم أن في مقدورهما شفايتهم من أمراضهم وقضاء حاجاتهم عن طريق تسخير الجان في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول مستعينا في ذلك بزوجته الطاعنة الثانية التي كانت تتظاهر بتحضير الجان وهي تتمم بكلمات غير مفهومة ومستعينا كذلك بأحجية مثلثة الشكل مدونا عليها اشارات غامضة بالمداد الأحمر ، موهمين المجنى عليهم بشفايتهم وذويهم من أمراضهم التي تجلبها الشياطين تتوافر به الطرق الاحتياطية في جريمة النصب .

(١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

٤٣١٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهم أوهموا المجنى عليه بأن في استطاعتهم شفاؤه من مرضه عن طريق تحضير الأرواح في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول في حجرات مظلمة . مستعينا بالطاعن الثاني الذي يتظاهر بالنوم ويدعى كذبا بأن الجن قد تقمص جسده وينتھز الطاعن الأول فرصة الظلام فيطلق فراشات تحوم حول الجالسين موهما المجنى عليه بأنها ملوك الجن ، ثم يطلق اشارات ضوئية تسلب المجنى عليه ارادته كما يطلق البخور الذي يبيعه الطاعن الثالث الى المجنى عليه بثمان مرتفع ، وكان الطاعن الأول يضع بيضة في محلول حامض الحليك فتأين قشرتها ثم يشقها وينزع محتوياتها ويضع بداخلها مخلب طائر أو حيوان وأوراقا مكتوبة برموز غير مفهومة ويعيد غلقها وبعد اضاءة الأنوار يكسر البيضة ويخرج ما بداخلها ويوهم المجنى عليه بأنه قد أخرج السحر الذي كان سببا في مرضه ، وخلص الحكم من ذلك الى أن ما قام به الطاعنون لا يدخل اطلاقا تحت أي علم أو فن بل هو في حقيقته دجل وشعوذة وأنهم تمكنوا بذلك من خداع المجنى عليه واستولوا على ماله ، وما خلاص اليه الحكم فيما تقدم سائغ وتتوافر به أركان جريمة النصب التي دان الطاعنين بها من طرق احتياطية ورابطة السببية بين هذه الطرق وتسليم المال اليهم والقصد الجنائي .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٨ ص ٩٥١)

٤٢١٦ - اذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم أوهم المجنى عليه وزوجته بقدرته على الاتصال بالجن وامكان شفاء الزوجة من العقم ، واخذ يحدث أصواتا مختلفة يسميها بأسماء الجن في غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ التعاويذ وتمكن بهذا من سلب خمسة جنيهاً على عدة دفعات ، فهذه الأفعال يتوافر بها ركن الطرق الاحتيالية المشار اليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وتكون بذلك جريمة النصب. متوافرة الأركان في حقه .

(١٩٥٢/١٢/١ أحكام النقض س ٤ ق ٦٩ ض ٧٤) .

٤٢١٧ - ان القول بأن انتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل أتعاب يتقاضاها منهم لا يكفي وحده لعدده مرتكباً جريمة النصب على اعتبار أن ذلك لا يكون سوى جريمة مزاوله مهنة الطب بغير حق ليس صحيحاً على إطلاقه ، فإنه اذا استعمل المتهم - لكى يستولى على مال المرضى - طرقاً احتيالية لحملهم على الاعتقاد بأنه طبيب بحيث لو لا ذلك لما قصدوه ليتولى معالجتهم كانت جميع العناصر القانونية لجريمة النصب متوافرة في حقه . واذا فان ادارة المتهم مستوصفا للعلاج وظهوره - وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب - أمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بمظهر طبيب وانتحاله شخصية دكتور أجنبى وتكلمه بلهجة أجنبية للايهام بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم انتحاله اسم دكتور آخر وارتداؤه معطفاً أبيض كما يرتدى الأطباء وتوقيع الكشف الطبى على المرضى بسماعة يحملها معه لايهامهم بأنه يفحصهم واستعانتهم بامرأة تستقبلهم وتقدمهم اليه على أنه هو الدكتور . كل ذلك يصح اعتباره من الطرق الاحتيالية اذ هو من شأنه أن يوهم المرضى فيدفعون اليه أتعاباً ما كانوا ليدفعوها الا لاعتقادهم بأنه حقيقة طبيب .

(١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٧ ص ٦٩٠)

٤٢١٨ - ايراد الحكم أن المتهم لم تقتصر على مجرد الأقوال فقط بوجود مشروعها التجارى الكاذب وما ستحققه للمجنى عليهم من ورائه من أرباح وهمية رعمتها بل عززت ذلك بمظاهر خارجية وأفعال مادية تمثالت فيما تحلت به من مصاع رائف يضافى عليها مظهر ثراء كبار التجار فضلاً عن عرضها أقمشة مستوردة على أنها عينات لبضاعة وفيرة لديها تتجر فيها عن طريق استيرادها من لبنان . مما يعتر طرقاً احتيالية في مفهوم المادة ٣٣٦

عقوبات .

(١١/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩١ ص ٩٢٧) .

٢٣١٦ - متى كان المتهم قد أوهم المجنى عليه بمشروع تجارى كاذب وايد ادعاؤه هذا بأوراق تشهد باطلا باتجاره مع آخرين فانخدع المجنى عليه بذلك وسلمه النقود التى طلبها . فان فى هذا ما تتحقق به طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

(٣/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٦١ ص ٥٨٦) .

٢٣٣٠ - طلب المدعى المدنى من المتهم لما له من الشهرة فى البازوجه أن يرشده عن رأيه فى المضاربات بالأقطان فأجابه لذلك مشروطا عليه أن يعطيه الثلث مما يربحه مقابل ارشاداته المبنية على كشفه الباطنى فيما يطرأ على السوق من التقلبات فحصل أن صدق المتهم فيما أخبر به وربح المدعى المدنى أرباحا عظيمة دفع منها الى المتهم النصيب المتفق عليه لكن المدعى المدنى المذكور لحقه فيما بعد خسائر نتجت عن مضاربات تالية فقدم للنياابة البلاغ الذى ترتب عليه اقامة الدعوى العمومية الحاضرة على المتهم فحكمت المحكمة الابتدائية بعقابه لكن محكمة الاستئناف برأته . وبناء على الطعن فى الحكم بطريق النقض رفضت المحكمة الطعن وقررت ما يأتى انه لم ينتج من حكم البراءة أن الخسارة التى لحقت المدعى المدنى سببها نصائح المتهم فوجب النظر فى الاجراءات التى تقدمت تلك الخسارة . نعم ان المتهم أوهم المدعى المدنى ان له علما باطنيا يخبر به عن المستقبل ولكن لو فرض ان ارشاداته مبنية على معرفة حقيقية بأشغال البورصة فصار الاتهام الباطل الذى أوجده عند المجنى عليه عديم الأهمية ، وفى الجملة فان الطرق الاحتيالية المنسوبة للمتهم لم تكن سوى انه قد أخبر بالمستقبل . وصدق .

(٢٥/٢/١٩٠٧ المجموعة الرسمية الثانية ق ٥٣ ص ١٠٩)

تدخل شخص آخر

٢٣٢١ - يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المكذوبة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجانى وتديره واراדתه لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، وإن

يكون تأييد الآخر في الظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه
لا مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل .

(١٨/١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩ ص ١١٤)

٤٢٢٢ - يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة
بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المكذوبة أن يكون الشخص الآخر
قد تدخل بسعى الجاني وتبذيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلبه
أو اتفاق . كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الآخر في الظاهر لادعاءات
الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل ،
ومن ثم فإنه يجب على الحكم أن يعنى ببيان واقعة النصب وما صدر من
المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم
في ماله ، فإن قصر في هذا البيان كان في ذلك تفويت على محكمة النقض
لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذي يعيبه
بالقصور .

(١٢/٦/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٩ ص ٦١٤ ، ٢٤/٥/١٩٧٦
س ٢٧ ق ١٢٢ ص ٥٥١ ، ١٧/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ق ٥٧ ص ٢٤٨)

٤٢٢٣ - ان استعانة المتهم بشخص آخر في تأييد أقواله وادعاءاته
المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعد من قبيل الأعمال الخارجية
التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات ، وبهذه الأعمال
الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة
النصب .

(٢٠/٦/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٨ ص ٤٨١)

٤٢٢٤ - استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وادعاءاته
المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه - يعتبر من قبيل الأعمال
الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات .
وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب
تحققها في جريمة النصب .

(١٨/١٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧١ ص ١٢٧٣)

٤٢٢٥ - اذا رهن المتهم تمسالا من النحاس على أنه من الذهب وحصل من المرتهن على مبلغ أعلى من قيمة ائتمثال بكثير ، فركن الطرق الاحتيالية لا يتوافر في هذه الحالة اذا كان الأمر في ذلك لم يتجاوز عرضا من المتهم الراهن وقبولا من المجنى عليه المرتهن . اما اذا كان المرص قد تعزز من جانب المتهم بتدخل شخص آخر أيد مدعاه فان ذلك يكفي لعدده من الطرق الاحتيالية التي تكون ركن جريمة النصب . ولا يؤثر في الأمر اذا كان الاثنان فاعين في الجريمة ما دام الأمر قد تم بتدبير سابق واتفاق عليه .

(٢٧/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٨٢ س ٢١١)

٤٢٢٦ - يشترط دائما لوقوع جريمة النصب بالاستعانة بشخص آخر على تأييد الادعاءات المكذوبة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعي الجاني وتدبيره وارادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط كذلك أن يكون تأييد انشخص الآخر في الظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لا كاذيب الفاعل . ولذلك يجب أن يعنى الحكم ببيان كل ما صدر عن كل من المتهمين من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حملة على تسليم ماله .

(١٤/٣/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٥ ص ١٦٠)

٤٢٢٧ - الوساطة بين المتعاقدين ليست في حد ذاتها عملا محرما فلا يمكن تحميل الوسيط أية مسئولية عن وساطته في اتمام عمل مهما عاد عليه من وراء ذلك من فائدة .

(٢٠/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٢ ص ١٢١)

الصفة الكاذبة

٤٢٢٨ - من المقرر أن انتحال صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين انتحال أولهما صفة ضابط المباحث والثاني صفة الشرطي السرى والتوصل بذلك الى الاستيلاء على نقود المجنى عليه وهو ما تتوافر به عناصر جريمة النصب التي دانها بها فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(٢٤/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٤١ ص ١٨٧)

٤٢٢٩ - ادعاء الصفة الكاذبة وحده يكفي لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة الى أفعال أو مظاهر احتيال أخرى تؤيد هذا الادعاء .
(١٩٥٥/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٦٦ ص ١٢٥١)

٤٢٣٠ - ان جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة لا تتحقق الا اذا كانت هذه الصفة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على تسام المال للمتهم .

(١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٨ ص ٧١١ ، ١٩٥٢/٥/٢٦ س ٣ ق ٣٧٠ ص ٩٩٦)

٤٢٣١ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم ادعاء بأنه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بطاقة شخصية يؤيد بها هذا الادعاء الكاذب مما انخدع به المجنى عليه وسلمه المبلغ الذي طلبه ، فانه يكون قد بين بما فيه الكفاية ركن الاحتيال في جريمة النصب باتخاذ صفة غير صحيحة .
(١٩٥١/١/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠١ ص ٥٣٥)

٤٢٣٢ - ان مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل معه أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية ، فاذا كان المتهم قد اتخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل بذلك الى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ كعربون عن صفقة فانه يحق عقابه بالمادة ٣٣٦ عقوبات .
(١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض س ١ ق ١٢٩ ص ٣٨٣)

٤٢٣٣ - اذ اتخاذ صفة غير صحيحة هو من ضروب الاحتيال الذي تتكون منه جريمة النصب ولو لم يكن مقترنا بطرق احتيالية أخرى . فاتخاذ المتهم صفة تاجر وحصوله بناء على ذلك على جهازات الراديو التي استولى عليها ، فيه وخبه ما يكفي لتكوين ركن الاحتيال الذي تتطلبه المادة ٣٣٦ عقوبات ، لأن ذلك منه يعد اتخاذ الصفة غير صحيحة ، اذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو انتحال لقب أو وظيفة أو مهنة أو قرابة .

أو ما تشاكل ذلك .

(١٩٤٤/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ في ٣٠٧ ص ٤٠٩)

٤٣٣٤ - متى أثبت الحكم أن المتهم كان يحضر للمجنى عليهم (تجار بيع الدقيق) بوصفة مخبراً بالتموين ، وكان يركب سنيارة يطلق عليها « بوكسفورد » ، وهى فى شكل السيارات التى يركبها عادة موظفو الحكومة الإداريون ، فهذا فيه ما يكفى لبيان الطرق الاحتيالية ، وعلى أنه اذا توصل الجانى الى الاستيلاء على مال الغير عن طريق اتخاذ صيغة كاذبة فقد وجب عقابه بمادة النصب ولو لم يصحب ذلك استعمال طرق احتيالية .

(١٩٤٤/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٦ ص ٣٩٣)

٤٣٣٥ - يكفى لتكوين جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذى يريد سلب مال الغير باسم كاذب يتوصل به الى تحقيق غرضه دون حاجة الى الاستعانة على اتمام جريمة بأساليب احتيالية أخرى .

(١٩٣٦/٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٧ ص ٥٤٦)

٤٣٣٦ - ان مما يدخل فى دائرة انتحال الصفات الكاذبة المنوء عنها بالمادة ٢٩٣ عقوبات ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير ، لأن عبارة موظف كبير تحمل فى ثناياها الايهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الزاى الى غير ذلك من الصفات والمزايا التى لا يتمتع بها الموظف الصغير ، فادعاء كل ذلك بغير حق يعد اتصافاً لصفات غير صحيحة ، والاتصاف بصفة غير صحيحة يكفى وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يصطبج باستعمال أى طرق احتيالية .

(١٩٣٥/٤/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥١ ص ٤٥٤)

٤٣٣٧ - لا تنطبق المادة ٢٩٣ عقوبات على من ينتحل صفة ليست له بقصد حمل بائع على تقسيط ثمن شئ مبيع ، دفع بعضه مسجلاً ثم قام بسداد بعض الأقساط ولكنه عجز فى النهاية عن دفع باقيها ، لأن اتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به فى هذه الحالة سلب مال المجنى عليه وإنما قصد به أخذ رضاء البائع بالبيع بثمن بعضه مقسط وبعضه حال . وتكون العلاقة بين البائع والمشتري فى هذه الحالة علاقة مدنية محضة وليس

فيها عمل جنائي .

(ر ٢٣/٤/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٣ ص ٣١٠)

٤٣٣٨ - انه حتى مع التسليم بأن النصب بطريقة اتخاذ صفة كاذبة يكفي فيه لتكوين ركن الاحتيال اتخاذ الصفة غير الصحيحة ولو لم تكن مصحوبة بطرق احتيالية أخرى ، الا انه يجب على كل حال أن يكون بين الاحتيال الذي لجأ اليه المتهم - مهما كانت صورته - وتيسليم الأشياء التي حصل الاستيلاء عليها رابطة سببية . فاذا ادعى شخص أنه عين مخبر في البوليس واستولى بهذا الادعاء على مبلغ من المال من شخص آخر بدون أن يقترب ادعاؤه بأفعال مادية أخرى من شأنها التأثير على المجنى عليه فمجرد هذا الادعاء الكاذب لا يكفي لتكوين جريمة النصب اذ ليس في مجرد اتخاذ ذلك الشخص صفة المخبر في البوليس ما يحمل المجنى عليه على اعطائه ميالا .

(ر ١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣ ص ٢٧)
(ر ٢٨/٢/١٩٤٣ ج ٦ ق ١٠٢ ص ١٤٨)

٤٣٣٩ - لا يلزم لتكوين جريمة التوصل الى الاستيلاء على نقود بواسطة اتخاذ صفة غير صحيحة طبقا للمادة ٢٩٣ عقوبات أن يستعمل المتهم طرقا احتيالية بالمعنى المقصود في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .
(ر ٣/٦/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣٧ ص ٢٧٧ ، ر ٢٦/٢/١٩١٦ س ١٧ ق ٨٣ ص ١٢٨)

٤٣٤٠ - يجب تفسير عبارة « صفة غير صحيحة » المذكورة في المادة ٢٩٣/٤ عقوبات مع ملاحظة عبارة اسم كاذب الواردة معها في الفقرة نفسها وعلى ذلك فقد ضمن عبارة « صفة غير صحيحة » اختلاس الألقاب والوظائف فلو ادعى المتهم بأن له مقدرة وكفاءة خاصة كقدرته على تطبيب النساء العواقر بواسطة السحر فلا يعتبر أنه اتخذ صفة غير صحيحة بالمعنى المقصود في المادة المذكورة .

(ر ٣/٦/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣٧ ص ٢٧٧)

الوكالة

٤٣٤١ - من المقرر أن من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال له يعد مرتكبا الفعل المكون لجريمة النصب ، اذ ان انتحال صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن اتخاذه كذبا صفة الوكالة عن زوجته وتوصل بذلك الى الاستيلاء على المبلغ موضوع الجريمة فانه اذا ادانه بجريمة النصب يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٨٦/٣/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٠ ص ٤٣٣)

٤٣٤٢ - من المقرر أن من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال له يعد مرتكبا الفعل المكون لجريمة النصب ، اذ ان انتحال صفة غير صحيحة ينفي وحده لقيام ركن الاحتيال . فاذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم اتخاذه كذبا صفة الوكالة عن المدعى عليهم في اندوى المدنية وأقر للمدعى بطلباته وتوصل بذلك الى الاستيلاء على مبلغ تسعين جنيها فانه اذ ادانه بجريمة النصب يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما يشتره المتهم في هذا الصدد في غير محله .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٧ ص ٧٨١)

٤٣٤٣ - من المقرر أن من ادعى كذبا الوكالة عن شخص آخر واستولى بذلك على مال له يعد مرتكبا الفعل المكون لجريمة النصب ، اذ ان انتحال صفة غير صحيحة يكفي لقيام ركن الاحتيال ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن اتخاذه كذبا صفة الوكالة عن زوج المجنى عليها وتوصل بذلك الى الاستيلاء على المبلغ موضوع الجريمة ، فانه اذ ادانه بجريمة النصب يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٧٦/٣/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٠ ص ٢٨٣)

٤٣٤٤ - ان ادعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ثم استيلاءه على مال المجنى عليه لتوصيله الى موكله المزعوم ، يعد في القانون اتخاذا لصفة كاذبة بالمعنى الوارد في المادة ٣٣٦ عقوبات ، ويكفي وحده في تكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن فيه استعمال لأساليب الغش والخداع المعبر

عنها بالطرق الاحتيالية .

(١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٣ ص ١٣٠)

٤٢٤٥ - ان مجرد ادعاء الوكالة كذبا لسلب مال الغير يعد وحده وسيلة من الوسائل التي تتحقق بها قانونا جريمة النصب .

(١٩٣٩/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠١ ص ٥٦٧ ، ١٩٣٧/٢/٨ ج ٤ ق ٤٤ ص ٤٢ ، ١٩٣٥/٤/٨ ج ٣ ق ٣٥٨ ص ٤٦٣)

٤٢٤٦ - ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا لصفة كاذبة ولو ان بعض الأحكام جرت على أن ادعاء حالة قانونية أو علاقة تكسب حقا قانونيا لا يكون صفة كاذبة الا أن أغلب الأحكام قد استثنت بالذات ادعاء الوكالة وعينت على الأخص حالة من يذهب لزوجة آخر ويدعى كذبا أنه كلف بأخذ أشياء منها لتوصيلها اليه . فاذا ذهب شخص الى امرأة وادعى أنه موفد من قبل زوجها لأخذ شيء عينه لها فصدقته وأعطته اياه اعتبر هذا الشخص متخذا لصفة غير صحيحة وحق عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .

(١٩٣١/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٧ ص ٣٧٧)

التصرف في مال

٤٢٤٧ - لا تتحقق جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه الا باجتماع شرطين ، الأول أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف ، والثاني ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار . ومن ثم فانه يجب أن يعنى حكم الادانة في هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقار الذي تصرف فيه ، وما اذا كان له حق في هذا التصرف من عدمه ، فاذا هو قصر في هذا البيان كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(١٩٧٩/٦٦/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٩ ص ٧٩٦)

٤٢٤٨ - اذا كان يكفي لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ،

الا أنه لا تصح ادانة غير المتصرف - والوسيط كذلك - الا اذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطىء وتدير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصح مساءلته سواء بصفته ناعلا أو شريكا .

(١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ي ٤٠ ص ١٨٣)

٤٣٤٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن بشأن عدم توافر أركان جريمة النصب التي دانه بها تأسيسا على حقه في التصرف للغير فيما آل إليه بمقتضى عقود عرفية ، وأوضح الحكم أن الطاعن لم يكن مالكا للأرض التي تصرف فيها بالبيع ، وكان على علم بعدم ملكية البائع له بشئ من تلك الأرض وانتهى الى أنه قد تصرف فيما لا يملك ودون أن يكون له حق التصرف وأن ما اثاره يوفر في حقه الاحتيال الذي تتحقق به جريمة النصب التي دانه بها ، فإن ما أثبتته الحكم في هذا الصدد يتفق وصحيح القانون .

(١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٠ ص ٦٦٧)

٤٣٥٠ - التصرف في مال ثابت أو منقول ليس مأكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه في مجال تطبيق المادة ٣٣٦/١ عقوبات ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع بل يشمل أيضا التصرفات الأخرى .

(١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٥٦ ص ١٧٠)

٤٣٥١ - ان مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس مأكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيال التي تتحقق بأى منها وحدة جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٥٦ ص ١٧٠)

٤٣٥٢ - ان القانون في جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية لانهام المجنى عليه بوجود مشروع كاذب أو لاحداث الأمل بحصول ربح وهمي يوجب أن تكون هذه الطرق من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق ما يدعيه المتهم ، وأن تكون الأكاذيب التي صدرت من المتهم مؤيدة

بأقوال أخرى أو مظاهر خارجية ، فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم مستعينا ببعض السماسرة أوهم المجنى عليهم برغبته في أن يبيع لكل منهم المنزل المملوك له ولوالدته ولاحظته ، وقدم إلى كل منهم مستندات الملكية والتوكيل الصادر إليه من شركائه وكان في كل مرة يحصل على مبلغ يدفع مقدما على سبيل العربون ويحرر بالبيع عقدا ابتدائيا ثم يمتنع عن تحرير عقد نهائي قابل للتسجيل ، فإن استعانت به بسماسر لايجاد مشتر للمنزل ، وتقديمه مستندات الملكية وعقود الإيجار وسند الوكالة عين والدته وأخوته وإحضار هؤلاء وتقريرهم بالموافقة على البيع - كل هذا لا يكون طرعا احتيالية بالمعنى القانوني ، فإن الوقائع المتعلقة به صحيحة وعقود البيع الابتدائية الصادرة للمجنى عليهم السابقين لا تعتبر مشروعات كاذبة بالنسبة لللاحقين ، لأن المتهم كان يملك وقت كل عقد منها حق التصرف بسبب عدم انتقال الملكية إلى أحد من المشترين لعدم تسجيل العقود ، ثم إن المتهم إذا كان قد بىء البنية على عدم إتمام أية صفقة فإن نيته هذه لم تتعد شبهة ولم يكن لها أي مظهر خارجي يدل عليها وقت التعاقد ، فلم يكن لها من تأثير في جمل المجنى عليهم على دفع المبالغ التي استولى المتهم عليها .

(١٩٤١/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٨ ص ٥٢٥)

٤٣٥٣ - يشترط للعقاب في جريمة النصب بطريقة التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه أن يكون المتهم قد حصل على المال بطريق الاحتيال لسلب الثروة ، فإذا لم يكن هناك احتيال بل كان تسليم المال لمن سلمه عن بينة بحقيقة الأمر فلا جريمة .

(١٩٤١/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٣ ص ٣٦٦ ، ١٩٣٨/١١/١٤ ج ٤ ق ٢٦٩ ص ٣٢٨)

٤٣٥٤ - يكفي لقيام جريمة النصب بطريقة التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجرام ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، فتصح الادانة ولو لم يكن المالك الحقيقي للمال الذي حصل فيه التصرف معروفا .

(١٩٣٨/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٩ ص ٣٢٨)

٤٣٥٥ - متى كان الثابت بالحكم يفيد أن المتهم هو وزوجته

اتفقا على الادعاء كذبا بأن البيت الذى هو موضوع تهمة النصب الموجهة اليهما مملوك لهما كما اتفقا على التصرف بالبيع الذى تم فى أنقاضه وفى جزء من أرضه للحصول على مال الغير ، ففى هذا ما يكفى لبيان جريمة النصب .

(١٩٣٨/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٩٣ ص ١٩٤)

٤٢٥٦ - من رهن منقولا ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من المرتهن يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المرتهن ضرر فعلا بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول .

(١٩٣٦/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨١ ص ٦٠٨)

٤٢٥٧ - من باع أطيانا محجوزا عليها وتحت اجراءات نزاع الملكية لا يمكن أن يؤاخذ على ذلك جنائيا ، وكل ما يمكن أن ينسب اليه هو أنه ارتكب تدليسا مدنيا لا يعاقب عليه الا اذا توافرت فى حقه أركان جريمة أخرى من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات .

(١٩٣٤/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٦ ص ٣٠٣)

٤٢٥٨ - الابن الذى يسرق متاعا لوالده ثم يبيعه لشخص حسن النية على أنه مالك لما باع اذا كان ينجو من العقاب عن السرقة بحكم المادة ٢٦٩ عقوبات فان فعلته الثانية وهى البيع للغير الحسن النية تعتبر نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات باعتبار أنه باع ما لا يملك وتوصل بذلك الى قبض مبلغ من المشتري حسن النية على أنه ثمن المتاع المبيع له .

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٦ ص ٥٣)

٤٢٥٩ - جريمة النصب فى صورة البيع مرتين لا تتحقق الا فى جانب المشتري الثانى وفى صورة ضياع ماله بسبب غش البائع له من جهة وحرمانه من العين المتصرف له فيها من جهة أخرى ، أما المتصرف له الأول فلا يتصور قيام أية جريمة فى حقه .

(١٩٣١/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٤ ص ٢٢٥)

٤٣٦٠ - توجد حالة يمكن فيها تصور وقوع النصب ، وهي حالة ما اذا اتفق البائع مع المشتري الأول بعقد لم يسجل بعد ثم أوهم المشتري الثاني فباع له وهو يعلم أن المشتري الأول على وشك تسجيل عقده قبل أن يدرك المشتري الثاني تسجيل عقده هو وأن هذا المشتري الثاني ستنضيع عليه العين حتما ، في مثل هذه الصورة يكون البائع قد نصب على المشتري الثاني ولكن جريمته لا تكون مما تنطبق عليه العبارة الثانية من المادة ٢٩٣ عقوبات وهي الخاصة بالتصرف في غير المملوك بل تكون من جرائم النصب العادية المنصوص عليها بالعبارة الأولى من المادة ولا بد فيها من اثبات الطرق الاحتمالية .

(١٩٣١/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٤ ص ٢٢٥)

٤٣٦١ - انه بعد صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل أصبح عقد البيع لا ينقل ملك المبيع الى المشتري الا بالتسجيل ، فإذا كان المشتري الأول لم يسجل عقده وباع البائع العقار مرة أخرى الى شخص آخر وسجل هذا الشخص عقده فان الملكية تنتقل اليه هو بالتسجيل ولا عقاب على البائع في هذه الحالة . ولا دخل لحسن النية وسوئها فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتريين الأول والثاني كما لا دخل لحسن نية المشتري الثاني ولا لسوئها وقت شرائه ، لأن انتقال الملكية أصبح بحكم قانون التسجيل مرتبطا بالتسجيل وحده ولأن الأسبقية بين المتزاحمين أصبحت لمن انتقلت اليه الملكية فعلا بالتسجيل .

(١٩٣١/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٤ ص ٢٢٥)

٤٣٦٢ - ان الشارع اذ جعل تصرف المتصرف في ملكه نوعا من الاحتيال قائما بذاته ومستقلا عما يقع بالطرق الاحتمالية الأخرى المبينة بالمادة ٢٩٣ عقوبات قد اشترط لاعتبار هذا التصرف نصبا معاقبا عليه بهذه المادة أن يكون المال الذي حصل التصرف فيه ليس مملوكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه . فاذا تصرف شخص في عقار كان مملوكا له وسبق له التصرف فيه لشخص آخر فيختلف الحكم بحسب ما اذا كان حق الملكية السابق التصرف فيه قد انتقل قانونا الى المتصرف له أولا أو لم ينتقل اليه ، فاذا كان قد انتقل بالتصرف الأول وقع التصرف الثاني في غير ملكه

• ووجب عقابه عليه بعقوبة النصب •

(١٩٣١/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٧ ص ٢٢٥)

٤٣٦٣ - انه حتى مع التسليم بأن الوقف لا يكون لازما بالنسبة للغير الا اذا سجل فهو لازم بالنسبة للواقف من يوم انشائه باشهاد شرعى ولو لم يحصل تسجيله • فاذا تصرف واقف فى العين الموقوفة بعد تاريخ انشاء الوقف عمد مرتكبا لجنحة النصب المعاقب عليها بمقتضى المادة ١/٢٩٢ عقوبات ولو كان كتاب الوقف لم يسجل •

(١٩١٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١ ص ١)

٤٣٦٤ - اذا اعطى شخص لآخر بطريق المعاوضة عينا لا يملكها وليس له حق التصرف فيها يعد مرتكبا لجريمة النصب بمقتضى المادة ٣/٢٩٣ عقوبات ولو أن المعاوض الذى ينتزع منه ما استلمه حق استرداد ما اعطى طبقا للمادة ٣٥٩ من القانون المدنى •

(١٩١٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١٠٦ ص ١٨١)

٤٣٦٥ - يكفى لتكوين جريمة التصرف فى مال ثابت او منقول غير مملوك للمتهم وليس له حق التصرف فيه المنصوص عنها فى المادة ٣/٢٩٣ عقوبات أن يثبت القصد الجنائى بدون حاجة الى اثبات استعمال طرق احتيالية بالمعنى المقصود فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة •

(١٩١١/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٧٧ ص ١٤٥)

الغاية من الطرق الاحتيالية

٤٣٦٦ - جريمة النصب كما هى معروفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف • وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الامل بحصول ربح

وهى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(١٩٧٨/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠ ص ٩٦٥ ، ١٩٧٨/١٢/١١ ق ١٩١ ص ٩٢٧ ، ١٩٧٨/٦/١٢ ق ١١٩ ص ٦١٤)

٤٣٦٧ - لما كان الحكم قدر بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن وآخر اوهما المجنى عليهم اولياء أمور التلاميذ الزائغين فى اجتياز المرحلة الابتدائية بأن فى مكنة ابنائهم ان يلتحقوا بمدرسة الشعب الخاصة بالباجور باعتبارها معتمدة من وزارة التربية والتعليم وأن يتقدموا عن طريقها لامتحان الشهادة الابتدائية وقاموا بتحصيل مبالغ من المجنى عليهم بوصف أنها أقساط مدرسية مقابل ايصالات تحمل اسم هذه المدرسة على الرغم من انتهاء الترخيص بها مما لا يمكن معه أن تصدر المنطقة التعليمية أرقام جلوس للدارسين فيها لإداء الامتحان ، وكان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن وآخر اوهما المجنى عليهم بمشروع كاذب فأنخدعوا به وتوصلوا بهذه الوسيلة من وسائل الاحتيال الى الاستيلاء على المبالغ الموضحة بالأوراق من المجنى عليهم ، فان ما خلص اليه الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به ركن الطرق الاحتيالية التى تقوم عليها جريمة النصب كما هى معزوفة به فى القانون .

(١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٦ ص ٨٩٦)

٤٣٦٨ - نص القانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٦٦ عقوبات .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨ ص ٥٢)

٤٣٦٩ - تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات رهن بوقوع احتيال على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله . ولا تتحقق الطرق الاحتيالية فى النصب الا اذا كان من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ عقوبات .

(١٩٨٨/١٢/١٥ ط ٦٠٥٧ لسنة ٥٧ ق)

٤٢٧٠ - القاتون وان نص على أن الطرق الاحتيالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو وافعه مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غشير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ عقوبات . كما أن المقرر أن مجرد الادعاءات والأقوال الكاذبة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها لا تتحقق بها جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية ، بل يشترط إقناع أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجة تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩ ص ١١٤)

٤٢٧١ - الطرق الاحتيالية كوسيلة نصب يجب أن تكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة في المادة ٣٣٦ عقوبات على سبيل الحصر ، واستخلاص محكمة الموضوع أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه مشروع حقيقي جدي حصل منه على شيك كسيسة لا يوفر أركان جريمة النصب .

(١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

٤٢٧٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين مع باقي المتهمين قد توصلوا إلى الاستيلاء على المبلغ الموضح بالأوراق من المجنى عليها بناء على الطرق الاحتيالية التي استعملوها والتي بينها الحكم وهمي شأنها إيهامها بوجود مشروع كاذب وأحداث الأمل بحصول ربح وهمي وهو كشف كنز مدفون تحت أرض منزلها ، فإن ما يقول به الطاعنان من أن المجنى عليها قد سلمتهما النقود برضاها لا يعدو أن يكون عوداً إلى الجدل في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٧ ص ٩٤٤)

٤٢٧٣ - متى قام المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سبنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يداينه به وينفس قيمة السند فانخدع المجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك ، فإن ذلك مما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب .

(١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢١١ ص ٧٥٢)

٤٢٧٤ - ان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو وافعة مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . فما دامت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع حقيقى جدى فان أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة .

(١٤/٤/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٨ ص ٧١١)

٤٢٧٥ - ما دامت المحكمة قد أثبتت أن المتهم لم يكن جادا وقد التعاقد المدعى وأنه انما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته ، فلا وجه للقول بأن هذه الواقعة اخلاخل بعقد مدنى .

(٢٣/٥/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩١٤ ص ٨٩٠)

٤٢٧٦ - يشترط في جريمة النصب أن يكون الحصول على المبلغ هو بطريق الايهام لتحقيق مشروع كاذب ، فاذا ثبت أن المشروع الذى احد المبلغ لتحقيقه هو مشروع صادق وقد تم بالفعل فلا جريمة .

(١٢/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٠ ص ٢٥٩)

٤٢٧٧ - يعتبر ركنا جوهريا لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات تسليم المتاع المنقول الذى يحصل الاستيلاء عليه بطريق الاحتيال . تسليمه فعليا ، فلذلك اذا توصل شخص بطريق الاحتيال الى التخلص من دفع الرسوم الجمركية فلا يكون عمله هذا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات .

(٢٧/١٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٠٠ ص ٦٤)

غش المجنى عليه

٤٢٧٨ - جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال ، والطرق التى بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجهة الى خدع المجنى عليه وغشه . ولما كانت المحكمة قد استخلصت

أن غشاً لم يقع على المجنى عليه فإن النعى على الحكم بمخالفة اثنان لا يكون
محل .

(١٤/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٣ ص ٦١٢)

٤٣٧٩ - أن جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال .
والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب
أن تكون موجهة الى المجنى عليه لخدعه وغشه والاحلال لجريمة . واذن فاذا
كان دفاع المتهم /قواعده/ عدم رتوافر عنصر الاحتيال في الدتوى لأن المجنى
عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فإن الحكم
"اذ ادانة في جريمة النصب على أساس ان التصرف في مال لا يملك المتهم
"التصرف فيه" هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود
طرق احتيالية ، هذا الحكم يكون قاطعاً في بيان الأسباب التي اقيم عليها .
(١١٠/١٢/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٢٠ ص ٥٦٠)

٤٣٨ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع دعوى
النصب التي أوردتها في حكمها أن المتهم لم يقصد بفعله الا الوالد الذي
دفع من ماله المبلغ المحول به الطرد لا ولده الذي كانت محررة باسمه
البنوليصة فذلك من سلطتها ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .
(٢٢/٦/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٩ ص ٦٩١)

القصد الجنائي .

٤٣٨١ - أن جريمة النصب تتوافر ولو كان في مقدور الجاني أن
يحقق ما ادعاه ما دامت نيته قد انصرفت في الحقيقة الى الاستيلاء على مال
المجنى عليهم دون القيام بما وعد به .

(١٣/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٤ ص ١٢١٢)

٤٣٨٢ - لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة النصب
على استقلال ، بما دام ما أورده الحكم من وقائع دالا بذاته على قيامه .

(٢٠/١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٢ ص ١٢٦)

٤٣٨٣ - لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة

النصب على استقلال ما دام الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد المتهمين كان ظاهرا وهو اقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه .
وحرمانه منه .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩)

٤٢٨٤ - عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم بجريمة
النصب لا يبيح ما دامت الواقعة الجنائية التي اثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن
المتهم لم يكن جادا وقت التعاقد وأنه إنما كان يفعل على سلب المجنى عليه
ثروته .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٦ ص ٨١٦)

اثبات النصب

٤٢٨٥ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات النصب طريقة خاصة .

(١٩٧٦/٣/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٠ ص ٢٨٣)

٤٢٨٦ - يجوز الاثبات بالبينة فيما قام على الغش من الجرائم لأن
ذلك مما يندرج تحت ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتابي ، فاذا استولى
شخص بريق النصب على نقود يزيد مقدارها على ما تجوز البينة فيه من
مراة في سبيل احضار زوجها الغائب غيبة مربية فالبينة جائزة .

(١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٩٠ ص ٢٣٤)

الفاعل والشريك

٤٢٨٧ - الطرق الاحتمالية من العناصر الأساسية الداخلة في
تكوين الركن المادي لجريمة النصب واستعمال الجاني لها يعد عملا من الأعمال
التنفيذية . فاذا كان الحكم المطعون فيه اذ استخلص أن الطاعنة الثانية
قد قامت بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها ، وأدى ذلك بالمجنى عليه الى دفع
مبلغ من النقود له فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما اذ عد
عده الطاعنة فاعلة أصلية في الجريمة .

(١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١١٢ ص ٤٤٣)

الشروع

٤٢٨٨ - يتحقق الشروع في جريمة النصب بمجرد بدء الجاني في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه حتى ولو فطن الأخير الى احتيال الجاني فكشفه أو داخلته الريبة في صدق نواياه فامتنع عن تسليم المال .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٤٢٨٩ - المحكمة ليست ملزمة ببيان مدى تأثير الطرق الاحتيالية على المجنى عليه بالذات وانخداعه بها ما دام أن الجريمة قد وقعت عند بدء الشروع وما دامت الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه وما دام أن الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا دخل لارادة الجاني فيه .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٤٢٩٠ - الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادي لجريمة النصب وأن استعمال الجاني اياها يعد من الأعمال التنفيذية .

(١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٨ ص ٤٨١)

٤٢٩١ - يتحقق الشروع في النصب بمجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه ، ولما كان المحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين أعدوا شيكا مزورا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسحوبا على بنك أمريكا فرع سويسرا واشترکوا في عرضه للبيع على الشاهد الذي تظاهر بالقبول وسبارع الى ابلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منه مساندة المتهمين وتقديم أحد المرشدين البصريين لهم على أنه المشتري للشيك وأعدوا كمينه بأحد الفنادق لضبطهم . وبعد أن زودوا المرشد السرى بمبلغ من النقد المصري بما يقابل قيمة الشيك وتم اللقاء بينه وبين المحكوم عليهما الآخرين في الفندق قاموا بضبط أولهما وهو يسلم الشيك الى المرشد السرى ، ثم بان لرجال الشرطة بعد الضغط أن الشيك مزور ، فان ما حصله المحكم على الصورة السالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع في النصب كما هو

مروفة في القانون .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩)

٤٣٩٢ - الأصل أن مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا
مجانبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه الى احتيال الجاني فكشفه وامتنع عن
سليمه المال أو سلمه بالفعل ، ولكن لسبب آخر في نفسه . ولما كان
المجنى عليه في هذه البدوى حسبا وقفت وقائعا عنده هو المرشد السرى
شئ لم يكتشف أن الشبيك مزور الا بعد ضبطه ، وقد كان الغرض من عمل
الكمين أصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متلبسين بجريمة التعايل في نقد
جنبي ، فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تحدد شخصية المجنى عليه الذي
كان مقصودا أصلا بهذا الاحتيال للتحقق من مدى تأثير الطرق الاحتيالية فيه
والخداع بها ما دام أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع وبما دامت الطرق
الاحتيالية التي استعملها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل
طروف المجنى عليه ، وما دام أن الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا دخل لارادة
الجاني فيه .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩)

٤٣٩٣ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان
حقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة
بالمرة لتحقيق الغرض الذي قصده الفاعل ، أما اذا كانت تلك الوسيلة
بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر
تخرج عن ارادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . ولما كان الحكم
قد أثبت في حق الطاعن أنه قدم الأوراق المزورة الى موظفي مؤسسة مديرية
التحرير تاييدا لمزاعمه الكاذبة بتوريد أجهزة استقبال إذاعية لاسلكية
الاستيلاء على قيمتها ، الا أن الجريمة لم تتحقق لسبب لا دخل لارادته فيه
بحو فطنة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة
مستحيلة .

(٢٩/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٦ ص ٣٠٤)

٤٣٩٤ - يعتبر الشروع في النصب متوافرا ولو كان المجنى عليه
تالما بنية المتهم السيئة لأن الاستحالة في هذه الجريمة تعتبر نسبية

• أنها نتجت عن أسباب خارجة عن إرادة المتهم • وفي الواقعة حاول المتهم
ن يحتال على أحد رجال البوليس الذي كان متنكرا لكي يقبض عليه متلبسا
بالجريمة •

(١٣/١٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٩ ص ٤١)

٤٢٩٥ - تعتبر شروعا في نصب لا تزويرا في محسرات عرفية:
الواقعة الآتية • وهي أن زيدا سلم عمرا مبلغ أربعين جنيها فاعطى عمرو به
ايصالا لم يعين فيه القيمة التي استلمها فكتب زيد على ظهر الايصال عبارة
تاريخها مقدم على تاريخه ذكر فيها أن المبلغ المسلم في الحقيقة هو أربعمائة
جنيه قاصدا بذلك قصدا سيئا أن يظن أن الغرض الذي يتعلق به الايصال
يبلغ أربعمائة جنيه وبعد ذلك رفع زيد دعوى تمسك فيها بالكتابين
المذكورين وطلب بها دفع دين الأربعمائة جنيه المدعى به لكنه لم يصل إلى
غرضه •

(١٩٠٢/٤/١٩ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٢ ص ٢٦)

العقاب

٤٢٩٦ - رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم باستعمال طرق
احتيالية بفرض حصوله لا يمحو الجريمة بعد تمامها •

(١٩٨١/١٢/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٥ ص ١٠٠٥)

٤٢٩٧ - أن تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يمحو تلك
الجريمة ولا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية •

(١٩٤٤/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٧ ص ٤٠٩)

٤٢٩٨ - تخالص المتهم مع المجنى عليه في جريمة نصب لا يمنع
من توقيع العقاب على المتهم متى كانت الجريمة قد تمت •

(١٩٢٩/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٧ ص ٣٢٣)

(١٩٣٤/٤/٣٠ ج ٣ ق ٢٣٨ ص ٣٢٢)

اسباب الحكم

٤٢٩٩ - يجب في جريمة النصب ان يعنى الحكم ببيان ما صدر عن المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالهم ، وذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد أقوال المجنى عليهم التي عول عليها في ادانة الطاعن ، كما لم يبين ما صدر من الطاعن من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالهم فإنه يكون معيبا بالقصور .

(١٩٨١/١/١٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨ ص ٦٤)

٤٣٠٠ - لا يقدح في سلامة الحكم ما يثيره الطاعنون من خلو الأوراق مما يفيد سبق اتفاقهم على خداع المجنى عليه ، ذلك بأنه يكفي أن تستخلص المحكمة ذلك الاتفاق من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه .

(١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٩ ص ١٢٨٦)

٤٣٠١ - انفعال حكم الادانة في جريمة النصب بيان كيفية تداخل الطاعن في الجريمة والطرق الاحتمالية التي استخدمها والصلة بينه وبين المتهم الآخر وبين تسليم المال يجعله قاصرا .

(١٩٨٨/١٢/٢٢ ط ٦٠٥٨ س ٥٨ ق)

٤٣٠٢ - اذا كان الحكم لم يعرض بوضوح للأعمال المادية الخارجية التي استعان بها المتهم في تدعيم مزاعمه ولم يبين حقيقة الأوراق التي قدمها والتي قال الحكم عنها أن ظاهرها يؤيد ما زعمه المجنى عليه ، وهل كانت صحيحة أم مزورة ، وهل رمى المتهم من تقديمها خداع المجنى عليه وحمله على تصديقه لسلب ماله وأثرها في ايهام المجنى عليه بصحة الواقعة وتسليم المبلغ للطاعن بناء عليها مما يعيب الحكم بالقصور الذي يمجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه .

(١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢ ص ٥٣)

٤٣٠٣ - متى كان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة النصب لم يعرض

لبيان العناصر المكونة لها ولم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتياطية التي استخدمها الطاعن وبين تسليم النقيود وهل سبلمها المجني عليه له كرسوم دخول أم تحت تأثير طرق احتياطية قام بها ، وهو بيان جوهري يجب إيراده حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦ ص ٢٠)

٤٣٠٤ - لا يكفي لتأثير مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك إذا كان هو في الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للقدر الذي تصرف فيه ، ولما كان النابت من مدونات الحكم أن الطاعن سمسار ، وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرفي العقد ويقتضى أجر الوساطة بينهما ، ولا يكلف مؤونة التثبت من ملكية البائع أو بحث مستنداته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه دون أن يبين ما وقع منه مما يعد في صحيح القانون احتيالا ، يكون قاصراً في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يعيبه ويبطله .

(١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٠ ص ١٨٣)

٤٣٠٥ - إذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهمين من جريمة النصب - مع تسليمه بتواجد المتهمين معا وتداخل المتهم الثاني على الصورة التي ذكرها - قد خلا من بيان الوقت والظروف التي تدخل فيها المتهم الثاني ، وهل كان تدخله بسمي من المتهم الأول وبتدبيره ، وهل كان ذلك قبل شراء التمثال الزائف أو بعده - هذا القصور في بيان الواقعة يحول دون قيام محكمة النقض بوظيفتها من الرقابة على صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم .

(١٩٥٩/٦/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٧ ص ٦١٩)

٤٣٠٦ - إذا كان الحكم إذ دان المتهمين بجريمتي النصب والشروع فيه لم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتياطية التي استخدمها وبين تسليم المال لهما وكان إيراد هذا البيان الجوهري واجبنا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، فإن الحكم

يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٥٥/١١/١٩ أحكام النقص س ٦ ق ٣٩٠ ص ١٣٢٣)

٤٣٠٧ - اذا ادانت المحكمة متهما في جريمة نصب ولم تبين يحكمها في واقعة الدعوى ان الاتصاف بالصفات الكاذبة وغيره مما عدته المحكمة طرقا احتيالية كان من جانب المتهم مقصودا به التأثير في المجنى عليه وخدعه ، لما هو ناجز من أن يكون المتهم قد اعتاد حقا أو باطلا أن يصف نفسه أو أن يصفه الناس بالأوصاف المشار اليها في مناسبات مختلفة لم تلاحظ فيها فكرة الاجرام ، كما لم تبين أن ما عدته من المظاهر الخارجية قد كان للاسبتعانة به في إيهام المجنى عليه ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور .

(١٩٤٦/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٣ ص ٩١)

٤٣٠٨ - متى كانت واقعة النصب بجيبب بما أثبتتها الحكم المطعون فيه خالية مما يدل على استعمال المتهم لطرق احتيالية أوهم بها المجنى عليه وتوصل تحت تأثير الإيهام بها للاستيلاء منه على المبلغ المدعى بالاستيلاء عليه بطريق النصب فلا جريمة .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٣٠ ص ٣٧٩)

٤٣٠٩ - يجب لتطبيق المادة ٢٩٣ عقوبات أن يبين بالحكم الطرق الاحتيالية التي قد يكون المتهم استعملها مع المجنى عليه بيانا واضحا والا وجب نقضه .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٤ ص ١٨٤)

٤٣١٠ - اذا لم توضح المحكمة في حكمها الوقائع التي تقوم عليها أركان جريمة النصب توضيحا تتمكن معه محكمة النقض من معرفة ما اذا كان القانون حصل تطبيقه تطبيقا صحيحا أو لا كان هذا الحكم متعيينا نقضه .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧٣ ص ٩٠)

٤٣١١ - يجب نقض الحكم الذي لم يبين في جنحة النصب الطرق

الاحتياالية التي استعملت نقضا مبنيا على النقص فى الاسباب .

(١٩٠٢/٣/١ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٤ ص ٧)

من احكام محكمة الموضوع

٤٣١٢ - شروط النصب لا تكون متوفرة الا اذا كان الامر الذى صار استحصال النقود لاجله وهميا لا حقيقة له ، فان كان حقيقيا وام يتم فمن دفع نقودا لاجل اتمامه مجرد حق مدنى يرفعه الى موضوع الاختصاص .

(دمنهور ١٥/١١/١٨٩٢ الحقوق س ٧ ص ٣٤٢)

٤٣١٣ - ان التزوير المرتكب توصلا الى النصب يجعل الجريمة جنحة نصب لا جريمة تزوير .

(استئناف مصر ٩/١١/١٨٩٥ الحقوق س ١٠ ق ٩٣ ص ٣٨٣)

٤٣١٤ - ان النصب هو استعمال الطرق الاحتياالية التى من شأنها الايهام للتوصل الى السلب .

- ان الاكاذيب تعتبر من الطرق الاحتياالية اذا كانت صفة من صدرت عنه تحمل على الثقة بها واعتبارها .

(استئناف مصر ٣/١٠/١٨٩٩ الحقوق س ١٤ ق ١٤٣ ص ٥٥٢)

٤٣١٥ - تعتبر الاكاذيب من الطرق الاحتياالية اذا كانت صفة من صدرت عنه تحمل على الثقة به واعتبارها اذا كان فى اجراءات المجنى عليه مع المتهم ما يدل على بساطته فلا يصح ان يكون ذلك سببا لحرمانه من حماية القانون ، لان البسطاء احوج من غيرهم لهذه الحماية .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ٣/١٠/١٨٩٩ المجموعة الرسمية س ١ ص ٨٨)

٤٣١٦ - يعد من طرق النصب المعاقب عليه قانونا ما لو استدان زيد من عمرو مبلغا واعطاء ضمانه على ذلك تحويلا صادرا منه على احد البنوك بمبلغ يزيد على قيمة الدين ايهاا بان له فى البنك المبلغ المحول به ولكن ظهر فيما بعد انه لم يكن له فى البنك شيء ولا فى أى جهة أخرى

قيمة الدين .

(استئناف مصر ١٩٠٤/٦/١١ الحقوق س ٢١ ص ٥)

٤٣١٧ - لا يعد الوعد الكاذب من الطرق الاحتيالية التي نصت عليها المادة ٢٩٣ عقوبات ، لأن من حصل له الوعد يستطيع وقاية نفسه من نتائجه باحتياطات يتخذها ، فمن حصل على شيء كان أودعه عند دائئه تأمينا لدين بأن وعده كذبا بالدفع لا يعد مستعملا لطرق احتيالية .

(دمنهور الجزئية ١٩٠٥/٥/٢٣ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٧٨ ص ١٦٢)

٤٣١٨ - أخذ ضراف من شخص وارث مبلغ اثنى عشر جتيها مصريا موهما اياه انها رسوم ايلولة فقررت المحكمة أن الكذب الغير المصحوب بأعمال أخرى أو بطريق يقصد بها تأييده ليس من الطرق احتيالية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٩٣ ، ولكنه يعتبر كذلك اذا صدر من شخص يساعد مركزه أو صفته على الاعتقاد بضحة ما يقول .

(استئناف الزقازيق ١٩٠٧/٣/٤ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٦٣ ص ١٤٠)

٤٣١٩ - لا يجوز للمتهم في جريمة النصب أن يحتج باهمال المجنى عليه في عدم بحثه عن صدق أقواله .

(استئناف الاسكندرية ١٩٠٨/١١/١٧ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٢٣٢)

٤٣٢٠ - باع زيد حيمته في منزل الى عمرو الذي أهمل ولم يسجل عقده ، فتواطأ زيد مع خالد وباع له نفس الحصة وجعل تاريخ العقد سابقا على تاريخ البيع الأول الصادر لعمرو . رفعت الدعوى العمومية على زيد بجريمة النصب والاحتيال بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات . والمحكمة قررت أن زيدا لم يرتكب جريمة النصب طبقا للمادة ٢٩٣ عقوبات ضد عمرو لأنه كان مالكا للعين المباعة وقت أن باعها له . ولا ضد خالد لأنه كان يعلم وقت أن اشترى أن زيدا لا يملك ما باعه له .

(الجيزة الجزئية ١٩٠٩/١٢/٥ المجموعة الرسمية س ١١ ص ١٠٩)

٤٣٣١ - لا عقاب على من يدعى كذبا به ما ك لشيء ويسلمه بما .
على هذا الادعاء الكاذب .

(أسوان الجزئية ١٩١٢/٨/٨ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٢٨ ص ٥٠)

٤٣٣٢ - ان الشارع الجنائي لم يعرف الطرق الاحتمالية المعاقب عليها قانونا وقد حذا حذوه علماء التشريع ولم يتفقوا الآن على تعريف خاص يمكن الأخذ به بل تركوا ذلك لتقدير القاضي . على أنه من المتفق عليه لتوفر أركان جريمة النصب أن توجد طرق احتمالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بربح وهمي وان تكون هذه الطرق تسبب عنها بالفعل حصول الشخص على المبالغ التي أخذت بطريق الخيلة وأن تقترب بهذه الطرق الاحتمالية أمور خارجة عنها أو أفعال مادية من شأنها أن تجعل التأثير تاما على الشخص ذي الذكاء والحيلة العاديين فيقع في خطأ تصديق النصاب وحسن الاعتقاد به فيدفع اليه عن طيب خاطر بما كان يطلبه من النقود أو خلافها . ومن الخطأ أن يقال ان القانون لا يحمي الشخص الساذج الذي ينطلي عليه حيل قد يسهل على ذي البصر القليل اكتشافها لأن هذا الرأي فيه خطر على الهيئة الاجتماعية والأمن العام وان البسطاء أحوج من غيرهم لحماية القانون ، وقد قرر الأستاذ جaro في كتابه شرح قانون العقوبات الفرنسي جزء خامس ص ٥٦٧ ، ٥٦٨ ما معناه أنه لا يصح لتكوين جريمة النصب أن يشترط في المجرى عليه درجة معينة من الذكاء واليقظة لأن ذلك يضيق نطاق هذه الجريمة فتخرج منها وقائع نصب جسيمة هي بالنسبة لبعض الأشخاص أشد خطرا من غيرها .

(المنشية الجزئية ١٩١٤/٤/٢٥ الشرائع س ١ ص ٢٧٣)

٤٣٣٣ - يجب لتكوين جريمة النصب بانتحال اسم كاذب أن يكون ذلك الغش هو السبب الدافع لتسليم الأموال المأخوذة احتيالا .

(منوف الجزئية ١٩١٤/١٠/٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٤١ ص ٦٩)

٤٣٣٤ - يعد مرتكبا لجريمة النصب من اتخذ طرقا احتمالية وصل بها الى الحصول على مبلغ من المال ولو كان ديناً مستحقا له .

(تلا الجزئية ١٩١٦/٩/١٠ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١١٨ ص ٢٠٥)

٤٣٢٥ - اذا باع شخص الى آخر عقارا ثم باعه مرة ثانية الى شخص آخر وكان المشتري الثانى يعلم وقت شرائه أن البائع لا يملك حق التصرف فيه فلا يعد عمله نصبا. تنطبق عليه المادة ٢٩٣/٣ عقوبات .

(طنطا الجزئية ١٩١٩/٣/٦ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٨٣ ص ١٣٧)

٤٣٢٦ - لا يشترط فى الطرق الاحتمالية أن تكون عبارة عن اقوال وافعال مادية تصدر كلها من جانب المتهم ، بل هى مجموعة لما يأتیه المتهم من الأقوال والأفعال وما اقترن بها من الظروف التى باجتماعها كلها تتيح حالة خاصة تكون هى الوسيلة فى سلب كل أو بعض مال الغير . ومن ثم اذا قدم المتهم للمجنى عليه ورقة نقد من فئة العشرة قروش وأوهمه أنها من فئة الخمسين قرشا فان هذا العمل يعتبر نصبا متوفر فيه ركن الطرق الاحتمالية متى ثبت أن المتهم اختار لارتكاب هذه الجريمة رجلا متقدما فى السن ضعيف قوة الابصار وانتهز فوق ذلك فرصة جلوسه فى مكان لا يصل اليه النور بالقدر اللازم. لامكان معرفة حقيقة الورقة . . .

(أسبوط الجزئية ١٩٢٣/٤/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٥٦ ص ٩٩)

٤٣٢٧ - اذا غش المشتري البائع فى نوع أو قيمة العملة المدفوعة ثمنا للبضاعة فلا يعد ذلك نصبا معاقبا عليه .

(استئناف اسكندرية ١٩٢٥/٨/١٦ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٩٤ ص ١٤٢)

مادة ٣٣٧

يحكم بهذه العقوبات على كل من اعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب أو كان الرصيد اقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو امر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع .

مناقشة مجلس النواب لمشروع المادة ٣٣٧

. صورة طبق الاصل من محضر الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب فى يوم ٢٦ يولية سنة ١٩٢٧ .

تليت المادة ٣٣٧ ونصها .

« ٣٣٧ - يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى شيكا مع علمه بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » .

« الرئيس » - هل توافقون على هذه المادة ؟

« (موافقة عامة) » .

« حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمال » - أقترح أن تضاف عبارة « بسوء نية » إلى هذه المادة ؛ حتى تكون متفقة مع الاقتراح الذي سبق أن قدمه حضرة النائب المحترم السيد عبد الحميد البنان ورأى المجلس حفظه اكتفاء بأن مشروع هذا القانون سيتضمن الغرض الذي يرمى إليه » .

لقد جرت العادة في الوقت الحاضر ، تأثرا بظروف الأزمنة ، على التعامل بالشيكات ، فنكتب لأجل معينة على أن تدفع في مواعيد الاستحقاق ، وقد يجعل الموعد ويتمتع صرف الشيك لعصر التاجر ، مع أنه كان حسن النية وقت تحريره ، فهل من الانصاف أن توضع عليه عقوبة الحبس ؟

كما اقترح أن تضاف إلى آخر المادة عبارة (بغير مبرر شرعى) . ولتوضيح اقتراحي أضرب مثلا ، تاجرا اشترى بضاعة على أن يتسلمها في ميعاد معين ، وحرر بشيكا يصرف في تاريخ معين ، فكيف لا يستطيع هذا التاجر أن يمنع صرف الشيك إذا حل موعد تسليم البضاعة ولم تسلم إليه ، مع أن هذا حق شرعى له ؟

« حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفائية » - تكون المسألة إذن مدنية .

« حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمال » - نعم ، هي مدنية . ومع ذلك يكون التاجر معرضا لعقوبة الحبس أو الغرامة .

« حضرة صاحب المعالي وزير المالية » - انى أوافق حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمال على إضافة عبارة (بسوء نية) لكن مع حذف عبارة (مع علمه) . وتلاحظون حضراتكم أن هذه المادة لم تكن أصلا في القانون المصري ، وقد اقتبست عن القانون الفرنسي ، والأصل الفرنسي يشترط سوء النية *mauvaise volonté* فمن رأى أن تتدرج في التشريع لهذا الأمر ولترك للقاضي تقدير سوء النية ، وتحذف عبارة (مع علمه) لأن سوء النية يشمل العلم وعدم العلم .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك » - لا استطيع التفرقة بين سوء النية والعلم ، كما لا أفهم أن شخصا بجهل بمقدار رصيده في البنك ، ثم هو مع هذا الجهل يعطى شيكا أى (سنداً بلا نقد) وتفرص فيه بعد ذلك حسن النية وهل يمكن التفريق في هذه الحالة بين سوء النية والعلم ؟

« م » يفرجه حصره النائب المحترم من اضافة عبارة الى آخر المادة تمكن محرر الشيك من وقف ماله بسبب مشروع ، فاراه اقتراحا جديرا بموافقة المجلس .

« حصره صاحب المعالي وزير المالية » - اضرب مثلا لما تسأل عنه حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك ، فمن الجائز أن يحرم شخص شيكا وهو يعلم أنه ليس له رصيد في البنك ولكنه ينتظر أن يكون له رصيد في موعد الدفع يلى بصرف قيمة الشيك ، فليس في هذا جريمة وان كان فيه اهمال ظاهر .

فوجهة نظري أن قانوننا لم يكن يعاقب على هذا التصرف اطلاقا ، وقد بدأنا نضع العقوبة عليه ، فلا نكن ملكيين أكثر من الملك ، فنصدر قانونا أشد حكما من القانون الفرنسي الذي اقتبسنا منه حكم هذه المادة .

وفي ظني أن حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك يسلم معي بأنه قد يكون هناك علم ولا يكون سوء نية . فيحسن ألا تأخذ الأمور طرفة وأن نترك التقدير للقاضي فإذا اتضح له سوء النية أصدر حكمه بالعقوبة .

« حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك » - أرى أنه من الواجب النظر الى سبب تحرير الشيك ، فمن الجائز أن يعطى شخص ولده شيكا ليقبض به مبلغا من النقود يصرفه في الشؤون الخاصة به أو بولده ، لاطلاق المادة يخلق من هذه الحالة جريمة ويقرر عليها عذوبة . ولنفرض أن تاجرا أو أحدا من الناس أعطى خادمه شيكا ليصرف قيمته ثم ظهر أن لا رصيد له في البنك أو أن الرصيد نفذ قبل تقديم الشيك ، فهل في هذه الحالة قصد جنائي أو سوء نية ؟

ان ايراد النص على اطلاقه غير مفهوم ولا معقول ، بل الواجب النظر في السبب الذي دعا الى تحرير الشيك واعطائه .

واذا اشتريت شيئا مثلا ، وحررت عقدا بالشراء ثبت أن الثمن مدفوع ولم ينص على طريقة دفعه ، هل دفع نقدا أو دفع شيكا ، ثم اتلفت مع البائع على أن أعطيه شيكا بالثمن يصرف قيمته من البنك في تاريخ معين ، فإن هذا العقد يكسبني حقا من غير شك ، ولكن عطائي شيكا حيث لا رصيد لي فيه نوع من النصب والاحتيال والنش . ولهذا أفرح بها يأتي :

(يحكم بهذه العقوبة على كل من أعطى تحويلا على آخر بمبلغ من النقود لانشاء حق له أو التخلص من حق عليه ... الخ) .

ولتوضيح هذا أذكر أن شخصا يداينني مثلا بالف جنيه ، فطالبني بها حين لم تكن معي ، فأعطيته شيكا بقيمة الدين وتسلمت منه سند الدين أو مخالصة به ، وبهذا خلصت من الدين ولم أدفع الا ذلك الشيك الزائف المغشوش الذي ليس له أصل ولكنه ايهام في ايهام صحيح أن التصد الجنائي ثابت في هذه الحالة ، ولكن ورود النص على هذا الوجه :

(يحكم بهذه العقوبات على من أعطى شيكا) لا يحمل هذا الاطلاق مفهومها أو مفعولا .

إذا جاءني صديق وسألني مبلغا من المال ، فحررت له شيكا ليس له رصيد يتأمله

يقال اننى اونكيت جريمة ولا بد من العقوبة عليها ؟

اعتقد انه يجب ان تتضمن المادة بيان السبب المدعوى الذى دعا الى تحرير الشيك بان. تضاف عبارة (لانشاء حق او النخلص من حق عليه) .

هذا من حيث الشق الاول من اقتراحى اما شقه الثانى فيتناول الحالة التى لا يكون فيها الرصيد وافيا بقيمة الشيك ، ولنفرض ان شتخصا اعطى شيكا بالف جنيه ، ولم يكن الرصيد عند تقديم الشيك الا ٩٩٠ جنيها فقط . فهل ترون فى هذه الحالة جريمة يجب العقاب عليها ؟ اننى ارى كما اشرت اليه فى اقتراحى ان يتسامح فى هذا النقص القليل ما دام الجانب الاكبر من النقود محفوظا لدى البنك . لانه قد يحدث الخطأ فى حساب الرصيد وضبط مئذاره . وقد يبلغ هذا الخطأ ١٠٪ او ٢٠٪ نقصا او زيادة .

لذلك قلت فى اقتراحى ان ينقص الذى يتجاوز عنه يجب الا يزيد على ثلث قيمة الشيك .

وبناء على هذا اتلو على حضراتكم نص المادة كما اقترح تعديلها :

(يحكم بهذه العقوبة على كل من اعطى تحويلا على آخر بمبلغ من النقود لانشاء حق له او التخلص من حق عليه مع علمه بانه لا يقابل التحويل رصيد قائم وقابل للسحب او ان الرصيد اقل من قيمة التحويل بقدر الثلث او سحب بعد اعطاء التحويل كل الرصيد او بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بثلاثي قيمة التحويل او امر المسحوب عليه التحويل (بعدم الدفع) .

ولهذا ارجو من المجلس الموقر الموافقة على هذا الاقتراح .

« الرئيس » - امامى اقتراحات ثلثة : الاول مقدم من حضرة النائب المحترم الاستاذ محمد أمين والى نصه :

اقترح جمل المادة كالآتى :

« يحكم بهذه العقوبات على كل من اعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب او ان الرصيد اقل من قيمة الشيك او سحب بعد اعطاء الشيك كل رصيد او بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك او امر بعدم دفع الشيك بدون سبب شرعى » .
والثانى مقدم من حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالى ونصه :

« اقترح تعديل المادة ٣٣٧ وجعلها كالآتى :

يحكم بهذه العقوبات على كل من اعطى بسوء نية شيكا لا يقابله وقت الوفاء رصيد قابل للسحب او ان الرصيد اقل من قيمة الشيك او سحب كل الرصيد او بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك وقت الاستحقاق او امر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع بغير مبرر شرعى » .

« حضرة الاستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية » - ان الحكومة توافق على هذا التعديل باضافة عبارة « بسوء نية » وتستلزم الصياغة ان تحذف عبارة « مع علمه بانه » لان عبارة « سوء النية » وضعت بدلا من عبارة « مع علمه بانه » الخ .

« حضره صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا » - وتكون صياغة المادة كما يلي :

« من أعطى بسوء نية شيكا لا يعاقبه رصيده » .

« حضره الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » - يستلزم السياق كذلك أن يسبىء بكلمة « أن » الواتئة بين كلمتى « أو » و « الرصيد » كلمة « كان » لتكون هكذا « أو كان الرصيد أقل من الشيك » .

« الرئيس » - اذن تكون المادة بعد التعديل كما يأتى :

« يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيده قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد لاو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع بدون مبرر شرعى » .

« حضره الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » - لا توافق الحكومة على إضافة عبارة بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى لأنها تثير اشكالا مدنيا ويستحسن أن يترك تقدير ذلك للقضاء .

« الرئيس » - الموافق على إضافة عبارة « بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى » يقف .

(وقت أقلية) .

« الرئيس » - اذن تكون المادة بعد التعديل كما يأتى :

« يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيده قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » .

« حضره النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى » - لى كلمة فى اقتراح حضره النائب المحترم عبد المجيد الرمالى .

« الرئيس » - اذا كانت الكلمة فى الموضوع فلا : أما فى الصياغة فلا بأس .

« حضره النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى » - تضمن الاقتراح عبارة لم يؤخذ فيها رأى المجلس وهى عبارة « وقت الاستحقاق » وقد تضمنها كذلك اقتراح حضره النائب المحترم السيد عبد الحميد البنان . وهذه مسألة هامة جدا لأنه يجب أن يكون الرصيد موجودا فى البنك وقت تحرير الشيك .

« الرئيس » - لا يمكن المطالبة بالقيمة المحرر بها الشيك الا عند حلول موعد الاستحقاق فلو كان الموعد مثلا فى أول الشهر ، وذهب المحرر اليه الشيك قبل ذلك بعشرة أيام إلى البنك فلا يمكنه الوقوف منه على ما اذا كان المحرر الشيك رصيده أو لا .

« حضره النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى » - ان المادة تقول « أو سحب بعد اعطاء الشيك » والمفهوم من ذلك أن السحب قد يكون قبل الاستحقاق أى أن المبلغ كان موجودا بالبنك وسحب بعد اعطاء الشيك وقبل الاستحقاق .

• « الرئيس » - ان المقصود هو وجود المبلغ وقت الاستحقاق وهذا واضح من المادة
 « حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرفوقى » - ما دام المجلس يوافق على هذا
 التفسير، فانا مكتنف به .
 « حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية » - والحكومة توافق على هذا
 التفسير .

« الرئيس » - بقى الاقتراح الثالث المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف
 بك ونهت . . .

« يحكم بهذه العقوبة على كل من اعطى تحويلاً على آخر بمبلغ من النقود لانشاء حق له
 أو التخلص من حق عليه مع علمه بأنه لا يتأهل التحويل رصيد قائم وقابل للمسحب أو ان
 الرصيد اقل من قيمة التحويل بقدر الثلث أو سحب بعد اعطاء التحويل كل الرصيد
 أو بفضه بحيث يصبح الباقي لا يفى بثلاثى قيمة التحويل أو امر المسحوب عليه التحويل
 بعدم النفع . »

فالاقترح قد اشتمل على شقين : فالشق الاول ينصب على من اعطى تحويلاً لانشاء حق له
 أو التخلص من حق عليه فلنأخذ الراى اولاً على هذا الشق والموافق عليه يقف .

(وقفت اقلية) .

اذن تقرر رفض هذا الشق من الاقتراح .

والشق الثانى ينصب على ان الرصيد اقل من قيمة التحويل بقدر الثلث أو سحب بعد
 اعطاء التحويل كل الرصيد أو بفضه بحيث يصبح الباقي لا يفى بثلاثى قيمة التحويل .

فالموافق على هذا الشق من الاقتراح يقف .

(لم يقف أحد) .

« الرئيس » - اذن تقرر رفض هذا الشق من الاقتراح كذلك ويصبح الاقتراح بذلك
 مرفوضاً . -

والآن هل توافقون على تعديل المادة ٣٣٧ على الوجه الآلى :

« يحكم بهذه العقوبات على كل من اعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل
 للمسحب أو كان الرصيد اقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد
 أو بفضه بحيث يصبح الباقي لا يفى بقيمة الشيك أو امر المسحوب عليه الشيك بعدم
 النفع . »

(موافقة عامة) .

الأحكام

الشروط الشكلية في الشيك

٤٣٢٨ - من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء. لدى الاطلاع عليه ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات ، وما دام قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون ، فإن الساحب لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من مميزات . ولا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ولا بعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المستحوب عليه ، والقصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(١٩٨٥/٦/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٢ - ص ٧٥٢)

٤٣٢٩ - من المقرر أنه إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع ، وكان الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود من المادة ٣٣٧ عقوبات .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٥٥ ، ١٩٧١/٤/٢٥ س ٢٢ ق ٩٠ ص ٣٦٦)

٤٣٣٠ - حين فرض الشارع في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات جزاء لكل من يعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب إنما أراد حماية الشيك من عيب مستتر لا يستطيع أن يقف عليه وهو تخلف مقابل الوفاء ما دام أن الشيك قد استوفى شروطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء طبقا للقانون .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٤٣٣١ - إذا كان يبين من المحرر أنه يتضمن أمرا صادرا من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين ، فإنه في هذه الحالة يعتبر أداة

وفاء مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ، ويعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ويجرى مجرى النقود في المعاملات .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ، ٣٢ ص ١٥٢)

٤٣٣٢ - البحث في توافر الشروط القانونية لصحة الشيك انما ينظر فيه الى وقت تحريره ويظل التزام الساحب بتوفير الرصيد قائما الى حين تقديم الشيك وصرف قيمته بغض النظر عن شخص المستفيد او مصيره ، لأن القانون انما أسبغ حمايته على الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى في المعاملات مجرى النقود ويستحق الأداء بمجرد الاطلاع .

(١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٩ ص ٥٥٦)

٤٣٣٣ - لا عبرة باشتغال الشيك على كلمة « نقدا » ، لأن ذكر سبب الالتزام في الشيك لا يعينه وليس من شأنه أن يغير من طبيعته ومن قابليته للتداول واستحقاق الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع .

(١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٣ ص ٥٣٤)

٤٣٣٤ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيدة تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، وذلك يصدق على الشيك الاسمي فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ عقوبات ، الا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرا بأن الجريمة انما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وانها لا تقع الا على من تحرر الشيك باسمه ، ولما كان الشيك الاسمي غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ، ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فان الحكمة من العقاب تكون منتفية في هذه الحالة .

(١٩٦٣/١/٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١ ص ١٠)

٤٣٣٥ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع عليه ويغني عن استعمال النقود في المعاملات ، وما دام أنه قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون فلا عبرة بما يقوله المتهم

من أنه أراد من تحرير الشيكات - التي أصدر أمره بعدم صرفها - أن تكون تأميناً لدينه ، أو أنه قد أوفى الدين الذي حررت الشيكات تأميناً له في يوم تحريرها إذ أن المتهم لا يستطيع أن يغير من طبيعة الورقة ويخرجها عما خصها به القانون .

(١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض نس ١٠ ق ١٤٩ ص ٦٦٩)

٤٣٣٦ - لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على نموذج مطبوع وماخوذاً من دفتر شيكات يخص الساحب .

(١٩٨٣/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٩ ص ١٠٤٦)

٤٣٣٧ - لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على نموذج مطبوع وماخوذاً من دفتر الشيكات الخاص بالساحب ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ، ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه .

(١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٧ ص ٦٩٢)

٤٣٣٨ - إذا كانت الورقة التي أدين الطاعن باعتبارها شيكاً لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً ، إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل عبارتها على أنها صدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمراً بالذم مستحق الأداء لدى الاطلاع ، فإن الحكم إذ اعتبرها شيكاً قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتبرئة الطاعن .

(١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٣١ ص ٣٣٩)

٤٣٣٩ - لما كان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير ، لأن خاؤه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل ، فإن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخه به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات .

(١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٨ ص ٦٦١)

٤٣٤٠ - يكفي أن يكون الشيك موقعا من الساحب ولو لم يكن هو محرر بياناته .

(١٢/١٠/١٩٨٨ ط ٥٠٠ س ٥٧ ق)

٤٣٤١ - لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ، فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل .

(١٠/٣/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٥ ص ٢٤٢ ، ٢٥/٤/١٩٧١ س ٢٢ ق ٩٠ ص ٣٦٦)

٤٣٤٢ - لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ، فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير ، لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل ، وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسليمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به أو غير ذلك من بيانات ، لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، إذ أن الأصل أن إعطاء الشيك لمن صدر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ أو غير ذلك من بيانات يعتبر أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذه البيانات قبل تقديمه إلى المسحوب عليه ، وينحسر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينتقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الأصل .

(٢٧/٥/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠٠ ص ٥٦٧)

٤٣٤٣ - توقيع الساحب على بياض لا يؤثر على سلامة الشيك متى كان مستوفيا بياناته قبل تقديمه للصرف ، وإصدار شيك على بياض مفاده تفويض المستفيد في تحرير بياناته .

(١٣/١١/١٩٨٨ ط ٣٣٩١ س ٥٧ ق)

تاريخ الشيك

٤٣٤٤ - متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإن مفاد ذلك أنه

صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق .
(١٩٨٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٤ ص ١١٠٧)

٤٣٤٥ - لا عبرة في اعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ اصداره الحقيقي طالما لا يحمل الا تاريخا واحدا .

(١٩٨٨/١٠/١٢ ط: ٤٠٠ س ٥٧ ق)

٤٣٤٦ - ان محكمة ثانى درجة وان التفتت عن الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى يحمل تاريخين لا بدائه في غيبة الطاعن عند نظر استئنائه الا أن هذا الدفاع وقد أثبت بمحضر تلك الجلسة ، أصبح واقعا مسطورا باوراق الدعوى ، قائما مطروحا على المحكمة عند نظر موضوع معارضة الطاعن الاستئنافية ، وهو ما يوجب عليها ابداء الراى بشأنه وان لم يعاود المعارض اثارته ، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فان عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهينا بمشيئة المتهم في الدعوى ، فان هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائق .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢)

٤٣٤٧ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تقضى أن يتوافر في الشيك عناصره المقررة في القانون التجارى ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد ، والا فقد مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب الى أداة ائتمان فخرج بذلك عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، ومن ثم فان الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهرى يترتب عليه لو صح أن يتغير به وجه الراى في الدعوى بما ينبغى معه على المحكمة أن تمحصه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢)

٤٣٤٨ - من المقرر أن طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره ، وإذا كانت الورقة تحمل تاريخين فقد فقدت بذلك مقوماتها كأداة وفاء. تجرى مجرى النقود وانقلبت الى أداة ائتمان فخرجت بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، وكان دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فانه كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بأسباب سبائغة تؤدي الى اطراحه .

(ز ١٧/٥/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٠ ص ٤٩٤)

٤٣٤٩ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيده تقتضى أن يتوافر فى الشيك عناصره المقررة فى القانون التجارى ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحدة والا فقد مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب الى أداة ائتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا . لما كان . ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه اذ سأل الطاعن عن هذه الجريمة قد شابه غموض وتناقض فى تحديده تاريخ الشيك بحيث لا يفهم منه ما اذا كان يحمل تاريخا واحدا أو أكثر مع ما لذلك من اثر فى الوقوف على توافر أو عدم توافر هذه التهمة مما يوجب الحكم بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة ، فانه يتعين نقض الحكم .

(ز ٩/٦/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٨ ص ٥٠٥)

٤٣٥٠ - من المقرر أن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو من الدفع الموضوعية التى لا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها اجراء تحقيق فى شأنه ، فليس له أن يرمى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها .

(ز ٩/١٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨١ ص ٨٤٢)

٤٣٥١ - من المقرر أن الدفع بأن الشيك هو حقيقته بعد تاريخين

وبأنه مرور وبأنه لم يقصد من توقيعه أن يكون شيكا ، كبل أولئك من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تتطلب تحقيقا موضوعيا تنحسر عن وظيفتها ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة والحكم أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها اجراء تحقيق في شأنه ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، أو الرد على دفاع لم يثريه أمامها .

(١٩٨١/٥/٢٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠٠ ص ٥٦٧)

٤٣٥٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من أن الشيك موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به وكان تاريخ اصداره مثبتا تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء مما دعا الطاعن الى اتخاذ طريق الإدعاء بالتزوير وطلب نذب أحد الخبراء لتحقيق ما ادعاه ، وأطرحه تأسيسا على أن المحكمة لم تتبين من اطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المدني ثمة ما ينم عن أنها تحمل تاريخا آخر أسفل امضاء الطاعن على نحو ما زعم واستدلت المحكمة من ذلك ومن ابداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الادعاء ، فكان ما أورده الحكم سائغا وكافيا في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه .

(١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٣ ص ١١٣٦)

٤٣٥٣ - اذا كان البين من الاطلاع على المفردات المقدمة ان الطاعن قدم للمحكمة الاستئنافية حافظة المستندات التي رأى أنها مؤيدة لدفاعه والذي أثبتته على احدى صفحات الحافظة بما مؤداه أن الشيكين محل الاتهام لم يستوفيا شرائطهما القانونية لحملهما تاريخين وعبارة غير قابل للتحويل وتمسك بدلالة المستندات المقدمة على انتفاء وصف الشيك عن السندين موضوع التهمة المسندة اليه فان سكوت الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى يراد له وردا عليه يصمه بالتصور المبطل له بما يوجب نقضه .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١)

٤٣٥٤ - تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . ولا يؤثر في ذلك ان يكون تاريخه قد اثبت على خلاف الواقع ما دام هو بذاته يدل على انه يستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه ، ومن ثم فليس يجدى الطاعن منازعته في صحة تاريخ اعطاء الشيك موضوع الدعوى .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٤٣٥٥ - الدفع بان الشيك يحمل تاريخين من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز اثارتها لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢١ ص ٤٩٧)

٤٣٥٦ - من المقرر ان جريمة اصدار شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع على الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . ولا يفسر من ذلك ان يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ اصداره الحقيقي طالما انه لا يحمل الا تاريخا واحدا اذ ان تاخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة ان يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته التداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع .

(١٩٧١/١/١٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣ ص ٥١)

٤٣٥٧ - ان ادعاء الطاعن بان الشيك محل الجريمة كان يحصل تاريخين أصلا وأجرى تعديل في أحد التاريخين ليتفق مع التاريخ الآخر ، مردود بانه دفاع موضوعي لم يبيده الطاعن امام محكمة الموضوع فلا يحق له التحدث عنه لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٧٠/٤/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٤ ص ٥٦٢)

٤٣٥٨ - من المقرر ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل

للسحب في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرئ مجرى النقود في المعاملات . ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ اصداره الحقيقي طالما كان لا يحمل الا تاريخا واحدا اذ أن تاريخ استحقاق الشيك ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاق المدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن هذا الشيك كان وسيلة ائتمان لا أداة وفاء .

(١٨/١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٩ ص ٧٦)

٤٣٥٩ - من المقرر أن الشيك ما دام قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجزى الورقة مجزى النقود فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ عقوبات ، ومتى كان كل من الشيكين موضوع الدعوى يحمل تاريخا واحدا وهو لاحق لانتهاء الوكالة عن البنك التي يدعيها الطاعن ، فان مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل منه الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . كما أن سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . ومن ثم فلا عبرة بما يقوله الطاعن من قيام البنك المسحوب عليه بتجميد الاعتماد المفتوح باسمه ما دام أنه يسلم في تقرير أسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجميد هذا الاعتماد على أثر تأميم البنك ، وهو ما أقر به أيضا في المذكرة التي قدمها بدفاعه الى محكمة ثاني درجة .

(١٢/١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤ ص ٥٨)

٤٣٦٠ - المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات الى افادة البنك التي يطلب فيها ايضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن ، وكانت هذه الافادة

لا تكفى بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، مما كان يفتضى من المحكمة أن نجرى تحفيضا نستجلى به حقيقة الأمر . فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل ذلك يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامته تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(١٩٦٤/١٢/٢٨ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٦ ص ٨٦٦)

٤٣٦١ - طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء ، بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره . وإذا كان الشيك بعد التأشير عليه باستنزال ما دفع من قيمته الأصلية قد حمل تاريخين فقد فقد بذلك منذ هذه اللحظة وإلى حين تقديمه للبنك مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب الى أداة إئتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مخطئا حين دان الطاعن على أساس مغاير لهذا الفهم ، ويتعين لذلك نقضه وتبرئة الطاعن .

(١٩٦٣/٤/٩٠ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٤ ص ٣١٧) .

٤٣٦٢ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ اصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل الا تاريخا واحدا ، اذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاق الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع ، فاصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك وبذلك يندمج ميعاد الاصدار في ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكية مقابل الوفاء الى

المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه اليه .

(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٦ ص ٣٩٦)

٤٣٦٣ - لا يغير من قيام جريمة اعطاء شيك بدوين رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ اصداره الحقيقي ، طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا ، اذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع . فإصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك ، وبذلك يندمج ميعاد الاصدار في ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكيته مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه اليه ، أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مبادئ يتجه الى استبقاء مقابل الشيك ، وما افادة البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ، سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

(١٩٦٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٤ ص ٨٤٦)

٤٣٦٤ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يتقدم المستفيد بالشيك الى البنك في تاريخ اصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ، ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . لما كان ذلك فانه لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك اذ أن على الساحب أن يراقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيما يبقى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٧٥ ص ٧١٧)

٤٣٦٥ - اذا كان الثابت أن الشيك لا يحمل إلا تاريخا واحدا . فانه يكون في حكم القانون التجاري أداة وفاء لا أداة ائتمان ، ولو كان هذا

التاريخ مخالفا لحقيقة تاريخ الشيك .

(١٠/١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٧ ص ٦٧٠)

٤٣٦٦ - دفاع المتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وطلبه الاطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهري من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها ، فإذا ما استند الحكم الى البيانات المثبتة بمحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخا واحدا ، فإن ذلك لا يكفي ردا على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع وحكمها معيبا بما يستوجب نقضه .

(٧/٣/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٤١ ص ٢٠٨)

٤٣٦٧ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان يحمل تاريخا واحدا ، فإن مناد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ، ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بأشهار افلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يحمله الشيك وجب أن ينظر الى هذا الشيك على أنه أعطى بعد اشهار الافلاس وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب .

(٢٠/١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٥ ص ٦٣)

٤٣٦٨ - متى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه امتنع القول برفعها قبل الأوان وانتفت الحاجة الى بحث موضوع الخلاف بين المتهم والشركة المدعية على تنفيذ الصفقة التي حرر الشيك ضمانا لتنفيذها .

(١٤/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦)

٤٣٦٩ - متى ذكرت المحكمة أن الشيك موضوع التهمة يحمل تاريخا واحدا فإنه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع واصداره على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام الساحب لم يكن له رصيد قائم في التاريخ المثلث بالشيك فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاؤه يكون صحيحا في القانون .

(٢/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٨ ص ٩٨٣)

٤٣٧٠ - العبرة في تعريف الشيك أنه أداة وفاء قابلة للصرف هي بالتاريخ الذي يحمله فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يحمل إلا تاريخا واحدا فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معروف به في المادة ٣٣٧ عقوبات .

(١٤/١١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٨٧ ص ١٣١٤)

٤٣٧١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات هو الشيك بمعنى المعروف به في القانون التجاري من أنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائما ، ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه ، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإنه يعتبر صادرا في ذلك التاريخ المثبت فيه .

(٦/١٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ٨٦ ص ٢٥٣)

٤٣٧٢ - إذا كان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه .

(١٧/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٢ ص ٦٣١)

٤٣٧٣ - متى كان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ، ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، ذلك بأن المشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقة للتداول وفي حمايتها حماية للجمهور وللمعاملات .

(٣٠/١٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٢ ص ٢٨٨)

٤٣٧٤ - قد استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة

دفع ووفاء مستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ، ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات ، وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه ، وانه متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فانه يعتبر صادرا في ذلك التاريخ المثبت فيه ، وأن سوء النية في هذه الجريمة ينمى بمجرد علم الساحب بأنه وقت اصدار الشيك لم يكن له مقابل وفاء وابل للسحب . فمتى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المذكورة ولا يقبل من ساجيه القول بأنه صدر في حقيقة الأدر في تاريخ سابق .

(١٩٥٢/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣ ص ٥٢)

٤٣٧٥ - متى كانت الواقعة النابتة بالحكم من ان الطاعة أعطت شيكين كل منهما لا يحمل الا تاريخا واحدا ، وكان لا يابلهما رصيد للوفاء قابل للسحب في تاريخ الاصدار ، فهذه الواقعة معاقبا عايبها بالمادة ٣٣٧ عقوبات . ولا يؤثر في ذلك ما قد تدعيه الطاعة من ان الشيكين قد اصدرا في تاريخ غير التاريخ الثابت فيهما او انه حصل اتفاق بينها وبين المجنى عليهما على استبدال الدين المستحق لهما وسداده على أقساط .

(١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٩٩ ص ٢٦١)

٤٣٧٦ - متى كانت الواقعة هي أن الشيك محل المدعى بحسب ظاهره شيك بالمعنى القانوني وأن التاريخ الذي يحمله واحد بالنسبة الى اصداره واستحقاقه فانه لا يجدى المتهم أن يثبت أن تحريره انما كان في تاريخ سابق ، فطلبه تحقيق ذلك لا يكون مستاهلا ردا صريحا .

(١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٤ ص ٥٧٩)

٤٣٧٧ - متى كان الشيك يحسب التاريخ المكثوب فيه قابلا للتصرف من وقت تحريره فانه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع . ولا يحق للساحب أن ينازع في ذلك بتقديم الدليل على انه انما أصدره في تاريخ سابق .

(١٩٤٧/١١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٢ ص ٣٨٠)

٤٣٧٨ - ان الشيك الذي تقصده المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات

المعاقبة على اصداره اذا لم يكن له رصيد مستكمل. الشرائط المبينة فيها هو الشيك بمعناه الصحيح على اعتبار أنه أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى بالنقود تماما ، مما يقتضى أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه . فاذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن عدّها شيكا بالمعنى المقصود ، ذلك لأنها ليست الا أداة ائتمان .

(١٠/١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٧ ص ٢٨٣)

٤٣٧٩ - ان اذن الدفع متى كان مستوفيا لجميع الشروط الشكلية التي يتطلب القانون توافرها في الشيك بمعناه الصحيح فهو يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان تاريخ اصداره قد اُخر وأثبت فيه على غير الواقع ما دام هو بذاته ، حسب الثابت فيه ، مستحقا للاداء بمجرد الاطلاع ، كشأن النقود التي يوفى الناس ما عليهم ، وليس فيه ما ينبىء المطلع عليه بأنه في حقيقة لم يكن الا أداة ائتمان . واذن فاصدار مثل هذا الاذن من غير أن يكون له رصيد قائم معاقب عليه قانونا .

(٢/٢/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٥ ص ٦٠٩)

٤٣٨٠ - ان الشيك الذي يقصد بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على اصداره اذا لم يكن له رصيد مستكمل. الشرائط المبينة فيها انما هو الشيك بمعناه الصحيح ، أي باعتباره أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات ، كما توفى النقود تماما مما مقتضاه أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع دائما . فاذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر ، وكانت تحمل هذين التاريخين فلا يصح عدّها شيكا معاقبا على اصداره ، وذلك لأنها ليست أداة وفاء ، وانما هي أداة ائتمان فيها ذاتها ما يحول دون التعامل بها غير ضفتها هذه .

(١٠/١١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٠ ص ٥٦٨ ،

١/١٢/١٩٤١ ق ٣١٣ ص ٥٩١)

عدم اثبات التاريخ او القيمة

٤٣٨١ - ان اعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير اثبات القيمة

أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه ، وينحسر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف الظاهر .

(١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٨ ص ٦٦١)

٤٣٨٢ - إذا كانت المحكمة قد انتهت نتيجة فهم سليم للواقع وبما لها من سلطة التقدير إلى أن المدعى بالحقوق المدنية لم يثبت في الشيكين - في بيانهم لقيمتهم - ما يخالف ما اتفق عليه الطرفان وانصرفت إليه إرادتهما من حيث نتيجة المحاسبة أو التصفية أو تحديد مبالغ المديونية فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(١٩٧٤/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٥ ص ٢٤٢)

٤٣٨٣ - توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك إذ أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وينحسر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر .

(١٩٨٦/١٠/١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٧ ص ٦٧٠)

٤٣٨٤ - توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه . إذ أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وينحسر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر . لما كان ذلك - وكان الطاعن لا ينازع في صحة توقيع الشيكين موضوعي التداعي ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمهما للمدعى تسليمًا صحيحًا - فإن الحكم

المطعون فيه. إذ استخلص من ذلك التصرف أن الطاعن قوض المدعى في استكمال بياناتهما بإثبات تاريخ لهما وتحديد قيمتهما. يكون استخلاصا موضوعيا سائغا لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

(١٠/٣/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٥ ص ٢٤٢)

٤٣٨٥ - من المقرر أن توقيع الساحب لل شيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه ، أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى البيانات التي يتطلبها القانون قبل تقديمه للمسحوب عليه . إذ أن إعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد قوض المستفيد بغير إثبات وضع هذين البيانين قبل تقديمه الى المسحوب عليه . ولما كان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب وقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب ، وكان الطاعن لا ينازع في استيفاء الشيكات موضوع الدعوى لسائر البيانات عند تقديمها للبنك المسحوب عليه ولا يخضع توقيعها عليها ، وأنها استوفت الشكل الذي يتطلبه القانون كي تجري مجرى النقود في المعاملات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبرهما كذلك ودان الطاعن بتهمة اصداره تلك الشيكات دون أن يكون لها رصيد قائم وقابل للسحب يكون قد طبق حكم القانون تطبيقا سليما .

(١٩/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٥٥)

٤٣٨٦ - ان توقيع الساحب لل شيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه ، أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، إذ أن إعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد قوض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديمه الى المسحوب عليه .

(٢٥/٤/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٠ ص ٣٦٦)

٤٣٨٧ - ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك ، متى استوفى مقوماته الى المستفيد ، مع عجلة بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون

تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، كما لا يجدى التهم أن يكون قد أوفى بقيمته قبل تقديمه الى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته ، ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه .

(١٩٧٠/١/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢ ص ٥٤)

٤٣٨٨ - إذا كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وأنه وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن يقابله رصيد ، فإن تبرئة مصدر هذا الشيك بمقولة أنه وقت تحريره لم يكن به تاريخ ، ذلك يكون خطأ في القانون ، فإن إعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه .

(١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠١ ص ١٠٧١)

٤٣٨٩ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن الورقة محل المحاكمة خالية من التاريخ مما لا يمكن منه عدّها شيكاً وأن حقيقتها كمينالة رفعت بشأنها دعوى تجارية ، وطلب التأجيل لتقديم مستندات ، فأجلت القضية لهذا السبب ، ثم صدر الحكم الاستئنائي بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون رد على هذا الدفاع المهم لتعلقه بركن من أركان الجريمة لا تقوم دون توافره ، فإنه يكون قاصر البيان وإحياً نقضه .

(١٩٤٧/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥٢ ص ٣٣٣)

أبواب وجود الشيك

٤٣٩٠ - ب عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات .

(١٩٧٦/٤/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

٤٣٩١ - من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في

بذلك بكافة طرق الإثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت الى صحتها .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٦ ص ٨٢٤ ، ١٩٧٤/١٢/٩ س ٢٥ ق ١٨١ ص ٨٤٢)

٤٣٩٢ - من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة ، لا ينفي وقوع الجريمة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتى التقاضى من طلب تضم الشيك ، وكان الحكم المستأنف قد أقام قضاءه بالأدانة على ما استخلصه من بيانات الشيك المثبتة بمحضر الاستدلالات ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اطلاع المحكمة على الشيك محل الجريمة ، يكون غير سديد .

(١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٧ ص ٢٨)

٤٣٩٣ - عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات . ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتى التقاضى من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، فلا يعيب الحكم أن يدين المتهم استنادا الى العناصر والأدلة المطروحة ومنها محضر ضبط الواقعة الذى ثبت فيها ورد به استيفاء الشيك كافة الشروط الشكلية والموضوعية .

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٨ ص ١٠٠٥)

٤٣٩٤ - من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت الى صحتها ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتى التقاضى من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك الذى حرره الطاعن يحمل تاريخا واحدا ومسحوبا على بنك مصر وقد توافرت فيه الشروط الشكلية التى يتطلبها القانون . فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣٨ ص ٧٦٨)

٤٣٩٥ - عدم وجود أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ ع وللمحكمة أن تكون بعقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ، ولها أن تأخذ بالصورة إشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها .

(١٩٦٢/٦/١١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢١ ص ٥٢١)

٤٣٩٦ - عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية ، وللمحكمة أن تكون بعقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ، فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى مطابقتها للأصل .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٥ ص ٣٧٢)

٤٣٩٧ - إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن المحقق أثبت في محضره أنه انتقل إلى المحكمة التجارية واطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن الشيك (محل الشكوى) عبارة عن ورقة بيضاء بصورة شيك على بنك مصر بمبلغ كذا. لأمر فلان بتاريخ كذا وأنه قد تأسر عليه في نفس التاريخ بالرجوع على السباح وأن المحقق أرفق بمحضره صورة مطابقة للأصل من هذه الورقة ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه نازع أمام محكمة الموضوع في هذه الصورة ، وكان واضحاً منها أن الورقة لا تحمل غير تاريخ واحد هو تاريخ الإيداع ، وإن المجنى عليه قدمها للبنك في نفس التاريخ فأعيدت إليه ، فهذا يكفي لتوافر أركان الجريمة .

(١٩٥٢/١/١٦ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٩ ص ٣٦٨)

٤٣٩٨ - إذا كانت محكمة الجناح قد حكمت ببراءة المتهم من تهمة إعطائه بستانة شيكا لآخر وأمره البنك المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع بناء على ما قالته من أنه لا يتيسر لها السير في تحقيق ما يدعيه هذه الآخر من أن هذا الشيك كان وفاء بباقي ثمن صفقة عقدها المتهم معه وينكرها المتهم انكاراً باتاً ، وأنه ليس في الدعوى ما يرجع رواية أحده الطرفين على رواية الآخر ، وبناء على هذا حكمت بعدم الاختصاص بنظر

الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم فأنها تكون قد أخطأت .

(١٩٤٨/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦١ ص ٥٢٣)

٤٣٩٩ - إذا كان الشايت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطاعن تكليف المدعى بالحق المدني تقديم أصل الشيك لاتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير وردت عليه بالرفض تأسيسا على أن الطاعن كان قد طلب أجلا للسداد ثم عاد وقرر أنه يطعن بالتزوير مما يدل على التسويف وعدم جدية دفاعه . فأنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(١٩٧٦/٤/١٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٤ ص ٤٣٦)

٤٤٠٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك موقع من الطاعن ؛ وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمتصه وأن تبين العلة في عدم اجابته ان هي رأت اطراحه ، أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية فان حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاعادة .

(١٩٧٤/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٧ ص ٧٧٣)

اعطاء الشيك

٤٤٠١ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رضيد تتحقق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لاصدار الشيك لأنها من قبيل البواغث التي لا تأثير لها على المسؤولية الجنائية ، ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

(١٩٨٥/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٣ ص ٣١١ ، ١٩٨٢/١/٢١)

س ٣١ ق ١٢ ص ٦٨ ، ١٩٨١/٢/٢٧ س ٣٢ ق ١٠٠ ص ٥٦٧)

٤٤٠٢ - جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق، اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات .

(١٨/١٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٤ ص ١١٠٧)

٤٤٠٣ - جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد ، تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق ، ذلك العلم المفروض فى حق المتهم الذى يعلم من قبل عند اعطاء الشيك أنه لا يوجد له حساب أصلا فى البنك .

(١٣/١٢/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٩ ص ١٠٤٦)

٤٤٠٤ - مجرد اعطاء الشيك للمستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء للسحب تتم به جريمة اعطاء شيك بدون رصيد .

(٢٦/٢/١٩٨٧ ط ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق)

٤٤٠٥ - مجرد اعطاء الشيك من الساحب الى المستفيد يتحقق به معنى طرحه للتداول وتنعطف بهذا الطرح للتداول الحماية القانونية التى أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتبار أن الشيك أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات وأن الوفاء به كالوفاء بالنقود سواء بسواء وذلك صونا لهذه الورقة وحماية لها عند قبولها فى التداول ، وأنه لا عبء بعد ذلك بالأسباب التى دعت صاحب الشيك الى اصداره ، اذ لا أثر لها على طبيعته ، وتعد من قبيل البواعث التى لا تأثير لها على قيام المسؤولية الجنائية التى لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة .

(٣٠/٤/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٤ ص ٥٢٦)

٤٤٠٦ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتنعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداء وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات،

وأن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها .

(١٧/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٦ ص ١٠١٢)

٤٤٠٧ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء . قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع . بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات .

(٢/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٨ ص ٦٦١)

٤٤٠٨ - أن جريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب . إيا كباث صفته - له في التداول .

(٢٧/٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٩ ص ٢١٧)

٤٤٠٩ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء شيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك للتداول .

(٤/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

٤٤١٠ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء شيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .

(١٢/١٠/١٩٨٨ ط ٤٠٠ س ٥٧ ق)

٤٤١١ - الأصل أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم الدفع أو سحبه من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك ، إذ أنه بمجرد إعطاء الشيك على وضع يدل مظهره وصيغته

على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان يتم طرحه في التداول فتتعطّب عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارح على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

(د ١٤/٢٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ من ١٤٢)

٤٤١٢ - . تتحقق جريمة اصدار شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطّب عليه الحماية القانونية التي أسبغها المشرع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

(د ٢٧/٦/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢١ ص ٤٩٧)

٤٤١٣ - . تقديم الشيك الى البنك لا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وبما أفادة البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة او تراخى عنها . واذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه ان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى البيانات الشكلية التي يتطلبها القانون التجاري وهي اسم الساحب والمستفيد واسم المسحوب عليه وهو بنك مصر الذي يتمتع بالشخصية المعنوية دون فرعه والمعنى بالأمر بالصرف ، فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا يؤثر على قيام وتوافر هذه الجريمة الا يكون للبنك المسحوب عليه فرع بالجهة التي أثبتت بالشيك اذ البنك - دون فروعه - هو الذي يتمتع بالشخصية المعنوية وهو الذي يتطلب القانون ذكر اسمه باعتباره المسحوب عليه المخاطب بالصرف حتى تقبل الورقة في التداول ، ويكفي ان تكون هذه الورقة بحسب ظاهرها شيكا بالمعنى القانوني بغض النظر عن حقيقة الواقع بما ذكر فيها من بيانات شكلية خاصة بأطراف الشيك الثلاثة ليقبل في المعاملات على أساس انها تجرى فيها مجرى النقود .

(د ٢٣/١١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٣ ص ١١٢٤)

٤٤١٤ - جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب انما تتم بمجرد اصدار الشيك واطلاق الساحب - ايا كانت صفته - له في التداول .

(١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٣ ص ١٠٢٧)

٤٤١٥ - ان ملكية مقابل الوفاء تنتقل الى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه اليه ، اما تقديم الشيك للصرف فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، اما افادة البنك بعدم وجود الرصيد فايض الا اجراء كاشفا للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي وسواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة او تراخى عنها .

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٨ ص ١٠٠٥)

٤٤١٦ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ان يقدم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ اصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى مقوماته .

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٨ ص ١٠٠٥)

٤٤١٧ - تتحقق الجريمة المنصوص عايتها في المادة ٣٣٧ عقوبات متى اصدر الساحب الشيك وهو عالم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، فهو مستحق الاداء لدى الاطلاع دائما .

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٨ ص ١٠٠٥)

٤٤١٨ - من المقرر ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - الى المستفيد مع عامه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .

(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٣ ص ٣٢٥)

٤٤١٩ - تتحقق جريمة اعطاء شيك بدون رصيد متى اعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو اعطى شيكا له مقابل ثم أفر المسحوب عليه بعدم الدفع أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .

(١٩٦٤/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١١٩ ص ٦٠٥)

٤٤٢٠ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . فلا يعفى من المسؤولية من يعطى شيكا له مقابل في تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه - بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته - اذ إن على الساحب أن يراقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٣ ص ١٥)

٤٤٢١ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يهدف الى استيفاء مقابل الشيك ، وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة .

(١٩٦٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧١ ص ٩٣٥)

٤٤٢٢ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبقها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات .

(١٩٦٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٤ ص ٨٤٦)

٤٤٢٣ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ اصداره بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائما . فاذا كان الثابت بالحكم أن الشيك جرر في تاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤/١٢/١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يجد له رصيدا قائما قابلا للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائفة مقبولة علمه وقت اصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس .

(٧/١٠/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٩١ ص ٧٨١)

٤٤٢٤ - متى كانت المحكبة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه ثم على وجه تخلي فيه الساحب نهائيا عما سلمه لهذا الوكيل فإن الركن المادي للجريمة يكون قد تحقق .

(٢٧/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٤٩ ص ٥٨٢)

٤٤٢٥ - جريمة اعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذي أصدر الشيك ، فهو الذي خلق أداة الوفاء ووضعها في التداول ، وهي تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديرا بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك . لما كان ذلك وكان التظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة اصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة المادة ٣٣٧ عقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه ، كما أن المظهر لا يعتبر شريكا للساحب لأن الجريمة تمت وانتهت باصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير ، اللهم اذا ثبت أنه اشترك معه - بأي طريق من طرق الاشتراك - في اصداره على هذه الصورة .

(٢٦/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٨٢ ص ٤٥١)

٤٤٣٦ - عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد
لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت في حق المظهر توافر
أركان هذه الجريمة .

(١٩٨٠/٣/٢٦ أحكام النقض ش ٣١ ق ٨٢ ص ٤٥١)

٤٤٣٧ - أن الأصل الذي جرى عليه قضاء النقض أن جريمة اعطاء
شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى
شيكا له بمقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد
مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لتسداد قيمة الشيك ، إذ أنه بمجرد اعطاء
الشيك على وضع يدل مظهره وصيغته على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع
وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان يتم طرحه في التداول فتتعطف عليه الحماية
القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره
أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

(١٩٧٧/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨١ ص ٣٧٨)

٤٤٣٨ - من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر
شخص معين أو ذاته فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره
- متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة
تظهيره من الدفع مما يجمل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب
والمستفيد الذي تحرر الشيك لأمره ، وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح
مالكا لقيمته فور تظهيره ولا يتحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة
المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، بل تقع الجريمة
في هذه الحالة - على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها
ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه
إذ أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة اصدار الشيك بدون رصيد
على أن الشيك موضوع الاتهام لم يعد أداة وفاء تقوم به هذه الجريمة بعد
أن ظهره المستفيد الى شخص آخر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٨٥/٦/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٢ ص ٧٥٢ ، ١٩٧٣/١/٧)

س ٢٤ ق ٨ ص ٣٣)

صورة الاكراه أو النصب

٤٤٢٩ - دفاع الطاعن بحصول المدعى بالحق المدني على الشيك تحت تأثير الاكراه هو دفاع جوهري ، وتقديمه الأدلة على دفاعه يوجب على المحكمة أن تعرض له استقلالاً كشفاً لدى صدقه ، وإمساكها عن ذلك يعيب حكمها بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

(١٨ / ١٢ / ١٩٨٠ . أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٣ ص ١١٠٤)

٤٤٣٠ - لما كان البين من الإطّلاع على المقررات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة في المعارضة أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة ثاني درجة أن تحرير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشوب بجريمة النصب ، ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدماً لثمان قطعتي أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضي ببناء المساكن ، ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس إدارة الجمعية وزوجها مدير الجمعية - يبيعان أرضاً لا يمتلكانها وليس لهما حق التصرف فيها ، وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر حماله أن يوقف صرف الشيك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي دان الطاعن أخذاً بأسبابه دون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن في مذكراته ، وكان دفاع الطاعن - آنف البيان - الذي ضمنه - المذكرات سالفة الذكر يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن يستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدّفعه أن ارتأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

(١٨ / ١١ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧٢ ص ٨٠٥)

٤٤٣١ - متى كان يبين من المقررات المضمومة التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن قدم إلى محكمة ثاني درجة مذكرة بدفاعه ضمنها ظروف إصداره الشيك موضوع الدعوى والأدلة على أن حصول المدعى بالحقوق المدنية على هذا الشيك إنما كان بطريق الغش والتدليس ، ذلك بأنه حرر الشيك ثمناً لبضاعة من الأقمشة وعند استلامها

تبين انها عبارة عن خرق ممزقة ملفوفة في بالات مغلقة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد الحكم الصادر من محكمة اول درجة - الذي دان الطاعن - اخذاً بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن في مذكرته ، وكان دفاع الطاعن الذي ضمنه المذكرة سألقة الذكر يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسئوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استغلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لمدي صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب ، فضلا عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم ، ولا يعترض على هذا بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وتستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، ذلك بأن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل ان القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ١/٤١٣ اجراءات أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة اول درجة وتستوفي كل نقض آخر في اجراءات التحقيق .

(١٩٧٥/٣/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٣ ص ١٩٧)

٤٤٣٢ - ان ما ينهائى الطاعن بدعوى انه اكراه على اصدار الشيكات موضوع التهمة وأنه أصدرها مضطرا لتقبل الشركة تمويل عملية التوريد ، مردود بان الاكراه بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى لأن الشركة قد استعملت حقا حولها اياه القانون فلا تثريب عليها في ذلك .

(١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٨ ص ١١٩)

٤٤٣٣ - متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار أنه كان تحت تأثير اكراه عندما أصدر الشيكات موضوع التهمة ، فلا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٨ ص ١١٩)

٤٤٣٤ - الأصل أن اعطاء الشيك بتسليمه للاستفيد ، انما يكونه على وجه يتخلى فيه الساحب نهائيا عن حيازته ، بحيث تصرف ارادة الساحب

الى التخلّي عن حيازة الشيك ، فاذا انتفت الارادة لسرقة الشيك من الساحب او فقده له . او تزويره عليه ، انهار الركن المادى للجريمة . وهو فعل الاعطاء .

(١٩٧١/٣/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٤٤ ص ١٨٣)

٤٤٣٥ - الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الاكراه ، انما هو دفع جوهري لما يترتب عليه - ان ثبت صحته - من اثر في تحديد المسؤولية الجنائية للساحب .

(١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠ ص ٥٢٤)

٤٤٣٦ - اذا كان الطاعن قد قدم الى محكمة ثاني درجة مذكرة متممة لدفاعه الشفوي الذي ابداه بجلسة المرافعة ضمنها ظروف اصداره الشيك موضوع الدعوى ومنعه صرفه وما ساقه تدليلا على ان حصول المدعى بالحقوق المدنية على هذا الشيك انما كان بطريق النصب ، كما قدم مستندات يستند اليها في دفاعه ، وكان دفاع الطاعن الذي ضمته المذكرة سبيلغة الذكر هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين على المحكمة ان تعرض له استقلالاً وان تستظهر هذا الدفاع وان تمحص عناصره كشفا لدى صدقه وان ترد عليه بما يدينه ان ارتأت اطراحه عنه . اما وقد امسكت عن ذلك فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .

(١٩٦٥/١١/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٣ ص ٧٦١)

٤٤٣٧ - الاصل ان منح الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالأوفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب ان يسترد قيمته او يعزل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، الا ان ثمة قيودا يرد على هذا الاصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ عقوبات على ان أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، بما مؤداه ان استعمال الحق المقرر بالقانون اينما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها - باعتبارها كلا متسقا مترابط القواعد - يعتبر سببا من اسباب الاباحة اذا ما ارتكب بنية سليمة - فالقانون يفترض قيام مصلحة بعترف بها ويحميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص

ما تنطوي عليه من مزايا ، وهو في ذلك إنما يوارى بين حفين يهدر احدهما صيانه ليدخره ، وعلى هذا الاسساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجاره - الذي يسرى حكمه على الشيك - وقد جرى بانه « لا تفبل المعارضه فيه دفع قيمه الكمبيالة الا في حالتى ضياعها أو تفلين حاملها » ، فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من إقضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب في حالتى الضياع والافلاس الحامل يعلو على حق المستفيد . واذ جعل هذا الحق للساحب مباشرا بنفسه بغير حاجة الى دعوى وعلى غير ما توجبه المادة ٣٣٧ عقوبات ، فقد ضحى الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق قيذا واردا على نص من نصوص التجريم وتوفرت له بذلك مقومات اسباب الاباحة لاستناده - اذا ما صدر بنية شليقة - الى حق مقرر بمنقضى الشريعة . والأمر في ذلك يختلف عن سائر الحقوق التي لا بد لحمايتها من دعوى ، فهذه لا تصلح مجرد سببا للاباحة . لما كان ما تقدم ، وكان هو المسلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس في اسباب الاباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فانه يمكن الحاق خالتي تبذير الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث اباحة حق المعارضه في الوفاء بقيمته ، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة ، ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الاخلال بما يجب أن يتوفر في الشيك من ضمانات في التعامل ، ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التي هي الأصل - هي الأولى بالرعاية - لما كان ذلك وكان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ عقوبات ، وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من اسباب الاباحة ، وكان الحكم المطعون لم يفتن اليه فانه يتعين النقض والاحالة .

(١/١/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١ ص ١)

٤٣٨ ع - قول المتهم أنه إنما أصدر الشيكات مضطرا بعد أن أغلق محله وأخطت به دعوى اشهار الافلاس ، فعمد الى إصدار الشيكات للخلاص من الخطر المحدق به ، هذا القول مردود بأن الاكراه بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى ، لأن الشركة الدائنة استعملت حقا حولها ايام القانون ، فلا تثريب عليها في ذلك ، وبأن المعروف قانونا أن حالة الضرورة

لا فتوافر الا اذا وجد خطر يهدد النفس . وأن لا تتوافر اذا كان الخطر يهدد المال فحسب .

(١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٩ ص ٦٦٩)

حالة ضياع الشيك

٤٤٣٩ - للساحب طبقا لنص المادتين ٦٠ عقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة أن يتخذ في حالات ضياع الشيك أو سرقة أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تبديده من الاجراءات ما يصون به ماله .

(١٩٨٨/١٠/١٢ ط ٤٠٠ لسنة ٥٧ ق)

٤٤٤ - سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد هما في حكم ضياعها ، وتلحق حالتا تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بحالات الاباحة في المعارضة في الوفاء بقيمته .

(١٩٨٩/١/١٢ ط ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق)

٤٤٤١ - لا يجدى الطاعن تسانده الى أن المدعية بالحقوق المدنية قد ملأت بيانات الشيكات على خلاف الواقع بما كان يتعين معه أن تمتد اليها أسباب الاباحة ، اذ أن هذه الحالة لا تدخل في حالات الاستثناء التي تندرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك ، وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد - فحالة الضياع وما في حكمها هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا الى سبب من أسباب الاباحة ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا يد لها حمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للاباحة .

(١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٨ ص ٦٦١)

٤٤٤٢ - الأصل أن سحب الشيك أو تسليمه للمسحوب له يعتبر كالموافاة الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به ، الا أن ثمة قيد يرد على هذا الأصل هو المستفاد من

الجمع بين حكم المادة ٦٠ من قانون العقوبات والمادة ١٤٨ من قانون التجارة والتي جرى نصها بأن « لا تقبل المعارضة في دفع الكمبيالة الا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها فيباح للساحب أن يتخذ من جانبه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق استيفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التى لا بد لحمايتها من دعوى .

(١٩٧٧/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨١ ص ٣٧٨)

٤٤٤٣ - من المسلم به أنه فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب ، من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته ، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة وعمداً القيد لا يمس الأصل الذى جرى تعاية قضاء هذه المحكمة فى تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإنما يضمن استثناء يقوم على سبب الإباحة ، فمجال الأخذ بهذا الاستثناء أن يكون الشيك قد وجد فى التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سالفة الذكر . ومن ثم فلا قيام له فى حالة إصدار الشيك مقابل ثمن لصفة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجارية ، لأن الأمر لا يرقى الى جريمة النصب بل هو لا يعدو اخلافاً من المستفيد بالتزام الذى سحبه الشيك بناء عليه .

(١٩٧٧/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨١ ص ٣٧٨)

٤٤٤٤ - لا يجدى الطاعن ما يثيره حول الأسباب والظروف التى أباطت بإصدار الشيك أو الدوافع التى أدت الى سحب الرصيد ، كما انه لا يجديه ما تدرع به فى صدد نفى مسئوليته الجنائية بقاله انه كان ضحية جريمة نصب من جانب الشركة المدعية بالحقوق المدنية بسبب اكتشافه تلف البضاعة المحرر الشيك وفاء لثمنها ، لأن هذه الحالة - وهى فى خصوصية الدعوى المطروحة - لا تدخل فى جالات الاستثناء التى تتدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال .

(١٩٧٧/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨١ ص ٣٧٨)

٤٤٤٥ - من المقرر أن حالة ضياع الشيك وما يدخل في حكمها - وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد ، هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا الى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجرد سببا للإباحة ، لما كان ذلك - فإنه لا يجدى الطاعن ما يتذرع به لنفسه مسئوليته الجنائية بقوله ان المدعى بالحقوق المدنية قد خان أمانة التوقيع وملا بيانات الشيكين على خلاف الواقع بما كان يتعين معه أن تمتد اليهما أسباب الإباحة على ما جرت به أحكام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أن الحكم قد دلل تدليلا سائغا على أن دفاع الطاعن في هذا الشأن يفتقر الى الدليل المثبت له .

(١٩٧٤/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٥ ص ٢٤٢ ، ١٩٨٥/٢/٢٨ س ٣٦ ق ٥٣ ص ٣١١)

٤٤٤٦ - تذرع الطاعن بأن الشيك كان مسلما لأمين على ذمة تصفية حساب بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية لا ينفي مسئوليته الجنائية ، وليست الحالة من حالات ضياع الشيك أو ما يدخل في حكمها التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله استنادا الى سبب من أسباب الإباحة .

(١٩٨٤/٢/١٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٢ ص ١٦٠)

٤٤٤٧ - دفع الطاعن بجهله القراءة والكتابة وأن توقيعه بالبصمة والחתم على الشيك قد اختلس منه هو دفاع جوهرى يجب على المحكمة أن تعرض له ايرادا وردا .

(١٩٩٢/٣/٣١ ط ٩٠٨٤ لسنة ٥٩ ق)

٤٤٤٨ - لا يجدى الطاعن ما يتذرع به في صدد نفي مسئوليته الجنائية بقوله ان انشيك كان مسلما منه لشركة كتأمين في مناقصة تقدم اليها وأن المدير المالى لها تحصل عليه عن طريق اختلاسه من الشركة وسلمه

للمدعى بالحقوق المدنية ، لأن هذه الحالة لا تدخل - بالسبب إلى الطاعن في حالات الاستثناء التي تبدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك - وهي الحالات التي يتحصل فيها الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف عن حكم القضاء تقديرًا من الشوارع يعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادًا إلى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببًا للإباحة . .

(١٤٢/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢)

٤٤٤٩ - لما كان الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمستفيد يعتبر وفاء كأنوفاء الحاصل بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعجل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، إلا أن ثمة قيدًا يرد على هذا الأصل هو المستفاد من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ من قانون العقوبات على أن « لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالفانون إنما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها - باعتباره كلاً متسقاً مترابط القواعد - يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكبت بنية سليمة . فالفانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوي عليه من مزايا ، وهو في ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا الأساس نصت المادة ١٤٨ من قانون التجارة على أن « لا تقبل الممارسة في دفع قيمة الكمبيالة إلا في حالتها ضياعها وافتلاس حاملها . . . فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء لما قدره الشارع من أن حق الساحب في حالتها الضياع وافتلاس الحامل يعلو على حق المستفيد . وآثر جعل هذا الحق للساحب مباشراً بنفسه بغير حاجة إلى دعوى وعلى غير ما توجبه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فقد أضحي الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق قيداً وارداً على نص من نصوص التجريم وقد أقرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستناده - إذا ما صدر عن نية سليمة - إلى حق مقرر بمقتضى القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر أن يدخل في حكم

الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد ، كما انه من المقرر أن القياس في اسباب الاباحة امر يقره القانون ، فانه يمكن الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته ، فهى بها اشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال وان الورقة فيها متحصلة من جريمة ، ولا يغير من الامر أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الاختلال بما يجب أن تتوافر للشيك من ضمانات فى العمل ، ذلك بان الشارع رأى أن مصلحة الساحب فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون التجارة هى الاولى بالرعاية .

(١٤ / ٥ / ١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٧ ص ٥٤٢)

٥٥٠ - من المقرر أنه وان كان الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب عليه يعتبر وفاء قانونا كالحاصل بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، الا أن ثمة قيودا يرد على هذا الأصل هو المستفاد من الجمع بين حكمى المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة التى جرى نصها بانه لا تقبل المعارضة فى دفع الكمبيالة الا فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها فيباح للساحب أن يتخذ من جانبه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ، كما انه من المسلم به أنه يدخل فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التى ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قد اثار فى مذكراته المقدمة الى محكمة ثانى درجة أن تحرير الشيك كانت نتيجة غش وتدليس صاحب تحريره فصدر نتيجة جريمة نصب ، وأنه يتقدم مباشرة صوتية أمام محكمة ائقاهرة التجارية ، كما اثار أنه قدم أمام محكمة اول درجة ما يدل على أن المدعى بالحق المدنى قد توقف عن الدفع وأنه حرر ضده عدة احتجاجات عدم دفع (بروتستو) فان الدفاع على هذه الصورة يكون جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ، بحيث اذا صح لتغير به وجه الراى فيها ، واذا لم تظن المحكمة الى فحواه ولم تقسطله حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه بل سكتت عنه ايرادا له وردا عليه فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(١٣ / ١٢ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩١ ص ١٢٠٣) .

٤٤٥١ - احتفاظ المدعى بالحق المدني (المستفيد) بالشيك بعد تخالضه مع الطاعت (الساحب) لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ..

(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٠ ص ٥١٨)

٤٤٥٢ - ان قضاء الهيئة العامة للمواد الجزائية الذي صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ في الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ لم يشأ الخروج على الأصل الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض من حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري مجرى النقود ، والذي حرصت على تأييده في الحكم المشار اليه ولم تستثن منه الا الحالات التي تدرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بملو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد حمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباجة .

(١٩٦٨/٤/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٥ ص ٤٩٧)

٤٤٥٣ - الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، ولا يستثنى من ذلك الا الحالات التي تدرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بملو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباجة ، فلا محل للتذرع - في صدد نفيه مسئولية الجنائية - بسابقة وفائه لقيمة الشيك فيما أوفى به من السندات التي يقول انه أصدر الشيك ضمانا لها .

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٨ ص ١٠٠٥)

٤٤٥٤ - تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة الى دعوى ، ولذلك أضحي الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق ، المؤتم بالمادة ٣٣٧ عقوبات - قيدا واردا على نص

من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإبلحة لاستناده اذا ما صدر بنية سليمة الى حق مقرر بمقتضى القانون . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن أسس دفاعه على أنه إنما أصدر أمره الى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لأن المطعون ضده كان في حالة افلاس واقعى وقدم مستندات لتأييد دفاعه ومنها صورة دعوى رفعت ضده من آخر يطلب اشهار افلاسه من قبل تاريخ استحقاق الشيك ، مما كان يتعين معه على المحكمة مواجهة ما أبداه الطاعن في خصوص هذا الدفاع وتحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم ، إذ هو دفاع جوهري من شأنه أن يغير به وجه الراى فى الدعوى . أما وقد خلا حكمها من إيراد هذا الدفاع الجوهري ولم يتناوله بالتمحيص فإنه يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبب مما يعيبه ويبطله ويتعين نقضه وإحالة .

(١٩٦٦/٣/٧ . أحكام النقض س ١٧ ق ٤٤ ص ٢٣٠)

٤٤٥٥ - من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة فى صرف قيمته اذا ما أتاها بنية سليمة صيانة لماله مما يتعين على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم ، إذ هو دفاع جوهري من شأنه أن يغير به وجه الراى فى الدعوى ، فاذا التفتت عنه بلا مبرر كان قضاؤها معيبا ومنطويا على إخلال بحق الدفاع .

(١٩٦٥/٥/٢٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠١ ص ٥٠١)

مقابل الوفاء

٤٤٥٦ - عبارة عدم وجود حساب تتقابل فى معناها مع عبارة لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب الواردة فى المادة ٣٣٧ عقوبات .

(١٩٨٣/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٠٩ ص ١٠٤٦)

٤٤٥٧ - حالة الحجز على رصيد مصدر الشيك فى البنك ما هى الا صورة من صور عدم قابلية الرصيد للسحب .

(١٩٨٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٤ ص ١١٠٧)

٤٤٥٨ - من المقرر أنه لا يكفى أن يكون الرصيد قائما وقابلا للسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم

الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته ، لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة. بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما افادة البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة او تراخى عنها .

(١٩٨٠/١١/١٧ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٢ ص ١٠٤٨)

٤٤٥٩ - أن عبارة عدم وجود رصيد للساحب التي استخلصها الحكم من اجابة البنك وعبارة عدم وجود حساب جار - التي يستند اليها الطاعن في أنها كانت اجابة البنك عند تقدم المستفيد بالشيك الى البنك هما عبارتان يتلاقيان في معنى واحد في الدلالة على تخلف الرصيد ، ومن ثم فان ما يشير الطاعن من وجود خطأ في الاسناد يكون عى غير محله .

(١٩٧٩/٣/١٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٧ ص ٣٧٤)

٤٤٦٠ - من المقرر - في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - أنه لا يكفي أن يكون الرصيد قائما قابلا للسحب وقت اصدار الشيك ، بل يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته ، لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما افادة البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشفا للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ، سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة او تراخى عنها . لما كان ذلك - وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما أفاد به البنك من عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ لاحق لاصدار الشيك ، فان ما انتهى اليه الحكم من توافر أركان جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتفق وصحيح القانون :

(١٩٧٨/١١/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٨ ص ٧٧٥)

٤٤٦١ - من المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمة الشيك استغلالا للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عنده

التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لأنه لا يسار الى بحث القصد الملائس الا بعد ثبوت الفعل نفسه . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بالاحالة على أقوال المجنى عليه وورقة الشيك وإفادة البنك دون أن يورد مضمون أى منها ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا أو عدما واستيفاء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مبهمة فانه يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة في خصوص ما قضي في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٩٨١/٢/٢٥ أحكام النقض نس ٣٢ ق ٩٤ ص ٥٣٧)

٤٤٦٣ - يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته لأنه لا يسار الى بحث القصد الملائس الا بعد ثبوت الفعل نفسه . وإذا كان الحكم قد اكتفى في بيان الواقعة بالاحالة الى الأوراق دون أن يورد أقوال المجنى عليه ومضمون الشيك ومؤدى افادة البنك كما أغفل بحث أمر الرصيد في المصرف وجودا أو عدما أو استيفاء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مبهمة فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(١٩٨٨/٧/١٧ ط ٣٤٥٨ نس ٥٨ ق)

٤٤٦٣ - من المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية - كرفض البنك المصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لأنه لا يسار الى بحث القصد الملائس الا بعد ثبوت الفعل نفسه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا أو عدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع على الشيك وأفاد البنك بالرجوع على الساحب دون

بحيث عملة ذلك ، فإنه يكون قد انطوى على قصور في البيان .

(١٩٧٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٠ ص ٤٦١)

٤٤٦٤ - يجب على محكمة الموضوع قبل الفصل في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن تبحث في أمر الشيك واستيفائه لشرائطه الشكلية ثم تبحث أمر الرصيد ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ، ومن ثم فإنه ان كان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بعدم توافر اركان الجريمة في حق المطعون ضده لمجرد أن افادة البنك اقتصررت على عبارة الرجوع على الساحب وأن هذه العبارة لا تقطع في أن المطعون ضده ليس له رصيد قابل للصرف دون أن تبحث المحكمة رصيد المطعون ضده في المصرف وجودا وعدما واستيفاء شرط الكفاية والقابلية للصرف فإن هذا الحكم يكون قد انطوى على قصور في البيان بما يستوجب نقضه .

(١٩٧٦/١/٥٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥ ص ٤٠)

٤٤٦٥ - مفاد ما جاء بنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومذكراتها الايضاحية انه يشترط لتحقيق جريمة اصدار شيك بدون رصيد توافر اركان ثلاثة هي اصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا معيناً هي الشيك واعطاؤه أو مناولته للمستفيد وتخلف الرصيد الكافي القابل للصرف أو تجميده ، ثم سوء النية . ولا جريمة في الأمر ما دام للساحب عند اصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق يحقق المقدار خال من النزاع كاف للوفاء بقيمة الشيك قابل للصرف ، وأن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع . ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام التقود تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية ، كرفض البنك الصرف عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث ابتداء أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما ولم ينعن بتمحيص ما إذا كان المحرز قد توقع على هذا الرصيد قبل اصدار الشيك ودون أمر من قبل الطاعن أم أن توقيعه كان لاحقاً على اصدار الشيك المذكور ، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن بمجرد افادة البنك

بامتناعه عن الصرف لعدم مطابقة التوقيع وللحجز على الرصيد ، فإن الحكم يكون قاصرا .

(١٧/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٦ ص ١٦٢) .

٤٤٦٦ - لما كان البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محاسبى الطاعن قدم مذكرة بدفاعه أودعت ملف الدعوى ضمنها أن البنك أفاد بعدم تطابق التوقيع دون بحث أمر رصيد الطاعن ، كما قدم بملف الدعوى حافظة بها خطاب صادر من البنك ثابت فيه أن سبب رفض البنك صرف الشيك موضوع هذا الطعن يرجع الى عدم مطابقة التوقيع للنموذج المحفوظ لدى البنك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يمرض لما أثاره المدافع عن الطاعن ولم يبحث أمر رصيده في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يسحبه ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوبا بقصور يعيبه بما يوجب نقضه .

(٣٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤٠ ق ٢٦٠ ص ١٢٨)

٤٤٦٧ - من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ، بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، لأنه لا يسار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن بما دام قد وقع على الشيك وأفاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك ، فإنه يكون قد انطوى على قصور في البيان مما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٨ ص ٢٢٠)

٤٤٦٨ - تنتقل ملكية مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه اليه ولا يكون للساحب أى حق على الشيك بعد أن ساهمه

للمستفيد . فلا يجوز له أن يسترد قيمته أو يعزل على تأخير الوفاء لصاحبه ، بل انه لا يكفي أن يكون الرصيد قائما وقابلا للسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما افادة البنك بعدم وجود الرصيد الا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي وسواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

(١٤ / ٢ / ١٩٧٢ . أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢)

٤٤٦٩ . ان حالة الحجز على رصيد مصدر الشيك في البنك ما هي الا صورة من صور عدم قابلية الرصيد للسحب ، حتى ولو تحقق وجود رصيد قائم ، متى كان الثابت أن الحجز قد توقع على هذا الرصيد قبيل اصدار الشيك .

(٢٧ / ٦ / ١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢١ ص ٤٩٧)

٤٤٧ . - أن مفاد ما جاء بنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومذكرتها الايضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة اصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي اصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا معيناً هي الشيك أي اعطاؤه أو تناوله للمستفيد ، وتختلف الرصيد الكافي القابل للصرف أو تجميده ، ثم سوء النية ولا جريمة في الأمر ما دام للساحب عند اصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق يحقق المقدار ، خال من النزاع كاف للوفاء بقيمة الشيك قابل للصرف وإن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع ، ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية كقرض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص لأنه لا يسار الى بحث القصد الملبس للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم

يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن بمجرد افادة من البنك بالرجوع على الساحب فانه يكون قد اخطأ في تأويل القانون فوق قصوره وهو ما يتسع له وجه الطعن على الجملة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(١٥/٢/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٧ ص ١٥٥)

٤٤٧١ - يتعين على المحكم بالادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن ، ما دام المجنى عليه قد أفاد بأن الشيك لا يقابله رصيد قائم وأن المتهم أجاب بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويحصل منه على اتصال بالتخالص ، فانه يكون قد انطوى على قصور في البيان .

(٢٩/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٠ ص ٩٣٥)

٤٤٧٢ - لما كان المحكم المطعون فيه لم يبحث أمر الرصيد في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه ، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع الشيك وأفاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك ، فانه يكون قد انطوى على قصور في البيان .

(٢/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٠ ص ٨٩٨)

٤٤٧٣ - مفاد ما جاء في نص المادة ٣٣٧ عقوبات وما أعرب عنه الشارع في مذكرته الايضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة اعطاء شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي اصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا معيناً هي الشيك أي اعطاؤه أو مناولته للمستفيد وتخلف الرصيد الكافي القابل للمصرف أو تجميده ، ثم سوء النية ، ولا بجريمة في الأمر ما دام للساحب عند اصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق المقدار خال من النزاع كاف للوفاء بقيمة الشيك قابل للمصرف وأن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع ؛ ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجمل منه

أداة وفاء تقوم مقام النقود تعين البحث عندئذ في أمر الرصيد ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشيك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص ، لأنه لا يسار إلى بحث القصد الملابس للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رخصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه بشرايطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقّع الشيك بغين توقيعه المحفوظ في المصرف ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويله القانون فوق قصوره . وهو ما يتسع له وجه الطعن على الجملة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(١٩٦٦/١١/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٣ ص ١١٣٢)

٤٤٧٤ - سحب الشيك وتسليمه للمسحوب عليه يعتبر وفاء كالوفاء بالنقود سواء بسواء ، وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له . لا يجوز للساحب أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها ، ومن ثم لا يجندى المتهم ما يثيره من الجدل عن الظروف التي أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد ، أو صدر قرار بتأجيل الديون .

(١٩٦٠/١٢/١٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٧٧ ص ٩٠٩)

٤٤٧٥ - تتحقق جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هنالك سبب مشروع ، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري منها مجرى النقود .

(١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٦ ص ٨٢٠)

٤٤٧٦ - أنه وإن كانت المادة ١٩١ تجارى تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع - ومنها الشيك - يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين فيها ، إلا أن عدم تقديم الشيك في ميعاد تاريخه المكتوب فيه لا يترتب عليه زوال صفته ، ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء ، وإنما يخوله فقط أن يثبت - كما تقول المادة ١٩٣ تجارى - أن مقابل الوفاء كان

موجودا ولم يستعمل في منفعته .

(١٩٤٧/١١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٢ ص ٣٨٠)

٤٤٧٧ - الشيك اذا ما استوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ، ويستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ، ويغنى في استعمال النقود في المعاملات ، ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها في التعامل به ، وانه متى كان قوامه نقدا اجنبيا يقع تحت طائلة التائيم والعقاب .

(١٩٧٧/٣/٢٨ احكام النقض س ٢٨ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

٤٤٧٨ - من المقرر ان الشيك اذا ما استوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها ، فان التعامل به ما دام قوامه نقدا اجنبيا يقع تحت طائلة التائيم .

(١٩٦٩/٥/١٩ احكام النقض س ٢٠ ق ١٤٣ ص ٧١١)

٤٤٧٩ - ان الشيك السياحي اذا حمل توقيعين لم يغا بينه وبين الشيك العادي فارق .

(١٩٦٩/٥/١٩ احكام النقض س ٢٠ ق ١٤٣ ص ٧١١)

٤٤٨٠ - وان كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري تنص على انه الأوراق المتضمنة أمرا بالدفع ومنها الشيك يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة الا ان عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول البساح استرداد مقابل الوفاء وانما يخوله فقط ان يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور ان مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل في منفعته .

(١٩٨٠/١١/١٧ احكام النقض س ٣١ ق ٢٠٢ ص ١٠٤٨ ، ١٢/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٣٤ ص ٥٦٢)

٤٤٨١ - ان عدم تقديم الشيك في الميعاد المتصوص عليه في المادة ١٩١ من القانون التجاري لا يترتب عليه زوال صفته .

(١٩٧١/١/١٧ احكام النقض س ٢٢ ق ١٣ ص ٥١)

٤٤٨٢ - المواعيد الواردة في المادة ١٩١ من القانون التجاري خاصة بدعوى الرجوع على الساحب اذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه وهي تخول الساحب ان يثبت كما تقول المادة ١٩٣ تجارى ان مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل فى منفعتة .

(٢٣/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٦ ص ٦٢٧)

القصد الجنائى

٤٤٨٣ - يتوافر سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره ، وهو علم يفترض فى حق الساحب بل وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(١٨/١٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٤ ص ١١٠٧)

٤٤٨٤ - القصد الجنائى فى جريمة اصدار شيك بغير رصيد يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ السحب .

(١٧/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٢ ص ١٠٤٨)

٤٤٨٥ - ان القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذى اعطاه فى تاريخ السحب .

(١٩/٣/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٧ ص ٣٧٤)

٤٤٨٦ - سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره ، وهو علم يفترض فى حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك ، ولا مجال لإعفاء الوكيل فى السحب من ذلك الالتزام بمجرد انه لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة العمل المبند الى الطاعن - وهو اصدار الشيك - يستلزم منه التحقق من وجود الرصيد الذى يأمر بالسحب عليه ، فاذا هو أخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذى

تحقق بفعله وحده اطلاقه في التداول .

(١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٩ ص ٢١٧)

٤٤٨٧ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من أنه مفوض من المجنى عليه في صرف قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمته وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكون دغوعاً موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٨١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٠ ص ١١٢٤)

٤٤٨٨ - القصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام الخوالي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص .

(١٩٧٧/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨١ ص ٣٧٨)

٤٤٨٩ - يتوافر هذا القصد الجنائي بإعطاء الشيك مع علم مصدره بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو بإصداره أمراً إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، إذ أن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اعتبار أن الوفاء به كالنقود سواء ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره ، إذ أنها لا أثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قياس المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة .

(١٩٧٧/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨١ ص ٣٧٨)

٤٤٩٠ - سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات رصيده لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه .

(١٩٧٧/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨١ ص ٣٧٨)

٤٤٩١ - من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق - لما كان ذلك - فان الاسباب التي ساقها الطاعن للتدليل على حيسن نيته من توقيعه على الشيكين بسبب المعاملات التي كانت قائمة بينه وبين المدعى وما اقتضته من اصدارهما ضمانا لوفائه بالتزاماته ومن انه وقت اصدارهما كان دائئا للمدعى بصفته لا مدينا لا تنفي توافر القصد الجنائي لديه ، ولا يؤثر في مسئولية الجنائية ، ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد على مناجى دفاعه في هذا الشأن ، كما انها صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم اليها من أوراق .

(١٠/٣/١٩٧٤ . احكام النقض س ٢٥ ق ٥٥ ص ٢٤٢)

٤٤٩٢ - من المقرر ان سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب ، ومن ثم فان نعي الطاعن بعدم توافر سوء القصد لديه يكون في غير محله ، ولا يجديهِ - اثباتا لحسن نيته - وفاء لقيمة الشيك قبل تقديمه الى البنك المسحوب عليه ، ما دلم ان الثابت ان الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترد من المدعى بالحقوق المدنية .

(٥/٣/١٩٧٢ . احكام النقض س ٢٣ ق ٦٤ ص ٢٧٤)

٤٤٩٣ - استقر قضاء محكمة النقض على ان الشيك متى كان يحمل تاريخا واحدا ، فان مفاد ذلك انه صدر في هذا التاريخ ويكون لحامله الحق في استيفاء قيمته فيه ، ومن ثم فان ما تمسك به الطاعن من ان توقيع الحجز على حسابه لدى البنك واتخاذ اجراءات دعوى الصلح الواقى بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذى جعله يعجز عن اداء هذا المقابل ، ما دفع به من ذلك لا يرفع عنه المسئولية الجنائية ما دام لا يقبل منه الادعاء بان الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله ، ذلك انه متى كان التاريخ المدون بالشيك هو المعتبر قانونا تاريخ اصداره وكان توقيع الحجز والبدء في اجراءات دعوى الصلح الواقى قد تم قبل هذا التاريخ وجب ان ينظر الى هذا الشيك على انه اعطي بعد توقيع الحجز والبدء في اتخاذ تلك الاجراءات وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب ، وقد اقر الطاعن بانه كان عاجزا عن توفير مقابل الوفاء

بقيمته مما تتحقق معه الجريمة .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س. ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٤٤٩٤ - يتوفر سوء النية في جريمة اصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه ، فلا عبء بما يدفع به الطاعن من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب توقيع الخبز على حسابه الجاري لدى البنك وغفل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اتخاذ اجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الواقى .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٤٤٩٥ - القصد الجنائي في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو القصد الجنائي العام فلا يلزم فيها قصد جنائي خاص . ويتوافر هذا القصد لدى الجاني باعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب ، كما يتحقق القصد الجنائي بسحب الرصيد بعد اعطاء الشيك لأن الساحب يعلم أنه بفعله هذا انما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢)

٤٤٩٦ - لا تلتزم المحكمة بالتحدث على استقلال عن القصد الجنائي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ، اذ أن المشرع لم يستلزم فيها توافر نية خاصة ، فيكفي فيها القصد الجنائي العام ويستفاد العلم من مجرد اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

(١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢١ ص ٤٩٧)

٤٤٩٧ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له بمقابل وفاء قابل للسحب ، وهو قصد جنائي عام ، لأن المشرع لم يستلزم نية خاصة لوقوع هذه الجريمة ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك ، بالعقاب على هذه الجريمة ،

باعتباره ادا وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات .

(١٩٧١/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٠ ص ٣٦٦)

٤٤٩٨ - يتوفر بسوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . ومن ثم فإن الأسباب التى ساقبها الطاعن للتدليل على أنه كان حسن النية عند إصدار الشيكين بسبب المعاملات التى كانت قائمة بينه وبين المجنى عليه مما اقتضته إلى إصدارهما ضمانا لوفائه بالتزاماته لا تنفى عنه توافر القصد الجنائي ولا تؤثر فى مسئوليته الجنائية .

(١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨)

٤٤٩٩ - من المقرر أن سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند إلى الطاعن أنه أصدر الشيك وهو يعلم بعدم وجود رصيد له ، فإن ما يشبه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(١٩٧٠/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٤ ص ٥٦٢)

٤٥٠٠ - من المقرر أن سوء النية فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره . وهو أمر مفروض فى حق الشاخب ، ولا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، إذ أن على الساحب أن يراقب تحركات رصيده محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٦ ص ١٢٦٦)

٤٥٠١ - إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه على عدم علمه بعدم وجود مقابل وفاء للشيك ، ألا أنه لم يقدم دليلا يقنع فى انتفاء هذا العلم ولا يغنيه فى ذلك - اثباتا لحسن نيته - مجرد اعتقاده أن بعض تابعيه قد أودعوا فى حسابه

في البنك بعض المبالغ التي تغطي قيمة الشيك ١

(١٧/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٤٠ ق ٢٥٦ ص ١٢٦٦)

٤٥٠٢ - عينة سوء النية الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تفيد شيئا آخر غير استلزام القصد الجنائي العام أي انصراف ارادة الساحب الى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير الى قصد خاص من أي نوع كان .

(١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ٢٧٢)

٤٥٠٣ - متى كان المتهم حينما أصدر الشيك يعلم بأن قيمته لا تصرف بدلالة اقادة البنك بعدم وجود حساب له ، فإن القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم يكون ثابتا ، وتكون الجريمة المسندة الى المتهم قد توافرت أركانها القانونية .

(٣٠/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٣ ص ١٥٢)

٤٥٠٤ - سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، وهو أمر مفروض في حق الساحب اذ عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك ، ولا محل لاعفاء الوكيل في المسحب في ذلك الالتزام بمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص ، لأن طبيعة العمل للصدرة بشأن الوكالة - وهو اصدار الشيك - يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد ، الذي يأمر بالسحب عليه ، فاذا هو أجل بهذا الالتزام وقعت عليه مسؤولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق بفعله ونحوه اطلاقه في الشياول . ولا يغنى عن ذلك - اثباتا لحسن نية - مجرد اعتقاد الوكيل في وجود رصيده لموكله لدى البنك المسحوب عليه أو كفاية هذا الرصيد للوفاء بقيمة الشيك ، بل يتعين عليه أن يقيم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته .

(٣١/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٣ ص ١٠٢٧)

٤٥٠٥ - يتوفر سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد

بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب .
ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بقيمة السندات التي أصدر
الشيك ضمانا لها وأن وفاء بها قد تم قبل تقديم الشيك الى البنك المسحوب
عليه لصرف قيمته ما دام أنه - يفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك
من المجنى عليه .

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٨ ص ١٠٠٥)

٤٥٠٦ - سوء النية - وهو القصد الجنائي - يتحقق في جريمة
اعطاء شيك لا يقابله رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء
لشيك في تاريخ سحبه ولو كان التقديم به في تاريخ لاحق ما دام مستحق
الوفاء بمجرد الاطلاع أو كان قد تم الوفاء بقيمته ما دام معطيه لم يسترده .

(١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

٤٥٠٧ - ليس بلازم أن تتحدث المحكمة استقلالاً عن القصد الجنائي
في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد الا اذا كان مثار نزاع .

(١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

٤٥٠٨ - من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون
رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ
اصداره ، ولا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم
يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة
الشيك ، اذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما
يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار اليه
الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط .
كما أن محاسبة المطعون ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسئولية الجنائية
ما دام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

(١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤١ ص ٧١٧)

٤٥٠٩ - ان مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد
الجنائي بمعناه العام - في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد - والذي يكفي
فيه علم من أصدره بأنه انما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا

عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

(١١/٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٤ ص ٦٢٧)

٤٥١٠ - سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل ولقاء للشيك الذي أصدره . ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق ما دام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

(١٠/٢٦/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١١٩ ص ٦٠٥)

٤٥١١ - صدور أمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ يعتبر قوة قاهرة ترتب انعدام مسئوليته عن جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . وتبسك الطاعن أن امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار بالتحفظ على حساب الشركة التي يمثلها دفاع جوهرى وقعود المحكمة عن تحقيقه يعيب حكمها .

(١٢/١/١٩٨٨ ط ٤٥٤١ س ٥٨ ق)

٤٥١٢ - الأمر بوضع أرصدة شركات الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية تحت التحفظ عملاً بأحكام القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١ ، يوفر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات .

(١٢/١٦/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧١ ص ٩٣٥)

٤٥١٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بقوله « ان علمه بثوقف البنك عن الصرف مستمد من ارتباطه مع سلاح التموين بالجيش بعقود التوريد وبالبنك بوزوذ المستخلصات المستحقة له اليه يومياً بانتظام ، وبأنه يحيط بظروفة المالية التي نبت عنها توقيع الحجز تحت يد

القوات المسلحة ويتوقف البنك عن الصرف ، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم بمصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، ، فان الحكم يكون قد قصر في استظهار القصد الجنائي وأقام قضاؤه على فروض ، ذلك أن علم الطاعن بمديونية لا يفيد وحده ثبوت علمه بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف ، ومن ثم فان الحكم يكون معيبا متعيينا نقضه والاحالة .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ ق ٩ ص ٤٠)

٤٥١٤ - يتوفر سوء النية - في جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات - بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب ، ومن ثم فانه لا يجدى المتهم ما دفع به من أنه رد البضاعة التي اشتراها من المجنى عليه وأعطاه الشيك مقابل ثمنها قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى ما دام أنه - وبفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

(١٩٦٢/١/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠ ص ٧٧)

٤٥١٥ - القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات انما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم لأنه من القصد الجنائي العامة - ما دام المتهم لم ينازع أمام محكمة الموضوع في قيام هذا العلم لديه ، بل انه يسلم في طعنه بقيامه اذ يقول ان المستفيد كان يعلم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك .

(١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٧ ص ٦٧٠)

٤٥١٦ - يستفاد علم المتهم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

(١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٧ ص ٦٧٠)

٤٥١٧ - لا عبرة في قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والفسخ من تحريره ، ولا يعيّل المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك .

المسحوب عليه .

(١٠/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٧ ص ٦٧٠) .

٤٥١٨ - القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات يتوافر لدى الجاني باعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للمسحب .

(١٠/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٦ ص ٦٦٧) .

٤٥١٩ - يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، فلا عبرة بما يدفع به المتهم من غيـم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب اشهار افلاسه ، اذ انه كان متعينا ان يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند الى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار افلاسه هو مما لا يستاهل ردا لظهور بطلانه :

(٩/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٨ ص ١٧٥)

٤٥٢٠ - ان مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام الذي يكفي فيه علم من اصداره بانه انما يعطل دفع الشيك الذي سخره من قبل . ولا عبرة بغد ذلك بالاسباب التي دفعته الى اصداره لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .

(٢٢/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٨ ص ٨١١)

٤٥٢١ - يتوافر سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(١٩/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٧ ص ٦٩٢)

٤٥٢٢ - يتحقق سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بانه وقت اصداره لم يكن له مقابل وفاء للمسحب .

(١٣/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٠ ص ١١٥٧)

٤٥٢٣ - ان سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره .
واذن فلا عبء بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته ايداع قيمة الشيك بسبب الحكم باشهار افلاسه اذ كان يتعين عليه ان يكون هذا المقابل موجودا بالفضل وقت تحريره .

(١٩٥٢/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ١١٢ ص ٢٨٨)

٤٥٢٤ - ان مراد الشارع من العقاب غلى اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة من التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات غلى أساس أنها تجري فيها مجرى النقود . واذن فلا عبء بما يقوله المتهم من أنه اراد من تحرير الشيك ان يكون تامينا لدائنه ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون .

(١٩٥٥/١٢/١٢ أحكام النقض س ٦ ق ٤٢٥ ص ١٤٤٢)

٤٥٢٥ - ان الجريمة المنصوص عاينها في المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع .

(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٦ ص ٧٩٢)

٤٥٢٦ - لا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة الى الساحب ان يكون المسحوب له على علم بحقيقة الواقع . فاذا قضت المحكمة ببراءة المتهم استنادا الى انه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وان المجنى عليها كانت تعلم وقت قبولها الشيك انه لا يقابله رصيد مما تنتفي به الجريمة اذ لا يكون محتالا عليها ، فانه يكون قد اخطأ .

(١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٦ ص ٥٤٨)

٤٥٢٧ - متى بين الحكم واقعة الدعوى بما يتحقق فيه أركان الجريمة التي أدان المتهم بها واستخلص من الأدلة التي ذكرها علم المتهم وقت اصداره الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك يكفي للوفاء به ، مما يتحقق به ركن سوء النية المنصوص عليه في القانون ، فكل جدل حول حسن نية في اصدار

الشيك لا يكون مقبولا .

(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٤ ص ١١١)

٤٥٢٨ - ان ركن القصد الجنائي في جريمة اعطاء شيك لا يقابله
رصيد قائم وقابل للسحب يتوافر لدى الجاني باعطائه الشيك وهو يعلم بأنه
ليس له رصيد قائم وقابل للسحب .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٩ ص ٥٠١)

٤٥٢٩ - ان سوء النية المطلوب في جريمة اعطاء شيك بدون
رصيد قابل للسحب يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره
ليس له مقابل وفاء .

(١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٤ ص ٥٧٩)

٤٥٣٠ - ان القانون اذ نص في الشطر الأول من المادة ٣٣٧ من
قانون العقوبات على عقاب كل من أعطى بشيء شيكا لا يقابله رصيد قائم
وقابل للسحب . . قد نهى في عبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض ، عن
اصدار كل شيك لا يوجد له قبل اصداره مقابل وفاء كاف لا يمكن التصرف
فيه . ولم يشترط لانزال العقاب فيمن يخالف نهيه هذا الا مجرد علمه بان
الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت اعطائه لمن أصدر له مقابل وفاء مستكمل
لتلك الصفات . هذا هو مفهوم عبارة نص القانون . وهو الذي استقر عليه
القضاء وفقه القانون الفرنسي الذي نقل عنه هذا النص . وهو كذلك الذي
يتفق مع طبيعة الشيك والغرض الذي أعد له مما كان له اعتبار في القانون
رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرض رسم دمغة على الشيك أقل من سائر
الأوراق التجارية . . ولم يكن ذلك الا لأنه أداة دفع ووفاء تغني عن استعمال
النقود وتستحق الاداء لدى الاطلاع دائما وليس أداة ائتمان تمكن المطالبة
بقيمتها في غير التاريخ الذي أصدرت وأعطيت فيه بالفعل . ومتى كان هذا
مقررا كان القول بأن القانون لا يوجب وجود مقابل وفاء للشيك الا عند
استحقاقه أو في وقت موعده دفعه ، لا في وقت اصداره ، وأن العبرة اذن
في سوء القصد هي العلم بوجود المقابل وقت الاستحقاق أو الدفع فقط .
هذا القول مخالف لصريح النص الذي صدر به القانون ولا يمكن بأية حالة

التعويل عليه .

(١٩/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٣ ص ١٠١)

السبب أو الباعث لاعطاء الشيك

٤٥٣١ - لا اعتداد بالأسباب التي دعت الى اصدار الشيك .

(١٣/١١/١٩٨٨ ط ٣٣٩١ س ٥٧ ق)

٤٥٣٢ - لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره
لذا أنها لا أثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في
قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة .

(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٦ ص ٣٩٦)

٤٥٣٣ - الأسباب التي دعت الى اصدار الشيك هي دوافع لا أثر
لها على المسؤولية الجنائية . إثارة الطاعن انه حرر الشيك ضامنا لمشارطة
تحكيم وأن المدعى بالحق المدني تسلمه من المحكمين بطريق التواطؤ غير
مقبول . لأن اطمئنان المحكمة الى تسليم الطاعن الشيك للمحكمين وتسليمهم
اياهم للمستفيد تنتفى به حالة التواطؤ .

(١٩٩٢/٣/٣ ط ٥٨٣٩ س ٥٩ ق)

٤٥٣٤ - مراد الشارع من العقاب في جريمة اعطاء شيك بدون
رصيده هو حماية الشيك وقبوله في التداول على اعتبار أن الوفاء به كالوفاء
بالنقود سواء بسواء ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك
الى اصداره اذ أنها لا أثر لها في طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تأثير
لها على قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية
خاصة .

(١٩٨٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٢ ص ١٠٤٨)

٤٥٣٥ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧
بعقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك .

(١٩٨٠/١١/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٦ ص ١٠١٢)

٤٥٣٦ - لا عبرة بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في مقام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام الجريمة .

(١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٨ ص ٦٦١)

٤٥٣٧ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في ضد المادة ٣٣٧ العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٤ ص ٦٤٥)

٤٥٣٨ - المسؤولية الجنائية في ضد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك .

(١٩٧٦/٤/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

٤٥٣٩ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة - لما كان ذلك، فإن الطاعن لا يجديده ما يثيره من جدل حول الأسباب والظروف التي أحاطت بإصدار الشيكين وقوله بأنهما ما سلما إلى المدعى موقعا عليهما على بياض لا يكونا تأمينا للعمليات التجارية الجارية بينهما .

(١٩٧٤/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٥ ص ٢٤٢)

٤٥٤٠ - من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع وفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع عليه ويقضى عن استعمال النقود في المعاملات . وما دام أنه قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون

فلا عبء بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون تأميناً لدينه، الناشئ عن عمليات تجارية جرت بينه والشركة المدعية بالحقوق المدنية أو أنه أوفى قيمة الدين الذي حررت الشيكات تأميناً له ، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات ، كما أنه لا عبء في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجوب رصيده للساحب في البنك المسحوب عليه ، ومن ثم فإن ما ينعم الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

(١١/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٨ ص ١١٩)

٤٥٤١ - متى كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم الغيابي الاستثنائي - بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أصدر سبعة شيكات على بنك القاهرة فرع الأزهر لمصلحة المدعى بالحق المدني ، ويعرض هؤلاء الشيكات على البنك المسحوب عليه أعادها بالرجوع على الساحب ، ثم حصل دفاع الطاعن من أن الشيكات حررت لضمان كمبيالات ورد عليه بأن هذا الدفاع غير مقبول وانتهى الحكم إلى أن التهمة المسندة إلى الطاعن ثابتة قبله من تحرير شيكات لا يقابلها رصيد وكان هذا الذي أورده الحكم صحيحاً في القانون وكان ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته ما دام مظهره وحقيقته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان ، وكانت المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك وكان لا ينجذى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بجزء من قيمة الشيكات إلى المدعى بالحق المدني ما دام لم يسترد الشيكات من المستفيد ، فإن ما ينعم على الحكم لا يكون له أساس .

(١٩/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٥٥)

٤٥٤٢ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، كما أن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن عن

حقيقة سبب تحرير الشيكين لا اثر له على طبيعتهما ، كما لا يجدي ما يدفع من ان شقيقه اوفى بقيمة الشيكين قبل تفديهما للبنك المسحوب عليه بصرف قيمتهما مادام ان الثابت ان الشيكين لم يكن لهما رصيد قائم ولم يستردهما من المدعى بالحقوق المدنية .

(١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٤ ص ١٤٤٦)

٤٥٤٣ - مراد الشارع من العقاب في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو حماية الشيك وقبوله في التداول على اعتبار ان الوفاء به كوفاء بالنقود سواء بسواء فلا عبرة بالاسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره اذ انها لا اثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة . واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان الشيك قد استوفى شرائطه القانونية فانه لا يجدي الطاعن ما يثيره من جدل حول الاسباب والظروف التي اخطت باصداره او الدوافع التي أدت به الى سحب الرصيد .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢)

٤٥٤٤ - ان مراد الشارع من العقاب في جريمة اصدار الشيك بدون رصيد هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اساس انه يجري مجرى النقود ، ولا عبرة بالاسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره ، لأنها دوافع لا اثر لها على قيام المسؤولية الجنائية التي لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، اذ سوء النية انما يتحقق بمجرد علم الباسباء بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(١٩٧١/١/١٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣ ص ٥١)

٤٥٤٥ - ان المسؤولية الجنائية في صدد جريمة اصدار شيك بدون رصيد لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك -

(١٩٧١/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٠ ص ٣٦٦)

٤٥٤٦ - لا عبرة بالاسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره لانها دوافع لا اثر لها على قيام المسؤولية الجنائية .

(١٩٦٨/٤/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٥ ص ٤٩٧)

٤٥٤٧ - ان مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد والذي يكفي فيه عام من اصداره بأنه انما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته الى اصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لوقوع هذه الجريمة .

(١٩٦٦/١١/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٩ ص ١١١٥)

٤٥٤٨ - المقرر أن المسؤولية الجنائية في تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، ومن ثم فلا عبرة بما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك أو الغرض من تحريره . ما دام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان .

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض ق ١٨٨ ص ١٠٠٥)

٤٥٤٩ - ان مراد الشارع من العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات هو حماية الشيك من التداول وقبوله في المعاملات على أساس انه يجري مجرى النقود ولا عبرة بالأسباب التي دعت مساحير الشيك الى الأمر بعدم الدفع لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية . كما انه لا وجه للتحدي بقضاء الهيئة العامة للمواد الجزائية الذي صدر بتاريخ أول بناء سنة ١٩٦٣ في الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ قضائية . ذلك بأن هذا القضاء لم يشأ الخروج على ذلك الأصل الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض وحرصت على تأييده في الحكم المشار اليه . ولم يستثن منه الا الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يضمن به ماله بغير توقف على حكم القضاء . تقديرًا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببًا للإباحة .

(١٩٦٦/١/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠ ص ٥٧)

٤٥٥٠ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧

عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب .

(١١/١١/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣٨ ض ٧٦٨)

٤٥٥١ - إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان ، فإن ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثن له على طبيعته ، ذلك أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات لا تقتضي بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك ، ومن ثم فإن ما أوردته المحكمة المطعون فيه من أن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول من الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري فيها مجرى النقود ، واذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأميناً ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون ، ما أوردته المحكمة من ذلك صحيح في القانون .

(١٠/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٣ ص ١٢٤)

٤٥٥٢ - الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل ، فإن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيكا ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به . أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قمار فلا عقوبة إلا عند المطالبة بقيمته .

(١٦/٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤١ ص ٥٠٢)

التخالف

٤٥٥٣ - من المقرر أن المحكمة لا تلتفت إلى دفاع المتهم المستند إلى التخالف لأنه جاء لاحقاً لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشرائط التي نصرت عليها القانون ولا تأثير له على قيام المسؤولية الجنائية .

(١٨/١٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢١٤ ص ١١٠٧)

٤٥٥٤ - المقرّر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون وصية قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه. كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة .

(١٩٨٥/٦/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٢ ص ٧٥٢ ، ١٩٨٠/١١/١٧ س ٣١ ق ٢٠٢ ض ١٠٤٨)

٤٥٥٥ - لما كان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة ، فإن النجى على الحكيم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لاغفاله الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(١٩٧٩/٣/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٧٧ ض ٣٧٤)

٤٥٥٦ - الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٤٥٥٧ - سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه بفرض حصوله لا أثر له في قيام مسئوليته الجنائية عن جريمتي الاشتراك في التزوير والنصب اللتين دانه الحكم بهما .

(١٩٨١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٠ ص ١١٢٤)

٤٥٥٨ - لا تأثير للسداد على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها لما كان ذلك فإن منعى الطاعن بسداده قيمة الشيك موضوع

الاتهام بعد صدور الحكم الابتدائي لا يؤبه به .

(١٤٤٠/٦/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٤ ص ٦٤٥)

٤٥٥٩ - الوفاء اللاحق بقيمة الشيك لا ينفي قيام جريمة اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب .

(١٨٠٠/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٤ ص ٤٣٦)

٤٥٦٠ - الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان هذه الجريمة ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .

(٤/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

٤٥٦١ - ان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بقالة القصور أو الإخلال بحق الدفاع لاغفاله الرد على ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(٩/١٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨١ ص ٨٤٢)

٤٥٦٢ - من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما انتهى اليه من تبرئة المطعون ضده على أساس أن محل الشيك موضوع الاتهام قد استبدل بإقرار التخالف الذي قدمه وأنه كان يتعين على المدعى بالحقوق المدنية أن يرد الشيك الى المتهم بعد تمام الوفاء بقيمته ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(٢٣/١٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٣ ص ١٠٨٣)

٤٥٦٣ - لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بجزء من قيمه الشيك الى المدعى بالحق المدنى ما دام هو لم يسترد الشيك من المستفيد .
(١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣ ص ٥١)

٤٥٦٤ - أن ايفاء قيمة الشيك اذا كان قد جاء لاحقاً لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشرائط التى نص عليها القانون ، لا يكون له تأثير على قيام المسئولية الجنائية .
(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٤ ص ١٥٢) .

٤٥٦٥ - تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسحب فى تاريخ الاستحقاق ولا يجدى الطاعن منازعته فى قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه الى البنك المسحوب عليه بصرف قيمته بما دام الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه .

(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٠ ص ٥١٨)

٤٥٦٦ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . واتفاق الطرفين بعد وقوع الجريمة على استبدال الدين الثابت بالشيك وتقنينه لا يمحوا الجريمة .

(١٩٦٦/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٦ ص ٩٩٧)

٤٥٦٧ - من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة .

(١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥)

٤٥٦٨ - لما كان الوفاء اللاحق لوقوع الجريمة أو طلب المتهم

تمكينه من القيام بهذا الوفاء لا ينفي الجريمة ولا المسؤولية عنها ، فإن النعى على المحكمة التفاتها عن طلب تمكينه من سداد قيمة الشيك موضوع الاتهام درءاً للحكم بالعقاب يكون بعيداً عن الصواب .

(١٩٨١/٥/٢٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠٠ ص ٥٦٧) .

٤٥٦٩ - لا تأثير للسداد على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ما دام قد تم في تاريخ لاحق لوقوعها وتوافر أركانها .

(١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٣ ص ١٥)

٤٥٧٠ - تعتبر جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات متوافرة الأركان بمجرد إعطاء المتهم الشيك وعلمه بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، يفض النظر عن كيفية سداد قيمته بعد ذلك .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١١ ص ٥٨٦)

٤٥٧١ - أن السداد لا تأثير له على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب ما دام أنه قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

(١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٩١ ص ٧٨٦)

٤٥٧٢ - أن قول المتهم أنه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جعله لا يودع رصيده في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

(١٩٥٨/٤/٢٩ أحكام النقض س ٩ ق ١٢١ ص ٤٤٣)

٤٥٧٣ - وفاء المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة ما دام هو لم يسترده من صاحبه .

(١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٢ ص ٦٣١)

تحريك الدعوى الجنائية

٤٥٧٤ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ليست من الجرائم التي حصرها المشرع ويتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه ، ومن ثم فإن مسلك المجنى عليه ليس من شأنه أن يؤثر على السير فى الدعوى أو على الحكم فيها ، واذ كان من المقرر أن قيمة الشيك هي دين سابق على وقوع الجريمة غير مترتب عليها ، فإن التجاء المجنى عليه الى القضاء المدنى - بفرض حصوله - لا يؤثر على سير الدعوى الجنائية أو الحكم فيها .

١ ٤/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

الاختصاص المكانى

٤٥٧٥ - يعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

(١٧/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٦ ص ١٠١٢)

٤٥٧٦ - تحرير الشيك وتوقيعه من الأعمال التحضيرية التي لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر الجريمة عليها ومالخفة ذلك خطأ فى القانون . ومن الضروري وقوف المحكمة على مكان إعطاء الشيك ، ومخالفته ذلك قصور فى الحكم .

(٢٦/٢/١٩٨٧ ط ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق)

٤٥٧٧ - الأفعال السابقة على إعطاء الشيك من تحرير الشيك وتوقيعه تعد من قبيل الأعمال التحضيرية ، واذ كان ذلك فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من جمل الاختصاص لمحكمة المنشأة بدعوى تحرير الشيك فى دائرتها ، يكون قد بنى على خطأ فى تأويل القانون ، اذ المعول عليه فى تحديد الاختصاص فى هذا الخصوص بالمكان الذى تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد .

(٢٩/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٠ ص ٩٣٥)

٤٥٧٨ - اذا كان مما أورده الحكم المطعون فيه أن إصدار الشيكين موضوع الجريمة وتسايمهما الى المستفيد قد تم من جدة ، وقد عاصر

ذلك علم الطاعن بعدم وجود رصيد له يغطي قيمة الشيكين في تاريخ السحب .
فان جريمة اصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت في حقه بكافة
أركانها القانونية في مكان حصول الاعطاء للمستفيد وهو جدة ، ولو كان
البنك المسحوب عليه يقع في مصر .

(١٧/١٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٤ ص ٨٤٦)

٤٥٧٩ - لما كان مؤدى نص المادة ٣ عقوبات أن شرط عقاب
الطاعن لدى عودته الى مصر هو أن تكون جريمة إعطاء شيك بدون رصيد
التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج بحجه معاقبا
عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية ، واذ ما كان الطاعن يجهل
العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة فانه من المتعين على قاضى الموضوع
وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من
أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبت فيه .

(١٧/١٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٤ ص ٨٤٦)

٤٥٨٠ - تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء
الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب،
اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى
أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باغتيازه أداة وفاء تجرى
مجرى النقود فى المعاملات . أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك
وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية - ما دام الشيك لم يسلم بعد إلى
المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمة
ولم تكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ولم يقبض عليه فى
دائرتها ، فان الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ويكون ما ذهب اليه الحكم
من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك
المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ فى تأويل القانون امتد أثره الى
الدفع والى الموضوع ، حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم
والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب
الجزئية بنظر الدعوى .

(٢٢/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٥ ص ٨١١)

٤٥٨١ - مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التى

يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته في القانون التجارى .

(١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٧ ص ٦١٢)

وحدة الجريمة وتعددتها

٢٥٨٣ - ان قيام المتهم باصدار عدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد - لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة - ايا كان التاريخ الذى يحمله كل منها او القيمة التى صدر بها - يكون نشاطا اجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه ، وفقا لما تنقضى به الفقرة الاولى من المادة ٤٥٤ اجراءات جنائية بصدور حكم نهائى واحد بالادانة او بالبراءة فى اصدار اى شيك منها ، وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على انه « اذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى الحكم بالطرق المقررة فى القانون » ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على الدفع بقوة الامر المقضى بالقول بان تواريخ الشيكات مختلفة وان المتهم لم يقدم الدليل على صحة دفاعه ، كما ان مجموع قيمة الشيكات يزيد بمقدار سبعة جنيهات عما ذكره المتهم فى دفاعه ، وكان ما ساقه الحكم للرد على الدفع لا يكفى لحمل قضائه برفضه ، ذلك ان اختلاف تواريخ الاستحقاق او القيمة فى الشيكات موضوع الدعوى الراهنة عن الشيك موضوع اللجنة رقم ١٨٨٤ لسنة ١٩٦٨ الازبكية لا ينفى بذاته ان اصدار كل منها كان وليد نشاط اجرامى واحد تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى فى اصدار اى منها . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون بما اوردته ردا على الدفع قد بين العناصر الكافية او المؤدية الى قبوله او عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى فى شأن ما اثر من خطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٦/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١١ ص ٤٩٧)

٢٥٨٣ - اصدار المتهم عدة شيكات كلها او بعضها بدون رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة يكون نشاطا اجراميا واحدا يتحقق به الارتباط ايا كان التاريخ الذى يحمله كل منها او القيمة التى صدر بها .

(١٩٨٧/٢/٨ ط ٥٧٧١ لسنة ٥٦ ق)

٤٥٨٤ - اصدار المتهم لعدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها هو نشاط إجرامي لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنه بصدر حكم نهائي بالادانة أو بالبراءة .

(١٩٨٧/٢/٢٦ ط ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق)

٤٥٨٥ - اصدار المتهم عدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها هو نشاط إجرامي لا يتجزأ وتنقض الدعوى الجنائية عند صدور حكم نهائي بالادانة أو بالبراءة ، وحياسة هذا الحكم قوة الأمر المقضى به يترتب عليه عدم جواز نظر الدعوى الجنائية عن أي شيك منها .

(١٩٩٢/٥/٢٥ ط ٩٢٠٤ لسنة ٥٩ ق)

٤٥٨٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد وإن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدر حكم نهائي واحد بالادانة أو بالبراءة في اصدار أي شيك منها .

(١٩٧٢/٤/٣٠ احكام النقض من ٢٣ ق ١٤٠ ص ٦٢٧)

٤٥٨٧ - من المقرر أن إصدار المتهم لعدة شيكات - كلها أو بعضها - بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحدة عن معاملة واحدة - أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنه وفقا لما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ أ ج بصدر حكم نهائي واحد بالادانة أو بالبراءة في اصدار أي شيك منها ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه اذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها الا بالطعن في الحكم بالطرق المقررة قانونا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقوة الأمر المقضى بالقول بأن التاريخ والقيمة يختلفان في كل من الشيكين ، دون أن يبين ما اذا كانا قد جردا في تاريخ واحد وعن معاملة واحدة مع ذات المجنى عليه أم أن كلا منهما يختلف في

ظروف تحريره والاسباب التي دعت الى اصداره ، وكان اختلاف تاريخ الاستحقاق أو القيمة في كل من الشيكين المشار اليهما ، لا ينفي بذاته ان اصدار كليهما كان وليد نشاط اجرامى واحد. تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى فى اصدار أيهما ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده ردا على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية الى قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى فى شأن ما أثير من خطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه. بالقصور ويستوجب نقضه .

(٢٩/١١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٤ ض ٦٧٣)

٤٥٨٨ - لما كان المتهم قد أثبت ان الشيك موضوع الدعوى الحالية يمثل جزءاً من ثمن بضاعة اشتراها صفقة واحدة من ذات الشركة البائعة وحررت عنها الشيكات التى دين نهائيا فى اصدار أحداها بغير رصيد قبل محاكمته والحكم عليه فى هذه الدعوى ، وبذلك فان ما قارفه من اصدار الشيكات المذكورة كلها أو بعضها بغير رصيد يكون نشاطا اجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى واحد بالادانة أو بالبراءة فى اصدار أى شيك منها . ومن ثم فان ما دفع به المتهم التهمة المسندة اليه من انقضاء الدعوى الجنائية بقوة الأمر المقضى به يكون صحيحا متعين القبول .

(٢٩/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٤٥ ص ٧٣٠)

٤٥٨٩ - متى كان بين من المفردات أن من بين ما أثاره الطاعن قيام ارتباط بين جريمة اصدار شيك بدون رصيد المنسوبة اليه (موضوع الطعن المائل وبين جريمتي اصدار شيكين آخرين المنظورتين معها (موضوع الطعن الآخر) المحررتين للشركة ذاتها المدعية بالحقوق المدنية على اعتبار أن الشيكات الثلاثة وإن اختلفت مواعيد استحقاقها فقد أعطاهما الطاعن جميعا الى الشركة المشار اليها مقابل ثمن غزل اشتراه منها فى عملية واحدة وتمسك الطاعن بتطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات استنادا الى وحدة النشاط الاجرامى ، وكان الحكم قد قضى فى الدعوى منخل الطعن الحالى بمقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كى يتبين حقيقة الأمر منه مع أنه دفاع جوهري لو حقق فقد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فان الحكم يكون

معينا بالقصور بما يقتضى نقضه والاحالة .

(١٩٦٥/١١/٢ احكام النقض س ١٦ ق ١٥٠ ص ٧٩٣)

٤٥٩٠ - متى كانت الوقائع التى اثبتتها الحكم ان الطاعن اصدر شيكين مختلفين فى تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين وهو ما يفيد ان ما وقع منه لم يكن وليد نشاط اجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين ارتكبهما مما لا محل معه لاجمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(١٩٦٥/١/١٢ احكام النقض س ١٦ ق ١٤ ص ٥٨)

٤٥٩١ - متى كانت الوقائع كما اثبتها الحكم ان المتهم اصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها فى تاريخ معين ، وكل ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع فى ان ما وقع من المتهم انما كان وليد نشاط اجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فانه يتعين اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .

(١٩٥٨/٥/٢٧ احكام النقض س ٩ ق ١٤٩ ص ٥٨٢)

العقاب

٤٥٩٢ - لما كانت قوة الشيء المقضى به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين ، وكانت دعوى اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب تختلف موضوعا وسببا عن دعوى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره ، فان الحكم الصادر فى الدعوى الاولى يحوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة للدعوى الثانية ، ولا يغير من ذلك ان ورقة الشيك التى اتخذت دليلا على تهمة اصدار شيك بدون رصيد هى بذاتها اساس تهمة تزوير الشيك واستعماله ، ذلك ان تلك الورقة لا تخرج عن كونها دليل من ادلة الاثبات فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات وان تقدير الدليل فى دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى اخرى لان قوة الامر المقضى للحكم فى منطقته دون الادلة المقدمة فى الدعوى ، ومن ثم فان قضاء محكمة برد وبطلان الشيك بقالة تزويره وببراءة المطعون ضده من جريمة اعطاء شيك بدون رصيد لا يلزم المحكمة التى نظرت جريمة

تزوير الشيك واستعماله ، ولها أن تتصدى هي لواقعتي التزوير والاستعمال لتقدر بنفسها مدى صحة التزوير من عدمه .

(١٩٧٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٤ ص ٥٥٨)

٤٥٩٣ - مفاد نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات أن الشارع قد اعتبر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب في حكم النصب إلا أنها في الحقيقة والواقع جريمة من نوع خاص وليست بطبيعتها نصبا ، وإنما صارت في حكمه بإرادة الشارع وبما أفصح عنه فيكون معنى النصب فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله : وترتبا على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة سالفة الذكر بطريق القياس على الطرف المشتد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والمخاتر .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٥ ص ١٠٤٣)

٤٥٩٤ - وفاة المستفيد لا تمنع من تداول الشيك عن طريق من آل إليه الحق الثابت به بطريق الميراث .

(١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٩ ص ٥٥٦)

٤٥٩٥ - متى كان الثابت أن الطاعن هو الذي أصدر الشيك بوصلة وكتلا عن زوجته في صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب - فإنه يكون مسئولا ويحق عقابه بوصفه فاعلا أصليا للتجينة ، لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها .

(١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٢ ص ١٠٣)

أسباب الحكم

٤٥٩٦ - لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم في الدعوى المطروحة كافيا في تفهم واقعة إصدار الشيك بدون رصيد بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، فإن ذلك

يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٥ إجراءات جنائية :

(١٣/١٠/١٩٧٧ أحكام النقض سن ٢٨ ق ١٨٦ ص ٨٩٧)

٥٩٧ - لما كان الثابت أن الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المؤيد له والمطعون فيه قد بين منادة العقاب بالنسبة لجريرة اضدار شيك بدون رصيد ، فإن ما ينعاه الطاعن من قصور الحكم في بيان مواد العقاب بالنسبة لهذه الجريمة لا يكون له أساس .

(١٣/١٠/١٩٧٧ أحكام النقض سن ٢٨ ق ١٨٦ ص ٨٩٧)

٥٩٨ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على أن الطاعن أصدر ثلاثة شيكات على بنك اسكندرية فرع مصر الجديدة الأمر المجنى عليه الذي قدم هذه الشيكات مرفقا بها افادتين من البنك تضمنتا أن الصرف موقوف بأمر المتهم الساحب ، وذلك دون أن يورد الحكم غنى مدوناته بالبيانات الدالة على استيفاء تلك الشيكات لشرائطها القانونية ، فإن ذلك مما يعيبه بالقصور الذي يحول دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

(١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١)

٥٩٩ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بقض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية .

(٣١/١/١٩٧١ أحكام النقض سن ٢٢ ق ٢٩ ص ١١٦)

٦٠٠ - متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه غرض لدفاع الطاعن القائم على أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها كمبيالات وزد عليه بقوله أن المحكمة لا تلتفت الى هذا الدفاع لأن اثبات ذلك تطبيقا للقواعد العامة في الاثبات لا يكون الا بورقة ضد ولم يتقدم بها المتهم . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي في اطراح دفاع الطاعن ، إذ لا يتصور أن يحصل على ورقة ضد من المجنى عليه تفيد أنه استوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها ، ومن ثم فانه

يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

(١٩٧٠/١/٤ أحكام النقض..س ٢١ ق ٢ ص ١٥)

٤٦٠١ - يوجب القانون على المحكمة أن تطبق نصيحي القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها كما صار اثباتها في الحكم . ولما كانت جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب تحكمها المادة ٣٣٧ عقوبات وتقرر عقوبتها المادة ٣٣٦ منه ، فإن جمع الحكم بين هاتين المادتين وانزالهما على واقعة الدعوى إنما هو أعمال الحكم القانون على وجه الصحيح وليس فيه خروج على واقعة الدعوى كما ساققتها المدعية بالحقوق المدنية في صحيفة دعواها - التي طلبت فيها انزال حكم المادة ٣٣٦ عقوبات - اذ هو اقتنات على حق مقرر للمتهم .

(١٩٦٦/١١/٢١ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٠٩ ص ١١١٥)

٤٦٠٢ - من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه اندفاع لا يمنع من الحكم بالادانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للشبوت . ولما كان عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . وكانت المحكمة لم تال جهداً في سبيل الاطلاع على الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له على ما ثبت من أقوال المجنى عليه ، فانه لا عليها ان هي عولت على شهادة المجنى عليه التي اطمأن اليها وجدانها - بأن الطاعن هو صاحب الشيك وعلى سبيلها البيانات التي أثبتتها محرر محضر ضبط الواقعة نقلاً عن الشيك محل الجريمة .

(١٩٦٤/١٠/٢٦ أحكام النقض من ١٥ ق ١٢٠ ص ٦١٠)

٤٦٠٣ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المظنون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة من تهمة إعطاء شيكاً بدون رصيد المسندة اليه استناداً الى أن جسم الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وان جاء مجبلاً الا أن الطاعن قد أورد في وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية لاعتبارها شيكاً مما ينعدم وجودها ، كأساس للجريمة ، وكان الحكم المظنون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير وجه الراى فى

الدعوى ، ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه ، بالحكم المطعون فيه وان ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة ، إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحقق من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه وإحالة .

(١٩٦٢/١٠/١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٦ ص ٥٨٤)

٤٦٠٤ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . فإذا كان ما أورده الحكم قاطعاً في الدلالة بأن المحكمة لم تال جهداً في سبيل تحقيق دفاع المتهم ، وقد تبين لها من التحقيق الذي أجرته وجود الشيك في حوزة المتهم الذي أبى تقديمه ، ومن ثم فقد أصبح إطلاع المحكمة عليه متعذراً ، فإنه لا يعيب الحكم أن يدين المتهم استناداً إلى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة ومنها محضر ضبط الواقعة الذي ثبت مما وريد به إيتفاء الشيك كافة شروطه الشكلية والموضوعية .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١١ ص ٥٨٦)

٤٦٠٥ - إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما يثيره من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، وهو دفاع هام - لو صح لتغير به مصير الدعوى - مما كان يقتضى من المحكمة أن تمخصه لتقف على مبلغ صحتته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي ولم تفعل مكتفية بقولها أن الجريمة المسندة إلى المتهم قد اكتملت أركانها في جانبه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً للنقض .

(١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٦ ص ٦٦٧)

٤٦٠٦ - متى كانت المحكمة قد ضمنت أسباب حكمها أنه لا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بإعديم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، فإن ذلك يعتبر صحيحاً في القانون .

(١٩٥٦/٤/٢٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٦ ص ٦٤٧)

٤٦٠٧ - ان المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تعاقب الا على الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات ، ولذلك فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة بهذه المادة أن يتضمن أن الورقة التي أصدرها المتهم هي شيك ، فإذا هو اكتفى بالقول بأن المتهم حرر اذنين على البنك محررين على ورق عادي ، مما لا يفيد أن الورقتين المذكورتين مستوفيتان لشرائط الشيك كما هو معرف به في القانون ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٦٢ ص ١٦٧)

٤٦٠٨ - مجرد تقديم الشيك الذي لا يقابلة رصيد قائم والإستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته جريمة معاقبا عليها ، بل يجب أن يكون مصحوبا بطرق احتيالية ، فالحكم الذي يعاقب على ذلك بمادة النصب دون أن يبين الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني للوصول الى غرضه هو حكم معيب متمين نقضه .

(١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٠ ص ١٢٠)

الدعوى المدنية

٤٦٠٩ - من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو أصدر لأمر شخص معين أو اذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأنه تظهيره متى وقع صحيحا أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالحا لقيمه فور تظهيره ، ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا ومباشرا . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم وجود صفة للمظهر اليه في الادعاء المباشر لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا لا يستاهل الرد عليه .

(١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٤ ص ٦٤٥)

٤٦١٠ - متى كان الثابت من الحكم أن الدعوى المدنية قد أقيمت

على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيكات فإنه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ومن ثم تكون مقبولة .

(١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٨ ص ١١٩)

٤٦١١ - متى كانت الشركة المدعية بالحقوق المدنية لم تؤسس دعواها على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيكات موضوع الدعوى ، وإنما استستها على المطالبة بقيمة الضرر الناتج من عدم قابلية الشيكات للصرف ، وكان الحكم قد انتهى الى القضاء بهذا التعويض المؤقت باعتباره ناشئا عن الجزية التي دان الطاعن بها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول انتفاء الضرر الذي قضى به الحكم استنادا الى أن الشيكات موضوع النزاع لم تكن تمثل أى مديونية حقيقية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيكات في ميعاد استحقاقها .

(١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٨ ص ١١٩)

٤٦١٢ - من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين واذنه ، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن ينقل قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تطهير الدفع بما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره ، وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . لما كان ذلك فإن صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر اليها الأخيرة في المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة بوقوع الضرر المباشر عليها ، ولا يكون الحكم المطعون فيه معيبا اذا هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن لكونه دفاعا قانونيا ظاهر البطلان .

(١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩١ ص ٩٢٦)

٤٦١٣ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة

وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعت الى اصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى مقام المسئولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة نقيام هذه الجريمة . كما انه لا محل لما يحتج به الطاعن من صدور حكم مدنى حاز لقوة الشئ المفضى بأن الشيك حرر ضمانا لعملية تجارية لما هو مقرر وفقا للمادة ٥٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية من انه لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهى فى محاكمة المتهم عن الجرائم التى يعرض عايتها الفصل فيها لا يمكن أن تقتيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة مما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برى أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون .

(١٨/١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨)

٤٦١٤ - متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت فى أحد الشيكين موضوع الدعوى ، كما أسس دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن عدم قابلية الشيك للصرف . وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء له بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التى دان الطاعن بها ، فان ما يشترط الطاعن من دفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدنى أمام القضاء الجنائى لسبق التجاؤه للقضاء المدنى يكون غير سديد لاختلاف موضوع الدعويين .

(١٨/١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨)

٤٦١٥ - انه وإن كان الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع

الى المحاكم المدنية الا ان القانون اباح استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى ان يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية .
خاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المدعى بالحقوقي المدنية لم يطلب القضاء له بقيمة الشيك وانما القضاء له بتعويض بما اصابه من ضرر ناشئ عن عدم صرف قيمة الشيك ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا ، ومن ثم فلا تترتب على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الزام الطاعن بالتعويض .

(١٨/١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨)

٤٦١٦ - اذا كان الظاهر من مدونات الحكم المطعون فيه ان الشيك موضوع التهمة صدر لأمر المستفيد واذنه - وهو ما لم ينازع فيه الطاعن - وقام المستفيد بتظهيره للمدعى المدنى ، فان هذا الأخير يكون هو المضرور من الجريمة ، ويكون ما اثاره الطاعن من دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من المظهر اليه لا محل له .

! (١١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٧ ص ٧٠٧)

٤٦١٧ - اذا كان التعويض المؤقت قد قضى به عما اصاب المدعى المدنى من ضرر مباشر عن جريمة اصدار الشيك بدون رصيد - وهو لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منها - فان الحكم تنحسر عنه دعوى الخطأ فى القانون .

(١١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٧ ص ٧٠٧)

٤٦١٨ - الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات تقع على المظهر اليه ، طالما أنه قد اصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا ، ومن ثم تكون دعواه المباشرة قبل المتهم مقبولة .

(٥/٤/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٣ ص ٥١٠)

٤٦١٩ - الحكم الجنائى الصادر فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة الى الدعوى المدنية التى ترفع من بعده

أمام المحاكم المدنية ، إلا فيما فصل فيه فصلا لازما من وقوع هذا الفعل منسوبا الى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذي استتورد اليه من انه اعطى مقابل دين معين .

(١٣٠/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

٤٦٢٠ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية لم يؤسس دعواه المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك موضوع الدعوى ، وإنما أسسها على تعويض الضرر الفعلي الناتج عن عدم قابلية الشيك للصرف ، وقد انتهى الحكم الى القضاء بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها . فإن ما يشبه الطاعن في طعنه من منازعة حول انتفاء الضرر الذي قضى به الحكم استنادا الى اتفاق لاحق باستبدال الدين الذي أعد الشيك للوفاء به وتقسيمه على آجال مختلفة بموجب سندات اذنية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيك في ميعاد استحقاقه ، ويكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية .

(١٨/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٦ ص ٩٩٧)

٤٦٢١ - المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وأذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهير الدفع فنصا: يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ، ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات تقع على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا مباشرا .

(٢٠/٦/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٧ ص ٨٣٣)

٤٦٢٢ - لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب في عريضة دعواه المباشرة القضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض عن الضرر

الذي لحق به من جراء تلك الجريمة ، فان هذا الطلب يكون جائزا قانونا .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٧ ص ٨٣٣)

٤٦٢٣ - اذا كانت جريمة اعطاء شيك بدون رصيد المسندة الى أحد المتهمين تعتبر أنها وقعت أصلا على المتهم الآخر - الذي حرر الشيك باسمه - والذي اقتصر دوره على تظهيره الى المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) تظهيراً ناقلاً للملكية بالطريق التجاري ، على غير مقتضى القسائون ، وكان الطاعن لم يصبه ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتضمن بها اتصالاً سببياً مباشراً وهو شرط قبول دعواه أمام المحكمة الجنائية فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي ، ويكون الحكم المطعون فيه ، اذا قضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحاً في القانون .

(١٩٦٣/١/٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١ ص ١٠)

٤٦٢٤ - إسبتقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة اعطائه شيك دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تنتفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

(١٩٦٢/٢/٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٣ ص ١٢٤)

٤٦٢٥ - الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تشعدها الى الأفعال الأخرى غير المنجمولة على الجريمة ، ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها لالتقاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة - اصدار أمر بعدم دفع قيمته - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها ، مما تنتفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به ، فانه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة .

(١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٦ ص ٨٢٠)

مادة ٣٣٨

كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه الحادية والعشرين سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضراراً به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب اياً كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . وإذا كان الخائن مأموراً بالولاية أو بالوصاية على الشخص المذكور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .

حكماء

٤٦٣٦ - ان الشارع قد قصد بالمادة ٣٣٨ عقوبات حماية القصر من طمع كل من تحدثه نفسه بأن يستغل شهواتهم وهوى أنفسهم وينتهز فرصة ضعفهم وعدم خبرتهم فيحصل منهم على كتابات أو سندات ضارة بمصالحهم من قبيل ما هو منصوص عليه في تلك المادة . وبمقتضى عموم النص يجب أن يدخل في متناول هذه الحماية كل قاصر لم يبلغ الحادية والعشرين سنة أو بالغها ومدت عليه الوصاية ، فلا يخرج عن متناولها القاصر الذي يتسلم أمواله بعد بلوغه الثماني عشرة سنة ليقوم بإدارتها ، فإنه ليس له أن يباشر الأعمال الإدارية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية ، على أن يقدم عنها حساباً للمجلس الحسبي ، وإذا كان الاقتراض غير وارد ضمن ما أجاز لهذا القاصر مباشرته بل محظوراً عليه كما هو محظور على الوصي بمقتضى نصوص القانون المذكور ، فإن المادة ٣٣٨ عقوبات تكون منطقية على من يستغل ضعفه ويحصل منه على سند دين .

(١٩٤٢/١٠/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤٥ ص ٦٩٣)

٤٦٣٧ - لا يجوز تطبيق المادة ٢٩٤ عقوبات الا بالنسبة للأشخاص عديمي الأهلية الوارد ذكرهم فيها ، فلا تسرى على غيرهم كالمحجور عليهم مثلاً .

(١٩٠٩/٣/٦ المجموعة الرسمية ص ١٠ ص ٢٥٣)

مادة ٣٣٩

كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص واقرضه نقودا بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

فاذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى فى الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من اعتاد على اقراض نقود بأى طريقة كانت بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة .

- عدل الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فى الفقرتين الأولى والثانية الى مائتى جنيه وخمسمائة جنيه بدلا من عشرة جنيهات ومائة جنيه على التوالى ، بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

فعل الاقراض

٤٦٢٨ - تتطلب جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش - كما هى معرفة فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - حصول الاعتياد على الاقراض بفاحش الربا ، وهو وصف يقوم بنفس المقرض ويدل عليه تعدد القروض المستقلة ولو لشخص واحد متى زادت الفائدة المشترطة فى كل قرض على الحد الأقصى للفائدة التى يجوز قانونا الاتفاق عليها وما يلابس الفعل المادى المستفاد من تعدد الاقراض عن قصد جنائى لا يحتاج تقريره الى بيان وهو العلم بماهية الفعل المخالف للقانون .

(٢٠/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٣ ص ٥٧٣) .

٤٦٢٩ - العبرة فى تحقق جريمة الاقراض بالربا الفاحش هى بعبود الاقتراض ذاتها ، وليست باقتضاء الفوائد ولما كان الثابت بالحكم

أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لانقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس الى بدء اجراءات المحاكمة ، وكان الطاعن فضلا عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذى تشهده مدونات الحكم بنقيضه ، فان الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٣ ص ٥٧٣) .

٤٦٣٠ - ان العبرة في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا هي بمقود الاقراض وليست باقتضاء الفوائد الربوية . فقول الحكم ان العملية الربوية واقعة مستمرة تتحدد وتتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد وأن مدة السقوط فيها لا تبدأ من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على الفوائد . هذا القول خاطئ . ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم اذا كان قد تبين من وقائع الدعوى أن المتهم اتفق على عقد عدة قروض ربوية لم يمض بين بدء التحقيق وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فانه بهذا يكون قد أثبت توافر ركن الاعتياد كما عرفه القانون .

(١٩٤٢/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠ ص ٧١)

٤٦٣١ - يكفى قانونا في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا أن تكون القروض الربوية التى حصل الاتفاق عليها لم يمض بين كل واحد منها والذى يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى مدة ثلاث سنوات ، وذلك سواء أكانت تلك الوقائع خاصة بمجنى عليه واحد أو أكثر .

(١٩٤٠/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٤ ص ٢٩٨ ، ١٩٣٩/٥/٢٩ ج ٤ ق ٤٠٠ ص ٥٦٦)

٤٦٣٢ - اذا كانت الواقعة التى اعتبرها الحكم اقراضا بالربا الفاحش هى أن المتهم قد استاجر بمقتضى عقد من المقرض فدائين بمبلغ ١٤ جنيها ثم أجرهما - بدوره الى ابن المقرض بمبلغ ١٩ جنيها ، وذلك لما استظهرته المحكمة من أن قصد العاقلين انما كان فى الواقع الاقراض بفوائد

تتجاوز الحد القانوني لا الاستئجار والتأجير ، فلا يجوز التمسك بعبارات العقدين المذكورين والمناقشة في صحة التفسير الذي ذهبت اليه المحكمة ما دام مبنيًا على ما يسوغه .

(١٩٣٨/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٩٩ ص ٢٠٥ ، ١٩٣٦/١/١٣ ج ٣ ق ٤٣٣ ص ٥٤٣)

٤٦٣٣ - تجديد الدين - سواء حصل صراحة بتحرير سند جديد عنه أم ضمنًا بمد أجل الدين مع تقاضى فوائد ربوية عن التجديد يعتبر عملية ربوية قائمة بذاتها يحتسب في تكوين ركن العادة .

(١٩٣٧/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٧ ص ٦٢ ، ١٩٣٤/٣/٥ ج ٣ ق ٢١٤ ص ٢٧٤ ؛ ١٩٣٣/١٢/١١ ق ١٧٤ ص ٢٢٢)

٤٦٣٤ - الركن المنادى في جريمة الاعتىباد على الاقراض بفوائد زائدة على الحد الأقصى الممكن قانونًا يتحقق بمجرد الاقراض مقابل تلك الفائدة الربوية ، ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلاً على الفائدة المذكورة ، فاذا أغفل الحكم بيان حصول الاستيلاء فلا بطلان .

(١٩٣٥/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٩ ص ٤٣٤)

٤٦٣٥ - اذا صدر على شخص حكم في جريمة اقراض بالربا الفاحش فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة أخرى بتهمة استمراره على تقاضى فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول . ولا يحتج على هذا بأن واقعة الاقراض واحدة وبأنه قد عوقب من أجلها مرة فلا يصح أن يعاقب عليها مرة أخرى . ذلك بأنه ما دامت وقائع قبض الفوائد الربوية متجددة فلا مانع قانونًا من تكرار العقاب على ما استجد منها بعد الحكم الأول .

(١٩٣٥/٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٣ ص ٤٢٤)

٤٦٣٦ - أن القرض الواحد اذا تكرر احتساب فوائد ربوية على باقيه ، كان هذا التجديد عملية ربوية مستقلة واجبا احتسابها في تكوين ركن العادة .

(١٩٣٣/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٣ ص ١٨٠)

٤٦٣٧ - تقع جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش بمجرد حصول قرضين مختلفين بفوائد تزيد على الحد الافصى الممكن الاتفاق عليه قانونا ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل متى توافرت الشروط الأخرى .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٨ ص ١٨٥)

٤٦٣٨ - الاقراض في معنى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات لا يستلزم حتما أن يعطى المقرض للمقرض المال المحتسبة عليه الفائدة الربوية اعطاء فعليا بل يكفي فيه قطع الحساب وتغيير السند بسند آخر تحتسب فيه فائدة أخرى ربوية للمستقبل .

(١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٢ ص ١٣٧)

٤٦٣٩ - يكفي لتكوين جنحة الاقراض بالربا الفاحش المنصوص عليها في المادة ٣/٢٩٤ عقوبات مكرر أن يخصص الاتفاق على الفوائد الربوية متى اقترن بركن الاعتياد حتى ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل .

(١٩١٨/٧/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ١٦) .

٤٦٤٠ - جنحة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش جريمة مستمرة ، ولذلك فان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ الذي يعاقب على هذه الجنحة يسرى على حالة الاستيلاء المنكر على فوائد ربوية بعد تاريخ صدوره ولو كانت الفوائد مدفوعة عن قروض سابقة عليه .

(١٩١٨/٣/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٧٣ ص ١٠٤ ، ١٩١٥/٤/٢٤ س ١٧ ق ١٣ ص ١٩)

٤٦٤١ - عادة الاقراض بالربا الفاحش يعاقب عليها مهما كان الطريق الذي اتخذ لاختفاء الربا . وعلى ذلك فالمادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات ، وهي التي تعاقب على هذه الجريمة ، تسرى على حالة الاقراض برهن اذا أجرت العين المرهونة للمدين بأجرة تبلغ قيمتها مبلغ الربا الفاحش .

(١٩١٨/٣/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٧٣ ص ١٠٤ ، ١٩١٦/٧/٢٥ س ١٧ ق ١٠٩ ص ١٨٥)

٤٦٤٢ - ان علماء القانون قد اختلفوا في المدة التي تسقط بها جريمة الربا الفاحش فبعضهم اشترط ان تكون جميع الأفعال المكونة للجريمة وقعت في الثلاث السنوات السالفة على رفع الدعوى العمومية ارتكانا على أنها جريمة كباقي الجرائم تسقط بمضى المدة القانونية عليها ، وبعضهم اشترط وقوع الفعل الأخير فقط في خلال المدة المذكورة وارتكن على أن الأفعال الأخرى لا يعتبر كل فعل منها قائما بذاته جريمة حتى انه يسقط بمضى المدة القانونية ، كما أخذت بهذا الرأي محكمة النقض والابرام في فرنسا . وذهب فريق ثالث إلى أنه يجب أن يكون الفعل الأخير وقع في خلال الثلاث سنوات السابقة على رفع الدعوى العمومية ، كما أنه يجب أن تكون الأفعال التي تقدمته وتتكون من مجموعها الجريمة لا يكون وقع كل فعل منها في مدة مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات بينه وبين الفعل الذي تلاه . وقد أخذت محكمة النقض والابرام بمصر بهذا الرأي الأخير ، لأنه اذا مضت في الحقيقة مدة تتجاوز الثلاث سنوات بين كل فعل وآخر لا يكون من العدل اعتبار الفاعل في هذه الحالة معتادا على ارتكاب جريمة الربا الفاحش والعادة هي الركن الأساسي للجريمة .

(١٩٣٠/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢١ ص ١٤٧)

ركن الاعتياد

٤٦٤٣ - ان جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا تتم باقراض الجاني قرضين ربويين على الأقل مختلفين لم تمض بينهما ثلاث سنين . وكل تجديده للدين مع تقاضى فوائد ربوية تعتبر عملية ربوية مستقلة تحتسب في ركن العادة .

(١٩٣٩/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠٠ ص ٥٦٦)

٤٦٤٤ - وجود قرضين ربويين يكفي لتكوين عادة الاقراض بالربا الفاحش . واتحاد تاريخ القرضين الحاصلين لشخصين لا يفقد ركن العادة الا اذا ثبت أن عملية الاقراض كانت عملية واحدة للشخصين معا في آن واحد ، وأن دفع المبالغ المقرضة حصل في وقت واحد . أما اذا كان كل من المقترضين اقترض مبلغه وقبضه في وقت غير الذي قبض فيه الآخر فلا محل للمقول بأن اتحاد تاريخ السندات يجعل واقعة الاقراض واقعة واحدة .

(١٩٣١/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨١ ص ٢٣٨)

٤٦٤٥ - يكفي لتحقيق ركن العادة في جريمة الاعتياد على الافراض
بربها فاحش حصول قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد في وقتين
مختلفين .

(١٨/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥٩ ص ٢١٧ ،
٢/٤/١٩٤٥ ج ٦ ق ٥٣٤ ص ٦٧١ ، ٧/١٢/١٩٣٦ ج ٤ ق ١٩ ص ٢٠)

٤٦٤٦ - الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش يتحقق ولو لم
يحصل الفعل الا مرتين فقط ، فاذا كانت اولى المرتين لم تسقط بمضى المدة
قبل حدوث الثانية ، والثانية لم تسقط قبل رفع الدعوى فان اركان الجريمة
تتحقق بهاتين المرتين . واذا تعدد المجنى عليهم ولم يذكر الحكم الا تفاصيل
حوادث الاقراض لأحدهم فقط كان ذلك كافيا لصحة توقيع العقوبة .

(٤/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٢ ص ١٣٧ ،
١٨/١/١٩٣١ ق ١٤٤ ص ١٨٣)

٤٦٤٧ - اذا اتهم متهم بأنه اعتاد على اقراض نقود بفائدة تزيد على
الحد الأقصى للفائدة القانونية وحكمت المحكمة بادانته بدون أن تبين ركن
العادة بذكر وقائع الاقراض فان هذا يكون نقصا جوهريا يبطل للحكم .

(١٨/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣٤ ص ٢٧٣)

٤٦٤٨ - انه لما كانت العادة ركنا أساسيا في جريمة اقراض
النقود بفوائد زائدة على الحد الأقصى المقرر قانونا كان واجبا على المحكمة أن
تبين في حكمها على تلك الجريمة كل ما وقع من المحكوم عليه واقعة واقعة
وتاريخ كل واقعة واسم المجنى عليه فيها ، فاذا اغفلت المحكمة في حكمها
بيان ذلك كان باطلا .

(٧/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٧ ص ١٦٠ ،
٦/٣/١٩٣٠ ج ٢ ق ٥ ص ٢)

٤٦٤٩ - يكفي لاثبات عادة الاقراض بالربا الفاحش اقامة الدليل
على قرضين ربويين مختلفين سواء حصل الاستيلاء على فوائدهما في وقت
واحد أو في أوقات مختلفة .

(٢٤/٤/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١٣ ص ١٩)

٤٦٥٠ - وجود قرضين ربويين مختلفين. يكفي لتكوين عادة الاقراض بالربا الفاحش ولائبات الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات .

(١٩١٤/٤/٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٩١ ص ١٧٩)

٤٦٥١ - اشتراط الفوائد الربوية عن مجموع قرضين مختلفين في الزمن ضيحا لبعضهما كراس مال واحد يعتبر واقعة ربا واحدة لا تتكون منها عبادة الاقراض بالربا .

(١٩١٣/١١/١٥ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٦ ص ٣٦)

الاثبات

٤٦٥٢ - ان عقد القرض بالربا الفاحش لا ينفك عن جريمة الربا لأنها تنشأ منه وتلازمه ، فعقد القرض بهذه المثابة تعتبر في جملتها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات فيجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ويجوز اذن اثباتها واثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالاثبات بالمواد المدنية فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التي تعزز الادعاء بأن الدليل الكتابي يتضمن تحايلا على القانون أو مخالفة للنظام العام حتى يجوز الاثبات بالبينة والقرائن .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٢ ص ٤٣٦)

٤٦٥٣ - واقعة الاقراض بالربا الفاحش والاعتياد عليها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت القروض على ألف قرش .

(١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٢ ص ٣٤٠)

٤٦٥٤ - عقد الاقراض بربا فاحش يعتبر في جملته واقعة واحدة هي التي يتكون منها الفعل الجنائي المعاقب عليه بالمادة ٢٩٤ مكررة عقوبات - يجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ،

ويجوز اذن اثباتها واثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

(١٦/٣/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٠ ص ٥٨٣)

أسباب الحكم

٤٦٥٥ - ان قوام جريمة الاقراض بالربا الفاحش هو الاعتياد الذي يتم عليه توالي القروض الربوية التي يتكون من مجموعها الفعل المؤثم . ومن ثم فان ما ذكره الحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذي يتحقق به البيان للمعتبر لتاريخ الواقعة بالمعنى الذي تقتضيه طبيعة هذه الجريمة من التركيب .

(٢٠/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٣ ص ٥٧٣)

٤٦٥٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش قد أورد - في حديثه عن ركن العادة - بيانا للقروض التي عقدها المتهم ومقدار الديون فيها الا أنه لم يبين سعر الفائدة التي حددها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه .

(٣٠/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٦ ص ٩٦)

٤٦٥٧ - انه لما كان الاقراض بالربا الفاحش من جرائم العادة ، وكانت هذه الجرائم لا يثبت فيها ركان الاعتياد الا بوقائع لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها ، وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ البدء في اجراءات التحقيق أو الدعوى مدة الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في اقامة الدعوى في مواد الجنح ، فانه يجب أن يكون الحكم الصادر بالادانة في هذه الجريمة صريحا في توافر ركن العادة على هذا الوجه .

(١٨/١٢/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١ ص ٤٨ ،

٢٧/١٢/١٩٣٣ ج ٣ ق ١٧٨ ص ٢٣٢)

٤٦٥٨ - الحكم الذي يعاقب على جريمة الاعتياد على اقراض نقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى قانونا يجب أن يتضمن من الوقائع المكونة

للجريمة المعاقب عليها - تواريخ وقائع الاقراض ، للتحقق مما اذا كانت تلك الوقائع لها اثر قانونى باق ، وانه يزال يصح الاعتماد عليها فى تكوين ركن الاعتياذ على الاقراض بالفائدة المحظورة ، فاذا قصر الحكم فى هذا البيان كان معيبا متعينا نقضه .

(١٩٣٢/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦١ ص ٩٤)

٤٦٥٩ - يجب ان يبين الحكم الصادر بالعقوبة كيف ابتدا التعامل بين المجنى عليه والمتهم وفى اى تاريخ كان ذلك ، وكيف تسلسلت المعاملة وبتى حصل دفع الفوائد الربوية ان كان هناك دفع ، وكم مضى من الزمن بين حادثة وأخرى حتى يمكن الحكم على ما اذا كان هناك جريمة لا تزال قائمة أم انها سقطت بمضى المدة أو سقط منها على الأقل بعض الحوادث التى يتكون من مجموعها ركن الاعتياذ .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٨ ص ١٨٥)

٤٦٦٠ - الحكم الصادر بالادانة فى جريمة الاقراض بربا فاحش يجب ان يشتمل على بيان الحوادث المكونة لتهمة بيانا يدل على توفر اركان الاقراض بربا فاحش فى كل حادثة منها وعلى تاريخ كل حادثة لتتمكن محكمة النقض والابرار من مراقبة تطبيق القانون ومعرفة : أولا ما اذا كانت الأركان القانونية متوفرة فى كل واحدة من هذه الحوادث حتى يكون مجموعها اعتيادا معافيا عليه أم لا ، ثانيا ما اذا كانت الحوادث السابقة على الأخيرة سقطت بمضى المدة أم لا ، فحادثة الاقراض بربا فاحش التى تمضى عليها مدة الثلاث سنين المسقطه للجريمة لا يصح اضافتها الى حادثة أخرى تحدث بعد مضى المدة المذكورة واعتبارهما معا جريمة اعتياد على الاقراض بربا فاحش .

(١٩١٤/١١/١٤ الشرائع س ٢ ص ٨١)

٤٦٦١ - قيمة الفائدة الربوية تعتبر من الوقائع الأساسية التى يجب بيانها عن كل واقعة من وقائع الربا فى الحكم القاضى بادانة المتهم لتعوده الاقراض بالربا الفاحش ولذلك يترتب على اغفالها بطلان الحكم بطلانا جوهريا .

(١٩١٣/١١/١٥ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٦ ص ٣٦)

الدعوى المدنية

٤٦٦٢ - لما كان الاقراض بالربا الفاحش في صورته البسيطة المؤثمة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٣٩ عقوبات أو في صورة الاعتياد المؤثمة بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه الى حماية المقترضين ، فهو اذن اعتداء على حق من حقوق المقترض المالية ينطوى على ابتزاز جانب من ماله بغير حق ، فيكون المقترض مجنيا عليه متى اكتملت أركان الجريمة وثبتت له هذه الصفة ولو لم تتحقق له صفة المدعى المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية .

وكان الثابت من الوقائع كما أوردها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي أقرضها له ولغيره كانت بفائدة تزيد على السعر المقرر قانونا وقد تمت في أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه الى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فانه يكون مجنيا عليه في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش المنسوبة الى المطعون ضده ويكون له أن يطعن في الأمر الذى أصدرته النيابة بالأوجه لرفع الدعوى الجنائية .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٧ ص ٤٤٥)

٤٦٦٣ - ان الأمر المعاقب عليه في جريمة اعتياد الاقراض بالربا الزائد على الحد القانوني انما هو الاعتياد ذاته ، وهو وصف يقوم بذاته الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقترضين ، فليس لهؤلاء اذن حق المطالبة بتعويض ما ، بل كل ما هو لهم هو أن يرفعوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه زائدا على الفائدة القانونية باعتباره مدفوعا بغير حق ، وهذه دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية الى المحكمة الجنائية .

(١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٥ ص ٥١٠)

من أحكام محكمة الموضوع

٤٦٦٤ - لا عقاب على الاقراض لشخص محتاج بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المباح قانونا متى كان هذا المحتاج غير ضعيف العقل أو غير مدفوع عند الاقتراض بدافع شهوة نفسانية .

(طنطا الجزئية ١٩١٣/٤/٣٠ الشرائع س ١ ص ٤٥)

مادة ٣٤٠

كل من اتّمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب في البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ، ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً . وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت فانه يعد مزوراً يعاقب بعقوبة التزوير .

الأحكام

٤٦٦٥ - ان تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تنقيد المحكمة فى اثباتها بقواعد الاثبات فى المواد المدنية . وتغيير الحقيقة فى تلك الورقة ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة يعاقب عليه بالمادة ٣٤٠ عقوبات ، ومن ثم يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات .
(١٩٧٩/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٧٧٧)

٤٦٦٦ - الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة يعاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، ويخرج عن هذا الأصل حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة ، أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختيارى ، فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً .
(١٩٧٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢ ص ١٠٠)

٤٦٦٧ - ان النص على جريمة خيانة ائتمان الامضاء المسلمة على بياض الوارد فى الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات مقتبس من قانون العقوبات الفرنسى فى المادة ٤٠٧ منه ، ولما كان التزوير فى المجررات عندهم يعاقب عليه باعتباره جريمة بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فقد رأى الشارع فى خصوص جريمة التزوير التى تقع ممن عهد اليه بالورقة الممضاة على بياض أن يهبط بها درجة فى تدرج الجرائم وأن يهون عقوبتها فاعتبرها جنحة وعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة المقررتين

لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي وذلك لعله لاحظها هو أن صاحب التوقيع مفرط في حق نفسه بإلقائه زمام أمره في يده من لا يصلح لحمل الأمانة .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣)

٤٦٦٨ - أن خروج الشارع الفرنسي عن تقرير عقوبة التزوير المشددة لجريمة خيانة ائتمان الامضاء ليس من شأنه أن يقطع النسبة بين التزوير وبين انشاء محرر كاذب فوق الامضاء أو تغيير شيء من البيانات المتفق عليها ، ففعله الأمين عندئذ هي تزوير في أصله ومبناه وما استغلال الامضاء في اصطناع محرر أو تغييره سوى التزوير بعينه .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣)

٤٦٦٩ - أن العلة التي قدرها الشارع الفرنسي لابتثناء الصورة الواردة بالمادة ٤٠٧ في عقوبات فرنسي من أحكام التزوير منتفية بالنسبة لأحكام قانون العقوبات المصري التي تفرق بين التزوير في محرر رسمي وهو جنابة وبين التزوير في محرر عرقي وهو جنحة ، ولذلك رد الشارع المصري في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ والشارع الفرنسي في المادة ٤٠٧ الفعل إلى كيفه الصحيح ، فنصت المادتان المذكورتان على أن الفعل يكون تزويرا إذا وقع من غير الأمين ، وهذه العلة المتقدمة لو تنبه لها الشارع المصري لما كان في حاجة إلى اضافة نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات اجتزاء بكفاية تطبيق الأحكام التي نص عليها في باب التزوير .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣)

٤٦٧٠ - أن تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الامضاء الا اعطاء امضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقود بين المسام وأمينه على ما يكتب فيما بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الامضاء ، وهذا الاتفاق هو الذي يجوز أن يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الامضاء فهو عمل محرم يسأل

مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة أنه قارفه .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣ ، ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)

٤٦٧١ - لا تتقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ، إلا إذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فإذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات اتفاق مدني بين المتهم وصاحب الامضاء ، وإنما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها وافتئاتا على ما اجتمع اتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الامضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زورا قولاً منه بأن السند المدعي تزويره تزيد قيمته على عشرة جنيهاً . فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا إذ لازمه أن يترك الأمر في الإثبات لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا تفي التهمة عن نفسه الأمر الممتنع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣)

٤٦٧٢ - تدل المادة ٣٤٠ عقوبات بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع ، أو لما له أو يكون من شأنها الاضرار به كان ما كان هذا الضرر ماديًا أو أدبيًا ، محققًا أو محتملاً فقط ، كما هي الحال تماما بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة التزوير ، مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتمالها هنا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

(١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٤ ص ٢٩٩)

٤٦٧٣ - لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة المضادة على بينا أن تكون خالية بالمرّة من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضا بملء بعض الفراغ - الذي ترك قصداً للملء فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع .

(١٩٤٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٩ ص ٤٨)

مادة ٣٤١

كل من اختلس أو استعمل أو بند مبالغ أو امتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك أضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد غرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

الأحكام

لا بد من وجه ائتمان

٤٦٧٤ - من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة جنابة الأمانة إلا اذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب انما هى بالواقع ، بحيث لا يصح تأييم شخص ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(١٤/٢/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٢ ص ٢٥٦)

٤٦٧٥ - لما كان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا اذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب انما هى بالواقع بحيث لا يصح تأييم انبسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، ولما كان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التى تربطه بالمجنى عليها ليس مبناهما الايصال المقدم وانه حرره ضمانا لعدم طلاق زوجته ابنة المجنى عليها وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا كتعلقه للتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح يتغير به وجه الراى فى الدعوى فان المحكمة اذ لم تنظر لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا

الى غاية الأمر منه كان حكمها معيبا بالقصور .

(١٩٨٦/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٦٣ ص ٣٥٨)

٤٦٧٦ - لما كان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب هي بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير وجه الرأي فيها فان المحكمة اذ لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر منه فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

(١٩٨١/٣/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ٤٥ ص ٢٦٨)

٤٦٧٧ - من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فادانة المتهم في تبديد استنادا الى أنه تاجر يتسلم مقررات مواد البناء لحساب المصريح له بها من الحكومة دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين المصريح له علاقة بيع تجعل الحكم قاصرا .

(١٩٧٩/١٠/١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٦ ص ٧٤٢)

٤٦٧٨ - من المقرر ان عقد الاستصناع يدخل في عداد عقود الأمانة التي عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن في هذا الصدد من صدور حكم في دعوى تجارية حائز لقوة الشيء المحكوم به بتكليف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحت ، وذلك لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ اجراءات جنائية من أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، وذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في

جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى بهما كانت .

(١٩٧٧/١٠/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

٤٦٧٩ - يقتناع القاضى أن تسليم المال كان يعقد من عقود الأمانة شرط لإدانة المتهم فى جريمة خيانة الأمانة ، والعبرة فى ذلك بحقيقة الواقع .

(١٩٨٧/٣/٢٩ ط ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق)

٤٦٨٠ - لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة ، الا اذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، فى صدد توقيع العقاب ، انما هى بالواقع ، اذ لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو كتابته متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

(١٩٧٦/١١/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٠ ص ٨٣٥ ، ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٣٢ ص ١١٧٦ ، ١٩٦٢/١٢/١٨ س ١٣ ق ٢٠٨ ص ٨٦٣)

٤٦٨١ - لا تقوم جريمة خيانة الأمانة الا اذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة فى المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر والعبرة فى قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع .

(١٩٧٠/٢/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٨١ ص ٣٢٥ ، ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٣٥ ص ١٣٠ ، ١٩٧١/١١/١٢ س ٢٢ ق ١٤٣ ص ١٥٩٧ ، ١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ق ١٧٩ ص ٨٩٥ ، ١٩٩٢/١/٢٦ ط ٨٦٩٨ س ٥٩ ق)

٤٦٨٢ - العبرة فى ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان هى بحقيقة الواقع .

(١٩٨٩/٣/٩ ط ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق)

٤٦٨٣ - متى كان يبين من المفردات أن المجنى عليه قرر بمحض

ضبط الواقعة أن السيارة حينما سلمت للمطعون ضده لتنظيفها كانت مزودة بأربعين لترا من السولار استهلكها بغير اذنه في نقل الركاب لقاء اجر لحسابه الخاص ، فان هذا التصرف في الوقود يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه ، وبه تتحقق جريمة خيانة الامانة كما هي محددة في القانون .

(١٩٧١/٦/٢١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٠ ص ٤٩٤)

٤٦٨٤ - يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٦ ص ٦٣٢ ، ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٢ ص ١٢٣٩)

٤٦٨٥ - التسليم الحقيقي ليس بلازم في الوديعة ، ويكفي التسليم الاعتباري متى كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل .

(١٩٨٧/٣/٢٩ ط ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق)

٤٦٨٦ - منازعة المتهم بجريمة خيانة الأمانة في شأن حقيقة العلاقة بينه وبين المجنى عليه هي من الأمور التي تتطلب تحقيقا خاصا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٩٦٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩)

٤٦٨٧ - اذا كانت المحكمة وهي في صدد بحث تهمة التبديد المنسوبة للمتهم قد فسرت العقد المقدم في الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فان ذلك منها يعتبر فصلا في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها وردا سائفا على ما ذهب اليه في دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

(١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٢ ص ١٢٠)

٤٦٨٨ - اذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه اختلس مبلغ كذا قيمة الإيصال المسلم اليه لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة ما اضرارا بها فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ الا بناء على

ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم في أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلا يحجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرر السندات الاذنية للشركة الا بناء على طلب باشكاتها لغياب مديرها وأنه قد تجمد له فعلا عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفى لوفاء ما سبق أن احتجزه ، وأنه لذلك امتنع عن الدفع للمقاصة ، ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف الجاري صحيح ، فان احتجازه المبلغ الذي حصله يكون قد تم برضاء الشركة ، ولا يصلح اذن اعتباره اختلاسا ، وتحرير المتهم لسندات بالمبلغ المذكور لا يؤدي الى ادائه ما دام تصرفه فيه كان قبل تحريرها .

(١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٣ ص ٦٣٣)

٤٦٨٩ - لمحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على الوجه الذي تراه مفهوما منها ، ولا معقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذي أخذت به .

(١٩٣٩/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤١ ص ٤١٨)

٤٦٩٠ - ان القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وانما يعاقب على العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم .

(١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٣ ص ١٧١)

٤٦٩١ - ان مناط العقاب بالمادة ٢٦٦ عقوبات ليس الاخلال بتنفيذ العقد وانما هو العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، واذن فعدم مشروعية العقد او بطلانه لا يعفى المؤتمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه . فاذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ، ولعلمها ان مالكة المنزل لا تقبل تاجره لهذا الغرض لجأت الى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن باسمه لتتخذ هي لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبالغ من المال على ذمة الأجرة فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه خيانة للأمانة . والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته وكبلا عن المجنى عليها بل بصفته مؤجرا لها هو قول خاطيء ، لأن

قبوله استئجار المسكن باسمه ومسئوليته قبل المالك لا ينفيان أنه وكيل
المجنى عليها يعمل نيابة عنها ، واستئجاره المسكن باسمه في الظاهر لتسكنه
المجنى عليها في الواقع إنما هو اعادة لاسمه ، واعارة الاسم نوع من الوكالة .
(١٩٣٧/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨٧ ص ٧٤)

٤٦٩٢ - استبدال الأمانة لا يكون مانعا من تطبيق حكم المادة ٢٩٦
من قانون العقوبات ، الا اذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة ، أما اذا
لم يلجأ الأمين الى الاستبدال الا بعد وقوع التبديد وبقصد الهروب من
المسئولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال الا بطريقة لا يثبت حقه
أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التبديد ، فإن الاستبدال لا يمنع
عندئذ من المسؤولية الجنائية .

(١٩٣٤/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٠ ص ٢٦٦)

٤٦٩٣ - انه وان كان التسليم الحاصل الى المحترفين بنقل الاشياء
في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل إنما يقع بناء على عقد من عقود
الائتمان يتم بين صاحب الشيء ومتعهد نقله سواء أكان العقد شفويا أم كتابيا
وكان من مقتضى ذلك أن تنتقل حيازة الشيء الى مستلمه الا أنه اذا اختلس
هذا المحترف الشيء المسلم اليه فانه يعد سارقا بحكم الفقرة الثانية من
المادة ٢٧٤ عقوبات . وقد يعترض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد
العامّة للسرقة اذ لم يعتد بالتسليم الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه
أن ينقل حيازة الشيء المسلم الى مستلمه فاذا اختلسه عند خائنا للأمانة
لا سارقا - قد يعترض بهذا غير أنه لا محل للاجتهاد في مقام النص
الصريح .

(١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٤ ص ٣٧٢)

٤٦٩٤ - الخبير الذي يقبض مقدم اتعابه ولا يقوم بتأدية ما موريته
ثم يتوقف عن رد هذا المقدم لا يمكن اعتباره مرتكبا لجريمة اختلاس بتطبيق
عليها المادة ٢٩٦ عقوبات ولن دفع اليه مقدم الاتعاب أن يطلب محاسبته
بالمطرق المدنية .

(١٩٢٤/٤/٧ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ١٢ ص ١٤)

٤٦٩٥ - متى كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها الحكم أن المجنى عليه سلم المتهمة المجهولة السوارين لاستعمالهما في أمر لمصلحة له اذ كلفها بوزنهما خارج محله فذهبت ولم تعد واختلستهما لنفسها ، فان اختلاسهما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لأن ترك المجنى عليه المتهمة تذهب بمفردها ومعها السواران الى خارج محله لوزنهما يتم به انتقال الحيازة تبعها للمتهمة لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة .

(١٩٨٠/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٠ ص ١٠٣٧)

٤٦٩٦ - لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري اذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل .

(١٩٦٧/١٢/١١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٢ ص ١٢٣٩ ، ١٩٥٠/٣/١٤ س ١٠ ق ١٣٦ ص ٤٠٦)

٤٦٩٧ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المدعى بالحقوق المدنية سلم المتهم عند زفاف ابنته اليه منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية فتصرف في بعضها بالبيع وأخفى بعضها في منزل آخر ، وقضت المحكمة بتبرئته بمقولة ان هذه الواقعة لا جريمة فيها اذ المنقولات قد سلمت اليه (الزوج) والتسليم ينفي الاختلاس وهي لم تسلم على سبيل الوديعة اذ هو التزم برد قيمتها اذا فقدت ويجب في الوديعة رد الشيء بعينه ، وعقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك ، فهذا من المحكمة غير شديد ، اذ ان ما استطرذت اليه في شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهازا الزوجية من المثلثات التي يقوم بعضها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون الا للاستهلاك ، والصحيح ان الجهاز من القيميات . وما قالته بصدد نفي الوديعة غير كاف ، لأن اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على أن رد القيمة يكون عند الفقد مما يرشح الى أن الرد يكون عينا ما دام موجودا ، وما ذكرته بصدد التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في السرقة غير كاف اذ هي لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها الى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه هو أصبح صاحب اليد فعلا عنه .

(١٩٤٩/٩/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٣٣ ص ٩١٢)

٤٦٩٨ - الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات الا اذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح بيد الحائز يد امانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذي اوّتمن عليه . اما اذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل الى الخادم او العامل وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي مما يدخل في نطاق عمل المستلم باعتباره خادما او عاملا كتنظيف الشيء او نقله من مكان الى آخر فان الاختلاس الذي يقع من الخادم او العامل في الشيء المسلم اليه يعد سرقة لا تبديدا .

(١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٤ ص ٣٧٢)

اثبات وجه الامانة

٤٦٩٩ - من المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضي بأن تسلم المبال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبارة في القول بثبوت عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب انما هي بالواقع بحيث لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٦ ص ٤٩٧)

٤٧٠٠ - لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والاقارات على الوجه الذي تراه مفهوما منها ، وبما لا يخرج عما تحتمله عباراتها ، ولا معقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحرز تحتمل التفسير الذي أخذت به .

(١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٠ ص ٤٦٤ ، ١٩٥٩/١١/١٣ س ١٠ ق ١٩٢ ص ٩٣٨ ، ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ق ١٠٥ ص ٣٥٣ ، ١٩٥٤/٥/١٧ س ٥ ق ٥١٣ ص ٦٣٣)

٤٧٠١ - لما كانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات قد نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الاعارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الوكالة ، ولئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع وهي بصدد البحث في تهمة التبديد المنسوبة إلى المتهم سلطة تفسير العقد الذي بموجبه سلمت إليه أعيان جهاز المدعية بالحقوق المدنية

مستندا في ذلك لظروف الدعوى وملايساتها الى جانب نصوص ذلك العقد ، الا أنه لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن المطعون ضده تسلم المنقولات المملوكة للطاعنة والموضحة بقائمة جهازها. وأقر بأنها في عهده وذمته وأنها تحت طلب الزوجة ، كما يبين من مدونات الحكم الابتدائي أن المطعون ضده رفض تسليم الطاعنة أعيان جهازها عند طلبها ، وكان مؤدى ذلك أن المطعون ضده تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة فاجتلسها لنفسه بنية تملكها اضرارا بالمجنى عليها اذ ظل مهتعا عن تسليم تلك المنقولات الى المجنى عليها الى ما بعد صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة تبذير المنقولات التي سلمت اليه على سبيل الوديعة ورفض الدعوى المدنية قبله بمقولة ان هذه الواقعة لا جريمة فيها اذ المنقولات سلمت الى الزوج والتسليم ينفي الاختلاس وهي لم تسلم على سبيل الوديعة اذ هو التزم برد قيمتها اذا فقدت ويجب في الوديعة رد الشيء بعينه وعقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك ، وهذا القول من المحكمة غير سديد اذ أن ما استطردت اليه في شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهازا الزوجية من المثليات التي يقوّم فيها مقام بعض . وان العارية فيه لا تكون الا للاستهلاك ، والصحيح أن الجهاز من القيمات ، وما قالته بصدد نفى الوديعة غير كاف ، لأن اشتراط رد الشيء لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه لم يكن عينيا ما دام الشيء موجودا . وما ذكرته بصدد التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في السرقة غير كاف اذ هو لم يبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها الى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه أصبح صياحبا اليد عليه فعلا . ومن ثم فاذا ما انتهى اليه الحكم الى اعتبار أن قائمة الجهاز التي تسلم بموجبها المطعون ضده أعيان الجهاز لا تعد عقدا من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٢/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٨ ص ١٤٢)

٢٠٤٧ - إن العبرة فيما تشهد عليه الأوراق الصادرة من المتهمين في جريمة اختلاس هي بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق والفاظها ، ولكن متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالعمولة وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى ، فمثل مسئلة

الأوراق تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس .

(١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٩ ص ١٩٠)

٤٧٠٣ - لا نزاع في أن المحكمة النقض سلطة مراقبة قاضي الموضوع في تفسيره للعقود وفي تكييفه لها ، حتى إذا رأت في الحكم الصادر منه انحرافا أو زيفا عن نصوص العقد موضوع الدعوى ، كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن تترد الأمر إلى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح .

(١٩٣٤/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣ ص ٣٣٢)

٤٧٠٤ - أن التكييف القانوني للعقود المصطلح على تسميتها في فرنسا باسم location-vente لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء . فإذا اعتبر قاضي الموضوع عقدا من هذا القبيل عقد بيع ، مستهدية في ذلك بنصوص العقد ومستظهرا منها حقيقة قصد المتعاقدين وقت التعاقد ، بحيث لم يقع منه تحيف لأي نص من نصوصه ولا مسخ لحكم من أحكامه ، بل كان كل ما فعل إنما هو تغليب لمعنى من المعاني الواردة به على معنى آخر ، فإن محكمة النقض لا تستطيع سوى اقرار ما ذهب إليه .

(١٩٣٤/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣ ص ٣٣٢)

٤٧٠٥ - أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني .

(١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٩٠ ص ٧٢٦)

٤٧٠٦ - من المبادئ الثابتة لدى المحاكم أنه لا يجوز لمحكمة الجناح قبول الإثبات بالبينة عن الاتفاق الذي يعقد سابقا لوجود الاختلاس إلا في الحالة التي يصرح فيها القانون المدني . فالودائع التي تزيد قيمتها عن ألف قرش لا يقبل إثباتها بالبينة في دعوى تبديدها أو اختلاسها أمام محكمة الجناح ، لأنه لا يجوز إثباتها بالبينة أمام المحكمة المدنية .

(١٨٩٦/٢/١٣ الحقوق س ١٣ ق ٨٠ ص ٢٤٢)

٤٧٠٧ - يتعين الالتزام بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني

لأثبات عقد الأمانة ، أما واقعة الاختلاس أى التصرف الذى يأتية الجانى ويشهد أنه حول حيازته الى حيازة كاملة أو نفى هذا الاختلاس ويدخل فيه الشئ موضوع عقد الأمانة فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة رجوعا الى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى .

(١٨/١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥ ص ١٠١)

٤٧٠٨ - الأصل أن مراعاة قواعد الاثبات فى انواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام ، فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه فانه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه فى التمسك بالاثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواء .

(١١/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٤ ص ٤١٠)

٤٧٠٩ - السكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل ابتداء عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بعدئذ العدول عن هذا التنازل .

(١٩/١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١ ص ٤٦)

٤٧١٠ - اذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الاثبات ، ولم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبيئة فقد سقط حقه فى التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات فى المواد المدنية وهى قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(١٨/١١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٩ ص ٩١٤ ، ٢٠/٢/١٩٥٦ س ٧ ق ٦٢ ص ١٩٥)

٤٧١١ - ان حظر الاثبات بالبيئة فيما زادت قيمته على ألف قرش ليس من النظام العام ، فاذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع سقط الحق فى التمسك به لدى محكمة النقض .

(٢٥/١١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٢ ص ٢٧٥)

٤٧١٢ - اذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الاولى فى جواز

اثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت اليه على سبيل الوديعة بشهادة الشهود،
فان ذلك يعتبر منه قبولا لهذا الطريق فى الاثبات وتنازلا عن طريق الاثبات
الكتابى .

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨ ص ٢٥)

٤٧١٣ - الاثبات فى المواد التجارية وان كان مطلقا من كل قيد
الا ان القانون التجارى تطلب الاثبات بالكتابة بالنسبة لعقود شركات
المساهمة وشركات التضامن والتوصية التى اوجب تحرير عقودها بالكتابة .

(١٩٦٧/٦/١٢ احكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

٤٧١٤ - ان المحكمة فى جريمة خيانة الأمانة فى حل من التقييم
بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يعتد بتلك
القواعد الا عند الادانة فى خصوص اثبات عقد الأمانة اذا زاد موضوعه على
عشر جنيها احتياطا لمصلحة المتهم حتى لا تثقر مسئوليته وعقابه الا بناء
على الدليل المعتبر فى القانون ، ولا كذلك البراءة لانتفاء موجب تلك الحيلة
واسلاسا لمقصود الشارع فى ألا يعاقب برىء مهما توافر فى حقه من ظواهر
الأدلة .

(١٩٦٦/٣/٣١ احكام النقض س ٢٠ ق ٩٢ ص ٤٣٣)

٤٧١٥ - ان تقدير قيام المانع المادى والأدبى من الحبس على
دليل كتابى فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور
التي يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان مبنيا على أسباب
سائغة .

(١٩٧٠/٢/٢٢ احكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

٤٧١٦ - قيام المانع الأدبى - الذى يجيز الاثبات بالبينة فيما كان
يجب اثباته بالكتابة - او عدم قيامه مما يدخل فى نطاق الوقائع ، فتقديره
متروك لقاضى الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى أقام الحكم
قضاه بذلك على أسباب مؤدية اليه فلا تجوز المناقشة فى ذلك أمام محكمة

النقض .

(١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١ ، ١٠٣١/٦/٢٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ق ١٤٥ ص ٦٥١ ، ١٩٥٠/١/٣٠ س ١ ق ٩١ ص ٢٧٩)

٤٧١٧ - ان تقدير الظروف المانعة من الحصول على سند كتابي مما يدخل في سيطرة قاضي الموضوع .

(١٩٥٥/٦/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٣١ ص ١١٣٦)

٤٧١٨ - ان تقدير المانع من الحصول على الكتابة من الأمور الموضوعية التي تفصل فيها المحكمة وجودا وعندما تبعا لوائح كل دعوى سوملايساتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في أسباب حكمها فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٤٣/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٥ ص ١٥١ ، ١٩٤٢/١١/٢ ق ٢ ص ٢ ، ١٩٤٠/٥/٢٧ ج ٥ ق ١١٤ ص ٢١٩)

٤٧١٩ - ان المبادأة ٢١٥ من القانون المدني تبين اثبات عقد الوديعة بالبيئة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غريمه ، والمانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا ، وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضي الموضوع . فاذا رأى لعلاقة الاخوة بين المودع والمودع لديه ولاعتبارات أخرى أوردها في حكمه قيام هذا المانع وقبل اثبات الوديعة بالبيئة فلا معقب على رأيه في ذلك .

(١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٣ ص ٤٨٧)

٤٧٢٠ - يجوز للمحكمة - في جريمة اختلاس الوديعة - قبول الاثبات بالبيئة عند وجود سبب صحيح مانع عادة من الاستيثاق بالكتابة . فاذا سلمت امرأة مصوغاتها لحالتها عند اقامتها بمنزلها لشقاق بينها وبين زوجها خوفا على مصوغاتها من الضياع جاز لها اثبات التسليم بالبيئة .

(١٩٣١/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٩)

٤٧٢١ - متى وجد مانع قهري منع المودع من الحصول على كتابة

جاز اثبات الوديعة بالبينة وان تجاوزت قيمتها ألف قرش . ويعد مانعاً قهرياً يمنع من الحصول على كتابة اصابة المودع بشلل نصفي فجائي اضطر معه للانتقال الى المستشفى .

(١٩٢٨/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٩٣ ص ٢٢٥)

٤٧٢٢ - اذا بدد الوكيل بلا اجر أشياء سلمها اليه الموكل وكانت قيمتها تزيد على ألف قرش جاز للموكل أن يثبت تسليمها اليه بالبينة لأن مجانية الوكالة قد تكون مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على دليل كتابي .

(١٩١٧/١٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٥ ص ١٦)

٤٧٢٣ - يقبل الاثبات بالبينة على ما زادت قيمته عن ألف قرش في الأحوال التي لا يتيسر فيها أخذ الكتابة . والواقعة المثبتة في الحكم الآتي مثلاً لذلك ، هي امرأة ساكنة عند أخرى كانت معتادة أن تودع عندها مصاغها مساء وتأخذه صباحاً يومياً حتى أنكرته المودع عندها صباح يوم ، فاجازت المحكمة للمودعة اثبات الايداع بالبينة .

(١٨٩٧/٣/١٢ الحقوق س ١٢ ق ٦٩ ص ٣٠٢)

٤٧٢٤ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله ، هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاماً على أسباب تسوغه .

(١٩٧٥/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٠ ص ٨٣)

٤٧٢٥ - كل كتابة تصلح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة أياً كان شكلها وأياً كان الغرض منها ما دام من شأنها أن تجعل الأمر المراد اثباته قريب الاحتمال ، وتقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة هو ما يستقل به قاضي الموضوع .

(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣)

٤٧٢٦ - انه وان كانت المادة ٢٣٣ في القانون المدني تنص على أن الأقرار لا يتجزأ فلا يؤخذ منه ما يضر بالمقر ويترك ما فيه صالحه ، وكان من

المقرر أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر في دعوى جنائية في صدد اثبات التعاقد الذي تقوم عليه الجريمة ، إلا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق - على أية صورة أبديت - تشعر في ذاتها بأن الدين المنكور صار قريب الاحتمال فإن للقاضي أن يعدها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفيها بشهادة الشهود والقرائن ، ولا يصح في هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف .

(١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢ ص ١١)

٤٧٣٧ - يجوز في مسائل خيانة الأمة اثبات العقد بالبينه ولو زادت قيمته على ألف قرش إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة . وقد حكم بأن أقوال المتهم في أثناء التحقيق يمكن أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة إذا احتوت على تناقض أو تباين يدل على سوء النية ولم تكن هذه الأقوال ظاهرة بحيث تكون اعترافاً صريحاً .

(١٩١٩/١١/١٥ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٨ ص ٤٨)

٤٧٣٨ - أراد المتهم أن يخفى اختلاسه لمبلغ ألفي قرش سلم إليه ليدفعه بدلاً من الخدمة العسكرية فزور شهادة معافاة من تلك الخدمة بالبدل النقدي ، حكمت المحكمة أنه يجوز اثبات دفع المبلغ له بالبينه لأن الشهادة المزورة تعتبر مبدأ اثبات بالكتابة ضده .

(١٩١٥/١/٧ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٣ ص ٤)

٤٧٣٩ - لا يجوز لأحد المتعاقدين اثبات صورية العقد الثابت كتابة إلا بالكتابة ما لم تتوافر القرائن على وجود تدليس وأحتيال عند صدور العقد ، فهذه صورية تدليسية يجوز اثباتها بالقرائن في حق كل من منه التدليس ولو كان طرفاً في العقد .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

٤٧٣٠ - ان الدفع بصورية عقد التبليغ الذي اعتمدت عليه المحكمة في ادانة المتهم بالتبديد هو من الأمور المتعلقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من اعتماد الحكم على هذا العقد كدليل اثبات في الدعوى ، الأمر الذي يدل على أن محكمة الموضوع

بما لها من سلطة التقدير قد أطرحت هذا الدفع ولم تقول عليه .

(١٩٥٠/٥/٨ أحكام النقض س ١ ق ١٩٤ ص ٥٩٣)

٤٧٣١ - إذا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أن هذا البيع كان سوريا ومن طريق التدليس ، فإن هذه الصورية التدليسية لا يقتضى اثباتها ضرورة وجود كتابة أو مبدا ثبوت بالكتابة ، بل يجوز لكل من مسه التدليس ولو كان طرفا في العقد أن يثبتها بالقرائن .

(١٩٤٤/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٩ ص ٤٩٦)

الوديعة

٤٧٣٢ - لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل .

(ج/١١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٠ ص ٨٣٥)

٤٧٣٣ - من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه ، وأن الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع ، وإذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة .

(١٩٧٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١ ص ٩٧)

٤٧٣٤ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوما ، وقد عهد الى المتهم بأمانة صندوقها ، إلا أنه لم يقم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة بالآخرين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع ، فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية ،

فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى ببراءته تأسيسا على أن المال لم يسلم اليه بمقتضى عقد من عقود الامانة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٩ ص ١٤٤٤)

٤٧٣٥ - متى كان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض ، فان اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك ، لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ما خلص اليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز الزوجية الذي سلم اليه بمقتضى قائمة ، ينطوي على جريمة خيانة امانة صحيحا في القانون .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٦ ص ١٤٣٤)

٤٧٣٦ - من المتفق عليه أن الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية ، والودائع التي يودعها النزلاء في الفنادق يجوز اثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الأشياء المودعة لوجود مانع مادي من الحصول على دليل كتابي .

(١٩٥٥/٦/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٣١ ص ١١٣٦)

٤٧٣٧ - الشرط الاساسي في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع ، وأذن فمتى كان الثابت في الحكم أن المتهم والمجنى عليه اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما وأن تسلم أولهما ساعة الثاني كان تنفيذا لهذا الاتفاق فان التسليم على هذه الصورة يكون مبنيا على عقد معاوضة وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٢ ص ٥٦٥)

٤٧٣٨ - اذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد مبلغ سلم اليه على سبيل الوديعة معتمدة في ذلك على ورقة وقعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة امانة يردّها له عند طلبه وعلى ما قرره المجنى عليه في هذا الصدد ، فانها لا تكون قد أخطأت . ولا يؤثر

فى ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين ما دام انه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالعقد اعطاء المودع لديه حق التصرف فيها .

(١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض س ١ ق ٧٣ ص ٢٠٨)

٤٧٣٩ - الوارث الذى يتسلم العقود التى كانت مسجلة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ، ما دامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد أمانة تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها ، أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التى فرضها القانون فى باب الوديعة على المودع لديه ، ولا يقلل من هذا النظر أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعة ، وأن العقد الذى أنشأها إنما كان مع أبيه فينتهى بموته ، ذلك أن القانون فى المادة ٣٤١ عقوبات اكتفى بعبارة عامة وهى أن يكون تسلم المال قد حصل على وجه الوديعة ، مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون .

(١٩٤٣/٢/٨٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٥ ص ١٥١)

٤٧٤٠ - اذا اشترط فى عقد البيع أن الملكية فى المبيع تبقى للبائع حتى يجربه المشتري فان وجود المبيع عند المشتري فى فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة ، فاذا هو تصرف فيه فانه يكون قد خان الأمانة .

(١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٢ ص ٢٧٥)

٤٧٤١ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم طلب الى المجنى عليه أثناء سيرهما معا فى الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فأجابه الى طلبه ، ولما وصلا الى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم بالتليفون فاطمان اليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما يئس من حضوره عاد لمنزله وأبلغ الحادثة لأبيه ، فالوصف الصحيح لهذه الواقعة هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الوديعة ، وأن اختلاسه لهما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . ومن الخطأ اعتبار ما وقع من المتهم سرقة ، لأن ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السوارين الى داخل المحطة يتم به انتقال

الحيازة فيهما للمتهم لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة .

(١٩٤٠/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٥ ص ١١٢)

٤٧٤٢ - اذا سلم شخص الى شخص آخر له به صنة عمل عند مبيتها معا في غرفة واحدة باجدي القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه الى الصباح . فآخذها المستلم وفر ، فعمله هذا يعتبر خيانة امانة ، ومتى ثبت أن ايداع المجنى عليه نقوده لدى الجاني كان ايداعا اضطراريا لجأته اليه ظروف طارئة فمن الجائز اثبات حصوله بالبينه .

(١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٨ ص ٤٨١)

٤٧٤٣ - التزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسى في وجود عقد الوديعة طبقا لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدنى ، فاذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة . فاذا سلم قطن لمحلج بنوجب ايصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ثم تصرف صاحب المحالج فى القطن بدون اذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديدا معاقبا عليه .

(١٩٣٢/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٧ ص ٤٨٨)

الوكالة

٤٧٤٤ - حكم المادة ٣٤١ عقوبات لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معروف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذى يكلف بعمل مالى لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة «عامل» بعد كلمة وكيل بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مالى لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة اليه لتصنيعها أو اصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما فى حكم المادة ٣٤١ عقوبات .

(١٩٨٠/١٠/٥ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦١ ص ٨٣٥ ، ١٩٧٧/٥/١)

س ٢٨ ق ١١٣ ص ٥٣٢ ، ١٩٧٦/١٠/١١ س ٢٧ ق ١٦٦ ص ٧٢٩)

٤٧٤٥ - من المقرر أنه إذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للاتجار فيها وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتر هذه البضاعة ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد مبددا لأن تسلمه المبلغ من شريكه انما كان بصفته وكيلًا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه فيده تعتبر يد أمين ، فاذا تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافه الى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(١٩٧٦/٦/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٠ ص ٦٣٢)

٤٧٤٦ - عزل الوصي من الوصاية لا ينفي مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال القاصر بوصفه أمينًا عليها طالما أن الحساب لم يصف بينهما .

(١٩٧٤/١١/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٥٨ ص ٧٣١)

٤٧٤٧ - اذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها له أو يردها عينا اذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يف بالتزامه واختلس تلك المنقولات ، فان الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٧ ص ١٣٦٤)

٤٧٤٨ - اذا كان المستفاد من أقوال شاهدي الاثبات أن المتهم حصل المبالغ الواردة بالفواتيز نيابة عن المجنى وعلى ذمة توصيلها اليه ، فانه بذلك تتوافر أركان عقد الوكالة كما هي معرفة في القانون ، وهي من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات .

(١٩٦٧/١١/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢)

٤٧٤٩ - الشريك الذي يأخذ شيئًا من مال الشركة المسلم اليه بصفته هذه ليستخدمه في شئونها ثم ينكره على شركائه ويأبى رده اليهم يعتبر مبددا .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

٤٧٥٠ - ان تسليم المجنى عليهما أوراق النقد الى المتهم لابدالها بأوراق مالية بقيمتها ، انما هو تسليم بسيط لم ينقل اليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض وقتى هو ابدالها بأوراق مالية بقيمتها ، وبقيت الحيازة بركنيتها. المادى والمعنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمه ويصبح المتهم فى هذه الحالة وكيلًا عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين انتقلت اليه الحيازة ناقضة ، فاذا ما اختلس المال المسلم اليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ عقوبات .

(١٢/٥/١٩٦٦ أحكام النقض بس ١٧ ق ٢٢٨ ص ١٢٠٣)

٤٧٥١ - القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة - باعتبارها سببا من الأسباب التى أوردها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - وليدة عقد ، بل اكتفى فى ذلك بعبارة عامة هى أن يكون تسليم المال قد حصل الى الوكيل بصفته كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا ، مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه اذا تعددت الأسباب القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا ، فإن تخلف أحدها لا ينهض لاسقاط الوكالة ما دام المال قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، وما دام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة فى حقه بتسليم المال المعهود اليه .

(١١/١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣)

٧٤٥٢ - ناظر الوقف الذى يتسلم أعيانه وغلته انما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذى عينه أو بأذن القاضى الذى ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ويعتبر شرعا وكيلًا عن الواقف فى حياته وفى منصب الوصى بعد موته . وفى الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذى يقبضه ، فاذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون المال مرصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر . وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكييف القانونى لنظارة الوقف بما نص عليه بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينًا على مال الوقف ووكيلًا عن المستحقين ، كما نص فى المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به ، وليس حكم

المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناه الشارع .

(١٠/١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩ ص ٦٩)

٤٧٥٣ - عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المتعقدة بينهم بنال خاص بها ، هو غير مال الشركاء والخارج عن تقدير حصصهم فيها ، فاذا اختلس الشريك مال الشركة المسلم اليه بصفته هذه ولم يصرفه فيما خصص له عد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

(٧/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٦ ص ٧٦٤ ، ٢٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ ق ١٥٧ ص ٧١١)

٤٧٥٤ - اذا كانت الواقعة التي أثبتتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة جنيهات للمتهم لاستعماله في أمر لمصلحته ، اذ كلفه باحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان بعيد فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه ، فان هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

(٢٤/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٣ ص ٧٠٣)

٤٧٥٥ - الأصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بحرفية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب اعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده .

(٢٢/١٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٤ ص ١٠٣٥)

٤٧٥٦ - اذا كانت الواقعة هي أن المتهم تسلم نقودا من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية فلم يفعل واستبقى المبلغ في ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه اليه فان هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١/٦/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٢ ص ٥٩٥)

٤٧٥٧ - متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم يتضمن أن المتهم تسلم الأسهم من المدعى بالحق المدني باعتباره وكيلًا عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها إليه فباعها ودفع جزءًا من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه لنفسه إضرارًا به ، فإنها تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ عقوبات ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حددها القانون .

(١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٨ ص ٦١٥)

٤٧٥٨ - من المقرز مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائتي الشركة ومدينها أن انتهاء عقد الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي التصفية وبذا تكون كل موجوداتها في غضون هذه الفترة مملوكة للشركة لا ملكًا شائعيًا بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يتصرف في شيء منها مما لا سبيل معه إلى القول بوجود نوع من القبضة يجعل تصرف الشريك في المال الشائع مرتبطًا بنتائجها .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٥ ص ٨١١)

٤٧٥٩ - تعتبر الشركة مالكة للحصص والأموال والمنقولات وليس لأي من الشركاء أثناء قيامها أو حال تصفيتها إلا الحق في الاستيلاء على الربح .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٥ ص ٨١١)

٤٧٦٠ - تسليم الزوجة فائمة منقولات لزوجها لتوصيلها إلى المحامي لرفع دعوى استرداد أصلها يعد توكيلًا منها له لاستعمالها في أمر معين لمنفعتهم فاختلاسها يعد خيانة أمانة .

(١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٨٦ ص ١٣١٢)

٤٧٦١ - متى كان الحكم لم يعن باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التي جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما فإنه يكون

قاصرا .

(١٠/٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٧ ص ٥٣٧)

٤٧٦٢ - يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل ، فهو مسئول على هذا الاعتبار اذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذى قامت الشركة من اجله .

(١٢/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٦ ص ٦٢٠ ، ١٦/١/١٩٥١ ق ١٩٤ ص ٥١٨)

٤٧٦٣ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو شريك المجنى عاينه في مطحن كان يستولى على اجرة الطحن من بعض عملاء المطحن ويصطنع أوراقا بالوزن والاجرة ذات ارقام مكررة ولا يثبت المكرر منها بدفتر الحساب وتوصل بهذه الوسيلة الى اختلاس نصيب شريكه فى هذه الاجرة فهذه الواقعة تتوافر فيها اركان جريمة الاختلاس .

(٢٢/١١/١٩٤٦ أحكام النقض س ١ ق ٣٦ ص ١٠٢)

٤٧٦٤ - اذا كان الموظف المتهم باختلاس طوابع تمغة بان كان يتسلمها من اصحابها ويلصق بدلا منها على الأوراق طوابع أخرى مستعملة ، غير مختص أصلا بتسلم هذه الطوابع ولصقها ، فانه فى تسلمه اياها انما كان ينوب عن اصحابها لاستعمالها فى أمر معين لمنفعتهم ، فهو بهذا وكيل عنهم ، فيعاقب اذا ما اختلسها اضارا بهم .

(٢/٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٤ ص ٤٨٥)

٤٧٦٥ - الشريك الذى يختلس شيئا من مال الشركة المسلم اليه بصفته ليستخدمه فى شئونها يعاقب بخيانة الأمانة ، لأن تسلمه مال الشركة فى هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلا بصفته وكيلًا عن شركائه ، والوكالة من عقود الائتمان .

(١٩/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٨ ص ٤٦٤ ، ٢٠/٥/١٩٤٠ ج ٥ ق ١١١ ص ٢١٤)

٤٧٦٦ - اذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فان المحتال

لا يمتنك بها المبلغ الذى حول به ، بل انه يكون وكيلا يسأل عن تبديده ما يتسلمه بصفته .

(١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧ ص ٢٠)

٤٧٦٧ - اذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها مستحق الوفاء طبقا لشروط الاستخدام فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما يحصله من مالها بصفته وكيلا عنها ، فان لم يفعل رغم مطالبته عد مختلسا لما حصله وحق عليه العقاب طبقا للمادة ٣٩٦ عقوبات .

(١٩٣٧/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٥ ص ٧٩)

٤٧٦٨ - اذا تسلم أحد الورثة باعتباره نائبا عن باقى الورثة سنداً بمبلغ ما محررا باسمه لاستعماله فى أمر معين فرفع بهذا السند دعوى باسمه هو شخصا مدعيا أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة ، بل هو انما تسلم صورة منه كانت بخزانة المتوفى فان هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند الى حيازة كاملة بنية التملك ويكون مختلسا لهذا العقد .

(١٩٣٦/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٩٠ ص ٦١٨)

٤٧٦٩ - اذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس انما أرسله صاحبه الى المتهم بصفته وكيلا لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله الى البنك العام فى مصر ، وكان المتهم وقت هذا الارسال قد خرج من خدمة البنك ، فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله اليه اعتقادا منه أنه لا زال فى خدمة البنك وأنه طلب اليه فعلا أن يستعمل المبلغ فى أمر معين هو ارساله للبنك بمصر ، والمتهم فى ذاك الوقت كان فى هذا الصدد وكيلا للمجنى عليه بلا أجر ، كما كان فى اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلا للبنك . ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة .

(١٩٣٤/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٤ ص ٤٠٥)

٤٧٧٠ - من اتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما ، وتسلم

منه مبلغا من المال لهذا الغرض ، ولم يشتر مواسى ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه ، عد مبددا لأن تسلمه المبلغ من شريكه انما كان بوصفه وكيلا عنه لاستعماله فى الغرض الذى اتفق كلاهما عليه فيده تعتبر يد أمين .

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤ ص ٢٢)

٤٧٧١ - اذا توجه شخص الى آخر فى دكان يشتغل به وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له ، فخرج ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق ورد له ورقة بجنيه واحد على اعتبار أنها هى التى سلمت اليه فليس فى هذه الواقعة معنى الاختلاس الذى أراده القانون فى جريمة السرقة ، لأن المتسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهات فى غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه ، كما أن تسليم الورقة اياه لم يكن تسليما اضطراريا جرت اليه ضرورة المعاملة . ولكن اذا كان المسلم أعطى الورقة للمتسلم ليصرفها له ، وتركه يخرج للبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لابدالها بها ، فظاهر المفهوم من هذا أن المسلم ائتمن المتسلم على الورقة ليجتهد له فى الخارج عن مقابلها نقدا صغيرا ، على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها اليه ، فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانة اذا لم يقم المتهم بأحد الأمرين وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم اليه بصفته وكيلا مجانا بقصد استعماله فى أمر معين لمنفعة المالك .

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١ ص ١٩)

٤٧٧٢ - عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجارى وقد أجازت المادة ٢٣٤ من القانون المدنى اثبات مثله بالبينة فلا يصح القول بعدم امكان اثبات هذا العقد الا بالكتابة عملا بالقواعد المدنية .

(١٩٣١/٦/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٨ ص ٣٤٧)

٤٧٧٣ - اذا تسلم وكيل المؤجر مبلغا بدون ايصال من أحد المستأجرين لحصمه من الايجار المطلوب منه لصاحب العين المؤجرة ، ثم اختلس هذا الوكيل المبلغ لنفسه وكان عقد الايجار يقضى بعدم الدفع الا بمقتضى ايصال ، فان هذا الدفع لا يمكن اعتباره أنه حصل على أساس عقد الايجار لمخالفته اياه ، وانما يعتبر أنه حصل بناء على عقد استثمار بين

الدافع والوكيل ولا يمكن أن يترتب عليه انشغال ذمة الوكيل لحساب المؤجر بصفته وكيلا عنه الا بتسليم الإيصال للدفع ، بل تبقى ذمته مشغولة بهذا المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود الذمة أو الأمانة ، وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة أم عقد وديعة مؤقتة فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ عقوبات .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٧ ص ٣٢٤)

٤٧٧٤ - لا يعتبر الوصى و القيم مختلسا ما شغلت ذمته به من حساب من هم فى ولايته من القصر أو المحجور عليهم الا اذا توافر لديه سوء النية .

(١٩٢٩/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٨ ص ٣٢٤)

٤٧٧٥ - المستأجر أمين على ما تسلمه من الآلات والأشياء الأخرى ، مسئول عن ردها عند انتهاء الإجارة . ووكيله فى ذلك يقوم مقامه . فاذا فقد شيء أثناء مدة الإجارة فلا يمكن معاقبة أيهما باعتباره سارقا لأن أخذه المال كان برضاء مالكة ولا يمكن اعتباره مبددا لأنه ما دامت مدة الإجارة لم تنته وهو مسئول عن رد ما تسلمه لصاحبه فى نهاية الإجارة فلا يمكن القول بتوافر سوء النية عنده . وسوء النية شرط ضرورى فى جريمة التبيد المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

(١٩٢٩/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٦ ص ٢٥٧)

٤٧٧٦ - ان الوصى المعين من المجلس الحسبى يشغل ازاء الشخص الذى يدير أملاكه المركز الذى تنص عنه المادة ٢٩٦ ع بمسألة « وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له الا بصفته وكيلا بالأجرة أو مجانا » . وانتفاع الوصى بأطيان القاصر الموضوعة تحت يده بهذه الصفة بدون سداد أى إيجار أو أى مقابل لهذا الانتفاع يدخل تحت عبارة « وغير ذلك » الواردة فى المادة ٢٩٦ المذكورة اطلاقا وبدون تحديد ، فيمكن أن يتكون منه الركن المادى لحيانة الأمانة المعاقب عليه متى توفرت بقية الأركان الأخرى ، ومهما كان نوع ذلك الانتفاع .

(١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٢ ص ١٩)

٤٧٧٧ - تسرى المادة ٢٩٦ عقوبات التي نصت على عقاب خيانة الأمانة على الوصى المختار اذا بدد أموال الصغير كما تسرى على الوصى الذي يعينه المجلس الحسبى .

(١٩١٨/٥/١١ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٨٨ ص ١٢٥)

٤٧٧٨ - تنطبق المادة ٢٩٦ عقوبات على الوصى الذي يعينه المجلس الحسبى ، كما أنها تنطبق على الوكيل المعين بالاتفاق . فبناء على ذلك اذا بدد وصى انقاصر أموال القاصر يكون مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة .

(١٩١٣/٣/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٧٢ ص ١٢٩)

٤٧٧٩ - متى كان مؤكداً فى الحكم أن المتهم وكيل لبنك فهذا الذكر كاف فى بيان أن المتهم مستخدم عند البنك بحيث يستحق العقاب بمقتضى المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ويتعين رفض طلب النقض المقول فيه بعدم كفاية هذا الذكر .

(١٩٠٣/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣ ص ١٣٩)

الرهن

٤٧٨٠ - ان النصرف فى الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز الا من مالك هذا الشيء ، فليس اذن للدائن المرتهن لمنقول أن يرهنه باسمه ضماناً لدين عليه .

(١٩٣٩/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧١ ص ٥٠٩)

٤٧٨١ - ان الدائن الذى سلم اليه شيء على سبيل الرهن فرهنه باسمه لشخص ثالث يبد مرتكباً لجريمة التبيد المنصوص عنها فى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

(١٩١٨/١١/٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢ ص ٢)

٤٧٨٢ - اذا سلم الدائن المرتهن الأشياء التى فى حيازته الى مدينه لاستعمالها فى أمر معين فاستعمالها هذا الأخير لمنفعته الشخصية اضاراً بدائنه اعتبر فعلة هذا خيانة للأمانة طبقاً لأحكام المادة ٢٩٦ عقوبات .

(١٩١٤/٣/٧ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٦٧ ص ١٣١)

المسألة

٧٨٣ - ان جريمة التبيد لا تتحقق الا بتوافر شروط من بينها ان يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب علي من بدد ماله لان مناط التائيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك الا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكة ، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العمام المقرر فلا يمتد حكمة الى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه اذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون .

(١٦/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥)

٧٨٤ - تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول ايا كان نوعه وقيمه قل أو كثر .

(٢٠/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٧٨٥ - خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد المبالغ المبددة لا اثر له في ثبوت جريمة خيانة الأمانة ولا حجة له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .

(٢٠/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٧٨٦ - جريمة خيانة الأمانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه .

(٣١/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١)

٧٨٧ - يكفي لقيام جريمة التبيد قانونا حصول عبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه .

(٢٩/٣/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٣٣ ص ٧١٧)

٧٨٨ - لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن تكون الكتابات

التي يعاقب على اختلاسها خاصة بعقود دون عقود .

(١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٦ ص ٢٤٣)

٤٧٨٩ - صورة الحكم التنفيذية هي كتابة مشتملة على تمسك بالمعنى المقصود في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات لأنها ترتب في ذمة المحكوم عليه حقا للمحكوم له ، ولذلك يعد تبديدها جنحة معاقبا عليها بالمادة المذكورة وإذا كان المحكوم له يستطيع دائما أن يحصل على صورة تنفيذية ثانية فذلك لا ينفي الضرر الذي يلحقه من جراء التأخير في تنفيذ الحكم .

(١٩١٥/١١/١٣ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٤٧ ص ٧٥)

الركن المادي

٤٧٩٠ - تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوّمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٤٧٩١ - من المقرر أن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الاختلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته ، وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه وأن المناط في وقوع تلك الجريمة هو ثبوت أن الجاني قد اختلس المال الذي سلم له ولم يستعمله في الأمر المعين الذي أراده المجنى عليه بالتسليم .

(١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٧ ص ٣١٧)

٤٧٩٢ - مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة ليس الاختلال بتنفيذ الائتمان في ذاته وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

٤٧٩٣ - يتم الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة متى غير الحائز

حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .

(١٨/٣/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

٤٧٩٤ - ان جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على ان الأمير اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذي أوقعه . فأمين شنونة بنك التسليف الزراعى وخفيّره اذا باعا شيئا من الارز المودع بالشنونة لحساب وزارة الزراعة الى شخص وتسلم منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله وضبط الارز قبل اتمام نقله من الشنونة ، فان جريمة خيانة الأمانة تتحقق بالنسبة اليهما ، وهذه الفعلة تتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المهتمين بالبيع فى مال غير مملوك لهما ولا هما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري حسن النية على الثمن ، فان التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقترون بطرق احتيالية .

(١٩/٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠٦ ص ٦٥٠)

٤٧٩٥ - يكفى لتمام اختلاس الأشياء المودعة أن يطرأ تغيير على نية الحيازة فتتحول الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة مؤقتة لحساب الغير .

(٢٩/٥/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٩ ص ٤٩٦ ، ٢٠/٥/١٩٣٥ ج ٣ ق ٣٧٥ ص ٤٧٦)

٤٧٩٦ - التبديد لا يتحقق الا باستهلاك الأمانة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها ، أما اختلاس الأمانة فانه يتحقق بكل ما دل به الأمين على اعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك ، فهو يقع متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . فالمقصود بالاختلاس فى باب خيانة الأمانة هو غير المقصود بالاختلاس فى باب السرقة . فاذا عرض شخص ما أوتمن عليه للبيع فقد دل بذلك على انه اعتبر الشيء الذى يعرضه ملكا له ، وهو بهذا الاعتبار مختلس للأمانة وتقع عقوبته تحت نص المادة ٢٤٩ عقوبات .

(١٢/١٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٧ ص ٤٠٥)

٤٧٩٧ - سلم شخص آخر ورقة بنكنوت قيمتها خمسون جنيها لاستبدالها بورق أصغر قيمة فبددها ومحكمة النقض قضت أولا : بأن الواقعة خيانة أمانة منطبقة عليها المادة ٢٩٦ عقوبات لأن ورقة البنكنوت تسلمت للمتهم على سبيل الأمانة بقصد استبدالها بورق صغير القيمة فاختلسها . ثانيا : بقبول الاثبات بالبينة في هذه الحالة لأنه ليس من المعقول الزام المجنى عليه بالحصول على إيصال في حالة تسليم المتهم ورقة بنكنوت لاستبدالها بأوراق صغيرة .

(١٩٢١/٣/٢٨ المحاماه س ٢ ص ٣)

اثبات التبديد

٤٧٩٨ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى وأن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها .

(١٩٧٦/١٠/٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٤ ص ٦٨٥ ، ١٩٦٩/٤/٢٩ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ١١٦)

٤٧٩٩ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى عن جريمة التبديد المسندة الى المتهم - أو عدم قبولها - لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أنه لا يلتزم برد منقولات الشقة الا عند انتهاء الاجازة ، لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يستاهل ردا من الحكم طالما أن المتهم لا يدعى وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

٤٨٠٠ - لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تفحص الحساب بنفسها أو أن تناقش الحبير في النتيجة التي لم تأخذ هي بها ، ما دام أنها لم تجد من ظروف الدعوى وملابساتها ما يدعو الى هذا الاجراء .

(١٩٦٠/١١/٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٦ ص ٧٦٤)

٤٨٠١ - للمحكمة - عملا بحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية - أن تثبت واقعة الاختلاس ، وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها

جريمة خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات .

(١٩٦٠/١١/١ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٤ ص ٧٥١)

٤٨٠٢ - إذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للغير لبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه تتحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر ذلك شروعاً غير معاقب عليه .

(١٩٥٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٢٠ ص ١٠٧)

٤٨٠٣ - لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها ، إذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في أن تستدل على حصول التبيد من أي عنصر من عناصر الدعوى .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٢ ص ٣٧٢)

٤٨٠٤ - ان مجرد تسليم الأمين الشيء المؤمن عليه الى غيره لا يكفي لاعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

(١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٧ ص ٧٧٣)

٤٨٠٥ - للموصى أن يتقدم للمحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذي أنتج المبلغ المتهم بتبيده من مال القاصر حسبما قرره المجلس الحسبي متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه ، فان هذا الاتفاق وحده هو الذي يمكن أن يحتج به كل من الطرفين على الآخر . واذن فانه يجب على المحكمة أن تفحص بنفسها تلك الملاحظات غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي ، فاذا هي لم تقبل وانكرت على الوصي حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس فان حكمها يكون قاصراً .

(١٩٤٢/١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤١ ص ٦٠٧)

٤٨٠٦ - متى ثبت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن اشتركوا في اختلاس المال المسام بناء عليه فذلك يكفي لاعتباره ثابتاً في حق جميع ما ساهموا معه في الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء ، اذ بعد وجود العقد موضوع الجريمة لا يكون باقياً الا اثبات مساهمة كل منهم في واقعة

الاختلاس فقط .

(١٩٤٠/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٨ ص ٣٣٤)

٤٨٠٧ - ان مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتفاء جريمة التبيد ولا نية الاختلاس عند الوكيل ، فيجب على المحكمة في هذه الصورة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة التبيد المرفوعة أمامها بالادانة أو بالبراءة لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

(١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٨ ص ٦١٧)

٤٨٠٨ - ان جريمة الاختلاس في حد ذاتها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما في ذلك البيئة والقرائن ، فللمحكمة أن تستند في اثباتها الى ما ظهر لها من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها .

(١٩٣٥/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٥ ص ٤٥٧)

٤٨٠٩ - لما كان القانون لم يضع طريقة مخصوصة لاثبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي كشرط لازم لاستحقاق الفعل للعقوبة ، بل ترك النظر في ذلك لقاضي الموضوع يقدره بحسب ما يراه ، فليس للمتهم الحق في نقض الحكم ارتكانا على عدم حصول التكليف .

(١٨٩٩/٦/١٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ١٤٧)

الرد - التأخير - الامتناع

٤٨١٠ - التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ، اذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجاني عن الرد انما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه .

(١٩٨٢/١١/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٧٨ ص ٨٦٦ ، ١٩٧٧/٣/٢١)

س ٢٨ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ، ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٣٩ ص ١٧٦ ، س ٢٢ ق ١٢٢ ص ٥٠٣ ، ١٩٦٤/٣/٢٣ س ١٥ ق ٤١ ص ٢٠٢)

٤٨١١ - مجرد التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده لا يتحقق به القصد الجنائي. في جريمة خيانة الأمانة ، ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا لصاحب الحق فيه .

(١٤/١١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧١ ص ٧٧٠)

٤٨١٢ - من المقرر ان مجرد الامتناع عن الرد وان صح أنه لا يترتب عليه تحقق وقوع جريمة خيانة الأمانة متى كان سبب الامتناع راجعا الى وجوب تسوية الحساب بين الطرفين الا أن محل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقي مطلوب تصفيته توصلًا لاثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة ، أما اذا كان الحساب بينهما قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ محدد فامتناعه عن رده يعتبر اختلاسا .

(١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤ ص ٦١ ، ٢٨/٣/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٩ ص ١٩٠)

٤٨١٣ - مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حسياب معلق لا تتحقق به جريمة الاختلاس ، ومتى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعا الى وجود حساب بين الطرفين ، فعلى المحكمة أن تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وأن تستجلى حقيقة كل ما يتقدم به المتهم من أدلة وبراهين على عدم انشغال ذمته ، وذلك حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو بالبراءة .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٦ ص ٦٦١)

٤٨١٤ - متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعا الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة ، إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة الاختلاس .

(١٩٥٧/٤/٨ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٠ ص ٣٧٤)

٤٨١٥ - مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لا تتحقق به جريمة

خيانة الأمانة ، ما دام أن سبب الامتناع راجع إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين إذ لا يكفي في جريمة التبديد مجرد التأخير في الوفاء ، بل يجب أن يقرن ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرازا بصاحبه ، مما يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالادانة أو البراءة .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٤ ص ٩٣٣)

٤٨١٦ - لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٤٨١٧ - يبيح حق الحبس المقرر بمقتضى أحكام المادة ٢٤٦ من القانون المدنى للمتهم الامتناع عن رد الشئ حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر اصلحه ، وهو ما من شأنه - ان صبح وحسنت نيته - انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٨ ص ١٠٦٧ ، ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١١٧ ص ٦١٧)

٤٨١٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يرددها اضرازا به ، وبني على ذلك ادانته بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هى معرفة به فى القانون ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٦٢/١١/٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٧٣ ص ٧١١)

٤٨١٩ - لا يكفي لاعتبار المتهم مبددا مجرد امتناعه عن رد المنقولات التى تسلمها لاصلحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بباقيه ومع ما أبداه المتهم من استعداده لرددها عند استلام ما يستحقه من الأجر ،

بل لا بد من ثبوت سوء نيته بما ينتج عنه .

(١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض س ٨ ق ٩٢ ص ٣٥٠)

٤٨٢٠ - اذا كان الحكم بادانة المتهم في جريمة تبديد راديو قد اقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو المسلم اليه لاصلاحه وأنه رفض رده الى صاحبه ، ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدي اليه صاحبه اجر اصلاحه ويعيد اليه الجهاز الذي كان قد تسلمه منه لاستعماله حتى يتم اصلاح جهازه الا بقوله انه لم يقم دليل على أن المجتني عليه قد تسلم منه جهازا آخر لاستعماله ، فان هذا الحكم يكون قاصرا لأن مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنه لا يكفي لاعتباره مبددا اذ لا بد من ثبوت سوء نيته .

(١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٢١ ص ٥٩٧)

٤٨٢١ - ان عناصر جريمة تبديد نقود مسلمة على سبيل الوديعة تتحقق بالامتناع عن ردها عند طلبها .

" (١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض س ١ ق ٧٣ ص ٢٠٨)

٤٨٢٢ - لا يشترط لاعتبار المتهم مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة أن يكون كلف رسميا برد المبلغ الذي اختلسه بل يكفي أن يكون الدائن قد طالبه برده شفاهة .

(١٩١٩/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٧٤)

القصد الجنائي

٤٨٢٣ - لا يكفي في بيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هو معروف به في القانون مجرد الامتناع عن رد المال المختلس بل يجب أن يقترن الامتناع بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه اضرارا بصاحبه .

(١٩٨٦/١/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩ ص ٨٤)

٤٨٢٤ - ادانة المتهم بجريمة التبديد دون اثبات قيام القصد

الجنائي لديه . وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، يعد قصورا .

(١٩٨٢/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٩ ص ٨٢٧)

٤٨٢٥ - ان مجرد اخلال الطاعة بما فرضه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظة على الانقراض التي تركت في حوزتها حين الفصل في النزاع على الملكية لا يفيد بذاته ارتكابها جريمة التبديد ، بل لا بد ان يثبت ان مخالفتها لهذا الأمر قد أملاه عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليها .

(١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥) .

٤٨٢٦ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام فيها أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معروف به في القانون من انصراف نية الجنائي الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بالكلية ، وتوافر القصد الجنائي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

(١٩٧٨/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٥ ص ٣٩٣)

٤٨٢٧ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبديد، يتحقق بانصراف نية الجنائي الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، والبحث في توفره مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

(١٩٧٨/١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢ ص ٦٦)

٤٨٢٨ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه .

(١٩٧٥/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٦ ص ٤٥٤ ، ١٩٦٨/٦/٣)

س ١٩ ق ١٢٦ ص ٦٣٢)

٤٨٢٩ - القصد الجنائي في جريمة التبيد هو انصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، اقتصار الحكم الصادر بالادانة في جريمة التبيد على القول بان المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها دون أن يثبت توافر القصد الجنائي لديه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد .

(١٩٧٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٠ ص ١٢٥٣)

٤٨٣٠ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز في المال المسلم اليه على سبيل الأمانة بنية اضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة الى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣)

٤٨٣١ - لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستقادا من ظروف الواقعة المبينة به - ان الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اضرارا به .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩ ، ١٩٥٦/١١/١٩ س ٧ ق ٣٢٣ ص ١١٦٤ ، ١٩٥٠/٣/١٤ س ١ ق ١٣٦ ص ٤٠٦)

٤٨٣٢ - تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبيد مما يدخل في سيطرة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سلبيا مستمدا من أوراق الدعوى .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢)

٤٨٣٣ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخير في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه ، بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه

• اضراراً بصاحبه .

(١٨/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٣ ص ٩٨٥)

٤٨٣٤ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق الا اذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم اليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف ، وأن هذا التصرف قد حصل منه اضراراً بحقوق المالك لهذا الشيء .

(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٦٦ ص ١٠٠٢ ، ١٨/١٢/١٩٥٠ ق ١٣٩ ص ٣٧٤)

الضرر

٤٨٣٥ - من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة أمانة وقوع الضرر فعلاً للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(٢٩/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ٢٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ ق ١٥٤ ص ٦٩٤ ، ١٦/١١/١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٦٤ ص ١٠٩١)

٤٨٣٦ - ان البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه تحت رقابة محكمة النقض .

(١٦/١١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦٤ ص ١٠٩١ ، ٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٤٨٣٧ - متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز في أكياس السماد التي سلمت الى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشونة ومساعدته في تبديد السماد فلا يعجز في دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر في الجريمة اذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، اذ هذا القول مردود بأنه يكفي لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر اليها أيضا .

(١٥/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٥ ص ٤٣٦)

٤٨٣٨ - لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع فعل الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجبا .

(١٩٤٢/١٠/٢٦ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤٨ ص ٦٩٦ ، ١٩٤٠/٥/١٣ ق ١٠٨ ص ١٩٧)

تاريخ وقوع الجريمة وانقضاء الدعوى الجنائية

٤٨٣٩ - من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قام الدليل على خلافه .

(١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ ، ١٩٧٧/١٠/٩ س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

٤٨٤٠ - إن جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل التبديد ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق والدفع أمام محكمة الموضوع بأن جريمة التبديد قد وقعت في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت يوجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة التي تقتضيها .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧)

٤٨٤١ - لما كان الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان يغلب في هذه الجريمة أن يغير الحائز نية حيازته دون أن تكون هناك من الأعمال المادية أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخا لارتكابه

الجريمة .

(١٩٧٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢)

٤٨٤٢ - ان تحديد التاريخ الذى تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمانت بالأدلة التى أوردتها الى حصول الحادث فى التاريخ الذى ورد فى وصف التهمة .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٤٨٤٣ - ميعاد سقوط خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد البشء أو الامتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك ، الا اذا قام الدليل على خلافه ، اذ يغلب فى جريمة التبديد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١ ، ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ق ١٥٤ ص ٦٩٤)

٤٨٤٤ - ان خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده ، فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها فى هذا الوقت .

(١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٤ ص ٦٧٧)

٤٨٤٥ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة فى اختصاص قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض ما دام أنه يبنى عقيدته فى هذا التعيين على الواقع الفعلى الذى يثبت لديه بالبينة أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها . أما اذا بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثة ليس بينها وبين الواقع فعلا أى اتصال فانه يعرض عمله لمراقبة محكمة النقض .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص ٢٢)

٤٨٤٦ - لقاضى الموضوع مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص تاريخ وقوع جريمة خيانة الأمانة كما يحقق تاريخ حدوث الجرائم الأخرى ، ولا يرتبط فى ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من

المجنى عليه للجاني ، بحيث اذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك ، ومتى أقام الدليل عليه كان بمعزل عن كل رقابة .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص ٢٢)

٤٨٤٧ - اذا كانت الأشياء المودعة لدى المتهم بخيانة الأمانة كثيرة ومتنوعة فقاضي الموضوع ليس مجبرا على أن يبحث في تاريخ التصرف في كل واحد منها على حدة ، بل له اذا ثبت أمامه حصول التصرف في بعض هذه الأشياء في تواريخ معينة أن يستنتج من قرائن الدعوى وظروفها وادلتها أن التصرف في باقي الأشياء الأخرى حصل أيضا عند التصرف في الأشياء التي أوصل التحقيق لمعرفة تاريخ التصرف فيها . واذا اعتقد أن هذا التصرف حصل فعلا من قبل الثلاث سنوات السابقة على أول اجراء متعلق بالتحقيق وقضى بسقوط الدعوى العمومية كان قضاؤه صوابا وبعيدا عن كل رقابة .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥ ص ٢٢)

٤٨٤٨ - جريمة خيانة الأمانة هي من الجرائم الوقتية التي تتم وتنقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده . فالיום التالي لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية . وعلى قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجاني بحيث اذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك . ومتى أقام الدليل عليه فهو بمعزل عن كل رقابة .

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص ٣٧٠)

٤٨٤٩ - ان التبديد لما كان في العادة معروفا للأمين خافيا على صاحب الشأن في الوديعة كان تاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة وهو تاريخ ظهوره والعلم به معتبرا مبدئيا وبصفة مؤقتة تاريخا له الى أن يدعى الجاني أسبقية الحادثة عليه ويثبت دعواه أو يتبين القاضي - من تلقاء نفسه - هذه

الأسبقية أخذا مما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها .

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص ٣٧٠)

٤٨٥٠ - تاريخ الاختلاس هو تاريخ اليوم الذى ظهر فيه اعسار المتهم عن الدفع الا اذا اتضح بطريقة قطعية أن الاختلاس ارتكب فى وقت آخر ، فلا ينقض الحكم المذكور فيه تاريخ الواقعة على هذه الصفة .

(١٤/١١/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣ ص ١٣٩)

السداد

٤٨٥١ - السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسئولية الجنائية .

(١٥/٦/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٠ ص ٦٧٦)

٤٨٥٢ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد لا يؤثر فى قيامها .

(٣٠/١١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٥ ص ٨٤٧ ، ٥/١٠/١٩٧٨ ق ١٢٩ ص ٦٦٩)

٤٨٥٣ - ان المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلا لتقديم مخالصة من الدين موضوع الدعوى ، ما دام قد كان فى استطاعته تقديمها ، هذا فضلا عن أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسئولية الجنائية .

(٣٠/١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٢ ص ١٢٣)

٤٨٥٤ - ان الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يحوها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائى .

(٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦ ، ١٩/١١/١٩٥٦ س ٧ ق ٣٢٣ ص ١١٦٤)

٤٨٥٥ - لا يؤثر فى وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن

بايداع قيمة المنقولات ، لأنه ملزم أصلا بردها بعينها .
(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٤٨٥٦ - حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسئولية الجنائية .

(١٩٦٠/٣/١ أحكام النقض س ١١ ق ٣٧ ص ١٩٧)

٤٨٥٧ - رد مقابل المبلغ المبدد لا يمحو في كل الأحوال جريمة التبديد ، بل يكون العقاب واجبا حتى حصول الرد إذا كان هذا الرد مسبقا بسوء القصد ، إنما يجوز اعتبار الرد ظرفا مخففا للعقوبة . ولكن المبادرة الى رد العجز الوقتي الذي يظهر في الحساب تزيل جريمة التبديد ، اذ هذه المبادرة تعتبر دليلا على انعدام نية التبديد .

(١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧ ص ٣١)

٤٨٥٨ - القضاء مستقر - فيما يتعلق بجريمة الاختلاس - على أنه متى ثبت على المتهم عدم استعماله المبلغ المسلم اليه في الغرض المتفق عليه ولم يرد المبلغ الا بعد الشكوى في حقه وثبت كذلك قيام نية الاختلاس عنده فإن تسديده المبلغ المختلس لا يرفع الجريمة منه ، بل قد يكون سببا للتخفيف .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٨ ص ٣٧٨)

٤٨٥٩ - تتم جريمة التبديد بمجرد طلب الأشياء المودعة من المودع عنده وعجزه عن تقديمها ، وإذا دفع المتهم ثمن هذه الأشياء فلا يعفيه ذلك من العقاب .

(١٩٢٦/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١١١ ص ١٨٠)

٤٨٦٠ - الوكيل المتهم بخيانة الأمانة لا يمكنه أن يدفع عنه التهمة بأن الموكل أعطاه مهلة لرد المبالغ المختلس ، فإن تأجيل رد تلك المبالغ لا يغير سبب الدين ولا يجعل المتهم في مركز مدين عادي .

(١٩٢٠/٤/٣ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١ ص ١)

٤٨٦١ - رد الشيء المختلس قبل صدور الحكم لا يفضى الى براءة الملتهم لأن جنحة الاختلاس تتم بمجرد عجزه عن رده عند طلبه ، وحينئذ يجب رفض طلب النقض المبني على أن الواقعة ليست معاقبا عليها .
(١٩٠٣/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣ ص ١٣٩)

٤٨٦٢ - جريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور شكوى من المجنى عليه الى النيابة العامة أو أحد ماموري الضبط القضائي لرفع الدعوى الجنائية في شأنها ، ومن ثم فلا تثريب على المدعى بالحق المدني اذا هو قام بتجريكها بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجناح وفقا لنص المادة ٢٣٢ اجراءات .
(١٩٦٧/١١/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢)

٤٨٦٣ - الحكم من الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن يغتفر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر ، وذلك حرصا على سعة الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها . وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة ، وحكمة الاعفاء واحدة في كل الأحوال فينتج أن يمتد حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة الى هاتين الجريمتين ، واذن فالتبديد الذي يقع من الابن على مال أبيه اضارا بهذا الأخير لا عقاب عليه .

(١٩٣٢/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٢ ص ٥٩٦)

٤٨٦٤ - ان الاعفاء من العقوبة الذي نصت عليه المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات يسرى أيضا في حالة خيانة الأمانة ، اذ أن خيانة الأمانة إنما هي الا جريمة على المال كالسرقة .
(١٩٦٦/٤/١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٧٤ ص ١٢٢)

الاشتراك في الجريمة

٤٨٦٥ - الاشتراك في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق الا اذا كان للاتفاق والمساعدة المنسوبان الى المتهم به قد وقع قبل تمام الجريمة .
(١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٨٤ ص ٣٦٤)

أسباب الحكم

٤٨٦٦ - لا يلزم في الادانة بجريمة خيانة الأمانة بيان مقدار المال المختلس ، ما دام الحكم قد أثبت بادلة تنتج واقعة التبيد في حق الطاعن ، فذلك حسب له لى يبرأ من قالة القصور ، اذ لا يعيبه عدم تحديد المبلغ محل الجريمة بالضبط .

(١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٢ ص ٩٤١)

٤٨٦٧ - لما كان البين من الاطلاع على الأوراق ومدونات الحكم على ما سلف ذكره أن الطاعنة تقدمت بمستندات تمسكت بدلائلها على نفى مسئوليتها عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع إلتاعنة ، ولو أنه عني ببحتها ومحض الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوباً - فضلاً عن قصوره بالاخلاق بحق الدفاع - بما يبطله ويوجب نقضه .

(١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥)

٤٨٦٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القول بأن الطاعنين تسلموا من المجنى عليه أنبوبة البوتاجاز لتوصيلها الى أحد المصانع فلم يفعلوا ، وينى على ذلك ادانتهم بجريمة التبيد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو انصراف نيتهم الى اضافة المال الذى تسلموا الى ملكيتهما واختلاسه لنفسهما ، فان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبيد .

(١٩٧٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١١ ص ٥٢٦)

٤٨٦٩ متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراوا بمالكة فانه يكون قاصر البيان .

(١٩٥٧/١/٢٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢١ ص ٧٤)

٤٨٧٠ - اذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب اليه تبديدها لم تدخل ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل ان الأمين كان أخاه الذى توفى فقام هو بمقامه وأعطى على نفسه اقراراً

أيقبول سداد ما عساه يكون بذمة أخيه الذي توفي ، ولكن المحكمة أدانتها دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفنده فحكمها يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٨٨ ص ٢٣٤)

٤٨٧١ - اشترطت المادة ٢٩٦ عقوبات لتوفر أركان الاختلاس أن يكون الشيء اختلس قد سلم للمتهم على سبيل الوديعة أو الاجارة أى على وجه من الوجوه التى ذكرتها هذه المادة على سبيل الحصر فاقصر الحكم على توصف التهمة باختلاس مبلغ معين اضرارا بالمجنى عليه دون توفر شروط الجريمة يجعل الواقعة مترددة بين السرقة والاختلاس ومن ثم يجب نقض الحكم لعدم اشتماله على بيان واقعة الاختلاس بيانا كافيا .

(١٩٢٨/٥/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٩ ص ٢٥٨)

من احكام محكمة الموضوع

٤٨٧٢ - عارية الاستعمال ان كان موضوعها اشياء لا تستهلك بالاستعمال فيلزم المستعير ردها بعينها ولا تخول له الحق فى استعمالها الا فى الغرض الذى اتفق عليه المتعاقدان فاستعمالها فى غير ذلك اضرارا بالمالك معاقب عليه خصوصا اذا كان هذا الاستعمال يؤدى الى تبديد الشيء للمعار كالسرقة والبيع .

(استئناف مصر ١٨٩٥/٩/٩ الحقوق س ١٠ ق ٦٢ ص ٣١٩)

٤٨٧٣ - اذا سلم أحد لشخص شيئا مملوكا له كمواشى مثلا بقصد توصيلها الى محل معلوم ولم يوصلها وأنكر الاستلام فيعد مختلسا ويعاقب بمقتضى المادة ٣١٥ عقوبات . وفى هذه الحالة لا يتوقف اثبات التسليم على وجود كتابة به لأنه لم يحصل فى الحقيقة بسبب مجرد وديعة مدنية بل هو عبارة عن تكليف وتوكيل من المسلم الى المسلم اليه بتوصيل هذه المواشى مجانا فيدخل تحت حكم الانتداب والتوكيل بغير عوض واثباته لا يتوقف على الكتابة دون باقى الطرق القانونية بما فيها البينة خصوصا لأن المتهم وصاحب الشيء المختلس من التجار والتعامل فيما بينهما حكمه بالعرف المقبول فيه البينة .

(استئناف مصر ١٨٩٦/١١/٩ القضاء س ٤ ص ٢٢٣)

٤٨٧٤ - لا يقبل ادعاء المختلس بأن ما استؤمن عليه سرق منه اذا لم يتخذ الاحتياطات القانونية لاثبات السرقة حال حصولها .

(استئناف مصر ١٨٩٧/١٢/٤ الحقوق س ١٣ ق ١٧ ص ٣٨)

٤٨٧٥ - يشترط للتبديد المعاقب عليه بالمادة ٣١٥ عقوبات أن تكون الأشياء سلمت للمتهم على وجه الوديعة أو الاجارة أو عارية الاستعمال أو الرهن أو سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا .

- تسليم المحل التجاري الى ادارة شخص لكى يبيع ويشترى فيه ويعود ربحه عليه على شرط أن يردّه فى ميعاد معلوم الى صاحبه كاملاً لا يحسب عن الأوجه المذكورة بل هو حق انتفاع والمستولية فيه مدنية وأدبية لا جنائية .

(استئناف مصر ١٨٩٨/١/١٩ الحقوق س ١٣ ق ٢٩ ص ٧٦)

٤٨٧٦ - من سلم اليه شيء على سبيل الوديعة أو لفرض استعماله لمنفعة ماله أو غيره فأضاف ذلك الشيء الى نفسه وعامله معاملة ملكه يبيعه مختلساً له ، كما لو سلم لشخص شيء ليرهنه على مبلغ لمنفعة ماله ، فأخذ ذلك الشيء وشرع فى بيعه .

(استئناف مصر - جنح وجنايات ١٨٩٩/١١/١ المجموعة الرسمية س ١ ص ١٢٩)

٤٨٧٧ - الحامى يدخل فى زمرة الأشخاص المشبهين بأصحاب الفنادق أو الحانات ٠٠٠ الخ بموجب الفقرة الرابعة من المادة ٢٩٢ عقوبات .
فالحامى الذى يختلس مصوغات أمنه عليها شخص حضر للاستحمام يعاقب بالعقوبات الواردة فى تلك المادة لا بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٣١٥ من القانون المذكور .

(استئناف قنا ١٩٠٣/٢/٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٥١ ص ١٢)

٤٨٧٨ - اذا ناب شخص عن محام فى قبول القضايا والاتفاق فيها مع أربابها واستلام النقود مقابل الثالث فى جميع الأيراد كان ذلك عقلاً وكالة لا عقد شركة ، فبناء على ذلك يكون الاختلاس الواقع من هذا الشخص

مماقبا عليه بمقتضى المادة ٢٩٦ عقوبات .

(جرجا الجزئية ١٩٠٤/٤/١٩ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٠٥
ص ٢٠٥)

٤٨٧٩ - من استودع أمانة فاتهم باختلاسها لا يستطيع التخلص
من المسئولية الجنائية بعرضه قيمتها نقدا متى ثبت وجود نية الاختلاس
عنده من قبل عرض القيمة .

(استئناف طنطا ١٩٠٦/٣/٢٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٥٨
ص ١١٢)

٤٨٨٠ - الشريك الذى يتصرف فى العين المشتركة بغير نية
الاختلاس لا عقوبة عليه جنائية اذا اتضح أنه انما تصرف بنية سليمة وبقصد
محاسبة شريكه على ما يخصه من الثمن ودفعه اليه .

(استئناف اسكندرية ١٩٠٧/٤/١٦ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٦٦
ص ١٤٧)

٤٨٨١ - خيانة الأمانة المماقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات . تتوقف
على سابقة وجود عقد بين الطرفين مثل وديعة أو عارية استعمال أو غير ذلك
مما هو مدون فى المادة المذكورة ، وعلى ذلك لا يقع تحت حكم هذه المادة
قبول عامل غير مكلف بالتحصيل من عمال إحدى شركات السكة الحديد
مبالغ من آخر وكان ذلك الآخر قد أخذها اختلاسا من أحد الركاب .

(استئناف اسكندرية ١٩٠٧/٤/١٧ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٧٦
ص ١٤٨)

٤٨٨٢ - ان تاريخ سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية يبتدىء
من تاريخ الاختلاس أى تاريخ ارتكاب المتهم للجريمة . وتعين يوم الاختلاس
يقتضى البحث فيما اذا كان الشئ المختلس أو المبدد من الأشياء التى تتعين
بالجنس أو من الأشياء العينية . فبالنسبة للنوع الأول فان جريمة الاختلاس
تتم بمجرد عجزه عن رده عند طلبه أى التاريخ الذى يظهر منه اعساره عن
الدفع فلا تبتدىء الدعوى العمومية فى السقوط الا من تاريخ التكليف أى
الطلب الذى يعين وقت الامتناع أو استحالة رد الشئ المختلس . وأما بالنسبة

لنوع الثاني فاذا تحقق بطريقة قطعية ان اختلاس الشيء العيني أو تبديده تم في وقت من الأوقات فمن هذا الوقت تتم الجريمة ويبتدىء تاريخ سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بصرف النظر عن التكليف وغيره . وأما اذا كان الوقت غير محقق فلا يبتدىء الاختلاس الا من بعد ظهور اعسار المتهم عن الدفع عند الطلب .

(كفر الزيات الجزئية ١٩١٢/٨/٢٠ المجموعة الرسمية سن ١٢ ص ٢٠)

٤٨٨٣ - اذا لم يقدم الحارس الشيء المكلف بحراسته الى المحضر يوم البيع بقصد تعطيل التنفيذ اعتبر عمله تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

(اسنا الجزئية ١٩١٥/٤/١٨ المجموعة الرسمية سن ١٦ ق ٥٩ ص ٩٩)

٤٨٨٤ - نصت المادة ٢٦٩ على أنه لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه . وقد اختلف في السبب الذي دعى للاعفاء من العقوبة . فقال بعضهم أن السبب هو ملكية العائلة المشتركة بمعنى أن ما يملكه الزوج أو ما تملكه الزوجة وما يملكه الأصول أو ما يملكه الفروع يعتبر ملكا مشتركا بينهم . وقال بعضهم أن السبب هو ارادة الشارع في أن يسود الوفاق والوئام بين أفراد العائلة وهذا طبعا يتعارض مع المحاكمة الجنائية . وهذا الرأي الأخير هو الراجح ومنه يتضح أن الاختلاس أو التبديد أو النصب الذي يحصل من أحد الأشخاص المعينين في المادة ٢٦٩ المذكورة حكمه حكم السرقة لأن السبب الذي دعا للاعفاء من العقوبة في مواد السرقات متوفر في مواد التبديد أو النصب .

(استئناف أسبيوط ١٩١٦/٢/٢٨ المجموعة الرسمية سن ١٧ ص ١٢٣)

٤٨٨٥ - انه وان جاز اثبات وقائع التبديد بالبينة فانه يجب اتباع أحكام القانون المدني في اثبات العقد الذي وصل بمقتضاه الشيء المبدد الى المتهم .

(استئناف الزقازيق ١٩١٧/٤/١ المجموعة الرسمية سن ١٨ ص ١٤٧)

٤٨٨٦ - انه ولو أن الاعتراف الصادر من المتهم أمام البوليس ليس اعترافا قضائيا إلا أنه مما لا مشاحة فيه أنه يمكن اعتباره مبداً ثبوت بالكتابة يجيز الاثبات بالبينة لتوفر الشروط الثلاثة اللازمة لذلك وهي حصوله بالكتابة ثم صدوره من المتهم بامضائه ثم جعل الواقعة المنسوبة اليه قريبة من الحقيقة . وعليه فالاعتراف الصادر أمام أحد ضباط البوليس من متهم بتبديد أشياء سلمت اليه قيمتها أكثر من ألف قرش يكون ضده ميذاً اثبات بالكتابة إذا أثبت الاعتراف في محضر ووقع عليه المتهم بامضائه .

(استئناف مصر ١٩١٧/٨/١٩ المجموعة الرسمية س ١٨ ص ٢٠٥)

٤٨٨٧ - للمحاكم تقدير الظروف التي تمنع من الحصول على أدلة كتابية لاثبات التعهدات . وقد حكمت المحكمة بأنه لم تجر عادة التجار في مصر على أن يأخذوا من مستخدميه وصولاً بالنقود التي يسلمونها اليهم لمقتضيات تجارتهم ، فإذا اختلس مستخدم من محل تجارى مبلغاً يزيد على الألف قرش كان سلمه اليه التاجر لعمل من أعمال تجارته جاز للتاجر أن يثبت تسليم النقود بالبينة .

(طنطا الابتدائية ١٩١٨/٣/١٤ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١١٤)

ص ١٦٥)

٤٨٨٨ - لا يعتبر مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات من تسلم من آخر ورقة بنكنوت لأصرفها فأخذها لنفسه بدون دفع ما يقابلها من النقود إذ أن التسليم في هذه الحالة قد حصل على سبيل المقايضة وهي ليست من العقود المنصوص عليها في تلك المادة .

(نجع حمادى الجزئية ١٩٢١/٣/١٩ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٨٢)

ص ١٣٠)

٤٨٨٩ - إذا أودع شخص عند آخر صندوقاً بداخله نقود تزيد على ألف قرش وهو معتقد أن فيه مواد مخدرة وذلك أثناء قيام البوليس بالتفتيش لضبط مثل هذه المواد فإن ذلك لا يعيب عقد الوديعة وبالتالي لا يستفيد منه الوديع المتهم بالاختلاس - وظروف هذا الإيداع تمنع المودع من الحصول على كتابة لاثبات العقد ولذلك يجوز اثباته بالبينة .

(استئناف أسيوط ١٩٢٥/١١/١٠ المجموعة الرسمية ٢٧ ق ٢٠)

ص ٣١)

مادة ٣٤٢

يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشيائه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها .

الأحكام

قواعد عامة

٤٨٩ - مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يجب لإنعقاد الحجز تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة الا اذا كان المدين أو الحائز حاضرا. كلف الحراسة ولا يعتد برفضه اياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيطة به مدينا أو حائزا ، فان الدفع المبدي من الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة بإنكار صفته كمدين أو حائز يعدو دفاعا جوهريا يترتب عليه لو صنع أن يتغير وجه الرأي في الدعوى بما كان ينبغي معه على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يقننه ، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون فوق أخلاؤه بحق الدفاع مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف في ابداء دفاعه ذاك عند محكمة الدرجة الأولى ، لأنه وقد أثبتته في مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب عليها ابداء الرأي بشأنه ، وإن لم يعاود المستأنف اثارته بحسبائه مقصودا به نفى الركن المعنوي لجريمة تبديد المحجوزات التي دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع .

(١٩٨١/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤ ص ٢١٩)

٤٨٩١ - من المقرر أن الشارع انما قصد من النصوص التي وضعها للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أم ادارية ، والغرض من العقاب هو وجوب احترام أوامر السلطة

المذكورة .

(١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٣ ص ٧٩٣)

٤٨٩٢ - توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ، ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشويا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التى أوقمته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

(١٩٨٣/٥/٣ . أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢١ ص ٦١٢)

٤٨٩٣ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، إذ لا يبرر ذلك العمل على عرقلة التنفيذ .

(١٩٧٥/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٠ ص ١٣٦)

٤٨٩٤ - لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التى أوقعت أو العمل على عرقلة التنفيذ .

(١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٤٨٩٥ - جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، هى من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات ، فالمصلحة المعتدى عليها ليست ملكية الغير وإنما هى أوامر السلطات التى أمرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وإنما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠ ص ٤٩)

٤٨٩٦ - اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة وإحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذى وقع بأمر السلطة

القضائية - وأوامرها واجبة الاحترام - فيكون الحجز قائما قانونا لا ينهيه تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .

(١٦/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٨٦ ص ٤٤٩)

٤٨٩٧ - كون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة اجراءات التنفيذ على المحجوزات .

(١٠/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٢ ص ٧٥٨)

٤٨٩٨ - لا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها ، وعدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو يفيد عرقلة التنفيذ .

(٢١/٤/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠١ ص ٤٦٧)

٤٨٩٩ - توقيع الحجز يجعل الأشياء المحجوز عليها تحت يد السلطة العامة ويجعل واجب الحارس تقديمها لها عند الاقتضاء بمجرد الطلب وامتناعه عن ذلك فيه تغيير فعلي لصفته ورفع ليد السلطة العامة . وهذا المعنى يتحقق به الاختلاس الا اذا أثبت أن الأشياء موجودة فعلا وشاهدها المحضر فعلا ولكن الحارس امتنع لعله ما عن تسليمها له لبيعها ، ففي هذه الصورة ينتفى الاختلاس .

(١٧/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٧ ص ٣٥١)

٤٩٠٠ - لا يعاقب المالك للأشياء المحجوزة اذا لم يقدمها في اليوم المحدد لبيعها قضائيا ما دام أنه لم يكن حارسا عليها ، لأن الحارس هو المكلف بتقديم الشيء الذي في حراسته للبيع دون المالك .

(٢٨/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٥ ص ٣٩١)

٤٩٠١ - لا يكفي لادانة شخص مالك في تهمة اختلاس بالمادة ٢٨٠ عقوبات الاعتماد على عدم تقديمه الأشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع ،

لأنه ما دام الواقع أن هذا المالك المتهم لم يكن حارسا على الأشياء المحجوزة فلا يمكن أن يكون مطالبا بتقديمها الى المحضر يوم البيع بحيث يعد عدم تقديمها من جانبه اختلاسا لها . اذ الأصل أنها فى حيازة الحارس وعليه هو يقع واجب تقديمها للمحضر يوم البيع ، بل ان هذا المالك لا يمكن أن يؤاخذ بمقتضى المادة المذكورة الا اذا ثبت عليه أنه تصرف فى الشيء المحجوز أو أخفاه بقصد منع التنفيذ عليه ، والسكوت عن بيان هذا الركن الجوهرى فى جريمة الاختلاس يعيب الحكم عيبا فاحشا يستوجب نقضه .

(١٩٣١/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٧ ص ٢٨١)

٤٩٠٣ - الحجز هو رفع يد واضع اليد على الأشياء المحجوزة عليها ومنعه من التصرف فيها ووضعها تحت يد حارس الى أن يجرى فيها حكم القانون بالبيع أو باسقاط الحجز ، وذلك يقتضى حتما تعيين الأشياء المحجوزة واتخاذ الاجراءات القانونية التى تؤدى الى رفع يد حائزها عنها ، ونقل حيازتها الى الحارس المعين واعلام ذوى الشأن بذلك كله مما لا يمكن اتمامه على الوجه المطلوب الا بمشاهدة المنوط به توقيع الحجز لما يحجز ومواجهة من يقتضى القانون اعلانه أو من ينوب عنه فلا يصح فى القانون أن يقع حجز دون مشاهدة ولا يصح الاعلان برسول دون مخاطبة المراد اعلانه أو من يصح قانونا تسليمه الاعلان نيابة عنه . واذن فاذا كانت أوراق الحجز قد أضيفت على خلاف الحقيقة أن الصراف انتقل الى محل الحجز وأعلن من قال باعلانهم فذلك منه تزوير معاقب عليه .

(١٩٤٩/٣/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٩ ص ٧٩٦)

٤٩٠٣ - انه وان كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر فى كل الأحوال - على ما جاء بتعليقات الحقانية - اعتداء على السلطة العامة قضائية كانت أو ادارية والغرض من العقاب عليها هو ايجاب احترام أوامر هذه السلطة ، الا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر فى الوقت ذاته تعديا على حقوق الأفراد ، وأن من الأغراض التى توخاها الشارع فى العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشيء المحجوز على حقوقهم ، وبهذا يتحقق التماثل بين جريمتى السرقة وخيانة الأمانة من جهة وبين جريمة اختلاس المحجوزات من جهة أخرى .

(١٩٤٣/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٨ ص ٣٤٣)

٤٩٠٤ - إذا كان المتهم يعلم أن الأشياء المحجوزة ليست ملكه وأنها سلمت إليه لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته بدعوى أنها مملوكة له ، فإن تصرفه فيها يعد خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يمنع من ذلك أن الحجز كان سوريا بطريق التواطؤ بين الحاجزة وبينه ، وأن الحاجزة قد تخالفت بدينها عليه وتنازلت عن الحجز ، فإن ذلك وإن كان يرفع المسؤولية الجنائية عن جريمة الاعتداء على الحجز على أساس أن التصرف في المحجوز كان بعد انقضاء الحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يؤثر في جريمة خيانة الأمانة لتوافر جميع عناصرها القانونية ، وخطأ الحكم في وصف الواقعة بأنها اعتداء على حجز مع أنها في حقيقتها خيانة أمانة لا تأثير له على سلامته لأن العقوبة المحكوم بها تدخل في العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(١٩٤٣/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٣ ص ٨٧)

٤٩٠٥ - أراد الشارع أن يجعل من النصوص التي أوردها والتي أوجبتها الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذي له بحسب الأصل أن يتصرف في ماله كل تصرف يشاءه - أراد أن يجعل هذه النصوص متفقة منسقة مع المبادئ التي جرى عليها الفقه وهي اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال في حيازة المختلس ، أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير ، وأن يعاقب على مقتضى هذا الأساس كل مالك يختلس ماله المحجوز ، واذن فإن نص المادة ٣٤٢ عقوبات يتناول المالك الذي يختلس ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لأي سبب من الأسباب . أما ما جاء بهذه المادة من قولها « المالك المعين حارسا » ، فإنه لا يقصد به - كما يستفاد من المذكرة الإيضاحية - سوى أن يكون المحجوز موضوعا فعلا تحت يد المتهم بآية طريقة من طرق الائتمان التي تخول حيازته مع مراعاة مقتضى الحجز الموقع عليه . واذن فالمالك الذي يتسلم ماله المحجوز من الحارس على سبيل الأمانة تجب معاقبته كفاعل أصلي بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات .

(١٩٤٢/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٣ ص ١٥ ،

١٥/٤/١٩٤٠ ج ٥ ق ٩٨ ص ١٧٣)

اثبات العلم بالحجز

٤٩٠٦ - يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون

المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعتبر من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد .

(١٩٧٦/٦/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٣٨ ض ٦٢٥)

٤٩٠٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه غير لازم في القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت هذا العلم بأي طريقة كانت . ولما كان الحكم قد انتهى الى علم الطاعن بقيام الحجز مثبتا أنه حصل في مواجهته فانه يكون قد ساق بذلك دليلا سائغا من شأنه أن يؤدي عقلا ومنطقا الى النتيجة التي انتهى اليها وله أصل ثابت في الأوزاق ، ومن ثم فلا محل لما يدعيه الطاعن من عدم العلم بالحجز .

(١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٣ ص ٥٠٧)

٤٩٠٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لتوقيع العقاب في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز ، غير أنه لا يتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل باعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

(١٩٦٧/١٢/١١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦١ ص ١٢٣٧ ، ١٩٣٨/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧٩ ص ٣٥٢)

٤٩٠٩ - استخلاص الحكم علم المتهم بالحجز من مجرد قوله بأن الحارس أبلغه به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم أو أن يستجلى تاريخ وقوع التبديد وهل وقع قبل إبلاغه بالحجز أو بعده ، غير سائغ ولا يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه .

(١٩٦٠/٥/٢٤ أحكام النقض س ١ ق ٩٣ ص ٤٩٣)

٤٩١٠ - لا يشترط ذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بالعقوبة ما دام تاريخ التبديد مذكورا فيه ، وما دام المتهم لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في القضاء

بالادانة أو البراءة .

(١٩٥٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٩ ص ٣٥٧)

٤٩١١ - يشترط في جريمة اختلاس المحجوزات أن يثبت في الحكم بالادانة علم المتهم بالحجز وباليوم المحدد للبيع ، ويجب أن يكون القول بثبوت ذلك عن طريق اليقين لا بناء على مجرد الظن والافتراض . فإذا كان الحكم قد بنى قوله بذلك على اعتبارات نظرية بحثة فإنه يكون قاصرا ، إذ مثل هذه الاعتبارات أنصح إلتمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(١٩٤١/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٢ ص ٥٩٠)

٤٩١٢ - غير لازم في القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت هذا العلم بأية طريقة من الطرق .

(١٩٥٥/٦/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٢ ص ١٠٦٦)

الحجز الباطل

٤٩١٣ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلان من الجهة المختصة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(١٩٨٤/٦/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣١ ص ٥٨١ ، ١/٢٠/١٩٨٧ ط ٥٧٠٧ س ٥٦ ق.)

٤٩١٤ - لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات ، لأن ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ ، إذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ، ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٣)

٤٩١٥ - الحجز قضائيا او اداريا ما دام قد وقع فانه يكون مستحقا للاحتزام ويظل منتجا لآثاره وليس لاحد الاعتداء عليه ولو كان مشوبا بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .
(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦)

٤٩١٦ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ، ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، لأن الشارع انما قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السبلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو ادارية والغرض من العقاب عليها هو وجوب احترام أوامر السلطة المذكورة . . .

(١٩٧١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦١ ض ٦٦٢ ، ١٢/٢٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٧٩٧ ص ١٤٣٨ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ ق ١٢٠ ص ٥٨٢ ، ١٩٦٧/٥/٣٠ س ١٨ ق ١٤٨ ص ٧٤١ ، ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ق ١٢٦ ص ٦٥٧)

٤٩١٧ - البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا أنه لا يتعلق بالنظام العام فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به اذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه أو اذا رد على الاجراءات بما يدل على أنه اعتبرها صحيحة عملا بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات ، فاذا تضمنت المخالصة - المقدمة من المتهم - قبوله استمرار الحجز والحراسة فهذا يعنى نزوله عن التمسك بسقوط الحجز الذي كان قد اكتسب الحق فيه طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، كما أن في اجابة المتهم بالاعسار على اجراءات التنفيذ ما يدل على أنه اعتبرها صحيحة فيكون الحجز قائما ومنتجا لآثاره .

(١٩٥٩/٤/١٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٤ ص ٤٣٠)

٤٩١٨ - الدفع بأن الحجز شكلي وصورى لا يبرر الاعتداء على الحجز ما دام لم يقض من جهة الاختصاص ببطلانه .

(١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٨ ص ٣٠)

٤٩١٩ - ان الحجز التحفظي الذي توقع صحيحا واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته او لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

(١٧/١١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٩ ص ٩٣٧)

٤٩٢٠ - لا يشترط لتوقيع عقوبة اختلاس الأشياء المحجور عليها: قضائيا صحة الحجز بل يعاقب المختلس ولو كان الحجز مشنويا بالبطلان. ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس ، ويكفي أن يثبت أن مرتكب الجريمة قد علم بوقوع الحجز .

(١٩/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٦ ص ٢٧٣)

٤٩٢١ - ان المادة ٤٤٤ مرافعات حين نصت على وجوب اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين قد علق ذلك على شرط أن يكون الحجز حاصلًا في نفس محل المدين أو بحضوره . فإذا كان الثابت بالحكم أن الحجز وقع على زراعة قطن قائمة في الغيط وبغير حضور المدين ، فإن التنبيه المذكور لا يكون لازما ويكون الحجز صحيحا . ومع ذلك فإن البطلان الناشئ عن عدم اشتغال محضر الحجز على مثل هذا التنبيه إنما قرر لمصلحة المدين فلا يصح التمسك به الا له هو وحده .

(٢٤/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٢ ص ٧٠٤)

٤٩٢٢ - يعاقب على جنحة اختلاس الأشياء المحجوزة بقطع النظر عن صحة الحجز ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس .

(٤/١/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٦١ ص ١٠٣)

٤٩٢٣ - ولو أن المادة ٤٤٧ مرافعات تحتم اتصاف الحارس بالصفات المشترطة في شهود الحجز الا أن عدم توفر هذه الشروط في الحارس لا يترتب عليه بطلان الحجز ، كما اذا لم تتوفر في الشهود ، ومن ثم اذا كان الحارس ابنا للمدين المحجوز عليه واختلس الأشياء المحجوزة عوقب بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

(١٢/٤/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ص ١٩٩)

اعتبار الحجز كأن لم يكن

٤٩٢٤ - لما كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وقد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقيعه الا اذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو يحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل بذلك على أنه اذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة - دون وقف مبرر - يعتبر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم بذلك ، فيزول الحجز وتزول الآثار التي تترتب على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقرراً لمصلحة المدين فان عليه أن يتمسك به والا سقط الحق فيه ، ومن ثم فقد افرق الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات التي لا مراء في أنها تمس الاحترام الواجب للحجز ، ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص ، واذا كان يبين من الحكم عندما أخذ بالدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن الذي تمسك به المطعون ضده ولا تمارى الطاعنة في أن له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى ، قد التزام بهذا النظر القانونى السليم فان النعى على الحكم قضاء بالبراءة - المؤسس على ذلك - بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله .

(١٩٨٠/٢/٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٥ ص ١٧٢)

٤٩٢٥ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه من الدفوع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة لأنه يتجه الى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة .

(١٩٧٣/٥/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٦١٤)

٤٩٢٦ - يعتبر الحجز كأن لم يكن بنص القانون (مادة ٣٧٥ مرافعات) دون حاجة الى صدور حكم به اذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف مبرر . ويجب على المدين التمسك باعتبار الحجز كأن لم يكن باعتباره جزاء مقرراً لمصلحته والا سقط الحق فيه . والدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر هو دفع

جوهرى ، يجب أن تعرض له المحكمة والا كان حكمها قاصرا .

(١٩٨٩/١/٢٦ ط ٧٣٠ س ٥٨ ق)

٤٩٢٧ - الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها بالمادة ٣٧٥ مرافعات من تاريخ توقيعه يفترق عن الدفع بوجوه البطلان التى تشوب الحجز لمخالفته الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات والتى لا مشاحة فى أنها تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص . الرد على الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن اعمالا لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات بأن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٧٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٦ ص ١١٠٤)

٤٩٢٨ - من المقرر اعتبار الحجز كان لم يكن طبقا للمادة ١/٣٧٥ مرافعات وان كان بقوة القانون الا أنه جزء مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين فى الدفع به اذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه .

(١٩٧٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦١ ص ١٢٨٣)

٤٩٢٩ - البطلان طبقا للفقرة الاولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا أنه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه فى التمسك به اذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

(١٩٦٤/٥/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٨٢ ص ٤٢١ ، ١٩٦٣/٢/١٢ س ١٤ ق ٢٨ ص ١٣١)

٤٩٣٠ - الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقرر فى القانون لمصلحة المدين دون الحارس .

(١٩٥٩/٥/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢٤ ص ٥٥٨)

٤٩٣١ - ان مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار الحجز كان لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ

توقيعه مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الاداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة .

(١٩٥٧/٥/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٧ ص ٥٣٥)

٤٩٣٣ - اذا دفع المتهم بالتبديد بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن طبقا للمادة ٦٠٥ مرافعات لأن الحاجز لم يعلن بمحضر الحجز والأمر الصادر به الى المحجوز عليه في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه ، وكانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يبرر رفضه مع أنه دفاع هام قد يترتب على تحقيقه - ان صح - تغيير وجه الرأي في الدعوى فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض س ٦ ق ١٤٨ ص ٤٤٨)

العلم بيوم البيع

٤٩٣٣ - يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فان الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا .

(١٩٨٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٨٧ ص ٩٨٢)

٤٩٣٤ - من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك وكان الحكم قد اقتصر في اطراح دفاع الطاعة بعدم علمها بيوم البيع على أن اعلانها به قد سلم لجهة الادارة لغلق مسكنها دون أن يجرى تحقيقا للتثبت من قيام الطاعة باستلام الاخطار الذي ارسله اليها المحضر بطريق البريد فانه يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(١٩٧٥/٢/١٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٢ ص ١٤٨)

٤٩٣٥ - من المقرر أن يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولا يكفي في اثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم الى اعلان المتهم في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، اذ مثل هذه الاعتبارات اذا صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(١٩٧٤/٣/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ٤٧ ص ٢١١ ، ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٤٥ ص ١٢٢٦ ، ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ق ١١٦ ص ٥٨٥)

٤٩٣٦ - المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع ان تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٤ ، ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١ ، ١٩٧١/١/٣١ ق ٣١ ص ١٢٢ ؛ ١٩٨٦/٢/٥ ط ٥٠٥١ س ٥٥ ق)

٤٩٣٧ - يشترط للعقاب في جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ويكون لزاما على المحكمة أن تعرض لهذا الركن الجوهرى فيها وتورد الدليل على توافره ان هي قضت بالإدانة ، فإن هي استظهرت تخلف هذا العلم في حق المتهم ، فانه لا تترتب عليها أن هي قضت بالبراءة ، ما دام الدليم لم يقم لديها على أن المتهم قد تصرف في المحجوزات .

(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٣ ص ٣٣٧)

٤٩٣٨ - الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع وبعدم الالتزام بنقل المحجوزات من الدفع الموضوعية التي تتطلب تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢)

٤٩٣٩ - دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من

الدفع التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع .

(١٩٧١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦١ ص ٦٦٢)

٤٩٤٠ - لئن كان ذكر التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها من البيانات الجوهرية الا أنه متى كان الحكم قد أحال في شأنه الى أوراق الحجز والتبديد التي اشتملت فعلا عليه ، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، فلا يعيب الحكم انه جاء خلوا من بيان هذا التاريخ .

(١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨١٣ ص ٧٦١)

٤٩٤١ - الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يشره انطاعن أمام المحكمة التي اطمأنت لما أوردته من عناصر تسائغة الى عدم وجودها ، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٨ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ ق ٢٠ ص ٥٨٢ ، ١٩٦٩/١/١٣ ق ١٥ ص ٧٥ ، ١٩٦٣/٢/١٢ س ١٤ ق ٢٨ ص ١٣١)

٤٩٤٢ - يعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا ، ولا يكفي في اثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم الى اعذار المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، اذ أن مثل هذه الاعتبارات ان صبح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٦ ص ٥٨٥ ، ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٣ ق ١٢٠ ص ٤٧٦)

٤٩٤٣ - متى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما اذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فان هذا الامتناع وحده لا يؤدي

الى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال .

(١١/٢/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣٩ ص ١٣١)

٤٩٤٤ - اذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له اثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١١/١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٧٤ ص ١٢٧٩)

٤٩٤٥ - الحارس المتهم بالتبديد لا يجديهِ أن يدفع بعدم علمه بيوم البيع الا اذا كان كل المنسوب اليه أنه قصر في تقديم الأشياء المحجوزة الى المحضر يوم البيع . أما اذا ثبت أنه تصرف في الأشياء الموكولة اليه حراستها فهذا الفعل في ذاته مكون لجريمة التبديد حتما ولا يهم بعد ذلك البحث فيما اذا كان هو قد أخطر باليوم المحدد للبيع أو لم يخطر .

(٢٤/١٠/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٠ ص ٦٠٦)

٤٩٤٦ - اذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة اختلاس المحجوز بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ومع ذلك أدانته المحكمة بمقولة ان هذه الجريمة وقعت منه لمجرد عدم تقديمه المحجوز للمحضر في يوم البيع دون أن تثبت عليه كذبه في دفاعه فان ذلك منها يكون قصورا يعيب حكمها .

(٣٠/١٠/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٨٧ ص ٥٢٥)

الحارس

٤٩٤٧ - توقيع الحجز من غير تعيين حارس على المحجوزات لا يوقع مالكا اذا ما تصرف فيها تحت طائلة العقاب .

(٩/٦/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٦ ص ٥٤٤ ،

٢٩/١/١٩٤٠ ق ٥٥ ص ٨٣)

٤٩٤٨ - أول شرط لقيام الحجز أن توضع الأشياء التي حجز عليها تحت يد حارس للمحافظة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها ، ويستوى في الحارس أن يكون المالك للمحجوز عليه أو غير ذلك ، فان هذه

الحراسة هي المظهر الخارجى للحجز ولا يعتبر له وجود بدونها . فاذا كان من أوقع الحجز لم يعين وقت الحجز حارسا على ما حجز عليه ولم يتخذ بعد الحجز الاجراء اللازم لاقامة الحارس ، فان هذه الأشياء طيلة بقائها من غير حارس تعتبر غير محجوزة ، وتصرف مالکها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب .

(١٩٤٠/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٦ ص ٦٧)

تعدد الحجوزات

٤٩٤٩ - من المقرر أن توقيع عدة حجوزات على شيء واحد يوجب تقديمه للمحضر لبيعه تنفيذا لى حجز .

(١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨)

٤٩٥٠ - يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى اللتين نظمتا الاجراءات التى يتعين اتباعها عند تعدد الحجوز القضائية والإدارية أن القانون فرض على الحارس فى الحجز الأول اخطار المحضر أو مندوب الحاجز فى الحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة ، ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز الثانى أن يجرّد تلك الأشياء وأن يثبتها فى محضره ويعين حارس الحجز الأول حارسا عليها وأن يعطى صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدّين والحارس فيه اذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذى أوقعه ليكون هذا بمثابة معارضة فى رفع الحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيع الذى يتعين توحيد اجراءاته وميعاده فى الحجزين والذى يتم طبقا لأحكام القوانين التى تحكم الحجز الأول ، وبأنه فى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولا عنها حتى يقرر اعفاؤه أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارسا عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر فى اخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التى يظل مكلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما ، وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيذا

لأى حجز من الحجز الموقعة عليه ، بل ان واجبه يقتضى تقديم المحجز عليه يوم البيع للامور المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسئوليته وحده .

(١٩٦٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨٦ ص ٩٧٩)

٤٩٥١ - تقضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالاجراءات المعتادة فى الحجز وانما يكون بجرد الاشياء السابق بحجزها ، فهو بهذه المثابة طنب بايقاف الحجز الاول ليشترك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون اعلان محضر الجرد الى الحارس معارضة فى رفع الحجز وتثبيت حجز الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الاول على السواء ، ويمتنع عليه التصرف فى المحجوزات لأى سبب من الاسباب بغير الطريق الذى رسمه القانون .

(١٩٦٣/٣/١٨ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٠ ص ١٩١)

٤٩٥٢ - لا يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة ، بل الواجب فى هذه الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائى بطريق حجز ما للمدين لدى الغير ، واذا كان الحارس قد تصرف فى ثمن الم محصولات فى الوجوه التى بينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يترتب عليه بسبب هذا التصرف أية مسئولية جنائية ، لا سيما اذا كان الحارس قد سدد بهذا الثمن ديناً ممتازاً على الأرض ، وهو مال الحكومة ، لا يمكن أن يسوى به دين الدائن الحاجز .

(١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١ ص ١٣)

٤٩٥٣ - لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن محصول القطن المحجز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاونى ، اذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بالغاء الحجز .

(١٩٧٥/٤/٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٥ ص ٣١٨)

عدم الالتزام بنقل المحجوزات

٤٩٥٤ - الحارس ملزم قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة بمحل
الحجز .

(١٦/٥/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩ ص ٣١٨)

٤٩٥٥ - من المقرر أن الحارس على المحجوزات غير مكلف قانونا
بإنقل الأشياء المحجوزة الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها .
(١٧/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥٥ ص ٢٤٣)

٤٩٥٦ - ان الحارس غير مكلف قانونا أن ينقل المحجوز من محل
الحجز الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه ، مما يلزم عنه أن عدم
قيامه بالنقل لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا
للمركز المادى لجريمة الاختلاس .

(٤/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٧ ص ٦٩٠)

٤٩٥٧ - ان نقل المحجوزات ولو كان بموجب أمر من المحكمة ،
لا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ، ويكون على غائق الحارس
ارشاد المحضر فى يوم البيع الى مكان وجود المحجوزات اذا لم يستطع
حضرها الى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر أن يبحث
عن الشئ المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك .

(١٧/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨)

٤٩٥٨ - متى كان الحكم قد أسس قضائه بإدانة المتهم فى جريمة
التبديد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحجوز الى السئوق فى اليوم المحدد
لبيع بناء على تعهده بذلك ، فانه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد
- ان صح - لا يعدو أن يكون اخلايا باتفاق لا بواجب فرضه القانون ،
فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة .

(٣/٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٣٢ ص ١١٥ ، ٢٨/١/١٩٥٧)

س ٨ ق ٢٠ ص ٧٢)

٤٩٥٩ - ان الحارس غير ملزم قانونا بنقل المحجوز من محل الحجز الى اى مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه ولا يقلل من هذا النظر أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز فان مثل هذا التعهد لا يصح فى القانون اعتبار عدم احترامه مكونا لجريمة ، لانه اخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون .

(١٩٤٣/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٥٤ ص ٢٢١)

٤٩٦٠ - ان دفع المتهم باختلاس أشياء محجوزة بأنه غير مكلف بنقلها الى السوق التى حدد اجراء البيع فيها هو من الدفع الهامة التى يتعين على المحكمة أن تمحصها وترد عليها ، فاذا هى لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٥٤/١٢/٢١٠ أحكام النقض س ٦ ق ١١٢ ص ٣٤٤)

٤٩٦١ - ان عدم ملزومية الحارس بنقل المحجوز الى السوق ليست علة تجنب مضاريف نقل المحجوز فقط ، فان مطالبتة بأن يذهب بالمحجوز الى جهة أخرى غير التى حصل فيها الحجز تقتضى بطبيعة الحال أن يتحمل فى ذلك - فضلا عن المضاريف - عناء ومشقة وغير ذلك مما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها . واذن فالحكم الذى يؤسس ادانة المتهم على عدم نقله المحجوزات الى السوق يكون مخطئا .

(١٩٤٣/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٠ ص ١٤٧ ،

١٩٤٣/٢/١ ق ٩٤ ص ١٣١)

٤٩٦٢ - ان الدفع بأن الحارس ليس ملزما بنقل المحجوزات الى السوق المعين لبيعها فيه من الدفع الموضوعية التى لا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٩٤١/١٢/٢٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٢٩ ص ٦٠١

٤٩٦٣ - انه لما كان الحارس غير مكلف قانونا بنقل المحجوزات المسلمة اليه من مكان الحجز عايبها الى اى مكان آخر يكون قد عين لتباع فيه كان لا يصح فى القانون الاستدلال على الحارس فى جريمة اختلاس المحجوزات بعدم تقديمها الا اذا كانت قد طلبت منه فى مكان وجودها وقت

توقيع الحجز عليها •

(١٠/٣/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢٢ ص ٣٠٩)

٤٩٦٤ - ما دام الحكم قد اقام ادانة المتهم على أساس انه تصرف في القطن المحجوز فلا يجدى هذا المتهم تمسكه بأنه غير مكلف بنقل الأشياء المحجوزة الى السوق ، لأن هذا الدفع محله أن يكون الشيء المحجوز موجودا بولكنه لم يقدم للمحضر في اليوم المحدد لبيعه •

(٢٤/٥/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٩٨ ص ٢٧٣)

٤٩٦٥ - ان من واجب الحارس أن يقدم الشيء المحجوز الى المحضر يوم البيع فاذا كان هذا الشيء قد نقل من مكان الحجز لعلّة من العلل وجب على الحارس أن يرشد المحضر الى مكان وجوده ان لم يستطع احضاره الى المكان الذي كان فيه ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن يتسع لمثل ذلك ولأن مهمة الارشاد تقع على عاتق الحارس • فامتناعه عن تقديم الشيء يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبيد سواء بسواء •

(٣٠/١١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩٧ ص ٣٦٣)

تحقق الجريمة

٤٩٦٦ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الارشاد عنها بنية الغش أي بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز • فجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة التي دين بها الطاعن يتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ ولو كان ذلك في شكل اجراء قضائي لم يتخذ المدين المحجوز عليه الا ليتستر وراء القانون في اقرار جريمته ، اذ استصدر الطاعن الأمر على عريضة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات الى منزله وأعلن الدائن الحاجز بهذا العنوان ، وثبت من الاعلان الذي أجراه المحضر في يوم ٤/١٢/١٩٧٤ بأن العنوان - الذي نقلت اليه المحجوزات - لا وجود له على الطبيعة ، فان تحايل الطاعن باتخاذ هذا

الاجراء لم يكن الغرض منه الا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضياع حق الدائن الحاجز ويكون ما اثاره الطاعن بشأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير سديد .

(١٩٧٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٢ ص ٩٤٧)

٤٩٦٧ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، لأن هذا الامتناع ينطوي على الاضرار بالدائن الحاجز وعلى الاخلال بواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعته ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفات للاجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، فان ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ ، اذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

(١٩٧٩/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٥ ص ١٨٢)

٤٩٦٨ - من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الارشاد عنها بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .

(١٩٧١/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦)

٤٩٦٩ - تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لما ينطوي عليه هذا الفعل من الاضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعته ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه ، اذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة بإلغاء الحجز .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٠ ص ٥٨٢ ، ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦ ، ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١ ، ١٩٦٠/١٠/٢١ س ١١ ق ١٤٣ ص ٧٤٨)

٤٩٧٠ - من المقرر قانوناً أن جريمة تبديد المحبوزات تقع من الحارس متى قصد اخفاء المنقولات المحبوزة عن أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحبوز عليه ومالك المنقولات اذا حكم له بأحققتها .

(١٤/٦/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٣ ص ٨١٢)

٤٩٧١ - الحراسة في الحجز لا تنتهى الا بانتهاء الحجز لاي سبب من الأسباب القانونية كبيع الأشياء المحبوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحبوزة للمسترد أو يحكم قاضى التنفيذ بناء على طلب الحارس . أما جنى المحصول ولو كان بأمر المحكمة فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة ، امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحبوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبدداً .

(٣٠/٥/١٩٨٨ ط ٢٤٩٢ لسنة ٥٦ ق)

٤٩٧٢ - الحراسة في الحجز انما تنتهى بانتهاء الحجز لاي سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحبوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحبوزة للمسترد أو يحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز أو المدين لأسباب توجب ذلك طبقاً للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . أما نقل المحبوزات من مكان حجزها لاي سبب من الأسباب ولو كان بموجب أمر من المحكمة - فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر فى يوم البيع الى مكان وجود المحبوزات اذا لم يستطع احضارها الى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحبوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ، فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحبوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبدداً .

(٤/٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٥ ص ١٢٢)

٤٩٧٣ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من ايداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه .

(٤/٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٤ ص ١١٨)

٤٩٧٤ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا باندائن الحاجز ، فاذا أثبت الحكم أن الصراف قد انتقل الى مكان الحجز وبحث عن المحجوزات فلم يجدها وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنها ، فإن هذا يكفي لاعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عاياه يأخذ حكم التبيد سواء بسواء .

(ز ١٩٦٠/١/٢٥ أحكام النقض س ١١ ق ٢٠ ص ١٠٦ ، ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٧ ص ٨٧٩)

٤٩٧٥ - ان جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس الأشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فاذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات مع اعترافه بتصرفه فيها فانه يكون قد أخطأ في القانون .

(١٩٥٨/٣/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ٩٢ ص ٣٣٧)

٤٩٧٦ - تتم جريمة تبديد المحجوزات متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها اضرار بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

(١٩٥٦/١٢/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٦ ص ١٣٤٢)

٤٩٧٧ - يعتبر الحارس مختلسا للأشياء المحجوز عليها متى تأخر عن تقديمها للمحضر يوم البيع .

(١٩٢٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦٤ ص ٣٠٨)

٤٩٧٨ - ان جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم قانونا بعدم تقديم تلك الأشياء في اليوم المحدد للبيع بقصد منع التنفيذ القضائي ، فاذا وجد الدائن تلك الأشياء نفسها فيما بعد يوم البيع في دار المدين ووقع حجزا جديدا عليها فلا تأثير لذلك في الجريمة التي تمت أركانها ، لأنه ليس من الضروري لتكوينها أن يكون المتهم قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا ، كما أنه لا شك في حصول ضرر للدائن بتأخير وصوله الى حقه كاملا

مما اضطره الى اعادة الحجز .

(١٩٣٢/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤١ ص ٤٩١)

٤٩٧٩ - ان جريمة اختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق في سبيله ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي ، متى كان هذا الحجز قد وقع صوريا لمنع بيع المحجوزات تنفيذا لمقتضى الحجز .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٩ ص ٥٧٤)

٤٩٨٠ - اذا تحايل صاحب الأشياء المحجوزة باتفاقه مع آخرين على اخفائها عن الحاجز برفع دعوى صورية عنها امام المحكمة المختلطة ، وبيعت تلك الأشياء في غيبة الحاجز تنفيذا للحكم الصادر في هذه الدعوى الصورية ، وثبت أن هذا البيع وان حصل علنا في الظاهر وعلى يد محضر الا انه كان في الواقع بيعا صوريا حصل في غيبة الحاجز ولم يكن الغرض منه الا ضياع حقه بتبديد الأشياء المحجوزة لمصلحته ، فذلك تتوافر به أركان جريمة الاختلاس .

(١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٠ ص ٤٨)

٤٩٨١ - الحارس ملزم بأن يقدم الأشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع ، أما أن يهربها بقصد عرقلة الاجراءات وتعطيل البيع ثم يظهرها من بعد فان هذا لا يخليه من المسؤولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهريب الأشياء يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢ ص ٢)

٤٩٨٢ - ان اختلاس الأشياء المحجوزة الذي نصت عليه المادة ٢٨٠ عقوبات جريمة خاصة تتم متى أخفى المتهم الأشياء المحجوزة بقصد منع التنفيذ القضائي أو وضع العوائق في سبيله سواء توفرت عند المتهم نية السرقة أم لم تتوفر .

(١٩١٥/٤/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١٤ ص ٢١)

اثبات التبديد

٤٩٨٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدغوى . .

(١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٣ ص ٧٩٣)

٤٩٨٤ - لا يشترط في اثبات جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها أن يحرر مندوب الحجز محضرا يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة بنبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها .

(١٩٧٥/٤/٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٥ ص ٣١٨ ، ١١/١٩ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٤٩٨٥ - لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يحرر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها .

(١٩٦٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٧٠ ص ٣٢٩ ، ١٩٥٩/٦/٨ س ١٠ ق ٣٨ ص ٦٢٣ ، ١٩٤٢/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨ ص ٢٠ ، ١٩٤٢/١١/٩ ق ١٢ ص ١٤)

٤٩٨٦ - تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد للبيع أمر يخضع لقاضي الموضوع دون معقب عليه الا اذا كانت الأسباب التي يبدئها لرفض العذر يستحيل التسليم بها في العقل والمنطق .

(١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٤١٦ ص ١٤٠٧)

٤٩٨٧ - ان تقديم المحجوزات لمندوب البيع في اليوم المحدد لبيعها فيه تنفيذا لمقتضى الحجز من واجب الحارس لا المدين ، فمجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلا على اختلاسها الا بالنسبة الى الحارس وحده . وعدم وجود المحجوزات في منزل المدين لا يصح الاستدلال به عليه في اشتراكه في الاختلاس ولا على وقوع الاختلاس ذاته متى كان المحضر قد نصب عليها

محاربا تسلمها لحفظها وتقديمها يوم البيع ، مما مفاده أن وجودها أثناء يكون
بمحمده لا عند المدين .

(١٩٤٥/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٣ ص ١٨)

القصد الجنائي

٩٤٨٨ - يتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة التبيد متى نقل
الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية أخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين ،
(١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨ ، ١٦/٤/١٩٣٤
مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٠٠ ص ٣٠٨)

٩٤٨٩ - لا يشترط في القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء
المحجوزة وتوافر القصد الجنائي فيها أن يبددها الحارص أو يتصرف فيها بل
يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ
بضرارا بالدائنين الحاجز .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٢٦)

٩٤٩٠ - المحكمة غير ملزمة بالتحديث استقلا عن القصد الجنائي
في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها ما دام قيما أوردته من وقائع ما يكفي
لإستظهاره كما هو معروف به في القانون .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧)

٩٤٩١ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير
قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو في خصوص الدعوى - خطأ في فهم
قواعد التنفيذ المدنية يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم ، فإذا كان الحكم قد
التمت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه
لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الغاء أمر الأداء
الذي وقع الحجز نفاذا له ، وهو دفاع جوهري ، فإنه يكون مشروبا بالقصور
بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٠/٣/١٥ أحكام النقض س ١١ ق ٣٣ ص ٢٧٠)

٤٩٩٢ - ما دفع به المتهم من عدم ميبثوليته عن تبديد المحجوزات استنادا الى أن الدائرة قد استولت عايبها بغير علم منه أو رضى هو دسبح - لو صح - لا يمنع به القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ .
(١٩٦٠/٣/٧ أحكام النقض س ١١ ق ٤٢ ص ٢١٠)

٤٩٩٣ - متى كان الحكم قد أورد فى أسبابه أن المتهم لم يقدم البقطن المحجوز عليه فى يوم البيع مع علمه بالحجز ، فإن فى ذلك ما يكفى لإثبات توافر نية التبييد دون حاجة بعد ذلك الى التحدث إستقلا عند هذه النية .

(١٩٥٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ٥٥ ص ١٩٢)

٤٩٩٤ - يتطلب القصد الجنائى فى جريمة تبديد المحجوزات فوق توفيق العلم ، باليوم المجدد للبيع قيام نية خاصة هى نية عرقلة التنفيذ .
(١٩٥٧/٢٢/٣ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٧ ص ١٠١)

٤٩٩٥ - متى كان الشئ المحجوز قد سلم الى الحارس فانه يتعين بهذا الحجز وبهذا التسليم ولو كان من المثليات أو كانت له نظائر لدى الحارس ، فلا يحق للحارس أن يدعى بعد ذلك جهالته وعدم تمييزه * واذن فإدعاء المتهم بأن مجزى الحجز جاء بخاليا من البيانات الدالة على المحجوز وأنه عنده نظائر لهذا الشئ فلم يعرفه من غيره ، ذلك لا يعتد به .

(١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٦٢ ص ١٨١)

٤٩٩٦ - يكفى فى بيان سوء نية مختلس الشئ المحجوز أن يذكر الحكم أن منسوب الحجز قد ذهب إليه وطلب منه الشئ المحجوز فقرر له أنه غير موجود . . .

(١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٦٢ ص ١٨١)

٤٩٩٧ - مجرد عدم تقديم الأشياء المحجوزة لا يترتب عليه اعتبار المتهم مبددا الا اذا ثبت سوء نيته وأنه أخفى الأشياء أو تصرف فيها بقصد عدم تمكين المحضر من بيعها : فاذا أثبتت المحكمة أن الأشياء المحجوزة موجودة ولكن لم تقدم للبيع وادعى المتهم أنها محفوظة فى محل مأمون وأنه

لم يقدمها للبيع لتغيبه في محل عمله ، ثم حكمت المحكمة منع ذلك بإدانة المتهم بغير أن تبحث فيما إذا كان عدم تقديمه إياها للمحضر يوم البيع هو بسوء قصد من المتهم كى لا تباع أم هو ناشئ - كما يقول - من أنه كان موضعها في محل مأمون كيلا تضيع أثنا غيابه فان الحكم يكون باطلا لعدم بيان سوء القصد ويجب نقضه .

(١٩٢٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٧ ص ٢٥٢)

٤٩٩٨ - مسألة توفر حسن النية لدى المتهم بالتبديد هي مسألة موضوعية متروكة تقديرها لقاضى الموضوع ما لم يكن هناك تضارب صريح بين الوقائع الثابتة بالحكم والنتائج التى استخلصتها المحكمة منها .

(١٩٢٩/٥/١٦٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٩ ص ٣٠٦)

٤٩٩٩ - اذا أودع المدين المبلغ المحجوز من أجله بخزانة المحكمة بعد أن نقص منه ما اعتبره حقا ثابتا له بمقتضى حكم نهائي صادر لمصلحته على الحاجز أو اذا أودع المبلغ المحجوز من أجله معلقا صرفه على شرط يعتقد أن له الحق فى اشتراطه فلا يقبل قانونا استخلاص توفر نية التبديد لديه - اذا هو تصرف فى الشيء المحجوز - لا من نقص المبلغ الذى أودعه ولا من مجرد تعليقه صرف المودع على شرط ، بل فى هاتين الصورتين تكون نية التبديد منعدمة ولا عقاب .

(١٩٢٩/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٣٢ ص ٣٨٠)

٥٠٠ - ان مجرد عدم تقديم الشيء المحجوز يوم البيع لا يدل على توفر نية التبديد لدى المدين متى كان هو قد أعد المبلغ الواقع من أجله المحجز وسدده من قبل للدائن الذى أودعه على ذمته بخزينة المحكمة .

(١٩٢٩/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٣٢ ص ٣٨٠)

٥٠١ - يشترط للعقاب على اختلاس الأشياء المحجوزة اقتران الفعل بنية الاختلاس ، ولا يمكن أن تستفاد هذه النية من مجرد عدم حضور الحارس فى اليوم المحدد للبيع لتقديم الأشياء المحجوزة ما دام أنه لم يعلن بهذا اليوم ، ولا يصح الاستناد فى اثبات علم الحارس بهذا اليوم الى رفقه

دعوى استرداد عن الأشياء المحجوزة .

(١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٢ ص ٤٧)

٥٠٠٣ - قول الحارس للمحضر أن الشيء المحجوز لا يمكن بيعه وأنه لا يسلم في بيع الشيء المحجوز مهما كان ، هذا القول يفيد توفر القصد الجنائي في جريمة التبيد لأن فيه معنى الامتناع عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الارشاد عنه .

(١٩٣١/١١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩٧ ص ٣٦٣)

٥٠٠٣ - أن وجود المحجوز باقيا دون أن يحصل التصرف فيه لا ينفي نية الاختلاس إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم أخفاه ولم يقدمه فور اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وأن المحضر بحث عنه في محل الحجز فلم يجده ، فإن ذلك مما يتوافق به فعل الاختلاس .

(١٩٤٣/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢١٤ ص ٢٨٦)

٥٠٠٤ - إذا اختلس المالك أشياء المحجوز عليها ثم دفع الدين بعد الاختلاس فهذا الدفع لا يعتبر كافيا لنفي القصد الجنائي عنه .

(١٩١٢/١٢/١٤ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٣١ ص ٦٠)

٥٠٠٥ - إذا أهملت محكمة الموضوع اثبات القصد الجنائي الذي هو أحد الأركان المكونة لجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها وكانت الوقائع الثابتة بالحكم لا تمكن محكمة النقض والابرار من استنتاج وجوبه نقض الحكم خطأ في تطبيق القانون .

(١٩١١/٤/١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٨٩ ص ١٧١)

٥٠٠٦ - إذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها للمحضر وقت طلبها منه لبيعها فلا يعتبر هذا الفعل جريمة معاقبا عليها الا اذا اقترن بنية تبديد هذه الأشياء .

(١٩١١/٤/١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٨٩ ص ١٧١)

٥٠٠٧ - ما يشتره الطاعن بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديه استنادا

الى حقه في الامتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له مما أنفق على الماشية ، مردود بأنه وان كان من المقرر أن حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى تبيع للطاعن الامتناع عن الرد - الماشية موضوع الجريمة - حتى يستوفى ما هو مستحق له مما أنفق عليه ، وهو ما من شأنه - ان صبح وحسنت نيته - انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، الا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .

(١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٣ ص ٧٩٣)

الضرر

٥٠٠٨ - من المقرر أنه وان كان تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة تبديد المحجوزات ، ما دام أنه مستفاد ضمناً من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، الا أنه اذا كانت وقائع الدعوى كفا أثبتتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر ، فانه يتعين على المحكمة أن تشير اليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره .

(١٩٦٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٧ ص ١٦٦)

٥٠٠٩ - لا يجوز لمتهم حكم عليه في تهمة تبديد أشياء محجوزة أن يطعن في الحكم بزعم عدم حصول ضرر للجاني عليه لوجود الأشياء المحجوزة ، اذ الضرر قد يحصل من مجرد اخفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها يوم البيع ، بل ان عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل الججز ثم التأخير الذى لا مبرر له والذى يترتب على عدم بيع الشئ المحجوز عليه وتحقيق قيمته نقداً ، كل هذا كاف بذاته لتكوين الضرر ، ولا حاجة للنص صراحة في الحكم على توافر الضرر في مسائل التبديد ما دامت وقائع الدعوى تدل عليه ضمناً .

(١٩٢٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٩ ص ٣٠٦)

السداد اللاحق والسابق

٥٠١٠ - السداد اللاحق لوقوع جريمة تبديد المحجوزات لا يؤثر

في قيامها .

(٢٩٨٧/١/٢٠ ط ٥٧٠٧ سن ٥٦ ق)

٥٠١١ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها . ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(١٩٨٠/١/٢٨ أحكام التقض من ٣١ ق ٢٧ ص ١٣٩ ، ٢٩/٣/١٩٧٩ س ٣٠ ق ٨٤ ص ٤٠٥ ، ١٩٧٨/١١/٢٠ ق ٢٩ ص ١٦٤ ، ٧٩٨ ، ١٩٧٨/١٠/٩ ق ١٣٣ ص ٦٨١ ، ١٩٧٧/٣/١٣ س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٣ ، ١٩٧٣/١٢/٢٠ س ٢٤ ق ٢٦١ ص ١٢٨٣ ، ١٩٧١/٥/١٦ س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦ ، ١٩٦٤/٥/١٩ س ١٥ ق ٨٢ ص ٤٢٢) .

٥٠١٢ - إظهار المتهم استعداده أمام النيابة لرد المبلغ المختلس لا يمنع من أن تكون جريمة الاختلاس قد تمت ، بل الدفع نفسه لا يمنع من تمامها قبل حصوله ، وتمامها يكون بالامتناع عن الرد أو العجز عنه عند الطلب ولو لم يحصل أى تحقيق ، وطريقة الطلب وكيفية الامتناع أو العجز كلاهما من الأمور التي يقدرها قاضي الموضوع ، ومتى قال كلمته فيها واستوفت الجريمة باقى شروطها فلا رقابة لأحد عليه .

(١٩٢٩/٥/٩ . مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٧ ص ٣٠٥)

٥٠١٣ - إن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله ما دام لم يكن إلا بعد وقوع فعل الاختلاس ليس من شأنه أن ينفي توافر نية الاختلاس لدى المتهم .

(١٩٤٢/١١/١٦ . مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨ ص ٢٠)

٥٠١٤ - أن تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها نظير هذا الدين ، ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفي نية التبذير التي وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين ، ولا يخلى المتهم من المسؤولية الجنائية التي توجب عليه أن يقدم الشيء المحجوز عليه أو كامل الدين في اليوم المحدد للبيع .

(١٩٣٣/٤/٢٤ . مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٠٨ ص ١٧٢)

٥٠١٥ - استبعاد المتهم بالتبديد لسداد الدين المحجوز من أجله على الأشياء المتهم هو بتبديدها لا يعفيه قانونا من المسؤولية الجنائية ما دامت الجريمة قد تمت من قبل .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٩ ص ٥٧)

٥٠١٦ - ينتهى الحجز بإبراء ذمة المحجوز عليه من الالتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ به من أجله قبل ثبوت التبديد ، ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن آثار أمام محكمة أولى وثانى درجة أنه سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيمة المحجوزات ، غير أن أيا من الحكيم الابتدائي أو المطعون فيه لم يعرض لذلك الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه اذ التفت عن الدفاع المشار اليه دون أن يعنى بالرد عليه ، مع أنه لو ثبتت صحته لتغير وجه الفصل فى الدعوى - يكون مشويا بالتصور الذى يعيبه بما يطلبه .

(١٩٦٧/٣/١٣ - أحكام النقض سن ١٨ ق ٧٢ ص ٣٩٠ ، ١٩٦٩/١١/٩٠
١٩٦٢ س ١٣ ق ١٨٣ ص ٧٤٨)

٥٠١٧ - لا تقوم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها اذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت اقالة المتهم من الغرامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به ابراء ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المنفذ بها عليه قبل ثبوت التبديد ، فإن المال المحجوز عليه يصبح خاليا لمالكه يتصرف فيه كيف شاء ، ويكون بالحكم حين دان المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون ، وذلك لايتفاء المسؤولية الجنائية .

(١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض سن ١١ ق ٤٩ ص ٢٣٣)

٥٠١٨ - إن المادة الثانية من دكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ تجيز للمدين أن يتصرف فى الحاصلات الزراعية المحجوزة ليمسدد الاموال الاميرية المتوقعة من اجاها الحجز متى كان البيع والسداد كلاهما حاصلين فى ظروف الاربعين يوما التالية لتاريخ الحجز .

(١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٤ ص ٣٧٦)

١٩٠٥ - ان القانون لا يبيع للمدين المحجوز عليه اداريا نظير الاموال الأميرية التصرف في المحجوزات لسداد هذه الاموال الا اذا كانت المحجوزات من الحاصلات الزراعية .

(١٩٣٨/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٣ ص ٣٦٤)

رفع الدعوى الجنائية

٥٠٢٠ - رفع الدعوى العمومية على الجارس عن تهمة تبديد الأشياء المحجوز عليها - التي كانت تحت حراسته - لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر

(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٤ ص ٨٦٢)

٥٠٢١ - لا يصح اعتبار مجرد تحديد يوم لبئع الأشياء المحجوزة تاريخا للحادثة ومبدأ لسريان مدة سقوطها ، فانه ليس بمفهوم عقلا أن مجرد حلول هذا اليوم في الدورة الزمنية يستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها وعجز فعلى منه عن تقديمها ، بل ان هذا المعنى الذي تقوم به الجريمة هو معنى زائد على مجرد الحلول الزمني ومنقطع عنه تمام الانقطاع ، فلا بد لتحقيقه في الواقع وامكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص ٣٧٠)

٥٠٢٢ - الأصل أن حارس الحجز - ككل أمين - مكلف بحفظ الشيء الى وقت طلبه . والدفع بسقوط الدعوى العمومية في حالة الاختلاس أو التبديد يأتي من جانب . فعليه هو اذن أن يبين متى حصل الاختلاس أو التبديد وللنيابة مناقشته فيما يقرره ، وعلى القاضى أن يحقق وجه الدفع ويقضى فيه . فاذا قامت أدلة الواقع على أن الحادثة حصلت قبل الثلاث سنوات السابقة على تاريخ أول اجراء متعلق بالتحقيق لزمه القضاء بالسقوط ، وإذا استوت عنده الدلائل في الحالتين رجح مصلحة المتهم وقضى بسقوط الدعوى .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥ ص ٣٧٠)

٥٠٢٣ - ان اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى

بمجرد وقوع فعل الاختلاس ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ولو كان الحاجز لم يعلم بوقوع الاختلاس ، إذ علم المجنى عليه ليس شرطاً في تحقق الجرائم ووقوعها .

(١٩٤٤/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٢٢ ص ٤٤٢)

٥٠٣٤ - أنه لما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ في كل جريمة من وقت وقوعها ، ولما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تختلف في ذلك عن غيرها إلا من جهة ما توضع عليه من أنها إذا كانت متعلقة بمثلثات فإن فعل الاختلاس إنما يقع بعجز المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها ، ولما كان اختلاس المحجوزات ، حتى ما هو منه معتبر من حكم خيانة الأمانة ، لا يصح فيه ما قالوا به في جريمة خيانة الأمانة من التفريق بين المثلثات والقيميات من الأموال ، لأن توقيع الحجز على مال - مهما كان نوعه مثلياً أو قيمياً - يترتب ، ويجب أن يترتب عليه ، أن يبقى المال المنحكي عنه في محضر الحجز بعينه على ذمة السلطة التي أمرت بالحجز ، إذ الحجز في لغة القانون معناه وجوب إبقاء الشيء المحجوز كما هو وبالحالة التي هو عليها وحظر تغييره ولو بمثله لتنافي ذلك مع الغرض الذي شرع الحجز من أجله - لما كان ذلك فإن التصرف في المحجوز يجب دائماً اعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المحجوز ، ولا دخل في هذا المقام للمطالبة التي تكون محل اعتبار في صدد جريمة خيانة الأمانة .

(١٩٤٣/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١١٧ ص ١٦٧ ،

١٩٤٣/٢/٨ ق ١٠٤ ص ١٤٩) .

العقاب

٥٠٣٥ - أنه وإن كانت المادة ٣٤٢ عقوبات لم تنص على أن الاختلاس الواقع من المالك المعين حارساً على أشياءه المحجوز عليها يعتبر في حكم خيانة الأمانة ، بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة ، إلا أن هذا لا ينفي أن هذا الاختلاس جريمة مماثلة لخيانة الأمانة وذلك لأن ما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة ، وبأنفس العقوبات المقررة لها بعد أن نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعيًا في ذلك طبيعة كل من

هاتين الجريمتين والعناصر التي يتميز بها كل منهما - ما جرى عليه القانون من ذلك - يفيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس بحكم الجريمة التي نسبه اليها لاتفاق العناصر المكونة لها مع عناصرها ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تشدد عقوبة المختليس في حالة العود اذا كانت الأشياء المحجوزة في حيازة الغير ولا تشدد اذا كانت في حيازته هو ، لأن الفعل وإن اختلف وضعه القانوني واحد في الحالتين .

(٢٩ / ١١ / ١٩٤٣ - مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٨ ص ٣٤٣)

٢٦٠ - ٥ - أن المادة ٤٦٠ مرافعات المعدلة بذكرينو ١٨٩٥/٥/٩ قضت بمجازاة من اختلس أشياء محجوزة كالسيارة . ولكن لما كان قانون العقوبات لم ينص على ذلك في باب السرقة فقد وجب الرجوع في معاقبة المختلس الى أحكام المباداة ٣٠٠ من القانون المذكور الموضوعة لمعاقبة البطارئين والنشالين ومن أشبههم من مرتكبي السرقات غير المبينة في باب السرقة . ولذلك كانت معاقبة مختلس الأشياء المحجوزة بناء على المادة ٢٩٥ في غير محلها .

(١٦ / ٥ / ١٨٩٦ الحقوق سن ١١ ق ٧٦ ص ٢٨٨)

الاشتراك

٢٧٠ - ٥ - أن مؤدى نص المادة ١١٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يشترط لانعقاد الحجز وتعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة الا اذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف بالحراسة فلا يعتد برفضه اياها .

(٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٤ ص ٤٢٤)

٢٨٠ - ٥ - عدم اخبار الطاعنة الاولى - وهي زوجة الطاعن الثاني - المحضر الذي باشر اجراءات المزاو الذي رسا عليها بأن ثمة حجزين آخرين أوقفهما المدعى المدني على الأشياء نفسها التي تناولها البيع لا يؤدي في ذاته الى أنها اتفقت مع الطاعن الثاني على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه في التواطؤ على تبنيخها لاغاقه التنفيذ في شكل اجراءات صورية .

(٣٠ / ١٢ / ١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٥ ص ١١٣٤)

٥٠٢٩ - ان دفع المتهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسئوليته عن فعله ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه .

(١٩٥٦/٣/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٨٥ ص ٢٨١)

٥٠٣٠ - ان منازعة الطاعن في اصل الدين المحجوز من أجله لا تأثير لها في مسئوليته المترتبة على توقيع الحجز الدين دين بالاشتراك مع الحارس في عرقلة تنفيذه .

(١٩٥٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢٠ ص ٨٨١)

٥٠٣١ - اذا اقيمت الدعوى على متهم بإشتراكه مع آخر في جريمة اختلاس أشياء محتجزة فبرات المحكمة الفاعل وهو الحارس وأدانت الشريك قائلة في إدانته ان التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر والنهي فيها والهيمنة عليها والحارس تابعه والحجز وقع بمنزله ، فهذا قصور في ما صندر من هذا المتهم من الأعمال المكونة للاشتراك والهيمنة في القانون على سبيل الحصر ، وبذا يكون الحكم معيبا وإجبا نقضه .

(١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٩ ص ٤٢٢ ، ١٩٥٠/١١/٢٧)

ق ٩١ ص ٢٣٨)

٥٠٣٢ - اذا استنتجت المحكمة من سكوت المالك المعين حارسا على الأشياء المحتجزة ومن عدم معارضته لأخيه في التصرف في تلك الأشياء ان هناك اتفاقا بين الأخوين على تبديدها ، فهذا الاستنتاج ، فضلا عن كونه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، فانه لا غبار عليه ، لأن الاتفاق لا يستلزم حتما عملا ايجابيا من جانب الشريك ، بل يكفي لتحقيقه أن يلتزم الحارس موقفا سلبيا كما هو الحاصل في مثل هذه الصورة .

(١٩٣٤/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٩ ص ٤٠٣)

اسباب الحكم

٥٠٣٣ - اغفال ذكر اليوم المحدد للبيع - رغم جوهريته - لا ينال من سلامة الحكم طالما قد أحال في شأنه الى أوراق الحجز والتبديد المشتملة

عليه .

(١٩٨٦/٢/٥ ط ٥٠٥١ لسنة ٥٥ ق)

٥٠٣٤ - اذا كان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضاً في اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التي قدمها والثابت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفي بالفقرات القطنية تسبب عنه شلل بالساقين ، وكان الثابت أيضاً من محضر التبديد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه فان دفاع الطاعن سالف اذ ذكر انما هو دفاع جدي يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه ، بل هو دفاع جوهري ينبغي عاينه ان صح تغيير وجه الرأي في الدعوى لانتفاء قصد عرقلة التنفيذ ، وهو الركن المعنوي في الجريمة المسندة اليه ، مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً الى غاية الأمر منه أو الرد عليه بما ينفيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطاعن المشار اليه ايراداً له ورداً عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(١٩٨٠/١/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤ ص ٦٨) .

٥٠٣٥ - اذا كان ما أثاره الطاعن بصدده محضر الحجز هو دفاع جوهري ، اذ يقصد به نفي الركن المعنوي للجريمة التي دين بها ولثب صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم قد أخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت الى هذا الدفاع فلم يحصل له اثباتاً له ورداً عليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(١٩٧٧/٢/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٢ ص ١٩٢)

٥٠٣٦ - التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكاً بدلالاتها على انتفاء مسئوليته عن جريمة التبديد من أمر بنقل المحجوزات واطار الى الدائن بتوقيع حجز آخر وصورة محضر ايقاف بيع لوجود أمر

نقل يجعله قاصرا .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٣ ص ٥٤٩)

٥٠٣٧ - اذا كان المتهم فى جريمة اختلاس محجوزات قد دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات بل ان المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تجيبه الى طلبه ، فهذا منها اخلال بحقه فى الدفاع ، اذ ان هذا الدفاع هام من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مصير الدعوى ، ولا يغنى عن تحقيق دفاعه ما قالت المحكمة من أن الحارس اذا أهمل فى رعاية المحجوز وترك الغير يستولى عليه يكون قد اخل بأول واجباته كحارس . وأنه كان عليه أن يدرأ مسئوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن .

(١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٣ ص ٣٨٢)

٥٠٣٨ - اذا كان المتهم فى اختلاس مخجوز عليه اداريا قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان فى يوم البيع مرتضا بالقاهرة فلم تأبه المحكمة لهذا الدفاع واكتفت بتأييد الحكم المستأنف المؤسّس على أن الصراف لم يجد المحجوزات فى اليوم المحدد للبيع ، فان حكمها يكون قاصر للأسباب متعينا نقضه ، اذ ذلك الدفاع مما يجب الرد عليه لكونه - لو صح - لترتب عليه عدم قيام أركان الجريمة .

(١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٤١ ص ٣٧٨ ، ١٩٥٠/١٢/١١)

ق ١٣١ ص ٣٥٦)

٥٠٣٩ - اذا اتهم شخص بتبديد ثمن أشياء محجوزة يملكها ومعين هو حارسا عليها ومكلف بيعها وايداع ثمنها بالخزينة وذكرت المحكمة فى حكمها عليه أن التهمة ثابتة قبله بما يأتى « ان التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات ، وايداع المبلغ بالخزينة لا يخليه من المسئولية الجنائية ، وعقابه على ذلك يقع تحت نص المادة ٢٩٦ عقوبات ، ، كان ذلك غير كاف ، بل يجب على المحكمة أن تبين لم كان هذا الايداع لا يخليه من المسئولية بل كان يجب عليه ايداع الثمن بالخزينة فى ميعاد خاص ، ومتى أودعه بالفعل ، وهل طوّل به متاخرا أم لا ؟ اذ كل ذلك ضرورى والقصور فى

بيانه يوجب نقض الحكم .

(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٧ ص ١٦٠)

٥٠٤ - يجب أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة التبيد شاملًا لبيان تاريخ حصول التبيد وتاريخ الحجز وكذا السلطة التي أوقعت الحجز والإلا كان باطلاً .

(١٩٣٠/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١ ص ١٥)

٥٠٥ - يجب على محكمة الموضوع عند الحكم في تهمة اختلاس زراعة محجوز عليها إدارياً وفاء للأموال الأميرية أن تبين في حكمها متى كان الحجز ومن الذي أوقفه وما علاقة المتهم به وهل أعلن إليه أم لا ومتى كان إعلانه وما دليل هذا الإعلان وأن يكون بيان كل ذلك أخذاً من الأوراق الرسمية المحررة بمقتضى المادتين الرابعة والخامسة من دكريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجوز الإدارية ، لأن هذه البيانات ضرورية كيما تستطيع محكمة النقض أن تعلم أن هناك حجراً رسمياً يعلمه المتهم وقد ارتكب جريمته غير مكترث به ، أو أنه لا يوجد حجز رسمي مطلقاً ، أو يوجد حجز رسمي ولكنه لم يعلن للمتهم الواضح اليد على العقار طبقاً للمادة الخامسة من الدكريتو المذكور فيكون في حل من أخذ زراعته من الأرض وعدم الاعتداد بأي تنبيه شفهي من العملة أو الصراف أو غيرهما لأنه ليس مكلفاً بالانصياع لمثل هذه التنبيهات الشفهية في موطن لا تنفع فيه إلا الرسمية .

(١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٨ ص ١٧٥)

٥٠٦ - إذا كانت المحكمة مع تبينها أن المحصولات المحجوز عليها موجودة ولم يحصل أى تصرف فيها قد أدانت المتهم في جريمة اختلاس هذه المحصولات على أساس أنه لم يقدمها في اليوم المحدد لبيعها مع أنه لم يكن حارساً عليها ، فإنها تكون قد أخطأت .

(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٠ ص ١٢٥)

٥٠٧ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم في اختلاس النصب المملوك له والمحجوز عليه إدارياً نظير الإيجار المستحق عليه لوزارة الأوقاف

مستقادا منه أن العرف جرى على تسليم حاصلات القصب بعد حصده لشركة السكر وغير مفهوم منه أن المتهم كان قصده من تسليمه إلى الشركة اختلاس القصب المحجوز ، وغير ثابت من عبارته أن أحدا غير الحاجزة قد استولى على جزء من المحجوز ذاته أو من قيمته ، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه لعدم إمكان استخلاص القصد الجنائي لدى المتهم من الواقعة كما هي ثابتة به . .

(١٩٤٦/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٤ ص ١١٥)

٤٤٥ - الحكم الصادر بالعقوبة - تطبيقا للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات - يجب أن يكون مستوفيا للبيانات الخاصة بدليل توقيع الحجز وتاريخ حصوله واليوم الذي حدد للبيع والجهة التي لبثت على المتهم بنقل الأشياء المحجوزة إليها ، وهل هذه الجهة خارجة عن المحل الذي أوقع الحجز فيه أو لا ، وإن كانت خارجة عنه فما الذي يحتم على المتهم نقل الأشياء إلى المحل الذي عين بعد ذلك لاجزاء البيع فيه ، حتى إذا لم توجد به علة مبدا ، فاذا خلا الحكم من هذه البيانات كان معيبا عيبا جوهريا يوجب نقضه .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣ ص ٤٤)

٤٥٥ - إذا كانت المتهمة بتبديد المحجوزات لم تتمسك أمام محكمتي أول وثاني درجة بعدم علمها بيوم البيع ، كما لم تنازع في قيام الحجز ولم تطلب ضم أصل صورة محضره ، ولم تتعرض لصورته المرفقة بالأوراق أو تدعى عدم مطابقتها للأصل المأخوذ منه ، فانه لا يسنوخ لها بالمجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٩/١١/٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٣ ص ١٢١٦)

٤٦٥ - ان المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات تنص على شروط لدعوى الاسترداد تحتم قيدها قبل الجلسة بوقت معين والا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ ، واذن فمتى كان المتهم باختلاس المحجوزات لم يقدم لمحكمة الموضوع الا الصحيفة التي أعلن بها دعوى الاسترداد ، ولم يذكر أنه قيد هذه الدعوى وأنها استوفت باقى الشروط .

فان ما ينباه على الحكم لعدم اعتباره بتلك الدعوى يكون على غير اساس .
(١٩٥٤/٢/٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٦ ص ٣٢٥)

٥٠٤٧ - الشيء المحجوز يستمر مملوكا لصاحبه المدين المحجوز عليه الى ان ييناع . فاذا كان المالك هو الحارس فاختلاسه لهذا الشيء الاختلاس المماقب عليه بالمادة ٢٩٧ عقوبات ليس معناه الاستحواز على ذلك الشيء خفية بنية امتلاكه ، بل معناه ازالة المالك لصفة الحجز عن ملكه المحجوز الموضوع تحت حراسته ، وذلك باخفائه اياه وعدم تقديمه للمحضر يوم البيع . وكلما تحقق الإخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل وصوله الى حقه . وعلى المالك الحارس اذا ادعى بسلامة النية ان يثبتها . وسلامة النية هذه تتحقق في صورة ما اذا اتفق الدائن الحاجز مع المدين المحجوز ضده على تأجيل البيع فلم يقدم هذا الشيء المحجوز الى المحضر . وفي هذه الصورة لا يجوز عقاب المحجوز ضده ولحكمة النقض في حالة توقيع العقاب ان تلغى الحكم الصادر بالعقوبة وتقضى بالبراءة اذا تبين لها من الأوراق الرسمية ان هذا الاتفاق قد تم فعلا بين الدائن والمدين .

(١٩٢٩/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨١ ص ٣٢٥) .

٥٠٤٨ - الحكم الذي يعاقب على التبديد - تطبيقا للمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات - يجب ان يبين فيه تاريخ الحجز وصفة الزراعة المحجوز عليها ان كانت محصودة أم هي قائمة غير محصودة ، ويوم البيع أو اليوم الذي يكون قد تأجل له البيع والدليل على علم المتهم به ، ذلك الدليل الذي لا يصح ان يؤخذ الا من أوراق الحجز الرسمية نفسها ، وكيفية معرفة مندوب البيع ان الزراعة قد بددت ، هل انتقل اليها وعائنها ان كانت زراعا قائما غير محصود أم ماذا ، فاذا قصر الحكم عن ذلك تعين نقضه .
(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٠ ص ٤٣)

٥٠٤٩ - لا اعتداد بذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بعقوبة التبديد ما دام تاريخ التبديد مذكورا فيه ، وما دام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في ادانته وعدمها .

(١٩٣٢/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٩ ص ٦٠٥)

رقابة محكمة النقض

٥٠٥٠ - إذا كان يبين من مطالعة محاضر جاسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو بتعيينه حارسا أو بعدم انتقال مندوب الحجز لمعاينة المحجوزات ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٨٠/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٧ ص ١٣٩ ، ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٤ ص ٧٩٨ ، ١٩٧٨/١٠/٩ ق ١٣٣ ص ٦٨١)

٥٠٥١ - إذا لم يتمسك الطاعن أمام المحكمتين (الدرجتان الأولى والثانية) بعدم علمه بالحجز ، كما أنه لم ينازع في صحته ، فلا يجوز له المجادلة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٩/٢/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥)

٥٠٥٢ - إذا كان لم يثبت أن الطاعن طلب من محكمة ثاني درجة ضم أوراق التنفيذ تحقيقا لدفاعه بعدم علمه بالحجز أو تعيينه حارسا ، فلا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه .

(١٩٧٩/٢/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥)

الحجز الإداري

٥٠٥٣ - لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة إجراءات الحجز ، أو باسترداد الأشياء المحجوزة ، وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع » ، فإن دفاع الطاعن بالاستناد إلى نص هذه المادة يعد جوهريا لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة ، وإذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التي قد

يتغير بها وجه الرأي في الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الأمر فيه ورغم جديته التي تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن وأغفلته كلية فلم تعرض له ايرادا له أو ردا عليه بما يسوغ اطراحه ، فإن تحكما ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذي يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٩٨٠/١٢/١ أحكام النقض سن ٣١ ق ٣٠٣ ص ١٠٥٦) .

٥٠٥٤ - أوجب الشارع لانعقاد الحجز الإداري عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب أن يكون الحارس الذي ينصبه مندوب الحجز مدينا أو حائزا حتى لا يعتد برفضه قبول الحراسة وتسوغ بالتالي مساءلته جنائيا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز . واذ كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تعيين الطالب حارسا وترك الحجوزات لديه على الرغم من رفضه الحراسة وأنه ليس المدين دون أن يستظهر أنه عين حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات والأدلة التي يستخلص منها ذلك ، ودون أن يبحص ما قالت محكمة أول درجة من أنها لا تطمئن الى سلامة اجراءات الحجز التي اتخذت فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه .

(١٩٧٦/٤/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٦ ص ٤٠٠) .

٥٠٥٥ - انعقاد الحجز رهن بتعيين حارس على المنقولات . مناط الالتزام بالحراسة رغم رفضها أن يكون من يلتزم به مدينا أو حائزا . دفاع الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة بانكار صفته كمدين أو حائز ، هو دفاع جوهري يجب تحقيقه أو الرد عليه ولو لم يعاود الطاعن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . مخالفة هذا النظر يجعل الحكم قاصرا .

(١٩٨٧/٤/٩ ط ٥٧٦٠ لسنة ٥٦ ق)

٥٠٥٦ - مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، الا اذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، ولا يعتد برفضه اياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيطت به مدينا

أو حائزا .

(١٠/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥١ ص ٢٢٩)

٥٠٥٧ - ان مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أن القانون قد خول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، فإن له أن يكلف أحدهما بها دون الاعتداد برفضه إياها .

(١٧/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٣ ص ١٢٥٦)

٥٠٥٨ - نصت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري على أنه : « يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين » . ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامه الصراف حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون اذ عول في قضائه على محضر الحجز مع خلوه من اقامته أو غيره حارسا على المحجوزات يكون غير سديد .

(٣٠/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٧٠ ص ٣٢٩ ، ٢/٤/١٩٦٢)

س ١٣ ق ٧١ ص ٢٨٣ ، ١٥/١/١٩٦٢ ق ١٢ ص ٤٤)

٥٠٥٩ - لا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز ، أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتي لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الإداري إلا في تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥١ ، ما دام القانون الذي وقعت الجريمة في ظله قد أوجبت لانعقاد الحجز الإداري عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة . فإذا كانت الإجراءات في الحجز قد وقعت عند ترك الأشياء المحجوزة في حراسة المتهم

على الرغم من رفضه الحراسة ، ولم يعين عليها حارس آخر أو يعهد بها الى أحد رجال الادارة فان الحجز لا يكون قائما قانونا ، ولا يمكن والحالة هذه مساءلة المتهم عن تصرفه فى الأشياء المحجوزة .

(١٩٦١/٥/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٦ ص ٥٦١)

٥٠٦٠ - جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه

(١٩٥٩/٤/١٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٣ ص ٤٢٧)

٥٠٦١ - أوجب الشارع دائما لانعقاد الحجز الادارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل الى عهده بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أمينا مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولا يسوغ فى تقرير المسئولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار اليها فى المادة ٥١٢ من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الادارى عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

(١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٤ ص ٦٠)

٥٠٦٢ - لا يجدى فى دفع مسئولية المتهم عن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب قوله بأن الضريبة التى أوقع الحجز من أجلها غير واجبة الأداء فورا ما دام الحجز قائما وفقا لحكم المادة الثالثة من قانون الحجز الادارى الصادر فى ١٨٨٠/٣/٢٥

(١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٠٦ ص ٧٣٣)

٥٠٦٣ - ان المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد نظما الاجراءات الواجب اتباعها فى شأن الحجز الادارية التى يطلب توقيعه وفاء للايجارات أو المبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف ، فأوجب المرسوم بقانون المذكور فى المادة الثانية منه أن يوقع الحجز بموجب أمر كتابى يصدر من المدير أو المحافظ الذى تقع الأرض فى دائرة

مديريته أو محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم عقد الايجار أو أى مستند آخر . وجاء بالمادة الثالثة أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة التى تكون الأرض فى دائرتها بتوقيع الحجز بحضور شاهدين من مشايخ البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة الأوقاف أن تنوب من قبلها من يحضر الحجز والبيع ، وهذا يستفاد منه عدم جواز تكليف هذا المندوب بهذه المهمة ، واذن فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على بطلان الحجز لأن الذى قام بتوقيعه هو فراش فى وزارة الأوقاف، وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده فإنه يكون معيبا متعينا نقضه .

(٢٢/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٤١ ص ١٠٢ ، ق ٣٤ ص ٨٠)

٥٠٦٤ - الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز الا لمن كانت له صفة فى اجراء البيع ، فإذا أدانت المحكمة حارسا بتبديد محصولات محجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف دون أن تبين فى الحكم الموظف الذى كان سيقوم باجراء البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف فى ذلك فهذا الحكم يكون قاصرا .

(٧/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨١ ص ١٠٤٦)

٥٠٦٥ - مندوب وزارة الأوقاف لا صفة له بمقتضى القانون فى مباشرة بيع الأشياء المحجوز عليها لصالح الوزارة أو فى المطالبة بالمحجوز لبيعه تنفيذا للحجز .

(١٢/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٦٩ ص ٨٣١)

٥٠٦٦ - ان حق المدين فى بيع المحصول المحجوز اداريا نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزا قضائيا ، فان هذا الحجز يقتضى من الحارس ألا يتصرف فى المحجوز لأى سبب من الأسباب .

(٢٩/٣/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٥١ ص ٢١٩)

٥٠٦٧ - ان معاون الأوقاف لا صفة له قانونا فى طلب الأشياء المحجوز عليها اداريا بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا فى التنفيذ عليها .

(٢٦/١١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩ ص ١٥)

حكم لمحكمة الموضوع

٥٠٦٨ - تعيين حارس قضائي لإدارة شئون أرض لا يجعلها محجوزا عليها جزاء قضائيا بمعنى المادة ٢٨٠ عقوبات ، وبناء عليه فلا عقاب على المستاجر الذي يحصد الزرع الموجود على الأرض المذكورة وينقله .

(المحلة الكبرى الجزئية ١٨/١٢/١٩٠٩ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٢٢٩) .

مادة ٣٤٣

كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ما ثم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور .

- ألغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ وكانت « أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً مصرياً » .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

٥٠٦٩ - ان المادة ٢٩٨ عقوبات التى تعاقب على سرقة السندات والأوراق المقدمة للمحاكم تسرى على من يسرق من ملف دعوى مذكرة كتابية تتضمن دفاعه عن نفسه قدمها للمحكمة ثم سرقها ليبدلها بغيرها .

(١٩١٨/٨/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ١٩)

الباب الحادى عشر

تعطيل المزادات والغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية

مادة ٣٤٤

كل من عطل بواسطة تهديد أو اكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تاجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقاً بتعهد بمقاولة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه ، بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ -

- راجع ما جاء بالذكره الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ٣٤٥

الأشخاص الذين تسببوا فى علو أو انحطاط اسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس اخبارا أو اعلانات مزورة أو مفتراه أو باعطائهم للبائع ثمنا أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ -

- راجع ما جاء بالذكره الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

حكم

٥٠٧ - لا بد لوجوب الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٠٠ عقوبات من توفر ثلاثة أركان : أولها نية أحداث علو أو انحطاط في الأسعار . وثانيها حصول الاعلاء أو الانحطاط في الأسعار فعلا . وثالثها استعمال طرق تكون بطبيعتها احتيالية للتوصل الى هذا الاعلاء أو الانحطاط . استأجر أحد أصحاب آلات الطحن أربع آلات لغيره موجودة في بلدته وأوقفها عن العمل قصدا ليتمكن من احتكار الطحن لنفسه في هذه البلدة فحكم بإدانته طبقا للمادة ٣٠٠ عقوبات لتسببه بهذه الطريقة في اعلاء أجرة الطحن عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية . ومحكمة النقض والابرار قررت بأن هذه الأفعال لا تكون جريمة لأنه وإن أثبتت محكمة الموضوع وجود نية اعلاء الأسعار وحصول ذلك فعلا ، إلا أن الطرق التي استعملت للوصول الى هذا الغرض لا تدخل مطلقا تحت مداول عبارة أو أى طريقة احتيالية أخرى الواردة في المادة ٣٠٠ عقوبات وإنما هي من الطرق المشروعة الجائزة في المعاملات التجارية .

(١٩١٠/٣/٥ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٣٠٦)

مادة ٣٤٦

يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة إذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفتح أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية .

مادة ٣٤٧

- ألغيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش الصادر في ١٩٤١/٩/١٦ ونشر في ١٩٤١/٩/١٨ .

- مادة ٣٤٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية أو في جنس حجر كاذب بيع بصفة صادق أو في جنس أى بضاعة ، أو غش بغير الطرق المبينة في المادة ٢٦٦ اشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئا من الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها منشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يفشه

في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل - أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطريق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل إجراء الوزن أو الكيل أو القياس أو بواسطة إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة .

مادة ٣٤٨

- ألغيت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف الصادر في ١٩٥٤/٦/٢٤ ونشر في ١٩٥٤/٦/٢٤ .
تنص المادة ٥١ من القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ على أن " تلغى المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ من قانون العقوبات " .

- مادة ٣٤٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :
يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتاباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شيء أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة .

مادة ٣٤٩

- ألغيت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف الصادر في ١٩٥٤/٦/٢٤ ونشر في ١٩٥٤/٦/٢٤ .

- مادة ٣٤٩ من قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :
المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليداً يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وكذلك من أدخل في القطر المصرى أشياء من هذا القبيل عملت تقليداً في البلاد الأجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وأما من باع أو عرض للبيع كتاباً أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بحالتها فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً .

مادة ٣٥٠

- ألغيت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف الصادر في ١٩٥٤/٦/٢٤ ونشر في ١٩٥٤/٦/٢٤ .

- مادة ٣٥٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :
ويحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على من قلد أشياء صناعية أو الحانا موسيقية مختصة بمؤلفيها أو بمن تنازلوا عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح .

مادة ٣٥١

- الفيت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤. اجناس بحماية حق المؤلف الصادر في ١٩٥٤/٦/٢٤ ونشر في ١٩٥٤/٦/٢٤ .

- مادة ٣٥١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليدا أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علنا بنفسه باللمان موسيقية أو حمل غيره على التفتى بها أو لعبه ألعابا قمارية أو حمل غيره على اللعب بها اضرارا بختريتها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بحماية حق المؤلف

جاء بالمذكرة الايضاحية ما ياتى :

ولصت المادة ٤٧ على اعتبار الجرائم المنصوص عليها فيها جرائم مكونة لجريمة التقليد فجعلت العقوبة فيها الغرامة بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه ورأى تشديد العقوبة فى حالة المؤبد فاجيز المحكم بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر والغرامة الى ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ولم يشترط القانون قصدا جنائيا تخاصا وإنما يجب توافر القصد الجنائى العام الذى يشمل بطبيعة الحال علم البائع بتقليد المصنف اذ أن ذلك العلم يدخل فى ادراك المتهم موضع الاجرام المشترط فى القصد الجنائى .

واجيز للمحكمة أن تقضى بعقوبات تبعية وهى الغلق المؤقت أو النهائى والمصادرة كما اجيز لها أيضا نشر الحكم فى الصحيفة على نفقة المحكوم عليه .

وقد اقتضى النص على عقوبات جنائية جديدة الفاء المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ من قانون العقوبات خاصة وأن الاجكام الأخرى التى تضمنتها هذه المواد الملغاة لحماية الملكية الصناعية قد سبق إلغاؤها بالمادة ٥٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

الباب الثاني عشر

العقاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروفة باللوتيرى

مادة ٣٥٢

كل من أعد مكانا للألعاب القمار وهياه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس ويفرامة لا تجاوز ألف جنيه ، وتضبط جميع النقود والامتعة في المحلات الجارى فيها الألعاب المذكورة ويحكم بمصادرتها .

- عدلت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١٢/١/١٩٥٥ ونشر فى ١٣/١/١٩٥٥

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ :

رؤى. تلافيا لمضارر ألعاب القمار يتفاهم خطرهما على الأموال والأسر وضع عقوبة مغلظة لارتكاب فعل مما حظرته المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات عسى أن يساعد تشديد العقاب على منع هذه الآفة .

ولما كانت المادة ٣٥٢ المذكورة تنص على عقوبة الحبس الذى لا تزيد مدته على ستة أشهر والغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فقد أعد المشروع الحال على أساس جعل العقوبة الحبس والغرامة التى لا تجاوز ألف جنيه وذلك تحقيقا للغرض المتقدم .

- مادة ٣٥٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من منح محلا لألعاب القمار والنصيب وأعد لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها نصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضا لجانب الحكومة بجميع النقود والامتعة التى توجد فى المحلات الجارى فيها الألعاب المذكورة .

مادة ٣٥٣

ويعاقب بهذه العقوبات أيضا كل من وضع للبيع شيئا فى النمرة المعروفة باللوتيرى بدون إذن الحكومة وتضبط أيضا لجانب الحكومة جميع النقود والامتعة الموضوعة فى النمرة .

الأحكام

اللعاب القمار

٥٠٧١ - كل لعب للبخت فيه حظ اوفر مما لمهارة اللاعب هو مقامرة . ويدخل في عداد هذه الألعاب لعب البوكر ، فمن فتح محلا يلعب فيه الناس هذا اللعب يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات .
(١٩٥٤/٥/٢١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ١ ص ٢)

محل يدخله الناس بغير قيد

٥٠٧٢ - يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحا لألعاب القمار معدا ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط .
(١٩٦٦/٣/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٨ ص ٢٩٥)

٥٠٧٣ - ان النوادي وان كانت بحسب الأصل اماكن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها ، كما هي الحال بالنسبة للمساكن ، الا انه يشترط أن يكون دخولها مقصورا على أعضائها محظورا على الجمهور ، والا يقبل فيها عضو الا بشروط معينة في القانون المعمول لها . اما الأماكن التي تفتح أبوابها لكل من يريد اللعب من الجمهور ، أو تكون القيسود والشروط الموضوعة للقبول فيها صورية غير معمول بها ، فانها تعد من الأماكن المفتوحة لألعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ عقوبات . واذا استخلصت المحكمة في منطق سليم مما تبينته من التحقيقات من وجود شخص غير مقيد اسمه في عداد أعضاء النادي يلعب القمار به وسبق ترده عليه لهذا الغرض دون أن يكون عضوا فيه ، أن هذا المحل قد فتح لألعاب القمار وأعد لدخول من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط فتقديرها هذا مما تختص به بلا معقب من محكمة النقض .

(١٩٤٤/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١١ ص ٤١٧)

٥٠٧٤ - انه لا يشترط في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار ، أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب ، بل يكفي

أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلون للعب فى الأوقات التى يحددها فيما بينهم ، ولو كان تخصيصه لغرض آخر كقهى أو مطعم أو فندق ، بل ولو كان صاحبه لا يجنى أية فائدة مادية من وراء اللعب .

(١٩٤٤/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١١ ص ٤١٧)

٥٠٧٥ - المسكن الخاص يمكن اعتباره محلا للعب القمار اذا كان صاحبه قد أعد جميعه أو غرفة أو مكانا منه أو من ملحقاته لهذا اللعب وجعله مباحا لدخول الناس فيه لهذا الغرض . ومجرد وجود أشخاص بمنزل خصوصى وأمامهم ورق لعب ونقود لا يدل على أن صاحب المنزل قد أعد منزله للعب القمار وأباح للجمهور دخوله لهذا الغرض بل لابد من قيام الدليل على ذلك حتى يمكن تطبيق المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات .

(١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨٢)

٥٠٧٦ - لا يعتبر جانبا طبقا للمادة ٣٠٧ عقوبات من فتح ناديا يلعب فيه القمار ما دام أن الدخول فيه يكون قاصرا على المشتركين المقبولين بصفة أعضاء بمقتضى القانون المعمول به فيه ، فإن النادى لا يعتبر محلا عموميا عملا بالقانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ الا اذا كان مفتوحا للجمهور بالرغم عن ايراد كلمة ناد فى المادة الأولى من ذلك القانون .

(١٩٠٧/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٦)

المسئولية عن الجريمة

٥٠٧٧ - ان القانون اذ نص فى المادة ٣٥٢ عقوبات على عقاب كل من فتح محلا لألعاب القمار ومن تولى أعمال الصيرفية فيه انما أراد أن ينال بالعقاب كل من يشترك فى ادارة المحل ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له ، سواء فى ذلك صيارفة المحل ومديروه ولو لم يكن لهم دخل فى فتحه أو تأسيسه وهذا لا يمنع من تطبيق القواعد العامة للاشتراك على من يعاونهم من موظفين وممرضين وخدم .

(١٩٤٤/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١١ ص ٤١٧)

المصادرة .

٥٠٧٨ - لا تقتصر المصادرة التي تقضى بها المادة ٣٠٧ عقوبات المتعلقة بمحال لعب القمار على الأمتعة الموجودة في الغرف المعدة للعب فقط ، بل يجب أن تشمل أيضا الأمتعة التي توجد بالغرف الأخرى من المنزل المخصص للميسر .

(١٩١٧/٢/٣ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٥٣ ص ٩١)

حجية الحكم .

٥٠٧٩ - القضاء بتبرئة المحكوم عايله من جريمة اغداده محله للألعاب القمار وتهينته لدخول الناس فيه المنصوص عنها في المادة ٣٥٢ ع لا يتأدى منه انتفاء مساءلته عن جريمة سماحه بلعب القمار في محله العام المعاقب عنها طبقا للمادتين ١٩ و ٢٨ من ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحال العامة لتغاير أركان الجريمتين وتميز كل منها بعناصرها القانونية .

(١٩٧٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٣ ص ٦٤٩)

من أحكام محكمة الموضوع

٥٠٨٠ - الأفراد الذين يلعبون مع بعضهم بأوراق القمار في الشارع دون أن يدعوا غيرهم من الناس الى مشاركتهم في لعبهم لا يعاقبون بمقتضى المادة ٢/٣٤٤ عقوبات التي لا تتعلق الا بمن ينصب ألعاب القمار .

(سوهاج الجزئية ١٩٠٣/٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٨ ص ١٦)

٥٠٨١ - ان السعى في كسب المعاش بتعاطي ألعاب القمار يجب أن يكون عادة يتعاطاها المتهم حتى يعاقب لأن المادة ٣٠٧ من القانون الجديد نصت على ما يفيد هذه العادة بفتح المحل واعداده لدخول الناس والا فلا عقاب .

(استئناف مصر ١٩٠٤/٦/٢٠ الحقوق س ١٩ ص ١٤١)

٥٠٨٢ - ماهية القمار : أركان الجريمة : لقد عرف رجال القانون المقامرة بأنها كل لعب من ألعاب الصدفة يكون ربحه أو خسارته موكولا

للحظ والبخت ولا تجدى معه نفعا حيل العقل ولا تدابير الفكر . فكل لعب يكون للصدفة أو الحظ منه القدر المثل والنصيب الأوفر فهو مقامرة ولا شأن لقوة المقامرين ومهارتهم أو حذقهم . ولذا فقد اعتبرت المقامرة أو عبارة أخرى الألعاب التي هي مدلول هذه الكلمة أنها محرمة .

وهذه الجريمة لها ركنان أساسيان ، فتح محل الألعاب القمارية ، ثم أعداده لقبول الناس عامة : فالأول اتخاذ المحل خصيصاً للعب الميسر على اختلاف أنواعه بما دام أن حكم الصدفة أو الحظ هو الذي يتغلب على جيل المقامرين أو قوتهم أو مهارتهم : والثاني : إباحة الناس عامة للدخول فيه بقصد المقامرة . فاجتماع هذين الركنين يستوجب العقاب المنصوص عليه بالمادة ٣٠٧ عقوبات سواء كان المحل المعد للعبة حائزاً أو مئزلاً أو نادياً أو متخذاً من محل عمومي كالقهاوي أو البارات ما دام أن الجمهور يقد عليه من كل خيط وحينئذ فالفرق بين لجنة المقامرة وبين المخالفة التي ربما يقع في محل عمومي كالقهاوي أو البارات أو الجيارات إنما هي أعداد تلك المحال على سبيل البقاء والاستمرار بخلاف الثانية التي لا تقع إلا وقتياً .

المصادرة - أنواعها : معنى الأمتعة الواردة في المادة ٣٠٧ عقوبات :

إنه فيما يختص بالمصادرة فإن القانون الأهلي وضع قواعدها العامة بالمادة ٣٠ عقوبات المقابلة للمادة ٤٦٣ من القانون الفرنسي وإنما في هذه الجريمة قد نص عن المصادرة في المادة ٣٠٧ ، فهي استثناء من القاعدة العامة . ومن مقارنة هذه المصادرة بالأولى ومراجعة أقوال الشراح يتبين أن المصادرة تنحصر في ثلاثة أحوال (الأولى) أن تكون المصادرة عقوبة تكميلية متعلقة بالجنحة وتعتبر في هذه الحالة بمثابة غرامة يؤديها الجاني عينا . (الثانية) أن تكون طريقة من طرق الضبط . (الثالثة) أن تكون شبه تعويض ناشئ عن الاستعمال الضار بحقوق الغير كالمؤلفات أو عن الصناعة أو تقليد علامات الصناعة المصطاح عليها لتمييزها عما يشاكلها فرارا من المنافسة التجارية .

وفي هذه الجريمة المصادرة عقوبة متممة لعقوبة الجنحة المقررة بالمادة ٣٠٧ التي نصت على ضبط النقود والأمتعة التي توجد في المحلات التي كان القمار حاصلًا فيها ومصادرتها لجانب الحكومة .

.. والأمتعة كلمة عامة تشمل كل المنقولات التي توجد بالغرف مثل أدوات اللعب ونضد الميسر والمصابيح والكراسي واللوحات والنجف والسلاير والصور والبسيط وبالجملة محتويات كل غرفة من الغرف بما في ذلك غرفة الطعام والمطبخ وحجرة المطالعة وذاك لأن النادي بأكمله أعده أربابه لحاجات المقامرين الضرورية والكمالية ليجدوا فيه كل ما تشتهي أنفسهم بحيث لا يجدون عنه منصرفا وهم من وراء ذلك يفتنون فوائده جمة من اللعب ومن المطعم . فكل ما رتب في الغرف إنما هو لخدمة المقامرين ولغاياتهم ليصرفوا جل أوقاتهم في النادي . ومن ثم فالنادي أو المنزل على هذا الترتيب مراعاة لمصلحة المقامرين ورواجا لأشغال أربابه . إنما هو كله محل مقامرة متى كان الدخول به غاما لأن نظام حجراته الداخلية أمر يرجع إلى ذوق أصحاب المحل وبذلهم قصارى جهدهم وراء استجماع المعدات التي تمنى إليها حاجة الوافدين لكي لا يتركوا اللعب وينصرفوا إلى محلات أخرى للمطالعة أو الأسترحة أو الأكل وما دام أن هذا النظام وضع لهذه الغاية فلا يمكن بحال من الأحوال فصل بعض الغرف بأدواتها عن البعض الآخر حتى المصادرة ، اللهم إلا إذا كان أصحاب المخل يملكون أشياء خاصة بهم ولا شأن لها مع تلك المعدات التي أعدوها في سائر الغرف ، فإنه لا محل لمصادرتها .

(استئناف مصر ٣٠/١١/١٩١٦ المجموعة الرسمية بن ١٨ ص ٩٢)

الباب الثالث عشر

التخريب والتعيب والاتلاف

مادة ٣٥٤

كل من كسر أو خرب غيره شيئاً من الآلات الزراعية أو زرائب المواشى أو عيش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى مائتى جنيه بدلاً من عشرين جنيهًا بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ - ع ٢٨
- راجع ما جاء بالمرور الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠٤ .

مادة ٣٥٥

يعاقب بالحبس مع الشغل :

(اولا) كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من ذواب الركوب أو الجن أو الحمل من أى نوع من انواع المواشى أو اضر به ضرراً كبيراً .
(ثانيا) كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة فى نهر أو ترعة أو غدير أو مبيتقع أو جوف .

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل
بوسنتين على الأكثر .

وكل شروع فى الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى مائتى جنيه بدلا من عشرين جنبا بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الاستيعابية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

الضرورة الملجئة

٥٠٨٣ - اذا كان الثابت بالحكم ان المتهم أحدث ضررا بليغلا بخروف لانه وجده فى زراعته ، ولم تر المحكمة فى ذلك مقتضيا ترفع به المسئولية الجنائية عن المتهم لانه كان فى وسعه ان يرد الخروف عن زراعته من غير ان يوقع به اذى فان المحكمة لا تكون مخطئة ، ولا يصح الطعن على حكمها من هذه الناحية .

(ب.ج.ج. ١٩٤١/٥/١٠٠٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٨ ص ٤٧٠)

٥٠٨٤ - ان التمس المقتضى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من قانون العقوبات والذي هو - وكن من أركان جريمة قتل الحيوان انما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل ، فهو اذن حقيقة من الحقائق القانونية تستخلص من وقائع وظروف تكون منتجة لها . واذا كان قاضى الموضوع - عندما يدعى امامه بوجود المقتضى ويطلب اليه الفصل فيه - مختصا وحده باثبات هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه فى اثباتها او نفيها فان اجتازه اياها مقتضية للقتل او غير مقتضية له امر يقع تحت رقابة محكمة النقض لا اذ يشترط فى الضرورة الملجئة للقتل ان يكون الحيوان المقتول قد كان خطرا على نفس انسان او ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئا لا يبرر الجنب الضرر الذى حصل له اتقاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذى استوجب القتل قد كان خطرا حادقا وقت القتل وما كان يمكن اتقاؤه بوسيلة أخرى فاذا كان الثابت فى الحكم انه على اثر دخول العزة فى زراعة المتهم ضربها بالعصا فاماتها فهذا القتل لم يكن له مقتضى وشروط الضرورة الملجئة لم تتوافر فى الدعوى .

(١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٤ ص ٦٠٨)

الافترار بالحيوان

٥٠٨٥ - القصد الجنائى فى الجرائم العمدية يقتضى تهمه اقترافه

الفعل المسمى ، ويرقتضى فوق ذلك تعدد النتيجة المترتبة على هذا الفعل ،
 وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان خلال
 شجار يقصد ضرب انسان وفي سبيل تحقيق قصده حاد فعله واصاب ماشية
 لغيره ، فلم تتحقق النتيجة التي قصدها أولا وبالإذات وإنما تحققت نتيجة
 أخرى لم يقصد بها البتة ، ومن ثم يكون غير قائم - في صورة الواقعة -
 القصد الجنائي المتطلب في كل من الجريمتين العبدتين ، الاضرار ضررا كبيرا
 بماشية فلا بد مقتضى استعمال القسوة مع الحيوانات ، المؤثمة اولاهما طبقا
 للفقرة أولا من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات ، والاخرى بالمادتين ١١٩ ،
 ١٤٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وبالفقرة (ب)
 من المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات
 التي يسرى عليها حظر استعمال القسوة مع الحيوانات ، حبس أو تقييد
 الحيوان أو تعذيبه بغير موجب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد
 عرض لوصف المخالفة ومن الفقرة ثانيا من المادة ٣٨٩ من قانون العقوبات
 - التسبب في جرح بهائم للغير بعدم التبصر أو الإهمال أو عدم الالتفات
 أو علم مراعاة اللوائح بقوله : كما أن الواقعة المادية محل الاتهام لا تطبق
 في شأنها أيضا حكم المادة ٣٨٩ والتي تعاقب كل من تسبب في موت أو
 جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو بإهماله أو بعدم الالتفات أو عدم
 مراعاته للوائح ، أي أنها تتحدث عن جرح الحيوان نتيجة للخطأ ، وهو الأمر
 الغير متوافر في هذه الدعوى ، إذ أن المتهم - المطعون ضده - كانت لديه
 نية الإيذاء ، ومن ثم فلا محل للقول بتعديل وصف التهمة ، ، ومن ثم فانه
 يكون قد أخطأ في تأويل القائلون حجه عن بحث ركن الخطأ في تهمة
 المخالفة سبالفة الذكر .

(١٩٧٥/١/٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢ ص ٥)

٥٠٨٦ - جريمة الاضرار بالحيوان ضررا كبيرا لا يتصور فيها
 الشروع لأن تحقق نتيجة الفعل بوقوع ضرر كبير ركن لازم لقيامها ، ولما
 كان الحكم قد اعتبر وقوع من المتهم شروعا في تلك الجريمة دون أن يعنى
 دغنى مدوناته ببيان مدى الضرر الذى لحق الدابة من جراء اصابتها ما لا يتيسر
 معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما
 صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطاه
 ويستوجب نقضه .

(١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٦ ص ٩٢٩)

٥٠٨٧ - إن تقدير جسيامة الضرر المنصوص عليه في المادة ٣١٠/١ عقوبات هو أمر موضوعي ، فمتى كانت الوقائع الثابتة بالحكم تؤدي إليه فلا رقابة لمحكمة النقض في ذلك .

(١٩٣٧/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨ ص ٣٤)

من أحكام محكمة الموضوع

٥٠٨٨ - الشاة ليست من الحيوانات المستأنسة المنصوص عليها بالمادة ٣١٢ عقوبات . فجريمة قتل شاة عمدا تدخل تحت حكم المادة ٣١٠ لا ٣١٢ وعليه فليس من اختصاص المحاكم المركزية النظر في مثل هذه الجريمة .

- نجمع حادى المركزية ١٩٠٥/٥/٣٠ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٠٧ ص ٢٣٠

٥٠٨٩ - المعزق من المولشى المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة ٣١٠ عقوبات يقتلها معاقب عليه بالمادة المذكورة .

- أدقو المركزية ١٩١٢/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٤ ص ٢٣

مادة ٣٥٦

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ليلا تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع .

من أحكام محكمة الموضوع

٥٠٩٠ - إن النسيب في المعاقبة على جريمة الاضرار بحيوان من دواب الحمل اضرارا كبيرا يعقوبة أشد إذا ارتكبت ليلا هو أن الظلام يسهل ارتكاب القتل وفرار الجاني . فالليل في هذه الحالة مقصود به الظلام وعلى ذلك لا تعتبر الجريمة ذات ظرف مشدد بارتكابها ليلا إذا وقعت بعد غروب الشمس على حين أن الظلام لم يكن بدرجة تسهل ارتكاب الجريمة أو

تزيد في صعوبة القبض على الجاني .

(جنایات مصر ١٩٠٤/١١/٣٠ المجلوعة الرسمية س ٦ ق ٨٩ ص ١٨٩)

٥٠٩١ - وضعت المادتان ٣٣٠ و ٣٣١ عقوبات لمن قتل أو سم حيوانا مستأنسا بلا مقتض أو أضر به ضريرا بليغا . فيفهم من ذلك أنه إذا كان هناك مقتض فلا عقاب ، والمراد بالمقتضى هو أن يكون الانسان عرضة للخطر أو القلق بحياته أو ماله أو راحته أو ما أشبه ذلك فإنه في حين ذلك له أن يذد عن نفسه بالخوف بالتلافى الحيوان المخشى منه .

(شبين الكوتم الجزئية ١٩٠٢/٣/٢٥ الحقوق س ١٧ ص ١٥١)

مادة ٣٥٧

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من قتل عمدا بدون مقتض أو سم حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣٥٥ أو أضر به ضررا كبيرا .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى مائتي جنيه بدلا من عشرة جنيهات بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢

- راجع ما جاء بالامكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

حکمان

٥٠٩٢ - الحيوانات المستأنسة المنوء عنها في المادة ٣٥٧ عقوبات هي التي تكون في حوزة الإنسان وتعيش في كنفه ويتعهد بها بالتغذية والرعاية . فالقردة وهي قابلة لكل ذلك ، تدخل في عداد هذه الحيوانات عندما تتوافر فيها هذه الصفة . واذن فالقرد اذا كان في حوزة صاحب يرعاه ويروضه على ما ينبغي من الألعاب يكون قتله من غير مقتض معاقبا عليه بهذه المادة .

(١٩٤١/٤/٢٨ .مجوعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٠ ص ٤٥٥)

٥٠٩٣ - الجريبة المنصوص عليها في القانون في مسائل تسميم

الحيوانات هي اعطاء السم مهما كانت نتيجته ولذلك يتعين رفض طلب النقض المبني على أن - المشروع - في التسميم لا عقاب عليه .

(١٩٠٣/١١/٧ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٥١ ص ١٠٣ ، ١١/٢٨ / ١٩١٤ الشرائع س ٢ ص ١٠٩) .

مادة ٣٥٨

يُعاقبُ بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه من اتلف كل أو بعض محيط متخذ من اشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن نقل أو زال حبل أو علامات مجعلة حدا بين اmlak مختلفة أو جهات مستغلة ، ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجعلة حدا لاملاك أو جهات مستغلة ، وإذا ارتكب شيء من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز عشرين شهرا .

مسألة من الأفعال المنصوص عليها في المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٢/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

تعريف الحد

٥٠٩٤ - من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو ازالته طبقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين ملكين متجاورين . (١٢/٣/١٩٧٨ - أحكام النقض س ٢٩ ق ٤٧ ص ٢٥٥) .

٥٠٩٥ - أن المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات إنما تقضى بعقاب كل من ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجعلة حدا لاملاك أو جهات مستغلة ، فإذا كان الحكم قد قضى بمعاقبة المتهم بهذه المادة لأنه هدم قناة كانت تستعمل لري أرض غير أرضه دون أن يبين وصف هذه القناة ليعلم ما إذا كانت مجعلة حدا كما تشترط المادة المذكورة ، فإنه يكون قاصرا

في بيان توافر أركان الجريمة .

(١٩٥٢/٥/٧ أحكام البتة س ٣ ق ٤٠٣ ص ٩١٣)

٥٠٩٦ - لا تقوم الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٨/٤ عقوبات - في صورة ردم مسبق - إلا إذا كانت المسبق حيا فاصلا بين أرضين .

(١٩٤٨/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ص ٧ ق ٤٢٠ ص ٥٠٣)

٥٠٩٧ - متى وضعت أوتاد باتفاق جارين بين ملكيهما لتكون علامات للحد بينهما فأزالتهما معاقب عليها بمقتضى المادة ٣١٣ عقوبات .

(١٩٣١/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٣ ص ٢٣٩)

الركن المادي .

٥٠٩٨ - أنه وإن كان ما أجمع عليه الشرائع في جريمة إزالة الحدود هو أنه لا جريمة إذا أزيل جزء من الحد وكان الباقي مئة قدرا متاخما لتحديد الأملاك التي وضع من أجلها - إلا أن المتفق عليه أيضا أنه إذا كان هذا الجزء الباقي لا يصلح أن يكون حدا فان الجريمة تعتبر قائمة ويكون العقاب واجبا .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٦ ص ٢٣)

القصد الجنائي

٥٠٩٩ - في جريمة إزالة العلامات الموضوعة للدلالة على الحيز يتحقق سوء النية يتبعه ارتكاب الفعل مع تجريمه قانونا ، ولا يقبل من المتهم الدفع بعدم علمه بهذا التجريم ، لأن هذا العلم حاصل بقوة القانون الذي لا يقبل من أحد دعوى الجهل به .

(١٩٣١/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٣ ص ٢٣٩)

٥١٠٠ - يعاقب على جريمة إزالة الحد متى ثبت أن المتهم كان يعلم أنه بفعله قد زال حدا متعارفا من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين المالكين

المتجاورين ، ولا عبءة بالبواعث .

(١٧ / ٤ / ١٩٣٤ - مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦ ص ٢٣)

من احكام محكمة الموضوع.

٥١٠٣ - نصت المادة ٣١٣ عقوبات على عقوبات من اثلثت كل او بعض محيط متخذ من اشجار خضراء او يابسة او غير ذلك ، ولا يقتصر هذا النص على اطلاق المحيطات بين الاراضي الزراعية بل يتناول ايضا اطلاق الحائط الفاصل بين منزلين متلاصقين .

(استئناف بتي بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩١١ المجموعة الرسمية لس ١٣ ق ٣٣ ص ٤٤)

٥١٠٣ - ان الحدود التي تعاقب المادة ٣١٣ عقوبات على نفاها او ازلتها اما هي التي وضعت بين عقارين متجاورين باتفاق مالكيها او تنفيذاً لقرار صادر من جهة الاختصاص او كان مالكوها معترفين بها وراضين عنها ، فإن لم يتوفر أحد تلك الشروط اعتبرت الحدود في حكم العدم قانوناً .

(كفر الزيات الجزئية ٢ / ٣ / ١٩١٥ المجموعة الرسمية من ١٦ ق ١٠٢ ص ٢٦٦)

٥١٠٣ - ان الحدود التي نصت عليها المادة ٣١٣ عقوبات هي الحدود التي وضعت بين عقارين متجاورين باتفاق مالكيها او تنفيذاً لحكم صادر من سلطة مختصة . فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على مالك احد العقارين المتجاورين اذا كان قد اترف حدا وضعه العمدة ، فزاله ذلك المالك بعد وضعه مباشرة لعدم رضائه بتلك التسوية .

(استئناف استيوط ١٥ / ٣ / ١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٣٩ ص ٧١)

٥١٠٤ - يشترط لتوقيع العقوبة المقررة بالمادة ٣١٣ عقوبات ان يكون نقل العلامات او ازلتها مما ترتب عليه ضياع معالم الحد بتمامه فاذا وجد للحد بقية ثابتة لا تضيع عليها المعالم فلا عقوبة .

(استئناف الزقازيق ٣٠ / ٤ / ١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٤ ص ٢٥٠)

مادة ٣٥٩

كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

حكم

٥١٠٥ - ان الغرق المقصود في المادة ٣١٤ عقوبات هو الغرق الشامل الذي يفرق مساحات واسعة ويعرض كيان البلاد وحياته السكان للخطر ولئن كانت المادة ٣١٤ المذكورة قد اطلقت في بيان طريقة الاغراق فنبهت على حالة الاغراق بكيفية أخرى غير قطع الجسور فإنه يجب على كل حال ان يكون الاغراق الذي يحصل بغير قطع الجسور مثابلاً للاغراق الحاصل من قطعها ، أي اغراقاً شاملاً . فإذا ثبت من الوقائع ان شخصاً تسبب عمداً وبقصد الاساءة في حصول هذا الغرق فقد وجب عقابه بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات . وإذا كانت الوسائل التي استعملها لأحداث الغرق تؤدي اليه ولكنه أوقف بسبب خارج عن ارادته كسند القطع عد هذا الفعل شروعا منه في تلك الجريمة ، ولكن اذا كان الباثب ان المتهم قطع عمداً وبقصد الاساءة حافة مسقى ضئيلة المياه فان المادة ٣١٦ عقوبات دون المادة ٣١٤ ؛ لأن ضالة مياه تلك المسقى لا يمكن أن ينشا عنها غرق ولا شروع فيه مما تعنيه المادة ٣١٤ عقوبات .

(١٦ / ١٢ / ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٣ ص ٥٢١)

حكم محكمة الموضوع

٥١٠٦ - اذا كانت طريق عمومية مغمورة غالباً بالمياه لانحطاطها والناس مضطرة بسبب ذلك الى المرور في الأرض المجاورة لها فصاحب هذه الأرض اذا حول الطريق عن محلها تحويلاً حقيقياً مع محافظته على عرضها الأصلي لا يرتكب جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٣١٦ عقوبات لأن الظروف تنفي وجود كل نية على تعمد اتلاف الطريق أو الاضرار بالناس .

(دمنهور الجزئية ١٣ / ٦ / ١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١١٢)

ص ٢١٧)

مادة ٣٦٠

الحريق الناشئ عن عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيما نبن أو حشيش يابس ، وكذا الحريق الناشئ عن اشعال صواريخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالجس مدة لا تزيد على شهر أو بدفع غرامة لا تزيد على مائتي جنيه .

فإذا وقع الحريق من التدخين أو من نار موقدة في محطات لتزويد السيارات أو محطات للغاز الطبيعي أو مراكز لبيع أسطوانات البوتاجاز أو مستودعات للمنتجات البترولية أو مخازن مشتملة على مواد الوقود أو أي مواد أخرى قابلة للاشتعال تكون العقوبة الجس والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

١ - معدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ١٩٨٤/٢/٢٠ ونشر في ١٩٨٤/٢/٢١

٢ - وكانت معدلة قبل ذلك بالتانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ ، الذي رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى مائتي جنيه بدلا من عشرين جنيها .

٣ - راجع ما جاء بالمادة الايضاحية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

٤ - مادة ٣٦٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيما نبن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن استعمال صواريخ في جهة من جهات المنشأة أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالجس مدة لا تزيد على شهر أو بدفع غرامة لا تزيد على عشرين جنيها .

حُكْمَانِ

٥١٠٧ - مناط العقاب في جريمة الحريق بالإهمال هو شخصية الخطأ ، فلا يسأل الجاني إلا عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانونا والتي يتسبب عنها الضرر ، ولا يسأل الشخص عن فعل غيره اذا لم يثبت انه ارتكب خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . واذا ما كان الحكم قد انتهى الى عدم ثبوت مقارفة المظنون ضده

لهذه الجريمة بنفسه ولم ينسب اليه خطأ شخصيا مما يجعله محلا للمساءلة الجنائية عن فعل غيره واستبعد المسؤولية الافتراضية التي أساسها سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره في رقابته بوصفها لا تمت بصلة الى الفعل الضار محل الجريمة، فان قضاءه بتبرئته منها يكون صحيحا .

(١٩٦٣/٣/٥ احكام النقض س ١٤ ق ٣٦ ص ١٦٩)

٥١٠٨ - من المقرر ان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ويجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الحريق باهمال أن يبين قاضيا عن مؤدى الإدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل ثابت في الأوراق ، ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين فيه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وكيف أنه كان سببا في حدوث الحريق ، فان الحكم يكون قاضرا .

(١٩٨٠/٢/٤ احكام النقض س ٣١ ق ٣٦ ص ١٧٩)

من احكام محكمة الموضوع:

٥١٠٩ - يجب أن يكون القتل والجرح الخطأ الواقعان تحت نصي المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات ناشئتين عن رعاية المتهم أو عدم احتياطه أو اهماله ، فاذا أهمل مثلا في حفظ المواد الملتهبة كالكبريت حتى سقطت منه فمر عليها النورج فالتهبت فاشتعل الجرن وامتدت النار الى غيره من الأجران والمساكن فاحترق خلق كثير فلا يكون مسئولوا الا عن الحريق باهمال فقط لا عن القتل والجرح الخطأ .

(استئناف طنطا ١٩٠٨/١٢/١٤ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٢٣٥)

٥١١٠ - يقع تحت طائلة المادة ٣١٥ من قانون العقوبات كل من يحدث حريقا باهماله أو رعونته سواء كان مالكا للأشياء المحروقة أو غير مالك لها وهذا بخلاف المادة ٤٥٨ من قانون العقوبات الفرنسي فانها لا تعاقب المالك الذي يحرق أمتعه .

(ميت غمر الجزئية ١٩١٥/٣/٢١ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٨٠

ص ١٣٤)

٥١١١ - لا تنسرى المادة ٣١٥ من قانون العقوبات على من ينسبب بأهيماله أو رعونته في حرق شيء من أمثله .
(شربين الجزئية ١٢/٧/١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٧ و ١٠٥ ص ١٧٩)

مادة ٣٦١

كل من خرب أو أثلّف عنّدا أموالاً ثابتة أو متقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .
فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيهاً أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر .

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لفرض إرهابي .

- أصبحت الفقرة الرابعة بموجب المادة ٢/٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (راجع المذكرة الإيضاحية بنهاية الباب الثانى من الكتاب الثانى) .

- عدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٢ ونشر فى ٢٥/٧/١٩٦٢ .
- عدلت الفقرتان الأولى والثانية بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٩٠ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ٣٦١ المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ :

كل من خرب أو أثلّف عنّدا أموالاً ثابتة أو متقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالي قيمته عشرة بنفهاك أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جرح حياة الناس أو صحتهم أو إجنهم في خطر .

مادة ٣٦١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من خرب أموالاً ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بآية طريقة وكان ذلك بقصد الإساءة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالي قيمته عشرة بنفهاك أو أكثر يعاقب المجرم بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ويجوز رفع عقوبة الحبس لغاية خمس سنين أو رفع الغرامة لغاية مائتي جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جرح حياة الناس أو صحتهم أو إجنهم في خطر .

الأحكام

٥١١٣ - مفساد النص في المادة ٣٦١ عقوبات على أن « كل من خرب أو ألقى عبداً أموالاً ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بآية طريقة يعاقب بالحبس ٠٠٠ » أن مناط التائيم فيها أن تقع الجريمة على مال غير مملوك للمتهم ، فإذا أوقفت على مال يملكه فإنها تخرج من مجال التائيم لتدخل في عداد تصرف المالك في ملكه لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن هو المالك للعقار الذي تسكن فيه المدعية بالحق المدني وإن الاتلاف قد وقع على باب المسكن وهو ملك له ؛ وكانت حيازة المدعية بالحق المدني لمسكنها استناداً إلى عقد استئجارها للمسكن لا تسلب الطاعن المؤجر ملكية العين المؤجرة ولا تسبب المدعية إلا حق الانتفاع بها فإن اتلاف الطاعن المسكن المملوك له يكون بمنأى عن التائيم .

(٢٠ / ١٢ / ١٩٨٣ أحكام النقض من ٣٤ ق ٢١٣ من ١٠٦٦) .

٥١١٣ - جريمة الاتلاف المؤثمة : قانوناً ينص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي لجريمة عبودية يتحقق إقصاء الجاني فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي أخذها القانون واتجاه ارادته إلى إحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وهو ما يقتضى

أن يتجسد الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورد من وقائع وظروفه ما يكفي للدلالة على قيامه . . .

(١٠/٩/١٩٨٦ - أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٩ ص ٧٣٣)

٥١١٤ - جريمة الاتلاف المؤتممة قانوناً بنص المادة ٣٦١ عقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها من تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق .

(١١/١١/١٩٧٣ - أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٣ ص ٩٣٥)

٥١١٥ - جريمة الاتلاف المؤتممة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضيه أن يتحدث عنه الحكم استقلالاً أو أن يكون فيما أورد من وقائع وظروفه ما يكفي للدلالة على قيامه والا كان مشوباً بالقصور في التسبيب .

(١٠/١٧/١٩٦٦ - أحكام النقض س ٢٧ ق ١٧٩ ص ٩٦٨)

٥١١٦ - القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال .

(١٢/٢٧/١٩٦٥ - أحكام النقض س ١٦ ق ١٨٤ ص ٩٦٨)

٥١١٧ - لا تستلزم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات قصداً جنائياً خاصاً إذ أن القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية يتطابق فيما اعتبره القانون من الجنايات كالمادة ٣٦٦ عقوبات وما اعتبره في هداد الجنع كالمادة ٣٦١ عقوبات ، وهو ينحصر في تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهي عنه بآركانه التي حددها القانون ، ويتلخص في اتجاه إرادة الجاني إلى إحداث الاتلاف أو غيره من الأفعال التي عدتها النصوص مع علمه بأنه يحدثه بغير حق ؛ وواقع الأمر أن عبارة قصد الاساءة التي تضمنتها نص المادة ٣٦١ - عقوبات لم تأت بجديد يمكن أن يضاف إلى القصد الجنائي العام في جرائم الاتلاف العمدية المبينة في القانون ، لأن تطلب لية الاضرار حينئذ

لا يتصور نخلف الضرر هو تحصيل حاصل .

(ر ١٩٥٧/٦/١٩ . أحكام النقض س ٨ ق ١٨٥ ص ٦٨٥)

٥١١٨ - ان القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية، سواء ما اعتبره القانون منها جنایات وما اعتبره جنحا، كالجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ينحصر في ارتكاب الفعل المنهى عنه بآركانه التي حددها القانون، مع اتجاه ارادة الفاعل الى احداث الاتلاف أو التخريب، وتعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وعبارة « بقصد الاستائة التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الاتلاف العمدية الذي تقدم بيانه، اذ نية الاضرار تتوفر قانونا لدى المتهم متى كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره، فمن يتلف مالا لغيره عن قصد وبغير حق يضر بهذا الغير ويشتت اليه قطعا وعمدا . واذن فمتى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن ومن كانوا معه أنهم كانوا يقدفون عربة السكة الحديدية بالحجارة وأن الطاعن كان يحمل في يده رقلة ويحطم زجاجها فأحدثوا بالعربة الاتلاف الذي أثبتته المعاينة والذي ترتب عليه ضرر مالي يزيد على عشرة جنيهات وأدانتهم من أجل ذلك بجريمة التخريب بقصد الاساءة تطبيقا للمادة ٣٦١ من قانون العقوبات فإن الحكم يكون صحيحا في القانون .

(١٩٥٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٣١٨ ص ٨٧٦)

٥١١٩ - ان القصد الجنائي في جريمة الاتلاف يتحقق متى تعمد الجاني احداث الاتلاف أو التخريب أو التعطيل المشار اليها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

(١٩٥٣/٢/٤ أحكام النقض س ٤ ق ١٨٠ ص ٤٧٩)

٥١٢٠ - القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية سواء ما اعتبره القانون منها جنایات وما اعتبره جنحا، القصد الجنائي في عموم هذه الجرائم ينحصر في تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهى عنه بآركانه التي حددها القانون، ويتلخص في اتجاه ارادة الفاعل الى احداث الاتلاف أو التخريب أو التعطيل أو الاغراق وعلمه بأنه يحدثه بغير حق، وعبارة « بقصد الاساءة التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت في الواقع بزيادة

على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الاتلاف العمدية الذي تقدم بيانه ، لأن تطلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لحاصل وذكر المفهوم : إذ نية الإضرار تتوفر قانونا لدى المتهم متى كان يعلم أنه بعمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره . هذا هو دائما حال مرتكب جرائم التخريب والاتلاف العمدية ، فمن يتلف مالا لغيره عن قصد وبغير حق يضر بهذا الغير ويسبب إليه قصيدا وعمدا ، فقصد الإساءة قائم به بهذا . ولم يشترط القانون أن تكون هذه الإساءة مصحوبة أو غير مصحوبة بمقصود آخر قريب أو بعيد ، كحلب منفعة بغير حق أو ارضاء مطمع ، سيما وأن الإساءة ليست من المقاصد بقدر ما هي وسيلة من الوسائل تستخدم لتحقيق أغراض ومقاصد مادية أو غير مادية لمن لا يتورعون عن تحقيق غاياتهم ومقاصدهم بإذاء الخلق في النفس أو المال . فمن يعتمد التوسل بفعل ميسر مضار بالغير مع علمه بأنه لا حق له فيه - كما هو الشأن فيمن يعتمد التخريب والاتلاف - يصدق عليه وصف مرتكب الإساءة كما يصدق على فعله بأنه جعل للإساءة . ولا يهم بعد هذا أن يكون قد رمى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة له أو لغيره ، لأن هذا كله من قبيل البواعث والدوافع التي لا شأن لها بالقصد الجنائي . وهكذا يتطابق في جرائم التخريب والتعيب والاتلاف العمد وقصد الإساءة بحكم أن تعمد مقارفة الفعل الضار بأركانه يتضمن حتما نية الإضرار . ولعل هذا هو ما حدا واضع القانون على استعمال كلمة عمدا في المادة ٣٥٩ في مقابل اللفظ الفرنسي *méchamment* . الذي استعمله في المادة ٣٦١ عند تبيانه جنائية أحداث الفرق . وحيل عبارة بقصد الإساءة على المعنى الذي تتطابق فيه مع العمد لا يخشى منه أن يقوم غلبة التعارض بين حكم المادة ٣٦١ عقوبات وحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٨٩ الواردة في باب المخالفات ، لأن هذه الفقرة ليست الا نصا احتياطيا وضع على غرار الفقرة الأولى من المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور الاتلاف من العقوبة عملا بنصوص القانون الأخرى المتعلقة بالتخريب والتعيب والاتلاف ، فلا انطباق لهذه المادة حينما ينطبق نص آخر من نصوص القانون الخاصة بالتخريب والاتلاف .

(١١/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية - ٧ ق ٢٢٣ ص ٢٠٦)

٥١٢١ - أن الفعل المادي المكون للحرمة المنصوص عليها في

المادة ٣٨٩ عقوبات يدخل ضمن الأفعال التي يعاقب عليها المادة ٣٦١ ، والتمييز بين الجريمتين يقوم على أساسين هما القصد الجنائي ومقدار الأتلاف أو التخريب الذي أحدثه الجاني ، فالمخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ يشترط فيها أن يقع فعلها عمدا ، فهي اذن والجريمة المنصوص عا عليها في المادة ٣٦١ سواء من هذه الناحية غير أنه يشترط في المادة ٣٦١ فوق ذلك أن ترتكب الجريمة بقصد الاساءة ، وهذا هو أحد الفروقات التي تميز الجريمتين ، ثم انه يكفي لتطبيق المادة ٣٨٩ أن يكون الأتلاف حادثا فرديا بسيطا في حين أن المادة ٣٦١ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الأشياء المتلفة أو المخربة كبيرا ، وهذا هو المستفاد من المذكرة الايضاحية التي وضعت عند تعديل المادة ٣١٦ عقوبات القديمة .

(١٦/١٠/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٣ ، ص ٥١٣) .

٥١٣٢ - من يهدم منزلا لآخر يعامل بالمادة ٣١٦ عقوبات .
ولا يغني دفعه أن بناء المنزل مقام على ارض مملوكة للمناقص العامة ، لأنه سواء اصح دفعه أم لم يصح فان هدم البناء لا يجوز الا بالاتفاق مع ذوي الشأن او بناء على حكم قضائي عند التنازع .

(٢٩/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢ ص ٢٧٦)

٥١٣٣ - الفصل المادي المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ عقوبات يدخل ضمن الأفعال التي تعاقب عليها المادة ٣١٦ عقوبات ، والتمييز بينهما يقوم على أساسين ، القصد الجنائي ومقدار التلف أو التخريب الذي أحدثه الجاني ، فالمخالفة المنصوص عليها بالمادة ٣٤٢ يشترط أن يقع فعلها عمدا ، والمادة ٣١٦ تشترط فوق ذلك أن ترتكب بقصد الاساءة ، ويكفي لتطبيق المادة ٣٤٢ عقوبات أن يكون الأتلاف حادثا فرديا بسيطا بينما المادة ٣١٦ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الأشياء المعطلة أو المتلفة كبيرا .

(٢٠/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٧ ص ١١٩)

٥١٣٤ - انه وان كانت المادة ٣٤٢ عقوبات تعاقب على اتلاف المنقول المملوك للغير كما تعاقب عليه المادة ٣١٦ عقوبات الا أن الفرق بينهما هو أن المادة ٣١٦ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ -

تشبهت خط السبيل في الأتلاف مع قصد الإصرار بالغير بينما المادة ٣٤٢ تكتفى بتوقيع الأتلاف عند...

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧١ ص ٤١٨)

٥١٢٥ - إذا حكمت المحكمة بمعاقبة متهم بملتنضى المادة ٣١٦ من قانون العقوبات على أنه هدم مسقي مملوكة للحكومة إصرار بشخص له حق ارتفاق عليها بدون أن تثبت ملكية الحكومة لها ولا امتلاك هذا الشخص لحق الارتفاق مع قيام النزاع في كل ذلك فإن هذا الحكم يكون واجبا تقضيه

(١٩٢٩/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٩ ص ١٦٥)

٥١٣٦ - إذا وقع من الشريك في ملكية مجرى مياه اتلاف لهذا المجري فالحكم عليه بجميع صبيح طبقا للمادة ٣١٦ عقوبات ولا يستثنى من أحكام هذه المادة إلا الحالة التي يكون الفاعل فيها مالكا خاصة للشئ الذي أتلفه

(١٩١٣/٣/٨ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٧٣ ص ١٤١)

مادة ٣٦١ مكررا

يعاقب بالجس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من خرب المنشآت الثابتة أو الوحدات الصيحية المتحركة للمقسم الطبي في الجيش أو التابعة له أو أدوات هذه المنشآت أو الوحدات أو عطل شيئا من المنشآت أو الوحدات أو الأدوات المذكورة أو جعلها غير صالحة للاستعمال

تمت أصيغت بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ١٩٤٠/٣/٢٥ ونشر في ١٩٤٠/٣/٢٨

- راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ تحت المادة ٢٥١ مكررا

- وألفت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر في ١٩٨٢/٤/٢٢ ، وكانت بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

- راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠

مادة ٣٦١ مكررا (أ)

كل من عطل عمدا بآية طريقة كانت وسيلة من وسائل خدمات المرافق العامة أو وسيلة من وسائل الانتاج يعاقب بالسجن .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بالانتاج او الاخلال بسير عرفة عام .

- اضيف بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ونشر في ٣١/٧/١٩٧٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ١١٢ .

مادة ٣٦٢

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه كل من هلم أو إتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طوديات معادة أو أوتاد حدود أو طوديات ميزانية .

- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح ثلثمائة جنيه بدلا من مائة جنيه ، بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ٣٦٣

- ألغيت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١/٤/١٩٤٩ ونشر في ٢٦/٤/١٩٤٩ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ تحت المادة ٨٨ .

- مادة ٣٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثلثمائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ على هذه الجريمة .

مادة ٣٦٤

كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما امرت
أو صرحت الحكومة بإجرائه من الأشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
على سنة أو بغرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه .

- دفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح ثلثمائة جنيه بدلا من مائة جنيه بموجب
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالملحوظة الأيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ٣٦٥

كل من أحرق أو أتلف عمداً بأي طريقة كانت شيئا من الدفاتر
أو المضايط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية
أو الكمبيالات أو الأوراق التجارية أو الضرفية أو غير ذلك من السندات
التي يتسبب عن أتلافها ضرر كبير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز
خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

- دفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح خمسمائة جنيه بدلا من مائة جنيه ، بموجب
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالملحوظة الأيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

٥١٢٧ - أن وقوع الاتلاف على جزء من العقد لا يمنع من اعتبار
جريمة الاتلاف تامة ما دام ما وقع من شأنه أن يجعل العقد غير صالح
للفرض الذي من أجله أعد ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون صاحب العقد قد
جمع أجزاءه ولصقها بعضها ببعض .

(١٧/١/١٩٤٩ - مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩٠ ص ٧٥٤)

٥١٢٨ - من أتلف عمداً سنداً مخالصة بمبلغ ما محرراً على هامش
الحكم الصادر بهذا المبلغ وقدم الحكم للتنفيذ ، يحق عليه العقاب بمقتضى
المادة ٣١٩ من قانون العقوبات ولو كان بيد صاحب المصلحة في هذا
عن هذا المبلغ مخالصة أخرى منفصلة . ويكفى لتحقيق ركن الضرر في هذه

الواقعة أن يترتب على الائلاف مجرد تنفيذ الحكم الذي كانت المخالصة محررة على هامشه . ولا يهدم هذا الركن أن يكون بيد المجنى عليه مخالصة أخرى عن هذا المبلغ ، اذ حتى مع التسليم بأن ابرار المخالصة يتحول دون حصول ضرر نهائي للمجنى عليه ، فإن هذه المادة لا تتطلب وقوع الضرر فعلا نهائيا ، وإنما يكفي بموجبها حصول ضرر ما ، كما هو مفهوم نصها العربي ونصها الفرنسي الأصحح في الدلالة على هذا المفهوم .

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠ ص ٢٦)

٥١٢٩ - إذا ارتكب المتهم أعمالا مادية في سبيل وبكأن من شأنها أن تلغيه أو تعدمه كلية بغية التخلص من التعهدات التي في ذمته بمقتضى ذلك السند عند عمله اتلافا للسند طبقا للمادة ٣١٩ عقوبات ، ولا يحو الجريمة مكان إعادة الكتابة المحو أو السند المعدم لأصلها . وعلى ذلك فإن الشطب الحاصل في مخالصة يقع تحت طائلة المادة السالفة ذكرها .

(١٩٤٠/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٦٣ ص ١٠٣)

٥١٣٠ - اتلاف عقد محرر بين عدة متعاقدين معاقب عليه ولو كان بعضهم لم يوقع عليه ، وذلك لأنه لا يدل على أن المتعاقدين الذين لم يوقعوا على العقد كانوا يرفضون التوقيع عليه رغم أى سعى يبذل لديهم في هذا السبيل ، فالورقة المتلفة ليست اذن عديمة القيمة بالمرّة حتى يقال ان اتلافها غير معاقب عليه .

(١٩١٤/٦/٢٠ الشرائع س ١ ص ٢٤٢)

٥١٣١ - كلمة أتلّف الواردة في المادة ٣١٩ عقوبات الخاصة باتلاف الأوراق عمدا غير قاصرة على أحوال الاتلاف المادى فقط بل هي عامة بحيث تشمل حالة القاء تذكرة سفر شخص آخر من نافذة عربة السكة الحديد .

(١٩١٢/٢/٣ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٣١ ص ٥٩)

من أحكام محكمة الموضوع .

٥١٣٢ - لا عقاب بمقتضى المادة ٣٣٨ عقوبات على المدين الذى يمزق محررا مثبتا لصلح وقع بينه وبين دائنه اذا كان التمزيق حصل

بعد استشارة اتضح منها أن الصلح ليس من مصلحته متى تبين أنه كان مشترطاً بعدم تسليم المدين ذلك المحرر للدائن إلا بعد استشارة الغير واتضح موافقة الصلح وذلك لأنه لا قيمة للمحرر ما دام لم يتم الاتفاق .

(جرجا الجزئية ١٠/١١/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ص ٩٥)

٥١٣٣ - إذا اتهم شخص باتلاف سند عمداً صح اثبات وجود هذا السند وماهيته بشهادة الشهود ولو كانت قيمة هذا السند تزيد على الألف قرش .

(ملوى الجزئية ٩/٦/١٩٠٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١١٦ ص ٢٣٩)

٥١٣٤ - لا تقتصر المادة ٣١٩ من قانون العقوبات المتعلقة باتلاف المستندات عمداً على عقاب من يعدم مستنداً بل تعاقب أيضاً على كل تعدى مادي يقصد به الإخلال بقيمة السند . وعلى ذلك فإذا مزق شخص عقد صلح هو أحد طرفيه بعد أن انتزعه جبراً من يد آخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة ولو لم تزل أجزاء العقد الممزق باقية .

(اسنا الجزئية ١٤/١٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٣٢ ص ٤٩)

مادة ٣٦٦

كل نهب أو اتلاف شيء من البضائع أو الأمتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

حكم

٥١٣٥ - يستوى في القانون أن يكون النهب حاصلًا من عصابة ذات تنظيم خاص أو من جماعة تفتقر إلى مثل هذا التنظيم . ولما كان ينطبق على حشد الطاعنين وصف الجماعة ، وكان ما اجترموه من أعمال القوة قد ارتكبهوه علناً وجهاراً وبلغ من العنف الذي اتسم به ما حداً بالأهالي إلى الهروب من طريقهم وأرهب المجنى عليه وحمله مكرهاً على الرضوخ له وهو ما يكفي لتحقيق ركن القوة الاجبارية في مفهوم المادة ٣٦٦ من قانون

العقوبات .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٦ ص ٥٩٥) .

مادة ٣٦٧

يعاقب بالحبس مع الشغل :

- (أولا) كل من قطع او اتلف زرعاً غير منصوص او تنجراً نابتاً خلقة او مغروساً او غير ذلك من النبات .
- (ثانياً) كل من اتلف غيظاً مبلوراً او بث في غيظ خشيشاً او نباتاً مضرراً .
- (ثالثاً) كل من اقتلع شجرة او اكثر او اى نبات آخر او قطع منها او قشرها ليميتها وكل من اتلف طعماً في شجر .
- ويجوز جعل الجانبين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

الأحكام

موضوع الجريمة

٥١٣٦ - تبوت أن الزراعة التي قام السكان بأتلافها ملكاً المطعون ضدها ، تصح معاقبته بموجب المادة ٣٦٧ عقوبات . وقيام نزاع بين الطاعن والمطعون ضدها حول وضع اليد على الأرض التي اتلف الزرع القائم بها لا ينفي وقوع الجريمة ما دام الثابت أن تلك الأرض كانت في تاريخ حدوث الاتلاف في حيازة المطعون ضدها بناء على امر النيابة العامة تنفيذا لقرار لجنة الفصل في المنازعات .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٩ ص ٤٥٣)

٥١٣٧ - اذا ثبت أن الزراعة التي اتلفها المتهم هي ملك للمجنى عليه فقد حق عليه العقاب طبقاً للمادة ٣٦٧ عقوبات التي تعاقب كل من اتلف زرعاً مملوكاً لغيره ، ولا ينفي قيام هذه الجريمة وجود نزاع بين المتهم

والمجنى عليه بشأن ملكية الارض القائمة عليها هذه الزراعة .

(١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٨٩ ص ٢٦٠)

٥١٣٨ - تقليع الزرع اتلاف ، والفارق بين الفقرتين الاولى والثالثة من المادة ٣٢١ عقوبات ان الفقرة الاولى تنطبق على الاتلاف الواقع بمجموعة من النبات سواء اكانت تلك المجموعة شجيرات صغيرة ام غير ذلك ، وهذا يقطع النظر عن طريقة الاتلاف وبما اذا كان الاتلاف امارتها فعلا او لم يمتها . واما الفقرة الثالثة فتتطبق على الاتلاف المميت الواقع بصنف من الاشجار وبطعوم الاشجار وبالنباتات التي هي من قبيل الاشجار وللواحدة منها قيمة تذكر ، ولا يلزم فيه ان يكون واقعا على مجموعة بل يكفي ان يكون واقعا ولو على فرد واحد ، فطريقة الاتلاف ليست اذا هي الفارق بين الفقرتين المذكورتين .

(١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٥ ص ١٣٣)

٥١٣٩ - ان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢١ عقوبات يشير الى جريمتين مختلفتين اولاهما اتلاف غيط مبذور وثانيهما بث حشيش او نبات ضار في غيط ما مبذورا كان من قبل او غير مبذور . والنص الخاص بالجريمة الثانية هو نص صريح مطلق لا مساغ معه للاجتهاد او التقييد باى قيد كاشتراط ان يكون الغيط مبذورا من قبل . فالبذر الذى لما يخرج اذا اُتلف باى كيفية كانت وكذلك الارض غير المبذورة اذا بث فيها حشيش او نبات مضر كان ذلك جميعه من الامور الاجرامية المستوجبة للعقاب .

(١٩١٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩١ ص ٨٢)

٥١٤٠ - يكفي للتأكد من وقوع الفعل تحت نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢١ عقوبات ان يذكر بالحكم ان التلف وقع في غيط قمح غير محصود من ثلاثة اشخاص باليد وبالشرشر آلات حادة .

(١٩٣٠/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨ ص ٨)

٥١٤١ - ان الفقرة الاولى من المادة ٣٢١ عقوبات هي التي تنطبق على الاتلاف الواقع بمجموعة من النبات سواء اكانت تلك المجموعة شجيرات صغيرة من اى نوع تكون ام كانت زروعا من ذوات المحاصيل او هي

نفسها محاصيل كالغلال والبرسيم والخضر أو ثمارها أو أشجارها أو ما مائل ذلك من أنواع النبات . وذلك بقطع النظر عن طريقة الاتلاف. وعنا إذا كان الاتلاف أمتها فعلا أو لم يمتها لأن الامتاة غير ملحوظة للشوارع. وفي هذه الفقرة . وأما الفقرة الثالثة فتتطبق على الاتلاف الممتد في المواقيع بصنف الأشجار وبطعوم الأشجار وبالقابات التي من قبيل 'الإشتجار' وليكنواختة منها قيمة تذكر ، ولا يلزم فيه أن يكون واقعا على مجموعة بل يكفي أن يكون واقعا ولو على فرد واحد .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٦ ص ٤٢٥)

٥١٤٢ - إذا عاقب المحكم المظنون فيه المتهم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ والمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات بغير أن يبين أن كان الزرع الذي تضار اتلافه محصولا أو غير محصول فإنه يقع بإطلاء القصوره في بيان شرط منصوص عليه من شروط تكون الجريمة التي اعتبر بها .

(١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٤ ص ٦٧)

القصد الجنائي

٥١٤٣ - لا يتطلب القانون في جرائم اتلاف الزراع المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات توافر قصد جنائي يخاص بملحوظ غاية النباغت على مقارفة فعل الاتلاف بل هي تتحقق بتوافر القصد الجنائي العام ، أي مجرد الاتلاف ولو لم يكن مقترنا بشية الانتقام من صاحب الزرع أو الإساءة اليه ، شأنها في ذلك شأن سائر الجرائم العمدية التي لم يود عنها في القانون نص صريح مقتضاه أن تكون نية الجنائي من نوع معين خاص بها .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣ ص ٦٤٥)

٥١٤٤ - تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات على عقاب كل من قطع أو أتلّف زرعاً غير محصول أو شجراً نابتاً خلقه أو مفروشا أو غير ذلك من النبات . والقطع ضرب من الاتلاف ، وعبارة الزرع غير المحصول الواردة بتلك الفقرة تشمل جميع المحاصيل الزراعية غير المنفصلة عن الأرض ما دامت لم تجصد بعد . ولا ريب إن إثمار تدرج تحت هذه العبارة ما بقيت على أشجارها . ولما كان المحكم المظنون فيه قد

أثبت في حق المتهمين أنهم أتلفوا ثمار الموز بطريق السطويع وأن بعضهما لم يكن قد تم نضيجها ، وأن الإتلاف تبعدى الثمار الى قطع كمية وغيره من اشجار الموز بلغت مائة شجرة ، مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاتلاف التي دين بها المتهمون ، والمحكمة لم تكن ملزمة من بعد بالتحدث عن قصد الإتلاف على الاستقلال ، ما دامت مدونات الحكم دالة بذاتها على توافر ذلك القصد اليوم .

(١٣/٣/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٧١ ص ٣٨٧)

٥١٤٥ - جريمة اتلاف الأشجار المؤتمنة قانونا بنص المادة ٣٦٧ عقوبات. متى أجرى عملا يترتب تحقيق القصد الجنائي فيها من تعمد الجاني ارتكاب الفعل المتهمة عنه بالطريقة التي صورها القانون واتجاه إرادته الى أحداث الاتلاف وعليه بأنه يحدده بغير حق وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه استقلا أو أن يكون فيما أورد من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(٢٨/٤/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٨ ص ٦٠٢ ، ١/٥/١٩٨٣ ق ٩ ص ٦٨)

٥١٤٦ - ندائه لما كان النص القانوني الذي يعاقب على اتلاف الزرع ليس فيه ما يوجب توافر قصد جنائي خاص فانه يكفي أن يقوم لدى الجاني القصد الجنائي العام ، لأن القول بأن المتهم يجب أن يكون قد قصد بفعل الاتلاف الاسماء الى صاحب الزرع ، ذلك فيه اعتداد بالباعث على الجريمة ، والقانون لا ينظر الى البواعث إلا في الأحوال الخاصة التي ينص عليها صراحة .

(٣٠/١١/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤ ص ٤٩ ، ٨/٦/١٩٤٢ ج ٥ ق ٤٢١ ص ٦٧٥ ، ٢٧/١١/١٩٣٩ ق ٢٠ ص ٢٨)

٥١٤٧ - يشترط لتوفر جريمة اتلاف المزروعات أن يتعمد فاعلها الاضرار بالغير ، فاذا قام نزاع بين شخصين على ملكية مزروعات واتفق أحدهما بعضتها لمصلحته فلا عقاب عليه لعدم وجود قصد جنائي .

(٧/٦/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٢٠ ص ٤٥)

أسباب الحكم

٥١٤٨ - إذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة تتوافق فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاتلاف المعاقب عليها بالمادة ٣٦٧ عقوبات التي لا يشترط فيها أكثر من أن يتوى الجانب اقتلاع النبات أو القطع منه ، كما تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة السرقة التي أدان المتهم فيها ، إذ أنه قطع الشجرة ثم اختلسها لنفسه ، وكانت العقوبة التي وقعت على المتهم داخلية في نطاق العقوبة المقررة لكل من الجريمتين المذكورتين ، فلا يكون له وجه للطعن على الحكم من ناحية إعتباره الواقعة سرقة لا إتلافاً .

(١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٣٠ ص ١٩١) .

٥١٤٩ - يكفي لصحة انطباق المادة ٣٢١ عقوبات أن يثبت بالحكم حصول إتلاف للزراعة بغير حاجة إلى بيان طريقة الإتلاف ولا كيفية حصوله لأن الإتلاف يصح أن يقع بأي طريقة من الطرق ولم يتطلب القانون له طريقة معينة .

(١٩٣١/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٨ ص ٢٧٤)

٥١٥٠ - يكفي أن يثبت بالحكم الصادر بالعقوبة في جريمة الاتلاف حصول الإتلاف فعلاً ، ولا ضرورة لبيان الطريقة التي حصل بها .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٦ ص ٤٢٥)

٥١٥١ - يجب على الحكم القاضي بعقاب من اتلف زرعاً غير محصود طبقاً للمادة ٣٢١ عقوبات أن يبين كيفية هذا الاتلاف والا كان الحكم باطلاً لأنه إذا كان الاتلاف ناشئاً عن مجرد دخول المتهم في الأرض للزراعة وكان من مستلزمات هذا الدخول حصول الاتلاف كان فعله هذا مخالفاً تقع تحت نص المادة ٣٤٠ عقوبات .

(١٩١٧/٤/٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٧٤ ص ١٢٩)

٥١٥٢ - لا ضرورة لأن تذكر محكمة الموضوع أن إتلاف الزرع وغيره مما هو منصوص عنه في المادة ٣٢١ من قانون العقوبات إنما حصل عمداً لأن لفظ إتلاف يتضمن معنى العمد .

(١٩١٣/٦/٢٨ الشرائع س ١ ص ٢١)

مادة ٣٦٨

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلاح تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى مبيع .

الأحكام

٥١٥٣ - أن المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات تعتبر جريمة اتلاف النبات أو الزرع غير المحصود جنائية إذا وقعت ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل . فإذا كانت واقعة الدعوى أن الطاعن مع آخرين عديدين قد اتلفوا ليلا زراعة قطن المجني عليه بأن اقتلعوا شجراته باليد وبآلة جادة فادانته المحكمة بهذه الجنائية تطبيقا لهذا النص فإنها لا تكون قد أخطأت .

(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٥ ص ٨١٤)

٥١٥٤ - أن المادة ٣٢٤ تعتبر جريمة الاتلاف جنائية إذا وقعت من شخص واحد يحمل سلاحا ، فإذا ثبت أن السلاح لم يكن مع الفاعل الأصلي ، بل كان مع الشريك المرافق له وقت ارتكاب الجريمة ، وجب من باب أولى اعتبار الحادثة جنائية لتحقيق غرض الشارع من وجود سلاح في متناول الفاعل الأصلي وقت ارتكاب الجريمة .

(١٩٣٣/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣١ ص ١٨٦)

٥١٥٥ - يكفي لتطبيق المادتين ١/٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات واعتبار الواقعة جنائية أن يذكر بالحكم أن اتلاف الزرع حصل ليلا من أكثر من ثلاثة أشخاص ، ولا يصح الطعن في الحكم بزعم أنه لم يذكر به مقدار ما اتلف لأن هذا المقدار لا ضرورة له في وصف الواقعة .

(١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٥ ص ١٣٣)

٥١٥٦ - يشترط لتطبيق المادة ٣٢٢ عقوبات - في حالة اشتراك شخصين يحمل أحدهما سلاحا - أن تذكر في الحكم العناصر المكونة للجريمة كما هي الحال في جميع المسائل الجنائية ، فإذا لم تذكر في الحكم واقعة

حمل السلاح الا باشارة بسيطة في نص التهمة مما لا يتسنى معه لمحكمة النقض معرفة من من الفاعلين كان يحمل السلاح وما هي الآلة التي اعتبرها الحكم سلاحا كان ذلك قصورا واضحا يستوجب نقض الحكم .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٦ ص ٤٢٥)

٥١٥٧ - ان المادة ٣٢٢ عقوبات الخاصة باتلاف المزروعات والقاضية بأن حمل السلاح يعد ظرفا مشددا للجريمة لم تفرق بين حالة ما اذا كان السلاح ظاهرا او ما اذا كان مخفيا . فاذا كانت الاساحة مخبأة تحت ثياب المتهم ولم تظهر الا عندما فتشه رجال السلطة وجب رغم ذلك تشديد العقوبة طبقا للمادة السبالة الذكرى .

(١٩٢٠/٤/٣ المجموعة الرسمية بين ٣٣ حتى ١١٤ ص ٢٨٣)

٥١٥٨ - لا فرق بين الفقرة الاولى والفقرة الثالثة من المادة ٣٢١ عقوبات بالنسبة لنوع الاشياء التي يحصل لها التلف بل يختلفان فقط بالنسبة لنوع التلف ومقدار جسامته ، وعلى ذلك تنطبق كل منهما على حالة قلع وتفتيز ستة اشجار من البزقال موجودة في حديقة ، ولو حكمت المحكمة الموقوفين تطبيق ايتهما على حسب الأحوال فاذا توفر وجود الظروف المشددة المتضمن عليها في المادة ٣٢٢ عقوبات كان ذلك شبهة تدل على ان الواقعة جنائية ووجبت احالة المتهم على محكمة الجنايات .

(١٩١١/٢/٤ المجموعة الرسمية بين ١٢ ق ٤٥ ص ٨٥)

الباب الرابع عشر

انتهاك حرمة ملك الغير

مادة ٣٦٩

كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منح حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من عشرة اشخاص على الأقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

إذا عدلت العقوبة في المقتنين ، وكانت في الفقرة الأولى الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً ، وكانت في الفقرة الثانية الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرياً ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ :

أما في مجال حماية الحيازة في العقارات فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد الانزعة في حيازة المساكن والأراضي الزراعية والغشاء بشكل مطرد ونظراً لما تؤدي إليه هذه النزاعات على الأغلب الأعم - إلى تكدير الأمن العام مما حدا بالنيابة العامة إلى إصدار القرارات الولائية لحماية الحيازة المادية لهذه العقارات . وقد تضاربت الآراء حول هذه القرارات بين اجازة وعدم الاختصاص مع ما لذلك من تأثير شديد على مراكز الخصوم ومصلحتهم في الدعوى - لذلك رأت - حسناً لهذه الأنزعة ، وتوليفاً لآتي قدر من الاستقرار للأوضاع الناشئة عنها ، ولاسيما الحماية الجنائية على كافة صور الحيازة ولواجهة صور التعدي المستحدثة التي قصد بها التحايل على أحكام القانون رأت أن يتسع نطاق حماية الحيازة المقررة في المادة ٣٧٣ عقوبات لتشمل أيضاً حماية حيازة الأراضي الزراعية والأراضي الغشاء والمباني حتى يعاقب من يدخل أحد هذه العقارات ويمتنع عن الخروج منه رغم تكليفه من لهم الحق في ذلك ، ولما كانت هذه المادة قد وردت ضمن نصوص المواد المؤتمة لحالات انتهاك حرمة ملك الغير المبينة في الباب الرابع عشر

من الكتاب. الثالث من قانون العقوبات . ولكي تكون العقوبة على الميادة المراد تعديلها متسقة مع باقي العقوبات المبينة في باقي جرائم انتهاك ملك الغير المبينة في المواد ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ والتي تتناول حالات أكثر خطورة من تلك المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ المراد تعديلها فند اقتضى الامر تشديد العقوبات المبينة في تلك المواد على النحو المبين بالمشروع .

كذلك رئي إضافة مادة جديدة رقم ٣٧٣ مكررا لقانون العقوبات تجيز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات بشأن انتهاك حرمة ملك الغير أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي أو تدبير غلازم لحماية المييزة على أن يعرض هذا الامر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار غير قابل للطعن فيه في اليوم التالي على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بالغائه - والهدف من ذلك هو عدم ترك الامر للنيابة العامة لتفصل وحدها في مسائل النزاع على المييزة المادية بعد أن كشف العمل عن أن التعدي من الأفراد عمداً يتسبب قصداً في إطالة أمد النزاع امام النيابة العامة في هذه المرحلة باللجوء الى اساليب ملتوية والتحايل على أحكام القانون لمرقلة التصرف في الدعوى بنية استقراء الغضب الذي يندب عنهم على لحي. يتعذر تليازكه، إلهامصلحة فيما بعد ، لذلك فقد تضمنت هذه المادة النص على أن الاجراء التحفظي أو التدبير الذي يتخذه النيابة العامة في هذا الصدد أنها هذا اجراء أو تدبير مؤقت يجب عليها عرضته خلال اامد وجيز على القاضي الجزئي المختص لاصدار قراره بتأييده أو بتعديله أو بالغائه في اليوم التالي على الأكثر وبهذا تضاف هذه الصلاحية الى مهمة القاضي الجزئي في أمور. التعرض للمييزة المكونة للجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣٦٩ عقوبات و بما بعدها وهو مفهوم جديد يتصدى لهه النزاعات ويعالجها تشريعيا لأول مرة بصفة واضحة ونصت المادة المقترحة على أن قرار القاضي الجزئي غير قابل للطعن فيه حتى لا يفتح الباب مرة أخرى لإطالة أمد النزاع بالتسليم على اجراءات الطعن في كل قرار يصدر في هذا الشأن أو التظلم منه فتضيق المحكمة من النص - وتحققا لذات الغرض ، وضمانا لسرعة التصرف في الدعوى والفصل فيها أوجبت المادة على النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية خلال ميتين يوما من تاريخ صدور هذا القرار اذا رأت اتخاذ هذا الاجراء ، ودفع في تقرير هذه المدة أنها كافية لكي تنتهي النيابة العامة من تحقيق الواقعة برسمها والامسام بمناصرها والتصرف فيها : على الا تحويز ذلك المدة عن ميتين يوما من تاريخ صدور الامر أو القرار حتى توضع الأمور في نصابها وتستقر أوضاع الخصوم في اقرب وقت كلما أمكن ذلك - وضمانا لجدية تحقيق الواقعة وحسم نزعتها فقد يقضت المبلدة بأن هذه الامر أو القرار يعتبر كأن لم يكن في حالات معينة هي مخالفة المواعيد المشار اليها سابقا إن اذا صدر امر بالحفظ أو بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، والمستهدف من الحالة الأولى تحقيق عدالة ناجزة سريعة وحتى لا تنتهي الأمور مالا الى التراخي في التصرف في الدعوى والفساح المجال لمباطله الخصوم التي يغدو فيها اعتبار الامر كأن لم يكن خير من تعليقه لا سيما في الحالات التي قد يلتزم فيها الامر الى ما يسببده ، إما في حالة صدور امر بالحفظ أو بان لا وجه لاقامة الدعوى فان مفاد ذلك بداهة خروج النزاع من دائرة التأقيم ، أو لو من في الدليل - اما اذا ظل النزاع على المييزة قائما الى حين الفصل في الدعوى فلا استطرف النص الى انه اذا ما طلبت النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب الأحوال وبعد سماع اقوال ذوي الشأن فان المحكمة عليها أن تفضل في هذا النزاع اما بتأييد القرار السابق ضموه من القاضي أو بتعديله أو بالغائه على ضوء ما يتكشف لها خلال نظر الدعوى من وقائع - ولما كان

قرار القاضى المشار اليه هو بهتريج لفظه اجراء تعطل وتدير وقتى فان فصل المحكمة باستمرار
مزياته او بتعديله او بالغاء لا يغير من طبيعته اعتباره اجراء وقتيا يصون الحيازة المادية
المستهدفة بالحماية الجنائية فى المواد ٣٦٩ عقوبات وما بعدها ، دون ان يتولد عن ذلك للخصوم
مراكز قانونية تمس اصل الحق .

تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع قانون بشأن تعديل بعض احكام
قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

(اولا)

تضمنت المادة الاولى من مشروع القانون تعديل المواد التالية من قانون العقوبات
وتتألف هذه المادة من ثلاث فقرات :

١- الفقرة الاولى - وتشمل تعديل المواد التالية : ٩٨ ج (فقرة اولى) ، ١١٦ مكررا ب
(فقرة اولى) ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ (فقرة ثالثة) ، ١٢٣ (فقرة ثانية) ، ١٣٨ (فقرة ثانية) ،
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٢ مكررا (فقرة ثانية) ، ١٦٣ ، ١٧٨ (فقرة اولى) ، ١٨٢ ، ١٨٥ ،
١٨٦ ، ١٨٧ (فقرة ثانية) ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢١٧ (فقرة
ثانية) ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ (فقرة ثالثة) ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ (فقرة
ثانية) ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥ وذلك برفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جنيه .

وتنص الفقرة الثانية : بتعديل المواد : ٩٨ ج (فقرة ثالثة) ، ١٥٦ ، ٢٢٧ (فقرة
اولى) ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ (فقرة اولى) ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ،
١٧٠ ، ١٩٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ (فقرة اولى) ، ٢٨٠ ،
٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٣٢٤ مكررا ، ٣٢٧ (فقرة رابعة) ، ٣٣٩ (فقرة اولى) ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ (فقرة
ثانية) ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٧٠ ، وذلك برفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى مائتى جنيه .

وقد اقتضى اجراء هذا التعديل تحقيق التماسق التشريعى بين التعديل الذى ادخل على
قانون العقوبات بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الذى قضى بالغاء عقوبة الحبس فى
المخالفات ، اذ استبدل بنص المادة ١٢ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧
نصا يقضى بان المخالفات من الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد اقصى مقدارها
على مائة جنيه ، كما عدل نص المادة ١١ من القانون المذكور بحيث اصبح يقضى بان « الجرم
من الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية »

الحبس :

الغرامة التى يزيد اقصى مقدارها على مائة جنيه .

وفى ضوء هذا التعديل الذى ادخل على المادتين ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ساللنى
الذكر ، فقد كان لزاما تعديل عقوبة الجنحة فى مختلف مواد قانون العقوبات ، بما يحقق
التناسق التشريعى بين التعديل الذى طرأ على هاتين المادتين بموجب القرار بقانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٨١ وبين نصوص قانون العقوبات ، وذلك على التفصيل الوارد فيما تقدم .

(ثانيا)

نصحت المادة الثانية من مشروع القانون إلغاء عقوبة الغرامة الواردة في المواد : ٤٦ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٧٦ ، ١٧٨ مكررا (ثانيا) ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٩ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٢١ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ مكررا من قانون العقوبات .

هذا كما دوعي بصدد عقوبة الجنحة الاعتبارات الآتية :

١ - عدم المساس بالنصوص التي تكون عقوبة الحبس فيها وجوبية أو الحبس والغرامة معاً على سند من أنه لا محل لرفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فيها طالما أنها مضالفة لعقوبة الحبس التي يتمثل فيها أساساً الردع المستهدف من النص .

٢ - أن بعض الجنح المعاقب عليها بالحبس أو الغرامة قد أصبحت خلية بتشديد العقاب عليها لدواعي الملاءمة ولتحقيق الردع المنشود منها مما دعا إلى إلغاء عقوبة الغرامة التخيرية فيها والابقاء على عقوبة الحبس وحدها وهي التي جاءت بالمواد ٤٦ الخاصة بالعقاب على الشروع في الجنايات و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ التي تعاقب على هروب المحبوسين وإخفاء الجانين أو الفارين من الخدمة العسكرية و ١٥٥ التي تعاقب على التدخل في الوظيفة العمومية ، ١٧٦ ، ١٧٨ (مكررا ثانيا) اللتين تعاقبان على الخس بواسطة الصحف وغيرها على بغض طائفة من الناس أو الاسامة إلى سعة البلاد بالطرق المنصوص عليها في القانون و ٢١٦ و ٢١٧ اللتين تعاقبان على التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها و ٢٣٩ التي تعاقب على إخفاء جثة القتيل أو دفنها دون إخبار جهات الاقتضاء و ٢٨٣ التي تعاقب على خطف الأطفال حديثي العهد بالولادة و ٢٤٦ و ٢٩٧ اللتين تعاقبان على الشهادة الزور و ٣٢١ التي تعاقب على الشروع في السرقات المحدودة من الجنح و ٣٣٦ التي تعاقب على النصب وإعطاء الشيكات بلا رصيد قائم وقابل للسحب بسوء نية و ٣٤٣ التي تعاقب على سرقة المستندات والأوراق بعد تقديمها للمحكمة و ٣٦١ مكررا التي تعاقب على تخريب المنشآت الثابتة والوحدات الصحية الخاصة بالجيش .

٣ - أما باقي مواد الجنح فقد رثى عدم المساس بعقوبة الحبس الواردة بها لملاءمتها ، مع زيادة الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بدرجات متفاوتة ، بقصد تحقيق الردع المطلوب والتناسق التشريعي في نطاق ما انتهى إليه تعديل المادتين ١١ و ١٢ من قانون العقوبات .

ويوضح الملحق رقم (٢) المرفق بهذا التقرير مقدار عقوبة الغرامة في نصوص مواد قانون العقوبات ، مقارنة بمقدارها الوارد بالتعديل الذي تضمنه مشروع القانون المعروض .

تلك هي الأسس التي قامت عليها أحكام المادة الأولى ، فيما قضت به من زيادة عقوبة الغرامة في مواد قانون العقوبات الواردة بها ، وفيما نصت عليه المادة الثانية من إلغاء عقوبة الغرامة التخيرية في المواد الواردة بها .

(ثالثا)

تضمنت المادة الثالثة من مشروع القانون المعروض النص على تعديل المواد التالية :

المادة (٢٢) . استبدال الشروع بنص المادة (٢٢) من قانون العقوبات النص الآتي :

« العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقرر في الحكم ، ولا يجوز أن ينتقص هذا المبلغ عن مائة قرش في أى حال من الأحوال » .

غير أن اللجنة رأت تعديل هذه المادة لتكون بالنص الآتى :

« عقوبة الغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقرر في الحكم » .

« ولا يجوز أن تنقص قيمة الغرامة عن مائة قرش ، ولا أن يزيد حدها الاقصى في الجنيح على خمسمائة جنيه ، وذلك مع عدم الاخلال بالحدود التي يمينها القانون لكل جريمة » . وقد استهدفت اللجنة بهذا التعديل :

(أ) أن تحديد مقدار عقوبة الغرامة بحديها الأدنى والاقصى هو الذى يتفق مع حكم المادة ٦٦ من الدستور التى تنص على أن العقوبة شخصية .

ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون ، ذلك أن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يقتضى أن يحدد القانون الجريمة والعقوبة بحديها الأدنى والاقصى ، وهو ما راعته اللجنة في التعديل الذى ادخلته على المادة (٢٢) .

(ب) ان المادة (٢٢) بنصها الذى يتضمن حدا أدنى وحدا أقصى لعقوبة الغرامة في الجنيح يسرى على جميع النصوص التى لا تقرر حدا أقصى لعقوبة الغرامة ، بمعنى انه ايما نص عقابى في جنحة لم يحدد حدا أقصى لعقوبة الغرامة في جنحة ، فان نص المادة (٢٢) يسرى عليه شأنه : .

(ج) استقيمت اللجنة الحد الأدنى لعقوبة الغرامة حسبما ورد بالمشروع ، وذلك حتى يستطيع القاضى أن يجسّم بالغرامة التى يستأهلها المتهم فى حدود الحد الأدنى وهو جنيه واحد والحد الاقصى ، وهو خمسمائة جنيه فى ضوء الواقعة موضوع الاتهام ، وظروف المتهم المسائل أمام المحكمة .

المادة ١/٢٣ - تنص المادة ١/٢٣ من قانون العقوبات بأنه « اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينتقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكورة » . وقد اقتضى التعديل الذى أدخل على قانون العقوبات بموجب المادة الأولى من المشروع تعديل ما يحتسب للمحكوم عليه مقابل مدة الحبس الاحتياطى يجعل هذا المقابل جنيا واحدا عن كل يوم من أيام الحبس الاحتياطى بدلا من مبلغ عشرة قروش المنصوص عليها فى المادة المذكورة وبهذا جرى النص على تعديل المادة (٢٣) من قانون العقوبات .

واذا ما كشف عنه تطبيق بعض النصوص القائمة فى قانون العقوبات من تصور أو لغراض فى مواجهة ما يتصل بتوفير الأمن والاستقرار فى الداخل ، وحماية لحد البلاد الوطنى

في شتى أشكاله - من التقليد والتزييف ، فضلا عن مواجهة متازعات الجيازة. على العقارات التي تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ، على وجه تطلب تدخل تشريعية لتنظيم ذلك كله عن طريق استبدال أو إضافة بعض النصوص وفقا لما يلي :

١ - وفي مجال حماية الأمن والاستقرار في الداخل والتصدي للعابثين بالأديان :

شدد العقاب المنصوص عليه بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات لحماية إقامة الشعائر الدينية للطوائف المختلفة بعيدا عن أعمال العنف أو التهديد أو التخريب أو انتهاك حرمة القبور أو تدنيسها ، كما شدد العقاب المنصوص عليه بالمادة (٢٠١) من قانون العقوبات مع توسيع نطاق التجريم فيها ليشمل كل شخص غير مصرح له من الجهات المختصة بإلقاء المقالات أو إذاعة التعليمات أو الرسائل تحت ستار الدين تتضمن قدسا أو ذملا في الحكومة أو في غير ذلك مما نص عليه في هذه المادة مستخدما في ذلك أماكن العبادة أو المحافل الدينية العمومية ، ورفعت العقوبة إلى السجن إذا استعمل الفاعل القوة أو العنف أو التهديد ، بتحقيقا لذات الغرض أضيفت مادة جديدة برقم ٩٨ (و) لمعاقبة كل من يستغل الدين ويعمل تحت ستاره ، لترويج أو تحبيذ الأفكار المتطرفة التي من شأنها إثارة الفتنة أو إزدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتسبة إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية في البلاد أو السلام الاجتماعي أو تكدير الأمن العام ، فضلا عن المعاقبة على سبائح المحررات والمطبوعات أو التسجيلات أو غير ذلك من الوسائل المتضمنة شيئا مما ذكر إذا كانت معدة للطباعة أو التوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

وقد أدخلت اللجنة على المادة ٩٨ (و) الواردة في المشروع المقدم من الحكومة تعديلا من بنحوين :

(أ) كان النص الوارد من الحكومة يقضي بمعاقبة من يرتكب أحد الأفعال الواردة بالمادة المذكورة بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ، ولا تجاوز خمسمائة جنيه ، بمعنى أنه - في حالة ارتكاب هذه الجريمة - يكون الحكم بالسجن والغرامة معا وجوبيا ، ولكن اللجنة رأت تعديل مقدار الغرامة يجعلها لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، وذلك لخطورة الأفعال المؤلفة بموجب تلك المادة وهي استغلال الدين في الترويج أو التحبيذ بالقول أو الكتابة أو بآية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقيق أو إزدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتسبة إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ، ومع رفع مقدار الغرامة جعلت اللجنة العقوبة تخييرية للقاضي أما أن يقض بالسجن أو بالغرامة حسب ظروف الواقعة التي تجرى المحاكمة بسببها .

(ب) حذفته اللجنة أيضا الفقرة الثانية من المادة المذكورة حسبما جاءت في المشروع المقدم من الحكومة ، وهي التي كانت تنص بأنه « ويعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى كل من حاز بالذات أو بالواسطة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات تتضمن شيئا مما ذكر أو كانت معدة للطباعة أو التوزيع أو لاطلاع الغير عليها » وذلك لما ينطوي عليه وجود مثل هذا النص من قيد على حرية الأفراد التي كفلها الدستور .

٢ - وفي مجال توسيع نطاق الحماية للنقد الوطني للبلاد في شتى أشكاله :

فيلاحظ أن النصوص الحالية التي تعالج التقليد أو التزييف أو التزوير للعملة الوطنية في الباب الخامس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات متصورة على العملة المتداولة قانونا دون العملة الذهبية أو الفضية التذكارية المأذون بإصدارها قانونا على الرغم من أن لهذه العملات التذكارية قيمة مرتفعة جدا ، كما أنها تكون محل اقتناء وتداول بين الأفراد. بالنظر إلى ذلك ، ولا تقل خطورة العبث بها عن خطورة المساس بالعملة المتداولة قانونا وهو ما أوصت به كذلك اللجنة الاستشارية العليا لمكافحة التزييف والتزوير بجلستها الثالثة بعد المائة ، لذلك رأت إضافة مادة جديدة برقم ٢٠٢ مكررا إلى قانون العقوبات لمقاب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ على تقليد أو تزييف أو تزوير العملات الوطنية التذكارية الذهبية أو الفضية المأذون بإصدارها قانونا ، أما إذا كانت تلك العملات التذكارية أجنبية فشرط للمقاب عليها بموجب تلك المادة المعاملة بالمثل ، كذلك عدلت المادة (٢٠٤) مكررا لتشمل حالات الحيازة أو التصوير ، فضلا عن الأفعال الأخرى المنصوص عليها فيها ، للصورة حتى ولو كانت تمثل وجهها أو جزءا من وجه العملة ورقية متداولة في مصر حتى ولو كان ذلك للأغراض الفنية أو لمجرد الهواية ، وذلك لمواجهة الأساليب والوسائل الفنية الحديثة التي يلجأ إليها الجناة في هذا المجال مثل التصوير الإلكتروني وغيره للعملة الورقية بذريعة الهواية ، أو الأغراض الفنية الأخرى في الحالات التي لا تندرج تحت الأغراض المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة ، مما يتيح للجنة اللات من المقاب مع ما في ذلك من خطورة شديدة على العملة الوطنية وقيمتها والثقة فيها في مواجهة العملات الأخرى ، وهو ما أوصت به كذلك اللجنة الاستشارية العليا بجلستها الرابعة بعد المائة .

٣ - أما في مجال حماية الحياة في العقارات :

فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاعتداء على حياة المساكن والأراضي الزراعية والفضاء بشكل مضطرب ، ونظرا لما تؤدي إليه هذه النزاعات في الأغلب الأعم ، من تكدير الأمن العام مما حدا بالنيابة العامة إلى إصدار القرارات الولائية لحماية الحياة المادية لهذه العقارات ، وقد تضاربت الآراء حول هذه القرارات بين الإجازة وعدم الاختصاص مع ما لذلك من تأثير شديد على مراكز الحضور ومصلحتهم في الدعوى ، لذلك رأت - حسا لهذه الأنزعة ، وتوليرا لأقصى قدر من الاستقرار للأوضاع الناشئة عنها ، ولإسباغ الحماية الجنائية على كافة صور الحياة وللمواجهة صور التمرد المستحدثة التي قصد بها التعايل على أحكام القانون - أن يتسع نطاق حماية الحياة المقررة في المادة ٣٧٣ عقوبات لتشمل أيضا حماية حياة الأراضي الزراعية والأراضي الفضاء والمباني حتى يشمل المقاب من يدخل أحد هذه العقارات. ويتمتع عن الخروج منها رغم تكلفه ممن لهم الحق في ذلك ، ولما كانت هذه المادة قد وردت ضمن نصوص المواد المؤتمة لحالات انتهاك حرمة ملك الغير المبينة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، ولكي تكون العقوبة على المادة المراد تعديلها متنسقة مع باقي العقوبات المقررة بالنسبة إلى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير المبينة في المواد ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١. والتي تتناول حالات أكثر خطورة من تلك المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ المراد تعديلها فقد اقتضى الأمر تشديد العقوبات المبينة في تلك المواد على النحو المبين بالمشروع .

هذا كما رأت إضافة مادة جديدة برقم ٣٧٣ مكررا لقانون العقوبات ، وقد عدلت اللجنة هذه المادة بحيث أصبحت تنص بأنه « يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدي

الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ إجراء تحفظي لحماية الحياة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار . وعلى المحكمة الجنائية أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى المدني - عند نظر الدعوى المدنية - أو المتهم بحسب الأحوال ، بتأييد القرار بتعديله أو بإلغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

ويعتبر الأمر أو القرار كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بالإلحاح لوجه لأقامة الدعوى .

وقد قصد بهذا التعديل أن تجد النيابة العامة - متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات بشأن انتهاك حرمة ملك الغير - أن تأمر باتخاذ إجراء تحفظي أو تدبير ملائم لحماية الحياة على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده ، أو بتعديله أو بإلغائه ، والهدف من ذلك هو عدم ترك الأمر للنيابة العامة لتفصل وحدها في مسائل النزاع على الحياة المادية بعد أن كشف العمل على أن العديد من الأفراد عمدوا بسوء قصد الى اطالة أمد النزاع أمام النيابة العامة في هذه المرحلة باللجوء الى أساليب ملتوية والتحايل على أحكام القانون لعرقله التصرف في الدعوى بغية استقرار الغضب الذي يبدو منهم على نحو يتعدى تداركه أو إصلاحه فيما بعد ، لذلك فقد نصت هذه المادة على أن الترخيص أو الاجراء التحفظي أو التدبير الذي تتخذه النيابة العامة في هذا الصدد إنما هو إجراء مؤقت يجب عليها عرضه خلال أمد وجيز على القاضي الجزئي المختص لاصدار قراره بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه وبهذا تضاف هذه الصلاحية الى مهمة القاضي الجزئي في أمور التعرض للحياة المكونة للجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣٦٩ عقوبات وما بعدها وهو مفهوم جديد يتصدى لهذه المنازعات ويعالجها تشريعنا لأول مرة بصورة واضحة .

وضمائنا لسرعة التصرف في الدعوى والفصل فيها أوجبت المادة على النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار اذا رأت اتخاذ هذا الاجراء ، وروعي في تقرير هذه المدة أنها كافية لكي تنتهي النيابة العامة من تحقيق الواقعة برمتها والامام بعناصرها والتصرف فيها ، على ألا تزيد تلك المدة عن ستين يوما من تاريخ صدور الأمر أو القرار حتى توضع الأمور في نصابها وتستقر أوضاع الخصوم في أقرب وقت كلما أمكن ذلك - وضمائنا لجدية تحقيق الواقعة وحسم انزعتها فقد قضت المادة بأن هذا الأمر أو القرار يعتبر كأن لم يكن في حالات معينة هي مخالفة المواعيد المشار إليها سابقا أو اذا صدر أمر بالحفظ أو بالإلحاح لوجه لأقامة الدعوى الجنائية ، والمستهدف من الحالة الأولى تحقيق عدالة ناجزة سريعة وحتى لا تنتهي الأمور مآلا الى التراخي في التصرف في الدعوى وانسحاب المجال لمحاكمة الخصوم التي يفيد فيها اعتبار الأمر كأن لم يكن خير من تعليقه سيما في الحالات التي قد يفترق فيها الأمر الى ما يسانده ، أما في حالة صدور أمر بالحفظ أو بالإلحاح لوجه لأقامة الدعوى فإن مفاد ذلك بداهة خروج النزاع عن دائرة التأميم ، أو لو هن في الدليل - أما اذا

ظل النزاع على الحيازة قائما الى حين الفصل في الدعوى فمط استطرد النص الى انه اذا ما طلبت النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن فان المحكمة عليها ان تفصل في هذا النزاع اما بتأييد القرار السابق صدوره من القاضي او بتعديله او بالغائه على ضوء ما يتكشف لها خلال نظر الدعوى من وقائع - ولما كان قرار القاضي المشبار اليه هو بصريح لفظه اجراء تحفظي وبديهي وقتي فان فصل المحكمة باستمرار سريانه او بتعديله او بالغائه لا يغير من طبيعة اعتباره اجراء وقتيا يصون الحيازة المادية المستهدفة بالحماية الجنائية في المواد ٣٦٩ عقوبات وما بعدها ، دون ان يتولد عن ذلك للخصوم مراكز قانونية تمس اصل الحق .

٤ - وقد اخذت اللجنة الى المواد المراد تعديلها من نصوص العقوبات الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من نصوص قانون العقوبات ، ذلك ان هذه الفقرة تقضى بما ياتي :
 « وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٢٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ (فقرة أولى وثالثة) ، ومن ثم جاز الدفاع الشرعي لرد الاعتداءات المنصوص عليها في المادتين ٣٨٧ (فقرة أولى) ، ٣٨٩ (فقرة أولى وثالثة) ، وهي الأفعال الآتية :

- ١ - (أ) دخول أرضي مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو محصول أو للزراعة فيها أو تركه للبياب تمل فيها دون وجه حق (المادة ٣٨٧ - فقرة أولى) .
 - ٢ - (ب) التسبب عمدا في إتلاف شيء من منقولات الغير (المادة ٣٨٩ - فقرة أولى) .
 - ٣ - (ج) من رعى - يغير حق - مواشي أو تركها ترعى في أرض بها محصول أو بستان (المادة ٣٨٩ - فقرة ثالثة) .
- وبصدور القرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ التي نص المادتين ٣٨٧ و ٣٨٩ ضمن المواد من ٣٨١ الى ٣٩٥ التي ألغيت بموجب المادة الثالثة من القرار بقانون سالف الذكر ، ونص على مخالفة الدخول في أرض مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو الرعي فيها ، في البند (٤) من المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات .

ويجوز يظل حق الدفاع الشرعي جائزا في مواجهة تلك الأفعال سر على نحو ما كان عليه قبل التعديل السالف الذكر - فانه يتعين استبدال البند (٤) بالمادتين ٣٨٧ (فقرة أولى) ، ٣٨٩ (فقرة أولى وثالثة) الواردين بمجز الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات ، اما الفقرة الأولى من المادة ٣٨٩ (الملغاة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليها) ، والخاصة بالتسبب عمدا في إتلاف شيء من منقولات الغير ، فان في نصوص الباب الثالث عشر المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة (٣٤٦) من قانون العقوبات ، ما يكفي لباحة الدفاع الشرعي في مواجهة الاتلاف العمدى .

ومن أجل ذلك ، وتحقيقا للتناسق التشريعي فقد رأت اللجنة ان يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ النص الآتي :

« وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي البند (٤) من المادة ٣٧٩ » .

الأحكام

٥١٥٩ - ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تتطلب الدخول أو البقاء في العقار وأن يكون ذلك العقار في حيازة شخص آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . والمراد بالدخول هنا الدخول غير المشروع بأن يكون الجاني قد دخل رغم إرادة الحائز أو بغير وجه قانوني ، ولم ينص القانون على ذلك صراحة ولكنها مستفاد من المقابلة بين الصورة الأولى للجريمة والصورة الثانية التي يقول فيها " أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه " الخ ، كما أن المراد بالحيازة المنصوص عليها في المادة السابقة هو حماية الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية أو الاحقية في وضع اليد والحكمة من ذلك ترجع إلى رغبة الشارع في منع الاخلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحق لهم ويحاولون الحصول عليه بأنفسهم .

(١٩٨٦/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٧ ص ٥٠٤)

٥١٦٠ - مناط التائيم في جريمة دخول العقار المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض المادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الاغتصاب عليها ومنع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها . وهذا هو القصد الجنائي في الجريمة فيجب إذن أن يتوافر علم الجاني أن المكان الذي يدخله في الحيازة الفعلية لشخص آخر وأن يرمى إلى تحقيق واحد من الأمرين المشار إليهما ، وأن المقصود بالقوة في هذه الجريمة ما يقع على الأشخاص لأغلب الأشياء .

(١٩٨٦/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٦٧ ق ١٧٧ ص ٥٩٢)

٥١٦١ - قانون العقوبات نص في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ منه على معاقبة كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه إنما قصد أن يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة . والركن المادي لهذه الجريمة هو الدخول ويتم بكل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الاغتصاب عليها بالقوة سواء أكانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن وسواء أكان الحائز مالكا أو غير ذلك تقديرا من الشارع أن التعرض المادي

إذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء الى الجهات العضائية المختصة ولو استنادا الى حق مقرر يعتبر من الجاني اقامة العدل بنفسه مما يؤدي الى الاخلال بنظام العام .

(١٩٨٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٨ ص ٤٤١)

٥١٦٢ - مخضر التسليم واجت احتراجه بوصفه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام ، والتسليم الحاصل بمقتضاه ينقل الحيازة نقلا فعليا ، تعرض الطاعن في أرض منتمية للمجنى عاينته بمخضر تسليم رسمي واستيلاءة على الزراعة القائمة على الأرض التي كانت في حيازة المجنى عليه الفعلية بوقر جريمة دخول أرض بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .

(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٨ ص ١٢٤٥)

٥١٦٣ - ان قانون العقوبات اذ نص في المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ، انما قصد ان يحمي حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند الى حق بما دامت معتبرة قانونا . ويلفظ الحيازة اذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا ، فان مخضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل اذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه من معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي تحصل تسليمه نقلا فعليا ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر في غير مواجهة مدعى الحيازة . ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه - وقد اثبت ان المطعون ضدهم قد تسلموا العين بموجب مخضر تسليم على يد مخضر تنفيذ حكم قضائي قائم - قد خالف القانون في شيء اذ انتهى الى انتفاء جريمته اغتصاب الحيازة والسرقة في حق المطعون ضدهم .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٠ ص ٩٠٨)

٥١٦٤ - تسنخ المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في فقرتها الاولى الحماية على حائز العقار الفعلي من اعتداء الغير على هذه الحيازة طالبت مدتها أو قصرت ، ولا يشترط ان تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة ، بل يكفي ان يكون المتهم قد دخل العقار الذي في حوزة الغير أو بقي فيه

بقصد منع حيازة حائزه بالقوة .

(ر ١٩٨٦/٥/٢١ احكام النضس س ٢٧ ق ١١٢ ص ٥٦٩ ، ٥/١٧ / ١٩٦٠ س ١١ ق ٩١ ص ٤٧٧)

٥١٦٥ - يعاقب القانون فى المادة ٣٦٩ عقوبات على التعدى على الحيازة الفعلية بغض النظر عن احقية المتهم فى ان يكون هو الحائز ، وذلك على أساس ان الحائز الفعلى له الحق فى ان تحمى حيازته حتى تنزع منه بالطريق القانونى ، ولا يشترط فى صدد هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل بل يكفى ان يكون المتهم قد بدا منه ما يفيد نية استعمالها اذا اقتضت الحال ذلك .

(١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١١ ص ٦٥٢)

٥١٦٦ - اذا دخل شخص عقارا وبقي فيه مدة من الزمن طالت او قصرت بحيث يصح فى القانون عدم انه حاز العقار فان حيازته تكون واجبا احترامها ، ولا سبيل الى رفع يده بغير حكم قضائى ، وامتناع مثل هذا الحائز عن الخروج من العقار لا يصح فى القانون اعتباره تعديا على حيازة الغير ، بل هو منه عدم تفريط فى الحيازة التى اكتسبها .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٣ ص ٥٦٧)

٥١٦٧ - ان البشارع انما اراد بالمادة ٣٦٩ عقوبات العقاب على التمرض للحيازة الفعلية بغض النظر عن الحق فى وضع اليد . فما دامت هذه الحيازة ثابتة لزيد فان بكرا يكون عليه احترامها مهما كان حقه فى وضع اليد . اما ان يدخل الارض مع علمه بانهبها بالفعل فى حيازة زيد قاصدا منع هذه الحيازة بالقوة ، فهذا يقع تحت طائلة العقاب .

(١٩٤٤/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٣ ص ٥٣٧)

٥١٦٨ - انه وان كان صحيحا انه لا محل لحماية الحيازة الفعلية اذا كانت قائمة على الغصب او القوة ، وان من يتسلم عقارا على يد محضر تنفيذ لحكم قضائى تكون له حيازة فعلية فى حق خصمه المحكوم عليه ، الا ان هذا محله الا يكون متسلم العقار قد تخلى عن حيازته وتركها لخصمه .

(١٩٤٤/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٩ ص ٤٣١)

٥١٦٩ - محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيابة بالفعل ، اذ القول بذلك يتعارض مع مقضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيابة قى المال الذي حصل تسليمه. نقلا فعلا .

(١٩٤٣/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢١٧ ص ٢٩١)

٥١٧٠ - اذا كان الحكم قد ادين المتهم فى جريمة دخوله عقارا فى حيازة غيره بقصد منع حيازته بالقوة ، واثبت ان العكسار الذى دخله فى حيازة ذلك الغير بطريق الايجار فلا يجسدى المتهم صدور احكام اخرى تضمنت ان الحيازة ليست لهذا الغير ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له .

(١٩٤٣/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٨٣ ص ١١٧)

٥١٧١ - متى كان الثابت بالحكم ان الارض التى تعرض المتهم فيها بالقوة لم تكن فى حيازته وانما هى فى حيازة غيره الذى باشر زرعها فعلا ، فالقانون يحمى هذه الحيازة من كل اعتداء يرمى الى رفعها ولو كان اساسها محضر تسليم مشوب بما يبطله .

(١٩٣٩/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٩ ص ٤٦٤)

٥١٧٢ - تنضى المادة ٣٦٩ عقوبات بمعاقبة من دخل عقارا فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة وقد ورد نصها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث تحت عنوان انتهاك حرمة ملك الغير ، وجاءت تعليقات الحقاينة ان الغرض من النص هو معاقبة من يتعرض بالقوة لوضع اليد محافظة على النظام العام . والبيت من هذا النص فى واضح عبارته وصريح دلالاته وعنوان الباب الذى وضع فيه وسياقه وضعه من الاعمال التحضيرية له ان الدخول المكون لاركن المادى للجريمة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة ، سواء اكانت هذه الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح او لم تكن ، وسواء اكان الحائز مالكا للعقار او غير ذلك تقديرا من الشارع ان التعرض المادى اذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء الى القضاء ولو استنادا الى حق مقرر يعتبر من الجاني اقامة العدل بنفسه مما يؤدي الى الاخسلا

بالنظام العام .

(١٩٨٦/١/٢٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٠ ص ١٤٩)

٥١٧٣ - يكفى فى جريمة التعرض للغير فى حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا العقار حيازة فعلية ، فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية منبثقة الى سند صحيح ؛ ولا يهم أن يكون الحائز مالكا للعقار أو غير مالك .

(١٩٣٨/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧٠ ص ٣٢٩)

٥١٧٤ - من المقرر فى تطبيق المادة ٣٦٩/٣ عقوبات أنه يتعين اسباغ الحماية على حائز العقار الفعلى من اعتداء الغير على تلك الحيازة طالبت مدتها أو قصرت . والحيازة الفعلية الجديرة بالحماية لا تنتفى اذا تحققت للحائز لمجرد متازعته بشأنها أمام القضاء .

(١٩٨٢/٥/٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١١ ص ٥٤٣)

٥١٧٥ - اذا كانت طبيعة العين أو الظروف المحيطة بطريقة استغلالها لا تسمح بأكثر من وضع يد متقطع ، فإن اقتران وضع اليد على هذه الصورة بنية الحيازة على سبيل الاستمرار كلما تهيأت أسنابها يكفى لتوفر الحيازة بركبتها المادى والأدبى .

(١٩٣٥/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٤ ص ٤٩٦)

٥١٧٦ - ان لفظ الحيازة الوارد بالمادة ٣٢٣ عقوبات اذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا فان من يستلم عقارا على يد محضر تنفيذ لحكم قضائى فقد حصلت له بمجرد هذا التسليم حيازة فعلية واجبة الاحترام قانونا فى حق خصمه المحكوم عليه . ومعارضة هذا المحكوم عليه بعد فترة الاستلام وعدم تمكينه المحكوم له من الاستمرار فى الحيازة ليس الا ضربا من المشاغبة والاغتصاب الذى لا تثبت به حيازة محترمة ، فاذا كانت هذه المعارضة وعدم التمكين حاصلين باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فلا شك أن مقترقا يكون مستحقا لعقاب المادة ٣٢٣ عقوبات طالبت مدة الاغتصاب المستند الى القوة أو قصرته .

(١٩٣١/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٨ ص ٣٣٢)

٥١٧٧ - القانون يعاقب على التعدي ، مجرد الحيازة الفعلية بقطع النظر عما اذا كان سببها الملكية - مفرزة كاتب او شائعة - ام كان سببها أمرا آخر غير الملكية .

(١٩٢٩/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٩ ص ٣٩٤)

٥١٧٨ - من يلقو بذوره خلصة في أرض مبيتاجرة هيأها للزراعة مستأجرها الجائز لها لا يمكن اعتباره حائزا لمجرد القياث البذور فيها ، ولا يمكن اعتبار المستأجر مُغتديا في دخوله هذه الأرض وإنما المعتدي هو الذي خالسه في القاء البذور .

(١٩٢٩/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣٢ ص ١٥٠)

٥١٧٩ - في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير يجب ان يثبت في الحكم ركنا الجريمة وهما حيازة المجنى عليه للعقار حيازة فعلية ، ودخول المتهم العقار بقصد منع الحيازة بالقوة .

(١٩٢١/١٢/٢٧ المحاماة س ٢ ص ٤٤٦)

٥١٨٠ - يكفي لتكوين جريمة انتهاك حرمة ملك الغير المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون المجنى عايه حائزا للعقار حيازة فعلية بمصرف النظر عن حق الملكية أو وضع اليد القانوني .

(١٩٢١/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٢ ص ٢)

٥١٨١ - ليست جريمة انتهاك حرمة ملك الغير المعاقب عليها بالمادة ٣٢٤ عقوبات داخلية في عداد الجرائم التي نصت عليها المادة ٥٠ وهي التي تجيز للقاضي أن يحكم بعقوبة جنائية على العائد اذا ارتكب واحدة منها . وعلى ذلك يكون الحكم في تلك الجريمة في حالة العود من اختصاص محكمة الجنح .

(١٩٢٠/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢١ ص ١٢٧)

٥١٨٢ - يكفي لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون المتهم قد دخل عقارا في حيازة غيره بقصد أن يمنعه بالقوة من حيازته . وليس من الضروري أن يكون قد لجأ فعلا للقوة لمنع حيازته ، بل يكفي القصد

والاستعداد لاستعمال القوة اذا اقتضى الحال ذلك .

(١٩٢٠/٤/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١ ص ١٨٥)

٥١٨٣ - يكفى لتكوين جريمة انتهاك حرمة ملك الغير المنصوص عليها فى المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون المجنى عليه حائزا للعقار حيازة فعلية ومادية بصرف النظر عن حق الملكية أو وضع اليد القانونى . ويكفى للدلالة على توافر هذه الحيازة أنها مرتبة على تسليم العقار للمجنى عليه بمقتضى محضر تسليم .

(١٩١٨/١/٥ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٢٤ ص ٣٧)

٥١٨٤ - اذا منع المستأجر الذى لا تزال الأرض المؤجرة فى حيازته دخول المؤجر عند انتهاء الاجارة ، فلا يعد عمه انتهاكا جنائيا لحرمة ملك الغير بالمعنى المقصود من المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات .

(١٩١٧/١١/١٠ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٢ ص ٢)

٥١٨٥ - يعتبر الحكم الصادر فى جريمة انتهاك ملك الغير باطلا بطلانا جوهريا ويجب نقضه ان لم يبين أن المجنى عليه كان حائزا للعقار الذى انتهكت حرمة ، اذ الحيازة من الشروط الأساسية لتكوين الجريمة المماقب عليها بالمادة ٣٢٣ من قانون العقوبات .

(١٩١٥/٣/١٣ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٨٥ ص ١٤٢)

٥١٨٦ - ليس من الضرورى لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون المتهم قد استعمل القوة ، بل ان مجرد قصد استعمال القوة ولو لم تستعمل فعلا كاف لتوقيع العقاب .

(١٩١٤/١٠/١٠ الشرائع س ٢ ص ٤١)

٥١٨٧ - ان المادة ٣٢٣ عقوبات التى طبقتها المحكمة فى حكمها المطعون فيه لا تشترط التعرض للمالك بل يكفى لأن يكون المنع من الحيازة بالقوة معاقبا عليه أن يكون العقار تحت حيازة المجنى عليه لسبب من الأسباب ، ، الايجارة هى من ضمن الأسباب التى تخول للمستأجر حيازة

العقار للانتفاع به .

(٢٣/٧/١٩١٤ الشرائع س ١ ص ٢٨٩)

٥١٨٨ - يقصد بالجيازة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات وضع اليد المبادى أو الفعل ولو بلا حق شرعى . فلذلك اذا كان شخص واضعاً يده فعلاً على عقارى فلا يمكن اعتباره متعرضاً بالنسبة لصاحب الحق الشرعى الذى لم يضع يده فعلاً على العقار .

(١٣/١٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ص ٧٠)

٥١٨٩ - يجوز الحكم على متهم لارتكابه جريمة انتهاك حرمة ملك الغير ولو دخل عقاراً مملوكاً له ولكنه فى حيازة شخص آخر ، لأن هـذم الجريمة تتم بمجرد التعرض للحيازة .

(٢٦/٧/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٢ ص ٥)

٥١٩٠ - اذا حكم على شخص لارتكابه جريمة انتهاك حرمة ملك الغير طبقاً للمادة ٣٢٣ عقوبات ، فلا يتحتم على المحكمة أن تبين الظروف المكونة للقوة حيث انه لم يرد فى القانون تعريف للقوة والبحث فى وجودها من المسائل المتعلقة بالموضوع التى تفصل فيها نهائياً محكمة الموضوع .

(١١/٣/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٦١ ص ١١٥)

٥١٩١ - ان مناط التائيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته بالقوة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملابساتها أسس برامة المطعون ضده من التهمة المسببة اليه ورفضه الدعوى المدنية قبله على عدم اطمئنان المحكمة الى توافر سوء القصد لديه لثبوت شرائه أرض النزاع بعقد بيع عرفى ، مما يصبح معه أن يكون قد دخلها اعتقاداً منه بأنه أصبح مالكة لها ، فانه يكون سائفاً .

(٨/٤/١٩٧٩ احكام النقض س ٣٠ ق ٩٥ ص ٤٥٠)

٥١٩٢ - من المقرر أن مناط التائيم فى جريمة دخول عقار بقصد

منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض المادى للمغير فى حيازة العقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته لها بالقوة ، وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠ ص ٢٥٤)

٥١٩٣ - يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ عقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو المنع واضع اليد بالقوة من الحيازة ، وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

(١٩٨٣/٤/١٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٣ ص ٥٠٣ ، ١١/٢٤ / ١٩٨٨ ط ٥٥٦٠ س ٥٧ ق ١)

٥١٩٤ - ان القوة فى جريمة المادة ٣٦٩ عقوبات هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

(١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٤ ص ٦٩٣)

٥١٩٥ - اذا كان الحكم قد اجتزأ فى بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من أن المتهم الثانى منع حيازة المجنى عليهما بالقوة اذ أجبرهما قهراً على عدم حراثة الأرض ، فان هذا القول على ما به من اجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تنم بذاتها عن أنها قصد استعمالها ومن ثم يكون الحكم ميباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(١٩٥٥/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٦٠ ق ٣٥٤ ص ١٢١٣)

٥١٩٦ - ان القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكتفى بأن يكون المتعرض قد قصد استعمالها ، فاذا كان الحكم قد أثبت حيازة الأرض للمجنى عليه وشروته فى البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له ، وتعرض الطاعن وأولاده له فى الأرض والقاء مهماته خارجها بقصد منعه من البناء ، واستخلص من ذلك ومن اصرار الطاعن فى التحقيق على مسلكه ثبوت تمهة دخوله أرض المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة ،

ولطمن متى هذا الحكم لا يكون له أساس .

(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٠ ص ٥٣٣)

٥١٩٧ - لا يشترط في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته استعمال القوة بالفعل ، بل يكفي أن يكون الجاني قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمال القوة . فإذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه هو الحائز الفعلي للعقار وأن المتهمين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الأول والثاني وشد الثالث أزرهما في ذلك وأنهم قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة وتآلبوا عليه الى درجة يخشى منها الاصطدام فهذا يكفي .

(١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٢١ ص ٣٣١)

٥١٩٨ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة لا تتحقق الا اذا كان المتهم قد قصد استعمال القوة حين دخل العقار ، ويتعين على المحكمة أن تتحقق في حكمها عن هذا الزكن وتذكر الأدلة على ثبوته توافره .

(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤١ ص ١٢٥)

٥١٩٩ - يكفي في اثبات ركن القوة في هذه الجريمة أن يذكر الحكم أن المتهم وقت دخوله العقار قد اعتدى بالضرب على من كان يحول بينه وبين الدخول ولو لم يكن لهذا الذي حال علاقة بالحيازة ولا بالحائز .

(١٩٤٣/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٨٣ ص ١١٧)

٥٢٠٠ - يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو لمنع واضح اليد بالقوة من الحيازة ، فإذا لم يثبت أن استعمال وسائل القوة في منع الحيازة كان ملحوظا لديه فلا جريمة ، وتكون الواقعة مجرد تعرض مدني .

(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٠ ص ٦٥٧)

٥٢٠١ - ان المادة ٣٢٣ عقوبات لا تشترط استعمال القوة فعلا لمنع الحيازة ، وانما هي تشترط فقط دخول العقار بقصد منع الحيازة

بالقوة ، فمن يدخل عقارا مهددا باستعمال القوة وقاصدا بذلك منع حائزه من الاستمرار في الحياة كان قد ارتكب الجريمة وإن لم يستعمل القوة فعلا .
(١٩٣١/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٣ ص ٣٢٨)

٥٢٠٢ - يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون قصد الفاعل من دخول العقار هو منع الحياة المقررة بالقوة ، فإذا لم يتبين عزم الفاعل على الاعتماد على القوة في منع الحائز للعقار من خيأته فلا جريمة ، بل تكون الواقعة هي واقعة تعرض مدني محض ، ويعتبر نقصا في البيان موجبا لنقض الحكم خلوه من ذكر أن منع الحياة كان بطريق القوة أو أن التعرض كان مقترنا بقصد الاعتماد على القوة .

(١٩٢٩/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٥ ص ٤٠٤)

٥٢٠٣ - ان القوة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات هي ما يقع على الأشخاص لا الأشياء .

(١٩٢٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٦ ص ٢٩١)

٥٢٠٤ - ان الغرض من نص المادة ٣٢٣ عقوبات هو حماية الحياة الفعلية لعقار لا حماية حق الملكية ، وعلى ذلك فالاعتداء على ملك كان في حياة شخص آخر غير المتهم وقت ارتكاب الجريمة ركن من الأركان الأساسية لها ، وهذه الواقعة يجب ذكرها في الحكم الصادر بالادانة ، ورجوع هذا الحكم الى حكم محكمة أخرى قضى بحق الحياة للمجنى عليه أو الرجوع الى محضر التسليم الخاص بهذا الحكم لا يكفي بل يجب أن ينص صراحة في حكم الادانة أن العقار الممتدى عليه كان فعلا في حياة للمجنى عليه .

(١٩١٤/٩/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ١ ص ١)

من احكام محكمة الموضوع

٥٢٠٥ - منع الحياة بالقوة معاقب عليه بالمادة ٣٢٣ عقوبات حتى ولو كانت الحياة غير قانونية . وللحائز الحق في استعمال القوة منعا

للتعرض الحاصل له بالقوة لأنه يعتبر أنه في حالة دفاع شرعى .

(جنايات قنا ١٥/٢/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٢٢ ص ٢٤١)

٥٢٠٦ - يكفى لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن يدخل المتهم عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازة بالقوة ، ولا يشترط لتوفير الجريمة أن يعيد إلتهم الى استعمال القوة فعلا لمنع تلك الحيازة .

(استئناف الاسكندرية ١٨٠٠/٣/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٥٢ ص ٨٣)

٥٢٠٧ - يكفى لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون المتهم قد دخل عقارا في حيازة غيره بقصد أن يمتعه بالقوة من حيازته ، وليس من الضروري قط أن يكون قد لجأ فعلا للقوة لمنع حيازته .

(استئناف مصر ٢٤/٤/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١١٥ ص ١٨٥)

٥٢٠٨ - يكفى لتكوين جريمة انتهاك حرمة ملك الغير المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون المجنى عليه حائزا للعقار حيازة فعلية بصرف النظر عن حق الملكية أو وضع اليد القانونى .

(استئناف مصر ٢٦/٤/١٩٢١ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٢ ص ٢٢)

٥٢٠٩ - الحكم القاضى بالادانة فى جريمة انتهاك حرمة ملك الغير المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ عقوبات يجب أن ينص فيه على أن المجنى عليه كان حائزا للعقار حيازة فعلية وأن المتهم دخل العقار بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة والا كان الحكم باطلا بطلانا جوهريا .

(استئناف مصر ٢٧/١٢/١٩٢١ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٨٤ ص ١٣٣)

مادة ٣٧٠

كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء فى حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالعقوبات التى لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه .

- عدلت العقوبة وكانت الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها -
مصر ، بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

الأحكام

٥٢١٠ - فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اقتصاديا مباشرة والمخصصة لمنافعه ، فالدخول اليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .
(٢٤/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٧ ص ٧٢٥)

٥٢١١ - ان نص المادة ٣٧٠ عقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانونى وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه ، فلا يجدى البخش فيما اذا كان الدخول برضاء أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ما دام أن الحكم قد أثبت فى منطق سائغ انه يؤخذ من الظروف المحيطة بالطاعن أنه كانت لديه نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت . ثم أن عقابه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض واجب سواء تعيينت الجريمة التى استهدفها من دخول المنزل أم لم تتعين لأن النص عام يشملها معا .

(١٩/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٤ ص ٧١٦)

٥٢١٢ - ان المادة ٣٧٠ عقوبات تعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه ، واذن فما دام الحكم قد بين أن المتهم قد قصد الى ارتكاب جريمة فى المنزل الذى دخله فلا جدوى من

البحث فيما اذا كان قد دخله برضا من أصحابه أو بغير رضا منهم .

(٢٨ / ١١ / ١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٩٠٥ ص ٢٨١)

٥٢١٣ - دخول المنازل يكون لأسباب يفضيها مشروع جائز وبعضها غير جائز ، ولكن لا عقاب على الدخول الغير الجائز الا في الصور التي ينص قانون العقوبات صراحة على حظرها والعقاب عليها . والمادة ٣٢٤ تنص فيما تنص على حظر دخول البيوت المسكونة وما ماثلتها اذا كان هذا الدخول مقصودا به ارتكاب جريمة فيها . فقصده ارتكاب الجريمة في أحد تلك الأمكنة ركن أساسي من أركان الجريمة التي تنص عليها المادة وعلى القاضي أن يبين في حكمه قيام هذا الركن وثبوته لديه . ولا يكفي للاثبات في هذا المقام أن يقول القاضي ان التهمة ثابتة على المتهم من شهادة المجنى عليه بأن وجد المتهم بعد منتصف الليل بمنزله ومن اعتراف المتهم في التحقيق بوجوده داخل المنزل وضبطه فيه ، اذ محصل هذا كله أن المتهم دخل منزل المجنى عليه وليس كل دخول معاقبا عليه .

(٧ / ١٢ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩٨ ص ٣٦٤)

٥٢١٤ - من الأركان الأساسية المنصوص عليها بالشطر الثاني من العبارة الأولى من المادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون دخول المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه ، فعلى محكمة الموضوع أن تبين بيانا واضحا أن هذا القصد الخاص قد ثبت لها - ولا يكفي أن تذكر أن بين المتهم وصاحب المكان ضغائن بدون أن تبين ما هي ولا أن تبين أن قصد المتهم من دخوله إنما كان للاجرام ، وهذا القصور يعيب الحكم عيبا جوهريا يبطله .

(٧ / ٥ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٠ ص ٣٢٦)

٥٢١٥ - اذا دخل رجل منزل امرأة بقصد ارتكاب جريمة فيه وحكمت المحكمة بادانته ، فحسب المحكمة أن تذكر في حكمها أن المتهم دخل منزل المجنى عليها بقصد ارتكاب جريمة فيه ، ولا يصح الطعن في هذا الحكم برغم أن به قصورا عن ذكر القصد الجنائي ، لأن مثل هذه الجريمة لا يطلب فيها تعمد أمر خاص .

(٧ / ٢ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٣ ص ١٦٢)

٥٢١٦ - المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون القوة قد استعملت بالفعل في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد دخل المسكن أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة .

(١٩٥٦/٢/٧ أحكام النقض نس ٧ ق ٥٠ ص ١٥٤)

٥٢١٧ - تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ولو عيّنت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها .

(١٩٦١/٢/١٣ أحكام النقض نس ١٢ ق ٣٣ ص ٤٠٦)

٥٢١٨ - ان جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول بقصد ارتكابها .

(١٩٤٩/١٠/١٨ أحكام النقض س ١ ق ١ ص ١)

٥٢١٩ - القانون يعاقب على دخول المنزل ولو كان قصد المتهم من الدخول قد تعين .

(١٩٤٨/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٩٠ ص ٥٥٦)

٥٢٢٠ - ان القانون ليس فيه ما يدل على أن الشارع قصر حكم المادة ٣٧٠ عقوبات على الحالات التي تكون فيها الجريمة المقصود ارتكابها لم تعين ، وهذه المادة اذا كان قد روعي عند وضعها الحالات التي تكون فيها الجريمة غير معينة فان تعيين الجريمة لا يصح أن يكون سببا للقول بعدم تطبيقها ، بل هو أولى بأن يكون أوجب للعقاب ما دامت المادة قد صيغت في عبارتها التي لا تخصيص فيها .

(١٩٤٢/١٠/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤٣ ص ٦٩٣ ،

١٩٤٢/٥/١٨ ق ٤٠٨ ص ٦٦٣)

٥٢٢١ - ان المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات أتت بنص عام يعاقب اطلاقا كل من سولت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، فلا معنى لتضييق دائرة التطبيق بجعله يتناول حالات دون أخرى ، لا سيما أن هذا التضييق يتنافى مع روح النص ، اذ القول بأن حكم هذه المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تتعين فيها الجريمة يؤدي الى نتيجة غير

مقبولة ، وهي تمييز الجاني الذي يشرع في ارتكاب جريمة معينة لا عقاب على الشروع فيها على الذي لم يكن قد بدأ في تنفيذ هذه الجريمة بالذات مع أن كليهما دخل البيت لغرض إجرامي وكان أولهما أكثر امعانا في تنفيذ ما انتوى من شر وأولى بجزاء القانون على فعلته ، واذن فالمادة ٣٢٤ عقوبات تطبق في حالة ما اذا وقعت فعلا الجريمة التي كان الدخول في البيت سبيلا لارتكابها ، أو كانت قد شرع فيها سواء أكان ذلك الشروع معاقبا عليه أم لا .

(١٩٣٤/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٨ ص ٣٨٣)

٥٢٢٢ - لا يشترط لتطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات أن يقام الدليل على أن الشخص الذي دخل بيت غيره كان يقصد ارتكاب جريمة معينة .

(١٩١٧/٦/٩ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١١٠ ص ١٩٣)

دخول المنزل وجريمة الزنا

٥٢٢٣ - ان جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة قية تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها . فاذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد الا في حالة تمام الزنا ولما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استدل من أقوال الشهود وما قرره الطاعن وما دلت عاينه معاينة محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه الى الطاعن ودل تدليلا سائغا على أن جريمة الزنا لما تقع ، فانه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة أو مجادلته في عناصر اطمئنانها ويكون الحكم بادانة المتهم عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متفقا وصحيح القانون ، وتنازل الزوج - بفرض صحته - قبل زوجته عن جريمة الزنا التي لم تتم لا أثر له ومنع الطاعن بشقيه غير سديد .

(١٩٧٩/٦/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٤ ص ٦٣٠)

٥٢٢٤ - نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه كائنة ما كانت ، سواء تعينت الجريمة التي استهدفها من الدخول أم لم تتعين ، وسواء كان

الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ، فإذا ثبت أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لم تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج ، إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

(١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٤ ص ٩٨٦)

٥٢٢٥ - إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

(١٩٦١/٢/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٣ ص ٢٠٦)

٥٢٢٦ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم دخل منزل المجنى عليه في ليلة معروف أنه لا يقضيها فيه وأن الدخول كان بناء على اتفاق بين المتهم وبين زوجة المجنى عليه لارتكاب جريمة الزنا ، وأنه لما شعر بحضور البوليس الذي استدعى بناء على طلب آخرين اختفى في دولا ب ، فهذه الواقعة ليس فيها ما يفيد أن المتهم حين دخل المنزل قد اتخذ أي احتياطات خاصة لاختفائه فيه عن صاحب البيت رب الأسرة ، بل كان همه ارتكاب فعلته التي اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة ، فهي لا تكون جريمة وجود المتهم ليلا في منزل المجنى عليه مخفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه ، ولكنها تستوجب عقابه بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ على أساس أنه دخل منزل المجنى عليه لارتكاب جريمة فيه ، وذلك متى كان الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وتبينت الواقعة على هذه الصورة بناء على طلبه .

(١٩٤٩/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٥ ص ٨٠٨)

٥٢٢٧ - ان القانون لم يشترط للعقاب على جريمة دخول العقارات والمساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها أن تكون الجريمة التي قصد المتهم ارتكابها من نوع خاص ، بل جاءت عبارته عامة في إيجاب العقاب كلما أمكن اثبات أن المتهم قصد مقارفة فعل جنائي أيا كان ولو لم يعرف نوع هذا الفعل . فإذا كان المتهم قد دخل بقصد الزنا صح إثبات هذا القصد عليه دائما ما دام لم ينفذ بالفعل . أما إذا كان قد نفذ جريمة الزنا

فان انقسانون لا يبيح للقاضى ان يتعرض لبحث هذه الجريمة ويخوض فى عناصرها. الا عييد قيام بلاغ من الزوج عنها .

(١٧/٤/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٨ ص ٥٣٤)

٥٢٢٨ - اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها اركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها وجب ان يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولا بتهمة انه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(٢٣/١٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٧ ص ٥٢٦)

٥٢٢٩ - سواء اكانت نية المتهم الاجرامية من الدخول فى منزل غيره قد تغيّنت بما ظهر من رغبته فى ارتكاب الزنا ام كانت لم تتعين فالعقاب واجب فى الحالتين ، لان نص المادة ٣٢٤ عام يشملهما معا .

(١٧/١٢/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٢ ص ٤٠٤)

من احكام محكمة الموضوع

٥٢٣٠ - لا تنطبق المادتان ٣٢٤ و ٣٢٦ الخاصتان بجريمة انتهاك ملك الغير على من دخل محلا من الأماكن الواردة بهما وارتكب جريمة معينة فاذا دخل شخص بيتا لآخر بقصد ارتكاب جريمة فيه وارتكب فعلا جريمة معينة (زنا) فلا يمكن محاسبته على جريمة انتهاك حرمة ملك الغير بل يحاكم على جريمة الزنا اذا رضى الزوج بذلك طبقا للمادة ٢٣٥ عقوبات .

(استئناف مصر ١٩١١/٥/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٠ ص ١٩)

٥٢٣١ - يشترط لتطبيق المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات ان تكون الجريمة التى قصد المتهم ارتكابها لم يتوصل التحقيق الى معرفتها او تكون من الجرائم التى اراد الشارع تجهيها لاعتبارات سامة صيانة للأعراض . فاذا تحددت الجريمة وتوافرت اركانها القانونية عوقب المتهم على تلك الجريمة المعينة او على الشروع فيها حسب الأحوال .

(استئناف مصر ١٩٢٨/٥/٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٧ ص ٢٥٥)

مادة ٣٧١

كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختبئاً عن أعين من لهم الحق في إخراجه يعاقب بالعقوبة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

بمعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢

راجع ما جاء باللمعة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

مادة ٣٧١ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختبئاً عن أعين من لهم الحق في إخراجه .

الأحكام

٥٢٣٢ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الاذن بالدخول فيه أو الأمر بالخروج منه ، فمجرد وجود شخص بالدار مختبئاً عن صاحبها يكفي لعقابه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجه صاحبها .

(١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٠٤ ص ٩٨٦)

٥٢٣٣ - إذا كان الحكم قد أثبت أن الشقة غير المسكونة وهي مكان ارتكاب الطاعن جريمة اختفائه عن أعين من لهم الحق في إخراجه منها تعتبر مكاناً مسكوناً لأنها من ملحقات المنزل المسكون الذي أبلغ القاطنون به قسم البوليس واستخلص واقعة الاختفاء - وهي الركن المادي للجريمة - من اعتراف الطاعن والمتهمة الثانية بالوقائع ، ذلك الفعل الذي لا يتم إلا في الخفاء - وهو استنتاج سليم - فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون ولا عيب فيه .

(١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧١ ص ٨٩٨)

٥٢٣٤ - ان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٧١ عقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الاذن بالدخول

فيه أو الأمر بالخروج منه . فمجرد وجود شخص بالدار مختفيا عن صاحبها يكفي لعقابه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .

(١٩٤١/١/٢٠٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩١ ص ٣٦٢)

٥٢٣٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم طُبطِط مختبئاً بمنزل المجنى عليه في منتصف الليل فليس في ذلك ما يفيد أن المتهم دخل بقصد إجرامه نص عليه في المادة ٣٢٣ أو ٣٢٤ عقوبات ، وإنما المادة المنطبقة عليها هي المادة ٣٢٥ التي تعاقب على مجرد اختفاء الشخص في منزل عن أعين من لهم الحق في إخراجة دون اشتراط توفر قصد آخر لديه .

(١٩٣٨/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٣٢ ص ٢٥١)

٥٢٣٦ - إذا وجد المتهم مختفيا في سطح المنزل الذي يسكنه المجنى عليه هو وغيره حق العقاب بمقتضى المادة ٣٢٥ ، لأن السطح المأهول جزء من المسكن الذي لا يجوز الاختفاء فيه ، ولا أهمية لمعرفة الباعث الذي حمل المتهم على دخول المنزل ما دام قد اختفى عن أعين من لهم الحق في إخراجة .

(١٩٣٦/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠ ص ١٠)

٥٢٣٧ - إن المقصود بعبارة « من لهم الحق في إخراجة » الواردة بالمادة ٣٢٥ عقوبات هو رب الدار الذي له دون غيره أن يأذن بدخول من يريد دخوله من الزائرين ويأمر بالخروج من لا يرغب في بقائه بمنزله . فدخول شخص بدعوة من إحدى سيدات المنزل لا يكفي لتبذير وجوده به إذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار . فإذا وجد هذا الشخص مختفيا عن أعين رب الدار فقد قارف الجريمة المنصوص عليها بالمادة المذكورة .

(١٩٣١/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩١ ص ٣٥٩)

٥٢٣٨ - يعاقب على انتهاك حرمة ملك الغير طبقا للمادة ٣٢٥ عقوبات من يدخل دارا ولو بدعوة أحد أهلها وأخفى نفسه فيها عن أعين من له دون غيره حق إخراجة ، وهو رب البيت في هذه الحالة . لأن الاختفاء

جريمة في حق رب البيت لا تسقط باشتراك أحد أفراد أهله ، وحق
الخراج يتعلق به قبل كل أحد سواه .

(١٩١٦/٥/١ المجموعة الرسمية س ١٧ : ١١١ ، ض ١٨٨)

حكم محكمة الموضوع

٥٢٣٩ - لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه بمقتضى
المادة ٣٢٥ عقوبات دخول رجل بمنزل آخر لغرض مغاير للأداب بناء على
دعوة زوجة صاحب المنزل حال غيابه .

(أبو تيج ١٩٠٥/٤/٢ المجموعة الرسمية س ٦٦ : ٨٣ ، ض ١٧٢)

مادة ٣٧٢

.. واذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون
العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسليق أو من شخص خامل لسلاح
ف تكون العقوبة الحبس .

مادة ٣٧٢ مكررا

كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة
أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى أو لأحد شركات القطاع
العام أو لاية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة
وذلك بزراعتها أو غراسها أو إقامة انشاءات عليها أو الانتفاع بها بآية
صورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألفين من الجنيهات أو بأحدى هاتين
العقوبتين ويحكم على الجاني برد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان
أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته فضلا عن دفع
قيمة ما عاد عليه من منفعة .

فاذا وقعت الجريمة بالتحايل أو نتيجة تقديم قرارات أو الأدلاء
ببيانات غير صحيحة مع العلم بذلك تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن

سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين في حالة العود .

- اُضيفت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ١٩٨٤/٣/٣١ ونشر في ١٩٨٤/٣/٣١ .

مادة ٣٧٣

كل من دخل ارضا زراعية أو فضاء أو مباني أو بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولا يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

- معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٩٨٢/٤/١٤ ونشر فى ١٩٨٢/٤/٢٢ .

- راجع ما جاء بالملكرة الايفاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٢٠ .

- مادة ٣٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق فى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

حكم

٥٢٤ - يضح الاحتجاج بحق الدفاع الشرعى فى تهمة ضرب شخص حاول الدخول فى محل مخصص للحريم ولم يرضخ لأمر شرعى صدر اليه بالخروج اليه فاضطرت الحال الى اخراجه بالقوة .

(١٩٠٥/٣/٤ المجموعة الرسمية س ٦ من ١٥٢)

مادة ٣٧٣ مكررا

- ألغيت بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها

في المواد السابقة من هذا الباب ان تآمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيابة ، على ان يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييده او بتعديله او بالغائه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - ان تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية او المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اذوال ذوي الشأن بتأييد القرار او بالغائه ، وذلك كله دون مساس باصل الحق .

ويعتبر الامر او القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار اليها ، وكذلك اذا صدر امر بالحفظ او بان لا وجه لاقامة الدعوى .

- اضيفت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ ونشر في ٢٢/٤/١٩٨٢

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تحت المادة ٣٦٩

سم الفيت بموجب المادة ١١ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ :

الصادر في ١/٦/١٩٩٢ والمنشور بآذات التاريخ بالمدد رقم ٢٢ مكر من الجريدة الرسمية .

٥ - منازعات الحيابة :

يشهد الواقع العمل تزايداً متتابعاً في منازعات الحيابة ، سواء تلك التي تتعلق بأراضي زراعية أو مبانى ، ضاعفت من أهميتها حدة أزمة الاسكان ، وتبلغ هذه المنازعات درجة الجريمة الجنائية في بعض الأحيان ، وتتوقف عند حدود النزاع المدني فقط في أحيان أخرى ، وكانت هذه المنازعات وتلك تعرض على النيابة العامة وتصدر فيها قرارات وقتية بمنع الحيابة لأحد المتنازعين أو ترك الأمر على ما هو عليه وعلى الطرف المتضرر من قرارها أن يلجئ مسبيل التقاضى أمام المحاكم للتظلم منه ، وقد ثار الخلاف في شأن تحديد المحكمة المختصة بنظر التظلم من قرار النيابة في هذا الشأن استتباعاً للجدل حول تحديد ماهية هذا القرار ، وهل هو قرار ادارى فيختص بنظر التظلم منه جهة القضاء الإدارى أم هو قرار قضائى يندرج تحت ولاية جهة القضاء العادى ، وقد أخذت بعض المحاكم بالرأى الأول وأخذ البعض الآخر بالرأى الثانى واتجه رأى ثالث اعتدته تيار في الفقه الى أن قرار النيابة الوقتى المتعلق بالحيابة اذا كان صادراً في شأن منازعة تشكل جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير فهو قرار قضائى لا تختص به جهة القضاء الإدارى بنظر التظلم المرفوع عنه باعتبار أن القرارات التي تصدرها النيابة العامة بوصفها ضبئية قضائية أو أمينة على الدعوى العمومية هي قرارات قضائية تخرج من اختصاص مجلس الدولة ، أما اذا كان قرار النيابة العامة الوقتى سالف الذكر صادراً في شأن منازعة لا تشكل جريمة لأنه يعتبر من قبيل القرارات الإدارية ما يختص معه مجلس الدولة دون القضاء العادى بنظر التظلم منه ، وإزاء هذه الآراء المتعددة في شأن تحديد الجهة المختصة بنظر التظلم من قرار النيابة العامة في شأن المياء فقد أضحى الناس في حيرة من أمرهم عندما يرغبون في رفع نظلماتهم من

تلك القرارات ، وعندما استشعر المشرع خطر ما آل اليه الواقع أصدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذى استحدث به المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات ولكنه لم يتناول بالعلاج الا جانب جزئى يتعلق بحالة جديدة فى الاتهام بجريمة وقد كشف التطبيق العملى لهذه المادة منذ صدورها عن صيغيات كثيرة جعلت مسألة التظلم من قرارات المياريه اكثر عمرا مما كانت عليه قبل صدورها ، فاصبح من المتعين على النيابة ان تحجب نفسها عن إصدار قرارات وقتية فى شأن منازعات المياريه المدنية البحتة التى لا تثير شبهة جرمية من جرائم انتهاك ملك الغير مع ان هذه المنازعات فى كثير من الأحيان تكون مشتتة بين أطرافها الى حد يوشك أن ينتقل بها الى نطاق الجريمة اذا تركت دون حل وفتى عاجل ، كما أن المشرع لم يحسم الخلاف الذى نأز بين جهتي القضاء الادارى والقضاء العادى حول تحديد الجهة المختصة منهما بنظر التظلم من قرار النيابة الوكفى حول المياريه اذا صدر فى منازعة مدنية بحتة ليست فيها شبهة اتهام جنائى ، لهذه الاعتبارات مجتمعة لقصد هالج المشروع الأمر على وجه يحسم الخلاف فى شأن هذه المياريه ويسهل الأمر على القضاة والمياريين فى جلاء ووضوح ، فوضع تنظيميا جديدا لمنازعات المياريه يكون مجاله قانون المرافعات المدنية والتجارية فنص فى المادة الرابعة منه على إضافة مادة جديدة الى قانونى المرافعات المدنية والتجارية برقم ٤٤ مكررا أوجب فيها على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من منازعات المياريه أن تصدر فيها قرارا وقتيا واجب التنفيذ فوراً ، سواء كانت المنازعة مدنية بحتة أو جنائية تشمل بذلك كافة منازعات المياريه المدنية والجنائية وأدرك صدور هذا القرار الذى يصدر بعد سماع أقوال أطراف النزاع واجراء التحقيقات اللازمة الى حضور من أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل وذلك حتى يكون لمصدر القرار الخبرة والدراية اللازمة لما تنسم به هذه المنازعات من أهمية خاصة ، ولا يمنع صدور هذا القرار المؤقت النيابة العامة من المسادة الى رفع الدعوى الجنائية اذا شكلت هذه المنازعة جريمة من الجرائم وأوجب اعلان هذا القرار للذى الشأن خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره ، الذين يكون لهم التظلم منه أمام القاضى المختص بالأمور المستعجلة بدعوى ترفع بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من يوم اعلانه به بحسبان أن القرار صدر من النيابة العامة فى منازعة جنائية فهو يتصل بجريمة من الجرائم تدخل فى اختصاص جهة القضاء العادى ، كما أن القرار اذا صدر من النيابة العامة فى شأن منازعة غير جنائية فان جهة القضاء العادى هي الأحق بنظر التظلم منه على اعتبار أن المياريه متدعة من الملكية التى هي رأس المنازعات المدنية وتصدر فيه المحكمة حكما وقتيا اما بتأييد القرار أو بتعديله أو بإلغائه ، ويدهى أنه لا يمنع صدور الحكم فى التظلم من رفع أية دعاوى سواء كانت مدنية أو جنائية متملة بالمياريه أو أصل الحق ، وهكذا فقد حسم المشروع النقاش الذى دار بين جهتي القضاء العادى والادارى وحمله من اختصاص الجهة الأولى سواء كان قرار المياريه الصادر من النيابة العامة مدنيا أو جنائيا

كما أجازت هذه المادة للقاضى أن يوقف تنفيذ قرار النيابة خبر الفصل فى التظلم
وقد اقتضى التعديل السابق إلغاء المادة ٣٧٣ مكررا من قانون المياريه ونصت على هذا
الإلغاء المادة الماثرة من المشروع

الباب الخامس عشر

التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة
والاعتداء على حرية العمل

مادة ٣٧٤

يحظر على المستغلين والأجراء الذين يقومون بخدمة عامة أو بالخدمة
في المرافق العامة أو بعمل يستلزم حاجة عامة ولو لم يكن موضوعا لها نظام
خاص أن يتركوا عملهم أو يمتنعوا عنه عمدا .

وتجرى في شأن ذلك جميع الأحكام المبينة في المادتين ١٢٤ و
١٢٤ (١) .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها فيهما على هؤلاء المستغلين والأجراء
وعلى المحرضين والمشجعين والمحبذين والمذيعين على حسب الأحوال .

- عدلت بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ونشر في
١٩٤٦/٨/١٩

- ثم بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥/٢/١٩٥١ ، ونشر في ٨/٢/١٩٥١

- راجع بالذاكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ تحت المادة ١٢٤

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ تحت المادة ١٢٤

- مادة ٣٧٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

محظور على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل
من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواي والتنوير وتوريد المياه وما شابه
ذلك أن يتوقفوا عن العمل كلهم معاً أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك
المصلحة بدون أن يخطر المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذي ينوون فيه التوقف عن العمل
بخمسة عشر يوماً على الأقل ويقدم هذا الاخطار كتابة ويكون موقعا عليه بامضاء أو ختم

المستخدمين والأجراء الذين يتنون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى لذوى الشأن وصل يذكر فيه تاريخ استلام الاخطار وساعته .

والتوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة فى الفقرة السابقة والمعاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

وكل من يعرض من المستخدمين والأجراء المشار اليهم على التوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة فى هذه المادة أو المعاد والمنصوص عليه فيها يعاقب بالغيبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

مادة ٣٧٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :

يحظر على المستخدمين والأجراء الذين يقومون بخدمة عامة أو بالخدمة فى المرافق العامة أو بعمل يسد حاجة عامة ولو لم يكن موضوعا لها نظام خاص أن يتركوا عملهم أو يمتنعوا عنه عمدا .

وتجرى فى شأن ذلك جميع الأحكام المبينة فى المادتين ١٢٤ و ١٢٤ (١) ، وتطبق العقوبات المنصوص عليها فيهما على هؤلاء المستخدمين والأجراء على المحرضين والمشجعين والمجهدين والمذيعين على حسب الأحوال .

حزبك

٥٢٤١ - ان المادة ٣٢٧ ع المكررة تحظر على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة وحاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل بكيفية يتعطل معها سير العمل فى تلك المصلحة وتفرض على هؤلاء المستخدمين والأجراء اذا أرادوا التوقف عن العمل أن يقوموا بأجراءات خاصة فى موعد معين ، وذلك كله حرصا على المنفعة العامة أن لا تضار بهذا التوقف . فمثلا عملية حمل البضائع ونقاها وشحن العربات بمنحطة السكة الحديدية وتفريغها اذا أعطيت بطريق الامتياز للمقاول بجاء بعمال ليقوموا بها وتوقف هؤلاء العمال عن العمل كانوا هم ومن حرضوهم واقعين تحت طائلة العقاب بمقتضى المادة ٣٢٧ المكررة . ولا يحميهم من ذلك كونهم تابعين للمقاول ولا علاقة لهم بمصلحة السكك الحديدية مباشرة ، اذ هذه المادة انما وضعت لمثل هذه الصورة وهى ضرورة تبعية العمال لمصلحة خاصة . كالمقاول مثلا - حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة ، والا فلو أنهم كانوا تابعين مباشرة لمصلحة السكة الحديدية لانطبقت عليهم المادة ١٠٨ ع المكررة ، كما لا يحميهم كونهم يتقاضون أجورهم يوميا ، اذ هذا ليس معناه أن لهم حق التوقف جماعات فى أى وقت

بدون اخطار وبكيفية يتعطل معها سير العمل ، ولا كونهم لم يقصدوا الاضرار مباشرة بالمصلحة العامة ، فذلك لا يهم ما داموا قد توقفوا فجأة عن علم واردة ، وهذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل وقد تعطل

(- ١٩٣٢/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٠ ض ٥٩١)

مادة ٣٧٤ مكررا

يحظر على المتعهدين وعلى كل من يدير مرفقا او عملا من الأعمال العامة المشار إليها في المادة السابقة أن يوقفوا العمل بكيفية يتعطل معها أداء الخدمة العامة وانتظامها .

وتطبق عليهم وعلى المحرضين وعلى المشجعين والمحبذين والمذيعين العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٤ (أ) على حسب الأحوال .

- اضيفت بالمرسوم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ، ونشر في ١٩/٨/١٩٤٦

- وعدلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥/٢/١٩٥١ ، ونشر في ٢٨/٢/١٩٥١

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ تحت المادة ١٢٤

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ تحت المادة ١٢٤

- مادة ٣٧٤ مكررا المضافة بالمرسوم رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :

يحظر على المتعهدين وعلى كل من يدير مرفقا او عملا من الأعمال المشار إليها بالمادة السابقة أن يوقفوا العمل بكيفية يتعطل معها أداء الخدمة العامة وانتظامها .

وتطبق عليهم وعلى المحرضين والمشجعين لهم والمحبذين والمؤيدين العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٤ (أ) على حسب الأحوال .

مادة ٣٧٥

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو تدابير غير مشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

(أولا) حق الغير في العمل .

(ثانيا) حق الغير في ان يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص .

(ثالثا) حق الغير في ان يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة أو العنف أو الارهاب أو التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود أو مع اولاده .

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

(أولا) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه أو الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه .

(ثانيا) منعه من مزاولة عمله بإخفاء أدواته أو ملابسه أو أى شيء آخر مما يستعمله أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بنفس العقوبة السالف ذكرها كل من يحرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

- عدلت بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ، ونشر في ١٩٤٦/٨/١٩.

- تم عدلت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٥/٢/١٩٥١ ، ونشر في ١٩٥١/٢/٨ .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :

شملت العقوبة في هذه المادة لكي تتسق مع المادة السابقة عليها . فان الأعمال الواردة بها كلها من قبيل التحريض والتشجيع .

- مادة ٣٧٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها كل من استعمل القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

(١) - حق الغير في ان يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص .

(ثانيا) - حق الغير في ان يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات ويطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الارهاب أو التدابير غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد اولاده .

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

- (أولا) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه .
- (ثانيا) إخفاء أدواته أو ملابسه أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاوله عمله أو منعه بأية طريقة أخرى من استعمالها .
- (ثالثا) الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه .
- ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يعرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٣٧٥ المعدلة بالرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى كل من استعمل القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو تدابير غير مشروعة في الاعتداء أو الشروع على الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

- (أولا) حق الغير في العمل .
- (ثانيا) حق الغير في أن يستخدم أو يمنع عن استخدام أى شخص .
- (ثالثا) حق الغير في أن يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة أو العنف أو الارهاب أو التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود أو مع أولاده .

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

- (أولا) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه .
- (ثانيا) إخفاء أدواته أو ملابسه أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاوله عمله أو منعه بأية طريقة أخرى من استعمالها .
- (ثالثا) الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان آخر يتطنه أو يشتغل فيه .
- ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يعرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

الكتاب الرابع المخالفات

- استبدلت بنصوص المواد من ٣٧٦ الى ٣٨٠ من قانون العقوبات النصوص التالية .
والفيت المواد من ٣٨١ الى ٣٩٥ من قانون العقوبات . وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١١/١١/١٩٨١ ، ونشر في ١١/١١/١٩٨١

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١١

مادة ٣٧٦

تلقى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على اسبوع في كل نص
ورد في قانون العقوبات او في أى قانون آخر . وفي هذه الأحوال تضاعف
عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة جنيهات
وبحد أقصى مقداره مائة جنيه .

مادة ٣٧٧

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من ارتكب فعلا من الأفعال
الآتية :

١ - من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين
او تلويثهم اذا سقطت عليهم .

٢ - من أهمل في تنظيف او اصلاح المداخل او الأفران او المعامل
التي تستعمل فيها النار .

٣ - من كان موكولا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فاطلقه
او كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية او المفترسة فافاته .

٤ - من حرش كلبا واثبا على مار او مقتليا اثره او لم يرده عنه اذا
كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك اذى ولا ضرر .

- ٥ - من ألهب بغير إذن صواريخ أو نحوه في الجهات التي يمكن أن ينشأ من الهابها فيها اتلاف أو أخطار .
- ٦ - من أطلق في دأخل المدن أو القرى سلاحا ناريا أو أنهب فيها أعيرة نارية أو مواد أخرى متفجرة .
- ٧ - من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصالحة أو بدل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نحو ذلك ، وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي .
- ٨ - من امتنع عن قبول عملة البلاد أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزودة ولا مغشوشة .
- ٩ - من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح .

مادة ٣٧٨

تُعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :

- ١ - من رمى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو سيارات أو بيوت أو مبان أو مخطوات ملك غيره أو على بساتين أو حظائر .
- ٢ - من رمى في النيل أو الترعة أو المصارف أو مجاري المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزعج مجاري تلك المياه .
- ٣ - من قطع الخضر النابتة في المحلات المخصصة للمنفعة العامة و نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن ماذونا بذلك .
- ٤ - من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الأبنية .
- ٥ - من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة لإضاءة الطرق . وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها .
- ٦ - من تسبب بإهماله في اتلاف شيء من منقولات الغير .

- ٧ - من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو باهماله أو عدم مراعاته للوائح .
- ٨ - من ترك أولاده حديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات .
- ٩ - من ابتدر انسانا بسبب غير علنى .

مادة ٣٧٩

- يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :
- ١ - من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب أخرى أو تركها تركض فيها .
- ٢ - من حصل منه في الليل لفظ أو ضجيج مما يكدر راحة السكان .
- ٣ - من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .
- ٤ - من دخل في أرض مهية للزرع أو مبلور فيها زرع أو محصول أو مر فيها بمفرده أو بهائمه أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر فيها أو ترعى فيها بغير حق .

مادة ٣٨٠

من خالف أحكام اللوائح العامة أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العامة أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على خمسين جنيها . فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائلة عن هذه الحدود وجب حتما انزالها اليها .

فاذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنيها .

المواد من ٣٧٦ الى ٣٩٥ التى استبدلت أو ألغيت
بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

مادة ٣٧٦

- يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :
- (أولا) من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفرة أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للمارين أو توجب مضايقته وكذا من يفتصبه بأى كيفية كانت .
- (ثانيا) من أحمل فى وضع مصباح على المواد أو الأشياء التى وضعها أو تركها فى طريق عام أو على الحفر التى عملها فيه .
- (ثالثا) من يعرض بضاعته أو يبيعها فى المواضع الممنوعة فيها ذلك بأمر من البوليس أو فى غير الأوقات الممثلة بمعرفته لذلك .
- (رابعا) من غسل فى طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للنقل أو للحمل أو للركوب .
- (خامسا) من قطع جنز ترعة أو سدعى للعموم حق المرور عليه ولم يحتفظ لمرور الناس بوضعه ممرا أو اتخذه أى وسيلة أخرى .

المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية

مادة ٣٧٧

- يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :
- (أولا) من أذنته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع عن ذلك أو أحمل فيه .
- (ثانيا) من ألقى فى الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين إذا سقطت عليهم .
- (ثالثا) من ركض فى الجهات المسكونة خيلا أو دواب معدة للنقل أو الحمل أو للركوب أو تركها تركض فيها .
- (رابعا) من ترك فى الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الفيطان شيئا من الآلات والعدد والأسلحة التى لو وقعت فى أيدى اللصوص أو غيرهم من الأشخاص لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم ، وهذه الأشياء تصادر بلجان الحكومة .

مادة ٣٧٨

يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا :

(أولا) من أهمل في تنظيف أو اصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار .

(ثانيا) من كان موكلا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فاطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المترسة فإلته .

(ثالثا) من حرش كلبا واثبا على مار أو مقتنيا آثره أو لم يرده عنه اذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك اذى ولا ضرر .

مادة ٣٧٩

يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مضريا :

(أولا) من ألقى أو وضع في طريق عمومى قاذورات أو أوساخا أو كناسات أو مياه قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة .

(ثانيا) من وضع في المدن على سطح أو جيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .

(ثالثا) كل من مر من القصابين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثثها داخل المدن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين .

مادة ٣٨٢

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا كل من ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية .

مادة ٣٨٣

- ألغيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ، الصادر في ١٩٤١/٩/١٦ ونشر في ١٩٤١/٩/١٨

- مادة ٣٨٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها .

مادة ٣٨٤

يجازى بهذه الطريقة أيضا :

(أولا) كل من كانت عنده حيوانات أو مواشى ملكا له أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبهة في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك .

(ثانيا) كل من ترك حيواناته المصنابة تخالط غيرها من المواشى السلمية مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك .

(ثالثا) كل من خالف باى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة فى هذا الخصوص .
- العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٣ قبل الغائها هى « غرامة لا تتجاوز جنيها مصرى او الحبس مدة لا تزيد على اسبوع » . وهى الجشابة اليها فى المادة ٣٨٤ الحالية .

المخالفات المتعلقة بالآداب

مادة ٣٨٥

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصرى او بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع :
... (أولا) من اغتسل فى المد ، او القرى بحالة منافية للحياء او وجد فى طريق عمومى وهو بهذه الحالة .

(ثانيا) من وجد بحالة منافية فى الطرق العمومية او فى المحلات العمومية .
... الغيت الفقرة ثانيا من المادة بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادرة فى ١٢/٢٣/١٩٥٥ ونشر فى ١٢/٥/١٩٥٥

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ تحت المادة ١٨٨ ونشر فى ١٢/٥/١٩٥٥ .
- مادة ٣/٣٨٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :
من وجد فى الطرق العمومية او المحلات العمومية او امام منزله وهو يحرض المسارين على الفسق باشارات او اقوال ، فان كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجازى ابواه بالعقوبات المقررة فى هذه المادة .

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

مادة ٣٨٦

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصرى :
(أولا) من امتنع او اعمل فى اداء اعمال مصلحة او بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء فى حالة حصول حادث او حياج او غرق او فيضان او حريق او نزول مصائب اخرى عمومية وكذا فى حالة قطع الطريق او النهب او التلبس بجريمة او ضجيج عام او فى حالة تنفيذ امر او حكم قضائى .
(ثانيا) من نزع او مزق عمدا الاعلانات الملصقة على المحيطان بامر من الحكومة او صيرها لا تقرا .
(ثالثا) من امتنع عن قبول عملة البلاد الاحلية او مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مفسوثة .

الغالبات المتعلقة بالأملاك

مادة ٣٨٧

يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا :

(أولا) من دخل فى أرض مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو محصول أو بر منها بمفرده أو ببهائم أو دوابه المعبدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر منها وكان بغير حق .

(ثانيا) من رمى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على بساطين أو حظائر .

(ثالثا) من رمى فى النيل أو الترعة أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزعم تمجارت تلك المياه .

مادة ٣٨٨

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها واحدا مصريا :

(أولا) من قطع الحفرة النابتة فى المحلات المخصصة للمنفعة العمومية أو نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن ماذونا بذلك .

(ثانيا) من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمز أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الأبوية .

(ثالثا) من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المدة لانارة الطرق العمومية ، وكل من أتلف أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها .

حكم

٥٢٤٢ - نزع الأتربة بلا إذن من الشارع العمومى يمكن اعتباره سرقة ، ولو أن المادة ٣٤١ عقوبات نصت على جريمة نزع الأتربة كمخالفة مخصصة .

(١٩١٣/٥/١٠ المجموعة الرسمية - ن ١٤ ص ١٩٨)

مادة ٣٨٩

يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع :

(أولا) من تسبب عمدا فى إتلاف شيء من منقولات الغير .

(ثانيا) من تسبب فى موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعلم تبصره أو إهماله أو عدم مراعاته للوائح .

(ثالثا) من رعى بغير حق مواشى إيا كانت أو تركها ترعى فى أرض بها محصول أو فى بستان .

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

مادة ٣٩٠

- الغيت بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ فى شأن الموازين والمقاييس والمكاييل الصادر فى ١٢/١١/١٩٥١ ، ونشر فى ١٥/١١/١٩٥١

- و الذى ألغى بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٢/٨/١٩٧٦ ، ونشر فى ١٢/٨/١٩٧٦

- مادة ٣٩٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ :

من وجدت عنده بلا سبب قانونى موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات غير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد على جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها .

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

مادة ٣٩٢

من ألقى بغير احتياط قاذورات على أنسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد على خمسين قرشا مصرى .

مادة ٣٩٢

من ألقى عمدا أجساما صلبة أو قاذورات على أنسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيه مصرى .

مادة ٣٩٣

يجازى بمقوبة لا تتجاوز جنيه مصرى من ترك أولاده الحديشى السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات .

مادة ٣٩٤

يجازى بغرامة لا تزيد على جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا :

(أولا) : من ابتدر أنسانا بسبب غير علكى .

(ثانيا) من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل منه ضرب أو جرح .

الأحكام

٥٢٤٣ - يشترط للعقاب على السبب المنصوص عايه فى المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات أن يكون مرتكب السبب قد ابتدر المجنى عليه بالسبب ،

أى ألا يكون قد ألجئ الى السب ردا على سب موجه اليه ، مما يعتبر معه الاستفزاز عذرا مبررا للسب فى هذه الحالة .

(١٩٧٤/١٠/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٤٠ ص ٦٤٨)

٥٢٤٤ - متى ثبت للمحكمة أن المتهم أرسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه فى أوضاع قنبية بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو سلمها يدا بيد دون إيصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الإذاعة ودون أن تتحقق العلانية فى شأنها بأى طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة فى حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير علنى مما يعاقب عليه بالمادة ١/٣٩٤ من قانون العقوبات .

(١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٥ ص ٨٩٤)

٥٢٤٥ - الرجل الذى يدخل فى منزل ليلا ويقص شعر امرأة انتقاما منها لأنها رفضت التزوج به لا يعد سارقا بل يعد مرتكبا جريمة الإيذاء المعاقب عليها بعقوبة المخالفة .

(١٩٠٥/١/٢٨ الاستقلال س ٤ ص ١٦٤)

حكم المحكمة الموضوع

٥٢٤٦ - المنذرة (محل استقبال الزائرين) المجتمعة فيها عدة أشخاص لا تكون محلا عموميا بالمعنى الوارد فى المادة ١٥٣ من قانون العقوبات . فبناء على ذلك يعاقب على السب الواقع فيها بهذه الحالة بمقتضى المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات لا بمقتضى المادة ٢٨١ من القانون المذكور . (جرجا الجزئية ١٩٠٣/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٥٤ ص ١٢٧)

المخالفات المنصوص عليها فى اللوائح الخصوصية

مادة ٣٩٥

من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات . فان كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما أنزالها اليها .

فاذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا .

الملاحق

- ١ - تعليقات الحقائية على قانون العقوبات الأهل الصادر سنة ١٩٠٤
- ٢ - الوثائق التحضيرية الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات منذ عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩٣٧
- ٣ - المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

تعلّقات الحقّانية

على قانون العقوبات الأهل الصادر سنة ١٩٠٤

هى تعلّقات وزارة الحقّانية (العدل حاليا) على قانون العقوبات الذى صدر سنة ١٩٠٤ ، وتعد بمثابة المذكرة الايضاحية للقانون ، وقدمت مرفقة بالمشروع الى مجلس النظار .

الكتاب الأول احكام ابتدائية

الباب الأول قواعد عمومية

.. المادة الأولى وما بعدها الى المادة الرابعة هى مواد جديدة وموضوعها بيان الأحوال التى ينطبق عليها هذا القانون (راجع المادة الخامسة وما بعدها الى المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الفرنساوى والقانون البلجيكي الصادر فى ١٧/٤/١٨٧٨ والمادة الثالثة وما بعدها الى المادة الثامنة من قانون العقوبات الطليانى) .

.. المادة ٢ من قانون ١٩٣٧ (٢ من قانون ١٩٠٤)

.. مادة ٢ : الفقرة الأولى من هذه المادة موافقة لما قضت به المحاكم الفرنساوية (أنظر الحكم الصادر من محكمة النقض والابرام بفرنسا فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٤ ، وهذا ملخص نصه نقلا عن ريفير : « اختصاص المحاكم الفرنساوية بالنظر فى فعل أصلى وقع فى فرنسا يتناول ضرورة جميع أفعال الاشتراك فيه ولو حصل الاشتراك فى خارج البلاد ومهما كانت جنسية الشريك » .

ووضع النص بالعبارة التى وضع عليها يجعل هذه القاعدة تتناول حالة ما اذا كانت الأفعال المرتكبة فى الخارج تجعل مرتكبها فاعلا أصليا للجريمة لا شريك فيها .

والفقرة الثانية من هذه المادة تنص عن الجرائم التى يقصد بها الاضرار بالصالح العمومية المصرية والإحكام الواردة فيها مطابقة لما جاء فى الشرائع الأجنبية التى سبقت الإشارة إليها .

- المادة ٣ من قانون ١٩٣٧ (٣ من قانون ١٩٠٤)

مادة ٣ : هذه المادة الموافقة أيضا للشرائع الأجنبية المذكورة قد دعا إلى تقريرها أمر وهو أن الحكومة المصرية لا تريد التسليم فى رعاياها للحكومات الأخرى اذا وقعت منهم جريمة ، فلولا هذه المادة لكان فرار الجانى الى مصر يخلصه من طائلة كل عقاب .

- المادة ٤ من قانون ١٩٣٧ (٤ من قانون ١٩٠٤)

مادة ٤ : أنظر فيما يتعلق بالفقرة الأولى من هذه المادة الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون الفرنساوى المصدرة بهذه العبارة : « اذا ارتكبت جنحة على أحد الأفراد الفرقتناوين أو الأجانب فلا يمكن أن تقام الدعوى على مرتكبها الا بناء على طلب النيابة العمومية » ، وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من هذه المادة أنظر المادة ١٣٠ من القانون البلجيكي الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ التى نصها « ولا تنطبق الأحكام السابقة فى حالة ما اذا انحركم الجانى فى بلدة أجنبية من أجل الجريمة نفسها » وحكم ببراءته . وكذا لو حكم عليه وقضى عقوبته أو سقطت بمضى المدة القانونية أو صدر عنها عفو ، .

وقد حذف من هذا النص ما يختص بسقوط العقوبة المحكوم بها من محكمة أجنبية بمضى المدة وذلك لعدم ضرورته بما أن الدعوى العمومية تسقط فى مصر على العموم قبل سقوط العقوبة ، وأما فى الأحوال الاستثنائية التى لا تسقط فيها الدعوى العمومية قبل سقوط العقوبة فانه مما لا ريب فيه أن الجانى لا يستحق أن يعفى من المحاكمة فى مصر لأنه تمكن من الفرار من تنفيذ العقوبة فى بلدة أجنبية . وقد حذف أيضا ما يتعلق بالعفو لأن الجريمة قد يكون لها اعتبار فى نظر الحكومة الأجنبية غير اعتبارها فى نظر الحكومة المصرية لدرجة تستلزم أن لا تكون هذه مرتبطة بالعفو الذى تمنحه الأخرى .

- المادة ٧ من قانون ١٩٣٧ (٧ من قانون ١٩٠٤)

أنظر المادة الأولى من القانون القديم - وان العمل بهذا القانون منذ

أكثر من عشرين عاما دون أن ينشأ عن ذلك خلاف مع الشريعة بما يحمل على الظن بأنه لا ضرورة لوجود مثل هذه المادة .

- المادة ٨ من قانون ١٩٣٧ (٨ من قانون ١٩٠٤)

أنظر المادة ١٠٠ من القانون البلجيكي التي عبارتها « تسرى أحكام الباب الأول من هذا القانون على الجرائم المنصوص عنها في القوانين واللوائح الخصوصية ما لم ينص فيها على عدم سريانها وذلك فيما عدا ... الخ » .
وأنظر أيضا المادة ١٠٠ من القانون الطلياني بهذا المعنى .

الباب الثاني أنواع الجرائم

يبحث في هذا الباب الذي هو عبارة عن المادة الثانية وما بعدها البد المادة الخامسة من القانون القديم مع بعض تغيير فيها عن تقسيم الجرائم الى جنايات وجنح ومخالفات ، ويظهر أنه في عهد وضع القانون الفرنسي كان من المقرر أن أقسام الجرائم الثلاثة هي تختلف في أنواعها باختلاف العقوبات المقررة لها في القانون في الأحوال العادية ، إلا أنه يظهر اليوم أنه قد عدل عن هذا الرأي نهائيا ، فالقانون الطلياني مثلا لا يميز بين الجنايات والجنح ولكن لا يزال هذا التقسيم مفيدا في مصر لتوقف تعيين المحكمة المختصة عليه ولأسباب أخرى تتعلق بالإجراءات ، وقد كان الأولى إذن أن يكون محل هذا التقسيم في قانون تحقيق الجنايات لولا الاعتياد على وضعه في قانون العقوبات .

- المادة ٩ من قانون ١٩٣٧ (٩ من قانون ١٩٠٤)

هي المادة الثانية من القانون القديم مع تعديل خفيف في عبارتها .

- المادة ١٠ من قانون ١٩٣٧ (١٠ من قانون ١٩٠٤)

المادة ١٠ - هي المادة الثالثة من القانون القديم - إلا أن السجن المؤبد والنفي المؤبد قد حذف منها وكذلك لم يذكر فيها الحرمان المؤبد والحرمان من الحقوق الوطنية لاعتبار أنهما من العقوبات التابعة للعقوبات الجنائية ،

وقد حذفت عقوبة النفي المؤبد لأسباب ثلاثة :

أولها - ان هذه العقوبة لم يكن ينص عنها الا فى ثلاث مواد من القانون القديم وهى المواد ٧٧ و ٨٠ و ٨٢ .

ثانيها - ان زيادة التسهيلات فى طرق المواصلات بما اضعف كثيرا مفعول هذه العقوبة .

ثالثها - ان القانون القديم لم يكن مدونا فيه أية عقوبة على من يعود من منفا بدون اذن من الحكومة .

والسجن المؤبد قد حذف تبعا لحذف عقوبة النفي المؤبد لأن القانون ما كان ينص بهذه العقوبة الا على من كان يرتكب جناية أخرى بعد الحكم عليه بالنفي المؤبد (المادة ١٥) .

وقد حذفت عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية من هذه المادة لتذكر فى باب العقوبات التبعية لأنه ما كان فى القانون القديم نص يقررها بصفة عقوبات أصلية .

وقد استلزم حذف عقوبة « الحرمان المؤبد » الخ من العقوبات الأصلية بحثا دقيقا فان هذه العقوبة لم تكن مقررة بصفة عقوبة أصلية الا فى ثلاث مواد فقط وهى المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ من قانون العقوبات القديم .

وكانت عقوبات تقرب منها كثيرا منصوصا عنها فى المادة ١١٢ التى ما كان منصوصا فيها الا عن (الحرمان من الوظائف القضائية) والمادة ١١٨ (التى كانت مقتصرة على النص عن الحرمان من تقلد الوظائف الأميرية ولم تكن ناقصة عن الرتب بشىء) فاذا كانت أقيمت هذه العقوبة بصفة عقوبة أصلية لكان يجب النظر والفصل فيما اذا كانت الجرائم المنصوص عنها فى المادتين ١١٢ و ١١٨ يجب اعتبارها جنايات أم لا وبما أن العقوبة التى كانت واردة فيهما لا تدخل فى تعريف « الحرمان المؤبد من حق التقلد بأية رتبة أو القيام بأية وظيفة أميرية » فالظاهر أن الجواب يجب أن يكون سلبيا وفضلا عن هذا فان كل ما ورد فى القانون القديم متعلقا بهذه المسألة مشوب بابهام - راجع المواد ٩٢ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١١٧ التى كان منصوصا فيها عن هذه العقوبة ولو أن عقوبة السجن التى كانت منصوصا عنها فى هذه المواد كانت تستلزم حتما عقوبة (الحرمان من حق التقلد » الخ) .

ولعل الغرض الاصيل من هذه العقوبة كان هو منع من كانوا يفصلون من خدمه الحكومة لارتكابهم جرائم مهمه من الرجوع الى خدمتها وكان هذا الغرض داخلا فى حكم المادة ٤٧ القديمة التى كانت تقضى بان من يحكم عليه بالعزل لا يمكن توظيفه باى وظيفة اميرية فى اثناء هذه العقوبة وهى من سنة الى خمس ومن ثم فقد يتساءل الانسان عما اذا كانت عقوبة العزل ليست كافية فى حال ما اذا كان الحكم بالحبس لا بالسجن ويمكن الاجابة على هذا الاعتراض بان الجرائم التى كان منصوصا عنها فى المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ هى من الجسامة بمكان ينبغى معه أن يحرم فاعلها الى الابد من الاهلية للوظائف الاميرية الا أنه من جهة أخرى يلاحظ أنه ليس ثمة ما يحتم على الحكومة ارجاع من ارتكبها الى خدمتها .

وليلاحظ أن مجموع القانون بالحالة التى كان عليها كان يؤدى الى نتائج غريبة فى بابها ولا مسوغ لها فان الجريمة التى تستلزم عقوبة السجن تبلغ من الجسامة ما يكفى لأن تستلزم تبعاً لهذه العقوبة عقوبة الحرمان المؤبد ولكن اذا تأثرت المحكمة مثلاً بمراعاة أن الجانى كان يحرم من وسائل التعميش فرأت الرأفة به ولم تحكم عليه إلا بالحبس فان عقوبة (الحرمان ٠٠٠ الخ) كانت تنمى كلفة فى هذه الحالة وما كان يستعاض عنها ولا بالعزل من الوظيفة (انظر المادة ٢٧ الجديدة) واذن لا ضرر فى أن يستعاض فى المواد السابقة عن (الحرمان المؤبد ٠٠٠ الخ) بـ « العزل من الخدمة » ومن ثم كانت المسألة الجوهرية تنحصر فى معرفة ما اذا كان هنالك ضرورة فى ابقاء (الحرمان المؤبد ٠٠٠ الخ) بصفة عقوبة أصلية وهنا يجب أن نلاحظ أولاً أن الحكم بهذه العقوبة التى كانت عقوبة جنائية كانت تكون نتائجه صعبة جداً فى مسألة « العود » وثانياً أن ابقاء هذه العقوبة كان يستلزم وجود أحكام خاصة بها فى الأحكام المتعلقة بـ « أحوال الرافة » و « الشروع » وما تقدم يرى أن الأولى اعتبار « الحرمان المؤبد » عقوبة تبغية وأن يستعاض عنها بعقوبة العزل فى المواد التى قررتها الى يومنا هذا بصفة عقوبة أصلية (انظر أيضاً الملاحظات الآتية فيما يختص بالمادة ٢٦) .

- المادة ١١ من قانون ١٩٣٧ (١١ من قانون ١٩٠٤)

المادة ١١ - راجع المادة الرابعة من القانون القديم .

وقد حذفت عقوبة النفى المؤقت للأسباب التى ذكرت تأييداً لحذف عقوبة النفى المؤبد عند الكلام على المادة العاشرة .

... وكانت عقوبة النفي المؤقت منصوصا عليها في القانون القديم في المواد ١٠٥ و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٥٥ و كعقوبة اختيارية يجوز الحكم بها أو بغيرها في المواد ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٦ من هذا القانون .

و « العزل من الوظيفة » قد أدرج أيضا في العقوبات التبعية (انظر المادة ٢٦) لأنه مقترن دائما بحبس يزيد عن الأسبوع والجرائم التي جعل العزل عقابا عليها لا تزال في عداد الجنح ولو أنه لم يدرج في العقوبات التي يحكم بها في مواد الجنح .

وقد جاء في القانون القديم عن الحبس والغرامة ما نصه :

الحبس أكثر من أسبوع .

الغرامة بأكثر من مائة قرش ديواني .

وقد استعيض عن ذلك في المادة الجديدة بالنص الآتي :

« الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع » .

« الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى » .

والغرض من هذا التمديل ونتيجته هو أن يسمح للمقنن بوضع حد أدنى لعقوبة الحبس يقل عن أسبوع وحد أدنى لعقوبة الغرامة يقل عن مائة قرش وقرش مصرى وكذا حذف كل حد أدنى .

والطريقة التي اتبعت الى اليوم والتي كان يجب بمقتضاها تعيين الحدين الأدنى والأقصى لكل عقوبة في مواد مأخوذة عن المبادئ التي كانت في قانون العقوبات الفرنساوى لسنة ١٨١٠ .

وبمقتضى هذا القانون كانت كل جريمة جنحة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة وكان لهذه العقوبة حدان معينان ولم يكن جائزا للقاضي أن يحكم بعقوبة أقل من الحد الأدنى الا في حالة استثنائية معينة هي اذا كان الضرر الحاصل من الجريمة لا تزيد قيمته عن ٢٥ فرنكا وكانت هناك ظروف تدعو الى الرأفة بالمتهم ولكن هذه الطريقة قد عدلت في سنة ١٨٣٢ نظرا لما روى من انها كانت مقيدة لحرية القاضي فوق ما يلزم فسوخ له أن يقرر بوجود الظروف المستوجبة للرأفة كلما رويت له موافقة ذلك .

وكان القانون المصرى قد جرى على هذه الطريقة والتعريف الوارد في

القانون صحيح من حيث المبدأ على الأقل بالنسبة لقانون سنة ١٨١٠. إلا أن العقوبة الحقيقية للجنحة هي كل عقوبة حبس أو غرامة أقل من الحد الأقصى المقرر في القانون لهذه الجنحة وذلك بالنظر لما للقاضي من الحرية المطلقة ومن ثم تكون مسألة إبقاء الحد الأدنى على العموم أو في بعض الأحوال الاستثنائية في القسم التفصيلي من قانون العقوبات هي مسألة تيسهيل للقاضي فقد يتساءل الإنسان هل يكون من المفيد للقاضي أن يوجد في القانون حد أدنى لا يمكنه النزول عنه إلا إذا وجدت ظروف استثنائية محضة. فإذا جرينا على القاعدة القديمة والتي بمقتضاها كانت العقوبة في أغلب الأحوال عقوبة الحبس دون ذكر عقوبة اختيارية معها كما هو وارد في القانون فإن الجواب يجب بلا شك أن يكون سلبيا لأنه من ٦٣٧٥٩ شخصا محكوما عليهم في جنح في سنة ١٩٠٢ حكم على ٣١٣٢٤ منهم بالغرامة فقط وهذه الأسباب بعينها كانت تعترض تقرير الغرامة المقررة في مواد الجنح. بحكمها الأدنى القديم وهو مائة قرش وقبرش مصري كعقوبة اختيارية يمكن الحكم بها أو الحبس وفضلا عن ذلك فإن الفلاح من الطبقة البادية لا يمكنه أن يدفعها فما يترتب على حذف الحدود الدنيا من كل العقوبات هو أن يكون للقاضي نفس التصرف الذي يلهي الآن ويجوز لزوم ذكره المادة المتعلقة بالرافة في حكمه إلا أنه يجب أن يلاحظ في حالة ما إذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم بالغرامة وقد يقال بأن حذف الحد الأدنى للعقوبات ربما يذهب بالقضاة إلى الحكم بعقوبات أخف من التي يحكمون بها الآن والجواب عن ذلك أن القضاة في الحقيقة وعلى الأخص منهم قضاة المحاكم الجزئية لم يكن ينصرف فكروهم في الحقيقة عندما كانوا يحكمون بعقوبة إلا إلى الحد الأقصى الذي ما كان يمكن أن يتجاوزوه لعلمهم بأن الحد الأدنى لم يكن إلا أمرا شكليا لأنه كان يزول بوجود ظروف الرافعة التي ما كان يجب عليهم بيان أسبابها ولذا فإن ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمرا كتابيا لا نتيجة بحث خصوصي في ظروف الدعوى .

وقد كان يجوز بدلا من حذف الحد الأدنى أن تقرر حدود أقل من التي كانت موضوعة حتى لا يلتجئ القاضي إلى الابتعاد عنها إلا استثناء ويلزم بأن يبين الظروف الاستثنائية التي اضطرت له للرافة بالمتهم لكن وضع هذا الحد وإن كان سهلا نوعا بالنسبة للجنح التي يجوز أن تستلزم الحبس لمدة ثلاث سنوات لأنها تكون في الغالب جسيمة إلا أنه كان يصعب وضعه بالنسبة للجنح التي أقصى العقوبة المقررة لها تقل عن حبس ثلاث سنوات كأنواع السرقات المبينة مثلا في المادة ٢٧٥ الجديدة إذ يجوز أن تكون

بدرجة من الأهمية يكون معها الحد الأقصى الجديد وهو سنتان غير كثير ومن جهة أخرى يجوز أن تكون قيمة الأشياء المسروقة قليلة جدا بحيث لا يكون وجه لوضع حد أدنى. لتلك الجرائم. وقد تكاد المرأة الزانية تكون غير مستحقة لأية عقوبة وكذا شريكها إذا كان في سلوك زوجها ما يهين لها عذرا وقد تتفاوت أيضا تفاوتاً عظيماً شدة الجنب التي تقع بواسطة المطبوعات أو الغش في المأكولات أو الجنب التي تكون مبنية على الإهمال وعدم التبصر ومن جهة أخرى لا يخلو تعيين حد أدنى للعقوبات من بعض المضار فإن وضع حد أدنى قليل جدا قد يحمل القاضى على الظن بأن الجريمة أقل شدة مما لو كان جعل لها حد أقصى فقط كما أنه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتفعاً جداً فقد يحمل ذلك القاضى على التساهل. ففى قبول الظروف المستوجبة للرافة وتحويل الحد الأدنى بهذه الصفة الى حد أقصى وكثير من التعديلات التي أدخلت فى القانون خاصة بحذف الحد الأدنى للعقوبات .

- المادة ١٢ من قانون ١٩٣٧ (١٢ من قانون ١٩٠٤)
راجع المادة الخامسة من القانون القديم والتعليق على المادة السابقة .

الباب الثالث - العقوبات

وقد حاول واضع القانون القديم فصل العقوبات المقررة للجنايات والجنح والمخالفات بعضها عن بعض والكلام على كل نوع منها على حدة إلا أنه فى الحقيقة لا يمكن إيجاد فاصل مطلق بين عقوبات هذه الأنواع المختلفة فالغرامة مثلاً الواردة فى القانون القديم فى الباب الذى عنوانه « العقوبات الجائز توقيعها فى أحوال الجنح والمخالفات » يمكن أن يحكم بها فى بعض الجنايات وهكذا الحال فى الحبس فى بعض الأحوال عندما توجد أحوال تستدعى الرافعة وإن من العقوبات التبعية ما يشترك فى الجنايات والجنح كالوضع تحت مراقبة البوليس وما يشترك فى الجنايات والجنح والمخالفات كمصادرة الأشياء لجانب الحكومة ومع هذا فلا فائدة من طرق هذا السبيل فاللازم إنما هو تعريف نوع العقوبات على اختلافها .

وعلى هذا فالباب الذى عنوانه « العقوبات » فى القانون الجديد لا يقصد به جمع العقوبات على حسب الصفة التى تكلف القانون الحالى إعطاؤها للجرائم التى يمكن أن يحكم بتلك العقوبات من أجلها .

وقد قسم هذا الباب الى ثلاثة أقسام معنونة كالآتى :

- فى العقوبات الأصلية
- فى العقوبات التبعية
- فى تعدد العقوبات

- المادة ١٣ من قانون ١٩٣٧ (١٣ من قانون ١٩٠٤)

هى المادة ٢٥ من القانون القديم .

يتلو المادة ٢٥ فى القانون القديم عدة مواد من (٢٦ - ٣١) تبحث
فى تنفيذ عقوبة الاعدام وقيما للجناب الخديوى من حق تبديل هذه العقوبة
والأولى أن تكون الأحكام المتعلقة بهذا الحق فى الباب الذى عنوانه (فى حق
العفو) ولذا فإن المادة ٢٧ قد جعلت ضمن ذلك البناى والأولى كذلك أن
تكون المسائل المتعلقة بتنفيذ الأحكام القاضية بعقوبة الاعدام واردة مع
المسائل المتعلقة بالاجراءات ولذلك جعلت فى الكتاب المختص بالتنفيذ الذى
أضيف على قانون تحقيق الجنايات .

- المادة ١٤ من قانون ١٩٣٧ (١٤ من قانون ١٩٠٤)

المادة ١٤ - هى المادة ٣٣ من القانون القديم مع تعديل خفيف فى
عبارتها :

وقد تقرر فى الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ أن أنواع
العمل الذى يستخدم فيه المحكوم عليه بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو
بالحبس مع التشغيل تعين بقرار يصدر من ناظر الداخلية باتحاده مع ناظر
الحقانية وقد تحدد فى هذا الأمر العالى عدد الساعات التى يجوز تكليف كل
فريق من المحكوم عليهم بالشغل أثناءها وقد يحسن من بعض الوجوه أن
يكون تعيين أنواع العمل بأمر عال لا بقرار وزارى الا أنه من جهة أخرى قد
استدلت بالتجارب مصالح السجنون فى مصر وغيرها من البلاد وعلى الأخص
فى انجلترا وفرنسا على أن هذه الطريقة فيها تقييد يصعب معه التعديل وأن
اشتراك ناظر الحقانية فى عمل القرار الوزارى مما يعطى للمحكوم عليهم
كفالة لم تكن لديهم من قبل .

- المادة ١٦ من قانون ١٩٣٧ (١٦ من قانون ١٩٠٤)

هى عين المادة ٣٥ من القانون القديم من حيث الموضوع .

والمادة ٣٦ من القانون القديم لم تقرر لأن الأولى بها أن تضمن فى

أمر عال خاص بالسجون ويتعين أن نلاحظ هنا أن هذه المادة كانت مأخوذة من القانون الفرنسي الذي وردت فيه متعلقة بالسجن حسب تعريفه في ذلك القانون وأما عقوبة الـ *réclusion* التي تقابل في القانون المصري عقوبة السجن فلم يرد متعلقا بها نص في القانون الفرنسي يشابه نص هذه المادة .

- المادة ١٧ من قانون ١٩٣٧ (١٧ من قانون ١٩٠٤)

المادة ١٧ - هذه المادة تتضمن ما بقي من المادة ٣٥٢ المختصة بأحوال الرأفة في القانون القديم وبعد حذف الحد الأدنى للعقوبات المقررة في مواد الجنح والمخالفات لا يمكن استعمال أحوال الرأفة في هذين النوعين من الجرائم. وحيث قد اختصر في الأحكام المختصة بتلك الأحوال إلى هذا الحد كما كانت هناك حاجة لتخصيص باب لها على حدته .

وقد ترددت المحاكم في أحكامها في مسألة جواز تطبيق أحوال الرأفة على الغرامات النسبية والعقوبات التبعية فبعضها حكم بجواز تعديل تلك العقوبات والغرامات أو حذفها عند الرأفة ولكن المبدأ الذي استقرت عليه المحاكم في أحكامها يخالف ذلك والنص الجديد رافع لكل خلاف في هذه المسألة إذ قد نص فيه على أن أحوال الرأفة لا تنطبق إلا فيما يختص بعقوبة الإعدام وعقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها المؤقتة والمؤبدة وعقوبة السجن وفي هذا النص ما يمنع التوسع في تطبيقها بطريق القياس والمثابرة .

- المادة ١٨ من قانون ١٩٣٧ (١٨ من قانون ١٩٠٤)

تراجع تعليقات الحاقية على المادة ١١ ، وذلك فيما يتعلق بالفقرة الأولى من قانون ١٩٣٧ .

- المادة ٢٠ من قانون ١٩٣٧ (٢٠ من قانون ١٩٠٤)

المادتان ١٩ و ٢٠ - راجع المادة ٤٤ من القانون القديم المعدلة بالأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ .

وان نوعي الحبس وهما الحبس البسيط والحبس مع الشغل قد قررهما الأمر العالي. المشار إليه نظرا للشعور العام بأن الطريقة القديمة التي كانت تفرض الشغل في كل الأحوال كانت تجعل العقوبة أحيانا أكثر صعوبة مما ينبغي أن تكون عليه .

• وقد نص على الأمر العالى المتعلق بالنسجون على امكان الزام المحكوم عليهم بالحبس البسيط بالمساعدة فى اعمال تنظيف السجن على أنه يمكن هؤلاء المحكوم عليهم أن يتخلصوا من هذا الالزام بدفع خمسة قروش مصرية يوميا إذا كانت حالتهم فى الهيئة الاجتماعية تجعل من المستحسن اعفائهم من هذه الأعمال •

• وفيما عدا ذلك فإنهم لا يشتغلون الا بمحض ارادتهم ولمجرد نفعهم الخاص بما أنهم لا يعملون عملا الا فى داخل السجن •

• وان نصوص الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ كانت تقتضى وجوب الحكم بالحبس مع الشغل فى الأحوال الآتية :
• أولا - اذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر •
• ثانيا - اذا كان الحكم صادرا من أجل سرقة أو تسميم مواشى أو اتلاف مزروعات •

• ثالثا - اذا كان الحكم صادرا بالحبس طبقا للأمر العالى المتعلق بالتشريد والأشخاص المشتبه فى حالتهم •

• ويؤيد أحكام الحالة الأولى من هذه الأحوال الثلاثة أنه ليس مما يرغب فيه أن يبقى الجناة فى السجن مددا طويلة بلا عمل •
• وقد دونت أحكام الحالة الثانية فى المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٢٨١ من القانون ٣٢١ •

• ومشروع تدوين أحكام الحالة الثالثة فى الأمر العالى المتعلق بالتشريد •

• وان ما جرت عليه المحاكم فى العمل بتلك السلطة المطلقة التى خولت لها فى هذا الخصوص بمقتضى الأمر العالى المؤقت الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ تجعل مجالا للظن بأن هذه السلطة يجوز بقاؤها بحيدودها التى هى عليها •

- المادة ٢١ من قانون ١٩٣٧ (١/٢١ من قانون ١٩٠٤)

انظر المادة ٢٠ المعدلة بالأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ والمادة ٤٥ من القانون القديم وراجع أيضا المادة ٢٤ من قانون العقوبات

الفرنساوى وقد تناولت المادة ٤٥ القديمة الأحكام الصادرة بالأشغال الشاقة والسجن .

وان نص المادة ٢٠ من القانون القديم (قبيل أن يعدل فى سنة ١٩٠١) الذى يقضى بأن يستنزل القاضى مدة الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة المقتضى الحكم بها هو عرضة للنقد من وجهين الأول ان القاضى قد يغفل مراعاة ذلك والثانى أن مدة الحبس الاحتياطى قد تزيد على مدة العقوبة اللازم الحكم بها وفضلاً عن هذا فان لمدة العقوبة أهمية عظيمة فإذا كان أقلها سنة كان الحبس دائماً مع الشغل (مادة ٢٠) هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذه المدة يكون لها دخل فى معرفة ما اذا كان هنالك عود (المادة ٤٨) وهى نقطة أكثر أهمية من الأولى وفى كل هذه الأحوال فان مدة العقوبة بأكملها هى الواجب بلا شك أن تعتبر ولا محل للبحث عما اذا كان بعض مدة الحبس قد قضى أو لم يقض بصفة حبس احتياطى .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة تراجع المادة ٢٤ من القانون الفرنساوى فانه ان لم يوضح نص بهذا المعنى فان كل محكوم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن يرى لنفسه صالحاً محققاً فى رفع الاستئناف ما دام المحبوسون احتياطاً أحسن حالا ممن يحكم عليهم بأحدى العقوبات الثلاث من قانون سنة ١٩٠٤ وهى التى حذفت من المادة ٢١ من القانون الحالى .

والحبس الاحتياطى بعد صدور حكم بالحبس يزول بمقتضى المادة ١٥٥ السابقة . (هذه الفقرة من التعليقات خاصة بالفقرة الثانية من المادة ٢١ و ١٨٠ و ٢١١ من قانون تحقيق الجنايات) .

- المادة ٢٢ من قانون ١٩٣٧ (٢٢ من قانون ١٩٠٤)

هى المادة ٤٨ من القانون القديم مع تعديل فيها :

وكانت المادة ٤٨ القديمة غير كاملة لأنها ما كانت تذكر الغرامة بصفة عقوبة يجوز الحكم بها فى الجنايات وكانت غير صحيحة لأن الغرامات النسبية فى مواد الجرح قد تزيد عن عشرة آلاف قرش (راجع التعليق على المادة ١١) .

- المادة ٢٣ من قانون ١٩٣٧ (٢٣ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٢٣ - هناك حالتان يمكن أن يحتسب فيهما الحبس الاحتياطى

فى تنقيص الغرامة وهما :

أولا - فيما لو حكم على انسان بالغرامة فقط وكان قد حبس احتياطيا .

ثانيا - فيما لو حكم بالحبس والغرامة معا وكانت مدة الحبس الاحتياطى تزيد عن المدة المحكوم بها عليه وعلى هذا الفرض يكون من الانصاف أن يحتسب له ما زاد من حبسه الاحتياطى فيما يتعلق بالغرامة ويحتسب بمقتضى المادة الحالية ما يستنزل من الغرامة بسبب الحبس الاحتياطى طبقا للقواعد المتبعة فى الاكراه البدنى مع بعض التغيير فيها وهذه القواعد وارد الكلام عليها الآن فى المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات ومما ينبغى أن يلاحظ هنا أن الحبس الاحتياطى لا يكون له أدنى مفعول فيما يتعلق بتحصيل المصاريف فاذا حكم على متهم مثلا بغرامة قدرها عشرين قرشا وبالمصاريف بعد أن قضى هذا المتهم عشرة أيام فى الحبس الاحتياطى فإن مبلغ المصاريف لا ينقص شيئا وإن كانت مدة الحبس التى قضاه تبرؤه من غرامة قدرها مائة قرش وذلك لأن المبدأ المتبع هو أن مدة الحبس الاحتياطى تحتسب فى تنقيص العقوبة المحكوم بها لا فى تغديل ما للحكومة من حق المطالبة بالمصاريف التى انفقته .

- المادة ٢٥ من قانون ١٩٣٧ (٢٥ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٢٥ - راجع المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من القانون القديم التى عدلت وجمعت فى مادة واحدة .

وان المواد المذكورة موضوعها النص عن أهم مستلزمات الحكم بالعقوبات الجنائية وقد سبق التشبيه الى أن (الحرمان من الحقوق ... الخ) غير معتبر فى القانون القديم عقوبة أصلية وزيادة على ذلك الحرمان المؤبد معتبر عقوبة تبعية محضة فى القانون المنقح (راجع التعليق على المادة ١٠) وينتج من ذلك أن الحجر القانونى والحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان المؤبد جميعها من مستلزمات الحكم ببعض العقوبات .

وحيث لم تعد حاجة للنص فى الحكم عن هذه العقوبات الثلاث فلا موجب لابقاء أسماؤها ويلاحظ أن ذلك هو الأسلوب الذى جرى عليه واضع قانون العقوبات البلجيكى والحاجة فى مصر أمس الى عدم ابقاء أسماء مخصوصة لتلك العقوبات اذ أنه كلما وجدت الفاظ فى القانون المصرى

يقابلها مثلها في القانون الفرنسي فإنه يرجع للقانون الفرنسي على أن الظروف والأحوال في مصر مختلفة عنها في البلاد الفرنسية اختلافاً تكون معه هذه الطريقة مدعاة للخطأ ومتى حذفت أسماء هذه العقوبات أمكن أن تضمن في مادة واحدة كافة الأحكام المتعلقة بها ولم تبق ثمت حاجة لأن تعتبر أنواع عدم الأهلية التي تترتب على تلك العقوبات إلا بصفة عقوبات تابعة مباشرة للأحكام التي تصدر بعقوبة جنائية والغرض من القانون الجديد كما سبق التنبيه لذلك هو جعل تلك العقوبات فلائمة لنظام البلاد وتحالتها .

- الفقرة الأولى والثانية - راجع المادة ٣٩ من القانون القديم .

ولا موجب لإبقاء عقوبة الحرمان من المرتب حيث أن المرتب لا يناله إلا من كان في خدمة الحكومة .

- الفقرة الثالثة - راجع الفقرة الرابعة من المادة ٤١ القديمة .

وقد أنزلت مدة عدم الأهلية إلى مدة العقوبة الأصلية فإنه كثيراً ما يتأثر الإنسان من البيئة ولو لم تعزر يمين حتى أن هذا المنع من تأدية الشهادة باليمين قد لا يترتب عليه إلا معافاة المحكوم عليه من العقوبات المقررة للشهادة الزور على أن القضاة له أن يقدروا قيمة الشهادة ولو أدت بعد حلف اليمين .

- الفقرة الرابعة - راجع المادة ٣٧ من القانون القديم .

يراجع جازر جزء أول صحيفة ٥٤٠ عقوبات للوقوف على الصعوبات التي عرضت عند تقرير حد لعقوبة الحجر القانوني المنصوص عنها في المادة ٢٩ من قانون العقوبات الفرنسي وبيان نوعها والغرض منها وهذه الصعوبات أشد في مصر منها في فرنسا وذلك من وجهين .

الأول - أن في الشرائع الإسلامية نوعين من الحجر حجر لعتة وحجر لإسراف ولم يكن واضح قانون العقوبات القديم يفكر في الغالب حين وضعه إلا في الحجر الوارث في قانون العقوبات الفرنسي .

والثاني - أن مسائل الحجر من الأحوال الشخصية والمحكمة التي تحكم بالعقوبة غير مختصة على العموم بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية

ومن ثم تكون الحالة في مصر ادعى الى وضع حدين لياهية الحجر والى حل جميع مسائل الاختصاص الجائز أن تعرض .

والطريقة التي جرى عليها القانون الجديد هي الطريقة المشروحة في جازو صحيفة ٥٤٢ وحيث أن المحكوم عليه يصبح بسبب الحالة اتى آل اليها بعد الحكم غير قادر على ادارة أمواله فقد زاعى القانون ذلك ووضع القواعد الواجب اتباعها في هذه الحالة وبناء عليه يكون المحكوم عليه ممنوعا من الادارة أمواله ولكن الى متى يستمر هذا المنع والجواب على ذلك أن القانون الجديد جرى على أن الحجز القانونى يدوم ما دام المحكوم عليه غير قادر فعلا على ادارة أمواله أى ما دام مجبوسا وبذلك يتقضى ضرران كانا مختملين اذ يستحيل الآن أن يتحمل تبعه الحجر من تعامل مع المحكوم عليه بغير علم منه بسابقة الحكم عليه وكذلك عندما يفرج عن المحكوم عليه ولو بشرط فانه يضع يده على أمواله وربما كان ذلك ضروريا لتداركه حاجات معيشته .

ويترتب على الحجر ضرورة تعيين قيم على المحكوم عليه وكان اختيار القيم بمقتضى نصوص القانون القديم من حقوق المحكوم عليه نفسه بشرط التصديق من المحكمة على ذلك ولا يصير اختيار القيم من اختصاص المحكمة التابع لدائرتها المحكوم عليه الا اذا كان لم يختار هو أحد لذلك وقد حصل خلاف فيما اذا كان التعيين يحصل من الدائرة الجنائية او من الدائرة المدنية والظاهر أن هذا الزأى مبنى على مبدأ عادل لأن صفة وظيفة القيم مدنية محضة ومستقلة تمام الاستقلال عن الأحوال والظروف التي اقترنت بالجريمة .

وكانت هناك مسألة أشد اشكالا وهي معرفة الجهة التي يحاسب القيم امامها في شئون قوامته أيحاسب أمام قاضى الأحوال الشخصية أم أمام المحكمة الأهلية وقد حدث في منازعة قريية الغهه أن كلا من محكمة مصر الابتدائية والمجلس الحسبى حكما بعدم اختصاصه بذلك كما سبقت الإشارة لذلك ومن جهة أخرى فان المشرع لا يعتبر الحبس فى جناية موجبا لاقامة قيم واذن لو كان تقرير وجوب محاسبة القيم أمام محكمة الأحوال الشخصية لكان يخشى من أن قاضيتها يأبى الاقرار على حجر لم يحكم هو به وكذلك كان يأبى الاقرار على قيم لم يقمه هو وبالجملة حيث ان حق العزل ينبغى أن يكون للجهة التي لها حق المراقبة على تصرفات القيم فمما لم تجربه عادة أن تكون ولاية التعيين لجهة وولاية العزل لجهة أخرى وبعد التمعن فى هذه

المسألة والنظر فيما يمكن أن يقال فيها تأييدا أو تفنييدا تقرر جمل هذه المادة برمتها من اختصاص المحكمة الأهلية .

أما عن تقديم الحساب فراجع المادة ٣٠ من القانون الفرنساوى .

واذ كانت حقوق القيم قاصرة على ادارة اموال المحكوم عليه فبعض التصرفات لا تدخل فى حدوده وحيث قد يتفق أن بعض هذه استصرفات يكون اضطراريا لما فيه من الفائدة فيلزم التدبر فى طريقة اجرائها ومن الامثال الجلية على ذلك دفع النفقة الى الزوجة والاصول أو الفروع ويقتضى القانون الجديد ابقاء الحق فى اجراء التصرفات للمحكوم عليه بشرط الاذن بذلك من المحكمة وكذلك الايصاء أو الوقف يبقيان أيضا حقا له لأن مثل هذا التصرف لا تنافيه الحالة التى هو فيها .

وبالجملة فانه كان يقتضى ايجاد نص صريح يقضى ببطلان ما يخالف مقتضى الجبر الواقع على المحكوم عليه تكون عبارته كما يأتى : (كل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من نفسه) .

الفقرتان ٥ و ٦ - استبدلت فى القانون الجديد المادة ٤١ بهاتين الفقرتين مع الفقرة ٣ .

المادة ٤١. القديمة يظهر أنها مأخوذة من القانون الفرنساوى ولم يراع عند وضعها التوفيق بينها وبين الأحوال الخاصة بالبلاد .

فالاولى من الفقرات الخمس التى كانت هذه المادة محتوية عليها كانت واردة فى المادة ٣٩ والثانية يغنى عنها ما ورد فى قانون الانتخاب والثالثة كانت صعبة التأويل حيث ان قوله جمعية من الجمعيات وطائفة وحرفة تحتاج كل منها لزيادة ايضاح فى تعريف مدلولاتها والقانون لم يرسم خطة لتنفيذ هذا المنع ولم يرد فيه نص يضمن تنفيذه .

ونظرا لأن بعض الطوائف والحرف تابع لجهات لا سلطان للمحاكم عليها فقد حصرت الطوائف والشركات التى لا يصح أن يلتحق بها شخص محكوم عليه بالأشغال الشاقة حصرا أوفى مما كان عليه واقتصر فى هذا الحصر على الذين يمكن أن يتحقق نفاذ موجب الحكم عليهم .

وقد حذف من التعداد الوارد فى الفقرة الخامسة ذكر مجلس شورى

القوانين ومجالس المديريات والجمعية العمومية لأن القانون النظامي وقانون الانتخاب قد تكفلا بالكلام عليها بما هو أوسع مما في القانون الحالي فيما يتعلق بعدم الأهلية .

وقد ريد في أحكام المادة القديمة بمقتضى القانون الجديد ما يقضى بأن الحكم بالسجن يستوجب العزل أما القانون النظامي وقانون الانتخاب فلم يقف عند هذا الحد كما تقدم بل جاء قاضيين بأن الحكم بالحبس لمدة طويلة أو بالحبس مطلقاً في جريمة مخلة بالشرف يستوجب العزل لا محالة ولكن أمثال عدم الأهلية هذه يجب أن تدرج في القوانين المسبونة لهذه الهيئات بالأولوية عن قانون العقوبات (راجع مثلاً الأمر البالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ القاضي بإنشاء بلدية إسكندرية) .

وقد نص هنا أن كل حكم صادر في جناية ولو غيابياً يستوجب العزل ثم قد أخذ بهذه المبدأ لأنه يضعب غالباً استبعاد الأعضاء الذين يكوّنون بهذه الحالة والظاهر أن العمل بهذه القاعدة ليس فيه أجحاف لأن هؤلاء الأعضاء لا يستطيعون مباشرة وظائفهم بالنظر لتغيبهم .

أما عدم الأهلية المؤبد الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٤١ القديمة والذي هو من متعلقات الحكم بالأشغال الشاقة فقد ورد الكلام عليه في الفقرة السادسة الجديدة .

والفقرة الرابعة من المادة القديمة خاصة بما يتعلق بالمخلقين وغيرهم ممن لهم علاقة بالقضاء أما أنواع عدم الأهلية التي تقضى بها هذه الفقرة فيجب أن يلاحظ أنها غير متحتمة في المحاكم المختلطة (راجع حكم الاستئناف المختلط رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مجموعة القضاء المختلط جزء سادس ضحية ٥١) وحيث أن نظام المخلقين غير موجود في المحاكم الأهلية فقد نسكت عن كل ما ذكر في هذه الفقرة متعلقاً بهم وقد أبقى عدم الأهلية للشهادة على العقود وللتعيين بصفة أهل خبرة ويلاحظ هنا عدم أهلية الشهادة على العقود أن القوانين الأهلية لا تحتم أبداً وجوّد شهود وعلى ذلك لا تكون النصوص الخاصة بشهود العقود واجبة الاتباع إلا فيما يتعلق بالعقود التي تحرر أمام محاكم الأحوال الشخصية ويتمسك بها أمام المحاكم الأهلية ويؤخذ من ذلك أن مثل هذا العقد المحرر على يد شاهد غير أهل كشهادة بموجب هذه المادة يجب أن يعتبر مانعاً لدى المحكمة الأهلية وقد سبق الكلام فيما يختص بتأدية الشهادة وبقي البحث في الفقرة الخامسة

من المادة القديمة وفي ذلك يقال أنه ليس من سبب لأن يكون من سبقه الحكم عليه بالأشغال الشاقة غير أهل للاشتغال بحرفة التعليم دون غيرها من الحرف فإن التعليم في مدارس الحكومة محظور عليه بمقتضى الفقرة الأولى. وأما في المدارس الأخرى فليس ثمت ما يحتم عليها العمل بحكم هذه الفقرة ولذلك حذفت.

- المادة ٢٦ من قانون ١٩٣٧ (٢٦ من قانون ١٩٠٤)

هي المادة ٤٧ من القانون القديم معدلة تعديلا خفيفا .
وقد حصل تخوير في تحرير هذه المادة لكي يزول التضارب الذي بين قوله (العزل من الوظيفة المبرية ٠٠٠ الخ) الذي هو أمر يقع في الحال. وبين قوله (مدة هذه العقوبة ٠٠٠ الخ) .

ونظرا لنصوص المادة الآتية جعل أقصى المدة التي يجوز الحكم بحرمان المحكوم عليه أثناءها ست سنوات .

- المادة ٢٧ من قانون ١٩٣٧ (٢٧ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٢٧ - لاحظنا فيما سبق (راجع التعليق على المادة ١٠) أنه متى ارتكب أحد الموظفين العموميين جنسية مستوجبة في الأصل لعقوبة (الحرمان المؤبد ٠٠٠ الخ) ولم يحكم عليه إلا بالحبس رافة به (فالحرمان من الحقوق ٠٠٠ الخ) كان حتى اليوم يزول دون أن يستبدل بشيء وكان يظهر أن هناك أمرا متعلقا بالجرائم الواردة في هذه المادة يجب النص عنه فيها إذ من الواجب أن تكون مدة عدم الأهلية أطول من مدة الحبس حتى يكون للعقوبة تأثير حقيقي ولذلك جعل حداها الأدنى ضعف مدة الحبس وحيث عن الحبس الذي يجوز الحكم به في الجنائية مدته على الأقل ستة أشهر وعلى الأكثر ثلاث سنين فتكون مدة عدم الأهلية من سنة إلى ست سنين وذلك يطابق الحدود المقررة في المادة السابقة .

- المادة ٢٩ من قانون ١٩٣٧ (٢٩ من قانون ١٩٠٤)

المادتان ٢٨ و ٢٩ - راجع المبادتين ٥٣ و ٥٥ من القانون القديم المعدلتين بالأمر العالي الصادر في ٢٩ يونية سنة ١٩٠٠ .

نصوص هذه المواد بحسب عبارتها موافقة لنصوص الأمر العالي

٨ الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ المتعلق بملاحظة البوليس والمصالح التي من خصائصها القيام بما تقتضيه هذه الملاحظة قد لاحظت انها وان كانت ضرورية في بعض الأحوال الا انها تكون غالباً عقبة للمحكوم عليهم في سبيل اكتساب عيشهم بلا تكدير لراحته وتلجئهم الى ارتكاب الجرائم بدل أن تصدهم عنها ولذلك قصد قصرها على الجرائم التي تكون لازمة لها بنوع خاص من وضع حد معقول مدتها .

والفقرة الأخيرة من المادة ٥٣ القديمة قد اُدخلت في الباب الخاص بحق العفو حيث أن وضعها فيه أولى وأن الفقرة الأولى من المادة ٥٥ أسقطت لأنها يجب أن تكون من ضمن الأمر العالي المختص بملاحظة البوليس .

- المادة ٣٠ من قانون ١٩٣٧ (٣٠ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٣٠ - مادة المصادرة اتبع فيها حتى الآن الأمر العالي الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ الذي نصه " جميع الأشياء التي تستعمل في ارتكاب جناية أو جنحة أو مخالفة تكون حتماً ملكاً للحكومة " ولو قيل بأن هذه المادة ليس فيها من الفائدة سوى التعميم ليا كان في ذلك غلو في النقد فانها لم يراع فيها جانب الغير إذ أن الظاهر منها هو أن الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة يصادر في كل الأحوال ولو كان استعماله في ذلك عن غير قصد من صاحبه وكذلك لا يمكن تعيين ما استعمل حقيقة في ارتكاب الجريمة بدون حكم قضائي ولو أن المصادرة لا تتوقف على حكم .

وقد تكون هذه العقوبة في كثير من الأحوال غير مناسبة لجسامة الجريمة فانه يظهر من مقتضى أحكام المادة ٣٤٧ القديمة مثلاً أن العربية التي تكون سائرة في الطريق على اليسار بدل اليمين بسبب سوء قيادتها وتحدث تجروحاً بجواد للغير يجب أن تصادر لجانب الحكومة وكذلك الحيوان الذي يسرح في أرض للغير .

أما المادة الجديدة فهي مأخوذة عن المادة ٣٦ من القانون الطلياني ونصها يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة أن يحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجنحة أو أعدت لذلك وكذلك الأشياء التي تحصلت من الجريمة الا اذا كانت تلك الأشياء ملكاً لأشخاص لا دخل لهم في ارتكاب تلك الجنحة واذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها

او حملها او حيازتها او بيعها جريمة. فيجزم بمصادرتها ولو لم يحكم بعقوبته ولم تكن ملكا للمتهم. (ترجمة لاكوانتا) .

وقد أدخل بعض التحوير على هذا النص الطلياني فالنص الذي في المادة الجديدة يقضى من جهة بقصر المصادرة على الأشياء التي يضبطها رجال الضبطية القضائية اذ ليس من المفيد أن تحكم المحكمة فيما يختص بأشياء لم تقدم اليها . ومن جهة ثانية فان قوله « التي أعدت لذلك » لا تدل تكون وافية فانه في كثير من الأحوال تكون الجريمة التي أعدت هذه الأشياء لاستعمالها في ارتكابها مخالفة قليلا للجريمة التي حكم على المتهم من أجلها .

وكذلك في الفقرة الثانية يلاحظ أولا أن كلمة « حيازتها » يدخل في مدلولها « الحمل » و « وضع اليد » وثانيا أن مجرد التعريض للبيع قد يكون جريمة كتعريض اللحم الغد البصالح للأكل للبيع وضطه قبل أن يباع .

وقد أحييت مسألة المصادرة فيما يتعلق بالمخالفات على المواد المبينة لتلك المخالفات وهذه المصادرات تدخل تحت قوله في المادة ٣١ « وفي الأحوال الأخرى المنصوص عنها في القانون » .

- المادة ٣١ من قانون ١٩٣٧ (٣١ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٣١ - راجع المواد ٧ و ٥٤ من القانون القديم .

وليلاحظ أنه قد ألغى من القانون القديم بعض المواد الخاصة بالعقوبات التبعية .

فالمادة ٥٢ من القانون القديم كما تقدم غير معمول بها في الأحكام التفصيلية من قانون العقوبات .

والمادة ٤٣ القديمة تبحث في نشر صور الأحكام الجنائية وأمثلة هذا النشر قل أن تعتبر عقوبة مؤثرة والسبب الوحيد في تقرير النشر هو ضرورة اشهار الأحكام التي تصدر بعقوبة الا أن الأحكام يعلم بها اليوم في الحقيقة أولو الشأن علما كافيا ويكفي لتبرير التعديل الذي أدخل أن يلاحظ أن النشر بطريق الالتصاق لم يعمل به قط .

وقد ألغيت مادة أخرى من القانون القديم أيضا وهي المادة ٦ لأن الأحوال التي يحكم فيها بعقوبات مجموعة أو متفرقة تستفاد جليا من الأحكام التفصيلية من قانون العقوبات .

القسم الثالث - تعدد العقوبات .

- المادة ٣٢ من قانون ١٩٣٧ (٣٢ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٣٢ - هذا القسم يبحث فيما تسميه كتب القانون عموما
« تعدد الجرائم » .

والفقرة الأولى من هذه المادة التي هي في الحقيقة عبارة عن المادة ٧٨ من القانون الإيطالي تنص عن التبعيد المعنوي أعني الحسالة التي فيها تنطبق الجريمة الواجدة سواء تراكبت من جملة أفعال أم لا على جملة نصوص من قانون العقوبات مثلا اذا ضرب أحد بقصد القتل ثم لم ينشأ عن الضرب الا عجز عن الأشغال أكثر من ٢٠ يوما. فهذه الجريمة عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذ تعتبر شروعا في القتل (المادة ١٩٨) ويعاقب عليها بالحبس فقط بموجب المادة ٢٠٥ وبديهي أن واضح القانون لم يقصد توقيع العقوباتين معا فلم تخرج المادة المقترحة عن كونها مؤيدة للمبدأ الذي جرت عليه المحاكم في هذا الموضوع .

والفقرة الثانية من المادة تنص عن حالة مختلفة عن هذه بعض الاختلاف وهي ارتكاب جملة جرائم تنفيذا لقصد جنائي واحد ولكن قانون العقوبات لم يبلغ من التوسع الى حد يجعل تعدد هذه الجرائم تجزئة مخصصة قائمة بذاتها كما لو ارتكبت أحد الصياف اختلاسا في مان الحكومة الذي تحت يده وتزويرا في الدفاتر بقصد اخفاء اختلاسه وكما لو ساعد أحد الأهالي متهمًا على الهرب وآواه في منزله بعد ذلك وكما لو زيف شخص نقودا وتعامل بها بعد ذلك فان المبدأ الذي كانت المحاكم سائرة عليه وكاد يصبح مقرا فيها هو الحكم بعقوبة واحدة في مثل هذه الأحوال جريا على المبدأ المقرر في محاكم فرنسا والظاهر أن الأولى تقرير هذا المبدأ بنص صريح في القانون وفائدة العمل بهذه الطريقة هي وضع حد للأحوال التي يجب حصر تطبيق هذا المبدأ عليها ويلاحظ أن لا أهمية لذلك في القانون الفرنسي بالنظر لأن المادة ٣٦٥ منه قررت بصراحة مبدأ عدم تعدد العقوبات ولم يرد في القانون المصري نص يقرر هذا المبدأ والقاعدة المقررة تترك للقاضي حل مسألة تتعلق بوقائع الدعوى وربما كان في حلها بعض الصعوبة وهذه المسألة هي معرفة ما اذا كانت الجرائم المختلفة تكون مجموعا غير قابل للتجزئة وأن هذه القاعدة تستلزم في كل دعوى حل مسألة توصل لمعرفة ما اذا كان يجب الحكم بعقوبة واحدة أو أكثر .

- المادة ٣٣ من قانون ١٩٣٧ (٣٣ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٣٣. - هذه المادة تضمنت المبدأ العام الذى قرره القانون القديم من قبل وهو أن العقوبات المقيدة للحرية كالعقوبات الأخرى يجب أن تستند إلا ما استثنى منها والاستثناء موجود فى المادتين ٣٥ و ٣٦ .

وقد اقترح تعديل القانون القديم فى هذا الموضوع وجمعه كالقانون الفرنساوى إلا فى بعض المسائل التفصيلية فبمقتضى القانون الفرنساوى إذا ارتكبت جنايتان أو أكثر قبل أن يتحكم فى إحداها فلا يحكم على مرتكبها إلا بالعقوبة المقررة لأشدها (المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات) .

... فمن المهم أن نبحث فى هذا النص وأول ملاحظة خليه هى أنه لا يؤيده مبدأ من العدالة من حيث هى إذ أنه يؤدى إلى هذه النتيجة التى يؤسف عليها وهى أن من يرتكب جريمة شديدة يكون فى أمن من العقاب على كل جريمة أقل شدة يرتكبها قبل اكتشاف تلك الجريمة والقاء القبض عليه من أجلها فإذا وجد سبيل لمنع وصول مدة العقوبات إلى حد مفرط بسبب تعددها يكون المبدأ الذى من مقتضاه أن تكون عقوبة من يرتكب جريمتين أشد من عقوبة من يرتكب جريمة واحدة أعدت على وجه العنوم .

وفضلا عن ذلك فإنه يجب أن يلاحظ أن النص الفرنساوى لو أخذ بعبارته من غير تحوير فيه لكان ذلك عبارة عن مجرد تقليد فبمقتضى القانون الفرنساوى مثلا إذا أنزلت مدة الحبس إلى يوم رافة بالمتهم فإن هذه العقوبة تجب عقوبة الغرامة مهما بلغت وكذلك عقوبة السجن فإنها تجب عقوبة الحبس فى حصن réclusion مع أن هذه العقوبة أشد فى تنفيذها من الأولى (جارو جزء ١ صحيفة ٢٧٧) .

وأخيرا فإن هذا النص يفضى إلى مصاعب جملة فى تأويله إذا اقتضى الحال العمل به خصوصا إذا كانت الجرائم ارتكبت فى دوائر اختصاص جملة محاكم (جارو جزء ١ صحيفة ٢٨٨ وما يليها) نعم إن المحاكم الفرنسية حلت بأحكامها كثيرا من مثل هذه الاشكالات ولكن لعدم وجود قاعدة قانونية مهمة فيما يتعلق بهذا المبدأ يظهر أن لا داعى لأن تدرج فى القانون المصرى نصوص يستند على تأويلها تصفح أحكام المحاكم التى لا يخفى كثرتها وليست فى كل وقت سهلة المنال على القاضى .

وقد جرى مقتنو بعض البلاد الأخرى خصوصا فى بلاد البلجيك على

طريقة تشابه هذه الا انها اكثر توسعا منها (المواد ٥٨ وما بعدها الى ٦٥)
وقد اقترح ادخال الطريقة النى جرى عليها القانون البلجيكي فى القوانين
المصرية ويجوز التنبيه الى ان الجزء الاهم من القانون البلجيكي تضمنته
المادتان ٤٠ و ٤١ أما نصوص هذا القانون الأخرى فلا تحل الاشكالات
التي نشأت عن نص القانون الفرنساوى حينما تكون الجرائم واقعة فى دوائر
اختصاص محاكم مختلفة ولنمثل على ذلك بالمادة ٦٢ حيث تقول اذا
ارتكبت جريمة جنائيات فلا يحكم الا بالعقوبة الأشد وعلى مقتضى ما جرت
عليه محاكم فرنسا فان العقوبة الأشد هى عقوبة الجريمة المقرر لها أشد
العقوبات (راجع جارو) ولنفرض أن العقاب المقرر للجريمة التى حكم فيها
اولا هو الأشغال الشاقة المؤقتة وأن الحكم صدر بالحبس بسبب استعمال
الرافة. وأن العقوبة المقررة للجريمة الثانية هى "عقوبة السجن" فإذا تكون
أذن سلطة المحكمة التى من اختصاصها النظر والحكم فى الجريمة الثانية
واذا صرّف من جهة أخرى قوله العقوبة الأشد الى الأشد من العقوبات
المحكوم بها فلا يعلم ما هو الأشد الا بعد الحكم بالعقوبتين .

والأوجه المشروحة آنفا تبين اليلة فى عنونة الباب بتعدد العقوبات بدل
العنوان المتخذ لذلك على العموم وهو تعدد الجرائم فان الصعوبات تقل كثيرا
إذا كانت جميع العقوبات يجوز الحكم بها وتقررت الحدود التى تتبع
فى التنفيذ منعا لتعدد ما بلا تعدد .

ومجمل القول أنه ليس هناك أسباب قوية تدعو الى تغيير مبدأ الذى
اتبع الى اليوم وهو تعدد العقوبات .

- المادة ٣٤ من قانون ١٩٣٧ (٣٤ من قانون ١٩٠٤) -

المادة ٢٤ - لو كان هذا النص غير موجود لوجب ظاهرا تنفيذ
العقوبات المقيدة للحرية عند تنوعها على ترتيب صدور الحكم بها لكن اذا حكم
على انسان بالأشغال الشاقة أثناء التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس فيلوح
أنه أقرب للعدل نقله فى الحال الى الحبس الذى تنفذ فيه عقوبة الأشغال
الشاقة حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها .

وكذلك اذا حكم على شخص بعدة عقوبات من نوع معين وبعقوبة
أو أكثر من نوع أخف فليس من المستحسن أن تنفيذ العقوبات الأولى يتخلله
تنفيذ العقوبات الأقل شدة منها فاذا حكم على انسان مثلا بالسجن

أو الحبس أثناء التنفيذ عليه بالأشغال الشاقة فلا يحسن نفاه من حبسه إلى حبس آخر لينفذ عليه بالسجن أو الحبس ما دام من المحقق أنه يعود بعد ذلك إلى الحبس الأول ليستوفى فيه عقوبة أشغال شاقة أخرى وكذلك في حالة الحكم بعقوبات حبس كثيرة بعضها مع الشغل وبعضها بغير شغل فلا تكون فائدة في الزام المحكوم عليهم بالشغل بارة وتركهم أخرى مخيرين بين الشغل وعدمه .

وبوضع هذه المادة قد ينتقد عليه ومع ذلك فالظاهر أنه من المعقول أن تتلو المادة ٣٣ وما دامت القاعدة الواردة فيها غير مقربة تكون المادتان ٣٥ و٣٦ غير واضحتين تماما وربما قيل عنها أيضا أن الأولى أن يكون موضعها في قانون تحقيق الجنايات لأنها مختصة بالتنفيذ إلا أنها نظرا للمادتين ٣٥ و٣٦ لا تتعلق فقط بالترتيب الذي تنفذ بحسبه العقوبات بل تتعلق أيضا بمسألة ما إذا كانت هذه العقوبات ينبغي تنفيذها أم لا في حالة ما إذا اجتمع حكم بالأشغال الشاقة مع أكثر من حكم بعقوبات أقل شدة وفي حالة ما إذا كانت مدة السجن والحبس معا تزيد عن ٣٠ سنة .

- المادة ٣٥ من قانون ١٩٣٧ (٣٥ من قانون ١٩٠٤) -

المادة ٣٥ - إن وضع القاعدة المضمنة في هذه المادة هو خطوة في طريق تطبيق القاعدة الفرنسية الخاصة بتعدد الجرائم (وهي أن العقوبة الأشد تجب العقوبات الأخف) وهذه المادة هي من بعض الوجوده أكثر توسعا: ففي هذا المعنى من القاعدة الفرنسية حيث تقضى بأن الحكم بالأشغال الشاقة يجب بمقدار مدتها كل عقوبة بالسجن أو الحبس محكوم بها من قبل ويؤيد هذا المبدأ اعتبار أن ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما يخرج عن حذ الاعتدال وأن ليس من المستحسن أن المحكوم عايه بعد أن يستوفى الجانب الأشد من عقوبته أى الأشغال الشاقة ينقل إلى حبس آخر قبل أن يفرج عنه ليستوفى فيه عقوبة أقل شدة وهذا المبدأ الأخير أن تقر برمته فانه يؤدي إلى جب عقوبة الأشغال الشاقة لكل عقوبة مقيدة للجريمة مهما كانت مدتها ولكن قد يكون من الخطر في العمل أن تجب تماما عقوبة أشغال شاقة مدتها ثلاث سنين مثلا عقوبة سجن أطول منها مدتها ١٥ سنة وستكون نتائج هذا المبدأ أكثر سريانا في الحقيقة مما يرى من ظاهره وذلك بسبب تطبيق أحكام الافراج بشرط التي من مقتضاها حواز الافراج عن المحكوم عليهم الذين قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليهم بها ويظهر حسن سلوكهم أثناءها .

وبمقتضى القاعدة التى اتبعت لا تجب عقوبة الأشغال الشاقة عقوبات الحبس والسجن اذا كانت تلك العقوبات صادرة بشأن جرائم ارتكبت بعد عقوبة الأشغال الشاقة ولو جعلت القاعدة عامة لما أمكن معاقبة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبونه من الجرائم أثناء وجودهم فى الحبس .

وينبغى أن يشار هنا الى استثناء للقاعدة المقررة فى هذه المادة وهو أنه ان كان الحكم فى المرة الاولى صادرا بالحبس وأوقف تنفيذ مؤمنا عملا بالمادة ٥٢ ثم حكم فى المرة الثانية بالأشغال الشاقة فان المادة ٥٢ تقضى بتعدد العقوبات .

وقد يقال ان عقوبة السجن يجب أن تجب بمقدار مدتها عقوبة الحبس والجواب عن ذلك هو ان عقوبة السجن فى الواقع كعقوبة الحبس فى التنفيذ ولو كانت تقرر هذه القاعدة لكانت تقضى الى نتيجة غريبة وهى أن من يحكم عليه بالحبس ثلاث سنين ثم بالسجن ثلاث سنين أخرى لا تنفذ عليه العقوبة الثانية مع انه ان لم يحكم فى المرة الثانية الا بحبس ثلاث سنين رافة به فان كل العقوبة الثانية تضم الى الأولى .

المادة ٣٦ - هذه المادة تقرر المبدأ المسلم به على العموم وهو أن تعدد العقوبات يجب أن يوضع له حد اذ لا يلزم أن العقوبات المؤقتة المقيدة للحرية تستحيل بسبب تعددها الى عقوبة مؤبدة ويلاحظ أن ما يترك بلا تنفيذ عملا بالمادة ٣٥ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس اذا زاد مجموعها عن عشرين سنة انما هى عقوبات الحبس أو بعضها والقاعدة الواردة فى هذه المادة لا تنطبق الا على تعدد الجرائم (بالمعنى المتفق عليه عند جمهور العلماء فى فرنسا) يعنى أنها لا تتعلق بالأحكام الصادرة بعقوبة لجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة أخرى .

- المادة ٣٧ من قانون ١٩٣٧ (٣٧ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٣٧ - قد اعترض على أن تعدد الغرامات بغير حد قد ينشأ عنه استغراق ثروة المحكوم عليه وتحويلها من ثم الى عقوبة المصادرة العامة (جازو جزء ثان ص٢٧٠) .

ويقتضى مع ذلك أن يلاحظ أن للقاضى فى مواد المخالفات والجنح والحق

المطلق في تنزيل الغرامات واذا نفذت ثروة المحكوم عليه بسبب استعمال هذا الحق فاما أن تكون موارد ثروته قليلة جدا وفي هذه الحالة لا تكون النتيجة أشد من النتيجة التي يفترض حصولها لو نفذ على المحكوم عليه بالاكراه البدني لتحصيل الغرامة واما أن يكون المحكوم عليه غنيا وحينئذ تكون هذه النتيجة هي عاقبة فساد أخلاق وسوء سلوك دائمين يستوجبان أشد العقوبات .

وأما في المواد الجنائية فالخوف من حصول تلك النتيجة أشد منه في مواد الجنح والمخالفات. الا أن القانون الجديد لا يبقى في المواد الجنائية الا الغرامات النسبية وعلى ذلك لا يحكم بالغرامات الا في الجرائم التي يكون قد استفاد منها المحكوم عليه ماليا فاذا تجرد الجاني بسبب القانون من الثروة التي جمعها بارتكابه جرائم متوالية فلا مغل للرافة به بنوع خاص .

- المادة ٣٨ من قانون ١٩٣٧ (٣٨ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٣٨ - الغرض من هذه المادة هو تقرير العمل بالمبدأ العام السالف الذكر الوارد في الأمر العالي المختص بمراقبة البوليس أعني المبدأ الذي من مقتضاه أن الحد التقريبي لتلك المراقبة الذي اذا تعدته بعد ذلك يكون ضربا من العبث والجور هو خمس سنين .

ولمناسبة هذا الباب يتعين ذكر المواد ٢٢ و ٢٣ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون العقوبات القديم المختص بالاكراه البدني وبتنفيذ العقوبات المالية وبالنظر للأسباب الموضحة في التعليق على الكتاب الرابع من قانون تحقيق الجنايات الذي عنوانه « في التنفيذ » قد اعتبر الاكراه البدني كوسيلة للنيابة في تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبات مالية بدون حاجة الى حكم به ومن ثم لا تكون أحكام تلك المواد الا قواعد مختصة بالتنفيذ ويجب اذن أن يكون موضعه في كتاب قانون تحقيق الجنايات المختص بالتنفيذ .

الباب الرابع - اشتراك عدة اشخاص في جريمة واحدة

جميع النصوص الواردة في هذا الباب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

في القوانين الحديثة طريقتان مختلفتان لحل مسألة الاشتراك ومقتضى

الأولى أن الشريك يعاقب عادة بنفس عقوبة الفاعل (راجع نصوص القانون الفرنساوى والقانون المصرى القديم ونصوص القانون الهندى فيما يتعلق بالشركاء ونصوص القانون الانجليزى الخاص بالفاعلين الأقل اداة من الفاعلين الأصليين وكذلك من كان عندهم علم بالجريمة قبل ارتكابها) وأهم الاعتراضات التى ترد على هذه الطريق مستنبطة من أنه متى وجد جد أدنى للعقوبات المقررة للجرائم قد يضطر القاضى لتوقيع عقوبة زائدة فى الشبهة على الشركاء مع ضعف درجة اشتراكهم فى الجريمة ومن هذا الوجه يكون الحد الأدنى الحقيقى هو ما يمكن النزول اليه بفرض استعمال الرافة .

ومقتضى الطريقة الثانية أن يكون العقاب العادى للشركاء أقل من المقرر للفاعلين الأصليين وبديهي أنه ان لم تتناول لفظة فاعل الا الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة حقيقة (الفاعلين الماديين) فإنه يجب التسليم بأن اداة من دبروا الجريمة قد تكون أكبر من اداة الفاعل الذى استعملوه آلة فى ارتكابها ولذلك تبحث القوانين التى جرت على هذه الطريقة فى اطلاق لفظ فاعلين أو من يعاقبون بهذه الصفة على فريق من الشركاء الذين يكونون بالنسبة للجريمة فى حالة تقضى بأن يحسبوا شركاء فى المسئولية المعنوية مع الفاعلين الأصليين .

وقد اقترح ادخال هذه الطريقة فى القانون المصرى وهى واردة بتمام التفصيل فى القانون البلجيكى بالمواد ٦٦ وما يليها الى ٦٩ ومشروحة شرحا وافيا بمعرفة هوس وهو أهم واضع لهذا القانون وفى مؤلفه الذى عنوانه « قانون العقوبات البلجيكى - الكتاب الرابع جزء أول صحيفة ٣٤٢ وما يليها » وهذه الطريقة مستحسنة للغاية من الوجهة العلمية ولكن اذا سبرت يتضح أنها فى العمل قد تؤدى الى صعوبات لا يمكن تذليلها فى بلد ليس فيها محكمون لازالة العقبات التى تنشأ من التعريفات الفنية .

والمادة ٦٦ من قانون العقوبات البلجيكى تعتبر أولا كالفاعلين من ساعدوا بأى عمل كان على ارتكاب الجريمة ولولا مساعدتهم لما أمكن ارتكاب الجناية أو الجنحة .

ولكن يلاحظ أولا أن عدم امكان ارتكاب الجريمة الذى تشير اليه هذه المادة ليس فى رأى العلماء الا نسبيا لا مطلقا (راجع مثلا كتاب هوس فى الصحيفة ٣٦٣) حيث قال « ومع ذلك لا يجب أن يحمل هذا النص على معنى الاطلاق فلأجل أن يكون المتهم مستحقا لأن يعاقب بصفة فاعل يكفى

أن الجريمة لم تكن لتقع بالظروف والكيفية وفي اليوم الذي وقعت فيه . . .
لولا مساعدته ، فاذا كان الأمر كذلك ، فما تكون حدود قاعدة بهذا الإيهام
وما الظروف التي يكون الرجوع اليها في التفريق بين الفاعل والشريك
كما لو ارتكب السارق مثلاً سرقة بدخوله من باب بيت بواسطة مفتاح
مصطنع أعطاه إليه شريك . وكان يمكنه أن يدخل من شباك بخلف المنزل
بغير مفتاح ولكن بتعريضه نفسه . لا يقاط السكان من نومهم فهل يجب أن
يعاقب الشريك في هذه الحالة بصفة فاعل وكما لو وقعت سرقة في الطريق
العام من أنسبان يصوب إلى رأس المسروق . منه سلاحاً نارياً أعطاه إليه
الشريك فإن السارق إذا كان قوى البنية وبيده نبوت (هراوة) كبير فانه
زبماً يغنيه عن السلاح الناري ومثل هذه الاعتبارات لا تؤدي إلى صعوبة ما
في نظر محلفين يمكنهم في الواقع أن يعتبروا المتهم فاعلاً أصلياً أو شريكاً
على حسب العقوبة التي يزيدون أن يحكم بها عليه . والأمر بخلاف ذلك
بالنسبة لمحكمة يجوز أن تعدل حكمها المبينة أسباباً بمحكمة استئناف عليا .

وثانياً حيث أن عدم إمكان ارتكاب الجريمة قد ينشأ من ظروف مجهولة
بالمرء للشريك أو يكون بعيداً عنها بالكلية فادانته في نظر القانون تعدم
كل رابطة بينها وبين قصده الجنائي فاذا تسور السارق حائطاً مثلاً بسلم
أعطاه له شريك فحالة الشريك مرتبطة بمعرفة ما إذا كان السارق يمكنه
تسور الحائط بغير هذا السلم والشريك الذي يعطى للجزور خبراً ملوناً تبقى
صفته متعلقة بحالة العمل في المحل الموظف فيه من ارتكب التزوير لأن
النظر في تمكن المزور وعدمه من الحصول على الخبر اللازم إنما يتوقف على
بلك الحالة والشريك الذي يقف مترصداً وقت ارتكاب الجريمة ويتفق أنه
ينبى الفاعل تكون مسبوئليته أشد مما إذا لم يفاجئه أحداً من رجال
البوليس .

والمادة نفسها تعتبر كالفاعل من جهة ثانية من عرضوا مباشرة على
هذه الجناية أو الجنحة بهدية أو وعد أو وعيد أو استعمال سطوة أو سلطة
أو مخادعة أو دسيسة .

وقوله مخادعة أو دسيسة قول عام يدخل تحته التحريض على أي شكل
وقع ومع ذلك فمجموع العلماء يسعون لإيجاد تقييد لهذا التعميم (راجع
كتاب هوس صحيفة ٣٨٠) فاذا صرف هذا اللفظان إلى أعم معانيهما صدقاً
على المشورة والحض والإيماز ولكن القانون قد جعل لهذا اللفظ معنى مقبداً

وإذا أخذنا قوله المخادعة أو الدسياسة بمعناها العام فيكون تعداد باقي الوسائل التي هي التهديد والوعد الخ لا لزوم له وأما إذا قيدنا معناهما فيصير مدلولهما غير محقق ويجوز أن ينجو أشخاص هم في الحقيقة مدانون بجرائم من طائفة كل عقاب .

ويلاحظ أخيرا أن هذه المادة لم تتكلم عن حالة ما إذا اتفق الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ولم يكن أحدهما محرضا للآخر ولكن ارتكب أحدهما هذه الجريمة بوجه الصدفة كما لو اتفق زينة وعمرو على قتل بكر وسارا في الطريق حاملين نبوتين لهذا القصد فتقابلا به في الطريق فضربه يزيد ضربة كانت القاضية فالظاهر أن عمرا لا يعقوبة عليه بمقتضى القانون البلجيكي (وهذا النص وجد أيضا في قانون العقوبات المصري) .

والظاهر أن الأصح هو أن الظروف التي يترتب عليها وجود الاشتراك كثيرة جدا ومختلفة باختلاف الأحوال حتى أن درجة اذانة الشريك يجب أن تترك تماما لنظر المحاكم وتوكل إليها ويصح أن يخول القاضي فيما يتعلق بالعقاب المقتضى توقيعه على الشريك فسحة أوسع من التي له في تقدير بمقوبة الفاعلين أن رؤى لزوما لذلك ولكن إذا روعي أنه يقتضى أولا على حسب التعريف الوارد في القانون الجديد أن يكون الشريك قد حرض على جريمة حصلت فعلا بناء على هذا التحريض . ثانيا أن يكون قد تواطأ مع آخرين على ارتكاب جريمة وأن تكون الجريمة التي وقعت نتيجة هذا التواطؤ أو ثالثا يكون قد عمل مختارا في ارتكاب هذه الجريمة فالظاهر أن لا محل لتحويل القاضي فيما يتعلق بعد العقوبة بالنسبة للشريك سلطة أوسع مما له بالنسبة للفاعل الأصلي لأن القصد الجنائي وهو الاعانة على ارتكاب الجريمة جلي في كل هذه الأحوال .

- المادة ٣٩ من قانون ١٩٣٧ (٣٩ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٣٩ - « يعد فاعلا للجريمة » .

قوله فاعل لا يصدق كما أسلفنا إلا على الفاعلين الحقيقيين وقد حصل خلاف كثير في الرأي بين المحاكم الابتدائية وبين محكمة الاستئناف فيما يتعلق بمدلول هذه الكلمة ولذلك يحسن وضع تعريف لهذا اللفظ .

والفقرة الأولى ظاهرة بنفسها ولكنها لازمة لاستيفاء تعداد الفاعلين فإذا وجد أكثر من فاعل ولم يكن اشتراك كل منهم في كل الجريمة فهذه

الحالة تنطبق على الفقرة الثانية من المادة . هذه الفقرة مقررة للحالة التي فيها تكون الجريمة مركبة من عدة أفعال .

ويجب التفريق بين الأفعال الداخلة في الجريمة والأفعال التحضيرية لها (راجع المادة ٤٥ من القانون بشأن الشروع) وأن تميز الأفعال التي تكون داخلة في الجريمة بما يدخل في الوقائع لا من المسائل القانونية .

وعن قوله « من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعماله فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها » .

لكي يعتبر شخص فاعلا ينبغي أن يكون عنده نية التدخل في ارتكاب الجريمة وأن يكون اشترك فعلا في جزء منها فالسارق الذي يكسر قفل بيت ولكن لا يدخل فيه والذي يدخل فيه ويسرق كلاهما فاعلان للسرقة بكسر ولو أن الثاني لم يشترك في كسر الباب وكذلك إذا أوقف زيد مثلا عربة عمرو ثم قتل بكر عمرا فزيد هو فاعل للقتل إذا كان أوقف العربة بقصد القتل .

وكما لو شرع زيد مثلا في قتل عمرو وتركه على أنه مات ثم أتى بكر بعد ذلك وقتل عمرا فحيث أن زيدا لم يدخل في ارتكاب جريمة القتل فهو لا يكون مدينا إلا بجريمة الشروع في القتل .

(الفقرة الأخيرة من المادة) متى وجدت ظروف خاصة بأحد الفاعلين من شأنها أن تغير نوع الجريمة التي ارتكبتها باتيان فعل جنائي معين فيعتبر الجانيان فاعلين لفعل جنائي واحد وإن اختلفت جريمة كل منهما والغرض من النص تقرير هذه الحالة وحلها على الوجه الذي جرت عليه المحاكم الفرنسية وهو اعتبارهما مرتكبين لجريمتين مختلفتين وإن كانا اتيا عملا واحدا .

عن قوله « تقتضي تغير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له » مثلاً إذا كان أحد السارقين خادماً عند المسروق منه فالسرقة تعتبر بالنسبة للخادم واقعة على مال المخدم وفي هذه الحالة كما في غيرها من الأحوال المشابهة له يستحق كل فاعل العقوبة التي كانت تتوقع عليه لو ارتكب الجريمة منفرداً .

عن قوله « أو العقوبة » .

إذا كان أحد الجانبين عائدا فلا يترتب على هذه الحالة تشديد العقوبة على الباقي .

عن قوله « وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها » .

ويندر في القانون المصري وجود ما ينص عن ارتباط نوع الجريمة بعلم الجاني بها عند ارتكابها وأما في الشرائع الأخرى فالأمثلة على ذلك كثيرة .

عن قوله « قصد » .

كثيرا ما تعرض في أحوال التعدي على الغير حالة ما إذا كان أحد الجانبين لا جميعهم قد كان عنده سبق اصرار .

- المادة ٤٠ من قانون ١٩٣٧ (٤٠ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٤٠ - تقارن هذه المادة بالمادة ٦٨ القديمة ويراجع التعليق العام على هذا الباب .

عن قوله « في الجريمة » .

ليس من سبب يدعو الى قصر تطبيق قواعد الاشتراك على الجنايات والجنح كما كان في القانون القديم (مادة ٦٧) سوى قلة أهمية مواد المخالفات على العموم مع أن من المخالفات ما يكون فيها الانسان المسئول أدبيا أقرب الى الدخول في الاشتراك بمعناه الوارد في القانون الجديد منه الى الدخول في معنى الفاعل الأصلي ومثال ذلك على الأخص الأحوال التي تقع فيها جرائم من الخدم بناء على تعليمات مخدوميهم أو بتواطئهم معهم .

(الفقرة الأولى من المادة) أنواع التحريض المنصوص عنها في القانون القديم قد حذفت من المشروع وذلك للأسباب الواردة في التعليقات العامة على هذا الباب .

وقوله « فوقعت بناء على تحريضه » قد أريد به منع الإبهام الذي يمكن أن يعترض عليه لو ذكر التحريض بوجه عام دون تعيينه تعيينا كافيا .

وقد نصت هذه الفقرة على التحريض على الفعل المكون للجريمة دون ذكر التحريض على ارتكاب الجريمة نفسها لتعيين حالة ما إذا كان الفعل لم يرتكب لا يعد جريمة بالنسبة لمن ارتكبه لعدم قصد الجنائي عنده .

(الفقرة الثانية من المادة) راجع التعليق العام لتقف على ما أريد من هذه الفقرة من ملافاة النقض الذي كان موجودا .

(الفقرة الثالثة من المادة) قد جمعت هذه الفقرة بين حكمي الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٨ القديمة وان ذكر الأسلحة . . . الخ لا ضرورة له كما هو ظاهر ومع ذلك فقد أبقى خشية أن يؤدي حذفه الى الخطأ .

ونلاحظ أن الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ القديمة والمادة ٦٩ قد أغفلتا في القانون الجديد وسبب ذلك هو أن إخفاء الجناة والأشياء المسروقة اعتبروا في هذا القانون جريمتين مستقلتين لا نوعين من أنواع الاشتراك (راجع المادتين ١٢٦ و ٢٧٩) وما يحق أن ينتقد به على المادة ٦٩ القديمة هو أن هذه المادة قد جعلت درجة ادانة من أخفى الأشياء المسروقة مرتبطة بنوع السرقة التي أخذت بها هذه الأشياء بقطع النظر عن علم من أخفى الأشياء بنوع السرقة أو عدمه .

- المادة ٤١ من قانون ١٩٣٧ (٤١ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٤١ - عن قوله « الا ما استثنى قانونا بنص خاص » .

في القانون عدا حالة القتل المنصوص عنها في المادة ١٩٩ أحوال كثيرة يعاقب على الاشتراك بصفة جريمة خاصة ومثال ذلك مساعدة مسجون على الهرب .

عن قوله « فعليه عقوبتها » .

هذه العبارة ترفع الشك الحاصل من عبارة المادة ٦٧ القديمة الواردة فيها « مثل عقوبة فاعلها » فالعقوبة هي اذن ما قرره القانون للجريمة التي ارتكبت فعلا وعلى هذا فبعد يشهد نوع العقوبة بسبب ظروف خاصة بالفاعل قد يجهلها الشريك واذن فالظاهر أن هذه القاعدة يجب أن يدخلها تعديل ليس موجودا في القانون الفرنسي وهو نقص بين فيه وقد أورد هذا التعديل في الجزء الأخير من المادة .

(الفقرة الأولى من المادة) من الصواب أن يتعدى أثر الظروف الخاصة بأحد الفاعلين الى الشركاء متى كان لديهم علم بهذه الظروف كمساعدة والد على اتيان ابنته بغير رضا منها مثلا هي جريمة أشد من مساعدة رجل على اتيان امرأة غريبة بغير رضاها ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك

أشدّ مما لو كان مرتكباً للجريمة مع الفاعل لأن الشريك يساعد على اتيانه
أمر له عمومه خاصة في القانون وأما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصد
الجنائي «ر عين ما كان يقصده لو فعل منفرداً» .

(الفقرة الثانية من المادة) المراد من هذا الشرط هو النص عن أحوال
متعلقة بالشركاء مماثلة للأحوال المنصوص عنها في النص المقابل لهذه الفقرة
المختص بحالة تعدد الفاعلين وقد يجوز أن يترتب على هذا الشرط أن يعاقب
الشريك بعقوبة أشد من عقوبة الفاعل ومثال ذلك أن يحرض الشريك
الفاعل على التعدي بالضرب على شخص انبىان مصاب بمرض يجعله الشريك
ويجهله الفاعل فيفضي الضرب إلى الموت بسبب هذا المرض ويكون الشريك
قد قصد حصول هذه النتيجة مع أنه لو لم يكن هذا المرض لما أفضى الضرب
إلى هذه العاقبة القاتلة ففي هذه الحالة يكون الشريك مداناً بالقتل عمداً
ويكون الفاعل مداناً بضرب أفضى إلى موت . . .

ولمناسبة هذه المادة ربما كان من المفيد أن تذكر حالة الاشتراك
في القتل العمد فقد اضطرت القضاة في الغالب مع وجود التعريف القديم
للاشتراك أن يحكموا بأن الشخص الذي يكون مسئولاً عن الجناية بمقتضى
القانون المصرى لا يعد بمقتضى القانون الاشتراكاً وبذا نجا أولئك الأشخاص
من العقوبة التي كان يجب أن يعاقبوا بها وستكون نتيجة التعريف الجديد
أن يدخل في عداد الشركاء أشخاص يعتبرون اليوم فاعلين ولذا تعدلت
العقوبة المنصوص عنها في المادة ١٩٩ .

- المادة ٤٢ من قانون ١٩٣٧ (٤٢ من قانون ١٩٠٤) -

المادة ٤٢ - هذه المادة الجديدة موافقة لما جرت عليه المحاكم في
أحكامها وعلى حسب عبارة المادة ٥٨ الجديدة لا تقع جريمة من فاعل في
الأحوال المنصوص عنها في المادة المذكورة فلولا وجود المادة ٤٢ الجديدة
لترتب بالضرورة على ذلك بمقتضى المادة ٤١ الجديدة أن لا يعاقب الشريك .

- المادة ٤٣ من قانون ١٩٣٧ (٤٣ من قانون ١٩٠٤) -

المادة ٤٣ - جديدة (تراجع المادة ١٠٧ فقرة ثانية من قانون
العقوبات الهندي) .

ومثال أنواع الأحوال الواردة في هذه المادة الحالة الآتية وهي :

إن يذهب سارقان زيد وعمرو ليلا ليدركا مكانا مسكونا ومعهما سلاح فيقاومهما السكان فيطلق عليهم زيدا النار ويقتل أحدهم فيجوز للقاضي ولو أن السرقة لا القتل هي المقصودة في هذه الحالة أن يعتبر أن القتل كان نتيجة محتملة لعملهما معا ويحكم على عمرو من أجل قتل بمقتضى هذه المادة ولا يبرأ من هذه المادة في الحقيقة سوى تقرير قاعدة أن الجاني لا يمكن أن يدافع عن نفسه بقوله أنه لم يقصد النتائج التي كان من المحتمل أن يؤدي إليها عمله .

- المادة ٤٤ من قانون ١٩٣٧ (٤٤ من قانون ١٩٠٤)

.. المادة ٤٤ - تراجع المادة ٢٤ القديمة ومن المقترح هنا تعديلا للقانون المعمول به الى اليوم أن تكون القواعد العامة المتبعة في الدعاوى المدنية سارية على ما يتعلق بمسئولية المتهمين للمدعى بالحقوق المدنية والظاهر أن ليس من داع قوى لتحويل المدعى بالحقوق المدنية حقوقا زائدة أو غير التي يحصل عليها لو رفع دعواه أمام المحاكم المدنية .

والزأى الأوفق للانصاف فيما يتعلق بالغرامات المتروكة تقديرها لرأى القاضي هو أن تكون مسئولية كل متهم فيها مرتبطة بدرجة ادانته حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المشتركين معه فى الفعل أو حسب عسرهم .

وأما الغرامات النسبية فالظاهر أنها مؤسسة على قاعدة تغاير هذه القاعدة وهى تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التى تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة وبناء على ذلك فالظاهر أن كل انسان أتى فعلا يجعله مسئولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزما بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذى كان يحق للحكومة أن تحصله .

ومسألة المصاريف عند تعدد الجناة منصوص عنها فى قانون تحقيق الجنايات (راجع المادة ٢٥٣ الجديدة) .

الباب الخامس - الشروع

النصوص الواردة في هذا الباب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

- المادة ٤٦ من قانون ١٩٣٧ (٤٦ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٤٦ - هذه المادة تقابل المادة العاشرة من القانون القديم .

ولقد كانت المادة القديمة سببا في وجود عقوبات عند العمل بها لعدم وجود تعريف « للعقوبة التالية » ولوجود ترتيبين للعقوبات في القانون أحدهما في المادة (٣) والآخر في المادة (٣٥٢) وقد ظهر أن الإوفق إيجاد ترتيب للعقوبات خاص بالشروع .

ولوضع هذا الترتيب قد اعترضت صعوبات بالنسبة للجرائم المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المعاقب عليها بالسجن فأنه مما تجب ملاحظته بالنسبة للصنف الأول من تلك الجرائم أن العقوبة التالية لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة هي السجن وهي عقوبة تختلف في نوعها عن عقوبة الأشغال الشاقة على أن الفرق بين الشروع والفعل التام ليس إلا فرقا عرضيا ناشئا عن اختلاف في النتيجة لا في المسؤولية الأدبية وعقوبة الأشغال الشاقة هي قبل كل شيء عقوبة جعلت لأشرار الجناة الذين تعودوا ارتكاب الجرائم بلا مبالاة ومعلوم أن الخطر لا يقل من جانب مجرم بسبب حوّل ظروف لا تعلق لها بإرادته بينه وبين اتمام مرغوبة وإذا جاز قبول عقوبة أخف فلا يكون ذلك إلا بسبب عدم وجود ضرر أو بسبب قلة أهميته .

وبالنظر لهذه الملاحظات قد جعل للقاضي في حال الشروع في ارتكاب جنائية معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أن يحكم بدلا من السجن بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة لا يمكن أن يزيد أقصاها عن نصف العقوبة المقررة للجريمة إذا وقعت وبهذه الطريقة يكون في استطاعة القاضي أن يحكم بالأشغال الشاقة على من يستحقها كما أنه من جهة أخرى يجوز له باستعمال الرأفة أن ينزل إلى الحد الأدنى الذي كان يمكنه النزول إليه حتى اليوم وهو الحبس لمدة ستة أشهر .

وفيما يختص بالشروع في الجنايات المعاقب عليها بالسجن (وقد يجوز

أن تكون مدته في بعض الأحوال -س عشرة سنة) يظهر أن عفوبة ما بالحيس أقصاها ثلاث سنين قليلة .بنا رلذا قرر القانون الجديد هسا أيضا أيجاد عقوبة اختيارية هي السجن مدة لا تزيد عن نصف أقصى العقوبة المقررة للجريمة اذا ارتكبت تماما ولا ضرر في تقرير هذا الحد ولو أن عقوبتي الأشغال الشاقة والسجين جدهما الأدنى ثلاث سنين لأنه لا يتصور شروع بالنسبة للجريمتين المعاقب عليهما في القانون الجديد بالسجن أو الأشغال الشاقة لمدة أقل من ست سنوات (راجع المادتين ٢٠٠٤ و ٢٨٦) .

والمادة الجديدة ليس فيها نص على الغرامات في أحوال الجنايات لأنه يتضح من مراجعة المواد التي تنص عن غرامات نسبية أنه لن تكون صعوبة في هذه الأحوال لأن المقدار الذي يحتسب بمقتضا مبلغ الغرامة لا وجود له في أحوال الشروع .

والمادتان ١٥٢ و ٣٣٩ القديمتان كانتا تنصان عن غرامات محددة في أحوال الجنايات وقد حذقت هذه الغرامات وبذا لا تعود فائدة للنص عن أية غرامة .

وقد أدرجت في المادة هذه الكلمات « الا اذا قضى القانون بخلاف ذلك » بما أن الشروع في بعض الجرائم منصوص عنه ومعاقب عليه في القانون في عدة أحوال بصفة جريمة من نوع مخصوص .

٤٧. المادة ٤٧ من قانون ١٩٣٧ (٤٧ من قانون ١٩٠٤)

تراجع المادة ١١ القديمة .

المادة ١١ القديمة كانت لا تنطبق الا على الشروع في سرقة (مادة ٣٠٢ القديمة) لأن القانون كان قد نص عن العقوبة الواجب الحكم بها في كل شروع في جنحة أراد أن يعاقب عليه وهذه القاعدة لم يعد فيها استثناء بمقتضى القانون الجديد الذي اتبع فيه القانون البلجيكي فيما يختص بهذه القاعدة (مادة ٥٣) فضلا عن هذا فانه لا يمكن أن تفسر المادة القديمة تفسيراً ينطبق على العقل حيث انه ما كان يوجد ترتيب للعقوبات يمكن العمل به .

الباب السادس - الاتفاقات الجنائية

هو الباب الخامس مكرر الذي أضيف الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٢٨ الصادر في ١٦ يونية سنة ١٩١٠ .

الباب السابع - العود

النصوص الواردة بهذا الباب هي في مجموعها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام وقد أدمجا في هذا الباب .

العود مشروع في القانون القديم في المادة ١٢ وما بعدها الى ١٨ ولكن مما لا ينطبق على قاعدة أن تذكر نتائج العود في المادة ١٢ قيل ذكر تعريفه (مادتي ١٣ و ١٨) .

ولم تجب فائدة للمادة ١٤ من القانون القديم بعد حذف « الجرمين المؤبد ... الخ » .

و « المنع من الحقوق الوطنية » من العقوبات الجنائية الأصلية وكذا لم تعد حاجة للمادة ١٥ حيث قد منى النفي المؤبد .

أما المادة ١٦ فالظاهر أنها كانت بالغة في الشدة بلا مقتضي واليك مثلا أن الحكم بالأشغال الشاقة ولو لمدة ثلاث سنوات فقط كان يستلزم الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة لو ارتكبت بعده جريمة من المنصوص عنها في المادة ٢١٨ القديمة (المادة ٢٠٤ الجديدة) مهما كان الزمن الفاصل بين الجريمة الأولى والثانية مع أن أقصى عقوبة مقررة في هذه المادة للجرائم المنصوص عنها فيها وترتكب لأول مرة هي السجن لمدة خمس سنين والظاهر أنه يمكن الاكتفاء بالمادتين ٤٨ و ٤٩ من القانون الجديد القاضيتين بأن أقصى العقوبة للجرائم التي ترتكب في الأحوال المبينة في المادة ١٦ من القانون القديم يكون عشرين سنة في الأشغال الشاقة أو السجن على حسب الظروف .

وقد دعا إيجاد الأمر العالي الصادر في ٢٩ يولية سنة ١٩٠٠ الذي سبقت الإشارة اليه والمتعلق بمراقبة البوليس الى إلغاء المادة ٢٧ من القانون القديم .

- المادة ٤٩ من قانون ١٩٣٧ (٤٨ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٤٨ - هذه المادة قد جمعت المادتين ١٣ و ١٨ من القانون القديم فالفقرة الأولى منها هي العبارة الأولى من المادة ١٣ القديمة .

وفي الفقرة الثانية قد وضع حبس سنة أو أكثر ، بدل « حبس أزيد من سنة » وهذه نتيجة المبدأ الذي تقرر في المادة ٢٠ ومقتضاه التمييز بين حبس سنة أو أكثر في مواد الجنح وبين حبس يقل عن سنة وقد وضع أيضا قيد للمدة لتحقيق العود في مواد الجنح (راجع المادة ٥٨ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٥٦ من قانون العقوبات البلجيكي والمادتين ٨٠ و ٨١ من قانون العقوبات الطلياني) .

وفي الفقرة الثالثة المتعلقة بأحوال العود لعزل جريمة مماثلة للأولى (انظر المادة ١٨ القديمة) يوجد نص عن الحالة التي تكون فيها الجريمة الأولى جنائية لم يحكم فيها إلا بحبس أقل من سنة بسبب وجود أحوال تستدعي الرأفة ومثال ذلك أن تثبت على متهم جنائية سرقة ثم ترى المحكمة الرأفة به فتحكم عليه بحبس أقل من سنة وبعد سنتين يثبت عليه أنه ارتكب جريمة نصب فبعلی حسب القانون القديم كان الجاني لا يعتبر عابدا ولو أن الجريمة الثانية مماثلة للجريمة الأولى وذلك لأن الجريمة الأولى تعتبر جنائية لا جنحة .

والفقرة الأخيرة المستجدة قد وضعت في القانون ليستدل بها على ما ينبغي أن يفهم من لفظ « مماثلة » راجع نص المادة (٥٨) من قانون العقوبات الفرنسي وهو :

« جنح السرقة والنصب وخيانة الأمانة تعتبر من حيث المواد جنحة واحدة » بلفظ « مماثلة » أبقى في القانون بدل استعمال لفظ « واحدة » المستعملة في القانون الفرنسي لأنه أصبح في التعبير عن جرائم نص عنها في مواد مختلفة ولا ريب في أن عبارة القانون الفرنسي في مجموعها تدل على أن تلك الجرائم متى كانت « مماثلة » يجب أن تعتبر كجريمة واحدة أي أن كل واحدة منها عين الأخرى .

- المادة ٥٠ من قانون ١٩٣٧ (٤٩ من قانون ١٩٠٤)

وفي هذه المادة احالة على نوع العود المنصوص عنه في المادة السابقة لأن العبارة الواردة في هذه المادة الأخيرة وهي « يعتبر عابدا » لا تبين كل أنواع العود فان أنواعا أخرى قد نص عنها (انظر مثلا الأمر العالي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٨٩١ فيما يتعلق بالتشرد) .

وطبقا للمبدأ الذي بمقتضاه حذف الحد الأدنى للعقوبات في مواد الجنح والمخالفات جعل تشديد العقوبة في حال العود اختياريا لا اجباريا

وبمقتضى القانون القديم كان للقاضي أن يستعمل الرأفة في حال العود وبذلك كان يسترد ما كان له من الحق الذى انتزع منه شكلا بسبب وضع المادة التى كانت تقضى بوجوب الحكم بأقصى عقوبة ولربما قيل بأن النص الجديد الذى هو اقل شدة فى ظاهره قد يذهب بالقضاة الى الحكم بعقوبات أخف مما كانوا يحكمون به من قبل. وهذه العقوبات معترف بعدم كفايتها والجواب على ذلك هو أن ما كان للقاضي من السلطة المطلقة لن يزيد بمقتضى هذا التحوير عما كان عليه من قبل وبعد النظر فى المسألة من كل وجوها يرى أنه من المحتمل أن القاضي يستعمل تلك السلطة التى تركت له بمقتضى الحكمة ما دامت القاعدة الواجب عليه العمل بها سهلة ومدونة بعبارة واضحة جلية وفضلا عن ذلك ففى كثير من الأحوال يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة الأولى شديدا جدا وعلى الأخص فى الجنايات بحيث أنها تكون زائدة عن الكفاية لو لم تكن فى الجريمة ظروف خصوصية ومما يجب ملاحظته فضلا عما سبق أن العائد لا يكون دائما من الوجهة العملية ممن اعتادوا ارتكاب الجرائم فإذا حكم على زيد مثلا بالحبس سنة لارتكابه جريمة قتل خطأ (مادة ٢٠٢) وارتكب بعد ذلك فى بحر الخمس سنوات التالية لانقضاء عقوبته جنحة أخرى جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة للعود مع أن اللجنة الثانية قد تكون جنحة ضرب (مادة ٢٠٦) أو جنحة مطبوعات وليس من سبب ظاهر يدعو الى مراعاة الجريمة الأولى عند تقرير العقوبة الثانية بخلاف ما اذا كانت الجريمة هى جريمة قتل خطأ (مادة ٢٠٢) فإنه يجب فى هذه الحالة مراعاة العقوبة الأولى وبالجمله فان القاضي اذا لم يوجد أمامه نص يحتم عليه العمل بمقتضاه فى كل الأحوال بغير مراعاة الظروف الخاصة بكل قضية يكون أميل الى العمل بالقانون بما ينطبق على فكر الشارع .

وقد جعل الحد الأقصى لعقوبتى الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن فى حال العود عشرين سنة وهذه المدة ثلاثم المبدأ المقرر بمقتضى المادة ٢٦ المتعلقة بتعدد العقوبات .

- المادة ٥١ من قانون ١٩٣٧ (٥٠ من قانون ١٩٠٤) -

المادة ٥٠ - الظاهر أنه من الواجب أن توضع نصوص خاصة بالسارق الذى اتخذ السرقة عادة لأنه يكون خطرا على الهيئة الاجتماعية باتخاذ الاضرار بالناس حرفة له لأن هذه الجريمة تعود عليه بنفع زائد يدعو الى الاستمرار عليها ان لم تكن هناك عقوبة شديدة تصده عنها ومن ثم يظهر أنه اذا تكررت الأحكام عليه تصبح عقوبة الحبس غير كافية لردعه فقد

تكون عقوبة الحبس البسيط لمدة أقل من سنة كافية في عقابه على سرقة ارتكبها لأول مرة فإذا عاد للسرقة مرة ثانية واستعمل القاضى ما له من الحق المطلق بحكمة وجب أن تكون العقوبة الثانية أشد من الأولى وأن لا تنقص غالبا عن سنة في هذه المرة أو على الأقل في المرة الثانية وإذا حكم عليه ثلاث مرات كانت العقوبة في أحداها سنة على الأقل أو حكم عليه مرتين وكانت العقوبة في كليتهما سنة أو أكثر جاز له أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة بدون أن يكون ذلك محتما عليه لأن السرقة الأخيرة قد تكون قليلة الأهمية (ولو أن ذلك قليل الاحتمال) وقد اعتبرت مماثلة للسرقة بعض الجرائم التى تشترك معها في سبب ارتكابها وهو الطمع في مال الغير ومما تجب ملاحظته أن الجرائم السابقة أو أحداها يجب أن تكون جنائية .

وأخيرا فإنه قد جعل للجانى سبيل إلى التوبة حتى إذا ندم على ما فرط منه يكون لذلك تأثير على حالته بما أن المادة تستلزم أن يكون الجانى عائدا فإذا لم يكن سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية ومضى خمس سنوات على آخر مرة حبس فيها فلا يجوز تطبيق هذه المادة حتى يعود مرة أخرى لارتكابه جريمة .

- المادة ٥٤ من قانون ١٩٣٧ (٥١ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٥١ - العمل بهذه المادة قليل الاحتمال لأنه يصعب كثيرا اكتشاف من يرتكبون أمثال الجرائم المبينة فيها والحكم عليهم ولكن بالنظر لأن هذه الجرائم كثيرة الوقوع في بعض جهات من القطر يظهر أنه من الضروري أن يحكم على مرتكبيها عند العثور عليهم بعقوبات أشد من عقوبة الحبس إذا كانوا عائدين .

الباب الثامن - تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

(فى الأحكام المعلق تنفيذها على شرط)

ان هذا الباب الذى أدخل فى القوانين المصرية مبدأ جديدا مؤسس على أنه من المستحسن وقاية من يرتكبون الجرائم لأول مرة من تأثير السجون المفسدة للأخلاق كلما كان هناك أمل فى أن هذه الرأفة لا تكون فى غير موضعها وهذا المبدأ مستنبط من القانون البلجيكي الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٨ (قانون لوجون) وكذا من القانون الفرنساوى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ (قانون بيرانجيه) بما أن البلجيكي وفرنسا هما

من البلاد التي أدخلت في تشريعها قواعد كالمقترحة إلا أنه وإن كان من المفيد وضع أحكام كهذه في القانون فإن نجاحها مرتبط بالضرورة بالكيفية التي يتصرف بها القضاة في الحق المخول لهم إذ لا شيء أضر بمصالح العدالة من أن يظن الجانون أن لا عقاب على أول جريمة يرتكبونها .

المادة ٥٢ -

(في جنحة)

قد سرى هذا القانون على المخالفات في فرنسا وبلجيكا ولتكن بما أن تذاكر السوابق لا تحتوي على ذكر الأحكام الصادرة في مواد المخالفات فليست ثمة طريقة لمعرفة ما إذا كانت المخيالة المرتكبة هي أول جريمة أم لا فضلا عن هذا فإن الحكم بغرامة وتحويلها في مجال مخالفة يكون أولى من الحكم بالحبس وتعليق تنفيذه على شرط إلا إذا كان فيها ظروف توجب التشديد .

عن قوله « ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون » .

هذا الاستثناء قد وضع بناء على اقتراح مجلس شوري القوانين وهو كان يريد أن يزيد في المستثنيات ويخرج جميع الجرائم المنصوص عليها في البابين الثامن والعاشر من الكتاب الثالث (السرقات والنصب) والحكومة مع كونها تعترف بأنه يجب أن يكون تطبيق هذه المادة على الجرائم المنصوص عليها في هذين البابين من باب الاستثناء ترى أنه قد توجد أحوال للسرقة والنصب يمكن أن تنطبق عليها أحكام هذه المادة بوجه حق .

عن قوله (بالحبس أقل من سبينة)

يجوز بمقتضى القانون الفرنسي الحكم بغرامة معلق تنفيذها على شرط والظاهر أن أحسن حل لهذه المسألة هو الحكم بغرامة يمكن دفعها .

والقانون يسرى في بلجيكا على الأحكام بالحبس لمدة أقل من ستة شهور وأما في فرنسا فإنه يسرى على كل حكم صادر بحبس .

ويظهر أنه إذا كانت العقوبة تزيد عن سنة فإن الحكم يكون من

الأهمية بمكان لا يصح معه أن يدخل في نوع الأحكام التي يجوز إيقاف تنفيذها .

عن قوله (لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع) .

لا يترتب على سبق الحكم بالغرامة وبالحبس لمدة أسبوع أو أقل عدم سريان هذه المادة .

(الفقرة الأخيرة)

إيقاف تنفيذ الحبس الصادر به الحكم لا يترتب عليه إيقاف دفع التعويضات ولا الغرامة ولا المصاريف التي يمكن أن يكون محكوماً بها على الجاني ولا يمنع كذلك من تنفيذ العزل أو المصادرة .

المادة ٥٣ -

عن قوله (خمس سنين)

هذه المدة هي المقررة أيضاً في القانون الفرنسي وأما في بلجيكا فإنها متروكة لتقدير القاضي بشرط أن لا تتجاوز خمس سنوات ولقد تطرف بعض قضاة البلجيك في استعمال هذه السلطة المخولة لهم وحددوا مواعيد قصيرة جداً .

عن قوله (جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ومع هذا فإنه يكون مانعاً من الأمر بإيقاف تنفيذ أي حكم آخر) هذا المبدأ جديد ولكنه مع عدم وجود نص عنه في قانون البلجيك فإن محاكمها جرت عليه في أحكامها .

ولتكون العقوبة الأولى واجبة التنفيذ يكفي أن تكون الجريمة الجديدة ارتكبت في مدة خمس سنوات ولو لم يحكم فيها بعد انقضاء تلك المدة .

فإذا كانت الجريمة الجديدة مخالفة أو جنحة لم يحكم من أجلها إلا بغرامة فقط فإنها لا تؤثر على الحكم الذي أوقف تنفيذه .

وعن قوله (ولا تدخل العقوبة الأولى في الثانية) سيكون هذا المبدأ في بعض الأحيان استثناء للقاعدة العمومية المقررة في المادة ٣٥ .

المادة ٥٤ - (عقوبت العود)

الباب التاسع - أسباب الإباحة وموانع العقاب

النصوص الواردة في هذا الباب هي بعينها نصوص قانون سنة ١٩٠٤ .

الباب الخامس من القانون القديم عنوانه « في بيان الأحوال التي يُقبل فيها عذر المتهم أو تكون مستوجبة للمسئولية أو للعقوبة » فالاشتراك (المواد من ٦٧ الى ٦٩ من هذا القانون) وارد في الباب الرابع من القانون الجديد ومادة المجرمين الأحداث قد توسع في البحث فيها حتى أنها تكاد تستغرق بابا على حدته (أنظر الباب التاسع) واذن فلا يبقى إلا سببان يكونان مانعين للعقاب وهما الإكراه والجنون المنصوص عنهما في المواد من ٦٣ الى ٦٥ من القانون القديم وقد أضيف عليهما في هذا الفصل السكر بغير اختيار وبعض استتباب عمومية موجبة للإباحة. يجوز أن يتمسك بها الموظفون العموميون وكذلك أضيف اليهما المادة ٥٥ التي اقتصر فيها على ذكر مبدأ تقرر علما وعملا .

- المادة ٦٠ من قانون ١٩٣٧ (٥٥ من قانون ١٩٠٤) -

المادة ٥٥ - هذه المادة ليس فيها كما قدمنا إلا النص عن قاعدة مقررة لدى العموم فإن بعض الأفعال التي يُعتبرها القانون شرعية قد يمكن أن تنطبق عليها بعض موادها إذا ضيق في تأويل هذه المواد وأخذت على ظاهرها كتأديب الوالد لولده مثلا فإن هذا الفعل قد يقال أنه جريمة الضرب على حسب ما جاء بالمادة ٢٠٦ إذا أخذت على ظاهرها على أنه يقتضي القواعد العامة لا عقاب في مثل هذه الحالة على الوالد لتجرده من نية الإجرام وعلى ذلك لا يكون هناك مانع من تفسير هذا المبدأ بنقض صريح وقد أدخلت مادة بهذا المعنى في القانون عملا باقتراح مجلس شورى القوانين غير أنه يبقى أن يقال في هذه الحالة التي ذكرت على سبيل التمثيل إن الوالد الذي يتخطى حدود التأديب المقبول عقلا لا يكون تحت حماية القانون .

- المادة ٦١ من قانون ١٩٣٧ (٥٦ من قانون ١٩٠٤) -

المادة ٥٦ - (أنظر المادة ٥٦ القديمة) .

والمادة القديمة مأخوذة بالنص من المادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي وهي على ما فسرنا القضية ربما كانت وافية بالمرام ولكن إذا أخذت بنصها فإنها تشير إلى الإكراه المادي وهو ما لا يقع إلا نادرا .

ومن القوانين الحديثة ما يعين بأكثر وضوحاً نوع الاكراه الذى يعتبر مانعاً من العقاب كالقانون الألماني مثلاً حيث يقول فى المادة ٥٢ ما نصه « لا عقاب على فعل متى كان فاعله أكره على اتيانه بقوة لا قبل له بردها أو أكره بتهديد مقترن بخطر محقق بشخصه أو بحياته أو بحياة أحد ذوى قريبه ولم يتمكن من دفعه بغير ذلك » .

وكالقانون البلجائى حيث يقول فى المادة ٤٩ :

« لا لعقاب على من يأتى فعلاً :

أولاً :

« ثانياً متى أكرهته عليه ضرورة تنجية نفسه أو غيره من خطر جسيم ومحدد مهدد لشخصه ولم يكن هذا الخطر نتيجة عمل أتاه باختياره وليس فى وسعه أن يتجوز منه بوسيلة أخرى » (ترجمة لأكوانستا) .

والقانون الانجليزى فى هذه المسألة موافق فى الواقع ونفس الأمر للقانون البلجائى .

وإن ما جاء فى النص الجديد من قوله :

« ولم يكن لارادته دخل فى حلوله » قد قصد به الحالة التى ياتمر فيها الجانى مع آخرين لأرتكاب جريمة ثم يدعى انه لم يكن يقصد فى آخر لحظة اتيان الجريمة ولكن عاقبة الآخرون عن الامتناع .

وللاحظ ان ما جاء فى القانون الألماني من قوله « بقوة لا قبل له بردها » لم يؤخذ به هنا لأن الأحوال المقصودة بهذه الكلمات هى التى يكره فيها انسان بقوة مادية على اشغال النار فى منزل أو على دس سم فى شراب وما مائل ذلك والظاهر أنه يكفى أن يلاحظ أن القوة متى كانت لا ترد فالجريمة على من استعمل القوة فى الاكراه لا على من كانت يده آلة ليست فى طوعه .

ملاحظة لجنة مجلس شورى القوانين على هذه المادة

ان الذى كان يظن أن هذه المادة لا يراد بها الا حالة الاكراه على الفعل وكان اللازم على ذلك تغيير نصها ولكن علم بعد الاستفسار عن حقيقة المراد

أنه يشمل الأكرام وغيره كما لو اشتعلت النار في بيت وكانت المحافظة على حياة من في بيت الجار تقضى بهدم ذلك البيت فإن الجار لو هدم البيت الذى فيه النار وقاية لأهل بيته لا عقاب عليه لأنه يلجأ الى ذلك وحالته هي حالة المكره بعينها ولكنها لا تدخل فى الدفاع عن النفس الا فى المواد ٢٢٢ وما بعدها ولهذا رأت اللجنة ابقاء النص على ما هو عليه من توضيحه بهذه الطريقة .

(راجع محضر جلسة مجلس شورى القوانين فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

- المادة ٦٢ من قانون ١٩٣٧ (٥٧ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٥٧ - (انظر المادة ٦٣ القديمة)

والمادة القديمة مأخوذة ايضا بالنص عن القانون الفرنسي واني وان ما فيها من نقص ناشئ من عدم وجود أى تعريف للفظ الجنون وهذا الإبهام كان سببا للخلاف الذى قام منذ قرن بين الأطباء وعلماء الشريعة بشأن مسئولية المصابين بخلل قواهم العقلية .

وقد توصلت بعض الشرائع الحديثة لوضع حد ما لهذا الخلاف فالقانون الطليانى مثلا يقول فى المادة ٤٧ :

« لا عقاب على من ارتكب فعلا وكان أثناء ارتكابه له فى حالة اختلال عقل من شأنها أن تنزع منه ادراك ما يأتى من الأفعال أو حرية التصرف فيها » .

والقانون الألمانى يقول أيضا فى المادة ٥٥ ما نصه :

« لا عقاب على فعل متى كان فاعله فى وقت ارتكابه له يفتقد الشعور أو فى حالة عقلية انتزعت منه حرية العمل بمقتضى إرادته » .

ويمكن الاستشهاد أيضا بالمادة ٨٤ من قانون العقوبات الهندى ولو أن فى معناها بعض الاختلاف .

« لا عقاب على من أتى فعلا وكان وقت اتيانه فى حالة ضعف عقل لا يتيسر له معه أن يعرف نوع العمل الذى يأتیه أو اذا كان هذا الفعل مضرا بالغير أم لا ومخالفا للقانون أم لا » .

والموضوع المنصوص عليه فى المادة ٦٤ القديمة سيتكلم عنه فى قانون

تتحقيق الجنايات في الكتاب الثالث من الباب السابع منه الجديد المعلنون
« المعتوهين » .

السكر - ولم يقرر السكر بصريح العبارة مانعا للعقاب في القانون
القديم ولا غنى. القانون الفرنساوى والظاهر أن من المفيد النص عنه في
القانون المنقح (انظر المادة ٤٨ من القانون الطليانى والمادة ٨٥ من القانون
الهندي) .

ومما تتعين ملاحظته هنا أن الفقرة الأولى من المادة ٤٧ الخاصة بهذه
المسألة لا تنحصر في « الغيبوبة (السكر) » المتسببة عن تعاطى المواد
الكحولية .

- المادة ٦٣ من القانون ١٩٣٧ (٥٨ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٥٨ - وهي مادة جديدة .

لا يحتوى القانون القديم ولا القانون الفرنساوى على أحكام عمومية
تنص عن حالة موظف عمومى يعمل عملا تنفيذا لأمر يظنه صادرا اليه بصفة
قانونية أو يعتقد من اختصاصاته ولهذه المادة غرضان الأول النص بصراحة
عن عدم ارتكاب الموظف العمومى لأية جريمة عند قيامه بتنفيذ أمر صادر اليه
قانونا أو عند تأديته واجبا محتما عليه قانونا ولو كان عمله يعاقب عليه
القانون لولا هذا الطرف الذى جعله فى حل مما ارتكبه والثانى تقرير حل
كالسابق فى حالة ما يكون الأمر الصادر اليه ليس من الأوامر التى يجب
عليه العمل بها أو كان هو أخطأ فى معرفة واجبه ما دام عمله مبنيا على
حسن النية ومع الاحتراس الواجب بشرط أن يبين أسبابا قوية تأييدا لظنه
مشروعية العمل الذى أتاه .

والغرض الأول منصوص عنه بصراحة فى المادة ٧٠ من القانون
البلجيكي الذى نصه « لا جريمة حيث يكون العمل يحتمه القانون المأمور به
من أولى الأمر » .

والقانون الطليانى يقول أيضا فى المادة ٤٥ « لا عقوبة على من يعمل
عملا » .

« أولا طبقا لحكم القانون أو لأمر كان ملزما بتنفيذه صادر اليه من
جهة الاختصاص » .

وقد أعطت الشروح للمادة البلجيكية تفسيرا ينطبق في الحقيقة على الغاية التي ترمى اليها المادة الجديدة (انظر قانون العقوبات لهوس جزء اول صحيفة ٤٣٤ وما يليها) .

والمادتان ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندي تحتويان على احكام بمعنى المادة الجديدة تتعلق بالأحوال التي يكون فيها الموظف العمومي قاضيا أو منفذا لحكم أو امر صادر من محكمة ولو كانت المحكمة غير مختصة بإصدار ذلك الحكم أو الأمر .

وليس في المادة الجديدة ما ينافي العدالة في شيء فإنها أبقت الحق لمن يناله ضرر بسبب عمل غير قانوني في المطالبة بتعويض عن ذلك .

ونذكر على قبيل المثال للأحوال التي نص عنها في المادة الجديدة (أى الأحوال التي يكون العمل المتوقع فيها غير قانوني من كل الوجوه) أن يقبض على انسان بمقتضى امر بالقبض باطل من حيث الشكل أو أن يقبض بحسن نية على انسان غير الذي عين في امر بالقبض مستجمع للشروط القانونية .

والمادة الجديدة تلزم الموظف بصريح العبارة بتقديم ما يثبت أنه فعل ما فعل مع كل الاحتراس الواجب قانونا وأن اعتقاده بنى على أسباب معقولة وهي لا تخالف المادة الثالثة من الأمر العالى الخاص بترتيب المحاكم ومما يؤمل أن تشدد المحاكم فيما يختص بالاثبات المقدم .

وليس للمادة ٦٦ القديمة محل في هذا الباب وبما إنه ليس لها أدنى مفعول قانوني فالظاهر أن الأولى حذفها .

الباب العاشر - المجرمون الأحداث .

ان مسألة اعتبار الأحداث في نظر القانون تقتضى تقسيمهم الى ثلاثة أنواع بحسب السن وهذه الأدوار الثلاثة مميزة عن بعضها تميزا كافيا ولو أنه يصعب تحديد كل منها .

ففى الدور الأول يكون الطفل صغيرا جدا ويفترض عدم قدرته على فهم ماهية العمل الجنائى وعواقبه وهذا الافتراض قد قوى جدا بحيث ان كثيرا

من الشرائع تعتبره بما لا يقبل التقييد وعلى هذا فالطفل الذى لم يبلغ السنين الستة يعتبر فى القانون المصرى وفى انجلترا والهند غير قادر على ارتكاب جريمة وتوجد قاعدة كهذه فى ايطاليا حيث السن المحدد للطفل فيها لمثل هذه الحالة هو تسع سنوات وكذلك توجد مثل هذه القاعدة فى بلاد أخرى كثيرة الا أن فرنسا وبلجيكا ليست فيهما قاعدة مطردة من هذا القبيل ولم يعدل القانون فى هذا الضدد . . .

وفى الدور الثانى يكون الطفل الاكبر سنا مما قدما مع علمه بان ما يفعله محظور لم يبلغ من التقدم الادبى ولا من التجربة ما يكفيه لفهم موقفه من القانون وتقدير نتائج أعماله قدرها وليس فى إمكانه كذلك أن يزن مقدار تجرم كل جريمة ومن جهة أخرى يمكن أن يقال انه لم يثر عليه من الزمن ما جعله جانيا غير مبال ولذا فانه تتعين وقايتة من تأثير الوسط المفسد فى الشجون ولهذا السبب فان كل الشرائع اجتمعت على تخفيف بوطأة العقوبة المنصوص عنها فى القانون لمثل أولئك المذنبين أو على النص عن عقوبات من أجلهم يستعاض بها عن العقوبات الاعتيادية . . .

وأخيرا فان كثيرا من الشرائع يعترف بوجود دور ثالث يجب فى أثناة تخفيف العقوبات المتناهية فى الشدة نظرا لصغر سن الجانى فان أولئك الجانين وان لم يكن يمكنهم أن يدعوا الجهل بالقانون أو بنتائج أفعالهم المستحقة للعقاب الا أنهم مع ذلك لم يبلغوا تمام الرشيد ولم يصلوا الى السن الذى يمكنهم من محاسبة أنفسهم تمام المحاسبة وان مما تستاء له النفوس حتى فى البلاد التى لم تنص قوانينها عن مراعاة ذلك أن ينقذ حكم بالاعدام أو الحبس المؤبد على انسان لم يدخل فى سن الرجال وهذا الدور الثالث قد نص عليه فى مصر لأول مرة بالقانون الجديد . . .

والدور الأول منصوص عنه فى المادة ٥٦ القديمة التى أوردت فى المادة ٥٩ الجديدة . . .

والدور الثانى منصوص عنه فى المواد من ٥٧ الى ٦٢ القديمة التى استعوض عنها بالمواد الجديدة من ٦٠ الى ٦٥ . . .

وكانت النهاية القصوى للدور الثانى خمس عشرة سنة فى القانون القديم (انظر المادة ٥٧) واثنى عشرة سنة فى الهند والسودان وأربع عشرة سنة فى انجلترا وايطاليا وست عشرة سنة فى فرنسا وفى

القانون المختلط قد جعلت ست عشرة سنة أو الى البلوغ وليلاحظ أن البلوغ في الشريعة الإسلامية يفترض حلول سنه في الرابعة عشرة وقد بقي الحسد المقرر في القانون القديم على جاله .

ولم ينص في القانون الجديد عن حالة ما يكون المتهم فعل ما فعل بتمييز أو بغير تمييز (أنظر المادة ٥٨ القديمة) فان وجود التمييز أو عدم وجوده هو بالضرورة أمر نسبي وبما أن للقاضي بمقتضى المواد الجديدة سلطة غير محدودة في تخفيف العقوبة المراد توقيعها على الجاني الصغير السن وأن له حقا غير معين في الاستغاضة عن العقوبة بوسائل أخرى فلا ضرر على المجرمين الأحداث اذن لو حذف هذا التمييز وفيما يتعلق بالأحكام القاضية بإرسال المذنبين من الأحداث الى مدرسة الإصلاحية فإن مما لا شبهة فيه ان نظام تلك المدرسة لا يكون ذا فائدة الا لمن ارتكب الجريمة وعنده بعض التمييز ولذا فان المحاكم قد اضطرتها أحيانا نصوص القانون القديم الى تغيير حقيقة الواقع وأما التأديب البدني (أنظر المادتين ٦١ و ٦٣ الجديدتين) فمما يؤيد لزوم تقريره انه بمقتضى الظاهر خير كافل لايجاد التمييز في الأحداث .

واذا روى للقاضي في مواد الجرح والمخالفات عدم وجوب اختيار احدى العقوبات الواردة في المادة ٦١ الجديدة فانه بمقتضى القانون الجديد أن يرجع الى أحكام القانون على العموم مع عدم مراعاة صغر سن المتهم وقد دون القانون الأحكام المتبعة من قبل فيما يختص بالمخالفات وأما فيما يتعلق بالجرح فان هذا الحق نأثج من حذف المادة ٦٢ القديمة .

ويمكن أن يقال أن حذف المادة ٦٢ القديمة (التي كانت قاضية بأن العقوبة التي ينحكم بها على الأحداث المجرمين في جنحة لا ينبغي أن تزيد عن ثلث الحد الأقصى المقرر في القانون) قد يكون داعيا الى شدة جائرة الا أن استعداد القضاة يميل بهم على العموم الى الرأفة وما يجب أن لا يغيب عن نظرنا أن بعض الأحداث من المجرمين قد يصلون الى عدم المبالاة بالعود الى الجريمة في بعض الجرح قبل أن يبلغوا سن الخمس عشرة سنة وقد تكون هذه الحالة في السرقات الصغيرة مثلا (المادة ٢٧٥) وثلث الحد الأقصى لهذه الجرح قد يكون غير تكاف .

وأما الجنايات فمنصوص عنها في المادة ٦٠ وهي التي استعاض بها عن المادتين ٥٩ و ٦٠ القديمتين والنتيجة واحدة في ذلك ولا فرق الا في

حذف الحد الأدنى للعقوبات في الأحوال العادية وفي حذف مراقبة البوليس طبقا للأمر العالي الذي سبقت الإشارة إليه المتعلق بهذه المراقبة .

- المادة ٦٧ من قانون ١٩٣٧ (تقابل المادة ٦١ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٦١ - مذكور في هذه المادة ثلاث طرق يجوز للقاضي اتباعها بدلا من الحكم على الصغير بالحبس أو الغرامة وهذه الطرق الثلاث المخير بينها القاضي مشروحة شرحا تاما في المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ .

وهذه العبارة « بدلا من الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة في القانون » تشير الى أن للقاضي في هذه الحالة أن يتبع أحكام القانون العمومية ولولا ما حكمت به إحدى المحاكم من عدم جواز محاكمة المجرمين الأحداث على ما يرتكبونه من المخالفات بالنظر لسكون القانون القديم عن هذه الحالة لما كانت هناك فائدة لذكر هذه الألفاظ (الجنحة أو المخالفة) في العبارة المذكورة . . .

ولنتكلم الآن على كل من الطرق الثلاث السابقة التي يجوز للقاضي اتباعها :

أولا - يجوز أن يسلم الجاني الصغير السن الى أقاربه أو وصيه اذا تعهد أولئك الأقارب أو الوصي كتابة بحسن سيرة في المستقبل .

والمادة ٥٨ القديمة كانت تقضى بتسليم الجاني الصغير الى أهله اذا كان فعل بغير تمييز ما أسند اليه لكن من الأحوال ما يكون فيها المتهم فعل مميزا ويكون مع ذلك تسليمه لتأثير أهله عليه خير وسيلة يؤمل بها عدم عودته لارتكاب جرائم أخرى اذ في مثل هذه الأحوال تزداد عناية الأهل بالولد لانهم يقعون في مسئولية مالية لو عاد لارتكاب جريمة جديدة ومقدار هذه المسئولية مبين في المادة ٦٢ الجديدة .

وهذه المسئولية تنحصر في مبلغ غير جسيم حتى لا يضيع الغرض المقصود من المادة وليلاحظ أنه لم ينص عن عقوبة في حالة ما تكون الجريمة الأولى مخالفة والثانية جنائية أو جنحة اذ أنه لا داعي الى الاستنتاج من ارتكاب طفل لمخالفة أنه يميل الى ارتكاب جرائم أخرى أشد منها .

ولم ينص القانون الا عن التزام اختياري من الأقارب أو الوصي

ومما تهم ملاحظته هنا أن بعض الشرائع توسعت في مسئولية الأقارب عن الجرائم المتوقعة من أولادهم (أنظر مثلا المادة ٥٣ من القانون البلجيكي القاضي بأن الطفل الذي لم يبلغ تسع سنوات اذا وقعت منه جريمة « جاز للقاضي أن يكلف أقاربه ومن هم منوطون بتربيته بأن يراقبوا سيره بحيث ان لم يراعوا ذلك وارتكب القاصر جنحة ما عوقبوا بغرامة قد تصل إلى ألفي فرنك ») (ترجمة لاكونتا) .

وأنظر أيضا أحكام المادة ١٧٣ من قانون العقوبات البلجيكي .

ثانيا - يجوز للقاضي أن يأمر بتأديب المتهم جسمانيا اذا كان غلاما (مادتي ٦١ و ٦٣) .

وهذا الاقتراح جديد في مصر ولكن التأديب الجسماني للمذنبين من الأحداث مقرر في جميع أنحاء العالم السائد فيها العنصر الأنجلوساكسوني وهذا العقاب ناجح لأن الضرب بالعصا بخلاف الجلد لا يترتب عليه فيساد عواطف الطفل وهو عبارة عن طريقة للتأديب مستعملة في العائلات وفي المدارس وفي جزء كبير من العالم وادخاله في قانون العقوبات هو طريقة لابعاد الأحداث من المذنبين عن التأثير السيئ الذي يلحق بالمسجونين والظاهر أنه لا داعي للتفريق بين الجنايات والجنح فيما يختص بعيد الضربات التي يجوز أن يؤمر بها الطفل مفترض أنه لا يميز درجة الجرائم المختلفة بالنسبة لبعضها وأن الجنح تظهر له في الغالب أشد جرما من الجنايات .

ثالثا - يجوز أن يرسل المتهم بجنحة أو جناية إلى مدرسة اصلاحية (مادتي ٦١ و ٦٤) .

والظاهر أن نظام المدرسة الاصلاحية يفيد كما قدمنّا من ارتكبوا جريمة بتميز كمن ارتكبوها بغير تمييز بشرط أن لا يكون المجرمون في الحالة الأولى ممن قد اعتادوا ارتكاب الجرائم بلا مبالاة .

ولم ينص عن ارسال المذنبين إلى مدرسة اصلاحية بسبب المخالفات فان ارتكاب مخالفة لا يدل على أن أخلاق المتهم تستلزم وضعه في مدرسة اصلاحية الا في أحوال نادرة للغاية .

ومما اقتضى امعان النظر فيه المدة التي يجب أن يقضيها مذنب حديث السن في مدرسة اصلاحية فان تلك المدة لو كانت قصيرة جدا لا يكون

هناك وقت كاف لتحقيق التهذيب ومن جهة أخرى فإن نص المادة ٥٨ من القانون القديم كان يقضى بأن إبقاء المذنب فى المدرسة الإصلاحية كان يمكن أن يستمر الى أن يبلغ سنه العشرين وفى هذا تطوح الى نقيض الحالة الأولى اذ أن مدرسة الإصلاح لم تجعل لليافعين لأن حفظ النظام يزداد صعوبة بازدياد سن أولئك المسجونين وتزيد خشية الفساد على الصغار من الكبار والحدود الجديدة هى الموضوع فى القانون الانجليزى لهذا الصدد .

والفقرة الثانية من المادة ٦٤ الجديدة تنص عن الحكم بإرسال المذنب مرة واحدة الى مدرسة الإصلاح فى حالة ارتكابه جريمة جرائم .

والفقرة الثالثة من المادة تقضى بالحكم بالحبس على الصغير الذى لم يفد ارساله مرة أولى الى مدرسة الإصلاح أو يرتكب فى المدرسة جريمة لا يمكن معاقبته عليها تأديبيا .

- المادة ٧١ من قانون ١٩٣٧ (٦٥ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٦٥ - مادة جديدة .

وقواعد العود لا يمكن الجمع بينها وبين الطريقة العمومية المتبعة فى معاقبة المذنبين الأحداث والظاهر أن الأفضل أن يقرر بصراحة عدم تطبيقها عليهم وعلى حسب نص المادة فإن الصغير الذى سبق التنفيذ عليه بعقوبة حبس قبل أن يبلغ الخامسة عشرة من عمره يعتبر عائدا اذا حكم عليه مرة ثانية بعد ذلك السن .

- المادة ٧٢ من قانون ١٩٣٧ (٦٦ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٦٦ - الأسباب التى تؤيد هذه المادة قد سبق شرحها والمبدأ المؤسسة عليه . مقرر خصوصا فى القانونين الايطالى والبلجيكي وهو يتناول هنا الأشغال الشاقة المؤقتة والظاهر أنه يوجد سن لا يصح فيما دونه وضع مذنب فى الأغلال وقد حدد هذا السن بالسابعة عشرة .

وللاحظ أنه قد نص صريحا عن وجوب مراعاة أحوال الرأفة لو وجدت قبل تطبيق هذه المادة بمعنى أنه ليس الغرض من هذه المادة زيادة تخفيف العقوبات الواجب توقيعها على متهمين من هذا القبيل وإنما هو منع بعض أنواع العقوبات من أن تتوقع عليهم .

- المادة ٧٣ من قانون ١٩٣٧ (٦٧ من قانون ١٩٠٤)

تعليقات الحقانية على قانون سنة ١٩٠٤

المادة ٦٧ - راجع المادة ٦٣ من قانون العقوبات المختلط ويجب أن يكون هذا الباب ملائماً للباب الذى أضيف على قانون تحقيق الجنايات مقابلاً له وعنوانه الباب السادس من الكتاب الثالث وفيه توجد المادة ٦١ القديمة من قانون العقوبات .

الباب الحادى عشر - العفو من العقوبة والعفو الشامل

- المادة ٧٥ من قانون ١٩٣٧ (٦٩ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٦٩ - الفقرة الأولى - أنظر المادة ٢٧ من القانون القديم .
وفيما يتعلق بالفقرة الثانية أنظر المادة ٥٣ من القانون الحالى والأمر العالى المتعلق بمراقبة البوليس الصادر فى ٢٩ يولية سنة ١٩٠٠ .

وفيما يختص بالفقرة الثالثة فإنه يتضح من التمعن فى الأوامر الكريمة التى صدرت فى هذه السنين الأخيرة بالعفو من الجنايات العالى ان هذا العفو كثيراً ما شمل أيضاً العقوبات التبعية لكنه لولا وجود مثل هذا النص المقرر هنا لأمكن القول بأن العفو عن هذه العقوبات كان الواجب أن ينشأ عن عفو تام وهى مسألة خطيرة لولا أنه أخذ رأى مجلس النظار فى ذلك والظاهر أن الأوفق ازالة كل اشتباه .

الكتاب الثانى

الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

تعليقات الحقانية على الكتابين الثانى والثالث من قانون سنة ١٩٠٤

الكتابان الثانى والثالث

جزء عظيم من التعديلات فى الكتابين الثانى والثالث من قانون العقوبات متعلقة بالعقوبات ولقد رأى من الضرورى وضع عبارة جديدة للنصوص المتعلقة بالعقوبات المقررة فى مواد الجنح وذلك نظراً لحذف النص الخاص بالرافة فى تلك المواد ولم يغير الحد الأقصى لعقوبة الحبس أقل من سنة وكذا اذا كان هذا الحد سنة أو ثمانية عشر شهراً ما عدا فى الأحوال

المنصوص عنها في المواد ٩٥ و ١٠٢ و ١١٠ و ١٢١ اسي يعاينها المواد (٩٦ و ١٠٥ و ١٣٩ و ١٤٠ القديمة) وقد جعلت العقوبة الحبس دون الغرامة في كثير من الجرائم التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها سنتين وللعظم الجرائم التي حد عقوبتها الأقصى ثلاث سنوات ولم تقرر عقوبة الحبس والغرامة معا الا في بعض المواد التي تنص عن الجرائم التي تستلزم التدليس أو الاضرار بالملكات .

ولقد لزمّت مراعاة جملة اعتبارات عند تقرير الحد الأقصى للغرامة في أحوال الجنح التي يجوز أن تكون الغرامة عقوبة لها فالواجب أولا أن يكون هذا الحد مرتفعاً حتى يمكن توقيع عقوبة محسوسة على من تورط لديهم وسائل الثروة ولذا فقدر بمبلغ يزيد بكثير عما يليق بالحكم به على فلاح من الطبقة العادية ثم أن الغرامة الجسسية في بعض الأحوال تناسب غالباً درجة الجريمة المقررة لها وأما في أحوال أخرى فانه لا ينبغي الحكم بالغرامة الا اذا كانت الجريمة قليلة الأهمية بالنسبة لغيرها وكانت هذه العقوبة اختيارية يصح الحكم بها أو بعقوبة حبس قصيرة المدة بدلا منها وعلى هذا فالحد الأقصى لعقوبة الحبس قد يكون واحداً بالنسبة لجريمتين وأما الحد الأقصى للغرامة في هاتين الجريمتين فيختلف كثيراً .

وفيما يختص بالعقوبات الجنائية قد حذف الحد الأدنى المقرر قانوناً لعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن في الأحوال التي يزيد فيها عن الحد الأدنى العادي وهو ثلاث سنوات بما أنه غير محتم على القاضي مراعاة ذلك الحد الأدنى الذي حذف وهذا هو الحال في المواد ٩٧ و ١٧٠ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٣١ و ٢٤٤ التي تقابلها المواد (١٠٠ و ١٧٠ و ١٨٤ و ١٨٩ و ٦٩١ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢٤٧ و ٢٥٩ القديمة) وقد دعا هذا التغيير الى حذف المادتين ٩٨ و ٢٦٧ القديمتين .

وقد خذفت ما يتعلق بقدم الأهلية للوظائف العمومية في حالة اقتران هذه العقوبة بعقوبة جنائية إذ أن عدم الأهلية يكون بمقتضى المادة ٢٥ نتيجة محتمة لتلك العقوبة وقد استعيض عن ذكر عدم الأهلية هذه بالعزل في أحوال الجنح (أنظر المواد ٩٣ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٦ و ١١٠ و ١١١ و ١١٤ التي تقابلها المواد ٩٢ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٢ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢١ القديمة) .

وقد زيد عدد الأحوال التي يصح فيها الحكم بأحدى عقوبتين أو بإضافة

عقوبة ازيد من العقوبة المقررة يتيسر للقاضي أن يحكم بالعقوبة المناسبة للجريمة في حال ما يكون الحد الأقصى الذي كان مقررا غير كاف وبإبقاء العقوبة القديمة بصفة عقوبة جائز الحكم بها يبقى ما للقاضي الى الآن من حق انزال العقوبة .

وقد زيدت على العقوبة القديمة عقوبة أخف منها بصفة عقوبة اختيارية جائز الحكم بها في بعض الأحوال (كالجريمة التي عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة مثلا وأضيف السجن بصفة عقوبة اختيارية جائز الحكم بها فيها) وذلك ليتسع للقاضي المجال عندما يرى استعمال أحوال الرأفة ويظهر صواب ذلك من أن الأفعال المكونة للجريمة قد تختلف كثيرا في الجسامه في بعض الأحوال بالنظر لنوع الجريمة ولقد نبه الى هذه الأحوال كلما ورد ذكرها .

... وورد في بعض مواد القانون القديم (كالمواد ١٠٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٤٦ و ١٧١ و ١٧٨ و ٢١٧ و ٢٩٨ مثلا) ذكر عدم الإخلال بالعقوبات المقررة في مواد أخرى اذا كان الفعل ينطبق على تلك المواد وبما أن هذه المسألة يسرى عليها المبدأ العام المقرر في المادة ٣٢٢ الجديدة فقد حذف ذكر عدم الإخلال هذا .

وأخيرا فان بعض المواد كانت تنص بصراحة عن الحكم بما يجب رده وأن جميع الأحكام وان كانت بمقتضى المادة ٩ الجديدة لا تخل بالحق فيما يجب رده إلا أن التصريح بذلك في تلك المواد كان عبارة عن ترخيص للقاضي بالحكم به بلا احتياج الى دخول المجنى عليه (وهو الحكومة في غالب الأحوال) بصفة مدع مدنى في الدعوى وأما في الأحوال المنصوص عنها في المواد ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٩٤ و ٣٠٩ التي تقابلها المواد ١٨٦ و ١٨٧ و ٣١٣ و ٣٢٩ القديمة ، فالظاهر أن الأولى دخول المجنى عليه مدعيا مدنيا في الدعوى حتى يثبت حصول الضرر ، ولذلك فقد حذف من تلك المواد ما ينص صريحا عما يجب رده .

الباب الأول

الجنايات المخررة بلمن الحكومة من جهة الخارج

- المادة ٨٠ من قانون ١٩٣٧ (٧٣ من قانون ١٩٠٤) -

راجع نص المادة ٧٨ من القانون الفرنسي المقابل لهذه المادة

الوارد فيه « مع عدم الاخلال بالحكم بعقوبة اشد اذا كانت هذه التعليمات نتيجة مؤامرة تعتبر تجسسا » والسبب في تحوير هذه العبارة عند نقلها في القانون المصرى غير ظاهر ، ومع ذلك فيمكن الاستغناء عن كل نص في هذا المعنى الوارد في القانون الفرنساوى بما دون في المادة ٣٢ من الكتاب الاول .

١- المادة ٨٤ من قانون ١٩٣٧ (٧٦ من قانون ١٩٠٤)

الألفاظ المقترحة ادخالها في هذه المادة واردة في المادة ٨٣ من القانون الفرنساوى ، وقد كانت قد حذفتها من القانون المصرى سببا في غموض معنى المادة .

٢- المادة ١٠٤ من قانون ١٩٤٧ (٩٠ من قانون ١٩٠٤)

تسوية المادة ٩٠ (الجديدة) بين الموظفين المستخدمين والمأمورين من أى درجة كانوا وبين الحبيرين والمخكتين وبين أى شخص كلف بخدمة وان الغاء الحد الأدنى للعقوبات في مواد الجنح قد مكن من تسهيل عبارة مواد هذا الباب ومن الغاء الأحوال المنصوص عنها في الأمر العالى الصادر في سنة ١٨٩٨ وقد جعل الكتاب أوضح من ذي قبل لأنه قد قسم الكلام عن الجرائم المبينة فيه أولا اذا وقعت ممن يهرب ثانيا اذا وقعت من مستخدمى السجون ثالثا اذا وقعت من الأفراد .

أما من حيث من يرتكب الهرب - (المادة ١٢٠ الجديدة) فقد جعل الفرق مرتبطا بحالة الهارب ، فالفقرة الأولى خاصة عن من يضبطون متلبسين بالجريمة ولم يكونوا سجنوا بناء على أمر صادر بستيحتهم وبالمسجونين بموجب أوامر صادرة بضبطهم واختصارهم وبالمحتوسين بطريق الاكراه البدنى العمومية هي مما يستلزم بتحويل عبارة كثيرة من مواد هذا الباب على وجه تصديره أبسط عما كانت عليه فقد أدمجت المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ القديمة في المادة ٩٣ الجديدة .

وحذفت المادة ٩٧ لأن الأفعال التى نص عليها فيها معاقب عليها بأحدى المواد الثلاث ٩٣ و ٩٧ و ١٠٣ .

وفيما يختص بحذف المادة ٩٨ القديمة تراجع التعليقات العمومية على الكتابين الثانى والثالث .

- المادة ١١٨ من قانون ١٩٣٧ (١٠٣ من قانون ١٩٠٤)

(هذه المادة هي المادة ١٠٦ القديمة) - قد حالت صعوبات جهة في العمل دون التمييز بين هذه المادة والمادة ٩٧ (المادة ١٠٠ القديمة) .

ولا يلوح ان هناك فرقا ما بين جسامه الجرائم المنصوص عليها في كلتا المادتين ، وقد تشابهت العقوبات لذلك فحذفت المادتان ١٠٧ و ١٠٩ القديمتان لأن الأفعال المنصوص عليها فيها يظهر أنها بخيت تستوجب تعويضات مدنية ليس الا ما لم يكن ارتكابها نتيجة تواطؤ مع العدو في هذه الحالة خيانة معاقبا عليها في كل الأحوال .

- المادة ١١٩ من قانون ١٩٣٧ (١٠٤ من قانون ١٩٠٤)

قد دعا حذف المادة ١٠٧ القديمة إلى وضع عبارة جديدة لهذه المادة .

- المادة ١٢٠ من قانون ١٩٣٧ (١٠٥ من قانون ١٩٠٤)

قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١١٠ و ١١١ القديمتين ويظهر أن الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١١ هي من دون جميع الجرائم المنصوص عليها في هاتين المادتين أقلها خطورة لكنها كانت معاقبا عليها بأشد العقوبات ولذلك جاء الحد الأقصى للحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر .

وقد حذفت المادة ١١٤ القديمة لأن الأفعال المنصوص عليها فيها يظهر أنه من الأولى الاكتفاء فيها بإقامة الدعوى التأديبية دون المحاكمة القضائية .

(المادة ١٢٣ من قانون ١٩٣٧ (١٠٨ من قانون ١٩٠٤)

(هذه المادة ١١٥ القديمة قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة فإن الحالة المنصوص عليها فيها قد تكلم عنها في باب الأحكام العمومية عند الكلام على الاشتراك وفي المادة ٢٨ (أسباب الإباحة ١٠٠ الخ ١٠٠)

- المادة ١٢٦ من قانون ١٩٣٧ (١١٠ من قانون ١٩٠٤)

(هي المادة ١١٧ القديمة) - قيد ريدت يعويه الإشغال الخيرية عقوبة تخيرية مع عقوبة السجن وقد حذفت الفقرة الثانية لأن ما يخص عليه فيها تسرى عليه الأحكام العمومية في مسائل الاشتراك .

وتشديد العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى لا يجعل فائدة في ذكر فقد منفعة العضو في الفقرة الثالثة (تنظر المادة ٢٠٤) .

- المادة ١٢٨ من قانون ١٩٣٧ (١١٢ من قانون ١٩٠٤)

هذه المادة هي المادة ١١٩ القديمة - قد حذفت العبارة الأولى من الفقرة الثانية (القديمة) لأن ما نص عليه فيها واقع تحت أحكام القواعد العمومية الخاصة بالاشتراك وأحكام المادة ٥٨ (أسباب الإباحة ٠٠٠ الخ) .

وما يبقى بعد ذلك من هذه الفقرة يستعاض عنه بأحكام الباب الرابع عشر الجديد من الكتاب الثالث « انتهاك حرمة الملكية » .

الباب السابع

مقاومة المحاكم وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره

عبارة الباب القديم في غاية التعقيد وقد نشأ عن ذلك صعوبات مستديمة في العمل إذ أن ذكر لفظ « أحد الموظفين » في المادة ١٢٤ القديمة كان مانعا من التمييز بين الأحوال التي كان يعمل فيها بمقتضى هذه المادة وبين الأحوال التي كانت داخلة في حكم المادة ١٢٥ . ولما كانت الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية تبعد أن تكون مستقرة على مبدأ في هذا الموضوع فما كان لها كبير فائدة فيه ، لأن عبارة المواد الموجودة في القانون الفرنسي مغايرة لعبارة المواد المقابلة لها في القانون المصري ، وبغضلا عن ذلك فإن القواعد التي تعين من يشملهم لفظ « الموظفين » ومن لا يشملهم لا يمكن تطبيقها في مصر نظرا للتباين في النظامات بينها وبين فرنسا ، وبما أنه ألغى الجسد الأدنى المقرر للعقوبات في مواد الجنح ، فصار من الممكن الآن جمع أحكام المادتين (ينظر المادة ١١٧ الجديدة) بحيث يكون تقدير جسامة كل جريمة في الأحوال المختلفة موكولا لذوق القاضي وحسن تصرفه .

وكذلك كان يوجب خلط بين مادتي ١٢٦ و ١٢٨ القديمتين فيما يتعلق بالأفصال المعاقب عليها بمقتضى أحكامها وفيما يتعلق أيضا بالتمييز (إن كان هناك تمييز) بين طبقات الأشخاص الذين كانت ترتكب ضدهم تلك الجرائم ، وبغضلا عن ذلك فإن العقوبة المقررة للحالة الأولى المذكورة في المادة ١٢٨ كانت طبيعية جدا بحيث لو كان وصل العنف إلى الضرب

أو نشأ عنه جروح لكانت لزمّت معرفة ما إذا لم يكن الواجب العمل بالمادة ٢٢٠ (المادة ٢٠٦ الجديدة) وأخيرا فإن عبارة المادة ١٢٧ كانت غامضة للغاية .

والطريقة التي اتبعت في وضع مادتي ١١٨ و ١١٩ الجديدتين هي أولا تقرير عقوبة مناسبة لمقاومة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم عندما لا تصل هذه المقاومة الى العنف المعاقب عليه بمقتضى المواد من ٢٠٤ الى ٢٠٦ (المواد من ٢١٨ الى ٢٢٠ القديمة) . أما اذا وصلت المقاومة الى هذا الحد فقد زيد مع صرف النظر عن كون العنف استعمل مع أحد موظفي الحكومة الحد الأقصى للعقوبة في الأحوال التي تدخل في حكم المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ والحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٠٤ كان لا يحتاج الحال معه لزيادته إذا كانت العقوبات المبينة في هذه المادة واقعة على أحد موظفي الحكومة .

الباب الثاني هرب المحبوسين واخفاء الجانين

هذا الباب كان قد عدل تعديلا كبيرا بموجب الأمر العالي الصادر في ١٧/٢/١٨٩٨ الذي استغيض به عن الأمر العالي المؤرخ في ١٨٩٢/٨/٢١ والفقرة الثالثة تقضى بأن يجمع بين العقوبة التي يحكم بها بسبب الهرب وبين العقوبة التي يستوجبها استعمال القوة أو أى جريمة أخرى يرتكبها الفار أثناء هروبه ويمكن أن يلاحظ هنا أن المعاقبة على الهرب تكون في غالب الأحوال بموجب لا نتيجة السجن .

- . وان الجرائم التي يرتكبها مستخدمو السجن تسرى عليها أحكام المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ وإذا كان الهرب حصل بسبب احتمال أولئك المستخدمين (المادة ١٢١) روعيت حالة الهارب في تقرير العقوبة قلة وكثرة من حيث نوع النتيجة لكن بأقل تفصيلا من ذلك كما في حالة التواطؤ .

وفيما يتعلق بحالة التواطؤ وضع فرق لم يكن موجودا من قبل في القانون القديم ويقتضى أن من تواطا مع محكوم عليه على هربه يعاقب بأشد مما يعاقب به لو تواطا مع متهم بنفس الجريمة التي يحكم من أجلها الهارب الأول . والمادة ١٢٣ تقضى بمعاقبة من أهمل عمدا في القبض على أحد مرتكبي الجرائم وكان هذا الفعل غير معاقب عليه بالكلية .

وقد نص في مادتي ١٢٤ و ١٢٥ عن أمر اعانة أحد الأفراد لائتمان

على الهرب ، وألغى الفرق الموجود في المادة ١٣٤ القديمة الذي من مقتضاه أن تسهيل الهرب بسبب اعطاء الهارب آلات يستعين بها على ذلك كان يعاقب عليه عقاباً أشد ، وسبب هذا الإلغاء هو أن اعطاء هذه الآلات لم يخرج عن كونه من الأمور التي تقع عادة في الهرب أما أمر اعطاء أسلحة لمسجون لتسهيل هربه فإنه يعاقب عليه بقطع النظر عن صفة وسم الهارب . لأن هناك في كل الأحوال قرينة دالة على أن الأسلحة أعطيت بقصد استعمالها وأن أمر ادخال آلات في السجن بقصد تسهيل الهرب يعاقب عليه بمقتضى المادة ٩٠ من الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المتعلق بالسجون ، ولو لم يعقب هذا الفعل هرب . وما يلاحظ هنا أنه إذا تواطأ أحد الأفراد مع أحد مستخدمي السجن على إعانة أحد المسجونين على الهرب يعاقب باعتباره شريكاً للموظف بمقتضى الأحكام العمومية للاشتراك بأشد مما كان يعاقب به لو ارتكب ذلك بمفرده .

وقد استعوض بالزيادة ١٢٦ الجديدة عن المادة ١٣٦ القديمة وضيق في الأحوال التي كانت تستثنى إلى الآن فيما يختص بأهل الهارب .

- المادة ١٤٦ من قانون ١٩٣٧ (١٢٧ من قانون ١٩٠٤)

أدخلت هذه المادة الجديدة في القانون بناء على طلب لجنة شكلت من عهد قريب للبحث في قانون القرعة العسكرية .

- المادة ١٥٤ من قانون ١٩٣٧ (٣٥ من قانون ١٩٠٤)

هذه المادة هي المادة ١٤٥ القديمة ، إن حالة الاشتراك تسرى عليها القواعد العمومية الخاصة به .

- المادة ١٦٠ من قانون ١٩٣٧ (١٣٨ من قانون ١٩٠٤)

قد وضع هذا الباب بناء على طلب مجلس شورى القوانين بدلاً من الباب المقابل له في القانون القديم الذي عنوانه « في معارضة إطلاق إقامة شعائر الأديان » وقد زيد الحد الأقصى للعقوبة .

وقد جاءت الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ بما جاءت به المادة ١٤٨ القديمة .

أما من حيث الفقرات الأخيرة فلترجع المادتان ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون عقوبات السودان .

- المادة ١٦١ من قانون ١٩٣٧ (١٣٩ من قانون ١٩٠٤)

تراجع المادة ١٦١ القديمة .

عبارة الأديان والمذاهب (التي يجوز اقامة شعائرها علنا) المذكورة في هذه المادة قد استبدلت بعبارة التي تؤدي شعائرها علنا نظرا لعدم وجود قانون ما يسرى على ذلك .

- المادة ١٦٣ من قانون ١٩٣٧ (١٤١ من قانون ١٩٠٤)

قد صارت أحكام المواد (١٤١ الى ١٤٣) سارية بمقتضى المادة ١٤٤ الجديدة على خطوط التليفون التي للحكومة أو التي تاذن الحكومة للغير في انشائها لمنفعة عمومية .

- المادة ١٦٧ من قانون ١٩٣٧ (١٤٥ من قانون ١٩٠٤)

ان المواد ١٤٥ وما بعدها الى ١٤٧ - هي عبارة عن المواد ١٥٢ وما بعدها الى حرب د التي زيدت في القانون بمقتضى الأمن العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ مع بعض التغيير فيها ولما كانت حوادث السكة الحديدية تنشأ عنها بطبيعة الحال جروح وموت فكان يظهر أن من يتسببون عمدا في الحادث التي تنشأ عنها جروح يستحقون عقوبة أشد من العقوبة التي تتوقع على من يتسببون مباشرة في جروح ، ولذلك فانه صار تعديل العقوبات المدونة في المادتين ١٤٥ و ١٤٦ .

أما فيما يتعلق بالمادة ١٤٧ فان انزال الحد الأقصى لعقوبة الحبس المدونة في الفقرة الثالثة من خمس سنين الى ثلاث سنين وهو الحد الأقصى الاعتيادى لهذه العقوبة يؤيد مزج الفقرة الثالثة بالفقرة السابقة .

- المادة ١٧٢ من قانون ١٩٣٧ (١٤٩ من قانون ١٩٠٤)

قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١٥٤ و ١٥٥ القديمتين وقد مكن من اجراء هذا الاختصار حذف عقوبة النفي .

وترتب على هذا التوحيد زيادة الحد الأقصى للحبس الذي يمكن الحكم به في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥٥ .

- المادة ١٧٣ من قانون ١٩٣٧ (١٥٠ من قانون ١٩٠٤)

المادة ١٥٠ (١٤٦ القديمة) - قد أغفلت كلمة « ايماء » اذ يذكرها
تكون قد كررت لسابقة الاحالة على المادة ١٤٨ .

وقد زيدت عبارة « أو باعه في أى مكان » ليحصل البت في مسألة
سريان وعدم سريان أحكام المادة ١٥٥ (المادة ١٦١ القديمة) على مجرد
وضع صور منافية للحشمة للبيع في حانوت دون عرضها على أنظار المارة ،
فان المحاكم الأهلية (خلافا للمحاكم المختلطة) مع وجود النص القديم قد
فضلت في المسألة بالمعنى السلبي .

- المادة ١٧٤ من قانون ١٩٣٧ (١٥١ من قانون ١٩٠٤)

(المادة ١٥٧ القديمة) - تراجع المادة ١٣٩ الجديدة فيما يختص
بحذف عبارة أحد الأديان أو المذاهب التي تجوز اقامة شعائرها علنا .

- المادة ١٨٤ من قانون ١٩٣٧ (١٥٩ من قانون ١٩٠٤)

ان تنقيح الباب السابع دغا الى حذف الاحالة التي تحيلها هذه المادة
على المادتين ١٢٤ و ١٢٥ القديمتين .

والمادة ١٦٨ القديمة قد حذفت لانها احالة لا لزوم لها على الباب السابع
من الكتاب الثالث .

- المادة ١٨٩ من قانون ١٩٣٧ (١٦٣ و ١٦٤ من قانون ١٩٠٤)

المادتان ١٦٣ و ١٦٤ (المادتان ١٧٠ و ١٧١ القديمتان) - قد زيد
الحد الأقصى للعقوبة .

المادة ١٧٤ القديمة قد حذفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين
وينبنى على هذا الحذف أن الشخص الذي يرتكب جريمة اما بصفته فاعلا
أصليا واما بصفته شريكا في جريمة مما نص عليه في هذا الباب يجب
محاكمته طبقا للقانون العام .

- المادة ٢٠٢ من قانون ١٩٣٧ (١٧٠ من قانون ١٩٠٤)

ان عبارة المسكوكات المتداولة عرفا في بلاد الحكومة ، مقصود بها

حماية المسكوكات الذهبية والانجليزية الفرنسية التي حلت محل
المسكوكات الذهبية المصرية في المعاملة الجارية .

- المادة ٢٠٣ من قانون ١٩٣٧ (١٧١ من قانون ١٩٠٤)

لما كانت المادة ١٧٠ الموجودة في القانون الجديد تنطبق على أحوال
أكثر مما كانت تشمل في القانون القديم فقد جعلت المادة ١٧١ قاصرة على
بعض الأحوال التي كانت داخلة في حكمها وقد أجاز للقاضي بناء على ذلك
استبدال عقوبة السجن بالأشغال الشاقة المؤقتة .

- المادة ٢٠٦ من قانون ١٩٣٧ (١٧٤ من قانون ١٩٠٤)

استبدلت في المادة ١٨٤ القديمة عبارة إحدى جهات الإدارة العمومية
بعبارة إحدى جهات الحكومة توصلا للتمييز بصفة أجل بين الحالة المذكورة
فيها والحالة المذكورة في المادة ١٧٦ وبما أنه رخص للبنك الأهلي بإصدار
أوراق مالية فمن الضروري وقاية للمعاملات حماية هذه الأوراق بنوع خاص
(راجع المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الفرنسي) :

- المادة ٢٠٨ من قانون ١٩٣٧ (١٧٦ من قانون ١٩٠٤) -

الظاهر أن جريمة تقليد (الأختام أو التمغيات أو العلامات التي تضعها
الحكومة على أصناف الأشياء أو البضائع) داخلة في حكم المادة ١٧٤ .

- المادة ٢٠٩ من قانون ١٩٣٧ (١٧٧ من قانون ١٩٠٤)

قد زيد الحد الأقصى للعقوبة .

- المادة ٢١٥ من قانون ١٩٣٧ (٨١٣ من قانون ١٩٠٤)

المادة الجديدة هي المادة ١٩٣ القديمة ولكنه بناء على رغبات مجلس
شورى القوانين تقرر أن يكون الحبس المنصوص عليه في هذه المادة دائما
مع الشغل .

- المادة ٢٢٠ من قانون ١٩٣٧ (١٨٧ من قانون ١٩٠٤) .

هذه المادة هي ١٩٧ القديمة - نظرا لحذف الفقرة الأولى من المادة
القديمة فلن يمكن أن يعاقب على الفعل المنصوص عليه فيها إلا بطريق
التأديب .

المادة ٢٠١ القديمة قد حذفت لأن القاعدة المدونة فيها أدخلت في المواد المذكورة عن استعمال التزوير وهي ١٧٤ و ١٧٦ و ١٨٢ و ١٨٥ ، وهذه القاعدة موجودة من قبل في المادة ١٨٣ .

.. - المادة ٢٢٤ من قانون ١٩٣٧ (١٩١ من قانون ١٩٠٤)

.. الغرض من هذه المادة رفع كل شك فيما يتعلق بمعرفة ما إذا لم يكن الواجب (بمقتضى المادة ٣٢ من الكتاب الأول) المعاقبة على أفعال التزوير المذكورة بالعقوبات الأشد المدونة في المادتين ١٧٩ و ١٨٣ ولو أنه منصوص عنها في مواد مخصوصة ..

الباب السابع عشر

.. الاتجار في الأشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتلفراف ..

ان الجرائم المتعلقة بتهرب البضائع معاقب عليها الآن عادة بمقتضى قانون الجمارك أو بمقتضى قوانين مخصصة كالمتعلقة بالملح والبارود والنيطرون والدخان والحشيش وغيرها وبناء عليه فان الباب القديم قد استعيز عنه بالمادة ١٩٢ فقط التي أقيمت لأنه لا يوجد قانون مخصوص متعلق بحياسة بعض أصناف من الممنوع دخولها في القطر المصرى حياسة ممنوعة قانونا (كالأسلحة البيضاء .. راجع الأمر الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٩) وكان الأوفق أن يدرج بصفة مادة جديدة (١٩٣) في الباب الذى نحن بصدد (لا في الباب المتعلق بالتزوير) الأمر العالى المؤرخ فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٩ القاضى بمنع بيع وحمل ... الخ التبعات والعلامات التى تكون هيئتها الظاهرة مشابهة لتبعات وعلامات البوستة والتلفراف لأن الأمر العالى المشار إليه لم يعتبرها تزويرا فى ذاتها بل راعى التبدليس والغش الذى يقع باستعمالها وقد أعمل ذكر عبارة الضبط والمصادرة فى المادتين ؛ لأن الأمر مذكور فى المادة ٣٠ من الكتاب الأول .

- المادة ٢٣٠ من قانون ١٩٣٧ (١٩٤ من قانون ١٩٠٤)

.. أن الألفاظ الواردة فى هذه المادة القديمة (م ٢٠٨) وهى حسب الأصول المقررة لهذا القانون ، ما كان يظهر لها معنى فأصلحت ..

- المادة ٢٣٣ من قانون ١٩٣٧ (١٩٧ من قانون ١٩٠٤)

ان المادة ٢١١ القديمة كانت تجعل الشروع فى الجريمة كالجريمة التامة ، وهى مطابقة فى ذلك للمبادئ المقررة فى القانون الفرنساوى الذى أخذت منه هذه المادة . والظاهر أنه ليس من سبب قوى يحمل على ابقاء هذا الاستثناء للقاعدة العمومية المتبعة فى القانون المصرى .

وقد حذفت المادة ٢١٢ القديمة ، فان العبارة الواردة فى هذه المادة وهى « متى كان الفاعل لذلك من أرباب الشرور المتخذين الايذاء والفساد حرفة لهم وكانت له سوابق تثبت عليه ذلك » هى من الابهام بمن كان كان يفسح للقاضي سلطة خطيرة لو كان يعمل بما يقتضيه هذا النص ؛ الا أن الواقع هو أن القاضي ما كان يعمل به .

- المادة ٢٣٤ من قانون ١٩٣٧ (١٩٨ من قانون ١٩٠٤)

الفقرة الأولى - العقوبة الواردة فى المادة ٣٠٤ من القانون الفرنساوى هى : الأشغال الشاقة المؤبدة ولقد نبه جميع الشراح الى الصعوبة المتناهية بل الاستحالة فى أغلب الأحوال فى تمييز المسؤولية الأدبية فى حال القتل مع سبق الإصرار من المسؤولية الأدبية فى حال القتل بغير سبق . اصرار فإن القتل فى هذه الحالة الأخيرة لو وقع فى حالة تهيج ناشئ عن تحريض من نوع وإن كان قويا إلا أن القانون لا يقبله عذرا يمكن ذلك أن تراعى فيه الرأفة الى الحد الملائم لمصالح الهيئة الاجتماعية ، ومن وجه آخر فإن القتل ولو ارتكب بغير سبق اصرار قد يكون حصوله بكل ثبات جاش فتكون الجناية فى هذه الحالة دليلا من الجانى على عظم اكترائه بالحياة البشرية وتستحق عقابا صارما وينتج من ذلك بأن الفرق الذى وجد بين الآن بين العقوبات فى المادتين ٢٠٨ و ٢١٣ القديمتين كان جسيما جدا فبوضع عقوبتي الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة كعقوبتين اختيارييتين يتسنى للقاضي أن يحكم فى هذه الأحوال الاستثنائية بعقوبة تناسب درجة الجريمة وأما نحرته المطلقة فى الأحوال المستحقة للرأفة فباقية على ما كانت عليه .

الفقرة الثانية - قد جعل واضح القانون القديم فى الجزء الأخير من هذه الفقرة بدل كلمة « جنحة » الواردة فى القانون الفرنساوى كلمتى « جنابة » أو « جنحة » وفى ذلك خلط لأحكام هذا الجزء من الفقرة بالأحكام الواردة فى الجزء الأول منها ، والمادة الأخيرة ترجع الى النص الفرنساوى والعقوبة

الواردة في هذا القانون الأخير هي الاعدام والمادة الجديدة جعلت هذه العقوبة اختيارية مع العقوبة الواردة في القانون القديم وهي الأشغال الشاقة المؤبدة .

- المادة ٢٣٥ من القانون ١٩٣٧ (١٩٩ من قانون ١٩٠٤)

قد سبقت الإشارة في الباب المتعلق بالاشتراك من الكتاب الأول الى أن الشريك بحسب التعريف المعطى اليه في القانون هو الشخص الذي يمكن أن يكون مدانا أدبيا بالقتل ،، واذن فقد جعل الاعدام عقوبة اختيارية يصح الحكم بها عليه .

- المادة ٢٣٦ من قانون ١٩٣٧ (٢٠٠ من قانون ١٩٠٤)

قد نبه بعض القضاة الى أن أمر تسبب الموت عن ضرب أو جرح (وجعل الجريئة بهذه الكيفية منطبقة على هذه المادة) هو أمر تعرضي محض حتى أن الحد الأدنى المقرر للعقوبة الذي كان الى اليوم جائزا الحكم بها بعد مراعاة الرأفة (وهو حبس سنتين) كان فيه تغال ولذا فقد جعلت عقوبة السجن اختيارية معه .

وقد ذهب القضاة من وجه آخر في بعض الأحيان الى تقرير عدم وجود التعمد في الأحوال التي كان الموت فيها نتيجة طبيعية لاستعمال القسوة وعلى هذا فقد جعل الحد الأقصى لعقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عنها في الجزء الأول من المادة سبع سنوات .

وان ذكر إعطاء مواد ضارة يسد نقصا شوهد وجوده عملا .

- المادة ٢٣٧ من قانون ١٩٣٧ (٢٠١ من قانون ١٩٠٤)

قد حددت عبارة هذه المادة نظرا لما أدخل من التعديل على المواد المتعلقة بالدفاع الشرعي الذي تبذرت بسببه الاحالة على المادة ٢٢٦ (القديمة) (تنظر التعليقات على المادتين ٢٠٩ و ٢١٥ الجديدتين) . وقد حذفت المادة ٢٢٢ القديمة ، بما أن الأشخاص المنصوص عنهم فيها يمكن معاقبتهم حسب القواعد المقررة للاشتراك .

وقد حذفت أيضا المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ القديمتان بما أن القواعد العمومية للاشتراك تجيز معاقبة الرئيس : وان المادة ٥٨ تبيح تبرئة الموظف في الأحوال التي يمكنه أن يثبت فيها أنه أطاع أوامر رئيسه اطاعة شرعية .

- المادة ٢٤٥ من قانون ١٩٣٧ (٢٠٩ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٢٠٩ وما بعدها الى المادة ٢١٥ هذه المواد التي حلت محل المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٢٩ القديمة قد أضيفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

فالمادة ٢٢٥ القديمة كانت تنص على جواز استعمال الدفاع الشرعى فى رد تسلق منزل مسكون أو كسره أو نقبه أو الدخول فيه أو تساق ملحقاته أو كسرها أو نقبها أو الدخول فيها كأنها الحالة الوحيدة التى يقبل فيها استعمال هذا الحق عن المال .

فمجلس الشورى لاحظ أولا ضرورة دفع جريمة فى الغيطان لئلا هى بالنظر لعوائد البلاد أشد من ضرورة دفع جريمة ترتكب فى منزل مسكون . ومن جهة أخرى لاحظ أن حماية المادة ٢٢٦ القديمة لمن يدفع متسلقا أو كاسرا أو ناقبا بفعل ما يدل من ذلك فى خلال الليل كان منصوبا عليها بعبارة تقبل التوسع كثيرا ، فكان للرجل الذى لا يملك لنفسه أى حق يدفع به ليلا عن ماله الذى فى الغيطان أن يقتل مطلقا دون مراعاة ظروف الأحوال كل من حاول أن يلج بيته أو ملحقاته ليلا . وقد أخذت المواد التى اقترحها مجلس شورى القوانين عن المواد ٩٦ وما بعدها الى ١٠٥ من قانون العقوبات الهندى .

وكل ما يرتكب فى أثناء استعمال حق الدفاع الشرعى اما عن النفس واما عن المال لا عقاب عليه مطلقا (المادة ٢٠٩) لا يفرق القانون فى ذلك بين دفاع الشخص عن نفسه أو عن نفس غيره ولا بين دفاعه عن ماله أو عن مال غيره .

وقد حددت المادة ٢١٠- بعبارة تقبل التوسع الأحوال التى يجوز استعمال الحق فيها . وقد قرر فيها مما عدا ذلك مبدأ كون القوة التى تباح شرعا هى مسألة تتعلق بالوقائع ، وعلى القاضى أن يبين ويحكم اذا كانت تعدت فى ذلك الحد الضرورى أو لم تعده ويجب عليه فى ذلك أن يلاحظ اذا كان الشخص الذى يستعملها كان يدفعه اذ ذاك عامل من الظروف لا يتسنى معه أن يقدر الحد الذى ما كان له أن يتعداه حق قدره .

وقد نصت المادة ٢١٣ على استثناء مهم يستثنى من القاعدة التى قروتها المادة ٢١٠ والتى من مقتضاها أنه يجوز أن يستعمل من القوة ما يكفى

حماية النفس أو المال حماية فعلية ولا يثون. لنشخص ان ينعدى ذلك الحـ الى احداث الموت عمدا ، الا فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٢١٣ ومعلوم أنه لا يلزم على ذلك ان يكون القتل العمد فى هذه الاحوال غير معاقب عليه دائما ، فإنه بمقتضى المادة ٢١٠ لا يكون غير معاقب عليه حتى فى هذه الاحوال الا اذا كان الوصول الى الغرض المقصود غير متيسر باستعمال قوة أقل شدة من ذلك . ومتى تجاوزت حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة فلا يترتب على ذلك عدم الحكم على المتجاوز بمعية ما (المادة ٢١٥) وتراجع المادة ٢٢٩ القديمة) . فاذا كان الفعل المرتكب جنحة فعدم نص القانون على حد أدنى للعقوبة التى يحكم بها يدع للقاضى سبلاطة مطلقة كافية فى ذلك . فاذا كان الفعل جنائية وكانت حدود حق الدفاع الشرعى قد تجاوزت تجاوزا كبيرا فقد يكون من الضرورى أيضا الحكم بالعقوبات المنصوص عليها قانونا . ويمكن تنزيل العقوبة فى جميع الاحوال الى الحبس مدة ما عسلا بالمادة ٢١٧ وذلك على حسب درجة المقدورية التى يعتبر القاضى وجودها عند ارتكاب الفعل . وقد يكون الحد الأدنى المصرح بالحكم به حسبما هو مقرر فى هذه المادة زائدا عن اللازم . كما لو كان المتهم لم يخطئ فى غير تقدير القوة اللازمة فعلا ، فلذلك قد أجاز القانون للقاضى أن يعتبر المتهم معذورا فيما فعل ، وأن يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز أن لا تزيد عن يوم واحد . . .

وقد أخرج من حق الدفاع الشرعى استثناءان فى المادتين ٢١١ و ٣١١ فلا وجود لهذا الحد متبى وجد الوقت الكافى للركون الى الاحتناء بالسلطة العمومية ، وكذلك لا وجود له فيما يأتية مأمور السلطة العمومية الا فى احوال استثنائية . . .

أما بالنسبة لما يأتية أحد مأموري الضبط والربط إثناء قيامه بعمل داخل فى حدود وظيفته فظاهر أنه لا يمكن أن يكون لحق الدفاع الشرعى وجود ، لأن عمل العامل لا يكون فى هذه الحالة جريمة . فمتنى تخطئ العامل ما خول له من السلطة أصبح عمله غير شرعى ولا بد لأول وهلة أن يترتب عليه جواز استعمال حق الدفاع الشرعى ممن يصدر هذا العمل . ومع ذلك فمن الضرورى أن يقوم هؤلاء المأمورون بأعمالهم وينتج عن ذلك ضرورة انهم قد يتعدون أحيانا بسلامة نية حدود وظيفتهم فى ذلك ، مثلا يرى عامل البوليس فعلا يظنه جريمة فيقبض على من يظنه مرتكبا له غير أن الفعل لم يكن فى الحقيقة جريمة فيكون حينئذ القبض على الفاعل من الوجهة

القانونية حاصلًا بغير حق إلا أن المتهم لا يزال ملزمًا بالنوجه بلا مقاومة إلى مركز البوليس لابتداء أقواله .

ومع ذلك كله قد يكون للمتهم الحق في بعض الأحيان في المقاومة إذا كان الفعل الذي أتاه العامل يحتمل أن ينشأ عنه لشخصه ضرر عظيم عند عدم حصول مقاومة منه .

وكذلك يوجد هذا الحق إذا كان العامل نسيئة النية في عمله كما لو قبض بسوء قصد على شخص يرى . إلا أنه مما يلاحظ أن الموظفين العموميين مفترض لديهم حسن النية . فالشخص الذي تصدر منه مقاومة إذا رأى أن العامل غير جسن القصد يفعل ذلك وعليه تبعة عمله .

وهناك مسألة هي آخر المسائل في هذا الباب متعلقة بمعرفة وقت انتهاء ذلك الحق ، كما لو بصرق متشارك مثلاً ثم عمداً إلى القرار بعد استيلائه على الأشياء المسروقة ، فهو قد أتم فعل السرقة بحكم القانون . ومع ذلك لمقبول أن تدخل الاختياطات التي تتخذ لمنع من القرار بما سرق في عداد الأفعال المقضودة من عبارة "دفع سرقة" . أما إذا هرب السارق فعلاً فلا يكون هناك حق مطلقاً في استغلال القوة لاسترجاع الأشياء المسروقة التي توجد تحت يده بل يجب أن يقبض عليه ويحاكم .

أما من حيث المادة ٢٣١ القديمة فتراجع المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ من القانون الجديد .

- المادة ٢٥٣ من قانون ١٩٣٧ (٢١٨ من قانون ١٩٠٤) -

... قد اعتبرت السواقى والمعاصر كالمباني في الأحكام الصادرة من المحاكم والظاهر أن الأولى النص عنها بصراحة في هذه المادة ، وقد أضيفت آلات الرى بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

- المادة ٢٥٤ من قانون ١٩٣٧ (٢١٩ من قانون ١٩٠٤) -

ان الحالة الأكثر وقوعاً عادة والتي تنطبق عليها المادة ٢١٩ ، والجزء المقابل لها من المادة ٢١٩ هي التي يحرق فيها انسان أشياء يمتلكها ليقبض مبلغاً طائلاً كانت إشباه مؤمنة عليه . وليس هذا الفعل عبارة عن تدليس فقط ، بل هو يسبب خطراً كبيراً عاماً وكانت العقوبة القديمة غير كافية فيزيد الحد الأقصى لها .

وقد زيدت عبارة . سواء كان لا يزال باقيا بالغيط أو نقل الى الجرن بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

- المادة ٢٦١ من قانون ١٩٣٧ (٢٢٥ من قانون ١٩٠٤)

قد أنزل الحد الأقصى للحبس الى ثلاث سنوات عملا بالمبدأ العام .

- المادة ٢٦٦ من قانون ١٩٣٧ (٢٢٩ من قانون ١٩٠٤)

... ان أمر بيع الجواهر السامة بدون طلب الكفالات المناسبة من المشتري يعاقب عليه الآن بالعقوبات المقررة للمخالفات . طبقا للقرار الصادر في ١٨٩١/٦/١٣ متعلقا بالجواهر السمية والمصادرة التي هي موضوع الفقرة الثانية من المادة القديمة داخلة في حكم المادة ٣٠ .

- المادة ٢٦٧ من قانون ١٩٣٧ (٢٣٠ من قانون ١٩٠٤)

ان عبارات هذه المواد في القانون القديم كان فيها خلط كثير لأنها كانت تتضمن أحكاما متعلقة بالفجور (الوقاع) واخرى متعلقة بهتك العرض وكلها متداخلة في بعضها ، وعلى هذا فقد وضعت هذه العبارات وضعاً جديداً ولقد أدخل فيها أربعة تغييرات مهمة فجعلت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة اختيارية للفجور وجعل استعمال التهديد كاستعمال القوة وجعل السن الذي يعتبر عليه الرضا أربعة عشرة سنة بدلا من اثني عشرة في المادة ١٣١ و ٢٣٢ فصار هذا السن موافقا للمقرر في معظم الشرائع الأجنبية ، وفي الحالة المنصوص عنها في المادة ٢٣٢ (المادة ٢٤٦ القديمة) قد نُصَّ عن عقوبة خاصة متى ارتكبت الجريمة على شخص طفل لم يبلغ السابعة . . . اذ في هذه الحالة يصعب نظرا لعدم ادراك الطفل تمييز ما اذا كان هدد أو لم يهدد وبما أن الطفل في أوائل السن لا يمكن أن يتدىقبولا لأمر بتمييز وادراك فمسألة الوقوف على ما اذا كان هدد أو لم يهدد تقل أهميتها لأن هذه الأهمية في الأحوال العادية تنتج من أن المجنى عليه ربما كان يقبل وأنه حرم من حرية ابدائه قبوله بواسطة التهديد .

- المادة ٢٧١ من قانون ١٩٣٧ (٢٣٤ من قانون ١٩٠٤)

قد زيدت الحدود القصوى للعقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

- المادة ٢٧٦ من قانون ١٩٣٧ (٢٣٨ من قانون ١٩٠٤)

قد جعل بناء على طلب مجلس شورى القوانين اعتراف المتهم ووجوده في المحل المخصص للحريم في بيت مسلم دليلين عليه .

والدليل الأخير منصوص عليه في المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات المختلط .

- المادة ٢٧٩ من قانون ١٩٣٧ (٢٤١ من قانون ١٩٠٤)

قد وضعت هذه المادة بناءً على طلب مجلس شورى القوانين وقد ذكر المجلس المذكور على وجه الخصوص دخول شخص في منزل وارتكابه في حضرة امرأة فعلا لو وقع علانية لعد فعلا فاضحا مخلا بالحياء .

ويعاقب أيضا بمقتضى هذه المادة على دخول شخص في الجزء المخصص للحريم من منزل يقصد ارغام امرأة على وجوده عندها .

- المادة ٢٨٩ من قانون ١٩٣٧ (٢٥١ من قانون ١٩٠٤)

قد زيدت الحدود القصوى للعقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، وقد تمكنت هذه الزيادة من جعل عبارة المادة ٢٥٢ أبسط من ذي قبل .

أما من حيث حذف المادة ٢٤٧ القديمة فتتظر التعديلات العمومية على الكتابين الثانى والثالث .

- المادة ٢٩٥ من قانون ١٩٣٧ (٢٥٥ من قانون ١٩٠٤)

قد خفضت كثيرا العقوبات المقررة في المواد القديمة من ٢٧٠ الى ٢٧٢ بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٢٧ يونية ١٨٩٦ حتى يعاقب على شهادة الزور كالجنح التى تقع فى الجلسات ولم يمح هذا التغير ولو أن العقوبات التى كانت نتيجه ليست مناسبة لأهمية الجريمة ومع ذلك فقد أدخل بعض التعديل . أولا لأن شهادة الزور التى تكون نتيجهتها الحكم بالاعدام تختلف بالكلية اذا نفذت هذه العقوبة عن شهادة الزور فى الأحوال الأخرى لأن عواقبها لا ترد ، والظاهر أن ليس من سبب صحيح يمنع من اعتبار هذه الشهادة الزور كالقتل . وثانيا قد أضيفت الأشغال الشاقة المؤقتة الى

السجن في المادة ٢٥٥ (٢٧١ الجديدة) بصحة عقوبه اختياريه في حال شهادة الزور التي تكون نتيجتها صدور حكم على المتهم في قضية جنائية .
وثالثا ليس من الضروري أن تنزل في المادة ٢٥٦ (٢٧٢ القديمة) عقوبه شهادة الزور في مواد المخالفات إلى العقوبات المقررة للمخالفات ، بما أن المادة ٢٣١ (٢٤٤ القديمة) من قانون تحقيق الجنايات قد خولت للقاضي الجزئي - ولو عندما يجلس بصفة قاضي مخالفات أن يحكم في الجناح التي تقع في الجلسات ، وأخيرا فإن الحد الأقصى لعقوبة الحبس المقررة في المادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ قد أبلغ إلى سنتين :

- المادة ٣٠٠ من قانون ١٩٣٧ (٢٥٩ من قانون ١٩٠٤)

ان عبارة « بالقوة والقهر » الواردة في المادة القديمة . يبعد أن تكون ظاهرة المعنى .

- المادة ٣٠٢ من قانون ١٩٣٧ (٢٦١ من قانون ١٩٠٤)

ان الفقرة الثانية والثالثة من المادة الجديدة وهما ألتان أضيفتا بناء على اقتراح مجلس الشيوخ البقوانين استيعض بهما عن الفقرة الثانية من المادة القديمة ، فإن عبارة هذه المادة وهي « لا تقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به » ، وان كانت واضحة وضوحا كافيا إلا أن المحاكم قد أظهرت في أحكامها ميلا إلى اتباع نص القانون الفرنسي الذي يميز بصريح العبارة اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الموظف من المسائل التي تتعلق بأداء واجباته خاصة .

فاذا تقرر مبدئيا العمل بمثل هذه القاعدة فاللازم على ما يظهر تقرير عدم الحكم بعقوبة بسبب الطعن على أعمال موظف عمومي إذا كان هذا الطعن صادرا عن حسن نية لا مجرد تقرير جواز اقامة الدليل على صحة الأمور المنسوبة للموظف . والفرق بين الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٥ يستلزم البحث لمعرفة في أية مادة من هاتين المادتين يجب تقرير مبدأ عدم العقاب على الانتقاد في بعض الأحوال على أعمال الموظفين العموميين فبالاحالة التي زيدت في المادة ٢٦٥ على المادة ٢٦١ تكون الفقرة الجديد سارية في الحالتين .

والحماية التي تقررت في النص الجديد هي بالنسبة للحماية المقررة بمقتضى القانون الفرنسي (التي تسوغ اقامة الدليل لاثبات كل فعل

معلق بأعمال الموظف العمومي (ب) الضيق. نطاقا منها من بعض الوجوه وأدمج منها من البعض الآخر. فان المادة الجديدة تشترط فيما يثبت من الأفعال ان يكون الغرض من نسبها الى الموظف باييد طعن صادر عن حسن نية على أعماله . اما اذا ثبت ان هذا الطعن لم يكن عن نية حسنة فلا يترتب على إمكان إقامة الدليل على صحة تلك الأفعال عدم الحكم بعقوبته ، ومن جهة أخرى اذا كان الطعن صادرا عن سلامة نية لا يشترط أن تكون تلك الأفعال تتعلق مباشرة بأعمال الموظف اذا كانت تؤيد هذا الطعن .

والانتقاد هو عبارة عن مظهر من مظاهر الرأي ، ويشترط للقانون أن يكون الانتقاد خاصا بإداء واجبات الموظف ، فكون الشخص موظفا عموما لا يترتب عليه أن يكون لأحد حق الانتقاد عليه في معيشتة أو أحواله الخصوصية. أسوة غيره من الأفراد ويجب من جهة أخرى أن يكون صادرا عن نية حسنة ، فإذا توفر هذا الشرط لا يلزم لتبرئة المتهم أن يكون القاضي موافقا له فيما أبداه من الانتقاد . وشرط حسن النية هو من المسائل المتعلقة بالوقائع لا يمكن أن تقر لها قاعدة ثابتة لكن يلزم على الأقل أن يكون موجة الانتقاد معتقد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادرا عن سلامة نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها الى الموظف تقديرا كافيا وأن يكون انتقاده للنصلحة العامة لا لتستوى المقصد .

- المادة ٣٠٣ من قانون ١٩٣٧ (٢٦٢ من قانون ١٩٠٤)

قد وقع الرتب في معرفة ما اذا كان لفظ جنائية الواردة في هذه المادة مستعملا بمعناه الخاص أو اذا كان معادلا للفظ تعزيرية ، والظاهر أن الأولى زيادة الايضاح .

- المادة ٣٠٦ من قانون ١٩٣٧ (٢٦٥ من قانون ١٩٠٤)

قد زيد الحد الأقصى للعقوبة .

ومن حيث الاحالة على المادة ٢٦١ ينظر التعليق على هذه المادة قد حذفت المادة ٢٨٣ القديمة لأنها احالة غير ذات فائدة على كتاب المخالفات الواردة فيه الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة .

الباب الثامن السرقه والاغتصاب

كان قد نبه كثير من القضاة الى ضرورة تحويل المواد الواردة في باب السرقه لأنه كان يظهر أن لا فائدة في وجود كثير منها ، كما أن المواد المتعلقة بالسرقات الجنائية كانت تستلزم تحويلا كثيرا يقتضى تغييرا كليا في هذا الباب .

.. - المادة ٣١٢ من قانون ١٩٣٧ (٢٦٩ من قانون ١٩٠٤) ..

قد غيرت عبارة الجزء الأول من المادة القديمة المتعلقة بخالة خصوصية تقتضى اعفاء المتهم من العقوبة ، ولم يغير شيء من معناه . وقد حذف الجزء الأخير منها لأن المادة ٤٢٠ الجديدة تنص عن حالة الاشتراك عندما يكون الفاعل الأصلي معفى من العقوبة .

.. - المادة ٣١٤ من قانون ١٩٣٧ (٢٧١ من قانون ١٩٠٤) ..

كان في المواد القديمة خلط كثير إما أولا فلأن العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٨٨ للسرقه باكرام وبشرطين كذلك بين الشروط الخمسة المدونة في تلك المادة كانت عن العقوبة المقررة في المادة ٢٩١ للسرقه باكرام عندما لم يترك الاكرام أثرا لأي جرح ، ولا يقترن بأي شرط آخر ، وأما ثانياً فبسبب الاحالات الواردة فيها على المادة ٢٨٧ وان التغيير الجديد لا يمس الموضوع في شيء غير إضافة الأشغال الشاقة المؤقتة بصفة عقوبة اختيارية الى الأشغال الشاقة المؤبدة في المادة ٢٧١ في حال السرقه باكرام اذا يترك الاكرام اثر جروح اذ أن الجروح قد تكون خفيفة لدرجة لا تستوجب زيادة العقوبة .

.. - المادة ٣١٧ من قانون ١٩٣٧ (٢٧٤ من قانون ١٩٠٤) ..

هذه المادة تنص عن السرقات التي تعد جنحا وتكون مصحوبة بظروف مشبدة ، والفقرة الأولى منها كانت تحتم في القانون القديم وجود شرطين معاً من الشروط الثلاثة المذكورة فيها وهي أن تكون السرقه حصلت ليلاً ومن شخصين فاكتر أو في مكان مسكون أو في محل عبادة ، والظاهر أن وجود شرط واحد من هذه يكفي لتبرير زيادة العقوبة (انظر الفقرات ١ و ٤ وه الجديدة) وقد اختصر في عبارة الفقرة الثانية القديمة (الفقرة السادسة الجديدة) وبما أن مجرد حصول السرقه في مكان مسكون أو في ملحقات

يكفى بمفرده لانطباق السرقة على هذه المادة فكان يمكن ان يحذف من الفقرة الثالثة القديمة (السابعة الجديدة) هذه العبارة « سواء من مال ضيف نزل عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه » وأن يحذف من الفقرة الرابعة القديمة (الثامنة الجديدة) قوله « صاحب لوكاندة أو خان » والفقرة الثالثة الجديدة هي المادة ١٤١ القديمة ، وقد سنوى بناءً على طلب مجلس شورى القوانين بين الأماكن « المدة للسكنى » وبين الأماكن « المسكونة » .

المادة ٣١٨ من قانون ١٩٣٧ (٢٧٥ من قانون ١٩٠٤)

قد تحذفت المادتان ٢٩٤ و ٢٩٥ القديمتان لأن أقصى العقوبة المقررة فيهما هو نفس الحد الأقصى المقرر للسرقة البسيطة (راجع المادة ٣٠٠ القديمة) فكان الظاهر إذن أن لا حاجة إلى هاتين المادتين ، وقد استعيض عن المادة ٣٠٠ القديمة بالمادة ٢٧٥ الجديدة ، وأن أحكام هذه المادة تنطبق على أنواع السرقات المنصوص عنها في الجزء الأول من المادة ٢٦٩ القديمة ، وللقاضي الحق في خفض العقوبة كلما دعت الظروف لذلك في حال سرقة الغلال ٠٠٠ الخ ، والخطر في إبقاء الفعل المنصوص عنه في الجزء الأول من المادة ٢٩٦ القديمة بصفة جريمة خصوصية ناشئة من أن المحاكم كانت مختلفة في تعريف المراد من قوله في القانون « محصولات الأرض النامية » وقد جعل الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الجديد الحبس مدة سنتين لعدم كفاية الحد الأقصى المقرر الآن وهو سنة - أنظر الحد الأقصى وهو خمس سنوات المقررة في المادة ٣٨٨ من القانون الفرنسي وهي المقابلة لمادة القانون المصري - وكان يوجد الجزء الأخير من المادة ٢٩٦ القديمة نوعاً خاصاً من السرقات معاقباً عليه بالعقوبات المقررة لمواد المخالفات وهذه العقوبات كافية في كثير من الأحوال لكن قد يكون للجريمة في أحوال أخرى صفة سرقة خطيرة على الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر ، فإن سلطة القاضي أصبحت غير مرتبطة بهذا أدنى بالنظر للتواعد الجديدة ، فلا يخشى ظلم من اعتبار هذه الأفعال جنحاً ومن ثم يجوز تطبيق العقوبات المقررة للعود إذا اقتضى الحال ذلك ، ولكن بما أن الغرامة غير مقررة في أحوال السرقات العادية منذ تقرر صريحاً في المادة ٢٧٦ كعقوبة اختيارية للأفعال المتقدمة الذكر متى كانت قبعة الغلال المسروقة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً .

وهنا يتعين الكلام على إلغاء المادتين ٢٩٣ و ٢٩٧ القديمتين . وقيماً يختص بالمادة ٢٩٣ فإن الغرض الظاهر من هذه المادة كان هو معاقبة

مسائفي العربات وغيرهم ممن يسرقون شيئا من انبضائع التي يؤتمنون عليها ويضعون بدل الاشياء المسروقة غيرها حتى لا تظهر سرقتهم ، فاذا كان هذا هو الغرض فالفعل منطبق على الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ فاذا اعتبر بالعكس ان الغرض من هذه المادة هو المعاقبة على اتلاف مال الغير بسوء القصد فليس هنا موضع هذه المادة . وليلاحظ أن أمر اتلاف ممتلكات الغير بسوء القصد لم يبحث فيه في أي موضع من الامانون القديم بحنا كافيا .

واما فيما يختص بالمادة ٢٩٧ فليس من الواضح أن يكون نقل حد من حدود الإطيان من موضعه موصلا الى سرقة . ومع ذلك فانه من صاحب النظام انعام أن يكون هناك عقاب على الفعل المنصوص عنه في هذه المادة ولذا فقد أدخل نقل أو ازالة حد من الحدود في المادة ٣١٣ (المادة ٣٣٢ القديمة) التي كانت تنص من قبل عن عقوبة ردم الخنادق المجعلولة حدودا وغير ذلك ، وقد جعلت فيها عقوبة خاصة لمن ينقل حدا أو يزيله اذا كان يقصد بذلك اغتصاب أرض وهذا ما يظهر أن المادة المحذوفة كانت ترمى إليه .

- المادة ٢٢٠ من قانون ١٩٣٧ (٢٧٧ من قانون ١٩٠٤) -

هي المادة ٣٠١ القديمة المعدلة بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونية سنة ١٩٠٠ ، وقد أدخلت عليها التعديلات اللازمة وأن مسألة مراتبة البوايس في حال الحكم بعقوبة جنائية وارد الكلام عليها في المادة ٢٨ .

- المادة ٣٢١ من قانون ١٩٣٧ (٢٧٨ من قانون ١٩٠٤) -

هي عبارة عن مضمون المادة ٣٠٢ القديمة بعبارة أخرى وان الاحالة التي في المادة القديمة على المواد ٨ و ١٠ و ١١ كانت بعيدة عن الوضوح ولقد أدت الى أكبر صعوبة في العمل .

- المادة ٣٢٢ من قانون ١٩٣٧ (٢٧٩ من قانون ١٩٠٤) -

قد استعيض بهذه المادة عن المادة ٦٩ القديمة .

- مادة ٣٢٣ من قانون ١٩٣٧ (٢٨٠ من قانون ١٩٠٤) -

راجع المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي نصها « اذا أختلس المدين المحجوز عليه أمتعته أو غيره شيئا من الأمتعة المحجوزة قضائيا أو اداريا يجازى جزاء السارق » .

وان المادة ٤٦٠ القديمة لم ينص فيها الا على اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا ومن ثم كان يمكن اعتبار موضعها في قانون المرافعات ، ثم صدر بعد ذلك أمر عال في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ بوجوب تطبيقها في حال اختلاس الأشياء المحجوز عليها اداريا ، فهذه اذن جريمة يجب عقلا أن يكون موضعها قانون العقوبات ، والمادة بنصها الذي هي عليه من سنة ١٨٩٥ قد أدت الى خلاف كثير لمعرفة ما اذا كانت الجريمة تعتبر تعديا على السلطة القضائية أو تعديا على حق الملكية وهل كلمة الغير الواردة في هذه المادة تنطبق على شخص غير المحجوز عليه أو على من يرتكبون الجريمة لفائدته فقط ، وهل المراد من قوله في المادة « يجازي جزاء السارق » ان من يقع منه الاختلاس المتخصص عنه في هذه المادة لا يعاقب في حال من الأحوال الا بالعقوبة المقررة للسرقة البسيطة .

ومما لا ريب فيه أن الجريمة هي في كل الأحوال اعتداء على السلطة القضائية الا أنه لم ينشأ عنها اشكال الا في حال ما اذا لم تتوفر فيها أركان السرقة المعاقب عليها أعني اذا كان المختلس هو مالك الأشياء المختلسة أو شخصا آخر يعمل لصالحه أو قريبا له لا يعاقب عليه بمقتضى أحكام المادة ٢٦٩ (المادة ٢٨٦ القديمة) .

والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقبا عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات .

وان اختلاس الأشياء المحجوزة . بمعرفة مالكها المعين لحراستها ليس هو اختلاسا حقيقيا بالنظر لما تقدم وهذا الاختلاس هو جريمة خصوصية أيضا ، ولذا أضيفت على القانون مادة جديدة هي المادة ٢٩٧ ، وهذه المادة مع المادة ٢٨٠ يزيلان كل اشكال تولد عن تطبيق المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات الحالي .

٢ - المادة ٣٢٥ من قانون ١٩٣٧ (٢٨٢ من قانون ١٩٠٤)

قد استعيض بهذه المواد عن المادتين ٢٣١ و ٢٩٩ القديمتين ، وهذه المواد الجديدة تشمل أحوالا كانت لا تدخل تحت أحكام هاتين المادتين وكانت عبارة المادة ٢٣١ القديمة على ما فيها من التعقيد والحفاء لا تنض الا على حالة معينة خصوصية من أحوال الغصب بطرق التهديد وهي حالة أولى لها أن تكون بين الجرائم المختصة بالملكية .

وقد جعل التهديد في المادة ٢٨٢ كالعوة واستعويض عن عبارة « سند دين أو براءة » بعبارة « سندا مثبتا أو موجدا لدين أو تصرف أو براءة » لازالة شك كان قد عرض في انطباق هذه الالفاظ على عند البيع .

وقد نص على الغضب بطريق التهديد بطريقة عامة في المادة ٢٨٣ وقد جعل في المادة ٢٨٤ التهديد بارتكاب جريمة معاقبا عليه بالاغدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة (وهي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣١ القديمة) كالتهديد بارتكاب جريمة معاقبا عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة وزيدت حالة التهديد بنشر أمور شائنة لأنها مع الأسف أصبحت كثيرة الحصول ولم يرد نص عليها في القانون الحالي .

ويلاحظ أنه يشترط في المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ أن يكون التهديد صادرا الى نفس الشخص المراد غصب ماله (نقدا كان أو غيره) وأنه لا يشترط بمقتضى المادة ٢٨٤ أن تكون الأمور الشائنة المهدد بنسبها اليه متعلقة بشخصه .

وفي الغضب بالتهديد يكون ركنا من أركان الجريمة فيعتبر اذن بالنسبة اليها من الأعمال التي يعد ارتكابها بدءا في تنفيذها وبذلك يمكن أن يعد ارتكابها شروعا معاقبا عليه اذا توافرت شرائط الشروع المنصوص عليها في المادة ٤٥ ، ويلاحظ أن الشروع معاقب عليه في الأحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و (٤٦ و ٤٧ و ٢٨٣) .

الباب التاسع التفاس

قد صارت رعايا الحكومة المحلية تحاكم أمام المحاكم المختلطة في أحوال الافلاس المختلط بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بتعديل الفصل الثاني من لائحة ترتيب المحاكم ، لكن بما أنه مما لا يحسن أن يتغير القانون الواجب العمل به بحسب كون بعض الدائنين من الأجانب أو بحسب كون جميعهم وطنيين فقد جعل هذا الباب موافقا للباب المقابل له من قانون العقوبات المختلط المعدل بالأمر العالي الصادر في ذلك التاريخ وأن العقوبة المقررة في المادة ٢٩٤ من القانون المختلط هي الحبس من سنتين الى خمس ولكن بما أن الحبس بمقتضى القانون الأهلى لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات فقد استعويض عن هذه العقوبة في المادة ٢٨٧ الجديدة

بمقوبة السجن من ثلاث سنوات الى خمس والعقوبة القديمة الواردة في المادة ٣٠٥ وكانت هي الأشغال الشاقة المؤقتة .

الباب العاشر

النصب وخيانة الأمانة

- المادة ٣٣٦ من قانون ١٩٣٧ (٢٩٣ من قانون ١٩٠٤)

هذه المادة نقلت من الباب التاسع وقد زيدت فيها هذه العبارة (وإما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه) بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

والجريمة المنصوص عليها في هذه المادة اذا كان موضوعها عينا من الأعيان الثابتة تكون الجنيحة التي كانت معروفة في القانون الفرنسي Stelionat والتصرف في الأعيان قد لا يكون ببيع تام كالرهن مثلا ، فإنه كاف لسريان هذه المادة ، وقد يجوز أن العين لم تكن قط ملكا للمتهم أو لا يجوز أن يتصرف فيها التصرف الذي يريد إجراءه لسبق تصرفه فيها .

أما اذا كان المتهم يعتقد خطأ أنه يجوز له إجراء هذا التصرف فلا يجوز الحكم عليه بمقوبة هازلية يقتضيها ورد في هذه المادة من قوله (وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها) .

أما من حيث الأعيان المنقولة فالغالب أن يكون تطبيق هذه المادة نادر الحصول لأن الفعل المكون لجريمة النصب بالنسبة للمشتري يكون معاقبا عليه عادة كسرقة أو اختلاس أو وقوع أضرار بالمالك الحقيقي ومع ذلك فمن الممكن ذكر الحالات التي تنطبق فيها هذه المادة ومنها :

أولا - إذا كانت السرقة وقعت بإضرار بوالد المتهم فإنها تكون غير معاقبة عليها بمقتضى حكم المادة ٢٦٩ لكنه من حيث النصب الواقع من السارق أضرارا بالمشتري حسن النية لا ينجو من العقوبة بمقتضى حكم هذه المادة .

ثانيا - إذا باع المؤمن الأشياء المسلمة إليه على تسجيل الأمانة فإن يبعه هذا يعد خيانة أمانة ونسبا وشروعه في هذا البيع غير معاقب

عليه بصفة شروع في خيانة أمانة لكنه يجوز ان يعاقب عليه كشروع في نصب .

وقد حررت عبارتها في المادة بعض التحوير .

- المادة ٣٣٨ من قانون ١٩٣٧ (٢٩٤ من قانون ١٩٠٤)

قد استبدلت في هذه المادة الكلمات « ام يبلغ سببه احدى وعشرين سنة » بعبارة « لم يبلغ سنته ثمانى عشرة سنة كاملة او حكم بامتناد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص » ، وذلك بناء على طلب مجلس شورى . وقد ادخل هذا التغيير نظرا لما تقر في لائحة المجالس الحسينية ان الرشيد لا يكون الا ببلوغ الثامنة عشرة من العمر . وزيادة على ذلك قد زيدت العقوبة في حالة ما يكون المتهم مأمورا بالولاية او الوصاية على المغدور .

- المادة ٣٤٣ من قانون ١٩٣٧ (٢٩٨ من قانون ١٩٠٤)

قد يتسبب عن الجزئية المنصوص عنها في هذه المادة اضرار جسيم بشئون العدالة ، وقد تكون الغرامة التي كانت هي العقوبة الوحيدة المنصوص عليها في القانون القديم بعقوبة غير كافية مطلقا .

الباب الحادى عشر

تعطيل المزايدات والنفس الذى يحصل فى المعاملات التجارية

قد حذفت المادة ٣٢٢ القديمة بسبب وضع مادة عامة خاصة بالمصادرة وهي المادة ٣٠ .

الباب الثانى عشر

اللعاب القمار والنصب والشرء بالنمرة المعروف باللوترى .

- المادة ٣٥٣ من قانون ١٩٣٧ (٣٠٨ من قانون ١٩٠٤)

قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، وهذه الفقرة هي (ولا تنطبق المادة الحالية على العاب اللوترى المقصود بها فعل الخير) وبذلك يكون من الضرورى لكل العاب اللوترى التى تعمل لوجوه الخير الاذن بها من الحكومة ، ومع ذلك فقد عرض على محكمة الاستئناف المختلطة مشروع امر عال خاص بالعب اللوترى على العموم .

الباب الثالث عشر التخريب والتعيب والاتلاف

- المادة ٣٥٥ من قانون ١٩٣٧ (٣١٠ من قانون ١٩٠٤)

قد زيدت في المادة الجديدة فقرة جديدة يعاقب بمقتضاها الشروع في هذه الجريمة .

وقد جعلت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة من الجنايات إذا ارتكبت ليلا ، وذلك بناء على طلب مجلس شورى القوانين (تراجع المادة ٣١١ الجديدة) .

- المادة ٣٥٨ من قانون ١٩٣٧ (٣١٣ من قانون ١٩٠٤)

قد زيد الحد الأقصى للعقوبة في المادة الجديدة .

انظر فيما يتعلق بالتعديل المدخل على هذه المادة التعليق على المادة ٢٩٧ القديمة ، وقد خذفت المادة ٣٣٣ القديمة ، فان المحاكم الادارية يمكن ان تحكم بالعقاب على الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة اذا كانت عبارة عن مخالفة اللوائح التي هي منوطة بتنفيذها والا فالاولى ان يقتصر على طلب التعويض .

- المادة ٣٦١ من قانون ١٩٣٧ (٣١٦ من قانون ١٩٠٤)

ان جريمة التسبب عبدا في فرقة آلة بخارية كانت معاقبا عليها في المادة ٣٣٦ القديمة بالجسب لمدة اقصاها سنتين ، والظاهر ان هذه الجريمة وكذا جريمة استعمال مواد مفرقة يستحقان عقوبة أشد .

وقد اضيفت الفقرة الثانية على المادة ٣١٦ لايجاد عقوبة على الأفعال التي يتسبب عنها خسائر محسوسة لديوان المساحة .

- المادة ٣٦٩ من قانون ١٩٣٧ (٣٢٠ من قانون ١٩٠٤)

الظاهر ان هذه المادة لم يعمل بها قط ، ولكن العبارة الأخيرة من النص القديم كانت تعطى مبدئيا أهمية زائدة للاعتذار بالالاح والترجي عن الاشتراك في الأفعال المعاقب عليها بمقتضى هذه المادة .

- المادة ٣٦٨ من قانون ١٩٣٧ (٣٢٢ من قانون ١٩٠٤)

قد أضيفت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

الباب الرابع عشر في انتهاك حرمة ملك الغير

قد أضيف هذا الباب الى القانون بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، وهو يسد حاجة كانت قد لوحظت من قبل لتكون موضوع بحث عند الاشتغال بتنقيح القانون تنقيحا أكمل مما كان مزعما ويمكن أن يقارن بينه وبين الأحكام المفصلة أكثر مما هنا التي في المواد من ٣٥٢ الى ٣٧٣ من قانون العقوبات السوداني التي قررت عقوبات أشد كثيرا من العقوبات المقررة في هذا الباب .

والغرض الأصلي من هذا الباب هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن في حيازة الغير ، فإذا ابتدئ بالفعل في تنفيذ القصد الجنائي كان الشخص في الغالب مرتكبا لشروع في جريمة معينة ، غير أنه يحصل غالبا العثور على الشخص قبل بدئه في أي تنفيذ يخل به من كل عقاب كما هو الحال مثلا إذا دخل شخص في منزل بقصد السرقة .

وفي هذه الأحوال إذا كان الدخول حبيل بواسطة كسر أو نقب أو بواسطة تسلق وأمكن اثبات قصد السرقة فهذا بلا أدنى شك شروع في سرقة مع كسر أو نقب ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دخل البيت حيث كان الباب مفتوحا واختفى فيه فالجريمة التي شرع فيها ترجع إلى سرقة من منزل مسكون والدخول فيه لا يعد شروعا في هذه الجريمة .

وزيادة على ما تقدم من الضروري لأجل الحكم بتقوية على شخص في مقابل شروع أن يثبت الشروع في جريمة معينة لكنه قد يحصل أن يستحيل الحكم لأجل شروع في جريمة على شخص دخل بيتا حتى مع الكسر أو النقب لأنه لا يمكن البت في سبب دخوله هل كان لارتكاب قتل أو سرقة وذلك رغما عن وضوح نية الاجرام عنده .

وليس من الضروري بناء على نصوص المادة ٣٢٤ اثبات نية ارتكاب جريمة معينة إذا كان يؤخذ من كل الظروف أنه كان عند الشخص نية

أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت . وربما استنتج الإثبات على هذه النية من مجرد وجود شخص غريب عن المنزل فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يعلل وجوده تعايلا كافيا . وتكون القرينة عليه أقوى اذا حصلت الواقعة ليلا .

وهناك تعليل يمكن لمن يظن أنه سارق أن يعلل به وجوده عند عدم كسر أو نقب فيدعى أنه انما وجد بنية ارتكاب أمر مناف للأداب لا بنية الاجرام . وإن كان لا شك في أنه يسهل تفنيد مثل هذا الادعاء الا أن مجرد الجهر به علانية لا يصح إلسكوت عنه .

وقد وضعت المادة ٣٢٥ الجديدة فاصبح غير ضرورى بناء على نصوص هذه المادة لدحض مثل هذا الادعاء أن تثبت نية الجريمة اذا وجد المتهم في بيت ... الخ محتاطا لاختفاء نفسه عن لو رأوه لكان لهم الحق فى أخراجه منه .

وتجيز المادة ٣٢٦ فى بعض أحوال أن تزداد العقوبات المقررة فى المادتين ٣٢٤ و ٣٢٥ .

والمادة ٣٢٧ - ومثلها المادتان ٣٢٣ و ٣٢٤ من حيث الغرض من وضعها وهو معاقبة من يتعرض بالقوة گواضعي اليد - ترمى الى المحافظة على النظام العام .

وليلاحظ أن المادة ٣٢٣ تشمل الأحوال التى كانت تنطبق عليها الى اليوم أحكام الأمر العالى الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ الذى ألغى الآن .

وقد جاء عقب ذلك فى عبارة التعليقات الفرنسية ما ترجمته « وليس فى النص الجديد لفظة Paisible . وقد حذفت هذه اللفظة لكيلا يكون هناك ريبة فى أن ما أراد الشارع أن يعاقب عليه انما هو أفعال التعرض بالقوة الى واضع اليد على عقار دون أن تكون هناك ضرورة لأن يكون حائزا شرعيا ، وهو ما قد كان يتطرق الى الذهن اذ كانت المادة القديمة تذكر صفة من صفات تلك الحيازة ، . . .

غير أنه يلاحظ أن ترجمة لفظة Paisible لا وجود لها فى النص العربى للقانون القديم .

الباب الخامس عشر
التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العمومية
والاعتداء على حرية العمل

الكتاب الرابع
في المخالفات

قد حور هذا الباب المتعلق بالمخالفات تحويرا كليا والسبب في ذلك هو أنه أدرجت في قانون العقوبات المتبع في المحاكم الأهلية عند صدوره أحكام كثيرة لم تكن واردة في قانون العقوبات المتبع في المحاكم المختلطة ثم إن كثيرا منها صدرت به قوانين خصوصية جديدة بعد التصديق عليها من محكمة الاستئناف المختلطة طبقا للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ فصارت سارية على الأجانب كالأهالي ، ولذا فإن الأحكام المتعلقة بالمخالفات التي من هذا القبيل وبعض أحكام غيرها يمكن حذفها من القانون بغير ضرر .

وقد استصوب أن تجمع المخالفات التي انصبت أحكامها في القانون بحسب موضوعها لا بحسب العقوبات المدونة لها (راجع قانون تيرلاندا) .

- المادة ٣٧٦ من قانون ١٩٣٧ (٣٢٨ من قانون ١٩٠٤) -

الفقرة الأولى من هذه المادة جامعة للفقرة الأولى من المادة ٣٤١ والفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمة والعقوبة التي قررت للمخالفات المبينة في الفقرة المذكورة خفيفة لأن هذه المخالفات لها على الأخص صفة مدنية ، وقد خفضت العقوبة المقررة بشأن (اغتصاب الطرق العامة) لأنه كان ارتضى أن يكون بمثابة العقوبة المدونة في الفقرة الأولى من المادة ٣٤١ القديمة .

وقد أهمل ذكر عبارة (اتلاف الطرق العامة) الواردة في الفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمة لأن هذا الفعل منصوص عليه في المادة ٣١٦ (المادة ٣٣٦ القديمة) وأغلب هذه الجرائم يعاقب عليها في الجهات السارية فيها لوائح التنظيم بمقتضى القرار الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ متعلقا بالطرق العامة .

وعبارات (بدون ترخيص من السلطة العمومية) و (ان يعمل حفر فيها) مستجدة - انظر القرار الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ والفقرة الرابعة من المادة ٥٣١ من القانون البلجيكي .

والفقرة الثانية منها تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤١ القديمة - النص القديم ما كان يتعلق الا بمن كانوا يضعون أدوات وغيرها في الطرق العمومية . . . الخ بموجب رخصة .

والفقرة الرابعة منها تقابل الفقرة الثامنة من المادة ٣٤٢ القديمة - قد انزل الحد الأقصى للعقوبة من ٥٠ قرشاً مصرى الى ٢٥ قرشاً مصرى .
وقد أضيفت الفقرة الخامسة بناء على طلب مجلس شورى القوانين .

- المادة ٣٧٧ من قانون ١٩٣٧ (٣٣٠ من قانون ١٩٠٤) -

قد أجمعت عبارة (راسلحة المجرى) الخ ، بناء على مقترح مجلس شورى القوانين لأنها لا فائدة فيها .

- المادة ٣٧٨ من قانون ١٩٣٧ (٣٣١ من قانون ١٩٠٤) -

أن الفقرة الأولى من هذه المادة تتقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٣ القديمة - والنص الجديد مطابق لنص الأحكام المقابلة لذلك في قانون فرنسا وبلجيكا ، وعند وضع القانون المصرى القديم لم يتبع في هذا الموضوع بغير موجب نص هذين القانونين .

والفقرة الثانية داخله الى الآن في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٣ والمادة القديمة كانت تعاقب « من كان يطلق أحد المجانين أو المصابين بهياج ، بدون تمييز بين الحالة التى يكون ذلك فيها خطراً على الأهالى والحالة التى يكون فيها الفعل سبباً لخطر على نفس المجانين أو المصابين بالهياج المذكورين ، وبما أن المادة الجديدة موضوعه في الكتاب الذى عنوانه « المخالفات المتعلقة بالإلزام العام » ، ففقه دوى تكلمة النص بذكر لفظ المجانين في المادة ٣٤٦ .

والفقرة الثالثة واردة الى الآن في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٣ ، وقد عدلت عبارتها حتى لا يظن أن أصحاب الكلاب هم الذين يعاقبون بمقتضاها دون غيرهم .

- المادة ٣٨٠ من قانون ١٩٣٧ (٣٣٣ من قانون ١٩٠٤)

ان الفقرة الأولى من هذه المادة واردة الى الآن فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٦ وقد حذفت عبارة « مشتملا على سب أو قذف » لأنه اذا كان للفعل هذه الصفة فالمعاقبة عليه تكون بمقتضى المواد المتعلقة بالسب والقذف (راجع الفقرة الأولى من المادة ٥٦١ من القانون البلجيكي) ولما كانت المادة تجيز توقيع عقوبة الحبس فقد صار ابلاغ الحد الأقصى للغرامة أى جنية مصرى .

- المادة ٣٨٢ من قانون ١٩٣٧ (٣٣٥ من قانون ١٩٠٤)

تقابل الى الآن الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٤ وبما أن عبارة مجارى المياه المارة بالمدن أو القرى ، ما كانت تنطبق على وضع البلاد فقد حذفت واصبح النص شاملا للبزك .

- المادة ٣٨٤ من قانون ١٩٣٧ (٣٣٧ من قانون ١٩٠٤)

ان الفقرة الأولى من هذه المادة هى الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ القديمة ، غير أن عبارة « أمراض يقرر من الحكومة أو من جهة الاختصاص » بأنها معدية ، استبدلت بالعبارة الآتية ، وهى « أمراض يقرر القانون أو الحكومة بأنها معدية » اذ أن بعض الأمراض مقرر صريحا أنها معدية بموجب الأمر العالى الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣ .

- المادة ٣٨٥ من قانون ١٩٣٧ (٣٣٨ من قانون ١٩٠٤)

ان الفقرة الثانية من هذه المادة هى عين الفقرة الخامسة من المادة ٣٥٠ القديمة غير أنه قد حذف منها لفظ « أو عريضة » لعدم لزومه نظرا لوجود الأمر العالى الخاص بالمتشردين - والفقرة الرابعة تقابل الفقرة السابعة من المادة ٣٥٠ القديمة ، ولكن جعلت الفقرة الجديدة شاملة للمحلات العمومية .

- المادة ٣٨٦ من قانون ١٩٣٧ (٣٣٩ من قانون ١٩٠٤)

ان الفقرة الثانية من هذه المادة تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٤ القديمة . ، ولكن أضيف إليها عبارة « أو جعلها لا تقرأ » فان النص القديم كان قاصرا لا يشمل ما كان يقع من الصاق اعلان على اعلان آخر سبق الصاقه بأمر الحكومة .

- المادة ٣٨٧ من قانون ١٩٣٧ (٣٤٠ من قانون ١٩٠٤) -

ان الفقرة الاولى جامعة للفترتين التاسعة والعاشر من المادة ٣٤٣ القديمة - والفقرة الثانية هي جزء من المادة ٣٤٣ القديمة (الفقرة السادسة) الا أنه زيد فيها لفظ « العربات » (راجع الفقرة الرابعة من المادة ٥٥٧ من القانون البلجيكي) .

- المادة ٣٨٨ من قانون ١٩٣٧ (٣٤١ من قانون ١٩٠٤) -

ان الفقرة الثالثة من هذه المادة تقابل الفقرة السابعة من المادة ٣٤٤ القديمة ، وقد زيد فيها لفظ مصابيح حتى تكون شاملة للمصابيح الكهربائية ، كما أنه استبدل لفظ « سلب » بالألفاظ الآتية « أتلّف أو خلع أو نقل » حتى تكون هذه الفقرة موافقة للنص السابق ، وسبب التغيير هو أن النص القديم للمادة أوقع بعض القضاة في الخطأ وجعلهم يعتبرون بعض الأفعال مما تسرى عليها بمقتضى المادة ٢٧٥ (المادة ٣٠٠ القديمة) .

- المادة ٣٨٩ من قانون ١٩٣٧ (٣٤٢ من قانون ١٩٠٤) -

هذه الفقرة جامعة لل فقرات ٢ و ٤ و ٥ من المادة ٣٤٧ القديمة .

- المادة ٣٩٠ من قانون ١٩٣٧ (٣٤٣ من قانون ١٩٠٤) -

ان هذه المادة تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ القديمة ، ولكن لم تدرج فيها عبارة « موازين أو مقاييس أو مكاييل خلاف الموازين أو المكاييل أو المقاييس المقررة باللوائح » لعدم وجود لائحة ما تمنع منعاً صريحاً أن يكون عند الناس موازين ومقاييس ومكاييل غير مقررة .

والنص القديم ما كان يسرى الا على الموازين أو المقاييس أو المكاييل التي توجد في الدكاكين والمعامل ومحلات التجارة والأسواق ، وقد رأى أنه ما كان هناك وجه شديد لابقاء هذا التقييد الحالي لأن لفظ (بدون سبب قانوني) كاف لأن يجعل في أمن من العقاب من يستعملون الموازين الغير المضبوطة لاشغالهم الخصوصية استعمالاً غير مقرون بقصد الاضرار بالغير .

الوثائق التشريعية
المخاصة بالتعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات
منذ ١٩٠٤ حتى ١٩٣٧

الوثائق التحضيرية
الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات
منسب ١٩٠٤ حتى ١٩٣٧

أرقام المواد الواردة فيما بعد هي للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار
قانون العقوبات .

المادة ١٧ (معدلة للمادة ١٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الأهل

ان المشروع المرفق بهذه المذكرة ذو علاقة وثيقة بالمشروع الآخر
المعرض الآن على تصديق مجلس الوزراء والمختص بجعل بعض الجنايات
جنحا في بعض الأحوال . فان محكمة الاستئناف الأهلية وافقت على الطريقة
المقترحة لجعل تلك الجنايات جنحا لكنها لاحظت أيضا أن من الضروري إدخال
بعض تعديلات على قانون العقوبات من شأنها تخفيف شدة أحكامه المتعلقة
بالمسائل الثلاث الآتية : (١) تحديد العقوبات في حالة الظروف المخففة .
(٢) التوسيع في مسائل إيقاف التنفيذ لكي تشمل أيضا المواد الجنائية .
(٣) العقوبات المنصوص عليها في قضايا الحريق عمدا والسرقه المقرنة
بظروف مشددة .

ان الأخذ بالظروف المخففة (المادة ١٧) من قانون العقوبات الأهل
في الجنايات التي يجوز جعلها جنحا لا يسمح الآن للقضاة بأن ينزلوا في
أحكام الحبس الى ما دون سنتين اذا كانت العقوبة المنصوص عليها الأشغال
الشاقة المؤقتة أو الى ما دون ستة شهور اذا كانت العقوبة السجن .
والواقع ان هذه النهاية الصغرى أي الحبس سنتين أو الحبس ستة شهور
كثيرا ما تكون زائدة عن المناسب . لذلك نقترح جعل النهاية الصغرى
سنة شهور في الحالة الأولى وثلاثة شهور في الحالة الثانية فيكون من جراء
ذلك توسيع حرية القاضي في تقدير العقوبة التي يرى تطبيقها في حالة
اقتران الجريمة بظروف مخففة . وبهذه المناسبة يحسن أن نذكر أنه عندما
يجدد القانون بنص خاص النهاية الصغرى لعقوبة الحبس (كما في

المادة ١٥٦ من قانون العقوبات الاهلى المعدلة بالفانون غرة ٢٢ لسنة ١٩٢٢)
لا يعود من الجائز انزول الى ما دون هذه النهاية فى حالة اقتران الجريمة
بالظروف المخففة .

اما المادة الثانية من المشروع فالغرض منها جعل ايقاف التنفيذ ممكنا
فى المواد الجنائية كما فى مواد الجنج وذلك فى الأحوال التى تتوفر فيها
الشروط الأخرى المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من قانون العقوبات الاهلى .
فقد لوحظ أن ايقاف التنفيذ كان لهما يبرره فى حوادث الجنائيات المقترنة
بظروف تستدعى من قبل القضاة رافة كبرى . ومن جهة أخرى يميل علماء
عصرنا فى العلوم الجنائية الى التوسع فى تطبيق نظرية ايقاف التنفيذ عندما
يكون المتهم ممن لم يسبق اليكم عليهم وتكون الجريمة فى حد ذاتها مما
لا يستدعى عقوبة شديدة .

والغرض المقصود فى المادة الثالثة جعل عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة
مما يجوز الحكم به فى جريمتين بنص القانون فيهما على عقوبة الأشغال
الشاقة المؤبدة وهما الحريق عمدا (المادة ٢١٧ من قانون العقوبات الاهلى)
والسرقة المقرنة ببعض الظروف المشددة (المادة ٢٧٢ من القانون المذكور) .
فقد تكون هاتان الجنائتان من أشد الجرائم خطرا وتستحقان عقوبة الأشغال
الشاقة المؤبدة ولكن يحصل كثيرا فى هذه البلاد حيث يكثر وقوع الجنائيتين
المذكورتين أن لا تكونا فى الحقيقة من الخطر بمكان . وحينئذ يكون الحكم
قاسيا جدا اذا كان مقصورا على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة حتى فى
الأحوال التى يأخذ القضاة فيها بالظروف المخففة .

الفقرة الثانية من المادة ١٨ (مضافة للمادة ١٨ من قانون ١٩٠٤)

- ما جاء بشأنها بالمذكرة الايضاحية المقدمة من نظارة الحفائية

مشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ :

« عن تنفيذ عقوبة الحبس البسيط التى لا تزيد عن ثلاثة شهور . »
... إن الحبس لمدة قصيرة يكون غالبا فى الجرائم القليلة الأهمية ويظن
أن التنفيذ بتسجيل مرتكبي هذه الجرائم يكون أحسن تأثيرا فى اصلاح
شأنهم من تنفيذ عقوبة الحبس فعلا عليهم لما ينشأ عن الحبس فى بلد كمصر
على الأخص من ضرر البطالة فضلا عن خطر الاختلاط بسبب عدم تعميم
طريقة حبس الانفراد من جهة وقلة السجون المركزية من جهة أخرى وهو

ما يدعو لوضع المحكوم عليهم بهذه المسدد القصيرة في السجون العمومية فيحتكون غالبا بالمحكوم عليهم بعقوبات شديدة .

لذلك تعتقد الحكومة أن التشغيل خارج السجن قد يفيد والباله هذه في تقويم حالة هذه الفئة أكثر من الحبس وتقتراح أن يجعل للمحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تزيد عن الثلاثة شهور الخيار بين التشغيل خارج السجن بالقيود المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات وبين حبسه في سجن مركزي اذا فضل عدم الشغل خارجا .

وقد تم هذا التعديل بزيادة فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات ولكي لا يحكم القاضي بعقوبة لأكثر من ثلاثة شهور عندما يرى ضرورة للحكم بالحبس قد أجاز له التعديل أن ينص في الحكم على حرمان المحكوم عليه من حق الخيار .

وفضلا عما قد يكون لهذا التعديل من الأثر العظيم من الوجهة الاجتماعية فإنه يترتب عليه اجتناب المصاريف الباهظة التي يستلزمها توسيع السجون التي أصبحت بحالتها الحاضرة غير وافية بالمراد .

٢ - ما جاء بشأنها بتقرير اللجنة المختصة بنظر مشروعات الحفائية بمجلس شوري القوانين :

المادة الأولى من هذا المشروع تنص على زيادة فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات تقضى بأن للمحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب تشغيله خارج السجن بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه .

وقد وافقت اللجنة على هذه الفقرة رغبة منها في أن الشخص الذي هنا هفوة بسيطة وحكم عليه من أجله بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر يستطيع أن يتخلص من معاشره المجرمين وأرباب السوابق الذين ملئت بهم السجون بأن يطلب استبدال عقوبة الحبس بالشغل خارج السجن لما في ذلك من صيانة أخلاقية ومنع سريان الفساد اليه من مخالطة من هم أكثر منه اجراما .

٣ - ما جاء بتقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢ بشأن هذه الفقرة

أدخل على قانون العقوبات فى هذا العام « عام ١٩١٢ » ثلاث تعديلات ذات أهمية .

الأول - أدخل بناء على طلب مصلحة السجون وهو خاص بعقوبة الحبس البسيط لمدة قصيرة فبدلاً من أن يقضى المحكوم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر زمن عقوبته فى أحد السجون المحلية أو المركزية أعطى حق الاختيار بين الحبس وبين الشغل خارج السجن فان اختار الشغل عومل فيه بمقتضى نصوص قانون تحقيق الجناسيات « مواد ٢٧١ - ٢٧٣ الخاصة بمن يختارون الشغل بدل دفع الغرامات المحكوم بها عليهم » .

وقد خول القانون للمقاضى الحق فى رفع الخيار اذا ترجع لديه وجوب سجن المحكوم عليه .

وفى هذا الاصلاح تجربة جديدة مهمة للغاية من حيث تأثير العقاب فقد لوحظ فى جميع البلاد ولا سيما فى مصر - أن عقوبة الحبس لمدة قصيرة ضعيفة الأثر فى نفس المحكوم عليه وقد يكون الشغل خارج السجن أفضل فى بلد لا يابه كثيراً بالحبس مع أن العبرة من علة وضعه فى الحبس قاطبة معرفة ما اذا كان الشغل أفضل فى التأثير وادعى الى اصلاح المحكوم عليه من سجن ينتابه بالفساد فيه سوء المعشر والبطالة (راجع تقرير جناب السير ملكولم ماكلريث المستشار القضائى عن سنة ١٩١٢)

المادة ٤٨ (مضافة لقانون ١٩٠٤ - ومعدلة سنة ١٩٣٣) .

المادة الاضافية للمرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣

وضفت محكمة النقض والابرار المادة ٤٨ مكررة بانها من مشكلات القانون التى لا تحل ، والواقع أن نص هذه المادة به من العموم والاطلاق ما يتعذر منه فى احيان كثيرة تحديد دائرة تطبيقها وتفادى ما ينشأ عن ذلك من نتائج غير عادلة (يراجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣ فى القضية رقم ٥٦٥ سنة ٣ قضائية) .

فمجرد الاتفاق على ارتكاب أية جريمة أو جنحة ولو واحدة معينة بالذات يعد اتفاقاً جنائياً ويصاقب المشترك فيه بالسجن (الذى قد يصل الى خمس عشرة سنة) فى حالة الاتفاق على جنحة مع أن عقوبة الجريمة المتفق

عليها اذا نفذت فعلا قد تكون اقل من ذلك بكثير - وهذه نتيجة شاذة لا تقتصر على عقوبة المشتركين في الاتفاق او الذى يتداخل فى ادارة حركته .

واساس هذه النتيجة الغريبة هو ان الشارع قد فسخ صدور المادة ٤٧ مكررة لكل اتفاق على اية جناية او جنحة وزج فى حكمها الى جانب الاتفاقات ذات الخطر على الانفس والاموال الجديرة بالقمع والعقاب باقى ضروب الاتفاق التى تناولها القانون فى مواد الاشتراك .

ولتفادى هذه النتيجة وامثالها ينبغى اعادة النظر فى نص المادة ٤٧ مكررة وفى ذلك يتردد الرأى بين خطتين :

(١) الى أن يستبعد من متناول هذه المادة الاتفاقات على الجرائم الفردية لتستقل بهذه الاتفاقات المادة ٤٠ من قانون العقوبات ويقتصر حكم المادة ٤٧ مكررة على الاتفاقات التى من مقاصدها ارتكاب الجنايات والجنح (بالجميع) سواء اكانت معينة او غير معينة وعندئذ يكون فى تعداد الجرائم موضوع الاتفاق مظهر من مظاهر بطلانته يبرز التغليب على المشتركين فيه ويفهم معه تجاوز عقوبة الاتفاق للعقوبة المقررة لكل جريمة من الجرائم المتفق عليها - وبهذا أيضا لا تختلط المادة ٤٧ مكررة بغيرها من النصوص كما يتيسر للمشرع تنظيم احكام جريمة الاتفاق الجنائى من غير أن يخشى اثر هذا التنظيم على نصوص اخرى فى قانون العقوبات .

(٢) وأما أن يكتفى - وهذا اوفق وأيسر - بالصن فى المادة المذكورة على أنه فى حالة ما يكون الغرض من الاتفاق ارتكاب جناية او جنحة معينة لا تزيد عقوبة المشترك فيه عن الحد الأقصى لعقاب تلك الجناية او الجنحة لو نفذت بالفعل ولا تزيد مدة العقوبة الجائز الحكم بها على المحرض او المتداخل فى ادارة الاتفاق على جناية معينة عن الحد الأقصى المقرر لعقاب هذه الجناية - ويحسن أيضا اذا رئين اتباع هذه الحطة أن تقتصر عقوبة المحرض او المتداخل فى ادارة اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنحة معينة على ما يعادل عقوبة هذه الجريمة لكى تستقيم لمنطق التشريع .

وكذلك ينبغى مراجعة الفقرة الأخيرة من تلك المادة فقد نص فيها على انه « يعفى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من يأذر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبين اشتركوا فيه قبل وقوع اية جريمة او جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة » .

وحكم هذه الفقرة مقتبس من نص المادة ٨٧ من قانون العقوبات
الأهلي ومن المادة ٢٦٦ عقوبات فرنسي و٣٢٦ عقوبات بلجيكي (تراجع
المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ وتقرير المستشار القضائي
عن سنة ١٩١٠) .

فلا بد لتحقيق الاعفاء من اجتماع شرطين « (١) أن يحصل الاخبار
قبل بحث الحكومة وتفتيشها عن الجناة « (٢) وأن يكون ذلك قبل وقوع
أية جناية أو جنحة .

وهذا الشرط الثاني لا أثر له . فني المادة الفرنسية ٢٦٦ فقد نصت
تلك المادة على أنه « يعفى من العقاب كل من أخبر من الجناة الساطة المختصة
بوجود الاتفاق أو الجمعية الجنائية قبل البدء باتخاذ اجراءات « ومن المقرر
في الفقه الفرنسي أن وقوع جريمة بناء على الاتفاق الجنائي لا يحول دون
الاعفاء من عقوبة هذا الاتفاق طبقا للمادة المذكورة وأن يكون لا يشعدي أثر
هذا الاعفاء الى عقوبة الجرائم الأخرى (يراجع جارسون جزء ١ ص ٦٤٠
نسخة ٤١ و٤٣ على المادة ٢٢٦ ع ف وجارو عقوبات جزء ٥ ص ٢٠ نسخة
١٧٦٢) .

... وليست الغاية من تقرير الاعفاء المذكور في المادة ٤٧ مكررة هي فقط
تشجيع الجانبين على التوبة واعانتهم على الخروج مما تورطوا فيه وانما وراء
هذا الاعفاء غاية أكبر وأشد مساسا بالمصلحة العامة هي كشف تلك
الاتفاقات لوقاية الجماعة من شرها .

وقد دلت الحوادث على أن هذا الاعفاء لم يعقق من تلك الغاية الا قليلا
والسبب في ذلك يرجع الى تعليق الاعفاء على شرط عدم وقوع جناية
أو نتيجة نتيجة للاتفاق - فاذا تخلف هذا الشرط ضاع كل أمل للجانبين
في الاعفاء واضطر الى مجارة زملائه في سلسلة من الجرائم قد تكون طويلة
المدى بالغة الضرر .

على أن الاتفاقات الجنائية تبقى بطبيعتها مستترة لا يشعر بوجودها
الجمهور أو السلطات في أغلب الأحيان حتى اذا ما نفذت أخذت جرائمها
السلطات على غرة وفاجأت الجمهور بما يرهبه ويفزع عندئذ تلج الحاجة الى
معرفة الفاعلين وتتضاعف الضرورة الى كشف الستار عن تلك الاتفاقات
والتضاء عليها ، غير أن الجناة يبالغون في سترها ويفتنون في احاطتها بليل

دامس من السرية والخفاء يصعب على السلطات اقامة حجبها الا ان يعينها في ذلك واحد من بين الجناة أنفسهم .

وطبيعى الا يقدم مثل هذا الشخص معونة ما للحكومة الا اذا ضمن نجاته من العقاب واطمان الى ان كشفه عن الحقيقة سيرد عليه السلامة وينجيه من وزر ما وقع منه .

وفي الحقيقة لا غبن على الجماعة اذا جى سنت الاعفاء وافلتت من قبضتها مجرميا واجدا لتضيق يدها على متعددين ولا فى ان تفض النظر عن جريمة لتعاقب وتمنع عدة جرائم . اذ الغالب فى الاتفاقات الجنائية ان تكون فادحة الخطر على النفس والأموال والنظام العام وخير ان تصل الدولة الى قمع هذه الجرائم بهذا الثمن من ان يبقى المجرمون مسترسلين فى الاجرام .

وليس فى الامكان ونص المادة ٤٧ مكررة على حاله تأمين مثل جيبذا الجانى على سلامته من العقاب اذ لا سبيل لاستصدار عفو عن عقوبته قبل ان يحاكم ويحكم عليه .

فلم يبق الا النظر فى تعديل التشريع القائم بما يكفل بقاء باب الاعفاء مفتوحا حتى لو ارتكبت جريمة او اكثر بناء على الاتفاق الجنائي وذلك يقتضى ان يتناول الاعفاء عقوبة الاتفاق وعقوبة الجريمة التى وقعت - غير انه ينبغى ان يشترط للاعفاء فى هذه الحالة ان يكون الاتفاق الجنائي الذى ادى الى وقوع جريمة او عدة جنائيات اتفاقا خطرا من المصلحة العامة التذرع بالوسائل الفعالة لیسرة كشفه ومظهر هذه الخطورة ان تكون ارادة اكثر من شخصين قد اتحدت فيه وان يكون أنتج جريمة او جنائيات ويشترط ايضا ان يعين الجانى الحكومة اعانة منتجة توصل فعلا الى ضبط الجريمة الاخرى . اما مجرد الاخبار بمعلومات متعمدة لا تقطع فى الامر ولا توصل السلطة العامة الى القاء القبض على سائر الجناة فبدهى ان ذلك لا يعنى الجنائي المبالغ من العقاب .

وقد رثى التشدد فى هذا الشرط اكثر مما سارت عليه بعض الشرائع كالشرعية الانجليزية زيادة فى الخطة ولكن لا يظفر بالاعفاء الا الجانى الذى يقدم خدمة قيمة للأمن العام بتمكين سلطة الدولة من الضرب على ايدي العابثين به .

ورثى أيضا وضع شرط آخر تجنب إليه العدالة وهو أن لا يكون المبلغ محرضاً ، فإن الجانى الذى يؤسس الجريمة ويبث شرها غير جدير بأية رعاية مهما قدم من المعونة فى سبيل القبض على من وقعوا تحت تأثيره السيئ .

ولا يخفى أن هذا التعديل سيترتب عليه فضلا عن تحقيق الفائدة الحيوية التى سبق وصفها تقليل الاتفاقات الجنائية لتعذر توثيق الصلات بين المشتركين فيه ، فإن الجانى لا يطمئن كثيرا لزميل يرى أنه يستطيع فى أى وقت أن يرمى به تحت نير القانون ويقلت هو من العقاب أو بعبارة أخرى سيبعث هذا التعديل سوء الظن والشك والخوف فى نفوس الجناة ويضعف روح التعاون والتضافر بينهم مما يؤثر ختما على نشاطهم الجنائى .

وليس هذا التعديل فى الواقع ابتداعا فى التشريع المصرى وإنما هو طبق الحطة جرى عليها كثير من التشريعات الأجنبية وجرى عايتها أيضا المشرع المصرى فى مناسبات متعددة .

فاولا المادة ٨٧ عقوبات ذكر فيها نوعان من الاعفاء: (الأول) يماثل ما نصت عليه المادة ٤٧ مكرر ومكانه قبل أن تنفذ الجريمة المقصود فعلها وقبل أن تبحث الحكومة عن البغاة ولا يكلف الجانى ليفوز به الا بأخبار الحكومة بمن حرض على الاغتصاب واشترك فيه ، (الثانى) ، وهو ما تشير اليه ، محله بعد تنفيذ الجريمة المقصود فعلها أو بعد بحث الحكومة وتفتيشها ولا بد للتمسك به من أن يعين الحكومة فى القبض على البغاة (يراجع موسوعات دالوز تحت عبارة جرائم مخلة لأمن الدولة صفحة ٥٦٩ نسخة ١٦٦٠ فى شرح المادة ١٠٨ فرنشى المطابقة للمادة ٨٧ مصرى) .

ثانيا - قد بسط قانون العقوبات سبيل الاعفاء للراشنى وللمتوسط فى الرشوة (المادة ٩٣) كما بسطه للجناة فى تزيف المسكوكات (المادة ١٧٣) واتبع نفس هذه الحطة أيضا مع المرتكبين لجنايات التزوير فى أوراق الدولة واختامها (المادة ١٧٨) وليس فى هذه النصوص أثر للشروط المقيدة للاعفاء التى رثى ادخالها على المادة ٤٧ مكررة مبالغة فى الحذر كما قدمنا .

وعلى هذا فإن التعديل المقترح تبقى معه عبارة الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ مكررة بغير تغيير اللهم الا ابدال عبارة جريمة أو جنحة بعبارة جنابة أو جنحة ، كما تتسق الصيغة مع الأسلوب القانونى الذى صيغت به سائر مواد قانون العقوبات ، ثم النص على حالة الاخبار بعد البحث والتفتيش

وجعل شرط الاعفاء في هذه الحالة أشد مما لو حصل قبله ثم تضاف فقرة نمائل الحكم الواردة في آخر المادة ٨٧ عقوبات مع جعل صيغتها بحيث يتناول الاعفاء أى عقاب يمكن أن يوقع على المبلغ سواء عن جريمة الاتفاق الجنائي أو عن الجناية التي وقعت تنفيذا له وبذلك يصبح نص المادة ٤٧ مكررة وقد تضمن نوعين من الاعفاء أحدهما يكفي فيه اخبار الحكومة بوجود اتفاق من غير اعانتها على ضبط الجريمة ويلزم فيه أن يحصل الاخبار قبل وقوع أية جريمة وقبل البحث والتفتيش والثاني يتعين لنواله أن يعين الجنائي الحكومة ويدلها على الوسائل التي توصل فعلا لضبط بقية الجريمة (aura procuré leur arrestation).

نص المادة ٤٧ مكررة كما صدر بالقانون رقم ٢٨ في ١٦-يونية سنة ١٩١٠

« يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فاكتر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء كان الغرض منه جائزا أم لا اذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه »

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجناياث أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن .

فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس .

كل من حرّض على اتفاق جنائي أو تدخل في إدارة حركته يعاقب في الحالة الاولى من الفقرة السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن .

ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجنابة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة .

المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا النص

أظهرت الحوادث الأخيرة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاها الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات أو الجنح .

على أن قوانين اكثرية الأمم الأوروبية نصت على عقوبة الجمعيات ذوات المقاصد الجنائية وبعضها (كما في ألمانيا والنمسا وأسبانيا) . يحتجز من الجنح مجرد الاشتراك في جمعية سرية أيا كان غرضها .

وقد لاحظت الحكومة في وضعها نصوص مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة أن لا تمس حرية الاجتماعات التي تمتعت بها مصر تمتعا كليا مدى السنين الأخيرة ولكنها أزدادت لتضرب على قدمي الاجتماعات والاتفاقات التي يكون العيب بالأنفس أو الأموال أو الهيئة الاجتماعية غرضا من أغراضها أو وسيلة من وسائل تحقيق الغرض المذكور .

كذلك لم ترد الحكومة أن تقدم مشروعا قاصرا على بعض الجنايات والجنح بل ان نص المادة ٤٧ مكررة يجاز بكونه يشمل عصيات الأشقياء وقطاع الطرق - وهي الآن لا عقاب عليها الا في أحوال الاشتراك والشروع - كما يشمل الجمعيات التي لها صبغة سياسية ولكنها تتخذ القوة من وسائل تحقيق أمل من الآمال الاجتماعية ويكون الاتفاق جنائيا سواء كان المراد ارتكاب جريمة واحدة أو أكثر وسواء كانت تلك الجريمة أو الجنايات أو الجنحة معينة أم لا كما لو أشير الى استعمال القوة أو العنف أو التفريعات أو الأسلحة وهكذا كوسائل للوصول الى غرض جائز أم لا ولو كانت ملاحظة ذلك تبعية أو معلقة على أمر آخر .

ويستمد نص المادة ٤٧ مكررة المذكورة على الاختصاص من قوانين الأمم الفرنسية والإيطالية والبلجيكية وهي الأمم التي يوجد بين نظامها القضائي وبين هذا النظام شبه كثير .

أما تقدير العقوبات فلو حظ فيه أن الفائدة في ترتيب درجاتها بحسب الغرض من الاتفاق الجنائي ان كان جريمة أو جنحة كما لوحظ أن العمد يقضى بتشديد عقوبة من تجرؤ على إيجاد ذلك الاتفاق أو الذي يتولى إدارة حركته أذ من الواضح ان رؤساء تلك الجمعيات هم أشد خطرا على الهيئة الاجتماعية كما أنهم أبعد من غيرهم من الوقوع تحت طائلة العقاب

وفد فتح المشروع للذين يشتركون في مثل تلك الاتفاقات الجسائية باب
الخلاص من العقاب اذا تخبروا الحكومة بوجودها وبمن اشترك فيها

ومل ذلك انص موجود في القوانين الفرنسية والباسجيكيه كما ان
القانون المصري يفي من العقاب في حالة انفتنة كل ائيم يباذر باخبار الحكومة
عن اجري الاغتصاب او اغرى عليه او اشترك فيه قبل حصول الجنائة
المقصود فعلها وقيل بحث وتفتيش الحكومة وكذلك من دلها على الوسائل
الموضلة للقبض على الجانين بعد بدئها في البحث والتفتيش (المادة ٨٧
من قانون العقوبات)

تقرير لجنة مجلس شورى القوانين عن مشروع المادة ٤٧ مكررة

نص هذه المادة كما هو في المشروع واسنع جدا بحيث تدخل تحت
تطبيقه جميع الجنايات والجنح المنصوص عنها في قانون العقوبات ويشتمل
امثلة كثيرة ليس للشوارع مصلحة من ادخالها فيه وليس لشارع ان يضاد
القواعد العمومية للمسئولية من غير ضرورة او فائدة .

فان القانون المصري كالقوانين الاخرى لا يعاقب على شيء من الأعمال
التي تتقديم الشروع في ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتصميم عليها واتفاق
الفاعلين او الفاعلين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على اتيان الأعمال
المجهزة والمجهزة لها .

فاذا كان الشارع يريد الاستثناء من هذه القاعدة لضرورة اوجدتها
الفكرة في حفظ النظام فلتكن دائرة الاستثناء موصوفة ضيقة كما هو
معنى الاستثناء الذي لا يصح التجاوز فيه الى جند هدم القاعدة الاصلية
او جعلها مهيلة من العمل .

على هذا يجب البحث في سبب الاستثناء المطلوب بهذا التشريع
وتحديد دائرته بقدر الحاجة اليه فقط .

قالت نظارة إحصائية في مذكرتها ان الحوادث الأخيرة أظهرت عدم
مواخاة فقدان كل نص تعاقب عليه بمقتضاء الجمعيات او الاتفاقات المقصود
بها ارتكاب الجنايات والجنح وهي تشير بذلك الى مشروع الاتفاق غير المضي
الذي وجد في أوراق جمعية التضامن الأخرى أثناء تحقيق حادث مقتل
المرحوم رئيس النظام لان هذا المشروع كان ينحصر في أنه يراد به قلب

الجمعية من جمعية تضامن اقتصادية الى جمعية سياسية الغرض منها حصول مصر على الاستقلال بوسائل متعددة ملحوظ فيها استعمال القوة .

ومهما كان مشروع الاتفاق المتوهم عنه ليس له فيه غايه لا يأس من النفات اخكومه الى تدبير هذا الامر محافظة على نظامها بشرط ان لا يباين فيه تقييد حرية الناس ويحظر ما كان مباحا لهم قبل ذلك جريا وراء اوهام لا حقيقته بها فان الراى عام في ان جاذبه رئيس النظر السابق حادثه افراديه صرفه ليست اثر لا اتفاقات فوضويه او سياسيه سابقه ولا نتيجة لاتفاق جنائى من اى نوع من الأنواع بل ان فكرتها والتصميم عليها وتجهيزها وارتكابها كل ذلك كان قاصرا على المتهم فيها دون سواء كما ثبت ذلك قضائيا .

ولقد كان فى امكان الحكومة بدون احتياج لتغيير فى نظاماتها ان لا تجعل هذه الجاذبه المحزنة سببا لتشريع جديد لان امثال هذه الحوادث لا يشرع لها الا اذا تعددت وأكبر دليل على ذلك ان تشريع الاتفاقات الجنائية فى القانون الفرنساوى الذى استمدت منه الحكومة هذا التشريع الجديد لم يفكر فيه الا بعد ان تعددت فرنسا الجنايات الفوضويه حتى خيف منها على النظام العام ثم بعد ان صارت عديده فكر هناك فى أن يوضع نص لمعاقبة الاتفاقات الجنائية يقصد به ابادة الجمعيات الفوضويه اشتقاقا على الأمن العام ونظام الحكومة فعدلت المادة ٢٦٥، وما بعدها فضلا عن ان يحكم هذه المادة جاء استثناء من القاعدة العامة وتحت باب مخصوص « باب معاقبة عصابات البغاء » ولا تنصب احكامها على غير ما وضعت له .

ولكن الامر فى مصر كما ذكرنا على خلاف ذلك بالمره فليس هناك موجب لتشريع جديد مطلقا ومع ذلك فاننا اذا تسامحنا مع ما فى التسامح فى التشريع من الخطأ وملنا لموافقة الحكومة على أن هذه الحادثة الافترادية تصح ان تكون سببا لتشريع جديد فلا بد أن يكون التشريع قاصرا على تلافى ما سببه الحكومة نقصا فى القانون من غير أن تتعدى المثل الأبتى الموجود أمامنا الى أمثلة أخرى لم تحصل فى الوجود فعلىنا الآن أن نشرع حدودا لأمثال هذا المشروع الذى وجد فى أوراق جمعية التضامن الأخوى من غير أن نتعباه الى غير ذلك .

ان وضع الحدود هو فى أصله مناقض للحرية الشخصية خصوصا فيما يتعلق بالجرائم غير ذات الأثر الفعلى .

ولكنه مع ذلك قد يكون ضروريا لمصلحة النظام فلاجل التوفيق بين مصلحة الأفراد وبين مصلحة المجموع يجب أن يكون وضع الحدود التي من هذا القبيل بمقدار الضرورة التي يقتضيها النظام - الضرورة الفعلية لا الخيالية .

فلقد ظهرت بالتجربة ان شر القوانين هي القوانين التي لوحظت فيها مصلحة الاجتماع وهددت فيها مصلحة الأفراد . على أن التوسع الذي أتت به الحكومة في المادة « ٤٧ مكررة » مضر بمصلحة الجمعية المصرية أيضا لأنه يدل على وجود اضطراب في مصر أنضى الى هذه النتيجة والحقيقة ان الاضطراب ليس الا في بعض الأقسام التي تكتب ما لا تعرف له حقيقة :

وعلى كل حال فان القانون اذا كان كله أو بعضه غير ضروري كان تشريعه عبثا بل ضارا بالأمة .

لأجل أن تكون المادة « ٤٧ مكررة » مقيسة بمقياس الضرورة نافعة أو غير ضارة يجب أن لا تشمل الا الأمثلة المتشابهة للمثل الذي سبب هذا التشريع في نوعه أعنى يجب أن لا تشمل الا الجمعيات التي يخشى منها على ما يجب للموظفين العموميين أو السياسيين من الطمأنينة أو بعبارة أخرى يجب أن يقصد منها الإحماية نظام الحكومة الحاضر ما دام قائما .

ولكن نص المادة يشمل ذلك ويشمل غيره أيضا من الفروض كالاتفاقات الجنائية الخاصة التي تقع بين شخصين أو أكثر بارتكاب أي جناية أو جنحة داخلية في باب الجرائم العيادية كجرائم الضرب والسرقة والتزوير وغير ذلك من الجرائم الواقعة على الأشخاص وعلى الأموال . ولا شك في أن هذه الاتفاقات قد بقيت الى الآن غير داخلية تحت سلطة قانون العقوبات بل مندرجة تحت القاعدة العامة « ان العقاب انما يرد على الأعمال الجنائية والشروع فيها من غير أن يرد على الاتفاقات والتصميمات » .

قد يرد على هذا الرأي أن القانون الفرنسي واسع في هذه النقطة أيضا لأنه يعاقب على الاتفاق الجنائي بين شخصين فاكتر على أي جناية ولم يخص الجنائيات السياسية .

ولكننا نقول ان نص المادة « ٢٦٥ » وما بعدها من قانون العقوبات الفرنسي المعدل بقانون ديسمبر سنة ١٨٩٣ ليست عامة كالمادة « ٤٧ »

مكرره المطلوب اخذ الراى فيها الان من مجلس اشورى لان المادة «٢٦٥»
 نشترط امرين : . اوبهما . وجود جمعيه من البغاه . او اتفاق بين عدة
 اشخاص : . نانيهما ان يكون غرض الجمعيه او الاتفاق تحضير او ارتكاب
 جنايات على الاشخاص والاموال ومن مراجعة محاضر جلسات مجلس النواب
 الفرنساوى عن المناقشة فى تلك المواد يتضح ان المصود بالاتفاق الجنائى
 الاتفاق على سلسله جنايات غير معينة على الاشخاص او على الاموال وان
 الغرض من اعطاء الاتفاقات الجنائية حكم الجمعيات هو استئصال الجمعيات
 الفوضوية التى لا تدخل قانونا فى تعريف الجمعيات لانها خالية من النظام
 كما تقتضيه المبادئ الفوضوية وعلى ذلك يكون نص القانون الفرنساوى
 مسلطا على عصابات البغاه وجمعيات الفوضوية التى اضطرت للتعبير عنها
 بالاتفاقات الجنائية اما المادة «٤٧» مكررة المطروحة امامنا فانها تزيد عن
 القانون الفرنساوى انها تعاقب على كل اتفاق جنائى مهما كان ولو على
 حادثة افرادية اى على جريمة واحدة وانها تعاقب على الاتفاق على الجنىح ايضا
 مع ان المادة «٢٦٥» وما بعدها لا تعاقب الا على الاتفاق المنصب على جنايات
 متعددة دون الجنىح

وعلى كل حال فان بلادنا لا تزال الى الآن طاهرة من الاتفاقات
 الفوضوية فلا معنى للتشريع لها قبل ظهور أدنى أثر منها وربما كان من
 مضار هذا التشريع الفات بعض الأذهان الى الفكرة فى امور لا تخطر على
 البال بالنسبة للأخلاق والعبادات الشرقية لولا وجود مثل هذا القانون بين
 ظهرانينهم

أما عصابات البغاه فان مجرى وجودها يهدد الأمن العام حقيقة ولذلك
 لا بأس من إلحاقها بالجمعيات الخطرة فيما يتعلق بالنص المراد تشريعه

نعم ان القانون الايطالى يشمل الجنىح فى الاتفاقات الجنائية وان كان
 قد اشترط أن لا يكون الاتفاق جنائيا على العموم الا اذا وقع بين خمسة
 أشخاص على الأقل ولكنه ليس على كل حال فى مصر شىء يدعو الى التنقيب
 عن كل تضييق فى كل قانون من القوانين ليؤتى به فيطبق على المصريين فى
 حين أن ليس للأفراد عندنا ما للأفراد فى البلاد الأخرى من الضمانات سواء
 كانت هذه الضمانات فيما يتعلق بالقضاء كاستقلال القضاء وعدم قابليتهم
 للعزل أو النقل وكوجود نظام المحلفين فى القضاء الجنائى أو كانت هذه
 الضمانات فيما يتعلق بحكم المصريين على طريقة دستورية واضحة وعلى

ذلك تكون القوانين الاجنبية ليست صالحة تماما لأن تتخذ على اطلاقها قاعدة للتشريع. المصري لان الفروق بين امتنا وبين الامم المتقدمة الأخرى التي تأخذ عن قوانينها واضحة من حيث الاحتياج الى صرامة القانون . وكذلك الفروق بين حكومتنا وبين حكومتها واضحة أيضا في كثرة الضمانات للأفراد عندهم وقلة هذه الضمانات عندنا .

فاولي بالحكومة أن يكون النص المراد ادخاله بالمادة (٤٧ مكررة) قاصراً على الجمعيات وعصابات البغاة وان كنا نظن دائماً ان هذه المادة لن تجد في المستقبل محلاً لتطبيقها وعليه يجب تعديل مشروع المادة (٤٧ مكررة) هكذا :

« كل جمعية أو عصابة يكون من وسائل تحقيق أغراضها ارتكاب الجنايات أو الجنح ضد الأشخاص أو ضد الأملاك يعتبر وجودها مهدداً للامن العام مهما كان الغرض الذي يرمى إليه » .

« كل عضو في جمعية أو عصابة من هذا النوع يعاقب بالسجن اذا كان من مقاصدها أو وسائلها ارتكاب الجنايات » .

« فاذا كانت المقاصد أو الوسائل هي ارتكاب الجنح فقط تكون العقوبة الحبس » .

« كل من تقلد رئاسة إحدى هذه الجمعيات أو العصابات أو أدار حركتها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى من الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية » .

« وكل من سهل لأفراد هذه الجمعيات أو العصابات اجتماعهم أو أواهم أو أعانهم بأي صورة على حفظ كيان جمعياتهم أو عصاباتهم أو حمايتهم مع علمه بأغراضها يعاقب بالحبس » .

« ويعفى من العقوبة المقررة في هذه المادة كل من باذر من أعضائها بأخبار الحكومة بوجود جمعية أو عصابة وبمن اشتركوا فيها قبل وقوع أي جنائية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة » .

وهذا التعديل أوفق من المشروع المعروض علينا لأن هذا التعديل واف تماماً بسد الحاجة المقول بها فانه يحمي الحكومة والرجال العموميين من

أمثال تلك الجمعيات وكذلك يتناول عصابات البغاة وقطاع الطريق وليس فيه ما فى مشروع الحكومة من التعميم المضر الذى لن يكون من ورائه الا تهالك الناس على الايقاع ببعضهم بعضا من غير فائدة تعود على النظام .

كتاب نظارة الحقانية لمجلس النظار برفض اقتراح مجلس شورى القوانين (فى ١٣ يونية سنة ١٩١٠)

تأسف نظارة الحقانية على عدم امكانها قبول النص الذى اقترح وضعه مجلس شورى القوانين للمادة ٤٧ مكررة المتعلقة بالاتفاقات الجنائية لما يترتب عند العمل من الصعوبات الكبيرة فى تأويله ولعدم اشتماله على الضمانات الفعالة ضد جميع الاتفاقات التى تكون غايتها تحقيق المقاصد السياسية بطريق القوة ومع ذلك فالقانون الجديد لم يوضع الا للأحوال التى تجعل الأمن العام فى خطر ولن يعمل به أملا بما يجعله مهددا للحرية الشخصية والمآل أن لا تدعو الأحوال الى تطبيق هذا القانون الا فى النادر كما فى البلاد الفرنسية .

تقرير المستشار القضائى عن الاتفاقات الجنائية (المادة ٤٧ مكررة)
(من تقرير سنة ١٩١٠)

(١) الاتفاقات الجنائية

قتل فى هذا العام المأسوف عليه رئيس النظار وثبت أن قاتله منتهم الى جمعية سرية تعتمد فى قوانينها على استعمال القوة عند الحاجة فى تنفيذ أغراضها السياسية فنبه ذلك الحوادث الى نقص كبير فى التشريع المصرى الحاضر لم يشعر به أحد من قبل اذ كان من المتعذر معاقبة شخصين فاكثرت اتفقوا على ارتكاب جنایات أو جنح الا اذا ثبت اشتراكهم أو اشتراك أحدهم فى جنایة أو جنحة معينة وبعبارة أخرى كان القانون لا يعاقب على التواطؤ أو الاتفاق على ارتكاب جنایات أو جنح غير معينة فى سبيل تحقيق غرض مشترك فلما ظهر مع الأسف من تحقيق القضية المشار اليها أن الجمعيات السرية أصبحت ذات شأن فى البلاد أصبح من الواجب الاسراع بتسدادك النقص فى ذلك القانون فأخذنا كمادتنا نبحث فى القوانين الأوروبية بحثا دقيقا لنختار ما يعجبنا اقتباسه منها اذ أن كثيرا من البلاد الأوروبية اضطرت لسن قوانين كاحدة لجماع الفوضى واستعمال الاكراه وكانت مصر لحسن الحظ سائمة من شر ذلك الآن .

يعتبر القانون في بعض تلك الممالك كالمانيا والنمسا واسبانية من الجرائم مجرد الانضمام لجمعية سرية كيفما كانت. كما أن حق الاجتماع في تلك البلاد خاضع لقوانين دقيقة فلا بد لاستعمال هذا الحق من الحصول على ترخيص من الحكومة في جميع الأحوال ولم نشأ أن نذهب بالقانون المصري هذا المذهب البعيد مفضلين بقاء مبدأ الاجتماع حراً ما دام في الامكان الاستعاضة عن الصرامة بما يناسب اتخاذه من الوسائل التي تكفل عدم التعطيل في استعمال المبدأ المشار اليه .

وفي قوانين البلاد الإنجليزية (١) ما يقضى ببطلان كل اجتماع أو جمعية أو اتفاق يكون الغرض منه مخالفاً للقوانين. أو يكون محتماً فيه تادية يمين تحرمها تلك القوانين وتختلف فيها العقوبة باختلاف مؤدى تلك اليمين أو الغاية من ذلك الاتفاق فتكون تارة بالأشغال الشاقة المؤبدة وتارة بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تتجاوز سبع سنين . ولم نمتحسناً مع ذلك الأخذ بتلك القوانين لتقادم عهدنا ولأن الاستيثاق بالإيمان أصبح نادراً في تلك الاتفاقات فضلاً عن صعوبة اثباته في معظم الأحوال . أما القوانين الإنجليزية العامة المتعلقة بالاتفاقات الجنائية « المؤامرات » فلم نجد فيها مساعداً في إبعائنا لأنه يخيل أنها تشير دائماً إلى اتفاقات الغرض منها فعل أمر معين . أما إذا اتفق قوم على استعمال القوة عند الحاجة للوصول إلى غاية سياسية. ما فالظاهر أنه لا تمكن محاكمتهم بمقتضى تلك القوانين .

والقوانين الفرنسية والإيطالية والبلجيكية أقرب إلى قوانين مصر من حيث التشريع ونظام القضاء في كثير من الوجوه : ودائرة تطبيقها أوسع مجالاً من القوانين التي ذكرناها .

جاء في القوانين البلجيكية (٢) أن مجرد التعزب أو الاجتماع بقصد الاضرار بالأشخاص أو الممتلكات يكون جنائية أو جنحة تختلف عقوبتها (من الحبس شهراً واحداً إلى السجن عشر سنين) باختلاف درجة الاشتراك

(١) انظر القوانين، للمرة ٣٧ من حكم الملك جورج الثالث، فصل ١٢٣ مادة أولي - ونبرق ٥٢ من حكمه أيضاً فصل ١٠٤ مادة أولي للمرة ٥٧ كذلك فصل ١٩ مادة ٢٥ ثم كتاب رسل في الجنايات والجنح طبعة سادسة جزء أول صفحة ٤٠٤ وكتاب ستفن المسمى مجموعة القانون الجنائي طبعة سادسة صفحة ٦٤ .

(٢) المواد ٢٢٢ إلى ٢٢٦ من قانون العقوبات .

مريعا ونعددت فيه حوادث القتل ولا شك أن في ذلك سر الصرامة الذي
براها في أحكامه . ويجوز في فرنسا الحكم بالسجن على الشركاء في جريمة
الاجتماع والاتفاق المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ وهم الذين يساعدون
الفاعلين الأصليين طوعا وعرفا علم بأغراضهم فيقدمون لهم آلات لارتكاب
الجناية أو يدبرون لهم طريق المخابرة أو يهيئون لهم مكان السكنى أو محل
الاجتماع .

وهناك أيضا كما في بلجيكا يعفى من العقاب من يدير قبل رفع الدعوى
قأبلغ الحكومة أمر الاتفاق أو قدم لها بيانات تدل على وجود الجمعية .

ولنذكر في الختام ما جاء في القانون الإيطالي (١) وهو يقرب كثيرا من
مذهب القانون البلجيكي والفرنسي .

يقضى القانون الإيطالي بعقاب من يكونون جمعية بقصد ارتكاب جرائم
ضد إدارة القضاء أو المعتقدات العمومية أو الأمن العام أو الآداب أو نظام
العائلات أو ضد الأشخاص أو الممتلكات . ويقضى بعقوبات أشد على
المصابين المسلحة وعلى رؤسائها أو رؤساء الجمعيات . وللإشتراك في تلك
الجريمة عقوبة خاصة في ذلك القانون . وإذا تعددت الجرائم التي ارتكبها
المشترون أو أحدهم شدد في تلك العقوبة . ويشترط أن تكون الجمعية
المعاقبة عليها مكونة من خمسة أعضاء على الأقل . ولكن لا يشترط العدد
في فرنسا ولا في بلجيكا .

أما النص الذي قرره الشارع المصري فهو :

« يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة
أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائيا
سواء كان الغرض منه جائزا أم لا إذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنيح من
الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه » .

« كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب
الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب بمجرد
اشتراكه بالسجن » .

(١) المواد ٢٤٨ الى ٢٥١ من قانون العقوبات .

« فإذا كان الغرض منه ارتكاب الجرح أو اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس » .

« كل من حرض على اتفاق جنائي أو تدخل في إدارة حركته يعاقب في الحالة الأولى من الفقرة السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن » .

« ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من يادر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبين اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة » .

واليك تفسير هذا النص بالإيجاز : اختير التعبير بكلمتي (اتفاق جنائي) دون كلمة (جمعية) لأن هذا اللفظ الأخير قاصر المعنى ويستلزم وجود جمعية ذات قوانين ونظامات على شكل ما ولها غاية محددة ورؤساء يديرون أعمالها ولوحظ أن الجمعيات التي يخشى منها على الأمن العام تحاذر أن تظهر بمظهر جمعيات منظمة ويكتفى أعضاؤها بالاتفاق أو التواطؤ فيما بينهم اتفاقا أو تواطؤا وقتيا غير مقيّد بنظام مخصوص وهم يبالغون في كتمان القواعد التي يسبّرون عليها فلو كان الشارع اختار لفظ (اجتماع) أو (جمعية) لأصبح تطبيق النص القانوني صعبا جدا . وقد رأينا كيف أنهم اضطروا في فرنسا الى تعديل نصوص المواد ٢٦٥ وما بعدها من قانون العقوبات بقانون ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ بحيث أصبحت شاملة للاتفاقات (راجع مجموعة سيري سنة ١٨٩٤ صفحة ٦٥٤ وما بعدها) .

لذلك اشتدت رغبتنا في أن نوفق الى لفظ واسع المعنى تشمل تلك الاتفاقات والاجتماعات والمؤامرات السرية التي ليس لها نظام بين وربما كانت كلمة (مؤامرة) وافية بالغرض غير أن كلمة (اتفاق) هي التي وقع الاختيار عليها لسبق استعمالها في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون العقوبات المختصة بالاشتراك . والواقع أن هناك نسبة كبيرة بين الاتفاق المقصود منه ارتكاب جريمة اذا وقعت تلك الجريمة بناء عليه وبين الاتفاق الذي يكون هو بذاته خطرا ويصبح من أجل ذلك تقرير عقوبة عليه (١) .

(١) بعض القوانين (قانون العقوبات الهندي المواد ١٠٨ و ١١٥ و ١١٦ وقانون العقوبات السوداني المواد ٨١ و ٨٨ و ٨٩) تقضي بعقوبة في حالة الاشتراك ولو لم يتبع بجريمة .

وعليه يجب أن تستعمل كلمة (اتفاق) فى أوسع معانيها فهى تشمل الاتفاقات المكتوبة كما تشمل الاتفاقات الشفهية مع ملاحظة توفر الأركان التى تجعلها جنائية بحكم القانون فى الحالتين .

وجاء فى المذكرة الايضاحية المرسلة مع مشروع القانون الى مجلس شورى القوانين ما يأتى :

« ويكون الاتفاق جنائيا سواء كان المراد ارتكاب جناية واحدة أو أكثر أو جنحة واحدة أو أكثر وسواء كانت تلك الجناية أو الجنائيات أو الجنحة أو الجنح معينة أم لا كما لو أشير الى استعمال القوة أو العنف أو المفرقات أو الأسلحة وهكذا كوسائل للوصول الى غرض جائز أم لا ولو كانت ملاحظة ذلك تبعية أو معلقة على أمر آخر ، »

أما فيما يختص بصفة الاتفاق من حيث كونه جنائيا فمن المقرر فى القوانين الجنائية أن الأفعال التى يقصد منها ارتكاب جناية أو جنحة اذا كانت مبهمة أو مسهلة لهذا القصد ولم يترتب عليها أثر البتة لا يعاقب عليها . وعلى العموم لا تجوز محاكمة شخص على نيته وحدها ، غير أن لهذه القاعدة استثناء ذا شأن فى القانون فقد جاء فى مادة التحزب أن تصميم الجماعة متفقين على فعل الجناية معاقب لذاته بقطع النظر عما اذا كان ذلك التحزب ملحقا أو غير ملحق بأفعال مجهزة لتنفيذ القصد منه (راجع المادة ٨٠ من قانون العقوبات) .

ولم ترد الحكومة بإصدارها ذلك القانون الجديد أن تخالف القاعدة القائلة بعدم العقاب على النية ولكن مجرد الاتفاق بين شخصين أو أكثر بقصد ارتكاب جنائيات أو جنح فية من الخطر على الهيئة الاجتماعية ما جعل أكثر المشرعين يعتبرون الاشتراك فيه جريمة . والخطر فى هذه الاتفاقات ناشئ من اجتماع جملة أشخاص ثم من الغرض المقصود من اتفاقهم أو من الوسائل المعتمد عليها فى سبيل تنفيذ ذلك الغرض . فإذا كان الغرض المقصود هو ارتكاب جنائيات أو جنح فلا شك فى أن الاتفاق يكون جنائيا وإذا فرضنا أن الغاية من الاتفاق جائزة وكانت الوسيلة المعتمد عليها لتحقيق تلك الغاية لا تتم الا بارتكاب جناية أو جنحة فقد يكون الاتفاق أيضا ذا صفة جنائية (١) وبالاختصار لا يجوز التسامح فى نشر المبادئ بواسطة العنف

(١) مثل هذه القواعد متروكة فى أحكام المحاكم الانكليزية تطبقا للقوانين المتعلقة

فان ذلك خطرا عظيما على كل مجتمع منظم . وقد اتخذت كل المسالك
الوسائل الصارمة لتحارب ما أمكنها انتشار المذاهب القائلة باستعمال القوة
اتنفيذ الأغراض الاجتماعية .

ثم ان نص المادة ٤٧ مكررة عام فهو يشمل حتما الاتفاقات التي
يقصد منها ارتكاب جنایات وجنح عادية . نعم ان مجلس شورى القوانين
اقترح أن يقتصر القانون الجديد على الاتفاقات التي يكون الغرض منها ارتكاب
جنایات أو جنح ضد الحكومة أو موظفيها وعرض تعديلا صريحا بهذا المعنى
غير أن الحكومة رأت نفسها مضطرة لعدم الأخذ به لعدم وضوحه فخشيت
من وقوع الاختلاف في تأويله عند العمل به . ذلك أنه ليس بظاهر أن كان
مراد أصحابه أن يعاقب ذلك القانون في جميع الجنایات والجنح ما دامت
واقعة على أشخاص هم موظفون أم أرادوا أن لا تسرى أحكامه الا على الجنایات
والجنح الموجهة ضد هؤلاء الموظفين بصفتهم من رجال الحكومة . كذلك عبارة
جنایات وجنح ضد الحكومة عبارة كثيرة الغرض .

ولكن اذا فرضنا - وهو في الواقع فيما يظهر - أن قصد مجلس
شورى القوانين كان قصر أحكام القانون على الاتفاقات المقصود منها ارتكاب
جنایات أو جنح سياسية فان مجرد القاء نظرة على نصوص قانون العقوبات
يكفى لاقتناعنا بصعوبة التفریق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية .
والبعث في هذا الموضوع من معقدات علم القانون الدولي خصوصا
فيما يتعلق منه بتسليم الجناة . وقد كان العلماء يتوسمون سابقا في تفسير
الجرائم السياسية وكان جون ستوارت ميل يقول باعتبار الجريمة سياسية
« اذا وقعت ابان حرب أهلية أو ثورة أو اضطراب سياسي أو عقب ذلك »
غير أن مثل هذا التعريف منبوذ اليوم لأنه مطلق . والمعتمد به أن الجرائم
العادية مثل القتل لا تكون سياسية الا اذا وقعت ابان ثورة أو حرب أهلية
أو بسببهما وبمطابقة قوانين الحروب والعادات المتبعة فيها . ذلك هو رأى
مجمع القانون الدولي في جلسته المنعقدة باكسفورد (راجع كتاب جرانمولان

بالتحزب (المؤامرات) غير أن تلك الأحكام ذهبت في هذه المادة مذمبا أبعد من مذهب
القانون الذي نحن بصدد إذ قضت بأن الاتفاق معاقب عليه ولو كان الغرض منه جائزا
والوسائل المعدة لتحقيقه غير محرمة ما دام المقصود بذلك الاتفاق فردا منزلا قائلة بأن صفة
الاجرام ناشئة من التحزب وحده (راجع على الأخص كتاب رسل في الجنایات والجنح طبعة سنة
١٨٩٦ جزء أول صفحة ٤٩٦) .

فى. قانون. العقوبات المصرى جزء أول صفحة ٣٠٦ وما بعدها والشواهد التى سردها (١) فقتل أمير أو وزير ليس فى العادة وفى عرف القانون جريمة سياسية (٢) وبناء عليه يصبح أشبه بالاتفاقات الجنائية خطرا خارجا عن أحكام القانون القاصر على الجرائم السياسية .

ثم ان فى التمييز بين جريمة سياسية وغير سياسية ما يغير صبغة المشروع تغييرا كليا لأن الحكومة. انما أرادت أن تدخل فى قانون العقوبات نصا جديدا عاما ولذلك رأى درج المادة الجديدة فى الكتاب الأول من القانون ضمن الأحكام الابتدائية . أما تعديل مجلس شورى القوانين فانه مع صعوبة تأويله كما قدمنا يجعل لذلك القانون شكل القوانين الاستثنائية وهو ما تجتنبه الحكومة لما فيه من المضار . نعم ان مقتل المأسوف عليه رئيس النظارة (٣) كان أول ما ألفت الأنظار الى ما ينقص قانون العقوبات من النصوص الخاصة بالاتفاقات الجنائية كما أن انتشار الفوضوية بفرنسا وما نجم عنها من الحوادث المريعة دعا مشرعيها الى تعديل قانون العقوبات الفرنسى فيما يختص بعصابت الأشقياء الا أن قانون الاتفاقات الجنائية يجب أن يكون عاما كما حصل فى فرنسا .

أما درجة العقوبة فتختلف (أولا) باختلاف درجة الجرائم المقصود ارتكابها فى الاتفاق (ثانيا) باختلاف درجة اشتراك المتهم فيه . ولما كان القانون الجديد يشمل الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنایات والتى يراد منها ارتكاب الجنىح وجب أن ينص فيه على عقوبة كل نوع من هذه الجرائم وكذلك رأى من العدل أن تجعل فيه عقوبة المحرضين أشد من عقوبة الأعضاء فلا شبهة فى أن المحرضين أعداء الهيئة الاجتماعية فهم الذين يغربون برفقاتهم من ضعاف الآراة ويحملونهم على ارتكاب جرائم لا يقدمون هم على ارتكابها بأنفسهم خشية العقاب . انه ليس من السهل

(١) راجع جارد شرح قانون العقوبات الفرنسى طبعة ثانية جزء أول صفحة ٢٠٧ وما بعدها - ودالوز ملحق المعجم موضوع الجريمة السياسية - ورينو فى الجناسات السياسية وتسليم الجناة - ومنجلة القانون الدولى الخاص سنة ١٨٨٠ جزء ٧ صفحة ٥٥ .

(٢) بالرغم من أن هذا القتل لم يكن كما قدمنا جريمة سياسية فى عرف القانون فلا شك انه كان سياسيا بمعنى أن الدافع اليه لم يكن انتقاما شخصيا ولهذا دعاه سياسيا جناب المعتمد البريطانى فى تقريره الرسمى (راجع التقرير عن مصر لمرّة ٢ لسنة ١٩١٠ صفحة أول) .

طبعاً عند العمل معرفة ما قام به كل واحد من المتفقين على حدثه خصوصاً إذا لوحظ أن الرئاسة في الاتفاقات الجنائية لا تظهر عادة بصفة صريحة ، لكن رؤى من الأفضل تشديد عقوبة المحرضين ومدبري الحركة لأن أقل ما فيه الترويع والارهاب . وعلى كل حال فإذا لم يثبت التحريض أو التدبير على المتهم فعقابه يكون عقاب باقى شركائه (١) .

أما فيما يختص بالمعافاة من العقوبة فقد مهد القانون لمن يشتركون في اتفاق جنائي سبيل ذلك بالمبادرة بأخبار الحكومة عن وجود الاتفاق وبأسماء من اشتركوا فيه (٢) .

وقد جاء في القانون المصرى في مادة الاغتصاب ما يقضى بمعافاة كل من يبادر من البغاة بأخبار الحكومة ممن أجرى الاغتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة أو دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش (مادة ٨٧ عقوبات) .

وقد اتبعنا تلك القاعدة في الاتفاقات الجنائية على العموم إذ كان حقا على الشارع أن يمهّد للجاني سبيل التوبة لأنه إذا ساق القدر فردا من الناس الى الاشتراك غير مختار في اتفاق جنائي كان من مصلحته ومن مصلحة المجتمع معا أن يجد له من القانون معينا على الخروج من التهمة أمنا شر العقاب قبل حدوث الجريمة المقصودة وقبل سعى الحكومة في البحث عن مدبريها .

وبالاختصار يجدر بنا أن نلفت الأنظار الى أن القانون الجديد لم يكن - كما توهمه بعضهم - نتيجة رد فعل يقصد به التضييق على حرية الاجتماع فإن الحكومة لم تفكر مطلقا في مخالفة سياستها السمحاء في هذا الموضوع وقد حافظت عليها للآن مثل أشد حكومات أوروبا تمسكا بالنظمات

(١) القانون البلجيكي (المادة ٣٢٣ عقوبات) والتليسانى (المادة ٢٤٣ فقرة ٣ عقوبات) والاسبانى (المادة ١٩٩ عقوبات) تنص على المحرضين بعقوبة أشد مما تنص به على باقى الأعضاء في الاتفاق الجنائي .

(٢) في القانون الفرنسى (مادة ٢٦٦ عقوبات) والبلجيكي (مادة ٣٢٦ عقوبات) نص يشبه ذلك .

الديمقراطية اما لا يجوز لأى مجتمع تام النظام أن يبدى من التساهل ما ييسر لمن يتآمر على السوء سبيل ارتكاب أفعال منكرة ومضرة أو سبيل تحقيق غايات سياسية بوسائل العنف والاكراه .

أرادت الحكومة بهذا القانون ما ذكرته فى ردها الرسمى المرسل الى مجلس شورى القوانين حيث قالت « ان القانون الجديد لم يوضع الا للأحوال التى تجعل الأمن العام فى خطر وانه لن يعمل أصلا بما يجعله مهددا للحرية الشخصية . والمأمول أن لا تدعو الأحوال الى تطبيق هذا القانون الا فى النارد كما فى البلاد الفرنساوية » .

المادة ٥٣ (وهى المادة ٥٢ أصلها قانون المجرمين المعتادين على الاجرام)

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام :

مادة ١ - اذا ارتكب العائد فى حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة أو شرع فى ارتكاب جريمة منها جاز للقاضى بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة المذكورة أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله الى محل خاص تعيينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر ناظر الحقاينة بالإفراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن عن ٦ سنين ويعتبر السجن فى المحل المنصوص عليه فى هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

مادة ٢ - يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالسجن فى محل خاص بمقتضى هذا القانون أو بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٥٠ المذكورة مدة الإفراج عنه تحت شرط أو فى مدى سنتين من يوم الإفراج عنه إفراجا نهائيا وفى هذه الحالة يجوز إبلاغ مدة السجن الى عشر سنين .

مادة ٣ - كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعا فى نظامه الداخلى لأحكام قانون الليمانات المعمول به الآن ومع ذلك فلمفتش عموم السجنون بعد تصديق ناظر الداخية وبموافقة ناظر الحقاينة أن يعمل استثناءات لصالح الذين يسجنون بمقتضى هذا القانون .

مادة ٤ - تشكل لجنة تؤلف من ست أعضاء منهم ٣ يعينهم ناظر الحقانية و٣ يعينهم ناظر الداخلية ويكون من اختصاصها أن تفتش المحال المذكورة في أوقات معينة وترفع الى ناظر الحقانية تقارير عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون وعن عملهم .

المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المجرمين المعتادين على الاجرام :

(صورة طبق الأصل عن محاضر جلسة شورى القوانين يوم الاثنين ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٢٦ - ٨ يونية سنة ١٩٠٨) .

من المبادئ المتفق عليها الآن بالنسبة للذين اعتادوا الاجرام عدم الفائدة من عقوبتهم بالحبس بضعة أشهر سواء كان ذلك من جهة حماية الهيئة الاجتماعية أو من جهة تهذيب أخلاق المجرم نفسه وان اقلال عدد هؤلاء المجرمين لا يكون الا باطلة مدة العقوبات المقيدة للحرية التي تصدر عليهم وقد قررت هذا المبدأ في مصر المادة ٥٠ من قانون العقوبات اذ خولت للباقضى حق الحكم بالأشغال الشاقة على العائد الذى سبق الحكم عليه فى سرقة أو فى جرائم مماثلة لها ثم تبينت ادانته فى مثل تلك الجرائم .

الا أنه اتضح أن الحكم بعقوبات قاسية وإن افاد فى منع تكرار الجرائم الفظيعة ينذر أن يصلح من حال المتعودين على السرقات ومن على شاكلتهم من المجرمين فان الكثيرين منهم يصبون الى الحالة التي ألفوها متى أطلق سراحهم .

جرى العمل بقانون العقوبات فى شهر مايو سنة ١٩٠٤ ومن ذلك العهد الى آخر سنة ١٩٠٧ حكم بالأشغال الشاقة طبقا للمادة ٥٠ على ٨٢٤ شخصا قضى منهم ٣٤١ عقوبتهم وأفرج عنهم ثم حكم على ٤٩ من هؤلاء الثلاثمائة والواحد والأربعين مرة أخرى بعد الافراج عنهم ودلت تقارير البوليس على أن ١٢٧ قد اختفوا أو لا يرتزقون من طريق حميد .

لذلك وجب استنباط طريقة من طرق العقاب تكون جامعة بين ما يلزم من الشدة فى العقاب وبين ما يشجع المسجون على اعداد نفسه للكسب من الأوجه الشريفة بعد خروجه من السجن . أما الطريقة الجارى العمل بمقتضاها الآن فليس فيها ما يشجع المسجون حقيقة على اصلاح نفسه فمن يحكم عليه بالأشغال الشاقة يشتغل فى أشق الأعمال المدة التي حددها الحكم وهو

لا يستطيع أن يكسب الا ٥٨ قرشا في السنة ثم هو يعلم ان لا بد من الافراج عنه متى انقضت المدة المحكوم بها عليه .

وبمقتضى مشروع القانون المرفق بهذا يجوز حبس العائد الذي تنطبق عليه المادة ٥٠ من قانون العقوبات في محل مخصوص يجرى عليه فيه زمنا غير معين نظام تختلف شدته بحسب نيره مدة حبسه . أما نظام هذه الأمكنة فانه مبني على قاعدة نظام الليمانات الا أنه بعد انقضاء السنة الأولى يخفف كثيرا من الشدة في معاملة المسجون اذا حسن سيره .

ولا ريب في أنه يتبذر وضع لائحة شاملة للجزئيات التي يجرى حكمها في هذه المحال على جميع المسجونين على السواء لكن يمكن أن يقال بالاجمال أن النظام فيها يكون بالطريقة الآتية :

” يبقى المسجون في سجن انفرادي مدة السنة الأولى الا ساعة في اليوم يقضيها مع المسجونين الآخرين في المدرسة الموجودة في المحل ويشغل طوال هذه السنة ساعة في اليوم بالطلبة حفظا لصحته ويتعلم بقية يومه وهو في سجنه الانفرادي مبادئ صناعة من الصناعات ويمكنه أن يكسب مبلغا لا يتجاوز ٨٥ قرشا يحفظ له .

وفي السنة الثانية يبطل الانفراد ويشغل في الورش مع المسجونين الآخرين بالصناعة التي تعلم مبادئها ويبعث في غرفة عمومية بدلا من السجن الانفرادي ويمكنه أن يكسب مبلغا لا يربو على ١١٦ قرشا مضرىا وله أن يتصرف في نصفه في غير مآكل لتحسين حالته ويحفظ له النصف الآخر وتجوز زيارته مرة كل ثلاثة أشهر ولا يكلف بالاشتغال في الطلبة الا مرة كل يومين ويكون حاله في السنة الثالثة كما تقدم غير أنه تجوز زيارته مرة كل شهر ولا يشتغل في الطلبة ويمكن أن يكسب مبلغا لا يتجاوز ٢٣٢ قرشا مضرىا صرف له نصفه كما سبق آنفا ويحفظ له نصفه الآخر .

وكذلك يكون حاله في السنة الرابعة لكن تباح زيارته كل اسبوع ويمكنه أن يكسب ٤٦٤ قرشا مضرىا وينام على مرتبة وينتظر عادة أن يفرج عن المسجون في آخر السنة الرابعة الا في الأحوال المبينة في المادة الثانية من المشروع .

وتقوم بتفتيش هذه المحال في أوقات مقرر لجنة بينت كيفية تشكيلها في المشروع وهي تتحرى حال كل سجين وما وصل اليه من التقدم وترفع

بذلك تقريراً الى نظارة الحقانية ويكون الافراج عن المسجونين من حقوق هذه النظارة ولا تزيد مع ذلك مدة السجن عن خمس سنين (عدلت الى ست سنوات فى الصيغة النهائية للقانون) الا فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة الثانية وهى التى تجيز اطالة مدة السجن الى عشر سنين .

وربما خيف من ان تكون نتيجة هذا القانون اطالة مدة حبس العائدين الذين ارتكبوا جنحتين أو ثلاثاً فقط فيكونون قد عوقبوا حينئذ بعقوبة أشد مما يستحقون لكن الاحصاء أثبت انه لا وجه للخوف من هذا الضرر فان متوسط عدد العقوبات التى سبق الحكم بها على الشخص الذى يحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات هو ثمان وهذا دليل واضح على أن القضاة لا يعاملون بنص المادة الا من اعتاد الاجرام حقيقة فاذا التجأوا الى تطبيق نصوص مشروع هذا القانون ولو فى كافة الاحوال التى يطبقون فيها المادة ٥٠ من قانون العقوبات الحالى فانهم لن يستعملوا سلطتهم هذه الا بالنسبة للأشخاص الذين دل ماضيهم على أن الحكم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون المشار اليه لم يكن كافياً) .

المادة ٥٩ (معدلة للمادة ٥٢ من قانون ١٩٠٤)

المادة ٥٢ معدلة (مرسوم بقانون صدر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

كل حكم فى مواد الجنح أو الجنايات صادر بالحبس لمدة أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنسية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف التنفيذ بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقاً على العقوبات الأخرى التى قد يشتمل عايتها ذلك الحكم .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

أنظر هذه المذكرة تحت المادة ١٧ .

المادة ٧٠ (معدلة للمادة ٦٤ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٧ الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣١

ان الغرض من ارسال الأحداث المجرمين الى مدرسة اصلاحية هو

تربيتهم وتعليمهم صنعة لا حبسهم ، لذلك كان في تحديد مدة اقامتهم سلفا بمعرفة القاضي تحكم في مستقبلهم فربما أتقن بعضهم صناعة في مدة أقل مما حكم عليه بها وقد يحتاج بعضهم الى زمن أطول مما قدر له . وقد راعى قانون الأحداث المتشردين الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٠٨ هذه القاعدة فجعل مدة الإقامة غير محددة وترك لإدارة الاصلاحية أن تفرج عن المحكوم عليه في أى وقت بشرط أن لا يبقى فيها بعد بلوغ سن الثامنة عشرة .

وقاعدة عدم تحديد مدة العقاب نظرية حديثة في علم العقوبات تتبع في كل الأحوال التي يقصد بها اصلاح المحكوم عليه بتعليمه صناعة ولذلك اتبعت في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بالنسبة لمعتادى الاجرام .

لذلك ترى وزارة الحقانية وجوب العمل بهذه القاعدة بالنسبة للمجرمين الأحداث على أن يكون الافراج عنهم بقرار من وزير الحقانية بناء على تقرير مدير الاصلاحية وموافقة النائب العمومي وفي ذلك ضمان كاف لمصلحة المحكوم عليه .

واشترط أن لا يبقى المحكوم عليه في الاصلاحية أكثر من ٥ سنوات لأن هذه أقصى مرة مقررّة الآن ولا بعد بلوغ سن الثامنة عشرة كما هو منصوص عليه في قانون الأحداث المتشردين .

لذلك تقترح ادخال هذا الاصلاح على قانون العقوبات بتعديل المادة ٦٤ منه .

ومراعاة لتناسق النصوص القانونية تفصل الفقرة الثانية من المادة ٦٤ ، وموضوعها مستقل عن التعديل المقترح ، لتجعل مادة قائمة بذاتها يكون رقمها ٦١ مكررة .

وقد جعل هذا التعديل ساريا على الماضي لينتفع به المحكوم عليهم بمدة محددة بمقتضى النصوص الحالية فيجوز بقاؤهم الى انتهاء المدة المقررة في الحكم الصادر بارسالهم لمدرسة اصلاحية ويجوز الافراج عنهم بالشروط الواردة في هذا القانون الجديد قبل انتهاء هذه المدة .

المادة ٨٦ (معدله للمادة ٧٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢

تشبغل وزارة الحفانية منذ بضع سنوات فى اعداد مشروع لقانون العقوبات ليتدارك نقض القانون الحالى ويذهب بعيوبه وقد تدبت لتحضيره لجنة وراجعت عملها لجنة اخرى وكلتا اللجنتين من كبار المشتغلين بالقانون ، ثم عرض هذا القانون لنقد الجمهور وكانت النية ولا تزال أن يعرض على البرلمان المصرى عند انعقاده ، غير أنه لوحظ أن أحكام القانون الحالى الخاصة بالجرائم التى تقع على سلامة الحكومة فى الداخل عتيقة الوضع غير وافية بالحاجة خصوصا بعد التغيرات السياسية التى تمت فى العهد الأخير ، وأن من الضروري أن يعمل منذ الآن بوضع الأحكام المناسبة للحالة الحاضرة ، فرؤى نقل هذا الباب من مشروع قانون العقوبات السابق ذكره الى قانون العقوبات الحالى وتعديله بصورة ثلاثم الحاجة الى حماية دستور البلاد المقبل ونظام توارث العرش وتتفق مع باقى أحكام القانون . كذلك رؤى تعديل بعض مواد الباب الخاص بالجرائم التى ترتكب بواسطة الصنف . الخ من القانون الحالى بتعميم طرق العلنية وتبديل العقوبات فيها على نحو ما هو جار فى البلاد الأوروبية . لذلك أعدت وزارة الحفانية مشروع القانون المرفق بهذا وليس فيه جديد عدا ما تقدم الا المادة ١٥٦ مكررة وهى مأخوذة من القوانين الأجنبية ونتيجة لازمة لمسئولية الوزارة لدى البرلمان . وقد وضعت تأييدا لما جاء به مشروع الدستور الذى قرر تلك المسئولية وجعل ذات الملك مصونة لا تمس . وذلك بعد أن صحت العزيمة - طبقا لما ورد فى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ٢ رجب ١٣٤٠ - (أول مارس سنة ١٩٢٢) رقم ١٣ - على جعل تلك المسئولية قاعدة الحكم فى البلاد .

المادة ١٠٧ (مضافة الى المادة ٩٢ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ١٧ الصادر فى

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩

عرضت منذ أنشئ النظام البرلمانى فى مصر أحوال لم تكن مفهودة من قبل - كان بعض أعضاء البرلمان فيها يتجرون بنقودهم لقضاء مصالح خاصة فيتقاضون أجرا عن بعض ما هو منوط به من أعمال النيابة أو عن السعى لتحقيق منافع خارجا عن دائرة تلك الأعمال أو يتقاضون فيما هو من شئون مهنتهم أجرا يزيد على الأجر المألوف لقاء النفوذ المستمد من النيابة .

وقد كفل قانون العقوبات بأحكام الباب الثالث من الكتاب الثاني عقاب أعضاء البرلمان الذي يقبل وعدا أو يأخذ هدية أو عطية يستفيد أى فائدة من أداء أعمال نيابية أو من الامتناع عنها . فان المادة ٩٠ التى تسوى بالموظفين فى باب الرشوة كل انسان مكلف بخدمة عمومية تشملهم قطعا . ولكنه لم ينص على عقاب من يتجر بنفوذه للحصول على أشياء ليست داخلية فى دائرة أعماله . على أن العقاب على هذه الأعمال من شأنه أن يهون الحياة النيابية من العبث ويحول دون مظالم ومفاسد تهدد الحياة العامة بالاضطراب .

لذلك رأت وزارة الحفانية أسوة بما جرى فى فرنسا فى سنة ١٨٨٩ أن تزيد على باب الرشوة حكما جديدا يدخل فى حكم الرشوة قبول الوعد بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية من ذوى الصفات النيابية للوصول الى غايات لا تقع فى دائرة أعمال النيابة فوضعت المادة ٩٣ مكررة لهذا الغرض . وسيترتب على هذه التسوية فى الحكم أن الأحكام المنصوص عليها فى المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ تكون منطبقة كلما وقع عمل من هذا النوع ويترتب على ذلك أيضا أن العقاب المنصوص عليه فى المادة ٩٣ يقضى به فى هذه الجريمة الجديدة غير أنه رأى أن ظروف هذه الجريمة تبرر أن يجعل الحد الأدنى للسجن الذى يقضى به عقابا لها أقل من الحد المقرر عموما للسجن وهو ثلاث سنين وان كان لا يجوز بأية حال أن تنزل الى ما دون ستة أشهر . لذلك أضيفت فقرة ثانية بهذا المعنى للمادة ٩٣ .

وقد اتخذت المادة ٩٢ مكررة لبيان من تقع منهم الجريمة صيغة عامة لا تقتصر على أعضاء البرلمان منتخبين أو معينين بل تشملهم وتشمل من سواهم ممن لهم صفة النيابة العامة أيا كانت كأعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية أو غير ذلك من المجالس أو اللجان التى تكون العضوية فيها مظهرا لمعنى النيابة .

المادة ١٢٤ (مضافة الى المادة ١٠٨ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣

الغرض من مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة سد الفراغ الموجود فى جملة مواضع هامة من التشريع الجنائى المعمول به فى الوقت الحاضر .

ليس فى القانون نصوص تقضى بعقاب الموظفين والمستخدمين الذين

يهجرون الخدمة العامة التي هم مكلفون بها . ومع ذلك فمن المسلم به عموما أن الاضراب الذي يقع في خدمة عامة هو فعل غير مشروع اذ لا يمكن ترك مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المصلحة الخاصة للرجال القائمة بتلك الخدمة . ومن الممكن طبعا في الوقت الحاضر توقيع عقوبات تأديبية على الموظفين الذين يتركون الخدمة المعهود بها اليهم وهي عقوبات أشدها العزل الموظفين الذين يتركون الخدمة المعهود بها اليهم وهي عقوبات أشدها العزل تكون على درجة خاصة من الخطورة وتهدد بشكل حكومة البلاد عن القيام بوظائفها الأساسية .

ويحتوى مشروع قانون العقوبات الذي وضع في سنتي ١٩١٦ - ١٩١٧ ثم نصح مرارا في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩١١ على مادة في هذا الشأن نصها كما يأتي :

« المادة ١٨٤ - كل موظف أو مستخدم عام يمتنع عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفته التي يلزمه القانون بتأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه اذا كان امتناعه مما يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر وكذلك اذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة » .

« وتطبق هذه العقوبات على الموظفين والمستخدمين العموميين اذا اتفق ثلاثة منهم على الأقل وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى وكان الغرض من هذا الفعل أو كان قد ترتب عليه تعطيل خدمة عامة » .

واذا رجعنا الى تعريف « المستخدم العام » (انظر المادة ١٢ من المشروع) لرأينا أنه من الاطلاق بحيث يشمل جميع الأشخاص الذين في خدمة الحكومة أو في خدمة اخدى سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية ويدخل في ذلك من كان منهم يقوم بعمل يدوى محض أو بعمل ساع أو خادم .

والمادة المتقدم ذكرها مأخوذة من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الايطالى وهذا نصها :

« اذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ ليرة وبحرمانهم من وظائفهم حرمانا مؤقتا » .

« ويطبق هذه العقوبات على الموظفين العمامين الذين يتركون عملهم بفصد الحيلولة دون انجاز مسألة من المسائل أو بقصد احدث أى ضرر آخر للخدمة العامة » .

والفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة المقترح ادراجها فى قانون العقوبات . (تراجع المادة الأولى من المشروع المرفق بهذه المذكرة) يقصده منها تقرير عقوبة لاتحاد الموظفين والمستخدمين على ترك العمل . وهى تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٨٤ من مشروع قانون العقوبات المصرى والفقرة الأولى من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الايطالى .

وأما الشرط الوارد فى المادة ١٨٤ المتقدم ذكرها وهو أن ترك العمل يجب أن يكون الغرض منه أو أن يترتب عليه فعلا تعطيل خدمة عامة فقد أغفل لأن اتحاد الموظفين والمستخدمين على ترك العمل ينبغى أن يكون معاقبا عليه فى ذاته لما يتضمنه من الضرر للمصلحة العامة أو الخطر عليها بصرف النظر عن الغرض الذى يرمى اليه هؤلاء الموظفون من ترك العمل بجمليتهم وعن الأثر الذى يترتب على ذلك .

وأما الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة المقترحة فى المشروع المرفق بهذه المذكرة فالغرض منها عقاب الموظف أو المستخدم العام الذى يمتنع عن تأدية واجب من واجبات وظيفته ولو كان فعله هذا فرديا قاصرا عليه وحده . وقد رأى فى هذا الموضوع أن لا يؤخذ نص مشروع قانون العقوبات كما هو لأنه نص ضيق اذ قيد العقاب بحالة ما اذا امتنع الموظف عن تأدية واجب من واجبات وظيفته التى يلزمه القانون بتأديتها . وذلك لأن واجبات الموظف ليست كلها تقرر بقانون بل يجوز أن توجهها لأئحة أو أن يصدر للموظف أمر قانوني بتأديتها .

وقد رأى من الضرورى أيضا توسيع نطاق الفقرة الثانية بعض الشيء . بمعنى أن الامتناع عن تأدية الواجب ينبغى أن يعاقب عليه ليس فقط فى حالة ما اذا كان من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر . أو اذا نشأت أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة بل أيضا فى حالة ما اذا كان من شأنه الاضرار بمصالح المجتمع المرتبطة بسير العمل . فى المصالح العامة .

واقضى الحال أيضا أن تقرر فى فقرة ثالثة من المادة المعنى الواسع

الذى يجب أن تفسر به عند تطبيق هذه المادة عبارة « الموظف والمستخدمين العموميين » وهى عبارة فسرت فى جملة مواد من قانون العقوبات تفسيرا ضيقا . فان المادة المقترحة وهى تقضى من جهة بالعقاب على اتحاد الموظفين ومن جهة أخرى بالعقاب على الامتناع عن تأدية واجبات الوظيفة يجب أن لا يقتصر تطبيقها على حالة الموظف الذى يشغل وظيفة عامة بل يجب أن تشمل أيضا كل شخص مهما كانت صفته يشترك فى القيام بخدمة عامة أى بأى خدمة تباشرها الحكومة أو احدى المصالح العامة بما فى ذلك سلطات الأقاليم والسلطات المحلية والبلدية .

المادة ١٤٥ (مضافة للمادة ١٢٦ من قانون ١٩٠٤)

المادة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢

عن النص على مباحقة من يساعد المجرمين على الفرار من وجه القضاء .

فى قانون العقوبات (مادة ١٢٦) نص من هذا القبيل ولكنه لا ينطبق الا على من اتهم بجناية أو جنحة أو من يكون صدر فى حقه أمر بإحضاره أو القبض عليه فهو لا يتناول من يساعد المجرم وهو يعلم بجريمته على التمكن من الفرار من وجه القضاء قبل محاكمته .

والمساعدة قد تكون اما بأيواء المجرم أو بتقديم معلومات غير صحيحة أو بإخفاء أدلة الجريمة .

وقد روعى فى هذا النص تدرج العقوبة بحسب أهمية الجريمة التى يرتكبها من تقدم له المساعدة .

تقرير اللجنة المشكلة بمجلس شورى القوانين لنظر مشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢

المادة الثانية تقضى بأن تزداد مادة عقب المادة ١٢٦ من قانون العقوبات تعاقب كل من علم بوقوع جناية أو جنحة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها » وأعان الجانى على الفرار من وجه القضاء بأية طريقة من الطرق المنصوص عليها فى تلك المادة .

وبعد أن تناقشت اللجنة طويلا فى هذه المادة رأت أن تحذف من الفقرة الأولى منها عبارة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوع الجريمة »

وعبارة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك » لأنها ترى أن الحكم على الاعتقاد أو على الظروف التي تحمل على الاعتقاد صعب جدا وأن بقاء مثل هاتين العبارتين (اللتين لا يوجد لهما مثيل في القانون الفرنسي المأخوذة عن القوانين المصرية) يسهل اتهام الأبرياء ويفتح بابا يطرقة أرباب الغايات لاتهام من يريدون الانتقام منه ولا يصعب عليهم اثبات اتهامهم بقرائن ملفقة .

لذلك يجب أن لا ترفع الدعوى على المتهم بمعاونة جان على الفرار إلا إذا ثبت للمنحقيين ثبوتها تماما أنه أعانه وهو يعلم علما أكيدا بارتكابه جنائية أو جنحة وأن يكون الجاني قد حكم بإدانة نهائيا لارتكابه تلك الجنائية أو الجنحة نفسها .

لأنه قد يحصل أن الجاني لا يضبط إلا بعد أن يحكم على المتهم بمساعدته على الفرار حكما نهائيا بإدانة ثم يقدم الجاني الأصلي للمحكمة فتبرئه . فمبعا لوقوع مثل هذا الخطأ الذي يؤسف له كثيرا - وقد لا يمكن تلافيه - يجب أن لا يحاكم المتهم بتسهيل الفرار لجان إلا بعد الحكم نهائيا بإدانة ذلك الجاني .

وقد أرادت اللجنة أن تنص نصا صريحا على ذلك في المشروع فاجابها سعادة ناظر الحقانية بأن نص المادة الأصلية يفيد ذلك لأنه عبر عن مرتكب الجنائية أو الجنحة الذي أعانه المتهم على الفرار من وجه القضاء بالجاني وليس بالمتهم . ولا شك أن كل متهم لا يكون جانيا إلا إذا حكم عليه نهائيا .

فاكتفت اللجنة بهذا البيان وقررت بالإجماع تعديل الفقرة الأولى من المادة هكذا :

« كل من ثبت عليه أنه علم بوقوع جنائية أو جنحة وأعان الجاني بآية طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء أما إيواء الجاني المذكور وأما باخفاء أدلة الجريمة وأما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وثبت أنه يعلم بعدم صحتها يعاقب طبقا للأحكام الآتية : » . وبقية المادة على أصلها .

مناقشة مجلس شورى القوانين في مشروع هذه المادة

تليت المادة وتعديل اللجنة فيها

« سعادة ناظر الحقانية » أطلب بقاء المادة على أصلها وأعرض على

الجزء الأول من تعديل اللجنة وأرى أن لا لزوم مطلقا لذكر عبارة « ثبت عليه » لا لأنى أقبل أن يحكم على متهم بدون ثبوت التهمة عليه ولكن لأن شرط ثبوت التهمة مفروض بمقتضى القواعد العمومية ولأن ذلك التعديل يخالف نمط النصوص الواردة فى قانون العقوبات حيث يقول هذا القانون : من سرق من ضرب من زور من من الخ . وليس من ثبت عليه أنه سرق أو من ثبت عليه أنه ضرب أعنى أن شرط ثبوت التهمة متوفر بدون حاجة الى النص عليه فى المادة بعبارة « من ثبت » كتعديل اللجنة .

ثم أعترض أيضا على الجزء الثانى من تعديل اللجنة وهو حذف عبارة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك » لأن فى حذف هذه العبارة تقليلا من فائدة هذه المادة بغير مسوغ فأنى لا أرى سببا يدعون الى عدم معاقبة شخص ساعد مجرما وكان لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنه مجرم .

قيل ان ابقاء المادة على أصلها يترتب عليه تسهيل اتهام الأبرياء وأنا أقول ان اتهام الأبرياء جائز فى كل جريمة ولكن البرىء له ضمان وهو المحكمة التى ستنظر الدعوى لذا أعارض فى تعديلات اللجنة وأطلب ابقاء المادة على أصلها .

تقرر بأغلبية الآراء الموافقة على المادة كتعديل اللجنة (راجع محضر جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩١٢ صفحة ٤٦٦ من مجموعة محاضر جلسات مجلس شورى القوانين فى دور انعقاد ١٩١١ - ١٩١٢) .

تقرير المستشار القضائى عن هذه المادة

أدخل على قانون العقوبات تعديل أكمل به نص المادة ١٢٦ الخاصة بعقوبة من يسهلون على الأثمين وسائل الهرب من وجه العدل فقد كان النص أولا لا يتناول الا الذين يساعدون المتهمين فعلا بجناية أو جنحة وأما النص الجديد فانه يدخل فى العقاب من يسهل الخلاص لمن ارتكب جريمة ولو لم تقم عليه الدعوى وهذا النص مأخوذ من قانون العقوبات السودانى (مادة ١٦٥) . وقانون العقوبات الهندى (مادة ٢١٤) . راجع صفحة ٢١ من تقرير جناب السير ملكولم ماك ايلريث المستشار القضائى عن سنة ١٩١٢ .

المادة ١٥٦ (معدلة للمادة ١٣٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٥٥ الصادر في
١٩ ابريل سنة ١٩٣١

ينقسم مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة الى قسمين :
الاول خاص بالنياشين واللقاب الشرف والرتب المصرية ، والآخر خاص
بالنياشين والالقب والرتب الأجنبية . ف فيما يتعلق بالقسم الاول يلاحظ
انه ليس في قانون العقوبات الأهل من الأحكام بشأن حمل النياشين
والتلقب باللقاب الشرف والرتب من غير حق الا مادة واحدة هي المادة ١٣٧
التي قضت بعقوبة الحبس أو الغرامة على « كل من لبس علانية كسوة خاصة
برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا لرتبة
أو تقلد بنيشان من غير أن يكون حائزا له » .

وقد ظهر بالاختبار أن هذا النص ضيق النطاق ولا يشمل بعض أمور
كثيرة الوقوع مما يدخل في هذا الباب .

فمن المشاهد مع الأسف أن كثيرا من الناس اعتادوا تلقيب أنفسهم
باللقاب شرف أو رتب ليسوا حائزين لها . وهذا يحمل الغير أيضا على
تلقبهم بها مجارة لهم أو مجاملة وتعليقا وفشت هذه العادة بين الناس
وفي الجرائد حتى أصبح الأمر فوضى وكاد يضيع ما لتلك الألقاب والرتب
من القيمة الأدبية والاحترام في نظر الجمهور .

لذلك روي من الضروري وضع حد لهذه الحالة السيئة واحاطة تلك
الألقاب والرتب بسياج من التشريع يحميها من الابتذال على مثال ما ورد في
بعض الشرائع الأجنبية (راجع مثلا المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات الفرنسي
والمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات البلجيكي والمادة ١٨٦ من قانون العقوبات
الاطالي) .

وقد نصت المادة ١٣٧ (أ) من المشروع على عقوبة الغرامة التي لا تتجاوز
عشرين جنيها مصريا لكل من تقلد في العلانية نشانا لم يمنحه أو لقب
نفسه في العلانية كذلك بلقب من الألقاب الشرف من غير حق أو برتبة ليس
حائزا لها .

والمقصود باللقاب الشرف والرتب في هذا المقام الألقاب والرتب المقررة

قانونا كلقب أمير وأميرة ونبيل ونبيلة وكائرنب المدنية والعسكرية والألقاب الخاصة بها .

ويلاحظ أن المادة ١٣٧ من قانون العقوبات تنص على عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها لكل من لبس في العلانية كسوة رسمية بغير حق أو تقلد نشانا ليس حائزا له . فرؤى أن بين جريمة من يحمل نشانا من غير حق وجريمة من يدعى لنفسه لقباً كذلك تشابها يجعل من المناسب وضعهما في مادة واحدة - وهي المادة ١٣٧ (أ) - مع المساواة بينهما في العقوبة .

وترتب على ذلك تعديل المادة ١٣٧ الأصلية بأن حذف منها النص على حالة تقلد نشان من غير حق . وقد حذفت منها أيضاً عبارة « من لبس كسوة خاصة برتبة أعلى من رتبته » توخياً للايجاز في التعبير لأن النص على لبس كسوة رسمية بغير حق عام في معناه ويشمل تلك الحالة الخاصة كما يشمل غيرها فرؤى الاكتفاء به . على أنه من جهة أخرى أضيف إلى هذه المادة نص يجيز معاقبة من يحمل بغير حق شارة مميزة لوظيفة من الوظائف وهو نص مستمد من المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الإيطالي .

وجه تخفيف العقوبة من المادة ١٣٧ (أ) والمواد التالية من المشروع وجعلها قاصرة على الغرامة دون الحبس مع تحديد أقصى الغرامة الجائز الحكم بها بمبلغ قليل هو ما رؤى من أن الوصمة الأدبية التي تلحق بالمحكوم عليه من جراء ثبات ادانته قد تكفى في الزجر عن ارتكاب الجرائم التي من هذا القبيل فتقوم مقام العقوبة الشديدة . والمرجو أن تسفر التجربة عنه بتحقيق هذا الظن .

ولما كان جزء عظيم من فوضى الألقاب والرتب يرجع إلى ما سار عليه جانب كبير من الصحف المصرية من كيل الألقاب والرتب جزافاً للناس حتى بعد أن نهىها ولاة الأمور في مناسبات عديدة إلى ما يترتب على هذه الحطة من الخط من مقام رتب الدولة وألقابها الرسمية فضلاً عما فيها من تعدد مخالفة القوانين والأوامر الملكية ، فلقد رؤى أنه لا يمكن استئصال هذا الداء إلا إذا شعر رجال الصحافة بما يقع عليهم من المسئولية في هذا الصدد . ولذلك نص في المادة ١٣٧ (ب) على معاقبة مديري الجرائد والرسائل الدورية أو ملتزمي طبعتها إذا لقبوا شخصاً بلقب أو رتبة وهم يعلمون أنه ليس

حائزا لذلك السعاب أو تلك الرتبة . على أن أقصى حد للغرامة في هذه الحالة
حفظ الى عندة جنيتها فقط . (هذه الفقرة خاصة بالمادة ١٣٧ (ب)
التي لم يرد حكمها في القانون الحالي) .

واما القسم الثانى من هذا المشروع فهو خاص بالنياشين والقباب
الشرف والرتب الأجنبية فقد صدر الأمر الملكى رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ بتنظيم
الطريقة التى يجب على المصريين اتباعها فى استئذان حضرة صاحب الجلالة
الملك فى قبول ما قد تنعم به الدول الأجنبية عليهم من النياشين أو القباب
الشرف أو الرتب وفى حمل تلك النياشين أو استعمال تلك الألقاب
والرتب .

وتنفيدا لهذا النظام وضعت المادة ١٣٧ (ج) ونص فيها على أن المصرى
إذا تقلد فى العلانية نشانا أو لقب نفسه كذلك بمرتبة أو لقب منحتة اياه
دولة من الدول الأجنبية يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها إذا لم يكن
قد حصل على اذن من جلالة الملك قبل ذلك .

والمفروض فى هذه الحالة أن يكون قد أنعم على ذلك الشخص حقيقة
بالنيشان أو اللقب أو الرتبة من جانب دولة أجنبية وانما قصر هو فى
القيام بواجب الاستئذان الذى يفرضه عليه الأمر الملكى المشار اليه
أو استئذان فلم يؤذن له . سواء أكان الاستئذان لقبول الانعام فيما يتعلق
بالانعامات التى تحصل بعد تاريخ نشر ذلك الأمر (المادة الأولى من المرسوم
الملكى) أم لحمل النياشين أو استعمال الألقاب والرتب (التى كان الانعام
بها سابقا لذلك التاريخ ولاحقا لتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤) (المادة الثالثة
من الأمر الملكى) .

وقد نصت المادة ١٣٧ (ج) على حالة أخرى وهى حالة من تقلد نشانا
أجنبيا أو لقب نفسه بلقب أجنبى أو برتبة أجنبية لم يمنحها قط .
والغرض من هذا الحكم المحافظة على كرامة النياشين والألقاب المقررة فى
الدول الأجنبية اسوة بالنياشين والألقاب الرسمية المصرية .

ونظام الاستئذان المشار اليه آنفا مقرر فى كثير من البلاد الأجنبية
كبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وغيرها .

وقد اعتبرت المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات الفرنسى (وهى تقابل

المادة ١٣٧ من قانون العقوبات الأهل وتقتضى - فيما تقتضى - بعقوبة الحبس على من يقلد نيشانا ليس حائزا له (منطبقة على الفرنسى اذا تقلد نيشانا أجنبيا من غير أن يحصل على اذن من رئيس الدولة) راجع المرسوم الصادر فى ١٣ يونية سنة ١٨٥٣) . كما أن المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات البلجيكي نصت على أن من يحمل فى العلانية نيشانا أجنبيا من غير اذن الملك يعاقب بالغرامة .

وأخيرا نصت المادة ١٣٨ (د) من المشروع على أنه عند الحكم بالادانة فى الأحوال المبينة فى المواد الثلاث السابقة عليها يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم بأكمله أو نشر ماخصه فى الجرائد التى تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه . واشير فى هذه المادة أيضا الى أنه فى حالة الحكم على مدير جريدة أو رسالة دورية أو على ملتزم طبعا بناء على المادة ١٣٧ (ب) تعتبر الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٧ من قانون العقوبات منطبقة : وهذه الفقرة توجب نشر الحكم بالجريدة أو الرسالة الدورية على أن يكون ذلك فى أحد أعدادها التى تنشر فى أثناء الشهر الذى صدر فيه الحكم . وإلا يحكم بالغائها .

ومما تنبغى ملاحظته أن النص فى هذا المشروع على النياشين يشمل بطبيعة الحال الأنواط المقررة فى مصر بالأوامر الملكية أو الأنواط المقررة فى الدول الأجنبية على حسب الأحوال . كما أن الأحكام الخاصة بحمل النياشين مصرية كانت أو أجنبية تسرى على الرسامات الصغيرة (miniatures) والشرائط (rubans) والوريدات (rosettes) التى تحمل فى بعض الظروف بدلا من النياشين والأنواط ذاتها .

المادة ١٧٠ (مضافة للمادة ١٤٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣

المادة ١٤٧ - نقل الأشياء الخطرة بمعرفة المستافر داخل العيون بعربات السكة الحديدية وكذلك تقديم المواد القابلة للالتهاب والفرقة لقيدها لتنقل بصفة عفش بقطارات الركاب أو القطارات المختلطة أو وضعها أمانة بصفة عفش داخل المحطات يعتبر مخالفة معاقبا عليها بعقوبات المخالفات بمقتضى قرار وزير المواصلات الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩٢٦ (المادة ٤ فقرة ثالثة والمادة ٢٠) .

ويعبر أيضا من المخالفات المعاقب عليها بنفس العقوبات ادخال الاسلحة النارية الممجرة والمواد المفرقة والقابلة للالتهاب فى عربات المترو منك شركة هيليو بوليس (قرار ٣٠ مايو سنة ١٩١٥)

على أن الاختبار دل على أن عقوبة المخالفة ليست رادعة فى مثل هذه الجرائم .

صحيح أنه قد نص قانون العقوبات فى المادة ١٤٧ على أن يعاقب بعقوبات الجنحة كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث من شأنه القاء الأشخاص الموجودين بقطارات السكة الحديدية فى الخطر وتشدد العقوبة اذا نشأ عن الحادث موت شخص أو اصابته بإصابات بدنية ولكن لا يمكن تطبيق هذا النص على من ينقل مواد مفرقة أو قابلة للالتهاب الا اذا نشأ عن هذا النقل حادث . أما مجرد النقل لهذه الأشياء دون حدوث حادث فلا يقع تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة .

من أجل هذا وإزاء الخطر الذى تتعرض له حياة الانسان والأموال بسبب نقل المواد المفرقة والقابلة للالتهاب فى قطارات السكك الحديدية أو فى غيرها من المركبات المعدة للنقل المشترك للركاب . رأى أنه من الضرورى توقيع عقوبة الجنحة على من يرتكب هذه الجريمة . وهذا هو رأى كل من وزارة المواصلات والنائب العمومى لدى المحاكم الأهلية . ووزارة الحقانية تشاطرهما هذا رأى .

يمكن التساؤل عما اذا كان يجب ادماج النص الذى يعاقب على هذه الجريمة فى نفس قانون العقوبات أو يكون من الأفضل وضعه فى قانون خاص على اعتبار أنه يتعلق بمخالفة معاقب عليها بعقوبة جنحة .

وقد فضلت وزارة الحقانية ادماجه فى قانون العقوبات لأن هذا القانون يحتوى على أحكام متعلقة بالسكك الحديدية وعلى أحكام متعلقة بأحراز المفرقات .

وفى صدد المخالفات المعاقب عليها بعقوبات جنحة بادماجها فى قانون العقوبات توجد جملة سوابق تذكر منها المادة ٣٠٧ بشأن فتح محلات لألعاب القمار والمادة ٣٠٨ بشأن انشاء لوتريات بدون ترخيص والمادة ٣١٧

مكررة بشأن صنع أو استيراد أو احراز قنابل أو ديناميت أو مفرعات أخرى بدون ترخيص .

ولو أن الجريمة التي نحن بصددتها غير مرتبطة مباشرة بنوع الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني الخاص بتعطيل المخابرات التلغرافية أو التليفونية وبتعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية إلا أنه رؤى من الأنسب وضع النص الخاص بتلك الجريمة في نهاية هذا الباب لأنها تتعلق بأمن النقل المشترك وعلى الأخص بأمن السكك الحديدية .

المادة ١٧١ (مبدلة للمادة ١٤٨ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

يرمى مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة الى تشديد العقوبات التي تنص عليها أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المعمول به الآن خاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر وأحكام الباب السابع من الكتاب الثالث من القانون المذكور بشأن القذف والسب .

ويرمى كذلك الى المعاقبة على بعض الأفعال التي لم يتناولها القانون بالعقاب ويكون من شأنها الاضرار ضرراً جسيماً بالمصلحة العامة أو الاخلال بالنظام العام .

ولا نزاع في أنه قد أصبح من الضروري مؤاخذه نوع من الصحافة على ما تقع فيه من شطط بدون مصادرة لحرية إبداء الرأي أو الجدل من النقد . ومن شأن الأنظمة القائمة على الحرية السياسية بما تقتضيه من حرية البحث والمناقشة أن تستدرج الى تعود العنف في الجدل والى اتخاذ أساليب الطعن في الأشخاص أو الأنظمة بما يعرض الأنظمة السياسية للفساد ويخرج بها عن الغرض المقصود منها بل ويجعل حرية الصحافة ذاتها في خطر ولذلك يتعين على المشرع أن يسهر على اتقاء مثل تلك النتيجة بمنع هذه المفاصد .

ومن جهة أخرى إذا أريد ألا تتخذ الطرق الادارية لتعطيل جريدة تداب على الطعن وتستمر في حملتها بينما تكون قيد تحقيق جنائي فلا مندوحة من تخويل القضاء سلطة الحكم بتعطيلها ومثل هذا التدبير يجب اتخاذه ضماناً لاحترام القضاء الجنائي .

فالمشرع يعدل نصبوصي المواد من ١٤٨ الى ١٦٨ ويضيف اليها بعض احكام جديدة ويعدل كذلك المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٦٦ .

وفيما يلي ايضاحات بشأن كل من تلك المواد :

المادة ١٤٨ :

"تقابل المادة ١٤٨ الحالية . والغرض منها من جهة معاقبة التحريض بطرق العلانية على ارتكاب جناية او جنحة ومن جهة اخرى تعريف العلانية التي يقصدها القانون في هذا الباب وفي الباب السابع من الكتاب الثالث وذلك بسرد طرقها على سبيل البيان لا على سبيل الحصر وعلى وجه ادق واكمل مما ورد في القانون الحالي .

(باقى هذه المذكرة منشور تحت المواد المتعلقة بها) .

المادة ١٧٢ (معدلة للمادة ١٤٩ من قانون ١٩٤٠)

المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١-

"المادة ١٤٩ - لا تدخل هذه المادة اى تغيير على المادة المقابلة لها من قانون العقوبات . ولم تدرج فى المشروع الا لتسهيل مراجعة القانون الجديد اذ ان المادة ١٤٨ السابقة لها وجميع المواد اللاحقة لغاية المادة ١٦٩ قد عدلت .

المادة ١٧٣ (معدلة للمادة ١٥٠ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١-

المادة ١٥٠ - هذه المادة تقابل المادة ١٥٠ القديمة . وبما أن طرق العلانية قد ذكرت بتمامها فى المادة ١٤٨ الجديدة لم يعد من اللازم الاشارة الى بعضها هنا كما جرى على ذلك نص المادة ١٥٠ على اثر التعديل الذى ادخل عليها بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ ، ولهذا فان النص الجديد لا يشتمل الا على احوالة الى المادة ١٤٨ .

ومن جهة اخرى قد شددت العقوبات فرقع الحد الاقصى للغرامة الى ٣٠٠ جنيه وجعل الحد الأدنى لها ثلاثين جنيها : وخول القاضى حق الحكم بالحبس والغرامة أو باحدى العقوبتين فقط فى حين أن النص القديم لم يكن يجيز الحكم بالعقوبتين معا .

المادة ١٧٤ (معدلة للمادة ١٥١ من قانون ١٩٠٤)

المذكورة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٥

دلت التجارب على أن الحاجة ماسة لاعادة النظر في الأحكام الجديدة التي أدخلت سنة ١٩٣١ على قانون العفويات والخاصة بالجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ، طبقا لما أبداه ارباب الجرائد من الرغبة في هذا الشأن .

والمشروع يعدل نصوص المواد ١٥١ و ١٦٠ و ١٦١ مكررة و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ ثالثا و ١٦٧ مكررة و ١٦٨ ويلغى المادتين ١٥٢ مكررة و ١٦٦ رابعة والفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ .

المادة ١٥١ :

استبدل بكلمة « نشر » كلمة « ترويج » لأن هذه الكلمة الأخيرة أصح أداء للمعنى المقصود ، ثم أنه وقد روي من المناسب أن يبطل حكم الفقرة الثانية من المادة ١٦٦ رابعة من حيث هو قاعدة عامة ، وهو يجعل في حكم الشريك كل من شجع بمساعدة مادية أو مالية أو بأى وجه آخر على ارتكاب أية جريمة باحدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ ، فقد وجب إعادة المادة ١٥١ الى ما كانت عليه في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ بأن ينص فيما يتعلق بالجرائم الداخلة فيها على هذا الاستثناء من قواعد الاشتراك العامة وهو استثناء تبرره خطورة تلك الجرائم .

نص المادة ١٥١ : معدلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ .

« يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية وذلك باستعمال احدى الطرق المبينة في المادة السابقة :

(أ) التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى أو على الازدراء بها .

(ثانيا) نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية .

(ثالثا) تحييد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بمس العقوبات المتقدمة كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم بدون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

وإذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بواسطة جريدة أو نشرة دوريه بحكم المحكمة في حالة الادانة بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية مدة ستة اشهر .

وفي حالة العود الى ارتكاب جريمة مماثلة لها في مدة السنتين التاليتين لتاريخ الحكم الأول تقرر المحكمة الغاءها نهائيا .

وللمحكمة أن تأمر بإقفال المطبعة اقفالا مؤقتا أو نهائيا إذا حكم على صاحب المطبعة بصفة شريك .

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

الجزء الأول من المادة ١٥١ المقترحة في المشروع يقوم مقام المادة ١٥١ القديمة .

وقد استعيض في النص الجديد عن كلمة « الحكومة » الواردة في النص القديم بعباراة « نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى » وذلك لأن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار انه لا يشير الا الى الحكومة أى الوزارة القائمة وقتئذ . على أن كلمة « الحكومة » يجب اعطاؤها معنى واسعا وهى تشمل كل النظم الأساسية للدولة . الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش .

ومن الواضح أن لكل انسان الحرية فى نقد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقى لهذا النقد الوصول الى اصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية . ولكن اذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكم والازدراء به يترتب عليه وضع عثرات تعوق الحكومة عن انجاز الأعمال المنوطة بها فى اختصاصاتها الأساسية وذلك بالقاء الاضطراب فى النفوس وبتهريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها - فحينئذ يكون قد وقع تجاوز الحدود النقد المسموح به وتجب العقوبة اذا أريد الاحتفاظ بالهيئة والسلطة اللتين لا غنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الأساسية للقيام بالأعمال المنوطة بها .

أما الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٥١ فالغرض منها قمع الدعوة المضرة التي تقوم بها الهيئات الفوضوية أو الشيوعية .

وقد ورد في الفقرة الأخيرة من المادة الجديدة انه يجب على المحكمة أن تحكم بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية تعطيلاً مؤقتاً أو بوقفها في حالة العود قفلاً نهائياً .

غير أنه يجب أن يلاحظ انه إذا أريد منع بث دعوة مضرة مخالفة للنظام الاجتماعي فالدستور نفسه (راجع المادة ١٥ منه) يجيز تعطيل الجريدة أو النشرة أو إيقافها بالطرق الإدارية .

كما أن حرية الاجتماع لا تحول دون اتخاذ التدابير التي تراها السلطات لازمة لحماية النظام الاجتماعي ولوضع حد لمثل تلك الدعوة المضرة (راجع المادة ٢٠ من الدستور) ولكن لم ير من المناسب أن تحدد في قانون جنائي الأحوال التي يجوز فيها الالتجاء إلى هذه التدابير الشديدة .

نص المادة ١٥١ (معدلاً بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١)

« يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدمة ذكرها فعلاً من الأفعال الآتية :

١ . (أولاً) التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كراهته أو الإضرار به .

(ثانياً) تحبيذ أو نشر المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة . »

المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥١ :

تقابل المادة ١٥١ من القانون الحالي . والتعديلات التي أدخلت عليها هي :

(أ.) أدمجت في فقرة واحدة هي الفقرة « ثانياً » الجديدة الأفعال التي كانت مذكورة في الفقرتين « ثانياً » و « ثالثاً » من المادة القديمة فوصف

الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يجذب بنفسه استعمال القوة لغير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل يتناول كذلك من ينشر أو يجذب المذاهب التي ترمي الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها فمن يجذب مثلاً نظريات شيوعية كما تطبق في روسيا ومعنى هذه البلشفية ، أو من يقرظ مذاهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشير باستعمال القوة وذلك لأن هذه المذاهب تنطوي على أن يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الأحكام في الدولة اذ كانت تعتبر كل وسيلة أخرى لبسط النظام الشيوعي غير فعالة .

(ب) شددت العقوبات بأن أضيف الى السجن الغرامة من - خمسين جنيهاً إلى خمسمائة جنيه .

(ج) حذفت الفقرة التي تعاقب من يشجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة ما ذكر في المادة ١٥١ ونقلت الى المادة ١٦٦ رابعة ، فبدلاً من أن يكون هذا الفعل حالة خاصة بهذه المادة يصبح صورة من الاشتراك منطبقة على كل الجرائم التي ترتكب بطريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ .

(د) حذف من المادة الجديدة الفقرة التي كانت تنص على تعطيل الجريدة أو الغائها في حالة الحكم بالعقوبة وذلك لأنه رئي أن ينص على الأحكام التبعية بجملتها في مادة جديدة .

المادة ١٧٥ (معدلة للمادة ١٥٢ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٢ :

تقابل المادة ١٥٢ من قانون العقوبات . وقد عدلت بتشديد العقوبة اخذاً بمشال التشريع الفرنسي وأصبحت الجريمة المنصوص عليها فيها يعاقب عليها بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٥١ الجديدة .

المادة ١٧٦ (معدلة للمادة ١٥٣ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٣ :

هي المادة ١٥٣ من قانون العقوبات . غير أنه أصبح يكفى لجعل الفعل جريمة أن يكون التحريض من شأنه تكدير السلم العام وللقاضى تقدير هذا على حسب الظروف . بينما كان النص القديم يشترط لوقوع الجريمة ان يقصد الفاعل تكدير السلم العام ومن الصعب جدا فى بعض الاجيان انامة الدليل فى مثل هذه الأحوال على توفر ذلك القصد . أما الآن فالقانون يفترض قصد الاجرام متى كان التحريض من شأنه تكدير السلم العام .

ثم أن النص الجديد شدد العقوبة فرفع الغرامة التى كان اقصاها خمسين جنيها الى مائة جنية وجعل الحد الأدنى عشرين جنيها .

المادة ١٧٧ (معدلة للمادة ١٥٤ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٤

تقابل المادة ١٥٤ من قانون العقوبات غير أنها شددت العقوبة فرفعت الغرامة من خمسين الى مائة جنية مع جعل الحد الأدنى عشرين جنيها ومع اجازة الحكم بالحبس والغرامة معا .

المادة ١٧٨ (معدلة للمادة ١٥٥ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٥

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٥ القديمة تماما انما شددت فيها العقوبات بمقدار ما ذكر فى المادة السابقة .

المادة ١٧٩ (معدلة للمادة ١٥٦ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٦

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٦ القديمة انما شددت العقوبة فى جريمة العيب فى حق الملكية أو ولى العهد أو أحد اوصياء العرش فصار يعاقب عليها بالحبس الذى يجوز أن تتكون مدته ثلاث سنوات بدلا من تحديده مدته بسنتين .

المادة ١٨٠ (مضافة الى المادة ١٥٦ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٦ مكررة

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٦ مكررة القديمة انها شددت العقوبة بأن جعل للغرامة حد أدنى قدره عشرون جنيها وخول القاضي حق الحكم بالحبس والغرامة معا .

المادة ١٨٢ (مضافة الى المادة ١٥٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٧ مكررة

تقابل المادة ١٦١ من قانون العقوبات ، وقد رثي من الأصوب أن توضع هذه المادة التي يقصد منها حماية الممثلين السياسيين للدول الأجنبية عقب المادة ١٥٧ المقصود منها حماية الملوك الأجانب وشددت العقوبة فيها فرفعت الغرامة من خمسين جنيها الى مائة جنية وجعل لها حد أدنى قدره عشرون جنيها وخول القاضي حق الحكم بالحبس والغرامة معا .

المادة ١٨٣ (معدلة للمادة ١٥٨ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

المادة ١٥٨ .

هي المادة ١٥٨ القديمة انما شددت العقوبات الواردة فيها فرفعت الغرامة من ٥٠ جنيها الى مائة جنية وجعل لها حد أدنى قدره عشرون جنيها وأصبح للقاضي أن يحكم بالحبس والغرامة معا .

المادة ١٨٤ (معدلة للمادة ١٥٩ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٥٩

تقابل المادة ١٦٠ من قانون العقوبات (١) . أما المادة ١٥٩ (٢) مه فقد رثي أن لا فائدة منها إذ أن الجريمة المنصوص عليها فيها حتما على حسب نوع الأمانة أما تحت طائلة المادة ٢٦١ الخاصة بالقذف وأما تحت طائلة المادة ٢٦٥ الخاصة بالسب .

وتشتمل المادة ١٥٩ الجديدة على تشديد في العقوبات فقد رفعت الغرامة من خمسين جنيها إلى مائة جنية وجعل لها جسد أدنى قدره عشرون جنيها وخول للقاضي أن يحكم بالحبس والغرامة معا . . .

المادة ١٨٥ (معدلة للمادة ١٦٠ من قانون ١٩٠٤)
المذكورة الأيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٠

أثارت المادة ١٦٠ من قانون العقوبات الأهل انتى جاء بها . القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ (٣) لمعاقبة نقد أعمال الحكومة والهيئات النظامية والسلطات والمصالح العامة إذا استعمل فيه عبارات مؤذنة أو بذيئة . كثيرا من الاعتراض بسبب إبهام النص وعمومه . على أن الواقع هو أن كل عمل ذي خطر مما يقع في حكم هذه المادة يدخل بصفة عامة في نطاق جرائم أخرى مما ينص عنه قانون العقوبات . لذلك رؤى من المناسب إلغاؤها .

وقد نقل مكان المادة الملغاة الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ (٤) التي

(١) نص المادة ١٦٠ من قانون سنة ١٩٠٤ : « يجازى بتلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة إحدى الطرق المذكورة اهانة في حق إحدى الحكومات أو الهيئات النظامية أو جهات الإدارة العمومية » .

(٢) نص المادة ١٥٩ من قانون سنة ١٩٠٤ : « يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو ائثرى عليه أو سبه بأحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو بخدمة » .

(٣) نص المادة ١٦٠ التي جاء بها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نقد بأحدى الطرق المتقدم ذكرها عملا من أعمال الحكومة أو من أعمال هيئة نظامية أو ببلطة أو بصلحة عامة وتجاوز في ذلك حدود النقد المباح باستعمال عبارات مؤذنة أو بذيئة » .

(٤) نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٢ :

« وإذا كان السب موجه إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فقط » .

يعاقب على السب الموجه الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة والتي تقابل المادة ١٥٩ من قانون العقوبات الذي وضع في سنة ١٩٠٤ ، وبذلك تعود الى مكانها الاول الذي نزعها منه قانون سنة ١٩٣١ وقد كان هذا القانون يبيح للمتهم ، كما في حالة جريمة القذف الموجه ضد موظف ، اثبات حسن نيته واقامة الدليل على صحة الوقائع المدعى بها . فألغى قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ تلك القاعدة على أثر صدور حكم من محكمة النقض والابرام وبذلك أصبح ممتنعاً بوجه عام اقامة الدليل على مادة السب .

غير أنه رأى من العدل التزام حد وسط وبسط حق اقامة الدليل الى مادة السب (ولو أن تعريف السب نفسه ينفي أن يكون فيه اسناد واقعة معينة) حيث تكون جريمة السب مرتبطة بجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

وفي الواقع ليس من المقبول أن يمكن المتهم في جريمة قذف من اثبات سلامة نيته وحقيقة الأفعال المدعى بها وأن ينال بذلك البراءة ، في حين يتعين ، لعدم جواز اقامة الدليل على السب ، توقيع العقوبة عليه بسبب سب بسيط لا يعدو أن يكون اجمالاً ، في كلمة مهينة ، للوقائع التي قذف بها . ولذلك فإن تسوية الاثنین في الحكم أمر يوجب في هذه الحالة ما بين الجريمتين من الارتباط الوثيق وانما يتحقق هذا الارتباط عندما يكون مؤداهما واحداً ويكون فرق ما بينهما اختلاف طريقة التعبير . فهي في احدهما اسناد وقائع معينة وفي الأخرى اسناد ألفاظ بنى على صحة تلك الوقائع .

المادة ١٨٦ (مضافة الى المادة ١٦٠ من قانون ١٩٠٤)

نص المادة ١٦٠ مكررة المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١ « يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل باحدى الطرق المتقدم ذكرها وعلى أى وجه بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى ، » .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١

لفت نظر وزارة الحقانية من بضع سنوات الى المضار الجسيمة التي

تترتب على اذاعة أخبار ونشر تعليقات وانتقادات بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر عن التحقيقات الجنائية وبصفة عامة عن القضايا الجنائية أو المدنية المطروحة أمام مختلف المحاكم .

ولم تنفرد مصر بالشكوى من هذه الحال وتلمس علاجها فكثير من الشرائع الأجنبية تعرض لها بنصوص ليس لها مقابل في التشريع المصري ففي فرنسا نص قانون الصحافة الصادر في ٢٩ يولية سنة ١٨٨١ في المادة ٣٨ على عقاب من ينشر (اجراءات التحقيق قبل أن تتلى في جلسة علنية) وكذلك في ايطاليا (قانون ٦ مايو سنة ١٨٩١ المعدل في ١٢ يناير و ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤) وفي بلاد أخرى . وقد دلت التجربة في البلاد المشار اليها على قصور هذه النصوص عن منع كل ما يراد حظره في حين أن الشريعة الانجليزية تعاقب على كل امتهان يوجه الى السلطة القضائية وعلى نشر كل ما من شأنه التأثير في القضاة أو في الشهود (موسوعات قوانين إنجلترا ج ٧ فقرة ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦٣٧) .

وهذا ما أدى وزارة الحقانية في السنين الأخيرة الى النظر في وضع نصوص تشريعية سدا لهذا النقص ومع أن اللجنة التشريعية أتمت دراسة المشروعات التي وضعت لذلك في شهر مايو من السنة الماضية الا أن مجلس الوزراء لم يتمكن من فحصها لأسباب عرضية .

ومما لا شك فيه أن اجراءات التحقيق الجنائي بحكم القانون سرية على من ليسوا طرفا فيها فلا تجوز اذاعتها . ففي نشرها واذاعتها احراج للمحقق وكثيرا ما تسيء الى سمعة أشخاص لا تزال ادانتهم موضع الشك . وحتى اذا وصلت الدعوى الى دور الاجراءات العلنية في الجلسة فليس من المصلحة أن تعرض الصحافة اليها بنقد أو تعليق أو أن تقف ضمن المتهم أو من خصم في الدعوى المدنية موقف مناصرة أو مناجزة وليس الغرض منع الصحافة من القيام بواجب نشر الأخبار بين الناس إنما يجب عليها في هذا الصدد مراعاة الحيطة التامة وأن تتحاشى كل تعليق أو مساجلة يكون من شأنها التأثير في المحققين أو الشهود أو في الرأي العام على وجه العموم . وقد أنشئت المحاكم للفصل في المنازعات بين الأفراد وللقصاص من المجرمين فيحسن أن تترك لها في ذلك الحرية كاملة وكما تجب المحافظة على النظام في ساحة المحكمة كذلك تجب مراعاة عدم تكدير الجو الذي تجرى فيه المرافعة بالجدل والمساجلة في موضوعها خارج المحكمة .

ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن الجرائد تنشر أحيانا مقالات تؤدي إلى اسحقية ممن دمنه أو حط كرامته ومقامه ولو أنها خالية من قذف أو سب أو اهانة مما يقع تحت أحكام المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من قانون العقوبات فإذا حار السجاور عن هذا التعدى بالنسبة لأحاد الناس وحتى بالنسبة للموظفين فلا يجوز السجاور عنه إذا وجه إلى قاض أو إلى محكمة بمناسبة دعوى قائمة ففي انجلترا تشمل جريمة امتهان المحكمة Contempt of court كل ما من شأنه المساس بسلطة القاضي يراجع (Law Reports Queen's Bench Division, 1900 Vol 2; page 38 et suiv.).

فمن اللازم رعاية لاستتباب السكينة وحسن النظام أن ينزل الناس على أحكام القضاء ولا يكون ذلك إلا إذا وضعوا في القضاء ثقتهم ووجهوا إليه احترامهم . . ولذلك يتعين منع كل نشر يكون من شأنه امتهان القاضي أو تحقير سلطته . .

ولا يقصد بذلك منع الجرائد من نقد قانوني للإجراءات والأحكام التي تصدر من القضاة والمحاكم فكل نقد جدي بحسن نية وللمصاححة العامة لا يجوز اعتباره جريمة . وإنما لا يضح التجاوز عما يقع من اسراف في التهكم أو طعن شتختي يكتب بهارة فلا يقع تحت حكم المادة ١٦٠ ويكون خطرا ومواخذا عليه إذا يقوض الثقة بالقضاء ويذهب باحترامهم من نفوس الناس وذلك شعور يتعين العمل على الاحتفاظ به .

"والمشروع المرفق بهذا" يضيف ثلاث مواد إلى الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . .

فالمادة الأولى منها التي ستصبح المادة ١٦٠ مكررة تعاقب على النشر الحاصل بصدد أية دعوى مدنية أو جنائية والذي يؤدي إلى الخط على أي وجه من مقام القاضي أو هيئته أو سلطته مثل التهكم الشديد وكل طعن شخصي .

والعقوبات الواردة فيها هي الحبس إلى ستة أشهر والغرامة إلى ٥ جنيتها أو إحداهما فقط واذن فعقابها أخف من عقاب الجريمة الواردة في المادتين ١٥٩ و ١٦٠ عقوبات بحيث يمتد الحبس فيها إلى سنة .

والمادة ١٦٥ (ثانية) تعاقب بالحبس إلى ستة أشهر وبغرامة إلى ٥ حسها أو بأحدى هاتين العقوبتين من ينشر اذاعات عن التحقيقات

الجنائية وهذه العقوبات هي بعينها المقررة بالمادة ١٦٤ عقوبات لنشر المرافعات القضائية المحظور نشرها الا أن الحد الأقصى للغرامة أنقص من مائة جنيه الى ٥٠ جنيها .

والمادة ١٦٥ (ثالثة) تعاقب بالعقوبات المتقدمة على النشر الذى من شأنه أن يؤثر فى القضاة أو المحققين أو الشهود أو يؤثر على وجه العموم فى رأى العام . وليس النص مقصورا على الدعاوى الجنائية بل يمتد الى كل دعوى مرفوعة أمام أية جهة من جهات الحكم الى البلاد سواء منها الجنائية والمدنية والشرعية والعسكرية حتى التأديبية . ويمتد كل تحقيق جنائى أو تأديبى .

وكذلك يعد النشر جريمة اذا كان من شأنه أن يمنع شخصا من الافضاء بمعلومات الى جهات الاختصاص اذ يجب على كل وطنى أن يكون عوناً للعدالة وأن يساعد على تحقيقها .

وهذه المادة تشدد العقاب اذا قصد بالنشر احداث النتيجة التى يحذرها القانون واذن بالجريمة فى هذه الأحوال تتكون من طبيعة ما نشر بلا حاجة الى اثبات قصد التأثير لدى الناشر فى الأشخاص المذكورين فى المادة ١٦٥ (ثالثا) أو فى رأى العام . أما اذا ثبت هذا القصد لدى المتهم فتطبق فى حقه الفقرة الثانية من المادة ويجوز اذن تشديد العقاب .

نص المادة ١٦٠ مكررة المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بنفس العقوبات كل من أخل بأحدى الطرق المتقدم ذكرها وعلى أى وجه بمقام قاض أو هيئته أو سلطته فى صدد دعوى ، » .

المذكورة الانضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٠ مكررة

« هذه المادة تعاقب على أفعال النشر التى ترتكب بصدد أية دعوى مدنية أو جنائية والتى تؤدى الى الحط على أى وجه من مقام القاضى أو هيئته أو سلطته مثل التهكم الشديد وكل طعن شخصى . » .

والعقوبات الواردة فيها هي الحبس الى ستة أشهر والغرامة الى

خمسین جنيها أو احدهما فقط واذن فعقابها أخف من عقاب الجريمة الواردة في المادة ١٥٩ حيث يمتد الحبس فيها الى سنة .

نص المادة ١٦٠ مكررة المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسین جنيها أو باحدى هاتین العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة من الطرق بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في تصد دعوى » .

المذكورة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٠ مكررة

لم تغير المادة ١٦٠ مكررة الجديدة شيئا في النص القديم عدا أنه استبدل بالأحالة الى المادة السابقة ذكر مقدار العقوبة ، إذ لم تعد الأحالة تستقيم مع تعديل المادة ١٦٠ .

المادة ١٨٧ (معدلة للمادة ١٦١ من قانون ١٩٠٤)

المادة ١٦١ .

هذه المادة أيضا تشتمل على حكم جديد فإن الجريمة تعتبر قد وقعت اذا كان ما نشر من شأنه يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود . وللمحكمة أن تقدر من هذه الوجهة مع مراعاة الظروف ما اذا كانت الأمور المنشورة التي رفعت الدعوى بسببها من حيث نوعها ولهجتها يمكن أن تحدث هذا التأثير .

أما اذا كانت نية التأثير في القضاة أو المحققين أو الشهود ثابتة فصفة الجريمة تزيد جسامة ويصبح عقابها أشد .

ولذلك فالمادة ١٦١ تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسین جنيها أو باحدى هاتین العقوبتين فقط كل من ينشر ما من شأنه أن يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود أو يؤثر على وجه الغموم في الزأى العام . وليس النص مقصورا على الدعاوى الجنائية بل يمتد ههنا كما في المادة ١٦٠ مكررة الى كل دعوى مرفوعة أمام جهة من الجهات المحكم في البلاد سواء منها الجنائية والمدنية والشرعية والعسكرية حتى التأديبية ويمتد الى كل تحقيق جنائي أو تأديبي .

وكذلك يعد النشر جريمة اذا كان من شأنه أن يمنع شخصا من الافضاء بمعلومات الى جهات الاختصاص اذ يجب على كل وطني أن يكون عوناً للعدالة وأن يساعد على تحقيقها .

وهذه المادة تشدد العقاب اذا قصد بالنشر احداث النتيجة التي يحظرها القانون ، والأصل أن الادانة في هذا النوع من الأفعال تستخلص من ذات الكتابة المنشورة بلا حاجة الى اثبات قصد التأثير لدى الناشر في الأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى من المادة أو في الرأي العام اما اذا ثبت هذا القصد لدى المتهم فيطبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ويجوز اذن تشديد العقاب .

المادة ١٨٨ (معدلة للمادة ١٦٢ من قانون ١٩٠٤)

نص المادة ١٦٢ مبدلاً بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخباراً كاذبة أو نشر أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً للغير اذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن يالحق ضرراً جسيماً بالمصلحة العامة وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته .

ويضاقب بنفس العقوبات كل من نقل بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها تلك الأخبار أو الأوراق ، .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٢

تقابل المادة ١٦٢ من قانون العقوبات ، وقد عدل نصها بقصد تعريف الجريمة على وجه أدق وتحويل عبء الإثبات عن عاتق الى آخر فيفترض النص الجديد سوء النية الى أن يثبت العكس : اذ أن الواجب على الصحفي قبل أن ينشر خبراً من شأنه تكدير السلم العام أو إلحاق ضرر جسيم بالمصلحة العامة أن يتحقق من صحته . فمجرد اقدمه على نشر هذا الخبر يترتب عليه ادانته ما لم يثبت أنه خدع أى أنه كان لديه من الأسباب الجدية ما حمله على الاعتقاد بصحة الخبر .

أما إذا كانت جريمة الصحفي هو مجرد نقل أخبار أو أوراق سبق لغيره نشرها فيفترض حينئذ حسن نيته ، وعلى النيابة العمومية أن تثبت أن المتهم كان عالما بأن ما نشره من الأخبار أو الأوراق غير صحيح ، أو كان لديه على الأقل من الأسباب الجدية ما يحمله على الشك في صحتها .

نص المادة ١٦٢ معدلا بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا للغير ، إذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضررا جسيما بالمصاحبة العامة » .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٢

في النص الجديد لهذه المادة عودة الى النظام الذي كان قائما قبل سنة ١٩٣١ . وهو أينسز للمتهم . وبذلك لا ينق العقاب إلا إذا أقامت النيابة في جميع الأحوال الدليل على سوء قصد المتهم ولم يعد إذن محل للفرقة بين حالة النشر التي كان المتهم يلزم فيها بإثبات حسن قصده وبين حالة النقل التي كان حسن القصد فيها مفترضا .

المادة ١٨٩ (معدلة للمادة ١٦٣ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٣

تقابل المادة ١٦٣ من قانون العقوبات . وقد عدل نصها بأن أضيف الى الدعاوى المحظورة نشر ما جرى فيها جميع الدعاوى الجنائية المبينة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . فالنتائج الضارة التي تترتب على جميع الجرائم التي تكون العلانية ركنا من أركانها يتجدد أثرها إذا نشر وقت محاكمة المتهمين فيها ما يجرى أثناء هذه المحاكمة مما يستدعى إعادة ذكر الإهانات والسباب والتحريض والقذف المكونة للجريمة وعرضه من جديد على الجمهور . والعلاج

الوحيد. لأن تلك الفضائح هو السكوت عليها . وعلى ذلك فلن يستطيع الصحفي المقامة عليه الدعوى. أن يعلن عن نفسه أو أن يجدد حملاته بحجة أنه. ينشر ما جرى في الدعوى التي يحاكم من أجلها .

ولما كان الشطر الأخير من المادة ١٦٣ الحالية من قانون العقوبات ينص على جريمة من نوع مختلف تمام الاختلاف على نوع الجريمة المتقدم ذكرها فقد فصل منها ووصل بالمادة ١٦٥ التي تنص على جريمة شبيهة بها .

وقد شددت العقوبات فجعل الحبس لمدة ستة بدلا من ستة شهور وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه بدلا من ثلاثين جنيها وعلاوة على ذلك يجوز الحكم بالعقوبتين معا .

النصوص السابقة

فيما غلط التعديل الذي أدخل على المادة ١٦٣ بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ وهذه هي النصوص السابقة :

تنص المادة ١٦٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« كل من تصدى بأحدى الطرق المذكورة آنفا إلى نشر ما جرى في الدعوى التي لم يجوز القانون فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها أو ما جرى في الدعوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد إعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها أو ما جرى في الجلسات العلنية المقدمة في المحاكم على غير حقيقته قاصدا بذلك قصدا سيئا يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٣٠ جنيها مصريا » .

وقد جمع هذا النص حكم المادتين ١٦٣ و ١٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤ ونصها :

المادة ١٦٣ من قانون سنة ١٩٠٤

« كل من تصدى بأحدى الطرق المذكورة آنفا إلى نشر ما جرى في دعوى القذف التي لم يجوز القانون فيها إقامة الدليل على الأمور الموجبة للقذف أو ما جرى في الدعوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحكمة سماعها

هى جلبيه سرية ولم يقتصر فى ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشكى او على مجرد نشر الحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا . .

المادة ١٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤ . .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

المادة ١٦٤ .

هى المادة ١٦٤ من قانون العقوبات ، غير أن الأمر بحظر النشر لم يعد قاصرا على الحالة التى يكون للداعى فيها التماس هو المحافظة على النظام العام بل أحيى أن يؤمر بحظر النشر أيضا فى سبيل المحافظة على الآداب ، وشددت العقوبة فجعل الحبس لمدة سنة بدلا من ستة شهور وجعل للغرامة حد أدنى قدره عشرون جنيها وتكون للقاضى الحكم بالعقوبتين معا .

النصوص السابقة

ادخل حكم هذه المادة لأول مرة فى قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ بدلا من نص المادة ١٦٤ من قانون سنة ١٩٠٤ الذى أدمج بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ فى المادة ١٦٣ .

نص المادة ١٦٤ الصادر به القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« اذا ظهر أن فى نشر المرافعة للقضائية ضررا بالنظام العام نظرا لنوع الجريمة . للقيامه لأجلها الدعوى جاز للمحكمة أن تحظر نشرها كلها أو بعضها ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصرى » .

المادة ١٩١ (معدلة للمادة ١٦٥ من القانون ١٩٠٤) .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٥

هى المادة ١٦٥ من قانون العقوبات وقد أضيفت اليها معاقبة من ينشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم . ولما كانت العقوبات المنصوص عليها الآن خفيفة (وهى الحبس لمدة شهرين وغرامة

عشرة جنيهاً) فقد رفعت في المشروع الجديد الى مستوى العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة اذ أن الجريمة هي من أنواع الجرائم المبينة في تلك المواد وتماثلها في الخطورة .

نص المادة ١٦٥ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً مصرية كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ما جرى في المداوالات السرية بالمحاكم استثنائية كانت أو ابتدائية ، »

المادة ١٩٢ (مضافة الى المادة ١٦٥ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

هذه المادة جديدة . والغرض منها معاقبة من ينشر ما يجري من المناقشات البرلمانية في الجلسات السرية لأحد المجلسين ، وكذلك من ينشر بغير أمانة وبسوء قصد ما يجري في الجلسات العلنية لأي من المجلسين المذكورين .

المادة ١٩٣ (معدلة للمادة ١٦٥ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٥ ثالثة . -

يجدد النص الجديد لهذه المادة الأحوال التي يكون فيها افشاء الاسرار المتعلقة بتحقيق جنائي معاقبا عليه . ففي التحقيقات التي يجريها قاضي التحقيق والتي تحصل بنص المادة ٧٨ من قانون تحقيق الجنايات . الأهل في جلسة علنية لا يكون النشر معاقبا عليه . ما لم يأمر القاضي بإجراء التحقيق في جلسة سرية . أما فيما يختص بالتحقيق الابتدائي الذي تبشره النيابة ولا يؤذن فيه للجمهور بالحضور فإن افشاء أسرار هذا التحقيق لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، الا إذا خطر المحقق كل النشر في شأنه .

النصوص السابقة

أدخل الحكم الوارد بهذه المادة لأول مرة في قانون العقوبات بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ بالمادة ١٦٥ ثانية ثم بالمرسوم بقانون رقم ٩٧

سنة ١٩٣١ المادة ١٦٥ ثالثة ثم عدل أخيرا بالمرسوم بقانون رقم ٢٨
سنة ١٩٣٥ السابق الإشارة اليه .

نص المادة ١٦٥ ثالثة المضاف بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز
خمسین جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق
المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائي قائم » .

(انظر المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١
تحت المادة ١٨٦)

نص المادة ١٦٥ ثالثة الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد على
خمسین جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق
المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائي قائم » .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٥ ثالثة

هذه المادة جديدة أيضا . والغرض منها العقاب على افشاء الأسرار
المتعلقة بتحقيق جنائي قائم . فان تدخل الصحافة في عمل المحقق يضر في
أغلب الأحوال بحسن سير التحقيق ، وكثيرا ما يحصل أن الأخبار التي
تنشرها الجرائد ارضاء لرغبة الجمهور في استطلاع الأخبار يكون من شأنها
تنبيه بعض الشهود الذين لم تسمع أقوالهم بعد أو تنبيه المجرم نفسه ان
كان لا يزال مجهولا .

أما العقوبة المنصوص عليها فهي الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور
وبغرامة لا تتجاوز خمسین جنيها أو احدى هاتين العقوبتين فقط .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٤ (معدلة للمادة ١٦٦ من قانون ١٩٠٤)

المادة ١٦٦

هذه المادة تقابل المادة ١٦٦ من قانون العقوبات . وقد لوحظ

ان الافعال التي تشير اليها في المادة اخلية لا نسفص كل الاحوال التي تقع في هذا السبيل والتي يترتب عليها المساس بهيبة الاحكام الجنائية وجرمتها . ومن الافعال ما لا يقل خطورة عن فتح اكتاب او الاعلان عنه كان يعلن شخص انه قائم عن المحكوم عليه بدفع غرامة او المصاريف او التضمنات او انه سيتولى القيام عنه في ذلك او كان يعلن ان شخصا آخر او هيئة معينة فعلت او ستتعل ذلك . واذا كان فتح الاكتاب سبيلا الى استتارة عطف الجمهور ولاشراكه في الاعتراض على الاحكام القضائية فان الافعال التي سبقت الإشارة اليها تنطوي على تحد لها لا يقل خطورة عن فتح الاكتاب او الاعلان عنه . ولذلك كملت المادة بالنص على هذه الافعال . ومن جهة أخرى شددت العقوبة فزادت الغرامة المنصوص عليها في المادة من خمسين جنيهها إلى مائة جنيه ونص فيها على جواز الحكم بالحبس والغرامة معا .

المادة ١٩٥ (مضافة الى المادة ١٦٦ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٦ مكررة

تقابل المادة ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات . ولكن الطريقة التي اتبعها المشروع في النص الجديد لبيان الأشخاص المسؤولين عما يقع من الجرائم بواسطة جريدة ما تختلف عن الطريقة التي كان قانون العقوبات قد سار عليها فان هذا القانون اتبع التشريع الفرنسي الذي رتب الأشخاص الذين تقع عليهم المسؤولية الجنائية ترتيبا من شأنه أن لا يسأل أشخاص فئة الا اذا تقرر اثبات المسؤولية على أشخاص الفئة السابقة . فنص أولا على معاقبة مدير الصحيفة فان لم يكن فيقع العقاب على المؤلف وان لم يكن فعلى الطابع وان لم يكن فعلى البائع .

أما المشروع الجديد فقد احتفظ بهذه الطريقة بالنسبة الى الفئتين الأخيرتين وهما مسئولان جنائيا في الاحوال المبينة في المادة ١٦٦ ثالثة . أما فيما يختص بالفئتين الأوليين فقد أخذ في معاملتهما بمذهب المسؤولية المشتركة فنص في المادة ١٦٦ مكررة الجديدة على أن يعتبر كفاعلين أصليين في الجريمة مؤلفو الكتابة وكذلك رئيس تحرير الجريدة فان لم يكن ثمة رئيس تحرير فالمحرر المسئول عن القسم من الجريدة الذي حصل فيه النشر .

ولا يستطيع رئيس التحرير الإفلات من هذه المسؤولية إلا بشروط
مبينة في المادة :

وبهذه المناسبة ينبغي الإشارة الى أن لفظة « جريدة » الواردة في
النص لا يقصد منها الجرائد اليومية وحدها بل تشمل الجرائد التي تصدر
مرة أو مرتين في الأسبوع والمجلات التي تصدر في مواعيد أبعد من ذلك
وبوجه العموم جميع الكتابات الدورية . وتنطبق هذه الملاحظة على المواد
١٦٧ و ١٦٨ مكررة و ١٦٨ .

نص المادة ١٦٦ مكررة المضافة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ :
« يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتى ذكرهم بصفة فعلين
أصليين للجناية أو الجنحة على حسب الترتيب الآتي :
المديرون أو ملتزمو الطبع مهما كانت حرفتهم أو الإسم الذي
يتسمون به .

فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون .
فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فاصحاب المطابع .
فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالبائعون أو الموزعون أو اللاصقون :
وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان كان
لها وجه » .

المادة ١٩٦ (مضافة الى المادة ١٦٦ من قانون ١٩٠٤) .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٦ ثالثة

نحل هذه المادة محل بعض الأحكام الواردة في المادة ١٦٦ مكررة
من قانون العقوبات والغرض منها - في الحالات التي يكون فيها فاعل الجريمة
الأصلي (سواء اكان مرتكبها الحقيقي أو رئيس تحرير الجريدة الذي يعتبره
القانون فاعلا أصليا) غير معروف أو ليس في الامكان محاكمته لنشره
كتاباته في الخارج مثلا - القاء المسؤولية على المستوردين والطابعين على حصة
الأحوال وان لم يوجدوا فعلى البائعين والموزعين والملصقين .

المادة ١٩٧ (مضافة الى المادة ١٦٦ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٦ خامسة.

تشتمل هذه المادة على حكم جديد ، فهي تنص على انه لا يقبل من أحد للافلات من المسئولية الجنائية الاعتذار بأن ما نشره في مصر انما نقله عن مطبوعات سبق نشرها في مصر أو في الخارج ، او انها تم تزد على مجرد اشاعات أو روايات عن انغير . ذلك لأن الواجب يقضى على من ينقل كتابة أو رسماً سبق نشرهما بأن يتحقق أولاً من ان هذه الكتابة أو هذا الرسم لا ينطويان على أية مخالفة للقانون كما يقضى الواجب بعدم قبول كل اشاعة أو رواية على علاقتها وبدون تمحيص .

المادة ١٩٨ (معدلة للمادة ١٦٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٧

تقابل المادة ١٦٧ من قانون العقوبات ، انما عدل نصها تعديلاً طفيفاً لجملة ضبط ما كان . وعلاوة على ذلك قد اضيفت عقوبة الغرامة الى عقوبة الالغاء في الأحوال التي تمتنع فيها الجريدة المحكوم عليها من نشر حكم الادانة الصادر عليها .

المادة ١٩٩ (مضافة الى المادة ١٦٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٧ مكررة .

تنص المادة الجديدة على أن الجريدة التي توالى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه لا يصدر أمر تعطيلها الا من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة اودة مشورة . وقد كان صدور هذا الأمر من سلطة القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق . فاذا كانت القضية قد احيلت الى محكمة الجench أو الى محكمة الجنايات فيكون أمر التعطيل من اختصاص هذه أو تلك على حسب الأحوال .

ومن جانب آخر فان التعطيل الذي كان يحكم به لمدة خمسة عشر يوماً

بحسب نص المادة ١٦٧ مكررة أصبح قاصرا على ثلاث مرات ، ولم يكن مقياس الأيام عمليا بالنسبة للجرائد والمجلات الأسبوعية أو الشهرية .

واخيرا فان الجزاء لا يتضمن اقفال المطبعة الذي كان يؤمر به حتما في حالة ما تكون المطبعة ملكا للجريدة .

نص المادة ١٦٧ مكررة كما صدر بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في احدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما .يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للنيابة العمومية أن تطلب من قاضي المواد الجزئية أو من قاضي التحقيق الأمر بتعطيل الصحيفة المذكورة مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ، »

ويصدر القاضي أمره بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن .»

فإذا كانت موالة النشر المنشارة اليها في الفقرة الأولى من هذه المادة قد جرت بعد إحالة القضية الى قاضي الاحالة أو الى المحكمة .يطلب أمر التعطيل من قاضي الاحالة أو المحكمة حسب الأحوال .

ويجوز تجديد أمر التعطيل كلما عادت الصحيفة الى نشر مادة من نوع ما .يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

ويترتب على أمر التعطيل حتما اقفال المطبعة مدة التعطيل اذا كانت ملكا للجريدة المعطاة .

المادة ١٩٧ (مضافة الى المادة ١٦٦ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٦ خامسة

تشتمل هذه المادة على حكم جديد ، فهي تنص على أنه لا يقبل من أحد للافلات من المسؤولية الجنائية الاعتذار بأن ما نشره في مصر انما نقله عن مطبوعات سبق نشرها في مصر أو في الخارج ، أو أنها لم تزد على مجرد

اشاعات أو روايات عن الغير ، ذلك لأن الواجب يقضى على من يعمل كمانه أو رسما سبق نشرهما بأن يتحقق أولا من أن هذه الكتابه أو هذا الرسم لا ينطويان على أية مخالفة للقانون كما يقضى الواجب بعدم قبول كل اشاعه أو رواية على علاقتها وبلا تمحيض .

المادة ١٩٨ (معدلة للمادة ١٦٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكورة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٧

تقابل المادة ١٦٧ من قانون العقوبات . انما عدل نصها تعديلا طفيفا لجعله اضبط ممل . كان . وعلاوة على ذلك قد اضيفت عقوبة المخزامة الى عقوبه الالفاء في الأحوال التي تمنع فيها الجريدة المحكوم عليها من نشر حكم الاداة الصادر عليها .

المادة ١٩٩ (مضافة الى المادة ١٦٧ من قانون ١٩٠٤) -

المذكورة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٧ مكررة

تنص المادة الجديدة على أن الجريدة التي توالى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه لا يصدر أمر تعطيلها الا من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة اودة مشورة . وقد كان صدور هذا الأمر من سلطة القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق . فاذا كانت القضية قد احيلت الى محكمة الجنتج أو الى محكمة الجنايات فيكون أمر التعطيل من اختصاص هذه أو تلك على حسب الأحوال .

ومن جانب آخر فإن التعطيل الذي كان يخضع به لمدة خمسة عشرة يوما بحسب نهل المادة ١٦٧ مكررة أصبح قاصرا على ثلاث مرات . ولم يكن مقياس الأيام عمليا بالنسبة للجرائد والمجلات الأسبوعية أو الشهرية .

وأخيرا فإن الجزاء لا يتضمن اقفال المطبعة الذي كان يؤمر به حتما في حالة ما تكون المطبعة ملكا للجريدة .

ويبطل فعلي أمر التعطيل اذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٦

المادة ١٦٧ مكررة

تشمل هذه المادة على حكم جديد . فهي تخول للنيابة الحق في أن يطلب من القاضي الجزئي الأمر بتعطيل الجريدة في حالة ما اذا استمرت تلك الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما . يجري التحقيق من أجله أو من نوع مماثل له . فاذا انتهى التحقيق يستصدر أمر التعطيل في الحالة المشار إليها من قاضي الإحالة أو من المحكمة المجالة إليها القضية .

المادة ٢٠٠ (معدلة للمادة ١٦٨ من قانون ١٩٠٤)

نص المادة ١٦٨ بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

« إذا تحكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة في جنابة ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عايتها في المادة ١٥٦ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .

فاذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة السابقة وقبعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوي مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥

المادة ١٦٨

كانت المادة ١٦٨ قديمة تنص على إلغاء الجريدة حتما أو طبقا لما يراه القاضي على حسب الأحوال . ولا شك في أن هذه العقوبة قاسية فانها تلحق بالمحكوم عليه خسارة مالية تتجاوز بكثير أكبر غرامة فضلا عما فيها من عبث شديد بحق الملكية ، خصوصا وأنها كانت تستتبع حتما اقفال المطبعة

إذا كانت مدتها للجريدة التي وقعت الجريمة بواسطتها ، ولو كان عمل هذه المطبعة غير قاصر على طبع الجريدة .

ثم ان من شأن شدة العقوبة أن تغري من يتهددهم وقوعا باستعمال الطرق الاحتيالية لتفادي أثرها .

لذلك رؤى حذف عقوبة الالغاء . وهي لا توجد الآن الا في تشريعات استثنائية . ولم يبق سوى عقوبة التعطيل بعد أن هبطت الى مدد قصيرة فجنایات وجرائم العيب عقوبتها شهر بدلا من سنة بالنسبة للمصحف التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ، وثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية وسنة في الأحوال الأخرى . أما ما عدا ذلك من الجرائم فعقوبتها قاصرة على نصف المدد المذكورة ما لم يكن ثمة عود (ويتحقق العود كما سبق وجود حكم في السنتين السابقتين سواء أكان بالتعطيل الكامل لمدة شهر أو بالتعطيل النصفى) فيكون التعطيل في هذه الحالة لكامل مدة الشهر . . . الخ .

هذا الى الغاء العقوبات الخاصة باقفال المطبعة اقفالا نهائيا أو مؤقتا .

النصوص السابقة

فيما عدا التعديل الذى أدخل على المادة ١٦٨ بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ، عدلت هذه المادة قبل ذلك بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ وهذه هي النصوص السابقة :

نص المادة ١٦٨ من قانون سنة ١٩٠٤

« الحكم على من ارتكب جنایة بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما الغاء الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وفضلا عن الحكم بالغاء الجريدة أو الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضا على قفل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في ارتكاب الجنایة الصادر الحكم بشأنها وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المضرّة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الأول يسوغ في هذه الحالة إصدار أمر في الحكم الثانى الصادر بعقوبته بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر .

وان نكرر منه ذلك نال مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر . . .

ويجوز ايضا اصدار امر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر اذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جناية غير الجنایات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجناية أو كان صادرا بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن في حقها .

وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان سبب التحريض على فعل تلك الجناية أو بسبب الطعن أو النقد المتقدم ذكرهنا يجوز اصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بالغاء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتقل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤيدا اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع .

نص المادة ١٦٨ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« اذا حكم بعقوبة جناية على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالغائها .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة غير عقوبة الجناية في جناية أو في جريمة مما نص عليه في المواد ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٦ أو اذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٩ يجوز أن يؤمر في الحكم بالغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة . وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة لجريمة من الجرائم المذكورة وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بالغاء الجريدة .

فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة الحبس أو بغرامة تزيد على خمسين جنيها في جريمة ارتكبت مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور . وفي حالة الحكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجوز الأمر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز

سنة شهور مهما تكن العقوبة التي قضى بها الحكم الأول أو الثاني . فإذا قضى مرة ثالثة بالعقوبة لجريمة من هذه الجرائم ارتكبت في السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول وجب على القاضي أن يأمر بتعطيل الجريدة مدة ستة شهور .

ويترتب حتما على الحكم بإلغاء أو تعطيل الجريدة اقفال المطبعة اقفالا نهائيا أو مؤقتا حسب الأحوال إذا كانت المطبعة ملكا للجريدة . فإذا كانت الجريدة تطبع في مطبعة أخرى ونحكم على صاحب هذه المطبعة باعتباره فاعلا أصليا للجريمة أو شريكا فيها وجب أن يقضى الحكم باقفال المطبعة اقفالا نهائيا أو مؤقتا .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١٦٨ .

تقابل المادة ١٦٨ من قانون العقوبات ، ولكن قد أدخلت عليها بعض التعديلات بالحكم بإلغاء الجريدة لم يعد إلزاميا إلا إذا حكم على رئيس تحريرها أو المحرر المسئول أو على النشر أو على صاحب الجريدة بعقوبة جنائية .

ويجوز الحكم بالإلغاء في جميع الأحوال الموصوفة فيها الجريمة بوصف الجنائية مهما كانت العقوبة المحكوم بها فعلا وفي بعض أحوال أخرى مذكورة على سبيل الحصر . ففي كل هذه الأحوال يجوز للقاضي الحكم بما بالإلغاء وأما بالتعطيل لمدة لا تتجاوز سنة كما يجوز له ألا يحكم بذلك . ولكن الإلغاء يكون واجبا في حالة صدور حكم ثان بالأداة في جريمة من ذكر في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول .

أما في سائر الجرائم الأخرى فالحكم بالإلغاء ليس وجوبيا ولا اختياريا إنما يجوز الحكم بالتعطيل لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور متى كانت العقوبة الأصلية الحبس أو غرامة تزيد على خمسين جنيتها . ويجوز الحكم بالتعطيل لمدة لا تتجاوز سنة شهور في حالة صدور حكم ثان بالأداة مهما تكن العقوبة المحكوم بها في الحكم الأول أو الثاني . إنما يكون الحكم بالتعطيل لمدة ستة شهور واجبا في حالة صدور حكم ثالث بالعقوبة .

وينص المشروع على أن الحكم بالإلغاء أو التعطيل يترتب عليه حتما اقفال المطبعة نهائيا أو مدة التعطيل وكل ذلك إذا كانت المطبعة ملكا للجريدة

فاذا كانت الجريدة مطبع في مطبعة أخرى فلا يترتب على الحكم المذكور اقفال المطبعة حتما اما يجب الحكم بالاقفال اذا حكم على صاحب هذه المطبعة باعتباره أحد الفاعلين الأصليين للجريمة أو شريكا فيها .

التعديل الذي أدخل على المادة ١٦٨ بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

مادة ٢ تستبدل بالفقرتين الأوليين من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية :

« اذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جناية ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالغائها .

» فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة مما نص عليه في المادتين ١٥٢ مكررة و١٥٦ وجب أن يأمر الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة . كذلك يجب أن يؤمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بعقوبة لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و٢٦١ و٢٦٢ اذا وقعت الجريمة على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة .

» فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى الجنح المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ و١٥٣ و١٥٧ و١٥٩ و١٦٢ يجوز أن يؤمر في الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة لجريمة من الجرائم المذكورة أو الجرائم المشار اليها في الفقرة السابقة وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بإلغاء الجريدة .

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

توالت الأعمال الاجرامية في العهد الأخير فرأى البرلمان أنه يجب معالجة هذه الحالة بكل ما تقتضيه من الوسائل .

ولا شك في أن الباعث لمرتكبي تلك الأعمال هو ما لا يزالون يقرؤونه كل يوم في الصحف من انتقاص نظام الحكم المقرر في البلاد والزراية عليه وعلى القائمين بالأمر فيه .

وانه وان تكن المادة ١٥١ تحمى هذا النظام ، وان يكن كثيرا مما ينشر تعاقب عليه تلك المادة ، فان أكثر منه لا يبلغ هذا المبلغ وان لم يكن أقل في الصحف يدخل في باب التحريض على كراهيته والازدراء به ، الذى أثرا فى تهوين شأن النظام والانتقاص منه والاضعاف من هيئته .

فبقانون العقوبات اذن نقص يجب تداركه ويجب لذلك أن يعاقب على الكتابات التى قد لا يجوز وصفها بأنها تحريض أو لا يسهل لأى سبب من الأسباب أن ينسب الى كاتبها أن نيته تعلقت بالتحريض التى قد تحدث فى نفس الرجل العادى أثر الكراهية أو الاحتقار .

وقد وضعت الوزارة لهذا الغرض مادة جديدة تقع بعد المادة ١٥٢ ويكون رقمها ١٥٢ مكررة وبمقتضى هذه المادة تكون كل عبارة استعملت سواء أكانت عنوانا لمقال أم عبارة فى سياقه - محلا للعقاب اذا كان من شأنها أن تترك فى نفس الرجل العادى الذى يقرأها أثر الازدراء بالنظام أو النفور منه أو أن تظهره بمظهر زرى كرهه أو أن تجعله محل تساؤل وشك سواء من حيث مشروعيتها أم من حيث قبول البلاد له والتزام حدوده المرسومة .

على أنه لكى يكون الجزاء كافيا لتحقيق الغرض المقصود منه يجب ألا يقتصر على عقاب رئيس التحرير وغيره من المسئولين ، بل يجب أن يتناول الأداة التى مكنتهم من ارتكاب الجريمة وهى الجريدة . وتلك الأداة (لما لها من الانتشار والذووع) هى التى تجعل للجريمة شأنا خاصا وأثرا بالغا .

وقد لاحظ قانون العقوبات هذا المعنى فرتب على الحكم بالعقوبة فى جرائم الصحف عقوبات تبعية يقع أثرها على الجريدة وعلى المطبعة التى تطبع فيها (مادة ١٦٨) . غير أن ما جاء بها من العقوبات قاصر عن أداء الغرض المطلوب من الرجز .

وقد رثى أنه اذا جاز على العموم أن يترك للقاضى فى بعض الجرائم الخيار فى أن يأمر بالالغاء أو بالتعطيل أو ألا يقضى بأيهما فانه ينبغى فيما يتعلق بحماية نظام الحكم أن يكون الخيار محصورا بين الالغاء أو التعطيل . وقد جعل هذا الحكم ساريا على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٥٦ التى تكون تارة جنائية وتارة جنحة بحسب العقوبة التى يحكم بها فيها . كما جعل التعطيل لمدة عين حدها الأدنى والأقصى ، عقوبة حتمية فى جرائم الإهانة

والقذف والسب إذا وقعت على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة باعتبار هذه الجرائم طريقة غير مباشرة لتعريض نظام الحكم للكراهية والازدراء .
وضمنت هذه الأحكام جميعا فقرة جديدة تلى الفقرة الأولى من المادة ١٦٨ .
وفيما عدا ما أوجبه الأحكام المتقدمة من التعديل فى الفقرة الثانية من المادة ١٦٨ بركت تلك الفقرة على حالها وهى تجعل للقاضى الخيار فى الحكم بالالغاء أو بالتعطيل أو فى عدم الحكم بأيهما . غير أنه رثى أن حالة العود التى أشير إليها فى آخر الفقرة والتى تستتبع الحكم بالغاء الجريدة حتما يجب أن تتسع لتشمل عدا الجرائم المنصوص عليها فى هذه الفقرة الجرائم التى ورد ذكرها فى الفقرة الجديدة حين لا يحكم فيها بالالغاء منذ أو جريئة .

المادة ٢١٨ (مضافة الى المادة ١٨٥ من قانون ١٩٠٤)

المذكورة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣

المادة ١٨٥ مكررة - ان تعدد الحوادث التى استعمل فيها أشخاص جوازات سفر صادرة لغيرهم أثار أخيرا اهتمام وزارة الداخلية فرأت أنه لوضع حد لهذه الحوادث لا بد من ادخال نص خاص على قانون العقوبات يعاقب من يرتكب هذا الغش الذى لا يقع تحت طائلة أى نص من نصوص القوانين الجنائية الحالية .

هذا وأن مشروع قانون العقوبات الذى وضع فى سنة ١٩١٩ - ١٩٢١ كان يحتوى على مادة رقمها ٢٥٠ تعاقب على ارتكاب هذا الغش وكذلك قانون العقوبات الفرنسى أضيف إليه فى سنة ١٨٦٣ نص خاص لهذا الغرض (مادة ١٥٤) وقد روى من الأفضل بدلا من استعمال عبارة القانون الفرنسى فى وصف جواز السفر بأنه « صادر باسم غير اسمه » أو عبارة مشروع قانون العقوبات المصرى بأنه « ملك لشخص آخر » استعمال عبارة « ليست له » لأنها أدل فى المعنى على أن الشخص الذى أعطى له الجواز هو غير الشخص الذى استعمله .

مناقشة مجلس النواب لمشروع هذه المادة

(صورة طبق الأصل من محضر الجلسة الثامنة والخمسين لمجلس النواب فى يوم ١٤ يونية سنة ١٩٣٢) .

« حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى » : أقترح أن ينص فى هذه المادة على وجوب ثبوت سوء النية لانه يحدث أحيانا أن شخصين يحمل كل منهما تذكرة سفر « أبونية » (كعضوين من أعضاء هذا المجلس مثلا) يعيشان فى فندق واحد وربما فى غرفة واحدة . فيكون من المحتمل أن تبدل تذكرة الواحد منهما بتذكرة الآخر من دون قصد منهما : ولا يكون من العدل فى هذه الحالة أن يوقع العقاب عليهما .

« سعادة النائب المحترم محمد علام باشا » : ان المشرع يفترض وجود سوء النية . . .

« المقرر » : ان القصد الجنائى ركن أساسى من أركان الجريمة فإذا لم يتوافر لا تكون هناك جريمة . وهذا لا يحتاج الى نص .

« حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى » : ينص قانون العقوبات فى مواضع كثيرة على توافق نشوء النية . فإذا كان ركن سوء النية ، لا يحتاج الى نص صريح كان ذكره فى القانون لغوا لا لزوماً له .

« الرئيس » : أظن أن أثبات هذه المناقشة فى المحضر يؤدي الغرض من النص الصريح .

« حضرة مندوب الوزارة » : ان عبارة « تذكرة سفر » الواردة بالمادة لم يقصد منها المعنى الذى ذكره حضرة النائب المحترم . وإنما المقصود منها ما يأتى : .

أولاً - التصاريح التى تعطىها الحكومة لأشخاص محظور عليهم الانتقال من جهة الى أخرى فيرقع عنهم هذا الحظر ويباح لهم الانتقال بتوجيهها . وهذه التصاريح لا تشمل تذاكر السكة الحديدية ولا « أبونيهات » السكة الحديدية وإنما يدخل فيها تذكرة المرور *feuille de route* وهى التى تعطى لقساكر الجيش الذين هم ممنوعون أصلاً من الانتقال من جهة الى أخرى بعيداً عن معسكراتهم . فتدخل لهم هذه التصاريح - ق الانتقال دون أن يتعرض لهم أى شخص من رجال الحكومة أو تستوقفهم أية مصلحة من المصالح أو رجل من رجال البوليس على اعتبار أنهم فارون هاربون .

وكذلك يدخل فيها تذاكر المرور التى تعطى للمتشردين (طبقاً لقانون العقوبات) للانتقال بها من جهة والاقامة فى جهة أخرى .

ثانيا - تذاكر المرور التي يطلق عليها اسم *Permis de route* وهي ببيع لحاملها ان يجتازوا طريقا لم يكن المرور فيه مباحا كما تبين لهم ان يجتازوا « كرى » او « هويس » في غير الميعاد المحدد للمرور عليه .

ويدخل في هذا النوع التذاكر التي تصدرها الحكومة في زمن الأحكام العرفية لايابة الانتقال من جهة الى أخرى .

ثالثا - التذاكر التي يطلق عليها لفظ *passport* أي جوازات سفر وهي التي تعطىها الحكومة لشخص ليجتاز بها حدود المملكة الى مملكة أخرى .

والأساس الذي يقوم عليه اصدار هذه التذاكر هو وجود قيد لحرية شخص أو يمنع له من الانتقال ، فهذه التذاكر ترفع القيد أو تبين الانتقال طبقا لما هو مبين فيها (تصفيق) .

« حضرة النائب المجترم أحمد والى الجندي » : ان ما ذكرته بخصوص تذاكر السكة الحديدية « أبونيه » واحتمال ابدال تذكرة منها بأخرى ينطبق أيضا على تذاكر المرور التي تعطى لرجال الجيش .

ولى اعتراض على عبارة « تذكرة سفر » الواردة بالمادة . وكان يجب ان تبدل بعبارتها عبارة « جواز سفر » أو « باسبور » لأن تذكرة السفر تنصرف عرفا واصطلاحا ولغة الى تذكرة السكة الحديدية .

« حضرة مندوب الوزارة » : ان هذا التغيير وارد بالمواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ من قانون العقوبات وهو مستخدم في هذا القانون من يوم وضعه .

« حضرة النائب المجترم أحمد والى الجندي » : وهل يمنع قدم استخدامه من أن تبديل به عبارة « جواز سفر » .

هذا واني أصر على وجوب النص على توفر سوء النية .

« المقترح » : الذي أراه هو أن عبارة « تذكرة سفر » عامة وتشمل « تذاكر » و « أبونيهات » السكة الحديدية .

اما ما ذكره حضرة الزميل أحمد والى الجندي بشأن النص على توافق

سنوء النية فلا أرى له محلا لأنه من المبادئ العامة التي لا نزاع فيها مطلقا في قانون الجرائم ان القصد الجنائي ركن أساسى فى كل الجرائم عدا المخالفات ولم يذكر القانون سوء النية صراحة الا فى جرائم القذف وما مائلها .

ولما كانت الجريمة التي نحن بصددھا نعد جنحة فان هذه القاعدة العامة تسرى عليها .

فاذا ثبت (فى المثل الذى ساقه حضرتہ) ان ابدال التذاكر كان عن خطأ لا عن قصد لم تكن هناك جريمة .

« حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى » : نحن الآن فى مقام تشريع ولا يكلفنا شيئا أن نرفع اللبس فى الفاظ القانون بإضافة عبارة « بسوء نية » أو « قصد » .

« الرئيس » : ان هذا المشروع سيحال على اللجنة الاستشارية التشريعية . ولهذه اللجنة أن تضيف ما ترى اضافته بعد الاطلاع على هذه المناقشات .

والآن هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

تقرير لجنة الحقبانية بمجلس الشيوخ عن مشروع هذه المادة

« هذا المشروع يشتمل على تعديل قانون العقوبات الأهل فى ثلاثة مواضع :

.....

الثانى

١ (أ) اضافة نص هو المادة ١٨٥ عقوبات مكررة على مواد الباب السادس من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الأهل المتعلق بالتزوير يتناول بالعقاب صورة خاصة من صور الفس لم يكن تناولها المشرع بنص وهى حالة الشخص الذى يستعمل تذكرة مرور ليست له وقد أعطى المشروع

هذه الحالة عقوبة الجنحة (الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تزيد على ٢٠ جنيها مصريا) .

وقد قصد بعبارة « تذكرة سفر » التصاريح التي تصدرها الحكومة لترفع بها قيودا من حريه أو تبيح بها انتقالا محظورا مثل تذكرة المرور التي تعطى لعساكر الجيش لينتقلوا بها خارج المعسكرات والتذاكر التي تعطى للمتشردين وكذلك التذاكر التي تمنح وقت اعلان الأحكام العرفية لإباحة التنقل والمرور وجوازات السفر المخصصة لاجتياز الحدود .

وهذا التعديل في التشريع اقتضته كثرة حوادث الغش في استعمال جوازات السفر وما قد تؤدي اليه من تهديد الأمن العام والنظام .

(ب) ولكي تأخذ الجريمة الجديدة المنصوص عليها في هذه المادة المقترحة حكم الجرائم المماثلة لها في الأهمية - من حيث أنها صورة مخففة لجرائم التزوير - عدلت المادة ١٩١ عقوبات لتشملها .

- المادة ٢٢٦ (ق ٤٤ لسنة ١٩٣٣) -

الوثائق المتعلقة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

ايضاح للمادة الأولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

(صورة طبق الأصل من مناقشات مجلس الشيوخ بجلسته ٨ مايو لسنة ١٩٣٣)

« حضرة الشيخ المحترم محمد خيرت راضى بك » : أريد ازالة للباس الذى قد يتبادر للذهن من صيغة المادة الأولى أن أوجه نظر حضراتكم الى مسألة لها الأهمية الكبرى .

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أمام السلطة المختصة باخذ الأعلام اقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة » .

ومن المفهوم طبعا أن الاعلامات الشرعية تارة تؤخذ عن أشخاص قد توفوا حديثا ولهم فى دفاتر الوفيات ما يدل على تاريخ الوفاة ، وحررت لهم

محاضر وفيات ولأولادهم ونسلهم أوراق رسمية ، وتارة تطلب اعلامات شرعية بتحقيق وفاة ووراثه عن أشخاص توقفوا من عهود سابقة ومضت عليهم أزمان طويلة ولا يوجد معاصرون لهم ليتمكنوا من الشهادة التي تطلب بشأن وفاتهم عن ذرية أو غير ذرية ، ومثل هؤلاء المتوفين اذا طلب تحقيق وفاتهم واستصدار اعلام شرعى بشأنهم ، لا يمكن أن يكلف الطالب احضار شهود عاجزين موتهم ووقفوا بأنفسهم على ما يتعلق بحالهم ، ولذلك وسعت الشريعة الغراء الجسيل لهم بتلك النظم والقواعد الشرعية المقررة ، ولم يقصد بهذا المشروع التدخل فى نظام سماج الشهود أو فى القواعد الشرعية التى وضعت لقبول شهادة الشهود ، انما قصد به فقط المنع من الحصول على الاعلامات بوسائل الغش والتزوير اضرارا بأصحاب الشأن أو المس من معالم الحقيقة .

وفى الشريعة الغراء أنواع كثيرة تجوز فيها الشهادة من طريق الشهرة الشرعية ومن ضمنها مسائل النسب لأنها مبنية على الحمل والولادة ، وهذا لا يمكن أن يصل الى معرفته الا القليل جدا . وكذلك مسائل الوفاة وما شابهها .

فأريد أن يكون مفهوما أنه لا صلة لهذه المادة بطرق العلم التى نظمت بالقواعد الشرعية .

كذلك فى مسائل الوقف التى يكون قد مضى على البعض منها زمن ليس بالقريب وفى بعض الحوادث قد مضى نحو سبعمائة أو ثمانمائة سنة وما مائل ذلك ويراد الحصول على اعلانات شرعية لمن يدعى الاستحقاق فيه ليكشف عن نسبه أو صلته بالواقفين أو ممن سموا بكتاب الوقف فمثل هذه المسائل لا يمكن أن يكلف الشاهد أن يشهد فيها عن بينة ومعاينة ومشاهدة إنه رأى فلانا وفلانا لأن ذلك تكليف غير معقول بعد أن يكون قد مضى على وفاة المتوفى مئات السنين مثلا بل المفهوم أنه يكتفى بشهادة الشاهد من طريق من الطرق الشرعية التى سنتها الشريعة الغراء تسهيلا لوصول ذوى الحقوق الى حقوقهم . أما لو كلفوا باحضار شهود يشهدون عن معاينة لصاغت حقوق هؤلاء عليهم ولكان فى ذلك حرج عظيم على ذوى الحقوق وارضاق لهم . بل اضاءة تامة لتلك الحقوق وهذا ما لا يمكن أن يرد بخاطر مشرع .

فأردت أن ألفت نظر المجلس حتى لا يكون هناك مجال للبس أو الشك .

إذا ما أريد تطبيق هذا المشروع . وفى اعتقادى أن وزارة الحقانية لا تخالفنى
فى هذا البيان .

(حضرة مدير ادارة المحاكم الأهلية) : وزارة الحقانية لا ترى مانعاً
من اثبات ذلك فى المحضر على اعتبار أنه تفسير :

المادة ٢٢٧ (ق ٤٤ لسنة ١٩٣٣)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

وجه حضرة صاحب العزة النائب العمومى نظير وزارة الحقانية الى بعض
احكام صدرت من محكمة النقض والابرار فى قضايا جنائية ، رفعت على
اشخاص ابدوا اقرارات كاذبة فى إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة او الوراثه
أو أمام المأذون الشرعى بشأن سن الزوجين :

أما عن الاقرارات إنكاذبة فى إجراءات تحقيق الوفاة والوراثه وهى
الاجراءات التى نظمها المواد من ٣٥٥ الى ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعيه
فقبل رأت محكمة النقض والابرار فى حكمها الصادر بتاريخ ٧ يونيو
سنة ١٩٢٧ (القضية رقم ٩١٨ لسنة ٤٤٠ قضائية) أن احكام قانون
العقوبات الخاصة بالتزوير فى الأوراق الرسمية لا تنطبق على هذه الحالة
لان اجراءات الاعلام الشرعى بالوراثه هى من قبيل الدعوى . والكذب فى
الدعوى لا يعتبر تزويراً وراث من جهة أخرى فى حكم آخر أصدرته فى
٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أن المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات الخاصة بشهادة
الزور فى دعوى مدنية لا يمكن تطبيقها لأن هذه الاجراءات ليست فى الحقيقة
دعوى مطلوباً بها الحصول على حكم وإنما هى تحقيق ادارى يختص به أحد
رجال القضاء ويعلن فى نهايته النتيجة التى وصلت اليها تحرياته . .

فيؤخذ من هذه الأقوال أنه لا عقاب على النفس الذى يمكن من الحصول
على اعلام شرعى غير صحيح بواسطة ابداء الاقرارات كاذبة أمام السلطة
الادارية أو القاضى الشرعى .

أما فيما يتعلق بإبداء الاقرارات النكاذبة أمام المأذون أو تقديم
الشهادات الطبية غير الصحيحة له بشأن سن الزوجين أو أحدهما ، فإن قضاء
محكمة النقض لم يستقر على رأى بشأنه .

فقد جاء في حكم صدر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ أنه إذا أثبت المأذون في العقد بسوء نية ان سن الزوجة أو الزوج بلغت الحد القانوني وكانت في الحقيقة أقل من ذلك كانت الواقعة تزويرا منطبقا على المادة ١٨١ من قانون العقوبات . فإذا كان له شركاء ثبت سوء نيتهم فيما قرروه له عوقبوا بهذه الصفة .

وفي حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ رات محكمة النقض مع التسليم بأنه لو ثبت التواطؤ بين المأذون والشهود فإن الأول يكون قد ارتكب تزويرا ويكون الباكون شركاء له في هذا التزوير وأنه نظرا لعدم ثبوت هذا التواطؤ في القضية لا يكون في اقرارات الشهود الكاذبة جريمة ، وبعد ذلك بقبيل أصدرت حكما بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣١ اعتبرت فيه الذين خدعوا المأذون بتقديمهم له شهادة طبية غير صحيحة شركاء في تزوير ، ولو أن المأذون كان حسن النية .

ولكنها بعد ذلك عادت الى نظريتها السابقة وأصدرت بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ حكما قضت فيه بأن لا جريمة معاقبا عليها في حالة خدع المتهمين للمأذون بتقديمهم له شهادة طبية غير صحيحة وتأييدهم هذه الشهادة باقرارات كاذبة خاصة بسن الزوجة .

وفي نهاية الأمر أصدرت محكمة النقض حكما حديثا بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عبرت فيه بجلاء عن فكرتها في هذا الموضوع فقالت ان الغش الذي يقع بين الزوجين وذويهما في مسألة اثبات السن على غير حقيقتها لا يمكن أن يكون الشارح أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة (أى بالعقوبات المنصوص عليها بالتزوير) سواء أكانوا متواطئين مع المأذون على هذا أم غير متواطئين .

ويؤخذ من هذه الأحكام المختلفة ان محكمة النقض والابرام تكره أن تطبق على مثل هذا الغش ، نص المادة ١٨١ الشديد ؛ ولو كان هناك توافق بين المأذون والشهود .

أمام هذه الحالة اقترح حضرة صاحب العزة النائب العمومي وضع قانون لمعاقبة الاقرارات الكاذبة في اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة بغقوبة اللجنة وكذلك الاقرارات الكاذبة بشأن سن الزوجين أو أحدهما بمناسبة عقود الزواج .

ولا شك في ضرورة وضع هذا التشريع لان الافرار الكاذب في اجراءات العرص منها اثبات من هم ورثة شخص توفي هو عمل مردول من الوجهة الخلقية ومن شأنه الاصرار بالغير وهو يقرب من التزوير المعنوي وشهادة الزور معا .

اما الاقرار الكاذب بشأن سن الزواج فيجب ان ينص في القوانين الجنائية على العقاب عليه ايضا ، لانه يعطل ما ورد في لائحته المجاكم الشرعية من الاحكام الخاصة بالسن الأدنى للزواج اتى وضعت حرصا على مصلحة الأسرة .

وتقترح وزارة الحقانية معاقبة الاقرار اسكاذب في اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة ، وكذلك الاقرار الكاذب بشأن سن الزواج بنفس العقوبات المنصوص عليها لشهادة الزور في دعوى مدنية في المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات اى بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وينص المشروع على عقوبة اشد توقع على الشخص الحائز للسلطة القانونية الذي يرتكب هذه الجريمة فيحرر عقد الزواج او يضبط مادة الوفاة والوراثة على أساس اقرارات كاذبة ، مع علمه بذلك .

.. فالمادة الأولى من مشروع القانون المرافق لهذا التي تنص على معاقبة كل من أبدى أمام السلطة المختصة اقرارات أو معلومات غير صحيحة ، قد قصدت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضى الشرعى أو أمام احدى جهات القضاء الى عندما يراد تحقيق الوفاة والوراثة ، أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق اذارى تمهيدى لاعطاء معلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون لأنه فى الواقع يصعب النص على معاقبة من يبدى اقرارات بشكل خال من مظاهر الرسمية قد لا يدونها الجمدة أو الشيخ بطريقة مطابقة تماما لما قام به الشهود . وبما دامت هذه التحريات التمهيدية لا بد أن يعقبا سماع شاهدين على الأقل أمام القاضى الشرعى أو القضاء الى . فاقراوا بـ هؤلاء الشهود الأخيرة هي التي تعتبر على وجه ما أساسا فى الموضوع وهي التي اراد القانون المعاقبة عليها اذا كانت غير صادقة . وقد قصد القانون ايضا معاقبة الشخص الذى يطلب تحقيق الوفاة والوراثة اذا أبدى فى الاجراءات أمام القاضى الشرعى أو القضاء الى اقرارات يعلم انها غير صحيحة أو لديه أسباب للاعتقاد بأنها غير صحيحة .

والمادة الثانية الخاصة بالاقرار الكاذب بشأن سن الزواج قضت

الأشخاص الذين يقررون أمام المأذون أو المحكمة الشرعية أو أمام السلطة المحلية أن أحد الزوجين قد بلغ السن القانونية التي تسمح لهذه السلطة بإجراء عقد الزواج ، كما قصدت أيضا الطبيب الذي يعطى شهادة طبية غير صحيحة . ومن المفهوم أنه فيما يختص بعقود الزواج التي تبشر أمام سلطة غير القاضي الشرعى أو المأذون سوف لا يطبق عليها نص هذا القانون الا فى الأحوال التي تكون هذه السلطة مقيمة فيها بقوانين أو قواعد دينية تمنعها من إجراء عقد الزواج إذا كان الزوجان لم يبلغا سنا محددة .

ويلاحظ ان النص الذى يوقع العقوبة على اشخص الحائز للمستلظة القانونية قد وضع بكيفية مختلفة فى المادة الأولى عن المادة الثانية . فقد روى أن هذا الاختلاف ضرورى لان السلطة التي تحقق الوفاة والوراثة يجب عليها دائما أن تبني عملها على ما يبنى أمامها من الاقرارات . أما السلطة التي تجرى عقد الزواج فيمكن أن ترتكب الجريمة المنصوص عليها اما بإجراء العقبة على أساس اقرارات تعلم أنها غير صحيحة ، واما بإجرائه على أساس آخر كان ثقله مثلا بدون شهود أو بغير شهادة طبية بدعى أن تظهر الزوجين يمكن من الاعتقاد بأنهما قد بلغا السن القانونية . والواقع أنه هما تكن الاجراءات التي يوجب اتباعها فى إجراء عقد الزواج عند عدم تقديم شهادة ميلاد يجب أن يقدر أن هذه الاجراءات لا يكون لها دأج اذا كان مظهر الزوجين يدل بلا شك على أنهما قد بلغا السن القانونية .

وأخيرا قد روى عدم ضرورة ادماج هذه النصوص فى قانون العقوبات للدلالة بايضا على أنها جرائم من نوع خاص لا تنطبق عليها الأحكام الخاصة بالتزوير أو الحاصة بشهادة الزور .

على أساس هذه الاعتبارات أعدت وزارة الحفانية مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وتتشرف بتقديمه الى مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتكرم برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم بمعرضه على البرلمان .

أصل المشروع المقدم من الحكومة للبرلمان

المادة الأولى

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة

المختصة بأخذ الإعلام ، أقوالا أو أبدى معلومات عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يعلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة . وذلك متى ضبط الاعلام على أساس هذه المعلومات أو الأقوال .

ويعاقب بالحبس ، أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه ، كل شخص خوله القانون سلطة أخذ الاعلام بتحقيق الوفاة والوراثه ضبط اعلاما على أساس الأقوال أو المعلومات المشار إليها فى الفقرة السابقة وهو عالم بأن هذه الأقوال والمعلومات غير صحيحة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاما بتحقيق الوفاة والوراثه ضبط على الوجه المبين فى الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

المادة الثانية

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لتحرير عقد الزواج أقوالا أو معلومات يعلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة أو قدم لها أوراقا كذلك ، وذلك متى حرر عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو المعلومات أو الأوراق .

ويعاقب بالحبس ، أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه ، كل شخص خوله القانون سلطة تحرير عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة فى القانون .

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ عن هذا المشروع

« المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا . »

أحال المجلس على هذه اللجنة بجلسته المنعقدة فى يوم ٢٢ يونية سنة ١٩٣٢ مشروع قانون وازد من مجلس النواب باعتبار ما يترتب من الغش فى مادة تحقيق الوفاة والوراثه أو عقد الزواج معاقبا عليه ، وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلسات : ٢٩ يونية و ٤ يولية سنة ١٩٣٢ و ٢٨

ديسمبر ٤ و ١١ يناير و ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ فتبين لها أنه يرمى الى أن يتناول بالعقاب حالتين :

(الأولى) الأشخاص الذين يبدون أقوالا أو معلومات كاذبة أمام السلطة المختصة بضبط اعلام الوفاة والوراثة ، وذلك لأنه ظهر من اتجاه أحكام محكمة النقض والابرام أنها لا تميل الى اعتبار هذا النوع من الغش مما يدخل تحت نص المادة ٢٥٧ عقوبات الخاصة بجريمة شهادة الزور .

كذلك نص على حكم هذه الجريمة اذا وقعت من الشخص الذى خوله القانون سلطة ضبط الاعلام - كالقاضى الشرعى مثلا - فجعلت عقوبتها الجيس أو غرامة لا تزيد على مائته جنيه .

كما نص أيضا على عقاب الشخص الذى يستعمل اعلاما شرعيا ضبط على أساس معلومات غير صحيحة وهو عالم بذلك .

(الثانية) الأشخاص الذين يبدون أقوالا أو يقدمون أوراقا غير صحيحة للسلطة المختصة بتحرير عقد الزواج توصلنا لاثبات أن أحد الزوجين قد بلغ السن المحددة قانونا لعقد الزواج - وذلك لأن محكمة النقض والابرام فى أحكامها الأخيرة أظهرت ترددا فى تطبيق العقوبة المنصوص عنها فى المادة ١٨١ عقوبات على هذا النوع من الغش نظرا لشدها .

كما نص أيضا على عقاب القاضى أو المأذون الذى يحرر عقد زواج

وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة فى القانون . وقد استمعت اللجنة للايضاحات والبيانات التى أدلى بها مندوب وزارة الحقانية بجلسة ٤ يولية سنة ١٩٣٢ كما استعرضت الأسباب التى دعت الى هذا التشريع وهى تقر الوزارة عليها لأنه من الضرورى حقيقة سد هذا النقص فى قانون العقوبات ، اذ لا يصح ترك الغش الذى يمكن بواسطته الحصول على اعلام شرعى غير مطابق للحقيقة بإبداء معلومات كاذبة أمام السلطات المختصة بدون عقاب ، مع ما لاعلام الوفاة والوراثة من الأهمية والخطورة خصوصا وقد جعله القانون حجة ووضعه فى مصاف الأحكام ورتب عايه استحقاق الوراثة وثبوت النسب . كذلك الإقرارات الكاذبة التى يقصد بها حمل المأذون أو القاضى على تحرير عقد زواج لم

يبلغ احد طرفيه الحد الادنى لنسب المقررة بالقانون يؤدي الى نفويت ما ربه
الشارع من الاحكام نى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لغاية سامية . هي
رعاية مصلحة الأسرة والاولاد .

ولكن اللجنة بعد البحث والمناقشة انقسمت بصدد المادة الأولى من
المشروع فرأت الأقلية المكونة من حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا
وفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد خيرت راضى بك والأستاذ
أحمد رشدى حذف عبارة « أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام » وذلك ليكون
النص عاما يتناول بالعقاب الأشخاص الذين يسألون فى التحريات الادارية
فى حين رأت أغلبية اللجنة المكونة من حضرات المرحوم محمود أبو النصر بك
وادوار قصيرى بك وعبد الرحمن رضا باشا وعبد الحليم البيل بك وصالح
حقى باشا بقاء هذه العبارة .

راى الأقلية وأسانيده

رأت الأقلية أن يكون نص الجزء الأول من المادة الأولى كما يأتى :
« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة
جنيه كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أقوالا ... »
واستندت على ما يأتى :

- ١ - تترتب على الاشهاد نتائج هامة ، ولذلك يجب أن يحاط بكل
الضمانات التى تكفل حصوله على اكمل وجه . ولما كان القاضى يعتمد فى
اصداره على التحريات الادارية كما يعتمد على شهادة الأشخاص الذين
يشهدون أمامه فيجب العمل على صيانة التحريات أيضا من شهادة الزور .
- ٢ - يصعب الأخذ بما ذهبت اليه الأكثرية من أن التحريات الادارية
تحصل بطريقة لا تبث على الاطمئنان لأن القانون قررها وألزم القاضى
الأخذ بنتائجها كلما ألزمه أن يطلب من جهة الادارة القيام بها (مادة ٣٥٧
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) .

راى الأغلبية وأسانيده

ورأت الأغلبية ابقاء هذه العبارة للأسباب الآتية :

- ١ - تحصل التحريات الادارية عادة بسرعة وبدون تدقيق يصح

الاطمئنان اليه ، ومن المجازفة معاقبة شخص تؤخذ أقواله بهذه الطريقة .

٢ - التحريات وحدها لا تكفى لضبط الاشهاد ومن واجب القاضي أن يسمع شهودا تعزز هذه التحريات .

٣ - لا ترى وزارة الحقانية - وهي صاحبة المشروع - في مذكرتها الايضاحية - محلا لمعاقبة من يبدى أقوالا أمام جهات الادارة .

وقد رأت اللجنة بالاجماع استبدال عبارة « وهو يعلم أنها غير صحيحة أو يكون لديه من الأسباب ما يخله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة » بعبارة « وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة » .

كما رأت اللجنة حذف الفقرة الثانية من المادة الأولى لترك الأشخاص الذين قصدتهم بها المشرع لحكم القانون العام .

أما فيما يتعلق بالمادة الثانية فقد رأت اللجنة حذف عبارة « أو يكون لديه من الأسباب ما يخله على الاعتقاد بأنها غير صحيحة » اكتفاء بعبارة « أقوالا يعلم أنها غير صحيحة » تيسيرا على الناس وصيانة للحقوق .

كذلك لاحظت اللجنة أن عبارة « أو قدم لها أوراقا » الواردة في المشروع لا تكفى لتناول الطبيب بالعقاب لأنه لا يقدم للسلطة المختصة بتحرير عقود الزواج شيئا بل يعطى لذوى الشأن شهادة عن سن أحد الزوجين . ولما كانت المذكرة الايضاحية صريحة في أن القصد هو معاقبة الطبيب إذا كانت الشهادة المقدمة منه غير مطابقة للحقيقة فقد اقترحت اللجنة عبارة « أو حرر أو قدم لها أوراقا » .

ولما عرض المشروع بعد أن أدخلت عليه هذه التعديلات على اللجنة الامنتشارية التشريعية تطبيقا للنادة ٩٦ من الدستور لاحظت عليه ما يأتى :

أولا - رأت اللجنة الاستشارية أن المشروع في الأصل كان يبص في الفقرة الثانية من المادة الأولى على عقوبة مخففة لهذه الجريمة إذا وقعت من الشخص الذى خوله القانون سلطة ضبط الاعلام . كالمقاضى المزعى - لأن الجريمة فى هذه الحالة هى فى الأصل تزوير معنى فى محرر رسمى معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات الأهل بالأشغال الشاقة أو السجن ، ولما كان من الضرورى أن يكون التشريع كله على نسق واحد

بحيث لا يفرق في العقوبة ، فيحكم بالحبس اذا ارتكبت هذه الجريمة بواسطة أحد الأفراد . وبالأشغال الشاقة أو السجن اذا وقعت من القاضي . رأى من الأنسب اعتبار الجريمة في هذه الحالة الأخيرة صورة مخففة لجرائم التزوير . وجعلت عقوبتها عقوبة الجنحة - واللجنة لا تشاظرها هذا الرأي إذ أن مركز القاضي غير مركز الفرد ، وإخلاله بواجبات وظيفته يعرضه لعقوبة شديدة تتناسب مع الثقة التي وضعت فيه - هذا فضلا عن أن القضاة أنفسهم يعتبرون هذا النص ماسا بكرامتهم من حيث مساواتهم بالأفراد .

ثانيا - لاحظت اللجنة الاستشارية أن حذف عبارة « أو أبدى معلومات » من الفقرة الأولى من المادة الأولى يؤدي إلى عدم معاقبة مقدم طلب الاعلام إلا اذا سمعت أقواله وإن هذا سيؤدي إلى أن تضطر وزارة الحقانية إلى إصدار تعليمات إلى القضاة الشرعيين بأن يطلبوا دائما حضور موقع الطلب لسماع أقواله وتساءلت عما تستطيع الوزارة أن تعمله بصدد البطر كخانات والحاكمات ولا سلطة لها عليها . ولا ترى اللجنة مانعا من إصدار هذه التعليمات متى روي لزوم لها . وفي استطاعة الحكومة أن تلتفت نظر البطر كخانات والحاكمات إلى وجوب سماع أقوال مقدم الطلب .

ثالثا - اعترض على عبارة « يجهل حقيقتها » التي اقترحتها اللجنة بأنها قد تؤدي إلى معاقبة الشهود الذين يقررون وقائع صحيحة ولكنهم يجهلون بها وبأنه اذا كان المقصود من هذه الصيغة هو العمل على ابطال عادة فاشية أمام المحاكم الشرعية كثرت الشكوى منها وهي في الحقيقة ممقوتة فالأولى وضع الدواء في مكان الدواء أي في النصوص الخاصة بشهادة الزور ، فمع اعتراف الوزارة بأن هذه العادة فاشية أمام المحاكم الشرعية ممقوتة في نظرها كما في نظر الجميع لا تسلم اللجنة مطلقا بترك هذه العادة تتفشى أكثر مما هي عليه ، واذا ما تقدمت وزارة الحقانية بمشروع معدل لنصوص جريمة شهادة الزور فلا يسع اللجنة إلا اقراره .

رابعا - ان الصيغة التي وردت في المشروع فيما يتعلق بعبارة « أو يكون لديه من الأسباب ما يحمله الاعتقاد بأنها غير صحيحة » تعين الركن الأدبي للجريمة بصيغة أقل تشددا من عبارة « وهو يعلم » التي اقترحتها اللجنة ، وهي في الوقت نفسه تمكن النيابة العبودية من الوصول إلى اثبات الجريمة خصوصا وقد استعملها المشرع المصري في المادة ١٢٦ عقوبات مكررة . وترى اللجنة أن التعبير الذي يراد الحرص على إبقائه تعبير غامض

واستعماله في المادة ١٢٦ عقوبات مكررة لا يكفي لكي تقبله اللجنة على ما فيه من الشذوذ ، ومع ذلك فقد أعفت المادة المذكورة من العقاب الزوج أو الزوجة أو أصول الجاني أو فروعهم .

ولذلك بتمسك اللجنة بالتعديلات التي أدخلتها على المشروع وقد انتهت بأغلبية الآراء الى اقراره بالصيغة المرافقة ، وهي تتشرف بعرض الأمر على هيئة المجلس الموقر ليقرر ما يراه .

المادة ٢٥٥ « معدلة للمادة ٢٢٠ من قانون ١٩٠٤ »

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣

المادة ٢٢٠ والمادة ٢٢٣ مكرر - ان التعديل الوحيد الذي أدخل على المادة ٢٢٠ هو اضافة الكلمات الآتية « أو في أكوام من قش أو تبين أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق » وذلك بعد الكلمات « زرع محصود » .

وقد روي من المفيد اضافتها كي يتسنى المعاقبة على وضع النار في القش والتبن والمواد الأخرى القابلة للاحتراق بنفس العقوبة المفروضة لوضع النار في الزرع المحصود أو الأخشاب المعدة للبناء أو الوقود . فهذه الجريمة هي في الواقع خطيرة جدا لأن القش مادة سريعة الالتهاب يمكن أن تتسرب منها النار بسهولة الى أملاك أخرى .

ولكن مساواة حرق القش أو التبن بحرق الأخشاب يجب أن يقابلها تخفيف في العقوبة اذا كانت قيمة الأشياء المحرقة زهيدة ولم يكن هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو خطر على الأشخاص .

وقد ميزت أكثر الشرائع الأجنبية ، وكذلك مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٢١ بين أحكام الحريق على حسب ما اذا كانت قيمة الأشياء المحرقة كبيرة أو صغيرة وعلى حسب ما اذا كان هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو من تعريض حياة الناس للخطر .

فالمادة ٢٢٣ مكررة المقترحة قد استوحيت من روح هذه الشرائع المختلفة وعلى الأخص من المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الايطالي القديم .

وفي الواقع قد ترتب على شدة العقوبات المنصوص عليها في المادة

٢٢٠ وعدم تناسبها مع الجريمة عندما تكون قيمة الأشياء المحرقة زهيدة
أن بعض هذه القضايا حفظ وبعضها صدرت فيه أحكام ببراءة المتهمين عند
تقديمهم للمحاكمة .

على أن مصلحة النظام العام والآداب العامة تقضى ألا تترك مثل هذه
الجرائم بدون عقاب عليها حتى لو كان التلف فيها زهيدا .

لذلك نص في المشروع المقترح على توقيص عقوبة الحبس في جريمة
وضع النار عمدا في الأشياء المبينة بالمادة ٢٢٠ متى توافرت فيها الظروف
الآتية :

(١) اذا كانت قيمة الأشياء المحرقة لا تزيد على خمسة جنيهات
مصرية .

(٢) اذا لم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق الضرر
بأشياء أخرى .

(٣) اذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة .

وقد رأى من الضروري ادخال هذا الشرط الأخير لأن استعمال المواد
المفرقة يجب في كل الحالات ردعه بشدة .

المادة ٢٥٨ (معدلة للمادة ٢٢٣ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

« ما جاء بها خاصا بأحكام المفرقات » .

واذا كانت الأعمال الاجرامية قد دعت الوزارة الى أن تتقصى أسبابها
البغيدة وتعمل على علاجها فلم يكن ليفوتها أن تنظر في أمر الأحكام التي
أوردها قانون العقوبات خاصة بالمفرقات لتبين ما اذا كانت كفيلة بالردع
المباشر .

والأحكام المذكورة مبشرة في القانون بالمواد ٧٩ و ٢٢٣ و ٣١٦ و ٣١٧
وفيما عدا المادة ٢٢٣ قد عدلت هذه المواد بالقانونين رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢
ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ .

وأول ما يستوقف النظر في هذه الأحكام أن أعمال الصنع والاستيراد

والاحراز المنصوص عليها في المادتين ٧٩ و ٣١٧ يلحظ فيها أن تكون واقعة على مفرقع فاذا وقعت على مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقع أو اذا وقعت على آلة أو أداة تستخدم في صنع المفرقع أو انفجاره جاز أن يقوم الشك في أنها داخلة تحت طائلة العقاب مع أن هذه الأعمال لا تقل خطورة عن الأخرى . وقد سوى بينهما في الحكم القانون الانجليزي الذي وضع في سنة ١٨٨٣ عن المفرقات (المادة ٩) وقانون العقوبات الايطالي الموضوع في سنة ١٩٣٠ (مادة ٤٣٥) .

وترى الوزارة أن هذا التحديد ضروري لجعل أسباب الزجر وافية بالغرض المقصود بها . وقد جعلته فقرة ثالثة تضاف الى المادة ٧٩ وأحالت اليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٧ .

ولكن هذه المادة الأخيرة تقرر عقابا هو لا شك غير كاف ولا هو متناسب مع خطر الجرائم والنتائج التي ينهد لها الضنح أو الاستيراد أو الاحراز .

وتظهر ضالته اذا قيس بالعقوبات المقررة لهذه الأعمال في التشريعات الأجنبية . وقد رثى الاكتفاء في هذا الشأن باحتذاء مثال القانون الفرنسي الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ (مادة ٣) وهو ليس بأشدّها .

اما المادة ٢٢٣ فتعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢١٧ - ٢٢٢ اذا كان الفاعل . بدل أن يضع النار استعمل مادة مفرقة . وقد أحاط هذا الباب بكثير من الأحوال التي يقع فيها وضع النار أو استعمال المفرقات وقرر عقوبات تتناسب مع الخطر الذي قد ينشأ عنها بما لهما من فعل ذريع وشبيه عمياء وبالنسبة للأشخاص أو الأموال . ولكن ما تضمنته أحكامه من تخصيص قد يكون من شأنه أن حالة من أحوال استعمال القنابل كوضع قنبلة في طريق عام أو أي مكان آخر تشترك مع تلك الأحكام في أنها تعرض حياة الأشخاص أو صحتهم أو أموالهم للخطر ولكنها لا تدخل في خصوص تلك الأحكام . ويفوت بذلك عقاب الفاعل فيها .

لذلك رأت الوزارة أن تحتاط لمثل تلك الأحوال بأن تضيف الى المادة ٢٢٣ حكما يعاقب كل من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم للخطر أو أموالهم للضرر باستعمال مادة مفرقة ويجعل من موت الأشخاص أو تحقق

الضرر. لالاموال بسبب الانفجار طرفا. مشددا. كما يعاقب على من يعرض جميع ذلك للخطر. بسبب الالهمال او عدم الاحتياط :

والجريمة انعمد فى هذه الفقرة تشترك ولا شك مع جرائم الباب الثانى. جميعها فى أنها تعرض حياة الاشخاص او صحتهم أو اموالهم للخطر ولكنها أهم. من حيث أنها لا نشترط عملا معينا أو وضعا خاصا. كما فعلت مواد هذا الباب فكل فعل اتاه شخص متعمدا. كانت الوسيلة فيه مادة مفرقة وقصد به الى تعريض شىء من ذلك للخطر يكون داخل فى متناول الفقرة الجديدة مهما تكن طريقة استعمال المادة المفرقة أو وضعها ومهما يكن الطرف أو الحالة التى وقع فيها ذلك الوضع أو الاستعمال .

.. بهذا يكون التشريع المصرى اضبط أداة ولتخذ أثرا من حيث الضرب على أيدي هذه الطائفة من المجرمين والقضاء على هذا النوع الخطير من الجرائم وإذا كان الشارع المصرى غدا. على اجزائى. خطير رأى أن يستعرض الأحكام الملصقة فى أمر المفرقات ليهدبها ويجعلها ألوفى بالفرض . فتت سبقه فى ظروف قد لا تكون خطورتها بلغت ما بلغت الجرائم الأخيرة فى مصر الشارع الانجليزى فى سنة ١٨٨٣ والفرنساوى فى سنة ١٨٩٣ وغيرهما .

نص المادة ٢٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

.. كل من استعمل مادة مفرقة فى الأحوال المبينة فى المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

المادة ٢٥٩ (مضافة الى المادة ٢٢٣ من قانون ١٩٠٤) .

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٣

(انظر التعليق على المادة ٢٥٥)

المادة ٣٦٨ (معدلة للمادة ٢٣١ من قانون ١٩٠٤)

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣

بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ قرر المجلس أن يحيل الى لجنة الحقانية

مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهل وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ .

وهذا المشروع كان يرمى فى الأصل الى تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الأهل التى تعاقب بالحبس كل من هتك عرض صبي أو صنيعة لم يبلغ الأربع عشرة سنة بغير قوة أو تهديد وذلك برفع سن المجنى عليه الى ست عشرة سنة .

ولكن رأى فيما بعد واثناء بحث المشروع فى مجلس النواب أنه من الواجب تعديل بعض مواد أخرى وهى المادة ٢٣١ من قانون العقوبات الخاصة بهتك العرض بالقوة أو بالتهديد حيث اعتبر صغر السن ظرفا مشددا للعقوبة والمواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ الخاصة بخطف الأطفال برفع سن المجنى عليه لأنه يجب ان يكون التشريع على نسق واحد . وفعلًا وافقت اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحفانية على ذلك وتولت هى بنفسها تعديل هذه المواد الأخرى .

وقد بنى هذا المشروع على وجوب التوفيق بين نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (المعدلة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٢) التى قررت حد اذى للسن الذى يمكن أن تزوج فيه الفتاة فمنعت المأذون من مباشرة بعده الزواج ما لم يثبت لديه أن سن الزوجين قد بلغ ست عشرة سنة على الأقل وبين نصوص قانون العقوبات - صحيح أن المشرع فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد راعى مصلحة الأسرة ومستقبل الاولاد وسعادة الزوجية وقصد ألا يصادق عقد الزواج الا اذا كان الزوجان قد بلغا من النضوج العقل والحلقى درجة تمكنها من احتمال أعباء هذه الحياة المشتركة بصرف النظر عن البلوغ أو التمييز إلا أنه قد ترتب على هذا الخلاف أن الاعتداء على أعراض الفتيات فى الفترة التى يكن فيها بين سن الرابعة عشرة والسادسة عشرة لا يعاقب عليه .

لذلك نص فى المشروع على رفع سن الفتاة الذى عنده يكون المعتدى على عرضها بدون اكراه غير مستهدف للعقوبة من أربع عشرة سنة الى ست عشرة سنة .

واللجنة توافق على ذلك خصوصا وأن المشرع قد رفع سن الرشد الى احدى وعشرين سنة .

ولهذا وافقت اللجنة بأجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي ترجو من المجلس إقراره .

المذكرة الايضاحية لأصل المشروع

المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من يهتك عرض صبي أو صبية لم تبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد ، وعلى ذلك لا تقع أية عقوبة على كل من يهتك عرض صبي أو صبية زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ما دامت الجريمة حصلت برضاء المجنى عليه بغير قوة أو تهديد ، والذي حدا بالمشروع أن يعفى من العقوبة كل من يهتك عرض صبي أو صبية بغير قوة أو تهديد إذا زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ، هو افتراض قوة التمييز عند الصبي أو الصبية في هذه السن لدرجة تجعل الصبي أو الصبية قادرا على الدفاع عن عرضه ، وعدم التفريط في شرفه بتأثير طرق الغواية التي يسلكها من يحاول الاعتداء عليه . ولكن في هذا الافتراض مبالغة يؤسف لها ، إذ الواقع والمشاهد أن الصبي أو الصبية في سن الرابعة عشرة لا يكون لهما التمييز وخصوصا قوة الإرادة الكافية لمقاومة طرق الغواية والتأثير المعنوي ، التي يتخذها بعض المجرمين الذين يحلو لهم الاعتداء على عفاف الصبيان أو الفتيات بعد بلوغهم سن الرابعة عشرة ، ويشجعهم على الاسترسال في طريق إجرامهم اطمئنانهم من عقاب القانون ، ما داموا لا يستعملون مع ضحاياهم قوة أو تهديدا .

ومن المؤلم حقا ، أن ترى أن القانون الذي حدد سن ثنت عشرة سنة كحد أدنى لزواج الفتيات مراعاة لاعتبارات صحية وجيهة ، يشجع لدرجة ما بعض الشبان أو الرجال على الاعتداء على عفاف الفتيات اللاتي يزيد عمر الواحدة منهن على أربع عشرة سنة ، وذلك لأن بعض أولئك الشبان والرجال يظهرون لتلك الفتيات رغبتهم في الزواج بهن ، ويعتذرون عن تنفيذ رغبتهم بأن القانون هو الذي يمنع من عقد زواج كل فتاة لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة . ولأضرب مثلا يدل على ضعف القانون أو نقصه في هذا الموضوع ، ووجوب الإسراع باصلاحه بطريقة تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات حسب الاقتراح الذي أشرف بتقديمه :

رجل أجب فتاة ، وهي في سن الخامسة عشرة مثلا ، وأراد أن يقرن بها فيحول القانون - بالأسف - بينه وبين هذه الرابطة الشرعية الشريفة

واذا تزوجها فعلا قبل أن تتم السادسة عشرة حل بهما عقاب القانون الذي يقرر أيضا الفصل بينهما .

ليست هذه النتيجة مدهشة وهائلة جدا ! لمنافاتها للأخلاق البسامية التي وضعت القوانين لحمايتها ، وألحت في التمسك بها .

وَأعجب من هذا كله أن القانون يحرم على الفتاة أن تتصرف في أموالها وإملاكها قبل سن الرشيد التي حددها وهي إحدى وعشرون سنة ولكنه كما أسلفنا - بكن أسف - يسمح لها بأن تفرط في عرضها - وهو أثم من تملكه الفتاة - متى جاوزت الرابعة عشرة من عمرها ، كان القانون يجعل المال - وهو عرض تافه زائل - أثم الشرف ، وأولى بالعناية والحماية ، وهو ما لم يقل به عاقل .

لذلك أتشرف بأن أقدم لهيئة المجلس الموقر مشروع قانون بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات ، مقترحا رفع سن الصبي أو الصبية التي إذا هتك فيها عرض أحدهما بغير قوة أو تهديد لا يكون من ارتكب الجريمة معرضا للعقاب من سن أربع عشرة إلى سن ست عشرة سنة ، وهي السن الأدنى لزواج الفتيات حتى لا تكثر حوادث الاعتداء على عرض الفتيات اللاتي يتراوح عمرهن بين أربع عشرة سنة وست عشرة سنة وهي الفترة التي يجوز للرجال فيها هتك عرض الفتيات متى كان ذلك برضاهن ، ولكن لا يجوز لهن في خلالها التزوج بهن لو أرادوا ذلك .

المادة ٢٩٢ (مضافة إلى المادة ٢٥٣ من قانون ١٩٠٤) .

المذكرة الأيضاحية لمشروع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢

تنص المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات الأهل - التي توافق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسي - على عقوبة الحبس أو الغرامة لغاية خمسين جنيتها على من كان متكفلا بطفل ولم يسلمه إلى من له الحق في طلبه .

كانت المحاكم الفرنسية تحنك قبل سنة ١٩٠١ بأن امتناع الأب أو الأم عن تسليم الطفل أو خطفه بمعرفتها لا يكون جناية خطف الأطفال المنصوص عليها في المادة ٣٥٤ من قانون العقوبات الفرنسي ولا جناية عدم

تسليمهم الى من له الحق في طلبهم المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ المذكورة .

غير أن هذا النقص قد أزيل من التشريع الفرنسي بالقانون الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠١ ..

أما في مصر فقد جرى قضاء المحاكم على تطبيق المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الأهل على الوالدين إذا امتنعا عن تسليم الأطفال الى من يحكم له بحضانتهم ، ولكن المحاكم لا تطبق على الوالدين المادة ٢٥١ وما يليها الخاصة بجريمة خطف الأطفال ..

وقد أبدت محكمة استئناف مصر الأهلية منعقدة بهيئة محكمة النقض وإبرام في ٢ يناير و ١٠ أبريل سنة ١٩٣١ (١) الرغبة في تعديل المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات على وجه يسمح بتوقيع العقاب على أي الوالدين إذا خطف ولده بدون حق على مثال ما جرى في تعديل قانون العقوبات الفرنسي .

وقد بحثت وزارة الحفانية هذه المسألة فرأت وجوب الأخذ بهذه الرغبة وذلك بإضافة نص جديد الى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٤٦ يكون المادة ٢٤٦ مكررة يعاقب أي الوالدين على جريمة عدم تسليم الطفل المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ وعلى جريمة خطفه المنصوص عليها في المادة ٢٥١ ورات أيضا أن جريمتي عدم التسليم والخطف من الوالدين لا تستحقان العقاب الشديد المقرر لغير الوالدين في المادتين ٢٤٦ و ٢٥١ فجعلت عقابيهما الغرامة أو الحبس الى سنة فقط .

وفي تطبيق حكم هذه المادة الجديدة يشمل معنى الخطف معنى الكلمات الأخرى المستعملة في التشريع الفرنسي في هذا الضدد فيسرى على خطف الولد ممن له حق حضنته أو حفظه أو تحويله عن يده وعلى خطفه أو تحويله من المحل الذي يكون قد وضعه فيه صاحب الحق المذكور وكذلك على خطفه من أي شخص أو من أي محل آخر أو تحويله عن يد أي شخص آخر أو من أي محل آخر .

(١) في التفتين رقمي ٦٦ و ٣١٣ لسنة ٤٧ قضائية .

تقرير لجنة الحنفية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ١٥
سنة ١٩٣٢

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون المقدم من وزارة الحنفية . الحاص بإضافه مادة الى قانون العقوبات الأهل ، تكون المادة ٢٥٣ مكررة .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع . واطلعت على المواد الواردة في الباب الخامس . من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل ، وعلى حكم محكمة النقض والإبرام الصادر أحدهما في ٢ شعبان سنة ١٣٤٨ الموافق ٢ يناير سنة ١٩٣٠ والثاني في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤٨ الموافق ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ، وعلى المناشآت التي دارت بشأن هذا المشروع أمام مجلس النواب ، وعلى المذكرة التفسيرية له . وهي ترى وجاهة هذا التشريع خصوصنا بعد أن يجزى قضاء المخاكم أخيرا على عدم تطبيق المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الأهل على أي الوالدين إذا امتنع عن تسليم الطفل إلى من يحكم له بحضائنه أو حفظه وعلى عدم تطبيق أحكام الحفظ القاسية الواردة في المادة ٢٥١ على أي الوالدين إذا خطف ولده بغير حق بنفسه أو بواسطة غيره بغير تحايل أو اكراه من لهم حق حضائنه أو حفظه ، أخذا في ذلك بأن حكمة التشريع في مواد باب الحطف هي حماية الأطفال ممن يخشى عليهم منه وأن الوالدين بفطرتهم ممن يراعونهم بالشفقة والحنان فلن يتصور منهما قصد الإضرار بهم . ومعتمدة كذلك على ما جرى عليه الفقه والقضاء الفرنسي من عدم تطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسي « المقابلة للمادة ٢٥٦ من قانون العقوبات المصري » ، والمادة ٣٥٧ من قانون العقوبات الفرنسي « المقابلة للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات المصري » ، على أي الوالدين ، حتى اضطر الشارع الفرنسي إلى إضافة فقرة جديدة على المادة ٣٥٧ عقوبات جعل فيها عدم قيام أحد الوالدين بتسليم الطفل لمن حكم له منهما بتسليمه ، كما جعل خطفه أو التحريض على خطفه ، جنحة يعاقب عليها . واللجنة توافق أيضا على ذلك الشرط الوارد في هذه المادة : و هو أن يكون الحق في الحضائنه أو الحفظ (بناء على قرار من جهة القضاء) . لأنه مع التنازع في الحق ، وقيام الشك في أولوية أحدهما على الآخر ، لا يسوغ توقيع العقوبة الجنائية قبل أن يتقرر أيهما صاحب الحق من الجهة المختصة وسيان أن يكون القرار نهائيا أو مشمولا بالنفاذ المؤقت .

وترى اللجنة أيضا سريان حكم الخطف المشار اليه في هذه المادة على خطف الولد ممن له حق حضنته أو حفظه أو تحويله عن يده وعلى خطفه أو نقله من المكان الذي يكون قد عهد به اليه أو من أي شخص أو محل آخر قد وضع فيه ضابط الحق المذكور .

هذا ، وقد اقترح بعض حضرات الأعضاء وجوب اضافة القيد المنصوص عليه في هذه المادة إلى المادة ٢٤٦ التي نصها :

« يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه » ، بأن يضاف عقب كلمة « من له حق في طلبه » ، « بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضنته أو حفظه » ليكون التشريع متسقا ، ولعين الأسباب التي اوجبت وضع ذلك القيد في هذه المادة التي يراد اضافتها . ولكن أغلبية اللجنة لم تر اختصاصها بالبحث في مواد خارجة عما أحيل إليها بحثه وأن ذلك يقتضى تعديلا لتلك المادة ٢٤٦ فيجب أن يسلك فيه الطريق القانوني .

وقد رأى بعض حضرات الأعضاء أن يكون الجد (أبو الأب وأن علا) والجدتان (أم الأم وأن علت) ، وأم الأب كذلك (مثلها كمثل الوالدين لأن حكمة التشريع منطبقة عليهم . فهم وإن لم يباغوا درجة الأبوين في الشفقة والحنان ، إلا أن لهم من مزيد الشفقة والرقى ما يخلو دون قصد الاضرار بالصغار أو النكاية بهم . فهم والأبوان في هذا المعنى سواء ، خصوصا إذا لوحظ أن للجد الصحيح ولاية على النفس والمال عند الأب ، لذلك استقر الرأي على أن يضاف في ختام هذه المادة ما نصه :

« وحكم الجد الصحيح والجدتين الصحيحتين كحكم الوالدين في ذلك » .

ورأت اللجنة الاتصال بوزارة الحفانية بواسطة من تنتدبه لخصور جلساتها للوقوف منه على معلوماتها نحو ما لا خطته خاضة لمصادرة ٢٤٦ وبموضوع تلك الاضافة .

وقد وافقت الوزارة على أن يكون حكم الجد والجدتين كحكم الأبوين

فأعيد المشروع الى اللجنة الاستشارية التشريعية على الوجه الذي

رسمه الدستور في المادة ٩٦ وطبقا للسادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان .

وقد انتهت اللجنة الاستشارية التشريعية الى وضع صيغتين احدهما لحالة التعميم ، والاخرى لحالة التخصيص بعث بها الى اللجنة . وهما مرافقتان لهذا التقرير . فبرأت اللجنة الاخذ بالصيغة الثانية (١) .

وقد لاحظت بغض حضرات أعضاء اللجنة ، ان ظاهر عبارة المادة يؤهم جواز توقيع العقوبة على أى الوالدين لم يسلم الصغير بمجرد ثبوت الحق لغيره ، ولو لم يكن ذلك الغير قد استعمل حقه في تنفيذ الحكم الصادر بأحقية . كما أنه قد يفهم من ظاهر عبارة المادة ان مجرد صدور قرار لشخص بأحقية بالحضانة أو الحفظ ، في غير حقوقه مع من بيده الصغير من الوالدين ، يكفي لتوقيع العقوبة على أحد الوالدين اذا كلن الصغير بيده وامتنع عن تسليمه الى من بيده حكم لم يصدر ضده . ولذلك اقترح أن يكون نص المادة :

« يعاقب بالحبس . . . أى الوالدين امتنع عن تسليم ولده الصغير الى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر ضده بشأن حضانته أو حفظه . . . الخ » لمنع كل لبس أو ايهام في التطبيق . ولكن اللجنة لم تر الاخذ بذلك لأن المقروض أن الأحكام انما تكون حجة ضد المحكوم عليه ، وأن عدم تسليم الصغير انما يظهر عند تنفيذ المحكوم له الحكم الصادر لصالحه .

وبناء على ما تقدم

رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على المشروع بعد ادخال التعديل المشار اليه وتقرح على المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

المادة ٢٩٩ (مضافة الى المادة ٢٥٨ من قانون ١٩٠٤)

المذكورة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩١٣

يعتبر مشروع القانون المرافق لهذا مكملا لمشروعى القانونين الخاص

(١) لم يوافق المجلس على الاخذ بالصيغة الثانية التى رأت اللجنة الاخذ بها من احد بالصيغة الاولى وهى إثماعة بحالة التعميم وهى التى صدر بها القانون .

أحدهما بالخبراء والآخر بتعديل قانون المرافعات في المواد المتعلقة بأهل الخبرة .

وقد دلت أعمال المحاكم على زيادة اتجاه القضاة الى تعيين الخبراء للاستشارة بأرائهم والاسترشاد ببحوثهم فيما يعرض عليهم من المنازعات .

ومع أن القاضي غير مقيد برأى أهل الخبرة الا في هذه الآراء في الغالب تكون محل تقدير القاضي يستند اليها عند الفصل في النزاع المطروح أمامه .

لذلك روى من الضروري ضمنا تحسين سير العدالة أن يعاقب كل خبير قرر غير الحقيقة أو أبدى رأيا غير صحيح بسوء قصد لما يترتب على ذلك من الأضرار الجسيمة بالتقاضين .

وقد نحن في المشروع على أن العقوبات على هذه الجريمة على العقوبات المقررة لشهادة الزور لأنها ليست أقل منها نجاسة بل هي في الواقع أشد خطرا وأعظم ضررا لصورها من شخص أولاه القضاء ثقته وحمله عبء الوكالة في العمل الذي يؤديه .

وليس هذا التشريع بدعا انفرادية المشرع المصري فقد سبقه اليه غيره من المشرعين الأجانب (راجع قانون العقوبات الايطالي المادة ٢١٧ من القانون القديم والمادة ٢٧٣ من القانون الجديد ، والتشريع الجنائي الانجليزي ، وقانون العقوبات الهندي المادة ١٩١) .

لهذا يتشرف وزير الحقانية بعرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتفضل برفعه لاعتاب بضرورة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان (أ) .

١٩١٨ نص مشروع المادة ٢٥٨ مكرزة التي قدمته الحكومة .

« يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأي طريقة كانت أو أبدى رأى غير صحيح بسوء قصد » .

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٣٣

بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ أحال المجلس على هذه اللجنة مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات فبحثته بجلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو و ١٤ و ٢١ يولية سنة ١٩٣٣ وشهد الجلسة الأولى حضرتا مدير إدارة المحاكم الأهلية والسكرتير الفني لمكتب حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية مندوبين عن الوزارة .

وقد تبين للجنة أن هذا المشروع يكون الحلقة الثالثة من سلسلة التشريع المعدل لاجراءات الجبرية أمام المحاكم الأهلية وهو يرمى الى اعتبار الخبير الذي يقرر خلاف الحقيقة بسوء القصد أو يبدى رأيا غير صحيح كذلك كشاهد الزور والواقع أنه لا خلاف بين الحالتين فإن الشاهد والخبير كلاهما يشخص يؤدي أمام مجلس القضاء أقوالا - شفوية كانت أو كتابية - لا شك في أن لها أثرا كبيرا في تكوين عقيدة القاضى ولذلك فقد أحسن المشرع صنعا بسد هذا النقص في التشريع لأنه من غير المفهوم أن يعاقب الشاهد اذا كذب في شهادته ولا يعاقب الخبير اذا قرر عمدا خلاف الحقيقة مع أن جريمة الخبير أشد خطرا لصدورها من شخص هو محل ثقة واعتبار هذا فوق أنه في مباشرة عمله إنما يقوم مقام القاضى الذى يندبه لينتقل بدلا عنه ولذلك فإن اللجنة توافق على ما جاء في هذا المشروع خاصا بتقرير غير الحقيقة فيما يتعلق بالوقائع المنادية فاذا ما اشتمل تقرير الخبير أو محضر أعماله على ما يخالف الحقيقة فإنه يكون مستهدفا للعقوبة ، أما الرأى الذى يبدىه الخبير فقد رأت اللجنة بأجماع الآراء عدم المعاقبة عليه اذ الواقع أن الخبير يبدى رأية استنتاجا ويجب أن تكون الآراء الفنية بنجوة من العقاب لأن العلم والفن يتطوران بين يوم وآخر .

على أنه لا يمكن الهيمنة على عقيدة الخبير لأنها مسألة داخلية ولا يجوز أن يترك المجال للقاضى لاستنباطها واستخلاصها .

هذا فضلا عن أنه قد يترتب على المعاقبة على الآراء الفنية أن تصبح مأمورية الخبراء ولا قيمة لها لأن الخبير قد يحجم عن البت برأى خشية التعرض .

ولهذه الأسباب رأت اللجنة حذف الجزء الأخير من المادة .

وبعد أن أقرت اللجنة هذا المشروع على الوجه المتقدم اتصتت باللجنة الاستشارية التشريعية تطبيقا للمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان وهذه اللجنة اقترحت للتوفيق بين الرأي نصا آخر جعل العقوبة فى هذه الحالة منصبة على استنتاج غير الحقيقة .

واللجنة لا توافق على هذا النص الجديد وتمسك بالتعديل الذى أجرته وتحرص على النص الذى اقترحتة .

ولذلك وافقت اللجنة باجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة لهذا وهى ترجو من المجلس اقرارها .

المادة ٣٠٢ (معدلة للمادة ٢٦١ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

التعديل الوحيد الذى أدخل على نص المادة ٢٦١ الحالى هو تغيير فى تحرير الفقرة الثانية فقد أضيف الى عبارة « أحد الموظفين العموميين » الكلمات الآتية وهى « أو أى شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكاف بخدمة عامة » وعليه يكون حكم الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية والمجالس الحسبية . . . الخ كحكم الموظفين .

نص المادة ٢٦١ قبل تعديله بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا. أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

ومع ذلك فالطعن فى أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه .

ولا تقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به. الا فى الحالة المبينة فى الفقرة السابقة .

المادة ٣٠٣ (معدلة للمادة ٢٦٢ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ٢٦٢

قد عدلت العقوبات المترتبة على جريمة القذف وشدت . فقانون العقوبات يميز بين أنواع القذف بحسب ما يكون القذف منظوريا على اسناد جريمة معاقب عليها قانونا أو غير منظو على شيء من ذلك ، وهو يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها في الحالة الأولى ، ويعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على الثلاثين جنيها في الحالة الثانية . وقد تراءى أن هذا التمييز لا مبرر له ، إذ أن الأمور المسندة الى المجنى عليه قد تلحق بشرفه ضررا بليضا ولو لم تكن من الجرائم المعاقب عليها ، ويتعلق تقدير ذلك بصفة الشخص المظنون فيه وبظروف أخرى .

لهذا استصوب فرض نفس العقوبات في الحالتين ، وللقاضي أن يجعل مقدار القصاص متناسبا مع ما ينطوى عليه القذف من الشر وما يلحقه بالمجنى عليه من الضرر . والعقوبات المنصوص عليها في المشروع هي الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

فاذا تضمن القذف طعنا في أعراض العائلات وجب على القاضي الحكم بالحبس والغرامة معا إذ أن مثل هذه الطعون هي مما ينبغي القضاء عليها بأقصى ما يمكن من الشدة لان الضرر الذي ينشأ عنها بعيد المدى ولا يمكن أن يتخذ أي اعتبار من اعتبارات المصلحة العامة مبررا لها .

وقد شددت العقوبات في حالة وقوع القذف في حق موظف عمومي أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة . وسبب هذا التشديد هو أنه لما كان من الجائز هنا إقامة الدليل على صحة ما يقذف به فالإيكم على المتهم يكون معناه أنه قد ثبت عليه الادعاء بأمور كاذبة ، وعلى ذلك تكون جريمته أبلغ وأشد . ومن جهة أخرى فالقذف في حق موظف أو شخص آخر ذي صفة نيابية عامة يلحق بالمصلحة العامة ضررا أبلغ من القذف في حق الأفراد .

المادة ٣٠٦ (معدلة للمادة ٢٦٥ من قانون ١٩٠٤)

نص المادة ٢٦٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ٢٦٥ - كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يشتمل على اسناد عيب معين أو يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٤٨ بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا تضمن السب طعنا في الأعراض تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود السابق بيانها .

واذا كان السب موجها الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

لايجاد تناسق بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ في جريمة السب والعقوبات المنصوص عليها في جريمة القذف نص المشروع على توقيع عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة أقصاها خمسون جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فقط في أحوال السب الاعتيادية .

أما إذا تضمن السب طعنا في أعراض العائلات فيجب على القاضي المحكم بالحبس والغرامة معا . فإن كان الطعن موجها الى موظف عمومي أو الى شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة فينبوز أن تمتد عقوبة الحبس الى سنة وتكون غرامة حددا الأدنى عشرون جنيها والأقصى مائة جنيه .

التعديل الذى أدخل في المادة ٢٦٥ بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

عدلت الفقرة الثالثة من هذه المادة بالكيفية الآتية : . وإذا كان السب موجها الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة

عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة نكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٢

« ما جاء فيها عن تعديل المادة ٢٦٥ »

وقد دعا ادخال التعديل المتقدم ذكره في نظام التحقيق في مسائل القذف الى النظر في المادة ٢٦٥ لمعرفة ما اذا كان ايجاب تقديم البيان الخاص بأدلة الوقائع يجب أن يسرى أيضا بالنسبة للحالات التي أجازت فيها تلك المادة اقامة الدليل وهي الحالات المشار اليها في الفقرة الثانية فيها .

وإن المقابلة بين صدر المادة الذي يفيد أن السبب المعاقب عليه بمقتضاها هو ما لا يشتمل على اسناد واقعة معينة والعبارة الأخيرة منها التي تشير الى عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ وهي الأحكام الخاصة بالطعن الجائز في أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة ثبة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل (واقعة) أسند اليه تثير في النفس مباشرة أن بين جزئي المادة تنافرا إذ حيث لا يكون اسناد واقعة لا يمكن أن يتصور اثبات واقعة . وقد لاحظ ذلك القانون الفرنسي الذي استمد منه تعريف القذف والنسب فأجاز الاثبات في القذف ولم يجزه في السب .

ولا يتبين بوضوح من الأعمال التحضيرية لقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ الذي أباح اثبات سبب الموظفين لأول مرة في التشريع المصري علة هذه الإباحة (راجع تعليقات وزارة الحفانية على المادة ٢٦٥) ومن جهة أخرى فقد اعتبرت محكمة النقض والابرام أن التعميم (الذي هو من أخص طبائع السب) لا ينقلب الى تخصيص بوقائع معينة جائز اثباتها بسبب ما يرد بعد ذلك على لسان المتهم عندما تتولى النيابة التحقيق معه فإن أقواله في الواقع إنما تكون على سبيل ضرب الأمثال . وأخيرا فإن المصلحة العامة من حيث الكشف عن سيئات الموظفين لا تكسب من استعمال الفاظ السب وإنما تكسب من إيراد وقائع القذف حين يمكن اثبات صحتها وبالعكس فإن إباحة إثبات الفاظ النسب العامة بوقائع خاصة لا تذكر في التحقيق تشجيعا على الغرض من كرامة الموظفين والوظائف .

المادة ٣٠٩ (معدلة للمادة ٢٦٦ من قانون ١٩٠٤)

الفقرة التي أضيفت على المادة ٢٦٦ بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠
« يجرى أيضا تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل دعوى تقام بالتطبيق
لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة » .

نص المادة ٢٢٦ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

« لا تسرى أحكام المادتين السابقتين على ما يسنده أحد الخصام
لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه
إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية » .

وعند اتخاذ الإجراءات الجنائية بمقتضى المواد ٢٦١ وما يليها الى
المادة ٢٦٥ السابق ذكرها تطبيق أحكام المواد ١٦٦ مكررة وما يليها الى
المادة ١٦٨ من هذا القانون » .

المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

المادة ٢٦٦

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات على أن
المادة ١٦٦ مكررة (وهي التي تقر النظام الخاص بالمسئولية الجنائية في
الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني) تنطبق على
حالة القذف والسب .

وقد أضيف المشروع الى هذا الحكم أن سائر العقوبات المنصوص عليها
في المواد ١٦٧ و ١٦٧ مكررة و ١٦٨ في الجرائم المبينة في الباب الرابع
عشر من الكتاب الثاني تطبق أيضا على مادة القذف والسب .

المادة ٣٢٧ (معدلة للمادة ٢٨٤ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« ما جاء بها خاصة بهذه المادة » :

التهديدات

لم تنص المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ من قانون العقوبات الا على سلب المال

بالتهديد أما التهديد الغير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر فقير يعاقب عليه الآن مهما بلغ من الشدة وهو نقص من المفيد بصدده .

لذلك عدلت المادة ٢٨٤ بحيث تتناول التهديد بالقول أو الكتابة سواء كان التهديد مقرونا بطلب أم لا متى كان شديدا كالتهديد بأمر يعاقب عليه فاعله بالقتل أو الأشغال الشاقة أو التهديد بإفشاء ما يمس الشرف أو بمزو ما يخدش الناموس . وإذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة السابقة فإنه لا يعاقب عليه الا اذا كان بالكتابة .

تقرير المستشار القضائي عن هذه المادة

« من تقرير المستشار القضائي السير ملكولم ماك ايلريث عن سنة ١٩١٠ » .

(د) « التهديدات » - عدلت المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات تعديلا ذا شأن أفضى الى توسيع دائرة تطبيقها .

كان قانونا العقوبات الصادران في سنة ١٨٨٣ (المادة ٢٣١) وفي سنة ١٩٠٤ (المواد ٢٨٢ الى ٢٨٤) لا يعاقبان على التهديد الا اذا كان الغرض منه سلب المال وكان التهديد حتى بالكتابة غير معاقب عايه مهما بلغت درجة خطورته . فتنبهت الحواطر الى هذا النقص لما تكاثرت خطابات التهديد وأصبح من المهم تداركه . ولا شك أن هذه الخطابات اذا أرسلت لأشخاص عصبى المزاج مهددة اياهم بالقتل تحدث عندهم رعبا وقلقا وقد تلفتهم اذا كانوا من الموظفين عن القيام بواجباتهم . وتستحيل عادة معرفة أصحاب هذه الخطابات لأنها دائما بلا توقيع . ولكن على الحكومة أن تتخذ من القانون سلاحا لمحاربة مثل هذه الأحوال وان كانت لا تجد سبيلا لاستعمال ذلك السلاح الا نادرا .

وقد عدلت المادة ٢٨٤ المذكورة بناء على ذلك تعديلا جعلها تتناول التهديد بالقول (١) وبالكتابة وسواء كان التهديد مقرونا بطلب أم لا متى

(١) بناء على طلب مجلس شورى القوانين تقرر عدم العقاب على التهديدات الشفهية الا اذا كانت بواسطة الغير (راجع محضر جلسة أولاد يونية سنة ١٩١٠ ملحق الجريدة الرسمية في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠) ويؤيده النص القديم للمادة ٢٣١ لفقرة أولى من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ .

كان شديدا كالتهديد بمر يعاقب عليه فاعله بالقل أو الاشغال الشاقة أو التهديد بافشاء ما يمس الشرف أو بعرو ما يخدش الناموس وإذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة السابقة فانه لا يعاقب عليه الا اذا كان بالكتابة .

نص المادة ٢٨٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠

« وتعاقب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كان الامر المهدد به جريمة معاقبا عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو افشاء أمور شائنة أو نسبتها » .

المادة ٣٣٩ (مضافة الى المادة ٢٩٤ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢

« عن المعاقبة على الربا الفاحش » .

لما كان الربا غير معاقب عليه بمقتضى القوانين الحالية . وذلك . نقص كبير فى التشريع يجب سده .

رأت الحكومة من الواجب عليها أن تنص على المعاقبة على الايراط فى الربا مهما صادفها من الصعوبات فى ذلك اذ المشاهد أن المعاملة بالربا فى ازدياد وان الفلاح هو فى أكثر الأحيان الفريسة للمرابين الذين يعاملونه بلا مبالاة .

• النصن المعروضى لا يعاقب بغير الغرامة التى لا تزيد عن عشرة جنيهات مصرية من انتهاز فرصة ضعف أو هوى نفس المقرض واعطاء باى طريقة كانت نقودا بفائدة تزيد عن الفوائد الممكن الاتفاق عليها قاتونا .

لما فى حالة ما اذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى فى الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو باحدى العقوبتين فقط .

واما جريمة الأعتيان على اقراض نقود هزبا فاحش فمعاقب عليها لذاتها ويصرف النظر عيها اذا كان حصل انتهاز فرصة ضعف أو هوى نفس المقرض .

المادة ٣٦١ (معدلة للمادة ٣١٦ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

تشتمل المادتان ٣١٦ و ٣١٧ من قانون العقوبات الاهلى المعمول به الآن على أحكام تتعلق بتخريب الاملاك الثابتة والمنقولة او بتعييبها . ولكن الالفاظ المستعملة فى هاتين المادتين تقصر نطبيقتها على بعض حالات معينة فيهما على وجه الحصر . وعلى ذلك لا يقع تحت طائلة الجزاء تخريب عدد كبير من الاموال المنقولة او الثابتة . تلك حالة خطرة لا سيما فى احوال الاتلاف الذى يقع اثناء الاضراب او فى احوال التخريب الذى يقع اثناء الفتن .

فلاجل سد هذا الفراغ اقترح صوغ المادة ٣١٦ فى قالب جديد متناسب فيه العقوبة مع خطورة الجرم .

اما المادة ٣١٧ الجديدة فليست سوى الفقرة الاخيرة من المادة ٣١٦ الحالية .

نص المادة ٣١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

« كل من هدم أو خرب أو أتلف بأى طريقة كانت كلا أو بعضا من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التى ليست ملكا له وكان ذلك عمدا منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

ويحكم بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو أتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية .

المادة ٣٦٢ (معدلة للمادة ٣١٧ من قانون ١٩٠٤)

نص المادة ٣١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل تعديل سنة ١٩٢٣

« كل من ارتكب احدى الجرائم المبينة فى المادة السابقة بواسطة

استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من سبب عمدا في فوطة آلة بخارية
أو مرجل يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة .

المادة ٣٦٣ (مضافة الى المادة ٣١٧ من قانون ١٩٠٤)

نص المادة ٣١٧ مكررة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٣

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه
كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات
أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى » .

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

ويحتوى هذا المشروع أيضا على مادة تعاقب على مجرد صنع أو استيراد
أو جيازة القنابل أو الديناميت أو غير ذلك من المفرقات بلا حاجة الى إقامة
الدليل على وجود علاقة بين هذا العمل وبين وقوع جريمة معينة (تراجع
المادة الجديدة ٣١٧ مكررة) .

المادة ٣٧٤ (مضافة الى المادة ٣١٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

« انظر القسم الاول من هذه المذكرة تحت المادة ١٢٤ ص ١١٣

و ١١٤ » .

اما فى حالة الخدمة العامة التى منح امتيازها لمصلحة خاصة فان اقدام
المستخدمين والعمال القائمين بها على ترك عملهم ينبغى أن يسامل معاملة
خاصة لان هؤلاء الأشخاص فى الواقع يشغلون مركزا وسطا بين الموظفين
والمستخدمين المعيّنين فى خدمة عامة بالمعنى الصحيح وبين العمال الذين
يقومون بعمل للأفراد . فانه ما لم يجعل هؤلاء الأشخاص فى مركز خاص
يتمتعون فيه بضمانات تماثل ما يتمتع به موظفو الحكومة ومستخدموها
فمن الصعب حرمانهم من حقوقهم فى الاضراب عن العمل غير أنه يجب أن
لا يغيب عن البال من جهة أخرى أن الخدمة العامة الممنوحة امتيازها لمصلحة
خاصة لا فرق بينها وبين الخدمة العامة بالمعنى الصحيح من حيث قيامها
بسبب حاجات أهل البلاد وهى بحاجة لا يستطيع الأفراد عادة القيام
بسدادها .

فلذلك ولأن الخدمة التي يشتغل فيها هؤلاء العمال هي من الأعمال ذات المنفعة العامة التي يجب ضمانتها سيرها بلا انقطاع محافظة على مصالح الجمهور كان من غير المقبول أن يسمح لهم بالتوقف عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم من غير إخطار سابق بوقت كاف .

والغرض من وضع المادة ٣٢٧ مكررة المقترح إدراجها في باب جديد يضاف الى قانون العقوبات (تراجع المادة الخامسة من مشروع القانون المرافق بهذه المذكرة) هو منع المفاجأة بالاضراب ولذلك قررت فيهما مهلة كافية حتى يمكن التوفيق بين المصالح المتضاربة أو على الأقل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سير العمل مؤقتا الى أن يحسم الخلاف .

وقد قررت في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٧ مكررة التي نحن بصددھا عقوبة أشد من العقوبة الواردة في الفقرة السابقة عليهما وذلك لمجازاة الأشخاص الذين يعرضون المستخدمين والعمال المشتغلين بخدمة عامة ممنوح امتيازها لمصلحة خاصة على مخالفة أحكام القانون فان مسئولية هؤلاء الأشخاص أعظم من مسئولية العمال أنفسهم .

المادة ٣٧٥ (مضافة الى المادة ٣٢٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

(انظر القسمين الأول والثاني من هذه المذكرة تحت المادتين ١٢٤ و ٣٧٤) .

ليس من شئون الحكومة في الأصل أن تتدخل في الخلافات ذات الصفة الخاصة التي تقع بين أصحاب الأعمال وبين العمال التابعين لهم . إلا أنه اذا وقع خلاف فعلا فمن واجب الحكومة أن تحافظ على الأمن العام من جهة وأن تمنع من جهة أخرى الاعتداء على حرية العمل .

أما من جهة الأمن العام فان سلطة البوليس العادية كافية بوجه عام للمحافظة عليه وفي مقدور السلطات دائما أن تلجأ الى استعمال القوة المسماحة اذا اقتضى الحال ذلك .

وأما حرية العمل فان نصوص العقوبات في الوقت الحاضر لا تكفي لقمع ما قد يقع من الاعتداء عليها .

للعمال الذين يشتغلون في أعمال يملكها الأفراد ان يتفغروا فيما بينهم -
على توقيف العمل ولا عقاب عليهم من أجل ذلك . غير أنه اذا كان من بينهم .
من لا يريد توقيف العمل فيجب أن يكون حرا في الاستمرار على المقيام
بعمله من غير أن يتعرض لتهديد أو ارهاب من جانب زملائه .

وللعمال كذلك الحق في انشاء جمعيات أو نقابات ولكن ليس لهم أن
يجبروا زملاءهم على الاشتراك فيها . ولا أن يجبروا عضوا في جمعية من
الجمعيات على تركها . وحق العمال في انشاء نقابات يجب أن لا يترتب عليه
الحرمان من الحق في رفض الانضمام لتلك النقابات . كما أن حقهم في
الاضراب يجب أن لا يترتب عليه الاعتداء على حرية الغير في العمل . وهذا
يستلزم أيضا أن يكون صاحب العمل حرا في اختيار عمله فلا يجبر
بواسطة التهديد أو الارهاب على استخدام أو عدم استخدام فريق معين من
الأشخاص تبعاً لانضمامهم أو عدم انضمامهم لجمعية من الجمعيات .

تلك مبادئ يحسن بالناس أن يذكروها ويجب على الحكومة أن تلزمهم
باحترامها .

والغرض من المادة ٣٢٧ (المقترحة في المادة الخامسة من مشروع
القانون المرفق بهذه المذكرة) تقرير عقوبة لما يقع على حرية العمل من
الاعتداء على اختلاف ضروبه المعتادة وهذه المادة مستقاة على الأخص من
التشريع الفرنسي (المادة ٤١٤ وما يليها من قانون العقوبات) والتشريع
البلجيكي (القانون الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٢) والتشريع الانجليزي
(قانون التآمر وحماية الأموال الصادر في سنة ١٨٧٥) والتشريع الايطالي
(المادة ١٦٥ وما يليها من قانون العقوبات) .

ومما لا شك فيه أن هذه المادة سيكون من ورائها عند وقوع خلافات
خاصة بالعمل في المستقبل حماية أصحاب الأعمال والعمال على السواء
حماية وافية .

المادة ٣٩٤ (معدلة للمادة ٣٤٧ من قانون ١٩٠٤)

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

وبمناسبة تعديل المادة ٢٦٥ ترى الوزارة أخذا برأى محكمة النقض
والابرام في حكم أصدرته أخيرا وأشارت فيه الى ما بين المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧

من التداخل أن تعدل المادة الأخيرة بأن تحذف منها عبارة « أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين » فان تعريف السب كما اوردته المادة ٢٦٥ من العموم بحيث يشمل هذا النوع من السب اذا وقع بوجه من وجوه العلنية . ومن جانب آخر فان المقابلة بين السب غير العلني والسب غير المشتمل على اسناد عيب أو أمر معين في المادة ٣٤٧ يدل على أن النوع الأخير يعتبر مخالفة اذا وقع علنيا . ومن هنا يكون التداخل بين المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ وهو راجع كما لاحظت محكمة النقض والابرام بحق الى اختلاف مصادر النقل . ويستحسن في هذا الشأن أن يجعل الضابط في التمييز بين الجثعة والمخالفة (العلنية) كما هو الشأن في القانون الفرنسي . ويجب لذلك أن تحذف العبارة التي سبقت الاشارة اليها من المادة ٣٤٧ -

المذكورة الايضاحية لقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

لما كانت الحاجة ماسة لوضع قانون للعقوبات ينسرى بعد الفناء
الامتيازات على المصريين والأجانب على السواء .

ولما كان قانون العقوبات الأهل الصادر في سنة ١٩٠٤ احتشد من
قانون العقوبات المختلط فضلا عما أدخل عليه منذ وضعه من تعديلات
جعلته أوفى بالغرض .

لذلك رثى اتخاذ أساسا لهذا المشروع وقد اكتفى الآن بإدخال
ما دعت إليه الحاجة الملحة من التعديلات والاضافات وما اقتضاه تجميع
تطبيقه من التغيير في بعض النصوص واقتصر في هذه المذكرة على بيان
الأسباب التي اقتضت التعديلات الجوهرية .

أما أبواب القانون التي لم تشر إليها هذه المذكرة فقد بقيت على
أصلها من غير تغيير في أحكامها .

الكتاب الأول

الباب الأول قواعد عمومية

المادة ١ - هي المادة الأولى من قانون العقوبات الصادر في سنة
١٩٠٤ مع حذف العبارة الأخيرة منها وهي « إلا إذا كان غير خاضع لقضاء
المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية » وذلك لأن
هذا الاستثناء أصبح لا محل له بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأعيد
القانون ليطبق على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم
المنصوص عليها فيه .

المادة ٢ - هي المادة ٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « مع
مراعاة الاستثناء السابق » للأسباب المتقدمة .

المادة ٣ - هي المادة ٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « تابع للحكومة المحلية » للأسباب عينها .

المادة ٥ - هي المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مصدرا ايها ممران دعا اليهما سد نفص في التشريع ذلك بان المادة الخامسة المذكورة تنص على مبدأ عدم سريان احكام القانون على الماضي وبمقتضى هذا المبدأ . (أولا) لا يجوز ان يحكم على شخص بعقوبة لفعل لم يكن معاقبا عليه وقت ارتكابه . (ثانيا) لا يجوز ان يحكم على شخص ارتكب جريمة بعقوبة اشده من التي كانت موضوعة لها وقت ارتكابها . على أنه من المقرر ان قوانين العقوبات تسري احكامها سواء على الأفعال التي ترتكب من تاريخ نفاذها او على الأفعال التي ارتكبت قبل ذلك اذا كانت هذه القوانين أصلح للمتهم كالقوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تخفف العقوبة في بعضها ولذلك فان المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ بعد أن نصت على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » قررت أنه « مع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . ومعنى هذا أنه اذا صدر القانون الجديد بعد الحكم نهائيا فلا يستفيد منه المحكوم عليه مع أن العدل يقضى أن يستفيد منه : من أجل ذلك تنص احدى الفقرتين المقترحتين اضافتهما الى هذه المادة على أنه « اذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية » .

على أنه لا يجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضي المدة التي ينهى فيها القانون عن فعل أو يأمر به والا ضاع الغرض المقصود من القانون .

وهذا هو ما دعا الى اضافة الفقرة الثانية .

والمبدأ المقرر في هاتين الفقرتين مأخوذ بها في بعض القوانين الحديثة كالقانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ (المادة الثانية منه) ومشروع قانون العقوبات الفرنسي (المادة السادسة) .

الباب الثالث

العقوبات

المادة ١٤ - هي المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد حذفت من المادة الأصلية عبارة « مقيدا بالجديد » .

المادة ١٥ - هي المادة ١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت منها عبارة « بدون قيد بالحديد » .

المادة ١٦ - هي المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت منها عبارة « غير مقيد بالحديد » وذلك لأن طريقة تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية ليس محلها قانون العقوبات بل لائحة السجون .

المادة ٢١ - هي عن الفقرة الأولى من المادة ٢١ الأصلية مع حذف الفقرة الثانية فيها إذ لم يبق لها محل بعد إلغاء الدرجة الاستثنائية في الجنايات .

المادة ٢٥ - هي المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إبدال عبارة « ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله . . . » بعبارة « ويحرم المحكوم عليه أيضا من التصرف في أمواله » ليكون التعبير واحدا في كل أجزاء المادة (١) ، ومع قصر حكم الفقرة الخامسة على الأحكام الضرورية أسوة بباقي فقرات هذه المادة .

الباب السادس الاتفاقيات الجنائية

المادة ٤٨ - هي المادة ٤٧ مكررة التي أضيفت إلى قانون العقوبات .

(١) عدلت هذه الفقرة بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس النواب فقد اعترض على جواز التصرف بالإيصاء أو الوقف قائلا أن الشخص الذي يفقد أهلية التصرف بسبب الحكم عليه في جنائية والذي يقضى الحال بتعيين قيم عليه مفروض فيه طبعا أنه محروم من حرية التصرف في أملاكه ولكن الغريب أن هذه الفقرة تستثنى من هذا الحرمان التصرف بغير عوض بالإيصاء والوقف . فكيف نمنعه من التصرف بعوض بينما نبيح له الوقف والوصية ثم نمنعه في الوقت ذاته من الهبة وكل هذه التصرفات بغير عوض ؟ فما هو الفارق بين الحالتين ؟ لذلك يرى أن يحرم المحكوم عليه من التصرف في أملاكه بتاتا إلا بإذن من المحكمة المدنية أما أن نبيح له الوصية والوقف بغير إذن المحكمة فهذا غير مقبول منطقيا (مضبطة الجلسة الحادية والستين لمجلس النواب بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ - ص ٩١) .

فاقتراح تعديل الجزء الثاني من الفقرة الرابعة على الوجه الآتي : « ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . . . الخ » .
وقد وافقت أغلبية المجلس على هذا الاقتراح بعد أن أعلن معالي وزير الحقانية موافقته عليه .

بالتقانون رقم ٢٨ الصادر في ١٦ يونية سنة ١٩١٠ وقد حذفت منها الفقرة الأخيرة التي أضيفت إليها بالمرسوم بقانون رقم ٨٤ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ ونصها : « وفي حالة ارتكاب جناية أو عدة جنایات نتيجة لاتفاق جنائي تم بين أكثر من شخصين يعفى من العقوبة المقررة للاتفاق الجنائي ومن العقوبة المقررة للجناية أو الجنایات التي وقعت من بادر ممن عدا المحرضين من الجناة باخبار الحكومة ودلها على الوسائل التي توصلها فعلا الى ضبط الجناة الآخرين » .

... وذلك لأنه اذا كان من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة يستحق الاعفاء من العقوبة فإنه لا يستحق الاعفاء منها اذا كان الاخبار لم يقع الا بعد ارتكاب جناية أو عدة جنایات نتيجة للاتفاق . على أن خطورة بعض الجنایات أو صعوبة اثباتها مما يسوغ الاعفاء في هذه الحالة أيضا وهذا هو ما راعاه القانون إذ نص على الاعفاء في الجنایات المضرة بأن الحكومة من جهة الداخل (المادة ١٠٢) (١) وجناية الرشوة (المادة ١٠٩) (٢) وتزييف المسكوكات (المادة ٢٠٧) (٣) وتزوير أختام الحكومة أو اخدي المصالح الحكومية أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة ... الخ (المادة ١٢) (٤) .

الباب السابع

العسود

المادة ٤٩ - أضيفت الفقرة الأخيرة الى هذه المادة لاعتبار الاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة في العود أسوة بالجرائم المنصوص عليها في الفقرة التي قبلها .

المادة ٥١ - هي المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيفت اليها عبارة « أو شزوع متناقب عليه في هذه الجرائم » بعد عبارة « ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير »

-
- (١) أصبحت المادة ١٠١ .
 - (٢) أصبحت المادة ١٠٨ .
 - (٣) أصبحت المادة ٢٠٥ .
 - (٤) أصبحت المادة ٢١٠ .

وذلك لسد نقص في نص هذه المادة كثيرا ما لوحظ في تطبيقها وليكون نصها متفقا مع نص القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولية سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الاجرام والذي رثى ادماج بعض نصوصه في هذا الباب .

المادتان ٥٢ و ٥٣ - قد رثى ادماج المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولية سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الاجرام في باب العود ووضعها عقب المادة ٥١ من المشروع لارتباطها الوثيق بها اذ أنها كلها متعلقة بالمجرم الذى يتخذ السرقة وما فى حكمها من الجرائم عادة له . وجعل حكم المادة الثانية من القانون المذكور جوازيا بعد أن كان وجوبيا لان التطبيق أثبت أنه لا يتناسب فى كثير من الحالات مع ظروف الجريمة وأضيف اليها الشروع ليكون نصها متفقا مع نص المادة التى قبلها .

وقد أصبحت المادة الأولى المادة ٥٢ من المشروع وأصبحت المادة الثانية المادة ٥٣ منه .

الباب الثامن

تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

قد أدخلت تعديلات جوهرية على هذا الباب فى شروط ايقاف التنفيذ وسلطة المحكمة فيه واجراءاته والغاء الايقاف .

أما شروط ايقاف التنفيذ فمنها ما يتعلق بالجانى ومنها ما يتعلق بالجريمة ومنها ما يتعلق بالعقوبة .

ففيما يتعلق بالجانى يشترط لجواز الامر بايقاف التنفيذ أن يكون له من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة ما ينبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون (المادة ٥٥) . وقد ترك الامر لفطنة القاضى وحسن تقديره فلم يشترط ما اشترط فى قانون سنة ١٩٠٤ من عدم سبق الحكم على الجانى بعقوبة على درجة معينة من الجسامة بل جعل للقاضى الحق فى ايقاف التنفيذ حتى مع وجود سوابق للمتهم ما دام يرى من الظروف المتقدم ذكرها ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم كما له أن لا يوقف التنفيذ حتى مع خلو صحيفة المتهم من السوابق اذا رأى من تلك الظروف ان لا أمل فى صلاح حاله . على أن صحيفة

السوابق هي من أهم العناصر التي يتمكن منها القاضى من معرفة أخلاق المحكوم عليه وماضيه ويستعين بها على تكوين رايه فى الايقاف .

ويشترط فيما يتعلق بالجريمة أن يكون الحكم صادرا فى مواد الجناح والجنايات (المادة ٥٥) وفيما يتعلق بالعقوبة أن يكون الحكم صادرا بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة (المادة ٥٥) أو بهما معا . وكان الأمر بوقف تنفيذ حكم صادر بالغرامة غير جائز فى قانون العقوبات الأهلئ فأجازه المشروع أسوة بالقانون الفرنسى والقانون الايطالى لانه ليس من الانصاف اذا حكم فى قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى الآخر بالحبس أن يستفيد المحكوم عليه بالحبس من ايقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالغرامة . ويجوز جعل الايقاف شاملا لاية عقوبة تبعية كمراقبة البوليسى والحرمان من حق الانتخاب كما يجوز أن يشمل جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم كاعتبار الحكم سابقة فى العود (المادة ٥٥ فقرة أخيرة ولم يكن هذا جائزا فى قانون سنة ١٩٤٠ وقد اقتبسه المشروع من القوانين الحديثة .

وأما عن سلطة المحكمة فمتى توفرت الشروط السابق بيانها يجوز للقاضى أن يأمر بايقاف التنفيذ أى أن الايقاف اختياري متروك لتقدير القاضى فله أن يأمر به بناء على طلب الخصوم أو من تلقاء نفسه كما أن له أن يرفضه ومتى أمر بالايقاف تعين عليه أن يذكر أسباب ذلك فى الحكم (المادة ٥٥) .

وقد أجاز المشروع الأمر بالايقاف أكثر من مرة لمجرم واحد خلافا لما يقضى به قانون سنة ١٩٠٤ من عدم جواز الايقاف أكثر من مرة للمجرم نفسه .

واذا كانت حالة المحكوم عليه لا تمكنه من أداء التضمينات المالية المحكوم بها لمن أصابه ضرر من الجريمة ومن دفع المصاريف جاز تعليق ايقاف التنفيذ عن أدائها فى أجل معين (المادة ٥٦) .

فاذا قام المحكوم عليه بأدائها فى الأجل المحدد استمر الايقاف والألئ ينقضى حكم جنيد تصدره المحكمة التى أمرت بالايقاف بناء على طلب النيابة العمومية أو المدعى بالحق المدنى بعد اعلان المحكوم عليه

(المادة ٥٦) (*) .

واشتراط أداء التضمينات والمصاريف مأخوذة عن القانون الايطالى
(المادة ١٦٥) .

وأما عن الاجراءات فيكون الأمر بالايقاف فى نفس الحكم القاضى
بالعقوبة (المادة ٥٥) ويكون لمدة خمس سنين تبتدىء من اليوم الذى
يصبح فيه الحكم نهائيا (المادة ٥٧) (١) ولا حاجة بعد هذا للانذار الذى
تنص عليه المادة ٥٤ من قانون سنة ١٩٠٤ .

وأما عن الغاء الايقاف فينص المشروع على أنه يجوز : (أولا) اذا صدر
ضد المحكوم عليه فى خلال الخمس السنوات حكم بالحبس لمدة تزيد على شهر
فى جريمة ارتكبت قبل ذلك الحكم أو بعده ، (ثانيا) اذا ظهر فى خلال
هذه المدة أن المحكوم عليه كان قد صدر ضده قبل الايقاف حكم بالحبس
مدة تزيد على شهر ولم تكن المحكمة قد علمت به (المادة ٥٧) (٢) .

ويستفاد من ذلك ان حق المحكوم عليه فى ايقاف التنفيذ لا يمتنع
حتما بمجرد الحكم عليه بالحبس مدة تزيد على شهر فى خلال الخمس السنين
ولا بمجرد ظهور حكم سابق مثل هذا فى خلال هذه المدة بل يجب لحرمان
المحكوم عليه من ايقاف التنفيذ صدور حكم بالغاءه . والالغاء كالايقاف
متروك لتقدير القاضى .

ويصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التى أمرت بايقاف التنفيذ بناء على
طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .

واذا كانت العقوبة التى بنى عليها الالغاء قد حكم بها بعد ايقاف
التنفيذ جاز أيضا أن يصدر حكم الالغاء من المحكمة التى قضت بهذه العقوبة
سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية (المادة ٥٨) (٣) .

(*) ألغيت هذه المادة بناء على اقتراح لجنة الحفانة بمجلس النواب (تقرير اللجنة
مطبوعة الجلسة الحادية والستين صفحة ١٣) .

(١) أصبحت المادة ٥٦ .

(٢) أصبحت المادة ٥٦ .

(٣) أصبحت المادة ٥٧ .

ويترتب على الالغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت (المادة ٥٩) (١) .

الباب العاشر المجرمون الأحداث

قد أدخلت على هذا الباب بعض التعديلات أهمها :

(١) أن الصغير الذي يزيد عمره على سبع سنين ويقل عن اثني عشرة سنة كاملة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في شأنه وسيلة من وسائل الإصلاح والتأديب المنصوص عليها في القانون .

(٢) حذف التأديب الجسماني من عداد هذه الوسائل .

فأما عن الأمر الأول فمن المقرر في بعض القوانين الحديثة أن الصغار (الذين تقل سنهم عن ثلاث عشرة سنة أو أربع عشرة سنة) لا يسألون جنائيا عن أعمالهم ففي فرنسا قضى القانون الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ بأن الصغير الذي يقل عمره عن ثلاث عشرة سنة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ بشأنه طريقة من طرق الوصاية والملاحظة كأن يعمده به إلى جمعية من الجمعيات المعدة لحماية الطفولة أو يوضع في ملجأ . وفي إيطاليا نص القانون الصادر في سنة ١٩٣٠ على أن الصغير الذي لم يبلغ من العمر أربع عشرة سنة كاملة لا يكون مسئولاً عن عمله وإن هذا الصغير إذا ارتكب جريمة يؤمر بوضعه في مدرسة خاصة معدة للتربية أو بإطلاق سراحه تحت الملاحظة (أنظر المواد ٩٧ و ٢٢٣ و ٢٢٤ من قانون العقوبات الإيطالي) .

ولهذا ونظرا لأن الصغير في مثل هذا السن يكون قابلا للإصلاح والتأديب من جهة ويكون من الخطر على أخلاقه وضعه في السجن بين المجرمين من جهة أخرى فقد ربي ألا يحكم على الصغار من سن ٧ إلى ١٢ سنة بالعقوبات العادية بل تتخذ في شأنهم وسائل الإصلاح والتأديب .

وبذلك أصبح المجرمون الأحداث مقسمين في المشروع إلى أربعة أقسام : القسم الأول ، الصغار دون السابعة وهؤلاء لا تجوز إقامة الدعوى

عليهم اطلاقا . القسم الثانى ، الصفار بين السابعة والثانية عشرة وهؤلاء ، لا يجوز الحكم عليهم بالعقوبات العادية وانما تتخذ فى شأنهم وسائل الملاحظة والتربية والتأديب . القسم الثالث ، الاحداث بين الثانية عشرة والخامسة عشرة وهؤلاء يكون القاضى مخيرا بين أن يتخذ فى شأنهم وسيلة من وسائل الملاحظة والتربية أو أن يحكم عليهم بالعقوبة مخففة على الوجه المبين فى المشروع . القسم الرابع ، الاحداث بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بل تخفض هذه العقوبات على الوجه المنصوص عليه فى المشروع .

• وأما عن الأمر الثانى فان الشرائع الحديثة لم تدخل عقوبة الجلد فى قوانينها ولهذا رثى الغاؤها من القانون المصرى .

وقد استعيض عنها فى المخالفات التى تقع من الصفار بين السابعة والثانية عشرة بالتوبيخ . ونص على امكان تسليم من يرتكب منهم مخالفة الى شخص مؤتمن أو الى معهد خيرى لمدة لا تزيد عن أسبوع عند عدم وجود أحد الوالدين أو من له الولاية على النفس .

وبناء على ذلك أصبحت النصوص المعدلة الخاصة بالمجرمين الاحداث كما يلى :

مادة ٦٦(١) - تنص هذه المادة على ما يتخذ من طرق الملاحظة والتربية نحو الصغر الذى يزيد عمره عن سبع سنين ويقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة وقد فرقت بين حكم الجناية والجنحة وحكم المخالفة على الوجه الآتى :

• اذا ارتكب الصغير جناية أو جنحة يأمر القاضى اما بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه للملاحظة حسن سيره فى المستقبل واما بإرساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

• واذا ارتكب مخالفة فللقاضى اما أن يوبخه فى الجلسة أو يأمر بتسليمه لأحد ممن ذكروا فى الفقرة السابقة فان لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن

يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة حسن سيره في المستقبل
أو الى معهد خيري لمدة لا تزيد عن أسبوع .

وقد نسيج المشروع على منوال القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ من
حيث عدم جواز ارسال الصغار الى الاصلاحية في المخالفات فقد يكفي
توبيخ الصغير الذي يرتكب مخالفة اذا كان قد نشأ في بيئة صالحة أما اذا
كان الصغير ممن لا يجدى فيهم التوبيخ فللقاضي أن يأمر بتسليمه لوالديه
أو لمن له حق الولاية على نفسه لمراقبة سيره . ولما كان الوالدان أو الولي على
النفس مطالبين شرعا بالعناية بتأديب الولد وتربيته فقد رتب ألا يتوقف
تسليمه اليهم على تعهدهم بملاحظة حسن سيره في المستقبل كما ينص
القانون الأهل الحالى ورثى أيضا اعتبارهم مسئولين عن حسن سيره بغير
حاجة لأخذ هذا التعهد عليهم .

فان لم يوجد للصغير والدان ولا ولي على النفس فللقاضي أن يأمر
بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة سيره أو يعهد به الى معهد خيري
لمدة لا تزيد عن أسبوع .

ومما تجب ملاحظته أن غير الوالدين والولي لا يكون مسئولاً عن الصغير
الا اذا تعهد بملاحظة سيره وأن التسليم الى شخص مؤتمن يكون كالتسليم
الى الوالدين أو الولي غير مقيّد بمدة بخلاف التسليم الى معهد خيري وانه
لا يكون لأكثر من أسبوع .

المادة ٧٨ (١) - تنص هذه المادة على طرق الملاحظة والتربية التي
يجوز اتخاذها بشأن الصغير الذي يزيد عمره على اثنتى عشرة سنة ويقل
عن خمس عشرة سنة وهى التسليم للوالدين أو لمن له حق الولاية على النفس
فى الجرائم عموما والارسال الى الاصلاحية فى الجنح والجنايات . وقد رتب ان
وسائل التوبيخ أو التسليم الى شخص مؤتمن أو الى ملجأ خيري لا تلاثم من
فى هذه السن اذا ارتكب مخالفة وان الأنسب أن يحكم عليه بالعقوبات
العادية المقررة للمخالفة ان لم يكن له والدان أو ولي على النفس .

المادة ٧٩ (٢) - تنص هذه المادة على ما يترتب من مسئولية على
تسليم الصغير الى والديه أو الولي على نفسه أو الى شخص مؤتمن عليه .

(١) أصبحت المادة ٦٧ .

(٢) أصبحت المادة ٦٩ .

وتقتضى هذه المسئولية الحكم على من سألته بغرامة اذا ارتكب الصغير جريمة فى خلال مدة سبنة من تاريخ الامر بتسليمه .

... وقد برئى ألا ينظر فى تقدير هذه الغرامة الى نوع الجريمة الاولى التى حصل بسببها التسليم بل الى نوع الجريمة الثانية التى ارتكبها الصغير بعد ذلك فنص على أن الغرامة لا تزيد عن خمسين قرشا اذا كانت الجريمة الثانية مخالفة ولا عن جنيهن اذا كانت الجريمة الثانية جنحة ولا عن أربعة جنيها اذا كانت جنائية .

وجعلت مدة السنة تبتدىء من تاريخ الامر بالتسليم لا من تاريخ ارتكابه للجريمة الاولى . كما ينص القانون الأهلى .

الباب الحادى عشر العفو عن العقوبة الشامل

بصيت المادة ٤٣ من الدستور على أن (الملك) له حق العفو وتخفيض العقوبة . ونصت المادة ١٥٢ منه على أن العفو الشامل لا يكون الا بقانون فلا حاجة الى النص على ذلك فى قانون العقوبات .

ولذا اقتصر المشروع فى هذا الباب على بيان الآثار المترتبة على كل منهما .

الكتاب الثانى الجنايات والجنح المضره بالمصلحة العامة وبيان عقوبتها .

الباب الاول الجنايات المضره بأمن الحكومة من جهة الخارج

المادة ٧٨ (١) - هى المادة ٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أبدلت منها عبارة « كل من » بعبارة « كل مصرى » وذلك لأن الفعل المعاقب عليه فيها هو خيانة فى حق الوطن لا تنسب بطبيعتها الا لمصرى . وهذه المادة

مأخوذة أصلا عن المادة ٧٥ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٢٤٢ من القانون الايطالى اللتين تشترطان أن يكون مرتكب هذه الجريمة وطنيا .

المادة ٨٠(١) - هي المادة ٧٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع اضافة « الطائرات » الى الأشياء المعاقب على تسليمها للعدو » .

المادة ٨١(٢) - هي المادة ٨٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « أو بحال معاهديها » اكتفاء بالمادة ٨٦(٣) التي وضعت خصيصا للجرائم التي ترتكب اضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر .

المادة ٨٤(٤) - هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب لسد نقص فى المادة ٨٣(٥) من المشروع المقابلة للمادة ٧٥ من القانون الأهل ذلك لأن هذه المادة الأخيرة تنص على عقاب « كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأمورى الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانى فسلم تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لمأموريه ... الخ » . ولكنها أغفلت النص على عقاب كل شخص آخر غير الموظفين والمأمورين يتوصل بطريق الرشوة أو الفتن أو الاكراه الى اختلاس هذه الرسومات ويسلمها الى العدو أو الى مأمورى دولة أجنبية توجد لديه هذه الرسومات بدون استعمال وسائل غير مشروعة فيسلمها كذلك . فسد المشروع هذا النقص بإضافة المادة ٨٤(٦) وهي مقتبسة من القانون الفرنسى (مادة ٨٢) .

المادة ٨٦(٧) - هي أيضا مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب حتى يمكن العقاب على الجرائم المضرة بأمن الدولة فى زمن الحرب اذا ارتكبت اضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك .

-
- (١) أصبحت المادة ٧٩ .
 - (٢) أصبحت المادة ٨٠ .
 - (٣) أصبحت المادة ٨٥ .
 - (٤) أصبحت المادة ٨٣ .
 - (٥) أصبحت المادة ٨٢ .
 - (٦) أصبحت المادة ٨٣ .
 - (٧) أصبحت المادة ٨٥ .

الباب الثاني الجنايات والجنح المضرّة بالحكومة من جهة الداخل

المواد ٩٢ الى ١٠٥ (١) - هي عبارة عن المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل التعديل الذي أدخل في سنة ١٩٢٢ على الباب الخاص بالجنايات والجنح المضرّة بالحكومة من جهة الداخل. فانه لما عدل هذا الباب بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ألغيت منه تلك المواد وكذا المادة ٨٦ منه دون مبرر لهذا الإلغاء ولما كانت المواد المذكورة تنص على جرائم من الخطورة - يمكن لأنها تتعلق بعصيان الجيش وبالتهب الحاصل من عصايات مسلحة - رثى ضرورة إعادتها الى مكانها ..

المادة ١٠١ (٢) - هي المادة ٨٦ القديمة السابقة على سنة ١٩٢٢. ولما كانت هذه المادة تنص على إعفاء من العقوبة في أحوال خاصة كان مكانها الطبيعي قبل المادة ١٠٢ (٣) مباشرة التي تنص على إعفاء عام من العقوبات المقررة لجناية الفتنة (٤) .

الباب السادس الأتكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

المادة ١٣٢ (٥) هي المادة ١١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل في نصها اقتضاء إلغاء السخرة في البلاد .

والنص الجديد يعاقب الموظف العمومي في حالتين :

(الأولى) اذا أوجب على الناس عملا في غير الأحوال التي يجيز فيها

(١) أصبحت المواد ٩١ الى ٩٤ وقد عدلت المادة ٩١ بإضافة عبارة « أو طائفة حربية » (تقرير لجنة الحقاينة بمجلس النواب ص ٢٠) .

(٢) أصبحت المادة ١٠٠ .

(٣) أصبحت المادة ١٠١ .

(٤) عدلت المادة ١١٩ بإضافة لفظة « أو الجوية » (تقرير لجنة الحقاينة بمجلس النواب

ص ٢٤) .

وأضيف الى نهاية المادة ١٢٤ عبارة « أو القروية » بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس

النواب (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٢٠) .

(٥) أصبحت المادة ١٣١ .

القانون ذلك سواء اكان قد استخدمهم فى هذا العمل بأجر أو بغير أجر ،
(الثانية) اذا استخدم اشخاصا فرض عليهم عمل يجيزه القانون فى عمل
آخر غير المفروض عايبهم .

الباب السابع مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره

المادة ١٣٥ (١) - مادة جديدة اضيفت الى هذا الباب للمعاقبة على
الاهانة التى ترتكب فى حق موظف عمومى أو شخص مكلف بخدمة عمومية
بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم ، وذلك لأن المادة ١١٧
من قانون سنة ١٩٠٤ لا تعاقب الا على الاهانة التى ترتكب بالاشارة أو
القول أو التهديد فاذا أرسل شخص الى موظف عمومى كتابا أو تلغرافا أو
رسما يتضمن اهانة له بسبب تأدية وظيفته فان فعله لا يكون جريمة الاهانة
المنصوص عليها فى المادة ١١٧ . لذلك رتب أن يعاقب على اهانة الموظفين
بالوسائل المذكورة بنفس العقوبات المقررة للاهانة بالاشارة أو القول أو
التهديد لأن هذه الاهانات كلها من نوع واحد وفى درجة واحدة من
الأهمية .

المادة ١٣٦ (٢) - هى أيضا مادة جديدة اضيفت الى هذا الباب لعقاب
من يزعمون السلطات العامة أو الجهات الادارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة
عامة بالاخبار عن كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها . وهذا النص
مقتبس من القانون الايطالى (مادة ٦٥٨) .

المادة ١٣٧ (٣) - هى المادة ١١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد اضيفت
اليها عبارة « أو بسبب تأديتها » بعد عبارة « أثناء تأدية وظيفته » قياسا
على قانون العقوبات الفرنسى الذى أخذ عنه حكم المادة ١١٨ والذى يعاقب
على التعدى والمقاومة سواء أوقعا أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها
وتوفيقا بين هذه المادة والمادة ١١٧ التى تعاقب على الاهانة فى الحالتين .

-
- (١) أصبحت المادة ١٣٤
 - (٢) أصبحت المادة ١٣٥
 - (٣) أصبحت المادة ١٣٦

الباب الثامن هرب المحبوسين واخفاء الجانين

المادة ١٤١(١) - هي المادة ١٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير عبارة « أو تواطأ على ذلك » في النص العربي بعبارة « أو تغافل عنه » لأنها الترجمة الصحيحة لعبارة *ou y aura connivé* الواردة في النص الفرنسي وهذا التغيير يمكن من معاقبة الحارس اذا تغافل عن هرب الشخص المكلف بحراسته ولو لم يتواطأ معه على الهرب(٢) .

الباب الثالث عشر تعطيل المواصلات

اقتصر في قانون سنة ١٩٠٤ على حماية المخابرات التلغرافية والتليفونية والمواصلات بطريق السكك الحديدية ولما كان من الضروري أن تتناول هذه الحماية طرق المواصلات الأخرى فقد عدل نص المادتين ١٤٥ و ١٤٧ من ذلك القانون تعديلا من شأنه تضمين الحماية بحيث تشمل المواصلات العامة كلها سواء كانت برية أو مائية أو جوية .

وقد اقتضى هذا تعديل عنوان الباب الثالث عشر وجعله « تعطيل المواصلات » .

المادة ١٦٩(٣) - وضعت هذه المادة بدلا من المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من يعرض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو يعطل سيرها بأية طريقة كانت .

(١) أصبحت المادة ١٤٠ .

(٢) حذفت المادة ١٥٩ من المشروع الخاصة بمقاب مدير الجريدة . . . الخ اذا لقب شخصا بلقب أو برتبة أو بوظيفة غير حائز لها ، بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس النواب . وقد فوضت الحكومة الرأي للمجلس في ذلك (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٢٥ و ٢٦) .

بناء على اقتراح حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة المقتانية حذفت من المادة ١٦١ من المشروع (التى أصبحت المادة ١٥٩) العبارة الأخيرة وهى : « وذلك بدون انحلال بتطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٩ على الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٥٩ » لأن هذه الجريدة أصبحت غير موجودة بعد حذف المادة ١٥٩ (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٢٦) .

(٣) أصبحت المادة ١٦٧ .

وكانت المادة ١٤٥ تعاقب على تعطيل سير قطارات السكة الحديدية فقط دون غيرها من وسائل النقل العامة فأصبحت الحماية شاملة لكل هذه الوسائل . والنص الجديد يعاقب على أمرين : التعطيل والتعريض للخطر ولو لم يحصل تعطيل بالفعل وكان هذا مستفادا من النص القديم أيضا . ولكن روعي في النص الجديد حذف الطرق التي يمكن أن تؤدي الى التعطيل والتعريض للخطر. وقد كانت مذكورة في النص القديم على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

المادة ١٧١(١) - وضعت هذه المادة بدلا من المادة ١٤٧ من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين فيها للخطر وكانت المادة ١٤٧ تنص على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية . . . الخ . وذلك للأسباب المشار اليها فيما تقدم .

الباب الرابع عشر الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

المادة ١٨٦(٢) - عدلت العقوبة بالتشديد فجعلت الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنية وخص بالذكر من الهيئات النظامية البرلمان أو أحد المجلسين .

ولما كانت الإهانة أو السب الموجه الى واحد أو أكثر من أعضاء الهيئات أو السلطات أو المصالح دون تعيينهم قد يلحق الهيئة أو السلطة أو المصلحة نفسها فقد رئي أن يشار في هذه المذكرة الى الإهانة التي تقع على هذه الصورة تدخل تحت حكم هذه المادة .

المادة ١٩٠(١) - شددت العقوبة الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة أو

(١) أصبحت المادة ١٦٩

(٢) أصبحت المادة ١٨٤

وقد أضيف الى المادة ١٨٦ لفظة « المتقدم ذكرها » قبل عبارة « بمقام قاض أو هيئة »

لتنوير المادة (تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب ص ٢٧) .

(١) أصبحت المادة ١٨٨

الأوراق المرورة بسوء قصد مراعاة لما يربط على هذه الجريمة من الضرر بالمصلحة العامة وبرك تقدير هذا الضرر للمحاكم مع حذف رصنه بجسيم لتعذر وضع حد بين الجسيم وغيره .

المادتان ١٩١ و ١٩٢ (١) - رثى الرجوع الى حظر نشر المرافعات الخاصة بكافة الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة النشر ودعاوى القذف والسب وافشاء الأسرار فأخذ نص هاتين المادتين عن المادتين ٢٦٣ و ١٦٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٨ يولية سنة ١٩٣١ . وذلك لأن نشر المرافعات في هذه الجرائم هو ترديد لها ومضاعفة لآثارها بلا مبرر .

وقد أضيفت في المادة ١٩٢ (٢) الدعاوى التي ترى المحاكم نظرا لنوع وقائعها أن تحظر نشر المرافعات أو الأحكام الصادرة بها محافظة على النظام أو الآداب .

المادة ١٩٨ (٣) - هي المادة ١٦٦ (ثالثة) وقد حذفت منها عبارة « ومحاكمته أمام المحاكم المصرية » لأن هذه العبارة أصبحت لا محل لها بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأعد القانون لتطبيقه على جميع سكان القطر بلا تمييز .

المادة ٢٠٢ (٤) - جعلت أحكام هذه المادة الخاصة بتعطيل الجريدة في حالات العيب في (الذات الملكية أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش) بحيث تتناول أيضا حالات الإهانة والقذف والسب اذا تضمنت طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات (المادة ٣١٠) (٥) مراعاة لخطورة هذه الجرائم جميعا (٦) .

(١) أصبحت المادتين ١٨٩ و ١٩٠ .

(٢) أصبحت المادة ١٩٠ .

(٣) أصبحت المادة ١٩٦ .

(٤) أصبحت المادة ٢٠ .

(٥) أصبحت المادة ٣٠٨ .

(٦) عدلت المادة ٢٠٢ من المشروع التي أصبحت المادة ٢٠١ كما يلى « اذا ألقى أحد رجال الدين ... » بدلا من « اذا ألقى أحد رؤساء الديانات ... » بناء على اقتراح من الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لشئون « القصر » (مضبطة الجلسة ٦٢ من ٢٣)

الباب السادس عشر التزوير

المادة ٢٠٨ (١) - هي المادة ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٥ مع تغيير في بعض الاشياء المناقب على تزويرها أو تقليدها أو استعمالها مع العلم بتزويرها . فقد كان من بينها « فرمان أو امر عال » فحذف فرمان لعدم وجوده الآن وأبدل الامر العالي بأمر ملكي أو قانون أو (مرسوم) اما فرمانات القديمه لقائه فاذا ارتكب تزوير فيها فإنه يقع تحت حكم النصوص التي تعاقب على التزوير . ومن بين الاشياء الواردة في المادة ١٧٤ أيضا « ختم الحكومة أو ولي الأمر » . وقد استبدلت بها خاتم الدولة أو امضاء (الملك) أو ختمه .

المادة ٢٢٧ (٢) - هي مادة جديدة تقضى باعتبار بصمة الاصبع كالامضاء في تطبيق احكام التزوير . وقد أدى الى اضافتها شيوع هذا النوع من التزوير في مصر فكثيرا ما يحدث أن يبصم المزور بإصبعه أو أصبع غيره على ورقة ينسب البصمة إلى شخص آخر . وقد اختلفت المحاكم في اعتبار هذا الفعل تزويرا حتى أن محكمة النقض والايرام نفسها ترددت في هذا الأمر فقضت أولا بأنه لا يعد تزويرا لأن المادة ١٧٩ ع جبرت التزوير في وضع امضاءات أو اختتام مزورة أو تغيير المحررات . . . الخ . ولم تبص على بصمة الاصبع . ثم عدلت عن هذا الرأي واعتبرت هذا الفعل تزويرا لأن من يبصم بإصبعه أو أصبع غيره على محرر وينسب هذه البصمة لشخص آخر انما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر وانتحال الشخصية طريقة من طرق التزوير المبادئ .

وحسبما لهذا الخلاف قد أضيف النص الجديد الذي يسوى بين بصمة الأصبع والامضاء في تطبيق احكام التزوير .

المادتان ٢٢٨ و ٢٢٩ (٣) - رثى أن يدمج في باب التزوير القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمعاقبة على ما يرتكب من القس في مادة

(١) أصبحت المادة ٢٠٦ .

(٢) أصبحت المادة ٢٢٥ .

(٣) أصبحت المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ .

بحقيق الوراثة والوفاة أو فى عقد الزواج لأنه ينص على صور من التزوير
مماقب عليها بمقوبات مخففة كما هو الشأن فى صور أخرى واردة فى الباب
نفسه . فالمادة ٢٢٨ هى المادة الأولى من ذلك القانون والمادة ٢٢٩ هى
المادية الثانية منه .

الكتاب الثالث

الجنايات والجنح التى تقع على الأفراد

الباب الأول

القتل والجرح والضرب

المادة ٢٤٠(١) - هى المادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تعاقب
على القتل خطأ . وقد رفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس المقررة لهذه الجريمة
الى ثلاث سنين والحد الأقصى للغرامة الى مائة جنيه لأن العمل أظهر أن العقوبة
المنصوص عليها فى المادة ٢٠٢ المذكورة وهى الحبس مدة لا تزيد عن
سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها بصرى لا تكفى فى الأحوال التى
يكون فيها الخطأ جسيما أو التى يتعدّد فيها المجنى عليهم .

المادة ٢٤٥(٢) - هى المادة ٢٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل
فى عبارتها الفرنسية قصد به ازالة ليس فيها . فان هذه المادة تعاقب على
الضرب الذى يقع « بواسطة استعمال أسلحة أو غصى أو آلات أخرى من
شخص أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل
توافقوا على التمدى والايذاء » . ويشمل العقاب فى هذه الحالة جميع
الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر . وقد استقر قضاء محكمة النقض
والابرام على أن « التوافق » معناه « قيام فكرة الاجرام بعينها عند كل من
المتهمين أى توارد خواطرهم على الاجرام واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا
الى ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تغمد ايقاع الأذى بالمجنى عليه
فهو لا يستوجب سبق اصرار أو اتفاق على الضرب » .

ونظرا لأن النص الفرنسى للمادة ٢٠٧ المذكورة جاء فيها لفظ

(١) أصبحت المادة ٢٣٨ .

(٢) أصبحت المادة ٢٤٣ .

accord مقابل لفظ « توافق » في النص العربي وهذا اللفظ الفرنسي قد يؤدي الى اللبس اذ قد يفهم منه وجوب اتفاق المتهمين على الضرب مع أنه يكفي توافق خواطرهم على ذلك كما تقدم بيانه فقد أبدلت في النص الفرنسي عبارة agissant de commun accord بعبارة agissant dans le même but

المادة ٢٤٦ (١) - هي المادة ٢٠٨ من القانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب على الجرح خطأ وقد رقع فيها الحد الأقصى لعقوبة الحبس الى ستة اشهر لأنه لوحظ في العمل أن الحد الأقصى للحبس المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ المذكورة (وهو شهران) لا يكفي في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسيماً أو التي يتعدد فيها المجنى عليهم .

وألغيت المادة ٢١ من قانون سنة ١٩٠٤ لأن ما نصبت عليه من أن البدية يصير تقديرها والحكم بها شرعاً في الأحوال التي تجوز فيها بدون اخلال بالعقوبات المدونة في القانون هو أمر لا يحتاج الى نص .

الباب الثاني

الحريق عمداً

المادة ٢٦٠ (٢) - هي المادة ٢٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ . وقد رئي أن يضاف في آخر الفقرة الثانية منها بعد لفظ « الاعدام » « أو الأشغال الشاقة المؤبدة » حتى يكون حكم هذه الفقرة متفقاً مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٠ التي تنص على حالة مماثلة .

الباب الثالث

إسقاط الحوامل ... الخ

المادة ٢٦٥ (٣) - هي المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إضافة

(١) أصبحت المادة ٢٤٤ .

(٢) أصبحت المادة ٢٥٨ .

(٣) أصبحت المادة ٢٦٣ .

انقوابل من الأشخاص الذين يقضى القانون بتشديد العقوبة عليهم بسبب صفتهم . وكانت المادة ٢٢٧ تنص على الأطباء والجراحين والصيادلة فقط . فأضاف اليهم المشروع انقوابل لأن اشتغالهم بالتوليد يؤهلهم لمعرفة وسائل الاسقاط والدلالة عليها أو استعمالها . وقد أضاف الشارع الفرنسى أيضا القوابل الى المادة ٣١٧ من قانون العقوبات الفرنسى بمقتضى القانون الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ .

المادة ٢٦٦(١) - هذه المادة هي الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تنص على أنه لا عقاب على الشروع فى الاسقاط وقد سلخت من المادة ٢٢٧ وجعلت مادة مستقلة لاختلاف الحكمين فيهما .

الباب الرابع هتك العرض وفساد الأخلاق

المادة ٢٧٢(٢) - هي المادة ٢٣٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع زفع السن الى ٢١ سنة وهذه سن الرشد بمقتضى قانون ترتيب المجالس الحسبية .

المادة ٢٧٤(٤) - هي مادة جديدة أضيفت الى قانون العقوبات لمعاقبة القوادين الذين يعولون فى رزقهم كله أو بعضه على ما تكسبه النسوة من الدعارة لأن قانون سنة ١٩٠٤ لم يكن فيه نص يعاقب على ذلك مع خطورته .

والنص الجديد مأخوذ من المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات الايطالى .

المادة ٢٧٦(٥) هي المادة ٢٣٦ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تنص على

-
- (١) أصبحت المادة ٢٦٤ .
(٢) عدلت المادة ٢٦٩ برفع السن من ١٦ الى ١٨ سنة (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٤) .
(٣) أصبحت المادة ٢٧٠ .
(٤) أصبحت المادة ٢٧٢ واستعملت لفظة « معيشته » بدلا من « رزقه » (تقرير لجنة الحقاية بمجلس النواب ص ٥١) .
(٥) أصبحت المادة ٤ ٢٧ وقد حذفت عقوبة الغرامة بناء على اقتراح الحكومة بلسان حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقاية الذى أشار الى أن القوانين فى البلاد

عقاب المرأة الزانية وقد أضيفت عقوبة الغرامة الى جانب عقوبة الحبس حتى يكون للقاضي حق اختيار احدى العقوبتين تبعا لظروف الدعوى .

المادة ٢٧٧(١) - هي المادة ٢٣٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب الزانى وقد عدلت العقوبة فيها تبعا لتعديل المادة السابقة(٢) .

الباب الخامس

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الاطفال وخطف البنات وهجر العائلة

المادة ٢٩٥(٣) - هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب للمعاقبة على جريمة هجر العائلة . وهي جريمة تعاقب عليها القوانين الحديثة وقد أدخلت في بلجيكا بالقانون الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩١٢ وفي فرنسا بالقانونين الصادرين في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ وفي إيطاليا بقانون العقوبات الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ .

الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا وإسبانيا كلها تعاقب على هذه الجريمة بالحبس لمدة (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٥) .

واستبدلت كلمة « بوقف » الواردة بالمادة بكلمة « يقف » بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس النواب (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٧) .

(١) أصبحت المادة ٢٧٥ .

(٢) عدلت المادة ٢٧٦ من المشروع التي أصبحت المادة ٢٧٧ والخاصة بعقَاب الزوج الذى يزنى فى منزل الزوجية . فقد اقترح أحد أعضاء مجلس النواب حذف عبارة « بامرأة يكون قد أعد لها لذلك » قائلا : انى لا أفهم أن شرط الاعداد هو الذى يؤدي الى العقوبة . فافترضوا أنه وجدت امرأة عرضا فى منزل الزوجية وتمكن الزوج من الزنا بها فهل يقال انه لا عقاب لانه لم يعد هذه المرأة لذلك الغرض ؟ اذا قلنا بعدم العقاب فكأننا فوتنا قصد الشارع . وقد أيد هذا الاقتراح معالى وزير المالية وزاد عليه اقتراحا بحذف عبارة « غير مرة » قائلا : انه لا يجوز أن نسمح صراحة للرجل أن يزنى من غير عقاب ولا أن يزنى بحضرة امرأته أو فى منزل الزوجة فهو ان فعل ذلك كان فاسقا غير جدير بالراثة ووجب على الشارع ان يوقع عليه العقوبة التى يستحقها .

وقدم اقتراح آخر من أحد أعضاء مجلس النواب بحذف عقوبة الغرامة من هذه المادة اذ أنه يجب الاقتصار على عقوبة الحبس والمساواة فى هذا الصدد بين الرجل والمرأة .

وقد وافقت أغلبية المجلس على هذه الاقتراحات الثلاثة .

(مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٨ - ٥٠) .

(٣) أصبحت المادة ٢٩٣ .

والنص الجديد يعاقب كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو قاربه أو أصهاره أو أجره حضالة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع .

ولما كانت هذه الجريمة مما يمس نظام الأسرة ويؤثر في الروابط العائلية فقد رثى تعليق المحاكمة على شكوى صاحب الشأن .

ويترنب على ذلك ان يكون لصاحب الشأن بعد تبليغه عن الجريمة أن يعدل عن بلاغه وينازل عن شكواه في أية حالة كانت عليها الدعوى بما دامت لم تنته بحكم نهائي . ويترنب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية .

وقد فتح المشروع للمحكوم عليه باب الخلاص من العقوبة حتى بعد أن يصبح الحكم الصادر بها نهائيا فنص على أنه إذا أدنى ما تجدد في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

الباب السادس شهادة الزور واليمين الكاذبة

المادة ٣٠١ (١) - هي المادة ٢٥٨ مكررة التي أضيفت الى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٧٧ الصادر في ١ يوليو سنة ١٩٣٣ ونظرا لأهمية عمل المترجمين رثى ضمانا لقيامهم بهذا العمل على الوجه المطلوب تهديدهم بالعقاب إذا أخلوا عن قصد . بواجب الأمانة أسوة بالخبراء .

الباب السابع في القذف والسب وافشاء الأسرار

تمشيا مع التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وللأسباب عينها أدخلت في هذا الباب القواعد الجديدة الآتية :

المادة ٣٠٨ (٢) - رفع الحد الأقصى للعقوبة في النص الجديد واستغنى عن عبارة « عيب معين » اكتفاء بعبارة « خدشا للشرف أو الاعتبار » .

(١) أصبحت المادة ٢٩٩ .

(٢) أصبحت المادة ٢٠٦ .

المادة ٣٠٩ (١) - هذه المادة لم تكن موجودة في التشريع القديم وقد نصت على أنه إذا كانت الجرائم المشار إليها في المواد ١٨٢ الى ١٨٧ و ٣٠٥ و ٣٠٨ (٢) قد ارتكبت بطريق النشر في الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى للغرامة الى ضعفها . وفي حالة السب في حق أحد الأفراد التي لم ينص فيها على حد أدنى جعل هذا الحد عشرين جنيها .

وبديهي أن ارتكاب هذه الجرائم بطريق النشر في الجرائد والمطبوعات بعد التفكير والتروي يجعل لها من الخطورة ما لا يكون لها إذا وقعت بمجرد القول في الشوارع أو غيرها من المحلات العامة في وقت غضب أو على أثر استفزاز خصوصا إذا كانت الألفاظ التي تكونها مما يرد عادة على السنة العامة .

ومن جانب آخر فإن جملات السب أو القذف في الصحف قد يتخذها بعض من لا أخلاق لهم سبيلا للكسب أو غيره من الأغراض الشخصية . لذلك يكون تشديد عقوبة الغرامة في هذه الحالة له ما يبرره .

المادة ٣١٠ (٣) - يعبئ التشريع الجائر « إيلعن في الأعراض » ظرفا مشددا للقذف والسب .

وقد كانت كلمة « الأعراض » مترجمة في النص الفرنسي بعبارة معناها الحرفي « شرف العائلات » فكانت المقابلة بين الأصل والترجمة ماثرا لبعض الشكوك في مدلول المعنى المقصود كما كانت ماثرا لتأويلات مختلفة . والواقع أنه إذا كان معنى العرض اصطلاحيا لا يتناول ما يتصل بالأمور الجنسية فإن عبارة « شرف العائلات » تتضمن فضلا عن العرض كل ما يمت الى الشرف من النواحي الأخرى .

لذلك رثي توحيدها للعبارة في النصين من جهة وجعلها شاملة لصيانة الأعراض وسمعة العائلات من جهة أخرى أن تعادل عبارة « طعنا في الأعراض » في النص العربي بعبارة « طعنا في عرض الأفراد أو خدشا

(١) أصبحت المادة ٢٠٧ .

(٢) أصبحت المواد ١٨١ الى ١٨٥ و ٣٠٢ و ٣٠٦ .

(٣) أصبحت المادة ٣٠٨ .

لسمة العائلات ، وقد أريد بإضافة كلمة « الأفراد » حماية عرض المرأة والرجل على السواء لأن النص القديم كان محلا لتفسير يقصر تطبيقه على عرض المرأة . كما قصد بإضافة « أو خدشا لسمة العائلات » حماية العائلات مما يخدش سمعتها ولو كان موجها الى فرد معين أو غير معين منها . وسواء أكان متصلا بالعرض أم بغيره من نواحي الشرف والكرامة .

وقد روعي في ذلك كله ضرورة وضع حد لاستهتار بعض الصحف والمجلات وخوضها في البشوتون الخاصة للأفراد والعائلات لنهش أعراضهم وإيذائهم في شرفهم وكرامتهم والاسساءة الى سمعتهم لأغراض شخصية دنيئة .

وقد نقل النص العربي الجديد الى النص الفرنسي بالعبارة المقابلة له .

وقد جمعت المادة ٣١٠ في نص واحد حاكمين منفصلين وردا في القانون القديم بشأن القذف والسب وجعل تطبيق هذا الظرف المشدد شاملا لبعض الجرائم الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني .

وللأسباب عينها التي تبرر النص الجديد للمادة ٣٠٩ (١) رئي أنه اذا وقعت الجريمة بطريق النشر في الجرائد أو غيرها من المطبوعات وجب لا يقل الحد الأدنى للحبس عن ستة شهور وللغرامة عن نصف الحد الأقصى .

الباب العاشر النصب وخيانة الأمانة

المادة ٣٣٩ (٢) - هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب لعقاب من

(١) أصبحت المادة ٣٠٧ .

(٢) أصبحت المادة ٣٣٧ وقد أضيفت اليها عبارة « سوء نية » بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس النواب حتى تكون متفقة مع الاقتراح الذي سبق أن قدمه أحد النواب ورأى المجلس حفظه اكتفاء بأن مشروع هذا القانون سيتضمن الغرض الذي يرمى اليه .
وأضاف الى ذلك أنه جرت العادة في الوقت الحاضر ، تأثرا بظروف الأزمات ، على التعامل بالشيكات فتكتب لأجل معينة على أن تدفع في مواعيد الاستحقاق ، وقد يحل الموعد ويتعذر صرف الشيك لمصر التاجر مع أنه كان حسن النية وقت تحريره فهل من الانصاف أن توقع عليه عقوبة الحبس (مضبطة الجلسة ٦٢ من ٦٠) .

يعطى شيكا .لا. يقابله رصيد يفى بقيمته وقد كان من المتعذر فانونا ادخال هذا الفعل فى مادة النصب .

والنص المقترح مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسى المادة ٤٥٢ وهو يعاقب معطى الشيك فى الأحوال الآتية :

أولا - اذا كان الشيك الذى أعطاه لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب ، فلا يكفى أن يكون الرصيد قائما بل يشترط فوق ذلك أن يكون قابلا للمسحب لجواز أن يكون محجوزا عليه .

ثانيا - اذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك .

ثالثا - اذا سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقى لا يفى بقيمة الشيك .

رابعا - اذا أمر البنك أو الجهة المسحوب عليها الشيك بتقديم دفع قيمته .

ويشترط للعقاب فى كل هذه الأحوال أن يكون المتهم عالما بأن الرصيد لا يفى بقيمة الشيك .

فهرس

بمواد قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧
والعناوين الفرعية المبينة للأحكام تحت كل مادة
وأرقام القواعد الخاصة بها

الصفحة	ارقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعى
١١		المهرس العام
١٧		قواعد عامة
١٧	٤ - ١	الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع
١٨	٨ - ٥	الدستور هو القانون الأعلى
٢٠	١٢ - ٩	لا عذر للجهل بالقانون
٢١	١٥ - ١٢	الجهل بقانون غير عقابى
٢٢		قانون عام وقانون خاص
٢٢	٢٣ - ١٧	قوة اللوائح التنفيذية
٢٤		التعليمات لا تقوم مقام القانون
٢٤	٤٢ - ٢٥	تفسير القانون . .
٢٨	٤٧ - ٤٣	الفناء القانون
٣٠	٥٣ - ٤٨	من قواعد المسئولية
٣٠	٥٧ - ٥٤	الباعث على الجريمة ليس ركنا فيها
٣١	٦٠ - ٥٨	عن المسئولية المفترضة
٣٢	٦٢ - ٦١	من أحكام محكمة الموضوع

الكتاب الأول
أحكام ابتدائية
الباب الأول
قواعد عمومية

٣٥		مادة ١
٣٥	٦٣	حكم
٣٦	٦٤	حكم لمحكمة الموضوع
٣٧		مادة ٢
٣٩	٦٦ - ٦٥	حكمين
٣٩	٦٧	من أحكام محكمة الموضوع

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٤٠	٦٨ - ٧١	مادة ٣ الأحكام
٤١		مادة ٤
٤١		مادة ٥
٤٢		الأحكام
٤٢	٨٨ - ٨٩	القواعد العامة
٤٥	٩٨ - ٩٩	القواعد الموضوعية دون الإجرائية
٤٧	١٠١ - ١٠٢	نفاذ القانون
٤٨	١٠٤ - ١٠٥	صورة عملية
٥٢	١١٧ - ١١٨	القوانين المؤقتة
٥٣	١٢١ - ١٢٢	رقابة محكمة النقض
٥٤	١٢٣ - ١٢٤	من أحكام محكمة الموضوع
٥٥		مادة ٦
٥٥		مادة ٧
٥٥	١٢٤	حكم
٥٦		مادة ٨
٥٦	١٢٦ - ١٢٥	حكمان

الكتاب الثاني أنواع الجرائم

٥٧		مادة ٩
٥٧	١٢٧	حكم
٥٧	١٢٨	حكم لمحكمة الموضوع
٥٧		مادة ١٠
٥٨		مادة ١١
٥٩		مادة ١٢

المادة والعنوان الفرعي . ارقام الأحكام الصفحة

الباب الثالث
العقوبات

القسم الأول
العقوبات الأصلية

٦٠		قواعد عامة
		الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة وضابط
٦٠	١٢٩ - ١٣٠	التمييز . .
٦١	١٣١ - ١٤٢	أمثلة
٦٤	١٤٣ - ١٤٦	أثر اعتبار الجريمة مستمرة
٦٤	١٤٧ - ١٤٩	الجريمة المتتابعة
٦٥	١٥٠	جريمة الاعتياد
٦٦	١٥١	الجريمة الظنية
٦٦	١٥٢	الجريمة العسكرية
٦٦	١٥٣	لا إعفاء من العقاب بغير نص
٦٦	١٥٤ - ١٦٧	للقاضي مطلق تقدير العقوبة
٦٩	١٦٨ - ١٨٠	العقوبة الأصلية والعقوبة التكميلية
٧٣		مادة ١٣
٧٣	١٨١ - ١٨٣	الأحكام
٧٤		مادة ١٤
٧٥	١٨٤	حكم
٧٥		مادة ١٥
٧٥		مادة ١٦
٧٥	١٨٥	حكم
٧٥		مادة ١٧
٧٦	١٨٦ - ٢٠١	الأحكام
٨٠	٢٠٢ - ٢١٠	تقدير المحكمة
٨٢	٢١١	ذكر المادة ١٧
٨٢	٢١٢ - ٢١٣	رقابة محكمة النقض

المادة والعنوان الفرعي ..	أرقام الأحكام	الصفحة
من أحكام محكمة الموضوع	٢١٤ - ٢١٥	٨٣
مادة ١٨		٨٣
مادة ١٩		٨٣
حكمان	٢١٦ - ٢١٧	٨٤
مادة ٢٠		٨٤
حكم	٢١٨	٨٧
مادة ٢١		٨٧
الأحكام	٢١٩ - ٢٢٣	٨٧
مادة ٢٢		٨٨
حكمان	٢٢٤ - ٢٢٥	٨٨
مادة ٢٣		٨٩

القسم الثاني العقوبات التبعية

مادة ٢٤		٨٩
حكمان	٢٢٦ - ٢٢٧	٨٩
مادة ٢٥		٩٠
حكم	٢٢٨	٩١
من أحكام محكمة الموضوع	٢٢٩ - ٢٣٢	٩١
مادة ٢٦		٩٢
مادة ٢٧		٩٢
الأحكام	٢٣٣ - ٢٤١	٩٣
من أحكام محكمة الموضوع	٢٤٢	٩٤
مادة ٢٨		٩٥
مادة ٢٩		٩٥
مادة ٣٠		٩٥
الأحكام		٩٦

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٩٦	٢٤٣ - ٢٥١	التعريف بالمصادرة
٩٩	٢٥٣ - ٢٥٢	يشترط سبق ضبط المال
٩٩	٢٦٠ - ٢٥٤	المصادرة الوجوبية
١٠١	٢٦١	المصادرة في الجرائم المرتبطة
١٠١	٢٦٣ - ٢٦٢	لا يجوز وقف تنفيذ المصادرة
١٠٢	٢٦٧ - ٢٦٤	المصادرة وحقوق الغير
١٠٣	٢٦٨	من أحكام محكمة الموضوع
١٠٣		مادة ٣١

القسم الثالث تعدد العقوبات

١٠٤		مادة ٣٢
١٠٤	٢٦٩ - ٢٨٠	مناطق تطبيق م ٢/٣٢
١٠٧	٢٩٧ - ٢٨١	تقدير الارتباط مسألة موضوعية
١١١	٢٩٨	استثناء من حكم المادة ٣٢ عقوبات
		الارتباط الذي لا يقبل التجزئة والارتباط
١١١	٢٩٩	البسيط
١١١	٣٠٢ - ٣٠٠	اشتراط أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة
١١٢		صور عملية
١١٢	٣٠٣ - ٣١٤	أ - ارتباط
١١٥	٣١٩ - ٣١٥	ب - عدم ارتباط
١١٨	٣٢٩ - ٣٢٠	جب العقوبات الأصلية فقط
١٢٣	٣٣٣ - ٣٣٠	ترتيب العقوبات حسب جسامتها
١٢٥	٣٥٥ - ٣٣٤	أثر توافر أو عدم توافر الارتباط
١٣٠	٣٥٨ - ٣٥٦	المصلحة في الطعن بالنقض للارتباط
١٣١	٣٦٣ - ٣٥٩	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٢		مادة ٣٣
١٣٢		مادة ٣٤
١٣٣		مادة ٣٥

المادة والعنوان الفرعى . . .	أرقام الأحكام	الصفحة.
مادة ٣٦		١٣٣
مادة ٣٧		١٣٣
مادة ٣٨		١٣٣

الباب الرابع اشتراك عدة أشخاص فى جريمة واحدة

مادة ٣٩		١٣٤
الأحكام		١٣٤
قواعد عامة	٣٦٤ - ٣٦٩	١٣٤
لا محل للمسئولية المفترضة الا بنص خاص	٣٧٠ - ٣٧٢	١٣٦
تحديد معنى الفاعل	٣٧٣ - ٣٨٢	١٣٦
أثر سبق الاصرار والترصد فى صفة الفاعل	٣٨٣ - ٣٩٠	١٤٠
صور عملية		١٤٢
أ - القتل	٣٩١ - ٤١٤	١٤٢
ب - القتل بالسم	٤١٥ - ٤١٦	١٤٩
ج - الشروع فى القتل	٤١٧	١٤٩
د - الضرب المفضى الى الموت	٤١٨ - ٤٢١	١٤٩
هـ - الضرب الذى تنشأ عنه عامة مستديعة	٤٢٢ - ٤٢٤	١٥٠
و - السرقة	٤٢٥ - ٤٣٧	١٥١
ز - الاتلاف	٤٣٨ - ٤٤٠	١٥٤
ح - جرائم النشر	٤٤١	١٥٤
ط - التزوير	٤٤٢	١٥٥
من أحكام محكمة الموضوع	٤٤٣ - ٤٤٤	١٥٥
مادة ٤٠		١٥٦
الأحكام		١٥٦
عموميات	٤٤٥ - ٤٥١	١٥٦
أ - التعريض	٤٥٢ - ٤٥٩	١٥٧
ب - الاتفاق		١٥٩
١ - تعريف الاتفاق	٤٦٠ - ٤٦٧	١٥٩

الصفحة	ارقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعى
١٦١	٤٧٢ - ٤٦٨	٢ - الاتفاق وسبق الاصرار
١٦٢	٤٧٤ - ٤٧٣	٣ - الاتفاق والتوافق
١٦٣	٤٧٩ - ٤٧٥	ج - المساعدة
١٦٤		الاثبات
١٦٤	٤٨٨ - ٤٨٠	أ - قواعد عامة
١٦٦		ب - اثبات التحريض
١٦٧	٥٠١ - ٤٩٠	ج - اثبات الاتفاق
		وسائل الاشتراك سابقة على وقوع الجريمة أو
١٧٠	٥٠٥ - ٥٠٢	معاصرة لها .
١٧١	٥١١ - ٥٠٦	قصد الاشتراك فى جريمة معينة
١٧٢	٥١٥ - ٥١٢	الإشراك فى الاشتراك
١٧٣	٥٢٠ - ٥١٦	الإشتراك مع مجهول
١٧٥	٥٣١ - ٥٢١	مشمئلات الحكم
١٧٧	٥٣٥ - ٥٣٢	من أحكام محكمة الموضوع
١٧٨		مادة ٤١ . . .
١٧٨	٥٣٩ - ٥٣٦	الأحكام
١٨٠		مادة ٤٢
١٨٠	٥٥٠ - ٥٤٠	الأحكام
١٨٣		مادة ٤٣
١٨٣	٥٦٤ - ٥٥١	الأحكام
١٨٨		مادة ٤٤
١٨٨	٥٦٨ - ٥٦٥	الأحكام
١٨٩		مادة ٤٤ مكررا
١٨٩		الأحكام
١٨٩	٥٧٢ - ٥٦٩	أركان الجريمة
١٩٠	٥٨١ - ٥٧٣	الاخفاء بجريمة مستقلة
١٩٢	٦٠٢ - ٥٨٢	قفل الاخفاء
١٩٦	٦٠٤ - ٦٠٣	الاتقاء جريمة مستمرة
١٩٧	٦٠٨ - ٦٠٥	السارق والمخفى والوسيط

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
ركن العلم	٦٠٩ - ٦٣٠	١٩٨
العلم بالظروف المشددة	٦٣١ - ٦٣٣	٢٠٣
الاخفاء والتخريب	٦٣٤ - ٦٣٥	٢٠٣
من أحكام محكمة الموضوع	٦٣٦ - ٦٣٨	٢٠٤

الباب الخامس الشروع

مادة ٤٥		
الأحكام		
البدء في التنفيذ	٦٣٩ - ٦٤٢	٢٠٦
الأعمال التحضيرية	٦٤٣ - ٦٤٤	٢٠٧
عدم تمام الجريمة	٦٤٥ - ٦٤٨	٢٠٨
صور عملية	٦٤٩ - ٦٦٧	٢٠٩
الجريمة المستحيلة	٦٦٨ - ٦٧٥	٢١٣
بيان الشروع في الحكم	٦٧٦ - ٦٨٠	٢١٦
من أحكام محكمة الموضوع	٦٨١ - ٦٨٥	٢١٧
مادة ٤٦		
الأحكام		
مادة ٤٧		
		٢١٨
	٦٨٦ - ٦٩٠	٢١٨
		٢١٩

الباب السادس الاتفاقات الجنائية

مادة ٤٨		
الأحكام		
شرط قيام الجريمة اتحاد الارادات	٦٩١ - ٧٠٠	٢٢١
لا أهمية لدور المساهم	٧٠١ - ٧٠٢	٢٢٣
موضوع الاتفاق الجنائي	٧٠٣ - ٧١١	٢٢٤
الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة	٧١٢ - ٧١٣	٢٢٧

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
العقوبة	٧١٤	٢٢٧
الاعفاء من العقاب	٧١٥ - ٧٢٣	٢٢٧

الباب السابع العود

مادة ٤٩		٢٣١
الأحكام	٧٢٤ - ٧٣١	٢٣١
فجوب أن تكون الأحكام نهائية	٧٣٢ - ٧٣٥	٢٣٣
بيان السوابق في أسباب الحكم	٧٣٦ - ٧٤٤	٢٣٤
من أحكام محكمة الموضوع	٧٤٥ - ٧٥٠	٢٣٦
مادة ٥٠		٢٣٧
مادة ٥١		٢٣٧
الإحكام	٧٥١ - ٧٦٢	٢٣٧
من أحكام محكمة الموضوع	٧٦٣ - ٧٦٧	٢٤١
مادة ٥٢		٢٤٢
حكم	٧٦٨	٢٤٥
مادة ٥٣		٢٤٦
حكم	٧٦٩	٢٤٦
مادة ٥٤		٢٤٧

الباب الثامن تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

مادة ٥٥		٢٤٨
الأحكام		٢٤٨
أ - عقوبة جنائية	٧٧٠ - ٧٧٥	٢٤٨
ب - أسباب الوقف	٧٧٦ - ٧٧٩	٢٥٠
ج - تقدير الوقف موضوعي	٧٨٠ - ٧٩٥	٢٥١

المادة والعنوان الفرعي.	ارقام الأحكام.	الصفحة
د - مانع من الوقف (القانون السابق)	٧٩٦ - ٨٠٠	٢٥٤
رقابة محكمة النقض	٨٠١ - ٨٠٣	٢٥٥
مادة ٥٦		٢٥٦
حكمان	٨٠٤ - ٨٠٥	٢٥٨
مادة ٥٧		٢٥٨
الأحكام	٨٠٦ - ٨٠٨	٢٥٩
مادة ٥٨		٢٥٩
مادة ٥٩		٢٥٩
حكم	٨٠٩	٢٩٠

الباب التاسع اسباب الإباحة وموانع العقاب

مادة ٦٠		٢٦١
الأحكام	٨١٠ - ٨٢٩	٢٦١
حكم من محكمة الموضوع	٨٣٠	٢٦٦
مادة ٦١		٢٦٦
الإحكام	٨٣١ - ٨٤٦	٢٦٦
مادة ٦٢		٢٧٠
الأحكام		٢٧٠
قواعد عامة	٨٤٧ - ٨٥٠	٢٧١
الجنون وما في حكمه	٨٥١ - ٨٧٥	٢٧١
الغيبوبة	٨٧٦ - ٨٩٠	٢٧٨
من أحكام محكمة الموضوع	٨٩١ - ٨٩٦	٢٨١
مادة ٦٣		٢٨٣
الأحكام		٢٨٣
أ - الموظف	٨٩٧ - ٩٠٠	٢٨٣
استثناء ارتكاب الجرائم	٩٠١ - ٩٠٥	٢٤٨
شرط التثبت والتحري	٩٠٦ - ٩١٣	٢٨٥

المادة والعنوان الفرعي أرقام الأحكام الصفحة

الباب العاشر
المجرمون الأحداث

٢٨٨		المواد ٦٤ - ٧٣
٢٨٩		أحكام قبل الإلغاء
٢٨٩	٩١٥ - ٩١٤	م ٦٤
٢٨٩	٩١٧ - ٩١٦	م ٦٧
٢٩٠	٩١٨	م ٧٢
٢٩٠	٩٢١ - ٩١٩	م ٧٣

الباب الحادى عشر
العفو عن العقوبة والعفو الشامل

٢٩٢		مادة ٧٤
٢٩٢	٩٢٣ - ٩٢٢	حكمين
٢٩٢		مادة ٧٥
٢٩٣		مادة ٧٦
٢٩٣	٩٢٦ - ٩٢٤	الأحكام

الكتاب الثانى
الجنايات والجنح المضره بالمصلحة العمومية
وبيان عقوبتها

الباب الأول
الجنايات والجنح المضره بأمن الحكومة
من جهة الخارج

٢٩٧		مادة ٧٧
٢٩٧		مادة ٧٧ أ
٢٩٧		مادة ٧٧ ب
٢٩٨		مادة ٧٧ ج

ارقام الأحكام . الصفحة

المادة والعنوان الفرعي.

٢٩٨	مادة ٧٧ د
٢٩٨ ٩٢٨ - ٩٢٧	حكمان
٢٩٩	مادة ٧٧ هـ
٢٩٩	مادة ٧٧ و
٢٩٩	مادة ٧٨
٣٠٠	مادة ٧٨ أ
٣٠٠	مادة ٧٨ ب
٣٠٠	مادة ٧٨ ج
٣٠٠	مادة ٧٨ د
٣٠١	مادة ٧٨ هـ
٣٠١	مادة ٧٨ و
٣٠٣	مادة ٧٩
٣٠٣	مادة ٧٩ أ
٣٠٣	مادة ٨٠
٣٠٤ ٩٤٣ - ٩٢٩	الأحكام
٣٠٨	مادة ٨٠ أ
٣٠٨	مادة ٨٠ ب
٣٠٨	مادة ٨٠ ج
٣٠٩	مادة ٨٠ د
٣٠٩	مادة ٨٠ هـ
٣١٠	مادة ٨٠ و
٣١٠	مادة ٨١
٣١٠	مادة ٨١ أ
٣١١	مادة ٨٢
٣١١	مادة ٨٢ أ
٣١١	مادة ٨٢ ب
٣١٢	مادة ٨٢ ج
٣١٢	مادة ٨٣
٣١٢	مادة ٨٣ أ

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
مادة ٨٤		٣١٢
مادة ٨٤ أ		٣١٣
مادة ٨٥		٣١٣
مادة ٨٥ أ		٣١٤
حكم	٩٤٥	٣١٤

الباب الثاني

الجنايات والجنح المخرقة بالحكومة من جهة الداخل

مادة ٨٦	٣٤٤
مادة ٨٦ مكرر	٣٤٥
مادة ٨٦ مكرر أ	٣٤٦
مادة ٨٦ مكرر ب	٣٤٦
مادة ٨٦ مكرر ج	٣٤٦
مادة ٨٦ مكرر د	٣٤٦
مادة ٨٧	٣٤٧
مادة ٨٨	٣٤٨
مادة ٨٨ مكرر	٣٤٨
مادة ٨٨ مكرر أ	٣٤٨
مادة ٨٨ مكرر ب	٣٤٩
مادة ٨٨ مكرر ج	٣٤٩
مادة ٨٨ مكرر د	٣٤٩
مادة ٨٨ مكرر هـ	٣٥٠
مادة ٨٩	٣٥٠
مادة ٨٩ مكررا	٣٥١
مادة ٩٠	٣٥١
مادة ٩٠ مكررا	٣٥٦
مادة ٩١	٣٥٧
مادة ٩٢	٣٥٧

المادة والعنوان القرعني . . . ارقام الاحكام . . . الصفحة

٣٥٧	مادة ٩٣
٣٥٨	مادة ٩٤
٣٥٨	مادة ٩٥
٣٥٩	مادة ٩٦
٣٥٩	مادة ٩٧
٣٦٠	مادة ٩٨
٣٦٠	مادة ٩٨ أ
٣٦٤	حكماني
٣٦٥	مادة ٩٨ أ مكررا
٣٦٦	مادة ٩٨ ب
٣٦٧	مادة ٩٨ ب مكرر
٣٦٨	مادة ٩٨ ج
٣٦٨	مادة ٩٨ د
٣٦٩	مادة ٩٨ هـ
٣٧٠	مادة ٩٨ و
٣٧٠	مادة ٩٩
٣٧٠	مادة ١٠٠
٣٧٠	مادة ١٠١
٣٧٠	مادة ١٠٢
٣٧٢	مادة ١٠٢ مكرر

الباب الثاني مكررا
المفرقات

٣٧٥	مادة ١٠٢ أ
٣٧٥	حكماني
٣٧٦	مادة ١٠٢ ب
٣٧٦	مادة ١٠٢ ج

المادة والمعنون الفرعى .	أرقام الأحكام	الصفحة
مادة ١٠٢ د		٣٧٦
مادة ١٠٢ هـ		٣٧٦
مادة ١٠٢ و		٣٧٩
الأحكام		٣٨٠
المراد بالمفرقات	٩٥٠ - ٩٥٢	٣٨٠
القصد الجنائى	٩٥٣ - ٩٥٤	٣٨١
العقوبة	٩٥٥	٣٨٢

الباب الثالث الرشوة

مادة ١٠٣		٣٨٦
الأحكام		٣٨٦
تحديد أعمال الموظف	٩٥٦ - ٩٨٠	٣٨٦
طلب الرشوة	٩٨١ - ٩٨٢	٣٩٢
القبول والأخذ	٩٨٣	٣٩٢
جدية عرض الرشوة	٩٨٤ - ٩٨٦	٣٩٢
المستفيد من الرشوة	٩٨٧	٣٩٤
القصد الجنائى	٩٨٨ - ٩٨٩	٣٩٤
الاثبات	٩٩٠ - ٩٩١	٣٩٥
العقوبة	٩٩٢	٣٩٥
رد الرشوة	٩٩٣	٣٩٥
مادة ١٠٣ مكررا		٣٩٦
الأحكام	٩٩٤ - ٩٩٥	٣٩٦
الزعم بالاختصاص	٩٩٦ - ١٠٠٤	٣٩٧
مادة ١٠٤		٣٩٩
الأحكام	١٠٠٥ - ١٠١٣	٤٠٠
مادة ١٠٤ مكررا		٤٠٤
الأحكام	١٠١٤ - ١٠١٧	٤٠٤

المادة والعنوان الفرعي	ارقام الاحكام	الصفحة
مادة ١٠٥		٤٠٥
حكمان	١٠١٨ - ١٠١٩	٤٠٥
مادة ١٠٥ مكررا		٤٠٦
مادة ١٠٦		٤٠٦
مادة ١٠٦ مكررا		٤٠٧
مادة ١٠٦ مكررا أ		٤٠٧
الأحكام	١٠٢٠ - ١٠٢٦	٤٠٨
مادة ١٠٧		٤١٠
الأحكام	١٠٢٧ - ١٠٣١	٤١٠
مادة ١٠٧ مكرر		٤١١
الأحكام	١٠٣٢ - ١٠٤٢	٤١١
من أحكام محكمة الموضوع	١٠٤٣ - ١٠٤٤	٤١٤
مادة ١٠٨		٤١٥
حكم	١٠٤٥	٤١٥
مادة ١٠٨ مكررا		٤١٥
مادة ١٠٩		٤١٥
أحكام عن المادة ١٠٩ قبل الغائها	١٠٤٦ - ١٠٥١	٤١٦
مادة ١٠٩ مكررا		٤١٨
الأحكام	١٠٥٢ - ١٠٨٢	٤١٨
من أحكام محكمة الموضوع	١٠٨٣	٤٢٦
مادة ١٠٩ مكرر ثانيا		٤٢٦
الأحكام	١٠٨٤ - ١٠٩٠	٤٢٧
مادة ١١٠		٤٣٠
الأحكام	١٠٩١ - ١٠٩٣	٤٣٠
مادة ١١١		٤٣١
الأحكام	١٠٩٤ - ١١٠٩	٤٣٢

المادة والعنوان الفرعي . . ارقام الأحكام . الصفحة

الباب الرابع
اختلاس المال العام والعنوان عليه
والفساد

٤٤١	١١٢	مادة
٤٤٢		الأحكام
٤٤٢	١١١١ - ١١١٠	قائمة عامة
٤٤٢	١١٣٤ - ١١١٢	صفة الجاني
٤٤٧	١١٦٠ - ١١٣٥	تسليم المال
٤٥٥	١١٧٦ - ١١٦١	الركن المادي
٤٥٨	١١٩٠ - ١١٧٧	الاثبات
٤٦١	١٢٠٣ - ١١٩١	التضد الجنائي
٤٦٤	١٢٠٥ - ١٢٠٤	من أحكام محكمة الموضوع
٤٦٤		مادة ١١٣
٤٦٥	١٢٣٧ - ١٢٠٦	الأحكام
٤٧٤		مادة ١١٣ مكررا
٤٧٤	١٢٤٨ - ١٢٣٨	الأحكام
٤٧٨		مادة ١١٤
٤٧٨	١٢٥٠ - ١٢٤٩	حكام
٤٧٩		مادة ١١٥
٤٧٩		مادة ١١٥ مكررا
٤٧٩	١٢٥١	حكم
٤٨٠		مادة ١١٦
٤٨٠		مادة ١١٦ مكررا
٤٨٠	١٢٥٣ - ١٢٥٢	حكام
٤٨١		مادة ١١٦ مكررا أ
٤٨٢	١٢٥٧ - ١٢٥٤	الأحكام
٤٨٣		مادة ١١٦ مكررا ب
٤٨٣	١٢٥٨	حكم

المناداة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
مادة ١١٦ مكررا ج	١٢٥٩ - ١٢٧٥	٤٨٤
الأحكام		٤٨٥
مادة ١١٧		٤٨٩
مادة ١١٧ مكررا		٤٨٩
مادة ١١٨		٤٨٩
الأحكام		٤٩٠
العزل	١٢٧٦ - ١٢٧٧	٤٩٠
الرحا	١٢٧٨ - ١٢٨٢	٤٩٠
الغرامة	١٢٨٣ - ١٢٩٤	٤٩٢
مادة ١١٨ مكررا		٤٩٤
مادة ١١٨ مكررا أ		٤٩٥
الأحكام	١٢٩٥ - ١٢٩٨	٤٩٥
مادة ١١٨ مكررا ب		٤٩٦
حكم	١٢٩٩	٤٩٧
مادة ١١٩		٤٩٧
حكم	١٣٠٠	٤٩٧
مادة ١١٩ مكررا		٤٩٨
الأحكام	١٣٠١ - ١٣٠٣	٤٩٩
من أحكام محكمة الموضوع	١٣٠٤	٤٩٩

الباب الخامس

تجاوز الموظفين حدود وظائفهم
وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها

مادة ١٢٠	٥١٩
مادة ١٢١	٥١٩
مادة ١٢٢	٥٢٠
مادة ١٢٣	٥٢٠

المادة والعنوان القرعني : ارقام الأحكام : الصفحة

الأحكام	١٣٠٥ - ١٣١٦	٥٢١
مادة ١٢٤		٥٢٥
حكم	١٣١٧	٥٣١
مادة ١٢٤ أ		٥٣١
حكم	١٣١٨	٥٣٢
مادة ١٢٤ ب		٥٣٣
مادة ١٢٤ ج		٥٣٣
مادة ١٢٥		٥٣٤

الباب السادس
الأكراه وسوء المعاملة من الموظفين
لأفراد الناس

مادة ١٢٦		٥٣٥
الأحكام		٥٣٥
من هو المتهم	١٣١٩	٥٣٥
الركن المادي	١٣٢٠ - ١٣٢٢	٥٣٦
القصد الجنائي	١٣٢٣ - ١٣٢٥	٥٣٦
علاقة السببية	١٣٢٦	٥٣٧
حكم محكمة الموضوع	١٣٢٧	٥٣٨
مادة ١٢٧		٥٣٨
مادة ١٢٨		٥٤٠
حكم	١٣٢٨	٥٤١
مادة ١٢٩		٥٤١
الأحكام	١٣٢٩ - ١٣٣٩	٥٤١
مادة ١٣٠		٥٤٤
مادة ١٣١		٥٤٤
مادة ١٣٢		٥٤٥

المادة والعنوان الفرعي أرقام الأحكام الصفحة

الباب السابع
مقاومة الأحكام وعدم الامتثال لأوامرهم
والتعدي عليهم بالسب وغيره

٥٤٦	١٣٤٠ - ١٣٧٦	١٣٤٠ مادة
٥٤٦	١٣٧٦ - ١٣٧٧	الأحكام
٥٥٥	١٣٧٧ - ١٣٧٩	من أحكام محكمة الموضوع
٥٥٦		١٣٤٠ مادة
٥٥٦	١٣٨٠	حكم
٥٥٦		١٣٥ مادة
٥٥٧		١٣٦ مادة
٥٥٧	١٣٨٥ - ١٣٨٦	الأحكام
٥٥٨	١٣٨٦	من أحكام محكمة الموضوع
٥٥٨		١٣٧ مادة
٥٥٩	١٣٨٧	حكم
٥٥٩		١٣٧ مادة مكررا
٥٦٠	١٣٨٨ - ١٣٨٩	حكم
٥٦١		١٣٧ مادة مكررا
٥٦٢	١٣٩٠ - ١٤٠٩	الأحكام

الباب الثامن
هرب المعبوسين وإخفاء الجائنين

٥٦٨		١٣٨ مادة
٥٦٨		الأحكام
٥٦٨	١٤١٠ - ١٤١٤	متهم مقبوض عليه
٥٧٠	١٤١٥	عدم سريان المادة ٣٢ عقوبات
٥٧٠	١٤١٦ - ١٤٢٠	من أحكام محكمة الموضوع
٥٧١		١٣٩ مادة

المادة والعنوان القرعني	أرقام الأحكام	الصفحة
مادة ١٤٠		٥٧١
مادة ١٤١		٥٧٢
مادة ١٤٢		٥٧٢
مادة ١٤٣		٥٧٢
مادة ١٤٤		٥٧٢
الأحكام	١٤٢١ - ١٤٢٣	٥٧٣
مادة ١٤٥		٥٧٤
الأحكام	١٤٢٤ - ١٤٣٣	٥٧٥
من أحكام محكمة الموضوع	١٤٣٤ - ١٤٣٨	٥٧٨
مادة ١٤٦		٥٨٠
حكم موضوعي	١٤٣٩	٥٨٠

الباب التاسع فك الاختتام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة

مادة ١٤٧		٥٨٦
حكم	١٤٤٠	٥٨١
مادة ١٤٨		٥٨٢
مادة ١٤٩		٥٨٢
مادة ١٥٠		٥٨٢
الأحكام		٥٨٢
فك الختم	١٤٤١ - ١٤٤٢	٥٨٢
الحارس	١٤٤٣ - ١٤٤٤	٥٨٣
مادة ١٥١		٥٨٣
الأحكام		٥٨٤
الركن المادي	١٤٤٥ - ١٤٤٩	٥٨٤
موضوع الجريمة	١٤٥٠ - ١٤٦١	٥٨٦
القصد الجنائي	١٤٦٢ - ١٤٦٩	٥٨٨

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
من أحكام محكمة الموضوع	١٤٧٠ - ١٤٧١	٥٩٠
مادة ١٥٢		٥٩٠
مادة ١٥٣		٥٩١
مادة ١٥٤		٥٩١
حكم	١٤٧٢	٥٩١
من أحكام محكمة الموضوع	١٤٧٣ - ١٤٧٥	٥٩١

الباب العاشر اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق

مادة ١٥٥		٥٩٤
الأحكام		٥٩٤
معنى انتحال الصفة	١٤٧٦ - ١٤٧٨	٥٩٤
صور تنتفي فيها الجريمة	١٤٧٩ - ١٤٨١	٥٩٦
مادة ١٥٦		٥٩٦
حكم لمحكمة الموضوع	١٤٨٢	٥٩٦
مادة ١٥٧		٥٩٧
مادة ١٥٨		٥٩٧
مادة ١٥٩		٥٩٧

الباب الحادي عشر الجنح المتعلقة بالأديان

مادة ١٦٠		٥٩٨
حكم	١٤٨٣	٥٩٨
حكم لمحكمة الموضوع	١٤٨٤	٥٩٩
مادة ١٦١		٥٩٩
حكم	١٤٨٥ - ١٤٨٦	٦٠٠

المادة والعنوان الفرعي أرقام الأحكام الصفحة

الباب الثاني عشر
اتلاف المباني والآثار وغيرها
من الأشياء العمومية

٦٠١	مادة ١٦٢
٦٠٥	حكم
٦٠٢	مادة ١٦٢ مكررا
٦٠٢	مادة ١٦٢ مكررا (أولا)

الباب الثالث عشر
تعطيل المواصلات

٦٠٤	مادة ١٦٣
٦٠٥	حكم
٦٠٥	مادة ١٦٤
٦٠٦	الأحكام
٦٠٧	مادة ١٦٥
٦٠٧	مادة ١٦٦
٦٠٧	مادة ١٦٦ مكررا
٦٠٧	مادة ١٦٧
٦٠٨	الأحكام
٦٠٨	نطاق الجريمة
٦٠٨	تقيام الجريمة
٦٠٩	مادة ١٦٨
٦٠٩	مادة ١٦٩
٦٠٩	الأحكام
٦٠٩	التعريض للخطر فقط
٦١٠	من أحكام محكمة الموضوع
٦١٠	مادة ١٧٠
٦١١	مادة ١٧٠ مكررا

المادة والعنوان الفرعي أرقام الأحكام الصفحة

الباب الرابع عشر
الجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

٦١٣		مادة ١٧١
٦١٤	١٥٠٠ - ١٥٠٣	الأحكام
٦١٤	١٥٠٥ - ١٥٠٤	من أحكام محكمة الموضوع
٦١٥		مادة ١٧٢
٦١٥		مادة ١٧٣
٦١٥		مادة ١٧٤
٦١٦	١٥١٤ - ١٥٠٦	الأحكام
٦٢٠	١٥١٥	من أحكام محكمة الموضوع
٦٢٠		مادة ١٧٥
٦٢٠		مادة ١٧٦
٦٢٠	١٥٢٠ - ١٥١٦	الأحكام
٦٢٢		مادة ١٧٧
٦٢٢	١٥٢٢ - ١٥٢١	حكمان
٦٢٢		مادة ١٧٨
٦٢٥	١٥٢٤ - ١٥٢٣	حكمان
٦٢٦	١٥٢٥	من أحكام محكمة الموضوع
٦٢٦		مادة ١٧٨ مكررا
٦٢٦	١٥٢٦	من أحكام محكمة الموضوع
٦٢٧		مادة ١٧٨ ثانيا
٦٢٨		مادة ١٧٩
٦٢٩	١٥٣٠ - ١٥٢٧	الأحكام
٦٣٠	١٥٣١	من أحكام محكمة الموضوع
٦٣١		مادة ١٨٠
٦٣١	١٥٣٢	من أحكام محكمة الموضوع
٦٣١		مادة ١٨١

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان المقترح
٦٣١		مادة ١٨٢
٦٣٢		مادة ١٨٣
٦٣٢		مادة ١٨٤
٦٣٣	١٥٤٠ - ١٥٣٣	الأحكام
٦٣٥		مادة ١٨٥
٦٣٥		مادة ١٨٦
٦٣٦		مادة ١٨٧
٦٣٦		مادة ١٨٨
٦٣٨	١٥٤٢ - ١٥٤١	حكمان
٦٣٨		مادة ١٨٨ مكررا
٦٤٠		مادة ١٨٩
٦٤١	١٥٤٤ - ١٥٤٣	حكمان
٦٤١		مادة ١٩٠
٦٤٢		مادة ١٩١
٦٤٢		مادة ١٩٢
٦٤٢		مادة ١٩٣
٦٤٣		مادة ١٩٤
٦٤٤		مادة ١٩٥
٦٤٤	١٥٥٤ - ١٥٤٥	الأحكام
٦٤٨		مادة ١٩٦
٦٤٩	١٥٥٥	حكم
٦٤٩		مادة ١٩٧
٦٤٩		مادة ١٩٨
٦٥١		مادة ١٩٩
٦٥٢		مادة ٢٠٠

الهيئة والعنوان الفرعي : أرقام الأحكام : الصفحة

٦٥٢	مادة ٢٠١
٦٥٣	مادة ٢٠١ مكرر

الباب الخامس عشر
المسكوكات الزيوف والمزورة

٦٥٤	مادة ٢٠٢
٦٥٤ ١٥٦٥ - ١٥٥٦	الأحكام
٦٥٧ ١٥٦٦	من أحكام محكمة الموضوع
٦٥٧	مادة ٢٠٢ مكررا
٦٥٧	مادة ٢٠٣
٦٥٨ ١٥٦٧	حكم
٦٥٨	مادة ٢٠٣ مكررا
٦٥٨	مادة ٢٠٤
٦٥٨ ١٥٦٨	حكم
٦٥٩	مادة ٢٠٤ مكررا (١)
٦٦٠ ١٥٦٩	مادة ٢٠٤ مكررا (٢)
٦٦٠	حكم
٦٦٠	مادة ٢٠٤ مكررا (٣)
٦٦٠	مادة ٢٠٥
٦٦١ ١٥٧٩ - ١٥٧٠	الأحكام
٦٦٤ ١٥٨٠	من أحكام محكمة الموضوع

الباب السادس عشر
التزوير

٦٦٥	مادة ٢٠٦
٦٦٥	الأحكام
٦٦٥ ١٦٠٢ - ١٥٨١	ماجية التقليد ومقياسه
٦٧٣ ١٦٠٧ - ١٦٠٣	ماجية الختم وما اليه

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٦٧٥	١٦٠٨ - ١٦٢١	الاستعمال
٦٧٨		مادة ٢٠٦ مكررا
٦٨٠		مادة ٢٠٧
٦٨٠		مادة ٢٠٨
٦٨١		مادة ٢٠٩
٦٨١		مادة ٢١٠
٦٨١	١٦٢٢ - ١٦٢٥	الأحكام
٦٨٢		مادة ٢١١
٦٨٣		الأحكام
٦٨٣	١٦٢٦ - ١٦٣٢	تغيير الحقيقة
٦٨٥		طرق التزوير
٦٨٥	١٦٣٣ - ١٦٤٢	عام
٦٨٨		صور التزوير المادي
٦٨٨	١٦٤٣ - ١٦٤٧	الاستطلاع
٦٨٩	١٦٤٨ - ١٦٥٩	وضع امضاء
٦٩١	١٦٦٠	طمس امضاء
٦٩١	١٦٦٤ - ١٦٦١	حذف وإضافة
٦٩٢	١٦٦٦ - ١٦٦٥	الترك
٦٩٣	١٦٦٧	المباغثة
٦٩٣		صور للتزوير المعنوي
٦٩٣	١٦٧١ - ١٦٦٨	انتحال الشخصية
٦٩٤	١٦٧٢ - ١٦٧٣	انتحال الصفة
٦٩٥	١٦٧٤ - ١٦٧٥	واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة
٦٩٦		الضرر
٦٩٦	١٦٧٦ - ١٦٧٩	الضرر المحتمل
٦٩٦	١٦٨٠	مقياس الضرر
٦٩٧	١٦٨١ - ١٦٨٤	وقت تحقق الضرر
٦٩٨	١٦٨٥ - ١٦٨٦	نفي المحرر الرسمي
٦٩٨	١٦٨٧ - ١٦٩٣	توافر الضرر بصرف النظر عن الباعث

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٧٠٠	١٦٩٩ - ١٦٩٤	تغيير اسم المتهم في التحقيق
٧٠٢	١٧٢٤ - ١٧٠٠	الضرر في المحرر العرفي
٧٠٩	١٧٢٨ - ١٧٢٥	حجية المحرر
٧١٠	١٧٣٢ - ١٧٢٩	المحرر الباطل
٧١١	١٧٥٣ - ١٧٣٣	القصد الجنائي
٧١٥	١٧٦٠ - ١٧٥٤	الباعث
٧١٧	١٨٢٨ - ١٧٦١	المحررات الرسمية
٧٣٢	١٨٣٥ - ١٨٢٩	المحرر العرفي الذي يصبح رسمياً
٧٣٥		صور لمحررات متنوعة
٧٣٥	١٨٥٥ - ١٨٣٦	أ - وثيقة الزواج
٧٤٣	١٨٥٧ - ١٨٥٦	ب - وثيقة الطلاق
٧٤٤	١٨٦٣ - ١٨٥٨	ج - المواليد والوفيات
٧٤٦	١٨٦٥ - ١٨٦٤	د - الاعلام الشرعي
٧٤٦	١٨٦٧ - ١٨٦٦	هـ - البطاقة الشخصية
٧٤٧		اثبات التزوير
٧٤٧	١٨٨٤ - ١٨٦٨	أ - طرق الاثبات
٧٥٠	١٨٨٩ - ١٨٨٥	ب - عدم وجود المحرر
٧٥١	١٨٩٣ - ١٨٩٠	ج - المضاهاة
٧٥٢	١٨٩٧ - ١٨٩٤	د - الاطلاع على الورقة المزورة
٧٥٣	١٩٠٣ - ١٨٩٨	هـ - التزوير المفضوح
٧٥٥	١٩٠٨ - ١٩٠٤	و - التزوير المتقن
٧٥٦	١٩١٠ - ١٩٠٩	ز - تاريخ وقوع الجريمة
٧٥٦	١٩١٨ - ١٩١١	.. الاشتراك في التزوير
٧٥٨	١٩٢٣ - ١٩١٩	اثبات الاشتراك
٧٦٠	١٩٣٩ - ١٩٢٤	أسباب الحكم
٧٦٣	١٩٦٩ - ١٩٤٠	من أحكام محكمة الموضوع
٧٧١		مادة ٢١٢
٧٧١		مادة ٢١٣
٧٧١	١٩٩٠ - ١٩٧٠	الأحكام
٧٧٦		مادة ٢١٤

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٧٧٧		الأحكام
٧٧٧	١٩٩١ - ٢٠٠٩	أ - ماهية الاستعمال
٧٨٠	٢٠١٠ - ٢٠١٣	ب - القصد الجنائي
٧٨١	٢٠١٤ - ٢٠٢٠	ج - جريمة مستمرة
٧٨٣	٢٠٢١ - ٢٠٢٣	د - التقادم
٧٨٤	٢٠٢٤ - ٢٠٢٦	هـ - التنازل عن الورقة المزورة
٧٨٥	٢٠٢٧ - ٢٠٣٢	و - أسباب الحكم
٧٨٦	٢٠٣٣ - ٢٠٣٧	من أحكام محكمة الموضوع
٧٨٧		مادة ٢١٤ مكررا
٧٨٧	٢٠٣٨ - ٢٠٤٠	الأحكام
٧٨٨		مادة ٢١٥
٧٨٨	٢٠٤١ - ٢٠٤٧	الأحكام
٧٩٠	٢٠٤٨ - ٢٠٥٦	من أحكام محكمة الموضوع
٧٩٢		مادة ٢١٦
٧٩٣		مادة ٢١٧
٧٩٣	٢٠٥٧ - ٢٠٥٨	حكام
٧٩٣		مادة ٢١٨
٧٩٤		مادة ٢١٩
٧٩٤	٢٠٥٩	حكم
٧٩٥		مادة ٢٢٠
٧٩٥	٢٠٦٠	حكم
٧٩٥		مادة ٢٢١
٧٩٥		مادة ٢٢٢
٧٩٧	٢٠٦١ - ٢٠٦٣	الأحكام
٧٩٨		مادة ٢٢٣
٧٩٨		مادة ٢٢٤
٧٩٨	٢٠٦٤ - ٢٠٦٥	الأحكام
٧٩٩		مادة ٢٢٥

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
الأحكام	٢٠٦٦ - ٢٠٦٩	٧٩٩
مادة ٢٢٦		٨٠٠
الأحكام	٢٠٧٠ - ٢٠٧٤	٨٠١
مادة ٢٢٧		٨٠٣
حكم	٢٠٧٥	٨٠٣

الباب السابع عشر
الاتجار في الأشياء الممنوعة
وتقليد علامات البوستة والتلفرافات

مادة ٢٢٨	٨٠٥
مادة ٢٢٩	٨٠٥
مادة ٢٢٩ - مكررة	٨٠٦

الكتاب الثالث

الجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس

الباب الأول
القتل والجرح والضرب

مادة ٢٣٠	٨٠٩
الأحكام	٢٠٧٦ - ٢٠٧٨
مادة ٢٣١	٨١٠
الأحكام	٨١٠
تعريف	٢٠٧٩ - ٢٠٨٥
التعليق على شرط أو ظرف	٢٠٨٦ - ٢٠٩٠
اثبات سبق الاصرار	٢٠٩١ - ٢١٠٧
أمثلة لتوافر الاصرار	٢١٠٨ - ٢١٢٢
أمثلة لعدم توافر سبق الاصرار	٢١٢٣ - ٢١٣٧
سبق الاصرار والقصد الجنائي	٢١٣٨ - ٢١٤١

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
سبق الاصرار والترصد	٢١٤٢ - ٢١٤٧	٨٢٤
الاتفاق وسبق الاصرار	٢١٤٨ - ٢١٥٢	٨٢٥
سبق الاصرار والارتباط	٢١٥٣	٨٢٧
سبق الاصرار والعذر القضائي المخفف	٢١٥٤	٨٢٧
الدفاع الشرعي وسبق الاصرار	٢١٥٥ - ٢١٥٦	٨٢٧
من أحكام محكمة الموضوع	٢١٥٧ - ٢١٥٨	٨٢٨
مادة ٢٣٢		٨٢٨
الأحكام	٢١٥٩ - ٢١٧٤	٨٢٨
مادة ٢٣٣		٨٣٢
الأحكام	٢١٧٥ - ٢١٨٢	٨٣٢
مادة ٢٣٤		٨٣٤
الأحكام		٨٣٥
الفقرة الأولى		٨٣٥
القصد الجنائي	٣١٨٣ - ٣١٩٤	٨٣٥
اثبات القصد الجنائي : مسألة موضوعية	٣١٩٥ - ٣٢٢٠	٨٣٨
صور عملية		٨٤٤
أ - توافر القصد الجنائي	٢٢٢١ - ٢٢٤١	٨٤٤
ب - قصور في بيان القصد الجنائي	٢٢٤٢ - ٢٢٦٤	٨٤٩
الباعث	٢٢٦٥ - ٢٢٦٧	٨٥٦
الاستفزاز	٢٢٦٨ - ٢٢٧٢	٨٥٦
علاقة السببية	٢٢٧٣ - ٢٢٨٣	٨٥٧
تحديد المسئولية	٢٢٨٣ - ٢٣٠٧	٨٦٠
الخطأ في الشخص	٢٣٠٨ - ٢٣١٧	٨٦٦
العقوبة	٢٣١٨ - ٢٣١٩	٨٦٩
من أحكام محكمة الموضوع	٢٣٢٠ - ٢٣٢٣	٨٧٠
الفقرة الثانية		٨٧٠
الاقتران	٢٣٢٤ - ٢٣٤٦	٨٧٠
الارتباط	٢٣٤٧ - ٢٣٥٤	٨٧٧
من أحكام محكمة الموضوع	٢٣٥٥	٨٧٩
مادة ٢٣٥		٨٧٩

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٨٧٩	٢٣٥٦	حكم
٨٨٠		مادة ٢٣٦
٨٨٠		الأحكام
٨٨٠	٢٣٧٧ - ٢٣٥٧	رابطة السببية
٨٨٥	٢٣٨٦ - ٢٣٧٨	القصد الجنائي
٨٨٩	٢٣٨٨ - ٢٣٨٧	الباعث
٨٨٩	٢٤٠٩ - ٢٣٨٩	مستولية محدث الإصابة
٨٩٥	٢٤١٩ - ٢٤١٠	النتائج الاحتمالية
٨٩٧	٢٤٢٨ - ٢٤٢٠	من أحكام محكمة الموضوع
٨٩٩	٢٤٣٠ - ٢٤٢٩	مادة ٢٣٧
٩٠٠		مادة ٢٣٨
٩٠١		الأحكام
٩٠١	٢٤٧٦ - ٢٤٣١	صور يتوافر فيها الخطأ
٩١٥	٢٤٩١ - ٢٤٧٧	تقدير الخطأ موضوعي
٩١٩	٢٤٩٦ - ٢٤٩٢	صورة واحدة للخطأ تكفي
٩٢٠	٢٥١٣ - ٢٤٩٧	علاقة السببية
٩٢٥	٢٥١٦ - ٢٥١٤	الحادث القهري
٩٢٥	٢٥٣٤ - ٢٥١٧	الخطأ المشترك
٩٢٩	٢٥٤٠ - ٢٥٣٥	العقوبة
٩٣٢	٢٥٧٩ - ٢٥٤١	أسباب الحكم
٩٤٢	٢٥٨٨ - ٢٥٨٠	من أحكام محكمة الموضوع
٩٤٤		مادة ٢٣٩
٩٤٥	٢٥٩٠ - ٢٥٨٩	حكمين
٩٤٥	٢٥٩١	من أحكام محكمة الموضوع
٩٤٥		مادة ٢٤٠
٩٤٦		الأحكام
٩٤٦	٢٦٣٧ - ٢٥٩٢	تعريف العاهة وصور عملية
٩٥٥	٢٦٤٥ - ٢٦٣٨	القصد الجنائي
٩٥٧	٢٦٥٨ - ٢٦٤٦	علاقة السببية
٩٦٠	٢٦٦٤ - ٢٦٥٩	تقدير قبول العلاج

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٩٦٢	٢٦٦٧ - ٢٦٦٥	الخطأ في الشخص
٩٦٣	٢٦٨٠ - ٢٦٦٨	المسئولية الجنائية
٩٦٦	٢٦٨٧ - ٢٦٨١	القدر المتيقن
٩٦٨	٢٦٩١ - ٢٦٨٨	من أحكام محكمة الموضوع
٩٦٩		مادة ٢٤١
٩٧٠		الأحكام
٩٧٠	٢٦٩٥ - ٢٦٩٣	قواعد عامة
٩٧١	٢٧١٢ - ٢٦٩٦	مدة العجز عن الأشغال
٩٧٥	٢٧١٣	من أحكام محكمة الموضوع
٩٧٧		مادة ٢٤٢
٩٧٨		الأحكام
٩٧٨	٢٧٢٨ - ٢٧١٤	تعريف الضرب والجرح
٩٨١	٢٧٤٢ - ٢٧٢٩	القصد الجنائي
٩٨٤	٢٧٥٤ - ٢٧٤٣	المسئولية عن الضرب
٩٨٦	٢٧٦٠ - ٢٧٥٥	الجرح وأسباب الإباحة
٩٨٨		مادة ٢٤٣
٩٨٨	٢٧٧٩ - ٢٧٦١	الأحكام
٩٩٣		مادة ٢٤٣ مكررا
٩٩٣		مادة ٢٤٤
٩٩٤		الأحكام
٩٩٤	٢٧٨١ - ٢٧٨٠	تقدير الخطأ
٩٩٤	٢٧٨٣ - ٢٧٨٢	صورة واحدة للخطأ تكفي
٩٩٥	٢٧٨٦ - ٢٧٨٤	من الصور العملية
٩٩٦	٢٧٨٨ - ٢٧٨٧	أسباب الحكم
٩٩٦	٢٧٨٩	العقوبة
٩٩٦	٢٧٩٠	من أحكام محكمة الموضوع
٩٩٧		مادة ٢٤٥
٩٩٧		مادة ٢٤٦
٩٩٧		الأحكام
٩٩٧		مادة ٢٤٦/١

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٢٧٩١ - ٢٨٢٥	٩٩٧	١ - شرط وجود الاعتداء
٢٨٢٦ - ٢٨٣٠	١٠٠٥	٢ - على نفس الشخص أو نفس الغير
٢٨٣١ - ٢٨٤٩	١٠٠٦	٣ - تقدير حالة الاعتداء التي تستوجب الدفاع
٢٨٥٠ - ٢٨٥٥	١٠١١	٤ - الخطر التصوري
٢٨٥٦ - ٢٨٦٢	١٠١٢	٥ - صور ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعي
٢٨٦٣ - ٢٨٧٨	١٠١٤	٦ - صور لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعي
٢٨٨٠ - ٢٨٨٥	١٠١٧	٧ - سبق الاصرار ينفي حالة الدفاع الشرعي
٢٨٨٦ - ٢٨٩٤	١٠١٩	٨ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء
٢٨٩٥ - ٢٩٠١	١٠٢١	٩ - يجب أن يكون الدفع صريحا
٢٩٠٢ - ٢٩٠٦	١٠٢٣	١٠ - لا يشترط في الدفع الاعتراف بالجريمة
٢٩٠٧ - ٢٩٤٢	١٠٢٤	١١ - أسباب الحكم
٢٩٤٣ - ٢٩٥٨	١٠٣٣	١٢ - تقدير حالة الدفاع الشرعي ورقابة النقض
٢٩٥٩ - ٢٩٧٥	١٠٣٧	مادة ٢٤٦/٢
٢٩٧٦ - ٢٩٧٧	١٠٤٢	من أحكام محكمة الموضوع
٢٩٧٨ - ٢٩٨٤	١٠٤٢	مادة ٢٤٧
٢٩٨٥ - ٢٩٨٩	١٠٤٤	الأحكام
٢٩٩٠ - ٢٩٩٣	١٠٤٤	مادة ٢٤٨
٢٩٩١ - ٢٩٩٣	١٠٤٤	الأحكام
٢٩٩٤ - ٢٩٩٣	١٠٤٦	مادة ٢٤٩
٢٩٩٥ - ٢٩٩٣	١٠٤٧	حكم
٢٩٩٦ - ٢٩٩٣	١٠٤٧	من أحكام محكمة الموضوع
٢٩٩٧ - ٢٩٩٣	١٠٤٧	مادة ٢٥٠
٢٩٩٨ - ٢٩٩٣	١٠٤٧	حكمان
٢٩٩٩ - ٢٩٩٣	١٠٤٨	من أحكام محكمة الموضوع
٣٠٠٠ - ٢٩٩٣	١٠٤٨	مادة ٢٥١
٣٠٠١ - ٢٩٩٣	١٠٤٨	

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
الأحكام	٢٩٩٥ - ٣٠٠٣	١٠٤٩
المادتان ١٧ و ٢٥١ عقوبات	٣٠٠٤ - ٣٠٠٦	١٠٥١
مادة ٢٥١ مكررا		١٠٥٢

الباب الثاني الحريق عمدا

مادة ٢٥٢	١٠٥٥
الأحكام	٣٠٠٧ - ٣٠١٣
مادة ٢٥٢ مكررا	١٠٥٧
مادة ٢٥٣	١٠٥٧
الأحكام	٣٠١٤ - ٣٠١٧
من أحكام محكمة الموضوع	٣٠١٨
مادة ٢٥٤	١٠٥٩
مادة ٢٥٥	١٠٥٩
الأحكام	٣٠١٩ - ٣٠٢٣
مادة ٢٥٦	١٠٦٠
حكمين	٣٠٢٤ - ٣٠٢٥
من أحكام محكمة الموضوع	٣٠٢٦
مادة ٢٥٧	١٠٦٢
مادة ٢٥٨	١٠٦٢
مادة ٢٥٩	١٠٦٢
حكم	٣٠٢٧

إسقاط الحوامل وصنع وبيع الأثرية والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة

مادة ٢٦٠	١٠٦٤
الأحكام	٣٠٢٨ - ٣٠٣٠

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
من أحكام محكمة الموضوع	٣٠٣١	١٠٦٥
مادة ٢٦١		١٠٦٥
حكم	٣٠٣٢	١٠٦٥
مادة ٢٦٢		١٠٦٥
من أحكام محكمة الموضوع	٣٠٣٣ - ٣٠٣٤	١٠٦٦
مادة ٢٦٣		١٠٦٦
مادة ٢٦٤		١٠٦٦
مادة ٢٦٥		١٠٦٦
حكم	٣٠٣٥	١٠٦٧
مادة ٢٦٦		١٠٦٧

الباب الرابع هتك العرض وفساد الأخلاق

مادة ٢٦٧		١٠٦٨
الأحكام		١٠٦٨
عدم الرضاء	٣٠٣٦ - ٣٠٤٧	١٠٦٨
الشروع	٣٠٤٨ - ٣٠٤٩	١٠٧٢
من أحكام محكمة الموضوع	٣٠٥٠	١٠٧٢
مادة ٢٦٨		١٠٧٣
الأحكام		١٠٧٣
عموميات	٣٠٥١ - ٣٠٥٥	١٠٧٣
أركان الجريمة	٣٠٥٦ - ٣٠٦٣	١٠٧٥
الركن المادي	٣٠٦٤ - ٣٠٩٩	١٠٧٧
القصد الجنائي	٣١٠٠ - ٣١٠٩	١٠٨٥
القوة	٣١١٠ - ٣١٣٤	١٠٨٨
الاثبات	٣١٣٥ - ٣١٤٠	١٠٩٣
الظروف المشددة		١٠٩٥
السن	٣١٤١ - ٣١٤٧	١٠٩٥
التربية	٣١٤٨ - ٣١٥٢	١٠٩٧

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
الخدم	٣١٥٣ - ٣١٥٧	١٠٩٨
الشروع	٣١٥٨	١٠٩٩
من أحكام محكمة الموضوع	٣١٥٩ - ٣١٦٥	١٠٩٩
مادة ٢٦٩		١١٠١
الأحكام	٣١٦٦ - ٣١٦٨	١١٠١
مادة ٢٦٩ مكررا		١١٠٢
مادة ٢٧٠		١١٠٢
الأحكام قبل الغاء المادة		١١٠٣
معنى التجريضي	٣١٦٩ - ٣١٧٣	١١٠٣
طبيعة الجريمة	٣١٧٤ - ٣١٧٥	١١٠٤
السن	٣١٧٦ - ٣١٧٨	١١٠٥
ركن العادة	٣١٧٩ - ٣١٨٤	١١٠٦
الشروع في الفسق	٣١٨٥	١١٠٧
أسباب الحكم	٣١٨٦ - ٣١٨٧	١١٠٧
مادة ٢٧١		١١٠٨
حكم	٣١٨٨	١١٠٨
مادة ٢٧٢		١١٠٨
مادة ٢٧٣		١١٠٨
الأحكام	٣١٨٩ - ٣١٩٠	١١٠٨
رفع الدعوى الجنائية	٣١٩١ - ٣٢٠٠	١١٠٩
جريمة الزنا وجريمة دخول منزل	٣٢٠١ - ٣٢٠٢	١١١١
من أحكام محكمة الموضوع	٣٢٠٣ - ٣٢١٠	١١١٢
مادة ٢٧٤		١١١٣
الأحكام		١١١٤
قيام الزوجية	٣٢١١ - ٣٢١٣	١١١٤
الأدلة قبل الزوجة	٣٢١٤ - ٣٢١٦	١١١٥
رضا الزوج وتنازله	٣٢١٧ - ٣٢٢٢	١١١٥
من أحكام محكمة الموضوع	٣٢٢٣ - ٣٢٢٩	١١١٧
مادة ٢٧٥		١١١٩

الصفحة	أرقام الأحكام	المبداة والعنوان الفرعي
١١١٩	٣٢٣٠	حكم
١١١٩	٣٢٣٣ - ٣٢٣١	من أحكام محكمة الموضوع
١١٢٠		مادة ٢٧٦
١١٢٠		الإحكام
١١٣٠	٣٢٤١ - ٣٢٣٤	الأدلة على الشريك
١١٢٣	٣٢٥٠ - ٣٢٤٢	التلبس
١١٢٦	٣٢٥٣ - ٣٢٥١	من أحكام محكمة الموضوع
١١٢٦		مادة ٢٧٧
١١٣١	٣٢٥٤	حكم
١١٣١	٣٢٥٧ - ٣٢٥٥	من أحكام محكمة الموضوع
١١٣٢		مادة ٢٧٨
١١٣٢		الأحكام
١١٣٢	٣٢٦١ - ٣٢٥٨	الفعل الفاضح
١١٣٤	٣٢٦٧ - ٣٢٦٢	العلاية
١١٣٥	٣٢٧٠ - ٣٢٦٨	القصد الجنائي
١١٣٦	٣٢٧٥ - ٣٢٧١	من أحكام محكمة الموضوع
١١٣٧		مادة ٢٧٩
١١٣٧	٣٢٧٦	حكم
١١٣٧	٣٢٧٧	حكم لمحكمة الموضوع

الباب الخامس

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق
وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة

١١٣٨		مادة ٢٨٠
١١٣٨		الأحكام
١١٣٨	٣٢٨٢ - ٣٢٧٨	تعريف القبض
١١٣٩	٣٢٨٣	حكم لمحكمة الموضوع
١١٣٩		مادة ٢٨١
١١٤٠		مادة ٢٨٢
١١٤٠		الأحكام

أرقام الأحكام	الصفحة	المادة والعنوان الفرعي
١١٤٠	٣٢٨٦ - ٣٢٨٤	التهديد بالقتل
١١٤١	٣٢٩١ - ٣٢٨٧	التعذيبات البدنية
١١٤٢	٣٢٩٣ - ٣٢٩٢	الشروع
١١٤٢		مادة ٢٨٣
١١٤٣	٣٢٩٦ - ٣٢٩٤	الأحكام
١١٤٤	٣٢٩٨ - ٣٢٩٧	من أحكام محكمة الموضوع
١١٤٤		مادة ٢٨٤
١١٤٤		الأحكام
١١٤٤	٣٣٠٢ - ٣٢٩٩	نطاق النص
١١٤٥	٣٣٠٤ - ٣٣٠٣	ضرورة وجود حكم
١١٤٦	٣٣٠٥	بخريمة مستمرة متجددة
١١٤٧	٣٣٠٧ - ٣٣٠٦	من أحكام محكمة الموضوع
١١٤٧		مادة ٢٨٥
١١٤٧	٣٣٠٨	حكم
١١٤٨		مادة ٢٨٦
١١٤٨		مادة ٢٨٧
١١٤٨		مادة ٢٨٨
١١٥١		الأحكام
١١٥١	٣٣١٢ - ٣٣٠٩	الركن المادي
١١٥٢	٣٣١٧ - ٣٣١٣	القصد الجنائي
١١٥٣	٣٣٢٠ - ٣٣١٨	التحليل والاكراه
١١٥٤	٣٣٢٩ - ٣٣٢١	الفاعل والشريك
١١٥٦	٣٣٣١ - ٣٣٣٠	صور عملية
١١٥٧	٣٣٣٤ - ٣٣٣٢	من أحكام محكمة الموضوع
١١٥٧		مادة ٢٨٩
١١٥٨	٣٣٣٦ - ٣٣٣٥	حكما
١١٥٨		مادة ١٦
١١٥٨	٣٣٤٧ - ٣٣٣٧	الأحكام

المادة والعنوان الفرعى	ارقام الأحكام	الصفحة
مادة ٢٩١		١١٦١
مادة ٢٩٢		١١٦١
الأحكام		١١٦٢
مناطق تطبيق النص	٣٣٥٠ - ٣٣٤٨	١١٦٢
مادة ٢٩٣		١١٦٢
حكم	٣٣٥١	١١٦٣

الباب السادس شهادة الزور واليمين الكاذبة

مادة ٢٩٤		١١٦٤
الأحكام		١١٦٤
أركان الجريمة	٣٣٦٣ - ٣٣٥٢	١١٦٤
الشهادة أمام المحكمة	٣٣٦٩ - ٣٣٦٤	١١٦٧
القصد الجنائى	٣٣٧٣ - ٣٣٧٠	١١٦٨
الضرر	٣٣٧٨ - ٣٣٧٤	١١٦٩
رفع الدعوى والحكم فيها	٣٣٨٨ - ٣٣٧٩	١١٧٠
أسباب الحكم	٣٣٩٩ - ٣٣٨٩	١١٧٢
من أحكام محكمة الموضوع	٣٤٠٩ - ٣٤٠٠	١١٧٦
مادة ٢٩٥		١١٧٨
مادة ٢٩٦		١١٧٨
مادة ٢٩٧		١١٧٨
مادة ٢٩٨		١١٧٨
مادة ٢٩٩		١١٧٩
مادة ٣٠٠		١١٧٩
مادة ٣٠١		١١٧٩
من أحكام محكمة الموضوع	٣٤١٣ - ٣٤١٠	١١٧٩

المادة والعنوان الفرعي أرقام الأحكام الصفحة

الباب السابع
القذف والسب وإفشاء الأسرار

١١٨١	٣٠٢ مادة
١١٨١	الأحكام
١١٨١ ٣٤٣٦ - ٣٤١٤	المراد بالقذف
١١٨٧ ٣٤٧٢ - ٣٤٣٧	القذف في حق موظف
١١٩٦ ٣٤٨٠ - ٣٤٧٣	تعريف السب
١١٩٨ ٣٤٨٥ - ٣٤٨١	أشور عملية
١١٩٩	أقواعد عامة
١١٩٩ ٣٥٠٣ - ٣٤٨٦	النقد المباح
١٢٠٤ ٣٥٢٥ - ٣٥٠٤	القصد الجنائي
١٢٠٩ ٣٥٧٩ - ٣٥٢٦	العلانية
١٢٢١ ٣٥٨٨ - ٣٥٨٠	قصد الإذاعة
١٢٢٣ ٣٥٩٤ - ٣٥٨٩	أثبات واقعة القذف أو السب
١٢٢٤ ٣٥٩٨ - ٣٥٩٥	تقديم شكوى لرفع الدعوى الجنائية
١٢٢٥ ٣٦٠٤ - ٣٥٩٩	أسباب الحكم
١٢٢٧ ٣٦١٧ - ٣٦٠٥	رقابة محكمة النقض
١٢٣٠ ٣٦١٨	عقوبة
١٢٣٠ ٣٦٢٣ - ٣٦١٩	من أحكام محكمة الموضوع
١٢٣٢	٣٠٣ مادة
١٢٣٢ ٣٦٢٥ - ٣٦٢٤	٣٠٤ مادة
١٢٣٣	٣٠٥ مادة
١٢٣٣	الأحكام
١٢٣٣ ٣٦٢٨ - ٣٦٢٦	حق التبليغ
١٢٣٤ ٣٦٣٥ - ٣٦٢٩	أركان الجريمة
١٢٣٦ ٣٦٦٣ - ٣٦٣٦	صورة البلاغ
١٢٤٢ ٣٦٨٠ - ٣٦٦٤	القصد الجنائي
١٢٤٦ ٣٦٩٤ - ٣٦٨١	تقدير صحة البلاغ
١٢٥٠ ٣٧٠٠ - ٣٦٩٥	سجية القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
١٢٥١	٣٧٠٨ - ٣٧٠١	حجية الأحكام على دعوى البلاغ الكاذب
١٢٥٤	٣٧٣١ - ٣٧٠٩	أسباب الحكم
١٢٥٨	٣٧٣٤ - ٣٧٣٢	تحريك الدعوى الجنائية
١٢٥٩	٣٧٤٠ - ٣٧٣٥	التعويض
١٢٦٠	٣٧٤٣ - ٣٧٤١	الاشتراك
١٢٦١	٣٧٦١ - ٣٧٤٤	من أحكام محكمة الموضوع
١٢٦٥		مادة ٣٠٦
١٢٦٥	٣٧٦٨ - ٣٧٦٢	الأحكام
١٢٦٧	٣٧٧٥ - ٣٧٦٩	من أحكام محكمة الموضوع
١٢٦٨		مادة ٣٠٦ مكررا (أ)
١٢٦٩	٣٧٧٦	حكم
١٢٧٠		مادة ٣٠٦ مكررا (ب)
١٢٧٠		مادة ٣٠٧
١٢٧٠		مادة ٣٠٨
١٢٧١	٣٧٨٢ - ٣٧٧٧	الأحكام
١٢٧٣		مادة ٣٠٨ مكررا
١٢٧٣		مادة ٣٠٩
١٢٧٣	٣٨٠٣ - ٣٧٨٣	الأحكام
١٢٧٩		مادة ٣٠٩ مكررا
١٢٧٩		مادة ٣٠٩ مكررا (أ)
١٢٨٠		مادة ٣١٠
١٢٨٠	٣٨٠٥ - ٣٨٠٤	الأحكام

الباب الثامن السرقه والاغتصاب

١٢٨٢		مادة ٣١١
١٢٨٢	٣٨١١ - ٣٨٠٦	الأحكام
١٢٨٣	٣٨٢٢ - ٣٨١٢	الاختلاس

أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
١٢٨٦ - ٣٨٢٣	التسليم السابق
١٢٩٠ - ٣٨٣٧	المال المنقول
١٢٩٣ - ٣٨٥١	ملكية الغير للمال
١٢٩٧ - ٣٨٨٣	القصد الجنائي
١٣٠٠ - ٣٨٨٤	أسباب الحكم
١٣٠٢ - ٣٨٩١	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٠٧	مادة ٣١٢
١٣٠٨ - ٣٩١١	الأحكام
١٣١٢ - ٣٩٢٨	من أحكام محكمة الموضوع
١٣١٢	مادة ٣١٣
١٣١٣	الأحكام
١٣١٣ - ٣٩٤٨	السلاح.
١٣١٨	مادة ٣١٤
١٣١٨ - ٣٩٤٩	الأحكام
١٣٣٢ - ٤٠٠٦	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٣٥	مادة ٣١٥
١٣٣٥ - ٤٠١٦	الأحكام
١٣٣٧	مادة ٣١٦
١٣٣٨ - ٤٠٣٥	الأحكام
١٣٤٠ - ٤٠٣٤	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٤٠	مادة ٣١٦ مكررا
١٣٤١	مادة ٣١٦ مكررا ثانيا
١٣٤٣	مادة ٣١٦ مكررا ثالثا
١٣٤٤ - ٤٠٣٧	الأحكام
١٣٤٥	مادة ٣١٦ مكررا رابعا
١٣٤٥	مادة ٣١٧
١٣٤٦	الأحكام
١٣٤٦	الظروف المشددة

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
١٣٤٦	٤٠٤٢ - ٤٠٤١	١ - المسكن
١٣٤٧	٤٠٤٣	ب - الكسر
١٣٤٧	٤٠٤٧ - ٤٠٤٤	ج - التسور
١٣٤٨	٤٠٥٢ - ٤٠٤٨	د - الليل
١٣٤٩	٤٠٥٤ - ٤٠٥٣	هـ - تعد الجناه
١٣٤٩	٤٠٥٦ - ٤٠٥٥	و - الخدم
١٣٥٠	٤٠٥٨ - ٤٠٥٧	ز - المحترفون بالنقل
١٣٥٠	٤٠٦١ - ٤٠٥٩	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٥١		مادة ٣١٨
١٣٥١		مادة ٣١٩
١٣٥١	٤٠٦٣ - ٤٠٦٢	بجنان
١٣٥٢	٤٠٦٦ - ٤٠٦٤	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٥٣		مادة ٣٢٠
١٣٥٣	٤٠٧٣ - ٤٠٦٧	الأحكام
١٣٥٤		مادة ٣٢١
١٣٥٥	٤٠٨٧ - ٤٠٧٤	الأحكام
١٣٥٨	٤٠٨٩ - ٤٠٨٨	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٥٩		مادة ٣٢١ مكررا
١٣٥٩	٤٠٩٦ - ٤٠٩٠	الأحكام
١٣٦٠	٤٠٩٧	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٦١		مادة ٣٢٢
١٣٦١	٤٠٩٨	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٦١		مادة ٣٢٣
١٣٦٢	٤١١٠ - ٤٠٩٩	الأحكام
١٣٦٥	٤١١٣ - ٤١١١	من أحكام محكمة الموضوع
١٣٦٦		مادة ٣٢٣ مكررا
١٣٦٧		مادة ٣٢٣ مكررا أولا
١٣٧٠		مادة ٣٢٤

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
من أحكام محكمة الموضوع	٤١١٤	١٣٧٠
مادة ٣٢٤ مكررا		١٣٧١
مادة ٣٢٥		١٣٧٢
الأحكام	٤١١٨ - ٤١١٥	١٣٧٢
مادة ٣٢٦		١٣٧٤
الأحكام		١٣٧٤
الركن المادى	٤١٢٦ - ٤١١٩	١٣٧٤
موضوع الجريمة	٤١٢٩ - ٤١٢٧	١٣٧٦
القصد الجنائى	٤١٣٤ - ٤١٣٠	١٣٧٦
مادة ٣٢٧		١٣٧٨
الأحكام		١٣٨٠
موضوع التهديد	٤١٤٤ - ٤١٣٥	١٣٨٠
الركن المادى والقصد الجنائى	٤١٦١ - ٤١٤٥	١٣٨٢
أسباب الحكم	٤١٦٤ - ٤١٦٢	١٣٨٦
من أحكام محكمة الموضوع	٤١٦٧ - ٤١٦٥	١٣٨٧

الباب التاسع التفالس

مادة ٣٢٨		١٣٨٩
الأحكام		١٣٨٩
أثبات الافلاس	٤١٦٨	١٣٨٩
التوقف عن الدفع	٤١٦٩	١٣٩٠
مادة ٣٢٩		١٣٩٠
مادة ٣٣٠		١٣٩٠
مادة ٣٣١		١٣٩١
الأحكام	٤١٧٢ - ٤١٧٠	١٣٩١
مادة ٣٣٢		١٣٩٢
مادة ٣٣٣		١٣٩٢

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
١٣٩٣		مادة ٣٣٤
١٣٩٣		مادة ٣٣٥
١٣٩٤	٤١٧٤ - ٤١٧٣	حكام

الباب العاشر النصب وخيانة الأمانة

١٣٩٥		مادة ٣٣٦
١٣٩٥		الأحكام
١٣٩٥	٤١٧٩ - ٤١٧٥	قاعدة عامة
١٣٩٦	٤١٨٦ - ٤١٨٠	الكذب المجرد
١٣٩٨	٤٢٢٠ - ٤١٨٧	تأييد المزاعم
١٤٠٨	٤٢٢٧ - ٤٢٢١	تدخل شخص آخر
١٤١٠	٤٢٤٠ - ٤٢٢٨	الصفة البكاذبة
١٤١٤	٤٢٤٦ - ٤٢٤١	الوكالة
١٤١٥	٤٢٦٥ - ٤٢٤٧	التصرف في مال
١٤٢٠	٤٢٧٧ - ٤٢٦٦	الغاية من الطرق الاحتيالية
١٤٢٣	٤٢٨٠ - ٤٢٧٨	غش المجنى عليه
١٤٢٤	٤٢٨٤ - ٤٢٨١	القصد الجنائي
١٤٢٥	٤٢٨٦ - ٤٢٨٥	اثبات النصب
١٤٢٥	٤٢٨٧	الفاعل والشريك
١٤٢٦	٤٢٩٥ - ٤٢٨٨	الشروع
١٤٢٨	٤٢٩٨ - ٤٢٩٦	الغش
١٤٢٩	٤٣١١ - ٤٢٩٩	أسباب الحكم
١٤٣٢	٤٣٢٧ - ٤٣١٢	من أحكام محكمة الموضوع
١٤٣٥		مادة ٣٣٧
١٤٤١		الأحكام
١٤٤١	٤٣٤٣ - ٤٣٢٨	الشروط الشكلية في الشيك
١٤٤٤	٤٣٨٠ - ٤٣٤٤	تاريخ الشيك
١٤٥٥	٤٣٨٩ - ٤٣٨١	عدم اثبات التاريخ أو القيمة

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
٤٣٩٠ - ٤٤٠٠	١٤٥٨	اثبات وجود الشيك
٤٤٠١ - ٤٤٢٨	١٤٦١	اعطاء الشيك
٤٤٢٩ - ٤٤٣٨	١٤٦٩	صور الاكراه أو الغصب
٤٤٣٩ - ٤٤٥٥	١٤٧٣	حالة ضياع الشيك
٤٤٥٦ - ٤٤٨٢	١٤٧٩	مقابل الوفاء
٤٤٨٣ - ٤٤٩٣	١٤٨٨	القصد الجنائي
٤٥٣١ - ٤٥٥٢	١٥٠٠	السبب أو الياعث لاعطاء الشيك
٤٥٥٣ - ٤٥٧٣	١٥٠٥	التخالص
٤٥٧٤	١٥١٠	تحريك الدعوى الجنائية
٤٥٧٥ - ٤٥٨١	١٥١٠	الاختصاص المكاني
٤٥٨٢ - ٤٥٩١	١٥١٢	وحدة الجريمة وتعددتها
٤٥٩٢ - ٤٥٩٥	١٥١٥	العقاب
٤٥٩٦ - ٤٦٠٨	١٥١٦	أسباب الحكم
٤٦٠٩ - ٤٦٢٥	١٥٢٠	الدعوى المدنية
٤٦٢٦ - ٤٦٢٧	١٥٢٦	مادة ٣٣٨
٤٦٢٧	١٥٢٧	حكماء
٤٦٢٨ - ٤٦٤٢	١٥٢٧	مادة ٣٣٩
٤٦٤٣ - ٤٦٥١	١٥٣١	الأحكام
٤٦٥٢ - ٤٦٥٤	١٥٣٣	فعل الاقراض
٤٦٥٥ - ٤٦٦١	١٥٣٤	ركن الاعتياد
٤٦٦٢ - ٤٦٦٣	١٥٣٥	الاثبات
٤٦٦٤	١٥٣٦	أسباب الحكم
٤٦٦٥ - ٤٦٧٣	١٥٣٧	الدعوى المدنية
٤٦٧٤ - ٤٦٩٨	١٥٤٠	من أحكام محكمة الموضوع
٤٦٩٩ - ٤٧٣١	١٥٤٧	مادة ٣٤٠
		الأحكام
		مادة ٣٤١
		الأحكام
		لا بد من عقد ائتمان
		اثبات عقد الأمانة

المادة والعنوان الفرعي	أرقام الأحكام	الصفحة
الوديعة	٤٧٣٢ - ٤٧٤٣	١٥٥٥
الوكالة	٤٧٤٤ - ٤٧٧٩	١٥٥٨
الرهن	٤٧٨٠ - ٤٧٨٢	١٥٦٧
المال	٤٧٨٣ - ٤٧٨٩	١٥٦٨
الركن المادي	٤٧٩٠ - ٤٧٩٧	١٥٦٩
اثبات التبديد	٤٧٩٨ - ٤٨٠٩	١٥٧١
الرد التأخير - الامتناع	٤٨١٠ - ٤٨٢٢	١٥٧٣
القصد الجنائي	٤٨٢٣ - ٤٨٣٤	١٥٧٦
الضرر	٤٨٣٥ - ٤٨٣٨	١٥٧٩
تاريخ وقوع الجريمة وانقضاء الدعوى الجنائية	٤٨٣٩ - ٤٨٥٠	١٥٨٠
السداد	٤٨٥١ - ٤٨٦٤	١٥٨٣
الاشتراك في الجريمة	٤٨٦٥	١٥٨٥
أسباب الحكم	٤٨٦٦ - ٤٨٧١	١٥٨٦
من أحكام محكمة الموضوع	٤٨٧٢ - ٤٨٨٩	١٥٨٧
مادة ٣٤٢		١٥٩٢
الأحكام		١٥٩٢
قواعد عامة	٤٨٩٠ - ٤٩٠٥	١٥٩٤
اثبات العلم بالحجز	٤٩٠٦ - ٤٩١٢	١٥٩٦
الحجز الباطل	٤٩١٣ - ٤٩٢٣	١٥٩٨
اعتبار الحجز كأن لم يكن	٤٩٢٤ - ٤٩٣٢	١٦٠١
العلم بيوم البيع	٤٩٣٣ - ٤٩٤٦	١٦٠٣
الحارس	٤٩٤٧ - ٤٩٤٨	١٦٠٦
تعدد الحجزات	٤٩٤٩ - ٤٩٥٣	١٦٠٧
عدم الالتزام بنقل المحجوزات	٤٩٥٤ - ٤٩٦٥	١٦٠٩
تحقق الجريمة	٤٩٦٦ - ٤٩٨٢	١٦١١
اثبات التبديد	٤٩٨٣ - ٤٩٨١	١٦١٦
القصد الجنائي	٤٩٨٨ - ٥٠٠٧	١٦١٧
الضرر	٥٠٠٨ - ٥٠٠٩	١٦٢١
السداد اللاحق والسابق	٥٠١٠ - ٥٠١٩	١٦٢١

المادة والعنوان الفرعى	أرقام الأحكام	الصفحة
رفع الدعوى الجنائية	٥٠٢٠ - ٥٠٢٤	١٦٢٤
العقاب	٥٠٢٥ - ٥٠٢٦	١٦٢٥
الاشتراك	٥٠٢٧ - ٥٠٣٢	١٦٢٦
أسباب الحكم	٥٠٣٣ - ٥٠٤٩	١٦٢٧
رقابة محكمة النقض	٥٠٥٠ - ٥٠٥٢	١٦٢٣
الحجز الإدارى	٥٠٥٣ - ٥٠٦٧	١٦٣٣
حكم لمحكمة الموضوع	٥٠٦٨	١٦٣٨
مادة ٣٤٣		١٦٣٨
حكم	٥٠٦٩	١٦٣٨

الباب الحادى عشر
تعطيل المزادات والغش الذى يحصل
فى المعاملات التجارية

مادة ٣٤٤		١٦٣٩
مادة ٣٤٥		١٦٣٩
حكم	٥٠٧٠	١٦٤٠
مادة ٣٤٦		١٦٤٠
مادة ٣٤٧		١٦٤٠
مادة ٣٤٨		١٦٤١
مادة ٣٤٩		١٦٤١
مادة ٣٥٠		١٦٤١
مادة ٣٥١		١٦٤٢

الباب الثانى عشر
العاب القمار والنصيب
والبيع والشراء بالنمرة المعروفة باللوتيرى

مادة ٣٥٢	١٦٤٣
مادة ٣٥٣	١٦٤٣

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
١٦٤٤	.	الأحكام
١٦٤٤	٥٠٧١	العب القمار
١٦٤٤	٥٠٧٦ - ٥٠٧٢	محل يدخله الناس بغير قيد
١٦٤٥	٥٠٧٧	المستولية عن الجريمة
١٦٤٦	٥٠٧٨	المصادرة
١٦٤٦	٥٠٧٩	حجية الحكم
١٦٤٦	٥٠٨٢ - ٥٠٨٠	من أحكام محكمة الموضوع
الباب الثالث عشر		
التخريب والتعيب والاتلاف		
١٦٤٩	.	مادة ٣٥٤
١٦٤٩	.	مادة ٣٥٥
١٦٥٠	.	الأحكام
١٦٥٠	٥٠٨٤ - ٥٠٨٣	الضرورة الملجئة
١٦٥٠	٥٠٨٧ - ٥٠٨٥	الاضرار بالحيوان
١٦٥٢	٥٠٨٩ - ٥٠٨٨	من أحكام محكمة الموضوع
١٦٥٢	.	مادة ٣٥٦
١٦٥٢	٥٠٩١ - ٥٠٩٠	من أحكام محكمة الموضوع
١٦٥٣	.	مادة ٣٥٧
١٦٥٣	٥٠٩٣ - ٥٠٩٢	حكمان
١٦٥٤	.	مادة ٣٥٨
١٦٥٤	.	الأحكام
١٦٥٤	٥٠٩٧ - ٥٠٩٤	تعزيف الحد
١٦٥٥	٥٠٩٨	الركن المادي
١٦٥٥	٥١٠٠ - ٥٠٩٩	القصد الجنائي
١٦٥٦	٥١٠٤ - ٥١٠١	من أحكام محكمة الموضوع
١٦٥٧	.	مادة ٣٥٩
١٦٥٧	٥١٠٥	حكم
١٦٥٧	٥١٠٦	حكم لمحكمة الموضوع
١٦٥٨	.	مادة ٣٦٠

الصفحة	أرقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
١٦٥٨	٥١٠٨ - ٥١٠٧	حكمان
١٦٥٩	٥١١١ - ٥١٠٩	من أحكام محكمة الموضوع
١٦٦٠		مادة ٣٦١
١٦٦١	٥١٢٦ - ٥١١٢	الأحكام
١٦٦٦		مادة ٣٦١ مكررا
١٦٦٧		مادة ٣٦١ مكررا (أ)
١٦٦٧		مادة ٣٦٢
١٦٦٧		مادة ٣٦٣
١٦٦٨		مادة ٣٦٤
١٦٦٨		مادة ٣٦٥
١٦٦٨	٥١٣١ - ٥١٢٧	الأحكام
١٦٦٩	٥١٣٤ - ٥١٣٢	من أحكام محكمة الموضوع
١٦٧٠		مادة ٣٦٦
١٦٧٠	٥١٣٥	حكم
١٦٧١		مادة ٣٦٧
١٦٧١		الأحكام
١٦٧١	٥١٤٢ - ٥١٣٦	موضوع الجريمة
١٦٧٣	٥١٤٧ - ٥١٤٣	القصد الجنائي
١٦٧٥		أسباب الحكم
١٦٧٦		مادة ٣٦٨
١٦٧٦	٥١٥٨ - ٥١٥٣	الأحكام

الباب الرابع عشر انتهاك حرمة ملك الغير

١٦٧٨		مادة ٣٦٩
١٦٨٧	٥٢٠٤ - ٥١٥٩	الأحكام
١٦٩٧	٥٢٠٩ - ٥٢٠٥	من أحكام محكمة الموضوع
١٦٩٩		مادة ٣٧٠
١٦٩٩	٥٢٢٢ - ٥٢١٠	الأحكام
١٧٠٢	٥٢٢٩ - ٥٢٢٣	دخول منزل وجريمة التزنا

الصفحة	ارقام الأحكام	المادة والعنوان الفرعي
١٧٠٤	٥٢٣١ - ٥٢٣٠	من أحكام محكمة الموضوع
١٧٠٥		مادة ٣٧١
١٧٠٥	٥٢٣٨ - ٥٢٣٢	الأحكام
١٧٠٧	٥٢٣٩	حكم لمحكمة الموضوع
١٧٠٧		مادة ٣٧٢
١٧٠٧		مادة ٣٧٢ مكررا
١٧٠٨		مادة ٣٧٣
١٧٠٨	٥٢٤٠	حكم
١٧٠٨		مادة ٣٧٣ مكررا

الباب الخامس عشر
التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة
والاعتناء على حرية العمل

١٧١١		مادة ٣٧٤
١٧١٢	٥٢٤١	حكم
١٧١٣		مادة ٣٧٤ مكرر
١٧١٣		مادة ٣٧٥

الكتاب الرابع
المخالفات

١٧١٧		مادة ٣٧٦
١٧١٧		مادة ٣٧٧
١٧١٨		مادة ٣٧٨
١٧١٩		مادة ٣٧٩
١٧١٩		مادة ٣٨٠
١٧٢٠		باب المخالفات الملغى
١٧٢٣	٥٢٤٢	حكم م ٣٨٨
١٧٢٤	٥٢٤٣ - ٥٢٤٥	أحكام م ٣٩٤
١٧٢٥	٥٢٤٦	حكم لمحكمة الموضوع

فهرس هجائي

ارقام المواد

(أ)

٤٨	اتفاقات جنائية
٩٦ .	اشتراك فيها
٩٧	دعوة للانضمام اليها
	اتلاف وأضرار وتغريب وتعييب
١٦٢	آثار
٤/٣٧٩ ، ٣٦٨ - ٣٦٦	أرض منزوعة
١٦٠	أشياء مخصصة للعبادة
٣٥٤	آلات زراعية
٣٦٥	أوراق وسندات خصوصية
١١٧ كمر و ١٥١	أوراق وسندات وأموال متعلقة بالحكومة
١٥٢ و ١٧٢ و ٣٦٥	بضائع بواسطة عصابة وبالقوة الجبرية
٣٦٦	جسور تسبب عنها غرق
٣٥٩	حيوانات بغير قصد
٧/٣٧٨	حدود
٣٥٨	حيوانات عمدا
٣٥٧ و ٣٥٦ و ٣٥٥	خطوط التلغراف والتليفونات
١٦٦ - ١٦٣	زرائب المواشي
٣٥٤	سمك ، تسميمه
٣٥٦ و ٢/٣٥٥	سياج وحدود
٣٥٨	شجر وزرع
٣/٣٧٨ و ٣٦٧	شجر مغروس بالشوارع
١٦٢	صفائح ٠٠٠ الخ موضوعة على الشوارع أو الأبنية
٤/٣٧٨	عشش الحفراء
٣٥٤	

أرقام المواد

٣٦٢	علامات جيودوزية أو طبوغرافية.
٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦١ مكررا	مبان
١٦٢	مبان معدة للنفع العام
٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨	محصولات
١/٣٧٩ و ٢/٣٧٨	
٣/٣٧٨	محلات مخصصة للمنفعة العمومية بنزع خضرتها .. الخ
٣/٨٢	مستند يسهل كشف جريمة من جرائم أمن الدولة
	منشآت ثابتة أو الوحدات الصحية المتنقلة التابعة للقسم
٣٦١ مكررا	الطبي في الجيش
٦/٣٧٨	منقولات الغير باهمال
٥/٣٧٨	نور الطرق العمومية

آثار

١٦٢	اتلافها
-----	---------

اثبات

٣٠٢	الأمور المقدّسة بها
٢٧٦	الاشتراك في الزنا
٦٣	حسن نية الموظف المرتكب لفعل

اجتهاد

٢٦٠	اسقاط عمد بضرب أو نحوه
٢٦١ و ٢٦٣	اسقاط باعطاء أو استعمال أدوية أو وسائل أخرى
٢٦١ و ٢٦٢	رضاء المرأة بالاسقاط
٢٦٤	شروع في اسقاط
٢٦٣	مستولية الطبيب المسقط

اجتكار بضائع

٣٤٥ و ٣٤٦	احتلال مبان عامة
٩٠ مكررا	اختيال على قاصر
٣٣٨	

أرقام المواد

٥٥ - ٥٩

أحكام معلق تنفيذها على شرط

أخبار بامر كاذب

٣٠٥

أحكامه

٣٠٣

عقوبته

أخبار كاذبة

١٢٤/أ و ١٢٤/ج

٣٤٥ و ٣٤٦

١٠٢ مكررا و ١٨٨

لتجبيذ ترك العمل

مقصود بها احتكار شيء

مقصود بها تكدير السلم العام

اختراعات ومؤلفات

(راجع قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤)

اختلاس

٣٤١

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة ٠٠٠ النخ

٣٢٣ و ٣٤٢

اختلاس أشياء محجوز عليها

٣٢٣ مكررا

اختلاس أشياء منقولة واقع ممن رهنها

اختلاس المال العام والعنوان عليه والغدر

١١٩

الأموال العامة

١١٦

الاخلال العمد بنظام توزيع سلع

أحداث الموظف العمومي ضررا بأموال أو مصالح الجهة التي

١١٦ مكررا

يعمل بها أو بأموال الأفراد أو مصالحهم

١١٦ مكررا (أ)

١١٦ مكررا (ج)

مقاولة أو نقل ٠٠٠ النخ

١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا

إذا كان المختلس أمينا عليها

١٢

إذا كان المختلس مأمورا بالتحصيل

١١٣ مكررا

إذا كان المختلس عضوا بمجلس إدارة شركة مساهمة النخ

١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥

إذا كان المختلس موظفا عموميا

أرقام المواد

١١٧ و ١١٨ و ١١٨ مكررا

١١٨ مكرر (أ)

١١٥ إذا كان المختلس موظفا عموميا وأضر بمصلحة الدولة

١١٧ إذا كان المختلس موظفا عموميا واستخدم عمالا سخرة

اختلاس أوراق أو وثائق تتعلق بأمن الدولة أو بأية

مصلحة قومية

تسبب موظف عمومي بخطئه الجسيم في الحاق ضرر جسيم

بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها .. الخ

١١٦ مكررا (أ)

١١٦ و ١١٨ مكررا (ب)

١١٨ و ١١٨ مكررا (أ)

١١٨ مكررا (ب)

١١٩ مكرر (أ)

اختلاس في حالة التفالس

اختلاس أموال المفلس

اختلاس وكلاء الدائنين أثناء تادية وظائفهم

اختلاس الألقاب والوظائف

اتصاف بصفة كاذبة أو بزي موظف للقبض على شخص

بدون وجه حق

تداخل في وظيفة عمومية بدون صفة أو اذن

تزيى بزي موظف لارتكاب سرقة

لبس كسوة رسمية أو تقلد نشان بدون حق

٢٨٢

١٥٥

٤/٣١٣

١٥٦ - ١٥٩

٢/٨٢

٤٤ مكررا

١/٣٣٥

د/٧٧

أخفاء

أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في جريمة مخلة

بأمن الدولة أو تحصلت منها

أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة

أموال المفلس

أوراق أو وثائق تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية

أرقام المواد

٢٢٨	بضائع ممنوع دخولها
٢٣٩	جثة قتل
٣٣٢ و ٣٢٨	دفاتر تجارية وإخفاء المفسد لماله
٢٨٣	طفل حديث الولادة
١٤٦	فار من الخدمة العسكرية
١٤٤	متهم أو مقبوض عليه
٣/٨٢	مستند من شأنه تسهيل كشف جريمة مخلة بأمن الدولة
١٥٤	مكاتيب وتلغرافات

آداب

٢٧٩	ارتكاب أمر مخل بالحياء مع امرأة
.	انتهاك حرمة الآداب بواسطة الصحف أو الاعلانات أو:
١٧٨	المطبوعات ... الخ
٢٦٩ مكررا	تحريض المارة على الفجور
٢٧٧ و ٢٧٣	زنا الزوج
٢٧٦ و ٢٧٣	زنا الزوجة
٢٣٧	زنا الزوجة وعذر زوجها في قتلها
٢٧٨	فعل علني مخل بالحياء
٢٦٩	هتك عرض
٢٦٨	هتك عرض بالقوة أو التهديد أو الشروع فيه

٢٥ إدارة أموال المحكوم عليه

أديان

١٦٠	انتهاك حرمة الأديان
١٦٠	تشويش على إقامة الشعائر الدينية
١٦١	تعمد على أحد الأديان
٢٠١	قدح أو ذم أحد رجال الدين في الحكومة أو في قانون . الخ

إذاعة

إذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة في

أرقام المواد

٨٠ (ج) و ٨٠ (د) و ٨٥ (أ)	زمن الحرب
١٠٢ مكررا	إذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة في دعايات مثيرة لتكدير الأمن العام أو لالقاء الرعب في الناس أو لالحاق الضرر بالمصلحة العامة
١٢٤ (أ) و ١٢٤ (ج)	إذاعة أخبار كاذبة لتحبيذ ترك العمل

أراضي

٩٣	أغتصاب أو نهب أراضي أو أموال الدولة أو جماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات
----	--

إساءة استعمال

١٦٦ مكررا	إساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية
-----------	--

أسباب الإيابة

الأسباب الخاصة

٢٤٥ - ٢٥١	حق الدفاع الشرعى
-----------	------------------

الأسباب العامة

١/٦٣	ارتكاب الموظف فعلا تنفيذا لأمر رئيسه
٢/٦٣	ارتكاب الموظف فعلا بحسن نية تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اذا اعتقد أن اجراءه من اختصاصه
٦٠	ارتكاب فعل بحسن نية عملا بحق

أسباب تخفيف العقاب

الأسباب الخاصة

٢٥١	تجاوز حد الدفاع الشرعى
٢٣٧	قتل الزوجة وشريكها المتلبسين بالزنا

أرقام المواد

الأسباب العامة

حداثة السن
(ألغيت وحل محلها قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤)
٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٧١ و ٧٢

أسرار الدفاع

جرائم التسليم والحصول والافشاء أو الاذاعة والاتلاف
والتراسل وتنظيم التراسل
٨٠ و ٨٠ أ و ٨٠ ب و ٨٠ ج
٨٠ هـ و ٨٠ و ٨٥ و ٨٥ أ

أسطول

تولى قيادته لغرض اجرامى
٩١

المنع

تسبب فى علوها أو انحطاطها
٣٤٥ و ٣٤٦

اشتراك

احكامه الخاصة

فى اتفاق جنائى
فى اغراء بارتكاب جناية أو جنحة بواسطة الصحف وغيرها
فى جرائم أمن الدولة
٤٨
١٧١
٨٢ و ٨٢ (أ) و ٨٢ (ب)
٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ (د)
١٢٤ (أ) و ١٢٤ (ج)
٣٢٩
٣٣٥
١٩٥
٢٧٦
٢٧٥
فى جريمة ترك العمل
فى تغالس بالتدليس
فى تغالس بالتقصير
فى جرائم الصحافة
فى الزنا - اثباته
عقوبته

احكامه العامة

تعريف الاشتراك
٤٠ و ٤٨

أرقام المواد

٤٤ - ٤١

عقوباته

اشخاص

١/٣٧٧	القاء اجسام ضلّية أو قاذورات على انسان
٣/٣٧٧	ترك الأولاد حديثي السن أو المجانين يهيمون
٩/٣٧٨	سب غير علني
٣٨٠	مخالفة أحكام اللوائح العمومية أو المحلية
٩/٣٧٧	مشاجرة أو تبذّر أو أيداء خفيف

اشخاص مكلفون بخدمة عمومية

١٣٥	ازعاجهم بوقوع كوارث أو أخطار لا وجود لها
-----	--

١٤ و ١٥

اشغال شاقة

اشغال عمومية

٨١ و ٨١ (أ)	الاخلال بعقد توريد أو اشغال لحاجات القوات المسلحة أو
٧	لوقاية المدنيين أو تموينهم
١١٧ و ١٣١	احتجاز أجور العمال كلها أو بعضها بدون مبرر
٣٦٤	تسخير بدون حق
١١٥	تعريض لمنعها
	حصول أو محاولة الحصول على ربح منها

أشياء محجوز عليها

٢٤٢	اجتلابها من مالها الحارس لها
٢٢٣	اختلاسها المعتبر في حكم السرقة
	أشياء مضبوطة
٣٠	مصادرتها في حالة الحكم بعقوبة

أشياء منقولة

٢٢٣ مكررة	اختلاسها الواقع ممن رهنها
-----------	---------------------------

أرقام المواد

أفغان ومداخن

٢/٣٧٧

٣٦٠

الاصمات في تنظيفها

حريق ناشئ عن عدم تنظيفها أو ترهيمها

٣٢٤

أفغان مصطنعة

اكتتاب

١٩٤

فتح الاكتتاب أو الاعلان عنه

اكراه

اكراه أو تهديد رئيس الجمهورية أو وزير أو نائب وزير
أو أحد أعضاء مجلس الأمة للقيام بعمل أو للامتناع

٩٩

عنه

اكراه أو تهديد موظف عام لأداء عمل أو للامتناع عنه ١٣٧ مكررا (أ)

اكراه أو تهديد الموظفين والمستخدمين العموميين على ترك

العمل ١٢٤ (ب) و ١٢٤ (ج)

٣٠٠

اكراه شاهد على عدم الشهادة أو على الشهادة زورا

١٣٥ و ١٣٢

اكراه على بيع

٣٢٥

التوقيع على ورقة أو ختمها بالاكراه

٣٢٦

الحصول على مبلغ بالاكراه

آلات يستعان بها على ارتكاب الجرائم

٣٢٤

صنعها

التحاق

٧٧ (١)

بانتوات المساحة لدولة في حالة حرب مع مصر

الغاب القمار

٣٥٢

محلات القمار

٣٥٣

بالتصيب (لوترى)

أرقام المواد

القضاء

- أحجار أو أشياء صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت
١/٣٧٨ الخ ...
أشياء من شأنها جرح المارين إذا سقطت عليهم
١/٣٧٧ أدوات أو أشياء في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى
المياه تعوق الملاحة أو تزعج مجارى تلك المياه
٢/٣٧٨

امتداح

- امتداح الأمور التي تعد جنایات أو جنح بواسطة الصحف
١٧٧
امتناع القاضي عن الحكم
١٢١ و ١٢٢

أحكام

- اتلاف أو خلع أو نقتل الصنفائح أو النمر أو الألواح
٤/٣٧٨ الموضوع على الشوارع أو الأبنية
٦/٣٧٨ اتلاف شيء من منقولات الغير باهمال
احتلال أملاك أو مبان عامة مخصصة لمصالح حكومية أو
٩٠ مكررا. للمرافق العامة أو للمؤسسات أو للجمعيات
٤/٣٧٩ اضرار بالمزارع أو البساتين
اطفاء أنوار الطرق العمومية أو اتلاف أو خلع أو نقل شيء
٥/٣٧٨ منها أو من أدواتها
تخريب أو اتلاف مبان أو أملاك عامة مخصصة لمصالح
حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو
٩٠ للجمعيات
٧/٣٧٨ التسبب في موت أو جرح حيوانات الغير ..
رمى أحجار أو أشياء صلبة أو قاذورات على عربات أو
بيوت أو مبان أو محوطات بملك الغير أو على يسابطين
أو حظائر
١/٣٧٨ رمى أشياء في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى
المياه تعوق الملاحة
٢/٣٧٨

أرقام المواد

قطع الخضرة النابتة أو نزع الأتربة أو الأحجار أو المواد
الأخرى من المحلات المخصصة للمنفعة العمومية بدون
إذن

٣/٣٧٨

املاك عقارية

٣٥٨

من ٣٦٩ الى ٣٧٣ مكررا
٣٥٨

اغتصاب أرض
انتهاك حرمة ملك الغير
نقل الحدود ٠٠٠ النخ

أمن الحكومة أو أمن الدولة

التحريض على ارتكاب الجنايات المخلة به بواسطة الصحف
وغيرها

١٧٢

تفسير بعض عبارات وردت بالسبب الأول (جرائم أمن
الدولة)

٨٥ و ١٨٥

من ٧٧ الى ١٨٥

من ٨٧ الى ١٠٢ مكررا

الجنايات والجنح المضرة به من جهة الخارج
الجنايات والجنح المضرة به من جهة الداخل

أمن (عام)

١/٣٧٧

١٠٢ مكررا

القاء أشياء خطيرة على المسارين
تكدير الأمن العام

حيوانات

٣/٣٧٧

٤/٣٧٧

١/٣٧٩

٥/٣٧٧

٦/٣٧٧

٣/٣٧٧

٦/٣٧٧

إطلاق حيوان مؤذ أو مفترس
تحريض كلب على مار
ترك حيوان يركض في الجهات المسكونة
سوارينخ ونحوها : الهابها بغير إذن
طلقات نارية : إطلاقها داخل المدن أو القرى
عدم التحفظ على مجنون في حالة هياج
مواد مفرقة : الهابها في المدن أو القرى

أرقام المواد

أموال

اغتنصاب أو نهب أموال أو أراضي الدولة أو جماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات	من ٩٣ الى ٩٨
تخريب أو إتلاف أموال ثابتة أو منقولة	٣٦١
إتلاف منقولات باهمال	٦/٣٧٨

أموال أميرية

(راجع : اختلاس)

انتفاع الموظف من الأعمال المعالة عليه	١١٤ و ١١٥
---------------------------------------	-----------

انتهاك

حرمة القبور أو الجبانات	٣/١٦٠
حرمة ملك الغير	من ٣٦٩ الى ٣٧٣ مكررا
حرمة المنازل	١٢٨
ملكية العقارات	من ٣٦٧ الى ٣٧٣ مكررا
ملكية المؤلفات الأدبية والفنية والصناعية	
(راجع : قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤)	

أنثى

(راجع أيضا : اغتنصاب • خطف • زنا • سب وقذف)	
المحكوم عليها بالأشغال الشاقة	١٠

أهانة

بفعل فاضح أو مخل بالحياء بواسطة الصحف وغيرها :	٢٧٨ و ٢٧٩
الآداب	١٧٨
أديان	١٦١

أرقام المواد

١٧٩٠	رئيس الجمهورية
١٨١	رئيس دولة أجنبية
١٨٦	قاض : مقامه أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى
	مجلس الأمة أو الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو
١٨٤	السلطات أو المصالح العامة
١٨٢	ممثلي الدول الأجنبية في مصر
١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦	موظف عمومي
	مواطنين عموميين وذوي اصفه النيابة العامة والمكففين
١٨٥	بخدمة عامة

إهمال

	(راجع أيضا : ائتلاف • اختلاس • حريق • ضرب أو
	جرح • قتل • موظفون)
	تسبب بإهمال والتقصير في ارتكاب جريمة من جرائم
٨٢ ج	أمن الدولة
	في تنفيذ التزامات عقد توريد أو أشغال خاص بالقوات
٨١ و ٨١ (أ)	المسلحة أو وقاية المدنيين أو تموينهم

أوراق

٧٧ (د) و ١٥١	ائتلافها
١٥٢ و ١٥٣ و ٣٦٥	
١١٢	اختلاس الأمين عليها لها
٧٧ (د) و ٨٢ (د)	إخفاؤها
١١٢ و ١٥١ و ١٥٢	
١٥٣ و ١٥٤ و ٣٤٣	
١١٢ و ١٥١ و ١٥٢	سرقته
١٥٣ و ٣٤٣	

أوراق مقدمة للمحكمة

١٥١ و ٣٤٣	سرقته
-----------	-------

أرقام المواد

إيذاء

(راجع : تعدد ضرب أو جرح)

إيقاف تنفيذ الإحكام . من ٥٥ إلى ٥٩

إيقاف تنفيذ الحكم بالسرقة ضد الزوج أو الزوجة أو أحد
الأصول أو الفروع ٣١٢

(ب)

بضائع

احتكارها ٣٤٥ و ٣٤٦

بضائع ممنوع دخولها .

الاتجار بها ٢٢٨

مصادرتها ٣٠٠

بلاغ كاذب

(راجع : اخبار بأمر كاذب)

بوستة وتلغراف وتليفون

إخفاء أو إفشاء أو فتح المكاتب والتلغرافات ١٥٤

إساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية ١٦٦ مكررا

تعطيل المخابرات التلغرافية أو التليفونية . من ١٦٣ إلى ١٦٦

تقليد علامات وطوابع بصليحتي البوستة والتلغراف ٢٢٩

نقل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال في الرسائل البريدية ٢/١٧٠

بوليس

تكنيف عساكر البوليس العمل على تعطيل أوامر الحكومة ٩٢

أرقام المواد

بيع

١٣٠ و ١٣٢

اكراه

غش فيه

(راجع : قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

٣٣٦

بيع العقار مرتين

(ت)

تأليف

انتهاك حرمة حقوقه

(راجع : قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤)

تبديد

(راجع : اختلاس)

تبليغ

(راجع أيضا : موانع العقاب)

٣٠٥ و ٣٠٩

اخبار بامر كاذب

٣٠٤

بلاغ لا عقاب عليه

٢٧٣ و ٢٧٧

تبليغ بزنا

٨٤

عدم الابلاغ عن جريمة من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

١/٩٨

عدم الابلاغ عن جريمة من جرائم أمن الدولة من جهة الداخل

تجارة

٢٢٨

بضائع ممنوع دخولها

في زمن الحرب مع رعايا أو وكلاء أو مندوبي أو ممثلي بلد

٧٩ (أ)

مصاد

أرقام المواد

تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم

(راجع أيضا : اضراب • عمل • موظفون)

١٢٩	استعمال القسوة
١٢١	اصدار حكم غير حق
١٢٥	اضرار أو تعطيل سهولة الزيادات المتعلقة بالحكومة
	اعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين العموميين في العمل
١٢٤ (ب)	
١٢٤ (ج)	
١٣٠	اغتصاب ملك
١٣٢ و ١٣٠	اكراه على بيع أو تنازل
١٢٢ و ١٢١	امتناع عن الحكم
١٢٨	انتهاك حرمة المنازل
١٢٤ و ١٢٤ (أ)	ترك العمل والاشتراك والتحريض عليه
١٣١ و ١١٧	تسخير في أعمال غير مقررة قانونا
١٢٤ (ج)	
١٢١ و ١٢٠	توسط في القضايا
١٢٧	توقيع عقوبة غير مقررة قانونا
	وقف تنفيذ الأوامر والأحكام والامتناع عن تنفيذها وتأخير
١٢٣	تحصيل الأموال والرسوم

تجسس

(راجع : أمن الدولة)

تجمهر

حصول تعدد أو إيذاء من تجمهر مكون من خمسة أشخاص
على الأقل

٢٤٣

تجبيد

(راجع أيضا : تحريض • عمل)

أرقام المواد

١٢٤ و ١٢٤ (أ)

١٢٤ (ج)

ترك العمل

تخريض

الجنود في زمن الحرب على الانخراط في خدمة دولة أجنبية

٧٨ ب

٤٨

على اتفاق جنائي

٩٥ و ٩٦ و ١٧١

على ارتكاب الجرائم

١٧٢ و

على ارتكاب جريمة من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

٨٢ (أ)

على ارتكاب جريمة من جرائم أمن الدولة من جهة الداخل

٩٥ و ٩٦ و ٩٧

١٢٤ (أ)

على ترك العمل

١٢٤ و (ج) ٣٧٤

٣٧٤ مكررا

تحويل غير المستحق

١١٤

تخريب

(راجع : اطلاق • حريق • نهب)

تدنيس

الأشياء الدينية

١/١٦٠ و ٢ و ١٦١

حرمة القبور

٣/١٦٠

ترويض

تعريفه

٢٣٢

ترويض

عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة

٢ و ٢٠٣

٢٠٣ مكررا و ٢٠٤

أرقام المواد

نزوير

(راجع أيضا : تزيف • تقليد)

- ١٠ - نزوير وتقليد واستحصال واستعمال :
 - ٢٢٦ اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة
 - ٢٢٧ اجراءات ضبط عقد الزواج
 - ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا اختام وامضاءات أو تمغات أو نياشين
 - ٢٠٧ و ٢٠٨
 - ٢٠٩ و ٢١٠
 - ٢١١ و ٢١٢
- احكام أو تقارير أو مناجير أو وثائق أو سجلات أو دفاتر
أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية :
 - ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤
 - ٢١١ و ٢١٤
 - ٢٠٦ و ٢١٠
- أعضاء رئيس الجمهورية أو أحد موظفي الدولة أو بضعة
أصبح
 - ٢٠٦ و ٢١٠ و ٢٢٥
- أوراق أميرية : إذا كان المزور من الأفراد
 - ٢١١ و ٢٢٢ و ٢١٤
- إذا كان المزور موظفا
 - ٢١١ و ٢١٤
- أوراق أو وثائق متعلقة بأمن الدولة أو أية مصلحة قومية
 - ٧٧ (د)
- أوراق مرتبات أو بونات أو شراكى أو سندات صادرة من
خزينة الحكومة أو فروعها
 - ٢٠٦ و ٢١٠
- أوراق مزورة أو مصطنعة
 - ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢١٠
 - ٢١٤ و ٢١٤
 - ٢١٧ و ٢١٨
- بضعة أصبح
 - ٢٢٥
- تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور
 - ٢١٦ و ٢١٨ و ٢٢٠
- و ٢٢٤
 - ٢٠٦ و ٢١٠
- تمغة الذهب أو الفضة
 - ٣٠٦ و ٢١٠
- تمغة مصلحة أو جهة حكومية أو شركة مساهمة أو جمعية
تعاونية أو نقابة أو مؤسسة أو جمعية ذات نفع عام أو
 - ٣٠٦ و ٢١٠

أرقام المواد

- أحدى الجهات أو شركة ماذونة من قبل الحكومة أو أحد
البيوت التجارية ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا
٢٠٧ و ٢٠٨
٢٠٩ و ٢١٠
دفتر لوكاندة أو قهوة أو محلات مفروشة بقيد أسماء
مزورة فيه ٢١٩ و ٢٢٤
شهادة مرضية : اعطاؤها ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤
صنعها ٢٢١ و ٢٢٣ و ٢٢٤
طوابع بوستة « بريد » وتلغراف وقسائم المجاورة الدولية
البريدية ٢٢٩
علامات مصلحة أو جهة حكومية أو أحد موظفى الدولة أو
شركة مساهمة أو جمعية تعاونية أو نقابة أو مؤسسة
أو جمعية ذات نفع عام أو هيئة أو شركة ماذونة من
قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية ٢٠٦ و ٢٠٧ مكررا
٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢١٠
٢٠٦ و ٢١٠
قانون أو قرار من الحكومة ٣٤٠
كتابة فى بياض فوق توقيع أو ختم
محركات : أحد الناس ٢١٥ و ٢٢٤
شركة مساهمة أو جمعية تعاونية أو مؤسسة ذات نفع عام ٢١٤ مكررا
ورقة بياض مضاة أو مختومة ٣٤٠
٢ - عدم سرعان بعض المواد الخاصة بالتزوير على بعض
أحوال التزوير ٢٢٤

تزيف المسكوكات

- ادخال عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة فى مصر أو اخراجها
منها ٢٠٣ و ٢٠٣ مكررا
اعفاء الجاني فى جرائم تزيف وتقليد وتزوير العملة من
العقاب ٢٠٥
ترويج أو حيازة العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة ٢ و ٢٠٣ و ٢٠٣ مكررا
تقليد أو تزيف أوراق بنكنوت أو عملة ورقية أو
معدنية ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٣ مكررا

أرقام المواد

صنع أو بيع أو توزيع أو حيازة قطع معدنية أو أوراق
مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق
البنكنوت المالية التي أذن بإصدارها قانونا ٢٠٤ مكررا (أ)
فقرة أولى

صنع أو حيازة أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل في
تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها بدون مسوغ ٢٠٤ مكررا (أ)
طبع أو نشر أو استعمال صور وجها أو جزءا من وجه
لعملة ورقية متداولة في مصر بدون ترخيص وكذلك
أوراق البنكنوت الأجنبية ٢٠٤ مكررا (أ)
فقرة ثانية

قبول عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة بحسن نية ثم
التعامل بها ٢٠٤

تسليم للوالدين أو الوصي

(٦٧ و ٦٩ ملغاة بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الأحداث)

تسميم

(راجع أيضا : قتل)

٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧

تسميم الحيوانات

تشجيع

على ارتكاب بعض الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة
الداخل ٩٩

تشوينش

١٦٠

على إقامة شعائر ملة أو احتفال ديني

تصدير

٧٩

بضائع إلى بلد معاد

أرقام المواد

١٧٨ ثالث

صور تسيء الى بيمعة البلاد

تضييق

٤٤

في الغرامات

تعبايل

٢ و ٢٠٣ و ٢٠٣ مكررا
٣٠٤

في عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة

تعين وايلاء

(راجع : اعتداء : اهانة : منكك حذيدية . . الخ)
تعد على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أي
انسان مكلف بخدمة عمومية أو مقاومته ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا
١٣٧ مكررا (أ)
١٢٩
٩/٣٧٧
قسوة صادرة من موظف
مشاجرة وتعد وايلاء خفيف

تعدد الجرائم

القاعدة العامة
عندما يكون المجرم من الأحداث
(٦٨ ملغاة بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الأحداث)

تعليد العقوبات

١٣٨

من ٣٣ الى ٣٨

في حالة الهرب
قواعد التعدد العامة

تعذيب

٢٨٢

١٢٦

أشخاص مقبوض عليهم بدون وجه حق
متهم لحمله على الاعتراف

أرقام المواد.

تعرض لمنك الغير من ٣٦٩ الى ٣٧٣ مكررا
تعرض طفل للخطر ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٨٧
تعليق تنفيذ الأحكام على شرط من ٥٥ الى ٥٩
تعطيل

أوامر الحكومة للقوات المسلحة أو للشرطة ٩٢

تعويض ورد :-

أحكامها العامة ٦ و ٧
فتح اکتابة أو اعلان عنه للتعويض عن الغرامات أو
المصاريف أو التضمينات المحكوم بها في جنایة أو
جنحة ١٩٤
في حالة التفالس ٣٣٥

تفسير

مستند من شأنه تسهيل كشف جريمة من جرائم أمن
الدولة ٣/٨٢

تفالس

١ - تفالس بالتدليس

اختلاس في حالة تفالس ٢/٣٢٨ و ٣٣٢
تفالس من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديرها ٣٣٢
من تاجر ٣٢٨
عقاب المتفالس وشركائه ٣٢٩

٢ - تفالس بالتقصير

من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديرها ٣٣٣
من تاجر ٣٣٠ و ٣٣١
الاشتراك فيه وعقوبته ٣٣٥
التعويضات وما يجب رده التي يحكم بها القاضي ٣٣٥

أرقام المواد

٣٣٤

عقوبة التفالس بالتقصير

تقليد

(راجع أيضا : تزوير • تزيف المسكوكات)

أشياء صناعية وألحان موسيقية

(راجع : قانون حماية حق المؤلف رقم ٥٤ لسنة

١٩٥٤)

طوابع بوسنة (بريد) وتلغراف وقسائم المجاورة الدولية

٢٢٩

البريدية

علامات فورية

(راجع : قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة

١٩٥٤)

تلغراف وتليفون

(راجع أيضا : بوسنة • سرقة • مواصلات)

٣٠٨ مكررا

سب وقذف بطريق التليفون

تلغرافات

١٥٤

إخفاؤها أو إفشاؤها

تنظيف

إهمال تنظيف أو إصلاح المداخل أو الأفران أو المعامل

٢/٣٧٧

التي تستعمل فيها النار

تنفيذ أوامر الحكومة

تعطيله بواسطة شخص له حق الأمر في أفراد القوات

٩٢

المسلحة أو البوليس

تنفيذ الحكم أو العقوبة

من ٥٥ إلى ٥٩

إيقاف التنفيذ أو تعليق التنفيذ على شرط

أرقام المواد.

حساب مدة الحبس الاحتياطي واستنزائها من العقوبة ٢١ و ٢٣

تهديد

- استعمال القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو
شخص مكلف بخدمة عامة لحمله على أداء عمل أو على
الامتناع عنه ١٣٧ مكررا (أ)
٣٢٥ اغتصاب سند بالقوة أو التهديد
اغراء بالتهديد وبواسطة الصحف على ارتكاب جريمة
(راجع : صحافة) من ١٧١ الى ٢٠٠
٣٢٥ اكراه أحد بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة
١٣٣ اهانة موظف بتهديده
تهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال أو بإفشاء
أمر مخدش بالشرف ٣٢٧
٣٢٧ تهديد بتعبد أو بإيذاء خفيف
تهديد رئيس الجمهورية أو وزير أو نائب وزير أو أحد
أعضاء مجلس الأمة على القيام بعمل أو للامتناع عنه ٩٩
تهديد الموظفين والمستخدمين العموميين على ترك
العمل ١٢٤ (ب) و ١٢٤ (ج)
٣٢٦ حصول على مبلغ من النقود أو أي شيء آخر بالتهديد
٢٨٢ قبض بدون وجه حق وتهديد بالقتل

توريد

- الاخلال بعقد توريد أو اشغال لحاجات القوات المسلحة أو
لوقاية المدنيين أو تموينهم ٨١ و ٨١ (أ)
الاخلال بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عقد
مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة ١١٦ مكررا (ج)
٨١

توقيع على ورقة بيضاء أو ختمها

- ٣٤٠ خيانة الأمانة فيها

أرقام المواد

(ج)

جثة

٢٣٩

إخفاء جثث القتلى

٢/٣٧٨

القاء جثث حيوانات فى الماء

جرائم

٢ و ٣ و ٤

ارتكبت خارج القطر المصرى

١ و ٢

ارتكبت فى القطر المصرى

من ٩ الى ١٢

أنواع الجرائم

٨

الجرائم المنصوص عنها فى قوانين ولوائح خصوصية

من ٣٦٩ الى ٣٧٣ مكررا

الدخول فى عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه

٥

القانون الذى يسرى على الجرائم

جلسة

نشر ما يجرى فى جلسة بواسطة الصحف وغيرها ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١

١٩٢

نشر ما يجرى فى جلسات منجلست الأمة

جمعيات

الاعتداء على حق الغير فى الاشتراك أو عدم الاشتراك فى

٣٧٥

جمعية

جناية

١٠

تعريفها

جنحة

١١

تعريفها

٤٩

جنحة مماثلة فى مادة العود

أرقام المواد

جند

- القيام بدور أذن بجمع الجند أو بعمل عدائي ضد دولة
أجنبية من شأنه تعريض مصر لخطر الحرب أو قطع
العلاقات السياسية
٧٧ و
تخريض الجند في زمن الحرب على الانخراط في خدمة
دولة أجنبية وجمع الجند لمصلحة عدو
٧٨ ب

جنون

- اعتبار الجنون من موانع العقاب
عدم التحفظ على مجنون
٦٢
٢/٣٧٧ و ٨/٣٨٧

جهة إدارية

- ازعاجها بالتبليغ عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار
لا وجود لها
١٣٥

جيش

- (راجع أيضا : أسطول • أمن الدولة)
تخريض الجند بواسطة الصحف وغيرها على الخروج عن
الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية
١٧٥
تخريب المنشآت الثابتة أو الوحدات الصحية المتنقلة
للقسم الطبي في الجيش أو التابعة له أو أذواتها
٣٦١ • فكررا

(ح)

حاجات المعيشة الضرورية

- تحايل في أسعارها
٣٤٥ و ٣٤٦

حبس

- حبس احتياطي : استنزاله من العقوبة
حبس بلا حق
عقوبة الحبس
٢١ و ٢٣
٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢
من ١٨ إلى ٢١

أرقام المواد

حبس وحبس

٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢
٢٨٤

الناس بدون وجه حق
حبس طفل

حدود الأملاك

٣٥٨

اتلافها أو نقلها

حرمان من الحقوق والمزايا

٢٤ و ٢٥

اعتبارها من العقوبات التبعية وتعريفها

حرية التجارة

٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦

تعطيلها

حرية شخصية

الاعتداء عليها بالقبض والحبس بدون وجه حق وسرقة
الأطفال والخطف وهجر العائلة
من ٢٨٠ الى ٢٩٣

حرية المزايدات

٣٤٤

تعطيلها

١٢٥

تعطيلها اذا كانت متعلقة بالحكومة

حرية المعاملات

٣٤٥ و ٣٤٦

تعطيلها

حريق

٢٥٣ و ٢٥٤

آلات زراعية وري

٢٥٦ و ٢٥٧

من ٢٥٥ الى ٢٥٧

٢٥٧ و ٢٥٩

أخشاب معدة للاستعمال و زرع محصود
أشخاص وأشياء وأموال

أرقام المواد

١٧٢	اغراء بواسطة الصحف على حريق
٣٦٥	أوراق ودفاتر وأوراق تجارية وغيرها
٢٥٩	حريق بسيط وبدون استعمال مفرقات
٣٦٠	حريق غير عمد أو بالإهمال أو ناشئ عن اشغال صواريخ
٢٥٧	حريق نشأ عنه موت
٢٥٢ و ٢٥٦ و ٢٥٧	عربات أو قطارات بها أشخاص
٢٥٦ و ٢٥٥	عربات أو قطارات ليس بها أشخاص
٢٥٤ و ٢٥٣	غابات ومزارع غير محصودة
٢٥٦ و ٢٥٧	
٢٥٦ و ٢٥٤ و ٢٥٣	محلات غير مسكونة
٢٥٦ و ٢٥٤ و ٢٥٢	محلات مسكونة

حقوق شخصية

٧	مقررة بالشرعية الغراء
---	-----------------------

حكم

٧٦	محو الحكم بالادانة بصدور العفو الشامل
١٢١	حكم بغير حق

حكومة

	(راجع أيضا : اتلاف • اختلاس • أمن الحكومة أو أمن الدولة)
٩٠ مكررا	احتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام
	اغتنصاب أو نهب أراضي أو أموال الحكومة أو جماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات
٩٣	التحريض على قلب نظام الحكومة أو كراهته بواسطة الصحف وغيرها
١٧٤	تخريب مبان أو أملاك عامة أو مخصصة لمصالح حكومية

أرقام المواد

٩٠	أو لمرافق عامة أو لمؤسسات عامة أو جمعيات ذات نفع عام
٩٢	تعطيل أوامر الحكومة من شخص له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو البوليس
٢٠١	قبح أو ذم أحد رجال الدين فيها
٨٧	قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة
	حيازة

(راجع أيضا : مفرقات)

١٢	أدوات وآلات ومعدات تقليد أو تزيف أو تزوير العملة ٢٠٤ مكررا
١٧٨	صور تنسب إلى سمعة البلاد
٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ مكررا	عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة
٢٠٤ مكررا (١)	محركات أو مطبوعات أو أى وسيلة للطبع أو النشر أو الإذاعة للترويج لتغيير الدستور أو نظم الدولة
٩٨ ب مكررا	محركات أو مطبوعات أو أى وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل لإذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة
١٠٢ مكررا	أو دعايات مشيرة لتكدير الأمن العام أو للاضرار بالمصلحة العامة

حيوانات

٢/٣٧٧	إطلاق حيوانات مؤذية أو مفترسة
٢/٣٧٨	القاء جثث حيوانات في الماء
٤/٣٧٧	تجريح الكلاب
١/٣٧٩	ترك حيوانات تركض في جهات مسكونة
٣٥٧ و ٣٥٥	سم حيوانات
٣٥٧ و ٣٥٦ و ٣٥٥	قتل حيوانات أو الإضرار بها عمدا
٧/٣٧٨	قتل حيوانات أو جرحها بغير عمد
٤/٣٧٩	مرور حيوانات في أرض مهياة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو محصول

أرقام المواد

(خ)

ختم

(راجع : اكراه • تزوير • تهديد • توقيع على ورقة
بيضاء • سرقة • سلطة عمومية • فك اختاء)

خدمة عسكرية

١٤٦

إخفاء الفارين من الخدمة العسكرية

خطف

٢٩٠

أنشئ سننها أكثر من ١٦ سنة

طفل حديث العهد بالولادة أو إخفائه أو إبداله بآخر أو

٢٨٣

استناده زورا إلى غير والدته

٢٨٨ و ٢٨٩

طفل لم يبلغ ١٦ سنة

٢٩٢

عدم تسليم الولد في حالة الحكم بحضائنه

٢٩١

عدم عقاب من يتزوج بمن خطفها

خيانة

(راجع أيضا : اختلاس)

٣٤٠

خيانة التوقيع على ورقة بيضاء

٣٣٨

خيانة الولي أو الوصي للقاصر

٣٤٣

سرقة أوراق مقدمة المحكمة

خيانة أمانة

(راجع : اختلاس)

(د)

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة

(راجع : انتهاك)

أرقام المواد

دستور الدولة

٨٧ و ٩٨ (ب)
٢/١٧٤

محاولة قلبه أو تغييره

دعوى

٨٩ و ١٩٠ و ١٩١

نشر ما يجرى بها فى الصحف وغيرها

دعوى جنائية « عمومية »

تنازل عن دعوى السرقة ضد الزوجة أو الزوج أو أحد
الأصول أو الفروع

٣١٢

٢ و ٣ و ٤

٢٧٣ و ٢٧٧

الجرائم التى ترتكب خارج القطر
دعوى الزوج ومحاكمة الزانية

عدم اقامة الدعوى على الصغير الذى لم يبلغ سبع سنين
كاملة

(٦٤ ملغاة بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن

الأحداث)

٧٦

منع العفو الشامل أو وقفه السير فى اجراءات الدعوى

دفاع شرعى

انعدام حق الدفاع الشرعى اذا كان يمكن الاحتماء برجال
السلطة فى الوقت المناسب

٢٤٧

٢٥١

٢٤٩ و ٢٥٠

٢٤٨

٢٤٥ و ٢٤٦

تعدى حدوده بدون قصد

عدم اباحته القتل الا فى حالات

عدم اباحته مقاومة أحد مامورى الضبط

قواعده العامة

دفن

٢٣٩

جثة قتيل

أرقام المواد

دولة أجنبية

(راجع أيضا : أمن الدولة • رشوة)

١٨١

عيب فى حق رئيسها

١٨٢

عيب فى حق ممثلها فى مصر

(د)

مرافعة

١٧

فى مواد الجنايات

مراحة عمومية

٦/٣٧٧

المخالفات المتعلقة بها

٢/٣٧٩

اطلاق أعيرة نارية

لفظ وغاغة فى الليل

مربا

٣٣٩

اقراض بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانونا والاعتیاد
على ذلك

مربح

١١٥

حصول على ربح من صفقات أو عمليات خاصة بالحكومة أو
بأحدى الهيئات

مرد

(راجع : تعويض • عقوبة)

رسوم

١١٤

طلب موظف عمومى أو أخذه رسوم أو عوائد أو ضرائب
غير مستحقة أو ما يزيد على المستحق

ارقام المواد

رشوة

أحكامها وتعريفها	من ١٠٣ الى ١١١ ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٩٨
ارتشاء أعضاء مجالس ادارة الشركات المسبجة أو الجمعيات أو النقابات أو المؤسسات أو مديريها أو مستخدميها	١٠٦ مكررا
ارتشاء شهود	٢٩٨
ارتشاء طبيب أو جراح أو قابلة لاعطاء شهادة طبية أو بيان مزور	٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٩٨
ارتشاء من دولة اجنبية أو ممن يعملون لمصلحتها	٧٨
ارتشاء الموظفين العموميين	من ١٠٣ الى ١٠٦ مكررا
اعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف	١٠٧ مكررا و ١٠٨
عرض الرشوة أو الوساطة	١٠٩ مكررا و ١٠٩ مكررا ثانيا
عقوبة الرشوة	١٠٧ مكررا و ١٠٨ و ١٠٨ مكررا و ١٠٩ مكررا و ١٠٩ مكررا ثانيا و ١١٠
مصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط	١١٠
من يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص الرشوة	١١١
من يعين لأخذ العطية أو الفائدة	١٠٨ مكررا
الوساطة في الرشوة	١٠٧ مكررا و ١٠٨ و ١٠٨ مكررا و ١٠٩ مكررا ثانيا و ١١٠ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٩٨

أرقام المواد

رصيد

٣٣٧ إعطاء شيك لا يقابله رصيد

رهن

٣٢٣ مكررا اعتبار اختلاس الأشياء المرهونة الواقع ممن رهنها في حكم السرقة

رئيس الجمهورية

١٧٩ اهانتة بواسطة الصحف وغيرها
١٠٦ تزوير إمضائه أو ختمه
٩٩ تهديده أو اكراهه للقيام بعمل أو للامتناع عنه

رئيس دولة أجنبية

٩٨١ عيب في حقه

(ذ)

زنا

(راجع أيضا : آداب)

٢٧٦ أدلة الزنا
٢٧٤ حق الزوج في إيقاف تنفيذ الحكم على زوجته الزانية
٧٢٤ و ٢٧٣ دعوى الزوج ومحاكمة الزانية
٢٧٧ زنا الزوج
٢٣٧ عذر الزوج في جالة قتل الزانى والزانية
٢٧٥ عقاب الزانى « شريك الزوجة »
٢/١٩٣ نشر تحقيقات فى دعاوى الزنا

(س)

سب وقلب

(راجع أيضا : اهانة • رئيس الجمهورية • رئيس دولة أجنبية)
اثبات ما قذف به

أرقام المواد

- ٣٠٦ مكررا (ب)
٣٠٥ ٤ أخبار بأمر كاذب مع سوء القصد
٣٠٨ و ٣٠٩ سب وقذف أشخاص بواسطة الصحف وغيرها
٩/٣٧٨ سب بسيط وغير علني
٣٠٨ مكررا سب وقذف بطريق التليفون
٣٠٧ سب وقذف بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات
تضمن السب أو القذف أو الإهانة الذي ارتكب بواسطة
الصحف أو غيرها طعنا في عرض الأفراد أو خدشا
لسمعة العائلات
٣٠٨ تعرض لأنثى في طريق عام أو مكان مطروق
٣٠٦ مكررا تعريف القذف
٣٠٢ و ٣٠٦ مكررا (ب) تهديد بالقذف والحصول بذلك على شيء
٣٢٧ عدم العقاب على من يخبر بالصدق ويحسن نية المحاكم
القضائية أو الإداريين بأمر مستوجب للعقوبة
٣٠٤ عقاب القذف
٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥
٣٠٦ مكررا (ب) سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن خدشا
للشرف أو الاعتبار
٣٠٦ و ٣٠٦ مكررا (ب) ما يسببه خصم لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي
٣٠٩ أمام المحاكم
١٨٤ سب محاكم أو هيئات نظامية بواسطة الصحف وغيرها
١٨٢ سب ممثل دولة أجنبية في مصر بواسطة الصحف وغيرها
سب موظف عمومي أو أحد رجال الضبط بواسطة
الصحف وغيرها
١٨٥ سب وقذف موظف أو عامل بالسكك الحديدية أو غيرها
من وسائل النقل العام
٣٠٦ مكررا (ب)

سبق اصرار

(راجع : اصرار سابق)

أرقام المواد

سجن

- ١٦ عقوبة السجن : تعريفها
من ١٣٨ الى ١٤٤ هروب من السجن

سخرة

- ١٣١ استخدام أشخاص في أعمال غير مقررة قانونا
١١٧ استخدام عمال سخرة
١١٧ حجز كل أو بعض أجور العمال

سر

- ((راجع أيضا : أسرار الدفاع • أمن الدولة))
افشاء أسرار ائتمن عليها الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة
٣١٠ أو القوابل أو غيرهم
١٥٤ افشاء أسرار المكاتيب والتلغرافات

سرقة

- (راجع أيضا : اختلاس • اخفاء)
٣٢٣ اختلاس أشياء محجوز عليها معتبر في حكم السرقة
٤٤ مكررا اخفاء أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة
اغتصاب سند أو أوراق أو اكراه على امضائها أو ختمها
٣٢٥ بالقوة أو التهديد
٣٤٣ سرقة أوراق أو مستندات مقدمة للمحكمة
٣١٦ مكررا سرقة أسلحة الجيش أو ذخيرته
٣١٨ سرقة بسيطة

سرقة بظروف

- ٣١٧ بأحد الظروف المشددة
٣١٤ باكراه
٣١٣ بخمسة ظروف مشددة مجتمعة

أرقام المواد

٣١٥	في الطرق العمومية
٣١٦	في الليل
	السرقاات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو
٣١٦ مكرر ثالثا	المائية أو الجوية
٣١٦ مكرر رابعا	السرقاات التي تقع أثناء الغارات الجوية
٤/٣١٣	تزيى بزي موظف لارتكاب سرقة
٣١١	تعريف السرقة
٣٢١	الشروع في السرقة
	عدم دفع ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة المبيت أو أجرة
٣٢٤ مكررا	سيارة مستأجرة
	عدم العقاب على السرقة من الزوجة أو الزوج أو أحد
٣١٢	الأصول أو الفروع الا بناء على طلب المجنى عليه
	عدم سريان الاغتفاء الخاص بالسرقة الواقعة من الزوجة أو
٢/٣٢٣	الزوج أو أحد الأصول أو الفروع
٢/٣٢٣ مكررا	
	تعمل مفاتيح مصطنعة أو آلات أو أقفال لاستعمالها في
٣٢٤	جريمة
	سرقة مهمات أو أدوات خاصة بالمواصلات التليفونية أو
٣١٦ مكررا ثانيا	التلغرافية
٣٢٠	وضع السارق العائد تحت المراقبة
	سرقة بطريق الغش
٣٢٨	اختلاس المفلس لجزء من ماله
٣٢٨ و ٣٣٢	إخفاء دفاتر تجارية وإخفاء المفلس لجزء من ماله
٣٣٥	سرقة أموال المفلس
١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣	سرقة أوراق محفوظة في المخازن
٣٤٣	سرقة أوراق مسلمة للمحكمة
	سريان

٥

الأحكام على الماضي
أحكام قانون العقوبات (راجع : قانون العقوبات)

أرقام المواد

٧٧ (ب) و ٧٧ (ج)
و ٧٧ (د)

سمعى أو تخابر

سفن

٧٨ هـ
٩١

اتلافها أو تعييبها أو تعطيلها
تولى قيادتها لغرض اجرامى

سكك

٢/٢٤٤
٦٢
٢/٢٣٨

اصابة خطأ نشأت عنها عاهة مستديمة بسبب سكر
الجانى
اعتباره مانعا للعقاب اذا أخذ قهرا أو على غير علم
قتل خطأ بسبب سكر الجانى

سكة حديدية ووسائل نقل

(راجع أيضا : مواصلات)

١٣٣ و ١٣٦

اعتداء على موظفى السكك الحديدية أو غيرها من وسائل
النقل العام

١٣٧ و ١٣٧ مكررا

نسبب فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة
البرية أو المائية أو الجوية

١٦٩

تعريض سلامة وسائل النقل العامة للخطر أو تعطيل
سيرها

١٦٧ و ١٦٨

مركوب فى عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل
النقل العام والامتناع عن دفع الأجر أو الغرامة أو
ركوب فى درجة أعلى

١٧٠ مكررا

تضرب أو جرح عمال السكك الحديدية أو غيرها من
وسائل المواصلات

٢٤٢ و ٢٤١

٢٤٣ و ٢٤٣ مكررا

نقل مفرقات أو مواد قابلة للالتهاب فى قطارات السكك
الحديدية أو فى مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات أو
فى الرسائل البريدية

١٧٠

أرقام المواد

سلاح

- (راجع أيضا : أمن الحكومة أو أمن الدولة)
- اتلاف أسلحة أو ذخائر أو تعييبها أو تمطيلها ٧٨ هـ
- استعمال سلاح لاكره موظف على أداء عمل أو على الامتناع عنه ١٣٧ مكررا (أ)
- استعمال سلاح في سرقة أسلحة الجيش أو ذخيره ٣١٦ مكررا
- إعطاء أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب ١٤٣
- تقلد رئاسة عصاة جاملة سلاح لاغتصاب ونهب الأراضي أو إدارتها أو تنظيمها أو تقديم سلاح أو مأوى أو مؤن ... الخ لها من ٩٣ الى ٨
- مصادرتها ٣٠
- مقاومة رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين بالسلاح ٨٩

سلطة عمومية

- (راجع أيضا : أمن الحكومة أو أمن الدولة • حكومة • عمل • محكمة • موظفون)
- إزعاجها بالتبليغ عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها ١٣٥
- استحصال على ختم مصلحة بغير حق ٢٠٧ و ٢٠٩
- إهانة مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة بواسطة الصحف وغيرها ١٨٤
- تقليد ختم مصلحة ٢٠٦
- قدح أو ذم في الحكومة صادر من أحد رجال الدين ٢٠١
- مقاومة رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين بالسلاح ٨٩
- مخالفات متعلقة بها :
- امتناع عن أداء مناعدة لمصلحة ٧/٣٧٧
- امتناع عن قبول عملة البلاد ٨/٣٧٧

أرقام المواد

مسمك

٣٥٥ و ٣٥٦

تسميمه

سمن

تقدير القاضى له اذا كان غير محقق
(٧٣ ملفاة بقانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث)
سن المجرمين الأحداث
(من ٦٤ الى ٧٣ ملفاة بقانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الأحداث)
المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين تجاوزوا سن
الستين

١٥

٣٦٠ و ٣٧٧/٥

سوارىخ

(ش)

شجر

٣٦٧

اتلاف أشجار أو قطعها أو اقتلاعها

١٦٢

اتلاف أو قطع أشجار مغروسة فى الشوارع وغيرها

شركات

(راجع : جمعيات)

شروع

١٧١

اغراء بواسطة الصحف وغيرها ترتب عليه الشروع فى
ارتكاب جناية أو جنحة

٤٥

تعريف الشروع

٤٦

عقاب الشروع فى جناية

٤٧

عقاب الشروع فى جنحة

أرقام المواد

شريعة اسلامية

عدم اخلال قواعد قانون العقوبات بالحقوق الشخصية
المقررة في الشريعة الفراء

٧

شهادة زور

ارشاء شاهد عليها
ارشاء طبيب أو جراح أو قابلة عليها
اكراه شاهد عليها أو اكراهه على عدم الشهادة
تأثير في الشهود بواسطة الصحف أو غيرها
تغيير المكلفين من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة
للحقيقة

١/٢٩٨

٢/٢٩٨

٣٠٠

١٨٧

٢٩٩

٢٩٤ و ٢٩٥

٢٩٨ و ٣٠٠

٢٩٦ و ٢٩٨

٣٠٠ و

٢٩٧ و ٢٩٨

٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١

٣٠١

الشهادة زورا في مواد الجنايات

الشهادة زورا في مواد الجنح والمخالفات

الشهادة زورا في المواد المدنية

إيمين الحاسمة الكاذبة

شهود

(راجع : شهادة زور)

شيك

٣٣٧

اعطاء شيك لا يقابله بصيد قائم

شيوعية

(راجع أيضا : أمن الحكومة أو أمن الدولة)

انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة جمعيات أو هيئات

٩٨ (أ) و ٩٨ (ج)

أو منظمات شيوعية أو الانضمام اليها

أرقام المواد

٩٨ (ب) و ٩٨	ترويج أو تحبيذ الطرق لتغيير مبادئ الدستور الأساسية
(ب) مكررا	أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية
٢/١٧٤	
٩٨ د	تسلم أو حصول على نقود أو منافع لترويج المبادئ الشيوعية أو التشجيع على ذلك بطريق المساعدة
٩٨ هـ	المادية أو الأدبية
	العقاب على الجرائم السابقة

(ص)

١٧٢ و ١٧١	١ - جرائم الصحافة :
١٧٧	اغراء على ارتكاب الجرائم بواسطة الصحف وغيرها
١٧٨ و ١٧٨ مكررا	امتداح الجرائم بواسطة الصحف وغيرها
١٧٨ مكررا	انتهاك حرمة الآداب بواسطة الصحف وغيرها
١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧	الفاعل الأصلي والاشتراك في جرائم الصحافة
	٢ - اهانة أو سب أو تعد أو قذف بواسطة الصحف أو غيرها :
١٨٦	اخلال بمقام قاض
١٩٥	اعفاء رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن جرائم النشر : حالاته
١٧٩	اهانة رئيس الجمهورية
١٨٤	اهانة أو سب مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة
١٨٧	تأثير في القضاة أو الشهود أو الرأي العام
١٨٤ و ١٨٥	تجاوز حد النقد المباح في أعمال الحكومة أو الهيئات النظامية أو مصلحة عامة
١٧٥	تحريض الجند على الخروج عن الطاعة
١٧٦	تحريض على بغض طائفة من الناس
	تحريض على عدم الانقياد للقوانين أو تحسين أمر من

أرقام المواد

- ١٧٧ . الأمور التي تعدّ جنائية أو جنحة
٢/١٧٤ . تحريض على قلب نظام الحكومة أو كراهته أو الازدراء به
١٦١ . تعد على الأديان
٢/١٧٤ . تغيير مبادئ الدستور
١٧٦ و ١٨٨ . تكدير السلم العام أو الصالح العام
رؤساء التحرير والمحرون والنساشرون والمستوردون
١٧٨ مكررا والمصدرون والوسطاء والطابعون - مسئوليتهم
١٩٥ و ١٩٦
٣٠٦ و ٣٠٧ سب بواسطة الصحف أو غيرها
٣٠٨ و ٣٠٩
سب الموظفين العموميين أو ذوي الصفة النيابية العامة أو
١٨٥ المكلفين بخدمة عامة
صنع أو حيازة أو استيراد أو تصدير أو نقل أو اعلان أو
عرض أو بيع أو عرض للبيع أو الأيجار أو تقديم
صور من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد بقصد الاتجار
أو التوزيع أو الأيجار ١٧٨ ثالثا
ضبط الكتابات والرسوم والصور والرموز وغيرها من
١٩٨ طرق التمثيل
١٨١ عيب في حق رئيس دولة أجنبية
١٨٢ عيب في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر
١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ عقوبات خاصة بالصحافة
فتح اكتاب أو اعلان عنه بقصد التعويض عن الغرامات
أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا في
١٩٤ جناية أو جنحة
٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ قذف بواسطة الصحف أو غيرها
١٧٨ مكررا و ١٩٥ مسئولية في جرائم الصحافة وغيرها
١٩٦ و ١٩٧
١٨٩ نشر ما يجرى في الجلسات السرية
١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ نشر ما يجرى في الدعاوى
نشر المداولات السرية أو نشر ما يجرى في الجلسات

أرقام المواد

- ١٩١ العلية بغير أمانة وبسوء قصد
نشر المرافعات في الدعاوى المحظورة نشرها فيها محافظة
١٩٠ على النظام أو الآداب
نشر تحقيق جنائي قائم حظرت سلطة التحقيق اذاعة
١/١٩٣ شيء منه
نشر تحقيقات أو مرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق
٢/١٩٣ أو الزنا
نشر مناقشات مجلس الشعب في الجلسات السرية ونشر
١٩٢ المناقشات العلية بغير أمانة وبسوء قصد
صحة عمومية .

(راجع أيضا : مواد ضارة)

المخالفات المتعلقة بها :

- ٢/٣٧٨ القاء جثث حيوانات أو مواد مضرّة في النيل أو الترع أو
المصارف أو مجاري المياه أو البرك
٣/٣٧٩ وضع روث النجاسات على الأشطخ أو الحيطان في المدن

صياح

- ١٠٢ لاثارة الفتن
٢/٣٧٩ لفظ أو غاغة في الليل مما يكدر راحة السكان

(نص)

ضرائب

(راجع : رسوم)

ضرب أو جرح

(راجع أيضا : حيوانات)

١ - بغير قصد :

جرح أو إيذاء بسبب إهمال أو رعونة أو عدم احتراز أو

أرقام المواد

١/٢٤٤ عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة
نشوء عاهة مستديمة عن اصابة وقعت نتيجة اخلال
جسيم بما تفرضه اصول الوظيفة أو المهنة أو الخرفة
أو تعاطى مسكر أو مخدر
٢/٢٤٤ حصول موت في الحالة السابقة
٢٣٨ حالة الدفاع الشرعى
من ٢٤٥ الى ٢٥١

٢ - ضرب أو جرح عمدتاً
ارتكاب جرائم الضرب أو الجرح أثناء الحرب على الجرحى
حتى من الأعداء

٢٥١ مكرراً
١٣٧ مكرراً (أ)
٢٣٦ و
٢٤٢ ضرب أو جرح بسيط

مع تعد على موظف أو مقاومته
١٣٧ و ١٣٧ مكرراً
١٣٧ و ١٣٧ مكرراً (أ)

من عصاة مسلحة أو تجهيز مؤلف من خمسة أشخاص
على الأقل

٢٤٣ ضرب أو جرح واقع على عامل أو موظف بالسكك الحديدية
أو غيرها من وسائل النقل العام أثناء سيرها أو توقفها
بالمحطات

١٣٧ مكرراً و ٢٤١
٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٣ مكرراً
جرح ناشئ من تعريض سلامة وسائل النقل العام للخطر

١٦٨ و ١٦٧ جرح ناشئ من تعريض طفل للخطر
٢٨٦ نشأ عنه اسقاط جلي
٢٦٠ و ٢٦٣ نشأت عنه عاهة مستديمة

١٣٧ مكرراً (أ)
٢٤٠ و
نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد

عن العشرين يوماً
٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

٢٤١

ضرورة وقاية النفس

عدم العقاب على ارتكاب جريمة وقاية للنفس

ارقلم المواد

(ظ)

طائرات

اتلافها أو تعييبها أو تعطيلها

٧٨ هـ

طفل

اخفاء طفل حديث العهد بالولادة.

٢٨٣

اخفاء طفل عمن له حق في طلبه

٢٨٤ و ٢٩٢

تركه وتعرضه للخطر

٢٨٥ و ٢٨٦

٢٨٧ و

تركه هائما على وجهه

٨/٣٧٨

خطف طفل حديث العهد بالولادة

٢٨٣ و ٢٩٢

خطف طفل لم يبلغ ١٦ سنة

٢٨٨ و ٢٨٩

هتك عرضه

٢٦٨ و ٢٦٩

طوابع بوسنة وتلفراف وقسائم المجاوزة التولية
تقليدها

٢٢٩

(ظ)

ظروف مخففة

ظروف مخففة في مواد الجنايات

١٧

الموظفون المعاملون بالرافة : الحكم عليهم بالعزل

٢٧٣

(ع)

عاهة في العقل

اعتبارها مانعا للعقاب

٦٢

عته

(راجع : جنون)

أرقام المواد

عدو

(راجع أيضا : أمن الحكومة أو أمن الدولة)

مصادرة مواد محل تجارة أو مصادرة للأعداء

٧٩ و ٧٩ (أ)

٧٨ (أ) و ٧٨ (ب)

معاونة العدو

٧٨ (ج) و ٧٨ (د)

وقوع ضرب أو جرح أو قتل أثناء الحرب على الجرحى حتى

٢٥١ مكررا

من الأعداء

٩/٣١٧

وقوع سرقة أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء

معرض

٢٦٨ و ٢٦٩

مبتك

عزل من الوظائف الاميرية

(راجع أيضا : عقوبة • موظفون)

٢٥/١ و ٢٦ و ٢٧ و ٣١

الأحوال التي يحكم فيها بالعزل

٢٦

تعريفه

عصابة مسلحة

احتلال مبنى عام أو مخصص لمصالح حكومية أو مرافق

٩٠ مكررا

أو مؤسسات

١٠٠ و ١٠١

أحوال اعفاء البغاة أو من كان في زمرة العصابات

اغتيصاب أو نهب الأراضي أو الأموال أو مقاومة القوة

من ٩٣ الى ٩٨

العسكرية بواسطة عصابة

تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة

٨٧

بواسطة عصابة مسلحة

حصول تعبد أو إيذاء بضرب أو جرح من عصابة أو من

٤٣

تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل

رياستها بقصد الاغتصاب أو النهب أو ادارة حركتها أو

من ٩٣ الى ٩٨

تنظيمها أو تقديم سلاح أو مأوى أو مؤونة لها

٨٧ و ٨٩ و ٩٠ مكررا

زعامتها أو قيادتها أو تأليفها

أرقام المواد

ومن ٩٣ الى ٩٨

مهاجمة السكان أو مقاومة رجال السلطة العامة بواسطة

عصابة

٨٩

عمميان

تحريض الجند على الخروج عن الطاعة بواسطة الصحف أو

غيرها

١/١٧٤

٩٠

تخريب مبان عامة أثناء فتنة أو هياج

١٦٥ و ١٦٦

تعطيل التلغراف والتليفون في زمن الهياج

تقدير السلم العام أو الصالح العام بواسطة الصحف أو

غيرها

١٧٦ و ١٨٨

١٠٢

ضياح وغناء لاثارة الفتن

عفو

(راجع أيضا : مصادرة • مواتع العقاب)

أولا - ابدال العقوبة والغاؤها :

٧٤ و ٧٥

ابدال العقوبة بأخف منها بالعفو

ابدال العقوبة الجنائية بأخف منها بالنسبة للمجرمين

الأحداث

١ ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٧١ و ٧٢ الملغاة بالقانون رقم ٣١

لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث)

ثانيا - أنواع العقوبات :

١ - العقوبات الأصلية :

اشغال شاقة

١٤ و ١٥

١٣

اعدام

١٠

جنايات

١١

جنع

١٨ و ١٩ و ٢٠

حبس

١٦

سجن

٢٢ و ٢٣ و ١١٨

غرامة :

أرقام المواد

٤٤	تضامن في الغرامة
١٢	مخالفات
	٢ - العقوبات التبعية :
٢٤	تعريفها
٢٥ و ٣/٧٥	حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا
١١٨	رد ما اختلسه الموظف
٢٦ و ٢٧ و ٣١	عزل من وظيفة أميرية
١١٨ و	
٢٨ و ٢٩ و ٣١	مراقبة البوليس
٣٨ و ٢/٧٥	
٢٦٩ و مكررا	
٣٠ و ٣١	مصادرة
من ٥٥ الى ٥٩	ثالثا - ايقاف تنفيذ العقوبة :
٢١	رابعا - بدء مدة العقوبة المقيدة للحرية :
٨٣ (أ)	خامسا - تشديد العقوبة في جرائم أمن الدولة :
	سادسا - تعدد العقوبات
٣٢	تعدد الجرائم
من ٣٣ الى ٣٦	تعدد العقوبات المقيدة للحرية
٣٧	تعدد الغرامات
٣٨	تعدد مراقبة البوليس
	سابعا - تعديل العقوبة : (راجع : أسباب تخفيف
	العقاب • ظروف مخففة • عفو • عقوبة)
	ثامنا - تنفيذ العقوبة : (راجع : تنفيذ)
١٢٧	تاسعا - توقيع عقوبة غير قانونية على المحكوم عليه :
٣٥	عاشرا - جب العقوبات :
	حادى عشر - حساب العقوبة واستنزائها من مدة الحبس
	الاحتياطي :
٢١	في العقوبات المقيدة للحرية
٢٣	في الغرامات

أرقام المواد

١٧ و ٧٤ و ٧٥ : ثنائي عشر - خفض العفوية :

١٠٢ هـ

١٧

ثالث عشر - رافة :

٧٤ و ٧٥ و ٧٦

رابع عشر - عفو :

٣٨٠ : خامس عشر - عقوبات مقررة لمخالفات اللوائح الخصوصية :

٤٩ و ٥٠ و ٥١

سادس عشر - غود :

٥٤ و ٧٧

سابع عشر - مجرمون أحداث :

(المواد التالية جميعها ملغاة بالقانون رقم ٣١ لسنة

١٩٧٤ بشأن الأحداث)

٦٥ و ٦٧ و ٦٩

تسليم الصغير للأهل

عدم إقامة الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر

٦٤

سبع سنين كاملة

٦٩

عقاب من تسلم الصغير الذي ارتكب جريمة أخرى

٦٦ و ٦٧ و ٦٨

عدم توقيع بعض العقوبات على الصغير

٧١ و ٧٢

٦٥ و ٦٧

عقوبات خاصة بالمجرمين الأحداث

٦٥ و ٧٠

مدرسة اصلاحية : ارسال الصغير اليها

علامات

تقليدها

(راجع : قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة

١٩٥٤)

عمل

(راجع ايضا : اضراب - موانع العقاب)

استعمال القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو

شخص مكلف بخدمة عامة لحمله على أداء عمل أو على

١٣٧ مكررا (أ)

الامتناع عنه

استعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو تدابير

أرقام المواد

غير مشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على
حق الغير في العمل أو في استخدام أو عدم استخدام
شخص أو في الاشتراك أو عدم الاشتراك في جمعية
والتحريض على ذلك ٣٧٥

اعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين في العمل باستعمال
القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو تدابير غير
مشروعة ١٢٤ (ب)

اكراه أو تهديد رئيس الجمهورية أو وزير أو نائب وزير
أو أحد أعضاء مجلس الشعب ٩٩

تحريض على الاعتداء على حق الغير في العمل أو في
استخدام شخص وفي الاشتراك أو عدم الاشتراك في
جمعية ٣٧٥

تحريض على ترك العمل أو الامتناع عنه أو تجبيد ذلك ١٢٤ و ١٢٤ (أ)
و ٣٧٤ و ٣٧٤ مكررا
ترك العمل ولو في صورة استقالة ١٢٤ و ١٢٤ (أ)
و ١٢٤ (ج)

حظر إيقاف المتعهدين ومديرى المرافق والأعمال العامة
للعمل ١٢٤ و ١٢٤ (أ)
و ٣٧٤ و ٣٧٤ مكررا

حظر ترك المستخدمين والأجراء الذين يقومون بخدمة عامة
أو بالخدمة في المرافق العامة أو بعمل يسد حاجة عامة
لعملهم أو الامتناع عنه عمدا ١٢٤ و ١٢٤ (ج)
و ٣٧٤

عزل الموظف في جرائم ترك العمل ١٢٤ (أ)
من يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين في جرائم ترك
العمل ١٢٤ (ج)

عمل عدائى

القيام بدون اذن بعمل عدائى ضد دولة أجنبية من شأنه
تعريض مصر لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية ٧٧ (و)

أرقام المواد

العملة

- (راجع أيضا : تزيف المسكوكات)
ادخال عملة مزيفة أو مقلدة أو مزورة في مصر أو اخراجها منها
٢ و ٢٠٣ و ٢٠٣ مكررا
اعفاء الجاني من العقاب على جرائم تزيف أو تزوير أو
٢٠٥
تقليد العملة : حالاته
٨/٣٧٧
امتناع عن قبول عملة البلاد الأهلية
تزيف أو تزوير أو تقليد عملة ورقية أو معدنية أو
٢ و ٢٠٢ و ٢٠٣
ترويجها أو حيازتها أو التعامل فيها
٢٠٣ مكررا
صنع أو حيازة أدوات أو آلات أو معدات تزيف أو
٢٠٤ مكررا (٢)
تقليد أو تزوير العملة
صنع أو بيع أو توزيع أو حيازة قطعاً معدنية أو أوراقاً
مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو
٢٠٤ مكررا (١)
الأوراق البنكنوت التي أذن بإصدارها
فقرة أولى
طبع أو نشر أو استعمال صوراً تمثل وجهاً أو جزءاً من
وجه لعملة ورقية متداولة في مصر أو أوراق بنكنوت
أجنبية بدون ترخيص
٢٠٤ مكررا (١)
فقرة ثانية
قبول عملة مقلدة أو مزورة أو مزيفة بحسن نية ثم
٢٠٤
التعامل بها
هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة
الائتمان نتيجة تزيف أو تزوير أو تقليد العملة
٢٠٣ مكررا

العهد

- إختلاس أموال أميرية
من ١١٢ إلى ١١٩ مكررا
سرقة أوراق أو ابتلاعها وهي في عهد مأمور بحفظها
١٥١ و ١٥٢
١٥٣

أرقام المواد

عوائد

(راجع : رسوم)

عود

١ - أحكامه الخاصة :

الأحكام الخاصة :

من ٥٥ الى ٥٩ .
٥١ و ٤٥

الأحكام المعلق تنفيذها على شرط

الجنح المعاقب عليها بالأشغال الشاقة

المجرمون الأحداث : عدم سريان أحكام العود عليهم

(٧١ ملغاة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن

الأحداث)

٣٢٠

وضع المتهم في سرقة في حالة العود تحت مراقبة البوليس

٢٦٩ مكررا

وضع المتهم في فسق في حالة العود تحت مراقبة البوليس

٣٣٦

وضع المتهم في نصب في حالة العود تحت مراقبة البوليس

٤٩ و ٥٠

٢ - أحكامه العامة

٤٩

٣ - تعريفه

(غ)

غلب

(راجع : اختلاس أموال أميرية)

غرامة

٢٣

انقاضها بنسبة أيام الحبس الاحتياطي

٤٤

التضامن فيها وعدمه

٣٧

تعدد العقوبات بالغرامة

٢٢

تعريفها

٣٧

ضم الغرامات

طلب أو أخذ موظف عمومي غرامة غير مستحقة أو ما يزيد

١١٤

عن المستحق

ارقام المواد.

٨٣ غرامة جوازية فى جرائم امن الدولة
فتح اكتاب أو اعلان عنه بواسطة الصحف أو غيرها
للتعويض عن الغرامات أو غيرها المحكوم بها قضائيا
فى جناية أو جنحة
١٩٤

غرق

٣٥٩ تسبب فى غرق بقطع جسر أو بكيفية أخرى

غش

(راجع أيضا : تزوير • تزيف • تقليد)
استعمال الغش فى الاضرار أو تعطيل سهولة المزايدات
المتعلقة بالحكومة
١٢٥

٣٤٥ و ٣٤٦ غش تجارى

٨١ غش فى تنفيذ التزامات عقد توريد أو اشغال خاص
بالقوات المسلحة أو وقاية المدنيين أو تموينهم
غش فى عيار ذهب أو فضة أو غيره أو اشربة أو جواهر
أو غلة أو مأكولات أو أدوية أو غش فى البيع بواسطة
الغش فى الموازين أو المكييل أو المقاييس أو غيرها
من الطرق

(راجع : قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١)

غش مأكولات أو أدوية بواسطة خلطها بأشياء مضرّة
(راجع : قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١)

١٢٦ و ١٢٧ غش فى اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة
أو فى اجراءات ضبط عقد الزواج

١٠٢ غناء لاثارة الفتن

أرقام المواد

(ف)

٣٩

فاعل أصلي للجريمة

فتنة

(راجع : عصيان • عمل)

فسق

٢٦٩ مكررا

تحريض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال

فك اختام

٣/٣١٧

سرقة بواسطة كسر اختام

١٤٧ و ١٤٨

عقاب الحراس عليها

١٤٩ و

١٥٣

فك اختام مع اكراه الحافظين لها

١٤٧ و ١٤٨

فك اختام بسبب افعال الحراس عليها

١٤٩ و ١٥٠

فك اختام ، عقاب الجاني

فوائد

٣٣٩

غير قانونية

(ق)

قاذورات

١/٣٧٧

القاء اشياء على انسان بغير احتياط

رمى قاذورات وغسيراها على عربات او بيوت او مبان او

٢/٣٧٨

محطات ملك الغير او على بساتين او حظائر

٣/٣٧٩

وضع قاذورات على الأسطح او المحيطان

قافض

(راجع أيضا : امانة • محكمة)

أرقام المواد

١٢١ و ١٢٢

١٢٠

١٢١

امتناعه عن الحكم
توسط موظف لديه
صدور حكم غير حق منه

قانون

٥

سريانه أو عدم سريانه على الماضى

٥

قانون أصلح للمتهم

قانون العقوبات

١ و ١/٢

٢/٢ و ٣

٨

٧

١ - سريانه على :
الجرائم التى ترتكب داخل القطر المصرى :
الجرائم التى ترتكب خارج القطر المصرى
الجرائم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخصوصية
٢ - عدم اخلاصه بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة
الغراء

قانون المرافعات

٣١٠

١٢٢

الرجوع اليه فى حالة :
افشاء أسرار الصناعة أو الوظيفة
الإمتناع عن الحكم

قبض على أشخاص وحبسهم

٢٨١

١٤١

٢٨٠ و ٢٨٢

(راجع أيضا : اختلاس الألقاب : ٠٠٠ الخ)

اعارة محل للحبس

اهمال فى القبض

قبض بدون أمر أو بدون حق

قبور

(راجع : انتهاك)

ارقام المواد

قتل

١ - أحكام عامة :

- ٢٣٩ إخفاء جثة قتيل أو دفنها
ارتكاب جرائم القتل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء
٢٥١ مكررا
١٢٦ تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أفضى الى موته
٢٥٧ حريق نشأ عنه موت
من ٢٤٥ الى ٢٥١ دفاع شرعى
١٠٢ (ب) قتل سياسى
١٠٢ (ب) و ١٠٢ (ج) قتل نتيجة استعمال مفرقات
٩٠ قتل نتيجة تخريب مبان أو أملاك عامة
١٦٧ و ١٦٨ قتل نتيجة تعريض سلامة وسائل النقل العامة للخطر

٢ - قتل عمد :

- ٢٣٥ اشتراك فيه
١٧١ اغراء بطريق الصحف أو غيرها على القتل
٢٣٣ تسميم
تعريض طفل للخطر وتركه فى محال خال وموته نتيجة لذلك
٢٨٦
من ٢٤٥ الى ٢٥١ عذر الدفاع الشرعى
٢٣٧ عذر من فاجأ زوجته متلبسة بالزنا وقتلها هى وشريكها
٢٣٤ قتل مصحوب بجناية أخرى أو جنحة
٢٣٠ قتل مع سبق الاصرار أو التردد
٢٣٤ قتل بغير سبق الاصرار أو التردد

٣ - قتل غير عمد :

- تسبب فى قتل نتيجة اهمال أو رعونة أو عدم احتراز أو عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة
٢٣٨ جرح أو ضرب عمدا أو اعطاء مواد ضارة بدون قصد القتل ولكنه أفضى الى الموت
٢٣٦ اذا صاحب الجريمة السابقة سبق اصرار أو تردد
٢٣٦

أرقام المواد

قتيل

٢٣٩

اخفاء أو دفن جثته

قذف

(راجع : سب وقذف)

قفل

(راجع : اقفال مصطنعة)

قلاقل

(راجع أيضا : عصابة مسلحة • عصيان)

انتهاك حرمة ملك الغير من ٣٦٩ الى ٣٧٣ مكررا

انتهاك حرمة القبور أو الجبانات أو تدنيسها ٣/١٦٠

تخريب أو كسر أو اتلاف أو تدنيس مبان معدة لاقامة شعائر دين أو غيرها ٢/١٦٠

تشويش على شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو تعطيلها بالعنف أو التهديد ١/١٦٠

تقليد احتفال ديني في مكان عمومي ٢/١٦١

قلب أو تغيير

دستور الدولة أو نظمها أو شكل الحكومة ٨٧ و ٩٨ (ب)

٣٥٢ و ٣٥٣

قمار

قنابل

(راجع : مفرقات)

قناصل

(راجع : وكلاء الدول السياسيين)

ارقام المواد

قوانين ولوائح

سريان قانون العقوبات على الجرائم المنصوص عنها في
القوانين واللوائح الخصوصية
عقوبة المخالفات المنصوص عليها في اللوائح العمومية
أو المحلية

٨
٣٨٠

قيادة

(راجع أيضا : عصاة مسلحة)
قيادة فرقة أو قسم من الجيش لغرض اجرامى

٩١

قيم

على أموال المحكوم عليه

٢٥

(ك)

كلب

تحريشه على مار أو عدم رده عنه

٢/٣٧٧

(ل)

لائحة

(راجع : قوانين ولوائح)

لحم

تحايل فى اسعاره

٣٤٦

لوائح

(راجع : قوانين ولوائح)

لوتيرى

٣٥٣

أرقام المواد

(م)

ماكولات

(راجع أيضا : مواد ضارة)

أخذ موظف أو مستخدم عمومي ماكولات من أحد من
الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بدون إذن أو
بشمن بخس

١٣٢

مبان

تخريب مبان أو أملاك عامة مخصصة لمصالح حكومية أو
للمرافق العامة أو المؤسسات أو الجمعيات ذات النفع
العام

٩٠

تخريب المباني أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو
للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو
غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتياح الجمهور

١٠٢ (ب)

محاولة احتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح
حكومية أو لمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام
هدم أو إتلاف مبان أو أملاك أو منشآت معدة للنفع العام

٩٠ مكررا

١٦٢

متهم

١٤٤

اخفاؤه

مجارى المياه

٣٥٩

تسبب في غرق بقطع جسر

٢/٣٧٨

سد مجارى المياه

مجرمون أحداث :

(المواد الخاصة بالمجرمين الأحداث ملغاة بالقانون رقم

٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث)

من ٦٤ الى ٧٢

١ - أحكام عامة :

ارقام المواد

٦٤	من سنه أقل من ٧ سنوات
٧٣	من سنه غير محقق
	من سنه من ١٢ الى ١٥ :
٦٦ و ٦٧ و ٦٨	الأحكام الخاصة به
٦٦ و ٦٨	تخفيف العقوبات الجنائية عنه
٧١	عدم سريان أحكام العود عليه
	من سنه من ١٥ الى ١٧ :
٧٢	تخفيف عقوبات الاعدام والأشغال الشاقة عنه

٢ - عقوبات خاصة :

	التسليم للوالدين أو لمن له حق الولاية على نفس الصغير
٦٥	أو الى شخص مؤتمن
٦٥ و ٦٧	توبيخ القاضي للصغير
٦٧ و ٧٠	مدرسة اصلاحية : ارسال المتهم اليها

٣ - عقاب من تسلم الصغير الذى ارتكب جريمة بعد تسليمه

٦٩

٥١ و ٥٤

مجرمون معتادون على الاجرام

مجنون

(راجع : جنون)

مجلس الشعب

١٨٤	اهائه بواسطة الصحف أو غيرها
٩٩	تهديد أو اكراه أحد أعضائه للقيام بعمل أو للامتناع عنه
١٩٢	نشر ما يدور فى جلساته السرية والعلنية

محاولة

٩٠ مكررا	احتلال شيء من المباني العامة
	اخفاء جواسيس : (راجع : أمن الحكومة أو أمن الدولة)

أرقام المواد

قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل
الحكومة

٨٧

(وراجع عموما : أمن الحكومة أو أمن الدولة)

محصولات

اتلافها

٣٦٧ و ٣٦٨

ترك المواشى ترعى فيها

٤/٣٧٩

حرقها

من ٢٥٣ الى ٢٥٩

قطع الحضره النباتية فى المحلات المخصصة للمنفعة

العمومية

٣/٣٧٨

مرور فى المحصولات أو ترك المواشى تمر بها

٤/٣٧٩

نهب عصابة لها

٣٦٦

محاكمة

اهانتها

١٣٣

اهانتها بواسطة الصحف أو غيرها

١٨٤

نشر ما يجرى فى الجلسات

١٨٩ و ١٩٠

١٩١ و

نشر ما يجرى فى المداولات السرية

١٩١

شر ما يؤثر على الدعاوى

١٨٧

محكوم عليهم

جاوزوا سن الستين أو محكوم عليهم من النساء :

١٥

تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة عليهم

مخالفات

تعريفها

١٢

مخالفات احكام المراقبة

٢٩

أرقام المواد

مداولات المحاكم

١٩٠ و ١٩١

نشرها في الصحف أو غيرها

مداخن

(راجع : أفران ومداخن)

مرافعة قضائية

١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١

نشرها بواسطة الصحف أو غيرها

نشر أخبار بشأن المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق

٢/١٩٣

أو الزنا

مرافق عامة

(راجع أيضا : أملاك • عمل • مبان)

اتلافها أو تعييبها أو تعطيلها

٧٨ (هـ)

٩٠ و ١٦٢

٩٠ مكررا

محاولة احتلالها بالقوة

مراقبة البوليس

٢٨ و ٣١ و ٧٥

الأحوال التي يحكم بها فيها

٣٨

تعددتها

٢٩

تعريفها

٢٩

مخالفة أحكامها

٢٦٩ مكررا

وضع العائد في جريمة تحريض المارين على الفسق
بالاشارات أو الأقوال تحت مراقبة البوليس

مرور

(راجع : سكك حديد • الخ • طريق عمومى)

مزادات

١٢٥

تعطيل سهولة المزادات المتعلقة بالحكومة

أرقام المواد

٣٤٤ تعطيل المزادات المتعلقة ببيع أو شراء أو غيره

مسكوكات

(راجع : تزيف • عملة)

مشاجرة

٩/٣٧٧

بدون ضرب أو جرح

مشروبات

(راجع : مواد ضارة)

مشروع

٢/٩٨

١/٩٨

لارتكاب جريمة من جرائم أمن الحكومة أو أمن الدولة :
اعفاء زوج وأصول وفروع أى شخص له يد فيه
العلم بوجوده

مصادرة

٣٠ و ٣١
٣٥٢ و ٣٥٣
١١٠

٧٩ (١)
٧٩

٩٨ (هـ)

حالات يجوز فيها الحكم بها
مصادرة أدوات ونقود وأمتعة القمار ومحلاته
مصادرة ما يدفعه الراشى
مصادرة مواد محل تجارة مع رعايا أو وكلاء بلد معاد فى
زمن الحرب
مصادرة مواد مصادرة لبلد معاد
مصادرة نقود وأمتعة وأوراق جمعيات أو هيئات أو
منظمات شيوعية

مصلحة

(راجع أيضا : سلطة عمومية)
امتناع أو إهمال فى أداء أعمالها

٧/٣٧٧

أرقام المواد

مصلحة عمومية

(راجع أيضا : اتلاف • عمل)
الجنايات والجنح المضرة بها : (راجع الكتاب الثانى)
من ٧٧ الى
١٠٢ مكرر

مصلحة قومية

(راجع : اختلاس • أمن الحكومة أو أمن الدولة)

معاملات تجارية

الجرائم المتعلقة بها :
تعطيل حرية المعاملات
تقليد مؤلفات أو أشياء
٣٤٥ و ٣٤٦
(راجع : قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة
١٩٥٤)

غش المأكولات وغيرها وغش فى البيع وغيره
(راجع : قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١)

معاونة

الجانى فى جريمة من جرائم أمن الدولة
المدو
١/٨٢
٧٨ (أ) و ٧٨ (ب)
٧٨ (ج) و ٧٨ (د)

مفاتيح مصطنعة

سرقة بواسطتها
صنعها
٢/٣١٧ و ٤/٣١٣
١٢٤

مفاوضة

تعهد اجراء مفاوضة مع دولة اجنبية ضد مصلحة مصر
٧٧ (هـ)

أرقام المواد

مفرقات

- (راجع أيضا : حريق • سكك حديدية ووسائل نقل)
 احرازها وحيازتها وصنعها واستيرادها بدون ترخيص
 ١٠٢ (أ)
 الى ١٠٢ (و)
 ٦/٣٧٧
- الهاب مواد مفرقة في المدن أو القرى
 تخريب المباني أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو
 للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة
 وغيرها باستعمال مفرقات
 ١٠٢ (ب)
 ١٠٢ (د)
 ١٠٢ (ج)
 ٣٦٠ و ٣٧٧/د
 ١٠٢ (د)
 ١/٣٧٧
- شروع في استعمال مفرقات
 طلقات نارية
 ١٠٢ (ب)
 قتل سياسى باستعمال مفرقات
 قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل
 الحكومة باستعمال مفرقات
 ١٠٤ (ب)
 عدم تطبيق المادة ١٧ عقوبات فى جرائم استعمال
 المفرقات
 ١٠٢ (هـ)
 ١٠٢ (أ) فقرة ثانية
 مخالفة شروط الترخيص باحراز أو حيازة أو صنع أو
 استيراد مفرقات
 ١٠٢ (و)
 ٦/٣٧٧
- مواد مفرقة

مقاولة

(راجع : توريد)

مقاومة

- أحد مأمورى الضبط فى حالة الدفاع الشرعى
 ٢٤٨
 ما أمرت أو صرحت الحكومة بأجرائه من الأشغال العمومية
 ٣٦٤
 الموظفين العموميين
 ١٣٦ و ١٣٧

أرقام المواد

و١٣٧ مكررا
و١٣٧ مكرر (أ)

مكاتيب وتلغرافات

١٥٤

إخفاؤها أو فتحها ... الخ

ملاحه

٢/٣٧٨

إعاقتها

ملاحظة البوليس

(راجع : مراقبة)

ملكية فنية او ادبية او صناعية

انتهاك حرمة الامتيازات

(راجع : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بحماية حق المؤلف)

انتهاك حرمة ملكية المؤلفات

(راجع : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بحماية حق المؤلف)

تقليد الحان موسيقية وأشياء صناعية

(راجع : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بحماية حق المؤلف)

تقليد علامات الفاوريقات

(راجع : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بحماية حق المؤلف)

ملكية المنقولات

٦/٣٧٨

اتلاف منقولات باهمال

أرقام المواد

منافع عامة

(راجع : مرافق عامة . مبان)

منزل

(راجع أيضا : انتهاك)

دخول موظف أو مستخدم عمومي أو أى شخص مكلف
بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص بغير
رضائه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون
مراعاة القواعد المقررة فيه

١٢٨

منشآت

(راجع : مؤسسات)

منظمات

(راجع : جمعيات)

مواد ضارة

٢٦١ و ٢٦٣

اعطاؤها لامرأة حبل لاسقاطها

٢٦٥

اعطاؤها لشخص فنشأ عنها مرض أو عجز وقتي

٢٢٦

اعطاؤها لشخص بدون قصد قتله ولكنها أفضت لموته

بيع مأكولات مغشوشة وغيرها بخلطها بمواد ضارة

(راجع : قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة

١٩٤١)

تعاطى امرأة لأدوية أو غيرها أو رضاؤها باستعمالها أو

تمكينها غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب

٢٦٢

الاسقاط عن ذلك

حيازة مواد تالفة أو فاسدة

(راجع : قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة

١٩٤١)

٢٦٤

شروع في الاسقاط باعطاء مواد ضارة : عدم العقاب عليه

أرقام المواد

٢٣٣

قتل أحد عمدا بالتسميم

مواد مخدرة

٢/٢٤٤

تسبب في إصابة خطأ نشأ عنها عاهة مستديمة بسبب
تعاطي الجاني مادة مخدرة

٢/٢٣٨

تسبب في قتل خطأ بسبب تعاطي الجاني مادة مخدرة

مواد مفرقة

(راجع : مفرقات)

موازين ومقاييس ومكاييل مزورة

حيازتها

(راجع : القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص
بالموازين والمقاييس والمكاييل)

غش المشتري بها

(راجع : القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش
والتدليس)

مواش

(راجع : حيوانات)

مواصلات

(راجع أيضا : اتلاف • تلفراف وتليفون • سكك
حديدية ووسائل نقل)

٧٨ (هـ)

اتلاف أو تعيب أو تعطيل وسائل المواصلات

سب أو قذف موظف أو عامل بالسكك الحديدية أو غيرها

٣٠٦ مكررا (ب)

من وسائل النقل العام

سرقة مهمات أو أدوات المواصلات التليفونية

٣١٦ مكررا ثانية

والتلغرافية

أرقام المواد

موانع العقاب

- (راجع أيضا : أسباب الإباحة • عقوبة • موظفون)
- ١ - أسبابها :
- ارتكاب الفعل بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى
الشريعة
٦٠
- حدائن السن
(٦٤ ملغاة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الأحداث)
- ١/٦٢ جنون أو عاهة في العقل
٦١ ضرورة وقاية النفس
غيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أخذت قهرا أو على
غير علم .
- ٢/٦٢ وقوع الفعل من موظف أميري إذا ارتكبه تنفيذا لأمر
رئيسه أو إذا حسنت نيته وارتكب الفعل تنفيذا لما
أمرت به القوانين أو إذا اعتقد أن إجراءه من اختصاصه
- ١/٦٣ و ٢ - ٢ - الاعفاء من العقاب :
- ٤٨ اخبار باتفاق جنائي
- ١٠١ اخبار باغتصاب
- ٢١٠ اخبار بتزوير
- ٢٠٥ اخبار بتزييف
- ١٠٧ مكررا و ١٠٨ اخبار برشوة
- اخبار بالصدق وبعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو
الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله وذلك بخصوص
جريمة القذف
- ٣٠٤ اخفاء الفار من العسكرية بواسطة زوجه أو أحد أصوله
أو فروع
- ١٥٦ اخفاء الفار من القضاء بواسطة زوجه أو أحد أصوله
أو فروع
- ١٤٤ اعفاء بخصوص جرائم أمن الدولة :
- اعفاء أقارب الجاني وأصهاره الى الدرجة الرابعة من

ارقام المواد

٨٢	العقاب فى بعض صور الاشتراك فى بعض جرائم امن الدولة التى ارتكبها
٨٤	اعفاء الجانى فى جريمة مخلة بأمن الدولة من العقاب اذا أبلغ السلطات عنها
٢/٩٨ و ٣/٨٤	اعفاء زوج الجانى وأصوله وفروعه فى جريمة عدم الإبلاغ عن ارتكاب جريمة من جرائم امن الدولة
١٩٥	اعفاء رئيس التحرير أو المحرر المسئول فى جرائم الصحافة : حالاته
٢٩١	زواج الخاطف بمن خطفها
٣١٢	سرقة اضراراً بأحد الزوجين أو الأصول أو الفروع

٣ - حالات مستثناء من الاعفاء :

٣٧٥	عدم اعفاء من يستخدم القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد للاعتداء على حق الغير فى العمل أو فى استخدام أو عدم استخدام شخص أو فى الاشتراك أو عدم الاشتراك فى جمعية ولو استعملت تلك الأساليب مع زوج الشخص المقصود أو مع أولاده
٣٢٣ و ٣٢٣ مكررا	عدم سريان الاعفاء الخاص بالسرقة اضراراً بأحد الزوجين أو الأصول أو الفروع فى حالة اختلاس الأشياء المحبوز عليها قضائياً أو ادارياً ولا فى حالة اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها

مؤسسات عامة . .

(راجع : اتلاف • اختلاس • أملاك • مبان • مرافق عامة)

موظفون

(راجع أيضاً : اختلاس • اضراب • اكراه • أمن الحكومة أو أمن الدولة • اهانة • اهمال • تجاوز الموظفين حدود السلطة • تزوير • تعدد • تعذيب • تهديد • رشوة • سب وقذف • سكك حديدية • الخ • ضرب أو جرح • صحافة • عمل • عقوبة • مقاومة • موانع العقاب)

أرقام المواد

- ١ - جرائم من الموظفين :
اختلاس (راجع : اختلاس)
أخذ مأكولات أو علف قهرا بدون ثمن أو بضمن بخس ١٣٢.
إخفاء أو فتح مكاتيب أو رسائل ٠٠٠ الخ ١٥٤
إخلال بالواجبات (راجع : تجاوز الموظفين حدود السلطة)
امتناع عن الحكم ١٢١ و ١٢٢
انتفاع من أشغال مكلفون بها ١١٥
تجاوز حدود السلطة (راجع : تجاوز الموظفين حدود السلطة)
تحصيل زيادة عن المستحق ١١٤
تزوير ١١ و ٢١٣ و ٢٢٠
تسخير واستخدام غير قانوني ١١٧ و ١٣١
تسليم رسومات وأسرار لدولة أجنبية (راجع : أمن الحكومة أو أمن الدولة)
تعذيب ١٢٦
دخول منزل بغير رضا صاحبه ١٢٨
رشوة من ١٠٣ الى ١١١
سوء معاملة الأفراد (راجع : تجاوز الموظفين حدود السلطة)
شراء شيء قهرا عن مالكة ١٣٠
قبض أو امتناع عن قبض ١٤١
قسوة ١٢٩
معاقبة غير قانونية ١٢٧
- ٢ - جرائم ضد الموظفين :
إهانة بواسطة الصحف أو غيرها ١٨٥
تزوير ختم أحد الموظفين ٢٠٦.
تعد ومقاومة ١٣٦ و ١٣٧
١٣٧ مكررا
١٣٧ مكررا (أ)

أرقام المواد

١٣٣ و ١٣٤	تهديد
٣٠٢	طعن لا يعد قذفا
	قذف : (راجع : سب وقذف)
١١١ و ١٠٩	عرض رشوة على موظف وعدم قبولها
	٣ - عقوبات خاصة بالموظفين :
	اعفاء الموظف من العقاب اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر
٦٣	رئيسه او اذا ارتكبه بحسن نية تنفيذا للقوانين
١١٨	رد ما اختلسه الموظف
	غرامة مساوية لقيمة ما اختلسه الموظف أو استولى عليه
١١٨	من مال أو منفعة أو ربح
٢٦ و ٢٧ و ٣١	عزل من الوظيفة : عموما
١١٨	عزل من الوظيفة : في حالة الاختلاس
١٢٤ (أ)	عزل من الوظيفة : في جرائم ترك العمل

مؤن

٧٨ (هـ)	اتلافها أو تعييبها أو تعطيلها
من ٩٤ الى ٩٨	بعثها لعصابة لنهب أو اغتصاب الأراضي

مهمات

٧٨ (هـ)	اتلافها أو تعييبها أو تعطيلها
---------	-------------------------------

(ن)

نار

(راجع : حريق • سوارينخ • طلقات نارية)

نبات مضر

٣٦٧ و ٣٦٨	بته في غيط
	نصب

٣٣٧	اعطاء بشيك بدون رصيد
-----	----------------------

أرقام المواد

٢٣٦ .

جريمة النصب

نشان

١٥٧ و ١٥٨

تقلده بغير حق

نظم الدولة

تحريض على قلب نظام الحكومة أو كراهته أو الازدراء به
بواسطة الصحف أو غيرها

١/١٧٤

٨٧ و ٩٨ (ب)

محاولة قلب نظم الدولة أو تغييرها

نقل

٢٥٨

حدود

٣٦٢

علامات أو أوتاد ... الخ

نقود

(راجع : عملة)

نهب

١٧٢

تحريض عليه بواسطة الصحف أو غيرها
واقع من عصابة بالقوة الاجبارية

٣٦٣

(هـ)

هتك عرض :

٣٦٩

هتك عرض بغير قوة أو تهديد

٣٦٨

هتك عرض بالقوة

٣٦٧

وقاع انشى بغير رضاها

٣٩٣

هجر العائلة

أرقام المواد

هدايا ووعود

	(راجع : رشوة)
من ١٠٣ الى ١١١	اعطاء طبيب او جراح او قابله شهادة مرضيه او بيان
٢٢٢	مزور مقابل وعد او عطيه او رجاء ٠٠٠ الخ
٢٩٨	شهادة زور مقابل عطية او وعد

هروب

١٤٦	اخفاء الفار من العسكرية
١٤٤	اخفاء مسجون او متهم ٠٠٠ الخ
١٤٥	اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء
١٤٣	اعطاء أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب
١٣٩	اهمال الحارس المكلف بحراسة المقبوض عليه
	اهمال موظف او مستخدم عمومي لمعاونة انسان على الهرب
١٤١	تسهيل الهروب
١٤٢	تواطؤ الحارس مع المسجون
١٤٠	عقاب الهارب
١٣٨	مساعدة المقبوض عليه على الهرب
١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢	هروب من المراقبة
٢٩	

هيئات عامة

(راجع : مؤسسات)

(٩)

وثير

٩٩	تهديده أو اكراهه للقيام بعمل أو للامتناع عنه
----	--

وسائل مواصلات أو نقل

(راجع : سكك حديدية ٠٠٠ الخ . مواصلات)

أرقام المواد

وصى أو ولى

٢٣٨

خيانتة للمقاصر

وصية واجبة

١٢٦

ادلاء باقوال غير صحيحة فى اجراءات تتعلق بالوصية
الواجبة

وظائف

١٥٥

تداخل فيها بدون صفة رسمية

وعود

(راجع : هدايا ووعود)

٢٦٧

وقاع انشى

وكلاء الدول السياسيون والقناصل

١٨٢

سبهم أو الافتراء عليهم بواسطة الصحف أو غيرها

ولى

(راجع : وصى أو ولى)

(ى)

٣٥٣ و ٣٥٢

يانصب

يمين كاذبة

(راجع أيضا : شهادة زور)

٣٠١

الحلف كذبا فى مواد مدنية

(تم بحمد الله وعونه)

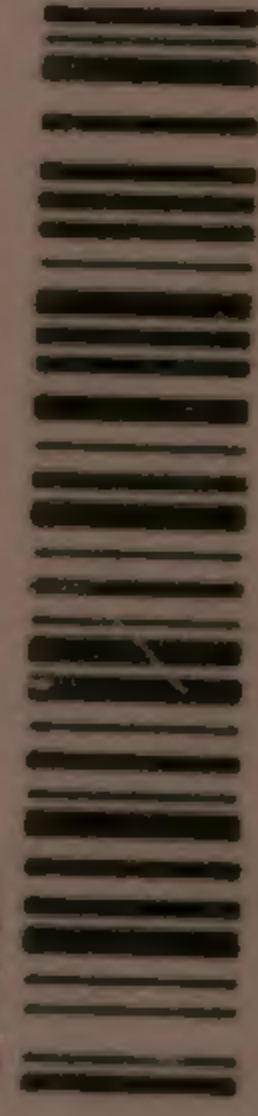
رقم الايداع ١١١٣٥ / ١٩٩٣
I - S - B - N 977 - 03 - 0168 - X



المنيرة قبلي خلف ٦٩ ش
د . النوى المهندس - اسكندرية
٥٣٤٤٠٧٨٠ ٣



Bibliotheca Alexandrina



0648015